

حَوَاتِي الشَّرِّ وَالْخَيْرِ الْعَبَادِي

عَلَى

تُحْفَةُ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَالِيفُ

السيف عبد العزيز الذي السيف في
السيف الممدود في السيف في
١١٢٠ ١١٢١

السيرة الحميدة و١٩٩٢

شرح كتاب المنهاج

الإمام شهاب الدين بن حجر العسقلاني

972

اعتنى به ورامقه

الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي

كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر

المجلد الخامس



القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتاب : **جوامع الفوائد في أخبار الجبال**
 اسم المؤلف : **الشيخ ميرزا حسن الخراساني**
 اسم المحقق : **الدكتور أسد الشامي**
 القطع : **١٧ × ٢٤ سم**
 عدد الصفحات : **٧٧٩ صفحة**
 عدد المجلدات : **١٢ مجلد - للمجلد الخامس**
 سنة الطبع : **١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م**

اسم المؤلف : الشيخ محمد عبد الرزاق الشيرازي

اسم الحق : الدكتور انس الشامي

عدد الصفحات : ٧٧٩ صفحة

طبعة الطبع : ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

رقم الايداع : ٥٠٥٥ / ٢٠١٦
التقديم الدولي : ٢٨-٥٢-٢٠٠٠-٩٧٧-٩٧٨
الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢

الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(فصل) في مبيت ليالي أيام التشريق الثلاثة بمِنَى

أو سقوطه وزميتها وشروط الرمي وتوابع ذلك (إذا عاد إلى مِنَى) من مكة، أو لم يغد بأن لم يذهب لِمَكَّةَ (بات) وجوباً على الأصح (بها) فلا يُعْزَى خارجها ومنها ما أُقْبِلَ مِنَ الْجِبَالِ الْمُحِيطِ بِهَا حَدُودُهَا وَأَوَّلُهَا مِنْ جِهَةِ مَكَّةَ أَوَّلَ الْعَقَبَةِ الَّتِي يَلْصِقُهَا الْجُمْرَةُ وَمِنْ جِهَةِ عَرَفَةَ مُحَسَّرٌ لَكِنَّ هَذَا الْحَدُّ غَيْرُ مَعْرُوفٍ الْآنَ لِلْجَهْلِ بِأَوَّلِ مُحَسَّرٍ لَكِنَّهُمْ قَالُوا طَوْلُ مِنَى سَبْعَةُ آلَافٍ ذِرَاعٍ وَمِائَتَا ذِرَاعٍ فَلْيُقَسِّ مِنَ الْعَقَبَةِ وَيُحَدِّدْ بِهِ ثُمَّ الظَّاهِرُ مِنْ هَذَا التَّحْدِيدِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ مَا سَامَتْ أَوَّلَ الْعَقَبَةِ الْمَذْكُورِ بِمِثْلٍ إِلَى الْجَبَلِ وَبَسَارًا إِلَى الْجَبَلِ وَحِينَئِذٍ يَخْرُجُ مِنْ مِنَى كَثِيرٌ يَطْلُئُهُ أَكْثَرُ النَّاسِ مِنْهَا (يَلْقَى) يَوْمِي (التَّشْرِيقِ) الْأَوَّلِينَ أَي: مُعْظَمُهُمَا وَكَذَا الثَّلَاثَةُ إِنْ لَمْ يَنْفِرْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل: في مبيت ليالي أيام التشريق بمِنَى وزميتها وشروط الرمي

• فَوَدَّ: (أَوْ سَقُوطُهُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ وَالتَّغْيِيرُ بِالْوَاوِ أَوَّلَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِضَرْيٍّ.
• فَوَدَّ: (وَشُرُوطُ الرَّمْيِ) أَي مُطْلَقًا فَلِذَا عَدَلَ عَنِ الضَّمِيرِ بِضَرْيٍّ. • فَوَدَّ: (وَتَوَابِعُ ذَلِكَ) أَي كَرَارَةُ قَبْرِ الرِّسُولِ ﷺ وَطَوَافِ الرِّدَاعِ ع ش.
• فَوَدَّ (وَسَيِّ): (إِذَا عَادَ إِلَى مِنَى) أَي بَعْدَ الطَّوَافِ وَالتَّغْيِيرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى بَعْدَ قُدُومِ نِهَآيَةِ وَمُغْنِي.
• فَوَدَّ: (وَمِنْهَا) أَي مِنْ مِنَى. • فَوَدَّ: (الْمُحِيطُ) نَفَتْ سَبَبِيٍّ لِلْجِبَالِ وَفَاعِلُهُ حَدُودُهَا. • فَوَدَّ: (وَأَوَّلُهَا مِنْ جِهَةِ مَكَّةَ أَوَّلَ الْعَقَبَةِ الْخ) هَذَا قَدْ يَنْتَضِي دُخُولَ الْجُمْرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ التَّثْبِيهِ السَّابِقِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَقْطَعُ التَّثْبِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِأَوَّلِ الْعَقَبَةِ أَوَّلُهَا مِنْ جِهَةِ مِنَى وَيَكُونُ ذَلِكَ الْأَوَّلُ سَابِقًا عَلَى الْجُمْرَةِ سَمِ أَي فَلْيَنْتِ الْعَقَبَةُ مَعَ جَمْرَتِهَا مِنْهَا عَلَى الْمُغْتَمَدِ وَلَا مُحَسَّرٌ وَلَا مَا أَذْبَرَ مِنَ الْجِبَالِ الْمُحِيطَةِ بِهَا وَثَانِي. • فَوَدَّ: (لَكِنَّ هَذَا الْحَدُّ) أَي الَّذِي مِنْ جِهَةِ عَرَفَةَ. • فَوَدَّ: (غَيْرُ مَعْرُوفٍ الْآنَ الْخ) قَدْ يُقَالُ عِنْدَ الْإِسْثِيَاءِ يَجْتَهِدُ كَالْمِيقَاتِ وَلَا يَتَأْتِي هُنَا الْإِحْتِمَالُ الْمَارُّ فِي عَرَفَةَ لِيُوضَحَ الْفَرْقُ بِضَرْيٍّ. • فَوَدَّ: (أَيِ مُعْظَمُهَا) هَذَا يَتَحَقَّقُ بِزِيَادَةِ عَلَى التَّصْنِيفِ وَلَوْ بِلَخْطٍ ع ش وَثَانِي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل: في مبيت ليالي أيام التشريق الثلاثة بمِنَى الْخ

• فَوَدَّ: (وَأَوَّلُهَا مِنْ جِهَةِ مَكَّةَ أَوَّلَ الْعَقَبَةِ الْخ) هَذَا قَدْ يَنْتَضِي دُخُولَ الْجُمْرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ التَّثْبِيهِ السَّابِقِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَقْطَعُ التَّثْبِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِأَوَّلِ الْعَقَبَةِ أَوَّلُهَا مِنْ جِهَةِ مِنَى وَيَكُونُ ذَلِكَ الْأَوَّلُ سَابِقًا عَلَى الْجُمْرَةِ.

نَفَرًا صَحِيحًا كَمَا سَيُعَلِّمُ مِنْ كَلَامِهِ (وَرَمَى) وَجُوبًا بِلَا خِلَافٍ وَيَجِبُ فِيهِ جَمْعُهُ، أَوْ فَرَقَهُ أَنْ يَرْمِيَ (كُلُّ يَوْمٍ إِلَى الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثِ) وَالْأَصْلُ فِي الرَّمْيِ لَا الْوَاجِبُ فِيهِ كَمَا يُعَلِّمُ مِمَّا يَأْتِي أَنْ يَكُونَ (كُلُّ جُمْرَةٍ سَبْعَ حَصَيَاتٍ) لِلاتِّبَاعِ وَمَجْلُ ذَلِكَ حَيْثُ لَا عُذْرٌ وَمِنْهُ قَصْدُ سَفْيِ الْحَاجِّ بِمَكَّةَ، أَوْ بِطَرِيقِهَا وَرَمَى دَائِبَةً أَوْ ذَوَابَ.....

• فَوَدَّ: (لَا الْوَاجِبُ فِيهِ) أَيِ وَالْأَوَّلُ الْوَاجِبُ فِيهِ يَخْصُلُ أَيْضًا مَثَلًا بِمَا إِذَا رَمَى لَيْلًا وَمِمَّا إِذَا أَخَّرَ رَمَى الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ إِلَى الثَّالِثِ فَرَمَى الْجَمِيعَ فِيهِ سَم. • فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيِ مِنْ جَوَازٍ تَأْخِيرِ رَمَى كُلِّ يَوْمٍ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ الشَّرِيقِ بَصْرِيٌّ.

• فَوَدَّ (سَمِيٍّ): (كُلُّ يَوْمٍ) أَيِ مِنْ أَيَّامِ الشَّرِيقِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ حَادِي عَشَرَ الْحِجَّةِ وَتَالِيَاهُ (إِلَى الْجَمْرَاتِ) الثَّلَاثِ وَالْأَوَّلَى مِنْهَا تَلَى مَسْجِدَ الْخَيْفِ، وَهِيَ الْكُبْرَى وَالثَّانِيَةُ الْوُسْطَى وَالثَّالِثَةُ جُمْرَةُ الْعَقْبَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ عَمَّ قَوْلُهُ مَر، وَهِيَ الْكُبْرَى وَتَقَدَّمَ أَنَّ جُمْرَةَ الْعَقْبَةِ تُسَمَّى الْكُبْرَى فَلَفْظُ الْكُبْرَى مُشْتَرَكٌ بَيْنَ النَّبِيِّ تَلَى مَسْجِدَ الْخَيْفِ وَجُمْرَةَ الْعَقْبَةِ اهـ.

• فَوَدَّ (سَمِيٍّ): (إِلَى الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثِ) وَالْمَرْمَى ثَلَاثَةً أَذْرَعٍ مِنْ سَائِرِ جَوَانِبِ الْعَلَمِ فِي الْجُمْرَتَيْنِ وَتَحْتَ شَاخِصٍ جُمْرَةُ الْعَقْبَةِ حَتَّى لَوْ أُزِيلَ الْجَبَلُ وَصَارَ لِلْمَرْمَى جَوَانِبُ كَجَوَانِبِ غَيْرِهَا لَمْ يَكْفِ الرَّمَى فِي غَيْرِ الْجَانِبِ الْمَعْنُودِ وَتَأْتِي وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَكْفِي الرَّمَى فِي جَنْبَيْ شَاخِصٍ جُمْرَةُ الْعَقْبَةِ الصَّغِيرَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (جَمْعَةً) أَيِ بَأَنٍ أَخَّرَ الرَّمَى إِلَى الثَّالِثِ فَرَمَى فِيهِ عَنِ الثَّلَاثَةِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

• فَوَدَّ: (أَوْ فَرَقَهُ) أَيِ بَأَنٍ رَمَى عَنْ كُلِّ يَوْمٍ فِيهِ أَوْ اللَّيْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ فِي غَيْرِ الثَّالِثِ سَم.

• فَوَدَّ (سَمِيٍّ): (سَبْعَ حَصَيَاتٍ) أَيِ فَمَجْمُوعُ الْمَرْمَى بِهِ فِي أَيَّامِ الشَّرِيقِ ثَلَاثٌ وَسِتُونَ وَيُسَنُّ اسْتِثْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي هَذِهِ الْجَمْرَاتِ مُعْنَى وَنِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (لِلاتِّبَاعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهَذَا يُعَلِّمُ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى.

• فَوَدَّ: (وَمَجْلُ ذَلِكَ) أَيِ وَجُوبِ الْمَيْبِتِ وَالرَّمْيِ كُرْدِيٍّ وَفِي نُسْخَةٍ صَحِيحَةٍ ذَيْنِكَ بِالشَّيْبَةِ.

• فَوَدَّ: (وَمِنْهُ قَصْدُ سَفْيِ الْحَاجِّ إِلَخ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَيُسْقَطُ الْمَيْبِتُ بِمُزْدَلِفَةٍ وَمِنَى وَالْدَّمُ عَنِ الرِّعَاءِ إِنْ خَرَجُوا مِنْهُمَا قَبْلَ الْغُرُوبِ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجُوا قَبْلَ الْغُرُوبِ بَأَنٍ كَانُوا بِهِمَا بَعْدَهُ لَزِمَهُمْ مَيْبِتُ تِلْكَ اللَّيْلَةِ وَالرَّمْيُ مِنَ الْغَدِ وَصُورَةُ ذَلِكَ فِي مَيْبِتِ مُزْدَلِفَةٍ أَنْ يَأْتِيَهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهَا حَيْثُ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ وَعَنِ أَهْلِ السَّقَايَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ خُرُوجِهِمْ بِقَبْلِ الْغُرُوبِ وَلَوْ كَانَتْ مُحْدَثَةً إِذْ غَيْرُ الْعَبَاسِ

• فَوَدَّ: (لَا الْوَاجِبُ فِيهِ) أَيِ وَالْأَوَّلُ الْوَاجِبُ فِيهِ يَخْصُلُ أَيْضًا مَثَلًا بِمَا إِذَا رَمَى لَيْلًا وَمِمَّا إِذَا أَخَّرَ رَمَى الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ إِلَى الثَّالِثِ فَرَمَى الْجَمِيعَ فِيهِ وَقَوْلُهُ جَمَعَهُ بَأَنٍ أَخَّرَ الرَّمَى إِلَى الثَّالِثِ فَرَمَى فِيهِ عَنِ الثَّلَاثَةِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَقَوْلُهُ أَوْ فَرَقَهُ بَأَنٍ رَمَى عَنْ كُلِّ يَوْمٍ فِيهِ أَوْ اللَّيْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ فِي غَيْرِ الثَّالِثِ. • فَوَدَّ: (وَمَجْلُ ذَلِكَ) حَيْثُ لَا عُذْرٌ وَمِنْهُ قَصْدُ سَفْيِ الْحَاجِّ إِلَخ) عِبَارَةُ عَمَّ وَلَا دَمَ بَتَرَكِهَا أَيِ لِبَالِي مَنَى لِغَدْرِ كَالرِّعَاءِ إِنْ فَارَقُوهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ وَكَأَهْلِ سِقَايَةِ الْعَبَاسِ وَكَذَا غَيْرُهَا وَلِلْمُصَنِّفَيْنِ تَأْخِيرُ رَمَى التَّحْرِيمِ يَوْمًا فَكَثُرَ مِنَ الشَّرِيقِ وَيَتَذَكَّرُ كَمَا سَبَّأَنِي اهـ وَسَبَّأَنِي مَضْمُونُ ذَلِكَ قَرِيبًا وَكَذَا يُرْخَصُ لِلرِّعَاءِ تَرْكُ مَيْبِتِ مُزْدَلِفَةٍ

ولو لغير الحاج نعم يُمنَعُ بعد الغروب النفر للرعي؛ لأنه لا يكون ليلاً بخلاف نحو سقاية وبلزُم الرعاء بكسر الراء والمد العود للرعي في وقته. ومَرَّ أنَّ وقت أداء رمي النحر من نصف ليلة النحر إلى آخر أيام التشريق ويأتي أنَّ رمي كُلِّ يوم من أيام التشريق يدخل بزواله ويستمر إلى آخرها فلهم كغيرهم ترك رمي النحر وما بعدها إلى آخرها ليرموا الكلَّ قبيل غروب شمسهِ وبهذا يُعلم أنَّ معنى كون الرعي عُذْرًا على المُعْتَمِدِ عَدَمُ الكراهة في تأخيرهِ لأجلهِ وإلا فهو مُساوٍ لغيرهِ في الجواز؛ فإنَّ فَرْضَ خوفهِ على دابَّتِهِ لو عاد للرعي الذي يُذَكِّرُ به كان معنى كون الرعي عُذْرًا له عَدَمُ الإثم كما هو ظاهرٌ وأما جوابُ بعضهم عن قولِ الإسنويِّ مِنَ التناقضِ المعجِبِ قولُهما يجوزُ لذوي الأعدارِ تأخيرُ رمي يومٍ لا يومَينِ مع تصحيحِهما أنَّ

يَمُرُّ هو من أهل السقاية في مَنَاه، وإنَّ لم يكن عَبَاسِيًّا ولأهل الرعاء والسقاية تأخيرُ الرمي يومًا فقط ويُؤدُّونه في تاليهِ قَبْلَ رَمِيهِ لا رَمِيَّ يَوْمَينِ بالنسبةِ لَوَقْتِ الإختيارِ وإلاَّ فَقَدْ مَرَّ بقاءُ وقْتِ الجوازِ إلى آخرِ أيامِ التشريقِ ويُعَذَّرُ في تركِ المبيتِ وعَدَمُ لزومِ الدمِ أيضًا خائفٌ على نفسٍ أو مالٍ أو قِوَاتِ مَطْلُوبِ كَاتِبِي أو ضياعِ مريضٍ بتركِ تَعَهُدِهِ أو مَوْتِ نَحْوِ قَرِيْبِهِ في غَيْبَتِهِ فيما يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ ذُو عُذْرٍ فَأَشَبَّهَ الرعاءُ وأهلُ السقايةَ وَلَهُ أَنَّ يَتَفَرَّغَ بَعْدَ الغروبِ اهـ وكذا في المُغْنِي إِيَّا قَوْلَهُ أو مَوْتِ إلى لَاتِهِ. ٥. قُود: (ولو لغيرِ الحاج) أي ولو لم يَتَنَادُوا الرعي قَبْلُ أو كانوا أجراءً أو مُتَبَرِّعينَ إِنْ تَعَسَّرَ عَلَيْهِمُ الإتيانُ بالدوابِّ إلى مِنًى مَثَلًا وخشوا من تركِها لو بانوا ضياعًا بَنَحْوِ نَهَبٍ أو جوعًا لا تَصْبِرُ عَلَيْهِ عَادَةً وَنَائِي. ٥. قُود: (النفر) أي الخُروجُ مِن مِنًى. ٥. قُود: (لأنَّهُ لا يَكُونُ لَيْلًا بخلافِ السقاية) أي مِن شَأْنِ كُلِّ مِثْلِهِمَا ذَلِكَ فَلَوْ فُرِضَ الإحتياجُ لَيْلًا إلى الرعي دونَها انْعَكَسَ الحُكْمُ كما يُؤْخَذُ مِن كَلَامِهِ فِي حَاشِيَةِ الإيضاحِ وقد يَصُورُ الإحتياجُ إلى الخُروجِ لَيْلًا يَبْغِدُ المَرْعَى بِصُرًى. ٥. قُود: (ومَرَّ) أي في أوْاخِرِ فَصْلِ فِي المبيتِ. ٥. قُود: (ويأتي) أي عَن قَرِيب. ٥. قُود: (فلَهُمْ) أي للرعاء. ٥. قُود: (قَبِيلُ غُروبِ شَمْسِهِ) أي آخِرُ أَيَّامِ التشريقِ. ٥. قُود: (فَهُوَ) أي الراعي. ٥. قُود: (في الجوازِ) أي جِوازِ تأخيرِ الرمي. ٥. قُود: (على دابَّتِهِ) أي التي يَرعَاهَا ولو بالإجارة مَثَلًا. ٥. قُود: (لَوْ عادَ للرعي إلخ) يعني لو عادَ قَبْلَ خُروجِ أَيَّامِ التشريقِ. ٥. قُود: (عَدَمُ الإثمِ) أي في تركِ الرمي. ٥. قُود: (مِن التناقضِ إلخ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ قولُهما. ٥. قُود: (يجوزُ لذوي الأعدارِ تأخيرُ يومٍ) أي قَبْلَ قُدُونِهِ فِي الثاني قَبْلَ رَمِيهِ ولو قَبْلَ الزوالِ وَنَائِي

بأنَّ جاءَها قَبْلَ الغُروبِ وفازَ قَواها كَذَلِكَ. ٥. قُود: (وأما جوابُ بعضهم إلخ) ذَكَرَ فِي شَرْحِ البَهْجَةِ هَذَا الجوابُ. ٥. قُود: (قولُهما يجوزُ لذوي الأعدارِ تأخيرُ رَمِيِّ يَوْمٍ لا يَوْمَينِ مع تصحيحِهما إلخ) قال في شَرْحِ الرُّوضِ وأَعْلَمُ أَنَّ المَنعَ مِن تأخيرِ رَمِيِّ يَوْمَينِ مُتَوَالِيَيْنِ هُوَ بِالنسبةِ لَوَقْتِ الإختيارِ وإلاَّ فَقَدْ مَرَّ أَنَّ وَقْتِ الجوازِ يَمْتَدُّ إلى آخِرِ أَيَّامِ التشريقِ فَقَوْلُ المَجْمُوعِ قال الزَّوَيَانِيُّ وغيرُهُ لا يُرْخِصُ للرعاءِ في تركِ رَمِيِّ يَوْمِ التَّحْرِيرِ أي في تأخيرِهِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لا يُرْخِصُ لَهُ فِي الخُروجِ عَن وَقْتِ الإختيارِ اهـ.

لغيرهم تأخير رمي يومين فأكثر من غير عُذْر؛ لأنَّ أهامَّ مِنِّي كالوقت الواحد بأنَّ هذا فيمنَّ باتَّ لِيَّالِي مِنِّي وذلك في ذي عُذْرٍ لم يَبْتَغِها فامتناع التأخير عليه لِتَرْكِه شِعَارَ المِيبَتِ والرَّمْيِ فَيُرَدُّ بِأَنَّ مَا تَرَكَ لِلْعُذْرِ بِمَنْزِلَةِ الْمَأْتِي بِهِ فِي عَدَمِ الْإِثْمِ فَلَمْ يُنَاسِبِ التَّضْيِيقَ بِذَلِكَ مَعَ الْعُذْرِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ مُخَالِفٌ لِإِطْلَاقِهِمْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى بِشَهْدِهِ لَهُ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. وَأَمَّا الْوَجْهُ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ أَنَّ يَجُوزُ مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ وَلَا يَجُوزُ مَعْنَاهُ نَفْيُ الْجُلِّ الْمُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ فَتَأْمُلْهُ وَيَأْتِي قَرِيبًا مَا يُؤَيِّدُهُ وَمِنْهُ أَيْضًا خَوْفٌ عَلَى مُحْتَزَمٍ وَلَوْ لغيرِهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا بِمَا مَرَّ فِي التَّيَسُّمِ وَمَرْضٍ تَشُقُّ مَعَهُ الْإِقَامَةُ بِمِنًى وَتَمْرِضُ مُنْقَطِعٌ وَطَلَبُ نَحْوِ أَبِي وَغَيْرِ ذَلِكَ بِمَا بَيَّنَّتهُ فِي الْحَاشِيَةِ وَمِنْهُ مَا مَرَّ فِي مُزْدَلَفَةَ مِنَ الْإِسْتِغَالِ بِنَحْوِ طَوَافِ الرُّكْنِ بِقِيْدِهِ.....

وَبَصْرِيَّ. ة. فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْإِخْلَاقَ) مُتَعَلِّقٌ بِجَوَابِ الْبَعْضِ. ة. فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ تَضَحِيحُهَا أَنَّ لغيرِهِم الْإِخْلَاقَ. ة. وَفَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ قَوْلُهُمَا يَجُوزُ الْإِخْلَاقُ بِصْرِيَّ. ة. فَوَدَّ: (فَيُرَدُّ الْإِخْلَاقُ) جَوَابُ أَمَّا أَيِ فَيُرَدُّ ذَلِكَ الْجَوَابُ بِأَنَّ الْإِخْلَاقَ كُرْدِيَّ. ة. فَوَدَّ: (بِأَنَّ مَا تَرَكَ لِلْعُذْرِ الْإِخْلَاقَ) أَيِ وَتَرَكَ ذِي الْعُذْرِ الْمِيبَتَ لِلْعُذْرِ سَمَ وَبَصْرِيَّ. ة. فَوَدَّ: (فَلَمْ يُنَاسِبِ) أَيِ تَارِكِ الْمِيبَتِ لِلْعُذْرِ. ة. فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ بَعْدَ جَوَازِ التَّأْخِيرِ يَوْمَيْنِ. ة. فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ مَعْنَى الْإِخْلَاقِ) مُتَعَلِّقٌ بِمُخَالَفَتِهِ. ة. وَفَوَدَّ: (لَهُ) أَيِ لِلْمُخَالَفَةِ. ة. فَوَدَّ: (مِنْ أَنَّ يَجُوزُ) أَيِ لَفْظُ يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ يَوْمٍ. ة. وَفَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ) أَيِ لَفْظُ لَا يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمَا لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ يَوْمَيْنِ بِصْرِيَّ وَكُرْدِيَّ. ة. فَوَدَّ: (مَعْنَاهُ نَفْيُ الْجُلِّ الْإِخْلَاقَ) قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ عَدَمُ الْفَرْقِ مَعَ قِيَامِ الْعُذْرِ بَيْنَ التَّأْخِيرِ يَوْمٍ وَالتَّأْخِيرِ يَوْمَيْنِ وَأَنَّ الْعُذْرَ كَمَا يَسْقُطُ الْإِثْمَ كَذَلِكَ يَسْقُطُ الْكِرَاهَةُ وَمُخَالَفَةُ الْأَوَّلَى ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النِّهَايَةِ مَا نَصَّهِ وَيَحْتَأَنَّ الْأَعْدَاةَ هُنَا تُحْصَلُ ثَوَابُ الْحُضُورِ كَمَا مَرَّ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالَّذِي مَرَّ أَنَّ الْمَذْهَبَ عَدَمُ الْحُصُولِ وَالْمُخْتَارُ الْحُصُولُ أَهْ قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ مَرَّرَ وَالْمُخْتَارُ الْحُصُولُ أَيِ هُنَاكَ فَيَكُونُ مَا هُنَا مِثْلَهُ أَهْ. ة. فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَيُعْلَمُ فِي الْمَغْنِيِّ وَالنِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ لغيرِهِ إِلَى وَتَمْرِضُ وَقَوْلُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ إِلَى وَمِنْهُ. ة. فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِنَ الْعُذْرِ الْمُسْقُطِ لِوُجُوبِ الْمِيبَتِ وَلَزُومِ الدَّمِ نِهَاجَةٍ وَمُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (خَوْفٌ عَلَى مُحْتَزَمٍ) أَيِ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ نِهَاجَةٍ وَمُغْنِي أَيِ، وَإِنْ قُلَّ وَثَاقِي وَعَشْرُ. ة. فَوَدَّ: (وَتَمْرِضُ مُنْقَطِعٌ) أَيِ لَا مُتَعَهِّدَ لَهُ أَوْ اشْتَغَلَ عَنْهُ بِنَحْوِ تَحْصِيلِ الْأَدْوِيَةِ أَوْ يَسْتَأْنِسُ بِهِ لِتَخَوُّ صَدَاقَةٍ أَوْ أَشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ، وَإِنْ تَعَهَّدَ غَيْرُهُ فِيهِمَا وَثَاقِي. ة. فَوَدَّ: (بِنَحْوِ طَوَافِ الرُّكْنِ) أَيِ كَالسَّعْيِ. ة. فَوَدَّ: (بِقِيْدِهِ) أَيِ، وَهُوَ عَدَمُ امْتِكَانِ الْعَوْدِ لِلْمِيبَتِ بَعْدَ فَعْلِهِ وَلَا فَيَجِبُ جَمْعًا بَيْنَ الْوَاجِبَيْنِ نَعَمْ لَوْ عِلْمُ تَحْصِيلِ مَا دُونَ الْمُعْظَمِ بِمِنًى فَهَلْ يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ الْمِسْوَارَ لَا يَسْقُطُ بِالْمِسْوَارِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ وَاجِبُ الْمِيبَتِ لَمْ أَزِ فِيهِ شَيْئًا وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ بِصْرِيَّ. قَوْلُهُ: (وَغَيْرُ ذَلِكَ) أَيِ كَخَوْفِهِ مِنْ غَرِيْبِهِ نَحْوِ حَبْسٍ وَلَا يَبْنِي لَهُ تَشْهَدُ بِمُسْرِهِ أَوْ لَهُ وَتَمَّ قَاضٍ لَا يَسْمَعُهَا إِلَّا بَعْدَ حَبْسِهِ كَالْحَنْفِيِّ وَعُقُوبَةُ يَزْجُو بِغَيْبَتِهِ الْعَفْوُ عَنْهَا وَقَدْ لِيَّاسٍ لِإِنِّي غَيْرِ سَائِرِ

ة. فَوَدَّ: (بِأَنَّ هَذَا) أَيِ أَنَّ لغيرِهِم تَأْخِيرَهُ الْإِخْلَاقَ وَقَوْلُهُ وَذَلِكَ أَيِ قَوْلُهُمَا يَجُوزُ الْإِخْلَاقُ. ة. فَوَدَّ: (لِلْعُذْرِ بِمَنْزِلَةِ الْمَأْتِي بِهِ) أَيِ وَتَرَكَ ذِي الْعُذْرِ الْمِيبَتَ لِلْعُذْرِ.

وسَيَعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ الْعُدْرَ فِي الْمَبِيتِ يُسْقِطُ ذَمَّهُ وَإِثْمَهُ وَفِي الرَّمْيِ يُسْقِطُ إِثْمَهُ لَا ذَمَّهُ.
(تنبيه) وَقَعَ بِمَوْسِمِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ ضُحَى يَوْمِ النَحْرِ فِثْنَةً عَظِيمَةً بَيْنَ أَهْرَاءِ الْحَاجِّ وَأَمِيرِ
مَكَّةَ ثُمَّ تَزَايَدَتْ وَاسْتَدَّتْ الْخَوْفُ حَتَّى رَحَلَ أَكْثَرُ الْحُجَّاجِ وَالْمَكِّيِّينَ لَيْلَةَ الْقَرِّ وَصَبِيحَتَهُ وَوَقَعَ
النَّهْبُ الْفَظِيعُ وَلَمْ يَزَلِ الْخَوْفُ يَشْتَدُّ حَتَّى نَفَرَ مَنْ بَقِيَ مَعَ الْأَهْرَاءِ مِنَ الْحَجَّاجِ قَبْلَ زَوَالِ يَوْمِ
النَّفَرِ الْأَوَّلِ وَأَرَادَ بَعْضُ أَكْبَارِ الْحُجَّاجِ أَنْ يَمُودَ لِيَمْنَى قَبْلَ فَوَاتِ وَقْتِ الرَّمْيِ مَعَ مُجْنَدٍ مِنْ
صَاحِبِ مَكَّةَ فَتَعَدَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِيَتَمَرَّدَ الْأَعْرَابُ وَانْتِشَارِهِمْ كَالْجَرَادِ وَحَيْكِيذِ اخْتَلَفِ الْمُفْتُونَ فِي
لُزُومِ الدَّمِ. وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لُزُومُهُ كَمَا يَبَيِّنُهُ مَعَ الْمَيْلِ إِلَى عَذْمِهِ وَبَيَانِ مُسْتَنَدِهِ فِي إِفْتَاءِ مَبْسُوطِ
مُسْطَبِرٍ فِي الْفَتَاوَى وَمِنْ ذَلِكَ الْمُسْتَنَدِ أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْأَعْدَادِ بَعْضُهُ لَا يَمْتَنِعُ فِعْلُهُ بِالنَفْسِ
وَبَعْضُهُ لَا يَمْتَنِعُ الْاسْتِنَابَةُ فَلَزِمَ الدَّمُ لِإِمْكَانِ الْفِعْلِ وَأَمَّا هَذَا الْعُدْرُ فَمَانِعٌ لِلْفِعْلِ بِالنَفْسِ وَالنَّائِبِ؛
لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ حَتَّى الْمُفَرَّاءِ الْمُتَجَرِّدِينَ صَارَ خَائِفًا عَلَى نَفْسِهِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ تَقْصِيرُ الْبَيِّنَةِ وَأَنَّ
كَلَامَ شَارِحٍ يُفِيدُ ذَلِكَ وَأَنَّ مَا ذَكَرُوهُ فِي الْإِحْصَارِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَبِيتَ ثُمَّ يَجِبُ فِيهِ ذَمٌّ
مَعَ الْعُدْرِ كَمَا يَأْتِي فَالرَّمْيُ أَوَّلَى قِيلَ: وَقَعَ نَظِيرُ ذَلِكَ وَأَنَّ عُلَمَاءَ مِصْرَ وَمَكَّةَ اخْتَلَفُوا فِي الدَّمِ
فَأَقْبَى بِعَذْمِهِ الْبَصْرِيُّونَ كَشَيْخِنَا وَمُعَاصِرِهِ وَبُوجُوبِهِ الْمَكِّيُّونَ (فَلِذَا رَمَى الْيَوْمَ الثَّانِي فَأَرَادَ النَّفَرَ)
أَيَ: التَّحْرُكَ لِلذُّهَابِ إِذْ حَقِيقَةُ النَّفَرِ الْانْزِعَاجُ فَيَشْتَمِلُ مَنْ أَخَذَ فِي شُغْلِ الْارْتِحَالِ وَهُوَ أَفْقُ

عَوْرَتِهِ وَسَفَرِ رُفْقَتِهِ وَنَائِبِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَسَيَعْلَمُ الْإِنِّ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَتَرَكَ الْمَبِيتَ نَاسِيًا كَثَرَتِ عَامِدًا
صَرَخَ بِهِ الدَّارِمِيُّ وَغَيْرُهُ مُغْنِي وَأَقْرَأَهُ الْوَنَائِي. ٥. قَوْلُهُ: (بِمَوْسِمِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ) أَيِ وَتَسْمِيَانَةٍ كَمَا فِي
الْفَتَاوَى أَهْ مُحَمَّدٌ صَالِحٌ. ٥. قَوْلُهُ: (أَهْرَاءِ الْحَاجِّ) كَذَا فِي النَّسَخِ بِالْمَدِّ وَلَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ عَنْ أَمِيرِ الْحَاجِّ كَمَا
عَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ حَاجِكًا لِتِلْكَ الْقِصَّةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَمِيرُ مَكَّةَ) ، وَهُوَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ أَبُو نُعْمٍ بِنِ
الشَّرِيفِ بَرَكَاتٍ. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ الْحَجَّاجِ) حَالٌ مِمَّنْ بَقِيَ. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ صَاحِبِ مَكَّةَ) أَيِ مِنْ أَمِيرِهَا.

٥. قَوْلُهُ: (الْمُفْتُونَ) كَذَا فِي النَّسَخِ بِالْبَاءِ وَالْأَوَّلَى حَدَّثَهَا. ٥. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْعُدْرِ لِيَمْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ
كَلَامِهِمْ الْإِنِّ) أَيِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْعُدْرَ فِي الرَّمْيِ يُسْقِطُ إِثْمَهُ لَا ذَمَّهُ سَم. ٥. قَوْلُهُ: (وَبَيَانِ مُسْتَنَدِهِ) أَيِ عَدَمِ
اللزوم. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَنَّ كَلَامَ الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ الْإِنِّ.

٥. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا رَمَى الْيَوْمَ الثَّانِي الْإِنِّ) أَيِ وَالْأَوَّلُ مِنْ أَيَّامِ الشَّرِيقِ نِهَاجَةً وَمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (فَيَشْتَمِلُ مَنْ
أَخَذَ فِي شُغْلِ الْارْتِحَالِ الْإِنِّ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلْأَسْنَى وَالتَّهَاجَةِ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَلَوْ غَرَبَتْ ، وَهُوَ فِي
شُغْلِ الْارْتِحَالِ فَلَهُ التَّفَرُّ ؛ لِأَنَّ فِي تَكْلِيفِهِ جِلَّ الرَّحْلِ وَالْمَتَاعِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ ارْتَحَلَ وَغَرَبَتْ الشَّمْسُ
قَبْلَ انْفِصَالِهِ مِنْ مَنَى ، فَإِنَّ لَهُ التَّفَرُّ وَهَذَا مَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِأَصْلِ الرُّوضَةِ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا
لِمَا فِي مَنَابِيكِ الْمُصَنِّفِ مِنْ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّفَرُّ ، وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ مَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ غَلَطَ أَهْ
وِعِبَارَةُ الْآخِرِينَ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ غَلَطَ سَبَبُهُ سُقُوطُ شَيْءٍ مِنْ نَسَخِ الْعَزِيزِ وَالْمُصَحِّحِ فِيهِ

٥. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ) أَيِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْعُدْرَ فِي الرَّمْيِ يُسْقِطُ إِثْمَهُ لَا ذَمَّهُ.

الأصح في أصل الروضة أن غروبها، وهو في شغل الارتحال لا يلزمه المبيت، وإن اعترضه كثيرون (قبل غروب الشمس) يؤخذ من قوله أراد أنه لا بد من نية النفر مقارنة له وإلا لم يعتد

وفي الشرح الصغير ومناييك المصنف امتناع النفر عليه بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من متى كان له النفر اهـ. قوله: (لا يلزمه إلخ) من الإلزام. اهـ قوله: (مقارنة له) قد يقال ما أخذ المقارنة من كلام المصنف بضري قال الكُردي على بأفضل مأخذها اشتراط نية النفر؛ لأن حقيقة النية قصد الشيء مقترناً بفعله اهـ. قوله: (والألم يعتد إلخ) عبارة الوناني ومن وصل إلى جمرة العقبة يوم النفر الأول ناولاً النفر وزمها، وهو عند وصوله إليها خارج متى تعين عليه الرجوع إلى حد متى ليكون نفره بعد استكمال الزمي قاله ابن الجمال، وهو قضية كلام الثخفة قتيوي النفر ثم يتفصل عن متى لكن قضية كلام ابن القاسم أنه له النفر الآن بعد زمني من غير رجوع وتكفيه نية النفر من حيث؛ لأن سيرة الأول ووصوله إلى جمرة العقبة لا يسمى نفرًا، وإن نواه؛ لأنه قيل استكمال الزمي ولو عاد الزامي ثم نفر ولم يتو نوى خارج متى فقضية كلام سم أنه تكفيه النية للنفر ولو قبل وصوله لمكة يسير وكلام الثخفة يقتضي أن تكون نية النفر موجودة قبل انفصاله من متى ولو بجزء يسير فعلى ذلك فمن لم يتو أصلاً لم ينقطع عنه شيء ولذا قال ابن الجمال وحيث يخرج منه أن ما عليه عمل الناس اليوم من سيرهم من متى وإفاضتهم عقب زمي جمرة العقبة سيما النساء ولم يحصل الرجوع بعد الزمي غير صحيح كما يقتضيه عباراتهم سيما عبارة الثخفة هذا ما ظهر، فإن ظهر نقل بخلافه فالمعول عليه انتهى انتهت. وفي الكُردي على بأفضل ما نصه وذكر ابن الجمال في شرح قول الإيضاح إذا نفر من متى في اليوم الثاني أو الثالث انصرف من جمرة العقبة كما هو ما نصه لا يعكز على ذلك ما قدمناه من أنه إذا نفر في اليوم الثاني يجب في حقه بعد زمي جمرة العقبة أن يعود إلى حد متى ثم يتفر ليصبح نفره لإمكان حمل كلامه على ذلك بالسنة إلى اليوم الثالث ولا ينافيه قوله كما هو أي كما هو راجب فتأمل اهـ ويثبت في الأصل ما يؤيده اهـ أقول وهذا الحمل مع بعده جدًا يؤده قول المغني والنهاية ويأتي في الشرح ما يوافقه ويسن أن يزمي راجلاً لا راجباً إلا في يوم النفر فالتسنة أن يزمي راجباً لينفر عقبه اهـ وقول الشارح في حاشية الإيضاح قوله وفي اليوم الثالث راجباً؛ لأنه يتفر في الثالث عقب زمي فيستمر على ركوبه هو المعتمد كما في الروضة وأصلها ونص عليه في الإملاء. ومقتضى تعليل المصنف الذي ذكره في الروضة أيضاً نذب الركوب عند النفر الأول أيضاً، وهو ظاهر؛ لأن يوم النفر لا رجوع فيه اهـ وأيضاً لو كان المؤد المذكور واجباً لتقل عن النبي ﷺ وأصحابه والسلف، فإنه أمر غريب وثبه عليه بعض الخلف لعموم البلوى بتركه في الأزمنة الأخيرة وأيضاً قول الوناني، وهو قضية كلام الثخفة كقول ابن

قوله: (وإن اعترضه كثيرون) قال في شرح الروض، وهو كما قال الأذرع وغيره متأط سببه سقوط شيء من بعض نسخ العزيز والمصنف فيه وفي الشرح الصغير ومناييك التووي أنه يمتنع عليه النفر بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من متى فإن له النفر اهـ.

بُخْرُوجِهِ فَيَلْزُمُهُ الْعَوْدُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ مَبِيتِ وَرَمَى الْكُلِّ مَا لَمْ يَتَعَجَّلْ عَنْهُ وَلَا يُسَمِّي مُتَعَجِّلًا إِلَّا مَنْ أَرَادَ ذَلِكَ. ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ قَالَ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ النَّفْرِ اهـ وَيُوجِبُهُ بِمَا ذَكَرْتَهُ (جَانٌّ) إِنْ كَانَ بَاتَ اللَّيْلَتَيْنِ قَبْلَهُ، أَوْ تَرَكَهُمَا لِلْعُدْرِ (وَسَقَطَ مَبِيتُ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ وَرَمَى يَوْمِهَا) وَلَا دَمَ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (ابن عمر: ٢٠٣) وَالْأَصْلُ فِيمَا لَا إِثْمَ فِيهِ عَذَمُ الدَّمِ لَكُنَّ التَّأَخِيرُ أَفْضَلُ لَا سِيَّمَا لِلْإِمَامِ إِلَّا لِعُدْرِ كَخَوْفٍ، أَوْ غَلَاءٍ وَذَلِكَ لِلتَّبَاعِ بَلْ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَأْوَرِدِيِّ مَا يَقْتَضِي خُرْمَتَهُ عَلَيْهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَشْهَمَا وَلَا عُذْرَ لَهُ أَوْ نَفَرَ قَبْلَ الزَّوَالِ، أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الرَّمْيِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ النَّفَرُ وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ مَبِيتُ الثَّالِثَةِ وَلَا رَمَى يَوْمِهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ نَعَمْ يَنْفَعُهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلَى الْعَوْدُ قَبْلَ الْغُرُوبِ فَيَرْمِي وَيَنْفِرُ حَيْثُ يَشَاءُ.....

الْجَمَالِ سِيَّمَا عِبَارَةُ التَّخْفَةِ ظَاهِرُ الْمَنْعِ بَلْ قَضِيَّةُ قَوْلِ التَّخْفَةِ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ النَّفْرِ مُقَارَنَةً لَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فَيَشْمَلُ مَنْ أَخَذَ فِي شُغْلٍ الْإِزْتِحَالِ أَنَّ مُقَارَنَةَ النِّيَّةِ لِشُغْلٍ الْإِزْتِحَالِ كَافِيَةٌ، وَإِنْ نَسِيَهَا بَعْدَ تَمَامِهِ وَقَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى الْجَمْرَةِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ هَذِهِ الْجَمْرَةُ لَيْسَتْ مِنْ مَنَى هِيَ وَلَا عَقَبُهَا اهـ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الْعِبَادَةِ إِنَّمَا هُوَ مُقَارَنَةُ النِّيَّةِ بِأَوَّلِهَا لَا اسْتِمْرَارُهَا إِلَى آخِرِهَا. هـ قَوْلُهُ: (فَيَلْزُمُهُ الْعَوْدُ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ مَحَلُّ لُزُومِ الْعَوْدِ مَا لَمْ يَتَوَّ النَّفَرَ خَارِجَهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ سَم. هـ قَوْلُهُ: (ثُمَّ زَايَتِ الزَّرْكَشِيَّ الْإِخ) فَقُلِمَ أَنْ نِيَّةَ النَّفْرِ قَالَ بِهَا الزَّرْكَشِيُّ وَالْمُقَارَنَةُ لِلنَّفْرِ قَالَ بِهَا التَّخْفَةُ وَلَمْ يَتَّعِزْهُمُ النَّهَايَةَ أَيْ وَالْمُنَى وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ لِلنِّيَّةِ وَهَذَا لَا يَقْتَضِي مُخَالَفَتَهُمْ وَنَائِي وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ إِنَّمَا سَكَنُوا عَنْ النِّيَّةِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى ذِكْرِهَا لِعَدَمِ انْفِكَالِكَ الْإِزْتِحَالِ الْإِخْتِيَارِيِّ عَنْ نِيَّةِ النَّفْرِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَحْضِرِ الْمُرْتَجِلُ وَجُودَهَا فِي قَلْبِهِ إِذَا اشْتِفَالَ الْعَاقِلِ الْمُخْتَارِ بِالشَّدِّ بِدُونِ تَصَوُّرِ الْمَشْدُودِ إِلَيْهِ وَتَوَجُّهُهُ إِلَى طَرِيقِ مَكَّةَ بِدُونِ مُلَاحَظَةِ وَقَضْدِ وَصُولِ مَكَّةَ مُحَالٌ عَادَةً. هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُنَى.

هـ قَوْلُهُ (وَرَمَى يَوْمِهَا) وَيَتْرَكَ حَصَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ أَوْ يَذْفَعُهَا لِمَنْ لَمْ يَزِمَ وَلَا يَتَوَّ بِهَا وَأَمَّا مَا يَقَعْلُهُ النَّاسُ مِنْ ذَفْنِهَا فَلَا أَصْلَ لَهُ نِهَايَةً وَمُنَى قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ م ر وَلَا يَتَوَّ بِهَا أَيْ لَا يَتَّبَعِي لَهُ ذَلِكَ اهـ.

هـ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَنْتَهَمَا الْإِخ) صَادِقٌ بِمَا إِذَا بَاتَ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ السَّيِّدَ صَرَّخَ بِهِ سَم. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ نَفَرَ قَبْلَ الزَّوَالِ) أَيْ مُطْلَقًا. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ الْإِخ) وَيَجِبُ فِي تَرْكِ مَبِيتِ لَيَالِي مَنَى دَمَ لِيَتْرَكَهُ الْمَبِيتَ الْوَاجِبَ كَمَا يَجِبُ فِي تَرْكِ مَبِيتِ مُزْدَلِفَةَ دَمَ وَفِي تَرْكِ مَبِيتِ اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ مُدَّ وَاللَّيْلَتَيْنِ مُدَّانِ مِنْ طَعَامٍ وَفِي تَرْكِ الثَّلَاثِ مَعَ لَيْلَةٍ مُزْدَلِفَةَ دَمَانِ مُنَى وَنِهَايَةً. هـ قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَنْفَعُهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلَى الْعَوْدُ قَبْلَ الْغُرُوبِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ الْعَوْدُ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَبِهِ صَرَّخَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ سَمَ عِبَارَةُ الْوَنَائِي

هـ قَوْلُهُ: (فَيَلْزُمُهُ الْعَوْدُ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ مَحَلُّ لُزُومِ الْعَوْدِ مَا لَمْ يَتَوَّ النَّفَرَ خَارِجَهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ. هـ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَنْتَهَمَا) صَادِقٌ بِمَا إِذَا بَاتَ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ السَّيِّدَ صَرَّخَ بِهِ فَقَالَ عَقِبَ عِبَارَةِ سَاقَهَا عَنْ الْمُصَنِّفِ قُلْتُ: وَهُوَ مُقْتَضٍ لِامْتِنَاعِ التَّعَجُّلِ فِيمَنْ لَا عُذْرَ لَهُ إِذَا تَرَكَ مَبِيتَ اللَّيْلَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا لِأَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَبْتَ الْمُعْظَمُ، وَهُوَ اللَّيْلَتَانِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَنْفَعُهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلَى الْعَوْدُ قَبْلَ الْغُرُوبِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ الْعَوْدُ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَبِهِ صَرَّخَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ قَوْلِ

وفي سم عن المجموع ما يوافقها ولو نَفَرَ التَّفَرُّ الأوَّلُ بَعْدَ الزَّوَالِ ولم يُنِمِ الرَّمِي كَانَ بَقِيَّتُ حَصَاةَ حَرَمِ التَّفَرُّ ولا يَنْقُطُ عَنْهُ مَيِّتُ الثَّالِثَةِ ولا رَمِي يَوْمِهَا فَيَجِبُ الْعَوْدُ إِلَى مَتَى قَبْلَ الْغُرُوبِ، فَإِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ عَوْدِهِ فَاتَ الْمَيِّتُ وَالرَّمِي قِيلَزُمُهُ فَيَذِبُتُهُمَا، وَإِنْ بَاتَ وَرَمَى بَعْدَ قِيلَزُمِهِ دَمٌ عَنْ رَمِي الثَّانِي والثَّالِثِ وَمُدٌّ عَنْ مَيِّتِ الثَّالِثَةِ خَيْثُ لَا عُذْرَ، وَإِنْ عَادَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ رَمَى قَبْلَهُ وَلَهُ التَّفَرُّ حَيْثُ قَبْلَ الْغُرُوبِ، فَإِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ بَعْدَ عَوْدِهِ وَقَبْلَ الرَّمِي لَزِمَا فَيَرْمِي فِي الْغَدِ عَنْهُ وَعَنْ أَمِيهِ أَوْ نَفَرَ قَبْلَ الزَّوَالِ سِوَاهُ نَفَرَ فِي يَوْمِ التَّفَرُّ الأوَّلِ أَوْ فِيمَا قَبْلَهُ، فَإِنْ عَادَ وَزَالَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ التَّفَرُّ الأوَّلِ، وَهُوَ يَمْنَى لَمْ يُؤْثَرُ خُرُوجُهُ أَوْ عَادَ بَعْدَ الْغُرُوبِ، فَإِنْ فَاتَ الْمَيِّتُ وَالرَّمِي قِيلَزُمُهُ فَيَذِبُتُهُمَا كَمَا مَرَّ وَلَا أَثَرَ لِعَوْدِهِ أَوْ بَيْنَ الزَّوَالِ وَالْغُرُوبِ رَمَى وَأَجْزَاهُ وَلَهُ التَّفَرُّ قَبْلَ الْغُرُوبِ، فَإِنْ غَرَبَتِ تَعَيَّنَ الدَّمُ كَمَا فِي الْإِمْدَادِ اهـ.

• قوله: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ الْخُ) عبارة السيد في حاشيته صريحة في أنه إذا أراد التفرّ في اليوم الثاني ولم يكن رمى فيما قبله، فإن تدارك فيه رمي ما قبله أيضاً جاز تفرّهُ وإلا فلا سم. • قوله: (في الأولى من الرمي) الجارّ الأول متعلّق بذكر والثاني متعلّق بطرد. • قوله: (في الرمي) أي في اليومين الأولين.

الزَّوْصِ، وَإِنْ تَفَرَّ فِي الثَّانِي قَبْلَ الْغُرُوبِ سَقَطَ عَنْهُ الْمَيْثُ وَزَمِيَ الثَّالِثُ وَشَجِلَ كَلَامُهُ أَيِ الزَّوْصِ كَالزَّوْصَةِ مَا لَوْ تَفَرَّ قَبْلَ زَمِيهِ قَبِلَ سَقَطَ عَنْهُ مَا ذَكَرَ بِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ مَعَ تَقْيِيدِهِ التَّفَرُّ بِمَا بَعْدَ الزَّوَالِ وَنَقَلَ عَنْهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَاسْتَحْسَنَهُ فَقَالَ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَوْ تَفَرَّ التَّفَرُّ الْأَوَّلُ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَلَمْ يَزِمَ، فَإِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَاتَهُ الزَّمِيُّ وَلَا اسْتِدْرَاكَ لَوَزَمَهُ الدَّمُ وَلَا حُكْمَ لِمَيْتِهِ لَوْ عَادَ بَعْدَ غُرُوبِهَا وَبَاتَ حَتَّى لَوْ زَمَى فِي التَّفَرُّ الثَّانِي لَمْ يُعْتَدَ بِزَمِيهِ؛ لِأَنَّهُ بِتَفَرُّهِ أَغْرَضَ عَنِ مَيِّ وَالمَنَابِكِ، وَإِنْ لَمْ تَغْرُبْ فَأَقْوَالُ أَحَدِهَا أَنَّ الزَّمِيَّ انْقَطَعَ وَلَا يَتَفَعُّهُ الْعَوْدُ ثَانِيًا يَتَعَيَّنُّ عَلَيْهِ الْعَوْدُ وَيَزِمِي مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ، فَإِنْ غَرَبَتْ تَعَيَّنَّ الدَّمُ ثَالِثًا يَخْتَارُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَإِنْ تَفَرَّ قَبْلَ الزَّوَالِ وَعَادَ وَزَالَتْ، وَهُوَ بَيْنَى فَالْوَجْهَ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ خُرُوجُهُ لَا يُؤْثَرُ أَوْ بَعْدَ الْغُرُوبِ فَقَدْ انْقَطَعَتِ الْعَلَائِقُ أَوْ يَبْتَهِمَا فَعَطَائِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَزِمِي لَكِنْ تَقْيِيدَ الْمَنْهَاجِ كَأَصْلِهِ وَالتَّشْرِيحِ التَّفَرُّ بِبَعْدَ الزَّمِيِّ يَقْتَضِي أَنَّهُ شَرْطُ فِي سَقُوطِ الْمَيْثِ وَالزَّمِيُّ بِهِ صَرَّحَ الْجُمْهُورُ عَنْ الشَّرِيفِ الْعُمَانِيِّ قَالَ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّفَرُّ غَيْرُ جَائِزٍ قَالَ الْمُجِيبُ الطَّبْرِيُّ، وَهُوَ صَحِيحٌ مُتَّجِهٌ قَالَ الزَّكَكْسِيُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فَالشَّرْطُ أَنْ يَتَفَرَّ بَعْدَ الزَّوَالِ وَالزَّمِيَّ اهـ. فَوَدَّ: (وَيَحْتَثُّ الْإِسْنَوِيُّ طَرْدَ مَا ذَكَرَ فِي الْأَوَّلِيِّ فِي الزَّمِيِّ) عِبَارَةُ السَّيِّدِ فِي حَاشِيَتِهِ مَا نَصَّهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَيَتَّجِهَ طَرْدُ ذَلِكَ فِي الزَّمِيِّ أَيْضًا قُلْتُ إِذَا فَرَّغْنَا عَلَى الرَّاجِحِ فِي أَنَّ أَيَّامَ مَيِّ كَالْيَوْمِ الْوَاحِدِ فِي تَدَارُكِ الزَّمِيِّ آدَاءَهُ فَهُوَ مُتِمِّكُنٌ مِنَ الزَّمِيِّ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّ التَّفَرُّ الْأَوَّلُ قِيمَتَيْنِ عَلَيْهِ التَّفَرُّ قَبْلَهُ كَمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّفَرُّ بَعْدَ الزَّوَالِ وَقَبْلَ زَمِيٍّ يَوْمِهِ اهـ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّفَرُّ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَلَمْ يَكُنْ زَمَى فِيمَا قَبْلَهُ، فَإِنْ تَدَارَكَ فِيهِ زَمَى مَا قَبْلَهُ أَيْضًا جَازَ تَفَرُّهُ وَإِلَّا فَلَـ. فَوَدَّ: (فِي الزَّمِيِّ) أَيِ فِي الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ وَقَوْلُهُ امْتَنَعَ عَلَيْهِ التَّفَرُّ أَيِ، وَإِنْ كَانَ وَقْتُ آدَاءِ الزَّمِيِّ

امتنع عليه النفر، أو لَعْدِر يُمكنُ معه تدارُكُه ولو بالنائب فكذلك، أو لا يُمكنُ جازَ (لأن لم ينفر) بِضَمِّ فائِه وكسْرِها (حتى غرقت) الشمس (وجِبَ مبيئُها وزمِي الغد) كما صَحَّ عن ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا

• **قوله:** (امتنع عليه النفر) أي، وإن كان وقت أداء الرمي باقيا فتركه في اليومين موجب لبيات الليلة الثالثة ورمي يوميها ومانع من النفر الأول هذا ظاهر هذه العبارة ثم رأيت شيخنا الشهاب البرُلسي كتب بهاميش شرح المنهج ما نصه قال الإسنوي ويُتجه أيضا أن يكون ترك الرمي في الماضي كترك المبيت اه أقولُ ولك أن تمنع إلحاق ترك الرمي بترك المبيت من حيث إن المبيت واجب ووقت الرمي فيما مضى اختياري فمضى تدارك ذلك في اليوم الثاني قبل الغروب ساع له النفر بخلاف ترك المبيت في الماضي لا سبيل إلى تداركه اه ولا يخفى اتجاه ما ذكره من منع الإلحاق إلا أن يريد الإسنوي امتناع النفر عند عدم التدارك لا مع التدارك أيضا فليأمل ثم رأيت كلام السيد فيما مرَّ دالاً على أنه إن تدارك جاز النفر سم .

• **قوله:** (أو لَعْدِر يُمكنُ معه إلخ) كان مغناه يُمكنُ مع الرمي تدارك العُدِر سم ولم يظهر لي وجه عدوله عن الظاهر من إرجاع الضمير الأول للعُدِر والثاني للرمي . • **قوله:** (تداركه) أي في اليوم الثاني الذي يُريد النفر فيه . • **قوله:** (فكذلك أو لا يُمكنُ جاز) ظاهره عدم الجواز مع إمكان التدارك، وهو محل نظير بناء على المعتد أن الأيام كيوم واحد من حيث التدارك فليحذر اللهم إلا أن يراود بإمكان التدارك في طَرف الإنبات إمكانه ولو في بقية الأيام وحيثيذ فلا مخذور بصري وقوله في بقية الأيام يعني في اليوم الثاني كما مرَّ عن سم والوثاني . • **قوله:** (بضم فائِه وكسرها) كذا في المغني والنهاية قال ع ش ما نصه عبارة المختار: نَفَرَت الدابة تنفر بالكسر يفازا وتنفر بالضم نفورا ونفر الحاج من متى من باب ضرب انتهى وبه تعلم ما في كلام الشارح م كحجج إلا أن يقال ما ذكره طريقة أخرى فليراجع اه .

باقيا فتركه في اليومين موجب لبيات الليلة الثالثة ورمي يوميها ومانع من النفر الأول هذا ظاهر هذه العبارة ثم رأيت شيخنا الشهاب البرُلسي كتب بهاميش شرح المنهج ما نصه قال الإسنوي ويُتجه أيضا أن يكون ترك الرمي في الماضي كترك المبيت ثم قال نعم إذا كان التعدي بترك أحدهما فهل يجب عليه مبيت الثالثة ورميئهما أم يجب نظير ما تعدى به فقط أم يفصل فيقال إن كان الإخلال بترك المبيت لم يلزمه الرمي؛ لأن المبيت إنما وجب لأجل الرمي فيكون تابعاً والتابع لا يوجب المشوع، وإن حصل الإخلال بترك الرمي وجب المبيت في كل ذلك نظر اه أقولُ ولك أن تمنع أولاً إلحاق ترك الرمي بترك المبيت من حيث إن المبيت واجب ووقت الرمي فيما مضى اختياري فمضى تدارك ذلك في اليوم الثاني قبل الغروب ساع له النفر بخلاف ترك المبيت في الماضي لا سبيل إلى تداركه اه ولا يخفى اتجاه ما ذكره من منع الإلحاق إلا أن يريد الإسنوي امتناع النفر عند عدم التدارك لا مع التدارك أيضا فليأمل ثم رأيت كلام السيد فيما مرَّ دالاً على أنه إن تدارك جاز النفر . • **قوله:** (أو لَعْدِر يُمكنُ معه تداركه) كان مغناه يُمكنُ مع الرمي تدارك العُدِر اه . • **قوله:** (أو لا يُمكنُ جاز) ظاهره، وإن أمكن التدارك في يوم

ولو نَفَرَ لَغَدْرٍ، أو غيره بعد الرمي قبل الغروب وليس في عَزْمِهِ العودُ لِلْمَبِيتِ ثم عاد لها قبله أو بعده لم يلزِمه المبيتُ ولا الرمي إنْ بَاتَ وَوَقَعَ في كلامِ الْفَرَزِيِّ هنا ما لا يصحُّ فاحذرْهُ أُمَّا إذا كان في عَزْمِهِ ذلك فيلزمه العودُ ولم تنفعه نَيْةُ النَفَرِ؛ لأنه مع عَزْمِهِ العودَ لا يُسَمَّى نَفَرًا (ويدخلُ رَمِيَّ) كُلُّ يَوْمٍ من أَيَّامِ (التَّشْرِيقِ)، وهي ثلاثة بعد يومِ النَّحْرِ سُمِّيَتْ بذلك لإشراقِ نهارِها بنورِ الشَّمْسِ وليلِها بنورِ الْقَمَرِ وَحِكْمَةُ التَّسْمِيَةِ لا يلزمُ اطِّرادُها، أو؛ لأنَّهم يُشْرِقُونَ لِلحِمِّ فيها أي: يُقَدِّدُونَهُ، وهي المَعْدُودَاتُ في الآيةِ لِقِلَّتِهَا والمعلوماتُ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ (بِزَوَالِ الشَّمْسِ) من ذلك اليومِ لِلتَّبَاعِ وَتُسْتَحَبُّ فِعْلُهُ عَقِبَهُ وقبل صلاةِ الظُّهْرِ ما لم يَضِيقِ الوقتُ ولم يُرِدْ جَمْعُ التَّأَخِيرِ (ويُخْرِجُ) وَقْتُ اخْتِيَارِهِ (بُغْرُوبِهَا) من كُلِّ يَوْمٍ كما هو الْمُتَبَادَرُ مِنَ الْعِبَارَةِ لِعَدَمِ وُجُودِهِ لَيْلًا (وقيلَ يَبْقَى) وَقْتُ الْجَوَازِ وَحِينَئِذٍ ففِي حِفْلِ الْمُتَنِ عَلَى وَقْتِ الْاخْتِيَارِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ ابْنُ

فُؤَدَ: (وَلَوْ نَفَرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَوَقَعَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلَيْسَ فِي عَزْمِهِ الْعُودُ لِلْمَبِيتِ .

فُؤَدَ: (وَلَيْسَ فِي عَزْمِهِ الْعُودُ لِلْمَبِيتِ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ عَزَمَ الْعُودَ بِدُونِ قَصْدِ الْمَبِيتِ أَيْ التُّسْلُكِ .

فُؤَدَ: (فَيُلْزَمُهُ الْعُودُ) يَتَّبِعِي مَا لَمْ يَقْصِدْ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَالْإِغْرَاضِ عَنِ الْمَبِيتِ وَعَدَمَ الْعُودِ سَم .

فُؤَدَ: (كُلُّ يَوْمٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَحِكْمَةُ إِلَى أَوْ لَاتِهِمْ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ سُمِّيَتْ إِلَى، وَهِيَ الْمَعْدُودَاتُ. فُؤَدَ: (وَحِكْمَةُ التَّسْمِيَةِ إِلَخ) جَوَابٌ عَمَّا قِيلَ لَمَّا كَانَتْ الْحِكْمَةُ فِي تَسْمِيَتِهَا ذَلِكَ لَزِمَ أَنْ تُسَمَّى كُلُّ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ كُرْدِيَّ أَيْ أَنْ تُسَمَّى هَذِهِ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ فِي جَمِيعِ شُهُورِ السَّنَةِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ. فُؤَدَ: (أَوْ لَاتِهِمْ يُشْرِقُونَ إِلَخ) عِبَارَةٌ مُغْنِي وَقِيلَ: لَاتِهِمْ إِلَخ. فُؤَدَ: (فِي الْآيَةِ) أَيْ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ. فُؤَدَ: (وَالْمَعْلُومَاتُ) أَيْ فِي سُورَةِ الْحَجِّ نِهَايَةً وَمُغْنَى. فُؤَدَ: (وَلَمْ يُرِدْ إِلَخ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ مُقْبَدَةٌ لِضَبِّقِ الْوَقْتِ لَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى لَمْ يَضِيقُ بِضَرِيٍّ .

فُؤَدَ: (فَفِي حِفْلِ الْمُتَنِ) أَيْ قَوْلُهُ وَيَخْرُجُ بِغُرُوبِهَا. فُؤَدَ: (الَّذِي اعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِلَخ) وَافَقَهُم النَّهَايَةُ وَالْمُغْنَى. فُؤَدَ: (لِأَنَّ الْوَجْهَ الثَّانِي) أَيْ قَوْلَ الْمُتَنِ وَقِيلَ يَتَّبِعِي إِلَخ. فُؤَدَ: (مَعَ جَزَائِنِهِ عَلَى الْأَصْحِ)، وَهُوَ أَنَّهُ يَنْتَدُّ وَقْتُ الْجَوَازِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ كُرْدِيَّ. فُؤَدَ: (وَالْمُغْنَى) أَيْ الْمَعْنَى الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ وَيَخْرُجُ إِلَخ. فُؤَدَ: (وَقِيلَ يَتَّبِعِي وَقْتُ الْجَوَازِ) إِلَى (فَجَرِ اللَّيْلَةِ الَّتِي تَلِي إِلَخ) شَامِلٌ لِآخِرِ يَوْمٍ وَنِهَايَةِ قَوْلِهِ الْآتِي وَمَحَلُّهُ إِلَخ سَم وَلَكَ دَفْعُ الْمُنَافَاةِ بِإِزْجَاعِ قَوْلِهِ الْآتِي إِلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ أَيْضًا كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَالْمَعْنَى وَمَحَلُّ الْإِخْتِلَافِ الَّذِي فِي الْمُتَنِ بِكُلِّ مِنْ أَحْتِمَالِيَةٍ فِي غَيْرِ نَائِلِيهَا إِلَخ فَتَائِلُهَا مُسْتَقْنَى عَلَيْهِمَا .

التَّفَرُّقُ قَبْلَهُ وَلَمْ يَتَدَارَكَ وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ. فُؤَدَ: (فَيُلْزَمُهُ الْعُودُ) يَتَّبِعِي مَا لَمْ يَقْصِدْ قَبْلَ الْغُرُوبِ الْإِغْرَاضِ عَنِ الْمَبِيتِ وَعَدَمَ الْعُودِ. فُؤَدَ: (وَقِيلَ يَتَّبِعِي وَقْتُ الْجَوَازِ) إِلَى (فَجَرِ اللَّيْلَةِ الَّتِي تَلِي كُلَّ يَوْمٍ) شَامِلٌ لِآخِرِ يَوْمٍ وَنِهَايَةِ قَوْلِهِ الْآتِي وَمَحَلُّهُ إِلَخ .

الرُفْعَةِ وَغَيْرِهِ نَظَرًا؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ الثَّانِي لَا يَكُونُ مُقَابِلًا لَهُ حِينَئِذٍ فَلَا أَوْلَى حِفْلُهُ عَلَى وَقْتِ الْجَوَازِ وَيَكُونُ جَرِيئًا عَلَى الضَّعِيفِ الَّذِي تَنَاقَضَ فِيهِ كَلَامُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ. وَلَكَ أَنْ تَحْمِلَ الْغُرُوبَ عَلَى غُرُوبِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ لِتَكُونَ الضَّعِيفُ مُقَابِلًا لَهُ مَعَ جَرَيَانِهِ عَلَى الْأَصَحِّ وَالشَّرَافِ حِينَئِذٍ لَا زَمَ وَيَخْرُجُ وَالْمَعْنَى وَيَبْقَى أَيُّ: وَقْتُ الْجَوَازِ إِلَى غُرُوبِهَا آخِرَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَقِيلَ يَبْقَى وَقْتُ الْجَوَازِ إِلَى فَجْرِ اللَّيْلَةِ الَّتِي تَلِي كُلَّ يَوْمٍ لَا غَيْرَ (إِلَى الْفَجْرِ) كَوُقُوفٍ عَزْفَةً وَمَحْلُهُ فِي غَيْرِ ثَالِثِهَا لَخُرُوجِ وَقْتِ الْجَوَازِ وَغَيْرِهِ بِغُرُوبِ شَمْسِهِ قَطْعًا.

(فَرَعَ) يُسَنُّ كَمَا مَرَّ لِمُتَوَلِّي أَمْرِ الْحَجِّ خُطْبَةً بَعْدَ صَلَاةِ ظَهْرِ يَوْمِ النَّحْرِ بِمَنْى وَهَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ مُضَرَّحَةً بِأَنَّهُ يُحْتَجُّ إِنَّمَا فَعَلَهَا ضُحَى يَوْمِ النَّحْرِ وَأُجِبَتْ عَنْهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ وَتَكَلَّفَ يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا الرَّمْيَ وَالْمَبِيتَ وَخُطْبَةً بِهَا أَيْضًا بَعْدَ صَلَاةِ ظَهْرِ يَوْمِ النَّحْرِ الْأَوَّلِ يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا جَوَازَ النَّحْرِ فِيهِ وَغَيْرِهِ وَيُؤَدِّعُهُمْ وَتُرْكُتَا مِنْ أَزْمِنَةِ عَدِيدَةٍ وَمَنْ ثُمَّ لَا يَنْبَغِي فَعَلَهَا الْآنَ إِلَّا بِأَمْرِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِيهِ لِمَا يُخْشَى مِنَ الْفِتْنَةِ (وَيُشْتَرَطُ) فِي رَمْيِ يَوْمِ النَّحْرِ وَمَا بَعْدَهُ (رَمَى) الشَّيْءَ وَاحِدَةً وَاحِدَةً بِعَيْنِ مَرْءَةٍ ثُمَّ مَرْءَةٍ، وَإِنْ اشْتَمَلَتْ كُلُّ مَرْءَةٍ عَلَى سَبْعٍ، أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ اتَّخَذَتْ الْحَصَاةَ فِي الْمَرْءَاتِ السَّبْعِ، أَوْ وَقَعَتِ الْمَرْءَاتِ، أَوْ الْمَرْءَاتِ مَقَامًا فِي الْمَرْمَى وَذَلِكَ لِلتَّبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فَلَوْ رَمَى ثِنْتَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَلَوْ وَاحِدَةً بِيَمِينِهِ وَأُخْرَى بِشِمَالِهِ حُسِبَتْ رَمِيَّةً وَاحِدَةً، وَإِنْ وُجِدَ التَّرْتِيبُ فِي الْوُقُوعِ، وَإِنَّمَا حُسِبَتْ فِي الْحَدِّ الضَّرْبَةُ الْوَاحِدَةُ بِمُشْكَالٍ عَلَيْهِ مِائَةٌ بِعَدِّهَا؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الدَّرءِ وَلِوُجُودِ أَصْلِ الْإِيْلَامِ الْمَقْصُودِ فِيهِ وَالْغَالِبُ هُنَا التَّعْبُدُ،.....

• فَوُدَّ: (كَوُقُوفٍ هَرْقَةً) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثُمَّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُنْهَى إِلَّا قَوْلَهُ هَذَا إِلَى يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا الرَّمْيَ.

• فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي فَضْلِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ. • فَوُدَّ: (يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا الرَّمْيَ) أَيُّ وَالطَّوَافَ وَالتَّحَرَّ.

• وَفَوُدَّ: (وَالْمَبِيتُ) أَيُّ وَمَنْ يُعَدَّرُ فِيهِ لَيَاتُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوهُ مِنْهَا عَلَى وَجْهِهِ وَيَتَذَكَّرُوا مَا أَخْلَوْا بِهِ مِنْهَا مِمَّا فَعَلُوهُ كَذَا فِي الْأَسْنَى وَقَوْلُهُ وَيَتَذَكَّرُوا إِلَخَ يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ فِي خُطْبَةِ السَّابِعِ مِنْ أَنَّهُ يَتَعَرَّضُ لِمَا سَبَقَ الْخُطْبَةَ وَلَعَلَّهُ مَأْخُذُهُ بِضَرْيٍّ. • فَوُدَّ: (بِهَا) أَيُّ بِمَنْى. • فَوُدَّ: (وَغَيْرِهِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُنْهَى وَمَا بَعْدَهُ مِنْ طَوَائِفِ الْوَدَاعِ وَغَيْرِهِ اه. • فَوُدَّ: (وَيُؤَدِّعُهُمْ) وَيَحْتُمُّهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ وَمُلَازِمَةِ التَّقْوَى وَالتَّوْبَةِ التَّصَوُّحِ وَالثَّابِتِ عَلَيْهَا وَخَتَمَ حُجَّتَهُمُ بِالِاسْتِقَامَةِ مَا اسْتَطَاعُوا وَأَنْ يَكُونُوا بَعْدَ الْحَجِّ خَيْرًا مِنْهُمْ قَبْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عِلَالَةِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ وَلَا يَتَسَوَّاهُ مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ وَسُنَّ لِكُلِّ حَاجٍّ حُضُورَ هَاتَيْنِ الْخُطْبَتَيْنِ وَالْإِغْتِسَالَ لَهُ وَالتَّطَيُّبَ لَهُ إِنْ تَحَلَّلَ إِنْ فَعَلْنَا وَإِلَّا فَقَدْ تَرَكْنَا مِنْ أَزْمِنَةِ طَوِيلَةٍ وَنَائِيٍّ.

• فَوُدَّ: (فِي رَمْيِ يَوْمِ النَّحْرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَسَرَهُ فِي الْمُنْهَى إِلَّا قَوْلَهُ عَمْدًا أَوْ غَيْرَهُ وَقَوْلُهُ وَقَبْرُورَجٍ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ، وَإِنَّمَا إِلَى أَوْ مُرْتَبَتَيْنِ. • فَوُدَّ: (أَوْ اتَّخَذَتْ الْحَصَاةَ إِلَخَ) وَعَلَى هَذَا تَأْدَى الرَّمْيَاتُ كُلُّهَا بِحَصَاةٍ وَاحِدَةٍ نَهَايَةَ لَكِنْ مَعَ الْكِرَاهَةِ وَنَائِيٍّ. • فَوُدَّ: (بِعَدِّهَا) أَيُّ بَعْدَ ضَرْبَاتِ الْحَدِّ.

أَوْ مُتَرْتَبَتَيْنِ فَوْقَتَا مَعًا فَيُتَنَانِ. (و) فِيمَا بَعْدَهُ (تَرْتِيبُ الْجَمَرَاتِ) بِأَنْ يَبْدَأَ بِالْأُولَى مِنْ جِهَةِ عَرَفَةَ ثُمَّ بِالْوُسْطَى ثُمَّ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَلَوْ غَبَسَتْ حَبِيبَتِ الْأُولَى فَقَطْ فَلَوْ تَرَكَ حَصَاةَ عَنَدًا، أَوْ غَيْرَهُ وَنَسِيَ مَجْلَهَا جَعَلَهَا مِنَ الْأُولَى فَيُكْمَلُهَا ثُمَّ يُعِيدُ الْأَخِيرَتَيْنِ مُتَرْتَبَتَيْنِ (و) فِي الْكُلِّ (كَوْنُ الْمَرْمِيِّ حَجَرًا) لِلاتِّبَاعِ وَلَوْ حَجَرَ حَدِيدٍ وَنَقْدٍ وَفَيْرُوزٍ وَبَقُوبٍ وَغَمَقِيٍّ وَبُلُوزٍ وَفُسْرَةٍ فِي الْقَامُوسِ بِأَنَّهُ جَوْهَرٌ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْمُصْطَنَعَ الْمُشْبِهَ لَهُ لَيْسَ مِنْهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَزَبْرَجِدٍ وَزُمُرِدٍ، وَإِنْ جُعِلَتْ فُصُوصًا مِثْلًا، وَإِنْ أُلْصِقَتْ بِنَحْوِ خَاتَمٍ فَرَمَاهُ بِهَا فِيمَا يَظْهَرُ وَكَذَا إِنْ بِالْمُجْمَعَةِ وَبِرَامٍ وَمَرْمَرٍ، وَهُوَ الرُّخَامُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ فَقَوْلُ شَارِحٍ لَا يُجْزِئُ الرُّخَامُ سَهْوًا إِلَّا إِنْ ثَبِتَ أَنَّ مِنْهُ نَوْعًا مَصْنُوعًا وَأَنَّ الْمَرْمِيَّ بِهِ مِنْهُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مِنْ طَبَقَاتِ الْأَرْضِ.....

• قَوْلُهُ: (أَوْ مُتَرْتَبَتَيْنِ إِيَّاهُ) عَطَفَ عَلَى دَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ. • قَوْلُهُ: (فَوْقَتَا مَعًا إِيَّاهُ) أَوْ وَقَعَتِ الثَّانِيَةُ قَبْلَ الْأُولَى نِهَائَةً وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (فِيمَا بَعْدَهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي رَمِيِّ يَوْمِ النَّحْرِ.

• قَوْلُهُ (وَتَرْتِيبُ الْجَمَرَاتِ) أَيِ فِي الْمَكَانِ وَكَذَا فِي الزَّمَانِ وَالْأَبْدَانِ كَانَ يُكْمَلُ الثَّلَاثُ عَنْ أَمْرِهِ أَوْ نَفْسِهِ ثُمَّ عَنْ يَوْمِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَيَقْصِدُ بِالزَّمَنِ الْأَوَّلِ كَوْنَهُ عَنِ الْمَثْرُوكِ الْأَوَّلِ وَبِالثَّانِي عَنْ الثَّانِي، فَإِنْ خَالَفَ وَقَعَ عَنِ الْمَثْرُوكِ كَمَا لَوْ رَمَى عَنْ غَيْرِهِ قَبْلَ رَمِيهِ عَنْ نَفْسِهِ وَثَانِي. • قَوْلُهُ: (فَلَوْ غَبَسَتْ) أَيِ بِأَنْ يَبْدَأَ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ثُمَّ بِالْوُسْطَى ثُمَّ الَّتِي تَلِي الْمَسْجِدَ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَرَكَ حَصَاةَ إِيَّاهُ) وَلَوْ تَرَكَ حَصَاةً لَا يَعْلَمُ مَوْضِعَهُمَا احْتِطَاطًا وَجَعَلَ وَاحِدَةً مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ وَوَاحِدَةً مِنْ ثَالِثِهِ، وَهُوَ يَوْمُ النَّحْرِ الْأَوَّلُ مِنْ أَيِّ جَمْرَةٍ كَانَتْ أَخَذًا بِالْأَسْرَاءِ مُعْنَى زَادَ النِّهَايَةَ وَحَصَلَ رَمِيَّ يَوْمِ النَّحْرِ وَأَحَدِ أَيَّامِ الشَّرِيقِ إِنْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَأَحَدِ أَيَّامِ الشَّرِيقِ أَيِ وَيَقَعُ عَلَيْهِ رَمِيَّ يَوْمٍ، فَإِنْ تَدَارَكَ قَبْلَ غُرُوبِ شَمْسِ الثَّالِثِ مِنْ أَيَّامِ الشَّرِيقِ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ وَالْأَلَمُ يَسْقُطُ إِنْ أَقُولُ قَوْلَهُمَا مِنْ أَيِّ جَمْرَةٍ كَانَتْ إِيَّاهُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ إِذَا الْأَسْرَاءُ جَعَلَ الثَّانِيَةَ مِنْ أَوَّلَى ثَالِثِهِ وَكَذَا مَا زَادَهُ النِّهَايَةَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ إِذَا الْحَاصِلُ إِنَّمَا هُوَ رَمِيَّ يَوْمِ النَّحْرِ وَبَعْضُ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الشَّرِيقِ، وَهُوَ سِتُّ رَمِيَّاتٍ مِنْ أَوَّلَى أَوَّلِهَا فَيَقَعُ عَلَيْهِ رَمِيَّ يَوْمَيْنِ إِلَّا هَذِهِ السَّنَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرُهُ) إِنْ أَرَادَ بِهِ السَّهْوَ فَقَطْ فَالتَّغْيِيرُ بِهِ أَوْضَحُّ أَوْ مَا يَشْمَلُ الْجَهْلُ أَيْضًا فَفِيهِ أَنَّ الْجَهْلَ لَا يُغَايِرُ الْعَمْدَ بَلْ يُجَامِعُهُ وَيُجَامِعُ السَّهْوَ فَحَيِّزٌ فَالْأَوَّلَى التَّغْيِيرُ إِنْ أَرَادَ التَّعْمِيمَ بِقَوْلِهِ عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا جَاهِلًا أَوْ عَالِمًا وَيَكُونُ كُلُّ مِنَ الْأَخِيرَتَيْنِ صَادِقًا بِكُلِّ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ فَتَحْصُلُ أَرْبَعُ صُورٍ بَصْرِيٍّ.

• قَوْلُهُ (وَكَوْنُ الْمَرْمِيِّ حَجَرًا) أَيِ وَلَوْ مَخْصُوبًا وَثَانِي عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ غَضَبَهُ أَوْ سَرَقَهُ وَرَمَى بِهِ كَفَى ثُمَّ رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ ابْنَ كُجَّ جَزَمَ بِهِ قَالَ كَالصَّلَاةِ فِي الْمَخْصُوبِ إِيَّاهُ. • قَوْلُهُ: (وَقُسْرُهُ) أَيِ الْبُلُوزِ. • قَوْلُهُ: (قَرَمَاءُ) أَيِ نَحْوِ الْخَاتَمِ (بِهَا) أَيِ مُتَلَبِّسًا بِهِذِهِ الْجَوَاهِرِ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ قَرَمَاهَا أَيِ الْجَمْرَةِ بِهِ أَيِ بِنَحْوِ الْخَاتَمِ. • قَوْلُهُ: (وَكَذَلْنَ) هُوَ حَجَرٌ رَخْوٌ وَثَانِي. • قَوْلُهُ: (وَأَنَّ الْمَرْمِيَّ مِنْهُ) يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ شَكَّ هَلْ هُوَ مِنَ الْمَصْنُوعِ أَوْ لَا أَجْزَأَ الزَّمَنِ بِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَإِنْ أَمَكَّنَ تَوَجُّهَهُ بِأَنْ غَيْرَ الْمَصْنُوعِ هُوَ الْغَالِبُ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا يَبْدَأُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مِنَ غَيْرِ الْمَصْنُوعِ وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ مَا سَبَّاهُ مِنْ شُرُوطِ تَيَقُّنٍ إصَابَةِ الْمَرْمِيِّ بَصْرِيٍّ.

بخلاف ما ليس من طبقاتها كالأحجار ولؤلؤ ومُنطَبِع نحو نقد، أو حديد ومر في مبحث
المشمس أن الانطباع المد تحت المطرقة لكنه ثم يكفي ما بالقوة لا هنا لاختلاف المنطَبِعين
ونورة طَبِخَتْ وواضح حرمة الرمي بتفيس كياقوت إن نقص به قيمته لحرمة إضاعة المال.
وافتاء بعضهم بأن المرجان من القسم الأول مُعْتَرَض؛ لأن المعروف أنه ينبت في بحر
الأندلس كالشجرة ويُقَالُ أن له جزيرة ينبت فيها كالشجر هذا كله بناء على ما هو المعتارف
في المرجان الآن أما المرجان لغة فهو صغار اللؤلؤ كما في القاموس وغيره (وإن يُسمى رُفْيَا)

• فؤد: (بخلاف ما ليس من طبقاتها إلخ) محل تأمل وفرق غيره بأن ما تقدّم يُسمى حَجَرًا دون ما
يأتي. • فؤد: (كألمجد إلخ) أي ينير وزرنيخ ومدّر وجصّ وأجرّ وخذف وبلغ نهاية وتأنّي.
• فؤد: (ومُنطَبِع نحو نقد إلخ) عبارة النهاية وجواهر مُنطَبِعَة من ذهب وفضة ونحاس ورماس وحديد
فلا يُجَزَّى، ويُجَزَّى حَجَرٌ نورة لم يُطَبِّخْ بخلاف ما طَبِّخَ منه اه. • فؤد: (لا هنا) أي لا يكفي المُنطَبِعُ
بالقوة هنا في عدم الإجزاء والمراد بالمُنطَبِعُ بالقوة الحجر الذي يُستخرج منه ما ذكر بالعلاج، وإن
أثرت فيه المطرقة؛ لأنه لا يُخرجه عن كونه حَجَرًا كما يفيد قوله السابق ولو حَجَرَ حديد إلخ سم.
• فؤد: (وواضح) إلى قوله وافتاء بعضهم في النهاية. • فؤد: (إن نقص به إلخ) أي ترتب على الرمي به
إضاعة مال ككسره وتأنّي ونهاية. • فؤد: (لحرمة إضاعة المال) هلا جازت هنا؛ لأنها لغرض سم وقد
يُقال إن ما ذكر مع تبسّر نحو الحصة لا يُعدّ غرضًا في الغرض. • فؤد: (من القسم الأول) أي يُجَزَّى
الرمي به. • فؤد: (ونُقِلَ أن له) أي للمرجان. • فؤد: (فهو صغار اللؤلؤ) أي تقدّم أنه من القسم الثاني.

• فؤد: (لا هنا) أي لا يكفي المُنطَبِعُ بالقوة هنا في عدم الإجزاء وهذا الكلام صريح في أن ضابط
الإجزاء وعَدَمه في نحو التقيد ما قبل الانطباع بالفعل وما بعده وفيه نظر وقد نقل الشنكي في شرحه أن
الرافعي علّل الإجزاء أي بحجر الحديد بقوله؛ لأنه حَجَرٌ في الحال إلا أن فيه حديدًا كما يُستخرج منه
بالعلاج اه، وهو يفيد أنه ليس المراد بحجر الذهب والفضة والحديد ونحوها قطع الذهب والفضة
والحديد الخالصة بل حَجَرٌ حقيقة يُستخرج منه المذكورات فليُتأمل وحيث، فإن أراد بالمُنطَبِعُ بالقوة
ما هو نقد خالص فالوجه أنه لا يُجَزَّى أيضًا أو ما هو حَجَرٌ يُستخرج منه النقد فالوجه أنه يكفي، وإن
أثرت فيه المطرقة؛ لأن ذلك لا يُخرجه عن كونه حَجَرًا فليُتأمل. • فؤد: (ونورة طَبِخَتْ) أي بخلاف ما
لم يُطَبِّخْ ومثل المطبوخة مدّر وأجرّ شُرْح م ر. • فؤد: (وواضح حرمة الرمي بتفيس كياقوت إن نقص به
قيمته إلخ) قال الأذرعِي يظهر تحريم الرمي بالياقوت ونحوه إذا كان الرمي يَكْسِرُها ويُذهب بعض
ماليتها ولا سيما التمس منها إما فيه من إضاعة المال والسرف والظاهر أنه لو غصبه أو سرقه ورمى به
كفى ثم رأيت القاضي ابن كُجّ جَزَمَ به قال كالصلاة في المنسوب شُرْح م ر. • فؤد: (لحرمة إضاعة
المال) هلا جازت هنا؛ لأنها لغرض.

وَأَنْ يَكُونَ بِالْيَدِ إِنْ قَدَرَ؛ لِأَنَّهُ الْوَارِدُ فَلَا يَكْفِي الْوَضْعُ فِي الْمَرْمَى؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْوَارِدِ وَيُفَرَّقُ
 بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِجْزَاءِ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الرَّأْسِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى مَسْحًا بِأَنَّ الْقَصْدَ ثُمَّ وَصُولُ الْبَلَلِ، وَهُوَ
 حَاصِلُ ذَلِكَ وَهَذَا مُجَاهِدَةُ الشَّيْطَانِ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ بِالرَّمْيِ الَّذِي يُجَاهِدُ بِهِ الْعَدُوَّ كَمَا يَذُلُّ عَلَيْهِ
 قَوْلُهُ ﷺ كَمَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْجِمَارِ اللَّهُ رَبُّكُمْ تُكَبِّرُونَ وَبِلَّةُ أَبِيكُمْ
 إِبْرَاهِيمَ تَتَّبِعُونَ وَوَجْهَ الشَّيْطَانِ تَرْمُونَ وَلَا رَمِيَهُ بِنَحْوِ رِجْلِهِ أَوْ قَوْسِهِ أَيْ: مَعَ الْقُدْرَةِ بِالْيَدِ وَبِهِ
 يُجْتَمَعُ بَيْنَ قَوْلِ الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ لَا يُجْزِئُ بِالْقَوْسِ وَقَوْلِ آخَرِينَ يُجْزِئُ وَكَذَا الرَّجُلُ
 فَمَنْ قَالَ يُجْزِئُ أَرَادَ إِذَا عَجَزَ بِالْيَدِ وَجَعَلَ الْحَصَاةَ بَيْنَ أَصَابِعِ رِجْلِهِ وَرَمَى بِهَا. وَمَنْ قَالَ لَا
 يُجْزِئُ أَرَادَ مَا إِذَا قَدَرَ بِالْيَدِ أَوْ دَخَرَجَهَا بِرِجْلِهِ إِلَى الْمَرْمَى وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْيَدِ وَقَدَرَ عَلَى الرَّمْيِ
 بِقَوْسٍ فِيهَا وَيَقُمُ وَبِرِجْلٍ تَقِيَّتِ الْأَوَّلُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، أَوْ قَدَرَ عَلَى الْآخِرِينَ فَقَطْ فَهَلْ يَتَخَيَّرُ أَوْ
 يَتَقَيَّرُ الْقَمُّ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْيَدِ وَالتَّعْظِيمِ لِلْعِبَادَةِ، أَوْ الرَّجُلُ؛ لِأَنَّ الرَّمْيَ بِهَا مَعَهُودٌ فِي الْحَرْبِ
 وَلِأَنَّ فِيهَا زِيَادَةَ تَحْقِيرِ الشَّيْطَانِ الْمَقْصُودِ مِنَ الرَّمْيِ تَحْقِيرُهُ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَلَعَلَّ الثَّالِثَ أَقْرَبُ

• فَوَدَّ: (وَأَنْ يَكُونَ) إِلَى قَوْلِهِ أَيْ مَعَ الْقُدْرَةِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ إِنْ قَدَرَ وَقَوْلُهُ وَيُفَرَّقُ إِلَى وَلَا
 رَمِيَهُ. • فَوَدَّ: (إِنْ قَدَرَ) أَيْ عَلَى الرَّمْيِ بِالْيَدِ وَالْأَوَّلُ الْقَوْسُ ثُمَّ الرَّجُلُ ثُمَّ الْقَمُّ وَثَانِي. • فَوَدَّ: (وَلَا رَمِيَهُ
 الْإِنْفِ).

(فَرَعَ): هَلْ يُجْزِئُ الرَّمْيُ بِالْيَدِ الزَّائِدَةِ فِيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ لِوُجُودِ قُدْرَتِهِ عَلَى
 الْبِدِّ فَلَا يَنْدِلُ إِلَى غَيْرِهَا ع. ش. • فَوَدَّ: (بِنَحْوِ رِجْلِهِ الْإِنْفِ) أَيْ كَالْمِقْلَاعِ نِهَائَةً وَمُغْنَى. • فَوَدَّ: (أَوْ دَخَرَجَهَا
 الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى قَدَرٍ بِالْيَدِ. • فَوَدَّ: (تَقِيَّتِ الْأَوَّلُ) أَيْ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ يَدٌ زَائِدَةً، فَإِنْ كَانَتْ لَمْ يَكْفِ بِالْقَوْسِ
 لِتَشْبِيهِهَا بِالْأَضْلَاحِ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَوْ قَدَرَ عَلَى الْآخِرِينَ الْإِنْفِ) وَقَدْ يُقَالُ فِي الرَّمْيِ بِالرَّجُلِ أَوْ الْقَمِّ حَيْثُ
 عُلِّلَ بَاتَهُ لَا يُسَمَّى رَمِيًّا أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ، وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ بِالْيَدِ لِانْتِفَاءِ مُسَمَّى الرَّمْيِ وَأَنَّهُ يَسْتَنْبِئُ حَيْثُ
 وَأَنَّهُ لَا يُجْزِئُ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِسْتِنَابَةِ سَم. • فَوَدَّ: (فَهَلْ يَتَخَيَّرُ الْإِنْفِ) لَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِكُلِّ
 مَعَ تَعَارُضِ الْمَعَانِي الْآتِيَةِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ مَالَ إِلَى التَّخْيِيرِ فِي شَرْحِ الْعِيَابِ بَصْرِي. • فَوَدَّ: (وَلَعَلَّ الثَّالِثَ) أَيْ

• فَوَدَّ: (وَأَنْ يَكُونَ بِالْيَدِ إِنْ قَدَرَ) عِبَارَةُ الْعِيَابِ وَأَنْ يَكُونَ بِالْيَدِ لَا بِالرَّجُلِ قَالَ فِي شَرْحِهِ سَوَاءٌ أَدَخَرَجَهَا
 بِهَا أَيْ بِالرَّجُلِ إِلَى الْمَرْمَى أَوْ وَضَعَهَا بَيْنَ أَصَابِعِهَا وَرَمَى بِهِ عَلَى الْأَوْجَةِ الَّذِي اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لَكِنْ
 بَحَثَ الْأَذْرَعِي وَتَبِعَهُ الزَّزْكَشِيُّ الْإِجْزَاءُ فِي الثَّانِيَةِ وَزَعَمَا أَنَّهُ يُسَمَّى رَمِيًّا وَيُظْهَرُ أَنَّ مِجْلَ هَذَا حَيْثُ قَدَرَ
 عَلَى الرَّمْيِ بِأَخْذِ يَدَيْهِ وَالْأَوَّلُ الْإِجْزَاءُ بِالرَّجُلِ بِأَنَّ يَضَعَهُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَيَرْمِي بِهِ وَكَالرَّجُلِ الْقَمُّ كَمَا
 هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ لَا يُجْزِئُ الرَّمْيُ بِهِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ فَقَالَ الْأَخْوَطُ الْمَنْعُ،
 وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا قَدَّمْتُهُ فِي الرَّجُلِ أَه. وَقَدْ يُقَالُ فِي الرَّمْيِ بِالرَّجُلِ أَوْ الْقَمِّ حَيْثُ عُلِّلَ بَاتَهُ لَا يُسَمَّى رَمِيًّا أَنَّهُ لَا
 يُجْزِئُ، وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ بِالْيَدِ لِانْتِفَاءِ مُسَمَّى الرَّمْيِ وَأَنَّهُ يَسْتَنْبِئُ حَيْثُ وَأَنَّهُ لَا يُجْزِئُ إِنْ عَجَزَ عَنِ
 الْإِسْتِنَابَةِ.

ولو قدر على القوس بالغم والرجل فهو كمجمله فيما ذكر وظاهر أنه لو لم يقدر باليد بل بقوس فيها وبالرجل تعين الأول وصرح بهذا مع قوله رمى الشئ لقلًا يتوهم أن ذاك ليبيان التعدي لا الكيفية وأن يقصد الرمي، وإن لم ينبو الشئ وأن يتيقن وقوعه فيه، وهو ثلاثة أذرع من سائر

تعين الرجل. ٥. فود: (فهو كمجمله فيما ذكر) أي من الاحتمالات الثلاثة وأقربية تعين الرمي بالقوس بالرجل. ٥. فود: (وظاهر إلخ) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى، وهو مستلزم يعني عنه ما سبق من قوله ولو عجز عن اليد وقدر على الرمي بقوس إلخ بصري. ٥. فود: (وصرح) إلى قوله بخلاف إلخ في النهاية وإلى المتن في المغني. ٥. فود: (بهذا) أي باشتراط أن يسمى رميًا. ٥. فود: (وأن يقصد إلخ) قال في شرح الباب ويشتراط أيضًا عدم الصاريف، وإن قصد الرمي؛ لأنه قد يقصده ليختير جودة رميه باشتراط قصد الرمي لا يعني عن هذا خلافاً لمن توهّم أنه انتهى اه سم عبارة النهاية والمغني فلو رمى إلى غيره كأن رمى إلى الهواء فوقه في الرمي لم يكف وصرف الرمي بالتيه لغير الحج كأن رمى إلى شخص أو دابة في الجمرة كصرف الطواف بها إلى غيره فيصرف إلى غيره، وإن بحث في المهمات إلحاق الرمي بالوقوف؛ لأنه مما يقترب به وخذه كرمي العدو فأشبه الطواف بخلاف الوقوف وأما السمي فالظاهر كما أفاده الشئ أخذنا من ذلك أنه كالوقوف اه قال ع ش قوله م ر أنه كالوقوف أي فلا يقبل الصرف وما ذكره هنا مخالف لما قدمه عن الكافي عند قول المصنف، وإن قصد له لنفسه أو لهما إلخ فما قدمه هو المعتد اه أي وفاقاً للتحفة والمغني. ٥. فود: (وأن يتيقن وقوعه فيه) فلو شك فيه لم يكف؛ لأن الأصل عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه نهاية ومغني وقولهما فلو شك فيه إلخ قد يفيد كفاية غلبة الظن كما تبه عليه ع ش ومال إليها البصري لكن صرح الروائي بعدم كفاية الظن.

٥. فود: (وهو) أي الرمي عبارة النهاية والمغني قال الطبري ولم يذكروا في الرمي حداً معلوماً غير أن كل جمره عليها علم فينبغي أن يرمي تحته على الأرض ولا يتعد عنه احتياطاً وقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه الجمره مجتمع الحصى لا ما سأل من الحصى فمن أصاب مجتمعهم أجزاء ومن أصاب سائله لم يجزه وما حذ به بعض المتأخرين من أن موضع الرمي ثلاثة أذرع من سائر الجوانب إلا في جمره العقبة فليس لها إلا وجه واحد ورمي كثيرين من أغلاها باطل قريب مما تقدم اه وقولهما من

(فرغ): هل يجزئ الرمي باليد الزائدة فيه نظر. ٥. فود: (وأن يقصد الرمي إلخ) قال في شرح الباب ويشتراط أيضًا عدم الصاريف وإن قصد الرمي؛ لأنه قد يقصده ليختير جودة رميه فاشتراط قصد الرمي لا يعني عن هذا خلافاً لمن توهّمه كالمصنف وفاق الزركشي بين القطع هنا كما ذكره بخلافه في الطواف والوقوف بأن الرمي عبادة مستقلة فافتقرت لنية كسائر العبادات بخلافهما لا شتمال الحج عليهما اه كلام شرح الباب فانظر قوله بخلافه في الطواف مع ما تقدم فيه من التخصيص وأنه يتصرف بنحو قصد غريم ثم رأيت ما قدمه في شرح قول المصنف في الوقوف ولو ماذا في طلب أبي ونحوه وما كتبه عليه فراجع.

الجوانب إلا جفرة العقبة فليس لها إلا جفرة واحدة من بطني الوادي كما مر وأن يكون الوقوع فيه لا بفعل غيره فلو وقع الحجر على ما له تأثير في وقوعه في المرمى ولو احتمالاً كأن وقع على محتمل لا نحو أرض ثم تدرج للمرمى لها بخلاف ما لو رده الريح إليه لتقدر الاحتراز عنها. (والسنة أن يرمي بقدر حصي الخذف) بمعجمتين ليخبر مسلم عليه بقدري حصي الخذف وخصائه دون الأثمة طولاً وعرضاً قدر حبة الباقلاء المعتدلة وقيل كقدر النواة ويكره بأكثر وأصغر منه وبهيئة الخذف للثني الصحيح عنها الشامل للحج وغيره كما يثبت مع رد ما اعترضه به الإسوي في الحاشية مع بيان أنه يجرى بخبر قدر ملء الكف كما

أغلاها أي إلى خلفها كما مر. فؤد: (فليس لها إلا جهة واحدة الخ) هذا صريح في أن الفجوتين الصغيرتين اللتين في جانبي شاطئ جفرة العقبة ليستا من المرمى فلا يكفي الرمي إليهما وبعض العامة يفعلن فيجمع بلا رمي فليثبت له. فؤد: (وأن يكون الوقوع الخ) الظاهر أنه مغطوف على وقوعه ليكون الثبوت منسجماً عليه ويؤيده قوله ولو احتمالاً الآتي نعم يقتصر الريح لما أشار إليه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تعلق بصري قول بل الظاهر أنه مغطوف على ما في المتن ويغني عن الإنسحاب المذكور قوله ولو احتمالاً الخ.

فؤد: (فلو وقع الحجر الخ) عبارة النهاية والمغني ولو رمى بحجر فأصاب شيئاً كالأرض أو محتمل فازتد إلى المرمى لا بحركة ما أصابه أجزاءه ليحصله في المرمى بفعله بلا معاونة بخلاف ما لو ازتد بحركة ما أصابه اه. وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الرزوي ما نصه فليعلم الفرق بين ما لو وقع على نحو محتمل وعُني بغير ثم تدرج منه فلا يجرى وما لو أصابه ثم ازتد إلى المرمى، فإن كان ازتداه بحركة ما أصابه لم يجر ولا أجزاء اه. فؤد: (بخلاف ما لو رده الخ) عبارة المغني وشرح الرزوي ولو ردت الريح الحصة إلى المرمى أو تدرجت إليه من الأرض لم يضر لا إن تدرجت من ظهر بغير ونحوه كعتقه ومحتمل فلا يكفي اه وقال الوناني ولو كان الرمي ضعيفاً لا يصل بنفيه وأوصلته الريح لا يكفي اه فيثبت حمل كلام الشارح والمغني وشرح الرزوي على ما إذا لم يكن ضعيفاً لا يصل بنفيه.

فؤد (سني): (والسنة الخ) أي في رمي يوم التحريم وغيره نهاية ومغني. فؤد: (بمعجمتين) أي مع سكون الثانية. فؤد: (وخصائه) إلى قوله للثني في المغني إلا قوله وقيل كقدر النواة وكذا في النهاية إلا قوله وبهيئة الخذف. فؤد: (في الحاشية) متعلق بقوله يثبت.

فؤد: (لا نحو أرض) في الرزوي وشرجه، وإن رمى الحجر فأصاب شيئاً كالأرض أو محتمل أو عُني بغير فازتد إلى المرمى لا بحركة ما أصابه أجزاءه ليحصله في المرمى بفعله بلا معاونة بخلاف ما لو ازتد بحركة ما أصابه بأن حرك المحتمل صاحبه فتقصه أو تحرك البعير فدفعه فوقه في المرمى إلى أن قال لا إن تدرجت من ظهر بغير ونحوه كعتقه ومحتمل فلا يكفي لإمكان أي لاحتمال تأثيرها به اه فليعلم أن الفرق بين ما لو وقع على نحو محتمل وعُني بغير ثم تدرج منه فلا يجرى وما لو أصابه ثم ازتد إلى المرمى، فإن كان ازتداه بحركة ما أصابه لم يجر ولا أجزاء.

صروحوا به بل وبأكبر منه حيث سُمي حصاة أو حجرًا يُرمى به في العادة وصُحح الرافعي نذنها وأنها وضعت الحجر على بطن الإنهام وزمته بالسبابة وأن يرمي بيده اليمنى وأن يرفع الذكْر يده حتى يُرى ما تحت إبطه وأن يستقبل القبلة في الكل أيام التشريق وأن يرمي الجمرتين الأولتين من علو ويقف عندهما بقدر سورة البقرة داعيًا ذاكرًا إن توفّر خشوعه وإلا فأدنى وقوف كما هو ظاهر لا عند جمرة العقبة تفاؤلاً بالقبول وأن يكون راجلاً في اليومين الأولين وراكباً في الأخير وينفر عقبه ثم ينزل بالمحصب ويصلي به العصرين وصلاتهما به ثم يغيره أفضل منها

• فؤد: (وضُحَّح الرافعي نذنها) أي نذبت هيئة الخذف والأصح كما في الروضة والمجموع أنه يرميه على غير هيئة الخذف مُعني • فؤد: (وأنها ألخ) معناه صُحَّح الرافعي أنها ألخ يعني قال في تفسيره أنها وضعت الحجر ألخ كزدي. • فؤد: (بالسبابة) أي برأسها نهايةً ونائياً. • فؤد: (وأن يرمي) إلى قوله ثم ينزل في المُعني إلا قوله إن توفّر إلى وأن يكون. • فؤد: (وأن يرفع للذكر ألخ) أي بخلاف المرأة والخُتْي مُعني. • فؤد: (حتى يُرى ما تحت إبطه) أي يبايض إبطه لو كان مكشوحاً خالياً من الشعر ونائياً. • فؤد: (وأن يستقبل القبلة ألخ) وأن يذنو من الجمرة في رمي أيام التشريق بحيث لا يتلفه حصي الزامين نهايةً ومُعني. • فؤد: (ويقف ألخ) ويسن أن يُكثّر من الصلاة وحضور الجماعة بمسجد الخيف وأن يتحرى مصلي رسول الله ﷺ، وهو أمام المنارة التي بوسطه مُتصلةً بالقبّة، وهي مُنهضة الآن فيصلي في المخراب وما حوت القبّة هو المسجد بخلاف غيره فقد وسّع مرّات ونائياً قال باعشن قال العلامة ابن الجمال ومخراب هذه القبّة هو محلّ الأخجار التي كانت أمام المنارة ويقربها قبر آدم - عليه الصلاة والسلام - كما أخرجه أبو سعيد في شرف الثبوة اه. • فؤد: (لا عند جمرة العقبة) أي لا يسن الوقوف عندها للدعاء عقب الرمي لعدم ورود الإنباع فيه لا أنه لا يدعو عندها من غير وقوف أو مع وقوف في غير وقت الرمي فلا ينافي ما قيل عن الحسن البصري أن الدعاء يستجاب عندها أيضاً ثم رأيت في تاريخ مكة للقطب الحنفى المكي وفي شرح البكري على مختصر الإيضاح ما هو غين ما ذكرناه وفي الحصن الحصين للجزري ما نصّه ثم يرمي الجمرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها س ويستبطن الوادي حتى إذا قرع قال اللهم اجمله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً موبص ويدعو عند الجمرات كلها ولا يوقّت شيئاً موبص انتهى اه بصري. • فؤد: (تفاؤلاً ألخ) أي وللاِبتاع مُعني.

• فؤد: (وأن يكون راجلاً ألخ) عبارة النهاية والمُعني ويسن أن يرمي راجلاً لا راكباً إلا في يوم النفر فالتسهّل أن يرمي راكباً ليتفرّغ عقبه اه وعبارة النوائى وأن يرمي راجلاً في أيام التشريق إلا يوم نفره وراكباً فيه كما يركب في يوم النحر اه وكلّ منهما شاملٌ للتفرّين بخلاف تغيير الشارح، فإنه مُختصّ بالثاني.

• فؤد: (بالمحصب) هو بيم مضمومة ثم حاء وصاد مُهمَلَتَيْنِ مفتوحَتَيْنِ ثم موحدة اسم لِمَكَانٍ مُنْشَعٍ بين مكة ومي، وهو إلى مي أقرب ويقال له الأبطح والبطحاء وخيف بني كنانة وحده ما بين جبلتين إلى المقبرة أسنى وقوله، وهو إلى مي ألخ صوابه إلى مكة ألخ بل عماردة مكة في زماننا مُتصلة به ومتجاوزة عن مسجده الذي بُني في منزله ﷺ هناك.

بجنى والمشائين ويرقد رقدة ثم يذهب إلى طواف الوداع للتابع. (ولا يشترط بقاء الحجر في المرمى) فلا يضرب تدرجه بعد وقوعه فيه ليحصل اسم الرمي (ولا كون الرامي خارجا عن الجفرة) فيصح رمي الواقف فيها إلى بعضها لذلك وعلم من عبارته أن الجفرة اسم للمرمى حول الشاخص.....

• قوله: (إلى طواف الوداع) أي إن كان مريدا للسفر حالا. • قوله: (فلا يضرب) إلى قوله وعلم في النهاية والمفني. • قوله: (لذلك) أي ليحصل اسم الرمي. • قوله: (أن الجفرة اسم للمرمى الخ) قال في حاشية الإيضاح قوله الجفرة مجتمعة الحصى حده الجمال الطبري بأنه ما كان بينه وبين أصل الجفرة ثلاثة أذرع فقط وهذا التحديد من تفقّهه وكأنه قرب به مجتمع الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيده، فإن مجتمعه غالبا لا ينقص عن ذلك اهـ.

(تنبيه): لو فرس في جميع المرمى أحجار فأثبتت كفى الرمي عليها كما هو ظاهر؛ لأن المرمى، وإن كان هو الأرض إلا أن الأحجار المثبتة فيه صارت تعد منه وتعد الرمي عليها رميا على تلك الأرض وقياس ذلك أنه لو بُني على جميع المرمى دكة مرتفعة جاز الرمي عليها؛ لأنها تعد تابعة لها فلو لم يستغرق المثبت أرض الجفرة فهل يُجزئ الرمي عليه أو لا لإمكان الرمي على الخالي عنه فيه نظر ويتجه الإجزاء ولو أُلقي على أرض المرمى أحجار كبار سترته بلا إثبات فهل يُجزئ الرمي عليها لا يتعد الإجزاء ولو بُني على جميع موضع الرمي منارة عالية لها سطح فهل يُجزئ الرمي فوقها أو لا؛ لأنه لا يعد رميا على الأرض فيه نظر سم وجزم الشلبي وابن الجليل بالإجزاء في جميع ما ذكر فقلا وظاهر أنه لو هبط المرمى إلى تخوم الأرض أو علا إلى السماء ورمى فيه أجرا نظير الطواف وأنه لو بُني عليه دكة أو منارة عالية أو سطح أو فرشت فيه أو بعينه أحجار وثبتت أو أُلقيت على أرضه وسترته بلا إثبات

• قوله: (اسم للمرمى) قال في حاشية الإيضاح قوله الجفرة مجتمع الحصى حده الجمال الطبري بأنه ما كان بينه وبين أصل الجفرة ثلاثة أذرع فقط وهذا التحديد من تفقّهه وكأنه قرب به مجتمع الحصى غير السائل، والمشاهدة تؤيده، فإن مجتمعه غالبا لا ينقص عن ذلك ثم قال قوله والمراد مجتمع الحصى الخ يدل على أن مجتمع الحصى المفهود الآن بسائر جوانب الجمرتين الأولتين وتحت شاخص جفرة العقبة هو الذي كان في عهده ﷺ وليس بعيد الخ اهـ.

(تنبيه): لو فرس في جميع المرمى أحجار فأثبتت كفى الرمي عليها كما هو ظاهر؛ لأن المرمى، وإن كان هو الأرض إلا أن الأحجار المثبتة فيه صارت تعد منه وتعد الرمي عليها رميا على تلك الأرض وقياس ذلك أنه لو بُني على جميع المرمى دكة مرتفعة جاز الرمي عليها؛ لأنها تعد تابعة لها فلو لم يستغرق المثبت أرض الجفرة فهل يُجزئ الرمي عليه أو لا لإمكان الرمي على الخالي عنه فيه نظر ويتجه الإجزاء ولو أُلقي على أرض المرمى أحجار كبار سترته بلا إثبات فهل يُجزئ الرمي عليها لا يتعد الإجزاء ولو بُني على جميع موضع الرمي منارة عالية لها سطح فهل يُجزئ الرمي فوقها أو لا؛ لأنه

ومن ثم لو قُلِعَ لم يُجْزِ الرمي إلى مجلّه ولو قَصِدَهُ لم يُجْزِ كما اقتضاه كلامهم.....

كفى الرمي عليها هـ. فؤد: (ومن ثم لو قُلِعَ لم يُجْزِ الرمي إلى مجلّه) أقول بالجزم بهذا مع أنه غير منقول مما لا ينبغي بل الوجه الوجه خلافه لقطع بحدوث الشاخص وأنه لم يكن في رَمَيْهِ عليه الصلاة والسلام وبين المعلوم أن الظاهر ظهوراً تاماً أنه عليه الصلاة والسلام والتاس في رَمَيْهِ لم يكونوا يزومون خوالني مجلّه ويتركون مجلّه ولو وقع ذلك نفل، فإنه غريب فليتأمل سم أقول جزم بذلك أيضاً السيد السهودي في حاشية الإيضاح والأستاذ البكري في شرح مختصره للإيضاح ونقله ابن علان في شرح الإيضاح عن الزملي وصاحب الضياء وأقره واعتمده العلامة الزمزمي في شرح مختصر الإيضاح والوناني في منسكه وظاهر أن ليس اتفاق هؤلاء الأعلام على ذلك إلا لمستند قوي وقد قال الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه إن الجمرة مجتمع الحصى وقال التوي في الإيضاح والمراد مجتمع الحصى في موضعه المعروف، وهو الذي كان في رَمَيْهِ ﷺ، وقال الشارح في حاشيته: هذا يدل على أن مجتمع الحصى المفهوم الآن بسائر جوانب الجمرتين وتحت شاخص جمرة العقبة هو الذي كان في عهده ﷺ إذ الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يُعرف خلافه هـ. وقال الشافعي والزمزمي: ويكفي تواطؤ الجَمِّ الغفير على رمي هذا المحلّ آخذين له عن مثلهم ومثلهم عن مثلهم وهكذا إلى السلف الآخذين له عنه ﷺ ولم ينقل طعن عن أحد في ذلك هـ وعلم بذلك أن ما جزم به الشارح هنا هو المذهب المنقول ولا يستلزم مخالفته إلا بنقل صريح وأن ما قاله العلامة المحشي مجرد نعي على أن قوله لقطع بحدوث الشاخص إلخ لا يبيح مدعاه لاحتمال أنه كان في موضع الشاخص في عهده ﷺ أحجاز موضوعاً بأمره الشريف ثم أزيلت بعده وبني الشاخص في موضعها ويتعد كل البعد أنه عليه الصلاة والسلام بين حدود الحرمين الشريفين ونصب الأعلام عليها كما تقرر في مجلّه وترك بيان محلّ الرمي وتحديد هـ. فؤد: (ولو قصده) أي الشاخص (لم يجز إلخ) اعتمده الشارح في كتبه وأقره عبد الرؤوف وقال الخطيب في شرحه المنهاج والتثنية أنه الأقرب إلى كلامهم واعتمده جمال الزملي في

لا يُعد رمياً على الأرض فيه نظر وقضية قول السيد في حاشيته ويؤخذ من قول المحب الطبري في مسألة إصابة العلم المنسوب؛ لأنه قصد برميه غير المزمى أنه لو كان للعلم الشاخص سطح أو كان فيه طاق فاستقرت الحصاة فيه لم يجز هـ عدم الأجزاء، وإن كان أخذ المذكور ممنوعاً ومن وجو آخر يجوز أن يكون منع المحب الطبري؛ لأن ذلك لا يُعد رمياً على الجمرة؛ لأن الشاخص لا يُعد منها، وإن كان مجلّه منها كما لو رمى على ظهر دابة فيها بخلاف الدكة تعد منها ومن توابيعها وفيه نظر فليتأمل هـ. فؤد: (ومن ثم لو قُلِعَ لم يُجْزِ الرمي إلى مجلّه) أقول بالجزم بهذا مع أنه غير منقول مما لا ينبغي بل الوجه الوجه خلافه لقطع بحدوث الشاخص وأنه لم يكن في رَمَيْهِ عليه الصلاة والسلام وبين المعلوم أن الظاهر ظهوراً تاماً أنه عليه الصلاة والسلام والتاس في رَمَيْهِ لم يكونوا يزومون خوالني مجلّه ويتركون مجلّه ولو وقع ذلك نفل، فإنه غريب فليتأمل.

ورُجِّحَ الْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُ وَخَالَفَهُمُ الزَّرْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ نَعَمْ لَوْ رُمِيَ إِلَيْهِ بِقَصْدِ الْوُقُوعِ فِي الْمَرْمَى وَقَدْ عَلِمَهُ فَوْقَ فِيهِ أَثْبَجَةُ الْإِجْزَاءِ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ غَيْرُ صَارِفٍ حَيْثُ يُدْخِلُ نَمَّ رَأَيْتَ الْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ صَرَّحَ بِهَذَا بَلْ قَالَ لَا يُمْكِنُ الْجَزْمُ بِهِ.

(وَمَنْ عَجَزَ) وَلَوْ أَجْبَزَ عَيْنٌ عَلَى الْأَوْجِهَةِ (عَنِ الرَّمِيِّ) لِنَحْوِ مَرَضٍ وَيُثْبِتُهُ هُنَا بِمَا مَرَّ فِي

كُتِبَ الْإِجْزَاءُ قَالَ: لِأَنَّ الْعَامَّةَ لَا يَقْصِدُونَ بِذَلِكَ إِلَّا فَعْلَ الْوَاجِبِ وَالرَّمِيَّ إِلَى الْمَرْمَى وَقَدْ حَصَلَ فِيهِ بِفَعْلِ الرَّمَايَةِ هَذَا هُوَ الَّذِي يَسَعُ عَامَّةَ الْحَجِيجِ الْيَوْمَ أَهْ كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلِ.

• قَوْلُهُ: (وَرُجِّحَ الْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ الْإِنْفَ)، وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ مُعْنَى: • قَوْلُهُ: (وَخَالَفَهُمُ الزَّرْكَشِيُّ) اعْتَمَدَ الْمُخَالَفَةَ مَرَّاهِمَ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَوْ رُمِيَ إِلَى الْعَلَمِ الْمَنْصُوبِ فِي الْجَمْرَةِ أَوْ الْحَائِطِ الَّتِي بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَاصَابَهُ ثُمَّ وَقَعَ فِي الْمَرْمَى لَا يُجْزِئُ قَالَ الْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ عِنْدِي وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ فِيهِ بِفَعْلِهِ مَعَ قَصْدِ الرَّمِيَّ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَالثَّانِي مِنْ أَحْتِمَالَيْهِ أَيِ الْإِجْزَاءِ أَقْرَبُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَهْ. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ رُمِيَ الْإِنْفَ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الصَّارِفَ فِي الرَّمِيِّ قَصْدُ وَقُوعِ الرَّمْمِيِّ بِهِ فِي غَيْرِ الْمَرْمَى لَا مُطْلَقُ قَصْدِهِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ رُمِيَ بِخَصَاةٍ رَجُلًا وَقَصَدَ وَقُوعَهَا فِي الْمَرْمَى وَوَقَعَتْ فِيهِ أَجْزَاءُ إِذْ لَا فَارِقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّائِصِ وَكَلَامُهُمْ فِي مَبْحَثِ طَوَائِفِ الْمَحْمُولِ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ، فَإِنَّ الصَّارِفَ هُنَاكَ قَصْدُ الْغَيْرِ فَقَطُّ بِصُرْفِيٍّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِجْزَاءِ وَالْمَاخُودِ بَعِيدٌ وَأَنَّ قَوْلَهُ إِذْ لَا فَارِقَ الْإِنْفَ ظَاهِرُ الْمَنْعِ كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ بِجَوَازِ قَصْدِ الشَّائِصِ وَاتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ جَوَازِ قَصْدِ رَجُلٍ مَثَلًا وَيَأْتِي آيَفَا عَنْ عَبْدِ الرَّؤُوفِ أَنَّ التَّشْرِيكَ يَصْرُفُ هُنَا. • قَوْلُهُ: (أَثْبَجَةُ الْإِجْزَاءِ) قَالَ يَلْمِيزُهُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ وَالْأَوْجِهَةِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي وَكَوْنُ قَصْدِ الْعَلَمِ حَيْثُ يُدْخِلُ غَيْرَ صَارِفٍ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ تَشْرِيكَ بَيْنَ مَا يُجْزِئُ وَمَا لَا يُجْزِئُ أَصْلًا الْإِنْفَ هَذَا وَفِي الْإِيصَابِ نَعَمْ لَوْ قِيلَ يُفْتَقَرُ ذَلِكَ فِي عَامِيٍّ عُدِرَ بِجَهْلِهِ جُمْلَةُ الْمَرْمَى لَمْ يَنْتَفِ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي الْكَلَامِ عَلَى الصَّلَاةِ انْتَهَى أَهْ كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلِ.

• قَوْلُهُ (سُيِّ): (وَمَنْ عَجَزَ الْإِنْفَ) أَنْظَرَ أَغْذَارَ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ سَمَ أَقُولُ قِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ حَاشِيَةِ الْإِيصَابِ لِلشَّارِحِ وَشَرْحُهُ لِلرَّمَلِيِّ مِنْ مَجِيئِهَا فِي مَيْبِتٍ مُزْدَلِفَةٍ مَجِيئِهَا هُنَا أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَجْبَزَ عَيْنٌ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيُثْبِتُهُ إِلَى أَوْ جُنُوبٍ وَقَوْلُهُ بِخِلَافٍ قَادِرٍ إِلَى وَلِيْعَبَسٍ وَقَوْلُهُ وَثَّتِ الرَّمِيَّ لَا قَبْلَهُ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَجْبَزَ عَيْنٌ الْإِنْفَ) ظَاهِرُهُ صِحَّةُ عَقْدِ الْإِجَارَةِ مَعَ الْعَجْزِ عَنْهُ فَلْيُرَاجَعْ.

• قَوْلُهُ: (وَيُثْبِتُهُ ضَبْطُهُ الْإِنْفَ) قَالَ سَمَ سُلِّتُ عَنْ مَرِيضٍ يُمَكِّنُهُ رُكُوبٌ دَائِيَّةٌ إِلَى الْمَرْمَى وَالرَّمِيَّ عَلَيْهَا أَوْ أَنْ يَحْمِلَهُ أَحَدٌ وَيَرْمِيَّ بِنَفْسِهِ أَوْ يَنْتَسِبُ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ عَلَيْهِ الرَّمِيَّ بِنَفْسِهِ وَتَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْإِسْتِنَابَةُ إِنْ لَمْ

• قَوْلُهُ: (وَخَالَفَهُمُ الزَّرْكَشِيُّ) اعْتَمَدَ الْمُخَالَفَةَ مَرَّاهِمَ.

• قَوْلُهُ فِي (سُيِّ): (وَمَنْ عَجَزَ الْإِنْفَ) أَنْظَرَ أَغْذَارَ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَجْبَزَ عَيْنٌ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمَلِيُّ وَرَجَعَ إِلَيْهِ مَرَّاهِمَ أَنَّ كَانَ خَالَفَهُ.

إسقاطه للقيام في الفرض، أو مجنون، أو إغماء بأن آيس من القدرة عليه وقته ولو ظناً ولا ينزول النائب بطرؤ إغماء المنيب، أو مجنونه بعد إذنه لمن يرمي عنه، وهو عاجز آيس بخلاف قادر عادته الإغماء قال لآخر إذا أغمي علي فارم عني فإنه يصح فإذا أغمي عليه لزمه الدم؛ لأنه لم يأت بالرمي هو ولا نائيه أي: مع تقصيره بتركه الرمي بنفسه إذا كانت عادته طرؤ الإغماء أثناء وقت الرمي بخلاف اعتياده طرؤه أول وقته، ويقاؤه إلى آخره، فإنه حينئذ لا تقصير منه أثبتة إذ لا يملكه بنفسه ولا نائيه فلزوم الدم له مشكك إلا أن يجاب بأن هذا نادر في هذا الجنس فالحقوه بالغالب ولخبس.....

تلقفه بذلك مشقة لا تختمل عادة ولاق به حمل الأدمي بحيث لا يخل بجسمته وظاهر كلامهم أنه لا يلزم حضور المستنيب الرمي مطلقاً انتهى اه كُرْدِي على بأفضل. هـ. فود: (بأن آيس) متعلق بقول المصنف عجز إلخ. هـ. فود: (بأن آيس من القدرة إلخ) أي يقول طبيب أو بمعرفة نفسه كما في الحاشية ونائي عبارة الكُرْدِي على بأفضل بمعرفة نفسه أو بإخبار عدل رواية بالطب امتداد المانع إلى آخر أيام التشريق اه. هـ. فود: (وقته)، وهو أيام التشريق ونائي عبارة النهاية كلامهم يفهم أنه لو ظن القدرة في اليوم الثالث وقلنا بالأصح أن أيام الرمي كيوم واحد أنه لا تجوز الاستنباط اه. هـ. فود: (ولا ينزول النائب بطرؤ إغماء المنيب) أي كما لا ينزول عنه وعن الحج بمنوته وفارق سائر الوكالات بوجوب الإذن هنا أما إغماء النائب فظاهر كلامهم أنه ينزول به، وهو القياس أشنى ومغني ونهاية. هـ. فود: (فإذا أغمي عليه إلخ) قال في شرح العباب فعلم أنه لو أغمي عليه ولم ياذن لغيره في الرمي عنه أو إذن وليس بماجز آيس لم يجز الرمي عنه اتفاقاً لكن يسئل لمن معه أن يرمي عنه كما نص عليه وليس ذلك؛ لأنه يجزئه بل للخروج من خلاف من أوجب ذلك على من معه ومن ثم يلزمه الدم إذا أفاق؛ لأنه لم يأت بالرمي هو ولا نائيه وبهذا يتدفع ما في الخادم فتأمل انتهى فليأمل سم عبارة الونائي ولا يرمى عن مغني عليه لم ياذن قبل إغمائه حال عجزه عن الرمي بمرض مثلاً لكن يسئل لمن معه الرمي عنه ولا يسقط عنه بدله، وهو الدم ثم الصوم ويشله في ذلك المجنون والميت نعم للولي الرمي عن المجنون اه. هـ. فود: (ولا نائيه) هلاً صح رمي الآخر حال الإغماء لأنه مأذون بالعموم، وإن قسد الخصوص سم وقد يجاب بأن شرط الإذن أن يكون في حالة العجز وما هنا في حالة القدرة. هـ. فود: (ولخبس) عطف على قوله:

هـ. فود: (ولا ينزول النائب بطرؤ إغماء المنيب إلخ) قال في شرح العباب: أما إغماء النائب فينزول به على الأوجه اه. هـ. فود: (بخلاف قادر عادته إلخ) في شرح العباب فعلم أنه لو أغمي عليه ولم ياذن لغيره في الرمي عنه أو إذن وليس بماجز آيس لم يجز الرمي عنه اتفاقاً لكن يسئل لمن معه أن يرمي عنه كما نص عليه وليس ذلك؛ لأنه يجزئه بل للخروج من خلاف من أوجب ذلك على من معه ومن ثم يلزمه الدم إذا أفاق؛ لأنه لم يأت بالرمي هو ولا نائيه وبهذا يتدفع ما في الخادم فتأمل اه فليأمل. هـ. فود: (لأنه لم يأت بالرمي هو ولا نائيه) هلاً صح رمي الآخر حال الإغماء؛ لأنه مأذون بالعموم، وإن قسد الخصوص. هـ. فود: (ولخبس) عطف على قوله قيل: (لخروج مريض).

ولو بحق أتمافاً كما في المجموع بأن يُحبس في قَوْدِ الصغير حتى يُلْغَ بخلاف محبوب بدين
يقدّر على وفائه لقدم عجزه عن الرمي حينئذ (استتاب) وقت الرمي لا قبله وجوباً ولو بأجرة
مثل وجدّها فاضلة عما يُعتَبَرُ في الفِطْرَةِ فيما يظهر ولو مُحَرِّماً لكن إن رمى عن نفسه
الجمرات الثلاث.....

(لنحو مَرَضٍ). • فَوَدُ: (ولو بحق) أي لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُحْبَسَ بِحَقٍّ أو بِغَيْرِ حَقٍّ وَشَرَطَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنْ
يُحْبَسَ بِحَقٍّ وَحَكَمَى عَنِ النَّصِّ وَغَيْرِهِ وَسَيَأْتِي فِي الْمُخَصَّرِ أَنَّهُ إِذَا حُبِسَ بِحَقٍّ لَا يُبَاحُ لَهُ التَّحَلُّلُ قَالَ
شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ لَا مُخَالَفَةَ إِذْ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ فِي حَقٍّ عَاجِزٌ عَنْ أَدَائِهِ وَمَقْهُومُ النَّصِّ وَغَيْرِهِ فِي حَقٍّ
قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ شَرَحَ م ر مُلَخَّصاً اه سم. • فَوَدُ: (بأن يُحبس إلخ) صَنِيعُهُ يَوْمَهُمْ حَضَرَهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ
وَفِيهِ نَظَرٌ بِضَرْفٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَصُورَةُ الْمُحْبُوسِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ قَوْدُ الصَّغِيرِ ، فَإِنَّهُ
يُحْبَسُ حَتَّى يَتَلُغَّ وَمَا أَشْبَهَ هَذِهِ الصُّورَةَ إِنْ عَمِلَ اه قَالَ ع ش أي كَانَ حُبِسَتْ الْحَابِلُ لِقَوْدٍ حَتَّى تَضَعَّ اه.

• فَوَدُ (سني): (استتاب) أي مُكَلِّفًا وَلَوْ سَفِيحًا لَا مُعَيَّرًا إِلَّا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ وَثَانِيٌّ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ وَقُوعِ رَمِيٍّ غَيْرِ
الْمُعَيَّرِ عَنْ مُسْتَتِيبِهِ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ وَلَوْ قِيلَ إِنَّ الْإِذْنَ إِنَّمَا هُوَ شَرَطٌ لِإِبَاحَةِ الْإِنَابَةِ فَقَطْ دُونَ الْوُقُوعِ
عَنِ الْمُئِيبِ لَمْ يَتَعَدَّ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدُ: (وَأَقَّتْ الرَّمِيَّ إلخ) وَلَوْ اسْتَتَابَ قَبْلَ الْوَقْتِ فَيَتَّبِعِي الْجَوَازُ مَا لَمْ
يُقَيَّدْ إِذْنُهُ بِالرَّمِيِّ قَبْلَ الْوَقْتِ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ كَالْإِذْنِ قَبْلَ الْوَقْتِ فِي طَلَبِ الْمَاءِ وَإِذْنِ الْمُحَرِّمِ فِي تَرْوِيجِهِ
سم. • فَوَدُ: (لَا قَبْلَهُ) أي فَلَا يَسْتَتِيبُ فِي رَمِيِّ الشُّرَيْقِ إِلَّا بَعْدَ زَوَالِ يَوْمِ قِيَوْمٍ إِلَى آخِرِ الْأَيَّامِ وَثَانِيٌّ.

• فَوَدُ: (ولو مُحَرِّمًا إلخ) وَإِذَا اسْتَتَابَ عَنْهُ مَنْ رَمَى أَوْ خَلَا سُنَّ لَهُ أَنْ يَنَاقِلَهُ الْحَصَى وَيُكَبِّرُ كَذَلِكَ إِنْ
امْكَنَهُ وَلَا تَنَاقَلَهَا التَّائِبُ وَكَبَّرَ بِنَفْسِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدُ: (لكن إن رمى هن نفسه إلخ) ظَاهِرُهُ حَتَّى
الْحَاضِرُ ، وَإِنْ اسْتَتِيبَ فِي الْمَاضِي كَانَ اسْتَتِيبَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فِي رَمِيِّ الْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ رَمِيُّ الثَّانِي فَلَا
يَصِحُّ الرَّمِيُّ عَنِ الْمُسْتَتِيبِ حَتَّى يَزِمِي الْيَوْمَ الْحَاضِرَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ فَلْيُرَاجَعْ سم. • فَوَدُ: (لكن
إن إلخ) أي قِيَقَعُ رَمِيُّ التَّائِبِ عَنْ مُسْتَتِيبِهِ لَكِنْ إِنْ عِبَارَةُ الْبُضْرِيِّ هَذَا لَيْسَ قِيَدًا لِصِحَّةِ الْإِنَابَةِ بَلْ لِيُوقِعَ
رَمِيَّ التَّائِبِ عَنِ الْمُئِيبِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ السِّيَاقُ اه. • فَوَدُ: (الجمرات الثلاث) هُوَ أَخَذَ احْتِمَالَيْنِ

• فَوَدُ: (ولو بحق إلخ) أي لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُحْبَسَ بِحَقٍّ أو بِغَيْرِ حَقٍّ وَشَرَطَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنْ يُحْبَسَ بِحَقٍّ
وَحَكَمَى عَنِ النَّصِّ وَغَيْرِهِ وَسَيَأْتِي فِي الْمُخَصَّرِ أَنَّهُ إِذَا حُبِسَ بِحَقٍّ لَا يُبَاحُ لَهُ التَّحَلُّلُ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ
الزَّمَلِيُّ لَا مُخَالَفَةَ إِذْ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ فِي حَقٍّ عَاجِزٌ عَنْ أَدَائِهِ وَمَقْهُومُ النَّصِّ وَغَيْرِهِ فِي حَقٍّ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ
شَرَحَ م ر مُلَخَّصاً.

• فَوَدُ فِي (سني): (استتاب) لَوْ اسْتَتَابَ قَبْلَ الْوَقْتِ فَيَتَّبِعِي الْجَوَازُ مَا لَمْ يُقَيَّدْ إِذْنُهُ بِالرَّمِيِّ قَبْلَ الْوَقْتِ كَمَا
فِي نَظَائِرِهِ كَالْإِذْنِ قَبْلَ الْوَقْتِ فِي طَلَبِ الْمَاءِ وَإِذْنِ الْمُحَرِّمِ فِي تَرْوِيجِهِ. • فَوَدُ: (فيما يظهر) اعْتَمَدَهُ م
ر. • فَوَدُ: (لكن إن رمى هن نفسه) ظَاهِرُهُ حَتَّى الْحَاضِرُ ، وَإِنْ اسْتَتِيبَ فِي الْمَاضِي كَانَ اسْتَتِيبَ فِي الْيَوْمِ
الثَّانِي فِي رَمِيِّ الْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ رَمِيُّ الثَّانِي فَلَا يَصِحُّ الرَّمِيُّ عَنِ الْمُسْتَتِيبِ حَتَّى يَزِمِي الْيَوْمَ الْحَاضِرَ عَنْ
نَفْسِهِ ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدُ: (الجمرات الثلاث) هُوَ أَخَذَ احْتِمَالَيْنِ لِلْمُهَيَّمَاتِ وَثَانِيَهُمَا أَنَّهُ لَا

والا وقع له، وإن نوى مُسْتَنبِئِهِ، أو لَمَّا فِيمَا إِذَا رَمَى لِلأُولَى مَثَلًا أَرْبَعُ عَشْرَةَ سَبْعًا عَنْهُ ثُمَّ سَبْعًا عَنْ مَوْكِلِهِ وَذَلِكَ كَالِاسْتِنَابَةِ فِي الْحَجِّ نَعَمْ لَا يُشْتَرَطُ هُنَا عَجْزُ بِنْتِهِ لِلْيَأْسِ؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الْبَعْضِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْكُلِّ بَلْ يَكْفِي الْعَجْزُ حَالًا إِذَا لَمْ يُرْجَ زَوَالُهُ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الرَّمْيِ كَمَا مَرَّ.....

لِلْمُهْمَاتِ وَثَانِيهِمَا أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى رَمْيِ الْجَمِيعِ بَلْ إِنْ رَمَى الْجُمْرَةَ الْأُولَى صَحَّ أَنْ يَزِمَ عَقِبَهُ عَنِ الْمُسْتَنبِئِ قَبْلَ أَنْ يَزِمَ الْجُمْرَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ عَنْ نَفْسِهِ وَفِي عِبَارَتِهِمَا إشارَةٌ إِلَى تَرْجِيحِ هَذَا الثَّانِي وَفِي الْخَادِمِ أَنَّهُ الظَّاهِرُ كَذَا فِي حَاشِيَةِ السَّيِّدِ السَّمُودِيِّ وَبَسْطِ كَلَامِ الْمُهْمَاتِ وَالْخَادِمِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهِمَا سَم. ه. فُود: (وَالْإِلْخ) أَي، وَإِنْ كَانَ الثَّانِبُ لَمْ يَزِمَ عَنْ نَفْسِهِ وَلَوْ بَعْضَ الْجُمَرَاتِ فَرَمَى وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ دُونَ الْمُسْتَنبِئِ نِهَآيَةً. ه. فُود: (وَقَعَ لَهُ) أَي فِيمَا إِذَا اقْتَصَرَ فِي رَمْيِ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى سَبْعٍ مِنَ الْمَرَّاتِ. ه. فُود: (أَوْ لَمَّا إِلْخ) الْأُولَى الْوَاوُ. ه. فُود: (وَإِنْ نَوَى مُسْتَنبِئَهُ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ رَمَى ثَانِيًا وَنَوَى بِهِ نَفْسَهُ بَطْنُ أَنْ الْأَوَّلُ وَقَعَ عَنِ الْمُسْتَنبِئِ فَهَلْ يَقَعُ هَذَا الثَّانِي عَنِ الْمُسْتَنبِئِ أَوْ لَا يَقَعُ أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَجْرًا قَيِّعَ؛ لِأَنَّ الْإِثْبَانِ بِهِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ وَلَا يَضُرُّ الصَّرْفُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ صَرْفًا عَنِ الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَوْ مُتَبَرِّعًا فَلَا يَقَعُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ بَصْرِيٍّ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي كَمَا قَدْ يُفِيدُهُ قَوْلُ ع ش قَوْلُهُ م ر وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ أَي فَرَمَى عَنِ الْمُسْتَنبِئِ بَعْدَ ه. ه. فُود: (قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ إِلْخ) أَي قَبْلَ مُضِيِّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَثَانِيٍّ وَكُرْدِيٍّ عَلَى بَاقِضِلِ.

يَتَوَقَّفُ عَلَى رَمْيِ الْجَمِيعِ بَلْ إِنْ رَمَى الْجُمْرَةَ الْأُولَى صَحَّ أَنْ يَزِمَ عَقِبَهُ عَنِ الْمُسْتَنبِئِ قَبْلَ أَنْ يَزِمَ الْجُمْرَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ عَنْ نَفْسِهِ وَفِي عِبَارَتِهِمَا إشارَةٌ إِلَى تَرْجِيحِ هَذَا الثَّانِي وَفِي الْخَادِمِ أَنَّهُ الظَّاهِرُ كَذَا فِي حَاشِيَةِ السَّيِّدِ السَّمُودِيِّ وَبَسْطِ كَلَامِ الْمُهْمَاتِ وَالْخَادِمِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهِمَا ه. ه. فُود: (وَإِنْ نَوَى مُسْتَنبِئَهُ) أَي كَالْحَجِّ لَكِنْ يُخَالِفُهُ مَا مَرَّ فِي الطَّوَافِ عَنِ الْغَيْرِ إِذَا كَانَ مُحَرِّمًا، فَإِنَّهُ يَقَعُ عَنِ الْغَيْرِ لَعَلَّ الْمُرَادَ الْمَحْمُولَ إِذَا نَوَاهُ لَهُ وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الطَّوَافَ لَمَّا كَانَ بِمَثَلِ الصَّلَاةِ أَثَرَتْ فِيهِ نِيَّةُ الصَّرْفِ إِلَى غَيْرِهِ بِخِلَافِ الرَّمْيِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَبِيهَاً بِالصَّلَاةِ وَقِيَاسُ السَّعْيِ أَنْ يَكُونَ كَالرَّمْيِ شَرْحُ م ر. ه. فُود: (وَإِنْ نَوَى مُسْتَنبِئَهُ) فِي شَرْحِ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْإِسْتِنَابَةِ أَنْ يَقَعَ فِي الْوَقْتِ وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ طَوَافٌ دَخَلَ وَقْتَهُ إِذَا طَافَ نَآوِيًا طَوَافًا آخَرَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يَطُوفَ حَامِلًا وَيُتَوَيَّرُ عَنْ ذَلِكَ الْمَحْمُولِ قَيِّعَ لِذَلِكَ الْمَحْمُولِ أَوْ نَآوِيًا غَيْرَ الطَّوَافِ كُلِّهِ غَرِيمٌ انْصَرَفَ عَنِ الطَّوَافِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا صَرَفَ الطَّوَافَ إِلَى طَوَافٍ آخَرَ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ لَمْ يَنْصَرَفْ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْمَحْمُولِ فَيَنْصَرَفُ لَهُ أَوْ إِلَى غَيْرِ طَوَافٍ انْصَرَفَ وَالرَّمْيُ كَالطَّوَافِ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ، فَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى رَمْيٍ آخَرَ لَمْ يَنْصَرَفْ كَانَ قَصْدُهُ بِمُسْتَنبِئِهِ أَوْ إِلَى غَيْرِ الرَّمْيِ كَانَ قَصْدُهُ إِصَابَةً دَابَّةً فِي الرَّمْيِ انْصَرَفَ وَلَا يَظْهَرُ فِي الرَّمْيِ تَطْيِيرُ الْمَحْمُولِ فِي الطَّوَافِ لِيَتَأْتِيَ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنَ الشَّقِّ الْأَوَّلِ فَلْيَتَأْمَلْ أَيُّ حَاجَةٍ إِلَى مَا مَرَّ عَنْ م ر مِنْ الْأَشْكَالِ وَالْفَرْقِ. ه. فُود: (قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الرَّمْيِ) وَكَلَامُهُمْ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ ظَنَّ الْقُدْرَةَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ وَقُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ

ولا يضُرُّ زوال المعجز عقِبَ رمي النَّائبِ على خلافِ ظَنِّهِ.
 (فرغ) لو أَنابه جماعةٌ في الرمي عنهم جازَ كما هو ظاهرُ لكن هل يلزمُه الترتيبُ بينهم بأن لا يرمي عن الثاني مثلاً إلا بعد استكمالِ رمي الأول، أو لا يلزمُه ذلك فله أن يرمي إلى الأولى عن الكل ثم الوسطى كذلك ثم الأخيرة كذلك كُلُّ مُحْتَمَلٍ والأوَّلُ أَقْرَبُ قياساً على ما لو استثنى عن آخرٍ وعليه رمي لا يجوزُ له أن يرمي عن مُسْتَنبِهِه إلا بعد كمالِ رميه عن نفسه كما تَقَرَّرَ، فإن قُلْتُ: ما عليه لازمٌ له فَوَجِبَ الترتيبُ فيه بخلاف ما على الأول في مسألتنا قُلْتُ: قصْدُ الرمي له صيْرُه كأنه ملزومٌ به فلزمُه الترتيبُ رِعايةً لذلك (وإذا تركَ رمي)، أو بعضُ رمي (يوم) لِلنَّحْرِ، أو ما بعده عَمْدًا، أو غيره (تدازكه في باقي الأيام) ويكونُ أداءُ (هي الأظهُر)؛ لأنه جَوَزُ ذلك لِلرَّعَاءِ فلو لم تصحَّ بقيَّةُ الأيام لِلرَّمِيِّ لَتَسَاوَى فيها المَعْدُورُ وغيره كوقوفِ عَرَفَةَ ومِيت مُزْدَلِفَةَ وقد عَلِمَ أنه ﷺ جَوَزُ التداككِ لِلْمَعْدُورِ فَلَزِمَ تجويزُه لِغيره أيضًا وأفهمَ كلامُه أن له تداككه قبل الزوالِ لا ليلاً والمُعْتَمِدُ من اضطرابٍ في ذلك جوازُه فيهما بخلافِ تقديم رمي يوم على زواله، فإنه مُمْتَنِعٌ كما صَوَّبَهُ الْمُصَنِّفُ وحُزِمَ الرَّافِعِي بجوازه قبل الزوالِ كالإمامِ

• فَوَدَّ: (ولا يضُرُّ زوال المعجز إلخ) أي ولا تلزمُه الإعادةُ لكتنها تُسَنُّ نِهائَةً ومُغْنِي. • فَوَدَّ: (عقب رمي النَّائبِ) أي، فإن بقيَ شيءٌ رَمَاهُ بنفسه وثاني. • فَوَدَّ: (والأوَّلُ أَقْرَبُ) فيه نَظَرٌ وَاضِحٌ والفرقُ وَاضِحٌ سم. • فَوَدَّ: (صَيْرُه كأنه ملزومٌ إلخ) يَمْنَعُ هذا وما فُرِّعَ عليه سم. • فَوَدَّ: (لا يجوزُ له أن يرمي إلخ) تَقَدَّمَ عَن سَمِ عَنِ السَّيِّدِ السَّمُودِيِّ أَنَّ هَذَا أَحَدُ أَحْتِمَالَيْنِ لِلْمُهْمَاتِ وَثَانِيهِمَا الْجَوَازُ وَاسْتَظْهَرَهُ فِي الْخَادِمِ وَفِي عِبَارَةِ الشَّيْخَيْنِ إِشَارَةٌ إِلَى تَرْجِيحِهِ وَقِيَاسُهُ عَدَمُ لُزُومِ التَّرْتِيبِ هُنَا بِالْأَوَّلَى. • فَوَدَّ: (لِلنَّحْرِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ مَعَ الْعَمْدِ وَإِذَا تَرَكَ رَمِي يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامِ الشَّرِيقِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا تَدَاكَكَ فِي بَاقِي الْأَيَّامِ مِنْهَا فِي الْأَظْهَرِ أَهْ زَادَ الْمُغْنِي وَكَذَا يَتَدَاكَكَ رَمِي يَوْمِ النَّحْرِ فِي بَاقِي الْأَيَّامِ إِذَا تَرَكَه وَالْيَوْمِ الْأَوَّلِ مِنْهَا فِي الثَّانِي أَوْ الثَّالِثِ وَالثَّانِي أَوْ الْأَوَّلَيْنِ فِي الثَّالِثِ أَه. • فَوَدَّ: (وَيَكُونُ) إِلَى قَوْلِهِ وَجَزَمَ الرَّافِعِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِلرَّعَاءِ) أَي وَأَهْلِ السَّقَايَةِ نِهائَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (كوقوفِ عَرَفَةَ) أَي كَمَا فِي وَقُوفِ عَرَفَةَ. • فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ إلخ) أَي حَيْثُ عَبَّرَ بِالْأَيَّامِ وَالْأَيَّامُ حَقِيقَةٌ لَا تَتَنَاوَلُهَا اللَّيَالِي مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَالْمُعْتَمِدُ إلخ) اعْتَمَدَ هَذَا الْمُعْتَمِدُ م ر أَه سَم. • فَوَدَّ: (كَمَا صَوَّبَهُ الْمُصَنِّفُ) قَدْ يُفِيدُ هَذَا التَّغْيِيرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِمُقَابِلِهِ الْآتِي وَلَعَلَّهُ لَيْسَ بِمُرَادٍ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ، فَإِنَّهُ يَحْتَضِي أَنْ لَهُ نَوْعٌ قُوَّةٌ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ لَا الصَّحِيحِ.

كالْيَوْمِ الْوَاحِدِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِسْتِنَابَةُ شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (ولا يضُرُّ زوال المعجز عقب رمي النَّائبِ) أي فلا يلزمُه إعادته لكن تُسَنُّ وَيُقَارَقُ نَظِيرُهُ فِي الْحَجِّ بِأَنَّ الرَّمِيَّ تَابِعٌ وَيُجَبَّرُ بِدَم. • فَوَدَّ: (والأوَّلُ أَقْرَبُ) فِيهِ نَظَرٌ وَاضِحٌ وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ. • فَوَدَّ: (صَيْرُه كأنه ملزومٌ إلخ) يَمْنَعُ هذا وما فُرِّعَ عليه. • فَوَدَّ: (وَالْمُعْتَمِدُ مِنْ اضْطِرَابِ إلخ) اعْتَمَدَ هَذَا الْمُعْتَمِدُ م ر.

ضعيف، وإن اعتمده الإسنوي وزعم أنه المعروف مذهبا وعليه فينبغي جوازه من الفجر نظير ما رمى في غسله. وبما تقرّر غلّم أنّ أيام منى كلّها كالوقت الواحد بالنسبة إلى التأخير دون التقديم ويجب الترتيب بين الرمي المثروك وبين يوم التدارك حتى يُعجزى رمي يومه عن يومه ولهذا لو رمى عنه قبل التدارك انصرف للمثروك لا ليومه؛ لأنه لم يقصد غير التدارك وكذا ما رمى في النائب وبذلك فازق ما لو قصد الرمي لشخص في الجمره، فإنه يلفو؛ لأنه لم يقصد نُسكا أصلا ولو رمى لكل جمره أربع عشرة حصاة عن يومه وأمسه لغا أيضا؛ لأنه لم يُعَيِّن عن واحد منهما كذا قاله شارح والقياس حسان سبعة منها في كل جمره عن أمسه لفقْد الصارِف والتمييز ليس شرطا، وإنما لم يقع شيء عن يومه لفقْد الترتيب (ولا دم) مع الترتيب، وإن قلنا قضاء للجبر بالإتيان به (ولا) ينداركه.....

• فؤد: (وعليه) أي الضعيف من جواز رمي أيام التشريق قبل الزوال. • فؤد: (فينبغي جوازه إلخ) ولا يخفى أنه لا يلزم من جواز الرمي قبل الزوال على الضعيف جواز التفرّ قبله عليه لاحتمال أنّ الأول ليحكمه لا توجد في الثاني كثير التفرّ عقب الزوال قبل زحمة الناس في سيرهم ولا يسع لأمتنا قياس نحو التفرّ على نحو الرمي. • فؤد: (في غسله) أي الرمي. • فؤد: (وبما تقرّر) إلى قوله لفقْد الصارِف في النهاية والمغني إلّا قوله وكذا إلى ولو رمى وقوله كذا إلى والقياس. • فؤد: (وينجب الترتيب) أي حيث آخر المثروك لما بعد الزوال سم ونهاية. • فؤد: (ولهذا لو رمى عنه قبل التدارك انصرف إلخ) أي إنّ قصد خلافه وقلنا باشتراط فقْد الصارِف وباشتراط الترتيب خلافا لمن أطال في منع ذلك؛ لأنه لم يصرف الرمي إلى غيره بل إلى مجانبه فلم يؤثّر نظير ما رمى فيمن عليه طواف الركن فتوى به طواف الوداع من وقوعه للرّكن سم. • فؤد: (وبذلك) أي التعليل المذكور. • فؤد: (فازقا) أي التارك والنائب. • فؤد: (مع الترتيب) كذا في أصله رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عبارة ابن شُهبة وكثير من الشراح مع التدارك، وهي واضحة ولعل مراد الشارح رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مع الترتيب بين الرمي المثروك ورمي يوم التدارك فترجع إلى ما ذكره لكن تغييرهم أوضح من التساوي بحسب المال فتدبره لا يقال أشار بذلك إلى أنّ الدم على المقابل دم ترتيب وتقدير؛ لأننا نقول لا معنى حيثيذ للإقتصار على الترتيب بصري. • فؤد: (وإن قلنا قضاء إلخ) عبارة النهاية والمغني مع التدارك سواء أ جعلناه أداء أم قضاء لحصول الإنجبار بالمأني به عليه اهـ.

• فؤد: (وينجب الترتيب بين الرمي إلخ) أي حيث آخر المثروك لما بعد الزوال. • فؤد: (ولهذا لو رمى عنه قبل التدارك انصرف للمثروك) أي، وإن قصد خلافه وقلنا باشتراط فقْد الصارِف وباشتراط الترتيب خلافا لمن أطال في منع ذلك؛ لأنه لم يصرف الرمي إلى غيره بل إلى مجانبه فلم يؤثّر نظير ما رمى فيمن عليه طواف الرّكن فتوى به الوداع من وقوعه للرّكن وبذلك فازق قَصْد دابة أو إنسان في الرمي ع ش قال في الزمّين وصرف التّبة في الرمي كصرفها في الطواف قال في شرحه يعني صرف الرمي إليه لغير

(فعلية ذم) لتركه نسكاً وقد قال ابن عباس من ترك نسكاً فعليه ذم (والمذهب تكميل الدم في ثلاث حصيات) فأكثر حتى لو ترك الرمي من أصله كفاه ذم واحد لاثحاد الجنس كخلق الرأس كله مع اتحاد الزمان والمكان فلا ينافي ذلك أن رمي كل يوم عبادة برأسها وفي الحصاة من جفرة العقبة من آخر أيام رميه أو الليلة مُدّ وفي الحصاتين من ذلك، أو الليلتين لمن بات الثالثة مُدّان، فإن عَجَزَ فيه خَبِطَ طويل بين المتأخرين يثبت مع ما فيه ومع بيان المُعْتَمِدِ في الحاشية فراجعه وحاصله أنه يجب في الواحدة يومان ويجب كونهما عقيب أيام التشريق إن تعدى

هـ (فوق) (سني): (فعلية ذم) أي في رمي يوم أو يومين أو ثلاثة أو يوم التحريم مع أيام التشريق نهايةً ومُنْفِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. هـ فَوَدَ: (لتركه) إلى قوله، فَإِنْ عَجَزَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُنْفِي. هـ فَوَدَ: (وفي الحصاة إلخ) ولو أُخْرِجَ ثَلَاثُ الدَّمِ فِي الْحَصَاةِ أَوْ ثَلَاثَتِهِ فِي الْحَصَاتَيْنِ أَجْزَاءً وَقَالَ فِي الْفَتْحِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَجُوبُ الْمُدِّ فِي الْحَصَاةِ أَيْ وَاللَّيْلَةِ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الشَّاءِ أَنْتَهَى وَنَائِي. هـ فَوَدَ: (لَمَنْ بَاتَ الثَّالِثَةَ أَيْ أَوْ تَرَكَ مَبِيتَهَا لِمُدِّ وَنَائِي. هـ فَوَدَ: (وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ يَجِبُ إِنْخُ) يَوْضَحُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ فِي الْحَاشِيَةِ إِنَّ الْقِيَاسَ تَنْزِيلُ الْمُدِّ مَنَزِلَةً مَا نَابَ عَنْهُ، وَهُوَ ثَلَاثُ الدَّمِ فِي كَوْنِهِ مُرْتَبًا فَلَا يَجُوزُ لِلْقَادِرِ عَلَى إِخْرَاجِهِ الْمُدُولِ لِثَلَاثِ الصُّومِ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ فَيَصُومُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهَا ثَلَاثُ الْعَشْرَةِ الَّتِي هِيَ بَدَلُ الدَّمِ أَصَالَةً مَعَ جَبْرِ الْمُتَكْبِيرِ لَكِنْ تِلْكَ الْعَشْرَةُ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ فَيَصُومُ ثَلَاثَةَ أَغْشَارِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْحَجِّ أَيْ قَبْلَ رُجُوعِهِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا وَجِبَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ حَجِّهِ وَسَبْعَةَ أَغْشَارِهَا إِذَا رَجَعَ فَالْمُعْجَلُ يَوْمَ وَعُشْرًا يَوْمَ وَالْمُؤَخَّرُ يَوْمَانِ وَثَمَانِيَةَ أَغْشَارٍ يَوْمَ فَيُعْجَلُ يَوْمَيْنِ وَيُؤَخَّرُ ثَلَاثَةَ الْخُ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهَا ثَلَاثُ الْعَشْرَةِ مَعَ جَبْرِ الْمُتَكْبِيرِ يُقَامِلُ لِمَ وَجِبَ جَبْرُ الْمُتَكْبِيرِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ عَلَى مَا يَكُونُ فِي الْحَجِّ وَمَا يَكُونُ إِذَا رَجَعَ وَهَلَّا قَسَمَ قَبْلَ الْجَبْرِ ثُمَّ جَبَرَ مَا يَقَعُ مِنَ الْمُتَكْبِيرِ فِي كُلِّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ لِيَكُونَ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ بَعْدَ الْجَبْرِ مَا ذَكَرَهُ فَلْيُعْرَظْ بُرْهَانُ مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَلْزِمُ لِلْجَبْرِ أَوَّلًا وَثَانِيًا سَمِ عِبَارَةُ الْوَنَائِي فَإِذَا عَجَزَ عَنِ الْمُدِّ صَامَ ثَلَاثَ الْعَشْرَةِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ بِتَكْمِيلِ الْمُتَكْبِيرِ، وَإِنَّمَا جَبَرْنَاهَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ أَغْشَارًا؛ لِأَنَّ الصُّومَ لَمْ يُعْهَدْ لِإِجَابِ بَعْضِهِ فَثَلَاثَةُ أَغْشَارِهَا يَوْمَانِ بِتَكْمِيلِ الْمُتَكْبِيرِ عَقِبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِنْ تَعَدَّى بِالْتَرَكِ وَسَبْعَةُ أَغْشَارِهَا ثَلَاثَةٌ فِي وَطْنِهِ أَوْ مَا يُرِيدُ تَوَطُّعَهُ هَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ حَجٌّ وَقِيلَ يَصُومُ ثَلَاثَ الْعَشْرَةِ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُ ثَلَاثًا

الْشُّكِّ كَانَ رَمَى إِلَى شَخْصٍ أَوْ دَابَّةٍ فِي الْجَمْرَةِ كَصَرْفِ الطَّوَافِ بِهَا إِلَى غَيْرِهِ قَالَ وَأَمَّا السَّغْيُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَالْوَقُوفِ أَيْ فَلَا يَتَصَرَّفُ بِالصَّرْفِ اهـ. هـ فَوَدَ: (وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْوَاحِدَةِ يَوْمَانِ إِنْخُ) يَوْضَحُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ فِي الْحَاشِيَةِ بَعْدَ مَا هَذِهِ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَالْقِيَاسُ تَنْزِيلُ الْمُدِّ مَنَزِلَةً مَا نَابَ عَنْهُ، وَهُوَ ثَلَاثُ الدَّمِ فِي كَوْنِهِ مُرْتَبًا فَلَا يَجُوزُ لِلْقَادِرِ عَلَى إِخْرَاجِهِ الْمُدُولِ لِثَلَاثِ الصُّومِ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ فَيَصُومُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهَا ثَلَاثُ الْعَشْرَةِ الَّتِي هِيَ بَدَلُ الدَّمِ أَصَالَةً مَعَ جَبْرِ الْمُتَكْبِيرِ لَكِنْ تِلْكَ الْعَشْرَةُ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ فَيَصُومُ ثَلَاثَةَ أَغْشَارِ الْعَشْرَةِ فِي الْحَجِّ أَيْ قَبْلَ رُجُوعِهِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا وَجِبَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ حَجِّهِ وَسَبْعَةَ أَغْشَارِهَا إِذَا رَجَعَ فَالْمُعْجَلُ يَوْمَ وَعُشْرًا يَوْمَ وَالْمُؤَخَّرُ يَوْمَانِ وَثَمَانِيَةَ أَغْشَارٍ يَوْمَ فَيُعْجَلُ

بالترك وثلاثة إذا رجع وفي الثنتين ثلاثة قبل رجوعه كذلك وخمسة بعده أمّا ترك حصاة من غير ما ذكر ولم يقع عنه تدارك من يوم بعده سواء في ذلك يوم النحر وغيره فيلزمه به دم للإفاء ما بعده إما من وجوب الترتيب.

(وإذا أراد الحاج، أو المتعمّر وغيره المكي وغيره الخروج من مكة)، أو منى عقب نفيه منها،

فيلزمه يوم في الحج وثلاثة إذا رجع ففي ذلك الجبر بغد القسمة وردّه في الإمداد وعلى الأول فيجب في المدينين الواجبين ثلثا العشرة وهما سبعة أيام بالتكميل فثلاثة أعشارها ثلاثة عقب أيام التشريق وسبعة أعشارها خمسة بوطئه أو ما يريد توطئه أفاده في التخفة وذكر الشمس الزملي في فتاويه ما نصّه سئل رضي الله تعالى عنه في حاج ترك حصاة أو حصاتين وقتلتم يلزمه في الحصاة مد فاعسر فماذا يلزمه فأجاب بصوم عن كل مد يومًا هـ. قوله: (كذلك) أي عقب أيام التشريق إن تعدى بالترك.

هـ قوله: (أما ترك حصاة) إلى المشي في المنى.

هـ قوله (سني: وإذا أراد) أي بغد قضاء مناسكك الخروج من مكة لسفر ولو مكيا طويلا أو قصيرا كما في المجموع طاف للوداع طوافا كاملا فلا وداع على مريد الإقامة، وإن أراد السفر بغده ولا على مريد السفر قبل فراغ الأعمال ولا المقيم بمكة الخارج للتعميم ونحوه وهذا فيمن خرج لحاجة ثم يعود وما مر عن المجموع فيمن أراد دون مسافة القصر فيمن خرج إلى منزله أو محل يقيم فيه كما يقتضيه كلام العفرائي وغيره فلا تنافي بينهما معني زاد النهاية فعلم أنه لو أراد الرجوع إلى بلده من منى لزمه طواف الوداع، وإن كان قد طافه قبل عودته من مكة إلى منى كما صرح به في المجموع هـ. قوله: (الحاج) إلى قوله: (على أن من قال) في النهاية إلا قوله: (كما يشته) إلى المشي وما أثبت عليه وكذا في المثني إلا قوله: (أو منى) إلى قوله: (إلى مسافة قصر). هـ قوله: (وهير)، وهو الحلال وكان الأولى إبدال الواو باو. هـ قوله: (المكي الخ) أي كل من ذكر وكان الأولى هنا إبدال الواو باو أيضا. هـ قوله: (منها) أي من منى.

يَوْمَيْنِ وَيُؤْخَرُ ثَلَاثَةً أَخَذًا مِمَّا فِي الرُّضَةِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ وَقَوْلُهُ: لَأَنْهَا ثُلُثُ الْعَشْرِ مَعَ جَبْرِ الْمُتَكَبِّرِ يُتَأَمَّلُ لِمَ وَجِبَ جَبْرِ الْمُتَكَبِّرِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ عَلَى مَا يَكُونُ فِي الْحَجِّ وَمَا يَكُونُ إِذَا رَجَعَ وَهَلَّا قَسَمَ قَبْلَ الْجَبْرِ ثُمَّ جَبَرَ مَا يَقَعُ مِنَ الْمَنْكَسِرِ فِي كُلِّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ بَعْدَ الْجَبْرِ دُونَ مَا ذَكَرَهُ فَلْيَحْزَرْ بُرْهَانًا مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَلْزَمُ لِلْجَبْرِ أَوَّلًا وَثَانِيًا. هـ قوله: (أو منى عقب نفيه منها) وعبارة المباب بغد أعمالها ومقهوره أنه لا وداع على من نقر قبل أعمالها وبه صرح في شرح الرزوي فقال ولا أي ولا وداع على مريد السفر قبل فراغ الأعمال هـ. وقوله إلا بغد فراغ جميع الشك الخ يؤخذ منه أنه لا وداع على أهل منى إذا خرجوا من مكة يوم النحر بغد الطواف والسعي إلى منى، لأنهم، وإن قصدوا وطنهم لكنهم قصدوه قبل فراغ أعمال منى وإذا صاروا فيه سقط الوداع إذ لا مفارقة لمكة حينئذ ولو قصدوا الخروج من مكة إلى منى لباتوا بأعمالها ثم يسرون منها مسافة القصر فهل عليهم وداع فيه نظر ولا يتعد عذم الوجوب؛ لأنهم ما فرغوا من الأعمال إلا وهم في وطنهم ومفارقة الوطن بعد مكة لا توجب وداعا ولو استمروا بمكة يوم

وإن كان طواف اللوداع عَقِبَ طواف الإفاضة عند عَوْدِهِ إليها كما صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَنَقَلَ
عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ وَمَنْ أَقْنَى بِخِلَافِهِ فَقَدْ وَهِمَ إِذْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ وَلَا يُسَمَّى طَوَافَ وداع
إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ جَمِيعِ الشُّكْلِ إِلَى مَسَافَةِ قَصْرِ مُطَلَقًا، أَوْ ذَوْنَهَا، وَهُوَ وَطْنُهُ، أَوْ لِيَتَوَطَّنَهُ وَلَا فَلَا دَمَ
عَلَيْهِ كَمَا بَيَّنَّاهُ ثُمَّ لَا فَرْقَ فِي الْقِسْمَيْنِ بَيْنَ مَنْ نَوَى الْعَوْدَ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ بَعْضُ
الِجِبَارَاتِ.....

• فَوَدُ: (إِذْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ) أَيُّ بِالطَّوَافِ الْمَذْكُورِ • وَفَوَدُ: (وَلَا يُسَمَّى الْخُ) مِنْ عَطَفِ الْعِلَّةِ وَالضَّمِيرِ فِيهِ
لِطُلُقِ الطَّوَافِ. • فَوَدُ: (وَلَا يُسَمَّى طَوَافَ وداع الْخُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرَّوْضُ وَلَا وداعٌ عَلَى مُرِيدِ السَّفَرِ
قَبْلَ فَرَاغِ الْأَعْمَالِ هـ. • وَفَوَدُ: (إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ جَمِيعِ الشُّكْلِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا وداعٌ عَلَى أَهْلِ مَنَى إِذَا
خَرَجُوا مِنْ مَكَّةَ يَوْمَ التَّحْرِ بَعْدَ الطَّوَافِ وَالتَّغْيِ إِلَى مَنَى؛ لِأَنَّهُمْ وَإِنْ قَصَدُوا وَطَنَهُمْ لَكُنْهُمْ قَصَدُوهُ قَبْلَ
فَرَاغِ أَعْمَالِ مَنَى وَإِذَا صَارُوا فِي سَفَطِ الْوداعِ إِذْ لَا مُفَارَقَةَ لِمَكَّةَ حَتَّى يَذُوبُوا قَصَدُوا الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى
مَنَى لِيَأْتُوا بِأَعْمَالِهَا ثُمَّ يَسِيرُونَ مِنْهَا مَسَافَةَ الْقَصْرِ فَهَلْ عَلَيْهِمْ وداعٌ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتِمُّ عَدَمُ الْوُجُوبِ؛
لِأَنَّهُمْ مَا فَرَعُوا مِنَ الْأَعْمَالِ إِلَّا وَهُمْ فِي وَطَنِهِمْ وَمُفَارَقَةُ الْوَطَنِ بَعْدَ مَكَّةَ لَا تَوْجِبُ وداعًا وَلَوْ اسْتَمَرَّوْا
بِمَكَّةَ يَوْمَ التَّحْرِ وَأَيَّامِ الشُّرَيْقِ ثُمَّ خَرَجُوا إِلَى مَنَى فَهَلْ يَجِبُ الْوداعُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوُجُوبُ مُحْتَمَلٌ فَلْيُرَاجَعْ
جَمِيعُ ذَلِكَ.

(فَرَعُ): هَلْ مِثْلُ الْفَرَاغِ تَقْوِيثُ الْمَبِيتِ وَالزَّمَنِ مَعَ مُكْنِهِ بِمَكَّةَ أَوْ مَنَى حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ الشُّرَيْقِ وَلَا
يَتِمُّ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ وَلَوْ لَزِمَهُ الصَّوْمُ بِذَلِكَ الزَّمَنِ فَصَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَقِبَ أَيَّامِ الشُّرَيْقِ وَأَرَادَ السَّفَرَ إِلَى بَلَدِهِ
وَأَنْ يَصُومَ السَّبْعَةَ فِيهَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْزِمَهُ طَوَافُ الْوداعِ وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ السَّبْعَةِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهَا بَلَدُهُ فَلَوْ أَرَادَ
السَّفَرَ قَبْلَ صَوْمِهِ الثَّلَاثَةِ وَأَنْ يَصُومَهَا أَيْضًا بِبَلَدِهِ أَوْ فِي سَفَرِهِ فَهَلْ يَلْزِمُهُ طَوَافُ الْوداعِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ
وَالأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ وَقَوْلُهُ هَلْ مِثْلُ الْفَرَاغِ الْخُ أَقْرَهُ الْوَنَائِي. • فَوَدُ: (إِلَى مَسَافَةِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ
بِالْخُرُوجِ كُرْدِي. • فَوَدُ: (وَلِيَتَوَطَّنَهُ) عِبَارَةٌ النَّهَائِي وَالْمَغْنِي أَوْ مَحَلُّ يَقِيمُ فِيهِ هـ وَجِبَارَةُ الْوَنَائِي أَوْ يُرِيدُ
إِقَامَةً بِهِ تَقَطُّعَ السَّفَرِ هـ. • فَوَدُ: (ثُمَّ) أَيُّ فِي الْحَاشِيَةِ كُرْدِي. • فَوَدُ: (فِي الْقِسْمَيْنِ) أَيُّ الْمُسَافِرِ إِلَى

التَّحْرِ وَأَيَّامِ الشُّرَيْقِ ثُمَّ خَرَجُوا إِلَى مَنَى فَهَلْ يَجِبُ الْوداعُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوُجُوبُ مُحْتَمَلٌ فَلْيُرَاجَعْ جَمِيعُ
ذَلِكَ. • فَوَدُ: (إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ جَمِيعِ الشُّكْلِ) هَلْ مِثْلُ الْفَرَاغِ تَقْوِيثُ الْمَبِيتِ وَالزَّمَنِ مَعَ مُكْنِهِ بِمَكَّةَ أَوْ مَنَى
حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ الشُّرَيْقِ وَلَا يَتِمُّ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ. • فَوَدُ: (إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ جَمِيعِ الشُّكْلِ) لَوْ فَرَعَ جَمِيعُ
الشُّكْلِ لَكِنْ فَاتَهُ الزَّمَنُ وَلَزِمَهُ الصَّوْمُ بِذَلِكَ فَصَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَقِبَ أَيَّامِ الشُّرَيْقِ وَأَرَادَ السَّفَرَ إِلَى بَلَدِهِ وَأَنْ
يَصُومَ السَّبْعَةَ فِيهَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْزِمَهُ طَوَافُ الْوداعِ وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ السَّبْعَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ جُمْلَةِ الْبَدَلِ عَلَيْهِ؛
لِأَنَّ مَحَلَّهَا بَلَدُهُ وَلَوْ تَوَقَّفَ لَزُومُ الْوداعِ عَلَيْهَا لَزِمَ سَقُوطُهُ عَنْهُ، وَهُوَ بَعِيدٌ فَلَوْ أَرَادَ السَّفَرَ قَبْلَ صَوْمِهِ
الثَّلَاثَةِ وَأَنْ يَصُومَهَا أَيْضًا بِبَلَدِهِ أَوْ فِي سَفَرِهِ فَهَلْ يَصِحُّ طَوَافُ الْوداعِ وَيَلْزِمُهُ وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ، وَإِنْ كَانَ بَدَلًا عَنْهَا أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ فَلْيُرَاجَعْ.

(طاف وجوباً كما يأتي للوداع) طوافاً كاملاً لثبوته عنه ﷺ قولاً وفِعْلاً وليكن آخِرَ عَهْدِهِ ببيت ربه كما أنه أَوَّلُ مقصود له عند قدومه عليه وبما تَقَرَّرَ من عموميه لذِي الشُّكِّ وغيره عَلِمَ أنه ليس مِنَ المناييكِ، وهو ما صَحَّحاه، وإنْ أَطَالَ جُمُعَ في رَدِّه على أَنَّ مَنْ قال إنه منها كما في المجموع في موضع أراد أَنَّهُ من تَوَابِعِهَا كالتسليمِ الثانية من تَوَابِعِ الصلاة وليست منها ومن ثَمَّ لَزِمَ الأَجِيرُ فِعْلُهُ وَاتَّجَعَهُ أَنَّهُ حَيْثُ وَقَعَ اثرُ نُسُكِهِ لم تَجِبْ له نِيَّةٌ نَظَرًا لِلتَّبَعِيَّةِ والا وَجِبَتْ لانتفائها ولا يلزم من طَلَبِهِ في الشُّكِّ عَدَمُ طَلَبِهِ في غيرهِ أَلَا تَرَى أَنَّ السَّوَكَ سُنَّةٌ في نحوِ الوُضوءِ، وهو سُنَّةٌ مُطْلَقًا. وَأَفْهَمَ المَثْنُ أَنَّهُ لو خَرَجَ

مَسَافَةِ القُصْرِ والمُسَافِرِ إلى ما دُونَهَا، وهو وَطَنُهُ إلَخَ.

• فَوَيْ (سُنِّي): (طاف إلَخ) فلا وداع على مُريد الإقامَةِ، وإنْ أرادَ التَّسَفُّرَ بَعْدَهُ كما قاله الإمام ولا على مُريد التَّسَفُّرِ قَبْلَ فَرَاغِ الأَعْمَالِ ولا على المُقِيمِ بِمَكَّةَ الخَارِجِ لِلتَّعْمِيمِ ونَحْوِهِ لِحَاجَةٍ نَمَّ يَعُودُ نَهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَيْ: (وَجُوبًا إلَخ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ في الصَّغِيرِ هل يَلْزَمُ وَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِ لِلْوَدَاعِ أو لا والذي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ قُلْنَا أَنَّهُ مِنَ المناييكِ أو ليس منها ولكِنَّه خَرَجَ به أَثَرُ نُسُكٍ وَجَبَ أَمَّا في الأَوَّلِ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا في الثَّانِي فَلَمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى هُنَا بَاتَهُ، وَإِنْ لم يَكُنْ مِنْهَا فَهُوَ مِنْ تَوَابِعِهَا وَيَحْتَمِلُ في الثَّانِيَةِ أَنْ لا يَجِبَ نَظَرًا لِكُونِهِ ليس مِنْهَا، وَإِنْ لم يَخْرُجْ به أَثَرُ نُسُكٍ فلا وَجُوبَ هَذَا ما ظَهَرَ الآنَ ولم أَرِ في ذَلِكَ نَصًّا ثم رَأَيْتُ الفاضِلَ المُحَسَّنِي سَمَّ ذَكَرَ في شَرْحِهِ على الغَايَةِ ما نَصَّهُ قال الجزُّ بِنِ جَمَاعَةٍ لم تَرَفِبه نَقْلًا وعندي أَنَّهُ يَجِبُ إِنْ قُلْنَا إِنْ طَوَّافِ الوَدَاعِ مِنْ جُمْلَةِ المناييكِ وإلَّا فلا انْتَهَى اهـ بَصْرِي.

• فَوَيْ: (وَمِنْ ثَمَّ) أي مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مِنْ تَوَابِعِ المناييكِ. • فَوَيْ: (لَزِمَ الأَجِيرُ إلَخ) جَلَاظًا لِظَاهِرِ النِّهَايَةِ والمُغْنِي. • فَوَيْ: (فَعْلَةً) أي وَحُطَّ عَنْهُ تَرْكُهُ مِنَ الأَجْرَةِ ما يُقَابِلُهُ فَتَحَ الجَوَادُ. • فَوَيْ: (وَإِجْعَ أَنَّهُ إلَخ) سَبَقَ لَهُ في مَبْحَثِ نِيَّةِ الطَّوَافِ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ ما يَقْتَضِي اشْتِرَاطَ النِّيَّةِ إِذَا وَقَعَ أَثَرُ نُسُكٍ بِنَاءً على أَنَّهُ ليس مِنَ المناييكِ فَرَاجِعُهُ واستَوَاجَةُ في الحَاشِيَةِ اشْتِرَاطُهَا، وَإِنْ قُلْنَا أَنَّهُ مِنَ المناييكِ لَوْ قُوعِهِ بَعْدَ التَّحْلُلِ التَّامِّ فَتَحَرَّرَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لَه رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةٌ آراءٍ بَصْرِي. • فَوَيْ: (أَثَرُ نُسُكِهِ إلَخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ نُسُكٍ لا يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ وَلَوْ طَالَ الفَضْلُ جَدًّا بَصْرِي. • فَوَيْ: (لَمْ تَجِبْ لَهُ نِيَّةٌ) قال في الرُّوضِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَتَجِبَ النِّيَّةُ فِي التَّغْلِي كَطَوَافِ الوَدَاعِ سَمَّ وَكَذَا جَرَى النِّهَايَةِ والمُغْنِي على اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ فِي طَوَافِ الوَدَاعِ سَوَاءً وَقَعَ أَثَرُ نُسُكٍ أو لا وَتَقَلَّ الوَنَائِي عَنْ المُخْتَصِرِ مِثْلَهُ وَاعْتَمَدَهُ. • فَوَيْ: (وَأَفْهَمَ المَثْنُ إلَخ) يَتَأَمَّلُ سَمَّ وَيُجَابِ بِأَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ أَفْهَمَ المَثْنُ مَعَ قِيَدِهِ المَعْرُوفِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ إلى

• فَوَيْ: (أَرَادَ أَنَّهُ مِنْ تَوَابِعِهَا) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ كَوْنُهُ مِنْ تَوَابِعِهَا أَنَّهُ لا يَسْتَقْبَلُ عَنْهَا وَذَلِكَ مُنَافٍ لِمَشْرُوعِيَةِ لِيغِيرِ الحَاجِ والمُغْتَمِرِ وَجَابٍ بِالْمَنْعِ قَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ نَابِعًا لِشَيْءٍ وَمُسْتَقْبَلًا أَيْضًا كَالسَّوَكَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ. • فَوَيْ: (لَمْ تَجِبْ لَهُ نِيَّةٌ) قال في الرُّوضِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَتَجِبُ أَيِ النِّيَّةِ فِي التَّغْلِي كَطَوَافِ الوَدَاعِ اهـ. • فَوَيْ: (وَأَفْهَمَ المَثْنُ إلَخ) يَتَأَمَّلُ.

من عُمران مكة لحاجة فطرًا له السفر لم يلزمه دخولها لأجل طواف الوداع؛ لأنه لم يُخاطَب به حال خروجه، وهو مُحْتَمَلٌ (ولا يَمْكُثُ بعده) كَرَكْعَتَيْهِ والدُّعَاءِ الْمُنْدُوبِ عَقِبَهُمَا ثم عند المُتَرَمِّمِ، وإن أطال فيه بغير الوارد، وإتيان زَمَرَمَ لِيَشْرَبَ من مائها، فإن مكث لذلك وحده، أو مع فعل جماعة أَقِيَمَتْ عَقِبَهُ وفعل شيء يتعلّق بالسفر كإشراء زادٍ وشُدَّ رحل، وإن طال لم يلزمه إعادته وإلا كعبادة، وإن قلَّت وقضاء ذنبي وصلاة جنازة على ما اقتضاه إطلاقهم لكن الأوجه بل المنصوص اغتفار ما بقدر صلاة الجنازة أي: أقلُّ مُمكنٍ منها فيما يظهر من سائر الأغراض إذا لم يُعْرَجْ لها لزمته ولو ناسيًا، أو جاهلاً بخلاف من مكث بالإكراه، أو نحو إغماء

مسافة قصر مُطلقًا إلخ. ة فود: (من عُمران مكة إلخ) أي أو من عُمران متى وقت التفر من غير قصد التفر كذا في بعض الهوامش، وهو ظاهر. ة فود: (لم يلزمه إلخ) جَزَمَ به تَلْمِيْذُهُ في شرح المُخْتَصَرِ بِصُرِّيَّ وَجَزَمَ به أيضًا الوناني. ة فود: (هو مُحْتَمَلٌ) لَعَلَّه أَخَذَ مِنَ التَّحْلِيلِ بِفَتْحِ الميم أي قَرِيبٌ.

ة فود (س): (ولا يَمْكُثُ بعده إلخ) لو فَازَقَ عَقِبَهُ مَكَّةَ إلى ما يَجُوزُ فيه القصر وعادَ ودخلها قُورًا ثم خَرَجَ فهل يَحْتَاجُ هذا الخُروجُ لوداع؛ لأنه خُروجٌ جَدِيدٌ أو لِيُطْلَانَ الوداع السابق بعَوْدِهِ إلى مكة وَيُفَصِّلُ بَيِّنَ أن يكون عَوْدُهُ لِمَا يَتَعَلَّقُ بالسفر كَأَخِذِ حَاجَةٍ لِلسَّفر فلا يَحْتَاجُ لإعادته؛ لأنه في مَعْنَى الماكِثِ لِحَاجَةِ السَّفر أو لغيره فَيَحْتَاجُ لإعادته فيه نَظَرٌ فَلْيُراجِعْ وأُطْلِقْ م ر في تَقْرِيره في جواب سائِلٍ وَجُوبُ الإعادة سم والقلب إلى التَّفْصِيلِ أَمِيلُ. ة فود: (كَرَكْعَتَيْهِ) إلى قوله بخلاف إلخ في التَّهْيِية وكذا في المُغْنِي الإقوله وصلاة جنازة إلى لزمته. ة فود: (كَرَكْعَتَيْهِ إلخ) أي وَيَعْدُ رَكْعَتَيْهِ إلخ مُغْنِي وَنَهَايَةُ.

ة فود: (فإن مكث لذلك) أي لِرَكْعَتَيْ الطَّوَّافِ وما ذَكَرَ مَعَهُمَا وكذا ضَمِيرُ قوله عَقِبَهُ. ة فود: (كإشراء زاد) أي وأوعيته نِهَايَةُ وَمُغْنِي. ة فود: (والأ) أي، وإن مَكَثَ لغير حاجة أو لِحَاجَةٍ لا تَتَعَلَّقُ بالسفر كعبادة إلخ نِهَايَةُ وَمُغْنِي. ة فود: (لكن الأوجه إلخ) عبارة التَّهْيِية قال في المِهْنَاتِ وتقدَّم في الإغْتِكَافِ أن عيادة المريض إذا لم يُعْرَجْ لها لا تَقْطَعُ الولاء بل يُعْتَقَرُ صَرَفُ قَدْرِهَا في سائر الأغراض وكذا صلاة الجنازة فَيَجْعَلِي ذلك هنا بالأوَّلَى وقد نصَّ عليه الشافعي في الإملاء اه قال ع ش قوله م ر أن عيادة المريض ظاهره، وإن تعدَّد وتقدَّم يثله في تعدُّد صلاة الجنازة في الإغْتِكَافِ اه. ة فود: (لزمته) أي الإعادة سم. ة فود: (ولو ناسيًا أو جاهلاً) أي بأنَّ المَكْثَ يَصُرُّ وتأتي. ة فود: (بخلاف من مكث إلخ) عبارة التَّهْيِية ولو مكث مُكْرَهًا بأنَّ ضَبْطَ أو هُدَّدَ بما يكون إكراهًا فهل الحُكْمُ كما لو مكث مُخْتَارًا

ة فود في (س): (ولا يَمْكُثُ بعده إلخ) لو فَازَقَ عَقِبَهُ مَكَّةَ إلى ما يَجُوزُ فيه القصر وعادَ ودخلها قُورًا ثم خَرَجَ فهل يَحْتَاجُ هذا الخُروجُ لوداع لأنه خُروجٌ جَدِيدٌ أو لِيُطْلَانَ الوداع السابق بعَوْدِهِ إلى مكة أو يُفَصِّلُ بَيِّنَ أن يكون عَوْدُهُ لِمَا يَتَعَلَّقُ بالسفر كَأَخِذِ حَاجَةٍ لِلسَّفر فلا يَحْتَاجُ لإعادته؛ لأنه في مَعْنَى الماكِثِ لِحَاجَةِ السَّفر أو لغيره فَيَحْتَاجُ لإعادته فيه نَظَرٌ فَلْيُراجِعْ وأُطْلِقْ م ر في تَقْرِيره في جواب سائِلٍ وَجُوبُ الإعادة. ة فود: (لزمته) أي الإعادة.

على الأوجه (وهو واجب) على كُلِّ مَنْ ذَكَرْنَا لِمَا مَرَّ (يُجِزُّ تَرْكُهُ)، أو تَرَكَ خُطْوَةً مِنْهُ (بَدَم) كَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ فِيمَا هُوَ تَائِبٌ لِلشُّكِّ وَلِشَبْهِهِ بِهَا صُورَةٌ فِي غَيْرِهِ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ الْمَنَابِلِكِ أَنْ لَا دَمَ فِيهِ عَلَى مُفَارِقِ مَكَّةَ فِي غَيْرِ الشُّكِّ نَعَمْ الْمُتَحَيِّرَةُ لَا دَمَ عَلَيْهَا لِلشُّكِّ فِي وَجُوبِهِ عَلَيْهَا بِاحْتِمَالِ كُلِّ زَمَنٍ يَمُرُّ عَلَيْهَا لِلْحَيَاضِ. (وَلَيْ فِي قَوْلِ سُنَّةٍ لَا تُجِزُّ) أَي: لَا يَجِبُ جِزُّهَا كَطَوَافِ الْقُدُومِ وَفُرْقِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ هَذَا تَحِيَّةٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي نَفْسِهِ وَمِنْ ثَمَّ دَخَلَ تَحْتَ غَيْرِهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ إِذْ لَوْ أَخَّرَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ فَقَعَلَهُ عِنْدَ خُرُوجِهِ لَمْ يُجِزَّهُ عَنْهُ (فَلَنْ أَوْجِبْنَاهُ فَخَرَجَ بِلَا وَدَاعٍ) عَمْدًا، أَوْ غَيْرِهِ.....

فَيُطْلُ الْوَدَاعُ أَوْ نَقُولُ الْإِكْرَاهُ يُسْقِطُ أَثَرَ هَذَا اللَّبِثِ فَإِذَا أُطْلِقَ وَانْصَرَفَ فِي الْحَالِ جَازٌ وَلَا تَلَزُمُهُ الْإِعَادَةُ وَيُثَلِّهِ مَا لَوْ أَعْمِيَ عَلَيْهِ عَقِبُ الْوَدَاعِ أَوْ جُنَّ لَا يَفْعَلُهُ الْمَأْثُومُ بِهِ وَالْأَوْجُهَ لَزُومُ الْإِعَادَةِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْهَا وَإِلَّا فَلَا اهْ وَأَقْرَبُهُ سَمَ وَقَالَ عَشْرُ قَوْلِهِمْ ر فِي جَمِيعِ ذَلِكَ اسْمُ الْإِشَارَةِ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِمْ ر وَلَوْ مَكَتْ مُكْرَمًا الْخ. اه. قُود: (لِمَا مَرَّ) أَي مِنْ قَوْلِهِ لِيُثْبِتَهُ عَنْهُ الْخ. قُود: (كَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ الْخ) أَي قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْوَاجِبَاتِ فِي طَوَافٍ وَدَاعٍ أَثَرَ نُكُوسٍ وَلِشَبْهِهِ بِهَا صُورَةٌ فِي غَيْرِهِ وَهَذَا عَلَى مُصَحِّحِ الشَّيْخَيْنِ السَّابِقِ وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ التَّغْلِيلِ الثَّانِي إِذْ لَوْ تَمَّ لَزِمَ الدَّمُ فِي تَرْكِ الْمُنْذُورِ وَلَوْ قَالَ وَلِشَبْهِهِ بِهِ أَي بِالْوَاقِعِ أَثَرَ نُكُوسٍ لَكَانَ اتَّسَبَّ فِي الْجُمْلَةِ فَتَأْمَلْ بِضَرْيٍ. قُود: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ فَارَقَتْ فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ نَحْوِ وَطْنِهِ وَقَوْلُهُ أَي بِأَنَّ إِلَى وَعَوْدُهُ. قُود: (نَعَمْ الْمُتَحَيِّرَةُ الْخ) مُقْتَضَى نَصْرِيحِهِ هُنَا بَنَفَى الدَّمُ وَعَدَمُ تَعَرُّضِهِ لِنَفْيِ الْوُجُوبِ وَقَوْلُ فَتَحِ الْجَوَادِ أَيِ وَالتَّهْيِئَةِ وَلِالْمُتَحَيِّرَةِ فَعَلَهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا فَعَلُ الطَّوَافِ، وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمَلٍ إِذْ عُمُومُ قَوْلِهِمْ هِيَ كَطَاهِرٍ فِي الْعِبَادَاتِ يَشْمَلُهُ وَعَدَمُ لَزُومِ الدَّمِ؛ لِأَنَّهُ قِسْمٌ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ فَلَا يَلْزَمُ مَعَ الشُّكِّ ثُمَّ رَأَيْتُهُ قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ وَقَوْلُ الزَّوْيَانِيِّ تَطَوُّفٌ ظَاهِرُهُ الْوُجُوبُ سَوَاءٌ قُلْنَا بِوُجُوبِ الدَّمِ أَمْ بَعْدِيهِ وَلَهُ وَجْهٌ إِذْ هِيَ فِي الْعِبَادَاتِ كَطَاهِرٍ وَلَا يُنَافِيهِ سُقُوطُ الدَّمِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لِمَغْنَى آخَرَ لَا يُقَالُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهَا الْمَكْتُوبُ كَيْفَ تَوَمَّرُ بِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ يُسْتَنَى الْفَرْضُ وَهَذَا مِنْهُ بِضَرْيٍ أَقُولُ صَرَّحَ الْوَنَائِيُّ بِعَدَمِ وَجُوبِهِ عَلَى الْمُتَحَيِّرَةِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ لِلشُّكِّ الْخ كَالضَّرِيحِ فِي عَدَمِ الْوُجُوبِ أَيْضًا. قُود: (لَا دَمَ عَلَيْهَا) أَي إِلَّا إِنْ وَقَعَ التَّرْكُ فِي مَرَدِّهَا الْمَحْكُومِ بِأَنَّهُ طَهَّرَ كَذَا فِي فَتْحِ الْجَوَادِ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ بِضَرْيٍ وَفِي الْوَنَائِيِّ يَثَلُّهُ إِلَّا قَوْلُهُ كَذَا الْخ. قُود: (أَي يَجِبُ جِزُّهَا) أَي لَا خِلَافَ فِي الْجِزِّ كَمَا فِي الشَّرْحِ وَالرُّوْضَةِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي كَوْنِهِ وَاجِبًا أَوْ مَتَدُونًا وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مَتَدُونٌ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ مُغْنَى وَنَهَايَةٌ.

قُود (سُنِّي) (فَخَرَجَ) أَي مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنْ نَهَايَةِ وَمُغْنَى. قُود: (أَوْ غَيْرُهُ) أَي أَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا بِوُجُوبِهِ

قُود: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَالْأَوْجُهَ لَزُومُ الْإِعَادَةِ إِنْ تَمَكَّنَ وَإِلَّا فَلَا شَرْحَ م. ر. قُود: (هَمْدًا أَوْ غَيْرَهُ) أَي أَوْ جَهْلًا وَفِي شَرْحِ الْمُبَاقِ وَيُظْهِرُ فِيمَنْ خَرَجَ تَارِكًا لَهُ عَامِدًا عَالِمًا وَقَدْ لَزِمَهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَازِمًا عَلَى الْعَوْدِ لَهُ قَبْلَ مَرَحَلَتَيْنِ أَوْ قَبْلَ وَصُولِ وَطْنِهِ لَمْ يَأْتُمْ وَإِلَّا آتَمَ، وَإِنْ عَادَ فَالْعَوْدُ مُسْقِطٌ لِلدَّمِ لَا لِلزَّهْمِ اه.

(وعاد قبل) بلوغ نحو وطنه، أو (مسافة القصر) من مكة؛ لأن الوداع للبيت فناسب اعتبار مكة؛ لأنها أقرب نسبة إليه من الحرم وقيل من الحرم نظير ما يأتي ويؤده ما تقرّر من الفرق (سقط الدم) أي: بأن أنه لم يجب؛ لأنه لم يبعد عن مكة بعدا يقطع نسبتها عنها وعوذه هنا دون ما يأتي واجب إن أمكنه (أو) عاد وقد بلغ مسافة القصر سواء أعاد منها، أو (بعدها)، وإن فعله

نهاية ومغني. هـ قوله (سني): (وهذا إلخ) أي وطاف للوداع كما صرح به في المحرّر وأما إذا عاد ليطوف فمات قبل أن يطوف لم يسقط الدم فلا وجه لإسقاط ما ذكره المحرّر انتهى مغني ونحوه في النهاية وكلام الشارح في مختصر الإيضاح يقتضي أيضا أنه لا بد في سقوطه من العود والطواف وهل هو على إطلاقه أو يقتد بما إذا لم يكن العود بقصد الإغراض عن السفر ليتبين أن سفره لم يكن موجبا بحسب نفس الأمر كل محتمل بصري أقول ظاهر كلام النهاية والمغني أنه على إطلاقه وكلام الوانبي كالصريح فيه عبارته وفي ترك كله أو بعضه ولو خطوة عمدا أو سهوا دم لازم كدم التمتع ما لم يعد إلى مكة قبل مسافة القصر منها أو وصوله محل إقامته أصلا أو عزمًا ونية وقطف أي ما لم يوجد العود والطواف معًا وإلا فلا دم إن وجدًا معًا، فإن وجد العود فقط فالدم ويجب العود على من لم يصلهما، وإن كان ناسيًا له أو جاهلًا بوجوبه اهـ. هـ قوله: (من مكة) أي أو منى نهاية ومغني. هـ قوله: (نظير ما يأتي) أي في تفسير حاضِر المسجد الحرام. هـ قوله: (أي بأن أنه لم يجب إلخ) وفي شرح العباب ويظهر فيمن خرج تاركًا له عابداً عالمًا وقد لزمه أنه إن كان هازمًا على العود له قبل مزحلتين أي وقبل وصول وطنه لم يأنم وإلا أثم، وإن عاد فالعود مسقط للدم لا للإثم انتهى اهـ سم عبارة الكُردي على بأفضل وترك طواف الوداع بلا غدر ينقسم على ثلاثة أقسام أحدها لا دم ولا إثم وذلك في ترك المسنون منه وفيمن بقي عليه شيء من أركان التشك وفيمن خرج من عمران مكة لحاجة ثم طرأ له السفر ثانيها عليه الإثم ولا دم وذلك فيما إذا تركه عابداً عالمًا وقد لزمه بغير عزم على العود ثم عاد قبل وصوله إما يستقر به الدم فالعود مسقط للدم لا للإثم ثالثها عليه الإثم والدم وذلك في غير ما ذكر من الصور اهـ. هـ قوله: (وهوذه ههنا) أي فيما إذا لم يصل مسافة القصر (دون ما يأتي) أي دون ما إذا وصلها (واجب) أي، وإن خرج ناسيًا أو جاهلًا لطواف الوداع نهاية ومغني. هـ قوله: (وقد بلغ مسافة القصر) هلاً قال أو وطنه أخذًا مما تقدّم ثم رأيت في شرح العباب قال والذي رأيته في شرح العباب قال والذي يظهر أن محل الإقامة في حق من سفره دون مزحلتين بناء على ما مر عن المجموع كالمرحلتين فيما تقرّر فيجب العود له قبل وصوله ويسقط به الدم لا إن عاد بعد وصوله سواء أيس أم لا خلافاً لإشنيخا انتهى اهـ سم عبارة البصري قوله مسافة القصر أو نحو وطنه ولم يظهر وجه إسقاطه هنا اهـ وقد يقال تركه كإفشاء بذكره في مقابله. هـ قوله: (وإن فعله) أي الطواف وكان الأولى

هـ قوله: (وقد بلغ مسافة القصر) هلاً قال أو وطنه أخذًا مما تقدّم ثم رأيت في شرح العباب قال والذي يظهر أن محل الإقامة في حق من سفره دون مزحلتين بناء على ما مر عن المجموع كالمرحلتين فيما تقرّر فيجب العود له قبل وصوله سواء أيس أم لا خلافاً لإشنيخا اهـ.

(فلا) يَسْقُطُ الدَّمُ (على الصحيح) لاستقراره بما ذُكِرَ. (وللحائض) والثَّغْسَاءِ ومثلهما مُسْتَحَاضَةٌ نَفَرَتْ في نوبة حَيْضِهَا وذو جَرْحٍ نَفَّاحٍ يُخْشَى منه تَلَوُّثُ الْمَسْجِدِ (النَّفَرُ بلا) طَوَافٌ (وداع) تخفيفاً عنها كما في الصحيحين نعم إِنْ ظَهَرَتْ، أو انْقَطَعَ ما يَخْرُجُ مِنَ الْجَرْحِ قَبْلَ مُفَارَقَتِهِ ما لا يَجُوزُ الْقَصْرُ فِيهِ بِمَا مَرَّ لَزِمَهَا الْعَوْدُ لِتَطَوُّفٍ، أو بعد ذلك لم يلزمها للإِذْنِ لَهَا في الانصراف

ذَكَرَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ فَلَا يَسْقُطُ الدَّمُ أو قِيلَ قَوْلُهُ وَقَدْ بَلَغَ الْخُ مع حَذْفِ إِنْ. هـ فَوَدَّ: (بما ذُكِرَ) أي بِلُغِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ أو نُحْوٍ وَطَيْهِ. هـ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُمَا مُسْتَحَاضَةٌ نَفَرَتْ في نوبة حَيْضِهَا) أي بِخِلَافِهِ في نوبة طَهْرِهَا قَالَ فِي شَرْحِ الْبَابِ وَفِي الْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهَا كَالْمَجْمُوعِ وَنَصُّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ وَجَرَى عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ إِذَا نَفَرَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ، فَإِنْ كَانَ يَوْمٌ حَيْضِهَا فَلَا طَوَافَ عَلَيْهَا أو طَهْرِهَا لَزِمَهَا وَلَوْ رَأَتْ امْرَأَةً دَمًا فَانصَرَفَتْ بِلَا وَدَاعٍ ثُمَّ جَاوَزَ خَمْسَةَ عَشَرَ نُظِرَ إِلَى مَرَدِّهَا السَّابِقِ فِي الْحَيْضِ، فَإِنْ بَانَ أَنَّهُا تَرَكَتْهَا فِي طَهْرِهَا فَالذَّمُّ أو فِي حَيْضِهَا فَلَا دَمَ انْتَهَى اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَأَمَّا الْمُسْتَحَاضَةُ، فَإِنْ سَافَرَتْ فِي نوبة حَيْضِهَا فَكَذَلِكَ وَإِلَّا وَجِبَ إِنْ أَمِنَ التَّلَوُّثُ اهـ. هـ فَوَدَّ: (ذُو جَرْحٍ الْخُ) أي وَمَنْ بِهِ سَلَسُ بَوَلٍ وَنَحْوُهُ وَلَا يَكْلَفُ الْحَشْرُ وَالْعَصَبُ وَتَائِي. هـ فَوَدَّ: (أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخُ) أي وَلَوْ فِي الْحَرَمِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (لَمْ يَلْزَمَهَا الْخُ) وَلَوْ رَجَعَتْ لِحَاجَةٍ بَعْدَ مَا ظَهَرَتْ أَتَجَّةٌ وَجُوبُ الطَّوَافِ نِهَآيَةً وَتَائِي. هـ فَوَدَّ: (لِلْإِذْنِ الْخُ) وَمَنْ حَاضَتْ قَبْلَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ تَبَقَّى عَلَى إِخْرَاجِهَا، وَإِنْ مَضَى عَلَيْهَا أَغْوَامٌ نَعَمْ لَوْ عَادَتْ إِلَى بَلَدِهَا أَوْ شَرَعَتْ فِي الْعَوْدِ فِيهِ، وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ عَادِمَةٌ لِلتَّفَقُّهِ وَلَمْ يُمَكِّنْهَا الْوُصُولُ لِلْيَبِيتِ الْحَرَامِ كَانَ حُكْمُهَا كَالْمُحْضَرِّ فَتَتَحَلَّلُ بِذَنْبٍ شَاؤَ وَتَقْصِرُ وَتَتَوَيَّ التَّحَلُّلُ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَيْدَهُ بِكَلَامٍ فِي الْمَجْمُوعِ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ شَافِعِيَّةً تَقْلُدُ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ أو أَحْمَدَ عَلَى إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ عَنْهُ فِي أَنَّهَا تَهْجُمُ وَتَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَلْزَمُهَا بَذَنُ وَتَأْتِي بِدُخُولِهَا الْمَسْجِدَ حَائِضًا وَتُجْزئُهَا هَذَا الطَّوَافُ عَنْ الْفَرْضِ لِمَا فِي بَقَايَاهَا عَلَى الْإِحْرَامِ مِنَ الْمَشَقَّةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَتَتَحَلَّلُ بِذَنْبٍ شَاؤَ الْخُ أي وَيَبْقَى الطَّوَافُ فِي ذَنْبِهَا إِلَى أَنْ تَعُودَ فَتَحْرِمَ وَتَائِي بِهِ، فَإِنْ مَاتَتْ وَلَمْ تَعُدْ حَجَّ عَنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ.

(مسألة): قَالَ الشَّيْخُ مَنصُورُ الطَّبَّلَاوِيِّ سَيَّلَ شَيْخُنَا سَمَ عَنْ امْرَأَةٍ شَافِعِيَّةٍ الْمَذْهَبِ طَافَتْ لِلْإِفَاضَةِ بِغَيْرِ سُرَّةٍ مُغْتَبِرَةٍ جَاهِلَةً بِذَلِكَ أَوْ نَاسِيَةً ثُمَّ تَوَجَّهَتْ إِلَى بِلَادِ الْيَمَنِ فَتَكَحَّتْ شَخْصًا ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهَا فُسَادُ طَوَافِهَا فَأَرَادَتْ أَنْ تَقْلُدَ أَبَا حَنِيفَةَ فِي صِحَّتِهِ لِتَصِيرَ بِهِ حَلَالًا وَتَبَيَّنَ صِحَّةَ النِّكَاحِ وَحَيِّزِيذٍ فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَيَتَضَمَّنُ صِحَّةَ التَّقْلِيدِ بَعْدَ الْعَمَلِ فَافْتَى بِالصَّحَّةِ وَأَنَّهُ لَا مَخْذُورَ فِي ذَلِكَ وَلَمَّا سَمِعْتُ عَنْهُ ذَلِكَ اجْتَمَعْتُ بِهِ، فَإِنِّي كُنْتُ أَحْفَظُ عَنْهُ خِلَافَهُ فِي الْعَامِ الَّذِي قَبْلَهُ فَقَالَ هَذَا هُوَ الَّذِي أَغْتَقِلُهُ وَأَفْتِي بِهِ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ أَيْضًا تَبَيَّنَ لَهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ وَأَشْبَاهُهَا وَمُرَادُهُ بِأَشْبَاهِهَا كُلُّ مَا كَانَ مُخَالِفًا

هـ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُمَا مُسْتَحَاضَةٌ نَفَرَتْ في نوبة حَيْضِهَا) بِخِلَافِهِ فِي نوبة طَهْرِهَا قَالَ فِي شَرْحِ الْبَابِ وَفِي الْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهَا كَالْمَجْمُوعِ وَنَصُّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ وَجَرَى عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ إِذَا نَفَرَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ، فَإِنْ كَانَ يَوْمٌ حَيْضِهَا فَلَا طَوَافَ عَلَيْهَا أو طَهْرِهَا لَزِمَهَا وَلَوْ رَأَتْ امْرَأَةً دَمًا فَانصَرَفَتْ بِلَا وَدَاعٍ ثُمَّ جَاوَزَ خَمْسَةَ عَشَرَ نُظِرَ إِلَى مَرَدِّهَا السَّابِقِ فِي الْحَيْضِ، فَإِنْ بَانَ أَنَّهُا تَرَكَتْهَا فِي طَهْرِهَا فَالذَّمُّ أو فِي حَيْضِهَا فَلَا دَمَ اهـ.

وبه فازت ما مرّ فيمن خرج بلا وداع والحق بها المحب الطبري من خاف نحو ظالم، أو غريم، وهو مغيّر وقوت رُفقاء، ونظر فيه الأذرعى ثم بحث وجوب الدم وفرق بأن منعها غريمة بخلاف هؤلاء

(وَمَنْ لِكُلِّ أَحَدٍ (شَرِبَ مَاءٍ زَفَرَمَ) لِمَا فِي خَيْرِ مُسْلِمٍ أَنَّهَا مُبَارَكَةٌ وَأَنَّهَا طَعَامٌ طَعِمَ أَي: فِيهَا قُوَّةُ الْإِغْنَاءِ الْيَوْمَ الْكَثِيرَةَ لَكِنْ مَعَ الصَّدَقِ كَمَا وَقَعَ لِأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْ نَمَّا لَحْمُهُ وَزَادَ سَمْتُهُ

لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مَثَلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى بَعْضِ الْمَذَاهِبِ الْمُخْتَبَرَةِ فَإِذَا فَعَلَهُ عَلَى وَجْهِ فَاسِدٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَصَحِيحٌ عِنْدَ غَيْرِهِ ثُمَّ عَلِمَ بِالْحَالِ جَاؤَ لَهُ أَنْ يُقْلَدَ الْقَائِلَ بِصِحَّتِهِ فِيمَا مَضَى وَفِيمَا يَأْتِي فَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ فَتَنَبَّهُ لَهُ، فَإِنَّهُ مُهِمٌّ جِدًّا وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ إِنْ أَمَّ الْإِقْدَامَ بَاقِي حَيْثُ فَعَلَهُ عَالِمًا ش. ه. قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْفَخ) أَيِ بِالْتَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ.

ه. قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهَا الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ الْفَخ) وَالْأَظْهَرُ الْإِلْحَاقُ، وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَبَحَثَ لُزُومَ الْفِذْيَةِ شَرَحُ م ر ه سَم وَبَضْرِيَّ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَلَا يَنْقُطُ أَيِ طَوَافُ الْوُدَاعِ بِالْجَهْلِ وَالْتَّسْيَانِ بِخِلَافِ الْإِكْرَاهِ وَالْخَوْفِ مِنْ ظَالِمٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ غَضَبٍ أَوْ بَضْعٍ أَوْ أَهْلِ أَوْ حَيَوَانٍ مُخْتَرَمٍ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ أَوْ اخْتِصَاصِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مُخْتَرَمٍ وَالْخَوْفُ مِنْ غَرِيمٍ، وَهُوَ مُغَيَّرٌ ه. ه. قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَبْحَثُ وَجُوبَ الدَّمِ) قَالَ الشَّارِحُ فِي الْحَاشِيَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ التَّقْرِيرِ تَرْكُ الدَّمِ بِضْرِيَّ. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ مَنَعَهَا) أَيِ مِنْ الْمَسْجِدِ سَم.

ه. قَوْلُهُ (لِسَيِّ): (وَمَنْ لِكُلِّ أَحَدٍ) قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى يُسْنُ لِمَنْ فَرَعَ مِنْ طَوَافِ الْوُدَاعِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَتَرِّمَ قَلْبُصُ بَطْنَهُ وَصَدْرَهُ بِحَائِطِ الْبَيْتِ وَيَسُطُّ يَدَيْهِ عَلَى الْجِدَارِ فَيَجْعَلُ الْيُمْنَى مِمَّا يَلِي الْبَابَ وَالْيُسْرَى مِمَّا يَلِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ أَيِ بِالْمَأْتُورِ وَغَيْرِهِ لَكِنَّ الْمَأْتُورَ أَفْضَلُ وَبِهِ اللَّهُمَّ الْبَيْتُ بَيْتُكَ وَالْعَبْدُ عَبْدُكَ وَابْنُ أَمَتِكَ حَمَلْتَنِي عَلَى مَا سَخَرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ حَتَّى صَبَرْتَنِي فِي بَلَدِكَ وَبَلَّغْتَنِي بِنِعْمَتِكَ حَتَّى أَعْتَنِي عَلَى قَضَاءِ مَنَاسِكَكَ، فَإِنْ كُنْتَ رَضِيتَ عَنِّي فَارْزُدْ عَنِّي رِضًا وَلَا قَمَرًا الْآنَ قَبْلَ أَنْ تَتَايَ عَنِّي بَيْتِكَ دَارِي وَيَعُدَّ عَنْهُ مَزَارِي وَهَذَا أَوَّلُ انْتِصَافِي إِنْ إِذْنَتْ لِي غَيْرَ مُسْتَبْدِلٍ بِكَ وَلَا بَيْتِكَ وَلَا رَاغِبٍ عَنْكَ وَلَا عَنْ بَيْتِكَ اللَّهُمَّ قَاصِحِي الْعَافِيَةِ فِي بَدَنِي وَالْعِصْمَةِ فِي دِينِي وَأَخِيرَ مُتَقَلِّبِي وَارْزُقْنِي الْعَمَلَ بِطَاعَتِكَ مَا أَبْقَيْتَنِي وَمَا زَادَ فَحَسَنَ وَقَدْ زِيدَ فِيهِ وَاجْمَعْ لِي خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ إِنَّكَ قَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَوْ كَانَتْ حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءَ اسْتَجِبَ لَهَا الْإِثْنَانِ بِجَمِيعِ ذَلِكَ بِيَابِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ تَمْضِي وَيُسْنُ أَنْ يَزُورَ الْأَمَاكِينَ الْمَشْهُورَةَ بِالْفَضْلِ بِمَكَّةَ، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ عَشَرَ مَوْضِعًا وَأَنْ يُكَيَّرَ النَّظَرُ إِلَى الْبَيْتِ لِمَآئِنًا وَاحْتِسَابًا لِمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ «إِنَّ لِلَّهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ عَشْرِينَ وَمِائَةً رَحْمَةً تَنْزِلُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ سِتُونَ لِلطَّائِفِينَ وَأَرْبَعُونَ لِلْمُصَلِّينَ وَخَمْسُونَ لِلنَّائِظِينَ». وَحِكْمَةُ ذَلِكَ كَمَا أَفَادَهَا السَّرَاجُ الْبُلْقِينِي ظَاهِرَةٌ إِذِ الطَّائِفُونَ جَمَعُوا بَيْنَ ثَلَاثِ طَوَافٍ

ه. قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهَا الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ الْفَخ) وَالْأَظْهَرُ الْإِلْحَاقُ، وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَبَحَثَ لُزُومَ الْفِذْيَةِ شَرَحُ م ر ه. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ مَنَعَهَا) أَيِ مِنْ الْمَسْجِدِ.

زاد أبو داود والطيالسي «وشفاء سقم» أي: جسدي، أو معنوي ومن ثم شرب لكل أحد شربه وأن يقصده به نيل مطلوباته الدنيوية والأخروية ليخبر «ماء زمزم لما شرب له» سنده حسن بل صحيح كما قاله أئمة وبه يؤد على من طعن فيه بما لا يجدي ويُسئ عند إرادة شربه الاستقبال والجلوس وقيامه ﷺ ليبيان الجواز ثم اللهم إنه بلغني أن رسولك مُحَمَّدًا ﷺ قال «ماء زمزم لما شرب له اللهم إني أشربه لكذا اللهم فافعل لي ذلك بفضلك ثم يُسَمِّي الله تعالى ويشربه

وصلاة ونظر فصار لهم بذلك سِتْرُون والمُصَلِّون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون والتَّاطِرُونَ فاتهم الطواف والصلاة فصار لهم عشرون ويُستَحَبُّ أن يُكْثِرَ من الصَّدَقَةِ وأنواع البِرِّ والقُرْبَاتِ ، فإنَّ الحَسَنَةَ هناك بمائة ألفِ حَسَنَةٍ ونُقِلَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا بِمَكَّةَ فِي الطَّوَافِ وَالْمُلتَزِمِ وَتَحْتَ الْمِيزَابِ وَفِي الْبَيْتِ وَعِنْدَ زَمْزَمَ وَعَلَى الصَّفا والمَرْوَةِ وَفِي السَّعْيِ وَخَلْفَ الْمَقَامِ وَفِي عَرَفَاتٍ وَمُزْدَلِفَةَ وَمِنَى وَعِنْدَ الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي فِي نَسْكِ أَوْ لَا نِهَايَةَ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ م وَحِكْمُهُ ذَلِكَ إِلَى وَاسْتِحْبَابِ وَقَوْلُهُ م وَظَاهِرُهُ إِنْخَالُ قَالَ الْمُغْنِي وَلَقَدْ فَمَنْ الْآنَ يَجُوزُ فِيهِ ضَمُّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدُ التَّوِينِ ، وَهُوَ الْأَجُودُ وَكَسْرُ الْمِيمِ وَتَخْفِيفُ التَّوِينِ مَعَ فَتْحِهَا وَكُسْرُهَا قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ ثُمَّ قَالَ مِنْهَا أَيُّ الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ بَيِّنُ الْمَوْلِدِ وَبَيِّنُ خَدِيجَةَ وَسَنَجِدُ دَارَ الْأَرْقَمِ وَالْغَارُ الَّذِي فِي نَوْرِ وَالَّذِي فِي جِرَاءِ وَقَدْ أَوْضَحَهَا الْمُصَنِّفُ فِي مَنَاسِكِهِ اهـ . هـ قَوْلُهُ: (أَوْ مَعْنَوِي) أَيِ كَالذُّنُوبِ وَثَانِي . هـ قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَقْصِدَ بِهِ نَيْلَ مَطْلُوبَاتِهِ الْإِنْخَالُ) فَقَدْ شَرِبَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَتَالُوا مَطْلُوبَهُمْ وَيُسْنُ الدُّخُولُ إِلَى الْبَيْتِ وَالتَّنَظُّرُ فِيهَا وَأَنْ يَنْزِعَ مِنْهَا بِالذَّلْوِ الَّذِي عَلَيْهَا وَيَشْرَبُ وَأَنْ يَنْضَحَ مِنْهُ عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ وَصَدْرِهِ قَالَهُ الْمَازِدِيُّ نِهَايَةَ وَمُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيَامُهُ إِلَى ثُمَّ اللَّهُمَّ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِيَخْبِرَ ابْنَ مَاجَةَ إِلَى وَأَنْ يَنْقَلُهُ . هـ قَوْلُهُ: (لِيَبَيِّنَ الْجَوَازَ) أَيِ أَوْ لِلإِزْدِحَامِ وَثَانِي زَادَ الْجِنَاوِي فِي شَرْحِ الشَّمَايِلِ وَابْتِلَالِ الْمَكَانِ مَعَ احْتِمَالِ التَّنْخِيقِ فَقَدْ رَوَى عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ رِوَايَةَ مَنْ رَوَى أَنَّهُ شَرِبَ قَائِمًا قَالَ قَدْ رَأَيْتُهُ صَنَعَ ذَلِكَ ثُمَّ سَمِعْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَنْهَى عَنْهُ وَحِينَئِذٍ عَلِمْتُ أَنَّهُ فَعَلَهُ لِيَبَيِّنَ الْجَوَازَ عَرَفْتُ سُقُوطَ قَوْلِ الْبَعْضِ أَنَّهُ يُسْنُ الشُّرْبُ مِنْ زَمْزَمَ قَائِمًا اتِّبَاعًا لَهُ وَزَعَمَ أَنَّ التَّهْمَةَ مُطْلَقًا وَشُرْبُهُ مِنْ زَمْزَمَ مُقَيَّدٌ فَلَمْ يَتَوَارَدَا عَلَى مَحَلِّ وَاحِدٍ رُذْبَانَهُ لَيْسَ التَّهْمَةُ مُطْلَقًا بَلْ عَامٌّ فَالشُّرْبُ مِنْ زَمْزَمَ قَائِمًا مِنْ أَفْرَادِهِ قَدْ خَلَّ تَحْتَ التَّهْمَةِ فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لِيَبَيِّنَ الْجَوَازَ اهـ . هـ قَوْلُهُ: (ثُمَّ اللَّهُمَّ إِنَّهُ الْإِنْخَالُ) أَيِ ثُمَّ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ الْإِنْخَالُ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِذَا شَرِبَهُ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا وَرِزْقًا وَاسِعًا وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ نِهَايَةَ زَادَ الْمُغْنِي وَقَالَ الْحَاكِمُ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ اهـ . هـ قَوْلُهُ: (مَاءَ زَمْزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ) هَلْ هُوَ شَامِلٌ لِمَا لَوْ شَرِبَهُ بِغَيْرِ مَحَلِّ ع ش أَيِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْحَدِيثِ . هـ قَوْلُهُ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْرِبُهُ لِكَذَا الْإِنْخَالِ) وَيَذْكُرُ مَا يُرِيدُ دِينًا وَدُنْيَا نِهَايَةَ وَمُغْنِي قَالَ ع ش ظَاهِرُهُ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالشَّارِبِ نَفْسِهِ فَلَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ وَيَحْتَمِلُ تَعَدِّي ذَلِكَ إِلَى الْغَيْرِ فَإِذَا شَرِبَهُ إِنْسَانٌ بِقَصْدٍ وَلَدَهُ وَآخِيهِ مَثَلًا حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ الْمَطْلُوبُ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ إِذَا شَرِبَهُ بِنَيْتٍ صَادِقَةٍ وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الْعَلَمَةِ الشُّوزَرِيِّ مَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرْنَاهُ فَلْيَرِاجِعْ اهـ . هـ قَوْلُهُ: (وَيَشْرِبُهُ) أَيِ مَصًّا ، فَإِنَّ الْعَبَّ يَوْرُتُ وَجَعَ

وَيَتَنَفَّسُ ثَلَاثًا وَأَنْ يَتَضَلَّعَ مِنْهُ أَي: يَمْتَلِي وَيُكْرِزُهُ نَفْسُهُ عَلَيْهِ لِيُخْبِرَ ابْنَ مَاجِهِ «آيَةُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ» وَأَنْ يَنْقُلَهُ إِلَى وَطْنِهِ اسْتِشْفَاءً وَتَبْرُكًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ وَيُسْنُ تَخْرُجُ دُخُولِ الْكَعْبَةِ وَالْإِكْتِازُ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ فَمَا فِي الْحَجَرِ مِنْهَا وَأَنْ يُكْثِرَ الدُّعَاءَ وَالصَّلَاةَ فِي جَوَانِبِهَا مَعَ غَايَةِ مِنَ الْخُضُوعِ وَالْخُشُوعِ وَغَضُّ الْبَصَرِ وَأَنْ يُكْثِرَ مِنَ الطَّوَافِ وَالصَّلَاةِ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْهُ وَلَوْ لِلزُّبُرَاءِ كَمَا مَرَّ وَأَنْ يَخْتِمَ الْقُرْآنَ بِمَكَّةَ لِأَنَّ بَهَا نَزَلَ أَكْثَرُهُ وَمِنَ الْاعْتِمَارِ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الطَّوَافِ كَمَا مَرَّ (و) يُسْنُ بَلْ قِيلَ: يَجِبُ وَانْتَصَرَ لَهُ وَالْمُنَازَعُ فِي طَلِبِهَا ضَالٌّ مُضِلٌّ (زِيَارَةُ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) لِكُلِّ أَحَدٍ كَمَا يُثْبِتُ ذَلِكَ مَعَ أدْلَتِهَا وَأَدَابِهَا وَجَمِيعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي كِتَابِ حَافِلٍ لَمْ أُسَبِّحْ إِلَى مِثْلِهِ سَمِعْتُهُ الْجَوْهَرُ الْمُنْتَظَمُ فِي زِيَارَةِ الْقَبْرِ الْمُكْرَمِ وَقَدْ صَحَّ خَبَرُ مَنْ زَارَنِي وَجِئْتُ لَهُ شِفَاعَتِي، ثُمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيْمًا الْأُولَى فِي حَقِّ مُرِيدِ الْحَجِّ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَجِّ أَوْ عَكْسُهُ وَالَّذِي يُتَّخَذُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْأُولَى لِمَنْ مَرَّ بِالْمَدِينَةِ الْمُشْرِفَةَ وَلِمَنْ وَصَلَ مَكَّةَ وَالْوَقْتُ مُتَسَبِّحٌ وَالْأَسْبَابُ مُتَوَفِّرَةٌ تَقْدِيمُهَا، فَإِنْ انْتَفَى شَرَطُ ذَلِكَ سُنُّ كَوْنِهَا (بَعْدَ فِرَاقِ الْحَجِّ) وَمَا أَوْهَمَتْهُ عِبَارَتُهُ مِنْ قَصْرِ نَذْبِ الزِّيَارَةِ، أَوْ هِيَ وَمَا قَبْلُهَا عَلَى الْحَاجِّ غَيْرُ مُرَادٍ، وَإِنَّمَا

الْكَيْدُ وَتَانِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَيَتَنَفَّسُ ثَلَاثًا) أَي وَيَحْمَدُ بَعْدَ كُلِّ نَفَسٍ كَمَا يُسَمِّي أَوَّلَ كُلِّ شَرْبٍ وَقَالَ السَّيِّدُ الشَّلِّي وَالْأُولَى شَرْبُهُ لِيُفَاءَ قَلْبُهُ مِنَ الْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ وَلِتَحْلِيَّتِهِ بِالْأَخْلَاقِ الْعَلِيَّةِ اهـ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ فَيَسْتَلِمُهُ وَيُقْبِلُهُ ثَلَاثًا وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ ثُمَّ يَتَصَرَّفُ كَالْمُتَحَرِّزِ بِلِقَاءِ وَجْهِهِ مُسْتَذْبِرَ الْبَيْتِ وَلَا يَمْشِي الْفَهْقَرَى وَلَا مُتَحَرِّفًا وَلَا مُتَقَيِّمًا وَتَانِي وَعِبَارَةُ الْتَهَايَةِ وَيُسْنُ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِلِقَاءِ وَجْهِهِ مُسْتَذْبِرَ الْبَيْتِ كَمَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَجْمُوعِهِ وَيُكْثِرُ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى أَنْ يَغِيبَ عَنْهُ كَالْمُتَحَرِّزِ الْمُتَأَسِّبِ عَلَى فِرَاقِهِ وَيَقُولُ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنْ مَكَّةَ اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ آيُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ وَصَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَخْزَابَ وَخَذَهُ اهـ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا أَنَّهُ ضَعَّفَ سَنَ الْإِلْتِفَاتِ فَقَالَ وَقِيلَ يَخْرُجُ، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ إِلَى أَنْ يَغِيبَ عَنْهُ مُبَالَغَةً فِي تَغْلِيظِهِ وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ صَاحِبُ التَّنْبِيهِ وَقِيلَ يَلْتَمِثُ إِلَيْهِ بِوَجْهِهِ مَا امْكُنَهُ كَالْمُتَحَرِّزِ عَلَى فِرَاقِهِ وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الْمُقَرِّي اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَتَضَلَّعَ الْخُ) مَعْطُوفٌ عَلَى شَرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ الْخُ) أَي لِكُلِّ أَحَدٍ حَتَّى النِّسَاءِ اتِّفَاقًا وَلَوْ لِغَيْرِ حَاجٍّ وَمُغْتَمِرٍ وَتَانِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ تَخْرُجُ دُخُولِ الْكَعْبَةِ) أَي مَا لَمْ يُوْذِ أَوْ يَتَأَذَّ بِزِحَامٍ أَوْ غَيْرِهِ وَأَنْ يَكُونَ حَافِيًا وَأَنْ لَا يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى سَفَافِهِ وَلَا يَنْظُرَ إِلَى أَرْضِهِ تَغْلِيظًا لِلَّهِ تَعَالَى وَحَيَاءً مِنْهُ وَأَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ وَلَوْ رَكَعَتَيْنِ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقْصِدَ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ يَمْشِيَ بَعْدَ دُخُولِهِ الْبَابِ حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قَبْلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ نِهَايَةً وَمُغْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يُكْثِرَ الْخُ) أَي فِي دَاخِلِ الْكَعْبَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَغَضُّ الْبَصَرِ) أَي مِنَ النَّظَرِ إِلَى سَفَافِهِ أَوْ أَرْضِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْمُنَازَعُ الْخُ)، وَهُوَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْفِرَاقَةِ الصَّلَاةِ الْمَشْهُورَةِ فِي زَمَانِنَا بِالْوَهَابِيَّةِ خَذَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَا أَوْهَمَتْهُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْتَهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ، وَإِنْ كَانَ فِي

الشرأء أنها للحجيج أكذ؛ لأن تركهم لها وقد أتوا من أقطار بعيدة وقربوا من المدينة فبيح جداً كما يدل له خبر «من حج ولم يزرني فقد جفاني» ، وإن كان في سنده مقال.

سنده مقال . فورد: (أنها للحجيج أكذ) وحكم المغتيم كالحاج في تأكيدها له وتسئ زيارة بيت المقدس وزيارة الخليل ﷺ وتسئ لمن قصد المدينة الشريفة لزيارة قبره ﷺ أن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه ﷺ ويزيد فيهما إذا أبصر أشجارها مثلاً ويسأل الله تعالى أن ينفعه بهذه الزيارة ويتقبلها منه وأن يستقبل قبل دخوله كما مر وتلبس أنظف ثيابه فإذا دخل المسجد قصد الروضة ، وهي ما بين القبر والينبر وصلى تحية المسجد بجنب الينبر وشكر الله تعالى بعد فراغهما على هذه النعمة ثم يأتي القبر الشريف فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويتعد عنه نحو أربعة أذرع ويقف ناظراً إلى أسفل ما يستقبله في مقام الهيئة والإجلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم عليه ﷺ بخبر ما من أحد يسلم علي إلا رز الله علي روعي حتى أزد عليه السلام وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ولا يرفع صوته تأدباً معه ﷺ كما كان في حياته ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله تعالى عنه ، فإن رأسه عند منكب رسول الله ﷺ . ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله عنه كما رواه البيهقي عن ابن عمر أنه كان إذا قديم من سفره دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أباة ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجهه - ﷺ - ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به إلى ربّه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه وللمن شاء من المسلمين وأن يأتي سائر المشاهيد بالمدينة ، وهي نحو ثلاثين موضعاً يعرفها أهل المدينة وتسئ زيارة البقيع وقباء ويأتي بئر أريس فيشرب منها ويتوضأ وكذلك بقية الآبار السبعة وقد نظمها بعضهم فقال

أريس وعزس رومة وبضاعة كذا بصة قل بئر حاء مع العهن

ويتبني المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمينه فالصلاة فيه بألف صلاة ولينخذ من الطواف بقبره عليه الصلاة والسلام ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه ويكره لصاق الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومسحه باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد عنه كما لو كان بحضرته ﷺ في حياته وتسئ أن يصوم بالمدينة ما أمكنه وأن يتصدق على جيران رسول الله ﷺ المقيمين والعزباء بما أمكنه . وإذا أراد السفر استحب أن يودع المسجد بركعتين ويأتي القبر الشريف ويعيد السلام الأول ويقول اللهم لا تجعله آجر العهد من حرم رسول الله ﷺ وسر لي المود إلى الحرمين سبيلاً سهلاً وازدني العفو والعافية في الدنيا والآخرة وزدنا إلى أهلنا سالمين غانمين وتصرف تلقاء وجهه ولا ينسي الفقير ولا يجوز لأحد استصحاب شيء من الأكر المفعولة من تراب الحرمين ولا من الأباريق والكيزان المفعولة من ذلك ومن البدع تقرب العوام بأكل الثمر الصنيحاني في الروضة نهاية ومثني قال ع ش قوله م ر إلا رد الله علي روعي أي نطقي فلا يرد أن الأنبياء أحياء في قبورهم وقوله م ر وتقبيله ظاهره ، وإن قصد به التعظيم لكن مر في الجنائز بعد نقل كراهة تقبيل التابوت ما نصه نعم إن

(فصل) في أركان التَّسْكِينِ وَبَيَانِ وُجُوهِ أَدَائِهِمَا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

(أركان الحج خمسة الإحرام) به أي نية الدُّخُولِ فيه، أو مُطْلَقًا مع صرفه إليه (والوقوف والطواف) إجماعًا في الثلاثة (والمُعَمِّي) للخبر الصحيح كما بيَّنه الأئمة.....

قَصْدُ بَتَقِيلِ أَضْرَحَتِهِمُ التَّيْرُكَ لَمْ يُكْرَهْ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَيَحْتَمِلُ مَجِيءَ ذَلِكَ هُنَا وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقَ بَأَنَّهُمْ حَافِظُوا عَلَى التَّبَاعِدِ عَنِ التَّشَبُّهِ بِالتَّصَارِي هُنَا حَيْثُ بِالْعَوَا فِي تَعْظِيمِ عَيْسَى حَتَّى ادَّعَوْا فِيهِ مَا ادَّعَوْا وَمِنْ ثَمَّ حَذَرُوا كُلَّ التَّحْذِيرِ مِنَ الصَّلَاةِ دَاخِلِ الْحُجْرَةِ بِقَصْدِ التَّعْظِيمِ اهـ.

فصل: في أركان التَّسْكِينِ وَبَيَانِ وُجُوهِ أَدَائِهِمَا

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي أَرْكَانِ التَّسْكِينِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِي فِي الْهَبَةِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعَمِّي إِلَّا قَوْلَهُ الصَّحِيحُ كَمَا بَيَّنَّهَ الْأَيْمَةُ وَقَوْلُهُ وَإِلَيْهِ يَمِيلُ إِلَى الْمُثْنِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَبَيَانِ وُجُوهِ إِنْخِ) الْأَتْسَبُ تَقْدِيمُ لَفْظَةِ الْبَيَانِ عَلَى قَوْلِهِ أَرْكَانِ الْإِنْخِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْأَرْكَانِ وَالْوُجُوهِ. هـ. قَوْلُهُ (سُنِّي): (الْإِحْرَامُ).

(فَرْغَ) هَلْ يَأْتِي فِيمَنْ لَمْ يُعْمَرْ الْفُرُوضُ مِنَ السَّنَةِ مَا تَقَرَّرَ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ اعْتَقَدَ بِفَرْضِ مُعَيَّنٍ نَفَلًا لَمْ يَصِحَّ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ التُّسْكَ شَدِيدُ التَّعَلُّقِ وَلِهَذَا لَوْ نَوَى التَّقَلُّ وَقَعَ عَنْ نُسْكِ الْإِسْلَامِ قَدْ يُتَجَنَّبُ الْفَرْقُ فَيَصِحُّ مُطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ يُعْمَرْ وَاعْتَقَدَ بِفَرْضِ مُعَيَّنٍ نَفَلًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ الْأَقْرَبُ عَدَمُ الْفَرْقِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ حَجِّ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَشَرْطُ صِحِّهِ الْإِسْلَامُ الْإِنْخِ وَلَوْ حَصَلَ أَيُّ الْعِلْمِ بِالْكَفَيَّةِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَقَبْلَ تَعَامُلِي الْأَفْعَالِ كَفَى فَلَيْسَ شَرْطًا لَانْعِقَادِ الْإِحْرَامِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ بَلْ يَكْفِي لَانْعِقَادِهِ تَصَوُّرُهُ بِوَجْهِ انْتَهَى وَوَجْهُ التَّائِيدِ أَنَّ قَوْلَهُ لَوْ حَصَلَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَقَبْلَ تَعَامُلِي الْأَفْعَالِ كَفَى صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَخْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِالْكَفَيَّةِ لَا قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَلَا بَعْدَهُ لَمْ يَكْفِ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ الْمُعْتَبَرُ فِيهِ عَيْنٌ مَا يُعْتَبَرُ فِي الصَّلَاةِ بِلا فَرْقٍ غَايَتُهُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الصَّلَاةِ حَالِ التَّيَّةِ وَفِي الْحَجِّ لَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ عِشْرًا وَمَالُ الْوَنَانِي إِلَى مَا مَرَّ عَنْ سَمِ فَقَالَ بَعْدَ كَلَامِ مَا نَصَّهُ وَلِذَا قَالَ حَجٌّ فِي حَاشِيَةِ الْفَتْحِ الْوَاجِبُ عِنْدَ نِيَةِ الْحَجِّ تَصَوُّرُ كَيْفِيَّتِهِ بِوَجْهِ وَكَذَا عِنْدَ الشُّرُوعِ فِي كُلِّ مِنْ أَرْكَانِهِ اهـ. وَفِي التَّحْقِيقِ يَكْفِي لَانْعِقَادِهِ تَصَوُّرُهُ بِوَجْهِ اهـ وَلَوْ نَوَى بِالْفَرْضِ التَّطَوُّعَ لَمْ يَضُرْ؛ لِأَنَّ التُّسْكَ شَدِيدُ التَّعَلُّقِ وَلِذَا اسْتَقْرَبَ سَمِ أَنَّهُ يَصِحُّ فِيمَنْ لَمْ يُعْمَرْ الْفُرُوضُ مِنَ السَّنَةِ، وَإِنْ اعْتَقَدَ بِفَرْضِ مُعَيَّنٍ نَفَلًا اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (أَيِ نِيَةِ الدُّخُولِ) فَشَرَّهَ فِيمَا سَبَقَ بِالدُّخُولِ فِي التُّسْكَ وَعَدَلَ هُنَا إِلَى نِيَةِ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّهُ الْمُلَاحِظُ لِلرُّكْنِيَّةِ عِشْرًا. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ مُطْلَقًا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا إِنْخِ) أَيِ وَلِخَبَرِ «إِنَّمَا الْأَهْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» فِي الْأَوَّلِ وَخَبَرِ «الْحَجُّ حَرْفَةٌ» فِي الثَّانِي وَقَوْلُهُ

فصل في أركان التَّسْكِينِ وَبَيَانِ وُجُوهِ أَدَائِهِمَا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

(فَرْغَ): هَلْ يَأْتِي فِيمَنْ لَمْ يُعْمَرْ الْفُرُوضُ مِنَ السَّنَةِ مَا تَقَرَّرَ فِي نَحْوِ الصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ اعْتَقَدَ بِفَرْضِ مُعَيَّنٍ نَفَلًا لَمْ يَصِحَّ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ التُّسْكَ شَدِيدُ التَّعَلُّقِ وَلِهَذَا لَوْ نَوَى التَّقَلُّ وَقَعَ عَنْ نُسْكِ الْإِسْلَامِ قَدْ يُتَجَنَّبُ الْفَرْقُ فَيَصِحُّ مُطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ يُعْمَرْ وَاعْتَقَدَ بِفَرْضِ مُعَيَّنٍ نَفَلًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

«اسقوا، فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّعْيَ» (والحلق)، أو التقصير (إذا جعلناه نُشْكًا) كما هو المشهور كما مرَّ لِتَوْقُفِ التَّحْلُلِ عليه مع أنه لا بدل له وله زَكَنٌ سادِسٌ هو الترتيب في مُعْظَمِ ذلك إذ يجب تأخير الكل عن الإحرام وما عدا الوقوف عنه والسعي عن طواف الإفاضة إن لم يكن سعى بعد القدوم وجرى في المجموع على أنه شرط وإليه يميل كلامه هنا ومرَّ في ترتيب نحو الوضوء والصلاة ما يُؤَيِّدُ الأول (ولا فحجين) الأركان ولا بعضها بدم ولا غيره لانعدام الماهية بانعدام بعضها وما عداها إن جبر بدم كالرمي سَمِيَّ بعضًا وإلا سَمِيَّ هيئَةً (وما سوى الوقوف أركان في الفقرة أيضًا) لذلك لكن الترتيب هنا في كلها وبأني في الهبة الكلام على أيضًا بما ينبغي مراجعته.

(ويؤدَّى الشُّكَّانِ على أوجهٍ ثلاثة تأتي.....

تعالى ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْمَسْنُونِ﴾ [الحج: ٢٩] في الثالث والمراد طواف الإفاضة نهايةً ومُغْنِي .

• فَوَدَّ: (اسقوا، فَإِنَّ اللَّهَ الْخ) هذا الحديث ضَعُفَهُ التَّوَوُّيُّ قال السُّبْكِيُّ فَالذَّلِيلُ «غَدُوا هَتِي مَنَابِكُكُمْ» سم على المنهج ويُمكن أن يُجاب بأن ذلك الحديث مُيِّنَ لِقَوْلِهِ تعالى ﴿إِنَّ أَمْرًا﴾ [يبر: ١٥٨] إلخ وبيان المراد من الآيات يجوز الاستدلال عليه بالأحاديث الضعيفة ش. • فَوَدَّ: (تَوْقُفِ التَّحْلُلِ عليه إلخ) أي كالطواف نهايةً ومُغْنِي . • فَوَدَّ: (كما هو إلخ) الأولى، وهو إلخ. • فَوَدَّ: (مع أنه لا بدل له) أي مع عدم جبره بالدم فلا يرد الرمي عمرةً وسم. • فَوَدَّ: (وله زَكَنٌ سادِسٌ هو الترتيب إلخ) أي للإلتزام مع خَبَرِ «غَدُوا هَتِي مَنَابِكُكُمْ» نهايةً ومُغْنِي . • فَوَدَّ: (وما عدا الوقوف إلخ) أي إلا السعي لجوازه قبل الوقوف بعد طواف القدوم سم ويُغْنِي عن زيادة هذا الاستثناء إزجاج قول الشارح الآتي إن لم يكن سعى إلخ إلى هذا أيضًا. • فَوَدَّ: (وما عداها إلخ) عبارة النهاية والمُغْنِي وأما واجباته فخمسة أيضًا الإحرام من الميقات والرمي في يوم النحر وأيام التشريق والبيت بمزدلفة والبيت ليالي منى واجتناب مُحَرَّمَاتِ الإحرام وأما طواف الوداع فقد مرَّ أنه ليس من المناسك فَعَلَى هذا لا يُعَدُّ من الواجبات فهذه تُجَبَّرُ بدم وتُسَمَّى أبعاضًا وغيرها يُسَمَّى هيئَةً اه. • فَوَدَّ: (لِلذَّلِكِ) أي لشمول الأدلة السابقة لها وواجب العُمرة شيئان الإحرام من الميقات واجتناب مُحَرَّمَاتِ الإحرام نهايةً ومُغْنِي . • فَوَدَّ: (في كلها) محلّه في المُسْتَقَلَّةِ كما هو ظاهر أما عُمرة القارن فلا بُدَّ من. • فَوَدَّ: (على أيضًا) أي لفظًا أيضًا.

• فَوَدَّ (سُي): (الشُّكَّانِ) أي الحج والعُمرة ع ش. • فَوَدَّ: (على أوجهٍ ثلاثة) أي فقط ولهذا عَرَّبَ بِجَمْعِ القِلَّةِ وَوَجَّهَ الحَضَرَ فِي الثَّلَاثَةِ أَنَّ الإحرامَ إِنْ كَانَ بِالحَجِّ أَوَّلًا فَالْأَفْرَادُ أَوْ بِالْعُمَةِ فَالْمُتَمَتِّعُ أَوْ بِهِمَا فَالْقِرَانُ عَلَى تَفْصِيلٍ وَشُرُوطٍ لِبَعْضِهَا سَتَأْنِي وَعِلْمٌ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِشُكِّكَ عَلَى حَدِّهِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ كَمَا يُبَشِّرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ الشُّكَّانِ بِالثَّنِيَّةِ نِهَايَةً وَمُغْنِي .

• فَوَدَّ: (وما عدا الوقوف) أي إلا السعي لجوازه قبل الوقوف بعد طواف القدوم. • فَوَدَّ: (ثلاثة) لِلذَّلِكِ عَرَّبَ بِجَمْعِ القِلَّةِ فَقَالَ عَلَى أَوْجِهٍ .

والتُّشْكُ من حيث هو بالحجِّ وحده وبالمُعْمَرَةِ وحدها وعنهما احْتَرَزَ بالتَّشْبِيهِ. (أحدهما إفراداً بأن يحجَّ) مِنَ المِيقَاتِ، أو دُونِهِ (ثم يُحْرِمُ بِالْمُعْمَرَةِ) ولو من أدنى الجِلِّ (كإحرام المَكِّي) وكذا لو أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ؛ لأنَّ الإِنْتِمَاءَ والِدَمَ لا دَخَلَ لهما في التَّسْمِيَةِ كما هو واضِحٌ نعم قد يُؤْتَرَانِ في الأفضليَّةِ الآتِيَةِ (ويأتي بضمها) وقد يُطْلَقُ على الإِثْنَيْنِ بالحجِّ وحده وعلى ما إذا اعتَمَرَ قبل أشهر الحجِّ ثم حجَّ فحصره فيما في المَثَلِ باعتبار الأشهر أو الأصلِ وواضحٌ أنَّ تسمية الأول إفراداً المراد به مُجَرَّدُ التَّسْمِيَةِ المجازيَّةِ لا غير إذ لا دَخَلَ له في الأفضليَّةِ وأمَّا الثاني فتسميته

فُود: (والتُّشْكُ من حيث هو إلخ) ظاهرُ كلامه بل صريحه أنَّ تَأْدِيَةَ التُّشْكِ من حيث هي مُنْخَصَرَةٌ في الصُّورَتَيْنِ، وهو محلُّ تأمُّلٍ فالأوَّلَى ما ذَكَرَهُ صاحبُ الْمُغْنِي وَالتَّهَاجُوتِ مِنْ أَنَّهَا تَتَحَقَّقُ بِالثَّلَاثَةِ الأوَّلِ أَيْضاً فَيَكُونُ لَهَا خَمْسَةٌ أَوْجُوهُ بِضَرِيٍّ عِبَارَةً سَمَ كَانَ يَتَّبِعِي أَنَّ يُعَبَّرَ بِقَوْلِهِ وَالتُّشْكُ الْوَاحِدُ عِبَارَةً شَرَحَ م ر أَيِ وَالْخَطِيبُ أَمَّا آدَاءُ التُّشْكِ مِنْ حَيْثُ هُوَ قَعْلَى خَمْسَةٌ أَوْجُوهُ، الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ وَأَنَّ يُحْرِمَ بِحَجَّةٍ فَقَطْ أَوْ عُمْرَةٍ فَقَطْ انْتَهَتْ اهـ. أَيِ وَلَا يَأْتِي بِالْآخِرِ مِنْ عَامِهِ رَشِيدِي. فُود: (بالحجِّ وخذه إلخ) أَيِ وَيُؤَدِّي بِالْحَجِّ إلخ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُقَدَّرَ صَادِقٌ فَيَنْدَفِعُ بِهِ مَا مَرَّ أَيْضاً عَنِ الْبَضَرِيِّ وَسَمَ. فُود: (وَعَنْهُمَا إلخ) أَيِ عَنْ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ.

فُود (سُي): (الإفراد) أَيِ الْأَفْضَلُ وَيَحْصُلُ (بِأَنَّ يَحُجَّ إلخ) أَمَّا غَيْرُ الْأَفْضَلِ فَلَهُ صَوْرَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَنَّ يَأْتِي بِالْحَجِّ وَخَذَهُ فِي سَنَةِ الثَّانِيَةِ أَنْ يَغْتَمِرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ مِنَ الْمِيقَاتِ عَلَى مَا يَأْتِي نِهَابَةً وَمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ. فُود: (أَوْ دُونَهُ) تَرَكَهُ م ر أَيِ وَالْخَطِيبُ. فُود: (وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ إلخ) تَرَكَهُ أَيْضاً م ر أَيِ وَالْخَطِيبُ اهـ سَمَ أَيِ حَمَلًا لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى إِفْرَادِ الْإِكْمَلِ. فُود: (وَلَوْ مِنْ أَدْنَى الْجِلِّ) الْإِتْسَابُ وَلَوْ مِنْ مَكَّةَ بِضَرِيٍّ أَقُولُ يَمْنَعُ الْإِتْسَابُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ كإِحْرَامِ الْمَكِّي وَأَيْضاً يَتَكَرَّرُ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ إلخ. فُود: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَوَاضِحٌ فِي التَّهَاجُوتِ وَالْمُغْنِي. فُود: (أَنَّ تَسْمِيَةَ الْأَوَّلِ) أَيِ الْإِثْنَيْنِ بِالْحَجِّ وَخَذَهُ سَمَ. فُود: (المراد به إلخ) جُمْلَتُهُ خَيْرٌ أَنْ. فُود: (إِذْ لَا دَخَلَ لَهُ) أَيِ لِلأَوَّلِ. فُود: (وَأَمَّا الثَّانِيَةُ) أَيِ أَنَّ يَغْتَمِرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ سَمَ.

فُود: (والتُّشْكُ مِنْ حَيْثُ هُوَ) كَانَ يَتَّبِعِي أَنَّ يُعَبَّرَ بِقَوْلِهِ وَالتُّشْكُ الْوَاحِدُ. فُود: (والتُّشْكُ مِنْ حَيْثُ هُوَ إلخ) عِبَارَةً شَرَحَ م ر أَمَّا آدَاءُ التُّشْكِ مِنْ حَيْثُ هُوَ قَعْلَى خَمْسَةٌ أَوْجُوهُ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ وَأَنَّ يُحْرِمَ بِحَجَّةٍ فَقَطْ أَوْ عُمْرَةٍ فَقَطْ انْتَهَتْ.

فُود فِي (سُي): (الإفراد) أَيِ الْأَفْضَلُ فَلَهُ صَوْرَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَنَّ يَأْتِي بِالْحَجِّ وَخَذَهُ فِي سَنَةِ الثَّانِيَةِ أَنْ يَغْتَمِرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ مِنَ الْمِيقَاتِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ م ر. فُود: (أَوْ دُونَهُ) تَرَكَهُ م ر. فُود: (وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ إلخ) تَرَكَهُ أَيْضاً م ر. فُود: (وَعَلَى مَا إِذَا اخْتَمَرَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُبَابِ وَمِنْهُ كَذَا فِي شَرْحِهِ أَيِ الْإِفْرَادِ، الْأَفْضَلُ أَنْ يَغْتَمِرَ قَبْلَ وَقْتِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ اهـ. فُود: (أَنَّ تَسْمِيَةَ الْأَوَّلِ) أَيِ الْإِثْنَيْنِ بِالْحَجِّ وَخَذَهُ وَقَوْلُهُ وَأَمَّا الثَّانِي أَيِ أَنَّ يَغْتَمِرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ.

إفراداً حقيقةً شرعيةً فهو من صور الأفراد الأفضل قال جمعٌ مُتَقَدِّمُونَ بلا خلاف وأقرهم مُحَقِّقُو الْمُتَأَخَّرِينَ ولا يُنافيه تقييدُ المجموع وغيره أَفْضَلِيَّتُهُ بأن يُحْجَّ ثم يَعتَمَرُ؛ لأنَّ ذلك إنما هو لِيَبَيِّنَ أَنَّهُ الْأَفْضَلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْأَفْضَلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَلَا يُنافي ذلك أيضًا ما يأتي أَنَّ الشُّرُوطَ الْآتِيَةَ إِنَّمَا هِيَ شُرُوطٌ يُوْجِبُ الدِّمَ لَا يَتَسَمَّى تَمَتُّعًا وَمَنْ ثُمَّ أَطْلَقَ غَيْرَ وَاجِدٍ كَالشَّيْخَيْنِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ تَمَتُّعٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يُسَمَّى تَمَتُّعًا لِقَوْلِهِ، أَوْ شَرْعِيًّا لَكِنْ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الْفُرَادِ الْحَقِيقِيِّ وَالتَّمَتُّعِ الْحَقِيقِيِّ عَلَى شَيْءٍ وَاجِدٍ فَتَأَمَّلْهُ

(الثاني القرآن بأن يُحْرِمَ بِهِمَا) مَعَا (مِنْ الْمِيقَاتِ)، أَوْ ذُوْنِهِ لَكِنْ بِدَمٍ (وَيَعْمَلُ عَمَلُ الْحَجِّ).....

• فَوَدَّ: (قَالَ جَمَعَ الْخ) مِنْهُمْ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَالْإِمَامُ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي كَوْنُ الثَّانِي مِنْ صَوَرِ الْفُرَادِ الْأَفْضَلِ. • فَوَدَّ: (لَأنَّ ذَلِكَ) أَي التَّحْيِيدَ • وَفَوَدَّ: (أَنَّهُ الْخ) أَي الْمُقَيَّدَ. • فَوَدَّ: (أَنَّ الْأَوَّلَ) يَغْنِي أَنَّ يَغْتَمَرُ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحْجُّ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ هُنَا بِالْأَوَّلِ عَلَى خِلَافِ سَابِقِ كَلَامِهِ نَظَرًا إِلَى تَقَدُّمِهِ فِي الذِّكْرِ هُنَا عَلَى الْمُقَيَّدِ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدَ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَقَوْلُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ أَنَّ الْأَوَّلَ أَي الثَّانِي الْغَيْرُ الْمُقَيَّدُ فِيهِ مَا لَا يَخْفَى. • فَوَدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي أَنَّ يَغْتَمَرُ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحْجُّ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْمُرَادَ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ الْخ. • فَوَدَّ: (لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الْخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَالِاسْتِحَالَةُ مَمْنُوعَةٌ إِذْ حَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّ لِلتَّمَتُّعِ مَفْتَيْنِ أَحَدُهُمَا يَبَيِّنُ الْفُرَادَ وَالْآخَرُ يُجَامِعُهُ فِي صُورَةٍ وَلَا مَحْذُورَ فِيهِ كَالْوُفْرِ وَالتَّهَجُّدِ وَلَمَّا رَوَى اللَّهُ تَعَالَى لَمَحَ أَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَفْضِيلِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ وَوَضَحَ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ مِمَّا ذَكَرَ فَتَأَمَّلْهُ بِصُرْطِي وَكُتِبَ سَمِ أَيْضًا مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْإِسْتِحَالََةَ تَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَهُمَا الثَّابِتُ الْكُلِّيُّ وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ لِجَوَازِ أَنْ يَبْتَنِيَهُمَا عُمُومًا وَخُصُوصًا مِنْ وَجْهِ قَيْتَصَادِقَانِ فِي بَعْضِ الْفُرَادِ وَالتَّقْسِيمِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ اغْتِيَارِيًّا وَأَيْضًا فَيَجُوزُ أَنْ مَنْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَمَتُّعٌ لَا يَرَى أَنَّهُ مِنَ الْفُرَادِ فَلَمْ يَلْزَمْ تَوَارُؤُهُ عَلَى شَيْءٍ وَاجِدٍ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فِي شَرْحِ وَأَفْضَلُهَا الْفُرَادُ نَصُّهَا وَشَبَّهَ كَلَامَهُ مَا لَوْ اعْتَمَرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ قِيَسَ الْفُرَادَ أَيْضًا، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالسُّبْكِيُّ وَكَانَ مُرَادُهُمَا أَنَّهُ يُسَمَّى بِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ الْمَوْجِبِ لِلدَّمِ وَالْأَفْطَلُ التَّمَتُّعُ يُشْمَلُ ذَلِكَ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ بَلْ صَرَّحَ الرَّافِعِيُّ بِأَنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى تَمَتُّعًا ه. • فَوَدَّ: (أَوْ ذُوْنَهُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي، وَهُوَ الْاِكْتِمَالُ وَغَيْرُ الْاِكْتِمَالِ أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ، وَإِنْ لَزِمَهُ الدَّمُ فَتَقْيِيدُهُ

• فَوَدَّ: (لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الْفُرَادِ الْخ) قَدْ يُقَالُ الْإِسْتِحَالَةُ تَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَهُمَا الثَّابِتُ الْكُلِّيُّ وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْبَابِ أَنَّ تَقْسِيمَهُمُ الْاَنْوَاعَ إِلَى ثَلَاثَةِ صُرُوحٍ فِي اسْتِحَالَةِ تَوَارُؤِ اسْمَيْنِ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ وَاجِدٍ انْتَهَتْ وَفِي دَعْوَى الْإِسْتِحَالَةِ نَظَرٌ لِجَوَازِ أَنْ يَبْتَنِيَهُمَا عُمُومًا وَخُصُوصًا قَيْتَصَادِقَانِ فِي بَعْضِ الْفُرَادِ، وَالتَّقْسِيمُ لَا يُنَافِي ذَلِكَ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ اغْتِيَارِيًّا وَأَيْضًا فَيَجُوزُ أَنْ مَنْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَمَتُّعٌ لَا يَرَى أَنَّهُ مِنَ الْفُرَادِ فَلَمْ يَلْزَمْ تَوَارُؤُهُ عَلَى شَيْءٍ وَاجِدٍ. • فَوَدَّ (فِي سَبْئِ): (الثاني) أَي الْاِكْتِمَالُ وَغَيْرُ

فيه إشارة إلى اتحاد ميقاتيهما في المكي وأن المقلب حكم الحج فيجزئه الإحرام بهما من مكة لا العمرة فلا يلزمه الخروج لأدنى الجبل (فيحصلان) اندراجا للأصغر في الأكبر للخبر الصحيح ومن أحرم بالحج والعمره أجزأه طواف واحد وسقى عنهما حتى يحل منهما جميعا وفي الصحيحين نحوه وهذه أصل صور القران فالحصر فيها لذلك أيضا (ولو أحرم بعمره في أشهر الحج)، أو قبلها (لم يصح) في أشهره في الثانية (قبل) الشروع في (الطواف كان قارنا) إجماعا بخلاف ما إذا شرع في الطواف ولو بخطوة، فإنه لا يصح إدخاله حينئذ لأخذه في أسباب التحلل ولا يؤثر نحو استلامه الحجر بنية الطواف؛ لأنه مقدمته وليس منه ذكره في المجموع ونقل شارح عنه خلافه سهو وقد يشمل المثنى ما لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج فينقذ إحرامه به فابداً ويلزمه المضي وقضاء الشككين (ولا يجوز عكسه)، وهو إدخال

بالميقات لكونه أكمل لا يكون الثاني لا يسمى قرانا اه. فود: (فيه إشارة إلخ) أي في إطلاق الميقات الشامل لميقات حج المكي. فود: (في المكي) أي ولو حكما. فود: (لا العمرة إلخ) أي لا حكم العمرة. فود: (اندراجا) إلى قول المثنى الثالث في النهاية والمغني لإاقوله في الثانية وقوله ونقل إلى وقد يشمل. فود: (وهذه) أي الصورة المذكورة في المثنى. فود: (لذلك) أي لكونها الأصل كزدي.

فود (سني): (ولو أحرم إلخ) وكان الأسبق أن يذكر الشارح قوله هذه أصل صورة القران إلخ بين الواو ومذخوله ثم يقلر فاء قبيل لو. فود: (أو قبلها) عبارة المغني تنبيه قضية كلامه أنه لو أحرم بالعمره قبل أشهر الحج ثم أدخل عليها الحج في أشهره أنه لا يصح ولا يكون قارنا وليس مرادا، فإن الأصح في زيادة الروضة وفي المجموع أنه يصح أي ويكون قارنا فكان ينبغي تأخير القيد فيقول ولو أحرم بعمره ثم بحج قبل الطواف في أشهر الحج كان قارنا اه. وفي النهاية ما يوافق. فود: (في الثانية) هي ما لو أحرم بالعمره قبل أشهر الحج فالمراد الإشعار بأنه لو أحرم بالحج قبل أشهره لفا ولم يكن قارنا ولك أن تقول كما أنها محتاجة إلى هذا القيد فكذا الأولى ليخرج ما لو استمر على إحرامه بالعمره حتى خرجت أشهر الحج، فإن إحرامه حينئذ به لاغ كما هو ظاهر ثم رأيت المحسني سم قال قوله في الثانية فلا قال فيها بصري. فود: (ولو بخطوة) أي كان انقل بعد الإسلام وثاني. فود: (نحو استلامه الحجر) أي كتحليله سم. فود: (ولو أفسد العمرة إلخ) ونقل الماوردني عن الأصحاب أنه لو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فيه أي في الطواف أو بعده صح إحرامه لأن الأصل جواز إدخال الحج على العمرة حتى يتعين المنع فصار كمن أحرم وتزوج ولم يذر هل كان إحرامه قبل تزوجه أو بعده، فإنه يصح تزوجه

الأكمل أن يحرم بهما من دون الميقات، وإن لزمه دم فتعيده بالميقات لكونه أكمل لا يكون الثاني لا يسمى قرانا شرع م ر. فود: (في الثاني) فلا قال فيها.

فود: (نحو استلامه الحجر) أي كتحليله.

الغفرة على الحج (في الجديد) إذ لا يستقيذ به شيئاً آخر.
 (الثالث التمتع بأن) حصر باعتبار ما مر أيضاً (يحرم بالغفرة من ميقات بلده) يعني طريقه (ويفرغ منها لم ينشئ حجاً من مكة) في أشهر الحج سمي بذلك لئتمتع به بشروط عوده للإحرام بالحج من ميقات طريقه وقيل لئتمتع به الشاكين بما كان محظوراً عليه وقوله من ميقات بلده غير شرط بل لو أحرم دونه كان متمتعاً ويلزمه مع دم المجاوزة إن أساء بها دم التمتع، وإن كان بين محل إحرامه ومكة دون مرحلتين وما في الروضة مما يخالف ذلك.....

نهاية وثانئ قال ع ش قوله م ر صَحَّ إخراجُه أي بالحج ويترأ بذلك من الحج والغفرة اهـ.

• فود: (إذ لا يستقيذ به إلخ) أي بخلاف إدخال الحج عليها فيستقيذ به الوقوف والزمني والمبيت ثم ونهاية. • فود: (باعتبار ما مر إلخ) أي من أنها الأصل والأقرب من الإغتمار قبل أشهر الحج ثم الحج، وإن كانت تسميته بالتمتع مجازية.

• فود (سني): (بأن يحرم بالغفرة) أي في أشهر الحج (من ميقات بلده) أي أو غيره. • فود: (من مكة) أي أو من الميقات الذي أحرم بالغفرة منه أو من مثل مسافته أو ميقات أقرب منه وعلم مما تقر أن قوله بلده ومن مكة مثال لا قيد نهاية ومفني وسم. • فود: (بغني طريقه) لا يخفى ما في هذا التفسير من البعد ولعل الأقرب تفسيرها بالمحل الذي اتشأ منه سفر الحج بصري عبارة سم قوله يغني طريقه أي المراد بميقات بلده ميقات الطريق الذي سلكه سواء كان ميقات بلده أم غيره اهـ.

• فود (سني): (ثم ينشئ حجاً إلخ) أي، وإن كان أجيراً فيهما لشخصين شرع بأفضل وثانئ.

• فود: (في أشهر الحج) أي حاجة إلى هذا القيد مع أن الإحرام بالحج في غير أشهره يتعقد غمرة فلا يكون مما نحن فيه من الإتيان بالشككين اللهم إلا أن يكون هذا القيد بالنظر لقوله بأن يحرم بالغفرة من

• فود في (سني): (بأن يحرم بالغفرة) أي في أشهر الحج أخذاً من قوله أي الشارح في الجمع السابق وعلى ما إذا اغتمر قبل أشهر الحج ثم قوله فهو من صور الأفراد الأفضل من قوله الآتي في شروط دم التمتع ومما يعلم منه أن هذا لا ينافي كونه من صور الأفراد الأفضل.

• فود في (سني): (من ميقات بلده) أي أو غيره شرع م ر. • فود: (بغني طريقه) أي المراد بميقات بلده ميقات الطريق الذي سلكه سواء كان ميقات بلده أم غيره.

• فود في (سني): (ثم ينشئ حجاً من مكة) أي أو من الميقات الذي أحرم بالغفرة منه أو من مثل مسافته أو من ميقات أقرب منه وعلم مما تقر أن قوله أي الماتين بلده ومن مكة مثال لا قيد شرع م ر.

• فود: (في أشهر الحج) أي حاجة إلى هذا القيد مع أن الإحرام بالحج في غير أشهره يتعقد غمرة فلا يكون مما نحن فيه من الإتيان بالشككين اللهم إلا أن يكون هذا القيد بالنظر لقوله بأن يحرم بالغفرة من ميقات بلده فيكون راجعاً لمجموع ما قبله احترازاً عما لو أحرم بالغفرة قبل أشهر الحج ثم بالحج في أشهره، فإنه أفراد عنه كما تقدم فليتأمل. • فود: (لئتمتع بين الشككين) هذا موجود في العكس أقول ولا يضرب لأن وجه التسمية لا يجب أطراؤه.

ضعيف وقوله من مكّة هو كما بعده شرط للدم لا لتسميته متمتعاً (وأفضلها) أي: الثلاثة بل الخمسة (الإفراد) لأن رواته أكثر ولأن بقية الروايات يُفكّر رُدّها إليه بحمل التمتع على معناه

ميقات بلّده فيكون راجعاً لمجموع ما قبله احترازاً عما لو أحرّم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم بالحج في أشهره، فإنه إفراد عنده كما تقدّم فليتأمل سم أي فكان حقّه أن يُقدّم على قول المُصنّف من ميقات إلخ كما فعله النهاية والمُعني. هـ. فود: (ضعيف) الأولى أن يؤوّل بأنه مَحْمُول على ما إذا نوى الاستيطان بذلك المحلّ ثم أحرّم بالعمرة كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام وغيره بصريّ عبارةً اليوناني وقول الرزوة فأصلها من جاوز الميقات مُريداً للشك ثم أحرّم بعمرة لا يلزمه دم التمتع مَحْمُول على من استوطن قبل إخراجه بالعمرة ولو بعد المُجاورة اه قال محمّد صالح الرئيس قوله استوطن قبل إخراجه إلخ أي بمحلّ بينه وبين الحرم دون مَرَحَلَتَيْن؛ لانه من حاضري المسجد الحرام اه. هـ. فود: (كما بنفذه) يتأمل ما المراد به سم أقول أراده به قوله في أشهره أي فلا دم فيما إذا اغتَمَرَ قبل أشهر الحج ثم حجّ في أشهره. هـ. فود: (شرط للدم) أي فلا دم إذا عاد لميقات بلّده كما يأتي سم عبارةً بصريّ قوله شرط للدم ولك أن تقول إن كان المراد بيان مُطلعي التمتع فلا وجه لقوله كقوله تَعَلَّى من مكّة أو الموجب للدم فهو مع بُعده من صُنيعه يَرُدُّ عليه أن اللَّائِقَ حينئذٍ استيفاء الشُّروط ويُجَابُ باختيار الأول وقوله من مكّة خَرَجَ مَخْرَجَ الغالب فلا مفهوم له اه. هـ. فود: (بل الخمسة) أي بزيادة صورة في الإفراد وصورة في القِران وعلى هذا فالمراد بالإفراد هنا الإفراد الأفضّل الذي اقْتَصَرَ عليه المتن.

هـ. قول (سني) (الإفراد) أي إن اغتَمَرَ عامه، فإن أخرها عنه كان الإفراد مَكْرُوهاً إذ تأخيرها عنه مَكْرُوه والمراد بالعام ما بقي من ذي الحجّة الذي هو شهر حَجّه نهايةً وكذا في المُعني إلا أنه أبْدَلَ مَكْرُوهاً بمَفْضُولٍ لا نظير ما يأتي في الشرح (لأن رواته) إلى قوله ولمواظبة في النهاية والمُعني إلا قوله، وإن سبق إلى وإجماعهم. هـ. فود: (لأن رواته إلخ) عبارةً النهاية والمُعني ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في إخراجه هـ؛ لانه صَحَّ عَنْ جَابِرٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ (أَنَّهُ أَفْرَدَ الْحَجَّ) وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَرَنَ وَعَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ تَمَتَّعَ وَرَجَّحَ الْأَوَّلُ بَأَن رَوَاتِهِ أَكْثَرُ وَبِأَن جَابِرًا مِنْهُمْ أَفْدَمَ صُحْبَةً وَأَشَدَّ عِنَايَةً بِضَبْطِ الْمَنَاسِكِ وَأَفْعَالِهِ هـ مِنْ لَدُنْ خُرُوجِهِ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى أَنْ تَحُلَّ لَهُ اه. هـ. فود: (ولأن بقية الروايات إلخ) عبارةً النهاية والمُعني قال في المجموع الصواب الذي نَقَّيْتُهُ (أَنَّهُ هـ أَفْرَدَ الْحَجَّ) ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمَرَةَ وَخَصَّ بِجَوَازِهِ فِي تِلْكَ لِلْحَاجَةِ وَبِهَذَا يَسْهُلُ الْجَمْعُ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ فَعُمْدَةُ رِوَاةِ الْإِفْرَادِ وَهُمْ الْأَكْثَرُ أَوَّلُ الْإِحْرَامِ وَرِوَاةُ الْقِرَانِ آخِرُهُ وَمَنْ رَوَى التَّمَتُّعَ أَرَادَ التَّمَتُّعَ اللَّغَوِيَّ، وَهُوَ الْإِتِّفَاعُ وَقَدْ اتَّفَعَ بِالْإِتِّفَاعِ بِفَعْلٍ وَاحِدٍ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ هـ لَمْ يَفْتَحِرْ فِي تِلْكَ السَّنَةِ عُمَرَةُ مُفْرَدَةً وَلَوْ جُعِلَتْ حَجَّتُهُ مُفْرَدَةً لَكَانَ غَيْرَ مُغْتَبَرٍ فِي تِلْكَ السَّنَةِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ أَنَّ الْحَجَّ وَخَذَهُ أَفْضَلَ مِنَ الْقِرَانِ فَانْتَقَطَتْ الرِّوَايَاتُ فِي حَجَّتِهِ نَفْسِهِ (وَأَمَّا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فَكَانُوا ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ قَسَمَ أَحَرَمُوا بِحَجِّ

هـ. فود: (كما بنفذه) يتأمل ما المراد به. هـ. فود: (شرط للدم) أي فلا دم إذا عاد لميقات بلّده كما يأتي.

اللقوي، وهو الانتفاع والقران على أنه باعتبار الآخر؛ لأنه ﴿١﴾ اختار الأفراد أولاً ثم أدخل عليه الغمرة خصوصية له للحاجة إلى بيان جوازها في هذا الجنب العظيم، وإن سبق بيانها منه قبل متقدماً. وإنما أمر من لا هدي معه من أصحابه وقد أحرموا بالحج ثم حزنوا على إخراجهم به مع عدم الهدي بفسخه إلى الغمرة خصوصية لهم ليكون المفضل، وهو عدم الهدي للمفضل، وهو الغمرة لا؛ لأن الهدي ينتج الاعتماد أو عكسه؛ لأنه خلاف الإجماع وإجماعهم على عدم كراهته واختلافهم في كراهة الآخرين ولعدم دم فيه بخلافهما والجزء دليل النقص ولمواظبة الخلفاء الراشدين عليه بعده ﴿٢﴾ كما رواه الدارقطني أي: إلا علياً كرم الله وجهه، فإنه لم يحج زمن خلافته لاشتغاله بقتال الخارجيين عليه، وإنما كان ينبغي ابن عباس ﴿٣﴾ نعم شرط أفضليته أن يتميز من سنته بأن لا يؤخرها عن ذي الحجة وإلا كان كل

وغمرة أو يحج ومعه هدي وقسم بغمرة وفرغوا منها ثم أحرموا بحج وقسم بحج من غير هدي معهم وأمرهم ﴿٤﴾ أن يقلبوه غمرة، وهو معنى فسح الحج إلى الغمرة، وهو خاص بالصحابة وأمرهم به - ﴿٥﴾ - لبيان مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم الغمرة في أشهر الحج واعتقادهم أن إيقاعها فيها من أفسح الفجور كما (أنه ﴿٦﴾ أدخل الغمرة على الحج) لذلك ودليل الخصوص خبر أبي داود عن (الحارث بن بلال عن أبيه قلت يا رسول الله أرايت فسح الحج إلى الغمرة لنا خاصة أم للناس عامة فقال: (بل لكم خاصة) فانتظمت الروايات في إخراجهم أيضاً فمن روى أنهم كانوا قارين أو متمتعين أو مفردين أراد بعضهم وهم الذين علم منهم ذلك وظن أن البقية مثلهم اهـ. ﴿٧﴾ فود: (إلى بيان جوازها) أي جواز الغمرة في أشهر الحج ﴿٨﴾ وفود: (في هذا المجمع) متعلق بالبيان. ﴿٩﴾ فود: (ببائنها) الأولى التذكير. ﴿١٠﴾ فود: (بفسخه إلخ) متعلق بامر. ﴿١١﴾ فود: (خصوصية إلخ) حال من الفسخ ﴿١٢﴾ وفود: (ليكون إلخ) متعلق بامر إلخ. ﴿١٣﴾ فود: (ليكون المفضل إلخ) هلا كان المفضل للفضل والعكس ليحصل التبادل سم أقول وقد يقال إن ما قاله لا تعادل فيه بل الذي فيه تفضيل المفضل وتنقيص الفاضل ولو سلم فهو كالاستدراك على الشارع فينبغي التجنب عن مثله. ﴿١٤﴾ فود: (أو حكمه) يعني أو عدم الهدي بمنع الحج بصري. ﴿١٥﴾ فود: (ولإجماعهم) عطف على قوله؛ لأن رواته أكثر وكذا قوله بعد ولعدم دم إلخ ولمواظبة الخلفاء إلخ سم وكردني. ﴿١٦﴾ فود: (أي إلا علياً إلخ) الظاهر أنه استدراك منه على الدارقطني ولك أن تقول لا حاجة إليه؛ لأن مقصود الدارقطني أن كل منهم رضي الله تعالى عنهم حيث أتى بالسكينة بعده ﴿١٧﴾ أفرد سواء أكان إثباته به في زمن خلافته أو قبله بصري. ﴿١٨﴾ فود: (نعم) إلى قوله، وإن أطال في النهاية والمغني. ﴿١٩﴾ فود: (عن ذي الحجة) أي الذي هو شهر حجه نهاية.

﴿٢٠﴾ فود: (ليكون المفضل إلخ) هلا كان المفضل للفاضل والعكس ليحصل التبادل.
﴿٢١﴾ فود: (ولإجماعهم) عطف على قوله؛ لأن رواته أكثر وكذا قوله بعد ولعدم دم إلخ ولمواظبة الخلفاء إلخ.

منهما أفضل منه لكرهية تأخيرها عن سنته، وإن أطال السبكي في خلافه وبَحَثَ الإسوي
أفضلية قرآن أو تمتّع أتبعه بفكرة لاشتماله على المقصود مع زيادة عُمره أخرى وتبّع عليه
جفع وقد ردّذته في الحاشية ثم رأيت شارحاً رده لكن بما فيه نظر ظاهر ويأتي أن من أتى
بفكرة، أو بإحرامها فقط قبل أشهر الحج مُتَمَتِّع أي بالمعنى السابق أنفاً لكن لا دم عليه ومع
ذلك لا ينبغي لمن يريّد الأفراد الأفضل ترك الاعتماد في رمضان مثلاً لقلّة بقوته؛ لأنّ
الفضل الحاضر لا يُترك لِمُتَرَقِّبٍ ونظيره ما يأتي أنه ليس مرادهم بتدبّ تحوي مكان، أو زمان
فاضل للصّدقة تأخيرها إليه؛ لأنه لا يدري أيّهم أهدى أو لا بل الإكثار منها إذا أدركه.
(وبعد التمتّع)؛ لأنّ المُتَمَتِّع يأتي بمثلين كاملين، وأما ربح أحد الميقاتين فقط بخلاف

• فود: (لكرهية تأخيرها إلخ) هل هو على إطلاقه فيكره لكل من حجّ أن لا يتغير في بقية سنته أو هو
محمول على فريضة الإسلام محلّ تأمل ولعلّ الثاني أقرب بصريّ ويظهر أن الأقرب هو الأوّل، وأما
المكروه هو التأخير لا ذات المؤخّر كتأخير طواف الإفاضة عن يوم التحرّ. • فود: (وقد ردّذته إلخ)
عبارة النهاية ورّد باتّه لا يلاقي ما نحن فيه إذ الكلام في المفاضلة بين كَيْفِيَّاتِ التَّسْكِينِ المُسْقِطِ لطلبهما
لا يبيّن أداء التَّسْكِينِ فقط وأدائهما مع زيادة نُسْلِكَ مُنْطَوِّع به ويردّ أيضاً بأنّنا لو سلّمنا أن كلامهم فيما نحن
فيه نقول الأفراد أفضل حتّى من القران مع العُمرة المذكورة؛ لأنّ في فضيلة الإتيان ما يربو على زيادة
في العمل كما لا يخفى من فروع ذكرها وبما تقرّر يعلم أن من استتاب واحداً للحجّ وآخر للعُمرة لا
تحصل له كَيْفِيَّةُ الأفراد الفاضل؛ لأنّ كَيْفِيَّةُ الأفراد لم تحصل له اهـ واقتصر المُنْفَى على الرّد الأوّل قال
ع ش قوله م ر؛ لأنّ كَيْفِيَّةُ الأفراد إلخ هذا ظاهر وإنّ وقفاً ممّا أو تقدّمت العُمرة على الحجّ أمّا لو تأخّرت
العُمرة عن الحجّ ففي عدم حصول الأفراد الفاضل له نظر اهـ. • فود: (أي بالمعنى السابق أنفاً) أي أنّه
تَمَتَّعَ لِعَوِيّ سم وكُرْدِيّ. • فود: (ومع ذلك) إشارة إلى مُتَمَتِّع كُرْدِيّ. • فود: (ومع ذلك لا ينبغي إلخ)
في هذه المعية مع التعليل الآتي بعدد تقدّم أن من الأفراد الأفضل الإغتمار قبل أشهر الحجّ، ثم الحجّ
في أشهره شيء لا يخفى على المتأمل إلّا أن يُريد بقوله: (يريد الأفراد الأفضل) الأفراد الأفضل على
الإطلاق فتأمل سم وجزم بهذه الإرادة الكُرْدِيّ. • فود: (ترك إلخ) فاعل لا ينبغي. • فود: (لئلا يفوته)
مُتَمَلِّقٌ بلا ينبغي. • فود: (تأخيرها إلخ) خبر ليس على حذف مضاف أي طلب تأخيرها. • فود: (بل
الإكثار إلخ) أي بل مرادهم بذلك الإكثار إلخ. • فود: (لأنّ المُتَمَتِّع) إلى قوله: (وفي نسخ) في النهاية

• فود: (وقد ردّذته إلخ) وافق على رده م ر. • فود: (أي بالمعنى السابق أنفاً) أي أنّه تَمَتَّعَ لِعَوِيّ.
• فود: (ومع ذلك لا ينبغي إلخ) في هذه المعية مع التعليل الآتي بعدد تقدّم من أن الأفراد الأفضل
الإغتمار قبل أشهر الحجّ ثم الحجّ في أشهره شيء لا يخفى على المتأمل إلّا أن يُريد بقوله مريد الأفراد
الأفضل الأفراد الأفضل على الإطلاق فتأمل. • فود: (ومع ذلك إلخ) قد يقال إنّما يُتَّبَعُ هذا الكلام لو
كان الإغتمار في رمضان ثم الحجّ في أشهره يمتنع كونه أفراداً فاضلاً مع أنّه ليس كذلك كما قدّمه إلّا أن

القارن، فإنه يأتي بقتل واحد من ميقات واحد وفي نسخ ثم القرآن ولا إشكال فيها؛ لأن بعده مرتبتين أخريتين كل منهما من بعض تلك الأوجه (وفي قول) أفضلها (التمتع)، وهو مذهب الحنابلة وأطالوا في الانتصار له وفي قول القرآن أفضل، وهو مذهب الحنفية واختاره جمع من أكابر الأصحاب.

(وعلى المتمعن قم) إجماعاً لربحه الميقات إذ لو أحرم بالحج أولاً من ميقات بلده لاحتاج بعده إلا أن يحرم بالعمرة من أدنى الجبل وبالتمتع لا يخرج من مكة بل يحرم بالحج منها وبهذا يعلم أن الوجه فيمن كوز العمرة في أشهر الحج أنه لا يتكرر عليه، وإن أخرج الدم قبل التكرار؛ لأن ربحه الميقات بالمعنى الذي تقرر لم يتكرر والدم هنا وحيث أطلق شاة، أو سبيغ بذنية، أو بقرة مما يجزئ أضحى (بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ﴾ (البقرة: ١٩٦) أي: ما ذكر من الهدي والصوم عند فقده ﴿لَمَنْ﴾ (البقرة: ١٩٦) أي: على

والمعني. فود: (لأن بفده إلخ) لا يخفى ما في هذا التوجيه لعدم الإشكال؛ لأن الكلام في أوجه النسكين والمزبتان الأخيرتان خارجتان عن أوجههما نعم لنا توجيه عدم الإشكال بأنه لدفع توهم أن القرآن في مرتبة التمتع قائم له سم. فود: (مرتبتين) أي الحج فقط والعمرة فقط والأولى أفضل من الثانية كزدي. فود: (من بعض تلك الأوجه) أي الثلاثة لأداء النسكين ولا يظهر لزيادة لفظة من فائدة. فود: (واختاره جمع إلخ) ومال إليه السيد عمر وبقه ابن الجمال اه محمد صالح.

فود: (لربحبه) إلى قوله: (وقيل) في النهاية وكذا في المعني إلا قوله: (وبهذا) إلى (والدم).

فود: (أنه لا يتكرر إلخ) هو المعتمد ش. فود: (وحيث أطلق إلخ) أي الإجراء الصيد كما سيأتي مبسوطاً نهاية ومعني، أي: فإن الواجب فيه مثل ما قتله من الصيد، أي: ودم الجماع المفيد، فإنه بدنة ع ش.

فود (سئ): (بشرط أن لا يكون إلخ) أي فحاضروه لا دم عليهم والمعنى في ذلك أنهم لم يزبحوا ميقاتاً أي عاماً لأهله ولعن مر به فلا يشكل بمن بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر إذا عن له

يجاب بأنه يمنع الأفراد على الإطلاق وفيه نظر اه. فود: (ولا إشكال فيها؛ لأن بفده إلخ) لا يخفى ما في هذا التوجيه لعدم الإشكال؛ لأن الكلام في أوجه النسكين والمزبتان الأخيرتان خارجتان عن أوجههما نعم لنا توجيه عدم الإشكال بأنه لدفع توهم أن القرآن في مرتبة التمتع قائم له. فود: (لأن بفده) أي الحج فقط والعمرة فقط. فود: (إذ لو أحرم بالحج إلخ) انظر هل بين هذا وقوله السابق لتمعنه بسقوط عوده للإحرام بالحج مناصرة.

فود في (سئ): (بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) أي فحاضروه لا دم عليهم قال في شرح الروض والمعنى في ذلك أنهم لم يزبحوا ميقاتاً أي عاماً لأهله ومن يمر به فلا يشكل بمن بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر إذا عن له الشك ثم فاته، وإن ربح ميقاتاً بتمعنه لكنه ليس ميقاتاً عاماً اه.

مَنْ ﴿لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ﴾ [إبره: ١٩٦] أَي: وَطْنَهُ ﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [إبره: ١٩٦] وَقِيلَ الْإِشَارَةُ لِجُلِّ الْأَعْتِمَارِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَيَمْتَنِعُ عَلَى حَاضِرِيهِ فِي أَشْهُرِهِ، وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ سِيَاقِ الْآيَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (وَحَاضِرُوهُ مَنْ) اسْتَظَنُوا بِالْفِعْلِ لَا بِالنِّيَّةِ حَالَةَ الْإِحْرَامِ لَا بَعْدَهُ سَوَاءً أَكَانَ الْإِحْرَامُ بِقُرْبِ مَكَّةَ أَمْ لَا جَاوَزَ الْمِيقَاتِ مُرِيدًا لِلتُّشْكِ أَمْ لَا عَلَى الْمُتَعَمِّدِ مِنْ اضْطِرَابِ طَوِيلٍ فِي ذَلِكَ يَبْتَئِنُهُ فِي الْحَاشِيَةِ وَغَيْرِهَا مَجَلًّا (دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ) بِخِلَافِ مَنْ بَمَرَحَلَتَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ مَنْ عَلَى دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْ مَوْضِعٍ كَالْحَاضِرِ فِيهِ بَلْ يُسَمَّى حَاضِرًا لَه قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَتَلَهُمْ فِي الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةً الْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ١٦٣] أَي: أَهْلُهُ، وَهِيَ لَيْسَتْ فِي الْبَحْرِ بَلْ

التُّشْكُ ثُمَّ فَاتَهُ، وَإِنْ رَجَعَ مِيقَاتًا بَتَمَتُّعِهِ لَكِنَّهُ لَيْسَ عَامًّا لِأَهْلِهِ وَلَمَنْ يُعْمُرُ بِهِ وَلِقُرْبِ مُسْتَظَنِّينَ فِي الْحَرَمِ أَوْ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ حُكْمُ الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ وَيَلْزَمُ الدَّمُ أَفَاقِيًّا تَمَتُّعٌ نَاوِيًا الْإِسْطِطَانُ بِمَكَّةَ وَلَوْ بَعْدَ الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّ الْإِسْطِطَانُ لَا يَحْصُلُ بِمَجَرَّدِ النِّيَّةِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (اسْتَظَنُوا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ تَمَتُّعٌ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ مِنْ اضْطِرَابٍ إِلَى مَجَلًّا. □ قَوْلُهُ: (اسْتَظَنُوا) (إِلَخ) الْمُتَبَادَّرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْطِطَانِ الْمَعْنَى الْمُبِينُ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ. □ قَوْلُهُ: (حَالَةَ الْإِحْرَامِ) مَعْمُولٌ لاسْتَظَنُوا وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ مَجَلًّا سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلٍ قَالَ فِي الْإِيْعَابِ وَالْإِمْدَادِ مَرَّ ضَاطِعُهُ أَيِ الْإِسْطِطَانِ فِي الْجُمُعَةِ اهْ وَالَّذِي ذَكَرُوهُ فِي الْجُمُعَةِ أَنَّ الْمُتَوَطَّنَ هُوَ الَّذِي لَا يَطْعَنُ شَيْئًا وَلَا صَنِيفًا إِلَّا لِحَاجَةٍ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ أَوْ قُرْبِهَا بِحَيْثُ يَنْمُضِي عَلَيْهِ شَيْئًا وَصَنِيفٌ وَلَمْ يَخْرُجْ فِيهِمَا إِلَّا لِحَاجَةٍ مَعَ عَدَمِ قَصْدِ الْخُرُوجِ مِمَّا ذَكَرَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ فِيمَا بَقِيَ مِنْ عُمْرِهِ؛ لِأَنَّهُمْ صَرَّحُوا أَنَّ مُجَرَّدَ النِّيَّةِ لَا يَحْصُلُ بِهَا الْإِسْطِطَانُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِهِ بِالْفِعْلِ وَقَبْلَ مُضِيِّ تِلْكَ الْمُدَّةِ فَلَيْسَ مُتَوَطَّنًا بِالْفِعْلِ بَلْ بِالنِّيَّةِ، وَهِيَ لَا تَكْفِي وَكَذَا لَوْ نَوَى الْخُرُوجَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَلَوْ بَعْدَ سِنَيْنِ مُتَطَاوِلَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَوَطَّنًا هَذَا مَا ظَهَرَ لِي مِنْ كَلَامِهِمْ انْتَهَتْ. وَعِبَارَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ صَالِحِ الزَّيْنِ قَوْلُهُ اسْتَظَنُوا بِالْفِعْلِ (إِلَخ) أَيِ بَانَ يَنْمُضِي عَلَيْهِ بَعْدَ النِّيَّةِ صَنِيفٌ وَشَيْئًا اه. □ قَوْلُهُ: (حَالَةَ الْإِحْرَامِ) أَيِ بِالْعُمْرَةِ.

(وَأَقُولُ): هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمِيقَاتِ الْمَرْبُوحَ هُوَ الْمَجَلُّ الَّذِي أَخْرَمَ مِنْهُ بِالْعُمْرَةِ إِذْ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ مَجَلُّ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ الَّذِي هُوَ مَكَّةَ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَّرُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ كَفِيرِهِ السَّابِقِ وَيَالْتَمَسُ لَا يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ بَلْ لَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْحَاضِرِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ مَجَلُّ الْإِحْرَامِ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْحَجِّ هُوَ مَكَّةَ وَلَيْسَتْ مِيقَاتًا عَامًّا لَكِنْ مَا مَعْنَى رَجْعِ الْمِيقَاتِ الَّذِي أَخْرَمَ مِنْهُ بِالْعُمْرَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ اسْتَفَادَ لِلْعُمْرَةِ مِيقَاتًا أَغْنَاهُ عَنِ الْخُرُوجِ مِنْ مَكَّةَ لِلْإِحْرَامِ الْآخِرِ فَلْيُرَاجِعْ وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ فَلَا يُشْكَلُ (إِلَخ) إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ إِذَا عَنَ لَه التُّشْكُ ثُمَّ لَا يَلْزَمُهُ الدَّمُ فَالْإِحْتِيَاجُ إِلَى تَقْيِ الْإِشْكَالِ وَاضِحٌ لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ عَدَمَ الزُّرُومِ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِي الْأَفَاقِي. □ قَوْلُهُ: (مَنْ اسْتَظَنُوا) (إِلَخ) الْمُتَبَادَّرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْطِطَانِ الْمَعْنَى الْمُبِينُ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ وَقَوْلُهُ حَالَةَ الْإِحْرَامِ مَعْمُولٌ لاسْتَظَنُوا وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ مَجَلًّا.

قَرِيبَةً مِنْهُ وَتُعْتَبَرُ الْمَسَافَةُ (مِنْ مَكَّةَ)؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فِي الْآيَةِ غَيْرُ مُرَادٍ بِهِ حَقِيقَةُ اتِّفَاقًا وَحُمْلُهُ عَلَى مَكَّةَ أَقْلُ تَجَوُّزًا مِنْ حُمْلِهِ عَلَى جَمِيعِ الْحَرَمِ (قُلْتُ: الْأَصَحُّ) اعْتِبَارُهَا (مِنْ الْحَرَمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ فِي الْقُرْآنِ اسْتِعْمَالُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْحَرَمِ وَمَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ قَرِيبَ مِنْ الْحَرَمِ وَبَعِيدَ مِنْهُ اعْتَبِرَ مَا مَقَامُهُ بِهِ أَكْثَرُ ثَمَّ مَا بِهِ أَهْلُهُ وَمَالُهُ دَائِمًا ثَمَّ أَكْثَرُ ثَمَّ مَا بِهِ أَهْلُهُ

• فَوَدَّ: (غَيْرُ مُرَادٍ بِهِ حَقِيقَتُهُ الْفُخْ) أَيُّ بِلِ الْحَرَمِ عِنْدَ قَوْمٍ وَمَكَّةَ عِنْدَ آخَرِينَ نِهَائَةً وَمُعْنَى • فَوَدَّ: (أَقْلُ تَجَوُّزًا) قَدْ يُقَالُ الْقِلَّةُ وَالْكَثْرَةُ لَا تَنْقَلُ إِلَّا مَعَ التَّعَدُّدِ وَلَا تَعْدُدُ هُنَا بِلِ التَّجَوُّزِ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ وَاجِدٌ، وَهُوَ التَّغْيِيرُ بِاسْمِ الْجُزْءِ عَنِ الْكُلِّ فَلَوْ غَبَرَ بَنَحْوِ الْأَقْرَبِ لَكَانَ أَغْذَبَ بَضْرِي وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ الْمُرَادُ بِالْقِلَّةِ الْخَفَّةُ وَبِالتَّجَوُّزِ الْمَعْنَى اللَّغْوِيُّ، وَهُوَ اِزْتِكَابُ خِلَافِ الظَّاهِرِ فَلَا إِشْكَالَ.

• فَوَدَّ (سُي): (قُلْتُ الْأَصَحُّ الْفُخْ) قَالَ ابْنُ الْجَمَالِ إِنَّ أَهْلَ السَّلَامَةِ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَطْعًا أَمْ كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ.

• فَوَدَّ (سُي): (مِنْ الْحَرَمِ) هَذَا لَا يَشْمَلُ لَفْظًا مَنْ بِالْحَرَمِ سَمِ أَيُّ وَيُفْهَمُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْأَغْلَبَ الْفُخْ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى إِذْ كُلُّ مَوْضِعٍ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَهُوَ الْحَرَمُ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَجَهَلَكَ شَطْرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: ١٤٤) فَهُوَ نَفْسُ الْكُفَّةِ فَالْحَاقُّ هَذَا بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ أَوَّلَى أَمْ • فَوَدَّ: (وَمَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ قَرِيبَ مِنْ الْحَرَمِ وَيَعِيدُ مِنْهُ الْفُخْ) حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ صَوْرُ الْأَوَّلَى وَتَحْتَهَا اثْنَانِ أَنْ الْإِغْتِيَارَ بِكَثْرَةِ الْإِقَامَةِ كَخَمْسَةٍ بِجُلْدَةٍ وَسَبْعَةٍ بِمَضْرَ سَوَاءَ كَانَ لَهُ بِكُلِّ أَهْلٍ وَمَالٍ أَمْ لَا الثَّانِيَةَ وَتَحْتَهَا اثْنَانِ أَيْضًا، وَهُوَ مَا إِذَا اسْتَوَتْ إِقَامَتُهُ بِهِمَا كَيْتَةً وَبَيْتَةً فَالْبَيْتَةُ بِمَا بِهِ أَهْلُهُ وَمَالُهُ دَائِمًا حَيْثُ كَانَ أَهْلُهُ فَقَطُّ فِي الْآخِرِ، فَإِنْ لَمْ يَلَازِمُوهُ دَائِمًا فَلَا أَكْثَرُ كَسَبْعَةٍ وَخَمْسَةِ الثَّالِثَةَ وَتَحْتَهَا اثْنَانِ أَيْضًا، وَهُوَ مَا إِذَا اسْتَوَتْ إِقَامَتُهُ بِهِمَا لَكِنْ بِأَحَدِهِمَا أَهْلُهُ وَبِالْآخِرِ مَالُهُ فَلَا إغْتِيَارَ بِمَا بِهِ أَهْلُهُ دَائِمًا أَوْ أَكْثَرَ الرَّابِعَةَ وَتَحْتَهَا اثْنَانِ، وَهُوَ مَا إِذَا اسْتَوَتْ إِقَامَتُهُ وَلَهُ بِكُلِّ أَهْلٍ وَمَالٍ لَكِنْ مَالُهُ الْأَكْثَرُ بِأَحَدِهِمَا دَائِمًا أَوْ أَكْثَرَ، الْخَامِسَةَ وَهِيَ مَا إِذَا اسْتَوَتْ إِقَامَتُهُ وَأَهْلُهُ وَمَالُهُ فَمَا عَزَمَ عَلَى الرُّجُوعِ، السَّادِسَةَ وَهِيَ مَا إِذَا اسْتَوَى جَمِيعُ مَا ذُكِرَ، وَهُوَ الْإِقَامَةُ وَالْأَهْلُ وَالْمَالُ وَالْعَزْمُ عَلَى الرُّجُوعِ فَلَا إغْتِيَارَ بِمَا خَرَجَ مِنْهُ، السَّابِعَةَ وَهِيَ مَا إِذَا اسْتَوَتْ الْإِقَامَةُ وَالْأَهْلُ وَالْمَالُ وَالْعَزْمُ عَلَى الرُّجُوعِ وَالْخُرُوجِ بِأَنْ خَرَجَ مِنْ كُلِّ مَقَامٍ فَمَا أُخْرِمَ بِهِ مِنْهُ هَذَا مَا ذُكِرَ هُنَا وَزَادَ فِي الْإِيَابِ وَعَنِ الْفُورَانِي يَنْظُرُ إِلَى إِلَيْهِمَا يَنْشِبُهُ النَّاسُ فَهُوَ مِنْهُ وَلَهُ وَجْهٌ ظَاهِرٌ وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنِ التَّحَصُّ وَيُسْنُ أَنْ يُرِيقَ دَمًا بِكُلِّ حَالٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ دَمٌ تَمَتَّعَ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ كُلِّ مَا قِيلَ بِوُجُوهِهِ يُسْنُ إِخْرَاجُ دَمٍ فِي تَرْكِهِ وَيَكُونُ كَدَمِ التَّمَتُّعِ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الرَّئِيسِ • فَوَدَّ: (اِغْتَبِرَ مَا مَقَامُهُ بِهِ أَكْثَرُ) أَيُّ: فَإِنْ كَانَ مَقَامُهُ بِالْقَرِيبِ أَكْثَرَ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ أَيُّ، وَإِنْ أُخْرِمَ مِنَ الْبَعِيدِ وَبِالْأَوَّلَى لَا دَمَ إِذَا كَانَ لَهُ

• فَوَدَّ فِي (سُي): (مِنْ الْحَرَمِ) هَذَا لَا يَشْمَلُ لَفْظًا مَنْ بِالْحَرَمِ • فَوَدَّ: (وَمَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (اِغْتَبِرَ مَا مَقَامُهُ بِهِ أَكْثَرُ) أَيُّ: فَإِنْ كَانَ مَقَامُهُ بِالْقَرِيبِ أَكْثَرَ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ أَيُّ، وَإِنْ أُخْرِمَ مِنَ الْبَعِيدِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ هَذَا الْكَلَامِ وَاقْفُ مَرَّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرْتَهُ قَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُمْ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَ إغْتِيَارَ رُبَّةِ الْإِحْرَامِ عَنِ هَذِهِ الرُّبَّةِ

كذلك ثم ما به ماله كذلك ثم ما قصَدَ الرجوعَ إليه ثم ما خرج منه ثم ما أحرَمَ منه وأهله حليلته ومحاجيرُه دون نحو أب وأخ. ولو تمتّع ثم قرَنَ من عايمه لزمه دمان على المنقول الممتدِّ خلافاً لجمع لاختلاف موجبي الدمين فلم يُمكن التداخل وعلى الضعيف الذي انتصر له كثيرون وأطالوا فيه نقلاً ومعنى أن الحاضرَ من بالحرم، أو قرَبه حالة الإحرام بالمفردة، أو بهما فلا يلزمه إلا دم؛ لأنه حال القران ملحق بالحاضرين (وأن تقع عُمرته).....

مَسَكَنٌ واحدٌ قَرِيبٌ وأحرَمَ من مكان بعيد ذهبَ إليه لِإِجَابَةِ وَعَلَى هذا فالمَكْمِيُّ إذا ذهبَ إلى المدينة لِإِجَابَةِ ثم أحرَمَ بالمفردة من ذي الحليفة لا يلزمه دم التمتع فسقوط الدم عن الحاضر يكفي فيه استيطانه مكاناً حاضراً ولا يقدح فيه خروجه عن الحضور والإحرام من مكان بعيد فليَتَأَمَّلْ اه سم وكزدِّي على بافضل. ة فود: (اختير ما مقامه به أكثر) أي حيث لا أهل ولا مال أو له ذلك بكل مسكن. ة فود: (ثم ما به أهله كذلك) أي دائماً أكثر حيث كان ماله في الآخر. ة فود: (ثم ما خرج منه) أي حيث نوى الرجوع إليهما أو لم يتو أضلاً. ة فود: (ثم ما أحرَمَ منه) أي حيث استويا خروجاً وغيره ومن لوطنه طريقتان أخذهما على دون مزحلتين فهو حاضرٌ وثانٍ وقوله: (ومن لوطنه طريقتان إلخ) أي كاهل الطائفتين. ة فود: (ومحاجيرُه) أطلق المحاجير هنا وعبارة الحاشية أي والنهاية والمغني والأولاد المحاجير، وهي أحسن فتأمل بصري. ة فود: (دون نحو أب إلخ) أي والأولاد الرُشداء على ما أفهمه تغييره بمحاجيره ع ش. ة فود: (ولو تمتّع ثم قرَنَ إلخ) عبارة شَرَحَ الرُّوض لو أحرَمَ آفاقي بالمفردة في وقت الحج وأتمها ثم قرَنَ من عايمه إلخ سم. ة فود: (على المنقول إلخ) أي من اختيار الاستيطان. ة فود: (خلافًا لجمع) أي قائلين بعدم التعدد مع القول بالمتمتع من اختيار الاستيطان مُعَلِّلينَ عدم التعدد بالتداخل للجناس، وهو ما أشار الشارح رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى إلى ردّه بمنع التجانس بصري. ة فود: (وعلى الضعيف)، وهو الذي لا يفتير الاستيطان بل يفتير القرب حالة الإحرام كزدِّي. ة فود: (أن الحاضر إلخ) بدل من الضعيف. ة فود: (حالة الإحرام بالمفردة) أي في التمتع. ة فود: (أو بهما) أي في القران بصري. ة فود: (فلا يلزمه إلا دم) أي للتمتع. ة فود: (لأنه حال القران إلخ) أي فلا يلزمه دم القران سم. ة فود: (ملحق بالحاضرين) بل حاضرٌ فلو عيَّر به كان أولى بصري.

وما بعدها كما صرَّحت به العبارة وبالأولى لا دم إذا كان له مسكنٌ واحدٌ قريبٌ وأحرَمَ من مكان بعيد يذهبُ إليه لِإِجَابَةِ وَعَلَى هذا فالمَكْمِيُّ إذا ذهبَ إلى المدينة لِإِجَابَةِ ثم أحرَمَ بالمفردة من ذي الحليفة لا يلزمه دم التمتع فسقوط الدم عن الحاضر يكفي فيه استيطانه مكاناً حاضراً ولا يقدح فيه خروجه عن الحضور والإحرام من مكان بعيد فليَتَأَمَّلْ.

ة فود: (ولو تمتّع ثم قرَنَ من عايمه إلخ) عبارة شَرَحَ الرُّوض لو أحرَمَ آفاقي بالمفردة في وقت الحج وأتمها ثم قرَنَ من عايمه إلخ. ة فود: (فلا يلزمه إلا دم) أي للتمتع. ة فود: (لأنه حال القران ملحق بالحاضرين) أي فلا يلزمه دم القران.

أي: نية الإحرام بها وما بعدها من الأعمال (وفي أشهر الحج)؛ لأن الجاهلية كانوا يقدّمونها فيها من أفجر الجور فرخص الشارع في وقوعها فيها دفقا للمشفقة عن نحو غريب قديم قبل عرفة بزمن طويل يقدم استدائمه إحرامه بل يتخلل بقمل عشرة مع الدم ومن ثم لو نوى الإحرام بالعشرة مع آخر جزء من رمضان وأتى بأعمالها كلها في شوال لم يلزمه دم مع أنه متمتع كمن أتى بها كلها قبل أشهر الحج على المشهور كما قاله الرافعي ومرو ما تعلم منه أن هذا لا ينافي كونه من صور الأفراد الأفضل وأن يكون وقوعها في أشهر الحج (من سنته) أي: الحج. فلو اعتزم في سنة وحج في أخرى فلا دم كما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم بسند حسن (وأن لا يهود لإحرام الحج إلى الميقات) الذي أحرم منه بالعشرة إحراما جائزا كأن لم يخطر له إلا قبيل دخول الحرم كما شمله كلامهم والحاق بعضهم به اتفاقا بمكة خرج منها لأدنى الجبل وأحرم بالعشرة ثم فرغ منها وأحرم بالحج من مكة وخرج لأدنى الجبل فلا دم عليه ليس في مجله؛

• فود: (أي نية الإحرام) إلى قوله أو مزحلتين في النهاية والمغني إلا قوله ومرو إلى وأن يكون وقوله إحراما جائزا إلى أو مثل مسافته. • فود: (من نحو غريب) أي كتمني خرج إلى نحو المدينة لحاجة. • فود: (بقدم استدائمه) متعلق بدمقا سم. • فود: (بل يتخلل إلخ) أي بجواز العشرة فيها بدم إن حج في عامها. • فود: (ومن ثم إلخ) تفرغ على ما تقرّر من أن المراد بالعشرة جميع أعمالها بصري. • فود: (لم يلزمه دم إلخ) أي؛ لأنه لم يجمع بينهما في وقت الحج فأشبهه المفرد نهاية ومعني. • فود: (مع أنه متمتع إلخ) أي مجازا لا حقيقة على ما قدمه. • فود: (على المشهور) أي من أنه متمتع بصري. • فود: (ومرو إلخ) أي في شرح ويأتي بمثلها وقول الكزدي أي قبيل قول المصنف وبغده التمتع خلاف الواقع. • فود: (وأن يكون إلخ) عطف على قول المصنف أن لا يكون إلخ. • فود: (كما جاء عن الصحابة إلخ) أي لما روى البيهقي بإسناد حسن عن سعيد بن المسيب قال كان أصحاب رسول الله ﷺ يفتيمرون في أشهر الحج فإذا لم يحجوا من عامهم ذلك لم يهدوا مغني. • فود: (إحراما جائزا إلخ) ولو أحرم بالعشرة بعد مجاوزة الميقات مريدا للشك ثم عاد لإحرام الحج إلى نفس الميقات فبني سقوط دم التمتع سم وقوله إلى نفس الميقات أي أو إلى مثل مسافته ولو غير ميقات فيما يظهر من كلامهم. • فود: (إلا قبيل دخول الحرم) شامل لأدنى الجبل ولا إشكال؛ لأنه في هذه الحالة ميقات للأفاقي بخلاف صورة الألحاق الآتية فهو ليس فيها ميقاتا للأفاقي فليأمل سم. • فود: (قبيل دخول الحرم) أخرجه ما بعد دخوله إما مرو أن من أراد العشرة، وهو بالحرم لزمه الخروج إلى أدنى الجبل مطلقا، وأن لم يخطر له إلا حيث. • فود: (به) أي بالمحرم عن الميقات المعنوي. • فود: (ليس إلخ) خير والحاق إلخ.

• فود: (بقدم استدائمه) متعلق بدمقا. • فود: (قبيل دخول الحرم) شامل لأدنى الجبل ولا إشكال؛ لأنه في هذه الحالة ميقات للأفاقي بخلاف صورة الألحاق الآتية فهو ليس فيها ميقاتا للأفاقي فليأمل.

لأنَّ المراد بالميقات ميقات الآفاقي وما ألحق به لا المكِّي كما صرحوا به وبُيِّنَته في شرح الثَّباب، أو مثل مسافته أو ميقات آخر غيره، أو مرحلتين من مكَّة وأما ما في الروضة فيما لو عاد لميقات أقرب بنفقته العود؛ لأنه أحرَم من موضع ليس ساكنه من حاضري الحرم المُقتضي أنه لا يُجزئُ العود لذات عِرْق، أو قَرْن، أو يَلْمَلَم على مُرجِّحه أنَّ المسافة في الحاضر من الحرم فغير مُراد فيما يظهر؛ لأنَّ هذا التعليل جَرى على طريقة الرافعي ولا يلزم من ضعفه ضعفُ المُعلَّل فتأمله. ويُفَرَّق بين اعتبارهما هنا من مكَّة.....

• فُود: (مِقات الآفاقي) أراد به فيما يظهر المواقيت المُعَيَّنة شرعاً وبما ألحق به الموضع الذي عَرَضَ له فيه الإخرام وسكَنَ من مسكنه بين مكَّة والمِقات بضري وهذا أولى من قول الكُردي قوله وما ألحق به هو ما مرَّ في قوله كأن لم يخطُر له إلخ اهـ ومعلوم بما قدَّمته أنَّا ما ألحق بالمِقات مُقَدِّد بكونه من الجبل. • فُود: (أو مثل مسافته) أي مسافة مِقات عُمرته نهايةً ومُغني. • فُود: (أو مِقات آخر إلخ) أي ولو أقرب إلى مكَّة من مِقات عُمرته نهايةً ومُغني أي كأن كان مِقاته الجُحفة فعاد إلى ذات عِرْق سم.

• فُود: (أو مرحلتين) كذا في الثَّباب • وفُود: (من مكَّة) زاده في شرحه وليس في الرُّوض ولا في شرحه شيء من ذلك سم عبارة النوائي أو من مرحلتين من مكَّة كما في التُحفة أو من الحرم كما في الحاشية وينسقط الدمان بالعود فيما ذكر في مُتَمَتَّع قَرْن كما في الفتح اهـ وفي بعض الهوامش المُعْتَبَرَة أنَّ الشارح مَسى في غير هذا الكتاب على أنَّ المرحلتين مُعْتَبَرَة من الحرم والأوجه ما هنا اهـ.

• فُود: (أقرب) أي من مِقات عُمرته. • فُود: (على مُرجِّحه) أي المُصَنِّف كُردي. • فُود: (أن المسافة إلخ) بدَّل من مُرجِّحه. • فُود: (فغير مُراد فيما يظهر) الظاهر أنَّ المراد أنَّ المُقتضى المذكور غير مُراد فهو راجع لقوله المُقتضي إلخ لا لقوله وأما ما في الرُّوضة إلخ سم. • فُود: (لأن هذا التعليل إلخ) أي قوله؛ لأنه أحرَم إلخ. • فُود: (على طريقة الرافعي) أي من أنَّ المسافة في الحاضر من مكَّة. • فُود: (من ضغفه) أي التعليل. • فُود: (ويُفَرَّق بين اعتبارهما) أي المرحلتين • وفُود: (هنا) أي في العود.

• فُود: (أو مِقات آخر إلخ) عبارة الرُّوض وكذا إلى مِقات دونها قال في شرحه أي دون مسافة مِقاته كأن كان مِقاته الجُحفة فعاد إلى ذات عِرْق. • فُود: (أو مرحلتين) كذا في الثَّباب وقوله من مكَّة زاده في شرحه وليس في الرُّوض ولا في شرحه شيء من ذلك. • فُود: (فغير مُراد فيما يظهر) الظاهر أنَّ المراد أنَّ المُقتضى المذكور غير مُراد فهو راجع لقوله المُقتضي إلخ لا لقوله وأما ما في الرُّوضة إلخ وعبارة الثَّباب الرَّابِع أنَّ لا يعود لِلحج إلى مِقات عُمرته أو مثل مسافته أو إلى مِقات على دونها كمَّن مِقاته الجُحفة فعاد لذات عِرْق أو إلى مرحلتين قال في شرحه من مكَّة وزعم أنَّ هذا إنما يأتي على الضعيف السابق في حاضري المسجد الحرام ليس في محله؛ لأنَّ الملحظ هنا غيره، وهو عَدَم رِبْح مِقات ومن عاد لِمِثل مسافة أذنى المواقيت لم يَرِبْح مِقاتاً إلخ اهـ. • فُود: (ويُفَرَّق بين اعتبارهما) أي المرحلتين هنا من مكَّة وثم من الحرم إلخ لو أحرَم بالعمرة بعد مُجاوزة المِقات مُريدًا لِلتَّسْلِك ثم عاد لإخرام الحج

وَتَمَّ مِنْ الْحَرَمِ بِرِعايَةِ التَّخْفِيفِ فِيهِمَا الْمُنَاسِبُ لِيَكُونَ التَّمَتُّعُ مَأْذُونًا فِيهِ، فَإِنْ عَادَ وَلَوْ بَعْدَ دُخُولِ مَكَّةَ لِوَاجِدٍ مِنْ ذَلِكَ مُحَرِّمًا بِالْحَجِّ قَبْلَ الْوُقُوفِ، أَوْ أَحْرَمَ مِنْهُ بِهِ فَلَا دَمَ لِلتَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّ مُوجِبَهُ رِنْعُ الْمِيقَاتِ وَلَا رِنْعُ حَيْتِيزٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُفِ الْمُسِيءُ بِالْمُجَاوِزَةِ الْعَوْدَ لِأَقْرَبِ تَقْلِيظًا عَلَيْهِ لِيَتَّقِيهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِي لِلتَّمَتُّعِ مَا لَوْ عَادَ قَبْلَ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، فَإِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ حَيْتِيزٌ هُوَ دَمُ الْقِرَانِ لَا التَّمَتُّعِ.

• وقوله: (وَتَمَّ) أي في الحاضر. • وقوله: (وَلَوْ بَعْدَ دُخُولِ مَكَّةَ) ما مَوْقِعُ هذه الغاية مع أَنَّ الْعَوْدَ الْمُسْقِطَ لِدَمِ التَّمَتُّعِ مُشْرُوطٌ بِكَوْنِهِ بَعْدَ فِرَاقِ الْعُمْرَةِ. • وقوله: (قَبْلَ الْوُقُوفِ) يَقْتَضِي نَفْعَ الْعَوْدِ قَبْلَهُ وَلَوْ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ فِيمَا لَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ خَارِجَ مَكَّةَ ثُمَّ دَخَلَهَا أَوْ طَوَافِ الْوُدَاعِ عِنْدَ الذَّهَابِ إِلَى عَرَفَةَ وَقَدْ جَزَمَ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ بِأَنَّ الْعَوْدَ حَيْتِيزٌ لَا يَنْفَعُ الْمُتَمَتِّعُ وَلَا الْقَارِنُ، وَهُوَ مُقْتَضَى مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَخَصَّ فِي الْحَاشِيَةِ تَعْمِيمَ التُّسْكُ الَّذِي يَنْفَعُ التُّلُبَسَ بِهِ نَفْعُ الْعَوْدِ بِالْمُتَمَتِّعِ وَأَمَّا الْقَارِنُ فَيُجْزِئُهُ الْعَوْدُ قَبْلَ الْوُقُوفِ، وَإِنْ سَبَقَهُ نَحْوُ طَوَافِ قُدُومٍ وَفُرُقٍ بَيْنَهُمَا بَمَا لَا يَخْلُو عَنْ تَكْلُيفٍ، وَهُوَ مُقْتَضَى مَثْنِ الرُّوضِ وَأَمَّا صَاحِبَا الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْمَةِ فَلَمْ يَتَرَضَّاهُ لِهَذَا الْقَيْدِ فِي الْمُتَمَتِّعِ وَقَيْدَاهُ فِي الْقَارِنِ بِالْوُقُوفِ تَبَعًا لظَاهِرِ مَثْنِ الرُّوضِ بِضَرِيٍّ وَقَوْلُهُ وَخَصَّ فِي الْحَاشِيَةِ الْإِنْفَ جَرَى عَلَيْهِ الْوَنَائِي. • وقوله: (لِلْأَقْرَبِ) أي لِمِيقَاتِ أَقْرَبَ مِنْ مِيقَاتِهِ وَثَانِي. • وقوله: (ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ الْإِنْفَ) ظَاهِرٌ بَلْ صَرِيحٌ فِي أَنَّ إِحْرَامَهُ بِالْحَجِّ بَعْدَ عَوْدِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ وَحَيْثِيزٌ فَلَزُومُ دَمِ الْقِرَانِ وَاضِحٌ وَأَنَّ الْعَوْدَ لَمْ يُفِذْهُ إِلَّا إِسْقَاطَ دَمِ التَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الْعَوْدِ قَبْلَ التُّلُبَسِ بِالْقِرَانِ قَاتِي يُفِذُ فِي إِسْقَاطِ دَمِهِ فَلَوْ فُرِضَ أَنَّهُ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَمُقْتَضَى تَضْوِيرِهِ هُنَا سُقُوطُهُمَا، وَهُوَ الظَّاهِرُ وَلَكِ أَنْ تَقُولَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَجِبَ دَمٌ لِلْقِرَانِ؛ لِأَنَّ الْمُلْحَظَ فِيهِ رِنْعُ الْمِيقَاتِ فَلَمْ يَزِنْعْ مِيقَاتًا فِيهَا لِقَطْعِهِ الْمَسَافَةَ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْحَاشِيَةِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ بَعْدَ دُخُولِ مَكَّةَ يُفْهِمُ أَنَّهُ لَوْ عَادَ قَبْلَ دُخُولِهَا لَمْ يَسْقُطِ الدَّمُ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْأَوَّجِ لِوُجُوبِ قَطْعِ كُلِّ الْمَسَافَةِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمِيقَاتِ لِكُلِّ مِنَ التُّسْكِينِ وَأَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَلَوْ دَخَلَ مَكَّةَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ قَبْلَ الطَّوَافِ فَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ لَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ، وَإِنْ كَانَ قَارِنًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الدَّارِمِيِّ وَأَقْرَهُ الشُّبْكِيُّ انْتَهَى فَقَوْلُهُ وَأَنَّهُ الْإِنْفَ هُوَ عَيْنٌ مَا بَحَثْتُهُ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ. ثُمَّ رَأَيْتُ تَلْمِيزَهُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ قَالَ مَا نَصَّهُ لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ عَادَ إِلَيْهِ وَأَحْرَمَ مِنْهُ بِالْحَجِّ لَا دَمَ لِلْقِرَانِ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَهَا بِكُلِّ مِنْهُمَا خِلَافًا لِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ بِضَرِيٍّ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَلَوْ عَادَ قَبْلَ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فَقِي التَّخْفِيفُ عَلَيْهِ دَمُ الْقِرَانِ لَا التَّمَتُّعُ وَفِي الْحَاشِيَةِ عَدَمُ لُزُومِ دَمِ الْقِرَانِ، وَهُوَ مَا جَزَمَ بِهِ شَارِحُ الْمُخْتَصَرِ وَأَوَّلُ بَعْضِ الْمَشَائِخِ كَلَامَ التَّخْفِيفِ فَقَالَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ دَمُ الْقِرَانِ أَيِ السَّاقِطِ بِعَوْدِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ لَا التَّمَتُّعُ انْتَهَى، وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ سُقُوطَ دَمِ التَّمَتُّعِ بِعَوْدِهِ بَعْدَ الْفِرَاقِ إِلَى الْمِيقَاتِ لِلْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ وَخَرَجَ بِقَوْلِي لِلتَّمَتُّعِ مَا لَوْ عَادَ الْإِنْفَ اهْ وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الْبُضْرِيِّ مِنْ عَدَمِ لُزُومِ دَمِ أَصْلًا وَقَالَ الْكُزْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلِ مَا نَصَّهُ لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَدَخَلَ مَكَّةَ ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الطَّوَافِ إِلَيْهِ فَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ لَزِمَهُ دَمٌ لِلتَّمَتُّعِ لَا لِلْقِرَانِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي الْأَصْلِ خِلَافًا

(تبييناً) أحدهما كما تُعْتَبَرُ هذه الشُّرُوطُ لِلدَّمِ تُعْتَبَرُ فِي وَجْهِهِ لِتَسْمِيَتِهِ مُتَمَتِّعًا، فَإِنْ فَاتَ شَرْطُ
كَانَ إِفْرَادًا وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تُعْتَبَرُ لِلتَّسْمِيَةِ وَمَنْ تَمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا يَصِحُّ التَّمَتُّعُ وَالْقِرَانُ مِنَ الْمَكِّيِّ
خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَانِيهِمَا الْمَوْجِبُ لِلدَّمِ حَقِيقَةً هُوَ مَا ذَكَرَ فِي الشَّرْطِ الثَّانِي وَأَمَّا مَا
خَرَجَ بِتَقْيَةِ الشُّرُوطِ فَهُوَ كَالْمُسْتَنْتَى مِنْهُ. (وَوَقْتُ وَجُوبِ الدَّمِ) عَلَى الْمُتَمَتِّعِ (إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ)؛
لأنه إِنَّمَا يَصِيرُ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ حِينَئِذٍ وَمَعَ ذَلِكَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ غَيْرِ الصُّومِ عَلَيْهِ لَكِنْ
بَعْدَ فِرَاقِ الْعُمْرَةِ لَا قَبْلَهُ (وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُهُ يَوْمَ النَّحْيِ)؛ لِأَنَّهُ الْإِتْبَاعُ وَمَنْ تَمَّ أَخَذَ مِنْهُ الْاِئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ
امْتِنَاعَ ذَبْحِهِ قَبْلَهُ.....

لِإِذَا فِي التَّخْفَةِ مِنْ أَنْ عَلَيْهِ دَمَ الْقِرَانِ لَا التَّمَتُّعِ اهـ وَفِيهِ يَقْطَعُ النَّظَرُ عَنْ مُخَالَفَةِ التَّخْفَةِ وَالْحَاشِيَةِ وَشَرْحُ
الْمُخْتَصَرِ وَالْبَصْرِيِّ وَالْوَتَانِيِّ وَفَقَّةً ظَاهِرَةً؛ لِأَنَّ التَّصْوِيرَ الْمَذْكُورَ لَا يَصُدَّقُ عَلَيْهِ حَدُّ التَّمَتُّعِ أَصْلًا،
وَأَمَّا هُوَ مِنْ إِفْرَادِ الْقِرَانِ فَلْيُرَاجَعْ مَا بَيَّنَّاهُ فِي الْأَصْلِ. هـ فَوَدَّ: (أَحَدُهُمَا كَمَا تُعْتَبَرُ الْإِلَاحُ) وَأَقْنَمَ كَلَامُ
الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لُجُوبُ الدَّمِ نِيَّةَ التَّمَتُّعِ وَلَا وَقُوعُ التَّسْكِينِ عَنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ وَلَا بَقَاؤُهُ حَيًّا،
وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَالْأَصَحُّ الْإِلَاحُ) هَذَا صَرِيحٌ فِي ثُبُوتِ التَّسْمِيَةِ حَقِيقَةً إِذَا فَاتَ شَرْطُ
الْوُقُوعِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَهَذَا لَا يُوَافِقُ مَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحِ أَحَدِهِمَا الْإِفْرَادِ مِنْ أَنَّهُ يُسَمَّى تَمَتُّعًا لَعَنُوبًا أَوْ شَرْعِيًّا
مَجَازًا لَا حَقِيقَةً فَتَأَمَّلْهُ سَم. هـ فَوَدَّ: (وَمَنْ تَمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا يَصِحُّ التَّمَتُّعُ الْإِلَاحُ) أَيِ مَعَ أَنَّ مِنَ الشُّرُوطِ أَنْ لَا
يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْحَرَمِ وَالْمَكِّيِّ مِنْهُمْ سَم. هـ فَوَدَّ: (كَالْمُسْتَنْتَى مِنْهُ) أَيِ مِنَ الشَّرْطِ الثَّانِي، وَإِنَّمَا قَالَ
كَالْمُسْتَنْتَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَنْتَى حَقِيقَةً؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَخْرُجُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ بِلَا أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا كُرْدِي.

هـ فَوَدَّ: (عَلَى الْمُتَمَتِّعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهِرُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ بِمَا يَتَغَابَنُ إِلَى أَوْ هُوَ.
هـ فَوَدَّ: (سَمِي: إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ) أَيِ فَلَا يَسْتَقِرُّ قَبْلَهُ فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ع ش.
هـ فَوَدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ الْإِلَاحُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَدْ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْأَصَحُّ جَوَازُ
ذَبْحِهِ إِذَا قَرَعَ مِنَ الْعُمْرَةِ وَقِيلَ يَجُوزُ إِذَا أُخْرِمَ بِهَا اهـ. هـ فَوَدَّ: (يَجُوزُ الْإِلَاحُ)؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مَالِيٌّ تَعَلَّقَ بِسَبَبَيْنِ
فَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا كَالزَّكَاةِ عَمِيرَةً. هـ فَوَدَّ: (لَا قَبْلَهُ) أَيِ فِي الْأَصَحِّ مُحَلًى. هـ فَوَدَّ: (غَيْرِ الصُّومِ)،
وَهُوَ ذَبْحُ الدَّمِ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْإِتْبَاعُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ إِتْبَاعُ مَنْ كَانَ مَعَهُ ۞ مِنَ الْمُتَمَتِّعِينَ وَلَا فَقْدَ مَرَاتِهِ ۞
كَانَ قَارِنًا آخِرًا. هـ فَوَدَّ: (وَمَنْ تَمَّ الْإِلَاحُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافِ الْاِئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ، فَإِنَّهُمْ

إِلَى نَفْسِ الْمِيَقَاتِ قَبْلَ نَفْسِ سُقُوطِ دَمِ التَّمَتُّعِ. هـ فَوَدَّ: (وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تُعْتَبَرُ لِلتَّسْمِيَةِ) صَرِيحٌ فِي ثُبُوتِ
التَّسْمِيَةِ حَقِيقَةً إِذَا فَاتَ شَرْطُ الْوُقُوعِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَهَذَا لَا يُوَافِقُ قَوْلَهُ السَّابِقَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ أَحَدُهُمَا
الْإِفْرَادُ عَلَى مَا إِذَا اعْتَمَرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَمَّا الثَّانِي فَتَسْمِيَتُهُ إِفْرَادًا حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً
إِلَى أَنْ قَالَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يُسَمَّى تَمَتُّعًا لَعَنُوبًا أَوْ شَرْعِيًّا لَكِنْ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً اهـ. فَتَأَمَّلْهُ. هـ فَوَدَّ: (وَمَنْ تَمَّ
قَالَ أَصْحَابُنَا يَصِحُّ التَّمَتُّعُ وَالْقِرَانُ مِنَ الْمَكِّيِّ) أَيِ مَعَ أَنَّ مِنَ الشُّرُوطِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْحَرَمِ
وَالْمَكِّيِّ مِنْهُمْ.

(فإن عَجَزَ عنه في موضعه)، وهو الحرْمُ ولو شرعاً بأن وجده بأكثر من ثَمَنِ مثله ولو بما يتفائى به نظير ما مر في التَّيَمُّمِ، أو، وهو مُحْتَاجٌ إلى ثَمَنِهِ ويظهر أن يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة أو القمر الغالب واعتبار وقت الأداء لا الوجوب وقياس ما تقرَّر أن مَنْ على دُونِ مرحلتين من محلٍّ يُسمَّى حاضراً فيه وما يأتي في الديات أنه يجب نقلها من دُونِ مسافة القصر أن يلحق بموضعه هنا كُلُّ ما كان على دُونِ مرحلتين منه ولم أر مَنْ تعرَّض له ولو أمكنه الاقتراض قبل حضور ماله الغائب تأتي هنا ما يأتي في قِسْمِ الصدقات فيما يظهر

قالوا لا يجوز في غيره ولم يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ولا عن أحدٍ مِمَّنْ كان معه أنه ذَبَحَ قَبْلَهُ اهـ. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمِ الْخ) أي من أجل أنه الْمُتَّبِعُ.

فَوَدَّ (س١): (فإن عَجَزَ عنه في موضعه الْخ) أي سواء قَدَّرَ عليه بَيْلَدَهُ أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين؛ لأن الهدي يختص ذبحه بالحرْمِ دُونَ الكفارة نِهَايَةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (ولو بما يتفائى به الْخ) وفاقاً لصريح الزیادي وظاهر النهاية والمغني. فَوَدَّ: (أو وهو مُحْتَاجٌ إلى ثَمَنِهِ) أي أو إلى نفسه أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك نِهَايَةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (أو القمر الغالب واختيار وقت الأداء الْخ)، وهو الذي اعتمدَه هناك. فَوَدَّ: (واختيار وقت الأداء الْخ) فَلَزَّ وَجَدَ الهدي بين الإحرام بالحج والصوم لزمه لا بعد الشروع في الصوم بل يُسْتَحَبُّ وإذا مات الْمُتَمَتِّعُ قَبْلَ فَرَاغِ الْحَجِّ والواجب هَدْيٌ لم يَسْقُطْ بل يُخْرَجُ مِنْ تَرْكِهِ أو صَوْمٌ سَقَطَ إِنْ لم يَتِمَّ كُنْ وإلا فَكَرَمَضانَ قِيَصَامُ عَنْهُ أو يُطْعَمُ رَوْضُ أي ومغني اهـ سم زاد الوناني ويخرج وقت الأداء بطلوع فجر يوم عرفة اهـ. فَوَدَّ: (وقياس الْخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قوله أن يُلْحَقَ الْخُ كُرْدِي. فَوَدَّ: (أن من على الْخ) بَيَانٌ لِمَا تَقَرَّرَ. فَوَدَّ: (أنه يجب الْخ) بَيَانٌ لِمَا يَأْتِي الْخُ. فَوَدَّ: (أن يُلْحَقَ بموضعه هنا كُلُّ ما كان الْخ) عبارة الوناني، فإن عَجَزَ عَنِ الدَّمِ كَانَتْ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ بِمَكَّةَ زِيَادَةٌ عَلَى مَا يَكْفِيهِ بَقِيَّةُ الْقَمَرِ الْغَالِبِ مِنْ مَالٍ حَلَالٍ أو كَسِبَ لَاتِي وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَالٌ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَكَانَ فِي إِخْضَارِهِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً كَمَا فِي شَرْحِ الْمُبَازِ وَقَدْ فِي التَّخْفَةِ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ أو وَجَدَ الدَّمُ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ وَلَوْ بِمَا يَتَفَائى بِهِ أو بَثَمَنِ الْمِثْلِ وَاحْتِاجٌ إِلَيْهِ لِمُؤْنِ سَفَرِهِ الْجَائِزِ أَوْ لِدَيْنِهِ وَلَوْ مُؤْجَلًا وَلَوْ أَمَكَّنَهُ الْاِقْتِرَاضُ قَبْلَ حُضُورِ مَالِهِ الْغَائِبِ أَوْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ حَالًا لِنَحْوِ عَيْبِ فِيهِ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَجِدُهُ مُنْجَرًا قَبْلَ فَرَاغِ صَوْمِهِ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ الْخُ اهـ. فَوَدَّ: (تأتي هنا ما يأتي الْخ) يَتَّقِصِي وَجُوبُ الْاِقْتِرَاضِ لَكِنْ فِي

فَوَدَّ: (وهو الحرْمُ) أي سواء قَدَّرَ عليه بَيْلَدَهُ أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين؛ لأن الهدي يختص ذبحه بالحرْمِ دُونَ الكفارة شَرْحُ م ر. فَوَدَّ: (أو، وهو مُحْتَاجٌ إلى ثَمَنِهِ) أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك شَرْحُ م ر.

(فزع): لو وَجَدَ الهدي بين الإحرام أي بالحج والصوم لزمه لا بعد الشروع في الصوم بل يُسْتَحَبُّ وإذا مات الْمُتَمَتِّعُ قَبْلَ فَرَاغِ الْحَجِّ والواجب هَدْيٌ لم يَسْقُطْ أي بل يُخْرَجُ مِنْ تَرْكِهِ أو صَوْمٌ سَقَطَ إِنْ لم يَتِمَّ كُنْ وإلا فَكَرَمَضانَ قِيَصَامُ عَنْهُ أو يُطْعَمُ رَوْضُ.

(صام) إِنْ قَدَرَ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى الْهَذِي قَبْلَ فَرَاغِ الصَّوْمِ. فَإِنْ عَجَزَ يَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ فِي رَمَضَانَ كَمَا لَوْ مَاتَ هُنَا وَعَلَيْهِ هَذَا الصَّوْمُ مَثَلًا بِصَوْمٍ عَنْهُ وَلَيْسَ، أَوْ يُطْعِمُ (عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثَلَاثَةً) مِنْهَا فِي نَحْوِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ وَتَرِكَ الْمِيقَاتِ فِي الْحَجِّ بِخِلَافِ نَحْوِ الرَّمْيِ مِمَّا يَجِبُ بَعْدَ الْحَجِّ فَيَصُومُ الثَّلَاثَةَ عَقِبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَمَّا تَرْكُهُ فِي الْعُمْرَةِ فَوَقْتُ آدَاءِ الصَّوْمِ فِيهِ قَبْلَ فَرَاغِهَا، أَوْ عَقِبَهُ لَأَنَّ وَجُوبَهُ حَيْثُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْحَجِّ فَلَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ فِيهِ (فِي الْحَجِّ) قَبْلَ يَوْمِ النَحْرِ وَلَوْ مُسَافِرًا

فَنَحَى الْجَوَادِ، وَإِنْ وَجَدَ مَنْ يَفْرِضُهُ فِيمَا يَظْهَرُ كَالْتِيَمِ وَيَظْهَرُ أَنَّ هَذَا أَوْجَهُ مِمَّا فِي التَّخْفَةِ وَيُؤَيِّدُهُ تَضَرُّيْهِمْ هُنَا بِأَنَّهُ يُقَدَّمُ الَّذِينَ لَوْ مُؤَجَّلًا عَلَى الدَّمِ بِضَرِّيٍّ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْوَنَائِي أَيْضًا مَا يُوَافِقُهُ. هـ فَوَدَ: (وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهَابِ قَدْ يُرَدُّ عَلَى الْمُصَنِّفِ مَا لَوْ عَدِمَ الْهَذِي فِي الْحَالِ وَعَلِمَ أَنَّهُ يَجِدُهُ قَبْلَ فَرَاغِ الصَّوْمِ، فَإِنَّ لَهُ الصَّوْمَ عَلَى الْأَظْهَرِ مَعَ أَنَّهُ مَا عَجَزَ عَنْهُ فِي مَوْضِعِهِ وَلَوْ رَجَا وَجُودَهُ جَازَ لَهُ الصَّوْمُ وَفِي اسْتِخْبَابِ انْتِظَارِهِ مَا تَقَدَّمَ فِي التِّيَمِّ اهـ وَقَوْلُهُمَا مَعَ أَنَّهُ مَا عَجَزَ عَنْهُ فِي مَوْضِعِهِ قَالَ سَمِ أَقُولُ قَدْ عَجَزَ عَنْهُ فِي مَوْضِعِهِ فِي الْحَالِ اهـ وَقَوْلُهُمَا مَا تَقَدَّمَ فِي التِّيَمِّ قَالَ ع ش أَي، فَإِنْ تَعَيَّنَ وَجُودُهُ فَانْتَظَرَهُ أَفْضَلُ وَلَا فَالتَّعَجُّلُ أَفْضَلُ اهـ. هـ فَوَدَ: (مَا مَرَّ فِي رَمَضَانَ) أَيِ مِنْ وَجُوبٍ مُدَّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ، فَإِنْ عَجَزَ بَقِيَ الْوَاجِبُ فِي ذَنْبِهِ فَإِذَا قَدَرَ عَلَى أَيِّ وَاحِدٍ فَقَلَّهْ وَالْأَوَّلَى تَعَيَّنَ الصَّوْمُ كَأَن يَتَوَيَّ صَوْمُ التَّمَتُّعِ إِنْ تَمَتَّعَ وَالْقِرَانِ إِنْ قَرَنَ وَتَكْفِيهِ نَبْأُ الْوَاجِبِ بِلَا تَعَيَّنِ وَنَائِي. هـ فَوَدَ: (فِي نَحْوِ التَّمَتُّعِ الْخُ) الْأَوَّلَى وَمِثْلُ التَّمَتُّعِ فِي ذَلِكَ الْقِرَانِ الْخُ. هـ فَوَدَ: (فِي نَحْوِ التَّمَتُّعِ الْخُ) أَيِ كَالْفَوَاتِ وَالْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ الْمُنْدَوْرِينَ.

هـ وَقَوَدَ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الرَّمْيِ الْخُ) أَيِ كَمَيْتٍ لَيْلَةً مُزْدَلِفَةً وَلِيَالِي مَنَى وَالْوَدَاعِ وَنَائِي وَالْحَلْقِ وَالتَّغْفِيرِ الْمُنْدَوْرِينَ مُحَمَّدٌ صَالِح. هـ فَوَدَ: (عَقِبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) مَحَلَّهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْحَاشِيَةِ فِي غَيْرِ طَوَافِ الْوَدَاعِ أَمَّا هُوَ فَيَصُومُ فِيهِ عِنْدَ اسْتِغْرَارِ الدَّمِ بِالْوُصُولِ إِلَى مَسَافَةِ الْقَضْرِ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى دُونِهَا، وَهُوَ وَطْنُهُ أَوْ لِيَتَوَطَّنَهُ كَمَا سَبَقَ بِضَرِّيٍّ وَنَائِي. هـ فَوَدَ: (قَبْلَ فَرَاغِهَا أَوْ عَقِبَهُ) هَلَّا تَعَيَّنَ قَبْلَ فَرَاغِهَا كَالْحَجِّ سَمِ عِبَارَةُ الْوَنَائِي أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعُمْرَةِ فَصَوْمُ الثَّلَاثَةِ لِمَنْ جَاوَزَ مِيقَاتَهَا أَوْ خَالَفَ الْمَشْيَ أَوْ الرُّكُوبَ الْمُنْدَوْرِينَ فِيهَا قَبْلَ التَّحَلُّلِ مِنْهَا أَوْ عَقِبَهُ إِلَّا إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَلَيْسَ لَهُ تَأْخِيرُهَا إِلَى مَا يَفْعَلُهَا، فَإِنْ أَخَّرَهَا كَانَتْ قَضَاءً وَالتَّغْرِيقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ يَوْمٍ لِحَاضِرِ الْحَرَمِ وَبِمُدَّةِ السَّيْرِ لِلْأَفَاقِي اهـ. هـ فَوَدَ: (وَلَوْ مُسَافِرًا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا بَوَاطِنَهُ فِي التَّهَابِ وَالْمُغْنِي الْأَقُولُ، فَإِنْ لَمْ يَسْعَ إِلَى وَلَا يَلْزَمُهُ وَقَوْلُهُ وَيَلْزَمُهُ إِلَى الْمَشْيِ. هـ فَوَدَ: (وَلَوْ مُسَافِرًا) أَيِ وَلَيْسَ السَّفَرُ عُذْرًا فِي تَأْخِيرِ صَوْمِهَا؛ لَأَنَّ صَوْمَهَا مُتَعَيَّنٌ بِإِقَاعِهِ فِي الْحَجِّ بِالتَّصُّ بِخِلَافِ رَمَضَانَ نَهَايَةً وَمُغْنِي.

هـ فَوَدَ: (وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى الْهَذِي) مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَعْجَزَ عَنْهُ فِي مَوْضِعِهِ كَذَا قِيلَ م ر أَقُولُ قَدْ عَجَزَ عَنْهُ فِي مَوْضِعِهِ فِي الْحَالِ. هـ فَوَدَ: (قَبْلَ فَرَاغِ الصَّوْمِ) وَلَوْ رَجَا جَازَ لَهُ الصَّوْمُ وَفِي اسْتِخْبَابِ انْتِظَارِهِ مَا مَرَّ فِي التِّيَمِّ شَرْحُ م ر. هـ فَوَدَ: (فَوَقْتُ آدَاءِ الصَّوْمِ فِيهِ قَبْلَ فَرَاغِهَا أَوْ عَقِبَهُ) هَلَّا تَعَيَّنَ قَبْلَ فَرَاغِهَا كَالْحَجِّ. هـ فَوَدَ: (وَلَوْ مُسَافِرًا) أَيِ فَلَيْسَ السَّفَرُ عُذْرًا فِي تَأْخِيرِ الثَّلَاثَةِ شَرْحُ م ر.

لَلآيَةِ أَي: إِنَّ أَحْرَمَ بِهِ بَرَمَن يَسْهُهَا قَبْلَ يَوْمِ النَحْرِ، فَإِنْ لَمْ يَسَعْ إِلَّا بَعْضُهَا وَجِبَ وَلَا يَلْزَمُهُ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ حَتَّى يَلْزَمَهُ صَوْمُهَا عَلَى الْمَنْقُولِ الَّذِي اعْتَمَدَاهُ؛ لِأَنَّ تَحْصِيلَ سَبَبِ الْوُجُوبِ لَا يَجِبُ فَمَنْ جَعَلَ هَذَا مِنْ بَابِ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ فَقَدْ وَهَمَ، وَأَمَّا لَمْ يَجْزِ صَوْمُهَا قَبْلَ الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ، وَهِيَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى وَقْتِهَا وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الدَّمِ أَمَّا لَوْ أَخْرَجَهَا عَنْ يَوْمِ النَحْرِ بِأَنَّ أَحْرَمَ قَبْلَهُ بَرَمَن يَسْهُهَا ثُمَّ أَخَّرَ التَّحَلُّلَ عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ثُمَّ صَامَتِهَا، فَإِنَّهُ يَأْتِمُّ وَتَكُونُ قَضَاءً، وَإِنْ صَدَقَ أَنَّهُ صَامَتِهَا فِي الْحَجِّ لِيُذَرَّتْ فَلَا يُرَادُ مِنَ الْآيَةِ وَيَلْزَمُهُ فِي هَذِهِ الْقَضَاءُ فَوْرًا كَمَا هُوَ قِيَاسُ تَطَايُرِهِ لِتَعَدُّهِ بِالتَّأَخِيرِ. (تُسْتَحَبُّ) تِلْكَ الثَّلَاثَةُ أَي: صَوْمُهَا (قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ) لِأَنَّ فِطْرَتَهُ لِلْحَاجِّ شُنَّةً وَمَرُّ حُرْمَةٍ صَوْمِهَا يَوْمَ النَحْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ (وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ) لِلآيَةِ (إِلَى أَهْلِهِ).

• قَوْلُهُ: (لِلآيَةِ) أَي لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَنْ لَمْ يَحْذَ﴾ أَي الْهَذِي ﴿فَيَسَامُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ (هَبْر: ١٩٦) أَي بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزَمُهُ الْإِنْفُ) وَيُسَنُّ لِلْمُوسِرِ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَهُوَ ثَامِنٌ ذِي الْحِجَّةِ لِلِاتِّبَاعِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (فَلَا يُرَادُ مِنَ الْآيَةِ) قَدْ يُقَالُ الْمَخْذُورُ قَصْرُ الْمُرَادِ عَلَى الْفَرْدِ التَّائِيِدِ وَأَمَّا كَوْنُهُ مِنْ جُمْلَتِهِ فَلَا مَخْذُورَ فِيهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ إِطْلَاقَ الْآيَةِ صَادِقٌ بِالصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَإِنْ كَانَ ثُمَّ تَقَيَّدَ مِنَ الْخَارِجِ فَهُوَ الْعُمْدَةُ فِي الْجَوَابِ لَا مَا أَفَادَهُ وَإِلَّا فَالْإِشْكَالُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ بَصْرِيٌّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ قَوْلَهُ الْمَخْذُورُ قَصْرُ الْمُرَادِ الْإِنْفُ إِنَّمَا ذَكَرُوهُ فِي الْعَامِّ وَأَمَّا الْمُطْلَقُ كَمَا هُنَا فَيَكْفِي فِي تَقْيِيدِهِ نَحْوُ الثُّدْرَةِ وَلِذَا قَالُوا الْمُطْلَقُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ.

• قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزَمُهُ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى وَإِذَا فَاتَهُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا وَلَا دَمَ عَلَيْهِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا أَي وَلَوْ مُسَافِرًا أَه. • قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ) أَي فِيمَا إِذَا أَحْرَمَ قَبْلَ الْحَجِّ بَرَمَن يَسَعْ الثَّلَاثَةَ وَلَمْ يَصُمْهَا فِيهِ.

• قَوْلُ (سُنِّي): (تُسْتَحَبُّ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ) أَي فَيُحْرَمُ قَبْلَ سَادِسِ الْحِجَّةِ وَيَصُومُهُ وَتَالِيَهُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ الْوَنَائِي بَلْ يَتَّبَعِي أَنَّ يُحْرَمَ لَيْلَةُ الْخَامِسِ لِيَصُومَهُ وَتَالِيَهُ لِيَكُونَ يَوْمَ الثَّامِنِ مُفْطَرًا؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ سَفَرِهِ وَكَذَا التَّائِيَعُ أَهْ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَوْلُ الْمَتْنِ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ بَلْ وَقَبْلَ الثَّامِنِ لِاشْتِيَاقِهِ فِيهِ بِحَرَكَةِ السَّفَرِ كَذَا أَفَادَهُ يُلَمِّذُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ أَه.

• قَوْلُ (سُنِّي): (وَسَبْعَةٌ الْإِنْفُ) الْوَجْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ يَكْفِي تَفْرِيقُ وَاجِدٍ لِيَدْمَاءٍ مُتَعَدِّدَةٍ كَمَا لَوْ لَزِمَهُ دَمٌ تَمَتَّعَ وَدَمٌ إِسَاءَةً قَصَامَ سِتَّةَ مُتَوَالِيَةٍ فِي الْحَجِّ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ مُتَوَالِيَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَيَجْزِيهِ وَلَوْ لَمْ يَصُمْ شَيْئًا حَتَّى رَجَعَ مَثَلًا فَقَضَى سِتَّةَ مُتَوَالِيَةٍ ثُمَّ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَقَدَرِ مُدَّةِ السَّيْرِ صَامَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ أَجْزَاءً أَيْضًا م ر أَه سَم.

• قَوْلُ (سُنِّي): (إِذَا رَجَعَ الْإِنْفُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ أَسْرَعَ الْوُصُولُ إِلَى أَهْلِهِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ قَالَ فِي الْعُبَابِ

• قَوْلُهُ فِي (سُنِّي): (وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ أَسْرَعَ الْوُصُولُ إِلَى أَهْلِهِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ.

• قَوْلُهُ فِي (سُنِّي): (وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: مَتَى شَاءَ فَلَا تَقْرُثُ، قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَقَوْلُ

أي: وطنه، أو ما يريد توطنه ولو مكة إن لم يكن له وطن، أو أعرض عن وطنه (في الأظهر) للخبر المتفق عليه بذلك وقال الأئمة الثلاثة كالمقابل المراد بالرجوع الفراغ من الحج فعلى الأول لا يعتد بصومها قبل وطنه، أو ما يريد توطنه.....

متى شاء فلا تفوت، قال في شرحه: وقول الماوردي يتبني أن يفعلها عقب دخوله، فإن أخرها أساء وأجزأه يتبني حمل إساءته على الكراهة ويتبني على التذنب اهـ. وفي حاشية الإيضاح أما السبعة فوقتها موّسع إلى آخر العمر فلا تصير بالتأخير قضاء ولا يأنم بتأخيرها خلافاً للماوردي انتهت اهـ سم.

• قوله (سني): (إلى أهله) أي: وإن بعد وطنه كالمغاربة مثلاً ع ش. • فؤد: (أي وطنه) الظاهر أنه يصح صومها بوصوله وطنه، وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها وأراد استيطان محل آخر أو ترك الاستيطان مطلقاً ولو أراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد وصوله أي المحل الآخر، وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يبعد الصحة سم. • فؤد: (أو ما يريد توطنه إلخ) قضيت أنه لا يكفي الإقامة وفي شرح الباب قلوا لم يتوطن محلاً لم يلزمه بمحل أقام فيه مدة كما أفتى به الفقهاء وظاهر كلامهم أنه لا يجوز له أيضاً قبضير إلى أن يتوطن محلاً، فإن مات قبل ذلك فاقرب الاحتمالين أن يطعم أو يصام عنه؛ لأنه كان متمكناً من التوطن والصوم لكن قضيت شرح الرزوي حيث فسّر قول الرزوي توطن بأقام - الإكفاء بالإقامة - وليس بمسلم سم. • فؤد: (للخبر إلخ) أي لقوله فَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَذْبَحًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. • فؤد: (المراد بالرجوع إلخ) أي فكأنه بالفراغ رجّع عما كان مقبلاً عليه نهايةً ومغني. • فؤد: (فعل الأول) أي الأظهر.

الماوردي يتبني أن يفعلها عقب دخوله، فإن أخرها أساء وأجزأه يتبني حمل إساءته على الكراهة ويتبني على التذنب اهـ وفي حاشية الإيضاح أما السبعة فوقتها موّسع إلى آخر العمر فلا تصير بالتأخير قضاء ولا يأنم بتأخيرها خلافاً للماوردي اهـ.

• فؤد في (سني): (وسبعة إذا رجّع) الوجه كما هو ظاهر أنه يكفي تفريق الدماء متعدّدة كما لو لزمه دم تمتع ودم إساءة فصام ستة متوالية في الحج وأربعة عشر متوالية إذا رجّع إلى أهله قبضيرته ولو لم يصم شيئاً حتى رجّع مثلاً ففصى سبعا متوالية ثم بعد مضي أربعة أيام وقدر مدة السير صام أربعة عشر أجزاً أيضاً ر.

• فؤد في (سني): (إلى أهله) أي وطنه الظاهر أنه يصح صومها بوصوله وطنه، وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها وأراد استيطان محل آخر أو ترك الاستيطان مطلقاً ولو أراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد وصوله، وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يبعد الصحة سم. • فؤد: (أو ما يريد توطنه ولو مكة إلخ) قضيت أنه لا يكفي الإقامة وفي شرح الباب قلوا لم يتوطن محلاً لم يلزمه بمحل أقام فيه مدة كما أفتى به الفقهاء وظاهر كلامهم أنه لا يجوز له أيضاً قبضير إلى أن يتوطن محلاً، فإن مات قبل ذلك احتمل أن يطعم أو يصام عنه؛ لأنه كان متمكناً من التوطن والصوم واحتمل أن لا

ولا يوطئه عليه طواف إفاضة أو سعي، أو حلق؛ لأنه إلى الآن لم يفرغ من الحج نعم لو وصل يوطئه قبل الحلق ثم حلق فيه جاز له كما هو ظاهر صومها عقب الحلق ولم يحتج لاستئناف مدة الرجوع (ويُنذَبُ تتابع الثلاثة) إذا أحرم قبل يوم النحر بزمان يسع أكثر منها والا وجب تتابعها كما عُلِمَ مما مر من حرمة تأخيرها عنه. (و) تتابع (الشيعة) مُبادَرة لِرَاعَةِ الذِّمَّةِ وخروجها من خلاف مَنْ أوجب التتابع (ولو فاتته الثلاثة في الحج) أو عقب أيام التشريق بغدير أو غيره (فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين الشيعة) بقدر ما كان يفرق به في الأداء،

• فَوَدَّ: (ولا يوطئه إلخ) كان الأحسن أن يُقَيَّدَ الرجوع في كلام المُصَنِّفِ بِكَوْنِهِ بَعْدَ الْفَرَاغِ لِيَحْسُنَ تَفْرِيعُ مَا ذُكِرَ عَلَى مَا سَبَقَ بَصْرِي. • فَوَدَّ: (جاز له إلخ) جَزَمَ بِهِ تَلْمِيزُهُ بَصْرِيَّ وَكَذَا جَزَمَ بِذَلِكَ الْوَنَائِي. • فَوَدَّ (سُي): (ويُنذَبُ تتابع الثلاثة) أي أداء كانت أو قضاء مُغْنِي وَنَهَايَةً. • فَوَدَّ: (إذا أحرم) إلى قوله: (فيهما) في النهاية والمُغْنِي لِأَقُولَهُ: (أو عقب أيام التشريق) وقوله: (في الأولى). • فَوَدَّ (سُي): (فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها إلخ) قال في الحاشية أي قَوْرًا إِنْ فَاتَتْ بِغَيْرِ عُدْرِ وَإِلَّا فَلَا كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَكَلَامُهُمْ فِي بَابِ الصَّيَامِ مُصَرِّحٌ بِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ السَّقَرَّ عُدْرٌ فِي تَأْخِيرِ الْقَضَاءِ، وَإِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْفَوْرُ كَرَمَضَانَ بَلْ أَوَّلَى أَهْمُ. • فَوَدَّ (سُي): (أن يفرق في قضائها بينها إلخ) أي فَلَوْ صَامَ عَشْرَةٌ وَلَاءَ حَصَلَتِ الثَّلَاثَةُ وَلَا يُعْتَدُ بِالْبَقِيَّةِ

يَلْزَمُ ذَلِكَ، وَإِنْ خَلَفَ تَرَكَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ كُنْ حَقِيقَةً وَلَمَّا الْاَوَّلُ أَقْرَبُ، وَهُوَ الْوَجْهُ أَه. لَكِنْ قَضِيَّةٌ شَرَحَ الرُّوضُ الْإِكْفَاءَ بِالْإِتَامَةِ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ الرُّوضُ، فَإِنْ تَوَطَّنَ بِمَكَّةَ صَامَ بِهَا قَالَ فِي قَوْلِهِ تَوَطَّنَ أَيِ أَقَامَ أَه وَلَيْسَ بِمُسْلَمٍ.

• فَوَدَّ (سُي): (ويُنذَبُ تتابع الثلاثة والشيعة) عبارة الرُّوضِ وَتُسْتَحَبُّ التَّائِبُ إِدَاءَ وَقَضَاءِ أَه. وَشَرَحَهُ شَارِحُهُ هَكَذَا وَتُسْتَحَبُّ التَّائِبُ فِي كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَالشَّيْءِ إِدَاءَ وَقَضَاءَ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ بِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ تَكُونُ قَضَاءً مَعَ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا إِدَاءَةً وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ قَوْلَهُ وَقَضَاءَ رَاجِعٌ لِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ أَوْ يُقَالُ قَوْلُهُ إِدَاءَ وَقَضَاءَ رَاجِعٌ لِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ وَبِأَنَّهُ يَتَصَوَّرُ كَوْنُ الشَّيْءِ قَضَاءً فِيمَا إِذَا مَاتَ قَبْلَ فِعْلِهَا وَفَعْلُهَا وَإِذْ لَا يَزِيدُ وَقْتُهَا إِذْ لَا يَزِيدُ وَقْتُهَا عَلَى مَدَّةِ عُمْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

• فَوَدَّ (سُي): (فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين الشيعة) قال في الرُّوضِ فَلَوْ صَامَ عَشْرَةٌ وَلَاءَ حَصَلَتِ الثَّلَاثَةُ أَيِ وَلَا يُعْتَدُ بِالْبَقِيَّةِ لِمَدَمِ التَّحْرِيقِ أَه. فَلَوْ تَوَطَّنَ مَكَّةَ وَصَامَ الْعَشْرَةَ وَلَاءَ قَبِيتُ فِي نَحْوِ التَّمَتُّعِ أَنْ يَحْصُلَ الثَّلَاثَةُ وَيَلْفُو أَرْبَعَةً بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا قَدَرُ مَدَّةِ التَّحْرِيقِ اللَّازِمِ لَهُ وَتُحَسَّبُ لَهُ الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَّةُ مِنَ الْعَشْرَةِ مِنَ الشَّيْءِ لَوْ قَوَّعَهَا بَعْدَ مَدَّةِ التَّحْرِيقِ فَيَكْجُلُ عَلَيْهَا سَبْعَةٌ وَفِي تَرْكِ الزَّمَنِ أَنْ تَحْصُلَ الثَّلَاثَةُ وَيَلْفُو يَوْمٌ؛ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ فِي التَّحْرِيقِ هُنَا وَتُحَسَّبُ لَهُ السَّتَّةُ الْبَاقِيَّةُ قَبِيتُ عَلَيْهِ يَوْمٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ (سُي): (فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها) قال في حاشية الإيضاح أي قَوْرًا إِنْ فَاتَتْ بِغَيْرِ عُدْرِ وَإِلَّا فَلَا كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَكَلَامُهُمْ فِي بَابِ الصَّيَامِ مُصَرِّحٌ بِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ السَّقَرَّ عُدْرٌ فِي

وهو أربعة أيام العيد والتشريق في الأولى ومدة سيره.....

لِمَدَمِ التَّهْرِيقِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِيٌّ وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الرِّوَضِ مَا نَصَّهُ فَلَوْ تَوَطَّنَ مَكَّةَ وَصَامَ الْعَشْرَةَ وَلَا تَقْتَبِعِي فِي نَحْوِ التَّمَتُّعِ أَنْ يَخْصُلَ الثَّلَاثَةُ وَيَلْفَوْ أَرْبَعَةً بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهَا قَدَرُ مَدَّةِ التَّهْرِيقِ اللَّازِمِ لَهُ وَتُحَسَّبُ لَهُ الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مِنَ الْعَشْرَةِ مِنَ السَّبْعَةِ لَوْ قَوَّعَهَا بَعْدَ مَدَّةِ التَّهْرِيقِ فَيَكْمُلُ عَلَيْهَا سَبْعَةٌ وَفِي تَرْكِ الزَّمَانِ أَنْ تَخْصُلَ الثَّلَاثَةُ وَيَلْفَوْ يَوْمٌ ؛ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ فِي التَّهْرِيقِ هُنَا وَتُحَسَّبُ لَهُ السَّبْعَةُ الْبَاقِيَةُ فَيَبْقَى عَلَيْهِ يَوْمٌ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ وَقَالَ الْوَنَائِي وَلَوْ قَدَّمَ السَّبْعَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ لَمْ تَقَعْ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا عَنِ الثَّلَاثَةِ ، وَهُوَ مُتَلَاغِبٌ إِنْ تَعَمَّدَ وَلَا وَقَعَتْ ثَلَاثًا وَفِيهِ وَفَقَّةٌ فَلْيُرَاجَعْ ، فَإِنَّهُ خِلَافٌ مَا مَرَّ أَيْقًا عَنِ النَّهْيِ وَالْمُعْنِيِّ وَاسْمُ . هـ فَوَدَّ : (وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ الْخ) أَيِ فَلَوْ اسْتَطَوَّنَ مَكَّةَ وَلَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ قَبْلَ يَوْمِ التَّخْرِيقِ فَرُقَ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ شَزَادَ الْوَنَائِي وَلَا يَجِبُ تَعَاطِي الْمُفْطِرِ أَيَّامَ التَّهْرِيقِ بَلْ لَهُ أَنْ يَصُومَ عَنْ نَقْلِ مَثَلًا . هـ فَوَدَّ : (فِي الْأَوَّلَى) ، وَهِيَ قَوَاتِ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ سَمِ . هـ فَوَدَّ : (وَمُدَّةُ سَيْرِهِ الْخ) كَذَا أَطْلَقُوهُ وَقَدْ يُقَالُ لِمَنْ لَا يُسْتَتْنَى مِنْهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ فِعْلُ الثَّلَاثَةِ عَقِبَ أَيَّامِ التَّهْرِيقِ بِمَكَّةَ قَبْلَ سَفَرِهِ بَلْ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهَا فِي أَوَّلِ سَفَرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالْقَضَاءُ لَا يَزِيدُ عَلَى الْإِدَاءِ فَلْيَحَرِّزْ بَصْرِيٍّ وَأَقَرَّ سَمِ إِطْلَاقَهُمْ عِبَارَتَهُ قَوْلُهُ وَمُدَّةُ سَيْرِهِ الْخَ ظَاهِرُهُ اغْتِيَارُ جَمِيعِ مَدَّةِ السَّيْرِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا ، وَإِنْ كَانَ يَصِيحُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ عَقِبَ أَيَّامِ التَّهْرِيقِ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَامَهَا عَقِبَ أَيَّامِ التَّهْرِيقِ فِي سَيْرِهِ إِلَى أَهْلِهِ بِأَنْ شَرَعَ فِي السَّيْرِ عَقِبَ أَيَّامِ التَّهْرِيقِ مَعَ الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ لَمْ يَكْفِ التَّهْرِيقُ بِمَا بَقِيَ مِنْ مَدَّةِ السَّيْرِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الصَّبْرِ بَعْدَ الْوُصُولِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَيْضًا وَحَزَمَ الْوَنَائِي بِالْإِطْلَاقِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَوَّلَى عِبَارَتَهُ أَمَّا إِذَا صَامَ أَيُّ نَحْوِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ الثَّلَاثَةَ بِمَكَّةَ ، فَإِنْ مَكَتْ بَعْدَ الصَّوْمِ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ سَافَرَ فَلَهُ صَوْمُ السَّبْعَةِ عَقِبَ وَصُولِهِ وَإِلَّا صَامَهَا عَقِبَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ مِنْ وَصُولِهِ ، فَإِنْ صَامَ الثَّلَاثَةَ فِي الطَّرِيقِ صَبَرَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ وَصُولِهِ وَقَدَرَا مَا صَامَهُ مِنْ أَيَّامِ الطَّرِيقِ فَلَوْ صَامَهَا آخِرَ سَفَرِهِ بِحَيْثُ وَافَقَ آخِرُهَا آخِرَ يَوْمٍ مِنْ سَفَرِهِ فَرُقَ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَمُدَّةِ السَّيْرِ . هـ فَوَدَّ : (مُدَّةُ سَيْرِهِ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِمَا اغْتِيَدَ مِنَ الْإِقَامَةِ الطَّوِيلَةِ بِمَكَّةَ عَقِبَ أَيَّامِ التَّهْرِيقِ ،

الْآخِرِ ، وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْفَوْرُ كَرَمَضَانَ بَلْ أَوَّلَى وَيَذُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ يَجِبُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ ، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا عَلَى مَنْ أَحْرَمَ أَيُّ مَعَ بَقَاءِ زَمَانٍ يَسْعَاهُ مُتَعَيِّنٌ إِيْقَاعُهُ فِي الْحَجِّ بِالتَّصَرُّفِ ، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا فَلَا يَكُونُ السَّفَرُ عُذْرًا فِيهِ بِخِلَافِ رَمَضَانَ . هـ فَاذْكُرْ أَنَّ سَبَبَ كَوْنِ السَّفَرِ لَيْسَ عُذْرًا هُنَا تَعَيَّنَ إِيْقَاعُهُ فِي الْحَجِّ بِالتَّصَرُّفِ وَذَلِكَ مُتَعَيِّنٌ فِي الْقَضَاءِ فَكَانَ السَّفَرُ عُذْرًا فِيهِ . هـ وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي بَابِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ اخْتِلَافُ تَرْجِيحِ فِي الْقَضَاءِ الْفَوْرِيِّ هَلْ يَجِبُ فِي السَّفَرِ أَوْ لَا فَرَاغَهُ مِنْ مَحَلِّهِ . هـ فَوَدَّ : (وَمُدَّةُ سَيْرِهِ عَلَى الْعَادَةِ الْعَالِيَةِ) ظَاهِرُهُ اغْتِيَارُ جَمِيعِ مَدَّةِ السَّيْرِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا ، وَإِنْ كَانَ يَصِيحُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ عَقِبَ أَيَّامِ التَّهْرِيقِ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَامَهَا عَقِبَ أَيَّامِ التَّهْرِيقِ فِي سَيْرِهِ إِلَى أَهْلِهِ بِأَنْ شَرَعَ فِي السَّيْرِ عَقِبَ أَيَّامِ التَّهْرِيقِ فِي الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ لَمْ يَكْفِ التَّهْرِيقُ بِمَا بَقِيَ مِنْ مَدَّةِ السَّيْرِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الصَّبْرِ بَعْدَ الْوُصُولِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَيْضًا .

على العادة الغالبة إلى وطنيه وما ألحق به فيهما وذلك؛ لأن الأصل في القضاء أنه يحكي الأداء، وإنما لم يلزمه التفريق في قضاء الصلوات؛ لأن تفريقها لمجرد الوقت وقد فات وهذا يتعلق بفعل هو الحج والرجوع ولم يفوتا فوجب حكايتهما في القضاء ومن توطئ مكة يلزمه في الأولى التفريق بخمسة أيام وفي الثانية يوم. (وعلى القارن دم) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن

وهو واضح؛ لأنه لا ضرورة إليه بخلاف مدة السير بضري وفي ع ش خلافه عبارته قوله م ر ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة أقول ومن ذلك إقامة المحتاج بمكة بعد أعمال الحج لقضاء حوائجهم فإذا أقام بمكة فترق بقدر ذلك ويقدر السير المعتاد إلى أهله؛ لأنه لا يمكنه التوجه إليهم بدون خروج المحتاج فهي ضرورة بالنسبة له كالإقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام الذروة المعروفة فيفرق بجميع ذلك فيما يظهر اه وفي الكزدني على بأفضل ما نصه قوله ومدة إمكان السير إلخ قال ابن علان قال سم هو صريح في عدم اختيار مدة الإقامة انتهى وقال القليوبي قوله على العادة الغالبة يفيد اختيار إقامته بمكة وأثناء الطريق مما جرت به العادة انتهى وما قاله سم أقرب إلى المنقول اه أي والقوي مذكرا ما قاله القليوبي وع ش. قود: (على العادة الغالبة إلخ) يقتضي أنه لا عبرة بسيره بالفعل إذا خالف العادة أو الغالب حتى لو وصل ولقي في لحظة من مكة إلى مصر فلا بد له من التفريق بمدة السير المعتاد، وهو محل تأمل إذ لو فرض ذلك بعد أداء الثلاثة بمكة فواضح أن له فعل السبعة عقب وصوله فليتأمل بضري عبارة الكزدني على بأفضل قال ابن علان قوله على العادة الغالبة يفهم أنها لو خولفت لم يعتبر ما وقع بل العادة الغالبة اه ويثبت في الأصل أنه أقرب للمنقول وأن القوي مذكرا خلافه اه.

قود: (أو ما ألحق به فيهما) أي الأولى وهي فوات الثلاثة في الحج والثانية، وهي فواتها عقب الشريطين سم. قود: (ولم يفوتا) يتأمل سم أي، فإتبعها قد فاتا أيضا. قود: (يلزمه في الأولى) أي ومنها ترك الإحرام من الميقات سم. قود: (حكايتهما) أي الحج والرجوع يعني أيام العيد والشريطين الأربعة في الأولى ومدة السير إلى نحو وطنيه فيهما معا. قود: (بخمسة أيام) كذا في أصله وكانت له تسكن، وهو محل تأمل والموجود في سائر كتبه بأربعة أيام، وهو واضح ثم رأيت المحقق قال قوله بخمسة الظاهر بأربعة بضري عبارة الكزدني على بأفضل ووقع في التخفة أنه قال بخمسة أيام والظاهر أنه سبق قلتم إذ الذي أطبقوا عليه حتى الشارح أربعة أيام اه. قود: (لما صح) إلى الباب في النهاية والمعني.

قود: (لما صح إلخ) أي ولوجوبه على المتمتع بالتص وفعل المتمتع أكثر من فعل القارن فإذا لزمه

قود: (وما ألحق به فيهما) أي الأولى، وهي فوات الثلاثة في الحج والثانية، وهي فواتها عقب الشريطين. قود: (ولم يفوتا) يتأمل. قود: (ومن توطئ مكة إلخ) لو قصد توطئ مكة وصام بعض السبعة فيها ثم أغرض عن توطئها وسافر قبل فراقها إلى وطنيه فهل يعتد بما صامه ويكمل عليه في السفر ولو في السفر أو لا يعتد به ويلزم صوم السبعة إذا وصل وطنه فيه نظرا. قود: (يلزمه في الأولى) أي ومنها ترك الإحرام من الميقات.

نِسَائِهِ الْبَقَرِ يَوْمَ النَحْرِ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَكُنْتُ قَارِنَاتٍ، وَهُوَ (كَلِمَةُ التَّمَتُّعِ) فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ فِيهِ وَمِنْهُ أَنْ لَا يَعُودَ لِمَا مَرَّ قَبْلَ الْوُقُوفِ وَمَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ إِضَاحًا (قُلْتُ: بِشَرِّطِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ ذِمَّ الْقَرَانِ مُقَيِّدٌ عَلَى ذِمِّ التَّمَتُّعِ فَأَعْطَيْتُ حُكْمَهُ فِيهِمَا.

(بَابُ مَحْرُمَاتِ الْإِهْرَامِ)

وَهُوَ هُنَا نَيَْةُ الدُّخُولِ فِي التُّشْلُكِ أَوْ نَفْسُ الدُّخُولِ فِيهِ بِالنَّيَّةِ.....

الذَّمُّ فَالْقَارِنُ أَوَّلَى نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ فِيهِ) أَيِ جِنْسًا وَسَيِّئًا وَبَدَلًا عِنْدَ الْعَجْزِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْوُقُوفِ) أَيِ وَلَوْ بَعْدَ طَوَافِهِ أَيِ لِلْقُدُومِ كَمَا قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الْإِرْشَادِ إِنَّهُ الظَّاهِرُ وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّمَتُّعِ فِي ذَلِكَ لَكِنْ رَدَّهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (وَمَا زَادَهُ) عَطَفَ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ إلَخ. ٥ قَوْلُهُ: (إِضَاحًا) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى بَقَوْلِهِ عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَذَكَرَ هَذَا الشَّرْطَ إِضَاحًا وَلَا فَتَشْبِيهُهُ بِذِمِّ التَّمَتُّعِ يُغْنِي عَنْهُ إِذَا زَادَ الْمُغْنِي، وَإِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ كَانَ يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَزِيدَ مَا قَدَّرْتَهُ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ أَنْ لَا يَعُودَ لِمَا مَرَّ قَبْلَ الْوُقُوفِ.

٥ قَوْلُهُ (سَمِي): (مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ إلَخ) وَمَرَّ بَيَانُ حَاضِرِيهِ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ اثْنَانِ آخَرَ أَحَدُهُمَا لِحَجٍّ وَالْآخَرَ لِعُمْرَةٍ فَتَمَتُّعَ عَنْهُمَا أَوْ اعْتَمَرَ أَجِيرٌ عَنْ نَفْسِهِ ثُمَّ حَجَّ عَنْ الْمُسْتَأْجِرِ، فَإِنْ كَانَ قَدْ تَمَتُّعَ بِالْإِذْنِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِينَ أَوْ إِحْدَاهُمَا فِي الْأَوَّلَى وَمِنْ الْمُسْتَأْجِرِ فِي الثَّانِيَةِ فَقَلَى كُلٌّ مِنَ الْآذِنِينَ أَوْ الْآذِنِ وَالْأَجِيرِ يَصِفُ الذَّمُّ إِنْ أَيْسَرَا، وَإِنْ أَعْسَرَا أَوْ أَحَدُهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ فَالصَّوْمُ عَلَى الْأَجِيرِ أَوْ تَمَتُّعَ بِلا إِذْنٍ يَحْتَمِلُ دُكْرَ لَزِمَهُ دِمَانٌ ذِمَّ لِلتَّمَتُّعِ وَذِمَّ لِأَجْلِ الْإِسَاءَةِ بِمُجَاوَزَتِهِ الْمِيقَاتِ وَلَوْ وَجَدَ التَّمَتُّعُ الْفَاقِدَ لِلْهَدْيِ الْهَدْيِ بَيْنَ الْإِهْرَامِ بِالْحَجِّ وَالصَّوْمِ لَزِمَهُ الْهَدْيُ لَا إِنْ وَجَدَهُ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الصَّوْمِ فَلَا يَلْزَمُهُ، وَإِنَّمَا يُسْتَحَبُّ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنِي وَإِذَا مَاتَ التَّمَتُّعُ أَوْ الْقَارِنُ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ هَدْيٌ لَا يَنْسَقُطُ عَنْهُ بَلْ يَخْرُجُ مِنْ تَرَكِّهِ أَوْ صَوْمٍ لِكَوْنِهِ مُفْسِرًا بِذَلِكَ فَكَرَمَ مَضَانَ يَنْسَقُطُ عَنْهُ إِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ فِعْلِهِ أَوْ يُصَامُ أَوْ يَطْعَمُ عَنْهُ مِنْ تَرَكِّهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدُّ إِنْ تَمَكَّنَ إِيَّاهُ.

وَفِي سَمٍ عَنِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ مِثْلُهُ. ٥ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيِ فِي الشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

بَابُ مَحْرُمَاتِ الْإِهْرَامِ

٥ قَوْلُهُ: (وَهُوَ هُنَا إلَخ).

(فَائِدَةٌ): مُحْصَلُ مَا فِي حَاشِيَةِ الْإِضَاحِ لِلشَّارِحِ أَنَّ كُلًّا مِنْ إِتْلَافِ الْحَيَوَانِ الْمُحْتَرَمِ وَالْجِمَاعِ فِي

٥ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْوُقُوفِ) أَيِ وَلَوْ بَعْدَ طَوَافِهِ أَيِ لِلْقُدُومِ كَمَا قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الْإِرْشَادِ إِنَّهُ الظَّاهِرُ وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّمَتُّعِ فِي ذَلِكَ لَكِنْ رَدَّهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ.

بَابُ مَحْرُمَاتِ الْإِهْرَامِ

(فَائِدَةٌ): مُحْصَلُ مَا فِي حَاشِيَةِ الْإِضَاحِ لِلشَّارِحِ أَنَّ كُلًّا مِنْ إِتْلَافِ الْحَيَوَانِ الْمُحْتَرَمِ وَمِنْ الْجِمَاعِ فِي

كما مر أي ما حُرِّمَ بسببه ولو مطلقاً قيل: لم يفِ بما دُلَّت عليه عبارته من استيعاب جميعها ليحذفه عقد النكاح ومقدمات الوطء والاستمناء. اهـ. ويُجاب بأن الأول معلوم من كلامه السابق أنه لا يحل إلا بالتحلل الثاني ومن كلامه في ولاية النكاح والثاني من كلامه في الحيض والصوم الدال على أنه يلزم من حرمة الجماع حرمة مقدماته، والثالث ملحق بالثاني

الحج كبيرة، وأن بقية المحرمات صغيرة سم على حج وقوله: والجماع ظاهره ولو بين التحللين ولعله غير مراد. وقوله: في الحج قد يخرج المرأة ولعله مراد أيضاً ش. هـ. فؤد: (كما مر) أي في باب الإحرام من إطلاقه على هذين المقتنين أي والأول سبب بعيد، والثاني قريب. هـ. فؤد: (أي ما حُرِّمَ إلخ) تفسير لمحرّمات الإحرام في المثنى. هـ. فؤد: (ولو مطلقاً) أي ولو كان الإحرام مطلقاً بصري.

هـ. فؤد: (قيل إلخ) قال في الزوتني واللباب إن مجموع المحرمات عشرون شيئاً وجرى على ذلك التلخيص في التذريب وقال في الكفاية إنها عشرة أي والباقي متداخلة قال الأذرع: واعلم أن المصنف بالغ في اختصار أحكام الحج لا سيما هذا الباب، وأتى فيه بصيغة تدل على حصر المحرمات فيما ذكره والمحرر سأل من ذلك فإنه قال يخرم في الإحرام أمور منها كذا وكذا. اهـ. والمصنف عدّها سبعة معني ونهاية. هـ. فؤد: (ويجاب إلخ) فيه بحث؛ لأن كلامه السابق علم منه أيضاً حرمة اللبس والحلق والقلم والصيد. والحاصل أن الترجمة إن كان مقتضاها ذكر المترجم عليه، وإن فهم من محل آخر وردّ عليه ما أورده المفسر، وإن كان مقتضاها ذكر ذلك ما لم يفهم من محل آخر فكان ينبغي ترك ما ذكره من اللبس وما بعده ليعلم حرمتها مما تقدّم، وأما اقتضاؤها ذكر البعض دون البعض فهو تحكّم لا وجه له إلا أن يمنع التحكّم بأن بعضها أهم من بعض فاكتمى بالعلم بغير الأهم من محل آخر فليتأمل سم. هـ. فؤد: (بأن الأول إلخ) بالتأمل فيه يعلم خلوّه عن مقصود الجواب وكذا الثاني والثالث مع ما فيها من مزيد التكلف والتشعب بصري. هـ. فؤد: (إنه لا يحل) أي عقد النكاح. هـ. فؤد: (الدال على أنه يلزم إلخ) فيه بحث ومما يردّ دلالته على لزوم المذكور أن حرمة الجماع في الحيض لم تستلزم حرمة المقدمات بالمعنى المراد هنا الشامل لنحو التخييل من كل استمتاع فوق السرة سم.

الحج كبيرة، وأن بقية المحرمات صغيرة. هـ. فؤد: (ويجاب إلخ) فيه بحث؛ لأن كلامه السابق علم منه أيضاً حرمة اللبس والحلق والقلم والصيد والحاصل أن الترجمة إن كان مقتضاها ذكر المترجم عليه، وإن فهم من محل آخر وردّ عليه ما أورده المفسر، وإن كان مقتضاها ذكر ذلك ما لم يفهم من محل آخر فكان ينبغي ترك ما ذكرناه من اللبس وما بعده ليعلم حرمتها مما تقدّم، وأما اقتضاؤها ذكر البعض دون البعض فهو تحكّم لا وجه له إلا أن يمنع التحكّم بأن بعضها أهم من بعض فاكتمى بالعلم بغير الأهم من محل آخر فليتأمل. اهـ. هـ. فؤد: (الدال على أنه يلزم إلخ) فيه بحث ومما يردّ دلالته على لزوم المذكور أن حرمة الجماع في الحيض لم تستلزم حرمة المقدمات بالمعنى المراد هنا الشامل لنحو التخييل من كل استمتاع فوق السرة.

في ذلك وحكمة تحريم ذلك أن فيها ترفها وهو أشعث أغبر كما في الحديث فلم يُنابيه الترفه، وأيضاً فالقصد تذكُّره ذهابه إلى الموقف مُتَجَرِّداً مُتَشَقِّفاً ليقبل على الله بكلية ولا يشتغل بغيره. والحاصل أن القصد من الحج تجرُّد الظاهر ليتوصل به لتجرُّد الباطن ومن الصوم العكس كما هو واضح فتأمل. (أحدهما ستر) ومنه استدامة الساتر وفازق استدامة الطيب بتدب ابتداء هذا قبل الإحرام بخلاف ذاك ومن ثم كان التلبيد بما له جرم كالطيب في جل استدامته؛ لأنه مندوب مثله (بعض رأس الرجل)، وإن قل ومنه البياض المحاذي لا الطيب على الأذن كما مر. (بما يُقد) هنا (ساترا) غرقاً، وإن حكى البشارة كثوب رقيق؛ لأنه يُقد ساترا هنا بخلاف الصلاة ولو غير مخيط كعباية غريضة وطين أو جناء تخين للثوبي الصحيح عن تغطية رأس المحرم الميت ورواية مسلم الناهية عن ستر وجهه أيضاً. قال البيهقي: وهم من بعض الرواية وغيره أنها محمولة على ما لا بُد من كشفه من الوجه ليتحقق كشف جميع الرأس. أما ما لا يُقد ساترا فلا يضُر كخيط رقيق وتوشد نحو عمامة.....

• فود: (وحكمة تحريم ذلك) أي ما حُرِّم ولذا ذَكَر اسم الإشارة والثاني في فيها نظراً لمعنى م بصرى. • فود: (وأيضاً إلخ) عبارة المُعْنَى والنهاية قال بعض العلماء والحكمة في تحريم لبس المخيط وغيره مما يُنْعِيح المُحْرَم منه أن يخرج الإنسان عن عادته فيكون ذلك مُذَكِّراً له ما هو فيه من عبادة ربّه فيشتغل بها. • فود: (إلى الموقف) أي المخش. • فود: (والحاصل إلخ) يتأمل ما الباعث له وم حاصله فإن كان الغرض تخيير الحكمة فيهما فالأولى أن يقال القصد منهما كغيرهما من العبادات الجارية على الجوارح الظاهرة أو الباطنة تكميل الباطن أي الحقيقة الإنسانية وتتهيئتها للتوجه لحضر الأحديّة بصرى. • فود: (بتدب ابتداء هذا) وقد يُقال بل المقصود بالابتداء الدوام.

• فود (س): (ستر بعض رأس الرجل) أي فيجب كشف جميعه منه مع كشف جزء مما يحاذيه من الجوانب إذا ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وليس الأذن من الرأس خلافاً لمن وهم فيه نهاية.

• فود: (وإن قل) إلى قوله؛ لأن ساتره في النهاية إلا قوله ويظهر ضبطهما إلى كحر وقوله: أو الملقوف أو المضفور. وقوله: ولا زبطهما إلى وليس الخاتم وكذا في المعنى إلا قوله، وإن قل وقوله: ورواية مسلم إلى أما ما لا يُقد وقوله: ويظهر في ستر إلى المش. • فود: (ومنه) أي من الرأس. • فود: (كثوب رقيق إلخ) أي وزجاج نهاية. • فود: (ليتحقق كشف جميع الرأس) قال في شرح الرُّوض أي والمعنى لكن لا بُد أن يبقى أي من غير الرأس شيء ليستوعب الرأس بالكشف كما صرح به الدارمي اه سم.

• فود: (كخيط رقيق) أي لم يكن عريضة نهاية. • فود: (أما ما لا يُقد ساترا فلا يضُر إلخ) ظاهره، وإذا قصد به السترع ش. • فود: (وتوشد نحو عمامة إلخ) عبارة النهاية وتوشد وسادة أو عمامة وستره بما لا

• فود: (ليتحقق كشف جميع الرأس) قال في شرح الرُّوض لكن لا بُد أن يبقى أي من غير الرأس شيء ليستوعب الرأس بالكشف كما صرح به الدارمي. اه.

وَوَضَعَ يَدَيْهِ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا الشَّعْرَ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَهُ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ وَانْفِصَاسٍ بِمَاءٍ وَلَوْ كَثُرًا وَخَفِلَ نَحْوُ زَنْبِيلٍ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ ذَلِكَ أَيْضًا أَوْ اسْتَظْلَالَ بِمَحْمَلٍ، وَإِنْ مَسَّ رَأْسَهُ بِلَ، وَإِنْ قَصَدَ بِهِ الشَّعْرَ وَيُظْهِرُ فِي شَعْرِ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ يَسْتُرُهُ كَمَا لَا يُجْزِي مَسْحُهُ فِي الْوُضُوءِ بِجَمِيعِ أَنَّ الْبَشْرَةَ فِي كُلِّ هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالْحُكْمِ، وَإِنَّمَا أُجْزَأُ تَقْصِيرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَنْوُطٌ بِالشَّعْرِ لَا الْبَشْرَةَ فَلَمْ يُشَبَّهْ مَا نَحَرُ فِيهِ (إِلَّا لِحَاجَةٍ) وَيُظْهِرُ ضَبْطُهَا فِي هَذَا الْبَابِ بِمَا لَا يُطَاقُ الصَّبْرُ عَلَيْهِ عَادَةً، وَإِنْ لَمْ يُجِزِ التَّيَسُّمُ كَحَرِّ أَوْ.....

يُلاَقِيهِ كَانَ رَفَعَهُ بَنَحْوِ عَوْدٍ بِيَدِهِ أَوْ بِيَدٍ غَيْرِهِ، وَإِنْ قَصَدَ الشَّعْرَ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَوْ شَدَّ خِزْفَةً عَلَى جُرْحٍ بِرَأْسِهِ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ بِخِلَافِهِ فِي الْبَدَنِ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْمَخِيطِ وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ الْبَدَنِ. اهـ.

فَوُدَّ: (وَوَضَعَ يَدَيْهِ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ بَاقِضٍ وَوَضَعَ كَفَّهُ وَكَفَّ غَيْرِهِ. اهـ. قَالَ الْكَزْدِيُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَوَضَعَ كَفَّهُ الْخُ كَذَلِكَ الْإِيضَاحُ وَهُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ شَرْحِ الْبَهْجَةِ الصَّغِيرِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَمُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ لِلْبُكْرِيِّ وَمَالٍ إِلَيْهِ فِي الْيَمِينِ آخِرًا، وَإِنْ قَصَدَ بِهَا سَتْرَهُ وَكَذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْفَرَزِ وَالْجَمَالِ الزَّمَلِيِّ فِي شَرْحِي الْإِيضَاحِ وَالْبَهْجَةِ وَاسْتَوْجَبَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُمَا بَيْنَ يَدِهِ وَيَدٍ غَيْرِهِ وَجَزَى الشَّارِحُ فِي الْإِيضَاحِ وَفَتَحَ الْجَوَادِ عَلَى الضَّرَرِ بِذَلِكَ عِنْدَ قَصْدِ الشَّعْرِ وَعِبَارَةُ التَّحْفَةِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا الشَّعْرَ بِخِلَافِ الْخُ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْوَنَائِي وَتَوَسَّدَ نَحْوَ عِمَامَةٍ وَيَدٍ، وَإِنْ قَصَدَ بِهَا الشَّعْرَ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْحَاشِيَةِ وَخَالَفَ فِي التَّحْفَةِ. اهـ. فَوُدَّ: (وَانْفِصَاسٍ بِمَاءٍ الْخُ) أَيِ وَلَبَنٍ وَعَسَلٍ رَقِيقٍ نِهَاجَةٍ. فَوُدَّ: (وَوَضَعَ يَدَيْهِ) أَيِ كَيْدَلٍ نِهَاجَةٍ وَمُغْنِي أَيِ وَحْزَمَةٍ حَشِيشٍ وَنَائِي. فَوُدَّ: (لَمْ يَقْصِدْ بِهِ ذَلِكَ أَيْضًا) أَيِ، وَالْأَزْمَتَةُ الْفِدْيَةُ كَمَا جَزَمَ بِهِ جَمْعٌ، وَمُقْتَضَاةُ الْحُزْمَةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ نَحْوَ الْفَقَّةِ لَوْ اسْتَرْخَى عَلَى رَأْسِهِ بِحَيْثُ صَارَ كَالْقَلَنْسُوَةِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ يُحْمَلُ يَحْرُمُ وَتَجِبُ الْفِدْيَةُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ سَتْرَهُ شَرَحَ م. ر. اهـ سَمِ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر.، وَالْأَزْمَتَةُ الْفِدْيَةُ أَيِ بَانَ قَصْدَ الشَّعْرِ وَخَذَهُ أَوْ مَعَ الْحَمَلِ. اهـ. فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا شَيْءَ يَسْتُرُهُ) أَيِ فَلَا يَحْرُمُ سَتْرُهُ م. ر. اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ أَيِ لَا عَلَى وَجْهِ الْإِحَاطَةِ، وَالْأَفْهَوُ كَكَيْسِ اللَّخِيَةِ. اهـ.

فَوُدَّ (سَمِ): (إِلَّا لِحَاجَةٍ) وَيَجُوزُ سَتْرُ رَأْسِهِ وَلَبَسَ بَقِيَّةَ بَدَنِهِ قَبْلَ طُرُوقِ الْعُدْرِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ طُرُوقُهُ بِلَدُونِ ذَلِكَ وَيَجِبُ التَّنَزُّعُ قَوْرًا إِذَا زَالَ الْعُدْرُ، وَالْأَفْعَلِيَةُ الْفِدْيَةُ سَمِ وَوَنَائِي وَبُصْرِي. فَوُدَّ: (وَيُظْهِرُ ضَبْطُهَا فِي هَذَا الْبَابِ الْخُ) أَقْرَهُ ع. ش. فَوُدَّ: (كَحَرِّ الْخُ) وَيَبْعُضُ الْهَوَامِشِ الصَّحِيحَةِ عَنْ سَمِ مَا نَصَّهُ

فَوُدَّ: (لَمْ يَقْصِدْ بِهِ ذَلِكَ أَيْضًا)، وَالْأَزْمَتَةُ الْفِدْيَةُ كَمَا جَزَمَ بِهِ جَمْعٌ وَمُقْتَضَاةُ الْحُزْمَةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ نَحْوَ الْفَقَّةِ لَوْ اسْتَرْخَى عَلَى رَأْسِهِ بِحَيْثُ صَارَ كَالْقَلَنْسُوَةِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ يُحْمَلُ يَحْرُمُ وَتَجِبُ الْفِدْيَةُ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ سَتْرَهُ شَرَحَ م. ر. فَوُدَّ: (بَلْ، وَإِنْ قَصَدَ الْخُ) كَذَا شَرَحَ م. ر. فَوُدَّ: (وَيُظْهِرُ الْخُ) كَذَا م. ر. فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا شَيْءَ يَسْتُرُهُ) أَيِ فَلَا يَحْرُمُ سَتْرُهُ م. ر.

فَوُدَّ (سَمِ): (إِلَّا لِحَاجَةٍ) هَلْ يَجُوزُ سَتْرُ رَأْسِهِ أَوْ لَبَسَ بَقِيَّةَ بَدَنِهِ قَبْلَ وَجُودِ الضَّرَرِ إِذَا ظَنَّ وَجُودَهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتُرْ أَوْ لَبَسَ أَوْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ الضَّرَرِ. (سَمِ) الشُّبُوطِي عَنْ ذَلِكَ نَظْمًا، وَأَجَابَ

يُزِيدُ فَيَجُوزُ مَعَ الْفِدْيَةِ قِيَاسًا عَلَى وَجوبها فِي الْحَلْقِ مَعَ الْمُذْرِ بِالنَّصِّ وَذَكَرَ هَذَا فِي الرَّأْسِ لِقَلْبَتِهِ فِيهِ، وَالْأَفْهَمُ لَا يَخْتَصُّ بِهِ بَلْ يَأْتِي فِي نَحْوِ سِتْرِ الْبَدَنِ وَغَيْرِهِ كَالْتَطْيِيبِ. (وَلُبْسُ) الْمَخِيطِ بِالْمُهْمَلَةِ نَحْوُ (الْمَخِيطِ) كَالْقَمِيصِ (أَوْ الْمَنْسُوجِ) كَالزَّرْدِ (أَوْ الْمَعْقُودِ) أَوْ الْمُزَقِّ أَوْ الْمَضْفُورِ؛

سَأَلَتْ بَعْضَ شُيُوخِ الْجِجَارِ عَنْ الْمُحْرَمِ إِذَا لَبَسَ عِمَامَتَهُ لِلْمُذْرِ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ نَزْعُهَا لِأَجْلِ مَنْحِ كُلِّ الرَّأْسِ، وَهَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ لِلْسِّنَةِ وَهَلْ تَلَزَمُهُ الْفِدْيَةُ لِلتَّرَعِ وَالتَّكَرُّارِ أَوْ لِلتَّرَعِ فَقَطْ فَاجَابَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ نَزْعُهَا لِذَلِكَ وَلَهُ التَّكْرِيرُ وَتَلَزَمُهُ الْفِدْيَةُ لِلتَّرَعِ وَلَا تَلَزَمُهُ لِلتَّكْرِيرِ فِي الْوُضُوءِ الْوَاحِدِ. انْتَهَى. **كَلَامُهُ** تَعَلَّقَ وَهُوَ قَرِيبٌ عَنِ عِبَارَةِ الْوَنَائِي وَلَوْ سَتَرَ رَأْسَهُ لِضَرُورَةِ وَاجْتِنَاءِ لِكُشْفِهِ كُلَّهُ عَنْ غُضْلِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ أَوْ بَعْضِهِ لِلْوُضُوءِ بِأَنَّهُ لَمْ يُمْكِنْ إِذْخَالُ نَحْوِ يَدِهِ لِلْمَنْسُوحِ فَلَا تَعَدُّ وَيُكْمَلُ فِي الْوُضُوءِ عَلَى الْعِمَامَةِ فَيَقْتَصِرُ عَلَى قَدْرِ الْوَاجِبِ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ وَشَرَحَ الْإِيضَاحُ وَقَالَ سَمِ لَوْ شَرَعَ عِمَامَتُهُ لِمَنْسُوحِ رَأْسِهِ، وَكَرَّرَ التَّشْرِيعَ وَالْإِعَادَةَ لِلثَّلَاثِ فِدْيَةً وَاحِدَةً. انْتَهَى هـ. أَيِ لِاتِّحَادِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.

• **قَوْلُهُ:** (أَوْ يَزِيدُ) أَيِ وَمُدَاوَاةُ كَانَ جُرْحَ رَأْسِهِ فَشَدَّ عَلَيْهِ خِرْقَةً نِهَائَةً وَمُغْنِي. • **قَوْلُهُ:** (وَذَكَرَ هَذَا) أَيِ الْإِسْتِثْنَاءِ. • **قَوْلُهُ:** (كَالْقَمِيصِ) أَيِ وَخُفٍّ وَقَفَازٍ وَقَبَاءٍ، وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ يَدَيْهِ مِنْ كُمِهِ وَخَرِيطَةِ لِيَخْضَابِ لِيَخْتِيهِ وَسَرَاوِيلَ وَتَبَاطِي نِهَائَةً وَمُغْنِي قَالَ عَنِ الشَّيْخِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ بِالنَّصِّ وَالتَّشْدِيدِ بِزَوَالِ صَغِيرٍ بِمِقْدَارِ شِبْرِ يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ الْمُغَطَّلَةَ وَقَدْ يَكُونُ لِلْمَلَّاحِينَ مُخْتَارًا. هـ. • **قَوْلُهُ:** (كَالزَّرْدِ) أَيِ كَيَزِيدُ مِنْ زَرْدٍ سِوَاهُ كَانَ السَّائِرُ خَاصًّا بِمَحَلِّ كَتَبِ السُّخْيَةِ أَوْ لَا كَانَ سَتَرَ بَعْضَهُ بَعْضَ الْبَدَنِ عَلَى وَجْهِ جَائِزٍ وَبَعْضُهُ الْآخَرُ بَعْضُهُ عَلَى وَجْهِ مُنْتَنِعٍ كَزَارِ شَقِّهِ نِصْفَيْنِ وَلَفَّ عَلَى سَاقِي نِصْفَهُ بِمَقْدَرٍ أَوْ خَيْطٍ، وَإِنْ لَمْ يَلَفَّ النِّصْفَ الْآخَرَ عَلَى السَّاقِ الْآخَرِ فِيمَا يَظْهَرُ نِهَائَةً قَوْلُ الْمُتَنِي. (أَوْ الْمَعْقُودِ) أَيِ كَجَبَّةٍ لَبَدٍ سِوَاهُ كَانَ فِي ذَلِكَ الْمُتَّخِذُ مِنْ قُطْنٍ وَكَتَانٍ وَغَيْرِهِمَا نِهَائَةً. • **قَوْلُهُ:** (أَوْ الْمُزَقِّ) قَالَ فِي الْإِعَابِ ظَاهِرُهُ أَنَّ اللَّزَقَ مُغَايِرٌ لِلْمَقْدَرِ، وَهُوَ مَا يَمِيلُ إِلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ، وَأَوْهَمَ كَلَامُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهُ وَيَتَنَبَّهُ اللَّزَقُ كَالِاسْتَوْثِي بِقَوْلِهِ كَلْبِدٌ أَنْ مَنْ

كَذَلِكَ وَمِنْ لَفْظِ السُّوَالِ :

فَهَلْ لَهُ اللَّبْسُ قَبْلَ الْمُذْرِ
أَمْ بَعْدَ أَنْ يَحْصُلَ عُذْرٌ ظَاهِرٌ
وَلَوْ طَرَا عُذْرٌ وَزَالَ عَنْهُ

أَجْزَلُ لَهُ اللَّبْسُ بِغَيْرِ وَزْرِ
عَلَى حُصُولِهِ فَهَذَا الْأَرَأَفُ
حُصُولُ سُقْمٍ جَوَّزُوا الشَّيْئَ مَا
مُبَازِرًا وَلِيَخْتَصَّ إِنْ لَمْ يَنْزِعْ

مَا قَوْلُكُمْ فِي مُحْرَمٍ يُلَبِّي
بِغَالِبِ الظَّنِّ بِدَوْنِ الْوَزْرِ
يَجُوزُ لُبْسُ وَغِطَاءُ سَائِرِ

هَلْ يَجِبُ التَّرَعُّ بِزُرٍّ مِنْهُ وَمِنْ لَفْظِ الْجَوَابِ؟

وَمُحْرَمٍ قَبْلَ طَرَوْ الْمُذْرِ
بِغَالِبِ الظَّنِّ وَلَا تَوَقُّفٍ
تَظْلِيلُهُ مَنْ ظَنَّ مِنْ غُضْلٍ بِمَا
وَمَنْ تَزَلَّ أَعْدَاؤُهُ فَلْيَقْطَعْ

• **قَوْلُهُ فِي (سَيِّئِ):** (أَوْ الْمَعْقُودِ) كَالْبَدِيدِ.

لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ لُبْسِ الْمُحْرِمِ لِلْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ وَالْبُرْنُسِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخُفِّ وَتُعْتَبَرُ الْعَادَةُ الْغَالِيَةُ فِي الْمَلْبُوسِ إِذْ هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ التَّرَفُّهُ فَيَجِلُّ الْإِرْتِدَاءُ وَالِاتِّحَافُ بِالْقَمِيصِ وَالْقَبَاءِ بِأَنْ يَضَعُ أَسْفَلَهُ عَلَى عَاتِقَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَقَامَ لَا يَسْتَمْسِكُ فَلَا يُقَدُّ لَابَسًا لَهُ أَوْ يَلْتَحِفُ بِهِ كَالْمَلْحَمَةِ، وَالْأَثَرُ بِالسَّرَاوِيلِ كَالْإِرْتِدَاءِ بِرِدَائِهِ مُلْفَقٍ مِنْ رِقَاعٍ طَاقِفِينَ فَأَكْثَرُ بِخِلَافٍ مَا لَوْ وَضَعَ طَوَاقُ الْقَبَاءِ أَوْ الْفَرْجِيَّةِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَإِنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يُذْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ يَسْتَمْسِكُ إِذَا قَامَ فَيُقَدُّ لَابَسًا لَهُ وَعَقْدُ الْإِزَارِ وَشُدُّ خِيَطِ عَلَيْهِ لِيُثَبَّتَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ مِثْلَ الْحُجْرَةِ وَيُذْخِلَ فِيهَا التَّكَّةَ إِحْكَامًا لَهُ وَشُدُّ أَزْرَارِهِ فِي عُرَى إِنْ تَبَاعَدَتْ.....

مِثْلَ بِهِ لِلْعَقْدِ فَقَدْ تَجَوَّزَ إِلَّا إِنْ ثَبَتَ أَنَّ اللَّبَدَ نَوْعَانِ نَوْعٌ مَقْفُودٌ وَنَوْعٌ مُلَزَقٌ. انْتَهَى. كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَفِي الْكُرْدِيِّ يَفْتَحُ الْكَافُ الْفَارِسِيَّ قَوْلُهُ: أَوْ الْمُلَزَقُ أَيْ الْمُلَصَّقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ اللَّبَدَ عَلَى نَوْعَيْنِ نَوْعٌ مَقْفُودٌ وَنَوْعٌ مُلَزَقٌ (وَالْمَضْفُورُ) الْمَقْفُولُ أَوْ الْمَسْجُوعُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ (وَالْبُرْنُسُ) قُلْتُسُوةٌ طَوِيلَةٌ اهـ. قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ الْإِنْخُ) أَيْ مِنْ تَعْبِيرَاتِ الْفُقَهَاءِ وَتَمْثِيلَاتِهِمْ هُنَا، وَإِلَّا فَالْمَعْرُوفُ أَنَّ اللَّبَدَ هُوَ الْمُلَزَقُ وَلَيْسَ لَهُ نَوْعٌ آخَرُ. هـ. قَوْلُهُ: (فَيَجِلُّ الْإِرْتِدَاءُ الْإِنْخُ) أَيْ بِلَا فِذْيَةٍ نِهَائِيَّةٍ. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَضَعُ أَسْفَلَهُ الْإِنْخُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ غِشَاءَهُ عَلَى عَاتِقَيْهِ وَبَطَانَتَهُ إِلَى خَارِجٍ كَانَ سَائِرًا اقْتَضَجَ فِيهِ الْفِذْيَةُ وَهُوَ قَرِيبٌ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ يَلْتَحِفُ بِهِ الْإِنْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيِ أَوْ يُلْفِي قَبَاءً أَوْ فَرْجِيَّةً عَلَيْهِ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ وَكَانَ يَحِثُّ لَوْ قَامَ أَوْ قَعَدَ لَمْ يَسْتَمْسِكْ عَلَيْهِ إِلَّا بِمَزِيدٍ أَمْرٍ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْأَثَرُ بِالسَّرَاوِيلِ) أَيْ، وَإِذْخَالُ رِجْلَيْهِ فِي سَاقِي الْخُفِّ وَيَلْحَقُ بِهِ لُبْسُ السَّرَاوِيلِ فِي إِخْدَى رِجْلَيْهِ شَرْخٌ م ر. اهـ. سَم. عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَلَهُ أَنْ يُذْخِلَ يَدَهُ فِي كُمِ قَمِيصٍ مُفَصِّلٍ عَنْهُ، وَإِخْدَى رِجْلَيْهِ فِي سَرَاوِيلٍ كَمَا فِي النَّهْيِ خِلَافًا لِشَرْخِي الْإِزَارِ وَإِخْدَى رِجْلَيْهِ فِي سَاقِ الْخُفِّ وَكَذَا قَرَأَهُ إِنْ كَانَ مَلْبُوسًا لِغَيْرِهِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَعَقْدُ الْإِزَارِ) عَطَفَ عَلَى الْإِرْتِدَاءِ وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ وَلُبْسِ الْخَاتَمِ سَم. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَجْعَلَهُ الْإِنْخُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ ~~وَلَمْ يَكُنْ~~ تَعَلَّى وَلَوْ قَالَ لَهُ أَوْ مِنْهُ أَوْ فِيهِ لَكَانَ أَوَّلَى وَلَعَلَّهُ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ وَالْإِصَالِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ فِي السَّعَةِ بَصْرِيٌّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَجْعَلَهُ مِثْلَ الْحُجْرَةِ الْإِنْخُ) لَكِنَّهُ يَكْرَهُ كَمَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى نِهَائِيَّةً. هـ. قَوْلُهُ: (وَيُذْخِلُ فِيهَا التَّكَّةَ الْإِنْخُ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ لَهُ عَقْدَ نَفْسِ الْإِزَارِ بِأَنْ يَرْبِطَ كُلًّا مِنْ طَرَفَيْهِ بِالْآخِرِ وَلَهُ أَنْ يَرْبِطَ عَلَيْهِ خِيَطًا، وَأَنْ يَغْفِدهُ، وَأَنْ يَجْعَلَ لِلْإِزَارِ مِثْلَ الْحُجْرَةِ وَيُذْخِلَ فِيهَا التَّكَّةَ وَيَغْفِدهَا وَلَهُ أَنْ يُلْفَ عَلَى طَرَفِ إِزَارِهِ نَحْوَ عِمَامَةٍ وَلَكِنْ لَا يَغْفِدهَا. اهـ. كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَوَنَائِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَشُدُّ أَزْرَارِهِ الْإِنْخُ) وَلَهُ أَنْ يَشُدَّ إِزَارَهُ فِي طَرَفِ رِدَائِهِ رَوْضٌ زَادَ م

هـ. قَوْلُهُ: (وَتُعْتَبَرُ الْمَادَةُ الْغَالِيَةُ) فَلَوْ ارْتَدَى بِالْقَمِيصِ أَوْ الْقَبَاءِ أَوْ التَّحَفَ بِهِمَا أَوْ أَثَرَزَ بِالسَّرَاوِيلِ فَلَا قَدِيَّةَ كَمَا لَوْ أَثَرَزَ بِإِزَارِهِ لَفَقَهُ مِنْ رِقَاعٍ أَوْ إِذْخَلَ رِجْلَيْهِ فِي سَاقِ الْخُفِّ وَيَلْحَقُ بِهِ لُبْسُ السَّرَاوِيلِ فِي إِخْدَى رِجْلَيْهِ شَرْخٌ م ر. هـ. قَوْلُهُ: (وَعَقْدُ الْإِزَارِ) عَطَفَ عَلَى الْإِرْتِدَاءِ وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ: وَلُبْسِ الْخَاتَمِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَشُدُّ أَزْرَارِهِ فِي هُرَا الْإِنْخُ) وَلَهُ أَنْ يَشُدَّ إِزَارَهُ فِي طَرَفِ رِدَائِهِ رَوْضٌ زَادَ م فِي شَرْخِهِ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ لَكِنَّهُ يَكْرَهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَشُدُّ أَزْرَارِهِ فِي هُرَا إِنْ تَبَاعَدَتْ) قَالَ فِي شَرْخِ الْعُبَابِ وَفِي الْإِمْلَاءِ لَوْ زَرَّ إِزَارَهُ

ولا يتقيد الرءاء بذلك؛ لأنَّ المقدَّ فيه مُنتَبِعٌ بخلاف الإزارِ وعَرَزَ طَرَفَ الرءاء فيه لا عقد الرءاء ولا خَلَّ طَرَفَيْهِ بخلاف ولا رِبَطُهُمَا أو شُدُّهُمَا ولو بَزُرَ في عُرْوَةٍ وَلَبِسَ الخَاتَمَ وَتَقَلَّدَ المُصْحَفَ وَشُدَّ الهِمْيَانِ والمنطِقَةُ في وسطه ثم تحریم ما ذَكَرَ مِنَ المُحِيطِ بالحاءِ المُهْمَلَةِ لا يختصُّ بجزءٍ من بَدَنِ المُحَرِّمِ بل يجري (في سائرِ بَدَنِهِ) أي كُلُّ جزءٍ جُزْئٍ منه ككيسِ اللِّحْيَةِ أو

ر في شَرْجِهِ من غيرِ عَقْدٍ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ انْتَهَى . سم . هـ . فُودُ: (ولا يتقيد الرءاء بذلك) في هذه العبارة شَيْءٌ والمرادُ أنَّ ذلك يَمْتَنِعُ فيه مُطْلَقًا ، وإنَّ تَبَاعَدَتْ سم عبارةُ التَّهْيَةِ وفَارَقَ الإزارُ الرءاءَ فيما ذَكَرَ بأنَّ الأزارَ المُتَبَاعِدَةَ تُشَبِّهُ العقدَ ، وهو فيه مُنتَبِعٌ ؛ لِغَدَمِ احتياجه إِلَيْهِ غَالِيًا بخلاف الإزارِ . اهـ . فقولُ الشَّارِحِ وَتَقْيِدُ الرءاءِ على حَذْفِ مُضَافَيْنِ أي مَنَعَ أزارُ الرءاءِ . هـ . فُودُ: (لا عقد الرءاء) أي عَقْدُ طَرَفَيْهِ بِخَيْطٍ أو دونِه نِهَايةً عبارةٌ سم قال في حاشية الإيضاح ، وَأَفْهَمَ إطلاقَ حُرْمَتِهِ أنَّ لا فَرْقَ بَيْنَ أنْ يَغْفِدَهُ في طَرَفِهِ الآخرِ أو في طَرَفِ إزارِهِ . وَقَضِيَّةٌ ما مَرَّ عَنِ الْمُتَوَلَّى أي من قولِهِ يُكْرَهُ عَقْدُهُ أي الإزارِ وَشُدَّ طَرَفُهُ بِطَرَفِ الرءاءِ . انْتَهَى . جَوَازُ الثاني ؛ لأنَّ الرءاءَ لا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الشَّدِّ والعَقْدِ وقد جَوَّزَ شُدَّهُ بِطَرَفِ الإزارِ فقياسُهُ جَوَازَ عَقْدِهِ بِهِ . انْتَهَى ما في الحاشية . وقد يُفَرَّقُ بَيْنَ الشَّدِّ والعَقْدِ وكان المرادُ بِشُدِّ طَرَفِ أَحَدِهِمَا بِطَرَفِ الآخرِ جَمْعَ الطَّرَفَيْنِ وَرِبَطَهُمَا بِخَوْ خَيْطٍ وَجَزَمَ الأُسْتَاذُ في كَتَبِهِ بِجَوَازِ عَقْدِ طَرَفِ رِدايِهِ بِطَرَفِ إزارِهِ . انْتَهَتْ . هـ . فُودُ: (ولا رِبَطُهُمَا) أي رِبَطَ طَرَفَيِ الرءاءِ بِأَنْفُسِهِمَا بِدونِ تَوْسِطِ شَيْءٍ آخَرَ ، هـ . وَفُودُ: (أو شُدُّهُمَا) بِخَوْ خَيْطٍ . هـ . فُودُ: (ولَبِسَ الخَاتَمَ إلخ) ، وأنْ يَدْخُلَ يَدُهُ فِي كُمٍ قَمِيصٍ مُتَفَصِّلٍ عَنْهُ ، وأنْ يَلْفَ بِوَسْطِهِ عِمَامَةً ولا يَغْفِدُهَا مُغْنِي زَادَ التَّهْيَةِ وظَاهِرُ كَلَامِهِمْ جَوَازُ الإِحْيَاءِ بِعَبْوَةٍ أو غَيْرِهَا . اهـ . قال ع ش قوله: م ر جَوَازُ الإِحْيَاءِ إلخ مُعْتَمَدٌ . اهـ . هـ . فُودُ: (وَتَقَلَّدَ المُصْحَفَ) أي والسَّنْبِ نِهَايةً وَمُغْنِي . هـ . فُودُ: (وَشُدَّ الهِمْيَانِ) اسمُ لِكَيْسِ الدِّرَاهِمِ ع ش . هـ . فُودُ: (تَكْبِيسِ اللِّحْيَةِ إلخ) يُلَاحَظُ مع ذلك ما مَرَّ مِنْ جَوَازِ إِدْخَالِ رِجْلَيْهِ فِي سَاقِ الخُفِّ وَلَبْسِ السَّرَاوِيلِ فِي إِحْدَى رِجْلَيْهِ فَيَكُونُ مُسْتَتَيًّا مِنَّا اقْتِضَاءُ هَذَا سَم . هـ . فُودُ: (وَالْمِنْطَقَةُ) بِكَسْرِ المِيمِ ما يُشَدُّ بِهِ الوَسْطُ وَيُسَمَّى النَّاسُ الحِياصَةَ ، والمرادُ

بِشَوْكَةٍ أو خَاطِهِ لَمْ يَجُزْ وَلَزِمَتْهُ الْفِذْيَةُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ كما قاله القمُولِيُّ . اهـ . وقد يُحْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ زَرِّهِ بِشَوْكَةٍ وَتَزْرِيرِهِ بِالْعُرَا المُتَبَاعِدَةِ وقد يُفَرَّقُ بأنَّ المَزُورَ بِالشَّوْكَةِ فِي مَعْنَى المَحِيطِ . هـ . فُودُ: (ولا يتقيد الرءاء بذلك) في هذه العبارة شَيْءٌ والمرادُ أنَّ ذلك يَمْتَنِعُ فيه مُطْلَقًا ، وإنَّ تَبَاعَدَتْ . اهـ . هـ . فُودُ: (لا عقد الرءاء) قال في حاشية الإيضاح ، وَأَفْهَمَ إطلاقَ حُرْمَتِهِ أَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ أنْ يَغْفِدَهُ في طَرَفِهِ الآخرِ أو في طَرَفِ إزارِهِ وَقَضِيَّةٌ ما مَرَّ عَنِ الْمُتَوَلَّى أي من قولِهِ يُكْرَهُ عَقْدُهُ أي الإزارِ وَشُدَّ طَرَفُهُ بِطَرَفِ الرءاءِ . اهـ . جَوَازُ الثاني جَزَمَ الأُسْتَاذُ في الكَتَبِ بِجَوَازِ الثاني ؛ لأنَّ الرءاءَ لا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الشَّدِّ والعَقْدِ وقد جَوَّزَ شُدَّهُ بِطَرَفِ الإزارِ فقياسُهُ جَوَازَ عَقْدِهِ بِهِ . اهـ . ما في الحاشية . وقد يُفَرَّقُ بَيْنَ الشَّدِّ والعَقْدِ وكان المرادُ بِشُدِّ طَرَفِ أَحَدِهِمَا بِطَرَفِ الآخرِ جَمْعَ الطَّرَفَيْنِ وَرِبَطَهُمَا بِخَوْ خَيْطٍ وَجَزَمَ الأُسْتَاذُ في كَتَبِهِ بِجَوَازِ عَقْدِ طَرَفِ رِدايِهِ بِطَرَفِ إزارِهِ . هـ . فُودُ: (تَكْبِيسِ اللِّحْيَةِ إلخ) يُلَاحَظُ مع ذلك ما مَرَّ مِنْ تَجْوِيزِ إِدْخَالِ رِجْلَيْهِ فِي

الأصبع بخلاف تغطية الوجه؛ لأن سائرته لا يحيط به ومن ثم لو أحاط به بأن يجعل له كيس على قدره إن تصوّر حرّم كما هو ظاهر.

(تنبيه) سائر إثم من الشؤر أي البقية فيكون بمعنى باقي أو من سور البلد أي المحيط بها فيكون بمعنى جميع خلافاً لمن أنكر هذا، وإن تبعه شارح فاعتزض المتن بأنه لم يتقدّم حكم شيء من البدن حتى يكون هذا حكم باقيه فإن الرأس هنا قسم له لا بعضه. (إلا إذا لم يجد غيره) أي المحيط حساباً لم يملكه ولا قدر على تحصيله ولو بنحو استعارة بخلاف الهبة لعظم المنة أو شرعاً كأن وجدّه بأكثر من ثمن أو أجره مثله، وإن قلّ فله حينئذ ستر العورة بالمحيط بلا فدية، ولبس في بقية بدنه لإحاجة نحو حرّ أو يرد بفدية فليعلم أن له لبس السراويل لفقد الإزار وفيه خبر صحيح ومحلّه إن لم يتأت الأثرز به على هيئته أو نقص بفتقه.....

بشدهما ما يشمل المقد وغيره. اه كزدي على بأفضل وثاني. فود: (خلافاً لمن أنكر هذا) الظاهر لمن أنكر ذلك؛ لأن تغليله إنما يلائم إنكار الأول ويجاب بأن مراده أنكر وجود المعنى الثاني لئلا وحينئذ يحسن تفرغ غير اض الشيء التابع له لانه بناء على أنه لا معنى للسائر إلا الباقي بصري.

فود: (فإن الرأس هنا قسم له إلخ) قد يمنع هذا فإن المراد بالبدن جميع الإنسان والرأس هنا قسم ما عداه من بقية البدن لا قسم جميع البدن فقد تقدّم حكم شيء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم باقيه فليأمل فإنه في غاية الوضوح سم. فود: (ولو بنحو استعارة) أي كالإجارة. فود: (بخلاف الهبة) أي ولو من أصل أو فرع نهاية. فود: (فليعلم إلخ) عبارة النهاية والمغني مع المتن إلا إذا كان لبسه لإحاجة كحرّ وبزّد فيجوز مع الفدية أو لم يجد غيره أي المحيط ونحوه فيجوز له من غير فدية لبس السراويل التي لا يتأتى الأثرز بها عند فقد الإزار ولبس خفّ قطع أسفل كفيه أي مئاس وهو المسمى بالسرموزة أو رزبول لا يستر الكفّين، وإن ستر ظهر القدمين فيهما بياقيهما عند فقد التعلين والمراد بالتعل التاسومة ومثلها قناب لم يستر ستره جميع الأصابع أما المئاس المعروف الآن فيجوز لبسه؛ لأنه غير محيط بالقدم وبحث بعضهم عدم جواز قطع الخفّ إذا وجد المكعب؛ لأنه إضاعة مال وهو منجّه وظاهر كلامهم أنه يجوز له لبس الخفّ المقطوع، وإن لم يحتج إليه وهو بعيد بل الأوجه عدمه إلا لإحاجة كخشية تنجس رجله أو نحو يرد أو حرّ أو كوني الحفاء غير لائق به. اه بحذف. وقولهما، وإن ستر ظهر القدمين قال الرشيدي أي ولو مع الأصابع. اه. وقال ع ش ظاهره، وإن ستر العقب. اه. فود: (أو نقص بفتقه) كذا في أصله ~~وكان~~ وهو مقتضى أن كلّ منه ومما قبله وما بعده كاف

ساق الخفّ ولبس السراويل في إحدى رجله فيكون مستثنى مما اقتضاه هذا. فود: (فإن الرأس هنا قسم له لا بعضه) قد يمنع هذا فإن المراد بالبدن جميع الإنسان والرأس هنا قسم ما عداه من بقية البدن لا قسم جميع البدن فقد تقدّم حكم شيء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم باقيه فليأمل فإنه في غاية الوضوح.

أو لم يجز سائرًا لِعَوْرته مُدَّة فَتَقَّهَ فيما يظهرُ أخذًا مما يأتي، وإلا لَرَمَهُ الأثرُ به على هيئة أو فَتَقَّهَ بشرطه ولو قدرَ على بيعه وشراء إزارٍ فإن كان مع ذلك تبدو عَوْرته أي بحضرة من يحزم عليه نَظَرُها كما هو ظاهرٌ لم يجز، وإلا وجب، وأنَّ له لُبْسَ الخُفِّ لِقَفْدِ النعلِ لكن بشرط قطعه أسفلَ مِنَ الكعبين، وإن نَقَصَتْ به قيمته للأمرِ بقطعه كذلك في حديث الشيخين وبه فارقَ عَدَمَ وجوب قطع ما زاد مِنَ السراويلِ على العورة قالوا لما فيه من إضاعة المالِ وكان وجه ذلك تفاهة نقص الخُفِّ غالبًا بخلاف غيره والمراد بالنعل هنا ما يجوزُ لبسه للمحرم من غير المحيط كالمُداس المعروف اليوم والتاسومة والقبقاب بشرط أن لا يسُتْرَ جميع أصابع الرجل، وإلا حرُمَ كما عَلِمَ بالأولى مما مرَّ من تحريمهم كيس الأصبع.....

في المدول إلى لبسها على هَيْئتها وليس كذلك بل لا بُدَّ من تَحَقُّقِ الأولِ مع أحدِ الآخرين فَحَيْثُ كَانَ تَغْيِيرُهُ بالواو في أو نَقَصَ أولى وَلَعَلَّهَا بِمَعْنَاهَا بَصْرِيٌّ. ة فُود: (أو لم يجز سائرًا لِعَوْرته) ظاهره، وإن كان خاليًا ثم رَأَيْتَ ما يأتي في المأخوذ مِنْهُ سم. ة فُود: (مما يأتي) أي أيضًا بقوله فإن كان مع ذلك تبدو عَوْرته إلخ. ة فُود: (والأ إلخ) أي بأن تَأْتِيَ الأثرُ بالسراويلِ على هَيْئته أو لم يَنْقُصْ بَفَتْه مع وجود سائرِ لِعَوْرته في مُدَّة الفتى. ة فُود: (بشرطه) وهو عَدَمُ النقصِ بالفتى مع وجود سائرِ العورة في مُدَّته.

ة فُود: (وشراء إزار) أي بِشَمِّهِ نِهَايةً وَمُعْنَى. ة فُود: (وأن له لُبْسَ إلخ) عَطَفَ على قوله إن له لُبْسَ السراويلِ إلخ. ة فُود: (لكن بشرط قطعه إلخ) ولو أمكنه أن يَنْتَهِى حَتَّى يَصِيرَ أَسْفَلَ مِنَ الكعبين من غير قَطْعِ قَمِي جَوَازِ القطع نَظَرٌ لِعَدَمِ الإحتياجِ إِلَيْهِ مع أنَّ فيه إضاعةً مالٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. وقولُ شرح الزُّوْجِ نعم يُتَّبَعُهُ عَدَمُ جَوَازِ قَطْعِ الخُفِّ إذا وَجَدَ المُكْعَبَ. اهـ. يُؤَيِّدُ الْمَنَعَ فَلْيَتَأَمَّلْ سم. ة فُود: (وبه إلخ) أي بقوله لِلأَمْرِ إلخ. ة فُود: (فارقَ عَدَمَ وجوب إلخ) الإقتصارُ على نَفْيِ الوجوبِ يَهْمُ الجوازُ لكن قَضِيَّةُ التَّحْلِيلِ عَدَمُ الجوازِ سم. ة فُود: (وكان وجه ذلك) أي حِكْمَةُ وجوبِ قَطْعِ الخُفِّ دُونَ السراويلِ.

ة فُود: (كالمُداس المعروف إلخ) وهو ما يَكُونُ اسْتِمْسَاكُهُ بِسُورٍ عَلَى الأصابعِ ع ش عبارةً الونائِي نَحْوُ التَّاسُومَةِ والمُداسِ المعروفِ مِنْ كُلِّ ما يَظْهَرُ مِنْهُ رُءُوسُ الأصابعِ والعِقَبُ كَالْقَبْقَابِ. اهـ. قال مُحَمَّدٌ صَالِحُ الرِّئِيسِ قَوْلُهُ: رُءُوسُ الأصابعِ أي ولو بِمَعْضِ أَصْبَعٍ وَقَوْلُهُ: والعِقَبُ أي ولو بِمَعْضَةٍ. اهـ. ة فُود: (بشرط أن لا يسُتْرَ جميع أصابع الرجل) يُقَيِّدُ الْجِلَّ إِذَا سَتَرَ بِمَعْضِ الأصابعِ فَقَطْ وَقَدْ يُشْكَلُ

ة فُود: (أو لم يجز سائرًا لِعَوْرته) ظاهره، وإن كان خاليًا ثم رَأَيْتَ ما يأتي في المأخوذ مِنْهُ. ة فُود: (لكن بشرط قطعه أسفلَ مِنَ الكعبين) لو أمكنه أن يَنْتَهِى حَتَّى يَصِيرَ أَسْفَلَ مِنَ الكعبين من غير قَطْعِ قَمِي جَوَازِ القطع نَظَرٌ لِعَدَمِ الإحتياجِ إِلَيْهِ مع أنَّ فيه إضاعةً مالٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. وقولُ شرح الزُّوْجِ نعم يُتَّبَعُهُ عَدَمُ جَوَازِ قَطْعِ الخُفِّ إذا وَجَدَ الكَعْبَ. اهـ. يُؤَيِّدُ الْمَنَعَ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فُود: (وبه فارقَ عَدَمَ وجوب إلخ) الإقتصارُ على نَفْيِ الوجوبِ يَهْمُ الجوازُ لكن قَضِيَّةُ التَّحْلِيلِ عَدَمُ الجوازِ. ة فُود: (بشرط أن لا يسُتْرَ جميع أصابع الرجل) يُقَيِّدُ الْجِلَّ إِذَا سَتَرَ بِمَعْضِ الأصابعِ فَقَطْ وَقَدْ يُشْكَلُ بِتَحْرِيمِ كَيْسِ الْأَصْبَعِ

بخلاف نحو الشرموزة فإنها مُحِيطَةٌ بِالرَّجْلِ جَمِيعَهَا وَالزُّرْبُولِ الْمِصْرِيِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَعْبٌ وَالْيَمَانِيُّ لِإِحَاطَتَيْهِمَا بِالأَصَابِعِ فامتنع لُبْسُهُمَا مَعَ وُجُودِ مَا لَا إِحَاطَةَ فِيهِ وَمَنْ ثَمَّ قَالَ شَارِحٌ: وَحُكْمُ الْمَدَاسِ وَهُوَ الشَّرْمُوزَةُ حُكْمُ الْخُفِّ الْمَقْطُوعِ وَلَا يَجُوزُ لُبْسُهُمَا مَعَ وُجُودِ النِّعْلَيْنِ عَلَى الصَّحِيحِ الْمَنْصُوصِ. اهـ. وظاهر إطلاق الاكتفاء بقطعيه الخُفِّ أَسْفَلَ مِنْ

بِتَحْرِيمِ كَيْسِ الْأَصْبُعِ وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ كَيْسَ الْأَصْبُعِ مُخْتَصٌّ بِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ مُحِيطٌ لِلْجَمِيعِ فَلَا يُعَدُّ سَائِرًا لَهَا السَّرُّ الْمُتَنَبِّحُ إِلَّا إِنْ سَرَّ جَمِيعَهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِسَرٍّ جَمِيعَهَا أَنْ لَا يَزِيدَ شَيْءٌ مِنْ الْأَصَابِعِ عَلَى سَرِّ الْقَبَابِ أَوْ الثَّامُوسَةِ فَلَا يَضُرُّ إِمْكَانُ رُؤْيَا رُءُوسِ الْأَصَابِعِ مِنْ قُدَامِ قَلْبِئَاتِمَلِّ سَم. وَقَوْلُهُ: (إِمْكَانُ رُؤْيَا رُءُوسِ الْأَصَابِعِ إِلَخ) أَيُّ وَلَوْ بَعْضُ رَأْسِ أَصْبُعٍ كَمَا مَرَّ عَنِ الرَّئِيسِ أَيْقًا.

• قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ السَّرْمُوزَةِ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ السَّرْمُوزَةُ بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَفِي حَوَاشِي التَّوْبِيرِ مِنْ كُتُبِ الْحَقَنِيَّةِ لِلشَّيْخِ أَبِي الطَّيِّبِ السَّنْدِيِّ السَّرْمُوزَةُ هِيَ الْمَعْرُوفُ بِالْبَابُوجِ. اهـ. لَكِنْ قَضِيَّةٌ صَنَعَ الشَّارِحُ أَنَّ السَّرْمُوزَةَ لَهُ كَعْبٌ وَيُصْرَحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الْوَنَانِيِّ فَإِنْ قَدَّ التَّغْلُّ جَسًا أَوْ شَرَعًا وَاحْتِاجَ لِيُقَايَةِ الرَّجْلِ كَانَ كَانَ الْخُفُّ غَيْرَ لَائِقٍ بِهِ فَلْيَلْبَسْ مَا سَرَّ الْأَصَابِعِ أَوْ الْعَقَبَ كَخُفِّ قُطْعِ أَسْفَلُ كَعْبِيهِ أَيْ حَتَّى ظَهَرَ الْعَقَبُ. وَالْمُكَمَّبُ وَهُوَ السَّرْمُوزَةُ وَالزُّرْبُولُ الَّذِي لَا يَسَرُّ الْكَعْبَيْنِ، وَإِنْ سَرَّ ظَهَرَ الْقَدَمَيْنِ الْبَاقِي فِي الثَّلَاثَةِ كَمَا فِي التُّخْفَةِ، وَأُطْلِقَ فِي الثَّاهِيَةِ قُطْعِ الْخُفِّ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ قَالَ ابْنُ قَابِسٍ فَيَجِلُّ حَيْثُ نَزَلَ عَنِ الْكَعْبَيْنِ، وَإِنْ سَرَّ الْعَقَبَ وَالْأَصَابِعَ وَظَهَرَ الْقَدَمَ. انْتَهَى. اهـ. وَقَوْلُهُ: وَإِنْ سَرَّ الْعَقَبَ سَبَقَ عَنْ ع ش مِثْلُهُ وَقَوْلُهُ: وَالْأَصَابِعُ إِلَخ سَبَقَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ مِثْلُهُ. • قَوْلُهُ: (وَالزُّرْبُولُ) أَيُّ الْبَابُوجِ. • قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ إِبْلَاقِي إِلَخ) هَذَا مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي الرَّوْضَةِ، وَأَصْلُهَا فَإِنَّهُمَا خَيْرَ ابْنَيْنِ الْمَدَاسِ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ الْآنَ بِالْكُوشِ وَبَيْنَ الْخُفِّ الْمَقْطُوعِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ وَلَا شُبْهَةَ أَنَّ الْكُوشَ سَائِرٌ لِلْعَقَبِ وَرُءُوسِ الْأَصَابِعِ وَاقْتَضَاهُ الْحَدِيثُ أَيْضًا فَإِنْ مَقْتَضَاهُ أَنَّ مَا قُطِعَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ حُلٌّ مُطْلَقًا عِنْدَ قَدِّ التَّغْلِي، وَإِنْ اسْتَرَّ الْعَقَبُ نَمَ رَأَيْتَ فِي فَتَاوَى الْعَلَامَةِ ابْنِ زِيَادٍ مَا ذَكَرْتَهُ فَرَأَجَفْنَا نَمَ رَأَيْتَ الْمُحْتَسِي سَمَ قَالَ قَوْلُهُ: فَالْحَاصِلُ إِلَخ الْوَجْهَ مَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمُ وَالْخَبَرُ الْجِلُّ حَيْثُ نَزَلَ عَنِ الْكَعْبَيْنِ، وَإِنْ سَرَّ الْعَقَبَيْنِ وَالْأَصَابِعَ وَظَهَرَ الْقَدَمَ، وَهَلْ يَجِلُّ حَيْثُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَحْتَمِلُ الْجِلُّ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ بِمَنْزِلَةِ التَّغْلِي شَرَعًا. انْتَهَى. اهـ. بَصْرِيٌّ. عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلٍ، وَأَمَّا الرَّجُلُ لِلذَّكَرِ فَاعْتَمَدَ الشَّارِحُ فِي التُّخْفَةِ وَالْإِبْعَابِ أَنَّ مَا ظَهَرَ مِنْهُ الْعَقَبُ وَرُءُوسِ الْأَصَابِعِ يَجِلُّ مُطْلَقًا وَمَا سَرَّ

وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ كَيْسَ الْأَصْبُعِ مُخْتَصٌّ بِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ مُحِيطٌ بِالْجَمِيعِ فَلَا يُعَدُّ سَائِرًا لَهَا السَّرُّ الْمُتَنَبِّحُ إِلَّا إِنْ سَرَّ جَمِيعَهَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِسَرٍّ جَمِيعَهَا أَنْ لَا يَزِيدَ شَيْءٌ مِنْ الْأَصَابِعِ عَلَى سَرِّ الْقَبَابِ أَوْ الثَّامُوسَةِ فَلَا يَضُرُّ إِمْكَانُ رُؤْيَا رُءُوسِ الْأَصَابِعِ مِنْ قُدَامِ قَلْبِئَاتِمَلِّ. قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ لُبْسُ الْخُفِّ الْمَقْطُوعِ، وَإِنْ لَمْ يَخْتِجْ إِلَيْهِ وَهُوَ بَعِيدٌ بِلِ الْأُجْهِ عَدَمُهُ إِلَّا لِحَاجَةِ كَخَشِيَةِ تَنْجُسِ رِجْلِهِ أَوْ بَرْدٍ أَوْ حَرٍّ أَوْ كَوْنِ الْهَفَاءِ غَيْرَ لَائِقٍ بِهِ. اهـ.

الكميين أنه لا يحرم، وإن بقي منه ما يحيط بالعقب والأصابع وظاهر القدمين وعليه فلا يُنافيه تحريمهم الشرموزة؛ لأنه مع وجود غيرها ومع ذلك لو قيل: إنه لا بُدَّ من قطع ما يحيط بالعقبين والأصابع، ولا يضُرُّ استازر ظاهر القدمين؛ لأن الاستمسك يتوقَّف على الإحاطة بذلك دون الآخرين لكان مُتَّجِهاً ثم رأيت المُصنِّفَ كالأصحاب صرحوا بأنه لا يلزمه قطع شيء مما يستُرُّ ظاهر القدمين وغلَّوه بأنه لإحاجة الاستمسك فهو كاستثاره بشراك النعل وابن العماد قال لا يجوز لبس الزربول المَقوَّر الذي لا يحيط بعقب الرجل إلا عند فقد النعلين؛ لأنه سائر لإظهار القدم ومُحيط بها من الجوانب بخلاف القبقاب؛ لأن ستره كستر النعل. اهـ. وضربحه وجوب قطع ما يستُرُّ العقبين بالأولى ويُفَرَّق بين ما يستُرُّ ظاهر القدمين وما يستُرُّ العقب بتوقُّف الاستمسك في الخفاف غالباً على الأول دون الثاني كما عُلِمَ مما مرَّ. وبما تَقَرَّرَ يُعلم ما في قول الزركشي كابن العماد والمراد بقطعه أسفل من الكعب أن يصير كالنعلين لا التقويز بأن يصير كالزربول من الإيهام بل والمخالفة ليصريح قول الروضة وغيرها لو وجد لبس الخف المَقطوع نعلين لزمه نزعه فوراً، وإلا لزمه الدم إذ لو كان المَقطوع كالنعل لم يصح هذا اللزوم بخلاف ما لو كان يستُرُّ عقبه أو أصابعه فإن فيه سترًا أكثر مما في النعلين فوجب نزعه عند وجودهما. فالحاصل أن ما ظهر منه العقب وزعوس الأصابع يحل مُطلقاً؛ لأنه كالنعلين سواءً وما يستُرُّ الأصابع فقط أو العقب فقط لا يحل إلا.....

أحدهما فقط لا يحل إلا مع فقد النعلين وكلامه في غيرهما ككلام غيره ثم يُفيد أنه عند فقد النعلين إنما يُشترط ظهور الكفَّين فما فوقهما دون ما تحتهما، وإن استرَّ زعوس الأصابع والعقب ثم الذين جاوزوا لبسه عند فقد النعلين ظاهر كلامهم أنه يجوز، وإن لم يُختنَج إليه وجزى عليه ابن زياد اليمنى قال؛ لأن اللبس في الجملة حاجة وقال في الإمداد والنهاية هو بعيد بل الأوجه عدمه إلا لإحاجة كخشية تنجس رجله أو نحو بزيء أو حرَّ أو كَوْن الحفاء غير لائق به. انتهى اهـ. وتقدَّم عن المُفني والوثائي مثل ما في الإمداد والنهاية. ة قوَد: (إنه لا يَحْرُم) أي لبس الخف المَقطوع أسفل من الكعبين. ة قوَد: (مع وجود غيرها) أي مما يَظْهَرُ منه بعض الأصابع والعقب كالقبقاب. ة قوَد: (ومنع ذلك) أي مع كَوْن ظاهر الإطلاق ما ذَكَرَ. ة قوَد: (وابن العماد إلخ) عَطَفَ على المُصنِّف. ة قوَد: (وضربحه وجوب إلخ) الصراحة المذكورة مَمنوعة كما لا يخفى على المتأمل سم بل وليس ظاهراً في وجوب القطع بضري. ة قوَد: (أن ما ظهر منه العقب) أي ولو بعضه. ة قوَد: (وزعوس الأصابع) أي ولو بعض أصابع محمَّد صالح الزنيس. ة قوَد: (وما ستر الأصابع فقط أو العقب إلخ) تقدَّم ما فيه عن سم والبصري.

ة قوَد: (وضربحه وجوب إلخ) الصراحة المذكورة مَمنوعة كما لا يخفى على المتأمل.
 ة قوَد: (فالحاصل أن ما ظهر منه العقب إلخ) الوجه ما هو ظاهر كلامهم والخبر الجدل حيث نَزَلَ عن الكفَّين، وإن ستر العقبين والأصابع وظاهر القدم، وهل يحل حبثه من غير حاجة إليه فيه نظر ويَحْتَمَلُ

مع فقد الأولين، وإذا لیس مُعْتَبَرًا لِحَاجَةٍ ثُمَّ وَجَدَ جَائِزًا لِرِمِّهِ نَزَعَهُ فَوَرَا، وَالْأَيْثَمُ وَفَدَى
وَالصَّبِيُّ كَالْبَالِغِ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَيَأْتِي لَكِنِ الْإِثْمُ عَلَى الْوَلِيِّ وَالْفِذْيَةُ فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ الْمَوْزُطُ
لَهُ، نَعَمْ إِنْ قُلَّ بِهِ ذَلِكَ أَجْنَبِي كَانَ طَلَبُهُ فَالْفِذْيَةُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ قَطْعًا.
(وَوَجْهُ الْمَرَأَةِ) وَلَوْ أُمَةً (كَزَايِسِهِ) أَيِ الرَّجُلِ فِيمَا مَرَّ فِيهِ لِتَنْهِيهَا عَنِ الْإِنْتِقَابِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
وِحِكْمَةُ ذَلِكَ أَنَّهَا تَسْتُرُهُ غَالِيًا فَأَمَرَتْ بِكَشْفِهِ نَقْضًا لِلْعَادَةِ لِتَتَذَكَّرَ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي تَجَرُّدِ الرَّجُلِ
نَعَمْ لَهَا بَلْ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً عَلَى مَا بُحِثَ؛ لِأَنَّ رَأْسَ غَيْرِهَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ لَكِنِ الَّذِي فِي
الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَيُؤَيِّدُهُ بَأَنَّ الْإِعْتِنَاءَ بِسِتْرِ الرَّأْسِ وَلَوْ مِنَ الْأُمَةِ أَكْثَرُ لِقَوْلِ جَمْعٍ أَنَّهُ عَوْرَةٌ
وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّ وَجْهَهَا عَوْرَةٌ.....

• فَوَدَى: (مَعَ فَقَدِ الْأَوَّلَيْنِ) وَمِمَّا خُفِّ الْمَقْطُوعُ الَّذِي ظَهَرَ مِنْهُ الْعِقَبُ وَرُءُوسُ الْأَصَابِعِ وَالتَّغْلَانِ.

• فَوَدَى: (وَإِذَا لَيْسَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَى: (لَكِنِ الْإِثْمُ عَلَى الْوَلِيِّ) أَيِ إِذَا أَقَرَّ الصَّبِيُّ
عَلَى ذَلِكَ نِهَايَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَى: (فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ الْإِنْفِ) وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ طَوْلِ زَمَنِ اللَّبْسِ وَقِصَرِهِ
مُعْنَى وَنِهَايَةً. • فَوَدَى: (وَالْفِذْيَةُ فِي مَالِهِ الْإِنْفِ) مَحَلُّهُ فِي الْمُتَمَيِّزِ أَمَّا غَيْرُهُ فَلَا شَيْءَ بِفِعْلِهِ كَمَا سَبَقَ بَصْرِيٌّ.

• فَوَدَى: (وَلَوْ أُمَةً) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَى: (فِيمَا مَرَّ الْإِنْفِ) أَيِ فِي حُرْمَةِ السَّتْرِ لَوَجْهًا أَوْ بَعْضَهُ إِلَّا
لِحَاجَةٍ فَيَجُوزُ مَعَ الْفِذْيَةِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَى: (إِنَّهَا تَسْتُرُهُ غَالِيًا) أَيِ وَلَيْسَ بِعَوْرَةٍ فِي الصَّلَاةِ وَبِهِ يَتَذَفَّعُ
قَوْلُ سَمِ هِيَ تَسْتُرُ الرَّأْسَ أَيْضًا غَالِيًا أَوْ دَائِمًا. اهـ. • فَوَدَى: (نَظِيرَ مَا مَرَّ الْإِنْفِ) أَيِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

• فَوَدَى: (لَهَا الْإِنْفِ) خَيْرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ أَنَّ تَسْتُرَ مِنْهُ أَيِ مِنَ الْوَجْهِ كُرْدِيٌّ. • فَوَدَى: (حَلَّى مَا بُحِثَ) اعْتَمَدَهُ
الْمُعْنَى وَالنَّهَايَةَ عِبَارَتُهُمَا وَعَلَى الْحُرَّةِ أَنَّ تَسْتُرَ مِنْهُ مَا لَا يَتَأْتِي سَتْرَ جَمِيعِ رَأْسِهَا إِلَّا بِهِ احْتِطَاءً لِلرَّأْسِ إِذْ
لَا يُمَكِّنُ اسْتِعَابَ سَتْرِهِ إِلَّا بِسِتْرِ قَدَرٍ يَسِيرُ بِمَا يَلِيهِ مِنَ الْوَجْهِ، وَالْمُحَافَظَةُ عَلَى سَتْرِهِ بِكَمَالِهِ لِيَكُونَهُ
عَوْرَةً أَوَّلَى مِنَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى كَشْفِ ذَلِكَ الْقَدَرِ مِنَ الْوَجْهِ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّغْلِيلِ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَسْتُرُ ذَلِكَ؛
لِأَنَّ رَأْسَهَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ مَا ذُكِرَ فِي إِخْرَامِ الْمَرَأَةِ وَلَبْسِهَا لَمْ
يُفَرِّقُوا فِيهِ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأُمَةِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ قَوْلِهِ وَشَدَّ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ فَحَكَى وَجْهَهَا
أَنَّ الْأُمَّةَ كَالرَّجُلِ وَوَجْهَيْنِ فِي الْمُبْعَضَةِ هَلْ هِيَ كَالْأُمَةِ أَوْ كَالْحُرَّةِ. انْتَهَى. قَالَ الْبَصْرِيُّ بَعْدَ
سَرْدِهَا وَمَا ذَكَرَاهُ وَاضْبَحَ. اهـ. • فَوَدَى: (لَكِنِ الَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْرُخْ
بِقَدَمِ الْفَرْقِ فِي هَذَا الْقَدْرِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: لَمْ يُفَرِّقُوا فِيهِ الْإِنْفَ لِمَجَرَّدِ تَقْيٍ مَا نَقَّلَهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَشَدَّ
الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الْإِنْفَ فِي مُقَابَلَتِهِ فَتَأَمَّلْهُ سَمِ وَتَقَدَّمْ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ.

الْحِلُّ؛ لِأَنَّهُ حَبِطَ بِسِتْرِ التَّغْلِيلِ شَرْعًا. • فَوَدَى: (وِحِكْمَةُ ذَلِكَ أَنَّهَا تَسْتُرُهُ غَالِيًا) هِيَ تَسْتُرُ الرَّأْسَ أَيْضًا غَالِيًا
أَوْ دَائِمًا. • فَوَدَى: (حَلَّى مَا بُحِثَ) اعْتَمَدَهُ م. ر. • فَوَدَى: (لَكِنِ الَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُ
لَمْ يَصْرُخْ بِقَدَمِ الْفَرْقِ فِي هَذَا الْقَدْرِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: لَمْ يُفَرِّقُوا فِيهِ الْإِنْفَ لِمَجَرَّدِ تَقْيٍ مَا نَقَّلَهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَشَدَّ
الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الْإِنْفَ فِي مُقَابَلَتِهِ فَتَأَمَّلْهُ.

أَنْ تَسْتَرْ مِنْهُ مَا لَا يَتَأْتِي سِتْرَ رَأْسِهَا إِلَّا بِهِ وَلَمْ يَلْزَمْهَا أَنْ تَكْشِفَ مِنْهُ مَا لَا يَتَأْتِي كَشْفُ الْوَجْهِ إِلَّا بِهِ؛ لِأَنَّ السِّتْرَ أَحَوَّطَ لَهَا وَلَهَا أَنْ تَسْدُلَ عَلَى وَجْهِهَا شَيْقًا مُتَجَافِيًا عَنْهُ بِنَحْوِ أَعْوَادٍ وَلَوْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ فَلَوْ سَقَطَ فَمَسَّ الثَّوْبَ الْوَجْهَ بِلَا اخْتِيَارِهَا فَإِنْ رَفَعْتَهُ فَوْرًا فَلَا شَيْءَ، وَإِلَّا فَإِنْ تَعَمَّدَتْهُ أَوْ أَدَامَتْهُ أَثِمَّتْ وَفَدَّتْ وَيُسْنُ لَهَا كَشْفُ كَفِّهَا.

(وَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ) إجماعاً (إِلَّا الْقَفَّازَ) فِي الْيَدَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا كَالرَّجُلِ لُبْسُهُمَا أَوْ لُبْسُهُ وَتَلَزَمُهَا الْفِذْيَةُ (فِي الْأَظْهَرِ) لِلتَّنْهِيِ عَنْهُمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لَكِنْ أُعِلُّ بِأَنَّهُ مِنْ قَوْلِ الرَّاوي وَمِنْ ثَمَّ انْتَصَرَ لِلْمُقَابِلِ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْقَفَّازُ شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدِ يُحْشَى بِقَطْنٍ

• قَوْلُهُ: (أَنْ تَسْتَرْ مِنْهُ) أَيُّ لَوْ فِي الْخَلْوَةِ سَم. • قَوْلُهُ: (وَلَهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُسْنُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى.
• قَوْلُهُ: (وَلَهَا أَنْ تَسْدُلَ) الْإِنِّجَ بَلْ عَلَيْهَا فِيمَا يَظْهَرُ حَيْثُ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِدَفْعِ نَظَرٍ مُحْرَمٍ بِصُرِّيْ عِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَلَا يَتَعَدُّ جَوَازُ السِّتْرِ مَعَ الْفِذْيَةِ حَيْثُ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِدَفْعِ نَظَرٍ مُحْرَمٍ. اه. قَالَ عَشْرٌ بَلْ يَتَنَهَى وَجُوبُهُ وَلَا يُنَافِيهِ التَّثْنِيَةُ بِالْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ جَوَازٌ يَتَعَدُّ مَنَعَ قِيَصْدُقُ بِالْوَاجِبِ. اه. أَقُولُ وَيُكْثَرُ عَلَى دَعْوَى الْوُجُوبِ نَهْيُ الْمَرْأَةِ عَنِ الْإِنْتِقَابِ مَعَ ظُهُورِ أَنْ تَرْكُهُ لَا يَخْلُو عَنْ النَّظَرِ الْمُحْرَمِ نَعَمْ لَوْ خُصَّصَ الْوُجُوبُ بِحَالَةٍ خَوْفٍ نَظَرٍ مُحْرَمٍ مُؤَدٍّ إِلَى تَعَلُّقٍ وَهُجُومٍ بَعْضِ الْفَسَقَةِ لَمْ يَرِدِ الْإِشْكَالُ. • قَوْلُهُ: (وَلَا فَإِنْ تَعَمَّدَتْهُ الْإِنِّجَ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ الْمُقْسِمَ بِلَا اخْتِيَارِهَا سَمِ أَيُّ فَحَقُّ التَّثْنِيَةِ بِأَنَّهُ تَعَمَّدَتْهُ الْإِنِّجَ بِالْبَاءِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ إِدَامَتْهُ) أَيُّ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الرِّفْعِ. • قَوْلُهُ: (وَفَدَّتْ) أَيُّ وَجَبَتْ الْفِذْيَةُ وَتَعَمَّدَتْ بِتَعَدُّ ذَلِكَ عَشْرٌ.
• قَوْلُهُ (سُنِّي): (وَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ) أَيُّ وَمِنْهُ الْخُفُّ سَمِ نِهَايَةِ وَمُغْنَى.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (إِلَّا الْقَفَّازَ الْإِنِّجَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ وَغَيْرِهِ فِي الرَّأْسِ وَغَيْرِهِ إِلَّا الْقَفَّازَ. اه. • قَوْلُهُ: (فِي الْيَدَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ لَوْ لَفَّهَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنْ أُعِلُّ إِلَى الْقَفَّازِ.
• قَوْلُهُ: (لُبْسُهُمَا) أَيُّ الْقَفَّازَيْنِ (أَوْ لُبْسُهُ) أَيُّ الْقَفَّازِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ الْأَوَّلَ لِلْكُفَّيْنِ وَالثَّانِي لِلْكَفِّ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى فَلَيْسَ لَهَا سِتْرُ الْكُفَّيْنِ وَلَا أَحَدُهُمَا بِهِ. اه. وَهِيَ أَحْسَنُ.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (فِي الْأَظْهَرِ) وَالثَّانِي يَجُوزُ لَهَا لُبْسُهُمَا لِمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ كَانَ يَأْتُرُ بَنَاتَهُ بِلُبْسِهِمَا فِي الْإِحْرَامِ مُغْنَى. • قَوْلُهُ: (هَنُفُهُمَا) أَيُّ عَنْ لُبْسِ الْقَفَّازَيْنِ نِهَايَةِ وَمُغْنَى فَكَلَامُ الشَّارِحِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَيُّ التَّنْهِيِ عَنْ لُبْسِ الْقَفَّازَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَتَلَزَمُهَا) أَيُّ الرَّجُلِ

• قَوْلُهُ: (أَنْ تَسْتَرْ مِنْهُ مَا لَا يَتَأْتِي سِتْرَ رَأْسِهَا إِلَّا بِهِ) قَدْ يَتَوَقَّعُ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا فِي غَيْرِ الْخَلْوَةِ أَمَّا فِيهَا فَيَجِبُ كَشْفُ جَمِيعِ الْوَجْهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ سِتْرُ الْقَدْرِ الَّذِي لَا يَتَأْتِي سِتْرَ جَمِيعِ الرَّأْسِ إِلَّا بِهِ جَائِزٌ بَلْ مَدْنُوبٌ فِي الْخَلْوَةِ؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْمَوْرَةِ الصُّغْرَى مَطْلُوبٌ حَتَّى فِي الْخَلْوَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ بِخِلَافِ الْكُبْرَى فَإِنَّ سِتْرَهَا وَاجِبٌ فِي الْخَلْوَةِ أَيْضًا إِلَّا لِحَاجَةٍ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ مَرَّ.

• قَوْلُهُ: (وَلَا فَإِنْ تَعَمَّدَتْهُ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ الْمُقْسِمَ بِلَا اخْتِيَارِهَا. • قَوْلُهُ (سُنِّي): (وَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ) أَيُّ وَمِنْهُ الْخُفُّ. • قَوْلُهُ: (فِي الْيَدَيْنِ) أَخْرَجَ الرَّجُلَيْنِ وَانْظُرْ أُصْبُعَ أَوْ أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ.

وَيُرْزَأُ بِأَزْرَارٍ عَلَى الشَّاعِدِ لِيَقْنَعَهَا مِنَ الْبَرْدِ وَالْمَرَادُ هُنَا الْمَحْشُوءُ وَالْمَزْرُورُ وَغَيْرُهُمَا وَلَهَا لَفٌ خِزْفَةٌ بِشَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى يَدَيْهَا وَلَوْ لِيُغَيِّرَ حَاجَةً إِذْ لَا يُشَبِّهُ الْقَفَّازَ بَلْ لَوْ لَفَّهَا الرَّجُلُ عَلَى نَحْوِ يَدِهِ أَوْ رِجْلِهِ لَمْ يَأْتُمْ إِلَّا أَنْ يَمَقِّدَهَا أَوْ يَشُدَّهَا أَوْ يَخِيطُهَا وَلَيْسَ لِلخُتْنِ سِتْرٌ وَجْهَهُ بِمَخِيطٍ وَلَا بَغِيرِهِ مَعَ رَأْيِهِ فِي إِحْرَامٍ وَاحِدٍ لِيَقْتَنِنَ سَبَبَ التَّحْرِيمِ وَالْفِذْيَةِ حِينَئِذٍ، وَإِلَّا فَلَا كَمَا يَبَيِّنُهُ مَعَ فُرُوعِ

وَالْمَرْأَةِ. هـ. قُودٌ: (وَلَهَا لَفٌ خِزْفَةٌ لِنَحْ) أَي سِتْرٌ يَدُّهَا بِغَيْرِ الْقَفَّازِ كَكُمُ وَخِزْفَةٌ لَفْنُهَا عَلَيْهَا بِشَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ نِهَآيَةً. هـ. قُودٌ: (بَلْ لَوْ لَفَّهَا لِنَحْ) عِبَارَةٌ النَّهَآيَةِ وَالرَّجُلُ مِثْلُهَا فِي مُجَرَّدِ لَفٍّ الْخِزْفَةِ. اهـ. قَالَ ع ش أَي فِي لَفِّهَا مَعَ الشَّدِّ. اهـ. قُودٌ: (أَوْ هِيرِهِ) يَشْمَلُ الْعَقْدَ سَم. هـ. قُودٌ: (أَوْ يَشُدُّهَا) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ بَعْدَ كَلَامٍ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الرَّجُلَ مِثْلُهَا فِي لَفٍّ الْخِزْفَةِ إِلَى أَنْ قَالَ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا قَدَّمْتُهُ عَنِ الْمَجْمُوعِ فِي الشَّجَةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي جَوَازِ الشَّدِّ لَهُ أَيْضًا فَالْفَرْقُ بَضِيحٌ بِأَبِ اللَّبْسِ فِي حَقِّهِ دُونَهَا غَفْلَةٌ عَنْ هَذَا انْتَهَى لَكِنْ مِثْلُ صَاحِبِ الْبَهْجَةِ لَمَّا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ بِقَوْلِهِ كَكَيْسٍ لِحْيَةٍ وَلَفٍّ يَدِهِ أَوْ سَاقِهِ بِمِثْرٍ وَعَقْدِهِ. اهـ. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الشَّرْحِ هُنَا وَلِلْفَرْقِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهَا سَم وَقَوْلُهُ: وَهُوَ مُوَافِقٌ لِنَحْ لَكَ أَنْ تَمْتَنَّهُ بِأَنْ أَقْتَصَرَ صَاحِبُ الْبَهْجَةِ عَلَى الْعَقْدِ قَدْ يَهْتَمُّ جَوَازَ الشَّدِّ فَيُوَافِقُ مَا مَرَّ عَنْ الْمَجْمُوعِ. هـ. قُودٌ: (وَلَيْسَ لِنَحْ) عِبَارَةٌ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنَى وَيَحْرُمُ عَلَى الْخُتْنِ الْمُسْكِلِ سِتْرٌ وَجْهَهُ مَعَ رَأْيِهِ وَتَلَزُمُ الْفِذْيَةُ وَلَيْسَ لَهُ سِتْرٌ وَجْهَهُ مَعَ كَشْفِ رَأْيِهِ خِلَافًا لِمُقْتَضَى كَلَامِ ابْنِ الْمُقَرِّي فِي رُؤْيِهِ وَلَا فِذْيَةٍ عَلَيْهِ إِذْ لَا نَوْجِبُهَا بِالشَّكِّ. نَعَمْ لَوْ أَخْرَمَ بِغَيْرِ خَضْرَاءٍ الْأَجَانِبَ جَازَ لَهُ كَشْفُ رَأْيِهِ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مُحْرَمًا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيُسْنُ أَنْ لَا يَسْتَرَّ بِالمَخِيطِ لِحْوَازِ كَوْنِهِ رَجُلًا وَيُمْكِنُهُ سِتْرُهُ بِغَيْرِهِ هَكَذَا ذَكَرَهُ جُنْهُورُ الْأَصْحَابِ وَفِي أَحْكَامِ الْخَنَائِلِ لِابْنِ الْمُسْلِمِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَرَّ رَأْسَهُ، وَأَنْ يَكْتَشِفَ وَجْهَهُ، وَأَنْ يَسْتَرَّ بَدَنَهُ إِلَّا بِالمَخِيطِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ احْتِيَاطًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَالِإِسْتَوِيِّ وَمَا قَالَه حَسَنٌ. انْتَهَى. وَلَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَلَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ عَنْ الْمَجْمُوعِ أَيِ وَالْمُعْتَمَدُ مَا فِي الْمَجْمُوعِ. اهـ. هـ. قُودٌ: (مَعَ رَأْيِهِ) عِبَارَةٌ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَلَيْسَ لِلْخُتْنِ سِتْرٌ الْوَجْهَ مَعَ

هـ. قُودٌ: (أَوْ هِيرِهِ) يَشْمَلُ الْعَقْدَ. هـ. قُودٌ: (إِلَّا أَنْ يَفْقِدَهَا لِنَحْ) لَمَّا قُرِّرَ الْإِيضَاحُ حُكْمُ الْمَرْأَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْخِزْفَةِ الْمَذْكُورَةِ قَالَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَتِهِ وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ تَحْرِيمَ الْقَفَّازِ عَلَيْهَا كَوْنُهُ مَلْبُوسَ غَضُوٍّ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ فَآشِبَةٌ خُفُّ الرَّجُلِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ ثُمَّ قَالَ وَمِنْ الْبِنَاءِ أَيِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنَ الْبِنَاءِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الرَّجُلَ مِثْلُهَا فِي لَفٍّ الْخِزْفَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ شَقَّ إِزَارَهُ وَلَفَّ عَلَى كُلِّ سَاقٍ يَضْفًا لَمْ يَحْرُمُ إِلَّا أَنْ عَقَدَهُ إِلَى أَنْ قَالَ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا قَدَّمْتُهُ عَنِ الْمَجْمُوعِ فِي الشَّجَةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي جَوَازِ الشَّدِّ لَهُ أَيْضًا فَالْفَرْقُ بَضِيحٌ بِأَبِ اللَّبْسِ فِي حَقِّهِ دُونَهَا غَفْلَةٌ عَنْ هَذَا. اهـ. مَا فِي الْحَاشِيَةِ لَكِنْ مِثْلُ صَاحِبِ الْبَهْجَةِ لَمَّا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ بِقَوْلِهِ كَكَيْسٍ لِحْيَةٍ وَلَفٍّ يَدِهِ أَوْ سَاقِهِ بِمِثْرٍ وَعَقْدِهِ. اهـ. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الشَّرْحِ هُنَا وَلِلْفَرْقِ الْمَذْكُورِ، وَالْفَرْقُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهَا. هـ. قُودٌ: (وَلَيْسَ لِلْخُتْنِ سِتْرٌ وَجْهَهُ بِمَخِيطٍ وَلَا بَغِيرِهِ لِنَحْ) عِبَارَةٌ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَلَيْسَ لِلْخُتْنِ سِتْرٌ الْوَجْهَ مَعَ الرِّاسِ أَوْ بَدَنِهِ وَلَا كَشْفُهَا فَلَوْ

أخرى في الحاشية ويُؤخذ من التعليل بالتيقن المذكور أنه لو ستر وجهه وليس المخيط في إحرام واجد لزمته الفدية ليحقق موجبها هنا أيضًا ولو ستر رأسه ثم اتضح بالذكورة أو وجهه ثم اتضح بالأنوثة فهل تلزمه الفدية عملاً بما في نفس الأمر أو لا؛ لأن شرط الحرمة والفدية العلم بتحريمه عليه حالة فعله ولم يوجد كل مُحْتَمِل والأقرب الثاني ومُفْرَق بينه وبين مِثْرِهِ في الصلاة كَرَجُلٍ ثم بأن رجلاً فإنه يلزمه القضاء على ما في الروضة بأنه ثم شك حال التية في حصول الشر الواجب فائز، والشك هنا لا يؤثر.

(الثاني) من المحرمات (استعمال الطيب) للرجل وغيره (في توبه) كأن يشد نحو يسك وعنبر بطرفه أو يجعله في جيبه أو يلبس خُلْطاً محشواً به لم يعضت وكثوبه سائر ملبوسه حتى أسفل

الرأس أو بدونه ولا كشفهما قلو سترهما لزمته الفدية لستر ما ليس له ستره لا إن ستر الوجه أي للشك والفدية لا تجب بالشك أو كشفهما، وإن أتم فيهما. انتهى. وحاصله معاملة الأتني في وجوب ستر رايه وكشف وجهه ويتبني أن الإثم بكشفهما من حيث العورة حتى لو خلا عن الأجنب فلا إثم سم وقوله: ويتبني إلخ تقدم عن النهاية والمغني ما يوافقه. فود: (في إخراج واحد) كذا في شرحي الإرشاد والحاشية وخالف في شرح الباب فقال في إخراج واحد أو لا. اهـ. وظاهر النهاية والمغني موافقته حيث أطلقا ولم يقيدا بوحدة الإخراج ونائي. فود: (ويؤخذ من التعليل إلخ) اقترع ش وجزم بذلك الونائي. فود: (والأقرب الثاني) أي عدم لزوم الفدية. فود: (بأن رجلاً) أي وبالأولى إذا بان أتني. فود: (بأنه شك حال التية) قضيته أنه لو استتر كأمراة حال التية ثم كرجل فيما بعد التية لم يجب القضاء والظاهر خلافه؛ لأن الشك يؤثر في التية في جميع الصلاة سم.

فوق (سني): (استعمال الطيب إلخ) أي، وإن كان لا يترك الطرف إذا ظهر له ريح نهاية ومغني. فود: (للرجل) إلى قوله؛ لأن التبخر في النهاية والمغني لا أقوله لم يعضت وقوله: حي إلى وعنبر وقوله: وتيلوفر، وقوله: لا بالنسبة إلى، وأن يحتوي. فود: (نحو يسك) أي كوزيس وهو أشهر طيب

سترهما لزمته الفدية لستر ما ليس له ستره لا إن ستر الوجه أي للشك، والفدية لا تجب بالشك أو كشفهما، وإن أتم فيهما. اهـ. وحاصله معاملة الأتني في وجوب ستر رايه وكشف وجهه وفي شرح الروض قال في المجموع ويستحب أن لا يستتر بالمخيط لجواز كونه رجلاً ويمكنه ستره بغيره هكذا ذكره جمهور الأصحاب إلى آخر ما أطال به شرح الروض ويتبني أن الإثم بكشفهما من حيث العورة حتى لو خلا عن الأجنب فلا إثم.

(فرغ): وقع على بدنه طيب لو أزاله ذهب ماله يتبني جواز بقائه مع الفدية لا يقال ويتبني وجوب إزالته كما يجب إزاله الصيد المنلول؛ لأن الصيد يزول ملكه عنه بخلاف الطيب م. ر. فود: (بأنه ثم شك حال التية إلخ) قضيته أنه لو استتر كأمراة حال التية ثم كرجل بعد التية لم يجب القضاء والظاهر خلافه؛ لأن الشك يؤثر في التية في جميع الصلاة.

نَعْمَلُهُ إِنْ عَلِقَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ عَيْنِ الطَّيِّبِ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ لُبْسِ مَا مَشَهُ وَرَسَ أَوْ زَعْفَرَانَ وَهَذَا طَيِّبٌ فَهُوَ مَا ظَهَرَ مِنْهُ غَرَضُ التَّطَيُّبِ وَقَصْدُ مِنْهُ غَايَةُ كَيْسَلِكِ وَكَافُورٍ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ وَعَنْبَرٍ وَعُودٍ وَوَرْدٍ وَيَاسَمِينٍ وَنِيلُوفَرٍ وَنَرْجِسٍ وَزَيْنِحَانَ فَارِسِيٍّ وَغَيْرِهِ وَأَسٍ وَتَنْفَسِجٍ وَنَشَامٍ وَذَهَبٍ نَحْوِ أَتْرُجٍ بَأَنْ أَعْلَى فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَتْرُجُ غَيْرَ طَيِّبٍ إِذْ لَا تَلَازُمَ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ نَحْوُ شَيْخٍ وَقَيْصُومٍ وَأَتْرُجٍ وَتَفَاحٍ وَغُصْفَرٍ وَجَنَاءٍ وَقُرْنُفَلٍ وَشُثْبَلٍ وَمَصْطَلَكِي خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ وَسَائِرِ الْأَبَازِيرِ الطَّيِّبَةِ الرَّائِحَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا الدَّوَاءُ، وَإِصْلَاحُ الْأَطْعِمَةِ غَايَتَا (أَوْ بَدَنِهِ) كَالثَّوْبِ بَلْ أَوْلَى وَسَوَاءُ الْأَخْشَمِ وَغَيْرِهِ لِخُصُولِ تَرْفُهِهِ بِشَمِّ غَيْرِهِ لِيَرْجِعَهُ الطَّيِّبُ وَظَاهِرُ الْبَدَنِ.....

بِلَادِ الْيَمَنِ وَزَعْفَرَانَ، وَإِنْ كَانَ يُطْلَبُ لِلصَّنِيعِ وَالتَّدَاوِي مُغْنِي وَنَهَايَةً. قُودُ: (فَهُوَ الْخُ) أَيِ الطَّيِّبِ.
 قُودُ: (وَقَصْدُ مِنْهُ غَايَتَا) أَيِ وَلَوْ مَعَ غَيْرِهِ نَهَايَةً وَمُغْنِي عِبَارَةُ الْوَنَائِي فَيَخْرُومُ عَلَيْهِ التَّطَيُّبُ بِمَا تُقْصَدُ رَائِحَتُهُ أَوْ بِمَا فِيهِ ذَلِكَ إِنْ بَقِيَ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ كَأَنَّ تَظْهَرَ بَوَاشِ الْمَاءِ عَلَيْهِ دُونَ لَوْنِهِ وَالْمُرَادُ بِمَا تُقْصَدُ رَائِحَتُهُ أَنْ يَكُونَ مُعْظَمُ الْمَقْصُودِ مِنْهُ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ طَيِّبًا أَوْ يَظْهَرَ فِيهِ هَذَا الْغَرَضُ. اهـ.
 قُودُ: (كَيْسَلِكِ الْخُ) أَيِ الْبَعِيثَرَانِ وَالْبَابِ وَالسُّوسَنِ وَالْمَنْثُورِ نَهَايَةً أَيِ وَاللُّبَانِ الْجَوَاوِي أَيِ الْبَحُورِ الْجَوَاوِي كَمَا نَقَلَ ابْنُ الْجَمَالِ عَنِ الْأَكْثَرِينَ وَتَائِي. قُودُ: (وَلَيْتُوفَرٍ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِي اللَّهُ تَعَالَى بِتَقْدِيمِ اللَّامِ وَالَّذِي فِي الْحَاشِيَةِ تَيْلُوفَرٍ بَنُونَ فَتَحْتِيَّةٍ وَيُسَمَّى يَتَنُوفَرُ بَنَوْنَيْنِ يَتَنُهُمَا تَحْتِيَّةً. انْتَهَى. وَهَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِذِكْرِ الْأَطْبَاءِ لَهُ فِي حَرْفِ التَّوْنِ بَصْرِيٍّ. قُودُ: (وَزَيْنِحَانَ) أَطْلَقَهُ النَّهَايَةُ وَقَيَّدَهُ الْمُغْنِي تَبَعًا لِلرُّوَضِ بِالْفَارِسِيِّ وَقَالَ الْأَسْنَى وَخَرَجَ بِالْفَارِسِيِّ الْعَرَبِيِّ. قُودُ: (وَأَسٍ وَتَنْفَسِجِ الْخُ) وَشَرَطُ الزِّيَاحِينَ كَوْنُهَا رَطْبَةً وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنِ النَّصِّ أَنَّ الْكَادِيَّ وَلَوْ بِأَسَا طَيِّبٌ وَلَعَلَّهُ أَنْوَاعٌ وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ نَوْعٍ إِذَا رُشَّ عَلَيْهِ مَاءٌ ظَهَرَ رِيحُهُ نَهَايَةً. قُودُ: (وَذَهَبٍ نَحْوِ أَتْرُجٍ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْجِيمِ أَفْصَحُ، وَأَشْهُرُ مِنْ تَرْنُجٍ وَيُقَالُ لَهُ أَتْرُجٌ أَسْنَى وَمُغْنِي. قُودُ: (نَحْوُ شَيْخِ الْخُ) أَيِ مِمَّا يَتَّبَثُ بِنَفْسِهِ كَالْإِذْخِرِ وَالْخَزَامِيِّ مُغْنِي، وَأَسْنَى. قُودُ: (وَأَتْرُجِ الْخُ) أَيِ وَشَقَائِقَ وَنَوْرٍ نَحْوِ التَّفَاحِ وَالْأَتْرُجِ وَالتَّارُنْجِ وَالْكُمُزَى نَهَايَةً. قُودُ: (وَعُصْفَرٍ وَجَنَاءٍ) أَيِ، وَإِنْ كَانَ لُهُمَا رَائِحَةُ طَيِّبَةٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقْصَدُ مِنْهُ لَوْنُهُ أَسْنَى. قُودُ: (وَقُرْنُفَلِ الْخُ) أَيِ وَقُرْنًا وَدَارِ صَبْنِي نَهَايَةً. قُودُ: (وَإِصْلَاحِ الْأَطْعِمَةِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْوَاوِ وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ أَوْ؛ لِأَنَّ تَحَقُّقَ كُلِّ مِنَ الْمَذْكُورَيْنِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا مَرَّ مَحَلٌّ تَأْمُلُ بَصْرِيٍّ. قُودُ: (كَالثَّوْبِ) أَيِ قِيَاسًا عَلَى الثَّوْبِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. قُودُ: (سَوَاءُ الْأَخْشَمِ الْخُ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفَيْنِ مِمَّا. قُودُ: (وَظَاهِرُ الْبَدَنِ) عَطَفَ عَلَى الْأَخْشَمِ.
 (فَرَجَ): وَقَعَ عَلَى بَدَنِهِ طَيِّبٌ لَوْ أَرَادَهُ دَهَبَتْ مَالِيَّتُهُ يَتَّبَنِي جَوَازُ إِقْبَاتِهِ مَعَ الْغِذْيَةِ م ر اهـ سَمَ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ

قُودُ: (وَزَيْنِحَانَ فَارِسِيٍّ) أَطْلَقَهُ الرَّمْلِيُّ وَلَمْ يَقَيِّدْهُ بِالْفَارِسِيِّ وَفِي شَرْحِ الزُّوْضِ وَخَرَجَ بِالْفَارِسِيِّ الْمَقْبُورِيِّ. اهـ. قُودُ: (وَظَاهِرُ الْبَدَنِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى الْأَخْشَمِ شَرْحُ م ر.

وباطنه كأن أكل ما ظهر فيه طعم الطيب المختلط به أو ريحه لا لونه أو احتقن أو استقط به ثم استعماله المؤثر هنا هو أن يُلصقه بيده أو نحو ثوبه على الوجه المعتاد فيه لا بالنسبة لمحلّه فلا يؤدّ نحو الاحتقان به خلافاً لمن نازع فيه، وأن يحتوي على مَجْمَرَةٍ أو يقرّب منها وعلّق بيده أو ثوبه عَيْنَ البخور لا أثره؛ لأنّ التبخر الصاق بعَيْن الطيب إذ بُخّاه ودُخانُه عَيْنُ أَجْزائه، وإنّما لم يؤثّر في الماء كما مر؛ لأنه لا يُعَدُّ ثَمَّ عَيْنًا مُغَيَّرَةً، وإنّما الحاصل منه تزوُّج محض....

فيه بمُخَالَفَتِهِ لِظَاهِرِ إِطْلَاقِهِمُ الإِزَالَةَ بَصْرِيٍّ أَقُولُ وَيُؤْفِقُ مَا نَقَلَهُ سَمْعَنٌ عَنْ مَرْقٍ قَوْلِ الْوَنَائِي مَا نَصَّهُ نَعَمْ إِنْ لَمْ يَنْصَحْ بِهِ أَيْ التَّطِيبِ وَكَانَ فِي غَسَلِهِ قُورًا ذَهَابٌ أَوْ نَقْصٌ مَالِيَّةٌ لَا بِالتَّرَاخِي فَلَا اقْرُبُ اغْتِسَارُ التَّرَاخِي قَالَهُ فِي الْحَاشِيَةِ. اهـ. وظاهره عَدَمُ لُزُومِ الْفِدْيَةِ بِالتَّرَاخِي أَيْضًا. هـ. قُودُ: (وِبَاطِنُهُ) وَهُوَ دَاخِلُ الْجَوْفِ عِشْرِينَ. قُودُ: (كَأَن أَكَلَ الْخُ) أَيْ أَوْ ادْخَلَ فِي الْإِخْلِيلِ نِهَآيَةً. هـ. قُودُ: (أَوْ رِيحُهُ) أَيْ وَلَوْ خَفِيًّا يَظْهَرُ بَرَشُ الْمَاءِ عَلَيْهِ مُغْنِي. هـ. قُودُ: (هُوَ أَنْ يُلْصَقَهُ بِيَدِهِ الْخُ) وَلَا يَضُرُّ وَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى هَيْئَةِ الْمُتَعَادَةِ وَشَمُّهُ وَلَا شَمُّ مَاءِ الْوُزْدِ إِذَا التَّطِيبُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَحْوُ مِسْكِ إِنَّمَا يَكُونُ بَصَبَهُ عَلَى يَدَيْهِ أَوْ ثَوْبِهِ وَلَا حَمْلُ الْعُودِ، وَأَكْلُهُ نِهَآيَةً. هـ. قُودُ: (أَوْ نَحْوُ ثَوْبِهِ الْخُ) وَالْمَاءُ الْمُبْخَرُ إِنْ عَقِثَ بِهِ الْعَيْنُ حَرَمٌ شَرْعِيٌّ، وَإِلَّا فَلَا وَثَانِي وَنِهَآيَةً. هـ. قُودُ: (نَحْوُ الْإِحْتِقَانِ) أَيْ كَالْإِدْخَالِ فِي الْإِخْلِيلِ، وَأَكْلُ مَا ظَهَرَ فِيهِ طَعْمُ الطَّيِّبِ الْمُخْتَلِطِ بِهِ (وَأَنْ يَحْتَوِيَ عَلَى مَجْمَرَةٍ الْخُ) وَتَجِبُ الْفِدْيَةُ أَيْضًا بِسَبَبِ تَزَمُّنٍ أَوْ جُلُوسٍ أَوْ وَقُوفٍ بِفِرَاشٍ أَوْ مَكَانٍ مُطَيَّبٍ بِغَيْرِ الرِّيَاحِينِ وَقَدْ عَقِثَ بِيَدَيْهِ أَوْ مَلْبُوسِهِ بَعْضُ عَيْنِ الطَّيِّبِ، وَإِلَّا بَانَ كَانَ ثَمَّ حَائِلٌ يَمْنَعُ، وَإِنْ رُقِيَ فَلَا فِدْيَةَ لَكُنْهُ يَكْرَهُ وَتَجِبُ أَيْضًا بِسَبَبِ تَوَانٍ مِنْ قَادِرٍ فِي دَفْعِ مَا أَلْقَى عَلَيْهِ مِنَ الطَّيِّبِ بِرِيحٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ بِتَطْيِيبٍ غَيْرِهِ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى الدَّفْعِ وَلَا كَرَاهَةً فِي إِزَالَتِهِ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ لَزِمَتْهُ الْمُسَاسَةُ وَطَالَ زَمَنُهَا، وَأَمَنَتْهُ الإِزَالَةُ مِنْ غَيْرِ مُسَاسَةٍ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ؛ لِأَنَّ قُضْدَهُ الإِزَالَةَ وَمِنْ ثَمَّ جَازَ لَهُ تَزَوُّجُ الثَّوْبِ مِنْ رَأْسِهِ وَلَمْ يَلْزَمْهُ شَقُّهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنَ الدَّفْعِ كَزَمِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَرْضَى بِأَجْرَةٍ مِثْلٍ أَوْ يَرْضَى بِهَا وَلَمْ تَفْضُلْ عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ فَلَا فِدْيَةَ وَلَوْ تَوَقَّفَتْ إِزَالَتُهُ عَلَى الْمَاءِ وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا مَاءً يَكْفِيهِ لَطَهَّرَهُ فَإِنْ كَانَ مُسْتَعْمِلُهُ يَكْفِيهِ لِإِزَالَتِهِ قَدَّمَ الطَّهْرَ ثُمَّ يَجْمَعُ مَاءً وَيَغْسِلُ بِهِ الطَّيِّبَ، وَإِنْ لَمْ يَكْفِ قَدَّمَهَا سَوَاءً عَصَى بِالتَّطِيبِ أَمْ لَا وَيَتَيَمَّمُ وَثَانِيٍّ وَفِي النِّهَآيَةِ مَا يُوَافِقُهُ. هـ. قُودُ: (لَا أَثَرُهُ) أَيْ كَالرَّايِحَةِ وَجِبَارَةُ شَرْحِ الإِزَادِ الصَّغِيرِ فَعَبَقَ الرِّيحَ وَخَدَهُ لَا يَضُرُّ بِالْأَوَّلَى إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ مَجْمَرَةٍ فَمَتَى عَقِثَ بِهِ عَيْنُ الرِّيحِ بَانَ وَصَلَ دُخَانُهُ أَوْ بُخَارُهُ ضَرَّ سَوَاءً أَجْعَلَهَا تَحْتَهُ أَمْ يَضْرِبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْثَبِ بِهِ عَيْنُهُ لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَهُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْغَزَالِيِّ وَالْمَاءُ الْمُبْخَرُ إِنْ عَقِثَ بِهِ الْعَيْنُ حَرَمٌ، وَإِلَّا فَلَا. اهـ. سَمْعَنٌ وَفِي

هـ. قُودُ: (وَعَلَى يَدَيْهِ أَوْ ثَوْبِهِ عَيْنُ الْبُخُورِ لَا أَثَرُهُ) أَيْ كَالرَّايِحَةِ وَجِبَارَةُ شَرْحِ الإِزَادِ الصَّغِيرِ فَعَبَقَ الرِّيحَ وَخَدَهُ لَا يَضُرُّ بِالْأَوَّلَى إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ مَجْمَرَةٍ فَمَتَى عَقِثَ بِهِ عَيْنُ الرِّيحِ بَانَ وَصَلَ إِلَيْهِ دُخَانُهُ أَوْ بُخَارُهُ ضَرَّ سَوَاءً أَجْعَلَهَا تَحْتَهُ أَمْ يَضْرِبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْثَبِ بِهِ عَيْنُهُ لَمْ يَضُرَّ كَذَا شَرْحُ مَرْقٍ، وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَهُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْغَزَالِيِّ وَالْمَاءُ الْمُبْخَرُ إِنْ عَقِثَ بِهِ الْعَيْنُ حَرَمٌ، وَإِلَّا فَلَا. اهـ.

لا حَمْلٌ نَحْوِ مِسْكِ فِي نَحْوِ خِرْقَةٍ مَشْدُودَةٍ بِخِلَافِ حَمْلٍ نَحْوِ فَارَةٍ مِسْكِ مَشْقُوقَةِ الرَّأْسِ أَوْ قَارُورَةٍ مَفْتُوحَةِ الرَّأْسِ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ الشَّدَّ صَارِفٌ عَنْ قَصْدِ التَّطِيبِ بِهِ وَالْفَتْحُ مَعَ الْحَمْلِ يُصَيِّرُهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُلْصَقِ بِيَدِهِ وَلَا أَثَرَ لِبَقِي رِيحٍ مِنْ غَيْرِ غَيْنٍ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي أَكْلِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ فَقَطْ بِأَنَّ ذَاكَ فِيهِ اسْتِعْمَالُ غَيْنِ الطَّيِّبِ وَلَوْ خَفِيَثَ رَائِحَتُهُ كَالْكَاذِبِ وَالْفَاغِيَةِ وَهِيَ تَمَرُّ الْجَنَائِ فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ أَصَابَهُ الْمَاءُ فَاحَثَ حَرَمٌ، وَالْأَفْلَا وَشَرَطَ ابْنُ كَيْجٍ فِي الرِّيَاحِينَ أَنْ يَأْخُذَهَا بِيَدِهِ وَيُسْمُّهَا أَوْ يَضَعُ أَثْقَهُ عَلَيْهَا لِلشُّمِّ وَشَرَطَ الْإِنَّمُ فِي الْمُحَرَّمَاتِ كُلِّهَا الْعَقْلُ إِلَّا الشُّكْرَانَ الْمُتَعَدِّيَّ بِشُكْرِهِ وَعَلِمَ الْإِحْرَامَ وَالتَّحْرِيمَ أَوْ التَّقْصِيرَ فِي التَّعْلِيمِ.....

الْثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهَا. ه. قُود: (لَا حَمْلٌ) إِلَى الْمَنِيِّ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُفَرَّقُ إِلَى وَلَوْ خَفِيَثَ وَقَوْلُهُ: لَا نَحْوُ الْحَلْقِي إِلَى وَيَلْزَمُ وَكَذَا فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَالْأَوَّلَى إِلَى وَلَوْ جَهْلٌ. ه. قُود: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ الطَّهَارَةِ. ه. قُود: (لَا حَمْلٌ نَحْوِ مِسْكِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يُلْصِقَهُ أَيِ اسْتِعْمَالَهُ الْمُؤَثَّرَ لِلصَّاقَةِ بِيَدِهِ الْإِنْفِ لَا حَمْلٌ مِثْلُ مِسْكِ الْإِنْفِ كَرْدِي عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَلَا فِذِيَّةٌ بِسَبَبِ حَمْلِ الطَّيِّبِ كَمِسْكِ بِخِرْقَةٍ كَيْسٍ أَوْ غَيْرِهِ شُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْ بِقَارُورَةٍ مُغْصَمَةِ الرَّأْسِ وَلَا بِسَبَبِ حَمْلِ الْمِسْكِ فِي فَارَةٍ لَمْ تُشَقَّ عَنْهُ أَوْ الْوَرْدِ فِي نَحْوِ مَنْدِيلٍ، وَإِنْ شَمَّ الرِّيحَ فِي الْكُلِّ وَقَصَدَ التَّطِيبَ عَلَى الْأَوْجِهِ إِلَّا إِنْ رَقَّتِ الْخِرْقَةُ وَلَا يَضُرُّ أَيْضًا شَمُّ نَحْوِ مِسْكِ مِنْ غَيْرِ مَسٍّ وَلَا مَسَّهُ إِلَّا إِنْ لَزِقَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ عَيْنِهِ أَوْ حَمَلَهُ بِنَحْوِ يَدِهِ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ مُجَرَّدَ الثَّقَلِ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ فِي الْحَاشِيَةِ وَشَرَحَ الْعِبَابِ وَالثَّاهِيَةِ وَقَصَرَ الزَّمَنُ بِحَيْثُ لَا يُعَدُّ فِي الْعُرْفِ تَطْيِيبًا. انْتَهَى. وَلَا يُكْرَهُ لِلْمُحَرَّمِ تَمَلُّكُ طَيِّبٍ وَنَحْوِهِ كَمَلْبُوسٍ وَدُفْنٍ. اه. ه. قُود: (أَوْ قَارُورَةٍ الْإِنْفِ) أَيِ حَمْلُ قَارُورَةٍ لِنَحْوِ مِسْكِ. ه. قُود: (وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ الشَّدَّ صَارِفٌ الْإِنْفِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْحُرْمَةُ لَوْ كَانَتْ الْخِرْقَةُ الْمَشْدُودَةُ مِمَّا يَقْصَدُ التَّطِيبُ بِمَا فِيهَا لِرِقَّتِهَا بِحَيْثُ لَا تَمْنَعُ ظُهُورَ الرَّائِحَةِ، وَإِنَّمَا تُشَدُّ عَلَيْهِ لِمَنْعِ تَبَدُّدِ رَائِحَتِهِ م. ر. اه. سَمَّ وَقَدَّمَ عَنْ الْوَنَائِي الْجَزْمَ بِذَلِكَ. ه. قُود: (لِبَقِي رِيحِ الْإِنْفِ) لِنَحْوِ مَسِّهِ وَهُوَ يَابِسٌ أَوْ جُلُوبِهِ فِي دُكَّانٍ عَطَارٍ أَوْ عِنْدَ مُتَجَمِّرٍ نِهَابَةٍ. ه. قُود: (كَالْكَاذِبِ) عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَيَسْمُّ الرِّيَاحِينَ الرِّطْبَةَ إِنْ أُلْصَقَهَا بِأَنفِهِ، وَالْأَفْلَا يَضُرُّ كَالرِّيَاحِينَ الْيَابِسَةِ نَعَمَ الْكَاذِبِ بِالْمُفْجَمَةِ وَلَوْ يَابَسَ طَيِّبٌ لَكِنِ الَّذِي بِمَكَّةَ لَا طَيِّبَ فِي يَابِسِهِ أَلْبَتَّةَ، وَإِنْ رُشَّ عَلَيْهِ مَاءٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ. اه. ه. قُود: (وَشَرَطَ ابْنُ كَيْجٍ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمَغْنِي وَالتَّطِيبُ بِالْوَرْدِ أَنْ يَسْمُهُ مَعَ اتِّصَالِهِ بِأَنفِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ كَيْجٍ وَالتَّطِيبُ بِمَا بِهِ أَنْ يَسْمُهُ كَالْعَادَةِ بِأَنْ يَضْبَهُ عَلَى بَدَنِهِ أَوْ مَلْبُوسِهِ فَلَا يَكْفِي شَمُّهُ. اه. ه. قُود: (وَالْتَّحْرِيمُ الْإِنْفِ) أَيِ، وَإِنْ جَهْلٌ وَجُوبُ الْفِذِيَّةِ فِي كُلِّ أَتَوَاعِهِ أَوْ جَهْلُ الْحُرْمَةِ فِي بَعْضِهَا بِخِلَافِ الْجَاهِلِ بِالتَّحْرِيمِ أَوْ بِكُونِهِ طَيِّبًا فَلَا حُرْمَةَ وَلَا فِذِيَّةَ نِهَابَةٍ. ه. قُود: (أَوْ التَّقْصِيرِ) قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَلَوْ ادَّعَى فِي زَمَانِنَا الْجَهْلُ بِتَحْرِيمِ الطَّيِّبِ وَاللَّبْسِ أَيِ

ه. قُود: (وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ الشَّدَّ صَارِفٌ عَنْ قَصْدِ التَّطِيبِ بِهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْحُرْمَةُ لَوْ كَانَتْ الْخِرْقَةُ الْمَشْدُودَةُ مِمَّا يَقْصَدُ التَّطِيبُ بِمَا فِيهَا لِرِقَّتِهَا بِحَيْثُ لَا تَمْنَعُ ظُهُورَ الرَّائِحَةِ، وَإِنَّمَا تُشَدُّ عَلَيْهِ لِمَنْعِ تَبَدُّدِ رَائِحَتِهِ م. ر.

والتعمُّد والاختيار وكذا في الفِدية إلا نحو الحلقي أو الصيد كما يأتي؛ لأنهما إثلاف محض بخلاف غيرهما ويلزم ناسيًا تذكُّر وجاهلاً علم ومكرها زال إكراهه إزالته فوراً، وإلا لزمته الفِدية، والأولى أمر غيره الحلال بها إن تَعَيَّنَت الفوريَّة، ولو جهل كون الممسوس طيباً أو غليماً وظنَّه يابساً لا يعلّق فقلق فلا فِدية فالشرط هنا زيادة على ما مر العلم بأن الممسوس طيب يعلّق. (ويحرّم على الرجل) وغيره أيضاً (فحق) بفتح أوّله.....

والذهن ففي قبوله وجهان. انتهى. والأوجه عدّة إن كان مخالطاً للملءاء بحيث لا يخفى عليه ذلك عادة، وإلا قيل ولو لَطَخَهُ غَيْرُهُ بطيبٍ فالفِدية على المَلَطِخ أي وكذا عليه إن تَوَاضَعَ في إزالته وتَجَبَّ بِتَقَلُّ طيبٍ آخرَ مَعْتَدٍ مع بقاء عينه لا إن انتقل بواحدة نحو عَرَقٍ أو حَرَكَةٍ نِهَائِيَّةٍ زاد الوضوء وتَجَبَّ أيضاً بسبب لبس ثيابٍ يُتَوَقَّطُ طيبٌ لإخرامٍ وبقي الطيب بأن نَزَعَهُ ثم لَبَسَهُ. اه. قال ع ش قوله: م ر ولو لَطَخَهُ غَيْرُهُ إلخ أي بغير اختياره وللمُحَرَّمِ مُطَابَئَةُ الْمُطَيَّبِ بالفِدية. اه. فود: (والتعمُّد إلخ) أي فلا فِدية على المُطَيَّبِ النَّاسِي لِإِخْرَامٍ ولا المُكْرَهَ ولا الجاهل بالتحريم أو بكون الممسوس طيباً أو رطباً لِمُذْرِهِ بخلاف الجاهل بوجوب الفِدية دون التحريم فعمله الفِدية؛ لأنه إذا عِلِمَ التحريم كان من حَقِّه الإمتناع مُغْنِي. فود: (إلا نحو الحلقي إلخ) قَضِيَّتُهُ وَجُوبُ فِدْيَتِهِ مع الإكراه وسَيَاتِي خِلَافَهُ وَسَيَاتِي فِيهِمَا أيضاً أنه لا فِدية على مَجْنُونٍ ولا مُغْمَى عليه ولا نائم ولا غير مُتَمَيِّزٍ سم أقول، وإلى دَفْعِ نَحْوِ تلكِ الْقَضِيَّةِ أشارَ الشارحُ بقوله كما يأتي. فود: (ناسيًا تذكُّر إلخ) أي ونَحْوِ مَجْنُونٍ زَالَ نَحْوُ جُنُونِهِ. فود: (ومكرها زال إكراهه) ومثله من أَلْقَى عليه الطيب، ولو بنحو ريح سم. فود: (والأولى أمر غيره إلخ) وفي الجواهر أنه لا يُكْرَهُ لِلْمُحَرَّمِ شِرَاءُ الطيبِ وَمَخِيطٍ، وَامَّةٌ. انتهى. وبما أطلقه في الأمّة أفنى البارزي لكن قال الجرجاني يُكْرَهُ لَهُ شِرَاؤُهَا وظاهره عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ مَنْ لِلْخِدْمَةِ وَالتَّسَرِّي وَوُجْهٌ بَاتَهَا بِالْقَصْدِ تَنَاهَلُ لِلْفِرَاشِ نِهَائِيَّةً قال ع ش قوله: م ر لكن قال الجرجاني إلخ هو الْمُعْتَمِدُ. اه. قول المتن. فود: (وفحق شجر الرأس أو اللحية) أَمَا خَضْبُهُمَا بِحَتَاءٍ رَقِيقٍ وَنَحْوِهِ فَيَجُوزُ بِلا فِدية نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. فود: (ونحرّم) إلى قوله إلا شجر الخد في النّهاية، وإلى قوله فَلْيَتَبَتَّهْ فِي الْمُغْنِي. فود: (بفتح أوّله) أي؛ لأنه مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى التَّذْهِينِ وَمُغْنِي وَنِهَائِيَّةً.

فود: (إلا نحو الحلقي أو الصيد) سَيَاتِي فِيهِمَا أَنَّهُ لَا قَدِيَّةٌ عَلَى مَجْنُونٍ وَلَا مُغْمَى عَلَيْهِ وَلَا نَائِمٍ وَلَا غَيْرِ مُتَمَيِّزٍ. فود: (إلا نحو الحلقي إلخ) قَضِيَّتُهُ وَجُوبُ فِدْيَتِهِ مع الإكراه وسَيَاتِي خِلَافَهُ. فود: (ومكرها زال إكراهه) ومثله من أَلْقَى عليه الطيب ولو بنحو ريح. فود: (إزالته)، وإثما جاز دَفْعُ مَا أَلْقَى عَلَيْهِ بِتَقْيِهِ، وَإِنْ اسْتَلْزَمَ الْمُمَاسَّةَ وَطَالَ زَمَانُهَا؛ لِأَنَّ قَضَاءَهُ الْإِزَالَةَ وَلِذَا جَازَ نَزْعُ الثَّوبِ وَلَمْ يَلْزَمْ شَقُّهُ، وَإِنْ تَعَدَّى بَلْبِيهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ وَلَمْ يَلْزَمْهُ الْجَوَازُ، وَإِنْ نَقَصَ وَيُوجِّهُ بِالْمُبَادَرَةِ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْمُغْصِيَةِ بِهِ شَرَحُ م ر.

(شعر الرأس أو اللحية) من نفسه ولو أصوله إذ محلوقها كغيره بأي دهن كان كزيت وزبد ولو غير مطيب فإذراجه في قسمه؛ لأن فيه ولو من المرأة تطيباً ما وتزفها كثرته الطيب المنافي لكون المحرم أشقت أغبر أي شأته المأمور به ذلك بخلاف رأس أقرع، وأصلع وذقن أمرذ وبقيّة شعور اليد فلا يحرم دهنها بما لا طيب فيه؛ لأنه لا يقصد به تزيينها وفازق ما مر في المحلوق؛ لأنه يُقصد به تحسين ما ينث بعد. نعم الأوجه أن شعور الوجه كاللحية إلا شعر الخد والجبهة.

• قول (سئ): (أو اللحية) أي ولو من امرأة وتغيره بأز يُفيد التخصيص على تحريم كل واحد على انفراده مُغني ونهاية عبارة سم قول المتري أو اللحية يشمل لحية المرأة؛ لأنها، وإن كانت مثله في حقها إلا أنها تتزيّن بدهنها م. ر. اه. • قول: (من نفسه) يأتي مختزله سم. • قول: (ولو أصوله) أي ولو خرج عن حد الرأس والوجه ونائب. • قول: (بأي دهن إلخ) أي بخلاف اللبن، وإن كان يُستخرج منه السمن شرح م. ر. اه. سم. • قول: (فإذراجه) أي الدهن (في قسمه) أي قسم الطيب ولم يجعله قسمًا مستقلاً سم عبارة المغني ثنية: لا يحسن إذراج هذا في قسم الطيب فإنه لا فرق فيه بين المطيب وغيره كما مر، وقد جعله في الروضة، وأصلها قسمًا مستقلاً لكن المحرر أدخله في نوع الطيب لِقَارِبِهِمَا فِي الْمَعْنَى؛ لَاتِّهَامَا تَرَفُّهُ، وَلَيْسَ فِيهِمَا إِزَالَةُ عَيْن. اه. • قول: (لأن فيه إلخ) خبر فإذراجه. • قول: (بخلاف رأس أقرع) وهو من لم يثبت برأيه شعر من آفة (وأصلع) وهو من لم يثبت برأيه شعر خِلْقَةً أَوْ لِمَرَضٍ بَاعْثِن. • قول: (وذقن أمرذ) أي، وإن قارب الإنبات قاله الوناني وهو ظاهر إطلاقي الشارح كالتَّهْيَاةِ وَالْمُغْنَى وَقَالَ سَم يَتَّبِعِي إِلَّا فِي أَوَانٍ نَبَاتِيهَا؛ لَاتِّهَامَا حِينَئِذٍ كَرَأْسِ الْمَحْلُوقِ. اه. وفيه ما لا يخفى.

• قول: (فلا يحرم دهنها إلخ) ولو كان بعض الرأس أصلع جاز دهنه هو فقط دون الباقي نهايةً وَتَنَائِي. • قول: (إلا شعر الخد إلخ) وفقاً للمغني وخلافاً للنهاية والأسنى عبارة المغني، والحق المحب الطبري بشعر اللحية شعر الوجه كحاجب وشارب وعنقه وقال في المهمات إنه القياس وقال الولي العراقي التَّخْرِيمُ ظَاهِرٌ فِيمَا اتَّصَلَ بِاللَّحْيَةِ كَالشَّارِبِ وَالْمُتَّقِفَةِ وَالْعَذَارِ، وَأَمَّا الْحَاجِبُ وَالْهُذُبُ وَمَا عَلَى الْجَبْهَةِ أَيْ وَالْخَدَّ فَفِيهِ بَعْدُ. انتهى. وهذا هو الظاهر؛ لأن ذلك لا يُتَزَيَّنُ بِهِ. اه. وعبارة النهاية بعد ذكر كلام المحب والمهمات نصها واعتدته جمع متأخرون وهو ظاهر خلافاً لقول ابن التقي لا يلحق بها الحاجب والهذب، وما يلي الوجه. انتهى. قيل وما قاله في الأخير ظاهر ومثله شعر الخد إذ لا يقصد تنميتها بحال. انتهت. قال ع ش قوله: وهو ظاهر معتد. اه. وقال الرشيد

• قول في (سئ): (أو اللحية) يشمل لحية المرأة؛ لأنها، وإن كانت مثله في حقها إلا أنها تتزيّن بدهنها م. ر. • قول: (بأي دهن كان) بخلاف اللبن، وإن كان يُستخرج منه السمن شرح م. ر. • قول: (فإذراجه) أي الدهن في قسمه أي قسم الطيب ولم يجعله قسمًا مستقلاً. اه. • قول: (وذقن أمرذ) يتبني إلا في أوان نباتها؛ لَاتِّهَامَا حِينَئِذٍ كَرَأْسِ الْمَحْلُوقِ. • قول: (إلا شعر الخد) الأوجه ترك الإِسْتِثْنَاءِ م. ر.

إِذْ لَا تُقْصَدُ تَنْمِيشُهُمَا بِحَالٍ وَحَيْثُ يُذَيِّدُ فَلْيَتَنَبَّهْ لِمَا يُغْفَلُ عَنْهُ كَثِيرًا وَهُوَ تَلَوُّ الشَّارِبِ وَالصَّنْفَقَةِ
بِالدُّهْنِ عِنْدَ أَكْلِ اللَّحْمِ فَإِنَّهُ مَعَ الْعِلْمِ وَالتَّعَمُّدِ حَرَامٌ فِيهِ الْفِذْيَةُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ فَلْيَحْتَرِزْ عَنِ
ذَلِكَ مَا أَمَكْنَ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ شَعْرٌ أَنَّهُ لَا يُدُّ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَيُتَّجِهُ الْاِكْتِفَاءُ بِدُونِهَا إِنْ كَانَ مِمَّا يُقْصَدُ بِهِ
التَّزْيِينُ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ مَنَاطُ التَّحْرِيمِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَرَّرَ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ بَلْ وَعَلَى الْحَلَالِ ذَهْنٌ نَحْوِ
رَأْسِ الْمُحْرِمِ كَحُلِقِهِ فَلَا يُرَدُّ عَلَى الْمُثْنِ.
(وَلَا يَكْزُرُهُ) لِلْمُحْرِمِ (غَسَلَ رَأْسَهُ وَيَذِيهِ بِخَطْمِيٍّ) وَنَحْوِ سِذْرِ؛ لِأَنَّهُ لِإِزَالَةِ الْوَسْخِ بِخِلَافِ الدُّهْنِ

قَوْلُهُ: م ر وَيُثْلَهُ شَعْرُ الْخَدِّ مِنْ تَمَامِ الْقِيلِ وَالْقَائِلُ هُوَ الشَّهَابُ حَجَّ فِي إِمْدَادِهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (إِلَّا شَعْرُ
الْخَدِّ الْخُفِّ) الْأَوْجُهُ تَزُكُّ الْإِسْتِثْنَاءُ م ر اهـ سم. قَوْلُهُ: (إِذْ لَا تُقْصَدُ الْخُفُّ) وَفِي الْحَاشِيَةِ وَالشَّعْرُ الثَّابِتُ عَلَى
الْأَتْفِ أَوْ فِيهِ كَشَعْرِ الْخَدِّ بِالْأَوَّلَى وَثَانِي. قَوْلُهُ: (فَلْيَتَنَبَّهْ لِمَا يُغْفَلُ عَنْهُ الْخُفُّ) فِي الْحَاشِيَةِ وَالْثَّانِيَةِ نَحْوُهُ
وَقَالَ فِي الْحَاشِيَةِ إِنَّهُ يَحْرُمُ أَكْلُ لَحْمٍ فِيهِ ذَهْنٌ يُغْلَمُ مِنْهُ تَلَوُّ شَارِبِهِ مَثَلًا مَا لَمْ تَشْتَدَّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا
جَازَ وَوَجِبَتِ الْفِذْيَةُ. اِنْتَهَى اهـ وَثَانِي. قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَكَذَا فِي الْفِذْيَةِ كُرْدِي.
قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ قَوْلِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ الثَّالِثِ فِي الثَّانِيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ فَلَا يُرَدُّ عَلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ:
أَيُّ مَا لَمْ يُغْجَشْ إِلَى وَلْيَتَرَفَّقْ. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ قَوْلِهِ شَعْرٌ أَنَّهُ لَا يُدُّ الْخُفُّ) أَيُّ لَأَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ، وَقَالَ ثَلَاثُ
شَعْرَاتٍ نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (وَيُتَّجِهُ الْاِكْتِفَاءُ الْخُفُّ) اِغْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مَا يُوَافِقُهُ فَإِنَّهُ أَفْتَى بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ
بَيْنَ كَثِيرِ الشَّعْرِ وَقَلِيلِهِ سَمَ وَنِهَآيَةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَمُرَادُهُ بِالْقَلِيلِ مَا يَشْمَلُ الشَّعْرَةَ وَبَعْضُهَا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ
لَفْظَ السُّؤَالِ الَّذِي أَجَابَ عَنْهُ بِمَا ذَكَرَ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي ذَهْنِ الشَّعْرِ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ أَوْ يَنْحَصُلُ
بِالرَّاحِدَةِ أَوْ بَعْضُهَا كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ كَلَامِيَّةٌ. اِنْتَهَى. قَوْلُهُ: (بِدُونِهَا) أَيُّ وَلَوْ وَاحِدَةً مُغْنَى قَالَ الرُّوَانِيُّ
وَيُثْلُ الشَّعْرَةَ وَبَعْضُهَا وَنَقَلَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْمَلِكِ الْعِصَامِيُّ عَنْ بَعْضِ مَسَابِيخِهِ أَنَّ الْخَطِيبَ كَانَ فِي قُرْسِ
الشَّمْسِ الرَّمْلِيِّ فَقَرَّرَ أَنَّهُ يَجِبُ فِي ذَهْنِ الشَّعْرَةِ الْوَاحِدَةِ أَوْ بَعْضِهَا دَمٌ كَامِلٌ فَقَالَ الْخَطِيبُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ
فَقَالَ أَنَا قُلْتُهُ فَقَالَ الْخَطِيبُ حَرَّمَ دَرَسُكَ يَا مُحَمَّدٌ مُنْذُ جَاءَتِ الْإِنَانِيَّةُ وَقَامَ. اِنْتَهَى. لَكِنْ هَذَا الْقِيَامُ لَيْسَ
لِلْخَطَا فِي الْحُكْمِ بَلْ لِمَقْصِدِ يَخْفَى عَلَيْنَا، وَإِلَّا فَقَالَ فِي الْمُغْنَى وَذَهْنُ رَأْسٍ أَوْ شَعْرَةٌ مِنْهُ وَهُوَ الظَّاهِرُ
مِنْ كَلَامِهِمْ اِنْتَهَى. اهـ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَنْ أَصَابَ الْقِيَامَ جَزَمَ الشَّمْسُ الرَّمْلِيُّ بِقَوْلِهِ أَوْ بَعْضِهَا. قَوْلُهُ: (فَلَا
يُرَدُّ الْخُفُّ) أَيُّ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْمُحْرِمِ. قَوْلُهُ: (وَنَحْوُ سِذْرِ) أَيُّ كَصَابُونٍ لَا طِبَّ فِيهِ.

قَوْلُهُ: (وَيُتَّجِهُ الْاِكْتِفَاءُ الْخُفُّ) اِغْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مَا يُوَافِقُهُ فَإِنَّهُ أَفْتَى بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَثِيرِ
الشَّعْرِ وَقَلِيلِهِ إِذِ التَّحْرِيمُ مَنْوُطٌ بِمَا يَصْدُقُ بِهِ التَّزْيِينُ فَإِنَّهُمْ عَلَّلُوهُ بِمَا فِيهِ مِنَ التَّزْيِينِ الْمُنَافِي لِحَالِ الْمُحْرِمِ
فَإِنَّ الْحَاجَّ أَشْعَثُ أَغْبَرُ.

(فَرْغَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَلَهُ خَضْبٌ لِحْيَتِهِ بِالْحِجَاءِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: لِحْيَتُهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَغَيْرِهَا مِنْ
الشُّعُورِ. اهـ. وَعِبَارَةٌ عَبَّ إِلَّا خَضَبَ شَعْرَهُ بِنَحْوِ الْحِجَاءِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: شَعْرُهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَيُّ الْمُحْرِمِ
الذَّكَرِ أَوِ الْإُنْثَى.

فإنه للشمية المشابهة للطيب كما مر. نعم الأولى ترك ذلك حتى في ملبوسه أي ما لم يفحش وسخه كما هو ظاهر، وليرفق عند غسل رأسه لئلا يثتف شيء من شعره، ويكره الاحتفال بنحو إجماع لا طيب فيه لغير غدير؛ لأن فيه زينة لا ينحو ثوبا.

(الثالث) من المخرمات على الذكر وغيره (إزالة الشعر) ولو من غير رأسه (أو الظفر) أي شيء من أحدهما من نفسه، وإن قل يثتف أو إحراق أو غيرهما من سائر وجوه الإزالة حتى نحو شرب دواء مزيل مع العلم والتعمد فيما يظهر، وذلك لقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُسُوكُمْ﴾ [البقرة: 224] أي شيئا من شعرها، والحق به شعر بقية البدن والظفر بجمايعه أن في إزالة كل تزفها ينافي كون المحرم أشعث أغبر. نعم له قلع شعر نبت داخل جفنيه وتأذى به ولو أدنى تأذى فيما يظهر وقطع ما غطى عينيه مما طال من شعر حاجبيه أو رأسه كدفع الصائيل وما انكسر من ظفره وتأذى به كذلك ولا فدية كما لو قطع أصبعه وعليها شعر أو ظفر أو كشط جلدة رأسه وعليها شعر للشمية ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين قطع وكشط ذلك لغدير أو غيره؛ لأن التقدي بذلك لا

فود: (كما مر) أي آتيا. فود: (وليرفق إلخ) ظاهره وجوبا. فود: (ويكره الإجماع إلخ) والكرامة في المرأة أشد وللمحرم الإحتجام والفضد ما لم يقطع بهما شعرا وله إنشاء الشعر المباح والتظر في الجزاء كالحلالي فيهما ولا دم عليه إن شك هل تنف المشت شيئا من شعره حال الشريح أو انتف بنفسه؛ لأن الأصل براءة الذمة نعم يكره حك شعره لا جسده بأظفاره لا بأنايله وتسريحه وتغليته مغني ونهاية. فود: (من المخرمات) إلى قوله ومنه يؤخذ في النهاية والمغني إلا قوله من نفسه وقوله: حتى نحو شرب إلخ إلى وذلك وقوله: ولو أدنى إلى وقطع إلخ وقوله: كذلك.

فود: (سني: أو الظفر) أي من يده أو رجله أو من محرم آخر قلما أو غيره نهاية زاد الوناني ولو من أصبع زائدة. اه. فود: (أو غيرهما) أي كحلي أو قص أو نورة نهاية. فود: (حتى نحو شرب دواء إلخ) أي كحك رجل الزاكي بنحو سرج وثاني. فود: (مع العلم إلخ) أي بكونه مزيلا فيما يظهر قاله البصري، ولا قيد أي بالإحرام والتعريم والكون مزيلا. فود: (وذلك) أي حزمة إزالة ما ذكر.

فود: (نعم له قلع إلخ) أي بلا فدية نهاية ومغني. فود: (هينيه) الأزلي الأفراد كما في الوناني. فود: (وما انكسر من ظفره إلخ) أي وله إزالته ولا دم. قال ابن الجمل ولو توقفت قطع أو قلع الشعر أو الظفر المتأذى به على قطع شيء من غيره فالظاهر عدم الإثم والأقرب وجوب الفدية ثم رأيت في المصح مأل إليه وعبارة النهاية تفهمه أيضا. انتهى اه. وثاني. فود: (كذلك) أي ولو أدنى تأذى فيما يظهر. فود: (ولا فدية) راجع لكل من القلع والقطع. فود: (كما لو قطع أصبعه إلخ) نعم تسن الفدية نهاية. فود: (أو كشط جلدة رأسه إلخ) وقياس ما ذكر عدم التحلل به فليراجع ع ش. فود: (ومنه إلخ) أي من التعليل.

فود: (من نفسه) يأتي مختزلة.

يُمنَعُ التَّبَعِيَّةُ خِلَافًا لِمَنْ بَحَثَ الْفَرْقَ وَخَرَجَ بِمَنْ نَفْسِهِ إِزَالَتَهُ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ حَلَالًا فَلَا شَيْءَ لَكِنْ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَتَيْتُمْ وَعَزَّزَ أَوْ مُحَرَّمًا لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ تَحْلِيلِهِ بِإِذْنِهِ حُرْمٌ عَلَيْهِمَا وَالْفِذْيَةُ عَلَى الْمَحْلُوقِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَرَفِّعُ مَعَ إِذْنِهِ وَلَمْ تُقَدِّمِ التُّبَاشِيرُ هُنَا؛ لِأَنَّ مَحَلَّ تَقْدِيمِهَا حَيْثُ لَمْ يُمْدِ النِّفْعُ عَلَى الْآمِرِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ غَضِبَ شَاءَ، وَأَمَرَ آخَرَ بِذَنْبِهَا لَمْ يَضْمَنْهَا الْمَأْمُورُ بَلْ لَوْ سَكَتَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْامْتِنَاعِ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ فِي يَدِ الْمُحَرَّمِ كَالْوَدِيعَةِ فَيَلْزِمُهُ دَفْعُ مُثْلِفَاتِهِ فَمَنْ أَطَاعَ دَفَعَ بَعْضَهَا فَقَصُرَ ضَمِنَهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ نَائِمًا أَوْ مُكْرَهًا.....

• فَوُدَّ: (فَإِنْ كَانَ حَلَالًا) إِلَى قَوْلِهِ وَهَلِ الْأَمْرُ إِلَخَ فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنْ إِنْ إِلَى أَوْ مُحَرَّمًا، وَإِلَى التَّيْبَةِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ: وَهَلِ الْأَمْرُ إِلَى وَلَوْ عُذْرًا. • فَوُدَّ: (فَإِنْ كَانَ حَلَالًا فَلَا شَيْءَ) وَكَذَا إِنْ كَانَ مُحَرَّمًا دَخَلَ وَقْتُ تَحْلِيلِهِ مُحْتَمِلًا صَالِحٌ. • فَوُدَّ: (بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِلَخَ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ بِرِضَاهُ كَوَافِرُهُ بِالنِّسْبَةِ لِقَدَمِ الْإِثْمِ مُطْلَقًا وَلِقَدَمِ التَّعْزِيرِ إِنْ صَادَقَهُ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ: يَمِينُهُ فِيمَا يَظْهَرُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ بَصْرِيٌّ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ تَحْلِيلِهِ) أَيِ فَإِنْ دَخَلَ وَقْتُ تَحْلِيلِهِ فَهُوَ كَالْحَلَالِ فِيمَا سَبَقَ فِيمَا يَظْهَرُ نَمَ رَأْيُهُ مُصَرِّحًا بِهِ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ بَصْرِيٌّ وَقَوْلُهُ: فِيمَا سَبَقَ يَشْمَلُ الْإِثْمَ وَالتَّعْزِيرَ فَلْيُراجِعْ.

• فَوُدَّ: (وَالْفِذْيَةُ عَلَى الْمَخْلُوقِ) وَلَيْسَ الْحَالِقُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِي الْحَلْقِ إِنْ أَمَكْتَهُ مَنَعَهُ لِتَقْرِيبِهِ فِيمَا عَلَيْهِ حِفْظُهُ وَاسْتَشْكِلَ بِمَسْأَلَةِ الْغَضَبِ الْآتِيَةِ آتِيًا فَإِنَّ الْقَضَابَ فِيهَا طَرِيقٌ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ مَخْصُصٌ حَقُّ آدَمِيٍّ فَقَلَّظَ فِيهِ أَكْثَرَ مِمَّا هُنَا شَرَحَ الْعُبَابُ أَه سَمِ عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ: م ر؛ لِأَنَّهُ الْمُتَرَفِّعُ إِلَخَ ظَاهِرُهُ أَنَّ الْحَالِقَ لَا يُطَالَبُ بِشَيْءٍ فَلَيْسَ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ. اه. • فَوُدَّ: (حَيْثُ لَمْ يُمْدِ النِّفْعُ إِلَخَ) بِهَذَا فَارَقَ مَا لَوْ جَرَحَهُ غَيْرُهُ مَعَ تُمْكِنِهِ مِنْ دَفْعِهِ حَيْثُ لَا يَنْقُطُ الضَّمَانُ عَنِ الْجَارِحِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ ثُمَّ مَنَعَةً تَعُودُ عَلَى الْمَجْرُوحِ، وَإِنَّمَا يَلْحَقُهُ بِهِ الْقَرْعُ ع ش. • فَوُدَّ: (لَمْ يَضْمَنْهَا الْمَأْمُورُ) أَيِ ضَمَانًا مُسْتَقَرًّا، وَالْأَفْهَمُ طَرِيقٌ فِيهِ شَرَحَ م ر أَه سَمِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَالْأَفْهَمُ أَيِ الْقَضَابِ طَرِيقٌ إِلَخَ وَمَحَلُّ عَدَمِ الْفَرَارِ عَلَى الْقَضَابِ حَيْثُ جَهَلَ الْغَضَبُ، وَالْأَفْهَمُ عَلَيْهِ. اه. • فَوُدَّ: (بَلْ لَوْ سَكَتَ مَعَ قُدْرَتِهِ إِلَخَ) وَلَوْ طَارَتْ نَارٌ إِلَى شَعْرِهِ فَأَخْرَقَتْهُ، وَأَطَاعَ الدَّفْعَ لَزِمَتْهُ الْفِذْيَةُ، وَالْأَفْهَمُ نِيَاهُ وَمُنْفِي.

• فَوُدَّ: (فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ) أَيِ فَالْفِذْيَةُ عَلَيْهِ. • فَوُدَّ: (دَفَعَ بَعْضَهَا) أَيِ الْمُثْلِفَاتِ. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ نَائِمًا إِلَخَ) عِبَارَةُ شَرَحِ الْعُبَابِ، وَالْأَفْهَمُ تُمْكِنُهُ مَنَعَهُ أَيِ يُمَكِّنُ الْمَخْلُوقُ مَنَعَ الْحَالِقِ لِإِكْرَاهٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ

• فَوُدَّ: (وَالْفِذْيَةُ عَلَى الْمَخْلُوقِ إِلَخَ) عِبَارَةُ شَرَحِ الْعُبَابِ وَالْفِذْيَةُ فِيمَا إِذَا وَقَعَ الْحَلْقُ قَبْلَ وَقْتِ التَّحْلِيلِ عَلَى الْمَخْلُوقِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ أَيِ الْحَلْقِ إِنْ أَمَكْتَهُ مَنَعَهُ لِتَقْرِيبِهِ فِيمَا عَلَيْهِ حِفْظُهُ إِلَى أَنْ قَالَ، وَأَنَّهُمْ كَلَامُهُ أَنَّ الْحَالِقَ هُنَا لَيْسَ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ وَهُوَ كَذَلِكَ لَكِنْ اسْتَشْكِلَ بِمَسْأَلَةِ الْقَضَابِ الْمَذْكُورَةِ يَنْفِي مَسْأَلَةَ غَضَبِ الشَّيْءِ الْآتِيَةِ فَإِنَّهُ يَنْفِي الْقَضَابَ فِيهَا طَرِيقٌ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ مَخْصُصٌ حَقُّ آدَمِيٍّ فَقَلَّظَ فِيهِ أَكْثَرَ مِمَّا هُنَا إِلَخَ. اه. • فَوُدَّ: (لَمْ يَضْمَنْهَا الْمَأْمُورُ) أَيِ ضَمَانًا مُسْتَقَرًّا، وَالْأَفْهَمُ طَرِيقٌ فِيهِ شَرَحَ م ر.

• فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ نَائِمًا أَوْ مُكْرَهًا إِلَخَ) عِبَارَةُ شَرَحِ الْعُبَابِ، وَالْأَفْهَمُ تُمْكِنُهُ مَنَعَهُ أَيِ يُمَكِّنُ

أو غير مُكَلَّفٍ فعلى الحالي وللمخلوق مُطالَبَتُهُ بإخراجها؛ لأنَّ نُكْسَهُ يَتِمُّ بأدائها وله إخراجها عن الحالي لكن بإذنه كالكَفَّارَةِ ولو أَمَرَ غيره بِخَلْقِ رَأْسٍ مُحْرِمٍ فَالْفِذْيَةُ عَلَى الْآمِرِ الْحَالِلِ أَوْ الْمُحْرِمِ.....

جُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ وَقَدْ خُلِقَ بِلَا إِذْنِهِ قَبْلَ دُخُولِ تَحْلِيلِهِ فَهِيَ وَلَوْ صَوَّمَا عَلَى الْحَالِقِ وَلَوْ خَلَّاهُ إِلَى أَنْ قَالَ: وَافْتَهَمَ كَلَامُهُ كَالشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ الْمَخْلُوقَ لَيْسَ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ سِوَاةِ أَعْسَرَ الْحَالِقِ أَوْ غَابَ أَمْ لَا وَهُوَ الْأَصَحُّ بِاتِّفَاقِهِمْ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ وَلَا تَقْصِيرٌ مِنْ جِهَتِهِ بِخِلَافِ نَحْوِ النَّاسِي. اهـ
سم. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرُ مُكَلَّفٍ) أَيْ مَجْنُونًا أَوْ مُغْتَمًى عَلَيْهِ أَوْ صَبِيًّا غَيْرَ مُتَمَيِّزٍ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَوْ أَمَرَ غَيْرَهُ الْفَخ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَاسْتِنْتَى مِنْ إِطْلَاقِ وَجُوبِ الْفِذْيَةِ عَلَى الْحَالِقِ مَا لَوْ أَمَرَ خَلَّالَ خَلَّالًا بِخَلْقِ مُحْرِمٍ نَائِمٍ أَوْ نَحْوِهِ فَالْفِذْيَةُ عَلَى الْآمِرِ إِنْ جَهِلَ الْحَالِقُ أَوْ أَكْرَهَ أَوْ كَانَ أَعْجَمِيًّا يَفْتَقِدُ وَجُوبَ طَاعَةِ أَمِيرِهِ، وَإِلَّا فَعَلَى الْحَالِقِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أَمَرَ مُحْرِمٌ مُحْرِمًا أَوْ خَلَّالٌ مُحْرِمًا أَوْ عَكْسُهُ كَمَا بَيَّنَّاهُ عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ وَصَرِيحُ مَا تَقَرَّرَ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَا مَعْدُورَيْنِ فَالْفِذْيَةُ عَلَى الْحَالِقِ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَا غَيْرَ مَعْدُورَيْنِ أَنْ تَكُونَ عَلَى الْحَالِقِ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (بِخَلْقِ رَأْسٍ مُحْرِمٍ) أَطْلَقَ الْمُحْرِمَ وَالْمَوْجُودُ فِي كَلَامٍ غَيْرِهِ تَقْيِيدُهُ بِنَحْوِ النَّائِمِ فَإِنَّهُ لَوْ تَمَكَّنَ مِنَ الدَّفْعِ فَهِيَ عَلَيْهِ دُونَهُمَا وَكَأَنَّهُ اسْتَفْتَى عَنْهُ بِمَا سَبَقَ بِصُرْيٍ.

الْمَخْلُوقَ مَنْعَ الْحَالِقِ لِإِكْرَاهِهِ أَوْ نَوْمٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ وَقَدْ خُلِقَ بِلَا إِذْنِهِ قَبْلَ دُخُولِ تَحْلِيلِهِ فَهِيَ وَلَوْ صَوَّمَا عَلَى الْحَالِقِ وَلَوْ خَلَّاهُ إِلَى أَنْ قَالَ، وَافْتَهَمَ كَلَامُهُ كَالشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ الْمَخْلُوقَ لَيْسَ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ سِوَاةِ أَعْسَرَ الْحَالِقِ أَوْ غَابَ أَمْ لَا وَهُوَ الْأَصَحُّ بِاتِّفَاقِهِمْ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ وَلَا تَقْصِيرٌ مِنْ جِهَتِهِ بِخِلَافِ نَحْوِ النَّاسِي. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (فَالْفِذْيَةُ عَلَى الْآمِرِ الْفَخ) اسْتَشْكَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّزْكَشِيُّ بِأَنَّهُ قِيَاسُ الضَّمَانِ الْوَجُوبُ عَلَى الْمَامُورِ مُطْلَقًا كَمَا لَوْ أَمَرَهُ بِإِثْلَافِ نَفْسِ الْغَيْرِ أَوْ مَالِهِ وَفَرَّقَ فِي شَرْحِهِ أَنَّ الْحَالِقَ هُنَا عِنْدَ جَهْلِهِ أَوْ نَحْوِ إِكْرَاهِهِ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ لِأَنَّهُ قَلَّمَ يُنَاسِبُ إِلْزَامَهُ بِالْفِذْيَةِ الَّتِي هِيَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى الْمَبْنِيَّ عَلَى الْمُسَامَحَةِ بِخِلَافِ مُثْلِفِ نَفْسِ الْغَيْرِ أَوْ مَالِهِ فَإِنَّهُ مُقَصَّرٌ، وَإِنْ جَهِلَ حُرْمَةُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فَإِنْ فُرِضَ خِفَافُهَا عَلَيْهِ فَهُوَ نَائِدٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ فِي الْكِفَايَةِ إِنْ قِيلَ لَوْ أَمَرَ مُحْرِمٌ شَخْصًا بِقَتْلِ صَبِيٍّ لَا ضَمَانَ عَلَى الْمُحْرِمِ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا هُنَا وَجَوَابُهُ الْأَنِّي إِنَّمَا يَنْطَبِقُ عَلَى مَا لَوْ كَانَ الْآمِرُ هُوَ الْمَخْلُوقُ قِيلَ إِنَّ الشُّعْرَ فِي يَدِهِ وَدِيعةٌ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ بِيَدِهِ ضَمِنَهُ. اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ قَدْ يَتَبَادَرُ مِنَ الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي جَوَابِ إِشْكَالِ الْأَذْرَعِيِّ وَالزَّزْكَشِيِّ أَنَّ الْمَامُورَ فِي الْأَوَّلِ لَيْسَ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ فَكَانَ قَوْلُهُ: هُنَا مَحَلُّ نَظَرٍ رَاجِعًا لِقَوْلِهِ كَالْمَامُورِ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا إِلَّا أَنَّ مَا وَجَّهَ بِهِ الْأَقْرَبُ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَشْمَلُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَأَيْضًا فَمِنْ جُمْلَةِ عُذْرِ الْمَامُورِ الْإِكْرَاهُ وَسَيَانِي أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ كَرْنَ الْمَامُورِ طَرِيقًا فِي ضَمَانِ الصَّبِيِّ فَيَخْتِجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَفِي الرُّوضِ فَرْغٌ، وَإِنْ اضْطُرَّ، وَآكَلَ الصَّبِيَّ ضَمِنَ وَكَذَلِكَ أَيْضًا أَمْرُهُ أَيْ مُحْرِمُهُ عَلَى قَتْلِهِ وَرَجْعُ عَلَى الْمُكْرَاهِ.

إِنْ عَذَرَ الْمَأْمُورَ إِطْلَالَ أَوْ الْمُحْرَمَ، وَلَا فَهِيَ عَلَى الْمَأْمُورِ وَهَلِ الْآمِرُ طَرِيقَ هُنَا كَالْمَأْمُورِ فِي الْأَوَّلِ مَحَلُّ نَظَرٍ وَالْأَقْرَبُ لَا؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْأَمْرِ لَيْسَ لَا يَحْتَقِقُ وَجُوبُ الطَّاعَةِ لَا يَقْتَضِي سَوَى الْإِثْمِ وَلَوْ عَذَرَ فَهِيَ عَلَى الْحَالِقِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ.
(تَبَيَّنَ) قَدْ يُشْكِلُ تَعْلِيلُهُمْ وَجُوبُ الْفِدْيَةِ فِي الْحَلْقِ بِالتَّرَفُّهِ بِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعْزِيرِ وَجَعَلُوا فِي إِزَالَتِهِ مِنَ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ التَّعْزِيرَ، وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِكُونِهِ مُزَرِّيًا وَمُنَافٍ لِكُونِهِ تَرْفُهَا إِذْ هُوَ

• قَوْلُهُ: (إِنْ عَذَرَ الْمَأْمُورَ) أَيُّ بَأْنٍ جَهْلٍ الْإِحْرَامَ أَوْ أَكْرَهَ أَوْ كَانَ أَعْجَمِيًّا يَحْتَقِقُ وَجُوبُ طَّاعَةِ أَمْرِهِ كَذَا فِي الْأَسْنَى بَصْرِيٍّ وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ بَزِيَادَةٍ مَا نَصَّهُ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَوْ أَمَرَ خَلَالَ أَوْ مُحْرِمًا خَلَالًا أَوْ مُحْرِمًا فَإِنْ عَذَرَ أَحَدَهُمَا فَقَطُّ فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْآخَرِ أَوْ عَذَرَ أَوْ لَمْ يُعَذَرَ أَفْعَلَى الْمَأْمُورِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيُّ فِيمَا لَوْ عَذَرَ الْمَأْمُورَ فَقَطُّ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَقْرَبُ لَا) قَدْ يَشْمَلُ الْمَأْمُورُ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا لَكِنْ التَّعْلِيلُ ظَاهِرٌ فِي التَّخْصِصِ بِالْآيَةِ هُنَا لَكِنْ قِيَاسٌ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ فِيمَا لَوْ حَلَّقَ رَأْسَ الْمُحْرَمِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَأَمَكَّتَهُ مِنْهُ أَنَّ الْحَالِقَ لَيْسَ طَرِيقًا أَنَّ الْمَأْمُورَ فِي الْأَوَّلِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ. • قَوْلُهُ: (لَيْسَ لَا يَحْتَقِقُ وَجُوبُ الطَّاعَةِ) يُخْرِجُ أَعْجَمِيًّا يَحْتَقِقُ وَجُوبُ الطَّاعَةِ سَمِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَذَرَ فَهِيَ عَلَى الْحَالِقِ) (لَيْسَ) وَقِيَاسُهُ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَا غَيْرَ مَعْدُورَيْنِ أَنْ تَكُونَ عَلَى الْحَالِقِ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ شَرْحِ م ر اهـ سَمِ أَيُّ؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ ش. • قَوْلُهُ: (بِالتَّرَفُّهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّعْلِيلِ، (وَقَوْلُهُ: بِأَنَّهُمْ) (لَيْسَ) مُتَعَلِّقٌ بِشُكْلٍ. • قَوْلُهُ: (جَعَلُوهُ) أَيُّ الْحَلْقِ. • قَوْلُهُ: (فِي إِزَالَتِهِ) أَيُّ الشَّرِّ. • قَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ) أَيُّ الْمُرْتَفَعِ بِهِ بَصْرِيٍّ.

• قَوْلُهُ: (إِنْ عَذَرَ الْمَأْمُورَ) (لَيْسَ) أَيُّ بَأْنٍ جَهْلٍ الْإِحْرَامَ أَوْ أَكْرَهَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَوْ كَانَ أَعْجَمِيًّا يَحْتَقِقُ وَجُوبُ طَّاعَةِ أَمْرِهِ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ أَخَذُوا مِنْ كَلَامِهِمْ فِي الْجَنَابَاتِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (إِنْ عَذَرَ الْمَأْمُورَ) يَشْمَلُ الْمَأْمُورَ الْمُحْرَمَ إِذَا عَذَرَ فَقَضَيْتُهُ أَنَّ الْفِدْيَةَ عَلَى الْآيَةِ وَيُؤَافِقُهُ مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ الرُّوْضُ فَإِنْ أَمَرَ خَلَالَ خَلَالَ بِحَلْقِ رَأْسِ مُحْرِمٍ نَائِمٍ أَوْ نَحْوِهِ فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْآيَةِ إِنْ جَهْلَ الْحَالِقُ أَوْ أَكْرَهَ أَوْ كَانَ أَعْجَمِيًّا يَحْتَقِقُ وَجُوبُ طَّاعَةِ أَمْرِهِ كَمَا فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ كَأَصْلِهِ أَنَّهُ لَوْ أَمَرَ مُحْرِمًا مُحْرِمًا أَوْ خَلَالَ مُحْرِمًا أَوْ عَكْسُهُ اخْتَلَفَ الْحُكْمُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ. اهـ. فَالْحَاصِلُ مَعَ مَا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ أَمَرَ خَلَالَ أَوْ مُحْرِمًا خَلَالَ أَوْ مُحْرِمًا فَإِنْ عَذَرَ أَحَدَهُمَا فَقَطُّ فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْآيَةِ أَوْ عَذَرَ أَوْ لَمْ يُعَذَرَ فَهِيَ عَلَى الْمَأْمُورِ. • قَوْلُهُ: (وَهَلِ الْآمِرُ طَرِيقَ هُنَا) (لَيْسَ) انْظُرْ لِمَ تَرَدَّدَ هُنَا وَجَزَمَ فِيمَا لَوْ حَلَّقَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُحْرَمِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ مَنَعِهِ بَعْدَ كَوْنِ الْحَالِقِ طَرِيقًا كَمَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ مَعَ أَنَّ الْحَالِقَ هُنَا بَاشَرٌ وَالْآيَةُ هُنَا لَمْ يَبَاشِرْ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَقْرَبُ لَا) قَدْ يَشْمَلُ الْمَأْمُورَ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا لَكِنْ التَّعْلِيلُ ظَاهِرٌ فِي التَّخْصِصِ بِالْآيَةِ هُنَا لَكِنْ قِيَاسٌ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ فِيمَا لَوْ حَلَّقَ رَأْسَ الْمُحْرَمِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَأَمَكَّتَهُ مِنْهُ أَنَّ الْحَالِقَ لَيْسَ طَرِيقًا أَنَّ الْمَأْمُورَ هُنَا فِي الْأَوَّلِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (لَيْسَ لَا يَحْتَقِقُ وَجُوبُ الطَّاعَةِ) يُخْرِجُ أَعْجَمِيًّا يَحْتَقِقُ وَجُوبُ الطَّاعَةِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَذَرَ فَهِيَ عَلَى الْحَالِقِ) (لَيْسَ) وَقِيَاسُهُ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَا غَيْرَ مَعْدُورَيْنِ أَنْ تَكُونَ عَلَى الْحَالِقِ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ

الملائم للنفس ويلزم من ملائمتها لها عدم إزرائه لها وقد يجاب بمنع إطلاق كونه ترفها بل فيه ترفه من حيث أنه يوفر كلفة الشعر وتفهده وجناية من حيث إن الشعر جمال وزينة في عرف العرب المتقدم على غيره، ولكونه جناية ساوى نحو الناسي غيره وبقائه جمالاً لم يحلق بشعره إلا في نسلك فإن قلت: لم يجعل ركنا وكان له دخل في التحلل الأول قلت: أما الأول فلأن فيه وضع زينة لله تعالى فأشبه الطواف من حيث إنه إعمال النفس في المشي لله تعالى، وأما الثاني فلأن التحلل من العبادة إما بالإعلام بغايتها كالسلام من الصلاة المعلم بحصوله من الآفات للمصلي، وإما بتعاطي ضدها كتعاطي المفطر في الصوم أو دخول وقته والحلق من حيث ما فيه من الترفه ضد الإحرام الموجد لكون المحرم أشعث أغبر فكان له دخل في تحلله.

(وتكمل الفدية في ثلاث شربات أو ثلاثة أظفار) أو بعض من كل منها فأكثر إن اتحد.....

• فود: (كونه ترفها) الأنسب كونه موريا. • فود: (وتفهده) عطف تفسير على الشعر. • فود: (ولكونه) أي الحلتي. • فود: (وجناية) عطف على ترفه. • فود: (وبقائه) أي الشعر. • فود: (وبقائه جمالاً) الأول معطوف على اسم الكون والثاني على خبره فهو من العطف على مفعولي عايل واجد نعم في الأول العطف على الضمير المجزور بلا إعادة الجار فيه ما فيه بصري. • فود: (لم يجعل ركنا إلخ) أي الحلقت مع أن ما فيه من الترفه أو الجناية ينافي كونه عبادة وركنا للنسك وسبباً للتحلل عنه. • فود: (الأول) الأولى تركه. • فود: (المعلم بحصوله) الضمير عائد إلى السلام مع ملاحظة الإستخدام فالأول لفظي والثاني معنوي بصري. • فود: (من الآفات) متعلق بضمير حصوله. • فود: (للمصلي) متعلق بحصوله. • فود: (وإما بتعاطي ضدها) هذا نظراً للظاهر، وإلا فقد مر أن التحلل عن الصوم يحصل بدخول وقت الإفطار وهو غروب الشمس تعاطى المفطر أم لا. • فود: (أو دخول وقته) أي المفطر سم.

• قول السني: (في ثلاث شربات) بفتح العين جمع شفرة بسكونها نهاية ومعني. • فود: (أو بعض) إلى المتن في المعني والنهاية إلا قوله وكان إلى أما إذا. • فود: (أو بعض من كل منها) أي من الثلاث شربات أو الثلاثة أظفار فصورة المسألة أنه أزال من كل شفرة من الثلاث بعضها أو من كل ظفر من

شرح م ر. • فود: (أو دخول وقته) أي المفطر. • فود: (أو بعض من كل منها) أي من الثلاث شربات والثلاثة أظفار فصورة المسألة أنه أزال من كل شفرة من الثلاث بعضها أو من كل ظفر من الثلاثة بعضها، وأما لو أزال شفرة واحدة في ثلاث مرات فبيني أن يقال إن كان مع اتحاد الزمان والمكان فمؤد واحد؛ لأن إزالتها مع اتحادهما كإزالة جميع شعوره مع اتحادهما فكما لا يتعدد الدم هنا لا يزداد على المؤد هنا، وإلا فثلاثة أعداد ويتيق الكلام فيما لو أزال ظفراً في ثلاث مرات كل مرة ثلثاً مثلاً فإن اختلف الزمان والمكان ففي كل مؤد، وإلا فهل يجب مؤد واحد كما في الشفرة أو دم فيه نظر ويؤيد

محل الإزالة وزمنها عرفاً، وإن كان المزال جميع شعر الرأس والبدن، وأظفار اليدين والرجلين فلا تتعدّد الفدية مع الاتحاد المذكور؛ لأنه حينئذ يُقدّر فعلاً واحداً وذلك لقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ﴾ (بقره: ١٩٦) أي فحلّق شعراً له ففدية، وأقل الشعر ثلاث والاستيعاب غير مُعتبر هنا إجماعاً، وإذا وجبت مع العذر فمع غيره أولى ومن ثمّ لزمّت هنا كالصبيّ نحو ناسٍ وجاهلٍ وولّي صبيّ مُعيّر بخلاف نحو مجنونٍ ومُغتمى عليه وغير مُعيّر كما في المجموع؛ لأنّ هؤلاء

الثلاثة بمضه، وأما لو أزال شفرة واحدة في ثلاث مرّات فإن اختلف الزمان أو المكان وجب ثلاثة أمداد، وإن اتّحد فمدٌّ ر ولو أزال ظفراً في ثلاث مرّات فالواجب ثلاثة أمداد إن اختلف الزمان أو المكان، وإلا فهل الواجب مدٌّ واحد كما في الشفرة أو دم؟ فيه نظر ويُؤيّد الأوّل إطلاق قوله الآتي، والحقّ بها الظفر سم أقول بل كلام الشارح الآتي قُبيل قول المُصنّف والأظهر إلخ صريح في الأوّل.

• فود: (محل الإزالة) أي لا محلّ الشعر المزال فإنه لا يشترط أن يكون من الرأس وخذه مثلاً بل لو أزال شفرة من الرأس وشفرة من الإبط وشفرة من بقية الجسد يلزمه دم إذا اتّحد زمان الإزالة ومكانها. • فود: (جميع شعر الرأس إلخ) ظاهره أنّه لا تتعدّد الفدية في إزالة جميع الشّمور مع جميع الأظفار وليس مراداً لتصريحهم بأنّ الحلق والقلم نوعان متغايران وبأنّ الفدية تتعدّد بتعدّديهما وحينئذٍ فيُحمّل قوله: فلا تتعدّد الفدية على أنّه بالنسبة إلى كلّ من القسمين على انفراديه وهذا واضح لا غبار عليه، وإنما نهّنا عليه لئلا يُفعل عنه وتُحمّل عبارته على ما يتبادر منها بصريّ أي ولو قال، أو أظفار اليدين إلخ باؤ بدل الواو لاتّضح المراد. • فود: (وإن كان المزال إلخ) لا يخفى ما في هذه الغاية عبارة النهاية والمُغتمى وحكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم بالاولى حتّى لو حلّق شعر رأسه وشفرة بدنه ولاء أو أزال أظفار يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة. اهـ. وهي أوضح، وأسلم. • فود: (فلا تتعدّد الفدية) أي بل تجب فدية واحدة للشّمور أو للأظفار سم. • فود: (ومن ثمّ) أي من أجل أنّه لا فرق هنا بين المغذور وغيره. • فود: (لزمّت هنا إلخ) أي بخلاف النّاسي والجاهل في التّمتع باللبس والطيب والدُّهن والجماع ومُقدّماته لاغتيار العلم والقصد فيه وهو مُنتفٍ فيهما نهايةً ومُغتمى. • فود: (نحو ناسٍ إلخ) أي كمن سكّت عن الدّفع مع القُدرة. • فود: (وجاهل) أي بالحُرمة نهايةً. • فود: (بخلاف نحو مجنونٍ إلخ) أي كالتائم نهايةً ومُغتمى، وأسنى. • فود: (كما في المجموع) عبارة الحاشية على الأصحّ في المجموع أنّ المُغتمى عليه والصبيّ والمجنون إذا لم يكن لهما نوعٌ تميّز لا فدية عليهم ولا على وليّهم. اهـ سم.

الاول إطلاق قوله الآتي والحقّ بها الظفر. • فود: (فلا تتعدّد الفدية) أي بل تجب فدية واحدة للشّمور أو للأظفار. • فود: (بخلاف نحو مجنونٍ ومُغتمى عليه وغير مُعيّر كما في المجموع) ومثلهم في ذلك التائم شزخ روضٍ وعبارة الحاشية الأصحّ في المجموع أنّ المُغتمى عليه والصبيّ والمجنون إذا لم يكن لهما نوعٌ تميّز لا فدية عليهم ولا على وليّهم.

لا يُتَصَوَّرُ بِوَجْهِ بَخْلَافٍ أَوْ لَيْكٍ وَكَأَنَّ قَضِيَّةً كَوْنُ هَذَا كَالصَّيْدِ مِنْ بَابِ الْإِثْلَافَاتِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ لَكِنْ لَمَّا كَانَ فِيهِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى سَوِيَخٌ فِيهِ حَيْثُ لَا يُتَصَوَّرُ تَقْصِيرٌ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ اسْتِشْكَالُ الْأَذْرَعِيِّ وَجَوَابُ الْغَزَرِيِّ عَنْهُ بِمَا لَا يَنْقَضِحُ عَلَى أَنَّهُ يُؤْهِمُ أَنَّ الْمُتَمَيِّزَ كَغَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا تَقَرَّرَ أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ مَحَلُّ الْإِزَالَةِ أَوْ زَمَنُهَا غُرْفًا فَيَجِبُ فِي كُلِّ شَعْرَةٍ أَوْ بَعْضِهَا أَوْ ظَفَرٍ كَذَلِكَ مُدٌّ كَمَا بَأْتِيَ. (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ فِي الشَّعْرَةِ) أَوْ الظُّفْرِ أَوْ بَعْضِ كُلِّ (مُدٍّ طَعَامٍ وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ) أَوْ الظُّفْرَتَيْنِ أَوْ بَعْضِهِمَا (مُدَّتَيْنِ) لِيُسَرَّ تَبْعِيضُ الدَّمِ وَالشَّارِخِ قَدْ عَدَلَ الْحَيَوَانَ بِالطَّعَامِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ وَغَيْرِهِ وَالشَّعْرَةَ أَوْ بَعْضَهَا النِّهَائَةَ فِي الْقِلَّةِ، وَالْمُدُّ أَقْلٌ مَا وَجِبَ فِي الْكَفَّارَاتِ فَقَوِيْلَتْ بِهِ وَالْحَقُّ بِهَا الظُّفَرُ لِمَا مَرَّ هَذَا إِنْ اخْتَارَ الدَّمُ فَإِنْ اخْتَارَ الصَّوْمَ فَيَوْمٌ فِي الشَّعْرَةِ أَوْ الظُّفْرِ أَوْ بَعْضِ أَحَدِهِمَا وَيَوْمَانِ فِي الْاِثْنَيْنِ وَهَكَذَا أَوْ الْإِطْعَامَ فَصَاعٌ فِي الْوَاحِدِ وَصَاعَانِ فِي الْاِثْنَيْنِ، وَهَكَذَا كَذَا قَالَه جَمْعٌ، وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِنَّهُ مُتَعَيِّنٌ لَا مَحِيدَ عَنْهُ، وَخَالَفَهُ آخَرُونَ مِنْهُمْ الْبُلْقَيْنِي وَابْنُ الْعِمَادِ فَاعْتَمَدُوا مَا أَطْلَقَهُ الشَّيْخَانِ كَالْأَصْحَابِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُجْزَى غَيْرُ الْمُدِّ فِي الْأَوَّلَى وَالْمُدَّتَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ،.....

• فَوُدَّ: (بِخِلَافٍ أَوْ لَيْكٍ) عِبَارَةُ النِّهَائَةِ وَالْمُغْنِي بِخِلَافِ الْجَاهِلِ وَالتَّاسِي فَإِنَّهُمَا يَفْقَلَانِ فَعَلَهُمَا قَنَسِيَا إِلَى تَقْصِيرٍ. ا. ه. فَوُدَّ: (إِنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيِ بَيْنَ نَحْوِ التَّاسِي وَنَحْوِ الْمَجْنُونِ فَتَجِبُ الْفِدْيَةُ عَلَيْهِمْ أَيْضًا نِهَائَةً وَمُغْنِي. فَوُدَّ: (أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ مَحَلُّ الْإِزَالَةِ) أَيِ بَحْثُ لَمْ يَسْمَعْ آخِرَ أَذَانِهِ مَنْ سَمِعَ أَوَّلَهُ مُحَمَّدٌ صَالِحٌ. • فَوُدَّ (سَيِّئًا) (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ فِي الشَّعْرَةِ الْإِلْخَ) وَلَوْ أَضْعَفَ قُوَّةَ الشَّعْرَةِ بِأَنَّ شَقَّهَا يَنْصَفَيْنِ فَلَا شَيْءَ، وَإِنْ حَرَّمَ وَثَانِي. • فَوُدَّ: (أَوْ الظُّفْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: هَذَا فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى قَوْلِ الشَّيْخِ وَلِلْمُعْذَرِ فِي النِّهَائَةِ. • فَوُدَّ: (وَفِيهِ) أَيِ كَشَحْرِ الْحَرَمِ. • فَوُدَّ: (هَذَا الْإِلْخَ) أَيِ وَجُوبِ مُدٍّ أَوْ مُدَّتَيْنِ فِيمَا ذَكَرَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَحَلُّ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ إِذَا اخْتَارَ الدَّمُ الْإِلْخَ. • فَوُدَّ: (إِنْ اخْتَارَ الدَّمُ الْإِلْخَ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنِّهَائَةِ عِبَارَتُهُ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَخْتَارَ دَمًا أَوْ لَا كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى خِلَافًا لِلْعِمْرَانِيِّ فَقَدْ بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى رَدِّ التَّقْيِيدِ الْمَذْكُورِ جَمْعٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَالْبُلْقَيْنِيِّ وَابْنِ الْعِمَادِ وَتَمَسَّكُوا بِإِطْلَاقِ الشَّيْخَيْنِ. ا. ه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: مَرَّ خِلَافًا لِلْعِمْرَانِيِّ أَيِ فِي تَقْيِيدِهِ ذَلِكَ بِمَا إِذَا اخْتَارَ الدَّمُ فَإِنْ اخْتَارَ صَوْمًا الْإِلْخَ. ا. ه. • فَوُدَّ: (وَهَكَذَا) يَعْني أَوْ بَعْضَ الْاِثْنَيْنِ مِنَ الشَّعْرِ أَوْ الظُّفْرِ. • فَوُدَّ: (قَالَ) أَيِ قَوْلِهِ: هَذَا إِنْ اخْتَارَ الدَّمُ فَإِنْ اخْتَارَ الصَّوْمَ الْإِلْخَ. • فَوُدَّ: (مَا أَطْلَقَهُ الشَّيْخَانِ كَالْأَصْحَابِ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّ الْمُتَعَمِّدَ مَا أَطْلَقَهُ الشَّيْخَانِ كَالْأَصْحَابِ سَم. • فَوُدَّ: (مِنْ أَنَّهُ لَا يُجْزَى غَيْرُ الْمُدِّ الْإِلْخَ) فِي هَذَا الْحَضَرِ صُعُوبَةٌ بِالنَّظَرِ لِلصَّاعِ وَالصَّاعَيْنِ فَتَأَمَّلْهُ سَم وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ لَا يَجِبُ غَيْرُ الْمُدِّ الْإِلْخَ.

• فَوُدَّ: (مَا أَطْلَقَهُ الشَّيْخَانِ كَالْأَصْحَابِ) أَفْتَى شَيْخُنَا الْإِمَامُ الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّ الْمُتَعَمِّدَ مَا أَطْلَقَهُ الشَّيْخَانِ كَالْأَصْحَابِ. • فَوُدَّ: (مِنْ أَنَّهُ لَا يُجْزَى غَيْرُ الْمُدِّ الْإِلْخَ) فِي هَذَا الْحَضَرِ صُعُوبَةٌ بِالنَّظَرِ لِلصَّاعِ وَالصَّاعَيْنِ فَتَأَمَّلْهُ.

وما أُلْزِمَ به الأولون من التخيير بين الشيء وهو الصاع وبعضه وهو المذموم مردود بأن له نظائر كالمسافر يتخير بين القصر والإتمام.

(وللمعدوم) بأن آذاه الشعر إيداء لا يُحتمل عادة لنحو قتل فيه أو مرض أو حر أو وسخ ولا يُنافي هذا ما مر في نحو المنكير وشعر العين؛ لأن من شأنه أن لا يُصبر عليه فاكثفي فيه بأدنى تأذ بخلاف هذا ومن ثم لم تجب هناك فدية (أن يحلق) أو يزيل ما يحتاج لإزالته من رأسه وغيره وكذا له قلم ظفر احتاج إليه (ويفدي) لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ (ابن: ١٨١) الآية نزلت فيمن آذاه هوام رأسه فأمره ~~بالحلق~~ ثم بالفدية؛ الآية.

(تبيه) كحل محظور أبيع للحاجة فيه الفدية إلا إزالة نحو شعر العين كما تقرّر، وإلا نحو لئس الشراويل والخف المقطوع فيما مر احتياطاً لستر العورة ووقاية الرجل من نحو النجاسة، وكل محظور بالإحرام فيه الفدية إلا عقد النكاح.

• فود: (وما أُلْزِمَ إلخ) إشارة إلى اغتراض الآخرين على الأولين بأنه يلزم من قولكم التخيير بين الشيء وبعضه وهو مُنتَجِ قَرَدَه بأنه جائز بل واقع؛ لأن له نظيراً كُرِدِيّ عبارة المُغني قال بعضهم وكلام العبراني إن ظهر على قولنا الواجب ثلث دم أي وهو مزجوح لا يظهر على قولنا الواجب مذ إذ يزجج حاصله إلى أنه مُخَيَّر بين المذموم والصالح والشخص لا يُخَيَّر بين الشيء وبعضه وجوابه المنع فإن المسافر مُخَيَّر بين القصر والإتمام وهو تخيير بين الشيء وبعضه اه. • فود: (بأن آذاه) إلى قوله وقيل في النهاية إلا قوله إيداء لا يُحتمل عادة وقوله: ولا يُنافي إلى المتن وقوله: وكذا له في المتن وقوله: وكل محظور بالإحرام إلى المتن وقوله: وهما واضحا، وإلى قوله ويرد في المغني إلا ما ذكر وقوله: قيل. • فود: (إيداء لا يُحتمل عادة) أقره ع ش. • فود: (أو مرض إلخ) أو جراحة نهاية ومغني.

• فود: (ولا يُنافي هذا) أي التقييد بقوله إيداء إلخ (ما مر إلخ) أي من التعميم بقوله ولو أدنى تأذ.

• فود: (من شأنه) أي نحو المنكير إلخ. • فود: (به) وقوله: (هناك) أي في نحو المنكير إلخ.

• فود: (أو يزيل إلخ) الأولى إبدال أو بأي المفسرة. • فود: (وكذا له قلم ظفر إلخ) كالصريح في وجوب الفدية حيثيذ وتقدم قوله: وما انكسر إلخ المصريح فيه بعدم الفدية فهما مسألان فليتبين لتمييز إحداهما عن الأخرى فكان ما هنا إذا لم يتأذ به لكن توقفت مداواة ما نتحت على إزالته مثلاً سم.

• فود: (كما تقرّر) أي في شرح التاليف إزالة الشعر أو الظفر. • فود: (احتياطاً لستر العورة ووقاية الرجل إلخ) أي؛ لانهما مأمور بهما فحُفّفَ بهما نهاية ومغني. • فود: (إلا عقد النكاح) أي، وإلا ما لو

• فود: (وكذا له قلم ظفر احتاج إليه) كالصريح في وجوب الفدية حيثيذ وتقدم قوله: وما انكسر من ظفره وتأذى به إلخ المصريح فيه بعدم الفدية فهما مسألان فليتبين لتمييز إحداهما عن الأخرى فكان ما هنا إذا لم يتأذ به لكن توقفت مداواة ما نتحت على إزالته مثلاً، وانظر هل توقفت الحرمة على تكرره؟ الوجه أن يجري فيه ما في الصوم.

(الرابع) مِنَ الْمُحْرَمَاتِ عَلَى الذَّكَرِ وَغَيْرِهِ (الْجَمَاعُ) وَلَوْ فِي ذُبُرٍ بَهِيمَةٍ وَلَوْ بِحَائِلٍ إجماعاً ويحرمُ على الحليَّة الحلال تمكيته؛ لأنَّ فيه إعانَةً على معصية وعلى الزوج الحلال مُباشرةً مُحَرِّمةً يَمْتَنِعُ عليه تحليلُها وتحريمُ أيضًا مُقَدِّماتُها كَقُبْلَةٍ وَنَظَرٍ وَلَمَسٍ بِشَهْوَةٍ وَلَوْ مَعَ عَدَمِ انْزَالٍ أَوْ بِحَائِلٍ لَكِنْ لَا دَمَ مَعَ انْتِفَاءِ الْمُبَاشَرَةِ، وَإِنْ أُنْزِلَ وَيَجِبُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ. نعم.....

نَظَرَ بِشَهْوَةٍ أَوْ قَبَّلَ بِحَائِلٍ كَذَلِكَ وَالْإِعَانَةُ عَلَى قَتْلِ الصَّيْدِ بِذَلَالَةٍ أَوْ إِعَارَةِ آلَةٍ شَرْحُ بِأَفْضَلُ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ بِزِيَادَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِخَوَرِ يَدِهِ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْوَنَائِي اسْتِثْنَاءُ إِضْعَافُ قُوَّةِ الشَّغَرَةِ بِشَقِّهَا بِنُصْفَيْنِ .

• فَوُدَّ: (عَلَى الذَّكَرِ وَغَيْرِهِ) أَيِ أَحْرَمَ إِخْرَامًا مُطْلَقًا أَوْ بَحْجٍ أَوْ بَعْمَرَةٍ أَوْ بِهَمَا نِهَآيَةٍ . • فَوُدَّ: (وَلَوْ فِي ذُبُرٍ بَهِيمَةٍ الْخُ) أَيِ بِذَكَرٍ مُتَّصِلٍ أَوْ بِمَقْطُوعٍ وَلَوْ مِنْ بَهِيمَةٍ أَوْ بِقَدْرِ الْحَشْفَةِ مِنْ فَاوِدِهَا نِهَآيَةٍ وَوَنَائِي قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر أَوْ بِمَقْطُوعٍ أَيِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ أَيِ بَأَنِ اسْتَدَخَلَتْ ذَكَرًا مَقْطُوعًا فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا وَيَقْسُدُ حَجُّهَا، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَجِبُ عَلَيْهَا الْفِدْيَةُ كَمَا يَأْتِي . اهـ . • فَوُدَّ: (وَلَوْ بِحَائِلٍ) أَيِ كَتِيفٍ وَنَائِي .

• فَوُدَّ: (وَعَلَى الزَّوْجِ الْحَلَالِ الْخُ) الْأَخْصَرُ الْأَعْمُ حَذَفَ الزَّوْجَ كَمَا فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى . • فَوُدَّ: (كَقُبْلَةٍ الْخُ) أَيِ وَمُعَانَقَةٍ بِشَهْوَةٍ نِهَآيَةٍ وَوَنَائِي . • فَوُدَّ: (وَنَظَرٍ) هَلْ تَتَوَقَّفُ الْحُرْمَةُ عَلَى تَكَرُّرِهِ؟ الْوَجْهُ أَنَّ يَجْرِي فِيهِ مَا فِي الصَّوْمِ سَمِ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَجَرَى ابْنُ سَمٍ عَلَى أَنَّ الْمَرَّةَ لَا تَحْرُمُ وَهُوَ قِيَاسُ الصَّوْمِ وَخِلَافُ ظَاهِرِ الْمُخْتَصَرِ اهـ أَيِ وَخِلَافُ إِطْلَاقِ التَّحْفَةِ وَالنَّهَآيَةِ . • فَوُدَّ: (بِشَهْوَةٍ) أَيِ أَمَا حَيْثُ لَا شَهْوَةٌ أَيِ فِي جَمِيعٍ مَا تَقَدَّمَ فَلَا حُرْمَةَ وَلَا فِدْيَةَ اتِّفَاقًا نِهَآيَةً عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَخَرَجَ بِالْمُبَاشَرَةِ النَّظَرُ وَالْقُبْلَةُ بِحَائِلٍ، وَإِنْ أُنْزِلَ فَلَا دَمَ فِيهِمَا ثُمَّ إِنْ كَانَا بِغَيْرِ شَهْوَةٍ فَلَا إِثْمَ أَوْ بِهَا فَالْإِثْمُ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ وَقَالَ فِي الْفَتْحِ أَمَا حَيْثُ لَا شَهْوَةٌ أَيِ فِي الْمُقَدِّمَاتِ فَلَا إِثْمَ وَلَا فِدْيَةَ . انْتَهَى . وَبِشَهْوَةِ الْمُبَاشَرَةِ بِغَيْرِهَا كَمَنْ قَبَّلَ زَوْجَتَهُ لِدَوَاعٍ قَاصِدًا الْإِكْرَامَ أَوْ لَا . اهـ . • فَوُدَّ: (بِشَهْوَةٍ) أَيِ فِي الثَّلَاثَةِ حَتَّى الْقُبْلَةِ قَالَ فِي النَّهَآيَةِ وَفِي الْأَثَرِ تَجِبُ فِي تَقْيِيلِ الْغُلَامِ بِشَهْوَةٍ وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ تَصْوِيرِ الْمُصَنَّفِ فِيمَنْ قَبَّلَ زَوْجَتَهُ لِدَوَاعٍ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ الْإِكْرَامَ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا فِدْيَةَ أَوْ الشَّهْوَةَ إِثْمٌ وَقَدَى بِضَرِّي وَقَوْلُهُ: فِي تَقْيِيلِ الْغُلَامِ الْخُ أَيِ وَلَوْ غَيْرَ حَسَنِ وَنَائِي . • فَوُدَّ: (لَكِنْ لَا دَمَ مَعَ انْتِفَاءِ الْمُبَاشَرَةِ) أَيِ كَالنَّظَرِ وَالْقُبْلَةِ بِحَائِلٍ م ر اهـ سَمِ . • فَوُدَّ: (وَيَجِبُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ) يُعِيدُ مَا يَنْفَلُ عَنْهُ مِنْ وَجُوبِ الدَّمِ بِمَجْرَدِ لَمَسٍ بِشَهْوَةٍ فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ وَعِبَارَةُ الْمُبَابِ، وَأَمَّا الْمُقَدِّمَاتُ بِشَهْوَةٍ حَتَّى النَّظَرُ فَتَحْرُمُ وَلَوْ بَيْنَ التَّحَلُّلَيْنِ وَلَا تُفْسِدُ أَيِ الْمُقَدِّمَاتُ التُّسْكُ، وَإِنْ أُنْزِلَ وَيَجِبُ بِتَعَمُّدِهَا الدَّمُ أَيِ،

• فَوُدَّ: (لَكِنْ لَا دَمَ مَعَ انْتِفَاءِ الْمُبَاشَرَةِ) أَيِ كَالنَّظَرِ وَالْقُبْلَةِ بِحَائِلٍ م ر . • فَوُدَّ: (وَيَجِبُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ) وَفِي الْأَثَرِ أَنَّهَا تَجِبُ فِي تَقْيِيلِ الْغُلَامِ بِشَهْوَةٍ وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ تَصْوِيرِ الْمُصَنَّفِ فِيمَنْ قَبَّلَ زَوْجَتَهُ لِدَوَاعٍ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ الْإِكْرَامَ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا فِدْيَةَ أَوْ لِلشَّهْوَةِ إِثْمٌ وَقَدَى م ر . • فَوُدَّ: (وَيَجِبُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ) يُعِيدُ مَا يُنْفَلُ عَنْهُ مِنْ وَجُوبِ الدَّمِ بِمَجْرَدِ لَمَسٍ بِشَهْوَةٍ فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ وَعِبَارَةُ الْمُبَابِ، وَأَمَّا الْمُقَدِّمَاتُ بِشَهْوَةٍ حَتَّى النَّظَرُ فَتَحْرُمُ وَلَوْ بَيْنَ التَّحَلُّلَيْنِ وَلَا تُفْسِدُ أَيِ الْمُقَدِّمَاتُ التُّسْكُ، وَإِنْ أُنْزِلَ وَيَجِبُ بِتَعَمُّدِهَا الدَّمُ أَيِ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ وَكَذَا بِالْإِسْتِثْنَاءِ أَيِ إِذَا أُنْزِلَ بِالنَّظَرِ بِشَهْوَةٍ وَالْقُبْلَةِ بِحَائِلٍ، وَإِنْ أُنْزِلَ . اهـ . وَفِي شَرْحِهِ مَا

إِنْ جَامَعَ بَعْدَهَا وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ دَخَلَتْ فِيْهَا فِي وَاجِبِ الْجَمَاعِ سِوَا الْمُفْسِدِ وَغَيْرِهِ
وَالِاسْتِمْنَاءِ بِحِوْ يَدِهِ لَكِنْ إِنَّمَا تَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ إِنْ أُنْزَلَ وَيُسْتَمَرُّ تَحْرِيمُ ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَى التَّحْلُلِ
الثَّانِي (وَقَفَسُ بِهِ) أَيِ الْجَمَاعِ مِنْ عَامِدٍ عَالِمٍ مُخْتَارٍ وَهِيَ وَاضِحَانِ (الْغُفْرَةُ).....

وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ وَكَذَا بِالِاسْتِمْنَاءِ أَيِ إِذَا أُنْزَلَ لَا بِالنَّظَرِ بِشَهْوَةٍ وَالْقَبْلَةَ بِحَائِلٍ، وَإِنْ أُنْزَلَ وَفِي شَرْحِهِ مَا نَصَّهُ
وَفِيهِ أَيِ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْأَصَحَّ الْقَطْعُ بِالْوُجُوبِ فِي مُبَاشَرَةِ الْغَلَامِ بِشَهْوَةٍ كَالْمَرْأَةِ وَلَوْ كَرَّرَ نَحْوَ الْقَبْلَةِ
فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ اتَّحَدَ الْمَكَانُ وَالزَّمَانُ لَمْ تَجِبْ إِلَّا مَرَّةً، وَإِلَّا تَعَدَّدَتْ ثُمَّ رَأَيْتَ الْمَجْمُوعَ صَرَحَ
بِذَلِكَ. اهـ. سَم. قُود: (بِهَا) أَيِ بِالْمُبَاشَرَةِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ كَالْمُفَاحِذَةِ وَالْمُعَانَقَةِ بِصُرْيٍ.

قُود: (إِنْ جَامَعَ بِغَدَا) مَفْهُومُهُ أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ بَعْدَ الْجَمَاعِ لَا يَنْتَرِجُ دُمُهَا فِي بَدَنَةِ الْجَمَاعِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ
غَيْرُ مُرَادٍ وَنَقَلَ بِاللُّزْمِ عَنْ سَمٍ عَلَى الْغَايَةِ التَّضْرِيحِ بِهِ عَنْ شِ عِبَارَةِ الْوَنَائِي وَيَنْتَرِجُ دَمَ الْمَقْدَمَاتِ فِي
جَمَاعٍ وَقَعَ بَعْدَهَا، وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ أَوْ بَيَّنَّ التَّحْلِيلَيْنِ قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ وَمَحَلُّهُ مَا لَمْ يَسْبِقْ تَكْفِيرُ عَنْهَا،
وَالْأَفْلَا أَنْبِرَاجِ اهـ. وَكَذَا أَيِ يَنْتَرِجُ دَمَ الْمَقْدَمَاتِ فِي جَمَاعٍ لَوْ وَقَعَ قَبْلَهَا، وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ كَمَا فِي شَرْحِ
الْعُبَابِ وَقَالَ فِي مُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ وَشَرْحِهِ وَيَنْتَرِجُ هَذَا الْوَاجِبُ فِي بَدَنَةِ الْجَمَاعِ أَوْ شَاتِهِ، وَإِنْ تَحَلَّلَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَقْدَمَاتِ زَمَنٌ طَوِيلٌ كَمَا يَنْتَرِجُ الْحَدَّثُ الْأَضْعَفُ فِي الْأَكْبَرِ سِوَا تَقَدُّمِ مَوْجِبِهِ عَلَى الْجَمَاعِ أَوْ
تَأَخُّرِهِ. انتهى. قُود: (وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ أَيْضًا وَصَرِيحُهُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، وَإِنْ فَحُشَّ
كَمَامٌ مَثَلًا وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِهِمْ كَانْدِرَاجِ الْأَضْعَفِ فِي الْأَكْبَرِ وَنُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ مَحَلَّ اغْتِيَابِ
الطَّوْلِ حَيْثُ نُسِبَ إِلَيْهِ عُرْفًا وَهُوَ تَقْيِيدٌ حَسَنٌ انْتَهَى السَّيِّدُ عَمَرُ الْبَصْرِيُّ لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ كُرْدِيٌّ عَلَى
بِافْضَل. قُود: (وَالِاسْتِمْنَاءُ الْإِلْحُ) عَطَفَ عَلَى الْمَقْدَمَاتِ.

قُود (سَيِّ): (وَقَفَسُ بِهِ الْإِلْحُ) يَفْهَمُ أَنَّهُ لَا يَتَعَقَّدُ إِخْرَافُهُ مُجَابِمًا وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَوْ أَخْرَمَ حَالُ نَزْعِهِ انْتَقَدَ
صَحِيحًا عَلَى أَوْجِهِ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ النَّزْعَ لَيْسَ بِجَمَاعٍ نِهَآةً وَمُنْفِي أَيِ حَيْثُ قَصَدَ بِالنَّزْعِ التَّرْكَ لَا التَّلَذُّذَ
قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي الصُّمُوعِ شِ وَسَم. قُود: (أَيِ الْجَمَاعِ الْإِلْحُ) وَلَوْ انْتَقَدَ نُسْكُهُ فَايِدًا بِأَنَّ أَخْرَمَ بِالْحَجِّ
بَعْدَ فُسَادِ الْغُمْرَةِ بِالْجَمَاعِ ثُمَّ جَامَعَ فَهَلْ يُعْكَمُ بِفُسَادِ آخَرٍ بِالْجَمَاعِ حَتَّى تَجِبَ الْبَدَنَةُ أَوْ لَا، لِأَنَّهُ لَا مَغْنَى

نَصَّهُ وَفِيهِ أَيِ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْأَصَحَّ الْقَطْعُ بِالْوُجُوبِ فِي مُبَاشَرَةِ الْغَلَامِ بِشَهْوَةٍ كَالْمَرْأَةِ وَتَقِيْدَهُ فِي
مَوْضِعٍ بِالْحُسْنِ فَقَوْلُ الْمَاوَرْدِيِّ وَغَيْرِهِ لَا فِدْيَةَ فِي تَقْبِيلِهِ وَلَا مُبَاشَرَتِهِ بِشَهْوَةٍ، وَإِنْ أُنْزَلَ كَمَا لَوْ فَكَّرَ
فَأَنْزَلَ ضَعِيفٌ أَوْ يُحْتَمَلُ عَلَى غَيْرِ الْحُسْنِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ قَبْدٌ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَإِنْ تَقْيَدٌ بِهِ حُرْمَةُ نَظَرِهِ كَمَا يَأْتِي فِي
النِّكَاحِ لَوْضُوحِ الْفَرْقِ. اهـ. وَفِي شَرْحِهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ وَلَوْ كَرَّرَ نَحْوَ الْقَبْلَةِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ اتَّحَدَ
الْمَكَانُ وَالزَّمَانُ لَمْ تَجِبْ إِلَّا مَرَّةً، وَإِلَّا تَعَدَّدَتْ ثُمَّ رَأَيْتَ الْمَجْمُوعَ صَرَحَ بِذَلِكَ وَسَآذَكَ عَنْهُ قُبِيلٌ آخِرِ
الْبَابِ. اهـ. قُود فِي (سَيِّ): (وَقَفَسُ بِهِ)، وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: (تَقَسَّدُ) أَنَّهُ لَا يَتَعَقَّدُ إِخْرَافُهُ مُجَابِمًا وَهُوَ كَذَلِكَ
لَوْ أَخْرَمَ حَالُ نَزْعِهِ انْتَقَدَ صَحِيحًا عَلَى أَوْجِهِ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ النَّزْعَ لَيْسَ بِجَمَاعٍ شَرْحُ م ر وَيُحْتَمَلُ أَنَّ
مَحَلَّهُ إِذَا قَصَدَ بِالنَّزْعِ الْإِغْرَاضَ لَا التَّلَذُّذَ.

قُود فِي (سَيِّ): (وَقَفَسُ بِهِ الْغُمْرَةُ الْإِلْحُ) لَوْ انْتَقَدَ نُسْكُهُ فَايِدًا بِأَنَّ أَخْرَمَ بِالْحَجِّ بَعْدَ فُسَادِ الْغُمْرَةِ بِالْجَمَاعِ

المفردة ما بقي شيء منها ولو شجرة من الثلاث التي يتحلل بها منها.
(وكذا) يفسد به (الحج) إذا وقع فيه (قبل التحلل الأول) إجماعاً قبل الوقوف ولكمال إحرامه ما دام لم يتحلل التحلل الأول بخلاف ما إذا تحلله كما أفتى به ابن عباس رضي الله عنه ولا يعرف له مخالفت، وإن كان قارئاً ولم يأت بشيء من أعمال العمرة؛ لأنها تقع تبعاً له، وقيل: يفسد، قيل: والمثنى يوهمه ويؤيد بأن العمرة إذا أطلقت لا تنصرف إلا للمستقلة دون التابعة المنغصرة في

للحكم بفساد الفايده فتجب شاة كما لو جامع بعد إفساد الصحيح بالجماع؟ فيه نظر ولا يتعد الثاني سم. هـ. فود: (وهما واضحا) أي أما الختنى فإن لزومه الغسل فسد نسكه، والآ فلا وثاني. هـ. فود: (وكذا) يفسد به الحج إذا وقع فيه إلخ) أي سواء أكان قبل الوقوف وهو إجماع أو بعده خلافاً لأبي حنيفة وسواء أفاته الحج أم لا كما في الأم ولو كان المجاميع في الشك رقيقاً أو صيباً مُمَيِّزاً إذ عند الصبي عند الرقيق مكلف وسواء أكان الشك متطوعاً به أم مفروضاً بتدبير أو غيره كالأجير أما الناسي والمجنون والمغنى عليه والتائب والمكروه والجاهل لقرب عهده بالإسلام أو نشئه بادية بعيدة عن العلماء فلا يفسد بجماعهم نهاية. هـ. فود: (من هامد إلخ) أي مُمَيِّز أما غير المُمَيِّز من صبي أو مجنون فلا يفسد ذلك بجماعه وكذا الناسي والجاهل والمكروه مغني. هـ. فود: (وإن كان قارئاً إلخ) غاية لما أفاده قوله: بخلاف ما إذا تحلله أي ولا يفسد الحج بالجماع إذا وقع بعد تحلله الأول، وإن كان إلخ. هـ. فود: (ولم يأت بشيء إلخ) في تصوّره نظر فإن التحلل لا يخلو عن الطواف أو الحلتي وكل منهما من أعمالها وقد يقال يتصوّر ذلك بمن دخل وقت التحلل وليس برأيه شعر لما تقدّم أن ركن الحلتي يسقط عنه فيحصل التحلل بالزمني وخذه بضرعي وسم عبارة الونائي وعمرة القارن تتبع حجه صحة، وإن لم يأت بشيء كقارن وقف ثم تحلل ولم يكن برأيه شعر يزال بالزمني فقط ثم جامع، وإن بقي من أعمالها الطواف والسعي، وفساداً وإن أتى بأعمالها كلها كقارن طاف للقدم ثم سعى ثم حلق تعدّياً أو لضرورة قبل الوقوف أو بعده ثم جامع قبل التحلل الأول، ولو بعد الوقوف وكذا تتبع الحج قوأتا بقوات الوقوف، وإن لم تتأثت، وامكنه أن يأتي بأعمالها بعد قتلزمه دم للقارن ودم للقوات ودم في القضاء، وإن أفرده قاله في الفتح. اهـ. هـ. فود: (ويؤيد بأن العمرة إلخ) هذا بعد تسليمه لا يمنع التوهم فأى رد فيه سم.

ثم جامع فهل يحكم بفساد آخر بالجماع حتى تجب البدنة أو لا؛ لأنه لا معنى للحكم بفساد الفايده فتجب شاة كما لو جامع بعد إفساد الصحيح بالجماع؟ فيه نظر ولا يتعد الثاني ولا يقال فائدة الحكم بالفساد وجوب القضاء لما تقدّم في قول المصنف ولو آخرم بمغرة في أشهر الحج إلخ من وجوب القضاء بالإفساد الأول. اهـ. هـ. فود: (وإن كان قارئاً ولم يأت بشيء من أعمال العمرة) انظر صورة التحلل الأول مع عدم الإتيان بشيء من أعمال العمرة إلا أن يصوّر بما إذا لم يكن برأيه شعر فإنه يحصل التحلل الأول بالزمني وخذه كما يعلم مما تقدّم في الفصل السابق فليتأمل. هـ. فود: (ويؤيد بأن العمرة إذا أطلقت إلخ) هذا بعد تسليمه لا يمنع التوهم فأى رد فيه.

غيرها، وهي غمرة القارين. (وتجب به) أي الجماع المفسد والفور هنا واجب ككل فدية تقضى بسببها (بدنة) لقضاء جمع من الصحابة عليهم السلام بها ولا يعرف لهم مخالفت وهي بعير ذكر أو أنثى يجزئ في الأضحية وقد تطلق على البقرة. قال المصنف رحمته الله تغل عن الأزهري وعلى الشاة واعترض فإن عجز فقرة فإن عجز فمئذ شاة فطعام يجزئ فقرة بقيمة البدنة بسير مكة في غالب الأحوال على ما نقله ابن الرفعة عن النص وغيره أو حين الوجوب على ما قاله جمع متأخرون، وأوجه منهما اعتبار حالة الأداء لما يأتي في الكفارات فإن عجز صام عن كل ثم يومًا وتكمل التكميل وخرج بالمفسد الجماع بين التحليلين والجماع الثاني بعد الجماع المفسد فيجب بكل منهما شاة؛ لأنه تمتع غير مفسد فكان كاللبس ومنه يؤخذ أن الأوجه تكررهما.

• **فرد:** (أي الجماع) إلى قوله ومحلّه في المنيّ لا قوله والفور إلى المتن وقوله: يسفر بمكة إلى فإن عجز وقوله: لأنه تمتع إلى ولم يبين. • **فرد:** (لقضاء جمع) إلى قوله ومحلّه في النهاية لا قوله وعلى الشاة واعترض، وقوله: وأوجه منهما إلى فإن عجز وقوله: لأنه تمتع إلى ولم يبين (وهي بعير إناث) أي والبدنة حيث أطلقت في كتب الحديث أو الفقه المراد بها البعير ذكرًا كان أو أنثى نهايةً ومغني.

• **فرد:** (فطعام يجزئ إناث) ويتصدق به على مساكين الحرم، وأقل ما يجزئ أن يدفع الواجب إلى ثلاثة إن قدر نهاية عبارة الرناني ولا يكفي التصدق بقيمة فإن قدر على بعضه أخرجه وصام عما بقي ولو قدر على بعض الدم كان قدر على شاة مثلاً من التسع أخرجه وقوم ستة أسباع البدنة، وأخرج بقيتها طعاماً ثم ما كان بدل دم الإفساد يصرف لمساكين الحرم أو فقراءه الموجودين حال الإغطاء ثلاثة فأكثر إن قدر عليهم، ولا أكفى اثنين أو واحد متساوياً أو متفاوتاً والأفضل أن لا يزيد على مدين ولا ينقص عن مدين فإن دفع لاثنتين مع قدرته على الثالث ضمن له أقل ما يصدق عليه الاسم ولو غريباً والمتوطن أولى ما لم يكن الغريب أخوّج ويجوز الدفع لصغير ومجنون وسفيه ويقبضه أولياؤهم لهم.

• **فرد:** (في غالب الأحوال إناث) اختاره النهاية وقال ع ش وهو المقتصد. • **فرد:** (ومنه يؤخذ أن الأوجه إناث) ولا يؤخذ من إلحاقها باللبس حتى أخذ منه ذلك أنه يشترط في التكرار هنا ما يشترط في التكرار في اللبس من عدم اتحاد الزمان والمكان وعدم التكفير بينهما فليتأمل سم عبارة الرناني وتكرر الفدية بتكرار الجماع، وإن اتحد المكان والزمان أو لم يكفر قبل الثاني ليزيد التغليب فيه بخلاف سائر التمتعات فيشترط فيها اتحاد المكان والزمان وعدم تحلل التكفير. • **فرد:** (تكررهما) أي الشاة.

(فرغ): إذا جامع جاهلاً أو ناسياً أو مجنوناً أو مكرهاً لم يقسّد حجه ولا دم روض. • **فرد:** (ومنه يؤخذ أن الأوجه تكررهما إناث) لا يؤخذ من إلحاقها باللبس حتى أخذ من ذلك أنه يشترط في التكرار هنا ما يشترط في التكرار في اللبس من عدم اتحاد الزمان والمكان وعدم التكفير بينهما فليتأمل. • **فرد:** (تكررهما) أي الشاة.

بِتَكَرُّرٍ أَحَدٍ هَذَيْنِ كَمَا تَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ اللَّبْسِ وَنَحْوِهِ وَلَمْ يُبَيَّنْ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْفِذْيَةُ وَهُوَ الرَّجُلُ خَاصَّةً وَمَحَلُّهُ كَمَا بَسَطْتَهُ فِي الْحَاشِيَةِ إِنْ كَانَ زَوْجًا مُحْرِمًا مُكَلَّفًا، وَإِلَّا فَعَلَيْهَا حَيْثُ لَمْ يُكْرِهْهَا كَمَا لَوْ زَنْتَ أَوْ مَكَّنْتَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ. (وَالْمُضْيِ فِي فَايِدِهِ).....

هـ وفود: (بِتَكَرُّرٍ أَحَدٍ هَذَيْنِ) أَيِ الْجَمَاعِ بَيْنَ التَّحْلُلَيْنِ وَالْجَمَاعِ الثَّانِي سَم. هـ فود: (وَهُوَ الرَّجُلُ خَاصَّةً الْإِنْخ) قَالَ فِي النَّهَايَةِ وَالْوُجُوبُ فِي الْجَمِيعِ عَلَى الرَّجُلِ دُونَهَا، وَإِنْ قَسَدَ نُسُكُهَا بَانَ كَانَتْ مُحْرِمَةً مُعَيَّرَةً مُخْتَارَةً عَامِدَةً عَانِمَةً بِالْخُرِيمِ كَمَا فِي كَفَّارَةِ الصَّوْمِ فَهِيَ عَنْهُ فَقَطْ سِوَاهُ كَانَ الْوَاطِئُ زَوْجًا أَوْ سَيِّدًا أَوْ وَاطِئًا بِشُبْهَةٍ أَوْ زَانِيًا وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ حِكَايَةِ الْإِنْفَاقِ عَلَى لُزُومِ الْبِدْنَةِ لَهَا طَرِيقَةُ مَرْجُوحَةٍ وَالْمُؤَوَّلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ. انْتَهَى. وَفِي الْمُفْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ اهـ بِصُرْطِي عِبَارَةٍ شَرْحِ الرِّزْوِصِ وَالْكَفَّارَةِ عَلَيْهِ يَعْنِي عَلَى زَوْجِهَا الْمُحْرِمِ الْمُجَامِعِ دُونَهَا كَمَا فِي الصَّوْمِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَالَّذِي يَتَلَخَّصُ بِمَا اعْتَمَدَ الشَّارِحُ فِي كُتُبِهِ أَنَّ الْجَمَاعَ فِي الْإِحْرَامِ يَنْقَسِمُ عَلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ أَحَدُهَا مَا لَا يَلْزَمُ بِهِ شَيْءٌ لَا عَلَى الْوَاطِئِ وَلَا عَلَى الْمُطَوَّءَةِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِمَا وَذَلِكَ إِذَا كَانَا جَاهِلَيْنِ مَغْذُورَيْنِ بِجَهْلِهِمَا أَوْ مُكْرَهَيْنِ أَوْ نَاسِيَيْنِ لِلْإِحْرَامِ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّرَيْنِ. ثَانِيهَا مَا تَجِبُ بِهِ الْبِدْنَةُ عَلَى الرَّجُلِ الْوَاطِئِ فَقَطْ وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا اسْتَجْمَعَ الشُّرُوطُ مِنْ كَوْنِهِ عَاقِلًا بَالِغًا عَالِمًا مُتَعَمِّدًا مُخْتَارًا وَكَانَ الْوَطْءُ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ وَالْمُطَوَّءَةُ حَلِيلَتُهُ سِوَاهُ كَانَتْ مُحْرِمَةً مُسْتَجْمِعَةً لِلشُّرُوطِ أَوْ لَا. ثَالِثُهَا مَا تَجِبُ بِهِ الْبِدْنَةُ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَطْ وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمُحْرِمَةُ فَقَطْ وَكَانَتْ مُسْتَجْمِعَةً لِلشُّرُوطِ السَّابِقَةِ أَوْ كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ مُسْتَجْمِعٍ لِلشُّرُوطِ، وَإِنْ كَانَ مُحْرِمًا. رَابِعُهَا مَا تَجِبُ بِهِ الْبِدْنَةُ عَلَى غَيْرِ الْوَاطِئِ وَالْمُطَوَّءَةِ وَذَلِكَ فِي الصَّبِيِّ الْمُعَيَّرِ إِذَا كَانَ مُسْتَجْمِعًا لِلشُّرُوطِ فَالْبِدْنَةُ عَلَى وَلِيِّهِ. خَامِسُهَا مَا تَجِبُ بِهِ الْبِدْنَةُ عَلَى كُلِّ مِنَ الْوَاطِئِ وَالْمُطَوَّءَةِ وَذَلِكَ إِذَا زَنَى الْمُحْرِمُ بِمُحْرِمَةٍ أَوْ وَطِئَهَا بِشُبْهَةٍ مَعَ اسْتِجْمَاعِهِمَا شُرُوطَ الْكَفَّارَةِ السَّابِقَةِ. سَادِسُهَا مَا تَجِبُ فِيهِ فِذْيَةٌ مُخَّرَةً بَيْنَ شَاةٍ أَوْ أَطْعَامٍ ثَلَاثَةِ أَصْعٍ لِسِتَّةِ مَسَاكِينٍ أَوْ صَوْمٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا جَامَعَ مُسْتَجْمِعًا لِشُرُوطِ الْكَفَّارَةِ السَّابِقَةِ بَعْدَ الْجَمَاعِ الْمُفِيدِ أَوْ جَامَعَ بَيْنَ التَّحْلُلَيْنِ هَذَا مُلْخَصُ مَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ تَبَعًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا وَاعْتَمَدَ الشَّمْسُ الزَّمَلِيُّ وَالْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ تَبَعًا لِشَيْخِهِمَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ أَنَّهُ لَا فِذْيَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ مُطْلَقًا. اهـ. هـ فود: (وَمَحَلُّهُ كَمَا بَسَطْتَهُ الْإِنْخ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ إِنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الْمَرْأَةِ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ الْوَاطِئُ غَيْرَ مُحْرِمٍ زَوْجًا أَوْ أَجْنَبِيًّا كَالصَّوْمِ م ر اهـ سَم.

هـ فود: (فِي فَايِدِهِ) أَيِ الْمَذْكُورِ مِنْ جِجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ بِخِلَافِ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ لَا يَلْزَمُهُ الْمُضْيِ فِي فَايِدِهِا لِلْخُرُوجِ مِنْهَا بِالْفَسَادِ إِذْ لَا حُرْمَةَ لَهَا بَعْدَهُ، نَعَمْ يَجِبُ إِسْكَاطُ بَقِيَّةِ التَّهَارِ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ لِحُرْمَةِ زَمَانِهِ كَمَا مَرَّ مُعْنَى وَنَهَايَةِ.

هـ وفود: (بِتَكَرُّرٍ أَحَدٍ هَذَيْنِ) أَيِ الْجَمَاعِ بَيْنَ التَّحْلُلَيْنِ وَالْجَمَاعِ الثَّانِي. هـ فود: (وَمَحَلُّهُ كَمَا بَسَطْتَهُ فِي الْحَاشِيَةِ إِنْ كَانَ زَوْجًا مُحْرِمًا مُكَلَّفًا الْإِنْخ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ إِنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الْمَرْأَةِ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ الْوَاطِئُ غَيْرَ مُحْرِمٍ زَوْجًا أَوْ أَجْنَبِيًّا كَالصَّوْمِ م ر.

لإفناء جمع من الصحابة عليهم السلام به ولا يُعرف لهم مخالِف فيأتي بما كان يأتي به قبل الجماع ويحتجب ما كان يحتجبه قبله فلو قل في محظوراً لزمته فذنبه (والقضاء) لذلك فإن أفسده لم يقضه بل الأول إذ المقتضي واحد، ووصف ذلك بالقضاء مع أن الشك لا آخر لوقته لتضييق وقته بالإحرام بناء على نظيره في الصلاة لكنه ضعيف كما مر فالأولى الجواب بأن المراد به القضاء اللغوي (وإن كان شكك تطوعاً) ككونه من صبيٍّ مُتميِّز أو قن؛ لأنه يلزم بالشروع فيه ومن عيَّر بأنه يصير بالشروع فيه فرضاً مراده أنه بتعريض إثمائه كالفرض ويتأذى بالقضاء ما كان يتأذى بالأداء لولا الفساد من فرض أو غيره.....

• فود: (لإفناء) إلى قوله قيل في النهاية والمغني إلا قوله بناء إلى فالأولى. • فود: (لإفناء جميع الخ) أي وإطلاقي قوله تعالى ﴿وَأَيُّهَا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ﴾ (ابن: ١٩٦) فإنه لم يفصل بين الصحيح والفايد أما ما فسد بالردة فلا يجب إثمائه، وإن أسلم فوراً؛ لأنها أخبطته بالكلية ولذلك لم تجب فيها كفارة نهاية ومغني. • فود: (لذلك) أي لفتوى الصحابة بذلك من غير مخاليف نهاية. • فود: (فإن أفسده الخ) الأولى إبدال الفاء بالواو. • فود: (إذ المقتضي واحد) أي فلو أحرَمَ بالقضاء عشرَ مرات، وأفسد الجميع لزمه قضاء واحد عن الأول وبندة لكل واحد من العشرة نهاية ومغني. • فود: (لتضييق وقته الخ) أي ابتداء وانتهاء فإنه ينتهي بوقت الفوات فكان فعله في السنة الثانية خارج وقته فصَحَّ وضَمُّه بالقضاء نهاية ومغني. • فود: (لكنه) أي نظيره في الصلاة. • فود: (ضعيف) أي إذ المُعْتَمَدُ أن من أفسد الصلاة ثم أعادها في الوقت كانت أداء لا قضاء لوقوعها في وقتها الأصلي خلافاً للقاضي مغني. • فود: (لكونه من صبيٍّ مُتميِّز) قال ابن الصلاح، وإيجابه أي القضاء عليه أي الصبي ليس لإيجاب تكليف بل مغناه ترتبه في ذمته كغرامة ما أتلفه شَرَحَ م ر ه سم. • فود: (ويتأذى بالقضاء الخ) هذا في غير الأجير أما هو فينقلب له ويثمه ويكفر ويقتضي عن نفسه وتنقيح إجاره العين لا الذمة وتخيير المستأجر فإن أجاز قبض مثلاً عنه بعد سنة القضاء أو يستأجر من يبيع فيها ونائي وشَرَحَ الرّوض عبارة فتح القدير للكردي ولا تنقيح الإجارة الذمّة بإفساد الأجير الشك ولا بتخلله بالإحصار ولا بفوات الحج ولا بنذر الأجير الشك قبل الوقوف أو الطواف في العمرة لكن حيث لزم من ذلك تأخير الشك تخيير المستأجر بين الفسخ وعذبه ويكون خياره على التراضي ويستقل به من غير رفع لقاض، وإن استأجره ولي ميت بمال الميت فسَخَ أو ترك بالمصلحة فإن كانت في الفسخ ولم يفعله ضمن لتقصيره وحيث لم يحصل التأخير امتنعت الإقالة؛ لأن العقد يقع للميت فلم يملك أحد إبطاله إلا إن كان في الإقالة مصلحة كأن عجز الأجير أو خيف حبسه أو قلّسه أو قلّله ديانتبه. اهـ. • فود: (من فرض أو غيره) أي فإن كان الفايِدَ فرضاً

• فود: (إذ المقتضي واحد) حتى لو أحرَمَ بالقضاء عشرَ مرات، وأفسد الجميع لزمه قضاء واحد عن الأول، وكفارة لكل واحد من العشر م ر ه سم. • فود: (ككونه من صبيٍّ مُتميِّز) قال ابن الصلاح، وإيجابه عليه ليس لإيجاب تكليف بل مغناه ترتبه في ذمته كغرامة ما أتلفه شَرَحَ م ر ه سم.

وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُحْرِمَ فِيهِ مِمَّا أَحْرَمَ مِنْهُ بِالْأَدَاءِ مِنْ مِيقَاتٍ أَوْ قَبْلَهُ وَكَذَا مِنْ مِيقَاتٍ جَاوَزَهُ وَلَوْ غَيْرَ مُرِيدٍ لِلتَّشْكِكِ، وَالْمُرَادُ مِثْلُ مَسَافَةِ ذَلِكَ وَلَا يَلْزَمُهُ رِعَايَةُ زَمَنِ الْأَدَاءِ قِيلَ: وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِ الْقَاضِي يَلْزَمُ الْأَجِيرَ رِعَايَةُ زَمَنِ الْأَدَاءِ أَنَّ هَذَا حَقٌّ أَذْمِيٌّ وَرُذٌّ بِأَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى وَقُوعِ الْقَضَاءِ لِلْمَيْتِ وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ لِلْأَجِيرِ لَا نِفْسَاخَ الْعَيْنِيَّةِ بِالْإِفْسَادِ وَبَقَاءِ الذَّمِّ فِيهِ فِي الذَّمِّ، وَإِذَا كَانَ الْقَضَاءُ عَنْ نَفْسِهِ لَمْ يَلْزَمُهُ رِعَايَةُ زَمَنِ الْأَدَاءِ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ خِلَافًا لِجَمْعٍ لَكِنْ فِي الْمَجْمُوعِ مَا يُؤَافِقُهُمْ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ).....

وَقَعَ الْقَضَاءُ فَرْضًا أَوْ تَطَوُّعًا فَتَطَوُّعًا فَلَوْ أَفْسَدَ التَّطَوُّعَ ثُمَّ تَلَزَّزَ حَاجًا، وَأَرَادَ تَحْصِيلَ الْمُنْدُورِ بِحُجَّةِ الْقَضَاءِ لَمْ يَخْصُلْ لَهُ ذَلِكَ أَسْنَى. **قُودَ:** (وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُحْرِمَ مِمَّا أَحْرَمَ الْخ) عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَفْرَدَ الْحَجَّ ثُمَّ أَخْرَمَ بِالْمُعْمَرَةِ مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ ثُمَّ أَفْسَدَهَا كَفَاءً أَنْ يُحْرِمَ فِي قَضَائِهَا مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ شَرْحُ م ر أَيِ وَالْخَطِيبِ وَشَرْحُ الرُّوْضِ اهِ سَم. **قُودَ:** (أَوْ قَبْلَهُ) أَيِ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ أَوْ غَيْرِهَا نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. **قُودَ:** (وَالْمُرَادُ مِثْلُ مَسَافَةِ ذَلِكَ) عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ سُلُوكُ طَرِيقِ الْأَدَاءِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ قَدْرِ مَسَافَتِهِ أَسْنَى وَنِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. **قُودَ:** (وَلَا يَلْزَمُهُ رِعَايَةُ زَمَنِ الْأَدَاءِ) أَيِ بَلْ لَهُ التَّأَخِيرُ عَنْهُ وَالتَّقْدِيمُ عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَجُوزُ الْإِحْرَامُ فِيهِ وَفَارَقَ الْمَكَانَ فَإِنَّهُ يَنْقَسِبُ بِخِلَافِ الزَّمَانِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. **قُودَ:** (يَلْزَمُ الْأَجِيرَ) أَيِ فِي قَضَاءِ مَا أَفْسَدَهُ سَم. **قُودَ:** (وَرُذٌّ) أَيِ الْقِلُّ الْمَذْكُورُ (بِأَنَّ هَذَا) أَيِ قَوْلِ الْقَاضِي الْمَذْكُورِ.

قُودَ (سَيِّئُ): (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ) وَلَوْ خَرَجَتْ الْمَرْأَةُ لِقَضَاءِ نُسْكَهَا أَيِ الَّذِي أَفْسَدَهُ الزَّوْجُ بِوَطْنِهِ لَزِمَ الزَّوْجُ زِيَادَةَ تَقَعِّ السَّيْرِ مِنْ زَادٍ وَرَاجِلَةٍ ذَهَابًا، وَلِبَاسًا؛ لِأَنَّهَا عَرَامَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْجَمَاعِ فَلَزِمَتْهُ كَالْكَفَّارَةِ وَلَوْ غَضِبَتْ أَيِ أَوْ مَاتَتْ لَزِمَهُ الْإِنَابَةُ عَنْهَا مِنْ مَالِهِ وَمُؤْنَةُ الْمُوْطُوَّةِ بِزَيْنٍ أَوْ شُبْهُهُ عَلَيْهَا، وَأَمَّا تَقَعُّ الْحَضَرِ فَلَا تَلْزَمُ الزَّوْجَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا وَيَسَّرُ أَفْعَارَهُمَا مِنْ حِينَ الْإِحْرَامِ إِلَى أَنْ يَفْشُرَ التَّحْلُلَانِ وَأَفْعَارُهُمَا فِي مَكَانِ الْجَمَاعِ أَيِ الْمُفْسِدِ لِلْحَجِّ الْأَوَّلِ أَكْثَرُ لِلْخِلَافِ فِيهِ وَجُوبُهُ وَلَوْ أَفْسَدَ مُفْرَدٌ نُسْكَهَ فَتَمَتَّعَ فِي الْقَضَاءِ أَوْ قَرَنَ جَازَ وَكَذَا عَكْسُهُ، وَلَوْ أَفْسَدَ الْقَارِئُ نُسْكَهَ لَزِمَهُ بَدَنَةً وَاحِدَةً لِأَنَّهُمَا الْمُفْرَدَةُ فِي الْحَجِّ وَلَزِمَهُ دَمٌ لِلْقِرَانِ الَّذِي أَفْسَدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَ بِالشَّرْعِ فَلَا يَنْقُطُ بِالْإِفْسَادِ وَلَزِمَهُ دَمٌ آخَرَ لِلْقِرَانِ الَّذِي التَزَمَهُ بِالْإِفْسَادِ فِي الْقَضَاءِ، وَلَوْ أَفْرَدَهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِالْأَفْرَادِ وَلَوْ فَاتَ الْقَارِئُ الْحَجَّ لِقَوَاتِ الْوُقُوفِ فَاتَتْ الْمُفْرَدَةُ تَبَعًا لَهُ

قُودَ: (وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُحْرِمَ فِيهِ مِمَّا أَحْرَمَ مِنْهُ بِالْأَدَاءِ الْخ) وَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَفْرَدَ الْحَجَّ ثُمَّ أَخْرَمَ بِالْمُعْمَرَةِ مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ ثُمَّ أَفْسَدَهَا كَفَاءً أَنْ يُحْرِمَ فِي قَضَائِهَا مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ شَرْحُ م ر وَشَرْحُ الرُّوْضِ. **قُودَ:** (يَلْزَمُ الْأَجِيرَ) أَيِ فِي قَضَاءِ مَا أَفْسَدَهُ.

(فَرْغَ): قَالَ فِي الرُّوْضِ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ: (فَرْغَ) جَمَاعُ الْأَجِيرِ مُفْسِدٌ لِلْحَجِّ وَتَنْفِيسُ بِهِ إِجَارَةُ الْعَيْنِ لَا إِجَارَةُ الذَّمِّ لَكِنْ يَتَقَلَّبُ الْحَجُّ فِيهِمَا لِلْأَجِيرِ كَمُطْعِمٍ الْمَغْضُوبِ وَكَذَا قَضَاؤُهُ أَيِ الْحَجِّ الَّذِي أَفْسَدَهُ يَلْزَمُهُ وَيَقَعُ لَهُ الْخُ قَالَ فِي شَرْحِهِ عَلَيْهِ فِي إِجَارَةِ الذَّمِّ أَنَّ بَاقِيَ الْقَضَاءِ عَنْ نَفْسِهِ بِحَجٍّ آخَرَ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِي

أَيُّ الْقَضَاءِ (عَلَى الْفَوْرِ) لِتَقْدِيرِهِ بِسَبَبِهِ وَهُوَ فِي الْمُمْرَةِ ظَاهِرٌ وَفِي الْحَجِّ يُتَصَوَّرُ فِي سَنَةِ الْفَسَادِ بِأَنْ يُحْصَرَ قَبْلَ الْجَمَاعِ أَوْ بَعْدَهُ وَيَتَقَدَّرُ الْمَضِيُّ فَيَتَحَلَّلُ ثُمَّ يَزُولُ وَالْوَقْتُ بَاقٍ فَإِنْ لَمْ يُتِمَّ فِي سَنَةِ الْإِفْسَادِ تَقَرَّرَ فِي الَّتِي تَلِيهَا وَهَكَذَا وَلَوْ جَامِعٌ مُتَمِّزٌ أَوْ قَرْنٌ أَجْزَأَهُ الْقَضَاءُ فِي الصَّبَا وَالرَّوْقِ. (الْخَامِسُ) مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ عَلَى الذِّكْرِ وَغَيْرِهِ (اصْطِلَاحٌ كُلُّ) حَيَوَانٍ (مَأْكُولٍ يَرَى) مُتَوَحِّشٍ جِنْسُهُ، وَإِنْ اسْتَأْنَسَ هُوَ كَذَجَاجِ الْحَبَشَةِ كَمَا اسْتَفِيدَ ذَلِكَ مِنْ ذِكْرِ الْاصْطِلَاحِ إِذِ الْمَصِيدُ حَقِيقَةُ كُلِّ مُتَوَحِّشٍ طَبَقًا لَا يُتِمُّ أَنْ أَخْذَهُ إِلَّا بِحِيلَةٍ طَيَّرًا كَانَ أَوْ دَائِبَةً مُبَاخَا أَوْ مَمْلُوكًا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُ حُرَّمًا﴾ (سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ١١٦) أَيُّ التَّعَرُّضِ لَهُ وَلِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ كَلْبَتِهِ.....

وَلَزِمَهُ تَمَانٍ دَمٌ لِلْفَوَاتِ وَدَمٌ لِأَجْلِ الْقِرَانِ وَفِي الْقَضَاءِ دَمٌ ثَالِثٌ نِهَائِيٌّ وَمُعْنَى وَشَرَحَ الرُّوضُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا غَرَامَةٌ الْخُ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَابٌ مَا تَوَقَّعَ فِيهِ سَمٌ مِمَّا حَاصِلُهُ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مُخْتَارَةً فَهِيَ مُقْصَرَةٌ فَلَا شَيْءَ عَلَى الزَّوْجِ، وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً لَمْ يَقْصُرْ حُجَّتُهَا. وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ تَخْتَارَ الْأَوَّلُ وَنَقُولُ هَذِهِ الْغَرَامَةُ لَمَّا نَشَأَتْ مِنَ الْجَمَاعِ الَّذِي هُوَ فِعْلُهُ لَزِمَتْهُ وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ لُزُومِ الزَّوْجِ مَا غُسِّلَهَا عَنْ الْجَنَابَةِ حَيْثُ حَصَلَتْ بِجَمَاعِهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَيُّ الْقَضَاءِ) أَيُّ قَضَاءِ الْغَايِدِ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (لِتَقْدِيرِهِ الْخُ) أَيُّ وَلِقَوْلِهِ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُخَالَفٍ نِهَائِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ فِي الْمُمْرَةِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُعْنَى وَالتَّهَائِيَّةِ. قَوْلُهُ: (ظَاهِرٌ) أَيُّ قِيَاتِي بِالْمُمْرَةِ عَقِبَ التَّحَلُّلِ وَتَوَابِعِهِ نِهَائِيَّةٌ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يُحْصَرَ الْخُ) أَيُّ وَبِأَنْ يَزِيدَ بَعْدَهُ ثُمَّ يُسَلِّمُ أَوْ يَتَحَلَّلُ كَذَلِكَ لِمَرَضٍ شَرَطَ التَّحَلُّلُ بِهِ ثُمَّ يُشْفَى وَالْوَقْتُ بَاقٍ أَيُّ فِي الْجَمِيعِ بَعْدَ يُمْكِنُهُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ، وَإِدْرَاكُ الْوُقُوفِ قَبْلَ تَحَلُّلِ الْقَضَاءِ نِهَائِيٌّ وَمُعْنَى وَتَنَائِيٌّ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَزُولُ) أَيُّ الْحَضَرُ سَمٌ. قَوْلُهُ: (أَجْزَأَهُ الْقَضَاءُ الْخُ) وَلَا يَلْزَمُ السَّيِّدَ الْإِذْنَ فِي الْإِدَاءِ إِذَنْ فِي الْقَضَاءِ وَتَنَائِيٌّ. قَوْلُهُ: (وَزَانَ اسْتَأْنَسَ الْخُ) وَاسْتَأْنَسَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ الْخَيْلُ فَإِنَّهَا كَانَتْ وَخَشِيَّةً فَاتَّسَتْ عَلَى عَهْدِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا يَجِبُ الْجَزَاءُ بِقَتْلِهَا اغْتِيَابًا بِالْحَالِ وَتَنَائِيٌّ. قَوْلُهُ: (كَمَا اسْتَفِيدَ ذَلِكَ) أَيُّ مُتَوَحِّشٍ جِنْسُهُ سَمٌ. قَوْلُهُ: (طَيَّرًا) إِلَى الْمَثْنِ فِي التَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِمَا يَقْصُرُ قِيَمَتُهُ. وَقَوْلُهُ: بَلْ يَجِبُ إِلَى وَيَتَعَرَّمُ. وَقَوْلُهُ: نَعَمْ إِلَى وَبِالْبِرِّي وَقَوْلُهُ: أَوْ نَحْوُ بَيِّنِهِ إِلَى زَالٍ. قَوْلُهُ: (طَيَّرًا الْخُ) رَاجِعٌ لِلْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (طَيَّرًا كَانَ أَوْ دَائِبَةً الْخُ) أَيُّ كَبِيرٌ وَخَشٍ وَجَرَادٌ كَذَا إِزْرٌ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالْبَطُّ الَّذِي لَا يَطِيرُ مِنَ الْإِزْرِ لَا جَزَاءَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ نِهَائِيٌّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَكَذَا إِزْرٌ مُعْتَمَدٌ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْبَطِّ وَغَيْرِهِ. اهـ. عِبَارَةُ الْوَنَائِيِّ وَكَالْإِزْرِ وَلَوْ لَمْ يَطِيرْ قَبْلَ تَحَلُّلِ الْبَطِّ كَمَا فِي الْفَتْحِ. اهـ. قَوْلُهُ: (صَيْدُ الْبَرِّ الْخُ) أَيُّ أَخْذُهُ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَيُّ التَّعَرُّضِ الْخُ) تَفْسِيرٌ لِلْاصْطِلَاحِ فِي الْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (وَلِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ) الْأَوَّلَى أَوْ لِشَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ. قَوْلُهُ: (كَلْبَتِهِ الْخُ) أَيُّ وَيَضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ نِهَائِيٌّ

عَامَ آخِرِ الْخُ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَزُولُ) أَيُّ الْحَضَرُ. قَوْلُهُ: (سَمٌ) (مَأْكُولٌ) قَالَ فِي الرُّوضِ، وَإِنْ شَكَّ أَيُّ فِي أَنَّهُ مَأْكُولٌ أَوْ لَا أَوْ أَنْ أَخَذَ أَصْلَهُ وَخَشِيٌّ مَأْكُولٌ أَوْ لَا اسْتَحْبَبَ أَيُّ الْجَزَاءِ. قَوْلُهُ: (كَمَا اسْتَفِيدَ ذَلِكَ) أَيُّ

وريشه ويبيضه غير المذَر ولو باحتضانه لِدِجاجة ما لم يخرج الفرخ منه ويمتنع بطيرانه أو سعيه
 يَمْنَعُ يعدو عليه إلا بيض النعام ولو المذَر فيضمنه، وإن صَمِنَ فرخه أيضًا؛ لأنَّ الإثلاف لا
 تداخل فيه بوجه من وجوه التلف أو الإيذاء ولو بالإعانة أو الدلالة لِحلال كالتنكير إلا لضرورة
 كما هو ظاهر كأن كان يأكل طعامه أو يُنجس متاعه بما يُنقص قيمته لو لم يُنفره؛ لأنَّ هذا
 نوع من الصيَال وقد صرحوا بجواز قتله لصياله عليه إذا لم يندفع إلا به ولا يضمنه وشرط
 الإثم العلم والتعمُّد والاختيار كما مرَّ وخرج بالماكول غيره إذ منه مؤذٍ يُؤذِب قتلُه كثير ونسب
 وكالقمل نعم يُكره التعرُّض لقمل شعر اللحية والرأس خوف الانتفاب.....

وشرح بأفضل. فود: (وريشه) أي المتصيل كما يؤخذ من المتنَّى للتشائي بصري عبارة الوثاني ولا
 تختص الحزمة والجزاء بيد الصيْد بل يخرم التعرُّض لِتخو ليته ويبيضه وكذا يبيض الصيْد بل غير
 الماكول؛ لأنه يحلُّ أكله كذا في شرح الإيضاح وحاشيته وغيرهما من سائر أجزائه كشعره وريشه
 المتصيل فيجوز التعرُّض للریش المتفصيل ويتبني جريان ذلك في الجسك وفارته فيفصل فيه بين
 المتصيل والمتفصيل. اهـ بخذف. فود: (يمنع) متعلق بمنتهى. فود: (بوجه) متعلق بالتعرُّض شارح
 اهـ سم. فود: (لِحلال) ليس بقيد إذ الكلام في الحزمة لا في الضمان. فود: (أو يُنجس متاعه بما
 ينقص إلخ) لا يتعد أن يكتفي بأن يشق عليه تنجيسه لِتخو مشقة تطهيره، وإن لم تنقص قيمته كذا أفاده
 المحسني سم هنا، وأفاد في حاشية شرح المنهج ما نصه قوله: لو صال صيْد إلخ يُلحق بذلك ما لو
 عَشَّ طائر بمسكنه بمكة وتأذى بذرقه على فُرشه وثيابه فله دفعه وتنفيره دفعًا للصائِل وهل يُلحق
 بذلك ما لو استوطن المسجد الحرام وصار يُلوثه فيجوز تنفيره عن المسجد صَوْنًا له عن روثه، وإن
 عُفي عنه بشرطه أو لا؟. فيه نظر انتهى. اهـ بصري. عبارة ش بعد ذكر قول سم على شرح المنهج
 وهل يُلحق بذلك إلخ نصها أقول الأقرب أنه كذلك ولو مع العفو؛ لأنه قد لا توجد شروطه وتقدير
 المسجد منه صال عليه فيمنع منه. اهـ. وظاهره أي التعليل الثاني وجوب المنع على من يغير عليه ولو
 وجد شروط العفو بل ولو قيل بظهارته كالمخاط. فود: (بما ينقص قيمته) يفهم أنه لو لم تنقص قيمته
 لم يجز تنفيره، وإطلاق الشارح م ر يخالفه ع ش. فود: (وشرط الإثم العلم) ولا تُشترط هذه في
 الضمان؛ لأنه من باب خطاب الوضع بل الشرط فيه كونه مُميزًا فيخرج مجنون ومُغنى عليه ونائم
 وطفل لا يُميز ومن انقلب على فرخ وضعه الصيْد على فراشه جاهلاً به فأتلفه ونائي نهاية ومُغني. فود: (إذ منه) أي من غير الماكول. فود: (كثير إلخ) أي والأسد والذئب والذئب والعقاب والبرغوث
 والبق والزئجور نهاية. فود: (نعم يكره التعرُّض لقمل شعر اللحية) ولا يكره تنحية قمل عن بدن

مُتَوَحِّشٍ جنسه شرح م ر. فود: (يمنع) متعلق بمنتهى وقوله: بوجه متعلق بالتعرُّض شرح. فود: (بما
 ينقص قيمته) لا يتعد أن يكتفي بما يشق عليه بتنجيسه لِتخو مشقة تطهيره، وإن لم تنقص قيمته.

فود: (نعم يكره التعرُّض لقمل شعر اللحية والرأس) قال في شرح الروض أما قمل يدينه وثيابه فلا

وَيُسْنُ إِدَاءَ الْوَاحِدَةِ وَلَوْ بِلُقْمَةٍ وَكَالْتَمَلِ الصَّغِيرِ بِخِلَافِ الْكَبِيرِ وَالتَّحْلِيلُ لِلْحَرَمَةِ قَتْلُهُمَا
كَالْخَطَايَا وَالْهُذُودِ وَالصُّرْدِ وَكَالْفَوَاسِقِ الْخُمْسِ بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ قَتْلُ الْعَقُورِ كَخِزْرِ
يَعْدُو وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ فِي حَيَّةٍ تَعْدُو أَيْضًا وَيَحْرُمُ اقْتِنَاءُ شَيْءٍ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا ضَارِبَةٌ بِطَبْعِهَا وَمِنْهُ مَا
فِيهِ نَفْعٌ وَضَرَزٌ كَقِرْدٍ وَصَفَرٍ وَفَهْدٍ فَلَا يُنْدَبُ قَتْلُهُ لِنَفْعِهِ وَلَا يُكْرَهُ لَضَرَرِهِ وَمِنْهُ مَا لَا يَظْهَرُ فِيهِ
نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ كَسِرْطَانٍ وَرَحْمَةٍ فَيُكْرَهُ قَتْلُهُ نَعَمْ مَرَّةً فِي كُلِّ ذَلِكَ تَنَاقُضٌ. وَبِالْبَرِّي الْبَحْرِيُّ
وَهُوَ مَا لَا يَمِيشُ إِلَّا فِي الْبَحْرِ، وَإِنْ كَانَ الْبَحْرِيُّ فِي الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا عِزُّ فِي صَيْدِهِ قَالَ تَعَالَى:
﴿لِمَسْكِينَ يَصْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٧٩] بِخِلَافِ مَا يَمِيشُ فِيهِمَا تَغْلِييًا لِلْحَرَمَةِ.....

مُحْرِمٌ أَوْ ثِيَابِهِ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي جَوَازِ رَمِيهِ حَيًّا وَلَمْ يَكُنْ فِي مَسْجِدٍ وَكَالْقَتْلِ الصَّيَّانُ وَهُوَ بَيِّضُهُ نِهَآةً قَالَ
ع ش قَوْلُهُ: م ر وَلَا يُكْرَهُ تَنْحِيَةُ قَتْلِ عَنِ بَدَنِ مُحْرِمٍ الْخَ ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِمَحَلٍّ كَثُرَ شُغْرُهُ كَالْعَانَةِ وَالصَّدْرِ
وَالْإِبْطِ وَقِيَاسُ الْكَرَاهَةِ فِي شُغْرِ الرَّأْسِ وَاللَّخْيَةِ الْكَرَاهَةُ هُنَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَ هَذَا يَتَذَرُّ انْتِثَافُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ
وقَوْلُهُ: م ر صَرِيحٌ فِي جَوَازِ رَمِيهِ حَيًّا الْخَ أَيُّ وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ م ر فِيمَا مَرَّ فِي
الصَّلَاةِ. اه. ة قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ إِدَاءَ الْوَاحِدَةِ الْخَ) أَيُّ فِي قَتْلِ قَتْلِ شُغْرِ اللَّخْيَةِ وَالرَّأْسِ.

ة قَوْلُهُ: (كَالْخَطَايَا) أَيُّ الْمُسْمَى بِمُضْغُورِ الْجَنَّةِ ع ش. ة قَوْلُهُ: (وَكَالْفَوَاسِقِ الْخُمْسِ) أَيُّ الْفُرَابِ الَّذِي
لَا يُؤْكَلُ وَالْجِدَاةِ وَالْمَقْرَبِ وَالْفَأْرَةِ وَالْكَلْبِ الْعَقُورِ نِهَآةً. ة قَوْلُهُ: (بَلْ يَجِبُ الْخَ) وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ
وغيرِهِ التَّصْرِيحُ بِسُنِّيَةِ سَمِّ عَلَى حَجٍّ وَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامٍ حَجَّ عَلَى حَالَةِ الصَّيَالِ فَيُؤْفَقُ مَا أَقْتَى بِهِ م ر اه
ع ش. ة قَوْلُهُ: (فَلَا يُنْدَبُ قَتْلُهُ الْخَ) أَيُّ فَيَكُونُ مُبَاحًا ع ش. ة قَوْلُهُ: (كَسِرْطَانٍ الْخَ) أَيُّ وَخَنَافِسَ وَجَمَلَانِ
نِهَآةً. ة قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيُّ لَا يَظْهَرُ فِيهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ. ة قَوْلُهُ: (تَنَاقُضٌ) وَالْمُتَعَمِّدُ احْتِرَامُهُ وَتَأْنِي عِبَارَةُ ع
ش وَالْمُتَعَمِّدُ عِنْدَ الشَّارِحِ م ر حُرْمَةُ قَتْلِهِ وَعِبَارَتُهُ فِي بَابِ التَّيْمُمِ وَخَرَجَ بِالْمُخْتَرَمِ الْحَرْبِيُّ وَالْمُرْتَدُّ
وَالزَّانِي الْمُحْصَنُ وَتَارَكَ الصَّلَاةَ وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ، وَأَمَّا غَيْرُ الْعَقُورِ فَمُخْتَرَمٌ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ وَمِثْلُ غَيْرِ
الْعَقُورِ الْهَرَّةُ فَيَحْرُمُ قَتْلُهَا انْتَهَتْ. له. ة قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي الْبَحْرِ) وَكَالْبَحْرِ الْغَدِيرُ وَالْيَثْرُ وَالْعَيْنُ إِذَا مُرَادَ بِهِ
الْمَاءُ نِهَآةً وَتَأْنِي. ة قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا يَمِيشُ الْخَ) يُفِيدُ أَنَّ مَا يَمِيشُ فِيهِمَا قَدْ يَكُونُ مَأْكُولًا، وَإِلَّا فَلَا

يُكْرَهُ تَنْحِيَةُ وَلَا شَيْءٌ فِي قَتْلِهِ، ذَكَرَهُ بِالْأَصْلِ وَيَتَّبِعِي سُنَّ قَتْلِهِ كَالْبَزْعُوثِ وَهُوَ قَضِيَّةٌ تُشْبِهُ الْمُصَنَّبَ
الْمُحْرِمَ بِالْحَلَالِ. وقَوْلُهُ: لَا يُكْرَهُ تَنْحِيَةُ قَدْ يَفْتَضِي جَوَازَ رَمِيهِ حَيًّا وَفِيهِ نَظَرٌ وَيُحْتَمَلُ جَوَازُهُ نَظَرًا
لِلْحَرَمَةِ الْإِحْرَامِ فِي الْجُمْلَةِ وَكَالْقَتْلِ الصَّيَّانِ وَهُوَ بَيِّضُهُ نَقْلَهُ فِي الرُّوْضِ عَنِ الشَّافِعِيِّ لَكِنْ فُذِيَتْهُ أَقْلٌ؛
لِأَنَّهُ أَضْعَفُ مِنَ الْقَتْلِ. اه. وهل محال الشَّغْرِ مِنَ الْبَدَنِ كَالْإِبْطِ وَالْعَانَةِ كَاللَّخْيَةِ وَالرَّأْسِ فَيُكْرَهُ التَّعَرُّضُ
لِقَتْلِهِ فِيهِ نَظَرٌ. ة قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ إِدَاءَ الْوَاحِدَةِ الْخَ) قَدْ يُقَالُ فَهَذِهِ كَفَّارَةٌ مَدْبُوءَةٌ قَتَرْتُ عَلَى قَوْلِهِمْ فِي بَابِ
الْكَفَّارَةِ إِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا وَاجِبَةً. ة قَوْلُهُ: (بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ قَتْلُ الْعَقُورِ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ
التَّصْرِيحُ بِسُنِّيَةِ قَتْلِ الْعَقُورِ. ة قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا يَمِيشُ فِيهِمَا تَغْلِيًا لِلْحَرَمَةِ) يُفِيدُ أَنَّ مَا يَمِيشُ فِيهِمَا يَتَّقِسُّ
إِلَى مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ. ة قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا يَمِيشُ فِيهِمَا) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَمِيشُ فِيهِمَا مِمَّا هُوَ مَأْكُولٌ أَوْ فِي

وبالمُتَوَحَّشِ الْإِنْسِي، وَإِنْ تَوَحَّشَ، وَإِذَا أَحْرَمَ وَبِمِلْكِهِ صَيْدٌ أَيْ أَوْ نَحْوُ بَيْضِهِ فِيمَا يَظْهَرُ إعطائه

يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ وَقَدْ يُشْكِلُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْأَطِيمَةِ وَمَا يَعِشُ فِي بَرٍّ وَيَحْرِي كَصَفْدَعٍ وَحَيَّةٍ وَسَرَطَانٍ حَرَامٌ ثُمَّ رَأَيْتُ السَّيِّدَ السَّنْهُودِيَّ فِي حَاشِيَةِ الْإِبْصَاحِ جَزَمَ بِالِاشْكَالِ وَبَسَطَهُ وَلَمْ يَجِبْ عَنْهُ وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَتِهِ لَكِنَّهُ حَاوَلَ التَّخْلُصَ مِنَ الْإِزَامِ كَوْنَهُ غَيْرَ مَأْكُولٍ بِمَا هُوَ فِي غَايَةِ التَّعَسُّفِ سَمِ .

• قَوْلُهُ: (وَبِالْمُتَوَحَّشِ الْإِنْسِي) وَالْمَشْكُوكُ فِي أَكْلِهِ أَوْ أَكْلٍ أَوْ تَوَحَّشَ أَخَذَ أَصُولُهُ لَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لِشَيْءٍ مِنْهُ لَكِنْ يُسَنُّ فِدَاؤُهُ بِهَايَةً وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ . • قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَوَحَّشَ) أَيْ كَيْفَ يَرَى نَدَّ وَثَانِي . • قَوْلُهُ: (وَإِذَا أَحْرَمَ الْإِنْسِي) عِبَارَةٌ الْتَهَامِيَّةُ وَالْمُتَنِي فَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ مَمْلُوكًا لَزِمَهُ مَعَ الضَّمَانِ لِيَحَقَّ لِلَّهِ تَعَالَى الضَّمَانُ لِلْأَدَمِيِّ، وَإِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ بِرِضَا كَعَارِيَةٍ لَكِنْ الْمَقْرُومُ لِيَحَقَّ لِلَّهِ تَعَالَى مَا يَأْتِي مِنَ الْجَلِّ ثُمَّ الْقِيَمَةُ وَالْمَقْرُومُ لِيَحَقَّ لِلْأَدَمِيِّ الْقِيَمَةُ مُطْلَقًا وَخَرَجَ بِمَا مَرَّ الصَّيْدُ الْمَمْلُوكُ فِي الْحَرَمِ بِأَنْ صَادَهُ فِي الْجَلِّ فَمَلَكَهُ ثُمَّ دَخَلَ بِهِ الْحَرَمَ فَلَا يَحْرُمُ عَلَى حَلَالِ التَّعَرُّضِ لَهُ بِيَتِّعَ أَوْ يَشْرَاهُ أَوْ غَيْرَهُمَا مِنْ أَكْلٍ أَوْ ذَبْحٍ بِخِلَافِ الْمُحْرَمِ لِإِخْرَائِهِ وَيَزُولُ مِلْكُ الْمُحْرَمِ عَنْ صَيْدٍ أَحْرَمَ، وَهُوَ بِمِلْكِهِ بِإِخْرَائِهِ قِيلَزَمُهُ إِزْسَالُهُ، وَإِنْ تَحَلَّلَ حَتَّى لَوْ قَتَلَهُ بَعْدَ التَّحَلُّلِ ضَمِنَهُ وَيَصِيرُ مُبَاحًا فَلَا غَرَمَ لَهُ إِذَا قُتِلَ أَوْ أُزْسِلَ وَمَنْ أَخَذَهُ وَلَوْ قَبْلَ إِزْسَالِهِ وَلَيْسَ مُحْرَمًا أَيْ وَلَا فِي الْحَرَمِ مَلَكَهُ وَلَوْ مَاتَ فِي يَدِهِ ضَمِنَهُ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ إِزْسَالِهِ إِذَا كَانَ يُمَكِّنُهُ إِزْسَالُهُ قَبْلَ الْإِخْرَامِ وَلَوْ أَحْرَمَ أَحَدُ مَالِكِهِ تَعَدَّى إِزْسَالُهُ قِيلَزَمُهُ رَفَعَ يَدَهُ عَنْهُ قَالَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَوْجِبُوا عَلَيْهِ السَّغْفَرَ فِي مِلْكِهِ نَصِيبِ شَرِيكِهِ لِيُطْلِقَهُ أَيْ كُلَّهُ لَكِنْ تَرَدَّدُوا فِي أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ هَلْ يَضْمَنُ نَصِيبَهُ . اهـ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَلَوْ كَانَ فِيهِ مِلْكُ الصَّيِّ صَيْدٌ فَهَلْ يَلْزَمُ الْوَلِيَّ إِزْسَالُهُ وَيَغْرَمُ قِيَمَتَهُ كَمَا يَغْرَمُ قِيَمَةُ التَّفَقُّعِ الزَّائِدَةِ بِالسَّغْفَرِ فِيهِ احْتِمَالٌ . اهـ . وَالْأَوَّلُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ إِزْسَالُهُ وَيَغْرَمُ قِيَمَتَهُ؛ لِأَنَّهُ الْمَوْزُطُ لَهُ فِي ذَلِكَ وَمَنْ مَاتَ عَنْ صَيْدٍ وَلَهُ قَرِيبٌ مُحْرَمٌ وَرِثَهُ كَمَا يَمْلِكُهُ بِالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَلَا يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ إِلَّا بِإِزْسَالِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ قَهْرًا وَيَجِبُ إِزْسَالُهُ وَلَوْ بَاعَهُ صَخٌّ وَضَمِنَ الْجِزَاءَ مَا لَمْ يُرْسَلْ حَتَّى لَوْ مَاتَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي لَزِمَ الْبَائِقُ الْجِزَاءَ وَكَمَا يَمْنَعُ الْإِخْرَامُ دَوَامَ الْمِلْكِ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَهُ اخْتِيَارًا كَثِيرًا وَهَبَةً وَقَبُولَ وَصِيَّةٍ وَحَبِيتِيزَ قِيَضَمْنَهُ بِقَبْضِ نَحْوِ شِرَاءٍ أَوْ عَارِيَةٍ أَوْ وَدِيعَةٍ لَا نَحْوِ هَبَةٍ ثُمَّ إِنْ أَرْسَلَهُ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ لِلْمَالِكِ وَسَقَطَ الْجِزَاءُ

أَصْلُهُ مَأْكُولٌ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَّقُضَ عَنِ الْبَرِّيِّ الْمُحْفِضِ الَّذِي لَا يَعِشُ إِلَّا فِي مُحْفِضِ الْبَرِّ مَا زَادَ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّ شَرْطَ حُرْمَةِ التَّعَرُّضِ لَهُ أَنْ يَكُونَ مَأْكُولًا أَوْ فِي أَصْلِهِ مَأْكُولٌ فَعُلِمَ أَنَّ مَا يَعِشُ فِيهِمَا قَدْ يَكُونُ مَأْكُولًا وَقَدْ لَا وَهَلْ يَوْصَفُ أَيْضًا بِالتَّوَحُّشِ وَغَيْرِهِ فَيَحْتَاجُ لِيَتَّقِيَهُ بِالْوَحْشِيِّ أَوْ لَا يَكُونُ إِلَّا وَحْشِيًّا فَلَا حَاجَةَ لِلتَّقْيِيدِ؟ . فِيهِ نَظَرٌ .

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُهُ: بِخِلَافِ مَا يَعِشُ فِيهِمَا يُفِيدُ أَنَّ مَا يَعِشُ فِيهِمَا قَدْ يَكُونُ مَأْكُولًا، وَإِلَّا فَلَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ وَقَدْ يُشْكِلُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْأَطِيمَةِ وَمَا يَعِشُ فِي بَرٍّ وَيَحْرِي كَصَفْدَعٍ وَحَيَّةٍ وَسَرَطَانٍ حَرَامٌ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ تَمَثُّلُهُ الْمَذْكُورَ لِلتَّقْيِيدِ بِمَا لَا يُؤْكَلُ مِثْلُهُ فِي الْبَرِّ وَيَلْزَمُ جَلٌّ مَا يُؤْكَلُ مِثْلُهُ فِي الْبَرِّ وَمَا يَعِشُ فِيهِمَا فِيهِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَمُخَالَفَةٌ لِكَلَامِهِمْ ثُمَّ رَأَيْتُ السَّيِّدَ السَّنْهُودِيَّ فِي حَاشِيَةِ الْإِبْصَاحِ جَزَمَ بِالِاشْكَالِ وَبَسَطَهُ وَلَمْ يَجِبْ عَنْهُ وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَتِهِ لَكِنَّهُ حَاوَلَ التَّخْلُصَ مِنَ الْإِزَامِ كَوْنَهُ غَيْرَ مَأْكُولٍ بِمَا هُوَ فِي غَايَةِ

لِلثَّائِبِ حُكْمَ الْمُتَّبِعِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَزِمَ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ وَلَزِمَهُ إِرسَالُهُ وَلَوْ بَعْدَ التَّخَلُّلِ إِذْ لَا يَعُودُ بِهِ الْمِلْكُ (قُلْتُ: وَكَذَا) يَحْرُمُ (الْمَقُولُ مِنْهُ) أَيِ مِمَّا يَحْرُمُ اصْطِيَاذُهُ (وَمِنْ غَيْرِهِ) أَيِ مِمَّا يَجُلُّ اصْطِيَاذُهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُ أَصْلَابِهِ، وَإِنْ غَلَا بِرُؤْيَا وَحْشِيًّا مَأْكُولًا وَالْآخِرُ لَيْسَ فِيهِ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ جَمِيعُهَا أَوْ مَجْمُوعُهَا فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعِهَا فِي وَاحِدٍ مِنَ الْأَصُولِ

بِخِلَافِهِ فِي الْهَبَةِ لَا ضَمَانَ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ الْفَائِدَ كَالصَّحِيحِ فِي الضَّمَانِ وَالْهَبَةُ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ، وَإِنْ رَدَّهُ لِمَالِكِهِ سَقَطَتِ الْقِيَمَةُ وَضَمِنَهُ بِالْجِزَاءِ حَتَّى يُرْسِلَهُ فَيَسْقُطَ ضَمَانُ الْجِزَاءِ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر هَلْ يَضْمَنُ نَصِيْبَهُ الظَّاهِرُ عَدَمُ الضَّمَانِ لِعَدَمِ اسْتِبْلَاثِهِ عَلَى حِصَّةِ شَرِيكِه لَكِنْ قَالَ سَم عَلَى حَجٍّ مَا نَصَّهُ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَالَّذِي يُتَّجَهُ تَرْجِيْحُهُ اخْتِدَا مِمَّا قَرَّرْتَهُ أَيْقَا أَنَّهُ يَضْمَنُ نَصِيْبَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ إِزَالَةُ مِلْكِهِ عَنْ نَصِيْبِهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَتَغْيِيرُ الْإِمَامِ بِالزُّرْمِ الرَّفْعَ يَقْتَضِي ذَلِكَ الْخِ انْتَهَى. اهـ. فَوَدَّ: (لَمْ) يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَزِمَ) أَيِ كَرِهْنِي أَوْ إِجَارَةً لِعِبَابِ اهـ كُرْدَيْ عَلَى بِأَفْضَلِ. فَوَدَّ: (أَيِ مِمَّا يَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ وَجَمَارٌ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. فَوَدَّ: (جَمِيعُهَا) يَغْنِي شَيْئًا مِنْهَا.

التَّعْسُفُ. فَوَدَّ: (زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ).

(فَرَعَ): وَيَمْلِكُهُ بِالْإِزْثِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَيَجِبُ إِرسَالُهُ فَلَوْ بَاعَهُ صَحٌّ وَضَمِنَ الْجِزَاءَ مَا لَمْ يُرْسَلْ كَذَا فِي الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ: وَيَمْلِكُهُ بِالْإِزْثِ الْخِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَا يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ إِلَّا بِإِرسَالِهِ كَمَا صَرَّحَ بِتَضْحِيحِهِ فِي الْمَجْمُوعِ لِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ قَهْرًا. اهـ. فَقُلِمَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا دَخَلَ فِي مِلْكِهِ قَهْرًا حَالِ الْإِحْرَامِ وَغَيْرِهِ كَالْمَمْلُوكِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَلَوْ قَهْرًا. فَوَدَّ: (وَلَزِمَهُ إِرسَالُهُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَضْمَنُهُ هُوَ إِنْ مَاتَ بِيَدِهِ لَا قَبْلَ إِمْكَانِ إِرسَالِهِ خِلَافًا لِلرُّوْضَةِ أَيِ، وَأَصْلُهَا إِذْ لَا يَجِبُ أَيِ الْإِرسَالُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ قَطْعًا. اهـ. وَتَبَعَ فِي مُخَالَفَةِ الرُّوْضَةِ، وَأَصْلُهَا الْإِسْتَوْيُّ وَرَدَّهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ الْإِرسَالِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ عَدَمُ التَّصْمِيْرِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِرسَالِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ، وَإَيْدُ ذَلِكَ بِأَنْ مَنْ جُنَّ مَثَلًا بَعْدَ أَنْ مَضَى مِنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ مَا يَسْمَحُ دُونَ الْوُضُوءِ يَلْزَمُهُ قُضَاؤُهَا بَعْدَ الْإِفَاقَةِ، وَعَلَّلُوهُ بِأَنْ تَقْدِيمَ الْوُضُوءِ عَلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ يُمَكِّنُ تَقْدِيمَهُ كَانَ تَرْكُهُ تَقْصِيرًا فَكَذَا هُنَا وَفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَأْيِيدِ الْإِسْتَوْيِّ وَهُوَ عَدَمُ ضَمَانِ مَعِيَةِ نَذْرِ التَّضْحِيَةِ بِهَا وَمَاتَتْ يَوْمَ التَّحْرِ قَبْلَ الْإِمْكَانِ بَعْدَمُ إِمْكَانِ تَقْدِيمِ التَّضْحِيَةِ عَلَى الْوَقْتِ، وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ. فَوَدَّ: (إِذْ لَا يَعُودُ بِهِ الْمِلْكُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ أَخْرَمَ أَحَدٌ مَالِكِهِ تَعَدَّرَ إِرسَالُهُ قَبْلَ زَمِّ رَفْعِ يَدِهِ عَنْهُ، ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ. اهـ. قَالَ فِي الْعُبَابِ فَإِنْ تَلَفَ قَبْلَهُ أَيِ قَبْلَ رَفْعِ يَدِهِ عَنْهُ فَهِيَ ضَمَانٌ نَصِيْبُهُ تَرَدُّدٌ. اهـ. قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَالَّذِي يُتَّجَهُ تَرْجِيْحُهُ مِنْهُ اخْتِدَا مِمَّا قَرَّرْتَهُ أَيْقَا أَنَّهُ يَضْمَنُ نَصِيْبَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ إِزَالَةُ مِلْكِهِ عَنْ نَصِيْبِهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَتَغْيِيرُ الْإِمَامِ بِالزُّرْمِ الرَّفْعَ يَقْتَضِي ذَلِكَ إِذْ الْأَصْلُ فِي مُبَاشَرَةِ مَا لَا يَجُوزُ الْفِيْذِيَّةُ وَلَا نَظَرُ لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ تَأْتِيِ إِطْلَاقِ حِصَّتِهِ عَلَى مَا بَقِيَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ إِزَالَةُ مِلْكِهِ عَنْ نَصِيْبِهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَلَوْ بَنَحُوهُ وَفَقَّةً فَلَا يُقَالُ قَدْ لَا يَجِدُ مَنْ يَهْتَبُهُ لَهُ أَوْ يَرْضَى بِشِرَائِهِ مَثَلًا. اهـ. ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَلَوْ كَانَ فِي مِلْكِ الصَّيِّ صَيْدٌ فَهَلْ

كَصَبْعٍ مَعَ صُفْدَعٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ جِمَارٍ أَوْ ذَنْبٍ تَغْلِيظًا لِلتَّحْرِيمِ بِخِلَافِ ذَنْبٍ مَعَ شَاةٍ وَجِمَارٍ أَهْلِيٍّ مَعَ زُرَافَةٍ بِنَاءً عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهَا غَيْرُ مَأْكُولَةٍ وَفَرَسٍ مَعَ بَقَرٍ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الثَّلَاثَةَ لَمْ تَوْجَدْ فِي طَرَفٍ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَثَلِ.

(وَيَحْرُمُ ذَلِكَ) أَيِ اصْطِيَادِ كُلِّ مَأْكُولٍ بَرِّيٍّ وَحَشِيٍّ أَوْ مَا فِي أَحَدِ أَصُولِهِ ذَلِكَ أَيِ التَّعَرُّضِ لَهُ بِوَجْهِ نَظِيرٍ مَا مَرَّ حَالُ كَوْنِ ذَلِكَ الْإِصْطِيَادِ الصَّادِقِ بِكَوْنِ الصَّائِدِ وَحْدَهُ أَوْ الْمَصِيدِ وَحْدَهُ أَوْ الْآلَةِ كَالشَّبَكَةِ وَحْدَهَا أَيِ مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الصَّائِدُ أَوْ الْمَصِيدُ الْقَائِمُ مِنَ الرُّجُلَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا، وَإِنْ اعْتَمَدَ عَلَى الْآخَرَى أَيْضًا فِي الْحِلِّ تَغْلِيظًا لِلتَّحْرِيمِ أَوْ مُسْتَقَرٌّ غَيْرُ الْقَائِمِ، وَإِنْ كَانَ.....

• فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ اصْطِيَادِ كُلِّ مَأْكُولٍ بَرِّيٍّ. • فَوَدَّ: (حَالُ كَوْنِ ذَلِكَ الْإِنْفِ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ فِي الْحَرَمِ حَالَ مِنْ ذَلِكَ كُرْدِيٍّ عِبَارَةُ الْمُعْنَى.

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي الْحَرَمِ حَالٍ مِنْ ذَا الْمُشَارِ بِهِ إِلَى الْإِصْطِيَادِ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالصَّائِدِ وَالْمَصِيدِ صَادِقٌ بِمَا إِذَا كَانَ فِي الْحَرَمِ أَوْ أَحَدَهُمَا فِيهِ وَالْآخَرُ فِي الْحِلِّ. اه. • فَوَدَّ: (أَوْ الْمَصِيدُ الْإِنْفِ) يَخْرُجُ مَا إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى مَا بِالْحِلِّ فَقَطْ سَم. • فَوَدَّ: (أَوْ الْآلَةِ كَالشَّبَكَةِ وَحْدَهَا) أَيِ بَأَن تَكُونُ فِي طَرَفِ الْحَرَمِ فَيَدْخُلُ الصَّيْدُ رَأْسَهُ فَقَطْ فَيَتَعَقَّلُ بِهَا وَتَأْتِي. • فَوَدَّ: (أَيِ مَا اعْتَمَدَ الْإِنْفِ) تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ الصَّائِدُ وَحْدَهُ أَوْ الْمَصِيدُ وَحْدَهُ. • وَفَوَدَّ: (الْقَائِمُ) صِفَةُ الصَّائِدِ أَوْ الْمَصِيدِ. • وَفَوَدَّ: (مِنْ الرُّجُلَيْنِ الْإِنْفِ) بَيَانٌ لِمَا اعْتَمَدَ الْإِنْفِ.

• وَفَوَدَّ: (فِي الْحِلِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ اعْتَمَدَ الْإِنْفِ، • وَفَوَدَّ: (أَوْ مُسْتَقَرُّ الْإِنْفِ) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَا اعْتَمَدَ الْإِنْفِ كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (تَغْلِيظًا الْإِنْفِ) قَدْ يَصْدُقُ تَغْلِيظُ التَّحْرِيمِ بِوَضْعِ إِحْدَى قَوَائِمِ الصَّيْدِ الْأَرْبَعِ فِي الْحَرَمِ وَالثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ فِي الْحِلِّ مَعَ الْإِعْمَادِ عَلَى الْجَمِيعِ، وَكَوْنِ الْمَصَابِ مَا فِي الْحِلِّ سَم. • فَوَدَّ: (أَوْ مُسْتَقَرُّ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْأَسْنَى وَلَا أَثَرَ لِكَوْنِ غَيْرِ قَوَائِمِهِ فِي الْحَرَمِ كَرَأْسِهِ أَيِ الَّذِي لَمْ يَتَعَمَّدَ عَلَيْهِ وَحْدَهُ إِنْ أَصَابَ مَا فِي الْحِلِّ، وَلَا ضَمِنَتْهُ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ هَذَا فِي الْقَائِمِ فَغَيْرُهُ الْغَيْبَةُ بِمُسْتَقَرِّهِ وَلَوْ

يَلْزَمُ الْوَلِيُّ إِزْسَالَهُ وَيَغْرَمُ قِيَمَتَهُ كَمَا يَغْرَمُ قِيَمَةُ التَّفَقُّعِ الزَّائِدَةِ بِالسَّفَرِ فِيهِ اِحْتِمَالًا. اه. قَالَ فِي شَرْحِ عِبِ وَالَّذِي يَنْجُو أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وَرَطَّهُ فِيهِ. اه. • فَوَدَّ: (أَوْ الْآلَةِ كَالشَّبَكَةِ وَحْدَهَا) انْظُرْ مَعَ كَوْنِ الَّذِي فِي الْحَرَمِ الشَّبَكَةُ وَحْدَهَا أَيِ دُونَ الصَّائِدِ وَالْمَصِيدِ كَيْفَ يَتَصَوَّرُ تَلَفُ الصَّيْدِ أَوْ تَعَقُّلُهُ بِهَا.

• فَوَدَّ: (أَوْ الْمَصِيدِ) يَخْرُجُ مَا إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى مَا بِالْحِلِّ فَقَطْ. • فَوَدَّ: (تَغْلِيظًا لِلتَّحْرِيمِ) قَدْ يَصْدُقُ تَغْلِيظُ التَّحْرِيمِ بِوَضْعِ إِحْدَى قَوَائِمِ الصَّيْدِ الْأَرْبَعِ فِي الْحَرَمِ وَالثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ فِي الْحِلِّ مَعَ الْإِعْمَادِ عَلَى الْجَمِيعِ وَكَوْنِ الْمَصَابِ مَا فِي الْحِلِّ. اه. • فَوَدَّ: (أَوْ مُسْتَقَرُّ غَيْرِ الْقَائِمِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْحِ وَعِلْمِهِ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِكَوْنِ غَيْرِ قَوَائِمِ الصَّيْدِ فِي الْحَرَمِ كَرَأْسِهِ وَلَمْ يَتَعَمَّدَ عَلَى قَائِمَتِهِ الَّتِي فِي الْحَرَمِ فَمِيقَاسُ نَظَائِرِهِ أَنَّهُ لَا ضَمَانُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ اغْتِيَابِ الْقَوَائِمِ هُوَ فِي الْقَائِمِ أَمَّا التَّائِمُ فَالْغَيْبَةُ بِمُسْتَقَرِّهِ قَالَهُ فِي الْإِسْتِصْغَاءِ. اه. فَلَوْ نَامَ وَنَضَفَهُ فِي الْحَرَمِ حَرَّمَ كَمَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ تَغْلِيظًا لِلْحُرْمَةِ وَعَلَى عَدَمِ اغْتِيَابِ الرَّاسِ وَنَحْوِهِ شَرَطُهُ أَنْ يُصِيبَ الزَّامِي الْجُزْءَ الَّذِي مِنَ الصَّيْدِ فِي الْحِلِّ فَلَوْ أَصَابَ رَأْسَهُ فِي الْحَرَمِ

ما عده في هواء الجبل كما اقتضاه كلام السنوي وغيره لكن الذي اعتمده الأذرعى والزر كشي ضمائه إن أصيب ما بالحرم مطلقاً ويشكل عليه ما يأتي في الشجر أن العبرة بالمنبت دون الأغصان التي في الحرم إلا أن يفرق بأن التبعية للمنبت أقوى منها للمستقر (في الحرم) المكّي ولو (على الحلال) إجماعاً وللتهي عن تنغيره ففيه أولى فقلّم أنه لو رضى من في الجبل صيداً بالجبل فمَرَّ السهم بالحرم حرم بخلاف نحو الكلب، وإن قتل في الحرم إلا إن

كان نصفه في الجبل ونصفه في الحرم حرم كما جزم به بعضهم تغليبا للحرمية. اهـ. فود: (ما عده) أي ما عدا ما اعتمد عليه المصيد القائم إلخ أو مستقر غير القائم. فود: (لكن الذي اعتمده إلخ) اعتمده الأسنى والنهاية قال الونائي والثخفة. اهـ. فود: (مطلقاً) أي سواء كان مستقره في الحرم أم لا كزدي والاولى أخذاً من سم عن الأسنى سواء كان ما اعتمد عليه من القوائم أو المستقر في الحرم أم لا. فود: (للمستقر) أراد به هنا ما يشمل القوائم.

فود: (سني) (في الحرم) متعلق من حيث المزج بقول الشارح كون ذلك الإضطباب. فود: (ولو على الحلال) لا يخفى ما في هذه الغاية بل لا يظهر لها معنى إلا لو جعل على بمعنى من وصح لغة. فود: (ولو على الحلال) أي ولو كان كافراً ملتزماً بالأحكام أسنى ومغني ونهاية. فود: (إجماعاً) إلى قوله ولو سعى في المغني، وإلى قوله وفيه نظر في النهاية. فود: (فغيره إلخ) أي نحو الإنسائك والجرح نهاية. فود: (فقلّم إلخ) لعل من قوله الصادي بكون الصائد إلخ وفيه تأمل. فود: (أنه لو رضى من في الجبل إلخ) عبارة الرّوض وكذا أي يضمّنه لو كانا في الجبل ومَرَّ السهم لا الكلب في الحرم إن لم يتعيّن طريقاً ولو دخل الصيد الحرم فقتله السهم فيه ضميمته لا الكلب إلا إن عدم الصيد مقرراً غير الحرم. اهـ. سم. فود: (بخلاف نحو الكلب إلخ) عبارة النهاية ويضمّن حلالاً أيضاً بإرساله وهما في الجبل

ضمينه، وإن كانت قوائمه كلها في الجبل وهذا متعين ذكره الأذرعى وقال إن كلام القاضي يقتضيه وتبعه عليه الزركشي. اهـ.

فود: (سني) (ولو على الحلال) قال في الرّوض وشرحه: فصل: وللحلال ولو كافراً ملتزم الأحكام حكم المسلم المخرج في صيد الحرم من تخريم تعرض ولزوم جزاءه وغيره. اهـ. (فرخ): قتل أي حلال في الجبل حمامة ولها في الحرم فرخ أي فهلك ضميمته أو عكسه أي بأن قتلها في الحرم ولها في الجبل فرخ فهلك ضميمتها ولو نقر محرّم صيداً أو نقره حلالاً في الحرم فهلك بسببه ضميمته لا إن أتلفه حلال إلخ قال في شرحه فلا ضمان على المتفر بل على المثليّ تقدماً للمباشرة. اهـ. وظاهره أن المتفر ليس طريقاً وهو خلاف ما هو مرتضاه في شرح الرّوض فيما لو أمسكه محرّم فقتله محرّم آخر من ضمان الممسك طريقاً إلا أن يفرق بين التثمين والإنسائك فليراجع. فود: (فقلّم أنه لو رضى من في الجبل إلخ) عبارة الرّوض وكذا أي يضمّنه لو كانا في الجبل ومَرَّ السهم لا الكلب في الحرم إن لم يتعيّن طريقاً ولو دخل الصيد الحرم فقتله السهم فيه ضميمته لا الكلب إلا إن عدم الصيد مقرراً غير الحرم. اهـ.

تَقَيَّنَ الْحَرَمُ طَرِيقًا أَوْ مَقَرًّا لَهُ. وَلَوْ سَقَى مِنَ الْحَرَمِ إِلَى الْجِلِّ فَقَتَلَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَمَى مِنَ الْحَرَمِ وَالْفَرْقُ أَنَّ ابْتِدَاءَ الاصْطِيَادِ مِنْ حَيْثُ الرَّمْيِ وَلِذَا سُنَّتِ التَّسْمِيَةُ عِنْدَهُ لَا مِنْ حَيْثُ الْمَذْيُ فِي الْأَوَّلَى وَلَوْ أَخْرَجَ يَدَهُ مِنَ الْحَرَمِ وَنَصَبَ شَبَكَةً بِالْجِلِّ فَتَقَعْلَ بِهَا صَيْدٌ لَمْ يَضْمَنْهُ عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْبَقْوِيِّ وَالْكِفَايَةِ عَنِ الْقَاضِي، وَأَخَذَ مِنْهُ وَمِنَ الْفَرْقِ الشَّابِقِ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ مَنْ بِالْحَرَمِ يَدَهُ إِلَى الْجِلِّ ثُمَّ رَمَى صَيْدًا لَمْ يَضْمَنْهُ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ أَصْلًا وَفَرْعًا لِقَوْلِ الْبَقْوِيِّ نَفْسِهِ لَوْ نَصَبَهَا مُحَرَّمًا ثُمَّ حَلَّ ضَمِينَ وَبَفَرَضِ إِمكَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَيْنِ الَّذِي ذُلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْبَقْوِيِّ فَالْفَرْقُ بَيْنَ نَصَبِ الشَّبَكَةِ وَالرَّمْيِ مُمَكِّنٌ فَإِنَّ النَّصَبَ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ أَثَرُهُ بِخِلَافِ الرَّمْيِ،

أَيْضًا كَلَّمَا مُعْلَمًا تَقَيَّنَ الْحَرَمُ عِنْدَ الْإِزْسَالِ لِطَرِيقِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ الطَّرِيقُ الْمَالُوفَةُ؛ لِأَنَّهُ أَلْجَأَ إِلَى الدُّخُولِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَقَيَّنْ؛ لِأَنَّ لَهُ اخْتِيَارًا، وَلَا كَذَلِكَ السَّهْمُ وَلَوْ دَخَلَ صَيْدٌ رَمَى إِلَيْهِ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ فِي الْجِلِّ فَقَتَلَهُ السَّهْمُ فِيهِ ضَمَنَ وَكَذَا لَوْ أَصَابَ صَيْدًا فِيهِ كَانَ مَوْجُودًا فِيهِ قَبْلَ رَمْيِهِ إِلَى صَيْدٍ فِي الْجِلِّ وَلَا يَضْمَنْ مُزِيلُ الْكَلْبِ بِذَلِكَ إِلَّا إِنْ عَدِمَ الصَّيْدُ مَلْجَأً غَيْرَ الْحَرَمِ عِنْدَ هَرَبِهِ وَنَقَلَ الْأُذْعَى أَنَّهُ لَوْ أَرْسَلَ كَلْبًا أَوْ سَهْمًا مِنَ الْجِلِّ إِلَى صَيْدٍ فِيهِ فَوَصَلَ إِلَيْهِ فِي الْجِلِّ وَتَحَامَلَ الصَّيْدُ بِنَفْسِهِ أَوْ نَقَلَ الْكَلْبُ لَهُ فِي الْحَرَمِ فَمَاتَ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْهُ وَلَمْ يَجِلْ أَكْلُهُ احْتِاطًا لِحُصُولِ قَتْلِهِ فِي الْحَرَمِ. اهـ.

• فَوَدَّ: (طَرِيقًا) أَيْ لِلْكَلْبِ • فَوَدَّ: (أَوْ مَقَرًّا لَهُ) أَيْ لِلصَّيْدِ نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (وَلَوْ سَقَى إِلَيْهِ) أَيْ الْحَلَالُ أَوْ الصَّيْدُ • فَوَدَّ: (فَقَتَلَهُ) أَيْ الصَّيْدُ فِي الْجِلِّ عِبَارَةٌ تَنْهَآيَةً، وَإِنَّمَا لَمْ يَضْمَنْ مَنْ سَقَى مِنَ الْحَرَمِ إِلَى الْجِلِّ أَوْ مِنْ الْجِلِّ إِلَى الْجِلِّ لَكِنْ سَلَكَ فِي أَثْنَاءِ سَفْيِهِ الْحَرَمَ فَقَتَلَ الصَّيْدَ مِنَ الْجِلِّ؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ الصَّيْدِ إِلَيْهِ. اهـ. وعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَوْ سَقَى الصَّيْدُ مِنَ الْحَرَمِ إِلَى الْجِلِّ فَقَتَلَهُ الْحَلَالُ أَوْ سَقَى مِنَ الْجِلِّ إِلَى الْجِلِّ وَلَكِنْ سَلَكَ فِي أَثْنَاءِ سَفْيِهِ الْحَرَمَ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ قَطْعًا قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ. اهـ. • فَوَدَّ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيْ فِي مَسْأَلَةِ السَّعْيِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ أَخْرَجَ) أَيْ الْحَلَالُ. • فَوَدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ إِلَيْهِ) الْآخِذُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ سَمَّ عِبَارَةً الْوَنَائِمِ عَقِبَ ذِكْرِ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأَصْلُ ثُمَّ الْفَرْعُ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلْآخِذِ نَفْسُهَا كَمَا فِي الْإِمْدَادِ وَالتَّهَآيَةِ وَشَرْحِ الْعُبَابِ وَذَكَرَ فِي التَّحْفَةِ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ نَظَرًا ظَاهِرًا لِقَوْلِهِمْ لَوْ نَصَبَهَا مُحَرَّمًا ثُمَّ حَلَّ ضَمِينَ انْتَهَى. اهـ. • فَوَدَّ: (مَنْ بِالْحَرَمِ) أَيْ الْحَلَالُ. • فَوَدَّ: (أَصْلًا) أَيْ وَهُوَ مَسْأَلَةُ الْمَجْمُوعِ وَالْكِفَايَةِ (وَفَرْعًا) وَهُوَ الْمَأْخُودُ سَمَّ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ نَصَبَهَا) أَيْ الشَّبَكَةَ بِالْجِلِّ. • فَوَدَّ: (وَبَفَرَضِ إِمكَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَيْنِ) لَا خَفَاءَ فِي إِمكَانِ الْفَرْقِ ثُمَّ الْإِشَارَةُ تَرْجِعُ لِقَوْلِ الشَّارِحِ وَلَوْ أَخْرَجَ يَدَهُ مِنَ الْحَرَمِ إِلَيْهِ وَلِقَوْلِهِ أَيْضًا لِقَوْلِ الْبَقْوِيِّ الْبَقْوِيُّ إِلَيْهِ شَارِحٌ. اهـ سَمَّ وَقَوْلُهُ: لَا خَفَاءَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الْحَلَالِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْمُحَرَّمِ.

• فَوَدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ إِلَيْهِ) الْآخِذُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ. • فَوَدَّ: (أَصْلًا) أَيْ وَهُوَ مَسْأَلَةُ الْمَجْمُوعِ وَالْكِفَايَةِ وَفَرْعًا أَيْ وَهُوَ الْمَأْخُودُ. • فَوَدَّ: (وَبَفَرَضِ إِمكَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَيْنِ) إِلَيْهِ لَا خَفَاءَ فِي إِمكَانِ الْفَرْقِ، ثُمَّ الْإِشَارَةُ تَرْجِعُ لِقَوْلِ الشَّارِحِ وَلَوْ أَخْرَجَ يَدَهُ مِنَ الْحَرَمِ إِلَيْهِ وَلِقَوْلِهِ أَيْضًا لِقَوْلِ الْبَقْوِيِّ إِلَيْهِ ش.

وإذا أثر وجود بعض المعتد عليه في الحرم فأولى في صورتنا؛ لأن كل ما اعتد عليه فيه فإن قلنا: لعل البقوي لا يرى هذا الاعتماد بل الآلة التي هي اليدين فكفى خروجهما عن الحرم قلنا: لعل ذلك لكنه مخالف لما قرره في الاعتماد ولو كان مُحَرِّماً أو بالحرم عند ابتداء الرمي دون الإصابة أو عكسه ضمن تغليتها للتحريم نظير ما مر ومثله ما لو نصب شبكة مُحَرِّماً للاصطياد بها ثم تحلل فوق الصيد بها لتقديده بخلاف عكسه ولو أدخل معه الحرم صيداً مثلوا كما تصرف فيه بما شاء؛ لأنه صيد جل.

(فإن أئلف) أو أزمَنَ المُحَرِّمَ أو مَنْ بالحرم أو الحل (صيداً).....

• فؤد: (وإذا أثر وجود بعض المعتد إلخ) أي كما تقرر في قولنا السابق أي ما اعتد عليه إلخ.

• وفؤد: (في الحرم) متعلق بوجود • وفؤد: (في صورتنا) أي المأخوذة بما ذكر سم. • فؤد: (فيه) خبر أن والضمير للمحرّم. • فؤد: (هي اليدين إلخ) الأولى الموافقة لسابق كلامه الأفراد. • فؤد: (لعل ذلك) خبره مَحذوف أي لعل ذلك ثابت كزدي أي أو اسمه مَحذوف أي لعله أي البقوي ذلك أي لا يرى هذا الاعتماد إلخ. • فؤد: (ولو كان مُحَرِّماً) إلى قوله أو يُتَقَرَّرُ صيداً في المُغْنِي إلّا قوله ولو غير مُعْلَم، وإلى قوله ومفهوم لم يضطر إلخ في النهاية إلّا ما ذكر وقوله: ويترك إلى وفارق وقوله: لم يضطر إلى ميتة. • فؤد: (أو عكسه) أي بأن رماه قبل إخراجه أو دخوله في الحرم فأصابه بعده.

• فؤد: (نظير ما مر) أي فيما لو اعتد على رجلته معاً وكانت إحداهما في الحرم فقط بضري.

• فؤد: (ومثله ما لو نصب شبكة إلخ) هذه هي السابقة في قوله لِقَوْلِ البَقْوِي نَفْسَهُ إلخ سم.

• فؤد: (مُحَرِّماً) أي أو وهو في الحرم نهاية ومُغْنِي. • فؤد: (للاصطياد إلخ) أي لا ليتخو إصلاحها ونائي عبارة المُغْنِي ولو نصبها للخوف عليها من مطر ونحوه لم يضمن اه. • فؤد: (ثم تحلل إلخ) عبارة المُغْنِي والنهاية سواء أنصبها في يديه أم في غيره ووقع الصيد قبل التحلل أم بعده أم بعد موتيه اه.

• فؤد: (لتقديده) أي في حال نصبها نهاية. • فؤد: (بخلاف عكسه) أي بخلاف ما لو نصبها بغير الحرم وهو حلال ثم أحرّم فلا يضمن ما تليف بها نهاية ومُغْنِي. • فؤد: (ولو أدخل إلخ) أي الحلال.

• وفؤد: (تصرف فيه بما شاء) أي فلا يخرم على حلال التفرّض له ببيع أو شراء أو غيرهما من أكل أو ذبح ولو دلّ المُحَرِّمُ آخر على صيد ليس في يده قتلته أو أعانه بآلة أو نحوها إثم ولا ضمان أو في يده

• فؤد: (وإذا أثر وجود بعض المعتد عليه إلخ) أي كما تقرر في قولنا السابق أي ما اعتد عليه إلخ وقوله: في الحرم متعلق بوجود • فؤد: (في صورتنا) أي المأخوذة بما ذكر. • فؤد: (ومثله ما لو نصب شبكة إلخ) هذه هي السابقة في قوله لِقَوْلِ البَقْوِي نَفْسَهُ إلخ. • فؤد: (بخلاف عكسه) أي بخلاف نظيره في الرمي السابق في قوله أو عكسه.

• فؤد في (سلي ولاسزم): (فإن أئلف أو أزمَنَ المُحَرِّمَ إلخ) قال في الرّوض ولو أزمَنَ صيداً لزمه كل قيمته؛ لأن الإزمان كالإتلاف اه. ثم قال في الرّوض، وإن قتلته مُحَرِّمٌ آخر أي مُطْلَقاً أي ولو بعد

في الحرم في الثالثة أو فيه أو في الجبل في الثانية كالأولى أو تَلَفَ تحت يده كما يأتي (ضمنه)، وإن كان جاهلاً أو ناسياً أو مُخْطِئاً كما مرّ بالجزاء الآتي مع قيمته لِمَالِكِهِ إِنْ كَانَ مَثْلُوكًا لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مُتَعِدًّا﴾ (المائدة: ٩٥) الآية ومنكم ومُتَعِدًّا جرى على الغالب إذ لا فرق بين كافرٍ بالحرم وناسٍ ومُخْطِئٍ وضدّهم نعم إِنْ قَتَلَهُ دَفْعًا لِصِيَالِهِ عَلَيْهِ أَوْ لِمُؤْمِرٍ الْجَرَادِ لِلطَّرِيقِ وَلَمْ يَجِدْ بُدًّا مِنْ وَطْئِهِ أَوْ بَاضَ أَوْ فَرَّخَ بِنَحْوِ فَرِيضِهِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ دَفْعُهُ إِلَّا بِتَحْتِيجِهِ عَنْهُ.....

ضَمَّنَ وَلَا يَزْجَعُ عَلَى الْقَائِلِ إِنْ كَانَ حَلَالًا، وَلَا رَجَعَ نِهَايَةً وَمُغْنِي. هـ. فُؤَد: (في الحرم في الثالثة أو فيه أو في الجبل في الثانية كالأولى) الثلاث هي الْمُتَقَدِّمَاتُ فِي قَوْلِهِ الْمُحْرِمُ أَوْ مَنْ بِالْحَرَمِ أَوْ الْجَبَلِ شَارِخٌ اهـ. سم. هـ. فُؤَد: (أَوْ أَرَمَنْ الْخ) عبارة الرّوض مع شَرْحِهِ وَلَوْ أَرَمَنْ صَيْدًا لَرَمَهُ جَزَاؤُهُ كَامِلًا؛ لَأَنَّ الْإِزْمَانَ كَالِإِتْلَافِ اهـ. سم. هـ. فُؤَد: (وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا) أَي، وَإِنْ غَلِيزَ بِنَحْوِ قُرْبِ إِسْلَامٍ وَثَانِي. هـ. فُؤَد: (جَاهِلًا) أَي بِالْخُرِيمِ (أَوْ نَاسِيًا) أَي لِلْإِحْرَامِ مُغْنِي. هـ. فُؤَد: (أَوْ مُخْطِئًا) أَي كَانَ رَمَى إِلَى هَدَفٍ ثُمَّ عَرَضَ الصَّيْدَ بَعْدَ رَمِيهِ إِلَى الْهَدَفِ فَأَصَابَهُ السَّهْمُ وَثَانِي. هـ. فُؤَد: (كَمَا مَرَّ) أَي قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَدُهْنُ الْخُ فِي شَرْحِ وَتَكْمُلُ الْفِيذِي الْخ. هـ. فُؤَد: (إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَافِرٍ الْخ) أَي مُلْتَزِمٌ لِلْأَحْكَامِ أَسْنَى وَنِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي فَلَوْ دَخَلَ كَافِرُ الْحَرَمِ، وَأَتْلَفَ صَيْدًا ضَمِنَهُ وَقِيلَ لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْ حُرْمَتَهُ وَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ كَالْمُسْلِمِ فِي كَيْفِيَةِ الضَّمَانِ إِلَّا فِي الصَّوْمِ. اهـ. هـ. فُؤَد: (بِالْحَرَمِ) أَي هُوَ أَوْ الصَّيْدُ أَوْ هُمَا أَخَذَا مِمَّا مَرَّ. هـ. فُؤَد: (نَعَمْ إِنْ قَتَلَهُ الْخ) عبارة النّهاية والأمداد ولا يَضْمَنُ أَيْضًا بِإِتْلَافِهِ لِمَا صَالَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ لِأَجْلِ دَفْعِ لَهُ عَنْ نَفْسٍ مُخْتَرِمَةٍ أَوْ عُضْوٍ كَذَلِكَ أَوْ مَالٍ بَلْ أَوْ اخْتِصَاصٍ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الصِّيَالِ الْحَقُّ بِالْمُؤَذِّيَاتِ وَلَوْ قَتَلَهُ لِدَفْعِ رَاكِبِهِ الصَّائِلِ عَلَيْهِ ضَمِنَهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ دَفْعَ رَاكِبِهِ إِلَّا بِقَتْلِهِ؛ لِأَنَّ الْأَذَى لَيْسَ مِنْهُ نَعَمْ يَزْجَعُ بِمَا غَرِمَهُ عَلَى الرَّاكِبِ. اهـ. هـ. فُؤَد: (دَفْعًا لِصِيَالِهِ الْخ) لَوْ قَتَلَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِقَطْعِ مَذْبُوحِهِ هَلْ يَجَلُّ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ الْجَبَلُ؛ لِأَنَّ مَذْبُوحَهُ إِنَّمَا كَانَ مَيْتَةً لِاحْتِرَامِهِ وَامْتِنَاعِ التَّعَرُّضِ لَهُ وَقَدْ أَهْدَرَ وَجَارَ التَّعَرُّضُ لَهُ بِصِيَالِهِ سَمَ وَعَ شَ، وَأَقْرَهُ الْبَصْرِيُّ. هـ. فُؤَد: (لِلطَّرِيقِ الْخ) أَي وَلَوْ وَجَدَ طَرِيقًا غَيْرَهُ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ شَ عِبَارَةُ الْوَنَائِي لِلطَّرِيقِ الَّذِي احْتِاجَ لِسُلُوكِهِ بِحَيْثُ تَنَالَهُ مَشَقَّةٌ بَعْدِيَةً بِخِلَافِ نَحْوِ التَّنَزُّو. اهـ. هـ. فُؤَد: (إِلَّا بِتَحْتِيجِهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَمَكَّنَ دَفْعُهُ بَدُونِ تَحْتِيجِهِ امْتَنَعَتْ

الْإِنْدِمَالِ فَعَلِيهِ جَزَاؤُهُ زَمَنًا. اهـ. هـ. فُؤَد: (في الحرم في الثالثة أو فيه أو في الجبل في الثانية كالأولى) الثلاث هي الْمُتَقَدِّمَاتُ فِي قَوْلِهِ الْمُحْرِمُ أَوْ مَنْ بِالْحَرَمِ أَوْ الْجَبَلِ شَ. هـ. فُؤَد: (نَعَمْ إِنْ قَتَلَهُ دَفْعًا لِصِيَالِهِ الْخ) لَوْ قَتَلَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِقَطْعِ مَذْبُوحِهِ هَلْ يَجَلُّ؟. فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ الْجَبَلُ؛ لِأَنَّ مَذْبُوحَهُ إِنَّمَا كَانَ مَيْتَةً لِاحْتِرَامِهِ وَامْتِنَاعِ التَّعَرُّضِ لَهُ وَقَدْ أَهْدَرَ وَجَارَ التَّعَرُّضُ لَهُ بِصِيَالِهِ وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ لِصِيَالِهِ عَلَيْهِ عَمَّا لَوْ قَتَلَهُ دَفْعًا لِصِيَالِ رَاكِبِهِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لَكِنْ مَعَ الرُّجُوعِ بِمَا غَرِمَهُ عَلَى الرَّاكِبِ كَمَا قَالَ فِي الرّوضِ أَوْ لِدَفْعِ رَاكِبِهِ ضَمِنَ وَرَجَعَ عَلَيْهِ. اهـ. هـ. فُؤَد: (وَلَمْ يُمَكِّنْهُ دَفْعُهُ إِلَّا بِتَحْتِيجِهِ عَنْهُ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَمَكَّنَ دَفْعُهُ بَدُونِ

ففسد بها أو كسر بيضة فيها فرخ له روح فطار وسليم أو أخذه من قم مؤذٍ ليدأويه فمات في يده لم يضمنه كما لو انقلب عليه في نومه أو أتلفه غير مُمَيِّزٍ كما مرَّ وبما تقرَّرَ عِلْمُ أَنَّ جِهَاتِ ضَمَانِ الصَّيْدِ مُبَاشِرَةٌ، وَإِنْ أَكْرِهَ لَكُنْهُ يَرْجِعُ عَلَى أَمْرِهِ، وَتَسَبُّبٌ وَهُوَ هُنَا مَا يَشْمَلُ الشَّرْطَ الْآتِي بَيَانُهُ فِي الْجِرَاحِ وَمِنْ مِثْلِهِ هُنَا أَنْ يَنْصِبَ حَلَالٌ شَبَكَةً أَوْ يَحْفِرَ بَقْرًا وَلَوْ بِمِلْكِهِ.....

مع أَنَّ فِيهِ شَغْلًا لِمِلْكِهِ وَقَدْ يَخْتِاجُ لاسْتِغْمَالِ مَحَلِّهِ لَكِنِ الْمُنْتَجِعُ حَيْثُ تَوَقَّفَ اسْتِغْمَالُهُ عَلَى تَحْيِيَةِ جَوَازِهَا كَذَا أَفَادَهُ الْمُحَاشِي سَمَ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ إِذَا كَانَ يَتَأَذَّى بِهِ لِكَثْرَةِ حَرَكَتِهِ عِنْدَ طَيْرَانِهِ وَهَدْيِهِ الْمُسْتَيْلِ لَهُ عَمَّا هُوَ بِصَدْدِهِ لَوْ قِيلَ بِجَوَازِ تَنْفِيرِهِ مِنْ مِلْكِهِ مُطْلَقًا لَكَانَ وَجِيهًا؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ لَا تَزِيدُ عَلَى حُرْمَةِ الْمُسْلِمِ وَلَهُ مِنْهُ عَنِ مِلْكِهِ بِصُرْفِيٍّ وَتَقَدَّمَ عَنِ قَرِيبٍ عَنْ عِشْرَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ تَنْفِيرُهُ عَنِ الْمَسْجِدِ صَوْنًا لَهُ عَنِ رَوْثِهِ، وَإِنْ غَفِيَ عَنْهُ بِشَرْطِهِ. هـ. فَوُدَّ: (فَقَسَدَ بِهَا) أَيِ قَسَدَ الْبَيْضِ أَوِ الْفَرْخِ بِتَحْيِيَّتِهِ عَنْ نَحْوِ قُرْبِيِّهِ. هـ. فَوُدَّ: (أَوْ كَسَرَ بَيْضَةً الْخُ) وَيَضْمَنُ حَلَالٌ فَرْخًا حَبَسَ أَمَّهُ حَتَّى تَلْفَ وَالْفَرْخُ فِي الْحَرَمِ دُونَ أَمِّهِ؛ لِأَنَّ حَبْسَهَا جَنَاحٌ عَلَيْهِ وَلَا يَضْمَنُهَا؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهَا مِنَ الْجِلِّ أَوْ هِيَ فِي الْحَرَمِ دُونَهُ ضَمِنَتْهَا أَمَّا هُوَ فَكَمَا لَوْ رَمَاهُ مِنَ الْحَرَمِ إِلَى الْجِلِّ، وَأَمَّا هِيَ فَلِكُونِهَا فِي الْحَرَمِ وَالْفَرْخُ مِثَالُ إِذْ كُلِّ صَيْدٍ وَلَدِهِ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ يَتْلَفُ لَا تَقْطَاعَ مُتَعَدِّهِ وَخَرَجَ بِالْحَلَالِ الْمُحَرَّمِ فَيَضْمَنُ مُطْلَقًا نِهَائِيَّةً أَيِ سَوَاءٌ أَخَذَ أَمَّهُ مِنَ الْجِلِّ أَوِ الْحَرَمِ كَانَتْ أَمُّهُ فِي الْحَرَمِ أَمْ لَا ع. ش. هـ. فَوُدَّ: (كَمَا لَوْ انْقَلَبَ عَلَيْهِ الْخُ) أَيِ جَاهِلًا بِهِ فَاتَّلَفَهُ نِهَائِيَّةً زَادَ الْوَنَائِي قَالَ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ نَعَمْ إِنَّ عِلْمَ بِهِ قَبْلَ التَّزَمُّ ثَمَّ انْقَلَبَ عَلَيْهِ بَعْدَهُ ضَمِنَ إِنْ سَهَّلَ عَلَيْهِ تَحْيِيَّتَهُ، وَالْأَوَّلُ مَغْذُورٌ. انْتَهَى. أ. هـ. فَوُدَّ: (أَوْ أَتْلَفَهُ غَيْرَ مُمَيِّزٍ) أَيِ كَمَجْنُونٍ أَوْ صَبِيٍّ لَا يُمَيِّزُ أَحْرَمَ عَنْهُ الْوَلِيِّ وَلَا يَضْمَنُ الْوَلِيُّ أَيْضًا كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ سَم. هـ. فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَتُكْمَلُ الْفِدْيَةُ الْخُ.

هـ. فَوُدَّ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ مِمَّا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ وَيَحْرُمُ ذَلِكَ الْخُ وَمِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنْ أَتْلَفَ الْخُ وَمَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِهِ. هـ. فَوُدَّ: (لَكُنْهُ يَرْجِعُ عَلَى أَمْرِهِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ حَلَالًا ع. ش. هـ. فَوُدَّ: (وَتَسَبُّبٌ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مُبَاشَرَةً سَم. هـ. فَوُدَّ: (وَهُوَ هُنَا الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَائِيَّةِ وَهُوَ مَا أَثَّرَ فِي التَّلْفِ وَلَمْ يَحْصُلْهُ فَيَضْمَنُ مَا تَلَفَ مِنَ الصَّيْدِ بِنَحْوِ صِبَاغِهِ أَوْ وَقْعِ حَيَوَانٍ أَصَابَهُ سَهْمٌ عَلَيْهِ وَلَوْ اسْتَرْسَلَ كَلْبٌ أَيْ بِتَفْسِهِ فَرَادَ عَذْوُهُ بِأَغْرَاءِ مُحَرَّمٍ لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْاسْتِرْسَالِ لَا يَنْقَطِعُ بِالْإِغْرَاءِ وَلَوْ رَمَى صَيْدًا فَتَقَدَّ مِنْهُ إِلَى صَيْدٍ آخَرَ ضَمِنَتْهُمَا. أ. هـ. فَوُدَّ: (وَمِنْ مِثْلِهِ) أَيِ التَّسَبُّبِ. هـ. فَوُدَّ: (أَنْ يَنْصِبَ) عِبَارَةُ النِّهَائِيَّةِ وَالْوَنَائِي وَيَضْمَنُ مَا تَلَفَ مِنْهُ بِحَفْرِ بئرٍ حَفَرَهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ بِالْجِلِّ أَوِ الْحَرَمِ وَهُوَ مُتَعَدُّ بِالْحَفْرِ كَأَنَّهُ حَفَرَ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ وَهُوَ حَلَالٌ فِي الْحَرَمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا بِهِ كَأَنَّهُ حَفَرَهَا بِمِلْكِهِ أَوْ مَوَاتٍ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْحَرَمِ لَا

تَحْيِيَّتُهُ امْتَنَعَتْ مِنْ أَنَّ فِيهِ شَغْلًا لِمِلْكِهِ وَقَدْ يَخْتِاجُ لاسْتِغْمَالِ مَحَلِّهِ لَكِنِ الْمُنْتَجِعُ حَيْثُ تَوَقَّفَ اسْتِغْمَالُهُ عَلَى تَحْيِيَةِ جَوَازِهَا. هـ. فَوُدَّ: (أَوْ أَتْلَفَهُ غَيْرَ مُمَيِّزٍ) أَيِ كَمَجْنُونٍ أَوْ صَبِيٍّ لَا يُمَيِّزُ أَحْرَمَ عَنْهُ الْوَلِيُّ وَلَا يَضْمَنُ الْوَلِيُّ أَيْضًا كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ. هـ. فَوُدَّ: (وَتَسَبُّبٌ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مُبَاشَرَةً وَقَوْلُهُ: بِالْحَرَمِ مُتَعَلِّقٌ بِبَحْفَرٍ.

بالحرِّم أو ينصبُّها مُحَرَّمٌ حيثُ كان فيتَقَلُّ بها صَيْدٌ ويموتُ أو يحفرُ تَعْدِيًا أو يُرْسِلُ كَلْبًا ولو
غيرَ مُعَلِّمٍ أو يَجِلُّ رِبَاطُهُ أو يَنْحَلُّ بِتَقْصِيرِهِ، وإنْ لم يُرْسِلْهُ فَيَتَلَفُ صَيْدًا.....

تَخْتَلِفُ فَصَارَ كَتَصَبَّ شَبَكَةٌ فِيهِ فِي يَلِكُهُ بِخِلَافِ حُرْمَةِ الْمُحَرَّمِ فَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ مِنْ ذَلِكَ بِمَا حَفَرَهُ
خَارِجَ الْحَرَمِ بِغَيْرِ عُدْوَانٍ. اهـ. وَقَوْلُهُمَا وَهُوَ مُتَعَدٍّ بِالْحَفْرِ الْخُ قَيْدٌ لِلْجَلِّ فَقَطُّ كَمَا يُعِيدُهُ آخِرُ كَلَامِهِمَا
وَيُصَرِّحُ بِهِ مَا يَأْتِي آيِنًا عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى وَسَمَ فَكَانَ حَقُّ الْمَقَامِ تَقْدِيمَ الْحَرَمِ عَلَى الْجَلِّ بِقَلْبِ
الْمُطَفِّ. هـ. قَوْلُهُ: (بِالْحَرَمِ) مُتَعَلِّقٌ بِبَحْفِئِهِ سَمَ أَيِ وَيَنْصَبُّ عَلَى التَّنَازُعِ. هـ. قَوْلُهُ: (حَيْثُ كَانَ) أَيِ وَلَوْ بِمِلْكِهِ
فِي الْجَلِّ سَمَ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ يَخْفِرُ الْخُ) أَيِ الْمُحَرَّمُ كُرْدِيٌّ عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ وَلَوْ حَفَرَ الْمُحَرَّمُ بَثْرًا حَيْثُ كَانَ أَوْ
حَفَرَهَا الْحَلَالُ فِي الْحَرَمِ فَأَهْلَكَتْ صَيْدًا نَظَرَتْ فَإِنْ حَفَرَهَا عُدْوَانًا ضَمِنَ، وَإِلَّا فَالْحَافِظُ فِي الْحَرَمِ فَقَطُّ
عَلَيْهِ الضَّمَانُ. اهـ. وَفِي سَمَ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَهِيَ تُقِيدُ أَنَّ حَفَرَ الْمُحَرَّمِ فِي
الْحَرَمِ وَلَوْ فِي يَلِكِهِ أَوْ مَوَاتٍ مُضْمَنٌ، وَإِنْ حَفَرَهُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ بَلَا تَعْدُ غَيْرُ مُضْمَنٍ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ
غَيْرَ مُعَلِّمٍ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ إِطْلَاقِ الْمُغْنِيِّ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْأَسْنَى عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ أَرْسَلَ مُحَرَّمٌ كَلْبًا مُعَلِّمًا
عَلَى صَيْدٍ أَوْ حَلَّ رِبَاطَهُ وَالصَّيْدُ حَاضِرٌ ثُمَّ أَوْ غَائِبٌ ثُمَّ ظَهَرَ فَقَتَلَهُ ضَمِنَ كَحَلَالٍ فَقَلَّ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ

هـ. قَوْلُهُ: (حَيْثُ كَانَ) أَيِ وَلَوْ بِمِلْكِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ يَخْفِرُ تَعْدِيًا) أَيِ أَوْ بِالْحَرَمِ كَمَا يُعِيدُهُ الرُّوضُ وَشَرْحُهُ
وِعِبَارَةُ الرُّوضِ، وَإِنْ حَفَرَ الْمُحَرَّمُ بَثْرًا أَيِ حَيْثُ كَانَ أَوْ حَلَالٌ فِي الْحَرَمِ فَأَهْلَكَتْ صَيْدًا نَظَرَتْ فَإِنْ
حَفَرَهَا عُدْوَانًا ضَمِنَ، وَإِلَّا فَالْمَخْفُورُ فِي الْحَرَمِ فَقَطُّ. اهـ. وَهِيَ تُقِيدُ أَنَّ حَفَرَ الْمُحَرَّمِ فِي الْحَرَمِ وَلَوْ فِي
يَلِكِهِ أَوْ مَوَاتٍ مُضْمَنٌ، وَأَنْ حَفَرَهُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ بَلَا تَعْدُ غَيْرُ مُضْمَنٍ.
(فَرَعُ): لَوْ دَلَّ مُحَرَّمٌ حَلَالًا عَلَى صَيْدٍ سَائِبٍ أَيِ لَيْسَ فِي يَدِ الدَّالِّ أَوْ أَعَارَهُ أَلَهُ فَقَتَلَهُ إِيْمَ أَيِ الْمُحَرَّمِ
وَلَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ دَلَّ حَلَالٌ مُحَرَّمًا ضَمِنَهُ الْمُحَرَّمُ، وَإِيْمَ الْحَلَالُ وَلَوْ أَمْسَكَهُ مُحَرَّمٌ وَقَتَلَهُ حَلَالٌ أَوْ
عَكْسَهُ ضَمِنَهُ الْمُحَرَّمُ مُسْتَقَرًّا أَوْ فَقَتَلَهُ مُحَرَّمٌ آخَرُ ضَمِنَهُ الْمُضْمِكُ بِالْيَدِ وَقَرَّاهُ عَلَى الْقَاتِلِ كَذَا فِي الْمُبَابِ
وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ ضَمَانِ الْمُضْمِكِ هُوَ مَا ارْتَضَاهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ يُرْسِلُ كَلْبًا الْخُ) فِي شَرْحِ
الرُّوضِ.

(فَرَعُ): لَوْ أَرْسَلَ كَلْبًا أَوْ سَهَمًا مِنَ الْجَلِّ إِلَى صَيْدٍ فِيهِ قَوَصَلٌ إِلَيْهِ فِي الْجَلِّ وَتَحَامَلَ الصَّيْدُ بِتَقْيِهِ أَوْ
بَتَقْلِ الْكَلْبِ لَهُ إِلَى الْحَرَمِ فَمَاتَ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْهُ وَلَمْ يَجِلُّ أَكُلُهُ احْتِيَاطًا لِحُصُولِ قَتْلِهِ فِي الْحَرَمِ ثَقُلَ ذَلِكَ
عَنِ الْأَذْعَمِيِّ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ غَيْرَ مُعَلِّمٍ) ثَقُلَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَدَمَ الضَّمَانِ فِي غَيْرِ الْمُعَلِّمِ عَنْ جَزْمِ
الْمَاوَزْدِيِّ وَالْجُرْجَانِيِّ وَالْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ وَالْقَاضِي حُسَيْنٍ، وَأَنَّهُ عَزَاهُ إِلَى نَصِّهِ فِي الْإِمْلَاءِ ثُمَّ قَالَ
وَحَكَاهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ فَقَطُّ ثُمَّ قَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَضْمَنَهُ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ. اهـ. فَعُلِمَ أَنَّ
الشَّارِحَ جَزَمَ بِهِ بِبَحْثِ الْمَجْمُوعِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ يَنْحَلُّ بِتَقْصِيرِهِ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَيُكْرَهُ لِلْمُحَرَّمِ حَمْلُ
الْبَازِي وَنَحْوِهِ فَإِنْ حَمَلَهُ فَأَنْقَلَتِ أَيِ بِتَقْيِهِ وَقِيلَ فَلَا ضَمَانَ قَالَ فِي شَرْحِهِ، وَإِنْ قَرُطَ قَالَ وَفَارِقُ
أَنْحِلَالٍ رِبَاطِ الْكَلْبِ بِتَقْصِيرِهِ بَأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الرِّبَاطِ غَالِيًا دَفْعُ الْأَذَى فَإِذَا أَنْحَلَّ بِتَقْصِيرِهِ قَوَّتِ الْغَرَضُ

أَوْ يُتَفَرَّهْ فَيَتَقَرَّرُ وَيَمُوتُ أَوْ يَأْخُذْهُ سَيْعٌ أَوْ يَصِدُّهُ نَحْوُ شَجَرَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَنْفِيرَهُ وَلَا يَخْرُجْ
عَنْ غَهْدَةٍ تَنْفِيرِهِ حَتَّى يَسْكُنَ أَوْ يَزَلَّ بِنَحْوِ بَوْلٍ مَرْكُوبِهِ فِي الطَّرِيقِ كَمَا أَطْبَقُوا عَلَيْهِ وَفَارَقَ مَا
يَأْتِي قُبِيلَ الشَّيْرِ بِأَنَّ الضَّمَانَ هُنَا أَصَبَتْ وَفَارَقَ الْمُحْرِمُ مَنْ بِالْحَرَمِ فِي الْحَفْرِ بِأَنَّ حُرْمَةَ الْحَرَمِ
لِذَاتِ الْمُحَلِّ فَلَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالَ بَيْنَ الْمُتَعَدِّيِّ بِالْحَفْرِ فِيهِ وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ الْإِحْرَامِ فَإِنَّهَا لَوْ صِفَهُ
فَافْتَرَقَ الْمُتَعَدِّيِّ مِنْ غَيْرِهِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ ضَمَانِهِ بِنَصَبِ الشَّبَكَةِ مُطْلَقًا وَعَدَمِهِ بِالْحَفْرِ الْمُبَاحِ بِأَنَّ
تِلْكَ مُعَدَّةٌ لِلْأَصْطِيَادِ بِهَا فَهُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ نَصَبِهَا مَا لَمْ يَصْرِفْهُ بِنَحْوِ قَصْدٍ إِصْلَاحِهَا بِخِلَافِ
الْحَفْرِ. وَيَمَّا تَقَرَّرَ عُلِمَ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي عَدَمِ ضَمَانِ نَحْوِ النَّائِمِ هُنَا بِخِلَافِهِ فِي غَيْرِهِ وَلَا فِي
الْحَاقِقِ الْحَفْرِ فِي مِلْكِهِ فِي الْحَرَمِ بِالْحَفْرِ فِي غَيْرِهِ هُنَا بِخِلَافِهِ الْآتِي فِي الْجِرَاحِ وَذَلِكَ؛

وَكَذَا يَضْمَنُ لَوْ انْخَلَّ رِبَاطُهُ بِتَقْصِيرِهِ فِي الرِّبْطِ فَقَتَلَ صَيْدًا حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا ثُمَّ حَضَرَ وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبًا غَيْرَ
مُعَلَّمٍ عَلَى الصَّيْدِ فَقَتَلَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَاوَرَدِيُّ وَالْجُرْجَانِيُّ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَعَزَاهُ إِلَى نَصِّهِ
فِي الْإِسْلَاءِ وَحَكَاهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ فَقَطَّ ثُمَّ قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ.
انْتَهَى. وَفِي سَمِ بَعْدَ سَرْدٍ مَا ذُكِرَ عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ فَعُلِمَ أَنَّ الشَّارِحَ جَزَمَ بِبَحْثِ الْمَجْمُوعِ. اهـ.

• فَوُدَّ: (أَوْ يُتَفَرَّهْ) كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ يَزَلُّ عَلَى غَطَفٍ عَلَى يَنْصِبُ الْخُ. • فَوُدَّ: (نَحْوُ شَجَرَةٍ) أَيْ كَجَبَلٍ نِهَائَةٍ.
• فَوُدَّ: (حَتَّى يَسْكُنَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ لَا إِنْ هَلَكَ أَيْ قَبْلَ سُكُونِهِ بَاقِيَةً سَمَويَةً أَيْ فَلَا يَضْمَنْهُ انْتَهَى. اهـ.
سَم. • فَوُدَّ: (وَفَارَقَ الْمُحْرِمَ) أَيْ خِثُّ إِنْ حَفَرَهُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ بَلَا تَعَدُّ غَيْرُ مُضْمِنٍ. • فَوُدَّ: (مَنْ
بِالْحَرَمِ) أَيْ الْحَلَالُ بِالْحَرَمِ حَيْثُ ضَمَّنَ، وَإِنْ لَمْ يَتَّعَدْ بِالْحَفْرِ. • فَوُدَّ: (بَيْنَ ضَمَانَةٍ) أَيْ الْمُحْرِمُ سَم.
• فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ سَوَاءٌ كَانَ مُتَعَدِّيًّا بِأَن نَصَبَهَا فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ لَا بِأَن نَصَبَهَا فِي مِلْكٍ نَفْسِهِ
أَوْ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ أَوْ فِي مَوَاتٍ. • فَوُدَّ: (بِالْحَفْرِ الْمُبَاحِ) أَيْ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ لِمَا تَبَيَّنَ فِيمَا مَرَّ سَم. • فَوُدَّ: (وَيَمَّا
تَقَرَّرَ الْخُ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ قَوْلَهُ إِنْ جِهَاتِ ضَمَانِ الصَّيْدِ الْخُ لَكِنْ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ وَجْهٌ عَدَمُ الْإِشْكَالِ فِي
عَدَمِ ضَمَانِ نَحْوِ النَّائِمِ عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَشَرَطُ الضَّمَانِ فِيمَا مَرَّ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا عَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ فِي
خِطَابِ الرُّوْضِ كَوْنِ الصَّائِدِ مُمَيِّزًا لِيَخْرُجَ الْمَجْنُونُ وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ وَالنَّائِمُ وَالطُّفْلُ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ وَالسَّبَبُ
فِي خُرُوجِ ذَلِكَ عَنِ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى فَفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّمْيِيزِ وَغَيْرِهِ وَمَعْنَى
كَوْنِهِ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى أَيْ أَصَالَةً وَفِي بَعْضِ حَالَاتِهِ إِذْ مِنْهَا الصِّيَامُ فَلَا تَنْظَرُ لِكَوْنِ الْفِيْذِيَّةِ تُصَرَّفُ لِلْفُقَرَاءِ.

اهـ. • فَوُدَّ: (نَحْوُ النَّائِمِ) أَرَادَ بِنَحْوِ النَّائِمِ الْمَجْنُونُ وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ وَغَيْرُ الْمُمَيِّزِ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ.
• فَوُدَّ: (هُنَا) إِشَارَةً إِلَى إِنْثِلَافِ الْمُحْرِمِ وَضَمِيرُ غَيْرِهِ يَرْجِعُ إِلَى هُنَا بِأَغْيَارِ الْمَفْتَى كُرْدِيٍّ أَيْ، وَارَادَ
بِالْغَيْرِ حَقَّ الْآدَمِيِّ فَقَوْلُهُ: إِلَى إِنْثِلَافِ الْمُحْرِمِ كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ إِلَى إِنْثِلَافِ الصَّيْدِ.

بِخِلَافِ حَمَلِهِ. اهـ. وَفِي الرُّوْضِ أَيْضًا لَا بِإِنْثِلَافٍ بِغَيْرِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَا يَضْمَنُ، وَإِنْ قَرَأَ أَخَذًا مِمَّا
مَرَّ فِي إِنْثِلَافِ الْبَازِي وَنَحْوِهِ. • فَوُدَّ: (حَتَّى يَسْكُنَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ لَا إِنْ هَلَكَ أَيْ قَبْلَ سُكُونِهِ بَاقِيَةً
سَمَويَةً أَيْ فَلَا يَضْمَنْهُ. اهـ. • فَوُدَّ: (بِالْحَفْرِ الْمُبَاحِ) أَيْ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ كَمَا تَبَيَّنَ فِيمَا مَرَّ.

لأنَّ الأول فيه حقٌّ لله فسومخ فيه أكثر، والثاني فيه اعتبارُ حرمةِ الحرمِ الذاتيةِ فاحتيطَ له أكثرَ مما حرَّمته عَرْضِيَّةٌ ويَدَّ كان يَضُمُّها عليه بمَقْدٍ أو غيره كَوَدِيعَةٍ فَيَأْتُمُ وَيَضُمُّهُ كَالْفَاصِبِ وَيَلْزَمُهُ رَدُّهُ لِإِمْكَانِهِ نَعَمْ لَا أَثَرُ لَوْضِعِهَا لِتَخْلِيصِهِ مِنْ مُؤْذٍ أَوْ لِمُدَاوَاتِهِ كَمَا مَرَّ وَلَوْ أَتْلَفَتْهُ دَائِمَةٌ مَعَهَا رَاكِبٌ وَسَائِقٌ وَقَائِدٌ ضَمِنَهُ الرَّايكِبُ وَحَدَهُ؛ لِأَنَّ الْيَدَ لَهُ دُونُهُمَا وَمَذْبُوحُ الْمُحْرِمِ مُطْلَقًا وَمَنْ بِالْحَرَمِ لِصَيِّدٍ لَمْ يُضْطَرَّ أَحَدُهُمَا لِذَنْبِهِ كَمَا يَتَّبَعُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ مِثْلَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ وَكَذَا مُحْلُوهُ وَيَبِضُّ كَسْرَهُ وَجَرَادًا قَتَلَهُ كَمَا قَالَ جَمْعٌ لَكِنْ الَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ عَلَى مَا بَأْتِي أَوَائِلُ الصَّيِّدِ الْجَلِّ لِغَيْرِهِ وَمَفْهُومٌ لَمْ يُضْطَرَّ الْمَذْكُورُ أَنَّهُ لَوْ ذَنَّبَهُ لِلْاضْطِرَارِّ حَلٌّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ

فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ) أَرَادَ بِهِ ضَمَانَ نَحْوِ النَّائِمِ. فَوَدَّ: (وَالثَّانِي) أَرَادَ بِهِ إِحْقَاقَهُمُ الْخُ كَزُدِّي.
 فَوَدَّ: (وَيَدَّ) عَطَفَ عَلَى مُبَاشَرَةٍ سَمَ وَكَزُدِّي. فَوَدَّ: (كَانَ يَضُمُّهَا الْخُ) وَكَانَ يَلْفَ بِنَحْوِ رَفْسٍ مَرْكُوبَةٍ كَمَا لَوْ هَلَكَ بِهِ أَدَمِيٌّ أَوْ بَيْمَةٌ وَلَا يَضْمَنُ مَا يَلْفَ بِإِثْلَافٍ بَعِيرَةٍ، وَإِنْ قَرَطَ أَخَذًا مِمَّا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَاوَزِدِيِّ، وَأَقْرَبُهُ أَنَّهُ لَوْ حَمَلَ مَا يُصَادُّ بِهِ فَانْقَلَتْ بِتَفْسِيهِ وَقَتْلٌ لَمْ يَضْمَنُ، وَإِنْ قَرَطَ وَفَارَقَ انْجِلَالِ رِبَاطِ الْكَلْبِ بِتَقْصِيرِهِ بِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الرِّبْطِ غَالِيًا دَفْعُ الْأَذَى فَإِذَا انْحَلَّ بِتَقْصِيرِهِ قَوَّتِ الْغَرَضُ بِخِلَافِ حَمْلِهِ وَلَوْ زَمَاهُ بَسْمُهُمْ فَأَخْطَأَهُ أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ كَلْبًا فَلَمْ يَقْتُلْهُ أَيُّهُ وَلَا جِزَاءَ نِهَايَةٍ، وَأَسْنَى. فَوَدَّ: (وَمَذْبُوحُ الْمُحْرِمِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَوْ ذَبَحَ الْمُحْرِمُ الصَّيِّدَ أَوْ الْحِلَالُ صَيِّدَ الْحَرَمِ صَارَ مِثْلَهُ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ أَكْلُهُ، وَإِنْ تَحَلَّلَ وَيَحْرُمُ أَكْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ خِلَالًا كَانَ أَوْ مُحْرِمًا؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الذَّبْحِ لِمَغْنَى فِيهِ كَالْمَجْوسِيِّ وَلَوْ كَسَرَ الْمُحْرِمُ أَوْ الْحِلَالُ يَبِضُّ صَيِّدًا أَوْ قَتَلَ جَرَادًا ضَمِنَهُ وَلَمْ يُحْرَمْ عَلَى غَيْرِهِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ. اهـ. وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ عَلَى الْحِلَالِ بَدَلٌ عَلَى غَيْرِهِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر عَلَى الْحِلَالِ أَيُّ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ عَلَى غَيْرِهِ كَمَا فِي الْإِمْدَادِ. اهـ. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ لَوْ فِي الْجَلِّ. فَوَدَّ: (لِصَيِّدٍ) أَيُّ مِنْ صَيِّدٍ نِهَايَةٍ. فَوَدَّ: (مِثْلَةُ الْخُ) خَبِيرٌ وَمَذْبُوحُ الْخُ كَزُدِّي. فَوَدَّ: (وَكَذَا مُحْلُوهُ الْخُ) أَيُّ يَحْرُمُ مُحْلُوبُ الْمُحْرِمِ وَمَنْ بِالْحَرَمِ وَيَبِضُّ الْخُ. فَوَدَّ: (لَكِنْ الَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ الْخُ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنَى كَمَا مَرَّ. فَوَدَّ: (الْجَلِّ لِغَيْرِهِ) جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ أَسْنَى وَالنِّهَايَةَ وَالْمُغْنَى وَهُوَ تَضَرُّعٌ بِأَنَّ قَتْلَ الْمُحْرِمِ الْجَرَادَ لَا يُحْرَمُهُ عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ جِلَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى فِعْلِ سَمَ. فَوَدَّ: (لِغَيْرِهِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مُحْرِمًا وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَ أَنَّ مَا جَزَاهُ الْمُحْرِمُ مِنَ الشَّعْرِ يَحْرُمُ عَلَيْهِ دُونَ الْحِلَالِ ع ش أَيُّ وَمُحْرِمٌ آخَرُ وَلَوْ فِي الْحَرَمِ. فَوَدَّ: (وَمَفْهُومُ الْخُ) وَلَوْ اضْطُرَّ الْمُحْرِمُ، وَأكَلُ صَيِّدًا بَعْدَ ذَنْبِهِ ضَمِنَ مُغْنَى وَرَوْضَ وَسَمَ. فَوَدَّ: (حَلٌّ لَهُ الْخُ) خِلَافًا لِظَاهِرِ إِطْلَاقِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَفِي سَمَ مَا حَاصِلُهُ قِيَاسُ مَا اعْتَمَدَ الشَّارِحُ مِنْ جِلِّ الْمَذْبُوحِ لِلِاضْطِرَارِّ الْجَلِّ

فَوَدَّ: (وَيَدَّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا مَرَّ مُبَاشَرَةً. فَوَدَّ: (الْجَلِّ لِغَيْرِهِ) جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ وَهُوَ تَضَرُّعٌ بِأَنَّ قَتْلَ الْمُحْرِمِ الْجَرَادَ لَا يُحْرَمُهُ عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ جِلَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى فِعْلِ. فَوَدَّ: (حَلٌّ لَهُ) أَيُّ وَيَضْمَنُ قَالَ فِي الرُّوضِ.

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَحْوِ اللَّبَنِ بِأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ هُنَا فَفُلُظَ عَلَيْهِ بِتَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ أَيْضًا وَالْحَقُّ بِهِ غَيْرُهُ طَرْدًا لِلْبَابِ وَلَهُ أَكُلُ لَحْمٍ صَيْدٍ لَمْ يُصَدَّ لَهُ وَلَا ذَلٌّ وَلَوْ بِطَرِيقِ خَفْيٍ كَأَنَّهُ صَحَّحَكَ فَتَنَبَّهَ الصَّائِدُ لَهُ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ ثُمَّ الصَّيْدُ إِذَا لَهُ مِثْلُ مِنَ النِّعَمِ صَوْرَةً وَخِلَقَةً عَلَى التَّقْرِيبِ بِأَنَّهُ حَكَمَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ عَذْلَانِ بَعْدَهُ أَوْ لَا مِثْلَ لَهُ وَفِيهِ نَقْلٌ، وَأَمَّا مَا لَا مِثْلَ لَهُ وَلَا نَقْلَ فِيهِ فَالْأَوَّلُ.....

فِيمَا لَوْ أَكْرَهَ الْمُحْرَمُ أَوْ مَنْ بِالْحَرَمِ عَلَى قَتْلِ صَيْدٍ أَوْ دَفْعِ الصَّيْدِ لِصِيَالِهِ فَاصَابَ مَذْبَحَهُ بِحَيْثُ قَطَعَ حُلُقُومُهُ وَتَرَبَّثَ بِلِ الْجُلِّ فِي صَوْرَةِ الصِّيَالِ أَوَّلَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ نَشَأَ مِنَ الصَّيْدِ. اهـ.

• فَوُدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أَي بَيْنَ الْمَذْبُوحِ لِلِاضْطِرَارِّ حَيْثُ يَجُلُّ لِلذَّابِحِ وَغَيْرِهِ (وَبَيْنَ نَحْوِ اللَّبَنِ) أَي حَيْثُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ عَلَى مَا قَالَهُ جَمَعَ. • وَفَوُدَّ: (هُنَا) أَي فِي نَحْوِ اللَّبَنِ. • فَوُدَّ: (فَقُلُظَ عَلَيْهِ بِتَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ أَيْضًا) إِنْ كَانَ الْمَعْنَى كَمَا حَرَّمَ عَلَى غَيْرِهِ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ مَا فِي الْمَجْمُوعِ سَمِ أَقُولُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اسْتِزْدَاكُ قَوْلِ الشَّارِحِ وَالْحَقُّ بِهِ غَيْرُهُ الْخُ وَلَاذَا خَلَّتِ الشُّخْطَةُ الْمُغْتَبَرَةُ الْمُقَابَلَةُ عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ وَكَذَلِكَ تَعَلَّنَ غَيْرَ مَرَّةٍ عَنْ لَفْظَةِ أَيْضًا. • فَوُدَّ: (لَمْ يُصَدَّ لَهُ وَلَا ذَلٌّ الْخُ) أَمَّا إِذَا صِيدَ لَهُ أَوْ ذَلٌّ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُهُ دُونَ الْحَلَالِ مِنَ الصَّائِدِ وَغَيْرِهِ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ بِهَاشِمٍ شَرْحَ الْبَهْجَةِ بِخَطِّ شَيْخِنَا الْبُرْلُوسِيِّ فِي قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا صِيدَ لَهُ أَوْ ذَلَّهُ عَلَيْهِ الْمُحْرَمُ مَا نَصَّهُ أَي فَإِنَّهُ يَجُلُّ لِلصَّائِدِ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ الذَّالُّ وَغَيْرِهِ. انْتَهَى اهـ سَمِ. • فَوُدَّ: (وَلَهُ أَكُلُ لَحْمٍ صَيْدٍ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلِلْمُحْرَمِ أَكُلُ صَيْدٍ غَيْرِ حَرَمِيٍّ إِنْ لَمْ يَدُلَّ أَوْ يُعْنِ عَلَيْهِ فَإِنَّ ذَلَّ أَوْ صِيدَ لَهُ وَلَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ وَعَلَيْهِ حَرَمٌ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا بِالذَّلَالَةِ وَالْأَكْلِ لَكِنْ لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ بِذَلَّاتِهِ وَلَا بِإِعَانَتِهِ وَلَا بِأَكْلِهِ مِمَّا صِيدَ لَهُ. اهـ. • فَوُدَّ: (أَوْ أَعَانَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ ذَلٌّ وَكَانَ الْأَوَّلَى قَلْبُ الْعَطْفِ بِأَنَّهُ يَقُولُ وَلَا أَعَانَ وَلَا ذَلَّ عَلَيْهِ الْخُ. • فَوُدَّ: (ثُمَّ الصَّيْدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ لَا يَخْتِاجُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ يَنْهَى الظَّنِّيَّةَ وَقَوْلُهُ: وَقَدْ يَصْدُقُ بِهِ الْمَثَلُ وَقَوْلُهُ: فَلَا اغْتِرَاضَ إِلَى الْوَابِ. • فَوُدَّ: (ثُمَّ الصَّيْدُ الْخُ) تَوَاطُنَ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِيهِ التَّعَامَةُ الْخُ كَرْدِي. • فَوُدَّ: (مِنْ النِّعَمِ) أَي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالنِّعَمِ وَنَائِي. • فَوُدَّ: (صَوْرَةُ الْخُ) أَي لَا قِيَمَةَ نِهَائِيَّةً. • فَوُدَّ: (عَلَى التَّقْرِيبِ) أَي لَا عَلَى التَّحْقِيقِ، وَإِلَّا فَأَيُّنَ التَّعَامَةُ مِنَ الْبَذَنَةِ وَنَائِيٍّ وَمُعْنَى. • فَوُدَّ: (أَوْ عَذْلَانِ بَعْدَهُ) أَي عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ وَمَا لَا تَقْلَ فِيهِ الْخُ وَعِبَارَةُ شَرْحِ

(فَرَعَ): وَإِنْ اضْطُرَّ، وَأَكَلَ الصَّيْدَ ضَمِينَ. اهـ. • فَوُدَّ: (فَقُلُظَ عَلَيْهِ بِتَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ أَيْضًا) إِنْ كَانَ الْمَعْنَى كَمَا حَرَّمَ عَلَى غَيْرِهِ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ مَا فِي الْمَجْمُوعِ. • فَوُدَّ: (لَمْ يُصَدَّ لَهُ وَلَا ذَلٌّ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ) أَمَّا إِذَا صِيدَ لَهُ أَوْ ذَلَّ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُهُ دُونَ الْحَلَالِ مِنَ الصَّائِدِ وَغَيْرِهِ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ بِهَاشِمٍ شَرْحَ الْبَهْجَةِ بِخَطِّ شَيْخِنَا الْبُرْلُوسِيِّ فِي قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا صِيدَ لَهُ أَوْ ذَلَّهُ عَلَيْهِ الْمُحْرَمُ مَا نَصَّهُ: أَي فَإِنَّهُ يَجُلُّ لِلصَّائِدِ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ الذَّالُّ وَغَيْرِهِ كَمَا يُشِيرُ بِهِ ظَاهِرُ قِصَّةِ أَبِي قَتَادَةَ. اهـ. أَقُولُ بَقِيَ مَا لَوْ صِيدَ لِلْمُحْرَمِ أَوْ ذَلَّ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ وَقُلْنَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ هَلْ يَسْتَمِرُّ التَّحْرِيمُ وَهُوَ الْإِحْرَامُ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَيِّتَةٍ فِي ذَاتِهِ بِدَلِيلِ جِلِّهِ لِغَيْرِ الْمُحْرَمِ؟. فِيهِ نَقْطَرٌ. • فَوُدَّ: (أَوْ عَذْلَانِ بَعْدَهُ) أَي

بِقِسْمَتِهِ يَضْمَنُ بِمِثْلِهِ أَوْ بِمَا نُقِلَ فِيهِ.

(ففي النعامة) الذكر والأنثى (بدنة) أي واحد من الإبل (وفي بقَر الوحش وجماره بقرة) أي في الذكر ذَكَرٌ وفي الأنثى أنثى ويجوزُ عكسه (و) في (الغزال) يعني الظبية (عقر) وهي أنثى المعز التي تم لها سنة، وأما الظبي (ففيه تيس) ويجوزُ عكسه وقد يصدق به المثنى، وأما الغزال وهو وَلَدُ الظبي إلى طلوع قرنه ثم هو ظبي أو ظبية ففي أثناءه عناق وفي ذكره جذي أو جفَر (و) في (الأرنب) أي أثناءه (عناق) وفي ذكره ذَكَرٌ في سِنِّ العناق الآتي ويجوزُ عكسه (و) في (اليربوع) أي أثناءه (جفرة) وفي ذكره جفَرٌ ويجوزُ عكسه فلا اعتراض على المثنى في إيهامه جوازَ فداء الذكر بالأنثى وعكسه؛ لأنَّ الأصحَّ جوازه، والوئزُ يأسكان الباء كاليربوع وذلك؛ لأنَّ جمعًا من الصحابة رضي الله عنهم حكموا بذلك كله. قال في الروضة كأصلها والعناق أنثى المعز من حين تولد إلى أن ترعى والجفرة أنثى المعز تُفطَمُ وتُفصلُ عن أمها فتأخذ في الرعي وذلك بعد أربعة أشهر والذكر جفَرٌ؛ لأنه جفَرُ جنباه أي عظمًا هذا معناهما لغة لكن يجب أن يكون المراد

الزَوْضِ أي وفي المُفْنَى وَالتَّهْيَاةِ ما يوافقُه أما ما فيه نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنْ صَحَابِيٍّ أَوْ عَنْ عَدْلَيْنِ مِنَ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ أَوْ عَنْ صَحَابِيٍّ مَعَ سُكُوتِ الْبَاقِينَ وَفِي مَعْنَاهُ قَوْلُ كُلِّ مُجْتَهِدٍ غَيْرِ صَحَابِيٍّ مَعَ سُكُوتِ الْبَاقِينَ. انْتَهَتْ اهـ سم. هـ. فَوَدَّ: (بِقِسْمَتِهِ) يَغْنِي مَا لَهُ بِمِثْلِ مِنَ التَّعَمُّ وَمَا لَا بِمِثْلَ لَهُ وَفِيهِ نُقِلَ. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ بِمَا نُقِلَ إِلَيْهِ) أَوْ لِلتَّوْزِيعِ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: وَالْأَوَّلُ يَضْمَنُ بِمِثْلِهِ وَالثَّانِي بِمَا نُقِلَ فِيهِ ثُمَّ يَقُولُ بِمَا يَأْتِي، وَالثَّالِثُ يَضْمَنُ بِبَدَلِهِ إِلَيْهِ.

هـ. فَوَدَّ (سُيِّ): (ففي النعامة إلخ) أي في إتلاف النعامة بفتح التَّوْنِ ذَكَرًا كَانَتْ أَوْ أَنْثَى بَدَنَةً كَذَلِكَ فَلَا يُجْزِي بِقَرَّةٍ وَلَا سَنَعٍ شَيْءٌ أَوْ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ جَزَاءَ الصَّيْدِ تَرَاعَى فِيهِ التَّمَاثُلُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. هـ. فَوَدَّ: (إني في الذَّكَرِ ذَكَرٌ وَفِي الْأُنْثَى أَنْثَى) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ وَيُجْزِي الذَّكَرُ عَنِ الْأُنْثَى وَعَكْسُهُ وَالذَّكَرُ أَفْضَلُ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ اهـ. هـ. فَوَدَّ: (بِغْنَى الظَّبْيَةِ) عِبَارَةٌ التَّهْيَاةِ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ وَفِي الظَّبْيِ تَيْسٌ إِذَا الْعَتَزُ إِنَّمَا هِيَ وَاجِبُ الظَّبْيَةِ أَيْ أَصَالَةُ لَكُنْهُمْ جَرَوْا فِي التَّنْفِيرِ بِذَلِكَ عَلَى وَفْقِ الْأَثَرِ الْآتِي. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (قَدْ يَصْدُقُ بِهِ الْمَثْنُ) أَيْ بَأَن يُحْمَلُ عَلَى الْجَنْسِ. هـ. فَوَدَّ: (ففي أثناءه) أَيْ الْغَزَالِ (عَنَاقٌ) أَيْ أَوْ جَفْرَةٌ (وَفِي ذَكَرِهِ جَذِيٌّ أَوْ جَفَرٌ) أَيْ عَلَى حَسَبِ مَا يَنْقَضِيهِ جَنْسُ الصَّيْدِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْأَصَحَّ جَوَازُهُ) أَيْ لَكِنَّ الذَّكَرَ أَفْضَلُ كَمَا يَأْتِي. هـ. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) (إِلْخ) رَاجِعٌ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ. هـ. فَوَدَّ: (بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) لَمْ يُبَيَّنْ إِلَى أَيْ حَدٍّ يَنْتَمِرُ الْإِطْلَاقُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِلَى سَنَةٍ فَإِنَّهُ حَبِثٌ عَزَّ بَصْرِيٌّ. هـ. فَوَدَّ: (لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ) (إِلْخ) قَدْ يُقَالُ عَلَى ظَاهِرٍ مَا تَقَرَّرَ لَيْسَ دُونَ سِنِّ الْعَنَاقِ سِنٌّ حَتَّى يُرَادَ بِالْجَفْرَةِ بَصْرِيٌّ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِالظَّاهِرِ لِإِمْكَانِ

على التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ وَمَا لَا نُقِلَ فِيهِ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الزَّوْضِ أَنَّمَا مَا فِيهِ نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنْ صَحَابِيٍّ أَوْ عَنْ عَدْلَيْنِ مِنَ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ أَوْ عَنْ صَحَابِيٍّ مَعَ سُكُوتِ الْبَاقِينَ، وَفِي مَعْنَاهُ قَوْلُ مُجْتَهِدٍ غَيْرِ صَحَابِيٍّ مَعَ سُكُوتِ الْبَاقِينَ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ عَكْسُهُ) عِبَارَةُ الزَّوْضِ

بالجفرة هنا ما دون العناق فإن الأرنب خَيْرٌ مِنَ التبروع. اهـ. وخالفه في عِدَّةٍ مِنْ كُتُبِهِ فَقَالَ
 عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ الْعِنَاقَ تُطْلَقُ عَلَى مَا مَرَّ مَا لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً وَعَلَيْهِ لَا يَحْتَاجُ لِقَوْلِهِمَا لَكِنْ يَجِبُ
 إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا نَقَلَهُ أَوَّلًا مِنْ اتِّحَادِ الْعِنَاقِ وَالْجَفْرَةِ فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْعِنَاقَ أَكْبَرُ مِنَ
 الْجَفْرَةِ انْتَضَحَ مَا قَالُوهُ مِنْ إِبْجَابِهَا فِي الْأَرْنَبِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنَ التَّبْرُوعِ وَصَحَّ فِي الْخَيْرِ أَنَّ
 الضَّبْعَ فِيهِ كِبَشٌ وَالضَّبْعُ لِلذَّكْرِ وَالْأُنْثَى عِنْدَ جَمْعٍ وَلِلْأُنْثَى فَقَطْ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَأَمَّا الذَّكْرُ
 فَضَبْعَانُ بِكَسْرِ فَسُكُونٍ وَعَلَى كُلِّ فَنِي الْخَيْرِ جَوَازٌ فِدَاءُ الْأُنْثَى بِالذَّكْرِ إِذَا الْكِبَشُ ذَكَرُ الضَّائِنِ.
 (وما) أَيِ وَالصَّيْدُ الَّذِي (لَا نَقَلَ فِيهِ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.....

حَمَلَ كَلَامَ الشَّارِحِ عَلَى مَا يَنْدَفِعُ بِهِ الْإِشْكَالُ كَمَا يَأْتِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَخَالَفَهُ فِي عِدَّةٍ مِنْ كُتُبِهِ الْإِنْفُ) عِبَارَةٌ
 الْمُغْنِي فِي الثَّهَامَةِ مَا يَرِيقُهُ نَفْسُهَا وَهُوَ أَيِ الْعِنَاقِ أَتَى الْمَغْزِ إِذَا قَوِيَتْ مَا لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً ذَكَرَهُ فِي تَحْرِيرِهِ
 وَغَيْرِهِ وَفِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ أَتَى الْمَغْزِ مِنْ حِينَ تَوَلَّدَ الْإِنْفُ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى الْأَوَّلِ. اهـ.
 وَقَوْلُهُ: إِذَا قَوِيَتْ أَيِ بَانَ جَاوَزَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَثَانِي. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ كُتُبِهِ) أَيِ الْمَجْمُوعِ وَالتَّحْرِيرِ وَغَيْرِهِمَا
 نِهَاجَةً. هـ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ لَا يَحْتَاجُ لِقَوْلِهِمَا الْإِنْفُ) قَدْ يَمْنَعُ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِنَاقَ عَلَى هَذَا أَعْمُ مِنَ
 الْجَفْرَةِ، وَصَادَقَهُ بِمَا فِي سِنِّهَا بَلْ وَدُونَهُ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: فِي بَيَانِهَا عَلَى هَذَا تُطْلَقُ عَلَى مَا مَرَّ مَا لَمْ
 تَبْلُغْ سَنَةً فَالْعِنَاقُ فِي قَوْلِهِمْ فِي الْأَرْنَبِ عِنَاقٌ صَادِقَةٌ بِمُسَمًّى الْجَفْرَةِ وَدُونَهَا فَيَحْتَاجُ لِقَوْلِهِمَا الْمَذْكُورِ
 فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عِبَارَةِ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ: وَعَلَيْهِ لَا يَحْتَاجُ الْإِنْفُ مَحَلٌّ تَأَمَّلْ؛ لِأَنَّ مُحْصَلَ هَذَا الثَّانِي أَنَّ الْعِنَاقَ مِنْ
 حِينَ الْوِلَادَةِ إِلَى اسْتِكْمَالِ سَنَةٍ، وَأَنَّ الْجَفْرَةَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ إِلَى سَنَةٍ عَلَى مَا اسْتَظْهَرْنَاهُ فَكَيْفَ لَا يَحْتَاجُ
 إِلَى مَا ذَكَرَ عَلَى أَنَّا إِنَّمَا لَمْ نَقُلْ بِإِتِّدَادٍ إِطْلَاقَ الْجَفْرَةِ إِلَى سَنَةٍ لَا يَتِمُّ قَوْلُهُ: لَا يَحْتَاجُ الْإِنْفُ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ
 اتِّحَادِ الْعِنَاقِ وَالْجَفْرَةِ) قَدْ يَمَالُ الْمَعْلُومُ مِنْ ذَلِكَ تَمَامُ الْمُغَايَرَةِ بِإِتِّدَادِ الْعِنَاقِ إِلَى أَنْ تَرَعَى ثُمَّ جَفْرَةً مِنْ
 حِينَ تَرَعَى هَذَا مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا لَا مَا أَفَادَهُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - بَصْرِيٌّ وَقَدْ يُجَابُ بَانَ قَوْلُهُمَا مِنْ حِينَ تَوَلَّدَ
 الْإِنْفُ أَرَادَا بِهِ مِنْ تَمَامِ زَمَنِ مَبْدَوِهِ وَقَتِ الْوِلَادَةِ وَمُنْتَهَاهُ وَقَتِ الشُّرُوعِ فِي الرِّزْقِ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْ
 الْمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَالضَّبْعُ الْإِنْفُ) وَفِي التَّغْلِبِ شَاءَ وَفِي الضَّبِّ وَأُمُّ حُبَيْنٍ بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ
 وَهِيَ دَابَّةٌ عَلَى خَلْقَةِ الْحَزْبَاءِ عَظِيمَةِ الْبَطْنِ جَدِّي مُغْنِي وَنِهَاجَةً عِبَارَةُ الْوَنَائِي فِي التَّغْلِبِ شَاءَ وَالْحَدِيثَانِ
 الدَّلَالَانِ عَلَى تَحْرِيمِهِ ضَعِيفَانِ وَيُكْنَى أَبَا الْحُصَيْنِ وَبَنُو سَعْمُورٍ وَسِنْجَابُ كَمَا قَالَ السَّيِّدُ الشُّلِّيُّ وَفِي
 الضَّبِّ جَدِّي أَوْ خَرُوفٌ وَبَنُو أُمِّ حُبَيْنٍ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (أَيِ وَالصَّيْدُ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ فِي الثَّهَامَةِ إِلَّا
 قَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي إِلَى وَلَوْ حَكَمَ وَقَوْلُهُ: وَقِيلَ إِلَى أَنَّهُ لَا نَظَرَ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ وَتَابَ إِلَى وَلَوْ
 حَكَمَ.

كَتَبَهُ وَيُخَرِّجُ الذَّكَرَ عَنِ الْأُنْثَى وَعَكْسُهُ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ لَا يَحْتَاجُ لِقَوْلِهِمَا) قَدْ يَمْنَعُ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ
 وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِنَاقَ عَلَى هَذَا أَعْمُ مِنَ الْجَفْرَةِ وَصَادَقَهُ بِمَا فِي سِنِّهَا بَلْ وَدُونَهُ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ فِي بَيَانِهَا
 عَلَى هَذَا تُطْلَقُ عَلَى مَا مَرَّ مَا لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً فَالْعِنَاقُ فِي قَوْلِهِمْ فِي الْأَرْنَبِ عِنَاقٌ صَادِقَةٌ بِمُسَمًّى الْجَفْرَةِ

ولا عن أحد من الصحابة فمن بعدهم من سائر الأعصار إذ يكفي حكم مجتهد واحد مع سكوت الباقي (يحكم بمثله) من النعم (عدلان) للآية، ويجب كونهما فطنتين فقيهين بما لا بُد منه في الشبه ويُندب زيادة فقهيهما بغيره حتى يزيد تأهلهما للحكم، ويُؤخذ من إطلاقهم العدالة أنه لا بُد من حرثتهما ودكورتهما، وأنه لا يؤثر كون أحدهما أو كل منهما قاتله.....

هـ فود: (ولا أحد من الصحابة) شاملٌ للواحد ولعله غير مرادٍ على الإطلاقِ سم عبارة المُعني والنهاية قال في الكفاية أو عن صحابيٍّ مع سكوت الباقي. اهـ.

هـ فود (سني): (عدلان) أي ولو ظاهراً أو بلا استيراء سنة فيما يظهرُ نهايةً وفتح الجوازِ عبارةً الوثاني ولو كانت عدالتُهما ظاهرةً كما في النهاية وشرحُ الإزشاد وقال في الحاشية أي وشرحُ العُباب العدالةَ الباطنة. اهـ. فود: (ويجب كونُهما فطنتين فقيهين إلخ) وواضح أن الفقيه يُدرُكه، وإن لم يصلِ لرتبة الاجتهاد المطلقِ شرحُ العُباب. اهـ سم. هـ فود: (ويؤخذ من إطلاقهم إلخ) عبارةً الأسنى والمُعني والنهاية وعللَ الماوردِي وغيره وجوبَ اعتبارِ الفقه بأن ذلك حكمٌ فلم يَجزِ إلا بقول من يجوزُ حكمه ومنه يؤخذ أنه لا يكتفى بالخشى والمرأة والعبد. اهـ. زاد الإيباب وهو مُتَّجِع ثم رأيت جَمْعاً اعتمدوه. اهـ.

ودونها فيحتاجُ لقوليهما المذكورِ فليُتأمل. هـ فود: (ولا عن أحد من الصحابة إلخ) شاملٌ للواحد ولعله غير مرادٍ على الإطلاقِ.

هـ فود في (سني): (عدلان) اعتمدَ في شرحِ العُباب اعتبارَ العدالةِ الباطنة ونقلَ عن الجلالِ البلقيني خلافاً ونازعاً فيه وقوله: فقيهين قال في شرحِ الرُّوض وعللَ الماوردِي وغيره وجوبَ اعتبارِ الفقه بأن ذلك حكمٌ فلم يَجزِ إلا بقول من يجوزُ حكمه، ومنه يؤخذ أنه لا يكتفى بالخشى والمرأة والعبد. اهـ. قال في شرحِ العُباب وهو مُتَّجِع ثم رأيت جَمْعاً اعتمدوه، وأنه لا بُد في الفقيه أن يكونَ مجتهداً كالحاكم وفيه وقفة؛ لأن المدارَ على العلم بالشبه المُعتبرِ شرعاً وواضح أن الفقيه يُدرُكه، وإن لم يصلِ لرتبة الاجتهاد المطلقِ. اهـ. وأقولُ بما يردُّ على اشتراطِ الاجتهاد ما في المجموع عن الشافعي والأصحاب أن الفقه مُستحبٌ وغاية الأمر أنهم حملوه على الزائد على ما يُعتبر في الشبه كما قال الأذرعِي ويشبه أن يُراد بالوجوب ما لا بُد منه في معرفة الشبه وبالإستحياب ما زاد على ذلك من الكمالِ والحدق ولا يثبت في المسألة خلاف. اهـ. والذي يظهرُ أنه يجوزُ للعدلين اعتمادَ معرفتيهما في حق نفسيهما حيث كانا القائلين للصبي قتلًا لا يُقتل ولا يُقال الشخص لا يحكم لنفسه؛ لأن ذلك من الحكم المعروف حقيقة، وإلا اشترط سائر شروط الحكم بل ذلك صريح قولهم عدلان فقيهان ولو قتلاه بلا عدوان وتعليقهم هذه المبالغة بأنه حتى لله فكان من وجب عليه أميًا فيه بل الذي يظهرُ أيضًا جوازُ اعتمادِ الفاسقين معرفة أنفسهم إذا وثق بمعرفة الآخر فظن صدقه بل يظهرُ جوازُ اعتمادِ غير الفاسقين أيضًا معرفتهما إذا وثق بها واعتقد صدقهما ويكونُ اشتراطُ عدالتهما لوجوبِ قبولِ خبرهما مطلقاً لا لصحة معرفتهما إذ لا تتوقف على العدالة ولا ليصح حكمهما إذ ليس هذا حكمًا حقيقة بل هو من قبيل الإخبار

إِنْ لَمْ يَفْسُقْ بِقَتْلِهِ لِيَعْتَمِدَ لَهُ إِذْ هُوَ قَتَلَ حَيَوَانَ مُحْتَرَمًا تَقْدِيرًا فَلَمْ يَمُذِّ صِدْقُ حَدِّ الْكَبِيرَةِ عَلَيْهِ أَوْ تَابَ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ هُنَا اسْتِبْرَاءُ كَمَا يَأْتِي فِي أَنْ أُولَى إِذَا تَابَ نُزُوجٌ حَالًا، وَلَوْ حَكَمَ اثْنَانِ بِمِثْلِ وَآخَرَانِ بِنَفْسِهِ كَانَ مِثْلًا أَوْ بِمِثْلِ آخَرَ تَخْيِيرٌ وَقِيلَ بِتَغْيِيرِ الْأَعْلَمِ، وَأَفْهَمُ قَوْلُهُ: فِي النِّعَامَةِ بَدَنَةً أَنْ الْعِبْرَةَ فِي الْمُمَاتِلَةِ بِالْخَلْقَةِ وَالصُّورَةِ تَقْرِينًا لَا تَحْقِيقًا بَلْ حُكْمُ الصَّحَابَةِ فِي الْحِمَامِ وَنَحْوِهِ مِنْ كُلِّ مَا عُبِّ وَهَدَرَ بِالشَّاةِ لِتَوْقِيفِ بَلْفَهُمْ، وَقِيلَ: لِأَنَّ بَيْنَهُمَا شَبَهًا.....

• فُود: (وَأِنْ لَمْ يَفْسُقْ الْإِنْسُ) وَالَّذِي يَظْهَرُ جَوَازُ اعْتِمَادِ الْفَاسِقِينَ الْفَاقِلِينَ مَعْرِفَةً أَنْفُسِهِمَا إِذَا وَثِقَ كُلُّ بِمَعْرِفَةِ الْآخَرِ فَظَنَّ صِدْقَهُ بَلْ يَظْهَرُ جَوَازُ اعْتِمَادِ غَيْرِ الْفَاسِقِينَ أَيْضًا مَعْرِفَتُهُمَا إِذَا وَثِقَ بِهِمَا وَاعْتَمَدَ صِدْقَهُمَا وَيَكُونُ اشْتِرَاطُ عَدَالَتِهِمَا لِيُجُوبَ قَبُولَ خَبَرِهِمَا مُطْلَقًا لَا لِصِحَّةِ مَعْرِفَتِهِمَا إِذْ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْعَدَالَةِ وَلَا لِيَصِحَّ حُكْمُهُمَا إِذْ لَيْسَ هَذَا حُكْمًا حَقِيقَةً بَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ حَقِيقَةً سَم. • فُود: (إِنْ لَمْ يَفْسُقْ بِقَتْلِهِ) أَيِ بَأْنٍ كَانَ خَطَأً أَوْ لِاضْطِرَارٍ إِلَيْهِ لَا تَقْدِيرًا نِهَائِيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْل: م ر أَوْ لِاضْطِرَارٍ الْإِنْسُ قَضَيْتُهُ أَنَّ الْمُحَرَّمَ الْمُضْطَرَّ إِذَا ذَبَحَ صَيْدًا لِاضْطِرَارِهِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ كَمَا تَجِبُ عَلَى الْمُضْطَرِّ بِذَلِكَ مَا أَكَلَهُ مِنْ طَعَامٍ غَيْرِهِ وَبِهِ صَرَخَ فِي الْبَهْجَةِ وَشَرَّحَهَا وَسَيَّانِي أَنْ مَذْبُوحَهُ لِذَلِكَ لَا يَكُونُ مِثْنَةً بَلْ يَجْعَلُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ. اه. • فُود: (إِذْ هُوَ) أَيِ تَعَمُّدُ قَتْلِ الصَّيْدِ فِي الْحَرَمِ. • فُود: (أَوْ تَابَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ أَنْ لَمْ يَفْسُقْ سَم. • فُود: (إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ هُنَا اسْتِبْرَاءُ الْإِنْسُ) أَيِ قِيَحْكُمَانِ بِهِ حَالًا وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى اسْتِبْرَاءِ ع ش. • فُود: (كَانَ بِمِثْلًا) أَيِ: لِأَنَّ مَعَهُمَا زِيَادَةً عِلْمٌ بِمَعْرِفَةِ ذَقِيقِ الشَّبَهِ. وفُود: (تَخْيِيرٌ) أَيِ كَمَا فِي اخْتِلَافِ الْمُفْتَتِينَ نِهَائِيَةً وَمُغْنِي أَيِ الْمُجْتَهِدِينَ أَمَّا غَيْرُهُمَا فَيَنْتَبِهُ أَنْ مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقَهُ فِي إِصَابَةِ الْمُنْقُولِ أَخَذَ بِقَوْلِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَأْخُذْ بِقَوْلِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلتَّعَارُضِ ع ش. • فُود: (وَنَحْوُهُ الْإِنْسُ) أَيِ كَالْفَوَاحِشِ وَالْيَمَامِ وَالْقُمْرِيِّ وَكُلِّ ذِي طَوْرِ نِهَائِيَةً وَمُغْنِي. • فُود: (هَبَّ) أَيِ شَرِبَ الْمَاءَ بِلَا مَصٍّ (وَهَدَرَ) أَيِ رَجَعَ صَوْتُهُ وَغَرَّدَ مُغْنِي عِبَارَةً بِاعْتِشَانِ أَيِ شَرِبَ الْمَاءَ جَزْعًا بِلَا مَصٍّ وَلَا تَنْفَسُ بِخِلَافِ غَيْرِ الْحِمَامِ فَيَشْرَبُهُ قَطْرَةً بَعْدَ قَطْرَةٍ جَزْعًا بَعْدَ جَزْعٍ وَهَدَرَ أَيِ رَجَعَ صَوْتُهُ وَبَعْضُهُمْ اقْتَصَرَ عَلَى الْمَبِّ وَهُوَ كَاف. اه. • فُود: (بِالشَّاةِ) أَيِ مِنْ صَائِنٍ أَوْ مَغْزٍ نِهَائِيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر بِالشَّاةِ الْإِنْسُ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ يُغْتَبَرُ فِيهَا إِجْزَاؤُهَا فِي الْأَضْحِيَّةِ. أَقُولُ: وَقِيَاسُ قَوْلِهِمْ فِيْمَالَهُ بِمِثْلِ مِنَ الصَّيْدِ أَنَّ فِي الْكَبِيرِ كَبِيرًا وَفِي الصَّغِيرِ صَغِيرًا أَنَّهُ يَجِبُ هُنَا فِي الْحِمَامَةِ الْكَبِيرَةِ شَاءَ مُجْزِئَةً فِي الْأَضْحِيَّةِ. اه. وَعِبَارَةُ الْوَنَائِي وَفِي الْحِمَامِ شَاءَ، وَإِنْ لَمْ تُجْزِ فِي الْأَضْحِيَّةِ نَفْيُ الْفَرْخِ شَاءَ صَغِيرَةً وَفِي بَاقِي الطُّيُورِ الْقِيَمَةُ، سَوَاءَ صَغُرَ كَالرُّزُورِ وَالبُّبُلِ وَالصُّغُورَةِ وَالْجَرَادِ وَالْقُثْبَةِ أَوْ كَبُرَ كَالْإِوَرِّ وَالبَطِّ وَالكُرْكِيِّ وَالحُبَارَى. اه. وَيَجِيءُ عَنْ سَم مَا يُوَافِقُهُ. • فُود: (لِتَوْقِيفِ بَلْفَهُمْ) أَيِ مِنَ الشَّارِعِ، وَإِلَّا فَالْقِيَاسُ لِإِجَابِ الْقِيَمَةِ نِهَائِيَةً.

حَقِيقَةً، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ لِلْعَدْلَيْنِ اعْتِمَادُ مَعْرِفَتِهِمَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا تَقَرَّرَ. • فُود: (أَوْ تَابَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ أَنْ لَمْ يَفْسُقْ.

إِذْ كُلُّ يَأْتِي الْبُيُوتَ وَيَأْتِي النَّاسَ، وَأَنَّهُ لَا نَظَرَ لِلْقِيَمَةِ نَعَمْ تَجِبُ رِعَايَةُ الْأَوْصَافِ إِلَّا الذُّكُورَةُ
وَالْأُنُوثَةُ فَيُجْزَى أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ كَمَا مَرَّ، وَالْأَنْقَصُ فَيُجْزَى الْأَعْلَى عَنِ الْأَدْنَى وَهُوَ
أَفْضَلُ وَلَا عَكْسَ وَلَا يُجْزَى مَعِيْبٌ عَنْ مَعِيْبٍ كَأَعْوَرَ عَنْ أَجْرَبَ بِخِلَافٍ مَا إِذَا اتَّجِدَا غَيْبًا،
وَإِنْ اخْتَلَفَ مَحَلُّهُ كَأَعْوَرَ يَمِينٍ بِأَعْوَرَ يَسَارٍ. قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَسَوَاءٌ عَوَرَ الْعَيْنُ فِي الصَّيْدِ أَوْ
الْمَثَلِ ثُمَّ مَا ذَكَرَ فِي فِدَاءِ الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى وَعَكْسِهِ مِنَ الْأَوْجِهَةِ مَا يُصْرَحُ بِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ
بَيْنَ الْإِسْتِوَاءِ فِي الْقِيَمَةِ أَوْ السَّمَنِ وَعَدِيمِهِ وَلَا بَيْنَ كَوْنِ الْأُنْثَى وَلَدَتْ أَوْ لَا وَلَا نَظَرَ لِكَوْنِ قِيَمَةِ
الْأُنْثَى أَكْثَرَ وَلَحْمِ الذَّكَرِ أَطْيَبَ، ثُمَّ قَالَ عَنِ الْإِمَامِ الْخَلَّافِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَنْقُصِ اللَّحْمُ فِي الْقِيَمَةِ
وَلَا فِي الطَّيِّبِ فَإِنْ كَانَ وَاحِدٌ مِنْ هَذَيْنِ النِّقْصَيْنِ لَمْ يَجْزِ بِلَا خِلَافٍ ثُمَّ عَقِبَهُ بِقَوْلِهِ هَذَا كَلَامُهُ
فَهُوَ مُتَّبَعٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي مَا قَدَّمَهُ أَوَّلًا مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ وَمِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ وَيُوجِّهُ بَابَ النَّظَرِ
هَنَا لِلْمُثَالَةِ الصُّورِيَّةِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ مَعَ ذَلِكَ فَلِذَا أَعْرَضُوا عَنْ تِلْكَ الْأَوْجِهَةِ الَّتِي نَظَرْتُ إِلَى

فَوَدَّ: (إِذْ كُلُّ يَأْتِي الْبُيُوتَ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْمُغْنِي وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ الْحَمَامِ
إِذَا لَا يَأْتِي فِي الْفَوَاحِشِ وَنَحْوِهَا. اهـ. فَوَدَّ: (يَجِبُ رِعَايَةُ الْأَوْصَافِ الْخُ) أَيِ قِيلَ زُمْ فِي الْكَبِيرِ كَبِيرٌ وَفِي
الصَّغِيرِ صَغِيرٌ وَفِي الذَّكَرِ ذَكَرٌ وَفِي الْأُنْثَى أُنْثَى وَفِي الصَّحِيحِ صَحِيحٌ وَفِي الْمَعِيْبِ مَعِيْبٌ إِنْ اتَّخَذَ جِنْسُ
الْعَيْبِ وَلَوْ اخْتَلَفَ مَحَلُّهُ كَانَ عَوْرٌ أَحَدُهُمَا فِي الْيَمِينِ وَالْآخَرُ فِي الْيَسَارِ فَإِنْ اخْتَلَفَا كَالْعَوْرِ
وَالْجَرْبِ فَلَا وَفِي السَّمِينِ سَمِينٌ وَفِي الْهَزِيلِ هَزِيلٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ قَدَى الْمَرِيضُ بِالصَّحِيحِ أَوْ
الْمَعِيْبِ بِالسَّلِيمِ أَوْ الْهَزِيلِ بِالسَّمِينِ فَهُوَ أَفْضَلُ وَيُجْزَى فِدَاءُ الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى وَعَكْسُهُ لَكِنْ الذَّكَرُ أَفْضَلُ
لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ أَسْنَى وَمُغْنِي وَنَهَايَةُ. فَوَدَّ: (وَهُوَ أَفْضَلُ) أَيِ فِدَاءِ الْأُنْثَى بِالْأَعْلَى. فَوَدَّ: (وَلَا
يُجْزَى مَعِيْبٌ عَنْ مَعِيْبٍ) أَيِ عِنْدَ اخْتِلَافِ جِنْسِ الْعَيْبِ وَيَجِبُ فِي الْحَامِلِ حَامِلٌ وَلَا تَذْبِجُ بَلْ تَقُومُ
بِمَكَّةَ مَحَلٌّ ذَبْحِهَا وَيَتَصَدَّقُ بِقِيَمَتِهَا طَعَامًا أَوْ بِصَوْمٍ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا فَإِنْ أَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا وَمَاتَتْ فَكَفَّلَ
الْحَامِلِ، وَإِنْ عَاشَتْ ضَمِنَ نَفْسَهَا وَهُوَ مَا يَتَيْنُ قِيَمَتَهَا حَامِلًا وَحَائِلًا أَوْ حَيًّا وَمَاتَا ضَمِنَتْهُمَا أَوْ مَاتَ دُونَهَا
ضَمِنَتْهُ وَضَمِنَ نَفْسَهَا الْمَذْكُورَ شَرْحُ الرُّوْضِ وَنَهَايَةُ وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَسَوَاءٌ عَوَرَ الْعَيْنُ فِي الصَّيْدِ أَوْ
الْمَثَلِ) لَعَلَّ أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يُجْزَى كَثِيرُ الْعَوْرِ عَنْ قَلِيلِهِ. فَوَدَّ: (وَلَا نَظَرَ الْخُ) عَطَفَ
عَلَى قَوْلِهِ لَا فَرْقَ الْخُ. فَوَدَّ: (ثُمَّ قَالَ) أَيِ فِي الْمَجْمُوعِ. فَوَدَّ: (الْخِلَافُ فِيمَا الْخُ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ.
فَوَدَّ: (فَلِإِنْ كَانَ) أَيِ وَجَدَ. فَوَدَّ: (فَهُوَ) أَيِ صَاحِبُ الْمَجْمُوعِ. فَوَدَّ: (بِئَنَّهُ) أَيِ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ وَكَذَا
ضَمِيرٌ؛ لِأَنَّهُ وَقَوْلُهُ: وَيُوجِّهُ) أَيِ مَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ الْخُ.
فَوَدَّ: (نَعَمْ ذَلِكَ) أَيِ مَعَ التَّقْصِصِ فِي الْقِيَمَةِ أَوْ الطَّيِّبِ. فَوَدَّ: (أَعْرَضُوا) أَيِ الْمُحَقِّقُونَ.

فَوَدَّ: (إِذْ كُلُّ يَأْتِي الْبُيُوتَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ الْحَمَامِ إِذَا لَا يَأْتِي فِي
الْفَوَاحِشِ وَنَحْوِهَا. اهـ. فَوَدَّ: (نَعَمْ تَجِبُ رِعَايَةُ الْأَوْصَافِ) الْأَوْصَافُ تَشْمَلُ كَبِيرَ الْجَفَةِ وَصِغَرَهَا
وَالسَّمَنَ وَالْهَزَالَ.

التفاوت في المعنى فتأمل ذلك فإنه مهم، والثاني يضمن بدله كما قال. (وفيما لا مثل له) إما لا نقل فيه كالجراد والمصافير (القيمة) بمحل الإثلاف أو التلّف بقول غزّلين كما حكمت الصحابة عليهم السلام بها في الجراد أما لا مثل له إما فيه نقل كالحمام فيشيع كما مر. (تنبيه) جزّما هنا بأن في الوطواط القيمة وهو مبني على الضعيف كما بيّناه في الأطيمة أنه يجعل أكله ولم يبيّناه هنا للعلم به إما هنا أنه لا جزاء إلا في مأكول ولو بالنسبة لأحد أصليه كما مر وثم أنه غير مأكول وبقرض عدم البناء فهو تناقض والراجع منه أنه غير مأكول فلا قيمة فيه، والحق الجرجاني الهدم بالحمام هنا مبني على جل أكله والأصح تحريره وعُلِّلَ بأنه نُهي عن قتله.

• فود: (والثاني إلخ) مفعول على قوله فالأول يقسمه إلخ. • فود: (وإما لا نقل) إلى التّبيه في المعنى وكذا في النهاية إلا قوله أو التّلف إلى كما حكمت. • فود: (والمصافير) أي بقيّة الطيور غير الحمام سواء أكان أكبر جنة منه أم أصغر أم مثله نهاية ومفني. • فود: (بمحل الإثلاف إلخ) أي لا بمكة على المذهب مفني. • فود: (أو التّلف) لعل أو للتوزيع والأول عند المباشرة والثاني عند التّسبب واليد. • فود: (كالحمام) الكاف استقصائية إن أريد بالحمام ما يشمل أنواعه عبارة النهاية والمفني وهو الحمام. اه. • فود: (كما مر) أي أيّفا. • فود: (أن يجعل إلخ) بدل من الضعيف فكان الأولى تقديمه على قوله كما بيّناه أي صمف جل أكله. • فود: (ولم يبيّناه إلخ) أي البناء المذكور. • فود: (وتم) عطف على هنا ش اسم أي في قوله ممّا هنا. • فود: (والحق) إلى المتن في المفني. • فود: (وعُلِّلَ إلخ). (فروع): لو أزال إحدى منعتي التمام ونحوها وهما قوة عذوها وطيراتها اغتبر النقص؛ لأن امتناعهما في الحقيقة واحد فالزائل بعض الامتناع فيجب النقص لا الجزاء الكامل ولو جرح ظنّا واندمل جرحه بلا إزمان فنقص عشر قيمته فعليه عشر شاة لا عشر قيمتها تحقيقاً للمماثلة فإن برئ ولا نقص فيه فالأرض بالنسبة إليه كالحكومة بالنسبة إلى الأديمي فيقدر القاضي فيه شيئاً باجتهاده مراعيّاً في اجتهاده ومقدار الوجع الذي أصابه وعليه في غير الجثلي أرضه ولو أزمّن صيداً لزمه جزاؤه كاملاً كما لو أزمّن عبداً لزمه كل قيمته فإن قتلته مخرم آخر فعلى القاتل جزاؤه مرمّياً أو قتله المرمّين قبل الإنمالي فعليه جزاء واحد أو بعده فعليه جزاؤه مرمّياً ولو جرح صيداً فقاتب فوجده ميتاً وشكّ أمات بجرحه أم بحادث لم يجب عليه غير الأرض؛ لأن الأصل براءة فمئة عما زاد مفني زاد الأسنى والنهاية يلزم الجماعة المشترّكين في قتل صيّد والقارن القاتل للصيّد جزاء واحد، وإن كان الصيّد حرمياً لاتحاد التلّف وشريك الحلال في قتل صيّد يلزمه النصف من الجزاء ولا شيء على الحلال ولو اشترك مخرم ومحلون لزمه من الجزاء بقسطه على عدد الرّموس. اه قال ع ش قوله: م ر مقدار الوجع إلخ أي فإن لم يكن له مقدار أصلاً فلا شيء عليه في مقابلته. اه.

• فود: (وتم) عطف على هنا ش.

(ويحرّم) ولو على الحلال (قطع نبات) أي ناب (الحرم)، وإن نُقِلَ إلى الجبل أو كان ما بالجبل من نوى ما بالحرم (الذي لا يُسْتَنْبَت) أي لا يستنبطه الناس بأن نبت بنفسه شجراً كان، وإن كان بعض مغربه في الجبل أو حشيشاً رطباً إجماعاً لئلهي عنه ومثله بالأولى قلعه نعم يجوز أخذ ورق من غير خبط يُضِرُّ بالشجر وقطع عُصْنٍ يخلف مثله في سنة القطع أي قبل مُضَيِّ سنة كاملة منه كما هو ظاهر. وظاهر كلامهم أنه لا فرق في هذا التفصيل بين عود السواك وغيره لكن قضية قول المجموع اتفقوا على أنه يجوز أخذ ثمر الشجر وعود السواك ونحوه

• قوله: (ولو على الحلال) إلى قوله: (أي قبل مُضَيِّ الخ) في النهاية والمُعْنَى. • قوله: (ولو على الحلال) في هذه الغاية ما مرّ في مَبْنَحِ اضْطِياذ.

• قوله (سني): (قطع نبات الحرم) أي الرطب نهاية ومعنى. • قوله: (وإن نُقِلَ الخ) عبارة النهاية ولو غُرِسَتْ شجرة حرمية في الجبل أو عكسه لم تتقل الحرمة عنها في الجبل ولا إليها في الثانية بخلاف صيد دخل الحرم إذ للشجر أصل ثابت فاعتبر منه بخلاف الصيد فاعتبر مكانه. اهـ. • قوله: (أو كان ما بالجبل الخ) تقديره أو كان ما بالجبل منه الذي قطع من نوى ما بالحرم فتأمل تفرقه فإن بذلك يتدفع صعوبة هذا المطلب لفظاً ومعنى فأذكره سم ويُمكن أن يقال إن هذا المطلب باختيار المعنى فإنه في قوة أو كان أي كونه نابت الحرم باختيار أصله.

• قوله (سني): (الذي لا يُسْتَنْبَت) بالبناء للمفعول أي ما من شأنه أن لا يستنبطه الآثمون بأن يثبت بنفسه كالطرفا شجراً كان أو غيره كذا في المعنى والنهاية ومقتضاه أن ما هو كذلك لو استنبط فله حكم ما لا يُسْتَنْبَت ويُؤخذ منه أن ما من شأنه أن يُسْتَنْبَت يجري عليه حكمه، وإن نبت بنفسه وهذا مخالف لإظهار كلام الشارح رحمته الله تعالى تعلل في الصورتين بصري أقول بل الظاهر أن المراد بالاستنبات هنا نقياً، وإثباتاً ما شأنه ذلك كما في باعشن وجبارة الوناني وسواة في الشجر المُسْتَنْبَت والتاب بنفسه، وأما غيره فشرطه أن يثبت بنفسه بخلاف ما يُسْتَنْبَت منه كحُبوب وغيرها مما يأتي ولو استنبط ما يثبت بنفسه غالباً أو عكسه فالعبرة بالأصل. اهـ. • قوله: (وإن كان بعض مغربه الخ) أي أصله فيحرم قطع شجرة أصلها في الجبل والحرم ثقلياً للحرمة نهاية ووثاني. • قوله: (أو حشيشاً) قال في المجموع، وإطلاق الحشيش على الرطب مجاز فإنه حقيقة في اليابس، وإنما يقال للرطب كلاً وعُشْبُ نهاية.

• قوله: (رطباً) حال من قوله شجراً أو حشيشاً أو من قول المصنف نبات الحرم وهو أحسن. • قوله: (ومثله) أي القطع سم. • قوله: (يُضِرُّ بالشجر) من أضرّ فهو بضم الياء ع ش. • قوله: (لكن قضية قول المجموع الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو أخذ عُصْناً من شجرة حرمية فأخلف مثله في سنيّه بأن

• قوله: (أو كان ما بالجبل الخ) تقديره أو كان ما بالجبل منه الذي قطع من نوى ما بالحرم فتأمل تفرقه فإن بذلك يتدفع صعوبة هذا المطلب لفظاً ومعنى فأذكره. • قوله: (ومثله) أي القطع. • وقوله: (إنه لا فرق) اعتمده م ر.

خلافه ويؤجبه بأن هذا مما يحتاج لأخذه على الموم فسويخ فيه ما لم يُسأخ في الأغصان التي ليست كذلك وظاهر قولهم مثله أنه لا بُدَّ في العائِد قبل السنة أن يكون في محلّ المقطوع لا في محلّ آخر من الشجرة، وأنه لا بُدَّ أن يُساوي العائِد الزائل غِلظًا وطولًا وفي كُلِّ منهما وقفًا ولو قيل: يكفي العود ولو من محلّ آخر قريب منه بحيث يُقدَّر عرفًا أنه خلف له ويكتفي في المثلية بالغرف المبني على تقارب الشبه دون تحديده لم يُعَدَّ أمّا اليابس فيجوز قطعه وكذا قُلْعُ الشجر لا الحشيش؛ لأنه يَبُثُّ إذا أصابه ماء ومن ثمَّ لو عَلِمَ فساد منبته من أصله جاز قُلْعُهُ وكأنهم إنما لم يُجروا هذا التفصيل في الشجر لِئذَرْتَهُ فيه بقرض تصوُّره، وأمّا ما يُسْتَبْتُّ فسيأتي. (والأظهر تعلق الضمان به) أي بقطع وقُلْع النبات، وأراد به هنا الحشيش

كان لطيفًا كالسواك فلا ضمان فيه فإن لم يُخْلَفْ أو أخْلَفَ لا يثله أو مثله لا في سَنَتِهِ فعليه الضمان فإن أخْلَفَ يثله بقد وجوب ضمانه لم يَنْقُط الضمان كما لو قُلْعَ مِنْ مَثْغُورٍ قَتَبَتْ وَنَقَلَ فِي الْمَجْمُوعِ اتَّفَقَهُمْ عَلَى جَوَازِ أَخْذِ نَحْوِهَا وَعُودِ السَّوَاكِ وَنَحْوِهِ. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُضْمَنُ الْغُضْنَ اللَّطِيفَ، وَإِنْ لَمْ يُخْلَفْ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَهُوَ الْأَقْرَبُ قَالَ الشَّيْخُ: لَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ. انْتَهَى وَالْأَوْجَهُ حَمْلُ مَا هُنَا عَلَى مَا هُنَاكَ. اهـ. وعِبَارَةُ الْكَزْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَاسْتَخْلَفُوا فِي عُودِ السَّوَاكِ هَلْ يَجُوزُ أَخْذُهُ مُطْلَقًا أَوْ بِشَرْطٍ أَنْ يُخْلَفَ وَعَلَى الْجَوَازِ هَلْ يَجِبُ الضَّمَانُ إِنْ لَمْ يُخْلَفْ؟. ثَلَاثَةُ آرَاءٍ مُتَكَافِئَةٍ أَوْ قَرِيبَةٍ التَّكَافُؤُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَرَاتِبَ أَرْبَعَ أَحَدُهَا مَا لَا يُضْمَنُ مُطْلَقًا وَهُوَ مَا احتاجَ إِلَيْهِ مِنَ الْحَشِيشِ الْأَخْضَرِ وَالْإِذْخِرِ وَكَذَا عُودُ السَّوَاكِ بِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ ثَانِيهَا مَا لَا يُضْمَنُ إِذَا أَخْلَفَ فِي سَنَةِ انْقِطَاعِ يَثْلُهُ، وَالْأَصَحُّ وَهُوَ غُضْنُ الشَّجَرِ. ثَالِثُهَا مَا لَا يُضْمَنُ إِذَا أَخْلَفَ مُطْلَقًا وَهُوَ الْحَشِيشُ الْأَخْضَرُ الْمَقْطُوعُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ. رَابِعُهَا مَا يُضْمَنُ مُطْلَقًا، وَإِنْ أَخْلَفَ فِي حِينِهِ وَهُوَ قَطْعُ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ مِنْ أَصْلِهِ. اهـ. قُودُ: (خِلَافُهُ) وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ نَحْوِ السَّوَاكِ يَمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ فِي التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرٌ سِيَاقِهِ، وَعَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي جَوَازِ الْأَخْذِ بِلا ضَمَانٍ مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ عَنْ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَعَلَى كُلِّ يُمَكِّنُ رَفْعَ الْمُخَالَفَةِ بِأَنَّ قَوْلَ الْمَجْمُوعِ وَنَحْوِهِ الْمُتَبَاذِرُ فِي غُضْنٍ لَطِيفٍ يُخْلَفُ الْإِخْلَافُ الْمَذْكُورُ يُفِيدُ اشْتِرَاطَ ذَلِكَ الْإِخْلَافِ فِيهِ وَفِيمَا عَطِفَ هُوَ عَلَيْهِ وَهُوَ السَّوَاكُ. قُودُ: (بِأَنَّ هَذَا) أَيِ نَحْوِ عُودِ السَّوَاكِ. قُودُ: (لَيْسَتْ كَذَلِكَ) أَيِ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا عَلَى الْمُعْمُومِ. قُودُ: (وَلَوْ قِيلَ إِنَّهُ) أَقْرَهُ الْكَزْدِيُّ وَالْوَتَّائِيُّ. قُودُ: (أَمَّا الْيَابِسُ إِنَّهُ) أَيِ شَجَرًا كَانَ أَوْ حَشِيشًا بِضَرْبٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَايَةِ وَخَرَجَ بِالرَّطْبِ الْحَشِيشُ الْيَابِسُ فَيَجُوزُ قَطْعُهُ لَا قُلْعُهُ وَالشَّجَرُ الْيَابِسُ فَيَجُوزُ قَطْعُهُ وَقُلْعُهُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الشَّجَرِ وَالْحَشِيشِ فِي الْقُلْعِ أَنَّ الْحَشِيشَ يَبُثُّ بِزُولِ الْمَاءِ عَلَيْهِ وَلَا كَذَلِكَ الشَّجَرُ. اهـ. قُودُ: (فَسَادَ مَنَبَتُهُ إِنَّهُ) أَيِ الْحَشِيشِ الْيَابِسِ.

قُودُ: (فَسَيَاتِي) أَيِ تَخْصِيصِهِ بِغَيْرِ الشَّجَرِ كَبَرٍّ وَشَعِيرٍ فَلِمَا لِكِهِ قَطْعُهُ وَقُلْعُهُ مُغْنِي. قُودُ: (لِئَذَرْتَهُ إِنَّهُ) يَمْنَعُهُ الْمَشَاهِدَةُ كَثَرَةً وَتَوَرُّعَهُ فِي أَنْوَاعِ مِنَ الشَّجَرِ فِي سِنِي شِدَّةِ الشَّتَاءِ إِلَّا أَنْ يَفْرَضَ كَلَامُهُ فِي الْحَرَمِ بِخُصُوصِهِ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ. قُودُ: (أَيِ بَقْعٍ وَقُلْعِ النَّبَاتِ) أَيِ نَبَاتِ الْحَرَمِ الرَّطْبِ وَهُوَ شَامِلٌ لِلشَّجَرِ كَمَا

بدليل قوله إيضاخا (ويقطع أشجاره) كصنيد به جميع حرمة التعرض لكل لحرمة الحرم ومزجل
أخذ عصي بشرطه فلا يضمن إن أخلف قبل السنة، وإلا وجبت قيمته ويسقط ضمان شجرة
بردها إليه إذا تبث ولو بغير منبتها (ففي) الحشيش القيمة ما لم يقطعه فيخلف ولو بعد سين
كما اقتضاه إطلاقهم فلا يضمن كس غير المشفور، وكان الفرق بينه وبين عصي الشجر
حيث فصلوا فيه وبين الشجر إذا أخذ من أصله يضمن، وإن أخلف في سنته كما اقتضاه
إطلاقهم أيضا أن الشجر محتاط له أكثر إذ لا فرق فيه بين المستثبت وغيره ويضمن بالحيوان
بخلاف الحشيش فيهما وفي قلع أو قطع (الشجرة الكبيرة) عرفا، وإن لم يتنا نموها خلافا
لمن اشترطه وهو أولى من ضبطها بأنها ذات الأغصان إلا أن يزيد الأغصان الكثيرة المنتشرة

مر قوله: ويقطع أشجاره من ذكر الخاص بعد العام للإتمام نهاية ومعني. فود: (بدليل قوله إيضاخا
إلخ) قد يقال بل هذا دليل على أنه أراد بالنبات هنا وهناك ما عدا الشجرة لكن يلزم عدم تعرضه لحرمة
التعرض للشجر إلا أنه يفهم من حرمة التعرض للنبات ويحتل أن عطف ويقطع أشجاره على قوله به
أي بقطعه مثلا من عطف الأخص سم أي كما جرى عليه النهاية والمعني. فود: (بشرطه) وهو أن
يخلف مثله في سنة القطع. فود: (إن أخلف إلخ) أي مثله. فود: (وإلا أي، وإن لم يخلف أو أخلف
لا مثله أو مثله لا في سنته نهاية قال ع ش قوله: أو أخلف لا مثله إلخ قضيت أنه لو أخلف في سنته دونه
ضمنه ضمان الكل لا التفاوت بين المقطوع وما أخلف. اهـ. فود: (ويسقط) إلى قوله ما لم يقطعه إلخ
في النهاية والمعني. فود: (إذا تبث) عبارة النهاية ولا تضمن حرمة تقلت من الحرم إليه إن تبث وكذا
إلى الجبل لكن يجب ردها محافظة على حرمتها، ولا ضمنها كما قاله جمع واعتمده السبكي وغيره أي
بين قيمتها مخترمة وغير مخترمة ومن قلعه من الجبل استقر عليه ضمانها وفهم مما مر أنه لا يضمن
عصنا في الحرم أصله في الجبل نظرا لأصله، وإن ضمن صيدا فوقه لذلك. اهـ. أي لكونه في هواء
الحرم. فود: (ما لم يقطعه فيخلف إلخ) جزم به الوناني. فود: (كما اقتضاه إطلاقهم) قد يحمل
إطلاقهم على ما ذكره في الفضي م ر اهـ سم. فود: (وكان الفرق بينه) أي بين الحشيش المخلف ولو
بعد سين فلا يضمن. فود: (يضمن، وإن أخلف إلخ) وفاقا للنهاية والمعني. فود: (أن الشجر
يحتاط له أكثر إلخ) كان ينبغي أن يزيد قوله: وكذا غصنه محتاط له إذ لا فرق فيه بين المستثبت وغيره
بخلاف الحشيش. فود: (وفي قلع) إلى قوله وفيه نظر في النهاية إلا قوله، وإن لم يتنا إلى المتن
وقوله: كما اقتضاه إلى ونجزئ. فود: (أو قطع الشجرة إلخ) أي، وإن أخلفت شرح الإزاد اهـ سم

فود: (بدليل قوله إيضاخا) قد يقال بل هذا دليل على أنه أراد بالنبات هنا وهناك ما عدا الشجر لكن
يلزم عدم تعرضه لحرمة التعرض للشجر إلا أنه يفهم من حرمة التعرض للنبات ويحتل أن عطف
ويقطع أشجاره على قوله به أي بقطعه مثلا من عطف الأخص. فود: (كما اقتضاه إطلاقهم) قد يحمل
إطلاقهم على ما ذكره في الفضي م ر. فود: (وبين الشجر إذا أخذ من أصله يضمن، وإن أخلف في

(بَقْرَة) تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ كَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُهُمَا كَفِيرُهُمَا وَحَيْثُ أَطْلَقْنَا فِي الْمَنَائِكِ الدَّمَ فَالْمُرَادُ كَدَمِ الْأُضْحِيَّةِ فِي سِنِّهَا وَسَلَامَتِهَا وَضُرُوحُ بِذَلِكَ شَارِخُ التَّعْجِيزِ وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ هُنَا أَيْضًا بِخِلَافِهِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِيهِ عَلَى الْمُثَانِلَةِ (و) فِي (الصَّغِيرَةِ) وَهِيَ مَا يَقْرُبُ مِنْ شُبُعِ الْكَبِيرَةِ إِذِ الشَّاةُ شُبُعُ الْبَقْرَةِ فَإِنْ صَغُرَتْ جَدًّا فَفِيهَا الْقِيَمَةُ (شَاةٌ) تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ

وَمَرَّ أَيْضًا فِي الشَّرْحِ بِقَوْلِهِ: (تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالتَّهَابَةِ وَنَقَلَ فِي الْمُغْنِيِّ كَلَامَ الْإِسْتِصْنَاءِ مَعَ تَوْجِيهِهِ الْآتِي، وَأَقْرَأَهُ. اهـ. يَضْرِي. هـ. فَوَدَّ: (وَحَيْثُ أَطْلَقْنَا الْخُ) مَقُولُ الْقَوْلِ.

هـ. فَوَدَّ: (وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ مَزْدُودٌ إِلَى وَالْأَصْلُ. هـ. فَوَدَّ: (وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ هُنَا أَيْضًا) وَقِيَاسُ ذَلِكَ إِجْرَاؤُهَا كَالْبَقْرَةِ عَنِ الشَّجَرَةِ الصَّغِيرَةِ سَم. هـ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ) شَامِلٌ لِلْمِثْلِيِّ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي الْحِمَامِ وَهُوَ حَاصِلٌ مَا اعْتَمَدَهُ كَمَا سَتَسَمُّعُهُ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ فِي بَابِ الدَّمَاءِ حَيْثُ أَطْلَقْنَا فِي الْمَنَائِكِ الدَّمَ فَالْمُرَادُ كَدَمِ الْأُضْحِيَّةِ إِلَّا فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ الْمِثْلِيِّ أَيْ فَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ كَالْأُضْحِيَّةِ فِي سِنِّهَا وَسَلَامَتِهَا بَلْ يَجِبُ فِي الصَّغِيرِ صَغِيرٌ وَالْكَبِيرِ كَبِيرٌ وَالْمَعْبِيبِ مَعْبِيبٌ بَلْ لَا تُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ شَاتِهِ أَيْ الْمِثْلِيِّ. اهـ. وَفِي شَرْحِهِ وَعَدَلَ عَنْ تَغْيِيرِ الْأَصْلِ بِجَزَاءِ الصَّيْدِ إِلَى قَوْلِهِ جَزَاءِ الْمِثْلِيِّ لِيُخْرِجَ جَزَاءَ غَيْرِ الْمِثْلِيِّ كَالْحِمَامِ أَيْ فَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ كَالْأُضْحِيَّةِ فِي سِنِّهَا وَسَلَامَتِهَا. اهـ. وَطَالَمَا تَوَقَّفْتُ فِي ذَلِكَ حَتَّى رَأَيْتُ الشَّارِحَ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي بَابِ الدَّمَاءِ: تَنْبِيْهُ: وَقَعَ لِشَيْخِنَا هُنَا

سَنَبِيْهِ) عِبَارَةُ الْإِشَادِ وَشَرْحُهُ لِلشَّارِحِ بِشَجَرَةٍ كَبِيرَةٍ أَيْ بِسَبَبِ قَلَمِهَا أَوْ قَطْعِهَا، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ تَجِبُ بَقْرَةٌ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ هُنَا أَيْضًا) وَقِيَاسُ ذَلِكَ إِجْرَاؤُهَا كَالْبَقْرَةِ عَنِ الشَّجَرَةِ الصَّغِيرَةِ. هـ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ) شَامِلٌ لِلْمِثْلِيِّ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي الْحِمَامِ وَهُوَ حَاصِلٌ مَا اعْتَمَدَهُ كَمَا سَتَسَمُّعُهُ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ فِي بَابِ الدَّمَاءِ حَيْثُ أَطْلَقْنَا فِي الْمَنَائِكِ الدَّمَ فَالْمُرَادُ كَدَمِ الْأُضْحِيَّةِ إِلَّا فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ الْمِثْلِيِّ أَيْ فَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ كَالْأُضْحِيَّةِ فِي سِنِّهَا وَسَلَامَتِهَا بَلْ يَجِبُ فِي الصَّغِيرِ صَغِيرٌ وَالْكَبِيرِ كَبِيرٌ وَالْمَعْبِيبِ مَعْبِيبٌ بَلْ لَا تُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ شَاتِهِ أَيْ الْمِثْلِيِّ أَيْ، وَإِنْ أَجْزَأَتْ عَنْهَا فِي الْأُضْحِيَّةِ. اهـ. وَفِي شَرْحِهِ وَعَدَلَ عَنْ تَغْيِيرِ الْأَصْلِ بِجَزَاءِ الصَّيْدِ إِلَى قَوْلِهِ جَزَاءِ الْمِثْلِيِّ لِيُخْرِجَ جَزَاءَ غَيْرِ الْمِثْلِيِّ كَالْحِمَامِ. اهـ. وَطَالَمَا تَوَقَّفْتُ فِي ذَلِكَ حَتَّى رَأَيْتُ الشَّارِحَ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي بَابِ الدَّمَاءِ: تَنْبِيْهُ: وَقَعَ لِشَيْخِنَا هُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّهُ قَالَ وَعَدَلَ عَنْ تَغْيِيرِ الْأَصْلِ بِجَزَاءِ الصَّيْدِ إِلَى قَوْلِهِ جَزَاءِ الْمِثْلِيِّ لِيُخْرِجَ جَزَاءَ غَيْرِ الْمِثْلِيِّ كَالْحِمَامِ. اهـ. وَفِي إِيْهَامِ تَبَهَّتْ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَفِي الْحِمَامِ شَاةٌ وَقَوْلُهُ: وَلَا تُجْزَى بَدَنَةٌ عَنْ شَاتِهِ فَاحْذَرُهُ. اهـ. وَقَالَ فِي شَرْحِ الْأَوَّلِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي مُسْتَنَدِ الشَّاةِ فِي الْحِمَامِ هَلْ هُوَ تَوْقِيفٌ بَلَقَهُمْ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا مَرَّ فِي الشَّرْحِ، وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ كَمَا فِي الْحَاوِي وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ صَغِيرًا فَهَلْ تَجِبُ سَخْلُهُ أَوْ شَاةٌ كَامِلَةٌ وَجِهَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى أَنَّ الشَّاةَ وَجَبَتْ تَوْقِيفًا أَوْ تَشْبِيْهًا، وَنُصِبَتْ تَرْجِيْحُ شَاةٍ لَكِنْ فِي الْإِنْلَاءِ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الصَّغِيرِ شَاةٌ صَغِيرَةٌ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُسْتَنَدَ التَّوْقِيفَ وَنَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الشَّاةِ هُنَا كَوْنُهَا مُجْزِيَةً فِي الْأُضْحِيَّةِ خِلَافَ مَا

وَزَعَمَ الاستقصاءُ عن المذهبِ أجزاءَ التَّبِيعِ وتَوْجِيهَهُ بأنه عُمِدَ إيجابِهِ في الثلاثين ولم يُعْهَدَ إيجابُ شاةٍ دُونَ سِنِّ الْأُضْحِيَّةِ مُرْدُودٌ نَقْلًا وتَوْجِيهًا. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه الذي رواه الشافعي عنه ومثله لا يُقَالُ من قَبْلِ الرَّأْيِ وَبَحَثَ الزركشي فيما جاوزَتْ سُبْعَ الكبيرة ولم تنته إلى حَدِّ الْكَبِيرِ أَنَّهُ يَجِبُ فِيهَا شاةٌ أَعْظَمُ مِنَ الْوَاجِبَةِ فِي سُبْعِ الْكَبِيرَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ

فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَنَّهُ قَالَ وَعَدَلَ عَنِ تَغْيِيرِ الْأَصْلِ بِجَزَاءِ الصَّيْدِ إِلَى قَوْلِهِ جَزَاءُ الْيَثْلِيِّ لِيُخْرَجَ جَزَاءُ غَيْرِ الْيَثْلِيِّ كَالْحِمَامِ انْتَهَى. وَفِي إِيهَامٍ نَبَّهَتْ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَفِي الْحِمَامِ شاةٌ، وَقَوْلُهُ: وَلَا تُجْزَى بَدَنَةُ عَنْ شَاتِهِ فَاحْذَرُهُ. انْتَهَى. وَقَالَ فِي شَرْحِ الْأَوَّلِ بَعْدَ كَلَامٍ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ فِي الشاةِ هُنَا أَيُّ فِي الْحِمَامِ كَوْنُهَا مُجْزِيَةً فِي الْأُضْحِيَّةِ خِلَافَ مَا أَوْهَمَهُ كَلَامُ الرُّوضِ فِي الدَّمَاءِ، وَإِنْ أَقْرَاهُ شَيْخُنَا. اهـ. وَقَالَ فِي شَرْحِ الثَّانِي وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ شَاتُهُ أَيُّ الْيَثْلِيِّ إِنْجِزَاءُ الْبَدَنَةِ عَنْ الشاةِ فِي الْحِمَامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَثْلِيًّا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ قُلْنَا إِنَّ الصَّغِيرَ أَيُّ مِنَ الْحِمَامِ تَجِبُ فِيهِ شاةٌ تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ وَالْمَنْقُولُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الصَّغِيرَ تَجِبُ فِيهِ شاةٌ صَغِيرَةٌ اغْتِيَارًا لِجِنْسِ الْمُمِثَّلَةِ فِيهِ كَسَائِرِ الْيَثْلِيَّاتِ فَلَا تُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ شَاتِهِ أَيْضًا كَمَا اقْتَضَاهُ مَا تَقَرَّرَ خِلَافًا لِمَا يَوْمُهُ كَلَامُ شَيْخِنَا كَالرُّوضِ كَمَا يَأْتِي. انْتَهَى اهـ. سَمِعَ وَمَرَّ عَنِ الْوَنَائِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَزَعَمَ الْإِسْتِصْفاءُ الْإِلْحَ) أَقْرَاهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَلَمْ يَتَمَرَّضِ الشَّيْخَانِ لِسِنِّ الْبَقَرَةِ وَفِي الْإِسْتِصْفاءِ لَا يَشْتَرُطُ إِنْجِزَاؤُهَا فِي الْأُضْحِيَّةِ بَلْ يَكْفِي فِيهَا التَّبِيعُ، وَأَمَّا الشاةُ فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ فِي سِنِّ الْأُضْحِيَّةِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّ الشاةَ لَمْ يَوْجِبْهَا الشَّرْعُ إِلَّا فِي هَذَا السَّنِّ بِخِلَافِ الْبَقَرَةِ بِذَلِيلِ التَّبِيعِ فِي الثَّلَاثِينَ مِنْهَا. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (إِنْجِزَاءُ التَّبِيعِ) أَيُّ فِي الشَّجَرَةِ الْكَبِيرَةِ خِلَافًا لِمَا يَوْمُهُ صَنِيعُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَتَوْجِيهَهُ) يَعْنِي تَوْجِيهَ الْإِسْنَوِيِّ مَا زَعَمَهُ الْإِسْتِصْفاءُ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُعْهَدَ لِإِجْبَابِ شاةٍ) تَقَدَّمَ فِي الزَّكَاةِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَفِي الصَّغَارِ صَغِيرَةٌ فِي الْجَدِيدِ سَمِ.

هـ. قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيُّ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي الشَّجَرَةِ الْكَبِيرَةِ بَقَرَةٌ الْإِلْحَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الزُّرْكَشِيُّ الْإِلْحَ) نَقَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْغَرَرِ وَالْأَسْنَى بَحَثَ الزُّرْكَشِيُّ عَنْهُ، وَأَقْرَاهُ وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ صَاحِبُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي بَلِ اسْتَوْجَبَهُ الشَّارِحُ رحمته الله تَعَلُّقًا فِي فَتْحِ الْجَوَادِ مِنْ غَيْرِ عَزْوِهِ إِلَيْهِ فَقَالَ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ مَا جَاوَزَ سُبْعَهَا وَلَمْ يَتَّهَ إِلَى الْكَبِيرَةِ يَجِبُ فِيهِ شاةٌ أَعْظَمُ مِنْ تِلْكَ. اهـ. بَصْرِيُّ وَاعْتَمَدَهُ الْوَنَائِيُّ. هـ. قَوْلُهُ: (أَعْظَمُ مِنَ الْوَاجِبَةِ الْإِلْحَ) وَيَتَّبِعِي أَنْ تُرَاعَى فِي الْعَظَمِ التَّنَبُّهُ بَيْنَ الصَّغِيرَةِ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا وَلَمْ يَتَّهَ إِلَى حَدِّ الْكَبِيرَةِ فَإِذَا كَانَ قِيَمَةُ

أَوْهَمَهُ كَلَامُ الرُّوضِ فِي الدَّمَاءِ، وَإِنْ أَقْرَاهُ شَيْخُنَا. اهـ. وَقَالَ فِي شَرْحِ الثَّانِي وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ شَاتُهُ أَيُّ الْيَثْلِيِّ إِنْجِزَاءُ الْبَدَنَةِ عَنْ الشاةِ فِي الْحِمَامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَثْلِيًّا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الصَّغِيرَ تَجِبُ فِيهِ شاةٌ تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ وَالْمَنْقُولُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الصَّغِيرَ تَجِبُ فِيهِ شاةٌ صَغِيرَةٌ اغْتِيَارًا لِجِنْسِ الْمُمِثَّلَةِ فِيهِ كَسَائِرِ الْيَثْلِيَّاتِ فَلَا تُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ شَاتِهِ أَيْضًا كَمَا اقْتَضَاهُ مَا تَقَرَّرَ خِلَافًا لِمَا يَوْمُهُ كَلَامُ شَيْخِنَا كَالرُّوضِ كَمَا يَأْتِي. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُعْهَدَ لِإِجْبَابِ شاةٍ دُونَ سِنِّ الْأُضْحِيَّةِ) تَقَدَّمَ فِي الزَّكَاةِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَفِي الصَّغَارِ صَغِيرَةٌ فِي الْجَدِيدِ.

ظاهراً على أنه لم يُبين ما ضابط ذلك العظم هل هو من حيث الشئ أو السمن وفي كل منها
يعد لا يخفى فالأوجه ما اقتضاه إطلاقهم من أجزاء الشاة في كل ما لم يُسم كبيرة، وإن
ساوت ستة أسباع الكبيرة مثلاً وضبطهم للصغيرة بما مر إنما هو ليبيان انتفاء الشاة فيما دون
السيح لا تعددها فيما فوقه خلافاً لمن زعمه وليس ما هنا كالصيد؛ لأن المماثلة معتبرة ثم لا
هنا.

(قلت: والمستثبت) من الشجر الحرمي بأن يأخذ غصناً من حرمية ويغرسه في محل آخر من
الحرم أو غيره ولو ملكه (كغيره) المعلوم من كلامه أولاً وهو ما ثبت بنفسه في الحرمية

المُجَزَّة في الصغيرة يزعمها والزائدة عليها في المقدار بلغت نصف الشجرة اغتير في الشاة المُجَزَّة فيها
أن تساوي ثلاثة دراهم ونصف درهم؛ لأن الصغيرة تُسبغ من الكبيرة تقريباً وهذه مقدار النصف
والتفاوت بينهما سبعان ونصف سبع ونظير هذا ما مر في الزكاة من أنه يشترط في الفصيل أو ابن اللبون
زيادة قيمته على المأخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت ع ش. فؤد: (على أنه لم يبين ما
ضابط ذلك إلخ) تقدم أيضاً عن ع ش بيانه، وأنه أي العظم من حيث القيمة. فؤد: (وضبطهم إلخ) ع
فؤد: (وليس ما هنا إلخ) كل منهما استئناف بياني.

فؤد (سبي): (والمستثبت) بفتح الموحدة وهو ما استثبت الآدميون من الشجر نهايةً ومغني قول
المصنف (والمستثبت كغيره) قضيته امتناع قطع جريد نخل الحرم حتى المملوكة خصوصاً والجريد لا
يُخلف ثم رأيت شيخنا بهائش شرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره أنه لا يجوز للإنسان أن يقطع
جريدة من نخل الحرم ولو كانت ملكاً له إلا أن يكون أصلها قد أخذ من الجبل وغرس في الحرم، وأما
السقف فيجوز للحاجة؛ لأنه ورثها. اه سم ويأتي عن ع ش جواز قطعها إذا أضرت بالتخل وعن
البصري ما يوافقه. فؤد: (من الشجر) إلى قوله ولتحوي البيع في النهاية إلا قوله: بأن يأخذ إلى المشي،
والى قول المشي وكذا إلخ في المغني إلا ما ذكر. فؤد: (من الشجر الحرمي) ولو غرس في الجبل نواة
شجرة حرمية ثبت لها حكم أصلها نهايةً ومر في الشرح مثله وزاد الوناني وكذا كل ما تولد من حرمية
ولو في الجبل فله حكم الحرمية. اه. قال ع ش قوله: م ثبت لها إلخ قياسه أنه لو غرس في الحرم نواة
من شجرة حلية لم تثبت الحرمية لها وقد يشمله قول حجاج أما ما استثبت في الحرم إلخ. اه.

فؤد: (المعلوم) أي الغير. فؤد: (وهو) أي غير المستثبت وكان الأولى أنه. فؤد: (في الحرمية إلخ)
متعلق بكاف كغيره في المشي.

فؤد في (سبي): (قلت والمستثبت إلخ) قضيته ذلك امتناع قطع جريد نخل الحرم حتى المملوكة
خصوصاً والجريد لا يُخلف ثم رأيت شيخنا بهائش شرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره أنه لا يجوز
للإنسان أن يقطع جريدة من نخل الحرم ولو كانت ملكاً له إلا أن يكون أصلها قد أخذ من الجبل وغرس
في الحرم، وأما السقف فيجوز للحاجة؛ لأنه ورثها. اه.

والضمان (على المذهب) ففيه الإنم إن تعمّد ونقرة أو شاة سواء كان له ثمر أم لا أما ما استنبت في الحرّم مما أصله في الجبل فلا شيء فيه، وخرج بالشجر غيره فلا بحرّم مستنبته كشعير وبز وسائر القطاني والخضراوات كالبقول والرجلة فيجوز قطعها وقلمها اتفاقاً (ويجوز الإذخر) بكسر الهمزة وبالمعجمة قطعاً وقلماً ولو لنحو البيع كما اقتضاه كلامهم لاستثناء الشارع له في الخبر الصحيح (وكذا) قطع وقلم المؤذي ومنه غصن انتشر وأذى المارة،

• قوله: (ففيه إلخ) أي في قطع أو قلع المستنبت. • قوله: (غيره) أي من الزرع وكالزرع ما نبّت بنفسه نهاية قال ع ش قوله: ما نبّت بنفسه لعل المراد ما من شأنه أن يستنبته الناس كحنطة حملها سنبل أو هواء. • قوله: (كالبقول إلخ) عبارة غيره من الشروح وكذا ما نبّت بنفسه إن كان مما يتغذى به كالبقلة والرجلة؛ لانه في معنى الزرع. • قوله: (والرجلة) أي والخبيزة ع ش.

• قوله (سني) (ويجوز الإذخر) ظاهر إطلاق المصنف جواز تصرف الأجنبي لذلك بجميع التصرفات من بيع أو غيره وهو ما عرّف عنه الوالد رحمته الله تعالى في فتاويه بقوله قد يقال يجوز بيعه لخبر العباسي إلا الإذخر فيشمل من أخذه ليتّبع بتمنه وقد قالوا إن الإذخر مباح ثم عقّب بقوله ويجاب بأنه إنما أبيع لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرّم والبيع كذا في النهاية فيكون المنع هو المستحضر عليه رأيي وإليه رحمته الله تعالى وهو خلاف ما نقله في المعني عبارته وظاهر إطلاق المصنف أن أخذه يتصرف فيه بجميع التصرفات من بيع وغيره وبه أفتى شيخه. • قوله: ثم رأيت ابن قاسم نقل كلام الفتاوى ثم قال ومن جوابه يعلم اغنياده منع البيع. انتهى • قوله: (قطعا وقلمًا) ذكر المصنف في شرح التبيين أنه يجوز قطع ما يتغذى به من نبات الحرّم غير الإذخر كالبقلة المسماة عند أهل مصر بالرجلة ونحوها؛ لانه في معنى الزرع انتهى طبقات السبكي. • قوله: وتقدم في الشرح وعن النهاية وغيره ما يوافقه. • قوله: (ولو لنحو البيع) وفاقاً للمعني وخلافاً للنهاية. • قوله: (وكذا قطع) إلى المتن في النهاية. • قوله: (قطع وقلم المؤذي) يَدْخُلُ في إطلاقه التاب بين الزرع بما يضُرُّ إنفاؤه بالزرع؛ لانه مؤذٍ له بإتلاف ماله أو تعييبه بصري. • قوله: (وأذى المارة) مفهومة أن الأغصان المضرة بالشجر نفسه ككثرة جريد التخلّ مثلاً لا يجوز قطعها ويتبني الجواز في هذه الحالة إما فيه من الإصلاح ع ش أقول بل هي داخلة في إطلاق المؤذي نظير ما مرّ آنفاً عن السيّد البصري.

• قوله: (قطعا وقلمًا ولو لنحو البيع إلخ) في شرح البهجة وكأنه أفرد أي الإذخر بالذكر ليفيد جُلّ قطعها وقلمها ولو بلا حاجة لقلّة الاحتياج إليه وكلامهم يأباه. • وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرّملي قد يقال يجوز بيعه لخبر العباسي إلا الإذخر فيشمل من أخذه ليتّبع بتمنه وقد قالوا: إن الإذخر مباح ويجاب بأنه إنما أبيع لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرّم والبيع. • قوله: ومن جوابه يعلم اغنياده منع البيع وقوله: وقد قالوا إلخ وجه الدلالة منه من وجهين: الأول أنهم قد يطلقون الشجر على مطلق التاب. والثاني أن قولهم المذكور يفيد منع بيع أغصان الشجر اللطيفة مع جواز

و(الشوك) أي شجره (كالوسج وغيره)، وإن لم يكن نابًا في الطريق (عند الجمهور)؛ لأنه مؤذٍ كصنيد يصول وانتصر، والمقابلة بصيغة النهي عن قطع شوكه بخصوصه فلا يصح الجواب عنه بأنه مخصوص بالقياس على الفوايق الخمس على أن الفرق أن تلك نوع اختيار بخلاف الشوك. وزعم أن الشوك منه مؤذٍ وغيره، والخبر مخصوص بالمؤذي يرده قولهم لا فرق بين ما في الطريق وغيرها، الصريح في أن المراد المؤذي بالفعل أو القوة.

• قول (سني): (كالوسج) جمع غوسجة نوع من الشوك نهاية ومعني. • فود: (وإن لم يكن إلخ) أي المؤذي. • فود: (بأنه) أي التهي (مخصوص) أي بغير المؤذي. • فود: (على أن الفرق إلخ) خبر أن مَحذوف أي أن الفارق بين الشوك والفوايق الخمس ثابت. فقوله: أن لتلك إلخ علة لإثبات الفرق ويَحتمل أنه هو الخبر ولا حَذَف. • فود: (وزعم أن الشوك إلخ) أجاب به شيخ الإسلام في عامته كُتِبَ وقول الشارح رحمته الله تعالى يرده قولهم إلخ محل تأمل إذ التعميم المفهوم مما ذكره باختيار المحل وهو لا ينافي التخصيص باختيار النوع فحاصله أن المؤذي وهو ما من شأنه ذلك غالبًا لا يخرم مطلقًا ومقابلته يخرم مطلقًا ثم رأيت المحقق سَم أشار إلى نحو ذلك بصري وقوله: أجاب به شيخ الإسلام أي ووافقه النهاية فقال وما اعترضه أي الجواب المذكور الشككي بأنه لا يتناول غيره فكيف يجيء التخصيص يرده بأنه متناول لما في الطرقات وغيره فيخص بغير ما في الطرقات؛ لأنه لا يؤذي اه قال الرشيد فود: يرده بأنه إلخ هذا الرد لا يلاقي اعتراض الشككي إذ هو مبني على أن الشوك كله مؤذي أي إما بالفعل أو بالقوة ومن ثم ردّ الشهاب حج هذا الرد بقولهم لا فرق إلخ. اه. وبه يرده الحاصل المار عن البصري. • فود: (والخبر مخصوص بالمؤذي) فيه نظر بل الموافق للمعنى والخبر مخصوص بغير المؤذي أي مقصور عليه اللهم إلا أن يتعسف ويقال المراد أن الخبر مخصوص بالمؤذي أي بسبب إخراج المؤذي عنه أي مقصور على بعض أفراد، وهو ما عدا المؤذي بسبب إخراج المؤذي عنه سم. • فود: (الصريح في أن المراد إلخ) قد يمنع صراحته في ذلك؛ لأن ما ليس بالطريق قد يؤذي

أخذها للحاجة فكذا الإذخر. • فود: (وزعم أن الشوك منه مؤذٍ وغيره إلخ) هذا الزعم لشيخ الإسلام في شرح الروض وعبارة، ورده أي الجواب المذكور الشككي بأن الشوك لا يتناول غيره فكيف يجيء التخصيص، ويجاب بأن الشوك يتناول المؤذي وغيره والقصد تخصيصه بالمؤذي. اه والظاهر أن معنى قوله والقصد إلخ أن المقصود تخصيص الشوك في قولهم يجوز قطع الشوك بالمؤذي فيكون التهي محمولاً على غير المؤذي، وهذا هو الصحيح في المعنى فقول الشارح والخبر مخصوص بالمؤذي فيه نظر بل الموافق للمعنى، والخبر مخصوص بغير المؤذي أي مقصور عليه اللهم إلا أن يتعسف ويقال المراد أن الخبر مخصوص بالمؤذي أي بسبب إخراج المؤذي عنه أي مقصور على بعض أفراد، وهو ما عدا المؤذي بسبب إخراج المؤذي عنه. • فود: (الصريح في أن المراد إلخ) قد يمنع صراحته في ذلك؛ لأن ما ليس بالطريق قد يؤذي بالفعل من يدخل محله لمرض ما وقد لا يؤذي

(وَالْأَصْحَحُ جَلُّ أَخِذِ نَبَاتِهِ) أَي نَابِتِهِ الْحَشِيشِ لَا الشَّجَرَ قَلْعًا أَوْ قَطْعًا (وَالْعَلْفُ) بِشُكُونِ اللَّامِ بِخَطِّهِ (الْبَهَائِمُ) الَّتِي عِنْدَهُ وَلَوْ لِلْمُسْتَقْبَلِ إِلَّا إِنْ كَانَ يَتَشَبَّهُ أَخْذَهُ كَلْعًا أَرَادَهُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَذَلِكَ كَمَا يَجْعَلُ تَسْرِيحُهَا فِي شَجَرِهِ وَحَشِيشِهِ (وَالدَّوَاءُ) بَعْدَ وُجُودِ الْمَرَضِ وَلَوْ لِلْمُسْتَقْبَلِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لَا قَبْلَهُ وَلَوْ بِنِيَّةِ الْإِسْتِعْدَادِ لَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ كَهَيِّ إِلَى الْإِذْخِرِ، وَمَنْ نَمَّ جَازَ قَطْعُهُ لِإِحْوِ التَّسْقِيفِ بِهِ كَالْإِذْخِرِ، ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ، وَأَخَذَ مِنْهُ جَلُّ قَطْعِهِ لِمُطْلَقِ حَاجَةٍ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ.....

بِالْفِعْلِ مَنْ يَدْخُلُ مَحَلَّهُ لِمَرَضٍ مَا وَقَدْ لَا يُؤْذِي كَذَلِكَ فَقَوْلُهُمُ الْمَذْكُورُ لَا يُنَافِي التَّخْصِصَ بِالْمُؤْذِي بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ مَا لَيْسَ بِالطَّرِيقِ لَمْ يَتَحَصَّرْ فِي الْمُؤْذِي بِالْقُوَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَقُولُ فِي الْمَنْعِ الْمَذْكُورِ نَظَرًا لَا يَخْفَى وَلَوْ سَلِمَ فَلَا مُحَالَ أَنَّهُ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ كَافٍ فِي الرَّدِّ. فَوَدَّ: (أَي نَابِتِ الْحَشِيشِ) أَي وَنَحْوِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى هَذَا قَدْ يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ لَا الشَّجَرَ كَمَا تَبَيَّنَ عَ شِ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (قَلْعًا أَوْ قَطْعًا) اقْتَصَرَ النَّهْيُ وَالْمُعْنَى عَلَى الْقَطْعِ. فَوَدَّ: (الَّتِي عِنْدَهُ الْخُ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ.

فَوَدَّ: (وَلَوْ لِلْمُسْتَقْبَلِ) هُنَا وَفِيمَا بَعْدَ أَقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمِيُّ وَيَأْتِي لَا يُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمَرَضِ سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ جَوَازَ أَخْذِهِ لِلدَّوَاءِ وَالْعَلْفِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ السَّبَبِ حَتَّى يَجُوزَ لِيَسْتَفْعِلَهُ عِنْدَ وُجُودِهِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ وَهُوَ الْمُتَّجِعُ، وَأَقْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهُوَ الْمُعْتَمِدُ، وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ بَعْضُهُمْ. اهـ. فَوَدَّ: (ذَلِكَ كَمَا يَجْعَلُ الْخُ) فِي هَذَا الْقِيَاسِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْقَلْعِ مَا لَا يَخْفَى. فَوَدَّ: (كَمَا يَجْعَلُ تَسْرِيحُهَا الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَشَرْحُ الرُّوْضِ وَيَجُوزُ رَغِي حَشِيشِ الْحَرَمِ بَلْ وَشَجَرُهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ بِالْبَهَائِمِ. اهـ.

فَوَدَّ (سَبَبُ): (وَالدَّوَاءُ) أَي كَحَنْظَلٍ وَسَنَا وَالتَّقْذِي كَرَجَلَةٍ وَيَقْلِي نِهَآيَةً وَمُعْنَى، وَأَسْنَى. فَوَدَّ: (لَا قَبْلَهُ الْخُ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ. فَوَدَّ: (لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ) وَلَا يَقْطَعُ لِذَلِكَ إِلَّا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى، وَأَسْنَى. فَوَدَّ: (وَأَخْذَ مَنَةً) أَي مِمَّا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ. فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلِ الْقَطَالِ

كَذَلِكَ فَقَوْلُهُمُ الْمَذْكُورُ لَا يُنَافِي التَّخْصِصَ بِالْمُؤْذِي بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ مَا لَيْسَ بِالطَّرِيقِ لَمْ يَتَحَصَّرْ فِي الْمُؤْذِي بِالْقُوَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ هُنَا وَفِيمَا بَعْدَ أَقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمِيُّ وَيَأْتِي لَا يُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمَرَضِ. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ كَمَا يَجْعَلُ تَسْرِيحُهَا فِي شَجَرِهِ وَحَشِيشِهِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَيَجُوزُ رَغِي أَي حَشِيشِ الْحَرَمِ قَالَ فِي شَرْحِهِ بَلْ وَشَجَرُهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ. اهـ.

فَوَدَّ (فِي سَبَبُ): (وَالدَّوَاءُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ جَوَازَ أَخْذِهِ لِلدَّوَاءِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ السَّبَبِ حَتَّى يَجُوزَ أَخْذُهُ لِيَسْتَفْعِلَهُ عِنْدَ وُجُودِهِ قَالَ فِي الْمُهِمَّاتِ وَهُوَ الْمُتَّجِعُ قَالَ الرَّزْمَكِيُّ بَلِ الْمُتَّجِعُ الْمَنْعُ؛ لِأَنَّ مَا جَازَ لِلضَّرُورَةِ أَوْ لِلْحَاجَةِ تَقَيَّدَ بِوُجُودِهَا كَمَا فِي اقْتِنَاءِ الْكَلْبِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: قَالَ فِي الْمُهِمَّاتِ وَهُوَ الْمُتَّجِعُ أَقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ م ر. فَوَدَّ: (بَعْدَ وُجُودِ الْمَرَضِ) وَكَذَا قَبْلَ وُجُودِهِ

عَدَمَ جَلَّ أَحَدُهُ لِيَبْعَهُ يَمْنُنْ يَمْلُفُ بِهِ وَبِهِ صَوْرُخٌ فِي الْمَجْمُوعِ وَقَوْلُ الْقَفَّالِ يَجُوزُ قَطْعُ الشُّرُوعِ لِسُؤَالِكِ أَوْ ذَوَاءِ وَيَجُوزُ بَيْعُهُ حَيْثُيَذِ. قَالَ فِي الرُّوضَةِ فِيهِ نَظَرٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ كَالطَّعَامِ الَّذِي أُبَيْعَ لَهُ أَكْلُهُ لَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ.

(فِرْع) يَحْرُمُ أَيْضًا إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنْ تُرَابِ الْحَرَمِ الْمَوْجُودِ فِيهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ الْجِلِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ مُعْتَبِرِي الْمَكِّيِّينَ الْمُمْتَدِّةِ الَّتِي يُؤْخَذُ مِنْهَا طِينٌ فَخَارِ مَكَّةَ الْآنَ مِنَ الْجِلِّ كَمَا حَرَّزَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَوْ مَا عُجِّلَ مِنْهُ أَوْ مِنْ أَحْجَارِهِ إِلَى الْجِلِّ أَوْ حَرَّمَ آخَرُ وَلَوْ بَنِيَّةُ رَدُّهُ إِلَيْهِ كَمَا سَمِعْلَهُ كَلَامُهُمْ فَيَلْزَمُهُ رَدُّهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ انْكَسَرَ الْإِنَاءُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَبِالرَّدِّ تَنْقَطِعُ الْحُرْمَةُ كَذَنْفٍ بِصَاقِ الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ عَكْسِهِ يُكْرَهُ فَقَطْ.....

فِي الْتَّهْيَةِ وَالْمُنْفَى. قُود: (كَلَامُهُ) أَيِ الْمُصْتَفِ. قُود: (عَدَمَ جَلَّ أَحَدُهُ لِيَبْعَهُ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ كَمَا قَالَ الزَّكَشِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَا حَيْثُ جَوَّزْنَا أَخَذَ السُّؤَالُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ أَسْتَى وَنَهْيَا وَمُنْفَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر أَنَا حَيْثُ جَوَّزْنَا أَخَذَ السُّؤَالُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مُعْتَمَدٌ وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ عَوْضٍ فِي مُقَابَلَةِ رَفْعِ الْيَدِ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. اه. قُود: (وَيَنْبَغِي الْخ) وَفَاقًا لِلتَّهْيَةِ وَالْمُنْفَى.

قُود: (وَيَحْرُمُ أَيْضًا) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ الْفَرْقُ فِي التَّهْيَةِ وَالْمُنْفَى إِلَّا قَوْلُهُ قَالَ إِلَى أَوْ مَا عُجِّلَ وَمَا أَتَبَّ عَلَيْهِ. قُود: (مِنْ تُرَابِ الْحَرَمِ) أَيِ دُونَ مَائَةِ عَشْرٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِخِلَافِ مَا زَمَزَمَ كَمَا مَرَّ. اه. أَيِ أَنَّهُ يُسْنُّ نَقْلَهُ تَبَرُّكًا لِلِاجْتِمَاعِ وَنَائِي. قُود: (الْمَوْجُودُ فِيهِ الْخ) أَقُولُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ نَحْوَ الشَّجَرِ كَذَلِكَ فَكُلُّ شَجَرَةٍ وَجَدَتْ فِي الْحَرَمِ حَرَّمَ التَّمَرُّضُ لَهَا بِمَا مَرَّ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مِنَ الْجِلِّ، وَهُوَ وَاضِحٌ نَظَرًا لِلْغَالِبِ بَصْرِي. قُود: (الآن) أَيِ فِي زَمَنِ ابْنِ حَجَرٍ، وَأَمَّا فِي زَمَانِنَا هَذَا وَهُوَ عَامٌّ سَبْعَ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَالْفِ قَمِينَ الْحَرَمِ كَمَا حَرَّزْنَا ذَلِكَ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الرَّنِيسِ. قُود: (أَوْ مَا عُجِّلَ مِنْهُ) أَيِ كَأَوَانِي الْخَرْفِ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ مَا لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ بَأَنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا حِسًّا أَوْ شَرَعًا. اه. وَنَائِي. قُود: (أَوْ مَا عُجِّلَ مِنْهُ) لَوْ آخَرَهُ عَنِ الْأَخْجَارِ كَانَ أَوْلَى وَكَأَنَّهُ نَظَرٌ إِلَى الْغَالِبِ مِنْ أَنَّ تُرَابَهُ هُوَ الَّذِي يُعْمَلُ مِنْهُ لَا غَيْرُ بَصْرِي وَيُمْكِنُ أَنْ يَسْتَفْنِي عَنْ ذَاكَ بِعَطْفِهِ عَلَى مِنْهُ. قُود: (فَيَلْزَمُهُ رَدُّهُ الْخ) أَيِ فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ فَلَا ضَمَانَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَامٍ قَاشِبَهُ الْكَلَا الْبَائِسَ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر قَاشِبَهُ الْكَلَا الْخ أَيِ فِي مُجَرَّدِ عَدَمِ الضَّمَانِ وَهَلْ يَحْرُمُ نَقْلُهُ إِلَى غَيْرِ الْحَرَمِ كَثْرَاهُ أَمْ لَا؟. فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. اه. قُود: (وَبِالرَّدِّ الْخ) شَامِلٌ لِرَدِّ الْمُتَكْبِيرِ سَم. قُود: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ الْخ) وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ بِنَاءٍ وَنَحْوِهِ نِهَايَةً أَيِ فَإِنْ كَانَ لِذَلِكَ كَانَ مُبَاحًا ع ش عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ أَقُولُ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ م ر وَنَحْوِهِ طِينُ الْمُمْتَدَّةِ بِنَاءً عَلَى مَا نَقَلَهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَنَّهَا مِنَ الْجِلِّ أَيِ فَلَا يَكُونُ إِذْخَالُهُ مَكْرُوهًا وَلَا خِلَافَ الْأَوَّلَى. اه. قُود: (يُكْرَهُ الْخ) أَيِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ أَوْ خِلَافَ الْأَوَّلَى كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَهُوَ الظَّاهِرُ مُغْنِي وَنِهَايَةً وَأَسْتَى.

قُود: (عَكْسُهُ) وَهُوَ إِذْخَالُ تُرَابِ الْجِلِّ أَوْ حَجَرِهِ إِلَيْهِ أَيِ الْمَوْجُودُ فِي الْجِلِّ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ الْحَرَمِ

قُود: (وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. قُود: (وَبِالرَّدِّ) شَامِلٌ لِرَدِّ الْمُتَكْبِيرِ.

وكان الفرق أن إهانة الشريف أفتيح من إجلال الوضيع.
(وضيد) حرم (المدينة) ونبأته ونحو ثرايه على التفصيل السابق (حرام) للأخبار الصحيحة التي لا تقبل تأريلاً بذلك وحده عرضاً ما بين اللابئين وهما حرثان بهما ججارة سود شرقي المدينة وغربيها وطولاً من غير بفتح أوله إلى ثور كما صرح به الخبر وهو جبل صغير وراء أحد خلقات

أخذاً من نظيره السابق بصري. هـ فود: (وكان الفرق إلخ) ويحرم أخذ طيب الكعبة فمن أراد التبرك بها مسحها بطيب نفسه ثم أخذه، وأما سترتها فالأمر فيها إلى الإمام يصرفها في بعض مصارف بيت المال بيتاً وعطاءً لثلاث تلت بالي وبهذا قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة وجوزوا لمن أخذها لبسها ولو جبتاً وحائضاً مغمي زاد النهاية وذلك إذا كساها الإمام من بيت المال فإن وقفت تعين صرفها في مصالح الكعبة جزماً، وإن وقفت شيء على أن تؤخذ من ريعه وشرط الواقف شيئاً من بيع أو إعطاء أو نحو ذلك أتبع، وإلا فإن لم يقفها الناظر فله بيعها وصرف ثمنها في كسوة أخرى فإن وقفها قباني في ما مر وبقي قسم آخر وهو الواقع اليوم وهو أن الواقف لم يشترط شيئاً وشرط تجديدها كل سنة مع علمه بأن بني شعبة كانوا يأخذونها كل سنة لما كانت تكسى من بيت المال ورجع في هذا أن لهم أخذها الآن وقال الملائي لا ترد في جواز بيعها والحالة هذه. اه قال ع ش. قوله: م ر وقال الملائي لا ترد إلخ معتمد وقوله: في جواز بيعها إلخ أي ممن يأخذها وهم بنو شعبة. اه. عبارة الونائي وليني شعبة الآن بيع سترتها، وأخذ ثمنها لأنفسهم. اه.

هـ قول (سني): (وضيد المدينة حرام) ويصير حراماً كمنذوب حرم ع ش عبارة سم وقع السؤال هل مذبوحة ميتة والذي ظهر لي أنه ميتة؛ لأنه الأصل فيما حرم وهو قياس صيد المخرج وحرم مكة بجوامع الحرم في كل وعدم الضمان هنا لإثم لا ينافي ذلك ثم رأيت الشارح قال في شرح العباب ما نصه فجميع ما مر أي في صيد الحرم المكّي يأتي هنا بالنسبة للحرمه ويصير مذبوحة ميتة وغيرها ما عدا الفدية. اه. هـ فود: (ونبأته) إلى قول المتن ويتخير في النهاية والمغني إلا قوله على التفصيل السابق.

هـ فود: (ونبأته) أي أخذ نايته الرطب شجرة كان أو خشباً قطعاً أو قطعاً إلا ما استثنى من نبات حرم مكة. هـ فود: (ونحو ثرايه) أي الموجود في الحرم ما لم يعلم إلخ أخذاً بما سبق بصري.
هـ فود: (بذلك) متعلق بالأخبار سم. هـ فود: (وهما حرثان) أي واللّاتان الحرثان بفتح الحاء المهملة تنبيه لاية وهي أرض تركبها ججارة سود لاية شرقي المدينة ولاية غربيها مغني. هـ فود: (وهو) أي

هـ فود في (سني): (وضيد المدينة حرام) وقع السؤال هل مذبوحة ميتة والذي ظهر لي أنه ميتة؛ لأنه الأصل فيما حرم وهو قياس صيد المخرج وحرم مكة بجوامع الحرمه في كل وعدم الضمان هنا لإثم لا ينافي ذلك ثم رأيت تغيير العباب بقوله: فزع: صيد الحرم المدني كالمكّي في الحرمه ورأيت الشارح قال في قوله في الحرمه ما نصه فجميع ما مر يأتي هنا بالنسبة للحرمه ويصير مذبوحة ميتة وغيرها ما عدا الفدية. اه. هـ فود: (بذلك) متعلق بالأخبار سم.

لَعَنَ أَنْكَرَهُ وَمَعَ كَوْنِ ذَلِكَ حَرَامًا (لَا يُضْمَنُ) بِشَيْءٍ فِي الْجَدِيدِ؛ لِأَنَّهُ يَجِلُّ دُخُولُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ فَكَانَ كَوَجِّ الطَّائِفِ فِي حُرْمَةِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ضَمَانٍ لِلنَّصِّ الصَّحِيحِ فِيهِ أَيْضًا وَهُوَ بَفَتْحِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِ الْجِيمِ وَادِّ بَصَحَرَاءِ الطَّائِفِ وَاخْتِزَارِ الْقَدِيمِ الْقَائِلِ بِضَمَانِ ذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ وَجَدَ الصَّائِدَ بِمَا عَلَيْهِ غَيْرَ سَاتِرٍ غُوزَتَهُ لِصِحَّةِ الْخَبَرِ بِهِ. وَاعْلَمْ أَنَّ دِمَاءَ الثُّلُبِ أَرْبَعَةٌ لَا غَيْرَ دَمٍ تَرْتِيبٌ وَتَقْدِيرٌ أَيْ قَدَرُ الشَّارِعِ بِذَلِكَ صَوْمًا لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ وَدَمٌ تَرْتِيبٌ وَتَعْدِيلٌ أَيْ أَمَرُ الشَّارِعِ بِتَقْوِيهِهِ وَالْعُدُولُ لِغَيْرِهِ بِحَسَبِ الْقِيَمَةِ فَهُوَ مُقَابِلُ التَّقْدِيرِ وَدَمٌ تَخْيِيرٌ وَهُوَ ضِدُّ التَّرْتِيبِ وَالتَّقْدِيرِ وَدَمٌ تَخْيِيرٌ وَتَعْدِيلٌ (و) هُوَ دَمُ الصَّيْدِ وَالنَّبَاتِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّاهُ تَعْدِيلًا بِقَوْلِهِ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صَيَامًا فَحِينَئِذٍ (يَتَخَيَّرُ فِي الصَّيْدِ الْمُطْلَقِ بَيْنَ ذَنْبِ مِثْلِهِ) فِي الْحَرَمِ لَا خَارِجَهُ مَا لَمْ يَكُنِ الصَّيْدُ حَامِلًا فَلَا يَذْنُبُ مِثْلَهُ بَلْ يُتَصَدَّقُ بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ حَامِلًا وَفِي حُكْمِ الْمِثْلِ مَا فِيهِ نَقْلٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلًا الْحَمَامُ كَمَا مَرَّ (وَالْتَصَدَّقُ بِهِ).....

نُورٌ. قُودٌ: (وَمَعَ كَوْنِ ذَلِكَ الْإِنْفِ) أَيْ مَا ذُكِرَ مِنْ صَيْدِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَنَبَاتِهِ. قُودٌ: (لِأَنَّهُ يَجِلُّ دُخُولُهُ الْإِنْفِ) أَيْ لَيْسَ مَحَلًّا لِلتُّسُكِ بِخِلَافِ حَرَمِ مَكَّةَ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. قُودٌ: (وَاخْتِزَارِ الْقَدِيمِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النِّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي وَالْقَدِيمِ أَنَّهُ يُضْمَنُ بِسَلْبِ الصَّائِدِ وَالْقَاطِعِ لِشَجَرِهِ وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَجْمُوعِ وَتَضَحِيحُ التَّثْبِيهِ لِثُبُوتِ ذَلِكَ عَنْهُ ﷺ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الشَّجَرِ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الصَّيْدِ وَعَلَى هَذَا قِيلَ إِنَّهُ كَسَلَبُ الْقَتِيلِ الْكَافِرِ وَقِيلَ ثَبَاهُ فَقَطُّ وَقِيلَ وَصَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ يَتْرَكَ لِلْمُسْلُوبِ مَا يَسْتُرُّ بِهِ غُوزَتَهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّ السَّلْبَ لِلسَّالِبِ وَقِيلَ لِفُقَرَاءِ الْمَدِينَةِ وَقِيلَ لِيَتَّيْتِ الْمَالِ وَالتَّقْيِيعُ بِالتَّوْنِ وَقِيلَ بِالْبَاءِ لَيْسَ بِحَرَمٍ وَلَكِنْ حَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ لِتَعَمُّ الصَّدَقَةِ وَنَعَمَ الْجِزْيَةُ فَلَا يُمْلِكُ شَيْءٌ مِنْ نَبَاتِهِ وَلَا يَحْرُمُ صَيْدُهُ وَلَا يُضْمَنُ وَيُضْمَنُ مَا أَتْلَفَهُ مِنْ نَبَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَنْعُوقٌ مِنْهُ فَيُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ قَالَ الشَّيْخَانِ وَمَضَرُّهَا مَضَرٌّ نَعَمَ الْجِزْيَةُ وَالصَّدَقَةُ وَبَحَثَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهَا لِيَتَّيْتِ الْمَالِ. اهـ. قَالَ الْوَنَائِي وَالتَّقْيِيعُ مِنْ دِيَارِ بَنِي مُزَيْنَةَ عَلَى نَحْوِ عِشْرِينَ مِيلًا مِنْ الْمَدِينَةِ. اهـ. قُودٌ: (وَجَدَ الصَّائِدَ) أَيْ وَقَاطَعَ الشَّجَرَ بِضَرِيٍّ. قُودٌ: (بِمَا عَلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالضَّمَانِ عِبَارَةُ الْمُحَلِّيِّ جَمِيعُ مَا مَعَهُ مِنْ ثِيَابٍ وَقَرَسٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَقِيلَ ثَبَاهُ فَقَطُّ. انْتَهَتْ اهـ بِضَرِيٍّ. قُودٌ: (دَمٌ تَرْتِيبٌ) أَيْ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا عِنْدَ الْمَجْزُوعِ وَثَانِي. قُودٌ: (سَمَاهُ) أَيْ بَدَلَ الدَّمِ. قُودٌ: (فِي الْحَرَمِ) شَامِلٌ لِصَيْدِ الْمُحْرَمِ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ سَم. قُودٌ: (مَا لَمْ يَكُنْ الْإِنْفِ) رَاجِعٌ لِلنَّعْنِ. قُودٌ: (فَلَا يَذْنُبُ بِمِثْلِهِ) أَيْ لِنَقْصِ لَحْمِهَا مَعَ قَوَاتٍ مَا يَتَفَقَّعُ الْمَسَاكِينُ مِنْ زِيَادَةِ قِيَمَتِهَا بِالْحَمَلِ شَرْحُ الرُّوضِ اهـ بِضَرِيٍّ. قُودٌ: (بَلْ يُتَصَدَّقُ بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ الْإِنْفِ) أَيْ طَعَامًا نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. قُودٌ: (وَفِي حُكْمِ الْمِثْلِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَمُرَادُهُ ذِي الْمِثْلِ فَلَوْ عَمَرَ بِالْمِثْلِ لَكَانَ أَوْلَى بِضَرِيٍّ. قُودٌ: (مَا فِيهِ نَقْلٌ الْإِنْفِ) الْأَوَّلَى مَا لَا مِثْلَ لَهُ وَفِيهِ نَقْلٌ. قُودٌ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ قُبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِيهِ التَّعَامَةُ بِدَنَةٍ.

قُودٌ: (فِي الْحَرَمِ) شَامِلٌ لِصَيْدِ الْمُحْرَمِ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ.

أي المذبح جميعه (على) ثلاثة يفرقه عليهم أو يملكهم جملته ولو قبل سلخه كما هو ظاهر
أخذًا من كلامهم في تفرقة الزكاة متساويًا أو متفاوتًا (من مساكين الحزم) الشاملين لفقرائه
انحصروا أو لا والمراد بهم حيث أطلقوا الموجودون فيه حالة الإعطاء لكن المستوطن أولى
ما لم يكن غيره أحوج، وأفهم كلامه أنه لا يجوز إخراج المثل حيًا (وبين أن يقوم المثل) لا
الصيد خلافًا لما لك عليه ويثبت في التقويم عدلان عارفان، وإن كان أحدهما قاتله حيث لم
يفسق نظيره ما مر (دراهم) منصوب بنزع الخافض شذوذًا وذكرته؛ لأنها الغالبة في التقويم،
والأغلبية بقيمة بالنقد الغالب بمكة يوم الإخراج؛ لأنها محل الذبح فإذا عدل عنه للقيمة
اعتبر مكانه ذلك الوقت. ويظهر أن المراد بمكة جميع الحزم،

فرد: (أي المذبح) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغني إلا قوله ولو قبل سلخه إلى متساويًا وقوله:
لا الصيد إلى المتن. فرد: (أي المذبح جميعه) أي من لحم وجلد وشعر وغيره بضري. فرد: (على
ثلاثة) أي فاكتر بأحسن. فرد: (على ثلاثة) أي إن وجدوا أه كزدي على بأفضل. فرد: (يفرقه عليهم
إلخ) أي مع التية ختمًا بنهاية ومغني. فرد: (متساويًا أو متفاوتًا) يفيد جواز تملكهم جملته متفاوتًا
سم. فرد: (انحصروا إلخ) كالصريح في عدم ملك المنحصرين قبل الدفع، وأنه لا يجب تميمهم
سم. فرد: (الموجودون إلخ) وفي حاشية شرح الدماء ليلمذه ما نصه، وأفهم كلامه أن الواجب
صرفه إليهم، وإن كانوا خارجيه بأن كان كل من الصاريف والمضروف إليه في الخارج وهو كذلك.
انتهى. وقال الفاضل المحشي سم عبارة العباب يجب التفرقة على المساكين في الحرم قال شارحه
قضيته أنه لا يجوز إعطاؤهم خارجيه والأوجه خلافه كما مر. اه. وخالف مرقصم على أنه لا يجوز
صرفه خارجيه ولو لمن هو فيه بأن خرج هو وهم عنه ثم فرق عليهم خارجيه انتهى كلام المحشي. اه
بضري واعتمد الونائي مقالة شرح العباب ويأتي نظيرها عن شرح الروض. فرد: (ما لم يكن غيره
أحوج) أي والأفهم أولى. اه كزدي على بأفضل. فرد: (لا يجوز إخراج الجبل حيًا) أي ولا أكل
شيء منه بنهاية ومغني.

فرد (سني): (وبين أن يقوم المثل) أي بالنقد الغالب بنهاية ومغني. فرد: (وإن كان أحدهما) أي أو
كلاهما أخذًا مما مر في شرح يحكم ببثله عدلان. فرد: (منصوب بنزع الخافض) أي بدراهم
مغني. فرد: (وذكرته) أي خص الدراهم بالذكر. فرد: (بالنقد الغالب) انظر لو غلب نقدان،
وأحدهما اتفق سم أقول قضية قول الشارح الآتي، وأنها لو اختلفت إلخ جواز اعتبار غير الأنفع
فليراجع. فرد: (عدل عنه) أي عن الذبح وكذا ضمير مكانه. فرد: (ذلك الوقت) أي وقت

فرد: (متساويًا أو متفاوتًا) يفيد جواز تملكهم جملته متفاوتًا. اه. فرد: (انحصروا أو لا) كالصريح
في عدم ملك المنحصرين قبل الدفع، وأنه لا يجب تميمهم. فرد: (بالنقد الغالب إلخ) انظر لو غلب

وأنها لو اختلفت باختلاف بقائه جاز له اعتبار أقلها؛ لأنه لو دُبِحَ بذلك المحل أجزأه (ويشترى بها) يعني يُخْرِجُ مِمَّا عنده أو مِمَّا يُحْصِلُهُ بِشِرَاءٍ أو غيره ما يساويها (طعامًا) يُجْزِي فِي الْفِطْرَةِ بِسِعْرِ مَكَّةَ عَلَى الْأَوْجِهِ وَيَأْتِي هُنَا مَا ذَكَرْتَهُ أَيْضًا (لَهُمْ) أَيِ لِأَجْلِهِمْ بِأَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِمْ وَحَيْثُ وَجِبَ صَرْفُ الطَّعَامِ إِلَيْهِمْ فِي غَيْرِ ذِمِّ التَّخْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ لَا يَتَقَيَّنُ لِكُلِّ مِنْهُمْ مُدٌّ بَلْ يَجُوزُ ذُوْنُهُ وَفَوْقَهُ فَإِنْ قُلْتُ: هَلْ يُتَصَوَّرُ جَرْيَانُ ذَلِكَ فِي ذِمِّ نَحْوِ التَّمَتُّعِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ بِأَنْ يَمُوتَ وَعَلَيْهِ صَوْمُهُ فَيُطْلِمَ الْوَلِيُّ عَنْهُ فَإِنْ قُلْتُ: الَّذِي يُتَّجِهُ فِي هَذِهِ أَجْزَاءُ الطَّعَامِ بِغَيْرِ الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ يَبْدُلُ الصَّوْمَ الَّذِي لَا يَتَقَيَّدُ بِهِ قُلْتُ: نَعَمْ.....

الإخراج. هـ. قُود: (وَأَنهَا لَوْ اخْتَلَفَتْ) أَيِ الْقِيَمَةُ (بِاخْتِلَافِ بَقَائِهِ) أَيِ الْحَرَمِ. هـ. قُود: (يَعْنِي) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَيَأْتِي إِلَى الْمَتْنِ. هـ. قُود: (مَا ذَكَرْتَهُ) أَيِ قَوْلُهُ: وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ الْخُ. هـ. قُود: (أَيِ لِأَجْلِهِمْ) أَيِ إِذَا الشَّرَاءُ لَا يَقَعُ لَهُمْ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. هـ. قُود: (بِأَنْ يَتَصَدَّقَ الْخُ) أَيِ بِأَنْ يُقَرِّقَهُ عَلَيْهِمْ أَوْ يُمَلِّكَهُمْ جُمْلَتَهُ نَظِيرَ مَا مَرَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِضَرْيٍ أَيِ مَعَ التَّيَّةِ حَتْمًا نِهَآيَةً وَمُغْنَى. هـ. قُود: (بِأَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِمْ) قَدْ يَشْمَلُ مَا لَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِمْ خَارِجَ الْحَرَمِ وَقَدْ ذَكَرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عِبَارَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ مَعَ أَنَّ فِي التَّغْيِيرَيْنِ مَعَا إِيهَامَ أَنَّهُمْ لَا يُعْطَوْنَ خَارِجَ الْحَرَمِ وَلَيْسَ مُرَادًا فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ. وَسَيَأْتِي نَظِيرُهُ عَنْ شَرْحِ الْغُبَابِ لِلشَّارِحِ سَمِ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَيُجْزِي إِعْطَاؤُهُمْ خَارِجَ الْحَرَمِ كَمَا فِي الْإِنْدَادِ وَشَرْحِ الْغُبَابِ خِلَافًا لِلْحَاشِيَةِ وَمَرَّ اهـ. قَالَ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الرَّئِيسِ قَوْلُهُ: وَيُجْزِي إِعْطَاؤُهُمْ الْخُ أَيِ الْقَاطِنِينَ دُونَ غَيْرِهِمْ كَمَا فِي حَاشِيَةِ الْكَرْدِيِّ. اهـ. هـ. قُود: (فِي غَيْرِ ذِمِّ التَّخْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ) أَيِ كَمَا هُنَا عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَفِي الطَّعَامِ لَا يَتَقَيَّنُ لِكُلِّ مُدٌّ قَالَ فِي شَرْحِهِ بَلْ تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ وَالتَّقْصُصُ مِنْهُ وَقِيلَ يُتَمَتَّنَانِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي ذِمِّ التَّمَتُّعِ وَنَحْوِهِ يَمَّا لَيْسَ ذِمَّةٌ تَخْيِيرٍ وَتَقْدِيرٍ أَمَّا ذِمَّةُ الْإِسْتِمْتَاعَاتِ وَنَحْوِهِ يَمَّا ذِمَّةٌ تَخْيِيرٍ وَتَقْدِيرٍ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ بَيْنَةِ مَسَاكِينِ الْحَرَمِ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْعٍ. انْتَهَى. اهـ. هـ. قُود: (قُلْتُ نَعَمْ بِأَنْ يَمُوتَ الْخُ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فِي السُّؤَالِ جَرْيَانُ ذَلِكَ مُجَرَّدُ جَرْيَانِ

تَقْدَانِ، وَاحِدُهُمَا اتَّفَعُ أَوْ لَا. هـ. قُود: (بِأَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِمْ) قَدْ يَشْمَلُ مَا لَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِمْ خَارِجَ الْحَرَمِ وَقَدْ ذَكَرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عِبَارَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ مَعَ أَنَّ فِي التَّغْيِيرَيْنِ مَعَا إِيهَامَ أَنَّهُمْ لَا يُعْطَوْنَ خَارِجَ الْحَرَمِ وَلَيْسَ مُرَادًا فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ. وَسَيَأْتِي نَظِيرُهُ عَنْ الشَّارِحِ فِي تَفْرِيقِ الْمَذْبُوحِ عَلَيْهِمْ فِي الْحَاشِيَةِ. هـ. قُود: (وَحَيْثُ وَجِبَ صَرْفُ الطَّعَامِ الْخُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَفِي الطَّعَامِ لَا يَتَقَيَّنُ لِكُلِّ مُدٌّ قَالَ فِي شَرْحِهِ بَلْ تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ وَالتَّقْصُصُ مِنْهُ وَقِيلَ يُتَمَتَّنَانِ كَالْكَفَّارَةِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي ذِمِّ التَّمَتُّعِ وَنَحْوِهِ يَمَّا لَيْسَ ذِمَّةٌ تَخْيِيرٍ وَتَقْدِيرٍ أَمَّا ذِمَّةُ الْإِسْتِمْتَاعَاتِ وَنَحْوِهِ يَمَّا ذِمَّةٌ تَخْيِيرٍ وَتَقْدِيرٍ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ بَيْنَةِ مَسَاكِينِ الْحَرَمِ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْعٍ كَمَا مَرَّ. اهـ. هـ. قُود: (فِي غَيْرِ ذِمِّ التَّخْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ الْخُ) كَمَا هُنَا. هـ. قُود: (قُلْتُ نَعَمْ بِأَنْ يَمُوتَ الْخُ) هَذَا لَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فِي السُّؤَالِ جَرْيَانُ ذَلِكَ مُجَرَّدُ جَرْيَانِ الْإِطْعَامِ لَا مَعَ عَدَمِ تَعَيَّنِ الْمُدِّ لِكُلِّ وَاحِدٍ لِقَوْلِهِ وَحَيْثُ يَتَقَيَّنُ الْخُ.

وحَيْثُ يُتَعَيَّنُ عَدَمُ التَّمَتُّعِ مِمَّا يَتَعَيَّنُ فِي طَعَامِهِ الْمُدُّ لِكُلِّ مَسْكِينٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُدٍّ بَدَلَ عَنْ يَوْمٍ وَهُوَ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ نَقْصٌ وَلَا زِيَادَةٌ بِمَعْضٍ مُدٍّ آخَرَ بِخِلَافِ زِيَادَةِ مُدٍّ آخَرَ، وَفَارَقَ التَّمَتُّعُ وَدَمَ التَّخْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ مَا عَدَاهُمَا بِأَنَّ الْمُدَّ فِيهِ أَصْلٌ لَا بَدَلَ فَجَازَ نَقْصُهُ وَزِيَادَتُهُ مُطْلَقًا فَإِنَّ أَحْرَمَ بَعْضُهُمْ غَرِمَ لَهُ أَقْلٌ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ (أَوْ يَصُومُ) الْمُسْلِمُ وَلَوْ بِغَيْرِ الْحَرَمِ إِذْ لَا غَرَضَ لِمَسَاكِينِهِ فِي كَوْنِهِ بِهِ لَكِنَّهُ الْأَوَّلَى لِشَرْفِهِ (عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا) وَعَنْ الْمُتَكْسِيرِ يَوْمًا أَيْضًا؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا يَتَبَيَّنُ (وَعِزُّ الْمَثَلِيِّ) مِمَّا لَا نَقَلَ فِيهِ (يَتَصَدَّقُ) عَلَيْهِمْ (بِقِيَمَتِهِ) بِمَوْضِعِ الْإِثْلَافِ أَوْ التَّلْفِ وَزَمَنِهِ (طَعَامًا أَوْ يَصُومُ) كَمَا ذَكَرَ.

(و) أَمَّا الثَّالِثُ أَعْنِي دَمَ التَّخْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ فَهُوَ وَاجِبٌ فِي الْحَلْقِ وَالْقَلَمِ وَاللِّسِّ وَالسُّتْرِ وَالطَّبِيبِ وَالذَّهْنِ وَالتَّمَتُّعِ بِغَيْرِ جَمَاعٍ وَالْوُطْءِ غَيْرِ الْمُفْسِدِ كَالثَّانِي وَالَّذِي بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ فَحَيْثُ يُدْخِلُ (يَتَخَيَّرُ) فِي فِدْيَةٍ نَحْوِ (الْحَلْقِ) مِمَّا ذَكَرَ (بَيْنَ ذَنْبٍ شَاةٍ) تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ أَوْ سُبُعٍ بَذَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ كَذَلِكَ

الْإِطْعَامُ لَا مَعَ عَدَمِ تَعَيُّنِ الْمُدِّ لِكُلِّ وَاحِدٍ لِقَوْلِهِ وَحَيْثُ يُتَعَيَّنُ الْخُ سَم. ه. فَوَدَّ: (وَحَيْثُ يُتَعَيَّنُ هَذَا التَّمَتُّعُ الْخُ) يَتَأَمَّلُ مَعَ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ الصَّرِيحِ فِي جَوَازِ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصِصِ فِي دَمِ التَّمَتُّعِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ذَاكَ فِي الطَّعَامِ الْمُقَدَّمِ عَلَى الصَّوْمِ وَهَذَا فِي الطَّعَامِ الْبَدَلِ عَنْهُ بِمَدِّ الْمَوْتِ سَم وَقَوْلُهُ: ذَاكَ فِي الطَّعَامِ الْمُقَدَّمِ عَلَى الصَّوْمِ أَيُّ عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ الْمِنْهَاجُ كَأَصْلِهِ، وَإِلَّا فَالْمُعْتَمِدُ كَمَا يَأْتِي أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَنَحْوِهِ إِنَّمَا هُوَ الدَّمُ ثُمَّ الصَّوْمُ وَلَا إِطْعَامَ قَبْلَهُ. ه. فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْمُدَّ فِيهِ) أَيُّ فِيمَا عَدَاهُمَا.

ه. فَوَدَّ: (أَصْلٌ لَا بَدَلَ) يَتَأَمَّلُ سَم. ه. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ سِوَاةٍ كَانَ الزَّائِدُ بِمَعْضٍ مُدٍّ أَوْ مُدًّا آخَرَ.

ه. فَوَدَّ: (فَإِنَّ أَحْرَمَ الْخُ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَهُمْ. ه. فَوَدَّ: (بَعْضُهُمْ) أَيُّ بَعْضُ الثَّلَاثَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ه. فَوَدَّ: (الْمُسْلِمُ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ مَا يُخَيَّرُ فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنَّهُ الْأَوَّلَى لِشَرْفِهِ. ه. فَوَدَّ: (الْمُسْلِمُ) أَيُّ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُخَيَّرُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَقَطْ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ه. فَوَدَّ: (بِمَوْضِعِ الْإِثْلَافِ الْخُ) هُوَ ظَاهِرٌ إِنْ أَتَلَفَهُ حَالًا قَلَّوْا أَمْسَكَهُ مُدَّةً ثُمَّ أَتَلَفَهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَضْمَنُهُ ضَمَانُ الْمُغْصُوبِ عَ ش.

ه. فَوَدَّ (سَم): (طَعَامًا) أَيُّ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ وَفُقَرَائِهِ فَلَا يَتَصَدَّقُ بِالْدِّرَاهِمِ (أَوْ يَصُومُ) أَيُّ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا وَيُكْمِلُ الْمُتَكْسِيرَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ه. فَوَدَّ: (كَمَا ذَكَرَ) أَيُّ يَتَصَدَّقُ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ فَاكْتَرَى مِنْ مَسَاكِينِ وَفُقَرَاءِ الْحَرَمِ مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاوِتًا أَوْ يَصُومُ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا وَيُكْمِلُ الْمُتَكْسِيرَ. ه. فَوَدَّ: (أَوْ سُبُعٍ بَذَنَةٍ الْخُ) عِبَارَةٌ نِهَآيَةً وَالْمُغْنِي وَيَقُومُ مَقَامَهَا بَذَنَةٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ سُبُعٌ مِنْ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا. اه. ه. فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيُّ تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ.

ه. فَوَدَّ: (وَحَيْثُ يُتَعَيَّنُ هَذَا التَّمَتُّعُ الْخُ) يَتَأَمَّلُ مَعَ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ مِنْ قَوْلِهِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ الْخُ الصَّرِيحُ فِي جَوَازِ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصِصِ فِي دَمِ التَّمَتُّعِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ذَاكَ فِي الطَّعَامِ الْمُقَدَّمِ عَلَى الصَّوْمِ وَهَذَا فِي الطَّعَامِ الْبَدَلِ عَنْهُ بِمَدِّ الْمَوْتِ. ه. فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْمُدَّ فِيهِ) أَيُّ فِيمَا عَدَاهُمَا وَقَوْلُهُ: أَصْلٌ لَا بَدَلَ يَتَأَمَّلُ.

وتغليقها لثلاثة فأكثر فقرأ أو مساكين بالحرم (والتصدق بثلاثة أضغ) أصله أصوغ قدمت واؤه بعد إندالها همزة مضمومة على الصاد ونقلت ضمتها إليها وقليت هي ألقا (ليسة مساكين) أو فقرأ بالحرم لكل واحد نصف صاع وجوباً، وإعطاء كل مسكين مدين مما انفردت به هذه الكفارة (وصوم ثلاثة أيام) لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ [البقرة: ١٨٤] الآية مع الحديث الصحيح المبين لما أجبل فيها وقيس غير المعذور عليه في التخيير؛ لأن ما تخيّر فيه من الكفارات لا يُنظر لسيبه جلاً وحرمة ككفارة اليمين والصيد. (و) أما الأول أعني دم الترتيب والتقدير فواجب في ثمانية بل عشرة بل أكثر من ذلك بصور كثيرة كما بينتها في شرح الغباب التمتع والقرآن كما قدّمتهما والفواث كما سيذكره وترك مبيت مزدلفة أو منى والرمني وطواف الوداع والإحرام من الميقات والركوب المنذور والمشى المنذور وكون دم هذه السنة الأخيرة مرتباً لا خلاف فيه وكونه مقدراً أي إذا عجز عن الذبح صام ثلاثة أيام في الحج إن نُصِرَ كالثلاثة الأخيرة، وإلا كالثلاثة التي قبلها صامها عقب تركها وسبعة بوطيه هو المتمدّد في الروضة والمجموع والشرحين ويجزى المشن كأصله على خلافه فعليه.

• فود: (بالحرم) متعلق لكل من الذبح والتغليق وراجع ما مر في الثاني عن البصري وسم.
 • فود: (وقليت هي) أي الهمزة الساكنة. • فود: (بالحرم) راجع ما مر فيه عن سم والوثنائي.
 • فود: (وإعطاء كل مسكين إلخ) أي وجوباً فلا ينافي ما تقدّم في الإطعام عن المبيت عوصاً عن صوم التمتع اللازم له كما ذكره رحمته الله تعالى أنما بصري. • فود: (هذه الكفارة) أي كفارة الحلّي وما عطف عليه عبارة عن ش أي الكفارة التي هي دم تخيير وتعديل فيدخل فيه جميع الاستناعات. اه. وقوله: تعديل صوابه تقدير. • فود: (وقيس غير المغفور عليه إلخ) عبارة النهاية والمغني وقيس بالحلق وبالمغفور غيرهما. اه. • فود: (وكون هذه) إلى قوله فظاهر كلامهم في النهاية إلا قوله وقيل إلى المشن وقوله: ومثله إلى المشن وكذا في المغني إلا قوله نعم إلى المشن. • فود: (وكون هذه السنة) كأنه عدّ مبيت مزدلفة أو منى واحداً بالنسبة لعدّ السنة واثنين بالنسبة لعدّ المشرة سم عبارة البصري كونها سنة بالنظر لعدّ المبيتين واحداً فالأولى التخيير بالسبعة. اه. • فود: (صام إلخ) أي فإن عجز عن الصوم لهرم قدّم عن كل يوم فإن عجز بقي الواجب في ذمّه فإذا قدر على أي واحد فعله وثاني. • فود: (كالثلاثة التي قبلها) فيه نظير ما مرّ فتذكر بصري. • فود: (صامها عقب تركها) ومعلوم تأخر الصوم عن عقب تركها في ترك المبيت والزمني سم أي إلى ما بعد أيام التشريق وثاني. • فود: (هو المتمدّد) وفقاً للمنهج والنهاية والمغني. • فود: (وجزى المشن كأصله إلخ) وهو ضعيف شرح منهج وع ش. • فود: (فعليه)

• فود: (هذه السنة الأخيرة) كأنه عدّ مبيت مزدلفة ومنى واحداً بالنسبة لعدّ السنة واثنين بالنسبة لعدّ المشرة فلينأمل. • فود: (صامها عقب تركها) ومعلوم تأخر الصوم عن عقب تركها في ترك المبيت والزمني.

(الأصَحُّ أَنَّ الدَّمَ فِي تَرْكِ الْمَأْمُورِ كَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ) وَغَيْرِهِ مِنْ تِلْكَ السُّنَّةِ (دَمٌ تَرْتِيبٌ) وَتَعْدِيلٌ (فَلِذَا عَجَزَ) عَنْهُ (اشْتَرَى) بِمَعْنَى أَخْرَجَ نَظِيرَ مَا مَرَّ (بِقِيَمَةِ الشَّاةِ طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ فَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّ يَوْمًا) وَكَذَا عَنِ الْمُتَكْسِرِ وَقِيلَ إِذَا عَجَزَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (وَدَمُ الْفَوَاتِ) لِلْحَجِّ بِفَوَاتِ الْوُقُوفِ (كَدَمِ التَّمَتُّعِ) فِي التَّرْتِيبِ وَالتَّقْدِيرِ وَسَائِرِ أَحْكَامِهِ السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّ مُوجِبَ دَمِ التَّمَتُّعِ تَرْكُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ فَتَرْكُ التُّسْبُكِ كُلُّهُ أَوَّلَى (وَيَذْنَبُهُ) فِي أَحَدٍ وَقَتَيْنِ جَوَازِهِ وَوُجُوبِهِ لَا قَبْلَهُمَا فَالْأَوَّلُ يَدْخُلُ بِدُخُولِ وَقْتِ الْإِحْرَامِ بِالْقَضَاءِ مِنْ قَابِلٍ وَالثَّانِي يَدْخُلُ بِالْإِحْرَامِ (فِي حُجَّةِ الْقَضَاءِ) لِفَتْوَى عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ وَكَمَا يَجِبُ دَمُ التَّمَتُّعِ بِالْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ قَبْلَهُ وَبَعْدَ فَرَاغِ الْعُمْرَةِ لِدُخُولِ وَقْتِهِ حِينَئِذٍ وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْإِحْرَامِ بِالْقَضَاءِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ دَمُ الْجَمَاعِ وَقَدْ مَرَّ وَدَمُ الْإِحْصَارِ وَسَائِرِهِ.

(وَالدَّمُ الْوَاجِبُ بِفِعْلِ حَرَامٍ) بِاعْتِبَارِ أَصْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَالُ الْفِعْلِ حَرَامًا كَحَلَّتِي أَوْ لُبِسَ لِغُلْبَرٍ (أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا) أَوْ بَتَمَتُّعٍ أَوْ قِرَانٍ وَمِثْلُهُ الدَّمُ الْمُنْدُوبُ لِتَرْكِ سُنَّةٍ مُتَأَكِّدَةٍ كَصَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ

أَيَّ عَلَى خِلَافِ الْمُتَعَتِّدِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْمَتْنُ كَأَصْلِهِ.

• **قوله (سني):** (فِي تَرْكِ الْمَأْمُورِ) أَيِ الَّذِي لَا يَقُوتُ بِهِ الْحَجُّ (كَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ) أَيِ أَوْ مِمَّا يَلْزَمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ غَيْرِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى: • **قوله: (وَتَعْدِيلٌ)** أَيِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ. • **قوله: (فَلِذَا عَجَزَ)** سَم. • **قوله: (وَهُوَ الْإِلْخ)** أَيِ مِنَ الزَّمَنِ وَالْمِيتِ بِمَزْدَلِفَةٍ أَوْ بِمِئْتَى لَيْالِي التَّشْرِيقِ وَطَوَافِ الْوُدَاعِ نِهَايَةً وَمُعْنَى أَيِ وَالرُّكُوبُ أَوْ الْمَشْيُ الْمُنْدُورَيْنِ. • **قوله: (هَنَ)** أَيِ الدَّمِ نِهَايَةً وَمُعْنَى: • **قوله: (نَظِيرَ مَا مَرَّ)** أَيِ فِي شَرْحٍ وَيَشْتَرِي بِهَا.

• **قوله (سني):** (وَتَصَدَّقَ بِهِ) أَيِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ وَقُرَّائِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى: • **قوله: (فَتَرْكُ التُّسْبُكِ الْإِلْخ)** عِبَارَةٌ تَنْهِيهِ الْمُعْنَى وَالْوُقُوفُ الْمَشْرُوكُ فِي الْفَوَاتِ أَغْطَى مِنْهُ. اهـ. • **قوله: (فَالأَوَّلُ)** أَيِ وَقْتُ الْجَوَازِ. • **قوله: (وَالثَّانِي)** أَيِ وَقْتُ الْوُجُوبِ. • **قوله: (وَكَمَا يَجِبُ الْإِلْخ)** عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الْفَتْوَى الْإِلْخ. • **قوله: (تَقْدِيمُهُ)** أَيِ دَمِ التَّمَتُّعِ (قَبْلَهُ) أَيِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ. • **قوله: (وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ الْإِلْخ)** أَيِ وَيَصُومُ السَّبْعَةَ إِذَا رَجَعَ مِنْهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى أَيِ فِي مَحَلِّ اسْتِطَانِهِ أَوْ مَا يُرِيدُ تَوَطُّعَهُ وَلَوْ نَفْسَ مَكَّةَ وَنَائِي. • **قوله: (وَأَمَّا الثَّانِي)** أَيِ دَمِ التَّرْتِيبِ وَالتَّعْدِيلِ فَهُوَ دَمُ الْجَمَاعِ أَيِ الْمُفْسِدِ مُعْنَى: • **قوله: (أَوْ بَتَمَتُّعٍ الْإِلْخ)** عِبَارَةٌ تَنْهِيهِ أَوْ غَيْرِهَا كَدَمِ الْجُبْرَانَاتِ. اهـ. زَادَ الْمُعْنَى كَدَمِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ وَالْحَلْقِ. اهـ.

• **قوله: (وَتَعْدِيلٌ)** أَيِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (فَلِذَا عَجَزَ اشْتَرَى الْإِلْخ).

• **قوله (سني):** (وَتَصَدَّقَ بِهِ) أَيِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ وَقُرَّائِهِ شَرْحُ م ر.

• **قوله (سني):** (وَيَذْنَبُهُ فِي حُجَّةِ الْقَضَاءِ) بَيَّنَّ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ أَنَّ إِجْرَاءَ ذَنْبِهِ فِي سَنَةِ الْقَضَاءِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ وَقَبْلَ الْإِحْرَامِ بِهِ هُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ أَصْلِهِ تَبَيَّنَا لِلْعِرَاقَتَيْنِ، وَإِنَّ مَا وَقَعَ فِي الرُّؤُوسِ مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ مِنْ تَصَرُّفِهِ قَالَ هَكَذَا أَفْهَمَ وَلَا تَغْتَرَّ بِمَا يُخَالِفُهُ. اهـ م ر.

الطواف وترك الجمع بين الليل والنهار بقرعة (لا يختص) جواز ذبحه، وإجزاؤه (بزمان) فيفعله أي وقت أراد إذ الأصل عدم التأقيت لكن يُسَنُّ فعله في وقت الأضحى. نعم إن عصى بسببه لزمه الفورية كما علم من كلامهم في باب الكفارات مُبادرة للخروج من المعصية (ويختص ذبحه) جوازاً، وإجزاء حيث لا حصر (بالحرَم في الأظهر) لقوله تعالى: ﴿هَذَا بَلِغُ الْكَفَّةِ﴾ [الصافات: ١٥] مع خبر مسلم «نَحَرْتُ هَاهُنَا وَمِنَى كُلُّهَا مَنْحَرَةً». (ويجب صرف) جميع أجزائه من نحو جلده (ولحمه) وكذا صرف بذل ما له بذل من ذلك (إلى مساكينه) أي الحرَم الشاملين

قوله: (كما علم من كلامهم في باب الكفارات) أي من أنه إن عصى بالسبب وجب الفور، وإلا فلا حرج.

قوله (سني): (ويختص ذبحه بالحرَم إلخ) أي فلو ذبح خارجه لم يعتد به ولو قرَّفه فيه ع ش.

قوله: (لقوله تعالى إلخ) ولأن الذَّبيحَ حَتَّى يَتَمَلَّقَ بالهذي فيختص بالحرَم كالتصدق نهاية ومغني.

قوله: (ها هنا) وأشار إلى موضع التحريم من منى نهاية. قوله: (ومنَى كُلُّهَا مَنْحَرَةً) عبارة النهاية وكل فجاج مكة منحر. اهـ. وهذه الرواية ظاهرة في الاستدلال ومطابقة للمدعي دون ما في الشرح.

قوله (سني): (ويجب صرف لحمه إلخ) ولو ذبح الدم الواجب بالحرَم ثم سرق أو غصب منه قليل التفرقة لم يجزئه نعم هو مخير بين ذبح آخر وهو أولى أو يشتري لحماً ويتصدق به؛ لأن الذَّبيحَ قد وجد فإن قيل ينبغي تقييد ذلك بما إذا قصر في تأخير التفرقة، وإلا فلا يضمن كما لو سرق المال المتعلق به الزكاة أجب بأن الدم متعلق بالذمة والزكاة بعين المال ولو عديم المساكين في الحرَم آخر الواجب المالي حتى يجدهم ولا يجوز الثقل فإن قيل ينبغي أن يجوز الثقل كالزكاة أجب بأنها ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد بها بخلاف هذا مغني ونهاية قال ع ش قوله: م ثم سرق أو غصب منه إلخ أي ولو كان السارق والغاصب من فقراء الحرَم أخذوا من إطلاقه وبه صرح في شرح الرُّوض وفيه بحث أنه لا يجزئ سواء وجدت نية الدفع أم لا؛ لأن له ولاية الدفع إليهم، وهم إنما يملكونه به. انتهى. اهـ.

قوله: (وكذا صرف بذل إلخ) البذل الطعام سم.

قوله (سني): (إلى مساكينه) عبارة الباب على المساكين في الحرَم قال الشارح في شرحه وقضيته أنه

قوله في (سني) (وشرح): (ويجب صرف جميع أجزائه من نحو إلخ) عبارة الباب ويجب تفرق لحوم وجلود هذه الذمائم وبذلها من الطعام على المساكين في الحرَم قال الشارح في شرحه وقضيته أنه لا يجوز إعطاؤهم خارجه، والأوجه خلافه كما مر لكن يؤيده تغليل الكفاية وغيرها ذلك بأن القصد من الذَّبيح هو إعظام الحرَم بتفرقة اللحم فيه لا تلويثه بالدم والفرث إذ هو مكروه. اهـ. ويجاب بأن المراد بتفرقة فيه صرفه لأهله. اهـ. وخالف م ر قصم على أنه لا يجوز صرفه خارجه ولو لمن هو فيه بأن خرَّج هو وهم عنه ثم قرَّفه عليهم خارجه ثم دخلوا. اهـ. قوله: (وكذا صرف بذل ما له بذل من ذلك) البذل الطعام.

لِفُقَرَائِهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ أَيُّ ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الذَّبْحِ فِي الْحَرَمِ إِعْظَامُهُ بِتَفْرِيقِ اللَّحْمِ فِيهِ، وَالْأَمْرُ بِمَجْرُودِ الذَّبْحِ تَلَوِيثَ لِلْحَرَمِ وَهُوَ مَكْرُوهٌ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا هُنَا بَيْنَ الْمَحْصُورِ وَغَيْرِهِ كَمَا مَرَّ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الزَّكَاةِ بِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا حُرْمَةُ الْمَحَلِّ وَثُمَّ سُدَّ الْخَلَّةُ وَتَجِبَ النِّيَّةُ عِنْدَ التَّفْرِيقِ وَيُجْزَى كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ تَقَدُّمُهَا عَلَيْهَا بِقَيِّدِ الشَّائِبِ فِي الزَّكَاةِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّ الذَّبْحَ لَا تَجِبُ النِّيَّةُ عِنْدَهُ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِالْأَصْحَحَةِ وَنَحْوِهَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا إِعْظَامُ الْحَرَمِ بِتَفْرِيقِ اللَّحْمِ فِيهِ كَمَا مَرَّ فَوَجِبَ اقْتِرَانُهَا بِالْمَقْصُودِ دُونَ وَسِيلَتِهِ وَثُمَّ إِرَاقَةُ الدَّمِ لِكُونِهَا إِدَاءً عَنِ النَّفْسِ وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا إِنْ قَارَنْتَ نِيَّةَ الْقُرْبَةِ ذَبْحَهَا فَتَأَمَّلْهُ.

(وَالْأَصْلُ بِقُعْمَةٍ) مِنَ الْحَرَمِ كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ فَرَزَعَمُ أَنَّ الْأَوَّلَى جَعَلَهُ بِالْهَاءِ غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ

لَا يَجُوزُ إِعْظَامُهُمْ خَارِجَهُ وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ كَمَا مَرَّ. اهـ. وَخَالَفَهُ م ر فَصَّيَّمْ عَلَى آتِهِ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ خَارِجَهُ وَلَوْ لِمَنْ هُوَ فِيهِ بِأَنْ خَرَجَ هُوَ وَهَمُّ عَنْهُ ثُمَّ فَرَّقَهُ عَلَيْهِمْ خَارِجَهُ ثُمَّ دَخَلُوا سَمَ عَلَى خِجٍّ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ صَرْفَ لَحْمِهِ إِلَى مَسَاكِينِهِ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى صَرْفِهِ لَهُمْ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ م ر أَيُّ وَالْخَطِيبُ الْآتِي قَبْلَ الْبَابِ وَكُلُّ هَذِهِ الدَّمَاءُ وَيَذَلُّهَا تَخْتَصُّ تَفْرِيقَتَهُ بِالْحَرَمِ عَلَى مَسَاكِينِهِ يُوَافِقُ مَا نَقَلَهُ سَم عَنْهُ وَصَّيَّمْ عَلَيْهِ ش وَبُصْرُخُ بِالِاخْتِصَاصِ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الذَّبْحِ الْإِنْخِ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ وَعَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَا بُصْرُخُ بِالِاخْتِصَاصِ أَيْضًا وَعَنِ الْإِمْدَادِ وَشَرْحُ الرُّؤُوسِ مَا يُوَافِقُ مَقَالَةَ شَرْحِ الْمُبَابِ مِنْ عَدَمِ الْإِخْتِصَاصِ وَعَنِ عَبْدِ الزَّمَوِيِّ تَلْمِيزَ الشَّارِحِ وَالْوَنَانِي اغْتِمَادَهَا.

• قَوْلُهُ: (لِفُقَرَائِهِ الْإِنْخِ) أَيُّ الْقَاطِنِينَ مِنْهُمْ وَالْغُرَبَاءِ، وَالصَّرْفُ إِلَى الْأَوَّلَى أَوْلَى إِلَّا أَنْ تَشْتَدَّ حَاجَةُ الثَّانِي فَيَكُونُ أَوْلَى وَعِلْمٌ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ جَوَازِ أَكْلِهِ شَيْئًا مِنْهُ، وَآتَهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُفَرَّقَ الْمَذْبُوحَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعْطِيَهُ بِجَمَلَتِهِ لَهُمْ وَيَكْفِي الْإِقْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ فُقَرَائِهِ أَوْ مَسَاكِينِهِ، وَإِنْ انْحَصَرُوا؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ أَقَلُّ الْجَمْعِ فَلَوْ دَفَعَ إِلَى اثْنَيْنِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى ثَالِثٍ ضَمِنَ لَهُ أَقَلُّ مُتَمَوِّلٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ. • قَوْلُهُ: (أَيُّ ثَلَاثَةٍ) أَيُّ فَاكْتَرَّ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَكْرُوهٌ الْإِنْخِ) لَعَلَّهُ إِذَا كَانَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، وَالْأَفْهَى خَرَجَ لَا يَخْفَى. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْمَحْصُورِ وَغَيْرِهِ) أَيُّ يَبَيِّنُ أَنْ يَكُونَ فَقْرًا الْحَرَمِ مَحْصُورِينَ فَيَجِبُ اسْتِعَابُهُمْ أَوْ غَيْرُ مَحْصُورِينَ فَيَكْتَفِي بِثَلَاثَةٍ كَمَا هُوَ قِيَاسُ الزَّكَاةِ بِصُرِّي. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ. • قَوْلُهُ: (حُرْمَةُ الْمَحَلِّ) أَيُّ فَاتَكْتَفِي بِثَلَاثَةٍ مُطْلَقًا. • قَوْلُهُ: (وَتُحْمُ سُدَّ الْخَلَّةِ) أَيُّ فَحَيْثُ امْكَنَ الْإِسْتِعَابُ بِأَنْ كَانُوا مَحْصُورِينَ تَعَيَّنَ بِصُرِّي. • قَوْلُهُ: (سُدَّ الْخَلَّةِ) بِالْفَتْحِ الْخِصْلَةُ وَهِيَ أَيْضًا الْحَاجَةُ وَالْفَقْرُ. انْتَهَى مُخْتَارُ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (تَقْلِيدِيهَا) أَيُّ التَّبِيَّةِ (عَلَيْهَا) أَيُّ التَّفْرِيقِ. • قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ) إِلَى الْمَثْنِ ذَكَرَهُ ع ش عَنْ الشَّارِحِ وَسَكَتَ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ الذَّبْحَ لَا تَجِبُ عِنْدَهُ) أَيُّ وَتُجْزَى عِنْدَهُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ وَيُجْزَى كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ. • قَوْلُهُ: (بِالْمَقْصُودِ) وَهُوَ التَّفْرِيقُ (دُونَ وَسِيلَتِهِ) وَهِيَ الذَّبْحُ أَيُّ، وَإِنْ أَجْزَأَ عِنْدَهَا كَمَا مَرَّ آتِيًا. • قَوْلُهُ: (فَرَزَعَمُ أَنَّ الْأَوَّلَى الْإِنْخِ) لَا

• قَوْلُهُ: (فَرَزَعَمُ أَنَّ الْأَوَّلَى الْإِنْخِ) لَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ لَا يَذْفَعُ الْأَوَّلِيَّةَ.

(لَذَبْحِ الْمُعْتَمِرِ) عُمرَةٌ مُنفَرَدَةٌ عَنْ حَجٍّ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا (المرؤة) لَذَبْحِ (الحاج) إفرادًا أَوْ تَمَتُّعًا وَلَوْ عَنْ تَمَتُّعِهِ أَوْ قِرَانًا (مِنَى)؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ تَحْلِيلِهِمَا (وَكَذَا حُكْمُ مَا سَاقَا) أَيِ الْمُعْتَمِرِ وَالْحَاجِّ الْمَذْكُورَيْنِ (مِنْ هَذِي) نَذِيرٌ أَوْ تَطْلُوعٌ (مَكَانًا) فِي الْاِخْتِصَاصِ وَالْأَفْضَلِيَّةِ فَأَفْضَلُ مَكَانٍ لَذَبْحِ هَذِي الْأَوَّلِ الْمَرْوَةُ وَالثَّانِي مِنَى لِلاتِّبَاعِ.

(وَوَقْتُهُ) أَيِ ذَبْحِ هَذَا الْهَدْيِ بِقِسْمَتِهِ حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنْ فِي نَذَرِهِ وَقْتًا (وَقْتُ الْأُضْحِيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ) قِيَاسًا عَلَيْهَا فَلَوْ أَخَّرَهُ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَجَبَ ذَبْحُهُ قَضَاءً إِنْ كَانَ وَاجِبًا وَوَجِبَ صَرْفُهُ إِلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ، وَالْأَفْضَلُ لِقَوَاتِهِ.....

يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ لَا يَذْفَعُ الْأَوَّلِيَّةَ سَمَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةُ وَالْأَخْسَنُ فِي بَقْيِهِ ضَبْطُهَا بِفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ الْمُضَافِ لِضَمِيرِ الْحَرَمِ. اهـ. فَوَدَّ: (هُمَرَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَنَارَعَ الْإِسْنَوِيُّ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (بِقِسْمَتِهِ) أَيِ التَّنْزِيلِ وَالتَّطْلُوعِ. فَوَدَّ: (حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ غَيْرَ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَوْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ فَإِنَّ عَيْنَ لِهَذِي التَّعَرُّبِ غَيْرَ وَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ وَقْتُ إِذْ لَيْسَ فِي تَعْيِينِ الْيَوْمِ قُرْبَةٌ تَقْلَهُ الْإِسْنَوِيُّ عَنِ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرِهِ. اهـ. زَادَ النَّهْيَةُ، وَاقْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمَلُّكَ اهـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَقَوْلُهُ: لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ وَقْتُ الْإِنِّ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُعَيَّنُ مَا عَيْتَهُ فَيُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي فَيُعَيَّنُ. اهـ.

فَوَدَّ (سَمِي): (وَقْتُ الْأُضْحِيَّةِ) الْإِنِّ أَوْ فَيَحْرُمُ تَأْخِيرُ ذَبْحِهِ عَنْ أَيَّامِهَا وَعَلَيْهِ فَلَوْ عُذِمَتْ الْفُقَرَاءُ فِي أَيَّامِ التَّضَحِّيَةِ أَوْ امْتَنَعُوا مِنَ الْإِخْذِ لِكَثْرَةِ اللَّحْمِ ثُمَّ فَهَلْ يُعْذَرُ بِذَلِكَ فِي تَأْخِيرِهِ عَنْ أَيَّامِ التَّضَحِّيَةِ أَوْ يَجِبُ ذَبْحُهُ فِيهَا وَيُؤَخَّرُ قَدِيدًا إِلَى أَنْ يَوْجَدَ مَنْ يَأْخُذُهُ مِنَ الْفُقَرَاءِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ وَجُوبُ الذَّبْحِ فِي أَيَّامِ التَّضَحِّيَةِ الثَّانِي وَهُوَ ظَاهِرٌ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ ادِّخَارُهُ يَتْلَفُهُ فَهَلْ يَبِيعُهُ وَيَحْفَظُ تَمَنَّهُ إِذَا أَشْرَفَ عَلَى الثَّلْبِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. هَذَا وَقَضِيَّةٌ تُخَصِّصُ ذَبْحَ الْهَدْيِ بِوَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ أَنَّهُ لَوْ أُحْرِمَ بِعُمَرَةٍ وَسَاقِ الْهَدْيِ إِلَى مَكَّةَ بِلَا إِخْرَامٍ وَجُوبُ تَأْخِيرِ ذَبْحِهِ إِلَى وَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ كَانَ سَاقَهُ فِي رَجَبٍ مَثَلًا وَهُوَ قَرِيبٌ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ مَرَّ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ اخْتِصَاصُ مَا يَسُوقُهُ الْمُعْتَمِرُ بِوَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ وَهُوَ كَذَلِكَ الْإِنِّ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي وَجُوبِ التَّأْخِيرِ شِئْ فِي صَوْرَةِ سَوَقِ الْمُعْتَمِرِ هَذَا، وَأَمَّا سَوَقُ الْحَلَالِ الْهَدْيِ فَقَدْ صَرَّحَ الشَّارِحُ بِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِزَمَنِ كَمَا يَأْتِي. فَوَدَّ: (وَالْإِلَّا) أَيِ بَأَنَّ كَانَ تَطْلُوعًا نِهَائِيَّةً

فَوَدَّ: (حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنْ فِي نَذَرِهِ وَقْتًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمَحَلُّ وَجُوبِ ذَبْحِهِ فِي وَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ إِذَا عَيْتَهُ لَهُ أَوْ أَطْلَقَ فَإِنَّ عَيْنَ لَمْ يَوْمًا أَخَّرَ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ وَقْتُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي تَعْيِينِ الْيَوْمِ قُرْبَةٌ تَقْلَهُ الْإِسْنَوِيُّ عَنِ الْمُتَوَلَّى، وَاقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي تَعْيِينُ يَوْمٍ آخَرَ لِذَبْحِهِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ سَهَلَتْ مُنَازَعَةُ الْإِسْنَوِيِّ الْآيَةَ لِيَجُوزَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَيْنٌ وَقْتًا خُصُوصًا إِنْ اكْتَفَى بِالتَّعْيِينِ بِالنِّتَةِ. وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَ شَرْحِ الرُّوضِ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ وَقْتُ الْإِنِّ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُعَيَّنُ مَا عَيْتَهُ فَيُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي فَيُعَيَّنُ.

ونازع السنوي في اختصاص ما ساقه المعتبر بوقت الأضحية بأن لا تشك أنه ﷺ لما أحرم بغيره الحديبية وساق الهدي إنما قصد ذبحه عقب تحلله وأنه لا يتركه بمكة حيا ويرجع للمدينة. اهـ. وفيه ما فيه وخرج بساق ما ساقه الحلال فلا يختص بزمن كهدي الجبران كما مرأما إذا عيّن في نذره غير وقت الأضحية فيتعيّن.

(فرغ) يتأكد على قاصد الحج أو العمرة أن يصحب معه هديا وهو للحاج أكد ومرأا هذا محمل أمره ﷺ من لا هدي معه أن يجعل إحرامه عمرة ومن معه هدي أن يجعله حجا نظرا إلى أنه أكمل الشككين ومن ساق الهدي تقربا أفضل ممن لم يشقه فناسب أن يكون له أكمل الشككين.

ومعني. هـ. قوله: (ونازع السنوي إلخ) عبارة النهاية والمعني، وإن نازع فيه السنوي. اهـ.

هـ. قوله: (ونازع السنوي إلخ) يمكن أن يجاب عن نزاعه بأن قصة الحديبية واقعة حال فعليه احتملت أنه - عليه الصلاة والسلام - نذره وعيّن وقتا ومع تعيين الوقت لا يختص بوقت الأضحية كما أشار إليه الشارح هنا وصرّح به فيما سيأتي سم. هـ. قوله: (وفيه ما فيه) لا يخفى ما فيه فإن إشكال السنوي في غاية المثانة والظهور، والتخلص منه في غاية العسر سم. هـ. قوله: (كما مر) أي أتينا في المشي. هـ. قوله: (فرغ) إلى قوله ومر في النهاية والمعني. هـ. قوله: (فيتعيّن) تقدّم عن النهاية والمعني والأستى خلافه.

هـ. قوله: (يتأكد إلخ) ولا يجب إلا بالنذر فإن كان بذنا سنّ إشعارها فيخرج صفحة سنايها اليمنى أو ما يقرب من محله في البقر فيما يظهر بحديده، وهي مستغيلة القبلة ويلطخها بدمها علامة على أنها هدي ليجتنب، وأن يقلدها نعلين، وأن يكون لهما قيمة ليتصدق بهما ويقلد الغنم عرى القرب ولا يشعرها لضعفها ولا يلزم بذلك ذبحها نهاية ومعني عبارة الوناني ويسر إهداء النعم المجزية أضحية للحرم ولو من مكة والأفضل من محلّ خروجه ويجب بالنذر أو التعيّن كهذا هدي والأفضل أن يشعر الإبل والبقر إلخ ثم يجعلها ليتصدق بالجل ولو عطب الهدي في الطريق أي تعيب وخاف تلفه فإن كان تطوعا فقل به ما شاء من أكل وبيع وغيرهما ووجب ذبح الواجب المميّن ابتداء بالنذر أو بالجمل وعمس ما قلده به في دمه وضرب بها سنامه ليُعلم أنه هدي فيؤكل ولا يباع ولا يجوز لغير المساكين، ولا له ولو كان فقيرا ولا لأحد من قافلته ولو كانوا فقراء الأكل منه قبل أن يتلغ محله فإن بلغه جاز للفقراء لا له وجاز لهم بعد أخذه نقله لينحو البيع فإن تركه بلا ذبح قنات ضمينه بذبح مثله، وأما المميّن عما في الذمة فيعود لملكه بالعطب فله التصرف فيه ويتقى الأصل في ذمته اهـ.

هـ. قوله: (ونازع السنوي إلخ) يمكن أن يجاب عن نزاعه بأن قصة الحديبية واقعة حال فعليه احتملت أنه عليه الصلاة والسلام نذره وعيّن وقتا ومع تعيين الوقت لا يختص بوقت الأضحية كما أشار إليه الشارح هنا وصرّح به فيما سيأتي. هـ. قوله: (وفيه ما فيه) لا يخفى ما فيه فإن إشكال السنوي في غاية المثانة والظهور، والتخلص منه في غاية العسر.

(بَابُ الإِحْصَارِ)

وهو لغة المنع واصطلاحاً المنع عن إتمام أركان الحج أو الفطرة أو هما فلو مُنِعَ مِنَ الرَّمْيِ أَوْ الْمَبِيتِ لَمْ يَجْزَ لَهُ التَّحْلُلُ؛ لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنْهُ بِالطَّوَافِ وَالْحُلُقِ وَيَقَعُ حُجُّهُ مُجْزِئاً عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَيُجْزِئُ كُلٌّ مِنَ الرَّمْيِ وَالْمَبِيتِ بِدَمٍ، وَيَزَاحُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِيهِ بِمَا مَرَّ أَنَّ الْمَبِيتَ يَسْقُطُ بِأَدْنَى غَدِيرٍ يُرَدُّ بِأَنَّ الدَّمَ هُنَا وَقَعَ تَابِعاً وَمُشَابِهاً لِيُوجِبَهُ فِي أَصْلِ الإِحْصَارِ فَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى كَوْنِهِ تَرْكُ الْمَبِيتِ لِعَدْرِ كَمَا لَمْ يَنْظُرُوا لِذَلِكَ فِي أَصْلِ دَمِ الإِحْصَارِ فَإِنْ قُلْتُ: مِنَ الْأَعْذَارِ الْمُسْقِطَةِ ثُمَّ الْخَوْفُ عَلَى الْمَالِ، وَالْإِحْصَارُ يَحْصُلُ بِالْمَنْعِ إِلَّا بِتَذِلِّ مَالٍ، وَإِنْ قُلْتُ فَمَا الْفَرْقُ؟.....

بَابُ: الإِحْصَارِ وَالْفَوَاتِ

أَيُّ وَمَا يُذَكَّرُ مَعَهُمَا مِنْ بَقِيَّةِ مَوَانِعِ إِيْتِمَامِ الْحَجِّ وَالْمَوَانِعِ سِتَّةٌ أَوَّلُهَا الإِحْصَارُ الْعَامُّ مُغْنِي. قُود: (وَهُوَ لُغَةً) إِلَى قَوْلِهِ وَيَزَاحُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي الْتَهْيَةِ وَالْمُغْنَى. قُود: (أَوْ هُمَا) يُغْنِي عَنْهُ جَعْلُ أَوْ لِمَنْعِ الْخُلُوفِ فَقَطُّ. قُود: (فَلَوْ مُنِعَ مِنَ الرَّمْيِ أَوْ الْمَبِيتِ) يَتَّبِعِي أَوْ مِنْهُمَا جَمِيعاً سَمَ وَنَهَايَةً وَمُغْنَى. قُود: (لَمْ يَجْزَ لَهُ التَّحْلُلُ) أَيِ تَحْلُلِ الْحَضَرِ الْمُخْرَجِ مِنَ التُّسُكِ سَمَ. قُود: (لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنْهُ الْخُ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّحْلُلِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَيَحْصُلُ بِدَمٍ تَرْكُ الرَّمْيِ فَلْيُرَاجَعْ سَمَ وَجَزَمَ بِذَلِكَ الْوَنَائِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِذَا حَرَّمَ الْعَبْدُ مَا يُفِيدُهُ. قُود: (مِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّحْلُلِ. قُود: (وَيُجْزِئُ كُلُّ الْخُ) وَاسْتَخَسَّنَ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ سَقُوطَ الدَّمِ وَجَزَمَ بِهِ الثَّوْرُ الزَّيَادِيُّ وَثَانِي أَيِ دَمِ الْمَبِيتِ دُونَ الرَّمْيِ كَمَا فِي الْبَصْرِيِّ. قُود: (بِدَمٍ) كَذَا فِي الْأَسْنَى وَالتَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. قُود: (فِيهِ) أَيِ فِي جَنْبِ الْمَبِيتِ بِدَمٍ بَصْرِيٌّ. قُود: (بِمَا مَرَّ الْخُ) أَيِ فِي فَضْلِ مَبِيتٍ لَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ. قُود: (بِأَدْنَى غَدِيرٍ) كَضْيَاعِ مَرِيضٍ وَقَوَتْ مَطْلُوبُهُ كَأَبْنٍ. قُود: (وَقَعَ تَابِعاً) أَيِ تَبَعِيَّةً مَعَ أَنْفَاءِ دَمِ الإِحْصَارِ فَلَوْ ائْتَمَّتْ بِالْمُشَابَهَةِ لَكَانَ أَشْبَهَ بَصْرِيٌّ. قُود: (لِيُوجِبَهُ فِي أَصْلِ الإِحْصَارِ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ الْحَضَرَ لَا يُوَجِّبُ دَمًا، وَإِنَّمَا يُوَجِّبُهُ تَحْلُلُهُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ كَمَا تَقَدَّمَ سَمَ. قُود: (إِلَى كَوْنِهِ) أَيِ الْمَنْعِ عَنِ الْمَبِيتِ. قُود: (ثُمَّ) أَيِ فِيمَا مَرَّ. قُود: (وَالْإِحْصَارُ) يُغْنِي مَنَعَ الْعَدُوِّ مِنَ نَحْوِ الْمَبِيتِ، وَإِنْ كَانَ قَضِيَّةً قَوْلُهُ الْآتِي؛ لِأَنَّ الْخُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِحْصَارِ هُنَا الْإِصْطِلَاحِيُّ أَيِ الْمَنْعُ عَنِ إِيْتِمَامِ التُّسُكِ وَيَأْتِي عَنِ الْبَصْرِيِّ مَا فِيهِ. قُود: (يَحْصُلُ بِالْمَنْعِ الْخُ) أَيِ فَعِيهِ الْخَوْفُ عَلَى الْمَالِ. قُود: (فَمَا الْفَرْقُ) أَيِ بَيْنَ الْمَبِيتَيْنِ الْمَتْرُوكَيْنِ أَغْنَى التَّابِعَ لِلْإِحْصَارِ وَالْمُسْتَقِيلُ كَزِدِّي وَالْأَوَّلَى أَغْنَى الْمَتْرُوكَ لِلْخَوْفِ عَلَى الْمَالِ أَيِ مِنْ ضَيَاعِهِ وَالْمَتْرُوكُ لِلْمَنْعِ مِنْهُ إِلَّا

بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ

قُود: (فَلَوْ مُنِعَ مِنَ الرَّمْيِ أَوْ الْمَبِيتِ) يَتَّبِعِي أَوْ مِنْهُمَا جَمِيعاً. قُود: (لَمْ يَجْزَ لَهُ التَّحْلُلُ) أَيِ تَحْلُلِ الْحَضَرِ الْمُخْرَجِ مِنَ التُّسُكِ. قُود: (لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنْهُ بِالطَّوَافِ وَالْحُلُقِ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّحْلُلِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَيَحْصُلُ بِدَمٍ تَرْكُ الرَّمْيِ فَلْيُرَاجَعْ. قُود: (لِيُوجِبَهُ الْخُ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ الْحَضَرَ لَا يُوَجِّبُ دَمًا، وَإِنَّمَا يُوَجِّبُهُ تَحْلُلُهُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

قُلْتُ: الفرق أن ذات المبيت ثم لم يتعرض لها المخوف منه بمنع؛ لأن الفرض أنه أحصرهم عن الحج لا غير بخلافه هنا أعني في منعه من المبيت فإن العدو متعرض للمنع منه مثلاً إلا ببذل مال وهذا هو الذي توجد فيه المشابهة للإحصار دون الأول إذ لا تعرض من المخوف منه لمنع من نحو المبيت أصلاً فتأمل (والفوات) أي للحج إذ الغمرة لا تفوت إلا تبعاً لحج القارين (من أحصر) أي منع عن المضى في نسكه دون الرجوع أو معه وهم يفرق مختلفاً أو فرقة واحدة سواء كافراً ومُسليماً، وإن أمكنه قتاله أو بذل مال له.....

ببذل المال. هـ. فود: (قلت الفرق إلخ) قد يقال مقصوده بالفرق مجرد التمييز بين الصورتين لا توجيه لزوم الدم هناك إذ لم يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والأقرب أن مقصوده بيان أنه لم كان هذا إحصاراً دون ذلك سم و قوله: إحصاراً أي مشابهاً به. هـ. فود: (ثم) إشارة إلى قوله أو المبيت لم يجز إلخ كزدي أقول بل إلى قوله من الأغدار المسقط للمبيت ثم إلخ. هـ. فود: (لأن الفرض أنه أحصرهم إلخ) محل تأمل إذ لا يظهر ارتباطه بسابقه ولا حقه فليتأمل سم. هـ. فود: (وهذا هو الذي توجد فيه المشابهة إلخ) أي من حيث المنع والتعرض له كزدي. هـ. فود: (دون الأول) أي المبيت الذي لم يتعرض لذاته لم يوجد فيه المشابهة للإحصار؛ لأنه تابع له وداخل في حكمه كزدي والصواب أي المبيت المتروك لعذر الخوف على المال مثلاً. هـ. فود: (أي للحج) إلى قوله، وأيدّه بقول المجموع في النهاية إلا قوله إن رجا زوال الإحصار وقوله: أي ما لم يقلب إلى ولا قضاء وقوله: على تفصيل إلى واستبطن، وإلى قوله كما بسطت في المغني إلا ما ذكر وقوله: لئلا يدخل إلى واستعماله وقوله: كذا قيل إلى وشمل. هـ. فود: (أو معه) أي مع الرجوع وفائدة التحلل حيث يدفع مشقة الإحرام كالحلّي والقلم ونحوهما مع ش ومغني. هـ. فود: (وهن) أي المانعون (فرق مختلفاً إلخ) وسواء أكان المنع بقطع طريق أم بغيره نهاية ومغني. هـ. فود: (سواء كافراً ومُسليماً إلخ) أي سواء كان المانع كافراً أم مُسليماً وسواء أمكن المضى بقتال أو ببذل مال أو لم يمكن نهاية ومغني قال سم وفي شرح الباب في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشروط ما يتعين مراجعته. اهـ. هـ. فود: (أو بذل مال له) يكره بذله للكافر بخلافه للمُسليم بغد الإحرام كما تقدّم في شرح قوله الثالث أمن الطريق إلخ سم عبارة النهاية والمغني ويكره بذل مال للكفار لما فيه من الصغار بلا ضرورة ولا يخرم كما لا تخرم الهبة لهم أما المسلمون فلا يكره بذله لهم والأولى قتال الكفار عند القدرة عليه ليجمعوا بين الجهاد ونصرة الإسلام، وإتمام التلّك فإن عجزوا

هـ. فود: (قلت الفرق إلخ) قد يقال: مقصوده بالفرق مجرد التمييز بين الصورتين لا توجيه لزوم الدم هنا لا هناك إذ لم يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والأقرب أن مقصوده بيان أنه لم كان هذا إحصاراً دون ذلك؟ هـ. فود: (سواء كافراً ومُسليماً إلخ) في شرح الباب في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشروط ما يتعين مراجعته. هـ. فود: (أو بذل مال له) يكره بذله للكافر بخلافه للمُسليم بغد الإحرام كما تقدّم في شرح قوله. الثالث أمن الطريق إلخ.

ولم يجد طريقاً آخر يُمكنه سلوكه (تَحَلَّل) جوازاً حاجاً كان أو مُعْتَمِراً أو قارناً لِزُورِ قولهِ تعالى: «حِينَ أُحْصِرُوا بِالْأُحْدَيْيَةِ وَهُمْ حُرُمٌ فَتَحَرَّوْا وَخَلُّوا» وَأَمَرَهُمْ بِذَلِكَ ﴿وَإِنْ أُخْصِرْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (سورة: ١١٦: أي، وَأَرَدْتُمْ التَّحَلُّلَ إِذَ الْإِحْصَارُ بِمُجْبَرِهِ لَا يُوجِبُ هَذَا). وَالْأَوَّلَى لِلْمُعْتَمِرِ وَحَاجٌّ اسْتَسَعَّ زَمَنَ إِحْرَامِهِ الصَّيْرِ إِنْ رَجَا زَوَالَ الْإِحْصَارِ نَعَمْ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ انْكِشَافُ الْعُدُوِّ، وَإِمَّا كَانَ الْحَجُّ أَوْ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْعُمْرَةِ امْتَنَعَ تَحَلُّلُهُ لِإِقْلَةِ الْمَشَقَّةِ حِينَئِذٍ أَمَّا إِذَا أَمَكْنَهُ سُلُوكُ طَرِيقٍ آخَرَ وَلَوْ بَحَرًا غَلَبَتْ.....

عَنْ قِتَالِهِمْ أَوْ كَانَ الْمَانِعُونَ مُسْلِمِينَ فَلَا أَوَّلَى لَهُمْ أَنْ يَتَحَلَّلُوا وَيَتَجَاوَزُوا عَنْ الْقِتَالِ وَيَجُوزُ لَهُمْ إِنْ أَرَادُوا الْقِتَالَ لُبْسُ الدَّنَعِ وَنَحْوِهِ مِنَ آلَاتِ الْحَرْبِ وَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الْغُذْيَةُ كَمَا لَوْ لَبَسَ الْمُحْرِمُ الْمَخِيطَ لِدَفْعِ حَرِّ وَبَرْدٍ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ بِذَلِكَ مَالٍ) أَيِ، وَإِنْ قَلَّ عَشْرٌ وَوَتَائِي زَادَ الْمُغْنَى أَيِ قَلَّةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى آدَاءِ الشُّكْلِ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَتَحَرَّوْا الدَّهْمَيْنِ وَالثَّلَاثَ لَا يَتَحَلَّلُ مِنْ أَجْلِهَا. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجِدْ الْخ) عَطَفَ عَلَى مُنْعِ الْخِ وَسَيَذْكُرُ مُحْتَرِّزَهُ قَالَ سَمِ فَلَوْ ظَنَّ أَنْ لَا طَرِيقَ آخَرَ فَتَحَلَّلَ قَبْلَ أَنْ تَمَّ طَرِيقًا آخَرَ يَتَأْتِي سُلُوكُهُ قَبْلَ تَبَيُّنِ عَدَمِ صِحَّةِ التَّحَلُّلِ م. ر. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (تَحَلَّلَ جَوَازًا) أَيِ بِمَا سَيَأْتِي لَا وَجُوبًا مُغْنَى وَنَهَايَةً. هـ. فَوَدَّ: (وَحَلَّقَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى فَحَلَّقَ بِالْفَاءِ. هـ. فَوَدَّ: (أَيِ، وَأَرَدْتُمْ التَّحَلُّلَ) عَطَفَ عَلَى أُخْصِرْتُمْ. هـ. فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلَى لِلْمُعْتَمِرِ) أَيِ مُطْلَقًا. هـ. فَوَدَّ: (امْتَنَعَ تَحَلُّلُهُ) أَيِ فَلَوْ تَحَلَّلَ لَمْ يَخْصُلِ التَّحَلُّلُ سَمِ. هـ. فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا أَمَكْنَهُ) إِلَى، وَأَمَّا إِذَا خَشِيَ كَانَ الْمُنَاسِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَالْأَوَّلَى لِلْمُعْتَمِرِ الْخِ. هـ. فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا أَمَكْنَهُ الْخِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَمَّا إِذَا تَمَكَّنُوا بِغَيْرِ قِتَالٍ أَوْ بِذَلِكَ مَالٍ كَانَ كَانَ لَهُمْ طَرِيقٌ آخَرُ يُمَكِّنُ سُلُوكَهُ وَوُجِدَتْ شُرُوطُ الْإِسْطَاعَةِ فِيهِ لَزِمَهُمْ سُلُوكُهُ سِوَا أَطَالِ الزَّمَانِ أَمْ قَصُرَ، وَإِنْ تَقَنَّنُوا الْفَوَاتِ فَلَوْ فَاتَهُمُ الْوُقُوفُ بِطُولِ الطَّرِيقِ الْمَسْلُوكِ أَوْ نَحْوِهِ تَحَلَّلُوا بِعَمَلِ عُمْرَةٍ وَلَا قَضَاءٍ عَلَيْهِمْ فِي الْأَظْهِرِ. اهـ. قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ: م. ر. وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَظْهِرِ أَيِ؛ لِأَنَّهُ فَوَاتٌ نَشَأَ عَنْ خَضِرٍ فَلَا يُشْكِلُ

هـ. فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجِدْ طَرِيقًا آخَرَ) فَلَوْ ظَنَّ أَنْ لَا طَرِيقَ آخَرَ فَتَحَلَّلَ قَبْلَ أَنْ تَمَّ طَرِيقًا آخَرَ يَتَأْتِي سُلُوكُهُ قَبْلَ تَبَيُّنِ عَدَمِ صِحَّةِ التَّحَلُّلِ م. ر. هـ. فَوَدَّ: (حِينَ أُخْصِرُوا بِالْأُحْدَيْيَةِ) فَإِنْ قُلْتُ يُشْكِلُ مِنْ قِصَّةِ الْحُدَيْيَةِ أَنَّ السَّيِّدَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ جُمْلَةِ أَهْلِ الْحُدَيْيَةِ وَقَدْ مَكَّنَتْهُ قُرَيْشٌ مِنَ الْبَيْتِ حِينَ أَرْسَلَهُ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاغْتَنَعَ مِنَ الطَّرَافِ لِكِرَامَتِهِ ذَلِكَ مَعَ مَنْجِمِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ مَبْسُوطٌ فِي السَّيْرِ فَكَيْفَ جَازَ لِسَيِّدِنَا عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التَّحَلُّلَ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ إِنْجَائِهِ بِعُمْرَةٍ وَقَدْ اِطْلَعَ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَأَقْرَهُ قُلْتُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِذَا تَرَكَ الْإِثْبَانُ بِهَا حِينَ دَخَلَ مَكَّةَ وَمَكَّنُوهُ مِنَ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ لَا يَجِبُ قُوْرًا مَعَ تَجْوِيزِهِ أَنَّهُ يَتَمَكَّنُ مِنْهُ بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنْ يَزُولَ الْمَنْعُ الْعَامُّ أَوْ وَخْدَهُ بِإِذْنِهِ ﷺ لِقَاءِ تَمَكُّنِهِ وَخْدَهُ مِنَ الْبَيْتِ مَا يَتَّقَى بَعْدَ ذَلِكَ الْمَنْعَ الْعَامِّ لِعُثْمَانَ وَغَيْرِهِ كَمَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَرَكَ الْعَمَلَ ابْتِدَاءً لِأَدَاءِ اجْتِهَادِهِ إِلَى امْتِنَاعِ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَمْنُوعًا مِنْهُ ثُمَّ مُنِعَ هُوَ مِنْهُ أَيْضًا بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. فَوَدَّ: (امْتَنَعَ تَحَلُّلُهُ) أَيِ فَلَوْ تَحَلَّلَ لَمْ يَخْصُلِ التَّحَلُّلُ.

فيه السلامة ووجدت شروط الاستطاعة فيه فيلزمه سلوكه، وإن عليم الفوات ويتحلل بمحل غمرة، وأما إذا خشي فوات الحج لو صبر فالأولى التحلل لئلا يدخل في ورطة لزوم القضاء له واستعماله أحصر في منع العد وخلاف الأشهر إذ هو استعماله في نحو المرض وحصر في العدو كذا قيل، ورد بالآية الموافقة لما هنا فالأشهر أن الإحصار المنع من المقصود بقدر أو نحو مرض والحصر التضييق وشمل كلامه الحصر عن الوقوف دون البيت وعكسه لكن

بما يأتي من وجوب القضاء على من فاته الحج؛ لأن ذاك فوات لم ينشأ عن حصر. اهـ. فود: (فيه) أي في سلوك الطريق الآخر. فود: (وإن عليم الفوات) أي؛ لأن سبب التحلل هو الحصر لا خوف الفوات ثم إن حصل لنحو صعوبة تحلل بمحل غمرة ولا قضاء، وإلا قضى ونأى. فود: (ويتحلل إلخ) أي إن حصل الفوات سم. فود: (وأما إذا خشي إلخ) مختار قوله اتسع وقت إخراجه. فود: (فالأولى التحلل) أي بعد جواز التزك. فود: (لئلا يدخل إلخ) أي لو فات سم. فود: (في ورطة لزوم القضاء) أي عند بعضهم نهاية قال ع ش قوله: م لزوم القضاء إلخ ضعيف. اهـ. وبذلك يتدفع استشكل سم بما نصه قوله: في ورطة لزوم القضاء فإنه يلزم بالفوات لكن سيأتي أن الفوات لا يوجب قضاء التطوع، وأما الفرض فهو باقي كما كان فليتأمل مع ما هنا. اهـ. ودفعه الوائي بجواب آخر عبارته أما لو ضاق الوقت فالأولى تمجيل التحلل لئلا يدخل في ورطة لزوم القضاء إذا فاته فإنه ليس ناشئاً عن الإحصار بل هو فوات محض؛ لأنه، وإن لم يحصر لفاته. اهـ. أي فلا يشكل بما يأتي فإنه في فوات نشأ عن الإحصار. فود: (وحصر) أي استعماله. فود: (وشمل كلامه الحصر عن الوقوف إلخ) أقول وشمل الحصر عن الطواف فقط كما في الإيضاح أو عن السعي فقط كما في حاشيتي السبب والشارح عليه وهذا مع ما صرح به قولهم الآتي ولا قضاء على المحصر إلخ من أنه بالإحصار ثم التحلل يخرج من الشك

فود: (ويتحلل بمحل غمرة) إن حصل الفوات. فود: (فالأولى التحلل) بعد جواز التزك. فود: (لئلا يدخل) لو فات. فود: (لزوم القضاء) فإنه يلزم بالفوات لكن سيأتي أن الفوات يوجب قضاء التطوع، وأما الفرض فهو باقي كما كان فليتأمل مع ما هنا. فود: (وشمل كلامه الحصر عن الوقوف إلخ) أقول وشمل الحصر عن الطواف فقط أو عن السعي فقط، وعبارة الإيضاح ولا فرق في جواز التحلل بالإحصار بين أن يتفق ذلك قبل الوقوف أو بعده ولا بين الإحصار عن البيت فقط أو عن الوقوف أو عنهما قال السيّد في حاشيته وبيّنه الشارح في حاشيته قد قمنا أن الإحصار عن السعي فقط كذلك. اهـ. وهذا مع ما صرح به قولهم الآتي ولا قضاء على المحصر إلخ من أنه بالإحصار ثم التحلل يخرج من الشك ويسقط ما فعله منه يعلم أن من أحصر ولو عن الطواف وحده أو السعي وحده ثم تحلل سقط ما فعله من الشك، وإذا أراده بعد ذلك عند تمكنه احتاج إلى استثنائه والإتيان بإخرام جديد ومن ذلك تحلل الحائض الآتي عن البلقيني فحتاج بعده عند تمكنها إلى استثنائه بإخرام جديد خلافاً لما توهمه بعض العلّابة من أنه إذا تمكن كفى البناء على ما فعله قبل التحلل فليحرر ش.

يلزمه في الأول أن يدخل مكة ويتحلل بعمل غمرة وفي الثاني أن يقف ثم يتحلل أي ما لم يغلب على ظنه انكشاف العدو قبل ثلاثة أيام فيما يظهر أخذًا مما تقرّر في الغمرة ولا قضاء فيهما على تفصيل.....

وَيَسْقُطُ مَا فَعَلَهُ مِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ مَنْ أَحْصَرَ وَلَوْ عَنِ الطَّوَافِ وَخَذَهُ أَوْ السَّعْيِ وَخَذَهُ ثُمَّ تَحَلَّلَ سَقَطَ مَا فَعَلَهُ مِنَ الشُّكِّ، وَإِذَا أَرَادَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ تَمَكُّبِهِ احتاج إلى استثنائه والإتيان بإخرام جديد ومن ذلك تَحَلُّلُ الْحَائِضِ الْآتِي عَنِ الْبُلْقَيْنِي فَتَحْتَاجُ بَعْدَهُ عِنْدَ تَمَكُّبِهَا إِلَى اسْتِثْنَائِهِ بِإِخْرَامٍ جَدِيدٍ سَم. هـ. قُود: (وَفِي الثَّانِي أَنْ يَقِفَ الْإِنْسَانُ) وَلَا حُكْمَ لِهَذَا الْوُقُوفِ فَلَيْسَ لَهُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ حَتَّى يَقَعَ عَنْ تَحْوِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ فِي وَقْتٍ آخَرَ رَشِيدٍ عَنِ عِبَارَةِ الْوَنَائِي، وَإِنْ وَقَفَ فَأَحْصَرَ فَتَحَلَّلَ قَرَأَ الْحَصْرَ، وَأَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ وَيَنْتَقِ، وَإِنْ كَانَ الْوُقُوفُ بَاقِيًا صَحَّ إِخْرَامُهُ وَلَزِمَهُ الْاسْتِثْنَاءُ. اهـ. هـ. قُود: (ثُمَّ يَتَحَلَّلُ) أَيِ بِالذَّبْحِ ثُمَّ إِزَالَةُ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ نَاقِيًا تَحَلُّلُ فِيهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الدَّمَ فَاطْعَامَ مُجْزِئٍ فِي الْفِطْرَةِ بِقِيَمَتِهِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الطَّعَامِ لَزِمَهُ صَوْمٌ بَعْدَ أَمْدَادِهِ لِكُلِّ مَذْيُومٍ وَيُكْمِلُ الْمُتَكْسِرُ، وَلَا يَتَوَقَّفُ التَّحَلُّلُ عَلَى صَوْمٍ فَيَكْفِي الْإِثْنَانُ بِهِ فِي أَيِّ زَمَنٍ وَمَكَانٍ شَاءَ وَلَوْ بَعْدَ التَّحَلُّلِ وَثَانِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ كَالثَّانِيَةِ وَالْمُغْنَى مَا يَوَافِقُهُ وَقَصِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ الزَّمْنُ وَالْمَيْتُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ سَم، وَأَنْ لَهُ تَحَلُّلٌ وَاحِدٌ فَقَطْ كَمَا تُصَرِّحُ بِهِ الشُّرُوحُ الثَّلَاثَةُ خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ سَم عَنْ بَحْثِ شَيْخِهِ الْبُرْلُوسِيِّ ثُمَّ آيِدَهُ. هـ. قُود: (وَلَا قَضَاءُ فِيهِمَا عَلَى تَفْصِيلٍ) أَطْلَقَ فِي

هـ. قُود: (ثُمَّ يَتَحَلَّلُ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِالزَّمْنِ وَالْحَلْقِ وَالذَّبْحِ فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا النَّبِيُّ عِنْدَ الزَّمْنِ وَالْحَلْقِ وَالذَّبْحِ فَيَحْتَمِلُ اغْتِيَاظُهَا نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ مِنَ الشُّكِّ وَيَحْتَمِلُ اغْتِيَاظُهَا فِي غَيْرِ الزَّمْنِ أَوْ فِي غَيْرِ الزَّمْنِ وَالْحَلْقِ وَلَوْ فَعَلَ اثْنَيْنِ مِنَ الثَّلَاثَةِ حَصَلَ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَوْ فَاتَهُ الزَّمْنُ الْإِلْحَ تَوَقَّفَ التَّحَلُّلُ عَلَى الذَّبْحِ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَتَوَقَّفَ التَّحَلُّلُ عَلَيْهَا أَيْضًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ فَاتَهُ الزَّمْنُ عِنْدَ التَّحَلُّلِ مِنَ الْحَجِّ الْخَالِي عَنِ الْحَصْرِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الرُّوضِ مَا نَصَّهُ فَإِنْ أَحْصَرَ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَلَمْ يَتَحَلَّلْ حَتَّى فَاتَهُ الزَّمْنُ وَالْمَيْتُ فَعَلَيْهِ الدَّمُ وَيَحْصُلُ بِهِ وَالْحَلْقُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ ثُمَّ يَطُوفُ مَتَى أَمَكَنَ وَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ ثَانٍ لِلْمَيْتِ. اهـ. كَذَا بِحَقِّ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الْبُرْلُوسِيِّ بِهَامِشٍ شَرَحَ الْبَهْجَةِ. وَمَا بَحَثَهُ مِنْ تَعَدُّدِ التَّحَلُّلِ خَالَفَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَقَرَأَ بِمَا يَتَّبِعُ مَا فِيهِ فِي مَحَلِّ آخَرَ وَبِهَامِشِهِ وَيُؤَيِّدُ بَحْثَ شَيْخِنَا مَا حَكَاهُ عَنِ الرُّوضِ وَبِذَلِكَ يَخْصُصُ الْفَرْقَ الْآتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَهُ التَّحَلُّلُ فِي الْحَالِ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ كَانَ فِي كَلَامِهِمْ، وَلَا أَمَكَنَ مَعَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِي الرُّوضِ مُتَّصِلًا بِقَوْلِهِ وَعَلَيْهِ دَمٌ ثَانٍ لِلْمَيْتِ مَا نَصَّهُ وَلَا قَضَاءُ بِإِحْصَارِ بَعْدَ الْوُقُوفِ، وَإِنْ صُدَّ عَنْ عَرَافَاتٍ فَقَطْ تَحَلَّلَ بِأَفْعَالِ الْغُمَرَةِ وَلَا قَضَاءُ عَلَيْهِ. اهـ. وَاعْلَمْ أَنَّ مَا حَكَاهُ شَيْخُنَا عَنِ الرُّوضِ فِيهِ نَوْعٌ تَصَرُّفٍ فِي لَفْظِهِ كَمَا يُعْلَمُ بِمُراجَعَتِهِ، وَأَنْ مَقْهُومَ قَوْلِ الرُّوضِ وَلَمْ يَتَحَلَّلْ حَتَّى فَاتَهُ الزَّمْنُ الْإِلْحَ أَنَّ لَهُ التَّحَلُّلَ قَبْلَ فَوَاتِهِ وَهُوَ مَحْمَلُ قَوْلِ الشَّارِحِ وَفِي الثَّانِي أَنْ يَقِفَ ثُمَّ يَتَحَلَّلْ وَحَبِيتُ يَسْقُطُ الزَّمْنُ وَالْمَيْتُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. هـ. قُود: (وَلَا قَضَاءُ فِيهِمَا عَلَى تَفْصِيلٍ) عِبَارَةٌ شَرِّحَ مَرَّ وَلَا قَضَاءُ فِيهِمَا فِي الْأَظْهَرِ. اهـ.

فيه وفي لزوم دم الإحصار ذكرته في شرح الباب عن المجموع وغيره واستنبط البلقيني من الإحصار عن الطواف أن من حاضت أو نفست قبل الطواف ولم يُمكنها الإقامة للطهر أنها تُسافر فإذا وصلت لمحل يتعذر وصولها منه لمكة لعدم نفقة أو نحو خوف تحللت بالنية والذبح والحلق، وأئده بقول المجموع عن كثيرين من صد عن طريقه ووجد طريقاً أطول ولم يكن معه نفقة تكفيه جاز له التحلل وسبقه البارزي إلى نحوه كما بسطت ذلك في الحاشية وقد يُنظر في قوله لعدم نفقة بما يأتي أن نحو نفاذ النفقة لا يجوز التحلل من غير شرط وما في المجموع لا يؤيده؛ لأن الذي فيه محصور؛ لأنه صد عن طريقه وتعذر عليه سلوك الطريق

الروض وشرح م ر أي والخطيب أنه لا قضاء فيهما سم عبارة الوثاني ولا يقضي مَحْصُورٌ حَضَرًا عامًا أو خاصًا تحلل بل الأمر كما كان الإحصار إلا في صور قليلة بأن أخر التحلل عن الحج مع إمكانه من غير رجاء أمن حتى فات أو فاته ثم أُحصِرَ أو زال الحضر والوقت باقي ولم يتحلل ومضى في النسك فاته أو سلك طريقاً آخر مساوياً للأول فاته الوقوف. اهـ. ويأتي في شرح قول المصنف ولا قضاء على المحصر إلخ أن هذه الصور لا ترد عليه أي المتن؛ لأن القضاء في هذه كلها للوقوف أي الغير الثاني عن الحضر لا للحضر. قود: (فيه) أي في عدم القضاء. قود: (وفي لزوم إلخ) عطف على فيه.

قود: (واستنبط البلقيني إلخ) اعتمده النهاية والمغني. قود: (ولم يُمكنها الإقامة إلخ) لا يبعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم التحلل بشرطه سم. قود: (تحللت بالنية) ظاهره، وإن انقطع الحيض سم. قود: (وأئده) الضمير المستتر للبلقيني والبارزي لما استنبطه. قود: (وسبقه البارزي إلخ) واستحسنه الولي العراقي مغني. قود: (وقد يُنظر إلخ) يُمكن أن يُجاب بالفرق؛ لأنه انضم هنا إلى نفاذ النفقة كونها مُبْتَعَثٌ مِنَ الْبَيْتِ بِالْحَيْضِ سم عبارة الوثاني وحمل في الحاشية قول الأصحاب أن عدم النفقة لا يجوز التحلل من غير شرط على التحلل قبل الوقوف أما بعده فيجوز التحلل بسببه، وإن لم يشترط انتهى. اهـ. قود: (وتعذر عليه سلوك الطريق إلخ) قد يقال تعذر الطريق الأخرى ليس إلا لفقد نفقتها فهو صريح في جواز التحلل لمن وجد طريقاً لكن لم يجد نفقتها فالتأييد صحيح فليُتأمل بعد مع قوله بما يأتي إلخ إلا أن يُفرق بين مجرد نفاذ النفقة وبين نفاذ نفقة طريق مع الصد عن طريق أخرى

قود: (على تفصيل) أطلق في الروض أنه لا قضاء فيهما. قود: (ولم يُمكنها الإقامة) لا يبعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم التحلل بشرطه. قود: (أو نحو خوف تحللت بالنية) ظاهره، وإن انقطع الحيض حبيط. قود: (وقد يُنظر إلخ) يُمكن أن يُجاب بالفرق؛ لأنه انضم هنا إلى نفاذ النفقة كونها مُبْتَعَثٌ مِنَ الْبَيْتِ بِالْحَيْضِ. قود: (وتعذر عليه سلوك الطريق الأخرى) قد يقال تعذر الطريق الأخرى ليس إلا لفقد نفقتها فالتأييد صحيح فليُتأمل بعد قوله بما يأتي إلخ إلا أن يُفرق بين مجرد نفاذ النفقة وبين نفاذ نفقة طريق مع الصد عن طريق أخرى ويوجه بأنه بمنزلة من لم يجد طريقاً أخرى فتأمل.

الأخرى فجاز له التحلل ليقاء إحصاره فتأمل. (وقيل لا تحلل الشُرْذِمَةُ) القليلة التي اختص بها الحصر من بين الرفقة والأصح أن الحصر لخاص ولو لواحد كان حبس ظُلُمًا ولو بدين يمجز عنه كالعام؛ لأنَّ مشقة كلِّ أحد لا تختلف بتحمل غيره مثلها وعذمه وفارق نحو المحبوس المريض بأنَّ الحبس يمنعه إثمًا تُسبِّكه حشًا بخلاف المريض. (ولا تحلل) جائز (بالمريض) إذا لم يشترطه بل يصير حتى يبرأ فإن كان مُحْرَقًا بعمرة أتمها أو بحج وفاته تحلل بعمرة؛ لأنَّ المريض لا يمنع الإثم كما تفرز ولا يُزيله التحلل (فإن شرطه) أي التحلل بالمريض وقد قارنت نية شرطه الذي تُلَفِّظ به عَقِبَ نية الإحرام بأنَّ وُجِدَتْ قبل تمايها فيما يظهر نظير ما يأتي في الاستثناء في نحو الطلاق (تحلل به) أي بسبب المريض (على المشهور) لقوله ﷺ

ويؤجبه بأنه بمنزلة من لم يجد طريقًا أخرى فتأمل سم وتقدّم أيضًا عن الوناني عن الحاشية جواب آخر.
 • فود: (والأصح) إلى قول المشي ومن تحلل في النهاية والمغني لإا قوله الذي تُلَفِّظ به عَقِبَ الإحرام وقوله: بأنَّ وُجِدَتْ إلى المشي وقوله: ويظهر أن المراد إلى ثم إن شرط وقوله: ويظهر إلى المشي.
 • فود: (كان حبس ظُلُمًا) صريح في أن هذا من محل الخلاف أيضًا سم. • فود: (ظُلُمًا) أما إذا حبس بحق كان حبس بدين متمكن من أدائه فلا يجوز له التحلل بل عليه أن يؤديه ويمضي في تسبكه فلو تحلل لم يصح تحلله، وإن فاته الحج في الحبس لم يتحلل إلا بعمل عمرة بعد إثباته مكة كمن فاته الحج بلا إحصار مغني وشرح الروض. • فود: (ولو بدين إلخ) عبارة النهاية أو بدين وهو مُغَيَّرٌ به وعاجز عن إثبات إحصاره به. اهـ. • فود: (بخلاف المريض) أي فإنه لا يمنع الإثم فالمريض متمكن من إتمام التلُّك معه مغني.

• فود (سني): (بالمريض) أي ونحوه من الأعذار كالخطأ في العدي أسنى ومغني ونهاية. • فود: (ولا يزيله التحلل) الأزل حذفه.

• فود (سني): (فإن شرطه إلخ) والإحتياط شرط ذلك أسنى ونهاية عبارة ابن عبد الحق فإن شرطه أي لفظًا انتهت أي واللفظ هو المتبادر من الشرط ع ش. • فود: (بالمريض) أي ونحوه مغني. • فود: (بأن وُجِدَتْ) أي نية شرطه إلخ (قبل تمايها) أي نية الإحرام. • فود: (نظير ما يأتي إلخ) قضيته أن المراد أنه يُشترط أن توجد نية شرطه قبل الفراغ من نية الإحرام سم.

• فود (سني): (تحلل إلخ) أي جوازًا مغني. • فود: (بسبب المريض) أي أو نحوه مغني.
 • فود: (لقوله ﷺ إلخ) أي وكما أنه أن يخرج من الصوم فيما لو نذر بشرط أن يخرج منه بعد نهاية

• فود: (من بين الرفقة إلخ) قضيته اختصاص هذا بما إذا كانت الشُرْذِمَةُ بعضًا من الرفقة بخلاف ما إذا كانت جملة الرفقة فليراجع. • فود: (كان حبس ظُلُمًا) صريح في أن هذا من محل الخلاف أيضًا.
 • فود: (ولا يزيله التحلل) قد يؤخذ من هذا المنع في مسألة الحائض. • فود: (نظير ما يأتي إلخ) قضيته أن المراد أنه يُشترط أن يوجد فيه شرطه قبل الفراغ من نية الإحرام.

في الخبر الصحيح لَوْجَعَةُ مُحْجِي واشْتَرَطِي وقولي اللهم مجلي حيث حبستني ، وألحق بالحجَّ العُمْرَةَ والمرضى في ذلك غيره من الأعداء كضلالِ طريق وتغادِ تَفَقُّة فلا يجوزُ شرطه بلا عُذْرٍ أو حيث أراد ونحوه نظير ما مرَّ أو اجزِ الاعتكاف ويظهر أنَّ الشرادَ بالعُذْر هنا ما يشقُّ معه مُصَابَرَةُ الإحرامِ مُشَقَّةٌ لا تُحْتَمَلُ غالبًا ثم إنَّ شَرَطَ التَّحَلُّلِ بهِذِي لَزَمَهُ أو بلا هِذِي أو أَطْلَقَ فلا وله شرطُ انْقِلَابِ حَجِّهِ عُمْرَةً عند نحوِ المرضى وتُجْزِئُهُ حَيْثُيْذِي عن عُمْرَةِ الإسلامِ وخرج

ومُغْنِي . فُود : (وقولي إلخ) عَطَفْتُ تَفْسِيرَ ش . فُود : (اللَّهُمَّ مَجْلِي) بَفَتْحِ الحاءِ أي مُوضِعِ أَحَلِّ .

فُود : (حَبَسْتَنِي) بَفَتْحِ السَّيْنِ أي الْعِلَّةُ والشَّكَايَةُ كَذَا قاله صَاحِبُ الوافي من الخَادِمِ لِلزُّرْكَشِيِّ وقال في الْكِفَايَةِ مَجْلِي بِكَسْرِ الحاءِ كَذَا قاله شَيْخُ الإسلامِ ابْنُ حَجَرٍ العسْقلَانِيُّ في تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ اه زِيَادِي وفي الْمُخْتَارِ ما يوافقُ كَلَامَ الوافي ع ش وفي البَصْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الزِّيَادِيِّ الْمَذْكُورِ ما نَصَّهُ وَلَفْظُ نُسْخِ الشَّكَايَةِ الصَّحِيحَةِ بَفَتْحِ التَّاءِ خِطَابٌ لِلَّهِ تَعَالَى . اه . فُود : (في ذَلِكَ) أي في جَوَازِ التَّحَلُّلِ بِالشَّرْطِ . فُود : (غَيْرُهُ إلخ) وفي فَتَاوَى الشَّارِحِ أَنَّ مِنَ الْعُذْرِ الْمُبَاحِ وَجُودَ مَنْ يَسْتَأْجِرُهُ لِلْحَجِّ كما هو ظَاهِرٌ انْتَهَى بَصْرِيٌّ وَوَتَائِي . فُود : (ما يَشَقُّ إلخ) والأَوْجُهُ ضَبْطُهُ بما يَخْصُلُ معه مُشَقَّةٌ لا تُحْتَمَلُ عَادَةً في إِنْصَامِ النُّسْكِ نِهَايَةً وَزِيَادِي . فُود : (أو بلا هِذِي إلخ) والتَّحَلُّلُ في هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ بِالنِّتَةِ أو الْحَلْقِي أو نَحْوِهِ فَقَطَّ مُغْنِي وَوَتَائِي وفي سَمٍ عَنِ شَرْحِ الْبَهْجَةِ مِثْلُهُ وَعبارةُ النِّتَةِ وَالْأَسْنَى فَالتَّحَلُّلُ فِيهِمَا يَكُونُ بِالنِّتَةِ فَقَطَّ . اه . قال ع ش قَوْلُهُ : م ر يَكُونُ بِالنِّتَةِ فَقَطَّ عِبَارَةً ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ تَبَعًا لِشَيْخِ الإسلامِ بِالنِّتَةِ وَالْحَلْقِي فَقَطَّ . انْتَهَتْ . وما قالاه ظَاهِرٌ اه أي فَقَوْلُ النِّتَةِ وَالْأَسْنَى فَقَطَّ إِنَّمَا هو احْتِرَازٌ عَنِ الذَّنْبِ لا عَنِ الْحَلْقِي أَيْضًا . فُود : (وَلَهُ شَرَطُ انْقِلَابِ حَجِّهِ عُمْرَةً إلخ) ، وإنَّ شَرَطَ قَلْبِ حَجِّهِ عُمْرَةً بِالْمَرَضِ أو نَحْوِهِ جَازٌ كما لو شَرَطَ التَّحَلُّلَ بِهِ بَلْ أَوَّلَى قَلْبِهِ فِي ذَلِكَ إِذَا وَجَدَ الْعُذْرَ أَنْ يَقْلِبَ حَجِّهِ عُمْرَةً وَتُجْزِئُهُ عَنِ عُمْرَةِ الإسلامِ والأَوْجُهُ أَنَّهُ لا يَلْزَمُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْخُرُوجُ إِلَى أَذْنَى الْجِلِّ وَلَوْ يَسِيرُ إِذْ يُقْتَرَفُ فِي الدَّوَامِ ما لا يُقْتَرَفُ فِي الْإِتِّدَاءِ نِهَايَةً ، وَإِعَابٌ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ الْإِقْوَلُهُ وَلَا وَجْهَ إلخ . فُود : (هَذَا نَحْوُ الْمَرَضِ) أي أَيَّ فَعَنْدَ وَجُودِ الْعُذْرِ انْقَلَبَ حَجُّهُ عُمْرَةً مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي زَادَ سَمٍ عَنِ شَرْحِ الْمُبَابِ وَيَتَبَنَّى أَنْ لا يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ لِأَذْنَى الْجِلِّ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ إِحْرَامًا مُبْتَدَأً بِهِ . اه . فُود : (وَتُجْزِئُهُ عَنْ عُمْرَةِ الإسلامِ) أي بِخِلَافِ عُمْرَةِ التَّحَلُّلِ بِالْإِحْصَارِ أي مِثْلًا لا تُجْزِئُ عَنْ عُمْرَةِ الإسلامِ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَتْ عُمْرَةً ، وَإِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُ عُمْرَةٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي زَادَ سَمٍ عَنِ شَرْحِ الْمُبَابِ وَقِيَّاسُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَشَرَطَ أَنَّهُ إِذَا صُدَّ عَنِ الْوُقُوفِ انْقَلَبَ حَجُّهُ عُمْرَةً فَإِنْ صُدَّ عَنْهُ انْقَلَبَ عُمْرَةً مُجْزِئَةً عَنْ عُمْرَةِ الإسلامِ . اه .

فُود : (ثُمَّ إِنَّ شَرَطَ التَّحَلُّلِ بِهِذِي لَزَمَهُ إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ فِي الْمَرَضِ وَالتَّحَلُّلِ فِي ذَلِكَ بِالنِّتَةِ وَالْحَلْقِي فَقَطَّ نَعَمْ إِنَّ شَرَطَهُ بِهِذِي لَزَمَهُ ثُمَّ قال وَكَالْمَرَضِ فِيمَا ذَكَرَ غَيْرَهُ مِنَ الْأَعْدَاءِ كَضَلَالِ الطَّرِيقِ إلخ . فُود : (وَلَهُ شَرَطُ انْقِلَابِ حَجِّهِ عُمْرَةً) أي قَلْبُهُ . فُود : (هَذَا نَحْوُ الْمَرَضِ) هل مِنْهُ الْفَوَاتُ فَإِنْ شَرَطَ انْقِلَابَهُ عُمْرَةً عِنْدَ فَوَاتِهِ انْقَلَبَ . فُود : (وَتُجْزِئُهُ حَيْثُيْذِي عَنْ عُمْرَةِ الإسلامِ) قال فِي شَرْحِ الْمُبَابِ بَعْدَ

بشرطه أي التحلل شرطٌ صيرورته حلالاً بنفس المريض فإنه يصير به حلالاً من غير تحلل ولا هذي ويظهر ضبط المريض هنا بما يبيح ترك الجمعة.

(ومن تحلل) أي أراد التحلل بالإحصار أو نحوه وهو حر أو مبغض ووقع في نوبته فيما يظهر أخذاً من أنه لو أحرم في نوبته وارتكب المحظور في نوبة سيده أو عكسه اعتبر وقت ارتكاب المحظور فإرادة التحلل هنا كارتكاب المحظور فيما ذكر ذبح وجوباً (شاة) تجزئ في

• فود: (بنفس المريض) أي أو نحوه مُعني. • فود: (به) أي بالمريض أي أو نحوه من الأغذار من غير نية مُعني ونهاية قال الرشيد ظاهراً ولو بقد الوقوف وفيه ما مر. • هـ. • فود: (ويظهر ضبط المريض إلخ) هذا إذا أطلقه قلز عيته فالمشجّه أنه لا بد أن يكون بحيث يصح التحلل به عند الإطلاق فلا أثر لشرط التحلل بغيره سم قلز شرطه لنحو صداع يسير لنا الشرط وثاني. • فود: (بما يبيح ترك الجمعة) وضابطه كما مر أن يلحقه بالحضور مشقة كمشقة المشي في المطر أو الوحل. • فود: (أي أراد التحلل) إلى قوله وفازت في النهاية والمُعني إلا قوله أو نحوه وقوله: أو مريض مثلاً وقوله: كما يبيتهما في الحاشية وقوله: ثم مساكين أقرب محلّ إلي. • فود: (أي أراد التحلل إلخ) أي: لأن الذبح يكون قبل التحلل كما سيأتي مُعني. • فود: (أو نحوه) أي من نحو المريض إذا شرط التحلل بذلك بهذي. • فود: (وهو حر أو مبغض إلخ) خرج غيرهما فيتبني أن حكمه ما يأتي في قوله، وإذا أحرم العبد بلا إذن فليسيده تحليله سم. • فود: (ووقع) أي التحلل أي إرادته سم. • فود: (اعتبر وقت ارتكاب المحظور) أي فإن كان في

بيان مسألتي شرط القلب والإنقلاب عُمره مع الإجزاء عن عُمره الإسلام عن البلقيني بخلاف عُمره التحلل بالإحصار أي عند الفوات فلا تجزئ عن عُمره الإسلام؛ لأنها في الحقيقة ليست عُمره، وإنما هي أعمال عُمره إذ حجه لا يتقلب إليها وتلك انقلب إليها ومن ثم لو مريض الشارط في مكة احتاج للخروج إلى أذنى الجبل بخلاف من فاته الحج وقد أحرم به من مكة لا يلزمه الخروج لأذنى الجبل؛ لأنه ليس بمعتبر أي حقيقة وقياس هذا أن من أحرم بالحج وشرط أنه إذا صد عن الوقوف انقلب حجه عُمره فإن صد عنه انقلب عُمره مُعجزة عن عُمره الإسلام وخرج إلى أذنى الجبل إذا لم يكن إхраمه بالحج في الجبل ثم نازعه في لزوم الخروج إلى أذنى الجبل بأن انقلاب الحج إليها بالشرط صيرها مقصودة له بالفعل حيثيذ ومبينة على إхраمه السابق فلا يتبني أن يلزمه الخروج لأذنى الجبل؛ لأن هذا ليس إхраماً مُبتدأ بها. • هـ. • فود: (ويظهر ضبط المريض إلخ) وقضية إطلاقهم الإحصاء بوجود مطلق المريض، وإن خف في تحلل من شرط ذلك بالمريض ويحتمل تقييده بمبيح التيمم والأوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تحتمل عادة شرخ م. • فود: (ويظهر ضبط المريض إلخ) هذا إذا أطلقه قلز عيته فالمشجّه أنه لا بد أن يكون بحيث يصح التحلل به عند الإطلاق فلا أثر لشرط التحلل بغيره. • فود: (وهو حر أو مبغض ووقع في نوبته) خرج غيرهما فيتبني أن حكمه ما يأتي في قوله، وإذا أحرم العبد بلا إذن فليسيده تحليله.

الأضحية أو شئ من بدنة أو بقرة كذلك للآية السابقة ولو شرط التحلل بالحصر بلا دم وفارق ما مر في نحو المرض بأن هذا لا يتوقف على شرط فلم يؤثر فيه الشرط بخلاف ذلك ويتعين الذبح لذلك ككل ما معه من دم وهذا (حيث أحصر) أو مرض مثلاً ولو في الجبل، وإن تمكن من طرف الحرم ومنازعة التلقيني فيه بالنص ردّها تلميذه أبو زرعة كما يشتها في الحاشية ولو أمكنه إرساله لمكة لم يلزمه لكن يسأل له بعثه لما يقدر عليه من الحرم أو مكة وواضح أنه لا يحل حينئذ حتى يغلب على ظنه ذبحه ثم بخير من وقع بقلبه صيدته لا بمجرّد طول الزمن وذلك؛ لأنه ~~ذبح~~ ذبح هو، وأصحابه بالحذائية وهي من الجبل ويفرقه على مساكين ذلك المحل ثم مساكين أقرب محل إليه؛ لأنه صار في حقه كالحرم ومن ثم حرم النقل عنه إذا

تؤبّه لزومه الدم أو في تؤبّه سيده فلا وجوب بل يكفر بالصوم رشدي وع ش. فود: (أو شئ بدنة إلخ) عبارة المغي والنهاية أو ما يقوم مقامها من بدنة أو بقرة أو شئ أحدهما. اه. فود: (ولو شرط إلخ) للمبالغة سم. فود: (وفارق ما مر إلخ) تحرير الفرق أن يقال ذاك واجب بالشرع فشرط إسقاطه لا يقطعه وهذا أي ما مر واجب بالشرط فيقتد به بصري. فود: (الشرط) أي شرط عديم. فود: (ويتعين الذبح لذلك إلخ) أي التحلل بالإحصار أو نحوه. فود: (من دم) أي من دم المخطورات قبل الإحصار نهاية ومغني.

فود: (سني: حيث أحصر) يفهم أنه لو أحصر في الجبل، وأراد أن يذبح بموضع آخر منه لم يجز وهو كذلك مغني ونهاية قال سم هل يشترط الذبح في أول المحال التي يتعلّق الوصول منه لمكة فيمتنع فيما بعده لوجوب الذبح في محل الإحصار أولاً؛ لأن ما بعده من موضع الحصر أيضاً. اه. والقلب إلى الثاني أميل والله أعلم. فود: (وإن تمكن من طرف الحرم) أي فلا يلزمه البحث إليه سم.

فود: (كما يشتها) أي المنازعة وردّها. فود: (لمكة) أي أو الحرم نهاية ومغني. فود: (وذلك) أي تعين محل الحصر للذبح. فود: (ويفرقه إلخ) عطف على ذبح شاة في المتن. فود: (ثم مساكين أقرب محل إليه) خلافاً لإظهار النهاية والمغني عبارة ع ش وقال ابن عبد الحق فلو فقدوا ثم قال بعضهم فقلّى مساكين أقرب محل إليه وهو منته. اه. فود: (ثم مساكين أقرب إلخ) أي ثم إن فقد المساكين من ذلك المحل فرقه على مساكين أقرب محل إليه خالفه م ر فمتنع نقله إلى أقرب محل، وأوجب

فود: (سني: حيث أحصر) هل يشترط الذبح في أول المحال التي يتعلّق الوصول منها لمكة فيمتنع فيما بعده لوجوب الذبح في محل الإحصار أولاً؛ لأن ما بعده من موضع الحصر أيضاً بجوامع تغلّب الوصول من مكة إلى مكة فيه نظر. فود: (وإن تمكن من طرف الحرم) فلا يلزمه البحث إليه. فود: (ثم مساكين أقرب) أي إذا فقدوا. فود: (ثم مساكين أقرب محل إليه) أي ثم إن فقد المساكين من ذلك المحل فرقه على مساكين أقرب محل خالفه م ر فمتنع نقله إلى أقرب محل، وأوجب حفظه إلى أن يوجدوا فإن خيف تلفه قبل وجودهم بيع وحفظ ثمه بل لو فقدوا قبل الذبح امتنع الذبح إلى أن يوجدوا

كَانَ مِنَ الْجِلِّ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْجِلِّ بِخِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ مِنَ الْحَرَمِ لَا يَتَعَيَّنُ بِالنِّسْبَةِ لِتَعَيُّنِ الْحَرَمِ؛
لأنَّ كُلَّهُ كَيْفَعَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ جَازَ هُنَا النُّقْلُ كَمَا ذَكَرَ بِخِلَافِهِ إِذَا فَقَدَ مَسَاكِينَ الْحَرَمِ
قُلْتُ:؛ لأنَّ اسْتِحْقَاقَ هَؤُلَاءِ بِالنَّصِّ بِخِلَافِ مَسَاكِينَ مَحَلِّ الْحَصْرِ وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا
وَنَقْلِ الزَّكَاةِ كَمَا بَأْتِيَ. (قُلْتُ:) مَا أَوْهَمَهُ كَلَامُ الْمُخَوَّرِ مِنْ أَنَّ مَنْ أَحْصَرَ لَهُ التَّحْلِيلَ بِالذَّبْحِ
وَحَدَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ بَلْ (إِنَّمَا يَحْصُلُ التَّحْلِيلُ بِالذَّبْحِ وَنِيَّةِ التَّحْلِيلِ) مُقَارِنَةً لِلذَّبْحِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ لِغَيْرِ
التَّحْلِيلِ فَاحْتِاجَ لِمَا يُخَصِّصُهُ بِهِ وَفَارَقَتْ نِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ.....

حَفِظَهُ إِلَى أَنْ يَوْجِدُوا فَإِنْ خِيفَ تَأَلُّفُهُ قَبْلَ وُجُودِهِمْ بَيَّعَ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ بَلْ لَوْ فُقِدُوا قَبْلَ الذَّبْحِ ائْتَمَعَ الذَّبْحُ
إِلَى أَنْ يَوْجِدُوا إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ حَيْثُ ذُكِرَ وَالثَّمَنُ أَتَاهُمْ إِذَا فُقِدُوا قَبْلَ الذَّبْحِ أَوْ بَعْدَهُ تَحْلُلٌ فِي الْحَالِ وَلَمْ
يَتَوَقَّفِ التَّحْلِيلُ عَلَى وُجُودِهِمْ عَلَى أَنْ لَنَا أَنْ نَقُولَ إِنَّ التَّحْلِيلَ مَعَ وُجُودِهِمْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ
بَلْ يَكْفِي فِيهِ الذَّبْحُ فَإِذَا فُقِدُوا بَعْدَ الذَّبْحِ فَلَا إِشْكَالَ فِي حُصُولِ التَّحْلِيلِ قَبْلَ الصَّرْفِ وَعِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ
فَقْدَهُمْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْهَدْيِ قَبْلَ الذَّبْحِ أَوْ بَعْدَهُ لَا يَسُوِّغُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى بَدْلِ الْهَدْيِ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ
الطَّلَبَةِ سَم. ه. قُود: (أَقْرَبُ مَحَلِّ الْخُ) انْظُرْ لَوْ اسْتَوَى إِلَيْهِ مَحَلَّانِ أَحَدُهُمَا مِنَ الْجِلِّ وَالْآخَرُ مِنَ الْحَرَمِ
سَم أَقُولُ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ مَا هُوَ مِنَ الْحَرَمِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَ النَّقْلَ إِلَى الْجِلِّ مُطْلَقًا.

ه. قُود: (لَا يَتَعَيَّنُ الْخُ) أَيِ، وَإِنْ أَفْهَمَتْ عِبَارَتُهُ خِلَافَهُ نِهَابَةً وَمُغْنِي. ه. قُود: (هُنَا) أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ
الْحَصْرُ فِي الْجِلِّ (النُّقْلُ كَمَا ذَكَرَ) أَيِ إِلَى الْجِلِّ بِشَرْطِهِ، وَإِلَى الْحَرَمِ مُطْلَقًا.

ه. قُود (سَي): (إِنَّمَا يَحْصُلُ التَّحْلِيلُ بِالذَّبْحِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُسُوكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (ابن: ١٩٦)
وَبُلُوغُهُ مَحَلَّهُ نَحْرُهُ نِهَابَةً وَمُغْنِي. ه. قُود (سَي): (بِالذَّبْحِ وَنِيَّةِ التَّحْلِيلِ الْخُ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ تَوَقُّفِ التَّحْلِيلِ
عَلَى تَفْرِيقِ اللَّحْمِ، وَإِنْ وَجِبَتْ م ر ه سَم. ه. قُود (سَي): (وَنِيَّةِ التَّحْلِيلِ) وَكَيْفِيَّتُهَا أَنْ يَتَوَيَّخَ خُرُوجَهُ عَنِ
الْإِحْرَامِ مُغْنِي. ه. قُود: (فَاحْتِاجَ) أَيِ الذَّبْحِ. ه. قُود: (وَفَارَقَتْ الْخُ) أَيِ نِيَّةِ التَّحْلِيلِ حَيْثُ اشْتَرَطْتُ هُنَا.

إِذَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ حَيْثُ ذُكِرَ وَالثَّمَنُ أَتَاهُمْ إِذَا فُقِدُوا قَبْلَ الذَّبْحِ أَوْ بَعْدَهُ تَحْلُلٌ فِي الْحَالِ وَلَمْ يَتَوَقَّفِ التَّحْلِيلُ عَلَى
وُجُودِهِمْ عَلَى أَنْ لَنَا أَنْ نَقُولَ إِنَّ التَّحْلِيلَ مَعَ وُجُودِهِمْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ بَلْ يَكْفِي فِيهِ الذَّبْحُ
فَإِذَا فُقِدُوا بَعْدَ الذَّبْحِ فَلَا إِشْكَالَ فِي حُصُولِ التَّحْلِيلِ قَبْلَ الصَّرْفِ وَعِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ فُقْدَهُمْ مَعَ الْقُدْرَةِ
عَلَى الْهَدْيِ قَبْلَ الذَّبْحِ أَوْ بَعْدَهُ لَا يَسُوِّغُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى بَدْلِ الْهَدْيِ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ. ه. قُود: (أَقْرَبُ
مَحَلِّ) انْظُرْ لَوْ اسْتَوَى إِلَيْهِ مَحَلَّانِ أَحَدُهُمَا مِنَ الْجِلِّ وَالْآخَرُ مِنَ الْحَرَمِ.

ه. قُود فِي (سَي): (إِنَّمَا يَحْصُلُ التَّحْلِيلُ بِالذَّبْحِ الْخُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَفْرِيقِ الْمَذْبُوحِ وَلَا بِأَسَ
بِالْأَخْذِ بِذَلِكَ مَا لَمْ يَوْجَدْ نَقْلٌ وَاضِحٌ بِخِلَافِهِ وَعَلَيْهِ قِيَاسُ الْإِطْعَامِ حَيْثُ يَتَوَقَّفُ التَّحْلِيلُ عَلَيْهِ وَلَا يَكْفِي
فِيهِ عَزْلُ الطَّعَامِ بِالْيَدِ بَأَنَّ الذَّبْحَ مَقْصُودٌ بِرَأْيِهِ وَلِذَا لَمْ يَكْفِ تَسْلِيمُهُ حَيًّا لِلْمَسَاكِينِ وَلَا كَذَلِكَ مُجَرَّدُ
الْعَزْلِ فَإِنَّهُ مَخْضُ وَسِيلَةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. ه. قُود فِي (سَي): (وَنِيَّةِ التَّحْلِيلِ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ تَوَقُّفِ التَّحْلِيلِ عَلَى تَفْرِيقِ
اللَّحْمِ، وَإِنْ وَجِبَتْ م ر.

لَوْ قَوَّعَهُ فِي مَحَلِّهِ فَهِيَ كالتَّحْلِيلِ هُنَا النَحْرُ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ التَّحْلِيلَ وَقَعَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ وَهُوَ يَقْبَلُ الصَّرْفَ فَوَجِبَتْ النِّيَّةُ (وَكَذَا الْحَلَقُ إِنْ جَعَلْنَاهُ نُشْكَا) وَهُوَ الْمَشْهُورُ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ زَكَنَ أَمَكْنَهُ فَعَلَهُ فَلَا وَجْهَ لِإِسْقَاطِهِ وَيجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِهِ وَتَقْدِيمُ الذَّبْحِ عَلَيْهِ فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ اشْتَرَطَ التَّرْتِيبَ هُنَا بِخِلَافِهِ فِي تَحْلِيلِ الْحَجِّ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ الْحَجَّ يَطُولُ زَمَنُهُ فَوَسَّعَ فِيهِ بِأَنْ جَعَلَ لَهُ تَحْلِيلَانِ وَيَعْدَمُ اشْتِرَاطُ التَّرْتِيبِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِوَاحِدٍ اشْتَرَطَ فِيهِ التَّرْتِيبَ لِقَدَمِ الْمَشَقَّةِ فِيهِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ الْعُمُرَةُ فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ اشْتَرَطَ التَّرْتِيبَ فِي تَحْلِيلِهَا (فَإِنْ فَقَدَ الدَّمُ) جَسًا أَوْ شَرَعًا نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي دَمِ التَّمَتُّعِ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّ لَهُ بَدَلًا) كغَيْرِهِ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ) أَيْ الْبَدَلُ (طَعَامٌ) مَعَ الْحَلْقِ وَالنِّيَّةِ حَيْثُ عَزِرَ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلْحَيَوَانِ لِكُونِهِمَا مَالًا مِنَ الصَّوْمِ.....

• قَوْلُهُ: (لَوْ قَوَّعَهُ) أَيْ الْخُرُوجَ. • قَوْلُهُ: (فَهِيَ) أَيْ الْخُرُوجُ وَالتَّائِيْتُ بِاِغْتِيَابِ الْمُضَافِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَيْ التَّحْلِيلِ (هُنَا) أَيْ فِي الْحَضَرِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ الذَّبْحُ (يَقْبَلُ الصَّرْفَ) اسْتِثْنَاءُ بَيَانِيٍّ اغْتَرَضَ بَيْنَ الْمَقْطُوفِ وَالْمَقْطُوفِ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمَشْهُورُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ فَارَقَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ فَإِنْ قُلْتُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: حَيْثُ عَزِرَ وَقَوْلُهُ: بِالتَّقْدِيرِ إِلَى الْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ زَكَنَ الْخَ) أَيْ بِخِلَافِ الْمَبِيتِ وَالتَّرْمِي فَيَسْقُطَانِ، وَإِنْ أَمَكْنَا. • قَوْلُهُ: (وَيَعْدَمُ الْخَ) عَطَفَ عَلَى بَأْنِ جَعَلَ الْخَ. • قَوْلُهُ: (لَمَّا لَمْ يَكُنْ) أَيْ لَمْ يَوْجَدْ هُنَا (إِلَّا بِوَاحِدٍ) أَيْ تَحْلِيلٍ وَاحِدٍ فَالْأَوَّلَى حَذْفُ الْبَاءِ.

• قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (فَإِنْ فَقَدَ) بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (جَسًا) أَيْ كَانَ لَمْ يَجِدْ ثَمَنَهُ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ شَرَعًا) أَيْ كَانَ احتَاجَ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى ثَمَنِهِ أَوْ وَجَدَهُ غَالِيًا نِهَايَةً وَمُغْنِي أَيْ بِزِيَادَةِ لَهَا وَقَعَ فِيمَا يَظْهَرُ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ مِنْ شِرَاءِ الزَّادِ وَالزَّاحِلَةِ بِزِيَادَةِ تَأْفِهُهُ عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ ع ش. • قَوْلُهُ: (كغَيْرِهِ) أَيْ مِنَ الْمَاءِ الرَّاجِعَةِ عَلَى الْمُحْرَمِ نِهَايَةً وَمُغْنِي (قَوْلُ الْمَثْنِ: وَأَنَّهُ طَعَامٌ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ تَفْرِيقِهِ عَلَى الْحَلْقِ. • قَوْلُهُ: (مَعَ الْحَلْقِ الْخَ) الْأَوَّلَى حَذْفُهُ. • قَوْلُهُ: (وَالنِّيَّةُ) أَيْ الْمُقَارِنَةُ لِلطَّعَامِ وَالْحَلْقِ. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ عَزِرَ) مُقَابِلُ قَوْلِ الْآتِي حَيْثُ شَاءَ سَم. • قَوْلُهُ: (مِنَ الصَّوْمِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَقْرَبِ.

• قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِهِ) فَإِنْ قُلْتُ لِمَا اشْتَرَطْتُ نِيَّةَ الْحَلْقِ مُقَارِنَةً لَهُ مَعَ أَنَّ نِيَّةَ التُّسْلِكِ تَشْمَلُهُ وَلِذَا لَا يُشْتَرَطُ لَهُ فِي غَيْرِ التَّحْلِيلِ نِيَّةٌ قُلْتُ إِنَّمَا تَشْمَلُهُ نِيَّةُ التُّسْلِكِ مِنْ حَيْثُ وَقَعَهُ عَنِ التُّسْلِكِ وَهُوَ هُنَا لَيْسَ وَاقِعًا عَنِ التُّسْلِكِ بَلْ هُوَ وَاقِعٌ تَحْلِيلًا فَلَا بُدَّ مِنَ النِّيَّةِ عَلَى الْأَصْلِ فِي الْعَمَلِ فَإِنْ قُلْتُ هَلَا اكْتَفَى بِالنِّيَّةِ مَعَ الذَّبْحِ كَمَا اكْتَفَى بِالنِّيَّةِ فِي أَوَّلِ أَعْمَالِ الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ فِعْلٍ عَنْهُ قُلْتُ يُفَرَّقُ بَأْنِ أَعْمَالِ الْوُضُوءِ مُعَيَّنَةٌ مَضْبُوتَةٌ فَكَفَّتِ النِّيَّةُ فِي أَوَّلِهَا بِخِلَافِ التَّحْلِيلِ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ فَتَارَةً يَكُونُ بِالذَّبْحِ وَالْحَلْقِ كَمَا هُنَا وَتَارَةً يَكُونُ بِغَيْرِ ذَلِكَ كَأَعْمَالِ الْعُمُرَةِ فِيمَا سَيَأْتِي فَلَمَّا لَمْ تَنْتَعِينَ وَتَنْضَبِطَ لَمْ تَكُنْ النِّيَّةُ عِنْدَ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ شَامِلَةً لِمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ وَقَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ وَجُوبُ النِّيَّةِ عِنْدَ كُلِّ مِنْ أَعْمَالِ الْعُمُرَةِ فِيمَا سَيَأْتِي وَسَيَأْتِي فِي الْهَامِشِ مَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (اشْتَرَطَ فِيهِ التَّرْتِيبَ) بَقِيَ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَطَ التَّرْتِيبَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بَانَ تَقْدِيمُ الذَّبْحِ وَهَلَا اشْتَرَطَ تَقْدِيمَ الْحَلْقِ. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ عَزِرَ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ الْآتِي حَيْثُ شَاءَ.

(بقيمة الشاة) بالتفدي الغالب ثم فإن لم يكن به ذلك فأقرب البلاد إليه (فإن عجز عنه صام عن كل مذ يومًا) حيث شاء ويصوم عن المنكير يومًا أيضًا (وله) حينئذ (التخلل) بالحلتي مع النية (في الحال) من غير توقف على الصوم (في الأظهر والله أعلم) لتضرره ببقاء إحرامه إلى فراغ الصوم وبه فارق توقف تخلل تارك الرمي على بذله ولو صومًا؛ لأن هذا له تخلل فلا كبير مشقة عليه لو صبر بخلاف المحصر.

(وإذا أحرم العبد) أي القن ولو مكاتبًا (بلا إذن) من سيده في الإحرام ولا في المضى أو بعد الإذن لكن قبل دخول وقته الذي عتقه له لا بعده وكذا المكان أو بعد رجوعه عن الإذن قبل إحرامه، وإن لم يعلم القن بالرجوع لكن لا يقبل قوله: فيه بل لا بُد من يئنه به.....

• فوئ (سني): (بقيمة الشاة) أي ما يقوم مقامها من سنج البدنة أو البقرة ابن عبد الحق وحاصله أنه يتخير عند العجز عن الدم بين تقويم الشاة وتقويم سنج البدنة أو البقرة ش. • فود: (فإن لم يكن به ذلك) أي بتم التقدي الغالب كذا ضبب. اه. سم عبارة الوانتي، وإن لم يكن لها أي الشاة وللطعام قيمة بمكانه فأقرب بلد إليه. اه. • فود: (بخلاف المحصر) أي فإن تحلله واحد فقط كما يفيد قول المصنف قلت إنما يحصل الخ وصرح بذلك الشارح في شرحه وفي النهاية والمغني ما يفيد، وأما قول سم تقدم أول الباب في الحاشية عن الروض ما يفيد التحللين لبعض صور المحصر. اه. فيجواب عنه بأن ما نقله عن الروض إنما هو فيما إذا صبر ولم يتحلل بالإحصار إلى أن انكشف والكلام هنا فيما إذا تحلل بالإحصار قبل انكشافه. • فود: (أي القن) إلى قوله ومن ثم قال الخ وفي النهاية وكذا في المغني إلا قوله وكذا المكان، وقوله: لكن لا يقبل إلى المعنى. • فود: (أي القن) أي الشايل للأمة. • فود: (ولو مكاتبًا) أي أو مدبرًا أو أم ولد أو معلقًا عتقه بصفة أو مبعوضًا في غير نويته مغني، نهاية.

• فوئ (سني): (بلا إذن الخ) أما إذا أحرم بإذنه فليس له تحليله، وإن أنسد نسكه ولا لمشتريه ذلك ولكن له فسح ليتع إن جهل إحرامه ولو إذن له في إحرام مطلق ففعل، وأراد صرقه لئسك والسيد لغيره ففي المجاب وجهان أو جهههما إجابة السيد حيث طلب الأقل نهاية ومغني أي بخلاف ما إذا طلب السيد الحج والعبد العمرة فإن العبد هو المجاب ع ش. • فود: (وكذا المكان) أي ومثله ما لو إذن له في الإحرام من مكان بعيد فأحرم قبله من أبعده منه نهاية. • فود: (لكن لا يقبل الخ) خلافًا للمغني عبارته قال في الباب وفي تصديق السيد في تقدم رجوعه تردّد. انتهى. والذي يظهر تصديقه اه. ووفقًا للنهاية عبارته ويصدق السيد في عدم الإذن وفي تصديقه في تقدم رجوعه على الإحرام تردّد والأوجه منه تصديق العبد؛ لأن الأصل عدم ما يدعيه أي السيد، ويأتي فيه ما ذكر في اختلاف الزوج والزوجة في الزجعة اه.

• فود: (بالتفدي الغالب ثم فإن لم يكن به ذلك الخ) كذا ضبب. • فود: (بخلاف المحصر) تقدم باغلى هامش أول الباب عن الروضة ما يفيد التحللين لبعض صور المحصر. • فود: (لكن لا يقبل قوله فيه) م ر.

(فَلَيْسِيْهِ) يعني مالِك منْفَقْتَه، وَإِنْ كَانَ مِلْكُ الرَّقَبَةِ لِيُغَيِّرَهُ (تَحْلِيلُهُ) أَي أَمْرُهُ بِالْحَلْقِ مَعَ النَّيَّةِ صِيَانَةٌ لِحَقِّهِ إِذْ قَدْ يُرِيدُ مِنْهُ مَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْمُحْرِمِ كَاصْطِيَاحٍ بِسِلَاحٍ وَطَيْبٍ وَقُرْبَانٍ أَلَمِيَّةٍ وَمَنْ ثُمَّ حَرَّمَ عَلَى الْقَيْنِ الْإِحْرَامَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَلَزِمَتْهُ الْمُبَادَرَةُ لِلتَّحْلِيلِ بَعْدَ أَمْرِهِ بِهِ وَالْأَوَّلَى لِلسَّيِّدِ أَنْ يَأْذَنَ

قَوْلُ (سَيِّ) : (فَلَيْسِيْهِ) ظَاهِرُهُ فِي الْمُكَاتِبِ ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَجِ فِي تَأْدِيَةِ التُّسْكِ إِلَى سَفَرٍ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ سَمَ وَاعْتَمَدَهُ التَّهَائِيَّةُ وَالْمُعْنِي أَيْضًا . قَوْلُهُ : (بَغْنِي مَالِكٌ مَنَفَقَتُهُ الْفَخ) أَي وَلَوْ بِإِجَازَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ وَكَذَا يَجُوزُ لِمُشْتَرِيهِ تَحْلِيلُهُ وَلَا خِيَارَ لَهُ عِنْدَ جَهْلِهِ بِإِحْرَامِهِ لَكِنِ الْأَوَّلَى لَهُمَا أَنْ يَأْذَنَّا لَهُ فِي إِتْمَامِ تَسْكِيهِ وَيَسْتَنْتِي مَا لَوْ أَسْلَمَ عَبْدُ الْحَزْبِيِّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ثُمَّ غَنِمْنَاهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا تَحْلِيلُهُ مُعْنِي زَادَ التَّهَائِيَّةُ وَالتَّائِيْدُ لِتُسْكِ فِي عَامٍ مُعَيَّنٍ يَأْذِنُ سَيِّدُهُ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى غَيْرِهِ فَأَحْرَمَ بِهِ فِي وَقْتِهِ . اهـ .

قَوْلُهُ : (أَي أَمْرُهُ بِالْحَلْقِ مَعَ النَّيَّةِ) قَدْ يُفْهَمُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ صَوْمٌ لَكِنِ قَوْلُ الرُّوْضِ كَاضِلُهُ فَمَتَى نَوَى أَي الْعَبْدُ التَّحْلِيلَ وَحَلَقَ تَحْلُلَ وَلَا يَتَوَقَّفُ أَي تَحْلُلُهُ عَلَى الصَّوْمِ . انْتَهَى . وَقَوْلُ الْعَبَابِ فَإِذَا نَوَى وَحَلَقَ حَلَّ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ صِيَامُهُ . انْتَهَى . يُفْهَمُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ تَحْلُلُهُ عَلَيْهِ بَلْ نَقَلَ ابْنُ الْمُطَفَّرِ عَنِ الْبَارِزِيِّ عِبَارَةً فِيهَا التَّضْرِيحُ بِوُجُوبِ الصَّوْمِ عَلَيْهِ لَكِنِ لَا يَتَوَقَّفُ التَّحْلِيلُ عَلَيْهِ وَلِلسَّيِّدِ مَنَعُهُ مِنْهُ سَمَ وَصَرَّحَ بِوُجُوبِهِ أَيْضًا الْوَنَائِي عِبَارَتُهُ وَتَحْلِيلُهُ بِأَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ أَيِ التَّحْلِيلِ فَيَحْصُلُ بِالنِّيَّةِ وَالْحَلْقِ ثُمَّ يَصُومُ وَلِلسَّيِّدِ مَنَعُهُ مِنَ الصَّوْمِ حَالَةَ الرِّقِّ إِنْ ضَعُفَ بِهِ عَنِ الْخِدْمَةِ أَوْ نَالَهُ بِهِ ضَرَرٌ أَوْ كَانَ أَمَةً يَحِلُّ وَطُؤُهَا ، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْإِحْرَامِ لَا أَنْ وَجَبَ فِي تَمَتُّعٍ أَوْ قِرَانٍ إِذْنٌ لَهُ فِيهِ إِلَّا إِنْ نَالَهُ بِهِ ضَرَرٌ كَمَرَضٍ فَلَوْ عَتَقَ الْقَيْنُ قَبْلَ صَوْمِهِ وَقَدَّرَ عَلَى الدَّمِ لَزِمَهُ وَالْمُكَاتِبُ يَكْفُرُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ فَلَهُ دَبْحُ عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ . اهـ . قَوْلُهُ : (وَمِنْ قَوْمٍ) أَي مِنْ أَجْلِ الصِّيَانَةِ لِحَقِّ السَّيِّدِ . قَوْلُهُ : (وَالْأَوَّلَى لِلسَّيِّدِ الْفَخ)

قَوْلُهُ : (فَلَيْسِيْهِ) ظَاهِرُهُ فِي الْمُكَاتِبِ ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَجِ فِي تَأْدِيَةِ التُّسْكِ إِلَى سَفَرٍ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ عِنْدَ شَيْخِنَا م ر وَيُوجِبُهُ بَأَنْ إِحْرَامَهُ قَدْ يَقُوتُ عَلَيْهِ مَضْلَحَةٌ كَفَوَاتٍ نَحْوِ اضْطِيَاحٍ يُوْذِي مِنْهُ خِلَافًا لِتَقْيِيدِ الرُّوْضِ بِالْإِحْتِيَاجِ إِلَى السَّفَرِ حَيْثُ قَالَ وَكَذَا لِسَيِّدِهِ أَيِ الْمُكَاتِبِ أَي أَنْ يُحْلَلَهُ إِنْ أَحْتَاجَ إِلَى سَفَرٍ . اهـ . قَالَ فِي الشَّرْحِ هَذَا التَّقْيِيدُ مِنْ زِيَادَتِهِ . اهـ وَقَدْ ضَرَبَ الْفَتَى عَلَى هَذَا التَّقْيِيدِ فَلْيَتَأَمَّلْ . قَوْلُهُ : (أَي أَمْرُهُ بِالْحَلْقِ مَعَ النَّيَّةِ) قَدْ يُفْهَمُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ صَوْمٌ لَكِنِ قَوْلُ الرُّوْضِ كَاضِلُهُ فَمَتَى نَوَى أَي الْعَبْدُ التَّحْلِيلَ وَحَلَقَ تَحْلُلَ وَلَا يَتَوَقَّفُ أَي تَحْلُلُهُ عَلَى الصَّوْمِ . اهـ وَقَوْلُهُ عِبَ فَإِذَا نَوَى وَحَلَقَ حَلَّ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ صِيَامُهُ . اهـ . يُفْهَمُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ تَحْلُلُهُ عَلَيْهِ بَلْ نَقَلَ ابْنُ الْمُطَفَّرِ عَنِ الْبَارِزِيِّ عِبَارَةً فِيهَا التَّضْرِيحُ بِوُجُوبِ الصَّوْمِ عَلَيْهِ حَيْثُ قَالَ وَقَعَ فِي التَّغْلِيْقَةِ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَتَحْلَّلُ بِالْحَلْقِ إِذَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِحَقِّ السَّيِّدِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ عَجِيبٌ غَرِيبٌ ثُمَّ قَالَ وَتَوَقَّفَ الْقَاضِي شَرْفُ الدِّينِ الْبَارِزِيُّ فِي الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْحَلْقُ فِي حَقِّ الْعَبْدِ كَالْحَرِّ إِذَا لَا قَرْنَ فِي ذَلِكَ بَيْنَهُمَا وَيَلْزَمُهُ الصَّوْمُ لَكِنِ لَا يَتَوَقَّفُ التَّحْلِيلُ عَلَيْهِ وَلِلسَّيِّدِ مَنَعُهُ مِنْهُ فَلَمَّا صَرَّحَ التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ ، وَأَصْلُ الرُّوْضَةِ بِالْمَسْأَلَةِ فَقَالَ أَظْهَرُ الْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ يَكْفِيهِ نِيَّةُ التَّحْلِيلِ وَالْحَلْقِ إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ تُسْكُ . اهـ .

له في إتمام التشكك ولو لم يعتدل أمره فله أن يفعل به المحظور والإثم على القن فقط ليقاها إحصاءه إذ لا يزول إلا بما مر من الحلقي مع النية ومن ثم قال الإمام قولهم له تحليله مجاز عن المنع في المضني واستخدامه فيما يحرم على المحرم فإن قلت: قياس ما مر في الممنوعة عن القن من نحو الحيض من أنه يفتلها مع النية أو عذمها على ما مر أنه هنا إذا امتنع بخلي رايه مع النية أو عذمها فلا يجوز له فعل المحظور به قبل ذلك، قلت يفرق بأن الحلقي هنا صورة محرم فلم يؤمر بمباشرة بخلاف القن ثم. وأفهم كلامه أن له أمره بالذبح، وأن مذبوخه حلال بالنسبة لغير القن وهو ظاهر ولا نظر ليقاها إحصاءه؛ لأنهم نزلوا امتناعه منزلة تحليله حتى أبيع للشيء إجباره على فعل المحرمات، وأفهم المثل أن القن ليس له التحلل إلا بعد أمر سيده به وهو ما اعتدله السنوي، وأول عبارة الروضة والمجموع المفهمة لإخلافه وليس كما قال بل الذي دل عليه كلامهم أن له التحلل مطلقاً بل كان القياس وجوبه عليه لما فيه من الخروج عن المعصية لكن لما كان له شبهة التلبس بالتشكك مع شدة لزومه واحتمال أن السيد يأذن له في إتمامه أبيع له البقاء إلى أن يأمره به السيد لوجوبه حينئذ.....

أي ولما انتقل إليه العبد. ة فود: (ومن ثم) أي من أجل بقاء إحصاءه. ة فود: (واستخدامه إلخ) عطف على المنع. ة فود: (من أنه إلخ) أي تحليلها. ة فود: (أنه هنا إلخ) خبر قياس ما مر إلخ والضمير للسيد. ة فود: (فلا يجوز له) أي للسيد. ة فود: (فلم يؤمر إلخ) أي السيد. ة فود: (وأن مذبوخه حلال إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الزملي بأنه ميتة أخذاً من بقاء إحصاءه سم. ة فود: (وهو ظاهر) خالفه النهاية والمفني فقالا ويؤخذ من بقاءه على إحصاءه أنه لو ذبح صيداً ولو بأمر سيده لم يحل وبه أفتى شيخنا الشهاب الزملي، وإن خالف في ذلك بعض أهل العصر. اه. قال ع ش قوله: م ر لم يحل أي الصيد خلافاً لحج وقد يؤجه أي ما قاله حج بأنه حيث كان ميتة لم يبق لجواز أمر السيد له بالذبح فائدة بل يكون أمره وسيلة إلى إضاعة المال وقتل الحيوان بلا سبب. اه. ة فود: (لأنهم نزلوا امتناعه إلخ) مما يدل على هذا التنزيل جواز وطء الزوجة إذا أمرها بالتحلل فأبث كما سيأتي وجواز وطء الأمة إذا أمرها سيدها فأبث كما صرحوا به سم. ة فود: (أن له التحلل مطلقاً) اعتداه النهاية والمفني. ة فود: (لوجوبه حينئذ) أي لوجوب التحلل حين أمر السيد به فتخلق ويتوي التحلل فعلم أن إحصاءه بغير إحصاء صحيح وإن حرم عليه فعله ولو أفسد الرقيق نسكه بالجماع لم يلزم السيد الإذن في القضاء ولو أصرم بإذنه لأنه لم يأذن له في الإفساد وما لزومه من دم بفعل محظور كاللبس أو بالقوات لا يلزم السيد ولو أصرم بإذنه بل لا يجزئه إذا ذبح عنه إذ لا ذبح عليه وواجه الصوم وله منعه منه إن كان يضعف به عن الخدمة، ولو إذن

ة فود: (وأن مذبوخه حلال) أفتى شيخنا الشهاب الزملي بأنه ميتة أخذاً من بقاء إحصاءه. ة فود: (لأنهم نزلوا امتناعه) مما يدل على هذا التنزيل جواز وطء الزوجة إذا أمرها بالتحلل فأبث كما سيأتي وجواز وطء الأمة إذا أمرها سيدها فأبث كما صرحوا به.

وليس له تحليل مُبْعَضٍ بينهما مُهَيَّاةً وامتدَّت نوبته إلى فراغ نُسْكِه ولا مَنْ أُذِنَ له في حَجٍّ فاعْتَمَرَ أو قَرَنَ؛ لأنَّه لم يَزِدْ على المأذون له فيه بخلاف مَنْ أُذِنَ له في عُمرَةٍ فَحَجَّ. (وللزَّوجِ تحليلُها) أي زوجته ولو أمةً أُذِنَ لها سيِّدُها (من حَجٍّ) أو عُمرَةٍ (تَطْلُوعٍ لم يَأْذَنَ) لها (فيه) لِقَلَّا يفوت تمتُّعه ومن ثَمَّ أثبتَّ بذلك بخلاف ما إذا أُذِنَ لِرِضاه بالضرر.....

له في الإحرام؛ لأنَّه لم يَأْذَنَ في موجِّبه بخلاف ما إذا وجَّب عليه صَوْمٌ لِمَتَّعَ أو قَرَنَ فَلَيْسَ له مَنَعُهُ لِإِذْنِهِ في موجِّبه ولو دَبَّحَ عنه السَّيِّدُ بَعْدَ مَوْتِهِ جازاً؛ لِاحْصَوِ اليأس من تَكْفِيرِهِ ولو عَتَقَ قَبْلَ صَوْمِهِ وَقَدَّرَ على الدَّمِ لَزَمَهُ اغْتِيَاراً بِحَالَةِ الأداء مُعْنِي ونهايةً. هـ فَوَدَ: (وَلَيْسَ لَهُ) إلى المثنى في النهاية والمُعْنِي. هـ فَوَدَ: (وَلَا لِمَنْ أُذِنَ له في حَجٍّ إلخ)، وإن أُذِنَ له في التَّمَتُّعِ فَلَهُ الرُّجُوعُ بَيْنَهُمَا كما لو رَجَعَ في الإذْنِ قَبْلَ الإحرام بالعُمرَةِ وَلَيْسَ له تَحْلِيلُهُ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُمَا بَعْدَ الشَّرْعِ فيه ولو قَرَنَ بَعْدَ إِذْنِهِ له في التَّمَتُّعِ أو في الحَجِّ أو في الأفراد لم يُحْلَلْهُ مُعْنِي. هـ فَوَدَ: (بِخِلَافِ مَنْ أُذِنَ له في عُمرَةٍ فَحَجَّ) أي فَلَهُ تَحْلِيلُهُ أي ولو لم يَتَّقِ مِنَ الْأَعْمَالِ إِلَّا أَعْمَالَ الْعُمُرَةِ فَقَطُّ بل أو أَقَلُّ م ر اه سم.

هـ فَوَدَ (سَيِّ: (وَلِلزَّوْجِ) أي الحلال أو الْمُحَرَّمِ (تَحْلِيلُهَا) أي كما له مَنَعُهَا ابْتِدَاءً مِنْ حَجٍّ إلخ مُعْنِي ونهايةً. هـ فَوَدَ: (أَيَّ زَوْجَتِهِ إلخ) وَلَوْلِيَّ زَوْجٍ أو سَيِّدِ الْمَنْعِ مُطْلَقاً، وإن صَحَّرَ الزَّوْجَ وَلَمْ يَتَأْتِ مِنْهُ اسْتِمْنَاعٌ وَكَانَتْ مَكْنِيَةً كما في الإمدادِ وَثَانِي. هـ فَوَدَ: (وَلَوْ أَمَةٌ) إلى قوله، وإن طَالَ في النهاية والمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَيُفَرِّقُ إِلَى وَلَيْسَ لَهَا وَقَوْلُهُ: لَأَنَّ الْإِحْرَامَ إِلَى وَلَيْسَ لَهُ. هـ فَوَدَ: (وَلَوْ أَمَةٌ إلخ) فَإِنْ كَانَتْ أَمَةٌ تَوَقَّفَ إِحْرَامُهَا عَلَى إِذْنِهِ مَعَ إِذْنِ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا حَقًّا فَإِنْ أُذِنَ أَحَدُهُمَا قَلِيلًا خَرِ الْمَنْعُ فَإِنْ أَحْرَمَتْ بغيرِ إِذْنِهَا فَلَهُمَا وَلِكُلِّ مِنْهُمَا تَحْلِيلُهَا ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ مُعْنِي. هـ فَوَدَ: (بِذَلِكَ) أي بِإِحْرَامِهَا بِالتَّقْلِيلِ بغيرِ إِذْنِهِ وَيُسْتَحَبُّ لِلزَّوْجِ أَنْ يُحْجَّ بِإِمْرَاتِهِ لِلأَمْرِ بِهِ فِي خَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ نِهَايَةً وَمُعْنِي. هـ فَوَدَ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا أُذِنَ) أي لَهَا فِي الْإِحْرَامِ أو فِي إِنْتِمَائِهِ فَلَيْسَ له تَحْلِيلُهَا نِهَايَةً.

هـ فَوَدَ: (وَلَا مَنْ أُذِنَ له في حَجٍّ فاعْتَمَرَ إلخ) فِي الرُّؤُوسِ فَإِنْ قَرَنَ أَيَّ مَنْ أُذِنَ له في التَّمَتُّعِ أو في الحَجِّ أو الأفراد لم يُحْلَلْهُ. اهـ. وَذَكَرَ فِي شَرْحِهِ يَزَاعاً فِي صُورَةِ التَّمَتُّعِ. هـ فَوَدَ: (فِي عُمرَةٍ فَحَجَّ) أي فَلَهُ تَحْلِيلُهُ أي ولو لم يَتَّقِ مِنَ الْأَعْمَالِ إِلَّا أَعْمَالَ الْعُمُرَةِ فَقَطُّ بل أو أَقَلُّ وَلَا يُشْكَلُ بِمَا لو أَحْرَمَ قَبْلَ الْوَقْتِ أو الْمَكَانِ الْمَأْذُونِ فِيهِ حَيْثُ لَا يُحْلَلْهُ بَعْدَ وُصُولِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْإِحْرَامِ هُنَاكَ مَاذُونٌ فِيهِ بِخِلَافِهِ هُنَا م ر. هـ فَوَدَ فِي (سَيِّ: (وَلِلزَّوْجِ تَحْلِيلُهَا) قَالَ فِي الرُّؤُوسِ هُنَا قَرَعُ لَهِ حَبْسُ الْمُفْتَدَةِ أَيَّ مِنْهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِذَا أَحْرَمَتْ وَهِيَ مُفْتَدَةٌ، وَإِنْ خَشِيتِ الْفَوَاتِ أو أَحْرَمَتْ بِإِذْنِهِ وَلَا يُحْلَلْهَا إِلَّا إِنْ رَاجَعَهَا وَالْأَمَةُ الْمُزَوَّجَةُ تَسْتَأْذِنُ الزَّوْجَ وَالسَّيِّدَ. اهـ. وَقَالَ فِي بَابِ الْعِدَّةِ: قَرَعُ: أُذِنَ فِي الْإِحْرَامِ ثُمَّ طَلَّقَهَا أو مَاتَ قَبْلَهُ بَطَلُ الْإِذْنِ وَلَا تَحْرُمُ فَإِنْ أَحْرَمَتْ لَمْ تَخْرُجْ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَإِنْ فَاتَ الْحَجُّ، وَإِنْ أَحْرَمَتْ بِإِذْنٍ أو غَيْرِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا أي أو مَاتَ وَجِبَ الْخُرُوجُ إِنْ خَافَتِ الْفَوَاتِ، وَالْأَجَازُ. اهـ. هـ فَوَدَ: (وَلِلزَّوْجِ تَحْلِيلُهَا إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لو أُذِنَ الزَّوْجُ لِزَوْجَتِهِ كَانَ لِأَبَوَيْهَا مَنَعُهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُسَافِرَ

والتحليل هنا الأمر بالتحلل كما مر في السيد لكنه في الحرمة يكون بالذبح مع ما مر في المحصر فإن أثبت وطئها والإثم عليها ويُفَرَّق بين هذا وحرمة وطئ المرتدة بأن حرمة المرتدة أقوى؛ لأن الردة تُزَلِّزُ العصمة وتقول بها إلى الفراق ولا كذلك الإحرام فاندفع ما للرافعي كالإمام هنا وليس لها أن تتحلل حتى يأمرها به؛ لأن الإحرام شديد التشبُّث والتعلق مع صلاحيتها للمخاطبة بفرضه فلم تقتض حرمة ابتدائه جواز الخروج منه.....

هـ فود: (والتحليل هنا الأمر بالتحلل إلخ) ويجب عليها أن تتحلل بأمر زوجها كتحلل المحصر وتقدم بيانه نهاية. هـ فود: (فإن أثبت إلخ) أي فإن امتنعت من تحللها مع تمكينا منه جاز له وطؤها وسائر الاستيناعات بها نهاية. هـ فود: (فإن أثبت إلخ) يتجه أن من الإباء ما لو أمرها بالتحلل فسكتت ولم تشرع في التحلل بعد مضي إمكان الشروع فله حيث يظن وطؤها ويتطَّل به نكحها حيث لم تكن مكروهة. م ر اه سم. هـ فود: (والإثم عليها) أي لا عليه ويُفسد بذلك حجها قال عميرة وعليها الكفارة، وقياس ما تقدم عن سم نقلًا عن م ر أنه لا كفارة عليها ش عبارة الوناني والإثم والكفارة عليها فقط كما في الفتح ولم يذكر الكفارة في النهاية بناء على ما رجحه من أنه لا كفارة عليها مطلقًا، وأسقطها في الثخفة أيضًا فيتحمل على ما إذا وطئها مكروهة ويحمل ما في الفتح على المطاوعة. اهـ. هـ فود: (بيّن هذا) أي جواز وطئ الممنوعة من التحلل. هـ فود: (وليس لها أن تتحلل حتى يأمرها به) وتُفَارَق الزقي كما مر؛ لأن إخراجها بغير إذن مولاه مُحَرَّم كما مر بخلافها ويؤخذ من كلام الزكشي المتقدم أن هذا أي الفرق في الفرض دون الثقل مُغْنِي عبارة الوناني ويُسن لها استئذانه في الإحرام بالفرض أما الثقل فيحرم على الزوجة الحرّة إخراجها بغير إذن كما في الثخفة والنهاية ويمتنع الفرض أيضًا على أمه مَرْوَجَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجٍ وَسَيِّدٍ. اهـ. هـ فود: (مع صلاحيتها للمخاطبة إلخ) قضية ذلك أن هذا في الحرّة حتى يجوز للأمة التحلل قبل أمر الزوج كقبل أمر السيد سم ولكن قضية إطلاقهم عَدَمَ الفرق بين الحرّة والأمة المأذونة من السيد فقط في توقّف التحلل على أمر الزوج به. هـ فود: (حرمة ابتدائه) أي الإحرام بالثقل.

م معها الزوج. اهـ. ومثل ذلك أو هو داخل فيه ما لو سافر الزوج لِلْحَجِّ فَخَرَجَتْ معه ولم يصدُر منه إذن لها ولا منع فليس للأبوين المنع في هذه الحالة أيضًا فيما يظن؛ لأنها مسافرة معه سفرًا جائزًا ولهذا وجبت نفقتها في هذه الحالة وصدق أنه مسافر معها أي مُصَاحِبٌ لها في السفر. هـ فود: (فإن أثبت وطئها) أي ولم يتطَّل حجها هذا الوطء حيث لم تكن مكروهة عليه م ر. هـ فود: (فإن أثبت) ولو مع سكوتها عن الجواب حيث مضى إمكان شروعها في التحلل ولم تشرع فله حيث يظن وطؤها م ر. هـ فود: (فإن أثبت وطئها) يتجه أن من الإباء ما لو أمرها بالتحلل فسكتت ولم تشرع في التحلل بعد مضي إمكان الشروع فله حيث يظن وطؤها ويتطَّل به نكحها حيث لم تكن مكروهة م ر. هـ فود: (مع صلاحيتها للمخاطبة بفرضه) قضية ذلك أن هذا في الحرّة حتى يجوز للأمر التحلل قبل أمر الزوج كقبل أمر السيد.

وليس له تحليل رجعية نعم له حبسها كالبائين لا نقضاء عدته (وكذا له) تحليلها بشرطه ومنه
(من) الحج والعمرة (الفرضي)، وإن كان مُحَرِّمًا، وإن طَالَ زَمَنُ إِحْرَامِهِ عَلَى إِحْرَامِهَا أَوْ كَانَتْ
صَغِيرَةً عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ، وَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِذَلِكَ إِذَا يُسَّرُ لِلْحُرَّةِ اسْتِثْنَانَهُ، وَإِنْ أَطَالَ جَمْعُ
فِي وَجُوبِهِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ حَقَّهُ فُورِيٌّ، وَالْحَجُّ عَلَى التَّرَاخِي أَيْ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ فِيهِمَا.....

هـ فُود: (وَلَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُ رَجْعِيَّةٍ) أَيْ إِلَّا إِنْ رَاجَعَهَا نِهَآيَةً وَرَوْضُ زَادَ الْمُغْنِي إِنْ أَخْرَمَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ.
اهـ فُود: (نَعَمْ لَهُ حَبْسُهَا كَالْبَائِنِ) أَيْ، وَإِنْ خَشِيتِ الْفَوَاتِ أَوْ أَخْرَمَتْ بِإِذْنِهِ نِهَآيَةً وَرَوْضُ زَادَ الْمُغْنِي
وَالْأَسْنَى هَذَا إِنْ طَلَّقَتْ الزَّوْجَةَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّ لَزُومَهَا أَيْ الْعِدَّةَ سَبَقَ الْإِحْرَامَ فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا
أَتَمَّتْ عُمْرَتَهَا أَوْ حَبَّجَهَا إِنْ بَقِيَ الْوَقْتُ، وَالْأَتَمُّ لَهَا بِعَمَلِ عُمْرَةٍ وَلَزِمَهَا الْقَضَاءُ وَدَمُ الْفَوَاتِ فَإِنْ طَلَّقَتْ
بَعْدَهُ وَلَوْ كَانَ إِحْرَامُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَجَبَ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ مُنْتَدَةً إِنْ خَافَتْ الْفَوَاتَ لِتَقْدَمَ الْإِحْرَامُ، وَإِنْ لَمْ
تَخَفِ الْفَوَاتَ جَازَ الْخُرُوجُ إِلَى ذَلِكَ. اهـ فُود: (بِشَرْطِهِ) أَيْ إِذَا أَخْرَمَتْ بِلَا إِذْنٍ هـ فُود: (وَمَنْعُهَا الْخُ)
أَيْ ابْتِدَاءَ مُغْنِي وَنِهَآيَةً. هـ فُود: (وَأَنْ طَالَ الْخُ) خِلَافًا لِلْأَسْنَى وَالنَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي هـ فُود: (أَوْ كَانَتْ
صَغِيرَةً) خِلَافًا لِلْأَخِيرَيْنِ كَمَا يَأْتِي. هـ فُود: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ وَيَأْتِي قَرِيبًا خِلَافُهُ سَم.

هـ فُود: (إِذَا يُسَّرُ لِلْحُرَّةِ اسْتِثْنَانَهُ) وَلَا يُخَالِفُ هَذَا مَا فِي الْأَمَةِ الْمَرْجُوعَةِ مِنْ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهَا الْإِحْرَامُ بِغَيْرِ
إِذْنِ زَوْجِهَا وَسَيِّدِهَا؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَا زِمَ لِلْحُرَّةِ أَيْ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَلَوْ فَقِيرَةً فِيمَا يَظْهَرُ فَتَعَارَضَ فِي حَقِّهَا
وَاجِبَانِ الْحَجِّ وَطَاعَةُ الزَّوْجِ فَجَازَ لَهَا الْإِحْرَامُ وَنُدِبَ لَهَا الْاسْتِثْنَانُ بِخِلَافِ الْأَمَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْحَجُّ
وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي التَّفَقَّاتِ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَةَ يَحْرُمُ عَلَيْهَا الشُّرُوعُ فِي صَوْمِ التَّقْلِ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ
بِخِلَافِ الْفَرْضِ ذَكَرَهُ الزَّكَّاشِيُّ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ إِحْرَامُهَا بِالتَّقْلِ بِغَيْرِ إِذْنِ نِهَآيَةً وَفِي
الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ مِنْ شَأْنِهِ إِلَى فَتَعَارَضَ وَفِي سَم بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ وَفِيهِ
تَضَرُّعٌ بِجَوَازِ الْإِحْرَامِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ سَنَّ الْاسْتِثْنَانِ دُونَ وَجُوبِهِ أَيْ فِي الْفَرْضِ فَلَا يُنَافِي قَوْلُ
الشَّارِحِ السَّابِقِ فَلَمْ يَقْتَضِ حُرْمَةَ ابْتِدَائِهِ الْخُ وَقَوْلُهُ: الْآتِي حَيْثُ حَرَّمَ الْابْتِدَاءَ الْخُ؛ لِأَنَّهُ فِي التَّقْلِ.
اهـ فُود: (لِأَنَّ حَقَّهُ فُورِيٌّ وَالْحَجُّ عَلَى التَّرَاخِي) وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ طَبِيبَانِ عَدْلَانِ إِنْ لَمْ تَحْجِي

هـ فُود: (مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ) فِيهِ نَظَرٌ وَفِي أَصْلِ الْهَامِشِ خِلَافُهُ. هـ فُود: (إِذَا يُسَّرُ لِلْحُرَّةِ اسْتِثْنَانَهُ) قَالَ
فِي شَرْحِ الزَّوْضِ وَلَا يُخَالِفُ هَذَا مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْأَمَةَ الْمَرْجُوعَةَ يَمْتَنِعُ عَلَيْهَا الْإِحْرَامُ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا
وَسَيِّدِهَا؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَا زِمَ لِلْحُرَّةِ فَتَعَارَضَ فَرْضُهَا وَاجِبَانِ الْحَجِّ وَطَاعَةُ الزَّوْجِ فَجَازَ لَهَا الْإِحْرَامُ وَنُدِبَ
لِلْاسْتِثْنَانِ بِخِلَافِ الْأَمَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْحَجُّ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي التَّفَقَّاتِ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَةَ يَحْرُمُ عَلَيْهَا
الشُّرُوعُ فِي صَوْمِ التَّقْلِ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ بِخِلَافِ الْفَرْضِ ذَكَرَ ذَلِكَ الزَّكَّاشِيُّ وَقِيَاسُهُ أَنَّ يَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجَةِ
الْحُرَّةِ إِحْرَامُهَا بِالتَّقْلِ. اهـ. وَفِيهِ تَضَرُّعٌ بِجَوَازِ الْإِحْرَامِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ سَنَّ الْاسْتِثْنَانِ دُونَ
وُجُوبِهِ أَيْ فِي الْفَرْضِ فَلَا يُنَافِي قَوْلُ الشَّارِحِ السَّابِقِ فَلَمْ يَقْتَضِ جَزْمَ ابْتِدَائِهِ جَوَازَ الْخُرُوجِ. وَقَوْلُهُ الْآتِي
حَيْثُ حَرَّمَ الْإِحْرَامَ الْخُ؛ لِأَنَّهُ فِي التَّقْلِ وَقَوْلُهُ لَا زِمَ لِلْحُرَّةِ أَيْ مِنْ شَأْنِ ذَلِكَ وَلَوْ فَقِيرَةً فِيمَا يَظْهَرُ م ر.

فلا نظر لتضييقه عليها بنحو خوف غضب على ما اقتضاه إطلاقهم أيضاً ولا لامتناع تمتيعه لإحرامه أو صغرهما وشمل الفرض النذر ما لم يكن قبل النكاح أو بعده بإذنه، والقضاء الذي لزمها لا بسبب من جهته وفي مسائل الزوجة هذه بسط ذكرته أوائل الحاشية فراجعها فإنه منهم.

(تبيه) قضية كلامهم في تفسيرهم التحليل بما ذكر أنه ليس له وطء الأمة ولا الزوجة قبل الأمر بالتحلل في الفرض والنقل ويؤجبه بأن له قُدرة على إخراجها من أصل الإحرام بالأمر

في هذا العام غضبت أنه يمتنع عليه تحليلها وهو كذلك كما قاله الأذرعى وكذا يمتنع عليه لو كانت صغيرة أي لا تطبق الجماع، وأخرمت بإذن وليها أو كبيرة وسافرت معه، وأخرمت حال إحرامه؛ لأنها لم تقوم عليه استمناحاً قال الزركشي وهذا قياس المذهب، وإن قال الماوردي بخلافه ويستثنى من كلام المصنف ما لو نكحت بعد تحليلها من الفائت فلا منع ولا تحليل منه للتضييق وكذا لو حجت خلية فأفسدته ثم نكحت والحائصة نفسها لتقيض المهر فإنها لا تمتنع من السفر كما قاله القاضي وحيث إذا أخرمت لم يكن له تحليلها. انتهى اهـ. مغني وجزم في النهاية بجميع ما ذكره من غير عزو لأحد ولا إشارة لإخلاف إلا مسألة الحائصة فلم يتعرض لها وزاد على ما ذكر ما لو حجت مروة بإذن فأفسدته ثم أخرمت بالقضاء لم يملك منعها ولا تحليلها منه ولو نذرته في سنة معينة ثم نكحت أو في النكاح بإذن الزوج ثم أخرمت به في وقته لم يملك تحليلها ومثله ما لو نذرت حجة الإسلام في هذا العام ثم نكحت فيه. انتهى. ومثله في الأخيرة ما لو نذرته بعد النكاح بإذن الزوج أخذاً بما سبق بصرى ومسألتا المضرب والحائصة ذكر الونائي أولهما عن الإيعاب وثانيتهما عن الإمداد وذكر الثانية الأسنى أيضاً ومسألة التذرع في سنة معينة بصورتيه ذكرها الأسنى والمغني وستأتي في الشرح أيضاً.

• فؤد: (فلا نظر لتضييقه عليها) إلى وشمل، تقدم عن النهاية والمغني خلافة. • فؤد: (وشمل) إلى قوله والقضاء في النهاية والمغني. • فؤد: (النذر) أي الممين أسنى ونهاية ومغني. • فؤد: (والقضاء الذي لزمها إلخ) تقدم عن المغني والنهاية خلافة. • فؤد: (قضية كلامهم إلخ) اعتدّها النهاية والمغني.

• فؤد: (فلا نظر لتضييقه عليها) ولو قال طيبان عدلان إن لم تحج العام غضبت صار الحج قورياً فليس له المنع ولا التحلل منه ولو نكحت بعد تحليلها من الفائت فلا منع ولا تحليل منه للتضييق ولو حجت خلية فأفسدت ثم نكحت أو مروة بإذن فأفسدته ثم أخرمت بالقضاء لم يملك منعها ولا تحليلها منه م ر ش. • فؤد: (ولا لامتناع تمتيعه) فيه نظر وفي الهامش الأسفل خلافة. • فؤد: (ما لم يكن قبل النكاح) أي الممين كما قيده في شرح الروض.

(فرغ): ولو خرج مكي يوم عرفة إليها فأخرمت معه لم يكن له تحليلها ولو كانت الزوجة صغيرة لا تطبق الجماع فأخرم عنها وليها لكونها غير مميزة أو إذن لها فيه لكونها مميزة لم يجز له تحليلها م ر ش.

بالتخلُّل فلم يَجْزَ له الوطءُ قبله حتى تمتنعَ ومع ذلك لو قيلَ بجوازِهِ حيثُ حرِّمَ الإحصارُ بغيرِ إذنه لم يَحُدُّ؛ لأنها عاصيةٌ ابتداءً ودوامًا فليس فعلُها مُحَرَّمًا، وإنْ انققد صحيحًا حتى تمتنعَ من حقِّه الثابت له قبل ذلك.

(ولا قضاء على المحصرِ المتطوِّعِ) بخَصْرِ خاصٍّ أو عامٍّ،

• فَوَدَّ: (قِيلَ) أي الأمرِ . • وَفَوَدَّ: (حَتَّى تَمْتَنِعَ) لَا يَظْهَرُ له مَوْقِعُ هنا ولو قال قَبْلَ الأمرِ والامتناعَ لكان ظاهرًا . • فَوَدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أي التَّوَجُّهِ المَذْكُورِ . • فَوَدَّ: (حَيْثُ حَرَّمَ الإحصارَ) وهو في الأُمَّةِ مُطْلَقًا وفي الزَّوْجَةِ الحُرَّةِ في الثَّقَلِ فَقَطْ . • فَوَدَّ: (حَتَّى يَنْتَعَهُ) الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُّ لِفَعْلِهَا المُرادِ به الإحصارُ بغيرِ إذنِ والبارزُ لِلزَّوْجِ أو السَّيِّدِ . • فَوَدَّ: (قِيلَ ذَلِكَ) أي فَعْلِهَا . اعْلَمْ أَنَّ مَوَانِعَ إِمَامِ الشُّكِّ سِتَّةٌ: الأوَّلُ والثَّانِي الحَضَرُ العامُّ والخاصُّ وقد ذَكَرْهُما بقوله مَنْ أَحْصَرَ الْخَ . المَانِعُ الثَّالِثُ الرُّقُّ وقد ذَكَرَهُ بقوله، وإذا أَحْرَمَ الْعَبْدُ بلا إذنِ الْخَ . المَانِعُ الرَّابِعُ الزَّوْجِيَّةُ وقد ذَكَرَهُ بقوله وَلِلزَّوْجِ تَحْلِيلُهَا الْخَ . المَانِعُ الْخَامِسُ الْإِبْوَءُ وَيُسْتَحَبُّ اسْتِثْنَاءُ أَبَوَيْهِ فِي الشُّكِّ فَرَضًا أو تَطَوُّعًا وَلِكُلِّ مِنْهُمَا إذا كانا مُسْلِمَيْنِ، وإنْ عَلَا ولو مع وُجُودِ الْإِبْوَينِ فِي الْأَصَحِّ ذَكَرًا كان أو أُنْثَى مِنْهُ مِنْ شُكِّ التَّطَوُّعِ وَتَحْلِيلُهُ مِنْهُ إذا أَحْرَمَ بغيرِ إذْنِهِمَا وَتَحْلِيلُهُمَا له كَتَحْلِيلِ السَّيِّدِ رَقِيقَهُ وَيَلْزَمُهُ التَّحْلِيلُ بِأَمْرِهِمَا وَمَحَلُّهُ فِي الْآفَاقِيٍّ وَلَمْ يَكُنْ مُصَاحِبًا فِي السَّفَرِ وَالْأَوْجَهِ أَنَّ الرَّقِيقَ كَالْحُرِّ فِي أَنَّ له المَنْعَ وَلَيْسَ لَهُمَا مِنْهُ مِنْ شُكِّ الْفَرْصِ لَا ابْتِدَاءً وَلَا إِمَامًا كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَيُفَارِقُ الْجِهَادَ بَأَنَّهُ فَرَضٌ عَيْنٍ وَلَيْسَ الْخَوْفُ فِيهِ كَالْخَوْفِ فِي الْجِهَادِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لو أِذِنَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ كان لأبَوَيْهَا مِنْهُمَا مِنْ شُكِّ التَّطَوُّعِ وهو ظاهرٌ إِلَّا أَنَّ يُسَافَرُ معها الزَّوْجُ وقد عَلِمَ أَنَّهُ لو مَنَعَهُ مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ لم يُلْتَمِزَتْ إِيَّاهُ مِنْعُهُ، وإنْ لم يَجِبْ عَلَيْهِ . المَانِعُ السَّادِسُ الدِّينُ فَلِصَاحِبِهِ مِنْعُ الْمَذْيُونِ مِنَ السَّفَرِ لِيَسْتَوْفِيَهُ إِلَّا إِنْ كان مُغْصِرًا أو الدِّينُ مُوجِبًا أو يَسْتَتِيبُ مَنْ يَقْضِيهِ مِنْ مَالٍ حَاضِرٍ وَلَيْسَ له تَحْلِيلُهُ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ نِهَائَةً وَفِي الْأَسْنَى وَالْمَغْنِي نَحْوُهُ وَقَوْلُهُ: م ر وَمَحَلُّهُ فِي الْآفَاقِيٍّ عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَيَتَعَدَّى كَمَا قال الْأَذْرَعِيُّ تَحْلِيلُ الْمَكِّيِّ وَنَحْوُهُ لِقِصْرِ السَّفَرِ . اهـ . وَعِبَارَةُ الْوَنَائِيٍّ، وَأَمَّا الْمَكِّيُّ وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ دُونَ مَزْحَلَتَيْنِ فَلَيْسَ لَهُمْ أَيُّ لَأَصُولِهِ مِنْهُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ خِلَافًا لِشَرْحِ الْعُبَابِ . اهـ .

• فَوَدَّ (سَيِّ): (ولا قضاء على المحصرِ المتطوِّعِ) واستثنى ابنُ الرُّفْعَةِ مِنْ إطلاقيه ما لو أَفْسَدَ الشُّكُّ ثم أَحْصَرَ وَرَدَّ بَأَنَّ الْقَضَاءَ هنا لِلْإِفْسَادِ لَا لِلْإِحْصَارِ نِهَائَةً وَمَغْنِي . • فَوَدَّ: (بِخَصْرِ خاصٍّ الْخَ) ولا فَرْقَ بَيْنَ

• فَوَدَّ فِي (سَيِّ): (ولا قضاء على المحصرِ المتطوِّعِ) قال الشَّارِحُ فِي حَاشِيَةِ الْإِبْصَاحِ فِي الْكَلَامِ على شُرُوطٍ وَجُوبِ الْحُجِّ ما نَصَّهُ والمُتَمَتِّدُ أَنَّهُ حَيْثُ حَصَلَ الْأَمْنُ لِلْوَاجِدِ مِنْ غَيْرِ رُفْقَةٍ لم يُشْتَرَطْ وُجُودُهُمْ وَلَا نَظَرُ لِلْوَحْشَةِ؛ لِأَنَّ الْحُجَّ لَا بَدَلَ لَهُ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الْخَوْفُ على شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَهُ الْوُجُوبُ إِنْ كان عالِمًا فَلَوْ حَجَّ أَوَّلَ ما تَمَكَّنَ، وَأَحْصَرَ مع الْقَوْمِ ثم تَحَلَّلَ وماتَ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ لم يَسْتَتِرْ فِي ذِمَّتِهِ لِمُصِيبِ الْخَوْفِ هنا إِذْ غَيْرُهُ مِثْلُهُ فِي خَوْفِ الْعَدُوِّ أَمَّا لو اشْتَصَّ الْخَوْفُ أو المَنْعُ بِشَخْصٍ فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ فَتَقْضِي

وإن اقتصَرَ به فوات الحج إذ لم يرد الأمر به وقد أُحصِرَ معه في الحُدُويَّةِ ألف، وأربعمائة ولم يَعتَمِرَ منهم معه في غُمرَةِ القَضِيَّةِ في العامِ القابلِ إلا بعضهم أكثر ما قيل: إنهم سبعمائة فَعَلِمَ أَنَّ تلكَ الغُمرَةَ لم تَكُنْ قضاءً ومعنى القَضِيَّةِ المُقاضاةُ أي الصَّلُحُ الَّذِي وَقَعَ في الحُدُويَّةِ ولا يُؤدُّ عليه أَنَّ المُحصِرَ يُلزِمُهُ القضاءَ في صَوَرٍ بأنْ أُخِرَ التَّحَلُّلُ مِنَ الحجِّ مع إمكانِهِ من غيرِ رجاءٍ أَمِنَ حَتَّى فَاتَهُ أو فَاتَهُ ثُمَّ أُحصِرَ أو زالَ الحَصَرُ والوقتُ باقٍ ولم يَتَحَلَّلْ وَمَضَى في التَّسْلُكِ فَفَاتَهُ أو سَلَكَ طَرِيقًا أُخَرَ مُساوِيًا لِلأَوَّلِ فَفَاتَهُ الْوَقْتُ وَذلك؛ لِأَنَّ القضاءَ في هذه

أَنْ يَأْتِيَ بِسُلكِ سِوَى الإِحْرَامِ أم لم يَأْتِ مُغْنِي وَنِهَايَةً. ة فَوَدَّ: (وإن اقتصَرَ به فوات الحج) نعم إن صابَرَ إِحْرَامَهُ غَيْرَ مُتَوَقِّعٍ زَوَالَ الإِحصَارِ فَفَاتَهُ الْوَقْتُ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ بِخِلَافِ مَا إِذَا صَابَرَ مَعَ التَّوَقُّعِ مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ. ة فَوَدَّ: (إذ لم يرد الأمر به) أي فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي الْخَبَرِ وَلِقَوْلِ ابْنِ عُثْمَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ لَا قَضَاءَ عَلَى الْمُحْصِرِ نِهَايَةً. ة فَوَدَّ: (وَلَمْ يَغْتَمِرْ مِنْهُمْ مَعَهُ فِي غُمرَةِ الْقَضِيَّةِ إلخ) وَلَمْ يُثَقَّلْ أَنَّهُ أَمَرَ مَنْ تَخَلَّفَ بِالْقَضَاءِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ة فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ رَجَاءٍ أَمِنَ) أَي بِخِلَافِ مَا إِذَا أُخِرَ مَعَ رَجَاءِ الْأَمْنِ حَتَّى فَاتَهُ الْحَجُّ تَحَلَّلَ بِعَمَلِ غُمرَةٍ وَلَمْ يَقْضِ نِهَايَةً. ة فَوَدَّ: (مُساوِيًا إلخ) وَيَالأَوَّلَى إِذَا كَانَ أَقْرَبَ بِخِلَافِ الْإِبْعَدِ

مِنْ تَرْكِتِهِ عَلَى مَا صَوَّبَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَكَذَا الشُّبْكِيُّ فَقَالَ مَنْ حَبَسَهُ شَيْطَانٌ أَوْ عَدُوٌّ وَعَجَزَ دُونَ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْحَجُّ فَتَقَضَّى عَنْهُ وَيَسْتَنْبِئُ إِنْ أَيْسَرَ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ الْخَوْفُ الْوُجُوبُ إِنْ عَمَّ فَمَاتَ قَبْلَ تَمَكُّنِ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ ثُمَّ اسْتَنْبَطَ فِي مَوْضِعٍ أُخَرَ مِنْ ذَلِكَ وَبِمَا فِي الإِحصَارِ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَةَ لَا تُحْرِمُ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجِ أَنَّهَُا لَوْ أُخِرَتْ لِمَنْعِهِ قَضَى مِنْ تَرْكِتِهَا وَلَا يَقْضِي إِلَّا إِنْ تَمَكَّنَتْ قَبْلَ النِّكَاحِ وَعَنِ الْأَنْزَعِيِّ نَظِيرُ ذَلِكَ وَقَالَ صَرَّحَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ وَنَقَلَ فِي الْخَادِمِ فِي مَوْضِعٍ وَاعْتَمَدَهُ وَبَحَثَ فِي مَوْضِعٍ أُخَرَ أَنَّهَُا لَوْ لَمْ تَسْتَطِيعْ إِلَّا بَعْدَ النِّكَاحِ اشْتَرَطَ فِي الْوُجُوبِ رِضَا الزَّوْجِ لَكِنْ اغْتَرَضَ غَيْرُ وَاحِدٍ مَا ذَكَرَ بِقَوْلِ الْمَجْمُوعِ عَنِ الزَّوْيَانِيِّ لَوْ حَبَسَ أَهْلُ بَلَدٍ عَنِ الْحَجِّ أَوَّلَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَسْتَقِرَّ وَجُوبُهُ عَلَيْهِمْ أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَهَلْ يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ قَوْلَانِ أَصْحُهُمَا لَا. اهـ. وَيَقُولُهُمْ فِي مُحْصِرٍ لَمْ يَسْتَقِرَّ عَلَيْهِ الْفَرْضُ تُعْتَبَرُ اسْتَطَاعَتُهُ بَعْدَ زَوَالِ الْحَضَرِ، وَهُوَ يَشْمَلُ الْحَضَرَ الْخَاصَّ وَغَيْرَهُ وَقَدْ يُجَابُ مِنْ جَانِبٍ أَوْلَيْكَ بَأَنَّ مَا فِي الْمَجْمُوعِ مَقَالَةٌ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ سُكُونِهِ عَلَيْهَا اعْتِمَادُهَا لِمَا عَلِمْتَ مِنَ النَّصِّ وَاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ عَلَى مَا يَصْرُحُ بِخِلَافِهَا وَكَلَامُهُمُ الْآتِي مَحْمُولٌ عَلَى مَا هُنَا وَلِمَنْ اعْتَمَدَ مَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ يَرُدُّ ذَلِكَ بِأَنَّ غَايَةَ مَا فِي الْبَابِ أَنَّ لِلشَّافِعِيِّ فِيهَا قَوْلَيْنِ، وَأَنَّ الزَّوْيَانِيَّ رَجَّحَ أَوْ نَقَلَ تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا، وَأَقْرَأَهُ التَّوَوُّيُّ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ لظُهُورِ مُدْرِكِهِ وَعَلَيْهِ فَلَا اسْتِغْرَازَ عَلَى الزَّوْجَةِ إِذَا مَنَعَهَا زَوْجُهَا وَلَوْ تَمَكَّنَتْ قَبْلَ النِّكَاحِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ مِمَّا يَتَّبِعِيهِ الْوَقْتُ عَلَيْهِ، وَأَضْلَهُ فِي حَاشِيَةِ الشَّرِيفِ السَّمُودِيِّ. ة فَوَدَّ: (مُساوِيًا لِلأَوَّلِ) وَيَالأَوَّلَى مَا إِذَا كَانَ أَقْرَبَ بِخِلَافِ الْإِبْعَدِ كَمَا قَالَ فِي الزَّوْجِ فَإِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ لَطَوْلُهُ أَوْ صُعُوبَتُهُ تَحَلَّلَ بِأَعْمَالِ الْغُمرَةِ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّهُ بَذَلَ مَا فِي وَسْجِهِ كَمَنْ أُحصِرَ مُطْلَقًا. اهـ.

كُلُّهَا لِلْفَوَاتِ لَا لِلْحَصْرِ (فَإِنْ كَانَ) مَا أَحْصَرَ عَنْ إِتْمَائِهِ حَصْرًا عَائًا أَوْ خَاصًّا كَمَا أَطْلَقُوهُ (فَرَضًا مُسْتَقَرًّا) عَلَيْهِ كَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ أَوَّلَى سِنِي الْإِمْكَانِ وَكَتَنَزٍ قَدَرٌ عَلَيْهِ قَبْلَ عَامِ الْحَصْرِ وَمِثْلُهُمَا قَضَاءٌ وَنَذْرٌ مُعَيَّنٌ فِي عَامِ الْحَصْرِ (بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ) كَمَا لَوْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ وَلَمْ

سَم. هـ. فَوَدَ: (لِلْفَوَاتِ) أَيِ الْغَيْرِ التَّائِبِ عَنِ الْحَصْرِ ش. هـ. فَوَدَ: (أَوْ خَاصًّا كَمَا أَطْلَقُوهُ) قَالَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَةِ الْإِبْضَاحِ فِي الْكَلَامِ عَلَى شُرُوطِ وَجُوبِ الْحَجِّ وَالْمُعْتَمَدِ أَنَّهُ حَيْثُ حَصَلَ الْأَمْنُ لِلْوَاجِدِ مِنْ غَيْرِ رُفْقَةٍ لَمْ يَشْتَرِطْ وَجُودُهُمْ وَلَا نَظَرَ لِلْوَحْشَةِ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَا بَدَلَ لَهُ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الْخَوْفَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَهُ الْوُجُوبُ إِنْ كَانَ عَائًا فَلَوْ حَجَّ أَوَّلَ مَا تَمَكَّنَ، وَأَحْصَرَ مَعَ الْقَوْمِ ثُمَّ تَحَلَّلَ وَمَاتَ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ لَمْ يَسْتَقِرَّ فِي ذِمَّتِهِ لِعُمُومِ الْخَوْفِ هُنَا، وَأَمَّا لَوْ اخْتَصَّ الْخَوْفُ أَوْ الْمَنْعُ بِشَخْصٍ فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ فَتَقْضَى مِنْ تَرْكِهِ عَلَى مَا صَوَّبَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَكَذَا السُّبْكِيُّ فَقَالَ مَنْ حَبَسَهُ شَيْطَانٌ أَوْ عَدُوٌّ وَعَجَزَ دُونَ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْحَجُّ فَيَقْضَى مِنْ تَرْكِهِ وَيَسْتَتِبُ إِنْ أَيْسَرَ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الْخَوْفُ الْوُجُوبَ إِنْ عَمَّ فَمَاتَ قَبْلَ تَمَكُّنِ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ نَصٌّ عَلَيْهِ ثُمَّ اسْتَبْطِطَ مَوْضِعَ آخَرَ مِنْ ذَلِكَ وَمِمَّا فِي الْإِحْصَارِ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَةَ لَا تُحْرَمُ إِلَّا بِأَذْنِ الزَّوْجِ أَنَّهُا لَوْ أَخْرَجَتْ لِمَنْعِهِ قَضَى مِنْ تَرْكِهَا وَلَا تَقْضَى إِلَّا إِنْ تَمَكَّنَتْ قَبْلَ النِّكَاحِ وَعَبَّرَ الْأَذْرَعِيُّ بِتَنْظِيرِ ذَلِكَ وَقَالَ صَرَّحَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ وَنَقَلَهُ فِي الْخَادِمِ فِي مَوْضِعٍ وَاعْتَمَدَهُ وَبَحَثَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُا لَوْ لَمْ تَسْتَطِيعْ إِلَّا بَعْدَ النِّكَاحِ اشْتَرَطَ فِي الْوُجُوبِ رِضَا الزَّوْجِ لَكِنْ اغْتَرَضَ غَيْرُ وَاحِدٍ مَا ذَكَرَ بِقَوْلِ الْمَجْمُوعِ عَنِ الزَّوْيَانِيِّ لَوْ حَبَسَ أَهْلُ بَلَدٍ عَنْ الْحَجِّ أَوَّلَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَسْتَقِرَّ وَجُوبُهُ عَلَيْهِمْ أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَهَلْ يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ قَوْلَانِ أَصْحَهُمَا لَا. انْتَهَى. وَيَقُولُهُمْ فِي مُحْصَرٍ لَمْ يَسْتَقِرَّ عَلَيْهِ الْفَرَضُ تُغْتَبَرُ اسْتَطَاعَتُهُ بَعْدَ زَوَالِ الْحَصْرِ وَهُوَ يَشْمَلُ الْحَصْرَ الْخَاصَّ وَغَيْرَهُ وَقَدْ يُجَابُ مِنْ جَانِبِ أَوْلَيْكَ بَأَنَّ مَا فِي الْمَجْمُوعِ مَقَالَةٌ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ سُكُونِهِ عَلَيْهَا اعْتِمَادُهَا لِمَا عَلِمْتَ مِنَ النَّصِّ وَاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ عَلَى مَا يُصَرِّحُ بِخِلَافِهَا. وَكَلَامُهُمُ الْآتِي مَحْمُولٌ عَلَى مَا هُنَا وَلِمَنْ اعْتَمَدَ مَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنْ يَزِدَّ ذَلِكَ بَأَنَّ غَايَةَ مَا فِي الْبَابِ أَنَّ لِلشَّافِعِيِّ فِيهَا قَوْلَيْنِ، وَأَنَّ الزَّوْيَانِيَّ رَجَّحَ أَوْ نَقَلَ تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ لِيُظْهِرَ مُذْرِكِهِ وَعَلَيْهِ فَلَا اسْتِقْرَارَ عَلَى الزَّوْجَةِ إِذَا مَنَعَهَا زَوْجُهَا. انْتَهَى. وَأَصْلُهُ فِي حَاشِيَةِ الشَّرِيفِ السَّنْهَوْدِيِّ اهـ سَم، وَأَقْرَأُ الْمُغْنِيَّ مَا اسْتَبْطَه السُّبْكِيُّ عِبَارَتَهُ قَالَ السُّبْكِيُّ وَيُؤْخَذُ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَةَ إِنَّمَا تُحْرَمُ بِأَذْنِ زَوْجِهَا أَيْ اسْتِجَابًا كَمَا مَرَّ، وَأَنَّ الْحَصْرَ الْخَاصَّ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْحَجِّ أَنَّ إِذْنَهُ لَيْسَ شَرْطًا لِلْوُجُوبِ عَلَيْهَا بَلِ الْحَجُّ وَجَبَ، وَإِذَا أَخْرَجَتْ فَمَنَعَهَا الزَّوْجُ وَمَاتَتْ قَضَى مِنْ تَرْكِهَا مَعَ كَوْنِهَا لَا تَقْضَى لِكُونِهِ مَنَعَهَا إِلَّا إِذَا تَمَكَّنَتْ قَبْلَ النِّكَاحِ فَتَقْضَى إِذَا مَاتَتْ. اهـ. هـ. فَوَدَ: (كَحَجَّةِ) الْإِسْلَامِ بَعْدَ أَوَّلَى الْإِلْحِ إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ قَدَرٌ إِلَى قَضَاءِ وَقَوْلُهُ: وَنَذَرَ إِلَى الْمَنْ، وَإِلَى قَوْلِ الْمَنْ وَمَنْ فَاتَهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ: بِحَيْثُ إِلَى إِذَا غَلَبَ. هـ. فَوَدَ: (وَكَتَنَزٍ الْإِلْحِ) أَيِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ. هـ. فَوَدَ: (وَنَذَرَ مُعَيَّنٍ الْإِلْحِ) فِيهِ وَفَقَةٌ إِذَا ظَاهَرَ أَنَّهُ كَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ فِي أَوَّلَى سِنِي الْإِمْكَانِ كَمَا يُعْيِدهُ

هـ. فَوَدَ: (وَنَذَرَ مُعَيَّنٍ فِي عَامِ الْحَصْرِ) أَوْ نَذَرَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ.

يُتِمُّهَا (أو فرضاً غير مستقو) كحجّة الإسلام في أولى سني الإمكان (اعتبرت) في استقراره عليه (الاستطاعة بعد) أي بعد زوال الإحصار نعم الأولى له إن بقي من الوقت ما يسع الحج أن يحرم ولا يجب، وإن استقرّ الوجوب بمضيقه لكن بحث الأذرع في بعيد الدار إذا غلب على ظنه أنه لو أضرّ عجز عن الحج فيما بعد أنه يلزمه الإحرام به في هذا العام.
(ومن فاته الوقوف) بمذّر أو غيره (تحلل) فوراً أو وجوباً لئلا يصير محرماً بالحج في غير أشهره مع كونه لم يتحصل منه على المقصود إذ الحج عرفة كما مرّ فلو استمرّ على إثمه بقاء إحرامه إلى العام القابل لم ينجز؛ لأنّ إحرام سنة لا يصلح لإحرام سنة أخرى قال الأذرع لا نعلم أحداً قال بالجواز إلا رواية عن مالك رحمته ثم إن لم يملكه عمل عرفة تحلل بما مرّ في المحصر، وإن أمكنه وجب وله تحللان أولهما يحصل بواجب من الحلّي أو الطواف المشبوع بالشمي إن لم تقدّمه وسقط الرمي بقوات الوقوف وثانيهما يحصل (بطواف وشمي) بعده، إن

قول ع ش قوله: م كالتنذر أي حيث استقرّ في ذهنه بأن نذره في سنة معينة وقوته فيها مع الإمكان أو أطلق ومضى ما يملكه فيه التمسك، وإلا فلا شيء عليه. اه. لكن في الوناني مثل ما قاله الشارح وكذا في السنن مثله عبارته مع المتن فإن أحصر في قضاء أو نذر معين في العام الذي أحصر فيه فهو باقي في ذهنه وكذا حجة الإسلام أو حجة نذر قد استقرت كل منهما عليه بأن اجتمع فيها شروط الاستطاعة قبل العام الذي أحصر فيه، وإلا بأن أحصر في تطوع أو في حجة إسلام أو نذر ولم يستقرّ فلا شيء عليه في التطوع أصلاً ولا في حجة الإسلام أو التنذر حتى يستطيع بعد. اه. فود: (ونذر معين في عام الحضر) أو غير معين قاله سم وفيه تأمل لكن بحث الأذرع في الخ جزم به النهاية تاريخاً لقيّد بعيد الدار.

فود: (إذا غلب على ظنه الخ) قياس ما مرّ في الزوجة من أنه لو قال لها طيبان عدلان الخ اغتياز مثله هنا ويتبين أن مثل ذلك ما لو عرّف من نفسه لكونه طيباً وتغييره بقالب على ظنه شاملاً لذلك بل ولما لو أخبره به طيب واجدع ش. فود: (بمذّر) إلى قوله: وقيل في النهاية لإا قوله: لأنّ إحرام إلى ثم إن لم يملكه، وإلى قول المتن: وفيهما في المعنى لإا قوله: لأنّ إحرام إلى: قال وقوله: ثم إن لم يملكه إلى: وله تحللان. فود: (بمذّر) أي كضلال طريق ونائي. فود: (بالجواز) أي جواز استدامة الإحرام إلى العام القابل حتى يقف فيه معني. فود: (ثم إن لم يملكه الخ) وإن أحصر بعد الوقوف وتحلل ثم أطلق من إحصاره فأراد أن يحرم ويبيّن لم يجر البناء كما في الصلاة والصوم نهاية زاد الوناني، وإن كان الوقت باقياً صحّ إحصائه ولزمه الاستئناف. اه. فود: (بما مرّ في المحصر) أي بلنج ثم حلّي مع تية التحلل بهما. فود: (وإن أمكنه) وجب أي التحلل بعمل عرفة أي مع تية التحلل كما يأتي. فود: (أولهما يحصل الخ) ثم. فود: (وثانيهما) عبارة شريح الرّوض قال في المجموع وبما فعله من عمل العرفة

فود: (وله تحللان أولهما الخ) ثم قوله: (وثانيهما الخ) عبارة شريح الرّوض قال في المجموع وما فعله من عمل العرفة يحصل التحلل الثاني، وأما الأول فحصل بواجب من الحلّي والطواف المشبوع بالشمي

لم يكن سقى بعد القدوم كما في المجموع (وخلق) مع نية التحلل بها لما صنع عن
عمرته ^{بشيء} أنه أفتى بذلك فأمر من فاتهم الحج أن يطوفوا ويسقوا وينحروا إن كان معهم هدي
ثم يحلقوا أو يقصروا ثم يحجوا من قابل ويهدوا فمن لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج أي بعد
الإحرام بالقضاء كما مر وسبعة إذا رجع إلى أهله واشتبه ذلك ولم ينكره أحد فكان إجماعاً.
وأفهم المثل والأثر أنه لا يلزمه مبيت بينى ولا رمي وما أتى به لا ينقلب عمرة؛ لأن إحرامه
انقضى بشك فلا ينصرف لغيره وقيل ينقلب ويجزئه عن عمرة الإسلام (وفيها) أي الشعبي
والحلق (قول) إنه لا يحتاج إليهما؛ لأن الشعبي يجوز تقديمه عقب طواف القدوم فلا دخل له
في التحلل والحلق استباحة محظورة.....

يُحْصَلُ التَّحْلُلُ الثَّانِي، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَيَحْصُلُ بِوَاحِدٍ مِنَ الْحَلْقِ وَالطَّوَافِ الْمَشْبُوعِ بِالسَّغِيِّ لِسُقُوطِ حُكْمِ
الرَّمْيِ بِالْفَوَاتِ قَصَارَ كَمَنْ رَمَى وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى نِيَةِ الْعُمَرَةِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ، وَأَصْلُهُ، وَظَاهِرُ
أَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى نِيَةِ التَّحْلُلِ. انْتَهَتْ. وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَتَحْلُلِهِ الثَّانِي بِقَرَاغِهِ مِنْ
عَمَلِ الْعُمَرَةِ، وَالْأَوَّلُ بِقَرَاغِهِ مِنْ بَعْضِهَا وَهُوَ الْحَلْقُ أَوْ الطَّوَافُ الْمَشْبُوعُ بِسَغِيِّ بَقِي فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ عَمَلُ
عُمَرَةٍ تَحْلُلٍ بِمَا مَرَّ فِي الْحَضَرِ. انْتَهَتْ اهـ سَم. وَعِبَارَةُ الْوَنَائِي ثُمَّ التَّحْلُلُ بِعَمَلِ عُمَرَةٍ إِنْ أَمَكَّنَهُ وَالْمُرَادُ
عَمَلُ عُمَرَةٍ صَوْرَةً لَا حُكْمًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَيْثُ يُحْلَلُ يُحْصَلُ أَوَّلُهُمَا بِوَاحِدٍ مِنَ الْحَلْقِ إِنْ كَانَ بَرَأْيِهِ شَعْرٌ
وَالطَّوَافُ الْمَشْبُوعُ بِالسَّغِيِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَقَى بَعْدَ الْقُدُومِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَرَأْيِهِ شَعْرٌ فَيُحْلَلُ بِقَبْلِهِ فَلَوْ
جَامَعَ قَبْلَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ حُجَّتُهُ الْفَائِثُ وَثَانِيَهُمَا بِالْبَاقِي مِنْ أَعْمَالِ الْعُمَرَةِ وَهِيَ الطَّوَافُ وَالسَّغِيُّ إِنْ
لَمْ يَتَقَدَّمَ وَالْحَلْقُ مَعَ نِيَةِ التَّحْلُلِ بِالثَّلَاثَةِ وَلَهُ تَقْدِيمُ أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ خِلَافًا لِلْمُخْتَصَرِ.
اهـ. وَبِمَا ذَكَرَ يُعْلَمُ أَنَّ مَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ مِنْ وَجُوبِ تَكَرُّرِ الْحَلْقِ أَوْ الطَّوَافِ الْمَشْبُوعِ بِالسَّغِيِّ غَيْرُ
مُرَادٍ. هـ فَوَد: (مَعَ نِيَةِ التَّحْلُلِ بِهَا) يَتَّبِعِي عِنْدَ كُلِّ مَرَّةٍ مِنْهَا أَيِ الثَّلَاثَةِ إِذْ لَيْسَتْ عُمَرَةٌ حَتَّى يَكْتَفِيَ لَهَا بِنْيَةُ فِي
أَوَّلِهَا سَم وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى نِيَةِ الْعُمَرَةِ نِهَآيَةً. هـ فَوَد: (وَيُهْدُوا) بِضَمِّ الْيَاءِ مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ ع ش. هـ فَوَد:
(فَكَانَ إِجْمَاعًا) أَيِ سُكُوتًا. هـ فَوَد: (لَا يَلْزَمُهُ مَبِيتٌ بَيْنَى الْخ) أَيِ، وَإِنْ بَقِيَ وَقْتُهُمَا شَرْحُ رَوْضٍ
وَنِهَآيَةً. هـ فَوَد: (وَلَا رَمَى) وَيُقَالُ أَيْضًا إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَرَأْيِهِ شَعْرٌ أَنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْحَلْقُ وَيَصِيرُ تَحْلُلُهُ
بِالطَّوَافِ أَيِ الْمَشْبُوعِ بِالسَّغِيِّ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ فَقَطْ مُغْنِي.

لِسُقُوطِ حُكْمِ الرَّمْيِ بِالْفَوَاتِ قَصَارَ كَمَنْ رَمَى وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى نِيَةِ الْعُمَرَةِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ،
وَأَصْلُهُ وَظَاهِرُ أَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى نِيَةِ التَّحْلُلِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَتَحْلُلِهِ الثَّانِي
بِقَرَاغِهِ مِنْ عَمَلِ عُمَرَةٍ وَالْأَوَّلُ بِقَرَاغِهِ مِنْ بَعْضِهَا وَهُوَ الْحَلْقُ أَوْ الطَّوَافُ الْمَشْبُوعُ بِسَغِيِّ بَقِي فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ
عَمَلُ عُمَرَةٍ تَحْلُلٍ بِمَا مَرَّ فِي الْحَضَرِ. اهـ. هـ فَوَد: (وَحَلْقٌ مَعَ نِيَةِ التَّحْلُلِ بِهَا) يَتَّبِعِي عِنْدَ كُلِّ مَرَّةٍ مِنْهَا إِذْ لَيْسَتْ
عُمَرَةٌ حَتَّى يَكْتَفِيَ لَهَا بِنْيَةُ فِي أَوَّلِهَا. هـ فَوَد: (لَا يَلْزَمُهُ مَبِيتٌ بَيْنَى وَلَا رَمَى) أَيِ، وَإِنْ بَقِيَ وَقْتُهُمَا شَرْحُ
الرَّوْضِ.

(وعليه ذم) ومز الكلام فيه (و) عليه إن لم ينشأ الفوات من الحصر (القضاء) للتلطُّوع فوراً لأثر عَمَرَ رضي الله تعالى عنه المذكور بهما ولأنه لا يخلو عن تقصير ومن ثم لم يُفَرَّقوا في وجوب الفورية بين المعذور وغيره بخلاف الإحصار. أمّا الفرض فهو باقي في ذمته كما كان من توسع وتضيّق كما في الروضة، وأصلها، وإن نوزع فيه.

(تنبه) هل يلزمه الإحرام بالقضاء من مكان الإحرام بالأداء على التفصيل السابق في قضاء

• قول (سني): (وعليه ذم الفسخ) ولو كان عبداً كان واجبه الصوم سم. • قوله: (ومز الكلام الفسخ) أي مر قَبِيل باب الإحصار أنه كَدَمِ التَّمَتُّعِ في التَّزْيِيهِ والتَّقْدِيرِ وسائر أحكامه. • قوله: (إن لم ينشأ الفوات الفسخ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّزَةً.

• قول (سني): (والقضاء) أي بمنعاه اللغوي وهو الأداء نهاية عبارة المُعْنَى فإن قيل كيف توصف حجة الإسلام بالقضاء ولا وقت لها أُجِيبَ بأنه لما أُحْرِمَ بها تَضَيَّقَ وقتها كما تقدّم ذلك في الإفساد وتقدّم ما فيه. اه. • قوله: (فوراً) كذا في النهاية والمُعْنَى. • قوله: (ومن ثم لم يُفَرَّقوا في وجوب الفورية الفسخ) أي، وإنما يُفَرَّقان في الإنم فقط مُعْنَى. • قوله: (بخلاف الإحصار) هو مُقَابِلُ لِقَوْلِهِ ولأنه لا يخلو عن تقصير ش. اه. سم. • قوله: (أما الفرض الفسخ) هو مُقَابِلُ قَوْلِهِ قَبْلَ التَّلَطُّوعِ سم. • قوله: (فهو باقي في ذمته كما كان الفسخ) وفقاً للروض وخلافاً لصريح شرح المنهج والمُعْنَى والإطلاق النهاية عبارة سم قوله: كما كان من توسع الفسخ مَسَى في شرح المنهج على خلافه حيث قال وعليه إعادة فوراً لِلْحَجِّ الذي فاتته بقوات الوقوف تطوعاً كان أو فَرَضاً كما في الإفساد. انتهى. لكن الذي في الرّوض وشرحه هو ما ذكره الشارح. اه. • قوله: (من مكان الإحرام الفسخ) أي أو مثلي مسافتيه.

• قوله: (في سني): (وعليه ذم) لو كان عبداً كان واجبه الصوم قال في الرّوض وشرحه وما لزم أي الرقيق من دم بفعل مَحْظُور كاللباس أو بالفوات لا يلزم السيد ولو أُحْرِمَ بإذنه بل لا يُجْزِئُهُ إِذَا دَبَّحَ عَنْهُ لِكَوْنِهِ لَا يَمْلِكُ شَيْئاً، وإن ملكه سيده وواجه الصوم وله منعه منه إن كان يُضْعِفُ به عن الخدمة أو يناله به ضرر، ولو أذن له في الإحرام؛ لأنه لم يأذن له في موجه لا إن وجب الصوم بتمتع أو قران أذن له فيه فليس له منعه لإذنه في موجه، وإن دَبَّحَ عَنْهُ السَّيِّدُ بَعْدَ مَوْتِهِ جاز؛ لأنه حصل اليأس من تكفيره، والتَّمْلِيكُ بَعْدَ المَوْتِ ليس بشرط، وإذا عتق العبد قبل صومه وقدر على الدم لزمه الدم اختياراً بحالة الأداء. اه. ثم قال في شرّحه: وإذا نسي وظاهر أن المُكَاتَّبَ يُكْفَرُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ كَالْحُرِّ؛ لأنه يملكه وعليه فيجزيه أن يَدَبِّحَ عَنْهُ ولو في جنابة. اه. فلو لم يأذن السيد فهل يُكْفَرُ بالصوم تكفيره من الرقيق يتبني أنه كذلك فليُراجَع. • قوله: (أما الفرض فهو باقي في ذمته كما كان من توسع وتضيّق كما في الروضة، وأصلها الفسخ) مَسَى في شرح المنهج على خلافه حيث قال، وإعادة أي وعليه إعادة فوراً لِلْحَجِّ الذي فاتته بقوات الوقوف تطوعاً كان أو فَرَضاً كما في الإفساد. اه. لكن الذي في الرّوض وشرحه هو ما ذكر الشارح هذا ما وجد بهامش نسخة شيخنا علامة زمانه وفريد دهره، وأواه شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي تَمَمَّه اللهُ تعالى بالرحمة والرضوان، وأسكنه الله بمنه وكرمه فسبح الجنان.

الفايد أو يُفَرَّقُ بأنَّ التقصير في الإفساد أظهر منه في الفوات أو يُفَرَّقُ بين التفويت فيكون كالإفساد لتساويهما في تمام التعدي والفوات فلا يلزمه إلا من ميقات طريقه ولا بُرَاعِي الفَائِت كُلُّ مُحْتَمَلٍ والأقرب إلى كلامهم الأول بإطلاقه ثم رأيت المجموع قال عن الأصحاب وعلى القارين القضاء قارئاً ويلزمه ثلاثة دماء دَمُ الفوات ودَمُ القِرَانِ الفَائِت ودَمُ ثالثٍ للقِرَانِ المَأْتِي به في القضاء ولا يسقط هذا عنه بالإفراد في القضاء؛ لأنه توجّه عليه القِرَانُ ودَمُهُ فلا يسقط بتبذره بالإفراد. اهـ. فافهم ذلك أنه يتعيّن مُراعاة ما كان عليه إحرامه في الأداء فلو أحرم به من الخليفة ففات ثم أتى على قرنٍ لزمه أن يُحرِمَ من مثل مسافة الخليفة ويُؤَيِّدُهُ توجيههم رعاية ذلك في الإفساد بأنَّ الأصل في القضاء أن يحكي الأداء وهذا بتعيينه موجود في صورة الفوات ولا نظر للفرق السابق بتزديد التعدي بالإفساد لِمَا مَوْأَنُ الفوات لا يخلو عن تقصير، وأما إذا نشأ الفوات عن الحصر كأنَّ الحَصْرَ فسلك طريقاً آخر ففاته لصعوبة الطريق أو طوله وقد ألجأ نحو العدو إلى سلوكها أو صابَر الإحرام مُتَوَقِّفاً زوال الحصر فلم يزل حتى فات الحج فتَحَلَّلَ بِحَمَلِ غُمرَةٍ لم يقص؛ لأنه بَدَل ما في وُسْعِهِ كالمُحَصِّرِ مُطْلَقاً والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلم.

• فَوَدَّ: (والأقرب إلى كلامهم إلخ) وهو قضية تغليل المُغْنِي والنهاية لِقَوْرَةِ القضاء مُطْلَقاً هنا بالقياس على الإفساد. • فَوَدَّ: (الأول بإطلاقه) أي يُلْزَمُ في الإعادة الإحرام من مكان الإحرام بالأداء أو مثل مسافته فلا يكفي من اقتراب منه ونائي أي ولو كان الفوات بعذر كالخطأ في الطريق أو العدو. • فَوَدَّ: (ولا يسقط هذا) أي الدَمُ الثالِث. • فَوَدَّ: (فافهم ذلك) أي قول المجموع؛ لأنه توجّه عليه إلخ وفيه تأمل. • فَوَدَّ: (وأما إذا نشأ) إلى الباب في النهاية والمُغْنِي إلى قوله وقد ألجأ نحو العدو إلى سلوكها. • فَوَدَّ: (وأما إذا نشأ إلخ) مُحْتَرَزُ قوله: إن لم ينشأ الفوات من الحصر. • فَوَدَّ: (وقد ألجأ نحو العدو إلخ) أي بأن لم يجد طريقاً دونها فيما دَكَرَ وَيَأْمَنُ معها الفوات فيما يَظْهَرُ، وإن تبادر من إلجاء العدو خلافة بَصْرِي. • فَوَدَّ: (ويأمن معها الفوات) تَقَدَّمَ في أول الباب ما يَصْرُحُ بأنه ليس بشرط. • فَوَدَّ: (فتحلل بحملة غمرة) محلّه كما قال السبكي وغيره إذا تَمَكَّنَ من البيت، وإلا تَحَلَّلَ تَحَلَّلَ المُحَصِّر. انتهى أسنى المطالب اهـ بَصْرِي. وتقدّم في الشرح والنهاية والمُغْنِي في أوائل باب الإحصار ما يوافقه. • فَوَدَّ: (لم يقص) جوابٌ أما فكان حَقُّه أن يُزَادَ معه الفاء. • فَوَدَّ: (كالمُحَصِّرِ مُطْلَقاً) أي سواء كان الحصر عامّاً أو خاصّاً كالمرِيضِ والزوجة والوليد والشُرْذِمَةُ ونائي.

(خاتمة): يَسَّرُ أن يَحْمِلَ المُسَافِرُ إلى أهله هَدِيَّةً لِمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وأن يُزِيلَ إِلَيْهِمْ إذا قَرَّبَ إلى وطنه من يَعْلَمُهم بِقُدُومِهِ إلا أن يكون في قافلة اشْتَهَرَ عند أهل البلد وقت دُخُولِهَا ويُكْرَهُ أن يَطْرُقَهُمْ لَيْلاً والسُّنَّةُ أن يَتَلَقَّى المُسَافِرُ، وأن يقال له إن كان حاجاً: قَبِلَ اللَّهُ حَجَّكَ وَغَفَرَ ذَنْبَكَ، واخْلَفَ نَفَقَتَكَ، وإن كان غازياً قَبِلَ له الحمد لله الذي نَصَرَكَ، واكْرَمَكَ، وَاغْرَكَ، والسُّنَّةُ أن يَبْدَأَ عند دُخُولِهِ بِأَقْرَبِ

مَسْجِدٍ فَيَصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ بِنِيَّةِ صَلَاةِ الْقُدُومِ وَتُسَنُّ التَّقِيعةُ وَهِيَ طَعَامٌ يُفَعَّلُ لِقُدُومِ الْمُسَافِرِ وَسَيَاتِي فِي
الْوَلِيمَةِ يَبَاقُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُغْنِي وَزَهَابَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ : م ر ، وَإِنْ كَانَ غَازِيًا قِيلَ لَهُ إِنْخُ أَيُّ ، وَإِنْ
لَمْ يَخْصُلْ فَتَنَحَّ عَلَى يَدَيْهِ لِإِعْزَازِ الْإِسْلَامِ بِتَقْسِ الْغَزْوِ وَخِذْلَانِ الْكُفَّارِ بِمَوْدِهِ . وَقَوْلُهُ : م ر بِاقْرَبِ مَسْجِدٍ
أَيُّ إِلَى مَنْزِلِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ لَهُ مَنْزِلٌ غَيْرُ الْمَسْجِدِ فَلَوْ كَانَ بَيْتُهُ بِالْمَسْجِدِ أَوْ كَانَ مِنْ
مُجَاوِرِيهِ فَعَلَهُمَا فِيهِ عِنْدَ دُخُولِهِ . وَقَوْلُهُ : م ر وَتُسَنُّ التَّقِيعةُ أَيُّ يُسَنُّ لِلْمُسَافِرِ بَعْدَ حُضُورِهِ أَنْ يَفْعَلَهَا .
اهـ . ه فَوَدَّ : (وَاللَّهُ تَعَالَى أَهْلَمَ) عَطَفَ عَلَى مُقَدِّرِ أَيُّ هَذَا مَا عَلِمْتَهُ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ
بِالصَّوَابِ .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْبَيْعِ)

قِيلَ: أَفَزَدَهُ لِإِرَادَتِهِ نَوْعًا مِنْهُ هُوَ بَيْعُ الْأَعْيَانِ وَيُرَدُّ بِأَنِّ إِفْرَادِهِ هُوَ الْأَصْلُ إِذْ هُوَ مُصَدَّرٌ، وَإِرَادَةُ ذَلِكَ تُعْلَمُ مِنْ إِفْرَادِهِ السَّلَمَ بِكِتَابٍ مُسْتَقِيلٍ، وَهُوَ لُفَّةٌ مُقَابِلَةُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ وَشَرْعًا: عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْبَيْعِ

• قَوْلُهُ: (قِيلَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ كَاشْتَرَيْتُ فِي النِّهَايَةِ لِأَقُولَهُ لِلْخِلَافِ فِيهَا، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ لَكَ إِلَى الْمُتَنِّ، وَقَوْلُهُ لَكِنْ نَحْوُ إِلَيَّ وَلَكَ عَلَيَّ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ بَيْعُ الْأَعْيَانِ) وَسَيَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ بَيْعُ الْمَنَافِعِ نِيهَايَةً. • قَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ مُصَدَّرٌ) رَدَّهُ سَمَ بِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُصَدَّرِي لَيْسَ مُرَادًا هُنَا، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ اللَّفْظُ الَّذِي يَتَعَقَّدُ بِهِ الْبَيْعُ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُصَدَّرًا فِي الْأَصْلِ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ الْإِفْرَادُ اهـ ع ش .
• قَوْلُهُ: (وَإِرَادَةُ ذَلِكَ الْإِلْخُ) عَطَفَ عَلَى إِفْرَادِهِ الْإِلْخُ وَفِيهِ تَسْلِيمٌ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا خُصُوصُ بَيْعِ الْأَعْيَانِ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ الْمَنَافِعُ الْمُؤَبَّدَةُ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (تُعْلَمُ مِنْ إِفْرَادِهِ السَّلَمَ الْإِلْخُ) قَدْ يُنْتَظَرُ فِيهِ بِأَنَّ بَيْعَ غَيْرِ الْأَعْيَانِ لَمْ يَتَحَصَّرْ فِي السَّلَمِ فَإِفْرَادُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرَ فَتَأَمَّلْ . اهـ سَم . عِبَارَةُ الْبُضْرِيِّ قَوْلُهُ: السَّلَمُ الْإِلْخُ يَتَّبِعِي أَنَّ يُزَادَ وَالْإِجَارَةُ حَتَّى يَسْقُطَ مَا أَوْرَدَهُ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي فَإِنَّ الْبَيْعَ مُنْهَصِرٌ فِي بَيْعِ الْأَعْيَانِ وَالْمَنَافِعِ وَمَا فِيهِ الذِّمَّةُ . اهـ . قَوْلُهُ: (وَهُوَ لُفَّةٌ مُقَابِلَةُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ) زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهِ الْمَعَاوَضَةِ لِيُخْرِجَ نَحْوُ ابْتِدَاءِ السَّلَامِ وَرَدِّهِ وَعِبَادَةِ الْمَرِيضِ فَلَا تُسَمَّى مُقَابِلَةً ابْتِدَاءِ السَّلَامِ بِرَدِّهِ وَمُقَابِلَةً عِبَادَةِ مَرِيضٍ بِعِبَادَةِ مَرِيضٍ آخَرَ بَيْنَمَا لُفَّةٌ ع ش وَمُعْنَى زَادَ شَيْئًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ الْأَوَّلَى لِقَاءُ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّ الْفُقَهَاءَ لَا دَخَلَ لَهُمْ فِي تَقْيِيدِ كَلَامِ اللَّغَوِيِّينَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِ الشَّارِحِ . اهـ . قَوْلُهُ: (عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ الْإِلْخُ) أَيِ يَتَضَمَّنُ ابْتِغَالَ الْجِلْدِ فِي الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي وَفِي الْقَمَنِ لِلْبَائِعِ اهـ ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ فِيهِ أُمُورٌ: الْأَوَّلُ أَنَّ قَوْلَهُ مَالٍ بِمَالٍ يَشْمَلُ غَيْرَ الْمُتَمَوَّلِ . الثَّانِي يَخْرُجُ عَنْ الْمُنْفَعَةِ الْمُؤَبَّدَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى مَالًا كَمَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْبَيْعِ

• قَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ مُصَدَّرٌ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ هُوَ هُنَا لَمْ يُرَدِّ بِهِ الْمُصَدَّرُ بَلِ الْعَقْدُ كَمَا سَيَأْتِي وَالْعَقْدُ لَيْسَ بِمُصَدَّرٍ إِذْ هُوَ مُجْمُوعُ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، وَهُمَا عِبَارَتَانِ عَنْ مَلْفُوظِ الْبَائِعِ وَمَلْفُوظِ الْمُشْتَرِي مَثَلًا لَا عَنْ إِجَادِهِمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّ الْمُصَدَّرَ إِذَا كَانَ لِلْأَنْوَاعِ حَقُّهُ الْجَمْعُ فَلَا يَكْفِي فِي التَّوْجِيهِ مُجَرَّدُ أَنَّهُ مُصَدَّرٌ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِهِ الْأَنْوَاعُ فَلْيَتَأَمَّلْ . • قَوْلُهُ: (تُعْلَمُ مِنْ إِفْرَادِهِ الْإِلْخُ) قَدْ يُنْتَظَرُ فِيهِ بِأَنَّ بَيْعَ غَيْرِ الْأَعْيَانِ لَمْ يَتَحَصَّرْ فِي السَّلَمِ فَإِفْرَادُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرَ تَأَمَّلْ .

مُقابِلَةٌ مَالٍ بِمَالٍ بِشْرطِهِ الْآتِي لَا سِتْفَادَةَ يَمْلِكُ عَيْنِي أَوْ مَنَفْعَةً مُؤَبَّدَةً، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى قَسِيمِ الشُّرَاءِ فَيُحَدُّ بِأَنَّهُ نَقْلُ يَمْلِكُ بِشَرْنٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ وَالشُّرَاءُ بِأَنَّهُ قَبُولُهُ عَلَى أَنَّ لَفْظَ كُلِّ يَفْعُ عَلَى الْآخِرِ، وَأَرْكَانُهُ عَاقِدٌ وَمَعْقُودٌ عَلَيْهِ وَصِیغَةٌ. وَلِقُوَّةُ الْخِلَافِ فِيهَا بَدَأَ بِهَا،

سَبَاتِي فِي الْإِيمَانِ فَهَذَا مَعَ قَوْلِهِ: (أَوْ مَنَفْعَةً مُؤَبَّدَةً) كَالْمُتَنَانِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْإِيمَانَ مَبْنَاهَا غَالِبًا عَلَى الْعُرُوفِ فَالْمَنَفْعَةُ هُنَا مِنْ الْأَمْوَالِ فَلْيُرَاجَعْ. الثَّالِثُ أَنَّ قَوْلَهُ: (بَشْرطِهِ الْآتِي) فِيهِ أَنَّ الشُّرُوطَ لَا دَخَلَ لَهَا فِي الثَّمَارِيفِ الْمَقْصُودِ بِهَا بَيَانُ الْمَاهِيَةِ. الرَّابِعُ أَنَّ قَوْلَهُ: (لَا سِتْفَادَةَ يَمْلِكُ الْخ) هُوَ فَائِدَةُ الْبَيْعِ فَلَا دَخَلَ لَهُ فِي أَصْلِ تَعْرِيفِهِ، وَقَدْ سَلَّمَ مِنْ هَذِهِ الْإِيرَادَاتِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ مَالِيَّةٌ تُفِيدُ يَمْلِكُ عَيْنِي أَوْ مَنَفْعَةً عَلَى التَّأْيِيدِ. اهـ.

• قَوْلُهُ: (بَشْرطِهِ الْآتِي) أَيِ بِشْرطِهِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ مُضَافٌ قِيَمُهُ. • قَوْلُهُ: (لَا سِتْفَادَةَ الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ مُقَابِلَةُ الْخ. • قَوْلُهُ: (يَمْلِكُ عَيْنِي) أَيِ كَالثَّيَابِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ مَنَفْعَةً الْخ) وَكَذَا يُعْتَبَرُ التَّأْيِيدُ فِي الْعَيْنِ لِإِخْرَاجِ الْفَرْضِ وَلَعَلَّهُ اسْتَفْتَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ بِشْرطِهِ وَلَمْ أَنْ تَقُولِ التَّأْيِيدُ حَاصِلٌ فِي الْفَرْضِ لِجَوَازِ انْتِفَاعِ الْمُفْتَرِضِ بِهِ لَا إِلَى غَايَةٍ، وَرُجُوعُ الْمُفْتَرِضِ فِيهِ فَسَخٌ لَهُ، وَهُوَ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ لَا مِنْ أَصْلِهِ. • قَوْلُهُ: (مُؤَبَّدَةً) كَحَقِّ الْمَمَرِّ إِذَا عَقِدَ عَلَيْهِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ. اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهُوَ لَكَ) فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلَهُ: (بِمَا اسْتَنْهَرَ) إِلَى (لِقَوْلِهِ تَعَالَى) وَقَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَوْجَدْ) إِلَى (فِي الْآخِرَةِ). • قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُرَادُ الْخ) أَيِ الْعَقْدُ. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُطْلَقُ) أَيِ مُطْلَقٌ لَفْظُ الْبَيْعِ لَا الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ فِي التَّرْجُمَةِ فَفِيهِ شَبَهٌ اسْتِخْدَامِ. اهـ رَشِيدِي وَالْأَوَّلَى حَذَفَ لَفْظَةً شَبَهَ.

• قَوْلُهُ: (عَلَى قَسِيمِ الشُّرَاءِ الْخ) وَقَدْ يُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الْإِنْعِقَادِ أَوِ الْجِلْكِ التَّائِيهِ عَنِ الْعَقْدِ كَمَا فِي قَوْلِكَ فَسَخْتُ الْبَيْعَ إِذَا الْعَقْدُ الْوَاقِعُ لَا يُمْكِنُ فَسْخُهُ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ فَسْخُ مَا تَرْتَبَ عَلَيْهِ سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ. اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ لَا مَفْهُومَ لَهُ إِذَا التَّمْلِيكُ بِالْقَمْنِ لَا يَكُونُ إِلَّا تَبْمًا وَالْجَوَابُ أَنَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا يُعْتَبَرُ شَرْعًا فَهُوَ لِيَبَانِ الْوَاقِعِ لَا لِلِاحْتِرَازِ أَوْ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْقَمْنَ فِي مُطْلَقِ الْعَوَضِ فَيَكُونُ احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ الْإِجَارَةِ. اهـ ع. ش.

• قَوْلُهُ: (وَالشُّرَاءُ) أَيِ وَيُحَدُّ الشُّرَاءُ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ قَبُولُهُ) أَيِ تَقْلُهُ. اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (عَلَى أَنْ لَفْظَ كُلِّ يَفْعُ عَلَى الْآخِرِ) أَيِ تَقُولُ الْعَرَبُ بَعَثَ بِمَعْنَى شَرَيْتَ وَبِالْعَكْسِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَشَرَوْهُ بِشَمْسٍ بِحَبْنٍ﴾ (يُوسُفُ: ٢٠) أَيِ بَاعُوهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ (آيَةُ: ١٠٢) وَيُقَالُ لِكُلِّ مِنْ الْمُتَبَايِعِينَ بَائِعٌ وَيَبِّعُ وَمُشْتَرٍ وَشَارٍ اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَأَرْكَانُهُ عَاقِدٌ الْخ) أَيِ أَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ سِتَّةٌ عَاقِدٌ، وَهُوَ بَائِعٌ وَمُشْتَرٍ وَمَعْقُودٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ ثَمَنٌ وَمُثَمَّنٌ وَصِیغَةٌ، وَهِيَ إِيجَابٌ، وَقَبُولٌ. اهـ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (وَلِقُوَّةُ الْخِلَافِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْفِي وَالتَّهْلِيهِ وَكَانَ الْأَوَّلَى لِلْمَصْنَفِ أَنْ يُقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْعَاقِدِ ثُمَّ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ثُمَّ الصِّیغَةُ لَكِنَّا بَدَأَ بِهَا كَمَا قَالَ الشَّارِحُ؛ لِأَنَّهَا أَمَمٌ لِلْخِلَافِ فِيهَا، وَأَوَّلَى مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يُقَالَ: لِأَنَّ الْعَاقِدَ وَالْمَعْقُودَ عَلَيْهِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِهَا. اهـ. وَجِبَارَةُ سَمٍ.

وَأَنْ تَقْدَمَا عَلَيْهَا طَبَقًا مُقَبَّرًا عَنْهَا بِالشُّرُوطِ مَجَازًا فَقَالَ (شُرْطُهُ) الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ لَوْجُودِ صَوْرَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْوُجُودِ وَلَوْ فِي بَيْعِ مَالِهِ لَوْلَيْدِهِ وَكَذَا فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ لَكِنْ تَقْدِيرًا كَأَعْتَقَ عَبْدُكَ عَنِّي بِالْفِ بِيَعْتَلُ فَإِنَّهُ يَحْتَقُّ بِهِ كَمَا يَذْكُرُهُ فِي الْكِفَارَةِ لِتَضَمُّنِهِ الْبَيْعِ، وَقَبُولُهُ فَلَا يُرَدُّ.....

• فَوَدَّ: (وَأَنْ تَقْدَمَا الْخُ) قَدْ يُقَالُ هُمَا مِنْ حَيْثُ وَضُفَ الْعَاقِدِيَّةُ وَالْمَقْصُودَةُ الْمَقْصُودُ هُنَا لَمْ يَتَقْدَمَا فَلْيَتَأَمَّلْ.
 اهـ. • فَوَدَّ: (فِيهَا الْخُ) يَنْفِي الصَّبِيغَةَ أَوْ رَشِيدِيَّ. • فَوَدَّ: (طَبَقًا) الْأَوَّلَى زَمَانًا. • فَوَدَّ: (لَوْجُودِ صَوْرَتِهِ الْخُ) أَيْ لِيَتَحَقَّقَ صَوْرَتُهُ الشَّرْعِيَّةُ فِي الْخَارِجِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي بَيْعِ مَالِهِ الْخُ) عِبَارَةُ التَّهْلِيهِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ فِي بَيْعِ مَالِهِ لَوْلَيْدِهِ مَخْجُورُهُ وَعَكْسُهُ أَوْ بَيْعُهُ مَالُ أَحَدٍ مَخْجُورِيهِ لِلْآخَرِ أَوْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: لَوْلَيْدِهِ مَخْجُورُهُ الْخُ دَخَلَ فِيهِ الطِّفْلُ وَالسَّفِيهِ وَالْمَجْنُونُ، وَهَذَا فِي الْأَبِّ وَالْجَدِّ وَيَتَّجِهُ أَنَّ الْأُمَّ إِذَا كَانَتْ وَصِيَّةً كَذَلِكَ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ فِي بَابِ الْحَجْرِ، وَقَدْ يَشْمَلُ سَفِيهَا طَرًا سَفَهُهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ رَشِيدًا إِذَا كَانَ الْقَاضِي أَبَاهُ أَوْ جَدَّهُ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ وَكَذَا إِذَا كَانَ غَيْرَهُمَا، وَإِذْنُ لَهُمَا فِي التَّصَرُّفِ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ سَمَّ عَلَى حَجٍّ لَكِنْ هَذِهِ الثَّانِيَّةُ قَدْ يُخْرِجُهَا قَوْلُ الشَّارِحِ م مَخْجُورُهُ؛ لِأَنَّهُ مَخْجُورُ الْقَاضِي أَوْ ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَالطِّفْلِ الْمَجْنُونِ وَكَذَا السَّفِيهِ إِنْ بَلَغَ سَفِيهَا، وَالْأَقْوَلُ الْحَاكِمُ فَلَا يَتَوَلَّى الْأَبُّ الطَّرِيقَيْنِ فَلَوْ وَكَّلَهُ الْحَاكِمُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَمْ يَقُولْ الطَّرِيقَيْنِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْحَاكِمِ فَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ. اهـ وَعِبَارَةُ عَمِيرَةَ. قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الْمُصَنَّفِ اشْتِرَاطُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَلَوْ فِي حَقِّ وَلِيِّ الطِّفْلِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَقِيلَ يَكْفِي أَحَدَ اللَّفْظَيْنِ، وَقِيلَ تَكْفِي التَّيَّةُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ، وَهُوَ قَوِيٌّ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ إِنَّمَا اعْتَبِرَ لِيَدُلَّ عَلَى الرُّضَا. اهـ. • فَوَدَّ: (وَكَمَا فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ الْخُ) بِيَعُضُ الْهُوَامِشِ الْحَقَاقِ التَّنْبِيهِ بِالْمَتْنِ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ فَإِنَّ التَّنْبِيهِ تَغْلِيْقٌ عَنِّي بِالْمَوْتِ وَالتَّوَكُّلُ فِي التَّغْلِيْقِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالْيَمِينِ. اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (كَأَعْتَقَ هَبْدَكَ عَنِّي الْخُ) بَقِيَ مَا لَوْ قَالَ بَغْنِيهِ، وَاعْتَقَهُ فَقَالَ اعْتَقَنَهُ عَنْكَ هَلْ يَصِحُّ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِعَدَمِ مُطَابَقَةِ الْقَبُولِ لِلْإِيجَابِ، وَهَلْ يَغْنِي فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى الْمَالِكِ وَيَلْغُو قَوْلُهُ عَنْكَ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي. اهـ ع ش.

• فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ يَغْنِي بِهَ الْخُ) وَهَلْ يَأْتِي فِي غَيْرِ الْعَتَقِ كَتَصَدَّقَ بِدَارِكَ عَنِّي عَلَى الْفِ بِجَامِعِ أَنْ كَلَامُ قُرْبَةٍ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَن تَشَوَّفَ الشَّارِعُ إِلَى الْعَتَقِ أَكْثَرَ فَلَا يَقَاسُ غَيْرُهُ بِهِ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَمِثْلُ كَلَامِهِمْ إِلَى الثَّانِي أَكْثَرُ. اهـ نِهَابُهُ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م م وَمِثْلُ كَلَامِهِمْ إِلَى الثَّانِي الْخُ مُعْتَمَدٌ وَسَيَأْتِي لَهُ م ر فِي الظَّهَارِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: لِفَيْرِهِ أَطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا كُلَّ مِسْكِينٍ مَدًّا مِنَ الْحِنْطَةِ عَنْ كَفَّارَتِي وَنَوَاهَا بِقَلْبِهِ فَعَمَلُ أَجْزَاءِهِ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَخْتَصُّ بِالْمَجْلِسِ وَالْكِسْوَةِ كَالطَّعَامِ قَالَهُ الْخَوَارِزْمِيُّ انْتَهَى. وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ لَفْظِ يَدُلُّ عَلَى التَّمْلِيكِ مِنَ مَالِكِ الطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ سَمَّ عَلَى حَجٍّ وَلِعَدَمِ اشْتِرَاطِ

• فَوَدَّ: (وَأَنْ تَقْدَمَا عَلَيْهَا طَبَقًا) قَدْ يُقَالُ هُمَا مِنْ حَيْثُ وَضُفَ الْعَاقِدِيَّةُ وَالْمَقْصُودَةُ الْمَقْصُودُ هُنَا لَمْ يَتَقْدَمَا فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي بَيْعِ مَالِهِ لَوْلَيْدِهِ) هَذَا فِي الْأَبِّ وَالْجَدِّ وَيَتَّجِهُ أَنَّ الْأُمَّ إِذَا كَانَتْ وَصِيَّةً كَذَلِكَ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ فِي بَابِ الْحَجْرِ، وَقَوْلُهُ: لَوْلَيْدِهِ قَدْ يَشْمَلُ سَفِيهَا طَرًا سَفَهُهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ رَشِيدًا إِذَا كَانَ الْقَاضِي أَبَاهُ أَوْ جَدَّهُ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ وَكَذَا إِذَا كَانَ غَيْرَهُمَا، وَإِذْنُ لَهُمَا فِي التَّصَرُّفِ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ.

(الإيجاب) مِنَ الْبَائِعِ وَلَوْ هَزَلًا، وَهُوَ صَرِيحًا مَا دَلَّ عَلَى التَّمْلِيكِ دَلَالَةً قَوِيَّةً يَمَّا اشْتَهَرَ وَتَكَرَّرَ عَلَى السِّنَةِ حَمَلَةُ الشَّرْعِ وَمُسْتَأْتِي الْكِتَابَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُ بِمَكَرَرَةٍ عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٢٩) مع الحديث الصحيح «إنما البيع عن تراضٍ»، وهو خفي فَأَنْيَطُ بِظَاهِرِهِ هُوَ الصَّيْغَةُ فَلَا يَنْقَعِدُ بِالْمُعَاطَاةِ.....

رُؤْيَا مَا أَمَرَهُ بِالتَّصَدَّقِ بِهِ بَلْ هَذَا مِثْلُ مَا لَوْ أَمَرَ الْأَسِيرُ غَيْرَهُ بِاسْتِغَاذِهِ أَوْ بِعِمَارَةِ دَارِهِ وَشَرَطَ لَهُ الرُّجُوعَ بِمَا صَرَفَ، وَهُوَ قَرَضٌ حُكْمِي وَمَعَ ذَلِكَ فِيهِ شَيْءٌ. اهـ ع. ش. قُود: (فَلَا يَرُدُّ) أَيِ الْبَيْعِ الضَّمْنِي عَلَى الْمُصْتَفِ لِقَوْلِهِ وَكَذَا فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِي الْخُفْلَا لِرَادِّ وَلَا اسْتِثْنَاءَ كَمَا فَعَلَ بَعْضُهُمْ. اهـ ع. ش.

قُود: (سُي): (الإيجاب) مِنْ أَوْجِبَ بِمَعْنَى أَوْقَعَ اهـ ع. ش. قُود: (وَلَوْ هَزَلًا) هَلِ الْاسْتِثْنَاءُ كَالْهَزَلِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّجِهُ الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ فِي الْهَزَلِ قَصْدُ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ رَاضِيًا وَلَيْسَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ قَصْدُ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ يَنْتَعِ الْإِعْتِدَادُ بِالْإِقْرَارِ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ ع. ش. قُود: (وَهُوَ) أَيِ الْإِجَابِ (صَرِيحًا) أَيِ حَالِ كَوْنِهِ صَرِيحًا اهـ ع. ش. قُود: (مَا دَلَّ عَلَى التَّمْلِيكِ) أَيِ بَيَوضِ نَهَائَةٍ وَمُعْنَى قَالَ ع. ش. قُود: مَرَّ بِبَيَوضٍ لَمْ يَذْكُرْهُ حَجٌّ وَلَعَلَّهُ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْبَيَوضِ شَرَطٌ لِلْإِعْتِدَادِ بِالصَّيْغَةِ لَا لِصَرَاحَتِهَا، وَقَوْلُهُ: بِشُكِّكَ دَالٌّ عَلَى التَّمْلِيكِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً اهـ ع. ش. قُود: (بِمَا اشْتَهَرَ) أَيِ مَأْخُذِ الصَّرَاحَةِ اهـ ع. ش.

قُود: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْخُفْلَا) عِلَّةٌ لِأَشْرَاطِ الْإِجَابِ بَلِ الصَّيْغَةُ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ فِيهِ أَنَّهُ اقْتَصَرَ فِيهَا عَلَى مُجَرَّدِ التَّرَاضِي وَالْمُرَادُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فَيَشْمَلُ الْهَزْلَ وَغَيْرَهُ. اهـ ع. ش. قُود: (فَأَنْيَطُ بِظَاهِرِ الْخُفْلَا) يَظْهَرُ أَنَّ أَوَّلَى مَا يُوْجِبُهُ بِهِ اغْتِيَارُ الصَّيْغَةِ أَنَّ دَلَالَةَ الْأَلْفَاظِ مُنْضَبِطَةٌ؛ لِأَنَّ لَهَا قَوَانِينَ مُدَوَّنَةً بِخِلَافِ دَلَالَةِ غَيْرِهَا اهـ بَصْرِي. قُود: (فَلَا يَنْقَعِدُ بِالْمُعَاطَاةِ الْخُفْلَا) إِذِ الْفِعْلُ لَا يَدُلُّ بِوَضْعِهِ فَالْمَقْبُوضُ بِهَا كَالْمَقْبُوضِ بِبَيْعِ فَايِدِ قَيْطَالِبٍ كُلِّ صَاحِبِهِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ إِنْ بَقِيَ وَبَيَدَلَهُ إِنْ تَلَفَ، وَقَالَ الْغَزَالِيُّ لِلْبَائِعِ أَنْ يَتَمَلَّكَ التَّمَنُّ الَّذِي قَبَضَهُ إِنْ سَاوَى قِيمَةً مَا دَفَعَهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَجِبٌ ظَهْرًا بِبَيْتِ حَقِّهِ وَالْمَالِكُ رَاضٍ. اهـ مُعْنَى وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ إِلَّا مَقَالَةَ الْغَزَالِيِّ مَا نَصَّهُ فَهُوَ إِذَا كَانَ بَاقِيًا عَلَى مِلْكٍ صَاحِبِهِ فَإِنْ كَانَ زَكَوِيًا فَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا إِنْ عَادَ عَلَيْهِ أَوْ تَبَسَّرَ أَخْذَهُ، وَإِنْ كَانَ تَالِفًا قَبْدَلَهُ دَيْنٌ لِصَاحِبِهِ عَلَى الْآخِرِ فَحُكْمُهُ كَسَائِرِ الدُّيُونِ فِي الزَّكَاةِ هَكَذَا يَظْهَرُ فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِمَّنْ يَرَى الْمُعَاطَاةَ فَيَتَّجِهُ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الرَّدُّ إِلَّا بِحُكْمِ حَاكِمِ يَرَى الرَّدَّ.

قُود: (وَلَوْ هَزَلًا) هَلِ الْاسْتِثْنَاءُ كَالْهَزَلِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّجِهُ الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ فِي الْهَزَلِ قَصْدُ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ رَاضِيًا وَلَيْسَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ قَصْدُ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ يَنْتَعِ الْإِعْتِدَادُ بِالْإِقْرَارِ. اهـ قُود: (فَلَا يَنْقَعِدُ بِالْمُعَاطَاةِ) عَلَى هَذَا قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ الْمَقْبُوضُ بِهَا كَالْمَقْبُوضِ بِالْبَيْعِ الْفَايِدِ قَيْطَالِبٍ كُلِّ صَاحِبِهِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ إِنْ بَقِيَ وَبَيَدَلَهُ إِنْ تَلَفَ. انْتَهَى. فَهُوَ إِذَا كَانَ بَاقِيًا عَلَى مِلْكٍ صَاحِبِهِ فَإِنْ كَانَ زَكَوِيًا فَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا إِنْ عَادَ إِلَيْهِ أَوْ تَبَسَّرَ أَخْذَهُ، وَإِنْ كَانَ تَالِفًا قَبْدَلَهُ دَيْنٌ لِصَاحِبِهِ عَلَى الْآخِرِ فَحُكْمُهُ كَسَائِرِ الدُّيُونِ فِي الزَّكَاةِ هَكَذَا يَظْهَرُ فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِمَّنْ يَرَى الْمُعَاطَاةَ فَيَتَّجِهُ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الرَّدُّ إِلَّا بِحُكْمِ حَاكِمِ يَرَى الرَّدَّ.

وهو أن يتراضيا بشئ ولو مع السكوت منهما واختار المصنف كجَمْع انعقاده بها في كُلِّ ما يَمُدُّه النَّاسُ بها بَيْعًا وآخرون في مُحَقَّرٍ كَرَّغِيْبٍ، والاستِجْراؤُ من بَيْعٍ باطلٍ أَتْفَاقًا أَي إلاَّ إِنْ قُدِّرَ الثَّمَنُ في كُلِّ مَرَّةٍ على أَنَّ الْغَرَضَ سَامِعٌ فِيهِ بِنَاءٌ على جَوَازِ الْمُعَاطَاةِ وعلى الْأَصَحِّ.....

(فَرْغَ): لَا يَتَعَدُّ اشْتِرَاطُ الصَّيْغَةِ فِي ثَقْلِ الْيَدِ فِي الْإِخْتِصَاصِ وَلَا يَتَعَدُّ جَوَازُ أَخِذِ الْعَوَضِ عَلَى ثَقْلِ الْيَدِ فِيهِ كَمَا فِي الثَّرْوِلِ عَنِ الْوُظَائِفِ. اهـ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش فِي مَبْحَثِ قَطْعِ نَبَاتِ الْحَرَمِ جَوَازُ أَخِذِ الْعَوَضِ عَلَى ثَقْلِ الْيَدِ عَمَّا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مِنْ نَبَاتِ الْحَرَمِ. هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ أَنْ يَتَرَاضِيَ الْإِنْسَانُ) بِعِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ قَالَ فِي الذَّخَائِرِ وَصُورَةُ الْمُعَاطَاةِ أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى ثَمَنٍ وَثَمَنٌ وَيُعْطِيَا مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ وَلَا قَبُولٍ، وَقَدْ يَوْجَدُ لَفْظُ مِنْ أَحَدِهِمَا. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَاخْتَارَ الْمُصَنَّفُ الْإِنْسَانُ) أَي مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ. اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (انْعِقَادُهُ بِهَا الْإِنْسَانُ) أَي، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ اشْتِرَاطَ اللَّفْظِ فَيَرْجِعُ لِلْمُغْرَبِ كَسَائِرِ الْأَلْفَاظِ الْمُطْلَقَةِ. اهـ. مُغْنِي زَادَ شَيْخُنَا وَيَتَّبِعِي تَقْلِيدَ الْقَائِلِ بِالْجَوَازِ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْإِثْمِ فَإِنَّهُ مِمَّا ابْتُلِيَ بِهِ كَثِيرًا وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ حَتَّى إِذَا أَرَادَ مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِيقَاعَ صَيْغَةٍ اتَّخَذَهُ النَّاسُ سُخْرِيَةً. اهـ. هـ فَوَدَّ: (بِهَا) أَي بِالْمُعَاطَاةِ. هـ فَوَدَّ: (فِي كُلِّ مَا) أَي عَقْدٍ. هـ فَوَدَّ: (بِهَا) أَي بِنَاكِ الْأَلْفَاظِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّيْخِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الرَّوْضِ فِي كُلِّ مَا أَي بِكُلِّ مَا. انْتَهَى. وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ جَعَلَ فِي بَعْضِ الْبَاءِ الْمُفِيدَةِ لِيَكُونَ مُجَرِّدًا هُوَ سَبَبُ الْإِنْعِقَادِ وَعَلَيْهِ فَالْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ مُتَبَايِنَةٌ وَلَا تَتَعَدُّ الْمُعَاطَاةُ بِالسُّكُوتِ بَلْ كَمَا تَشْمَلُهُ تَشْمَلُ غَيْرَهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْغَيْرِ الْمَذْكُورَةِ فِي كَلَامِهِمْ لِلْمُصْرِيحِ وَالْكِنَايَةِ اهـ ع ش أَقُولُ إِنَّمَا يَظْهَرُ تَفْسِيرُ مَا بَعْدَهُ إِذَا خَلَا الْكَلَامُ عَنْ لَفْظَةِ بِهَا كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ فَيُؤَوِّقُ قَوْلُ الرَّوْضِ يَتَّقَدُّ بِكُلِّ مَا يَمُدُّهُ النَّاسُ بَيْعًا. اهـ، وَأَمَّا مَعَهَا فَيَظْهَرُ أَنَّ فِي بَعْضِهَا الْحَقِيقِيَّ وَمَا وَاقِعَةً عَلَى مَتَاعٍ وَضَمِيرُ يَمُدُّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ وَضَمِيرُ بِهَا لِلْمُعَاطَاةِ أَي فِي كُلِّ مَتَاعٍ يَمُدُّ النَّاسُ عَقْدَهُ بِالْمُعَاطَاةِ بَيْعًا فَيُؤَوِّقُ قَوْلَ الْمُحَلِّي، وَقِيلَ يَتَّقَدُّ بِهَا فِي الْمُحَقَّرِ كَرِطَلٍ خَبِرَ وَحُزْمَةٍ بَقْلٍ، وَقِيلَ فِي كُلِّ مَا تَعَدُّ فِيهِ بَيْعًا بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَالذُّوَابِ وَالْعَقَارِ وَاخْتَارَهُ الْمُصَنَّفُ فِي الرَّوْضِ وَغَيْرِهَا. اهـ. هـ فَوَدَّ: (أَتْفَاقًا) أَي مِنَ الشَّافِعِيَّةِ.

(فَرْغَ): وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ وَقَعَ بَيْعٌ بِمُعَاطَاةٍ بَيْنَ مَالِكِيٍّ وَشَافِعِيٍّ هَلْ يَحْرُمُ عَلَى الْمَالِكِيِّ ذَلِكَ لِإِعَاتِيهِ الشَّافِعِيَّ عَلَى مَعْصِيَةٍ فِي اعْتِقَادِهِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْأَقْرَبَ الْحُزْمَةُ كَمَا لَوْ لَعِبَ الشَّافِعِيُّ مَعَ الْحَقَنِيِّ الشُّطْرَنْجَ وَمَعَ ذَلِكَ إِنَّمَا يَرْجَعُ فِيهِ لِمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ هَلْ يَقُولُ بِحُزْمَةٍ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمْ لَا تَمَّ رَأَيْتَ سَمَّ عَلَى خَبَجٍ قَالَ مَا نَصَّهُ: (فَرْغَ): بَاعَ شَافِعِيٌّ لِنَحْوِ مَالِكِيٍّ مَا يَصِحُّ بَيْعُهُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ دُونَهُ مِنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ مِنْهُ لِلشَّافِعِيِّ يَتَّبِعِي أَنْ يَحْرُمَ وَيَصِحُّ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ مُعَيَّنٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَهُوَ تَعَاطِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ وَيجوزُ لِلشَّافِعِيِّ أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَنَ عَمَلًا بِاعْتِقَادِهِ. م ر اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ قُدِّرَ الثَّمَنُ الْإِنْسَانُ) أَي أَوْ كَانَ قَدْرُهُ مَعْلُومًا لِلْمُقَادِّرِينَ بِأَعْيَارِ الْعَادَةِ فِي بَيْعِ مِثْلِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فَلَوْ قُدِّرَ مِنْ غَيْرِ صَيْغَةٍ عَقْدٌ كَانَ مِنَ الْمُعَاطَاةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا. اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ الْغَرَضَ سَامِعٌ فِيهِ الْإِنْسَانُ) أَي فِي الْإِسْتِجْرَارِ. اهـ ع ش بِعِبَارَةِ

(فَرْغَ): لَا يَتَعَدُّ اشْتِرَاطُ الصَّيْغَةِ فِي ثَقْلِ الْيَدِ فِي الْإِخْتِصَاصِ وَلَا يَتَعَدُّ جَوَازُ أَخِذِ الْعَوَضِ عَلَى ثَقْلِ الْيَدِ فِيهِ كَمَا فِي الثَّرْوِلِ عَنِ الْوُظَائِفِ.

لا مطالبة بها أي من حيث المال بخلاف تعاطي العقد الفاسد إذا لم يوجد له مكفر كما هو ظاهر في الآخرة للرضا وللخلاف فيها ويجري خلافها في سائر العقود المالية ثم الصريح هنا (كبيعتك) وما اشتق منه ذا بكذا، وهو لك بكذا على أحد احتمالين ثانيهما، وهو المعتد أنه كناية، وعلى الأول يفرق بينه وبين جعلته لك الآتي بأن الجعل ثم محتفل، وهنا لا احتمال

المعني قال الأذرع: وأخذ الحاجب من البياع يقع على ضربين: أحدهما: أن يقول: أعطني بكذا لحماً أو خبزاً مثلاً، وهذا هو الغالب فيدفع إليه مطلوبه فيقتضيه ويرضى به ثم بعد مدة يحاسبه ويؤدي ما اجتمع عليه فهذا مجزوم بصحته عند من يجوز المعاوضة فيما رآه. والثاني: أن يلتبس مطلوبه من غير تعرض لثنى كأعطني رطل خبز أو لحم مثلاً فهذا محتفل، وهو ما رأى الغزالي إباحته ومنعه المصنف في المجموع فقال: إنه باطل بلا خلاف؛ لأنه ليس ببيع لفظي ولا معاوضة. وقوله: لأنه ليس ببيع لفظي إلخ فيه نظر بل يعده الناس بيعاً، والغالب أن يكون قدر ثمن الحاجة معلوماً لهما عند الأخذ والمطاء، وإن لم يتعرضا له لفظاً. انتهى.

• فؤد: (لا مطالبة بها) أي بسبب المعاوضة أي بما يأخذه كل من العاقدين بالمعاوضة قال حنفي في الزاوي: وعقد المعاوضة من الكبائر وفي كلام بعضهم أنه صغيرة، وأنه المعتد خلافاً لما في الزاوي ع ش ورسيد. • فؤد: (بخلاف تعاطي العقد الفاسد) أي في المعاوضة. اه ع ش. • فؤد: (في الآخرة) أي أما في الدنيا فيجب على كل أي من العاقدين بالمعاوضة رد ما أخذه إن كان باقياً وبذله إن تلف. اه نهاية وتقدم عن الأسنى والمعني مثله قال ع ش قوله: م ر وبذله إن تلف، وهو الجثل في الجثلي، وأقصى القيم في المتقوم اه. • فؤد: (للرضا) قضيته أن غيرها من العقود الفاسدة كذلك سم على حنج لكن قضية قوله وللخلاف إلخ أن ما اتفق على فساد فيه المطالبة. اه ع ش.

• فؤد: (في سائر العقود المالية) أي من الإجارة والزهن والهبة ونحوها. انتهى معني. • فؤد: (وما اشتق منه) أي كهذا بيع منك بكذا أو أنا بائمه لك بكذا كما بحثه الإسئوي وغيره قياساً على الطلاق. اه معني زاد النهاية، وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى. اه.

• فؤد: (وهو المعتد) خلافاً للمعني حيث قال علقاً على المتن وكهذا لك بكذا كما نص عليه في الأم. اه. • فؤد: (وهنا لا احتمال) إن أراد أن عدم الاحتمال بسبب قوله بكذا فليكن جعلته لك بكذا كذلك، وإن أراد أنه بدونه أبطله قولهم في الوصية أنه لو اقتصر على هو له فأقاراً إلا أن يقول من مالي فيكون وصية. اه سم.

• فؤد: (للرضا) قضيته أن غيرها من العقود الفاسدة كذلك. • فؤد: (وهنا لا احتمال) إن أراد أن عدم الاحتمال بسبب قوله بكذا فليكن جعلته لك بكذا كذلك، وإن أراد أنه بدونه أبطله قولهم في الوصية أنه لو اقتصر على هو له فأقاراً إلا أن يقول من مالي فيكون وصية.

(وَمَلِكُكَ) وَوَهَبْتُكَ ذَا بَكْذَا وَكَوْنُهُمَا صَرِيحَيْنِ فِي الْهَبَةِ لِأَنَّمَا هُوَ عِنْدَ عَدَمٍ ذِكْرُ تَمَنٍّ وَفَارَقَ أَدْخَلْتُهُ فِي يَمْلِكُكَ فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ بِاحْتِمَالِهِ الْمَلِكُ الْجَسْمِيَّ وَشَرَيْتَ وَعَوَّضْتَ وَرَضَيْتَ وَاشْتَرَيْتَ مِنْنِي وَنَحَوْنُ نَعَمْ، وَإِي بِالْكَسْرِ وَقَعَلْتُ جَوَابًا لِقَوْلِ الْمُشْتَرِي بَعْتَ وَكَذَا بَعْنِي لَكِنْ نَحْوُ بَعْتَ لَا يُغْنِي عَنْ قَبُولِ الْمُشْتَرِي تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ بِخِلَافِ بَعْنِي وَلَكَ عَلَيَّ وَبَعْتُكَ وَلِي عَلَيْكَ وَعَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ أَوْ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا إِنْ نَوَى بِهِ التَّمَنُّ وَاسْتَفِيدَ مِنْ كَافِ الْخِطَابِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي غَيْرِ

فَوْهُ (سَيِّ): (وَمَلِكُكَ) عِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ كَيْفَتُكَ أَوْ مَلِكُكَ، وَهِيَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ بِأَحَدِهِمَا بِخِلَافِ عِبَارَةِ الْمُصْتَفِ أَوْ مُغْنِي عِبَارَةِ النِّهَايَةِ الْوَائِي فِي كَلَامِ الْمُصْتَفِ بِمَعْنَى أَوْ اهـ.

فَوْد: (وَكُونُهُمَا الْخ) أَيِ مَلِكُكَ وَوَهَبْتُكَ اهـ ع ش. فَوْد: (وَفَارَقَ الْخ) أَيِ كَوْنُهُمَا صَرِيحَيْنِ فِي الْهَبَةِ عِنْدَ عَدَمٍ ذِكْرِ التَّمَنِّ، وَقَالَ ع ش أَيِ مَا ذُكِرَ مِنْ مَلِكُكَ؛ لِأَنَّهُ الْمُحْتَاجُ لِلْفَرْقِ دُونَ وَهَبْتُكَ. اهـ.

فَوْد: (بِاحْتِمَالِهِ الْخ) مُتَمَلِّقٌ بِفَارَقَ. فَوْد: (لِلْمَلِكِ الْجَسْمِيِّ) عِبَارَةُ عَمِيرَةِ الْإِذْخَالِ فِي مَكَانِ مَمْلُوكٍ لَهُ. اهـ. وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ الْإِذْخَالِ الْجَسْمِيِّ. اهـ. فَوْد: (وَشَرَيْتَ) إِلَى الْمُتَمَنِّ فِي الْمُغْنِي. فَوْد: (وَشَرَيْتَ الْخ) عَطَفَ عَلَى كَلَامِ الْمُصْتَفِ فَهُوَ مِنَ الصَّرِيحِ اهـ ع ش عِبَارَةُ عَمِيرَةٍ وَمِنَ الصَّرِيحِ شَرَيْتُكَ وَعَوَّضْتُكَ. اهـ. فَوْد: (وَنَحَوْنُ نَعَمْ الْخ) أَيِ كَجَبْرِ، وَأَجَلْ. اهـ نِهَائَةً. فَوْد: (وَكَذَا بَعْنِي) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا مِنْ جَانِبِ الْمُشْتَرِي فَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ إِلَى مَسَائِلِ الْقَبُولِ. اهـ رَشِيدِي. فَوْد: (وَرَضَيْتَ) ظَاهِرُهُ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ وَلَوْ مَعَ تَقَدُّمِ لَفْظِ الْبَائِعِ فِيهِ خَفَاءُ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَأَخَّرَ عَنْ لَفْظِ الْمُشْتَرِي وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ بِنَحْوِ رَضَيْتَ بَيَّعَ هَذَا مِنْكَ بِكَذَا. اهـ ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: م ر وَرَضَيْتَ أَيِ وَالصُّورَةُ أَنَّهُ تَأَخَّرَ لَفْظُ الْبَائِعِ. اهـ. فَوْد: (جَوَابًا لَخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَنَحَوْنُ نَعَمْ الْخ. فَوْد: (بَعْتَ) بِنَاءُ الْخِطَابِ.

فَوْد: (نَحَوْنُ بَعْتَ) كَرَضَيْتَ وَقَعَلْتُ عِبَارَةُ سَمٍ عَلَى مَنَهِجِ نَعَمْ يَتَّبِعِي أَنْ يُغْتَبَرُ مَا يَرْبِطُهَا بِالْمُشْتَرِي فَلَوْ قَالَ بَعْتَنِي هَذَا بِكَذَا فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ اشْتَرَيْتَ صَحَّ فَلَوْ قَالَ بَعْتَ هَذَا بِكَذَا فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ اشْتَرَيْتَ قَدْ يَنْجِيهِ عَدَمُ الصَّحَةِ وَفَاقًا لِمَا رَلَعَدَمَ رَ بَعْتَ لِلْمُشْتَرِي فَلْيَتَأَمَّلْ جِدًّا أَيِ بِخِلَافِ بَعْتَنِي الْمُتَقَدِّمَ فَإِنَّ فِيهِ رِبْطًا بِالْمُشْتَرِي حَيْثُ أَوْقَعَ الْبَيْعَ عَلَى ضَمِيرِهِ بِخِلَافِهِ فِي هَذِهِ. اهـ ع ش. فَوْد: (تَقَدَّمَ الْخ) أَيِ الْقَبُولِ.

فَوْد: (بِخِلَافِ بَعْنِي) أَيِ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبُولِ الْمُشْتَرِي. فَوْد: (وَلَكَ عَلَيَّ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ بَعْنِي فِي قَوْلِهِ وَكَذَا بَعْنِي (وَقَوْلُهُ: وَبَعْتُكَ الْخ) عَطَفَ عَلَى هَذِهِ الصَّبْغَةِ. فَوْد: (وَلِي عَلَيْكَ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَلَوْ قَالَ بَعْنِي هَذَا وَلَكَ عَلَيَّ كَذَا فَإِنْ نَوَى بِهِ تَمَنًّا صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَمِثْلُهُ بَعْتُكَ وَلِي عَلَيْكَ كَذَا أَوْ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا بِخِلَافِ بَعْتُكَ هَذَا عَلَى أَلْفٍ مَثَلًا فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ لِنِيَّةٍ ذَلِكَ. انْتَهَتْ اهـ سَم. فَوْد: (مِنْ كَافِ الْخِطَابِ الْخ) وَعُلِمَ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ أَيِ التَّمْثِيلِ عَدَمَ انْحِصَارِ

فَوْد: (وَلِي عَلَيْكَ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَلَوْ قَالَ بَعْنِي هَذَا وَلَكَ عَلَيَّ كَذَا فَإِنْ نَوَاهُ بِهِ تَمَنًّا صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَمِثْلُهُ بَعْتُكَ وَلِي عَلَيْكَ كَذَا أَوْ بَعْتُكَ عَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ كَذَا أَوْ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا بِخِلَافِ بَعْتُكَ هَذَا عَلَى أَلْفٍ مَثَلًا فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ لِنِيَّةٍ ذَلِكَ. انْتَهَى.

فَوْد: (وَاسْتَفِيدَ مِنْ كَافِ الْخِطَابِ الْخ) يَقُومُ مَقَامُ الْخِطَابِ اللَّفْظِ الْمُعَيَّنِ كَيْفَتْ فَلَانًا فَلَانِي بِحَيْثُ

نحو نعم ومسألة المتوسط الآتية منه كترضيت لك هذا بكذا ولو في نحو وكيل ومن إسناده
لجُملة المخاطب فلا يكفي بعت موكلك ولا نحو يدك أو نصيفك بخلاف نحو نفسك
والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح، ولو باع ماله لولده محجوره لم يأت هنا خطاب بل
يتعين بعته لابني، وقيل له (والقبول من المشتري)، وهو صريحاً ما دل.....

الصبيغ فيما ذكره فَمِنْهَا صَارَتْكَ فِي بَيْعِ التَّقْدِ بِالتَّقْدِ، وَقَرَّرْتُكَ بَعْدَ الْإِنْسَاخِ بِأَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ بَعْدَ انْفِصَاخِ
الْبَيْعِ قَرَّرْتُكَ عَلَى مَوْجِبِ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ وَلَوْلَيْتُكَ، وَأَشْرَكْتُكَ نِهَائَةً وَمُغْنِي. هـ. قُود: (وَمَسْأَلَةُ الْمُتَوَسِّطِ)،
وهي أَنْ يَقُولَ شَخْصٌ لِلْبَائِعِ بَعْتُ هَذَا بِكَذَا فَيَقُولُ نَعَمْ أَوْ بَعْتُ وَيَقُولُ لِلْآخِرِ اشْتَرَيْتَ فَيَقُولُ نَعَمْ أَوْ
اشْتَرَيْتَ فَيَتَقَدَّرُ الْبَيْعُ لَوْجُودِ الصَّيْغَةِ وَلَوْ كَانَ الْخِطَابُ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ فَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَاوِي الصَّحَّةُ
وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ شَيْخِي عَدَمُ الصَّحَّةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَوَسِّطَ قَائِمٌ
مَقَامَ الْمُخَاطَبَةِ وَلَمْ تَوْجَدْ مُغْنِي وَنِهَائَةً زَادَ الْأَوَّلُ نَعَمْ إِنْ أَجَابَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ ذَلِكَ صَحَّ فِيمَا إِذَا قَالَ
الْبَائِعُ نَعَمْ دُونَ بَعْتُ أَهْ قَالَ ع ش قُود: م ر وَلَوْ كَانَ الْخِطَابُ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ أَيْ كَانَ قَالَ بَعْتُ هَذَا
بِكَذَا فَقَالَ نَعَمْ. اهـ. هـ. قُود: (الْآتِيَةُ) أَيْ فِي شَرْحِ وَجُوزِ تَقَدُّمِ لَفْظِ الْمُشْتَرِي. هـ. قُود: (بَعْتُ) أَيْ مِنْ
الْخِطَابِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَعَمِيرَةٌ مِنْ إِسْنَادِ الْبَيْعِ إِلَى الْمُخَاطَبِ وَلَوْ كَانَ نَائِيًا عَنْ غَيْرِهِ حَتَّى لَوْ لَمْ يُسْنَدْ إِلَى
أَحَدٍ كَمَا يَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَرْقَاقِ أَنْ يَقُولَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ بَعْتُ هَذَا بَعَثَرَةً مَثَلًا فَيَقُولُ بَعْتُ فَيَقْبَلُهُ
الْمُشْتَرِي لَمْ يَصِحَّ وَكَذَا لَوْ أَسْنَدَهُ إِلَى غَيْرِ الْمُخَاطَبِ كَبِعْتُ مَوْكَلَكُ بِخِلَافِ التَّكَاحِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا
بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ ثُمَّ سَفِيرٌ مُحَضَّرٌ. اهـ. هـ. قُود: (كَرَضِيْتُ لَكَ الْخُ) وَيَقُومُ مَقَامَ الْخِطَابِ اللَّفْظُ الْمُعَيَّنُ
كَبِعْتُ فَلَانَا الْفُلَانِي بِحَيْثُ يَتَعَيَّنُ م ر أَهْ سَمِ عِبَارَةُ شَيْخُنَا وَعِلِمٌ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اشْتِمَالِهِ عَلَى
الْخِطَابِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ كَاسِمِ الْإِشَارَةِ. اهـ. هـ. قُود: (وَمِنْ إِسْنَادِهِ) أَيْ الْبَيْعِ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَالْجَارُ
وَالْمَجْرُورُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مِنْهُ (وَلَا بَعْتُ نَحْوَ يَدِكَ الْخُ) أَيْ مَا لَمْ يَرِدْ بِالْجُزْءِ الْكُلِّ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْ
ش. هـ. قُود: (وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَنَحْوِ الْكِفَالَةِ وَاضِحٌ) أَيْ حَيْثُ قَالُوا إِنْ تَكْفُلُ بِجُزْءٍ لَا يَمِشُّ بِدُونِهِ
كَالرَّاسِ صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِخْضَارَ مَا لَا يَمِشُّ بِدُونِهِ مُتَعَدَّرٌ بِدُونِ بَاقِيهِ حَيًّا وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِمِثْلِ
الْكِفَالَةِ ضَمَانَ إِخْضَارِ الرَّقِيقِ وَنَحْوِهِ مِنْ سَائِرِ أَغْيَانِ الْحَيَوَانَاتِ. اهـ. ش. هـ. قُود: (لَمْ يَأْتْ هُنَا خِطَابٌ)
أَيْ بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَلَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْخِطَابُ وَلَا عَدَمُهُ. اهـ. ش. هـ. قُود: (وَقِيلَتْ لَهُ).

(فَرَعَ): قَالَ بَعْتُ مَالِي لَوْلَدِي وَلَهُ أَوْلَادٌ وَنَوَى وَاحِدًا يَتَّبِعِي أَنْ يَصِحَّ وَيَرْجِعَ إِلَيْهِ فِي تَقْسِيمِهِ م ر سَمِ
عَلَى الْمُنْهَجِ أَهْ ش.

هـ. قُود (وَالْقَبُولُ) قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقَبُولِ فَقَالَ أَوْجِبْتَ وَلَمْ تَقْبَلْ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي

يَتَعَيَّنُ م ر. هـ. قُود: (وَلَا نَحْوَ يَدِكَ أَوْ نَصِيفِكَ) لَا يَتِمُّدُ أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَرُدَّ بِذَلِكَ الْجُمْلَةَ مَجَازًا، وَإِلَّا
فَيَتَّبِعِي الْإِنْعِقَادَ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ اسْتِغْمَالُ الْمَجَازِ وَلَا مَانِعٌ مِنْهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَبْتَدَأَ نَقْلَ عَنْهُمْ أَنَّ الْبَيْعَ لَا
يَتِمُّدُ بِالْمَجَازِ، وَهُوَ بَعِيدٌ. هـ. قُود: (وَالْقَبُولُ) قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقَبُولِ فَقَالَ أَوْجِبْتَ وَلَمْ

على التملك دلالة قوة كما مر (كاشترت) وما اشتق منه ويُفتقر نحو فتح التاء، وإبدال الكاف ألفاً من المائي (وتملكت، وقبلت) وابتعت واخترت ونحو نعم وفعلت جواباً لقول البائع اشترت؛ لأنها بعد الالتماس جواب بخلافها بعد اشترت منك أو بعثك ورضيت ومع صراحتها بصدق في قوله لم أقصد بها جواباً وبحث شارح أنه لا بد هنا من نظير ما يأتي في الطلاق من قصد اللفظ ليعناه بغيره الآتي ثم واعتمده غيره.....

قيل صدق يمينه سم على حج ومنهج اهـ ش. فؤد: (على التملك) أي بوضوح اهـ ش. فؤد: (كما مر) أي في تفسير صريح الإيجاب بقوله: (بما اشتهر وتكرر إلخ). فؤد: (ويفتقر نحو فتح التاء إلخ) أي يفتقر من المائي فتح التاء في التكلم وضمتها في التخاطب؛ لأنه لا يفرق بينهما ومثل ذلك إبدال الكاف ألفاً ونحوه سم على المنهج اهـ ش. فؤد: (من المائي) قد يقال: القياس اغتياز ذلك الإبدال بمن لسانه كذلك ولو غير مائي سم وع ش.

فؤد (س): (وقيل) قضيته الإكفاء بما ذكر، وإن لم يذكر الموضع تنزيلاً على ما قاله البائع، وقضية المحلني خلافه حيث قال: يقول اشترته به. انتهى فليتأمل وسأني للشارح م ر أنه يجب ذكر الثمن من المبتدئ وسكت عن المبيع فقضيه أنه لا بد من ذكره منهما أو لعل ما هنا أقرب للعلية المذكورة. اهـ ش. فؤد: (ولفتت) إلى قوله: (وبحث) في النهاية إلا قوله: (بخلافها) إلى (ورضيت). فؤد: (واخترت) أي، وأخذت وصرفت وتقررت بعد الإنساح في جواب قررتك وتقررت في جواب عوضك، وقد فعلت في جواب اشتريتي بكنا وفي جواب بعثك نهاية ومغني. فؤد: (لأنها) أي نعم وفعلت ونحوهما. فؤد: (بخلافها بعد اشترت إلخ) خالفه النهاية والمغني فقالا ولو قال اشترت منك هذا بكنا قال البائع نعم أو قال بعثك قال المشتري نعم صَحَّ كما ذكره في الروضة في النكاح استطراداً، وإن خالف في ذلك الشيخ في الغرر وعلله بأنه لا التماس فلا جواب. اهـ. زاد الثاني نعم إن أجاب المشتري بعد ذلك صح فيما إذا قال البائع نعم دون بنت. اهـ عبارة سم.

فؤد: (بخلافها بعد اشترت منك أو بعثك) كذا في شرح البهجة في نعم والمعتد كما قاله شيخنا الشهاب الزملي وغيره الإنعقاد. اهـ. فؤد: (ورضيت) عطف على ما في المتن. فؤد: (ومع صراحتها) أي جميع صيغ القبول المذكورة. اهـ رشيد. فؤد: (لم أقصد بها جواباً) أي بل قصدت غيره نعم الأوجه اشترط أن لا يقصد عدم قبوله سواء أقصد قبوله أم أطلق هذا إن أتى به بلفظ الماضي كما اشعر به التصوير فلو قال أقبل أو اشتري أو ابتاع فالأوجه أنه كناية ومثله في ذلك الإيجاب. اهـ. فؤد: (وبحث شارح إلخ) جزم به النهاية والمغني فقالا ولا بد من قصد اللفظ ليعناه كما في نظيره من الطلاق فلو سبق لسانه إليه أو قصده ليعناه كتلفظ أعجمي به من غير معرفة مدلوله لم يتعقد على ما سأتاني إن شاء الله تعالى. اهـ. فؤد: (هنا) أي في عقد البيع. فؤد: (بغيره إلخ) أي عند طرو

تقبل، وقال المشتري قبل صدق يمينه. انتهى. فؤد: (من المائي) قد يقال القياس اغتياز ذلك بمن لسانه كذلك ولو غير مائي. فؤد: (بخلافها بعد اشترت منك أو بعثك) كذا في شرح البهجة في نعم والمعتد كما قاله شيخنا الشهاب الزملي وغيره الإنعقاد. فؤد: (لم أقصد بها جواباً) قد يقتضي

وأجراه في سائر العقود.

(تنبيه) اختلف أصحابنا في السبب القولي كصنع العقود والحلول، وألفاظ الأمر والنهي هل يوجد المسبب كالمليك هنا عند آخر حرف من حروف أسبابها أو عقبتها على الاتصال أو يتبين بآخره حصوله من أوله قال ابن عبيد السلام والمختار عند الأشعرية ولحذاق أصحابنا الأول، وقال الرافعي الأكثرون على الثاني، وأجزوا الخلاف في السبب الفعلي، وقد حكى الرافعي وجهين في التحريم بالرضاع هل هو مع الرضعة الخائصة أو عقبتها هذا حاصل ما ذكره الزركشي في موضع وذكر في آخر أنه إذا تعلّق الحكم بقدي أو ترتب على متعدّد هل يتعلّق بالجميع أو بالآخر قال وكذا لو وقع عقبة مجتمعة مركبة من أجزاء أو ترتب على لفظ ثم ذكر احتمالاً أن الخلاف هنا لفظي؛ لأن الجزء الأخير متوقّف الوجود على ما قبله فلما قبله دخل على كلّ تقدير ثم رده بأنه معنوي وبأن المعزول لمذهبن أن المؤثر هو المجموع أي غالباً لذكره فروغاً تخالفه والوجه كما يشير إليه بعض كلامه حمل ما في هذه على حكم مترتب على سبب مركّب من أسباب متعاقبة إذ من مثلها الخلاف بيننا وبين الحنفية في الشكر بالقدح العاشر فنحن نسينه للكل، وهم للأخير فلا يجب الحد بما قبله وحينئذ لا ينافي هذا ما تقرّر أولاً لأنه في سبب واحد لا تركّب فيه والفرق حينئذ متّجه؛ لأن هذا لاتحاده جرث فيه أوجه ثلاثة، والأول لتركيبه لم يجر فيه إلا وجهان وكان الأصح أن المؤثر المجموع؛ لأن هذا هو شأن الأسباب المجتمعة فتأمله فإن كلامه في الموضعين ومثلها ظاهر في التناقض

صارف الصيغة عن معناه الحقيقي قال ع ش قوله: م ر بل قصدت غيره، أي: قلّو قال: أطلقت حمل على القبول، وقوله: م ر نعم الأوجه إلخ هذا صريح في أنه ليس كناية، وإنما هو صريح يقبل الصرّف. اهـ. فود: (وأجراه إلخ) اغتمّده النهاية. فود: (من حروف أسبابها) الأولى تكثير الصمير. فود: (الأول) اغتمّده النهاية عبارته والذي يتّجه أنها أي صحة البيع تقارن آخر اللفظ المتأخر، وأن اتّيقال المليك يقارنها. اهـ. فود: (وأجزوا الخلاف) أي جنس الخلاف المذكور. فود: (في السبب الفعلي) أي كالرضاع. اهـ. فود: (لفظ) أي مركّب من حروف.

فود: (لذكره إلخ) علة للتشديد بغالياً. فود: (تخالفه) أي إطلاق أن المؤثر هو المجموع. فود: (ما في هذه) يعني في غير الموضع الأول. فود: (إذ من مثلها) بضم الميم والثاء. فود: (فلا يجب الحد إلخ) أي لا تدخل لما قبل الأخير في وجوب الحد عندهم. فود: (لأن هذا إلخ) لا يخفى ما في هذا التعليل. فود: (ومثلها) لعله بالتصّب عطفًا على كلامه.

فود: (ظاهر في التناقض) أقول لك منع احتيماله التناقض فضلاً عن ظهوره وذلك؛ لأن كلام

اشترط قصيد الجواب فالمراد بقوله لم أقصد بها جواباً إلى قصدت غير الجواب. فود: (ظاهر في التناقض) أقول لك منع احتيماله التناقض فضلاً عن ظهوره وذلك لأن كلام الزركشي الأول في وقت

لولا تأويله بما ذكرته. المعلوم منه أن ترتبه على الأخير فقط في مثل كثيرة هنا إنما هو لمذكر يخصه كما يعلمه من أمقر تأمله فيه.

(ويجوز تقدم لفظ المشتري) ولو بقبلت بيع هذا منك بكذا لصحة معناها حيث لا يخالف فقلت ونحو نعم إلا في مسألة المتوسط للاكتفاء بها فيها منها وظاهر أنه لا يشترط فيه أهلية البيع (ولو قال بعني) أو اشترى مني هذا بكذا (فقال بعثك) أو اشترت (انفقد البيع في الظاهر) لدلالته

الزكشي الأول في وقت وجود المسبب والثاني في أن وجوده يستند إلى مجموع المتعدد أو إلى جزئه الأخير، وهما معنيان متميزان متباينان لا يشتبه أحدهما بالآخر قائل الشافعي فتأمله اه سم.

• قوله (سني) (ويجوز تقدم لفظ المشتري) أي كما يفهم من تغييره بالواو في قوله والقبول ومفهوم قوله تقدم إلخ الضرر في المقارنة، وهو ظاهر. اه ع ش. • قوله: (ولو بقبلت) إلى قول المتن ويشهد في النهاية والمغني. • قوله: (ولو بقبلت بيع هذا منك بكذا) أي لمؤكلي أو لنفسي فقال بعثك مغني ونهاية. • قوله: (لصحة معناها) أي صيغة المشتري (حيث لا يتقدم) أي حين التقدم. • قوله: (ونحو نعم) أفهم استنبأوها من التقدم الإنعقاد بها مع التأخر في نحو بعثك بكذا فيقول نعم أو بعني بكذا فيقول نعم، وهو كذلك. اه سم عبارة المغني ويصح البيع بفعلت في جواب بعني وكذا بنعم في جواب بعث واشترت كما مررت الإشارة إليه. اه. • قوله: (إلا في مسألة المتوسط) أي السمسار كقوله للمشتري اشترت هذا بكذا فيقول فعلت أو نعم أو جبر أو أجل أو إي بالكسر ويقول للبائع بعث هذا بكذا فيقول فعلت أو نعم إلخ. • قوله: (في مسألة المتوسط) قد يقال لا ينحصر الاستثناء فيها إن أريد تقدم قبول المشتري على إيجاب البائع؛ لأنه لو قال اشترت ذا بعني بكذا فقال نعم فقال بعثك، وقد تقدم قبول المشتري، وهو نعم على إيجاب البائع، وهو بعثك، وأما قوله: اشترت ذا إلخ فهو التماس لا إيجاب. اه سم. • ويجاب بأن ما ذكره خارج عن محل الخلاف فإن الخلاف كما في النهاية والمغني إنما هو فيما إذا اقتصر البائع على الطلب ولم يوجد منهم إيجاب بعد القبول. • قوله: (للاكتفاء بها) أي بفعلت ونعم ونحوها (فيها) أي في مسألة المتوسط (بينهما) أي صادرة فعلت ونعم ونحوها من البائع والمشتري. • قوله: (لا يشترط فيه أهلية البيع) أي؛ لأن العقد لا يتعلق بالمتوسط نهاية ومغني. • قوله: (أهلية البيع) كصبي ومجنون لهما نوع تمييز سم على حجب عن م ر اه ع ش.

وجود المسبب والثاني في أن وجوده يستند إلى مجموع المتعدد أو إلى جزئه الأخير، وهما معنيان متميزان متباينان لا يشتبه أحدهما بالآخر قائل الشافعي فتأمله. • قوله: (ونحو نعم) أفهم استنبأوها من التقدم الإنعقاد بها مع التأخر في نحو بعثك بكذا فيقول نعم أو بعني بكذا فيقول نعم، وهو كذلك.

• قوله: (إلا في مسألة المتوسط) قد يقال لا ينحصر الاستثناء فيها إن أريد تقدم قبول المشتري على إيجاب البائع؛ لأنه لو قال اشترت ذا بعني بكذا فقال نعم فقال بعثك انقعد البيع، وقد تقدم قبول المشتري، وهو نعم على إيجاب البائع، وهو بعثك، وأما قوله: اشترت ذا إلخ فهو التماس لا

على الرضا فلا يحتاج بعده لنحو اشترت أو بعثك واحتماله لاستبانة الرغبة بعيد بخلاف بعثني وتبيعتني واشترت مني وتشتري مني ونحو اشترت منك إذا تقدم لا خلاف في صحته (وينقذ) البيع من غير الشكران الذي لا يدري؛ لأنه ليس من أهل النية على كلام يأتي فيه في الطلاق (بالكناية) مع النية مقترنة بنظير ما يأتي ثم والفرق بينهما فيه نظر ولا تغني عنها القرائن، وإن توفرت، وهي ما يحتمل البيع وغيره (كجعله لك) أو أخذه.....

• فؤد: (واحتماله لاستبانة الرغبة إلخ) رد لمقابل الأظهر لا يتعقد إلا إذا قال المشتري بعد ذلك اشترت أو قبلت؛ لأنه قد يقول بغني لاستبانة الرغبة. • فؤد: (بخلاف بعثني إلخ) عبارة المغني فلو لم يأت بلفظ الأمر بأن أتى بلفظ الماضي أو المضارع كقوله بعثني أو تبيعتني فقال بعثك لم يتعقد البيع حتى يقبل بعد ذلك قال الاستوئي والمتجه أن يلحق بصيغة الأمر ما دل عليه كاسم الفعل والمضارع المقرون بلام الأمر ولا يضر اختلاف اللفظ من الجانبين فلو قال اشترت منك كذا فقال البائع ملكك أو قال له البائع ملكك فقال اشترت صح لحصول المقصود بذلك. اه. • فؤد: (بخلاف بعثني وتبيعتني إلخ) أي فلا يصح بشيء منها ومحلّه في تبعتني وتشتري مني حيث لم يتو بهما البيع لما مر في قوله م هذا إن أتى بلفظ الماضي إلخ. اه. ع ش. • فؤد: (ونحو اشترت إلخ) مبتدأ، • فؤد: (لا خلاف إلخ) خبره عبارة المغني ولو قال اشترت هذا منك بكذا فقال بعثك انقذ البيع إجماعاً. اه.

• فؤد: (من غير الشكران إلخ) ضعيف اه. ع ش. • فؤد: (لأنه ليس من أهل النية) فيه بحث؛ لأن له قصداً، وقد يبره فيؤاخذ ولولا أن له قصداً كان صريحه في حكم سبب اللسان فيلزم أن لا يعتد به وليس كذلك. اه. سم. • فؤد: (على كلام يأتي فيه في الطلاق) والأوجه صحته منه فيهما أي البيع والطلاق إذ قوله: نويت إقراراً منه بها، وهو مؤاخذ بالإقرار نهايةً ومغني قال الرشيد في قوله: م ر إذ نويت إقراراً منه أي فهو إنما أخذه من جهة الإقرار، وإلا فالشكران لا يتصور منه نية فالاستثناء ظاهر. اه. • فؤد: (مقترنة إلخ) عبارة النهاية إذا اقترنت بكل اللفظ أو بنظير ما يأتي في الطلاق كل محتمل والثاني ظاهر إطلاقهم، وقد يفرق بينهما بأن هذا الباب أخوط اه. قال ع ش. قوله: م ر إذا اقترنت بكل اللفظ جزم به شيخنا الزبائدي في حاشيته، وقوله: م ر أو بنظير ما يأتي إلخ، وهو الإنخفاء بمقارنة جزؤه من الصيغة على الزجاج، وقوله: م ر والثاني ظاهر إطلاقهم في نسخة، وهو الأقرب ونقل سم على المنهج عنه م ر أنه مال لما في هذه النسخة وجزم به حج. اه. • فؤد: (والفرق بينهما إلخ) أي بين البيع والطلاق بأن هذا الباب أخوط؛ لأنه معاوضة مخصصة. اه. ع ش. • فؤد: (ولا يغني عنها) أي النية. • فؤد: (وهي) أي الكناية. • فؤد: (أو أخذه) إلى قوله وكذا في المغني إلا قوله ما لم يقل إلي أو تسلمته،

إيجاب. انتهى. • فؤد: (لأنه ليس من أهل النية) فيه بحث؛ لأن له قصداً، وقد يبره فيؤاخذ ولولا أن له قصداً كان صريحه في حكم سبب اللسان فيلزم أن لا يعتد به وليس كذلك. • فؤد: (بالكناية مع النية) إذا كفي الإقرار بالجزء فهل يكفي الإقرار بقوله بكذا وتتخرج على أنه من الصيغة أولاً.

ما لم يُقَلِّ بِمِثْلِهِ، وَإِلَّا كَانَ صَرِيحَ قَرْضٍ كَمَا يَأْتِي أَوْ تَسْلَعُهُ، وَإِنْ لَمْ يُقَلِّ مِثْلِي أَوْ بَاعَكَ اللَّهُ أَوْ سَلَطْتُكَ عَلَيْهِ وَكَذَا بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهِ فِي جَوَابِ بَعْضِهِ وَلَيْسَ مِنْهَا أُنْجَحُّكَ وَلَوْ مَعَ ذِكْرِ الثَّمَنِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْإِبَاحَةِ مُجَانًّا لَا غَيْرَ فَيُذَكِّرُ الثَّمَنَ مُنَاقِضٌ لَهُ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَرَاحَةٍ وَهَيْئَتِكَ هُنَا؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ قَدْ تَكُونُ بِثَوَابٍ، وَقَدْ تَكُونُ مُجَانًّا فَلَمْ يُنَافِهَا ذِكْرُ الثَّمَنِ بِخِلَافِ الْإِبَاحَةِ وَإِنَّمَا كَانَ لَفْظُ الرُّقْبَى وَالْعُمَرَى كِنَايَةً بِلِ صَرِيحًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ الْهَبَةَ لَكِنَّهُ يَنْحَطُّ عَنْهَا بِإِبْهَامِهِ الْمَحْذُورِ الْمُشِيرِ بِهِ لَفْظُهُ بِخِلَافِ الْإِبَاحَةِ (بِكَذَا) لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ بَلْ تَكْفِي نِيَّتُهُ عَلَى مَا فِيهِ مِمَّا يَنْتَهِي فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ،

وَالْيَاقُولِ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ، وَقَوْلُهُ: فِي جَوَابِ بَعْضِهِ. ه. قُود: (مَا لَمْ يُقَلِّ الْخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلثَّمَنِ أَيْضًا. ه. قُود: (وَالْإِذَا كَانَ صَرِيحَ قَرْضٍ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ نَوَى الْبَيْعَ بِهِ، وَهَلْ يَمْلِكُكَ هَذَا بِمِثْلِهِ. ه. س. ه. قُود: (مَا لَمْ يُقَلِّ بِمِثْلِهِ) قَضِيَّةُ التَّيْسِدِ بِهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ خُذْ هَذَا الدِّينَارَ بَدِينَارٍ وَنَوَى بِهِ الْبَيْعَ كَانَ يَتِمُّ، وَإِنْ كَانَ الدِّينَارُ يَمْلِكُ مَا بَدَلَهُ. ه. ع. ش. وَفِيهِ تَوَقُّفٌ. ه. قُود: (وَإِنْ لَمْ يُقَلِّ مِثْلِي) أَيِ فِي الصُّورَتَيْنِ ه. ع. ش. ه. قُود: (أَوْ بَاعَكَ اللَّهُ) أَيِ بِخِلَافِ طَلَقِكَ اللَّهُ أَوْ أَغْنَيْكَ اللَّهُ أَوْ أَبْرَكَ اللَّهُ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ. وَضَائِطُ ذَلِكَ أَنَّ مَا يَسْتَقِيلُ بِهِ الشَّخْصُ وَخَذَهُ كَانَ صَرِيحًا وَمَا لَا كِنَايَةَ مُغْنِي وَنَهَايَةَ.

ه. قُود: (فِي جَوَابِ بَعْضِهِ) قَدْ يَنْجَحُ عَدَمُ هَذَا الْقَيْدِ. ه. س. عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي جَوَابِ بَعْضِهِ وَمَنْ ذَكَرَ ذَلِكَ فَهُوَ مِثَالٌ لَا قَيْدٌ. ه. قُود: (وَلَيْسَ مِنْهَا) أَيِ الْكِنَايَةِ أُنْجَحُّكَ الْخ أَيِ فَهُوَ لَقَرٌ. ه. ع. ش. ه. قُود: (كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ)، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ بَعْضُهُمْ مُغْنِي وَنَهَايَةَ. ه. قُود: (لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْإِبَاحَةِ الْخ) أَيِ فَلَا يَكُونُ كِنَايَةً فِي غَيْرِهَا مُغْنِي. ه. قُود: (وَيَتَيْنُ صَرَاحَةٍ، وَهَيْئَتِكَ) أَيِ مَعَ ذِكْرِ الثَّمَنِ. ه. قُود: (هُنَا) أَيِ فِي الْبَيْعِ. ه. قُود: (وَإِنَّمَا كَانَ لَفْظُ الرُّقْبَى وَالْعُمَرَى كِنَايَةً الْخ) خَالَفَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي فَقَالَ وَلَا يَتَقَيَّدُ الْبَيْعُ بِالْأَلْفَافِ الْمُرَادَةِ لِلْفِطْرِ الْهَبَةِ كَأَعْمَرْتُكَ، وَأَرَقَبْتُكَ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي التَّعْلِيلَةِ تَبَعًا لِأَبِي عَلِيٍّ الطَّبْرِيِّ فَلَا تَكُونُ صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. ه. ق. أ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر. خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مُرَادُهُ حَتَّى حِينَ جَعَلَهُمَا كِنَايَتَيْنِ بَلْ نَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ صَرَاحَتَهُمَا. ه.

ه. قُود: (لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ الْخ) الْمُعْتَمَدُ اشْتَرَاطُهُ ه. س. عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَسَكَتُ الْمُصَنِّفُ عَنْ صِيغَةِ الثَّمَنِ فِي الصَّرِيحِ لِيُوضَحَ اشْتِرَاطُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ. ه. عِبَارَةُ النَّهَايَةِ يَتَوَقَّفُ الصَّحَةُ عَلَى ذِكْرِهِ وَلَوْ مَعَ الصَّرِيحِ وَسَكَتَ عَنْهُ ثُمَّ لَلِجَلِّمْ بِهِ مِمَّا هُنَا وَلَا تَكْفِي نِيَّتُهُ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. ه. ق. أ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: وَلَا تَكْفِي نِيَّتُهُ أَيِ الثَّمَنِ لَا فِي الصَّرِيحِ وَلَا فِي الْكِنَايَةِ. وَقَوْلُهُ: م. ر. خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مُرَادُهُ حَتَّى.

ه. قُود: (كَانَ صَرِيحَ قَرْضٍ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ نَوَى الْبَيْعَ بِهِ، وَهَلْ يَمْلِكُكَ هَذَا بِمِثْلِهِ. ه. قُود: (فِي جَوَابِ بَعْضِهِ) قَدْ يَنْجَحُ عَدَمُ هَذَا التَّيْسِدِ. ه. قُود: (وَإِنَّمَا كَانَ لَفْظُ الرُّقْبَى وَالْعُمَرَى كِنَايَةً الْخ) الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ انْتِقَاذِهِ بِمَا يُرَادُ الْهَبَةَ كَالْعُمَرَى وَالرُّقْبَى كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي التَّعْلِيلَةِ تَبَعًا لِأَبِي عَلِيٍّ الطَّبْرِيِّ فَلَيْسَ صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ م. ر. ه. قُود: (لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ) الْمُعْتَمَدُ اشْتَرَاطُهُ.

وإنما انتقد بها مع النية (في الأصح) مع احتمالها قياساً على نحو الإجارة والخلع وذكر الثمن أو نيته بتقدير الإطلاع عليها منه يغلب على الظن إرادة البيع فلا يكون المتأخر من العاقدین قابلاً ما لا يدره ولا يتفق بها بيع أو شراء وكيل لزمه إسهاده عليه بقول موكله له بع بشرط أو على أن تشهد بخلاف بع، وأشهد ما لم تتوفر القرائن المفيدة لغلبة الظن وفارق النكاح بأنه محتاط له أكثر والكتابة لا على مائع أو هواء كناية فينتقد بها مع النية ولو لحاضر فليقبل فوراً

اهـ. فود: (وإنما انتقد بها مع النية في الأصح) ففي الأصح راجع إلى الإنعقاد بالكناية كما تقرر لا إلى كون جعلت من الكنايات قلز قال: ويتفق بالكناية في الأصح كجعله لك بكذا كما في المحرر لكان أحسن. اهـ. فود: (مع احتمالها) أي لغير البيع اهـ. ش. فود: (قياساً على نحو الإجارة إلخ) أي كالكناية اهـ. فود: (وذكر الثمن إلخ) ردّ لدليل مقابل الأصح. فود: (مئة) متعلق بقوله وذكر الثمن إلخ والضمير للعاقد. فود: (ولا يتفق) إلى التثنية في النهاية والمغني. فود: (ولا يتفق بها) أي بالكناية. اهـ. ش. فود: (يع إلخ) أي أو اشتر. اهـ. رشيد. فود: (بخلاف بع إلخ) فإنه لا يلزم فيه الإسهاد، ويتفق بالكناية قال سم على حج لو ادعى الموكل هنا أنه أراد الإشرط فيتني قبوله. انتهى. وعليه فلا يصح شراء الوكيل بالكناية ولو ادعى ذلك بعد العقد وحلف عليه تبين عدم الصحة فيكون هذا مستثنى من تضديقي مدعي الصحة فيما لو اختلفا. اهـ. ش. فود: (بخلاف بع إلخ) أي أو اشتر. اهـ. رشيد. فود: (ما لم تتوفر إلخ) استثناء من قوله: (ولا يتفق بها بيع أو شراء وكيل إلخ)، أي ما لم تتوفر القرائن على نيته البيع كأن حصل بينه وبين من عاقده مسامحة وأطلع عليها الشهود ثم عقداً على ذلك بالكناية رشيد. و. ش. فود: (القرائن إلخ) أن للجنس فيصدق بالقرينة الواحدة. اهـ. ش. فود: (وفارق النكاح) أي حيث لم يتفق بالكناية. اهـ. ش. عبارة المغني ويتفق بالكناية مع النية سائر العقود، وإن لم يقبل التعليق، والنكاح ويتبع الوكيل المشروط فيه الإسهاد لا يتعقدان بها؛ لأن الشهود لا يطلعون على النية نعم إن توفرت القرائن عليه في الثانية، قال الغزالي: فالظاهر انعقاده، وأقره عليه في أصل الروضة، وهو المعتد خلافاً لما جرى عليه صاحب التوار من عدم الصحة اهـ.

فود: (والكتابة إلخ) ومثلها خبر السلك المحدث في هذه الأزمنة فالمقد به كناية فيما يظهر.

فود: (والكتابة كناية) ظاهره ولو في حق الآخر اهـ. سم. فود: (لا على مائع أو هواء) أي أما عليهما قلغو. اهـ. ش. عبارة المغني والكتابة بالبيع ونحوه على نحو لوح أو ورق أو أرض كناية فينتقد بها مع النية بخلاف الكتابة على المائع ونحوه كالهواء فإنه لا يكون كناية؛ لأنها لا تثبت. اهـ.

فود: (فيتفق بها مع النية إلخ) ولو باع من غائب كبعت داري لفلان، وهو غائب فقبل حين بلّغه الخبر صَحَّ كما لو كاتبه بل أولى ويتفق البيع ونحوه بالعجمية ولو مع القدرة على المربية نهاية

فود: (بخلاف بع إلخ) لو ادعى الموكل هنا أنه أراد الإشرط فيتني قبوله. فود: (والكتابة كناية) ظاهره ولو في حق الآخر قليراجع.

عند علمه ويمتد خيارهما لانقضاء مجلس قبوله.

(تنبيه) سيأتي عن المطلب في الطلاق في بحث التعليق بالمشقة أن نحو البيع بلا رضا ولا إكراه يُقَطَّعُ بَعْدَ جَلِّهِ وَحَمَلَهُ الْأَذْرَعِي عَلَى الْبَيْعِ لِنَحْوِ حَيَاءٍ أَوْ رَغْبَةٍ فِي جَاهِ الْمُشْتَرِي أَوْ مُصَادَرَةٍ بِخِلَافِهِ لِضَرُورَةٍ نَحْوِ فَقْرٍ أَوْ ذَهْنٍ فَيَجْعَلُ بَاطِلًا قَطْعًا، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَادِمِ الْمِثْلُ لَا نَعْمَاقِهِ بَاطِلًا مُطْلَقًا.

ومعني. هـ. فَوَدَّ: (هَذَا جَلِّهِ) نَظِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ لِغَايِبٍ كَانَ قَبُولُهُ حَالًا عَلَيْهِ وَيَبَيِّنُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ قَالَ بَلْ يُحْتَمَلُ أَنْ لَا يُشْتَرَطَ الظَّنُّ أَيْضًا حَتَّى لَوْ قَبِلَ عَيْنًا قَبَانَ بَعْدَ صُدُورِ بَيْعٍ لَهُ صَحَّ كَمَنْ بَاعَ مَالَ أَبِيهِ الظَّانَّ حَيَاتِهِ قَبَانَ مَيِّتًا انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. اهـ. سم. هـ. فَوَدَّ: (وَيَمْتَدُّ خِيَارُهُمَا الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا اغْتِيَارَ بِمُفَارَقَةِ الْكَائِبِ مَجْلِسِ الْكِتَابَةِ وَغَيْرِهَا قَبْلَ الْقَبُولِ وَبَعْدَهُ فَلْيَنْظُرْ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَنَهْجٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. ع. ش. عبارة الْمُعْنِي وَيُشْتَرَطُ الْقَبُولُ مِنَ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ حَالُ الْإِطْلَاعِ لِيَقْتَرَنَ بِالْإِيجَابِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ فَإِذَا قَبِلَ فَلَهُ الْخِيَارُ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِ قَبُولِهِ وَيَثْبُتُ الْخِيَارُ لِلْكَائِبِ مُنْتَدًا إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ خِيَارُ صَاحِبِهِ حَتَّى لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الْإِيجَابِ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ مَجْلِسُهُ صَحَّ رُجُوعُهُ وَلَمْ يَنْقُضِ الْبَيْعُ أَيَّ لَمْ يَسْتَمِرَّ، وَإِنْ كَتَبَ بِذَلِكَ لِحَاضِرٍ صَحَّ أَيْضًا فِي أَحَدٍ وَجْهَيْنِ رَجَحَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَالسُّبْكِيِّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (بَعْدَ جَلِّهِ) يَأْتِي عَنْ سَمِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مُجَرَّدُ الْحُرْمَةِ لَا عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ. هـ. فَوَدَّ: (لِنَحْوِ حَيَاءٍ) هَذَا ظَاهِرٌ، هـ. وَفَوَدَّ: (أَوْ رَغْبَةٍ الْخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَدَعْوَى انْتِفَاءِ الرِّضَا حَيْثُ لَا وَجْهَ لَهَا فَلَوْ قَبِلَ أَوْ رَغْبَةً مِنَ الْمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْإِكْرَاهِ لَكَانَ صَحِيحًا هـ. وَفَوَدَّ: (أَوْ مُصَادَرَةٍ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ أَيْضًا لِتَضَرِيحِهِمْ بِكَرَاهَةِ بَيْعِ التَّلَجَّةِ وَقَسْرِهِ بَيْعِ الْمُصَادَرَةِ فَلْيَتَأْمَلْ وَلْيُرَاجِعْ اهـ. بَصْرِي. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ مُصَادَرَةٍ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِعَدَمِ الْجَلِّ مُجَرَّدُ الْحُرْمَةِ لِعَدَمِ الْإِنْعِقَادِ اهـ. سَمِ عبارة النَّهَايَةِ هُنَا وَالشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمُصَادَرَةِ مُطْلَقًا إِذْ لَا إِكْرَاهَ ظَاهِرًا. اهـ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. مُطْلَقًا أَيَّ ظَاهِرًا وَبَاطِلًا عَلِمَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ أَمْ لَا قَالَ حَجٌّ وَخَرْمُ الشَّرَاءِ مِنْهُ، وَأَقْرَهُ سَمِ، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِي الْحُرْمَةِ؛ لِأَنَّ غَرَضَ الْبَائِعِ الْآنَ تَحْصِيلُ مَا يَتَخَلَّصُ بِهِ فَاشْتَبَهَ بِعَمَلِهِ لِمَا يَحْتَاجُ لِنَقْفَةِ حَيَالِهِ، وَقَدْ قَالَ فِيهَا بِالْجَوَازِ بَلْ لَوْ قَبِلَ بِإِثَابَةِ الْمُشْتَرِي حَيْثُ قَصَدَ بِالشَّرَاءِ مِنْهُ انْقَاذَهُ مِنَ الْعُقُوبَةِ لَمْ يَبْعُدْ. اهـ. وَالْمُصَادَرَةُ التَّضْيِيقُ فِي مُطَالَبَةِ مَالٍ مِنْ جِهَةِ ظَالِمٍ. هـ. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيَّ سِوَاءِ كَانَ لِنَحْوِ حَيَاءٍ الْخ أَوْ لِضَرُورَةٍ نَحْوِ فَقْرٍ الْخ.

هـ. فَوَدَّ: (هَذَا جَلِّهِ) نَظِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ لِغَايِبٍ كَانَ قَبُولُهُ حَالًا عَلَيْهِ وَيَبَيِّنُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ قَالَ بَلْ يُحْتَمَلُ أَنْ لَا يُشْتَرَطَ الظَّنُّ أَيْضًا حَتَّى لَوْ قَبِلَ عَيْنًا قَبَانَ بَعْدَ صُدُورِ بَيْعٍ لَهُ صَحَّ كَمَنْ بَاعَ مَالَ أَبِيهِ الظَّانَّ حَيَاتِهِ قَبَانَ مَيِّتًا. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ كَبِيرٍ. هـ. فَوَدَّ: (لَانْقِضَاءِ مَجْلِسِ قَبُولِهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا اغْتِيَارَ بِمُفَارَقَةِ الْكَائِبِ مَجْلِسِ الْكِتَابَةِ وَغَيْرِهَا قَبْلَ الْقَبُولِ وَبَعْدَهُ فَلْيَنْظُرْ. هـ. فَوَدَّ: (أَيَّ أَوْ مُصَادَرَةٍ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِعَدَمِ الْجَلِّ مُجَرَّدُ الْحُرْمَةِ لَا عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ.

(وَيُسْتَرْطُ أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ) لَفْظٌ لَا تَقْلُقُ لَهُ بِالْعَقْدِ بَأَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مُقْتَضَاهُ وَلَا مِنْ مَصَالِحِهِ وَلَا مِنْ مُسْتَحْبَاتِهِ.....

هـ فَوَيْ (سبي): (وَيُسْتَرْطُ الْخ) وَلَا بُدَّ أَنْ يَتَأَخَّرَ الْقَبُولُ عَنْ تَمَامِ الْإِيجَابِ وَمَصَالِحِهِ فَلَوْ قَالَ بَعْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ بَالْتِبِ دِرْهَمٍ مُؤَجَّلَةٍ إِلَى شَهْرٍ بَشَرَطَ خِيَارَ الثَّلَاثِ فَقَبِلَ قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ الْبَائِعُ مِنْهُ بَطَلَ كَمَا لَوْ قَالَ زَوْجُكَ ابْتِنِي عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ مُؤَجَّلَةٍ إِلَى شَهْرٍ فَقَبِلَ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْهُ. اهـ مُغْنِي. هـ فَوَيْ: (أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَلَوْ قَالَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ إِلَّا فِي الْكِتَابَةِ عَلَى مَا مَرَّ، وَقَوْلُهُ: وَيُفَرَّقُ إِلَى وَلَا يُلْتَقِ، وَقَوْلُهُ: وَالْأَوْجَهُ إِلَى بِيخْلَافِ الْخ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ نَحْوُ قَدْ، وَقَوْلُهُ وَالْبَيْعَةُ إِلَى بَسْكَوَيْتَ، وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ إِلَّا إِنْ نَوَى بِهِ الشَّرَاءَ، وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى وَبِالْمِلْكِ. هـ فَوَيْ: (أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ لَفْظُ الْخ) شَامِلٌ لِلْحَرْفِ الْمُفْهِمِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ وَلِغَيْرِ الْمُفْهِمِ، وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ، وَهَلِ الْمُقَارَنَةُ لِلْمُتَأَخَّرِ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ كَالْتَحْلِيلِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتِمُّدُ أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ اللَّفْظَ يَضُرُّ وَلَوْ سَهَوَا أَوْ إِكْرَاهًا وَيَتَّبَعِي أَنْ إِشَارَةَ الْآخَرِ كَاللَّفْظِ. اهـ سَمَّ بِحَذْفِ عِبَارَةِ النَّهْيَةِ وَشَمِلَ قَوْلُنَا لَفْظُ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ إِنْ أَفْهَمَ قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ، وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ هُنَا تَحْلُلُ الْيَسِيرِ سَهَوًا أَوْ جَهْلًا إِنْ عُدِرَ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مَرَّ الْحَرْفُ الْوَاحِدُ مُتَعَمِّدًا، وَقَوْلُهُ: مَرَّ إِنْ عُدِرَ الْمُرَادُ بِالْعُدْرِ هُنَا أَنْ يَكُونَ مَعْنً يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ وَلَا تَسَاءُلًا بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ. اهـ. هـ فَوَيْ: (لَا تَقْلُقُ لَهُ بِالْعَقْدِ بَأَنْ لَمْ يَكُنْ الْخ) وَمِنْهُ إِجَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَظْهَرُ وَمَا لَوْ رَأَى أَعْمَى يَقَعُ فِي بئرٍ فَأَرَشَدَهُ. اهـ ع ش. هـ فَوَيْ: (وَلَا مِنْ مُسْتَحْبَاتِهِ) فَلَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ تَقَدُّمِ الْإِيجَابِ بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ قَبِلْتُ صَحَّ نَهْيُهُ وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مَرَّ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ زَادَ قَوْلُهُ ﷺ لَمْ يَضُرُّ ثُمَّ رَأَيْتَ الزَّيَادِي نَاقِلًا لَهُ عَنِ الْأَنْوَارِ وَيَتَّبَعُهُ ضَرَرُ الْإِسْتِعَاذَةِ، وَقَوْلُهُ: مَرَّ. صَحَّ وَمِثْلُهُ فِي الصَّحَةِ مَا لَوْ قَالَ وَاللَّهِ قَبِلْتُ فَيَصِحُّ فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ.

هـ فَوَيْ: (وَيُسْتَرْطُ أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ) قَالَ فِي فَرْجِ الْعِبَابِ فِيمَا إِذَا كَانَا حَاضِرَيْنِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ. انْتَهَى. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ فِي غَيْرِ الْحَاضِرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لَا يُسْتَرْطُ مَا ذُكِرَ مُطْلَقًا حَتَّى حَالَ وُجُودِ الْمُتَأَخَّرِ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَيُتَعَمَّلُ فِيمَا لَوْ تَبَايَعَا بِالْكِتَابَةِ أَنْ لَا يَضُرُّ تَحْلُلُ اللَّفْظِ لَكِنْ قَوْلُهُ هُنَا الْآتِي: وَالْبَيْعَةُ فِي التَّخْلِيلِ فِي الْغَائِبِ الْخ يُقِيدُ اغْتِيَاظَ عَدَمِ التَّخْلِيلِ فِي الْغَائِبِ عِنْدَ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ وَقُوعِ الْبَيْعِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ. هـ فَوَيْ: (أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ لَفْظُ) شَامِلٌ لِلْحَرْفِ الْمُفْهِمِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّهُ كَلِمَةٌ وَلِغَيْرِ الْمُفْهِمِ، وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ، وَهَلِ الْمُقَارَنَةُ لِلْمُتَأَخَّرِ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ كَالْتَحْلِيلِ؟. فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتِمُّدُ أَنَّهُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَّلُوا الضَّرَرَ فِي التَّخْلِيلِ بِالْإِشْعَارِ بِالْإِعْرَاضِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ مَعَ الْمُقَارَنَةِ وَالْإِعْرَاضِ قَبْلَ التَّمَامِ مُجْلٍ فَلَيْتَأَمَّلُ. وَظَاهِرُهُ أَنَّ اللَّفْظَ يَضُرُّ وَلَوْ سَهَوَا أَوْ إِكْرَاهًا لَكِنْ قَدْ يُقَالُ لَا إِشْعَارَ بِالْإِعْرَاضِ حَيْثُ يُدْ، وَقَدْ يُقَالُ هُوَ إِعْرَاضٌ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِعْرَاضَ وَيَتَّبَعِي أَنْ إِشَارَةَ الْآخَرِ كَاللَّفْظِ؛ لِأَنَّهَا كَاللَّفْظِ إِلَّا فِيمَا اسْتَشْنَى وَمَا لَيْسَ هَذَا مِنْهُ.

مِنَ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ وَلَوْ كَلِمَةً إِلَّا نَحْوَ قَدْ (و) أَنَّ (لَا يَطُولُ الْفَصْلُ بَيْنَ لَفْظَيْهِمَا) أَوْ إِشَارَتَيْهِمَا أَوْ كِتَابَتَيْهِمَا أَوْ لَفْظَ أَحَدِهِمَا وَكِتَابَةً أَوْ إِشَارَةً الْآخِرِ أَوْ كِتَابَةً أَحَدِهِمَا، وَإِشَارَةً الْآخِرِ وَالْعَبْرَةُ فِي التَّحْلِيلِ فِي الْغَائِبِ بِمَا يَقَعُ مِنْهُ عَقِبَ عَلَيْهِ أَوْ ظَنُّهُ بِوُقُوعِ الْبَيْعِ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِسُكُوتِ مُرِيدِ الْجَوَابِ أَوْ كَلَامٍ مِنْ انْقِضَى لَفْظُهُ.....

قوله: (مِنَ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ) وَكَذَا مِنَ الْآخِرِ عَلَى الْأَوَجِّهِ وَفَاقًا لِشَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّزْمَلِيِّ. اهـ سَمِ أَيِ وَالنَّهْيَةُ وَالْمُغْنَى عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ وَشَمِلَ كَلَامُهُ مَا لَوْ كَانَ اللَّفْظُ مِمَّنْ يُطْلَبُ جَوَابُهُ لِتَمَامِ الْعَقْدِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْبَغَوِيِّ. اهـ. وَأَفَادَهُ الشَّارِحُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ كَلَامٍ مِنْ انْقَضَى لَفْظُهُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر وَغَيْرُهُ يَغْنِي خُصُوصَ الْبَادِي بِالْعَقْدِ. اهـ. وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَغَيْرُهُ أَيِ مِنَ الْمُتَعَايِدِينَ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فَلَا يَضُرُّ التَّحْلِيلُ مِنَ الْمُتَوَسِّطِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْقِدٍ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ سِوَاكَ كَانَ مِمَّنْ يُرِيدُ أَنْ يَتِمَّ الْعَقْدُ أَوْ مِمَّنْ انْقَضَى لَفْظُهُ لَكِنْ تَقَلَّ سَمِ عَنْ الْمُنْهَجِ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَنَّ الْكَثِيرَ يَضُرُّ مِمَّنْ قَرِعَ كَلَامُهُ بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَقَوْلُهُ: م ر، وَهُوَ كَذَلِكَ وَوَجْهُهُ أَنَّ التَّحْلِيلَ إِنَّمَا ضَرَّ لِإِشْعَارِهِ بِالْإِعْرَاضِ وَالْإِعْرَاضُ مُضِرٌّ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا فَإِنَّ غَيْرَ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ لَوْ رَجَعَ قَبْلَ لَفْظِ الْآخِرِ أَوْ مَعَهُ ضَرَّ فَكَذَا لَوْ وَجَدَ مِنْهُ مَا يُشِيرُ بِالرُّجُوعِ وَالْإِعْرَاضِ سَمِ عَلَى حَجٍّ. اهـ. قوله: (إِلَّا نَحْوَ قَدْ) أَيِ وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا التَّحْقِيقَ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ إِذَا أُطْلِقَتْ حُمِلَتْ عَلَى مَعَانِيهَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا لَوْ أَتَى بِهَا الثَّانِي بَعْدَ تَمَامِ الصِّغَةِ مِنَ الْأَوَّلِ وَبَقِيَ مَا لَوْ قَالَ بَعْتُكَ بِمَشْرُوعٍ قَدْ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَضُرُّ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر؛ لِأَنَّهُا لِلتَّحْقِيقِ وَيَعْصِي الْهَوَاشِشُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى فَقَطْ فَكَانَتْ قَالَ بَعْتُكَ بِكَذَا دُونَ غَيْرِهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ. اهـ. ع ش بِحَذْفٍ. قوله: (وَأَنْ لَا يَطُولَ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى أَنْ لَا يَتَحْلَلَ الْإِنْفِ. قوله: (عَقِبَ عَلَيْهِ الْإِنْفِ) أَمَّا الْحَاضِرُ فَلَا يَضُرُّ تَكْلُمُهُ قَبْلَ عِلْمِ الْغَائِبِ وَكَذَا لَوْ قَالَ بَعْتُ مِنْ فَلَانٍ وَكَانَ حَاضِرًا لَا يَضُرُّ تَكْلُمُهُ قَبْلَ عِلْمِهِ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنْ م ر. وَقَصِيَّةُ قَوْلِهِ مِنْ فَلَانٍ أَنَّهُ لَوْ خَاطَبَهُ بِالْبَيْعِ فَلَمْ يَسْمَعْ فَتَكَلَّمَ قَبْلَ عِلْمِهِ ضَرَّ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، وَأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْغَائِبِ جَرَى عَلَى الْغَائِبِ مِنْ أَنَّ الْحَاضِرَ يَسْمَعُ مَا خَوِطَبَ بِهِ. اهـ. ع ش. قوله: (بِسُكُوتِ الْإِنْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْفَصْلِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. اهـ. رشيدِي. قوله: (أَوْ كَلَامٍ مِنْ انْقَضَى الْإِنْفِ) كَانَ وَجْهُ تَقْيِيدِهِ بِمَنْ انْقَضَى لَفْظُهُ أَنَّ كَلَامَ الْآخِرِ إِنَّمَا اجْتَنَبِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَضُرُّ، وَإِنْ لَمْ يَطُلْ، وَإِنَّمَا غَيْرُهُ فَلَا يَضُرُّ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمِ.

قوله: (مِنَ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ) وَكَذَا مِنَ الْآخِرِ عَلَى الْأَوَجِّهِ وَفَاقًا لِشَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّزْمَلِيِّ وَوَجْهُهُ أَنَّ التَّحْلِيلَ إِنَّمَا ضَرَّ لِإِشْعَارِهِ بِالْإِعْرَاضِ، وَالْإِعْرَاضُ مُضِرٌّ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا فَإِنَّ غَيْرَ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ لَوْ رَجَعَ قَبْلَ لَفْظِ الْآخِرِ أَوْ مَعَهُ ضَرَّ فَكَذَا لَوْ وَجَدَ مِنْهُ مَا يُشِيرُ بِالرُّجُوعِ وَالْإِعْرَاضِ فَتَأَمَّلْهُ يَظْهَرُ لَكَ وَجَاهُهُ مَا اعْتَمَدَ شَيْخُنَا. قوله: (فِي الْغَائِبِ بِمَا يَقَعُ مِنْهُ الْإِنْفِ) هَلْ يَضُرُّ كَلَامُ الْآخِرِ عَلَى اعْتِمَادِ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّزْمَلِيِّ أَوْ يَفْرُقُ. قوله: (أَوْ كَلَامٍ مِنْ انْقَضَى لَفْظُهُ) كَانَ وَجْهُ تَقْيِيدِهِ بِمَا انْقَضَى لَفْظُهُ أَنَّ كَلَامَ الْآخِرِ إِنَّمَا اجْتَنَبِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَضُرُّ، وَإِنْ لَمْ يَطُلْ، وَإِنَّمَا غَيْرُهُ فَلَا يَضُرُّ فَلْيَتَأَمَّلْ.

بحيث يُشِيرُ بالإعراض، وإن كان لِمَصْلَحَةٍ وَلِشَائِبَةِ التعلُّيقِ أَوِ الْجَمَالَةِ فِي الخُلْعِ اغْتَفِرَ فِيهِ
الْيَسِيرُ مُطْلَقًا وَلَوْ أَجْنَبِيًّا وَيُظْهَرُ أَنَّهُ يَضُرُّ هُنَا سُكُوتُهُ الْيَسِيرُ إِذَا قَصَدَ بِهِ الْقَطْعَ أَخْذًا يَمَّا مَرُّ فِي
الْفَاتِحَةِ، وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ (وَأَنَّ) يَذْكُرُ الثَّمَنَ الْمُتَبَدِّئُ وَلَا تَكْفِي نِيَّتُهُ إِلَّا فِي الْكِتَابَةِ عَلَى مَا مَرَّ،
وَأَنَّ بَقِيَ أَهْلِيَّتَهُمَا، وَأَنَّ يُغَيَّرَ شَيْقًا.....

• فَوَدَّ: (بَحِثْ الْخ) • فَوَدَّ: (وَأَنَّ كَانَ الْخ) رَاجِعَانِ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوقَيْنِ. • فَوَدَّ: (بِالْإِعْرَاضِ) أَي عَنْ
الْقَبُولِ أَوْ عَنْ الْإِيجَابِ أَي الرُّجُوعِ عَنْهُ. • فَوَدَّ: (وَلِشَائِبَةِ التَّعْلِيقِ الْخ) الْأَنْسَبُ ذِكْرُهُ فِي التَّخْلُلِ عِبَارَةً
الْمُعْنَى وَيَضُرُّ تَخْلُلَ كَلَامِ أَجْنَبِيٍّ عَنِ الْعَقْدِ وَلَوْ يَسِيرًا بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا عَنْ
الْمَجْلِسِ بِخِلَافِ الْبَسِيرِ فِي الخُلْعِ وَفُرِّقَ بَأَنَ فِيهِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ شَائِبَةً تَعْلِيقِيٍّ وَمِنْ جَانِبِ الزَّوْجَةِ شَائِبَةً
جَمَالَةً وَكُلُّ مَنَّهُمَا مَوْسَعٌ فِيهِ مُحْتَمَلٌ لِلْجَهَالَةِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ. اهـ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي عَمْدًا أَوْ سَهْوًا. اهـ.
ع ش. • فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ أَنَّهُ يَضُرُّ هُنَا الْخ) مُعْتَمَدٌ. • فَوَدَّ: (وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ) أَي بَأَنَ الْقِرَاءَةِ عِبَادَةً بَدَنِيَّةً
مَخْصُصَةً، وَهِيَ أَضَيِّقُ مِنْ غَيْرِهَا أَي فَلَا يَضُرُّ هُنَا وَلَوْ مَعَ قَصْدِ الْقَطْعِ وَجَرَى عَلَيْهِ الزِّيَادِيُّ. اهـ. ع ش.
• فَوَدَّ: (وَأَنَّ يَذْكُرُ الثَّمَنَ الْمُتَبَدِّئُ) فَلَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ لَمْ يَكْفِ مَا أَتَى بِهِ لَكِنْ يَتَّبِعِي الْإِحْتِضَاءَ بِمَا يَأْتِي بِهِ الْآخَرُ
بَعْدَهُ إِذَا كَمَّلَ هُوَ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ قَالَ الْبَائِعُ بِعْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ فَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتَنِي بِدِينَارٍ فَقَالَ الْبَائِعُ بِعْتُكَ
أَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي بِعَنِي هَذَا الْعَبْدَ فَقَالَ الْبَائِعُ بِعْتُكَ بِدِينَارٍ فَقَالَ الْمُشْتَرِي قَبِلْتُ انْتَقَدَ الْبَيْعُ كَمَا لَوْ أَتَى
أَحَدُهُمَا بِصِغَةِ اسْتِفْهَامٍ أَوَّلًا كَانَ قَالَ الْبَائِعُ أَتَشْتَرِي مِنِّي هَذَا بِكَذَا فَقَالَ اشْتَرَيْتَنِي بِهِ فَقَالَ الْبَائِعُ بِعْتُكَ
يَنْتَقَدُ الْبَيْعُ، وَإِنْ كَانَ مَا ابْتَدَأَ بِهِ لَا عَيًّا فَلْيَتَأَمَّلْ بَلْ يَتَّبِعِي الصَّحَّةَ أَيْضًا فِيمَا لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي بِعَنِي هَذَا
بِكَذَا فَقَالَ بَعْتُ فَقَالَ الْمُشْتَرِي قَبِلْتُ أَخْذًا مِنْ قَضِيَّةِ عِبَارَةِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فِي مَسَالَةِ الْمُتَوَسِّطِ وَالظَّاهِرُ
أَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَقْصِدْ تَخْصِيصَ ذَلِكَ بِالْثَّمَنِ بَلِ الْمُثْمَنُ كَذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ مِنَ الْمُتَبَدِّئِ. اهـ. س م.
• فَوَدَّ: (إِلَّا فِي الْكِتَابَةِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ بِكَذَا. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ
بَقِيَ أَهْلِيَّتَهُمَا) أَي لِتِمَامِ الْعَقْدِ. اهـ. نِهَاجٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَأَنَّ بَقِيَ الْخ احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ
عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِهِ مَا لَوْ عَمِيَ بَيْنَهُمَا وَكَانَ مَذْ عَمِيَ ذَاكِرًا فَلَا يَضُرُّ وَمَعْلُومٌ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ ابْتِدَاءً،
وقوله: م ر لِتِمَامِ الْعَقْدِ أَي فَيَضُرُّ زَوَالُهَا مَعَ التَّمَامِ. اهـ.

• فَوَدَّ: (وَأَنَّ يَذْكُرُ الثَّمَنَ الْمُتَبَدِّئُ) فَلَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ لَمْ يَكْفِ مَا أَتَى بِهِ لَكِنْ يَتَّبِعِي الْإِحْتِضَاءَ بِمَا يَأْتِي بِهِ الْآخَرُ
بَعْدَهُ إِذَا كَمَّلَ هُوَ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ قَالَ الْبَائِعُ بِعْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ فَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتَنِي بِدِينَارٍ فَقَالَ الْبَائِعُ بِعْتُكَ
أَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي بِعَنِي هَذَا الْعَبْدَ فَقَالَ الْبَائِعُ بِعْتُكَ بِدِينَارٍ فَقَالَ الْمُشْتَرِي قَبِلْتُ انْتَقَدَ الْبَيْعُ كَمَا لَوْ أَتَى
أَحَدُهُمَا بِصِغَةِ اسْتِفْهَامٍ أَوَّلًا كَانَ قَالَ الْبَائِعُ أَتَشْتَرِي مِنِّي هَذَا بِكَذَا فَقَالَ اشْتَرَيْتَنِي بِهِ فَقَالَ الْبَائِعُ بِعْتُكَ
يَنْتَقَدُ الْبَيْعُ، وَإِنْ كَانَ مَا ابْتَدَأَ بِهِ لَا عَيًّا فَلْيَتَأَمَّلْ. بَلْ يَتَّبِعِي الصَّحَّةَ أَيْضًا فِيمَا لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي بِعَنِي هَذَا
بِكَذَا فَقَالَ بَعْتُ فَقَالَ الْمُشْتَرِي قَبِلْتُ أَخْذًا مِنْ قَضِيَّةِ عِبَارَةِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فِي مَسَالَةِ الْمُتَوَسِّطِ وَالظَّاهِرُ
أَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَقْصِدْ تَخْصِيصَ ذَلِكَ بِالْثَّمَنِ بَلِ الْمُثْمَنُ كَذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ مِنَ الْمُتَبَدِّئِ.

مِمَّا تَلَفَّظَ بِهِ إِلَى تَمَامِ الشُّقِّ الْآخَرِ، وَأَنْ يَكُونَ تَكَلَّمَ كُلُّ بَحِيْثٍ بِسَمْعِهِ مِنْ بَقَرِهِ عَادَةً، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ الْآخَرُ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ، وَإِنْ حَمَلَتْهُ الرِّيحُ إِلَيْهِ، وَأَنْ يُتِمَّمَ الْمُخَاطَبُ لَا وَكِيلَهُ أَوْ مَوْكَلَهُ أَوْ وَارِثَهُ وَلَوْ فِي الْمَجْلِسِ، وَأَنْ لَا يُؤَقَّتْ وَلَوْ بِنَحْوِ حَيَاتِكَ أَوْ أَلْفِ سَنَةِ الْأَوْجِهَةِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النِّكَاحِ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ بِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَنْتَهِي بِالمَوْتِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ وَلَا يُغْلَقُ إِلَّا بِالمَشِيئَةِ فِي

• فَوُدَّ: (مِمَّا تَلَفَّظَ بِهِ) أَي كَشَرَطِ أَجَلٍ أَوْ خِيَارٍ. • فَوُدَّ: (إِلَى تَمَامِ الشُّقِّ الْآخَرِ) أَفْهَمَ جَوَازَ إِسْقَاطِ أَجَلٍ أَوْ خِيَارٍ شَرْطَهُ بَعْدَ تَمَامِ الشُّقِّ الْآخَرِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِعِبَارَتِهِمُ الصَّرِيحَةِ فِيهِ. اهـ. سم. • فَوُدَّ: (إِلَى تَمَامِ الشُّقِّ الْآخَرِ) تَنَازَعَ فِيهِ الْفُجْلَانِ وَلِذَا قَالَ الْمُتَنَبِّئُ عَقِبَهُ قَلُّو أَوْجِبَ بِمَوْجَلٍ أَوْ شَرْطِ الْخِيَارِ ثُمَّ انْشَقَطَ الْأَجَلُ أَوْ الْخِيَارُ أَوْ جُزْءٌ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ مَثَلًا لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ. اهـ. • فَوُدَّ: (بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ مِنْ بَقَرِهِ عَادَةً الْآخَرِ) وَعَلَيْهِ قَلُّو خَاطَبَهُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَجَهَرَ بِهِ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ مِنْ بَقَرِهِ وَلَمْ يَسْمَعَهُ صَاحِبُهُ، وَقِيلَ اتَّفَاقًا أَوْ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ صَحَّ وَعِبَارَةٌ سَمِ عَلَى حَجٍّ فِي أَثْنَاءِ كَلَامٍ حَتَّى لَوْ قِيلَ عَبَثًا قَبْلَ بَعْدَ صُدُورِ بَيْعٍ لَهُ صَحَّ كَمَنْ بَاعَ مَالَهُ أَيْهِ الظَّانُّ حَيَاتَهُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ. اهـ. وَقَوْلُهُ: صَحَّ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَوْلِ الزَّمَنِ، وَقَصَرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. ع ش، وَقَوْلُهُ: وَعِبَارَةٌ سَمِ الْخَ تَقَدَّمَ أَنَّ سَمِ ذَكَرَهُ عَنِ الْإِيجَابِ عَلَى طَرِيقِ الْإِحْتِمَالِ فَقَطُّ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الصَّحَّةِ فِيهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْعِ مَالِ الْأَبِ الْمَذْكُورِ وَاضِحٌ. • فَوُدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَسْمَعَهُ الْآخَرُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ عَدَمُ سَمَاعِهِ يُعْلِيهِ جِدًّا كَكَوْنِهِ عَلَى مِيلٍ مِنْ صَاحِبِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْإِيجَابَ حَبِيبٌ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْإِيجَابِ لِلْغَائِبِ. اهـ. سم.

• فَوُدَّ: (وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُهُ مِنْ بَقَرِهِ لَا يَصِحُّ، وَإِنْ سَمِعَهُ صَاحِبُهُ بِالْفِعْلِ لِنَحْوِ جِدَّةِ سَمْعِهِ وَلَا مَانِعَ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ لَا يُعَدُّ مُخَاطَبَةً. اهـ. سم. • فَوُدَّ: (هَلَى الْأَوْجِهَةِ الْآخَرِ) عِبَارَةٌ الْنَهَايَةِ فِيمَا يَظْهَرُ كَالنِّكَاحِ كَمَا يَأْتِي. اهـ. • فَوُدَّ: (وَلَا يُغْلَقُ إِلَّا بِالمَشِيئَةِ الْآخَرِ) وَيُسْتَنَى مِنْ امْتِنَاعِ التَّغْلِيْقِ الْبَيْعُ الضَّمْنِيُّ قَالَ فِي الرُّوْضِ فِي بَابِ الْكُفَّارَةِ: فَرَعَ: إِذَا جَاءَ الْغَدُ فَأَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى أَلْفٍ فَعَمَلٌ صَحَّ وَلَزِمَ الْمُسَمَّى وَكَذَا لَوْ قَالَ الْمَالِكُ أَغْتَبَهُ عَنْكَ عَلَى أَلْفٍ إِذَا جَاءَ الْغَدُ، وَقِيلَ. انْتَهَى. وَقَوْلُهُ: فَعَمَلٌ صَحَّ عِبَارَةٌ الرُّوْضَةِ فَصَبَرَ حَتَّى جَاءَ الْغَدُ فَأَعْتَقَهُ عَنْهُ حَكَى صَاحِبُ التَّحْرِيقِ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَتَعَقَّدُ

• فَوُدَّ: (مِمَّا تَلَفَّظَ بِهِ) أَي كَشَرَطِ أَجَلٍ أَوْ خِيَارٍ، وَقَوْلُهُ: إِلَى تَمَامِ الشُّقِّ الْآخَرِ أَفْهَمَ جَوَازَ إِسْقَاطِ أَجَلٍ أَوْ خِيَارٍ شَرْطَهُ بَعْدَ تَمَامِ الشُّقِّ الْآخَرِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِعِبَارَتِهِمُ الصَّرِيحَةِ فِيهِ. • فَوُدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَسْمَعَهُ الْآخَرُ) ظَاهِرُهُ إِنْ كَانَ عَدَمُ سَمَاعِهِ يُعْلِيهِ جِدًّا كَكَوْنِهِ عَلَى مِيلٍ مِنْ صَاحِبِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْإِيجَابَ حَبِيبٌ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْإِيجَابِ لِلْغَائِبِ. • فَوُدَّ: (وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُهُ مِنْ بَقَرِهِ لَا يَصِحُّ، وَإِنْ سَمِعَهُ صَاحِبُهُ بِالْفِعْلِ لِنَحْوِ جِدَّةِ سَمْعِهِ وَلَا مَانِعَ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ لَا يُعَدُّ مُخَاطَبَةً. • فَوُدَّ: (وَلَا يُغْلَقُ إِلَّا بِالمَشِيئَةِ الْآخَرِ) يُسْتَنَى مِنْ امْتِنَاعِ التَّغْلِيْقِ أَيْضًا الْبَيْعُ الضَّمْنِيُّ قَالَ فِي الرُّوْضِ فِي بَابِ الْكُفَّارَةِ: فَرَعَ: قَالَ إِذَا جَاءَ الْغَدُ فَأَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى أَلْفٍ فَعَمَلٌ صَحَّ وَلَزِمَ الْمُسَمَّى وَكَذَا لَوْ قَالَ الْمَالِكُ أَغْتَبَهُ عَنْكَ عَلَى أَلْفٍ إِذَا جَاءَ الْغَدُ، وَقِيلَ. انْتَهَى.

اللفظ المتقدم بعثك إن شئت فيقول اشترت مثلاً لا شئت إلا إن نوى به الشراء والأوجه
صحته إن شئت بعثك بخلاف بعثكما إن شئتما وبعثك إن شئت بعد اشترت منك، وإن قيل
بعده أو قال شئت؛ لأن ذلك تعليق محض كشيئت ومردفها كأحييت ورضيت ويظهر امتناع
ضم التاء من النحوي مطلقاً لوجود حقيقة التعليق فيه وبالميلك كأن كان ملكي فقد بعثكه
ونحوه إن كنت أمرتك بعشرين فقد بعثكها بها كما يأتي أجزر الوكالة، وإن كان وكيلي
اشترأ لي فقد بعثكه، وقد أجزر به وصدق المخبر؛ لأن إن حينئذ بمعنى إذ نظير ما يأتي في
النكاح، ويصح بعثك هذا بكذا على أن لي نصفه؛ لأنه بمعنى إلا نصفه.

المتن عنه وثبت المسمى عليه. اه. وقوله: وقيل قال في شرحه في الحال. اه. سم. فود: (لا
شئت) أي؛ لأن لفظ المشية ليس من ألفاظ التملك. اه. مغي. فود: (إلا إن نوى به الشراء) أي
فيكون كناية. اه. ع. ش. فود: (والأوجه صحة إن شئت بعثك) خلافاً للنهاية والمغني عبارة سم
قوله: والأوجه صحة الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملي البطلان وأيده بقولهم لو قال لفلان كذا إن جاء
رأس الشهر صح أو إن جاء رأس الشهر فلفلان كذا لم يصح ولو قال: وكنتك بطلاق فلانة إن شاءت
صح أو إن شاءت وكنتك بطلاقها لم يصح ففرقوا بين تأخر الشرط وتقدمه. اه. سم. فود: (بخلاف
بعثكما الخ) أي فلا يصح ووجه أنه علق في كل واحد منهما بمشيئته ومشية غيره. اه. رشيد.

فود: (وبعثك إن شئت الخ) عطف على بعثكما الخ. فود: (وإن قيل بعده الخ) عبارة المغني ولو
قال اشترت منك بكذا فقال بعثك إن شئت لم يصح كما قاله الإمام لاقتضاء التعليق وجود شيء بعده
ولم يوجد فلو قال بعده اشترت أو قبلت لم يصح أيضاً إذ يتعد حمل المشية على استدعاء القبول،
وقد سبق فتعين إرادتها نفسها فيكون تعليقاً محضاً، وهو مبطل. اه. فود: (تعلق محض) أي فلا
يصح. اه. ع. ش. فود: (مطلقاً) أي قابلاً أو موجباً اه. ع. ش. فود: (وبالميلك) عطف على بالمشية
ومما يستثنى أيضاً من امتناع التعليق البيع الضمني في بعض صورته كما عني بكذا إذا جاء رأس
الشهر م. ر. اه. سم. فود: (ونحوه) مبتدأ وخبره قوله: إن كنت الخ عبارة النهاية ونحو ذلك من إن
كنت أمرتك بعشرين فقد بعثكها الخ. فود: (وصدق المخبر) قضيته أنه لا يعتبر فيما لو قال إن

وقوله: ففعل صح عبارة الزوضة قصبر حتى جاء الغد فأعنته عنه حكى صاحب التفریب عن الشافعي
أنه يتعد المتن عنه ويثبت المسمى عليه. اه. وقوله: وقيل قال في شرحه في الحال. اه.

فود: (والأوجه صحة إن شئت الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي البطلان، وأيده بقولهم لو قال
لفلان كذا إن جاء رأس الشهر صح أو إن جاء رأس الشهر فلفلان كذا لم يصح ولو قال وكنتك بطلاق
فلانة إن شاءت صح أو إن شاءت وكنتك بطلاقها لم يصح ففرقوا بين تأخر الشرط وتقدمه.

فود: (وبالميلك) عطف على بالمشية ومما يستثنى أيضاً من امتناع التعليق البيع الضمني في بعض
صورته كما عني بكذا إذا جاء رأس الشهر م. ر.

وَأَنْ يَقْبَلَ عَلَى وَفْقِ الْإِجَابِ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ اخْتَلَفَ لَفْظُهُمَا صَرِيحًا وَكِنَايَةً (فَلَوْ قَالَ بَعْتُكَ بِأَلْفٍ مُكْشَرَةٍ) أَوْ مُؤَجَّلَةٍ (فَقَالَ قَبِلْتُ بِأَلْفٍ صَحِيحَةٍ) أَوْ حَالَةٍ أَوْ إِلَى أَجَلٍ أَقْصَرَ أَوْ أَطْوَلَ أَوْ بِأَلْفَيْنِ أَوْ أَلُوفٍ أَوْ قَبِلْتُ نِصْفَهُ بِخَمْسِمِائَةٍ (لَمْ يَصَحَّ) كَكَفَيْهِ الْمَذْكُورِ بِأَصْلِهِ بِأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ قَبِلَ غَيْرَ مَا خَوِطَبَ بِهِ نَعَمْ فِي قَبِلْتُ نِصْفَهُ بِخَمْسِمِائَةٍ وَنِصْفَهُ بِخَمْسِمِائَةٍ الَّذِي يَتَّجِهَ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ تَفْصِيلَ مَا أَجْمَلَهُ الْبَائِعُ صَحَّ لَا إِنْ أَطْلَقَ لِتَعَدُّ الْعَقْدِ حَيْثُ يَذِيذُ فَيَصِيرُ قَابِلًا لِغَيْرِ مَا خَوِطَبَ بِهِ وَفِي بَعْتُكَ هَذَا بِأَلْفٍ، وَهَذِهِ بِمِائَةٍ فَقَبِلَ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِهِ تَرُدُّهُ وَالَّذِي يَتَّجِهُ الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَقْدٍ

كَانَ مِلْكِي الْإِنْفِ ظَنٌّ مِلْكُهُ لَهُ حِينَ التَّغْلِيظِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ بَاعَ مَالٌ مَوْزَنُهُ ظَانًّا حَيَاتَهُ فَبَانَ مَيْتًا وَعَلَيْهِ فَيُشْكِلُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ قَالَ إِنْ كَانَ وَكِلَيْي اشْتَرَاهُ لِي الْإِنْفِ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهُ يَرْجِعُ إِلَى إِنْ كَانَ مِلْكِي. اهـ. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (وَأَنْ يَقْبَلَ الْإِنْفِ) تَغْيِيرُهُ بِالْقَبُولِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ تَأْخُرِهِ عَنِ الْإِجَابِ، وَإِلَّا فَحُكْمُ الْإِجَابِ الْمُتَأَخَّرِ أَوْ الْإِسْتِجَابِ كَحُكْمِ الْقَبُولِ. اهـ. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (فِي الْمَعْنَى) إِلَى قَوْلِهِ: (لَا إِنْ أَطْلَقَ) فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى الْآتِيَةِ: (إِنْ أَرَادَ) إِلَى (صَحَّ). ٥. فَوَدَّ: (فِي الْمَعْنَى) أَيِ كَالْجِنْسِ وَالتَّنَوُّعِ وَالصِّفَةِ وَالْمَدِّ وَالْحُلُولِ وَالْأَجَلِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ٥. فَوَدَّ: (فِي الْمَعْنَى) أَيِ: لَا فِي اللَّفْظِ حَتَّى لَوْ قَالَ: وَهَيْتُكَ، فَقَالَ: اشْتَرَيْتُ أَوْ عَكْسَ صَحَّ، لَكِنْ يَتَّبِعِي فِيمَا لَوْ قَالَ: بَعْتُكَ ذَا بَكْدَا فَقَالَ: انْتَهَيْتُ أَنْ يَقُولَ بِذَلِكَ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ لِانْتِصَافِهِ إِلَى الْهَبَةِ فَلَا يَكُونُ الْقَبُولُ عَلَى وَفْقِ الْإِجَابِ. اهـ. ع ش.

٥. فَوَدَّ: (يَتَّجِهَ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ الْإِنْفِ) قَضِيَّةٌ كَلَامُ الْمُعْنَى وَشَرْحُ الْمُنْتَهَجِ الصَّحَّةُ مُطْلَقًا. ٥. فَوَدَّ: (صَحَّ) أَيِ بِخِلَافِ عَكْسِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: بَعْتُكَ نِصْفَهُ بِخَمْسِمِائَةٍ وَنِصْفَهُ الْآخَرَ بِخَمْسِمِائَةٍ فَقَالَ: قَبِلْتُ بِأَلْفٍ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ عَهْدُ التَّفْصِيلِ بَعْدَ الْإِجْمَالِ لَا الْإِجْمَالُ بَعْدَ التَّفْصِيلِ زِيَادِيٌّ. اهـ. بُجَيْرِمِي وَتَقَلَّ ع ش عَنْ الْأَوَارِ خِلَافَهُ، وَهُوَ الصَّحَّةُ، وَأَقْرَأَهُ. ٥. فَوَدَّ: (لَا إِنْ أَطْلَقَ) وَبِالْأَوَّلَى إِذَا قَصَدَ تَعَدُّ الْعَقْدِ وَيُصَدَّقُ فِي هَذَا الْقَضِيَّةِ بِبَيِّنَةٍ هَذَا وَنَتِجَةُ الصَّحَّةُ فِي حَالِ الْإِطْلَاقِ م ر. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَإِلَّا فَلَا. اهـ. قَالَ ع ش: هَذَا يَشْمَلُ مَا لَوْ أَطْلَقَ لَكِنْ فِي حَاشِيَةِ سَمِ تَقْلًا عَنْ الشَّارِحِ م ر أَنَّ الْمُتَّجِهَةَ الصَّحَّةُ فِي هَذِهِ. اهـ. وَفِي الرَّشِيدِي بَعْدَ كَلَامِ مَا نَصَّهُ فَالشَّارِحُ م ر مُوَافِقٌ لِمَا اعْتَمَدَهُ الزِّيَادِيُّ كَابِنِ قَاسِمٍ مِنْ الصَّحَّةِ سِوَاةِ قَصْدِ تَفْصِيلِ مَا أَجْمَلَهُ أَوْ أَطْلَقَ. اهـ. ٥. فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَتَّجِهُ الصَّحَّةُ الْإِنْفِ) وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ الصَّحَّةِ لِانْتِصَافِ مُطَابَقَةِ الْإِجَابِ لِلْقَبُولِ. اهـ. نِهَائَةً وَمُعْنَى عِبَارَةً سَمِ قَدْ يَتَّجِهُ الْبُطْلَانُ لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الرُّوضَةِ، وَأَصْلُهَا فِي تَقْرِيقِ الصَّفَقَةِ أَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ وَاجِدٌ لِاثْنَيْنِ فَقَبِلَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ. انْتَهَى. مَعَ أَنَّهُ تَعَدَّدَتِ الصَّفَقَةُ فَلْيَتَأَمَّلِ الْجَمْعُ بَيْنَ بَيْعٍ وَنِكَاحٍ حَيْثُ يَجُوزُ فِيهِ قَبُولُ أَحَدِهِمَا فَلْيُرَاجِعْ.

٥. فَوَدَّ: (لَا إِنْ أَطْلَقَ) وَبِالْأَوَّلَى إِذَا قَصَدَ تَعَدُّ الْعَقْدِ وَيُصَدَّقُ فِي هَذَا الْقَضِيَّةِ بِبَيِّنَةٍ هَذَا وَنَتِجَةُ الصَّحَّةُ فِي حَالِ الْإِطْلَاقِ م ر. ٥. فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَتَّجِهُ الصَّحَّةُ الْإِنْفِ) قَدْ يَتَّجِهُ الْبُطْلَانُ لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الرُّوضَةِ، وَأَصْلُهَا فِي تَقْرِيقِ الصَّفَقَةِ أَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ وَاجِدٌ لِاثْنَيْنِ فَقَبِلَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ. انْتَهَى. مَعَ أَنَّهُ تَعَدَّدَتِ الصَّفَقَةُ، وَقِيَاسُ الْبُطْلَانِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُشْتَرِي وَلِيَّ بَيْتٍ، وَقَدْ قَصَدَ الشِّرَاءَ لِلْبَيْتِ ثُمَّ بَيَّنَّ زِيَادَةً ثَمَنَ أَحَدِهِمَا عَلَى ثَمَنِ الْبَيْتِ بَطَلَ الْعَقْدُ فِيهِمَا جَمِيعًا إِذَا لَوْ صَحَّ فِي الْآخِرِ لَزِمَ صِحَّةُ قَبُولِ أَحَدِهِمَا دُونَ

مُسْتَقِلٌّ فَهُوَ كَمَا لَوْ جَمَعَ بَيْنَ بَيْعٍ وَنِكَاحٍ مِثْلًا ثُمَّ رَأَيْتَ الْقَاضِيَّ قَالَ الظَّاهِرُ الصَّحَّةُ.
(وإشارة الأخرس بالعقد) المالي وغيره وبالجَلِّ والحليف والنذر وغيرها إلا ما يأتي (كالثطقي) به
من غيره للضرورة ثم إن فهمها الفطِنُ وغيره فصريحة أو الفطِنُ وحده فكناية كما سيذكره في
الطلاق، وإذا كانت كناية تعذر بيّنه مثلًا بها باعتبار الحكم عليه به ظاهرًا كما هو ظاهر إذ لا
علم بينه وتوفر القرائن لا يُفِيدُ كما مرّ اللهم إلا أن يقال إنه يكفي هنا نحو كتابة أو إشارة بأنه
نوى للضرورة وزاد بالعقد ولم يُبالِ بإيهام الاختصاص به لما سيذكره ثم احترازًا من وقوعها
في الصلاة والشهادة وبعد الحليف على عدم الكلام فليست كالثطقي ومن ثم صبح نحو بيعه
بها في صلاته ولم تبطل. (وشرط العاقد) البائع والمشتري الإبصار كما سيذكره.....

اه. قال ع ش: قد يُفَرَّقُ بَأَنَ النِّكَاحِ لَيْسَ مُعَاوَضَةً مُخَفَضَةً وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَتَأَثَّرْ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ حَيْثُ لَمْ
تُجَلَّ بِمَقْصُودِ النِّكَاحِ. اه.

• قول (سبي): (وإشارة الأخرس إلخ) أي وكتابتها نهاية ومغني. • فود: (المالي) إلى المتن في النهاية
والمغني لأقوله، وإذا كانت إلى وزاد. • فود: (وغيره) أي كالنكاح. • فود: (وغيرها) أي كالدعوى
والأقارب ونحو ذلك. اه. مغني. • فود: (إلا ما يأتي) أي أيضًا عبارة النهاية والمغني إلا في بطلان
الصلاة بها والشهادة والجنث في اليمين على ترك الكلام فليست فيها كالثطقي. اه. قال ع ش سجيل
المستثنى منه النكاح فيقبل ويؤجج موليته بالإشارة إذا فهمها كل أحد وفيه في النكاح كلام فراجع.
اه. • فود: (أو الفطن وحده فكناية إلخ) وحيثيذ فيحتاج إلى إشارة أخرى. اه. نهاية. • فود: (لا يفيد)
أي لا يغني عن التية، وقد يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكيل بالكناية شرط عليه الإشهاد عند توفر
القرائن عدم التعلل، وإمكان الحكم به عليه ظاهرًا. اه. سم. • فود: (اللهم إلا أن يقال إنه يكفي هنا
إلخ) اعتمدته النهاية كما مرّ أيضًا. • فود: (لما سيذكره) علة لنتفي المبالاة، • وفود: (ثم) أي في الطلاق.
• وفود: (احترازًا إلخ) علة للزيادة. • فود: (من وقوعها) أي الإشارة. • فود: (وينفذ الحليف) أي منه أو
من غيره. • فود: (نحو بيعه) أي الأخرس (بها) أي الإشارة. • وفود: (في صلاحه) متعلق بنحو بيعه.

• وفود: (ولم تبطل) عطف على قوله: (صبح إلخ) والضمير للصلاة.
• قول (سبي): (وشرط العاقد إلخ) خرج به المتوسط كالدال فلا يشترط فيه شيء مما ذكر بل الشرط فيه
التميز فقط. اه. ع ش. • فود: (البائع) إلى قول المتن: (ولا يصح) في النهاية لأقوله: (استمر) إلى (بئز)،
وقوله: (نعم لو ادعى) إلى (ومن حجير) وقوله: (وقصد) إلى (ومجنون) وقوله: (وليس منه) إلى (بخلافه).
• فود: (البائع والمشتري) اقتصر عليهما لكون الكلام في البيع فلا ينافي أن عدم الحجر معتبر في سائر

الآخر فليأمل. الجمع بين بيع ونكاح يجوز فيه قبول أحدهما فليراجع. • فود: (لا يفيد) أي لا يغني
عن التية، وقد يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكيل بالكناية شرط عليه الإشهاد عند توفر القرائن عدم
التعلل، وإمكان الحكم به عليه ظاهرًا.

(والرُشد) يعني عَدَمَ الحَجَرِ عليه لِيَشْتَمَلَ مَنْ بَلَغَ مُصْلِحًا لِدِينِهِ وَمَالِهِ ثُمَّ اسْتَمَرَّ أَوْ فَسَقَ بَعْدَ بَلٍّ أَوْ بَلَزَ وَلَمْ يُحَجِّرْ عَلَيْهِ وَمَنْ جُهِلَ رُشْدُهُ فَإِنَّ الْأَوْجَهَ صِحَّةُ عَقْدِهِ كَمَنْ جُهِلَ رِقَهُ وَحُرِّيَّتُهُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَدَمَ الْحَجَرِ كَالْحُرِّيَّةِ نَعَمْ لَوْ ادَّعَى وَالِدٌ بَائِعَ بَقَاءَ حَجَرِهِ عَلَيْهِ صُدُقٌ يَمِينِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ لِأَصْلِهِ دَوَامِهِ حَيْثُ يُدْعَى نَعَمْ يَنْبَغِي فِيمَنْ اشْتَهَرَ رُشْدُهُ عَدَمَ سَمَاعِ دَعْوَاهُ حَيْثُ يُدْعَى وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ بَقْلَسَ إِذَا عَقَدَ فِي الذَّمَّةِ بِخِلَافِ صَبِيٍّ، وَإِنْ رَاقَ، وَقَصَدَ اخْتِبَارَ رُشْدِهِ وَاخْتِبَارَ صِحَّةَ مَا اعْتَبَدَ مِنْ عَقْدِ الْمُتَمَيِّزِينَ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ وَمَخْنُونٍ، وَقِيلَ بَلَا إِذِنْ وَمَحْجُورٍ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ مُطْلَقًا أَوْ فَلَسَ بِالنِّسْبَةِ لِبَيْعِ غَيْرِ مَالِهِ.....

المَقْرُودُ، وَعِبَارَةُ الْمُحَلِّيِّ وَشَرْطُ الْعَاقِدِ الْبَائِعِ أَوْ غَيْرِهِ. اه. ع. ش. قُود: (وَالرُّشْدُ)، وَهُوَ أَنْ يُتَّصِفَ بِالْبُلُوغِ وَالصَّلَاحِ لِدِينِهِ وَمَالِهِ. اه. مُعْنَى. قُود: (يُعْنَى هَذَا الْحَجَرُ) أَيِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ كَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِغَيْرِ مُؤْتَمٍ فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ كَمَا بَاتِيَ وَكُتِبَ عَلَيْهِ سَمٌ عَلَى حَتِّ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ الرُّشْدُ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا. اه. أَقُولُ، وَهُوَ يَزْجَعُ فِي الْمَعْنَى لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ يُعْنَى عَدَمَ الْحَجَرِ. اه. ع. ش. قُود: (مَنْ بَلَغَ مُصْلِحًا لِدِينِهِ) أَيِ وَتَحَقَّقَ ذَلِكَ بِمُضِيِّ زَمَانٍ يُحْكَمُ عَلَيْهِ فِيهِ بَاتَهُ مُصْلِحٌ عَرَفًا فَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ مِنْ أَنَّ الْبَيْعَةَ بَوَاقِ الْبُلُوغِ خَاصَّةً حَتَّى لَوْ بَلَغَ قَبْلَ الزَّوَالِ مَثَلًا وَلَمْ يَتِمَّاطْ مُفَسِّقًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ثُمَّ تَعَاطَى مَا يُفْسِدُ بِهِ بَعْدَ صَحِّ تَصَرُّفِهِ غَيْرِ مُرَادٍ. اه. ع. ش. قُود: (اسْتَمَرَّ) الْأَوَّلَى حَذْفُهُ؛ لِأَنَّ دُخُولَهُ فِي الْمَثْنِ لَا يَخْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ. قُود: (أَوْ فَسَقَ) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُحَجَّرُ عَلَيْهِ بِالْفِسْقِ. اه. ع. ش. قُود: (وَمَنْ جُهِلَ رُشْدُهُ) وَجْهُ الشُّمُولِ لَهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَحْجُورِ مَنْ عَلِمَ الْحَجَرُ عَلَيْهِ وَلَمْ يُعْلَمْ انْتِفَاكُهُ، وَهَذَا لَمْ يُعْلَمْ بَعْدَ بُلُوغِهِ حَجَرٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بِالْبُلُوغِ ذَهَبَ حَجَرُ الصَّبَا وَلَمْ يُعْلَمْ حَجَرٌ يَخْلُقُهُ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ عَهِدَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَا تَجُوزُ مُعَامَلَتُهُ إِلَّا إِذَا عَلِمْنَا رُشْدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اه. ع. ش. قُود: (صُدُقٌ يَمِينِيهِ الْخُ) أَيِ الْوَالِدِ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّارِحِ مَرَّ عَدَمُ تَصْدِيقِهِ. اه. ع. ش. قُود: (وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ بَقْلَسَ الْخُ) هَذَا لَا يَخْتَاجُ فِي شُمُولِهِ إِلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فَقَطَعَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ فِيهِ مُسَاسَلَةٌ. اه. رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ ع. ش. قَوْلُهُ: إِذَا عَقَدَ فِي الذَّمَّةِ هُوَ بِهَذَا الْقَيْدِ لَا يَخْتَاجُ فِي دُخُولِهِ إِلَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ نَعَمْ يَخْتَاجُ لِلتَّأْوِيلِ لِإِخْرَاجِ الْمُفْلِسِ إِذَا تَصَرَّفَ فِي أَغْيَانِ مَالِهِ. اه. قُود: (بِخِلَافِ صَبِيٍّ) إِلَى قَوْلِهِ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرِ مُكَلَّفٍ فِي الْمَعْنَى. قُود: (بِخِلَافِ صَبِيٍّ الْخُ) بَيَانٌ لِمُخْتَرَزَاتِ الرُّشْدِ. قُود: (وَاخْتِبَارَ الْخُ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ: لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ. قُود: (مُطْلَقًا) أَيِ وَلَوْ بِمَا فِي الذَّمَّةِ أَوْ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ. قُود: (وَمَخْنُونٍ) عُمُومُهُ شَائِلٌ لِمَا لَوْ حَصَلَتْ لَهُ حَالَةٌ تَمَيِّزٌ بِحَيْثُ يَعْرِفُ الْأَوْقَاتِ وَالْمَقْرُودَ وَنَحْوَهَا إِلَّا أَنَّهُ تَعَرَّضَ لَهُ حَالَةٌ إِذَا حَصَلَتْ مِنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ جُنُونٌ حُمِلَتْ عَلَى جِدَّةِ الْخُلُقِيِّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا لَوْ أَفَاقَ مِنْ جُنُونِهِ، وَهُوَ بِتِلْكَ الْحَالَةِ اسْتِصْحَابًا لِحُكْمِ الْجُنُونِ بِخِلَافِ مَا لَوْ حَصَلَتْ لَهُ تِلْكَ الْحَالَةُ ابْتِدَاءً اسْتِصْحَابًا لِمَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي بَابِ الْحَجَرِ. اه. ع. ش.

قُود: (يُعْنَى عَدَمَ الْحَجَرِ الْخُ) يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ الرُّشْدُ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا.

وَأَمَّا صَحَّ بَيْعُ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُ الْغِنَى وَيَصْلُحُ بَيْعُ الشُّكْرَانِ الْمُتَعَدِّيِّ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ مُكَلَّفٍ وَلِوُرُودِهِ عَلَى مَفْهُومِ قَوْلِ أَصْلِهِ التَّكْلِيفُ كَالسَّفِيهِ عَلَى مَنْطُوقِهِ أَبَدْلَهُ بِالرَّشْدِ لِيَشْمَلَهُ بِالْمَعْنَى الَّذِي قُرِّرَتْهُ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِمَا لَا يَأْتِمُّ بِهِ فَإِنَّهُ مُلْحَقٌ بِالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ.

• فَوَدَّ: (وَأَمَّا صَحَّ بَيْعُ الْعَبْدِ الْخ) أَي وَلَوْ سَفِيهَاً كَمَا هُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ لَكِنْ كَوْنُهُ عَقْدٌ عَنَاقَةٌ يَقْتَضِي اشْتِرَاطَ الرَّشْدِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَنُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنْ حَجٍّ فِي مُعَامَلَةِ الرَّقِيقِ مَا يُصْرَحُ بِهِ. اهـ. ع ش، وقوله: لَكِنْ كَوْنُهُ عَقْدٌ عَنَاقَةٌ الْخ دَعَا إِلَى الْإِفْتِضَاءِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ مَقْصُودَهُ الْغِنَى) هَذَا التَّغْلِيلُ لَا يَتَأْتِي فِيمَا لَوْ وَكُلَّ شَخْصٍ الْعَبْدُ فِي أَنْ يَشْتَرِيَ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ لِمَوَاطِنِهِ مَعَ أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ الصَّحَّةَ فِيهَا وَيُوجِبُهُ بَأَنَ مَنْعِ تَصَرُّفِهِ إِنَّمَا هُوَ لِحَقِّ السَّيِّدِ، وَقَدْ زَالَ بِعَقْدِهِ مَعَهُ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ بَاغَ الزَّاهِنُ الْعَيْنَ الْمَرْهُونَةَ مِنَ الْمُرْتَهَنِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِعَدَمِ تَقْوِيَةِ حَقِّ الْمُرْتَهَنِ. اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (وَلِوُرُودِهِ) أَيِ الشُّكْرَانِ. اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (كَالسَّفِيهِ الْخ) أَيِ كَوُرُودِ السَّفِيهِ عَلَى مَنْطُوقِ قَوْلِ أَصْلِهِ التَّكْلِيفِ. • فَوَدَّ: (بِالْمَعْنَى الَّذِي قُرِّرَتْهُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ يَنْهَى عَدَمَ الْحَجْرِ. اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى مَنْطُوقِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الرَّشْدُ. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ مُلْحَقٌ بِالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ).

(فُرُوعُ): وَلَوْ اتَّلَفَ الصَّبِيُّ أَوْ تَلَفَ عِنْدَهُ مَا إِبْتَاغَهُ أَوْ اقْتَرَضَهُ مِنْ رَشِيدٍ، وَأَقْبَضَهُ لَهُ لَمْ يَضْمَنْ ظَاهِرًا وَكَذَا بَاطِنًا، وَإِنْ نُقِلَ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ خِلَافَهُ وَاعْتَمَدَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِذِ الْمُقْبِضُ مُضَيِّعٌ لِمَالِهِ أَوْ مِنْ صَبِيٍّ مِثْلِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ الْوَلِيَّانِ ضَمِنَ كُلُّ مَنْهُمَا مَا قَبِضَ مِنَ الْآخِرِ فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِهِمَا فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا فَقَطُّ لَوْجُودِ التَّسْلِيطِ مِنْهُمَا وَعَلَى بَايِعِ الصَّبِيِّ رَدُّ التَّمَنِ لَوْلِيهِ فَلَوْ رَدَّهُ لِلصَّبِيِّ وَلَوْ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ، وَهُوَ مِلْكُ الصَّبِيِّ لَمْ يَبْرَأْ مِنْهُ نَعَمْ إِنْ رَدَّهُ بِإِذْنِهِ وَلَهُ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِيَدَيْهِ كَمَا كَوَّلَ وَمَشْرُوبٌ وَنَحْوُهُمَا بَرَأَ كَمَا قَالَ الزَّزْكَشِيُّ وَلَوْ قَالَ مَالِكٌ وَدِيعَةٌ سَلَّمَ وَدِيعَتِي لِلصَّبِيِّ أَوْ لِقَالِهِمَا فِي الْبَحْرِ فَقَعَلَ بَرَأَ لَا مِثَالَ أَمْرِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ دَيْتًا إِذَا مَا فِي الدَّيْنَةِ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِقَبْضِ صَحِيحٍ وَلَوْ أُعْطِيَ صَبِيٌّ دَيْنَارًا لِمَنْ يَتَّقَدُّهُ أَوْ مَتَاعًا لِمَنْ يَقُومُهُ ضَمِنَ الْآخِذُ إِنْ لَمْ يَرُدَّهُ لَوْلِيهِ إِنْ كَانَ مِلْكُ الصَّبِيِّ أَوْ لِمَالِكِهِ إِنْ كَانَ لِغَيْرِهِ وَلَوْ أَوْصَلَ صَبِيٌّ هَدِيَّةً إِلَى غَيْرِهِ، وَقَالَ هِيَ مِنْ زَيْنِدٍ مَثَلًا أَوْ أَخْبَرَ بِالْإِذْنِ بِالْذَّخُولِ عَمِلَ بِخَبَرِهِ مَعَ مَا يُفِيدُ الْعِلْمَ أَوْ الظَّنَّ مِنْ قَرِينَةٍ وَكَالصَّبِيِّ فِي ذَلِكَ الْفَاسِقُ. اهـ. نِهَآيَةُ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ جَرَى عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَقَالَ أَمَّا فِي الْبَاطِنِ فَيَنْفَرُمُ بَعْدَ الْبُلُوغِ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر أَوْ اقْتَرَضَهُ وَمِثْلُهُمَا مَا يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ مِنَ الْعُقُودِ، وَقَوْلُهُ: م ر بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي بَابِ الْحَجْرِ، وَقَوْلُهُ: م ر وَلَمْ يَأْذَنْ الْوَلِيَّانِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ عَلِمَ الْوَلِيُّ بِذَلِكَ، وَأَقْرَهُ وَلَوْ قِيلَ بِالضَّمَانِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا، وَقَوْلُهُ: م ر ضَمِنَ كُلُّ الْخ أَيِ لِعَدَمِ إِذْنِ الْوَلِيِّ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَثْبُتُ الْبَدَلُ فِي ذِمَّةِ الصَّبِيِّ وَيُؤْذَى الْوَلِيُّ مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ، وَقَوْلُهُ: م ر فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا أَيِ الْوَلِيِّ أَوْ بِإِذْنِ أَحَدِهِمَا فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ فِيمَا إِذْنٌ فِيهِ لِمَوَاطِنِهِ، وَقَوْلُهُ: م ر، وَهُوَ مِلْكُ الصَّبِيِّ أَيِ أَمَّا إِذَا كَانَ مِلْكُ الْوَلِيِّ فَإِنَّهُ يَبْرَأُ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ هُوَ الْمُضَيِّعُ لِمَالِهِ، وَقَوْلُهُ: م ر نَعَمْ إِنْ رَدَّهُ أَيِ الْبَايِعِ بِإِذْنِهِ أَيِ الْوَلِيِّ، وَقَوْلُهُ: م ر وَلَهُ أَيِ الصَّبِيِّ، وَقَوْلُهُ: بَرَأَ أَيِ الْبَايِعِ، وَقَوْلُهُ: م ر سَلَّمَ وَدِيعَتِي لِلصَّبِيِّ أَيِ سَوَاءَ عَيْتِهِ أَوْ أَطْلَقَ، وَقَوْلُهُ: م ر فَقَعَلَ بَرَأَ أَيِ، وَإِنْ إِيَّامُ

(قُلْتُ: وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ بَغِيرَ حَقٍّ) فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ مُكْرَهٍ فِي مَالِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ لِقَدَمِ الرِّضَا وَلَيْسَ مِنْهُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ قَوْلُ مُجَبِّرٍ لَهَا لَا أَرْزُجُكَ إِلَّا إِنْ بَعْتَنِي مَثَلًا كَذَا.....

قُلُوْ أَتَكَرَّ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ الْإِذْنَ صُدَّقَ يَمِينُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، وَقَوْلُهُ : مَرَّ بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَ ذَنْبًا أَيْ فَلَا يَتَرَأُّ مِنْهُ وَكَالَّذِينَ خُبِرَ الْوُظَائِفُ وَدَرَاهِمُ الْجَائِيكِيَّةِ إِذَا دَفَعَهُمَا مَنْ هُمَا تَحْتَ يَدِهِ لِلصَّبِيِّ ، وَقَوْلُهُ : مَرَّ عَمِلَ بِخَبَرِهِ أَيْ فَإِنْ تَبَيَّنَ كَذِبُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ رَدُّهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَرَدُّ بَدَلِهِ إِنْ كَانَ تَالِفًا ، وَقَوْلُهُ : مَرَّ وَكَالصَّبِيِّ فِي ذَلِكَ أَيْ فِي إِيصَالِ الْهَدِيَّةِ وَالْإِخْبَارِ بِالذُّخُولِ ، وَقَوْلُهُ : مَرَّ وَالْفَاسِقُ وَمِثْلُهُ الْكَافِرُ . اهـ ع ش .

• (قَوْلُ) (سُنِّي: (وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ بَغِيرَ حَقٍّ) وَلَا أَتَرِ لِقَوْلِ الْمُكْرَهِ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا فِي الصَّلَاةِ قَبْضُهُ بِهِ فِي الْأَصَحِّ وَلَا لِفِعْلِهِ إِلَّا فِي الرِّضَاعِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّحْوِيلِ عَنِ الْقِبْلَةِ وَتَرْكِ الْقِيَامِ فِي الْفَرِيضَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ وَكَذَا الْقَتْلُ وَنَحْوُهُ فِي الْأَصَحِّ وَكُلُّ هَذَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَيُرَدُّ عَلَى الْأَوَّلِ مَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى طَلَاقٍ زَوْجَةٍ نَفْسِهِ أَوْ بَيْعِ مَالِهِ أَوْ عِنْتِ عِيْدِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَتَقَدَّرُ . وَعَلَى الثَّانِي مَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى إِثْلَافِ مَالٍ الْغَيْرِ أَوْ أَكْلِهِ أَوْ تَسْلِيمِ الْوَدِيعَةِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ الْجَمِيعَ ، وَمَا لَوْ أَكْرَهَهُ مَجُوسِيٍّ مُسْلِمًا عَلَى ذَنْبٍ شَاءَ أَوْ مُخْرِمٍ خِلَالًا عَلَى ذَنْبٍ صَدِيقٍ فَذَبَحَهُ عَنْهُ يَجِلُّ وَمَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى غَسْلِ مَيِّتٍ لَمْ يَتَوَجَّعْ عَلَيْهِ غَسْلُهُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَمَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى وَطْءِ زَوْجَتِهِ أَوْ أَمْنَةٍ فَأَخْبَلَهُمَا فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيَسْتَحِقُّ لِلزَّوْجَةِ بِهِ الْمَهْرُ وَلِلْأُمَةِ أَمْنَةُ الْوَلَدِ وَحَلَّتِ الزَّوْجَةُ لِلْمُطَلَّقِ ثَلَاثًا وَمَا لَوْ خَضَرَ الْمُخْرَمُ عَرَفَةً مُكْرَهًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَقَوْلُهُ اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ : (فَلَا يَصِحُّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَا يَصِحُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَيْسَ مِنْهُ إِلَى بِخِلَافِهِ . قَوْلُهُ : (فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ مُكْرَهٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ إِيقَاعَ الْبَيْعِ وَالْأَصَحُّ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى إِيقَاعِ الطَّلَاقِ فَقَصَدَ إِيقَاعَهُ صَحَّ لِقَصْدِهِ . انْتَهَى اهـ . سَمَّ عَلَى حَجِّج . اهـ . ع ش . قَوْلُهُ : (فِي مَالِهِ الْإِنْفِ) وَكَذَا فِي مَالٍ غَيْرِهِ حَيْثُ كَانَ الْمُكْرَهُ لَهُ غَيْرُ مَالِكِهِ كَمَا يَتَهَمُّ مِنْ قَوْلِهِ : (وَمَنْ أَكْرَهَهُ غَيْرَهُ الْإِنْفِ) وَيُؤْخَذُ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالطَّلَاقِ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى بَيْعِ أَحَدِ هَذَيْنِ قِبَاعَ وَاحِدًا مِنْهُمَا بَعَيْنِهِ فَإِنْ تَعَيَّنَتْ مُشِيرًا بِاخْتِيَارِهِ كَمَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى طَلَاقٍ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ فَطَلَّقَ وَاحِدَةً بَعَيْنِهَا ، وَأَمَّا لَوْ عَيَّنَ لَهُ هُنَا أَحَدَهُمَا ، وَأَكْرَهَهُ عَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ ثُمَّ . قَوْلُهُ : (فِي مَالِهِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ كَانَ يَتَّبِعِي التَّقْيِيدَ بِهَذَا الْقَيْدِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ؛ لِأَنَّ عُمُومَهُ شَامِلٌ لِمَا لَوْ أَكْرَهَهُ غَيْرَهُ عَلَى بَيْعِ مَالٍ نَفْسِهِ قَبْضُهُ بِهِ الْبَيْعُ وَلَيْسَ مُرَادًا فَإِنْ هَفَفَهُ صَحِيحٌ . اهـ . ع ش . قَوْلُهُ : (وَلَيْسَ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْإِكْرَاهِ . قَوْلُهُ : (خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ الْإِنْفِ) كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ لَهَا مَدْرُوحَةً عَنِ الْبَيْعِ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا طَلَبَتْ التَّزْوِيجَ فَاغْتَنَعَتْ زَوْجَهَا الْحَاكِمَ لَكِنْ انْظُرْ لَوْ جَهِلَتْ أَنَّ لَهَا مَدْرُوحَةً وَاعْتَقَدَتْ أَنَّ لَا طَرِيقَ إِلَّا الْبَيْعَ هَلْ يَصِحُّ أَوْ لَا سَمَّ عَلَى حَجِّجِ أَقُولُ قَدْ يُقَالُ الْأَقْرَبُ عَدَمُ الصَّحَّةِ

• قَوْلُهُ : (فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ مُكْرَهٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ إِيقَاعَ الْبَيْعِ وَالْأَصَحُّ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى إِيقَاعِ الطَّلَاقِ فَقَصَدَ إِيقَاعَهُ صَحَّ لِقَصْدِهِ . اهـ . قَوْلُهُ : (وَلَيْسَ مِنْهُ) خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ الْإِنْفِ) كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ لَهَا مَدْرُوحَةً عَنِ الْبَيْعِ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا طَلَبَتْ التَّزْوِيجَ فَاغْتَنَعَتْ زَوْجَهَا الْحَاكِمَ لَكِنْ انْظُرْ لَوْ جَهِلَتْ أَنَّ لَهَا مَدْرُوحَةً وَاعْتَقَدَتْ أَنَّ لَا طَرِيقَ إِلَّا الْبَيْعَ . انْتَهَى .

بخلافه بحق كأن أكرهه قته عليه أو تعين بيع ماله لوفاء دينه أو شراء مال أسلم إليه فيه فأجبره الحايك عليه بالضرب وغيره، وإن صح بيع الحايك له لتقصيره ومن أكرهه غيره ولو بباطل على بيع مال نفسه صح منه؛ لأنه أبلغ في الإذن ويصح بيع المصاغر مطلقاً إذ لا إكراه ظاهرًا. (ولا يصح شراء) يعني تملك (الكافر) ولو مرتدًا لنفسه بنفسه أو بوكيله ولو مسلمًا.....

لا يضطرها إليه حيثيذ فيكون امتناعه من تزويجها كما لو هددها بإتلاف ماله بل أولى اه ع ش. ومثل الجهل المعجز عن رفع الأمر إلى الحايك أو عدم تزويجه إلا بماله له، وقع كما هو ظاهر. ه فود: (بخلافه بحق إلخ) ومن الإكراه بحق ما لو أكرهه الحايك في زمن الغلاء على بيع ما زاد على حاجته مناجزة ومنه أيضًا ما لو طالبه المشتري ببيع ماله ووفاء دينه فحلف بالطلاق أنه لا يبيع فأكرهه الحايك على البيع فباع صح، ولم يخف، وهو مقتضى كلام حج في باب الطلاق لكن مقتضى كلام الشارح م ر ثم الجنث. اه ع ش. ه فود: (كأن أكرهه قته عليه) أي على بيع عين ماله أو الشراء بعين المال ومثل رفيقه من يستحق منفعتة كموصى له بها ومؤجر. اه ع ش. ه فود: (فأجبره الحايك عليه) أفهم أنه لا يصح لو باعه بإكراه غير الحايك ولو كان المكروه مستحق الدين، وهو ظاهر؛ لأنه لا ولاية له نعم إن تعذر الحايك فينتجه الصحة بإكراه المشتري أو غيره ممن له قدرة أو بتعاطيه البيع بنفسه كمن له شوكة مثل شاة البلد ومن في مناه؛ لأن المقصود لإصال الحق لمستحقه هذا ولصاحب الحق أن يأخذ ماله ويتصرف فيه بالبيع إن لم يكن من جنس حقه ويحصل حقه به، وإن تملكه إن كان من جنس حقه؛ لأنه ظاهر ومنه ما يقع في مضربنا أن بعض الملتزمين بالبلاد يأخذ غلال الفلاحين ونحوها لامتناعهم من أداء المال أو هربهم فيصح بيع الملتزم له ويحل الأخذ منه حيث وجدت شروط الظفر. اه ع ش. ه فود: (ولو بباطل) أي بأن كان غير مالك لمنفعتة. اه ع ش. ه فود: (بيع مال نفسه) مفهومه أنه لا يصح إكراه الولي في مال مولى ولعله غير مراد، وأن المراد بماله ما له عليه ولاية فيدخل الولي في مال مولى، والحايك في مال المشتري أخذًا من العلة، ومحلّه في الولي حيث جاز له التوكيل كأن عجز عن المباشرة. اه ع ش. ه فود: (ويصح بيع المصاغر) يفتح الدال من جهة ظالم بأن باع ماله ليدفع الأذى الذي ناله؛ لأنه لا إكراه فيه إذ مقصود من صاغر تخصيص المال من أي وجه كان. اه معني. ه فود: (مطلقًا) أي ظاهرًا وباطنًا علم له مال غيره أو لا. اه ع ش. ه فود: (يفني تملك) إلى قوله ويتجه إلحاق إلخ في النهاية إلا قوله أو على نحو ثوب إلى ويثله، وقوله ويبحث إلى ويكرهه، وقوله: ويردّه إلى ولا تملك الحزبي وكذا في المعني إلا قوله وكذا بها إلى ولا تملك الحزبي، وقوله: فإن انتفع. ه قول (سني): (الكافر) أي يقينًا فلو كان مشكوكًا في كفره فينبغي أن يقال إن كان في دار الإسلام صح، وإن كان في دار الكفر لم يصح ثم رأيت في سم على البهجة ما يوافقه. اه ع ش. ه فود: (لنفسه) أي أو لثله نهاية ومعني. ه فود: (لنفسه) يأتي مختزله في قوله وللکافر التوكّل إلخ. اه سم.

ه فود: (لنفسه) يأتي مختزله في قوله وللکافر التوكّل إلخ.

(المُضَحَّف) يعني كما هو ظاهر ما فيه قرآن، وإن قل، وإن كان ضمن نحو تفسير أو علم أو على نحو ثوب أو جدار ما عدا النقد للحاجة ومن ثم لو اشترى دارًا بسقفها قرآن بطل البيع فيما عليه قرآن وصح في الباقي تقريبًا للصفقة ومثله الحديث أي ما هو فيه ولو ضعيفًا فيما يظهر؛ لأنهما أولى من الآثار الآتية وكُتِب العلم التي فيها.....

• فَوُدَّ (سني): (المُضَحَّف) خَرَجَ جِلْدُهُ الْمُتَفَصِّلُ عَنْهُ فَإِنَّهُ، وَإِنْ حَرَّمَ مَسَّهُ لِلْمُحَدِّثِ يَصِحُّ بَيْعُهُ لِلْكَافِرِ كَمَا أَتَى بِهِ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ.

(فَرَعَ): اشْتَرَى مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ مُضَحَّفًا فَالْمُعْتَمَدُ صِحَّتُهُ لِلْمُسْلِمِ فِي نَيْضِهِ م ر سم على حَجَّ. اه. ع ش. فَوُدَّ: (ما فيه قرآن) شَامِلٌ لِلتَّمِيمَةِ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ. • فَوُدَّ: (وَأَنْ قُلْ) هَلْ يَشْمَلُ حَرْفًا وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْحَرْفَ إِنْ أَثَبَّتْ فِيهِ بِقَضِ الْقُرْآنِيَةِ امْتَنَعَ الْبَيْعُ حَيْثُيذٍ، وَإِلَّا فَلَا وَمِثْلُ الْمُضَحَّفِ الثَّرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ فَيَمْتَنِعُ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ تَغْيِيرُهُمَا سَمٍ عَلَى حَجَّ. اه. ع ش. فَوُدَّ: (أَوْ جِدَارٍ) يُخَالِفُهُ قَوْلُ النَّهَائِيَةِ وَيَلْحَقُ بِهَا أَيْ بِالْقَوْدِ الَّتِي عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ فِيمَا يَظْهَرُ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلْوَى أَيْضًا مِنْ شِرَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ الدَّوْرَ، وَقَدْ كُتِبَ فِي سَفْهِهَا شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ فَيَكُونُ مُعْتَقَرًا لِلْمُسَامَحَةِ بِهِ غَالِبًا. اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر لِلْمُسَامَحَةِ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَمِثْلَ ذَلِكَ الْقَوْبُ الْمَكْتُوبُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ لِمَدَمَ قَضِ الْقُرْآنِيَةِ بِمَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْغَالِبُ فِيمَا يُكْتَبُ عَلَى الثَّيَابِ أَنْ يَقْصِدَ بِهِ التَّبَرُّكُ لِلْأَيْسِ قَاشِبَةِ الثَّمَانِيَةِ عَلَى أَنْ فِي مَلَابَسَتِهِ يَدَيْنِ الْكَافِرِ اثْنَتَانِ لَهُ وَلَا كَذَلِكَ مَا يُكْتَبُ عَلَى السُّقُوفِ وَلَا فَرَقَ فِي الْقُرْآنِ بَيْنَ كَوْنِهِ مَنسُوخَ التَّلَاوَةِ وَلَوْ مَعَ نَسْخِ الْحُكْمِ وَغَيْرِهِ. اه. وَقَوْلُهُ: وَلَا فَرَقَ إِنْخَ فِي سَمٍ مِثْلُهُ. • فَوُدَّ: (بَطْلُ الْبَيْعِ فِيمَا عَلَيْهِ قُرْآنٌ) نَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ عَنْ قَتَوَى بَعْضِهِمْ ثُمَّ خَالَفَهُ. اه. سَم. فَوُدَّ: (وَلَوْ ضَعِيفًا) وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَقْطَعْ بَنَفِي نَسْبَتِهِ عَنْهُ - ﷺ - وَخَرَجَ بِالضَّعِيفِ الْمَوْضُوعِ. اه. ع ش عِبَارَةُ سَمٍ، وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَى وَضْعِهَا فَيَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ تَضَمَّنَتْ آثَارَ السَّلَفِ أَوْ مَا فِي مَعْنَى الْآثَارِ امْتَنَعَ بَيْعُهَا مِنَ الْكَافِرِ، وَإِلَّا فَلَا. اه. فَوُدَّ: (لِأَنَّهُمَا) أَيْ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ وَغَيْرَهُ وَكَانَ الْأَوَّلَى الْإِفْرَادَ كَمَا فِي النَّهَائِيَةِ. • فَوُدَّ: (الَّتِي بِهَا آثَارُ السَّلَفِ) وَلَا يَتَّعَدُ أَنْ

• فَوُدَّ: (المُضَحَّف) خَرَجَ جِلْدُهُ الْمُتَفَصِّلُ عَنْهُ فَإِنَّهُ وَإِنْ حَرَّمَ مَسَّهُ لِلْمُحَدِّثِ يَصِحُّ بَيْعُهُ لِلْكَافِرِ كَمَا أَتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ.

(فَرَعَ): اشْتَرَى مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ مُضَحَّفًا فَالْمُعْتَمَدُ صِحَّتُهُ لِلْمُسْلِمِ فِي نَيْضِهِ م ر. فَوُدَّ: (ما فيه قرآن) شَامِلٌ لِلتَّمِيمَةِ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْصُصُ عَنِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَلَا عَنِ آثَارِ السَّلَفِ بَلْ تَزِيدُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالْجَوَابُ عَنْ إِزْسَالِ كُتْبِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلْكَفَّارِ مُمَكِّنٌ وَمُخْرَجٌ لِجِلْدِهِ، وَإِنْ لَمْ تَقْطَعْ النَّسْبَةُ وَلَيْسَ بَعِيدًا إِذْ لَيْسَ قُرْآنًا وَلَا نَحْوَهُ وَحُزْمَةُ الْمَسِّ أَمْرٌ آخَرُ أَيْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ، وَهَلْ يَشْمَلُ مَا فِيهِ قُرْآنٌ وَلَوْ حَرْفًا وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْحَرْفَ إِنْ أَثَبَّتْ فِيهِ بِقَضِ الْقُرْآنِيَةِ امْتَنَعَ الْبَيْعُ حَيْثُيذٍ، وَإِلَّا فَلَا. • فَوُدَّ: (بَطْلُ الْبَيْعِ فِيمَا عَلَيْهِ قُرْآنٌ) نَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ عَنْ قَتَوَى بَعْضِهِمْ ثُمَّ خَالَفَهُ. • فَوُدَّ: (الَّتِي فِيهَا آثَارُ السَّلَفِ) هَذَا الصَّنِيعُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ سَبَبَ الْمَنْعِ تِلْكَ الْآثَارُ فَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ الْمَنْعِ إِذَا تَجَرَّدَتْ عَنِ الْعِلْمِ وَلَا يَتَّعَدُ

أَثَارُ السَّلَفِ وَذَلِكَ لِتَعْرِيفِهَا لِلْإِمْتِهَانِ وَبَحَثُ أَنْ كُلَّ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ أَوْ آلَةٍ لَهُ كَذَلِكَ وَيُكْرَهُ.....

غَيْرَ السَّلَفِ مِنْ مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ وَصُلَحَائِهِمْ كَالسَّلَفِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّلَفِ مَا يُعْمَدُ أَيْمَنَةُ الْخَلْفِ الْخ. اه. سم. ه. قَوْلُهُ: (أَثَارُ السَّلَفِ) أَيِ كَالْحِكَايَاتِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ الصَّالِحِينَ زِيَادِيٍّ وَفِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَلَا يَتَعَدَّى أَنْ أَسْمَاءَ الْأَنْبِيَاءِ سَيِّمًا نَبِيًّا كَالْآثَارِ. اه. وَقِيلَ عَنْ الْعَلَمَةِ شَيْخِنَا سُلَيْمَانَ الْبَابِلِيِّ تَخْصِيصُ ذَلِكَ بِمَنْ لَا يَتَعَدَّى تَعْظِيمَ ذَلِكَ النَّبِيِّ كَالْتَصَارَى بِالنَّبِيِّ لِسَيِّدِنَا مُوسَى. اه. أَقُولُ وَفِيهِ وَقْفَةٌ وَيَتَّبِعِي الْأَخْذَ بِاطْلَافِهِمْ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَمِثَلَ ذَلِكَ أَسْمَاءَ صُلَحَاءِ الْمُؤْمِنِينَ خَيْثُ وَجَدَ مَا يُعَيِّنُ الْمُرَادَ بِهَا كَأَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا بِالْأَوَّلَى أَنَّهُ يَنْحَرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا اسْتَفْتَاهُ ذِمِّيٌّ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ لَفْظَ الْجَلَالَةِ فَتَنْبُذُهُ لَهُ فَإِنَّهُ يَمْنَعُ كَثِيرًا الْخَطَأَ فِيهِ. اه. ع. ش.

ه. قَوْلُهُ: (لِتَعْرِيفِهَا لِلْإِمْتِهَانِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَنْحَرُمُ تَمْلِكُ مَا فِيهِ أَثَارُ الصَّحَابَةِ أَوْ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالصُّوفِيِّينَ لِمَنْ يَبْغِضُهُمْ مِنَ الْمُتَبَدِّعِينَ كَالرَّوَافِضِ وَالْوَهَابِيِّينَ بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ إِهَانَتَهُمْ أَشَدُّ مِنْ إِهَانَةِ الْكُفَّارِ. ه. قَوْلُهُ: (وَبَحَثُ الْخ) الْمُعْتَمَدُ خِلَافَهُ م. ر. اه. سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا خَلَّتْ كُتُبُ الْعِلْمِ عَنِ الْآثَارِ، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالشَّرْعِ كَكُتُبِ نَحْوِ وَلُغَةٍ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ. اه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م. ر. كَكُتُبِ نَحْوِ الْخ أَيِ وَقَفُوْهُ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ. اه. وَقَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر. كَكُتُبِ نَحْوِ الْخ أَيِ إِذَا خَلَّتْ عَنْ بِسْمِ اللَّهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: م. ر. خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ تَبَعَهُ حَجٌّ. اه. وَعِبَارَةُ الْمُثْنِيِّ قَالَ السُّبْكِيُّ وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ وَكُتُبُ عِلْمٍ، وَإِنْ خَلَّتْ عَنِ الْآثَارِ تَعْظِيمًا لِلْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ. انْتَهَى. وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ ابْنُهُ وَتَغْلِيلُهُ يُعَيِّنُ جَوَازَ تَمْلِكِهِ كُتُبَ عُلُومٍ غَيْرِ شَرْعِيَّةٍ وَيَتَّبِعِي مَنَعَهُ مِنْ تَمْلِكِ مَا يَتَعَلَّقُ مِنْهَا بِالشَّرْعِ كَكُتُبِ النُّحْوِ وَاللُّغَةِ. قَالَ شَيْخُنَا: وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرُ أَيِ بَلِ الظَّاهِرُ الْجَوَازُ، وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَوْ نَسَخَ الْكَافِرُ مُضْحَكًا أَوْ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرَ مِنْ كُتُبِ حَدِيثِ أَمِيرٍ بِإِزَالَةِ الْمَلِكِ عَنْهُ. اه. ه. قَوْلُهُ: (كَتْلِكَ) وَيُمْنَعُ الْكَافِرُ مِنْ وَضْعِ يَدِهِ عَلَى الْمُضْحَكِ لِتَجْلِيدِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَإِنْ رُجِّيَ إِسْلَامُهُ بِخِلَافِ تَمْكِينِهِ مِنَ الْقِرَاءَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر. لِتَجْلِيدِهِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ احْتَجَّ لِلتَّجْلِيدِ وَأَنْحَصَرَ فِي

أَنْ غَيْرَ السَّلَفِ مِنْ مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ وَصُلَحَائِهِمْ كَالسَّلَفِ وَشَجَلِ كُتُبِ الْعِلْمِ الَّتِي فِيهَا الْآثَارُ كُتِبَ غَيْرَ الشَّرْعِيِّ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ سَبَبَ الْمَنْعِ الْآثَارُ فَلَا يَضُرُّ ضَمُّ غَيْرِهَا إِلَيْهَا وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَنَسُوحَ التَّلَاوَةِ فَقَطُّ مِنَ الْقُرْآنِ أَوَّلَى بِالْمَنْعِ مِنَ الْآثَارِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ، وَإِنَّمَا زَالَ عَنْهُ وَضْفُ الْقُرْآنِيَّةِ فَقَطُّ بَلْ قَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي الْمَنْعَ فِي مَنَسُوحِ التَّلَاوَةِ وَالْحُكْمِ لِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَإِنَّ الثَّمَانِيَّ أَوَّلَى بِالْمَنْعِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ: وَإِنْ أَيْ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّلَفِ هُنَا مَا يُعْمَدُ أَيْمَنَةُ الْخَلْفِ الْخ. وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَى وَضْعِهَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ تَضَمَّنَتْ أَثَارًا لِلْسَّلَفِ أَوْ مَا فِي مَعْنَى الْآثَارِ امْتَنَعَ بِمَعْنَى مِنَ الْكَافِرِ، وَالْأَفْلَا وَلَا يَتَعَدَّى أَنْ أَسْمَاءَ الْأَنْبِيَاءِ سَيِّمًا نَبِيًّا كَالْآثَارِ. ه. قَوْلُهُ: (وَبَحَثُ أَنْ كُلَّ عِلْمٍ الْخ) الْمُعْتَمَدُ خِلَافَهُ م. ر. وَقَوْلُهُ: لِغَيْرِ حَاجَةٍ فَلَا كَرَامَةَ فِيهِ لِحَاجَةٍ، وَقَوْلُهُ: دُونَ شِرَائِهِ أَيْ فَلَا كَرَامَةَ فِيهِ مُطْلَقًا.

لغير حاجة يَبِّعُ الْمُصْحَفُ دُونَ شِرَائِهِ (و) لَا تَمْلِكُ الْكَافِرُ وَلَوْ بَوَكِيلَهُ (الْمُسْلِمُ) وَلَوْ بَنَحُو تَبِعِيَّةَ
وَالْمُرْتَدَّ أَوْ بَعْضُ أَحَدِهِمَا، وَإِنْ قُلَّ وَلَوْ بِشَرِطِ الْعَتَقِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِمَا فِيهِ مِنْ إِذْلَالِ الْمُسْلِمِ
وَالْحَقُّ بِهِ الْمُرْتَدُّ لِبَقَاءِ عِلْقَةِ الْإِسْلَامِ فِيهِ فَفِي تَمَكِينِ الْكَافِرِ مِنْهُ إِزَالَةٌ لَهَا (إِلَّا أَنْ يَتَعَقَّ) أَيُّ يُحْكَمُ
بِعَقْدِهِ ظَاهِرًا (عَلَيْهِ) بِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ كَبَعْضِهِ وَمَنْ أَقْرَأَ شَهِدَ بِحُرَّتِهِ وَمَنْ قَالَ لِمَالِكِهِ أَعْتَقَهُ
عَنِّي، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ عَوَضًا؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ كَالْبَيْعِ (فَيَصِحُّ) بِالرَّفْعِ لِفَسَادِ مَعْنَى النَّصَبِ (فِي الْأَصَحِّ)
شِرَاؤُهُ لَا نَتَفَاءً إِذْلَالَهُ بِعَقْدِهِ.

الْكَافِرُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ غَايَةَ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى عَدَمِ تَمَكِينِهِ مِنْهُ نُقْصَانُ وَرَقِهِ أَوْ ثَلَاثُهُ وَلَمْ يَنْظُرُوا لَهُ فِي غَيْرِ
هَذِهِ الصُّورَةِ، وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِ تَمَكِينِهِ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ رُحْمَى إِسْلَامِهِ بِأَنْ فَهِمَ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُزَجَّ
إِسْلَامُهُ فَإِنَّهُ يَمْنَعُ مِنْهَا وَالْمُخَاطَبُ بِالْمَنْعِ الْحَاكِمُ لَا الْآحَادُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفِتْنَةِ ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ حَاجَةٍ)
أَيُّ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ لِحَاجَةٍ. اه. ٥. قَوْلُهُ: (بِئْسَ الْمُصْحَفُ) خَرَجَ بِهِ الْمُشْتَمِلُ عَلَى تَفْسِيرِ وَظَاهِرِهِ،
وَإِنْ كَانَ التَّفْسِيرُ أَقْلَ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ أَكْثَرَ وَكُتِبَ الْعِلْمُ وَالْحَدِيثُ وَلَوْ قُدْسِيًّا فَلَا يُكْرَهُ بَيْعُهُ. اه. ع. ش.
٥. قَوْلُهُ: (دُونَ شِرَائِهِ) أَيُّ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ مُطْلَقًا. اه. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَنَحُو تَبِعِيَّةَ) حَذَفَ التَّهْيَأَةَ لَفُظَةِ
التَّخَوُّعِ وَانْظُرْ مَا أَدْخَلَهُ الشَّارِحُ بِهَا.

٥. قَوْلُهُ (وَالْمُسْلِمُ) أَيُّ الْمُتَّفَصِّلِ فَيَصِحُّ بَيْعُ الْأُمَةِ الْحَامِلِ بِمُسْلِمٍ عَنْ شُبُهَةِ لَا تَقْتَضِي حُرِّيَّةَ الْوَلَدِ
بِأَنْ ظَلَمَهَا الْمُسْلِمُ زَوْجَتَهُ الْأُمَةَ لَا نَتَفَاءً إِذْلَالَهُ عَنْهُ، وَإِنْ قُلْنَا الْحَمْلُ يُعْلَمُ مَا دَامَ الْحَمْلُ ثُمَّ بَعْدَ انْفِصَالِهِ
يُحَالُ بَيْنَهُ وَيَتَنَبَّهُ بِجَعْلِهِ تَحْتَ يَدِ مُسْلِمٍ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي سَمٍ عَلَى حَقٍّ وَيَقْفَهُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى أَنْ سَيِّدَهَا لَا يَكْلُفُ
بَيْعَهَا إِزَالَةَ لِلْمِلْكِ عَنِ الْمُسْلِمِ. اه. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (أَوِ الْمُرْتَدُّ) خَرَجَ بِهِ الْمُتَّقِلُ مِنْ دِينٍ إِلَى آخَرٍ فَإِنَّهُ لَا
يَمْتَنِعُ بَيْعُهُ لِلْكَافِرِ زِيَادِيًّا. اه. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُ أَحَدِهِمَا) أَيُّ الْمُسْلِمِ وَالْمُرْتَدُّ. اه. ع. ش.
٥. قَوْلُهُ: (إِزَالَةٌ لَهَا) أَيُّ عِلْقَةِ الْإِسْلَامِ وَاحْتِمَالُ عَوْدِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ بِتَقْوِيهِ بِالْكَافِرِ مَعَ بَيْعِهِ عَنَّا.
٥. قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا) اسْقَطَهُ التَّهْيَأَ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي إِلَّا أَنْ يَتَقَيَّ عَلَى، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثِ صُورٍ الْأَوَّلَى إِذَا كَانَ
الْبَيْعُ أَضْلًا أَوْ قَرَعًا لِلْمُشْتَرِي الثَّانِيَةِ إِذَا قَالَ أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ الْمُسْلِمَ عَنِّي بِعَوَضٍ أَوْ بغيرِهِ، وَاجَابَهُ. الثَّالِثَةُ
إِذَا أَقْرَأَ بِحُرِّيَّةِ عَبْدٍ مُسْلِمٍ ثُمَّ اشْتَرَاهُ قَالَهُ الْإِسْتَوْيُّ لَكِنَّ الصَّحِيحَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ افْتِدَاءٌ مِنْ جِهَةِ
الْمُشْتَرِي لَا شِرَاءَ. اه. وَعُلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَذْكُرَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ بِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ
شَهِدَ بِحُرِّيَّتِهِ) أَيُّ، وَإِنْ لَمْ تَصِحَّ شَهَادَتُهُ إِذْ لَا تَنْقُصُ عَنِ الْإِقْرَارِ. اه. ٥. قَوْلُهُ: (وَمَنْ قَالَ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ عَوَضًا)
الْكَافِرُ. اه. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (بِالرَّفْعِ) أَيُّ فَإِنَّهُ يَصِحُّ شِرَاؤُهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. ٥. قَوْلُهُ: (لِفَسَادِ مَعْنَى النَّصَبِ)
عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَأَ، وَإِنَّمَا قِيدَتْ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ بِالرَّفْعِ تَبَعًا لِلشَّارِحِ لِيَكُونَ مُسْتَأْنَفًا إِذْ لَوْ كَانَ مَنْصُوبًا
لَكَانَ مِنْ مَذْخُولِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَيَلْزَمُ اسْتِثْنَاءُ الشَّيْءِ مِنْ تَقْيِيضِهِ أَيُّ يَلْزَمُ اسْتِثْنَاءُ الصَّحَةِ مِنْ عَدَمِ الصَّحَةِ،

٥. قَوْلُهُ: (أَوْ شَهِدَ بِحُرِّيَّتِهِ) أَيُّ، وَإِنْ لَمْ تَصِحَّ شَهَادَتُهُ إِذْ لَا تَنْقُصُ عَنِ الْإِقْرَارِ. ٥. قَوْلُهُ: (لِفَسَادِ مَعْنَى
النَّصَبِ) إِذِ التَّقْدِيرُ حَيْثُ لَا يَصِحُّ شِرَاءُ الْكَافِرِ الْمُسْلِمِ إِلَّا أَنْ يَصِحَّ شِرَاؤُهُ قَتَامُهُ أَوْ إِلَّا أَنْ يَتَقَيَّ فَيَصِحَّ

(ولا) تَمْلِكُ الذَّمِّي بِغَيْرِ دَارِنَا وَكَذَا بِهَا إِنْ خُشِيَ إِرْسَالُهُ إِلَيْهِمْ عَلَى مَا بُحِثَ وَيُرْوَدُ مَا يَأْتِي فِي جَعْلِ الْحَدِيدِ سِلَاحًا فَالْمُتَّجِهُ أَنَّهُ مِثْلُهُ وَلَا تَمْلِكُ (الْحَرْبِي) وَلَوْ مُسْتَأْمَنًا (سِلَاحًا)، وَهُوَ هُنَا كُلُّ نَافِعٍ فِي الْحَرْبِ وَلَوْ دَرَعًا وَفَرَسًا بِخِلَافِهِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ لِاخْتِلَافِ مَلْحَظِ الْمُحَلِّينِ أَوْ بَعْضُهُ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى قِتَالِنَا فَالْمَنْعُ مِنْهُ لِأَمْرِ لَزِمٍ لِدَانِهِ فَالْحَقُّ بِالذَّاتِي فِي اقْتِضَاءِ الْمَنْعِ فِيهِ الْفَسَادُ بِخِلَافِ الذَّمِّي بَدَارِنَا؛ لِأَنَّهُ فِي قَبْضَتِنَا وَالْبَاغِي، وَقَاطِعُ الطَّرِيقِ أَيْ لِسَهُولَةِ تَدَارُكِهِ أَمْرِهِمَا، وَأَصْلُ السِّلَاحِ كَالْحَدِيدِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُجْعَلَ غَيْرَ سِلَاحٍ فَإِنْ ظُنُّ جَعْلُهُ سِلَاحًا.....

وهو فائِدٌ. اهـ. أي إِذِ التَّقْدِيرُ حَيْثُ لَا يَصِحُّ شِرَاءُ الْكَافِرِ الْمُسْلِمِ إِلَّا أَنْ يَصِيحَّ شِرَاؤُهُ رَشِيدِي زَادَ سَمِ أَوْ إِلَّا أَنْ يَغْتَنِي قِيَصُ شِرَاؤِهِ فَتَأَمَّلْهُ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْبُضْرِيِّ وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ التَّعَالِيْقِ تَقْلًا عَنْ الْعَلَامَةِ الطَّنْذَنَانِي أَنْ التَّصَبُّ يَتَقَضَى الصَّحَّةَ عَقِبَ الْعِتْقِ، وَهُوَ فَائِدٌ بِلِ الْأَمْرِ بِالْمَكْسِ. اهـ. فَوَدُ: (شِرَاؤُهُ) فَاعِلٌ قِيَصُ. فَوَدُ: (وَكَذَا بِهَا الْفَخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. اهـ. سَمِ. فَوَدُ: (فَالْمُتَّجِهُ الْفَخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَوَفَاقًا لِإِطْلَاقِ الْمُغْنِي. فَوَدُ: (أَنَّهُ) أَيِ تَمْلِكُ ذَمِّي بَدَارِنَا السِّلَاحَ (مِثْلُهُ) أَيِ كَتَمْلِكُ الْحَرْبِي الْحَدِيدَ فَيَحْرُمُ مَعَ الصَّحَّةِ. فَوَدُ: (وَلَوْ مُسْتَأْمَنًا) أَيِ أَوْ مُعَاهَدًا وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بَدَارِنَا وَيَدُلُّ عَلَيْهِ اقْتِصَارُهُ فِي بَيَانِ الْمَفْهُومِ عَلَى الذَّمِّي بَدَارِنَا الْآتِي فِي قَوْلِهِ بِخِلَافِ الذَّمِّي فِي دَارِنَا.

(فَرَعُ): لَوْ بَاعَ الْعَبْدُ الْكَافِرَ مِنْ حَرْبِي فَالظَّاهِرُ اقْتِنَاعُهُ بِقِيَاسِ الْأَوَّلَى عَلَى آلَةِ الْحَرْبِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْغَرَضُ الظَّاهِرُ مِنَ الْآلَةِ وَالْخَبِيلِ الْقِتَالُ وَلَا كَذَلِكَ الْعَبْدُ، وَهَذَا الثَّانِي هُوَ مُقْتَضَى تَغْلِيلِ صِحَّةِ بَيْعِ الْحَدِيدِ بِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ جَعْلُهُ عُدَّةَ حَرْبٍ، وَقَدْ جَزَمَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ بِتَقْلِ الصَّحَّةِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ. اهـ. ع. ش.

فَوَدُ (سَبِي): (سِلَاحًا) هَلِ كَالسِّلَاحِ السُّفْنُ لِمَنْ يُقَاتِلُ فِي الْبَحْرِ أَوْ لَا يَدَمُّ تَعْيِينُهَا لِلْقِتَالِ فِيهِ نَظَرٌ وَنَتِجُهُ الْأَوَّلُ كَالْخَبِيلِ مَعَ عَدَمِ تَعْيِينِهَا لِلْقِتَالِ سَمِ عَلَى حَجِّ. اهـ. ع. ش. فَوَدُ: (وَقَرَسًا) أَيِ، وَإِنْ لَمْ تَصْلُحْ لِلرُّكُوبِ حَالًا وَكَذَا مَا يُنْبَسُ لَهَا كَسَرَجٍ وَلِجَامٍ. اهـ. بُجَيْرِمِي. فَوَدُ: (بِخِلَافِهِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ) أَيِ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالسِّلَاحِ ثُمَّ مَا يَدْفَعُ لَا مَا يَمْنَعُ. اهـ. ع. ش. فَوَدُ: (أَوْ بَعْضُهُ) أَيِ بَعْضُ السِّلَاحِ شَائِعًا. اهـ. ع. ش. فَوَدُ: (لِأَنَّهُ يَسْتَعِينُ الْفَخ) أَيِ مِظَلَّةُ الْإِسْعَانَةِ لِيَكُونَ لَزِمًا سَمِ عَلَى حَجِّ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ إِذَا حُمِلَتْ الْإِسْعَانَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا لَمْ تَكُنْ لَزِمَةً لِلْبَيْعِ. اهـ. ع. ش. فَوَدُ: (فِيهِ) الْأَوَّلَى مِنْهُ. فَوَدُ: (بِخِلَافِ الذَّمِّي بَدَارِنَا) أَيِ إِذَا لَمْ يُظَنَّ بِقَرِينَةٍ إِرْسَالُهُ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ سَمِ وَنَهْيًا.

فَوَدُ: (وَالْبَاغِي الْفَخ). فَوَدُ: (وَأَصْلُ السِّلَاحِ) كُلُّ مِنْهُمَا عَطْفٌ عَلَى الذَّمِّي. اهـ. ع. ش. فَوَدُ: (لِاحْتِمَالِ الْفَخ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَابٌ حَادِثٌ، وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا، وَهُوَ أَنَّ طَائِفَةً مِنَ الْحَرْبِيِّينَ

شِرَاؤُهُ فَتَأَمَّلْهُ. فَوَدُ: (وَكَذَا بِهَا الْفَخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. فَوَدُ: (وَلَوْ مُسْتَأْمَنًا) أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ. فَوَدُ: (سِلَاحًا) هَلِ كَالسِّلَاحِ السُّفْنُ لِمَنْ يُقَاتِلُ فِي الْبَحْرِ أَوْ لَا يَدَمُّ تَعْيِينُهَا لِلْقِتَالِ فِيهِ نَظَرٌ وَنَتِجُهُ الْأَوَّلُ كَالْخَبِيلِ مَعَ عَدَمِ تَعْيِينِهَا لِلْقِتَالِ. فَوَدُ: (لِأَنَّهُ يَسْتَعِينُ) أَيِ مِظَلَّةُ الْإِسْعَانَةِ لِيَكُونَ لَزِمًا.

حَرْمٌ وَصَحَّ كَبِيحُهُ لِبَاغٍ أَوْ قَاطِعٍ طَرِيقٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ). وَلِلْكَافِرِ التَّوَكُّلُ فِي شِرَاءِ كُلِّ مَا مَرُّهُ لِمُسْلِمٍ صَرُوحٌ بِهِ أَوْ نَوَاءٌ وَيَجُوزُ بِلَا كِرَاهَةٍ ارْتِهَانٌ وَاسْتِئْذَانٌ وَاسْتِعَارَةُ الْمُسْلِمِ نَحْوَ الْمُصْحَفِ وَبِكِرَاهَةٍ إِيْجَارٍ غَنِيَّةٍ، وَإِعَارَتُهُ، وَإِدَاعُهُ لَكِنْ يُؤَمَّرُ بِوَضْعِ الرِّهُونِ عِنْدَ عَذْلِ وَيَنْبَغِي عَنْهُ مُسْلِمٌ فِي قَبْضِ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّهُ مُحَدَّثٌ.....

أَسْرَوْا جُمْلَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَجَاءُوا بِهِمْ إِلَى مَحَلَّةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ وَطَلَبُوا مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْمَحَلَّةِ أَنْ يَتَّقَدُوا أُولَئِكَ الْأَسْرَى، وَقَالُوا لَا نُطْلِقُهُمْ إِلَّا بَيْرٌ وَنَحْوُهُ مِمَّا نَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى الذَّهَابِ إِلَى بِلَادِنَا فَهَلْ يَجُوزُ الْإِفْتِدَاءُ بِذَلِكَ أَوْ يَحْرُمُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعَانَتِهِمْ عَلَى قِتَالِنَا؟ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ قِيَاسَ مَا هُنَا مِنْ جَوَازِ بَيْعِ الْحَدِيدِ لَهُمْ جَوَازُ الْإِفْتِدَاءِ بِمَا طَلَبُوا مِنَ الْقَمَحِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَلَةِ الْحَرْبِ وَلَا يَصْلُحُ بَلْ يُؤْخَذُ مِمَّا سَيَاتِي فِي الْجِهَادِ مِنْ اسْتِجَابِ إِفْدَاءِ الْأَسْرَى بِمَا لِيَ اسْتِجَابُ هَذَا. اهـ. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (حَرْمٌ) الْخ. أَيِ بَيْعُهُ. ٥. فَوَدَّ: (وَصَحَّ) وَلَعَلَّهُ لَمْ يَنْتَظِرْ إِلَى هَذَا الظَّنِّ لِعَدَمِ صَلَاحِيَةِ لِلْحَرْبِ بِهَيْئَتِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ خِيفَ دَسُّ ذِمَّتِي بِدَارِنَا السَّلَاحَ إِلَى أَهْلِ الْحَرْبِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ لِصَلَاحِيَةِ لِلْحَرْبِ بِتِلْكَ الْهَيْئَةِ. اهـ. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (صَرُوحٌ بِهِ أَوْ نَوَاءٌ) مَفْهُومُهُ الْبُطْلَانُ حَيْثُ لَمْ يَصْرُحْ بِالْوَكَالَةِ وَلَا تَوَى الْمَوْكُلُ، وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ مُسْلِمٍ أَوْ مُصْحَفٍ بَعِيْتِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (ارْتِهَانٌ) الْخ. أَيِ ارْتِهَانُ الْكَافِرِ ذَلِكَ مِنَ مُسْلِمٍ. اهـ. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (وَنَحْوِ الْمُصْحَفِ) أَيِ بَانَ رُجِي إِسْلَامُهُ وَاسْتِعَارَهُ لِيَذْقَمَهُ لِمُسْلِمٍ يُلْقِيهِ مِنْهُ. اهـ. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (وَبِكِرَاهَةٍ إِيْجَارٍ غَنِيَّةٍ) الْخ. أَيِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمُسْلِمِ وَنَحْوِ الْمُصْحَفِ وَخَرَجَ بِإِيْجَارٍ غَنِيَّةٍ اسْتِجَارَاهَا لَكِنْ عِبَارَةٌ م ر وَكَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ فَإِنْ اسْتَأْجَرَ عَنْهُ كُرَّةً. انْتَهَى. اهـ. سَمِ عِبَارَةٌ ع. ش. قَوْلُهُ: م ر فَإِنْ اسْتَأْجَرَ عَنْهُ كُرَّةً أَيِ وَلَوْ لِحَدْمَةِ مَسْجِدٍ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِذْلَالَةً. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَحَلُّ جَوَازِ اسْتِجَارِ الْكَافِرِ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ كَمَا قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ فِي غَيْرِ الْأَعْمَالِ الْمُتَمَنِّهِنَةِ أَنَا فِيهَا كَزَالَةِ قَادُورَاتِهِ فَتَمْتَنِعُ قَطْعًا. اهـ. ٥. فَوَدَّ: (لَكِنْ يُؤَمَّرُ) الْخ. عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي وَتُرْفَعُ يَدُهُ عَنْهُمَا فَيَوْضَعَانِ عِنْدَ عَذْلِ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَتَسَلَّمُهُمَا أَوَّلًا، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ مِنْ ذَلِكَ بَلْ يَتَسَلَّمُ أَوَّلًا الْعَدْلُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ يُسَلَّمُ إِلَيْهِ الرَّقِيقُ ثُمَّ يَنْتَزِعُ حَالًا إِذَا مَحْذُورٌ كَمَا فِي إِيدَاعِهِ مِنْهُ بِخِلَافِ الْمُصْحَفِ فَإِنَّهُ مُحَدَّثٌ فَلَا يُسَلَّمُ إِلَيْهِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا مُنْجَةً وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ

٥. فَوَدَّ: (لِبَاغٍ) يَنْتَهِي أَوْ لِيَذِمَّتِي بِدَارِنَا ظَنُّ إِزْسَالِهِ دَارَ الْحَرْبِ. ٥. فَوَدَّ: (إِيْجَارٍ غَنِيَّةٍ) خَرَجَ اسْتِجَارَاهَا لَكِنْ عِبَارَةٌ م ر وَكَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ فَإِنْ اسْتَأْجَرَ عَنْهُ كُرَّةً. انْتَهَى. ٥. فَوَدَّ: (فِي قَبْضِ الْمُصْحَفِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَنْبَغِي عَنْهُ فِي قَبْضِ الْمُسْلِمِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُسَلَّمُ إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْتَزِعُ حَالًا إِذَا لَا مَحْذُورٌ كَمَا فِي إِيدَاعِهِ مِنْهُ بِخِلَافِ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّهُ مُحَدَّثٌ، وَهُوَ احْتِمَالٌ فِي الْإِزْهَانِ لِلْأَذْرَعِيِّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ إِنَّهُ مُنْجَةً بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ احْتِمَالَيْنِ عَنْ ابْنِ الرُّفْعَةِ فِي أَنَّهُ يَتَسَلَّمُهَا وَلَا يَتَسَلَّمُهَا الْعَدْلُ، وَأَنَّ السُّبْكِيَّ بَحَثَ تَرْجِيحَ الثَّانِي، وَأَنَّهُ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ، وَأَصْلُهَا ثُمَّ أَقْرَأَ الرُّوضَ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا لَوْ اشْتَرَى كَافِرٌ رَقِيقًا كَافِرًا فَاسَلَّمَ الرَّقِيقُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَنَّهُ لَا يَقْبِضُهُ بَلْ يَقْبِضُهُ لَهُ الْحَاكِمُ وَيُمْكِنُ أَنْ يَفْرُقَ بَانَ

وبإيجار المؤجر لمسلم كما يؤمر بإزالة ملكه ولو بنحو وقف على غير كافر أو بكتابة القن عمن أسلم في يده أو ملكه قهراً بنحو إرث أو اختياراً بنحو فسخ أو إقالة أو رجوع أصل وإهب

غير المصحف مما ألحق به كالعبد أخذاً من الملة. اه. فود: (وبإيجار المؤجر إلخ) أي ويؤمر في إجارة العين بإيجارته لمسلم كما في المجموع بخلاف إجارة الذمة؛ لأن الأجير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره. اه. ثماني وفي سم بعد ذكر مثله عن الأسي ولا يأتي هذا في المصحف. اه. عبارة النهاية وإيجار المسلم المسلم. اه. فود: (لمسلم) مفهومه أنه لا يكفي أن يؤجره لكافر ثم يؤمر ذلك الكافر أيضاً بإيجاره، وهكذا، وهو نتيجة سم على حج ولعله حيث فهم من حاله أن الغرض من ذلك التلاعب بالمسلم، وإيقاؤه في سلطنة الكفار، ولأفلا مانع من إيجاره إلى كافر، وهو يؤجره إلى كافر آخر إن ظن أن ذلك وسيلة إلى إيجاره لمسلم هذا وبقي ما لو استعاره أو استودعه فهل يمكن من استخدامه في العارية وحفظه في الوديعة أو يتعين أن يستنيب مسلماً في حفظه ودفعه إلى مسلم يخدمه فيما تعود منفعة على الكافر مثلاً ككون المسلم أباً للكافر أو قرعاً له فيه نظراً، ولا يبعد الثاني ثم رأيت في سم على البهجة ما يؤخذ منه تزجيح الأول فليتأمل. اه. ع ش أقول، وهو أي الأول قضية تخصيص الشارح والنهاية والمغني الأمر برفع اليد بالمرهون والمؤجر دون المعار والمودع.

فود: (كما يؤمر بإزالة ملكه إلخ) ولا يكفي زهته ولا إيجارته ولا تزويجه ولا تديره ونحو ذلك؛ لأنها لا تفيد الاستقلال ثماني ونهاية. فود: (أو بكتابة القن) أي، وإن لم يزل بها الملك لإفادتها الاستقلال بنهاية ومغني. فود: (ولو بنحو وقف) أي بيع أو هبة أو عتق أو وقف على غير كافر أو نحو ذلك دفماً للإمانة والإذلال، وقطعاً لسلطنة الكافر على المسلم ولا يحكم بزواله. اه. ثماني.

فود: (عمن أسلم في يده إلخ)، وقد أوصل بعضهم صور دخول المسلم في ملك الكافر ابتداءً إلى نحو خمسين صورة، وهي راجعة لقول بعضهم أسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة ما يفيد الملك القهري والفسخ واستيفاق العتي أي بأن يشتري من يفتق عليه، وهو ضابط مهم. اه. نهاية

القبض مع ملك العين أقوى في التسليط يتبني أن يقبضه له الحاكم أيضاً في الإيجار. فود: (وبإيجار المؤجر لمسلم) قال في شرح الرزوي وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين إجارة الذمة، وإجارة العين، وقضية كلام أصله أنه في إجارة العين دون إجارة الذمة قال الزركشي، وهو ظاهر؛ لأن الأجير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره. اه. ولا يأتي هذا في المصحف ومفهوم قوله لمسلم أنه لا يكفي أن يؤجره لكافر ثم يؤمر ذلك الكافر أيضاً بإيجاره، وهكذا وهو نتيجة. فود: (كما يؤمر بإزالة ملكه إلخ) قال في شرح العباب ولو حملت أمه الكافر من كافر بِنكاح أو شبهة ثم أسلم فإن قلنا الحمل يغطي حكم المعلوم أمر مالكها بإزالة ملكه عنها ذكره في البحر وفيه نظر، وأطال في بيان النظر وبه أنه لا يتصور الإذلال هنا ثم قال هذا هو الذي يظهر ثم رأيت جمعاً متأخرين قالوا لا يجبر على إزالة ملكه عنها قبل الوضع، وأطال في بيان ذلك عنهم وبه أنه بعد الوضع لا يمكن إجباره على إزالة ملكه عنه لمحدود

أو مَقْرَضٍ فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ رَفْعِ مِلْكِهِ بَاعَهُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مُشْتَرِيًا اسْتَكْسَبَ لَهُ عِنْدَ ثِقَةٍ
وَكَذَا مُسْتَوْلَدُهُ وَمُدَّيْرُهُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ وَيُتَّجِهُ إِلْحَاقُ مُقَلَّتِي الْعَيْتِ بِهِ، وَالْأَوْجَهُ إِجْبَاؤُهُ عَلَى قَبُولِ
فِدَاءٍ أَعْجَنِي لَهَا بِمُسَاوِي قِيَمَتِهَا، وَكَذَا لَوْ تَمَحَّضَ الرِّقُّ فِيمَا يَظْهَرُ لَا عَلَى قَبُولِ فِدَاءِ الرِّقِّ

وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ يَدْخُلُ الْمُسْلِمُ فِي مِلْكِ الْكَافِرِ ابْتِدَاءً فِي أَرْبَعِينَ ثُمَّ سَرَدَهَا ثُمَّ ذَكَرَ الضَّابِطَ
الْمَذْكُورَ. هـ فَوَدَّ: (بَاعَهُ الْحَاكِمُ الْإِلْحَاقَ) وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ تَعَيَّنَ بَيْعُهُ عَلَى الْحَاكِمِ لِمَصْلَحَةِ الْمَالِكِ بِقَبْضِ
الثَّمَنِ حَالًا، وَإِنْ كَانَ الْمَالِكُ مُخَيَّرًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكِتَابَةِ. اهـ. نِهَابَةُ. هـ فَوَدَّ: (بَاعَهُ الْحَاكِمُ) أَيُّ وَجُوبًا.
هـ وَفَوَدَّ: (أَهْدَى ثِقَةً) وَلَوْ امْتَنَعَ الثَّقَةُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِأَجْرَةٍ جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْ سَيِّدِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فَيُجْبَرُ عَلَى
دَفْعِهَا لَهُ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا مُسْتَوْلَدُهُ الْإِلْحَاقَ) أَيُّ اسْتَكْسَبَتْ لَهُ عِنْدَ ثِقَةٍ قَالَ سَمَ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ تَأَخَّرَ
الِاسْتِيلَادُ عَنِ الْإِسْلَامِ اهـ أَقُولُ بَلْ ظَاهِرُهُ رُجُوعُ قَوْلِهِ قَبْلَ إِسْلَامِهِ لِلْمُسْتَوْلَدَةِ أَيْضًا بِتَأْوِيلٍ مَن ذَكَرَ، وَقَدْ
يُفِيدُهُ قَوْلُ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَكَذَا مُسْتَوْلَدُهُ أَيُّ الْكَافِرِ إِذَا اسْلَمَتْ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَيُتَّجِهُ إِلْحَاقُ الْإِلْحَاقِ)
الْمُتَمَتَّدُ خِلَافَهُ م ر. اهـ. سَمَ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَوْ طَرَأَ إِسْلَامُ الرِّقِّ بَعْدَ تَذْيِيرِ سَيِّدِهِ لَهُ لَمْ يُجْبَرْ عَلَى بَيْعِهِ عَلَى
الْأَصَحِّ حَلْفًا مِنْ تَقْوِيَتِ غَرَضِهِ فَلَوْ كَانَ حَلَقَ عَقْدِهِ بِصِفَةِ قَبْلِ إِسْلَامِهِ فَهُوَ كَالرِّقِّ عَلَى الْأَقْرَبِ. اهـ. قَالَ
ع ش قَوْلُهُ: م ر فَهُوَ كَالرِّقِّ الْإِلْحَاقُ أَيُّ فَيُجْبَرُ عَلَى بَيْعِهِ خِلَافًا لِحَجِّ حَيْثُ الْحَقُّ بِالْمُسْتَوْلَدَةِ وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَه
حَجَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرُ فَرْقُ بَيْنِهِ وَبَيْنَ الْمُدَبِّرِ الَّذِي طَرَأَ إِسْلَامُهُ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ إِجْبَاؤُهُ الْإِلْحَاقَ) الْمُتَمَتَّدُ
عَدَمُ الْإِجْبَارِ بَلْ امْتِنَاعُ هَذَا الْفِدَاءِ لِأَنَّهُ يَبِيعُ وَيَتَمَتَّدُ مَتْنِعُ م ر. اهـ. سَمَ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ إِجْبَاؤِهِ
عَلَى بَيْعِهَا أَيُّ الْمُسْتَوْلَدَةِ مِنْ نَفْسِهَا بِثَمَنِ الْمِثْلِ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِجْحَافِ بِالْمَالِكِ بِتَأْخِيرِ
الثَّمَنِ فِي الدِّمَةِ فَإِنْ طَلَبَ غَيْرُهُ أَفْتِدَاءَهَا مِنْهُ بِقَدْرِ قِيَمَتِهَا لَمْ يُجْبَرْ أَيْضًا خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ إِذْ هُوَ يَبِيعُ
لَهَا، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مُرَادُهُ حَجَّ، وَقَوْلُهُ: م ر إِذْ هُوَ
يَبِيعُ لَهَا الْإِلْحَاقَ قَدْ تَوَقَّفَ فِي دَعْوَاهُ أَنَّ أَفْتِدَاءَهَا يَبِيعُ وَيُقَالُ إِنَّ مَا يَذْفَعُهُ لَهُ فِي مُقَابَلَةِ تَجْزِئَةِ الْعَيْتِ، وَهُوَ تَبَرُّعُ
مِنَ الدَّفَاعِ. اهـ. وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ قَوْلُهُ: م ر إِذْ هُوَ يَبِيعُ الْإِلْحَاقَ تَوَقَّفَ شَيْخُنَا فِي الْحَاشِيَةِ فِي كَوْنِ الْإِفْتِدَاءِ بَيْنَهُمَا
أَيُّ؛ لِأَنَّهُمْ فِيمَا لَا يُخَصُّ مِنْ كَلَامِهِمْ يَجْعَلُونَهُ مُقَابِلًا لِلْبَيْعِ وَمِنْ ثَمَّ أَجَازَ الشَّهَابُ حَجَّ فِي تَخْفِئِهِ هَذَا
الْإِفْتِدَاءَ لَكِنْ قَالَ الشَّهَابُ سَمَ فِي حَوَاشِيهِ. هـ فَوَدَّ: (حَجَّ فِدَاءُ الْأَعْجَنِيِّ الْإِلْحَاقَ) انْظُرْ هَذَا الْفِدَاءَ هُنَا وَفِي
تَمَحَّضِ الرِّقِّ الْآتِي هَلْ هُوَ عَقْدُ عِتَاقَةٍ، وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا أَوْ لَا فَيُهَيِّمُ أَمَّا حُكْمُ الرِّقِّ حَيْثُ هَلْ انْقَطَعَ

التَّفْرِيقُ إِلَى أَنْ قَالَ وَمِثْلُ الزَّرْكَشِيِّ إِلَى الْأَخْذِ بِقَضِيَّةٍ مَا فِي الْبَحْرِ مِنْ إِجْبَاؤِهِ عَلَى إِزَالَةِ مِلْكِهِ عَنْهَا وَنَقَلَ
احْتِجَاجَهُ ثُمَّ نَظَرَ فِيهِ فَرَاغَهُ. وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ إِذَا لَا إِذْلَالُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَمَا فِي الْكَتَرِ.

هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا مُسْتَوْلَدُهُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ تَأَخَّرَ الْإِسْتِيلَادُ عَنِ الْإِسْلَامِ. هـ فَوَدَّ: (وَيُتَّجِهُ إِلْحَاقُ الْإِلْحَاقِ)
الْمُتَمَتَّدُ خِلَافَهُ م ر. هـ فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ إِجْبَاؤُهُ) الْمُتَمَتَّدُ عَدَمُ الْإِجْبَارِ بَلْ امْتِنَاعُ هَذَا الْفِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ
وَيَتَمَتَّدُ مُتَمَتِّعٌ وَلَوْ لِمَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ تَمْلِكُهَا، وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ، وَإِنْ اسْتَلْزَمَ الْعَيْتُ م ر.

هـ فَوَدَّ: (فِدَاءُ أَعْجَنِي الْإِلْحَاقَ) انْظُرْ هَذَا الْفِدَاءَ هُنَا وَفِي تَمَحَّضِ الرِّقِّ الْآتِي هَلْ هُوَ عَقْدُ عِتَاقَةٍ، وَهُوَ بَعِيدٌ

لِنَفْسِهِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ فَيَتَأَخَّرُ الْمَوْضُوعُ. (وَاللَّصِيعُ) بِمَعْنَى الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَلَوْ تَمَنَّا (شُرُوطَ) خَمْسَةَ وَبَزِيدَ الرَّبُّوِيِّ بِمَا يَأْتِي فِيهِ وَلَا يَرُدُّ نَحْوُ جِلْدِ الْأُضْحِيَّةِ وَخَرِيمِ الْمَلِكِ وَحَدِّهِ لِلْعَجْزِ عَنْ تَسْلِيمِهِمَا شَرْعًا قَبْلَ الْمَلِكِ يُغْنِي عَنِ الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّ نَجَسَ الْعَيْنِ لَا يُمْلِكُ. اهـ. وَيُرَدُّ بِأَنَّ إغْنَاءَهُ عَنْهَا لَا يَسْتَدْعِي عَدَمَ ذِكْرِهَا لِإِفَادَتِهِ تَحْرِيرَ مَحَلِّ الْخِلَافِ وَالْوِفَاقِ مَعَ الْإِشَارَةِ لِرَدِّ مَا

الْمَلِكُ عَنْهُ، وَهُوَ مُشْكِلٌ إِذْ لَا مَمْلُوكَ بِلَا مَالِكٍ أَوْ عَقْدَ عَتَاقَةٍ هُنَا لَا فِي تَمَحُّصِ الرُّقِّ بَلْ يَمْلِكُهُ فِيهِ الْمُقْتَدِي. وَالْوَجْهَ امْتِنَاعُ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَوْلَدَةِ إِذْ لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ اقْتِدَاؤُهَا عَقْدَ عَتَاقَةٍ بَلْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ عَلَيْهَا مَعَ غَيْرِهَا مُتَنَبِّعٌ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى الْعِتْقِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَقْدُ بَيْعٍ وَبَيْتُهَا لِغَيْرِهَا مُتَنَبِّعٌ، وَأَمَّا فِي تَمَحُّصِ الرُّقِّ فَهُوَ بَيْعٌ كَسَائِرِ الْبُيُوعِ. انْتَهَى. فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ اقْتِدَاءَهَا هُنَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْعًا لَهَا وَحَصَلَ الْجَوَابُ عَنْ تَوَقُّفِ الشَّيْخِ ع. ش. اهـ. وَقَوْلُهُ: وَحَصَلَ الْجَوَابُ الْخُفَّ فِيهِ وَفَقَّةً ظَاهِرَةً؛ لِأَنَّ مَا كَانَ كَلَامَ النَّهَايَةِ وَسَمَّ وَاجِدًا، وَهُوَ أَنَّ الْاِقْتِدَاءَ هُنَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْعًا فَمَتَّعَ ش. كَلَامَ النَّهَايَةِ هُنَا مُسْتَنِدًا بِأَنَّ مَا دَفَعَهُ الْغَيْرُ هُنَا مِنْ قَبْلِ التَّبَرُّعِ الْمَخْضُ لَا الْمَعَاوِضَةَ يَرُدُّ عَلَى كَلَامِ سَمٍ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

• قَوْلُهُ: (يُغْنِي) إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ نَحْوُ جِلْدِ الْأُضْحِيَّةِ، وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ الثَّانِي فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ، وَأَرَادَ إِلَى الْمُتَنِ. • قَوْلُهُ: (خَمْسَةَ) وَزَادَ الْبَارِزِيُّ الرَّؤْيَةَ قَالَ الْوَلِيُّ الْإِرَاقِيُّ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ اشْتِرَاطَ الرَّؤْيَةِ دَاخِلٌ فِي اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِدُونِ رُؤْيَةٍ وَلَوْ وُصِفَ فَفَوْقَ الْوَصْفِ أُمُورٌ تُضَيِّقُ عَنْهَا الْعِبَارَةُ. اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَبَزِيدَ الرَّبُّوِيِّ الْخُفَّ) أَيِ لَا يَرُدُّ الرَّبُّوِيُّ عَلَى الْمُتَنِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي غَيْرِهِ فَإِنْ لَهُ بَابًا يَخْصُهُ. اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِمَا يَأْتِي فِيهِ) أَيِ مِنْ اشْتِرَاطِ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضِ وَالْمُحَالَّةِ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ. اهـ. ع. ش. (وَقَوْلُهُ: وَلَا يَرُدُّ الْخُفَّ) أَيِ عَلَى مَا فَهَمَ مِنْ كَلَامِهِ مِنْ أَنَّ مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ صَحَّ بَيْعُهُ. اهـ. ع. ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيِ مِنْ حَيْثُ تَوَقَّرَ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ فِيهِمَا أَيِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ مَعَ عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِهِمَا فِيهِمَا، وَأَرَادَ أَنَّ عَلَى الْمَنْطُوقِ وَحَاصِلِ الْجَوَابِ مَنَعَ كَوْنِ ذَلِكَ مُسْتَوْفًا لِلشُّرُوطِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (جِلْدِ الْأُضْحِيَّةِ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُضْحِيِّ وَوَرَقَتِهِ لَا الْفَقِيرِ كَمَا يَأْتِي فِي بَابِ الْأُضْحِيَّةِ. • قَوْلُهُ: (وَحَرِيمِ الْمَلِكِ الْخُفَّ) أَيِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ إِحْدَاثَ حَرِيمٍ آخَرَ لَهُ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَ الصَّحَّةُ. اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (قِيلَ الْخُفَّ) أَقْرَأَ الْمُغْنِي عِبَارَتَهُ قَالَ الشُّكِّيُّ وَالَّذِي يَتَحَرَّرُ مِنَ الشُّرُوطِ الْمَلِكُ وَالْمُنْتَفَعُ فَلَا شَرْطَ لَهُ غَيْرُهُمَا، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ فَيُسْتَعَادُّ مِنَ الْمَلِكِ؛ لِأَنَّ التَّجَسَّسَ غَيْرَ مَمْلُوكٍ، وَأَمَّا الْقُدْرَةُ عَلَى التَّسْلِيمِ وَالْعِلْمُ بِهِ فَشَرْطٌ فِي الْعَاقِدِ وَكَذَا كَوْنُ الْمَلِكِ لِمَنْ لَهُ الْعَقْدُ. اهـ. • قَوْلُهُ: (مَعَ الْإِشَارَةِ الْخُفَّ)

جِدًّا أَوْ لَا فِيهِمَا فَمَا حُكِمَ الرَّقِيقُ حَيْثُ هَلْ انْقَطَعَ الْمَلِكُ عَنْهُ، وَهُوَ مُشْكِلٌ إِذْ لَا مَمْلُوكَ بِلَا مَالِكٍ أَوْ عَقْدَ عَتَاقَةٍ هُنَا لَا فِي تَمَحُّصِ الرُّقِّ بَلْ يَمْلِكُهُ فِيهِ الْمُقْتَدِي وَالْوَجْهَ امْتِنَاعُ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَوْلَدَةِ إِذْ لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ اقْتِدَاؤُهَا عَقْدَ عَتَاقَةٍ بَلْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ عَلَيْهَا مَعَ غَيْرِهَا مُتَنَبِّعٌ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى الْعِتْقِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَقْدُ بَيْعٍ وَبَيْتُهَا لِغَيْرِهَا مُتَنَبِّعٌ، وَأَمَّا فِي تَمَحُّصِ الرُّقِّ فَهُوَ بَيْعٌ كَسَائِرِ الْبُيُوعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (مَعَ الْإِشَارَةِ الْخُفَّ) أَيِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَبْيِيهَا عَلَى أَنَّ التَّجَسَّسَ لَا يُمْلِكُ بِالْبَيْعِ وَكَفَى بِهَا أَيْضًا فَايِدَةً.

عليه المخالف من عدم اشتراطها من أصلها أحدها (طهارة عينه) شرعاً، وإن غلبت النجاسة في مثله، وأراد بطهارة العين طهارتها بالفعل أو الإمكان لما يذكّره في المتنجس (فلا يصح بيع الكلب) ولو مقلماً (والخمر) يعني المسكر وسائر نجس العين ونحوه كمشتهين لم تظهر طهارة أحدهما.

أي؛ لأن فيه تنبيهاً على أن التجس لا يملك بالبيع وكفى بهذا أيضاً فائدة. اه. سم. قوله: (شرعاً، وإن غلبت إلخ) يعني أن الشرط أن يكون مما حكم الشرع بطهارته، وإن كانت النجاسة غالبة في مثله. اه. رشيد. قوله: (بالفعل أو الإمكان) أقول يرد عليه المتنجس الآتي؛ لأنه طاهر العين بالفعل ولعل حق العبارة أن يقول: وأراد بطهارة العين طهارتها حقيقة أو حكماً فخرج المتنجس المذكور؛ لأنه في حكم نجس العين؛ لأنه لا يمكن تطهيره فليس بطاهر العين حكماً فليأمل. اه. سم. قوله (سني: (بيع الكلب)).

(فرغ): عدم دخول ملائكة الرحمة بيتاً فيه كلب هل هو، وإن جاز اقتناؤه أو وجب كما لو علم أنه يقتل لو لا اقتناؤه لحراسة قال م ر و ظاهر ما ورد أنها لا تدخل بيتاً فيه حائض مع أنها مغدورة لا صنع لها في الحيض عدم الدخول هنا سم على المنهج. اه. ع ش.

قوله (سني: (والخمر) أي ولو محترمة. اه. مطني. قوله: (يعني المسكر) ويجوز نقل اليد عن التجس بالدرهم كما في الثزول عن الوظائف. وطريقه أن يقول المستحق له أسقطت حقّي من هذا بكذا فيقول الآخر قبلت اه شخنا وتقدم عن سم ما يوافقه ويتبعني أن يزيد في الصيغة نحو لك. قوله: (وسائر إلخ) بالجر عطفاً على الكلب. قوله: (ونحوه) أي نحو نجس العين.

قوله: (كمشتهين) أي من الماء والمائع سم على حج. اه. ع ش. قوله: (لم تظهر طهارة أحدهما إلخ) أي فإن ظهرت ولو بنحو اجتihad صح. اه. نهاية قال ع ش قوله: م ر ولو بنحو اجتihad صح أي لكن

قوله: (بالفعل أو الإمكان) أقول يرد عليه المتنجس الآتي؛ لأنه طاهر العين بالفعل ولعل حق العبارة أن يقول، وأراد بطهارة العين طهارتها حقيقة وحكماً فخرج المتنجس المذكور؛ لأنه في حكم نجس العين؛ لأنه لا يمكن تطهيره فليس بطاهر العين حكماً فليأمل. قوله: (والخمر) يعني المسكر قال في شرح العباب وسبغلم مما يأتي في نكاح المشرّك أنه لو تبايع ذميّان خمرًا ثم أسلما قبل القبض لم يتفسخ البيع ومن ثم قال ابن سريج لو أسلما ثم وجد المشتري بها عتيّاً يقيص عشر ثمنها مثلاً رجع على البائع بآريه، وهو عشر الثمن ولا يتطلّ ذلك بإسلاهما قال في البحر فإن لم يزجج حتى صارت خلأ فقال البائع أنا آخذ، وأرد الثمن كان له ذلك. اه. ما في شرح العباب فليأمل فيه ولا يخفى أن قوله كان له ذلك خلاف قياس عدم انفساخ البيع بالإسلام قبل القبض.

(فرغ): باع شافعيّ لنحو مالكٍ ما يصحّ بيعه عند الشافعيّ دونه من غير تقليد منه للشافعيّ يتبعني أن يحزّم ويصح؛ لأن الشافعيّ معين له على المفسية، وهو تعاطي العقيد الفايدي ويجوز للشافعيّ أن يأخذ الثمن عملاً باعتقاده م ر. قوله: (كمشتهين) أي من الماء والمائع.

بنحو اجتهد لإصحاح النهي عن ثمن الكلب، وأن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، وقول الجواهر لا يصح بيع لبن الرجل إذ لا يحل شربه بحال مردود بأنه مبني على الضعيف أنه نجس (والمتنجس الذي لا يمكن تطهيره) بالفسل (كالخل واللبن وكذا الدفن في الأصح) لتعذر تطهيره كما مر بدليله، وأعاده هنا ليبين جرمانه.....

يَعْلَمُ الْمُشْتَرِي بِالحال سم على المتهج أي ومع ذلك فهل يجوز له استعماله اعتماداً على اجتهد البائع أو لا فيه نظر والأقرب الثاني؛ لأن الْمُجْتَهِدَ لَا يَقْلُدُ مُجْتَهِدًا آخَرَ وعبارته سم على حجب قوله: بنحو اجتهد قضيته صحة بيع ما ظهرت طهارته باجتهاد، وإن امتنع على المشتري التحويل عليه أي ما لم يجوز له التقليد ولا يخلو عن شيء؛ لأنه لا فائدة للحكم بالطهارة بالنسبة إليه ثم انظر هل يجب إعلامه بالحال الوجه نعم إن لم يجوز له تقليده هذا ويوجب عما مر بأن من فوائده جواز بيعه لمن له استعماله ويجري ذلك كله في مخالف باع ما هو طاهر عنده فقط كما مر. اه. وقول سم لكن يعلم إلخ أي قلوا لم يعلمه ثبت له الخيار عند العلم؛ لأن ذلك غيب في المبيع يقتض الرغبة فيه. اه. قود: (إصحاح النهي إلخ) أي والنهي عن ثمنه يدل على فساد بيعه. اه. ع ش. قود: (وأن الله حرم إلخ) عطف على النهي عبارة النهاية والمغني؛ لأنه ~~نهي~~ عن ثمن الكلب، وقال إن الله حرم إلخ، وقيس بها ما في معناها. اه. قال ع ش، وقيس بها أي بالمذكورات في الحديثين. اه. قود: (بأنه مبني) أي عدم حل شربه (وقوله: أنه نجس) أي لبن الرجل. اه. ع ش. قود: (لتعذر تطهيره) صريح في أن معنى قول المصنف وكذا الدفن أي لا يصح بيعه وليس مغناه لا يمكن تطهيره الذي حمله عليه الجلال المحلي وأعلم أن الجلال المحلي إنما حمل المثنى عليه؛ وإن كان خلاف ظاهره حتى لا يخالف طريقة الجمهور. وحاصل ما في المقام أن الجمهور يتواخلف صفة بيع الدفن المتنجس على الضعيف من إمكان تطهيره أي فإن قلنا بالأصح من عدم إكنايه لم يصح بيعه قولاً واحداً وخالف الإمام والغزالي قبياه على الأصح من عدم إمكان تطهيره أي فإن قلنا بالضعيف صح بيعه قولاً واحداً وعلمتهما في الروضة قال وكيف يصح ما لا يمكن تطهيره. انتهى. قال الأزرعي وكلام الكتاب أي المنهاج يفهم موافقة الإمام والغزالي. انتهى. لأن فرض كلامه فيما لا يمكن تطهيره فالجلال أخرجه عن ظاهره وفرض الخلاف فيه في أنه هل يمكن تطهير الدفن المتنجس أو لا فلا تعرض فيه لمسألة البيع ومن ثم زادها عليه في الشرح بعد، وأما الشارح م ر هنا كالشهاب حجب فأبقاه على ظاهره لكن وقع في كلامهما تناقض وذلك؛ لأن قولهما لتعذر تطهيره صريح في أن الخلاف مبني على تعذر الطهارة الذي هو

قود: (بنحو اجتهد) قضيته صحة بيع ما ظهرت طهارته باجتهاده، وإن امتنع على المشتري التحويل عليه أي ما لم يجوز له التقليد ولا يخلو عن شيء؛ لأنه لا فائدة للحكم بالطهارة بالنسبة إليه ثم انظر هل يجب إعلامه بالحال والوجه نعم إن لم يجوز له تقليده هذا ويوجب عما مر بأن من فوائده جواز بيعه لمن له استعماله ويجري ذلك كله في مخالف باع ما هو طاهر عنده فقط كما مر.

الخلاف في صحته بناءً على إمكان تطهيره، وإن كان الأصح منه أنه لا يصح فلا تكرار خلافاً لمن زعمه وكما تنجس، وإمكان طهره قليلاً بالمكاثرة وكثيره بزوال التغيير كإمكان طهر الخمر بالتخليل وجلب الميتة بالانديباغ.....

طريقة الإمام والغزالي التي هي ظاهر المتن فيناقضه قولهما بعد، وأعاد ليبيان جريان الخلاف في صحته بناءً على إمكان تطهيره إلخ. ومن ثم توقف الشهاب سم في كلام الشهاب حتى الموافق له ما في الشارح من هنا لكن بمجرد الفهم. اهـ. رشيد والمغني وافق الجلال المحلي فقال ما نصه: وكذا الدهن كالزيت لا يمكن تطهيره في الأصح؛ لأنه لو أمكن لما أمر بإراقة السفن، وهذه المسألة مكررة في كلام المصنف فإنه ذكرها في باب التجاسات وظاهر كلامه صحة البيع إذا قلنا: إنه يظهر بالغسل، وهو وجه الأصح المنع ولو تصدق بدهن نجس لنحو استصباح به على إرادة نقل اليد جاز وكالتصدق الهبة والوصية ونحوهما وكالدهن السرجين والكلب ونحوهما. اهـ. عبارة ع ش قوله: وكذا الدهن، أي: لا يصح بيعه لتعذر تطهيره، أي: بناءً على الزاجح وكذا لو قلنا: بإمكان تطهيره كما سيذكره عليه فالمصنف لم يذكر الخلاف بناءً على إمكان التطهير ففي قوله: وأعاد إلخ، مسامحة. اهـ.

قوله: (الخلاف في صحته بناءً إلخ) أطال سم في استشكله. قوله: (بناءً إلخ) هذا البناء لا يستفاد من المتن فكيف قال: ليبيّن إلخ. اهـ. سم. قوله: (وكما تنجس) إلى المتن في المغني. قوله: (وكما إلخ) قال في الرزوي: ولا مانع أي ولا بيع مائع متنجس ولو دُفنا وماء وصيفاً مع أنه يظهر المضبوع به بالغسل. اهـ. وهو يفيد أن الصبيغ المائع المتنجس إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر بالغسل، وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيما ذكره في أبواب الطهارة من أن المضبوع بنجس لا يظهر إلا إذا انفصل عنه الصبيغ من أنه مخمول على صبيغ نجس العين أو فيه نجاسة عينية. اهـ. سم. قوله: (وإمكان طهر إلخ) مبتدأ خبره قوله: (كإمكان طهر الخمر إلخ) أي إذ طهر ذلك من باب الإحالة لا من باب التطهير. اهـ. نهاية.

قوله: (الخلاف في صحته بناءً إلخ) إن أراد أن معنى قول المصنف وكذا الدهن إلخ وكذا الدهن لا يصح بيعه في الأصح، وأن هذا الأصح ومقابلته مفرعان على القول بإمكان تطهيره فهذا ينافي تغليل الأصح بتعذر تطهيره، وإن أراد أن الأصح مفرع على تعذر التطهير ومقابلته على إمكانه فهذا ينافي تغليل قوله ليبيّن جريان الخلاف في صحته بناءً على إمكان تطهيره إذ جريان الخلاف بناءً على ما ذكر لم يبين على هذا التقدير فتدبر إن أراد أن معنى قوله وكذا الدهن إلخ وكذا لا يمكن تطهير الدهن في الأصح فلا يصح بيعه في الأصح فهذا لا يناسب تغليل الأصح بقوله لتعذر تطهيره إذ تعذر التطهير هو عدم إمكانه ففيه تغليل الشيء بنفسه اللهم إلا أن يجعل قوله: لتعذر تطهيره تغليلاً للمخذوف المشار إليه بقولنا فلا يصح بيعه، وقوله: كما مر لا ينافي أنه مذكور هنا أيضاً بقول المتن وكذا إلخ فليتناول.

قوله: (بناءً إلخ) هذا البناء لا يستفاد من المتن فكيف قال ليبيّن إلخ. قوله: (وكما تنجس) قال في الرزوي ولا مانع أي ولا بيع مائع متنجس ولو دُفنا وماء وصيفاً مع أنه يظهر المضبوع به بالغسل. اهـ.

وَكَأَجْرُ عُجْنٍ بَزْبِلٍ لَا دَارَ بُنَيْتَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فِيهَا تَابِعٌ لَا مَقْصُودٌ، وَأَرْضٌ سُمِدَتْ بِنَجَسٍ وَلَا قِرْنَ عَلَيْهِ وَشَمٌ، وَإِنْ وَجِبَتْ إِزَالَتُهُ وَمَا يُطَهِّرُهُ الْفُسْلُ.....

• فَوُدَ: (وَكَأَجْرُ الْخُ) مِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوَانِي الْخَرْفِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا عُجْنَتْ بَزْبِلٍ م ر سَمَ عَلَى خَجٍ أَقُولُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ قُلْنَا بَعْدَ الْعَفْوِ عَنْهُ أَمَّا إِذَا قُلْنَا بِهِ فَالْقِيَاسُ جَوَازُهُ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ حُكْمًا. • فَوُدَ: (عُجْنٍ بَزْبِلٍ) أَيِ بَخْلَابِ الْأَجْرِ الْمُعْجُونِ بِمَانِعٍ نَجَسٍ كَبُولٍ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ لِإِمْكَانِ طَهْرِهِ. اهـ. مُغْنِي.

(فَائِدَةٌ): وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَنِ الدُّخَانِ الْمَعْرُوفِ فِي زَمَانِنَا هَلْ يَصِحُّ بَيْعُهُ أَمْ لَا وَالْجَوَابُ عَنْهُ الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ مُتَّعٌ بِهِ لِتَسْخِينِ الْمَاءِ وَنَحْوِهِ كَالْتَقْلِيلِ بِهِ. اهـ. ع ش وَيَأْتِي عَنْ قَرِيبٍ عَنِ الرَّشِيدِيِّ وَشَيْخِنَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالدُّخَانِ. • فَوُدَ: (لَا دَارَ بُنَيْتَ بِهِ) أَيِ قَبِيضٍ يَبِيعُ دَارَ مَبْنِيَّةٍ بِأَجْرٍ مَخْلُوطٍ بِسَرَجِينَ أَوْ طِينٍ كَذَلِكَ وَنُقِلَ عَنِ الْعَلَامَةِ الرَّمْلِيِّ صِحَّةُ بَيْعِ دَارٍ مَبْنِيَّةٍ بِسَرَجِينَ فَقَطْ وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةُ بَيْعِ الْخَرْفِ الْمَخْلُوطِ بِالرَّمَادِ التَّجَسُّ كَالْأَزْيَارِ وَالْقُلُلِ وَالْمَوَاجِيرِ وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّ التَّجَسُّ سَبَبٌ لِبَيْعِ الظَّاهِرِ وَالَّذِي حَقَّقَهُ ابْنُ قَاسِمٍ أَنَّ الْمَبِيعَ هُوَ الظَّاهِرُ فَقَطْ وَالتَّجَسُّ مَاخُودٌ بِحُكْمِ نَقْلِ الْيَدِ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ فَهُوَ غَيْرُ مَبِيعٍ، وَإِنْ قَابَلَهُ جَزْءٌ مِنَ التَّمَنِ. اهـ. شَيْخُنَا عِبَارَةٌ ع ش:

(فَرْغُ): مَشَى م ر عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُ الدَّارِ الْمَبْنِيَّةِ بِاللِّبَنَاتِ التَّجَسُّ، وَإِنْ كَانَتْ أَرْضُهَا غَيْرَ مَمْلُوكَةٍ كَالْمُخْتَكَرَةِ وَيَكُونُ الْمُعْدُّ وَإِرَادًا عَلَى الظَّاهِرِ مِنْهَا وَالتَّجَسُّ تَابِعًا سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيَكُونُ الْمُعْدُّ وَإِرَادًا الْخُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي دَارٍ اشْتَمَلَتْ عَلَى ظَاهِرٍ كَالسَّقْفِ وَنَجَسٍ كَاللِّبَنَاتِ وَعَلَيْهِ قُلُوْ كَانَتْ الْأَرْضُ مُخْتَكَرَةً وَجَمِيعُ الْبِنَاءِ نَجَسًا لَمْ يَظْهَرْ لِلصَّحَّةِ وَخُ بَلِ الْمُعْدُّ بَاطِلٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. أَيِ خِلَافًا لِمَا سَبَقَ نَقَلَهُ عَنِ الرَّمْلِيِّ. • فَوُدَ: (لِأَنَّهُ فِيهَا تَابِعٌ الْخُ) أَيِ لِلظَّاهِرِ مِنْهَا كَالْحَجَرِ وَالْخَشَبِ فَاعْتَبِرْ فِيهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِهَا وَفِيهِ نَظَرٌ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ صَحَّ بَيْعُهَا لِلْحَاجَةِ وَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ الْمُسَمَّدَةِ بِالتَّجَاسَةِ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهَا إِلَّا بِإِزَالَةِ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ السَّمَادُ وَالظَّاهِرُ مِنْهَا غَيْرُ مَرْمُوزٍ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْإِجْمَاعُ الْفِعْلِيُّ عَلَى صِحَّةِ بَيْعِهَا. اهـ. مُغْنِي. • فَوُدَ: (وَلَنْ وَجِبَتْ إِزَالَتُهُ) أَيِ بَأَن تَعْدَى بِفِعْلِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ. اهـ. ع ش. • فَوُدَ: (وَمَا يُطَهِّرُهُ الْفُسْلُ) أَيِ: وَلَوْ مَعَ تُرَابٍ. اهـ. نِهَآيَةُ قَالَ ع ش ظَاهِرُهُ وَلَوْ احتَاجَ فِي تَطْهِيرِهِ إِلَى مُؤْنَةٍ لَهَا وَقَعَ. اهـ.

وَهُوَ يُقِيدُ أَنَّ الصَّنِيعَ الْمَانِعَ الْمُتَّجَسَّ إِذَا صُنِعَ بِهِ شَيْءٌ ثُمَّ غُسِلَ ذَلِكَ الشَّيْءُ طَهَّرَ بِالْفُسْلِ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا ظَهَرَ لَنَا فِيمَا ذَكَرُوهُ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ مِنْ أَنَّ الْمَضْبُوعَ بِنَجَسٍ لَا يَطْهَرُ إِلَّا إِذَا انفَصَلَ عَنْهُ الصَّنِيعُ مِنْ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى صَنِيعٍ نَجَسٍ الْعَيْنِ أَوْ فِيهِ نَجَاسَةٌ عَيْنِيَّةٌ ثُمَّ ظَهَرَ مَنْعُ تَأْيِيدِ هَذَا لِمَا ذَكَرَ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِطَهْرِ الْمَضْبُوعِ بِهِ بِالْفُسْلِ طَهْرُهُ إِذَا انفَصَلَ عَنْهُ بِذَلِيلِ تَغْيِيرِ الرُّوْضِ فِي بَابِ التَّجَاسَةِ بِقَوْلِهِ وَيَطْهَرُ بِالْفُسْلِ مَضْبُوعٌ بِمُتَّجَسٍّ انفَصَلَ وَلَمْ يَزِدْ وَزَنًا بَعْدَ الْفُسْلِ فَإِنْ لَمْ يَتَفَصَّلْ لِتَعَقُّدِهِ لَمْ يَطْهَرُ. اهـ. فَلْيَتَأَمَّلْ. فَإِنَّ قَوْلَ شَرْحِهِ تَوَاطُؤُهُ لَهُ وَلَا أَثَرَ لِلْإِنْتِفَاعِ بِالصَّنِيعِ الْمُتَّجَسِّ فِي صَنِيعٍ شَيْءٌ بِهِ، وَإِنَّ طَهْرَ الْمَضْبُوعِ بِهِ بِالْفُسْلِ ظَاهِرٌ فِي تَأْيِيدِ مَا كَانَ ظَهَرَ لَنَا. • فَوُدَ: (وَكَأَجْرُ الْخُ) مِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوَانِي الْخَرْفِ إِذَا سُلِّمَ أَنَّهَا عُجْنَتْ بَزْبِلٍ م ر.

كُتُوبٍ تَنْجُسُ بِمَا لَا يَسْتُرُ شَيْئًا مِنْهُ وَيَصْصَحُ بَيْعُ الْقَرْ وَفِيهِ الدُّودُ وَلَوْ مَيْتًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصْلَحَتِهِ.
(الثاني المنع) به.....

هـ فُود: (بِمَا لَا يَسْتُرُ شَيْئًا مِنْهُ) أَيُّ أَوْ بِمَا يَسْتُرُهُ لَكِنْ سَبَقَتْ رُؤْيُهُ عَلَى تَنْجِيسِهِ وَلَمْ يَنْصُرْ زَمَنٌ يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ فِيهِ. اهـ. ع ش. هـ فُود: (وَيَصْصَحُ بَيْعُ الْقَرْ الْخ) وَيُبَاعُ جُزْأً وَوَزَنًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا وَالدُّودُ فِيهِ كَثْرَى التَّخَرُّ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي صِحَّتِهِ بِالْوَزْنِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي الذَّمِّ أَوْ لَا، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ خَالَفَ فِي الْكِفَايَةِ أَيْ وَشَرَحَ الرُّوْضِ وَيَجُوزُ اقْتِنَاءُ السَّرَجِينَ وَتَرْبِيَةِ الزَّرْعِ بِهِ لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ وَيَصْصَحُ بَيْعُ فَارَةِ الْجَسَنِ بِنَاءً عَلَى طَهَارَتِهَا، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَيَجُوزُ اقْتِنَاءُ الْكَلْبِ لِمَنْ يَصِيدُ بِهِ أَوْ يَحْفَظُ بِهِ نَحْوَ مَاشِيَةِ كَزَرْعٍ وَدَوَابٍّ وَتَرْبِيَةِ الْجُرُودِ الَّذِي يُتَرَفَّقُ تَعْلِيمُهُ لِذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ لِغَيْرِ مَالِكٍ مَاشِيَةٍ لِيَحْفَظَهَا بِهِ إِذَا مَلَكَهَا وَلَا لِغَيْرِ صَيَّادٍ لِيَصْطَادَ بِهِ إِذَا أَرَادَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ وَالْمَجْمُوعِ وَلَا يَجُوزُ اقْتِنَاءُ الْخَنَازِيرِ مُطْلَقًا وَيَجُوزُ اقْتِنَاءُ الْفَهْدِ كَالْقِرْدِ وَالْفِيلِ وَغَيْرِهِمَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالِ ع ش قَوْلُهُ: م ر لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ يَنْتَبِهُ أَنْ مَحْلَهَا إِنْ صَلَحَ نَبَاتُهُ بِدُونِهَا أَمَّا لَوْ تَوَقَّفَ صَلَاحُهُ عَادَةً عَلَى التَّرْبِيَةِ بِهِ فَلَا كَرَاهَةَ وَلَيْسَ مِنْ صَلَاحِهِ زِيَادَتُهُ فِي الثَّمَرِ عَلَى أَمثَالِهِ، وَقَوْلُهُ: وَلَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ لِغَيْرِ مَالِكٍ الْخ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ اقْتَنَاهُ لِيَحْفَظَ مَاشِيَةً بِيَدِهِ فَمَاتَتْ أَوْ بَاعَهَا وَفِي نَيْتِهِ تَجْدِيدُ بَدْلِهَا لَمْ يَجُزْ إِنْقَاؤُهُ فِي يَدِهِ بَلْ يُلْزَمُ رَفْعُ يَدِهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِقْتِنَاءُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْحَاجَةُ نَاجِزَةً سَمِعَ عَلَى الْمُتَنَجِّجِ عَنْ م ر وَمِنْ الْحَاجَةِ النَّاجِزَةِ احْتِيَاجُهُ فِي بَعْضِ الْفُصُولِ دُونَ بَعْضٍ فَلَا يَكْلَفُ رَفْعُ يَدِهِ فِي مُدَّةٍ عَدَمَ احْتِيَاجِهِ لَهُ. اهـ. ع ش. هـ فُود: (المنع به) أَيُّ بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ الشَّرَاءُ فِي حَدِّ ذَاتِهِ فَلَا يَصْصَحُ بَيْعُ مَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ بِمَجْرُودِهِ، وَإِنْ تَأَثَّرَ النِّعَمُ بِهِ بِضَمِّهِ إِلَى غَيْرِهِ كَمَا سَبَقَتْ فِي نَحْوِ حَبْتِي حِنْطَةٍ فَإِنْ عَدِمَ النِّعَمُ إِنَّمَا لِلْقَلِيلَةِ كَحَبْتِي بُرٌّ، وَإِنَّمَا لِلْحَبَّةِ كَالْحَشْرَابِ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي تَعْلِيلِ شَيْخِنَا فِي الْحَاشِيَةِ صِحَّةُ بَيْعِ الدَّخَانِ الْمَعْرُوفِ بِالْإِنْتِفَاعِ بِهِ بِنَحْوِ تَسْخِينِ مَاءٍ إِذَا مَا يَشْتَرَى بِنَحْوِ يَضْفٍ أَوْ يَضْفَيْنِ لَا يُمَكِّنُ التَّسْخِينَ بِهِ لِقَلَّتِهِ كَمَا لَا يَخْفَى قَبْلَ أَنْ يَكُونَ يَتِمُّهُ فَايَسِدًا. وَالْحَقُّ فِي التَّعْلِيلِ أَنَّهُ مُتَنَجِّجٌ بِهِ فِي الْوَجْهِ الَّذِي يُشْتَرَى لَهُ، وَهُوَ شَرٌّ بِهِ إِذَا هُوَ مِنْ الْمُبَاحَاتِ لِعَدَمِ قِيَامِ دَلِيلٍ عَلَى حُرْمَتِهِ فَتَعَاطِيهِ انْتِفَاعٌ بِهِ فِي وَجْهِ مُبَاحٍ وَلَعَلَّ مَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ مَبْنِيٌّ عَلَى حُرْمَتِهِ وَعَلَيْهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ كَمَا عَلِمَ وَمَا ذَكَرْنَاهُ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. رَشِيدِي. وَقَوْلُهُ: (لِقَدَمِ قِيَامِ دَلِيلِ الْخ) فِي تَقْرِيبِهِ نَظَرٌ وَيَكْفِي فِي مَنَعِ إِبَاحَتِهِ مُجَرَّدُ الْخِلَافِ فِي حُرْمَتِهِ عِبَارَةً شَيْخِنَا قَبْلَ مَا لَا يَصْصَحُ بَيْعُهُ الدَّخَانِ الْمَعْرُوفِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ بَلْ يَخْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ ضَرَرٌ كَبِيرٌ، وَهَذَا ضَعِيفٌ وَكَذَا الْقَوْلُ: بِأَنَّهُ مُبَاحٌ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ بَلْ قَدْ يَفْتَرِيهِ الرَّجُوبُ كَمَا إِذَا كَانَ يُعْلَمُ الضَّرَرُ بِتَرْكِهِ وَحَيْثُ يُدْ فَيَتِمُّهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ تَفَتَّرَ بِهِ الْحُرْمَةُ كَمَا إِذَا كَانَ يَشْتَرِيهِ بِمَا يَخْتَاجُهُ لِتَقَةِ عِيَالِهِ أَوْ يُقَنَّ ضَرَرَهُ. اهـ.

هـ فُود: (كُتُوبٍ تَنْجُسُ بِمَا لَا يَسْتُرُ شَيْئًا مِنْهُ) هَلَا قَالُوا بِمَا لَا يَسْتُرُ مَا تَجِبُ رُؤْيُهُ مِنْهُ فَإِنَّ الْكَرْبَاسَ تَكْفِي رُؤْيُهُ أَحَدٌ وَجْهَيْهِ. هـ فُود: (وَيَصْصَحُ بَيْعُ الْقَرْ وَفِيهِ الدُّودُ) أَيُّ جُزْأً وَوَزَنًا وَلَوْ فِي الذَّمِّ، وَإِنْ ائْتَمَعَ السَّلَمُ فِيهِ؛ لِأَنَّ السَّلَمَ أَضْيَقُ مِنَ الشَّرَاءِ بِذَلِكَ الْإِعْتِيَاظِ وَنَحْوِهِ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مِنَ الْمَنَعِ فِي الْبَيْعِ فِي الذَّمِّ أَيْضًا م ر.

شرعاً ولو مآلاً كجحش صغير؛ لأنَّ بذلَ المالِ في غيره سَفَهٌ وآخِذُهُ أَكْبَلُ لَهُ بِالْبَاطِلِ (فلا يصحُّ بيعُ الحشرات)، وهي صِغَارُ ذَوَابِّ الْأَرْضِ كَفَارَةٌ وَلَا عِبْرَةٌ بِمَنَافِعِهَا الْمَذْكُورَةِ فِي الْخَوَاصِّ وَيُسْتَنْتَى نَحْوُ يَرْبُوعٍ وَضَبٌ مِمَّا يُؤْكَلُ وَنَحْلٌ وَدُودٌ قُرٌّ وَعَلَقٌ لِمَنْفَعَةِ امْتِصَاصِ الدَّمِ (ولا) يَبِيعُ (كُلُّ) طَيْرٍ وَ (سَبْعٌ لَا يَنْفَعُ) لِنَحْوِ صَيْدٍ أَوْ قِتَالٍ أَوْ جِرَاسَةٍ كَالْفَوَاسِقِ الْخُمْسِ، وَأَسَدٌ وَذَنْبٌ وَنَجِيرٌ لَا يُرْجَى تَعْلُمُهُ الصَّيْدُ لِكِبَرِهِ مَثَلًا بِخِلَافِ نَحْوِ فَهْدٍ لِصِغَرِهِ وَلَوْ بَانَ يُرْجَى تَعْلُمُهُ لَهُ وَفِيلٌ لِقِتَالِهِ، وَقِرْدٌ لِحِرَاسَةِ، وَهَرَّةٌ أَهْلِيَّةٌ لِدَفْعِ نَحْوِ فَأَرٍ وَنَحْوِ عَنَدَلِيْبٍ لِلأُنْثَى بِصَوْنِهِ وَطَاوُسٌ لِلأُنْثَى بِلَوْنِهِ،

• فَوُدْ: (شَرَّهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمُرَادُ فِي الْمُرْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ نَحْوُ يَرْبُوعٍ إِلَى نَحْلٍ، وَقَوْلُهُ، وَهَرَّةٌ إِلَى وَنَحْوِ عَنَدَلِيْبٍ، وَقَوْلُهُ أَمَّا الْهَرُّ إِلَى الْمَثْنِ، وَقَوْلُهُ: وَنَحْوُ عَشْرِينَ إِلَى لَانْتِغَاءِ النَّفْعِ، وَقَوْلُهُ وَكَفَرٌ مُسْتَحْلَةٌ، وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ إِلَى بَيَادِقٍ، وَالْيَاقُوتِيُّ إِلَى الْمَثْنِ وَيَصِحُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَمَّا الْهَرُّ إِلَى الْمَثْنِ.

• فَوُدْ: (كَجَحَشٍ صَغِيرٍ) إِلَى مَا تَأْتَتْ أُمُّهُ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ نِهَايَةً أَيْ أَوْ اسْتَفْتَى عَنْهَا ع. ش. • فَوُدْ: (فِي) غَيْرِهِ) أَيْ فِيمَا لَا نَفْعَ فِيهِ. اه. نِهَايَةً. • فَوُدْ: (وَآخِذُهُ الْخُ) أَيْ آخِذُ الْمَالِ فِي مُقَابَلَتِهِ. اه. مُثْنِي.

• فَوُدْ: (كَالْفَوَاسِقِ) لَوْ عَلِمَ بَعْضُ الْفَوَاسِقِ كَالْحِدَاةِ أَوْ الْغُرَابِ الْإِضْطِيَادَ فَهَلْ يَصِحُّ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُتَنَفِّعًا بِهِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَزُولُ عَنْهُ حُكْمُ الْفَوَاسِقِ حَتَّى لَا يَنْدَبَ قَتْلُهُ أَوْ يَسْتَجِرُّ عَلَيْهِ حُكْمُهَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّ الْفَوَاسِقَ لَا تُمْلِكُ بَوْجُوهُ وَلَا تَقْتَتِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْمُبَاجِ بَعْدَ كَلَامِ عَنِ الْأُمِّ وَظَاهِرُهُ حُرْمَةُ اقْتِنَائِهَا أَيْ الْفَوَاسِقِ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ. انْتَهَى. لَكِنَّهُ يُمَكِّنُ الْحَمْلَ عَلَى مَا فِيهِ ضَرَرٌ مِنْهُ سَمَ عَلَى خَبَرِ اه. ع. ش.

• فَوُدْ (سُيِّ): (الْحَشَرَاتِ) جَمْعُ حَشْرَةٍ بِفَتْحِ الشَّيْنِ اه. مُثْنِي. (كَفَارَةٌ) أَيْ وَخْتَسَاءٌ وَحَيَّةٌ وَعَقْرَبٌ وَنَحْلٌ نِهَايَةً وَمُثْنِي. • فَوُدْ: (وَنَحْوِ يَرْبُوعٍ) أَيْ مِنْ كُلِّ مَا فِيهِ مَنْفَعَةٌ. • فَوُدْ: (مِمَّا يُؤْكَلُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْتَدْ أَكْلُهُ كَبَيْتِ عُرْسٍ. اه. ع. ش. • فَوُدْ: (تَعْلُمُهُ) أَيْ التَّجَرُّبُ. • فَوُدْ: (بِخِلَافِ نَحْوِ فَهْدٍ الْخُ) أَيْ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ قَالَ فِي الْمَضْبَاحِ الْفَهْدُ سَبْعٌ مَعْرُوفٌ وَالْأُنْثَى فَهْدَةٌ وَالْجَمْعُ فَهْدٌ كَقَلَسٍ وَقُلُوسٍ. اه. وَفِي حَاشِيَةِ الْبَكْرِيِّ وَالْفَهْدُ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكُسْرِ الْهَاءِ. اه. • فَوُدْ: (وَلَوْ بَانَ يُرْجَى تَعْلُمُهُ) أَيْ فَلَا يُشْتَرَطُ لِلصَّحَّةِ أَنْ يَكُونَ مُعْلَمًا بِالْفِعْلِ. اه. ع. ش. • فَوُدْ: (لِدَفْعِ نَحْوِ فَأَرٍ) أَيْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ حَالًا فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُعْلَمَةٍ لَانْتِغَاءِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ أَوَّلًا وَلَوْ مَالًا صَحَّةُ بَيْعِهَا إِذَا رَجِيَ تَعْلُمُهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَعَلَّ عَدَمَ ذِكْرِهِ هَذَا الْقَيْدَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرْجَى فِيهَا خَالِيًا التَّعْلِيمَ. اه. ع. ش.

• فَوُدْ: (وَنَحْوِ عَنَدَلِيْبٍ) هُوَ مَا كُودَ وَلَعَلَّهُ لَمْ يَحْمَلَ الْعِلَّةَ فِي جَوَازِ بَيْعِهِ جِلُّ أَكْلِهِ؛ لِأَنَّ أَكْلَهُ، وَإِنْ جَازَ

• فَوُدْ: (كَالْفَوَاسِقِ) لَوْ عَلِمَ بَعْضُ الْفَوَاسِقِ كَالْحِدَاةِ أَوْ الْغُرَابِ الْإِضْطِيَادَ فَهَلْ يَصِحُّ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُتَنَفِّعًا بِهِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَزُولُ عَنْهُ حُكْمُ الْفَوَاسِقِ حَتَّى لَا يَنْدَبَ قَتْلُهُ أَوْ يَسْتَجِرُّ عَلَيْهِ حُكْمُهَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّ الْفَوَاسِقَ لَا تُمْلِكُ بَوْجُوهُ وَلَا تَقْتَتِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْمُبَاجِ بَعْدَ كَلَامِ عَنِ الْأُمِّ وَظَاهِرُهُ حُرْمَةُ اقْتِنَائِهَا أَيْ الْفَوَاسِقِ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ. انْتَهَى. لَكِنَّهُ يُمَكِّنُ الْحَمْلَ. • فَوُدْ: (وَطَاوُسٍ) اسْتَشْكِلَ الْقَطْعُ بِجِلِّ

وَأَنْ زَيْدٌ فِي ثَمَنِهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ أَمَّا الْهَرُّ الْوَحْشِيُّ فَلَا يَصْحُ بَيْعُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ فِيهِ مَنَفَعَةٌ كَهَرِّ الزَّيَادِ، وَقُدِّرَ عَلَى تَسْلِيمِهِ بِحَبْسِهِ أَوْ رِبْطِهِ مِثْلًا. (وَلَا) بَيْعٌ (حَبْسِيٌّ) نَحْوُ (الْجَنْطِيَّةِ) أَوْ الزَّبِيبِ وَنَحْوِ عِشْرِينَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا لَا يُقَابَلُ بِمَالٍ عُرْفًا فِي حَالَةِ الْاِخْتِيَارِ لَا تَنْفَاءُ النِّفْعِ بِذَلِكَ لِقَوْلِهِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُضْمَنْ، وَإِنْ حُرِّمَ غَصْبُهُ وَوَجِبَ رَدُّهُ وَكَفَّرَ مُسْتَحْلُهُ وَعُدَّهُ مَالًا بِضْمُهُ لغيرِهِ أَوْ لِنَحْوِ غَلَايَ لَا أَثَرَ لَهُ كَالْاِصْطِيَادِ بِحَبَّةٍ فِي فَنَعٍ (وَأَلَّةِ اللَّهْوِ) الْمُحَرِّمِ كَشَبَابَةٍ.....

يَتَدَرُّ قَصْدُهُ بِخِلَافِ الْأُتْسِ بِصَوْنِهِ فَإِنَّهُ يَوْجِبُ الزِّيَادَةَ فِي ثَمَنِهِ اهـ ع ش. قُود: (فَلَا يَصْحُ بَيْعُهُ الْإِنْع)، وَهَلْ يَصْحُ إِجَارُهُ لِلصَّنْدِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّلَاثِي؛ لِأَنَّ الْاِصْطِيَادَ بِهِ لَيْسَ مِنَ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ قِيَاسًا عَلَى اسْتِحْجَارِ الْفَحْلِ لِلضَّرَابِ. اهـ ع ش. قُود: (إِلَّا إِنْ كَانَ الْإِنْع) وَيَصْحُ بَيْعُ رَقِيقِي زَمَيْنَ لِأَنَّهُ يُتَقَرَّبُ بِهِ بِعَيْتِهِ بِخِلَافِ جِمَارِ زَمَيْنَ وَلَا أَثَرَ لِمَنْفَعَةٍ جَلْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ بِهَايَةٍ وَمُغْنَى. قُود: (وَضَرُّ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا لَا يُقَابَلُ عُرْفًا بِمَالٍ الْإِنْع) يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ سُؤَالٍ وَقَعَ عَمَّا أَخَذَهُ سُلَاطِينُ هَذَا الزَّمَانِ مِنَ الْوَرَقَةِ الْمَنْقُوشَةِ بِصُورٍ مَخْصُوصَةٍ الْجَارِيَةِ فِي الْمُعَامَلَاتِ كَالْتَقُودِ التَّمَنِّيَةِ هَلْ يَصْحُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بِهَا وَيَصِيرُ الْمَمْلُوكُ مِنْهَا أَوْ بِهَا عَرْضُ تِجَارَةٍ يَجِبُ زَكَاتُهُ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوَالِ وَالنَّصَابِ؟ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ الْوَرَقَةَ الْمَذْكُورَةَ لَا تَصِحُّ الْمُعَامَلَةُ بِهَا وَلَا يَصِيرُ الْمَمْلُوكُ مِنْهَا أَوْ بِهَا عَرْضُ تِجَارَةٍ فَلَا زَكَاتُ فِيهِ فَإِنَّ مِنْ شُرُوطِ الْمَقْضُودِ عَلَيْهِ ثَمَنًا أَوْ مُثَمَّنًا أَنْ يَكُونَ فِيهِ فِي حَذِّ ذَاتِهِ مَنَفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ يُعْتَدُّ بِهَا شَرْعًا بِحَيْثُ يُقَابَلُ بِمُتَمَوِّلٍ عُرْفًا فِي حَالِ الْاِخْتِيَارِ وَالْوَرَقَةُ الْمَذْكُورَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْاِئْتِضَاعَ بِهَا فِي الْمُعَامَلَاتِ إِنَّمَا هُوَ بِمَجْرَدِ حُكْمِ السُّلَاطِينِ بِتَنْزِيلِهَا مِثْلَةَ التَّقُودِ وَلِذَا لَوْ رَفَعَ السُّلَاطِينُ ذَلِكَ الْحُكْمَ أَوْ مَسَحَ مِنْهَا رَقْمًا لَمْ يُعَامَلْ بِهَا وَلَا يُقَابَلُ بِمَالٍ نَعَمْ يَجُوزُ اخْتِذُ الْمَالِ فِي مُقَابَلَةِ رَفْعِ الْيَدِ عَنْهَا أَخْذًا مِمَّا قَدَّمْتَهُ عَنْ ع ش فِي بَابِ الْحَجِّ فِي قَطْعِ نَبَاتِ الْحَرَمِ وَيُقْبَلُهُ مَا مَرَّ عَنْ سَمٍ وَشَيْخِنَا مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ نَقْلُ الْيَدِ عَنِ الْاِخْتِصَاصِ بِالذَّهَابِ كَمَا فِي الثَّرْوِلِ عَنِ الْوُضَائِفِ. قُود: (وَإِنْ حُرِّمَ فَضْبُهُ الْإِنْع) وَمَا نُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِنْ جَوَازِ اخْتِذِ الْخِلَالِ وَالْخِلَالَيْنِ مِنْ خَشَبِ الْغَيْرِ مَحْمُولٍ عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ رِضَاهُ وَيَحْرُمُ بَيْعُ السُّمِّ إِنْ قُتِلَ كَثِيرُهُ، وَقَلِيلُهُ فَإِنْ نَفَعَ قَلِيلُهُ، وَقُتِلَ كَثِيرُهُ كَالسَّقَمُونِيَا وَالْأَقْيُونِيَا جَازَ بَيْعُهُ مُغْنَى وَنَهَايَةُ قَالِ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَيَحْرُمُ الْإِنْعُ أَيِ وَلَا يَصْحُ بَيْعُ السُّمِّ إِنْ قُتِلَ الْإِنْعُ وَكَذَا إِنْ ضُرَّ كَثِيرُهُ، وَقَلِيلُهُ، وَقَوْلُهُ: م ر إِنْ نَفَعَ قَلِيلُهُ الْإِنْعُ هَلِ الْعِبْرَةُ بِالْمُتَعَاطِي لَهُ حَتَّى لَوْ كَانَ الْقَدْرُ الَّذِي يَتَنَاوَلُهُ لَا يَضُرُّ لِاِغْتِيَادِهِ عَلَيْهِ وَيَضُرُّ غَيْرُهُ لَمْ يَحْرُمَ أَوْ الْعِبْرَةُ بِغَالِبِ النَّاسِ فَيَحْرُمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّهُ؟. فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّلَاثِي.

وَقَوْلُهُ: وَقُتِلَ كَثِيرُهُ أَيِ أَوْ أَضَرَّ. اهـ ع ش. قُود: (وَكَفَّرَ مُسْتَحْلُهُ) فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَمَتَى اسْتَحْلَ أَخْذُ الْحَبَّةِ مِنْ غَيْرِ ظَنِّ الرِّضَا كَفَّرَ. اهـ س م. قُود: (وَعُدَّهُ) مُتَبَدِّلًا وَالضَّمِيرُ لِمَا لَا تَنَفَعُ فِيهِ شَرْعًا وَخَبَرَهُ قَوْلُهُ: لَا أَثَرَ لَهُ. قُود: (مَالًا) أَيِ مُتَمَوِّلًا أَهْ رَشِيدِي. قُود: (كَشَبَابَةٍ)، وَهِيَ الْمُسَمَاءُ الْآنَ بِالْغَابَةِ. اهـ.

بَيْعُهُ وَحِكَايَتُهُمْ الْخِلَافَ فِي إِجَارِهِ، وَقَدْ يَفْرُقُ بَضْعُفٍ مَنَفَعَتِهِ وَخَدَمًا. قُود: (وَكَفَّرَ مُسْتَحْلُهُ) فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَمَتَى اسْتَحْلَ أَخْذُ الْحَبَّةِ مِنْ غَيْرِ ظَنِّ الرِّضَا كَفَّرَ.

وطنيور وصنم وصورة حيوان ولو من ذهب وكُتِب علم مُحَرَّم إِذْ لَا نَفْعُ بِهَا شَرْعًا نَعَمْ يَصَحُّ
بِعْ نَرْدُ صَلَاحٍ مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ كَلْفَةٍ فِيمَا يُظْهِرُ يَدِيقَ لِلشُّطْرَنْجِ كَجَارِيَةِ غِنَاءٍ مُحَرَّمٍ وَكَبَشٍ نَطَاحٍ،
وَأَنْ زَيْدٌ فِي ثَمَنِهِمَا لِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ أَصَالَةَ الْحَيَوَانِ. (وَقِيلَ يَصَحُّ فِي الْآلَةِ) أَيِ بَيْعِهَا (إِنْ
عُدَّ رُضَاضُهَا مَالًا) وَيُرَدُّ أَنَّهُمَا مَا دَامَتْ بِهِيْتُهُمَا لَا يُقْصَدُ مِنْهَا غَيْرُ الْمُعْصِيَةِ وَبِهِ فَارْقَتْ صِحَّةُ بَيْعِ
إِنَاءِ النَّقْدِ قَبْلَ كَسَرِهِ، وَأَمَّا لَمْ يَصَحَّ بَيْعُ صَنْمٍ مِنْ نَقْدٍ.....

ع ش قَالَ الْكَزْدِيُّ وَالثَّمِيلُ بِهَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى رَأْيِ الْمُصَنِّفِ. اه. أَيِ لَا الزَّائِعِي. ة. فَوَدَّ: (وطنيور) أَيِ
وَصَنْجٍ وَمِزْمَارٍ وَزَبَابٍ وَعَوْدٍ. اه. مُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (وَصَنْمٍ الْخ) مَعْطُوفٌ عَلَى آلَةِ اللَّهِو. اه. رَشِيدِي.
ة. فَوَدَّ: (وَصُورَةُ حَيَوَانٍ) وَفِي الْعَلَقَمِيِّ عَلَى الْجَامِعِ مَا نَصَّهُ: قَالَ التَّوَوِيُّ قَالَ الْعُلَمَاءُ تَصْوِيرُ صُورَةِ
الْحَيَوَانِ حَرَامٌ شَدِيدُ الْحُرْمَةِ، وَهِيَ مِنَ الْكِبَائِرِ سَوَاءٌ صَنَعَهُ لِمَا يُنْتَهَنُ أَمْ لِغَيْرِهِ فَصَنَعَتْهُ حَرَامٌ مُطْلَقًا بِكُلِّ
حَالٍ وَسَوَاءٌ كَانَ فِي ثَوْبٍ أَوْ بَسَاطٍ أَوْ دِزْهَمٍ أَوْ دِينَارٍ أَوْ فُلْسٍ أَوْ إِنَاءٍ أَوْ حَائِطٍ أَوْ غَيْرِهَا فَأَمَّا تَصْوِيرُ مَا
لَيْسَ فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ مَثَلًا فَلَيْسَ بِحَرَامٍ انْتَهَى. وَغَمُومٌ قَوْلُهُ: أَمْ لِغَيْرِهِ يُفِيدُ خِلَافَ مَا نُقِلَ عَنِ الْبُلْقِينِي
مِنْ أَنَّ الصُّورَ الَّتِي تُتَّخَذُ مِنَ الْحَلْوَى لِتَزْوِجِهَا لَا يَحْرُمُ بَيْعُهَا وَلَا فَعْلُهَا. اه. وَيُؤْفَقُ مَا فِي الْعَلَقَمِيِّ مِنْ
الْحُرْمَةِ مُطْلَقًا مَا كَتَبَهُ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ بِهَائِشِ الْمَحَلِّيِّ مِنْ قَوْلِهِ ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ مِنَ الصُّورِ مَا يُجْعَلُ مِنَ
الْحَلْوَى بِمِصْرَ عَلَى صُورَةِ الْحَيَوَانِ وَغَمَّتِ الْبُلْوَى بِبَيْعِ ذَلِكَ، وَهُوَ بِاطِلٌ. اه. ع ش.
ة. فَوَدَّ: (وَكُتِبَ عِلْمُ الْخ) أَيِ وَلَا يَبْعُ كُتِبَ الْخ. اه. ع ش. ة. فَوَدَّ: (وَكُتِبَ عِلْمُ مُحَرَّمٍ) أَيِ كُتِبَ
الْكُفْرِ وَالتَّجْبِيمِ وَالتَّشْبِيهِ وَالْفَلْسَفَةِ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ بَلْ يَجِبُ إِثْلَافُهَا لِتَحْرِيمِ الْإِسْتِغَالِ
بِهَا. اه. مُغْنِي وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يَلْحَقَ بِذَلِكَ كُتِبَ الْمُتَبَدِّعَةِ بَلْ قَدْ يَشْمَلُهَا قَوْلُهُمْ وَكُتِبَ عِلْمُ مُحَرَّمٍ وَاللَّهُ
أَعْلَمُ. ة. فَوَدَّ: (نَعَمْ يَصَحُّ بَيْعُ نَحْوِ نَرْدٍ صَلَاحٍ الْخ) أَيِ مَعَ الْكِرَامَةِ كَبَيْعِ الشُّطْرَنْجِ وَيَصَحُّ بَيْعُ الْأَطْبَاقِ
وَالثِّبَابِ وَالْفُرُشِ الْمُصَوَّرَةِ بِصُورِ الْحَيَوَانِ. اه. مُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (وَكَبَشٍ نَطَاحٍ) أَيِ وَدَيْكَ الْهَرَّاسِ أَسْنَى
وَمُغْنِي.

ة. فَوَدَّ (سُيْ): (وَقِيلَ يَصَحُّ) أَيِ الْبَيْعُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي، وَهَذَا التَّقْدِيرُ أَحْسَنُ مِنْ صَنِيعِ الشَّارِحِ.
ة. فَوَدَّ (سُيْ): (فِي الْآلَةِ) أَيِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهَا ة. فَوَدَّ: (رُضَاضُهَا) بِضَمِّ الرَّاءِ أَيِ مُكْسَرُهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي.
ة. فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارْقَتْ صِحَّةُ بَيْعِ إِنَاءِ النَّقْدِ الْخ) أَيِ فَإِنَّهُ يُبَاحُ اسْتِعْمَالُهُ لِلْحَاجَةِ بِخِلَافِ تِلْكَ. اه. مُغْنِي
زَادَ ع ش وَيَرُدُّ عَلَى هَذَا أَنَّ آلَةَ اللَّهِو قَدْ يُبَاحُ اسْتِعْمَالُهَا بَأَنْ أَخْبَرَ طَبِيبٌ عَدَلٌ مَرِيضًا بِأَنَّهُ لَا يُزِيلُ مَرَضَهُ

ة. فَوَدَّ: (فَارْقَتْ صِحَّةُ بَيْعِ إِنَاءِ النَّقْدِ قَبْلَ كَسَرِهِ) فِي فَتَاوَى الْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ فِي بَابِ الْآنِيَةِ مَا نَصَّهُ:
مَسْأَلَةٌ: قَالُوا لَوْ اشْتَرَى آنِيَةٌ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ جَازًا، وَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَى قَوْلِنَا لَا يَجُوزُ اتِّخَاذُ آنِيَةِ الذَّهَبِ
وَالْفِضَّةِ. الْجَوَابُ لَا إِشْكَالَ لِأَنَّ مُرَادَهُمْ صِحَّةَ الشَّرَاءِ لَا إِبَاحَتَهُ، وَقَدْ يَصِحُّ الشَّيْءُ مَعَ تَخْرِيمِهِ وَفَرْقٌ
بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ. اه. وَأَقُولُ لِإِبَاحَتِهِ أَنْ يَنْتَعِ قَوْلُهُ لَا إِبَاحَتَهُ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ الْإِتِّخَاذَ وَمُجَرَّدُ الشَّرَاءِ لَيْسَ
اتِّخَاذًا وَلَا يَسْتَلْزِمُهُ، وَقَدْ يَقْصِدُ الشَّرَاءُ لِمَصْرُغِهِ حُلًّا مُبَاحًا أَوْ نَقْدًا فَيَنْتَجِهُ إِبَاحَةُ الشَّرَاءِ نَفْسِهِ ثُمَّ إِنْ وُجِدَ

مُطْلَقًا؛ لأنه لا يُباح بحالٍ وصَحَّ بَيْعُ النَقْدِ الَّذِي عَلَيْهِ الصُّورُ؛ لأنها غيرُ مَقْصُودَةٍ مِنْهُ بِوَجْهِ
وَالْمُرَادُ بِبَقَائِهَا بِهَيْئَتِهَا أَنْ تَكُونَ بِحَالَةٍ بِحَيْثُ إِذَا أُرِيدَ مِنْهَا مَا هِيَ لَهُ لَا تَحْتَاجُ لِصَنْعَةٍ وَتَعَبٍ
أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْفَصْلِ فَتَعْيِيرُ بَعْضُهُمْ هُنَا يَجْعَلُ بَيْعَ الْمَرْكَبَةِ إِذَا فُكَّ تَرْكِيبُهَا يَتَعَيَّرُ حِفْلُهُ
عَلَى فُكِّ لَا تَعُودُ بَعْدَهُ لِهَيْئَتِهَا إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ وَفِي الْحَاقِ الصَّلِيبُ بِهِ أَوْ بِالصَّنَمِ تَرُدُّ وَيُشْجِه
الثَّانِي إِنْ أُرِيدَ بِهِ مَا هُوَ مِنْ شِعَارِهِمُ الْمَخْصُوصَةِ بِتَعْظِيمِهِمْ، وَالْأَوَّلُ إِنْ أُرِيدَ بِهِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ
(وَيَصْخُ بَيْعُ الْمَاءِ عَلَى الشَّطِّ وَالثَّرَابِ بِالصَّحْرَاءِ) بِمَنْ حَازَهُمَا (فِي الْأَصْح) لِيُظْهِرَ النِّفْعَ فِيهِمَا،
وَأَنْ سَهَّلَ تَحْصِيلُ مِثْلِهِمَا وَلَوْ اخْتَصَّ بِوَصْفٍ زَائِدٍ صَحَّ قَطْعًا وَيَصْخُ بَيْعُ نَصْفِ دَارٍ شَائِعٍ
بِمِثْلِهِ الْآخِرُ وَمِنْ فَوَائِدِهِ مَنْعُ رُجُوعِ الْوَالِدِ أَوْ بَائِعِ الْمُفْلِسِ.
(فَرَعَ) مِنْ الْمَنَافِعِ شَرْعًا حَقُّ الْمَمْرُ بِأَرْضٍ أَوْ عَلَى سَطْحٍ وَجَارَ كَمَا يَأْتِي فِي الصَّلْحِ تَمْلُكُهُ
بِالْعَوَضِ عَلَى التَّائِيدِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ مَعَ أَنَّهُ مُحَضَّرٌ مُنْقَعَةٌ.....

إِلَّا سَمَاعُ الْآلَةِ وَلَمْ يَوْجَدْ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ إِلَّا الْآلَةَ الْمُحَرَّمَةَ وَمُنْكَرُنَ أَنْ يُجَابَ بَأَنَّ مَنَعَةَ الْآلَةِ عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ لَا يَنْظَرُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا نَادِرَةٌ وَلِأَنَّهَا تُشَبِّهُ صِفَارَ ذَوَابِّ الْأَرْضِ إِذْ ذُكِرَ لَهَا مَنَافِعُ فِي الْخَوَاصِّ حَيْثُ لَا
يَصِحُّ بَيْعُهَا مَعَ ذَلِكَ بِخِلَافِ الْآتِيَةِ فَإِنَّ الْإِحْتِيَاجَ إِلَيْهَا أَكْثَرَ وَالْإِنْتِفَاعَ بِهَا قَدْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِخْبَارٍ طَلِيبٍ
كَمَا لَوْ اضْطُرَّ إِلَى الشُّرْبِ وَلَمْ يَجِدْ مَعَهُ إِلَّا هِيَ. اهـ.

• قَوْلُهُ: (صَحَّ بَيْعُ إِنْهَاءِ نَقْدِ الْخُ) فِي فَتَاوَى الْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ قَالُوا لَوْ اشْتَرَى آتِيَةٌ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ
جَارَ، وَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَى قَوْلِنَا لَا يَجُوزُ اتِّخَاذُ آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْجَوَابُ لَا إِشْكَالَ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُمْ صِحَّةُ
الشُّرَاءِ لَا إِبَاحَتَهُ، وَقَدْ يَصِحُّ الشَّيْءُ مَعَ تَحْرِيمِهِ وَقَرَّرَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ. اهـ. وَأَقُولُ لِإِبَاحَتِهِ أَنْ يَنْتَعِ قَوْلُهُ لَا
إِبَاحَتَهُ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ الْإِتِّخَاذَ وَمُجَرَّدُ الشُّرَاءِ لَيْسَ اتِّخَاذًا وَلَا يَسْتَلْزِمُهُ، وَقَدْ يَقْصِدُ الشُّرَاءُ لِيَصْرُغَهُ حَلًّا
مُبَاحًا أَوْ نَقْدًا فَيَنْتَجِ إِبَاحَةُ الشُّرَاءِ نَفْسِهِ ثُمَّ إِنْ وَجَدَ اتِّخَاذَ حَرَمَ أَغْنَى الْإِتِّخَاذَ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا)
أَيُّ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى صَوْرَةِ حَيَوَانٍ وَمُحْتَمَلٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِطْلَاقِ الْإِتِّفَاقَ. قَوْلُهُ: (بِقَائِهَا) أَيُّ
آلَةِ اللَّهِ. قَوْلُهُ: (إِلْحَاقِ الصَّلِيبِ بِهِ) أَيُّ بِالنَّقْدِ الَّذِي عَلَيْهِ الصُّورُ عَشْرٌ وَكُرْدِيٌّ وَيَجُوزُ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ
إِلَى إِنْهَاءِ النَّقْدِ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ عِبَارَتُهُ وَالصَّلِيبُ مِنَ النَّقْدِ قَالَ الْإِسْتَوْيُّ هَلْ يَلْحَقُ بِالْأَوَانِي أَوْ بِالصَّنَمِ
وَنَحْوِهِ فِيهِ نَظَرٌ. انْتَهَى. وَالْأَوَجُّ أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالصَّنَمِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ. قَوْلُهُ: (مَا هُوَ
مَعْرُوفٌ) وَهُوَ جَفْلُهُ عَلَى نَحْوِ قَمِ الدَّلْوِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ عَطْفًا عَلَى آلَةِ اللَّهِ وَالصَّلِيبِ فِيمَا يَظْهَرُ إِنْ أُرِيدَ بِهِ
مَا هُوَ شِعَارُهُمُ الْمَخْصُوصُ بِتَعْظِيمِهِمْ وَلَوْ مِنْ نَقْدٍ. اهـ.

• قَوْلُهُ (سُي): (وَيَصْخُ بَيْعُ الْمَاءِ عَلَى الشَّطِّ) أَيُّ وَالْحَجَرِ عِنْدَ الْجَبَلِ. اهـ. نِهَآيَةُ زَادَ الْمُغْنِي وَالشَّطُّ
جَانِبُ الْوَادِي وَالتَّهَرُّ كَمَا فِي الصَّحَاحِ. اهـ. قَوْلُهُ: (بِمَنْ حَازَهُمَا) إِلَى الْفَرَعِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.
• قَوْلُهُ: (وَلَوْ اخْتَصَّ بِوَصْفٍ الْخُ) أَيُّ كَتَبَرِيدِ الْمَاءِ. اهـ. نِهَآيَةُ أَيُّ وَتَضْفِيَةِ الثَّرَابِ مِنْ نَحْوِ الْحَجَرِ.
• قَوْلُهُ: (مَنْعُ رُجُوعِ الْوَالِدِ) أَيُّ فِيمَا وَهَبَ لِوَلَدِهِ. قَوْلُهُ: (أَوْ بَائِعِ الْمُفْلِسِ) أَيُّ فِي غَيْبِ مَالِهِ عِنْدَ فَلْسِ
الْمُشْتَرِي. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (تَمْلُكُهُ الْخُ) فَاعِلٌ جَارَ وَالضَّمِيرُ لِحَقِّ الْمُرُورِ.

إِذْ لَا تُمْلِكُ بِهِ غَيْرَ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ وَلِذَا جَازَ ذَلِكَ بَلْفِظِ الْإِجَارَةِ أَيْضًا دُونَ ذِكْرِ مُدَّةٍ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ بَيْتٍ أَوْ أَرْضٍ بِلَا مَمَرٍّ بَأَنْ احْتَفَتْ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ بِمِلْكِكَ الْبَائِعِ أَوْ كَانَ لَهُ مَمَرٌّ وَنَفَاهُ أَوْ بِمِلْكِ الْمُشْتَرِي أَوْ غَيْرِهِ لِعَدَمِ الِاتِّفَاعِ بِهِ حَالًا، وَإِنْ أُمِكنَ اتِّخَاذُ مَمَرٍّ لَهُ بَعْدَ وَتَفَرُّقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْجَحْشِ الصَّغِيرِ بِأَنْ هَذَا صَالِحٌ لِلِاتِّفَاعِ بِهِ حَالًا فَلَمْ يُكْتَفَ فِيهِ بِالْإِمْكَانِ بِخِلَافِ ذَلِكَ وَفَارَقَ مَا ذُكِرَ أَوَّلًا مَا لَوْ بَاعَ دَارًا وَاسْتَتْنَى لِنَفْسِهِ بَيْتًا مِنْهَا فَإِنَّ لَهُ الْمَمَرَّ إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَتَّصِلِ الْبَيْتُ بِمِلْكِهِ أَوْ شَارِعٍ فَإِنَّ نَفَاهُ صَحَّ إِنْ أُمِكنَ اتِّخَاذُ مَمَرٍّ، وَإِلَّا فَلَا بِأَنْ هَذِهِ اسْتِدَامَةٌ

- قَوْلُهُ: (إِذْ لَا تُمْلِكُ الْخُ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ إِنَّهُ مَحْضُ مَنَفْعَةٍ وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ لِمِلْكِكَ حَقُّ الْمَمَرِّ.
- وَقَوْلُهُ: (لِلْحَاجَةِ الْخُ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَجَازَ الْخُ. • قَوْلُهُ: (وَلِذَا الْخُ) أَيُّ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ الْخُ. • قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيُّ كَلْفِظِ الْبَيْعِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَصِحُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِذَا بَيْعَ عَقَارٍ) فِي الْمُنْفَى إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ أَرْضٍ) وَقَوْلُهُ: (وَيَتَفَرَّقُ) إِلَى (وَفَارَقَ) وَالْمَعْنَى فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ. • قَوْلُهُ: (بَيْعُ بَيْتٍ) أَيُّ مَسْكَنِ نِهَآيَةٍ وَمُنْفَى.
- قَوْلُهُ: (بِأَنْ احْتَفَتْ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ بِمِلْكِكَ الْبَائِعِ) أَيُّ وَلَمْ يَتَأْتِ الْمُرُورُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْمِلْكِ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ سَمٌ فِيمَا يَأْتِي وَيَتَّبَعِي أَنْ يُتَيَّدَ بِذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي أَوْ بِمِلْكِ الْمُشْتَرِي الْخُ حَتَّى يَظْهَرَ التَّغْلِيلُ بِقَوْلِهِ لِعَدَمِ الْإِتِّفَاعِ بِهِ حَالًا. • قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَ لَهُ مَمَرٌّ الْخُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ ~~بِمِلْكِهِ~~، وَقَدْ يُقَالُ لِلْآتِي تَأَخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ أَوْ بِمِلْكِ الْمُشْتَرِي فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. بَصْرِيٌّ، وَقَدْ يُقَالُ نَفَى الْبَائِعِ الْمَمَرَّ إِنَّمَا يُؤْتَرُ فِيمَا إِذَا كَانَ فِي مِلْكِهِ فَقَطَّ دُونَ مِلْكِ غَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالتَّأَخِيرُ يَوْمُهُمْ خِلَافَ ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ أُمِكنَ الْخُ) غَايَةُ لِقَوْلِهِ وَلَا يَصِحُّ الْخُ عِبَارَةٌ لِلنَّهَايَةِ وَالْمُنْفَى سِوَاةِ اتِّمَكَّنِ الْمُشْتَرِي مِنْ اتِّخَاذِ مَمَرٍّ لَهُ مِنْ شَارِعٍ أَوْ مِلْكِهِ أَمْ لَا كَمَا قَالَ الْأَكْثَرُونَ، وَإِنْ شَرَطَ الْبَعْرِيُّ عَدَمَ تَمَكُّنِهِ مِنْ ذَلِكَ. اهـ. قَالَ عِشْرٌ وَطَرِيقُهُ فِي هَذِهِ أَخَذًا فِيمَا يَأْتِي فِيمَنْ أَرَادَ شِرَاءَ فِرَاعٍ مِنْ ثَوْبٍ نَفِيسٍ أَنْ يُعَدِّثَ الْمَمَرَّ هُنَا فِي مِلْكِ مُرِيدِ الشَّرَاءِ أَوْ فِي شَارِعٍ بِالْإِضَافَةِ مِنْهُمَا ثُمَّ يَشْتَرِي مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ. اهـ. • قَوْلُهُ: (وَيَتَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْجَحْشِ الصَّغِيرِ) أَيُّ مِنْ أَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ مَعَ عَدَمِ التَّمَعُّعِ بِهِ حَالًا.
- قَوْلُهُ: (بِأَنْ هَذَا) أَيُّ بَيْعِ بَيْتٍ بِلَا مَمَرٍّ. • وَقَوْلُهُ: (بِالْإِمْكَانِ) أَيُّ إِمْكَانِ اتِّخَاذِ الْمَمَرِّ، وَإِخْدَانِهِ.
- وَقَوْلُهُ: (بِخِلَافِ ذَلِكَ) أَيُّ الْجَحْشِ الصَّغِيرِ وَفِي هَذَا الْفَرْقِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ. • قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) مَا ذُكِرَ أَوَّلًا، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ بَيْتٍ أَوْ أَرْضٍ بِلَا مَمَرٍّ. • وَقَوْلُهُ: (مَا لَوْ بَاعَ الْخُ) مَفْعُولُ فَارَقَ.
- قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَهُ الْمَمَرُّ الْخُ) عِبَارَةٌ لِلنَّهَايَةِ وَالْمُنْفَى وَنَفَى الْمَمَرِّ صَحَّ إِنْ أُمِكنَ اتِّخَاذُ مَمَرٍّ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّهُ يُفْتَرَقُ فِي الدَّوَامِ، وَهُوَ دَوَامُ الْمِلْكِ هُنَا مَا لَا يُفْتَرَقُ فِي الْإِبْتِدَاءِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَتَّصِلِ الْبَيْتُ الْخُ) أَيُّ فَإِنْ اتَّصَلَ بِأَحَدِهِمَا فَلَا مُرُورَ لَهُ، وَهَلْ يُكْتَفَى فِي الْإِتِّصَالِ بِمُطْلَقِ التَّلَاصُّقِ أَوْ يُشْتَرَطُ التَّفَوُّدُ بِالْفِعْلِ مَحَلٌّ تَأَمَّلْ. اهـ.
- بَصْرِيٌّ أَقُولُ: الظَّاهِرُ الثَّانِي كَمَا يَأْتِي عَنْ سَمْعِ شَرْحِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُفِيدُهُ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَفَاهُ صَحَّ إِنْ أُمِكنَ الْخُ) أَيُّ فَإِنْ نَفَاهُ فِي صُورَةِ ثُبُوتِ الْمُرُورِ لَهُ، وَهِيَ حَالُهُ عَدَمُ الْإِتِّصَالِ بِمِلْكِهِ أَوْ شَارِعٍ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمَوَاتِ كَالشَّارِعِ وَذَلِكَ بِأَنْ يَتَّصِلَ بِمِلْكِ الْغَيْرِ أَوْ وَقِفٍ خَاصٍّ أَوْ عَامٍّ كَمَسْجِدٍ وَرِبَاطٍ وَحَبِيبَةٍ فَالْمُرَادُ بِالْإِمْكَانِ الْإِمْكَانُ الْمُفْتَرَقُ بِالْفِعْلِ بِأَنْ يَحْتَفَتْ بِمِلْكِكَ وَيَرْضَى صَاحِبُ الْمِلْكِ بِبَيْعِ حَقِّ الْمَمَرِّ أَوْ يُكْتَفَى بِمُطْلَقِ الْإِمْكَانِ، وَهَلْ يُكْتَفَى بِالْإِمْكَانِ الْإِسْتِجَارِ لِمَعْنَى الْبَيْعِ كَالْوَقْفِ أَوْ لَا؟ يَتَّبَعِي أَنْ يُرَاجَعَ جَمِيعُ ذَلِكَ وَيُعَرَّضُ. اهـ. بَصْرِيٌّ.

بملكه وتلك فيها نقل له ويُتَقَرَّرُ في الاستدامة ما لا يُتَقَرَّرُ في الابتداء، وإذا بيع عقارٌ وخصَّصَ المُرورُ إليه بجانبٍ اشترطَ تعيينه فلو احتفَ بملكه من كُلِّ الجوانِبِ وشَرَطَ للمُشتري حقَّ المُرورِ إليه من جانبٍ لم يُعَيَّنْهُ بطلَ باختلافِ الفرضِ باختلافِ الجوانِبِ فإن لم يُخصَّصْ بأن شَرَطَه من كُلِّ جانبٍ أو قال بحقوقها أو أطلقَ البيعَ ولم يتخَرَّضْ للمَمَرِّ صَحَّ ومَرَّ إليه من كُلِّ جانبٍ نعم في الأخيرة محلُّه إن لم يُلَاصِقِ الشارعَ أو ملكَ المُشتري وإلا مرَّ منه فقط وظاهرُ قولهم فإن له الممرَّ إليه أنه لو كان له ممرانِ تخيَّرَ البائعُ، وقضيةُ كلامِ بعضهم تخيَّرَ المُشتري

أقول ويَحتمِلُ إمكانُ اتِّخَاذِ الممرِّ على إحدائِ مَنَفَذٍ إلى ملكه أو نحوِ شارعٍ يَتَدَفَّعُ التَّوَقُّفُ، والتَّرَدُّدُ ولو سَلَّمَ تَصْوِيرُهُ المذكورَ فالأقربُ الإختصاصُ بِمُطْلَقِ الإمكانِ الشَّامِلِ لِلإِسْتِجَارِ. هـ. فَوَدَّ: (وإذا بيعَ عقارٌ إلخ) عبارةُ العُبابِ كغيرِهِ لو باعَ عقارًا يُحِيطُ به ملكه جازَ ومَرَّ المُشتري مِن أيِّ جهاتِهِ شاء، وإن لم يَقُلْ بغتِه بحقوقه فإن شَرَطَ له الممرَّ من جهةٍ مُعَيَّنَةٍ صَحَّ وتَعَيَّنَتْ أو غيرَ مُعَيَّنَةٍ لم يَصِحَّ إلى آخِرِ المسألةِ فَجَمِلَ أَصْلُ المَقْسَمِ ما إذا أحاطَ بِمَلِكِ البائعِ به. اهـ. رَشِيدِي. هـ. فَوَدَّ: (بجانبٍ) أي مَثَلًا. هـ. فَوَدَّ: (اشترطَ إلخ) جوابٌ إذا. هـ. فَوَدَّ: (فلو احتفَ بملكه إلخ) أي مع تَأْتِي المُرورِ إِلَيْهِ مِن ذَلِكَ المِلْكِ بِخِلَافِ ما تَقَدَّمَ في قوله بأن احتفَ مِن جَمِيعِ الجوانِبِ بِمَلِكِ البائعِ. اهـ. سم. هـ. فَوَدَّ: (مِن جانبٍ) أي أو جَانِبَيْنِ مَثَلًا.

هـ. فَوَدَّ: (بطلَ) أي البَيْعُ. هـ. فَوَدَّ: (في الأخيرة) أي قولُهُ: أو أطلقَ. اهـ. ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (محلُّه إن لم يُلَاصِقِ إلخ) قال الشَّهابُ سم فيه مع كَوْنِ المَقْسَمِ أَنَّهُ احتفَ بِمَلِكِ البائعِ مِن جَمِيعِ الجوانِبِ مُسَامَحَةً. اهـ. ويُمكنُ أَنْ يُقالَ لا يَلْزَمُ مِن احتِصَانِهِ به أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْرِفًا لِكُلِّ جانبٍ مِنْهُ فَيَكُونُ المَعْنَى أَنَّ لِلْبائعِ في كُلِّ جانبٍ مَلِكًا، وإن لم يَسْتَعْرِفِ الجانِبَ. اهـ. رَشِيدِي ولا يَخْفَى بَعْدَهُ. هـ. فَوَدَّ: (إن لم يُلَاصِقِ الشارعَ إلخ) أي وَلَهُ إِلَيْهِ مَمَرٌّ بِالْفِعْلِ، وَالْأَقْدَمُ أَنَّهُ لا يَصِحُّ بَيْعُ مَسْكَنٍ بِلَا مَمَرٍّ. اهـ. رَشِيدِي.

هـ. فَوَدَّ: (أو ملكَ المُشتري) أي أو المَوَات. هـ. فَوَدَّ: (وَالأَمْرُ مِنْهُ فَقَطْ) لَعَلَّ الفَرَضَ أَنَّ المُرورَ مَثَاتٌ بِالْفِعْلِ مِن مِلْكِ المُشتري إِذ لا أَثَرَ لِإمكانِ الإِتِّخَاذِ أَخْذًا مِن قولِهِ السَّابِقِ أو بِمَلِكِ المُشتري إلى قولِهِ، وإن أَمَكَّن. اهـ. سم عبارةُ ع. ش. قولُهُ: وَالأَمْرُ مِنْهُ إلخ هذا قد يُشْكِلُ على قولِهِ قَبْلُ: لا يَصِحُّ بَيْعُ مَسْكَنٍ بِلَا مَمَرٍّ، وإن أَمَكَّنَهُ إلخ إلا أَنْ يَفْرُقَ بَأَن ما هُنَا مَفْرُوضٌ فيما إذا كانَ لَهَا مَمَرٌّ بِالْفِعْلِ مِن مِلْكِهِ أو شارعٍ وما مَرَّ فيما لو احتاجَ إلى إحدائِ مَمَرٍّ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وظاهرُ قولِهِم فإن له الممرَّ) أي في مَسْأَلَةٍ ما إذا باعَ دارًا واستثنى له بَيْتًا مِنْهَا رَشِيدِي وكُزْدِي عبارةُ ع. ش. هذا مُتَّصِلٌ بقولِهِ السَّابِقِ وفارَقَ ما ذُكِرَ أَوَّلًا

اتِّخَاذَ حَرَمٍ أَغْنَى الإِتِّخَاذَ. هـ. فَوَدَّ: (فلو احتفَ بملكِهِ) أي مع تَأْتِي المُرورِ إِلَيْهِ مِن ذَلِكَ المِلْكِ بِخِلَافِ ما تَقَدَّمَ في قولِهِ بأن احتفَ مِن جَمِيعِ الجوانِبِ بِمَلِكِ البائعِ. هـ. فَوَدَّ: (محلُّه إن لم يُلَاصِقِ إلخ) فيه مع كَوْنِ المَقْسَمِ أَنَّهُ احتفَ بِمَلِكِ البائعِ مِن جَمِيعِ الجوانِبِ مُسَامَحَةً. هـ. فَوَدَّ: (وَالأَمْرُ مِنْهُ فَقَطْ) لَعَلَّ الفَرَضَ أَنَّ المُرورَ مَثَاتٌ بِالْفِعْلِ مِن مِلْكِ المُشتري إِذ لا أَثَرَ لِإمكانِ الإِتِّخَاذِ أَخْذًا مِن قولِهِ السَّابِقِ أو بِمَلِكِ المُشتري إلى قولِهِ، وإن أَمَكَّن.

وله اتجاه فإن قصد مرور البائع لملكه، وهو حاصل بكل منهما. وظاهر أن محله إن استويا سعة ونحوها، وإلا تعيّن ما لا ضرر فيه ويؤخذ من هذا، وقولهم لاختلاف الغرض باختلاف الجوانب أن من له حق المرور في محلّ مُعَيّن من ملك غيره لو أراد غيره نقله إلى محلّ آخر منه لم يجز إلا برضا المستحق، وإن استوى الممرّان من سائر الوجوه؛ لأن أخذ بدل مُستحقّه معاوضةً وشرطها الرضا من الجانيين ثم رأيت بعضهم أفتى بذلك فيمن له مجزى في أرض آخر فأراد الآخر أن ينقله إلى محلّ آخر منها مساوٍ للأول من كل وجه ولما نقل الغرضي إفتاء الشيخ تاج الدين فيمن له طريق بملك غيره فأراد المالك نقلها لموضع لا يضّر بالجوار ونظر فيه قال الأمر كما قال من النظر ثم استدلل بالنظر ولو اتسع الممرّ بزائد على حاجة المرور فهل للمالك تضييقه بالبناء فيه؛ لأنه لا ضرر حالاً على المارّ أولاً لأنه قد يزدهج فيه مع من له المرور غيره من المالك أو مارّ آخر كلّ مُحْتَمَل والذي يظهر الجواز إن عُلِمَ أنه لا يحصل

ما لو باع داراً إلخ وحاصله أنه إذا باع داراً واستثنى لنفسه بيتاً منها ولم يتعرّض للممرّ لا إثباتاً ولا نفياً ولها ممرّان تَخَيَّرَ البائع أو المشتري على ما ذكره من الخلاف. اهـ. فود: (وله اتجاه) أي وجه والمُتَمَتِّدُ الأوّل. فود: (أن محله) أي محلّ تَخَيَّرَ البائع في مسألة الإِسْتِثْنَاءِ السابقة. فود: (ما لا ضرر فيه) أي على المشتري. اهـ. ع ش. فود: (من هذا) أي قوله، ولا تعيّن ما لا ضرر فيه. فود: (لو أراد غيره نقله إلخ) أي أو شراءه منه اهـ ع ش. فود: (غيره) أي مالك ذلك المحلّ. فود: (وإن استوى الممرّان إلخ) أي وكان الثاني أحسن. فود: (أفتى بذلك) أي بأنه لا يجوز إلا برضا المستحق. اهـ. كُرْدِي. فود: (إفتاء الشيخ تاج الدين) الأنسب أن يقال إن الشيخ تاج الدين أفتى إلخ ليلايم ونظر فيه أو يقال ونظر فيه أو يقال وتظيره فيه ليلايم الإفتاء. اهـ. بصري، وأجاب بعضهم بما نصّه أقول الواو في قوله ونظر للحال أي والحال أن الشيخ تاج الدين نظر فيه فلا إيهام فيه وكأنّه توهم أن الواو عاطفة وليس كذلك. اهـ. ولا يخفى أنه لا يمنع أولوية ما قاله السيّد البصري. فود: (قال إلخ) جواب لما والضمير المُسْتَرِ لِلْغَرَضِي. فود: (كما قال إلخ) أي الشيخ تاج الدين. فود: (ثم استدلل) أي الغرضي.

فود: (ولو اتسع الممرّ إلخ) عطف على قوله ويؤخذ إلخ أو قوله: وإذا بيع عقار إلخ. فود: (لأنه لا ضرر حالاً إلخ) وصورة ذلك أن يكون الدرب مثلاً مملوكاً كلّ لمن هو مُتَصَرِّفٌ فيه ولغيره المرور في ذلك لينحى صلاةً بمسجد أخذته صاحب الدرب أو قرين وبهذا يتدفع التوقّف الآتي قريباً أو أن الدرب بتمامه مملوك لواحِدٍ ثم باع حقّ المرور فيه لغيره، وأراد بعد البيع البناء لما يضيّق به الممرّ. اهـ. ع ش وقوله: التوقّف الآتي إلخ لم يظهر لي المراد به، وقوله: ثم باع حقّ المرور إلخ أي أو باع بيتاً في ذلك الدرب يتفنيح بابه إليه بحقوقه وله صور أخرى. فود: (والذي يظهر الجواز إن عُلِمَ إلخ)، وقد يقال بل الأوجه المنع؛ لأنه يبيح مالكه للدار تبعها جزءاً من الممرّ فصار الممرّ مُشْتَرَكاً بَيْنَ المُشْتَرِي والبائع، وقصية ذلك امتناع تضييقه بغير رضا منه. اهـ. ع ش، وقوله: تبعها جزءاً من الممرّ فصار الممرّ مُشْتَرَكاً

للمارَّ تَصَرُّوْهُ بِذَلِكَ التَّضْيِيقِ، وَإِنْ فُرِضَ الْأَزْدِحَامُ فِيهِ، وَالَا فَلَ.

(الثالث إمكان) يعني قُدْرَةُ الْبَائِعِ حِشًّا وَشَرْعًا عَلَى (تسليمه) للمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ كَلْفَةٍ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ وَفَاقٍ وَسَيَذْكُرُ مَحَلَّ الْخِلَافِ، وَهُوَ قُدْرَةُ الْمُشْتَرِي عَلَى تَسْلِيمِهِ يَمُنُّ هُوَ عِنْدَهُ وَذَلِكَ لِتَوَقُّفِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ عَلَى ذَلِكَ وَلَا تَرُدُّ صِحَّتُهُ فِي نَحْوِ نَقْدِ يَمُرُّ وَجُودُهُ لِصِحَّةِ الْإِسْتِدَالِ عَنْهُ كَمَا بَأْتِيَ فِي بَيْعِ نَحْوِ مَقْصُوبٍ وَضَالٍّ يَمُنُّ يَعْتَقُ عَلَيْهِ أَوْ بَيْعًا ضَمْنِيًّا لِقُوَّةِ الْعِنَقِ مَعَ أَنَّهُ يُقْتَفَرُ فِي الضَّمْنِيِّ مَا لَا يُقْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ (فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الضَّالِّ) كَبَيْعِ نَذٍ وَطَيْرٍ سَائِبٍ غَيْرِ نَحْلٍ وَنَحْلٍ لَيْسَتْ أُمُّهُ فِي الْكُوَارَةِ وَنَحْوِ سَمَكٍ بِرَكْوَةٍ وَاسِعَةٍ.....

إِلْحَ أَيٍ مِنْ حَيْثُ حَقُّ الْمُرُورِ، وَالْأَ فَرَقَبَةُ جَمِيعِ الْمَمَرِّ بَاقِيَةً فِي مِلْكِ الْبَائِعِ ثُمَّ الْقَوْلُ بِأَشْتِرَاكِ جَمِيعِ الْمَمَرِّ مُطْلَقًا وَلَوْ كَانَ بِغَايَةِ السَّعَةِ كِمَاثَةِ ذِرَاعٍ وَمُنْعٌ مَالِكِهِ عَنِ التَّصَرُّفِ فِيهِ بِالْبِنَاءِ وَنَحْوِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ عَلَى الْمَارِّ أَضْلًا فِي غَايَةِ الْبُعْدِ.

• قول (سني): (إمكان تسليمه) الإمكان يُطْلَقُ تَارَةً فِي مُقَابَلَةِ التَّعَدِّي وَتَارَةً فِي مُقَابَلَةِ التَّعَسُّرِ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا. اه. نهاية. • قول: (يعني) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ بَاعَهُ فِي الْتَهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • قول: (من غير كبير كلفة) أي، وَلَا لَمْ يَصِحَّ كَمَا قَالَ فِي الْمَطْلَبِ. اه. نهاية. • قول: (من غير كبير كلفة) قَضِيَّتُهُ، وَإِنْ احتَاجَ إِلَى مُؤَنَةٍ فَلْيُجَارِجْ. اه. زَشِيدِي. • قول: (واقْتَصَرَ عَلَيْهِ) أَيِ التَّسْلِيمِ. اه. زَشِيدِي. • قول: (وسَيَذْكُرُهُ) أي، وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ الْمُصَنَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَذْكُرُ أَوَّلًا مَحَلَّ الْإِتِّفَاقِ ثُمَّ يَذْكُرُ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ فِيمَا كَانَ تَسْلِيمُهُ يَصِحُّ بِالْإِتِّفَاقِ، وَإِمَّا كَانَ تَسْلِيمُهُ يَصِحُّ عَلَى الصَّحِيحِ. اه. مُعْنَى. • قول: (وَذَلِكَ) أَيِ اشْتِرَاطِ إِمَّاكَانٍ مَا ذَكَرَ. • قول: (وَلَا تَرُدُّ صِحَّتَهُ) أَيِ الْبَيْعِ. اه. ع. ش. • قول: (فِي نَحْوِ نَقْدِ الْخ) أَيِ بَنْعُو الْخ. اه. ع. ش. • قول: (لِصِحَّةِ الْإِسْتِدَالِ عَنْهُ) أَيِ عَنِ التَّعَمُّنِ بِخِلَافِ الْمَبِيعِ لَا يَصِحُّ الْإِسْتِدَالُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ لَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ. اه. سَم. • قول: (أَوْ بَيْعًا لِلْخ) عَطْفٌ عَلَى يَمُنُّ يَعْتَقُ عَلَيْهِ.

• قول (سني): (فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الضَّالِّ) وَفِي الْمِضْبَاحِ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُقَالُ فِيهِ ضَالٌّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى يُقَالُ فِيهِ ضَالَّةٌ وَيُقَالُ لِغَيْرِ الْحَيَوَانَاتِ ضَائِعٌ وَلَقَطَةٌ ثُمَّ قَالَ، وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْآبِقِ وَالضَّالِّ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ الْإِنْسَانُ فَالْلَفْظُ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ غَيْرَهُ فَيَبْتَنِي أَنْ يُقَالَ ضَالَّةٌ. انْتَهَى. وَعَلَيْهِ فَقَيَّ كَلَامَ الْمُصَنَّفِ تَجَوُّزُ إِمَّا بِاسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، وَإِمَّا بِاسْتِعْمَالِهِ فِي مَقْهُومِ كُلِّ يَعْتَمِدُهَا، وَهُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَ الْحَقِيقَةِ بِمُقْهَمِ الْمَجَازِ. اه. ع. ش. وَيَأْتِي عَنِ الْمُعْنَى فِي الضَّالِّ خِلَافَ مَا ذَكَرَهُ عَنِ الْمِضْبَاحِ عَلَى أَنَّ ظَاهِرَ صَنِيعِ الشَّارِحِ كَالْتِهَامِ حَمْلَ الضَّالِّ هُنَا عَلَى غَيْرِ الْآدَمِيِّ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ. • قول: (كَبَيْعِ نَذٍ لِلْخ) أَيِ شَرَدٍ وَنَقَرٍ. • قول: (وَطَيْرٍ سَائِبٍ) أَيِ، وَإِنْ اغْتَادَ الْعَوْدَ إِلَى مَحَلِّهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى، وَأَسْنَى. • قول: (وَنَحْلٍ لَيْسَتْ أُمُّهُ فِي الْكُوَارَةِ) حَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي صِحَّةِ بَيْعِ النَّحْلِ

• قول: (لِصِحَّةِ الْإِسْتِدَالِ) بِخِلَافِ الْمَبِيعِ لَا يَصِحُّ الْإِسْتِدَالُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ لَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ. • قول: (وَنَحْلٍ لَيْسَتْ أُمُّهُ فِي الْكُوَارَةِ) حَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي صِحَّةِ بَيْعِ النَّحْلِ مِنْ رُؤْيَاهُ فِي

يَتَوَقَّفُ أَحَدُهُ مِنْهَا عَلَى كَبِيرِ كُلْفَةٍ عُرْفًا (وَالْآبِقِ)، وَإِنْ عُرِفَ مَحَلُّهُ وَيَخْتَصُّ بِالْأَدْمِيِّ (وَالْمَفْصُوبِ) وَلَوْ لِمَنْفَعَةِ الْعِنَقِ لِلْعَجْزِ عَنْ تَسْلِيمِهَا وَتَسْلِيمِهَا حَالًا.....

مِنْ رُؤْيَتِهِ فِي الْكَوَارَةِ أَوْ حَالِ خُرُوجِهِ مِنْهَا أَوْ دُخُولِهِ إِلَيْهَا، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ أَمِّهِ فِي الْكَوَارَةِ لِيَتَأْتِيَ تَسْلُمُهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْكَوَارَةُ بِضَمِّ الْكَافِ وَقَتُّهَا مَعَ تَشْدِيدِ الْوَاوِ فِيهِمَا وَمَعَ تَخْفِيفِهَا فِي الْأَوَّلَى الْخَلِيَّةِ وَحَكَى أَيْضًا كَسْرَ الْكَافِ مَعَ تَخْفِيفِ الْوَاوِ . اهـ .

(فَرَعَ): قَالَ فِي الرُّوْضِ آخِرَ الْبَابِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ وَالْبَقِيعِ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَفِي مَعْنَى أَشْجَارِ الْحَرَمِ أَحْجَارُهُ وَثَرَابُهُ . انْتَهَى . أَيِ، وَإِنْ جَازَ اسْتِعْمَالُ أَحْجَارِهِ وَثَرَابِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَظَاهِرُهُ امْتِنَاعُ بَيْعِ الْمَذْكُورَاتِ وَلَوْ فِي الْحَرَمِ فَلَوْ بَاعَ شَيْئًا مِنْ أَحْجَارِهِ أَوْ مِنَ الْآبِيَةِ الْمُتَّخِذَةِ مِنْ ذَلِكَ خَارِجَهُ أَوْ فِيهِ وَتَعَدَّى الْمُشْتَرِي بِتَقْلِهِ إِلَى خَارِجِهِ فَيَتَنَبَّهُ أَنْ يَجُوزَ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ لَهُ اسْتِعْمَالَهُ، وَإِنْ أَيْمَ بِتَقْلِهِ وَعَدَمَ رَدِّهِ؛ لَأَنَّ مُجَرَّدَ الْإِسْتِعْمَالِ جَائِزٌ فِي نَفْسِهِ فَلْيُرَاجَعْ . اهـ . سَمِ قَالَ الْمُغْنِي وَأَمَّهُ يَمْسُوهُ، وَهُوَ أَمِيرُهُ وَالْخَلِيَّةُ بَيْتٌ يُعْمَلُ لِلتَّحْلِ مِنْ عِيدَانِ كَمَا قَالَهُ فِي الْمُحْكَمِ . اهـ .

• قَوْلُهُ: (يَتَوَقَّفُ أَحَدُهُ مِنْهَا عَلَى كَبِيرِ كُلْفَةٍ الْخ) أَيِ فَإِنْ سَهَّلَ صَحَّ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ الْمَاءُ رُؤْيَتَهُ . اهـ . نِهَآيَةُ زَادَ الْمُغْنِي وَبُرْجُ الطَّائِرِ كَالْبِرْكََةِ لِلتَّسْمِكِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م رُؤْيَتُهُ وَيَكْفِي فِي الرُّؤْيَةِ الرُّؤْيَةُ الْعُرْقِيَّةُ فَلَا يَشْتَرَطُ رُؤْيَةُ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ . اهـ . • قَوْلُهُ: (وَإِنْ عُرِفَ مَحَلُّهُ) أَيِ وَالصُّورَةُ أَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى رَدِّهِ . اهـ . رَشِيدِي . • قَوْلُهُ: (وَيَخْتَصُّ بِالْأَدْمِيِّ) لَكِنَّهُ مَخْصُوصٌ فِي اللَّفْظِ عَلَى مَا فِي الْمِصْبَاحِ بِمَنْ هَرَبَ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا كَذِّ نَعَبٍ أَمَّا مَنْ هَرَبَ مِنْهُمَا فَيُقَالُ لَهُ هَارِبٌ لَا آبِقٌ . اهـ . ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي الضَّالَّ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الْحَيَوَانِ إِنْسَانًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَأَمَّا الْآبِقُ فَقَالَ التَّعَالِيُّ لَا يُقَالُ لِلْعَبْدِ آبِقٌ إِلَّا إِذَا كَانَ ذَهَابَهُ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا كَذِّ فِي الْعَمَلِ، وَإِلَّا فَهُوَ هَارِبٌ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَكِنَّ الْفُقَهَاءَ يُطْلِقُونَهُ عَلَيْهِمَا . اهـ .

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (وَالْمَفْصُوبُ) أَيِ مِنْ غَيْرِ غَاصِبِهِ . اهـ . مُغْنِي . • قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِمَنْفَعَةِ الْعِنَقِ) رَاجِعٌ إِلَى الْآبِقِ وَالْمَفْصُوبِ . اهـ . ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: وَلَوْ لِمَنْفَعَةِ الْعِنَقِ أَيِ بَانَ اشْتِرَاؤُهُ لِيَعْتَقَهُ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ مِنْ صِحَّةِ شِرَائِهِ مَنْ يَغْتَنِقُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ . اهـ .

الْكَوَارَةُ أَوْ حَالِ خُرُوجِهِ مِنْهَا أَوْ دُخُولِهِ إِلَيْهَا، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ أَمِّهِ فِي الْكَوَارَةِ لِيَتَأْتِيَ تَسْلُمُهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْكَوَارَةُ بِضَمِّ الْكَافِ وَقَتُّهَا مَعَ تَشْدِيدِ الْوَاوِ فِيهِمَا وَمَعَ تَخْفِيفِهَا فِي الْأَوَّلَى الْخَلِيَّةِ وَحَكَى أَيْضًا كَسْرَ الْكَافِ مَعَ تَخْفِيفِ الْوَاوِ . اهـ .

(فَرَعَ): قَالَ فِي الرُّوْضِ آخِرَ الْبَابِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ وَالْبَقِيعِ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَفِي مَعْنَى أَشْجَارِ الْحَرَمِ أَحْجَارُهُ وَثَرَابُهُ . انْتَهَى . أَيِ، وَإِنْ جَازَ اسْتِعْمَالُ أَحْجَارِهِ وَثَرَابِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَظَاهِرُهُ امْتِنَاعُ بَيْعِ الْمَذْكُورَاتِ وَلَوْ فِي الْحَرَمِ فَلَوْ بَاعَ شَيْئًا مِنْ أَحْجَارِهِ أَوْ مِنَ الْآبِيَةِ الْمُتَّخِذَةِ مِنْ ذَلِكَ خَارِجَهُ أَوْ فِيهِ وَتَعَدَّى الْمُشْتَرِي بِتَقْلِهِ إِلَى خَارِجِهِ فَيَتَنَبَّهُ أَنْ يَجُوزَ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ لَهُ اسْتِعْمَالَهُ، وَإِنْ أَيْمَ بِتَقْلِهِ وَعَدَمَ رَدِّهِ؛ لَأَنَّ مُجَرَّدَ الْإِسْتِعْمَالِ جَائِزٌ فِي نَفْسِهِ فَلْيُرَاجَعْ .

لوجود حائل بينه وبين الانتفاع مع إمكانه فلا تردُّ صِحَّةُ شراءِ الزمَنِ لِمَنْفَعَةِ العِثْقِ. (فَإِنْ بَاعَهُ) أي المَفْصُوبَ ومثله الآخران أو ما ذُكِرَ فيشملُ الثلاثة (لِقَادِرٍ عَلَى انْتِزَاعِهِ) أو رَدُّهُ (صَحَّ عَلَى

قَوْلِهِ: (لِوُجُودِ حَائِلٍ الْفَحْ) قال في شَرْحِ الرُّوضِ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَنَفْعَةٌ سِوَى العِثْقِ يَصِحُّ بَيْعُهُمْ فِيهِ نَظَرٌ لِعَدَمِ قُدْرَةِ الْمُشْتَرِي عَلَى تَسْلِيمِهِمْ لِمَلِكِهِمْ. اهـ. وَقَضِيَّتُهُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ بَيْعِ الزَّمَنِ المَفْصُوبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَفْعَةٌ سِوَى العِثْقِ بَانَ لَمْ يَصْلُحْ لِنَحْوِ الجِرَاسَةِ لِفَقْدِ حَوَاسِهِ وَمَنَافِعِهِ. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهَابِي: وَقَضِيَّتُهُ أَيِ الْفَرْقِ بَيْنَ نَحْوِ المَفْصُوبِ وَالزَّمَنِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَيُّ الضَّالِّ وَالْأَيُّقِ وَالْمَفْصُوبِ مَنَفْعَةٌ سِوَى العِثْقِ يَصِحُّ بَيْعُهُمْ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا، وَقَوْلُ الْكَافِي يَصِحُّ بَيْعُ الْعَبْدِ النَّاتِي؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْاِنْتِفَاعَ بِمِقْتَضَى تَقَرُّبِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِخِلَافِ الجِمَارِ النَّاتِي مَمْنُوعٌ، وَنَصَحَ كِتَابَةُ الْأَيُّقِ وَالْمَفْصُوبِ إِنْ تَمَكَّنَا مِنَ التَّصَرُّفِ كَمَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُمَا وَعِثْقُهُمَا فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنَا مِنْهُ فَلَا. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مَمْنُوعٌ أَيِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالجِمَارِ فِي عَدَمِ الصَّحَّةِ إِلَّا لِمَنْ قَدَرَ عَلَى رَدِّهِ، وَقَوْلُهُ: م ر كَمَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُمَا أَيِ بَانَ يَأْذَنُ السَّيِّدُ لِلْأَيُّقِ أَوِ المَفْصُوبِ فِي النِّكَاحِ. اهـ. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر كَمَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُمَا أَيِ كَمَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ السَّيِّدِ لِتَاهُمَا بَانَ تَكُونَا أَمْتَيْنِ فَهُوَ مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَنْسَبُ بِمَا قَبْلَهُ وَبِمَا بَعْدَهُ مِنَ الْكِتَابَةِ وَالْعِثْقِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْجَمِيعَ مِنْ فِعْلِ السَّيِّدِ وَمَا صَوَّرَهُ بِهِ شَيْخُنَا فِي الْحَاشِيَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (فَلَا تَرُدُّ صِحَّةُ شِرَاءِ الزَّمَنِ) أَيِ إِذْ لَيْسَ ثَمَّ مَنَفْعَةٌ حِيلَ بَيْنَ الْمُشْتَرِي وَبَيْنَهَا. اهـ. نِهَابَةٌ.

قَوْلُهُ (سَيِّ): (فَإِنْ بَاعَهُ لِقَادِرٍ عَلَى انْتِزَاعِهِ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَاعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ الْمُتَنِ كَلَامُهُمْ أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا قَدَرَ عَلَى الْاِنْتِزَاعِ يَلْزَمُهُ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ أَيْضًا، وَأَنَّهُ لَا يُخَيَّرُ حَيْثُئِذَا إِذَا لَمْ يَتَزَوَّجْهُ لِهَ الْبَائِعِ وَيُوجِبُهُ بَانَ الْمُشْتَرِي وَطَرْنُ نَفْسِهِ عَلَى ذَلِكَ لِدُخُولِهِ فِي الْعَقْدِ عَالِمًا بِهِ فَلَا نَظَرَ لِقُدْرَةِ الْبَائِعِ حَيْثُئِذَا. انْتَهَى. اهـ. سَمِ بِحَذْفِ. قَوْلُهُ: (فَيُشْمَلُ الْفَحْ) مُتَّفَعٌ عَلَى الْجَوَابِ الثَّانِي. اهـ. رَشِيدِي.

قَوْلُهُ: (لِوُجُودِ حَائِلٍ الْفَحْ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَنَفْعَةٌ سِوَى العِثْقِ يَصِحُّ بَيْعُهُمْ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِعَدَمِ قُدْرَةِ الْمُشْتَرِي عَلَى تَسْلِيمِهِمْ لِمَلِكِهِمْ لِغَيْرِهِ. اهـ. وَقَضِيَّتُهُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ بَيْعِ الزَّمَنِ المَفْصُوبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَفْعَةٌ سِوَى العِثْقِ بَانَ لَمْ يَصْلُحْ لِنَحْوِ الجِرَاسَةِ لِفَقْدِ حَوَاسِهِ وَمَنَافِعِهِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ بَاعَهُ لِقَادِرٍ عَلَى انْتِزَاعِهِ الْفَحْ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. وَاعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ الْمُتَنِ كَلَامُهُمْ أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا قَدَرَ عَلَى الْاِنْتِزَاعِ يَلْزَمُهُ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ أَيْضًا، وَأَنَّهُ لَا يُخَيَّرُ حَيْثُئِذَا إِذَا لَمْ يَتَزَوَّجْهُ لِهَ الْبَائِعِ وَيُوجِبُهُ بَانَ الْمُشْتَرِي وَطَرْنُ نَفْسِهِ عَلَى ذَلِكَ لِدُخُولِهِ فِي الْعَقْدِ عَالِمًا بِهِ فَلَا نَظَرَ لِقُدْرَةِ الْبَائِعِ حَيْثُئِذَا فَانْدَفَعَ مَا قَبِلَ التَّسْلِيمَ وَاجِبٌ عَلَى الْبَائِعِ فَكَيْفَ يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي؟. نَعَمْ يُشْكِلُ عَلَى مَا هُنَا قَوْلُهُمْ فِي الْإِجَارَةِ لَا يَلْزَمُ الْمَالِكُ الْاِنْتِزَاعَ، وَإِنْ قَدَرَ بَلْ يَتَخَيَّرُ الْمُسْتَأْجِرُ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَانَ الْمَنَفْعَةِ هِيَ الْمَقْصُودَةُ ثُمَّ قَلَّوْا أَمَهَلْنَا الْمُسْتَأْجِرَ إِلَى الْاِنْتِزَاعِ لَفَاتَتْ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ مِنْهَا بَلَا عَوَاضٍ فِيهِ إِنْجَحَافٌ فَخَيَّرَ مُطْلَقًا بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ الْمَقْصُودَ الْعَيْنَ وَلَا قَوَاتٍ فِيهَا فَلَمْ يُخَيَّرْ إِلَّا حَيْثُ عَلِمَ الضَّرَرُ. اهـ. وَالْإِشْكَالُ

الصحيح) حيث لا مؤنة لها وقع تنوّف قدرته عليها ليتسّر وصوله إليه حينئذ ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع واحتاج لمؤنة أو لا؛ لأنه يُعتَقَر عند الجهل ما لا يُعتَقَر عند العلم أو طرأ عجزه بعده تخيّر للاطلاع على العيب في الأولى وحُدُوثه قبل القبض في الثانية فإن اختلفا في المعجز حلف المشتري ولو قال كنت أظن القدرة فإن عجزها حلف وبأن عدم انعقاد البيع (ولا يصح بيع) ما يعجز عن تسليمه أو تسليمه شرعاً كجذع في بناء وقص في خاتم و(نصف) مثلاً (مُعَيَّن) خرج الشائع لانتفاء إضاعة المال عنه (من الإناء والسيف) ولو حقيرين ليُطلان نفيهما

• فود: (حيث لا مؤنة إلخ) أي ولا مشقة كما بحثه الشهاب سم من مسألة السمل في البركة. اهـ.
 رشيد في وفي المعني ما يوافق بحث سم. • فود: (لها وقع) أي بالنسبة للمشتري اهـ ع ش.
 • فود: (واحتاج إلخ) الأولى حذف الواو. • فود: (واحتاج لمؤنة) اعتمد شيخنا الشهاب الزملي البطلان هنا أيضاً كما في حالة العلم. اهـ. سم عبارة النهاية ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع تخيّر إن لم يحتاج إلى مؤنة على قياس ما مر عن المطلب، وإلا أي بأن احتاج إلى مؤنة فلا يصح خلافاً لبعض المتأخرين. اهـ. قال الرشيد في معني شيخ الإسلام وتبعه حج. اهـ. • فود: (أو طرأ إلخ) عطف على جهل إلخ. • وفود: (تخيّر) جواب لو قال سم التخيّر ثابت في الأولى، وإن لم يدخل وقت وجوب التسليم كما في العباب تبعاً للإمام وفي الثانية لا يثبت إلا بعد وجوب التسليم كما في العباب تبعاً للإمام أيضاً والفرق بينهما لا ينع. اهـ. • فود: (فإن اختلفا) إلى التنبه في النهاية إلا قوله ولو حقيرين، وقوله: وكحشبة إلى وجزء. • فود: (في المعجز) الظاهر شموله للطاري والأصلي معاً. • فود: (حلف إلخ) أي مع أنه يدعي الفساد، وهل كذلك لو اختلفا فادعى المشتري أنه كان عاجزاً عند البيع كالبايع فيصدق مع أنه مدعي الفساد. اهـ. سم أقول بل كلام الشارح شامل له كما مر ويغده أيضاً قول ع ش قوله: حلف أي أنه لم يكن قادراً على الإنزع إذ لا يعلم إلا منه. اهـ. • فود: (وبأن عدم انعقاد البيع) وعلى هذا استثنى هذه من قاعدة مدعي الصحة. اهـ. ع ش. • فود: (ما يعجز) إلى التنبه في المعني إلا قوله ولو حقيرين، وقوله أو أسطوان، وقوله وكحشبة إلى وذلك. • فود: (أو تسليمه) الأولى حذف الألف. اهـ. ع ش.

• فود (سني): (من الإناء) يتجه أن يستثنى إناء التقدي فيصح بيع نصف معين منه لحرمه اقتنائه وجوب

متوّف على أن صورة الإجارة شاملة لقدرة المستاجر أيضاً. • فود: (واحتاج لمؤنة) اعتمد شيخنا الشهاب الزملي البطلان هنا أيضاً كما في حالة العلم. • فود: (تخيّر) التخيّر ثابت في الأولى، وإن لم يدخل وقت وجوب التسليم كما في العباب تبعاً للإمام وفي الثانية لا يثبت إلا بعد وجوب التسليم كما في العباب تبعاً للإمام أيضاً والفرق بينهما لا ينع فليتأمل. • فود: (حلف) أي مع أنه يدعي الفساد، وهل كذلك لو اختلفا فادعى المشتري أنه كان عاجزاً عند البيع كالبايع فيصدق مع أنه مدعي الفساد.

• فود: (من الإناء) يتجه أن يستثنى إناء التقدي فيصح بيع نصف معين منه لحرمه اقتنائه وجوب كسره

بكسره (ونحوهما) مِمَّا تَنْقُصُ قِيَمَتَهُ أَوْ قِيَمَةَ الْبَاقِي بِكسره أَوْ قَطْعِهِ نَقْصًا يُحْتَقَلُ بِمِثْلِهِ كَتَوْبٍ غَيْرِ غَلِيظٍ وَكَجِدَارٍ أَوْ أَسْطُوَانٍ فَوْقَهُ شَيْءٌ أَوْ كُلُّهُ قِطْعَةً وَاحِدَةً مِنْ نَحْوِ طِينٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ صُفُوفٍ مِنْ لَبْنٍ أَوْ أَجْرٍ وَلَمْ تُجْعَلِ النِّهَايَةُ صَفًا وَاحِدًا إِذْ نَقَصَ الْبَاقِي حَيْثُ يُنْزَعُ مِنْ جِهَةِ انْفِرَادِهِ كَأَحَدٍ زَوْجِي الْخُفِّ، وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ لِإِمْكَانِ اسْتِنْرَاكِهِ وَكَخَشَبَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ سَفِينَةٍ وَجِزءٍ مُعَيَّنٍ مِنْ حَيٍّ لَا مَذْكُورٍ وَذَلِكَ لِلْعَجْزِ عَنْ تَسْلِيمِ كُلِّ ذَلِكَ شَرْعًا لِتَوَقُّفِهِ عَلَى مَا يُنْقُصُ مَالِيَّتَهُ، وَقَدْ نُهَيْنا عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَفَارَقَ بَيْعَ نَحْوِ أَحَدٍ زَوْجِي الْخُفِّ وَذِرَاعٍ مُعَيَّنٍ مِنْ أَرْضٍ لِإِمْكَانِ بَلِّ سَهُولَةٍ تَدَارِكُ نَقْصَهُمَا إِنْ فُرِضَ ضَيْقُ مُرَافِقِ الْأَرْضِ بِالْعَلَامَةِ.

كسره فالتقص الحاصل فيه موافق للمطلوب فلا يفرض رسم على حنج ويؤخذ من قوله لإحزمة أفينائه إلخ أن الكلام في إناء بهذه الصفة إما إناء احتيج لاستعماله لدواء فلا يجوز بيع نصف معين منه. اه. ع ش. فود: (يختل إلخ) أي يهتّم قال في المضاح حقلت بقلان فمت بامرء ولا تختل بامرء أي لا تبال ولا تهتّم به واحتملت به اهتتمت به. اه. ع ش. فود: (أو أسطوان) أي عمود. اه. ع ش.

فود: (فوقه إلخ) أي فوق الجدار أو الأسطوان وكذا ضمير قوله أو كله قطعة إلخ قال المفتي والاسنى؛ لأنه لا يمكن تسليمه إلا بهدم ما فوقه في الأولى، وهدم شيء منه في الثانية. اه.

فود: (أو صفوف إلخ) عطف على قوله قطعة إلخ عبارة المفتي والاسنى وكذا إذا كان الجدار من لبن أو أجر ولا شيء فوقه وجعلت النهاية نصف سلك اللبن أو الأجر فإن جعلت النهاية صفاً من صفوفها صح فإن قيل هذا مشكّل؛ لأن موضع الشق قطعة واحدة من طين أو غيره؛ ولأن رفع بعض الجدار ينقص قيمة الباقي فليفسد البيع كبيع جذع في بناء أجيب عن الأول بأن الغالب أن نحو الطين الذي بين اللبانات لا قيمة له وعن الثاني بأن نقص القيمة من جهة انفراده فقط، وهو لا يؤثر بخلاف الجذع فإن إخراجَه يؤثر صففاً في الجدار. اه. فود: (حيث) أي حين جعل النهاية صفاً واحداً. اه. كزدي.

فود: (كأحد زوجي خف) أي، وأحد مضراعي باب. اه. مفتي. فود: (لإمكان استنراكه) أي بئراء البائع ما باعه أو بئراء المشتري ما بقي. اه. مفتي. فود: (وكخشبة إلخ) عطف على كتوب إلخ. فود: (وذلك) أي عديم صحة ما ذكر. فود: (لتوقفه) أي التسليم (على ما) أي كسر أو قطع (ينقص ماله) أي ماله المبيع أو الباقي نقصاً لا يمكن تداركه. فود: (وقد نهينا عن إضاعة المال) أي فهي حرام. اه. مفتي. فود: (وفارق) أي بيع ما ذكر حيث لا يصح. فود: (تدارك نقصهما) أي نقص الخف والأرض. فود: (إن فرض إلخ) عبارة المفتي وفرقوا بينه وبين صحة بيع ذراع من أرض بأن التميز فيها يحصل بنصب علامة بين المالكين بلا ضرر فإن قيل قد تنصق مرافق الأرض بالعلامة وتنقص القيمة فيتبني إلحاقها بالتوب أجيب بأن النقص فيها يمكن تداركه بخلاف التوب. اه.

فود: (بالعلامة) متعلق بضيق لا بتدارك كما لا يخفى ولعل التدارك يحصل بئراء قطعة أرض بجانيها أو نحو ذلك. اه. رشدي.

(تنبيه) هل يُضَيِّطُ الاحتفالُ هنا بما في نحو الوكالةِ والحجرِ من اغتفارِ واحدٍ في عشرةٍ لا أكثرَ إلى آخرٍ ما يأتي أو يُقالُ الأمرُ هنا أوسعُ ويُفَرَّقُ بأنَّ الضياعَ هناك مُحَقَّقٌ فاحتيطَ له بخلافه هنا كُلُّ مُحْتَمَلٍ، وهل المرادُ النقصُ بالنسبةِ لمحلِّ العقدِ، وإنْ خالفَ سيمرُه سيمرُ بقيةِ أمثاله من البلدِ أو بالنسبةِ لأغلبِ محالِّها كُلُّ مُحْتَمَلٍ أيضًا ولو قيلَ في الأولى بالأوَّلِ، وفي الثانيةِ بالثاني لم يغلُظ.

(ويصحُّ) البيعُ للبعضِ المُعَيَّنِ (في الثوبِ الذي لا ينقصُ بقطعه) كغليظِ الكبراسِ (في الأصحِّ) وفي النفيسِ بطريقَةٍ هي موافقَتُهُما على شراءِ البعضِ ثم بقطعِ البائعِ ثم بمقدارِ فيصحُّ اتفاقًا واغْتِفِرَ له القطعُ مع كونه نقصًا واحتمالُ أنْ لا يَقَعَ شراءُ لأنه لم يُلْجَأْ إليه بعقدٍ، وإنما فَعَلَ رجاءُ الرِّبْحِ وبينهما فرقٌ (ولا) يصحُّ بيعُ غَيْرِ تَعَلُّقٍ بها حقٌّ يفوتُ بالبيعِ لله تعالى.....

• فَوَدَّ: (تنبيه) إلى المتنِ ذَكَرَهُ ع ش عن الشارحِ وَسَكَتَ عليه. • فَوَدَّ: (وإنْ خالفَ سيمرُه) أي محلَّ العقدِ وكذا ضميرُ بقيةِ أمثاله. • فَوَدَّ: (لأغلبِ محالِّها) أي بلدةِ العقدِ. • فَوَدَّ: (في الأولى) أي في مسألةِ ضَبِطِ الاحتفالِ بالأوَّلِ أي بما يأتي في نحوِ الوكالةِ إلخ (وقوله: وفي الثانيةِ) أي في مسألةِ محلِّ النقصِ بالثاني أي باعتبارِ أغلبِ محالِّ بلدِ العقدِ. • فَوَدَّ: (البيعُ للبعضِ) إلى قولِ المتنِ الرابعِ في النهايةِ والمُغْنِي إلَّا قوله وكأرضٍ إلى ونحوِ المزهونِ. • فَوَدَّ: (كغليظِ الكبراسِ) أي القطنِ. اهـ. ع ش أي الثوبِ من القطنِ كما في القاموسِ لكنَّ المرادُ هنا أعمُّ بزمانٍ. • فَوَدَّ: (وفي النفيسِ بطريقَةٍ إلخ) نعم لو زيدَ له على قيمةِ المقطوعِ ما يساوي النقصَ الحاصلَ في الباقي فالظاهرُ صحَّةُ البيعِ ولا حُرْمَةُ حَبِثِهِ في القطعِ إذ لا إضاعةَ مالٍ حَبِثِيذٌ فلا يحتاجُ إلى حيلةٍ شُوبَرِيٍّ. اهـ. بَجَرِيْمِيٍّ. • فَوَدَّ: (هي) أي الطريقَةُ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (موافقَتُهُما إلخ) أي موافقةَ الماقدِّينَ على شراءِ البعضِ إلخ، وأوَّلَى من ذلك كما قال الزَّركَشِيُّ أنْ يَشْتَرِيَهُ مُشَاعًا ثم يَقْطَعَهُ؛ لأنَّ بَيْعَ الْجُزْءِ جَائِزٌ مُطْلَقًا وَيَصِيرُ الْجَمِيعُ مُشْتَرَكًا. اهـ. مُغْنِي، وقد تقدَّم في الشارحِ كالنَّهْيَةِ في شرحِ يَضِفُ مُعَيَّنٍ ما يَمْنَعُهُ. • فَوَدَّ: (واغْتِفِرَ له القطعُ إلخ) عبارةُ المُغْنِي وظاهرُه أنَّه لا يَحْرُمُ القطعُ، وَوَجْهُهُ أنَّه حَلٌّ لطريقِ البيعِ فاحتِجِلَ لِلْحَاجَةِ ولا حاجةٌ إلى تأخيرِهِ عَنْ البيعِ. اهـ. • فَوَدَّ: (واحتِمَالِ إلخ) عَطَفَ على كَوْنِهِ إلخ. • فَوَدَّ: (إليه) أي القطعِ. • فَوَدَّ: (وبَيْنَهُمَا فَرْقٌ) أي ثم إنْ كانَ المُشْتَرِي عَالِمًا غَيْرَ مُرِيدٍ لِلشُّرَاءِ بَاطِنًا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَوَاطَأَ الْبَائِعِ لِتَغْيِيرِهِ بِمَوَاطِئِهِ، وإنْ كَانَ مُرِيدًا لَهُ ثُمَّ عَرَضَ لَهُ عَدَمُ الشُّرَاءِ بَعْدَ لَمْ تَحْرُمِ الْمَوَاطَأَ وَلَا عَدَمُ الشُّرَاءِ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ فِي النِّقْصِ الْحَاصِلِ بِالْقَطْعِ فِيهِمَا وَيَصْدُقُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْغَمُ إِلَّا مِنْهُ اهـ ع ش.

• فَوَدَّ (سُئِلَ): (ولا يصحُّ بيعُ المزهونِ إلخ) ولا يَبِيعُ قُلُجٌ وَجَمَدٌ، وَهُمَا يَسْلَانِ قَبْلَ رَزْنِهِمَا هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمَا قِيَمَةٌ عِنْدَ السَّيْلَانِ، وَالْأَقْبَنِي كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْفَسِخُ، وَإِنْ زَالَ الْإِسْمُ كَمَا لَوْ اشْتَرَى بِيضًا فَفَرَّخَ قَبْلَ قَبْضِهِ وَالْجَمَدُ بِسُكُونِ الْمِيمِ هُوَ الْمَاءُ الْجَائِدُ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: إِنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْفَسِخُ لَا تَظْهَرُ مُقَابَلَةُ هَذَا لِمَا قَبْلَهُ فَإِنَّ مُقَابِلَ عَدَمِ الصَّحَّةِ هُوَ الصَّحَّةُ دُونَ عَدَمِ الْإِنْفَسَاحِ بَلْ حَقُّ الْمُقَابَلَةِ يَصِحُّ وَلَا يَنْفَسِخُ، وَقَوْلُهُ: فَفَرَّخَ قَبْلَ قَبْضِهِ أَي فَإِنَّهُ لَا يَنْفَسِخُ بَيْعُهُ. اهـ.

كماءٍ تَعَيَّنَ لِلطُّهْرِ أَوْ لآدَمِيٍّ كَتُوبٍ اسْتَحَقَّ الْأَجِيرُ حَبْسَهُ لِقَبْضِ أَجْرِهِ قَصْرَهُ مَثَلًا أَوْ إِثْمَامِ
الْعَمَلِ فِيهِ وَكَأَرْضٍ أَوْ ذَنْ مَالِكِهَا فِي زَرْعِهَا فَحَرْثُهَا الْمَأْذُونُ لَهُ، وَقُلْعُ شَجَرِهَا، وَأَقَامَ زُبْرُهَا فَلَا
يَصِحُّ بَيْعُ الْمَالِكِ لَهَا وَلَا رَهْنُهَا قَبْلَ إِرْضَائِهِ فِي عَمَلِهِ بِإِعْطَائِهِ مُقَابِلَهُ، وَهُوَ مَا زَادَ مِنَ الْقِيَمَةِ
بَسْبِئِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَذَلِكَ لِتَعَدُّرِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا بِدُونِ ذَلِكَ الْعَمَلِ الْمُحْتَرَمِ الْمُتَعَلِّقِ بِهَا وَنَحْوِ
(الْمَرْهُونِ) جُمْلَةً بَعْدَ الْقَبْضِ أَوْ شَرْعًا مِنْ غَيْرِ مُرْتَبِنِهِ (بِغَيْرِ إِذْنِ مُرْتَبِنِهِ وَلَا) الْقِرْنِ (الْجَانِبِيِّ الْمُتَعَلِّقِ
بِرَقَبَتِهِ مَالًا) لِيَكُونَ جَنَى خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ أَوْ عَمْدًا وَغُفِيَ عَلَى مَالٍ أَوْ أَتْلَفَ مَالًا أَوْ أَتْلَفَ مَا

فَوُدَّ: (كَمَا تَعَيَّنَ لِلطُّهْرِ) أَي بَانَ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ ثَمَّ مَا يَتَطَهَّرُ بِهِ غَيْرُهُ. اهـ ع ش.

فَوُدَّ: (لِقَبْضِ أَجْرِهِ قَصْرَهُ مَثَلًا) الْخُ: عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا لَوْ قَصَرَ التَّرَبُّ أَوْ صَبَّغَهُ، وَقُلْنَا الْقِصَارَةُ عَيْنٌ
فَإِنْ لَهُ الْحَبْسُ إِلَى قَبْضِ الْأَجْرَةِ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ قَصَارًا عَلَى قَصْرِ تَرَبُّ لَيْسَ لَهُ بَيْعُهُ مَا لَمْ يَقْصِرْهُ جَزْمًا بِهِ فِي
بَابِ بَيْعِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ. اهـ. فَوُدَّ: (أَوْ إِثْمَامِ) الْخُ: عَطَفَ عَلَى قَبْضِ الْخُ. فَوُدَّ: (وَأَقَامَ زُبْرَهَا) فِي
عَطَفَ عَلَى كَتُوبِ الْخُ. فَوُدَّ: (زُبْرُهَا) أَي قَوَّتُهَا. اهـ. كُرْدِي. فَوُدَّ: (فِي هَمَلِهِ) شَامِلٌ لِلْحَرْثِ
وَسَيَاتِي فِي الْعَارِيَةِ أَنْ مُعِيرَ الْأَرْضِ لَوْ رَجَعَ بَعْدَ الْحَرْثِ قَبْلَ الزَّرْعِ لَمْ يَغْرَمْ أَجْرَةَ الْحَرْثِ فَلْيَنْظُرْ هَذَا مَعَ
ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُمْكِنْ زَرْعُهَا إِلَّا بَعْدَ حَرْثِهَا وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا امْكَنَ بِدُونِهِ. اهـ. سَم،
وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي مَجْمُوعِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ وَفِيمَا يَأْتِي فِي الْحَرْثِ وَخَذَهُ فَلَا مُنَافَاةَ. فَوُدَّ: (وَهُوَ
مَا زَادَ مِنَ الْقِيَمَةِ) هَلَا كَانَ الْمُقَابِلُ أَجْرَةً مِثْلَ عَمَلِهِ، وَهُوَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قَدْرَ زِيَادَةِ الْقِيَمَةِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ
سَم. فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) الْمُسَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَالِكِ لَهَا الْخُ. فَوُدَّ: (وَنَحْوِ الْمَرْهُونِ) الْخُ: عَطَفَ
عَلَى قَوْلِهِ كَتُوبِ الْخُ. فَوُدَّ: (جُمْلَةً) أَي بَانَ يَزَهَتْهُ مَالِكُهُ عِنْدَ رَبِّ الدِّينِ. اهـ. ع ش. فَوُدَّ: (بَعْدَ
الْقَبْضِ) الْخُ: أَي أَمَّا قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ بَعْدَهُ بِإِذْنِ مُرْتَبِنِهِ فَيَصِحُّ لِإِنْتِزَاعِ الْمَانِعِ. اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ: (أَوْ شَرْعًا)
أَي بَانَ مَا تَمَّ عَلَيْهِ الْحَقُّ وَتَعَلَّقَ الْحَقُّ بِتَرَكِّيهِ. اهـ. ع ش. فَوُدَّ: (مِنْ غَيْرِ مُرْتَبِنِهِ) الْخُ: مُتَعَلِّقٌ بِبَيْعِ
الْمُقَدَّرِ فِي كَلَامِهِ قَالَ ع ش أَي؛ لِأَنَّهُ فِي قَبُولِ الْمُرْتَبِنِ لِلشِّرَاءِ إِذَا زِيَادَةً. اهـ.

فَوُدَّ (سَمِي): (وَلَا الْجَانِبِيِّ الْمُتَعَلِّقِ بِرَقَبَتِهِ مَالًا) وَخَرَجَ بَيْعُهُ عَنْهُ فَيَصِحُّ مِنَ الْمَوْبِرِ لِإِنْتِقَالِ الْحَقِّ إِلَى
ذِمَّتِهِ مَعَ وُجُودِ مَا يُؤَدِّي مِنْهُ بِخِلَافِ الْمُغْنِي لِمَا فِيهِ مِنْ إِنْطَالِ الْحَقِّ بِالْكَلِّيَّةِ إِذَا لَا مُتَعَلِّقٌ لَهُ سِوَى الرَّقَبَةِ

فَالْتَقَصُّ الْحَاصِلُ فِيهِ مُوَافَقٌ لِلْمَطْلُوبِ فِيهِ فَلَا يَضُرُّ م ر. فَوُدَّ: (فِي هَمَلِهِ) شَامِلٌ لِلْحَرْثِ وَسَيَاتِي فِي
الْعَارِيَةِ أَنْ مُعِيرَ الْأَرْضِ لِلزَّرْعِ لَوْ رَجَعَ بَعْدَ الْحَرْثِ قَبْلَ الزَّرْعِ لَمْ يَغْرَمْ أَجْرَةَ الْحَرْثِ فَلْيَنْظُرْ هَذَا مَعَ
ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُمْكِنْ زَرْعُهَا إِلَّا بَعْدَ حَرْثِهَا وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا امْكَنَ بِدُونِهِ.

فَوُدَّ: (وَهُوَ مَا زَادَ مِنَ الْقِيَمَةِ) هَلَا كَانَ الْمُقَابِلُ أَجْرَةً مِثْلَ عَمَلِهِ، وَهُوَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قَدْرَ زِيَادَةِ
الْقِيَمَةِ فَلْيُرَاجِعْ. فَوُدَّ: (الْمُتَعَلِّقِ بِرَقَبَتِهِ مَالًا) هَذَا فِي الْبَيْعِ، وَأَمَّا فِي الْعِنْتِ فَقَالَ فِي الرَّوْحِ وَيَتَقَدُّ عِنْتُ
الْجَانِبِيِّ أَي الَّذِي تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ مَالٌ مِنَ الْمَوْبِرِ لَا الْمُغْنِي، وَكَذَا اسْتِغْلَاذُ الْجَانِبِيِّ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ أَمَّا
إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقِ الْمَالُ بِالرَّقَبَةِ فَيَصِحُّ الْعِنْتُ وَالْإِسْتِغْلَاذُ مُطْلَقًا كَالْبَيْعِ حَتَّى لَوْ أَوْجَبَتْ جِنَابَةُ الْعِيدِ قِصَاصًا

سرقه مثلاً لغير المجني عليه بغير إذنه كما أرشد إليه ما قبله (في الأظهر) لِنَقْلِي حَقَّهُمَا بِالرَّقْبَةِ ومحل الثاني إن بيع لغير غرض الجناية ولم يفده السيد ولم يختر فداءه، وهو موبر والأصح لا انتقال الحق لذمته في الأخيرة، وإن جاز له الرجوع ما دام القن باقياً بملكه على أوصافه فإن باعه بعد اختياره الفداء، وقبل رجوعه عنه أجبر على أداء أقل الأمرين من قيمته والأرض فإن تعدد لفلان أو تأخر لغيره أو صبره على الحبس فبيخ البيع.....

وفي استيلاء الأمة الجانية هذا التفصيل ولا يتعلّق الأرض بولدها إذ لا جناية منه. اهـ. معني زاد الأسنى أما إذا لم يتعلّق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاء مطلقاً كالبيع حتى لو أوجبت جناية العبد قصاصاً فأعتقه سيده، وهو مغير ثم غني على مال قال البلقيني لم يتطل العتق على الأقيس، وإن بطل البيع في نظيره لقوة العتق ويلزم السيد الفداء ويتنظر يساره. اهـ. وأقره سم. هـ. فود: (لغير المجني عليه إلخ) متعلّق ببيع المقدّر في كلام المصنّف أي ولا يصح بيع الجاني المذكور لغير المجني عليه بغير إذنه. هـ. فود: (كما أرشد إليه) أي إلى التقييد بغير إذن المجني عليه، (وقوله: ما قبله) أي تفيد المصنّف عدم الصحة في مسألة المزهون بغير إذن المُرْتَهِن. اهـ. وشيدي. هـ. فود: (لِنَقْلِي حَقَّهُمَا) أي المُرْتَهِن والمجني عليه. هـ. فود: (ومحل الثاني) أي محل عدم صحة بيع الثاني، وهو الجاني اهـ. ش. هـ. فود: (والأ) أي بأن بيع لغرض الجناية أو فداء السيد بالفعل أو اختاره، وهو موبر. هـ. فود: (في الأخيرة) أي في اختيار السيد الموير الفداء. هـ. فود: (وإن جاز له الرجوع إلخ) مفهومه أنه بعد البيع يمتنع رجوعه، وهو قضيه قوله الآتي في الجناية ولو باعه بإذن المستحق بشرط الفداء لزمه وامتنع رجوعه وفي شرح العباب هنا قللم أن محل رجوعه عن الفداء ما لم يفت بشحو هرب أو يفوته بنحو بيع. انتهى. لكن لو تعدد الفداء يتبني جواز الفسخ كما لو تعدد من غير رجوع ولا يتفسخ بنفسه؛ لأنّ يقال الحق إلى ذمته مع عدم صحة الرجوع فليتاأمل. اهـ. سم. هـ. فود: (أو صبره على الحبس) أي أو مزه أسنى ومعني. هـ. فود: (فبيخ البيع) أي فسّخه المجني عليه إن شاء شرح العباب. اهـ. سم. هـ. فود: (فبيخ البيع إلخ) نعم إن أسقط الفسخ حقه كان وارث البائع فلا فسّخ إذ به يرجع العبد إلى

فأعتقه سيده، وهو مغير ثم غني على مال قال البلقيني لم يتطل العتق على الأقيس، وإن بطل البيع في نظيره لقوة العتق ويلزم السيد الفداء ويتنظر يساره. هـ. فود: (بغير إذن المجني عليه) هلاً آخره عن قوله أو اتلف إلخ قوله: ثم لم يرجع قد يفهم جواز الرجوع لكن سيأتي في جناية الرقيق قوله ما نصّه: ولو باعه بإذن المستحق بشرط الفداء لزمه وامتنع رجوعه. اهـ. وقضيه أنه بعد البيع يمتنع الرجوع، وهو مفهوم قوله هنا، وإن جاز له الرجوع ما دام القن باقياً بملكه وفي شرح العباب هنا قللم أن محل جواز رجوعه عن الفداء ما لم يفت بشحو هرب أو يفوته بنحو بيع. انتهى. لكن لو تعدد الفداء يتبني جواز الفسخ كما لو تعدد من غير رجوع ولا يتفسخ بنفسه لأنّ يقال الحق إلى ذمته مع عدم صحة الرجوع فليتاأمل. هـ. فود: (فبيخ البيع) صريح في أنه لا يتفسخ وإبارة شرح العباب أي فسّخه المجني عليه إن شاء. اهـ.

وَيَبِّعُ فِي الْجَنَابَةِ (وَلَا يَبِّعُ) فِي صِغَةِ الْبَيْعِ (تَعْلُقُهُ بِذِمَّتِهِ) كَأَنِ اشْتَرَى فِيهَا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، وَأَتْلَفَهُ أَوْ كَسَبَهُ كُمُؤْنَةً زَوْجَتَهُ لَانْتِفَاءِ تَعْلُقِ الدَّيْنِ بِالرَّقَبَةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الْبَيْعِ (وَكَذَا) لَا يَبْضُرُ (تَعْلُقُ) الْقِصَاصِ بِرَقَبَتِهِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِزَجَاءِ السَّلَامَةِ بِالْعَفْوِ كَزَجَاءِ عِصْمَةِ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَشِفَاءِ الْمَرِيضِ بَلْ لَوْ تَحْتَمَّ قَتْلُهُ كَقَاطِعِ طَرِيقِ قُتْلٍ، وَأَخَذَ مَالًا كَانَ كَذَلِكَ نَظَرًا لِحَالَةِ الْبَيْعِ أَمَّا تَعْلُقُهُ بِبَعْضِ أَعْضَائِهِ فَلَا يَبْضُرُ قَطْعًا.

(الرَّابِعُ الْمَلَكُ) فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ التَّامُّ فَخَرَجَ بَيْعٌ نَحْوِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ (لَمْ يَنْ) يَفْعُ (لَهُ الْعَقْدُ) مَنْ

مِلْكِهِ فَيَسْقُطُ الْأَرْضُ تَبَّةً عَلَى ذَلِكَ الزَّكَوْشِيِّ نِهَایَهُ وَمُعْنَى. ۞ فَوَدَّ: (وَيَبِّعُ فِي الْجَنَابَةِ) أَيْ وَيَكُونُ الْبَائِعُ لَهُ الْحَاكِمُ اهـ ع ش. ۞ فَوَدَّ: (كَأَنِ اشْتَرَى الْخَ) أَيْ أَوْ أَقَرَّ بِجَنَابَةِ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ سَيِّدُهُ وَلَا يَبْتَنَ. اهـ. ۞ مُعْنَى. ۞ فَوَدَّ: (أَوْ كَسَبَهُ) عَطَفَ عَلَى ذِمَّتِهِ فِي الْمُتَنِ. ۞ فَوَدَّ: (كُمُؤْنَةً زَوْجَتِهِ) أَيْ الَّتِي بِإِذْنِ سَيِّدِهِ نِهَایَهُ وَمُعْنَى. ۞ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَا يَبْضُرُ تَعْلُقُ الْقِصَاصِ بِرَقَبَتِهِ الْخَ) فَلَوْ قُتِلَ قِصَاصًا بَعْدَ الْبَيْعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي فَفِيهِ تَفْصِيلٌ ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضِ كَأَصْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ جَاهِلًا انْفَسَخَ الْبَيْعُ وَرَجَعَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَتَجْهِيْزُهُ عَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَمْ يَفْسَخْ لَمْ يَرْجَعْ بِشَيْءٍ. اهـ. وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ جَاهِلًا أَيْ وَاسْتَمَرَّ جَهْلُهُ إِلَى الْقَتْلِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَسْتَمِرَّ فَإِنَّهُ إِنْ فُسِّخَ عِنْدَ الْعِلْمِ فَلَا كَلَامَ، وَإِلَّا لَمْ يَرْجَعْ، وَهُوَ مُعْنَى قَوْلِهِ أَوْ بَعْدَهُ سَمَ عَلَى خَج. اهـ. ع ش.

۞ فَوَدَّ (سَيِّ): (فِي الْأَظْهَرِ) فَلَوْ عَمَّا أَيْ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبَيْعِ عَلَى مَالٍ بَطُلَ الْبَيْعُ كَمَا رَجَعَهُ الْبُلْقِينِيُّ نِهَایَهُ وَمُعْنَى زَادَ سَمَ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ الْعَفْوِ يَبْطُلُ الْبَيْعُ وَلَا أَثَرَ لِاخْتِيَارِ الْفِدَاءِ بَعْدَ الْعَفْوِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. ۞ فَوَدَّ: (كَزَجَاءِ عِصْمَةِ الْحَرْبِيِّ الْخَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَيَصِحُّ بَيْعُهُ قِيَاسًا عَلَى الْمَرِيضِ وَالْمُرْتَدِّ. اهـ.

۞ فَوَدَّ: (كَأَنِ كَذَلِكَ) أَيْ صَحَّ بَيْعُهُ كَالْمُرْتَدِّ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ. اهـ. ۞ مُعْنَى عِبَارَةُ ع ش. ۞ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيْ كَالْمُتَعَلِّقِ بِرَقَبَتِهِ قِصَاصًا. اهـ. ۞ فَوَدَّ: (فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَخُرُجٍ فِي الْمُعْنَى وَكَذَا فِي النَّهَایَةِ إِلَّا قَوْلَهُ، وَهُوَ قَوِيٌّ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ. ۞ فَوَدَّ: (التَّامُّ) أَخَذَهُ بِحَمَلِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا أُطْلِقَ انْفَصَرَ لِفَرْدِ الْكَامِلِ، (وَقَوْلُهُ: فَخَرَجَ) أَيْ يَقُولُهُ التَّامُّ، ۞ فَوَدَّ: (نَحْوُ الْمَبِيعِ الْخَ) أَيْ كَصَدَاقِ

وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ الْفَرْضَ أَنَّ السَّيِّدَ اخْتَارَ الْفِدَاءَ وَانْتَقَلَ الْحَقُّ إِلَى ذِمَّتِهِ فَلَا وَجْهَ لِانْفِسَاخِ الْبَيْعِ بِتَفْسِيهِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ فِيمَا لَوْ بَاعَ مَنْ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ قِصَاصًا ثُمَّ عُفِيَ عَلَى مَالٍ حَيْثُ يَبْطُلُ الْبَيْعُ كَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ بَطُلَ الْبَيْعُ فِي نَظَرِهِ لَوْجُودِ التَّعْلُقِ الْمُتَقَدِّمِ سَبَبُهُ بَدْوِي اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ الْعَفْوِ يَبْطُلُ الْبَيْعُ وَلَا أَثَرَ لِاخْتِيَارِ الْفِدَاءِ بَعْدَ الْعَفْوِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ۞ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَا يَبْضُرُ تَعْلُقُ الْقِصَاصِ بِرَقَبَتِهِ) فَلَوْ قُتِلَ قِصَاصًا بَعْدَ الْبَيْعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي فَفِيهِ تَفْصِيلٌ ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضِ كَأَصْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ حَاصِلُهُ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ جَاهِلًا انْفَسَخَ الْبَيْعُ وَرَجَعَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَتَجْهِيْزُهُ عَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَمْ يَفْسَخْ لَمْ يَرْجَعْ بِشَيْءٍ. اهـ. وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ جَاهِلًا أَيْ وَاسْتَمَرَّ جَهْلُهُ إِلَى الْقَتْلِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَسْتَمِرَّ فَإِنَّهُ إِنْ فُسِّخَ عِنْدَ الْعِلْمِ فَلَا كَلَامَ، وَإِلَّا لَمْ يَرْجَعْ، وَهُوَ مُعْنَى قَوْلِهِ أَوْ بَعْدَهُ الْخ.

عاقِدٍ أو مَوْكِلِهِ أو مَوْلَاهُ فَدَخَلَ الْحَاكِمُ فِي بَيْعِ مَالِ الْمُتَشَبِّعِ وَالْمُلْتَظِّطِ لِمَا يُخَافُ تَلَفَهُ، وَالظَّافِرُ بِغَيْرِ جَنْسٍ حَقُّهُ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ. (فَبَيْعُ الْفُضُولِيِّ) وَشِرَاؤُهُ وَسَائِرُ عُقُودِهِ فِي عَيْنٍ لِغَيْرِهِ أَوْ فِي ذِمَّةٍ غَيْرِهِ بِأَنْ قَالَ اشْتَرَيْتَهُ لَهُ بِأَلْفٍ فِي ذِمَّتِهِ وَهُوَ مَنْ لَيْسَ بِوَكِيلٍ وَلَا وَلِيٍّ عَنِ الْمَالِكِ (بِاطِلٌ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ وَلَا يَبِيعُ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ لَا يُقَالُ عُذْلُوهُ عَنِ التَّعْبِيرِ بِالْعَاقِدِ إِلَى مَنْ لَهُ الْعَقْدُ أَيْ الْوَاقِعُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ، وَإِنْ أَفَادَ مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُ يَشْمَلُ الْعَاقِدَ وَمَوْكِلَهُ وَمَوْلَاهُ لَكِنْ يَدْخُلُ فِيهِ الْفُضُولِيُّ وَمُرَادُهُ إِخْرَاجُهُ فَإِنَّ الْعَقْدَ يَقَعُ لِلْمَالِكِ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَازَتِهِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِصِحَّتِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْمُرَادُ مَنْ يَقَعُ لَهُ الْعَقْدُ بِنَفْسِهِ وَعَلَى الْقَدِيمِ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْإِجَازَةِ.....

المرأة وعوض الخلع المعينين وغيرهما من كل ما ضمن بعقد أي كما لو كان المال متعلقًا برقبته وقت البيع. اه. ع. ش. قود: (أو موليّه) أي ولو في خصوص هذا المال حيث جعل الشارع له ولاية عليه، وهذا هو وجه الدخول الذي أشار إليه الشارع بقوله. اه. رشيدي عبارة ع. ش. قوله: أو موليّه وجه الدخول أنه أراد بالولي من أذن له الشارع في التصرف في المال المفقود عليه، وإلا فالظافر ونحوه لا ولاية لهما على المالك. اه. قود: (والمُرَادُ أَنَّهُ الْخ) أي المبيع أي؛ لأن الكلام إنما هو في شرويه لا في شروط العاقِد فلنقطة فيه مُقَدَّرٌ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. اه. رشيدي عبارة ع. ش. إنما قال ذلك ليكون من شروط المبيع إذ الملك من صفات العاقِد والكلام في المفقود عليه. اه. قود: (لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ) أي المفقود عليه اه. ع. ش. قود: (لِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ) أي العاقِد وموكِله وموليّه. قود: (وسائر عقود البيع) عبارة المُعْنَى وَكَذَا سَائِرُ تَصَرُّفَاتِهِ الْقَائِلَةِ لِلنِّيَابَةِ كَمَا لَوْ زَوَّجَ أُمَةً غَيْرَهُ أَوْ ابْنَتَهُ أَوْ طَلَّقَ مَنكَوْحَتَهُ أَوْ اغْتَنَى عَبْدَهُ أَوْ آجَرَ دَارَهُ أَوْ وَقَفَهَا أَوْ هَبَهَا أَوْ اشْتَرَى لَهُ بَعْضَ مَالِهِ فَلَوْ عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِالتَّصَرُّفِ بِدَلِّ الْبَيْعِ لَشَمَلَ الصُّورَ الَّتِي ذَكَرْتَهَا. اه. عبارة ع. ش. قوله: م. وسائر عقود لو عَبَّرَ بِالتَّصَرُّفِ كَانَ أَعْمَ لِيَشْمَلَ الْجُلَّ أَيْضًا كَأَن طَلَّقَ أَوْ اغْتَنَى زَيْدًا قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا عَبَّرَ بِالْعَاقِدِ فِيمَا مَرَّ لِيَشْمَلَ الْبَائِعَ وَغَيْرَهُ نَاسَبَ التَّفْصِيلَ هُنَا بِقَوْلِهِ وَسَائِرُ الْخ أَوْ أَنَّ الْخِلَافَ بِالْأَصَالَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَقْذُودِ. اه. قود: (وهو) أي الفضولي. قود: (من ليس الخ) أي البائع ماله غيره بغير إذن ولا ولاية. اه. مُعْنَى. قود: (ولا ولي الخ) يَدْخُلُ فِيهِ الظَّافِرُ وَالْمُلْتَظِّطُ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَيْسَ بِوَكِيلٍ وَلَا وَلِيٍّ وَيُجَابُ بِمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِوَلِيِّ الْمَالِكِ مَنْ أَذِنَ لَهُ الشَّرْعُ فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ وَعَلَيْهِ فَكُلُّ مَنْ الظَّافِرُ وَالْمُلْتَظِّطُ وَكِلَافُ عَنِ الْمَالِكِ بِإِذْنِ الشَّرْعِ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ. اه. ع. ش. وقوله: وَكِلَافُ عَنِ الْمَالِكِ الْأَوَّلَى وَلِيٍّ الْمَالِكِ بِإِذْنِ الْخ.

قود: (أي الواقع) أي مَنْ يَقَعُ لَهُ الْعَقْدُ (كَمَا عَلِمَ) أي هذا المعنى أغني تقدير الواقع (مِمَّا تَقَرَّرَ)، وهو قوله: يَقَعُ لَهُ الْعَقْدُ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِزُّ فِي أَفَادَ يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْدُولِ إِلَيْهِ وَكَذَا ضَمِيرُ فِي أَيْ لَكِنْ يَدْخُلُ فِي الْمَعْدُولِ إِلَيْهِ الْفُضُولِيُّ عَلَى الْمَرْجُوحِ. اه. كُرْدِي. قود: (ومُرَادُهُ الْخ) أي والحال أن مراد المُصَنِّفِ إِخْرَاجُهُ وَلِذَا قَرَعَ بِطَلَانِ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ. اه. مُعْنَى. قود: (فَإِنَّ الْعَقْدَ الْخ) تَنْقِيلُ لِقَوْلِهِ يَدْخُلُ فِيهِ الْخ فَكَانَ الْاِتِّسَابُ تَقْدِيمَهُ عَلَى قَوْلِهِ وَمُرَادُهُ الْخ. قود: (بِصِحَّتِهِ) أي بَيْعِ الْفُضُولِيِّ.

فلا يرد (وفي القديم) وحكى جديداً أيضاً عقده (موقوف) على رضا المالك بمعنى أنه (إن أجاز ماله) أو وليه العقد (تفد، وإلا فلا)، وهو قوي من جهة الدليل؛ لأن حديث غزوة ظاهر فيه، وإن أجابوا عنه وظاهر كلام الشيخين هنا أن الموقوف الصحة، وقال الإمام الصحة ناجزة، وإنما الموقوف الملك وجرى عليه في الأم وخرج بقولنا أو في ذمة غيره ما لو قال في الذمة أو أطلق فيقع للمباشر وبالفضولي ما لو اشترى بمال نفسه أو في ذمته لغيره، وأذن له وسماه هو في العقد فيقع للأذن ويكون الثمن قرضاً لتضمن إذنه في الشراء لذلك بخلاف نظيره في السلم لا يصح؛ لأنه لا بد فيه من القبض الحقيقي ولا يكفي التقديري وما هنا منه إذ لا بد من

• قوله: (فلا يرد) أي الفضولي. • قوله: (بمعنى أنه إن أجاز ماله إلخ) والمعتبر إجازة من يملك التصرف عند العقد فلو باع مال الطفل قبله، وأجاز لم يتفد ومحل الخلاف ما لم يحضر المالك فلو باع مال غيره بحضرته، وهو ساكت لم يصح قطعاً كما في المجموع نهاية ومغني.

• قوله (سني): (إن أجاز ماله إلخ) ويتبني على هذا أن تكون الإجازة قورية. اه. ع ش. • قوله: (أو وليه) أي أو وكيله فيما يظهر ولعله لم يذكره؛ لأن فيه تفصيلاً، وهو أنه إذا وكله في جميع التصرفات أو خصوص ما ذكر صح تنفيذه، وإلا فلا. اه. ع ش.

• قوله (سني): (تفد) بفتح الفاء والمفعلة أي مضى اه مغني زاد ع ش ومضارعه مضموم العين بخلاف نهد المهمل فمضارعه مفتوح العين ومغناه الفراغ. اه. • قوله (سني): (وإلا فلا) أي بأن رد صريحاً أو سكت. اه. ع ش ظاهره ولو مع الرضا. • قوله: (لأن حديث غزوة إلخ) عبارة المغني ودليل ذلك ما رواه البخاري مرسلاً، وأبو داود والتزيدي وابن ماجه بإسناد صحيح (أن غزوة البارقي قال دفع إلي رسول الله ﷺ ديناراً لأشترى به شاة فاشترت به شاتين فبعت إحداهما بدينار وبحث النبي ﷺ بشاة ودينار وذكرته له ما كان من أمري فقال بارك الله لك في صفقة يمينك فكان لو اشترى الثراب لربح فيه). اه. • قوله: (وإن أجابوا عنه) أي بأنه محمول على أن غزوة كان وكيلاً مطلقاً عن رسول الله ﷺ بدليل أنه باع الشاة وسلمها وعند القائل بالجواز يمتنع التسليم بدون إذن المالك نهاية ومغني وسَم.

• قوله: (إن الموقوف الصحة) مُعْتَمَد. اه. ع ش. • قوله: (وَجَرَى عَلَيْهِ إلخ) أي على القديم. اه. مغني. • قوله: (وخرج) إلى قوله وفي الآثار في ع ش ما يوافقه بلا غزو إلا قوله بخلاف إلى أما إذا لم يسمعه. • قوله: (أو في ذمته) أي ذمة نفسه. • قوله: (لغيره إلخ) راجع للمعطوقين مما. • قوله: (وأذن له وسماه إلخ) أي أذن الغير للمشتري وسمى المشتري الغير اه كُرْدِي وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَرُ هَذَيْنِ الْقَيْدَيْنِ. • قوله: (ويكون الثمن) أي في صورتين.

• قوله: (وإن أجابوا عنه) أي بأنه يحتل أنه كان وكيلاً مطلقاً بدليل أنه باع الشاة وسلمها وعند المخالف لا يجوز التسليم إلا بإذن مالِكها على أن الحديث تكلم في صحته جماعة لكن حسنه المنذري وغيره. • قوله: (فيقع للأذن ويكون الثمن قرضاً) اعلم أن الذي في الروض ما نصه، وإن كان

تقدير دخول العوض في ملك المقترض فلا تناقض بين المسألتين خلافاً لمن زعموه، وأطالوا فيه أما إذا لم يسمعه إذن له أو لا أو سماه ولم ياذن له فيقع للمباشر، وإن نوى غيره وفي الأثوار لو قال لمدنيته اشتري لي عبداً مما في ذمتك صح للموكل، وإن لم يعين العبد وبرئ من دينه وزد، وإن جرى عليه جمع متقدمون بأنه مبني على ضعيف.....

هـ قوله: (فلا تناقض بين المسألتين إلخ) أي مسألتَي البيع والسلم؛ لأن القبض التقديري يمكن في كل منهما إلا أنه في أحدهما كاف دون الآخر. اهـ. كُردِي. هـ قوله: (فيقع للإذن إلخ) اعلم أن الذي في الرّوض ما نصّه: وإن كان أي الشراء للغير بعين مال الفضولي أو في ذمته، وقع له سواء إذن ذلك الغير وسماه أم لا. انتهى. واعتزّه شارحه فيما إذا إذن له وسماه هو واشترى بمال نفسه بما حاصله أن هذا من تصرّفه، وأن الذي في الأصل في هذه الصورة وقوع العقد للإذن وكوّن الثمن قرضاً، وأجاب شيخنا الرّملي باعتماد ما في الرّوض وحمله على ما إذا لم يصرّح الغير في إذنه بأن الشراء بعين مال الفضولي أو في ذمته أما إذا صرّح بذلك فيقع العقد للإذن الذي سماه الفضولي. اهـ. وبذلك تعلم أن الشارح موافق للإعتراف مخالفاً للرّوض ثم نبّه في شرحه على أن تغييره بالفضولي لا يناسب وذكر الإذن. اهـ. سم. هـ قوله: (فيقع للمباشر) أي وتلقوا التسمية. اهـ. ع ش. هـ قوله: (وإن نوى غيره) كذا في شرح الرّوض أي فلو اقتصر على التّية وقع له لا للإذن، وهذا يؤيد ما رجّحه الأثوار من قول القفال لو اشترى بنته ولده الصغير من مال نفسه أنه يقع له للصغير بخلاف ما لو اشترى بنته في الذمة يقع للصغير. انتهى. وبقي ما اشترى في ذمته بنته ولده الصغير فهل هو كما لو اشترى بمال نفسه بنته. اهـ. سم وقوله: وبقي ما اشترى إلخ لا موقع لهذا التردّد فإن قول شرح الرّوض بخلاف ما لو اشترى إلخ صريح في أن العقد في هذه الصورة يقع للصغير. هـ قوله: (ورد وإن جرى عليه) أي ما في الأثوار وكذا ضمير بانه.

أي الشراء للغير بعين مال الفضولي أو في ذمته وقع له سواء إذن ذلك للغير وسماه أم لا. اهـ. واعتزّه شارحه فيما إذا إذن له وسماه هو واشترى بمال نفسه بما حاصله أن هذا من تصرّفه، وأن الذي في الأصل في هذه الصورة وقوع العقد للإذن وكوّن الثمن قرضاً، وأجاب شيخنا الرّملي باعتماد ما في الرّوض وحمله على ما إذا لم يصرّح الغير في إذنه بأن الشراء بعين مال الفضولي أو في ذمته أما إذا صرّح بذلك فيقع العقد للإذن الذي سماه الفضولي. اهـ. وبذلك تعلم أن الشارح موافق للإعتراف مخالفاً للرّوض ثم نبّه في شرحه على أن تغييره بالفضولي لا يناسب وذكر الإذن وفيه أنه لا تقوم التّية مقام التسمية أي فلو اقتصر على التّية، وقع له لا للإذن، وهذا يؤيد ما رجّحه الأثوار من قول القفال لو اشترى بنته ولده الصغير من مال نفسه أنه يقع له لا للصغير بخلاف ما لو اشترى بنته في الذمة يقع للصغير. اهـ. وبقي ما لو اشترى في ذمته بنته ولده الصغير فهل هو كما لو اشترى بمال نفسه بنته.

وهو جواز اتحاد القايض والمقبوض، وإنما اغتفر في صرف المستأجر في العماره؛ لأنه، وقع
تابعاً لا مقصوداً ولك أن تقول إنما يشجّه تضعيفه إن أرادوا حساباً ما اقتبضه من الدين
المضروح به قوله: وبرئ من دينه أما وقوع شراء العبد للأذن ويكون ما اقتبضه قرضاً عليه نظير
ما مر فيقح التقاض بشرطه فلا وجه لردّه.

(تنبيه) يراد على المتن وشارحه قول الماوردي يجوز شراء ولد المعاهد منه ومملكه لا سبيته؛
لأنه تابع لأمان أبيه. اهـ. ويجاب بأن إرادته لبيعه متضمنة لقطع تبعيته لأمانه إن قلنا: إن
المتبوع يملك قطع أمان التابع وفيه نظر ظاهر وبانقطاعها يملكه من استولى عليه فالمشتري
لم يملكه بشراء صحيح بل بالاستيلاء عليه فما بذله إنما هو في مقابلة تمكينه منه لا غير

• قوله: (وهو جواز اتحاد القايض إلخ) أي ولاته يلزم عليه أن يكون الإنسان وكلاً عن غيره في إزالة
ملك نفسه. اهـ. ع ش. • قوله: (وإنما اغتفر) أي الاتحاد المذكور. • قوله: (تضعيفه) أي ما في الاتوار
الذي جرى عليه جمع متقدمون. • قوله: (قوله: إلخ) أي الاتوار. • قوله: (بشرطه)، وهو اتحاد
الجنس. اهـ. ع ش. • قوله: (فلا وجه لردّه) قد توقف فيه بأنه إنما اذن لشترى بماله عليه من الدين لا
بمال من عند نفسه والوكيل إذا خالف في الشراء بما اذن له فيه الموكّل لم يصح شراؤه للموكّل والقياس
وقوعه للموكّل. اهـ. ع ش. وقد يقال مخالفة خصوص الإذن لا تقتضي مخالفة عموميه، وأيضاً لما وقع
التقاض فكأنه، وقع الشراء بمال الأذن ولم يوجد المخالفة. • قوله: (تنبيه يراد) إلى المتن زاد النهاية
عقبه ما نصّه، وقد أفاد معنى ذلك الشيخ رحمه الله تعالى في فتاويه. اهـ. • قوله: (يراد على المتن) أي
حيث قال والرباع المملك بمن له العقد ولّد المعاهد غير مملوك لأبيه. اهـ. ع ش. • قوله: (شراء ولد
المعاهد منه) أي من الأب مع أنه ليس ملكاً له كزدي. • قوله: (ومملكه) أي يملك المشتري الولد.

• قوله: (لا سبيته إلخ) عطف على شراء ولد إلخ. • قوله: (ويجاب إلخ) ليس في هذا اعتماد من الشارح
لكلام الماوردي كما يعلم بتأمل بقية الكلام خلافاً لما في حاشية الشيخ ع ش اهـ رشدي أي من أن
الجواب عما يراد على المتن يستلزم تسليم الحكم فيكون الشارح قائلاً بصحة ما قاله الماوردي. اهـ.
أقول لا توقف في أن كلام الشارح كالنهاية ظاهر في اعتماده. • قوله: (وفيه نظر إلخ) أي وفي كون
المتبوع يملك قطع أمان التابع. اهـ. ع ش. • قوله: (وبانقطاعها إلخ) أي وتسليم انقطاع التبعيّة بقطع
المتبوع إياها. • قوله: (بل بالاستيلاء) أي بل يملكه بالاستيلاء وحيث قد يشكّل قوله: أو تخمس فدائه
إن اختاره الإمام؛ لأنه إذا ملكه بالاستيلاء صار رقيقاً فما معنى اختيار الإمام الفداء. اهـ. سم، وأجاب
الرشدي بما نصّه قوله: بل الاستيلاء في هذا السياق تسع لم يرد الشارح حقيقة مذلوله وحاصل
المراد منه أنه لا يملك بالشراء، وإنما يصير مستولياً عليه فهو غنيمة يختار فيها الإمام إخذى الخصال

• قوله: (بل بالاستيلاء) أي بل يملكه بالاستيلاء وحيث قد يشكّل قوله: أو تخمس فدائه إن اختاره
الإمام؛ لأنه إذا ملكه بالاستيلاء صار رقيقاً فما معنى اختيار الإمام الفداء.

وبهذا يعلم أنَّ من اشترى من حربيٍّ ولَّده بدار الحرب لم يملكه بالشراء؛ لأنه حرٌّ إذ بدَّخوله في ملك البائع عند قصده الاستيلاء عليه يعتق عليه بل بالاستيلاء فيلزمه تخميسه أو تخميس فدايه إن اختاره الإمام بخلاف شراء نحو أخيه يمتن لا يعتق عليه بذلك منه ومُسْتَوْلَدته إذا قصَدَ الاستيلاء عليهما فإنه يصح فيملكهما المشتري ولا يلزمه تخميسهما. (ولو باع مال مؤزله) أو غيره أو زوج أمته أو أعتق قته (ظاناً حياته) أو عَدَمَ إذْنِ الغير له (فبان ميتاً) بشكون الباء

بدليل قوله فيلزمه تخميسه أو تخميس فدايه فاندفع قول الشهاب سم فقد يشكّل قوله: إلخ. اه.
 ٥ فؤد: (فيلزمه تخميسه إلخ) أي كُلِّ من وَلَدِ المُعَاهِدِ والحربيِّ. اه. ع. ش. ٥ فؤد: (إن اختاره الإمام) صريح في أنَّ من أسرَ حربياً لا يَسْتَحِلُّ بالتصريف فيه إلّا بعدَ اختيار الإمام الفداء أو غيره وعِبَارَةُ حَجِّ في السِّرِّ تُصَرِّحُ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَ فِي فَصْلِ نِسَاءِ الْكُفَّارِ وَصِيَّانِهِمْ إلخ فَإِنْ كَانَ الْمَاخُودُ ذَكَراً كَامِلاً تَخَيَّرَ الْإِمَامُ فِيهِ وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ م ر أَيضاً فِي فَصْلِ الْغَنِيمَةِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا لَوْ أَسَرَّهُ أَيْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَحْصاً نَعَمْ لَا حَقَّ لَهُ أَيْ لِلْأَسِيرِ فِي رَقَبَتِهِ وَفِدَائِهِ؛ لِأَنَّ اسْمَ السَّلْبِ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا. اه. وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا دَلَالَهَ لِمَا نَقَلَهُ عَنْ حَجِّ وَم ر لِمَا ادَّعَاهُ فَإِنَّهُ فِي الذِّكْرِ الْبَالِغِ وَمَا هُنَا فِي الصَّبِيِّ التَّابِعِ. ٥ فؤد: (نحو أخيه) أي أخِي الْبَائِعِ اه. ع. ش. أي الْحَرْبِيِّ أَوْ الْمُعَاهِدِ. ٥ فؤد: (بذلك) أي بدَّخوله فِي مِلْكِهِ. اه. ع. ش. ٥ فؤد: (مئة) أي الْحَرْبِيِّ أَوْ الْمُعَاهِدِ وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِالشَّرَاءِ. ٥ فؤد: (ومُسْتَوْلَدَتِهِ) مَغْطُوفٌ عَلَى نَحْوِ أَخِيهِ. ٥ فؤد: (إذا قصَدَ) أي الْحَرْبِيِّ أَوْ الْمُعَاهِدِ.

٥ فؤد (سني): (ولو باع مال مؤزله) أي أَوْ أَبْرَأَيْتُهُ أَوْ بَاعَ عَبْدٌ نَفْسَهُ ظَانّاً إِبَاقَهُ أَوْ كِتَابَتَهُ فَبَانَ أَنَّهُ قَدْ رَجَعَ مِنْ إِبَاقِهِ أَوْ فَسَخَ كِتَابَتَهُ. اه. مُعْنَى. ٥ فؤد: (أو غيره) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمَرَادُ فِي النِّهَايَةِ. ٥ فؤد: (أو زوج أمته) إِلَى قَوْلِهِ، وَهُوَ مَا احْتَمَلُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَعَدَمَ إِذْنِ الْغَيْرِ لَهُ. ٥ فؤد: (أو زوج أمته) يَحْتَمِلُ أَنَّ الْأُمَّةَ مِثَالٌ فَمِثْلُهَا بَنْتُ مَوْرَثَةٍ الَّتِي هِيَ أُخْتُهُ بَأَنِ إِذْنَتْ لَهُ سَمٌ عَلَى الْمَنْهَجِ. اه. ع. ش. ٥ فؤد: (أو زوج أمته) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ تَنْبِيْهَانِ مَحَلٌّ مَا ذُكِرَ حَيْثُ لَا تَغْلِقُ فَلَوْ قَالَ إِنَّ مَاتَ أَبِي قَدْ زَوَّجْتُكَ أُمَّتَهُ فَبَانَ مِثْلًا لَمْ يَصِحَّ كَمَا فِي الرُّوضَةِ فِي النِّكَاحِ وَكَالتَزْوِيجِ فِيمَا ذُكِرَ الْبَيْعُ وَنَحْوُهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَالُ التَّغْلِقِ وَجُودَ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ وَالْأَصَحُّ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ. ثَانِيَهُمَا مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَصَرَّفَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ فَبَانَ مَاذُونًا لَهُ صَحَّ مَحَلُّهُ إِذَا بَانَ ذَلِكَ بَيِّنَةً تَشْهَدُ عَلَى سَبْقِ الْإِذْنِ عَلَى التَّصَرُّفِ فَإِنْ

٥ فؤد: (أو زوج أمته) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: تَنْبِيْهَانِ: أَحَدُهُمَا مَحَلٌّ مَا ذُكِرَ حَيْثُ لَا تَغْلِقُ فَلَوْ قَالَ إِنَّ مَاتَ أَبِي قَدْ زَوَّجْتُكَ أُمَّتَهُ فَبَانَ مِثْلًا لَمْ يَصِحَّ كَمَا فِي الرُّوضَةِ فِي النِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِقُ فَاشْبَهَ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ زَوَّجْتُكَ أُمَّتِي وَكَالتَزْوِيجِ فِيمَا ذُكِرَ الْبَيْعُ وَنَحْوُهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَالُ التَّغْلِقِ وَجُودَ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ وَالْأَصَحُّ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ الصَّبَّاحِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَظَائِرِهَا وَيُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرُوهُ فِي قَوْلِ مَنْ بَشَّرَ بِبَيْتٍ إِنْ صَدَّقَ الْمُخْبِرُ فَقَدْ زَوَّجْتُكُمَا. ثَانِيَهُمَا مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَصَرَّفَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ فَبَانَ مَاذُونًا لَهُ صَحَّ مَحَلُّهُ إِذَا بَانَ ذَلِكَ بَيِّنَةً تَشْهَدُ عَلَى سَبْقِ الْإِذْنِ عَلَى

في الأصح أو أذن له (صح) البيع وغيره (في الأظهر)؛ لأن العبرة في العقود بقصد احتياجها لنية بما في نفس الأمر فحسب فلا تلاعب وبفرضه لا يضرب لصحة بيع نحو الهازل والوقف هنا وقف تبين لا وقف صحة، وإنما لم يصح على ما يأتي تزويج الخنثى، وإن بان واضحا ولا نكاح المشبهة بمحرمة، وإن بانث أجنبية؛ لأن الشك فيه في حل المعقود عليه،.....

تصادق البائع والمالك ففيه خلاف حاصله إن قال أنا وكيل في نحو بيع أو نكاح وصدقه معايله صح قلز قال بعد العقد لم ياذن لي الموكل لم يقبل، وإن صدقه المشتري لما فيه من إبطال حق الموكل إلا إن أقام المشتري بيته بإقراره قبل أنه لم يكن ماذونا له إلى آخر ما ذكره مما يتبني الوقوف عليه. اه. سم وفي المئني ما يوافق التنية الأول. ه. فود: (صح البيع وغيره) أي، وإن حرم عليه الإقدام كما هو ظاهر سم وع ش.

ه. قول (سني: في الأظهر) وكذا يصح لو باع أمانة بأن يبيع ماله لصديقه خوف غضب أو إكراه، وقد توافقا قبله على أن يبيعه له ليرده إذا أمين، وهذا كما يسمى بيع الأمانة يسمى بيع الثلجفة. اه. مئني. ه. فود: (لأن العبرة في العقود بالخ) ، وأما العبادات فالعبرة فيها بما في نفس الأمر وظن المكلف بالنسبة لسقوط القضاء وبطله فقط بالنسبة للإتصاف بالصحة فمن ظن أنه متطهر ثم بان حذته حكيم على صلاته بالصحة وسقوط الطلب بها، وإن وجب عليه القضاء بأمر جديد كما في شرح جمع الجوامع. اه. ع ش. ه. فود: (وبفرضه) أي التلاعب. ه. فود: (لصحة بيع نحو الهازل) أدخل بالنحو ما مر أيضا عن المئني من بيع الأمانة. ه. فود: (والوقف هنا وقف تبين) ويتربط على ذلك الزوائد فهي للمشتري من وقت العقد. اه. ع ش. ه. فود: (وإنما لم يصح الخ) وعلم مما تقرر عدم الاختصاص بظن الملك، وأن الضابط فقدان الشرط كظن عدم القدرة على التسليم فإن بخلافه، وهذا مرادهم، وإن لم يصرحوا به. اه. نهاية قال ع ش قوله: وعلم مما تقرر أي من صحة بيع مال مورثه الخ فإن الحاصل فيها عند العقد ظن عدم الملك. اه. وقال الرشيد قوله: عدم الاختصاص بظن الملك الخ يعني عدم اختصاص هذا الحكم بظن عدم الملك بل يجري في ظن فقد سائر الشروط. اه. ه. فود: (تزوج الخنثى) عبارة النهاية تزويج الخنثى. اه. قال ع ش أي بأن يكون زوجا أو زوجة بخلاف ما لو زوج أخته مثلا بإذنها فإنه يصح الرجوع التردد في أمره للشك في ولاية العاقد. اه. أقول بئاني تفسيره المذكور قول الشارح والنهاية لولاية العاقد.

التصرف فإن تصادق البائع والمالك ففيه خلاف أشار إليه الماوردی وذكّره في الجواهر في الوكالة. وحاصله أن من قال أنا وكيل في نحو بيع أو نكاح وصدقه معايله صح قلز قال بعد العقد لم ياذن لي الموكل لم يقبل، وإن صدقه المشتري لما فيه من إبطال حق الموكل إلا إن أقام المشتري بيته بإقراره قبل أنه لم يكن ماذونا له الخ ما ذكره مما يتبني الوقوف عليه. ه. فود: (صح البيع وغيره) أي، وإن حرم عليه الإقدام كما هو ظاهر. ه. فود: (وإنما لم يصح الخ) كذا شرح م ر.

وهو يُحتاط له في النكاح ما لا يُحتاط لولاية العاقد.

(الغايص العلم به) أي المفقود عليه عينا في المُعَيَّن، وقدراً وصفة فيما في الذمة كما يُعلم من كلامه الآتي لِلتَّهْيِي عن بيع الغرر، وهو ما احتَمَلَ أمرَني أَغْلِبُهُما أَخَوُفُهُما، وقد لا يُشترط ذلك للضرورة أو المُسامحة كما سيذكره في اختلاط حمام البرجيني وكما في بيع الفُقاع وماء السقاء في الكوز قال جمع ولو يُشرب دابة وكل ما المقصود لهُ ولو انكسر ذلك الكوز من يد المشتري بلا تقصير ضَمِنَ قدرَ كفايته مما فيه لا ما زاد ولا الكوز؛ لأنهما أمانة في يده ومن أخذه بلا عوض ضَمِنَهُ؛ لأنه عارضة لا ما فيه؛ لأنه غير مُقابل بشيء.....

• فَوُد: (وهو) أي المفقود عليه. • فَوُد: (يُختاط له في النكاح ما لا يُختاط لولاية العاقد) أي، وإن اشتركا في الركنية. اهـ. نهاية.

• فَوُد (سُي): (العلم به) أي لِلْمُتَعَايِدِينَ اهـ مُغْنِي. • فَوُد: (أي المفقود عليه) هل يكفي عِلْمُ الْمُشْتَرِي حالَ القبول فَقَط دونَ حالِ الإيجاب والوجه لا سم على حَجِّ وَتَبَيُّنِ الإِكْفَاءَ بِالْمُقَارَنَةِ. اهـ. ع ش.

• فَوُد: (وهو) أي الغرر. اهـ. ع ش. • فَوُد: (أغْلِبُهُما أَخَوُفُهُما) أي من شأنه ذلك فلا يُعْتَرَضُ بِمُخَالَفَتِهِ لِقَضِيَّةِ كَلَامِهِمْ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ نَحْوِ الْمُفْصُوبِ، وإن لم يكن الأغلِبَ عَدَمُ الْعُودِ. اهـ.

نهاية أي كَأَنَّ كان الغاصب غير قَوِي الشُّوْكَة لكن يَخْتِاجُ لِلتَّخْلِيسِ مِنْهُ لِمُؤَنَةِ رَشِيدِي. • فَوُد: (وقد لا لا يُشترط ذلك للضرورة) أي قِيَعْتَفَرُ الْجَهْلُ. اهـ. نهاية. • فَوُد: (كما سيذكره إلخ) أي في باب الصنيد

والذبايح من أنه لو اختلط حمام البرجيني وباع أحدهما ما له لصاحبه فإنه يصح على الأصح. اهـ. مُغْنِي. • فَوُد: (في اختلاط حمام البرجيني) قد يُقال المبيع هنا مَعْلُومُ الْعَيْنِ. اهـ. سم. • فَوُد: (وكما في بيع الفُقاع إلخ) أي فالبيع مَحْكُومٌ بِصِحَّتِهِ وَاعْتَبَرَ فِيهِ عَدَمُ الْعِلْمِ لِلْمُسَامَحَةِ كما لا يَخْفَى. اهـ.

رَشِيدِي. • فَوُد: (الفُقاع) هو الشُّرْبَةُ التي تُعْمَلُ مِنْ نَحْوِ زَبِيبِ كَالْمِشْمِشِ وَغَيْرِهِ. اهـ. كُرْدِي عِبَارَةُ ع ش قال في القاموس الفُقاع كُرْمَانِ هذا الذي يُشْرَبُ سُمِّيَ بِهِ لِمَا يَرْفَعُ فِي رَأْسِهِ مِنَ الزَّبِيدِ. انْتَهَى. وهو

ما يُتَّخَذُ مِنَ الزَّبِيبِ. اهـ. • فَوُد: (وكل ما المقصود لهُ) أي كَالْحُشْكَنَانِ. اهـ. مُغْنِي عِبَارَةُ الْكُرْدِي كَالجوز ونحوه. اهـ. • فَوُد: (ومن أخذه بلا عوض إلخ) قال ابنُ الْعِمَادِ فِي سِيَاقِ التَّحْلِ عَنْ الْمُتَوَلَّى،

وإن أُلْطِقَ فالإطلاق يَقْتَضِي الْبَدَلَ لِجَرَيَانِ الْمُزِفِ بِهِ. انْتَهَى. فَلْيُنْظَرُ. اهـ. سم، وأقرَّ الرَشِيدِي كَلَامَ الْمُتَوَلَّى ثم قال ولا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَدْلِ أَي فِي صَوْرَتِي الْأَخَذِ بِعَوَضٍ وَالإِطْلَاقِ الْبَدَلَ وَمِنْ شَرِبَ

أو من غيره إذا أَمَرَ السَّقَاءَ بِإِسْقَائِهِ وَمِنْهُ الْجَبَا الْمُتَعَارَفُ فِي الْقَهْوَةِ إِذَا مَا هُنَا يَجْرِي فِيهَا حَرْقًا بِحَرْفِ هَذَا

• فَوُد: (العلم به) هل يكفي عِلْمُ الْمُشْتَرِي حالَ القبول فَقَط دونَ حالِ الإيجاب والوجه لا.

• فَوُد: (حمام البرجيني) قد يُقال المبيع هنا مَعْلُومُ الْعَيْنِ. • فَوُد: (ولا الكوز) أي؛ لأنه بإجارة فائدة.

• فَوُد: (ومن أخذه بلا عوض إلخ) قال ابنُ الْعِمَادِ فِي سِيَاقِ التَّحْلِ عَنْ الْمُتَوَلَّى، وإن أُلْطِقَ فالإطلاق يَقْتَضِي الْبَدَلَ لِجَرَيَانِ الْمُزِفِ بِهِ. اهـ. فَلْيُنْظَرُ.

والمُرَادُ بالعلم هنا ما يشمل الظن، وإن لم يطابق الواقع أخذًا من شراء رُجاجة بَشَمَنْ كثير يظن أنها جَوْهَرَةٌ نعم لا بُدَّ من ذلك حال العقيد ففي نحو شُدُسٍ عَشْرٍ سَعِ أَلْفٍ، وهما جاهِلانِ بالحِساب لا يصح، وإن كان يُعْلَمُ بعد. نعم ذَكَرَ الْقَزَالِيُّ خِلَافًا فِي نَظَرِهِ مِنَ الْقِرَاضِ وَالْفِرْقِ أَنَّ مَا هُنَا مُعَاوَضَةٌ، وَهِيَ تَسْتَدْعِي الْعِلْمَ بِالْعِيُوضِ وَمُقَابِلَهُ حَالُ خُرُوجِهِ عَنْ مِلْكِهِ بِخِلَافِ الْقِرَاضِ فَإِنَّ الرُّبْعَ فِيهِ مُتَرَقَّبٌ فَيُمْكِنُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ قَبْلَ حُصُولِهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي قَرِيبًا فِي صَوْرَةِ الْكِتَابَةِ مِنْ أَنَّ الْحِطَّ مُحَضَّرٌ تَبَرُّعٌ لَا مُعَاوَضَةَ فِيهِ، وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ فَيَمَنْ بَاعَ نَصِيْبَهُ مِنْ مُشْتَرِكٍ،

كُلُّهُ إِذَا انْكَسَرَ الْفُتُجَانُ مَثَلًا مِنْ يَدِ الشَّارِبِ أَمَّا إِذَا انْكَسَرَ مِنْ يَدِ غَيْرِهِ بَانَ دَفَعَهُ إِلَى آخَرٍ فَسَقَطَ مِنْ يَدِهِ فَانْتَهَى بِضَمَانٍ مُطْلَقًا وَالْقِرَاضُ عَلَى مَنْ سَقَطَ مِنْ يَدِهِ. وَوَجْهُهُ مَا سَبَّأْنِي أَنَّ الْمُشْتَعِرَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ إِجَارَةٌ فَائِدَةٌ ضَامِنٌ كَعَمِيرِهِ، وَأَمَّا إِذَا انْكَسَرَ مِنْ يَدِ السَّاقِي فَاعْلَمْ أَنَّ السَّاقِيَّ عَلَى قِسْمَيْنِ فَيَقْسَمُ يَسْتَأْجِرُهُ صَاحِبُ الْقَهْوَةِ لِيَسْقِيَّ عَنْدَهُ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ فَهُوَ أَجِيرٌ لَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِيَدِهِ مِنَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ إِلَّا بِتَقْصِيرٍ، وَقِسْمٌ يَشْتَرِي الْقَهْوَةَ لِيَقْمِيَهُ بِحَسَبِ الْإِتْفَاقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِ الْقَهْوَةِ مِنْ أَنَّ كُلَّ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْفَنَاجِينِ بِكَذَا وَكَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ فَهَذَا يَجْرِي فِيهِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ إِذَا الْقَهْوَةُ مَقْبُوضَةٌ لَهُ بِالشَّرَاءِ الْفَائِدَةِ وَالْفَنَاجِينَ مَقْبُوضَةٌ بِالْإِجَارَةِ الْفَائِدَةِ. اهـ. عِبَارَةٌ ع ش وَيَأْتِي مِثْلُ هَذَا التَّقْصِيلِ فِي فُتُجَانِ الْقَهْوَةِ وَنَحْوِهِ فَإِنْ أَخَذَهُ بِلَا عِيُوضٍ مِنَ الْمَالِكِ وَلَوْ بِمَادُونِهِ ضَمِنَ الظَّرْفُ دُونَ مَا فِيهِ أَوْ بِعِيُوضٍ ضَمِنَ مَا فِيهِ دُونَهُ وَمِنَ الْمَأْخُوضِ بِعِيُوضٍ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ الْآنَ مِنْ أَمْرِ بَعْضِ الْحَاضِرِينَ لِسَاقِي الْقَهْوَةِ بِدَفْعِهِ لِشَخْصٍ آخَرَ بِلَا عِيُوضٍ فَهُوَ غَيْرُ مَقْضُومٍ عَلَى الْإِخِيذِ؛ لِأَنَّ مَالِكَهُ إِنَّمَا أَبَاحَ الشُّرْبَ مِنْهُ بِعِيُوضٍ فَكَانَ كَمَا لَوْ سَلَّمَهُ لَهُ بِالْعِيُوضِ وَبَقِيَ مَا لَوْ اخْتَلَفَ الدَّافِعُ وَالْإِخِيذُ فِي الْعِيُوضِ وَعَدَمِهِ هَلْ يُصَدَّقُ الْأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ تَصْدِيقُ الْإِخِيذِ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مُوَافِقٌ لِلْعَالِيَةِ؛ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ ضَمَانِ الظَّرْفِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ تَوْجَدْ قَرِينَةً تُصَدِّقُ الدَّافِعَ كَكَوْنِ الْإِخِيذِ مِنَ الْفُقَرَاءِ الَّذِينَ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَدْفَعُونَ تَمَنًا. اهـ. فَوُدَّ: (وَالْمُرَادُ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ بِلِ الْمُرَادُ بِالْعِلْمِ فِي الْمُعَيَّنِ مُجَرَّدُ مُشَاهَدَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنَّ أَنَّهُ مِنْ أَيِّ جَنْسٍ فَيَصِحُّ بَيْعُ الرُّجَاجَةِ الْمُشَاهَدَةِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنَّ أَنَّهَا مِنْ أَيِّ جَنْسٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَم. فَوُدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ الْعِلْمِ. فَوُدَّ: (وَهُمَا جَاهِلَانِ) أَيِ أَوْ أَحَدُهُمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. بَصْرِيٌّ. فَوُدَّ: (أَنَّ مَا هُنَا مُعَاوَضَةٌ) قَدْ يُقَالُ وَالْقِرَاضُ مُعَاوَضَةٌ. اهـ. بَصْرِيٌّ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ مُعَاوَضَةً حَالًا. فَوُدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ الْفَرْقِ.

فَوُدَّ: (وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا يَأْتِي الْإِنِّ لَكِنْ لَا يَظْهَرُ وَجْهُ التَّأْيِيدِ بِهِ إِلَّا أَنَّ يَجْعَلَ الْوَازِ بِمَعْنَى مَعَ. فَوُدَّ: (وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ فَيَمَنْ بَاعَ نَصِيْبَهُ الْإِنِّ) وَلَوْ كَانَ لَهُ جُزْءٌ مِنْ دَارٍ يَجْهَلُ قَدْرَهُ فَبَاعَ كُلَّهَا

فَوُدَّ: (وَالْمُرَادُ بِالْعِلْمِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ بِلِ الْمُرَادُ بِالْعِلْمِ فِي الْمُعَيَّنِ مُجَرَّدُ مُشَاهَدَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنَّ أَنَّهُ مِنْ أَيِّ جَنْسٍ فَيَصِحُّ بَيْعُ الرُّجَاجَةِ الْمُشَاهَدَةِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنَّ أَنَّهَا مِنْ أَيِّ جَنْسٍ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وهو يجهل كَيْفَهُ لا يَصُحُّ؛ لأنه مجهول لكن قَطَعَ القفال بالصُّحَّةِ وجرى عليها في البحر فقال باع جميع المشتري، وهو لا يعلم مقدار حصته ثم عَرَفَهُ صَحُّ؛ لأن ما تناوله البيع لفظاً معلوم ويدل له قول الأصحاب لو ظهر استحقاق بعض عبء باعه صَحُّ في الباقي ولم يفصلوا بين أن يعلم البائع مقدار نصيبه فيه أو لا. اهـ. والذي يشجّه ترجيحه كلام البقوي ومعرفة البائع قدر حصته بعد البيع لا تُفِيدُ لما تَقَرَّرَ أَنَّ الجهل عند البيع مؤثِّرٌ، وإن عَرِفَ بعد ما ذكره عن كلام الأصحاب لا دليل فيه؛ لأنه حال البيع لم يكن جاهلاً بقدر حقه في ظنه، وهو كافٍ، وإن أُخْلِفَ كما مر في مسألة الرُجاجة فإن قُلْتُ: صرّحوا بأنه لو قال بعثك الثمرة بألف إلا قدر ما يخص مائة، وأراد بما يخصه نسبتَه مِنَ الثمن إذا وَرَعْتَ عليه الثمرة صَحُّ للعلم به حال

صَحُّ في حصته كما قَطَعَ به القفال وصرّح به البقوي والروائي، وقد يدل له قولهم لو باع عبداً ثم ظهر استحقاق بعضه صَحُّ في الباقي ولم يفصلوا بين علم البائع بقدر نصيبه وجهله به، وهل لو باع حصّة قَبَّأَتْ أَكْثَرَ مِنْ حصته صَحَّتْ في حصته التي يجهل قدرها كما لو باع الدار كلها أو يُفَرَّقُ بآته هنا لم يَتَيَقَّنْ حال البيع أنه باع جميع حصته بخلاف ما لو باع الدار كلها كُلُّ مُخْتَمَلٍ وَلَمَّا التَّانِي أَوْجَهَ وفي البحر يَصِحُّ بَيْعُ غَلَّتِهِ مِنَ الْوَقْفِ إِذَا عَرَفَهَا وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ كَيْفَ رِزْقِ الْأَجْنَادِ. انتهى. إمداد ونهاية فتأمل الجمع بين ما في التُّخْفَةِ وما في الإمداد والنهاية في التَّقْلِيلِ عَنِ الْبَقْوِيِّ فَلَمَّا اختلفت أو يدعي الفرق بين الصورتين، وأنه لا تخالف بين الكلامين فإن ما نقله عنه في التُّخْفَةِ صَوَرَتُهُ كما هو ظاهر أن يقول بعت نصيبي أو ما يخصني أو نحو ذلك فقد أورد العقد على مجهول مُطْلَقٍ بخلاف مسألة القفال فلا تنافي بين الكلامين على تقدير ثبوتها عنه. اهـ. بصريّ عبارة الرشيد قوله: م ر وصرّح به البقوي الصواب إسقاطه؛ لأن البقوي ممن يقول بالبطلان كما في التُّخْفَةِ وغيرها، وقوله: م ر أو يُفَرَّقُ بآته هنا إلخ. قضيته أنه لو يَتَيَقَّنْ ذلك بأن عِلِمَ أَنَّ ما باعه يَرِيدُ على حصته أنه يَصِحُّ، وقضيته أيضاً أنه لو عِلِمَ أَنَّ ما باعه أَقَلُّ مِنْ حصته أنه لا يَصِحُّ؛ لأنه صدق عليه أنه لم يَتَيَقَّنْ حال البيع أنه باع جميع حصته ولا يَخْفَى ما فيه من البُعْدِ على أنه قد يقال إنه لا أثر لهذا الفرق في الحكم فتأمل. وقوله: م ر وفي البحر يَصِحُّ بَيْعُ غَلَّتِهِ إلخ أي إذا أَفْرَزْتَ أو عَيَّنْتَ بِالْجُزْئِيَّةِ وكان قد رأى الجميع أي ولا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الْبَيْعِ عَدَمُ قَبْضِهِ إِيَّاهَا. اهـ. عبارة ش قوله: صَحُّ في حصته مُتَمَتِّداً، وقوله: م ر بآته هنا لم يَتَيَقَّنْ إلخ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ يَتَيَقَّنْ بَيْعَ الْكُلِّ كَانَ عِلِمَ أَنَّ لَهُ دُونَ النُّصْفِ بَاعَ النُّصْفِ كَانَ كَيْفَ الْجَمْعِ، وقوله: إذا عَرَفَهَا أي بإفرازها له أو بعلمه بقدرها بِالْجُزْئِيَّةِ بَعْدَ رُؤْيَةِ الْجَمْعِ لِلْعَاقِدَيْنِ. اهـ.

• قوله: (ويَدُلُّ) أي لما قَطَعَ به القفال وجرى عليه صاحب البحر. • قوله: (أن يعلم البائع) أي حال البيع. • قوله: (والذي يشجّه إلخ) تَقَدَّمَ عَنِ النِّهَايَةِ مَا قَدْ يُخَالِفُهُ. • قوله: (وما ذكرته) أي صاحب البحر، وهو الروائي. • قوله: (في ظنه) أي: لأنه ظانٌ استحقاقه لجميعه. اهـ بصريّ. • قوله: (نسبته إلخ) أي المقدار الذي نسبته إلى المبيع كِنْسِيَةِ الْمَائَةِ إِلَى الْأَلْفِ الثَّمَرِ. • قوله: (إذا وَرَعْتَ عليه) أي على الثمن (وقوله: الثمرة) أي مثلاً والمراد المبيع. اهـ. بصريّ. • قوله: (للعلم به) أي بالمبيع.

البيع؛ لأن المنسوب إليه معلوم، وهو الثمن ومن ثم كان ذلك استثناء للعشر قلت: قد علمت من تعليلهم الفرق بين ما هنا ومسألتنا، وهو أن الثمن المنسوب إليه معلوم حال العقد والاستثناء منه لكونه ثميناً معرفته لا يضيئه مجهولاً بخلافه في مسألتنا فإن الثمن فيها مجهول حال البيع ابتداء فكان الإيهام فيه أفحش فتأمل. (فيج) اثنين عتدتهما لثالث بشئ من غير تخصيص كل منه بقدر معين، وبيع (أحد الثمين) أو العبدتين مثلاً، وإن استوت قيمتهما (باطل) كالبيع بأحدهما كذلك للجهل بعين المبيع أو الثمن، وقد تفتي الإضافة والإشارة عن التعيين كداري وليس له غيرها وكهذه الدار، وإن غلط في حدودها وفي البحر لو قال بعثك

• فود: (ذلك) أي قوله: إلا قدر ما يخص إلخ (وقوله: للعشر) أي عشر المبيع. • فود: (من تعليلهم إلخ)، وهو قوله: لأن المنسوب إلخ. • فود: (ومسألتنا)، وهي سُدس عشر تُسَع ألف. اه. بصري. • فود: (وهو) أي الفرق. • فود: (أن الثمن إلخ) هنا. • فود: (والاستثناء منه) أي من المبيع. • فود: (فتبين اثنين) إلى قوله وفي البحر في النهاية. • فود: (من غير تخصيص إلخ) أي إذا لم يعلم كل ما يقابل عبده من الثمن كذا قيد به في التثنية ومضى عليه التلخيص في تذييه ونقله الرزكشي عن التثنية، وأقره قال ابن الرُّفْعَة واحتَرَزَ به عما إذا عليم التوزيع قبل العقد فإنه يصح عليه يدل كلامهم شرح العباب سم على البهجة أقول، وقياس ما ذكره من الإكفاء بالعلم بالتوافق قبل العقد أنه لو توافق معه على خمسمائة دراهم وخمسمائة دينار مثلاً ثم قال بعثك بألف دراهم ودينارين صَحَّ وحمل على ما توافقا عليه وكذا نظائره من كل ما يشتَرَطُ العلم به وذكره في العقد إذا توافقا عليه قبل، وهذا يجري في أمور كثيرة يقال فيها بالطلاق عند عدم ذكرها في العقد فتنبه له فإنه دقيق جداً ويؤيد ذلك قول الشارح م ر الآتي نعم إن كان ثم عهد، أو قرينة بأن اتفقا إلخ اه ع ش. • فود: (من غير تخصيص كل) أي من العبدتين أو المالكين • وفود: (منه) أي من الثمن. اه. رشيد. • فود: (وإن استوت قيمتهما) أو قال ولك الخيار في التمين أو نوباً واحداً بعينه وفارق نظيره في النكاح والخلع بما يأتي قريباً شرح العباب فَعَلِمَ أنه لا يكفي التمين بالتيه وسباني نظيره في الثمن، وقد يكون منه قوله: الآتي حيث لم يريد صاعاً معيناً منها. اه. سم. • فود: (كذلك) أي، وإن استوت قيمتهما. • فود: (وقد تفتي الإضافة والإشارة عن التمين إلخ) مقتضى صنيعه أن نعو هذه الدار لا تعيين فيه، وهو محل تأمل. اه. بصري. • فود: (وإن غلط في حدودها) أي إما بتغيرها كجعل الشرقي غربياً وعكسه أو في مقدار ما

• فود: (فتبين أحد الثمينين أو العبدتين) عبارة العباب وبيع أحد هذين العبدتين أو هؤلاء أو ببيع عبده المشتبه بعبد غيره وبيع عشر شيء من هذه المائة وبيع هؤلاء إلا أحدهم باطل. انتهى. قال الشارح في شرحه للجهل بعين المبيع في الكل، وإن تساوت القيم أو قال ولك الخيار في التمين أو نوباً واحداً بعينه وفارق نظيره في النكاح والخلع بما يأتي قريباً. اه. فَعَلِمَ أنه لا يكفي التمين بالتيه وسباني نظيره في الثمن في شرح قوله أو نقدان إلخ، وقد يكون منه قوله: الآتي حيث لم يريد صاعاً معيناً منها.

حَقِّي من هذه الدار، وهو عَشْرَةُ أسهم من عشرين سهمًا، وَحَقَّهُ منها خَمْسَةُ عَشَرَ صَعً البيع في عَشْرَةِ ١ هـ. وظاهره أنه لا فرق بين أن يَعْلَمَ أن حَقَّهُ ذلك أو يجهله؛ لأنه يَصْدُقُ على العشرة أنها حَقُّ فَيْطَابُي الجُمْلَةِ التفصيل، ومن ثَمَّ أَقْبَى ابنُ الصَّلَاحِ في صَكِّ فيه جُمْلَةً زَائِدَةً وتفصيلًا أَنْقَضَ منها بأنها إِنْ تَقَدَّمَتْ عُيِّلَ بها لإمكانِ الجَمْعِ بكونِ التفصيل لِمَعْضَاهَا، وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فَإِنْ قِيلَ: فَمَجْمُوعُ ذلك كَذَا حُكِمَ بالتفصيل؛ لأنه الْمُتَيَقَّنُ أَي، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذلك حُكِمَ بها كما هو ظاهر. (ويصح بيع صاع من صُبْرَةٍ) أو من جانبٍ مُعَيَّنٍ منها، وهي طعامُ مُجْتَمِعٍ والمُرادُ منها هنا كُلُّ مُتَمَائِلٍ الأجزاءِ بخلافِ نحوِ أَرْضٍ وَثُوبٍ (تُعْلَمُ صِعَمَانُهَا)

يَنْتَهِي إِلَيْهِ الحَدُّ الشَّرْطِيُّ مَثَلًا لِتَقْصِيرِ الْغَالِطِ مِنْ كُلِّ مَنُهَا فِي تَحْرِيرِ مَا حَدَّدَ بِهِ قَبْلَ، لِأَنَّ الرُّؤْيَا لِلْمَبِيعِ قَبْلَ الْعَقْدِ شَرْطٌ فَلَوْ رَأَاهَا وَظَنَّ لَنْ حُدُودَهَا تَنْتَهِي إِلَى مَحَلَّةٍ كَذَا قَبْلَ خِلَافِهِ فَالتَّقْصِيرُ مِنْهُ حَيْثُ لَمْ يُمْعِنْ النَّظَرُ فِيمَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الحَدُّ فَاشْتَرَى زُجَاجَةً ظَنَّنَهَا جَوْهَرَةً فَلَمْ يَلْخِصْ بِهَا خِيَارَ لَهُ، وَإِنْ غَرَّهَ الْبَائِعُ وَبَقِيَ مَا لَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا وَشَرَطَ أَنْ يَقْدَرَهَا كَذَا مِنَ الْأَذْرُعِ كَانَ قَالَ بِثُكِّكَ أَوْ أَجَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ أَوْ الْأَرْضَ عَلَى أَتَاهَا عَشْرُونَ ذِرَاعًا وَسَيَاتِي مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ صِحَّةُ الْعَقْدِ وَثُبُوتُ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي إِنْ نَقَصَتْ وَالْبَائِعُ إِنْ زَادَتْ فِي قَوْلِهِ وَيَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ فِي الزِّيَادَةِ إلخ. ١ هـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ خَمْسَةِ عَشَرَ.

٥. قَوْلُهُ: (فَيْطَابُي الجُمْلَةِ)، وهو قَوْلُهُ: حَقِّي مِنْ هَذِهِ الدَّارِ (التَّفْصِيلُ)، وهو قَوْلُهُ: وَهُوَ عَشْرَةُ أَسْهُمٍ إلخ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ كِفَايَةِ إِمْكَانِ تَطْبِيقِ الجُمْلَةِ لِلتَّفْصِيلِ. ٥. قَوْلُهُ: (إِنْ تَقَدَّمَتْ) أَيِ الجُمْلَةُ فِي الْكِتَابَةِ (عُيِّلَ بِهَا) أَيِ تَجِبَ هِيَ عَلَيْهِ بِالْإِفْرَاقِ بِمَا فِي الصَّكِّ. ١ هـ. كَرْدِي عِبَارَةُ الْبُضْرِيِّ قَوْلُهُ: إِنْ تَقَدَّمَتْ إلخَ قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ فِي مَسْأَلَةِ الْبَحْرِ صَحَّ فِي الْجَمِيعِ لِتَقَدُّمِ الجُمْلَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: حَقِّي عَلَى التَّفْصِيلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَهُوَ عَشْرَةُ أَسْهُمٍ فَتَأَمَّلْ. ١ هـ. أَقُولُ قَدْ يُمْنَعُ كَوْنُ الجُمْلَةِ زَائِدَةً عَلَى التَّفْصِيلِ فِي مَسْأَلَةِ الْبَحْرِ بَلْ هِيَ كَلِمَةٌ شَامِلَةٌ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ كَمَا أَفَادَهُ تَغْلِيلُ الشَّارِحِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ إلخ. ٥. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْمُتَيَقَّنُ) أَيِ لِسَبْقِ الْإِفْرَاقِ بِهِ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّ الجُمْلَةَ مِنَ الْخَطَا فِي الْحِسَابِ الْمُؤَيَّدِ بِتَقْرِيْبِهَا عَلَيْهِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ) أَيِ فَمَجْمُوعُ ذَلِكَ كَذَا أَيِ كَانَ يَقُولُ وَالْمَجْمُوعُ كَذَا.

٥. قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ جَانِبٍ) إِلَى قَوْلِهِ فَالَّذِي يَنْتَهِجُ فِي النِّهَايَةِ الْإِقْوَالُ أَوْ لِأَحَدِهِمَا، وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى ذَلِكَ. ٥. قَوْلُهُ: (وَهِيَ إلخ) أَيِ الصُّبْرَةُ لَعَنَةً. ٥. قَوْلُهُ: (كُلُّ مُتَمَائِلٍ الْأَجْزَاءِ) يَشْمَلُ الدَّرَاهِمَ وَنَحْوَهَا. ١ هـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ أَرْضٍ إلخ) أَيِ فَلَا يُسَمَّى صُبْرَةً لَكِنْ حُكِمَ إِذَا كَانَ مَعْلُومَ الذَّرْعِ كَحُكْمِ صُبْرَةٍ مَعْلُومَةِ الصِّعَمَانِ كَمَا يَأْتِي عَنْ سَم.

٥. قَوْلُهُ (سَمِي): (تُعْلَمُ صِعَمَانُهَا) يَتَّبِعِي أَنْ يَزِيدَ الشَّارِحُ أَوْ صِعَمَانُهَا أَيِ الْجَانِبِ الْمُعَيَّنُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

٥. قَوْلُهُ: (تُعْلَمُ صِعَمَانُهَا) يَتَّبِعِي أَنْ يَزِيدَ الشَّارِحُ أَوْ صِعَمَانُهَا أَيِ الْجَانِبِ الْمُعَيَّنُ فَلْيَتَأَمَّلْ. (تَنْبِيْهُ): قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَيَبِغُ جُزْءُ كَالرُّبْعِ مُشَاعًا مِنْ أَرْضٍ أَوْ عَبْدٍ أَوْ صُبْرَةٍ أَوْ ثَمَرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَيَبِغُهُ شَيْئًا مِنْهَا إِلَّا رُبْعًا مُشَاعًا صَحِيحٌ. انْتَهَى. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي صِحَّةِ الثَّانِيَةِ فِي صُورَةِ الصُّبْرَةِ

للمتعاقدَيْنِ لَعَدَمِ الغَرَرِ وَتَنَزُّلِ عَلَى الإِشَاعَةِ فَإِذَا تَلَفَ بَعْضُهَا تَلَفَ بِقَدْرِهِ مِنَ الْمَبِيعِ (وَكَذَا إِنْ جُهِلَتْ) صِعَانُهَا لَهَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا يَصُحُّ الْبَيْعُ (فِي الْأَصَحِّ) لِعِلْمِهِمَا بِقَدْرِ الْمَبِيعِ مَعَ تَسَاوِي الْأَجْزَاءِ فَلَا غَرَرَ وَيَنْزِلُ عَلَى صَاعٍ مُبْتَهَمٍ حَتَّى لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنْهَا غَيْرُهُ تَقَيُّنٌ وَإِنْ صَبَّ عَلَيْهَا مِثْلُهَا أَوْ أَكْثَرُ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ وَيُظْهِرُ أَنَّ مُحَلَّهُ مَا لَمْ يَتَمَيَّزِ الْمَصْبُوبُ وَذَلِكَ لِتَعَدُّرِ الإِشَاعَةِ مَعَ الْجَهْلِ فَلِلْبَايَعِ تَسْلِيْمُهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَرِيئًا إِذْ رُؤْيَةُ ظَاهِرِ الصُّبْرَةِ كَرُؤْيَةِ كُلِّهَا.....

(تَنْبِيْهُ): قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَيَبْعُ جُزْءٍ كَالرُّبْعِ مُشَاعًا مِنْ أَرْضٍ أَوْ عَبْدٍ أَوْ صُبْرَةٍ أَوْ ثَمَرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَيَبْعُهُ شَيْئًا مِنْهَا إِلَّا رُبْعًا مُشَاعًا صَحِيحٌ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي صِحَّةِ الثَّانِيَةِ فِي صُورَةِ الصُّبْرَةِ بَيْنَ الْمَعْلُومَةِ الصِّعَامِ وَالْمَجْهُولَتَا، وَإِنْ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا فِي بَعْتِكَ الصُّبْرَةِ إِلَّا صَاعًا ثُمَّ رَأَيْتَ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ مَا نُصِّه: وَكَذَا يَجُوزُ بَيْعُ الصُّبْرَةِ إِلَّا رُبْعَهَا أَوْ جُزْءًا مَعْلُومًا مِنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ مَجْهُولَةً وَمِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلَى إِذَا بَاعَ جَمِيعَهَا، وَهِيَ مَجْهُولَةٌ. اهـ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ إِلَّا رُبْعًا، وَإِلَّا صَاعًا قَرِيبٌ. اهـ. سَم، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا إِلَخَ أَقُولُ لَكِنَّ قَوْلَ الْمُخْتَصَرِ أَوْ جُزْءًا مَعْلُومًا إِلَخَ يُنَافِي اشْتِرَاطَ الْعِلْمِ فِي بَعْتِكَ الصُّبْرَةِ إِلَّا صَاعًا، وَقَوْلُهُ: وَالْفَرْقُ إِلَخَ وَلَعَلَّهُ ضَعْفُ الْحَزَرِ وَالتَّخْمِينِ فِي الثَّانِي بِالنِّسْبَةِ لِلْأَوَّلِ.

• قَوْلُهُ: (لِلْمُتْعَامِقَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَحَلُّ الصَّحَّةِ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ، وَإِنْ صَبَّ إِلَى ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (فَلِذَا تَلَفَ بَعْضُهَا) أَيِ أَوْ بَعْضُ الْجَانِبِ الْمُعَيَّنِ. اهـ. سَم. • قَوْلُهُ: (أَوْ لِأَحَدِهِمَا) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّ الْعَالِمَ مِنْهُمَا بِقَدْرِهَا صِحَّتُهُ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَبِيعَ جُزْءٌ شَائِعٌ وَصِيفَةُ الْجَاهِلِ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَيُّ صَاعٍ كَانَ فَلَمْ يَكُنِ الْمَقْضُودُ عَلَيْهِ مَعْلُومًا لَهَا فَاَلْقِيَاسُ الْبُطْلَانُ، وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ إِسْقَاطُ الشَّارِحِ م ر ل ه ا ه ع ش وَفِي الْمَغْنَى وَشَرْحِي الْمُنْهَجِ وَالرُّوْضِ مِثْلُ مَا فِي الشَّرْحِ وَلَكِنْ مَنَعَ قَوْلَ الْمُحَشِّي أَنَّ الْعَالِمَ مِنْهُمَا إِلَخَ بِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الإِشَاعَةِ مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا كَانَا عَالِمَيْنِ مَعًا وَلَا أَتَرَ لِقَضِيهِمَا فِي صَوَرَتِي الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ لِشَيْءٍ مِنَ الإِشَاعَةِ وَالِإِيْهَامِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ صَبَّ إِلَخَ) هَلْ تَجْرِي فِي مَعْلُومَةِ الصِّعَامِ مَعَ الإِشَاعَةِ فَإِذَا تَلَفَ مِنَ الْجُمْلَةِ تَلَفَ مِنَ الْمَبِيعِ بِقَدْرِهِ يَتَّبِعِي نَعَمْ سَم عَلَى خَلَجٍ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ صَاعًا مِنْ عَشْرَةٍ وَأَنْصَبَ عَلَيْهَا عَشْرَةٌ أُخْرَى مِثْلًا وَتَلَفَ بَعْضُهَا وَبَقِيَ الْعَشْرَةُ فَهَلْ يُحْكَمُ بِأَنَّ الْبَاقِيَّ شَرَكَةٌ عَلَى الإِشَاعَةِ وَخَصَرُ الثَّالِفِ فِيمَا يَخْصُصُ الْبَايَعُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ انْفِصَاحِ الْعَقْدِ. اهـ. ع ش، وَقَوْلُهُ: وَخَصَرُ الثَّالِفِ إِلَخَ فِيهِ وَفَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ بَلْ هُوَ مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّمَهُ عَنْ سَم. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ وَيَنْزِلُ عَلَى صَاعٍ إِلَخَ. اهـ. كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (مِنْ أَسْفَلِهَا) أَيِ الصُّبْرَةِ وَمِنْ أَوْسَطِهَا. اهـ. مُغْنَى.

بَيْنَ الْمَعْلُومَةِ الصِّعَامِ وَالْمَجْهُولَتَا، وَإِنْ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا فِي بَعْتِكَ الصُّبْرَةِ إِلَّا صَاعًا ثُمَّ رَأَيْتَ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ مَا نُصِّه وَكَذَا يَجُوزُ بَيْعُ الصُّبْرَةِ إِلَّا رُبْعَهَا أَوْ جُزْءًا مَعْلُومًا مِنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ مَجْهُولَةً وَمِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلَى إِذَا بَاعَ جَمِيعَهَا، وَهِيَ مَجْهُولَةٌ. اهـ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ إِلَّا رُبْعًا، وَإِلَّا صَاعًا قَرِيبٌ.

• قَوْلُهُ: (فَلِذَا تَلَفَ بَعْضُهَا) أَيِ أَوْ بَعْضُ الْجَانِبِ الْمُعَيَّنِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ صَبَّ إِلَخَ) هَلْ يَجْرِي فِي مَعْلُومَةِ

وفازقَ بَيْعَ ذِرَاعٍ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ مَجْهُولَةِ الذَّرْعِ وَشَاةٍ مِنْ قَطِيعٍ وَبَيْعَ صَاعٍ مِنْهَا بَعْدَ تَفْرِيقِ صَيْعَانِهَا بِالْكَيْلِ أَوْ الْوَزْنِ بِتَفَاوُتِ أَجْزَاءِ نَحْوِ الْأَرْضِ غَالِبًا وَبِأَنَّهَا بَعْدَ التَّفْرِيقِ صَارَتْ أَعْيَانًا مُتَمَازِيَةً لَا دَلَالََةَ لِإِحْدَاهَا عَلَى الْأُخْرَى فَصَارَ كَبَيْعِ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ وَمَحَلُّ الصُّحَّةِ هُنَا حَيْثُ لَمْ يُرِيدَا صَاعًا مُعَيَّنًا مِنْهَا أَوْ لَمْ يُقْلَ مِنْ بَاطِنِهَا أَوْ إِلَّا صَاعًا مِنْهَا، وَأَحَدُهُمَا يَجْهَلُ كَيْلَهَا لِلْجَهْلِ بِالمَبِيعِ بِالْكُلِّيَّةِ وَحَيْثُ عَلِمَ أَنَّهَا تَقِي بِالمَبِيعِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ لِلشُّكِّ فِي وُجُودِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ صَرُوحٌ بِهِ الْمَآوِزِيُّ وَالْفَارِقِيُّ وَغَيْرُهُمَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْجَبْرَةَ هُنَا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَحَسِبَ فَلَا أَثَرَ لِلشُّكِّ فِي ذَلِكَ إِذْ لَا تَعَيَّدُ هُنَا فَالَّذِي يَتَّجِعُ أَنَّهُ مَتَى بَانَ أَكْثَرُ مِنْهَا كَيْمَتُكَ مِنْهَا عَشْرَةٌ فَبَانَتْ تِسْعَةٌ بَانَ بِطُلَانِ الْبَيْعِ وَكَذَا إِذَا بَانَ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ صَرِيحٍ مِنَ التَّبْعِيضِيَّةِ بَلْ وَالْإِبْتِدَائِيَّةِ وَفِي بَيْعِهَا مُطْلَقًا لَا أَنْ يَكُونَ بِمَحَلِّهَا ارْتِفَاعٌ أَوْ انْخِفَاضٌ، وَإِلَّا فَإِنْ عَلِمَ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ.....

• فَوَدَّ: (وَفَارَقَ بَيْعَ ذِرَاعٍ الْخُ) أَيِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ مَجْهُولَةِ الْخُ) احْتَرَزَ عَنْ مَعْلُومَةِ الذَّرْعِ فَيَصِحُّ وَيَتَرَلُّ عَلَى الْإِشَاعَةِ لِإِمْكَانِهَا. اه. س. م. • فَوَدَّ: (وَشَاةٍ مِنْ قَطِيعٍ الْخُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ عَلِمَ عَدَدُ الْقَطِيعِ وَصَيْمَانُ الصُّبْرَةِ. • فَوَدَّ: (مِنْهَا) أَيِ الصُّبْرَةِ. • فَوَدَّ: (بِتَفَاوُتِ أَجْزَاءِ نَحْوِ الْأَرْضِ الْخُ) أَيِ كِتْمَانِ الشَّيْءِ، وَأَجْزَاءِ الثَّوْبِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي بَيْعِ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ، وَظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَتْ مَعْلُومَةً الصَّيْمَانِ أَوْ لَا. • فَوَدَّ: (صَاعًا مُعَيَّنًا) أَيِ أَوْ مُبَهَمًا وَيُصَوِّرُ ذَلِكَ بِمَا لَوْ اخْتَلَطَتْ وَرَقَةٌ مِنْ شَرَحِ الْمَحَلِّيِّ مَثَلًا بِشَرَحِ الْمُنْهَجِ مَثَلًا. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (أَوْ لَمْ يُقْلَ) أَيِ الْبَائِغِ. • فَوَدَّ: (أَوْ إِلَّا صَاعًا الْخُ) لَا يَخْفَى أَنَّ صَوْرَةَ هَذِهِ أَنْ يَبِيعَ الصُّبْرَةَ إِلَّا صَاعًا مِنْهَا فَقَدْ إِدْخَالَ هَذِهِ فِي تَقْيِيدِ مَسْأَلَةِ الْمُتَنِ الْمُصَوَّرَةِ بِبَيْعِ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ نَظَرٌ. اه. س. م. • فَوَدَّ: (وَأَحَدُهُمَا الْخُ) أَيِ وَالحَالِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَحَيْثُ عَلِمَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى حَيْثُ لَمْ يُرِيدَا الْخُ. اه. ع. ش. وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ.

• فَوَدَّ: (صَرُوحٌ بِهِ الْمَآوِزِيُّ الْخُ) مُتَعَمِّدٌ. • فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ الْخُ) ضَعِيفٌ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (مَتَى بَانَ) أَيِ الْمَبِيعِ (أَكْثَرَ مِنْهَا) أَيِ الصُّبْرَةِ. • فَوَدَّ: (إِذَا بَانَ) أَيِ الصُّبْرَةِ وَالمَبِيعِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْخُ) أَيِ التَّسَاوِيِ. • فَوَدَّ: (وَفِي بَيْعِهَا) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَسَمَنَ إِلَى لِقْدَمِ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَفِي بَيْعِهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ هُنَا. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ كَلًّا أَوْ بَعْضًا شَائِمًا كَرُبْعِ الصُّبْرَةِ.

• فَوَدَّ: (فَإِنْ عَلِمَ الْخُ) أَيِ بِالْإِخْبَارِ دُونَ الْمُشَاهَدَةِ أَمَّا إِذَا عَلِمَ بِالمُشَاهَدَةِ فَيَصِحُّ الْبَيْعُ. اه. ع. ش. وَيُقَيَّدُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي لَمْ يَرَهُ الْخُ. • فَوَدَّ: (أَحَدُهُمَا) أَيِ الْمُتَمَاقِدَيْنِ. اه. مُغْنِي.

الصَّيْمَانِ مَعَ الْإِشَاعَةِ فَإِذَا تَلَفَ مِنَ الْجُمْلَةِ تَلَفَ مِنَ الْمَبِيعِ بِقَدْرِهِ يَتَّبِعِي نَعَمْ. • فَوَدَّ: (نَحْوِ أَرْضٍ مَجْهُولَةٍ) احْتَرَزَ عَنْ مَعْلُومَةِ الذَّرْعِ فَيَصِحُّ وَيَتَرَلُّ عَلَى الْإِشَاعَةِ لِإِمْكَانِهَا. • فَوَدَّ: (وَلَا صَاعًا مِنْهَا) لَا يَخْفَى أَنَّ صَوْرَةَ هَذِهِ أَنْ يَبِيعَ الصُّبْرَةَ إِلَّا صَاعًا مِنْهَا فَقَدْ إِدْخَالَ هَذِهِ فِي تَقْيِيدِ مَسْأَلَةِ الْمُتَنِ الْمُصَوَّرَةِ بِبَيْعِ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (بَلْ وَالْإِبْتِدَائِيَّةِ) انْظُرْهُ مَعَ مَا ذَكَرَهُ كَغَيْرِهِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي فِي أَوَّلِ

كسمن بطرف مختلف الأجزاء دقةً وغلطاً لم يره قبل الوضع فيه لقدم إحاطة العيان بها، وإن جهلاً ذلك فإن ظن تساوي المحل أو الظرف صح وخير من لحقه النقص قال البقوي وغيره ولو كان تحتها حفرة.....

هـ فؤد: (كسمن بطرف إلخ) عبارة المفتي ولو علم أحد المتعاقدين أن تحتها أي الصبرة المبيعة المجهولة القدر دقة أو مؤصفاً منخفصاً أو اختلافاً أجزاء الظرف الذي فيه العوض أو الموض من نحو ظرف غسل وسمن رقةً وغلطاً بطل المقد لمنوها تخمين القدر فيكثر الغرر نعم إن رأى ذلك قبل الوضع فيه صح البيع لحصول التخمين، وإن جهل كل منهما ذلك بأن ظن أن المحل مستور فظهر خلافه صح البيع وخير من لحقه النقص بين الفسخ والانضاء إلحاقاً لما ظهر بالعيب بالخيار في مسألة الدقة للمشتري وفي الحفرة للبائع، وقيل إن ما في الحفرة للبائع ولا خيار وجزى على ذلك في التهذيب.

اهـ فؤد: (وإن جهلاً ذلك) التغيير بالجهل يشمل ما لو تردداً على السواء لكن كلاماً شرح الروض وشرح الإزهاد قد يقتضي الإعلان عند التردد المذكور، وقد يوجه بأنه مع التردد لا يتأتى التخمين، وهذا هو المفهوم من قول الشارح هنا فإن ظن إلخ. اهـ. سم. هـ فؤد: (أو الظرف إلخ) فيه تصريح بصحة بيع السمن في ظرف مختلف الأجزاء جهلاً واختلافه، وهكذا في الروض وغيره. اهـ. سم.

هـ فؤد: (قال البقوي وغيره ولو كان إلخ) لكن رده في المطلب بأن الغزالي وغيره جزموا بالنسوية بينهما أي الحفرة والدقة لكن الخيار في هذه أي الحفرة للبائع وفي تلك أي موضع فيه ارتفاع

الغرائض ثم وصياه من ثلث الباقي أن من للإيتداء فتدخل الوصايا بالثلث، وقد يفرق قائملاً.

هـ فؤد: (وإن جهلاً ذلك) التغيير بالجهل يشمل ما لو تردداً على السواء لكنه فسر في شرح الروض الجهل بقوله بأن ظن أن المحل مستور فظهر خلافه وتبعه الشارح في شرح الإزهاد، وقد يقتضي الإعلان عند التردد المذكور، وقد يوجه بأنه مع التردد لا يتأتى التخمين، وهذا هو المفهوم من قوله هنا بأن ظن إلخ. هـ فؤد: (أو الظرف صح) فيه تصريح بصحة بيع السمن في ظرف مختلف الأجزاء جهلاً واختلافه، وهكذا في الروض وغيره، وقد يستشكل بما سيأتي من منع بيع المسك في فازه، وإن رأى أغلاه من رأسها إذا لم يرها فإرغ إلا أن يفرق بتصوير المسألة هنا بما إذا ظن الاستواء كما فسر بذلك الشارح كشرح الروض وغيره الجهل؛ لأن شأن الظروف التي تُصنع أن تكون مستوية أو يُظن استوائها بخلاف الفارة فلا يُظن استوائها فإن فرض ظنه لم يمتد أن يلحق بما هنا أو يفرق بأن المسك في الفارة شبيه باللحم في الجلد؛ لأنه خلق فيها فاللحم يبيع اللحم في الجلد ولا كذلك السمن في الظرف ولهذا قاسوا المنع في المسك في الفارة على اللحم في الجلد. وقضية هذا عدم الصحة، وإن ظن الاستواء، وهو الأقرب لإكلامهم ثم رأيت في شرح العباب بالغ في صورة الإعلان بقوله، وإن لم يتفاوت بخنها كما في المجموع. اهـ. هـ فؤد: (قال البقوي وغيره ولو كان تحتها حفرة صح البيع إلخ) ظاهره في حالتي العلم والجهل ويصرح بذلك أنه في شرح العباب ذكر مسألة البقوي هذه في الكلام على حالة العلم

صَحَّ البَيْعُ وما فيها للبائع، والفرق بين الحُفْرَةِ والانخفاضِ واضحٌ.
(ولو باع بجلٍّ) أو مِلءَ ذا البيت جِنْطَةً (أو بزنة) أو زِنَةً (هذه الحصة ذَقْبًا أو بما باع به فلان
فروسه)، وأحدهما يجهل قدر ذلك (أو بألف دراهم وذنابير لم يصح) للجهل بأصل القدر في

للمُشْتَرِي، وهذا هو الْمُعْتَمَدُ. اهـ. نهايةً وتقدّم عن المُغْنِي ويأتي عن الإيعاب ما يوافقه قال ع ش
قوله: وهذا هو الْمُعْتَمَدُ أي خِلَافًا لِلتَّخْفَةِ. اهـ. ٥. فَوَدَّ: (صَحَّ البَيْعُ) ظاهِرُهُ في حالَتِي العِلْمِ والجهلِ
وَيُصْرَحُ بِذَلِكَ أَنَّهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ذَكَرَ مَسْأَلَةَ الْبَقْوِي هذه في الكلام على حالة العِلْمِ بالارتفاع
والانخفاض قَبْلَ الكلام على حالة الجهل بِذَلِكَ لَكِنَّهُ ضَمَّفَ كَلَامَ الْبَقْوِي ثُمَّ قَالَ وَمِنْ ثُمَّ جَزَمَ الْغَزَالِيُّ
وغيره بَأَنَّ الحُفْرَةَ والدُّكَّةَ سَوَاءٌ وَارْتَضَاهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغيره وَرَدُّوا مَقَالَ الْبَقْوِي الْمَذْكُورَةَ. انْتَهَى. وما
جَزَمَ به الْغَزَالِيُّ وَغيره هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ. سم. ٥. فَوَدَّ: (والفرق إلخ) ولو قال بِنَتِكَ يَضْفُها وصاعًا من
النَّصِفِ الْآخَرِ صَحَّ بِخِلَافِ ما لو قال إلَّا صاعًا مِنْهُ أي مِنَ النَّصِفِ لِضَعْفِ الْحَزْرِ ولو قال بِنَتِكَ كُلِّ
صاعٍ مِنْ يَضْفُها بِيْزَهُمْ وَكُلِّ صاعٍ مِنْ يَضْفُها الْآخَرِ بِيْزَهُمْ يَنْصَحُ. اهـ. نهايةً وكذا في الْمُغْنِي إلَّا قَوْلَهُ
بِخِلَافِ إِيَّيْهِ وَلَوْ قَالَ، وَقَوْلُهُ: م. ر. وَلَوْ قَالَ كُلِّ صاعٍ مِنْ يَضْفُها بِيْزَهُمْ إلخ قَالَ الرَّشِيدِيُّ لَعَمَلُ الصَّوَرَةِ أَنَّهُ
اشْتَرَى جَمِيعَ الصُّبْرَةِ، وَإِلَّا فَأَيُّ يَضْفٍ يَكُونُ الصَّاعُ مِنْهُ بِيْزَهُمْ أَوْ بِيْزَهُمْ يَنْصَحُ. اهـ. وهو
الْمُبَادَرُ، وَقَالَ ع ش أَيُّ بَأَنَّ يَتَمَيَّزُ كُلٌّ مِنْ يَضْفِي الصُّبْرَةِ كَأَنَّ يَقُولُ بِنَتِكَ كُلِّ صاعٍ مِنَ الشَّرْقِيِّ بِكَذَا
وَكُلِّ صاعٍ مِنَ الْغَرْبِيِّ بِكَذَا وَعَلَيْهِ فَلَوْ اطَّلَعَ عَلَى غَيْبٍ فِي الْمَبِيعِ فَهَلْ لَهُ رَدُّ أَحَدِ النَّصْفَيْنِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ
وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِتَقَدُّدِ الْعَقْدِ بِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ. اهـ.

٥. فَوَدَّ (سُي): (وَلَوْ باع بجلٍّ إلخ) كَذَا فِي الْمَحَرَّرِ مَجْرُورٌ بِالْحَرْفِ فَيَكُونُ مِنْ صَوْرِ الثَّمَنِ وَالَّذِي فِي
الرَّوْضَةِ، وَأَصْلُهَا يِلْءٌ مَنْصُوبٌ وَلَا حَرْفٌ مَعَهُ فَيَكُونُ مِنْ صَوْرِ الْمَبِيعِ، وَهُوَ أَحْسَنُ. اهـ. مُغْنِي.
٥. فَوَدَّ: (وَأَحَدُهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ: بَلْ لَوْ اطَّرَدَ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إلَّا قَوْلَهُ، وَإِنَّمَا حُمِلَ إِلَى وَمِنْ ثُمَّ
وَقَوْلِهِ: وَكَمَا قُدِّرَ إِلَى وَخَرَجَ، وَقَوْلُهُ: أَيُّ بِلْدِ الْبَيْعِ إِلَى الثَّمَنِ، وَقَوْلُهُ: نَعَمْ إِلَى وَذَكَرَ التَّقْدَرُ.
٥. فَوَدَّ (سُي): (أَوْ بِأَلْفِ دِرَاهِمٍ وَذَنَابِيرٍ) أَيُّ أَوْ صِحَاحٍ وَمُكْسَرَةٌ. اهـ. مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (وَأَحَدُهُمَا إلخ)
عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَمْ يَعْلَمْ أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْعَقْدِ بِالْمِقْدَارِ. اهـ. ٥. فَوَدَّ (سُي): (لَمْ يَصَحَّ) قَالَ فِي شَرْحِ

بِالْإِزْتِنَاعِ وَالْإِنْخِفَاضِ قَبْلَ الْكَلَامِ عَلَى حَالَةِ الْجَهْلِ بِذَلِكَ لَكِنَّهُ ضَمَّفَ كَلَامَ الْبَقْوِي فَقَالَ فِي شَرْحِ قَوْلِ
الْعُبَابِ فَإِنَّ عِلْمَ أَحَدُهُمَا نَحَتْ الصُّبْرَةَ ارْتِفَاعًا أَوْ انْخِفَاضًا لَمْ يَصَحَّ مَا نَصَّهُ، وَقَوْلُ الْبَقْوِي
وَالخَوَارِزْمِيِّ لَوْ كَانَ نَحَتْ الصُّبْرَةَ حُفْرَةً فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ وَمَا فِيهَا لِلْبَائِعِ ضَعِيفٌ وَمِنْ ثُمَّ جَزَمَ الْغَزَالِيُّ
وغيره بَأَنَّ الحُفْرَةَ والدُّكَّةَ سَوَاءٌ، وَارْتَضَاهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغيره وَرَدُّوا مَقَالَ الْبَقْوِي الْمَذْكُورَةَ. اهـ. وما
جَزَمَ به الْغَزَالِيُّ وَغيره هُوَ الْمُعْتَمَدُ. ٥. فَوَدَّ: (أَوْ بِأَلْفِ دِرَاهِمٍ وَذَنَابِيرٍ لَمْ يَصَحَّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ إِلَّا إِنْ
اتَّفَقَ الذَّقْبُ وَالْفِضَّةُ وَالصِّحَاحُ وَالْمُكْسَرَةُ غَلَبَةً وَرَوَاجًا، وَقِيَمَةٌ وَاطَّرَدَتِ الْعَادَةُ بِتَسْلِيمِ النَّصِفِ مِثْلًا
مِنْ كُلِّ مِنَ التَّوَعَيْنِ أَخْلَفًا مِنْ قَوْلِ الْمُشْتَرِي الْآتِي إلخ. انْتَهَى.

غير الأخيرة ويقدر كل من التوعنين فيها، وإنما لحمل على التنصيف نحو الرنح بيننا، وهذا لزئيد وعمره؛ لأنه المتبادر منه ثم لا هنا ومن ثم لو علمنا قبل العقد بقدر البيت والحصاة وثمن الفرس صغ، وإن قال بما باع به ولم يذكر المثل ولا نواه؛ لأن مثل ذلك محمول عليه نعم إن انتقل ثمن الفرس للمشتري فقال له البائع العالم بأنه عنده بعثك بما باع به فلان فرسه لم تبعد صحته وينزل الثمن عليه فيتعين ولا يجوز إبداله وكما قدر لفظ المثل فيما ذكر كذلك تُقدر زيادته في نحو غوضتها عن نظير أو مثل صداقها على كذا فيصبح عن الصداق نفسه؛ لأنه اعتيدت زيادة لفظ نحو المثل في نحو ذلك وخرج بحنطة وذهباً المشير إلى أن ذلك فيما في الدمة العين كبعثك.....

العاب إلا إن اتفق الذهب والفضة والصحاح والمكسرة غلبة وزواجا، وقيمة وأطردت العادة بتسليم النصيب مثلا من كل من التوعنين أخذا من قول المتي الآتي إلخ. انتهى. اه. سم أقول ولو قيل باكتفاء تعين أو غلبة صنف من كل من التوعنين مع أطراد العادة بتسليم النصيب مثلا من كل منهما، وإن لم يتفقا قيمة لم يتعد إذ لا جهل ولا غرر وفي كلامهم ما يؤيده. قود: (نحو والرنيح بيننا) أي في القراض. قود: (وهذا لزئيد وعمره) أي في الإقرار. قود: (ومن ثم لو علمنا إلخ) راجع للتعليل الذي علل به المثنى. اه. رشيدتي. قود: (لو علمنا إلخ) وتقدم عن ع ش بعد كلام عن الإيعاب، وقياسه أنه لو توافق البائع مع المشتري على خمسمائة دراهم وخمسمائة دنانير ثم قال بعثك هذا بألف دراهم ودنانير صغ وحمل على ما توافقا عليه. اه. قود: (قبل العقد) يتبني أو معه بأن علمنا ذلك بعد الشروع في العقد، وقبل التلطي بنحو بيلء ذا البيت بل قد يقال أو مع التلطي به. اه. سم. قود: (أو مضمون عليه) أي على المثل عبارة الكزدي أي على أن المثل مُقدر. اه. قود: (البائع العالم) يشترط علم المشتري أيضا اه. سم. قود: (العالم بأنه عنده) أي مع كونه رآه الرؤية الكافية كما هو واضح إذ هو حيث يتبع بمعين. اه. رشيدتي. قود: (لم تبعد صحته) اعتمدته النهاية والمفني. قود: (فيتعين إلخ) أي ولو قصد أمثلة؛ لأنه صريح في عين ما باع به والصريح لا ينصرف عن معناه بالتيه م رسم على المنهج أقول قوله: والصريح إلخ قد يتوقف في ذلك فإنه لو أتى بصريح البيع، وقال أرذت خلافة قبل منه كما تقدم. اه. ع ش ويؤيد التوقف المذكور قول المفني فإن الإطلاق يترول عليه لا على مثله إذا قصد البائع. اه. قود: (ولا يجوز إبداله) أي قلوا اختلفا في مقدار الثمن بعد اتفاقهما على العلم بأصله فيتبني التحالف كما لو سميا واختلفا في مقداره بعد ثم يفسخانه هما أو أحدهما أو الحاكم. اه. ع ش. قود: (وخرج بحنطة إلخ) أي متكررا. اه. نهاية. قود: (المعين) فاعل خرج. قود: (أن ذلك) أي ما في المثنى من عدم الصحة.

قود: (قبل العقد) يتبني أو معه بأن علمنا ذلك بعد الشروع في العقد، وقبل التلطي بنحو بيلء ذا البيت بل قد يقال أو مع التلطي به. اه. قود: (البائع العالم) يشترط علم المشتري أيضا.

مِلءٌ أَوْ بِمِلءٍ ذَا الْكَوْزِ مِنْ هَذِهِ الْجِنْطَةِ أَوْ الذَّهَبِ، وَإِنْ جُهِلَ قَدْرُهُ لِإِحَاطَةِ التَّخْمِينِ بِرُؤْيَاهُ مَعَ
إِمْكَانِ الْأَخِذِ قَبْلَ تَلْفِهِ فَلَا غَرَرٌ.

(وَلَوْ بَاعَ بِنَقْدٍ) دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ وَعَقَبَ شَيْقًا مَوْجُودًا أَتَيْتُ، وَإِنْ عَزَّ أَوْ مَعْدُومًا أَصْلًا وَلَوْ مُؤَجَّلًا أَوْ
فِي الْبَلَدِ حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا إِلَى أَجَلٍ لَا يُمْكِنُ نَقْلُهُ إِلَيْهِ.....

• قَوْلُهُ: (مِلءٌ أَوْ بِمِلءٍ ذَا الْكَوْزِ مِنْ هَذِهِ الْجِنْطَةِ الْخُ) قَدْ يُشِيرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْكَوْزُ أَوْ الْبَيْتُ أَوْ الْبُرُّ غَايَةً
عَنْهُمَا لَمْ يَصِحَّ وَلَيْسَ مُرَادًا؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى التَّعْيِينِ حَاضِرًا كَانَ أَوْ غَايَةً عَنِ الْبَلَدِ حَتَّى لَوْ قَالَ بَعْتُكَ
مِلءَ الْكَوْزِ الْفُلَانِي مِنَ الْبُرِّ الْفُلَانِي وَكَانَا غَايَتَيْنِ بِمَسَافَةِ بَعِيدَةٍ صَحَّ الْعَقْدُ كَمَا يَقْتَضِي قَوْلُهُ وَخَرَجَ بَنَخُو
جِنْطَةُ الْخُ فَإِنَّهُ جَمَلَ فِيهِ مُجَرَّدَ التَّعْيِينِ كَافِيًا لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ تَلَفَ الْكَوْزِ أَوْ الْبُرِّ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى
مَحَلِّهِمَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْفَرَزَ فِي الْمُعَيَّنِ دُونَ الْغَرَرِ فِيمَا فِي الذَّمَّةِ. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ جُهِلَ قَدْرُهُ
لِإِحَاطَةِ الْخُ) أَيِ قَيْصِخٍ، وَإِنْ جُهِلَ قَدْرُهُ الْخُ.

• قَوْلُهُ (وَلَوْ بَاعَ بِنَقْدٍ الْخُ) هَلْ يَأْتِي تَنْظِيرُ ذَلِكَ فِي الْمَبِيعِ كَمَا لَوْ قَالَ بَعْتُكَ دِينَارًا فِي ذِمَّتِي بِهَذَا
الدَّرْهَمِ مَثَلًا وَاخْتَلَفَتِ الدَّنَانِيرُ لَكِنْ غَلَبَ بَعْضُ أَتَوَاعِيهَا فَهَلْ يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ وَيُحْتَمَلُ الْإِطْلَاقُ عَلَى
الْغَالِبِ كَالْقَمَنِ أَوْ لَا وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ التَّمَنَّ يَتَوَسَّعُ فِيهِ مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ أَوْ أَكْثَرُ
قَصْدًا فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتِمُّدُ الْأَوَّلُ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَا يُخَالِفُهُ فَلْيُراجِعْ وَلْيَحَرَّزْ. انْتَهَى. سَمِ قَدْ يُقَالُ بِفَرْضِ
اعْتِمَادِ مَا مَالَ إِلَيْهِ مِنْ إِتْيَانِ تَنْظِيرِ ذَلِكَ فِي الْمَبِيعِ هَلْ يُقَالُ بِتَنْظِيرِ ذَلِكَ فِي السَّلَمِ أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَبِيعِ
فِي الذَّمَّةِ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ فِي السَّلَمِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِبْثَاءِ الْأَوْصَافِ، وَإِنْ فُرِضَ أَنَّ تَمَّ نَوْعًا غَايَةً وَعَلَى
الْجُمْلَةِ إِنْ تَمَّ مَا أَفَادَهُ كَانَ فِي ذَلِكَ سَعَةً لِلْعَامَةِ بِأَنَّهُ يَغْفِدُوا بِلَفْظِ الْبَيْعِ فِي الذَّمَّةِ حَيْثُ أَرَادُوا السَّلَمَ لِيُسَرَّ
اسْتِبْثَاءُ شُرُوطِهِ عَلَيْهِمْ. اهـ. بَصْرِيٌّ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَلَى فَرْجِ الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ: وَلَوْ بَاعَ بِنَقْدٍ مَثَلًا الْخُ مِثْلُ
الْبَيْعِ الشَّرَاءِ وَمِثْلُ التَّقْدِ الْعَرْضِ كَالْبُرِّ قَيْثًا رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ بَاعَ وَبَنَقْدٍ. اهـ. • قَوْلُهُ: (أَتَيْتُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ إِبْدَالُهُ بغيرِهِ، وَإِنْ سَاوَاهُ فِي الْقِيَمَةِ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ: قَرَعَ: وَإِنْ بَاعَ شَخْصًا شَيْئًا بِدِينَارٍ
صَحِيحٍ فَأَعْطَى صَحِيحَيْنِ بوزنه أي الدَّنَانِيرَ أَوْ عَكْسَهُ أَيِ بَاعَهُ بِدَيْنَارَيْنِ فَأَعْطَاهُ دِينَارًا صَحِيحًا
بوزنهما لَزِمَهُ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ لَا يَخْتَلِفُ بِذَلِكَ. انْتَهَى. اهـ. سَمِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ هُزَّ) أَيِ فَإِنَّهُ مَعَ الْعِزَّةِ
يُمْكِنُ تَخْصِيلُهُ بِخِلَافِ الْمَعْدُومِ الْآتِي. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ مَعْدُومًا) عَطْفٌ عَلَى مَوْجُودًا.

• قَوْلُهُ: (أَصْلًا) أَيِ فِي الْبَلَدِ وَغَيْرِهِ. • وَقَوْلُهُ: (أَوْ فِي الْبَلَدِ) عَطْفٌ عَلَى أَصْلًا. اهـ. كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (إِلَى
أَجَلٍ لَا يُمْكِنُ نَقْلُهُ إِلَيْهِ) أَيِ تَقْلُ التَّقْدِ فِي ذَلِكَ الْأَجَلِ إِلَى الْبَلَدِ فَإِنْ كَانَ إِلَى أَجَلٍ يُمْكِنُ فِيهِ النُّقْلُ عَادَةً

• قَوْلُهُ فِي (سَمِ): (وَلَوْ بَاعَ بِنَقْدٍ وَفِي الْبَلَدِ نَقْدًا خَالِبًا تَعْيِينَ) هَلْ يَأْتِي تَنْظِيرُ ذَلِكَ فِي الْمَبِيعِ كَمَا لَوْ قَالَ بَعْتُكَ
دِينَارًا فِي ذِمَّتِي بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ مَثَلًا وَاخْتَلَفَتِ الدَّنَانِيرُ لَكِنْ غَلَبَ بَعْضُ أَتَوَاعِيهَا فَهَلْ يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ،
وَيُحْتَمَلُ الْإِطْلَاقُ عَلَى الْغَالِبِ كَالْقَمَنِ أَوَّلًا وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ التَّمَنَّ يَتَوَسَّعُ فِيهِ مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ
الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ أَوْ أَكْثَرُ قَصْدًا فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتِمُّدُ الْأَوَّلُ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَا يُخَالِفُهُ فَلْيُراجِعْ.

للبيع قبل مُضَيِّ الأجل بطل، وإن أُطْلِقَ (وفي البلد) أي بَلَدِ البَيْعِ سواء أكان كُلُّ منهما من أهلها ويعلمُ نَقودَها أم لا على ما اقتضاه إطلاقهم (نقد غالب) من ذلك وغيرِ غالبٍ (تعيّن) غالب ولو مَشْشُوا أو ناقصُ الوزن؛ لأن الظاهر إرادتهما له.....

بسهولة للمعاملة صح قلوا لم يُخْفِزْهُ استبدلَ عنه لجواز الاستبدال عنه فلا يتفسخ العقد، وكذا يُستبدل بموجود عزيز قلّم يجذو. اه. مُغْنِي. ٥ فود: (للبيع) فإن كان يُثَقَّلُ إِلَيْهِ لكن لغير البيع فلا يصح. اه. نهاية ويستثنى منه ما لو اعتيد نقله للهدية وكان المهدى إليه يبيعه عادة فيصح ع ش. ٥ فود: (وإن أطلق) قسيم قوله وعين شيئاً أتبع اه ع ش. ٥ فود: (أم لا) انظر هذا مع قوله الآتي؛ لأن الظاهر إلخ، وأيضاً فإذا جهل كلُّ منهما نقود البلد كان الثمن مجهولاً لهما فالوجه عدم العمل بهذا الإطلاق. اه. سم وقد يجاب بأن المراد بجهلها بقود بلد البيع جهلها بشخصها، وإنما يعلمان وصفها وقيمتها، وهذا يخفي في العقد في الذمة. ٥ فود: (من ذلك) أي الدراهم أو الذنانير.

٥ فود (سني) (تعيّن) هو شامِلٌ لما إذا كان الغالب مثلاً النصف من هذا والنصف من هذا سم على المنهج. اه. ع ش. ٥ فود: (تعيّن الغالب) عبارة الرّوض وشرجه، وإن غلب واحد منهما انصرف إليه العقد المطلق، وإن كان فلو ساً وسمّاهَا وكذا يتصرف إلى الغالب إن كان مُكْسَراً، ولم تتفاوت قيمته. انتهت. وظاهره أنه يتصرف إلى الغالب إذا كان صحيحاً، وإن تفاوتت قيمته ويوافقه قوله: في شرح العباب فإن قلت لم حيل على الغالب في الصحيح مع اختلاف القيم بخلاف المُكْسَرَةِ قلت؛ لأن الرغبة في المُكْسَرِ نادرة فحين غلب منه شيء اشترط أن لا تتفاوت بخلاف الصحيح فإن الرغبة فيه غالبية قلّم يُنظر مع غلبته إلى اختلاف قيمته. اه. وقوله: ولم تتفاوت قيمته يسبق منه إلى الفهم أنه ليس المراد تفاوت قيمته بالنسبة للصحيح المخلوب بل تفاوت قيمته في نفسه بأن يكون أنواعاً متفاوتة القيمة، وأما تفاوته مع الصحيح المخلوب فلا أثر له، وقضية ذلك أنه يُحمل على الصحيح إذا غلب، وإن كان أنواعاً متفاوتة القيمة على ما تقدّم أنه ظاهر عبارة شرح الرّوض وعلى هذا يكون كلام شرح الرّوض وشرح العباب مخالفاً لقول الشارح كشرح م ر نعم إن تفاوتت قيمة أنواعه إلخ فليراجع ويُحرّز فإن ما هنا أوجه والوجه الأخذ به. اه. سم. ٥ فود: (لأن الظاهر إلخ) هذه العلة لا تتأني في قوله أولاً، ٥ فود: (إرادتهما له) أي ولا خيار لواجده منهما. اه. ع ش، وقوله: هذه العلة إلخ مر مثله عن سم والجواب عنه.

٥ فود: (أم لا) انظر هذا مع قوله؛ لأن الظاهر إرادتهما له، وأيضاً فإذا جهل كلُّ منهما نقود البلد كان الثمن مجهولاً لهما فالوجه عدم العمل بهذا الإطلاق. ٥ فود: (تعيّن الغالب) قال في العباب ولو مُكْسَراً تفاوتت قيمته. اه. وهل المراد تفاوتت مع الصحيح وعبارة الرّوض وشرجه، وإن غلب واحد منهما انصرف إليه العقد المطلق؛ لأنه المتبادر، وإن كان فلو ساً وسمّاهَا وما اقتضاه كلامه كأضله من أنها من النقود وجه، والصحيح أنها من المروص وكذا يتصرف إلى الغالب إن كان مُكْسَراً ولم تتفاوت قيمته.

نعم إن تفاوتت قيمة أنواعه أو رواجها وجب التمييز وذكر النقد للغالب أو المراد به هنا مطلق الموضى إذ لو غلب بمحل البيع عرض كفلوس وجنطية تعين، وإن جهل وزنه بل لو اطرذ عرفهم بالتمييز بالدينار أو الأشرفي الموضوعين أصالة للذهب كما هو المنقول في الأول، وقاله غير واحد في الثاني.....

هـ قوله: (نعم إن تفاوتت الخ) هذا يفيد أن الغلبة لا تستلزم الزواج، وقد يمنع أنه يفيد ذلك؛ لأن قوله أو رواجها معناه تفاوت رواجها، وهذا يقتضي اشتراكها في أصل الزواج. اهـ. سم. هـ قوله: (وجنطية) أي كأن يبيع ثوبًا بصاع جنطية والمعروف في البلد نوع منها. اهـ. معني. هـ قوله: (تعين الخ) ولا يحتاج في الفلوس إلى الوزن بل يجوز بالعد، وإن كانت في الذمة. اهـ. معني. هـ قوله: (وإن جهل وزنه) أي وزن الفلوس. اهـ. كزدي والأولى وزن المرض. هـ قوله: (وقاله غير واحد في الثاني) خالفهم شيخنا الشهاب الزملي فقال إنه مجمل فلا يصح البيع به عند الإطلاق بل لا بد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب أو الفضة. انتهى. وقوله: بل لا بد الخ يحتمل أن محله ما لم تغلب المعاملة

انتهى. وظاهره أنه يتصرف إلى الغالب إذا كان صحيحًا، وإن تفاوتت قيمته ويوافقه قوله: في شرح الباب فإن قلت لم حيل على الغالب في الصحاح مع اختلاف القيم بخلاف المكسرة قلت؛ لأن الرغبة في المكسرة نادرة فحينئذ غلب منه شيء اشترط أن لا يتفاوت بخلاف الصحيح فإن الرغبة فيه غالبية فلم ينظر مع غلبته إلى اختلاف قيمته، وقوله: ولم تتفاوت قيمته يسبق منه إلى الفهم أنه ليس المراد تفاوت قيمته بالنسبة للصحيح المغلوب بل تفاوت قيمته في نفسه بأن يكون أنواعًا متفاوتة القيمة، وأما تفاوته مع الصحيح المغلوب فلا أثر له. وقضية ذلك أنه يحتمل على الصحيح إذا غلب، وإن كان أنواعًا متفاوتة القيمة على ما تقدم أنه ظاهر عبارة شرح الروض وعلى هذا يكون كلام شرح الروض وشرح الباب مخالفًا لقول الشارح نعم إن تفاوتت قيمة أنواعه إلى آخر ما في شرح م ر فليراجع ويحوز فإن ما هنا أوجه والوجه الأخذ به. هـ قوله: (نعم إن تفاوتت الخ) هذا يفيد أن الغلبة لا تستلزم الزواج، وقد يمنع أنه يفيد ذلك؛ لأن قوله أو رواجها معناه تفاوت رواجها وهذا يقتضي اشتراكها في أصل الزواج. اهـ. قوله: (وقاله غير واحد في الثاني) خالفهم شيخنا الشهاب الزملي كما يأتي بيانه في الإقرار حيث قال إنه مجمل فلا يصح البيع به عند الإطلاق بل لا بد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب أو الفضة. اهـ. وقوله: لا بد الخ ويحتمل أن محله ما لم تغلب المعاملة بأحدهما، وإلا أنصرف الإطلاق إلى أنه وانظر لو اتفقت قيمتهما ورواجهما، ويحتمل أنه لا أثر مع ذلك لاختلاف الجنس أي ويدل له ما سبق، وأما النصف فالمتجه أنه مجمل بين الفضة والفلوس ففي الإقرار يرجع إلى المقرر في البيان أما في البيع فإن اختلفت قيمتهما فلا بد من البيان، ولا بطل البيع، وإن اتفقت واختلفا تحالفا م ر وظاهره أنهما اختلفا إرادة فقال أحدهما أردنا كذا بعتيه والآخر بل كذا بعتيه، وقضيته الإكفاء بالإرادة في مثل ذلك مما لا تفاوت فيه فليراجع.

عن عَدَدٍ معلومٍ مِنَ الْفِضَّةِ مثلاً بحيث لا يُطْلَقُونَهُ على غير ذلك انصَرَفَ لِدَلك المَدَدِ على الأوجه كما اقتضاه تعليلهم بأن الظاهر إرادتهما للغالب ولو ناقصاً ومن ثم رُدُّ بحث الأذرعِي حنبل قولهم لو غَلَبَتِ الفُلُوسُ حِمْلَ العَقْدِ عليها على ما إذا غَبَرَ بالفُلُوسِ لا الدراهم، وقول ابن الصباغ لا يُغَبَّرُ بالدراهم عن الدنانير حقيقةً ولا مجازاً يُحتملُ على ما إذا لم يطرُدْ غَرَفٌ بذلك ثم رأيت المجموع رُدُّ ما قاله بأنه مبني على ضعيف، وإنما لم يصح بحثك بجائز درهم من صرف عشرين دينار للجهل بنوع الدراهم، وإنما عَرَفَها بالتقويم، وهو لا ينضبط.....

بأحدهما، وإلا انصَرَفَ الإطلاَقُ إِلَيْهِ. اه. سم واعتمد ع ش ذلك الإحتمال. ه. فود: (عن عَدَدٍ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بالتَّغْيِيرِ. اه. كُرْدِي. ه. فود: (على الأوجه إلخ) الأوجه أنه لو أَقَرَّ بإنصاف رَجَعَ في ذلك لِلْمُقَرَّرِ أو باع بها واختلقت قيمتها وجب اليان، وإلا لم يصح البيع أو اتفقت واختلفا فيما وَقَعَ العَقْدُ به تحالفاً شَرَحَ م ر ظاهره م ر أنهما اختلفا إرادة فقال أحدهما أَرَفْنَا كَذَا بَعَيْنِهِ وَالْآخَرُ كَذَا بَعَيْنِهِ، وَقَضِيَّتُهُ الْإِحْتِصَاءُ بِالْإِرَادَةِ فِي مِثْلِ تَغْيِيلِهِمْ ذَلِكَ وَمَا لَا تَفَاوُتَ فِيهِ فَلْيَرَأِجِعْ. اه. سم. ه. فود: (كما اقتضاه تعليلهم إلخ) قد يُقالُ قَضِيَّةُ تَغْيِيلِهِمْ أَنَّهُ لَا يَتَّيَدُّ بِالْإِطْرَادِ وَيَكْفِي الْعَلَبَةُ. اه. سم. ه. فود: (وَمِنْ ثَمَّ) أي من أجل أنه لو اطْرَدَ عَرَفَهُمْ إلخ. ه. فود: (بحث الأذرعِي إلخ) أَقَرَّهُ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي. ه. فود: (وقول ابن الصباغ) مُتَبَدِّلاً وَخَبَرَهُ قَوْلُهُ: يَحْمِلُ إلخ. ه. فود: (بأنه إلخ) أي قول ابن الصباغ. ه. فود: (وإنما لم يصح) إلى المشي في النهاية. ه. فود: (وإنما لم يصح إلخ) راجع إلى قول المشي وفي البلد نَقْدٌ غَالِبٌ تَعَيَّنَ. اه. ع ش، وقال الرشيدي راجع إلى قول الشارح أو المراد به هنا مُطْلَقُ الْعَوَاضِ إلخ. اه. والأول هو الظاهر.

ه. فود: (للجهل بنوع الدراهم إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ نَوْعَانِ مِنْهَا مَعْلُومَانِ مُتَمَيِّزَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا تَفَاوُتَ فِيهِ فِي نَفْسِهِ وَعَادَةُ الْبَلَدِ فِي وَاحِدٍ مَعْلُومٍ مِنْهُمَا صَرَفُ كُلِّ عَشْرِينَ مِنْهُ بَدِينَارٍ وَفِي الْآخَرِ الْمَعْلُومِ صَرَفُ أَقَلِّ أَوْ أَكْثَرَ بَدِينَارٍ فَقَالَ بِعْتُكَ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ مِنْ صَرَفِ كُلِّ عَشْرِينَ بَدِينَارٍ أَنَّهُ يَصِحُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ الْجَهْلِ بِنَوْعِ الدَّرَاهِمِ وَعَدَمِ التَّغْوِيلِ فِي مَعْرِفَتِهَا عَلَى التَّقْوِيمِ. اه. سم.

ه. فود: (كما اقتضاه تعليلهم) قد يُقالُ قَضِيَّةُ تَغْيِيلِهِمْ أَنَّهُ لَا يَتَّيَدُّ بِالْإِطْرَادِ وَيَكْفِي الْعَلَبَةُ. ه. فود: (على ما إذا غَبَرَ بالفُلُوسِ) فِي هَذَا الْحِمْلِ مَا لَا يَخْفَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا غَبَرَ بِالْفُلُوسِ لَا يَتَّيَدُّ بِمَلَكِيَّتِهَا، وَقَدْ يَصُورُ بِمَا إِذَا تَوَعَّتْ وَغَلَبَ بَعْضُ أَنْوَاعِهَا فَيُحْمَلُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا وَيَتَّقَى الْكَلَامُ إِذَا غَبَرَ بِالنِّصْفِ الَّذِي هُوَ مُجْمَلٌ بَيْنَ قَدْرِ مَعْلُومٍ مِنَ الْفِضَّةِ، وَقَدْرِ مَعْلُومٍ مِنَ الْفُلُوسِ عِنْدَ غَلَبَةِ التَّعَامُلِ بِأَحَدِهِمَا وَتُذَرِّتُهُ بِالْآخَرِ وَلَا يَتَّيَدُّ حِمْلُ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْغَالِبِ كَمَا حِمْلُ الْإِطْلَاقِ التَّقْدِيرِ الْمُجْمَلِ بَيْنَ أَنْوَاعِهِ عَلَى الْغَالِبِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَانَ الْإِجْمَالِ فِي التَّقْدِيرِ بَيْنَ أَنْوَاعِهِ، وَمُنَا بَيْنَ جُسْنَيْنِ وَيُتَّيَدُّ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِذَلِكَ. ه. فود: (للجهل بنوع الدراهم، وإنما عَرَفَها بالتقويم) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ نَوْعَانِ مِنْهَا مَعْلُومَانِ مُتَمَيِّزَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا تَفَاوُتَ فِيهِ فِي نَفْسِهِ وَعَادَةُ الْبَلَدِ فِي وَاحِدٍ مَعْلُومٍ مِنْهُمَا صَرَفُ كُلِّ عَشْرِينَ مِنْهُ بَدِينَارٍ وَفِي الْآخَرِ الْمَعْلُومِ صَرَفُ أَقَلِّ أَوْ أَكْثَرَ بَدِينَارٍ فَقَالَ بِعْتُكَ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ مِنْ صَرَفِ كُلِّ عَشْرِينَ بَدِينَارٍ أَنَّهُ يَصِحُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ

ومن ثمَّ صَحَّ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ مِنْ دِرَاهِمِ الْبَلَدِ الَّتِي قِيَمَةُ عِشْرِينَ مِنْهَا دِينَارٌ لِأَنَّهَا مُعَيَّنَةٌ حِينَئِذٍ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْكِتَابَةِ الَّتِي بِدِرَاهِمٍ أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ وَضَعَ عَنْهُ دِينَارَيْنِ ثُمَّ قَالَ أَرَزْتُ مَا يُقَابِلُهُمَا مِنْ الدِّرَاهِمِ صَحَّ وَإِنْ جَهَلَاهُ.. وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ الدُّيُونِ؛ لِأَنَّ الْحَطَّ مُحَضَّرٌ تَبَرُّعٌ لَا مُعَاوَضَةَ فِيهِ فَاعْتَبِرَتْ فِيهِ نَيْتَةُ الدَّائِنِ (أَوْ نَقْدَانِ) أَوْ عَرْضَانِ آخِرَانِ (وَلَمْ يَغْلِبْ أَحَدُهُمَا) وَتَفَاوُتَا قِيَمَةٍ أَوْ رَوَاجَا (اشْتَرَطَ الصَّحَّ) لِأَحَدِهِمَا فِي الْعَقْدِ لَفْظًا.....

• **قوله:** (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ عَدَمَ صِحَّةِ ذَلِكَ الْبَيْعِ لِلْجَهْلِ بَنُوْعِ الدِّرَاهِمِ. • **قوله:** (الَّتِي قِيَمَةُ عِشْرِينَ) (إِلَخ) كَأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّ الَّتِي قِيَمَتُهَا كَذَلِكَ مَعْلُومَةٌ. اه. سم. • **قوله:** (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ اقْتِضَاءُ الْجَهْلِ الْمَذْكُورِ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْبَيْعِ الْمَذْكُورِ. • **قوله:** (وَإِنْ جَهَلَاهُ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّهُ إِثْرَاءُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَلَعَلَّهُمْ تَسَامَحُوا فِي ذَلِكَ لِتَشَوُّبِ الشَّارِعِ لِلْعَقْدِ لَكِنْ هَذَا لَا يَذْفَعُ الْإِشْكَالَ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ الدُّيُونِ (إِلَخ) فَلَاؤَلَى الْجَوَابِ بِأَنَّهُمْ لَمْ يُيَالُوا بِالْجَهْلِ بِهِ لِإِمْكَانِ مَعْرِفَتِهِ بِالتَّقْوِيمِ بَعْدَ قَائِمَةٍ مَا لَوْ بَاعَ الْمُسْتَرْكَ بَعْدَ إِذْنِ شَرِيكِهِ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ حِصَّتِهِ مِنْهُ حَيْثُ صَحَّ الْبَيْعُ مَعَ الْعِلْمِ بِعَدَمِ مَعْرِفَةٍ مَا يَخْصُهُ حَالُ الْعَقْدِ. اه. ع. ش. • **قوله:** (فَاعْتَبِرَتْ فِيهِ) (إِلَخ) وَلَوْ بَاعَ بِوَزْنِ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ مِنْ فِضَّةٍ وَلَمْ يُبَيِّنْ أَمَّا مَضْرُوبَةٌ أَمْ يَتَرَّ لَمْ يَصِحَّ لِتَرْدِّهِ وَلَوْ بَاعَهُ بِالدِّرَاهِمِ فَهَلْ يَصِحُّ وَيُحْتَمَلُ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَوْ يَتَطَلَّ وَجْهَانِ فِي الْجَوَاهِرِ وَجَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِالْبُطْلَانِ لَكِنَّهُ عَبَّرَ بِدِرَاهِمٍ وَلَا فَرْقَ بَلِ الْبُطْلَانُ مَعَ التَّعْرِيفِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ أَلَّ فِيهِ إِنْ جُعِلَتْ لِلْجِنْسِ أَوْ لِلِاسْتِغْرَاقِ زَادَ الْإِبْهَامُ أَوْ لِلْمَهْدِ فَلَا عَهْدَ هُنَا نَعَمْ إِنْ كَانَ ثَمَّ عَهْدٌ أَوْ قَرِينَةٌ بَانَ اتَّفَاقًا عَلَى ثَلَاثَةٍ مَثَلًا ثُمَّ قَالَ: بِغَنَكِ بِالدِّرَاهِمِ، وَأَرَادَ الْمَعْهُودَةَ احْتِمِلَ الْقَوْلُ بِالصَّحَّةِ. اه. نِهَایَةُ قَالِ ع. ش. **قوله:** م ر مِنْ فِضَّةٍ بَيَانٌ لِمَا بَاعَ بِهِ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ بَاعَهُ بِفِضَّةٍ وَزُنْهَا عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ، وَقَوْلُهُ: م ر احْتِمِلَ الْقَوْلُ بِالصَّحَّةِ مُعْتَمَدٌ. اه.

• **قوله:** (سَيِّئُ) (أَوْ نَقْدَانِ) أَيِ أَوْ فِي الْبَلَدِ نَقْدَانِ فَاتَّخَذُوا لَوْ صِحَاحًا وَمُكْسَرَةً. اه. مُنْفِي. • **قوله:** (أَوْ) عَرْضَانِ آخِرَانِ) لَا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا عِبَارَةُ النِّهَایَةِ أَوْ نَقْدَانِ فَاتَّخَذُوا أَوْ عَرْضَانِ كَذَلِكَ. اه. أَيِ فَاتَّخَذُوا ع. ش. • **قوله:** (وَتَفَاوُتَا) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِلَّا اعْتَبِرَتْ فِي الْمُنْفِي، وَإِلَى الْمُنْفِي فِي النِّهَایَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَفِي عَدَمِ صِحَّةِ السَّلَمِ إِلَى، وَإِذَا جَازَتْ.

• **قوله:** (سَيِّئُ) (اشْتَرَطَ التَّعْيِينَ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ تَبَايَعَا بِطَرَفَيْنِ بِلَدَيْنِ وَاخْتَلَفَ تَقْدِيمُهُمَا فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ. (فَرَعَ): لَوْ قَالَ: بِغَنَكِ بِفَرَسٍ اشْتَرَطَ تَعْيِينَ الْمُرَادِ مِنْهُ فِي الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الرِّيَالِ وَالْكَلْبِ وَنَحْوِهِمَا مَا لَمْ يَغْلِبْ اسْتِعْمَالُهُ فِي تَوْعٍ مَخْصُوصٍ فَيُحْتَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. اه. ع. ش.

لِعَدَمِ الْجَهْلِ حِينَئِذٍ بَنُوْعِ الدِّرَاهِمِ وَعَدَمِ التَّغْوِيلِ فِي مَعْرِفَتِهَا عَلَى التَّقْوِيمِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّ عَادَتَهُمْ فِي التَّوَعِ الْأَوَّلِ صَرَفُ كُلِّ عِشْرَيْنِ بِدِينَارٍ مِنْ غَيْرِ تَغْوِيلٍ عَلَى مُرَاعَاةِ الْقِيَمَةِ وَمَعَ تَفَاوُتِ الدِّرَاهِمِ وَكَانَ هَذَا مُرَادَ الشَّارِحِ بِقَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ (إِلَخ). • **قوله:** (الَّتِي قِيَمَةُ عِشْرِينَ) (إِلَخ) كَانَ الْفَرَضُ أَنَّ الَّتِي قِيَمَتُهَا كَذَلِكَ مَعْلُومَةٌ. • **قوله:** (وَإِنْ جَهَلَاهُ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّهُ إِثْرَاءُ.

ولا يكفي نيّة، وإن اتّفقا فيها بخلاف نظيره في الخلع؛ لأنه أوسع نعم يُشكّل عليه الاكتفاء بنية الزوجية في النكاح كما يأتي إلا أن يُفروق بأن المفقود عليه ثم ضرب من المنفعة، وهنا ذات الموضع فاعْتَبِرْ ثم ما لم يُعْتَفَرْ هنا. وإن كان مبنى النكاح على التعبد والاحتياط أكثر من غيره فإن اتّفقا قيمة وزواجا لم يُشترط تعيين إذ لا غرض يختلِف به فيسَلَم المشتري ما شاء منهما، وإن كان أحدهما صحيحا والآخر مكشورا ولو أبطل السلطان ما وجب بعقد نحو بيع، وإجارة بالنص أو الحمل بأن كان هو الغالب حينئذ أو ما أقرضه مثلاً، وإن كان أبطله في مجلس العقد لم يكن له غيره بحال زاد سعره أو نقص أو غر وجوده فإن فُقد وله مثل وجب، وإلا اعتبرت قيمته وقت المطالبة ويجوز التماثل بالمفشوشة المعلوم قدر غشها أو الرابحة في البلد، وإن جهل قدرها.....

• فود: (ولا يكفي نيّة، وإن اتّفقا إلخ) هذا شامل لما لو اتّفقا على أحد التّغديّن قبل العقد ثم نوباه فلا يكتفي به لكن سيأتي في السّلم في شرح: ويشترط ذكرها أي الصفات في العقد ما نصّه: نعم لو توافقا قبل العقد، وقال أزدنا في حالة العقد ما كنا اتّفقنا عليه صحّ على ما قاله الإسنوي إلخ، وقياسه أن يقال هنا كذلك فليتأمل إلا أن يقال إن الصفات لما كانت تابعة اكتفى فيها بالنية على ما ذكر ثم بخلاف التّمن هنا فإنه نفس المفقود عليه فلم يكتف بنية. اه. ع ش بحذف. وقوله: وقياسه إلخ تقدّم عنه في حاشية فتبيح اثنتين عديهما إلخ اغتماه على أن ما هنا، وهو التّمين صفة المفقود عليه أيضاً لا نفسه.

• فود: (يشكّل عليه) أي عليه عند الاكتفاء بالنية، • وفود: (كما يأتي) أي في أركان النكاح من أنه لو قال من له بنات لآخر زوجتك بشي ونوبا معينة منها فإنه يصحّ مضمي وع ش. • فود: (بأن المفقود عليه إلخ) عبارة المضمي بأن ذكر الموضع هنا واجب فوجب الاحتياط باللفظ بخلافه ثم فاكتفى بالنية فيما لا يجب ذكره. اه. • فود: (لم يشترط تعيين) ظاهره، وإن اختلف الجنس كذهب وفضة م ر. اه. سم. • فود: (لم يشترط تعيين) أي فإن عيّن شيئاً أتبع كما مرّ فليس له دفع غيره ولو أغلى قيمة منه. اه. ع ش. • فود: (فيسلم المشتري إلخ) أي حيث لم يعيّن البائع أحدهما، وإلا وجب ما عيّنه ولا يقوم غيره مقامه كما مرّ. اه. ع ش. • فود: (ما وجب بعقد إلخ) أي سواء كان العقد بمعين، وهو ظاهر أو في الذمّة. اه. ع ش. • فود: (بعقد نحو بيع) التّخو يُغني عن العقد. • فود: (مثلاً) أي أو أثلقه أو أسلم فيه. • فود: (وله مثل إلخ) لَمَل صورته كما إذا كان الزبال مثلاً أو أبطّل نوع منها اهـ رشيد.

• فود: (اعتبرت قيمته وقت المطالبة) أي إذا أمكن تقويمه فيه، وإلا فآجرو أوقات وجوده متقوماً فيما يظهر ويرجع للغارم في بيان القدر حيث لا ق به عادة إن لم يكن ثم من يعرفه؛ لأنه غارم. اه. ع ش. • فود: (أو الرابحة إلخ) عطف على المعلوم إلخ. • فود: (وإن جهل قدرها) الظاهر قدره، والموجود

• فود: (لم يشترط تعيين) ظاهره، وإن اختلف الجنس كذهب وفضة م ر. • فود: (وله مثل) انظر صورته. • فود: (ويجوز التماثل بالمفشوشة) قال في الرّوض، وإن قلت أي بأن بان بعد البيع قلة فضة

سواء كانت له قيمة لو انفرد أم لا استهلك فيها أم لا ولو في الذمة قال في المجموع؛ لأن المقصود رواجها فتكون كبيع المعاجين أي المجهولة الأجزاء أو مقاديرها، وإنما لم يصح بيع تراب المعدين نظراً إلى أن المقصود منه النفذ، وهو مجهول؛ لأنه لا رواج ثم حتى يخلف الجهل بالمقصود وكذا يُقال في عدم صحة بيع اللبن المخلوط بالماء ونحو المسك المختلط بغيره لغير تركيب نعم بحث أبو زرعة أن الماء لو قصِد خلطه باللبن لنحو حموضته وكان بقدر الحاجة صَح؛ لأنه حيثُ كخلط غير المسك به للتركيب وفي عدم صحة السلم والقرض في الجواهر والجنطة المختلطة بشعرٍ مع صحة بيعها مُعَيَّنة، وإذا جازت المُعاملة بها حُمل المطلق عليها إذا كانت هي الغالب، وهي مثلية فتضمن بمثلها حيث ضمنت بمعاملة أو إثلاف لا بقيمتها على المعتد إلا إن فُقد المثل وحيثُ فُقد المثل فالمعتز فيها يوم المطالبة إلا إن عُلِمَ سببها الموجب لها كالفصيص فيجب أقصى قيمتها والإثلاف فتجب قيمة يوم التلف وحيثُ وجبت القيمة أخذت قيمة الدراهم ذهباً.....

في الأصل قدرها. اه. بضري عبارة النهاية قدر غشها. اه. فود: (سواء كانت له الخ) أي للغش. اه. ع. ش. فود: (ولو في الذمة) أي ولو كانت المشوشة المعامل بها في الذمة. فود: (لأنه لا رواج الخ) علة لعدم الصحة المخل بالظن المذكور. فود: (حتى يخلف) أي الزواج. فود: (نعم بحث الخ) مُعْتَمَد. اه. ع. ش. فود: (وفي عدم الخ) عطف على في عدم صحة الخ. فود: (وفي عدم صحة السلم الخ) انظر البيع في الذمة. اه. سم والظاهر أنه مثل السلم كما يفهمه قول الشارح مع صحة بيعها مُعَيَّنة حيث قُيد البيع بالتعيين. فود: (بها) أي بالمشوشة اه. ع. ش. فود: (حمل المطلق الخ) أي كما مر، وإنما أعاده تهيئاً لما بعده. فود: (وهي مثلية) أي المشوشة. فود: (فتضمن بمثلها) أي صورة الفضة المدية تضمن بقدرها من الفضة ولا يكفي ما يساويها قيمة من القروش إلا بالتعويض إن وجدت شروطه ومثله يُقال في عكسه ومعلوم أن الكلام في غير الفضة المقصودة أما هي فلا يجوز البيع بها في الذمة لتمامها في القصد واختلاف قيمتها، وأما البيع بالمعين فلا مانع منه إذا عُرِفَ كل نصف منها على جذبه لاختلاف القصد أخذاً من بيع الورق الأبيض الآتي. اه. ع. ش. فود: (وحيثُ) أي حين فقد الجبل. فود: (فالمعتز فيها) أي في القيمة (يوم المطالبة) أي إذا أمكن تقويمها فيه، ولا تأخير أوقات وجوده متقوماً كما مر عن ع. ش. فود: (سببها) أي المطالبة (الموجب لها) أي للقيمة. فود: (أخذت قيمة الدراهم ذهباً) أي حذراً من الوقوع في الربا فإنه لو أخذ بدل المشوش جداً قلله الرّد. اه. قال في شرحه إن اجتمع منها مائة لو ميّزت، ولا فينبطل البيع كما لو ظهرت من غير الجنس. اه. وظاهره أنه لا فرق في ثبوت الرّد وبطلان البيع فيما ذكر بين أن يعبر بالدراهم أو يقتصر على قوله بعثك بهذه مثلاً فليأتمل. فقد يُقال لم لا يصح إذا عُبّر بهذه وكان للمجموع قيمة. فود: (وفي عدم صحة السلم) انظر البيع في الذمة.

المشوش جداً قلله الرّد. اه. قال في شرحه إن اجتمع منها مائة لو ميّزت، ولا فينبطل البيع كما لو ظهرت من غير الجنس. اه. وظاهره أنه لا فرق في ثبوت الرّد وبطلان البيع فيما ذكر بين أن يعبر بالدراهم أو يقتصر على قوله بعثك بهذه مثلاً فليأتمل. فقد يُقال لم لا يصح إذا عُبّر بهذه وكان للمجموع قيمة. فود: (وفي عدم صحة السلم) انظر البيع في الذمة.

وعكسه. (ويصح بيع لصبرة) من أي نوع كانت (المجهولة الضمان) والقطع المجهول المدد والأرض أو الثوب المجهولة الذرع (كل) بالنصب على القطع لامتناع البدلية لفظاً ومحلاً؛ لأن البدل يصح الاستغناء.....

الدرهم المغشوشة فضة خالصة كان من قاعدة مد عجو ويزههم الآتية، وهي باطله ه فود: (وعكسه) أي قيمة الذمب دراهم. اه. ع ش انظر لو كان كل من الدراهم والذنانير مغشوشاً بشيء من الآخر كما هو الغالب في الذنانير فما طريق التحذر عن الربا فهل يقتصر الأخذ المذكور للضرورة أو يتعين أخذ البدل من المروض ه فود: (من أي نوع) إلى قوله: (على القطع) في النهاية والمغني ه فود: (من أي نوع) أي، وإن لم يكن من أنواع الطعام بدليل أنه لم يحمل قسيم ذلك إلا القطع والأرض والثوب فما في حاشية الشيخ ع ش من أن المراد من أي نوع من أنواع الطعام نظر فيه إلى مجرّد المعنى اللغوي من أن الصبرة هي الكوم من الطعام. اه زشيدني أي وتقدم في الشرح أن المراد من الصبرة هنا كل مماثل الأجزاء.

ه فود (نسي): (المجهولة الضمان) أي للمتماقدين نهاية ومغني أي أو أحدهما ه فود: (والقطع إلخ) عطف على الصبرة ه فود: (بالنصب) ويجوز الجر أيضاً ولعل الوجه أن النصب على البدلية من الصبرة على محلّه ولعلّ مراده، وإلا لم يصح؛ لأن بيع استوفى مفعوله بإضافته إليه فلم يبق له مفعول إلا بطريق التبعية؛ لأن المبيع المفعول للبيع لا يكون إلا واحداً لا يقال يمنع من البدلية أن المبدل منه على نية الطرح؛ لأننا نقول هذا فابيد؛ لأن كونه على نية الطرح ليس مغناه أنه ساقط الإختيار رأساً كما يسبق إلى أفهام الضعفة بل مغناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر توطئة للبذل بل قد يتوقف عليه المعنى المقصود كما في قوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُمْ سُرَكَاةً لِّبَيْنِ﴾ (الاسم: ١٠٠) ويمكن أن يكون النصب على الحال كما في بعه مدّاً بكذا ولعلّ الأول أولى؛ لأنه أدل على المراد من ذكر هذا البدل في العقد قائله. اه. سم عبارة المغني والنهاية قال الشارح بنصب كل أي على تقدير بغثك الصبرة ويصح جره على أنه بدل من الصبرة، وإنما صح هذا البيع لأن المبيع مشاهد ولا يضّر الجهل بجملة الثمن في حال العقد وفارق عدم الصحة فيما لو باع ثوباً بما رقم أي كُتب عليه من الدراهم المجهولة القدر بأن الغرر متّصف في الحال؛ لأن ما يقابل كل صاع معلوم القدر حيث يبيد بخلافه في تلك اه قال ع ش قوله: م ر المجهولة القدر أي للمتماقدين أو أحدهما. اه ه فود: (على القطع) أي عن البدلية، وقال الكزدي أي على أنه قطع

ه فود: (بالنصب) يجوز الجر أيضاً ولعلّ الوجه أن النصب على البدلية من الصبرة على محلّه ولعلّ مراده، وإلا لم يصح؛ لأن بيع استوفى مفعوله بإضافته إليه فلم يبق له مفعول إلا بطريق التبعية؛ لأن المبيع المفعول للبيع لا يكون إلا واحداً لا يقال يمنع من البدلية أن المبدل منه على نية الطرح؛ لأننا نقول هذا فابيد؛ لأن كونه على نية الطرح ليس مغناه أنه ساقط الإختيار رأساً كما يسبق إلى أفهام الضعفة بل مغناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر توطئة للبذل بل قد يتوقف عليه المعنى المقصود كما في قوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُمْ سُرَكَاةً لِّبَيْنِ﴾ (الاسم: ١٠٠) ويمكن أن يكون النصب على الحال كما في بعه مدّاً

عنه أما بَدَل الاشتمال فواضح بل شرطه عَدَم اختلال الكلام لو حَذِفَ البَدَل، وأما بَدَل الكل فليجوز حَذِفَ المُبَدَل منه عند ابن مالِك وغيره كالأخْفَش، وهُنَا لا يَصِحُّ الاستثناء عن الأول ولا عن الثاني؛ لأنَّ الشرطَ ذِكْرُ كُلِّ مِّنَ الصُّبْرَةِ وَكُلِّ صَاعٍ بِدَرْهِمٍ وَحِينَئِذٍ فَالتَّقْدِيرُ عَلَى الْقَطْعِ وَيَصِحُّ بَيْعُ الصُّبْرَةِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ ذِكْرِ كُلِّ صَاعٍ بِدَرْهِمٍ عَقِبَ ذِكْرِهَا. وَوَجْهُ التَّقْيِيدِ بِهَذِهِ الْمَعْنَى رَدُّ مَا يُتَوَقَّعُ مِنْ عَدَمِ الصُّحَّةِ لِجَهَالَتِهَا وَجَهَالَةِ الثَّمَنِ كَمَا يُفِيدُهُ تَعْلِيلُهُمُ الْآتِي.

(تنبیه) بما قُرِرت به وَجْهُ النَّصَبِ يَنْدَفِعُ زَعْمُ أَنَّهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ لِيَبْعَ وَجْهَ انْدِفَاعِهِ اسْتِثْنَاءُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَوَاضِحٌ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الصُّبْرَةُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَأَمَّا غَايَتُهُ أَنَّهُ تَفْصِيلٌ لَهُ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِمَا أَعْنِي الصُّبْرَةَ وَكُلَّ صَاعٍ بِدَرْهِمٍ أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْثِكَ كُلِّ صَاعٍ بِدَرْهِمٍ أَيْ، وَأَشَارَ إِلَى الصُّبْرَةِ بِنَحْوِ يَدِهِ لَمْ يَصِحَّ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ وَيُؤَيِّدُهُ فَرْقُهُمْ بَيْنَ الصُّحَّةِ هُنَا وَعَدَمِهَا فِي بَعْثِكَ مِنْ هَذِهِ كُلِّ صَاعٍ بِدَرْهِمٍ وَكُلِّ صَاعٍ بِدَرْهِمٍ مِنْ هَذِهِ بِأَنَّهُ فِي هَذِهِ لَمْ يُضَفِ الْبَيْعُ لِجَمِيعِ الصُّبْرَةِ بَلْ لِبَعْضِهَا الْمُحْتَمِلِ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ فَلَا يُعْلَمُ قَدْرُ الْمَبِيعِ تَحْقِيقًا وَلَا تَخْمِينًا بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الثَّمَنِ وَحِينَئِذٍ فَنَحْتُ بَعْضَهُمُ الصُّحَّةَ فِي صُورَةِ الْاِقْتِصَارِ الْمَذْكُورَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ لَا سِيَّما مَعَ حَذْفِهِ قَوْلِي أَيْ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِيهَا لَمْ يُضَفِ الْبَيْعُ لِجَمِيعِ الصُّبْرَةِ فَكَانَ قَوْلُهُ: كُلِّ صَاعٍ بِدَرْهِمٍ غَيْرُ مُفِيدٍ لِتَعْيِينِ الْمَبِيعِ وَمِثْلُ تِلْكَ الْإِشَارَةِ هُنَا غَيْرُ مُفِيدٍ تَعْيِينًا لَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَيُؤْخَذُ مِنْ

التَّفَتُّ عَنْ الْمَنْعُوتِ، وَالشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ فِي التَّخْوِ لِلتَّفَتُّ التَّابِعِ لَا التَّفَتُّ الْمَقْطُوعِ كَمَا فِي الرَّضَى، وَالْعَامِلُ فِي نَصْبِهِ الذِّكْرُ الْمُقَدَّرُ الْآتِي فِي قَوْلِهِ: (مَعَ ذِكْرِهِ) أَيْ ذِكْرُ الْبَائِعِ كُلِّ صَاعٍ إِلَخ. اهـ.

• فَوَدَّ: (هَنَةً) الْأَوَّلَى فِيهِ أَيْ فِي التَّرْكِيبِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي: (وَأَمَّا بَدَلُ الْكُلِّ إِلَخ).

• فَوَدَّ: (أَمَّا بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ) أَيْ امْتِنَاعُ بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ. • فَوَدَّ: (بَلْ شَرْطُهُ عَدَمُ اخْتِلَالِ الْكَلَامِ إِلَخ) أَيْ، وَهُنَا يَخْتَلُ الْكَلَامُ بِحَذْفِهِ كَمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (وَهُنَا لَا يَصِحُّ) أَيْ حَذْفُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. • فَوَدَّ: (وَيَصِحُّ إِلَخ) خَبَرَ فَالتَّقْدِيرُ إِلَخ. • فَوَدَّ: (مَعَ ذِكْرِهِ كُلِّ صَاعٍ إِلَخ) لَعَلَّهُ حَلَّ مَعْنَى، وَالْأَفْظَاهُ أَنَّ التَّقْدِيرَ ذَاكِرًا كُلِّ إِلَخ. • فَوَدَّ: (وَوَجْهُ التَّقْيِيدِ بِهَذِهِ الْمَعْنَى إِلَخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ. • فَوَدَّ: (رَدُّ مَا يُتَوَقَّعُ إِلَخ) وَوَجْهُ الرَّدِّ أَنَّ الثَّمَنَ مَعْلُومٌ بِالتَّفْصِيلِ. • وَفَوَدَّ: (كَمَا يُفِيدُهُ) أَيْ الرَّدُّ. اهـ. كُرْدِي. • فَوَدَّ: (بِمَا قُرِرت بِهِ إِلَخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. • فَوَدَّ: (لِيَبْعَ) أَيْ الْمُضَافَ إِلَى الصُّبْرَةِ. • فَوَدَّ: (اسْتِثْنَاءُ) أَيْ التَّنْصِبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ. • وَفَوَدَّ: (لَا يَصْلُحُ لَهُ) أَيْ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَفْعُولًا ثَانِيًا. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ إِلَخ) بَيَانٌ لِمَا تَقَرَّرَ، • وَفَوَدَّ: (أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ إِلَخ) فَاعِلٌ يَتَرْتَّبُ. • فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ عَدَمُ الصُّحَّةِ. • وَفَوَدَّ: (هُنَا) أَيْ فِي مَسْأَلَةِ الثَّمَنِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ إِلَخ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ.

بَكْذَا وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَذَلُّ عَلَى الْمُرَادِ مِنْ ذِكْرِ هَذَا الْبَدَلِ فِي الْعَقْدِ فَتَأَمَّلْهُ.

الفرق المذكور صحة بعثك هذه الصبرة كل صاع منها بدرهم، ولا يضرب ذكر من هنا؛ لأن إضافة البيع لجميع الصبرة تلغي النظر للتبعض الذي تقتضيه ويؤيده ما أفاده ذلك الفرق أيضا أن محل البطلان في بعثك منها كل صاع بدرهم إن نوى بمن التبعض أو أطلق بخلاف ما لو أراد بها البيان فيصح؛ لأن التقدير حينئذ شيقا هو هذه فتأمله (صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم) لمشااهدة المبيع وجهالة الثمن زالت بتفصيله فلا غرر كالبيع بخزاف مشاهد ويصح فيما إذا خرج بعض صاع صحة البيع فيه بحصته من الدرهم وفارق بيع القطيع كل شاة بدرهم فتبي بعض شاة بأن خرج باقيا لغيره فإن البيع يبطل فيه بأنه يتسامح في التوزيع على المثلي لعدم النظر فيه إلى القيمة بما لم يتسامح به في التوزيع على المتكثف ومن ثم لو قال بعثك هذا القطيع أو الثياب مثلا كل اثنين مثلا بدرهم بطل؛ لأن فيه توزيع الدرهم على قيمتهما، وهي مختلفة

هـ فؤد: (لأن إضافة البيع إلخ) لعل الأولى أن يقول؛ لأن التبعض الذي أفادته من في التفصيل مقصود حتى في مسألة المثنى. هـ فؤد: (ويؤيده) أي الصحة أو عدم المضرة. هـ فؤد: (أن محل إلخ) بيان لما أفاده إلخ. هـ فؤد: (بخلاف ما لو أراد بها البيان) قد يقال يلزم عليه حذف المثنى، وتقديره ويتبعني أن يرجع في فؤد. اهـ. بضري أقول جوزه الرضي لكن بشرط ذكر بدله مع الجار والمجرور وكذا يلزم على البيان أيضا أن الإشارة السابقة لا تتعاقد عنه في إفادة الثمين. هـ فؤد: (فلا غرر إلخ) ولو قال بعثك صاعا منها بدينهم وما زاد بحسابه صح في صاع فقط إذ هو المعلوم أو بعثكها، وهي عشرة أصع كل صاع بدينهم وما زاد بحسابه صح في العشرة فقط إما مر بخلاف ما لو قال فيهما على أن ما زاد بحسابه لم يصح؛ لأنه شرط عقدي في عقد نهاية ومثني. هـ فؤد: (كالبيع بخزاف مشاهد إلخ) عبارة النهاية كما إذا باع بثمن متين جزافا. اهـ. هـ فؤد: (ويتجه إلخ) وفاقا للنهاية. هـ فؤد: (ويتجه إلخ) أي في صورة المثنى رشدي وع ش. هـ فؤد: (فيما إذا خرج إلخ) يتبادر من ذلك تصوير المسألة بما إذا خرجت صيما وبعض صاع فلو خرجت بعض صاع فقط فهل يصح البيع ببعض دينهم أو لا لعدم صدق كل صاع بدينهم فيه سم على حج أقول ولا يتعد الصحة؛ لأن المقصود تقدير ما يقابل قدر الصاع. اهـ ع ش أقول بل المتبادر من كلام الشارح التصوير الثاني في كلام سم كما جرى عليه الكردي عبارته قوله: إذا خرج أي الصبرة والتذكير باعتبار المبيع. اهـ. كردي. هـ فؤد: (بأنه يتسامح في التوزيع إلخ) قضيته البطلان فيما لو كان المبيع أرضا أو ثوبا كل ذراع بدينهم فخرج بعض ذراع اللهم إلا أن يقال إنما يبطل في مسألة الشاة لما فيه من ضرر الشركة الحاصلة فيها. اهـ. ع ش. هـ فؤد: (كل اثنين مثلا بدينهم بطل إلخ) قد يقال قضيته

هـ فؤد: (إذا خرج بعض صاع) يتبادر من ذلك تصوير المسألة بما إذا خرجت صيما وبعض صاع فلو خرجت بعض صاع فقط فهل يصح البيع ببعض دينهم أو لا لعدم صدق كل صاع بدينهم؟. هـ فؤد: (كل اثنين مثلا بدينهم بطل؛ لأن فيه إلخ) قد يقال قضيته أنه لو باعه شاتين بدينهم بطل، وهو في غاية البعد لاتحاد المالك والتوزيع إنما ينظر إليه إذا اختلف المالك بل صرحوا بصحة ذلك في

غَالِيًا فَيُؤَدِّي لِلْجَهْلِ. وَخَرَجَ بَيْعِ الصُّبْرَةِ بَيْعٌ بَعْضُهَا كَمَا لَوْ بَاعَ مِنْهَا كُلُّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ فَلَا يَصِحُّ لِلْجَهْلِ.

أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ شَاتَيْنِ بِدَرَاهِمٍ بَطُلَ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ لِاتِّحَادِ الْمَالِكِ، وَالتَّوْزِيعِ إِنَّمَا يُنْتَظَرُ إِلَيْهِ إِذَا اخْتَلَفَ الْمَالِكُ بَلْ صَرَّحُوا بِصِحَّةِ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ فِي الْوَكَالَةِ لَوْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ شَاةٍ بِدِينَارٍ فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ بِالْصَّفَةِ صَحَّ إِنْ سَاوَتْ إِحْدَاهُمَا دِينَارًا أَخَذَا مِنْ قَضِيَّةِ غُرُوزَةِ الْبَارِقِيِّ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْبُطْلَانِ فِي بَيْعِ الْقَطِيعِ كُلِّ شَاتَيْنِ بِدَرَاهِمٍ وَبَيْنَ الصَّحَّةِ فِي بَيْعِ شَاتَيْنِ بِدَرَاهِمٍ بَأَنَّ الْعَقْدَ فِي الْأَوَّلِ مُتَعَدَّدٌ أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْعُقُودِ لَمْ يَرْتَبِطْ بِشَاتَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ بَلْ بِشَاتَيْنِ مُبْهَمَتَيْنِ مَعَ شِدَّةِ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الشِّيَاءِ وَلَا كَذَلِكَ فِي الثَّانِي لِتَعَيُّنِ الشَّاتَيْنِ فِيهِ.

(فَرْعٌ): فِي الْمُهَذَّبِ أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ ثَوْبًا ظَنَّهُ خَمْسَةَ أَذْرُعٍ قَبَانَ عَشْرَةَ تَخَيَّرَ. انْتَهَى. وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ، وَلَوْ حُجِّلَ عَلَى ثَوْبٍ اِغْتِيذَ أَنَّ يَثْلَهُ خَمْسَةٌ كَانَ قَرِيبًا. اه. سَم. فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِبَيْعِ الصُّبْرَةِ الْخ) يَغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْمَارُّ: وَعَدَمُهَا فِي بَعْتِكَ مِنْ هَذِهِ كُلِّ صَاعٍ الْخ. فَوَدَّ: (بَيْعٌ بِبَعْضِهَا) أَيِ الْمُبْهَمِ بِخِلَافِ بَيْعِ نَحْوِ رُبُعِهَا أَوْ يَتِيمِهَا إِلَّا رُبُعُهَا مُشَاعًا فَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ سَم أَنَّهُ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَتْ الصُّبْرَةُ مَجْهُولَةً الصِّمَانِ. فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ بَاعَ الْخ) الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ. اه. كُرْدِي.

قَوْلِهِمْ فِي الْوَكَالَةِ لَوْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ شَاةٍ بِدِينَارٍ فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ بِالْصَّفَةِ صَحَّ إِنْ سَاوَتْ إِحْدَاهُمَا دِينَارًا أَخَذَا مِنْ قَضِيَّةِ غُرُوزَةِ الْبَارِقِيِّ. فَإِنْ قُلْتَ وَجْهَ الْبُطْلَانِ أَنَّ الصَّفَةَ مُتَعَدَّدَةٌ لِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ فَكُلُّ شَاتَيْنِ مُبْعَتَيْنِ فِي عَقْدٍ، وَهُمَا مَجْهُولَتَانِ قُلْتَ فَيَلْزَمُ الْبُطْلَانُ أَيْضًا فِي كُلِّ شَاةٍ بِدَرَاهِمٍ لِلْجَهْلِ الْمَذْكُورِ وَالْفَرْقُ بَأَنَّ الْجَهْلَ فِي كُلِّ شَاتَيْنِ أَقْوَى مِنْهُ فِي كُلِّ شَاةٍ غَيْرِ قَوِيٍّ كَمَا لَا يَخْفَى فَلْيُرَاجَعْ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْبُطْلَانِ فِي بَيْعِ الْقَطِيعِ كُلِّ شَاتَيْنِ بِدَرَاهِمٍ وَبَيْنَ الصَّحَّةِ فِي بَيْعِ شَاتَيْنِ بِدَرَاهِمٍ بَأَنَّ الْعَقْدَ فِي الْأَوَّلِ مُتَعَدَّدٌ أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْعُقُودِ لَمْ يَرْتَبِطْ بِشَاتَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ بَلْ بِشَاتَيْنِ مُبْهَمَتَيْنِ مَعَ شِدَّةِ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الشِّيَاءِ وَلَا كَذَلِكَ فِي الثَّانِي لِتَعَيُّنِ الشَّاتَيْنِ فِيهِ.

(تَنْبِيهُ): فِي الْعُبَابِ لَوْ بَاعَ الرُّزْمَةَ كُلُّ ثَوْبٍ مِنْهُ بِدَرَاهِمٍ عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَثَوَابٍ قَبَانَتْ يَسْمَعُ صَحَّ فِيهَا يَسْمَعُ دَرَاهِمٍ أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَطُلَ فِي الْكُلِّ. انْتَهَى. وَهَذَا مَقُولٌ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الثِّيَابَ تَخْتَلِفُ فَلَا يُمَكِّنُ جَعْلُ الزَّائِدِ مُشَاعًا فِي جَمِيعِهَا بِخِلَافِ الْأَرْضِ وَالثَّوْبِ ثُمَّ قَالَ فِي الثُّبَابِ وَلَوْ بَاعَ صُبْرَةً أَوْ أَرْضًا أَوْ ثَوْبًا أَوْ قَطِيعًا أَوْ مِنَ الْغَنَمِ مَثَلًا عَلَى أَنَّهُ كَذَا فَرَادَ أَوْ نَقَصَ صَحَّ الْبَيْعُ وَيَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ إِنْ زَادَ وَالْمُشْتَرِي إِنْ نَقَصَ. انْتَهَى. فَلْيَتَأَمَّلِ الْفَرْقُ بَيْنَ صُورَةِ الْقَطِيعِ وَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ فَإِنَّ الْغَنَمَ تَخْتَلِفُ أَيْضًا وَلَمْ يَصَحَّ الْبَيْعُ عِنْدَ الزِّيَادَةِ فِي الْكُلِّ هُنَا وَبَطُلَ فِي الْكُلِّ هُنَاكَ وَمُجَرَّدُ كُلِّ ثَوْبٍ مِنْهَا بِدَرَاهِمٍ هَلْ يُفَرَّقُ.

(فَرْعٌ): فِي الْمُهَذَّبِ أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ ثَوْبًا ظَنَّهُ خَمْسَةَ أَذْرُعٍ قَبَانَ عَشْرَةَ تَخَيَّرَ. انْتَهَى. وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ وَلَوْ حُجِّلَ عَلَى ثَوْبٍ اِغْتِيذَ أَنَّ يَثْلَهُ خَمْسَةٌ كَانَ قَرِيبًا.

(ولو باعها) أي الصبرة ومثلها ما ذكرناه (بمائة درهم كل صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم صغ) البيع (إن خرجت مائة) لموافقة الجملة التفصيل فلا غرر (والا) تخرج مائة بل أقل أو أكثر (فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتقدير الجمع بينهما واعتراض حكمهما وخلافاً بأن الأكثرين على الصحة وبأنها هي الحق إذ لا تقدر بل إن خرجت زائدة فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع لرضاه ببيع جميعها أو ناقصة فخير المشتري فإن أجاز في القسط ويؤيده ما لو باع صبرة بـ بضرة شعير مكائلة فإن البيع يصح، وإن زادت إحداها ثم إن توافقا فذاك، وإلا فسيخ وفرق الأولون بأن الثمن هنا عيئت كميته فإذا احتل عنها صار مئبها بخلافه ثم وفرق أيضاً بأن مكائلة وقع مخصصاً لما قبله ومبيناً أنه لم يبع إلا كيلاً في مقابلة كيل، وهذا لا تنافيه الصحة مع زيادة إحداها بخلاف ما هنا فإن الزيادة أو النقص يلغى قوله بمائة أو كل صاع بدرهم

• قوله (سئ): (ولو باعها إلخ) أي قابل جملة الصبرة أو نحوها كارض وتوب بجملة الثمن وبعضها بتفصيله كأن باعها أي الصبرة أو الأرض أو الثوب بمائة درهم إلخ مغني ونهاية. • قوله: (ومثلها ما ذكرناه) أي القطيع والأرض والثوب. اه. كزدي. • قوله: (بأن الأكثرين على الصحة إلخ) نشر على غير ترتيب اللف. • قوله: (بل أقل أو أكثر) أطلقوا الزيادة والنقص هنا وفيما يأتي من نظائره فهل هو على إطلاقه أو محمول على ما لا يقع من التفاوت بين الكيلين غالباً، وأما ما يقع بين الكيلين فمقتصر كما ذكره في مواضع ينبغي أن يحترز. اه بصري. ولعل الأقرب الثاني كما يرمى إليه كلامه.

• قوله: (ويؤيده) إلى قوله والمشتري فقط في المغني إلا قوله: ويفرق إلى ويتخير، وإلى الثمن في النهاية إلا قوله ومر صحة إلى ولا يصح. • قوله: (ويؤيده) أي مقابل الصحيح الذي قال به الأكثرون.

• قوله: (مكائلة) أي صاعاً بصاع. اه. مغني. • قوله: (ثم إن توافقا إلخ) أي المتبايعان بأن سمع رب الزائدة بها أو رضي رب الناقصة بأخذ قدرها من الأخرى أقر البيع وإن تشاحا فسخ ع ش ومغني.

• قوله: (بأن الثمن هنا) أي في كلام المصنف. • وقوله: (بخلافه ثم) أي فإن الثمن لم تعين كميته بل قوبلت إحدى الصبرتين مجملة بالأخرى فأشبه ما لو قال بعتك هذه الصبرة بشرط تساويهما فكان كما لو قال بعتك هذا العبد بشرط كونه كائناً فلم يكن كذلك فإن البيع صحيح ويثبت الخيار إذا اختلف الشرط. اه. ع ش. • قوله: (وهذا لا تنافيه الصحة) قد يقال بل تنافيه إذ لا يصدق عند الزيادة أو النقص أنه باع كيلاً في مقابلة كيل. اه. سم. • قوله: (يلغى قوله: بمائة إلخ) قد يقال وزيادة إحداها ثم يلغى قوله: بعتك هذه الصبرة بتلك الصبرة مكائلة؛ لأنه صريح في ورود البيع على جميع كل واحدة، وإن كل كيل من كل مقابل ليمثله من الأخرى. اه. سم. • قوله: (يلغى قوله: بمائة أو كل صاع) يعني كل من

• قوله: (لا تنافيه الصحة إلخ) قد يقال بل تنافيه إذ لا يصدق عند الزيادة أو النقص أنه باع كيلاً في مقابلة كيل. • قوله: (يلغى قوله: بمائة) قد يقال وزيادة أحدهما ثم يلغى قوله: بعتك هذه الصبرة بتلك الصبرة مكائلة؛ لأنه صريح في ورود البيع على جميع كل واحدة، وإن كل كيل من كل مقابل ليمثله من

فَأَبْطَلَ وَتَخَيَّرَ الْبَائِعُ فِي الزِّيَادَةِ وَالْمُشْتَرِي فِي النَقْصِ أَيْضًا فِي بَعْثِكَ هَذَا عَلَى أَنَّ قَدْرَهُ كَذَا فَرَادَ أَوْ نَقَصَ وَالْمُشْتَرِي فَقَطْ إِنْ زَادَ فَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيْ، وَإِنْ زَادَ فَلَكَ فَإِنْ أَجَارَ فَبِكُلِّ الثَّمَنِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَخَيَّرَ الْبَائِعُ هُنَا فِي الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْمَبِيعِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ

الزِّيَادَةِ وَالنَقْصِ يَقْتَضِي إلغَاءَ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ نَشَرُ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ اللَّفِّ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ. هـ. فَوَدَّ: (فَأَبْطَلَ) أَيِ عَدَمِ خُرُوجِ الصُّبْرَةِ مِائَةً. هـ. فَوَدَّ: (وَيَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ إلخ) ظَاهِرٌ فِيمَا لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ ثَوْبًا، وَارْضًا أَمَّا لَوْ كَانَ أَشْيَاءَ مُتَعَدَّدَةً كَالثِّيَابِ فَيَنْطَلُ الْبَيْعُ إِنْ خَرَجَ زَائِدًا عَلَى مَا قَدَّرَهُ وَيَصِحُّ بِقَسْطِهِ مِنَ الْمُسَمَّى إِنْ نَقَصَ وَعِبَارَةٌ سَمَّ عَلَى الْبَهْجَةِ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ لَوْ قَالَ بِعْتُكَ هَذِهِ الرُّزْمَةَ كُلَّ ثَوْبٍ بِدِرْهَمٍ عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَثْوَابٍ، وَقَدْ شَاهَدَ كُلَّ ثَوْبٍ مِنْهَا فَخَرَجَتْ تِسْعَةٌ صَحَّ وَلَزِمَهُ تِسْعَةُ دِرَاهِمٍ، وَإِنْ خَرَجَتْ أَحَدُ عَشَرَ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ بَطُلَ فِي الْكُلِّ قَطْعًا بِخِلَافِ الْأَرْضِ وَالثَّوْبِ إِذَا بَاعَهُ مَذَارَعَةً؛ لِأَنَّ الثِّيَابَ تَخْتَلِفُ فَلَا يُمَكِّنُ جَعْلُ الزَّائِدِ شَائِعًا فِي جَمِيعِهَا وَمَا زَادَ فِي الْأَرْضِ مُشَبَّهٌ لِثَابِتِهِ فَاثْمَرُ جَعْلُهُ مُشَاعًا فِي جَمِيعِهَا. اهـ. وَقَالَ فِي الثَّوْبِ وَلَوْ بَاعَ صُبْرَةً أَوْ رِضًا أَوْ ثَوْبًا أَوْ قَطِيعًا عَلَى أَنَّهُ كَذَا فَرَادَ أَوْ نَقَصَ صَحَّ الْبَيْعُ وَتَخَيَّرَ الْبَائِعُ إِنْ زَادَ وَالْمُشْتَرِي إِنْ نَقَصَ اهـ. فَلْيُحَرَّرِ الْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا تَقَدَّمَ فِي الرُّزْمَةِ وَلَا سِيمَا وَالْقَطِيعِ شَدِيدِ التَّأَوُّبِ كَأَثْوَابِ الرُّزْمَةِ أَوْ أَشَدَّ وَمُجَرَّدِ تَفْصِيلِ الثَّمَنِ أَوْ إجمالِهِ لَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ بِهِ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الرُّزْمَةِ وَغَيْرِهَا مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الرُّزْمَةَ لَمَّا كَانَتْ أَشْيَاءَ مُتَعَدَّدَةً عُلِّبَ فِيهَا التَّأَوُّبُ وَلَا كَذَلِكَ الثَّوْبُ الْوَاحِدُ مَثَلًا. اهـ. ع ش وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْفَرْقَ لَا يَذْفَعُ الْإشْكَالَ بِالْقَطِيعِ. هـ. فَوَدَّ: (وَيَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ فِي الزِّيَادَةِ إلخ) فَإِنْ قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ لَا تَنْسَخْ، وَأَنَا أَقْنَعُ بِالْقَدْرِ الْمَشْرُوطِ أَوْ أَنَا أُعْطِيكَ ثَمَنَ الزَّائِدِ لَمْ يَنْقُطْ خِيَارُ الْبَائِعِ وَلَا يَنْقُطْ خِيَارُ الْمُشْتَرِي بِحَقِّ الْبَائِعِ مِنَ الثَّمَنِ قَدْرَ النَقْصِ، وَإِذَا أَجَارَ فَبِالْمُسَمَّى قَطْعًا. اهـ. مُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيِ كَتَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي عَلَى مُقَابِلِ الصَّحِيحِ الَّذِي قَالَ بِهِ الْأَكْثَرُونَ. اهـ. رَشِيدِي، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيِ كَمَا فِي صُورَةِ الْمُكَابَلَةِ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَالْمُشْتَرِي فَقَطْ) أَيِ فِي النَقْصِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. س. هـ. فَوَدَّ: (إِنْ زَادَ إلخ) أَيِ زَادَ الْبَائِعُ عَلَى قَوْلِهِ بِعْتُكَ هَذَا عَلَى أَنَّ قَدْرَهُ إلخ قَوْلُهُ: فَإِنْ نَقَصَ إلخ فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي فِي صُورَةِ النَقْصِ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِجَازَةِ بِكُلِّ الثَّمَنِ وَيُلْفَى قَوْلُ الْبَائِعِ فَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيْ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ صِيغَةُ وَعْدٍ، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَيْسَ دُخُولُهَا بِقَوْلِهِ، وَإِنْ زَادَ فَلَكَ، وَإِنَّمَا دُخُولُهَا لِشُمُولِ قَوْلِهِ بِعْتُكَ هَذِهِ لَهَا. اهـ. بَصْرِي. هـ. فَوَدَّ: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ) أَيِ قَوْلُهُ: إِنْ زَادَ فَلَكَ. اهـ. س. وَلَعَلَّ مَا مَرَّ أَنَّمَا عَنْ الْبَصْرِيِّ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا. هـ. فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ) أَيِ قَبِيلٍ، وَأَنْ يَقْبَلَ عَلَى وَفْقِ الْإِجَابِ وَسَيَذْكُرُهُ آتِفًا لِقَوْلِهِ وَمَرَّ صِحَّةُ إلخ. اهـ. س.

الْأُخْرَى. هـ. فَوَدَّ: (وَالْمُشْتَرِي فَقَطْ) أَيِ فِي النَقْصِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَقَوْلُهُ: إِنْ زَادَ أَيِ الْبَائِعُ أَيِ زَادَ عَلَى قَوْلِهِ بِعْتُكَ هَذَا عَلَى أَنَّ قَدْرَهُ كَذَا. هـ. فَوَدَّ: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ) أَيِ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ زَادَ فَلَكَ. هـ. فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ) أَشَارَ إِلَى مَا ذَكَرَهُ قَبِيلٌ، وَأَنْ يَقْبَلَ عَلَى وَفْقِ الْإِجَابِ بِقَوْلِهِ وَيَصِحُّ بِعْتُكَ هَذَا بِكَذَا عَلَى أَنَّ لِي نِصْفَهُ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْإِنْصَافِ. انْتَهَى. وَسَيَذْكُرُهُ آتِفًا بِقَوْلِهِ، وَهُوَ إلخ.

في على أن لي نصفه أنه بمعنى إلا نصفه فكذا المعنى هنا بعثك هذا الذي قدره كذا وما زاد عليه.

(فرغ) لو اعتيدَ طرح شيء عند نحو الوزن من الشئ أو البيع لم يُعْمَلْ بتلك العادة ثم إن شَرَطَ ذلك في العقد بطلَ وعليه يُحْمَلُ كلامُ المجموع، والا فلا، ومَرَّ صِحَّةُ بعثك هذا بكذا على أن لي نصفه؛ لأنه بمعنى إلا نصفه فيأتي نظيره هنا ولا يصح بيعه ثلاثة أذرع مثلاً من أرض ليحفرها ويأخذ ثرايتها؛ لأنه لا يُمكنُ أخذُ ثرابِ الثلاثة إلا بأكثر منها ويأتي في اختلاف المُتَبَايِعِينَ أن الذراع يُحْمَلُ على ماذا. (ومنى كان العوضُ) الشئ أو الثمن (مُعَيَّنًا) أي مُشَاهَدًا (كفّت مُعَايَنَتَهُ)، وإن جهلا قدره؛ لأن من شأنه أن يُحِيطَ التَّخْمِينُ به.....

• فَوَدَّ: (طَرَحَ فِيهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مَا يَشْمَلُ التَّقْصُّ وَالزِّيَادَةُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي عَنْ عَشْرَ آيَاتٍ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَبَايِعُ الْأَوَّلُ. • فَوَدَّ: (مِنَ الْقَمَنِ) أَيِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى بِقُرْشٍ مَثَلًا وَدَفَعَ لَهُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ نِصْفًا. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (لَمْ يَفْعَلْ بِتِلْكَ الْعَادَةِ) وَمِنْهُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ الْآنَ مِنْ طَرَحٍ قَدَرٍ مُفْتَادٍ بَعْدَ الْوِزْنِ وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَنْوَاعِ كَحُكْمِهِمْ لِكُلِّ مِائَةِ رَطْلٍ خَمْسَةَ مَثَلًا مِنَ السَّنَنِ أَوِ الْبَحْرِ، وَهَلْ يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْأَمَانَةِ عِنْدَهُ أَوْ حُكْمَ الْغَضَبِ؟. فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعَيِّرَ الزَّائِدَ وَيَتَصَرَّفَ فِيمَا عَدَاهُ أَخْذًا مِمَّا قَالُوهُ فِي بَابِ الْغَضَبِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ اخْتَلَطَ مَالُهُ بِمَالٍ غَيْرِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ فِعْلُ ذَلِكَ وَطَرِيقُ الصَّحَّةِ فِي ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ بِعُثْكَ الْمِائَةَ وَالْخَمْسَةَ مَثَلًا بِكَذَا. اه. ع. ش. قَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ: وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَخْمُولٌ عَلَى الْجَاهِلِ، وَقَوْلُهُ: وَطَرِيقُ الصَّحَّةِ الْخُفْيُ قَدْ يُقَالُ إِنَّ هَذَا الْقَدْرَ الْمَطْرُوحَ صَارَ مَعْلُومًا عِنْدَ غَالِبِ النَّاسِ فَهُوَ مِمَّا يُتَسَامَحُ بِهِ لِعِلْمِهِمْ بِهِ مَعَ إِقْرَارِهِمُ الْقَبْاطِيَّ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا يُخْرِجُهُ عَنْ حُكْمِ الْغَضَبِ فَلْيُحَرِّزْ. اه. وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ لَمْ يَفْتَحِدِ الطَّارِحُ لِرُومِ الطَّرْحِ وَلَوْ بِالْحَبَاءِ.

• فَوَدَّ: (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ الْخُفْيُ) لَعَلَّ الصُّورَةَ أَنَّ الثَّلَاثَةَ أَذْرُعٍ فِي الطَّوْلِ وَالْعَرْضِ وَالسُّمُكِ، وَإِلَّا جَاءَ الْبُطْلَانُ مِنْ جِهَةِ الْجَهْلِ أَيْضًا وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مَرَّ تَغْلِيلُ الْبُطْلَانِ هُنَا أَيْضًا بِأَنَّ ثُرَابَ الْأَرْضِ مُخْتَلِفٌ فَلَا تَكْفِي رُؤْيَا ظَاهِرِهِ عَنْ بَاطِنِهِ. اه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (الْقَمَنُ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ سَمِعَهُ فِي الْمُنْعَى، وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ دُونَ مَا يَتَغَيَّرُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَيْلًا، وَقَوْلُهُ وَجَارَتْهُ إِلَى قُلْتُ، وَقَوْلُهُ: وَكَذَا الْبَائِعُ إِلَى الْمُتَنِ. • فَوَدَّ: (أَيِ مُشَاهَدًا) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ قَالَ الشَّارِحُ أَيِ مُشَاهَدًا؛ لِأَنَّ الْمُتَعَيَّنَ صَادِقٌ بِمَا عَيَّنَ بَوَصْفِهِ وَبِمَا هُوَ مُشَاهَدٌ أَيِ مُعَايَنَ فَالْأَوَّلُ مِنَ التَّعْيِينِ وَالثَّانِي مِنَ الْمُعَايَنَةِ أَيِ الْمُشَاهَدَةِ، وَهُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ كَفَّتْ مُعَايَنَتُهُ، وَعُلِمَ مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِالْمُعَايَنَةِ عَدَمَ اشْتِرَاطِ الشَّمِّ وَالذُّوقِ فِي الْمَشْمُومِ وَالْمَذْذُوقِ. اه. • فَوَدَّ: (قَدْرُهُ) أَيِ أَوْ جَنْسُهُ أَوْ صِفَتُهُ وَلَعَلَّ اقْتِصَارَ الشَّارِحِ كَالْمَحْمَلِيِّ عَلَى الْقَدْرِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنْ مَنْ رَأَى شَيْئًا عَرَفَ جَنْسَهُ وَبِصِفَتِهِ فَلَوْ عَايَنَهُ وَشَكَّ أَشْعَبُ هُوَ أَوْ أَرَزَّ مَثَلًا فَالْوَجْهُ الصَّحَّةُ كَمَا فِي سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُحِيطَ الْخُفْيُ) أَيِ فَلَوْ خَرَجَ مَا ظَنَّهُ الْمُشْتَرِي فِضَّةً نَحَاسًا صَحَّ الْبَيْعُ وَلَا خِيَارٌ لَهُ كَمَا لَوْ اشْتَرَى رُجَاجَةً ظَنَّمَهَا جَوْهَرَةً، وَهَذَا مَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَقُلْ

نعم يُكره بيع مجهول نحو الكيل جزافاً؛ لأنه يُوقَع في النَدَم لِتَرَاكُمِ الصُّبْرِ بِعَظْمِهَا عَلَى بَعْضِ غَالِبِهَا لَا الْمَذْرُوعَ؛ لِأَنَّهُ لَا تَرَاكُمَ فِيهِ. (وَالْأَطْهَرُ أَنَّهُ لَا يَصُحُّ) فِي غَيْرِ نَحْوِ الْفُقَاعِ كَمَا مَرَّ (بِيعِ الْغَالِبِ) الثَّمَنِ أَوْ الْمُثْمَنِ بَأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ، وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِ الْبَيْعِ وَبِالْقَافِ فِي وَصْفِهِ أَوْ سَمِعَهُ بِطَرِيقِ التَّوَاتُرِ كَمَا يَأْتِي أَوْ رَأَاهُ لَيْلًا وَلَوْ فِي ضَوْءٍ إِنْ سَتَرَ الضَّوْءَ لَوْنَهُ كَوَرَقِ أَبِيضٍ فِيمَا يَظْهَرُ فَإِنْ قُلْتَ: صَرَّحَ ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّ الرُّؤْيَا الْغَرِيفَةَ كَافِيَةٌ، وَهَذَا مِنْهَا وَجِبَارَتُهُ لَوْ

اشْتَرَيْتَ بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ حُمِلَتْ عَلَى الْفِضَّةِ فَلَوْ بَانَ قُلُوسًا بَطَلَ الْعَقْدُ لِخُرُوجِهِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، وَأَمَّا لَوْ بَانَ مِنَ الْفِضَّةِ الْمَغْشُوشَةِ بِحَيْثُ يُقَالُ فِيهَا نَحَاسٌ صَحَّ الْعَقْدُ وَتَبَّتِ الْخِيَارُ؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ لَمْ يَنْتَقِبْ بِالْكَلِّيَّةِ أَخْذًا مِمَّا ذَكَرَهُ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِيمَا لَوْ بَاعَ ثَوْبًا سَمَاءَ حَرِيرًا قَبَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى غَزَلٍ وَحَرِيرٍ وَالْحَرِيرُ أَكْثَرُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ لِمَا ذَكَرَ. اهـ. ع ش، وَقَوْلُهُ: حُمِلَتْ عَلَى الْفِضَّةِ إِنْ لَمْ يَحُلْهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ عَنْ قَرِيبٍ لَوْ لَمْ يَطْرُدِ الْعُرْفُ بِإِطْلَاقِ الدَّرَاهِمِ عَلَى الْقُلُوسِ، وَقَوْلُهُ: تُحَاسُّ الْأَوَّلَى فِضَّةً، وَقَوْلُهُ: وَالْحَرِيرُ أَكْثَرُ أَيْ أَوْ اطْرَدَ الْعُرْفُ بِإِطْلَاقِ الْحَرِيرِ عَلَيْهِ، وَإِنْ قُلَّ بِل، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَرِيرٌ أَصْلًا أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَيْضًا. هـ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ يُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَحُلْهُ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَبَيْعِ الصُّبْرَةِ وَالشَّرَاءِ بِهَا جُزَافًا مَكْرُوهٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بِالصُّبْرَةِ بَيْعُ الْقُوبِ وَالْأَرْضِ مَجْهُولِي الذَّرْعِ فَلَا يُكْرَهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الصُّبْرَةَ لَا يُعْرَفُ قَدْرُهَا تَخْمِينًا غَالِبًا لِتَرَاكُمِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ بِخِلَافِ الْآخَرَيْنِ انْتَهَى. اهـ. س م. قَوْلُهُ: (نَحْوُ الْكَيْلِ) أَيْ كَالْوَزْنِ وَالْمَدِّ سَيْدٌ وَحَلِيٌّ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا الْمَذْرُوعَ) عَطْفٌ عَلَى نَحْوِ الْكَيْلِ فَكَانَ الْأَوَّلَى لَا الذَّرْعَ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا تَرَاكُمَ فِيهِ) إِذْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ رُؤْيَا جَمِيعِهِ لِأَجْلِ صِحَّةِ الْبَيْعِ فَلَا غَرَرَ بِخِلَافِ الصُّبْرَةِ فَإِنَّهُ يَكْفِي رُؤْيَا أَغْلَاهَا. اهـ. نِهَآيَةٌ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ نَحْوِ الْفُقَاعِ) أَيْ كَحَمَامِ الْبُرْجَيْنِ وَمَاءِ السَّقَا. اهـ. ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ الْخَاصِ الْعِلْمِ بِهِ.

هـ. قَوْلُهُ (بَيْعُ الْغَالِبِ) أَيْ وَالْبَيْعُ بِهِ، وَقَوْلُ الشَّارِحِ الثَّمَنِ أَوْ الْمُثْمَنِ حَمَلٌ مِنْهُ لِلْبَيْعِ عَلَى مَا يَشْمَلُ الشَّرَاءَ. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ) أَيْ الرُّؤْيَا الْمُخْتَبِرَةَ شَرْعًا. اهـ. ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ سَمِعَهُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِالْقَافِ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ التَّنْبِيهُ. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي. اهـ. س م. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ رَأَاهُ لَيْلًا إِنْ لَمْ يَحُلْهُ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ أَوْ رَأَاهُ فِي ضَوْءٍ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فِي ضَوْءٍ أَيْ نَوْرٍ نَاشِئٍ مِنْ نَحْوِ النَّارِ أَوْ الشَّمْسِ بِحَيْثُ لَا يَتَمَكَّنُ الرَّائِي مَعَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ مَا رَأَاهُ وَجِبَارَةٌ حَتَّى أَوْ رَأَاهُ لَيْلًا إِنْ لَمْ يَحُلْهُ إِنْ سَطَا الشَّارِحُ م ر لَيْلًا إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى كَوْنِ الضَّوْءِ يَسْتُرُ لَوْنَهُ لَيْلًا كَانَ أَوْ نَهَارًا. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (صَرَّحَ ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّ الرُّؤْيَا إِنْ لَمْ يَحُلْهُ) هَلْ يُنَافِي هَذَا مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ وَصْفَهُ بِصِفَةِ السَّلَمِ لَا يَكْفِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيْ قَوْلُهُ: أَوْ رَأَاهُ لَيْلًا إِنْ لَمْ يَحُلْهُ. اهـ. ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَيْ الرُّؤْيَا الْمُرْصِيَّةُ.

هـ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ يُكْرَهُ بَيْعُ مَجْهُولٍ نَحْوِ الْكَيْلِ جُزَافًا) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَبَيْعِ الصُّبْرَةِ وَالشَّرَاءِ بِهَا جُزَافًا مَكْرُوهٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بِالصُّبْرَةِ بَيْعُ الْقُوبِ وَالْأَرْضِ مَجْهُولِي الذَّرْعِ فَلَا يُكْرَهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الصُّبْرَةَ لَا يُعْرَفُ قَدْرُهَا تَخْمِينًا غَالِبًا لِتَرَاكُمِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ بِخِلَافِ الْآخَرَيْنِ. انْتَهَى.

طَلَبَ الرُّدَّ بِعَيْبٍ فِي غُضْبٍ ظَاهِرٍ قَالَ لَمْ أَزِهِ إِلَّا الْآنَ فَلَهُ الرُّدُّ؛ لِأَنَّ رُؤْيَا الْمَبِيعِ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّحَقُّقُ بَلْ تَكْفِي الرُّؤْيَا الْعُرْفِيَّةُ قُلْتُ: لَيْسَ الْعُرْفُ الْمُطَرِّدُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَيْبُ ظَاهِرًا بِحَيْثُ يَرَاهُ كُلُّ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى الْمَبِيعِ وَحِينَئِذٍ فَالْعُرَاةُ بِالرُّؤْيَا الْعُرْفِيَّةِ هِيَ مَا يَظْهَرُ لِلنَّاسِ مِنْ غَيْرِ مَزِيدٍ تَأْمُلِ وَرُؤْيَا نَحْوِ الْوَرَقِ لَيْلًا فِي ضَوْءٍ يَسْتُرُ مَعْرِفَةَ بَيَاضِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ أَوْ مِنْ وِرَاءِ نَحْوِ زُجَاجٍ وَكَذَا مَاءٍ صَافٍ إِلَّا الْأَرْضَ وَالسَّمَكَ؛ لِأَنَّ بِهِ صَلَاحَهُمَا وَصَحَّتْ إِجَارَةُ أَرْضٍ مُسْتَوْرَةٍ بِمَاءٍ وَلَوْ كَذَرًا؛ لِأَنَّهَا أَوْسَعُ لِقَبُولِهَا التَّاقِيتِ وَوُرُودِهَا عَلَى مُجَرَّدِ الْمَنْفَعَةِ وَذَلِكَ لِلتَّنْهِاءِ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ وَلِأَنَّ الرُّؤْيَا تُفِيدُ مَا لَمْ تُفِذْهُ الْعِبَارَةُ كَمَا يَأْتِي. (وَالثَّانِي) وَبِهِ

• فَوَدَّ: (قَالَ الْفَخ) عَلَى حَذْفِ الْعَاطِفِ أَوْ حَالٍ مِنْ فَاعِلٍ طَلَبَ. • فَوَدَّ: (فَلَهُ الرُّدُّ) مَحَلَّهُ كَمَا يَأْتِي فِي غَيْبٍ يُمَكِّنُ عَدَمَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ مَعَ الرُّؤْيَا الْعُرْفِيَّةِ أَمَّا إِذَا بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ كَانَ مَجْدُوعِ الْإِتِّبِ وَادَّعَى عَدَمَ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ حِينَ رَأَاهُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ ذَلِكَ. اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (لَيْسَ الْعُرْفُ الْفَخ) أَيِ مِنْهُ. • فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ الرُّؤْيَا فِي الضَّوِّءِ. اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَنَّ كَلَامَهُ) أَيِ ابْنِ الصَّلَاحِ. • فَوَدَّ: (ظَاهِرًا بِحَيْثُ يَرَاهُ الْفَخ) أَيِ أَمَّا إِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ كَانَ مَجْدُوعِ الْإِتِّبِ وَادَّعَى عَدَمَ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ حِينَ رَأَاهُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ ذَلِكَ. اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذَا كَانَ كَلَامُ ابْنِ الصَّلَاحِ مُقَيَّدًا بِذَلِكَ. • فَوَدَّ: (مَا يَظْهَرُ) أَيِ انْكِشَافٍ وَمَعْرِفَةٍ يَخْصُلُ. • فَوَدَّ: (وَرُؤْيَا نَحْوِ الْوَرَقِ الْفَخ) الْأَوَّلَى التَّخْرِيعُ. • فَوَدَّ: (لَيْسَتْ كَذَلِكَ) أَيِ رُؤْيَا عُرْفِيَّةٍ. • فَوَدَّ: (أَوْ مِنْ وِرَاءِ الْفَخ) غُطِّفَ عَلَى قَوْلِهِ لَيْلًا. • فَوَدَّ: (إِلَّا الْأَرْضَ وَالسَّمَكَ) أَيِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَرْزُوقُ مِنْ وِرَاءِ الْمَاءِ الصَّافِي أَرْضًا أَوْ سَمَكًا. • وَفَوَدَّ: (لِأَنَّ بِهِ الْفَخ) أَيِ فَتَكْفِي هَذِهِ الرُّؤْيَا؛ لِأَنَّ بِالْمَاءِ صَلَاحَ الْأَرْضِ وَالسَّمَكَ وَانْظُرْ هَلْ اسْتِثْنَاءُ الْأَرْضِ عَلَى إِطْلَاقِهَا وَلَوْ لَمْ تَصْلُحْ لِلزَّرَاعَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ كَذَرًا) أَيِ فَتَكْفِي الرُّؤْيَا مِنْ وَرَائِهِ فِي الْإِجَارَةِ دُونَ الْبَيْعِ. اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا أَوْسَعُ) أَيِ مَعَ كَوْنِ الْمَاءِ مِنْ مَصَالِحِهَا كَمَا تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ. اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ الْغَائِبِ. اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ وَضَعَهُ الْفَخ.

• فَوَدَّ (وَالثَّانِي) الْفَخ) لَمَلَّ وَجْهَ حِكَايَةِ الثَّانِي مِنَ الْمُصَنِّفِ قُوَّةَ الْخِلَافِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بِهِ الْأَيْمَةُ

• فَوَدَّ: (إِلَّا الْأَرْضَ وَالسَّمَكَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ بِخِلَافِ رُؤْيَا السَّمَكَ وَالْأَرْضِ تَحْتَ الْمَاءِ الصَّافِي إِذْ بِهِ صَلَاحُهُمَا قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْمُهِمَّاتِ وَالتَّشْيِيدِ بِالصَّافِي يُشِيرُ بِأَنَّ الْكَبِيرَ يَمْنَعُ الصَّحَّةَ لَكِنْ سَيَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ أَنَّ شَرْطَ صِحَّتِهَا الرُّؤْيَا، وَأَنَّ الْمَاءَ الْكَبِيرَ لَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ وَعَلَّلَ بِأَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِ الْأَرْضِ فَالْتَّشْوِيقُ بَيْنَ الْبَايِنِ فِي الرُّؤْيَا وَالتَّحْلِيلِ يَقْتَضِي التَّشْوِيقَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِبْطَالِ بِالْمَاءِ الْكَبِيرِ أَوْ فِي عَدْوِيهِ. انْتَهَى. وَيُجَابُ بِأَنَّ الْإِجَارَةَ أَوْسَعُ؛ لِأَنَّهَا تُقْبَلُ التَّاقِيتِ وَلِأَنَّ الْعَقْدَ فِيهَا عَلَى الْمَنْفَعَةِ دُونَ الْعَيْنِ وَجَوَابُ الْأَذْرَعِيِّ بِأَنَّ الظَّاهِرَ حَمَلُ مَا هُنَاكَ عَلَى مَا إِذَا تَقَدَّمَتِ الرُّؤْيَا قَبْلَ أَنْ يَغْلُوَ الْمَاءُ الْأَرْضَ مُخَالِفٌ لِكَلَامِهِمْ هُنَاكَ. انْتَهَى. • فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي التَّشْبِيهِ الْآتِي.

قال الأئمة الثلاثة (بصح) البيع إن ذكر جنسه، وإن لم يرهه (ويثبت الخيار) للمشتري وكذا البائع على خلاف فيه (عند الرؤية) لإحديث فيه ضعيف بل قال الدارقطني باطل وكالبيع الصلح والإجارة والرهن والهبة ونحوها بخلاف نحو الوقف.

(و) على الأظهر (ككفي) في صحة البيع (الرؤية قبل العقد فيما لا يظن أنه يتغير غالبا إلى وقت العقد) كأرض وأنية وحديد ونحاس نظرا لغلبة بقاءه على ما رآه عليه نعم لا يذ أن يكون ذا كبراً حال البيع لأوصافه التي رآها كأعمى اشتري ما رآه قبل العمى، وإلا لم يصح كما قاله المازدي، وأقره المتأخرون، وقول المجموع إنه غريب.....

الثلاثة. اه. ع ش. قود: (إن ذكر جنسه) قال في الكثر أو نوعه وعليه فالواو في كلام المحل أي والمغني بمعنى أو. اه. ع ش وفيه وقفة. قود: (وبه قال الأئمة الثلاثة) أي وجنهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم ونقله المازدي عن جنهور أصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع وعلى البطلان في ستة أيضا لكن نصوص البطلان متأخرة اه عميرة.

قود (سني): (ويثبت الخيار) ويتخذ قبل الرؤية الفسخ دون الإجارة ويمتد الخيار امتداد مجلس الرؤية نهاية ومغني. قود: (لحديث فيه إلخ)، وهو «من اشتري ما لم يره فهو بالخيار إذا رآه» محلى ومغني. قود: (ونحوها) ولعل من التحريم عوض الخلع والصدقات (وقوله: بخلاف نحو الوقف) فإنه يصح ومن نحو الوقف العتق كما جزم به سم على حجة. اه. ع ش عبارة المغني وتجري القولان في رهن الغائب، وهيته وعلى صحتيهما لا خيار عند الرؤية إذ لا حاجة إليه قال في المجموع وتجري القولان في الوقف أيضا ولكن الأصح في زوائد الروضة تبعا لابن الصلاح في كتاب الوقف صحته، وأنه لا خيار عند الرؤية. اه. قود: (وعلى الأظهر) إلى قوله، وقول المجموع في المغني.

قود: (وعلى الأظهر) أي من اشتراط الرؤية. اه. مغني. قود: (فيما لا يظن إلخ) صادق بما لو شك في أنه مما يتغير أو مما لا يتغير ويؤيده ما سياتي في توجيهه عبارة الأتوار من قوله؛ لأن الأصل عدم المانع فليراجع. اه. سيد عمر. قود: (يظن أنه) لعل هذا التقدير إشارة إلى جواب آخر عن الإغراض الآتي، والافالقيد عليه راجع إلى المتني، وإنما المناسب لرجوعه إلى التقي تقديره قبل لا يتغير.

قود (سني): (قبل العقد) ولو لم يعم وقت نهاية ومغني أي فالإبصار وقت العقد إنما يشترط للعلم بالمفقود عليه فحين علمه قبل واستمر علمه لا يشترط إبصاره وعليه قلوا أوجب ثم عمي، وقبل المشتري بعد أو عكسه صح العقد ولا ينافي هذا ما تقدم في كلام الشارح من اشتراط بقاء الأهلية إلى تمام العقد؛ لأن هذا أهليته باقية؛ لأن المراد بها ما يتمكن معه من التصرف، وهذا موجودة فيه ع ش.

قود: (اشتري إلخ) أي أو باع أو أجر أو رهن أو وهب ونحوها. قود: (كما قاله المازدي إلخ) وهو

قود: (إن ذكر جنسه) قال في الكثر أو نوعه. قود: (نحو الوقف) أي كالعتي.

أي نقلاً على أن غيره صرح به أيضاً لا مُذَرَكاً إذ النسيان يجعل ما سبق كالمعدوم فيفوت شرط العلم بالمبيع فلا يُنافي تصحيح غيره له وجعله تقييداً لإطلاقهم. وانتصر بعضهم لتضييقه بجعلهم النسيان غير دافع للحكم السابق في مسائل منها لو أُنكز الموكّل الوكالة لِنسيان لم يكن عزلاً ولو نسي فأكل في صومه أو جامع في إحرامه لم يفسد وبأنه لو رأى المبيع ثم التفت عنه واشتراه غافلاً عن أوصافه صَحَّ ويُردُّ بأن مدار العزل على ما يُشعرُ بعدم الرضا بالتصريف وبطلان الصوم والحج على ما يُنافيهما مما فيه تقدُّ ولم يوجد ذلك ومدار البيع على عدم الغرر وبالنسيان يقع فيه وما ذكر في الفرع الأخير هو من محل النزاع فلا يُستدلُّ به وبقرض أن المنقول فيه ما ذكر فالغرر فيه ضعيف جداً فلا يُلتفت إليه. وبَحَث بعضهم أنه لو رأى الثمرة قبل بدو الصلاح ثم اشتراها بعده ولم يرها لم يصح، وإن قُرِبت المدة أي؛ لأنه يتغير بنحو اللون فكان أولى ما يغلب تغييره فإنه يطل، وإن لم يتغير لعارض كما يأتي، وإذا صح فوجده مُتَغَيِّراً عما رآه عليه تخير فإن اختلفا في التغير صدق المشتري وتخير؛ لأن البائع يدعي عليه أنه رآه بهذه الصفة الموجودة الآن ورضي به والأصل عدم ذلك، وإنما صدق البائع فيما إذا اختلفا في غيب يُمكن خذولته لاتفاقهما على وجوده في بد

ظاهر كما قال شيخنا، وإن استقرَّه المجموع. اه. مُغني. قود: (أي نقلاً) خير، وقول المجموع إلخ. اه. ع ش. قود: (على أن غيره) أي غير الماوردي (صرح به) أي بأنه لا بد أن يكون ذاكرة إلخ. قود: (لا مُذَرَكاً) بضم الميم من أذك كما يُؤخذ من المضاج. اه. ع ش وجوزوا فتحها من الثلاثي. قود: (فلا يُنافي) أي قول المجموع (تصحيح غيره) أي غير صاحب المجموع. اه. رشدي. قود: (وجعله). قود: (لتضييقه) ضمائرهما لما قاله الماوردي. قود: (بجعلهم) أي الأصحاب، والباء متعلق بانتصر. قود: (وبأنه إلخ) عطف على بجعلهم إلخ. قود: (ويُردُّ) أي الانحصار المذكور. قود: (وبطلان الصوم إلخ) عطف على العزل. قود: (ذلك) أي ما ذكر مما يُشعر بعدم الرضا إلخ وما يُنافي الصوم والحج. قود: (ومدار البيع إلخ) عطف على مدار العزل إلخ. قود: (يقع) أي الغرر (فيه) أي في البيع. قود: (وما ذكر إلخ) عطف على المدار. قود: (في الفرع الأخير) هو ما لو رأى المبيع ثم التفت عنه إلخ. اه. ع ش. قود: (أن المنقول فيه) أي في الفرع الأخير (ما ذكر) أي الصحة. قود: (بغضه) أي بغد بدو الصلاح. قود: (ولم يرها) أي والحال أنه لم يَرِ الثمرة بغد بدو الصلاح. قود: (لم يصح) مُتَمَدِّ. اه. ع ش. قود: (لأنه إلخ) أي الثمرة والتذكير باختيار المبيع عبارة النهاية؛ لأنها تتغير بنحو اللون فكانت إلخ. اه. قود: (أولى) أي بالطلان. قود: (فإنه إلخ) أي يتبع ما يغلب إلخ على حذف المضاف. قود: (كما يأتي) أي في التثنية الأول. قود: (وإذا صح) أي بأن كان مما لا يتغير غالباً، قود: (تخير) أي قوَّراً فيما يظهر؛ لأنه خيار غيب حقيقة أو حكماً ع ش وقليوبي. قود: (لاتفاقهما على وجوده إلخ) هذه الجملة مزجودة فيما لو اختلفا في تغييره اللهم إلا أن يقال إن الأولى مُصَوَّرة بما قبل القبض فلا تُنافي هذه لكن عموم كلامهم يخالفه

المُشْتَرِي وَالْأَصْلُ عَدَمُ وُجُودِهِ فِي يَدِ الْبَائِعِ (ذُونُ مَا) يُظَنُّ أَنَّهُ (يَتَغَيَّرُ غَالِبًا) لِعُطُولِ مُدَّةٍ أَوْ لِمُغْرَضٍ أَمْرٍ آخَرَ كَالْأَطِيعَةِ الَّتِي يُسْرِعُ فُسَادُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا وَثُوقَ حِينَئِذٍ بِنَقَائِهِ حَالَ الْعَقْدِ عَلَى أَوْصَافِهِ الْمَرْثِيَةِ قِيلَ: تَنَافَى كَلَامُهُ فِيمَا يَحْتَمِلُ التَّغْيِيرَ وَعَدَمَهُ عَلَى السَّوَاءِ كَالْحَيَوَانِ إِذْ قَضِيَّةُ مَفْهُومِ أَوَّلِهِ الْبُطْلَانُ وَآخِرِهِ الصَّحَّةُ وَالْأَصَحُّ فِيهِ الصَّحَّةُ كَالأَوَّلِ بِشَرْطِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْمَرْثِيِّ بِحَالِهِ وَمَا ذُكِرَ مِنَ التَّنَافِي غَيْرُ مُسَلَّمٍ بَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِي مَنْطُوقِ أَوَّلِ كَلَامِهِ وَمَفْهُومِ آخِرِهِ؛ لِأَنَّ الْقَيْدَ هُنَا لِلْمَنْفِيِّ لَا لِلثَّانِي أَيْ مَا لَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ سِوَاءِ أَغْلَبَ عَدَمُ تَغْيِيرِهِ أَمْ اسْتَوْبَا ذُونُ مَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي مَنْطُوقِ الْأَوَّلِ وَمَفْهُومِ الثَّانِي فَلَا تَنَافِي وَجَعَلَ الْحَيَوَانِ مِثَالًا هُوَ مَا دَرَجَا عَلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فَمَا وَقَعَ لِصَاحِبِ الْأَنْوَارِ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ أَنَّهُ قَسَمَ لَهُ وَحُكْمُهَا وَاجِدٌ.....

وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُصَوَّرَ مَا هُنَا بِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ كَانَتْ مَوْجُودَةً عِنْدَ الْعَقْدِ وَاخْتَلَفَا فِي مُجَرِّدِ عِلْمِ الْمُشْتَرِي بِهَا فَصَدَّقَ الْمُشْتَرِي عَمَلًا بِالْأَصْلِ كَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْبَائِعَ يَدَّعِي عَلَيْهِ أَنَّهُ رَأَى الْخ. اه. ع ش عبارة الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: لِاتَّفَاقِهِمَا الْخ أَي بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا فَانْتَهَمَا لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى تَغْيِيرِهِ بَلِ الْمُشْتَرِي يَدَّعِيهِ وَالْبَائِعُ يَنْكُرُ وُجُودَهُ مِنْ أَصْلِهِ فَافْتَرَقَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ فَانْدَفَعَ مَا فِي حَاشِيَةِ الشُّبْخ. اه. ة قَوْلُهُ: (لِعُطُولِ الْمُدَّةِ) إِلَى التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ فِي الْتَهَامَةِ. ة قَوْلُهُ: (فَسَادُهَا) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ تَلَفَهَا. اه. سم. ة قَوْلُهُ: (مَفْهُومِ أَوَّلِهِ) هُوَ قَوْلُهُ: فِيمَا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا الْخ. ة قَوْلُهُ: (وَآخِرِهِ) أَي وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ دُونَ مَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا. ة قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ فِيهِ) أَي وَالْحَالُ أَنَّ الْأَصَحَّ فِيمَا يَحْتَمِلُ التَّغْيِيرَ وَعَدَمَهُ عَلَى السَّوَاءِ. اه. ع ش. ة قَوْلُهُ: (بِشَرْطِهِ)، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ حَالَ الْعَقْدِ ذَاكِرًا لِأَوْصَافِهِ. اه. ع ش. ة قَوْلُهُ: (بَلْ هُوَ) أَي مَا يَحْتَمِلُ التَّغْيِيرَ وَعَدَمَهُ عَلَى السَّوَاءِ. ة قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقَيْدَ) أَي غَالِبًا (هُنَا) أَي فِي أَوَّلِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. ة قَوْلُهُ: (وَجَعَلَ الْحَيَوَانِ مِثَالًا) أَي لِمَا اسْتَوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ. اه. ع ش. ة قَوْلُهُ: (مِنْ أَنَّهُ) أَي الْحَيَوَانِ (قَسَمَ لَهُ) أَي لِمُحْتَمِلِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ. ة قَوْلُهُ: (وَحُكْمُهَا وَاجِدٌ) أَي: وَهُوَ الصَّحَّةُ.

ة قَوْلُهُ: (فَسَادُهَا) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَعْمٌ مِنْ تَلَفِهَا. ة قَوْلُهُ: (فِيمَا يَحْتَمِلُ التَّغْيِيرَ وَعَدَمَهُ عَلَى السَّوَاءِ كَالْحَيَوَانِ) لَا يُقَالُ دَعَاى اسْتِوَاءُ التَّغْيِيرِ وَعَدَمِهِ فِي الْحَيَوَانِ تَنَافِي مَا سَيَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ شَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ الْعَيْبِ عَنِ الشَّافِعِيِّ مِنْ قَوْلِهِ الْحَيَوَانُ يَغْتَذِي فِي الصَّحَةِ وَالسَّقَمِ وَتُحَوَّلُ طِبَاعُهُ فَقَلَمًا يَتَّفَقُ عَنْ عَيْبٍ خَفِيٍّ أَوْ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا نُسَلِّمُ الْمُنَافَاةَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ يَقُلُّ أَنْكَارُهُ عَنِ الْعَيْبِ غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ الْغَالِبُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَيْبٌ، وَهَذَا لَا يَنَافِي أَنْ يَسْتَعِيرَ بِالْحَالَةِ الْمَرْثِيَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ عَنْهَا بَلْ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَتَّفَقُ عَنْ مُطْلَقِ الْعَيْبِ لَمْ يَسْتَلْزِمْ ذَلِكَ غَلَبَةَ تَغْيِيرِهِ عَنِ الْحَالَةِ الَّتِي رُثِيَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعِيًا وَيَسْتَعِيرُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ الْمَرْثِيَةِ مَعَ حُصُولِ الْعَيْبِ فِيهِ إِلَى الْعَقْدِ فَتَأْتِلُهُ فَإِنَّهُ يَوْمُهُ الْمُنَافَاةَ قَبْلَ التَّامُّلِ الصَّادِقِ ثُمَّ إِنَّ رُؤْيَتَهُ لَا تَسْتَلْزِمُ الْإِطْلَاعَ عَلَى الْعَيْبِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا إِذْ قَدْ يُشْتَبَهُ حَالُهُ عِنْدَ الرُّؤْيَةِ فَلَا يُعْلَمُ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي شَرْحِهِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْغَائِبِ.

فيه نظر، وإن أمكن توجيهه بأنه لما شك فيه هل هو مما يستوي فيه الأمران أو لا ألحق بالمستوي لأن الأصل عدم المانع ولجعل قسيما له؛ لأنه لم يتحقق فيه الاستواء فأنمله.

(تنبيه) قضية إناطتهم بالتغير وعدمه بالغالب لا بوقوعه بالفعل أنه لا يُنظر لهذا حتى لو غلب التغير فلم يتغير أو عدمه فتغير أو استوى فيه الأمران فتغير أو لم يتغير لم يؤثر ذلك فيما قالوه في كل من الأقسام من البطلان في الأول والصحة في الآخرين، ويوجه بأننا إنما نعتبر القلب وعدمها عند العقد دون ما يطرأ بعده.

(تنبيه آخر مهم جدًا) ما ذكرته في القيد والنفي مبني على قاعدة استنبطتها من كلام غير واحد من المحققين تبعًا للشيخ عبد القاهر وحاصلها أنك إن اعتبرت دخول النفي على كلام مُقيد كان نفيًا لذلك القيد دائمًا لاستحالة كون القيد هنا للنفي؛ لأن الفرض دخوله على كلام مُقيد

فود: (فيه نظر) أي؛ لأنه جعل قسم الشيء قسمًا له. اه. رشيد. فود: (توجيه) أي ما في الآثار. اه. ع. ش. فود: (لأن الأصل عدم المانع) أي من أنه من الاستواء فجعل بهذا الإختيار من المستوي. اه. كرد. فود: (وجعل إلخ) عطف على قوله ألحق إلخ. فود: (لا بوقوعه إلخ) أي التغير أو عدمه. فود: (لهذه) أي لوقوع أحدهما بالفعل. فود: (أو عدمه فتغير إلخ) هذا صريح قولهم السابق، وإذا صح فوجده متغيرًا عما رآه عليه تخير إذ التخير فرع الصحة. اه. سم. فود: (أو لم يتغير) الأولى حذفه. فود: (في الأول) هو. فود: (حتى لو غلب التغير) إلخ. فود: (في الآخرين) هما قوله: أو عدمه فتغير، وفود: (أو استوى فيه الأمران فتغير) إلخ. اه. ع. ش. فود: (استنبطتها إلخ) من العجب دعوى الاستنباط في مسألة مصرح بها مشهورة في كلامهم. اه. سم، وقد يوجه كلام الشارح بأن مقصوده الإشارة إلى أن من المحققين من صرح بها واستنبطها كالشيخ عبد القاهر ومنهم من لم يصرح بها لكنها تؤخذ من كلامه بطريق الاستنباط فقوله: كالشيخ عبد القاهر متعلق باستنبطها أي اقتضت بالشيخ عبد القاهر أي في التصريح بها واستنباطها من كلام من لم يصرح بها من المحققين فحاصله أنني لم أخذها عن المصرحين بها كالشيخ المذكور على سبيل التقليد الصريح بل على سبيل التنبه لما أخذها من كلام المحققين، وهذا على سبيل التحديث بنعمة الله تعالى عليه غمرنا الله تعالى، ولإياهم بإخسانه وبره، وأسبل علينا وعليهم ذيل سنوه. اه. سيد عمر. وقد يرد عليه أن الشيخ إمام في الفن يستنبط من كلام الله وكلام البلغاء لا من كلام المحققين.

فود: (أو عدمه فتغير إلخ) هذا صريح قولهم السابق، وإذا صح فوجده متغيرًا عما رآه عليه فمتغير. فود: (والصحة في الآخرين) هذه الصحة صرح بها قوله السابق: وإذا صح فوجده متغيرًا إلخ إذ التخير فرع الصحة، وقد ينبغ التصريح لصديق التغير بالحاصل بطول المدة بعد العقد إلا أن قرينة تمثيل قوله فإذا اختلفا إلخ يؤيد هذا التصريح. فود: (استنبطتها إلخ) من العجب دعوى الاستنباط في مسألة مصرح بها مشهورة في كلامهم.

فَتَمَحْضُ انصِرَافُهُ لِلْقَيْدِ لَا غَيْرَ، وَإِنْ اعْتَبِرْتَ اشْتِمَالَ الْكَلَامِ عَلَى قَيْدٍ وَنَفِيٍّ فَلَا رَجْعَ الْمُتَبَادَرِ
انصِرَافُ النَّفْيِ إِلَى الْقَيْدِ هُنَا أَيْضًا لِتَغْيِيدِ نَفْيِهِ وَعَلَيْهِمَا صَحَّ مَا ذَكَرْتَهُ فِي تَقْرِيرِ الْمُشْنِ الدَّافِعِ
لِلْاِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ الْمُبْنِي عَلَى الْمَرْجُوحِ أَنَّ الْقَيْدَ لِلنَّفْيِ أَيْ انْتِفَاءُ التَّغْيِيرِ غَالِبٌ فَلَا تَعَرُّضَ فِيهِ لِغَلَبَةِ
التَّغْيِيرِ وَلَا لِقَدَمِهَا بِوَجْهِ بَلْ لِيَكُونَ هَذَا النَّفْيُ غَالِبًا أَوْ غَيْرَهُ. وَوَجْهُ مَرْجُوحِيَّةِ هَذَا، وَأَرْجُوحِيَّةُ
الْأَوَّلِ لَفْظًا أَنَّ الْعَامِلَ الْقَوِيَّ، وَهُوَ الْفِعْلُ أَوَّلَى بِأَنْ يُجْعَلَ عَامِلًا فِي الْمَفْعُولِ لَهُ أَيْ مَثَلًا مِنْ
الْعَامِلِ الضَّعِيفِ، وَهُوَ حَرْفُ النَّفْيِ فَتَقْدِيرُ ذَلِكَ بَلَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ أَوَّلَى مِنْهُ بِمَا انْتِفَاءُ تَغْيِيرِهِ غَالِبٌ
وَمَعْنَى أَنَّ الْمُتَبَادَرَ هُوَ انصِرَافُ النَّفْيِ إِلَى الْقَيْدِ وَاحْتِمَالُ عَكْسِهِ مَرْجُوحٌ بَلْ جَعَلَهُ بَعْضُ
الْمُحَقِّقِينَ كَالْمَدَمِّ فَجَزَمَ بِالْأَوَّلِ. وَوَجْهُ تَبَادُرِ ذَلِكَ أَنَّ الْغَالِبَ فِي الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ تَوَجُّهُهُمَا إِلَى
الْقَيْدِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ جِئْتَنِي رَاكِبًا كَانَ الْمَقْصُودُ بِالْإِخْبَارِ إِنَّمَا هُوَ كَوْنُهُ رَاكِبًا فِي
الْمَجِيءِ لَا نَفْسُ الْمَجِيءِ فَعَلَى الْأَرْجَحِ يَتَوَجَّهُ الْإِثْبَاتُ أَوْ النَّفْيُ لِلْقَيْدِ أَوَّلًا لِتَغْيِيدِ إِبْتَاهِ أَوْ نَفْيِهِ
وَعَلَى الْمَرْجُوحِ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ فَيَكُونُ قَيْدًا لِلْإِثْبَاتِ أَوْ النَّفْيِ لَا غَيْرَ فَعَلَى الْأَوَّلِ يُعْتَبَرُ الْقَيْدُ أَوَّلًا
ثُمَّ الْإِثْبَاتُ أَوْ النَّفْيُ وَعَلَى الثَّانِي بِالْعَكْسِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ زَعْمُ أَنَّ هَذَا الْمَرْجُوحَ هُوَ الْأَكْثَرُ
الرَّاجِعُ، وَإِلَّا كَانَ ذِكْرُ الْقَيْدِ ضَائِعًا عَنْ غَرَضِ ذِكْرِهِ لِلتَّقْيِيدِ بَلْ لِفَرْضِ آخَرٍ كَمَا قَضَيْتُ مَنْ أَثْبَتَهُ
وَكَالْتَعْرِضُ كَمَا فِي الْآيَةِ فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنْ ذِكْرِ الْإِلْحَافِ فِيهَا التَّعْرِضُ بِالْمُلْحِفِينَ تَوْبِيخًا لَهُمْ.
وَوَجْهُ انْدِفَاعِهِ مِنْهُ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ، وَإِلَّا إِلَى آخِرِهِ وَسَنَدُ الْمَنْعِ أَنَّ تَقْيِيدَ الْمَنْفِي لَهُ فَوَائِدُ وَكَفَى
بِهِ غَرَضًا فِي جَوَازِهِ بَلْ حَسَنَةً هَذَا كُلُّهُ حَيْثُ لَمْ يُعْلَمْ قَصْدُ الْمُتَكَلِّمِ فَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ.....

• فَوَدَّ: (وَإِنْ اعْتَبِرْتَ اشْتِمَالَ الْكَلَامِ الْإِلْحَافِ) أَيْ مِنْ غَيْرِ مَلَاخِظَةِ سَبَبِي أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ. • فَوَدَّ: (هُنَا
أَيْضًا) أَيْ فِي الْإِغْتِيَارِ الثَّانِي كَالْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِمَا) أَيْ الْإِغْتِيَارَيْنِ. • فَوَدَّ: (مَا ذَكَرْتَهُ) هُوَ قَوْلُهُ: أَنَّ
الْقَيْدَ هُنَا لِلْمَنْفِي لَا لِلتَّقْيِيدِ أَيْ مَا لَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ الْإِلْحَافَ. • فَوَدَّ: (أَيْ انْتِفَاءُ التَّغْيِيرِ غَالِبٌ) الْأَوَّلُ لِمَا مَرَّ فِي
مُقَابِلِهِ أَيْ يَغْلِبُ انْتِفَاءُ تَغْيِيرِهِ. • فَوَدَّ: (فَلَا تَعَرُّضَ فِيهِ الْإِلْحَافِ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ تَسْلِيمُ الْإِغْتِيَارِ عَلَى فَرْضِ أَنَّ
الْقَيْدَ لِلتَّقْيِيدِ مَعَ أَنَّ آخِرَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مُصَرِّحٌ بِحُكْمِ غَلَبَةِ التَّغْيِيرِ وَمُقْتَضٍ لِحُكْمِ الْإِسْتِوَاءِ سِوَاهُ كَانَ الْقَيْدُ
فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ لِلتَّقْيِيدِ أَوْ الْمَنْفِي إِلَّا أَنَّ يُقَالُ إِنَّهُ سَكَتَ عَنْ رَدِّهِ عَلَى الْمَرْجُوحِ أَيْضًا لِيُظْهِرَ. • فَوَدَّ: (وَلَا
لِقَدَمِهَا) أَيْ لِلْإِسْتِوَاءِ. • فَوَدَّ: (بِوَجْهِ) أَيْ لَا مَنطُوقًا وَلَا مَفْهُومًا. • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْفِعْلُ) أَيْ وَشَبْهُهُ.
• فَوَدَّ: (فِي الْمَفْعُولِ لَهُ) أَيْ فِي نَحْوِ مَا ضَرَبْتَهُ تَحْقِيرًا. • فَوَدَّ: (فَتَقْدِيرُ ذَلِكَ) أَيْ قَوْلُ الْمُشْنِ لَا يَتَغَيَّرُ
غَالِبًا. • فَوَدَّ: (بِمَا انْتِفَاءُ تَغْيِيرِهِ الْإِلْحَافِ) مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ مَنْ الرَّاجِعِ لِتَقْدِيرِ ذَلِكَ، وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ.
• فَوَدَّ: (وَمَعْنَى الْإِلْحَافِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَفْظًا الْإِلْحَافَ. • فَوَدَّ: (فَيَكُونُ) أَيْ الْقَيْدُ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ) أَيْ بِأَنْ تَوَجَّهَ
التَّقْيِيدُ أَوْ الْإِثْبَاتُ إِلَى الْقَيْدِ. • فَوَدَّ: (هَنْ غَرَضٌ ذِكْرُ الْإِلْحَافِ) الْإِضَافَةُ لِلْيَبَانِ وَكَانَ الْأَوَّلَى عَنْ غَرَضِ التَّقْيِيدِ
أَوْ التَّغْيِيرِ بَيْنَ بَدَلِ اللَّامِ. • فَوَدَّ: (مَنْ أَثْبَتَهُ) أَيْ الْقَيْدُ. • فَوَدَّ: (كَمَا فِي الْآيَةِ) أَيْ الْآيَةِ آتِيًا. • فَوَدَّ: (أَنَّ
تَقْيِيدَ النَّفْيِ) صَوَابُهُ الْمَنْفِي بِالْمِيمِ. • فَوَدَّ: (هَذَا كُلُّهُ) أَيْ قَوْلُهُ: إِنْ اعْتَبِرْتَ إِلَى هُنَا. • فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ)

ما قيل كثيراً ما يقصدون نفي المحكوم عليه بانتفاء صفته كما دل عليه السياق أو دليل آخر كقول امرئ القيس:

على لاجب لا يهتدى بمناره

لم يرذ كما قاله أبو حيان وغيره إثبات منار انتفى عنه الافتداء بل نفي المنار من أصله وكقوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَكَ النَّاسُ الْعَاقِبَةَ﴾ [عبدة: ٢٧٣] لم يرذ إثبات السؤال ونفي الإلحاف عنه بل نفي السؤال من أصله بدليل ﴿يَحْسِبُهُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [عبدة: ٢٧٣] إلى آخره إذ التعطف لا يجامع المسألة ومما له تعلق بما هنا قول الفخر الرازي نفي الحقيقة مطلقاً أعظم من نفيها مقيدة لإفادة الأول سلبها مع القيد بخلاف الثاني فإن انتفاءها مقيدة بقيد مخصوص لا يستلزمه مع قيد آخر.

(وتكفي) في صحة البيع (رؤية بعض المبيع إن دل على باقيه كظاهر الصبرة) من نحو الحب والجوز والأدقة واليسك والتمر المعجوة أو الكبس.....

فإل فلا ينافي، وفود: (ما قيل) مفعوله والمراد بما تقرّر أرجحية الأول لفظاً ومعنى، وقال الكزدي هو قوله: لأن القيد هنا للمنتهي إلخ. اه. فود: (كثيراً ما إلخ) بدل مما قيل. فود: (نفي المحكوم عليه بانتفاء صفته) يعني نفي المثبت بنفي قيده. اه. كزدي. فود: (كما دل عليه) أي على القصد المذكور وكان الأولى الاختصار بدليل السياق. فود: (أو دليل إلخ) عطف على السياق. فود: (على لاجب) أي هو على لاجب، واللاجب الطريق، وفود: (لا يهتدى إلخ) صفة لاجب. اه. كزدي. فود: (نفي الحقيقة إلخ) أي كلاً رجلاً في الدار. فود: (من نفيها مقيدة) أي كلاً رجلاً كإملا في الدار. فود: (سلبها إلخ) أي عدم وجودها بالكلية. فود: (لا يستلزمه مع قيد آخر) أي انتفاء الحقيقة في ضمن فرد آخر.

فود (س): (على باقيه) أي على أن الباقي مثله. فود: (من نحو الحب) إلى قوله ولا يصح بيع إلخ في النهاية والمغني. فود: (والأدقة) جمع دقيق. اه. ع. ش. فود: (واليسك) معطوف على الصبرة. اه. رشدي ولعل هذا مبني على اختصاص الصبرة لغة بالطعام، وقد تقدّم أن الفقهاء يستعملونه في غيره أيضاً فهو معطوف على الحب. فود: (والتمر المعجوة إلخ) أي المنسولة ويحتمل العموم للتي فيها التوى أخذاً من إطلاقي الشارح م ويثبت له الخيار إذا اختلف الظاهر والباطن ولعله الأقرب. اه. ع. ش. فود: (أو الكبس إلخ) قال في الباب إن عرف عمن ذلك وسعته قال في شرحه: وهذا الشرط

فود: (والتمر المعجوة أو الكبس في نحو قوصرة إلخ) قال في الباب إن عرف عمن ذلك وسعته قال في شرحه، وهذا الشرط لا يختص بهذه الصورة بل يأتي في رؤية الحب من كز أو نحوها خلافاً لما يوجهه صنيعه على أن المانع من صحة البيع في ذلك الجهل بالمقدار لا عدم الرؤية الذي الكلام فيه. انتهى.

في نحو قوصرة والقطن في عذبل والبز في بيت، وإن رآه من كوة؛ لأن الغالب استواء الظاهر ذلك وباطنه فإن تخالفاً تَخَيَّرَ وكذلك تكفي رؤية أعلى المائعات في ظُروفها ولا يصح بيع نحو يسك في فازته معها أو دُونها إلا إن فَرَعَهَا ورآهما أو رآها فارغة ثم رأى أعلاه بعد مِلْيَها منه وبصح بيع نحو سمن رآه في ظُرفه معه موازنة إن عَلِمَا زنة كُلِّ وكان للظرف قيمة، وقِيَدَهُ بعضهم بما إذا قَصَدَا الظرف أخذًا من تعليلهم البطلان بشرط بذل مالٍ في مُقَابَلَةِ غير مالٍ ويُزَدُ بأن ذكره يُشجِرُ بقصده فلا نظر لقصده المخالف له لا يبيح شيء موازنة بشرط حط قدر

لا يَخْتَصُّ بهذه الصورة بل يأتي في رؤية الحب من كوة أو نحوها خلافًا لما يورثه صنيعة على أن المانع من صحة البيع في ذلك الجهل بالمقدار لا عَدَمُ الرؤية الذي الكلام فيه سم حَجَّ ومنه يُؤْخَذُ أن محل الاختفاء بالمُعَايَنَةِ في الْمُعَيَّنِ عَنِ مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ حَيْثُ امْكَنَ مَعْرِفَةُ الْقَدْرِ مَعَ تِلْكَ الرُّؤْيَا، وإلا فلا تكفي. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (في نحو قوصرة إلخ) سئل شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَنِ بَيْعِ السُّكَّرِ فِي قُدُورِهِ هَلْ يَصِحُّ وَيُكْتَفَى بِرُؤْيَا أَغْلَاهُ مِنْ رُءُوسِ الْقُدُورِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ بَقَاؤُهُ فِي الْقُدُورِ مِنْ مَصَالِحِهِ صَحَّ وَكَفَى رُؤْيَا أَغْلَاهُ مِنْ رُءُوسِ الْقُدُورِ، وإلا فلا. انْتَهَى. وَلَعَلَّ وَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ رُؤْيَا أَغْلَاهُ لَا تَدُلُّ عَلَى بَاقِيهِ لَكِنَّا ائْتَيْنَاهُ بِهَا إِذَا كَانَ بَقَاؤُهُ فِي الْقُدُورِ مِنْ مَصَالِحِهِ لِلضَّرُورَةِ. اه. سم. ٥. فَوَدَّ: (والقطن) أي المُجَرَّدُ عَنِ جَوَازِهِ اه. مُعْنَى. ٥. فَوَدَّ: (فإن تخالفاً) أي الظاهر والباطن. ٥. فَوَدَّ: (ولا يصح بيع نحو يسك إلخ) أي مُطْلَقًا جُزْأً أَوْ مَوَازَنَةً وَمِنْ التَّحْوِ السَّمْنُ وَالْمَسْلُ فِي ظَرْفَيْهِمَا. ٥. فَوَدَّ: (إلا إن فَرَعَهَا إلخ) راجع لِلْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعًا. ٥. فَوَدَّ: (ورآهما) الأولى فيه وفي نظائره الآتية تَشْبِيهُ الْفِعْلِ. ٥. فَوَدَّ: (نحو سمن إلخ) مِنْ التَّحْوِ الْيَسْكُ فِي فَازَتِهِ وَالْمَسْلُ فِي ظَرْفِهِ. ٥. فَوَدَّ: (إن عَلِمَا زنة كُلِّ) مَقْهُومُهُ بَطْلَانُ الْبَيْعِ مَعَ الْجَهْلِ وَشُكْلُ ذَلِكَ بِالصَّحَةِ فِيمَا لَوْ بَاعَ صَبْرَةً مَجْهُولَةً الصَّبْحَانِ كُلِّ صَاعٍ بِلِزْهِمِ اخْتِفَاءِ بِتَفْصِيلِ الْقَمَنِ، وَأَشَارَ لِلْجَوَابِ عَنِ يَثْلِهِ سَمَ عَلَى مَنَهِجٍ حَيْثُ قَالَ: وَأَقُولُ لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ السَّمْنُ وَالْيَسْكُ وَالْجَهْلُ بَوَازَنَيْهِمَا يُوَرِّثُ الْجَهْلُ بِالْمَبِيعِ كَاللَّبَنِ بِالْمَاءِ تَأْمُلُ. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (لا يبيح شيء موازنة) فِي الْعِبَابِ وَلَوْ بَاعَ السَّمْنُ كُلَّ رَطْلٍ بِكَذَا فَلَهُ وَزْنُهُ وَخَدَهُ أَوْ فِي ظَرْفِهِ وَسَقَطَ وَزْنُهُ بَعْدَ تَقْرِيبِهِ. انْتَهَى. وَفِي شَرْحِهِ عَقِبَ هَذَا وَصُوبَ فِيهِ أَيْضًا وَكَانَ ضَمِيرٌ فِيهِ لِلْمَجْمُوعِ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ السَّمْنُ كُلَّ رَطْلٍ بِلِزْهِمِ عَلَى أَنْ يوزَنَ مَعَهُ الظُّرْفُ ثُمَّ يَحْطَ وَزْنُ الظُّرْفِ صَحَّ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْزُونُ جَائِداً لَا

(فَرَعَ): سئل شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَنِ بَيْعِ السُّكَّرِ فِي قُدُورِهِ هَلْ يَصِحُّ وَيُكْتَفَى بِرُؤْيَا أَغْلَاهُ مِنْ رُءُوسِ الْقُدُورِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ بَقَاؤُهُ فِي الْقُدُورِ مِنْ مَصَالِحِهِ صَحَّ وَكَفَى رُؤْيَا أَغْلَاهُ مِنْ رُءُوسِ الْقُدُورِ، وإلا فلا. انْتَهَى. وَلَعَلَّ وَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ رُؤْيَا أَغْلَاهُ لَا تَدُلُّ عَلَى بَاقِيهِ لَكِنَّا ائْتَيْنَاهُ بِهَا إِذَا كَانَ بَقَاؤُهُ فِي الْقُدُورِ مِنْ مَصَالِحِهِ لِلضَّرُورَةِ. ٥. فَوَدَّ: (لا يبيح شيء موازنة) فِي الْعِبَابِ وَلَوْ بَاعَ السَّمْنُ كُلَّ رَطْلٍ بِكَذَا فَلَهُ وَزْنُهُ وَخَدَهُ أَوْ فِي ظَرْفِهِ وَسَقَطَ وَزْنُهُ بَعْدَ تَقْرِيبِهِ. انْتَهَى. وَفِي شَرْحِهِ عَقِبَ هَذَا وَصُوبَ فِيهِ أَيْضًا

مُعَيَّنٍ مِنْهُ بَعْدَ الْوِزْنِ فِي مُقَابَلَةِ الظَّرْفِ بِخِلَافِ شَرْطِ وَزْنِ الظَّرْفِ وَحُطُّ قَدْرِهِ لانتفاء الجهالة حَيْثُ يُدْرِكُ أَنَّ أَطْرَادَ الظَّرْفِ بِحُطِّ قَدْرِ كَشْرطِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ أُنْذِرَ بِكَلَامِ ابْنِ عَبِيدٍ السَّلَامِ وَغَيْرِهِ، وَخَرَجَ بِذَلِكَ صُبْرَةٌ نَحْوَ زَمَانٍ وَبَطِيخٌ وَعَنْبٌ فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَا جَمِيعِ كُلِّ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ غَلَبَ عَدَمُ تَفَاوُثِهَا وَكَذَا ثَرَابُ الْأَرْضِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ بَاعَهُ قَدْرَ ذِرَاعٍ طَوَلًا وَعُمُقًا مِنْ أَرْضٍ لَمْ

يَتَوَقَّفَ عَلَى الْوِزْنِ فِي ظَرْفِهِ، وَلَوْ بَاعَهُ بَعْشَرَةً عَلَى أَنْ يَزِنَهُ بِظَرْفِهِ ثُمَّ يُسْقِطُ مِنَ الثَّمَنِ بِقِسْطِ وَزْنِ الظَّرْفِ صَحَّ إِنْ عَلِمَا قَدْرَ وَزْنِ الظَّرْفِ، وَقَدَرُ قِسْطِهِ، وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي ظَرْفِهِ كُلِّ رَطْلٍ يَبْزُهُمْ مَثَلًا عَلَى أَنْ يوزَنَ بِظَرْفِهِ وَيُسْقِطَ لِلظَّرْفِ أَرْطَالًا مُعَيَّنَةً مِنْ غَيْرِ وَزْنٍ لَمْ يَصِحَّ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، وَهَذَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ الَّتِي تَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَسْوَاقِ.

(فَرْعٌ): ذَكَرَ الرَّافِعِيُّ فِي الْإِجَارَةِ أَنَّ مَنْ اشْتَرَى سَمْنًا، وَقَبَضَهُ فِي إِنْاءٍ الْبَائِعِ ضَمِنَ الْإِنْاءَ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ لِمَنْفَعَةٍ نَفْسِهِ وَلَا ضَرُورَةَ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ فِيهِ. اهـ. فَقَوْلُهُ: وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي ظَرْفِهِ كُلِّ رَطْلٍ يَبْزُهُمْ مَثَلًا إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ هُنَا لَا يَبِيعُ شَيْءٌ مُوَازَنَةً بِشَرْطِ حُطِّ قَدْرِ مُعَيَّنٍ إِلَّا خ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (فِي مُقَابَلَةِ الظَّرْفِ) أَيِ مِنْ غَيْرِ وَزْنٍ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي فَرْعٍ قُبِيلٍ قَوْلِ الْمُتَنِ وَمَتَى كَانَ الْعَوَضُ مُعَيَّنًا. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا فِي الْمُتَنِ، وَإِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ إِلَى آخِرِهِ. قَوْلُهُ: (نَحْوَ زَمَانٍ إِلَّا) أَيِ كَسَفَرَجَلٍ أَهْ نَهَايَةِ. اهـ. سَم. قَالَ ع. ش. وَمِنْ النَّحْوِ الْعَنْبُ كَمَا قَالَهُ الشَّيْخَانِ وَنَوَزَعَا فِيهِ. اهـ. عِبَارَةُ الْمُتَنِ وَلَا يَكْفِي فِي الْعَنْبِ وَالْخَوْخِ وَنَحْوِهِمَا رُؤْيَا أَغْلَاهَا لِكَثْرَةِ الْإِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ. اهـ. قَوْلُهُ: (فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَا جَمِيعِ كُلِّ وَاحِدَةٍ) فَإِنْ رَأَى أَحَدُ جَانِبَيْ نَحْوٍ بَطِيخَةٍ كَانَ كَيْسَجِ الْغَائِبِ كَالثَّوْبِ الصَّفِيْقِ يَرَى أَحَدَ وَجْهَيْهِ نَهَايَةِ وَمُعْنَى قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَا جَمِيعِ إِلَّا أَيِ الرُّؤْيَا الْعُرْفِيَّةِ فَلَا يُشْتَرَطُ قَلْبُهَا وَرُؤْيَا وَجْهَيْهَا إِلَّا إِذَا غَلَبَ اخْتِلَافُ أَحَدٍ وَجْهَيْهَا عَلَى مَا يَأْتِي. وَقَوْلُهُ: كَالثَّوْبِ الصَّفِيْقِ قَضِيَّةٌ هَذَا التَّشْبِيهُ أَنَّ عَدَمَ الْإِكْتِفَاءِ بِرُؤْيَا أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ مَفْرُوضٌ فِيمَا اخْتَلَفَتْ جَوَائِبُهَا. اهـ. قَوْلُهُ: (طَوَلًا وَعُمُقًا) يَتَّبِعِي وَعَرْضًا. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ.

وَكَانَ ضَمِيرُهُ فِيهِ لِلْمَجْمُوعِ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ السَّمْنَ كُلِّ رَطْلٍ يَبْزُهُمْ عَلَى أَنْ يوزَنَ مَعَهُ الظَّرْفُ ثُمَّ يُحُطُّ وَزْنُ الظَّرْفِ صَحَّ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْزُونُ جَائِدًا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْوِزْنِ فِي ظَرْفِهِ وَلَوْ بَاعَهُ بِقَشْرَةٍ عَلَى أَنْ يَزِنَهُ بِظَرْفِهِ ثُمَّ يُسْقِطُ مِنَ الثَّمَنِ بِقِسْطِ وَزْنِ الظَّرْفِ صَحَّ إِنْ عَلِمَا قَدْرَ وَزْنِ الظَّرْفِ، وَقَدَرُ قِسْطِهِ، وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي ظَرْفِهِ كُلِّ رَطْلٍ يَبْزُهُمْ مَثَلًا عَلَى أَنْ يوزَنَ بِظَرْفِهِ وَيُسْقِطَ لِلظَّرْفِ أَرْطَالًا مُعَيَّنَةً مِنْ غَيْرِ وَزْنٍ لَمْ يَصِحَّ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، وَهَذَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ الَّتِي تَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَسْوَاقِ.

(فَرْعٌ): ذَكَرَ الرَّافِعِيُّ فِي الْإِجَارَةِ أَنَّ مَنْ اشْتَرَى سَمْنًا، وَقَبَضَهُ فِي إِنْاءٍ الْبَائِعِ ضَمِنَ الْإِنْاءَ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ لِمَنْفَعَةٍ نَفْسِهِ وَلَا ضَرُورَةَ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ فِيهِ. انْتَهَى. فَقَوْلُهُ: وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي ظَرْفِهِ كُلِّ رَطْلٍ يَبْزُهُمْ مَثَلًا إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ إِلَّا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ هُنَا لَا يَبِيعُ شَيْءٌ مُوَازَنَةً بِشَرْطِ حُطِّ قَدْرِ مُعَيَّنٍ إِلَّا خ. قَوْلُهُ: (فِي مُقَابَلَةِ الظَّرْفِ) أَيِ مِنْ غَيْرِ وَزْنٍ. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي الْفَرْعِ الْمَذْكُورِ فِي الشَّرْحِ قُبِيلٍ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمَتَى كَانَ الْعَوَضُ مُعَيَّنًا إِلَّا خ.

يَصْغُ؛ لَأَنَّ تَرَابَ الْأَرْضِ مُخْتَلِفٌ. (و) تَكْفِي رُؤْيُهُ بَعْضُ الْمَبِيعِ الدَّالُّ عَلَى بَاقِيهِ نَحْوُ (أَنْمُودَجٍ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ وَفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ (الْمُتَمَائِلِ) أَيِ الْمُتَسَاوِي الْأَجْزَاءِ كَالْحُبُوبِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالْعَيْنَةِ ثُمَّ إِنَّ أَدْخُلَهَا فِي الْبَيْعِ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ صَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَرُدَّهَا إِلَى الْمَبِيعِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ؛ لَأَنَّ رُؤْيَتَهُ كَظَاهِرِ الصُّبْرِ، وَأَعْلَى الْمَائِعِ فِي ذِلَالَةٍ كُلُّ عَلَى الْبَاقِي وَزَعَمَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَرُدَّ إِلَيْهِ كَانَ كَبِيعٍ عَيْنَيْنِ رَأَى أَحَدَهُمَا مَمْنُوعٌ لِيُضَوِّحَ الْفَرْقَ إِذَا مَا هُنَا فِي الْمُتَمَائِلِ وَالْعَيْنَانِ لَيْسَا كَذَلِكَ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ رَأَى تَوْبِيْنِ مُسْتَوِيْنِ قِيَمَةً وَوَصَفًا، وَقَدَرًا كَيْصَفَنِي كِرْبَاسٍ فَسَرِقَ أَحَدَهُمَا مِثْلًا ثُمَّ اشْتَرَى الْآخَرَ غَائِبًا.....

• فَوَيْ (سَبْ): (وَأَنْمُودَجِ الْمُتَمَائِلِ) قَدَّرَ الْمَحَلِّيَّ الْمَثْرَ هَكَذَا وَمِثْلُ أَنْمُودَجِ الْمُتَمَائِلِ، وَقَصَدَ بِذِكْرِ مِثْلِ بَيَانِ الْكَافِ فِي قَوْلِهِ كَظَاهِرِ الصُّبْرِ، وَأَنَّ أَنْمُودَجٍ مَغْطُوفٌ عَلَى ظَاهِرِ الصُّبْرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقْدِرَ الْكَافُ فَيَقُولُ وَكَأَنْمُودَجٍ؛ لِأَنَّ الْكَافَ حَرْفٌ لَا يَسْتَقِيلُ فِكْرُهُ أَنْ يَكُونَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُلَفَّقًا مِنْ مَثَرٍ وَشَرْحَ بِخِلَافٍ يَثَلُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقِيلٌ وَلَيْسَ مَقْصُودُهُ أَنْ يَمِثْلَ مُقَدَّرٍ فِي الْكَلَامِ كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم. فَوَيْ: (بِضَمِّ الْهَمْزَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ، وَقَفَّرَ الْقَصَبِ إِلَى وَتَقْيِيدِهِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَطَلَعَ التَّخْلِ، وَقَوْلَهُ: وَقَدْ يُجَابُ إِلَى وَتَرَدَّدَ، وَقَوْلَهُ وَكَذَا الْوَرَقُ الْبَيَاضُ. فَوَيْ: (وَالْمِيمِ الْإِلْحَ) أَيِ سُكُونِ التَّوْنِ، وَهَذَا هُوَ الشَّائِعُ لَكِنْ قَالَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ إِنَّهُ لَحْنٌ، وَإِنَّمَا هُوَ بَفَتْحِ التَّوْنِ وَضَمِّ الْمِيمِ الْمُشَدَّدَةِ وَفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ. اهـ. نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر إِنَّهُ لَحْنٌ قَالَ التَّوْاجِيهُ هَذِهِ دَعْوَى لَا تَقُومُ عَلَيْهَا حُجَّةٌ فَمَا زَالَتْ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَسْتَعْمِلُونَ هَذَا اللَّفْظَ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيرٍ حَتَّى إِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ، وَهُوَ مِنْ أَيْمَةِ اللُّغَةِ سَمَّى بِكِتَابِهِ فِي التَّخَوُّ الْأَنْمُودَجُ وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ زُشَيْقٍ الْقَزْوِينِيُّ، وَهُوَ إِمَامُ الْمَغْرِبِ فِي اللُّغَةِ سَمَّى بِهِ كِتَابَهُ فِي صِنَاعَةِ الْأَدَبِ، وَقَالَ التَّوْوَيْ فِي الْمِنْهَاجِ وَأَنْمُودَجِ الْمُتَمَائِلِ وَلَمْ يَتَمَقَّنْ أَحَدٌ مِنَ الشُّرَاحِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: م ر وَإِنَّمَا هُوَ بَفَتْحِ التَّوْنِ أَيِ مِنْ غَيْرِ هَمْزَةٍ. اهـ. فَوَيْ: (بِالْعَيْنَةِ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ التَّخْتِ وَفَتْحِ التَّوْنِ. اهـ. جَمَلٌ. فَوَيْ: (ثُمَّ إِنْ أَدْخَلَهَا الْإِلْحَ) أَيِ كَانَ قَالَ بِشَتَّى حِنْطَةٍ هَذَا الْبَيْتِ مَعَ الْأَنْمُودَجِ. اهـ. مُغْنِي. فَوَيْ: (كَظَاهِرِ الصُّبْرِ) أَيِ كَرُؤْيَةِ ظَاهِرِ الصُّبْرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا كَافِيَةٌ. اهـ. ع ش. فَوَيْ: (فِي ذِلَالَةٍ كُلِّ الْإِلْحَ) وَالْأَوَّلَى فِي الذِّلَالَةِ عَلَى الْبَاقِي بِاسْتِقْطِاطِ لَفْظَةِ كُلِّ لِمَا فِي جَمَلِ ذِلَالَةِ الْكُلِّ جَاوِبًا مَا لَا يَخْفَى إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْكُلِّ ظَاهِرُ الصُّبْرِ، وَأَعْلَى الْمَائِعِ. فَوَيْ: (أَحَدُهُمَا) ثُمَّ قَوْلُهُ: لَيْسَا الْأَوَّلَى فِيهِمَا التَّائِيْتِ. فَوَيْ: (وَمِنْ ثُمَّ لَوْ رَأَى الْإِلْحَ) لِيَتَأَمَّلَ وَجْهَ هَذَا الْبِنَاءِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. فَوَيْ: (ثُمَّ اشْتَرَى الْإِلْحَ) أَيِ لَا يُعْلَمُ إِلَيْهَا الْمَسْرُوقُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

• فَوَيْ: (وَأَنْمُودَجِ الْمُتَمَائِلِ) قَدَّرَ الْمَحَلِّيَّ الْمَثْرَ هَكَذَا وَمِثْلُ أَنْمُودَجِ الْمُتَمَائِلِ، وَقَصَدَ بِذِكْرِ مِثْلِهِ بَيَانِ مَعْنَى الْكَافِ فِي قَوْلِهِ كَظَاهِرِ الصُّبْرِ، وَأَنَّ أَنْمُودَجٍ مَغْطُوفٌ عَلَى ظَاهِرِ الصُّبْرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقْدِرَ الْكَافُ فَيَقُولُ وَكَأَنْمُودَجٍ؛ لِأَنَّ الْكَافَ حَرْفٌ لَا يَسْتَقِيلُ فِكْرُهُ أَنْ يَكُونَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُلَفَّقًا مِنْ مَثَرٍ وَشَرْحَ بِخِلَافٍ يَثَلُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقِيلٌ وَلَيْسَ مَقْصُودُهُ أَنْ يَمِثْلَ مُقَدَّرَةٍ فِي الْكَلَامِ كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

صُعْ إِذْ لَا جِهَالَةً حَيْثُ يُوجِبُ، وَإِنْ لَمْ يُدْخِلْهَا فِي الْبَيْعِ لَمْ يَصْعُ، وَإِنْ رُدَّهَا لِلْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ
الْبَيْعُ وَلَا شَيْئًا مِنْهُ (أَوْ) إِنْ (كَانَ صَوَانًا) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَضَمِّهِ (لِلْبَاقِي خِلْقَةً)، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ
(كَقَشْرِ) قَصَبِ السُّكَّرِ الْأَعْلَى وَطَلْعِ النَّخْلِ وَ (الرُّمَّانِ وَالْبَيْضِ) وَكَذَا الْقُطْنِ لَكِنْ بَعْدَ تَفْتُّجِهِ،
وَأَمَّا لَمْ يَصْعُ السَّلْمُ فِيهِ حَيْثُ يُدْخِلُ لِقَدَمِ انْضِبَاطِهِ (وَالْقَشْرَةَ الشُّغْلَى)، وَهِيَ مَا تُكْسَرُ عِنْدَ الْأَكْلِ
وَكَذَا الْغُلْيَا إِنْ لَمْ تَنْقَعِدْ (لِلْحُجُوزِ وَاللُّوزِ)؛ لِأَنَّ بَقَاءَهُ فِيهِ مِنْ صِلَاحِهِ، وَقَشْرُ الْقَصَبِ الْأَسْفَلِ قَدْ
يُخَمَّصُ مَعَهُ فَصَارَ كَأَنَّهُ فِي قَشْرِ وَاحِدٍ وَتَقْيِيدُهُ كَأَصْلِهِ بِالْخِلْقَةِ لِلْإِحْتِرَازِ عَنِ جَلْدِ الْكِتَابِ فَإِنَّهُ
لَا بُدَّ مِنْ رُؤْيِيهِ جَمِيعِ أَوْرَاقِهِ، وَكَذَا الْوَرَقَ الْبَيَاضَ، وَإِنْ أَوْرَدَ عَلَى طَرْدِهِ الْقُطْنَ فِي جُوزِهِ وَالدَّرَّ
فِي صَدْفِهِ وَالْمِسْكَ فِي فَارْتِهِ وَعَلَى عَكْسِهِ الْخُشْبَيْنَانَ وَنَحْوَهُ وَالْفُقَّاعَ فِي كُوزِهِ وَالْجُبَّةَ
الْمَحْشُوءَةَ بِالْقُطْنِ لِيُطْلَلَ بِبَيْعِ الْأَوَّلِ مَعَ أَنَّ صَوَانَهَا خِلْقَتِي.....

• فُود: (صَح) أَيِ إِنْ كَانَ ذَاكِرًا لِأَوْصَافِهِ كَمَا مَرَّ. • فُود: (وَإِنْ لَمْ يُدْخِلْهَا الْخ) أَيِ كَأَنَّ قَالَ بِعَثْكَ مِنْ
هَذَا التَّرْعِ كَذَا مُغْنِي وَنَهَايَةً. • فُود: (أَوْ كَانَ صَوَانًا الْخ) عِبَارَةُ التَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي أَوْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى بَاقِيهِ بَلْ
كَانَ صَوَانًا ثُمَّ قَالَ فَقَوْلُهُ: أَوْ كَانَ قَسِيمَ قَوْلِهِ إِنْ دَلَّ. اه. • فُود: (وَطَلْعِ النَّخْلِ) عَطَفَ عَلَى قَصَبِ
السُّكَّرِ. • فُود: (لَكِنْ بَعْدَ تَفْتُّجِهِ) لَا يَخْفَى أَنَّ لِرَادِّهِ هُنَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ تَكْنِي رُؤْيِيَهُ صَوَانِهِ بَعْدَ
تَفْتُّجِهِ وَحَيْثُ فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ تَفْتُّجِهِ إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا التَّمَكُّنُ مِنْ رُؤْيِيهِ بِمَعْنِيهِ وَحَيْثُ فَهُوَ مِنَ الْقِسْمِ
الْأَوَّلِ لَا مِنَ الثَّانِي. اه. رَشِيدِي. • فُود: (إِنْ لَمْ تَنْقَعِدْ) أَيِ السُّغْلَى سَمِ وَرَشِيدِي. • فُود: (وَقَشْرُ
الْقَصَبِ الْأَسْفَلِ الْخ) فِيهِ أَنَّ الْمُعْوَلَ عَلَيْهِ هُنَا أَنْ يَكُونَ قَشْرُهُ صَوَانًا لِمَا فِيهِ، وَقَشْرُ الْقَصَبِ الْأَعْلَى لَيْسَ
كَذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ مَوْجُودَةٌ فِي الْبَاقِلَاءِ وَلَا يَصِحُّ بَيُّعُهَا فِي قَشْرِهَا الْأَعْلَى فَلَاؤَلَى أَنْ يُعْلَلُ بِأَنَّ
قَشْرَهُ الْأَعْلَى لَا يَسْتُرُ جَمِيعَهُ وَرُؤْيِيَهُ بَعْضُهُ تَدُلُّ عَلَى رُؤْيِيهِ بَاقِيهِ فَهُوَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ. اه. حَلَبِي قَالَ
شَيْخُنَا، وَهَذَا بِخِلَافِ اللَّوْبِيَةِ الْخَضْرَاءِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بَيُّعُهَا فِي قَشْرِهَا. اه. • فُود: (وَكَذَا الْوَرَقَ) أَيِ فَلَا بُدَّ
مِنْ رُؤْيِيهِ جَمِيعِ طَاقَاتِهِ مُغْنِي وَع. ش. • فُود: (الْبَيَاضَ) أَيِ ذُو الْبَيَاضِ وَالْمُرَادُ بِهِ الَّذِي لَمْ يُكْتَبَ فِيهِ
قَبْشَمَلُ الْأَصْفَرِ وَغَيْرُهُ. • فُود: (عَلَى طَرْدِهِ) أَيِ مَعَ الْخِلْقَةِ. • فُود: (فِي جُوزِهِ) أَيِ قَبْلَ تَفْتُّجِهِ سَمِ
وَرَشِيدِي زَادَ السَّبْدَ عُمَرُ بِقَرِينَةٍ مَا تَقَدَّمَ. اه. • فُود: (وَالْمِسْكَ فِي فَارْتِهِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَزَلْ فَاِرْعَةً ثُمَّ يُعَادُ
إِلَيْهَا فَإِنَّهُ يُكْتَفَى بِرُؤْيِيهِ أَغْلَاهَا كَمَا مَرَّ. اه. نِهَاجَةً. • فُود: (الْخُشْبَيْنَانَ) هُوَ قَطِيرَةٌ رَقِيقَةٌ يَوْضَعُ فِيهَا شَيْءٌ
مِنَ السُّكَّرِ وَنَحْوُ اللَّوْزِ وَتُسَوَّى بِالنَّارِ فَتَكْنِي رُؤْيِيَهُ الْفَطِيرَةُ الَّتِي هِيَ الْقَشْرَةُ عَنْ رُؤْيِيهِ مَا فِيهَا؛ لِأَنَّهَا صَوَانٌ
لَهُ، وَهُوَ فَارِسِيٌّ بِمَعْنَى الْخُبْزِ الْبَاسِ وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ هَذَا بِمَعْنَى الثَّانِي مِنْ ذَاكَ وَبِالْعَكْسِ. • فُود: (فِي
كُوزِهِ) أَيِ الْمَسْدُودِ الْقَمِ شَرَحَ الْمَنْهَجَ. • فُود: (وَالْجُبَّةَ الْمَحْشُوءَةَ بِالْقُطْنِ) وَتَبْنِي أَنْ مِثْلَهُ الصَّوْفُ أَيِ
فَإِنَّهُ تَكْنِي رُؤْيِيَهُ ظَاهِرَهَا وَلَا يُشْتَرَطُ رُؤْيِيَهُ شَيْءٌ مِمَّا فِي الْبَاطِنِ. اه. ع. ش. • فُود: (بَيْعِ الْأَوَّلِ) بِضَمِّ
الْهَمْزَةِ جَمْعُ أَوَّلِ أَيِ الْقُطْنِ وَالدَّرُّ وَالْمِسْكَ فِي طَرْدِهَا.

• فُود: (إِنْ لَمْ تَنْقَعِدْ) أَيِ السُّغْلَى. • فُود: (فِي جُوزِهِ) أَيِ قَبْلَ تَفْتُّجِهِ.

دُونَ الْآخِرِ مَعَ أَنَّ صَوَانَهَا غَيْرُ خِلْقِي، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْخِلْقِي أَنَّ بَقَاءَهُ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَتِهِ فَأَرِيدَ بِهِ مَا هُوَ الْغَالِبُ فِيهِ وَمِنْ شَأْنِهِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَتَرَدَّدَ الْأَذْرَعِي فِي الْحَاقِ الْفُرْشِ وَاللُّحْفِ بِالْجُبَّةِ وَرَجَّحَ غَيْرُهُ عَدَمَهُ؛ لِأَنَّ الْقُطْنَ فِيهَا مَقْصُودٌ لِدَانَتِهِ بِخِلَافِ الْجُبَّةِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ. (وَتُعْتَبَرُ رُؤْيَا كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ) عُرْفًا وَصَبَطَهُ فِي الْكَافِي بِأَنَّ يَرَى مِنْهُ مَا يَخْتَلِفُ مُعْظَمُ الْمَالِيَةِ بِاخْتِلَافِهِ فَيُزَيُّ فِي الدَّارِ وَالْبُسْتَانِ وَالْحِمَامِ كُلِّ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ حَتَّى الْبَالُوَةِ وَالطَّرِيقِ وَمَجْزَى مَاءٍ تَدُورُ بِهِ الرِّحَا وَفِي السَّفِينَةِ رُؤْيَا جَمِيعِهَا.....

• وفود: (دُونَ الْآخِرِ) جَمْعُ الْآخِرِ أَيْ الْخُشْبَانِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَجَوَزُ إِفْرَادُهُمَا كَمَا جَزَى عَلَيْهِ عَشَقَالَ قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ أَيْ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ الْقُطْنُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. • وفود: (دُونَ الْآخِرِ) أَيْ الْقِسْمِ الْآخِرِ، وَهُوَ الْخُشْبَانُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. اهـ. • فود: (فَأَرِيدَ بِهِ مَا هُوَ) أَيْ كَوْنُ الْبَقَاءِ فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ. • فود: (الْغَالِبُ فِيهِ) أَيْ فَلَيْسَ الْمُرَادُ عُمُومُ الصَّوَانِ الْخِلْقِي بَلْ تَوَجُّعٌ مِنْهُ، وَهُوَ مَا يَتَقَاوَهُ فِيهِ مِنْ مَصَالِحِهِ وَحَيْثُ كَانَ الْأَوَّلَى حَذَفَ قَوْلُهُ: (وَمِنْ شَأْنِهِ)؛ لِأَنَّهُ يَوْمُهُمْ أَنَّهُ يَكْتَفَى بِرُؤْيَا الصَّوَانِ الَّذِي لَيْسَ الْبَقَاءُ فِيهِ مِنَ الْمَصَالِحِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّ الْبَقَاءَ فِيهِ مِنَ الْمَصَالِحِ ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْجَوَابَ لَا يَنْفَعُ مَا وَرَدَ عَلَى الْمَكْسِرِ. اهـ. رَشِيدِي. أقول: وما الموصولُ فِي قَوْلِهِ: (مَا هُوَ الْغَالِبُ) وَاقِعَةً عَلَى مُطْلَقِ الصَّوَانِ خُلُقًا أَوَّلًا وَحَيْثُ فَالذَّفْعُ ظَاهِرٌ. • فود: (وَرَجَّحَ غَيْرُهُ عَدَمَهُ)، وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ. اهـ. عَشَقَالَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ ابْنُ شُهَبَةَ عَدَمُ الْإِنْحَاقِ. اهـ. • فود: (عَدَمَهُ) أَيْ عَدَمُ الْإِنْحَاقِ فَيُشْتَرَطُ لِصَحَّةِ الْبَيْعِ رُؤْيَا بَاطِنِهِ وَيَكْفِي فِيهَا الْبَعْضُ اهـ. عَشَقَالَ. • فود: (لِأَنَّ الْقُطْنَ الْخُ) وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ اللَّبِّ مِنْ نَحْوِ الْجَوَزِ وَخَذَهُ فِي قَشَرِهِ؛ لِأَنَّ تَسْلِيمَهُ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بَكْسِرَ الْقَشْرِ فَيُؤْذِي لِنَقْصِ غَيْرِ الْمَبِيعِ نِهَائَةً وَمُغْنِي، أَيْ: وَلِأَنَّ الْمَبِيعَ حَيْثُ لَا مَزْنِي أَصْلًا. اهـ. رَشِيدِي، وَقَالَ عَشَقَالَ قَوْلُهُ: مَرَرْتُ لِنَقْصِ غَيْرِ الْمَبِيعِ هُوَ الْقَشْرُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَشْرَ وَاللَّبَّ فِيهِ يُزْعَبُ حِفْظًا لِلَّبِّ فَتَزِيدُ قِيَمَتُهُ وَتَعْدُ الْكَسْرُ إِنَّمَا يُرَادُ لِمَجْزِي الْوُقُودِ، وَقِيَمَتُهُ بِهَذَا الْإِغْتِيَارِ تَافَهُةٌ. اهـ.

• فود (سُي): (وَتُعْتَبَرُ رُؤْيَا كُلِّ شَيْءٍ الْخُ) وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الرُّؤْيَا فَالْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِيهَا يَمِينُهُ؛ لِأَنَّ الْإِفْقَادَ عَلَى الْعَقْدِ اعْتِرَافٌ بِصِحَّتِهِ، وَهُوَ عَلَى الْقَاعِدَةِ فِي دَعْوَى الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ مِنْ تَصْدِيقِ مُدَّعِيهَا مُغْنِي وَنِهَائَةً. • فود: (هَرَفًا) إِلَى الْمُتَنِي فِي النِّهَائَةِ. • فود: (فَيُزَيُّ) إِلَى الْمُتَنِي فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (قَالَ) إِلَى (وَيُشْتَرَطُ). • فود: (وَالطَّرِيقِ) أَيْ الَّتِي يَتَوَصَّلُ مِنْهَا إِلَيْهَا وَالسُّقُوفِ وَالسُّطُوحِ وَالْجُدْرَانِ وَالْمُسْتَحَمَّ نِهَائَةً وَمُغْنِي. • فود: (وَمَجْزَى مَاءٍ يَدُورُ الْخُ) أَيْ إِذَا اشْتَمَلَ مَا اشْتَرَاهُ عَلَى رَحَا يَدُورُ بِالمَاءِ قَالَ النِّهَائَةُ وَكَذَا يُشْتَرَطُ رُؤْيَا الْمَاءِ الَّذِي تَدُورُ بِهِ الرِّحَا. اهـ. • فود: (وَفِي السَّفِينَةِ رُؤْيَا جَمِيعِهَا الْخُ) أَيْ وَلَوْ كَبِيرَةً جَدًّا كَالْجَلَاخِي وَلَوْ احْتِيجَ فِي رُؤْيَاهَا إِلَى صَرْفِ دَرَاهِمٍ لَمَنْ يَقْلِبُ السَّفِينَةَ مِنْ جَانِبٍ إِلَى آخَرٍ لَتَأْتَى رُؤْيَاهَا لَمْ تَجِبْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِعَيْنِهِ بَلْ إِنْ أَرَادَ الْمُشْتَرِي التَّوَصُّلَ إِلَى الرُّؤْيَا، وَقَعَلَ ذَلِكَ كَانَ تَبَرُّعًا مِنْهُ أَوْ أَرَادَ الْبَائِعُ ذَلِكَ لِإِرَاءَةِ الْمُشْتَرِي أَوْ لِرُؤْيَا نَفْسِهِ لِيَصِحَّ الْبَيْعُ لَمْ يَزَجْ بِمَا صَرَفَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي نَعَمْ لَوْ اسْتَحَالَ قَلْبُهَا وَرُؤْيَا أَسْفَلِهَا فَيَتَبَنَّى الْإِكْفَاءَ بِظَاهِرِهَا مِمَّا لَمْ يَسْتَرْهُ الْمَاءُ وَجَمِيعِ الْبَاطِنِ فَلَوْ تَبَيَّنَ بَعْدُ

حتى ما في الماء منها كما شمله كلاهم؛ لأن بقاءها فيه ليس من مصلحتها، وفي الأمة والعبيد ما عدا ما بين الثروة والركبة كالشعر وفي الدابة جميع أجزائها لا لسان حيوان ولو آدميًا، وأسنانه، وأجزاء نحو فرس قال غير واحد وباطن حافر، وقدم خلافاً للأزرق ومن ثم أطلقوا أنه لا يشتراط قلع النعل ويشترط في ثوب مطوي نشره، ورؤية وجهه إن اختلفا كسباط وكل ثقب، ولا كبرباس كفت رؤية أحدهما (والأصح إن وصفه أي المغني الذي يراؤ بيته بصفة السلم لا يكفي) عن رؤيته، وإن بالغ فيه ووصل إليه من طريق التواتر المفيد للعلم الضروري؛ لأن الملحظ في اشتراط الرؤية الإحاطة بما لم تحيط به العبارة من دقيق الأوصاف التي يقصر التعبير عن تحقيقها، وإصاليها للذهن، ومن ثم ورد «ليس الخبز كالعيان» بكسر العين ورؤى كثيرون منهم أحمد وابن حبان خبر «يرحم الله موسى ليس المعايين كالمتخير أخبره ربّه تبارك وتعالى أن قومه فتنوا بعده فلم يُلقي الألواح فلما رآهم

تغيرها ثبت له الخيار. اه. ع. ش. ه. فود: (حتى ما في الماء منها) ولا تكفي رؤيته في الماء ولو صافيًا. اه. ع. ش. ه. فود: (جميع أجزائها) حتى شعرها فتجب رفع الجمل والسرج والإكاف. اه. مغني. ه. فود: (لا لسان حيوان) لا هنا بمنزلة إلا. اه. ع. ش. ه. فود: (وأجزاء نحو فرس) عبارة المغني ولا يشتراط إجراؤها أي الدابة ليُعرف سيرها. اه. ه. فود: (للأزرق) بلا ياء وفي بعض نسخ النهاية للأزرق بالياء. ه. فود: (نشره) ليرى الجميع ولو لم ينشر مثله إلا عند القطع. اه. مغني.

ه. فود: (كبرباس) المراد به ما لا يختلف وجهاء ولو كان أقمشة رقيقة. اه. بخيرمي وفي النهاية والمغني ولا يصح بيع اللبن في الضرع، وإن حلب منه شيء ورئي قبل البيع للثمن عنه ولا خيلاطه بالحدوث ولعدم تبين وجود قدر اللبن المبيع ولعدم رؤيته ولا يبيع الصوف قبل جزه أو تذكيته لا خيلاطه بالحدوث وإن تسليمه إنما يمكن باستصاله، وهو مؤلم للحيوان فإن قبض قطعة، وقال بعتك هذه صح قطعاً ولا يبيع الأكارع والرؤوس قبل الإبانة ولا المذبوح أو جلده أو لحيه قبل السلق أو السبط لجهايته وكذا منسلوخ لم يثن جوفه كما قاله الأذرعى وبيع وزناً فإن بيع جزافاً صح بخلاف السمك والجراد فيصح مطلقاً لقلته ما في جوفه ولو باع ثوباً على منسج قد نسج بعضه على أن يتسج الباقي لم يصح جزماً. اه. قال ع. ش. فود: م. والرؤوس قبل الإبانة أي ولو من المذبوح لاستتار بعض أجزائه قبل القطع، وقوله: لجهايته أي جهالة المقصود منهم فإن الجلد يختلف شيخاً وبقاً وكذلك أجزاء الحيوان، وقوله: فيصح مطلقاً أي وزناً وجزافاً ظاهره، وإن كان كبيراً وكثر ما في جوفه ولا ينافيه قوله: لقلته ما في الخ؛ لأن المراد أن من شأنه القلّة، وقوله: على منسج كمنسج ومجلس وبابه ضرب. انتهى. مختار، وقوله: على أن يتسج الباقي أو غيره. اه. ع. ش. وقال الرشدي قوله: قبل السلق أي لما يسلخ، وقوله: أو السبط أي لما يسط. اه. ه. فود: (أي المغني) إلى قوله ورؤى في المغني، وإلى قوله لكن الذي الخ في النهاية إلا قوله ورؤى إلى يقولي، وقوله وفيه وقفة إلى المتن، وقوله قيل. ه. فود: (ليس المعايين كالمتخير) الأول بصيغة اسم الفاعل والثاني بصيغة اسم المفعول وفي

وعائتهم ألقى الألواح فتكشّر منها ما تكشّره ويقولون المعين عليم أن هذا لا يخالف ما يأتي له أول السلم في ثوبنا صفته كذا؛ لأنه في موصوف في الذمة وعلّم مما تقرّر أن كل عقد اشترطت فيه الرؤية لا يصح من الأعمى قال الزركشي إلا شراء من يعتق عليه ويقه غنده من نفسه؛ لأن مقصوده الميثاق وفيه وقفة لاقتضائه أن البصير مثله في ذلك على أنه لا ضرورة به إليه لإمكان توكله، وأن ما لا يشترط فيه يصح منه.

(و) من ثم (يصح سلم الأعمى) مسلماً كان أو مسلماً إليه؛ لأنه يعرف الأوصاف، والسلم يعتد الوصف لا الرؤية ومحلّه حيث لم يكن رأس المال مبيعاً ابتداءً وحينئذ يؤكل من يقبض له أو عنه، وإلا لم يصح منه لاعتماده الرؤية حال العقد قيل: ولا تصح إقالته لنص الأم على أنه لا بُدّ فيها من العلم بالمقابل فيه لكن الذي نقله، وأقره جواز الفسخ بالخيار ممن جهل

بعض النسخ كالخبر بلا ميم وعليه فالأول بفتح الياء مضدر ميمي فإن ما كان من المزيد بصيغة المفعول استوى فيه المضدر واسم الزمان والمكان والمفعول ويتميز المراد بالقرائن. اهـ ع. ش. ٥. قود: (في ثوبنا صفته إلخ) بالتصّب على الحكاية وفي النهاية في ثوب اهـ بالجر. ٥. قود: (قال الزركشي إلخ) اعتمدته النهاية والمغني. ٥. قود: (إلا شراء من يعتق عليه) أي ولو شراء غير ضمني، وقوله: من يعتق عليه أي يُحكّم بعينه عليه فيدخل فيه من أقر بحرّيته أو شهد بها ورُدّت شهادته. اهـ ع. ش. ٥. قود: (لاقتضائه أن البصير إلخ) ظاهر النهاية اعتماده. ٥. قود: (أن البصير مثله في ذلك) مُعْتَمَد. اهـ ع. ش. ٥. قود: (مسلماً) إلى قوله قيل في المغني. ٥. قود: (مسلماً كان أو مسلماً إليه) قيل فيه إشارة إلى أن المضدر مضاف إلى فاعيله ومفعوله فيكون الأعمى فاعلاً في محل رفع ومفعولاً في محل نصب ونظر فيه بأن مثل هذا لا يجوز عريّة؛ لأن اللفظ الواحد لا يكون في محل واحد لأمرين متباينين فمراد الشارح أنه يُحتمل أنه في محل رفع، وأنه في محل نصب لكن قال بعضهم إنه نظير قوله تعالى ﴿وَسَكَنَّا لِكُلِّهِمْ شَهَادَاتٍ﴾ (الأنبياء: ٧٨) من أنه مضاف لفاعيله ومفعوله معاً. اهـ ع. ش. ٥. قود: (ومَحَلَّة) أي صحّة سلم الأعمى.

٥. قود: (وحيثيذ) أي حين صحّة السلم بأن كان رأس المال في الذمة (وقوله: وإلا) أي بأن كان مبيعاً. اهـ. رشيد عيار المغني ومحلّ هذا إذا كان العوض موصوفاً في الذمة ثم عُيّن في المجلس ويؤكل من يقبض عنه أو يقبض له رأس مال السلم أو المسلم فيه فإن كان العوض مبيعاً لم يصح كبيعه عتياً. اهـ. وهي واضحة. ٥. قود: (قيل ولا تصح إقالته إلخ) اعتمدته النهاية عبارتها ولا تصح المقابلة مع الأعمى فقد نص في الأم على أنه لا بُدّ في الإقالة من العلم بالمقابل فيه بعد نصه على أنها فسخ، وقد أفتى بذلك الوالد رحمه الله. اهـ. قال ع. ش. قوله: م ر على أنها فسخ لعلّه إنما نص على ذلك لئلا يتوهم أن عدم صحّة الإقالة من الأعمى مبني على أنها بيع، وقوله: م ر، وقد أفتى بذلك إلخ أي بعدم الصحّة، وقياس بطلان الإقالة بناء على أنها فسخ عدم نفوذ الفسخ منه بغير لفظ الإقالة إلا أن يفرّق بأن الإقالة تستدعي الترافق عليها من المتباينين ولا كذلك الفسخ فإنه يستعمل به من ثبت له ما يجوز. اهـ. ع. ش. وفيه ردّ لقول الشارح وبه يعلم إلخ.

الشمع وبه يُعَلَّمُ أَنَّ النَصْرَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهَا بَيْعٌ (وَلَقِيلَ إِنَّ عَمِي قَبْلَ تَمْيِيزِهِ) بَيْنَ الْأَشْيَاءِ أَوْ خُلِقَ أَعْمَى (فَلَا) يَصْخُ سَلْمُهُ وَلَهُ شِرَاءٌ نَفْسِهِ، وَإِيجَارُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْهَلُهَا وَيَبِيعُ مَا رَأَاهُ قَبْلَ الْعَمَى إِنْ ذَكَرَ أَوْصَافَهُ، وَهُوَ مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِيًا كَمَا مَرَّ.

(فَرَعَ) فِي الْجَوَاهِرِ يُشْتَرَطُ ذِكْرُ حُدُودِ الدَّارِ الْأَرْبَعَةِ وَيَكْفِي ثَلَاثَةٌ إِنْ تَمَيَّزَتْ بِهَا وَنَظَرَ فِيهِ بِأَنَّهَا إِنْ رُئِيتْ لَمْ يَحْتَاجَ لِذِكْرِ شَيْءٍ مِنَ الْحُدُودِ، وَإِلَّا لَمْ يَكْفِ إِلَّا ذِكْرُ كُلِّهَا وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ يَرَى لَهُ جُمْلَةً دُونَ ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَبِيعَهُ بَعْضَهَا فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مُتَمَيِّزِهَا وَلَوْ حَدَّثَنِ عَلَى الْأُوجْهِ وَلِلشُّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فِي بَيْعِ الْمَاءِ وَحَدِّهِ أَوْ مَعَ قَرَارِهِ مَا يُوْهِمُ التَّنَاقُضَ فِي أَبْوَابِ مُتَقَدِّدَةٍ، وَقَدْ يَنْتَبِهُ مَا فِي ذَلِكَ فِي تَأْلِيفِ مُسْتَقْبَلٍ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَصْخُ بَيْعُ الْمَاءِ مِنْ نَحْوِ نَهْرٍ أَوْ بَقْرٍ وَحَدِّهِ.....

• فَوَدَّ: (بَيْنَ الْأَشْيَاءِ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (فَلَا يَصْخُ سَلْمُهُ) أَيِ لَا نِفَاءَ مَعْرِفَتِهِ بِالْأَشْيَاءِ، وَاجَابَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ يَغْرِهُ بِالسَّمَاعِ وَيَتَخَيَّلُ فَرْقًا بَيْنَهَا كَبَصِيرٍ يُسَلِّمُ فِيمَا لَمْ يَكُنْ رَأَاهُ كَأَهْلِ خُرَاسَانَ فِي الرُّطْبِ، وَأَهْلٍ بَغْدَادَ فِي الْمَوْزِ. اهـ. مُغْنَى. • فَوَدَّ: (شِرَاءُ نَفْسِهِ) أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ الْكِتَابَةُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَهُ أَنْ يَكَاتِبَ عَبْدَهُ عَلَى الْأَصَحِّ تَغْلِيًا لِلْعَمَى، وَأَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ وَنَحْوَهَا. اهـ. مُغْنَى.

• فَوَدَّ: (وَلَهُ شِرَاءُ نَفْسِهِ) أَيِ وَلَوْ لغيره بِطَرِيقِ الْوَكَالَةِ عَنِ الْغَيْرِ وَبِهَذَا يُجَابُ عَمَّا تَوَقَّفَ فِيهِ سَمٌ عَلَى حَاجٍ مِنْ أَنْ هَذَا عَقْدٌ عَتَاقَةٌ فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ. اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَتَكْفِي الرُّؤْيَا قَبْلَ الْعَقْدِ إلخ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ يَرَى) بَيْنَا الْفَاعِلِ مِنَ الْإِرَاءَةِ وَالضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ لِلْبَائِعِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ يُرِيدُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ يَرَى لَهُ إلخ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ حَدَّثَنِ) بَلْ وَلَوْ حَدَّثَا فِيمَا يَظْهَرُ فَإِنَّهُ قَدْ يَمَيَّزُهَا. اهـ سَمِ أَقُولُ بَلْ وَلَوْ نَحْوَ حَارِثَتِهَا وَزُقَاقِهَا بِشَرْطِهِ. • فَوَدَّ: (وَلِلشُّيْخَيْنِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَمِمَّا تَعَمُّ بِهِ الْبَلْوَى مَعَ عَدَمِ صِحَّتِهِ يَبِيعُ نَصِيبَ مِنَ الْمَاءِ الْجَارِي مِنْ نَهْرٍ وَنَحْوِهِ لِلْجَهْلِ بِقَدْرِهِ وَلِأَنَّ الْجَارِيَّ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَمْلُوكٍ فَذَاكَ، وَإِلَّا فَلَا يُمْكِنُ تَسْلِيمُهُ لِاخْتِلَافِ غَيْرِ الْمَبِيعِ بِهِ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْقَنَاءَ أَوْ سَهْمًا مِنْهَا فَإِذَا مَلَكَ الْقَرَارَ كَانَ أَحَقَّ بِالْمَاءِ، وَإِنْ اشْتَرَى الْقَرَارَ مَعَ الْمَاءِ لَمْ يَصْخُ أَيْضًا فِيهِمَا لِلْجَهَالَةِ. اهـ. • فَوَدَّ: (فِي أَبْوَابِ مُتَقَدِّدَةٍ) الْأَسْبَكُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ مَا يُوْهِمُ إلخ. • فَوَدَّ: (مِنْ نَحْوِ نَهْرٍ أَوْ بَقْرٍ) خَرَجَ بِهِ مَا ذَكَرَهُ فِي الرُّؤْيَا بِقَوْلِهِ أَمَّا الْمُحَرَّرُ فِي إِنْاءٍ أَوْ حَوْضٍ يَبِيعُهُ صَحِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَيْكِنْ غَمَقُ الْحَوْضِ مَغْلُومًا. انْتَهَى. اهـ. سَم.

• فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يَجْهَلُهَا) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ مَعَ كَوْنِ شِرَاءِ نَفْسِهِ عَقْدٌ عَتَاقَةٌ بِنَاءٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ حَدَّثَنِ) بَلْ وَلَوْ حَدَّثَا فِيمَا يَظْهَرُ فَإِنَّهُ قَدْ يَمَيَّزُهَا. • فَوَدَّ: (مِنْ نَحْوِ نَهْرٍ أَوْ بَقْرٍ) خَرَجَ مَا ذَكَرَهُ فِي الرُّؤْيَا فِي إِخْبَاءِ الْمَوَاتِ بِقَوْلِهِ أَمَّا الْمُحَرَّرُ فِي إِنْاءٍ أَوْ حَوْضٍ فَبَيْعُهُ صَحِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَيْكِنْ غَمَقُ الْحَوْضِ مَغْلُومًا وَعِبَارَتُهَا قَبِيلٌ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَكَذَا إِذَا كَانَ الْمَاءُ فِي إِنْاءٍ أَوْ حَوْضٍ مَثَلًا مُجْتَمِعًا فَبَيْعُهُ صَحِيحٌ مُتَفَرِّدًا وَتَابِعًا. انْتَهَى. وَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَيِ جَارِيًا أَوْ رَاكِدًا يُسْتَنَى مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الرُّؤْيَا فِي إِخْبَاءِ الْمَوَاتِ عَقِبَ قَوْلِ الرُّؤْيَا مَاءِ الْبَقْرِ وَالْقَنَاءَ لَا يَصْخُ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ وَيَخْتَلِطُ. انْتَهَى.

مُطْلَقًا لِلْجَهْلِ بِهِ، وَأَنْ مُحَلَّ نَبْعِ الْمَاءِ إِنْ مُلِكَ وَوَقَعَ الْبَيْعُ عَلَى قَرَارِهِ أَوْ بَعْضٍ مِنْهُ مُقَيَّنٌ صَحَّ
وَدَخَلَ الْمَاءُ كُلُّهُ أَوْ مَا يَخْصُ ذَلِكَ الْمُقَيَّنُ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ هُوَ بَلْ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ لَمْ يَدْخُلِ الْمَاءُ
يَمْلِكَا بَلْ اسْتِحْقَاقُ الْأَرْضِ الشَّرْبِ مِنْهُ وَمَرُّ فِي زَكَاةِ النَّبَاتِ مَا لَهُ تَقَلُّقٌ بِذَلِكَ.

• فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي جَارِيًا أَوْ رَاكِدًا وَتُسْتَنْتَى مِنْهُ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي إِخْيَاءِ الْمَوَاتِ عَقِبَ قَوْلِ
الرُّوْضِ مَاءَ الْبِئْرِ وَالْقَنَاةَ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ وَيَخْتَلِطُ. اهـ. وَمِمَّا نَصَّهُ: نَعَمْ إِنْ بَاعَهُ بِشَرْطِ أَخْذِهِ الْآنَ
صَحَّ صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَاقْتَضَاهُ التَّغْلِيلُ. انْتَهَى. وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ فِي الرَّائِدِ. اهـ. سَم.

• فَوَدَّ: (صَحَّ وَدَخَلَ الْمَاءُ الْخ) يَنْبَغِي أَنْ الْمُرَادَ الْمَاءَ الَّذِي يَخْدُثُ بِخِلَافِ الْمَوْجُودِ فَلِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ
يَشْرُطَ دُخُولَهُ بَلْ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ إِلَّا بِشَرْطِ دُخُولِهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الرُّوْضِ قُبِيلَ الْوَقْفِ وَلَوْ بَاعَ بئرَ الْمَاءِ،
وَأُطْلِقَ أَوْ بَاعَ دَارًا فِيهَا بئرَ جَارٍ ثُمَّ إِنْ قُلْنَا بِمِلْكِكَ الْمَوْجُودَ حَالَ الْبَيْعِ يَنْبَغِي لِلْبَائِعِ، وَمَا يَخْدُثُ لِلْمُشْتَرِي
قَالَ الْبَغَوِيُّ وَعَلَى هَذَا لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ حَتَّى يَشْتَرِطَ أَنَّ الْمَاءَ الظَّاهِرَ لِلْمُشْتَرِي لِنَلَا يَخْتَلِطُ الْمَاءُ. اهـ.
سَم. فَوَدَّ: (مَا يَصِلُ إِلَيْهِ) أَي الْمَحَلَّ الَّذِي يَصِلُ الْمَاءُ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْقَرَارُ.



مِمَّا نَصَّهُ نَعَمْ إِنْ بَاعَهُ بِشَرْطِ أَخْذِهِ الْآنَ صَحَّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَاقْتَضَاهُ التَّغْلِيلُ الْأَوَّلُ. انْتَهَى.
وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ فِي الرَّائِدِ، وَمَا ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضِ ثُمَّ يَقُولُ، وَإِنْ بَاعَ مِنْهُ أَي مِنْ مَاءِ الْبِئْرِ وَالْقَنَاةِ فِيهِمَا
أَصَمًا فَإِنْ كَانَ جَارِيًا لَمْ يَصِحَّ إِذْ لَا يُمَكِّنُ رَنْطُ الْعَقْدِ بِمِقْدَارِ، وَإِنْ كَانَ رَاكِدًا، وَقُلْنَا: إِنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَمْ
يَصِحَّ، وَإِنْ قُلْنَا مَمْلُوكٌ فَقَالَ الْقَفَالُ لَا يَصِحُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ فَيَخْتَلِطُ الْمَيْعُ وَالْأَصَحُّ الْجَوَازُ كَبَيْعِ صَاعٍ
مِنْ صُبْرَةٍ، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَقَلِيلَةٌ فَلَا تَضُرُّ كَمَا لَوْ بَاعَ الْقَتَّ فِي الْأَرْضِ بِشَرْطِ الْقَطْعِ وَكَمَا لَوْ بَاعَ صَاعًا مِنْ
صُبْرَةٍ وَصَبَّ عَلَيْهَا صُبْرَةٌ أُخْرَى فَإِنَّ الْبَيْعَ بِحَالِهِ وَيَبْقَى مَا بَقِيَ صَاعٌ مِنَ الصُّبْرَةِ. انْتَهَى. وَظَاهِرُهُ صِحَّةُ
الْبَيْعِ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ أَخْذَهَا فِي الْحَالِ بِخِلَافِ الْكُلِّ وَكَانَ وَجْهٌ ذَلِكَ قَلَّةُ الزِّيَادَةِ وَكَثْرَتُهَا
فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (صَحَّ وَدَخَلَ الْمَاءُ) يَنْبَغِي أَنْ الْمُرَادَ الْمَاءَ الَّذِي يَخْدُثُ بِخِلَافِ الْمَوْجُودِ فَلِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ
يَشْرُطَ دُخُولَهُ بَلْ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ إِلَّا بِشَرْطِ دُخُولِهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الرُّوْضِ قُبِيلَ الْوَقْفِ وَلَوْ بَاعَ بئرَ الْمَاءِ،
وَأُطْلِقَهُ أَوْ بَاعَ دَارًا فِيهَا بئرَ جَارٍ ثُمَّ إِنْ قُلْنَا بِمِلْكِكَ الْمَوْجُودَ حَالَ الْبَيْعِ يَنْبَغِي لِلْبَائِعِ، وَمَا يَخْدُثُ لِلْمُشْتَرِي
قَالَ الْبَغَوِيُّ وَعَلَى هَذَا لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ حَتَّى يَشْتَرِطَ أَنَّ الْمَاءَ الظَّاهِرَ لِلْمُشْتَرِي لِنَلَا يَخْتَلِطُ الْمَاءُ. اهـ.
انْتَهَى. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ هُوَ الْخ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ثُمَّ قَالَ أَي الْبُلْقَيْنِي فِي الْفَتَاوَى، وَأَمَّا الصُّورَةُ
الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ أَنَّ لَا يَكُونُ مَحَلُّ الْبَيْعِ مَمْلُوكًا، وَأَمَّا الْمَمْلُوكُ الْمَحَلُّ الَّذِي يَصِلُ إِلَيْهِ الْمَاءُ فَإِذَا صَدَرَ بَيْعٌ
فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى الْمَاءِ الْكَائِنِ فِي الْأَرْضِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ وَلِهَذَا إِذَا
خَرَجَ مِنْ أَرْضِهِ كَانَ عَلَى إِبَاحَتِهِ، وَإِذَا بَاعَ الْقَرَارَ لَمْ يَدْخُلِ الْمَاءَ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَهُ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ
فِي ذَلِكَ اسْتِحْقَاقُ الْأَرْضِ فِيهِ الْمُسَمَّى بِالشَّرْبِ. انْتَهَى الْمَقْصُودُ مِنْهُ. انْتَهَى.

(بَابُ الرِّبَا)

بكسر الراء والقصر ويفتحها والمد وألفه بدل من واو ويكتب بهما وبالياء وهو لغة الزيادة
وشرعا قال الزَّوْجَانِي عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد
أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما والأصل في تحريمه وأنه من أكبر الكبائر الكتاب والشئ
والإجماع قيل: ولم يحل في شريعة قط ولم يؤذن الله تعالى في كتابه عاصيا بالحرب غير

باب: الرِّبَا

• فَوَدَّ: (بَكْسِرِ الرَّاءِ) إِلَى الْمُتَنِ فِي التَّهْلِيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلا قَوْلَهُ وَيَفْتَحُهَا وَالدَّ وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثُمَّ إِلَى
وَهُوَ وَقَوْلُهُ ثُمَّ الْعَوَاضِلُ إِلَى الْمُتَنِ. • فَوَدَّ: (وَيُكْتَبُ بِهِمَا) أَيِ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ كَمَا نَقَلَهُ عُلَمَاءُ الرَّسْمِ اهِع
ش. • فَوَدَّ: (وَبِالْيَاءِ) أَيِ لَأَنَّ الْأَلِفَ تُمَالُ نَحْوَ الْيَاءِ ثُمَّ هَذَا فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ لِأَنَّ رَسْمَهُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ وَمُقْتَضَى
هَذَا أَنْ لَا يَجُوزَ كِتَابَتُهُ بِالْأَلِفِ وَخَدَهَا لَكِنِ الْمُرْفُ عَلَى كِتَابَتِهِ بِهَا وَخَدَهَا نَظَرًا لِلْقُطْلَةِ جَفْنِي اهِ
بُخَيْرِي. • فَوَدَّ: (وَهُوَ لُغَةٌ الزِّيَادَةُ) قَالَ تَعَالَى ﴿أَفَتَرْتَّ وَيَّتْ﴾ [مِج: ٥] أَيِ زَادَتْ وَتَمَّتْ مُغْنِي وَنَهَاةً .
• فَوَدَّ: (غَيْرُ مَعْلُومِ التَّمَاثُلِ) يَصْدُقُ بِمَعْلُومِ عَدَمِ التَّمَاثُلِ وَ(ال) فِي التَّمَاثُلِ لِلْعَهْدِ أَيِ التَّمَاثُلِ الْمُعْتَبَرِ
شَرْعًا وَذَلِكَ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ وَلَيْسَ حَمْلُهَا عَلَى الْعَهْدِ بِأَبْعَدَ مِنْ حَمْلِ قَوْلِنَا عَلَى عَوَضٍ مَخْصُوصٍ
عَلَى الْأَنْوَاعِ الْمَخْصُوصَةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الرِّبَا وَقَوْلُهُ: أَوْ مَعَ تَأْخِيرٍ يُمَكِّنُ عَطْفَهُ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى عَوَضٍ
وَتَحْمَلُ أَلْ فِي الْبَدَلَيْنِ عَلَى الْمَقْهُودِ شَرْعًا أَيِ وَهُوَ الْأَنْوَاعُ الْمَخْصُوصَةُ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الرِّبَا كَمَا حُمِلَ
عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: عَلَى عَوَضٍ مَخْصُوصٍ وَإِنْ كَانَ أَعَمَّ مِنْهُ وَشَمِلَ هَذَا الْقِسْمَ مَا كَانَ الْجِنْسُ فِيهِ مُتَّحِدًا
وَمَا كَانَ مُخْتَلِفًا وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ مَعْلُومِ التَّمَاثُلِ وَمَا كَانَ مَجْهُولَهُ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ اهِع ش. • فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ
مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ) عَطَفَ عَلَى التَّحْرِيمِ وَظَاهِرُ الْأَخْبَارِ هُنَا أَنَّهُ أَعْظَمُ إِنْمَا مِنَ الزَّنا وَالسَّرِيقَةِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ
لَكِنِ أَقْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِخِلَافِهِ نِهَايَةً وَسَمَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مِنَ الزَّنا وَمِنَ اللَّوَاطِ
وَقَوْلُهُ: وَالسَّرِيقَةِ أَيِ وَإِنْ قُلْتَ اهِ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُؤْذِنِ اللَّهُ) أَيِ لَمْ يُعْلِمِ اللَّهُ .

(بَابُ الرِّبَا)

• فَوَدَّ: (عَقْدٌ عَلَى عَوَضٍ مَخْصُوصٍ الْفَخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ هَذَا الْحَدُّ غَيْرُ مَانِعٍ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ بَيْعُ صُبْرَةٍ بَرٍّ
بُصْبَرَةٍ شَعِيرٍ جُزَافًا مَعَ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضِ إِذْ يَصْدُقُ عَلَى الصُّبْرَتَيْنِ أَنَّهُ عَوَضٌ مَخْصُوصٌ غَيْرُ مَعْلُومِ
التَّمَاثُلِ فِي مَعْيَارِ الشَّرْعِ مَعَ أَنَّهُ لَا رِبَا فِي ذَلِكَ وَلَا يُقَالُ التَّمَاثُلُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الْجِنْسِ فَقَوْلُهُ غَيْرُ مَعْلُومِ
التَّمَاثُلِ مَعْنَاهُ إِذَا كَانَ يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّمَاثُلُ لِأَنَّ الْحَدَّ لَا تَقْرُصُ فِيهِ لِذَلِكَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ (ال) فِي
التَّمَاثُلِ لِلْعَهْدِ أَيِ التَّمَاثُلِ الْمُعْتَبَرِ شَرْعًا وَذَلِكَ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ وَلَيْسَ حَمْلُهَا عَلَى الْعَهْدِ بِأَبْعَدَ مِنْ
حَمْلِ قَوْلِهِ عَلَى عَوَضٍ مَخْصُوصٍ عَلَى الْأَنْوَاعِ الْمَخْصُوصَةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الرِّبَا فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ
مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ) وَظَاهِرُ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ أَعْظَمُ إِنْمَا مِنَ الزَّنا وَالسَّرِيقَةِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ لَكِنِ أَقْنَى شَيْخُنَا
الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِخِلَافِهِ .

أَكْبَلَهُ وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: إِنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَى سُوءِ الْخَاتِمَةِ كَالِإِذَائِهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ فَإِنَّهُ صَحَّ فِيهَا الْإِذَانُ بِذَلِكَ وَتَحْرِيمُهُ تَعْبُدِيٌّ وَمَا أَبْدَى لَهُ إِنَّمَا يَصْلُحُ حِكْمَةً لَا عِلَّةَ وَهُوَ إِمَارَةٌ بِأَفْضَلِ بَأَنٍ يَزِيدُ أَحَدَ الْمُؤْضِنِينَ وَمِنْهُ رَبَا الْقَرْضِ بِأَنٍ يَشْرِطُ فِيهِ مَا فِيهِ نَفْعٌ لِلْمُقْرِضِ غَيْرَ نَحْوِ الرَّهْنِ أَوْ رَبَا يَدٍ بِأَنٍ يُفَارِقُ أَحَدَهُمَا مَجْلِسَ الْعَقْدِ قَبْلَ التَّقَابُضِ أَوْ رَبَا نِسَاءً بِأَنٍ يُشْرِطُ أَجَلَ فِي أَحَدِ الْمُؤْضِنِينَ وَكُلُّهَا مُجْتَمَعٌ عَلَيْهَا وَالْقَصْدُ بِهَذَا الْبَابِ بَيَانُ مَا يُعْتَبَرُ فِي بَيْعِ الرَّبْوَئِيَّ زِيَادَةً عَلَى مَا مَوْثِقُ الْمُؤْضِنِ إِنْ اتَّفَقَا جَنْسًا اشْتَرِطَ ثَلَاثَةً شُرُوطٍ أَوْ عِلَّةً وَهِيَ الطَّعْمُ وَالنَّقْدَةُ اشْتَرِطَ شَرْطَانِ وَالْأَكْبَعُ طَعَامٌ بِنَقْدٍ أَوْ ثَوْبٌ أَوْ حَيَوَانٌ بِحَيَوَانٍ وَنَحْوِهِ لَمْ يُشْرِطْ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّهُ (إِذَا بَيْعَ الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ) أَوْ النَّقْدَ بِالنَّقْدِ كَمَا بَأْتِي (إِنْ كَانَ) أَيِ الثَّمَنِ وَالْمُثْمَنِ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِلَا أَلِفٍ وَهُوَ فَائِدَةٌ (جَنْسًا) وَاحِدًا بِأَنٍ جَمَعَهُمَا اسْمٌ خَاصٌّ مِنْ أَوَّلِ

• فَوَدَّ: (كَلِيلَاتِهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ) أَيِ وَلَوْ أَمْوَاتًا. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ صَحَّ فِيهَا) أَيِ فِي إِذَائِهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ.

• فَوَدَّ: (وَمَا أَبْدَى لَهُ) أَيِ مِنْ كَوْنِهِ يُؤَدِّي لِلتَّضْيِيقِ وَنَحْوِهِ اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَصْلُحُ حِكْمَةً) يُقِيدُ أَنْ مُجَرَّدَ عِلْمِ الْحِكْمَةِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ تَعْبُدِيًّا فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّ فِيهِ نَظْرًا ظَاهِرًا سَمَّ عَلَى حَجٍّ أَيِ لِتَضْرِيحِ بَعْضِهِمْ بِأَنِ التَّعْبُدِيَّ هُوَ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ لَهُ مَعْنَى وَقَدْ يُجَابُ عَنْ الشَّارِحِ بِأَنَّهُمْ قَدْ يُطْلَقُونَ التَّعْبُدِيَّ عَلَى مَا لَمْ يَظْهَرْ لَهُ عِلَّةٌ مُوجِبَةٌ لِلْحُكْمِ وَإِنْ ظَهَرَ لَهُ حِكْمَةٌ اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (بَأَنٍ يَزِيدُ أَحَدَ الْمُؤْضِنِينَ) أَيِ مَعَ اتِّحَادِ الْجَنْسِ شَيْخُنَا الزِّيَادِيَّ اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَمِنْهُ رَبَا الْقَرْضِ) وَإِنَّمَا جُعِلَ مِنْهُ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهُ لَمَّا شُرِطَ نَفْعٌ لِلْمُقْرِضِ كَانَ بِمَثَلِهِ أَنَّهُ بَاعَ مَا أَقْرَضَهُ بِمَا يَزِيدُ عَلَيْهِ مِنْ جَنْبِهِ فَهُوَ مِنْهُ حُكْمًا اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (بَأَنٍ يَشْرِطُ فِيهِ الْخَ) وَمِنْهُ مَا لَوْ أَقْرَضَهُ بِمَضْرُورٍ وَإِذْنُ لَهُ فِي دَفْعِهِ لَوْكَيْلِهِ بِمَكَّةَ مَثَلًا اهـ ع. ش. وَهَلْ مِثْلُهُ مَا شَاعَ فِي زَمَانِنَا أَنْ يَقْرَضَهُ بِمَضْرُورٍ وَإِذْنُ لَوْكَيْلِهِ بِمَكَّةَ مَثَلًا فِي دَفْعِ مِثْلِهِ لَهُ وَهَلْ يَخْلُصُ مِنَ الرُّبَا أَنْ يَقْرَضَهُ بِمَضْرُورٍ وَيَأْذَنُ لَوْكَيْلِهِ بِمَكَّةَ مَثَلًا أَنْ يَقْرَضَهُ مِثْلُهُ ثُمَّ يَتَقَاصَا بِشَرْطِهِ وَيُظْهَرُ فِيهَا نَعْمُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

• فَوَدَّ: (نَحْوِ الرَّهْنِ) مِنَ النَّحْوِ الْكِفَالَةُ وَالشَّهَادَةُ اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَوْ رَبَا نِسَاءً) بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (مُجْتَمَعٌ عَلَيْهَا) أَيِ عَلَى بُطْلَانِهَا. • فَوَدَّ: (مَا مَرَّ) أَيِ مِنْ كَوْنِهِ ظَاهِرًا مُتَّفَقًا بِهِ الْخ. • فَوَدَّ: (ثَمَّ الْمُؤْضِنَانِ) أَيِ الثَّمَنِ وَالْمُثْمَنِ. • فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ الْمِلَّةُ. • فَوَدَّ: (وَالنَّقْدَةُ) الْوَاوُ لِلتَّضْيِيقِ وَقَالَ ع. ش. بِمَعْنَى أَوْ اهـ. • فَوَدَّ: (أَوْ حَيَوَانٌ بِحَيَوَانٍ) أَيِ مُطْلَقًا وَإِنْ جَارَ بَلْعُهُ كَصِغَارِ السَّمَكِ نِهَائَةً وَمَعْنَى قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَيِ مَأْكُولًا أَوْ غَيْرِهِ مِنْ جَنْبِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْحَيِّ وَقَوْلُهُ: كَصِغَارِ السَّمَكِ أَيِ وَالْجَرَادِ اهـ. • فَوَدَّ: (أَوْ النَّقْدُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَجَنْسَيْنِ فِي النَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَهُوَ فَائِدَةٌ وَقَوْلُهُ نَعْمُ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَهُمَا فِيهِ وَقَوْلُهُ لِقُدْرَتِهِمَا إِلَى وَلَوْ قَبْضًا. • فَوَدَّ: (أَيِ الثَّمَنِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَالْمُمَاثَلَةِ فِي الْمُثْنِ إِلَّا قَوْلُهُ وَهُوَ فَائِدَةٌ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ فَائِدَةٌ) وَفِي جَزْمِهِ بِالْفَسَادِ مَعَ احْتِمَالِ رُجُوعِ الضَّمِيرِ لِلطَّعَامِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَيِ إِنْ كَانَ الطَّعَامُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ جَنْسًا أَوْ لِلْمَذْكُورِ نَظْرًا ظَاهِرًا اهـ سَمَّ أَيِ أَوْ

• فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَصْلُحُ حِكْمَةً) يُقِيدُ أَنْ مُجَرَّدَ عِلْمِ الْحِكْمَةِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ تَعْبُدِيًّا فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّ فِيهِ نَظْرًا ظَاهِرًا. • فَوَدَّ: (وَهُوَ فَائِدَةٌ) فِي الْجَزْمِ بِالْفَسَادِ مَعَ احْتِمَالِ رُجُوعِ الضَّمِيرِ لِلطَّعَامِ أَيِ إِنْ كَانَ الطَّعَامُ مِنَ

دُخُولِهِمَا فِي الرِّبَا وَاشْتَرَكََا فِيهِ اشْتِرَاكََا مَعْنَوِيًّا كَتَشَبُّرٍ مَعْقِلِيٍّ وَبَرْنِيٍّ وَخَرَجَ بِالْخَاصِّ الْعَامُّ
كَالْحَبِّ وَبِمَا بَعْدَهُ الْأَدِقَّةُ فَإِنَّهَا دَخَلَتْ فِي الرِّبَا قَبْلَ طُرُؤِ هَذَا الْاسْمِ لَهَا فِيهِ أَجْنَأَسْ كَأَصُولِهَا
وَبِالْآخِرِ الْبَطِيخُ الْهِنْدِيُّ وَالْأَصْفَرُ فَإِنَّهُمَا جَنْسَانِ وَالتَّمْرُ وَالْجَوْزُ الْهِنْدِيَّانِ مَعَ التَّمْرِ وَالْجَوْزِ
الْمَعْرُوفَيْنِ فَإِنْ إِبْطَاقَ الْاسْمِ عَلَيْهِمَا لَيْسَ لِقَدْرِ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا أَيْ لَيْسَ مَوْضِعًا لِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ
بَلْ لِحَقِيقَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ وَهَذَا الضَّابِطُ مَعَ أَنَّهُ أَوَّلَى مَا قِيلَ مُتَّقِصٌ بِاللَّحُومِ وَالْأَلْبَانِ لِيَصْدُقَهُ
عَلَيْهَا مَعَ أَنَّهَا أَجْنَأَسْ كَأَصُولِهَا (اشْتَرَطَ الْخُلُولُ) مِنَ الْجَانِبَيْنِ إِجْمَاعًا لِاشْتِرَاطِ الْمُقَابَضَةِ فِي
الْخَبَرِ وَمِنْ لَازِمِهَا الْخُلُولُ غَالِبًا فَمَتَى اقْتَرَنَ بِأَحَدِهِمَا تَأْجِيلٌ وَلَوْ لِلْحَظَةِ فَحُلٌّ وَهَمَا فِي

الْمَقْضُودُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّعَامَيْنِ . ٥. فُودَ: (اشْتَرَكََا مَعْنَوِيًّا) مَفْنَاهُ أَنَّ يَوْضَعَ اسْمٌ لِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ تَحْتَهَا أَفْرَادٌ
كَثِيرَةٌ كَالْفَنَاحِ أَمَّا اللَّفْظِيُّ فَهُوَ مَا وَضِعَ لَهُ اللَّفْظُ لِكُلِّ مِنَ الْمَعْنَايِ بِخُصُوصِهِ فَيَتَعَدَّدُ الْوَضْعُ بِتَعَدُّدِ مَعَانِيهِ
كَالْأَعْلَامِ الشَّخْصِيَّةِ وَكَالْقَرَنَةِ فَإِنَّهُ وَهِيَ لِكُلِّ مِنَ الطَّهْرِ وَالْحَيْضِ أَمَّا ش. ٥. فُودَ: (كَتَشَبُّرٍ الْخ) تَأْتَلُ
إِنْطِبَاقَ الضَّابِطِ عَلَى ذَلِكَ سَمٍ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ أَيْ لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ حَدَثَ لُهُمَا بَعْدَ دُخُولِهِمَا فِي بَابِ الرِّبَا
لِثُبُوتِ الرِّبَا فِيهِمَا بُسْرٌ أَوْ نَعْوَهُ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ مِنْ وَقْتِ دُخُولِهِمَا فِي بَابِ الرِّبَا جَمَعَهُمَا اسْمٌ
خَاصٌّ كَالطَّلَعِ ثُمَّ الْخِلَالِ وَإِنْ اخْتَلَفَ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ أَمَّا ش. ٥. فُودَ: (كَتَشَبُّرٍ مَعْقِلِيٍّ) يَفْتَحُ الْمِيمَ
وَالسَّكَانَ الْعَيْنَ الْمُهْمَلَةَ وَكَسَرَ الْقَافَ نَوْعٌ مِنَ الثَّمَرِ مَعْرُوفٌ بِالْبُضْرَةِ وَغَيْرَهَا مَنْسُوبٌ إِلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ
الصَّحَابِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وَالْبَرْزِيُّ هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الثَّمَرِ أَصْفَرٌ مُدَوَّرٌ وَاجِدَتْهُ بَرْزِيَّةٌ وَهُوَ أَجْوَدُ
الثَّمَرِ فَهُمَا جَنْسٌ وَاحِدٌ أَمَّا مُعْنَى عِبَارَةِ الْبَحْرِيمِيِّ الْبَرْزِيُّ يَفْتَحُ الْبَاءَ الْمَوْحَدَةَ وَسُكُونُ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةَ نِسْبَةً
لِشَخْصٍ يُقَالُ لَهُ رَأْسُ الْبَرْزِيَّةِ نَسَبَ لَهُ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ غَرَسَ ذَلِكَ الشَّجَرَ أَمَّا ش. ٥. فُودَ: (وَبِمَا بَعْدَهُ) هُوَ قَوْلُهُ:
مِنْ أَوَّلِ الْخ. ٥. فُودَ: (هَذَا الْاسْمِ) أَيْ الدَّقِيقِ. ٥. فُودَ: (وَبِالْآخِرِ) هُوَ قَوْلُهُ: وَاشْتَرَكََا فِيهِ اشْتِرَاكََا مَعْنَوِيًّا
(وَقَوْلُهُ: الْبَطِيخُ الْهِنْدِيُّ) أَيْ الْأَخْضَرُ. ٥. فُودَ: (فَإِنَّهُمَا جَنْسَانِ) عِلَّةٌ لِلْإِخْرَاجِ وَسَبَبٌ لِلْخُرُوجِ بِقَوْلِهِ:
(فَإِنْ إِبْطَاقَ الْاسْمِ) أَيْ الْبَطِيخِ وَالتَّمْرِ وَالْجَوْزِ (عَلَيْهِمَا) أَيْ عَلَى الْإِثْنَيْنِ مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى
التَّوْزِيْعِ الْخ. ٥. فُودَ: (أَيْ لَيْسَ الْخ) أَيْ الْاسْمُ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ فَإِنْ إِبْطَاقَ الْاسْمِ الْخ. ٥. فُودَ: (بَلْ لِحَقِيقَتَيْنِ
الْخ) أَيْ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَمَّا ش. بَوْضِعَ مُسْتَقِلٌّ. ٥. فُودَ: (وَهَذَا الضَّابِطُ) أَيْ كُلُّ طَعَامَيْنِ جَمَعَهُمَا اسْمٌ خَاصٌّ
لِخ. ٥. فُودَ: (أَوَّلَى مَا قِيلَ) أَيْ فِي ضَبْطِ اتِّحَادِ جَنْسِ الطَّعَامَيْنِ. ٥. فُودَ: (مُتَّقِصٌ الْخ) وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ
حَقِيقَةُ كُلِّ مِنَ الْأَلْبَانِ وَاللَّحُومِ مُخَالَفَةٌ لِغَيْرِهَا فَلَا يَكُونُ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَهُمَا مَعْنَوِيًّا ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ عَبْدِ الْحَقِّ
أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ وَلَكِ ادَّعَاءُ خُرُوجِهَا بِالْقَبْدِ الْآخِرِ انْتَهَى أَيْ بِقَوْلِهِ اشْتَرَكََا فِيهِ الْخ أَمَّا ش.
٥. فُودَ: (لِاشْتِرَاطِ الْمُقَابَضَةِ) هُوَ مُسْتَقَدُّ الْإِجْمَاعِ أَمَّا ش. ٥. فُودَ: (وَمِنْ لَازِمِهَا) أَيْ الْمُقَابَضَةُ الْحُلُولُ
وَفِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ قَدْ يُقَالُ لَا يَلْزَمُ إِرَادَةُ اللَّازِمِ أَمَّا وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْفَاطَ الشَّارِعَ إِذَا وَرَدَتْ مِنْهُ

الْجَانِبَيْنِ جَنْسًا أَوْ لِلْمَذْكُورِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. ٥. فُودَ: (كَتَشَبُّرٍ مَعْقِلِيٍّ) يَتَأَمَّلُ انْطِبَاقَ الضَّابِطِ عَلَى ذَلِكَ.

٥. فُودَ: (وَمِنْ لَازِمِهَا الْحُلُولُ) قَدْ يُقَالُ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ إِرَادَةُ اللَّازِمِ.

المجلس لم يصح (والمماثلة) مع العلم بها وكان فيها خلاف لبعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم انقضى وصار الإجماع على خلافه (والتقايض) يعني القبض الحقيقي فلا يكفي نحو حوالة نعم يكفي هنا قبض من غير تقدير ومع استحقاق البائع للحبس وإن لم يفد صحة التصرف كما يأتي (قبل التفريق) حتى لو كان العوض مئتي كفى الاستقلال بقبضه ويكفي قبض وإرثيهما في مجلس العقد بعد موتيهما وهما فيه.....

تُحْمَلُ عَلَى الْغَالِبِ فِيهِ وَالْأُمُورُ التَّائِدَةُ لَا تُحْمَلُ عَلَيْهَا إِدْعَى ش. قُود: (والمماثلة مع العلم بها) أي حال العقد كما يؤخذ من قول المصنف الآتي ولو باع جزأاً إلخ ع ش.

قُولُ (سني): (والتقايض) ولو اشترى من غيره بضعاً شائعاً من دينار قيمته عشرة دراهم بخمسة دراهم صح وسلمه البائع له ليقبض النصف ويكون نصفه الثاني أمانة في يده بخلاف ما لو كان له عليه عشرة دراهم فأعطاه عشرة فوجدت زائدة الوزن ضمن الزائد المظني لأنه قبضه لنفسه فإن أقرضه البائع في صورة الشراء تلك الخمسة بعد أن قبضها منه فاشترى بها النصف الآخر من الدينار جاز تغييرها ولو اشترى كل الدينار من غيره بعشرة وسلمه منها خمسة ثم استقرضها ثم ردّها إليه عن الثمن بطل العقد في الخمسة الباقية كما رجحه ابن المقري في روضه لأن التصرف مع العاقد في زمن الخيار إجازة وهي مبطلّة فكأنهما تفرقا قبل التقايض نهاية ومغني. قُود: (حتى لو كان إلخ) غاية مرتبة على التقايض المفسر بما مر من قوله يعني القبض الحقيقي إلخ ادع ش. قُود: (نحو حوالة) من النحو الإبراء والضمان لكنه يبطل العقد بالحوالة والإبراء لتضمينهما الإجازة وهي قبل التقايض مبطلّة للعقد وأما الضمان فلا يبطل العقد بمجرده بل إن حصل التقايض من العاقدين في المجلس فذاك وإلا بطل بالتفريق ادع ش وقوله: وهي قبل التقايض إلخ أي على مختار النهاية والمغني خلافاً للشارح كما يأتي. قُود: (من غير تقدير) أي تقدير المقبوض بالكيل أو الوزن فالمعتبر في القبض هنا ما يتقل الضمان لا ما يفيد التصرف أيضاً لما يأتي أن قبض ما بيع مقدراً لا يكون إلا بالتقدير كذا في شرح الرزوي (وقوله: ومع استحقاق البائع للحبس) أي حبس المبيع إلى أداء الثمن اه كزدي.

قُولُ (سني): (قبل التفريق) شامل للتفريق سهواً أو جهلاً اه سم. قُود: (قبض وإرثيهما) أي ثم إن اتحد الوارث فظاهر وإن تعدد اعتبر مفارقة آخرهم ولا يفرض مفارقة بعضهم لإتمام الجملة مقام المورث فمفارقة بعضهم كمفارقة بعض أعضاء المورث لمجلبه ولا بد من حصول الإقباض من الكل ولو بإذنهم لواحد يقبض عنهم فلو أقبض البعض دون البعض فيتبني البطلان في حصّة من لم يقبض كما لو أقبض المورث بعض عوضه وتفرقا قبل قبض الباقي ادع ش. قُود: (وهما فيه) أي يشترط وجود الوارث في المجلس عند موت المورث والأوجه وفقاً لما أفاده كلام الشيخ أبي علي أنه يكفي قبضها

قُود: (قبل التفريق) شامل للتفريق سهواً أو جهلاً. قُود: (وهما فيه) أي يشترط وجود الوارث في المجلس عند موت المورث والأوجه وفقاً لما أفاده كلام الشيخ أبي علي أنه يكفي قبضهما في مجلس

ومأذونيهما لا غيرهما ولا سيّدا وموكّلا لأنه يقبض عن نفسه.....

في مجلسٍ عليهما بالموت وإن لم يكونا عند الموت في مجلسٍ موت المورثين خلافاً للزركشي لأن الموت بمنزلة الإكراه على التفرق وهو لا يضرب على المتمدّ فتيّة الوارث قبل علمه بالموت عن مجلسٍ العقيد بمنزلة إكراهه على مفارقة المجلس فإذا علم كان مجلسٌ عليه بمنزلة مجلسٍ زوال الإكراه فلا بد من قبضه قبل مفارقه بأن يحضر المفقود عليه إليه أو قبض وكيله بأن يوكل من يقبضه له في أي موضع كان قبل مفارقه هو مجلس العلم قاله م ر والإكفاء بقبض وارثيهما ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين بخلاف ما لو كانا وكيلين وقبض المأذونين ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين أو إذن المالكين لهما في التوكيل أو ساع لهما شراً م م وما ذكره عن م ر في النهاية ما يوافقه واعتدّه ع ش. فؤد: (ومأذونيهما) يفيد أن الوكيل لو إذن لموكّله في القبض وأن العبد المأذون له لو إذن لسيّده في القبض صحّ وكتب عليه سم ما نصّه حاصل هذا الكلام كما ترى أنه يشترط قبض المأذونين قبل مفارقة الآذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين فما الفرق فليتأمل انتهى أقول ولعل الفرق بينهما أن المورث بالموت خرج عن أهلية الخطاب من القبض وعديمه والتحق بالجمادات بخلاف الآذنين (وقوله: ولو سيّدا) أي بغير إذن من العبد المأذون له على ما أفهمه كلامه السابق ولو كان حاضراً مجلس العقيد م ش. فؤد: (وموكّلا) أي بغير إذن الوكيل م ش عبارة الرشيد في وظاهر أن محله كالذي قبله ما لم يوكلهما العبد والوكيل حيث كان لهما التوكيل م. فؤد: (لأنه) أي كلاً من

عليهما بالموت وإن لم يكونا عند الموت في مجلسٍ موت المورثين خلافاً للزركشي لأن الموت بمنزلة الإكراه على التفرق وهو لا يضرب على المتمدّ فتيّة الوارث قبل علمه بالموت عن مجلسٍ العقيد بمنزلة إكراهه على مفارقه المجلس فإذا علم كان مجلسٌ عليه بمنزلة مجلسٍ زوال الإكراه فلا بد من قبضه قبل مفارقه بأن يحضر المفقود عليه إليه أو قبض وكيله بأن يوكل من يقبضه له في أي موضع كان قبل مفارقه هو مجلس العلم قاله م ر وعبارة شرحه وكفي قبض الوكيل فيه من العاقدين أو أحدهما وهما بالمجلس وكذا قبض الوارث مع موت مورثه في المجلس أي وإن لم يكن الوارث معه في مجلس العقيد لأنه في معنى المكره كما قاله الشيخ أبو علي في آخر كلام له انتهى وفي شرح الغياب للشارح عن الشيخ أبي علي عكس ما ذكر والإكفاء بقبض وارثيهما ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين بخلاف ما لو كانا وكيلين وقبض المأذونين ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين أو إذن المالكين لهما في التوكيل أو ساع لهما شراً وفي شرح الغياب وهل مفارقة المورث الميت قبل قبض الوارث كمفارقة الموكل قبل قبض الوكيل وكما يأتي أن الفراق كرها فهو اختياراً أو يفرق بانتهاء الأهلية من أصلها عن الميت فسقط اختيار حضوره بخلاف المكره ونحوه كل محتمل وكلامهم يميل للثاني م.

فؤد: (ومأذونيهما إلخ) حاصل هذا الكلام كما ترى أنه يشترط قبض المأذونين قبل مفارقة الآذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين مع الفرق فليتأمل.

قبل تفرُّقهما لا بعده لِقُدْرَتِهما على القبض قبل تفرُّق الآذنين بخلاف الوارث ولو قبضا البعض صَحَّ فيه تفرُّقاً لِلصَّفَقَةِ.

(أو جنسَيْنِ كجنطةٍ وشعيرٍ جازَ التفاضُلُ) بينهما (واشترطَ الحُلُولُ) مِنَ الجانِبَيْنِ كما مرَّ (والتفاضُلُ) يعني القبض كما تفرُّز للخبر الصحيح أَنَّهُ يُخَالَفُ قال «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والبلح بالبلح مثلاً بمثلٍ سواءٍ بسواءٍ يَدَا يَدَا فإذا اختلفت هذه الأجناسُ فبيعوا كيف يشقُّهم» إذا كان يَدَا يَدَا أي مُقابضةً ومن لازِمها الحُلُولُ غالباً كما مرَّ بل في رواية مُسلم «عَيْنًا بعَيْنٍ» وهي صريحةٌ في اشتراطِ الحُلُولِ وما اقتضاه من اشتراطِ المُقابضة ولو مع اختلافِ العِلَّةِ أو كونِ أحدِ العوضَيْنِ غيرَ رِبَوِيٍّ غيرَ مُرادٍ إجماعاً والأوَّلانِ شرطانِ لِلصَّحَّةِ ابتداءً والتفاضُلُ شرطٌ لِلصَّحَّةِ ذواتاً ومن ثَمَّ ثَبَتَ فيه خيارُ المجلسِ نعم التفرُّقُ هنا مع الإكراه مُبْطِلٌ.....

السَّيِّدُ والمَوْكَلُ يَقْبِضُ عَنْ نَفْسِهِ أَي لَا عَنْ الْعَاقِدِ ثُمَّ إِنْ حَصَلَ الْقَبْضُ مِنَ الْوَكِيلِ وَالْعَبْدِ فِي الْمَجْلِسِ اسْتَمَرَّتِ الصَّحَّةُ وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ التَّغَايُضِ بَطَلَ الْعَقْدُ اهـ ع ش . فَوُدَّ : (قَبْلَ تَفَرُّقِهِمَا) أَيِ الْعَاقِدَيْنِ الْآذِنَيْنِ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَمَا ذَوْنُهُمَا . فَوُدَّ : (مِنَ الْجَانِبَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْتَّهْيَةِ . فَوُدَّ : (كَمَا تَفَرُّزُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ يَغْنِي الْقَبْضُ الْحَقِيقِيُّ الْفَخَّ . فَوُدَّ : (سِوَاءَ الْفَخِّ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِنْشَاءً إِلَى أَنَّ الْمُسَاوَاةَ فِي الْقَدْرِ حَقِيقَةٌ لِأَنَّ الْمُثَالَّةَ تَصْدُقُ بِهَا فِي الْجُمْلَةِ وَبِحَسَبِ الْحَزَرِ سَمَ عَلَى مَنْهَجِ اهـ ع ش . فَوُدَّ : (أَيِ مُقَابِضَةٍ الْفَخِّ) مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ . فَوُدَّ : (وَمَا اقْتَضَاهُ) أَيِ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ اهـ ع ش . فَوُدَّ : (أَوْ كَوْنِ أَحَدِ الْعُوضَيْنِ غَيْرِ رِبَوِيٍّ) فِي اقْتِضَائِهِ هَذَا نَظَرٌ لِأَنَّ جَمِيعَ الْأَجْنَاسِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِهِذِهِ الْأَجْنَاسِ رِبَوِيَّةٌ سَمَ ع ش وَرَشِيدِي . فَوُدَّ : (وَلَوْ مَعَ اخْتِلَافِ الْعِلَّةِ) كَذَهَبٍ وَبُرٍّ اهـ سَمَ . فَوُدَّ : (غَيْرُ مُرَادٍ) هَذَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى أَنَّ شُمُولَ الْعِبَارَةِ لِغَيْرِ الْمُرَادِ لَا يَقْدَحُ فِي صِحَّتِهَا وَهَذَا يَمَّا يَنْفَعُ الْمُصْتَفِينَ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش وَفِي إِطْلَاقِهِ تَأْمُلُ . فَوُدَّ : (وَالْأَوَّلَانِ) أَيِ الْحُلُولِ وَالْمُثَالَّةِ . فَوُدَّ : (ثَبَتَ فِيهِ) أَيِ عَقْدِ الرِّبَا اهـ ع ش . فَوُدَّ : (مَعَ الْإِكْرَاهِ مُبْطِلٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَكَالْإِكْرَاهِ النَّشِيءُ كَمَا فِي الْأَمِّ وَالْجَهْلُ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ اهـ سَمَ . فَوُدَّ : (مُبْطِلٌ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى .

فَوُدَّ : (وَلَوْ مَعَ اخْتِلَافِ الْعِلَّةِ) كَذَهَبٍ وَبُرٍّ . فَوُدَّ : (أَوْ كَوْنِ أَحَدِ الْعُوضَيْنِ غَيْرِ رِبَوِيٍّ) فِي اقْتِضَائِهِ هَذَا نَظَرٌ لِأَنَّ جَمِيعَ الْأَجْنَاسِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِهِذِهِ الْأَجْنَاسِ رِبَوِيَّةٌ . فَوُدَّ : (غَيْرُ مُرَادٍ الْفَخِّ) هَذَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى أَنَّ شُمُولَ الْعِبَارَةِ لِغَيْرِ الْمُرَادِ لَا يَقْدَحُ فِي صِحَّتِهَا وَهَذَا يَمَّا يَنْفَعُ الْمُصْتَفِينَ . فَوُدَّ : (وَمِنْ ثَمَّ ثَبَتَ فِيهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ) يَخْتَصِلُ أَنَّ وَجْهَ التَّغْلِيلِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ التَّغَايُضُ شَرْطًا لِأَصْلِ الصَّحَّةِ لَمْ يَتَأَثَّرِ التَّخْيِيرُ فِي الْمَجْلِسِ قَبْلَهُ وَكَانَ الْمُرَادُ وَمِنْ ثَمَّ ثَبَتَ فِيهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ مِنَ الْإِتِّدَاءِ فَلْيَتَأْمَلْ . فَوُدَّ : (مَعَ الْإِكْرَاهِ مُبْطِلٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَكَالْإِكْرَاهِ النَّشِيءُ كَمَا فِي الْأَمِّ وَالْجَهْلُ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ انْتَهَى .

لِضَيْقِ بَابِ الرِّبَا بِخِلَافِ الْإِجَازَةِ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهَا حَاصِلُ الْمُعْتَمَدِ مِنْهُمَا مَتَى تَقَابُضًا
بَعْدَهَا وَقَبْلَ التَّفَرُّقِ بَانَ دَوَامُ صِحَّتِهِ وَإِلَّا بَانَ يُطْلَأُ مِنْ حِينَ الْإِجَازَةِ فَعَلَيْهِمَا إِثْمٌ تَعَاطِي عَقْدِ
الرِّبَا إِنْ تَفَرَّقَا عَنْ تَرَاضٍ فَإِنْ فَازَ أَحَدُهُمَا إِثْمٌ فَقَطْ (وَالطَّعَامُ) الَّذِي هُوَ بِاعْتِبَارِ قِيَامِ الطَّعْمِ بِهِ
أَحَدُ الْمَلْتَنَيْنِ فِي الرِّبَا لِخَيْرِ مُسْلِمٍ «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مَثَلًا بِمِثْلِ» وَتَعْلِيقُ الْحُكْمِ بِمُسْتَقْبَلِ إِذِ الطَّعَامِ
بِمَعْنَى الْمُطْعَمِ يَدُلُّ عَلَى تَقْلُفِهِ بِمَا مِنْهُ الْاِسْتِقْقَ (مَا قَصِدَ لِلطَّعْمِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ مُصَدَّرٌ طِعْمَ بِكَسْرِ
الْعَيْنِ أَيْ لَطْعَمِ الْآدَمِيِّ بِأَنْ يَكُونَ أَظْهَرُ مَقَاصِدِهِ تَنَاوُلُ الْآدَمِيِّ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ إِلَّا نَادِرًا

• فَوَدَّ: (لِضَيْقِ بَابِ الرِّبَا) الْبُطْلَانُ فِي ذَلِكَ هُوَ مَا نَقَلَ السُّبُكِيُّ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ مَعَ الْإِكْرَاهِ م ر اه
سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَمَحَلُّ الْبُطْلَانِ بِالتَّفَرُّقِ إِذَا وَقَعَ بِالْإِخْتِيَارِ فَلَا أَثَرَ لَهُ مَعَ الْإِكْرَاهِ عَلَى الْأَصَحِّ
لَأَنَّ تَفَرُّقَهُمَا حَتَّى يَكُونَ كَالْعَدَمِ خِلَافًا لِمَا نَقَلَ السُّبُكِيُّ عَنِ الصَّبْرِيِّ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر فَلَا أَثَرَ لَهُ مَعَ
الْإِكْرَاهِ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَضُرُّ مَعَ الشَّيْءِ وَالْجَهْلِ بِهِ جَزَمَ سَمِ وَقَوْلُهُ: لَأَنَّ تَفَرُّقَهُمَا إِنْ شَاءَ إِذَا زَالَ الْإِكْرَاهُ
اِغْتَبَرُ مَوْضِعُهُ سَمِ عَلَى خِجِّ اه ع ش. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْإِجَازَةِ الْإِثْمُ) اِغْتَمَدَ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالشَّهَابُ
الرَّمْلِيُّ وَسَمِ أَنَّ الْإِجَازَةَ كَالْتَّفَرُّقِ وَإِنْ تَقَابُضًا بَعْدَهَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ. • فَوَدَّ: (إِثْمٌ تَعَاطِي عَقْدِ الرِّبَا) يَتَّبَعِي أَنَّ
مَحَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُشْتَرِي مَا لَمْ يَضْطُرَّ إِلَيْهِ فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ كَانَ الْإِثْمُ عَلَى الْبَائِعِ فَقَطْ وَلَا يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي
الزِّيَادَةُ اه ع ش. • فَوَدَّ: (إِنْ تَفَرَّقَا عَنْ تَرَاضٍ) أَيْ مَعَ التَّذَكُّرِ وَالْعِلْمِ فَلَوْ تَفَرَّقَا سَهْوًا أَوْ جَهْلًا فَلَا إِثْمَ وَإِنْ
بَطَلَ الْعَقْدُ أَيْضًا وَإِنْ تَفَرَّقَا مَعَ سَهْوٍ أَحَدِهِمَا أَوْ جَهْلِهِ دُونَ الْآخَرِ إِثْمُ الْآخَرِ فَقَطْ وَبَطَلَ الْعَقْدُ أَيْضًا اه سَمِ
قَالَ ع ش وَهَلَا جَعَلَ التَّفَرُّقُ قَائِمًا مَقَامَ التَّلَفُّظِ بِالْفَسْخِ حَيْثُ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ انْفِسَاخُ الْعَقْدِ فَيَكُونُ فُسْخًا
حُكْمًا كَاللَّهْمِ إِلَّا أَنْ يُقَالُ إِنَّ تَفَرُّقَهُمَا عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا تَفَرَّقَا عَلَى نِيَّةِ بَقَاءِ الْعَقْدِ
بِخِلَافِ مَا لَوْ تَفَرَّقَا أَوْ أَحَدُهُمَا بِقَصْدِ الْفَسْخِ فَلَا إِثْمَ وَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ اه. • فَوَدَّ: (الَّذِي هُوَ) إِلَى قَوْلِهِ
غَالِيًا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ إِذِ الطَّعَامُ بِمَعْنَى الْمُطْعَمِ. • فَوَدَّ: (إِذِ الطَّعَامُ الْإِثْمُ) دَفَعَ بِهِ مَا يُقَالُ
الطَّعَامُ اسْمٌ عَيْنٍ فَلَا يَكُونُ مُشْتَقًّا. • فَوَدَّ: (بِكَسْرِ الْعَيْنِ) قَالَ عَمِيرَةُ أَيْ فَالطَّعْمُ بِالضَّمِّ الْأَكْلُ وَأَمَّا بِالْفَتْحِ
فَهُوَ مَا يَذْرُكُ بِالذَّوْقِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ اه ع ش. • فَوَدَّ: (بِأَنْ يَكُونَ أَظْهَرُ مَقَاصِدِهِ الْإِثْمُ) وَفُهُمَ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى
كَمَا فِي الْمُغْنِي مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ إِلَّا لِنَتَاوُلِ الْآدَمِيِّ وَسَيَاتِي فِي كَلَامِهِ أَنْ يَمِثْلَ ذَلِكَ مَا إِذَا قَصِدَ لِلتَّنَوُّعَيْنِ
بَشَرِيَّةِ الْآتِي. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ) أَيْ الْآدَمِيُّ إِلَّا نَادِرًا بَلْ أَوْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَضْلًا لَكِنْ يَتَنَوَّلُ الْكَلَامُ فِي الْعِلْمِ
بِكَوْنِ أَظْهَرِ مَقَاصِدِهِ الطَّعْمَ حَيْثُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْآدَمِيُّ إِلَّا نَادِرًا أَوْ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ أَضْلًا مِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ إِلَّا أَنْ يُقَالُ
إِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ حَيْثُ الْمَنَافِعُ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا كَكَوْنِهِ قَوْتًا فَيَعْلَمُ أَنَّ الْإِفْتِيَاءَ مِنْهُ هُوَ الْمَقْصُودُ فَلَا يَضُرُّ

• فَوَدَّ: (لِضَيْقِ بَابِ الرِّبَا) الْبُطْلَانُ فِي ذَلِكَ هُوَ مَا نَقَلَ السُّبُكِيُّ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ مَعَ الْإِكْرَاهِ م ر.

• فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْإِجَازَةِ) الَّذِي اِغْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الْإِجَازَةَ كَالْتَّفَرُّقِ وَإِنْ تَقَابُضًا بَعْدَهَا
قَبْلَ التَّفَرُّقِ. • فَوَدَّ: (إِنْ تَفَرَّقَا عَنْ تَرَاضٍ) أَيْ مَعَ التَّذَكُّرِ وَالْعِلْمِ فَلَوْ تَفَرَّقَا سَهْوًا أَوْ جَهْلًا فَلَا إِثْمَ وَإِنْ بَطَلَ
الْعَقْدُ أَيْضًا وَإِنْ تَفَرَّقَا مَعَ سَهْوٍ أَحَدِهِمَا أَوْ جَهْلِهِ دُونَ الْآخَرِ إِثْمُ الْآخَرِ فَقَطْ وَبَطَلَ الْعَقْدُ أَيْضًا.

كالبلوط أو شاركه فيه البهائم غالبًا.

(تنبيه) في عبارته هذه دَوْرٌ لَتَوْقِفِ معرفة الطعام على الطعم مع رُجوعيهما لِمَعْنَى واحدٍ وقد يجعلُ بأن يُرادَ بالطعام أفراده التي يجري فيها الربا أي والأعيان الربويّة ما قُصِدَتْ لَطْعَمِ الآدمي (اقتيائًا) كَبُرَ وَجُمُصِ وماءٌ غَذِبَ إذ لا يتم الاقتيائُ إلا به وتسميته طعامًا جاءت في الكتاب والسنة قيل: المرادُ به ما ينسأغُ وإن كانت فيه ملوحة ليُخْرَجَ ماء البحر فقط وفيه نظَرُ والذي يُتَّجِه إناطته بِعَرَفِ بَلَدِ العقدي. (أو تفكُّها) كَتَمَرٍ وَزَيْبٍ وَنَبِ وَغَيْرِ ذلك مما يُقْصَدُ به تأدُّمُ أو

في كَوْنِهِ مَقْصُودًا لِلآدَمِيِّ اخْتِصَاصُ البهائم به أو غَلَبَةُ تَنَاوُلِها له اه ع ش .

• فَوَدَ: (كالبلوط) أي كَتَمَرِهِ على وَزَانِ تَوَرٍ شَجَرٌ له تَمَرٌ يُشْبِهُ البَلَحَ في الصُورَةِ بَارِضِ الشَّامِ كانوا يَتَتَوَنُونَ تَمَرَهُ قَدِيمًا وهو المعروف الآن بِتَمَرِ الْفُؤَادِ اه بِجَيْرِمِيّ عِبَارَةٌ ش وهو أي البلوط المعروف الآن بِتَمَرِ الْفُؤَادِ وهو يُشْبِهُ البَلَحَ في الصُورَةِ اه. • فَوَدَ: (أو شاركه فيه البهائم غالبًا) قد يُخَالِفُ قَوْلَهُ الْآتِي إِلَّا إِنْ غَلَبَ تَنَاوُلُ البهائم له على الْأَوْجِه إِلَّا أَنْ يُقَالَ ما هنا فيما إذا قُصِدَ لَتَنَاوُلِ الْآدَمِيِّ فَقَطْ وما يَأْتِي فيما إذا قُصِدَ لِلتَّوَعْنِ اه سَمَ وَسَيَاتِي عَنِ الْمُعْنَى خِلَافَهُ. • فَوَدَ: (لِتَوْقِفِ إلخ) هذا لا يَكْفِي فِي الدَّوْرِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ تَوْقِفِ الطَّعْمِ عَلَى الطَّعَامِ وهو مَمْنُوعٌ اه سَمَ وقد يُجَابُ بأن ما ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ كِفَايَةِ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي الدَّوْرِ التَّقْدِيمِيِّ وَكَلَامُ الشَّارِحِ فِي الدَّوْرِ الْمَعْنِيِّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ مَعَ رُجُوعِيهِمَا لِمَعْنَى وَاحِدٍ وَكَمَا يَبْطُلُ التَّعْرِيفُ بِالْأَوَّلِ كَتَعْرِيفِ الْعِلْمِ بِعَدَمِ الْجَهْلِ كَذَلِكَ يَبْطُلُ بِالثَّانِي كَتَعْرِيفِ الْأَبِ بِمَا يَشْتَمِلُ عَلَى الْإِبْنِ إِذْ يُشْتَرَطُ فِي التَّعْرِيفِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا قَبْلَ الْمُعْرِفِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ. • فَوَدَ: (وقد يجعلُ إلخ) يُجَلِّهِ أَيْضًا الْحَمْلُ عَلَى التَّعْرِيفِ اللَّفْظِيِّ وَهَلْ يَرُدُّ عَلَى جَوَابِهِ أَنَّ الْأَعْيَانَ الرَّبَوِيَّةَ أَعْمُ مِمَّا قُصِدَ لَطْعَمِ الْآدَمِيِّ فَكَيْفَ تُفَسَّرُ بِهِ فَإِنْ اُعْتَبِرَ فِيهَا مَعْنَى الْمَطْعُمِيَّةِ جَاءَ الْمَحْذُورُ اه سَمَ وقد يُجَابُ بِجَوَازِ التَّعْرِيفِ بِالْإِخْصَاصِ فِي الرِّسْمِ النَّاقِصِ فِيمَا يَخْصُلُ بِهِ الْغَرَضُ وَبِأَنْ يَكُونَ الْمُعْتَبَرُ فِيهَا مَعْنَى لَيْسَتْ بِتَقْدِيرِ لَا مَعْنَى الْمَطْعُمِيَّةِ. • فَوَدَ: (كَبُرَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَأَدَقَّةِ الْأَصُولِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَلَدُ الْعَقْدِ وَقَوْلُهُ: أَوْ مَخْتَوِمٌ إِلَى وَذَهْنٍ إلخ. • فَوَدَ: (إِلَّا بِهِ) أَيِ بِالماء. • فَوَدَ: (بِغَرْفِ بَلَدِ الْعَقْدِ) وَالْمُرَادُ بِلَدِّ الْعَقْدِ مَحَلُّهُ بَلَدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهَا وَفِي سَمَ عَلَى حَجِّ قَوْلِهِ: بَلَدُ الْعَقْدِ أَيِ وَإِنْ لَزِمَ أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ رَبَوِيًّا فِي بَلَدٍ

• فَوَدَ: (أو شاركه فيه البهائم غالبًا) قد يُخَالِفُ قَوْلَهُ الْآتِي إِلَّا إِنْ غَلَبَ تَنَاوُلُ البهائم له على الْأَوْجِه إِلَّا أَنْ يُقَالَ ما هنا فيما إذا قُصِدَ لَتَنَاوُلِ الْآدَمِيِّ فَقَطْ وما يَأْتِي فيما إذا قُصِدَ لِلتَّوَعْنِ. • فَوَدَ: (لِتَوْقِفِ إلخ) هذا لا يَكْفِي فِي الدَّوْرِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ تَوْقِفِ الطَّعْمِ عَلَى الطَّعَامِ وهو مَمْنُوعٌ. • فَوَدَ: (وقد يجعلُ) يُجَلِّهِ أَيْضًا الْحَمْلُ عَلَى التَّعْرِيفِ اللَّفْظِيِّ وَقَدْ يَمْتَنِعُ تَوْقِفُ مَعْرِفَةِ الطَّعْمِ عَلَى مَعْرِفَةِ الطَّعَامِ وَمَعَ ذَلِكَ أَيْنَ الدَّوْرِ وَهَلْ يَرُدُّ عَلَى جَوَابِهِ أَنَّ الْأَعْيَانَ الرَّبَوِيَّةَ أَعْمُ مِمَّا قُصِدَ لَطْعَمِ الْآدَمِيِّ فَكَيْفَ تُفَسَّرُ بِهِ فَإِنْ اُعْتَبِرَ فِيهَا مَعْنَى الْمَطْعُمِيَّةِ جَاءَ الْمَحْذُورُ. • فَوَدَ: (بَلَدُ الْعَقْدِ) أَيِ وَإِنْ لَزِمَ أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ رَبَوِيًّا فِي بَلَدٍ وَغَيْرِ رَبَوِيٍّ فِي آخَرٍ وَلَا يَخْلُو عَنْ غَرَابَةِ وَنَظَرٍ.

تخلُّ أو تخوفُّ أو تخمُّض كسائر الفواكه الآتي كثيرٌ منها في الأيمان والبقولات (أو تدوايها) كالجلب وكُلِّ مُصْلِحٍ مِنَ الْأَبَازِيرِ وَالْبَهَارَاتِ وَسَائِرِ الْأَدْوِيَةِ كَزَعْفَرَانٍ وَسَقْمُونِيَا وَطِينٍ أَرْمَنِيٍّ أَوْ مَخْتُومٍ وَزَعْمٍ تَجْعِيهِ مَغْنُوعٌ وَذُهْنٌ نَحْوِ خِرْوَجٍ وَوَرْدٍ وَلِبَانٍ وَصَنْغٍ وَحَبِّ حَنْظَلٍ لِلْخَبْرِ السَّابِقِ فَإِنَّهُ نَصٌّ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ بِذِكْرِ مِثْلِهَا كَالْجَلْبِ فَإِنَّهُ مُصْلِحٌ لِلْفِذَاءِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُصْلِحِ الْبَذَنِ إِذِ الْأَغْذِيَةُ لِيَحْفَظَ الصُّحَّةَ وَالْأَدْوِيَةُ لِيَرْدَّهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَتَنَاوَلَ الطَّعَامُ فِي الْأَيْمَانِ الدَّوَاءَ لِأَنَّهُ لَا يُسْمَاهُ فِي الْعُرْفِ الْمَبْنِيَّةُ هِيَ عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِقَصْدِ الْخِ نَحْوِ خِرْوَجٍ وَوَرْدٍ وَمَائِهِ وَعُودٍ وَصَنْدَلٍ وَعَنْبَرٍ وَمِسْكٍ وَجَلْدٍ وَإِنْ أَكَلَ تَبَعًا مَا لَمْ يُقْصَدِ لِلْأَكْلِ غَالِيًا وَذُهْنٌ نَحْوِ سَمَكٍ وَكَثَائِبٍ وَخَبِّهِ وَخَشِيشٍ يُؤْكَلُ رَطْبًا كَقَثِّ وَقُضْبَانٍ وَعَنْبٍ مِمَّا يُؤْكَلُ وَلَا يُقْصَدُ تَنَاوُلُهُ لَهُ وَمَطْعُومٍ جَنٍّ كَعَظْمٍ وَإِنْ جَازَ لَنَا أَكْلُ طَرِيهِ الَّذِي يُسْتَلَذُّ بِهِ وَلَا يَضُرُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَمَطْعُومٍ بَهَائِمٍ إِنْ قُصِدَ لَطْعِمُهَا وَغَلَبَ تَنَاوُلُهَا لَهُ كَعَلْفٍ رَطْبٍ قَدْ يَتَنَاوَلُهُ الْآدَمِيُّ فَإِنْ قُصِدَ لِلتَّنَوُّعَيْنِ فَرَبَوِيٌّ إِلَّا إِنْ غَلَبَ تَنَاوُلُ الْبَهَائِمِ لَهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا كَقَوْلِنَا السَّابِقِ بِأَنْ يَكُونَ أَظْهَرَ

وغير ربوي في آخر ولا يخلو عن غرابية ونظيرها أي فالأولى ما قاله م ر من أن المراد بالعرف العرف العام كأن يقال العذب ما يساغ عادة من غير نظر إلى محلّة دون أخرى اه ع ش . فؤد: (والبقولات) عطف على سائر الفواكه . فؤد: (كجلب) مائيا أو جبليا اه ع ش . فؤد: (من الأبايزر) منها الحلبة اليابسة دون الخضراء كذا بهاميش وعليه فمثّلها الكثير في التفصيل فيما يظهر اه ع ش . فؤد: (والبهارات) والبهار وزان سلام الطيب مضباح اه ع ش عبارة الكردي البهار ثبت طيب الرائحة والطين الأرمني نسبة إلى إزمينية بكسر الهمزة وتخفيف الباء قرينة بالزوم والطين المختوم نوع من الطين يؤكل للتداوي كالأرمني اه . فؤد: (خروج) على وزان مقوّد . فؤد: (وورد ولبان إلخ) عطف على خروج اه ع ش . فؤد: (فإنه نص إلخ) عبارة النهاية والمغني فإنه نص فيه على البرّ والشعير والمقصود منهما الثقوت فالجق بهما ما في معناهما كالأرز والذرة وعلى الثمر والمقصود منه الثمكة والتأدّم فالجق به ما في معناه كالتيّن والزبيب وعلى الملح فالجق به ما في معناه كالْمُضْطَكِّي والسَقْمُونِيَا اه .

فؤد: (وورد ومائه إلخ) ولم يثبت على حكم بقية المياه والظاهر أنها ربوية لأنها تقصد للتداوي اه ع ش . فؤد: (ما لم يقصد للأكل غالبا) يقتضي أنه لو كان بمحل يقصد للأكل غالبا كان ربويا أي في ذلك المحل اه سيّد عمر أي وهو مشكّل كما مرّ عن سم ويأتي عن ع ش . فؤد: (وقضبان حب) أي أطرافها ومثلها وزفه ومثلها أيضا أطراف قضبان المضفر اه ع ش . فؤد: (مما يؤكل) بيان لتجوّز خروج إلخ . فؤد: (ومطعوم جن) وقوله: (ومطعوم بهائم) مخطوفان على قوله نحو خروج . فؤد: (كعلف رطب) أي كالبرسيم اه ع ش . فؤد: (كقولنا السابق إلخ) لكن قد يقال قوله: السابق المذكور يقتضي

فؤد: (كقولنا السابق إلخ) لكن قد يقال قوله: السابق المذكور يقتضي الربا فيما غلب تناول البهائم له أيضا حيث كان بالنسبة للآدمي أظهر مقاصده الأكل بل صرح به فيما سبق بقوله أو شاركه فيه البهائم

مقاصيده إلى آخره أن القول ربوي بل قال بعض الشارحين إن النص على الشعيير يفيهمه لأنه في معناه (وإدقة الأصول المختلفة الجنس وغلولها وادهاؤها اجناس) لأنها فروغ أصول مختلفة ربوي فأعطيت حكم أصولها ثم كل خلين لا ماء فيهما واتخذ جنسهما يشترط فيهما المماثلة وكل خلين فيهما ماء لا يباع أحدهما بالآخر مطلقاً لأنهما من قاعدة مد عجوة وكل خلين في أحدهما ماء إن اتحد الجنس لم يبع أحدهما بالآخر ليمنع الماء المماثلة ولا يبع وخرج

الربا فيما غلب تناول البهائم له أيضاً حيث كان بالنسبة للآدمي أظهر مقاصيده الاكل بل صرح به فيما سبق بقوله أو شاركه فيه البهائم غالباً فكيف مع ذلك قوله: هنا إلا إن غلب إلخ فليتأمل إلا أن يجاب بأن ما تقدم فيما إذا قصد للآدمي أي فقط فلا تصرف مشاركة البهائم وإن غلبت وما هنا فيما إذا قصد لهما فلا تصرف مشاركة البهائم ثم إلا إن غلبت اه سم قال المصنف ولا ربا فيما غلب تناول البهائم له وإن قصد للآدميين كما قاله المازدي وجرى عليه الشارح وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين أما إذا كان على حد سواء فالأصح ثبوت الربا فيه اه وقوله: كما قاله المازدي اعتمدته الشوري والحفي وقوله: بعض المتأخرين شامل للشرح والنهاية. هـ فود: (أن القول ربوي إلخ) وما ذكره بعضهم من المشاحة في كون القول بما غلب تناول البهائم له معمول على بلاد غلب فيها إلتلا يخالف كلام الأصحاب اه نهاية وقولها من المشاحة في كون إلخ أي من المنازعة في ربوية القول يسبب كون إلخ قال ع ش وقوله: م ر معمول إلخ يؤدى إلى أن الشيء يكون ربوياً في بلد دون أخرى وهو مشكك وقد مر عن سم أنه لا يخلو عن غرابية ونظر اه وقد يحمل كلامه على أن هذا في مقابلة ما ذكره بعضهم من المشاحة على معنى أن غلبة تناول البهائم للقول ممنوعة ولين سلم ذلك فما استندت إليه من الغلبة إنما هو في بعض البلاد ولا اغتيال لذلك وحيث فالقول ربوي دائماً اه. وفي البجيرمي عن البرماوي والبن ربوي لأنه إما للتمك أو للتداوي وكل منهما داخل في المعلوم اه. هـ فود: (لأنها فروغ) إلى قول المتن والمماثلة في المصنف إلا قوله ويحت إلى المتن وإلى قول المتن ولو باع في النهاية إلا قوله كلوز إلى ولين وقوله: ويظهر إلى المتن. هـ فود: (فيهما ماء) أي عذب رشدي وع ش عبارة السيد عمر أي عذب فلو اختلف الجنس فلا مانع فيما يظهر حيث كان الماء غير عذب اه. هـ فود: (مطلقاً) أي اتحد جنسهما أو لا اه ع ش.

هـ فود: (مد عجوة) أي ويزهم. هـ فود: (في أحدهما ماء) يظهر أخذاً من التعليل الآتي بقوله ليمنع الماء إلخ ربوياً كان الماء أو لا خلافاً لما في ع ش من تخصيصه بالربوي ثم رأيت عبارة المصنف تدل على ما قلت وهي واعلم أن كل خلين لا ماء فيهما واتخذ جنسهما اشترط التماثل وإلا فلا وكل خلين فيهما ماء لا يباع أحدهما بالآخر إن كانا من جنس وإن كانا من جنسين وقلنا الماء العذب ربوي وهو الأصح كما مر لم يجز وإلا جاز وإن كان في أحدهما وهما جنسان كحل العنب بخل الثمر جاز لأن الماء في أحد

غالباً فكيف مع ذلك قوله: هنا إلا إن غلب إلخ فليتأمل إلا أن يجاب بأن ما تقدم فيما إذا قصد للآدمي فلا تصرف مشاركة البهائم وإن غلبت وما هنا فيما إذا قصد لهما فلا تصرف مشاركة البهائم إلا إن غلبت.

بالمُخْتَلِفَةِ الْجِنْسِ الْمُتَّحِدَةِ الْجِنْسِ كَادِقَةُ أَنْوَاعِ الْبُرِّ فَهِيَ جِنْسٌ وَاحِدٌ وَأَدْمَانُهَا دُهْنٌ نَحْوِ الْوَرْدِ
وَالْبَنْفَسِجِ فَكُلُّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ لِأَنَّ أَصْلَهَا الشَّيْرَجُ وَقَوْلُ شَارِحٍ يَجُوزُ بَيْعُ دُهْنِ الْبَنْفَسِجِ بِدُهْنِ
الْوَرْدِ مُتَّفَاضِلًا يَنْفِي حِفْلَهُ عَلَى دُفْتَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ طَبِئًا بِهِمَا وَإِنْ لَمْ يُعْهَدْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الشَّيْرَجِ .
(وَاللَّحْمُ وَالْأَلْبَانُ) وَالْأَسْمَاكُ وَالْبَيَوضُ كُلُّ مِنْهَا (كَذَلِكَ) أَيِ أَجْنَاسٍ (فِي الْأَطْهَرِ) كَأَصُولِهَا
فَيَجُوزُ بَيْعُ لَحْمٍ أَوْ لَبَنٍ الْبَقْرِ بِلَحْمٍ أَوْ لَبَنٍ الضَّأْنِ مُتَّفَاضِلًا وَلَحْمٌ وَلَبَنٌ الْجَوَامِيسِ مَعَ الْبَقْرِ أَوْ
الضَّأْنِ مَعَ الْمَعَزِ جِنْسٌ وَبَحَثُ الزَّرْكَشِيِّ فِي مُتَوَلَّدٍ بَيْنَ جِنْسَيْنِ أَنَّهُ مَعَهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ فَيَحْزُمُ
بَيْعُ لَحْمِهِ بِلَحْمٍ كُلِّ احْتِيَاطًا لِأَبَابِ الرِّبَا (وَالْمُمَالَّةُ تُعْتَبَرُ فِي الْمَكُولِ)

الظَّرْفَيْنِ وَالْمُمَالَّةُ بَيْنَ الْخَلْقَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ اهـ . فَوَدُ: (وَالْبَنْفَسِجِ) كَسَفَرَجَلٍ . فَوَدُ: (فَكُلُّهَا
جِنْسٌ وَاحِدٌ الْخ) وَمَعَ كَوْنِهَا جِنْسًا وَاحِدًا لَا نَقُولُ يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ مُطْلَقًا بَلْ فِيهِ تَفْصِيلٌ ذَكَرَهُ فِي
الرَّزْهِقِ وَشَرَحَهُ بِقَوْلِهِ وَيَضُرُّ مَا أَيِ سِنِمٍ رُبِّي بِالطَّبِيبِ مِنْ وَرْدٍ وَيَتَفَسَّجُ وَيَلَوَقَرُ وَنَحْوَهَا دُهْنُهُ بَانَ
اسْتُخْرِجَ مِنْهُ ثُمَّ طُرِحَتْ فِيهِ أَوْرَاقُ الطَّبِيبِ فَلَا يُبَاعُ بِمِثْلِهِ لِأَنَّ اخْتِلَافَهَا بِهِ يَمْنَعُ مَعْرِفَةَ التَّمَائِلِ لَا إِنْ رُبِّيَ
بِالطَّبِيبِ سِنِمُهُ أَيِ سِنِمٍ الدُّهْنِ بَانَ طُرِحَ فِي الطَّبِيبِ ثُمَّ اسْتُخْرِجَ مِنْهُمُ الدُّهْنُ فَلَا يَضُرُّ قُبَاغُ بِمِثْلِهِ
انْتَهَى اهـ سم . فَوَدُ: (الشَّيْرَجُ) وَهُوَ يَفْتَحُ الشَّيْنِ عَلَى وَزَانٍ جَفَقَرٍ مُعَرَّبٌ شِيرُهُ وَهُوَ دُهْنُ السُّنَمِيسِ وَرُبَّمَا
قِيلَ لِلدُّهْنِ الْأَبْيَضِ وَالْمَقْصِيرِ قَبْلَ أَنْ يَتَغَيَّرَ شَيْرُجٌ تَشْبِيهَا بِهِ لِصِفَاتِهِ مُضْبَاحٌ اهـ ع ش . فَوَدُ: (دُفْتَيْنِ) أَيِ
كَشِيرَجٍ وَرَبِيتُ أَقُولُ وَالْمَعْرُوفُ الْمَسْمُوعُ مِنْ جَلَابِ دُهْنِ الْوَرْدِ أَنَّ الْقِسْمَ الْعَالِي يَخْرُجُ مِنْ نَفْسِ الْوَرْدِ
مِنْ غَيْرِ طَرَجِهِ فِي شَيْءٍ أَوْ طَرَجَ شَيْءٍ فِيهِ مِنْ نَحْوِ السُّنَمِيسِ أَوْ شَيْرَجِهِ وَعَلَيْهِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورُ
ظَاهِرٌ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَيْثُ لَا لَيْسَ رِبَوِيًّا . فَوَدُ: (فَيَجُوزُ بَيْعُ لَحْمٍ أَوْ لَبَنٍ الْبَقْرِ الْخ) وَلَيْسَ مِنَ الْبَقْرِ الْبَقْرُ
الْوَحْشِيُّ لِأَنَّ الْوَحْشِيَّ وَالْإِنْسِيَّ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ جِنْسَانِ اهـ نِهَابَةُ زَادِ الْمُغْنِيِّ وَالشُّمُوكُ الْمَعْرُوفَةُ
جِنْسٌ وَبَقَرُ الْمَاءِ وَغَنَمُهُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَيَوَانَاتِ الْبَحْرِ أَجْنَاسٌ أَمَّا الطُّيُورُ فَالْمَعَصَايِرُ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا
جِنْسٌ وَبِالطُّوُطِ جِنْسٌ وَكَذَا أَنْوَاعُ الْحَمَامِ عَلَى الْأَصَحِّ اهـ . فَوَدُ: (أَوْ الضَّأْنِ الْخ) عَطَفَ عَلَى
الْجَوَامِيسِ الْخ . فَوَدُ: (جِنْسٌ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَلَحْمٌ الْخ وَفِي النِّهَابَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَالْكَبِدُ وَالطُّحَالُ وَالْقَلْبُ
وَالْكُرْشُ وَالرَّئَةُ وَالْمُخُ أَجْنَاسٌ وَلَوْ مِنْ حَيَوَانٍ وَاحِدٍ لِاخْتِلَافِ أَسْمَائِهَا وَصِفَاتِهَا وَشَحْمُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنُ
وَاللِّسَانُ وَالزَّأْسُ وَالْأَكَارُغُ أَجْنَاسٌ أَيِ وَلَوْ مِنْ حَيَوَانٍ وَاحِدٍ أَيْضًا وَالْجَرَادُ لَيْسَ بِلَحْمٍ أَيِ مَا دَامَ حَيًّا
قُبَاغُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مُتَّفَاضِلًا وَالْبَطِيخُ الْأَصْفَرُ وَالْأَخْضَرُ وَالْخِيَارُ وَالْقَيْثَاءُ أَجْنَاسٌ اهـ بِزِيَادَةِ مَنْ ع ش .

فَوَدُ: (فَكُلُّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ لِأَنَّ أَصْلَهَا الشَّيْرَجُ) وَمَعَ كَوْنِهَا جِنْسًا وَاحِدًا لَا نَقُولُ يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ
مُطْلَقًا بَلْ فِيهِ تَفْصِيلٌ ذَكَرَهُ فِي الرَّزْهِقِ وَشَرَحَهُ بِقَوْلِهِ وَيَضُرُّ مَا أَيِ سِنِمٍ رُبِّي بِالطَّبِيبِ مِنْ وَرْدٍ وَيَتَفَسَّجُ
وَيَلَوَقَرُ وَنَحْوَهَا دُهْنُهُ بَانَ اسْتُخْرِجَ مِنْهُ ثُمَّ طُرِحَتْ فِيهِ أَوْرَاقُ الطَّبِيبِ فَلَا يُبَاعُ بِمِثْلِهِ لِأَنَّ اخْتِلَافَهَا بِهِ يَمْنَعُ
مَعْرِفَةَ التَّمَائِلِ لَا إِنْ رُبِّيَ بِالطَّبِيبِ سِنِمُهُ أَيِ سِنِمٍ الدُّهْنِ بَانَ طُرِحَ فِي الطَّبِيبِ ثُمَّ اسْتُخْرِجَ مِنْهُ الدُّهْنُ
فَلَا يَضُرُّ قُبَاغُ بِمِثْلِهِ انْتَهَى .

كلوز في قشره أو لا نعم محله إن لم يختلف قشره على الأرجه ولين بسائر أنواعه وإن تفاوت بعضها وزناً كخليط برائب كالبرص الصلب بالرخو وخبث وتغير وخل وعصير ودُهْن مائع لا جامد على الأرجه نعم قطع الملح الكبار المتجاف في اليكياي موزونة وإن أمكن سحقها (كيلاً) ولو بما لا يعتاد كقصعة.

(و) في (الموزون) كنفذ وعسل ودُهْن جامد وما يتجاف في اليكياي (وزناً) ولو بقبان للنص على ذلك في الخبر الصحيح فلا يجوز بيع بعض موزون ببعضه كيلاً وهو ظاهر ولا عكسه وإن كان أضبط لأن الغالب في باب الرُّبَا التعبد ومن ثم كفى الوزن بالماء في نحو الزكاة وأداء المسلم فيه لا هنا ولا يضرب مع الاستواء في الكيل التفاوت وزناً ولا عكسه ويؤثر قليل نحو ثراب في وزن لا كيل (والمعتبر) في كون الشيء مكياً أو موزوناً (غالب عادة أهل الجحاز في عهد رسول الله ﷺ) لظهور أنه اطلع عليه وأقره فلا عبرة بما أحدث بعده (وما جهل) كونه مكياً أو موزوناً أو كون الغالب فيه أحدهما في عهده ﷺ أو وجوده فيه بالجحاز أو علم وجوده بغيره أو حدوثه بعده أو عدم استعمالهما فيه أو الغالب فيه ولم يتبين أو نسي يعتبر فيه عرف الجحاز حالة البيع فإن لم يكن لهم عرف فيه فإن كان أكبر جرمًا من التصريح المتعدي لموزون جرمًا إذ لم يعلم في ذلك العهد الكيل في ذلك وإلا فإن كان مثله كاللوز أو

فود: (كلوز في قشره) (الخ) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزناً واللوز باللوز كيلاً وإن اختلفت القشور كما يأتي في السلم م ر ه سم. فود: (ولين) إلى قوله ويظهر في المُنْفِي. فود: (كالبرص الصلب بالرخو) أي بأن جف ولم يتناضج (وقوله: لا جامد) أي أما هو فالمعتبر فيه الوزن كما يأتي اه ع ش. فود: (جامد) راجع لكل من العسل والدُهْن اه ع ش. فود: (ومن ثم كفى الوزن) (الخ) عبارة المُنْفِي ويكفي الوزن بالقبان والتساوي بكفتي الميزان وإن لم يعرف قدر ما في كفة وقد يتأني الوزن بالماء بأن يوضع شيء في ظرف ويلقى في الماء وينظر قدر غوصه لكنه ليس وزناً شرعياً ولا عرفياً فالظاهر كما في أصل الرخصة أنه لا يكفي هنا وإن كفى في الزكاة وأداء المسلم فيه وإن قال البلقيني إنه أولى من القصعة اه.

فود: (سني): (غالب عادة الجحاز) والجحاز مكة والمدينة واليمامة مدينة على أربع مراحل من مكة ومزحلتين من الطائف وأما أي الثلاث كالطائف وجدة وخيبر واليُثْبَج انتهى من المنهاج وشرحه للشارح م ر في باب الجزية اه ع ش. فود: (فيه) أي في عهده ﷺ. فود: (أو علم وجوده) أي في عهده ﷺ (بغيره) أي بغير الجحاز فقط. فود: (فموزون جرمًا) ومنه اليمون فالعبرة فيه بالوزن اه ع ش.

فود: (كلوز في قشره) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزناً واللوز باللوز كيلاً وإن اختلفت القشور كما سيأتي في السلم شرح م ر.

دونه فأمروه مُحْتَمَلٌ لَكِنْ قَاعِدَةٌ أَنَّ مَا لَمْ يُخَذْ شَرْعًا يَحْكُمُ فِيهِ الْغُرْفُ قَضَتْ أَنَّهُ (يُرَاعَى فِيهِ عَادَةُ بَلَدِ الْبَيْعِ) حَالَةَ الْبَيْعِ فَإِنْ اخْتَلَفَتْ فَالَّذِي يَظْهَرُ اعْتِبَارُ الْأَغْلَبِ فِيهِ فَإِنْ قُوِيَ الْأَغْلَبُ أَلْحَقَ بِالْأَكْثَرِ شَبَهًا فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ جَازَ فِيهِ الْكِيلُ وَالْوَزْنُ وَيَظْهَرُ فِي مُتَبَايَعَتَيْنِ بِطَرَفَيْنِ بَلَدَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ الْعَادَةُ التَّخْيِيرُ أَيْضًا.

(تنبیه) قولی هنا کاللوز تبعت فيه شیخنا ولا ینافیہ ما مرّ أنه مکیل لأنّ المراد مجرّد التمثیل لِمِثَالٍ یجرّم التمر لا غیر بدلیل تبعه للشیخین آخر الباب علی أنه مکیل (وقیل الکیل) لأنه الأغلب فیما ورد (وقیل الوزن) لأنه أضبط (وقیل یتخین) للساوی (وقیل إن کان له أصل) معلوم المیعار (اعتین) أصله فعلیه ذهن السّمسم مکیل وذهن اللوز موزون کذا وقّع لِغیر واحدٍ مِنَ الشُّرَاحِ وهو بناءً علی أنه موزون وقد مرّ أنّ الذی علیہ الشیخانِ خلافاً.

(والنقد) أي الذّهب والفضّة ولو غیر مضروبین وتخصیصه بالمضروبٍ مهجورٍ فی عُرف الفقهاء وعِلَّةُ الرُّبَا فیهِ جَوْهَرِيَّةُ الثَّمَنِ فلا ربا فی الفلوس وإن راجت (بالنقد کطعام بطعام) فی جمیع ما مرّ فی ذَهِبٍ بِمِثْلِهِ أَوْ فِضَّةٍ بِمِثْلِهَا تُعْتَبَرُ الثَّلَاثَةُ وَفِي أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ يُعْتَبَرُ شَرْطَانِ وَهَذَا يُسَمَّى صَرَفًا وَلَا فَرْقَ.....

• فُود: (فالذی یَظْهَرُ إلخ) یَتَأَمَّلُ ذَكَرَهُ عَلَى وَجْهِ الْبَحْثِ مَعَ كَوْنِهِ مَجْزُومًا بِهِ فِي الْعُبَابِ وَمَنْقُولٌ غَيْرُهُ اه
 • فُود: (یتَحَكَّمُ فِيهِ الْغُرْفُ) ظَاهِرٌ فِي أَنَّ اللَّغَةَ مُؤَخَّرَةٌ عَنِ الْغُرْفِ وَهُوَ كَذَلِكَ اه ع ش
 • فُود: (بَطَرَفَيْنِ بَلَدَيْنِ) لَوْ تَبَايَعَا كَذَلِكَ شَيْئًا بِنَقْدٍ مَعَ اخْتِلَافِ نَقْدِ الْبَلَدَيْنِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ نَقْدُ بَلَدِ الْإِيجَابِ أَوْ الْقَبُولِ أَوْ يَجِبُ التَّعْيِينَ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَالْأَقْرَبُ وَجُوبُ التَّعْيِينَ ع ش وَسَيَدُّ عَمَرُ • فُود: (لأنّ المراد أي مراد الشيخ • فُود: (تبعه) أي الشيخ • فُود: (فيما ورد) أي فيه النص اه نهاية • فُود: (للساوي) أي لِمِثْلِهِمَا وَجْهَيْنِمَا اه مَحَلِّي • فُود: (أصله) إلى قولِ الثمَنِ ولو باعَ فِي الْمُنْفَى
 • فُود (سَي): (والنقد بالنقد) والحيلة فِي تَمْلِيكِ الرَّبْوِيِّ بِجَنْبِهِ مُتَقَاضِلًا كَيْسَعِ ذَهَبٍ بِذَهَبٍ مُتَقَاضِلًا أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ صَاحِبِهِ بِدَرَاهِمٍ أَوْ عَرَضٍ وَيَشْتَرِي مِنْهُ بِهَا أَوْ بِهِ الذَّهَبَ بَعْدَ التَّضَايُصِ فَيَجُوزُ وَإِنْ لَمْ يَتَفَرَّقَا وَلَمْ يَتَخَيَّرَا لِتَضَمُّنِ الْبَيْعِ الثَّانِي إِجَارَةُ الْأَوَّلِ بِخِلَافِهِ مَعَ الْأَجْنَبِيِّ أَوْ يَفْرَضُ كُلُّ صَاحِبِهِ وَيُزَوِّدُهُ أَوْ يَتَوَاهَبَا الْفَاضِلَ لِصَاحِبِهِ وَهَذَا جَائِزٌ إِذَا لَمْ يُشْرَطْ فِي بَيْعِهِ وَإِقْرَاضِهِ وَهَبَتِهِ مَا يَقَعْلُهُ صَاحِبُهُ وَإِنْ كُرِهَ قَضَدُهُ مُنْفَى وَزَوْضَ • فُود: (جَوْهَرِيَّةُ الثَّمَنِ) أَي عِزَّتُهُ وَشَرَفُهُ اه ع ش وَفِي عِبَارَةٍ بَعْضُهُمْ كَوْنُهُ ثَمَنًا بِأَصْلِ خِلْقَتِهِ اه • فُود: (وإن راجت) أَي فَيَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ مُتَقَاضِلًا اه ع ش • فُود: (وهذا يُسَمَّى إلخ) أي

• فُود: (فالذی یَظْهَرُ) یَتَأَمَّلُ ذَكَرَهُ عَلَى وَجْهِ الْبَحْثِ مَعَ كَوْنِهِ مَجْزُومًا بِهِ فِي الْعُبَابِ وَمَنْقُولٌ غَيْرُهُ قَوْلُهُ: إِنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ عُرفُ الْحِجَازِ قَالَهُ الْمُتَوَلَّى لَكِنْ تَغْلِيلُ الْأَصْحَابِ السَّابِقِ يُخَالِفُهُ شَرْحُ م ر • فُود: (بَطَرَفَيْنِ بَلَدَيْنِ) لَوْ تَبَايَعَا كَذَلِكَ شَيْئًا بِنَقْدٍ مَعَ اخْتِلَافِ نَقْدِ الْبَلَدَيْنِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ نَقْدُ بَلَدِ الْإِيجَابِ أَوْ الْقَبُولِ أَوْ يَجِبُ التَّعْيِينَ • فُود: (وهذا يُسَمَّى صَرَفًا) وَلَا فَرْقَ فِيمَا مَرَّ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِ الْعَوَاضِلِ مُعَيَّنَتَيْنِ أَوْ فِي الذَّمَّةِ قَالَ فِي

فيه وفيما مر بين كون المَوْضِعَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ أو في الذَّمَّةِ أو أحدهما مُعَيَّنًا والآخِرُ في الذَّمَّةِ كِبَيْتُكَ هذا بما صِفَتْهُ كَذَا في ذِمَّتِكَ ثم يُعَيَّنُ وَيَقْبَضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَيَجُوزُ إِطْلَاقُ الدَّرْهِمِ وَالدينَارِ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ غَالِبٌ مُنْضَبِطٌ لَا بَعَثَكَ مَا بِذِمَّتِكَ بِمَا فِي ذِمَّتِي لِأَنَّهُ يَبِيعُ ذَنْبَ بَذْنٍ وَلَا نَظَرَ فِي هَذَا الْبَابِ لِتَمَيُّزِ أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ بِزِيَادَةِ قِيَمَةٍ وَلَا صُنْعَةٍ.

(ولو باع) طعامًا أو نقدًا بجنسيه وقد ساواه في ميزانٍ مثلاً ونَقَصَ عنه في أُخْرَى أو (بجزأ) بتثليث الجيم (بتخمينا) أي حَزْرًا لِلتَّسَاوِي وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ بِالاجْتِهَادِ (لم يصح) وإن خرجا سواءً للجهل بالمُمَثِّلَةِ حَالِ الْعَقْدِ وَخَرَجَ بِتَخْمِينَا مَا لَوْ بَاعَ صُبْرَةً بِرُ مثلاً صُفْرَى بِكَيْلِهَا مِنْ كُبْرَى أو صُبْرَةً بِأُخْرَى مُكَائِلَةً أو كَيْلًا بِكَيْلٍ أو صُبْرَةً دَرَاهِمَ بِأُخْرَى مَوَازِنَةً أو وَزَنًا بِوَزْنٍ

يَبِيعُ التَّقْدِ بِالتَّقْدِ مِنْ جَنْبِهِ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ فِي التَّشْبِيهِ وَإِنْ اضْطَرَفَ رَجُلَانِ وَتَقَابَضَا فَرَجَدَ أَحَدُهُمَا بِمَا أَخَذَ عَيْنًا فَإِنْ وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى الْعَيْنِ وَرَدَّه أَنْفَسَخَ الْبَيْعُ وَلَمْ يَجْزِ أَخْذُ الْبَدْلِ وَإِنْ كَانَ عَلَى عَوْضٍ فِي الذَّمَّةِ جَازَ أَنْ يَرُدَّ وَيَأْخُذَ بِذَلِكَ وَيُطَالِبَ بِالْبَدْلِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَيَعْدُ التَّفَرُّقُ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَرُدُّ وَيَأْخُذُ بِذَلِكَ وَالثَّانِي أَنَّهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَضِيَ بِهِ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ فَإِذَا رَدَّهُ أَنْفَسَخَ الْبَيْعُ انْتَهَى وَقَوْلُهُ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَرُدُّ وَيَأْخُذُ بِذَلِكَ هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ لَكِنْ بِشَرْطِ قَبْضِ الْبَدْلِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ فِي مَجْلِسِ الرَّدِّ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي شَرْحِهِ اهـ سم.

• فَوَدَّ: (فيه وفيما مر) أي في بَيْعِ التَّقْدِ بِالتَّقْدِ وَفِي بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ. • فَوَدَّ: (مُعَيَّنَيْنِ) كِبَيْتُكَ أَوْ صَارَفْتُكَ هَذَا الدِّينَارَ بِهَذَا الدِّينَارِ أَوْ بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ • فَوَدَّ: (أَوْ فِي الذَّمَّةِ) كِبَيْتُكَ أَوْ صَارَفْتُكَ دِينَارًا صِفَتْهُ كَذَا فِي ذِمَّتِي بِدِينَارٍ أَوْ بِعَشْرِينَ دِينَارًا مِنْ الضَّرْبِ الْفُلَانِي فِي ذِمَّتِكَ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (غَالِبِ الْفَخ) أي أَوْ تَقَدَّ وَاحِدًا فَقَطْ. • فَوَدَّ: (وَلَا نَظَرَ الْفَخ) حَتَّى لَوْ اشْتَرَى بِدَنَانِيرَ دَهَبًا مَصْرُوعًا قِيَمَتُهُ أَضْعَافُ الدَّنَانِيرِ اغْتَبَرَتْ الْمُمَثِّلَةُ وَلَا نَظَرَ إِلَى الْقِيَمَةِ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِتَمَيُّزِ أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الدِّينَارَ الْمُشْخَصَ وَالْإِبْرَاهِمِيَّ لَوْ اسْتَوَيَا وَزَنًا جَازَ بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ اهـ سم. • فَوَدَّ: (طَعَامًا) إِلَى قَوْلِ الْمَشْنِ وَقَدْ يُغْتَبَرُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَضِيَّةٌ قَوْلِهِمْ إِلَى وَاعْلَمَ. • فَوَدَّ: (بِتَثْلِيثِ الْجِيمِ) وَالْكَسْرِ أَفْصَحُ. • فَوَدَّ: (بِالِاجْتِهَادِ) أَيِ الْبِخْلَافِ مَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ بِالْإِخْبَارِ قِيَصُحٌ كَمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (لِلْجَهْلِ) إِلَى قَوْلِ الْمَشْنِ وَقَدْ يُغْتَبَرُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَقَضِيَّةٌ قَوْلِهِمْ إِلَى وَاعْلَمَ. • فَوَدَّ: (لِلْجَهْلِ بِالْمُمَثِّلَةِ الْفَخ) وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْأَصْحَابِ الْجَهْلُ بِالْمُمَثِّلَةِ كَحَقِيقَةِ الْمَفَاضِلَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

التَّشْبِيهِ وَإِنْ اضْطَرَفَ رَجُلَانِ وَتَقَابَضَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا بِمَا أَخَذَ عَيْنًا فَإِنْ وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى الْعَيْنِ وَرَدَّه أَنْفَسَخَ الْبَيْعُ وَلَمْ يَجْزِ أَخْذُ الْبَدْلِ وَإِنْ كَانَ عَلَى عَوْضٍ فِي الذَّمَّةِ جَازَ أَنْ يَرُدَّ وَيُطَالِبَ بِالْبَدْلِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَيَعْدُ التَّفَرُّقُ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَرُدُّ وَيَأْخُذُ بِذَلِكَ وَالثَّانِي أَنَّهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَضِيَ بِهِ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ فَإِذَا رَدَّهُ أَنْفَسَخَ الْبَيْعُ اهـ وَقَوْلُهُ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَرُدُّ وَيَأْخُذُ بِذَلِكَ هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ لَكِنْ بِشَرْطِ قَبْضِ الْبَدْلِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ فِي مَجْلِسِ الرَّدِّ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (لِتَمَيُّزِ أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الدِّينَارَ الْمُشْخَصَ وَالْإِبْرَاهِمِيَّ لَوْ اسْتَوَيَا وَزَنًا جَازَ بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ.

فَيَصِحُّ أَنْ تَسَاوَا وَلَا فَلَ وَيَكْفِي قَبْضُهُمَا قَبْلَ كَيْلِهِمَا وَوَزْنُهُمَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرُّ وَمَا لَوْ عَلِمَا
لَوْ لَا خِبَارٍ ثَالِثٍ لَهَا أَوْ أَحَدِهِمَا لِلْآخِرِ وَقَدْ صَدَّقَهُ تَمَثُّلُهُمَا قَبْلَ الْبَيْعِ ثُمَّ تَبَايَعَا وَتَقَابَضَا جُزْأً
فَرَأَتْهُ يَصْحُ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ قَبْلَ الْبَيْعِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عَلِيمِهِمَا بِذَلِكَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ التَّلَفُّظِ بِالصِّغَةِ وَاعْلَمْ
أَنَّ الْمُثَامِلَةَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي كَامِلَيْنِ وَضَائِبُ الْكَمَالِ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ بَحِيثٌ يَصْلُحُ لِلدُّخَارِ
كَسَمْنٍ أَوْ يَتَهَيَّأُ لَأَكْثَرِ الْإِنْتِفَاعَاتِ بِهِ كَلَبْنِ.

(و) مِنْ ثُمَّ لَا (تُعْتَبَرُ الْمُثَامِلَةُ) فِي نَحْوِ حَبٍّ وَلَحْمٍ وَتَمْرٍ إِلَّا (وَقْتُ الْجَفَافِ) لِيَصِيرَ كَامِلًا
وَيُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ عَدَمُ نَزْعِ التَّمْرِ لِأَنَّهُ يُعَرِّضُهُ لِلْفَسَادِ غَالِبًا فَلَا عِبْرَةَ بِخِلَافِهِ فِي بَعْضِ

قَوْلُهُ: (إِنْ تَسَاوَا) قَيْدٌ لِقَوْلِهِ أَوْ صُبْرَةٌ بِأُخْرَى مُكَامِلَةٌ لِلْخ. قَوْلُهُ: (وَيَكْفِي الْإِنْخ) عِبَارَةٌ لِلْهُيَاةِ وَالْمُغْنَى
لَوْ تَقَرَّرَا فِي هَذِهِ وَالتِّي قَبْلَهَا فِي حَالَةِ صِحَّةِ الْبَيْعِ بَعْدَ قَبْضِ الْجُمْلَتَيْنِ وَقَبْلَ الْكَيْلِ أَوْ الْوَزْنِ صَحَّ
لِحُصُولِ الْقَبْضِ فِي الْمَجْلِسِ وَمَا فَضَّلَ مِنَ الْكَبِيرَةِ بَعْدَ الْكَيْلِ أَوْ الْوَزْنِ لِصَاحِبِهَا فَالْمُعْتَبَرُ هُنَا مَا يَتَقَلُّ
الضَّمَانُ فَقَطُّ لَا مَا يُقْبَدُ التَّصَرُّفَ أَيْضًا لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ قَبْضَ مَا يَبِيعُ مُقَدَّرًا إِنَّمَا يَكُونُ بِالتَّحْدِيدِ أَهْ قَالَ ع ش
قَوْلُهُ: م ر فِي هَذِهِ هِيَ قَوْلُهُ: أَوْ صُبْرَةٌ دَرَاهِمُ الْإِنْخ وَقَوْلُهُ: م ر وَالتِّي قَبْلَهَا هِيَ قَوْلُهُ: مَا لَوْ بَاعَ صُبْرَةٌ بَرَّ
الْإِنْخ أَه. قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ) أَيِ قَبِيلٍ قَوْلِ الْمُتَنِّ قَبْلَ التَّهْرِيقِ. قَوْلُهُ: (وَمَا لَوْ عَلِمَا الْإِنْخ) أَيِ حَقِيقَةٍ فَلَا يَكْفِي
ظَنُّ لَمْ يَسْتَنِدْ إِلَى أَخْبَارٍ ثُمَّ إِنَّ بَيِّنَ خِلَافَهُ بَيِّنُ الْبُطْلَانِ أَه ع ش وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الظَّنَّ الْمُسْتَنَدَ إِلَى
الْأَخْبَارِ يَقُومُ هُنَا مَقَامَ الْيَقِينِ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْحَلَبِيُّ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ صَدَّقَهُ) أَيِ وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ صَدَّقَ فِي كُلِّ
مِنَ الصُّورَتَيْنِ الْمُخَيَّرَ بَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُخَيَّرَ بِكَسْرِهَا. قَوْلُهُ: (تَمَثُّلُهُمَا) مَفْعُولُ قَوْلِهِ عَلِمَا ه وَقَوْلُهُ: (قَبْلَ
الْبَيْعِ) ظَرْفٌ لَهُ. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ قَبْلَ الْبَيْعِ) أَيِ الْمَارِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْإِنْخِ) خَبَرٌ وَقَضِيَّةٌ
لِلْإِنْخ. قَوْلُهُ: (أَوْ يَتَهَيَّأُ لَأَكْثَرِ الْإِنْخِ) أَيِ مَعَ امْتِكَانِ الْعِلْمِ بِالْمُثَامِلَةِ فَلَا يَرُدُّ مَا سَيَأْتِي مِنْ أَنَّ مَا لَا جَفَافَ لَهُ
كَالتَّشَاءِ وَبَاقِي الْخَضِرَاوَاتِ لَا يُبَاعُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ. ه وَقَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ حَبٍّ) وَيَتَّبَعِي أَنَّ مِنَ التَّخْوِ الْبَصَلِ
إِذَا وَصَلَ إِلَى الْحَالَةِ الَّتِي يُخْزَنُ فِيهَا عَادَةً (وَقَوْلُهُ: وَتَمْرٍ) هُوَ بِالْمُثَامِلَةِ كَمَا يُفْهَمُ قَوْلُهُ: إِلَّا وَقْتُ الْجَفَافِ
إِذْ لَوْ قُرِئَ بِالْمُثَامِلَةِ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ إِلَّا وَقْتُ الْجَفَافِ مَعْنَى بِالنَّسْبَةِ لِلتَّمْرِ أَه ع ش. قَوْلُهُ: (لِيَصِيرَ كَامِلًا)
وَتَنْقِيَّتُهَا شَرْطٌ لِلْمُثَامِلَةِ لَا لِلْكَمَالِ نِهَابَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَتَنْقِيَّتُهَا الْإِنْخ جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ لَا بُدَّ
بَعْدَ الْجَفَافِ مِنَ التَّنْقِيَةِ أَيْضًا لِصِحَّةِ بَيْعِ أَحَدِ الْجَائِزِينَ بِمِثْلِهِ أَه. قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ) أَيِ الْجَفَافِ
لِحُصُولِ الْمُثَامِلَةِ وَاسْتِمْرَارِ الْكَمَالِ أَه ع ش. قَوْلُهُ: (هَذَا نَزْعُ التَّمْرِ) وَكَذَا الزَّيْبُ كَمَا فِي الْعُبَابِ
أَه سَمَّ قَالَ ع ش هَلْ يَنْتَهِي أَيِ مِنَ التَّمْرِ الْمَنْزُوعِ التَّوَى الْعَجْوَةُ الْمَنْزُوعَةُ التَّوَى فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهَا
بِبَعْضٍ أَمْ لَا لِأَنَّهَا عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ تَدْخُرُ عَادَةً وَلَا يُسْرَعُ إِلَيْهَا الْفَسَادُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَمِثْلُهَا
بِالْأَوَّلَى الَّتِي بَنَوَاهَا لِأَنَّ التَّوَى فِيهَا غَيْرُ كَامِلٍ أَه. قَوْلُهُ: (فَلَا عِبْرَةَ لِلْإِنْخِ) أَيِ فَلَا يُبَاعُ بَعْضُهُ بِبَعْضِهِ.

قَوْلُهُ: (نَزْعُ تَوَى التَّمْرِ) وَكَذَا الزَّيْبُ كَمَا فِي الْعُبَابِ.

النواحي إلا على ما يأتي عن جمع في نحو القثاء ولا يؤثّر ذلك في نحو خوخ ومشمش وفي اللحم انتفاء عظم ويملح يؤثّر في وزن وتناسي جفافه لأنه موزون وقليل الرطوبة يؤثّر فيه بخلاف نحو التمر ومن ثم بيع جديده الذي ليس فيه رطوبة تؤثّر في الكيل بعقيقه لا يؤثّر بغير ابتلا أو أحدهما ولو بعد الجفاف (وقد يُعتبَر الكمال) المُقتَضَى لِصِغَةِ بيع الشيء بمثله (أو لا) هذا مِنَّا اختلف الشراخ في فهمه هل المراد منه أنه يُستثنى مِنَّا مَرُّ المُقتَضَى لِلنَّظَرِ إِلَى أَجْرِ الْأَحْوَالِ مُطْلَقًا الْعَرَايَا الْآتِيَةُ لِأَنَّ الْكَمَالَ فِيهَا بِتَقْدِيرِ جَفَافِ الرُّطْبِ اعْتَبَرُ أَوَّلُ أَحْوَالِهِ عِنْدَ الْبَيْعِ أَوْ نَحْوُ عَصِيرِ الرُّطْبِ أَوْ الْعِنَبِ لاعتبار كماله عند أول خروجه منهما وإن كانا غير كاملين أو اللبّين الحليب لأنهما كامل عند خروجه من الضرع آراء قال بكل منها جمع بل غلط بعضهم بعضاً فيها والحق صيغة كل منها ولكن أقر بها الأولان كمال الأخيرين وتعدّده بتعدّد أحوالهما معلوم من المتن في هذا الباب فلا يحتاج لذكره بخلاف العرايا وأيضاً فهي رخصة

• قوله: (إلا على ما يأتي في نحو الخ) أي فيجوز بيع بعضه ببعض وهو الزاجع الآتي اهـ ع ش.
 • قوله: (وفي اللحم الخ) أي ويشرط في اللحم الخ فهو عطف على قوله عدم نزع نوى التمر بحسب المعنى لأنه في قوة في التمر عدم نزع نواه. • قوله: (انتفاء عظم) أي مطلقاً كثر أو قل لأن قليله يؤثّر في الوزن ككثيره ومن العظم ما يؤكل منه مع اللحم كأطرافه الرقاق اهـ ع ش. • قوله: (يؤثّر) قيد في المِلْح لأنه يقصد للإصلاح فاغتنر قليله دون كثيره اهـ ع ش. • قوله: (وتناسي الخ) عطف على انتفاء عظم.
 • قوله: (وقليل الرطوبة يؤثّر فيه) يؤخذ منه أنها لو كانت قليلة جداً كانت كالمِلْح فلا تُضرّ اهـ ع ش.
 • قوله: (بخلاف نحو التمر) أي مِنَّا يغيّره الكيل فلا يُعتبَر فيه تناسي جفافه اهـ ع ش. • قوله: (بيع جديده) أي نحو التمر. • قوله: (فليس فيه رطوبة الخ) خرج ما فيه رطوبة تؤثّر في الكيل وعبارة الشيخين إلا أن يتّقى في الجديد ندوة ويظهر أثر زوالها بالكيل كما نقلها في التّصحيح اهـ سم. • قوله: (هذا مِنَّا اختلف الشراخ) إلى المتن في النهاية إلا قوله بل غلط بعضهم بعضاً فيها. • قوله: (مطلقاً) أي في كل الرّويّات. • قوله: (العرايا) نائب فاعل يُستثنى. • قوله: (الآتية) أي في بيع الأصول والثمار. • قوله: (أو نحو عصير الخ) من النحو خلّهما وعصير الرّمان والتّفاح وسائر الثمار. • قوله: (فيها) الظاهر التّائيد.
 • قوله: (الأول) أي استثناء العرايا. • قوله: (لأن كمال الأخيرين الخ) ولأن المتبادر من العبارة أن معنى أولاً قبل الجفاف وهذا إنما يأتي فيما له جفاف وما ذكر من اللبّين والعصير ليس كذلك اهـ سم.
 • قوله: (بخلاف العرايا) أي فإنها لم تُعلم منه هنا بل في باب بيع الأصول والثمار.

• قوله: (ليس فيه رطوبة الخ) خرج ما فيه رطوبة تؤثّر في الكيل وعبارة الشيخين إلا أن يتّقى في الجديد ندوة ويظهر أثر زوالها بالكيل كما نقلها في التّصحيح. • قوله: (لأن كمال الأخيرين الخ) ولأن المتبادر من العبارة أن معنى أولاً قبل الجفاف وهذا إنما يأتي فيما له جفاف وما ذكره من اللبّين والعصير ليس كذلك فَلْيَتَأَمَّلْ.

أَبِيحَتْ مَعَ عَدَمِ الْكَمَالِ فِيهَا عِنْدَ الْبَيْعِ بِخِلَافِهَا فَكَانَتْ أَحَقُّ بِالِاسْتِثْنَاءِ بَلْ رُبُّمَا إِذَا نَظَرْنَا
 لِهَذَا لَمْ يَصُحَّ اسْتِثْنَاءُ غَيْرِهَا فَتَأَمَّلْهُ. وَإِذَا تَقَرَّرَ اشْتِرَاطُ الْمُثَالَةِ وَقَتِ الْجَفَافِ (فَلَا يُبَاعُ) خِلَافًا
 لِلْمُزْنِيِّ كَالْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ (رُطْبٌ بِرُطْبٍ) بِفَتْحِ الرَّاءَيْنِ وَضَمِّهِمَا وَعَلَيْهِ يَذُلُّ السِّيَاقُ (وَلَا يَتَخَرَّجُ وَلَا
 عِنْتُ بَعْنٍ وَلَا يَزْبِيبُ) وَلَا بُسْرٌ بِسْرٍ وَلَا يَرْطَبُ وَلَا يَتَمَرُّ وَلَا طَلْعٌ إِنَاثٌ بِأَحَدِهَا وَلَا بِمِثْلِهِ
 لِلْجَهْلِ الْآنَ بِالْمُثَالَةِ وَقَتِ الْجَفَافِ وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ بِطَرِيقِ سِيلٌ عَنِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمَرِ فَقَالَ
 أَيْتَقَضُ الرُّطْبُ إِذَا بَيْسَ قَالُوا نَعَمْ فَتَهَيَّ عَنْ ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ أَيْتَقَضُ الْخُ إِلَى اعْتِبَارِ الْمُثَالَةِ
 عِنْدَ الْجَفَافِ وَلَا فَالْتَقَضُ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُسَالَ عَنْهُ (أَوْ مَا لَا جَفَافَ لَهُ كَالْقِفَاءِ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ
 وَبِالْمُثَلَّةِ وَالْمَدِّ (وَالْعِنْبِ الَّذِي لَا يَتَزَوَّبُ) وَالْجَصْرُ وَالْبَلْعُ وَإِنْ نَوِزَ فِيهِمَا (لَا يُبَاعُ) بِعَصِهِ
 بَعْضُ (أَصْلًا) لِيَتَقَدَّرَ الْعِلْمُ بِالْمُثَالَةِ فِيهِ نَعَمْ الزَّمَنُ يُبَاعُ بِعَصِهِ بِبَعْضِ حَالِ اسْوِدَادِهِ وَتَضَجُّهِ
 لِأَنَّهُ كَامِلٌ عَلَى أَنَّهُ قِيلَ: لَا يُسْتَنَى.....

• فَوَدَّ: (لِهَذَا) أَيِ لِكُونِهَا رُخْصَةً خَارِجَةً عَنِ الْقَوَاعِدِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَيِ لِعَدَمِ الْكَمَالِ اهـ.

• فَوَدَّ (سُيْ): (فَلَا يُبَاعُ رُطْبٌ بِرُطْبٍ الْخُ) وَأَلْحَقَ بِالرُّطْبِ فِي ذَلِكَ طَرِيقُ اللَّحْمِ فَلَا يُبَاعُ بِطَرِيقِهِ وَلَا
 بِقَدِيدٍ مِنْ جَنْبِهِ وَيُبَاعُ قَدِيدُهُ بِقَدِيدِهِ بَلَا عَظَمٍ وَلَا يُلْحَقُ يَظْهَرُ فِي الْوَزْنِ نِهَائُهُ وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (بِفَتْحِ
 الرَّاءَيْنِ) هَذَا يَأْبَاهُ مُقَابَلَتُهُ بِخُصُوصِ التَّمَرِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ الْخُصُوصُ وَتَكُونُ مُقَابَلَتُهُ بِالتَّمَرِ قَرِينَةً هَذِهِ
 الْإِرَادَةُ اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (بِفَتْحِ الرَّاءَيْنِ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ وَفِي حُجُوبِ الدُّهْنِ فِي النَّهَائَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى
 إِلَّا قَوْلَهُ الْمُتَنَاهِي إِلَى الْمُشْنِ. • فَوَدَّ: (وَضَمِّهِمَا) وَمِثْلُ ذَلِكَ الرُّمَانُ فَلَا يُبَاعُ بِعَصِهِ بِبَعْضِ اهـ ع شـ.

• فَوَدَّ: (السِّيَاقُ) أَيِ قَوْلُهُ: وَلَا يَتَمَرُّ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُبَسَّرُ الْخُ) وَكَالْبُسْرِ فِيمَا ذَكَرَ فِيهِ الْخِلَالُ وَالْبَلْعُ اهـ
 ع شـ. • فَوَدَّ: (وَلَا طَلْعٌ إِنَاثٌ) أَخْرَجَ طَلْعَ الذَّكَورِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَفِي الْحَاوِي لِلْمَاوَزْدِيِّ فِي بَيْعِ
 الطَّلَعِ بِالتَّمَرِ ثَلَاثَةُ أَوْجٍ أَصْحُهَا جَوَازُهُ فِي طَلْعِ الذَّكَورِ دُونَ الْإِنَاثِ اهـ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُعْلَمَ امْتِنَاعُ طَلْعِ
 الذَّكَورِ بِمِثْلِهِ فَتَأَمَّلْ اهـ سـ. • فَوَدَّ: (بِأَحَدِهَا) أَيِ الثَّلَاثَةِ وَهِيَ الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ وَالتَّمَرُ اهـ ع شـ.
 • فَوَدَّ: (فَالْتَقَضُ أَوْضَحُ الْخُ) أَيِ فَلِكُونِ التَّقْضِ مَعْلُومًا لِكُلِّ أَحَدٍ مُسْتَقْنٍ مِنْ أَنْ يُسَالَ عَنْهُ.

• فَوَدَّ: (بِكَسْرِ أَوَّلِهِ) أَيِ وَيَضُمُّ اهـ ع شـ.

• فَوَدَّ (سُيْ): (وَالْعِنْبِ الَّذِي لَا يَتَزَوَّبُ) أَيِ وَالرُّطْبِ الَّذِي لَا يَتَمَرُّ اهـ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَلَنْ نَوِزَ فِيهِمَا)
 أَيِ بَأَنَّ الْأَوَّلَ يَجُفُّ فِي الرُّوْمِ وَالثَّانِي فِي مِصْرَ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ الزَّمَنُ يُبَاعُ الْخُ) اعْتَمَدَ النَّهَائَةَ وَالْمُعْنَى
 أَيْضًا. • فَوَدَّ: (لَا يُسْتَنَى الْخُ) جَزَمَ بِهِ النَّهَائَةُ بِإِسْقَاطِ صِيغَةِ التَّجْرِيزِ وَالتَّمْرِ يَصِ ثَمَّ قَالَ وَلَوْ كَانَ فِيهِ مَائَتَةٌ
 لَجُفَّفَ اهـ قَالَ ع شـ قَوْلُهُ: لَجَفَّ قَالَ الزِّيَادِيُّ وَفِيهِ نَظَرُ اهـ أَقُولُ وَجْهَهُ أَنَّهُ إِذَا وَضِعَ عَلَيْهِ يُلْحَقُ خَرَجَ مِنْهُ

• فَوَدَّ: (وَلَا طَلْعٌ إِنَاثٌ) أَخْرَجَ طَلْعَ الذَّكَورِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَفِي الْحَاوِي لِلْمَاوَزْدِيِّ فِي بَيْعِ الطَّلَعِ
 بِالتَّمَرِ ثَلَاثَةُ أَوْجٍ أَصْحُهَا جَوَازُهُ فِي طَلْعِ الذَّكَورِ دُونَ الْإِنَاثِ اهـ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُعْلَمَ امْتِنَاعُ طَلْعِ الذَّكَورِ
 بِمِثْلِهِ فَتَأَمَّلْ.

لأنَّ رطوبته زَيْتُه وليس فيه مائِيَّةٌ أصلاً وظاهرُ المشي أنه لا عبرة بما يحِفُّ من نحو القثاء ويُوْجِهه بالنظر فيه للغالب لكن اعتَبَرَه جفَعُ مُتَقَدِّمُونَ وَرَجَحَهُ السَّبْكِيُّ (وفي قول) مُخْرَجُ (تكفي مُمَالَّةُ رُطْبًا) كاللبن ويُجَابُ بوضوح الفرقِ فعليه يُباعُ بعضُه ببعضِ وزناً وإنْ أمكنَ كَيْلُه. (ولا تكفي مُمَالَّةُ) الْمُتَوَلَّدِ مِنَ الْحَبِّ نحو (الدَّقِيقِ والسُّويْقِ) وهو دَقِيقُ الشَّعِيرِ والنَّشَا (والخُبْزِ) فلا يُباعُ شيءٌ منها بمثله ولا بأصله لِتَفَاوُتِ نَعْمَةِ الدَّقِيقِ وتأثيرِ نارِ الخُبْزِ بخلافه بخالته لأنها ليست رُبُوَّةٌ كَمُسُوسٍ لم يَبْقَ فيه لُبٌّ أصلاً (بل تُعْتَبَرُ الْمُمَالَّةُ فِي الْحُبُوبِ) الْمُتَنَاهِي جَفَافُهَا

ماءٌ حِرْفٌ يُشَاهَدُ اهـ. فُؤَدُ: (لأنَّ رطوبته زَيْتُه إلخ) قد يَمْنَعُ هذا الحَضَرُ وَثَقِي المائِيَّةُ عَنْهُ وَيُسَلِّمُهُ قَدْ يُقَالُ الْجَفَافُ عِبَارَةً عَنْ انْتِزَاعِ الرُّطُوبَةِ أَوْ قَلْبِهَا أَعْمٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَائِيَّةً أَوْ دُهْنِيَّةً وَلَمَلْ هذا وَجْهٌ حِكَايَتِهِ رَكَّابُهُ لَهُ بِقِيلٍ وَاللَّهِ أَعْلَمُ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. فُؤَدُ: (مِنْ نَحْوِ الْقَثَاءِ) أَيْ كَالْبَاذَنْجَانِ وَحُبِّ الرُّمَّانِ.

فُؤَدُ: (وَيُوجِهُ) أَيْ يُمَكِّنُ تَوَجُّهَهُ فَلَا يُنَافِي أَنْ مَا يَنْعَدُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ ع. ش. فُؤَدُ: (لكن اِعتَبَرَهُ) أَيْ مَا يَجِفُّ مِنْ نَحْوِ الْقَثَاءِ وَلَمْ يَخْرُجْ بِالْجَفَافِ عَنْ كَوْنِهِ مَطْعُومًا بِخِلَافِ الْقُرْعِ فَإِنَّهُ يَنْعَدُ جَفَافُهُ لَا يَصْلُحُ لِلْأَكْلِ وَإِنَّمَا يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى السَّابِحَةِ وَنَحْوِهَا اهـ ع. ش. فُؤَدُ: (وَرَجَحَهُ السَّبْكِيُّ) مُعْتَمَدٌ عَمِيرَةٌ اهـ ش.

فُؤَدُ (سُيِّ): (مُمَالَّةٌ) أَيْ مَا لَا جَفَافَ لَهُ. فُؤَدُ: (بِوضُوحِ الْفَرْقِ) وَهُوَ أَنَّ مَا فِيهِ مِنَ الرُّطُوبَةِ تَمْنَعُ الْعِلْمَ بِالْمُمَالَّةِ بِخِلَافِ اللَّبَنِ اهـ ع. ش. فُؤَدُ: (فعليه يُباعُ إلخ) تَفَرِّعٌ عَلَى الْقَوْلِ الْمُخْرَجِ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى الْجَوَابِ عَنْهُ. فُؤَدُ: (هُوَ دَقِيقُ الشَّعِيرِ) أَيْ أَوْ الْجَنْطَةِ عِبَارَةً بِالصَّبَاحِ وَالسُّويْقِ مَا يَغْمَلُ مِنَ الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ مَعْرُوفٌ اهـ وَفِي قَوْلِهِ يَغْمَلُ إِشْعَارٌ بَأَنَّهُ لَيْسَ عِبَارَةً عَنْ الدَّقِيقِ بِمُجَرَّدِ اهـ ع. ش. وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ دَقِيقُ الْمُقْلِيِّ مِنَ الشَّعِيرِ أَوْ الْجَنْطَةِ كَمَا قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ. فُؤَدُ: (وَالنَّشَا) بِالْقَضْرِ عَطَفٌ عَلَى الدَّقِيقِ. فُؤَدُ: (نَعُومَةُ الدَّقِيقِ) أَيْ وَنَحْوِهِ. فُؤَدُ: (بِخِلَافِهِ) أَيْ الدَّقِيقِ اهـ كَزْدِي وَيَجُوزُ كَوْنُ مَرْجِعِ الضَّمِيرِ قَوْلُهُ شَيْءٌ مِنْهَا كَمَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ أَوْ الْحَبِّ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُنْفَى عِبَارَتُهُمَا وَلَا يُبَاعُ جَنْطَةٌ مُقْلِيَّةٌ بِجَنْطَةٍ مُطْلَقًا لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِ النَّارِ فِيهَا وَلَا جَنْطَةٌ بِمَا يَتَّخِذُ مِنْهَا وَلَا بِمَا فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا يَتَّخِذُ مِنْهَا وَيَجُوزُ بَيْعُ الْحَبِّ بِالنَّخَالَةِ وَالْحَبِّ الْمُسُوسِ إِذَا لَمْ يَبْقَ فِيهِ لُبٌّ أَصْلًا لِأَنَّهُمَا غَيْرُ رِبُوبَيْنِ اهـ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: مِمَّا يَتَّخِذُ مِنْهَا ظَاهِرُهُ وَإِنْ قُلَّ جِدًّا وَعَلَيْهِ فَمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ خَلْطِ اللَّبَنِ أَوْ الْمَسَلِّ بِالنَّشَا لِيُغْمَلَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ الْمُسَمَّى بِالْحَلْوَى أَوْ الْهَيْطَلِيَّةِ فَيَبَيْعُهُ بِالْجَنْطَةِ بِاطِّلَ لِتَأْثِيرِ النَّارِ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ عَلَى مَنَهْجٍ قَالَ مَا نَعُهُ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْحَبِّ بِشَيْءٍ مِمَّا يَتَّخِذُ مِنْهُ كَالدَّقِيقِ بِمَا يَتَّخِذُ مِنْهُ كَالْحَلْوَى الْمَمْلُوءَةِ بِالنَّشَا وَالْمَسَلِّ اهـ. فُؤَدُ: (بِخَالَتِهِ) أَيْ الَّتِي لَمْ يَبْقَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الدَّقِيقِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ أَيْ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ كَمُسُوسٍ إلخ.

فُؤَدُ: (كَمُسُوسٍ) بِكَسْرِ الْوَاوِ وَلِأَنَّهُ فَعْلُهُ لَا زِمَ. فُؤَدُ: (الْمُتَنَاهِي جَفَافُهَا) قَدْ يُشْكِلُ اغْتِيَاؤُ الشَّاهِي هُنَا

فُؤَدُ: (الْمُتَنَاهِي جَفَافُهَا) انْظُرْ اغْتِيَاؤَ الشَّاهِي فِي الْحُبُوبِ كَالْجَنْطَةِ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ قِيلَ وَقَدْ يُعْتَبَرُ

الْمُنْقَاةُ مِنْ نَحْوِ تَبْنٍ وَزَوَانٍ (حَبًّا) لِتَحَقُّقِهَا فِيهَا حَيْثُ يُذَوَّبُ (و) تُعْتَبَرُ (فِي حُبُوبِ الدُّهْنِ كَالسَّمْسِمِ) بِكُسْرِ سِينِهِ (حَبًّا أَوْ دُهْنًا) أَوْ كُسْبًا خَالِصًا مِنْ نَحْوِ مِلْحٍ وَدُهْنٍ فَلَهُ حَالَاتُ كِمَالٍ فِيْبَاعٍ كُلِّ بِمِثْلِهِ لَا يَسْمِيَمُ بِشِيرِجٍ وَطَحِينَةٍ بِطَحِينَةٍ وَكُسْبٌ بِهِ دُهْنٌ بِمِثْلِهِ أَوْ بِطَحِينَةٍ أَوْ شِيرِجٍ لِأَنَّهُ مِنْ قَاعِدَةِ مُدِّ عَجْوَةٍ (و) تُعْتَبَرُ (فِي الْعَنْبِ زَيْبًا أَوْ غُلٍّ عَنْبٍ وَكَذَا الْعَصِيرِ) مِنْ نَحْوِ رُطْبٍ وَعَنْبٍ

بقوله قِيلَ وَقَدْ يُعْتَبَرُ الْكِمَالُ الْخُ بِخِلَافِ نَحْوِ الثَّمَرِ أَيْ فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ تَنَاهِي الْجَفَافِ لِأَنَّهُ مَكِيلٌ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ مُرَادُهُ بِنَحْوِ الثَّمَرِ الْمِشْمِشِ وَنَحْوُهُ مِمَّا لَا يَتَنَاهَى جَفَافُهُ عَادَةً بِخِلَافِ نَحْوِ الْبَرِّ لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ مَا مَرَّرَهُ أَيْضًا مِنْ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ التَّفَاوُتُ وَزَنَا بَعْدَ الْإِسْتِوَاءِ فِي الْكَيْلِ كَالْبَرِّ الصُّلْبِ بِالرَّخْوِ وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا الثَّمَرُ تَنَاهِي الْجَفَافِ فِي الْحَبِّ وَصَوْلُهُ إِلَى حَالَةٍ يَتَأْتَى فِيهَا إِدْخَاؤُهُ عَادَةً هَذَا وَبِعَارَةِ الْمَنْهَجِ وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الثَّمَرِ وَالْحَبِّ تَنَاهِي جَفَافِهِمَا انْتَهَى وَهِيَ ظَاهِرَةٌ فِي الْمُخَالَفَةِ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَكَتَبَ سَمِ عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ ضَابِطَ جَفَافِهِمَا أَنْ لَا يَظْهَرُ بَرِّوَالِ الرُّطْبَةِ الْبَاقِيَةِ أَثَرُ فِي الْمِكْيَالِ انْتَهَى وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا هَاهُنَا فِي قَوْلِهِ وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا الْخُ. ه. قَوْلُهُ: (وَزَوَانٍ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَالتِّي فِي أَصْلِ الشَّارِحِ زَاوٍنٌ بِتَقْدِيمِ الْآلِفِ فَلْيُحَرِّزْ وَمَا فِي النِّهَايَةِ هُوَ مَا فِي الرُّطْبَةِ الْبَاقِيَةِ أَثَرُ فِي وَضْبَةِ السِّدِّ السَّمُودِيِّ بِضَمِّ الزَّايِ وَالْهَمْزِ هَاهُنَا بِضَرْفٍ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا قَوْلُهُ: وَزَوَانٍ كَكِتَابٍ وَغُرَابٍ وَسَحَابٍ بِالْوَاوِ وَبِالْهَمْزَةِ وَتُسَمَّى السِّتَمَةُ عِنْدَ الشَّوَامِ وَهُوَ حَبٌّ يُشَبِّهُ الذَّخْرِيخَ أَوْ الْكُمُونَ إِذَا طُجِرَ مَعَ الْبَرِّ يَجْعَلُهُ مُرًّا ه. ه. قَوْلُهُ: (لِتَحَقُّقِهَا) أَيْ الْمُمَازِلَةِ ه. قَوْلُهُ: (حَيْثُ يُذَوَّبُ) أَيْ حِينَ الْجَفَافِ وَالْقِيَاءِ.

ه. قَوْلُهُ: (بِكُسْرِ سِينِهِ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْخُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ كُسْبًا) بِضَمِّ فَسُكُونِ. ه. قَوْلُهُ: (قُلَّةً) أَيْ لِلْسَّمْسِمِ. ه. قَوْلُهُ: (وَكُسْبٌ بِهِ دُهْنٌ) خَرَجَ مَا لَا دُهْنَ فِيهِ فَيَتَّبِعِي جَوَازُ بَيِّنِهِ بِالشَّيْرِجِ دُونَ السَّمْسِمِ وَالطَّحِينَةِ لِاشْتِمَالِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَيْهِ فَقِي شَرْحُ الْعُبَابِ وَفِي الْجَوَاهِرِ لَا يُبَاعُ طَحِينٌ أَوْ سَمْسِمٌ بِطَحِينٍ أَوْ كُسْبٍ وَكَذَا كُسْبُ الْجَوْزِ بِكُسْبِ الْجَوْزِ أَيْ إِنْ كَانَ فِيهِ خَلِيطٌ وَإِلَّا جَازَ قِيَاسًا عَلَى كُسْبِ السَّمْسِمِ وَالْكَلَامِ فِي كُسْبِ يَأْكُلُهُ الْآدَمِيُونَ كَكُسْبِ نَحْوِ السَّمْسِمِ بِخِلَافِ كُسْبِ نَحْوِ الْقَرْطُمِ فَإِنَّهُ غَيْرُ رِبَوِيٍّ وَفِي الرُّطْبِ وَالسَّمْسِمِ بِالشَّيْرِجِ وَبِالْكُسْبِ بَاطِلٌ هَاهُنَا بِعِبَارَةِ الْمُغْنِي أَمَّا كُسْبُ غَيْرِ السَّمْسِمِ وَاللُّوزِ الَّذِي لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْبَهَائِمُ كَكُسْبِ الْقَرْطُمِ أَوْ أَكْلِ الْبَهَائِمِ لَهُ أَكْثَرُ فَلَيْسَ بِرِبَوِيٍّ ه. ه. قَوْلُهُ: (بِهِ دُهْنٌ) أَيْ يُمَكِّنُ فَضْلُهُ هَاهُنَا ش.

ه. قَوْلُهُ (لِسِيٍّ) (وَكَذَا الْعَصِيرِ) فَيَجُوزُ بَيِّعَ الْعَصِيرِ بِمِثْلِهِ وَكَذَا بَيِّعَ عَصِيرِهِ أَيْ نَحْوِ الْعَنْبِ وَالرُّطْبِ بِخَلِّهِ

الْكِمَالُ أَوَّلًا بِخِلَافِ نَحْوِ الْقَمَرِ الْخُ وَفِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ كَفِيرُهُ مَا نَصَّهُ وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْقَمَرِ وَالْحَبِّ تَنَاهِي جَفَافُهُمَا بِخِلَافِ اللَّحْمِ لِأَنَّهُ مُوزُونٌ يَظْهَرُ أَثَرُهُ ه. ه. قَوْلُهُ: (وَكُسْبٌ بِهِ دُهْنٌ) خَرَجَ مَا لَا دُهْنَ فِيهِ فَيَتَّبِعِي جَوَازُ بَيِّنِهِ بِالشَّيْرِجِ دُونَ السَّمْسِمِ وَالطَّحِينَةِ لِاشْتِمَالِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَيْهِ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَفِي الْجَوَاهِرِ لَا يُبَاعُ طَحِينٌ أَوْ سَمْسِمٌ بِطَحِينٍ أَوْ كُسْبٍ وَكَذَا كُسْبُ الْجَوْزِ بِكُسْبِ الْجَوْزِ أَيْ إِنْ كَانَ فِيهِ خَلِيطٌ وَإِلَّا جَازَ قِيَاسًا عَلَى كُسْبِ السَّمْسِمِ وَالْكَلَامِ فِي كُسْبِ يَأْكُلُهُ الْآدَمِيُونَ كَكُسْبِ نَحْوِ السَّمْسِمِ بِخِلَافِ كُسْبِ نَحْوِ

ورثان وغيرها (في الأصح) لأن ما ذكر حالات كمال فيجوز بيع بعض كل منها ببعضه إلا نحو خل الثمر أو الزبيب لأن فيه ما يمنع العلم بالمثالة كما مر قال السبكي ومما أجزم به وإن لم أزه امتناع بيع الزبيب بخل العنب وإن كانا كامليين اه وهو بعد تسليمه وإلا فتجوز الشيخين بيع عصير العنب بخله متفاضلاً لأنهما جنسان لإفراط التفاوت في الاسم والصفة والمقصود يرده عجيب فإن هذا معلوم من قولهم لا يباع الشيء بما اتخذ منه الشايل للكمال وغيره والعنب والزبيب جنس واحد فالمشخذ من أحدهما كالمتخذ من الآخر.

متماثلاً على الأصح مغني وأسنى وهو مخالف لما سيذكره الشارح عن الشيخين. هـ فود: (إلا نحو خل) إلخ استثناء منقطع اه بصري. هـ فود: (إلا نحو خل الثمر إلخ) وحاصل مسألة الخلول أن يقال إن كان فيهما ماء افتتح بيع أحدهما بالآخر مطلقاً أي سواء كان من جنسه أم لا وإن كان في أحدهما فإن كان الآخر من جنسه افتتح وإلا فلا فعلى هذا يباع خل عنب بمثله وخل رطب بمثله وخل عنب بخل رطب وخل زبيب بخل رطب وخل تمر بخل عنب ويتفتح بيع خل عنب بخل زبيب وخل تمر بخل رطب وخل زبيب بخل تمر وخل تمر بمثله وخل زبيب بمثله زيادي اه ع ش. هـ فود: (كما مر) أي في شرح وإدقة الأصول إلخ. هـ فود: (وهو) خبره (عجيب). هـ وفود: (فتجوز إلخ) خبره (يرده) اه سم.

هـ فود: (كالمتخذ من الآخر) قال سم لا يخفى ما في هذا من التكلف والاستناد إليه في التعجب مما قاله السبكي من أنه لم يرده مما يتعجب منه ثم قال بعد أن أطال في بيان التكلف ما نصه على أن دعواه أن تجوز الشيخين المذكور يرده ما قاله السبكي عجيب بل لعله غفلة عن رد السبكي تجوز الشيخين المذكور كما في شرح الروض قال إنهما تبعاً ما رجحه الإمام وإن قضية كلام ابن الصباغ إنهما جنس

الفرط فإنه غير ربوي اه. وفي الروض والسيسم بالشيرج وبالكسب باطل اه. هـ فود: (وهو) خبره عجيب وقوله: فتجوز خبره يرده الآتي. هـ فود: (كالمتخذ من الآخر) لا يخفى ما في هذا من التكلف والاستناد إليه في التعجب مما قاله السبكي من أنه لم يره مما يتعجب منه ومما يقطع بالتكلف المذكور تجوز الشيخين المذكور إذ لو كان المتخذ من أحد المتجانسين كالمتخذ من الآخر بحيث يكون معه جنساً واحداً ما ساع لهما جعل خل العنب مع عصيره جنساً آخر مع اتخاذه من نفسه فتأمل على أن دعواه أن تجوز الشيخين المذكور يرده ما قاله السبكي عجيب بل لعله غفلة عن رد السبكي تجوز الشيخين المذكور كما في شرح الروض قال إنهما تبعاً ما رجحه الإمام وأن قضية كلام ابن الصباغ إنهما جنس واحد وأن هذا هو الأصح قال ولا يلزم من كونهما بحالة الكمال أن يكونا جنسين وقد صرح الرواني بدم جواز بيع الثمر بعصير الرطب وكذا بخله اه فكيف يرده على السبكي تجوز الشيخين مع رده له وتضحجه خلافه فتأمل ولا يخفى أن تجوز الشيخين المذكور قياسه تجوز بيع الثمر بعصير الرطب وخله خلافاً للرواني بل قد يقال قياسه أيضاً تجوز بيع الثمر بخله والزبيب بخله فليراجع.

(تنبيه) يُؤخذ من كلاميهما المذكور أن محل امتناع بيع الشيء بما أُتخذ منه ما لم يكونا كاملين أو يفترط التفاوت بينهما فيما ذكر (و) تُعتبر (في اللبن) أي في ماهية هذا الجنس المُشتمل على لبن وغيره (لَبَنًا أو سَمْنًا أو مَخِيضًا) بشرط أن يكون كُلُّ منها (صافيًا) مِنَ الماء مثلاً فيجوز بيع بعض أنواع اللبن الذي لم يُغْل بالنار ببعض كَيْلًا بعد سُكُونِ رَغْوَتِهِ وَإِنْ كَانَ الْخَائِزُ أَثْقَلَ وَزَنَا أَمَّا مَا فِيهِ مَاءٌ فَلَا يُبَاعُ.....

وَاحِدٌ وَأَنْ هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ اه فكيف يرد على السبكي تجويز الشيخين مع رده له وتصحيجه بخلافه فتأمل ولا يخفى أن تجويز الشيخين المذكور قياسه تجويز بيع الثمر بعصير الرطب وبخله خلافًا للروائي بل قد يقال قياسه أيضًا تجويز بيع الثمر بخله والزبيب بخله فليراجع اه. ة فود: (كاملين) قضيت أنه مع جواز بيع عصير العنب بخله يمتنع بيع العنب بخله مع أنه أبعد عن خله من عصيره عن خله اه سم. ة فود: (أي في ماهية) إلى قول المتن وإذا جمعت في النهاية إلا قوله على أن كُمُون إلى ثم جعل. ة فود: (أي في ماهية هذا الخ) إنما فسر به لئلا يسيب قوله بعد لبناً أو سَمْنًا الخ.

ة فود: (سني: لبناً) هو وما بعده حالان بتأويل الأول بياقياً على حاله والثاني بصائرًا سَمْنًا أو مَخِيضًا. ة فود: (من الماء مثلاً) عبارة المُعْنَى لَبَنًا خَالِصًا غَيْرَ مَشْرُوبٍ بِمَاءٍ أو انْقِصَ أو يُلَحُّ وغيره مُغْلَى بِالنَّارِ أو سَمْنًا خَالِصًا مُصْفًى بِشَمْسٍ أو نَارٍ فَإِنَّهُ لَا يَتَأَثَّرُ بِالنَّارِ تَأَثِيرَ انْقِصَادٍ وَتَقْصَانٍ أو مَخِيضًا صَافِيًا أَيْ خَالِصًا عَنِ الْمَاءِ وَالْمَخِيضُ مَا نَزَعَ زُبْدُهُ اه. ة فود: (الذي لم يُغْل بالنار) أي قَبِياعُ اللَّبَنِ الَّذِي لَمْ يُنَزَعْ زُبْدُهُ بِمِثْلِهِ وَلَا يُبَاعُ بِالسَّمَنِ وَلَا بِالزُّبْدِ وَلَا بِالْمَخِيضِ لِأَنَّهُ حَيْثُ يُذْ مِنْ قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجْوَةٍ لِأَنَّ اللَّبَنَ يَشْتَمِلُ عَلَى الْمَخِيضِ وَالسَّمَنِ وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ الزُّبْدُ بِالْمَخِيضِ لِاشْتِمَالِ الزُّبْدِ عَلَى سَمَنِ وَمَخِيضٍ لَكِنْ نَقَلَ سَمَ عَلَى مَنَهِجٍ عَنِ الْخَادِمِ عَنِ الْإِمَامِ جَوَازَهُ وَتَوَقَّفَ فِيهِ وَجَزَمَ الزَّيَادِيُّ بِمَا قَالَهُ الْإِمَامُ اه ع ش وَسَيَأْتِي عَنِ سَمِ تَوْجِيهِ عَدَمِ بَيْعِ الْمَخِيضِ بِالزُّبْدِ. ة فود: (وَإِنْ كَانَ الْخَائِزُ أَثْقَلَ) هُوَ بِالْمُثَلَّةِ مَا بَيْنَ الْحَلِيبِ وَالزَّائِبِ وَلَا يَضُرُّ فِي ذَلِكَ تَفَاوُتُ الْمَوْضِعِ فِي أَحَدِهِمَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ عَدَمِ الضَّرَرِ فِي الْخَائِزِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِعَدَمِ انْقِصَامِ شَيْءٍ إِلَيْهِ بَأَنْ ضَرَّ بِنَفْسِهِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ أَخَذًا وَمِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ لِمُخَالَطَةِ الْإِنْفِصَةِ الْخَ حَيْثُ جَعَلَ ذَلِكَ عِلَّةً لِلْبُطْلَانِ اه ع ش وَقَوْلُهُ: وَيَتَّبِعِي الْخَ قَدْ مَرَّ عَنِ الْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ.

ة فود: (أما ما فيه ماء) أَيْ مَثَلًا قَدْ خُلَّ فِيهِ مَا لَوْ خَلَطَ بِالسَّمَنِ غَيْرَهُ وَمِمَّا لَا يَقْصَدُ لِلْبَيْعِ مَعَ السَّمَنِ كَالدَّقِيقِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَخْلُوطِ بِهِ لَا بِمِثْلِهِ وَلَا بِدَرَاهِمٍ عَلَى مَا مَرَّ لَهُ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أو تَقْدَانِ. (فائدة): وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَنِ بَيْعِ الدَّقِيقِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى التُّخَالَةِ بِالدَّرَاهِمِ هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا لِاشْتِمَالِهِ عَلَى التُّخَالَةِ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْهُ بَأَنْ الظَّاهِرَ الصُّحَّةُ لِأَنَّ التُّخَالَهَ قَدْ تَقْصَدُ أَيْضًا لِلدُّوَابِّ وَنَحْوِهَا وَيُمْكِنُ تَمْيِيزُهَا مِنَ الدَّقِيقِ بِخِلَافِ اللَّبَنِ الْمَخْلُوطِ بِالْمَاءِ فَإِنَّ مَا فِي اللَّبَنِ مِنَ الْمَاءِ لَا يَقْصَدُ

ة فود: (كاملين) قضيت أنه مع جواز بيع عصير العنب بخله يمتنع بيع العنب بخله مع أنه أبعد عن خله من عصيره عن خله.

بمثله ولا بخالص وقِيْدَه السبكي وغيره بغير ماء يسير ويظهر حمله على يسير لا يؤثّر في الكيل. قال ويُعتبَر في المخيض الخالي من الماء أن لا يكون فيه زُبْد وإلا لم يُع بمثله ولا زُبْد ولا بسمن لأنه من قاعدة مُدَّ عَجْوَة لا لِقْدَم كماله اه.....

الانْتِفَاع به وحده الثَبَتُ لِمَعْدَرِ تَمْيِيزِه اه ع ش . قود: (بمثله ولا بخالص) قد يُشِيرُ بِصِحَّةِ بَيْعِهِ بِتَقْدِ مع أن اللَّبَنَ المشوبَ بالماءِ يَمْتَنِعُ بَيْعُهُ فَرَا جَعَه اه سم عبارة الرّشيدِي وع ش قوله: فلا يُباعُ بِمِثْلِه ولا بخالص أي ولا بغير ذلك كاللّزاهم كما مرّ في كلامه اه. قود: (على يسير لا يؤثّر إلخ) أي أو على شيء قصْدُ به حُمُوسَتُهُ لأنه من مَصَالِحِه على ما مرّ عن المرافِي اه ع ش . قود: (قال) أي السبكي . قود: (فيه زُبْد) أي مُتَمَيِّز لا كامن فاندَقَع قول الشارح الآتي على أن كُمُونَ إلخ فليَتَأَمَّل اه سم ويأتي عن البصري فيلّه وعن ع ش جواب آخر . قود: (ولا بزُبْد ولا بسمن لأنه إلخ) مفهومة أن المخيض إذا لم يكن فيه زُبْد جازَ بَيْعُهُ بِالزُّبْدِ وبالسمن وهو ظاهر في الثاني وقد صرّح في الرّوَضِ بأن السمن والمخيض جنسان دون الأول لأن الزُّبْدَ لا يَخْلُو عن المخيض فيكون من قاعدة مُدَّ عَجْوَة ثم رأيتُه في شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ أن علَّل امتناع بيع الزُّبْدِ بِالزُّبْدِ وبالسمن وبالسمن وبالسمن ما يَتَّخِذُ مِنْهُ بِقَوْلِه لأن الزُّبْدَ لا يَخْلُو عن قليل مخيض وهو يَمْنَعُ الْعِلْمَ بِالْمُمَاتِلَةِ قال وبه يُعْلَمُ ضَعْفُ قول الإمام يجوزُ اتِّفَاقًا بَيْعُ الزُّبْدِ بِالْمَخِيضِ مُتَقَاضِلًا انتهى نعم إن نُرْعَ ما في المخيض من الزُّبْدِ جازَ بَيْعُهُ بِسَمْنٍ ولو مُتَقَاضِلًا لأن أحدهما ليس أصلًا لِلْآخَرِ ولا مُشْتَمِلًا على بعضه بخلاف بَيْعِهِ بِالزُّبْدِ لاشْتِمَالِ الزُّبْدِ على بعض المخيض هذا هو الذي يَتَّجِهُ فَرَا جَعَه اه سم عبارة ع ش نصّها وَلَعَلَّه إنما لم يصحّ بيع المخيض بِمِثْلِه إلخ حيث لم يخلُ من الزُّبْدِ لأن مَخْضَه وإخراج الزُّبْدِ مِنْهُ أَوْرَثَ عَدَمَ الْعِلْمِ بِمِقْدَارِ ما بَقِيَ من الزُّبْدِ في المخيض وصيّر

قود: (بمثله ولا بخالص) قد يُشِيرُ بِصِحَّةِ بَيْعِهِ بِتَقْدِ مع أن اللَّبَنَ المشوبَ بالماءِ يَمْتَنِعُ بَيْعُهُ فَرَا جَعَه . قود: (فيه زُبْد) أي مُتَمَيِّز لا كامن فاندَقَع قول الشارح الآتي على أن كُمُونَ إلخ فليَتَأَمَّل . قود: (ولا بزُبْد ولا بسمن) مفهومة أن المخيض إذا لم يكن فيه زُبْد جازَ بَيْعُهُ بِالزُّبْدِ وبالسمن وهو ظاهر في الثاني وقد صرّح في الرّوَضِ بأن السمن والمخيض جنسان دون الأول لأن الزُّبْدَ لا يَخْلُو عن المخيض فيكون من قاعدة مُدَّ عَجْوَة ثم رأيتُه في شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ أن علَّل امتناع بيع الزُّبْدِ بِالزُّبْدِ وبالسمن وبالسمن وبالسمن ما يَتَّخِذُ مِنْهُ بِقَوْلِه لأن الزُّبْدَ لا يَخْلُو عن قليل مخيض وهو يَمْنَعُ الْعِلْمَ بِالْمُمَاتِلَةِ قال وبه يُعْلَمُ ضَعْفُ قول الإمام يجوزُ اتِّفَاقًا بَيْعُ الزُّبْدِ بِالْمَخِيضِ مُتَقَاضِلًا اه نعم إن نُرْعَ ما في المخيض من الزُّبْدِ جازَ بَيْعُهُ بِسَمْنٍ ولو مُتَقَاضِلًا لأن أحدهما ليس أصلًا لِلْآخَرِ ولا مُشْتَمِلًا على بعضه بخلاف بَيْعِهِ بِالزُّبْدِ لاشْتِمَالِ الزُّبْدِ على بعض المخيض هذا هو الذي يَتَّجِهُ فَرَا جَعَه وفي شَرْحِ الْعُبَابِ أيضًا ما نصّه مع منته وبُيَاعِ مَخِيضِهِ بِمَخِيضِهِ ومَخِيضِهِ بِحَلِيهِ ورأيتُه وحامِيضِه إن لم يُقَلَّ أحدهما بالتار ولم يَخْتَلِطَ بِأَحَدِهِمَا في الأولى وبالمخيض في الثانية ماء اه باختصار فإن كان الفرض أن الزُّبْدَ كامن في المخيض لم يَتَمَيِّز ولم يَنَزَعْ فَجَمِيعُ ما ذَكَرَه واضح ثم قال رأيتُه يعني الأذرعِي قال بَعْدَ ذلك كالسبكي لا يُباعُ مَخِيضُ بَزُبْدِ

وفيه نظر إذ المخيض اسم لما نزع زبده فلا يحتاج لما ذكره على أن كُمون الزبد في اللبن باللبن لا يُعتَبَر ككُمون الشيرج في السُمسِم بالسُمسِم ثم جعل المثنى له قَسِمًا لِلْبَن مع أنه قَسَم منه المراد أنه باعتبار ما حدث له مِنَ المَخْضِ صارَ كأنه قَسِمٌ وإن كان في الحقيقة قَسِمًا فاندفع اعتراض جَمْعِ مِنَ الشُّرَاحِ بذلك (ولا تكفي المماثلة في سائر أي باقي أحواله

الزبد الكامن فيه كالمُتَفَصِّل فَأَمَّا هُوَ بِهِ يَنْدَفِعُ قولُ الشارح الآتي على أن كُمونَ الخ. هـ. فود: (وفيه نظر إذ المخيض الخ) لك أن تقول المخيض ما مَخَضَ حَتَّى يَتَمَيَّزَ زُبْدُهُ عَنْ بَقِيَّةِ أَجْزَائِهِ ثُمَّ قد يُنْزَعُ الزُّبْدُ عَنْهُ وَيُفْصَلُ بِالْفِعْلِ وقد لا وَيُفْرَضُ اغْتِيَابُ التَّرْعِ فِي مَفْهُومِ المَخِيضِ فَقَدْ تَبَيَّنَ مِنَ الزُّبْدِ أَجْزَاءُ سِيرَةٍ إِذَا لم يُبَالِغْ فِي تَصْفِيَّتِهِ بَنَحْوِ خِرْقَةٍ فَيَكُونُ ذَلِكَ مَحْمَلُ كَلَامِ السُّبْكِيِّ نَعَمْ يَتَّبَعِي أَنْ يُنْظَرَ فِيمَا لو قُلْتَ تِلْكَ الأجزاء الباقية جدًا فهل يُغْتَرُ كَيْسِيرُ المَاءِ أَوْ يُفَرَّقُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي التَّخْفِيفِ فِي بَيْعِ بَرِّ بِشَعِيرٍ وَبِكُلِّ مِنْهُمَا حَبَاتٍ مِنَ الْآخِرِ سِيرَةٍ وَمَا يَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ فِي بَيْعِ خُبْزِ الْبُرِّ بِخُبْزِ الشَّعِيرِ اهـ سَيِّدٌ عَمَرُ. هـ. فود: (لما ذكره) أي لَأَن مَا فِيهِ زُبْدٌ لَا يُسَمَّى مَخِيضًا وَعَلَيْهِ فَالْمُنَازَعَةُ فِي مُجَرَّدِ ذِكْرِهِ لَا فِي الْحُكْمِ وَالْأَمْتَلُومُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَقَدْ يُقَالُ ذَكَرَهُ لِئَلَّا يَتَوَهَّمَنَّ أَنَّ الْمُرَادَ مُعْظَمُ الزُّبْدِ بَحَيْثُ يُسَمَّى الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْقَلِيلِ مِنْهُ مَخِيضًا اهـ ع. ش. هـ. فود: (على أن كُمونَ الزبد الخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ لِأَنَّهُ حَالَةُ كُمُونِ الزُّبْدِ فِيهِ وَعَدَمُ تَمَيُّزِهِ عَنْ بَقِيَّةِ الْأَجْزَاءِ رَائِبٌ لَا مَخِيضٌ وَأَمَّا بَعْدَ مَخْضِهِ فَقَدْ تَمَيَّزَ الزُّبْدُ وَخَرَجَ عَنِ الْكُمُونِ فَصَارَ كَشِيرَجٍ مُخْتَلِطٍ بِكُسْبٍ لَمْ يَفْصَلْ عَنْهُ لَا كَشِيرَجٍ كَامِنٍ فِي سَمْسِمٍ فَتَأْمَلْ اهـ سَيِّدٌ عَمَرُ. هـ. فود: (جعل المثنى) أي المَخِيضُ كُزْدِيٌّ وَع. ش. هـ. فود: (صار كأنه قَسِمٌ) وَأَيْضًا فَالْمُرَادُ بِاللَّبَنِ الْقَسِمُ الْبَاقِي بِحَالِهِ وَبِالْمَقْسَمِ الْأَعْمِ اهـ سَم وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ جَوَابِ الشَّارِحِ. هـ. فود: (هذا) مَحَلُّهُ قُبِيلٌ مَا يَأْتِي قَوْلُهُ: كَالدَّبْسِ (وَمَخِيضٍ) فَإِذَا امْتِنَاعُ بَيْعِ اللَّبَنِ بِالمَخِيضِ وَخِلَافُهُ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُبَاعُ مَخِيضُهُ بِمَخِيضِهِ وَمَخِيضُهُ بِحَلِيهِ وَرَائِهِ وَحَاطِضُهُ إِنْ لَمْ يُغَلَّ أَحَدُهُمَا بِالتَّارِ وَلَمْ يَخْتَلِطْ بِأَحَدِهِمَا فِي الْأَوَّلَى وَبِالمَخِيضِ فِي الثَّانِيَةِ مَا أَنتَهَى إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا هُنَا عَلَى مَخِيضٍ نَزَعَ زُبْدُهُ وَذَلِكَ عَلَى مَا زُبْدُهُ كَامِنٌ فِيهِ اهـ سَم.

بِمَثْلِهِ وَلَا بَرُّبْدٍ وَلَا بِسَمْنٍ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِنْ قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجْوَةٌ اهـ وَقِيَاسُ امْتِنَاعِ المَخِيضِ بِزُبْدِهِ بِمَثْلِهِ لِكُونِهِ مِنْ قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجْوَةٌ امْتِنَاعُ المَخِيضِ بِزُبْدِهِ بِاللَّبَنِ لِأَنَّ امْتِنَاعَهُ بِمَثْلِهِ لَيْسَ إِلَّا لِيَتَمَيَّزَ سَمْنُهُ وَتَمَيُّزُ أَحَدِ الْجَنْسَيْنِ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ كَافٍ فِي قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجْوَةٌ لَكِنْ مَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَازِ بَيْعِ المَخِيضِ بِمَثْلِهِ وَبِالحَلِيبِ وَغَيْرِهِ يُخَالِفُ هَذَا الَّذِي نَقَلَهُ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ إِنْ كَانَ مَفْرُوضًا فِي مَخِيضٍ بِزُبْدِهِ فَإِنْ كَانَ مَفْرُوضًا فِي مَزْجٍ الزُّبْدِ خَالَفَ بِالنَّسْبَةِ لِيَتِمَّ بِاللَّبَنِ قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ كَغَيْرِهِ وَلَا اللَّبَنُ بِمَا يُتَّخَذُ مِنْهُ كَسَمْنٍ وَمَخِيضٍ اهـ وَسَيَأْتِي هَذَا فِي كَلَامِهِ هُنَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَفْرُوضًا فِي مَخِيضٍ بِزُبْدِهِ لَكِنْ لَمْ يَتَمَيَّزَ زُبْدُهُ بَلْ هُوَ كَامِنٌ فِيهِ. هـ. فود: (صار كأنه قَسِمٌ) وَأَيْضًا فَالْمُرَادُ بِاللَّبَنِ الْقَسِمُ الْبَاقِي بِحَالِهِ وَبِالْمَقْسَمِ الْأَعْمِ.

كالبجنين والأقيط) والمصل والزبد لمخالطة الإنفحة أو الملح أو الدقيق أو المخيض فلا يجوز بيع كل منها بمثله ولا بخالص للجهل بالمثالة ولا بيع زبد بسمن ولا لبن بما أتخذ منه كسمن ومخيض.

(ولا تكفي مثالة ما أئزث فيه النار بالطبخ) كاللحم (أو القلي) كالسمنيم (أو الشني) كالبيض أو المقد كالذنبس والشكر والفانيد واللبا فلا يُباع بعض منها بمثله للجهل بالمثالة باختلاف

• قوله (سني): (كالبجنين) بإسكان الباء مع تخفيف التون وبضمها مع تشديد التون ويدونه نهاية ومغني.
• قوله: (والمضل) إلى قول المتن وإذا جمعت في المغني. • قوله: (والمضل) المضل والمضالة ما سأل من الأقط إذا طبخ ثم عصير زيادي اهرع ش زاد الكزدي والخائر اللبن القليط والمخيض اللبن الذي أخذ زبده اه. • قوله: (لمخالطة الإنفحة الخ) نشر على ترتيب ألف والإنفحة بكسر الهزة وفتح الفاء ويقال منفحة بكسر الميم مع فتح الفاء شيء يؤخذ من كرش الجدي مثلاً أضفر ما دام يرضع فيوضع على اللبن فيجمد. • قوله: (أو الدقيق) كأن مراده به فتات لطيف يحصل من اللبن عند جعله في الحصر واردة جعله جبناً وقال شيخنا العزيزي المراد دقيق البر لأن الأقط لبن يضاف إليه دقيق فيجمد فإذا وضع على الحصر التي يعضر عليها سأل منه المضل مخلوطاً بالدقيق اه بجزيم. • قوله: (ولا بخالص) أي بلبن خالص • وقوله: (ولا بيع زبد بسمن) أي ولا بيع سمن بجبن اهرع ش قال البجزيمي واعتد البابلي صحة بيع الزبد بالدرهم تبعاً لشيخه بعد إفتائه بالمنع اه. • قوله: (كالذنبس) بكسر الذال وسكون الباء وبكسرتين غسل الثمر وغسل التخل قاموس وفي المختار أنه عصير الرطب وقيل عصير العنب إذا طبخ وهو المعروف عند أهله اه ع ش. • قوله: (والفانيد) وهو غسل القصب المسمى بالمرسل اه مغني. • قوله: (والسكر) وفي الروض وللمنفود بالتار كالسكر والفانيد واللبا حكم المطبوخ وفي شرحه فلا يُباع شيء منها بمثله ولا بأضله ولا بسائر ما يتخذ من أضله اه وقضيته امتناع بيع السكر بالفانيد لأنه متخذ من أضله وهو القصب لكن يخالف قول الروض بعد ذلك والسكر

• قوله: (ومخيض) أفاد امتناع بيع اللبن بالمخيض ويخالفه ما مر عن شرح العباب إلا أن يُعمل هذا على مخيض نزع زبده وذاك على ما زبده كامن فيه. • قوله: (كالذنبس) قال في الروض وللمنفود بالتار كالسكر والفانيد واللبا حكم المطبوخ قال في شرحه فلا يُباع شيء منها بمثله ولا بأضله ولا بسائر ما يتخذ من أضله اه وقضيته امتناع بيع السكر بالفانيد لأنه متخذ من أضله وهو القصب لكن هذا يخالف قول الروض بعد ذلك والسكر والفانيد جسان اه إذ قضية كونهما جنسين جواز بيع أحدهما بالآخر لعدم اشتراط المثالة في الجنسين فلا يضر تأثير التار اللهم إلا أن يلتزم أن أضل أحدهما غير أضل الآخر أخذاً من تقليل شرحه وكونهما جنسين بقوله لا اختلاف قصبيهما لأن الفانيد يتخذ من قصب قليل الحلاوة كأعالي الميدان والسكر يطبخ من أسافلها وأزاسطها لشدته خلالاتها اه وكل منهما لا يصدق عليه أنه متخذ من أضل الآخر لاختلاف أضلهما فليتامل.

تأثير النار فيها وإنما صبح السلم في نحو هذه الأربعة للطفافة ناراها أي انضباطها لأنه أوسع وخرج بالطبخ وما بعده الغلي في الماء فيباع ماء مغلي بمثله (ولا يضر تأثير تمييز) بالنار (كالمسل والشمع) يميزان بها عن الشمع واللبن فيباع كل منهما بمثله بعد التمييز لا قبله للجهل بالمثالة وفي الجواهر لو عقدت النار أجزاء الشمن أي إن تصور ذلك لم يبع بعضه ببعض (وإذا جمعت الصفقة) أي عقد البيع سمي بذلك لأن كلاً من العاقدين كان يصفق يداً الآخر عند البيع وخرج بهذا تعدُّها بتفصيل الشمن.....

والفائدة جنسان اه إذ قضيت كونهما جنسين جواز بيع أحدهما بالآخر لعدم اشتراط المثالة في الجنسين فلا يضر تأثير النار اللهم إلا أن يلتزم أن أصل أحدهما غير أصل الآخر أخذاً من تغليب شرجه كونهما جنسين باختلاف قصبيهما لأن الفانيد يتخذ من قصب قليل الحلاوة كعالي العيدان والسكر يطلع من أسافلها وأوساطها لشدّة خلّاتهما انتهى وكلُّ منهما لا يصدق عليه أنه متخذ من أصل الآخر لاختلاف أصلهما فليأمل اه سم. ة فؤد: (في هذه الأربعة) أي الدبس إلخ اه ع ش.

ة فؤد: (للطفافة إلخ) علة للصحة ة فؤد: (لأنه أوسع) علة الصحة للطفافة اه سم أي علة لعلية اللطفافة للصحة واقتصر المغي في العلة الثانية وعطفها النهاية على الأولى وكلُّ منهما أظهر وأحسن مما سلّكه الشارح. ة فؤد: (الغلي في الماء إلخ) عبارة النهاية والمغي ما أثرت أي النار فيه الحرارة فقط كالماء المغلي فيباع اه. ة فؤد: (سني: كالمسل إلخ) أي والذهب والفضة فإن النار فيهما لتمييز الغش وهي لطيفة بزيادة ومغي. ة فؤد: (لو عقدت النار) يتأى مثله في العسل وتصوره ظاهر اه سيد عمر.

ة فؤد: (أي عقد البيع) إلى قوله وإنما لم تجر في بيع قرس في النهاية وكذا في المغي إلا قوله وبحث إلى المتي وقوله: ومن زعم إلى ومثل ذلك. ة فؤد: (أي عقد البيع) عبارة المغي أي البيعة سمي بذلك لأن أحد المتبايعين يصفق يده على يد الآخر في عادة العرب اه. ة فؤد: (يصفق) بأنه ضرب مختار اه ع ش. ة فؤد: (هذا) أي يجمع الصفقة المفيد لوخدة العقد. ة فؤد: (تعدُّها بتفصيل الشمن) لا يقال يؤخذ من ذلك أن لبيع الدينار بفضة وقلوس صورتين إحداهما أن يقول بعتك هذا الدينار بكذا فضة وكذا قلوساً وهذه الصورة باطلة وهي من هذه القاعدة والثانية أن يقول بعتك نصفه بكذا فضة ونصفه بكذا قلوساً وهذه الصورة صحيحة وهي خارجة عن القاعدة بتعدّد العقد لانا نقول هذا الأخذ ممنوع، بل

ة فؤد: (للطفافة) علة للصحة وقوله: لأنه وسع علة الصحة للطفافة.

ة فؤد: (سني: ولا يضر تأثير تمييز) عبارة الرّوض ولا يضر العرض على النار للتصفية ولو علا وميأره الوزن اه وقوله: وميأره قال في شرجه أي المروض على النار للتصفية انتهى وما اقتضاه من أن الشمن المائع المروض ميأره الوزن موافق لما قدّمه من قوله ويأع الشمن بالشمن وزناً بخلاف قول البقوي الذي استحسنه في الشرح الصغير أن المعتبر في مائع الشمن هو الكيل وما قاله البقوي هو المعتد. ة فؤد: (تعدُّها بتفصيل الشمن) لا يقال يؤخذ من ذلك أن لبيع الدينار بفضة وقلوس صورتين

كَيْفَتُكَ هَذَا بِهَذَا وَهَذَا بِهَذَا فَلَا تَجْرِي فِيهِ الْقَاعِدَةُ الْآتِيَةُ بِخِلَافِهِ بِتَعَدُّ الْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرِي وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ نِيَّةَ التَّفْصِيلِ كَذِكْرِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ أَقْرَاهُ جَمَعَ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ نَقْدَانِ مُخْتَلِفَيْنِ لَمْ تَكْفِ نِيَّتُهُمَا أَحَدَهُمَا وَلَا يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ صِحَّةُ الْبَيْعِ بِالْكَفَايَةِ لِأَنَّهُ يُتَقَرَّرُ فِي الصَّيْغَةِ مَا لَا يُتَقَرَّرُ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ. (رَبُوبِيًّا) وَاحِدًا أَيْ مُتَّحِدًا الْجِنْسِ (مِنْ الْجَانِبَيْنِ) وَلَوْ ضَمْنِيًّا كَيْسَمِيمٍ بِذَهْنِهِ لِأَنَّ بُرُوزَ مِثْلِ الْكَائِمِينَ فِيهِ يَفْتَضِي اعْتِبَارَ ذَلِكَ الْكَائِمِينَ بِخِلَافِهِ بِمِثْلِهِ فَإِنَّهُ مُسْتَرَرٌّ فِيهِمَا فَلَا دَاعِيَ لِنَقْدِيرِ بُرُوزِهِ وَمَرَّ أَنَّ الْمَاءَ رَبُوبِيًّا لَكُنْهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَقْصُودِ دَارٍ بِهَا يَقْرَأُ مَاءً عَذْبَ

كِلْتَا الصُّورَتَيْنِ خَارِجَتَانِ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ لِأَنَّ الْمَقْدَرِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا لَمْ يَجْمَعْ جِنْسًا وَاحِدًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ لِاخْتِلَافِ جِنْسِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَمْ يُشْتَرَطِ التَّمَاثُلُ فِي بَيْعِ إِحْدَاهُمَا بِالْآخَرِ فَالصَّوَابُ هُوَ الصَّحَّةُ فِي الصُّورَتَيْنِ نَعَمْ لَوْ بَاعَ نِصْفًا فِضَّةً بِعُثْمَانِيٍّ فِضَّةً وَعُثْمَانِيٍّ فُلُوسًا فَالْوَجْهَ أَخَذًا مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ هُوَ الْبُطْلَانُ لِأَنَّ الْمَقْدَرِ جَمَعَ جِنْسًا وَاحِدًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَهُوَ الْفِضَّةُ وَانْتَضَمَ إِلَيْهِ شَيْءٌ آخَرُ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ وَهُوَ الْفُلُوسُ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَ نِصْفَ النُّصَبِ بِعُثْمَانِيٍّ فِضَّةً وَنِصْفَهُ الْآخَرَ بِعُثْمَانِيٍّ فُلُوسًا وَمِثْلُ نِصْفِ النُّصَبِ الْعُثْمَانِيٍّ الْفِضَّةَ فِي الْقَدْرِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ لَتَعَدُّ الْمَقْدَرِ مَعَ وُجُودِ شُرُوطِ الرِّبَا فِي أَحَدِ الْمَقْدَرَيْنِ الَّذِي هُوَ عَقْدُ الرُّبُوبِيِّ وَيَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِي بَيْعِ دِينَارٍ كَبِيرٍ بِدِينَارٍ صَغِيرٍ وَفِضَّةً فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَمِّ وَأَقْرَأِ النَّهَايَةَ بَطْلَانِ الصُّورَةِ الْأُولَى كَمَا بَأْتِي. • فَوَدَّ: (كَيْفَتُكَ هَذَا بِهَذَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِأَنَّهُ جَعَلَ فِي بَيْعِ مُدٍّ وَدِرْهَمٍ بِمِثْلِهِمَا الْمُدُّ فِي مُقَابِلَةِ الْمُدِّ أَوْ الدِّرْهَمُ وَالدِّرْهَمُ فِي مُقَابِلَةِ الدِّرْهَمِ أَوْ الْمُدُّ أَه. • فَوَدَّ: (فَلَا تَجْرِي فِيهِ الْخ) أَيْ فَيَصِحُّ الْمَقْدَرُ نِهَائَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَنَّ نِيَّةَ التَّفْصِيلِ الْخ) أَيْ فَيَصِحُّ الْمَقْدَرُ مَعَ التِّيَةِ أَه ع ش. • فَوَدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيْ عَلَى عَدَمِ الصَّحَّةِ مَعَ التِّيَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ ضَمْنِيًّا) أَيْ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَقَطْ أَه رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيْ السَّمِيمِ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ بِخِلَافِهِ بِمِثْلِهِ. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ) أَيْ الْكَائِمِينَ. • فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيْ فِي الْجَانِبَيْنِ. • فَوَدَّ: (وَمَرَّ أَنَّ الْمَاءَ رَبُوبِيًّا) قَالَ سَمِّ عَلَى حَجٍّ حَرَّزَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ

إِحْدَاهُمَا أَنْ يَقُولَ بَعْتُكَ هَذَا الدِّينَارَ بِكَذَا فِضَّةً وَكَذَا فُلُوسًا أَوْ صَارَ فَتَكُهُ بِكَذَا فِضَّةً وَكَذَا فُلُوسًا وَهَذِهِ الصُّورَةُ بَاطِلَةٌ وَهِيَ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَالثَّانِيَةُ أَنْ يَقُولَ بَعْتُكَ نِصْفَهُ بِكَذَا فِضَّةً وَنِصْفَهُ بِكَذَا فُلُوسًا وَهَذِهِ الصُّورَةُ صَحِيحَةٌ وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنْ الْقَاعِدَةِ بِتَعَدُّ الْمَقْدَرِ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا الْأَخَذُ مَمْنُوعٌ بَلْ كِلْتَا الصُّورَتَيْنِ خَارِجَتَانِ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ لِأَنَّ الْمَقْدَرِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا لَمْ يَجْمَعْ جِنْسًا وَاحِدًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ لِاخْتِلَافِ جِنْسِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلِذَا لَمْ تُشْتَرَطِ الْمُتَمَاثِلَةُ فِي بَيْعِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ فَالصَّوَابُ هُوَ الصَّحَّةُ فِي الصُّورَتَيْنِ نَعَمْ لَوْ بَاعَ نِصْفًا فِضَّةً بِعُثْمَانِيٍّ فِضَّةً وَعُثْمَانِيٍّ فُلُوسًا فَالْوَجْهَ أَخَذًا مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ هُوَ الْبُطْلَانُ لِأَنَّ الْمَقْدَرِ جَمَعَ جِنْسًا وَاحِدًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَهُوَ الْفِضَّةُ وَانْتَضَمَ إِلَيْهَا شَيْءٌ آخَرُ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ وَهُوَ الْفُلُوسُ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَ نِصْفَ النُّصَبِ بِعُثْمَانِيٍّ فِضَّةً وَنِصْفَهُ الْآخَرَ بِعُثْمَانِيٍّ فُلُوسًا وَمِثْلُ نِصْفِ النُّصَبِ الْعُثْمَانِيٍّ الْفِضَّةَ فِي الْقَدْرِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ لَتَعَدُّ الْمَقْدَرِ مَعَ وُجُودِ شُرُوطِ الرِّبَا فِي أَحَدِ الْمَقْدَرَيْنِ الَّذِي هُوَ عَقْدُ الرُّبُوبِيِّ وَيَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِي بَيْعِ دِينَارٍ كَبِيرٍ بِدِينَارٍ صَغِيرٍ وَفِضَّةً فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَمَرَّ أَنَّ الْمَاءَ رَبُوبِيًّا

يَبَيْتُ بِمِثْلِهَا مَقْصُودٌ تَبَعًا فَلَمْ تَجْرَ فِيهِ الْقَاعِدَةُ الْآتِيَةُ لِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي بَابِ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالشَّارِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لِدُخُولِهِ فِي بَيْعِ دَارٍ بِهَا بَثْرُ مَاءٍ وَإِلَّا لَمْ يَصْغَحْ لاختلاطِ الْمَاءِ الْمَوْجُودِ لِلْبَائِعِ بِالْحَادِثِ لِلْمُشْتَرِي. وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ كَلَامَهُمْ ثُمَّ إِنَّمَا هُوَ فِي بَثْرِ مَاءٍ مَبِيعَةٍ وَحْدَهَا لِأَنَّ مَاءَهَا حَبِيزٌ مَقْصُودٌ فَقَدْ وَهَمَ بَلْ صَرَّحُوا بِمَا ذَكَرْنَاهُ الْمَعْلُومُ مِنْهُ أَنَّ التَّابِعَ هُنَا وَهُوَ مَا لَا يُقْصَدُ بِالشَّقَابَةِ مَعْنَاهُ غَيْرُ التَّابِعِ ثُمَّ وَهُوَ مَا يَكُونُ جُزْءًا أَوْ مُتَرْتِلًا مُتَرْتِلَةً وَمِثْلُ ذَلِكَ بَيْعُ بَرٍّ بِشَعِيرٍ وَفِي كُلِّ حَبَابٍ مِنَ الْآخِرِ قَلِيلَةٌ بِحَيْثُ لَا تُقْصَدُ بِالْإِخْرَاجِ وَبَيْعُ دَارٍ فِيهَا مَعْدِنٌ ذَهَبٌ مِثْلًا جِهْلَاهُ بِذَهَبٍ لِأَنَّهُ حَبِيزٌ تَابِعٌ لِمَقْصُودِهَا فَصَحَّ وَقَوْلُهُمْ لَا أَثَرُ لِلْجَهْلِ

الْقُبَابِ أَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ بَيْعِ خُبْزِ الْبُرِّ بِخُبْزِ الشَّعِيرِ وَإِنْ اشْتَمَلَ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى مِلْحٍ وَمَاءٍ لَا سِتْهْلَاكِهَمَا فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَهْ أَقُولُ قَدْ تُشْكِلُ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ الْخُلُولِ حَيْثُ قَالُوا فِيهَا مَتَى كَانَ فِيهَا مَاءٌ إِنْ امْتَنَعَ بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ مُطْلَقًا مِنْ جَنْبِهِ أَوْ غَيْرِهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَاءَ فِي الْخُبْزِ لَا وَجُودَ لَهُ الْبَيِّنَةُ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ جَمْعُ أَجْزَاءِ الدَّقِيقِ بِخِلَافِ الْخَلِّ فَإِنَّ الْمَاءَ مَوْجُودٌ فِيهِ بَعْنِيَةً وَإِنَّمَا تَغْيَرَتْ صِفَتُهُ بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فَلَمْ تَضْمَحِلْ أَجْزَاؤُهَا أَهْ ش. قُودُ: (فَلَمْ تَجْرَ فِيهِ) أَيِ فِي بَيْعِ الدَّارِ الْمَذْكُورِ.

قُودُ: (لِذَلِكَ) أَيِ التَّبَعِيَّةِ. قُودُ: (كَمَا ذَكَرُوهُ الْخ) تَعْلِيلُ لِكَوْنِ الْمَاءِ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ. قُودُ: (أَنَّهُ الْخ) بَيَانٌ لِمَا عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَا يُنَافِي كَوْنُهُ تَابِعًا بِالْإِضَافَةِ كَوْنُهُ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ حَتَّى يُشْتَرَطَ التَّعَرُّضُ لَهُ فِي الْبَيْعِ لِيَدْخُلَ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَابِعٌ بِالْإِضَافَةِ اغْتَفِرَ مِنْ جِهَةِ الرِّبَا وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ اغْتَفِرَ التَّعَرُّضُ لَهُ فِي الْبَيْعِ لِيَدْخُلَ فِيهِ أَه. قُودُ: (لِدُخُولِهِ) أَيِ الْمَاءِ الْمَوْجُودِ. قُودُ: (لِلْبَائِعِ) نَعَتْ لِلْمَوْجُودِ. رُودُ: (لِلْمُشْتَرِي) نَعَتْ لِلْحَادِثِ. قُودُ: (إِنْ كَلَامَهُمْ ثُمَّ) أَيِ فِي بَابِ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالشَّارِ. قُودُ: (وَخِذْهَا) أَيِ بَدْوِ الدَّارِ. قُودُ: (بِمَا ذَكَرْنَاهُ) وَهُوَ قَوْلُهُ: إِنَّهُ يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ الْخ.

قُودُ: (أَنَّ التَّابِعَ هُنَا) أَيِ فِي دَارٍ بِهَا بَثْرُ مَاءٍ عَذْبٍ يَبَيْتُ بِمِثْلِهَا. قُودُ: (مَضَاهُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ. قُودُ: (وَهُوَ) أَيِ التَّابِعِ ثُمَّ. رُودُ: (جُزْءًا) أَيِ كَالسَّقْفِ. رُودُ: (أَوْ مُتَرْتِلًا مُتَرْتِلَةً) أَيِ كِمِفْتَاحِ الْغُلَقِ بِخِلَافِ الْمَاءِ فَلَا يَدْخُلُ فِي مُسَمًّى الدَّارِ مِثْلًا فَلَا بُدَّ مِنَ التَّصَدُّعِ عَلَيْهِ أَهْ رَشِيدِي. قُودُ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ) أَيِ فِي الصُّحَّةِ أَهْ ش. قُودُ: (وَفِي كُلِّ الْخ) أَيِ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا حَبَابَاتُ الْخِ نِهَابَةً وَمُغْنِي. قُودُ: (بِحَبَابَةٍ لَا يُقْصَدُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ بِحَيْثُ لَا يُقْصَدُ تَمْيِيزُهَا لِئُسْتَعْمَلَ وَخِذْهَا وَإِنْ أَثَرَتْ فِي الْكِبَالَيْنِ أَه.

الْخ) حَرَّرَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْقُبَابِ أَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ بَيْعِ خُبْزِ الْبُرِّ بِخُبْزِ الشَّعِيرِ وَإِنْ اشْتَمَلَ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى مَاءٍ وَمِلْحٍ لَا سِتْهْلَاكِهَمَا فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَفِي شَرْحِ الْقُبَابِ وَأَتَى ابْنُ الصَّلَاحِ فِيمَنْ أَعْطَى لَحْمًا يَزْهَمًا وَقَالَ: أَعْطَيْتِي يَنْصِفُهُ لَحْمًا وَيَنْصِفُهُ الْآخَرُ يَنْصِفُ يَزْهَمَ وَفِيمَا لَوْ اشْتَرَيْتِي مِنْهُ يَنْصِفُ رَطْلٍ لَحْمٍ يَنْصِفُ يَزْهَمَ فِي الذَّمَّةِ ثُمَّ أَعْطَاهُ يَزْهَمًا وَقَالَ خُذْ نِصْفَهُ عَمَّا فِي ذِمَّتِي وَأَعْطَيْتِي يَنْصِفُ يَزْهَمَ عَنِ الْبَاقِي بَأَنَّ الثَّانِي يَجَلُّ وَكَذَا الْأَوَّلُ إِذَا جَعَلَهُمَا عَقْدَيْنِ وَقَالَ مَرَّةً: يَجُوزُ إِذَا كَانَ فِي عَقْدَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مَقْصُودًا غَشًا مُؤْتَرًا أَه.

بالمفسد في باب الربا محلّه في غير التابع بخلاف ما إذا عِلِمَا أو أحدهما به أو كان فيها
تمويه بذهب يتحصّل منه شيء فإنّه المقصود بالمقابلة فجرت القاعدة كبيع ذات لبن بذات
لبن وإن جهل لأنّه يُقصد منها غالباً بخلاف المعدين من الأرض وأنما لم تجر في بيع فرس
لبن بمثلها لأنّ لبنها لا يُقصد بالمقابلة وإن قُصد في نفسه بدليل أنّه يؤدّ بدله في المضروّة
صاع تمر على ما اقتضاه إطلاقهم وإن نوزعوا فيه (واختلف الجنس) أي جنس المبيع سواء
أكان المضموم للربوي المتجدّد الجنس من الجابين ربويًا أم غير ربوي وقُتر بعض الشرايح
الجنس هنا بالربوي فأوهم الصّحة في بيع درهم وثوب بمثلها لأنّ جنس الربوي لم يختلف
وليس كذلك بل هو من القاعدة لأنّ جنس المبيع اختلف وإن لم يختلف الجنس الربوي
(منهما) جميعهما بأن اشتمل أحدهما على جنسين اشتمل عليهما الآخر (كحدّ عبوة ودرهم
بحدّ عبوة ودرهم) وكنز ودرهم بثوب ودرهم أو مجموعهما بأن لم يشتغل الآخر إلا على
أحدهما كنز مطرّز بذهب أو قلادة فيها خرز وذهب بيع أو بيعت بذهب فإن كان الثمن
فضة اشترط تسليم الذهب وما يُقابلُه من الثمن في المجلس (وكحدّ ودرهم بمُدني أو درهمين)
ويقولنا واحد الذي هو في أصله واستغنى عنه قيل بالتكثير فإنّه مُشعر بالتوحيد وقد يُقال بل
إنما استغنى عنه بما عِلِم من أول الباب أنّه حيث اختلف العِلّة لا ربا اندفع ما أورد عليه.....

فود: (به) أي المعدين. فود: (كبيع ذات لبن إلخ) لعلّ محلّه بعد تميّز اللبن عن محلّه واستقراره في
الضرع ولو بالنسبة لأحدهما بخلاف ما لو خلا ضرع كلّ منهما عن اللبن حالة العقد لأنّ كُمون اللبن
حيثيّ في مَعينه الأصلي ككُمون الشيرج في السُمسم في بيع سُمسم بمثله ثم رأيت قول المُغني
والنهاية الآتي آخر الباب في بيع لبن شاة بشاة فيها لبن أه سيّد عمر أقول وكذا تعليلهما الآتي ذكره أيضًا
يُفيد ما ترجاه. فود: (لأنّه يُقصد منها إلخ) عبارة النهاية والمُغني لأنّ الشرع جمل اللبن في الضرع كهو
في الإناء بخلاف المعدين لأنّ ذات اللبن المقصود منها اللبن والأرض ليس المقصود منها المعدين أه
قال ع ش قوله: م ر المقصود منها إلخ أي فأنّ سواة عِلِماه أو جهلاه أه. فود: (وإنما لم تجر في بيع
فرس إلخ) عموم كلام الشارح م ر أي والمُغني يُخالفه أه ع ش. فود: (أي جنس المبيع) إلى قول
المتن كصحيح في النهاية إلّا قوله وقُتر إلى المتن وقوله: بشرط إلى أم صفة وكذا في المُغني إلّا قوله
فإن كان الثمن إلى المتن. فود: (أي جنس المبيع) أي المقصود عليه. فود: (وقُتر) لعلّه مُحرف عن
قُيد بالياء والدال.

فود: (س) (كحدّ عبوة) قال الجوهري هو تمر من أجود تمر المدينة قال الأزهري والصّيحاني منه
سم على المنهج أه ع ش. فود: (عبوة) بعد قول المتن بمُد يقرأ بالتصّب إنقاء لتكوين المتن أه
رشيدي. فود: (وما يُقابلُه إلخ) يعني ماء عين بالتراضي منهما باختيار القيمة بعد العقد أه ع ش.
فود: (ويقولنا إلخ) متعلّق باندفع وفود: (بالتكثير) أي لربوي أه كردي.

من بيع ذهب أو فضة يبرؤ وحده أو مع شعير فإنه لم يتحد جنس من الجانيين.
 (أو) اختلف (التزويج) يعني غير الجنس سواء أكان نوعاً حقيقياً كجديد وزدي بهما أو بأحدهما
 بشرط تميزهما إذ لا يتأتى التوزيع إلا حينئذ بخلاف ما إذا لم يتميزا بشرط أن تقل حبات
 الآخر بحيث لو ميزت لم تظهر في الكيل وإنما لم يضر كما مر خلط أحد الجنسين بحبات
 من الآخر بحيث لا يقصد إخراجها لئستعمل بوا أو شعيراً وإن أثرت في الكيل لأن التساوي
 بين الجنسين غير معتبر أم صفة من الجانيين أو أحدهما (كصباح ومكسرة بهما أو بأحدهما)
 أي بصباح فقط أو مكسرة فقط وقيمة المكسرة.....

• قوله: (من بيع ذهب إلخ) أي من صفة هذا البيع. • قوله: (فإنه إلخ) تزجية للإندفاع المذكور.
 • قوله: (يعني غير الجنس) أخذه من المقابلة ومن المثال. • قوله: (وبشرط تميزهما) قيد غير صحيح
 في الذهب والفضة إذ القاعدة جارية فيهما مع الاختلاط وإنما هو شرط في الحبوب اهـ رشيد.
 • قوله: (بشرط أن تقل حبات الآخر) خلافاً للنهاية والمغني عبارتهما وظاهر كلامهم الصحة هنا وإن
 كثرت حبات الآخر وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين إذ الفرق بين الجنس والتزويج أن الحبات إذا
 كثرت في الجنس لم تتحقق المماثلة بخلاف التزويج اهـ قال ع ش قوله: م ر هنا أي في اختلاط أحد
 النوعين بالآخر وقوله: بعض المتأخرين منهم حجج بما لما في المنهج وقوله: بخلاف التزويج قد يمنع
 بأن اختلاف التزويج في أحد الطرفين يوجب توزيع ما في الآخر عليه وهو مانع من العلم بالمماثلة اهـ.
 • قوله: (بشرط أن تقل إلخ) كذا قاله بعضهم ومنى عليه شيخ الإسلام أيضاً لكن مقتضى كلام
 الشيخين أنه يصح مطلقاً وقال شيخنا الشهاب الرملي وغيره إنه الصحيح اهـ سم. • قوله: (أم صفة إلخ)
 عطف على قوله تزويجاً حقيقياً أقول والحاصل أن الاختلاف حيث كان بتعدد الجنس أو التزويج أو الصفة
 أما في الطرفين أو أحدهما كان الحاصل من ذلك تسع صور تعدد الجنس أو التزويج أو الصفة في كل من
 الطرفين أو أحدهما والمدة المعتبر في أحد الطرفين إما أن تزيد قيمته عن الدرهم أو تنقص أو تساوي
 فتلك ثلاث صور تضرب في التسع المذكورة تبلغ سبعا وعشرين صورة والمقد في جميعها باطل إلا إذا
 كان المبيع صباحاً ومكسرة بمثلها أو بصباح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة كقيمة الصحيح
 فإن المقد صحيح اهـ ع ش. • قوله: (أي بصباح) إلى قوله وجعل الطبري في المغني وإلى الباب في
 النهاية إلا قوله ومن قال إلى لأن شرط وقوله كما يأتي إلى التبيين وقوله نعم إلى المتن. • قوله: (أو
 مكسرة) المراد بالمكسرة هنا القراضة وهي القطع التي تقرض من الدينار الدرهم للمعاملة في
 الحوائج البسيرة اهـ كزدي عبارة البجيرمي ونقل سم عن شيخه أن المراد بالكسر القراضة التي تقرض
 من الدنانير والفضة اهـ ونقل ع ش أيضاً وما عدا ذلك وإن كان نصف شريف أو ربع ريال يقال له

• قوله: (بشرط أن تقل حبات الآخر إلخ) كذا قاله بعضهم ومنى عليه شيخ الإسلام أيضاً لكن مقتضى
 كلام الشيخين أنه يصح مطلقاً وقال شيخنا الشهاب الرملي وغيره إنه الصحيح.

دُونَ قِيَمَةِ الصُّحَاغِ فِي الْكُلِّ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ أَوْ عَكْسُهُ لِأَنَّ التَّوْزِيعَ الْآتِيَّ إِنَّمَا يَتَأْتَى حِينَئِذٍ وَجَعَلَ الطَّبْرِيُّ مِنْ ذَلِكَ بَيْعَ ذَهَبٍ بِذَهَبٍ وَأَحَدُهُمَا خَشِيشٌ أَوْ أَسْوَدُ مُرْدُودٌ بِأَنَّ الْخُشُونَةَ أَوْ الشَّوَادَ لَيْسَ غَيْثًا أُخْرَى مُضْمُومَةٌ لِذَلِكَ الطَّرْفِ بَلْ هُوَ غَيْثٌ فِي الْعَوَضِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مُرَادَ الطَّبْرِيِّ أَنَّ أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ اشْتَمَلَ عَلَى غَيْثَيْنِ مِنَ الذَّهَبِ إِحْدَاهُمَا خَشِيشَةٌ أَوْ سُودَاءُ وَكَذَا لَوْ بَانَتْ أَحَدُهُمَا مُخْتَلِطَةً بِنَحْوِ نُحَاسٍ وَمَنْ قَالَ فِي هَذِهِ بِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ فَقَدْ وَهَمَ لِأَنَّ شَرْطَ

صَحِيحِ شَيْخِنَا الْجَفْنِيِّ اهـ. ة فَوَدَ: (دُونَ قِيَمَةِ الصُّحَاغِ فِي الْكُلِّ) أَيِ أَمَّا لَوْ بَاعَ زِدْنَا وَجِدْنَا بِبَيْتِلِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا فَلَا يَصِحُّ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَتْ قِيَمَةُ الرَّدِيِّ دُونَ قِيَمَةِ الْجَيِّدِ أَمْ لَا وَبِعَارَةِ سَمٍ عَلَى مَنَهِجِ قَوْلِهِ: وَقِيَمَةُ الرَّدِيِّ: الْخُ قَالَ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ هَذَا الشَّرْطُ لَمْ أَزِهِ لِلْأَصْحَابِ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الصُّحَاغِ وَالْمُكْسَرَةِ خَاصَّةً فَكَانَ الشَّيْخُ الْحَقُّ هَذَا نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْجُودَةَ وَالرَّدَاءَةَ مُجَرَّدُ صِفَةٍ انْتَهَى وَأَقُولُ لَا يَخْلُو هَذَا الْإِلْحَاقُ عَنْ شَيْءٍ وَالْفَرْقُ مُنْكِحٌ اهـ وَالْمُعْتَمَدُ التَّنْوِيَةُ بَيْنَ الْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ وَالصَّحِيحِ وَالْمُكْسَرِ فَحِينَئِذٍ تَسَاوَى فِي الْقِيَمَةِ صَحٌّ وَإِلَّا فَلَا اهـ ع ش. ة فَوَدَ: (أَوْ عَكْسُهُ) وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ قِيَمَةُ الصُّحَاغِ دُونَ قِيَمَةِ الْمُكْسَرَةِ. ة فَوَدَ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنْ قَاعِدَةِ مَذَّ عَجْوَةٍ وَدِزَهُمْ اهـ ع ش. ة فَوَدَ: (بَلْ هُوَ غَيْثٌ فِي الْعَوَضِ) أَيِ فَلَا يَمْتَنِعُ مِنَ الصَّحَّةِ. ة فَوَدَ: (وَظَاهِرٌ أَنَّ مُرَادَ الطَّبْرِيِّ الْخُ) مُرَادُهُ بِهِ دَفْعُ الْإِغْتِرَاضِ عَلَى الطَّبْرِيِّ وَجَعَلَهُ ذَلِكَ مِنَ الْقَاعِدَةِ فَلَا يَصِحُّ قَالَ سَمٍ عَلَى حَتَجٍ دَعَايَ ظَهَرَ ذَلِكَ مَعَ تَغْيِيرِهِ بِقَوْلِهِ وَأَحَدُهُمَا خَشِيشٌ أَوْ أَسْوَدٌ لَا يَخْفَى مَا فِيهَا اهـ أَقُولُ قَدْ يُقَالُ قَوْلُهُ: مِنْ ذَلِكَ يُعَيَّنُ أَنَّ مُرَادَهُ مَا ذُكِرَ ضَرُورَةً أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ غَيْثَيْنِ فِي كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا اهـ ع ش. ة فَوَدَ: (بِنَحْوِ نُحَاسٍ) أَيِ فَلَا يَصِحُّ أَيْضًا اهـ ع شٍ بِعَارَةِ سَمٍ عَنْ شَرْحِ الْمُبَازِ بِتَدْ كَلَامٍ طَوِيلٍ نَصُّهُ وَالَّذِي يَنْتَجِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الدَّرَاهِمِ الْمَغْشُوشَةِ بِالذَّنَانِيرِ الْمَغْشُوشَةِ إِلَّا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لِلْفِشِّ قِيَمَةٌ وَلَمْ يُؤْتَرْ فِي الْوِزْنِ سَوَاءً كَانَ الْفِشُّ فِضَّةً أَمْ نُحَاسًا حَصَلَ مِنْهُ بِالتَّمْيِيزِ شَيْءٌ أَمْ لَا وَلَا مَذْخَلٌ لِلزَّوْاجِ فِي هَذَا الْبَابِ ثُمَّ رَأَيْتُ الرُّوَانِيَّ صَرَّحَ بِمَا ذَكَرْتَهُ حَيْثُ قَالَ الْفِشُّ الْبَسِيرُ الَّذِي لَا يَأْخُذُ حَظًّا مِنَ الْوِزْنِ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ صِحَّةِ الْبَيْعِ انْتَهَتْ.

ة فَوَدَ: (وَظَاهِرٌ أَنَّ مُرَادَ الطَّبْرِيِّ الْخُ) دَعَايَ ظَهَرَ ذَلِكَ مَعَ تَغْيِيرِهِ بِقَوْلِهِ وَأَحَدُهُمَا خَشِيشٌ أَوْ أَسْوَدٌ لَا يَخْفَى مَا فِيهَا. ة فَوَدَ: (بِنَحْوِ نُحَاسٍ) فِي الْمُبَازِ وَيَصِحُّ دِزَهُمْ وَمَغْشُوشٌ بِدِينَارٍ مَغْشُوشٌ بِنُحَاسٍ وَكَذَا بِفِضَّةٍ لَا يَتَمَيَّزُ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ أَخَذَ هَذَا مِنْ قَوْلِ الْجَوَاهِرِ لَا يَجُوزُ بَيْعُ دَرَاهِمٍ مَغْشُوشَةٍ بِبَيْتِلِهَا وَلَا بِخَالِصَةٍ وَأَمَّا بَيْعُ الدَّرَاهِمِ الْمَغْشُوشَةِ بِالذَّنَانِيرِ الْمَغْشُوشَةِ فَإِنْ كَانَ غَشُّ الذَّهَبِ فِضَّةً حَرُمَ قَالَ الْبَغَوِيُّ وَهَذَا عِنْدِي إِنْ كَانَ يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالتَّمْيِيزِ وَإِلَّا جَازَ كَيْفَ ذَّنَانِيرٍ مُطْلَقَةً أَوْ عَكْسُهُ يَجُوزُ إِذَا كَانَ التَّنْوِيَةُ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ غَشُّهُ نُحَاسًا فَعَلَى قَوْلِ جَمْعٍ مُخْتَلِفِي الْحُكْمِ هَذَا إِذَا كَثُرَ بِحَيْثُ يَكُونُ لِلْفِشِّ بَعْدَ التَّنْوِيَةِ قِيَمَةٌ وَإِلَّا وَجَبَ الْجَوَازُ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَمَةٌ لَمْ يُقَابَلْ بِشَيْءٍ ثُمَّ أَجَابَ عَمَّا يُوَرَّدُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَنَّهُ يَتَّبَعِي عَدَمَ الصَّحَّةِ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى جِهَالَةِ الْبَاقِي بَاتَهُ لَا نَظَرَ إِلَى ذَلِكَ بَلْ إِلَى الزَّوْاجِ قَالَ وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ اهـ وَالَّذِي يَنْتَجِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الدَّرَاهِمِ الْمَغْشُوشَةِ بِالذَّنَانِيرِ

الصُّحَّة علم التساوي حال العقد فيما يستقرُّ عليه وذلك مفقودٌ هنا فالصوابُ أنه من القاعدة (فباطلة) ولا يتأتى هنا تفرُّق الصفقة لأن الفساد للهَيْئَةِ الاجتماعية كالعقد على خمس نسوة معاً وذلك لما في الحديث الحسن أو الصحيح أنه يُكْفَرُ نَهَى عن بيع قِلَادَةٍ فيها جرٌّ وذهب بذهب حتى يُمَيَّزَ بينهما فقال المشتري إنما أُرذت الجِجَارَةُ فقال لا حتى تُمَيَّزَ بينهما قال الراوي: فردّه أي البيع حتى ميَّزَ بينهما ولأن قضية اشتغال أحد طرفي العقد على مالين مُخْتَلِفَيْنِ أَنْ يُوزَعَ ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة والتوزيع هنا - لكونه ناشئاً عن التقويم الذي هو تخمين والتخمين قد يُخطئ - يُؤدِّي - وإن اتَّخَذَتْ شَجَرَةُ المدين وضرب الدرهمين - للمفاضلة أو عَدَم العلم بالمثالة في بيع مُدٍّ ودرهمين إن زادت قيمة المُدِّ على الدرهم الذي معه أو نَقَصَتْ نلَزَمَ المُفاضلة وإن ساوَتْه لَرِمَ الجهل بالمثالة وقس الباقي وكذا يُقال في بيع صحيح ومكسّر بهما أو بأحدهما.....

• فُرد: (وذلك لما في الحديث إلخ) تعليل لما في المتن. • فُرد: (حتى يُمَيَّزَ بينهما) ظاهره أنه فصل كلًّا منهما عن الآخر في الخارج لكن لا تتوقَّف الصُّحَّة على ذلك بل يكفي التفصيل في العقد كما مرَّ ويمكنُ شمولُ الحديث لذلك بأن يُحمَلَ قوله: لا حتى يُمَيَّزَ على الأعم من التفصيل في العقد وفي الخارج اهـ ع ش. • فُرد: (ولأن إلخ) عطف على قوله لما في الحديث. • فُرد: (يؤدِّي إلخ) خبرُ قوله والتوزيع. • فُرد: (وكذا يُقال في بيع صحيح إلخ) أي وفي بيع جيّد وردي بهما أو بأحدهما اهـ ع ش. • فُرد: (في بيع صحيح ومكسّر بهما إلخ) أي والفرض أن قيمة المكسّر دون قيمة الصحيح أو أزيد كما تقدّم فإن استوت قيمتهما فلا بطلان فالحاصل أنه حيث تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة فلا

المفشوشة إلا حيث لم يكن للبش قيمة ولم يؤثّر في الوزن سواء كان البش فضة أم نحاساً حصل منه شيء بالتمييز أم لا ولا مدخل للزواج في هذا الباب كما مرَّ فلا نظرَ إليه ثم رأيت الروائي صرح بما ذكرته حيث قال البش البشير الذي لا يأخذ خطاً من الوزن لا يمنع من صحة البيع إلى آخر ما أطال به في تأييد ما قاله وقول البغوي كبيع ذنانير مطلية إلخ يدلُّ على صحة بيع الذنانير المطلية وأن الطلاء لا يمنع صحته وإنه يكتفي برؤيتها مع الطلاء ويوجه بأنه كالصنّ لِقُلَيْتِهِ بَعْدَ تَحْصِيلِ شَيْءٍ مِنْهُ فَهُوَ كَرُؤِيَةِ الْأُمَةِ الْمُخْمَرَةِ بِخَوِ الْجَنَاءِ م ر اهـ. • فُرد: (علم التساوي) مفهومه أنه لو علم التساوي سلّم ما قاله هذا القائل وفيه نظرٌ لافتياء الحال التوزيع المؤدّي للمخذور. • فُرد: (وكذا يُقال في بيع صحيح ومكسّر بهما أو بأحدهما) أي والفرض أن قيمة المكسّر دون قيمة الصحاح أو أزيد كما تقدّم فإن استوت قيمتهما فلا بطلان وعبارة الكثر لشيخنا أبي الحسن البكري وفي بيع الدراهم والذنانير الصحاح والمكسرة إن استوت قيمة المكسرة أي من الجانبين لم تتحقّق المثالة لما مرَّ وإلا تحققت المفاضلة كما تقدّم كما هي متحققة في البيع بصحاح فقط أو مكسرة فقط إذ الفرض أن قيمة المكسرة مخالفة لقيمة الصحاح فلَو تساوت قيمتهما فلا بطلان اهـ ومثله في شرح الجلال المحلّي فالحاصل أنه حيث

والكلام في الْمُعَيَّن لِصِحَّةِ الصُّلْحِ عَنْ أَلْفٍ دَرَاهِمٍ وَخَمْسِينَ دِينَارًا بِأَلْفِي دَرَاهِمٍ كَمَا يَأْتِي بِسَطِّهِ فِي الاسْتِبْدَالِ بِمَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ عَوَّضَ دَائِئَهُ عَنْ ذَيْنِهِ التَّقْدِ نَقْدًا مِنْ جَنْبِهِ وَغَيْرِهِ مَعَ الْجَهْلِ بِالْمُمَاطِلَةِ صَحَّ.

(تَبَيَّنَ) يَنْبَغِي التَّفَطُّلُ لِدَقِيقَةِ يُغْفَلُ عَنْهَا وَهِيَ أَنَّهُ يَطْلُ كَمَا عُرِفَ بِمَا تَقَرَّرَ.....

بُطْلَانُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ فَالْبُطْلَانُ سِوَا اسْتَوَتْ قِيَمَةُ الْمُكَسَّرَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَذَلِكَ لِلْجَهْلِ بِالْمُمَاطِلَةِ أَوْ اخْتَلَفَتْ وَذَلِكَ لِتَحَقُّقِ الْمَفَاضِلَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يُحْكَمْ بِالْبُطْلَانِ أَيْضًا إِذَا تَسَاوَتْ قِيَمَةُ الصُّحَاغِ وَقِيَمَةُ الْمُكَسَّرَةِ وَيُقَالُ لِلْجَهْلِ بِالْمُمَاطِلَةِ لِأَنَّ التَّقْوِيمَ تَخْمِينٌ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالذَّنَانِيرَ قِيَمُ الْأَشْيَاءِ فَهِيَ أَضْبَطُ مِنْ غَيْرِهَا اهـ سَمِ وَرَّ عَنْ ع شٍ وَمِثْلُهُ. هـ فَوَدَّ: (وَالْكَلَامُ فِي الْمُعَيَّنِ الْخُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَصَالِحُ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ الصُّلْحِ الْآتِيَةِ مُعَيَّنًا لَا يَصِحُّ الصُّلْحُ الْمَذْكُورُ وَهُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُفَرِّجِ لَكِنْ سَيَأْتِي فِي بَابِ الْمَيْعِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ الصَّحَّةَ اهـ رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (لِصِحَّةِ الصُّلْحِ الْخُ) قَدْ يُنْظَرُ فِي دَلَالَةِ هَذَا عَلَى التَّقْيِيدِ بِالْمُعَيَّنِ إِذَا لَمْ يَبَّعِ الْمَجْمُوعُ بِالْمَجْمُوعِ بَلِ الْأَلْفُ ذَرَاهِمٍ وَقَعَتْ اسْتِيفَاءً عَنِ الْأَلْفِ ذَرَاهِمٍ وَالْأَلْفُ الْأُخْرَى عَوَّضٌ عَنِ الْخَمْسِينَ دِينَارًا فِي الذَّمَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَيَذَلِّكَ يَظْهَرُ مَا فِي إِطْلَاقِ قَوْلِهِ بِمَا يُعْلَمُ مِنْهُ الْخُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَمِ. هـ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي بِسَطِّهِ الْخُ) رَجَعَ إِلَيْهِ فِي النُّسْخَةِ الْآخِرَةِ وَضَرَبَ عَلَى مَا فِي غَيْرِهَا مِنْ قَوْلِهِ وَخَرَجَ بِالصُّلْحِ مَا لَوْ عَوَّضَ دَائِئَهُ عَنْ ذَيْنِهِ التَّقْدِ نَقْدًا مِنْ جَنْبِهِ وَغَيْرِهِ أَوْ وَقَاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ مَعَ الْجَهْلِ بِالْمُمَاطِلَةِ فَلَا يَصِحُّ الْخُ وَتَبَيَّنَ م ر فِي هَذِهِ وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ فَوْقَ الْبَحْثِ مَعَهُ فِيهِ فِي قَوْلِهِ أَوْ وَقَاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ فَاصْلَحَهُ هَكَذَا أَوْ وَقَاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ تَعْوِضٍ لَكِنْ بِمَعْنَاهُ انْتَهَى سَمِ قَالَ ع شٍ قَوْلُهُ: م ر لَكِنْ بِمَعْنَاهُ كَأَنَّ قَالَ خُذْهَا عَنْ ذَيْنِكَ اهـ وَظَاهِرُ الْمُعْنَى مُوَافِقٌ لِلنَّهْيَةِ دُونَ الشَّارِحِ. هـ فَوَدَّ: (وَهِيَ أَنَّهُ يَنْطَلُ كَمَا عُرِفَ بِمَا تَقَرَّرَ الْخُ) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى بَطْلَانُ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلْوَى مِنْ دَفْعِ دِينَارٍ مَغْرِبِي مَثَلًا

تَسَاوَتْ قِيَمَةُ الصُّحَاغِ وَقِيَمَةُ الْمُكَسَّرَةِ فَلَا بُطْلَانُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ فَالْبُطْلَانُ سِوَا اسْتَوَتْ قِيَمَةُ الْمُكَسَّرَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَذَلِكَ لِلْجَهْلِ بِالْمُمَاطِلَةِ أَوْ اخْتَلَفَتْ وَذَلِكَ لِتَحَقُّقِ الْمَفَاضِلَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يُحْكَمْ بِالْبُطْلَانِ أَيْضًا إِذَا تَسَاوَتْ قِيَمَةُ الصُّحَاغِ وَقِيَمَةُ الْمُكَسَّرَةِ وَيُقَالُ لِلْجَهْلِ بِالْمُمَاطِلَةِ لِأَنَّ التَّقْوِيمَ تَخْمِينٌ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالذَّنَانِيرَ قِيَمُ الْأَشْيَاءِ فَهِيَ أَضْبَطُ مِنْ غَيْرِهَا. هـ فَوَدَّ: (لِصِحَّةِ الصُّلْحِ الْخُ) قَدْ يُنْظَرُ فِي دَلَالَةِ هَذَا عَلَى التَّقْيِيدِ بِالْمُعَيَّنِ إِذَا لَمْ يَبَّعِ الْمَجْمُوعُ بِالْمَجْمُوعِ بَلِ الْأَلْفُ ذَرَاهِمٍ وَقَعَتْ اسْتِيفَاءً عَنِ الْأَلْفِ ذَرَاهِمٍ وَالْأَلْفُ الْأُخْرَى عَوَّضٌ عَنِ الْخَمْسِينَ دِينَارًا وَهَذَا لَا يَقْتَضِي صِحَّةَ بَيْعِ أَلْفِي دَرَاهِمٍ بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ وَخَمْسِينَ دِينَارًا فِي الذَّمَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَيَذَلِّكَ يَظْهَرُ مَا فِي إِطْلَاقِ قَوْلِهِ بِمَا يُعْلَمُ مِنْهُ الْخُ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي بِسَطِّهِ الْخُ) هَذَا رَجَعَ إِلَيْهِ فِي النُّسْخَةِ الْآخِرَةِ وَضَرَبَ عَلَى مَا فِي غَيْرِهَا مِنْ قَوْلِهِ وَخَرَجَ بِالصُّلْحِ مَا لَوْ عَوَّضَ دَائِئَهُ عَنْ ذَيْنِهِ التَّقْدِ نَقْدًا مِنْ جَنْبِهِ وَغَيْرِهِ أَوْ وَقَاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ الْخُ وَتَبَيَّنَ م ر فِي هَذَا وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ فَوْقَ الْبَحْثِ مَعَهُ فِيهِ فِي قَوْلِهِ أَوْ وَقَاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ فَاصْلَحَهُ هَكَذَا أَوْ وَقَاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ تَعْوِضٍ لَكِنْ بِمَعْنَاهُ

يَبِيعُ دِينَارًا مِثْلًا فِيهِ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ بِمِثْلِهِ أَوْ بِأَحَدِهِمَا وَلَوْ خَالِصًا وَإِنْ قَلَّ الْخَلِيطُ لِأَنَّهُ يُؤْتَرُ فِي
الْوِزْنِ مُطْلَقًا فَإِنْ فُرِضَ عَدَمُ تَأْثِيرِهِ فِيهِ وَلَمْ يَظْهَرْ بِهِ تَفَاوُثٌ فِي الْقِيَمَةِ صَحَّ وَالْحِيلَةُ الْمُخْلَصَةُ
مِنَ الرِّبَا مَكْرُوهَةٌ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ خِلَافًا لِمَنْ حَضَرَ الْكَرَاهَةَ فِي التَّخْلِصِ مِنَ رِبَا الْفَضْلِ.
(وَيَحْرُمُ) وَيُطْلُ (يَبِيعُ اللَّحْمَ) وَلَوْ لَحْمَ سَحَابٍ وَهُوَ هُنَا يَشْمَلُ نَحْوَ أَلْيَةِ وَقَلْبٍ وَطِحَالٍ وَكَبِدٍ
وَرِثَةٍ وَجِلْدٍ صَغِيرٍ يُؤْكَلُ غَالِبًا (بِالْحَيَوَانِ) وَلَوْ سَمَكًا وَجَرَادًا.....

وَمَعَهُ ثَمَامٌ مَا يُتْلَعُ بِهِ دِينَارًا جَدِيدًا مِنْ فِضَّةٍ أَوْ فُلُوسٍ وَأَخَذَ دِينَارٍ جَدِيدًا بَذَلَهُ جَزَاءً عَلَى الْقَاعِدَةِ وَلِهَذَا قَالَ
بَعْضُهُمْ لَوْ قَالَ لَصَيَّرَنِي أَضْرَفَ لِي بِنِصْفِ هَذَا الدَّرْهَمِ أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُ خَالِصٌ عَنِ الثُّعَاسِ فِضَّةً
وَبِالنِّصْفِ الْآخَرَ فُلُوسًا جَازَ لِأَنَّهُ جَمَلَ نِصْفًا فِي مُقَابَلَةِ الْفِضَّةِ وَنِصْفًا فِي مُقَابَلَةِ الْفُلُوسِ بِخِلَافِ مَا لَوْ
قَالَ أَضْرَفَ لِي بِهَذَا الدَّرْهَمِ بِنِصْفِ فِضَّةٍ وَنِصْفِ فُلُوسٍ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ إِذَا قُسْطَ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ احْتَمَلَ
التَّفَاضُلَ وَكَانَ مِنْ صَوَرِ مُدْعَجْوَةٍ أَوْ نِهَاقَةٍ وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ أَضْرَفَ لِي إِنْخَ مَرٌّ عَنْ قَرِيبٍ عَنْ
سَمِ زُءٍ فَرَاخِمَةٌ. هـ قَوْلُهُ: (يَبِيعُ دِينَارًا مِثْلًا) أَيْ أَوْ يَبِيعُ دِرْهَمًا فِيهِ فِضَّةٌ وَنُحَاسٌ بِمِثْلِهِ أَوْ بِيَدْرْهَمٍ خَالِصٍ أَوْ
بِدِينَارٍ مَشْهُوشٍ بِفِضَّةٍ. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُؤْتَرُ فِي الْوِزْنِ) وَلَا يُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ مِنْ جَوَازِ الْمُعَامَلَةِ بِالْمَشْهُوشِ
وَأَنْ جُهِلَ قَدْرُ الْغِشِّ لِأَنَّهُ يَجُوزُ تَصْوِيرُهُ بِيَبِيعُهُ بغيرِ جُنْبِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا هـ ع. ش. هـ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَظْهَرْ بِهِ
تَفَاوُثٌ إِنْخَ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُمَا لَوْ تَفَاوُثَا فِي الْقِيَمَةِ لَمْ يَصِحَّ وَهُوَ مُشْكَلٌ عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَا نَظَرَ لِتَفَاوُثِ
الْقِيَمَتَيْنِ عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ فِي الْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ وَفِي سَمِ عَلَى مَنَهِجٍ.

(تَبَيَّنَ): لَوْ بَاعَ فِضَّةً مَشْهُوشَةً بِمِثْلِهَا أَوْ خَالِصَةً إِنْ كَانَ الْغِشُّ قَدْرًا يَظْهَرُ فِي الْوِزْنِ امْتَنَعَ وَإِلَّا جَازَ كَذَا
بِخَطِّ شَيْخِنَا بِهَاشِمِ الْمَحَلِّيِّ هـ قُلْتُ يُفَضَّلُ فِي الْقَلِيلِ بَيْنَ مَا لَهُ قِيَمَةٌ وَبَيْنَ غَيْرِهِ هـ ع. ش. أَقُولُ وَمُمْكِنُ
الْجَمْعُ بَأَنَّهُ عَدَمُ التَّأْثِيرِ فِي الْوِزْنِ وَعَدَمُ التَّفَاوُثِ فِي الْقِيَمَةِ مُتَلَازِمَانِ. هـ قَوْلُهُ: (صَحَّ) وَيَجُوزُ يَبِيعُ الْجَوْزُ
بِالْجَوْزِ وَزَنَا وَاللُّوزُ بِاللُّوزِ كَيْلًا وَإِنْ اخْتَلَفَ قَشْرُهُمَا كَمَا سَيَأْتِي فِي السَّلَمِ وَيَجُوزُ يَبِيعُ لُبَّ الْجَوْزِ بِلُبِّ
الْجَوْزِ وَلُبَّ اللُّوزِ بِلُبِّ اللُّوزِ وَيَبِيعُ الْبَيْضَ مَعَ قَشْرِهِ بَبَيْضٍ كَذَلِكَ وَزَنَا إِنْ اتَّحَدَ الْجَنْسُ فَإِنْ اخْتَلَفَ جَازَ
مُتَفَاضِلًا وَجُزَافًا أَوْ نِهَاقًا. هـ قَوْلُهُ: (لِمَنْ حَضَرَ الْكَرَاهَةَ إِنْخَ) وَافَقَهُ فِي فَتْحِ الْمُبِينِ عِبَارَتُهُ مِنْهَا أَيْ إِدْلَةُ
جَوَازِ الْحَيْلِ حَدِيثٌ خَيْرٌ الْمَشْهُورُ وَهُوَ (بِيعَ الْجَمِيعَ بِالدَّرَاهِمِ ثُمَّ اشْتَرَى بِهَا جَنْبًا وَإِنَّمَا أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ
لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَبِيعُونَ الصَّاعِينَ مِنْ هَذَا الصَّاعِ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَّمَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ الْحِيلَةَ الْمَانِعَةَ مِنَ الرِّبَا) وَمِنْ ثَمَّ
أَخَذَ السُّبُكِيُّ مِنْهُ عَدَمَ كَرَاهَةِ هَذِهِ الْحِيلَةِ فَضْلًا عَنْ حُرْمَتِهَا لِأَنَّ الْقَضَاءَ هُنَا بِالذَّاتِ تَخْصِيلُ أَحَدِ التَّوَعْنِ
دُونَ الزِّيَادَةِ فَإِنْ قَصَدَهَا كَرِهَتْ الْحِيلَةُ الْمَوْصَلَةُ إِلَيْهَا وَلَمْ تَحْرَمْ لِأَنَّهُ تَوَصَّلَ بِغَيْرِ طَرِيقٍ مُحَرَّمٍ فَلَمَّا أَنَّ
كُلَّ مَا قَصِدَ التَّوَصُّلُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ حَرَامًا جَازَ بِلَا كَرَاهَةٍ وَالْأَكْرَى إِلَّا أَنْ تَحْرَمْ
طَرِيقُهُ فَيَحْرَمْ هـ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَحْمٌ) إِلَى الْبَابِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمَثْنِ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَحْمٌ
سَمَكٍ) أَخَذَهُ غَايَةَ لِلْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ السَّمَكَ لَا يُعَدُّ لَحْمًا كَمَا يَأْتِي هـ ع. ش. هـ قَوْلُهُ: (نَحْوُ أَلْيَةٍ) بِفَتْحِ
الْهَمْزَةِ وَمِنْ التَّخَوُّصِ الْكَلْبَةُ بِضَمِّ الْكَافِ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَمَكًا) أَيْ حَيًّا لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ لَحْمًا وَمِنْ ثَمَّ جَازَ يَبِيعُ
بَعْضُهُ بَبَعْضٍ حَيًّا عَلَى الْمُعْتَمَدِ هـ ع. ش.

نعم بحث جمع جل بيع الحيوان بالسمك الميت وفيه نظر (من جنبه وكذا بغير جنبه من مأكول وغيره) حتى الأدمي (في الأظهر) للخبر الصحيح أنه عليه السلام نهى عن بيع اللحم بالحيوان وإرساله مجبور بإسناد الثرمذي له ومقتضد بالنهي الصحيح عن بيع الشاة باللحم وبأن أكثر أهل العلم عليه على أنه مرسل ابن المسيب وهو بمنزلة المسند على نزاع فيه لكن صريح في المجموع أنه لا فرق حتى عند الشافعي رحمته الله وما اشتهر عنه من الفرق لم يصح وبأن أبا بكر قال وقد تجرت جزور في عهده فجاء رجل بفناني يطلب بها لحماً لا يصلح هذا ولم يخالفه أحد من الصحابة ويصح بيع نحو بيض ولبن بحيوان بخلاف لبن شاة بشاة فيها لبن.

• فؤد: (نعم بحث جمع إلخ) قوة الكلام نفهم أن مذكرك البحث عد السمك الميت من قبيل الحيوان فعليه يمتنع بيع السمك الميت بلحم غيره مثلاً وإن مذكرك النظر عدّه من قبيل اللحم فعليه لا يمتنع ما ذكر قلتراجع وانظر هل يجري هذا الاختلاف في بيع حيوان حي بحيوان مذبح اه سم.

• فؤد: (من جنبه) كبيع لحم ضأن بضأن • فؤد: (من مأكول) كبيع لحم بقر بضأن ولحم سمك بالشاة والشاة بالبعير • فؤد: (وغيره) أي غير مأكول كبيع لحم ضأن بجمار اه مغني. • فؤد: (وإرساله مجبور إلخ) قال البخاري عن الزماني قال المازدي المرسل عند الإمام الشافعي مقبول إن اغتضد بأحد أمور سبعة القياس أو قول الصحابي أو فعله أو قول الأكثرين أو انتشار من غير دافع أو عمل به أهل المضر أو لم يوجد دليل سواه وهذا هو القول الجديد وصم إليها غيره الإغضاء بمرسل آخر أو بمسند اه. • فؤد: (عليه) أي مبيع اللحم بالحيوان. • فؤد: (أنه لا فرق) لعل المراد بين مرسله ومرسل غيره اه سم. • فؤد: (وبأن أبا بكر قال) مقوله لا يصلح هذا • فؤد: (وقد تجرت إلخ) جملة مغترضة اه كزدي. • فؤد: (ويصح بيع نحو بيض إلخ) عبارة المغني والنهاية ويجوز بيع لبن شاة بشاة حلب لبنها فإن بقي فيها لبن يقصد حلبه لكثرة أو باع ذات لبن مأكولة بذات لبن كذلك من جنبها لم يصح لأن اللبن في الضرع يأخذ قسطاً من القمن بدليل أنه يجب الثمر في مقابلته في المصراة بخلاف الأدميات ذوات اللبن فقد نقل في البيان عن الشافعي الجواز فيها ولو باع لبن بقره بشاة في ضرعها لبن صح لاختلاف الجنس وأما بيع ذات لبن بغير ذات لبن فصحيح ويصح بدجاجة كبيع لبن بشاة فإن كان في الدجاجة بيض والبيض المبيع بيض دجاجة لم يصح وإلا صح ويصح دجاجة فيها بيض بدجاجة كذلك باطل كبيع ذات لبن ببيضاها اه قال ع ش قوله: بغير ذات لبن أي ولو من جنس واحد وقوله: م ر فيها بيض أي يقصد أكله مستقلاً بأن تصلب اه ع ش. • فؤد: (نحو بيض إلخ) أي كالصل.

• فؤد: (نعم بحث جمع إلخ) قوة الكلام نفهم أن مذكرك البحث عد السمك الميت من قبيل الحيوان فعليه يمتنع بيع السمك الميت بلحم غيره مثلاً وإن مذكرك النظر عدّه من قبيل اللحم فعليه لا يمتنع ما ذكر قلتراجع وانظر هل يجري هذا الاختلاف في بيع حيوان حي بحيوان مذبح. • فؤد: (أنه لا فرق) لعل المراد بين مرسله ومرسل غيره. • فؤد: (ويصح بيع نحو بيض إلخ).

(باب) بالثنوين (في البيوع المنهي عنها وما يتبعها)

ثم النهي إن كان لذات العقد أو لازمه بأن فقد بعض أركانه أو شروطه اقتضى بطلانه وحرمة لأن تعاطي العقد الفاسد أي مع العلم بفساده أو مع التقصير في تعلمه لكونه مما لا يخفى كبيع الملاحق وهو مخالط للمسلمين بحيث يمتد جهله بذلك حرام على المنقول المعتبر سواء ما فساده بالنقص والاجتهاد وقيد ذلك الغزالي واعتمده الزركشي بما إذا قصد به تحقيق المعنى الشرعي دون إجراء اللفظ من غير تحقيق معناه فإنه باطل ثم إن كان له.....

باب: في البيوع المنهي عنها

• قوله: (بالثنوين) إلى المتن في النهاية وكذا في المعنى الآ قوله وقيد الغزالي إلى وقد يجوز.
 • قوله: (وما يتبعها) منه تلقى الرنجان والتجنس اهـ ع ش. • قوله: (ثم النهي) أي من حيث هو لا بقيد كونه في هذا الباب اهـ ع ش: • قوله: (لأن تعاطي العقد) حلة للحزمة وقضيته أن التحريم إنما نشأ من فساد العقد فليس هو مقتضى النهي والأولى أن يقال النهي يقتضي التحريم مطلقاً سواء رجع لذات العقد أو لازمه أو معنى خارج أو كان المنهي عنه غير عقد يقتضي الفساد إن رجع لذات العقد أو لازمه ويحرم من حيث تعاطي العقد الفاسد كما أنه يحرم لكونه منهيًا عنه اهـ ع ش وقوله: ويحرم من حيث إلخ والأولى فحزمة تعاطي العقد الفاسد لكونه منهيًا عنه. • قوله: (أو مع التقصير إلخ) لعل هذا مفروض في عالم بوجوب التعلم أما جاهل بأصل وجوب التعلم فيتعذر كل البعد تأنيبه اهـ سبذ عمر عبارة ع ش قوله: م ر أو مع التقصير إلخ فقيته أنه مع التقصير يأنم بتعاطي العقد الفاسد كما يأنم بترك التعلم فليس الإثم بالتقصير دون تعاطي العقد ولعل هذا مراد حجة بقوله حرام على المنقول المعتبر يعني أن المراد أن تعاطي العقد الفاسد مع الجهل بفساده حرام حيث قصر في التعلم فليست الحزمة مخصوصة بالتقصير اهـ. • قوله: (بحيث يمتد جهله بذلك) يؤخذ من ذلك أن ما يقع كثيراً في قرى مضرنا من بيع الدواب ويؤجل الثمن إلى أن يؤخذ من أولاد الذابية المسمى ببيع المتأومة لا إثم على فاعله لأن هذا يخفى فيتعذر فيه اهـ ع ش. • قوله: (حرام إلخ) خبر قوله لأن إلخ. • قوله: (والاجتهاد) الواو بمعنى أو كما عبر به النهاية. • قوله: (وقيد ذلك) أي كونه العقد الفاسد حراماً. • وقوله: (من غير تحقيق معناه) أي بأن أطلق أو قصد غير المعنى الشرعي اهـ ع ش. • قوله: (فإنه إلخ) أي إجراء اللفظ إلخ. • وقوله: (ثم إلخ) أي

(فرغ): يجوز بيع البيض مع فشره ببيض كذلك وزنا إن اتحد الجنس فإن اختلف جاز متفاضلاً م ر ويصح بيع لبن شاة حلب لبثها وإن بقي فيها لبن لا يقصد حلبه فإن قصد لكثيره أو باع ذات لبن مأكولة بذات لبن كذلك من جنسها لم يصح إذ اللبن في الضرع يأخذ قسطاً من الثمن بدليل أنه يجب الثمن في مقابلته في المصرة بخلاف الآدمية ذات اللبن ففي البيان عن الشايل الجواز فيها وقرئ بأن لبن الشاة في الضرع له حكم العنن ولهذا امتنع عقد الإجارة عليه بخلاف لبن الآدمية فله حكم المنفعة ولهذا جاز عقد الإجارة عليه اهـ.

محتمل كملاعبة الزوجة بنحو بعثك نفسك لم يحرم ولا حرم إذ لا محتمل له غير المعنى الشرعي وقد يجوز لاضطرار تعاطيه كأن امتنع ذو طعام من بيعه منه إلا بأكثر من قيمته فله الاحتياط بأخذه منه ببيع فاسيد حتى لا يلزمه إلا المثل أو القيمة أو الخارج عنه اقتضى حرمة فقط فمن الأول أشياء منها: (نهى رسول الله ﷺ عن عسب) بفتح فسكون للمهملتين (الفعل) رواه الشيخان (وهو ضرايه) أي طروقه للأنتى وهذا هو الأشهر ومن ثم حكى مقابليه يقال (ويقال ماؤه) وكل من هذين لا يتعلق به نهى فالتقدير عن بدل عسبه من أجره ضرايه وتضمن مائه أي عن إعطاء ذلك وأخذه (ويقال أجره ضرايه).....

بغذ أن كان باطلاً اه كزدي. فؤد: (مخمل) أي عرقاً اه ع ش. فؤد: (إذ لا محتمل له إلخ) هو واضح عند الإطلاق كما هو ظاهر أما لو قصد غير المعنى الشرعي فبه نظر ويتبع عدم الحرمة اه ع ش. فؤد: (وقد يجوز إلخ) صادق بما إذا أدت الضرورة إلى الربا كاستئجار موير من إقراض مضطر فليحرر اه بضري ومز عن ع ش الجزم بذلك وكذا عبارة المفتي وهي وتعاطي العقود الفاسدة حرام في الربوي وغيره إلا في مسألة المضطر المعروفة وهي فيما إذا لم يفعه مالك الطعام إلخ اه صريحة في الشمول. فؤد: (تعاطيه) أي العقد الفاسد. فؤد: (كان امتنع ذو طعام) أي أو ذو دابة من إجارها اه ع ش. فؤد: (فله الاحتياط) أي قلوا لم يفعل ذلك بل اشتراه بما سماه البائع لزومه التمسى واضطراره لا يجعله مكرهاً على العقد بما ذكر اه ع ش. فؤد: (أو القيمة) قضية التفسير بالقيمة أنه لا يلزمه أقصى القيم وقد يوجه بأن جواز ذلك له أخرجه عن نظائره من العقود الفاسدة ويحتمل أن المراد بالقيمة أقصى القيم ولكن الأول هو الظاهر ولا فرق في ذلك بين أن يتلف حالاً أو بعد مدة لإذن الشارع له في ذلك ع ش ورشدي. فؤد: (أو الخارج إلخ) عطف على قوله لذات العقد اه كزدي. فؤد: (أو الخارج عنه) أي بأن لا يكون لذاته ولا لإلزامه بقرينة ما تقدم اه سم أي كالبيع وقت النداء. فؤد: (فمن الأول أشياء) عبارة المفتي ثم شرع في القسم الأول أي البيع الفاسد لاختلال ركن أو شرط وهو ثمانية اه. فؤد: (بفتح) إلى قوله وتسمية ما في الأول في النهاية والمفتي إلا قوله بل لو قيل يندب لم يتعد وقوله: أو مضمان إلى المشي. فؤد: (فسكون إلخ) أي وبالباء الموحدة نهاية ومفتي. فؤد: (سبي: ضرايه) في المضباح ضرب الفعل التافة ضراباً بالكسر نزا عليها انتهى اه ع ش. فؤد: (لا يتعلق به نهى) أي لأنه ليس من أفعال المكلفين اه نهاية. فؤد: (أي عن إعطاء إلخ) أي والمقد المتقضي لذلك أيضاً سم وع ش.

(باب)

فؤد: (أو الخارج عنه) أي بأن لا يكون لذاته ولا لإلزامه بقرينة ما تقدم. فؤد: (وكل من هذين) في تخصيصهما نظر لأن الثالث أيضاً كذلك إذ الأجرة لا يتعلق بها نهى بل بإعطائها وأخذها كما هو ظاهر. فؤد: (أي عن إعطاء ذلك إلخ) أي والعقد المتقضي لذلك أيضاً كما هو ظاهر.

والفرق بين هذا والأول أن الأجرة ثم مقدرة وهنا ظاهرة (فيحزم ثمن مائه) ويطل بيعة لأنه غير معلوم ولا متقوم ولا مقدور على تسليمه (وكذا أجرته) للضراب (في الأصح) لأن فعل الضراب غير مقصور عليه للمالك وفارق الإيجار لتلقيح النخل بأن المستأجر عليه هو فعل الأجير الذي

فود: (والفرق إلخ) الأحسن أن يقال الفرق أنه يحتاج على التفسير الأول إلى تقدير الأجرة ليصح المعنى وعلى هذا لا يحتاج لأنها محمل اللفظ اهـ سيد عمر عبارة النهاية والفرق بين هذا والأول أن الأجرة ثم مقدرة مع عموميه وهنا ظاهرة وهذه حكمة اقتصار الشارح على ذكر التقدير في الأولين مع أنه جار في الثلاثة مع أن الأولين فيهما تقديران وفي الثالث واحد اهـ قال ع ش قوله: مع عموميه أي المقدّر بمعنى احتماله لغير الأجرة وقوله: وهذه أي الحكمة المشار إليه بقوله والفرق إلخ اهـ عبارة سم. قوله: والفرق إلخ أي باختيار المراد والآفتابين المعنيين لا أشياء فيه حتى يحتاج لبيان إذ تباين الضراب والأجرة في غاية الظهور اهـ.

فوق (سني): (فيحزم ثمن مائه) أي إعطاؤه وأخذ اهـ سم. فود: (ولا متقوم) أي لا قيمة له شرعاً وليس المراد به ما قابل الجثلي اهـ ع ش.

فوق (سني): (وكذا أجرته) أي إيجاره وهل يستحق أجرة الجثل كما في الإجازات الفاسدة سم على حج أي أولاً لأن طروقه لا تثبت لا يقابل بأجرة فيه نظراً والأول أقرب وعليه فالمراد أجرة مثله لو استعمل فيما يقابل بأجرة كالحزب مدة وضع يده عليه للإتياع المذكور ومحل حزمة الاستيجار حيث استأجره للضراب قصداً فلو استأجره ليتفع به ما شاء جاز أن يستعمله في الإنزاه تبعاً لاستحقاقه المنفعة بخلاف ما لو استأجره للحزب أو نحوه فلا يجوز استعماله في الإنزاه لأنه إنما أذن له في استعماله فيما سماه له من حزب أو غيره اهـ ع ش وقوله: والأول أقرب فيه وقفه بل تغليل الشارح ظاهرة في الثاني. فود: (وفارق الإيجار إلخ) عبارة شرح الباب وعلم مما تقرر أن صورة المسألة أن يستأجره للضراب فإن استأجره على أن يئزى فحله على أثني أو إناث صَحَّ قاله القاضي لأن فعله مباح

فود: (والفرق بين هذا والأول) أي باختيار المراد والآفتابين المعنيين لأشياء فيه حتى يحتاج لبيان إذ تباين الضراب والأجرة في غاية الظهور. فود: (والفرق بين هذا والأول إلخ) عبارة شرح الباب وإنما جاز الاستيجار لتلقيح النخل لأن الأجير قادر على تسليم نفسه وليس عليه عين حتى لو شرط عليه ما يلقح به فسدت الإجارة أيضاً وهنا المقصود الماء والمؤجر عاجز عن تسليمه وعلم مما تقرر أن صورة المسألة أن يستأجره للضراب فإن استأجره على أن يئزى فحله على أثني أو إناث صَحَّ قاله القاضي لأن فعله مباح وعمله مضبوط عادة وتعيين الفعل المعين لاختلاف الغرض به فإن تلف بطلت الإجارة اهـ وقد يستشكل هذا مع تفسيره الضراب بالطروق ويقال لم يظهر مغايرته للإنزاه المذكور ولا إشكال لأن الطروق فعل الفعل بخلاف الإنزاه فإنه فعل صاحب الفعل فليتأمل.

فوق (سني): (فيحزم ثمن مائه) أي إعطاؤه وأخذ اهـ وقوله: وكذا أجرته هل يستحق أجرة الجثل كما في الإجازات الفاسدة.

هو قادر عليه ويجوز الإهداء لصاحب الفحل بل لو قيل يَنْدِيهِ لم يَنْدِيهِ وتُسْرُ إعارته للضراب.
(وعن حبل الحبلة) رواه الشيخان (وهو) بفتح المؤخدة فيهما وغلط من سكنها جنع حابل
وقيل مُفَرَّدٌ وهاؤه للمبالغة (نتاج التاج) بفتح أوله أو كسره وهو الذي في خط المصنف وعليه
عرف الفقهاء وهو من تسمية اسم المفعول بالمصدر وفي هذا تجوز من حيث إطلاق الحبل
على البهائم وهو مختص بالآدميات ومن حيث إطلاق المصدر على اسم المفعول أي
المحبول (بأن يبيع نتاج التاج) كما عليه اللغويون (أو يفتح إلى نتاج التاج) كما فسره رواية ابن
عمر ~~تحت أي~~ إلى أن تلذ هذه الدائبة ويلذها من نتجت الناقة بالبناء للمفعول لا غير ووجه
البطلان ثم انعدام شروط البيع وهنا جهالة الأجل (وعن الملاقيح وهي ما في البطون) من الأجنّة
(والمضامين) جنع مضمون أو مضمان.....

وعمله مضبوط عادة ويتمن الفحل الممتن في المقيد لاختلاف الغرض به فإن تلف أي أو تعلق إنزاه
بطلت الإجارة اه وقد يستشكل هذا مع تفسير الضراب بالطروق وقد يقال لم تظهر مغاييرته للإنزاه
المذكور ولا إشكال لأن الطروق فعل الفحل بخلاف الإنزاه فإنه فعل صاحب الفحل فليتنازل سم على
حج لكن قد يرد عليه أن الإنزاه وإن كان من فعل صاحب الفحل إلا أن نزوان الفحل باختياره وصاحبه
عاجز عن تسليمه وقد يجاب بأن الإجارة على فعل المكلف الذي هو الإنزاه والمراد منه محاولة صمود
الفحل على الأثني على ما جرت به العادة وفعل الفحل وإن كان هو المقصود لكنه ليس مفعولاً عليه
فيستحق الأجرة إذا حصل الطروق بالفعل فلز لم يحصل لم يستحق أجرة فراجع اه ع ش.

• فؤد: (لو قيل يَنْدِيهِ) قد يتوقف فيه بما نقله في العزيز عن الإمام أحمد من منع الإهداء اه سيّد
عمر عبارة ع ش عبارة سم على منهج قال م ر ويستحب هذا الإغطاء انتهت ظاهره سواء كان ذلك قبل
إغطاء الفحل أو بعده اه. • فؤد: (وتُسْرُ إعارته للضراب) ومحل ذلك حيث لم يتمن ولا وجبت مجاناً
وكان الإمتناع منها كبيرة حيث لا ضرر عليه في ذلك ويتبني وجوب اتخاذ الفحل على أهل البلد حيث
تعين لقاء نسل دوابهم على الكفاية حيث لم يتيسر لهم استعارته مما يقرب من بلدتهم عرفاً اه ع ش.

• فؤد: (وغلط من سكنها) ظاهره فيهما اه ع ش. • فؤد: (جنع حابل) أي الحبلة. • فؤد: (وهاؤه
للمبالغة) وعليه فيفترق بين المفرد وجمعه بالهاء اه ع ش. • فؤد: (مختص بالغ) أي حقيقة اه سم عبارة
المعني مختص بالآدميات بالاتفاق حتى قيل إنه لا يقال لغيره إلا في الحديث وإنما يقال للبهائم
الحمل بالميم اه. • فؤد: (المحبول) أي المحبول به اه معني. • فؤد: (ثم) أي في بيع نتاج التاج اه ع
ش. • فؤد: (انعدام شروط البيع) أي من الملك وغيره اه معني. • فؤد: (هنا) أي في البيع يفتح إلى نتاج
التاج اه ع ش. • فؤد: (جنع مضمون) أي كمجنون ومجانين. • فؤد: (أو مضمان) أي كمفتاح ومفاتيح

• فؤد: (وهو مختص بالآدميات) أي حقيقة. • فؤد: (جنع مضمون) أي كمجنون ومجانين.

• فؤد: (أو مضمان) أي كمفتاح ومفاتيح.

أَي مُتَضَمِّنٍ وَمِنْهُ مَضْمُونُ الْكِتَابِ كَذَا (وَهِيَ مَا فِي أَصْلَابِ الْفُحُولِ) مِنَ الْمَاءِ رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا وَالْبَزَائِ مُسْنَدًا وَانْقَدَّ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ لِفَقْدِ شُرُوطِ الْبَيْعِ وَإِطْلَاقِ الْمَلَاقِيحِ عَلَى مَا فِي بَطُونِ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا الَّذِي يُضَرَّحُ بِهِ كَلَامُهُ سَائِغٌ لَفَةً أَيْضًا خِلَافًا لِلْجَوْهَرِيِّ.

(و) عَنْ (الْمَلَامَةِ) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ (بَأَنْ يَلْمُسَ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا (فَوْثًا مَطْوِيًّا) أَوْ فِي ظُلْمَةٍ (ثُمَّ يَشْتَرِيهِ عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ لَهُ إِذَا رَأَاهُ) أَوْ عَلَى أَنَّهُ يَكْتَفِي بِلَمْسِهِ عَنْ رُؤْيَاهُ (أَوْ يَقُولُ إِذَا لَمَسَهُ فَقَدْ بَعَثَكَ) اكْتِفَاءً بِلَمْسِهِ عَنِ الصَّيْغَةِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَتَى لَمَسَهُ انْقَطَعَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ أَوْ الشَّرْطُ (و) عَنْ

سَمٍ وَمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (أَيُّ مُتَضَمِّنٍ) اسْمٌ مَفْعُولٍ قَالَ الْبُجَيْرِيُّ سُمِّيَتْ بِالْمُضَامِينِ لِأَنَّ اللَّهَ أَوْدَعَهَا فِي ظَهْرِهَا فَكَانَتْ سُمِّيَتْ قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ عَمِيرَةُ وَقَالَ شَيْخُنَا الْحَفْنِيُّ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا فِي ضِمَنِ الْفُحُولِ اهـ وَالْآخِرُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الشَّرْحِ. ٥ فَوَدَّ: (مِنْ الْمَاءِ) أَيِ قَبْلِهِ التَّقْدِيرُ السَّابِقُ فَإِنْ قُلْتَ حَيْثُ لَا حَاجَةَ لِذِكْرِ هَذَا مَعَ مَا سَبَقَ فِي الْمَسْبُوقِ فَلِمَ ذَكَرَهُ مَعَهُ قُلْتَ لِيُرْوَدَ التَّنْهِيُ عَنْ خُصُوصِ الصَّيْغَتَيْنِ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى إِحْدَاهُمَا لَرُبَّمَا تَوَهَّمَتْ مُخَالَفَةُ الْمَذْكُورَةِ مَعَ أَنَّ إِحْدَاهُمَا مَعْنَى آخَرَ بِهِ ثَبَاطُ الْأُخْرَى وَحَيْثُ لِمَا سَبَقَ لَا يُغْنِي عَنْ هَذَا الْإِحْتِمَالِ أَنْ يُقَسَّرَ بغيرِهِ أَيِ ضِرَابِهِ أَوْ أَجْرَةٍ ضِرَابِهِ وَهَذَا لَا يُغْنِي عَمَّا سَبَقَ لِأَنَّ لَهُ مَعْنَى آخَرَ يُصَاحِبُهُ الْبُطْلَانُ أَيْضًا سَمٍ عَلَى حَجِّ أَيِّ مَا تَحْمِلُهُ الْأَتَى مِنْ ضِرَابِهِ فِي عَامٍ أَوْ عَامَيْنِ اهـ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (زَوَاهُ مَالِكٌ) أَيِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ اهـ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (مُرْسَلًا) قَالَ التَّائِي: وَمُرْسَلٌ مِثْلُ الصَّحَابِيِّ سَقَطَ. اهـ. ٥ فَوَدَّ: (هَلِيهِ) أَيِ امْتِنَاعُ بَيْعِ مَا فِي الْبَطُونِ وَمَا فِي الْأَصْلَابِ.

٥ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِلْجَوْهَرِيِّ) أَيِ وَالْمَنْهَجِ وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُمَا وَهُوَ أَيِ الْمَلْفُوحُ لَفَةً جَنِينَ النَّاقَةِ خَاصَّةً وَشَرْعًا أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (بِضَمِّ الْمِيمِ الْخُ) أَيِ وَيَقْتَحِهَا فِي الْمَاضِي اهـ زِيَادَةُ قَالَ ع ش وَالرَّشِيدِيُّ نَقَلَ الْإِسْنَوِيَّ فِي بَابِ الْأَحْدَاثِ الْكَسْرِ فِي الْمَاضِي وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ الْمُضَارِعُ بِالْفَتْحِ اهـ.

٥ فَوَدَّ (سُي): (ثُمَّ يَشْتَرِيهِ) أَيِ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ اهـ حَلَبِي. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ عَلَى أَنَّهُ يَكْتَفِي بِالْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي اكْتِفَاءً بِلَمْسِهِ عَنْ رُؤْيَاهُ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (هَنْ رُؤْيَاهُ) فَيَبْطُلُ هَذَا قَطْعًا وَإِنْ قُلْنَا بِصِحَّةِ بَيْعِ الْغَائِبِ لَوْجُودِ الشَّرْطِ الْفَاسِدِ وَاللَّمْسِ لَا يَقُومُ مَقَامَ النَّظَرِ شَرْعًا وَلَا عَادَةً قَلِيوبِي وَزِيَادِي اهـ بُجَيْرِي.

٥ فَوَدَّ (سُي): (أَوْ يَقُولُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ يَلْمُسُ الْخُ.

٥ فَوَدَّ (سُي): (إِذَا لَمَسَتْهُ) قَالَ عَمِيرَةُ يَصِيحُ قِرَاءَتُهُ بِضَمِّ التَّاءِ وَقَتَحَهَا وَكَذَا فِي كُلِّ مَوَاضِعِهَا أَيِ التَّاءِ اهـ وَعَلَّلَ الْإِمَامُ بَطْلَانَهُ بِالتَّغْلِيظِ وَتَبَّهَ الْإِسْنَوِيُّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ جَعَلَ اللَّمْسَ شَرْعًا فَيَبْطُلَانَهُ لِلتَّغْلِيظِ وَإِنْ جُعِلَ يَبْطُلَانَهُ فَلَفَقْدِ الصَّيْغَةِ انْتَهَى اهـ بُجَيْرِي هَنْ الشُّوْبَرِيُّ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَتَى الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ اكْتِفَاءً

٥ فَوَدَّ: (مِنْ الْمَاءِ) أَيِ قَبْلِهِ التَّقْدِيرُ السَّابِقُ فَإِنْ قُلْتَ حَيْثُ لَا حَاجَةَ لِذِكْرِ هَذَا مَعَ مَا سَبَقَ فِي الْمَسْبُوقِ فَلِمَ ذَكَرَهُ مَعَهُ قُلْتَ: لِيُرْوَدَ التَّنْهِيُ عَنْ خُصُوصِ الصَّيْغَتَيْنِ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى إِحْدَاهُمَا لَرُبَّمَا تَوَهَّمَتْ مُخَالَفَةُ الْمَذْكُورَةِ مَعَ أَنَّ إِحْدَاهُمَا مَعْنَى آخَرَ بِهِ ثَبَاطُ الْأُخْرَى وَحَيْثُ لِمَا سَبَقَ لَا يُغْنِي عَنْ هَذَا الْإِحْتِمَالِ أَنْ يُقَسَّرَ بغيرِهِ وَهَذَا لَا يُغْنِي عَمَّا سَبَقَ لِأَنَّ لَهُ مَعْنَى آخَرَ يُصَاحِبُهُ الْبُطْلَانُ أَيْضًا قَتَائِلُ.

(المُنَابَذَةُ) بِالشَّعْجَةِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ (بَأَنْ يَجْعَلَ النَّبَذَ) أَيِ الطَّرْحَ (بَيِّنًا) اكْتِفَاءً بِهِ عَنِ الصَّيْغَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ: أَتَبَذُ إِلَيْكَ تَوْبِي هَذَا بِعَشْرَةٍ مَثَلًا أَوْ يَقُولُ إِذَا تَبَذَّته فَقَدْ بَعَثَكَ أَوْ مَتَى تَبَذَّته انْقَطَعَ الْخِيَارُ أَوْ عَلَى أَنَّكَ تَكْتَفِي بِتَبَذِّهِ عَنْ رُؤْيِيهِ وَبُطْلَانِهِ لِعَدَمِ الرُّؤْيَةِ أَوْ الصَّيْغَةِ أَوْ لِلشَّرْطِ الْفَائِدِ (و) عَنْ (بَيْعِ الْحَصَاةِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (بَأَنْ يَقُولَ بَعَثَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَثْوَابِ مَا تَقَعُ هَذِهِ الْحَصَاةُ عَلَيْهِ أَوْ يَجْعَلُ الرُّفْيَ) لَهَا (بَيِّنًا أَوْ بَعَثَكَ) مَعْطُوفٌ عَلَى بَعَثَكَ الْأَوَّلَى فَقَوْلُهُ أَوْ يَجْعَلُ شَبَّهُهُ اعْتِرَاضٌ وَمِثْلُهُ سَائِغٌ لَا يَخْفَى (وَلَكَّ) أَوْ لِي أَوْ لَنَا (الْخِيَارُ إِلَى رَفْعِهَا) لِنَحْوِ مَا مَرَّ فِي الَّذِي قَبْلَهُ.

بَلَمْسِهِ الْإِنْجَ عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجُ أَوْ يَبَيِّنُهُ شَيْئًا عَلَى أَنَّهُ مَتَى لَمَسَهُ الْإِنْجَ. □ فُؤَدُ: (أَوْ يَقُولُ الْإِنْجَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُنْجِ يَجْعَلُ الْإِنْجَ. □ فُؤَدُ: (إِذَا تَبَذَّته) قَالَ عَمِيرَةُ تَصِحُّ قِرَاءَتُهُ بِضَمِّ التَّاءِ وَيَفْتَحُهَا وَكَذَا فِي كُلِّ صَوْرٍ مَا أَيِ التَّاءِ أَيْ لَا فَرْقَ بَيْنَ زَمَنِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي أَمَّا ه. □ فُؤَدُ: (أَوْ مَتَى تَبَذَّته الْإِنْجَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجُ بَعَثَكَ هَذَا بِكَذَا عَلَى أَنِّي إِذَا تَبَذَّته الْإِنْجَ. □ فُؤَدُ: (وَبُطْلَانُهُ) أَيِ الْبَيْعِ فِي صَوْرِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ. □ فُؤَدُ: (لِعَدَمِ الرُّؤْيَةِ) أَيِ فِي الصَّوْرَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ لِلْمُلَامَسَةِ وَفِي الصَّوْرَةِ الْآخِرَةِ لِلْمُنَابَذَةِ. □ وَفُؤَدُ: (أَوْ الصَّيْغَةِ) أَيِ فِي الصَّوْرَةِ الثَّالِثَةِ لِلْمُلَامَسَةِ وَفِي الصَّوْرَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ لِلْمُنَابَذَةِ. □ فُؤَدُ: (أَوْ الصَّيْغَةِ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ قَوْلَهُ فَقَدْ بَعَثَكَ صِيغَةً فَكَانَ الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْبُطْلَانَ فِي هَذِهِ لِلتَّغْلِيْقِ لَا لِعَدَمِ الصَّيْغَةِ وَأَجَابَ عَمِيرَةُ بِأَنَّهُ يُعْلَمُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ قَوْلَهُ: فَقَدْ بَعَثَكَ إِنْجَارٌ لَا إِشَاءَ انْتَهَى أَوْ أَنَّهُ جَعَلَ الصَّيْغَةَ مَقْذُودَةً لِانْتِجَاءِ شَرْطِهَا وَهُوَ عَدَمُ التَّغْلِيْقِ أَمَّا ه. □ فُؤَدُ: (أَوْ لِلشَّرْطِ الْفَائِدِ) أَيِ فِي الصَّوْرَةِ الْآخِرَةِ لِلْمُلَامَسَةِ وَفِي الصَّوْرَةِ الثَّالِثَةِ لِلْمُنَابَذَةِ.

□ فُؤَدُ (لِسِي): (أَوْ يَجْعَلُ الزَّمَنِي بَيِّنًا) اكْتِفَاءً بِهِ عَنِ الصَّيْغَةِ فَيَقُولُ أَخَذْتُهَا إِذَا رَمَيْتَ هَذِهِ الْحَصَاةَ فَهَذَا التَّوْبُ مَبِيعٌ بِكَ بِعَشْرَةٍ أَمَّا مَحَلِّي. □ فُؤَدُ: (مَعْطُوفٌ عَلَى بَعَثَكَ) وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لِمَخْدُوفٍ مَعْطُوفٍ عَلَى يَقُولُ أَيْ أَوْ يَقُولُ بَعَثَكَ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنْ عَطَفَ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الرَّاوِ وَقَدْ يُجْعَلُ قَوْلُهُ: أَوْ يَجْعَلُ الْإِنْجَ الْمَعْطُوفُ عَلَى يَقُولٍ مُقَدِّمًا عَلَى مَا بَعْدَهُ الْمَعْطُوفُ عَلَى بَعَثَكَ مِنْ تَأْخِيرِ أَمَّا سَمَ وَقَوْلُهُ: وَقَدْ يَجُوزُ الْإِنْجَ جَرَى عَلَيْهِ الْمَحَلِّيُّ وَقَالَ عَمِيرَةُ فِي هَامِشِهِ قَوْلُهُ: (أَوْ يَقُولُ الْإِنْجَ) قِيلَ: كَانَ الصَّوَابُ التَّضْرِيحُ يَقُولُ إِشَادًا إِلَى عَطْفِهِ عَلَى الْأَوَّلِ أَوْ كَانَ يُقَدِّمُهُ عَلَى الثَّانِي أَمَّا ه. □ فُؤَدُ: (شَبَّهُهُ اعْتِرَاضٌ) إِنَّمَا جَعَلَهُ شَبَّهُهُ اعْتِرَاضٌ وَلَمْ يَجْعَلْهُ اعْتِرَاضًا لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى (يَقُولُ) وَالْعَامِلُ فِيهِ أَنْ هُوَ مِنْ قَبْلِ الْمُفْرَدِ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْإِعْتِرَاضُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ بِجُمْلَةٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ أَمَّا ه. □ فُؤَدُ: (لِنَحْوِ مَا مَرَّ الْإِنْجَ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَوَجْهَ الْبُطْلَانِ فِي الْأَوَّلِ جِهَالُهُ الْمَبِيعِ وَفِي الثَّانِي فَقْدَانُ الصَّيْغَةِ وَفِي الثَّالِثِ الْجَهْلُ بِمَدَّةِ الْخِيَارِ أَمَّا.

□ فُؤَدُ: (مَعْطُوفٌ عَلَى بَعَثَكَ) قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لِمَخْدُوفٍ مَعْطُوفٍ عَلَى يَقُولُ أَيْ أَوْ يَقُولُ بَعَثَكَ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنْ عَطَفَ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الرَّاوِ وَقَدْ يُجْعَلُ قَوْلُهُ: (أَوْ يَجْعَلُ الْإِنْجَ) الْمَعْطُوفُ عَلَى (يَقُولُ) مُقَدِّمًا عَلَى مَا بَعْدَهُ الْمَعْطُوفُ عَلَى (بَعَثَكَ) مِنْ تَأْخِيرِ.

(وعن يَمَعْنِي فِي بَيْعَةٍ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (بَأَنَّ) أَي كَأَنَّ (بِقَوْلِ بَعُثْكَ بِأَلْفٍ نَقْدًا أَوْ أَلْفَيْنِ إِلَى سَنَةٍ) فَخُذْ بِأَيِّهِمَا شِئْتَ أَتَتْ أَوْ أَنَا أَوْ شَاءَ فَلَانٌ لِلْجِهَالَةِ بِخِلَافِهِ بِأَلْفٍ نَقْدًا وَالْفَيْنِ لِسَنَةٍ وَبِخِلَافِ نِصْفِهِ بِأَلْفٍ وَنِصْفِهِ بِالْفَيْنِ (أَوْ بَعُثْكَ ذَا الْعِنْدِ بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي) أَوْ فَلَانًا (دَارَكَ بِكَذَا) أَوْ تَشْتَرِي مِنِّي أَوْ مِنْ فَلَانٍ كَذَا بِكَذَا لِلشَّرْطِ الْفَائِدِ وَتُسَمَّى مَا فِي الْأَوَّلِ يَمَعْنِي تَجَوُّزُ إِذِ التَّخْيِيرُ يَمْتَضِي وَاجِدًا فَقَطْ وَالثَّانِي كَذَلِكَ لَا يَبِيعَا وَشَرْطًا مَبْنِي عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّرْطِ مَا

قَوْلُ (لَسِي) (وَهَنْ يَمَعْنِي) بِكَسْرِ الْبَاءِ عَلَى مَعْنَى الْهَيْئَةِ وَجَوُزُ الْفَتْحِ كَمَا فِي فَتْحِ الْبَارِي .
 وفود: (فِي بَيْعَةٍ) بِفَتْحِ الْبَاءِ لَا غَيْرَ أَهْ ع ش . وفود: (بِخِلَافِ بِأَلْفٍ الْخ) أَي فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيَكُونُ التَّمَنُّ ثَلَاثَةَ آلَافٍ أَلْفَ حَالَةٍ وَالْفَانِ مُؤَجَّلَةٌ لِسَنَةٍ أَهْ نِهَائَةٍ .

وفود: (وَالْفَيْنِ) لَوْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ . وفود: (فَخُذْ بِأَيِّهِمَا شِئْتَ الْخ) فَهِيَ شَرْحُ الْعُبَابِ أَنَّ الَّذِي يُتَّجِهَ الْبُطْلَانُ وَإِنْ تَرَدَّدَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (فَخُذْ الْخ) مُبْطِلٌ لِإِيجَابِهِ قَبْطَلِ الْقَبُولِ الْمُتَرَتَّبِ عَلَيْهِ سَمَ عَلَى حَيْجِ أَهْ ع ش . وفود: (فَلَانًا) عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ فَلَانٌ وَفِي ع ش عَلَيْهَا لَعَلَّ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مِثْلَ شَرْطِ بَيْعِ الْمُشْتَرِطِ شَرْطُ بَيْعِ غَيْرِهِ كَأَنَّ يَقُولَ: بِعُثْكَ هَذَا بِشَرْطِ أَنْ يَبِيعَنِي زَيْدٌ عَبْدَهُ أَوْ دَارَهُ أَهْ .

وفود: (مَا فِي الْأَوَّلِ) أَي قَوْلِ الْمُتَمَنِّ: (بَعُثْكَ بِأَلْفٍ الْخ) وَكَانَ الْأَوْفَقُ يَقُولُهُ الْآتِي: (وَالثَّانِي) إِسْقَاطُ الْمُوصُولِ وَالْجَارِ . وفود: (وَالثَّانِي كَذَلِكَ الْخ) أَي وَتُسَمَّى الثَّانِي يَمَعْنِي لَا يَبِيعَا وَشَرْطًا مَبْنِي الْخ أَهْ سَبْدُ عَمَرٍ عِبَارَةُ سَمِ الظَّاهِرِ أَنَّ مَعْنَاهُ وَتُسَمَّى مَا فِي الثَّانِي كَذَلِكَ أَي يَمَعْنِي لَا يَبِيعَا وَشَرْطًا . وفود: (مَبْنِي)

وفود: (بِأَلْفٍ نَقْدًا أَوْ أَلْفَيْنِ إِلَى سَنَةٍ الْخ) قَضَيْتُهُ بُطْلَانٌ ذَلِكَ وَإِنْ قُبِلَ بِأَحَدِهِمَا مُعَيَّنًا وَهُوَ الْأَوْجَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَفَاقًا لِمُقْتَضَى كَلَامِ الْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ عَنِ الْقَاضِي مِنَ الصَّحَّةِ حَيْثُ يُدْ وَتَخْصِيصِ الْبُطْلَانِ بِقَبُولِهِ عَلَى الْإِبْهَامِ أَوْ بِقَبُولِهِمَا مَعًا . وفود: (بِخِلَافِهِ بِأَلْفٍ نَقْدًا وَالْفَيْنِ إِلَى سَنَةٍ) لَوْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَخُذْ بِأَيِّهِمَا الْخ فَهِيَ شَرْحُ الْعُبَابِ أَنَّ الَّذِي يُتَّجِهَ الْبُطْلَانُ وَإِنْ تَرَدَّدَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ لِأَنَّ قَوْلَهُ فَخُذْ الْخ مُبْطِلٌ لِإِيجَابِهِ قَبْطَلِ الْقَبُولِ الْمُتَرَتَّبِ عَلَيْهِ أَهْ قَلْبًا مَلْ .

(فَرَعُ): قَالَ فِي الرَّوْضِ: إِلَّا إِنْ قَالَ: بِعُثْكَ بِأَلْفٍ نِصْفَهُ بِسِتِّمَانَةٍ، أَي: فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّ أَوَّلَ كَلَامِهِ يَمْتَضِي تَوْزِيْعُ التَّمَنِّ عَلَى الْمُتَمَنِّ بِالسَّوِيَّةِ وَآخِرُهُ يُنَاقِضُهُ زَادَ فِي الْعُبَابِ تَبَعًا لِيَحْتِ الزَّرْكَشِيُّ فَإِنْ قَالَ: وَبَاقِيهِ بِأَرْبَعِمِائَةٍ أَتَجِبُ الصَّحَّةُ أَهْ . وَفِيهِ نَظَرٌ وَيُؤَيِّدُ النَّظَرَ التَّحْلِيلُ السَّابِقُ .

(أَقُولُ) وَلَوْ قَالَ: بِعُثْكَ بِأَلْفٍ فَقَالَ: قَبِلْتُ نِصْفَهُ بِسِتِّمِائَةٍ وَنِصْفَهُ بِأَرْبَعِمِائَةٍ فَقَدْ يُتَّجِهُ الْبُطْلَانُ وَإِنْ قُلْنَا: بِالصَّحَّةِ فِيمَا تَقَدَّمَ لَا خِلَافَ غَرَضِ الْبَائِعِ بِذَلِكَ وَإِلَّا تَهَ عَدَدُ الْعَقْدِ وَلَا يَتَأْتِي كَوْنُهُ تَفْصِيلًا لِمَا أَجْمَلَهُ الْبَائِعُ لِأَنَّ قَضِيَّةَ إِجْمَالِهِ السَّوِيَّةُ .

وفود: (وَالثَّانِي كَذَلِكَ) الظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَاهُ وَتُسَمَّى مَا فِي الثَّانِي كَذَلِكَ أَي يَمَعْنِي لَا يَبِيعَا وَشَرْطًا . وفود: (لَا يَبِيعَا وَشَرْطًا) عَطَفَ عَلَى كَذَلِكَ أَي وَتُسَمَّى مَا فِي الثَّانِي يَمَعْنِي لَا يَبِيعَا وَشَرْطًا . وفود: (مَبْنِي) خَبَرٌ تُسَمَّى الْمُقَدَّرَةِ فِي قَوْلِهِ: (وَالثَّانِي) ثُمَّ لَمْ يَنْعِ الْبِنَاءُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْبَيْعَ وَالشَّرْطَ يَصِحُّ أَنْ يُجْمَلَ مِنْ

اقتَرَنَ بِلَفْظِهِ دُونَ مَعْنَاهُ وَلَوْ جَعَلَهُ مِثَالًا لَهُ لَيَبَيِّنُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الشَّرْطِ بَيْنَ اللَّفْظِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ لَكَانَ أَفْوَذَ وَأَحْسَنَ (وَعَنِ بَيْعٍ وَشَرْطٍ كَبَيْعٍ بِشَرْطٍ بَيْعٍ) كَمَا مَرَّ (أَيَّ بَيْعٍ لِدَارٍ مِثْلًا بِأَلْفٍ بِشَرْطٍ قَرْضٍ) لِإِمَائِهِ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ وَصَحَّحُوهُ بِمَعْضَمِهِمْ وَوَجَّهَ بِظُلَامِهِ جَعَلَ الْأَلْفَ وَزَفَقَ الْعَقْدَ الثَّانِي تَمَنَّا وَاشْتَرَاهُ فَايِدَ فَيَطْلُ مُقَابِلَهُ مِنَ الثَّمَنِ وَهُوَ مَجْهُولٌ فَصَارَ الْكُلُّ مَجْهُولًا ثُمَّ إِذَا عَقَّدَا الثَّانِي مَعَ عَلَيْهِمَا بَفْسَادِ الْأَوَّلِ صَحَّ وَلَا فَلَ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَمَا وَقَعَ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ صِحَّةِ الرِّهْنِ فِيمَا لَوْ رَهْنٌ بِدَيْنٍ قَدِيمٍ مَعَ ظَنٍّ صِحَّةِ شَرْطِهِ فِي بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ بِأَنَّ فُسَادَهُ ضَعِيفٌ أَوْ أَنَّ الرِّهْنَ مُسْتَنْتَقَى لِأَنَّهُ مُجَرَّدٌ تَوَثُّقٍ فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِيهِ ظَنُّ الصِّحَّةِ إِذْ لَا جِهَالَ تَمَنُّهُ بِخِلَافِ مَا هُنَا وَإِنَّمَا يَطْلُ الرِّهْنُ مَعَ الْبَيْعِ فِيمَا إِذَا قَالَ لِدَائِيهِ بِعْنِي هَذَا بِكَذَا عَلَى أَنْ أَرَهَنْكَ عَلَى الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ كَذَا لِأَنَّهُ شَرْطُ الرِّهْنِ عَلَى لَازِمٍ هُوَ الْأَوَّلُ وَغَيْرِ لَازِمٍ.....

خَبَرٌ تَسْمِيَةِ الْمُقَدَّرَةِ فِي قَوْلِهِ وَالثَّانِي ثُمَّ لَكَ مَنَعُ الْبِنَاءِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْبَيْعَ وَالشَّرْطَ يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ مِنْ قَبْلِ الْبَيْعَتَيْنِ اهـ. ة فَوَدَ: (بِلَفْظِهِ) أَيَّ بِلَفْظٍ هُوَ لَفْظُ شَرْطِ اهـ سم. ة فَوَدَ: (وَلَوْ جَعَلَهُ) أَيَّ الثَّانِي. ة فَوَدَ: (لَكَانَ أَفْوَذَ) أَيَّ لِدَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّعْيِيرِ بِلَفْظِ الشَّرْطِ وَالتَّعْيِيرِ بِمَا بِمَعْنَاهُ. ة فَوَدَ: (وَأَحْسَنَ) أَيَّ لِيُخْلَوْهُ عَنِ تَجَوُّزِ تَسْمِيَةِ الْجِثَالِ الثَّانِي بَيَعَتَيْنِ. ة فَوَدَ: (كَمَا مَرَّ) أَيَّ بِالْمِثَالِ الثَّانِي فِي الثَّمَنِ نَظَرًا لِلْوَاقِعِ وَقَطَعَ النَّظَرَ عَنِ الرُّادِ الْمَارِ. ة فَوَدَ: (بِشَرْطِ قَرْضٍ) أَيَّ مِثْلًا كَمَا يَأْتِي. ة فَوَدَ: (وَوَجَّهَ بِظُلَامِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا وَقَعَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. ة فَوَدَ: (جَعَلَ الْأَلْفَ الْخ) هَذَا يُؤَيِّدُ مَا فِي مَسْأَلَةِ الرِّهْنِ الْآتِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ ذَلِكَ الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرَهُ اهـ سم. ة فَوَدَ: (وَاشْتَرَاهُ فَايِدَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالْأَسْنَى وَاشْتَرَاهُ الْعَقْدَ الثَّانِي فَايِدَ قَبْلَ بَعْضِ الثَّمَنِ وَلَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ حَتَّى يُفَرِّضَ التَّوْزِيعَ عَلَيْهِ وَعَلَى الْبَاقِي قَبْلَ الْبَيْعِ اهـ. ة فَوَدَ: (وَالَا) أَيَّ بِأَنَّ جِهْلَهُ أَوْ أَحَدَهُمَا اهـ مُغْنَى. ة فَوَدَ: (مَعَ ظَنٍّ صِحَّةِ شَرْطِهِ) أَيَّ الرِّهْنِ. ة فَوَدَ: (بِأَنَّ فُسَادَهُ) قَدْ يَقْتَضِي عَدَمَ فُسَادِهِ بِمَجَرَّدِ الشَّرْطِ وَفِيهِ نَظَرٌ. ة فَوَدَ: (ضَعِيفٌ) خَبَرٌ مَا وَقَعَ وَلَمْ يُضَعِّفْهُ فِي الرُّوْضِ بَلْ فَرَّقَ اهـ سم. ة فَوَدَ: (عَدَمَ فُسَادِهِ) أَيَّ الْبَيْعِ أَوْ الْقَرْضِ (بِمَجَرَّدِ الشَّرْطِ) أَيَّ شَرْطِ الرِّهْنِ مَعَهُ. ة فَوَدَ: (إِذْ لَا جِهَالَ الْخ) يَتَأَمَّلْ هَذَا الْفَرْقَ اهـ سم. ة فَوَدَ: (وَإِنَّمَا يَطْلُ الْخ) كَأَنَّهُ جَوَابُ اغْتِرَاضٍ بِهَذَا عَلَى قَوْلِهِ أَوْ أَنَّ الرِّهْنَ مُسْتَنْتَقَى الْخ. ة فَوَدَ: (وَإِنَّمَا يَطْلُ) كَأَنَّهُ جَوَابُ اغْتِرَاضٍ بِهَذَا عَلَى

قَبْلِ الْبَيْعَتَيْنِ اهـ. ة فَوَدَ: (بِلَفْظِهِ) وَهُوَ لَفْظُ شَرْطٍ. ة فَوَدَ: (كَمَا مَرَّ) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ مَبْنِيٍّ عَلَى أَنَّ الرُّادَ بِالشَّرْطِ الْخ. ة فَوَدَ: (جَعَلَ الْأَلْفَ الْخ) هَذَا يُؤَيِّدُ مَا فِي مَسْأَلَةِ الرِّهْنِ الْآتِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ ذَلِكَ الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرَهُ. ة فَوَدَ: (وَاشْتَرَاهُ فَايِدَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَاشْتَرَاهُ الْعَقْدَ الثَّانِي فَايِدَ قَبْلَ بَعْضِ الثَّمَنِ وَلَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ حَتَّى يُفَرِّضَ التَّوْزِيعَ عَلَيْهِ وَعَلَى الْبَاقِي قَبْلَ الْبَيْعِ اهـ. ة فَوَدَ: (بِأَنَّ فُسَادَهُ الْخ) قَدْ يَقْتَضِي عَدَمَ فُسَادِهِ بِمَجَرَّدِ الشَّرْطِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَقَوْلُهُ: ضَعِيفٌ خَبَرٌ مَا وَقَعَ لَمْ يُضَعِّفْهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَلْ فَرَّقَ. ة فَوَدَ: (إِذْ لَا جِهَالَ الْخ) يَتَأَمَّلْ هَذَا الْفَرْقَ. ة فَوَدَ: (وَإِنَّمَا يَطْلُ) كَأَنَّهُ جَوَابُ اغْتِرَاضٍ بِهَذَا عَلَى قَوْلِهِ أَوْ أَنَّ الرِّهْنَ مُسْتَنْتَقَى الْخ.

صَرُخَ فِي مَجْمُوعِهِ وَفِي كَلَامٍ غَيْرِهِ مَا يَقْتَضِي أَنَّ خِطْلَهُ بِالْأَمْرِ لَا يَكُونُ شَرْطًا وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَوَّلُ
الْبَيْعِ فِي بَعْ وَأَشْهَدُ لَكُنْ يَنْفِي حِفْلَهُ فِيهِمَا عَلَى مَا إِذَا أَرَادَ بِهِ مُجَوِّدُ الْأَمْرِ لَا الشَّرْطَ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ
خِطْلِهِ وَتَخِيطِهِ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِشَيْءٍ مُبْتَدَأٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِمَا قَبْلَهُ بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّهُ إِثْمًا صِفَةً أَوْ مَا فِي
مَعْنَاهُ وَهِيَ مُقَيَّدَةٌ لِمَا قَبْلَهَا فَكَانَتْ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ.

(تَبَيَّنَ) قُدِّرَتْ مَا مَرَّ قَبْلَ بِخِطْلِهِ رَدًّا لِمَا يُقَالُ ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهَا مُجْمَلَةٌ حَالِيَّةٌ وَهِيَ مُمْتَنِعَةٌ لِأَنَّ
الْمُضَارِعِيَّةَ الْمُتَّبِعَةَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا وَأَوَّ الْحَالِ (فَالْأَصَحُّ يُقَالُ لَهُ) أَيُ الشَّرَاءِ لَاشْتِمَالِهِ عَلَى شَرْطِ

سَائِرِ صَوَرِهِ بِعُتْكَ أَوْ اشْتَرَيْتَ مِنْكَ بِشَرْطِ كَذَا أَوْ عَلَى كَذَا أَوْ وَافَعْلُ كَذَا أَوْ وَفَعْلُ كَذَا بِالْإِخْبَارِ اه
سَمِ . قَوْلُهُ : (لَا الشَّرْطَ) وَيُثَلِّهِ الْإِطْلَاقُ فِيمَا يَظْهَرُ اه ع ش . قَوْلُهُ : (وَيُفَرِّقُ بَيْنَ خِطْلِهِ وَتَخِيطِهِ) أَيُ حَيْثُ
انْصَرَفَ الثَّانِي إِلَى الشَّرْطِيَّةِ وَإِنْ صُرِفَ عَنْهَا بِخِلَافِ الْأَوَّلِ كَمَا هُوَ حَاصِلُ كَلَامِهِ اه رَشِيدِي وَقَوْلُهُ :
وَإِنْ صُرِفَ عَنْهَا أَيُ بَانَ يُرَادُ بِهِ الْإِسْتِثْنَانُ كَمَا فِي ع ش . قَوْلُهُ : (أَنَّ خِطْلَهُ) إِنَّ صَوْرَ يَنْفِي بَكْذَا وَخِطْلَهُ
خَالَفَ قَوْلَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَوْ وَافَعْلُ فَلَمَّا صَوَّرْتَهُ يَنْفِي بَكْذَا خِطْلَهُ بَلَا وَوِ وَقَدْ يُجَابُ بَانَ مَا فِي شَرْحِ
الْعُبَابِ مُضَارِعُ الْمُتَكَلِّمِ اه سَمِ أَقُولُ بَلْ هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعُ شَرْحِ الْعُبَابِ . قَوْلُهُ : (أَوْ فِي مَعْنَاهُ) يَنْفِي
الْحَالِ . قَوْلُهُ : (قُدِّرَتْ مَا مَرَّ) أَيُ الْمُبْتَدَأُ لِيَصِيرَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ جُمْلَةً اسْمِيَّةً . وَقَوْلُهُ : (رَدًّا لِمَا يُقَالُ الْفُخْ) لَا
يَخْفَى أَنَّهُ مَا قُدِّرَ لَهُ إِنَّمَا هُوَ تَأْوِيلُ لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَصَارِفَ لَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ اعْتِرَافٌ بِمَا يُقَالُ
وَإِنَّمَا كَانَ يَصِيرُ رَدًّا لَهُ لَوْ حَذَفَ قَوْلَهُ ظَاهِرُ كَلَامِهِ . قَوْلُهُ : (لَاشْتِمَالِهِ الْفُخْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَاشْتِمَالِهِ عَلَى
شَرْطِ عَمَلٍ فِيمَا لَمْ يَمْلِكْهُ الْمُشْتَرِي الْآنَ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي إِلَّا بَعْدَ الشَّرْطِ اه .

قَوْلُهُ : وَنَحْصُهُ يَتَّبِعِي قِرَاءَتُهُ بِالتَّوْنِ لِيَصِحَّ الْمَعْنَى أَمَّا قِرَاءَتُهُ بِالتَّاءِ فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْحَصْدَ لَا زِمَ لِلْمُشْتَرِي
كَمَا يَأْتِي فَإِذَا قَالَ لَهُ الْبَائِعُ بِعُتْكَ عَلَى أَنْ تَحْصُدَهُ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا فَاصِدًا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ عَلَى أَنْ أُحْصِدَهُ
أَنَا أَوْ وَنَحْصُدَهُ نَحْنُ فَإِنَّهُ شَرْطٌ فَاصِدٌ لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الْعَقْدِ قَائِلُهُ ثُمَّ قَالَ : قَالَ الْعَبَادِيُّ : وَلَوْ بَاعَ
بِعَشْرَةِ عَلَى أَنْ يَحْطُ مِنْهَا دِرْهَمًا جَازَ لَهُ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ تِسْعَةٍ أَوْ أَنْ يَهَبَ مِنْهَا دِرْهَمًا فَلَا وَهَذَا أَيُ الْأَوَّلُ إِذَا
قُلْنَا إِنَّ الْإِبْرَاءَ إِسْقَاطُ اه وَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ الْقَوْلُ فِي الْإِبْرَاءِ بِالْإِسْقَاطِ وَلَا بِالتَّمْلِيكِ بَلْ يَخْتَلِفُ
بِاخْتِلَافِ الْفُرُوعِ وَالْمَدَارِكِ وَحَيْثُ يَنْتَجِبُ فَالَّذِي يَنْتَجِبُ عَدَمُ الصَّحَةِ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْحَطِّ أَوْ الْإِبْرَاءَ عَلَيْهِ اشْتِرَاطُ
لِمَا فِيهِ شَائِبَةٌ عَقْدٍ قَوِيَّةٌ فَاتَّرَتْ الْفَسَادُ كَالْهَبَةِ وَحَيْثُ فَلَيْسَ ذَلِكَ عِبَارَةً عَنْ تِسْعَةٍ كَمَا زَعَمَهُ نَعَمْ إِنْ أَرَادَ
بِذَلِكَ التَّغْيِيرَ عَنْ تِسْعَةٍ فَلَا يَتَعَدُّ الْقَوْلُ بِالصَّحَةِ حَيْثُ اه وَمَا ذَكَرَهُ عَلَى كَلَامِ الْعَبَادِيِّ مُتَّجِبَةٌ وَقَدْ اطَّالَ فِي
هَذَا الْمَقَامِ بِمَا لَا يَسْتَعْنَى عَنِ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ فَمَلَيْكَ بِمُطَالَعَتِهِ وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقَ أَوْ وَافَعْلُ كَذَا إِنْ كَانَ
بِصِغَةِ أَمْرٍ أَشْكَلَ حِفْلَهُ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ لِأَنَّهُ نَظِيرُ بَعْ وَأَشْهَدُ . قَوْلُهُ : (أَنَّ خِطْلَهُ بِالْأَمْرِ) أَنَّ صَوْرَ يَنْفِي بَكْذَا
وَخِطْلَهُ خَالَفَ قَوْلَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَوْ وَافَعْلُ كَذَا كَمَا مَرَّ فَلَمَّا صَوَّرْتَهُ يَنْفِي بَكْذَا خِطْلَهُ بَلَا وَوِ وَقَدْ
يُجَابُ بَانَ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مُضَارِعُ الْمُتَكَلِّمِ .

فَإِذَا لَمْ يَنْصَحْهُ الزَّامَهُ بِالْمَعْمَلِ فِيمَا لَمْ يَنْصَحْهُ بَعْدُ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَصَحَّحَ الزَّامَهُ بِالْمَعْمَلِ فِيمَا يَخْلُكُهُ كَأَنِ اشْتَرَى يَتَا بِشَرِطٍ أَنْ يَنْصَحَ حَائِطَهُ صَحَّ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ يَنْبَغِي الْبُطْلَانُ هُنَا قَطْعًا كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ بِشَرِطٍ يَبِيعُ أَوْ قَرْضٍ إِذْ هُمَا مِثَالَانِ فَيَبِيعُ بِشَرِطٍ إِجَارَةً أَوْ إِعَارَةً أَوْ غَيْرَهُمَا بِإِطْلٍ كَذَلِكَ سَوَاءٌ أَقْدَمَ ذِكْرَ الثَّمَنِ عَلَى الشَّرْطِ أَمْ أَخَّرَهُ عَنْهُ وَإِنَّمَا جَزَى الْخِلَافُ فِي صُورَةِ الْمُشْتَرَى لِأَنَّ الْعَمَلَ فِي الْمَبِيعِ وَقَعَ تَابِعًا لِيَبِيعَهُ فَاغْتَبِرَ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ.

(تَبَيَّنَ) وَقَعَ لِكَثْرَةِ مَنْ مِنْ عُلَمَاءِ حَضَرَ مَوْتَ فِي بَيْعِ الْفَهْدَةِ الْمَعْرُوفِ فِي مَكَّةَ بَيْعِ النَّاسِ آرَاءَ وَاضِحَةُ الْبُطْلَانِ لَا تَقَاتِي عَلَى مَذْهَبِنَا بَوَاحٍ لَفَقْوَاهَا مِنْ حَدِيثِهِمْ تَارَةً وَمِنْ أَقْوَالٍ فِي بَعْضِ الْمَذَاهِبِ تَارَةً أُخْرَى مَعَ غَدَمِ إِتْقَانِهِمْ لِنَقْلِهَا فَيَجِبُ انْتِكَازُهَا وَعَدَمُ الْإِلْتِفَاتِ إِلَيْهَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ شَرِطٍ مُنَافٍ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ إِنَّمَا يُبْطِلُ إِنْ وَقَعَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ زُرْوِمِهِ لَا إِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَلَوْ فِي مَجْلِسِهِ كَمَا بَأْتِي وَحَيْثُ صَحَّ لَمْ يُجْزَ عَلَى فَسْخِهِ بِوَجْهِ وَمَا قُبِضَ بِشِرَاءِ فَايِدٍ مَضْمُونٌ بَدَلًا وَأَجْرَةً وَمَهْرًا وَقِيمَةً وَلَيْدٍ كَالْمَغْصُوبِ وَيُقْلَعُ غَرْسٌ وَبِنَاءُ الْمُشْتَرَى هُنَا

• قَوْلُهُ: (فِيمَا لَمْ يَخْلُكُهُ الْخُ) أَيِ لَاتِهِ إِنَّمَا يَخْلُكُهُ بَعْدَ تَمَامِ الصَّيْغَةِ اه ع ش . قَوْلُهُ: (حَائِطُهُ) أَيِ الْمُشْتَرَى . قَوْلُهُ: (فِي بَيْعِ الْفَهْدَةِ) وَصَوَرَتُهَا أَنْ يَقُولَ الْمَدِينُ لِإِدَائِهِ بِعُتْكَ هَذِهِ الدَّارُ مَثَلًا بِمَا لَكَ فِي ذِمَّتِي مِنَ الدِّينِ وَمَتَى وَفُتِ دَيْنُكَ عَادَتْ إِلَيَّ دَارِي . قَوْلُهُ: (بَيْعِ النَّاسِ) وَيُقَالُ لَهُ عِنْدَهُمْ أَيْضًا يَبِيعُ عِدَّةً أَوْ أَمَانَةً . قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُقْلَعُ) فِي النِّهَايَةِ .

• قَوْلُهُ: (أَنَّ كُلَّ شَرِطٍ الْخُ) وَلَوْ اشْتَرَى خَطْبًا مَثَلًا عَلَى دَابَّةٍ أَوْ مَثَلًا بِشَرِطٍ لِيَصَالَهُ مَتَرَلَهُ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ عَرَفَ الْمَتَرَلُ لَاتَهُ يَبِيعُ بِشَرِطٍ وَإِنْ أَطْلَقَ صَحَّ الْعَقْدُ وَلَمْ يُكَلَّفْ لِيَصَالَهُ مَتَرَلَهُ وَلَوْ اغْتَبَدَ بَلْ يُسَلِّمُهُ فِي مَوْضِعِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي .

• قَوْلُهُ: (وَخَبِثُ صَحَّ الْخُ) أَيِ الْعَقْدُ وَهُوَ فَائِلَةٌ مُجَرَّدَةٌ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِشَرْحِ الْمُشْتَرَى . قَوْلُهُ: (لَمْ يُجْزَ) أَيِ الْعَاقِدُ اه ع ش . قَوْلُهُ: (كَالْمَغْصُوبِ) أَيِ إِذَا هُوَ مُخَاطَبٌ بِرَدِّهِ كُلُّ لَحْظَةٍ وَمَتَى وَطَنُهَا الْمُشْتَرَى لَمْ يَحْدُ وَلَوْ مَعَ عِلْمِهِ بِالْفَسَادِ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَهُ وَالثَّمَنُ مَبْنِيٌّ أَوْ دَمٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَمْلُكُ بِهِ أَصْلًا بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الثَّمَنُ نَحْوَ خَمْرِ كَحَنْزِيرٍ لِأَنَّ الشَّرَاءَ بِهِ يَقْبَلُ الْمَلِكُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَوْ كَانَتْ بَكْرًا فَهُوَ مَهْرٌ بِكْرٍ كَالنَّكَاحِ الْفَائِدِ وَأَرْضٍ بِكَارَةٍ لِإِثْلَافِهَا بِخِلَافِهِ فِي النَّكَاحِ الْفَائِدِ إِذَا فَايِدُ كُلُّ عَقْدٍ كَصَحِيحِهِ فِي الضَّمَانِ وَعَدِيهِ وَأَرْضٍ الْبِكَارَةِ مَضْمُونٌ فِي صَحِيحِ الْبَيْعِ دُونَ صَحِيحِ النَّكَاحِ وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَاشِيُّ وَابْنُ الْعِمَادِ وَالْأَصَحُّ فِي النَّكَاحِ الْفَائِدِ وَجُوبُ مَهْرٍ مِثْلِ ثِيَابٍ وَأَرْضٍ بِكَارَةٍ وَلَوْ حَذَفَ الْعَاقِدَانِ الْمُفْسِدَ لِلْعَقْدِ وَلَوْ فِي مَجْلِسِ الْخِيَارِ لَمْ يَنْقَلِبْ صَحِيحًا إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالْفَائِدِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَلْحَقَا شَرْطًا صَحِيحًا أَوْ فَايِدًا فِي مَجْلِسِ الْخِيَارِ فَإِنَّهُ يَلْحَقُ الْعَقْدُ لِأَنَّ مَجْلِسَ الْعَقْدِ كَالْعَقْدِ اه نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَلَوْ مَعَ عِلْمِهِ بِالْفَسَادِ أَيِ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ يَقُولُ بِالْمَلِكِ مَعَهُ بَعْضُ الْإِيمَةِ عَلَى مَا يَقْبَلُهُ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَعْلَمَهُ وَالثَّمَنُ الْخُ) وَقَوْلُهُ: (كَالْعَقْدِ) أَيِ غَالِيًا اه .

مجاناً على ما في موضع من فتاوى البقوي ورجحه جامعاً لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتري من غاصب بالأرض عليه الرجوع به هنا على البائع بالأولى لئلا يضره مع شبهة إذن المالك ظاهراً فأشبهه المستميز وتطمين الدار كضيق الثوب فيرجع بنقصه إن كلف إزالته وإلا فهو شرك به.

(وُستثنى) من النهي عن بيع وشرط (صور) تصح لما يأتي فيها في محالها (كالبيع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمر) كالباع بشرط (الأجل) في غير الزبوي لأول آية الدين وشرطه أن يحدد بمعلوم لهما كإلى العيد أو شهر كذا لا فيه ولا إلى نحو الحصاد كما يأتي في السلم بتفصيله المظهر هنا كما هو ظاهر وأن لا يحد بقاء الدنيا إليه كالف سنة ولا أبطل البيع للعلم حال العقد بسقوط بعضه وهو يؤدي إلى الجهل به المستلزم للجهل بالثمن لأن الأجل يقابله قسط منه وقول بعض أصحابنا يجوز إيجار الأرض ألف سنة شاذ لا يقول عليه وإذا صح كان أجله بما لا يحد بقاء الدنيا إليه وإن يحد بقاء العاقدين إليه كما تنفي سنة انتقل بموت البائع لوارثه وحل بموت المشتري ولا يضر السقوط.....

• قوله: (مجاناً) ظاهره وإن كان جاهلاً وقوله: الآتي لئلا يضره يقتضي أنه في الجاهل اسم.
 • قوله: (بالأولى) قد يتوقف فيه بأن التفرير محقق من الغاصب ولا كذلك هنا لجواز أن يكون الفساد نشأ من نقصير المشتري اهـ ش. • قوله: (وتطمين الدار) أي المقبوضة بشراء فاسد. • وقوله: (فيزجع إلخ) أي المشتري. • قوله: (وُستثنى من النهي إلخ) أي من البطالين اللذين للنهي المذكور ولو قال وُستثنى من القول ببطال البيع مع الشرط صور إلخ لكان أوضح اهـ ش. • قوله: (في غير الزبوي) إلى قوله فاندفع في النهاية إلا قوله لا فيه. • قوله: (في غير الزبوي) أفاد تقيده بذلك في الأجل دون الزمن والكفيل أنه لا فرق في العوض الذي يشترط فيه الزمن أو الكفيل بين كونه ربوياً وغيره وهو كذلك اهـ ش عبارة المغني ويشترط الأجل في عقد لا يشترط فيه الحلول والتباض كالزبويات اهـ. • قوله: (لأول آية الدين) وهو قوله تعالى ﴿إِذَا تَدَانَسْتُمْ بِذِي الْأَجَلِ تُكْسَى﴾ (البقرة: ٢٨٢) أي معين. • قوله: (وشرطه) أي صحة العقد مع شرط الأجل اهـ ش. • قوله: (بمعلوم لهما) أي فلا يكفي علم أحدهما ولا علم غيرهما كما يفهم من إطلاقه لكن سباني في السلم أنه يكفي علم العاقدين أو علم عدلين غيرهما وقياسه أن يقال ببطله هنا لأنه أضيق من البيع فيكفي علم غيرهما اهـ ش. • قوله: (ولا إلى نحو الحصاد) أي ما لم يريد وقتة المقتاد وتعلمانه ومثل ذلك التأجيل بزول سيدنا عيسى لأنه مجهول اهـ ش. • قوله: (بسقوط بعضه) أي الأجل. • وقوله: (شاذ) أي لما قلناه من أن الشرط صحة العقد أن لا يحد بقاء الدنيا إلخ اهـ ش. • قوله: (انتقل بموت البائع) أي: أو المشتري فيما إذا كان المبيع مؤجلاً.
 • وقوله: (وحل بموت المشتري) أي أو البائع اهـ رشدي. • قوله: (ولا يضر السقوط) أي سقوط

• قوله: (مجاناً) ظاهره وإن كان جاهلاً وقوله: الآتي لئلا يضره يقتضي أنه في الجاهل.

بحوته لأنه أمر غير مُتَيَقِّنٍ عند العقد فلم يُنظر إليه وإلا لم يصح البيع بأجل طويل لِمَنْ يُعْلَمُ عادةً أنه لا يعيش بقیةً يومه وقد صرحوا بخلافه فاندفع بما قرّرت ما وقع هنا لكثير من الشراح وغيرهم. (والرهن) للحاجة إليه في معاملة مَنْ لا يُعرف حاله وشرطه العلم به بالمساقدة أو الوصف بصفات السِّلَم ولا يُنافيه ما مرّ إنها لا تُجزي عن الرؤية لأنه في مُتَعَيِّنٍ لا موصوفٍ في الذمّة وما هنا كذلك فاستوى خلافًا لِمَنْ وَهَمَ فيه وكونه غير المبيع فيفسد.....

الأجل. □ فؤد: (بِمَوْتِهِ) أي المُشْتَرِي اهرع ش أي أو البائع. □ فؤد: (لأنه أمر إلخ) هذا بإطلاقه مكابرة ظاهرة إذ لا شبهة إذا كان التأجيل بياتني سنةً مثلاً في تَيَقُّنِ العاقدَيْنِ عند العقد السقوط إذا كان كُلُّ قَدْ بَلَغَ مائة سنةً مثلاً لِيَتَيَقَّنِيهِمَا أَتُهُمَا لا يعيشان اليائسين أيضاً سم على حَجٍّ أقول وقد يُجاب بأن ظنَّ عَدَمَ الحياة هنا ناشئ من العادة وهي غير قطعية بخلاف عَدَمِ بقاء الدنيا فإنه مأخوذ من الأدلة فالظن فيها أقوى فَتَرَلْ مَنَزَلَةُ اليقين اهرع ش وفيه وقفة. □ فؤد: (لِمَنْ يَغْلَمُ إلخ) لَعَلَّ المراد بالعلم هنا الظن وإلا لم تَصِحَّ المُلازمة في قوله وإلا لم يَصِحَّ البيع إلخ أي ولو نظر إلى غير المُتَيَقِّنِ لم يَصِحَّ البيع إلخ ولنا في ذلك ما أفاده قوله: لأنه أمر غير مُتَيَقِّنٍ مِنَ الضَّرَرِ وفي المُتَيَقِّنِ سم على حَجٍّ اهرع ش. □ فؤد: (عادةً) قَصِيئُهُ أنه لو عَلِمَ مَوْتَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ مثلاً بإخبار مَقْصُومٍ لم يَصِحَّ العقد وَلَعَلَّهُ غيرُ مرادٍ إعتباراً بما هو الغالب في أحوال المُتَعَاقدَيْنِ اهرع ش. □ فؤد: (بخلافه) أي وهو الصحة اهرع ش. □ فؤد: (للحاجة) إلى قول المثني والإشهاد في المُخْني إلا قوله وَغَلَبَ إلى وَشَرَطُ كُلُّ وَقوله: ولو قال إلى وَبَصَحَ وإلى ولو باع عبداً في النهاية إلا قوله على أن ما جَمَعَ إلى وَشَرَطُ كُلِّ مِثْلِهَا. □ فؤد: (وَشَرَطُهُ) أي صحته العقد مع شرط الرهن. □ فؤد: (أو الوصف بصفات السِّلَم) سَيَاتِي فيه أنه لا بُدَّ في ذلك من مَعْرِفَةِ العاقدَيْنِ وَعَدْلَيْنِ بالوصف فقياسه أن يَأْتِيَ بِمِثْلِهِ هنا وقد يَفْرُقُ على بُعْدٍ بأن المُسَلِّمَ فيه مَقْصُودٌ عليه فَضَرْبٌ فيه ما لم يُضَافِ فِي الرهن ويأته لو لم يُمكن إثبات الصفات عند التنازع هنا لم يَفُتْ إلا مُجَرَّدُ التوثيق مع بقاء الحق اهرع ش. □ فؤد: (ولا يُنافيه) أي إجزاء الوصف عَنِ المُسَاقِدَةِ. □ فؤد: (أنها إلخ) بيان لما مرّ اهرع ش أي صفات السِّلَمِ أي الوصف بها. □ فؤد: (كذلك) أي في مَوْصُوفٍ في الذمّة. □ فؤد: (وكونه) أي المزهون اهرع ش.

□ فؤد: (لأنه أمر إلخ) هذا بإطلاقه مكابرة ظاهرة إذ لا شبهة إذا كان التأجيل بياتني سنةً مثلاً في تَيَقُّنِ العاقدَيْنِ عند العقد السقوط إذا كان كُلُّ قَدْ بَلَغَ مائة سنةً مثلاً لِيَتَيَقَّنِيهِمَا أَتُهُمَا لا يعيشان اليائسين أيضاً فَلْيَتَأَمَّلْ اهرع ش. □ فؤد: (لِمَنْ يَغْلَمُ عادةً إلخ) لَعَلَّ المراد بالعلم هنا الظن وإلا لم تَصِحَّ المُلازمة في قوله وإلا لم يَصِحَّ البيع إلخ أي ولو نظر إلى غير المُتَيَقِّنِ لم يَصِحَّ البيع إلخ ولنا في ذلك ما أفاده قوله: لأنه أمر غير مُتَيَقِّنٍ مِنَ الضَّرَرِ فِي المُتَيَقِّنِ. □ فؤد: (وكونه غير المبيع) فَيَفْسُدُ بِشَرَطِ رَهْنِهِ إِيَّاهُ بَقِيَ ما لو لم يَشْرُطْ رَهْنَهُ لَكُنْهُ أَرَادَ رَهْنَهُ بِالرَّهْنِ وقد ذَكَرَهُ فِي التَّثْبِيهِ فِي بَابِ الرَّهْنِ فَقَالَ وَإِنْ رَهْنَهُ بِمَعْنَى لَمْ يَجْزِ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي شَرْحِهِ أَيِ إِذَا كَانَ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْحَبْسِ لِأَنَّهُ مَخْبُوسٌ بِهِ فَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ كَرَهْنِ الْمَرْهُونِ وَلَكِنْ أَنْ

بشرط رغبته إياه ولو بعد قبضه لأنه لا يملكه إلا بعد البيع ولأنه بمنزلة استثناء منقعة في البيع (والكفيل) للحاجة إليه أيضاً وشرطه العلم به بالمشاهدة ولا نظر إلى أنها لا تعلم بحاله لأن ترك البحث معها تقصير أو باسجه ونسبه لا بوصفه بموسر ثقة لأن الأحرار لا يمكن التزائم في الذمة مع اختلافهم في الإفاء وإن اتفقوا بساراً وعدالة فاندفع بحث الرافعي أن الوصف

قوله: (بشرط رغبته) وأما إذا رغبته عنده بغير شرط فسأتى في قول المصنف في باب المبيع قبل قبضه وأن الإجارة والرهن والهبة كالبيع فإنه شامل للرهن من البائع فالمستند المنع من البائع مطلقاً اه سم عبارة النهاية فلو رغبته بعد قبضه بلا شرط مفيد صَحَّ اه وكذا في المغني إلا قوله مفيد قال ع ش قوله: م ر فلو رغبته أي المبيع بعد قبضه ظاهره ولو في المجلس وهو ظاهر لأن تصرف أحد العاقلين مع الآخر في مجلس العقد إجازة ه وقوله: (بلا شرط إلخ) أي في الرهن الماتى به كأن يرغبه بشرط أن تحدث زوائده مزهونة اه وقال الرشدي قوله: م ر بلا شرط إلخ أي بلا شرطه في عقد البيع فهو مفهوم قوله فلو شرط رغبته إياه إلخ خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ اه يعني قول ع ش أي في الرهن الماتى إلخ.

قوله: (لا تعلم) من الإغلام ه. قوله: (لأن ترك البحث إلخ) ولأن الظاهر عنوان الباطن اه نهاية أي غالباً ع ش. قوله: (أو باسجه ونسبه) كان المراد أنهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب وإلا كان من قبيل الغائب المجهول اه سم وقياس ما مر عن ع ش أنه يكفي هنا علم عدلين غيرهما ه. قوله: (لأن الأحرار لا يمكن التزائم إلخ) لانتفاء القدرة عليهم بخلاف المزهون فإنه يثبت في الذمة وهذا جرى على الغالب وإلا فقد يكون الضامن رقيقاً بإذن سيده نهاية ومغني قال ع ش قوله: م ر وهذا جرى على الغالب أي فلا فرق في الضامن بين كونه حراً أو رقيقاً بإذن والإشارة راجعة إلى قوله لأن الأحرار إلخ اه ه. قوله: (وعدالة) فإن قلت إذا اتفقوا في العدالة واليسار فما معنى اختلافهم في الوفاء مع وجوبه على المدين بمجرد الطلب قلت يمكن أن اختلافهم ليس على وجوه محرم ومن ذلك أن بعض المدين قد يوفي ما عليه بلا طلب من صاحب الحق والآخر لا يوفي إلا بعد الطلب ولا ينافي ذلك عدالته لإقدم وجوب الوفاء عليه بلا طلب ومنه أيضاً أن بعض المدين إذا طوّل يسئ في الوفاء ولو يبيع بعض ماله إذا لم يكن الدين بماله وتخصيل جنس الدين مع المساهلة في البيع والشراء والسعي في تحصيل

تقول يتبين أن يجوز ويتقوى أحد الحبسين بالآخر أما إذا لم يكن له حق الحبس بأن كان الثمن مؤجلاً أو حالاً وقلنا البداءة بالتسليم بالبائع فهو كرهته عنده بغير الثمن اه أي قياتي فيه ما يأتي عند قول المصنف في باب المبيع قبل قبضه وإن الإجارة والرهن والهبة كالبيع من الاختلاف في شمول منع الرهن للرهن من البائع والمستند المنع من البائع مطلقاً ه. قوله: (بشرط رغبته) وأما إذا رغبته عنده بغير شرط فسأتى في قول المصنف وأن الإجارة والرهن والهبة كالبيع فإنه شامل للرهن من البائع أي كما مر ه. قوله: (أو باسجه ونسبه) كان المراد أنهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب وإلا كان من قبيل الغائب المجهول.

بهذهن أولى من مشاهدة من لا يعرف حاله. وعلم مما تقرر أن الكلام في الأجل والرهن والكفيل (المعقبات) بما ذكرناه وإلا فسد البيع وغلب غير العاقل لأنه أكثر إذ الأكثر في الرهن أن يكون غير عاقل وأنت نظروا في الأجل إلى أنه مدة وفي الرهن إلى أنه عين وفي الكفيل إلى أنه نسمة فاندفع قول الإسنوي صوابه المعقنين على أن ما جُمع باللف وتاء قد يكون مفردة مذكراً فتصويبه ليس في محله وشرط كل منهما أن يكون (يقين في الذمة) لأن الأعيان لا تؤجل ثمنًا ولا ثمنًا ولا يترهن بها ولا تضمن أصالة كما يأتي فاشتريت على أن أسلمته وقت كذا أو أرهن به كذا أو يكلفني به زبد فابعد لأن تلك إنما شرعت لإتصاص ما في الذمة والمعين حاصل ويأتي صحة ضمان العين المبيعة والتمن المعين بعد القبض فيهما وكذا سائر الأعيان المضمونة ولا يرد ذلك عليه للعلم به من كلامه الآتي في الضمان ولا يصح بيعه سلمة من اثنين على أن يتضامنا لأنه شرط على كل ضمان غيره ولو قال اشتريته باللف على أن يضمته زبد إلى شهر صبح وإذا ضمته زبد مؤجلًا تأجل في حقه وكذا في حق المشتري على أحد وجهين.....

جنس الدين ولو بمشقة وبعضهم بخلاف ذلك اهـ ع ش. قود: (بهذهن) أي بموسر ثقة اهـ ع ش. قود: (إذ الأكثر في الرهن إلخ) أي فلا يرد أنه قد يكون عبدًا وهو عاقل اهـ ع ش. قود: (قد يكون مفردة مذكراً) أي إما صرح به الشحا من أن وصف المذكر الغير العاقل مما يجمع بالالف والتاء كالصافيات جمع صافين والعين هنا وصف لمذكر غير عاقل ولو بالتغليب فلا إشكال أصلاً في جمعه بالالف والتاء ولا حاجة إلى التأويل المار في توجيه التائيث اهـ سم.

قود (لشيء) (في الذمة) في التصحيح ما نصه ولا يستقيم في مسألة شرط الكفيل اختيار كون الثمن في الذمة لأن الأصح صحة ضمان العين المبيعة فكذا الثمن المعين اهـ سم. قود: (صحة ضمان العين المبيعة) وهو المسمى بضمن الدرك الآتي اهـ ع ش. قود: (ولا يرد ذلك) أي صحة ضمان العين المبيعة إلخ. قود: (عليه) أي على قول المصنف بتمن في الذمة وقال ع ش الضمير راجع لقوله لأن تلك إلخ اهـ. قود: (ولا يصح بيع سلمة إلخ) عبارة المثنى ويستثنى من إطلاقه الكفيل ما لو باع سلمة إلخ اهـ. قود: (لأنه شرط على كل ضمان غيره) أي وهو خارج عن مصلحة عقده إلهاية عبارة المثنى لأنه شرط مقصود لا يوجب العقد وليس من مصلحه اهـ. قود: (في حقه) أي الضامين اهـ ع ش.

قود: (قد يكون مفردة مذكراً) قد صرحوا بأن وصف المذكر الذي لا يقول مما يجمع بالالف والتاء قياساً والمعين هنا وصف لمذكر لا يقول ولو بالتغليب فلا إشكال أصلاً في جمعه بالالف والتاء ولا حاجة إلى ما تكلفه الشارح في توجيه التائيث فراجع كلام الشحا.

قود (لثمن) (لثمن في الذمة) في التصحيح ما نصه ولا يستقيم في مسألة شرط الكفيل اختيار كون الثمن في الذمة لأن الأصح صحة ضمان العين المبيعة فكذا الثمن المعين.

وَمُقْتَضَى قَاعِدَةِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْقَيْدَ وَهُوَ هُنَا إِلَى شَهْرِ يَرْجِعُ لِجَمِيعِ مَا قَبْلَهُ وَهُوَ بِالْفِ
وَيَضْمَنُ تَرْجِيحَهُ وَيَصْحُ شَرْطُ الثَّلَاثَةِ أَيْضًا فِي مَبِيعِ فِي الذَّمَّةِ وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ لِأَنَّ ذِكْرَ الشَّهْرِ مِثَالُ
عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْمَبِيعَ (وَالْإِشْهَادُ) لِلأَمْرِ بِهِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ قَائِلًا: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا
تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] (وَلَا يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ الشُّهُودِ فِي الْأَصَحِّ) لِثُبُوتِ الْحَقِّ بِأَيِّ غَدُولٍ كَانُوا
وَمَنْ تَمَّ لَوْ عَيْتَهُمْ لَمْ يَتَعَيَّنُوا وَلَوْ امْتَنَعُوا لَمْ يَتَخَيَّرْ وَلَا نَظَرَ لِتَفَاوُتِ الْأَغْرَاضِ بِتَفَاوُتِهِمْ وَجَاهَةً
وَنَحْوَهَا لِأَنَّهُ لَا يَغْلِبُ قَصْدُهُ وَلَا تَخْتَلِفُ بِهِ الْمَالِيَّةُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الرَّهْنِ
وَالْكَفِيلِ. (فَإِنْ لَمْ يَرَهْنَ) الْمُشْتَرِي أَوْ جَاءَ بِرَهْنٍ غَيْرِ الْمُعَيَّنِ وَلَوْ أَعْلَى قِيَمَةً مِنْهُ كَمَا شَبَّهَهُ
إِطْلَاقُهُمْ أَنَّ الْأَعْيَانَ لَا تَقْبَلُ الْإِبْدَالَ لِتَفَاوُتِ الْأَغْرَاضِ بِذَوَاتِهَا أَوْ لَمْ يُشْهَدْ.....

❦ قَوْلُهُ: (وَمُقْتَضَى قَاعِدَةِ الْإِنْفِ) قَضِيَّةُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّ يَتَأَجَّلَ فِي حَقِّ الْمُشْتَرِي وَإِنْ لَمْ يَضْمَنْهُ زَيْدٌ وَهُوَ
خِلَافُ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ وَإِذَا ضَمِنَهُ زَيْدٌ الْإِنْفِ اهـ سَمِ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ قَضِيَّةُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ اهـ ع ش .
❦ قَوْلُهُ: (تَرْجِيحُهُ) خَبَرٌ قَوْلِهِ وَمُقْتَضَى وَخَالَفَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَقَالَ وَالَّذِي يُتَّجَعُ أَنَّهُ لَا يَتَأَجَّلُ لِأَنَّهُ لَا
مُلَازِمَةَ بَيْنَ الْأَصِيلِ وَالضَّامِنِ فِي الْحُلُولِ وَالتَّاجِيلِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْأَجَلِ فِي حَقِّ الضَّامِنِ اشْتِرَاطُهُ
فِي حَقِّ الْأَصِيلِ وَصَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ زَيْدًا أَتَشَأْ بَعْدَ الْبَيْعِ ضَمَانًا مُسْتَقِلًّا إِلَى شَهْرِ انْتَهَى اهـ سَمِ عَلَى حَجِّ
اهـ ع ش . ❦ قَوْلُهُ: (الثَّلَاثَةُ) أَيِ الْأَجَلِ وَالرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ اهـ سَمِ .

❦ قَوْلُهُ (سَبِيْ): (وَالْإِشْهَادُ) أَيِ عَلَى الثَّمَنِ أَوْ الْمُتَمَنِ سَوَاءَ الْمُعَيَّنِ وَمَا فِي الذَّمَّةِ مُغْنِي وَسَمِ عَلَى مَنْهَجِ .
❦ قَوْلُهُ: (لِلأَمْرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَخَيَّرُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي النِّهَايَةِ . ❦ قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَعَيَّنُوا) قَالَ فِي شَرْحِ
الرَّوْضِ أَيِ وَالْمُغْنِي فَيَجُوزُ إِيْدَالُهُمْ بِمِثْلِهِمْ أَوْ قَوْفَهُمْ فِي الصِّفَاتِ اهـ وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ قَوْلِهِ وَلَا نَظَرَ الْإِنْفِ
جَوَازُ إِيْدَالِهِمْ بِذَوْنِهِمْ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش وَقَوْلُهُ: وَقَدْ يُقَالُ الْإِنْفِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ . ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ امْتَنَعُوا) أَيِ
الشُّهُودِ الْمُعَيَّنُونَ عَنِ التَّحْمُلِ . ❦ قَوْلُهُ: (وَنَحْوَهَا) كَالِاشْتِهَارِ بِالصَّلَاحِ اهـ ع ش . ❦ قَوْلُهُ: (قَصْدُهُ) أَيِ نَحْوِ
الْوَجَاهَةِ وَقَالَ ع ش أَيِ التَّفَاوُتِ اهـ . ❦ قَوْلُهُ: (إِذَا الْأَعْيَانَ لَا تَقْبَلُ الْإِبْدَالَ) أَيِ فَلَا يُجَبَّرُ عَلَى قَبُولِ بَدَلٍ مَا
شَرِطَ رَهْنَهُ وَلَوْ أَعْلَى قِيَمَةً أَمَا لَوْ تَرَاضَى بِالْإِبْدَالِ وَأَسْقَطَ الْبَائِعُ الْخِيَارَ قَبِيحٌ وَيَكُونُ رَهْنٌ تَبَرُّعٌ وَمِنْ
فَوَائِدِهِ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ إِفْبَاضِهِ أَوْ بَانَ مَعِيًّا لَمْ يَثْبُتِ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ اهـ ع ش . ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يُشْهَدْ) أَيِ مَنْ

❦ قَوْلُهُ: (وَمُقْتَضَى) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ تَرْجِيحُهُ وَقَوْلُهُ: قَاعِدَةُ الشَّافِعِيِّ قَضِيَّةُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّ يَتَأَجَّلَ فِي حَقِّ
الْمُشْتَرِي وَإِنْ لَمْ يَضْمَنْهُ زَيْدٌ بِخِلَافِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ وَإِذَا ضَمِنَهُ زَيْدٌ الْإِنْفِ . ❦ قَوْلُهُ: (تَرْجِيحُهُ) خَالَفَ فِي
شَرْحِ الْعُبَابِ فَقَالَ وَالَّذِي يُتَّجَعُ أَنَّهُ لَا يَتَأَجَّلُ لِأَنَّهُ لَا مُلَازِمَةَ بَيْنَ الْأَصِيلِ وَالضَّامِنِ فِي الْحُلُولِ وَالتَّاجِيلِ
فَلَا يَلْزَمُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْأَجَلِ فِي حَقِّ الضَّامِنِ اشْتِرَاطُهُ فِي حَقِّ الْأَصِيلِ وَصَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ زَيْدًا أَتَشَأْ بَعْدَ
الْبَيْعِ ضَمَانًا مُسْتَقِلًّا إِلَى شَهْرِ اهـ . ❦ قَوْلُهُ: (الثَّلَاثَةُ) أَيِ الْأَجَلِ وَالرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ . ❦ قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَعَيَّنُوا) قَالَ
فِي شَرْحِ الرَّوْضِ فَيَجُوزُ إِيْدَالُهُمْ بِمِثْلِهِمْ أَوْ قَوْفَهُمْ فِي الصِّفَاتِ وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ قَوْلِهِ وَلَا نَظَرَ لِتَفَاوُتِ
الْأَغْرَاضِ الْإِنْفِ جَوَازُ إِيْدَالِهِمْ بِذَوْنِهِمْ . ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يُشْهَدْ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ مَنْ شَرِطَ عَلَيْهِ الْإِشْهَادُ

(أو لم يتكفل المغيث) وإن أقام له المشتري ضامناً آخر ثقة (فللبائع الخيار) لقوات ما شرطه وهو على الفور لأنه خيار نقص ويتخير فوراً أيضاً فيما إذا لم يقبضه الرهن لئلا يكره أو غيره كتخمره أو تعلق برقبته أرض جناية أو ظهر به غيب قديم كولد للمشروط رهنها وكظهور المشروط رهنه جانباً وإن غفي عنه مجاناً أو فدي ولو قاب على الأوجه لأن نقص قيمته لا يمنع بيعها حدث بعد جنايته من نحو غفو وتوبة كما يأتي لا إن مات بمرض سابق أو كان غيبين وتسلم أحدهما فماتت أو تعينت.....

شرط عليه الإشهاد كأن مات قبله نهاية ومغني قال ع ش وكذا لو امتنع من الإغتراف بالحق عند الشهود وظاهره أنه لا يقوم وإرثه مقامه وفيه نظر إذ المقصود من الشهود ثبوت الحق وإفراؤ الوارث بشراء مورثه وإشهاده عليه كإشهاد المورث في إثبات الحق فالقياس الصحة ووقع السؤال عما لو اشترى مجوسية بشرط عدم الوطء هل يصح البيع أم لا والجواب عنه أنه إن شرط عدم الوطء مطلقاً لم يصح أو ما دام المانع قائماً بها صح أخذاً مما لو باعه ثوب حرير بشرط أن لا يلبسه إلى آخر ما يأتي اهـ.

فوق (س): (أو لم يتكفل المغيث) بأن امتنع أو مات قبله نهاية ومغني قال ع ش أي أو أغسر على ما قاله الإسنوي إنه القياس سم على منهج وسأتي في كلام الشارح اهـ.

فوق (نقنن): (فللبائع الخيار) أي إن شرط له وإن شرط للمشتري فله عند قوات المشروط من جهة البائع ولا يجبر من شرط عليه ذلك على القيام بما شرط لزوال الضرر بالفسخ نهاية ومغني وأسنى.

فوق: (وهو) أي الخيار وفوق: (كتخمره) أي قلّو تخلّل قبل فسخ البائع فَيَتَبَيَّنُ أن يقال إن لم تنقص قيمته خلاً عن قيمته عَصيراً لم يتخير ولا تخير اهـ ع ش. فوق: (أو تعلق) إلخ أي قبل القبض كما هو ظاهر سم على حَجّ وهو مستفاد من كلام الشارح لأن قوله وغيره عطف على مَلَايَهِ وفوق: (كتخمره أو تعلق) أمثلة له وفوق: (لئلا يكره) متعلق بقبضه اهـ ع ش والأظهر أن قوله أو تعلق كقوله أو ظهر عطف على قوله لم يقبضه فيحتاج إلى ما قلّده سم ثم قوله: بيقبضه صوابه بلم يقبضه. فوق: (برقبته) ظاهره وإن قلّ جداً ويوجه بأن تعلق الجناية به قد يورث نقصاً في قيمته من حيث الجناية اهـ ع ش.

فوق: (كولد المشروط رهنها) أي لآته رُئماً يحتاج إلى البيع ويتعلدّر لحزمة التفرق بينها وبين ولدها اهـ ع ش. فوق: (لا إن مات) أي بعد القبض فلا خيار سم وع ش. فوق: (بمرض سابق) أي بخلاف غير المرض قال في العباب كشرح الرّوض أو تليف بعده أي القبض بسبب سابق أي يتخير بذلك اهـ سم. فوق: (فماتت) أي التي تسلمها.

كأن مات قبله اهـ وظاهر قوله كأن مات قبله أنه لا يقوم وإرثه مقامه وفيه نظر.

فوق (نقنن): (فللبائع الخيار) قال في شرح الرّوض ولا يجبر من شرط عليه ذلك على القيام بما شرط لزوال الضرر بالفسخ اهـ. فوق: (أو تعلق برقبته إلخ) أي قبل القبض كما هو ظاهر. فوق: (لا إن مات) أي بعد القبض وقوله: بمرض سابق بخلاف غير المرض قال في العباب كشرح الرّوض أو تليف بعده أي القبض بسبب سابق أي يتخير بذلك.

وامتنع الراهن من تسليم الأخرى. (ولو باع عبداً) أي قِثاً (بشرط إعاقته) كُله عن المشتري أو أطلق (فالمشهور صحة البيع والشرط) لِقِصَّةِ بَريرة المشهورة ولِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ لِلْعِتْقِ عَلَى أَنَّ فِيهِ مَنْفَعَةً لِلْمُشْتَرِي دُنْيَا بِالْوَلَاءِ وَأُخْرَى بِالثَّوَابِ وَلِلْبَايَعِ بِالتَّسْبِيحِ فِيهِ وَخَرَجَ بِإِعَاتِقِهِ كُلُّهُ شَرْطٌ نَحْوَ وَقْفِهِ وَإِعَاتِقِ غَيْرِهِ أَوْ بَعْضِهِ قِيلَ: وَمَحَلُّهُ إِنْ اشْتَرَى كُلُّهُ بِشَرْطِ إِعَاتِقِ بَعْضِهِ قَالَ بَعْضُهُمْ مَا

• فَوُدَّ: (وَامْتَنَعَ الرَّاهِنُ الْخ) أي فلا خيارَ لَنَا لو أثبتناه لَقُلْنَا له فَسَخَّ البَيْعَ وَرَدَّ المَرْهُونَ وهو غيرُ مَقْدُورٍ عَلَى رَدِّهِ بِمَوْنِهِ اه ع ش عبارة سم عَنِ الْعُبَابِ لِتَعْدِيرِ رَدِّهِ أَي الَّذِي تَسَلَّمَهُ بِحَالِهِ اه. وَهَذَا التَّغْلِيلُ لِشُمُولِهِ لِصُورَتَيْ الْمَوْتِ وَالتَّعْيِيبِ مَعَ أَوَّلَى مِنْ تَغْلِيلِ ع ش. • فَوُدَّ: (مِنْ تَسْلِيمِ الْأُخْرَى) وَتَغْيِيرِ حَالِ الْكَفِيلِ بِإِغْسَارٍ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ تَكْفِيلِهِ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ تَغْيِيرَ قَبْلَهُ مُلْحَقٌ بِالزَّهْنِ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَي فَيُثَبِّتُ بِهِ الْخِيَارَ اه نِهَابَةُ زَادِ الْمُغْنِي وَلَوْ عَلِمَ الْمُزْتَهِنُ بِالْعَيْبِ بَعْدَ هَلَاكِ الْمَرْهُونِ فَلَا خِيَارَ لَهُ لِأَنَ الْفَسْخَ إِنَّمَا يَثْبُتُ إِذَا امْكَنَهُ رَدُّ الْمَرْهُونِ كَمَا أَخَذَهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْهَلَاكُ يَوْجِبُ الْقِيَمَةَ فَأَخَذَهَا الْمُزْتَهِنُ زَهْنًا ثُمَّ عَلِمَ بِالْعَيْبِ قَلَّهَ الْخِيَارَ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ اه. • فَوُدَّ: (أَي قِثًا) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي الْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (أَي قِثًا) قَسَرَ بِذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَنْ هُوَ الرِّقْقُ وَعبارة المِضْبَاحِ الْقَنْ الرِّقْقُ يُطْلَقُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ عَلَى الْوَاحِدِ وَغَيْرِهِ وَرُبَّمَا جُمِعَ عَلَى أَقْنَانٍ وَاقْتَدَاهُ ع ش. • فَوُدَّ: (هَنْ الْمُشْتَرِي) لَا فَرْقَ فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ مَعَ مَا ذُكِرَ وَلِزُومِ الْعِتْقِ لِلْمُشْتَرِي بَيْنَ كَوْنِ الْمُتَبَدِّيِّ بِالشَّرْطِ هُوَ الْبَائِعِ وَوَأَقْفَهُ الْمُشْتَرِي أَوْ عَكْسِهِ عَلَى الْمُغْتَمَدِ سَمَ عَلَى حَاجٍ مِنْ جُمْلَةِ كَلَامٍ طَوِيلٍ فَلْيُرَاجَعْ اه ع ش أَقُولُ وَيَأْنِي فِي التَّنْبِيهِ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ. • فَوُدَّ: (أَوْ أَطْلَقَ) أَي سَكَتَ عَنْ ذِكْرِ الْمُغْتَقِ عَنْهُ.

• فَوُدَّ (إِسْنِي): (فَالْمَشْهُورُ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَيُظْهَرُ أَنَّ الْهَبَةَ كَالْبَيْعِ فَيَصِحُّ شَرْطُ الْعِتْقِ فِيهَا بَلْ هِيَ أَوَّلَى إِلَى أَنْ قَالَ: وَبِهَذَا يَقْرُبُ أَنَّ الْقَرْضَ كَالْبَيْعِ فَيَصِحُّ اشْتِرَاؤُ ذَلِكَ فِيهِ أَيْضًا ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ جَزَمَ بِمَا ذَكَرْتُ فِي الْهَبَةِ وَفِي شَرْطِ الْعِتْقِ فِي الْإِجَارَةِ بِأَنَ اسْتَأْجَرَ مِنْهُ عَبْدًا بِشَرْطِ أَنَّ الْمُؤَاجِرَ يَغْيِقُهُ وَجِهَانٍ وَالَّذِي يُتَّجَعُ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الرِّقَبَةَ هُنَا غَيْرُ مَا وَرَدَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَمَا لو اشْتَرَى عَبْدًا بِشَرْطِ عِتْقِ الْبَائِعِ لِعَبْدِهِ لَ أَخَّرَ انْتَهَى اه سَمَ وَاسْتَقْرَبَ ع ش عَدَمَ الصَّحَّةِ فِي الْقَرْضِ وَالْهَبَةِ ثُمَّ وَجَّهَهُ بِمَا لَا يَظْهَرُ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوُدَّ: (شَرْطُ نَحْوِ وَقْفِهِ وَإِعَاتِقِ غَيْرِهِ أَوْ بَعْضِهِ) نَشَرُّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ.

• فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَي مَحَلُّ قَوْلِهِ أَوْ بَعْضِهِ يَعْني بَطْلَانُ بَيْعِ الْقَنْ بِشَرْطِ إِعَاتِقِ بَعْضِهِ. • فَوُدَّ: (قَالَ بَعْضُهُمْ) الْخ) أَي قَبَدَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ الْقَوْلَ فَقَالَ إِنَّ بَطْلَانُ شِرَاءِ كُلِّ الْقَنْ بِشَرْطِ إِعَاتِقِ بَعْضِهِ إِذَا أَبْتَمَ ذَلِكَ الْبَعْضُ

• فَوُدَّ: (وَامْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنْ تَسْلِيمِ الْأُخْرَى) قَالَ فِي الْمُبَابِ لِتَعْدِيرِ رَدِّهِ بِحَالِهِ اه. • فَوُدَّ (وَمَقْنَسَ): (فَالْمَشْهُورُ صِحَّةُ الْبَيْعِ وَالشَّرْطِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْهَبَةَ كَالْبَيْعِ فَيَصِحُّ شَرْطُ الْعِتْقِ فِيهَا بَلْ هِيَ أَوَّلَى إِلَى أَنْ قَالَ وَبِهَذَا يَقْرُبُ أَنَّ الْقَرْضَ كَالْبَيْعِ فَيَصِحُّ اشْتِرَاؤُ ذَلِكَ فِيهِ أَيْضًا ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ جَزَمَ بِمَا ذَكَرْتُهُ فِي الْهَبَةِ وَفِي شَرْطِ الْعِتْقِ فِي الْإِجَارَةِ بِأَنَ اسْتَأْجَرَ مِنْهُ عَبْدًا بِشَرْطِ أَنَّ الْمُؤَاجِرَ يَغْيِقُهُ وَجِهَانٍ وَالَّذِي يُتَّجَعُ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الرِّقَبَةَ هُنَا غَيْرُ مَا وَرَدَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَمَا لو اشْتَرَى عَبْدًا بِشَرْطِ عِتْقِ الْبَائِعِ لِعَبْدِهِ أَخَّرَ اه. • فَوُدَّ: (وَخَرَجَ بِإِعَاتِقِهِ كُلِّهِ) عبارة شَرْحِ الرُّوضِ وَشَرْطُ

لم يُعَيَّن ذلك البعض وفيه نظر بل الذي يُشجّه صحّة شراء الكل بشرط عتق البعض المُعَيَّن والمُتَبَهَم لأنه كشرط عتق الكل من حيث أدائه للسراية إلى عتق الكل من غير فارق بينهما فمُنَقَّه مع أدائه للمقصود من كل وجه لا معنى له وكون الأول هو محل النص لا يؤثّر لما تقرّر أن الثاني مُساوٍ له في تحصيل غرض الشارع من عتق الكل حالاً مُنَجِّزاً ليعمله قول مالك قنّ أعتقت بعضه كقوله أعتقت كله فإن قلت: لا يتضح هذا إلا على أنه من باب التعبير ببعض عن الكل لا على السراية لأنها تقتضي تأخراً ما قلت: لو سلّمنا ذلك لم يضر لأنه مع ذلك يُسمى عتقاً للكل حالاً مُنَجِّزاً وهو المقصود ومن ثم لم ينظر إليه في قولي الآتي أو لغيره وهو

بخلاف ما إذا عتته قَيْصِح. ة فؤد: (وفيه نظر) أي في كل من القولين. ة فؤد: (بل الذي يشجّه إلخ) قال بعض الناس: إن شرط الصحة هنا أن يكون ذلك البعض له وقع بخلاف السير جداً كسُدس عشر ثمن والصواب خلاف هذا البحث بل لا معنى له كما هو ظاهر لأن إغناق أي بعض وإن دق جداً يقتضي السراية إلى الباقي فالمقصود حاصل بأي بعض كان والله أعلم اهـ س. ة فؤد: (والمُتَبَهَم) خلافاً للنهاية والمُعْنَى والاشئ. ة فؤد: (وكون الأول) أي شرط إغناق الكل. ة فؤد: (أن الثاني) أي شرط إغناق البعض مُعَيَّنًا كان أو مُتَبَهَمًا. ة فؤد: (مالك قن).

(فرغ): باع بشرط إغناق يده مثلاً فهل يصح لآته لو أعتق يده فشرط إغناقه كشرط إغناقه فيه نظر ومال م ر للمنع سم على حج ولعل وجهه أن المضو المَعَيَّن قد يَسْقُطُ قَبْلَ إغناقه فلا يُمْكِنُ إغناقه بَعْدَ سقوطه ومع هذا فالأقرب الصحة والأصل عدم سقوط المضو اهـ ع ش. ة فؤد: (سلّمنا ذلك) أي أفضاء السراية تأخراً ما وكذا ضمير إليه. ة فؤد: (الآتي) أي أيضاً بَعْدَ سطر اهـ كزدي.

أي وخارج بإغناق المبيع شرط إغناق بعضه والمتنجه كما قال بعضهم الصحة بشرط تعيين المقدار المشروط ولو باع بعضه بشرط إغناقه فقضية كلام البهجة كالحاوي الصحة ونقل الإسنوي وغيره عن المصنف لليمنى البطلان ولم أره فيه ولما حكاه الأذرعى عن حكاية بعضهم له قال إن صح فهو في غير المُبْعَض وفي غير من له باقية اهـ كلام شرح الزواج وقوله: (فهو في غير إلخ) قد يُشْمِرُ باشتراط أحد الأمور المذكورة على القول بالصحة وقضية كلام البهجة كالحاوي عدم اشتراط ذلك وقد يُقال قياس عدم الاشتراط أنه إذا اشترى الكل بشرط إغناق النصف جاز له بيع نصفه وقد يُمنع لآته إنما صح شرط إغناق النصف لآته يسري إلى الباقي فليُتَأَمَّلْ وفيما إذا صح بشرط إغناق بعضه على ما مرّ قال بعض الناس إن شرط الصحة هنا أن يكون ذلك البعض له وقع بخلاف السير جداً كسُدس عشر ثمن والصواب خلاف هذا البحث بل لا معنى له كما هو ظاهر لأن إغناق أي بعض وإن دق جداً يقتضي السراية إلى الباقي فالمقصود حاصل بأي بعض كان والله أعلم.

(فرغ): باع بشرط إغناق يده مثلاً فهل يصح لآته لو أعتق يده فشرط إغناق يده كشرط إغناقه فيه

موسرٌ لِحصولِ الشَّرايةِ إلخ) أمَّا لو اشترى بَعْضُهُ بشرطِ إعتاقِ ذلك البَعْضِ فيصِحُّ من غيرِ نزاعٍ لكنَّ إنَّ كان باقية حُرًّا أو له ولم يتعلَّقْ به مانِعٌ كزَهْرٍ أو لغيرِهِ وهو موسرٌ لِحصولِ الشَّرايةِ فيحصلُ المَقْصودُ من تَخْلِيسِ الرِّقَةِ مِنَ الرِّقِّ مع كَوْنِ المَشْرُوطِ كُلِّ المَبِيعِ فَالحَاصِلُ أنَّ في محلِّ النِّصِّ شَيْئَيْنِ لَا بُدَّ مِنْ اعتَبَارِهِمَا: كَوْنُ الشَّرْطِ لِجَمِيعِ المَبِيعِ نَهْماً أو اسْتِزْاماً، وَكَوْنُ العِتْقِ المُلتَزَمِ بِهِ يُؤَدِّي حَالاً لِعِتْقِ كُلِّ الرِّقَةِ وَبِمَا بَعْدَهُ شَرْطُ إعتاقِهِ عَنِ البَائِعِ أو أَجْنَبِيٍّ وَشِبْلُ كَلَامِهِ شَرْطُهُ فَيَمُنُّ بِعِتْقِ عَلَيْهِ بِالشَّراءِ كَأَيِّهِ وَمَنْ أَقْرَأَ أو شَهِدَ بِحُرِّيَّتِهِ فيصِحُّ وَيَكُونُ تَأْكِيداً مَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ إِنْشَاءَ عِتْقٍ لِيَتَقَدَّرَ الوَفَاءُ بِهِ حِينَئِذٍ وَعَلَى هَذَا يُحْتَمَلُ إِطْلَاقُ مَنْ مَنَعَ.

(تَبِيْه) الشَّرْطُ الْمُؤَثِّرُ هُنَا هُوَ مَا وَقَعَ فِي صُلْبِ العَقْدِ مِنَ المُتَبَدِّيِّ بِهِ وَلَوْ المُشْتَرِي سِوَاءَ أَكَّانَ هُنَاكَ مُحَابَاةً مِنَ البَائِعِ لِأَجْلِهِ أَمْ لَا فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَيَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي هُنَا مَا ذَكَرُوهُ فِي جَوَابِ إِشْكَالِ الرَّافِعِيِّ شَرْطُ تَرْكِ الزَّوْجِ الوَطْءَ مِنْهُ أو مِنْهَا لِأَنَّ ذَاكَ فِي الإِزَامِ أو التَّرَامِ تَرْكُ مَا يُوجِبُهُ العَقْدُ.....

• فَوَدَّ: (بَعْضُهُ) أَيِ الْمُتَمَيَّنِّ كَتَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُوسِرٌ) أَخْرَجَ الْمُغَيَّرَ اه سَم. • فَوَدَّ: (لَكِنْ إِنْ كَانَ إلخ) قَضِيَّةُ كَلَامِ البَهْجَةِ كَالْحَارِي عَدَمَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ سَمَ عَلَى حَتَجٍ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الشَّارِعَ مُتَشَوِّفٌ إِلَى العِتْقِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ المَشْرُوطِ عِتْقُهُ يُؤَدِّي إِلَى تَخْلِيسِ الرِّقَةِ مِنَ الرِّقِّ وَبَيْنَ كَوْنِهِ قَاصِراً عَلَى مَا اشْتَرَاهُ وَقِيَاسُ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِعُ مَرَّ وَفِيمَا لَوْ اشْتَرَى كُلَّهُ بِشَرْطِ إعتاقِ بَعْضِ مُتَمَيَّنٍّ مِنَ الصَّحَّةِ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى نِصْفَهُ بِشَرْطِ إعتاقِ رُبْعِهِ صَحَّ اه ع ش. • فَوَدَّ: (مِنْ تَخْلِيسِ الرِّقَةِ إلخ) بَيَانٌ لِلْمَقْصودِ. • فَوَدَّ: (مَعَ كَوْنِ المَشْرُوطِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِبَحْثِ. • فَوَدَّ: (فَالْحَاصِلُ) أَيِ حَاصِلُ قَوْلِهِ بَلِ الَّذِي يُتَّجَهُ إِلَى هُنَا اه كُرْدِيَّ.

• فَوَدَّ: (لِجَمِيعِ المَبِيعِ) أَيِ لِمَتَيِّ جَمِيعِهِ. • فَوَدَّ: (نَهْماً) أَيِ كَمَسَالَةِ المَتْنِ (أو اسْتِزْاماً) أَيِ كَمَا قَدَّمَهُ الشَّارِعُ بِقَوْلِهِ بَلِ الَّذِي يُتَّجَهُ إلخ. • فَوَدَّ: (وَبِمَا بَعْدَهُ) أَيِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ عَنِ المُشْتَرِي أو أَطْلَقَ.

• فَوَدَّ: (شَرْطُ إعتاقِهِ عَنِ البَائِعِ إلخ) فَلَا يَصِحُّ البَيْعُ مَعَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى مَا وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (فَيَصِحُّ إلخ) خِلَافاً لِلنَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَعَلَى هَذَا) أَيِ قَضِيَّةِ الإِنْشَاءِ.

• فَوَدَّ: (يُخْمَلُ إلخ) وَالمَنْقُولُ البُطْلَانُ مُطْلَقاً سَمَ عَلَى حَتَجٍ وَهُوَ أَيِ البُطْلَانُ مُطْلَقاً قَصْدُهُ بِإِنْشَاءِ عِتْقٍ أو لَا مُقْتَضَى إِطْلَاقِ الشَّارِحِ مَرَّ أَيِ وَالْمُعْنَى اه ع ش. • فَوَدَّ: (الشَّرْطُ الْمُؤَثِّرُ) أَيِ الْمُقْتَضَى لِطُلَانِ العَقْدِ أو لِلزَّوْمِ الوَفَاءِ بِذَلِكَ الشَّرْطِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي البَيْعِ. • فَوَدَّ: (مَا ذَكَرُوهُ فِي جَوَابِ إلخ) رَاجِعٌ فَصْلَ بَيَانِ أَحْكَامِ المُسَمَّى الصَّحِيحِ وَالفَائِدِ.

نَظَرُ وَمَالَ مَرَّ لِلنَّعْنَعِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُوسِرٌ) أَخْرَجَ الْمُغَيَّرَ. • فَوَدَّ: (فَالْحَاصِلُ إلخ) قَضِيَّةُ هَذَا الْحَاصِلِ صِحَّةُ شِرَاءِ نِصْفٍ مِّنْ نِّصْفِهِ الْآخَرَ حُرٌّ بِشَرْطِ إعتاقِ رُبْعِهِ. • فَوَدَّ: (فَيَصِحُّ وَيَكُونُ تَأْكِيداً) الْمَنْقُولُ البُطْلَانُ وَلِذَا قَالَ فِي الرِّوَضِ عَطْفًا عَلَى مَا يَبْطُلُ أو كَانَ أَيِ المَشْرُوطِ إعتاقَهُ بَعْضًا يَمْتَنُّ بِالشَّراءِ اه نَعَمْ نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ ثُمَّ نَظَرَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ وَيَخْتَمِلُ الصَّحَّةُ وَيَكُونُ شَرْطُهُ تَوْكِيداً لِلْمُعْنَى.

بخلاف ما هنا فتأمل ويلمح بالواقع في صلب العقد الواقع بعده في زمن خياره مجلساً أو شرطاً إن كان من البائع ووافقه المشتري عليه أو عكسه كأن ألحق أحدهما حينئذ زيادة أو نقصاً في الثمن أو المبيع أو الخيار أو الأجل ووافقه الآخر بقوله قبلت مثلاً لكن في غير الخط من الثمن لأنه إثناء وهو لا يحتاج لقبول ويكفي رضينا بزيادة كذا فإن لم يوافقه بأن سكث بقي العقد وإن قال لا أرضى إلا بذلك بطل ولا يتقيد ما ذكره بالعاقدين بل يجري في الموكِّل ومن انتقل له الخيار كالوارث.

(والأصح أن للبائع) ويظهر إلحاق وارثه به (مطالبة المشتري بالإعتاق) لأنه وإن كان حقاً لله تعالى لكن له غرض في تحصيله لإثابته على شرطه وبه فارق الأحاد.....

• فؤد: (بخلاف ما هنا) في شرح الباب بسط بسيط في هذه المسألة يتعين الوقوف عليه اهـ سم.

• فؤد: (بالواقع بغنة) أي بخلاف الواقع قبله فلا أثر له اهـ سم. • فؤد: (فإن لم يوافقه إلخ) قال في شرح الباب ما نصه وعبارتهم ثم أي في باب الخيار فيما يخلص به الفسخ ويقول في زمن الخيار لا أبيع حتى تزيد في الثمن وقول المشتري لا أقبل ويقول المشتري لا اشتري حتى تنقص الثمن وقول البائع لا أقبل ويطلب البائع حلوله والمشتري تأجيله انتهى اهـ سم. • فؤد: (بقي العقد) أي على حالته الأصلية ويلغو الشرط المذكور. • فؤد: (ما ذكر) أي قوله: ويلحق إلى هنا. • فؤد: (كالوارث) أي والولي إذا نقص العاقد في زمن الخيار والمولى إذا كمل فيه.

• فؤد (س): (مطالبة المشتري) أي أو نحو وارثه. • فؤد: (على شرطه) قد يخرج مسألة ابتداء المشتري إلا أن يقال موافقة البائع كشرطه فليتأمل سم وع ش وكلام الشارح في التنبيه المار أيضاً صريح فيه.

• فؤد: (بخلاف ما هنا) في شرح الباب بسط بسيط في هذه المسألة يتعين الوقوف عليه ومنه قوله: وسواء فيما ذكر كان المتبدئ بالشرط البائع أو المشتري وهو منجدة وقول البعوي لو اشترى عبداً وشرط على نفسه إعتاقه صح ويتخير بين العتق وعديه ضعيف كما هو ظاهر خلافاً لما يوهمه كلام الأزرعي وغيره ثم نقل عن غير البعوي ما يوافق كلام البعوي ثم قال ثم رأيت الأزرعي قال المتبادر إلى الفهم أنه لو شرط على نفسه العتق لزمه الوفاء به كما لو شرط عليه البائع إلى آخر ما أطال به وفي كثير شينخنا الأستاذ البكري والأوجه ما اقتضاه كلام البعوي لأن الصورة الواردة في الحديث هو اشتراط العتق من جهة البائع فلا يكون لازماً لأنه ليس في معنى الوارد اهـ. • فؤد: (الواقع بغنة) أي بخلاف الواقع قبله فلا أثر له. • فؤد: (فإن لم يوافقه إلخ) قال في شرح الباب ما نصه وعبارتهم ثم أي في باب الخيار فيما يخلص به الفسخ ويقول في زمن الخيار لا أبيع حتى يزيد في الثمن وقول المشتري لا أقبل ويقول المشتري لا اشتري حتى ينقص الثمن وقول البائع لا أقبل ويطلب البائع حلوله والمشتري تأجيله اهـ.

• فؤد: (على شرطه) قد يخرج مسألة ابتداء المشتري إلا أن يقال موافقة البائع كشرطه فليتأمل.

وَأَمَّا قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ لِمَ لَا يُقَالُ لِلْأَحَادِ الْمُطَالِبَةُ بِهِ حِسْبَةً فَلَا يَتَضَيِّحُ إِلَّا بَعْدَ تَمْهِيدِ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الْحِسْبَةَ هَلْ تَتَوَقَّفُ عَلَى دَعْوَى وَطَلَبٍ أَوْ لَا بَلْ يَقُولُ الشَّاهِدَانِ لِلْقَاضِي لَنَا عَلَى فَلَانٍ شَهَادَةٌ بِكَذَا فَأَحْضِرْهُ لِنَشْهَدَ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي هُوَ مَا أَطْبَقُوا عَلَيْهِ وَأَمَّا اخْتِلَافُ فِي أَنَّهُ لَوْ وَقَفَتْ دَعْوَى حِسْبَةٍ هَلْ يُصْنَفِي إِلَيْهَا الْقَاضِي أَوْ لَا وَبِكُلِّ قَالِ جَمَاعَةٌ، نَانِيهِمَا أَنَّ هَذَا هَلْ هُوَ مِنَ الْحِسْبَةِ قِيَاسًا عَلَى الْاِسْتِيلَادِ بِجَامِعٍ أَنَّ كُلًّا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْعِثْقُ بِقِيَّتَا أَوْ لَا قِيَاسًا عَلَى شِرَاءِ الْقَرِيبِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحِسْبَةِ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِإِثْبَاتِهِ الْجِلْدُ وَتَرْتَّبُ الْعِثْقُ مِنْ لَوَازِمِهِ الَّتِي قَدْ تَقَصَّدُ وَقَدْ لَا وَكَذَا هُنَا الْقَصْدُ لِإِثْبَاتِ الْجِلْدِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِالْشَرْطِ اخْتِيَارًا أَوْ قَهْرًا لِلنَّظَرِ فِي ذَلِكَ مَجَالٌ وَالْأَقْرَبُ سَمَاعُ دَعْوَى الْحِسْبَةِ وَالْحَاقُّ هَذَا بِالْاِسْتِيلَادِ وَلَا نَظَرَ لِيَكُونَ الْعِثْقُ قَدْ يَتَخَلَّفُ هُنَا بِفَسْخِ الْبَيْعِ بِنَحْوِ غَيْبٍ أَوْ إِقَالَةٍ لِأَنَّ الْاِسْتِيلَادَ قَدْ يَتَخَلَّفُ الْعِثْقُ عَنْهُ فِي الصُّورِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي تُبَاعُ فِيهَا أُمُّ الْوَلَدِ وَحَيْثُ يُدْرِكُ قَوْلُهُمْ لَيْسَ لِلْأَحَادِ الْمُطَالِبَةُ بِهِ أَيِّ غَيْرِ حِسْبَةٍ فِي مُكَلِّفٍ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْمُطَالِبَةُ بِخِلَافِهِ حِسْبَةً لِيَتَصَرَّجَهُمْ بِجَرَّيَانِهَا فِي عِثْقٍ مُكَلِّفٍ لَمْ يَدْعِهِ وَسَيَأْتِي فِي نَحْوِ شَهَادَةِ الْقَرِيبِ لِقَرِيبِهِ الْفَرْقُ بَيْنَ قَصْدِ الْحِسْبَةِ وَعَدَمِهِ وَبِهِ يَتَأَيَّدُ مَا ذَكَرْتَهُ هُنَا مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ قَصْدِ دَعْوَى الْحِسْبَةِ وَعَدَمِهِ فَتَأْمَلْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ مُهِمٌّ.....

• فَوَدَّ: (وَأَمَّا قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ لِمَ لَا يُقَالُ لِلْأَحَادِ الْمُطَالِبَةُ بِهِ حِسْبَةً لَا سَيِّمًا عِنْدَ مَوْتِ الْبَائِعِ أَوْ جُنُونِهِ قَبْلُ مَوْتِهِ مَا سَيَأْتِي فِي الْمُمَاتِلَةِ فِي الْقِصَاصِ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ مِنْ امْتِنَاعِ الْمُطَالِبَةِ وَأَنَّ النَّظَرَ فِي مِثْلِهِ لِلْحَاكِمِ إِنْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر يَزُوهُ مَا سَيَأْتِي الْخُجْلَافًا لِابْنِ حَبَرٍ إِنْ هُوَ أَيْ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَالثَّانِي) أَيْ قَوْلُهُ: أَوَّلًا. • فَوَدَّ: (هَلْ يُصْنَفِي إِلَيْهَا الْخُجْلَافَةُ) يَأْتِي أَنَّهُ الْأَقْرَبُ. • فَوَدَّ: (ثَانِيهِمَا) أَيْ الْفَتْنَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ هَذَا) أَيْ الشَّرَاءَ بِشَرْطِ الْعِثْقِ هَلْ هُوَ مِنَ الْحِسْبَةِ أَيْ مِمَّا يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ وَيَأْتِي أَنَّهُ الْأَقْرَبُ. • فَوَدَّ: (بِإِثْبَاتِهِ الْخُجْلَافَةُ) وَالْأَوَّلَى الْمَوَافِقُ لِمَا بَعْدَهُ أَنْ يَقُولَ بِهِ إِثْبَاتُ الْجِلْدِ. • فَوَدَّ: (أَوْ قَهْرًا) أَيْ بِإِجْبَارِ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ وَإِعْتَاقِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ إِضْرَارِهِ كَمَا يَأْتِي آتِفًا. • فَوَدَّ: (وَالْأَقْرَبُ سَمَاعُ دَعْوَى الْخُجْلَافَةِ) أَيْ أَنَّ الْأَقْرَبَ هُوَ الشُّقُّ الْأَوَّلُ مِنْ كُلِّ مِنَ التَّرْدُدَيْنِ. • فَوَدَّ: (وَحَيْثُ يُدْرِكُ) أَيْ حِينَ كَوْنِ الْأَقْرَبِ السَّمَاعَ وَالْإِلْحَاقَ. • فَوَدَّ: (أَيِّ غَيْرِ حِسْبَةٍ فِي مُكَلِّفٍ) أَيْ عَلَى التَّقْيِيدِ بِهَذَيْنِ الْفَتْنَتَيْنِ وَقَدْ اسْتَلْفَنَّا اعْتِمَادَ النِّهَايَةِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَحَادِ الْمُطَالِبَةُ مُطْلَقًا. • فَوَدَّ: (فِي مُكَلِّفٍ) أَيْ عَبْدٌ مُكَلِّفٌ إِنْ كَرَّدِي. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ حِسْبَةٍ) أَيْ بِخِلَافِ مُطَالِبَةِ الْأَحَادِ حِسْبَةً فِي مُكَلِّفٍ وَغَيْرِهِ. • فَوَدَّ: (بِجَرَّيَانِهَا) أَيْ الْمُطَالِبَةُ حِسْبَةً. • فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ شَهَادَةِ الْقَرِيبِ الْخُجْلَافَةُ) أَيْ كَشَهَادَةِ الرَّجُلِ بِطَلَاقِ أَيْهِ ضَرَّةً أَوْ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيْ بِمَا سَيَأْتِي.

• فَوَدَّ: (وَأَمَّا قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ لِمَ لَا يُقَالُ لِلْأَحَادِ الْمُطَالِبَةُ بِهِ حِسْبَةً لَا سَيِّمًا عِنْدَ مَوْتِ الْبَائِعِ أَوْ جُنُونِهِ قَبْلُ مَوْتِهِ مَا سَيَأْتِي فِي الْمُمَاتِلَةِ فِي الْقِصَاصِ مِمَّا يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ مِنْ امْتِنَاعِ الْمُطَالِبَةِ وَأَنَّ النَّظَرَ فِي مِثْلِهِ لِلْحَاكِمِ.

ولا يلزمه عتقه فوراً إلا بالطلب أو عند ظن فواته فإن امتنع أجبره الحاكم عليه وإن لم يرفعه إليه البائع بل وإن أسقط هو أو القرض حقه فإن أصر أعتقه عليه كما يُطلق على المولى والولاء مع ذلك للمشتري وله قبل عتقه وطؤها واستخدامه وكسبه وقيمته إن قُتل ولا يلزمه صرفها لشرائه مثله كما لا يلزمه عتق ولَد الحامِل لو أعتقها بعد ولادته لانقطاع التبعية بالولادة.....

• قوله: (ولا يلزمه) إلى المتني في المُعني والنهاية. • قوله: (ولا يلزمه عتقه فوراً) والقياس لزوم فيما لو شرط البائع على المشتري إعتاقه فوراً عملاً بالشرط اهـ ش. • قوله: (وله قبل عتقه وطؤها) أي وإن خيلت ويُعبر على إعتاقها كما يأتي اهـ ش وفي سم عن الرّوض ولا يُجزئ استيلاؤها عن العتق انتهى فإن مات السيد عتقت عن الاستيلاء وأجزأ عن العتق م ر اهـ. وفي النهاية والمُعني ما يوافقه. • قوله: (وكسبه) قد يُشكل بما لو أوصى بإعتاق رقيق فتأخر عتقه عن الموت حتى حصل منه أكساب فإنها له لا للوارث سم على حنج وقد يُقرئ بأن الوصية بالعتق بعد الموت الرّم من البيع بشرط العتق إذ لا يمكن بعد الموت رفعها بالاختيار والبيع بشرط العتق يُمكن رفعه بالاختيار بالتقابل ونسخه بالخيار والميّب ونحوهما فليُتأمل اهـ ش. • قوله: (ولا يلزمه صرفها) أي لأن مصلحة الحرية له وقد فانت بخلاف مصلحة الأضحية المنذورة فإنها للفقراء فلذا وجب شراء مثلها بقيمتها إذا تلفت سم على حنج اهـ ش. • قوله: (ولَد الحامِل) قال سم على حنج عبارة الرّوض وإن شرط عتق حامِل فولدت ثم عتقها ففي عتق الولد وجهان انتهى قال في شرحه والأصح منهما في المجموع المنع لانقطاع التبعية بالولادة انتهى واعلم أن في باب التذبير أن المعلق عتقها يتبعها ولذا في العتق إن كان حملاً عند التعلّق أو الصفة وأن في الرّوض في باب الرّهن ما نصّه والحمل المقارن للعقد لا يلقبض مَرهون فتباغ بحملها وكذا إن انفصل انتهى وهذا يُشكل على ما هنا فليُتأمل الفرق وقد يقال إن نظير دخوله في الرّهن وبيعه معها مُطلقاً دخوله هنا في المبيع وثبوت أحكام المبيع له وأما العتق فخارج عن أحكام المبيع فلا حاجة

• قوله: (وطؤها) قال في الرّوض ولا يُجزئ استيلاؤها عن العتق اهـ فإن مات السيد عتقت عن الإيلاء وأجزأ عن العتق م ر اهـ. • قوله: (وكسبه) قد يُستشكل بما لو أوصى بإعتاق رقيق فتأخر عتقه عن الموت حتى حصل منه أكساب فإنها له لا للوارث. • قوله: (ولا يلزمه صرفها إلخ) أي لأن مصلحة الحرية له وقد فانت بخلاف مصلحة الأضحية المنذورة فإنها للفقراء فلذا وجب شراء مثلها بقيمتها إذا تلفت.

• قوله: (كما لا يلزمه عتق ولَد الحامِل لو أعتقها بعد ولادته) عبارة الرّوض وإن شرط عتق حامِل فولدت ثم أعتقها ففي عتق الولد وجهان اهـ قال في شرحه والأصح منهما في المجموع المنع لانقطاع التبعية بالولادة اهـ واعلم أن في باب التذبير أن المعلق عتقها يتبعها ولذا في العتق إن كان حملاً عند التعلّق أو الصفة وأن في الرّوض في باب الرّهن ما نصّه والحمل المقارن للعقد لا يلقبض مَرهون فتباغ بحملها وكذا إن انفصل اهـ وقد يُشكل على ما هنا فليُتأمل الفرق وقد يقال إن نظير دخوله في الرّهن وبيعه معها مُطلقاً دخوله هنا في المبيع وثبوت أحكام المبيع له وأما العتق فخارج عن أحكام المبيع فلا

لا نحو بيع ووقف وإجارة ويظهر أن الوارث المشتري حكمه في جميع ما ذكر.
(و) الأصح (أنه) أي البائع (لو شرط مع العتيق الولاء له أو شرط تدبيره أو كتابته) مطلقاً (أو اعتاقه بعد شهر) أو لحظة.....

لفرق وفيه نظر اه ع ش. ه. فود: (لا نحو بيع) أي ولو بشرط العتيق أو لمن يعتق عليه كما هو قضية إطلاقهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وإن كان عقد عتاقة فيما يظهر لأن أخذ العوض خلاف قضية شرط العتيق انتهى سم على حج وذكر أيضاً أن مثل بيعه من نفسه ما لو وهبه لمن يعتق عليه أو بشرط إعتاقه اه ع ش واستظهر سم أن هبته من نفسه كبيعته من نفسه. ه. فود: (أن لوارث المشتري حكمه إلخ) وهو ظاهر في غير من استولدها أما هي فالأوجه عتقها بموته لأن الحق في ذلك لله تعالى لا للبائع فعتقها بموته أولى من أن تأمر الوارث بإعتاقها نهاية ومغني قال ع ش قوله: م ر فالأوجه عتقها أي عن الشرط ومثلها أولادها الحاصلون بعد الإيلاد فيعتقون بموته اه. ه. فود: (في جميع ما ذكر) أي في المتي والمتي والشرح.

ه. قول (سني): (الولاء لله) قال سم على حج قوله: الولاء إلخ قال في شرح العباب إن هذا في غير البيع الضمني أما البيع الضمني كأعتق عبدك عتي على كذا بشرط أن الولاء لك فيصح العقد ويلغو الشرط ويقع العتيق عن المستدعي وتلزمه القيمة ذكره الرافعي في باب الكفارة نقلاً عن التيمه اه وأقول لعل في قوله فيصح العقد إلخ مسامحة والمراد به أنه يحكم بعتقه مع فساد البيع لأنه لو صح لزِم الثمن لا القيمة وعليه فالبيع الضمني كغيره في الفساد حيث شرط الولاء لغير المعتق لكنهما يفتراقان في أن غير الضمني لا يعتق فيه المبيع بخلاف الضمني فإنه يعتق فيه لإثباته فيه بصيغة العتيق ثم رأيت في حواشي الروض للشهاب الرملي عني ما قلناه اه ع ش.

ه. قول (سني): (أو كتابته) أي أو تعليق عتقه بصيغة نهاية ومغني. ه. فود: (لمخالفة الأول إلخ) وأجاب الشافعي رضي الله تعالى عنه عن خبر واشترطي لهم الولاء بأن لهم بمعنى عليهم كما في قوله تعالى ﴿وَلِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ (الاسراء: ٧) اه نهاية. ه. فود: (أو لحظة) إلى قول المتني ولو شرط وصفا في النهاية.

حاجة للفرق وفيه نظر. ه. فود: (لا نحو بيع) أي ولو بشرط العتيق أو لمن يعتق عليه كما هو قضية إطلاقهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وإن كان عقد عتاقة فيما يظهر لأن أخذ العوض خلاف قضية شرط العتيق بخلاف بيع المستولدة من نفسها فليأمل فلو وهبه من نفسه فهل يصح لأنه عقد عتاقة ولا عوض أو لا لأنه ليس صريح عتي بل يتضمنه وقضية الشرط صريح العتيق فيه نظر ويظهر الثاني ولا يشكل ما هنا بصحة بيع المستولدة من نفسها وهبتها كذلك لأن هذا استحق العتيق ناجزاً م ر.

ه. قول (سني): (وأنه لو شرط مع العتيق الولاء إلخ) قال في شرح العباب إن هذا في غير البيع الضمني أما البيع الضمني كأعتق عبدك عتي على كذا بشرط أن الولاء لك فيصح العقد ويلغو الشرط ويقع العتيق عن المستدعي وتلزمه القيمة ذكره الرافعي في باب الكفارة نقلاً عن التيمه اه.

أو وقفه ولو حالاً كما عَلِمَ مِمَّا مَرَّ (لم يصح البيع) لِمُخَالَفَةِ الْأَوَّلِ ما استقرَّ عليه الشرعُ أنَّ
الولاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ والبيعةُ لغرضِ الشارعِ من تنجيزِ العتقِ (ولو شرطَ مُقتضى العقدِ كالقبضِ والرّدِّ
بعتيبٍ) صحَّ يعني لم يضره إذ هو تصريح بما أوجبه الشارعُ ثم رأته في الروضة كأصلها غيرَ
بلم يضرُّ وهو الأولى على أنه يصحُّ رجوعُ ضميرِ صحَّ للعقدِ المقرونِ بهذا الشرطِ بل يتعيّن
ذلك لأنَّ المرادَ في الذي بعده كما يأتي وحيثُذِّفَ فهو بمعنى لم يضرَّ من غيرِ تأويلٍ ونُقِلَ عن
بعضهم صحَّه الشرطُ هنا وبني عليه الزركشي ردّاً على مَنْ قال الخلافُ لفظي ما لو تعلّزَ
قبضُ المبيعِ لَمَنَعَ البائعُ منه فيتحذّرُ إن قلنا بصحّته لا فسادُه والذي يُتَّجهُ أنه لِمُجَرَّدِ التأكيدِ
استغناءً بِإِنْجَابِ الشارعِ فلا خيارَ بَقَبْذِهِ خلافاً لما يُوهِمُهُ قولُ شارحٍ: صحَّ العقدُ فيهما ولَمَّا
الشرطُ في الثاني إلا أن يُريدَ ما قلناه أنَّ الثاني لم يُفدَ شيئاً أصلاً والأوّلُ أفادَ التأكيدَ (أو شرطَ
ما لا غرضَ فيه) أي غرضاً فلا عبرة بغرضِ العاقدَينِ أو أحدهما فيما يظهرُ ثم رأيت ما يُصْرُخُ به
كما يأتي (كشرطِ أن لا يأكلَ).....

• فَوَدَّ: (أو وقفه إلخ) ولو باعَ رَقِيقاً بشرطِ أن يبيعه المُشتري بشرطِ الإعتاقِ لم يصحَّ البيعُ كما لو
اشترى داراً بشرطِ أن يقدّمَها أو ثوباً بشرطِ أن يتصدّقَ به لأنَّ ذلك ليس في مَعْنَى ما وردَ به الشرعُ نهايةً
ومُعْنَى. • فَوَدَّ: (بمّا مَرَّ) أي بقوله وخرَجَ بِإِعْتاقِهِ كُلَّهُ شرطُ نحوِ وفقه. • فَوَدَّ: (مطلقاً) أي ولو حالاً.
• فَوَدَّ: (بَلَّ يَتَعَيَّنُ ذلك) أي رجوعُ ضميرِ صحَّ إلى العقدِ المذكورِ اهـ ش. • فَوَدَّ: (فهو إلخ) أي صحَّ
المُسْتَدُّ إلى ضميرِ العقدِ المذكورِ (بمعنى لم يضرَّ) أي المُسْتَدُّ إلى ضميرِ الشرطِ المذكورِ.
• فَوَدَّ: (الخلفُ لفظي) بالضمِّ بمعنى المُخالفةِ أي المُخالفةُ بينَ لم يضرَّ وصحَّ لفظي اهـ كُرِدِي.
• فَوَدَّ: (لإفساده) أي ولا يتَحَذَّرُ إن قلنا بفساده. • فَوَدَّ: (يُتَّجهُ أنه) أي الشرطُ اهـ ش. • فَوَدَّ: (فيهما)
أي شرطُ مُقتضى العقدِ وشرطُ ما لا غرضَ فيه الآتي. • فَوَدَّ: (في الثاني) أي في شرطِ ما لا غرضَ فيه
• فَوَدَّ: (الأوّل) أي شرطُ مُقتضى العقدِ سم وسيدُ عَمَرُوع ش. • فَوَدَّ: (فلا خيارَ إلخ) وطريقه أن يرفعَ
الأثرَ لِلْحَاكِمِ لِلزَّمَنِ بِالْإِقْبَاضِ اهـ ش. • فَوَدَّ: (كما يأتي) أي في قوله ولا نظَرَ إلى غرضِهِ نَفْسِهِ لِتَحْوِ
صَغْفِ آتِيهِ اهـ سم.

• فَوَدَّ: (فهو بمعنى لم يضرَّ) يتأملُ. • فَوَدَّ: (صحَّ للعقدِ فيهما ولَمَّا الشرطُ في الثاني إلخ) قَضِيَّةٌ ما قرَّره
في شرحِ المُبَابِ أنَّ المرادَ بالثاني قوله: الآتي أو ما لا غرضَ فيه إلخ وبالأوّلِ قوله: مُقتضى العقدِ
كالقبضِ والرّدِّ بعتيبٍ لانه لَمَّا شَرَحَ قولَ العُبابِ كَقَبْضِ المبيعِ والإِنْجَابِ به وردَّه بعتيبٍ قال ثم الشرطُ
فيما ذَكَرَ صحيحٌ وقيل لاغ فَعَلَى الأوّلِ إذا أَخْلَفَ الشرطُ يَكُونُ له الفسخُ بِالْحَاكِمِ وَبِتَقْيِهِ وَعَلَى الثاني
ليس له إلا الزُّفْعُ لِلْحَاكِمِ لِجَبْرِ الْمُتَمَتِّعِ ثم ذَكَرَ كلاماً آخَرَ يَبَيِّنُ به أَنَّ الخلافَ لفظي لا فائدة له إلا في
التعاليقِ ثم شَرَحَ قوله وكذا ما لا يَنْقُضِيهِ ولا غرضَ فيه فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ. • فَوَدَّ: (في الثاني) أي ما لا
غرضَ فيه وقوله: والأوّلُ أي مُقتضى العقدِ. • فَوَدَّ: (كما يأتي) أي في قوله ولا نظَرَ إلى غرضِهِ نَفْسِهِ

أو لا يلبس (إلا كذا) إن جازَ (صح) العقد وكان الشرطُ لغوا. قال جُمع: ومحلُّه إن كان تأكلُ بالفوقية لأن هذا هو الذي لا غرض فيه البتة بخلافه بالتحنية لاختلاف الأغراض حيثُ يفسدُ به العقد اهـ والصحيح أنه لا فرق إذ لا غرض للبائع بعد خروجه من ملكه في تعيين غداء مع أنه يحصل الواجب عليه من إطعامه ومن ثم لو شرط ما لا يلزم أصلاً كجمعه بين أذنين أو صلاحه للتوافل وكذا للفرض أوّل وقته فسد العقد كبيع سيف بشرط أن يقطع به الطريق بخلاف بيع ثوب حرير بشرط لبسه من غير زيادة على ذلك لأنه لم تتحقّق المصيبة فيه لجوازه لأعذارٍ وبه يندفع ما يلزّر كشي هنا.

• فُرد: (أو لا يلبس) إلى قول المتن ولو شرط في المُفني. • فُرد: (إن جازَ) أي إن كان كلُّ من الماكول والملبوس ممّا جازَ أكله ولبسه وإلا كان شرط أن يأكل الحرام أو يلبس الحرير فيتبني أن لا يصحّ اهـ كُردّي عبارة سم قوله: إن جازَ لعلّه احترازٌ عمّا لو شرط الحرير بدون ضرورة ولا حاجة فلا يخالف قوله بعد بخلاف بيع ثوب حرير إلخ اهـ. • فُرد: (يفسدُ به العقد) أي في خصوص هذه الصورة وإلا فلا ملزمة بين اختلاف الأغراض والفساد كما يُعلم ممّا سيأتي اهـ رشدي.

• فُرد: (أته لا فرق) أي بين التحنية والفوقية اهـ ع ش. • فُرد: (إذ لا غرض للبائع إلخ) في هذا الجواب تسليم أن غرض البائع مُعتبرٌ قينافي ما قدّمه فكان حقّ الردّ الموافق لما قدّمه أن يقول إذ ما ذكر وإن كان فيه غرض إلا أنه لخصوص البائع وقد تقدّم أنه غير مُعتبرٍ اهـ رشدي. • فُرد: (مع أنه) أي تعيين الغداء (يخصل الواجب) أي الواجب في الجملة وإنما قلنا ذلك لأن الواجب إنما هو الإطعام ففي الطعام المُتعيّن ذلك مع زيادة هي التّعيين وهذه الملاوة إشارة إلى ردّ بحث الرافعي أنه القسم الذي أوجب ما لم يجب عليه اهـ كُردّي. • فُرد: (ومن ثم إلخ) غرضه منه ردّ ما اغترض به الاستوى على الرافعي من أن الشافعي نصّ على البطلان فيما لو شرط أن يتفق عليه كذا وكذا وجه الردّ أن الجمع بين أذنين لا يلزم السبّد بحالٍ بخلاف شرطه أن لا يأكل إلا كذا فإن المشروط من جنس ما يجب عليه في الجملة اهـ ع ش.

• فُرد: (بين أذنين) أي نوعين من الأطعمة. • فُرد: (من غير زيادة إلخ) أي فإن زاد من غير ضررٍ ولا حاجة لم يصحّ العقد سم وع ش. • فُرد: (لجوازه).

(فرغ): ولو باعه إناء بشرط أن لا يجعل فيه محرّماً أو سيفاً بشرط أن لا يقطع به الطريق أو عبداً بشرط أن لا يماقيه بما لا يجوزُ صحّ البيع ويقاس به ما في معناه نهايةً ومُفني. • فُرد: (هنا) أي فيما لو شرط أن يلبسه الحرير وكان بالغا.

لنحو صغف آليه. • فُرد: (إن جازَ) لعلّه احترازٌ عمّا لو شرط الحرير بدون ضرورة ولا حاجة فلا يخالف قوله بعده بخلاف بيع ثوب حرير إلخ.

(ولو شرط وصفاً يَفْضَدُ ككُونِ الْعَبْدِ كَاتِباً أَوْ الدَّائِمَةِ أَوِ الْآدَمِيَّ أَوْ غَيْرِهِ (حَامِلاً أَوْ لَبُوناً) أَيِ ذَاتِ لَبَنِ صَحَّ) الشرطُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ وَلِأَنَّهُ التَّزَامُ مَوْجُودٌ عِنْدَ الْعَقْدِ لَا يَتَوَقَّفُ التَّزَامُ عَلَى إِنْشَاءِ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ الَّذِي هُوَ حَقِيقَةُ الشَّرْطِ فَلَمْ يَشْمَلْهُ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ وَشَرَطِ (وَلَهُ الْخِيَارُ).....

• قول (سني): (وَلَوْ شَرَطَ وَصْفاً الْخ) وَلَوْ شَرَطَ الْبَائِعُ مَعَ مَوَاقِفَةِ الْمُشْتَرِي حَبْسَ الْمَبِيعِ بَشَرٍ فِي الذَّمِّ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الْحَالُ لَا الْمُؤَجَّلَ وَخَافَ قُوَّةَ الثَّمَنِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ صَحَّ لِأَنَّ حَبْسَهُ مِنْ مُقْتَضَيَاتِ الْعَقْدِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ مُؤَجَّلاً أَوْ حَالاً وَلَمْ يَخَفْ قُوَّتُهُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ لِأَنَّ الْبِدَاءَ حَيْثُذُ بِالتَّسْلِيمِ بِالْبَائِعِ نِهَائَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَلَمْ يَخَفْ الْخ أَيِ فَلَا يَصِحُّ وَقَدْ يُقَالُ مَا الْمَانِعُ مِنَ الصَّحَّةِ لِأَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِ الْعَقْدِ وَلِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَخَفْ قُوَّةَ الثَّمَنِ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي تَعْجِيلِ الْقَبْضِ اهـ. • فَوَدَّ: (الْآدَمِيَّ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَائَةِ وَالْمُعْنَى أَوْ الْأَمَةُ ثُمَّ قَالَ الْمُعْنَى قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الْكِتَابِ وَلَوْ أُبْدِلَ الْمُصَنَّفُ لَفْظَ الدَّائِمَةِ بِالْحَيَوَانِ لَكَانَ أَحْسَنَ لِشَمْلِ الْأَمَةِ فَإِنَّ حُكْمَهَا كَذَلِكَ وَلِذَلِكَ قُدِّرَتْهَا فِي الْمَثَرِ وَلَعَلَّ هَذَا حَمْلُ الدَّائِمَةِ عَلَى الْعَرَفِ فَإِنَّ حُمِلَتْ عَلَى اللَّغَةِ فَهُوَ كَالْتَّعْيِيرِ بِالْحَيَوَانِ اهـ.

• قول (سني): (ككُونِ الْعَبْدِ كَاتِباً) وَلَوْ شَرَطَ كَوْنُ الْمَبِيعِ عَالِماً هَلْ يَكْفِي مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ أَمْ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ عَالِماً عَرَفَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَهَلْ يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْعَالِمِ إِذَا تَعَدَّدَتِ الْعُلُومُ الَّتِي يَشْتَبِهُونَ بِهَا أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ أَيْضاً وَالظَّاهِرُ الثَّانِي وَيَقِي مَا لَوْ شَرَطَ كَوْنُهُ قَارِئاً وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكْتَفِي بِالْقِرَاءَةِ الْعَرَفِيَّةِ بَأَنَّهُ يَكُونُ يُخْبِرُ الْقِرَاءَةَ وَلَوْ فِي الْمُضْخَفِ مَا لَمْ يَشَرَطُ حِفْظُهُ عَنْ ظَهْرِ الْغَيْبِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (أَيِ ذَاتِ لَبَنِ) إِلَى قَوْلِهِ فَلَوْ تَعَدَّرَ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: فَوَرَأَ وَقَوْلُهُ: وَيَهْدَا إِلَى وَسَيَعْلَمُ. • فَوَدَّ: (أَيِ ذَاتِ لَبَنِ) كَأَنَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَوْ شَرَطَ كَثْرَةَ لَبْنِهِ لَمْ يَصِحَّ سَمُّهُ عَلَى حَجِّ أَقُولُ قَدْ يُقَالُ بِصَحَّةِ الشَّرْطِ وَيُحْمَلُ عَلَى الْكَثْرَةِ عَرَفَا كَمَا لَوْ شَرَطَ كَوْنُهُ كَاتِباً كِتَابَةً حَسَنَةً فَيَصِحُّ وَيُحْمَلُ عَلَى الْحُسْنِ الْعَرَفِيِّ بَلْ قَدْ يَشْمَلُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي إِلَّا أَنَّ الْحُسْنَ الْخ قَالَ حَجَّ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لَوْ شَرَطَ كَوْنُهُ كَاتِباً لَا يَتَعَدَّدُ الْإِكْتِفَاءُ بِالْإِطْلَاقِ وَيَكُونُهُ يُخْبِرُ الْكِتَابَةَ بِأَيِّ قَلَمٍ كَانَ مَا لَمْ تَكُنِ الْأَغْرَاضُ فِي مَحَلِّ الْعَقْدِ مُخْتَلِفَةً بِاخْتِلَافِ الْأَقْلَامِ فَيَجِبُ التَّعْيِينُ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (صَحَّ الشَّرْطُ) عِبَارَةُ النِّهَائَةِ وَالْمُعْنَى صَحَّ الْعَقْدُ مَعَ الشَّرْطِ اهـ. • فَوَدَّ: (لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ) أَيِ مَصْلَحَةِ الْعَقْدِ وَهُوَ الْعِلْمُ بِصِفَاتِ الْمَبِيعِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْأَغْرَاضُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (لَا يَتَوَقَّفُ الْخ) فِي النِّهَائَةِ وَالْمُعْنَى وَلَا يَتَوَقَّفُ بِالرَّوَايَةِ وَهُوَ أَحْسَنُ. • فَوَدَّ: (الَّذِي الْخ) صِفَةُ الْإِنْشَاءِ. • فَوَدَّ: (فَلَمْ يَشْمَلْهُ الْخ) أَيِ شَرْطُ وَصْفٍ يَقْصِدُ.

• قول (سني): (وَلَهُ الْخِيَارُ الْخ) لَوْ شَرَطَ كَوْنَهَا حَامِلاً فَتَبَيَّنَ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ الْعَقْدِ غَيْرَ حَامِلٍ لَكِنْ حَمَلَتْ

• فَوَدَّ: (أَيِ ذَاتِ لَبَنِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْبُلْطَانِ لَوْ شَرَطَ كَثْرَةَ اللَّبَنِ لَاتَّهَ لَا تَنْصَبُ فَلْيَرِاجِعْ.

• قول (سني): (وَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ أَخْلَفَ) لَوْ شَرَطَ كَوْنَهَا حَامِلاً فَتَبَيَّنَ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ الْعَقْدِ غَيْرَ حَامِلٍ لَكِنْ حَمَلَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ فَهَلْ يَسْقُطُ الْخِيَارُ كَمَا لَوْ دَرَّ اللَّبَنُ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي أَشْعَرَتْ بِهِ التَّضَرُّعُ بِجَامِعِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّدُ السَّقُوطُ.

فوراً (إن اُخلف) الشرط الذي شرطه إلى ما هو أدون لفوات شرطه فلو تقدّر الفسخ لنحو حدوث غيب عنده فله الأرض بتفصيله الآتي ولو مات المبيع قبل اختباره صدّق المشتري بيمينه في فقد الشرط لأن الأصل عدمه بخلاف ما لو ادّعى غيباً قديماً لأن الأصل السلامة. وبهذا يُردّ إفتاء بعضهم بأنّ البائع يُصدّق بيمينه في كونها حايلاً إذا شرطاه وأنكره المشتري ولا يُنافيه تعبيرهم فيما ذكّر بالموت لأنه محض تصوير وإنما المدّار على تقدّر معرفة المشروط بنحو يتّين فيصدق المشتري في نفيه إما تفرّز أن الأصل عدمه وسيلعلم مما يأتي أنه

قَبْلَ الْقَبْضِ فَهَلْ يَسْقُطُ الْخِيَارُ كَمَا لَوْ دَرَّ اللَّبَنُ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي أَشْفَرَتْ بِهِ التَّضَرُّعُ بِجَمَاعٍ حُصُولِ الْمَقْصُودِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ السُّقُوطُ سَمًى عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ بَلِ الْأَقْرَبُ عَدَمُ سُقُوطِ الْخِيَارِ لِأَن تَأْخِيرَ الْحَمْلِ قَدْ يُقْصَرُ الرَّغْبَةُ فِي الْحَامِلِ بِتَأْخِيرِ الْوَضْعِ فَيَقُوتُ غَرَضُ الْمُشْتَرِي وَلَا كَذَلِكَ الْمَصْرَاةُ وَقِيَاسُ مَا فِي الْمَصْرَاةِ - أَنَّ الْعَبْدَ لَوْ تَعَلَّمَ الْكِتَابَةَ بَعْدَ الْعَقْدِ - الصَّحَّةُ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ اهـ ع ش . ٥ فَوَدَّ: (فَوَرَا) كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ اهـ مَعْنَى . ٥ فَوَدَّ: (إِنْ أَخْلَفَ الشَّرْطَ) وَمِنْهُ مَا لَوْ شَرَطَ كَوْنُ الْعَبْدِ نَصْرَانِيًّا فَتَبَيَّنَ إِسْلَامُهُ فَلَهُ الْخِيَارُ اهـ ع ش . ٥ فَوَدَّ: (لِفَوَاتِ شَرْطِهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِتَضَرُّعِهِ بِذَلِكَ لَوْ لَمْ نُخَيِّرْهُ اهـ . ٥ فَوَدَّ: (هَنْدَةً) أَيْ الْمُشْتَرِي . ٥ فَوَدَّ: (قَبْلَ اخْتِيَارِهِ) وَلَا طَرِيقَ إِلَى إِمْكَانٍ مَعْرِفَتِهِ بَعْدَهُ اهـ ع ش . ٥ فَوَدَّ: (وَبِهَذَا يُرَدُّ الْفَخُّ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ عِبَارَتُهَا وَلَا يُنَافِي مَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَنَّهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي كَوْنِ الْحَيَوَانِ حَامِلًا صَدَّقَ الْبَائِعُ بِمِيمِنِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ تَسَلُّطِ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِالرَّدِّ بِدَلِيلٍ مَا سَبَّأَنِي فِي دَعْوَى الْمُشْتَرِي قَدَّمَ الْعَيْبَ مَعَ احْتِمَالِ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا مَرَّ فِي مَوْتِ الرَّقِيقِ قَبْلَ اخْتِيَارِهِ وَمَا هُنَا فِي شَيْءٍ يُمَكِّنُ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْخِيَرَةِ وَدَعْوَى أَنَّ ذِكْرَ الْمَوْتِ تَصْوِيرٌ مَمْنُوعَةٌ اهـ . ٥ فَوَدَّ: (إِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ) هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَالْإِفْتَاءُ وَجْهٌ جَدًّا إِذْ كَيْفَ يَسُوعُ الرَّدُّ مَعَ احْتِمَالِ الْحَمْلِ وَرَجَاءُ ثُبُوتِهِ بَعْدَ بَنْحُو قَوْلِ أَهْلِ الْخِيَرَةِ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ تَسَلُّطِ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِالرَّدِّ.

(فَرَعُ): فِي فَتَاوَى الْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ رَجُلٌ اشْتَرَى أَمَةً عَلَى أَنَّهَا مُبْتَنِيَةٌ فَبَاتَتْ حَامِلًا فَهَلْ لَهُ الرَّدُّ

٥ فَوَدَّ: (وَبِهَذَا يُرَدُّ إِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ) هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَالْإِفْتَاءُ وَجْهٌ جَدًّا إِذْ كَيْفَ يَسُوعُ الرَّدُّ مَعَ احْتِمَالِ الْحَمْلِ وَرَجَاءُ ثُبُوتِهِ بَعْدَ بَنْحُو قَوْلِ أَهْلِ الْخِيَرَةِ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ تَسَلُّطِ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِالرَّدِّ وَقَدْ أُجِيبَ عَمَّا قَالَ الشَّارِحُ بِالْفَرْقِ بِمَا حَاصِلُهُ قَوَاتُ الْمَبِيعِ فِي مَسْأَلَةِ الْكِتَابَةِ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْحَمْلِ فَيُمْكِنُ مُرَاجَعَةُ أَهْلِ الْخِيَرَةِ فِيهِ كَمَا أَشْرَحْتُ إِلَيْهِ وَيَبَانَ أَمْرُ الْكِتَابَةِ بِمَا يُشَاهَدُ وَيُطْلَعُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْحَمْلِ اهـ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَضِيَّةُ الْفَرْقِ أَنَّ الْمُصَدَّقَ الْمُشْتَرِي أَيْضًا فِي مَسْأَلَةِ شِرَاءِ الْبَقَرَةِ بِشَرْطِ أَنَّهَا لَبُونٌ فَمَاتَتْ فِي يَدِهِ قَبْلَ الْعِلْمِ حَتَّى يَسْتَحِقَّ الْأَرْضَ كَمَا يَأْتِي.

(فَرَعُ): فِي فَتَاوَى الْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ رَجُلٌ اشْتَرَى أَمَةً عَلَى أَنَّهَا مُبْتَنِيَةٌ فَبَاتَتْ حَامِلًا فَهَلْ لَهُ الرَّدُّ الْجَوَابُ نَعَمْ لِأَنَّ الْمُبْتَنِيَّةَ فِي الْعُرْفِ مَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا فِي أَيَّامِ الْعَادَةِ لِاحْتِمَالِ وَلِهَذَا يُقَالُ فَلَانَةٌ فَلَانَةٌ تَلْتُ حَامِلًا فَبَاتَتْ مُبْتَنِيَةً اهـ وَقَدْ يُقَالُ لَا كَلَامَ فِي الرَّدِّ لِأَنَّ الْحَمْلَ فِي الْأَمْتِيَّةِ عَيْبٌ فَلَهُ الرَّدُّ بِهِ وَلَوْ بَدُونِ هَذَا الشَّرْطِ .

يُتَيَقَّنُ وجود الحمل عنده بانقصاله لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْهُ مُطْلَقًا أَوْ لِدُونِ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْهُ بِشَرِطِ أَنْ لَا تَوَطَأَ وَطْأًا يُعَكِّكُ كَوْنُهُ مِنْهُ وَيَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ أَنَّ حَمْلَ الْبَيْهَمَةِ يُرْجَعُ فِيهِ لِقَوْلِ أَهْلِ الْخَبْرَةِ فَكَذَا هُنَا فِيمَا يَظْهَرُ أَمَّا مَا لَا يُقْصَدُ كَالسَّرِقَةِ فَلَا خِيَارَ بَقَوَاتِهِ لِأَنَّهُ مِنَ الْبَائِعِ إِعْلَامٌ بِعَيْبِهِ وَمِنْ الْمُشْتَرِي رِضًا بِهِ وَأَمَّا إِذَا أُخْلِفَ إِلَى مَا هُوَ أَعْلَى كَأَن شَرَطَ ثُبُوتُهَا فَخَرَجَتْ بِكَرَاهٍ فَلَا خِيَارَ أَيْضًا وَلَا نَظَرَ إِلَى غَرَضِهِ نَفْسِهِ لِئِنْ حُجِرَ ضَعْفُ آتِهِ لِأَنَّ الْبَيْهَةَ فِي الْأَعْلَى وَضِدُّهُ بِالْعُرْفِ لَا بَغْيِهِ وَمَنْ ثَمَّ قَالُوا لَوْ شَرَطَ أَنَّهُ خَصِيٌّ فَبَانَ فَحَلًّا تَخَيَّرَ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الْحَرَمِ وَمُرَادُهُمُ الْمُنْسَوخُ لِأَنَّهُ الَّذِي يُبَاحُ لَهُ النَّظَرُ إِلَى الْبَيْهَةِ فَانْدَفَعَ تَنْظِيرُ شَارِحٍ فِيهِ وَيَكْفِي أَنْ يُوجَدَ مِنَ الْوَصْفِ الْمَشْرُوطِ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ إِلَّا إِنْ شَرَطَ الْحُسْنَ فِي شَيْءٍ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا عُرْفًا وَإِلَّا تَخَيَّرَ وَلَوْ قَيَّدَ بِخَلْبٍ أَوْ كِتَابَةِ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ كُلِّ يَوْمٍ أَوْ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ يَطْلُ وَإِنْ عَلِمَ قُدْرَتَهُ عَلَيْهِ كَمَا

الْجَوَابُ نَعَمْ لِأَنَّ الْمُعَيَّنَةَ فِي الْعُرْفِ مَنْ انْقَطَعَ دُمُهَا فِي أَيَّامِ الْعَادَةِ لَا يَحْمِلُ انْتَهَى وَقَدْ يُقَالُ لَا كَلَامَ فِي الرِّدِّ لِأَنَّ الْحَمْلَ فِي الْأَدَمِيَّةِ عَيْبٌ فَلَهُ الرِّدُّ بِهِ وَلَوْ بَدُونِ هَذَا الشَّرْطِ اهـ سـ . فَوَدَّ: (هَنْدَةُ) أَيِ الْبَيْعِ .

فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ وَطِئَتْ بَعْدَ الْبَيْعِ أَوْ لَا اهـ ع ش . فَوَدَّ: (لِقَوْلِ أَهْلِ الْخَبْرَةِ) أَيِ فَلَوْ فَقَدُوا قِيَّتَنِي تَصَدِّقُ الْمُشْتَرِي لِمَا عَلَّلَ بِهِ قَبْلُ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وجود الوصف في المبيع ويتبني أن المرأة بقفدهم في محل العقد فلا يكلف السفر لهم لو وجدوا في غيره ويتبني أن مثل محل العقد ما دون مسافة المذوى لأن من بها بمنزلة الحاضرين بدليل وجوب حضوره إذا استعدي عليه منه اهـ ع ش .

فَوَدَّ: (فَكَذَا هُنَا الْخُ) وَيُخْتَصِّي بِرَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ اهـ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر أَوْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ هَذَا ظَاهِرٌ فِي حَمْلِ الْأُمَةِ أَمَّا الْبَيْهَةُ فَقَدْ يُقَالُ لَا يَثْبُتُ حَمْلُهَا بِالنِّسَاءِ الْخُلَاصِ لِأَنَّهُ يَمَّا تَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ غَالِيًا اهـ . فَوَدَّ: (أَمَّا مَا لَا يُقْصَدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ عَلِمَ فِي الْمُغْنِي . فَوَدَّ: (لِإِنَّهُ) أَيِ شَرَطَ نَحْوِ السَّرِقَةِ يَمَّا لَا يُقْصَدُ . فَوَدَّ: (كَأَن شَرَطَ ثُبُوتَهَا الْخُ) أَوْ كَوْنَهُ مُسْلِمًا فَبَانَ كَافِرًا فَلَا خِيَارَ لَهُ بِخِلَافِ عَكْضِهِ لِرَغْبَةِ الْفَرِيقَيْنِ أَيِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَافِرِ فِي الْكَافِرِ مِنْ جِهَةِ جَوَازِ بَيْعِهِ لِلْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ كَمَا فِي الْقَلْبِيِّ عَلَى الْجَلَالِ أَيِ بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لِلْكَافِرِ فَفِيهِ تَضْيِيقٌ عَلَى الْمُشْتَرِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ ثُبُوتَ الْخِيَارِ إِذَا شَرَطَ إِسْلَامَهُ فَبَانَ كَافِرًا اهـ بَجِيرَمِي . فَوَدَّ: (لِنَحْوِ ضَعْفِ آتِيهِ) قَدْ يُقَالُ مَا الْحُكْمُ لَوْ صُرِّحَ بِهَذَا الْفَرَضِ عِنْدَ الْعَقْدِ فَقَالَ اشْتَرَيْتَ بِشَرْطِ كَوْنِهَا نَسِيًّا لِكَوْنِي عَاجِزًا عَنِ الْبُكَرِ أَوْ دَلَّتِ الْقَرَائِنُ الْحَالِيَّةُ عَلَى إِرَادَتِهِ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍو وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى عَدَمِ سُقُوطِهِ مَعَ التَّضْرِيحِ كَمَا يُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ عَنْ الْبَجِيرَمِيِّ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ . فَوَدَّ: (شَارِحُ) هُوَ الْبَذَرُ بِنُ شُهْبَةٍ اهـ نِهَايَةً . فَوَدَّ: (مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ) وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ شَرَطَ كَوْنُهَا ذَاتَ لَبَنٍ وَتَبَيَّنَ أَنَّهَا كَذَلِكَ لَكِنْ مَا تَحْلِبُهُ قَلِيلٌ جِدًّا بِالنِّسْبَةِ لِأَمْثَالِهَا مِنْ جَنْسِهَا اكْتَفَيْتُ بِذَلِكَ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بَأَن يَمْلُ هَذَا يُعَدُّ عَيْنًا وَقَدْ يَشْمَلُهُ قَوْلُ حَجٍّ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ وجود قدر منه أَيِ اللَّبَنِ يُقْصَدُ بِالشَّرَاءِ عُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ انْتَهَى اهـ ع ش . فَوَدَّ: (حَسَنًا عُرْفًا) يَتَبَنَّى أَنْ يَكُونَ شَرَطُ الْكَثْرَةِ كَذَلِكَ وَيَكُونُ الْمَرْجِعُ فِيهَا الْعُرْفُ كَالْحَسَنِ خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي مِنْ الْبُطْلَانِ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍو وَمَرَّ عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ . فَوَدَّ: (بَطْلًا) وَكَذَا يَتَطَّلُّ لَوْ شَرَطَ وَضَعَ الْحَمْلِ لِشَهْرِ

اقتضاه إطلاقهم ولا يأتي هنا بحث السبكي الآتي في الجمع في الإجارة بين العمل والزمن فتأمل (وفي قول يطلّ العقد في الدائبة) إذا شرط فيها ما ذكر لأنه مجهول ويجاب بأنه يعطى حكم المعلوم على أنه تابع ثم رأيتهم أجابوا بنحوه وهو أن القصد الوصف بذلك لا إدخاله في العقد لأنه داخل فيه عند الإطلاق.

(فرغ) اختلف جمع متأخرون فيمن اشترى حبلًا للبذور بشرط أنه يبيث والذي يثبته فيه أنه إن شهد قبل بذره بعدم إنباته خبير إن تخير رده ولا نظر لإمكان علم عدم إنباته بيذر قليل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كما لو اشترى بطيخًا فغرز إبره في واحدة منها فوجدها معيبة يراد الجميع لأنه ثم لم يلف من غيب المبيع شيء وكذا لو حلف المشتري أنه لا يبيث لما تقرر أنه يصدق بيمينه في فقد الشرط فإن انتفى ذلك كله بأن بذره كله فلم يثبت شيئًا مع صلاحية الأرض وتغير إخراجها منها أو صار غير متقوم أو حدث به عيب فله الأرض وهو ما بين قيمته حبلًا نابتًا وحبلًا غير نابت كما لو اشترى بقره بشرط أنها لبون فماتت في يده ولم يعلم أنها لبون وحلف على أنها غير لبون له الأرض والمبيع تلف من ضمان المشتري وأما إطلاق بعضهم أنه إذا لم يبيث يلزم البائع جميع ما خسرته المشتري عليه كأجرة الباذر ونحو الجرائة

مثلاً اهـ مئني. هـ فود: (بين العمل والزمن) أي من أنه لو قطع بإمكان فعله عادة صح وإن كان المعتد ثم خلاه اهـ ع ش. هـ فود: (إذا شرط فيها إلخ) عبارة المئني بصورتها بالشرط لا بالخلف لأنه شرط معها شيئًا مجهولًا فاشتبه ما لو قال بعتكها وحملها اهـ. هـ فود: (ما ذكر) أي كونها حاملًا أو لبونًا.

هـ فود: (بنحوه) أي الجواب العلوي عبارة النهاية على أنه تابع إذ القصد الوصف إلخ اهـ. هـ فود: (لأنه داخل) أي نحو الحمل (فيه) أي في الحيوان المبيع. هـ فود: (بدونه) أي قلّو بذره قليلًا منه ليخبره فلم يثبت امتنع عليه الرّد قهراً اهـ ع ش. هـ فود: (وليس كما لو اشترى إلخ) جواب اغتراض بهذا على قوله ولا نظر إلخ فمرجع ضمير وليس إلخ قوله: عدم إنباته إلخ. هـ فود: (لأنه ثم لم يلف إلخ) قضيته أنه لو تلف منه شيء في مسألة البطيخ كان غرز إبره وانتص الماء الخارج عليها فعرّف حموضته لم يرّد إلا أن يقال لا التفات ليمثل ذلك ليعقارته جدًا اهـ سم. هـ فود: (وكذا لو حلف المشتري) قياس ما سبق عن فتوى شيخنا الرّملي تصديق البائع اهـ سم. هـ فود: (كما لو اشترى بقره) قد يقال البقرة تقصد لأمر آخر غير اللبن كنحو حرثها ولحمها فلم تفت ماليتها بالكليّة بقوات الشرط فإن كان البذر المذكور نحو برّ مّا يقصد منه غير الإنبات فواضح ما أفاده وإن لم يكن فيه غير متفعة الإنبات تبين أنه غير متقوم وأن البيع من أصله غير متعقد اهـ سيد عمر. هـ فود: (فله الأرض) قضيته صحة البيع وفيه نظر لأنه لو باع ثوبًا

هـ فود: (لأنه لم يلف إلخ) قضيته أنه لو تلف في مسألة البطيخ كان غرز إبره وانتص الماء الخارج عليها فعرّف حموضته لم يرّد إلا أن يقال لا التفات ليمثل ذلك ليعقارته جدًا. هـ فود: (وكذا لو حلف المشتري) قياس ما سبق عن فتوى شيخنا الرّملي تصديق البائع. هـ فود: (فله الأرض) قضيته صحة البيع

وبعضهم أجرة الباذر فقط فبعيد جدًا والوجه بل الصواب أنه لا يلزمه شيء من ذلك وليس
مُجَرَّد شرط الإنبات تقريرًا موجبًا لذلك كما يُعَلَّم مِنَّا يأتي في باب خيار النكاح ثم رأيت
شيخنا أفتى في بيع بذر على أنه بذر قثاء فزَّعَه المُشْتَرِي فأورق ولم يُثْمِرَ بأنه لا يتخير وإن
أورق غير وري القثاء فله الأرض (ولو قال بعثكها وخفَّلها) أو بخفَّلها أو مع خفَّلها (بطل في
الأصح) لأن ما لا يصح بيعه وحده لا يصح بيعه مقصودًا مع غيره وفارق صحة بعثك هذا
الجدار وأسه أو بأسه أو مع أسه على المُعْتَمِدَ بأنه داخل في مُسَمَّاه لفظًا فلم يلزم على ذكره
محدور والحمل ليس داخلًا في مُسَمَّى البهيمة كذلك فلزم من ذكره توزيع الثمن عليهما
وهو مجهول وإعطاؤه حُكْمَ المعلوم إنما هو عند كونه تبعًا لا مقصودًا كالجدار وأسه الجئة
وحشوها. (ولا يصح بيع الحمل وحده) كما عُلِمَ من بطلان بيع الملاقيح وإنما ذكره توطئة
لقوله (ولا) بيع (الحامل ذوته) لِتَعَدِّرِ استثنائه إذ هو كَقَضْوِ منها.....

على أنه قُطِنَ قَبَانٌ كَثَانًا بَطَلُ الْبَيْعِ كما صَرَّحَ به الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَجَزَمَ به فِي الْمُبَابِ وَغَيْرِهِ لِاخْتِلَافِ
الْجِنْسِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ الْبُطْلَانُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لِأَنَّهُ إِذَا أَوْرَقَ غَيْرَ وَرَقِ الْقِثَاءِ فَقَدْ بَانَ غَيْرَ قِثَاءٍ فَقَدْ بَانَ غَيْرَ
جِنْسِ الْمَبِيعِ وَسُئِلَ شَيْخُنَا الزَّمَلِيُّ عَمَّا لَوْ بَاعَ بَزْدٌ عَلَى أَنْ حَوَاشِيَهُ خَرِيرٌ قَبَانَتْ غَيْرَهُ هَلْ يَبْطُلُ الْبَيْعُ كَمَا
فِي مَسْأَلَةِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ فَأَجَابَ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ وَفَرَّقَ بَأَنَّ الَّذِي بَانَ هُنَا مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ بَعْضُ الْمَبِيعِ لَا
كُلَّهُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ أَهْ سَم. ه. قُود: (وَإِنْ أَوْرَقَ الْخُفَّ) هَذَا مَحَلُّ التَّأْيِيدِ بِغَنِيِّ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ لَمْ
يُنْبِتْ شَيْئًا.

ه. قُود (سَمِي: بِغَنِيِّ الْخُفِّ) أَيِ الدَّابَّةِ وَمِثْلُهَا الْأُمَةُ أَوْ بَعَثُهَا وَلَبَنُ صَرَعِهَا وَيَبْضُ الطَّيْرِ كَالْحَمَلِ أَه
مُغْنِي. ه. قُود: (أَوْ بِخَمَلِهَا) إِلَى الْفَصْلِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِأَقُولُهُ وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي إِلَى وَمِثْلُهُ لَبُونُ.
ه. قُود: (بِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي مَسَمَّاه لَفْظًا الْخُفَّ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسْرِ طَرَفُهُ الثَّابِتُ فِي الْأَرْضِ وَأَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ مَعَ
أَسِهِ الْحَامِلِ لَهُ مِنَ الْأَرْضِ لَمْ يَصِحَّ وَالْأَقْرَبُ الصَّحَّةُ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَعْلُومٌ بِقَابِلٍ بِجُزْءٍ مِنَ الثَّمَنِ وَيُغْتَفَرُ
عَدَمُ رُؤْيَا الْأَسْرِ لِتَعَدُّرِ رُؤْيَا حَيْثُ يَبِيعُ مَعَ الْجِدَارِ فَهُوَ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالذَّاتِ بِالنِّسْبَةِ لِجُمْلَةِ الْمَبِيعِ فَلْيُرَاجِعْ
أَه ع ش. ه. قُود: (وَحَشْوُهَا) أَيِ أَوْ بِحَشْوِهَا أَوْ مَعَ حَشْوِهَا فَيَصِحُّ وَلَا يُشْتَرَطُ رُؤْيَا شَيْءٍ مِنَ الْحَشْوِ
وَهَذَا بِخِلَافِ اللَّحْفِ وَالْقُرْشِ فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَا الْبَعْضِ مِنَ الْبَاطِنِ كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ وَهُوَ
الْمُعْتَمَدُ وَمِثْلُهُ أَيِ الْجِدَارِ وَأَسُهُ الْمُجَوَّزَةُ وَحَشْوُهَا فَيَصِحُّ أَه ع ش. ه. قُود: (لِتَعَدُّرِ اسْتِثْنَائِيهِ) عِبَارَةٌ

وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَوْ بَاعَ تَوْبًا عَلَى أَنَّهُ قُطِنَ قَبَانٌ كَثَانًا بَطَلُ الْبَيْعِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَجَزَمَ بِهِ فِي
الْمُبَابِ وَغَيْرِهِ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ الْبُطْلَانُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لِأَنَّهُ إِذَا أَوْرَقَ غَيْرَ وَرَقِ الْقِثَاءِ فَقَدْ بَانَ
غَيْرَ قِثَاءٍ فَقَدْ بَانَ غَيْرَ جِنْسِ الْمَبِيعِ (وَسُئِلَ) شَيْخُنَا الزَّمَلِيُّ عَمَّا لَوْ بَاعَ بَزْدٌ عَلَى أَنْ حَوَاشِيَهُ خَرِيرٌ قَبَانَتْ
غَيْرَهُ هَلْ يَبْطُلُ الْبَيْعُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ فَأَجَابَ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ وَفَرَّقَ بَأَنَّ الَّذِي بَانَ هُنَا مِنْ غَيْرِ
الْجِنْسِ بَعْضُ الْمَبِيعِ لَا كُلَّهُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ.

وأورد على مفهومه بعض الشراح ما يظهر فسادَه بأدنى تأمل فليحذر (ولا) بيع (الحامل بحر) ورقبي لغير مالك الأم وإن كان للمشتري بنحو إصاء أو الحامل بغير متقوم كأن حملت آدمية أو بهيمة من مقلظ لما مر أن الفرغ يتبع أحسن أبوته في النجاسة فقلیم أنهم حيث أطلقوا حكم الحمل أراؤوا به غير هذا على أنه نادر جدًا فلا يرد عليهم وذلك لاستثنائه شرعًا فكان

المغني لأنه لا يجوز إفراؤه بالعقد فلا يستثنى كمضو الحيوان اهـ. قود: (وأورد على مفهومه بعض الشراح) هو البذر بن شهية. قود: (ما يظهر فسادَه) هو أنه لو وكل مالك الحمل مالك الأم فباعها دفعة فإنه لا يصح لأنه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه انتهى وحاصل الإيراد أن مفهوم قوله وخذه وقوله دونه أنه لا يصح بينهما مع أنه ليس كذلك وكان وجه فسادَه أن هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بفئتها وحملها بطل البيع في الأصح سم على حج اهـ ش وسيد عمر. قود: (أو الحامل إلخ) عطف على الحامل بحر. قود: (أو الحامل بغير متقوم إلخ) أي لأنه لا يقابل بمال فهو كالحر وأغتمد الشهاب الرملی الصحة فيه كذا بهامش صحيح أقول وهو ظاهر ويوافقه اقتصار الشارح م ر أي والمغني في البطلان على ما لو كان الحمل حرًا أو رقيقًا لغير مالك الأم وقد يوجه ما اقتضاه كلام الشارح م ر تبعًا لإلإله من الصحة بما يأتي في تفريق الصفة من أنه متى كان الحرام غير مقصود كالدّم كان البيع في الحال صحيحًا بجميع الثمن ويلغو ذكر غيره لثزيله منزلة العدم حيث لم يكن مقصودًا اهـ ش. قود: (من مقلظ) نوزع في ذلك بأن ما في الباطن لا يحكم بنجاسته قبل ظهوره وبعد ظهوره وإنما يعطى حكم التجس من حيث يثبت فينبغي صحة البيع لعدم الحكم بالنجاسة انتهى ويجاب بعد تسليم أنه لا يحكم بنجاسته قبل الانفصال بأنه غير متقوم فهو كالحر وقد يقال المراد بعدم الحكم بنجاسته في الباطن أنه لا يتجس ما لاقاه في الباطن وما في الباطن وإلا فهو في نفسه نجس اهـ سم ومثل القلب إلى ما مر عن الشهاب الرملی من صحة البيع. قود: (غير هذا) أي الحمل من مقلظ. قود: (وذلك) أي عدم صحة بيع الحامل بحر إلخ.

قود: (وأورد على مفهومه بعض الشراح) هو البذر بن شهية وقوله: ما يظهر فسادَه هو أنه لو وكل مالك الحمل مالك الأم فباعها دفعة فإنه لا يصح لأنه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه اهـ وحاصل الإيراد أن مفهوم قوله وخذه وقوله دونه أنه يصح بينهما مع أنه ليس كذلك وكان وجه فسادَه أن هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بفئتها وحملها بطل في الأصح فليأمل. قود: (حملت آدمية) لا يقال هذا مبنًى على نجاسة وليها من مقلظ وهو ممنوع لأننا نقول هذا ظاهر إذا حملت بآدمي أما لو حملت بكلب مثلاً فدعوى طهارته ممنوعة إذ ليس آدميًا. قود: (من مقلظ) نوزع في ذلك بأن ما في الباطن لا يحكم بنجاسته قبل ظهوره وبعد ظهوره وإنما يعطى حكم التجس من حيث يثبت فينبغي صحة البيع لعدم الحكم بالنجاسة اهـ ويجاب بعد تسليم أنه لا يحكم بنجاسته قبل الانفصال بأنه غير متقوم فهو كالحر وقد يقال المراد بعدم الحكم بنجاسته ما في الباطن إنه لا يتجس

كاستثنائه جُسمًا ومثله لَبُونٌ بَضْرُوعُهَا لَبَنٌ لغير ما ليكها وإنما صَحَّ بيعُ الدارِ المُستأجرة لأنَّ المنفعةَ ليستْ عَيْنًا مُستثناةً والحملُ جزءٌ مُتَّصِلٌ فلم يَصَحَّ استثنَاؤه وأيضًا فالمنفعةُ يَصَحُّ إيرادُ المقَدِّ عليها وحَدُّها فَصَحَّ استثنَاؤها بخلافِ الحملِ (ولو باعَ حاميلاً مُطلقاً) من غيرِ تعرُّضٍ لدُخُولِ أو غَدَمِهِ (دَخَلَ الحملُ في البيعِ) إِنْ اتَّخَذَ ما ليكهما إجماعاً وإلا بَطَلَ ولو وضعتْ ثم باعها فَوَلَدَتْ آخرَ لَدُونِ سِنَّةٍ أَشْهُرٍ مِنَ الأوَّلِ كانَ للمُشتري كما قاله الشيخان في الكتابة لا انفصاليه في ملكه وعن النصِّ للبايع. لأنهما حُمْلٌ واحدٌ ويُجَابُ بأنَّ المدارَ على الاستتباعِ حالةَ البيعِ وما انفصلَ لا استتباعٌ فيه بخلافِ ما اتَّصَلَ فأعطِيَ كُلُّ حُكْمِهِ.

(فصلٌ) فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْمُنْهَيَّاتِ الَّتِي لَا يَقْتَضِي النَّهْيُ فُسَادَهَا

كما قال (ومن المنهي عنه ما) أي نوعٌ مُغايرٌ للأوَّلِ (لا يَطْلُ) بفتحِ ثم صَمَّ كما نُقِلَ عن ضَبْطِهِ

• فَوَدَّ: (وَفِطْلُهُ) أي الحامِلُ بِعُرٍّ فَلَا يَصِحُّ. • فَوَدَّ: (فَصَحَّ اسْتِثْنَاؤها) عبارةٌ شَرَحَ الرُّوضُ فَصَحَّ اسْتِثْنَاؤها شَرْعاً دُونَهُ انْتَهَتْ وَقَضِيَةُ التَّقْيِيدِ بِشَرْعاً امْتِنَاعُ اسْتِثْنَائِهَا لَفْظاً كما لو قال في غيرِ المُستأجرة بِغُتْكَهَا إِلَّا مَنَعَتْهَا سَنَةٌ فَلْيُرَاجَعْ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قِيلَ يُشْكِلُ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ الْحَامِلِ بِعُرٍّ أَوْ بِرَقِيقٍ لغيرِ ما ليك الأمُّ صِحَّةُ بَيْعِ الدَّارِ المُستأجرة مع أَنَّ الْمُنْفَعَةَ لَا تَدْخُلُ فَكَانَتْ اسْتِثْنَاها أُجِيبُ بِأَنَّ الْحَمْلَ أَشَدُّ اتِّصَالاً مِنَ الْمُنْفَعَةِ بِذَلِيلِ جَوَازِ إِفْرَادِهَا بِالْمَقْدِّ بِخِلَافِهِ وَإِنَّ اسْتِثْنَاءَ الْمُنْفَعَةِ قَدْ وَرَدَ فِي قِصَّةِ جَابِرٍ لَمَّا بَاعَ جَمَلَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَتَى ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَبَقِيَ مَا سِوَاهَا عَلَى الْأَصْلِ اهـ وَقَضِيَةُ جَوَابِهِ الثَّانِي جَوَازُ الْإِسْتِثْنَاءِ لَفْظاً فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ بَاعَهَا) أي بَعْدَ مَوْتِ الْوَلَدِ الْمُتَفَصِّلِ لِحُرْمَةِ التَّمَرُّقِ بَيْنَ الْأُمِّ وَلَدَيْهَا حَتَّى يُمَيِّزَا وَبَاعَهُمَا مَعًا اهـ. • فَوَدَّ: (لِلْمُشْتَرِي) مُتَعَمِّدٌ اهـ ش. • فَوَدَّ: (لِلْبَايَعِ) عبارةٌ التَّهْيِيةُ وَالْمُغْنِي أَنَّهُ لِلْبَايَعِ اهـ. • فَوَدَّ: (فَأَعْطَى كُلَّ حُكْمِهِ) فَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ غَيْرُ مُسْتَثْنَاءٍ مِنَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ اسْتِثْنَاهَا فَقَدْ وَهَمَ بِنَهَايَةٍ وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر غَيْرُ مُسْتَثْنَاءٍ أَيْ لِدُخُولِهِ فِي بَيْعِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ اهـ.

فَصْلٌ: فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْمُنْهَيَّاتِ

• فَوَدَّ: (فِي الْقِسْمِ الثَّانِي) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَالَهُ فِي التَّهْيِيةِ. • فَوَدَّ: (الَّتِي لَا يَقْتَضِي النَّهْيُ الْإِلْغَ) الصَّوَابُ أَنَّ يَقُولَ الَّذِي لَا يَقْتَضِي النَّهْيُ فُسَادَهَا لِيَكُونَ وَضُفًا لِلْقِسْمِ الثَّانِي لَا مُطْلَقًا لِلْمُنْهَيَّاتِ فَإِنَّهَا شَامِلَةٌ لِمَا يَقْتَضِي

مَا لاقاه فِي الْبَاطِنِ مِمَّا فِي الْبَاطِنِ وَالْأَفْهَى فِي تَفْسِيهِ تَجَسُّسٌ. • فَوَدَّ: (فَصَحَّ اسْتِثْنَاؤها) عبارةٌ شَرَحَ الرُّوضُ فَصَحَّ اسْتِثْنَاؤها شَرْعاً دُونَهُ اهـ وَقَضِيَةُ التَّقْيِيدِ بِشَرْعاً امْتِنَاعُ اسْتِثْنَائِهَا لَفْظاً كما لو قال في غيرِ المُستأجرة بِغُتْكَهَا إِلَّا مَنَعَتْهَا سَنَةٌ فَلْيُرَاجَعْ.

(فَصْلٌ)

• فَوَدَّ: (فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْمُنْهَيَّاتِ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُنْهَيَّاتِ الَّتِي الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْهَا هِيَ جُمْلَةُ الْمُنْهَيَّاتِ الشَّامِلَةِ لِلَّتِي يَقْتَضِي النَّهْيُ فُسَادَهَا فَلَا يَصِحُّ وَضُفُّهَا بِقَوْلِهِ الَّتِي لَا يَقْتَضِي النَّهْيُ فُسَادَهَا فَكَانَ

أي بيعه لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَا وَاقِعَةً عَلَى بَيْعِ فَالْفَاعِلُ مَذْكُورٌ وَبِضْمٍ ثُمَّ كَسِرَ
كَمَا نُقِلَ عَنْ ضَمِّعِهِ أَيْ يُبْطِلُهُ النِّهْيُ لِفَهْمِهِ مِنَ الْمُنْهَيِّ وَمِنْ ثَمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ ضَمِيرُ رُجُوعِهِ
قِيلَ: وَبِضْمٍ ثُمَّ فَتَحَ وَهُوَ بَعِيدٌ (لِرُجُوعِهِ) أَيْ النِّهْيُ عَنْهُ (إِلَى مَعْنَى) خَارِجٍ عَنْ ذَاتِهِ وَلَا زِمَاهَا

النِّهْيُ فَسَادُهُ وَلِغَيْرِهِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنْ يَجْعَلَ مِنْ بَيَانَتِهِ أَوْ قَوْلِهِ الَّتِي الْخُ صِفَةً لِلْقِسْمِ
الثَّانِي وَالثَّانِيثُ بِاِغْتِيَابِ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ مَنَهِياتٍ مَخْصُوصَةٍ هِيَ بَعْضُ مُطْلَقِ الْمَنَهِياتِ اِهْ ع ش عِبَارَةُ
الْمُنْهَيِّ فِيمَا يَنْتَهَى عَنْهُ مِنَ الْبَيْعِ نَهْيًا لَا يَنْقُضِي بَطْلَانَهَا فِيهِ أَيْضًا مَا يَنْقُضِي الْبَطْلَانَ وَغَيْرُ ذَلِكَ اِهْ وَهِيَ
ظَاهِرَةٌ. ة فُود: (أَي بَيْعُهُ) أَيْ الْبَيْعُ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهِ كَتَلَفِي الرُّكْبَانِ مَثَلًا وَلَكِنْ فِيهِ تَسْمُحٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَيْعِ عَلَى
بَيْعٍ غَيْرِهِ إِذْ هَذَا التَّرْوُغُ لَا يَصِحُّ إِصَافُهُ بِبَيْعٍ إِلَيْهِ كَمَا لَا يَخْفَى اِهْ رَشِيدِي وَسَيَاتِي عَنْ الْحَفْنِيِّ مَا يَتَدَفَّعُ بِهِ
التَّسْمُحُ بِتَكْلُفٍ. ة فُود: (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى تَقْدِيرِ بَيْعٍ. ة فُود: (وَاقِعَةً عَلَى بَيْعٍ) يُنَاسِبُ هَذَا تَمْثِيلَهُ بِقَوْلِهِ كَبَيْعٍ
حَاضِرٍ لِيَادٍ وَكَذَا نَحْوُ قَوْلِهِ وَالْبَيْعُ عَلَى بَيْعٍ غَيْرِهِ فَتَأَمَّلْهُ بِخِلَافِ قَوْلِهِ وَتَلَفِي الرُّكْبَانِ فَتَأَمَّلْ اِهْ سَمَ عِبَارَةُ
الْبَحِيرِيِّ عَنْ الْحَفْنِيِّ وَإِنْ كَانَتْ مَا وَاقِعَةً عَلَى بَيْعٍ يَكُونُ التَّمْنِيلُ مُشْكِلًا لِأَنَّ بَيْعَ الْحَاضِرِ مَتَاعًا لِلْبَادِي
لَيْسَ مَنَهِيًا عَنْهُ وَالْمُنْهَيِّ عَنْهُ سَبَبُهُ وَالتَّبَبُّ لَيْسَ مِنَ الْبَيْعِ وَأَيْضًا السُّؤْمُ عَلَى السُّؤْمِ وَالشُّرَاءُ عَلَى الشُّرَاءِ
لَيْسَا يَتِمَّانِ قِيَمَتَيْنِ الْأَوَّلُ وَيَكُونُ الْمَعْنَى مِنَ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ نَوْعٌ لَا يَبْطُلُ بَيْعُهُ أَيْ الْبَيْعُ مِنْهُ فَيَكُونُ الضَّمِيرُ
رَاجِعًا لِبَعْضِ أَفْرَادِهِ وَيَكُونُ التَّمْنِيلُ بِقَوْلِهِ كَبَيْعٍ الْخُ مَعَ تَقْدِيرِ الْمُضَافِ صَحِيحًا لِأَنَّ التَّرْوُغَ شَامِلٌ لِلْبَيْعِ
وَغَيْرِهِ اِهْ أَقُولُ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَوَّلًا إِفْعَالُ حُكْمِ الصَّنْفِ الثَّانِي لِهَذَا التَّرْوُغِ الثَّانِي وَثَانِيًا أَنْ يَتَعَ حَاضِرٍ لِيَادٍ مَثَلًا
لَيْسَ مِنْ جُزْئِيَّاتٍ نَوْعٌ لَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ مِنْهُ بَلْ هُوَ مِنْ جُزْئِيَّاتٍ مَا لَا يَبْطُلُ ذَاتُهُ وَثَالِثًا أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ حَبِيذٌ
عَطْفُ تَلَفِي الرُّكْبَانِ وَنَحْوِهِ عَلَى بَيْعٍ حَاضِرٍ. ة فُود: (فَالْفَاعِلُ مَذْكُورٌ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَحَقُّ الْكَلَامِ أَنْ
يُقَالُ فَمَرَجِعُ الْفَاعِلِ مَذْكُورٌ اِهْ سَمَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ فِيهِ حَذْفُ صَنْفٍ مُضَافٍ أَيْ فَمَرَجِعُ الْفَاعِلِ مَذْكُورٌ
وَأَنْ مُرَادَهُ بِالْفَاعِلِ الْفَاعِلُ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ اِهْ وَقَوْلُهُ: أَوْ أَنْ مُرَادَهُ الْخُ فِيهِ نَظَرٌ. ة فُود: (وَبِضْمٍ ثُمَّ كَسِرَ)
قَدَّمَ الْمُحَلِّيَّ أَيْ وَالْمُنْهَيِّ هَذَا وَقَالَ عَمِيرَةُ إِنَّ هَذَا الْوَجْهَ الْأَوَّلَ الَّذِي سَلَكَهُ الشَّارِحُ أَحْسَنُ مِنَ الثَّانِي
وَمِنْ ضَمِّ الْبَاءِ وَفَتْحِ الطَّاءِ مِنْ حَيْثُ شُمُولُ الْعِبَارَةِ عَلَيْهِ مَا لَا يَتَّصِفُ بِالْبَطْلَانِ وَلَا بَعْدِيَّةٍ وَإِنَّمَا يَتَّصِفُ
بَعْدَمِ الْإِبْطَالِ كَتَلَفِي الرُّكْبَانِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَأْتِي فِي الْفَضْلِ اِهْ ع ش. ة فُود: (أَي يُبْطِلُهُ) أَيْ نَفْسَهُ أَوْ بَيْعَهُ
فَتَدْبَرُ. ة فُود: (لِفَهْمِهِ) أَيْ مَرَجِعُ الضَّمِيرِ. ة فُود: (وَهُوَ بَعِيدٌ) وَهُوَ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا لَكِنَّهُ مُسَاوٍ فِي الْمَعْنَى
لِضَمِّ الْبَاءِ وَكَسْرِ الطَّاءِ لِأَنَّهُ حَيْثُ بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ كَانَ الْمَعْنَى لَا يُبْطِلُهُ التَّهْيُ فَمُحِذِفُ الْفَاعِلِ وَأَقِيمَ الْمَفْعُولُ
مَقَامَهُ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ الْبُعْدِ وَلَمَّا أَنْ فِيهِ اِزْتِكَابٌ خِلَافَ الْأَصْلِ بَلَا مُقْتَضٍ لَهُ اِهْ ع ش.

الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ الَّذِي لَا يَنْقُضِي التَّهْيُ فَسَادُهُ لِيَكُونَ وَضْفًا لِلْقِسْمِ الثَّانِي فَتَأَمَّلْ. ة فُود: (وَاقِعَةً عَلَى
بَيْعٍ) يُنَاسِبُ هَذَا تَمْثِيلَهُ بِقَوْلِهِ كَبَيْعٍ حَاضِرٍ لِيَادٍ وَكَذَا نَحْوُ قَوْلِهِ وَالْبَيْعُ عَلَى بَيْعٍ غَيْرِهِ فَتَأَمَّلْ بِخِلَافِ نَحْوِ
قَوْلِهِ وَتَلَفِي الرُّكْبَانِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فُود: (فَالْفَاعِلُ مَذْكُورٌ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَحَقُّ الْكَلَامِ أَنْ يُقَالُ فَمَرَجِعُ
الْفَاعِلِ مَذْكُورٌ.

ولكنه (يقترن به) نظير البيع بعد نداء الجمعة فإنه ليس لذاته ولا لازمها بل لخشية تفويتها (كبيع حاضِرٍ لبَّادٍ) ذكرهما للغالب والحاضرة المُدُنُ والقرى والريف وهو أرض فيها زرع وخصب والبادية ما عدا ذلك (بأن يقدم غريب) هو مثال المراد كُلُّ جالب كذا قالوه. ويظهر أن بعض أهل البلد لو كان عنده متاع مخزون فأخرجه لبيعه بيسر يومه ففرض له من يفوضه

• قوله: (بغذ نداء الجمعة) جعله نظيراً ولم يجعله من هذا القسم مع أنه منه لعل لأته أراد بالمنهيات التي ورد فيها صيغة نهى بخصوصها والمراد بالنداء ما بين يدي الخطيب لأنه الذي كان في عهده ﷺ فينصرف الآية إليه اهـ ع ش. • قوله: (فإنه إلخ) أي النهي عن البيع بعد النداء. • قوله: (ولا لازمها) الأولى لازمها بزيادة لام الجر. • قوله: (بل لخشية تفويتها) فإن قلت خشية التفويت لازمة له غاية الأمر أنها لازم أعم لحصولها مع غيره أيضاً قلت لو سلم لم يضُرْ لأن المراد باللازم المُقتضي للفساد اللازم المساوي كما أفاده كلام الجلال المحلّي في شرح جمع الجوامع كما بيّنا في الآيات البيّنات أنه الذي دلّ عليه كلام الأصوليين بما لا مزيد عليه خلافاً لمن توهّم خلافه وكذا يقال فيما يأتي كاحتمال الغبن في تلقّي الرُكبان فإنه لازم له لكن لازم أعم إلى آخر ما تقدّم اهـ سم. • قوله: (كبيع حاضِرٍ) أي كسبب بيع حاضِرٍ وهو قوله: ائتركه إلخ لأن المنهي عنه القول المذكور وأما البيع فجائز ع ش قال ابن قاضي شُهبة في نكته قد يقال المنهي عنه في بيع الحاضِرِ للبَّادي والتجشّ والسموم ليس بيعاً فكيف بعد من البيوع المنهي عنها ويجاب بأنه لما تعلّق هذه الأمور بالبيع أطلق عليها ذلك شوّريّ اهـ بخبريّ عبارة ع ش قوله: م ر كبيع حاضِرٍ إلخ في تسمية ما ذكر بيّناً تجوز فإن المنهي عنه الإزشاد لا البيع لكنه سماه بيعاً لكونه سبباً له فهو مجاز بإطلاق اسم المُسبّب على السبب اهـ. • قوله: (ذكرهما للغالب) يُفيد ما سيذكره بقوله ويظهر إلخ. • قوله: (وهو) أي الريف. • قوله: (وخصب) بكسر الخاء عبارة المضباح الخصب وزان جنس التماء والبركة وهو خلاف الجذب انتهت اهـ ع ش. • قوله: (ما عدا ذلك) أي المذكور من المُدُنِ والقرى والريف اهـ ع ش. • قوله: (ويظهر إلخ) وقد يُفيد ذلك مفهوم قول الشارح م ر قال بعضهم وقد يكون إلخ لكن كتّب شينخنا العلامة الشوّريّ بهامش حجّ المُعتمد عند شينخنا م ر عدم الحرمة لأن الثفوس لها تشوّف لما تقدّم به بخلاف الحاضِرِ اهـ ع ش. • قوله: (من يفوضه) الأولى شخص أن يفوضه.

• قوله: (بل لخشية تفويتها) فإن قلت خشية التفويت لازمة له غاية الأمر أنها لازم أعم لحصولها مع غيره أيضاً قلت لو سلم لم يضُرْ لأن المراد باللازم المُقتضي للفساد اللازم المساوي كما أفاده كلام الجلال المحلّي في شرح جمع الجوامع وبيّنا في الآيات البيّنات أنه الذي دلّ عليه كلام الأصوليين بما لا مزيد عليه خلافاً لمن توهّم خلافه وكذا يقال فيما يأتي كاحتمال الغبن في تلقّي الرُكبان فإنه لازم له لكنه لازم أعم إلى آخر ما تقدّم.

له لبيعه له تدريجاً بأعلى حرّم أيضاً للعلة الآتية (بمّناع نعم الحاجة إليه) مطعوماً أو غيره (لبيعه بيسر يومه) يظهر أنه تصوير فلو قدّم لبيعه بيسر ثلاثة أيام مثلاً فقال له أتركه لأبيعه لك بيسر أربعة أيام مثلاً حرّم عليه ذلك للمعنى الآتي فيه ويحتلّ التقيّد بما دلّ عليه ظاهر كلامهم أن يريد بيعه بيسر الوقت الحاضر فيسأله تأخير عنه ويؤجبه بأنه لا يتحقّق التضييق إلا حينئذ لأنّ النفوس إنما تتشوّف للشيء في أوّل أمره فلو أراد مالكه تأخير زمن فسأله آخر أن يؤخّره عنه لم يحزم (فيقول بلدي) هو مثال أيضاً ولو تعدّد القائلون معاً أو مرتّباً أئبوا كلّهم كما هو ظاهر (أتركه عندي) مثال أيضاً (لأبيعه) أو لبيعه فلان معي أو بنظري فيما يظهر ويحتلّ خلافه (على التدرج) أي شيئاً فشيئاً (بأعلى) للخبر الصحيح ولا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله

﴿قول (سئ): (نعم الحاجة) أي تكثّر وقد يشمل التقدّ خلافاً لقول حنّج أن التقدّ بما لا نعم الحاجة إليه انتهى حنّبي ويتبعني أن يلحق بذلك الاختصاصات فيما يظهر لوجود العلة المذكورة فيها وأن مثل البيع الإجارة فلو أراد شخص أن يؤجّر مجلاً حالاً فأرشدّه شخص إلى تأخير الإجارة لوقت كذا كزمن التبل مثلاً حرّم ذلك لما فيه من إيذاء المستأجر اه ع ش . ﴿قول (سئ): (نعم الحاجة) أي حاجة أهل البلد مثلاً بأن يكون من شأنه ذلك وإن لم يظهر ببيعه سعة بالبلد لقلته أو عموم وجوده ورخص السفر أو كبر البلد اه نهاية قال ع ش قوله : م ر مثلاً تبه به على أن البلد ليس بقيّد وأن جميع أهل البلد ليس بقيّد أيضاً وسواء احتاجوه لأنفسهم أو دوابهم حالاً أو مآلاً ثم لا فرق في ذلك بين كون الطائفة المحتاجة إليه من المسلمين أو غيرهم اه . ﴿قود: (ويحتلّ التقيّد إلخ) والأقرب الأوّل لظهور العلة فيه اه ع ش . ﴿قود: (بما دلّ عليه إلخ) أي لما دلّ إلخ . ﴿قود: (أن يريد إلخ) بدّل بما دلّ عليه إلخ . ﴿قود: (مثال أيضاً) أي أو عندك أو عند زيد اه سم . ﴿قود: (فيما يظهر إلخ) والتعبير بمعني أو نظري جرى على الغالب حتى لو قال أتركه لبيعه فلان فقط كان الحكم كذلك انتهى ع ش .

﴿قول (سئ): (بأعلى) قد يقال قضية العلة أن هذا أيضاً تصوير لأنّ التضييق بتأخير بيعه إلا أن يقال مع العلوّ اه سم عبارة ع ش لم يتعرّض حنّج ولا شنيخ الإسلام إلى كونه قيداً معتبراً أم لا والظاهر الأوّل اه . ﴿قود: (لا يبيع حاضر) يبيح عريّة قراءته بالرفع والجزم لكن قال بعضهم أن الرواية بالجزم ووافقه الرسم اه ع ش . ﴿قود: (يرزق) هو بالرفع على الاستثناف ويمتنع الكسر فساد المعنى لأنّ التقدير عليه أن تدعوا برزق الله إلخ ومفهومه إن لم تدعوا لا يرزق وهو غير صحيح لأنّ رزق الله التام غير متوقّف على أمر وهذا كلّ حين لم نعلم الرواية وأما إذا علمت فتتعيّن ويكون معناها على الجزم إن تدعواهم يرزقهم الله من تلك الجهة وإن منعواهم جاز أن يرزقهم الله من تلك الجهة وأن يرزقهم من غيرها اه ع ش .

﴿قود: (مثال أيضاً) أي أو عندك أو عند زيد .

﴿قول (سئ): (بأعلى) قد يقال قضية العلة أن هذا أيضاً تصوير لأنّ التضييق بتأخير بيعه إلا أن يقال مع العلوّ .

بعضهم من بعض، ووقع لشارح أنه زاد فيه في غفلاتهم ونسبه لمسلم وهو غلط إذ لا وجود لهذه الزيادة في مسلم بل ولا في كُتب الحديث كما قضى به سير ما بأيدي الناس منها وأفاد آخره أن علة تحريمه وهو خاص بالقائل للمالك ذلك ولا يقال هو بإجابه معين له على معصية لأن شرطه أن لا توجد المعصية إلا منهما كليب شافعي الشطرنج مع من يحرمه ومباينة من لا تلزمه الجمعة مع من تلزمه بعد ندائها وهنا المعصية تمت قبل أن يجيبه المالك ومن صور ما في المتن بأن يجيبه لذلك فإنما أراد التصوير كما هو ظاهر ما فيه من التضييق على الناس أي باعتبار ما من شأنه وإن لم يظهر بيحه سعة في البلد بخلاف ما لا يحتاج إليه إلا نادراً وما لو قصد المالك بيعه بنفسه تدريجاً فسأله آخر أن يفوض له ذلك أو سأله المالك أو سأل هو المالك أن يبيع له بيسر يومه أو استشاره فأشار عليه بما هو الأصلح له لوجوبه عليه

• قوله: (ووقع لشارح إلخ) أقره المفتي عبارته وقال ابن شهاب زاد مسلم «ذهوا الناس في غفلاتهم» إلخ. • قوله: (وأفاد) إلى قوله وإن أمكن في النهاية إلى قوله لإحديث إلى ويحك وكذا في المفتي إلى قوله واختار إلى ويحك. • قوله: (آخره) أي دعوا الناس يزرق إلخ. • قوله: (وهو) أي التحريم اه كزدي. • قوله: (للمالك) أي أو نائبه. • قوله: (ذلك) أي أثره إلخ اه كزدي. • قوله: (ولا يقال هو) أي المالك عبارة المفتي والنهاية فإن قيل الأصح أنه يخرم على المرأة تمكين المخرم من الوطء لانه إعانة على معصية فينتهي أن يكون هذا مثله أجيب بأن المعصية إنما هي في الإرشاد إلى التأخير فقط وقد انقضت لا الإرشاد مع البيع الذي هو الإيجاب الصادق منه وأما البيع فلا تضييق فيه لا سيما إذا صمم المالك على ما أشار به حتى لو لم يباشره المشير إليه بأشبهه غيره بخلاف تمكين المرأة الحلال المخرم من الوطء فإن المعصية بنفس الوطء اه. • قوله: (لأن إلخ) علة لا يقال إلخ. • قوله: (شرطه) أي الإعانة على المعصية. • قوله: (من لا تلزمه الجمعة) أي كالمسافر والمغذور. • قوله: (ما فيه من التضييق) خبر إن علة تحريمه اه سم. • قوله: (إلا نادراً) أي وبالأولى إذا لم يحتاج إليه أصلاً وانظر ما معنى الندرة هل هو باختيار أفراد الناس أو باختيار الأوقات كأن نعم الحاجة إليه في وقت دون وقت أو غير ذلك ولعل الأقرب الثاني فإنه لو كان في البلد طائفة يحتاجون إليه في أكثر الأوقات وأكثر أهلها في غنية عنه كان مما نعم الحاجة إليه اه ع ش. • قوله: (بيسر يومه) أي ولو على التذريج. • قوله: (أو استشاره إلخ) عبارة النهاية والمفتي ولو استشاره البدوي فيما فيه خطه ففي وجوب إرشاده إلى الإذخار أو البيع وجهان أو جهتهما يجب إرشاده اه وهي أحسن مما سلكه الشارح من عطفيه على المختبرات. • قوله: (لوجوبه)

• قوله: (من لا تلزمه الجمعة) أي كالمسافر والمغذور وقد يقال قياس ذلك أنه لو تباع شافعي ومالكي بالمعاطاة إثم المالكي لإعائته الشافعي على المعصية لأن المعاطاة عند الشافعي عقد فاسد فهو حرام لكن يُقَالُ عن المالكية عدم إثم المالكي فليراجع. • قوله: (ما فيه من التضييق) خبر إن علة تحريمه. • قوله: (لوجوبه عليه) هلا قال لوجوبها أي الإشارة بالأصلح عليه وأما إرادة الوجوب الأصلح عليه

على الأوجه ولو قَدَّم مَنْ يُريدُ الشُّراءَ فتَعَرَّضَ لَهُ مَنْ يَشْتَرِي لَهُ رَخيصًا ففِي إِيجِه تَرَدَّدَ واختَارَ
البُخَارِيُّ الإِثْمَ لِجَدِيدٍ فِيهِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْجَزْمَ بِهِ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ ابْنُ يُونُسَ وَلَهُ
وَجْهٌ كَالْبَيْعِ وَإِنْ أَمَكَنَّ الْفَرْقُ بَأَنَّ الشُّراءَ غَالِيًا بِالنَّقْدِ وَهُوَ لَا تَعْمُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ وَمَالَ إِلَيْهِ جَمْعٌ
مُتَأَخِّرُونَ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى شِرَاءٍ بِمَتَاعٍ تَعْمُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ وَالثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ
وَلَا بُدَّ هُنَا وَفِي جَمِيعِ الْمَنَاهِي عَلَى مَا يَأْتِي بِكَوْنٍ عَالِمًا بِالنَّهْيِ أَيْ أَوْ مُقَصِّرًا فِي تَعْلِيهِ كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ يَجِبُ عَلَى مَنْ بَاشَرَ أَمْرًا أَنْ يَتَعَلَّمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِمَّا يَغْلِبُ وَقَوْعُهُ.
(وَتَلَقَّى الرُّكْبَانُ) جَمْعٌ رَاكِبٍ وَهُوَ لِلْأَغْلَبِ وَالْمَرَادُ مُطْلَقُ الْقَادِمِ وَلَوْ وَاحِدًا مَاشِيًا لِلشُّراءِ مِنْهُمْ
بَأَنَّ يَخْرُجُ لِحَاجَةٍ فَيُصَادِقُهُمْ فَيَشْتَرِي مِنْهُمْ أَوْ (بَأَنَّ يَتَلَقَّى طَائِفَةً) وَهِيَ تَشْمَلُ الْوَاحِدَ خِلَافًا لِمَنْ

أَيِ الْإِزْشَادِ مُعْتَمَدٌ أَمْ شِ عِبَارَةٌ سَمِ هَلَا قَالَ لِيُوجِبُهَا أَيْ الْإِشَارَةُ بِالْأَصْلَحِ عَلَيْهِ وَأَمَّا إِرَادَةُ الرُّجُوبِ
الْأَصْلَحِ عَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِتَأْوِيلِ اهـ. فَوَدَّ: (مَنْ يَشْتَرِي لَهُ) شَائِلٌ لِلْبُدْوِيِّ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةُ
حَاضِرٌ يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِي لَهُ رَخيصًا وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالسُّنْسَارِ اهـ وَتَغْيِيرُ الشَّارِحِ أَوْفَقُ لِقَوْلِهِمُ السَّابِقِ إِنْ
الْبَلَدِيُّ مِثَالٌ. فَوَدَّ: (فَقِي إِيجِه تَرَدَّدَ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي تَرَدَّدَ فِيهِ فِي الْمَطْلَبِ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ فِي شَرْحِ
الرَّجِيزِ هُوَ حَرَامٌ وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْجَزْمَ بِهِ. فَوَدَّ: (وَاخْتَارَ الْخُ) عِبَارَةٌ التَّهْيَاةُ وَاخْتَارَ الْبُخَارِيُّ
الْمَنْعَ أَيْ التَّحْرِيمَ كَمَا فَسَّرَهُ بِهِ الرَّوَايِ وَتَفْسِيرُهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ اهـ. فَوَدَّ: (هَذَا أَبِي دَاوُدَ) لَيْسَ بَيَانًا لِمَا أَخَذَ
الْبُخَارِيُّ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى أَبِي دَاوُدَ بَلْ تَأْيِيدٌ وَقَوِيَّةٌ لِمُسْتَنَدِ اخْتِيَارِهِ مِنَ الْحَدِيثِ. فَوَدَّ: (وَلَهُ وَجْهٌ كَالْبَيْعِ)
يَعْنِي وَلِلْجَزْمِ الْمَذْكُورِ وَجْهٌ وَهُوَ الْقِيَاسُ عَلَى الْبَيْعِ عِبَارَةٌ التَّهْيَاةُ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْجَزْمَ بِالْإِثْمِ كَالْبَيْعِ
وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَتَظْهَرُ تَقْيِيدُهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ بَأَنَّ يَكُونُ الْقَمْنُ مِمَّا تَعْمُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ اهـ قَالَ ع شِ قَوْلُهُ: م ر
وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْخُ هُوَ مُوَافِقٌ لِمَا اخْتَارَهُ الْبُخَارِيُّ فَلَعَلَّهُ بَحَثَهُ لَعَدَمِ أَطْلَاعِهِ عَلَى مَا قَالَهُ الْبُخَارِيُّ
وَقَوْلُهُ: وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَيْ فَإِنْ التَّمَسَّ الْقَادِمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِي لَهُ لَمْ يَخْرُجْ كَمَا لَوْ التَّمَسَّ الْقَادِمُ لِلْبَيْعِ مِنْ
غَيْرِهِ أَنْ يَبِيعَ لَهُ عَلَى التَّنْذِيرِ م ر سَمِ عَلَى مَنَهِجِ اهـ. فَوَدَّ: (وَمَا لَ إِلَيْهِ) أَيْ الْفَرْقِ وَعَدَمُ الْإِثْمِ فِي
الشُّراءِ. فَوَدَّ: (بِحَمْلِ الْأَوَّلِ الْخُ) هَلْ يَشْتَرِطُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنْ يُرِيدَ الشُّراءَ بِسِعْرِ يَوْمِهِ فَيَقُولَ لَه أَنَا أَشْتَرِي
لَكَ عَلَى التَّنْذِيرِ بَارِخَصٍ اهـ سَمِ أَقُولُ قَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّارِحِ وَالتَّهْيَاةُ وَالْمُغْنِي اشْتِرَاطُ الرُّخْصِ دُونَ
التَّنْذِيرِ. فَوَدَّ: (بِحَمْلِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ الْإِثْمُ فَوَدَّ: (وَالثَّانِي) وَهُوَ عَدَمُ الْإِثْمِ. فَوَدَّ: (جَمْعُ رَاكِبٍ) إِلَى
قَوْلِ الْمُتَنِّ إِذَا عَرَفُوا فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَظَرًا إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: وَشَمِلَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: وَقِيلَ إِلَى
وَأَفْهَمَ. فَوَدَّ: (لِلشُّراءِ مِنْهُمْ) مُتَعَلِّقٌ بِتَلَقَّى الرُّكْبَانِ. فَوَدَّ: (بَأَنَّ يَخْرُجُ الْخُ) فِي صِدْقِ التَّلَقَّى لِلشُّراءِ كَمَا
هُوَ مَفْهُومٌ مَا قَبْلَهُ عَلَى ذَلِكَ نَظَرٌ إِلَّا أَنْ يَدَّعَى أَنَّ هَذَا مَعْنَى اصْطِلَاحِيٍّ لِلتَّلَقَّى اهـ سَمِ وَقَوْلُهُ: إِنَّ هَذَا أَيْ

فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِتَأْوِيلِ. فَوَدَّ: (بِحَمْلِ الْأَوَّلِ الْخُ) هَلْ يَشْتَرِطُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنْ يُرِيدَ الْقَادِمُ الشُّراءَ بِسِعْرِ يَوْمِهِ
فَيَقُولَ لَه أَنَا أَشْتَرِي لَكَ عَلَى التَّنْذِيرِ بَارِخَصٍ. فَوَدَّ: (بَأَنَّ يَخْرُجُ الْخُ) فِي صِدْقِ التَّلَقَّى لِلشُّراءِ كَمَا هُوَ
مَفْهُومٌ مَا قَبْلَهُ عَلَى ذَلِكَ نَظَرٌ إِلَّا أَنْ يَدَّعَى أَنَّ هَذَا مَعْنَى اصْطِلَاحِيٍّ لِلتَّلَقَّى.

عَقَلَ عَنْهُ فَأَوْرَدَهُ عَلَيْهِ نَظَرًا لِمَا يُخَصِّصُهُ لِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ لَهَا عَلَى بَعْضِ مَا صَدَقَاتُهَا وَهُوَ قَوْلُهُ (يَحْمِلُونَ مَتَاعًا) وَإِنْ نَذَرْتَ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ (إِلَى الْبَلَدِ) يَعْنِي إِلَى الْمَحَلِّ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ الْمُتَلَقِّي أَوْ إِلَى غَيْرِهِ وَشَمِلَ ذَلِكَ كُلَّهُ تَعْبِيرٌ غَيْرُهُ بِالشِّرَاءِ مِنَ الْجَالِبِ بَلْ يَشْمَلُ شِرَاءَ بَعْضِ الْجَالِبِينَ مِنْ بَعْضٍ (فِي شِرْئِهِ مِنْهُمْ) بِغَيْرِ طَلَبِهِمْ.....

التَّلَقَّى لِلشِّرَاءِ مِنْهُمْ مَعْنَى اضْطِلَاحِيٍّ أَيْ لَا شَرْعِيٍّ لِلتَّلَقَّى أَيْ تَلَقَّى الرُّكْبَانِ. هـ قَوْلُهُ: (نَظَرًا لِمَا لَا يُخَصِّصُهَا الْإِنْفَ) أَيْ فِيهِ شَبَهٌ اسْتِخْدَامٍ حَيْثُ أَرَادَ بِلَفْظِ الطَّائِفَةِ مَعْنَى هُوَ الْمَعْنَى الشَّامِلُ لِلْوَاحِدِ ثُمَّ أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَيْهَا بِالْمَعْنَى الْأَخَصِّ الْغَيْرِ الشَّامِلِ لِلْوَاحِدِ وَبِهِ يَتَذَوَّقُ قَوْلُ الشَّهَابِ ابْنِ الْقَاسِمِ قَوْلُهُ: (نَظَرًا لِمَا لَا يُخَصِّصُهَا الْإِنْفَ) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَإِنَّ جَمَعَ ضَمِيرِ الطَّائِفَةِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهَا الْجَمَاعَةَ فَيَكُونُ سَاكِتًا عَنْ حُكْمِ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَلَا مَعْنَى لِلتَّخْصِصِ إِلَّا هَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْكُرْدِيَّ.

هـ قَوْلُهُ: (نَظَرًا لِمَا يُخَصِّصُهَا) أَيْ أَوْرَدَ الْوَاحِدَ نَظَرًا إِلَى تَقْيِيدِ الطَّائِفَةِ بِتَحْمِيلِ مَتَوَحِّمَاتِهَا مُخْتَصَّةً بِالْجَمْعِ مَعَ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِهِ لَا يُخَصِّصُهَا بِالْجَمْعِ (لِأَنَّهُ الْإِنْفَ) وَضَمِيرُ وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى (مَا) اهـ. وَقَضِيَّةُ هَذِهِ وَمَا مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِيَّ أَنَّ فِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّرْحِ: (لِمَا يُخَصِّصُهَا) بِدُونِ لَفْظَةِ (لَا). هـ قَوْلُهُ: (يَحْمِلُونَ) عَلَامَةُ الْجَمْعِ فِيهِ وَفِيمَا يَتَذَوَّقُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ طَائِفَةِ الْجَمْعِ لَا الْوَاحِدَ وَقَدْ يُقَالُ أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى بَعْضِ مَذَلُولِ الطَّائِفَةِ هَذَا وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدُّرُسِ عَمَّا يَقَعُ كَثِيرًا أَنَّ بَعْضَ الْعُرَبِ يَتَقَدَّمُ إِلَى مِصْرٍ وَيُرِيدُ شِرَاءَ شَيْءٍ مِنَ الْعِلَّةِ فَيَمْنَعُهُمْ حُكَّامُ مِصْرٍ مِنَ الدُّخُولِ وَالشِّرَاءِ خَوْفًا مِنَ التَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ وَازْتِفَاعِ الْأَسْعَارِ فَهَلْ يَجُوزُ الْخُرُوجُ إِلَيْهِمْ وَالْبَيْعُ وَهَلْ يَجُوزُ لَهُمْ أَيْضًا الشِّرَاءُ مِنَ الْمَارِّينَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ قُدُومِهِمْ إِلَى مِصْرٍ؛ لَأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ سِغَرَ مِصْرٍ فَتَنْتَهِي الْعِلَّةُ فِيهِمْ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ الظَّاهِرَ الْجَوَازُ فِيهِمَا لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ فِيهِمْ؛ إِذِ الْغَالِبُ عَلَى مَنْ يَتَقَدَّمُ أَنَّهُ يَعْرِفُ سِغَرَ الْبَلَدِ، وَأَنَّ الْعَرَبَ إِذَا أَرَادُوا الشِّرَاءَ يَأْخُذُونَ بِأَكْثَرٍ مِنْ سِغَرِهِ فِي الْبَلَدِ لِاحْتِيَاجِهِمْ إِلَيْهِ، نَعَمْ إِنْ مَنَعَ الْحَاكِمُ مِنَ الْبَيْعِ عَلَيْهِمْ حَرَمَ لِمُخَالَفَةِ الْحَاكِمِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ التَّلَقَّى الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ أَهْ ع ش. وَقَوْلُهُ: (لَا يَعْرِفُونَ الْإِنْفَ) صَوَابُهُ الْمَوَافِقُ لِكَلَامِهِ بَعْدَ انْقِطَاعِ لَفْظَةِ (لَا) وَقَوْلُهُ: (إِذِ الْغَالِبُ عَلَى مَنْ يَتَقَدَّمُ الْإِنْفَ) قَابِلٌ لِلْمَنْعِ وَقَوْلُهُ: (حَرَمَ الْإِنْفَ) فِيهِ وَقْفَةٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ظَاهِرُ الْخَوْفِ شَيْءَ الْمَصَا فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ ذَكَرَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِحْتِكَارِ الْآيَةَ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُنَى وَيَحْرُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْوَلَدِ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِيمَا قُلْتُ وَكَذَا قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ ذَلِكَ الْإِنْفَ) فِيهِ وَقْفَةٌ بَلِ الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ فِي كَلَامِهِ مِنَ الْأَوَّلِ مِنَ قِسْمِي التَّلَقَّى الْمَارِّينَ فِي تَصْوِيرِهِ. هـ قَوْلُهُ: (بَلْ يَشْمَلُ شِرَاءَ بَعْضِ الْجَالِبِينَ الْإِنْفَ) أَقُولُ: وَلَوْ قِيلَ: بِعَدَمِ الْحُرْمَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا سَيِّمًا إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي أَوْ الْبَائِعُ مُخْتَاجًا إِلَى ذَلِكَ أَهْ ع ش.

هـ قَوْلُهُ: (نَظَرًا لِمَا لَا يُخَصِّصُهَا الْإِنْفَ) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَإِنَّ جَمَعَ ضَمِيرِ الطَّائِفَةِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهَا الْجَمَاعَةَ فَيَكُونُ سَاكِتًا عَنْ حُكْمِ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَلَا مَعْنَى لِلتَّخْصِصِ إِلَّا هَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ إِلَى غَيْرِهِ) مِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَلَوْ كَانُوا غَيْرَ قَاصِدِينَ مَكَانَ التَّلَقَّى فَلَا وَفَّقُ بِظَاهِرِ الْخَبَرِ الْحُرْمَةُ هُنَا أَيْضًا الْإِنْفَ اهـ. وَهَلْ يُعْتَبَرُ حَيْثُ يَسْغَرُ الْمَكَانَ الَّذِي قَصَدُوهُ دُونَ مَكَانِ التَّلَقَّى حَتَّى لَوْ عَرَفُوا

(قِيلَ قُدُومِهِمْ) أَي لِمَا يَمْتَنِعُ الْقَصْرُ فِيهِ (وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالسَّعْرِ) لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ تَلْقِيهِمْ لِلْبَيْعِ مَعَ إِبْتِائِاتِ الْخِيَارِ لَهُمْ إِذَا أَتَوْا السُّوقَ وَالْمَعْنَى فِيهِ احْتِمَالُ غَيْبِهِمْ سَوَاءَ أَحْتَرَزَ كَإِذَا أَمْ لَمْ يُخَيَّرْ عَلَى الْأَصْحَى وَقِيلَ خَشْيَةُ حَبْسِ الْمُشْتَرِي لِمَا يَشْتَرِيهِ مِنْهُمْ فَيُضَيِّقُ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ وَأَفْهَمَ الْمُتَنُّ مَعَ مَا ذَكَرْتَهُ أَنَّهُ لَا إِثْمَ وَلَا خِيَارَ بِتَلْقِيهِمْ فِي الْبَلَدِ قَبْلَ الدُّخُولِ لِلسُّوقِ وَإِنْ غَيَّبْتَهُمُ وَالثَّانِي صَرَّحُوا بِهِ وَقِيَّاسُهُ الْأَوَّلُ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُمْ الْمُقْصُونَ حَيْثُ ذِئذِ وَاخْتِيَارُ جَمْعِ.....

• فَوَيْ (سَيِّ): (قَبْلَ قُدُومِهِمْ) صَادِقٌ بِمَا إِذَا لَمْ يُرِيدُوا دُخُولَ الْبَلَدِ بَلِ اجْتَنَزُوا بِهَا فَيَحْرُمُ الشَّرَاءُ مِنْهُمْ فِي حَالِ جَوَازِهِمْ وَهُوَ أَحَدُ احْتِمَالَيْنِ اعْتَمَدَهُ م ر قَالَ وَكَذَا يَحْرُمُ عَلَى مَنْ قَصَدَ بَلَدًا بِبِضَاعَةٍ فَلَقِيَ فِي طَرِيقِهِ إِلَيْهَا رَكْبًا قَاصِدِينَ الْبَلَدَ الَّذِي خَرَجَ مِنْهَا لِلْبَيْعِ فِيهَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُمْ سَمَ عَلَى مَنَهِجِ أَهْلِ ش وَأَقُولُ الْحُرْمَةُ فِي كُلِّ مَنُهَا يُعِيدُهَا قَوْلُ الشَّارِحِ الْمَارُ وَمِثْلُهُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي بِأَنْ يَخْرُجَ الْخُ مَعَ قَوْلِهِ يُعْنِي إِلَى الْمَحَلِّ الْخُ.

• فَوَيْ (سَيِّ): (وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالسَّعْرِ) الْمُرَادُ بِالسَّعْرِ السَّعْرُ الْغَالِبُ فِي الْمَحَلِّ الْمَقْصُودِ لِلْمُسَافِرِينَ وَإِنْ اخْتَلَفَ السَّعْرُ فِي أَسْوَاقِ الْبَلَدِ الْمَقْصُودَةِ أَهْلُ ش. • فَوَيْ: (لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ الْخُ) فَيَنْصَحِي بِالشَّرَاءِ وَيَصِيحُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فَيَنْصَحِي بِالشَّرَاءِ أَفْهَمَ أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يُجْبِئُوهُ لِلْبَيْعِ لَا يَنْصَحِي وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهْ.

• فَوَيْ: (إِذَا أَتَوْ السُّوقَ) كَذَا فِي أَصْلِهِ ~~وَلَمْ يَكُنْ~~ أَتَوْ بَلَا الْفَيْ فَلْيُتَأَمَّلْ وَلَعَلَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ التَّاسِيخِ أَهْ سَيِّدُ عَمْرُ. • فَوَيْ: (وَالْمَعْنَى فِيهِ الْخُ) التَّغْلِيلُ بِهِ يَقْتَضِي حُرْمَةَ الشَّرَاءِ وَإِنْ كَانَ بِسَعْرِ الْبَلَدِ لَكِنْ سَيَّاتِي أَنْ الرَّاجِحُ خِلَافَهُ أَهْلُ ش. • فَوَيْ: (وَأَفْهَمَ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ جَمْعُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَسْأَلَةَ الْإِثْمِ. • فَوَيْ: (قَبْلَ الدُّخُولِ فِي السُّوقِ) لَكِنْ بَعْدَ تَمَكُّنِهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ السَّعْرِ أَهْلُ ش. • فَوَيْ: (وَالْقَانِي) وَهُوَ عَدَمُ الْخِيَارِ.

• فَوَيْ: (الْأَوَّلُ) وَهُوَ عَدَمُ الْإِثْمِ سَيِّدُ عَمْرُ وَع ش. • فَوَيْ: (وَقِيَّاسُهُ الْأَوَّلُ) جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. • فَوَيْ: (وَيُوجِّهُ الْخُ) قَدْ يَكُونُ التَّلَقِّي قَبْلَ التَّمَكُّنِ عَادَةً مِنْ مَعْرِفَةِ السَّعْرِ بِحَيْثُ لَا يُعَدُّونَ مُقْصَرِينَ بِوَجْهِ فَالْوَجْهُ التَّفْصِيلُ أَهْ سَم. • فَوَيْ: (وَيُوجِّهُ) أَي الْقِيَّاسُ أَهْ كُرْدِي. • فَوَيْ: (بِأَنَّهُمْ الْمُقْصَرُونَ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى مِنْهُمْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ مَعْرِفَةِ السَّعْرِ حَرَمَ وَتَبَّتِ الْخِيَارُ وَيَذَلِكُ صَرَّحَ وَالِدُ الشَّارِحِ فِي خَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى قَبْلَ قُدُومِهِمْ لَكِنْ نَقَلَ سَمَ عَلَى الْمَنَهِجِ عَنْ م ر أَنَّهُ قَرَّرَ فِي هَذِهِ مَرَاتِ الْحُرْمَةِ وَعَدَمَ الْخِيَارِ أَهْ وَالْأَقْرَبُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِمْ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَى مِنْهُمْ قَبْلَ

يَسَعَرُ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي اتَّفَقَتْ الْحُرْمَةُ أَوْ يُعْتَبَرُ أَنْ فِيهِ نَظَرًا وَمِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ شِرَاءُ أَهْلِ بَذَرٍ مَثَلًا مِنْ الْحَاجِّ عِنْدَ مُرُورِهِ عَلَيْهِمْ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ الْآتِي يَسَعَرُ الْبَلَدِ الَّذِي قَصَدُوهُ هُوَ الْأَوَّلُ. • فَوَيْ: (بِتَلْقِيهِمْ فِي الْبَلَدِ قَبْلَ الدُّخُولِ لِلسُّوقِ) إِنْ كَانَ ذَلِكَ مَفْرُوضًا فِيمَا إِذَا عَرَفُوا السَّعْرَ فَافْهَمُوا الْمُتَنِّ حَيْثُ ذِئذِ وَاضِحٌ وَإِنْ كَانَ مَفْرُوضًا فِي أَعَمٍّ مِنْ ذَلِكَ فَفِي إِفْهَائِهِ مَا ذُكِرَ نَظَرٌ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْرِفُوا صِدَقَ قَوْلُهُ قَبْلَ قُدُومِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالسَّعْرِ. • فَوَيْ: (وَقِيَّاسُهُ الْأَوَّلُ) جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ: وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُمْ الْمُقْصَرُونَ قَدْ يَكُونُ التَّلَقِّي قَبْلَ التَّمَكُّنِ عَادَةً مِنْ مَعْرِفَةِ السَّعْرِ بِحَيْثُ لَا يُعَدُّونَ مُقْصَرِينَ بِوَجْهِ فَالْوَجْهُ التَّفْصِيلُ.

منهم ابنُ المُنْبِرِ الحُرْمَةُ فِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ اعْتَمَدَ ذَلِكَ بَعْضُ الشُّرَاحِ وَلَا فِيمَا إِذَا عَرَفُوا سِعَرَ الْبَلَدِ
الَّذِي قَصَدُوهُ وَلَوْ بَخِيرَهُ إِنْ صَدَّقُوهُ فِيهِ فَاشْتَرَى مِنْهُمْ بِهِ أَوْ بَدُونَهُ وَلَوْ قَبْلَ قُدُومِهِمْ لِاتِّفَاعِ الْغَيْنِ
وَلَا فِيمَا إِذَا اشْتَرَى مِنْهُمْ بَطْلِبَهُمْ وَإِنْ غَيَّبَتْهُمْ وَفِيمَا إِذَا لَمْ يَعْرِفُوا السَّعَرَ وَلَكِنْ اشْتَرَاهُ بِهِ أَوْ
بِأَكْثَرِ. قَالَ جَمْعٌ: يَحْرُمُ وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمُثْنُ وَيُوجِّهُ بِأَنْ أَحْتِمَالَ الْغَيْنِ حَاصِلٌ هُنَا وَهُوَ
مَلْحَظُ الْحُرْمَةِ بِخِلَافِ الْخِيَارِ فَإِنَّ مَلْحَظَهُ وُجُودَ الْغَيْنِ بِالْفِعْلِ وَلَمْ يُوجَدْ وَقَالَ آخَرُونَ لَا حُرْمَةَ
إِذَا لَا ضَرَرَ وَهُوَ الَّذِي ذُلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ فَهُوَ الْأَوْجَهُ (وَلَهُمُ الْخِيَارُ) فَوَرَّا (إِذَا عَرَفُوا الْغَيْنَ)
وَتَبَيَّنَ ذَلِكَ وَإِنْ عَادَ الثَّمَنُ إِلَى مَا أُخْبِرَ بِهِ لِلْخَبَرِ مَعَ عُذْرِهِمْ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ سَأَلُوهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُمْ
فَلَا إِثْمَ وَلَا خِيَارَ كَمَا مَرَّ وَإِنْ جَهِلُوا السَّعَرَ لِيَقْصُرَ عَنْهُمْ وَلَمْ يَنْظُرْ لِقَوْدِ الثَّمَنِ لِيَخْبِرَهُ لِأَنَّهُ فَوْتُهُمْ
زِيَادَةٌ فِيهِ قَبْلَ رُخْصِهِ وَبِهِ فَارَقَ عَدَمَ الْخِيَارِ بِاسْتِمْرَارِ اللَّبَنِ عَلَى مَا أَشْعَرَتْ بِهِ التَّصْرِيَةُ وَبَعْدَ
زَوَالِ الْعَيْبِ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُثْنِ أَنَّ ثُبُوتَهُ لَهُمْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَصُولِهِمُ الْبَلَدَ.....

دُخُولِ الْبَلَدِ اهـ ع ش. قُود: (مِنْهُمْ ابْنُ الْمُنْبِرِ) يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى مَا قَبْلَ تَمَكُّنِهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ السَّعْرِ فَلَا
يُنَافِي مَا قَبْلَهُ اهـ نِهَآيَةً. قُود: (وَلَا فِيمَا الْخُ) عَطَفَ عَلَى بَتْلَقِيهِمْ أَيْ وَلَا إِثْمَ وَلَا خِيَارَ فِيمَا الْخُ اهـ
كُرْدِي. قُود: (وَفِيمَا إِذَا لَمْ يَعْرِفُوا الْخُ) مُتَمَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي قَالَ جَمْعٌ الْخُ. قُود: (فَهُوَ الْأَوْجَهُ) وَفَاقًا
لِلنَّهَآيَةِ. قُود: (فَوَرَّا) كَذَا فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي.

قُود (سَيِّ): (إِذَا عَرَفُوا الْغَيْنَ) أَيْ وَلَوْ قَبْلَ قُدُومِهِمْ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قُود: (وَتَبَيَّنَ ذَلِكَ) أَيْ الْخِيَارُ وَكَانَ
الْأَوَّلَى يَتَّبِعُ بِصِيغَةِ الْمُضَارَعِ. قُود: (إِلَى مَا أُخْبِرَ الْخُ) أَيْ الْمُتَلَقَّى. قُود: (وَلَا عَادَ الثَّمَنُ الْخُ) خِلَافًا
لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ لَمْ يَعْرِفُوا الْغَيْنَ حَتَّى رُخِّصَ السَّعَرُ وَعَادَ إِلَى مَا بَاعُوا بِهِ فَقَبِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ
وَجِهَانِ فِي الْبَحْرِ أَوْجَهُمَا عَدَمُهُ كَمَا فِي زَوَالِ عَيْبِ الْمَبِيعِ وَإِنْ قَبْلَ بِالْفَرْقِ يَتَّبِعُهُمَا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ:
عَدَمُهُ أَيْ عَدَمُ ثُبُوتِهِ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ قَبْلَ الْخُ يَمُنُّ قَالَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ اهـ. قُود: (لِلْخَبَرِ) يَعْنِي قَوْلُهُ لِلنَّهْيِ
الصَّحِيحِ الْخُ. قُود: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ لِعُذْرِهِمْ. قُود: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي قَوْلِهِ وَلَا فِيمَا إِذَا اشْتَرَى مِنْهُمْ
بَطْلِبَهُمْ الْخُ. قُود: (لِأَنَّهُ فَوْتُهُمْ الْخُ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَقْتَضِي الْخِيَارَ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِمْ مِنْ اسْتِدْرَاكِ تِلْكَ
الزِّيَادَةِ بَعْدَ وُجُودِ الرُّخْصِ وَقَدْ يُجَابُ بِتَمَكُّنِهِمْ مِنْهُ بِانْتِظَارِ ازْتِفَاعِ السَّعْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ
شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ الْخِيَارِ اهـ س م. قُود: (وَيَبْعَدُ زَوَالِ الْعَيْبِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِاسْتِمْرَارِ
اللَّبَنِ. قُود: (وِظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُثْنِ الْخُ) اعْتَمَدَهُ النَّهَآيَةُ وَالْمُغْنِي. قُود: (أَنْ ثُبُوتَهُ لَهُمْ) أَيْ ثُبُوتِ الْخِيَارِ
لِلرُّكْبَانِ.

قُود: (مِنْهُمْ ابْنُ الْمُنْبِرِ) يُمَكِّنُ حَمْلَ مَا اخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْبِرِ عَلَى مَا قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ مَعْرِفَةِ السَّعْرِ م ر.
قُود: (لِأَنَّهُ فَوْتُهُمْ زِيَادَةُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَقْتَضِي الْخِيَارَ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِمْ مِنْ اسْتِدْرَاكِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ بَعْدَ
وُجُودِ الرُّخْصِ وَقَدْ يُجَابُ بِتَمَكُّنِهِمْ مِنْهُ بِانْتِظَارِ ازْتِفَاعِ السَّعْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ
الرَّمْلِيُّ عَدَمَ الْخِيَارِ.

وَصْنِيعُ أَصْلِهِ وَالرَّوْضَةُ أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ وَلَوْ تَلَقَّاهُم لِلْبَيْعِ عَلَيْهِمْ جَازَ عَلَى مَا رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَمَحَلُّهُ إِنْ بَاعَهُمْ بِسِعْرِ الْبَلَدِ وَقَدْ عَرَفُوهُ وَإِلَّا فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ كَالشِّرَاءِ مِنْهُمْ.
(وَالسُّؤْمُ عَلَى سَوْمٍ غَيْرِهِ) وَلَوْ ذِمِّيًّا لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيذَاءِ بِأَنْ يَقُولَ لِمَنْ أَخَذَ شَيْئًا لِيَشْتَرِيَهُ بِكَذَا زُودَهُ حَتَّى أَتِيَهُكَ خَيْرًا مِنْهُ بِهَذَا الثَّمَنِ أَوْ بِأَقْلَ مِنْهُ أَوْ مِثْلَهُ بِأَقْلَ أَوْ يَقُولَ لِمَالِكِهِ اسْتَرِدَّهُ لِأَشْتَرِيَهُ مِنْكَ بِأَكْثَرِ أَوْ يَعْزِضُ عَلَى مُرِيدِ الشِّرَاءِ.....

• فَوَدَّ: (وَصْنِيعُ أَصْلِهِ الْخُ) يُجَابُ بِأَنَّهُ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ م ر ه س م. • فَوَدَّ: (وَهُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ) حَيْثُ ذَكَرَ فِيهِ فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّؤْمُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ أ ه ع ش. • فَوَدَّ: (جَازَ الْخُ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى وَالتَّهْيِةِ عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ وَتَلَقَّى الرُّجْبَانِ لِلْبَيْعِ مِنْهُمْ كَالْتَلْقَى لِلشِّرَاءِ فِي أَحَدٍ وَجِهَتَيْنِ رَجَّحَهُ الزَّزْكَشِيُّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نَظَرًا لِلْمُعْنَى وَإِنْ رَجَّحَ الْأَذْرَعِيُّ مُقَابِلَهُ أ ه زَادَ الثَّانِي وَلَوْ أَدْعَى جَهْلَهُ بِالْخِيَارِ أَوْ كَوَّنَهُ عَلَى الْفَوْرِ وَهُوَ يَمُنُّ يَخْفَى عَلَيْهِ صُدَّقَ وَعُذِرَ قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْعَلِيبِ لَوْ تَمَكَّنَ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى الْغَيْبِ وَاشْتَقَلَ بِغَيْرِهِ فَكَمَلِمِهِ بِالْغَيْبِ قَبِيلُ خِيَارِهِ بِتَأْخِيرِ الْفَسْخِ أ ه قَالَ ع ش فَوَدَّ: م ر كَالشِّرَاءِ مِنْهُمْ أَقُولُ لَعَلَّ شَرْطَهُ أَنْ يَبِيعَهُمْ بِأَزِيدَ مِنْ سِعْرِ الْبَلَدِ عَلَى قِيَاسٍ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي حُرْمَةِ التَّلْقَى لِلشِّرَاءِ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ بِسِعْرِ الْبَلَدِ أَوْ أَزِيدَ فَتَأْمُلُ سَمَ عَلَى مَنَهِجٍ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَوَاضِعَ الَّتِي جَرَتْ عَادَةُ مُلَاتَمِ الْحُجَّاجِ بِالْثُرُولِ فِيهَا كَالْمَقْبَةِ مَثَلًا تَعُدُّ بَلَدًا لِلْقَائِمِينَ فَتَحْرُمُ مُجَاوَزَتُهَا وَتَلَقَّى الْحُجَّاجُ لِلْبَيْعِ عَلَيْهِمْ أَوْ الشِّرَاءِ مِنْهُمْ قَبْلَ وَصُولِهِمْ لِمَا اغْتَبَدَ الثُّرُولُ فِيهِ وَمَحَلُّ الْحُرْمَةِ فِي ذَلِكَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ حَيْثُ لَمْ يَطْلُبِ الْقَائِمُ الشِّرَاءَ مِنْ أَصْحَابِ الْبِضَاعَةِ أ ه. • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ الْخُ) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ وَمَحَلُّهُ إِنْ بَاعَهُمْ بِسِعْرِ الْبَلَدِ فَأَقْلَ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُوهُ أَوْ بِأَكْثَرِ وَقَدْ عَرَفُوهُ أ ه بَصْرِيٌّ عِبَارَةٌ سَمَ قَوْلُهُ: وَقَدْ عَرَفُوهُ قِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي الشِّرَاءِ عَنْ دَلَالَةِ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ عَدَمَ اغْتِيَابِ هَذَا الْقَيْدِ فَلْيَتَأْمَلْ أ ه أَيُّ إِذِ الْمَعْرِفَةُ هُنَاكَ شَرْطٌ لِحُجُوزِ الشِّرَاءِ بِأَزِيدَ فَقَطُّ فَتَكُونُ هُنَا شَرْطًا لِحُجُوزِ الْبَيْعِ بِأَزِيدَ فَقَطُّ.

• فَوَدَّ (سَمَ): (وَالسُّؤْمُ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ يَبِيعُ حَاضِرِ الْخُ وَسَمَاءُ يَبِيعًا لِكَوْنِهِ وَسِيلَةً لَهُ أ ه ع ش وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ ذِمِّيًّا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي التَّهْيِةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الْمَثَنِ وَقَوْلُهُ: وَكَذَا بَعْدَهُ إِلَى الْمَثَنِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ ذِمِّيًّا) مِثْلُهُ الْمُعَاهَدُ وَالْمُؤَمَّنُ وَخَرَجَ بِهِ الْحَزْبِيُّ وَالْمُرْتَدُّ فَلَا يَحْرُمُ وَمِثْلُهُمَا الزَّانِي الْمُحْصَنُ بَعْدَ ثُبُوتِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَتَارِكُ الصَّلَاةِ بَعْدَ أَمْرِ الْإِمَامِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ بِالْحُرْمَةِ لِأَنَّ لَهَا أَحْتِرَافًا فِي الْجُمْلَةِ أ ه ع ش. • فَوَدَّ: (وَلِمَا فِيهِ الْخُ) مِنْ عَطْفِ الْحِكْمَةِ عَلَى الْعِلَّةِ.

• فَوَدَّ: (لِأَشْتَرِيَهُ مِنْكَ بِأَكْثَرِ) مِثْلُهُ كُلُّ مَا يُحْمَلُ عَلَى الْإِسْتِزَادِ كَتَقْدِيرِ آخَرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمَ عَلَى مَنَهِجٍ أَقُولُ وَشِمْلٌ مَا لَوْ أَشَارَ لَهُ بِمَا يَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَوْجُودِ الْعِلَّةِ وَكَذَا يُقَالُ فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي عَلَيْهِ فَالْإِشَارَةُ هُنَا وَلَوْ مِنَ النَّاطِقِ كَاللَّفْظِ قَالَ الْمُحَلِّيُّ وَلَوْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى صَحَّ انْتَهَى وَظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ مَعَ الْحُرْمَةِ وَيُوجِّهُ بِوُجُودِ الْعِلَّةِ فِيهِ وَهِيَ الْإِيذَاءُ أ ه ع ش. • فَوَدَّ: (أَوْ يَعْزِضُ الْخُ) كَانَ الْآتِسَبُ تَقْدِيمَهُ عَلَى

• فَوَدَّ: (وَصْنِيعُ أَصْلِهِ الْخُ) يُجَابُ بِأَنَّهُ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ م ر. • فَوَدَّ: (وَقَدْ عَرَفُوهُ) قِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي

أو غيره بخضرتة مثل السلعة بأنقص أو أجود منها بمثل الثمن ويظهر أن محل هذا في عرض غني تغني عن المبيع لمشايتها لها في العرض المطلوبين لأجله (وإنما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) بأن يصرح بالتوافق على شيء معين وإن نقص عن قيمته بخلاف ما لو انتفى ذلك أو كان طاف به فتجاوز الزيادة فيه لا بقصد إضرار أحد. (والبيع على بيع غيره.....)

قوله أو يقول إلخ وإنما أخره لطول ذيله. هـ فود: (أو غيره) أي غير مرید الشراء. هـ فود: (بمثل الثمن) أي أو بأقل. هـ فود: (ويظهر إلخ) يشمل ما لو علم أن عرض المشتري لا يتعلق بعين مخصوصة وإنما غرضه مطلق التجارة وما يحصل به الربح فيمتنع أن يفرض كل شيء يكون محصلاً لقرضه وإن باين العين التي سبق عليها السوم اه سيد عمر. هـ فود: (إن محل هذا إلخ) أي وأنه لو قامت قرينة ظاهرة على عدم ردها لا حرمة اه نهاية. هـ فود: (أن محل هذا) أي تحريم العرض اهع ش أي للأجود. هـ فود: (لها) أي العين المبيعة. هـ فود: (المطلوبين إلخ) صفة جارية على غير من هي له أي العرض الذي طلبت السلعة المبيعة والعين المفروضة لأجل ذلك العرض ولو عبر بصيغة الأفراد كان أولى.

هـ فود (لشيء): (بعد استقرار الثمن) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً بأسواق مضر من أن مرید البيع يدفع متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع إليه ويقول له استقر متاعك على كذا فيأذن له في البيع بذلك القدر هل يحرم على غيره شراؤه بذلك السعر أو بأزيد أم لا؟ فيه نظر، والجواب عنه: بأن الظاهر الثاني لأنه لم يتحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشتري بل لا يتعد عدم التحريم وإن عيته لأن مثل ذلك ليس نصرياً بالموافقة على البيع لعدم المخاطبة من البائع والواسطة للمشتري اهع ش. وقوله: (بل لا يتعد إلخ) أقول: قول الشارح كالتأية والمغني أو كان يطاف إلخ كالصريح فيه. هـ فود: (ما لو انتفى ذلك) أي الاستقرار اهع ش عبارة المغني فلأن لم يصرح له المالك بالإجابة بأن عرض بها أو سكت أو كانت الزيادة قبل استقرار الثمن أو كان إذ ذاك ينادي عليه لطلب الزيادة لم يحرم ذلك اه.

هـ فود: (فتجاوز الزيادة إلخ) لكن يكره فيما لو عرض له بالإجابة نهاية ومغني. هـ فود: (فتجاوز الزيادة) أي والحال أنه يريد الشراء كما هو ظاهر ولا حرمت الزيادة؛ لأنها من التجش الآتي بل يحرم على من لا يريد الشراء أخذ المتاع الذي يطاف به لمجرد التفرج عليه؛ لأن صاحبه إنما يأذن عادة في نقله لمرید الشراء ويدخل في ضمانه بمجرد ذلك حتى لو تلف في يد غيره كان طريقاً في الضمان؛ لأنه غاصب بوضع يده عليه فليثبت له فإنه يقع كثيراً اهع ش. هـ فود: (لا بقصد إضرار أحد) فضيحه أنه لو زاد على نية أخذها لا ليعرض بل لإضرار غيره حرم فليتأمل، ومع ذلك لا يحرم على المالك بيع الطالب بتلك الزيادة اهع ش.

هـ فود (لشيء): (والبيع على بيع غيره) ومثل البيع غيره من بقية العقود كالإجارة والعارية ومن أنعم عليه بكتاب ليطالع فيه حرم على غيره أن يسأل صاحبه فيه إما فيه من الإيذاء بزماني وقوله: (أن يسأل

الشراء منهم عن دلالة كلام الزائعي عدم اعتبار هذا القيد فليتأمل.

قبل لزومه) لبقاء خيار المجلس أو الشرط وكذا بعده وقد أطلع على غيب واغترى التأخير لنحو ليل (بأن يأخر المشتري) وإن كان مغبوناً والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع (بالفسخ ليبقى ماله) أو أجود منه بمثل الثمن أو أقل أو يعرضه عليه بذلك وإن لم يأمره بفسخ بل قال الماوردي يحرم أن يطلب السلعة من المشتري بأكثر والبايع حاضراً قبل اللزوم لأدائه إلى الفسخ أو الندم (والشراء على الشراء بأن يأخر البائع).....

صاحبه فيه) أي أن يطلبه من صاحبه ليطالع فيه هو أيضاً ما بخير م.

فوق (س): (قبل لزومه) أي أما بعد لزومه فلا معنى له أنه نهاية قال ع ش قوله: م ر (أما بعد لزومه إلخ) ومثل ذلك الإجارة بعد عقدها فلا حرمة لعدم ثبوت الخيار فيها ولو إجارة ذمة على المعتد وأما العارية فينبغي عدم حرمة طلبها من المعتبر سواء بعد عقدها أو قبله لأنه ليس ثم ما يحتمل على حمله على الرجوع بعد العقد ولا على الامتناع منها قبله إلا مجرد السؤال وقد لا يجيبه إليه نعم لو جرت العادة بأن المستعير الثاني يرد مع العارية شيئاً هدية أو كان بينه وبين المالك مودة مثلاً تحمله على الرجوع احتمل الحرمة اه والأقرب ما مر أنفاً عن البرماوي من حرمة طلب العارية بعد عقدها مطلقاً والله أعلم. ف: (بمثل الثمن أو أقل) إن كان نشر غير مرتب فواضح وكذا إن رجع الثاني وهو أو أقل لكل منهما وإلا فمشكل مخالف لبيارتهم انتهى سم على حج أي لا قبضه أنه إذا قال له: أفسخ لا يبيع مثله بمثل الثمن يخرم ولا وجه له ولا نظر إلى أنه قد يكون له عرض كتخلصه من يمين أو الرق به لكونه صديقه مثلاً لأن مثل هذا ليس مما يترتب على الزيادة في الثمن وعدمه ومفهومه أنه لو قال بأكثر لا يخرم ولعله غير مراد بل المدار على ما يحتمل على الرد اه ع ش وقوله: (ولا نظر إلخ) مع عدم إنتاج دليله الآتي له يرد ما مر منه عند قول الشارح: (لا شتره منك بأكثر) وقوله: (هنا) ولعله غير مراد بل المدار إلخ. ف: (أو يعرضه عليه إلخ) مثله ما لو أخرج متاعاً من جنس ما يريد شراءه وقبله على وجوب يفهم منه المشتري أن هذا خير مما يريد شراءه اه ع ش. ف: (بل قال الماوردي إلخ) الأنسب ذكره بعد قول المتن: (والشراء على الشراء إلخ) كما فعل المصنف عبارته وألحق الماوردي بالشراء على الشراء طلب السلعة من المشتري بزيادة ربح إلخ. قال السيد عمر: قد يقال: ما الحكم فيما لو طلب شخص من البائع في زمن الخيار شيئاً من جنس السلعة المبيعة بأكثر من الثمن الذي باع به لا سيما إن طلب منه مقداراً لا يكتمل إلا بانضمام ما يبيع منها وقياس كلام الماوردي التحريم لأنه يؤدي إلى الفسخ أو الندم فليتأمل. اه. ومر عن ع ش ما يفيد.

ف: (أو الندم) قد يقال اغتياز ذلك يقتضي عدم التضييد قبل اللزوم إلا أن يقال العلة الأداء إلى أحد

ف: (بمثل الثمن أو أقل) إن كان نشر غير مرتب فواضح وكذا إن رجع الثاني لكل منهما وإلا فمشكل مخالف لبيارتهم.

ف: (أو الندم) قد يقال اغتياز ذلك يقتضي عدم التضييد قبل اللزوم إلا أن يقال العلة الأداء إلى أحد

قبل اللزوم (بالفسخ ليشتره) بأكثر من ثمنه للنهي الصحيح عنهما والكلام حيث لم يأذن من يلحقه الضرر لأن الحق له وسوء في حرمة ما ذكر كالنجس الآتي ببلغ المبيع قيمته أو نقص عنها على المعتد نعم تعريف المغبون بقبته لا محذور النصيحة فيه لأنه من الواجبة ويظهر أن محلّه في غبن نشأ عن نحو غش البائع لإثمه حيثيذ فلم يُبال بإضراره بخلاف ما إذا نشأ لا عن تقصير منه لأن الفسخ ضرر عليه والضرر لا يُزال بالضرر.

الأمريّن وذلك لا يتأتى بعد اللزوم اه سم . ه فود: (قبل اللزوم) أي وكذا بعده وقد اطلع إلى آخر ما مر . ه فود: (للنهي الصحيح فهما) أي البيع على البيع والشراء على الشراء وفيه تسامح عبارة النهاية والمغني لموم خبر الصحيحين «لا يبيع بعضكم على بيع بعض» زاد النسائي «حتى يتناع أو يذر» وفي مناه الشراء على الشراء والمعنى فيهما الإيذاء اه . ه فود: (والكلام حيث ألغ) عبارة المغني ثم محل التحريم عند عدم الإذن فلو أذن البائع في البيع على بيعه أو المشتري في الشراء على شرايه لم يحرّم لأن الحق لهما وقد أسقطاه ولمفهوم الخبر السابق هذا كما قال الأذرعى إن كان الأذن مالكا فإن كان وليا أو وصيا أو وكيلًا أو نحوه فلا عبرة بإذنه إن كان فيه ضرر على المالك ولا يشترط للتحريم تحقق ما وعد به من البيع والشراء لوجود الإيذاء بكل تقدير خلافا لابن القتيب في اشتراطه اه وقوله: هذا كما قال إلى قوله ولا يشترط في سم عن شرح الزواي مثله وقوله: ولا يشترط ألغ زاد النهاية عليه وموضع الجواز مع الإذن إذا دلت الحال على الرضا باطنا فإن دلت على عديمه وإنما أذن صجرا وحقا فلا قاله الأذرعى اه . ه فود: (ويظهر أن محله ألغ) محل تأمل فقد صرحوا بأنه إذا علم بالمبيع عينا وجب إغلام المشتري به وهو صديق بما إذا كان البائع جاهلا به مع أنه لا تقصير منه حيثيذ ولا فرق بينه وبين الغبن إذ الملحظ حصول الضرر فليتأمل وليراجع اه سيد عمر عبارة ع ش قوله: م ر لا محذور فيه ألغ بل قضية التعليل وجوبه وإن نشأ الغبن من مجرد تقصير المغبون لقدم بخيه ويوافقه في هذه القضية قوله: السابق والتصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع فالأقرب ما اقتضاه كلام الشارح م ر من عدم اختيار كون الغبن نشأ عن نحوه غش اه . ه فود: (والضرر ألغ) قد يقال ليس ما ذكر منه بل من ارتكاب أخف المفسدتين فإن ضرر المغبون خسر محقق وضرر الغابن قوت ربح نعم يؤخذ من قولهم يكره غبن المشتري أن تعريف المغبون لا يتجاوز التذنب إلى الوجوب وإن اقتضاه تعليلهم بأنه من التصيحة الواجبة والمشتري من لا يعرف القيمة ولو وجب نضحه لحرّم غبنه اه سيد عمر أقول في كل من الأخذ المذكور والملازمة بين وجوب النصيح وحرمة الغبن نظر ظاهر وإنما كان يظهر ذلك لو اتحد التاصيح والغابن وليس كذلك.

الأمريّن وذلك لا يتأتى بعد اللزوم . ه فود: (حيث لم يأذن من يلحقه الضرر) عبارة شرح الزواي إلا إن أذن له البائع في الأول والمشتري في الثاني هذا إن كان الأذن مالكا فإن كان وليا أو وصيا أو وكيلًا أو نحوه فلا عبرة بإذنه إن كان فيه ضرر على المالك ذكره الأذرعى اه المقصود نقله منها .

(والتجش) وهو الإثارة لأنه يثير الرغبات فيها ويرفع ثمنها (بأن يزيد في الثمن) لسلعة معروضة للبيع (لا لِرغبة بل ليخدع غيره) أو لينفع البائع مثلاً، وإن نقصت القيمة فزاد حتى يساويها الثمن ولو في مال اليتيم على الأوجه لأن الفرض أنه قاصد للخدعة أو نحوها وذلك للنهي الصحيح عنه ولا يشترط هنا العلم بخصوص هذا النهي لأن التجش خدعة وتحريمها معلوم لكل أحد

• قول (سني): (والتجش) فعله تجش كتنصر وضرب وفي شرح مسلم للتوحي وأما التجش فينون مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين مفتوحة اهـ ع ش. • قوله: (يثير الرغبات فيها) أي السلعة.
• قول (سني): (بأن يزيد) لا يتعد أن ذكر الزيادة لأنه الغالب وإلا قلوا دفع ثمنها ابتداء لا لرغبة فيها فيتبعها امتناعه نعم يتبعني أن يستثنى ما يسمى في العرف فتح الباب من عارف يزعم في فتحه لأنه لمصلحة بيع السلعة لأن بيعها في العادة يحتاج فيه إلى ذلك فليتأمل م ر اهـ سم عبارة ع ش.
(فرع): هل يجوز فتح باب السلع أم لا فيه نظر والأقرب الجواز للعاريف بذلك ويتبعني له أن ينقص شيئاً عن قيمتها لينتهي إليه الرغبات اهـ.

• قول (سني): (لا لرغبة) أي في شرائها نهاية أي أو لرغبة لكن قصد إضرار غيره ع ش.
• قول (سني): (بل ليخدع الخ) ومدح السلعة ليرغب فيها بالكذب كالتجش قاله السبكي اهـ نهاية قال ع ش قوله: م ر بالكذب قضيته أنه لو كان صادقاً في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر اهـ. • قوله: (أو لينفع) إلى قوله: (ولا يشترط) في النهاية. • قوله: (مثلاً) أي لينفع المُرتهن أو المجني عليه. • قوله: (وإن نقصت القيمة) أي وإن لم تبلغ السلعة قيمتها ويحتل أن القيمة فاعل نقصت مراداً بها الثمن ويضميرها الآتي معناها الحقيقي على الاستخدام. • قوله: (أو نحوها) يدخل قصد نفع البائع فقضيته أن قصد نفع اليتيم وإن لم تكن سلعته قد وصلت لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التقليل باختيار قوله: (أو نحوها) الشامل لقصد نفع اليتيم لا يناسب المبالغة إذ يصير التقدير ولو في مال اليتيم لأن الفرض أنه قصد نفعه ولا يخفى ما فيه اهـ سم. • قوله: (ولا يشترط الخ) خلافاً للمعني عبارته وشرط التحريم في جميع المناهي علم النهي به حتى في التجش كما نقله عن نص الشافعي خلافاً لما جرى عليه ابن المقرئ تبعاً لبحث الرافعي اهـ وللنهاية عبارتها المعتمد أخصاص الإنم بالعالم بالحزمة في هذا كبقية المناهي سواء كان ذلك بموم أم خصوص ويعلم مما قرأناه أنه لا أثر للجهل في حق من هو بين أظهر المسلمين بخصوص تحريم التجش وغيره اهـ.

• قول (سني): (بأن يزيد) لا يتعد أن ذكر الزيادة لأنه الغالب وإلا قلوا دفع ثمنها ابتداء لا لرغبة فيها فيتبعها امتناعه نعم يتبعني أن يستثنى ما يسمى في العرف فتح الباب من عارف يزعم في فتحه لأنه لمصلحة بيع السلعة لأن بيعها في العادة يحتاج فيه إلى ذلك فليتأمل م ر. • قوله: (أو نحوها) يدخل قصد نفع البائع فقضيته أن قصد نفع اليتيم وإن لم تكن سلعته قد وصلت لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التقليل باختيار قوله أو نحوها الشامل لقصد نفع اليتيم لا يناسب المبالغة إذ يصير التقدير ولو في مال اليتيم لأن

بخلاف ما مر فإن علم تحريمها متوقف على الخبر أو المخبر به فاشتراط العلم به وبحث فيه الشيخان بأن البيع على البيع مثلاً اضراً فهو في علم تحريمه كالخدعة وقد يجاب بأن الضرر هنا أعظم إذ لا شبهة بخلافه ثم فإن شبهة الرنيح غدر والحاصل أنه لا يذ في الحرمة من العلم بها خصوصاً أو عموماً إلا في حق جاهل مقصر بترك التعلم كما مر (والأصح) هنا وفيما لو قال البائع أعطيت كذا أو أخبر المشتري عارف أن هذا جوهر فبان خلافه (أنه لا عيان) للمشتري لتفريطه بإقدامه وعدم سؤاله لأهل الخبرة وفارق التصرية بأنها تقرير في ذات المبيع وهذا خارج عنه ولا يرد نحو تحميم الوجنة لأنه يذكرك حالاً فهو كما هنا ولو لم يواطى البائع الناجش لم يخير قطعاً.

• قوله: (فإن علم تحريمها) أي المناهي التي مر ذكرها. • قوله: (على الخبر) أي الوارد فيها. اهـ.
 • كزدي. • قوله: (أو المخبر به) وهو الترخيم. • قوله: (كالخدعة) أي في المعلومية لكل أحد. اهـ.
 • كزدي. • قوله: (هنا) أي في التجش. • وقوله: (ثم) أي في البيع على البيع مثلاً. • قوله: (فإن شبهة الرنيح) أي مثلاً. • قوله: (والحاصل أنه لا يذ إلخ) قد لا يوافق هذا الحاصل سياق جوابه فتأمل اهـ سم أي إذ قضية الحاصل أن التجش كبتية المناهي كما اختاره النهاية. • قوله: (خصوصاً) أي كالتنهي المتعلق بشيء بعينه (أو عموماً) أي كالإيذاء اهـ ع ش. • قوله: (إلا في حق جاهل مقصر إلخ) قد يقال بأن المقصر بترك العلم بغيره بوجوب التعلم بخلاف من هو جاهل بأصل وجوب التعلم كما عذر من لم تبلغه الدعوة في أصل التوحيد وأما الحكم على المقصر بالتعلم بأنه آثم بالنسبة إلى جميع متعلقات الفروع التي حوطت بتعلمها ففي النفس منه شيء إلا أن يثبت فيه نص عن الشارع اهـ سيد عمر.
 • قوله: (بترك التعلم) أي بأن نشأ بين أظهر المسلمين اهـ كزدي. • قوله: (كما مر) أي في أول الباب.
 • قوله: (وفيما لو قال البائع) إلى قول المتن: (وبيع الرطب) في النهاية إلا قوله: (ولا يرد) إلى (ولو لم يواطى) وفي المغني إلا قوله: (وفارق) إلى ما ذكر. • قوله: (وفيما لو قال البائع إلخ) ومثله الإخبار بما اشترى به كاذباً حيث لم يبع مربحة أما إذا باعه مربحة وثبت كذبه فإنه يثبت للمشتري الخيار اهـ ع ش. • قوله: (عارف) يشمل البائع والظاهر أن غير العارف كالعارف اهـ سم. • قوله: (فبان خلافه) وصورة المسألة أن يقول: بترك هذا مقتضراً عليه، أما لو قال: بترك هذا المقيق أو الفيورج فبان خلافه لم يصح العقد؛ لأنه حيث سمي جنساً فبان خلافه فسد بخلاف ما لو سمي نوعاً وتبين من غيره فإن البيع صحيح ويثبت الخيار اهـ ع ش ومر عن سم قبيل الفضل ما يوافقه. • قوله: (في ذات المبيع) كان المراد لوجود أمر فيه فخرج هذا جوهر اهـ سم. • قوله: (نحو الرطب) أي كتمر وزبيب اهـ مغني.

الفرض أنه قصد نفعه ولا يخفى ما فيه. • قوله: (والحاصل أنه لا يذ إلخ) قد لا يوافق هذا الحاصل سياق جوابه فتأمل. • قوله: (عارف) يشمل البائع والظاهر أن غير العارف كالعارف. • قوله: (في ذات المبيع) كان المراد لوجود أمر فيه فخرج هذا جوهر.

(وبيع) نحو (الرطب والينب إعاير الخمر) أي لِمَنْ يَظُنُّ منه عَصْرَهُ خَمْرًا أو مُسْكِرًا كما دَلَّ عليه رِبْطُ الحُرْمَةِ التي أَفَادَهَا الْمُطْفُ بِوصفِ عَصْرِهِ للخمر فلا اعتراض عليه خلافًا لِمَنْ زَعَمَهُ واختصاصُ الخمرِ بالمُعْتَصِرِ مِنَ الْيَنْبِ لا يُنافي عِبَارَتَهُ هذه خلافًا لِمَنْ زَعَمَهُ أيضًا لأنَّ عَصْرَهُ للخمرِ قَرِينَةٌ على عَصْرِهِ لِلتَّبْيِذِ الصَّادِقِ بِالْمُتَّخِذِ مِنَ الرُّطْبِ فَذَكَرَهُ فِيهِ لِلْقَرِينَةِ لا لِأَنَّهُ يُسَمَّى خَمْرًا على أَنَّهُ قد يُسَمَّى مجازًا شائِئًا أو تَقْلِيًا ودليلُ ذلك «لَعَنَهُ» فِي الخمرِ عَشْرَةَ عَاصِرِهَا وَمُعْتَصِرِهَا الحديث. الدَّالُّ على حُرْمَةِ كُلِّ تَسْبِغٍ فِي مَعْصِيَةٍ وَإِعَانَةٍ عَلَيْهَا وَزَعَمَ أَنَّ الْأَكْثَرِينَ هُنَا عَلَى الْجُلِّ أَيِ مَعَ الْكِرَاهَةِ بِتَعَيُّنِ حَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا شَكَّ فِي عَصْرِهِ لَهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلُّ تَصَرُّفٍ يُفْضِي لِمَعْصِيَةٍ.....

• قول (سئ): (لِإِعَايِرِ الْخَمْرِ) أَيِ وَلَوْ كَافِرًا لِحُرْمَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَإِنْ كُنَّا لَا تَتَعَرَّضُ لَهُ بِشَرْطِهِ أَيِ عَدَمِ إِظْهَارِهِ وَهَلْ يَخْرُمُ بَيْعُ نَحْوِ الزَّبِيبِ لِخَفِيِّ تَتَّخِذُهُ مُسْكِرًا كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الْبَيَارَةِ أَوَّلًا لِأَنَّهُ يَتَّقَدُ جُلُّ التَّبْيِذِ بِشَرْطِهِ أَيِ عَدَمِ الْإِسْكَارِ فِيهِ نَظَرٌ وَنَتَجَةٌ الْأَوَّلُ نَظَرًا لِإِعْقَادِ الْبَايِعِ سَمَ عَلَى حَجِّهِ أَعْرَ ش.

• قود: (أَيِ لِمَنْ يَظُنُّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَخْرُمُ التَّغْرِيقُ فِي التَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا يُنَافِيهِ إِلَى وَعَلَى الْقَاضِي وَإِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا دَلَّ إِلَى وَمِثْلُ ذَلِكَ. • قود: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى اغْتِيَابِ الْقُرْآنِ اهْ كُرْدِي. • قود: (رَبْطُ الْحُرْمَةِ الْخُ) أَيِ لَأَنَّ ذَلِكَ الرِّبْطَ يُشْعِرُ بَأَنَّ عِلَّةَ الْحُرْمَةِ الْعَصْرُ لِأَنَّ تَغْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالْمُشْتَقِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلَّتَهُ مَبْدَأُ الْإِشْتِقَاقِ فَلَا يُقَالُ إِنَّ كَلَامَهُ صَادِقٌ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَغْصِرُهُ خَمْرًا بَلْ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَغْصِرُهُ خَمْرًا سَمَ عَلَى حَجِّهِ أَعْرَ ش. • قود: (لِإِنَّ عَصْرَهُ الْخُ) أَيِ الْعَاصِرِ اهْ سَمَ أَيِ إِقْدَامِهِ عَلَى عَصْرِ الْيَنْبِ لِاتِّخَاذِهِ خَمْرًا قَرِينَةً الْخُ أَعْرَ ش. • قود: (عَلَى عَصْرِهِ لِلتَّبْيِذِ) أَيِ فَكَاتِهِ قَالَ لِإِعَايِرِ الْخَمْرِ وَالتَّبْيِذِ. • قود: (فَذَكَرَهُ) أَيِ الْعَاصِرُ سَمَ وَرَشِيدِي وَعَلَى هَذَا تَقْصِيرُ فِيهِ لِلرُّطْبِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الضَّمِيرَ الْأَوَّلَ لِلرُّطْبِ وَالثَّانِي لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ. • قود: (لِلْقَرِينَةِ) (ال) لِلْمَعْنَى الدُّخْرِي.

• قود: (لَا لِأَنَّهُ) أَيِ التَّبْيِذِ. • قود: (الحديث) وَلَقَطَهُ عَلَى مَا فِي عَمِيرَةٍ «لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَشَارِبِيهَا وَمُسَاقِيَهَا وَبَائِعِيهَا وَمُنْتَاعَهَا وَعَاصِرِيهَا وَمُعْتَصِرِيهَا وَحَامِلِيهَا وَالْمُخْمُولَةَ إِلَيْهِ وَآكِلَ ثَمَرِهَا» أَعْرَ ش.

• قود: (الدَّالُّ) صِفَةً لِلْغَنِ الْخُ. • قود: (وَلِإِعَانَةِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى مَعْصِيَةِ اهْ كُرْدِي الصَّوَابُ عَلَى تَسْبِغِ الْخُ. • قود: (إِذَا شَكَّ فِي عَصْرِهِ لَهُ) أَيِ أَوْ تَوَهَّمَهُ اهْ مُنْفِي. • قود: (وَمِثْلُ ذَلِكَ الْخُ) وَمِثْلُ ذَلِكَ

• قول (سَمْنَس): (لِإِعَايِرِ الْخَمْرِ) أَيِ وَلَوْ كَافِرًا لِحُرْمَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَإِنْ كُنَّا لَا تَتَعَرَّضُ لَهُ بِشَرْطِهِ وَهَلْ يَخْرُمُ بَيْعُ نَحْوِ الزَّبِيبِ لِخَفِيِّ تَتَّخِذُهُ مُسْكِرًا كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الْبَيَارَةِ أَوْ لَا لِأَنَّهُ يَتَّقَدُ جُلُّ التَّبْيِذِ بِشَرْطِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَنَتَجَةٌ الْأَوَّلُ نَظَرًا لِإِعْقَادِ الْبَايِعِ. • قود: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ رِبْطُ الْحُرْمَةِ الْخُ) أَيِ ذَلِكَ الرِّبْطَ يُشْعِرُ بَأَنَّ عِلَّةَ الْحُرْمَةِ الْعَصْرُ لِأَنَّ تَغْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالْمُشْتَقِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلَّتَهُ مَبْدَأُ الْإِشْتِقَاقِ فَلَا يُقَالُ إِنَّ كَلَامَهُ صَادِقٌ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَغْصِرُهُ خَمْرًا بَلْ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَغْصِرُهُ خَمْرًا. • قود: (لِإِنَّ عَصْرَهُ) أَيِ الْعَاصِرِ وَقَوْلُهُ: فَذَكَرَهُ أَيِ الْعَاصِرِ. • قود: (وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلُّ تَصَرُّفٍ يُفْضِي لِمَعْصِيَةِ الْخُ) وَمِثْلُ ذَلِكَ

كبيع مُحَذَّرٍ لِمَنْ يَظُنُّ أَكْلَهُ الْمُحَرَّمَ لَهُ وَأَمَرَ مِمَّنْ عَرِفَ بِالْفُجُورِ وَأَمَةً مِمَّنْ يَتَّخِذُهَا لِنَحْوِ غِنَاءِ مُحَرَّمٍ وَخَشَبٍ لِمَنْ يَتَّخِذُهُ آلَةً لَهُ وَتَوْبٍ حَرِيرٍ لِرَجُلٍ يَلْبِسُهُ فَإِنْ قُلْتُ: هُوَ هُنَا عَاجِزٌ عَنِ التَّسْلِيمِ شَرْعًا فَلِمَ صُحِّحَ الْبَيْعُ قُلْتُ: مَمْنُوعٌ لِأَنَّ الْعَجْزَ عَنْهُ لَيْسَ يَوْصَفُ لِإِزْمٍ فِي الْمَبِيعِ بَلْ فِي الْبَائِعِ خَارِجٌ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْمَبِيعِ وَشُرُوطُهُ وَبِهِ فَارَقَ الْبُطْلَانَ الْآتِي فِي التَّفْرِيقِ وَالشَّابِقِ فِي بَيْعِ السِّلَاحِ لِلْحَرَبِيِّ لِأَنَّهُ يَوْصَفُ فِي ذَاتِ الْمَبِيعِ مَوْجُودَ حَالَةِ الْبَيْعِ. فَإِنْ قُلْتُ: يُشْكَلُ عَلَيْهِ صِحَّةُ بَيْعِ السِّلَاحِ لِقَاطِعِ الطَّرِيقِ مَعَ وُجُودِ ذَلِكَ فِيهِ قُلْتُ: يُفْرَقُ بِأَنَّ وَصْفَ الْجَرَايَةِ الْمُفْتَضِي

إِطْعَامِ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ كَافِرًا مُكَلَّفًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَكَذَا يَتِمُّ طَعَامًا عَلِيمًا أَوْ ظَنُّ أَنَّهُ يَأْكُلُهُ نَهَارًا كَمَا أَقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّ كُلًّا مِنْ ذَلِكَ تَسَبَّبَ فِي الْمَغْصِيَةِ وَإِعَانَةٍ عَلَيْهَا بِنَاءً عَلَى تَكْلِيفِ الْكَفَّارِ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ وَهُوَ الرَّاجِحُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا ذُكِرَ وَإِذْنِهِ لَهُ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ أَنَّهُ يَغْتَقِدُ وَجُوبَ الصَّوْمِ عَلَيْهِ وَلَكِنَّهُ أَخْطَأَ فِي تَعْيِينِ مَحَلِّهِ وَلَا يَغْتَقِدُ حُرْمَةَ الْمَسْجِدِ وَلِهَذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَدْخُلَهُ وَيَنْكُثَ فِيهِ نِهَائَةً وَسَمَّ قَالَ ع ش وَمِثْلُ ذَلِكَ بَيْعُ الْوَرَقِ الْمُشْتَبِلِ عَلَى نَحْوِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَتَّخِذَهُ كَاعْدًا لِلدَّرَاهِمِ أَوْ يَجْعَلَهُ فِي الْأَقْبَاعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ امْتِنَاهَانِ م وَالْحُرْمَةُ ثَابِتَةٌ وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ لِنَحْوِ صَبِيٍّ وَلَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَرْغَبُ فِيهِ بِذَلِكَ غَيْرُ الْمُتَّخِذِ الْمَذْكُورِ م ر سَمَّ عَلَى الْمَنْتَهَجِ اه وَفِي الْبَحْتِ مِمَّنْ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَالْجَفْنِيِّ وَمِثْلُ ذَلِكَ الثَّرْوَلُ عَنْ وَظِيفَةٍ لِغَيْرِ أَهْلِهَا حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ يَفْرُقُ فِيهَا وَالْفَرَاغُ عَنْ نِظَارَةِ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَسْتَبْدِلُ بَعْضُ الرُّوقِفِ مِنْ غَيْرِ اسْتِيفَاءِ شُرُوطِ الْإِبْدَالِ اه. قَوْلُهُ: (كَتَبَ مُحَذَّرٌ الْخُ) أَيِ وَبِإِلَاحٍ مِنْ نَحْوِ بَاغٍ وَقَاطِعِ طَرِيقٍ اه نِهَائَةً قَالَ ع ش وَبِهِ بَيْعُ الذَّابَّةِ لِمَنْ يَكْلِفُهَا فَوْقَ طَاقَتِهَا اه. قَوْلُهُ: (مُحَذَّرٌ) أَيِ سَائِرِ اللَّعْلَلِ كَالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ اه كُرْدِي. قَوْلُهُ: (لِرَجُلٍ يَلْبِسُهُ) أَيِ بِلَا نَحْوِ ضَرُورَةٍ اه نِهَائَةً. قَوْلُهُ: (هُوَ هُنَا) أَيِ الْبَائِعِ فِي بَيْعِ نَحْوِ الرُّطْبِ الْخُ. قَوْلُهُ: (مَمْنُوعٌ) أَيِ الْعَجْزِ عَنِ التَّسْلِيمِ شَرْعًا. قَوْلُهُ: (بَلْ فِي الْبَائِعِ) يُتَأَمَّلُ فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ مَنْعُ الشَّرْعِ لَهُ مِنْ تَسْلِيمِهِ لَهُ يُصَيِّرُهُ عَاجِزًا وَهُوَ مَعْنَى انْتِفَاءِ قُدْرَةِ التَّسْلِيمِ شَرْعًا فَلَا يَظْهَرُ وَجْهُ قَوْلِهِ بَلْ فِي الْبَائِعِ الْخُ اه ع ش وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ أَنَّ مَوْرَدَ الْمَنْعِ الْعَجْزُ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ مَوْرَدَهُ اقْتِضَاءُ الْعَجْزِ الْفَسَادَ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ وَالْفَرْقُ الْآتِي وَبِهِ يَتَدَفَّعُ أَيْضًا مَا فِي سَمِّ مِمَّا نَصَّهُ قَوْلُهُ: خَارِجٌ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْخُ بِتَأْمُلِ الْعَجْزِ عَنْ تَسْلِيمِ الْمَغْصُوبِ وَقَوْلُهُ: فِي ذَاتِ الْمَبِيعِ يُتَأَمَّلُ اه. قَوْلُهُ: (يُشْكَلُ عَلَيْهِ) أَيِ التَّغْلِيلِ أَوْ الْفَرْقِ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ وَصْفَ الْجَرَايَةِ الْخُ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِوَصْفِ الْجَرَايَةِ الْمَعْنَى الْقَائِمِ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ التَّعَرُّضُ لَنَا فَيَمْلِكُهُ مَوْجُودَ حَالِ الْبَيْعِ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ أَوْ

إِطْعَامِ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ كَافِرًا مُكَلَّفًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَكَذَا يَتِمُّ طَعَامًا عَلِيمًا أَوْ ظَنُّ أَنَّهُ يَأْكُلُهُ نَهَارًا كَمَا أَقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّ ذَلِكَ إِعَانَةٌ عَلَى الْمَغْصِيَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ الْكَفَّارَ مُكَلَّفُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَإِذْنِهِ لَهُ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ أَنَّهُ يَغْتَقِدُ وَجُوبَ الصَّوْمِ عَلَيْهِ وَلَكِنَّهُ أَخْطَأَ فِي تَعْيِينِ مَحَلِّهِ وَلَا يَغْتَقِدُ حُرْمَةَ الْمَسْجِدِ. قَوْلُهُ: (خَارِجٌ عَمَّا يَتَعَلَّقُ) يُتَأَمَّلُ الْعَجْزُ عَنْ تَسْلِيمِ الْمَغْصُوبِ وَقَوْلُهُ: فِي ذَاتِ الْمَبِيعِ يُتَأَمَّلُ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ وَصْفَ الْجَرَايَةِ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ

لِتَقْوِيَتِهِمْ عَلَيْنَا بِهِ مَوْجُودَ حَالِ الْبَيْعِ بِخِلَافِ وَصْفِ قَطْعِهِ الطَّرِيقَ فَإِنَّهُ أَمْرٌ مُتَرَقَّبٌ وَلَا عِثْرَةَ بِمَا مَضَى مِنْهُ فَتَأْمُلُ ذَلِكَ كُلَّهُ لِتَنْدَفِيعِ عَنْكَ مَا لِلشُّبْكِيِّ وَغَيْرِهِ هُنَا وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ وَأَقْرَوُهُ فِيمَنْ حَمَلَتْ أَمْتُهَا عَلَى فِسَادٍ بِأَنَّهَا تُبَاعُ عَلَيْهَا قَهْرًا إِذَا تَعَيَّنَ الْبَيْعُ طَرِيقًا إِلَى خِلَاصِهَا كَمَا أَفْتَى الْقَاضِي فِيمَنْ يُكَلِّفُ قَتْلَهُ مَا لَا يُطِيقُ بِأَنَّهُ يُبَاعُ عَلَيْهِ تَخْلِيصًا لَهُ مِنَ الذُّلِّ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ تَخْلِيصُهُ إِلَّا بَبَيْعِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُهُمْ وَمَنِ الْمَنْهِي عَنْهُ أَيْضًا احْتِكَارُ الْقَوْتِ بِأَنْ يَشْتَرِيهِ

نَفْسُ التَّمْرِضِ لَنَا بِالْفِعْلِ فَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ حَالِ الْبَيْعِ انْتَهَى سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ قَدْ يُمْنَعُ قَوْلُهُ: فَمِثْلُهُ مَوْجُودَ حَالِ الْبَيْعِ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ فَإِنَّ الْجَرَابَةَ حُكْمٌ شَرْعِي يُسْتَدَامُ فِي صَاحِبِهِ حَتَّى يَلْتَزِمَ الْجَرَابَةُ أَوْ يُسَلِّمَ بِخِلَافِ قَطْعِ الطَّرِيقِ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْشَأْ عَنْهُ وَصْفٌ تَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْقَطْعِ وَقَتْلُهُ وَصَلْبُهُ وَنَحْوُهُمَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا صَدَرَ مِنْهُ أَوَّلًا اهـ ع ش. وَأَحْسَنُ مِنْهُ جَوَابُ السَّيِّدِ عَمَرَ بِمَا نَصَّهُ إِنَّمَا يَنْتَجِ التَّشْوِيبُ بَيْنَ الْحَرْبِيِّ وَقَاطِعِ الطَّرِيقِ إِذَا اعْتَرَفَ قَاطِعُ الطَّرِيقِ حَالِ الْبَيْعِ بِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى قَصْدِ قَطْعِ الطَّرِيقِ وَإِلَّا فَالْقَطْعُ عَلَيْهِ بِمَا سَبَقَ مِنْهُ إِسَاءَةٌ ظَنُّ بِمُسْلِمٍ وَإِنَّمَا الْحَرْبِيُّ فَالْجَرَابَةُ وَصْفٌ لَا زِمَ لَهُ حَتَّى يَخْذُلَ مَا يُرِيدُهَا اهـ.

• قَوْلُهُ: (فِيمَنْ الْخُ) أَيِ فِي أَمْرٍ أَوْ أَهْ كَرْدِي. • قَوْلُهُ: (تُبَاعُ عَلَيْهَا) وَالْبَائِعُ هُوَ الْحَاكِمُ اهـ ع ش.

• قَوْلُهُ: (وَمَنِ الْمَنْهِي عَنْهُ أَيْضًا) أَيِ نَهَى تَحْرِيمٌ مُعْنَى وَع ش. • قَوْلُهُ: (احْتِكَارُ الْقَوْتِ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَهُوَ أَيِ الْإِحْتِكَارِ إِمْسَاكُ مَا اشْتَرَاهُ فِي الْغَلَاءِ لَا الرُّخْصِ مِنَ الْأَقْوَابِ وَلَوْ تَمَرًا أَوْ زَبِييًا لَيَبِيعُهُ بِأَعْلَى مِنْهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ لَا لِيُمْسِكَه لِتَقْسِيهِ وَعِيَالِهِ أَوْ لَيَبِيعَهُ بِمِثْلِ ثَمَنِهِ أَوْ أَقْلَ وَلَا إِمْسَاكُ غَلَّةِ أَرْضِهِ وَالْأَوَّلَى بَيْعُ مَا فَوْقَ كِفَايَةِ سَنَةٍ لَهُ وَلِعِيَالِهِ فَإِنْ خَافَ جَائِحَةً فِي زَرْعِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ فَلَهُ إِمْسَاكُ كِفَايَتِهَا نَعَمْ إِنْ اشْتَدَّتْ

بَوْصِفِ الْجَرَابَةِ الْمَعْنَى الْقَائِمُ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ التَّمْرِضُ لَنَا فَمِثْلُهُ مَوْجُودَ حَالِ الْبَيْعِ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ أَوْ نَفْسِ التَّمْرِضِ لَنَا بِالْفِعْلِ فَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ حَالِ الْبَيْعِ. • قَوْلُهُ: (احْتِكَارُ الْقَوْتِ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَهُوَ أَيِ الْإِحْتِكَارِ إِمْسَاكُ مَا اشْتَرَاهُ فِي الْغَلَاءِ لَا الرُّخْصِ مِنَ الْأَقْوَابِ وَلَوْ تَمَرًا أَوْ زَبِييًا لَيَبِيعُهُ بِأَعْلَى مِنْهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ لَا لِيُمْسِكَه لِتَقْسِيهِ وَعِيَالِهِ أَوْ لَيَبِيعَهُ بِمِثْلِ ثَمَنِهِ أَوْ أَقْلَ وَلَا إِمْسَاكُ غَلَّةِ أَرْضِهِ وَالْأَوَّلَى بَيْعُ مَا فَوْقَ كِفَايَةِ سَنَةٍ لَهُ وَلِعِيَالِهِ فَإِنْ خَافَ جَائِحَةً فِي زَرْعِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ فَلَهُ إِمْسَاكُ كِفَايَتِهَا نَعَمْ إِنْ اشْتَدَّتْ ضَرُورَةُ النَّاسِ أَيِ إِلَى مَا عِنْدَهُ لَزِمَهُ بَيْعُهُ أَيِ مَا يَفْضُلُ عَنْ قَوْتِهِ وَقَوْتِ عِيَالِهِ سَنَةً فَإِنْ أَبَى أَجِيرَ اهـ وَقَوْلُهُ: وَلَا إِمْسَاكُ غَلَّةِ أَرْضِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَا يَحْرُمُ وَلَوْ بِقَصْدِ أَنْ يَبِيعَ ذَلِكَ وَقَتَّ الْغَلَاءِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الشَّيْخَانِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَمْسَكَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بَنِيَّةً أَنْ لَا يَبِيعَهُ وَقَتَّ حَاجَةَ النَّاسِ إِلَيْهِ مَعَ اسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الزَّوْيَانِيُّ اهـ وَقَوْلُهُ: وَالْأَوَّلَى بَيْعُ الْخُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَيُعْلَمُ مِنْ تَغْيِيرِهِم بِالْأَوَّلَى أَنَّهُ الْأَرْجَحُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ إِمْسَاكُ الْفَاضِلِ عَنْ كِفَايَةِ سَنَتِهِمْ اهـ وَقَوْلُهُ: نَعَمْ إِنْ اشْتَدَّتْ ضَرُورَةُ النَّاسِ الْخُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَبَحِثِ الْإِضْطِرَارِ أَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ لَمْ يَبْقَ لِلْمَالِكِ كِفَايَةُ سَنَةٍ فَكَلَامُهُمْ هُنَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ فَتَأْمُلُ ذَلِكَ وَاسْتَحْضِرْ مَا قَالُوهُ ثُمَّ مَعَ مَا قَالُوهُ هُنَا تَعْلَمُ أَنَّ الْحَقَّ مَا ذَكَرْتَهُ اهـ وَقَوْلُهُ: فَإِنْ أَبَى أَجِيرَ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ عِنْدَهُ طَعَامٌ وَاضْطَرَّ النَّاسُ

وقت الغلاء والعيرة فيه بالفرف ليبينه بأكثر من ثمانية للتضييق حيثيذ.....

ضرورة الناس أي إلى ما عنده لزومه يئمه أي ما فضل عن قوته وقوت عياله سنة فإن أبي أجبر اه وقوله: ولا إنساك غلة أرضه قال في شرحه فلا يخرم ولو بقصد أن يبيع ذلك وقت الغلاء كما عبر به الشيخان بخلاف ما لو أمسك شيئاً من ذلك بنية أن لا يبيعه وقت حاجة الناس مع استغنائه عنه فإنه يخرم عليه كما صرح به الزويني اه وقوله: والأولى بيع الخ قال في شرحه وتعلم من تغييرهم بالأولى أن الأرجح من وجهين أنه لا يكره إنساك الفاضل عن كفاية سنتهم اه وقوله: نعم إن اشتدت ضرورة الناس إلخ قال في شرحه وسيتعلم مما يأتي في منحة الاضطراب أنه إذا تحقق لم يتق للمالك كفاية سنة فكلامهم هنا فيما إذا لم يتحقق فتأمل ذلك واستخضر ما قالوه ثم مع ما قالوه هنا تعلم أن الحق ما ذكرته اه وقوله: فإن أبي أجبر قال في شرحه قال الأزرعي أجمع العلماء على أن من عنده طعام واضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره أنه يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم ويمتن نقل الإجماع التوي وسيتعلم مما يأتي في منحة الاضطراب إلى آخر ما تقدم اه.

(تنبيه): لو اشتراه في وقت الغلاء لبيعه ببلد آخر سبغها أغلى يتبني أن لا يكون من الاحتكار المحرم لأن سبغ البلد الآخر أغلى غلوه متحقق في الحال فلم يمسكه ليحصل الغلو لوجوده في الحال والتأخير إنما هو من ضرورة النقل إليه فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرايه بأغلى وقد قال في شرح العباب بخلاف ما لا إنساك فيه كأن يشتريه وقت الغلاء طالبا لربحه من غير إنساك فلا يخرم كما صرح به المازدي وغيره اه وهل يختلف القوت باختلاف عادة البلاد حتى لا يخرم احتكار الذرة في بلد لا يفتاتونها اه سم وقوله: يتبني أن لا يكون من الاحتكار إلخ ولعله أخذ مما قدمه عن شرح العباب فيما إذا لم يتحقق اضطراب أهل البلد المنقول عنه ولا فيكون منه إذا لم يتحقق اضطراب أهل البلد المنقول إليه أيضا ويحتج لمطلقا ويظهر أن نقل الثمود عند تحقق الاضطراب في المعاملة إليها كقتل الأقوات عند تحققه وقوله: وهل يختلف القوت إلخ وظاهر التعليل بالتضييق أنه كذلك. ه فوه: (لبيعه بأكثر) أي لبيعه وبعد ذلك بأكثر وعلم مما تقرر اختصاص تحريم الاحتكار بالأقوات ولو تفرأ أو زيبا فلا

إليه ولم يجدوا غيره أنه يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم ويمتن نقل الإجماع التوي وسيتعلم مما يأتي في منحة الاضطراب إلخ ما تقدم اه.

(تنبيه): لو اشتراه في وقت الغلاء لبيعه ببلد آخر سبغها أغلى يتبني أن لا يكون من الاحتكار المحرم لأن سبغ البلد الآخر أغلى غلوه متحقق في الحال فلم يمسكه ليحصل الغلو لوجوده في الحال والتأخير إنما هو من ضرورة النقل إليه فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرايه بأغلى وقد قال في شرح العباب بخلاف ما لا إنساك فيه كأن يشتريه وقت الغلاء طالبا لربحه من غير إنساك فلا يخرم كما صرح به المازدي وغيره اه وفي العباب والحق الغزالي بالقوت كل ما يمين عليه كاللحم والفواكه اه وهل يختلف القوت باختلاف عادة البلد حتى لا يخرم احتكار الذرة في بلد لا يفتاتونها.

ومتى اختل شرط من ذلك فلا إثم وتسمير الإمام أو نائبه كالقاضي في قوت أو غيره ومع ذلك يُعزَّرُ مخالِفُه خَشْيَةً من شَقِّ العصا ولا يُنافيه قولهم تجب طاعة الإمام فيما يأمر به ما لم يكن إثمًا لأنَّ المراد كما هو ظاهر الإثم بالنسبة للفاعل لا للأمر والمأمور هنا غير إثم فخرمت المخالفة فيه نعم الذي يظهر أنَّ محل هذه الحرمة بالنسبة لِمَنْ تظاهر به دون مَنْ أخفاه وعلى القاضي حيث لم يعتد تولية الجسبة لغيره لخروجها عن ولايته حيثيذ إلا إن اعتيد مع ذلك بقاء نظر القاضي على الجسبة ومثولها كما هو ظاهر في زمن الضرورة جبر من عثده زائد على كفاية ثبوته سنة على بيع الزائد.

(ويحرم) على مَنْ ملك آدمية وَلَدَهَا (التفريق بين الأم) وإن رضيت أو كانت كافرة أو مجنونة أو أبقة على الأوجه نعم إن أيس من عودها أو إفاقتها.....

يَعْمُ جَمِيعُ الْأَطْعِمَةِ نِهَائَةً وَمُعْنِي قَالَ ع ش قوله : م ر بَعْدَ ذَلِكَ أَي بَعْدَ زَمَنِ يَبْعُدُ عُرْفًا أَنَّهُ مُدْجِرٌ وَقَوْلُهُ : بِالْأَقْوَابِ وَكَذَا مَا يُخْتِاجُ إِلَيْهِ فِيهَا كَالْأَذْمِ وَالْفَوَاكِهَ عَابَتْ أَنْتَهَى سَمَ وَخَرَجَ بِالْأَقْوَابِ الْاِمْتِنَاعُ فَلَا يَحْرُمُ احْتِكَارُهَا مَا لَمْ تَدْعُ إِلَيْهَا ضَرُورَةً اهـ . ة فَوَدُ : (وَمَتَى اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ) أَي بَانَ أَمْسَكَ مَا اشْتَرَاهُ وَقَتَّ الرُّخْصِ أَوْ غَلَّةَ ضَبْعَتِهِ أَوْ بَانَ اشْتَرَاهُ فِي وَقْتِ الْغَلَاءِ لِتَفْسِيهِ وَعِيَالِهِ أَوْ لِيَبْعَهُ بِمِثْلِ مَا اشْتَرَاهُ أَوْ أَقَلَّ مُعْنِي وَكُرْدِي . ة فَوَدُ : (وَتَسْمِيرُ الْإِمَامِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ احْتِكَارُ الْقَوْتِ عِبَارَةً الْمُعْنِي وَيَحْرُمُ التَّسْمِيرُ وَلَوْ فِي وَقْتِ الْغَلَاءِ بَانَ بِأَمْرِ الْوَالِي السَّوْقَةِ بَانَ لَا يَبِيعُوا اِمْتِنَعَتْهُمْ إِلَّا بِكَذَا لِلتَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ فِي أُمُورِهِمْ اهـ .

ة فَوَدُ : (وَمَعَ ذَلِكَ) أَي مَعَ حُرْمَةِ التَّسْمِيرِ (يُعَزَّرُ الْخُ) وَيَصِحُّ الْبَيْعُ إِذَا الْحَبِيرُ عَلَى شَخْصٍ فِي مِلْكٍ نَفْسِهِ غَيْرَ مَعْرُودٍ نِهَائَةً وَمُعْنِي قَالَ ع ش قوله : م ر وَيَصِحُّ أَي وَيَجُوزُ اهـ . ة فَوَدُ : (مِنْ شَقِّ الْعَصَا) أَي اخْتِلَالِ النِّظَامِ . ة فَوَدُ : (وَعَلَى الْقَاضِي الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ جَبَرِ الْخُ اهـ كُرْدِي . ة فَوَدُ : (فِي زَمَنِ الضَّرُورَةِ الْخُ) أَي وَيَجِبُ عَلَى الْقَاضِي الْخُ فِي زَمَنِ الضَّرُورَةِ جَبَرِ الْخُ . ة فَوَدُ : (عَلَى بَيْعِ الزَّائِدِ) أَي عَلَى كِفَايَةِ السَّنَةِ وَمَحَلُّهُ مَا لَمْ يَتَحَقَّقِ الْإِضْرَارُ وَالْأَلَمْ يَبْقَ لَهُ كِفَايَةُ سَنَةٍ كَمَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَانْظُرْ مَا يَفْقَدُ الْمُدَّةَ الَّتِي يَتَرَكُّ لَهُ مَا يَكْفِيهِ فِيهَا اهـ ع ش وَلَا يَبْعُدُ ضَبْطُهَا بِمَا لَا يُزْجَى تَبَسُّرُ حُصُولِ الْكِفَايَةِ فِيهِ .

ة فَوَدُ : (عَلَى مَنْ مَلَكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَى مُقَابِلِهِ فِي النِّهَائَةِ وَالْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمُتَنِ .

ة فَوَدُ (سَبِي) (التَّفْرِيقُ) وَيَكُونُ كَبِيرَةً أَنْتَهَى حَجٍّ فِي الزَّوَاجِرِ اهـ ع ش . ة فَوَدُ : (أَوْ كَانَتْ كَافِرَةً) يُسْتَقْنَى مِنْهُ مَا يَأْتِي لِلضَّرُورَةِ اهـ سَيِّدٌ عَمَرُ . ة فَوَدُ : (أَوْ مَجْنُونَةً) أَي لَهَا شُعُورٌ تَنْصَرُّ مَعَهُ بِالتَّفْرِيقِ اهـ نِهَائَةً .

ة فَوَدُ : (عَلَى الْأَوْجِهِ) أَي فِي الْآبِقَةِ . ة فَوَدُ : (نَعَمْ إِنْ أَيْسَ مِنْ عَوْدِهَا الْخُ) يَتَّبِعِي بِفَرْضِ اعْتِمَادِهِ تَبَيُّنُ الْبُطْلَانِ إِذَا عَادَتْ ة فَوَدُ : (أَوْ إِفَاقَتِهَا) يَتَّبِعِي إِذَا أَفَاقَتْ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ نَظِيرٌ مَا تَقَرَّرَ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي الْإِعَابِ

ة فَوَدُ : (عَلَى بَيْعِ الزَّائِدِ) أَي عَلَى كِفَايَةِ السَّنَةِ وَمَحَلُّهُ مَا لَمْ يَتَحَقَّقِ الْإِضْطِرَارُ وَالْأَلَمْ يَبْقَ لَهُ كِفَايَةُ سَنَةٍ كَمَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ .

ة فَوَدُ (وَيَحْرُمُ التَّفْرِيقُ) انْظُرْ لَوْ اشْتَرَى أُمَةً وَلَدَهَا ثُمَّ أَوْلَدَهَا وَلَرِمَهُ دَيْنٌ فَهَلْ يَجُوزُ أَوْ يَجِبُ

احْتِمَلُ جُلَّ التَّفْرِيقِ حَيْثُ يُذِ (والوَلَدُ) بِنَحْوِ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ قَرْضٍ أَوْ قِسْمَةٍ إجماعًا وَصَحَّ خَبَرُ مَنْ
فَرَّقَ بَيْنَ الْوَلَدَةِ وَوَلَدِهَا فَوْقَ اللَّهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَجَبَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ «مَلْعُونٌ مَنْ
فَرَّقَ بَيْنَ الْوَلَدَةِ وَوَلَدِهَا» وَبِحُجُوزِ التَّفْرِيقِ إِنْ اخْتَلَفَ الْمَالِكُ أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا حُرًّا أَوْ بِنَحْوِ عِثْقٍ
وَمَنْ يَبْعُهُ لِمَنْ يُحْكَمُ بِعَقْبِهِ عَلَيْهِ لَا بِشَرَطِ عِثْقِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ وَيُؤَيِّدُهُ مَا
مَرَّ مِنْ غَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ بِشَرَطِ عِثْقِهِ وَوَصِيَّةِ فَلَقُلَّ الْمَوْتِ لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ التَّمْيِيزِ
وَبَيْعِ جُزْءٍ مِنْهَا لِأَخَرٍ.....

وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ فَرَّقَ بَيْنَهُ بَيْعٌ فَأَفَاقَتْ عَلَى خِلَافٍ مَا ظَلَمْتَاهُ بَانَ بَطْلَانُ الْبَيْعِ وَنَحْوُهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي
عَنِ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي الْوَصِيَّةِ لَكِنْ سَيَأْتِي رَدُّ ذَلِكَ وَهَذَا مِثْلُهُ إِلَّا أَنْ يَفَرَّقَ أَحَدُ سَيِّدٍ عَمْرٍ.
قوله: (احْتَمَلُ جُلَّ الْخُ) اعْتَمَدَهُ ع ش.

قوله (وَالْوَلَدُ) أَيُّ لَوْ مِنْ مُسْتَوَلَدَةٍ حَدَّثَ قَبْلَ اسْتِيلَادِهَا كَمَا شَجَلَهُ كَلَامُهُمْ أَهْ نِهَائِيَّةٌ قَالَ ع ش
قوله: م ر حَدَّثَ الْخُ ظَاهِرُهُ وَإِنْ رَكِبَتْ الدُّيُونُ السَّيِّدُ قَالَ سَم وَتَحْتَمِلُ خِلَافَهُ قِيَاغُ الْفَرْعِ لِحَقِّ الْفُرْمَاءِ
وَيَكُونُ ذَلِكَ غُذْرًا فِي التَّفْرِيقِ أَهْ وَالْأَقْرَبُ الْحُزْمَةُ وَنَقَلَ عَنِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ بِالذَّرْسِ فِي حَوَاشِي شَرْحِ
الرُّوْضِ مَا يَصْرُحُ بِمَا قَالَ أَهْ. قوله: (بِنَحْوِ بَيْعِ الْخُ) أَيُّ لَوْ مِنْ نَفْسِهِ لِطِفْلِهِ مِثْلًا كَمَا شَجَلَهُ كَلَامُهُ أَهْ
نِهَائِيَّةٌ. قوله: (أَوْ قِسْمَةٍ) أَيُّ لَوْ إِفْرَازًا بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا أَهْ ع ش وَرَدَّ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّهُ وَمَقْلُومٌ أَنَّهُمَا أَيُّ
الْقِسْمَةِ لَا تَكُونُ هُنَا إِلَّا بَيْعًا وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ أَهْ. قوله: (وَصَحَّ خَبَرُ الْخُ) فَهُوَ مُسْتَنَدٌ
الْإِجْمَاعِ أَهْ رَشِيدِيٌّ. قوله: (أَوْ بِنَحْوِ عِثْقٍ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ اخْتَلَفَ الْخُ أَهْ كَرَدِّيٌّ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي
وَخَرَجَ بِمَا ذَكَرَ مَا لَوْ كَانَ لِمَالِكَيْنِ فَيَجُوزُ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مِلْكِهِ وَمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا حُرًّا فَاتَّه
يَجُوزُ لِمَالِكِ الرَّقِيقِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ وَمَا إِذَا فَرَّقَ بَيْنَهُ أَوْ وَقَبِ أَوْ وَصِيَّةً لِأَنَّ الْمُغْنِيَّ مُحْسِنٌ وَكَذَا الْوَاقِفُ
وَالْوَصِيَّةُ لَا تَقْتَضِي التَّفْرِيقَ بِوَضْعِهَا أَهْ. قوله: (وَمِنْهُ) أَيُّ الْعِثْقِ الْمَجُوزُ لِلتَّفْرِيقِ. قوله: (بَيْنَهُ لِمَنْ
يُحْكَمُ بِعَقْبِهِ عَلَيْهِ) وَيَتَّبِعِي أَنْ هِبَتَهُ لِمَنْ يَتَّقَى عَلَيْهِ كَذَلِكَ أَهْ سَم. قوله: (لِمَنْ يُحْكَمُ بِعَقْبِهِ الْخُ) يَشْمَلُ مَا
لَوْ بَاعَهُ لِمَنْ أَقْرَبَ بِحُرِّيَّتِهِ أَوْ شَهِدَ بِهَا وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ أَهْ ع ش. قوله: (لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ) أَيُّ الْعِثْقِ.

قوله: (وَوَصِيَّةٍ وَقَوْلُهُ: وَبَيْعِ جُزْءٍ) عَطَفَانِ عَلَى نَحْوِ عِثْقٍ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَى إِنْ اخْتَلَفَ أَهْ.
قوله: (فَلَقُلَّ الْمَوْتِ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْمَوْصِي قَبْلَ التَّمْيِيزِ تَبَيَّنَ بَطْلَانُهَا وَلَا بَعْدَ فِيهِ أَهْ نِهَائِيَّةٌ
وَسَمَّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر تَبَيَّنَ بَطْلَانُهَا أَيُّ لَوْ قَبِلَ الْمَوْصَى لَهُ الْوَصِيَّةَ وَقَضَيْتُهُ الْبَطْلَانُ وَإِنْ أَرَادَ
الْمَوْصَى لَهُ تَأْخِيرَ الْقَبُولِ إِلَى تَمْيِيزِ الْوَلَدِ وَفِي بَعْضِ الْهَوَاشِ خِلَافُهُ وَالْأَقْرَبُ الْقَضِيَّةُ أَهْ وَاعْتَمَدَ

بَيْعَ الْوَلَدِ لِلدِّينِ وَإِنْ لَزِمَ التَّفْرِيقُ فَيَكُونُ مُسْتَتَيًّا أَوْ يَمْتَنِعُ لَافْتِنَاعِ التَّفْرِيقِ وَيَكُونُ بِمَثَرَةِ الْمُغْنِيٍّ أَوْ مَنْ لَهُ
ذَيْنِ مُؤَجَّلٍ يَنْتَظِرُ حُلُولَهُ لَوْ فَاءَ الدِّينِ فِيهِ نَظَرٌ.

قوله: (فَلَقُلَّ الْمَوْتِ لَا يَقَعُ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْمَوْصِي قَبْلَ التَّمْيِيزِ تَبَيَّنَ بَطْلَانُهَا وَلَا بَعْدَ
فِيهِ م ر.

إِنْ اتَّخَذَ إِذْ لَا تَفْرِيقَ فِي بَعْضِ الْأَزْمِنَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اخْتَلَفَ زُبْعٌ وَتَلَّتْ لَا يَفْسُخُ بِنَحْوِ إِقَالَةِ
وَرَدُّ بَقِيْبٍ عَلَى مَا نَقَلَاهُ وَأَقْرَأَهُ. وَعَلَى مُقَابِلِهِ الَّذِي انْتَصَرَ لَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ بَحْثَ جَمْعٍ أَنَّهُ يَجُوزُ
التَّفْرِيقُ بِالرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ لِلْفَرَعِ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ لَهُ بِخِلَافِهِ فِي الرُّجُوعِ فِي الْقَرْضِ وَاللَّقْطَةِ وَكَالْأَمِّ
عِنْدَ عَدَمِهَا الْآبُ وَالْجَدُّ لِأَمِّ أَوْ أَبٍ وَإِنْ عَلَيَا لَا الْجَدُّ لِلْأَمِّ كَسَائِرِ الْمَحَارِمِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ
جَمْعٌ وَالْأَوْجَهُ قَوْلُ الْمُتَوَلِّي أَنَّهُ كَالْجَدِّ لِلْأَبِ لِعَدَمِهِمْ لَهُ مِنْ الْأَصُولِ فِي الْإِعْفَافِ وَالْإِنْفَاقِ

الْمُغْنِي عَدَمَ الْبُطْلَانِ خَيْثُ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُوصِي لَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّمْيِزِ لَمْ تَبْطُلِ
الرَّوْصَةُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَهُ الْقَبُولُ حَيْثُ أَهْ وَتَقَدَّمَ عَنِ السَّيِّدِ عَمَرَ عَنِ الْإِيْمَابِ مَا يُوَافِقُهُ. ٥ فَوَدَّ: (إِنْ اتَّخَذَ)
أَيِ الْجُزْءِ. ٥ فَوَدَّ: (إِذْ لَا تَفْرِيقَ الْخ) أَيِ بِالْمُهَابَاةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ أَهْ رَشِيدِي. ٥ فَوَدَّ: (لَا يَفْسُخُ) أَيِ لَا
يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بِفَسْخِ أَهْ سَم. ٥ فَوَدَّ: (عَلَى مَا نَقَلَاهُ الْخ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (بَحْثُ جَمْعٍ
الْخ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي خَيْثُ قَالَا وَالْمُتَّجِهَ كَمَا قَالَه الْأَفْرَعِيُّ مَنَعَ التَّفْرِيقَ بِرُجُوعِ الْمُقْرِضِ وَمَالِكِ
الْلَّقْطَةِ دُونَ الْأَصْلِ الْوَاحِبِ لِأَنَّ الْحَقَّ فِي الْقَرْضِ وَالْلَّقْطَةِ ثَابِتٌ فِي الذَّمَّةِ وَإِذَا تَعَدَّرَ الرُّجُوعُ فِي الْعَيْنِ
رَجَعَ فِي غَيْرِهَا بِخِلَافِهِ فِي الْهَبَةِ فَإِنَّا لَوْ مَنَعْنَاهُ فِيهَا الرُّجُوعَ لَمْ يَرْجِعِ الْوَاحِبُ بِشَيْءٍ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م
ر دُونَ الْأَصْلِ أَيِ قَلَّ الرُّجُوعُ فِي الْأَمِّ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ وَهَبَ الْأَمَّ حَائِلًا ثُمَّ حَبِلَتْ فِي يَدِهِ وَاتَتْ بِوَلَدٍ
فَالْوَاحِبُ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْوَلَدِ وَأَمَّا لَوْ وَهَبَهَا لَهُ مَعًا فَلَا يَجُوزُ لَهُ الرُّجُوعُ فِي أَحَدِهِمَا لِعَدَمِ تَأْتِي الْعِلَّةِ فِيهِ
وَيَدُلُّ عَلَى التَّصْوِيرِ بِمَا ذَكَرَ قَوْلُ سَم عَلَى مَنَهِجِ نَقْلًا عَنْ م ر وَخَيْثُ لَمْ يَخْصُلْ لَهُ حَقُّهُ إِلَّا بِالتَّفْرِيقِ
كَرُّجُوعِ الْوَاحِبِ جَازًا لِأَنَّهُ لَوْ مَنَعَ مِنَ الرُّجُوعِ لَمْ يَخْصُلْ لَهُ شَيْءٌ انْتَهَى وَخَيْثُ حُجِّلَ عَلَى مَا ذَكَرَ لَا يَرُدُّ
قَوْلُ سَم عَلَى حَقِّ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ لِلرُّجُوعِ فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ لِمَتَّكِنِهِ مِنَ الرُّجُوعِ فِيهِمَا أَهْ
لِأَنَّ ذَاكَ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا وَهَبَهَا مَعًا ثُمَّ أَرَادَ الرُّجُوعَ فِي أَحَدِهِمَا وَأَمَّا عَلَى مَا ذَكَرَ مِنَ التَّصْوِيرِ فَلَيْسَ الرُّجُوعُ
فِيهِ إِلَّا فِي الْأَمِّ أَهْ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ فِي الرُّجُوعِ) أَيِ لَا يَجُوزُ أَهْ سَم. ٥ فَوَدَّ: (فِي الرُّجُوعِ) أَيِ
بِالرُّجُوعِ. ٥ فَوَدَّ: (وَكَالْأَمِّ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَالْأَوْجَهُ إِلَى إِذَا اجْتَمَعَ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَفِي
قَوْلِهِ فِي النَّهَايَةِ. ٥ فَوَدَّ: (الْآبُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِنْ عَلَا. ٥ وَفَوَدَّ: (وَالْجَدُّ) قَالَ فِيهِ وَإِنْ عَلَتْ
وَلِهَذَا قَالَ الشَّارِحُ وَإِنْ عَلَيَا لَوْ وَجَدَ أَبٌ وَجَدَ فَهَلْ يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَدِهِمَا لَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا أَوْ
الْعَبْرَةَ بِالْآبِ فَيَمْتَنِعُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآبِ وَلَوْ مَعَ الْجَدِّ انْتَهَى سَم عَلَى حَقِّهِ وَقَوْلُهُ: وَبَيْنَ أَحَدِهِمَا هَذَا
هُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّهُ دَفَاعُ ضَرَرِهِ بِبَقَائِهِ مَعَ كُلِّ مِنْهُمَا أَهْ ع ش.

٥ فَوَدَّ: (لَا يَفْسُخُ الْخ) أَيِ لَا يَجُوزُ. ٥ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ لَهُ) قَدْ يُقَالُ لَا ضَرُورَةَ إِلَى الرُّجُوعِ فِي أَحَدِهِمَا
دُونَ الْآخَرِ. ٥ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ فِي الرُّجُوعِ) أَيِ لَا يَجُوزُ. ٥ فَوَدَّ: (الْآبُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِنْ عَلَا
وَقَوْلُهُ: وَالْجَدُّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِنْ عَلَتْ وَلِهَذَا قَالَ الشَّارِحُ وَإِنْ عَلَيَا لَوْ وَجَدَ أَبٌ وَجَدَ فَهَلْ
يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَدِهِمَا لَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا أَوْ الْعَبْرَةَ بِالْآبِ فَيَمْتَنِعُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآبِ وَلَوْ مَعَ
الْجَدِّ.

والمعنى وغيرها وإذا اجتمع أب وأم حرم بينه وبينها وخل بينه وبينه أو أب وجدّة فهما سواء فيباع مع أبيهما كان ولا يجوز التفريق بينه وبينهما وقد يجوز التفريق للضرورة كأن ملك كافراً صغيراً وأبوه فأسلم الأب فإنه يبيعه ويأعان ذونها وإن مات الأب بيع وحده وبحث الأذرع أنه لو سبى مسلم طفلاً فبيعه ثم ملك أمه الكافرة جاز له بيع أحدهما فقط مردود بأنه لا ضرورة هنا للبيع بخلافه في الأولى وتستبرأ حرمة التفريق (حتى يُعَيَّن) الولد بأن يصير بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده ولا يُقدَّر بسنٍ لاستغنائه حينئذٍ عن التقهيد والحضانية ويُفَرَّق بين هذا والأمر بالصلاة فإنه لا يُعْتَبَر فيه التمييز قبل السبع بأن ذاك فيه نوع تكليف وعقوبة فاحتيط له. (وفي قول حتى يبلغ) لخبر فيه ولنقص تمييزه قبل البلوغ ومن ثم حل التقاطه ويُجاب بأن الخبر ضعيف وبمنع تأثير ذلك النقص هنا وحل التقاطه ليس لذلك كما يُعلم مما يأتي ويكره ولو بعد البلوغ خروجاً من خلاف أحمد ولا يرد على المشي منع التفريق في المجنون وإن بلغ لأنه يفهم من قوله حتى يُعَيَّن ولا يُعَارِضُه ما بعده خلافاً لمن زعمه لأنه لا مانع من ذكر شيئين وحكاية قول في أحدهما ومحرم التفريق أيضاً بالسفر وبين

• فود: (ويبينه) أي الأب. • فود: (وجدته) أي ولو من الأم اه نهاية. • فود: (بأنه لا ضرورة إلخ) أي فالأصحاب لم يفرقوا في الأم بين المسلمة والكافرة سم ونهاية. • فود: (لاستغنائه حينئذٍ) أي حين إذ ميّز وإن لم يبلغ السبع اه ع ش. • فود: (لخبر) إلى قوله ويحرم في النهاية لإقوله خروجاً من خلاف أحمد. • فود: (ليس لذلك) أي لنقص تمييزه بل لعدم صحته تصرفه فاحتاج لمن يقوم بأمره اه ع ش. • فود: (مما يأتي) أي في باب الإلقاط اه نهاية. • فود: (ويكره) أي التفريق. • فود: (خروجاً من خلاف أحمد) عبارة النهاية والمعنى لما فيه من التشويش والعقد صحيح اه أي فيما لو ميّز أو بلغ ع ش. • فود: (ما بلغه) أي قوله: حتى يبلغ اه ع ش. • فود: (إذ لا مانع من ذكر شيئين إلخ) وهما هنا الصغير والمجنون يعني حكمهما فكأنه قال حتى يُعَيَّن كل من الصبي والمجنون وفي قول في الصبي حتى يبلغ اه رشدي. • فود: (أيضاً بالسفر إلخ) حق العبارة بالسفر أيضاً بينهما وبين زوجة إلخ. • فود: (بالسفر) أي مع الرق والمراد سفر يحصل معه تضرر ولا كتحو فرسخ لإحاجة قيتبي أن لا يمتنع ثم ما ذكر من حرمة التفريق بالسفر مع الرق على ما تقرّر مسلم وأما قوله: وبين زوجة حرة إلخ يمتنع ثم ما ذكر من حرمة التفريق بالسفر مع الرق على ما تقرّر مسلم وأما قوله: وبين زوجة حرة إلخ أي بالسفر أيضاً فهو ممنوع.

• فود: (وإن مات الأب بيع وحده) عبارة شرح الروض قال الشيخ نجّم الدين البالي ويتبعني لو مات الأب أن يباع الولد للضرورة اه. • فود: (بأنه لا ضرورة إلخ) أي فالأصحاب لم يفرقوا في الأم بين المسلمة والكافرة. • فود: (ويحرم التفريق أيضاً بالسفر) أي مع الرق والمراد سفر يحصل معه تضرر ولا كتحو فرسخ لإحاجة قيتبي أن لا يمتنع ثم ما ذكره من حرمة التفريق بالسفر مع الرق على ما تقرّر مسلم وأما قوله: وبين زوجة حرة إلخ أي بالسفر أيضاً فهو ممنوع.

زوجة حرة، ولديها الغير المُمْتَر لا مُطْلَقَةٌ لإمكانِ صُحْبَتِها له كذا أطلَقَه الغزالي وأقره والذي يُتَّجِه أخذًا من كلامهم في الحضانة أن التفريق بالسفر أو غيره في المُطْلَقَةِ وغيرها متى أزال حقَّ حضانة بُنِيت لها حُرْمٌ وإلا كالسفر لِنَقْلِهِ فلا وأفهم فرضه الكلام فيما يُرجى تمييزه عَدَمُ حرمة بين البهائم ومحلّه في نحو ذَبْحِ الأُمِّ إن استغنى الولدُ عن لَبِنِها ويُكره حَبْثُها وإلا حُرْمٌ ولم يصحَّ البيعُ وإن لم يُؤْكَلْ كحَبْثِ صغيرٍ أمّا ذَبْحُهُ وهو مأْكُولٌ فيجُلُّ قطعًا كبيعِهِ لِغَرَضِ الذَّبْحِ ولو بأن يَظُنُّهُ مِنَ المُشْتَرِي كما هو ظاهرٌ ويبعُّ مُسْتَفْنٍ مكروه.....

أي بالسفر أيضًا فَمَمْنُوعٌ سم على حجّ اه ع ش. ه. فود: (لا مُطْلَقَةٌ إلخ) اعْتَمَدَه الْمُغْنِي. ه. فود: (كذا أطلقه إلخ) عبارة النهاية وأفتى الغزالي بامتناع التفريق بالمسافرة أي مع الرُقِّ وطَرَدَهُ ذلك في الزوجة. الحرة بخلاف الأمة ليس بظاهرٍ اه قال الرشيدِي قوله: م ر ليس بظاهرٍ يَحْتَمِلُ أنه راجعٌ إلى تفرقة الغزالي بين الحرة والأمة أي والظاهرُ أنَّهما سواءٌ في التفريق المذكور وهذا هو الذي جَرَمَ به شَيْخُنَا في الحاشية ويَحْتَمِلُ أنه راجعٌ لأصل الطرود اعْلَمَ أن هذا الذي نَقَلَهُ عَن الغزالي من التفرقة بين الحرة والأمة يُخَالِفُهُ ما في شرح الرُّوضِ عبارته والحقُّ الغزاليُّ التفريقُ بالسفرِ بالتفريقِ بالبيعِ وطَرَدَهُ في التفريقِ بين الزوجة ولديها وإن كانت حرة انتهت فَصْرِيحُ قَوْلِهِ وإن كانت حرة أن الحرة والأمة سواءٌ لكن عبارة كُلِّ من الشَّهابِ ابنِ حَجَرٍ والأذَرَعِي توافقُ ما نَقَلَهُ الشَّارِحُ اه وقال ع ش قوله: وأفتى الغزاليُّ مُعْتَمِدًا وقوله: بالمسافرة أي ولو لِغَيْرِ الثَّقَلِ وقوله: وطَرَدَهُ ذلك إلخ وكذا يَحْرُمُ أن يَتَرَكَ وَلَدَهُ مِن أَمَتِهِ وَيَذْفَعَهُ لِمُرْضِعَةٍ أُخْرَى سم على مَنَهِجٍ وَيَتَبَنَّى أن مَحَلَّ ذلك إذا تَرَتَّبَ عليه ضَرَرٌ لَهَا أو لِأَحَدِهِمَا اه ع ش.

ه. فود: (ولا إلخ) أي بأن لم يُزَلْ التفريقُ حقَّ الحضانة. ه. فود: (وأفهم) إلى قوله كَبَيْعِهِ لِغَرَضِ فِي النهاية والمُغْنِي. ه. فود: (ولم يصحَّ البيع) أي التَّصَرُّفُ اه نهاية. ه. فود: (كَبَيْعِهِ لِغَرَضِ الذَّبْحِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَسَمَّ عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ ولم يصحَّ التَّصَرُّفُ في حالة الحُرْمَةِ بِنَحْوِ البَيْعِ ولا يصحُّ القولُ بأن يَبِيعَهُ لِمَنْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ يَذْبَحُهُ كَذَبْنَاهُ لِأَنَّهُ مَتَى بَاعَ الولدُ قَبْلَ اسْتِفْنَائِهِ وَحَدَهُ أو الأُمُّ كَذَلِكَ تَعَيَّنَ الْبُطْلَانُ فَقَدْ لَا يَبْغُ الذَّبْحُ حَالًا أو أَصْلًا فَيُوجَدُ الْمَحْذُورُ وَشَرَطُ الذَّبْحِ عَلَيْهِ غَيْرُ صَحِيحٍ وَهُوَ أَوْلَى بِالْبُطْلَانِ لِمَا مَرَّ فِي عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ الولدِ دُونَ أُمِّهِ أو بِالْعَكْسِ قَبْلَ التَّمْيِيزِ بِشَرَطِ عَيْتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه قال ع ش قوله: م ر وشَرَطُ الذَّبْحِ إلخ هذا مَحَلُّهُ كما قال بعضهم ما لم يَغْتَرِفِ الْمُشْتَرِي أَنَّ الْبَائِعَ نَذَرَ ذَبْحَهُ وَإِلَّا فَيَصِحُّ وَيَكُونُ ذَلِكَ اقْتِدَاءً وَيَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي ذَبْحُهُ فَإِنْ امْتَنَعَ ذَبْحَهُ الْقَاضِي وَفَرَّقَهُ الذَّبْحُ عَلَى الْفُقَرَاءِ اه. ه. فود: (وبيع مُسْتَفْنٍ إلخ) هذا غيرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَيُكَرَّهُ حَبْثُها لِأَنَّ هَذَا فِي بَيْعِ الولدِ الْمُسْتَفْنِي

ه. فود: (كَبَيْعِهِ لِغَرَضِ الذَّبْحِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَأَخَّرُ ذَبْحُهُ أو لَا يَوْفِي الْمُشْتَرِي بِهِ فَلَا يَتَذَفَعُ الضَّرَرُ وَشَرَطُ ذَبْحِهِ فِي الْعَقْدِ مُفْسِدٌ وَهُوَ نَظِيرٌ مَا لَوْ بَاعَ الأُمُّ وَالْوَلَدُ حَيْثُ حَرَّمَ التَّفْرِيقُ بِشَرَطِ الْعَقْدِ وَقَدْ تَقَدَّمَ بُطْلَانُهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ فَالْوَجْهُ الْبُطْلَانُ هُنَا سَوَاءٌ شَرَطَ ذَبْحَهُ فِي الْعَقْدِ أو لَا كَمَا هُنَاكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. ه. فود: (وَيَبِيعُ مُسْتَفْنٍ مَكْرُوه) هذا غيرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَيُكَرَّهُ حَبْثُها لِأَنَّ هَذَا فِي بَيْعِ الولدِ

إلا يفرض الذبح (وإذا فرق بيع أو هبة) أو غيرهما مئاً مرّ تفصيله ومنه الوقف على الأوجه لأن الموقوف يشغله عن الآخر حق الموقوف عليه المستغرق لمنافيه فهو كالبيع (بطلا في الأظهر) لقدم القدرة على التسليم شرعاً وهو قبل سقيه اللبا باطل قطعاً وثنى الضمير مع العطف بأو لأنها بين ضدّين كما في ﴿قَالَهُ أَوَّلَ بَيْعًا﴾ (النساء: ١٢٥) فاندفع ما للإسنوي ومن تبعه هنا ثم رأيت الزركشي أجاب بذلك.

وذلك في ذبح أم الولد المستغني اه سم. فود: (إلا يفرض إلخ) فيه ما مرّ آتياً. فود: (وبينه) أي مئاً بمنع التفرّق به. فود: (على الأوجه) خلافاً للمعني كما مرّ وللنهاية عبارته والأوجه ما جزم به الشيخ في شرح منهجه من إلحاق الوقف بالعتي ولعله لم ينتظر إلى أن الموقوف عليه يشغله في استيفاء منفعته كما لو أجزّ رقيقه ثم فرق بينه وبين ولده بالإعتاق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر اه قال الزبيدي قوله: م ر بالإعتاق أي للذي أجزّه وقوله: ولا نظر لما يحصل إلخ قال الشهاب سم ولا يخفى ما فيه فإن استحقاق الموقوف عليه دائم بخلاف المستأجر اه.

فود (سني: بطلا) أي البيع والهبة أي وغيرهما مئاً مرّ. فود: (لقدم القدرة) إلى الفصل في النهاية الإقوله وإن كان ضعيفاً إلى وفي زمن إلخ. فود: (وثنى الضمير إلخ) عبارة المعني قوله: بطلا قال الإسنوي كان الأحسن إسقاط الألف منه فإن الأقصح في الضمير الواقع بعد أن يؤتى به مفرداً تقول إذا لقيت زيداً أو عمراً فأكبره وقال الولي العراقي والصواب حذف الألف انتهى والأولى ما قاله

المستغني وذلك في ذبح أم الولد المستغني.

فود (مستغني: وإذا فرق بين بيع أو هبة) قال في شرح الرّوض نعم إن كان المبيع ممن يَحْكَم بعينه على المشتري فالظاهر كما قال الأذعري وغيره عدم التحريم وصحة البيع لتحصيل مصلحة الحرية ولما مرّ من جواز التفرّق بالإعتاق اه ويتبعني أن هبته لمن يعتق عليه كذلك. فود: (وبينه الوقف على الأوجه) أي خلافاً لما في شرح المنهج فقد جزم فيه بإلحاق الوقف بالعتي قيل ولعله لم ينتظر إلى أن الموقوف عليه يشغله في استيفاء منفعته كما لو أجزّ رقيقه ثم فرق بينه وبين ولده بالإعتاق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر اه ولا يخفى ما فيه فإن استحقاق الموقوف عليه دائم بخلاف المستأجر.

فود: (وثنى الضمير مع العطف بأو إلخ) قال ابن هشام في قول الألفية وغيره بأفراد الهاء من قوله:

نَكِرَةً قَابِلُ أَنْ مُؤَنِّراً أَوْ وَايَعُ مَوْقِعُ مَا قَدْ ذَكِرَا

وغيره معرفة ما نصّه وأفراد الضمير على المعنى كما تُفْرَد الإشارة إذا قلت وغير ذلك ويشله قوله تعالى ﴿لَوْ أَنَّهُمْ تَأَنَّى الْأَرْضِ حَبِيبًا وَمَثَلَهُ مَثَلُ لَأَمْتَدَّوْا بِهِ﴾ (الهمد: ١٨) أي بذلك قال ولا يصح الجواب بأن أو تُفْرَد بعدها الضمير لأن ذلك في أو التي للشك ونحوها مئاً يكون الحكم فيها لأحد الأمرين لا التي للتويع لانها بمنزلة الواو اه وهو صريح في أن الأصل المطابقة بعد أو التي للتويع وأن الأفراد إنما هو على خلاف الأصل بالنظر للمعنى ولا شك أن أو هنا للتويع فلا غبار على عبارة المُصَنِّف أصلاً ولا

(ولا يصح بيع الغريبون) بفتح أوله وهو الأفصح ويضم فشكون ويقال له الغريبان بضم فسكون وهو مفعول وأصله التسليف والتقديم ثم استعمل فيما يقرب من ذلك كما أفاده قوله (بأن يشتري ويعطيه دراهم) وقد وقع الشرط في العقد أي أو زمن خياره كما هو قياس ما مر على أنه إنما أعطاهما (ليكون من الثمن إن رضي السلعة والا فهبه) بالنصب ويجوز الرفع للنهي عنه لكن إسناده غير متصل ولأن فيه شرطين مفيدين شرط الهبة وشرط رد المبيع بتقدير أن لا رضا قيل: كان ينبغي له ذكر هذا والتفريق في فصل ما يبطل ويجاب بأن في صنيعه هذا فائدة أي فائدة وهي الإشارة إلى أن التفريق لما اختلف في إنطاله وهذا لما لم يثبت في النهي عنه شيء كانا بمنزلة مغاير لما في الفصلين فأخرا لإفادة هذا الذي لو قدم لم ينتبه له على أن هذا قدم إجمالا في البيع والشرط.

الزكشي من أنه إنما نفي الضمير لأن أو للتوزيع فهو نظير قوله تعالى ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلَهُ أُولُو
بَيْتِهِ﴾ (النساء: ١٣٥) اهـ. أي: وما تقدم من أفصحية الأفراد إنما هو في أو التي للشك ونحوها مما يكون
الحكم فيها لأحد الأمرين لا التي للتوزيع كما هنا لأنها بمنزلة الواو فالأفصح فيها المطابقة وقد يفرّد
على خلاف الأصل سم. فود: (بفتح أوله إلخ) وبإبدال العين هزة مع الثلاث فية سث لغات اهـ.
مغني. فود: (وأصله إلخ) أي في اللغة اهـ مغني. فود: (فيما قرب) بيناء المضى للمفعول من
التعرب عبارة النهاية يقرب اهـ من القرب. فود: (كما أفادة) أي الاستعمال المذكور.

فوق (سني): (فراهم) أي مثلاً نهاية ومغني، أي: أو عرضاً وظاهر أن قوله: (يشتري) مثال أيضاً.
فود: (وقد وقع الشرط) أي الآتي أيضاً. فود: (قياس ما مر) أي في التثنية الذي قبيل قول المصنف
والأصح أن للبايع إلخ. فود: (على أنه إلخ) متعلق بقول المتن ويعطيه دراهم.

فوق (سني): (السلعة) السلعة بالكسر على وزن سيرة مشتركة بين الخراج والبضاعة وبالفتح على وزن
سجدة مختصة بالشجرة مضباح اهـ ع ش. فود: (النصب) أي فتكون هبة. فود: (ويجوز الرفع) أي
فهو هبة اهـ سم. فود: (رد المبيع) عبارة النهاية البيع اهـ بلا ميم قال ع ش أي العقد اهـ. فود: (أن لا
رضى) أي أن لا يرضى نهاية ومغني. فود: (قيل إلخ) وممن قال به المحلّي والمغني. فود: (ويجيب
إلخ) فيه ما فيه اهـ سم. فود: (مغاير) أي أمر مغاير. فود: (في الفضلين) أي فصل ما يبطل وفصل ما
لا يبطل. فود: (فأخرا) أي التفريق ويبيع الغريبون اهـ نهاية. فود: (الذي إلخ) عبارة النهاية ولو قدمها

يحتاج إلى جواب أصلاً ويجري ذلك في نظائرها كقوله الآتي في الإجارة ودابة أو شخص معين وقد
صرح في المغني نقلاً عن الأبدّي وقال: إنه الحق بوجوب المطابقة بعد أو التي للتوزيع ونقلنا عبارته
في باب الإجارة بإزاء عبارته المذكورة. فود: (بالنصب) أي ولا فتكون هبة. فود: (ويجوز الرفع)
أي ولا فهي هبة. فود: (ويجيب) فيه ما فيه.

(تنبيه) قد يجب البيع كما إذا تَعَيَّنَ لِمَالِ الْمُؤَلَّى أَوِ الْمُفْلِسِ أَوْ لِاضْطِرَارِ الْمُشْتَرِي وَالْمَالِ لِمَحْجُورٍ وَلَا فَاِلْوَاجِبُ مُطْلَقُ التَّمْلِيكِ وَقَدْ يَنْدُبُ كَالْبَيْعِ بِمُحَابَاةٍ أَيْ مَعَ الْعِلْمِ بِهَا فِيمَا يَظْهَرُ وَلَا لَمْ يَثْبُتْ وَعَلَيْهِ يُحْتَمَلُ خَيْرُ الْمُقْبُولِينَ لَا مَاجُوزٌ وَلَا مَحْمُودٌ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا فَإِنْ قُلْتُ: يُعْكِسُ حَتَّى نَذْبُ الْمُحَابَاةَ هُنَا عَلَى قَوْلِهِمْ يُسَرُّ لِمُشْتَرِي مَا يَتَعَلَّقُ بِعِبَادَةِ أَنْ لَا يُمَاسِكِسَ فِي ثَمَنِهِ قُلْتُ: لَا يُعْكِسُ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا هُنَا فِي مُحَابَاةِ الْبَائِعِ وَذَلِكَ فِي مُحَابَاةِ الْمُشْتَرِي عَلَى أَنَّ الَّذِي يُتَجَهُّ نَذْبُ الْمُحَابَاةِ لِلْمُشْتَرِي أَيْضًا مُطْلَقًا وَذِكْرُهُمْ ذَاكَ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْكَدِّيَّةِ لَا لِعَدَمِ النَّذْبِ فِي شِرَاءٍ مَا لِيُغَيِّرَ عِبَادَةَ بِمُحَابَاةٍ لِأَنَّ قِيَاسَ ذِكْرِهِمْ نَذْبَهَا لِلْبَائِعِ مُطْلَقًا نَذْبَهَا لِلْمُشْتَرِي كَذَلِكَ. فَإِنْ قُلْتُ: يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَيْثُذُ أَنَّهُ مُقْبُولٌ قُلْتُ: مَخْتَوَعٌ إِنَّمَا الْمُقْبُولُ مَنْ أُخِذَ مَالُهُ لِنَحْوِ تَغْلِيلِهِ أَوْ عَدَمِ قَصْدِ مَحْمُودٍ مِنْهُ فِي الْمُسَامَحَةِ بِدُونِ ثَمَنِ مِثْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ: يُنَافِي ذَلِكَ كُلُّهُ حَدِيثُ «مَا كَسَا الْبَاعَةَ فَإِنَّهُ لَا خِلَاقَ لَهُمْ» قُلْتُ هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَيَفْرَضُ حُسْنُهُ لِيُورِدَ طَرِيقُ لَهُ مِنْهَا «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ مَا كَسَا عَنْ دَرْهِمِكَ فَإِنَّ الْمُقْبُولَ لَا مَاجُوزٌ وَلَا مَحْمُودٌ» هُوَ لَا يُنَافِيهِ بَلْ يُحْتَمَلُ عَلَى مَنْ لَمْ يَقْصِدْ مُحَابَاةً لَهُ فَهَذَا يَنْبَغِي لَهُ مِمَّا كَسَتْهُمْ دُونَ مَنْ يَقْصِدُ ذَلِكَ لَكِنِ الْأَوْجَهُ أَنَّ قَصْدَ الْمُحَابَاةِ شُئًا مُطْلَقًا لَكِنْ كَوْنُهَا فِيمَا يُشْتَرَى لِلْعِبَادَةِ أَكْثَرُ وَفِي زَمَنِ نَحْوِ غَلَاءٍ وَقَدْ يُكْرَهُ كَبِيعِ الْعَيْنَةِ وَكُلُّ بَيْعٍ اخْتَلَفَ فِي جَلِّهِ كَالْحَيْلِ الْمُخْرَجَةِ

لَقَاتَ ذَلِكَ اهـ. قُود: (قَدْ يَجِبُ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(فَائِدَةٌ): الْبَيْعُ يُتَقَسِّمُ إِلَى الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ الْوَاجِبُ وَالْحَرَامُ وَالْمَنْدُوبُ وَالْمَكْرُوهُ وَالْمُبَاحُ فَالْوَاجِبُ كَبَيْعِ الرُّبَى مَالِ الْيَتِيمِ إِذَا تَعَيَّنَ بَيْعُهُ وَبَيْعُ الْقَاضِي مَالِ الْمُفْلِسِ بِشَرْطِهِ الْإِنْفُ اهـ. قُود: (لِمَالِ الْمُؤَلَّى) مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ الْبَيْعِ فِي تَعَيُّنٍ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ. قُود: (أَوْ لِاضْطِرَارِ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى لِمَالِ الْمُؤَلَّى. قُود: (وَالْمَالِ لِمَحْجُورٍ) جُمْلَةً حَالِيَةً. قُود: (وَالْإِنْفُ) أَيْ بَأَنَّ كَانَ الْمَالُ لِمُطْلَقٍ التَّصَرُّفِ.

قُود: (مُطْلَقُ التَّمْلِيكِ) فِي صِدْقِهِ بِالْإِبَاحَةِ الْكَافِيَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ حَصَلَ الْمِلْكُ بِالْوَضْعِ فِي الْفَمِ أَوْ غَيْرِهِ نَظَرُ اهـ. قُود: (كَالْبَيْعِ بِمُحَابَاةٍ) قَدْ يُقَالُ الْمَطْلُوبُ الْمُحَابَاةُ لَا نَفْسُ الْعَقْدِ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ كَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ مَطْلُوبَةٌ كَانَ مَطْلُوبًا اهـ. قُود: (وَعَلَيْهِ يُحْتَمَلُ) أَيْ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمُحَابَاةِ.

قُود: (هُنَا) أَيْ فِي تَقْسِيمِ الْبَيْعِ إِلَى الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ. قُود: (وَذَلِكَ) أَيْ قَوْلُهُمْ الْمَذْكُورُ.

قُود: (قَصْدُ مَحْمُودٍ) تَرْكِيبٌ وَضْعِي. قُود: (الْبَاعَةُ) جَنْعٌ بِائِعٍ مَقْعُولٌ مَا كَسَا بِصِغَةِ الْأَمْرِ.

قُود: (وَفِي زَمَنِ نَحْوِ الْغَلَاءِ) عَطَفَ عَلَى مُحَابَاةٍ فِي قَوْلِهِ كَالْبَيْعِ بِمُحَابَاةٍ. قُود: (كَبَيْعِ الْعَيْنَةِ) وَفِي حَوَاشِي الْجَامِعِ لِلْمُتَلَقِّمِي مَا نَصَّهُ الْعَيْنَةُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُثْمَلَةُ وَإِسْكَانِ التَّحْتِيَّةِ وَبِالْتَوْنِ هُوَ أَنْ يَبِيعَهُ عَيْنًا

قُود: (مُطْلَقُ التَّمْلِيكِ) فِي صِدْقِهِ بِالْإِبَاحَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ حَصَلَ الْمِلْكُ بِالْوَضْعِ فِي الْفَمِ أَوْ غَيْرِهِ نَظَرُ. قُود: (كَبَيْعِ الْعَيْنَةِ) قَالَ فِي الرُّؤْيِ وَهُوَ أَنْ يَبِيعَهُ عَيْنًا بِثَمَنِ كَثِيرٍ مُؤَجَّلٍ وَيُسَلِّمُهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا مِنْهُ أَيْ بِتَقْدِيرِ يَسِيرٍ لِيَبْقَى الْكَثِيرُ فِي ذِمَّتِهِ وَنَحْوُهُ اهـ.

عن الربا وكبيع دُور مكة والمصحف ولا يُكره شراؤه على المُعْتَمِدِ وكالبيع والشراء يُمْنُ أكثر ما له حرام ومخالفة الغزالي فيه في الإحياء شاذة كما في المجموع وكذا سائر مُعاملته ويلحق بذلك الشراء مثلاً من سوق غَلَبَ فيه اختلاط الحرام بغيره ولا حرمة ولا بطلان إلا إن تيقن في شيء بعينه موجبهما والحرام مر أكثر مثله والجائز ما بقي ولا يُنافي جوازُه غلّه من فروض الكفايات لأن فرض الكفاية جائز الترك بالنسبة للأفراد.

(فصل) في تفريق الصفة وتعددّه

وتفريقها إما في الابتداء أو في الدوام أو في الأحكام وقد ذكرها كذلك وضابط الأول أن يشتمل المقد على ما يصح بيعه وما لا يصح فإذا (باع) في صفقة واحدة (غلاً وخمراً) أو شاة وخنزيراً (أو) باع (عنبه وخمراً) أو باع عنبه (وعنبه غيره) أو باع (مشترياً بغيره) (أو) أي

بمَنْ كثير مؤجل وسلمه له ثم يشتريها منه بتقديس ليقى الكثير في ذمته أو يبيعه عينا بمَنْ يسير تقدي وسلمه له ثم يشتريها منه بمَنْ كثير مؤجل سواء قبض الثمن الأول أو لا انتهى امره ش .
 • فود: (والمُضْحَف) قيل ثمنه يُقابل الدفتين لأن كلام الله لا يُباع وقيل إنه بدل أجرة نسخة حكاهما الرافعي عن الصنبري اه مُغْنِي . • فود: (بمَنْ أكثر ما له إلخ) أي كالظلمة والمكاسين والمنجمين والذي يضرب بالشعير أو الرمل أو الحصى اه كُرْدِي . • فود: (بمَنْ أكثر ما له حرام) أي أو فيه حرام ولم يتحقق أن المأخوذ من الحرام ولا فحرام اه مُغْنِي . • فود: (ومخالفة الغزالي فيه إلخ) أي حيث قال بحرمة .
 • فود: (والحرام مر إلخ) الأنسب وقد يخرم أكثر ما ذكره المُصَنِّف في هذا الفصل والذي قبله وقد يُباح وهو ما بقي .

فصل: في تفريق الصفة

• فود: (في تفريق الصفة) إلى قوله وينجري في النهاية والمُغْنِي إلا قوله بخلاف عكبه إلى ويُستَرط . • فود: (أو في الأحكام) أي في اختلاف الأحكام مُغْنِي ونهاية . • فود: (كذلك) أي على هذا الترتيب . • فود: (وضابط الأول) أي التفريق في الابتداء .
 • قول (سني): (أو مشترياً) شامِلٌ لما إذا جهل قدر حصته حال البيع وهو موافق لما يأتي عن الروائي سم على خج وظاهره سواء باع الكل أو البعض وهو بمُجموعه مُنافٍ لما سبق في شرح م ر قول المشن الخامس العلم من استقراب عدم الصحة في بيع البعض وقد يُحمل ما هنا على ما سبق من الصحة في بيع الكل دون البعض فلا منافاة بينهما وفي سم في أثناء كلام بعد نقله عبارة الروائي التي أحال عليها ما نصّه والحاصل أن ما يصح فيه البيع لا بُد أن يكون مغلوماً حال العقد وإلا لم يصح فيه البيع وأما الآخر

(فصل)

• قول (سفتني): (أو مشترياً إلخ) شامِلٌ لما إذا جهل قدر حصته حال البيع وهو موافق لما يأتي عن الروائي .

الشريك (صح في ملكه في الأظهر) وبطل في الآخر إعطاء لكل منهما حكمه سواء أقال هذين أو هذين الخلفين أم القننين أم الخل والخمر والقرن والحُر بخلاف عكسه على ما بيّنته في شرح الإرشاد الصغير لأن المطف على الممتنع مُنتَج ومن ثم لو قال نساء العالمين طوائق وأنت يا زوجتي لم تطلقي.....

فَيَكْفِي الْعِلْمُ بِهِ وَلَوْ بَعْدَ ذَلِكَ فَالضَّرُطُّ فِيهِ إِمْكَانُ عَلَيْهِ وَلَوْ بَعْدَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَحْرَ ش وَيَأْتِي فِي آخِرِ السَّوَادَةِ مَا يُصْرَحُ بِأَنَّهُ لَا يَصْرُ الْجَهْلُ بِحُصْنِهِ عِنْدَ الْمُقَدِّ.

• قول (سني): (في ملكه) أي الخل والشاة وعبدُه وحُصْنُهُ مِنَ الْمُشْتَرِكِ أَهْ مُعْنَى. • قوله: (بخلاف عكسه) واعتمد النهاية والمُعْنَى وَسَمَّ وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ تَقْدِيمِ مَا يَصِيحُّ بَيْعُهُ وَتَأْخِرِهِ كَيْفَتُكَ هَذَا الْحُرُّ وَهَذَا الْعَبْدُ. • قوله: (لأن المطف) أي المخطوف. • قوله: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ الْخَلْجُ) وَلَيْسَ هَذَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ قِيَاسَهُ وَإِنَّمَا قِيَاسُهُ أَنْ يَقُولَ هَذَا الْحُرُّ مَبِيعٌ مِنْكَ وَعَبْدِي فَإِنَّهُ لَا يَصِيحُّ بِخِلَافِ نَحْوِ بَعْتِكَ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ فَإِنَّهُ يَصِيحُّ فِي الْعَبْدِ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْأَوَّلِ عَامِلٌ فِي الثَّانِي وَقِيَاسُهُ فِي الطَّلَاقِ أَنْ يَقُولَ طَلَقْتُ نِسَاءَ الْعَالَمِينَ وَزَوْجَتِي فَإِنَّهَا تَطْلُقُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَسَمَّ.

• قوله: (على ما بيّنته في شرح الإرشاد الصغير) عِبَارَتُهُ أَمَّا إِذَا قَدَّمَ غَيْرَ الْجِلِّ كَيْفَتُكَ الْحُرُّ وَالْقِنْ فَيُطْلَقُ فِيهِمَا عَلَى الْأَوْجَهِ لِأَنَّ الْمُطْفَ عَلَى الْبَاطِلِ بِاطِلٌ كَمَا فِي نِسَاءِ الْعَالَمِينَ طَوَائِقُ وَأَنْتَ يَا زَوْجَتِي فَإِنْ قُلْتَ وَقَعَ فِي تَمَثُّلٍ غَيْرِ وَاحِدٍ لِلصَّخَةِ فِي الْقِنْ تَقْدِيمُ الْحُرِّ قُلْتَ هَذَا لِمُجَرَّدِ التَّمَثُّلِ لَا غَيْرَ فَإِنْ قُلْتَ صَرَخَ السُّبُكِيُّ فِي بَعْتِكَ هَذَا ثُمَّ هَذَا بَأْتَهُ لَا تَرْتَبِ بَيْنَهُمَا لَوْ قَوَّعَ الْقَبُولَ فِيهِمَا مَعًا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْقَبُولِ وَأَنْ مَا هُنَا لَيْسَ كَالطَّلَاقِ إِذْ لَا قَبُولَ فِيهِ قُلْتَ الْقَبُولَ إِنَّمَا يُفْتَرِخُ حَيْثُ صَحَّ الْإِيجَابُ وَالْإِيجَابُ هُنَا بِاطِلٌ لِأَنَّ قَوْلَهُ بِعْتِكَ الْحُرُّ وَقَعَ بِاطِلًا شَرْعًا فَصَارَ قَوْلُهُ وَالْعَبْدُ بِاطِلًا أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقْ لَهُ عَامِلٌ حَيْثُ قَوَّعَ الْقَبُولَ بِاطِلًا أَيْضًا وَبِهَذَا يَنْفَضُّ الْقِيَاسُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلًّا تَقَدَّمَ فِيهِ لَفْظُ بِاطِلٍ شَرْعًا فَصَارَ مَا بَعْدَهُ بِاطِلًا أَيْضًا لِعَدَمِ عَامِلٍ يَقُومُهُ وَيَجْعَلُهُ مُفِيدًا شَرْعًا فَتَأَمَّلْهُ أَهْ. وَأَقُولُ لَكَ مُنِعَ قَوْلُهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ بِعْتِكَ الْحُرُّ وَقَعَ بِاطِلًا فَصَارَ الْخَلْجُ بَأْتَهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ بَعْتِكَ وَقَعَ بِاطِلًا مُطْلَقًا فَهُوَ مَمْنُوعٌ أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَخْطُوفِ عَلَيْهِ فَمَسَلَمٌ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ بُطْلَانُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَخْطُوفِ أَيْضًا وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مُتَعَدِّدٌ بِعَدَدِ مَعْمُولَاتِهِ فَبُطْلَانُهُ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِ الْمَعْمُولَاتِ لَا يَقْتَضِي بُطْلَانَهُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ مِنْهَا وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُوهُ قَدْ يَكُونُ كَاذِبًا بِالنَّظَرِ لِلأَوَّلِ صَادِقًا بِالنَّظَرِ لِلثَّانِي فَعَلِمَ أَنَّ الْعَامِلَ مُتَعَدِّدٌ بِعَدَدِ مَعْمُولَاتِهِ وَيَخْتَلِفُ حُكْمُهُ بِاِغْتِيَارِهَا وَحَيْثُ يَنْدَفِعُ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقْ لَهُ عَامِلٌ الْخَلْجُ وَأَمَّا عَدَمُ الْوُقُوعِ فِي مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ الْمَذْكُورَةِ فَيَجُوزُ أَنْ سَبَّهَ أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْجَمَلِ وَجُمْلَةُ طَلَاقِ زَوْجَتِهِ وَهِيَ وَأَنْتَ يَا زَوْجَتِي لَمْ تَبَيِّنْ لِعَدَمِ ذِكْرِ لَفْظِ الطَّلَاقِ فِيهَا وَتَقْدِيرُهُ لَا يُؤَثِّرُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ هَذَا التَّوْجِيهَ يَتَّخِذُ مَعَ قَوْلِهِمْ لِأَنَّ الْمُطْفَ عَلَى الْبَاطِلِ بِاطِلٌ وَالْأَخْسَرُ أَنَّهُ لَيْسَ ثُمَّ عَامِلٌ فَصَحَّ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَخْطُوفِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الْقِيَاسَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ نَظِيرَ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ طَوَائِقُ وَأَنْتَ يَا زَوْجَتِي إِنَّمَا هُوَ قَوْلُكَ هَذَا

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا الْعِلْمُ بِهِمَا لِتَأْتِيَ التَّوْزِيعُ الْآتِي فَإِنْ جَهِلَ أَحَدُهُمَا بَطَلَ فِيهِمَا كَمَا يَأْتِي فِي بَيْعِ

قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ كَاشِرَاتِ تَقْدُّمِ مَا يَصِحُّ بَيْنَهُ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ.

الْخَمْرُ مَبِيعٌ مِنْكَ وَعَبْدِي هَذَا نَقُولُ فِيهِ بِالْطَّلَانِ وَأَمَّا بِغَتِكَ الْحُرُّ وَالْقَيْنَ فَلَيْسَ نَظِيرُهُ وَإِنَّمَا هُوَ نَظِيرُ طَلَقَتْ نِسَاءَ الْعَالَمِينَ وَزَوْجَتِي نَقُولُ فِيهِ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ أَوْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمِمَّا إِذْ هُنَا عَامِلٌ صَحِيحٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَنْطُوفِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا فَنَأْتِيهِ أ. ه. قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا الْعِلْمُ بِهِمَا) يَسْبِقُ إِلَى الذِّهْنِ أَنَّ الْمُرَادَ الْعِلْمُ حَالَ الْبَيْعِ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا تُغْتَبَرُ حَالُ الْبَيْعِ وَقَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي فِي بَيْعِ الْأَرْضِ مَعَ بَذْرِهَا إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي فِي بَابِ الْأَصُولِ وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا مَعَ بَذْرِ أَوْ زَرْعٍ لَا يُفَرَّدُ بِالْبَيْعِ بَطْلُ فِي الْجَمِيعِ وَقَالَ الشَّارِحُ هُنَا فِي قَوْلِهِ لَا يُفَرَّدُ بِالْبَيْعِ مَا نَصَّهُ أَيِ لَا يَجُوزُ وَرُودُهُ عَلَيْهِ كَبَذَرٍ لَمْ يَرَهُ أَوْ تَغْيِيرٍ بَعْدَ رُؤْيَيْهِ أَوْ تَعَدُّرٍ عَلَيْهِ أَخَذَهُ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ ثُمَّ عُلِّلَ الْطَّلَانُ بِالْجَهْلِ بِأَحَدِ الْمَقْصُودَيْنِ لِتَمَلُّكِ التَّوْزِيعِ أ. ه. وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ هُنَاكَ وَالْبَذَرُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ إِفْرَادَهُ هُوَ مَا لَمْ يَرَهُ أَوْ تَغْيِيرٍ أَوْ امْتِنَعَ عَلَيْهِ أَخَذَهُ فَإِنْ رَأَاهُ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ وَقَدَّرَ عَلَى أَخْذِهِ فَلَا شَكَّ فِي صِحَّتِهِ أ. ه. وَهَذَا الْكَلَامُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرَهُ لَا يَصِحُّ وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى أَخْذِهِ بَعْدَ ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى أَخْذِهِ أَمَكَّنَ التَّوْزِيعَ وَفِي الْأَتَوَارِ هُنَا وَلَوْ بَاعَ مَعْلُومًا وَمَجْهُولًا بَتَمَنٍّ وَاحِدٍ بَطَلَ الْبَيْعُ فِي الْكُلِّ لِتَمَلُّكِ التَّوْزِيعِ أ. ه. وَقَضِيَةُ ذَلِكَ اغْتِيَابُ إِمْكَانِ التَّوْزِيعِ حَالَ الْبَيْعِ لَكِنَّهُ فِي الْعُبَابِ جَعَلَ مِنْ صَوَرِ الْمَسْأَلَةِ بَيْعَ مَعْلُومٍ وَمَجْهُولٍ تُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهُ كَمَزْنِي وَغَيْرِهِ أ. ه. وَيُؤَيِّدُهُ مَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ الْخَاصِ الْعِلْمُ عَنِ الرِّوَايَاتِ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ هُنَاكَ مَا نَصَّهُ وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ فَيَمَنْ بَاعَ نَصِيْبَهُ مِنْ مُشْتَرِكٍ وَهُوَ يَجْهَلُ قَدْرَهُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ لَكِنْ قَطَعَ الْقِفَالُ بِالصَّحَّةِ وَجَرَى عَلَيْهَا فِي الْبَحْرِ فَقَالَ أَيُّ صَاحِبِ الْبَحْرِ بَاعَ جَمِيعَ الْمُشْتَرِكِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِمِقْدَارِ حَقِّهِ ثُمَّ عَرَفَهُ صَحَّ لِأَنَّهُ مَا تَنَاوَلَهُ الْبَيْعُ لَفْظًا مَعْلُومًا وَيَذُلُّ لَهُ قَوْلُ الْأَصْحَابِ لَوْ ظَهَرَ اسْتِحْقَاقُ بَعْضِ عَبْدٍ بِأَعَهُ صَحَّ فِي الْبَاقِي وَلَمْ يَقْصِلُوا بَيِّنَ أَنَّ يَعْلَمُ الْبَائِعُ قَدْرَ نَصِيْبِهِ فِيهِ أَمْ لَا أ. ه. وَالَّذِي يَنْتَجِ تَرْجِيْحُهُ كَلَامُ الْبَغَوِيِّ وَمَعْرِفَةُ الْبَائِعِ قَدْرَ حِصَّتِهِ بَعْدَ الْبَيْعِ لَا يُفِيدُ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْجَهْلَ عِنْدَ الْبَيْعِ مُؤَثِّرٌ وَإِنْ عَرَفَ بَعْدَ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ لَا دَلِيلَ فِيهِ لِأَنَّهُ حَالَ الْبَيْعِ لَمْ يَكُنْ جَاهِلًا بِقَدْرِ حَقِّهِ فِي ظَنِّهِ وَهُوَ كَافٍ بِالْخُ مَا تَقَدَّمَ هُنَاكَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْبَغَوِيِّ غَيْرُ مَسْأَلَةِ الرِّوَايَاتِ لِأَنَّ صَوْرَةَ الْأَوَّلَى بَيْعَ قَدْرِ حِصَّتِهِ فَقَطَّ فَالْجَهْلُ بِهَا يُصَيِّرُ الْبَيْعَ مَجْهُولًا وَصَوْرَةُ الثَّانِيَةِ بَيْعَ الْجَمِيعِ فَالْمَبِيعُ مَعْلُومٌ لَفْظًا وَالْتِمَنُّ كَذَلِكَ وَلَا يُضَرُّ جَهْلُ مَا يَخْصُهُ مِنْهُ حَالَ الْعَقْدِ كَمَا فِي سَائِرِ صَوَرِ تَفْرِيقِ الصَّحَّةِ فَإِنَّ مَا يَخْصُ مَا صَحَّ فِيهِ الْبَيْعُ غَيْرُ مَعْلُومٍ حَالَ الْبَيْعِ وَهَذَا الْكَلَامُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ كَلَامَ الرِّوَايَاتِ فِيمَا إِذَا بَاعَ بِغَيْرِ إِذْنِ الشَّرِيكِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَتُهُ وَتَقْرِيرُهُ وَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا مَرَّ عَنِ الْأَتَوَارِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُمْكِنَ الْعِلْمُ بِالْمَجْهُولِ بَعْدَ ذَلِكَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا يَصِحُّ فِيهِ الْبَيْعُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا حَالَ الْعَقْدِ وَالْأَلَمْ يَصِحُّ فِيهِ الْبَيْعُ وَأَمَّا الْآخَرُ فَيَكْفِي الْعِلْمُ بِهِ وَلَوْ بَعْدَ ذَلِكَ فَالشَّرْطُ فِيهِ إِمْكَانُ عِلْمِهِ وَلَوْ بَعْدَ فَنَأْتِيهِ أ. ه. وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الشَّارِحِ فَإِنْ جَهِلَ أَحَدُهُمَا بَطَلَ فِيهِمَا أَيِ جَهِلَ أَحَدُهُمَا مُطْلَقًا أَيِ حَالَ الْعَقْدِ وَبَعْدَهُ بَأَنَّ كَانَ لَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهُ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي فِي بَيْعِ الْأَرْضِ مَعَ بَذْرِهَا يَنْبَغِي

الأرض مع بذرها، ويجري تفريق الصفقة في غير البيع أيضًا من العقود والحلول وغيرها كالشهادة بشرط تقديم الجبل هنا أيضًا وإنما بطل في الكل فيما إذا أجز الرهن المرهون مدة تزيد على محل الدين أو الناظر للوقف أكثر مما شرطه الواقف لغير ضرورة أو استعاز شيئاً ليرهنه بدني فزاد عليه لإخروجه بالزيادة عن الولاية على العقد فلم يمكن التبعيض. ويُؤخذ من العلة أن الفرض أن الناظر عليم بالشرط المذكور لانجزاله بمخالفته صريح شرط الواقف والا اختص البطلان بالزائد وهو محتمل قول الروياني يبطل الزائد فقط وأن الرهن عليم بالرهن ومدة الأجل والأصح فيما قبل الحلول لعدم تقصيره ذكره أبو زرعة وفيما إذا فاضل في الروي

• فود: (من العقود) أي كأن أجز أو أعاز أو وهب مشتركاً بغير إذن شريكه اهـ ش. • فود: (والحلول) أي كان طلق زوجته وزوجه غيره بغير إذنه فيصح في زوجته فقط. • فود: (وغيرهما إلخ) أي إلا فيما إذا كان كل واحد قابلاً للعقد لكن امتنع لأجل الجمع كنيكاح الأختين فلا يجري فيهما اتفاقاً نهايةً وسم. • فود: (كالشهادة) أي كأن شهد لأجنبي وبعضه تقبل للأجنبي فقط. • فود: (ونجري) إلى قوله وإنما بطل في الزائد في النهاية إلا قوله بشرط تقدم الجبل هنا أيضاً وقوله ويُؤخذ إلى وفيما إذا فاضل وكذا في المعنى إلا قوله أو الناظر إلى أو استعاز. • فود: (بشرط تقدم الجبل إلخ) مر ما فيه. • فود: (فيما إذا أجز الرهن إلخ) أي ولو جاهلاً ومثله يقال في المستمير ويتبني أن مبطل البطلان في الرهن إذا أجزه لغير المرتهن بغير إذنه فإن أجزه له أو لغيره بإذنه صح اهـ ش. • فود: (لغير ضرورة) وإنما تتحقق الضرورة حيث كانت الحاجة ناجزة كأن انهزم ولم يوجد من يستأجره بما بقي بعمارته إلا مدة تزيد على ما شرطه الواقف أما إجارته مدة طويلة زيادة على شرط الواقف لفرض إصلاح المحل بتقدير حصول خلل فيه بما يتحصل من الأجرة فلا يجوز لانتهاء الضرورة حال العقد والأمور المستقبلة لا يعول عليها ومن الضرورة ما لو صرقت الغلة للمستحقين ثم انهزم الموقوف واحتيج في عمارته إلى إجاره مدة وليس في الوقف ما يعمُر به غير الغلة فإن ذلك جائز وإن خالف شرط الواقف لما هو معلوم من أنه لا يمنع الغلة عن المستحقين ثم يذخرها للعمارة اهـ ش. • فود: (أو استعاز إلخ) عطف على قوله أجز. • فود: (ويؤخذ من العلة إلخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقاً في المسألتين م ر اهـ سم وع ش. • فود: (وفيما إذا فاضل إلخ) عطف على فيما إذا أجز إلخ.

تصويره على ما تقرّر بما إذا لم تمكن معرفته البذر بعد ذلك ليوافق ما تقرّر فإن ثبت هناك بالبطلان فيهما وإن أمكن معرفته البذر بنذ كان راداً لهذا الذي تقرّر وحيث يتبين أن يجاب عما تقدم عن الروياني بأن حصّة الشريك معلومة بالمُشاهدة في ضمن معلومية الجملة وإنما المجهول مجرّد قدرها فلبحر. • فود: (كالشهادة) أي لا فيما إذا كان كل واحد قابلاً للعقد لكن امتنع لأجل - الجمع كنيكاح الأختين فلا يجري فيها اتفاقاً. • فود: (ويؤخذ من العلة إلخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقاً في المسألتين

كَمْذُورٌ بِمُدَّتَيْنِ مِنْهُ أَوْ زَادَ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِمَا يَأْتِي فِيهِ أَوْ فِي الْعَرَايَا عَلَى الْقَدْرِ الْجَائِزِ لِوُقُوعِهِ فِي الْعَقْدِ الْمُنْهِي عَنْهُ وَهُوَ لَا يُنْكَرُ التَّبَعِيضُ فِيهِ وَإِنَّمَا يَطْلُ فِي الزَّائِدِ فَقَطْ فِي الزِّيَادَةِ فِي عَقْدِ الْهُذْنَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ عَشْرِ سِنِينَ تَغْلِيظًا لِحَقْنِ الدَّمَاءِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ وَفِيمَا لَوْ كَانَ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَرْضٌ مُنَاصَفَةٌ فَقَعِنَ أَحَدُهُمَا مِنْهَا قِطْعَةً مَحْفُوفَةً بِجَمِيعِهَا وَبَاعَهَا مِنْ غَيْرِ إِذِنْ شَرِيكَه فَلَا يَصْخُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا كَمَا نَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْبَقَوِيِّ وَأَقْرَهُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى صِحَّتِهِ فِي نَصْبِهِ مِنْهَا الضَّرَرُ الْعَظِيمُ لِلشَّرِيكِ بِمُرُورِ الْمُشْتَرِي فِي حِصَّتِهِ إِلَى أَنْ يَصَلَ إِلَى الْمَبِيعِ أَهْ وَنَزَّ أَجَزَ الشَّرْطِ الثَّانِي لِلْبَيْعِ مَا يُصْرِّحُ بِذَلِكَ وَنَوِزِعَ فِي اسْتِثْنَاءِ الْأُولَى وَالثَّالِثَةِ بِأَنَّ صُورَةَ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ أَنَّ يَعْقِدَ عَلَى شَيْئَيْنِ مَوْجُودَيْنِ: أَحَدُهُمَا حَلَالٌ وَالْمَنْفَعَةُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهَا فِي الْأُولَى شَيْءٌ وَاحِدٌ وَمَا فِي الثَّالِثَةِ تَصَرُّفٌ فِي مِلْكٍ الْغَيْرِ بِمَا لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ وَيُزَادُ بِمَنْعِ قَوْلِهِ الصُّورَةُ ذَلِكَ بِلِ الضَّابِطِ الْجَمْعُ بَيْنَ مُتَمَتِّعٍ وَغَيْرِهِ وَلَوْ اعْتَبَارًا فَشَمِلَ ذَلِكَ هَاتَيْنِ وَغَيْرَهُمَا وَمَنْ ثُمَّ أَجْرُوا

• قُودَ: (لِمَا يَأْتِي) أَيِ مِنْ أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ لَمْ يَتَّعِدْ جَزْمًا أَوْ فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ يَطْلُ فِي الْكُلِّ أَهْ مُعْنَى. • قُودَ: (أَوْ فِي الْعَرَايَا الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ. • قُودَ: (عَلَى الْقَدْرِ الْجَائِزِ) وَهُوَ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَهْ ش. • قُودَ: (لِوُقُوعِهِ الْخُ) رَاجِعٌ لِلصُّورَةِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ وَفِيمَا إِذَا فَاضَلَ الْخُ أَوْ لِأَخِيرِ فَقَطْ وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَهْ ش. • قُودَ: (لِوُقُوعِهِ فِي الْعَقْدِ الْخُ) يُتَأَمَّلُ فَقَدْ تَوَجَّدَ هَذِهِ الْعِلَّةُ فِي صُورَةِ التَّفْرِيقِ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ مُرَادُهُ بِالتَّهْيِ عَنْهُ تَأْدِيَتُهُ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمُمَاطَلَةِ عِنْدَ إِرَادَةِ التَّوْزِيْعِ أَهْ ش. • قُودَ: (وَإِنَّمَا يَطْلُ الْخُ) أَيِ مَعَ جَرَيَانِ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِيهَا. • قُودَ: (وَفِيمَا لَوْ كَانَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِيهَا إِذَا أَجَزَ الْخُ ثُمَّ هُوَ إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ الْخُ فِي النَّهَائِيَةِ. • قُودَ: (مُنَاصَفَةً) مِثَالٌ. • قُودَ: (مَحْفُوفَةً بِجَمِيعِهَا) أَيِ الْقِطْعَةَ بِأَنَّ كَانَتْ مِنْ وَسْطِ الْأَرْضِ وَكَذَا ضَمِيرُ مِنْهَا. • قُودَ: (كَمَا نَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ الْخُ) وَيُظْهِرُ حَمْلَهُ عَلَى مَا إِذَا تَعَيَّنَ الضَّرَرُ طَرِيقًا وَلَا فَا لَازِمَهُ خِلَافُهُ لِمَتَّكِيهِ مِنْ دَفْعِ ذَلِكَ بِالشَّرَاءِ أَوْ الْإِسْتِجَارِ لِلْمَمَرِّ أَوْ الْقِسْمَةِ فَلَمْ يَتَّعَيْنِ الْإِضْرَارُ أَهْ نِهَائِيَةً قَالَ ع ش وَالرَّشِيدِيُّ. قَوْلُ م ر وَيُظْهِرُ حَمْلَهُ الْخُ لَا وَجْهَ لِحَمْلِهِ عَلَى صُورَةٍ لَا يَتَّعَيْنُ فِيهَا الضَّرَرُ بَعْدَ فَرَضِ الْكَلَامِ فِي الْمَحْفُوفَةِ بِمِلْكِهِ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ وَإِمَّا كَانَ نَحْوُ الشَّرَاءِ عَارِضٌ بَعْدَ تَمَامِ الْعَقْدِ وَمِثْلُهُ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ أَه. • قُودَ: (فِي نَصْبِهِ) أَيِ الْبَائِعِ (مِنْهَا) أَيِ مِنْ تِلْكَ الْقِطْعَةِ. • قُودَ: (فِي حِصَّتِهِ) أَيِ الشَّرِيكِ. • قُودَ: (فِي اسْتِثْنَاءِ الْأُولَى) وَهِيَ صُورَةُ إِجَارَةِ الرَّاهِنِ وَمِثْلُهَا الثَّانِيَةُ أَيِ إِجَارَةِ نَاطِلِ الْوَقْفِ كَمَا يَأْتِي عَنْ سَم. • قُودَ: (وَالثَّالِثَةِ) أَيِ صُورَةِ الْإِسْتِمَارَةِ. • قُودَ: (وَالْمَنْفَعَةُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهَا الْخُ) هَذَا التَّوْجِيهِ جَارٍ فِي الثَّانِيَةِ فَلِمَ تَرَكَهَا أَهْ سَم. • قُودَ: (بِمَا لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ) أَيِ عَلَى وَجْهِ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ أَهْ مُعْنَى وَهُوَ الزِّيَادَةُ عَلَى الذِّينِ الْمُسْتَعَارِ لِلرَّاهِنِ يَوْ. • قُودَ: (وَيُزَادُ الْخُ) أَيِ: التَّرَاْعُ الْمَذْكُورُ.

• قُودَ: (لِوُقُوعِهِ فِي الْعَقْدِ الْمُنْهِي عَنْهُ الْخُ) يُتَأَمَّلُ فَقَدْ تَوَجَّدَ هَذِهِ الْعِلَّةُ فِي صُورَةِ التَّفْرِيقِ. • قُودَ: (وَالْمَنْفَعَةُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهَا الْخُ) هَذَا التَّوْجِيهِ جَارٍ فِي الثَّانِيَةِ فَلِمَ تَرَكَهَا.

التفریق في غیر نحو البیع مِمَّا مرَّ وخرج بقوله بغير إذن الآخر بیعه یأذنه فیصح جزئاً. ویصح عَوْدُهُ لِعَبْدِهِ وَعَبْدُ غَیْرِهِ لِیَفِیدَ الصُّحَّةَ فِیْهِمَا یَاذِنُ الْآخَرُ لَكِنْ مَحَلُّهُ إِنْ فَضَّلَ الثَّمَنَ وَحِیثُیذِ قَدْ تَعَدَّدَ الْعَقْدُ وَذَلِكَ لَا یَضُرُّ فِی الْمَفْهُومِ فَإِنْ قُلْتُ: یَشْکُلُ عَلٰی مَا ذُكِرَ فِی عَبْدِهِ وَعَبْدُ غَیْرِهِ بَلْ وَعَلٰی مَا یَأْتِی مِنْ أَنَّ الصُّحَّةَ فِی الْجُلِّ بِالْحِصَّةِ مِنَ الْمُسْمٰی بِاعْتِبَارِ قِیمَتِیْهِمَا، قَوْلُهُمْ لَوْ بَاعَا عَبْدَهُمَا بِثَمَنِ وَاحِدٍ لَمْ یَصَحَّ لِلْجَهْلِ بِحِصَّةِ كُلِّ عِنْدَ الْعَقْدِ لِأَنَّ التَّقْوِیْمَ تَحْمِیْنَ وَهَذَا بَعِیْنِهِ جَارٍ فِیْهِمَا هُنَا إِذْ نَحْوُ عَبْدِهِ الَّذِیْ صَحَّ الْبِیْعُ فِیْهِ مَا یُقَابَلُهُ مَجْهُولٌ عِنْدَ الْعَقْدِ فَمَا الْفَرْقُ قُلْتُ: یُفَرِّقُ بَأَنَّ الْجَهْلَ بِمَا یُخْصُ كُلًّا مِنْ عِیْنَتَیْنِ بَیْعَتَا صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ إِنَّمَا یُؤْتَرُ وَیُنْظَرُ إِلَیْهِ فِی الْعَقْدِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْمَالِکِ وَعَدَمِ الْمُرْجِحِ لِمَا یَأْتِی کَمَا فِی تِلْكَ لِأَنَّ إِبْطَالَ أَحَدِهِمَا تَرْجِیحٌ بِلَا مُرْجِحٍ فَتَعِیْنُ بُطْلَانُهُمَا لِتَعْدَرِ صِحَّتِهِمَا لِمَا یَلْزَمُ عَلَیْهَا مِنَ الْجَهْلِ بِمَا یُخْصُ كُلًّا ابْتِدَاءً وَذَلِكَ بِمَسْتَلَزِمِ دَوَامِ النِّزَاعِ بَيْنَهُمَا لَا إِلَى غَايَةٍ وَأَمَّا مَسْأَلَتُنَا فَلَیْسَ فِیْهَا ذَلِكَ وَالْمُرْجِحُ لِإِبْطَالِ مَا عَدَا الْجُلِّ مَوْجُودٌ فِیْهَا فَلَمْ یُنْظَرِ لِلْجَهْلِ بِمَا یُخْصُ وَإِنْ قُرِضَ أَنَّهُ عِنْدَ الْعَقْدِ کَمَا فِی بَیْعِ سِیْفٍ وَشِفْصٍ مَشْفُوعٍ بِأَلْفٍ کَمَا یَأْتِی فَنَأْمُلُهُ.....

• فَوَدَّ: (وُخْرِجَ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ فِی الْتَهَايَةِ وَالْمُفْنِ. • فَوَدَّ: (فَیَصِحُّ جِزْئاً) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ عَرَفَ قَدَرَ حِصَّتِهِ وَأَمَّا إِذَا جَهِلَهَا فَهَلْ یَبْطُلُ لِلْجَهْلِ بِمَا یُخْصُ مِنَ الثَّمَنِ کَمَا لَوْ بَاعَ عَبْدَهُ وَعَبْدُ غَیْرِهِ بِأَذْنِهِ وَلَمْ یَفْصِلِ الثَّمَنَ أَوْ یَصِحُّ لِأَنَّ الْعَقْدَ وَاحِدٌ وَكُلٌّ مِنَ الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ فِیهِ مَعْلُومٌ فَلِئِذَا جَعَلَ هَذَا سَمَاقًا وَقَوْلُ ظَاهِرٌ إِبْطَالُهُمَا الثَّانِی. • فَوَدَّ: (عَوْدُهُ) أَيْ قَوْلِ الثَّمَنِ بَغَیْرِ إِذْنِ شَرِیکِهِ. • فَوَدَّ: (لِعَبْدِهِ وَعَبْدُ غَیْرِهِ) أَيْ أَيْضًا أَيْ كَعَوْدِهِ لِمُشْتَرِكًا. • فَوَدَّ: (بِإِذْنِ الْآخَرِ) وَالْأَوَّلَى بِإِذْنِ الْغَیْرِ. • فَوَدَّ: (وَحِیثُیذِ قَدْ تَعَدَّدَ الْعَقْدُ) أَيْ فَلَیْسَ مِمَّا نَحْنُ فِیهِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِی الصَّفْقَةِ الْوَاحِدَةِ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيْ تَعَدَّدَ الْعَقْدُ حِیثُیذِ هَذَا كُرِدِي. • فَوَدَّ: (لَا یَضُرُّ الْإِلْحَ) فَإِنَّهُ یَصْدُقُ أَنَّهُ إِذَا إِذِنَ كَانَ الْحُكْمُ بِخِلَافِ ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (هَلٰی مَا ذُكِرَ الْإِلْحَ) أَيْ مِنَ الصُّحَّةِ فِی عَبْدِهِ وَبُطْلَانِ فِی عَبْدٍ غَیْرِهِ. • فَوَدَّ: (قَوْلُهُمْ الْإِلْحَ) فَاعِلٌ یَشْکُلُ. • فَوَدَّ: (وَهَذَا بِمَعْنِيهِ) أَيْ الْجَهْلُ الْمَذْكُورُ. • فَوَدَّ: (مَا یُقَابَلُهُ مَجْهُولٌ الْإِلْحَ) الْجُمْلَةُ خَبَرٌ نَحْوُ عَبْدِهِ. • فَوَدَّ: (هَذَا اخْتِلَافُ الْمَالِکِ) أَيْ تَعَدُّدِهِ. • فَوَدَّ: (لِمَا یَأْتِی) أَيْ آيَفَا. • فَوَدَّ: (کَمَا فِی تِلْكَ) أَيْ: فِی مَسْأَلَةِ بَیْعِهِمَا عَبْدَهُمَا بِثَمَنِ وَاحِدٍ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيْ الْجَهْلُ الْمَذْكُورُ. • فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيْ كَوْنُ إِبْطَالِ أَحَدِهِمَا تَرْجِیحًا بِلَا مُرْجِحٍ فَقَوْلُهُ:

• فَوَدَّ: (وُخْرِجَ بِقَوْلِهِ بَغَیْرِ إِذْنِ الْآخَرِ بَیْعُهُ بِأَذْنِهِ فَیَصِحُّ جِزْئاً) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا عَرَفَ قَدَرَ حِصَّتِهِ أَمَّا إِذَا جَهِلَهَا فَهَلْ یَبْطُلُ لِلْجَهْلِ بِمَا یُخْصُ مِنَ الثَّمَنِ کَمَا لَوْ بَاعَ عَبْدَهُ وَعَبْدُ غَیْرِهِ بِأَذْنِهِ وَلَمْ یَفْصِلِ الثَّمَنَ وَیُفَارِقُ مَا لَوْ بَاعَ الْمُشْتَرِکَ بَغَیْرِ إِذْنِ شَرِیکِهِ حَبِثُ فَلَمَّا یَصِحُّ لَوْ جَهِلَ قَدَرَ حِصَّتِهِ عَلٰی مَا تَقَرَّرَ لِأَنَّ تَفْرِیقَ الصَّفْقَةِ یُغْتَفَرُ فِیْهَا مِثْلُ ذَلِكَ کَمَا تَقَرَّرَ فَإِنَّهُ إِذَا بَاعَ عَبْدًا وَحَرًّا كَانَ جَاهِلًا بِمَا یُخْصُ الْمَبْدَ حَالِ الْعَقْدِ فَإِنَّهُ لَا یَتَبَيَّنُ مَا یُخْصُ إِلَّا بَعْدَ تَقْدِيرِ الْحَرِّ عَبْدًا وَتَقْوِیْمِهِ کَمَا قُرِیْهِ أَوْ یَصِحُّ لِأَنَّ الْعَقْدَ وَاحِدٌ وَكُلٌّ مِنَ الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ فِیهِ مَعْلُومٌ فَلِئِذَا جَعَلَ.

على أنّا لو نظرنا لهذا الجهل لم يتأتّ تفریق الصفقة مطلقاً لأنه يلزمه النظر للحصة باعتبار القيمة وهو مجهول عند العقد ويؤدّي للتنازع. فإن قلت: يشكّل على ذلك التعليل المارّ في بحثك هذا القطيع أو الثياب كلّ اثنين بدرهم من أنّ توزيع الدرهم على قيمتهما يؤدّي للجهل فنظرنا إليه مع اتحاد المالك قلت: يفرّق بأن المبيع هنا لم يتغيّر أصلاً لأنّ كلّ اثنين فرض مقابلتهما بدرهم يحتلّ أنهما من الخيار أو من غيره أو مختلفان فتعدّر التوزيع من كلّ وجه بخلافه في مسألتنا ومسألة شقص وسيف بسهولة التوزيع فيهما مع الأمن من نزاع لا غاية له وإذا صحّ في ملكه فقط (فيتخيّر المشتري) فوراً.....

والمرجع إلخ تفسير لما قبله وقال ع ش المشار إليه دوام النزاع اه. فود: (على أنّا لو نظرنا إلخ) هذه العبارة بما يقضي منه العجب بالنسبة للإشكال الثاني المذكور بقوله بل وعلى ما يأتي إلخ لأنّ حاصل هذا الإشكال لم يصحّ مع الجهل بالحصة وحاصل هذا الجواب إنّما صحّ لأنّا لو نظرنا للجهل لم يصحّ فتأمل بلطف فهم تعرفه فإنّ فيه دقة تحتاج للطبّ الفهم اه سم. فود: (مطلقاً) أي في القسم الأوّل وغيره. فود: (وهو) أي الحصة والقسم. فود: (على ذلك) أي الفرقي المذكور. فود: (في بحثك هذا القطيع) في هذه المسألة بحث قدمناه في الشرط الخاص من شروط المبيع اه سم.

فود: (التعليل) فاعل يشكّل. وفود: (المارّ إلخ) أي عقب كلّ صاع بذرهم اه كزدي.
فود: (فتعدّر التوزيع) نظر فيه سم راجعه.

فود (سني): (فيتخيّر المشتري إلخ) أي وإن كان الحرام غير مقصود للحقوق الضرر للمشتري م وهو الأزج خلافاً لما قاله شيخ الإسلام في شرح البهجة من أنّ محلّ الخيار إن كان الحرام مقصوداً فإن كان غير مقصود كدم فالظاهر أنّه لا خيار له لأنّه غير مقابل بشيء من الثمن اه سم وع ش.
فود: (فوراً) وفاقاً للمنهج والنهاية والمغني. فود: (فوراً) إلى قول المتن ولو جمّع في النهاية إلّا

فود: (على أنّا لو نظرنا إلخ) هذه العبارة بما يقضي منها العجب بالنسبة للإشكال الثاني المذكور بقوله وعلى ما يأتي إلخ لأنّ حاصل هذا الإشكال لم صحّ في الجهل بالحصة وحاصل هذا الجواب إنّما صحّ لأنّا لو نظرنا للجهل لم يصحّ فتأمل بلطف فهم تعرفه فإنّ فيه دقة تحتاج للطبّ الفهم اه سم. فود: (في بحثك هذا القطيع) في هذه المسألة بحث قدمناه في الشرط الخاص من شروط المبيع. فود: (فتعدّر التوزيع) رتبّ التعدّر على التناوّد بالخيار وغيره كما هو حاصل التعليل بقوله لأنّ كلّ اثنين إلخ وفيه بحث من وجهين أحدهما أنّ التعدّر إنّما يترتب على التناوّد لو كان باختيار القيمة وليس كذلك وإنّما هو باختيار مجرّد المدد كما هو صريح قول البائع كلّ اثنين بذرهم والثاني أنّ هذا التناوّد موجود في كلّ شاة بذرهم لاحتimal كلّ شاة للخيار وغيره مع صحته كما تقدّم مع استحكاله في الشرط الخاص، وزيادة الاحتمال هنا بصورة الاختلاف المذكور بقوله أو مختلفان لا اثر له ولا يقضي فرقاً فليتأمل. فود (نقش): (فيتخيّر المشتري إن جهل) قال شيخ الإسلام في شرح

(إن جهل) ذلك لضرره بتفريق الصفقة عليه مع غدره بالجهل فهو كغيب ظهر (فإن أجاز) العقد أو كان عالماً بالحرام عنده (ف) لئمن (بجصته من المسمى باعتبار) الأجزاء في مثلين بطل البيع في أحدهما وفي المشترك السابق؛ لأنه لا حاجة في هذين النوعين إلى النظر للقيمة ولوضوح الرأى لم يبال بإيهام كلامه اعتبار القيمة هنا أيضاً وعلى الراسين المتقومين فأكثر باعتبار (قيمتها) إن كان لهما قيمة أو لم تكن لأحدهما كالخمر والحمر والخنزير.....

قوله: (بيته) إلى (ثم رأيت). ة قوله: (إن جهل ذلك) أي قلز كان عالماً فلا خيار له لتقصيره نهاية ومغني. ة قوله: (فإن أجاز العقد) أي أو قصر بعد علمه. ة وقوله: (هذه) أي عند العقد ويصدق المشتري في دعواه ذلك أي الجهل لأنه لا يعلم إلا منه ولأن الأصل عدم الإقدام على ما فيه الفساد اهـ ع ش.
 ة قوله (س): (بجصته من المسمى باعتبار قيمتهما) إلى آخر تقرير الشارح لا يخفى أن هذا الكلام صريح في أنه يكفي العلم بالحصّة ولو بعد العقد لأنه لا يشترط العلم بها حال العقد اهـ سم. ة قوله: (في مثلين) أي متقفي القيمة اهـ نهاية. ة قوله: (وفي المشترك السابق) أي في قول المصنف أو مشتركاً اهـ كُردي. ة قوله: (هنا) أي في المثلين والمشترك السابق. ة قوله: (وعلى الراسين إلخ) متعلق بالتوزيع المفهوم من قوله: (بجصة إلخ) اهـ كُردي. ة قوله: (المتقومين إلخ) وكذا المثلثات المختلفة القيمة باختلاف صفتها أخذاً من قوله م ر أي متقفي القيمة اهـ ع ش. ة قوله: (المتقومين) وكان يتبيّن أن يقول المتقومين هما أو أحدهما اهـ سم. ة قوله: (باعتبار قيمتهما) ويتبيّن أن لا يكتفي في التقويم إلا برجلين لا برجل وامرأتين ولا بأربع نسوة؛ لأن التقويم كالولاية وهي لا تكتفي فيها بالنساء اهـ ع ش.
 ة قوله: (أو لم تكن إلخ) الأولى أن يقول وإن لم تكن لأحدهما كالخمر والحمر والخنزير فتعتبر بعد

البهجة نعم إن كان الحرام غير مقصود فالظاهر أنه لا خيار لأنه غير مقابل بشيء من الثمن كما مرّ اهـ وفيه نظر للحوق الضرر للمشتري انتهى م ر وفي شرحه موافقة ما في شرح البهجة ثم قال الأوجه ثبوت الخيار للمشتري حيث كان جاهلاً انتهى.

ة قوله (نقش): (فإن أجاز بجصته من المسمى باعتبار قيمتهما إلخ) تقرير الشارح لا يخفى أن هذا الكلام صريح في أنه يكفي العلم بالحصّة ولو بعد العقد وأنه لا يشترط العلم بها حال العقد وأنه صريح أيضاً في أنه يشترط ملاحظة تقويم ما لا يصح فيه البيع ومعرفة ما يخصه حال العقد حتى يعلم ما يخص ما يصح فيه حبيذ وإذا كفى العلم بها بعد العقد فيتبيّن أن لا يضركون ما لا يصح فيه مجهولاً حال العقد إذا أمكن معرفته بعد كما في الباب وقضية ذلك تفريق الصفقة في بيع الأرض مع بذر أو زرع لا يترك بالبيع إذا أمكن معرفته بقوله بعد ذلك وإن تفرق الصفقة أيضاً في بيع نحو فجل وخس مزروع زمني بعضه دون بعض إذا أمكن معرفة ما لم ير بعد العقد فليحرز كل ذلك. ة قوله: (إنضاء العقد) كأنه وقع في نسخته ما هو ثابت في بعض نسخ شرحه فإن اختار من الخيار بدليل قوله: (إنضاء العقد) ولو كان أجاز من الإجازة كما هو محفوظنا لوجب إسقاط لفظ إنضاء. ة قوله: (المتقومين) بقي ما إذا كان

بعد التقدير الآتي وذلك لإيقاعيهما الثمن في مقابلتهما معا فلم يجب في أحدهما إلا قسطه فلو ساوى المملوك مائة وغيره مائتين فالحصة ثلث الثمن ومحلّه إن كان الحرام مقصودا وإلا كلّم صغ في الآخر بكلّ الثمن على الأوجه ويُقدّر الحرّ قنّا والميتة مذكاة والخمر خلّا لا عصيرا لقدم إمكان عوده إليه والخنزير عنزا بقدره كثيرا وصغرا خلافا لمن زعم تقدير كبيره ببقرة وفي ذلك اضطراب يثبت مع الجواب عنه في شرح الإرشاد. ثم رأيت بعضهم تمحلّ لمنع التناقض وأجرى ما في كلّ باب على ما فيه فقال ما حاصله إنما لم يرجع هنا للتقويم عند من يرى له قيمة لأنّ الكافر لا يقبل خبره أي ومن شأن البيع أن يكون بين مسلمين يجهلون قيمة الخمر عند أهلها من الكفار ورجع إليه في الوصية ليصحتها بالنجس فلم يحتج إليها إلا لبيان القسمة على عدد الرؤوس فهي تابعة وفي الصداق ليعلمها بها إذ هما كافران

التقدير الآتي. • فود: (بعد التقدير) راجع للمعطوف فقط. • فود: (الآتي) أي بقوله: (ويقدّر الحرّ قنّا إلخ). • فود: (وذلك) أي التقييط. • فود: (فلم يجب) أي لم يثبت. • فود: (ثلث الثمن) كالخمسين فيما إذا كان الثمن مائة وخمسين. • فود: (ومحلّه) إلى قوله: (خلافا) في المثني إلا قوله: (لقدّم إنكان عوده إليه). • فود: (ومحلّه) أي التقييط. • فود: (على الأوجه) معتدّ بالأوجه أيضا ثبوت الخيار للمشتري حيث كان جاهلا به راع ش. • فود: (وفي ذلك) أي في تقدير الخمر خلّا هنا وتقويمه عند من يرى له قيمة في الصداق. • فود: (في شرح الإرشاد) عبارته ولا ينافيه ما في نكاح المشرك من تقويمه عند من يرى له قيمة لظهور الفرق فأنهما ثمّ حالة العقد كانا يريان له قيمة فمويلا باغتياديهما بخلافه هنا فإن قلت قضيته أن العاقدن هنا لو كانا ذمتين قوم عند من يرى له قيمة قلت يمكن أن يلتزم ذلك ويمكن أن يجاب بأن البيع يختاط له لكونه يفسد بفساد الموص أكثر مما يختاط للصداق إذ لا يفسد بفساده اهـ.

(فرغ): سئل العلامة حجّ عما لو وكلّه ببيع كتاب فباعه مع كتاب آخر للوكيل في عقد واحد هل يصحّ فأجاب بقوله يتطل في الجميع ولا يدخله تفریق الصفقة لانه غير مأذون فيه ذكره في البيان لكن قضية كلامهم صحة بيّنه لكتابته وأن تفریق الصفقة يدخله وهو ظاهر اهـ أقول القياس ما في البيان من البطلان كما لو باع عبده وعبده غيره بإذنه فبيع الوكيل لكتابته كتبيع عبده نفسه ولكتابته الموكل كتبيع عبده غيره بإذنه مع عبده وقد علمت بطلان بيع العبدن فكذا بيع الكتابين في السؤال المذكور اهـ ش وقوله: القياس ما في البيان من البطلان كما لو باع عبده إلخ أي من غير تفصيل الثمن. • فود: (تمحلّ إلخ) أي تمحلا موافقا لما في شرح الإرشاد. • فود: (ورجع إليه) أي التقويم اهـ ش. • فود: (فلم يفتح إليها) يعني القيمة المفهومة من التقويم اهـ رشيدتي وكذا ضمير قوله الآتي: (فهي تابعة).

أخذهما متقوماً والآخر مثليا والظاهر اغتيار قيمتهما أيضا إذ لا يتأتى النظر للأجزاء في أحدهما والقيمة في الآخر كما هو ظاهر وكان ينبغي أن يقول المتقومتين هما أو أحدهما.

(وفي قول بجميعة) لأنَّ العقد لم يقع إلا على ما يجعل قيمته (ولا خيار للبائع) وإن جهل لتقصيره ببيعه إما لا يملك وغذره بالجهل نادر

(و) ضابط القسم الثاني أن يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الأفراد بالعقد أي إيراد العقد عليه وحده ومن ذلك ما (لو باع غندينه) أو عصيرا أو دارا (فتلف أحدهما) أو تخمر بعض المصير أو تلف سقف الدار (قبل قبضه) فيفسخ العقد فيه وتستبرئ صاحبه في الباقي بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمته وقيمة التاليف ومز في المثليين اعتبار الأجزاء فيأتي ذلك هنا أيضا وكذا في مثلي تلف بعضه وإنما (لم يفسخ في الآخر) وإن لم يقبضه (على المذهب) مع جهالة الثمن لأنها طارئة فلم تضرب كما لا يضرب سقوط بعضه لأرض المبيع وخرج بتلف ما يفرد بالعقد سقوط يد المبيع وعمى غنينه واضطراب سقف الدار ونحوها فلا يسقط فيها إذ لا انفساخ بذلك لبقاء عين المبيع واليد والإنصار وثبات السقف ونحوها لا يفرد بالعقد ففواتها لا يوجب الانفساخ بل الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن أو يفسخ ويسترد الثمن بخلاف الأول فإن إفراد التاليف بالعقد وإن أوجب الانفساخ فيه لا يوجب الإجازة بكل الثمن (بل يتخير المشتري فوراً بين فسخ العقد والإجازة لتبعض الصفقة عليه) (فإن أجاز فبالحصة) النظر ما مر آنفاً قطعاً على ما هنا كأصله وفي الروضة كأصلها عن أبي إسحاق طرد القولين فيه

□ قول (سني): (بجميعة).

(تنبيه): لو جمع بين ما يجعل وغيره فيما لا عوض فيه كالهبة والزمن صح فيما يجعل قولاً واحداً وقيل على الخلاف كتراهم سم. □ قول: (لأن العقد إلخ) أي فكان الآخر كالمغدوم نهايةً ومعني. □ قول: (وإن جهل) أي كوز بعض المبيع غير منلوك له. □ قول: (إما لا يملك) أي لا يملكه بخذف عائد الموصول. □ قول: (وضابط القسم الثاني) أي التطريق في الدوام. □ قول: (ومن ذلك) أي القسم الثاني. □ قول: (أو تخمر بعض المصير) أي ولم يتخلل أما إذا تخلل فلا انفساخ ويثبت للمشتري الخيار اهـ ش. □ قول: (في المثليين) أي المتقضي القيمة كما مر وكذا قوله الآتي: (في مثلي). □ قول: (كما لا يضرب سقوط بعضه إلخ) أي بعض الثمن فيما إذا وجد في المبيع غيب قديم وتعدت الرد اهـ ش. □ قول: (بخلاف الأول) وهو تلف ما يفرد بالعقد. □ قول: (لتظير إلخ) عبارة النهاية كتظير إلخ بالكاف وعبارة المعني من المسمى باختيار قيمتهما لأن الثمن قد توزع عليهما في الابتداء وانقسم عليهما فلا يتغير بهلاك أحدهما اهـ. □ قول: (هلى ما هنا) لا حاجة إليه عبارة النهاية والمعني كما في المحرر.

□ قول (نقش): (وفي قول بجميعة).

(تنبيه): لو جمع ما يجعل وغيره مما لا عوض فيه كالهبة والزمن صح فيما لا يجعل قولاً واحداً وقيل على الخلاف كتر.

وَلَعَلَّه الْأَقْرَبُ وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ وَكَانَ وَجْهُهُ مَعَ عَدَمِ تَقْصِيرِهِ بِوَجْهِهِ وَتَفْرِيقِ صَفَقَةِ الثَّمَنِ عَلَيْهِ أَنَّ الثَّمَنَ غَيْرُ مَنْظُورٍ إِلَيْهِ أَصَالَةً فَاعْتَمَرَ تَفْرِيقَهُ دَوَامًا لِأَنَّهُ يُعْتَمَرُ فِيهِ مَا لَا يُعْتَمَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِخِلَافِ الثَّمَنِ فَإِنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالْعَقْدِ فَاتَّزَرَ تَفْرِيقَهُ دَوَامًا أَيْضًا
(وَلَوْ جَمَعَ) الْعَاقِدُ أَوْ الْعَقْدُ (فِي صَفَقَةٍ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ كِلَا جَارَةٍ وَبَيْعٍ) كِبَيْعَتِكَ هَذَا وَأَجْرَتِكَ هَذِهِ سَنَةً بِاللَّفِّ وَوَجْهُ اخْتِلَافِهِمَا اشْتِرَاطُ الثَّاقِبَتِ فِيهَا وَبُطْلَانُهُ بِهِ وَانْفِسَاخُهَا بِالتَّلَفِّ بَعْدَ الْقَبْضِ ذَوْنَهُ (أَوْ) إِجَارَةٍ (وَسَلَّمَ) كَأَجْرَتِكَ هَذِهِ وَبَيْعَتِكَ كَذَا فِي ذِمَّتِي سَلَمًا بِدَيْنَارٍ لِاشْتِرَاطِ قَبْضِ الْمَوْضِعِ فِي الْمَجْلِسِ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِهِ بِخِلَافِهَا.....

• فَوَدَّ: (وَلَعَلَّه) أَيِ مَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا . • فَوَدَّ: (الْأَقْرَبُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَضَعَفَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ مَا اقْتَرَنَ بِالْعَقْدِ وَبَيْنَ مَا حَدَثَ بَعْدَ صِحَّةِ الْعَقْدِ مَعَ تَوَزُّعِ الثَّمَنِ فِيهِ عَلَيْهِمَا ابْتِدَاءً أَهـ .

• فَوَدَّ: (وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِيهِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَهـ . • فَوَدَّ: (غَيْرُ مَنْظُورٍ إِلَيْهِ أَصَالَةً) يُتَأَمَّلُ مَعْنَى عَدَمِ الْأَصَالَةِ فِي الثَّمَنِ سَيِّئًا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ وَالْمُتَمَنُّ نَقْدَيْنِ أَوْ عَرَضَيْنِ فَإِنَّ الثَّمَنَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ مِنْهُمَا وَالْمُتَمَنُّ مُقَابِلُهُ فَمَا مَعْنَى كَوْنِهِ غَيْرَ مَنْظُورٍ إِلَيْهِ فِيمَا لَوْ قَالَ: بَيْعَتِكَ هَذَا الدِّينَارَ بِهَذَا الدِّينَارِ أَوْ هَذَا الثَّوْبَ بِهَذَا الثَّوْبِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مُرَادُهُ بِالْأَصَالَةِ مَا هُوَ الْغَالِبُ مِنْ أَنَّ الثَّمَنَ نَقْدٌ وَالْمُتَمَنُّ عَرَضٌ وَالْمَقْصُودُ غَالِبًا تَحْصِيلُ الْعُرُوضِ بِالْثَّمَنِ لِلْإِنْتِزَاعِ بِذَوَاتِهَا كَلْبَسِ الثَّيَابِ وَآكُلِ الطَّعَامِ وَالثَّقَدُ لَا يُقْصَدُ لِذَاتِهِ بَلْ لِقَضَاءِ الْحَوَائِجِ بِهِ وَقَدْ يُقْصَدُ لِذَاتِهِ كَأَنْ يُرِيدَ تَحْصِيلَهُ لِاتِّخَاذِهِ حُلِيًّا أَوْ إِنَاءً لِلتَّدَاوِي لِلشُّرْبِ فِيهِ أَوْ مِيلًا لِلِاتِّحَالِ بِهِ إِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِحُلَاةٍ غَشَاوَةً أَهـ ع ش .

• فَوَدَّ (سُئِلَ): (وَلَوْ جَمَعَ الْخ) شُرُوعٌ فِي الْقِسْمِ الثَّالِثِ أَيِ التَّفْرِيقِ فِي الْأَحْكَامِ . • فَوَدَّ: (الْعَاقِدُ) إِلَى التَّيْبَةِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْتَقِيدُ) . • فَوَدَّ: (الْعَاقِدُ) هُوَ الْأَوَّلَى لِلْمُخَايَرَةِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَمَحَلِّ الْجَنَعِ بِخِلَافِ الْعَقْدِ فَإِنَّ التَّقْدِيرَ عَلَيْهِ لَوْ جَمَعَ عَقْدٌ فِي عَقْدٍ مُخْتَلَفِي الْخِ فَيَتَّحِدُ الْفَاعِلُ لِلْجَمْعِ وَمَحَلُّهُ ثُمَّ رَأَيْتُ حَيْجَ صَرَّحَ بِذَلِكَ وَأَطَالَ فِيهِ أَهـ ع ش .

• فَوَدَّ (سُئِلَ): (كِلَا جَارَةٍ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ كَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ أَوْ سَلَمٍ أَوْ نِكَاحٍ انْتَهَى أَهـ سَمِ أَيِ بَحْذِفِ الْوَاوِ وَالْإِقْصَارِ عَلَى أَوْ الْمُرَادُ بِالْإِجَارَةِ الَّتِي مَعَ الْبَيْعِ مُطْلَقُ الْإِجَارَةِ وَرُدَّتْ عَلَى الْعَيْنِ أَوْ الذِّمَّةِ وَبِالَّتِي مَعَ السَّلَمِ إِجَارَةُ الْعَيْنِ فَإِنَّ إِجَارَةَ الذِّمَّةِ يُشْتَرَطُ فِيهَا الْقَبْضُ كَالسَّلَمِ كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى أَيِ فَلَيْسَ إِجَارَةُ الذِّمَّةِ وَالسَّلَمُ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ . • فَوَدَّ: (اشْتِرَاطُ الثَّاقِبَتِ فِيهَا) أَيِ غَالِبًا أَهـ نِهَآيَةً أَيِ وَقَدْ لَا يُشْتَرَطُ كَانَ قَدَرَتْ عَلَى الْمُنْفَعَةِ بِمَحَلِّ الْعَمَلِ ع ش . • فَوَدَّ: (اشْتِرَاطُ الثَّاقِبَتِ فِيهَا وَبُطْلَانُهُ بِهِ) لَا يُنَاسِبُ قَوْلُهُ الْآتِي: (فَعَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ الْخ) أَهـ . رَشِيدِي . • فَوَدَّ: (وَانْفِسَاخُهَا) عَطَفَ عَلَى (اشْتِرَاطِ الْخ) فَهُوَ تَوْجِيهٌ ثَانٍ لِلِاخْتِلَافِ أَهـ ع ش . • فَوَدَّ: (أَوْ) إِجَارَةٍ أَيِ عَيْنِ أَهـ نِهَآيَةً . • فَوَدَّ: (كَأَجْرَتِكَ هَذِهِ) أَيِ دَارِي شَهْرًا أَهـ نِهَآيَةً . • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهَا) أَيِ الْإِجَارَةِ أَهـ ع ش .

• فَوَدَّ (سُئِلَ): (كِلَا جَارَةٍ) عِبَارَةُ الرُّوضِ كَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ أَوْ سَلَمٍ أَوْ نِكَاحٍ .

(صحا في الأظهر) كُلُّ منهما بِقِسْطِهِ مِنَ الْمُسْمَى إِذَا وُزِعَ عَلَى قِيَمَةِ الْمَبِيعِ أَوْ الْمُسْلَمِ فِيهِ وَأَجْرَةُ الدَّارِ كَمَا قَالَ (وَيُوزَعُ الْمُسْمَى عَلَى قِيَمَتَيْهِمَا) وَتَسْمِيَةُ الْأَجْرَةِ قِيَمَةً صَحِيحٌ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ قِيَمَةُ الْمَنْفَعَةِ وَوَجْهٌ صِحَّتُهَا أَنَّ كُلًّا يَصْعُقُ مُنْفَرِدًا فَلَا يَضُرُّ الْجَمْعُ وَلَا أَثَرُ لِمَا قَدْ يَعْزِضُ لِاخْتِلَافِ حُكْمَيْهِمَا بِاخْتِلَافِ أَسْبَابِ الْفَسْخِ وَالْإِنْفِصَاحِ الْمُحَوِّجَيْنِ إِلَى التَّوْزِيعِ الْمُسْتَلْزِمِ لِلْجَهْلِ عِنْدَ الْعَقْدِ بِمَا يَخْصُ كُلًّا مِنَ الْعَوَاضِ لِأَنَّهُ غَيْرُ ضَارٍّ كَبِيعِ ثَوْبٍ وَشُقْصِ صَفْقَةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الشُّعْبَةِ وَاحْتِيجَ لِلتَّوْزِيعِ الْمُسْتَلْزِمِ لِمَا ذُكِرَ فَقُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْكَامِ هُنَا مُطْلَقُ اخْتِلَافِهَا بَلْ اخْتِلَافُهَا فِيمَا يَرْجِعُ لِلْفَسْخِ وَالْإِنْفِصَاحِ مَعَ عَدَمِ دُخُولِهَامَا تَحْتَ عَقْدٍ وَاحِدٍ فَلَا تَرُدُّ مَسْأَلَةُ الشُّقْصِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّهُ وَالثَّوْبُ دَخَلَا تَحْتَ عَقْدٍ وَاحِدٍ هُوَ الْبَيْعُ وَلَا يَخْتَلِفَانِ فِي ذَلِكَ نَعَمْ أَوْرَدَ عَلَيْهِ بَيْعَ عَبْدَيْنِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ فِي أَحَدِهِمَا.....

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (وَيُوزَعُ الْمُسْمَى عَلَى قِيَمَتَيْهِمَا) أَيِ إِنْ احتِيجَ إِلَى التَّوْزِيعِ بِأَن حَصَلَ فَنَسَخَ أَوْ انْفِصَاحَ لِلْإِجَارَةِ أَوْ الْبَيْعِ أَوْ السَّلَمِ بِأَن تَلَفَتْ الْعَيْنُ الْمُؤَجَّرَةُ أَوْ تَعَيَّتْ وَاسْتَمَرَ مَا مَعَهَا صَحِيحًا أَوْ تَلَفَ الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ انْقَطَعَ الْمُسْلَمُ فِيهِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَبَقِيََتِ الْإِجَارَةُ عَلَى الصَّحَةِ فَيَخْتِاجُ إِلَى التَّوْزِيعِ حَيْثُذِ فَإِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الْمَبِيعِ عَشْرَةَ وَأَجْرَةُ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ تِلْكَ الْمُدَّةُ خَمْسَةَ وَالْمُسْمَى اثْنِي عَشَرَ فَحِصَّةُ الْمَبِيعِ مِنْهُ ثَمَانِيَّةٌ وَالْعَيْنُ الْمُؤَجَّرَةُ أَرْبَعَةٌ. ❦ قَوْلُهُ: (وَوَجْهٌ صِحَّتُهَا الْإِنْفِصَاحُ) هَذَا مَوْجُودٌ فِي كُلِّ الْعُقُودِ فَيَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ عَقْدَيْنِ كَذَلِكَ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ أَهْرَ شَيْدِي.

❦ قَوْلُهُ: (وَلَا أَثَرُ الْإِنْفِصَاحِ) رَدٌّ لِذَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ الْقَائِلِ بِالْبُطْلَانِ فِيهِمَا. ❦ قَوْلُهُ: (لِمَا قَدْ يَعْزِضُ الْإِنْفِصَاحُ) مَا وَاقِعَةٌ عَلَى الْفَسْخِ وَالْإِنْفِصَاحِ الْمَعْلُومَيْنِ مِنَ الْمَقَامِ. ❦ وَقَوْلُهُ: (لَا اخْتِلَافَ حُكْمَيْهِمَا) تَمْلِيلٌ لِقَوْلِهِ يَعْزِضُ أَهْرَ شَيْدِي. ❦ قَوْلُهُ: (لِلْجَهْلِ عِنْدَ الْعَقْدِ) قَدْ يُقَالُ الْجَهْلُ مَوْجُودٌ عِنْدَ الْعَقْدِ قَطْعًا وَإِنْ لَمْ يَعْزِضْ مَا ذُكِرَ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ هُوَ وَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ لَكِنْ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ إِلَّا حِينَ بَقَاءِ أَحَدِهِمَا وَسُقُوطِ الْآخَرِ أَمَّا إِذَا بَقِيََا فَالْمَقْصُودُ الْمَجْمُوعُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّوْزِيعِ الْمُتَرَتِّبِ عَلَيْهِ الْجَهْلُ سُلْطَانٌ وَسَمٌّ. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْإِنْفِصَاحُ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَلَا أَثَرُ الْإِنْفِصَاحِ. ❦ قَوْلُهُ: (غَيْرُ ضَارٍّ الْإِنْفِصَاحُ) أَيِ لَا غَيْرَ لَهُمْ لَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَسْأَلَةِ الشُّقْصِ الْمَذْكُورَةِ أَهْرَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (فَقُلِمَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا أَثَرُ الْإِنْفِصَاحِ سَمٌ وَعَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (مَعَ عَدَمِ دُخُولِهَا) أَيِ الْعَيْنَيْنِ اللَّذَيْنِ اخْتَلَفَتْ أَحْكَامُهُمَا أَهْرَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْتَلِفَانِ) فَخَرَجَتْ بِجَهَّتَيْنِ أَهْرَ سَمٌ. ❦ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِيمَا يَرْجِعُ لِلْفَسْخِ وَالْإِنْفِصَاحِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْرَدَ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى مَا فِي الضَّابِطِ مِنْ قَوْلِهِ مَعَ عَدَمِ دُخُولِهَامَا تَحْتَ

❦ قَوْلُهُ: (لِلْجَهْلِ عِنْدَ الْعَقْدِ الْإِنْفِصَاحُ) قَدْ يُقَالُ الْجَهْلُ الْمَذْكُورُ مَوْجُودٌ قَطْعًا عِنْدَ الْعَقْدِ وَإِنْ لَمْ يَعْزِضْ مَا ذُكِرَ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ هَذَا الْجَهْلُ إِنَّمَا يُلْتَمَسُ إِلَيْهِ حَتَّى احتِيجَ لِلْإِعْتِدَارِ عَنْهُ إِذَا بَقِيَ أَحَدُهُمَا وَسَقَطَ الْآخَرُ لِأَنَّهُ حَيْثُذِ يَصِيرُ الْمَقْصُودُ الْبَاقِي دُونَ السَّاقِطِ فَيُنْظَرُ لِلتَّوْزِيعِ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَقِيََا فَإِنَّ الْمَقْصُودَ الْمَجْمُوعُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّوْزِيعِ الْمُتَرَتِّبِ عَلَيْهِ الْجَهْلُ الْمَذْكُورُ حَتَّى يُلْتَمَسَ إِلَيْهِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَقُلِمَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا أَثَرُ الْإِنْفِصَاحِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْتَلِفَانِ) فَخَرَجَتْ بِجَهَّتَيْنِ.

على الإيهام أكثر من الآخر فإنه يطل فيهما مع أنه من القاعدة ومع شمول كلامه له حيث عُرِ
بمختلفي الحكم ولم يقل كأصله وغيره: عقدن مختلفي الحكم. ويجاب بأن لو سلمنا أنه
منها كان البطال للشرط المفسد المقارن للعقد لا لاختلاف الحكم على أن حذفه لعقدن
إنما هو لإغناء مثاله عنه والتقييد بمختلفي الحكم لبيان محل الخلاف فلو جمع بين متفقين
كشركة وقراض كأن خلط ألفين له بألف لغيره وقال شاركك على أحدهما وقارضتك على
الآخر فقبل صبح جزماً لرجوعهما إلى الإذن في التصرف.....

عقد واحد اهـ رشيدى ويجوز إزجاع التفسير لقول المصنف ولو جمع في صفقة إلخ. هـ فود: (على
الإيهام) أي وأما إذا كان معيناً فيصبح العقد فيهما مطلقاً شـ ورشيدى. هـ فود: (من القاعدة) أي التي
جرت في صحة البيع فيها القولان السابقان اهـ ع شـ. هـ فود: (ومع شمول كلامه إلخ) عطف تفسير.
هـ فود: (الإغناء مثاله عنه) قد يقال المثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد فيرد الإعتراض إلا
أن لا يكون قوله: كإجارة وبيع إلخ لمحض التمثيل بل قيداً كأن يغرب حالاً وفيه أنه لا قرينة على ذلك
مع مخالفة الظاهر وكتب شيخنا البرلسي بهامش شرح الهجة ما نصه لم يذكر مختار العقدين وقال
غيره في شرح الإزجاد يخرج به ما لو جمع عقد واحد مختلفي الحكم كما لو باع صاعاً من الشعير وثوباً
بصاع حنطة فإن ما يقابل الحنطة من الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل الثوب لا يشترط قبضه
في المجلس قال وقضية كلامه يعني الإزجاد أن ذلك ليس من تفريق الصفقة في الأحكام فلو حذف
قوله عقدن لتناول ذلك انتهى ما كتبه شيخنا وقال الشارح في شرح الإزجاد ما نصه ولا يرد على تقييده
بالعقدين ما لو باع عقدن بشرط الخيار في أحدهما بعينه أو أكثر من الآخر فإنه وإن كان من صور تفريق
الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن الاختلاف هنا في الأثر التابع دون المقصود الذي الكلام
فيه وكذا يقال فيما لو باع صاع شعير وثوباً بصاع بر فإن اشتراط قبض ما يقابل الحنطة من الشعير أمر
تابع أيضاً انتهى فليتأمل اهـ سم عبارة النهاية والمعنى وشمل كلام المصنف أي في الصحة ما لو اشتمل
العقد على ما يشترط فيه الثقبض وما لا يشترط كصاع بر وثوب بصاع شعير اهـ. هـ فود: (لرجوعهما)
أي العقدين.

هـ فود: (إنما هو لإغناء مثاله عنه) قد يقال المثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد فيرد
الإعتراض إلا أن يكون قوله كإجارة وبيع إلخ لمحض التمثيل بل قيداً كأن يغرب حالاً وفيه أنه لا
قرينة على ذلك مع مخالفة الظاهر وكتب شيخنا البرلسي بهامش شرح الهجة ما نصه لم يذكر مختار
العقدين وقال غيره في شرح الإزجاد يخرج به ما لو جمع عقد واحد مختلفي الحكم كما لو باع صاعاً
من الشعير وثوباً بصاع حنطة فإن ما يقابل الحنطة من الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل الثوب
لا يشترط قبضه في المجلس قال وقضية كلامه يعني الإزجاد أن ذلك ليس من تفريق الصفقة في
الأحكام وقد صرح الزايعي بجريان قولي التفريق فيه وكذا لو باع وشرط الخيار في أحدهما دون الآخر

بخلاف ما لو كان أحدهما جائزاً كالبيع والجمالة فإنه لا يصح قطعاً لتقدير الجمع بينهما (أو نحو بيع ونكاح) كزواجك بنتي وبعثك عبداً بالقبض (صح النكاح) لأنه لا يتأثر بفساد

قوله: (بخلاف ما لو كان أحدهما جائزاً) انظر هذا مختزراً أي شيء في المتن عبارة المفتي ويؤخذ مما مثل به أن محل الخلاف أن يكون المقدان لازمين فلو جمع بين لازم وجائز كبيع وجمالة لم يصح قطعاً كما ذكر الزايعي في المسابقة أو كان المقدان جائزين كسركة وقراض صح قطعاً لأن المقود الجائزة بابها واسع اه فاحتز عنها بالمثال وعبارة شرح الروض ويستثنى من ذلك ما لو كان أحد المقدنين جائزاً إلخ. قوله: (كالبيع) أي الذي يشترط فيه قبض الموضعين اه نهاية أي بأن كان المقود عليه ربوياً كما ذكره بعد بقوله م ر ومن جهة الصرف ع ش. قوله: (لتقدير الجمع بينهما) أي إذ الجمع بين جمالة لا يلزم ويتبع يلزم في صفقة واحدة غير ممكن لما فيه من تناقض الأحكام لأن العوض في الجمالة لا يلزم تسليمه إلا بفراغ العمل ومن جهة الصرف يجب تسليمه في المجلس ليتوصل إلى قبض ما يخص الصرف منها وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات كما علم ويقاس بذلك ما إذا جمع بين إجارة ذمة أو سلم وجمالة اه نهاية قال ع ش قوله: وتنافي اللوازم وهي فيما نحن فيه لزوم قبض العوض في أحدهما وعدم استحقاقه في الآخر وقوله: تنافي الملزومات أي من الجواز واللزوم أي فيحكم بطلان المقدنين لتنافيها اه.

قوله (سني): (أو بيع ونكاح) أي ومستحق الثمن والمهر واحد أما إذا اختلفت المستحق كقوله زواجك بنتي وبعثك عبداً لم يصح البيع ولا الصداق ويصح النكاح بمهر البتل ولو جمع بين بيع وخلع صح الخلع وفي البيع والمسمى القولان نهاية ومفتي. قوله: (كزواجك بنتي إلخ) أي وهي في ولايته أو زواجك أمتي وبعثك ثوبي نهاية ومفتي.

أو في أحدهما الخيار يؤمن وفي الآخر ثلاثاً فكل ذلك من تفريق الصفقة في الأحكام فلو حذف قوله عقدين لتناول ذلك اه ما كتبه شيخنا وقال الشارح في شرح الإزهاد ما نصه ولا يرد على تقييده بالمقدنين ما لو باع عبدين بشرط الخيار في أحدهما بعينه أو أكثر من الآخر فإنه وإن كان من صور تفريق الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن الاختلاف هنا في الأمر التابع دون المقصود الذي الكلام فيه وكذا يقال فيما لو باع صاع شعير وثوباً بصاع بر فإن اشتراط قبض ما يقابل الحنطة من الشعير أمر تابع أيضاً انتهى فليتأمل. قوله: (بخلاف ما لو كان أحدهما جائزاً) قبل ليس السبب في المنع جواز أحدهما بل تنافي أحكامهما وقد يردّه جواز الجمع بين البيع والسلم مع تنافي أحكامهما بنحو اشتراط قبض رأس المال في المجلس في السلم دون البيع فليتأمل وقال م ر عن والده العلة مضموع الاختلاف جوازاً ولزوماً وأحكاماً وعبارة شرحه: بخلاف ما لو كان أحدهما جائزاً كبيع يشترط قبض الموضعين فيه وجمالة أو إجارة ذمة أو سلم وجمالة بخلاف الجمع بين البيع والجمالة فإنه لا يشترط القبض في المجلس كذا أفاده بعض المتأخرين انتهى.

الصدّاق بل ولا بأكثر الشُّروط الفاسدة (وفي البيع والصدّاق القولان) فيصحّ البيع بحصة العبد من الألف والصدّاق بحصة مهر المثل منها كما سيذكره في باب مع قيده.
(تبييه) أعذت ضمير جمع على أحد ذنك لأنّ كلّاً منهما يذلّ عليه السّياق لكنّ في الثاني رُكّة لأنّ الصّفقة إنّ حُمِلَتْ على العقد كما هو اصطلاح الفقهاء كان التقدير ولو جمع عقد في عقد عقدَيْنِ مُخْتَلَفِي الحُكْم وإن حُمِلَتْ على الألفاظ الواقعة بين المُتعاقدَيْنِ لغير ضيّين فأكثر والتقدير وإنّ جمع العقد في ألفاظ واقعة من اثنين عقدَيْنِ مُخْتَلَفِي الحُكْم صحّ لكن إطلاق الصّفقة على ذلك بعيد من اصطلاحهم إلا أنّ توقّف صِحّة التّامّ المثنى عليه بتقدير أنه المراد أو جِبَ المصير إليه والحاصل أنّ المُغايرة الاعتباريّة كافية في صِحّة الحمل كأنّا أبو النّجم (وتعذّد الصّفقة بتفصيل الثمن) من المُبتدئ بالعقد لِتَرْتّب كلام الآخر عليه (كهتك ذا بكذا وإذا بكذا) وإنّ قِيلَ المُشتري ولم يُفَصّل (وتعذّد البائع) كعناك عبداً هذا بألف فتعطى حصة كلّ حُكْمها نعم لو قِيلَ المُشتري نصيب أحدهما ينصف الثمن لم يصحّ لأنّ اللفظ

فوق (س): (القولان) أي السّابقان أظهرهما صِحَّتُهُما ويورّع المُسمّى على قيمة المبيع ومهر المثل نهاية ومُغني. فود: (فيصحّ البيع إلخ) أي على الأظهر نهاية ومُغني. فود: (بقيده) عبارة النهاية والمُغني وشرط التّوزيع في كلام المُصنّف أن تكون حصة النّكاح مهر المثل فأكثر فإن كان أقلّ وجب مهر المثل كما في المجموع ما لم تأذن الرّشيده في قدر المُسمّى فيُعْتَبَر التّوزيع مُطلقاً اه أي سواء كان قدر مهر المثل أو أقلّ ع ش عبارة سم قال في شرح الرّوض وظاهر أنّ شرط التّوزيع أيضاً أن تكون حصة العبد ثمن المثل أو أكثر إلا أن تكون رشيده وتأذن في قدر المُسمّى فَلْيَتَأَمَّل اه. فود: (كان التقدير إلخ) أي فيتّخذ فاعِلُ الجمع ومحلّ الجمع. فود: (على ذلك) أي على الألفاظ المذكورة. فود: (عليه) أي الإطلاق المذكور. فود: (بتقدير أنه) أي العقد (المراد) أي بضمير جمع. فود: (كافية في صِحّة الحمل إلخ) أي فتكفي في مُغايرة فاعِلِ الفعل ومحلّه. فود: (كأنّا أبو النّجم) أي ويشعري يشعري أي يشعري الآن كيشعري فيما مضى أو يشعري هو الشّعْرُ المعروف بالبلاغة. فود: (من المُبتدئ) إلى التّبييه في النهاية إلا قوله وبه فارق إلى المثنى. فود: (من المُبتدئ إلخ) أي بائناً أو مُشترياً. فود: (وإنّ قِيلَ المُشتري) إلى قوله فَعَلِمَ في المُغني إلا قوله وبه فارق إلى المثنى وقوله: واقتصر إلى المثنى وكان الأولى أن يقول وإنّ لم يُفَصّل المُشتري في القبول.

فود: (والصدّاق بحصة مهر المثل منها) قال في شرح الرّوض ثم شرط التّوزيع في رُؤُوسك بشي وبعتك عبداً أن تكون حصة النّكاح مهر المثل فأكثر فإن كانت أقلّ وجب مهر المثل كما ذكره في المجموع نعم إن أذنت الرّشيده في قدر المُسمّى فظاهر أنه يُعْتَبَر التّوزيع مُطلقاً اه وظاهر أنّ شرط التّوزيع أيضاً أن تكون حصة العبد ثمن المثل أو أكثر إلا أن تكون رشيده وتأذن في قدر المُسمّى فَلْيَتَأَمَّل.

يقتضي جوازهما جميعاً وبه فارق ما قَدَّمْتُهُ أَوَّلَ البيع في بعثك هذا بألف وهذه بمائة (وكذا) تتعدَّد (بتعدُّد المشتري) كبعثكما هذا بكذا وكاشترئنا منك هذا بكذا واقتصر عليهما لأنَّ الكلامَ فيهما وإلا فهي تتعدَّد بتعدُّد العاقدِ مُطلقاً (في الأظهر) قياساً على البائع فإن قيل أحدهما فكما ذكر فقلِّم أنه لو باع اثنان من اثنين كان بمنزلة أربع عقود ومن فوائد التعدُّد جواز أفراد كُلِّ حصَّةٍ بالردِّ كما يأتي وأنه لو بأن نصيب أحدهما خراً مثلاً صحَّ في الباقي قطعاً.

(تنبيه) ما أفاده كلامه من القطع بتعدُّدها بتعدُّد البائع دون تعدُّد المشتري مُشكِّل إلا أن يُفَرَّق بأن المبيع مقصود فنظروا كُلُّهم إلى تعدُّد مالِكِه والتمنُّ تابع فجاز أن لا ينظر بعضهم لتعدُّد مالِكِه لكنهم عكسوا ذلك في الشفعة فتعدُّوها بتعدُّد المشتري قطعاً وتعدُّد البائع على الأصحَّ وكذا العرايا، وسرُّ ذلك في الشفعة أن المشتري إذا تعدَّد وأخذ الشفيع حصَّةً أحدهما لم يضره لاستقلال كُلِّهما صار إليه عُهدَةٌ وغيرها فلم يكن للخلاف مجال حينئذٍ بخلاف تعدُّد البائع فإن تمكين الشفيع من أخذ إحدى حصَّتي البائعتين يُفَرِّق الصفقة على المشتري فجزى الخلاف نظراً إلى ضرره وفي العرايا أنها.....

• فود: (وبه فارق ما قَدَّمْتُهُ إلخ) خلافاً لِلنَّهْيَةِ والمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا قُلُوْا قال بعثك عهدي بألف وجاريتي بخمسمائة قَبْلَ - أحدهما بعينه لم يصحَّ كما سيأتي في تعدُّد البائع والمشتري اهـ. • فود: (وكذا تتعدَّد بتعدُّد المشتري) ظاهره سواء تَقَدَّمَ الإيجاب من البائع أو القبول من المشتري ويؤيِّدهُ شمول قوله الآتي فجاز أن لا ينظر بعضهم إلخ لِلْمُصَوِّرَتَيْنِ مِمَّا اء ش أقول وصنِّع الشارح مُصرِّحٌ بذلك. • فود: (واقصر عليهما) أي البائع والمشتري اهـ ع ش. • فود: (مطلقاً) أي ولو غير بائع ومُشتري اهـ سم. • فود: (فإن قيل أحدهما إلخ) عبارة المُعْنَى ولو قيل أحدهما نصفه يَنْصِفُ التَمَنُّ لم يصحَّ إن قلنا بالإنحاد وكذا إن قلنا بالتعدُّد على الأصحَّ وإن صحَّح السُّبْكِيُّ الصَّحَّةَ كما مرَّ اهـ وعِبَارَةُ النَّهْيَةِ والرَّوْضِ لو باعهما عبده بألف قَبْلَ أحدهما نصفه بخمسمائة أو باعه عبداً بألف قَبْلَ نصيب أحدهما بخمسمائة لم يصحَّ اهـ. • فود: (فقلِّم) أي من تعدُّد الصَّفَقَةِ بتعدُّد البائع أو المشتري. • فود: (كُلِّ حصَّةٍ) الأولى حصَّةٌ بعضهم. • فود: (بأن المبيع إلخ) أي وقد مرَّ بيانه. • فود: (فنظروا إلخ) أي الأصحاب. • فود: (لكنهم عكسوا) إلى قوله وسرُّ ذلك في المُعْنَى. • فود: (حصَّةً أحدهما) أي المُشتَرِيتَيْنِ (لَمْ يَضُرُّ) أي ذلك الأخذ. • فود: (إحدى حصَّتي البائعتين) الأولى حصَّةُ أَحَدِ البائعتين.

• فود: (بتعدُّد العاقدِ مُطلقاً) أي ولو غير بائع ومُشتري. • فود: (فإن قيل أحدهما فكما ذكر) في الرَّوْضِ نعم لو باعهما عبده بألف قَبْلَ أحدهما نصفه بخمسمائة أو باعه عبداً بألف قَبْلَ نصيب أحدهما بخمسمائة لم يصحَّ اهـ وفي شَرْحِهِ نزاعٌ كبيرٌ.

رُخْصَةً لِلْمُشْتَرِي إِذَا تَقَدَّدَ وَحَصَلَ لِكُلِّ دُونِ خَمْسَةِ أَوْشُقٍ لَمْ يَكُنْ لِلْخِلَافِ مَسَاحٌ لَأَنَّ كَلًّا لَمْ يَتَقَدَّدَ مَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّخَذَ وَتَقَدَّدَ الْبَائِعُ فَإِنَّ مَا حَصَلَ لِلْمُشْتَرِي جَاوَزَ الْخَمْسَةَ فَاِمْتَنَعَ عَلَى قَوْلِ نَظَرًا لِهَذِهِ الْمُجَاوِزَةِ (وَلَوْ وَكَلَاهُ أَوْ وَكَلَهُمَا) إِعَادَةُ الضَّمِيرِ عَلَى مَعْلُومٍ غَيْرِ مَذْكُورٍ سَائِغَةً شَائِعَةً فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ (فَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ الْوَكِيلِ) لَأَنَّ أَحْكَامَ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِهِ فَلَوْ خَرَجَ مَا اشْتَرَاهُ مِنْ وَكِيلٍ اثْنَيْنِ أَوْ مِنْ وَكِيلٍ وَاحِدٍ أَوْ مَا اشْتَرَاهُ وَكِيلٌ اثْنَيْنِ أَوْ وَكِيلًا وَاحِدًا مَعِينًا جَازَ رَدُّ نَصِيبِ أَحَدِ الْوَكِيلَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ دُونِ أَحَدِ الْمُوَكَّلَيْنِ فِي الْأُولَى وَالثَّلَاثَةِ، نَعَمْ الْعِبْرَةُ فِي الرَّهْنِ بِالْمُوَكَّلِ لَأَنَّ الْمَدَارَ فِيهِ عَلَى اتِّحَادِ الدَّيْنِ وَعَدَمِهِ وَفِي الشُّفْعَةِ تَنَاقُضٌ فِي اعْتِبَارِ الْمُوَكَّلِ أَوْ الْوَكِيلِ بِسَطْوَتِهِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فِي بَابِهَا بِمَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْ مُرَاجَعَتِهِ.

قوله: (رُخْصَةً لِلْمُشْتَرِي) أي فهو المقصود بها فَتَنَظَرُ إِلَيْهِ اهـ سم.

قوله (سني): (فَالْأَصَحُّ اخْتِيَارُ الْوَكِيلِ) وَكَتَبُوا عَمَّا لَوْ بَاعَ الْحَاكِمُ أَوْ الْوَلِيُّ أَوْ الْوَصِيُّ أَوْ الْقَيْمُ عَلَى الْمَخْجُورِينَ شَيْئًا صَفَقَةً وَاحِدَةً وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَالْوَكِيلِ قَيِّمَتُهُ الْعَاقِدُ لَا الْمَبِيعُ عَلَيْهِ اهـ نِهَاجٌ عِبَارَةٌ سَمِ وَأَقْرَبُ مَا شَيْءٌ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ كَالْوَكِيلِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ التَّغْلِيلُ فَلَوْ بَاعَ وَلِيُّ لِمَوْلًى أَوْ وَلِيَّانِ لِمَوْلًى فَتَقَدَّدَ الصَّفَقَةُ فِي الثَّانِي وَتَجَدَّدَ فِي الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. قوله: (لَأَنَّ الْأَحْكَامَ الْإِلَخ) عِبَارَةٌ الْمُفْنِي لِأَنَّهُ الْعَاقِدُ وَأَحْكَامُ الْعَقْدِ مِنَ الْخِيَارِ وَغَيْرِهِ تَتَعَلَّقُ بِهِ اهـ. قوله: (وَمَا اشْتَرَاهُ وَكِيلٌ اثْنَيْنِ الْإِلَخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ فَلَوْ اشْتَرَى لِرَجُلَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا الرَّدُّ بِالْعَيْبِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى وَمَاتَ عَنْ ابْنَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا الرَّدُّ بِالْعَيْبِ وَلَوْ اشْتَرَاهُ لَوْ بَاعَ لَهُمَا أَيْ وَكَالَهُ لَمْ يَرُدَّ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا أَوْ بَاعَ لَهُ رَدُّ وَحَيْثُ لَا رَدُّ فِلْكَلُ الْأَرْضِ وَلَوْ لَمْ يَتَّسَمِ مِنْ رَدِّ صَاحِبِهِ أَيْ لَيُظْهِرُ تَعَدُّرَ الرَّدِّ اهـ سم. قوله: (لَأَنَّ الْمَدَارَ الْإِلَخ) وَلِأَنَّهُ لَيْسَ عَقْدُ عُهْدَةٍ أَيْ مُعَاوَضَةٍ حَتَّى يَنْظَرُ فِيهِ إِلَى الْمُبَاشَرَةِ اهـ نِهَاجٌ. قوله: (وَفِي الشُّفْعَةِ تَنَاقُضٌ) الْعِبْرَةُ فِيهَا بِالْمُوَكَّلِ كَمَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ اهـ سَمِ عِبَارَةٌ النَّهَاجِ وَالْمُفْنِي وَيُثَلِّهِ أَيْ الرَّهْنِ الشُّفْعَةُ إِذْ

قوله: (لِلْمُشْتَرِي) أي فهو المقصود بها فَتَنَظَرُ إِلَيْهِ.

قوله (سني): (فَالْأَصَحُّ اخْتِيَارُ الْوَكِيلِ) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ كَالْوَكِيلِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ التَّغْلِيلُ فَلَوْ بَاعَ وَلِيُّ لِمَوْلًى أَوْ وَلِيَّانِ لِمَوْلًى فَتَقَدَّدَ الصَّفَقَةُ فِي الثَّانِي وَتَجَدَّدَ فِي الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَلِلْمُشْتَرِي فِي الثَّانِي رَدُّ حِصَّةِ أَحَدِ الْوَلِيَّيْنِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ إِذَا كَانَ خِلَافُ الْمَصْلُحَةِ وَيَذْفَعُهُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ عَقْدَيْنِ فَهُوَ كَمَا لَوْ بَاعَ أَحَدُ الْوَلِيَّيْنِ الْمُسْتَقْلِلَيْنِ مَثَلًا هُنَا وَالْآخَرُ أُخْرَى لِلْمُشْتَرِي رَدُّ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى إِنْ كَانَ خِلَافُ مَصْلُحَةِ الْمَوْلَى فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. قوله: (أَوْ مَا اشْتَرَاهُ وَكِيلٌ اثْنَيْنِ الْإِلَخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ فَلَوْ اشْتَرَى لِرَجُلَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا الرَّدُّ بِالْعَيْبِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى وَمَاتَ عَنْ ابْنَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا الرَّدُّ بِالْعَيْبِ وَلَوْ اشْتَرَاهُ لَوْ بَاعَ لَهُمَا أَيْ وَكَالَهُ لَمْ يَرُدَّ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا أَوْ بَاعَ لَهُ رَدُّ وَحَيْثُ لَا رَدُّ فِلْكَلُ الْأَرْضِ وَلَوْ لَمْ يَتَّسَمِ مِنْ رَدِّ صَاحِبِهِ أَيْ لَيُظْهِرُ تَعَدُّرَ الرَّدِّ اهـ.

قوله: (وَفِي الشُّفْعَةِ تَنَاقُضٌ) الْعِبْرَةُ فِيهَا بِالْمُوَكَّلِ كَمَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ اهـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(باب الخيار)

هو اسم من الاختيار الذي هو طلب خير الأمرين من الإمضاء والفسخ وهو يكون أصل البيع اللزوم أي أن وضعه يقتضيه إذ قصد منه نقل الملك وجعل التصرف مع الأمن من نقض صاحبه له وهما فرعا للزوم رخصة شرع إما لدفع الضرر وهو خيار النقص الآتي وإما للترؤي وهو المتعلق بمجرّد التشهي وله سببان المجلس والشرط وقد أخذ في بيانهما مقدّمًا أولهما لقوة ثبوته بالشرع بلا شرط وإن اختلف فيه وأجمع على الثاني فقال (يثبت خيار المجلس في) كل معاوضة محضة وهي ما تفسد بفساد عوضه نحو (أنواع البيع).....

مدارها على اتحاد الملك وعده اه قال ع ش قوله: ومثله الشفعة قلّو وكل واحد اثنين في شراء شقص مشفوع فليس للشفيع أن يأخذ بعض المشتري نظرًا للوكيلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل شيخنا الزبادي اه ع ش.

باب: الخيار

قود: (هو اسم) إلى المتني في النهاية. قود: (هو اسم) أي اسم مضر أي اسم مذلوله لفظ المضدر اه ع ش أي لأن فعله إن كان اختار فمضره اختيار وإن كان خير بالتشديد فمضره تخير اه يجبرمي. قود: (هو طلب الخ) أي شرعا. قود: (خير الأمرين) أي فيما يتعلق به غرضه ولو كان تركه خيرا له ويقال أي غالبا اه ع ش. قود: (وهما) أي الثقل والجل. قود: (رخصة) خبر قوله: وهو يكون الخ. قود: (وله سببان) أي للمتعلق بمجرّد التشهي. قود: (لقوة ثبوت الخ) من إضافة المعلوم إلى علمه اه رشيد ع ش كان الأولى أن يقول لقوته بثبوته شرعا والمراد بقوله لقوة ثبوته شرعا الخ أن العقد إذا وقع ثبت به خيار المجلس من جهة الشارع حتى لو نفاه في العقد لم يصح بخلاف خيار الشرط فإنه لا يثبت إلا بأشراط العاقدين لا يقال كما أن خيار المجلس ثبت بحديث «البيعان بالخيار» كذلك خيار الشرط ثبت بقوله «من بايعت فقل لا خلافة» لآنا نقول الحديثان المذكوران ثبت بهما حكم الخيار والكلام هنا في نفس الخيار حيث ثبت بلا شرط بخلاف خيار الشرط فإنه لا يثبت إلا بأشراط العاقدين وإن كان دليله قوله «من بايعت» الخ اه. قود: (في بيانهما) يعني خيار المجلس وخيار الشرط. قود: (وإن اختلف فيه) ومن هنا قد يوجه تقديمه بالإجماع به للخلاف فيه كما وجهوا بذلك تقديم صيغة البيع على بقية أركانه اه سم فيقال قدّم إما لقوة ثبوته الخ وإما للإجماع به. قود: (كل معاوضة) إلى المتني في النهاية إلا قوله ولم يبال إلى وزعم الشيخ. قود: (نحو أنواع البيع الخ) قيل صوابه إسقاط نحو وقال ع ش إنما قال نحو لتدخل الإجارة لأنها ليست بيتا فهي محضة وإن كانت لا

(باب: الخيار)

قود: (وإن اختلف فيه) ومن هنا قد يوجه تقديمه بالإجماع به للخلاف فيه كما وجهوا بذلك تقديم صيغة البيع على بقية أركانه.

كبيع الجند في شدة الحر وبيع الأب أو الجد مال طفله لنفسه وعكسه لخبر الصحيحين

خيار فيها اه وقال الرشيدي حاول الشيخ ع ش في الحاشية أن الشارح م ر جعل أنواع البيع في كلام المصنف بإذخاله لفظ نحو عليه مثالا للمعاوضة المخصصة لا لما يثبت فيه الخيار فمن النحو حيث لا الإجارة ولا يخفى ما فيه اه. قود: (كبيع الجند إلخ) أي وإن أسرع إليه الفساد وأدى ذلك إلى تلفه وسيأتي عن سم ما يفيد مع الفرق بينه وبين خيار الشرط اه ع ش. قود: (في شدة الحر) أي بحيث يتماع بها اه معني. قود: (طفله) الأولى موليه. قود: (وعكسه) أي واقتضت المصلحة ذلك التصرف لأن تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حيث لم يغير الحال في زمن الخيار فصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الأصل فيه فينتهي أن يمنع على الأصل إلزام العقد على الفرع وأن يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لأنه يلزمه أن يراعي مصلحته ولو انعكس الأمر فكانت مصلحة الفرع في إفضاء التصرف والأصل في خلافه فينتهي أن يجوز للأصل الفسخ بخيار نفسه لأنه فائدة - تخيره لنفسه ولو امتنع الفسخ حيث لم ينقطع خياره بلا تفرق ولا إلزام من جهته بمجرّد

قود: (وبيع الأب أو الجد مال طفله لنفسه وعكسه) أي واقتضت المصلحة ذلك التصرف لأن تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حيث لم يغير الحال في زمن الخيار فصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الأصل فيه فينتهي أن يمنع على الأصل إلزام العقد على الفرع وأن يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لأنه يلزمه أن يراعي مصلحته ولو انعكس الأمر وكانت مصلحة الفرع في إفضاء التصرف والأصل في خلافه فينتهي أن يجوز للأصل الفسخ بخيار نفسه لأنه فائدة - تخيره لنفسه ولو امتنع الفسخ حيث لم ينقطع خياره بلا تفرق ولا إلزام من جهته بمجرّد معاوضة مصلحة الفرع وهو بعيد لا نظير له ولو باع الأصل مال أحد فرعيه للآخر حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما ثم تغير الحال في زمن الخيار فانعكست مصلحتهما فقد تعارضت المصلحتان فإن الإجارة تقوّت مصلحة أحدهما والفسخ يقوّت مصلحة الآخر فهل يتخير بين الإجارة والفسخ ليدم إمكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ لأن فيه رجوعاً لما كان قبل التصرف، فيه نظر فليتأمل. قود: (وبيع الأب أو الجد إلخ) أقول لا يخفى أن شرط صحة بيع مال طفله لنفسه وعكسه وجود المصلحة فيه لأن تصرف الولي منوط بالمصلحة لكن حيث ثبت الخيار لهما وكانت المصلحة للطفل في إلزام العقد وللولي في الفسخ فهل يلزمه الإجارة نظراً للطفل أو لا يلزمه بل له الفسخ لأن جواز الفسخ له مطلقاً وإن لم يكن فيه مصلحة للطفل هو فائدة ثبوت الخيار له وفيه نظر ويظهر أنه لا يجب عليه الإجارة وإن كانت مصلحة الطفل فيها إذ لو وجبت حيث لم يكن في ثبوت الخيار له فائدة وصار جواز الفسخ له وامتناعه منوطاً بمصلحة الطفل وهذا بخلاف ما لو كانت مصلحة الطفل في الفسخ فظهر أنه حيث ليس له إلزام العقد ويتعين الفسخ وهذا لا ينافي ثبوت الخيار له لأن الغرض من ثبوته التمكن من الفسخ لا من الإلزام لأنه الأصل في العقد ولا يتوقف على ثبوت الخيار فليس هو الغرض من مشروعيته ثم

«البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختره بنصب يقول بأو بتقدير إلا أن أو إلى أن لا بالمطفٍ ولا لقال يقل بالجزم وهو لا يصح لأن القصد استثناء القول من عدم التفريق أو جملة غاية له.....»

معارضة مصلحة الفرع وهو بعيد لا نظير له ولو باع الأصل مال أحد فرعه للآخر حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما ثم تغير الحال في زمن الخيار فأنكسرت مصلحةهما فقد تعارضت المصلحتان فإن الإجازة نفوت مصلحة أحدهما والفسخ نفوت مصلحة الآخر فهل يتخير بين الإجازة والفسخ لقدم إمكان الجمع بين المصلحتين أو يتمين الفسخ لأن فيه رجوعا إما كان قبل التصرف، فيه نظر فليتأمل سم على حجة أقول يتبغي أن يرعى من المصلحة له في الفسخ لأن رعاية الآخر في الإجازة تبطل فائدة الخيار بالنسبة للثاني فكما مر أن الولي لا يجب عليه مراعاة مصلحة الفرع في الإجازة بل له الفسخ عن نفسه وإن أضرب بالفرع فكذلك هنا مع ش ويؤيده ما يأتي من أنه لو أجاز وأجد وفسخ الآخر قدم الفسخ. هـ فود: (البيعان) أي المتبايعان ادع ش أي البائع والمشتري. هـ فود: (ما لم يتفرقا) أي سواء كان التفريق منهما أو من أحدهما. هـ فود: (بأو) أي مع أو فلا ينافي أن التايب (أن) المقدرة بدليل قوله بتقدير إلا أن إلخ ثم رأيت في منتهوات المعنى ما نصه فيه تجوز والتايب على الصحيح أن لا أو اهـ. هـ فود: (لا بالمطف) عطف على قوله بنصب يقول إلخ.

رأيت في شرح الإزاشد الصغير للشارح ما نصه مع المتن ويتبع لزوم الخيار في ذلك باختياره أي الولي لزوم المقيد له مطلقا أو لينحى الطفل إن رآه مصلحة اهـ وذلك لا يخالف ما قلناه لأن حاصله أنه ليس له الإلزام للطفل إلا بالمصلحة وهذا لا ينافي أنه مع أن مصلحة الطفل في الإلزام يجوز له الفسخ لأنه فائدة ثبوت الخيار له كما لو كانت مصلحة الطفل في بيع مال نفسه للطفل لا يلزمه بيعه له وفي شرح المباب هنا ما لا ينافي ما قلناه مع تأمل ذلك. هـ فود: (لا بالمطف إلخ) كتب شيخنا المحقق البرلسي بهاميش الشارح المحلي ما نصه: المعنى على المطف أن الخيار ثابت لهما في مدة انقضاء التفريق أو مدة انقضاء قول أحدهما للآخر اختر فيقتضي ثبوته في الأولى وإن انتفت الحالة الثانية بأن قال أحدهما للآخر اختر وثبوته في الثانية وإن انتفت الأولى بأن تفرقا والتخلص منهما بما قاله التووي رحمه الله تعالى فكذا ظهر لي في فهم هذا المحل فليتأمل اهـ وأقول هذا أحسن ما يقال هنا لكن يرد عليه ما قرره الرضوي وغيره من الأئمة من أن المطف بأو بعد التقى يكون نفيا لكل من المتعاطفات لا لأحدهما ويجاب بأن هذا بحسب الاستعمال ولا فقصية أصل وضع اللغة أن التقى لأحدهما كما اعترف بذلك الرضوي نفسه وحيث قدما قاله التووي لا يتوجه عليه إشكال لا بحسب الاستعمال ولا بحسب أصل الوضع فليتأمل وأما ما ذكره الشارح فلا يخفى ما فيه على المتأمل فيه ومن هنا يظهر أنه لا إشكال على ما جوزه شراح البخاري بالنظر لاستعمال اللغة ولا حاجة إلى الاعتذار عنهم بقدم مبالينهم بالإيهام فتأمل نعم يمكن التكلف في حمل كلام الشارح على ما قاله شيخنا فتأمل والله تعالى أعلم.

لا مُغَايِرَتَهُ لَهُ الصَّادِقَةُ بِوُجُودِ الْقَوْلِ مَعَ التَّفَرُّقِ وَلَمْ يُبَالِ بِهَذَا الْإِبْهَامِ شُرَاحُ الْبُخَارِيِّ حَيْثُ

هـ فُود: (لا مُغَايِرَتَهُ لَهُ) أَي لَا مُغَايِرَةَ الْقَوْلِ لِلتَّفَرُّقِ الْمُسْتَلْزِمَةَ لِمُغَايِرَةِ تَقْيِصِنِيهِمَا وَقَالَ الْكُرْدِيُّ إِنَّ ضَمِيرَ لَهُ لِمَعْدَمِ التَّفَرُّقِ اهـ وَقَالَ سَم كَانَ مُرَادُهُ بِالْمُغَايِرَةِ مُجَرَّدُ ذِكْرِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَغَايِرَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ اسْتِثْنَاءِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ أَوْ جَعْلِهِ غَايَةً لَهُ وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْطُوقَ الْحَدِيثِ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُطَفِّ إِبْثَاتُ الْخِيَارِ عِنْدَ تَحَقُّقِ أَحَدِ الْإِنْتِفَاءَيْنِ انْتِفَاءُ التَّفَرُّقِ وَانْتِفَاءُ الْقَوْلِ، وَانْتِفَاءُ أَحَدِهِمَا صَادِقٌ مَعَ وُجُودِ الْآخَرِ قَبْضُوقُ بُوْجُودِ الْقَوْلِ مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ وَبُوْجُودِ التَّفَرُّقِ مَعَ عَدَمِ الْقَوْلِ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ عَدَمُ ثُبُوتِ الْخِيَارِ حَيْثُ بَلْ إِنَّمَا يَثْبُتُ عِنْدَ تَحَقُّقِ الْإِنْتِفَاءَيْنِ جَمِيعًا وَأَنَّ مَفْهُومَ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ انْتِفَاءُ الْخِيَارِ حَيْثُ لَمْ يَتَحَقَّقْ وَاحِدٌ مِنَ الْإِنْتِفَاءَيْنِ بَأَنَّ وَجَدَ كُلٌّ مِنَ التَّفَرُّقِ وَالْقَوْلِ وَهَذَا صَحِيحٌ لَكِنْ لَا يَقْبَلُ الْحُكْمُ بِهِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ الصَّادِقَةُ إِنَّهُ إِنْ أَرَادَ الصَّدُوقُ بَاغْتِيَارِ الْمَفْهُومِ وَرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا مَحْذُورَ فِي هَذَا وَإِنْ أَرَادَ بَاغْتِيَارِ الْمَنْطُوقِ فَالضَّوَابُّ أَنَّ يَقُولَ إِنَّهُ مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ وَأَنْ يُرِيدَ الْعَكْسَ فَتَأْمَلُهُ اهـ وَقَوْلُهُ: وَالضَّوَابُّ إِنَّهُ أَيِ الْأَضْرَابِ لِيَأْتِيَ آتِيًا. هـ فُود: (مَعَ التَّفَرُّقِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ سَم يَتَّبِعِي مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ كَمَا عَلِمَ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ وَبِهِ أَيِ بِعَدَمِ التَّفَرُّقِ عَبَّرَ فِي النِّهَايَةِ وَالْحَاصِلِ أَنَّ الْمُطَفِّ يَقْتَضِي تَوْقِيتَ الْخِيَارِ بِتَحَقُّقِ أَحَدِ التَّقْيِصِنَيْنِ وَهُوَ صَادِقٌ بِوُجُودِ الثُّبُوتِ فِي الطَّرَفِ الْآخَرِ مَعَهُ وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَرْتَفِعُ الْخِيَارُ بِازْتِفَاعِ التَّقْيِصِنَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَسَّنِي نَقَلَ نَحْوَ هَذَا الْحَاصِلِ عَنْ شَيْخِهِ الْبُزْجِيِّ ثُمَّ عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ وَيَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَرَّرَهُ الرَّضِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّ الْمُطَفِّ بِأَوْ بَعْدَ التَّقْيِ يَكُونُ نَفْيًا لِكُلِّ مِنَ الْمُتَعَاظِفَاتِ لَا لِأَحَدِهِمَا وَيُجَابُ بِأَنَّ هَذَا بِحَسَبِ الْإِسْتِعْمَالِ وَالْأَقْضِيَّةِ أَصْلُ وَضَعِ اللَّغَةِ أَنَّهُ لِأَحَدِهِمَا كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ الرَّضِيُّ وَحَيْثُ قَالَهُ التَّوَوُّيُّ لَا إِشْكَالَ فِيهِ لَا بِحَسَبِ أَصْلِ الْوَضْعِ وَلَا بِحَسَبِ اسْتِعْمَالِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ وَعَدَمُ الْإِشْكَالِ بِالتَّظَرُّرِ إِلَى

هـ فُود: (لا مُغَايِرَتَهُ إِنَّهُ) كَانَ مُرَادُهُ بِالْمُغَايِرَةِ مُجَرَّدُ ذِكْرِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَغَايِرَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ اسْتِثْنَاءِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ أَوْ جَعْلِهِ غَايَةً لَهُ وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْطُوقَ الْحَدِيثِ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُطَفِّ إِبْثَاتُ الْخِيَارِ عِنْدَ تَحَقُّقِ أَحَدِ الْإِنْتِفَاءَيْنِ انْتِفَاءُ التَّفَرُّقِ وَانْتِفَاءُ الْقَوْلِ، وَانْتِفَاءُ أَحَدِهِمَا صَادِقٌ مَعَ وُجُودِ الْآخَرِ قَبْضُوقُ بُوْجُودِ الْقَوْلِ مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ وَبُوْجُودِ التَّفَرُّقِ مَعَ عَدَمِ الْقَوْلِ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ عَدَمُ ثُبُوتِ الْخِيَارِ حَيْثُ بَلْ إِنَّمَا يَثْبُتُ عِنْدَ تَحَقُّقِ الْإِنْتِفَاءَيْنِ جَمِيعًا وَأَنَّ مَفْهُومَ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ انْتِفَاءُ الْخِيَارِ حَيْثُ لَمْ يَتَحَقَّقْ وَاحِدٌ مِنَ الْإِنْتِفَاءَيْنِ بَأَنَّ وَجَدَ كُلٌّ مِنَ التَّفَرُّقِ وَالْقَوْلِ وَهَذَا صَحِيحٌ لَكِنْ لَا يَقْبَلُ الْحُكْمُ بِهِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ الصَّادِقَةُ إِنَّهُ إِنْ أَرَادَ الصَّدُوقُ بَاغْتِيَارِ الْمَفْهُومِ وَرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ لَا مَحْذُورَ فِي هَذَا وَإِنْ أَرَادَ بَاغْتِيَارِ الْمَنْطُوقِ فَالضَّوَابُّ أَنَّ يَقُولَ مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ وَأَنْ يُرِيدَ الْعَكْسَ فَتَأْمَلُهُ. هـ فُود: (الصَّادِقَةُ) إِنْ أَرَادَ الصَّدُوقُ بَاغْتِيَارِ الْمَنْطُوقِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ تَقْدِيرَ مَا لَمْ يَتَّفَرَّقَا إِنَّهُ مَدَّةٌ عَدَمِ التَّفَرُّقِ أَوْ عَدَمِ الْقَوْلِ فَالْمُغَايِرَةُ إِنَّمَا تَصْدُقُ بِوُجُودِ الْقَوْلِ مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ وَبُوْجُودِ التَّفَرُّقِ مَعَ عَدَمِ الْقَوْلِ أَيِ بَاغْتِيَارِ أَصْلِ اللَّغَةِ عَلَى أَنَّ الضَّوَابُّ عَلَى هَذَا أَنَّ يُقَالُ لَا مُغَايِرَةَ عَدَمِ الْقَوْلِ لَهُ أَيِ لِمَعْدَمِ التَّفَرُّقِ وَإِنْ أَرَادَ بَاغْتِيَارِ الْمَفْهُومِ فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ لِأَنَّ مَفْهُومَ مَا لَمْ يَتَّفَرَّقَا عَدَمُ الْخِيَارِ عِنْدَ الْقَوْلِ وَالتَّفَرُّقِ وَهُوَ صَحِيحٌ تَدْبِيرٌ. هـ فُود: (مَعَ التَّفَرُّقِ) يَتَّبِعِي مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ كَمَا عَلِمَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

جُوزُوا فِي رَوَايَةٍ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَهُ نَصَبَ الرَّاءِ وَجَزَمَهَا وَخَالَفَ فِيهِ أَئِمَّةٌ تَقَلُّقًا بِمَا أَكْثَرَهُ تَشْغِيبٌ لَا أَصْلَ لَهُ قَالَهُ ابْنُ عَبَّادٍ الْبَرُّ وَمَنْ ثُمَّ ذَهَبَ كَثِيرُونَ مِنْ أَئِمَّتِنَا إِلَى نَقْضِ الْحُكْمِ بِنَفْيِهِ، وَزَعَمُ النِّسْخِ لِقَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِخِلَافِهِ مُنْتَوِعٌ لِأَنَّهُ عَمَلُهُمْ لَا يَثْبُتُ بِهِ نَسْخٌ كَمَا حَقَّقَ فِي الْأَصُولِ عَلَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ مِنْ أَجْلِهِمْ وَهُوَ رَاوِي الْحَدِيثِ كَانَ يَعْمَلُ بِهِ (كَالْصَرْفِ وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ) وَبِمَا قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّ الْقَصْدَ بِثُبُوتِ الْخِيَارِ هُنَا مُجَرَّدُ التَّشْهُيِ انْدَفَعَ مَا قِيلَ كَيْفَ يَثْبُتُ مَعَ أَنَّ الْمِثَالَةَ شَرْطٌ فَلَا أَفْضَلَ حَتَّى يَخْتَارَهُ عَلَى أَنَّ هَذَا غَفْلَةٌ عَمَّا مَرَّ فِيهَا الْمَعْلُومُ مِنْهُ أَنَّهَا لَا تَمْنَعُ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَفْضَلُ (وَالسَّلَامُ وَالتَّوَلِيَةُ وَالتَّشْرِيكُ) وَلَا يَرُدُّ بَيْعُ الْقَرْنِ مِنْ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ لَا خِيَارَ فِيهِ لِلْقَرْنِ وَكَذَا لِسَيِّدِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِتَصَرُّجِهِمْ بِأَنَّ هَذَا عَقْدٌ عَقَاقَةُ لَا بَيْعٌ وَمِثْلُهُ الْبَيْعُ

الِاسْتِعْمَالِ مَحَلٌّ تَأْمُلُ فَلَقَلَّ صَوَابَ الْعِبَارَةِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ بِحَسَبِ أَصْلِ اللَّغَةِ بَلْ بِحَسَبِ الْإِسْتِعْمَالِ فَلْيَحْزَرْ أَحَدٌ سَيِّدٌ أَوْ قَوْلٌ مَا قَالَهُ التَّوَوُّيُّ هُوَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ بِنَصَبٍ يَقُولُ إِلَى وَهُوَ الْخُ وَحَيْثُ ذِ قَحَاصِلُ مَا فِي سَمِ أَنْ النَّصَبَ خَالٍ عَنِ الْإِشْكَالِ مُطْلَقًا وَأَنَّ الْجَزْمَ وَإِنْ خَلَا عَنْهُ بِحَسَبِ الْإِسْتِعْمَالِ لَكِنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْهُ بِحَسَبِ اللَّغَةِ وَهَذَا وَاضِحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَخَالَفَ فِيهِ) أَيِ فِي الْخَبَرِ بِثُبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ. □ فَوَدَّ: (قَالَهُ ابْنُ عَبَّادٍ الْبَرُّ) أَيِ أَنَّ أَكْثَرَ ذَلِكَ تَشْغِيبٌ لَا أَصْلَ لَهُ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ الْخُ) أَيِ مِنْ أَجْلِ صِحَّةِ الْخَبَرِ بِثُبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ. □ فَوَدَّ: (إِلَى نَقْضِ الْحُكْمِ بِنَفْيِهِ) أَيِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ عِبَارَةٌ الْحَلِّيُّ قَوْلُهُ: يَثْبُتُ خِيَارُ مَجْلِسٍ خِلَافًا لِلْإِمَامِ مَالِكٍ وَلَوْ حَكَمَ بِنَفْيِهِ حَاكِمٌ نَقَضَ حُكْمَهُ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ رُخْصَةً فَقَدْ نُزِّلَ مَنَزَلَةُ الْعَزِيمَةِ. □ فَوَدَّ: (وَزَعَمُ النِّسْخِ) أَيِ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ بِخِلَافِهِ. □ فَوَدَّ: (يُفَعَّلُ بِهِ) أَيِ بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ.

□ فَوَدَّ (سُئِيَ): (كَالْصَرْفِ) هُوَ يَبِيعُ التَّقْدِ بِالتَّقْدِ مَضْرُوبًا أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ إِدْعَ شُ وَكَانَ الْأَوَّلَى لِلشَّارِحِ أَنَّ يَقُولُ وَكَالْصَرْفِ عَطْفًا عَلَى مَا زَادَهُ سَابِقًا مِنْ قَوْلِهِ كَبَيْعِ الْجَمْدِ الْخُ. □ فَوَدَّ (سُئِيَ): (وَالطَّعَامِ) أَيِ وَيَبِيعُهُ. □ فَوَدَّ: (وَبِمَا قَدَّمْتُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ اشْتَرَى فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ. □ فَوَدَّ: (كَيْفَ يَثْبُتُ) أَيِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ فِي الرَّبَوِيِّ. □ فَوَدَّ: (شَرْطٌ) أَيِ هَذَا اتِّحَادِ الْجِنْسِ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ إِدْعَ شُ. □ فَوَدَّ: (مَرَّ فِيهَا) أَيِ الْمِثَالَةِ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ أَحَدَهُمَا) أَيِ أَحَدَ الرَّبَوِيِّينَ. □ فَوَدَّ: (أَفْضَلُ) أَيِ إِذِ الْعَبْرَةُ فِيهَا بِالمُسَاوَاةِ بِالْكَيْلِ فِي الْمَكِيلِ وَالْوَزْنِ فِي الْمَوْزُونِ وَإِنْ اخْتَلَفَا جَوْدَةً وَزِدَادَةً إِدْعَ شُ. □ فَوَدَّ: (هَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ بَيْعِ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِهِ وَمِثْلُهُ الْحَوَالَةُ فَلَا خِيَارَ فِيهَا وَإِنْ قُلْنَا هِيَ بَيْعٌ لِأَنَّهَا رُخْصَةٌ فَلَا يُنَاسِبُهَا ثُبُوتُ الْخِيَارِ إِدْعَ شُ مِنْهُجٌ بِالْمُعْنَى وَعِبَارَةُ الْمُحَلِّيِّ وَلَا خِيَارَ فِي الْحَوَالَةِ عَلَى الْأَصَحِّ إِدْعَ شُ وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى مِنْهَا أَيِ مِنَ الصُّوَرِ الْمُسْتَنْتَبَاتِ الَّتِي لَا خِيَارَ فِيهَا الْحَوَالَةُ فَإِنَّهَا وَإِنْ جُعِلَتْ مُعَاوَضَةً لَيْسَتْ عَلَى قَوَاعِدِ الْمُعَاوَضَاتِ وَرُبَّمَا يُقَالُ إِنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ فِي بَيْعِ الْأَعْيَانِ فَلَا تُسْتَنْتَى هَذِهِ الصُّورَةُ لِأَنَّهَا بَيْعٌ ذَيْنِ بَذَيْنٍ. □

□ فَوَدَّ: (هَلَى أَنْ هَذَا غَفْلَةٌ عَمَّا مَرَّ) وَأَيْضًا فَقَدْ يَتَعَلَّقُ الْفَرْصُ بِالْمَفْضُولِ وَالْمُسَاوِي.

الضَّمْنِي وكَيْسَمَةِ الرَّدِّ بخلاف غيرها ولو بالتراضي لأنَّ الْمُتَمَتِّعَ منه يُجْبَرُ عليه (وَصُلِحَ
المُعَاوَضَةُ) بخلاف صُلَحِ الحَظِيظَةِ فَإِنَّهُ فِي الدَّيْنِ إِثْرًا وَفِي الْعَيْنِ هِبَةٌ نَعَمْ صُلَحَ الْمُعَاوَضَةُ عَلَى
الْمَنْفَعَةِ إِجَارَةً وَلَا يَرُدُّ لِأَنَّهُ سَيُصْرَحُ بِقَدَمِ الْخِيَارِ فِيهَا وَعَلَى دَمِ الْعَمْدِ مُعَاوَضَةٌ وَلَا يَرُدُّ أَيْضًا لِأَنَّهُ
مُعَاوَضَةٌ غَيْرُ مُحَضَّةٍ وَقَدْ عَلِمَ مِنْ سِيَاقِهِ أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِيهَا (وَلَوْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ) كَأَصْلِهِ أَوْ
فَرِيعَهُ (فَإِنْ قُلْنَا) فِيمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِهَمَا (الْمِلْكُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ أَوْ مَوْقُوفٍ) وَهُوَ الْأَصَحُّ

• فَوَدَّ: (وَكَيْسَمَةِ الرَّدِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ كَالصَّرْفِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ غَيْرِهَا) أَيِ قِسْمَتِي الْإِفْرَازِ
وَالْتَعْدِيلِ سَوَاءً جَرَّيَا بِإِجْبَارٍ أَمْ بِتَرَاضٍ إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا فِي حَالَةِ التَّرَاضِي يَبِيعُ أَهْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ
بِنَهْ يُجْبَرُ عَلَيْهِ) أَيِ وَالْإِجْبَارُ يُنَافِي الْخِيَارَ أَهْمُ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ يَغْنِي أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مِنَ الْقِسْمَةِ
أُجْبِرَ عَلَيْهِمَا فِي الْإِفْرَازِ وَالتَّعْدِيلِ فَلَا يُنَافِي امْتِنَاعُ الْخِيَارِ فِيمَا لَوْ وَقَعَتْ بِالتَّرَاضِي أَهْمُ.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (وَصُلَحَ الْمُعَاوَضَةُ) كَانَ يُصَالِحُهُ عَلَى دَارٍ بَعِيدَةٍ أَهْمُ ش. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ صُلَحِ الْحَظِيظَةِ)
هِيَ الصُّلُحُ مِنَ الشَّيْءِ عَلَى بَعْضِهِ دَيْنًا كَانَ أَوْ عَيْنًا أَهْمُ ش. • فَوَدَّ: (فِيهَا) أَيِ الْإِجَارَةِ. • فَوَدَّ: (وَعَلَى دَمِ
الْعَمْدِ الْإِخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى الْمَنْفَعَةِ وَخَرَجَ الصُّلُحُ عَنْ دَمِ الْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمْدِ قَبِئْتُ فِيهِ الْخِيَارُ
وَصُورَةُ الصُّلُحِ عَلَيْهِ أَنْ يَدْعِيَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو دَارًا مَثَلًا وَالحَالُ أَنَّ عَمْرًا اسْتَحَقَّ عَلَى زَيْدٍ دِيَّةً قَتَلَ الْخَطَا
أَوْ شِبْهِ الْعَمْدِ لِكُونِهِ أَيِ زَيْدٍ قَتَلَ مَوْرَثَ عَمْرٍو فَقَالَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو صَالِحُكَ مِنَ الدَّارِ الَّتِي أَدْعِيهَا عَلَيْكَ
عَلَى الدِّيَةِ الَّتِي تَسْتَحِقُّهَا عَلَيَّ أَيِ تَرَكْتُ لَكَ الدَّارَ فِي نَظِيرِ الدِّيَةِ أَيِ سَقُوطِهَا عَلَيَّ فَالدِّيَةُ مَأْخُودَةٌ حُكْمًا
أَهْمُ يُجْبَرُ مِي عَنْ الرَّشِيدِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ غَيْرُ مُحَضَّةٍ) أَيِ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى عَفْوٌ عَنِ الْقَوْدِ.

• فَوَدَّ: (وَقَدْ عَلِمَ مِنْ سِيَاقِهِ) أَيِ حَيْثُ عَبَّرَ بِأَنْوَاعِ الْبَيْعِ. • وَفَوَدَّ: (فِيهَا) أَيِ فِي الْمُعَاوَضَةِ الْغَيْرِ الْمُحَضَّةِ
أَهْمُ ش. • فَوَدَّ (سُنِّي): (وَلَوْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ).

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ بَعْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ بِشَرْطٍ أَنْ تُعْتِقَهُ فَقَالَ اشْتَرَيْتُ فَهَلْ يَبْتُحُّ لِلْمُشْتَرِي خِيَارُ الْمَجْلِسِ أَمْ لَا
فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِأَنَّهُ فِي ثُبُوتِهِ لَهُ تَقْوِينًا لِلشَّرْطِ الَّذِي شَرَطَهُ.

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ إِنْ بَعْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ نَحْمُ بَاعَهُ صَحَّ وَعَتَقَ عَلَيْهِ قَوْلًا لِأَنَّهُ يَقْدَرُ دُخُولُهُ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي فِي
زَمَنِ لَطِيفٍ نَظِيرٌ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِي بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ إِنْ اشْتَرَيْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَقُ
عَلَى الْقَائِلِ بِالشَّرَاءِ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَلِكُ التَّغْلِيظُ حِينَ الْإِتْيَانِ بِالصَّيغَةِ أَهْمُ ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَقْرَأَهُ ش. إِذَا
قَالَ لِعَبْدِهِ مَثَلًا إِذَا بَعْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَبَاعَهُ بِشَرْطٍ نَفَى خِيَارَ الْمَجْلِسِ لَمْ يَعْتَقُ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ يُنَافِي
مُقْتَضَاهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَشَرِّطْهُ فَإِنَّهُ يَعْتَقُ لِأَنَّهُ عَتَقَ الْبَائِعِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ نَافِذًا أَهْمُ.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (لِلْبَائِعِ) وَهُوَ مَرْجُوحٌ أَهْمُ نِهَآةً وَمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (يُجْبَرُ عَلَيْهِ) أَيِ وَالْإِجْبَارُ يُنَافِي الْخِيَارَ أَهْمُ.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ لَا فِي شِرَاءِ الْعَبْدِ نَفْسَهُ أَيِ لَا يَبْتُحُّ الْخِيَارُ لِأَنَّهُ عَقْدُ
عَتَاقٍ وَظَاهِرُهُ وَلَا لِلْعَبْدِ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ وَفِي الرُّوْضِ أَيْضًا وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ إِنْ بَعْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَبَاعَهُ عَتَقَ.

(فلهما الخيار) إذ لا مانع (وإن قلنا) المِلْك (للمُشتري) على الضعيف (تَغَيَّرَ البائع) إذ لا مانع هنا أيضًا بالنسبة إليه (فدونه) لأن قضية يملكه له أن لا يتمكن من إزالته وأن يترتب عليه العتق فورًا فلما تغلَّب الثاني لِحَقِّ البائع بقي الأول وباللزام يَتَبَيَّنُ عَقْدُهُ عليه وإن كان للبائع حق الحبس (ولا خيار في) ما لا معاوضة فيه كوقف ولا في عقد جائز ولو من جانب كرهين نعم إن شرط في بيع وأقبضه قبل التفريق أمكن فسخه بأن يفسخ البيع فينقسخ هو تبعًا،

قود: (إذ لا مانع) أي لوجود المُقتضي بلا مانع نهاية ومغني قال ع ش وهو مجلس العقد أي بخلاف ما لو اشترى من آخر بعرضه يثبت الخيار للبائع ولا يثبت للمشتري لأنه من جهته افتداء سم على منهج ومثله من شهد بعرضه وردت شهادته اه. قود: (فلما تغلَّب الثاني) هو قوله: وأن يترتب عليه العتق فورًا. قود: (بقي الأول) أي عدم التمكن من الفسخ اه ع ش. قود: (وباللزام يَتَبَيَّنُ عَقْدُهُ) عبارة المحلِّي ولا يحكم بعقده على كل قول حتى يلزم العقد فيبين أنه عتق من حين الشراء اه ولا يخفى إشكال ذلك على قول أن المِلْك للبائع لأنه إنما يتقبل المِلْك عنه من حين الإجازة فعقده من حين الشراء يستلزم عتق ملك الغير حال يملكه فليأتمل سم على المنهج وقد يجاب عنه بأن ملك البائع لما كان مُزَلَّزًا وأبلا للزوم بنفسه مع تشوُّب الشارع للعتق نزلناه منزلة العدم ونقول عن شيخنا الحلبي ما يوافقه ثم رأيت في كلام الشارح م ر بعد قول المصنِّف الآتي والأصح أن العرض على البيع إلخ ما يصرح به حيث قال لأن العتق إلخ لكن يرد على هذا الجواب الزوائد حيث جعلوها للبائع فبأنه يكون يملكه مُزَلَّزًا إلا أن يقال لما كان الشارع ناظرًا للعتق ما أمكن راعوه ولا يضر تبعض الأحكام حيث يبالى النسبة لبيان العتق يلحق باللزام وبالنسبة لملك الزوائد يستصحب المِلْك السابق على العقد حتى يوجد ناقل له قوِّي ووقع لهم تبعض الأحكام في مسائل متعدِّدة منها ما لو استلحق أبوه زوجته ولم يصدقه الزوج فيجوز له وطؤها ولا تنقض وضره اه ع ش. قود: (يتبين عَقْدُهُ إلخ) أي من حين العقد اه ع ش.

قود: (وإن كان للبائع حق الحبس) أي فلا يكون حق الحبس مانعًا من نفوذ العتق ومعلوم أنه حيث عتق امتنع على البائع حبسه وعليه فيكون هذا مستثنى مما يثبت فيه حق الحبس للبائع وقد يوجه بأن بيعه لمن يعتق عليه قرينة على الرضا بتأخير قبض الثمن كالبيع بمؤجل اه ع ش. قود: (كوقف) أي وعتق وطلاقي اه نهاية. قود: (نعم إن شرط إلخ) عبارة شرح الرُّوض بعد قول المتن ولا يثبت في العقود الجائزة من الجائزين كالشركة أو من أحدهما كالكتابة والرهن نعتها لأنها ليست بيعًا ولأن الجائز في حقه بالخيار أبدًا فلا معنى لثبوته له والآخر وطن نفسه على الغبن المقصود دفعه بالخيار ولكن لو كان الرهن مشروطًا في بيع إلخ فالاستدراك في كلامه بالنسبة لما اقتضته المِلَّة من أن اللزوم في حقه لا يثبت

قود: (وباللزام يَتَبَيَّنُ عَقْدُهُ) عبارة المحلِّي ولا يحكم بعقده على كل قول حتى يلزم العقد فيبين أنه عتق من حين الشراء اه ولا يخفى إشكال ذلك على قول أن المِلْك للبائع لأنه إنما يتقبل المِلْك عنه من حين الإجازة فعقده من حين الشراء يستلزم عتق ملك الغير حال يملكه فليأتمل.

وَضَمَانٍ وَوَكَالَةٍ وَشُرْكَةٍ وَقَرْضٍ وَقِرَاضٍ وَعَارِيَةٍ إِذْ لَا يَحْتَاجُ لَهُ فِيهِ وَلَا فِي (الْإِبْرَاءِ) لِأَنَّهُ لَا مُعَاوَضَةَ فِيهِ (وَالنَّكَاحِ) لِأَنَّ الْمُعَاوَضَةَ فِيهِ غَيْرُ مُحَضَّةٍ (وَالْهَبَةِ بِلَا قَوَابِ) لِعَدَمِ الْمُعَاوَضَةِ (وَكَذَا ذَاتِ الثَّوَابِ) لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى بَيْعًا وَالْمُعْتَمَدُ ثُبُوتُهُ فِيهَا وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ لِأَنَّهُ بَيْعٌ حَقِيقِي (وَالشُّفْعَةِ) أَمَّا الْمُشْتَرِي فَلَأَنَّ الشَّقْصَ مَاخُودٌ مِنْهُ قَهْرًا وَأَمَّا الشَّفِيعُ فَلَأَنَّهُ يُمَدُّ تَخْصِيصُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ بِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ ابْتِدَاءً (وَالْإِجَارَةِ) بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا عَلَى الْمُعْتَمَدِ لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى بَيْعًا وَلِفُتُورِ الْمَنْفَعَةِ بِمُضَيِّ الزَّمَنِ فَالزَّمَنُ الْعَقْدُ لِقَلَّ يَتَلَفُ جُزْءٌ مِنَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ لَا فِي مُقَابَلَةِ الْعَوَضِ وَلِأَنَّهُ لِيَكُونَهَا عَلَى مَعْدُومٍ هُوَ الْمَنْفَعَةُ عَقْدٌ غَرَرٍ وَالْخِيَارُ غَرَرٌ فَلَا يَجْتَمِعَانِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ إِجَارَةِ الذَّمَّةِ وَالسَّلَمِ بِأَنَّهُ يُسَمَّى بَيْعًا بِخِلَافِهَا وَبِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ يُتَصَوَّرُ وَجُودُهُ فِي الْخَارِجِ غَيْرَ فَائِتٍ مِنْهُ شَيْءٌ بِمُضَيِّ الزَّمَنِ فَكَانَ أَقْوَى وَأَدْفَعُ لِلغَرَرِ مِنْهُ فِي إِجَارَةِ الذَّمَّةِ وَبَيِّنْهُمَا وَيَبَيِّنِ الْبَيْعَ

لَهُ الْخِيَارُ فَلَا يَتِمَّ كُنْ مِنْ الْفَسْخِ اه رَشِيدِي. قُود: (وَضَمَانٍ) يَتَأَمَّلُ مَا مَعْنَى الْجَوَازِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَوَازُ مِنْ جِهَةِ الْمَضْمُونِ لَهُ بِمَعْنَى أَنْ لَهُ إِسْقَاطُ الضَّمَانِ وَإِبْرَاءُ الضَّامِنِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الضَّمَانَ وَمَا بَعْدَهُ عَطْفٌ عَلَى الزَّمَنِ وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَهُ عَطْفًا عَلَى الْعَقْدِ بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ وَعَلَيْهِ فَلَا إِشْكَالَ اه ع ش وقوله: بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ الْمَنْعُ عِبَارَةُ الْمُغْنَى مَعَ الْمَنِيِّ وَلَا خِيَارَ فِي الْإِبْرَاءِ وَالنَّكَاحِ وَالْهَبَةِ بِلَا ثَوَابٍ وَهِيَ الَّتِي صُرِّحَ بِتَقْيِ الثَّوَابِ عَنْهَا أَوْ أُطْلِقَ وَقُلْنَا لَا تَقْتَضِيهِ وَهُوَ الرَّاجِعُ لِأَنَّ اسْمَ الْبَيْعِ لَا يَصْدُقُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَلَا خِيَارَ أَيْضًا فِي الْوَقْفِ وَالْعَتِي وَالطَّلَاقِ وَكَذَا الْمُقَوَّدُ الْجَائِزَةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ كَالْقِرَاضِ وَالشَّرِكَةِ وَالْوَكَالَةِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا كَالكِتَابَةِ وَالزَّمَنِ اه وهي أَخْصَرُ وَأَسْبَكَ وَأَسْلَمُ.

قُود: (إِذْ لَا يَحْتَاجُ لَهُ) أَيْ لِلْخِيَارِ. قُود: (فِيهِ) كَذَا فِي ع ش لَكِنْ فِي تَعْلِيلِ التَّحْلِيلِ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَقْفِ وَالضَّمَانِ وَقَفَّةً ظَاهِرَةً. قُود: (وَالْمُعْتَمَدُ الْخُ) وَفَاقًا لِشَرْحِ الْمُنْهَجِ وَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. قُود: (أَمَّا الْمُشْتَرِي الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى لِأَنَّ الْخِيَارَ فِيمَا يَثْبُتُ مِلْكُهُ بِالْإِخْتِيَارِ فَلَا مَعْنَى لِإِثْبَاتِهِ فِيمَا مِلْكُ بِالْقَهْرِ وَالْإِجْبَارِ اه. قُود: (بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا) إِلَى الْمَنِيِّ فِي النِّهَايَةِ. قُود: (بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا) أَيْ سِوَاكَ كَانَتْ إِجَارَةٌ عَيْنٍ أَوْ ذِمَّةً قُدِّرَتْ بِزَمَانٍ أَوْ مَحَلٍّ عَمَلٍ وَبِهَذَا يَتَفَيَّحُ التَّغْيِيرُ بِالْأَنْوَاعِ فَلَا يُقَالُ إِنَّ الْإِجَارَةَ نَوْعَانِ فَقَطِ الذَّمَّةُ وَالْعَيْنُ اه ع ش. قُود: (لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى بَيْعًا) هَذَا التَّحْلِيلُ يَتَأْتِي فِي سَائِرِ أَنْوَاعِهَا.

قُود: (لِقَوَاتِ الْمَنْفَعَةِ) لَا يَتَأْتِي فِي الْمُقَدَّرَةِ بِمَحَلِّ الْعَمَلِ. قُود: (وَلِأَنَّهُ الْخُ) مِثْلُ الْأَوَّلِ فِي جَرَيَانِهِ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِهَا فَبَعْضُ التَّحْلِيلِ عَامٌّ وَبَعْضُهَا خَاصٌّ اه ع ش. قُود: (وَجُودُهُ فِي الْخَارِجِ) هَذَا

قُود: (وَضَمَانٍ وَوَقْفٍ) يَتَأَمَّلُ مَا مَعْنَى جَوَازِهِ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَوَازُ مِنْ جِهَةِ الْمَضْمُونِ بِمَعْنَى أَنْ لَهُ إِسْقَاطُ الضَّمَانِ وَإِبْرَاءُ الضَّامِنِ وَمِنْ جِهَةِ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ الْمُعْتَمَدُ بِمَعْنَى أَنْ لَهُ رَدُّ الْوَقْفِ. قُود: (بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا) أَيْ وَلَوْ إِجَارَةٌ ذِمَّةً م ر. قُود: (بَيْنَ إِجَارَةِ الذَّمَّةِ) أَيْ الَّتِي قَالَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ الْقِفَالُ بِثُبُوتِ الْخِيَارِ فِيهَا قَطْعًا كَالسَّلَمِ وَانْظُرِ السَّلَمَ فِي الْمَنْفَعَةِ وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ نَظِيرُ قَوْلِهِ لِمَا عَقِدَ بِلَفْظِ الْبَيْعِ الْخُ.

قُود: (يَتَصَوَّرُ وَجُودُهُ) قَدْ لَا يَأْتِي فِي السَّلَمِ فِي الْمَنَافِعِ.

الوارد على المنفعة كحق الممر بأنه لما عُقِدَ بلفظ البيع أُعطي حكمه ومن ثم لو عُقِدَ بلفظ الإجارة لا خيار فيه فيما يظهر (والمساقاة) كالإجارة (والصدائق) لأن المعاوضة فيه غير محضة مع أنه ليس بمقصود بالذات ومثله عوض الخلع (في الأصح) في المسائل الخمس ومُرّت الإشارة إلى ردّ المقابل في كُلِّ منها (وينقطع) خيار المجلس (بالتخاير بأن يختارا) أي العاقدان (لزومه) أي العقد صريحا كتخايرناه وأجزناه وأمضيناه وأبطلنا الخيار وأفسدناه لأنه حقهما فسقط بإسقاطيهما أو ضمنا بأن يتبايعا العوضين بعد قبضيهما في المجلس فإن ذلك يتضمن

لا يتأتى في السلم في المنافع مع ثبوت الخيار فيه قلقل المراد أن الغالب في المسلم فيه كونه عينا لا ثبوت بقوات الزمن اهـ ع ش. قود: (كحق الممر) أي أو إجراء الماء أو وضع الجدوع على الجدار اهـ ع ش. قود: (والمساقاة كالإجارة) أي حكما وتقليلا اهـ مغني. قود: (ليس بمقصود بالذات) بل تابع للنكاح. قود: (ومثله عوض الخلع) أي حكما وتقليلا وكذا خلافا كما يأتي.

قود (سني): (في المسائل الخمس) ومقتضى قوله ومثله عوض الخلع أن الخلاف جار فيه أيضا وهو كذلك لكن بالنسبة للزوج فقط عبارة عميرة قوله: على الأصح إلخ مقابله في الخلع يقول بثبوت الخيار للزوج فقط فإذا فسح وقع الطلاق رجعا وسقط العوض اهـ ع ش. قود: (ومُرّت الإشارة) أي بتزجيح الأصح اهـ سم عبارة الرشيدي قوله: في المسائل الخمس أي على ما مرّ في الهبة وقوله: ومُرّت الإشارة إلخ أي بناء على ظاهر المتن وإن كان قد تقدّم تعقّب في الهبة ذات الثواب اهـ. قود: (إلى ردّ المقابل في كُلِّ منها) أي في غير الأول فإنه صحّح فيه المقابل.

قود (سني): (وينقطع بالتخاير) إلى أن قال وبالثقوي قال الشارح في شرح المباب وأفهم حضره القاطع فيما ذكره أن ركوب المشتري الذابة المبيعة لا يقطع له وهو أحد وجهين لاحتمال أن يكون لاختيارها والثاني ينقطع لتصرفه والذي يتجه تزجيحه الأول ولا نسلم أن مثل هذا التصرف يقطع ويقاس بالركوب ما في معناه سم على حجة اهـ ع ش. قود: (كتخايرنا إلخ) أي اختيارا لا كرها اهـ بجبرمي. قود: (بأن يتبايعا العوضين) قضيته أنه لا ينقطع بتبايع أحد العوضين كأن أخذ البائع المبيع من المشتري بغير الثمن الذي قبضه منه وقد مرّ أن تصرف أحد العاقدين مع الآخر إجازة وذلك يقتضي انقطاع الخيار بما ذكر قلقل قوله العوضين مجرد تصوير ويتبني أن يكون من كنياته أخبث العقد أو كرهته اهـ ع ش. قود: (العوضين) أي ولو ربويين اهـ مغني. قود: (في المجلس) تنازع فيه قوله: بأن يتبايعا وقوله: قبضيهما. قود: (فإن ذلك) أي الثبايع اهـ ع ش.

قود: (ومُرّت الإشارة) أي بتزجيحه الأصح.

قود (سني): (وينقطع بالتخاير) إلى أن قال وبالثقوي قال الشارح في شرح المباب وأفهم حضره القاطع فيما ذكره أن ركوب المشتري الذابة المبيعة لا يقطع له وهو أحد وجهين لاحتمال أن يكون لاختيارها والثاني ينقطع لتصرفه والذي يتجه تزجيحه الأول ولا نسلم أن مثل هذا التصرف يقطع ويقاس بالركوب ما في معناه اهـ.

الرضا بلزوم الأول فإيراد هذه الصورة على مفهوم المتن غير صحيح (فلو اختار أحدهما) لزومه (سقط حقه وبقي) الخيار (للاخير) كخيار الشرط وقول أحدهما اختر أو خيرت لك يقطع خياره لأنه رضا منه بلزومه لا خيار مخاطب إلا إن قال اخترت إذ الشكوت لا يتضمن رضا وإلا إذا كان القابل البائع والمبيع يعتق على المشتري لأنه باختيار البائع يعتق على المشتري لأن المالك صار له وحده أو فسخه ولو بعد الإجازة انفسخ وإن لم يوافق الآخر وإلا بطلت فائدة الخيار وفارق الفسخ الإجازة بأنه يُعید الأمر لما كان قبل العقد ومن ثم لو أجاز واحد وفسخ الآخر قَدِمَ الفسخ.

• فَوَدَّ: (على مفهوم المتن) وهو قوله: بالخيار وبالتفريق اهـ ش.

• فَوَدَّ (سُي): (فلو اختار) أي طَوَّعاً اهـ يُجِيرُ مِي. • فَوَدَّ: (كخيار الشرط) أي كاتفراد أحدهما في خيار الشرط. • فَوَدَّ: (وقول أحدهما اختر إلخ) في التوسط لو قال أجزت وفسخت أو عكسه اغتبر اللفظ المتقدم منهما أو أجزت في النصف وفسخت في النصف غلب الفسخ قاله القاضي وغيره وإن قال أجزت أو فسخت بالتردد أو عكس ذلك عُيِلَ بالأول على الأقرب من الاحتمالات ولم أر فيها نقلاً اهـ من شرح العباب سم على حَجَّ وبقي ما لو قال أجزت في النصف أو قال فسخت في النصف وسكت عن النصف الآخر والذي يظهر في الثانية أنه يتفسخ في الكل وأما في الأولى فيَحْتَمَلُ أن يُراجع فإن قال أجزت الإجازة في النصف والفسخ في الباقي انفسخ في الكل وإن قال أجزت الإجازة في النصف الأول وفي الثاني أيضاً نفذت الإجازة وإن لم يُعلم له حال بأن تَعَدَّرت مراجعته لفا ما قاله لتمامه من الأمرين في حقه وبقي الخيار عملاً بالأصل اهـ ش بحذف. • فَوَدَّ: (أو فسخه) عطف على قوله لزومه وقال الكردي عطف على اختيار اهـ. • فَوَدَّ: (ولو نفذ الإجازة) أي من الآخر اهـ سم. • فَوَدَّ: (وفارق الفسخ الإجازة) أي حيث كان فسح أحدهما مانعاً من إجازة الآخر وقاطعاً لها ولم تكن إجازة أحدهما مانعاً من فسح الآخر كما عليم مما تقرر اهـ سم. • فَوَدَّ: (وإن فم إلخ) الأولى إسقاطه فتدبر. • فَوَدَّ: (وفسخ الآخر) أي ولو في البعض اهـ سم.

• فَوَدَّ: (أو فسخه ولو نفذ الإجازة) أي من الآخر انفسخ في التوسط لو قال أجزت لك وفسخت أو عكسه اغتبر اللفظ المتقدم منهما أو أجزت في النصف وفسخت في النصف غلب الفسخ قاله القاضي وغيره وإن قال أجزت أو فسخت بالتردد أو عكس كذلك عُيِلَ بالأول على الأقرب من احتمالات ولم أر فيها نقلاً اهـ من شرح العباب وفيه أيضاً فَرَعٌ: قد تمتنع الإجازة دون الفسخ كما مر في الربوي والحق به السلم وعكسه كما إذا أبق المبيع من يد البائع فإن المشتري يتخير في الفسخ فإن فسح لزم وإن أجاز لم يلزم حتى لو بدا له الفسخ بغير الإجازة جاز أي فليس على الفور أو الإجازة بغير الفسخ لم يجز قاله الشيخ أبو محمّد اهـ فليتأمل هذا الكلام فإن حاصله الاعتداد بالفسخ دون الإجازة فليس عكساً لما سبق. • فَوَدَّ: (وفارق الفسخ الإجازة) أي حيث كان فسح أحدهما مانعاً من إجازة الآخر وقاطعاً لها ولم تكن إجازة أحدهما مانعاً من فسح الآخر كما عليم مما تقرر اهـ سم. • فَوَدَّ: (وفسخ الآخر) أي ولو في البعض.

(و) يَنْقَطِعُ أَيْضًا بِمُفَارَقَةِ مُتَوَلِّي الطَّرَفَيْنِ بِمَجْلِسِهِ (وَبِالتَّفَرُّقِ بَيْنَهُمَا) أَيِ الْعَاقِدَيْنِ وَإِنْ وَقَعَ مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ وَلَوْ نِسْبَانًا أَوْ جَهْلًا لَا بِرُوجِهِمَا لِمَا يَأْتِي فِي الْمَوْتِ وَذَلِكَ لِخَيْرِ الْبَيْهَقِيِّ «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانِهِمَا» وَضَعُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ إِذَا بَاعَ قَامَ فَمَنْشَى هُنْتَيْهَةً ثُمَّ رَجَعَ وَقَضَيْتُهُ جُلَّ الْفِرَاقِ خَشْيَةً مِنْ فَسْخِ صَاحِبِهِ، وَخَيْرٌ «وَلَا يَجُلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ» مَحْمُولٌ الْجُلُّ فِيهِ عَلَى الْإِبَاحَةِ الْمُسْتَوِيَةِ الطَّرَفَيْنِ وَمَحَلُّهُ إِنْ تَفَرَّقَا عَنْ اخْتِيَارٍ.....

• فَوَدَّ: (وَيَنْقَطِعُ أَيْضًا بِمُفَارَقَةِ الْخ) دَفَعَ لِمَا يَتَوَقَّعُ مِنْ أَنْ خِيَارَهُ إِنَّمَا يَنْقَطِعُ بِالْقَوْلِ لِأَنَّ مُفَارَقَةَ مَحَلِّهِ كَمُفَارَقَةِ الْعَاقِدَيْنِ الْمَجْلِسِ وَهُوَ لَا يَنْقَطِعُ الْخِيَارُ وَإِنْ تَمَاشِيًا مَنَازِلَ كَمَا يَأْتِي وَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَبِالتَّفَرُّقِ الْخِ اهـ ع ش عبارة الْمُغْنِي لَوْ تَبَاعَعَ شَخْصَانِ مُلْتَصِقَيْنِ دَامَ خِيَارُهُمَا مَا لَمْ يَخْتَارَا أَوْ أَحَدُهُمَا بِخِلَافِ الْأَبِ إِذَا بَاعَ لِابْنِهِ أَوْ اشْتَرَى مِنْهُ وَفَارَقَ الْمَجْلِسَ انْقَطَعَ الْخِيَارُ لِأَنَّهُ شَخْصٌ وَاحِدٌ لَكِنَّهُ أَقِيمَ مَقَامَ اثْنَيْنِ بِخِلَافِ الْمُلتَصِقَيْنِ فَاتَّهَمَا شَخْصَانِ حَقِيقَةً بِدَلِيلِ اتَّهَمَا يَحْتَجِبَانِ الْأُمُّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ اهـ. • فَوَدَّ (سَيِّ): (وَبِالتَّفَرُّقِ بَيْنَهُمَا).

(فَرَعَ): كَاتَبَ بِالْبَيْعِ غَايَةً ائْتَدَّ خِيَارُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ مَجْلِسٌ بُلُوغِ الْخَبَرِ وَائْتَدَّ خِيَارُ الْكَاتِبِ إِلَى مُفَارَقَتِهِ الْمَجْلِسِ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ وَصُولِ الْخَبَرِ لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ م ر وَفِي قَتَاوَى الشَّارِحِ نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ الْبُلْقِينِيِّ فِي حَوَاشِي الرُّوضَةِ خِلَافًا لِظَاهِرِ الرُّوضَةِ ائْتَهَى سَمَ عَلَى حَجٍّ وَسَيَّانِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ م ر مَا يَنْقُضِي خِلَافَهُ مِنْ ائْتِدَادِ خِيَارِ الْكَاتِبِ إِلَى انْقِطَاعِ خِيَارِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (أَيِ الْعَاقِدَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَطَّلُ الْبَيْعُ فِي التَّهَامَةِ. • فَوَدَّ: (مَكْرَهًا) أَيِ بَغْيٍ حَقٍّ وَلَوْ لَمْ يَسُدَّ قَمَهُ اهـ مُغْنِي زَادَ التَّهَامَةَ وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ رِبَوِيًّا اهـ. • فَوَدَّ: (وَضَعُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ الْخ) دَفَعَ لِمَا يُوْهِمُهُ الْحَدِيثُ مِنْ اشْتِرَاطِ التَّفَرُّقِ مِنْهُمَا مَعَ قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ كَانَ وَجْهَ فِعْلِهِ لَهُ مَعَ أَنَّ الْوَرَعَ اللَّائِقَ بِهِ تَزَكَّى بَيَانِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِالْفِعْلِ فَإِنَّهُ أَبْلَغَ مِنْهُ بِالْقَوْلِ اهـ. • فَوَدَّ: (هُنْتَيْهَةً) أَيِ قَلِيلًا اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (مَحْمُولٌ الْجُلُّ فِيهِ الْخ) يُؤَيِّدُ أَوْ يُعَيِّنُ حَمْلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ بَعْدَ أَنْ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ التَّنْذِيرِ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ لِيَتَفَقَّدَ بَيْعَهُ اهـ سَم. • فَوَدَّ: (الْإِبَاحَةُ الْمُسْتَوِيَةُ الْخ) أَيِ فَتَكُونُ الْمُفَارَقَةُ بِقَصْدِ ذَلِكَ مَكْرُوهًا وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ ابْنُ عُمَرَ كَانَ مَكْرُوهًا لِجَوَازِ أَنْ لَا تَكُونَ مُفَارَقَتُهُ لِذَلِكَ بَلْ لِعَرَضِ جَوَازِ التَّصَرُّفِ فِيهِ اهـ ع ش.

• فَوَدَّ (سَفَنَ): (بَيْنَهُمَا).

(فَرَعَ): كَاتَبَ بِالْبَيْعِ غَايَةً ائْتَدَّ خِيَارُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ مَجْلِسٌ بُلُوغِ الْخَبَرِ وَائْتَدَّ خِيَارُ الْكَاتِبِ إِلَى مُفَارَقَتِهِ الْمَجْلِسِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ عِنْدَ وَصُولِ الْخَبَرِ لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ م ر وَفِي قَتَاوَى الشَّارِحِ نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ الْبُلْقِينِيِّ فِي حَوَاشِي الرُّوضَةِ خِلَافًا لِظَاهِرِ الرُّوضَةِ. • فَوَدَّ: (مَحْمُولٌ الْجُلُّ فِيهِ عَلَى الْإِبَاحَةِ الْمُسْتَوِيَةِ) يُؤَيِّدُ أَوْ يُعَيِّنُ حَمْلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ بَعْدَ أَنْ أَشَارَ عَلَى بُعْدٍ إِلَى أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ التَّنْذِيرِ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ لِيَتَفَقَّدَ بَيْعَهُ.

فلو حمل أحدهما مكرها بقي خياره لا خيار الآخر إن لم يتبعه إلا إذا منع وإن هرب بطل خيارهما لأن غير الهارب يُمكِّنه الفسخ بالقول مع عدم غدر الهارب بخلاف المكره فكانه لا فعل له ويؤخذ من التعليل بتمكُّنه من الفسخ.....

• فود: (فلو حمل أحدهما إلخ) وكذا لا ينقطع خياره إذا أكره على الخروج ولو لم يسد فمه روض ومثني. • فود: (بقي خياره) أي حتى في الربوي خلافا لما في شرح الروض إلى أن يزول الإكراه ويفارق مجلس زواله كما هو ظاهر اه سم عبارة ع ش فلو زال الإكراه كان مريض زوال الإكراه كمجلس العقد فإن انتقل منه إلى غيره بحيث يعد مفارقه لا ينقطع خياره ومحلّه كما هو ظاهر حيث زال الإكراه في محل يُمكِّنه المكث فيه عادة أما لو زال وهو في محل لا يُمكِّن المكث فيه عادة كلجة ماء لم ينقطع خياره بمفارقه لآته في حكم المكره على الانتقال منه لعدم صلاحية محلّه للمجلس وعليه فلو كان أحد الشاطئين للبحر أقرب من الآخر فهل يلزم قصده حيث لا مانع أو لا ويجوز له التوجه إلى أيهما شاء ولو بعد فيه نظر وقياس ما لو كان لمقصده طريقان طويل وقصير فسلك الطويل لا ليرض حيث الأظهر فيه عدم الترخص انقطاع خياره هنا فليراجع فليأمل اه ع ش. • فود: (لا خيار الآخر) أي فلا يبقى اه ع ش. • فود: (إن لم يتبعه) لو لم يتبعه كأن منع وفارق المجلس فينبغي انقطاع خيارهما اه سم. • فود: (إلا إذا منع) أي من الخروج معه وانظر ما لو زال إكراهه بعد هل يكلف الخروج عقب زوال الإكراه لينتج صاحبه أو لا ويقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء فيه نظر والأقرب الأول وينبغي أن محل الانقطاع بعد الخروج إذا عرف محلّه الذي ذهب إليه ولا فينبغي أن لا ينقطع خياره إلا بعد انقطاع خيار الهارب اه ع ش. • فود: (وإن هرب) أي أحدهما مختارا أما لو هرب خوفا من سبع أو نار أو قاصد له بسيف مثلا فالظاهر أنه من القسم الأول وإن لم يكن في ذلك إكراه على خصوص المفارقة سم على منهج وينبغي أن مثل ذلك إجابة النبي ﷺ فلا ينقطع بها الخيار إذا فارق مجلسه لها اه ع ش عبارة المثني والنهاية ولو هرب أحدهما ولم يتبعه الآخر بطل خياره كخيار الهارب ولو لم يتمكّن من أن يتبعه لتمكنه من الفسخ بالقول ولأن الهارب فارق مختارا بخلاف المكره اه. • فود: (بطل خيارهما) أي مطلقا نهاية أي سواء منع الآخر من اتباعه أم لا اه رشيد.

• فود: (فلو حمل أحدهما مكرها) قال في الروض وكذا إذا أكره أي على الخروج من المجلس. • فود: (بقي خياره) أي حتى في الربوي خلافا لما في شرح الروض إلا أن يزول الإكراه ويفارق مجلس زواله كما هو ظاهر. • فود: (إن لم يتبعه) لو لم يتبعه كأن منع وفارق المجلس فينبغي انقطاع خيارهما لأن غدر المكره بالإكراه غايته أن يجعله كالباقى في المجلس وهو لو بقي في المجلس وفارقه الآخر انقطع خيارهما، لا يقال بل غدر المكره المذكور يجعله بعد مفارقة الآخر المجلس كالمكره على ترك اتباعه لأن الإكراه على ترك اتباعه لا يمنع انقطاع خيارهما أخذا من مسألة الهرب المذكورة لأن مفارقة الآخر كمفارقة الهارب.

أَنْ غَيْرَ الْهَارِبِ لَوْ كَانَ نَائِمًا مَثَلًا لَمْ يَبْطُلْ خِيَارُهُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ، وَعِنْدَ لُحُوقِهِ لَا بُدَّ أَنْ يُلْحَقَهُ قَبْلَ انْتِهَائِهِ إِلَى مَسَافَةٍ تَحْصُلُ بِمِثْلِهَا الْمَفَازَةُ عَادَةً وَلَا سَقَطَ خِيَارُهُ لِحُصُولِ التَّفَرُّقِ حِينَئِذٍ وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ بِانْخِرَافِ الْوَكِيلِ فِي الْمَجْلِسِ عَلَى مَا فِي الْبَحْرِ لِطُلَانِ الْوَكَالَةِ قَبْلَ تَمَامِ الْبَيْعِ وَيُؤَيِّدُهُ بِأَنَّ لِمَجْلِسِ الْعَقْدِ حُكْمَهُ بِدَلِيلِ الْحَاقِقِ فِي الْوَقِيعِ فِي مَجْلِسِهِ بِالْوَقِيعِ فِيهِ فَكَانَ انْخِرَافُهُ فِي مَجْلِسِهِ كَانْخِرَافِهِ قَبْلَ تَمَامِ الصَّيْغَةِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ خِيَارَ الشَّرْطِ فِي ذَلِكَ كَخِيَارِ الْمَجْلِسِ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْحَاقِقِ الشَّرْطِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ (فَلَوْ طَالَ مُكْتَنَّهُمَا) فِي الْمَجْلِسِ (أَوْ قَامَا وَقَامَا مَنَازِلَ) وَلَوْ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (دَامَ خِيَارُهُمَا) لَعَدِمَ تَفَرُّقُ بَدَنِيهِمَا. (وَيُعْتَبَرُ فِي التَّفَرُّقِ الْغُرْفُ) فَمَا يَفْعُهُ النَّاسُ فُرْقَةً لَرَمَ بِهِ الْعَقْدَ وَمَا لَا فَلَإِذْ لَا حُدُّ لَهُ شَرْعًا وَلَا لُغَةً فَفِي دَارٍ أَوْ سَفِينَةٍ صَغِيرَةٍ بِالْخُرُوجِ مِنْهَا أَوْ رَفْعِي عُلُوِّهَا وَكَبِيرَةٍ.....

• قَوْلُهُ: (أَنَّ غَيْرَ الْهَارِبِ الْخُ) يَتَّبِعِي جَرِيَانُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا نَائِمًا وَفَارَقَ الْآخَرَ مُخْتَارًا اه
سم. • قَوْلُهُ: (نَائِمًا مَثَلًا) أَيُّ كَأَنَّ كَانَ مُفْعَى عَلَيْهِ لَا مَكْرَهًا لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْفَسْخِ بِالْقَوْلِ اه رَشِيدِي .
• قَوْلُهُ: (لَمْ يَبْطُلْ خِيَارُهُ) مُعْتَمِدُ اه ع ش. • قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ لُحُوقِهِ الْخُ) تَقْيِيدٌ لِمَفْهُومِ قَيِّدٍ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ الْمُصَرِّحُ بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِكْرَاهِ وَالْمُعْتَبَرُ فِي مَسْأَلَةِ الْهَارِبِ كَمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (وَلَا سَقَطَ خِيَارُهُ لِحُصُولِ التَّفَرُّقِ حِينَئِذٍ) زَادَ الْتَهْيِيزَ عَقِبَهُ مَا نَصَّهُ كَمَا فِي الْبَسِيطِ وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا نَقَلَهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْقَاضِي مِنَ ضَبْطِهِ بِقَوْلِي مَا بَيَّنَّ الصَّفَتَيْنِ اه وَقَوْلُهُ: م ر مِنْ ضَبْطِهِ أَيُّ الْمَسَافَةِ الَّتِي يَحْصُلُ بِمِثْلِهَا الْمَفَازَةُ عَادَةً وَقَوْلُهُ: م ر بِقَوْلِي مَا بَيَّنَّ الصَّفَتَيْنِ قَالَ ع ش وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ اه. • قَوْلُهُ: (وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ الْخُ) خِلَافًا لِلتَّهْيِيزِ وَالْمَعْنَى عِبَارَةٌ سَمِ الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ م ر اه. • قَوْلُهُ: (هَلَى مَا فِي الْبَحْرِ) لَمْ يَتَّبِعْهُ هُنَا لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَ أَنَّ الْحَقَّ يَتَّقَبَلُ بِمَوْتِ الْعَاقِدِ أَوْ جُنُونِهِ أَوْ إغْمَاغِهِ لِلْمَوْكَلِّ عَدَمَ اغْتِمَادِهِ وَعَلَيْهِ قَسَسْتُ هَذِهِ مِنْ قَوْلِهِمُ الْوَقِيعَ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ كَالْوَقِيعِ فِي ضَلْبِهِ وَيَتَّقَبَلُ الْخِيَارُ بِذَلِكَ لِلْمَوْكَلِّ كَمَا يَأْتِي اه ع ش .
• قَوْلُهُ: (كَانْخِرَافِهِ الْخُ) قَدْ يُقَالُ لَوْ صَحَّ هَذَا كَانَ نَحْوُ مَوْتِ الْعَاقِدِ وَجُنُونِهِ فِي الْمَجْلِسِ كَهُو قَبْلَ تَمَامِ الصَّيْغَةِ وَكَانَ يَلْزَمُهُ بُطْلَانُ الْبَيْعِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ مَا سَيَأْتِي اه سم. • قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيُّ فِي عَزْلِ الْمَوْكَلِّ وَكَيْلِهِ اه ع ش. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) أَيُّ أَوْ أَعْرَاضًا عَمَّا يَتَّعَلَقُ بِالْبَيْعِ نِهَآةً وَمُعْنَى .
• قَوْلُهُ: (لَعَدِمَ تَفَرُّقُ بَدَنِيهِمَا) أَيُّ وَعَدِمَ اخْتِيَارَ لُزُومِ الْعَقْدِ اه ع ش. • قَوْلُهُ: (فَفِي دَارٍ الْخُ) أَيُّ أَوْ مَسْجِدٍ صَغِيرٍ نِهَآةً وَمُعْنَى . • قَوْلُهُ: (صَغِيرَةٍ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمُتَعَاطِفَيْنِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ رَفْعِي عُلُوِّهَا) أَيُّ أَوْ شَيْءٍ مُرْتَفِعٍ فِيهَا كَنَخْلَةٍ مَثَلًا وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ فِيهَا بَرْقَنْزَلٌ فِيهَا فِيمَا يَظْهَرُ اه ع ش. • قَوْلُهُ: (وَكَبِيرَةٍ) أَيُّ أَوْ

• قَوْلُهُ: (أَنَّ غَيْرَ الْهَارِبِ لَوْ كَانَ نَائِمًا) يَتَّبِعِي جَرِيَانُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا نَائِمًا وَفَارَقَ الْآخَرَ مُخْتَارًا اه
هَذَا وَيُحْتَمَلُ انْقِطَاعُ الْخِيَارِ فِيهِمَا وَهُوَ قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الْآخَرِ. • قَوْلُهُ: (وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ) الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ. • قَوْلُهُ: (كَانْخِرَافِهِ قَبْلَ تَمَامِ الصَّيْغَةِ) قَدْ يُقَالُ لَوْ صَحَّ هَذَا كَانَ نَحْوُ مَوْتِ الْعَاقِدِ وَجُنُونِهِ فِي الْمَجْلِسِ كَهُو قَبْلَ تَمَامِ الصَّيْغَةِ فَكَانَ يَلْزَمُ بُطْلَانُ الْبَيْعِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ مَا سَيَأْتِي .

بُخْرُوجٍ مِنْ مَحَلٍّ لِأَخَرٍ كَمَنْ بَيْتٍ لِصِيفَةٍ وَيُمْتَسِعُ كَسَوِيٍّ وَدَارٍ تَفَاحَشَتْ سِعَتُهَا بِتَوَلِّيَةِ الظَّهِيرِ وَالْمَشِيِّ قَلِيلًا وَلَا يَكْفِي بِنَاءِ جِدَارٍ وَإِرْخَاءِ يَشِيرٍ بَيْنَهُمَا إِلَّا إِنْ كَانَ يَفْعِلُهُمَا أَوْ أَمْرُهُمَا فَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ بَطُلَ خِيَارُهُ لَا خِيَارَ الْآخَرِ إِلَّا إِنْ قَدَّرَ عَلَى مَنَعِهِ أَوْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِالْفَسْخِ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا لَوْ هَرَبَ وَفِي مُتَبَايَعَيْنِ مِنْ بَعْدِ بُمُفَارَقَةٍ مَحَلِّ الْبَيْعِ لَا إِلَى جِهَةِ الْآخَرِ وَلَا بِالْمُرُودِ لِمَحَلِّهِ بَعْدَ الْمُضِيِّ إِلَى الْآخَرِ هَذَا مَا بَحَثَهُ جَمْعٌ وَاعْتَرِضَ بَأَنَّ الْقِيَاسَ انْقِطَاعُهُ بِمُفَارَقَةِ أَحَدِهِمَا مَكَانَهُ وَوُصُولُهُ لِمَحَلِّ لَوْ كَانَ الْآخَرُ مَعَهُ بِمَجْلِسِ الْعَقْدِ غُدًى تَفَرُّقًا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ التَّبَاعُدِ حَالَةَ الْعَقْدِ صَارَ كُلُّهُ حَرِيمَ الْعَقْدِ فَلَمْ يُؤْثَرِ مُطْلَقًا وَمَرَّ أَوَّلُ الْبَيْعِ بِقَاءِ خِيَارِ الْكَاتِبِ إِلَى انْقِضَاءِ خِيَارِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ بِمُفَارَقَتِهِ لِمَجْلِسِ قَبُولِهِ. (وَلَوْ مَاتَ) فِي الْمَجْلِسِ كِلَاهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا.

مَسْجِدٍ كَبِيرٍ وَيُمْكِنُ إِفْرَاجُهُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَيُمْتَسِعُ. ة فُود: (بِالْخُرُوجِ مِنْ مَحَلٍّ إِلَيْهِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ قَرِيبًا مِنَ الْبَابِ وَهُوَ مَا فِي الْأَتَوَارِ عَنِ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ وَيَظْهَرُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَتْ إِخْدَى رِجْلَيْهِ دَاخِلَ الدَّارِ مُعْتَمِدًا عَلَيْهَا فَأَخْرَجَهَا إِهْرَاقًا ش. ة فُود: (كَمَنْ بَيْتٍ إِلَيْهِ) وَالتَّزْوِيلُ إِلَى الطَّبَقَةِ التُّحْنَانِيَّةِ تَفَرُّقُ الْكَلْبُورِ إِلَى الْفُوقَانِيَّةِ إِهْرَاقًا. ة فُود: (وَيُمْتَسِعُ إِلَيْهِ) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (فِي دَارٍ). ة فُود: (كَسَوِيٍّ إِلَيْهِ) أَيِ وَصْفَاءِ وَبَيْتٍ مُتَفَاحِشٍ السَّعَةِ نِهَابَةً وَمُعْنَى. ة فُود: (بِتَوَلِّيَةِ الظَّهِيرِ إِلَيْهِ) وَكَذَا لَوْ مَضَى الْفَهْقَرَى أَوْ إِلَى جِهَةِ صَاحِبِهِ كَمَا يَأْتِي إِهْرَاقًا ش قَالَ سَمَ ظَاهِرُهُ اغْتِيَارُ التَّوَلِّيَةِ وَالْمَشِيِّ إِه. ة فُود: (قَلِيلًا) قَالَ فِي الْأَتَوَارِ وَالْمَشِيُّ الْقَلِيلُ مَا يَكُونُ بَيْنَ الصَّفَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ إِهْرَاقًا. ة فُود: (إِلَّا إِنْ كَانَ يَفْعِلُهُمَا إِلَيْهِ) الْمُعْتَمِدُ خِلَافَهُ سَمَ وَنِهَابَةً وَمُعْنَى. ة فُود: (لَا خِيَارَ الْآخَرِ) فِيهِ نَظَرٌ. ة فُود: (إِلَّا إِنْ قَدَّرَ إِلَيْهِ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ بُطْلَانِ خِيَارِ الْآخَرِ إِذَا عَجَزَ وَتَلَفَّظَ بِالْفَسْخِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ مَعَ التَّلَفُّظِ بِهِ لَا يَتَقَى خِيَارُهُ إِه سَمَ أَيِ وَلَوْ مَعَ الْقُدْرَةِ فَكَانَ يَتَقَى أَنْ يَقُولَ أَوْ تَلَفَّظَ بِالْفَسْخِ. ة فُود: (وَفِي مُتَبَايَعَيْنِ مِنْ بَعْدِ إِلَيْهِ) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (فِي دَارٍ إِلَيْهِ). ة فُود: (لَا إِلَى جِهَةِ الْآخَرِ إِلَيْهِ) ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَحَلِّيِّ اغْتِيَاذُهُ إِهْرَاقًا ش. ة فُود: (بِأَنَّ الْقِيَاسَ إِلَيْهِ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُعْنَى. ة فُود: (وَمَرَّ أَوَّلُ الْبَيْعِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ة فُود: (بِمُفَارَقَتِهِ لِمَجْلِسِ قَبُولِهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ فَارَقَ الْكَاتِبُ مَجْلِسَهُ بَعْدَ حُلْمِهِ بِبُلُوغِ الْخَبَرِ لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ فَلَا يُعْتَبَرُ لِلْكَاتِبِ مَجْلِسٌ أَصْلًا وَلَكِنْ قَالَ سَمَ عَلَى مَنَهَجٍ تَقْلًا عَنِ الشَّارِحِ م ر بِانْقِطَاعِ خِيَارِ الْكَاتِبِ إِذَا فَارَقَ مَجْلِسًا حَلِمَ فِيهِ بُلُوغُ الْخَبَرِ لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ إِهْرَاقًا وَيُؤْفَقُ الظَّاهِرُ مَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ مِنْ قَوْلِهِ كَمَا فِي الْكِتَابَةِ لِغَايِبِ لَا يَنْقُطِعُ خِيَارُ الْكَاتِبِ إِلَّا بِمُفَارَقَةِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ فَكَذَا هُنَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِوَالِدِ الزِّيَادِيِّ إِهْرَاقًا ش.

ة فُود: (بِتَوَلِّيَةِ الظَّهِيرِ وَالْمَشِيِّ) ظَاهِرُهُ اغْتِيَارُ التَّوَلِّيَةِ وَالْمَشِيِّ. ة فُود: (إِلَّا إِنْ كَانَ يَفْعِلُهُمَا) الْمُعْتَمِدُ خِلَافَهُ. ة فُود: (لَا خِيَارَ الْآخَرِ) فِيهِ نَظَرٌ. ة فُود: (إِلَّا إِنْ قَدَّرَ إِلَيْهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ بُطْلَانِ خِيَارِ الْآخَرِ إِذَا عَجَزَ وَتَلَفَّظَ بِالْفَسْخِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ مَعَ التَّلَفُّظِ بِهِ لَا يَتَقَى خِيَارُهُ.

أو جُنْ) أو أَغْمِيَ عليه (فَالأَصَحُّ انتِقَالُهُ إِلَى الْوَارِثِ) وَلَوْ عَائًا (وَالْوَلِيُّ) وَالْمُكَاتِبُ فِي الْمُكَاتِبِ
وَالْمَأْذُونِ وَالْمُؤَكَّلِ.....

• فَوَيْ (سُئِلَ): (أَوْ جُنْ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّضِ فَلَوْ فَارَقَ الْمَجْنُونُ أَوْ الْمُغْمَى عَلَيْهِ الْمَجْلِسَ لَمْ يُؤْتَرْ كَمَا
صَحَّحَهُ الْمَوْرِدِيُّ وَجَزَمَ بِهِ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ وَقِيَّاسُهُ أَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ لَا تُؤْتَرُ مُفَارَقَةُ الْمَيْتِ
الْمَجْلِسِ وَفِي الرُّضِ وَإِنْ خَرِسَ وَلَمْ تُفْهَمْ إِشَارَتُهُ أَيْ وَلَا كِتَابَةً لَهُ نَصَّبَ الْحَاكِمُ نَائِبًا عَنْهُ اهـ سَمِ
وَقَوْلُهُ: وَفِي الرُّضِ أَلْخَ زَادَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنَى عَقِبَهُ مَا نَصَّهُ كَمَا لَوْ جُنْ وَإِنْ كَانَتْ الْإِجَازَةُ مُمَكِّنَةً مِنْهُ
بِالتَّفَرُّقِ أَمَّا لَوْ فُهِمَتْ إِشَارَتُهُ أَوْ كَانَ لَهُ كِتَابَةٌ فَهُوَ عَلَى خِيَارِهِ اهـ. فَوَيْ: (أَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ) يَنْتَبِيهِ أَنْ مَحَلَّ
ذَلِكَ إِذَا أَيْسَ مِنْ إِفَاقَتِهِ أَوْ طَالَتِ الْمُدَّةُ وَالْأَنْتِظَارُ حَلْبِي وَع ش. • فَوَيْ (سُئِلَ): (فَالأَصَحُّ انْتِقَالُهُ إِلَى الْخِيارِ)
شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ التَّمَنُّ مُؤْجَلًا فَحَلَّ بِالْمَوْتِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ عَدَمِ انْتِقَالِ الْخِيَارِ
حِينَئِذٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَرْدُودٌ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَوَجْهِ الرَّدِّ أَنَّهُ لَا مُتَافَاةَ بَيْنَ حُلُولِ الذِّهْنِ وَانْتِقَالِ الْخِيَارِ اهـ ع ش.

• فَوَيْ (سُئِلَ): (إِلَى الْوَارِثِ) أَيْ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى. • فَوَيْ: (وَلَوْ عَائًا) كَبَيْتِ الْمَالِ اهـ ع ش.
• فَوَيْ (سُئِلَ): (وَالْوَلِيُّ) أَيْ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ مِنْ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ كَالْأَبِ وَالْجَدِّ كَذَا فِي النِّهَايَةِ
وَالْمُغْنَى قَالَ ع ش وَعَلَيْهِ فَلَوْ كَانَ الْمَاعِذُ وَلِيًّا وَمَاتَ فِي الْمَجْلِسِ وَلَمْ يُكْمَلِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ فَيَنْتَبِيهِ انْتِقَالُهُ
لِمَنْ لَهُ الْوِلَايَةُ بَعْدَهُ مِنْ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي فِي خِيَارِ الشَّرْطِ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَأَرَادَ بِهِ مَا نَقَلْنَاهُ
عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ ظَاهِرُهُ أَلْخَ اهـ عِبَارَةٌ سَمِ يَنْتَبِيهِ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ أَيْ الْوَلِيُّ التَّفْصِيلُ الْآتِي فِي الْوَارِثِ بَيْنَ كَوْنِهِ
بِمَجْلِسِ الْعَقْدِ أَوْ غَائِبًا عَنْهُ اهـ وَيَنْتَبِيهِ جَرَيَانُهُ فِي السَّيِّدِ وَالْمُؤَكَّلِ أَيْضًا. • فَوَيْ: (فِي الْمُكَاتِبِ وَالْمَأْذُونِ)
أَيْ عِنْدَ مَوْتِهِمَا اهـ مُغْنَى أَيْ أَوْ جُنُونِهِمَا أَوْ إِغْمَائِهِمَا وَفِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَشَرْحُ الرُّضِ وَعَجَزُ
الْمُكَاتِبِ كَمَوْتِهِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَعَجَزُ الْمُكَاتِبِ أَيْ بَانَ قَسَخَ الْكِتَابَةُ هُوَ أَوْ
سَيِّدُهُ بَعْدَ حُلُولِ التَّجَمُّ وَقَوْلُهُ: م ر كَمَوْتِهِ أَيْ فَيَنْتَقِلُ الْخِيَارُ لِسَيِّدِهِ اهـ. • فَوَيْ: (وَالْمُؤَكَّلِ) أَيْ فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ
إِلَيْهِ بِمَوْتِ الْوَكِيلِ أَوْ جُنُونِهِ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَيْهِ فِيمَا لَوْ انْعَزَلَ وَقُلْنَا لَا يَتَطَّلُّ بِهِ الْبَيْعُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا

• فَوَيْ: (أَوْ جُنْ أَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ) قَالَ الرَّزْكَسِيُّ كَالأَذْرَعِيِّ وَإِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ إِلْحَاقُ الْمُغْمَى عَلَيْهِ
بِالْمَجْنُونِ مَحَلُّهُ إِنْ جَعَلْنَاهُ مَوْلَى عَلَيْهِ بِنَفْسِ الْإِغْمَاءِ وَإِلَّا فَهُوَ كَمَنْ خَرِسَ وَلَا إِشَارَةَ لَهُ وَفِي الرَّافِعِيِّ فِي
الْوَكَالَةِ أَنَّهُ لَا يُلْحَقُ بِمَنْ يُولَى عَلَيْهِ اهـ وَسَيَّاتِي مَا فِي ذَلِكَ فِي الْحَبْرِ اهـ مِنْ شَرْحِ الْبَابِ قَالَ فِي شَرْحِ
الرُّضِ فَلَوْ فَارَقَ الْمَجْنُونُ أَوْ الْمُغْمَى عَلَيْهِ الْمَجْلِسَ لَمْ يُؤْتَرْ كَمَا صَحَّحَهُ الْمَوْرِدِيُّ وَجَزَمَ بِهِ الْغَزَالِيُّ
وَغَيْرُهُ اهـ وَقِيَّاسُهُ أَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ لَا تُؤْتَرُ مُفَارَقَةُ الْمَيْتِ الْمَجْلِسِ وَفِي الرُّضِ وَإِنْ خَرِسَ وَلَمْ تُفْهَمْ
إِشَارَتُهُ أَيْ وَلَا كِتَابَةً لَهُ نَصَّبَ الْحَاكِمُ نَائِبًا عَنْهُ اهـ.

• فَوَيْ (سُئِلَ): (فَالأَصَحُّ انْتِقَالُهُ إِلَى الْوَارِثِ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ التَّمَنُّ مُؤْجَلًا فَحَلَّ بِالْمَوْتِ وَهُوَ ظَاهِرٌ
وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ عَدَمِ انْتِقَالِ الْخِيَارِ حِينَئِذٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَرْدُودٌ. • فَوَيْ: (وَالْوَلِيُّ) يَنْتَبِيهِ أَنْ يَجْرِيَ
فِيهِ التَّفْصِيلُ الْآتِي فِي الْوَارِثِ بَيْنَ كَوْنِهِ بِمَجْلِسِ الْعَقْدِ أَوْ غَائِبًا عَنْهُ. • فَوَيْ: (فِي الْمُكَاتِبِ) قَالَ فِي شَرْحِ
الرُّضِ وَعَجَزُ الْمُكَاتِبِ كَمَوْتِهِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ.

كخيار الشرط وإن كان أقوى للإجماع عليه ولثبوته لغير المتعاقدين. ومن ثم جرى هذا الخلاف هنا لا ثم وإذا انتقل للولي فقل الأصلح أو للوارث الغير الأهل نصّب الحاكم عنه من يفعل الأصلح أو الأهل المتّحد أو المتّحد فإن كان بمجلس العقد امتدّ خياره كالحي إلى التخالف أو التفرق نعم لا عبرة بمفارقة بعض الورثة أو غائبا عنه امتدّ خياره على المتّحد إلى مفارقتها أو مفارقة المتأخّر فراقه منهم مجلس بلوغ الخبر وبانقطاع خيارهم ينقطع خيار الحي وإن لم يفارق مجلسه، وينفسخ في الكل.....

مرّاه ع ش ويثّل الجنون الإغماء. هـ فود: (كخيار الشرط) أي في انتقال الخيار فيما ذكر إلى من ذكر قال النهاية بل أولى لثبوته بالعقد اهـ. هـ فود: (نصّب الحاكم إلخ) يتبني أن محله حيث لم يثبت الولاية عليه لغير الحاكم كما لو مات الأب عن طفل مع وجود الجد أو عن وصي أقامه الأب أو الجد قبل مؤتمهما اهـ ع ش. هـ فود: (بمفارقة بعض الورثة) بل يمتدّ إلى مفارقة جميعهم نهاية ومغني. هـ فود: (أو غائبا) عطف على قوله بمجلس العقد. هـ فود: (إلى مفارقتيه) أي المتّحد. هـ فود: (أو مفارقة المتأخّر إلخ) أي وإن لم يجتمعوا في مجلس واحد كما في بعض نسخ الرّوض وهي المتّحدة نهاية ومغني وسمّ. هـ فود: (وبانقطاع خيارهم) أي بالمفارقة (ينقطع خيار الحي) قال في الرّوض ثبت أي الخيار للعاقيد الباقي ما دام في مجلس العقد اهـ قال في شرحه نعم إن فارق أحدهما أي العاقيد الباقي والوارث مجلسه دون الآخر انقطع خيار الآخر أخذا بما لو كانا في مجلس واحد اهـ وقوله: نعم إن فارق إلخ أي بعد بلوغ الخبر إلى الوارث فلا أثر لمفارقة أحدهما قبله كما قال شيخنا الشهاب الرّملي اهـ سم. هـ فود: (وإن لم يفارق مجلسه) قد يوهّم أنه لا أثر لمفارقة الحي عن مجلسه فلا يعتبر له مجلس أصلا وهو خلاف ما مرّ أيضا عن الرّوض وشرّحه وفي النهاية والمغني ما يوافقه أي ما مرّ عنهما.

هـ فود: (نعم لا عبرة بمفارقة بعض الورثة) أي بخلاف نسخ بعضهم في نصيبه أو الجميع فينفسخ العقد في الجميع كما في الرّوض وبخلاف نسخ بعضهم بعين فلا ينفسخ في نصيبه ولا في الباقي خلافا لما يوهّمه كلام شرح الرّوض. هـ فود: (بمفارقة بعض الورثة) ظاهره حتى في حقّه وهذا بخلاف فسّخه كما قال في شرح الرّوض وينفسخ بنسخ بعضهم ولو أجاز الباقون اهـ. هـ فود: (المتأخّر إلخ) أي اتحد مجلسهم أو تعلّد. هـ فود: (بانقطاع خيارهم) أي بالمفارقة ينقطع خيار الحي قال في الرّوض يثبت أي الخيار للعاقيد الباقي ما دام في مجلس العقد اهـ قال في شرحه نعم إن فارق أحدهما أي العاقيد الباقي والوارث مجلسه دون الآخر انقطع خيار الآخر أخذا بما لو كانا في مجلس واحد اهـ فانظر لو فارق العاقيد الباقي مجلسه قبل بلوغ الخبر إلى الوارث فهل ينقطع خيار الوارث كما لو قرّب أحدهما وإن منع الآخر من أتباعه فإنه ينقطع خيارهما أو يفرّق بتمكّن الآخر هناك من الفسخ بالقول ولا كذلك الوارث قبل بلوغ الخبر فهو كما لو فارق أحدهما المجلس وكان الآخر نائما وتقدّم ما فيه في كلام الشارح وقول شرح الرّوض نعم إلخ كتب شيخنا الشهاب الرّملي عليه هذا الاستدراك ممنوع والفرق

بفسخ بعضهم ولو فسخ قبل عليه بموت مؤثره نفذ وكذا لو أجاز على الأوجه ولو بلغ المولى رشيداً وهو بالمجلس لم ينتقل إليه الخيار ويؤجّه بقدّم أهليته حين البيع وفي بقائه للمولى وجهان وكذا في خيار الشرط والأوجه بقاؤه له استصحاباً لما كان.

(ولو) جاء مفاً (وتنازعاً في) أصل (التفرق) قبل مجيئهما (أو) مفاً أو مَرْتَباً وأتفقاً على التفرق ولكن تنازعاً في (الفسخ قبله صدق النافي) للتفرق في الأولى وللفسخ في الثانية بيمينه لأن الأصل دوام الاجتماع وعدم الفسخ.

(فصل) في خيار الشرط وتوابعه

(لهما) أي العاقدَين بأن يتلفظ كل منهما بالشرط (ولأحدهما).....

• قوله: (بفسخ بعضهم) أي في نصيبه أو في الجميع وإن أجاز الباقي نهايةً ومُعني وكذا في سم عن شرح الرّوض. • قوله: (والأوجه بقاؤه له) قال سم على منتهج بعد مثل ما ذكر ويتّبعي وفقاً لم فيما لو عقد لمجنون ثم أفاق أن يتّقى للمولى بخلاف ما لو جُنّ العاقد وخلفه ولّه ثم أفاق قبل فراغ الخيار فإنه لا يعود إليه ولا يتّقى للمولى اهـ ش وجميع ذلك يجري في الْمُعْنَى عليه أيضاً. • قوله: (ولو جاء مفاً) كذا في أصله رَوَاهُ وكان الظاهر جاء ولعله من تصرف التايخ اهـ سيّد عَمَر. • قوله: (صدق النافي للتفرقة) أي فالخيار باقي له اهـ ش قال الْمُعْنَى اتفقاً على عدم التفرقة وأدعى أحدهما الفسخ فدعواه الفسخ فسخ اهـ وفي سم بعد ذكر مثله عن الرّوض ولو اتفقاً على الفسخ والتفرق واختلفاً في السابق ففي مجيء تفصيل الرجعة تردّد ولا يعمد مجيئه لكن الشارح فرق بينهما في شرح الباب فراجع اهـ.

فصل: في خيار الشرط

• قوله: (في خيار الشرط) إلى قول المتن إلا أن يشترط في النهاية إلا قوله ومَرّ إلى المتن وقوله: وعليه يكفي إلى وأن قوله. • قوله: (وتوابعه) كَيَانِ مَنْ لَهُ الْمِلْكُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ وَجِلُّ الْوُطْءِ اهـ ش. • قوله (لهما) يجوز تعلّقه بالخيار وشرط مبتدأ خبره أنواع البيع أي ثابت وجائز اهـ سم.

بَيِّنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ ظَاهِرٌ اهـ. • قوله: (بفسخ بعضهم) قال في شرح الرّوض في نصيبه أو في الجميع اهـ. • قوله: (ولو بلغ المولى الفسخ) فرع مات الولي العاقد في المجلس ولم يُكْمَلِ الْمَوْلَى فَيَتَّبِعِي أَتَقَالَهُ لِمَنْ لَهُ الْوِلَايَةُ بَعْدَهُ مِنْ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي فِي خِيَارِ الشَّرْطِ. • قوله: (لَمْ يَنْتَقِلْ إِلَيْهِ الْخِيَارُ) وقوله: (والأوجه الفسخ) اعتمد ذلك م ر.

• قوله (بصدق النافي) قال في الرّوض وإن اتفقاً على عدم التفرق أي وأدعى أحدهما الفسخ وانكر الآخر فدعوى الفسخ فسخ اهـ ولو اتفقاً على الفسخ والتفرق واختلفاً في السابق ففي مجيء تفصيل الرجعة تردّد ولا يعمد مجيئه لكن الشارح في شرح الباب فرق بينهما فراجع اهـ.

(فصل)

• قوله (بفسخ) (لهما) يجوز تعلّقه بالخيار وشرط مبتدأ خبره أنواع البيع أي ثابت وجائز.

على التفتين لا الإبهام بأن يتلفظ هو به إذا كان هو المبتدئ بالإيجاب أو القبول ويوافق الآخر من غير تلفظ به وحيثيذ فلا اعتراض على قوله ولأحدهما بل ولا يستغنى عنه خلافاً لمن زعمه وأما إذا شرط المتأخر قبوله أو إيجابه فيبطل العقد لعدم المطابقة ومز ما تعلم منه أن لهما ولأحدهما إن وافقه الآخر في زمن جواز العقد لخير مجلي أو شرط إلحاق شرط صحيح لأنه حيثيذ كالواقع في صلب العقد (شرط الخيار) لهما ولأحدهما ولاجنبي كالقن المبيع اتخذ المشروط له أو تعدد ولو مع شرط أن أحدهما يوقفه لأحد الشارطين والآخر للآخر والأوجه اشتراط تكليف الأجنبي لا رُشد

قود: (على التفتين لا الإبهام) لا موقع له هنا على ما اختاره من أن قول المتي لهما ولأحدهما بيان للشارط لا للمشروط له خلافاً للمتك كما يأتي بل موقعه عقب قوله الآتي ولأحدهما كما في بعض نسخ النهاية قال ع ش قوله: على التفتين إلخ أي من المبتدئ قضيه البطلان فيما لو قال بئك هذا بشرط الخيار من غير ذكر لي أو لك أو لنا ويوجه باحتمال أن يكون المشروط له أحدهما وهو منهم وفي سم أخذنا من تصحيح الروضة أنه لو شرطه الوكيل وأطلق ثبت له أن البائع إذا قال بئك بشرط الخيار ثلاثة أيام مثلاً فقال المشتري قبلت اخترت الخيار بالبائع فيكون من قبيل اشتراطه للبائع وخذه لا لهما وأطال في بيان ذلك ثم قال لكن سيأتي عن شرح الروض في شرطيهما لأجنبي مطلقاً ما يخالف ذلك فليحذر اه. أي وهو عدم الصحة وهو موافق لما قلناه اه ثم فرق بين شرطه من المالك وشرطه من الوكيل راجعه إن شئت. قود: (من غير تلفظ) أي بأن يسكت وقال ع ش أي من غير اشتراط تلفظ به فيشمل الشكوت والتلفظ اه. قود: (وحيثيذ) أي حين إذ فسر قوله لأحدهما بذلك. قود: (بل ولا يستغنى عنه) هذا ممنوع اه سم أي لإمكان أن يراد من قوله لهما ما يشمل القسم الثاني. قود: (ومز إلخ) أي في شرح ولو باع عبداً بشرط إعتاقه اه كزدي. قود: (لهما إلخ) بيان للمشروط له اه ع ش. قود: (ولأحدهما) الواو فيه وفيما بعده بمعنى أو. قود: (اتخذ المشروط له إلخ) ويجوز التماسل في الخيار كأن شرط لأحدهما خيار يوم ولآخر خيار يومين أو ثلاثة نهايةً ومغني. قود: (يوقفه) أي أثر الخيار من الفسخ أو الإجازة اه رشدي. قود: (لا رُشد) هو ظاهر إن كان العاقد يتصرف عن نفسه أما لو تصرف عن غيره كأن كان ولياً ففي صحة شرطه لغير الرشيد نظر لعدم علمه بما فيه المصلحة وعليه فلو كان المالك موثقاً وإذن الوكيل في شرطه لأجنبي ولم يعينه اشترط فيمن يشترط له الوكيل كونه رشيداً وإن كان الأجنبي المشروط له الخيار لا تجب عليه رعاية الأحظ لكن الوكيل لما لم يجز له

قود: (بل ولا يستغنى) هذا ممنوع. قود: (والأوجه إلخ) اعتمده م ر وقوله: لا رُشد في شرح الباب بعد كلام قرره واتجاه أي وعلم اتجاه اشتراط رُشد له لأن كلاً من التمليك والتوكيل في العقود المالية متوقف عليه وبهذا يتضح ما مر عن الزركشي من اشتراط بلوغه فقط قياساً على المعلن بمشينة الطلاق اه.

وأنه لا يلزمه فعل الأحظ بناءً على أن شرط الخيار تملك له وهو الأوجه أيضاً وعليه يكفي عدم الرد فيما يظهر لأنه ليس تملكاً حقيقياً وأن قوله على أن أشاور يوماً مثلاً صحيح ويكون شرطاً الخيار لنفسه (في أنواع البيع) التي يثبت فيها خيار المجلس إجماعاً ولما صرح أن بعض الأنصار وهو حبان بفتح أوله وبالموحدة ابن مقيّد أو مقتيد بالمعجمة واليد روايتان جزم بكل جماعة وهما صاحبان كان يُخدع في البيوع فأرشدته عليه السلام إلى أنه يقول عند البيع لا خلافة وأعلمته أنه إذا قال ذلك كان له خيار ثلاث ليالٍ ومعناها وهي بكسر المعجمة وبالموحدة لا غير ولا خديعة ومن ثم اشتهرت في الشرع لاشتراط الخيار ثلاثاً فإن دكرت وعلمنا معناها ثبت ثلاثاً وإلا فلا. واعترض الإسوي وغيره المثن بأنه لم يثبت المشروط له الخيار.....

التصرف إلا بالمصلحة اشترط لصحة تصرفه أن لا ياذن إلا لرشيد اهـ ع ش وما جرى عليه الشارح هنا من عدم اشتراط الرشيد وافقه النهاية والمغني قال سم وخالفه نفسه في شرح العباب ووجه فيه اشتراط رشده اهـ. فود: (وأنه لا يلزمه إلخ) قال في الرّوض ولا يفعل الوكيل إلا ما فيه حظ الموكل بخلاف الأجني انتهى اهـ ع ش وسـ. فود: (تمليك له) قضيته أنه لو عزل نفسه لم يتعزل وبه صرح البقوي والغزالي وجزم به في العباب اهـ سم. فود: (وله) أي على كون شرطه للأجنبي تملكاً له (يكفي عدم الرد فيما يظهر) مفهومه أنه يرتد برده وهو ظاهر كسائر أنواع التمليك فإنه لا بد فيها من القبول حقيقة أو حكماً اهـ ع ش. فود: (فيما يظهر) هذا نقله في شرح العباب عن الجواهر اهـ سم.

فود: (حقيقياً) أي بل فيه شائبة توكيل اهـ سم. فود: (وأن قوله) أي أخذ الماقيدين.

فود: (نسي) (في أنواع البيع) علم من تقييده بالبيع أنه لا يشترع في غيره كالفسوخ والعتي والإبراء والنكاح والإجارة وهو كذلك نهاية ومغني. فود: (إجماعاً إلخ) تغليل لما في المثن. فود: (واليد) بدل من مقتيد أو عطف بيان عليه سم على حج اهـ ع ش. فود: (كان يخدع) أي كل منهما اهـ ع ش والصواب أي بعض الأنصار. فود: (ويخدع) بيناه المجهول. فود: (ومعناها) أي في الأصل اهـ ع ش. فود: (ولا خديعة) عطف تفسير اهـ ع ش. فود: (ثبت ثلاثاً) أي بالنسبة لإقاييلها فقط فليأمل اهـ سيد عمر ويأتي اتفاقاً عن العباب ما قد يخالفه. فود: (ولاً فلا) قضيته صحة البيع وسقوط الخيار والمنتج عدم صحة البيع سم على منهج ووجه اشتماله على اشتراط أمر مجهول وفي سم على حج بغداد كلام ما نصه لكن عبر في الباب بقوله فإن أطلقها المتبايعان صرح البيع وغير ثلاثاً إن علمنا معناها وإلا بطل انتهى أي بطل البيع كما صرح به الشارح في شرحه على وفق المتبادر من عبارته قال كما لو شرط

فود: (وأن لا يلزمه فعل الأحظ) قال في الرّوض ولا يفعل الوكيل إلا ما فيه حظ الموكل بخلاف الأجني اهـ. فود: (تمليك له) قضيته أنه لو عزل نفسه لم يتعزل وبه صرح البقوي والغزالي وجزم به في العباب. فود: (فيما يظهر) هذا نقله في شرح العباب عن الجواهر. فود: (حقيقياً) أي بل فيه شائبة توكيل. فود: (واليد) بدل من مقتيد أو عطف بيان عليه. فود: (ولاً فلا) المتبادر منه أن معناه

فأَوْهَمَ وهو عَجِيبٌ فَإِنَّ مِنْ قَوَاعِيدِهِمْ أَنَّ حَذْفَ الْمَمُولِ يُغَيِّدُ الْعُمُومَ الَّذِي قَرَّرْتَهُ بِلِ وَصِيحَةٍ
مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرُّوْيَانِيُّ مُخَالَفًا لِوَالِدِهِ مِنْ جَوَازِهِ لِكَاْفِرٍ فِي نَحْوِ مُسْلِمٍ مَبِيعٍ وَلِمُحْرِمٍ فِي صَيْدٍ إِذْ
لَا إِذْلَالَ وَلَا اسْتِيلَاءَ فِي مَجْرُودِ الْإِجَازَةِ وَالْفَسْخِ وَمَا قَرَّرْتَهُ مِنْ هَذَا الْجَوَابِ الْوَاضِحِ الْمُفِيدِ
لِشُمُولِ الْمُتَنِي لِهَذِهِ الْمَسَائِلِ أَوَّلَى مِنْ جَوَابِ الْمُتَنَكُّتِ بِأَنَّ الْمَجْرُورَ مُتَعَلِّقٌ بِالْخِيَارِ الْمُضَافِ
لِلْمُبْتَدَأِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بَعْدَهُ إِذْ فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ وَالْقُصُورِ مَا لَا يَخْفَى وَإِذَا شَرَطَ
لِلْأَجْنَبِيِّ لَمْ يَثْبُتْ لِشَارِطِهِ لَهُ إِلَّا إِنْ مَاتَ الْأَجْنَبِيُّ فِي زَمَنِهِ فَيَتَقَبَّلُ لِشَارِطِهِ وَلَوْ وَكَيْلًا.....

خِيَارًا مَجْهُولًا اهـ ع ش. ة فُود: (فَأَوْهَمَ) أَي قَفِيَ إِخْمَالٌ مِنْ جِهَةِ احْتِمَالِ أَنَّهُمَا يَشْتَرِطَانِهِ لَهُمَا لَا
لِأَحَدِهِمَا مَثَلًا أَوْ لَا لِلْأَجْنَبِيِّ اهـ ع ش. ة فُود: (وَهُوَ عَجِيبٌ) فِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ كَثِيرًا مَا لَا
يُكْتَفَى فِي إِثْبَاتِهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ سَمٍ وَأَيْضًا أَنَّ الْمُقَرَّرَ فِي الْمَمَانِيِّ أَنَّ إِفَادَةَ الْعُمُومِ مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَقْصَدُ
بِالْحَذْفِ لَا أَنَّ الْحَذْفَ لَا يَخْلُو عَنْهَا. ة فُود: (بَلِ وَصِيحَةٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ) مِمَّا يُؤَيِّدُ الصَّحَّةَ صِيحَةً تَوْكِيلِ
الْكَافِرِ عَنْ مُسْلِمٍ فِي شِرَاءِ مُسْلِمٍ اهـ س. ة فُود: (فِي نَحْوِ مُسْلِمٍ إِلَيْهِ) انْتَدَجَ فِي النَّحْوِ السَّلَاحُ اهـ ع
ش. ة فُود: (بِأَنَّ الْمَجْرُورَ) أَي الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ أَغْنَى قَوْلُهُ لَهُمَا وَلِأَحَدِهِمَا اهـ كُرْدِي. ة فُود: (الْمُضَافِ
لِلْمُبْتَدَأِ) لَعَلَّهُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمُبْتَدَأُ وَهُوَ شَرَطٌ وَالتَّقْدِيرُ شَرَطُ الْخِيَارِ لَهُمَا وَلِأَحَدِهِمَا جَائِزٌ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ
اهـ س. عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بِأَنَّ شَرَطَ الْخِيَارِ مُتَبَدِّئٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ: فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ وَقَوْلُهُ: لَهُمَا وَلِأَحَدِهِمَا مُتَعَلِّقٌ
بِالْخِيَارِ اهـ. ة فُود: (مِنَ التَّكْلِيفِ) أَي بِمُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ اهـ س. ة فُود: (بِأَنَّ الْمَجْرُورَ) أَي لِمَنْ مَلَكَ
الْمُضَافِ. ة فُود: (وَالْقُصُورِ) أَي لِعَدَمِ شُمُولِهِ غَيْرَ الْعَاقِدَيْنِ اهـ س. ة فُود: (لِشَارِطِهِ لَهُ) أَي لِمَنْ مَلَكَ
خِيَارَهُ لِلْأَجْنَبِيِّ. ة فُود: (إِنْ مَاتَ الْأَجْنَبِيُّ) أَي أَوْ جُنَّ أَوْ أَعْمِيَ عَلَيْهِ اهـ ع ش.

وَالْأَفْلَا يَثْبُتُ الْخِيَارُ وَكَذَا عَبَّرَ الشَّيْخَانِ فَقَالَا فَإِنَّ لَمْ يَعْلَمْهُ الْعَاقِدَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَثْبُتِ الْخِيَارُ اهـ
وَلَيْسَ فِي هَذَا التَّغْيِيرِ تَعَرُّضٌ لِفَسَادِ الْبَيْعِ بَلْ يَتَبَادَرُ مِنْهُ صِحَّتُهُ لَكِنْ عَبَّرَ فِي الْعُبَابِ بِقَوْلِهِ فَإِنْ أَطْلَقَهَا
الْمُتَبَايِعَانِ صَحَّ الْبَيْعُ وَخَيْرٌ أَثَلَاثًا إِنْ عَلِمَا مَعْنَاهَا وَلَا يَبْطُلُ اهـ أَي وَلَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فِي
شَرْحِهِ عَلَى وَفْقِ الْمُتَبَادَرِ مِنْ عِبَارَتِهِ قَالَ كَمَا لَوْ شَرَطَ خِيَارًا مَجْهُولًا اهـ. ة فُود: (وَهُوَ عَجِيبٌ إِلَيْهِ) فِيهِ
نَظَرٌ فَإِنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ كَثِيرًا مَا لَا يُكْتَفَى فِي إِثْبَاتِهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ. ة فُود: (بَلِ وَصِيحَةٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
الرُّوْيَانِيُّ) مِمَّا يُؤَيِّدُ الصَّحَّةَ صِيحَةً تَوْكِيلِ الْكَافِرِ عَنْ مُسْلِمٍ فِي شِرَاءِ مُسْلِمٍ. ة فُود: (مُخَالَفًا لِوَالِدِهِ) فَإِنَّ
قُلْتُ يُؤَيِّدُ وَالِدَهُ أَنْ فِي إِثْبَاتِ الْخِيَارِ لِلْكَافِرِ وَالْمُحْرِمِ تَسْلُطًا مَا عَلَى الْمُسْلِمِ وَالصَّيْدِ قُلْتُ لَا أَثَرٌ لِمِثْلِ
هَذَا التَّسْلُطِ بِدَلِيلِ جَوَازِ تَوَكُّلِ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي شِرَاءِ الْمُسْلِمِ مَعَ أَنَّ فِيهِ تَسْلُطًا مَا وَكُونُ مَا هُنَا مِنْ
قَبِيلِ التَّمْلِيكِ لَا التَّوَكُّلِ لَا أَثَرُ لَهُ عَلَى آتِهِ قَدْ يُنْتَعَمُ أَنْ فِيمَا ذَكَرَ تَسْلُطًا مَا عَلَى الْمُسْلِمِ وَالصَّيْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ .
ة فُود: (الْمُضَافِ لِلْمُبْتَدَأِ) لَعَلَّهُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمُبْتَدَأُ وَهُوَ شَرَطٌ وَالتَّقْدِيرُ شَرَطُ الْخِيَارِ لَهُمَا وَلِأَحَدِهِمَا
جَائِزٌ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ. ة فُود: (مِنَ التَّكْلِيفِ) أَي بِمُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ وَقَوْلُهُ: وَالْقُصُورِ أَي لِعَدَمِ شُمُولِهِ غَيْرَ
الْعَاقِدَيْنِ. ة فُود: (فَيَتَقَبَّلُ لِشَارِطِهِ) لَا يَخْفَى أَنَّ الشَّارِطَ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا شَرَطَ الْبَائِعُ الْخِيَارَ

ولو مات العاقد انتقل لوارثه ما لم يكن العاقد ولياً وإلا فللقاضي كما هو ظاهر أو وكيلاً وإلا فلمؤكّله وليس لوكيل شرطه لغير نفسه ومؤكّله إلا بإذنه. ويظهر.....

• **قوله:** (ولو مات العاقد) أي أو جُنّ أو أُغمي عليه كما يفيدُه قوله: قُبِّلَ الفضل كخيار الشرط بل أولى من أنه إذا مات أو جُنّ أو أُغمي عليه من له الخيار من العاقدَيْن انتقل لوارثه أو وليه ثم قال والمؤكّل إلخ ولا شك أن من له الخيار هنا بمنزلة المؤكّل ثم ويتبني عوّده لهما إذا أفاقا قُبِّلَ مدّة الخيار اهـ ع ش.

• **قوله:** (انتقل لوارثه) ولو كان الوارث غائباً حينئذٍ بمحل لا يصل الخبر إليه إلا بعد انقضاء المدّة هل تقول بلزوم المقدّم بفرغ المدّة أو لا ويمتدّ الخيار إلى بلوغ الخبر له للضرورة فيه نظر والأقرب أن يقال إن بقاء الخبر قبل فراغ المدّة ثبت له ما بقي منها ولا لزوم المقدّم لانه لم يفهم زيادة المدّة على ثلاثة أيام اهـ ع ش. • **قوله:** (فللقاضي) ظاهره أنه لا يتقول لولي آخر بعد الولي الميت كما لو مات الأب العاقد مع وجود الجدّ سم على حجّ أقول ويتبني خلافه لقيام الجدّ الآن مقام الأب فلا حاجة إلى نقله إلى الحاكم ع ش وسيدّ عمّر وهو الظاهر. • **قوله:** (أو وكيلاً إلخ) وقضية ما مرّ في خيار المجلس أن يزيد هنا أو مكاتباً أو مآذوناً له ولا فليسيده. • **قوله:** (فلمؤكّله) بقي ما لو عزّله المؤكّل بعد المقدّم وشرط له الخيار هل يثبت الخيار للمؤكّل أم لا فيه نظر ونقل عن بعضهم أنه ينفذ عزّله ولا يثبت للمؤكّل ويفرق بينه وبين الأجنبي بأن الوكيل سفير محض فنقد عزّله ولم يثبت للمؤكّل لعدم شرطه له بخلاف الأجنبي وهو ظاهر اهـ ع ش أقول في الفرق المذكور نظر بل قياس ما قدّمه في خيار المجلس ثبوته للمؤكّل فليراجع. • **قوله:** (وليس لوكيل) ويتبني أن يكون الولي كالوكيل فلا يشترط لغير نفسه وموليه اهـ سم عبارة السيد عمّر يتبني أن يكون الولي كذلك ويحتمل الفرق ولعله أقرب اهـ. وفي ع ش بعد ذكره ما مرّ عن سم أي أما لهما فيجوز وصورته في موليه أن يكون سفيهاً على ما مرّ من أنه لا يشترط في الأجنبي المشروط له الخيار رشد اهـ وفيه نظر يعلم مما قدّمناه عنه عند قول الشارح لا رشد قال النهاية

لأجنبي عن المشتري فانتهاله للشارط في هذه الحالة محلّ نظر. • **قوله:** (والألقاضي) ظاهره أنه لا يتقول لولي آخر بعد الولي الميت كما لو مات الأب العاقد مع وجود الجدّ. • **قوله:** (وليس لوكيل إلخ) قال الرافعي وحكى الإمام فيما إذا أطلق الوكيل شرط الخيار بالإذن المطلق من المؤكّل ثلاثة أوجه أن الخيار يثبت لوكيل أو للمؤكّل أو لهما اهـ قال في الروضة قلّت أصحّها للوكيل اهـ وهذا يدلّ على أنه إذا قال البائع بعثك بشرط الخيار ثلاثة أيام مثلاً فقال المشتري قبلت اختصّ الخيار بالبائع فيكون من قبيل اشتراطه للبائع وخذه لا لهما ووجه الدلالة أن الوكيل أطلق شرط الخيار وقد اختصّ به كما صحّحه في الروضة كما رأيت ولم يثبت للعاقدين الآخر فلولا اختصاص الخيار عند الإطلاق بالشارط لما اختصّ به بل كان يتطلّب المقدّم لأن الوكيل لا يجوز له عند إطلاق الإذن شرط الخيار لغير نفسه ومؤكّله وبهذا يتدفع ما قد يقال لا دلالة فيما ذكر لأن هذا الخلاف بالنسبة للوكيل والمؤكّل هل يختصّ الخيار بأحدهما أو بعمّهما وذلك لا ينافي أن يثبت للعاقدين الآخر لكن سيأتي عن شرح الرّوض في شرطيهما لأجنبي مطلقاً

أَنْ سَكَوَتْهُ عَلَى شَرْطِ الْمُتَبَدِّي كَشْرَطِهِ خِلَافًا لِزَعْمِ بَعْضِهِمْ أَنَّ مُسَاعِدَةَ الْوَكِيلِ بَأَنْ تَأَخَّرَ لَفْظُهُ
عَنِ اللَّفْظِ الْمُقْتَرِنِ بِالشَّرْطِ لَيْسَتْ كَاشْتِرَاطِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَحْذُورَ إِضْرَافُ الْوَكِيلِ وَهُوَ حَاصِلُ
بَشْرَطِهِ وَسَكَوَتْهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَاعْلَمْ أَنَّ خِيَارَ الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطَ مُتَلَازِمَانِ غَالِبًا قَدْ يَثْبُتُ ذَلِكَ
لَا هَذَا وَلَا عَكْسُ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ (إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ) مِنَ الْجَانِبَيْنِ (كَرَبُوبِي) أَوْ
مِنْ أَحَدِهِمَا كَلِجَارَةِ ذِمَّةٍ بِنَاءً عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ خِيَارَ الْمَجْلِسِ يَثْبُتُ فِيهَا (وَسَلَّمَ) لَامْتِنَاعِ
التَّاجِيلِ فِيهِمَا، وَالْخِيَارُ لِمَنْعِهِ الْمِلْكُ أَوْ لُزُومُهُ أَعْظَمُ غَرًّا مِنْهُ وَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ أَيْضًا فِي شِرَاءِ
مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ لَا سِتْلَازِمَهُ الْمِلْكُ لَهُ الْمُسْتَلْزِمُ لِعَيْتِقِهِ الْمَانِعِ مِنَ الْخِيَارِ وَمَا أَدَّى
ثُبُوتُهُ لِقَدَمِهِ كَانَ بَاطِلًا مِنْ أَصْلِهِ بِخِلَافِ شَرْطِهِ لِهَما لَوْفِقِهِ أَوْ لِلْبَائِعِ لِأَنَّ الْمِلْكُ لَهُ كَمَا بَأْتِي
وَلَا فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ وَلَا فِيمَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ فِي الْمُدَّةِ الْمَشْرُوطَةِ لِأَنَّ قَضِيَّةَ الْخِيَارِ

وَالْمُغْنِي وَلَوْ أَدْنَى لَهُ فِيهِ مَوَظَعٌ وَأُطْلِقَ بَأَنْ لَمْ يَقُلْ لِي وَلَا لَكَ فَاشْتَرَطَهُ الْوَكِيلُ وَأُطْلِقَ ثَبَّتَ لَهُ دُونَ
الْمَوْكَلِ اهـ. فَوَدَّ: (أَنْ سَكَوَتْهُ) أَيِ الْوَكِيلِ. فَوَدَّ: (كَشْرَطِهِ) فَإِنْ شَرَطَهُ الْمُتَبَدِّي لِلْوَكِيلِ أَوْ الْمَوْكَلِ
صَحَّ أَوْ لَا جُنْبِي فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْمَوْكَلِ صَحَّ أَوْ بَدُونِهِ فَلَا اهـ ع ش. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ أَنْ سَكَوَتْهُ عَلَى
شَرْطِ الْمُتَبَدِّي كَشْرَطِهِ. فَوَدَّ: (بَشْرَطِهِ) أَيِ الْوَكِيلِ الْمُتَبَدِّي. فَوَدَّ: (وَسَكَوَتْهُ) أَيِ سَكَوَاتِ الْوَكِيلِ عَلَى
شَرْطِ الْمُتَبَدِّي. فَوَدَّ: (وَقَدْ يَثْبُتُ ذَلِكَ) أَيِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ. فَوَدَّ: (لَا هَذَا) أَيِ خِيَارِ الشَّرْطِ.

فَوَدَّ (سَلِّي): (إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْقَبْضُ) أَيِ فِي الْيَوْمَيْنِ فِي الرَّبُوبِيِّ وَفِي رَأْسِ الْمَالِ فِي السَّلَمِ اهـ س م.
فَوَدَّ: (كَلِجَارَةِ ذِمَّةٍ) جَوَابٌ عَمَّا قِيلَ: إِنَّ مُقْتَضَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (كَرَبُوبِي وَسَلَّمَ) بِالْكَافِ أَنَّ لَنَا
غَيْرَهُمَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ وَلَيْسَ لَنَا ذَلِكَ وَقَالَ النُّهَاجُ الْكَافِ فِيهِ اسْتِغْنَاءُ اهـ قَالَ ع ش
مَعْنَاهَا أَنَّهُ لَمْ يَنْقُ قَرْدٌ آخَرُ غَيْرُ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَأُجِيبَ أَيْضًا بِأَنَّهُ أَتَى بِالْكَافِ لِإِدْخَالِ إِجَارَةِ الذِّمَّةِ بِنَاءً
عَلَى أَنَّ فِيهَا خِيَارَ الْمَجْلِسِ كَمَا قَالَ الْقَطَالُ وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافَهُ وَكَذَا لِإِدْخَالِ الْمَبِيعِ فِي الذِّمَّةِ بِنَاءً
عَلَى أَنَّهُ سَلَّمَ حُكْمًا وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّارِحِ م ر خِلَافَهُ اهـ. فَوَدَّ: (لَامْتِنَاعِ التَّاجِيلِ) إِلَى الْعَتَنِ فِي
النُّهَاجِ. فَوَدَّ: (لِمَنْعِهِ الْمِلْكُ) أَيِ مِلْكِ الْمُشْتَرِي إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِهَما. فَوَدَّ: (أَوْ لُزُومُهُ) أَيِ
إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي اهـ ع ش. فَوَدَّ: (لَا سِتْلَازِمَهُ) أَيِ الْإِشْتِرَاطِ لِلْمُشْتَرِي وَخَذَهُ اهـ ع ش.

فَوَدَّ: (الْمُسْتَلْزِمُ) أَيِ كَوْنِ الْمِلْكِ لِلْمُشْتَرِي فَهُوَ بِالتَّضَبُّثِ ثَبَّتَ لِقَوْلِهِ الْمِلْكُ لَهُ. فَوَدَّ: (الْمَانِعِ الْخُ)
بِالْجَرِّ ثَبَّتَ لِمَنْعِهِ. فَوَدَّ: (لَوْفِقِهِ) أَيِ الْمِلْكِ. فَوَدَّ: (وَلَا فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ) ذَكَرَهُ مَعَ مَا قَبْلَهُ فِي
الْمُسْتَنْبَاتِ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَكَانَ الْأَوَّلَى عَدَمَ ذِكْرِهِ اهـ ع ش.
فَوَدَّ: (وَلَا فِيمَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ الْخُ) يُفْهَمُ جَوَازُ شَرْطِ مُدَّةٍ لَا يَخْصُلُ فِيهَا الْفَسَادُ س م عَلَى مَنْهَجِ

مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ فَلْيَحَرِّزْ. فَوَدَّ (ثَبَّتَ): (وَلَيْسَ لَوْكِلِ الْخُ) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ كَالْوَكِيلِ فَلَا يَشْرُطُهُ لِغَيْرِ
نَفْسِهِ وَمَوْلَاهُ. فَوَدَّ (لَمَنْعِهِ): (إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْقَبْضُ) أَيِ فِي الْيَوْمَيْنِ فِي الرَّبُوبِيِّ وَفِي رَأْسِ الْمَالِ فِي
السَّلَمِ. فَوَدَّ: (وَلَا فِيمَا يَتَسَارَعُ الْخُ) قَضِيَّةُ الْكَلَامِ ثُبُوتُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ فِيمَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ

التَوْقُفُ عن التصرف فيه فيؤدِّي لضياع ماله ولا ثلاثاً للبائع في المصْراة لأدائه لِمَنْعِ الحَلْبِ المضْرُّ بها، وطَرُدُ الأذْعَى له في كُلِّ حَلوبٍ يُؤدُّ بأنه لا داعيَ هنا لِقَدَمِ الحَلْبِ بخلافه ثُمَّ فَإِنْ تروِجُه للتصْرية التي قَصَدَها بِمَنْعِهِ مِنَ الحَلْبِ وَإِنْ كَانَ اللَّبَنُ مِلْكُهُ ويَظْهَرُ أَنَّ شَرْطَهُ فِيهَا لَهَا كَذَلِكَ وَأَنَّ مِثْلَ الثَّلَاثِ مَا قَارَبَتْهَا مِمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنَّ يَضُرَّ بِهَا فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يَعْلَمُ الْمُشْتَرِي تَصَرُّفَهَا حَتَّى يَمْتَنِعَ عَلَيْهِ شَرْطُ ذَلِكَ لِلْبَائِعِ أَوْ يُوَافِقُهُ عَلَيْهِ قُلْتُ: يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا ظَنَّ التَّصْريَّةَ وَلَمْ يَتَحَقَّقْهَا أَوْ الثَّرَادُ أَنَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ يَخْتَصُّ بِالْبَائِعِ أَوْ أَنَّ يَظْهَرُ التَّصْريَّةَ بِتَبَيُّنِ فسادِ الخيارِ وما يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ فسخٍ أَوْ إِجَازَةٍ وَلَوْ تَكَرَّرَ بَيْعُ كَافِرٍ لِقَبْضَةِ المُسْلِمِ بِشَرْطِ الخيارِ وَفَسَخَهُ الزَّمَنُ الْحَاكِمُ بَيْعَهُ ثَبًا. (وَأَمَّا يَجُوزُ شَرْطُهُ (فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ) لَهَا كِلَايَ طُلُوعِ شَمْسِ

وَكَتَبَ سَمِ عَلَى حَجٍّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَلَا فِيمَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ قَضِيَّةُ الْكَلَامِ ثُبُوتُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ فِيمَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ وَامْتِدَادُهُ مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ وَإِنْ لَزِمَ تَلَفَ الْمَبِيعِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِثُبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ قَهْرًا أَوْ أَقُولُ وَمَا تَرَجَّاهُ مِنْ أَنَّ قَضِيَّةَ ذَلِكَ قَدْ يُقِيمُهُ تَنْشِيلُ الشَّارِحِ لِمَا يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ ثُمَّ يَبِيعُ الْجَمْدُ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ اهـ ش. ٥. قُودُ: (وَلَا ثَلَاثًا لِلْبَائِعِ إِلَيْهِ) أَيِ وَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ لِلْبَائِعِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا مَعَ مَوَافَقَةِ الْآخَرِ اهـ ش. ٥. قُودُ: (وَطَرُدُ الْأَذْعَى لَهُ) أَيِ لَا مَمْتَنَاعَ شَرْطِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ اهـ ش. ٥. قُودُ: (يَزْدُ إِلَيْهِ) خَبَرٌ وَطَرُدُ إِلَيْهِ. ٥. قُودُ: (لَا دَاعِيَ هُنَا) أَيِ فِي بَيْعِ حَلوبٍ غَيْرِ مُصْراةٍ اهـ ش. ٥. قُودُ: (فَإِنْ تَرَوِجُهَا إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي وَخَذَهُ اهـ سَمِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ لَا حَاجِلَ لَهُ عَلَى تَرْكِ الْحَلْبِ. ٥. قُودُ: (أَنَّ شَرْطَهُ فِيهَا) أَيِ الْمُصْراةِ. ٥. قُودُ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَشَرْطِهِ لِلْبَائِعِ فَيَمْتَنِعُ اهـ ش. ٥. قُودُ: (أَنَّ شَرْطَهُ فِيهَا) أَيِ الْخِيَارِ فِي الْمُصْراةِ. ٥. قُودُ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَشَرْطِهِ لِلْبَائِعِ فَيَمْتَنِعُ. ٥. قُودُ: (عَلَى مَا إِذَا ظَنَّ التَّصْريَّةَ إِلَيْهِ) أَيِ ظَنًّا مُسَاوِيًّا أَخَذَ طَرَفَيْهِ الْآخَرُ أَوْ مَرْجُوحًا فَإِنْ كَانَ رَاجِحًا فَلَا لَاقَةَ كَالْبَقِيْنِ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ فِيمَا لَوْ ظَنَّ الْمَبِيعُ زَانِيًا إِلَيْهِ اهـ ش. وَاطْلَاقُ الظَّنِّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ خِلَافُ الْعُرْفِ وَاللُّغَةِ. ٥. قُودُ: (أَوْ أَنَّ يَظْهَرُ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْجَوَابُ صِحَّةُ الْبَيْعِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالمُتَبَادَرُ فَسادُ الْعَقْدِ بِهَذَا الشَّرْطِ سَمِ عَلَى حَجٍّ اهـ ش. وَرَشِيدِي. ٥. قُودُ: (وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ فسخٍ أَوْ إِجَازَةٍ) أَيِ مِنْ حَيْثُ تَرْتَّبُهُمَا عَلَى الْخِيَارِ وَالْآ فَالْبَيْعُ لَا يَزِمُ كَمَا أَفَادَهُ مَا مَرَّ فَلَا مَعْنَى لِلْإِجَازَةِ اهـ رَشِيدِي. ٥. قُودُ: (وَفَسَخُهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بَيْعُ كَافِرٍ. ٥. قُودُ: (الزَّمَنُ الْحَاكِمُ إِلَيْهِ) أَيِ أَوْ بَاعَ عَلَيْهِ وَيَظْهَرُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ تَوَجَّهَ عَلَى شَخْصٍ بَيْعُ مَالِهِ بِوَفَاءٍ ذَيْنَهُ فَفَعَلَ مَا ذَكَرَهُ اهـ ش. ٥. قُودُ: (لَهُمَا كِلَايَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ.

وَامْتِدَادُهُ مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ وَإِنْ لَزِمَ تَلَفَ الْمَبِيعِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِثُبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ قَهْرًا. ٥. قُودُ: (يَزْدُ) اعْتَمَدَهُ م. ر. ٥. قُودُ: (فَإِنْ تَرَوِجُهَا إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي وَخَذَهُ. ٥. قُودُ: (وَيَظْهَرُ إِلَيْهِ) اعْتَمَدَهُ م. ر. ٥. قُودُ: (أَوْ أَنَّ يَظْهَرُ التَّصْريَّةَ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْجَوَابُ صِحَّةُ الْبَيْعِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالمُتَبَادَرُ فَسادُ الْعَقْدِ بِهَذَا الشَّرْطِ.

القَدِّ وإن لم يقل إلى وقته لأن الغيم إنما يمنع الإشراق لا الطلوع أو إلى ساعة وهل تحمّل على اللحظة أو الفلكية إن عرفناها محل نظير ويؤجبه أنهما إن قصدا الفلكية أو عرفناها محل عليها ولا فعلى لحظة أو إلى يوم وتحمل على يوم العقد فإن عقد نصف النهار مثلاً فإلى مثله وتدخل الليلة للضرورة وإنما لم تحمّل اليوم في الإجارة على ذلك لأنها أصل والخيار تابع فاعتبر في مدته ما لم يُتقرر في مدتها أو نصف الليل انقضى بغروب شمس اليوم الذي يليه

• قوله: (الإشراق) أي الإضاءة. • قوله: (والأفعلى لحظة) يتدرج ما لو جهلا الفلكية وقصداها والحمل على اللحظة حيثيذ فيه نظر بل القياس البطلان لآتهما قصدا مدة مجهولة لهما سم على حجة وانظر ما مفداؤ اللحظة حتى يحكم بلزوم العقد بمضيها وفي سم على منهج وهل يقال اللحظة لا قدر لها معلوم فهو شرط خيار مجهول فيضّر انتهى أقول والظاهر أنه كذلك لأن اللحظة لا حد لها حتى تحمّل عليه اه ع ش أي فكان ينبغي أن يقول ولا قيطل العقد رشدي. • قوله: (وتحمّل على يوم العقد) أي إن وقع مقارناً للمعجر. • وقوله: (فإلى مثله) وينبغي أن يثل ذلك ما لو قال بمقدار يوم فيصح.

(فرغ): لو تلف المبيع بأفة سماوية في زمن الخيار قبل القبض انفسخ البيع أو بعده فإن قلنا الملك للبائع انفسخ أيضاً وينتد المشتري الثمن ويغرّم القيمة كالمستأمن وإن قلنا الملك للمشتري أو موقوف فالأصح بقاء الخيار فإن تم لزّم الثمن وإلا فالقيمة والمصدق فيها المشتري وإن آتلفه أجنبي وقلنا الملك للمشتري أو موقوف لم يتفسخ وعليه الغرم والخيار بحاله فإن تم البيع فهي للمشتري وإلا فللبائع وإن آتلفه المشتري استقرّ سم على المنهج اه ع ش. • قوله: (وتدخل الليلة للضرورة) قال: المتولي فإن أخرجهما بطل العقد اه نهاية. • قوله: (وإنما لم يحمل اليوم في الإجارة) قضيته أن عقد الإجارة لو وقع الظهر ليبت مثلاً امتنع على المستأجر الإنفعا به ليلاً لعدم شمول الإجارة له وفيه نظر ظاهر ثم رأيت سم كتب عليه ما نصّه نقل في شرح الرّوض عدم هذا الحمل عن ابن الرّفعة وأنه نظّر به فيما هنا ثم قال وليس كما قال بل ما في الإجارة نظير ما هنا ويتقدير ما قاله يظهر الفرق الذي ذكره الشارح اه ع ش. • قوله: (أو نصف الليل إلخ) قياس ذلك عكسه بأن وقع العقد نصف النهار بشرط الخيار ليلة فتدخل بقية اليوم تبعاً للضرورة سم على حجة اه ع ش. • قوله: (انقضى بغروب شمس إلخ) منه يعلم أنه لو عقد أول النهار وشرط الخيار ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الأخيرة ويلزم بغروب شمس

• قوله: (والأفعلى لحظة) يتدرج تحته ما لو جهلا الفلكية وقصداها والحمل على اللحظة حيثيذ فيه نظر بل القياس البطلان لآتهما قصدا مدة مجهولة لهما. • قوله: (وإنما لم يحمل اليوم في الإجارة على ذلك) نقل في شرح الرّوض عدم هذا الحمل عن ابن الرّفعة وأنه نظّر به فيما هنا ثم قال وليس الأمر كما قال بل ما في الإجارة نظير ما هنا ويتقدير صحة ما قاله يظهر الفرق وذكر الفرق الذي ذكره الشارح. • قوله: (أو نصف الليل) قياس ذلك عكسه بأن وقع العقد نصف النهار بشرط الخيار ليلة فتدخل بقية

كما في المجموع. واعتُرض نقلاً ومعنى بأنه لا بُدَّ هنا من دخول بقية الليل وإلا صارت المدة مُنفصلة عن الشرط ويُجاب بأنه وقع تابعاً فدخل من غير تنصيص عليه وكما دخلت الليلة فيما مرَّ من غير نصٍّ عليها لأنَّ التلفيق يؤدِّي إلى الجواز بعد لزوم فكذا بقية الليل هنا لذلك بجامع أنَّ التنصيص على الليل فيهما مُمكن فلزم من قولهم بقدم وجوبه ثم قولهم بقدمه هنا وكون طرفي اليوم المُلتَقى مُحيطان بالليلة ثم لا هنا لا يؤثِّر، أمَّا شرطه مُطلقاً أو في مدة مجهولة كمن التفريق أو إلى الحصاد أو العطاء أو الشتاء ولم يُريدا الوقت المعلوم فمُبطِّل للعقد إما فيه من الغرر وإنما يجوز في مدة مُتصلة بالشرط وإلا لزم جوازه بعد لزومه وهو

اليوم الثالث وسَيأتي في كلامه ا ه ع ش أي كلام م ر ويأتي في الشرح خلافه. ة فود: (من دخول بقية الليل) يعني من التنصيص عليه كما عبَّر به النهاية ويدلُّ عليه الجواب الآتي. ة فود: (بأنه وقع إلخ) أي الباقي من الليل. ة فود: (وكما دخلت إلخ) لَعَلَّه مغلطوف على مدخول الباء في قوله بأنه وقع إلخ فهو جواب آخر ولو حذف الواو لكان أظهر وأوضح. ة فود: (فيما مرَّ) أي فيما إذا عقد نصف النهار. ة فود: (لأن التلفيق) يعني إخراج الليلة. ة فود: (فكذا إلخ) الفاء زائدة. ة فود: (هنا) أي فيما إذا عقد نصف الليل. ة فود: (لذلك) أي لأن التلفيق إلخ. ة فود: (على الليل) فيه وفي قوله الآتي بالليلة تغليب. ة فود: (بقدم وجوبه) أي التنصيص. ة فود: (قولهم) فاعِل لزم. ة فود: (بقدمه) أي الوجوب. ة فود: (لا يؤثِّر) أي لأن سبب دخول الليلة التبعية وهي موجودة هنا أيضاً ا ه ع ش. ة فود: (أما شرطه إلخ) أي الخيار وهذا مُحْتَرَزٌ مغلوم في المتن. ة فود: (كمن التفريق) مثال المجهولة ابتداء. ة فود: (أو إلى الحصاد إلخ) مثال المجهولة انتهاء. ة فود: (أو العطاء) أي توفية الناس ما عليها من الديون لإدراك العلة مثلاً ا ه ع ش. ة فود: (وإنما يجوز إلخ) أي شرط الخيار. ة فود: (والأ لزم جوازه بعد لزومه) قد تُمنع الملازمة بانتيانها فيما لو شرط في العقد ابتداء المدة من التفريق إذ قبله لا لزوم مع خيار المجلس سم على حَجِّ أقول وقد يُجاب بأن المراد لزومه من حيث الشرط وإن بقي الجواز من حيث المجلس على أنه قد يلزم في المجلس بأن اختاراً لزومه ا ه ع ش. ة فود: (متواليه) قلَّو شرط للبائع يوم وللمشتري يوم أو يومان بعده بطل العقد وكذا للبائع يوم وللمشتري يوم بعده وللبائع اليوم الثالث بخلاف ما إذا شرط اليوم الأول لهما والثاني والثالث لأحدهما معيَّناً فإنه يصح والحاصل أنه متى اشتمل على شرط يؤدِّي لجواز العقد بعد لزومه بطل وإلا فلا ومنه ما لو شرط اليوم الأول للبائع مثلاً والثاني والثالث لأجنبي عنه فيصح على الرَّاجح من وجهين لأن الأجنبي لكونه نائياً عمن شرط له اليوم الأول لم يؤدِّ ذلك لجواز العقد بعد لزومه بل الجواز مُستقيم بالنسبة للبائع ا ه ع ش.

اليوم تبعاً للضرورة. ة فود: (فدخل من غير تنصيص) اعتمد م ر. ة فود: (قولهم) فاعِل لزم.

ة فود: (والأ لزم جوازه بعد لزومه) قد تُمنع الملازمة بانتيانها فيما لو شرط في العقد ابتداء المدة من التفريق إذ قبله لا لزوم مع خيار المجلس.

مُتَّفِقٌ مُتَوَالِيَةٌ (لا تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) لِأَنَّ الْأَصْلَ امْتِنَاعُ الْخِيَارِ إِلَّا فِيمَا أُذِنَ فِيهِ الشَّارِعُ وَلَمْ يَأْذَنْ إِلَّا فِي الثَّلَاثَةِ فَمَا دُونَهَا بِقُيُودِهَا الْمَذْكُورَةِ فَبَقِيَ مَا عَدَاهَا عَلَى الْأَصْلِ بَلْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنَّهُ ~~بَطُلَ~~ أَبْطَلَ بِمَا شَرَطَ فِيهِ الْخِيَارُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ صَحَّ فَالْحُجَّةُ فِيهِ وَاضِحَةٌ وَإِلَّا فَالْأَخْذُ بِخَدِيثِ الثَّلَاثَةِ أَخْذٌ بِمَفْهُومِ الْعَدِيدِ وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهِ قُلْتُ: مَحَلُّهُ إِنْ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ وَإِلَّا وَجِبَ الْأَخْذُ بِهِ وَهِيَ هُنَا ذِكْرُ الثَّلَاثَةِ لِلْمَقْبُولِ السَّابِقِ إِذْ لَوْ جَازَ أَكْثَرُ مِنْهَا لَكَانَ أَوْلَى بِالذِّكْرِ لِأَنَّ اشْتِرَاطَهُ أَحْوَطُ فِي حَقِّ الْمَقْبُولِ فَتَأَمَّلْهُ وَإِنَّمَا بَطُلَ لِشَرْطِ الزِّيَادَةِ وَلَمْ يَخْرُجْ عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ لِأَنَّ إِسْقَاطَ الزِّيَادَةِ يَسْتَلْزِمُ إِسْقَاطَ بَعْضِ الثَّمَنِ فَيُؤْذِي لِجَهْلِهِ.....

• قول (سني): (لا تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) فَلَوْ مَضَتْ فِي الْمَجْلِسِ لَمْ يَجُزْ شَرْطُ شَيْءٍ آخَرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ خِيَارَ الشَّرْطِ لَا يَكُونُ إِلَّا ثَلَاثَةً فَأَقْلُ وَلَوْ شَرَطَ مَا دُونَهَا وَمَضَى فِي الْمَجْلِسِ فَبَقِيَ جَوَازٌ بَقِيَّتُهَا فَأَقْلُ فِي الْمَجْلِسِ أَيْضًا ثُمَّ رَأَيْتُ مَا فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى عَنِ الرَّوْيَانِيِّ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَيْ وَهُوَ مُؤَيَّدٌ لِمَا ذَكَرَ اهـ ع شَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ انْقَضَتْ الْمُدَّةُ الْمَشْرُوطَةُ وَهُمَا فِي الْمَجْلِسِ بَقِيَ خِيَارُهُ فَقَطُّ وَإِنْ تَمَازَا وَالْمُدَّةُ بَاقِيَةٌ قَبْلَ الْمَكْسِ وَيَجُوزُ إِسْقَاطُ الْخِيَارَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا فَإِنْ أَطْلَقَهَا الْإِسْقَاطُ سَقَطَا وَلِأَخِذِ الْعَاقِلَيْنِ الْفَسْخُ فِي غَيِّبَةِ صَاحِبِهِ وَإِلَّا ذِنَ الْحَاكِمِ وَيُسْنُ كَمَا قَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ أَنْ يُشْهِدَ حَتَّى لَا يُؤْذِيَ إِلَى التَّرَاجُعِ .

• قوله: (لِأَنَّ الْأَصْلَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَثَرُ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتُ) إِلَى (وَإِنَّمَا بَطُلَ) وَقَوْلُهُ: (سَوَاءٌ) إِلَى الْمَتْنِ . • قوله: (بِقُيُودِهَا الْمَذْكُورَةِ) مِنْ الْعِلْمِ وَالْإِنْتِصَالِ وَالتَّوَالِيِ اهـ ع ش .

• قوله: (وَإِنَّمَا بَطُلَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَلَوْ زَادَ عَلَيْهَا فَسَدَ الْعَقْدُ وَلَا يَخْرُجُ عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ لِوُجُودِ الشَّرْطِ الْفَاسِدِ وَهُوَ مُبْطِلٌ لِلْعَقْدِ لِأَنَّ الشَّرْطَ يَتَضَمَّنُ غَايَةً زِيَادَةً فِي الثَّمَنِ أَوْ مُحَابَاةً فَإِذَا سَقَطَتْ تَحَدَّثَ الْجَهَالَةُ إِلَى الثَّمَنِ بِسَبَبِ مَا يُقَابِلُ الشَّرْطَ الْفَاسِدَ فَيَفْسُدُ الْبَيْعُ فَلِهَذَا لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ فِي الثَّلَاثِ وَيَبْطُلُ مَا زَادَ عَلَيْهَا اهـ .

• قول (سني): (لا تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) فَلَوْ مَضَتْ فِي الْمَجْلِسِ لَمْ يَجُزْ شَرْطُ شَيْءٍ آخَرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ خِيَارَ الشَّرْطِ لَا يَكُونُ إِلَّا ثَلَاثَةً فَأَقْلُ وَلَوْ شَرَطَ مَا دُونَهَا وَمَضَى فِي الْمَجْلِسِ فَبَقِيَ جَوَازٌ شَرْطِ بَقِيَّتِهَا فَأَقْلُ فِي الْمَجْلِسِ أَيْضًا ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنِ الرَّوْيَانِيِّ .

(فَرَعٌ): قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَيَجُوزُ التَّمَاضُلُ أَيْ فِي الْخِيَارِ كَانَ شَرْطُ أَحَدِهِمَا خِيَارَ يَوْمٍ وَلِلْآخَرِ خِيَارَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: قَالَ الرَّوْيَانِيُّ: وَلَوْ شَرَطَا خِيَارَ يَوْمٍ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا فِي أَثْنَائِهِ فَرَادَ وَارِثُهُ مَعَ الْآخَرِ خِيَارَ يَوْمٍ آخَرَ احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ أَشْبَهَهُمَا الْجَوَازُ اهـ . وَفِي الرُّوْضِ أَيْضًا: فَرَعٌ: فَإِنْ خَصَّصَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ لَابَعَيْنَهُ بِالْخِيَارِ أَوْ بِزِيَادَةٍ فِيهِ لَمْ يَصِحَّ فَإِذَا عَيَّنَّ صَحَّ وَإِذَا شَرَطَهُ فِيهِمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ زَدُ أَحَدِهِمَا وَلَوْ تَلَفَ الْآخَرُ . اهـ . وَالْمَفْهُومُ مِنْ صِحَّةِ تَخْصِيصِ أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ بَعَيْنَهُ بِالْخِيَارِ أَنَّ لَهْ فُسْخَ الْبَيْعِ فِيهِ دُونَ الْآخَرِ وَهَذَا مَفْهُومٌ أَيْضًا مِنْ قَوْلِهِ: وَإِذَا شَرَطَ فِيهِمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ زَدُ أَحَدِهِمَا فَهَذَا مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ عَلَى الْبَائِعِ لِأَنَّهُ لَمَّا رَضِيَ بِتَخْصِيصِ بَعْضِ قَوْلِهِ لِمَبِيعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ كَانَ ذَلِكَ رِضًا مِنْهُ بِالتَّفْرِيقِ .

وتَدْخُلُ لَيَالِي الأيامِ الثلاثةِ المشروطةِ سواءَ السَّابِقُ منها على الأيامِ والمُتَأَخِّرُ (وَتَحْسَبُ) المُدَّةُ المشروطةُ (من) حينِ (العقدِ) إِنْ وَقَعَ الشرطُ فيه وإلا بَأَنْ وَقَعَ بعده في المجلسِ فمن الشرطِ وآثَرُ ذِكْرُ العقدِ لِأَنَّ الغالبَ وَقُوعُ شرطِ الخيارِ فيه لا في المجلسِ بعده (وقِيلَ مِنَ التَّفَرُّقِ) أو التَّخَايُرِ لِثُبُوتِ خيارِ المجلسِ قبله فيكونُ المقصودُ ما بعده ورُدُّوه بأنه لا بُدَّ في ثبوته إلى التَّفَرُّقِ بَجهتي المجلسِ والشرطِ كما يَبْهُتُ بِجَهَتِي الخُلْفِ والمِيبِ ويجري هنا نظيرُ ما مرَّ ثُمَّ

قوله: (سواءَ السَّابِقِ منها) أي كما إذا عَقَدَ وَقْتُ غُرُوبِ الشَّمْسِ . وقوله: (والمُتَأَخِّرُ) أي كما إذا عَقَدَ وَقْتُ طُلُوعِ الفَجْرِ وَفَاقًا لِشَرْحِ المُبَابِ وخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ والمُغْنِي عبارة سم قال في شَرْحِ المُبَابِ وَقَضِيَّةُ قولهم وتَدْخُلُ اللَّيْلَةُ لِلضَّرُورَةِ أنه لو عَقَدَ وَقْتُ طُلُوعِ الفَجْرِ وَشَرَطَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ انقَضَى بِالْغُرُوبِ إِذْ لَا ضَرُورَةَ حَيثُ إِلَى إِدْخَالِ اللَّيْلَةِ وهو ما اعْتَمَدَ الإسْنَوِيُّ لِأَنَّ الأيامَ الثَلَاثَةَ المشروطةَ لَمْ تَشْتَمِلْ عَلَيْهَا لَكِنِ الَّذِي يَتَّبِعُهُ خِلَافُهُ قِيَاسًا عَلَى مَا قَالُوهُ فِي مَسْحِ الخُفِّ وَكَلَامِ الرَّافِعِيِّ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ أَهْ وَأَقْتَصَرَ الزَّمَلِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى نَقْلِ مَا قَالَهُ الإسْنَوِيُّ وَلَعَلَّهُ الْأَوْجَهُ لِأَنَّ شَرْطَهُ لَمْ يَتَنَاوَلَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَأَمَّا مَسْحُ الخُفِّ فَالشارِعُ نَصَّ عَلَى اللَّيَالِي أَيْضًا أَهْ وَمِثْلُ شَرْحِ م ر المُغْنِي وَقَالَ ع ش أَقُولُ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَيْ مَا قَالَهُ الإسْنَوِيُّ أَنَّهُ لَوْ وَافَقَ الْعَقْدُ غُرُوبَ الشَّمْسِ وَشَرَطَ الْخِيَارَ ثَلَاثَ لَيَالٍ لَمْ يَدْخُلِ الْيَوْمُ الثَّالِثُ وَكَانَ شَرَطُ الْخِيَارِ يَوْمَيْنِ وَثَلَاثَ لَيَالٍ أَهْ . وقوله: (فَمِنْ الشَّرْطِ) قَالَ فِي شَرْحِ المُبَابِ: كَذَا أَطْلَقُوهُ وَقَضِيَّةُ اغْتِيَارِهَا مِنْهُ وَإِنْ مَضَى قَبْلَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَأَكْثَرُ وَهُوَ مُتَّبَعٌ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ حَيْثُ تَرَدَّدَ فِي ذَلِكَ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ: فَإِنْ قُلْتُ يَلْزَمُ زِيَادَةُ الْمُدَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ قُلْتُ لَا مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ هُوَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ لَا الشَّرْطُ لِخُفِّ سَم عَلَى خِج أَهْ ش . وقوله: (وَأَثَرُ ذِكْرِ الْعَقْدِ) أَيْ عَلَى ذِكْرِ الشَّرْطِ مَعَ أَنَّهُ أَحْسَنُ لِيُشْمِلَ لِلصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا . وقوله: (وَرَدُّوه) لِخُفِّ عبارة النَّهْيَةِ والمُغْنِي وَعَوِضَ بِمَا مَرَّ مِنْ أَدَانِهِ إِلَى الْجِهَالَةِ أَهْ . وقوله: (وَيَجْرِي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَجَزَمَهُ بِجَلِّ الْوُطْءِ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَتَبَيَّنَتْهُمْ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ).

قوله: (وتَدْخُلُ لَيَالِي الأيامِ) لِخُفِّ قَالَ فِي شَرْحِ المُبَابِ وَقَضِيَّةُ قولهم وتَدْخُلُ اللَّيْلَةُ لِلضَّرُورَةِ أَنَّهُ لَوْ عَقَدَ وَقْتُ طُلُوعِ الفَجْرِ وَشَرَطَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ انقَضَى بِالْغُرُوبِ إِذْ لَا ضَرُورَةَ حَيثُ إِلَى إِدْخَالِ اللَّيْلَةِ وَهُوَ مَا اعْتَمَدَ الإسْنَوِيُّ؛ لِأَنَّ الأيامَ الثَلَاثَةَ المشروطةَ لَمْ تَشْتَمِلْ عَلَيْهَا لَكِنِ الَّذِي يَتَّبِعُهُ خِلَافُهُ قِيَاسًا عَلَى مَا قَالُوهُ فِي مَسْحِ الخُفِّ وَكَلَامِ الرَّافِعِيِّ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَالَ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ عَنِ الرَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ فَرَأَجَعَهُ وَأَقْتَصَرَ م ر فِي شَرْحِهِ عَلَى نَقْلِ مَا قَالَهُ الإسْنَوِيُّ وَلَعَلَّهُ الْأَوْجَهُ لِأَنَّ شَرْطَهُ لَمْ يَتَنَاوَلَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَأَمَّا مَسْحُ الخُفِّ فَالشارِعُ نَصَّ عَلَى اللَّيَالِي أَيْضًا . وقوله: (فَمِنْ الشَّرْطِ) قَالَ فِي شَرْحِ المُبَابِ: كَذَا أَطْلَقُوهُ وَقَضِيَّةُ اغْتِيَارِهَا مِنْهُ وَإِنْ مَضَى قَبْلَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَأَكْثَرُ وَهُوَ مُتَّبَعٌ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ حَيْثُ تَرَدَّدَ فِي ذَلِكَ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ: فَإِنْ قُلْتُ يَلْزَمُ زِيَادَةُ الْمُدَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ قُلْتُ لَا مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ هُوَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ لَا الشَّرْطُ لِخُفِّ.

مِنْ الزُّومِ بِاخْتِيَارٍ مَنْ خُيِّرَ لُزُومُهُ وَإِنْ جَهِلَ الثَّمَنُ وَالْمَبِيعُ كَمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ وَبِإِنْقِضَاءِ الْمُدَّةِ
وَمَنْ تَصَدَّقَ نَافِي الْفَسْخِ أَوْ الْإِنْقِضَاءِ وَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُ مَبِيعٍ وَلَا تَمَنٍّ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ أَيْ لِهَما
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يَنْتَهِي بِهِ فَلَهُ اسْتِرْدَادُهُ مَا لَمْ يَلْزَمْ، وَلَا يَحْبِسُ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْفَسْخِ لِرُودِ الْآخَرِ
لِارْتِفَاعِ حُكْمِ الْعَقْدِ بِالْفَسْخِ فَيَبْقَى مُجْرُودَ الْيَدِ وَهِيَ لَا تَمْنَعُ وَجُوبَ الرُّدِّ بِالطَّلَبِ كَذَا فِي
الْمَجْمُوعِ هُنَا وَمِثْلُهُ جَمِيعُ الْفُسُوحِ كَمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ لَكِنْ الَّذِي فِي الرُّوْضِ وَاعْتَمَدَهُ السَّبْكَوِيُّ
وغيرُهُ وَتَبِعْتَهُمْ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَنَّ لَهُ الْحَبْسَ فَيَمْتَنِعُ تَصَرُّفُ مَا لَيْكِهِ فِيهِ مَا دَامَ مَحْبُوسًا.
(وَالْأَطْهَرُ) فِي خِيَارِي الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ (أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ) أَوْ الْأَجْنَبِيِّ عَنْهُ (فَمِلْكُ
الْمَبِيعِ) بِتَوَابِعِهِ الْآتِيَةِ وَحَذْفِهَا لِفَهْمِهَا مِنْهُ إِذْ يَلْزَمُ مِنْ مِلْكِ الْأَصْلِ مِلْكُ الْفَرْعِ غَالِيًا (لَهُ) وَمِلْكُ
الْثَمَنِ بِتَوَابِعِهِ لِلْمُشْتَرِي (وَإِنْ كَانَ) الْخِيَارُ (لِلْمُشْتَرِي) أَوْ لِأَجْنَبِيِّ عَنْهُ (فَلَهُ) مِلْكُ الْمَبِيعِ وَالْبَائِعِ
مِلْكُ الثَمَنِ لِقَصْرِ التَّصَرُّفِ عَلَى مَنْ لَهُ الْخِيَارُ وَالتَّصَرُّفُ دَلِيلُ الْمِلْكِ وَكَوْنُهُ لِأَحَدِهِمَا فِي
خِيَارِ الْمَجْلِسِ بَأَنَّهُ يَخْتَارُ الْآخَرَ لُزُومَ الْعَقْدِ.....

• فَوَدَّ: (وَإِنْ جَهِلَ الثَّمَنُ وَالْمَبِيعُ) أَيْ كَمَا فِي الْأَجْنَبِيِّ وَالْمَوْكَلِّ وَالْوَارِثِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش.
• فَوَدَّ: (وَبِإِنْقِضَاءِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (بِاخْتِيَارِ الْخ). • فَوَدَّ: (وَمَنْ تَصَدَّقَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ:
(مِنْ الزُّومِ). • فَوَدَّ: (وَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ كَشَّرَحَ الرُّوْضِ لَاحْتِمَالِ الْفَسْخِ. اهـ.
وَقَدْ يَفْتَضِي هَذَا التَّغْلِيلُ عَدَمَ تَقْيِيدِ الْخِيَارِ بِكَوْنِهِ لِهَما فَلْيَحْرُزْ اهـ سَم. • فَوَدَّ: (أَيُّ لِهَما) يَتَّبِعِي أَوْ لِلْبَائِعِ
وَخَدَهُ م ر سَم عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (وَلَا يَنْتَهِي بِهِ) أَيْ الْخِيَارُ بِالتَّسْلِيمِ أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (مَا لَمْ
يَلْزَمْ) أَيْ بِالْإِخْتِيَارِ أَوْ الْإِنْقِضَاءِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَحْبِسُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا حَبْسٌ مَا فِي يَدِهِ
بَعْدَ طَلَبِ صَاحِبِهِ بِأَنَّهُ يَقُولُ لَا أُرُدُّ حَتَّى تَرُدَّ بَلْ إِذَا بَدَأَ أَحَدُهُمَا بِالْمُطَالَبَةِ لَزِمَ الْآخَرَ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ثُمَّ يَرُدُّ مَا
كَانَ فِي يَدِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ هُنَا اهـ. • فَوَدَّ: (كَذَا فِي الْمَجْمُوعِ) مُتَمَتِّدٌ أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (لَكِنْ الَّذِي فِي
الرُّوْضَةِ الْخ) مَشَى الشَّارِحُ م ر أَيْضًا عَلَى هَذَا الْإِسْتِدْرَاكِ فِي بَابِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ
وَكَذَا عَارِيَّةٌ وَمَأْخُودٌ بِسُومِ أَهْ ع ش.

• فَوَدَّ (سُئِلَ): (وَالْأَطْهَرُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ الْخ) وَالثَّانِي الْمِلْكُ لِلْمُشْتَرِي مُطْلَقًا لِتِمَامِ الْبَيْعِ لَهُ بِالْإِجَابِ
وَالْقَبُولِ وَالثَّلَاثُ لِلْبَائِعِ مُطْلَقًا نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (أَوْ لِأَجْنَبِيِّ عَنْهُ) أَيْ عَنِ الْبَائِعِ بِأَنَّهُ كَانَ نَائِيًا عَنْهُ.
• فَوَدَّ: (غَالِيًا) وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ مَا لَوْ أَوْصَى بِغَلَّةٍ بُسْتَانٍ مَثَلًا ثُمَّ مَاتَ الْمَوْصِي وَقَبِلَ الْمَوْصَى لَهُ
الْوَصِيَّةُ أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (أَوْ لِأَجْنَبِيِّ عَنْهُ) أَيْ الْمُشْتَرِي بِأَنَّهُ كَانَ نَائِيًا عَنْهُ أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (وَكَوْنُهُ) أَيْ
الْخِيَارِ مُبْتَدَأَ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: (بَأَنَّهُ يَخْتَارُ الْخ). • فَوَدَّ: (لِأَحَدِهِمَا) أَيْ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي.

• فَوَدَّ: (وَإِنْ جَهِلَ الثَّمَنُ وَالْمَبِيعُ) أَيْ كَمَا فِي الْأَجْنَبِيِّ وَالْمَوْكَلِّ وَالْوَارِثِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُ
الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ كَشَّرَحَ الرُّوْضِ لَاحْتِمَالِ الْفَسْخِ أَهْ وَقَدْ يَفْتَضِي هَذَا التَّغْلِيلُ عَدَمَ تَقْيِيدِ الْخِيَارِ
بِكَوْنِهِ لِهَما فَلْيَحْرُزْ. • فَوَدَّ: (أَيُّ لِهَما) يَتَّبِعِي أَوْ لِلْبَائِعِ وَخَدَهُ م ر.

(وإن كان) الخيار (لهما) أو لأجنبي عنهما (ف) المِلْكُ في المبيع والمُشْتَرِ (موقوف فإن تم البيع بأن أنه) أي مِلْكُ المبيع (للمشتري) ومِلْكُ الثمن للبائع (من حين العقد وإلا) يتم بأن فسح (فللبائع) مِلْكُ المبيع (وللمشتري) مِلْكُ الثمن من حين العقد وكأن كلاً لم يخرج عن مِلْكِ مالكه لأن أحد الجانبين ليس أولى من الآخر فوقف الأمر إلى اللزوم أو الفسخ وينبغي على ذلك الأكساب والفوائد كاللبن والتمر والمهر ونفوذ العتيق والاستيلاد وجل الوطء وجوب النفقة فكل من حكما

فوق (سني): (وإن كان لهما إلخ) ولو اجتمع خيار المجلس لهما وخيار الشرط لأحدهما فهل يغلب الأول فيكون المِلْكُ موقوفاً أو الثاني فيكون لذلك الأخذ الظاهر كما أفاده الشيخ الأول لأن خيار المجلس كما قال الشيخان أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط لأنه أقصر غالياً وقول الزركشي الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالإجماع بعيداً اهـ نهاية زاد المغني ومثل ذلك ما لو كان خيار المجلس لواجب بأن ألزم البيع الآخر وخيار الشرط للآخر اهـ. فود: (أو لأجنبي عنهما) بقي ما إذا شرطاه لأجنبي مطلقاً وقضية عبارة شرح الرّوض أنه كما لو كان له عنهما وهي ظاهر أنهما لو شرطاه لأجنبي مطلقاً أو عنهما كان المِلْكُ موقوفاً أو عن أحدهما كان لذلك الأخذ اهـ سم. فود: (ومِلْكُ البائع للثمن) عبارة النهاية ومِلْكُ الثمن للبائع اهـ وهي الظاهرة. فود: (وكان كلاً) إلى قوله: (ويثبتني) كان حقه أن يذكر عقب قول المصنف: (موقوف) كما في المغني. فود: (ويثبتني على ذلك) أي الحكم بالمِلْكِ لأحدهما فيما إذا كان الخيار له أو الحكم له بالوقف إذا كان لهما اهـ رشدي. فود: (كاللبن) أي والحمل على ما اقتضاه إطلاق الفوائد اهـ ش عبارة المغني والحمل الموجود عند البيع مبيع كالأم فيقابل له فسط من الثمن لا كالأزوايد الحاصلة في زمن الخيار بخلاف ما إذا حدث في زمن الخيار فإنه من الزوايد اهـ. فود: (ونفوذ العتيق) عطف على الأكساب وكذا قوله: (وجل الوطء) وقوله: (وجوب النفقة).

فود: (وإن كان لهما إلخ) قال في شرح الرّوض ولو اجتمع خيار المجلس لهما وخيار الشرط لأحدهما فهل يغلب الأول فيكون المِلْكُ موقوفاً أو الثاني فيكون لذلك الأخذ الظاهر كما أفاده الشيخ الأول لأن خيار المجلس كما قال الشيخان أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط؛ لأنه أقصر غالياً وقول الزركشي الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالإجماع بعيداً كما لا يخفى. فود: (أو لأجنبي عنهما) بقي ما إذا شرطاه لأجنبي مطلقاً وقضية عبارة شرح الرّوض أنه كما لو كان له عنهما وهي ظاهر أنهما لو شرطاه لأجنبي مطلقاً أو عنهما كان المِلْكُ موقوفاً أو عن أحدهما كان لذلك الأخذ اهـ وقضية هذه العبارة أن إطلاق الشرط من البادي مع قبول الآخر يجعل الخيار لهما وهذا يخالف قضية ما تقدم في مسألة الوكيل اللهم إلا أن يصور الإطلاق هنا بما إذا نطق كل منهما بالإشتراط للأجنبي بأن قال البائع بعثك بشرط الخيار للأجنبي فقال المشتري قبلت بشرط الخيار له وفي مسألة الوكيل المذكورة بما إذا نطق به الوكيل البادي فقط ويترق بين الأمرين ثم بحث مع م ر فأخذ بما هنا واعتذر عن مسألة الوكيل بأن ذلك لإحتياط للموكل ثم توقف.

بملكه لغيري ثمن أو مئتمن كان له وعليه ونفذ منه وحل له ما ذكر وإن فسخ العقد بعد إذ الأصح أن الفسخ إنما يرفع العقد من حينه لا من أصله ومن لم يخير لا ينفذ منه شيء مما ذكر فيما خيّر فيه الآخر وإن آل الملك إليه وعليه مهر وطء يمتن خيّر ما لم يأذن له لأحد للشبهة فيمتن له الملك، ومن ثم كان الولد حراً نسيباً والمراء بجعل الوطء للمشتري مع عدم حساب الاستبراء في زمن الخيار جله من حيث الملك وانقطاع سلطنة البائع وإن حرّم من حيث عدم الاستبراء فهو كحرّمته من حيث نحو حيض وإحرام وهذا أولى من قصر الزركشي

• فؤد: (ما ذكر) أي من المكسب وما عطف عليه تنازع فيه الأفعال الثلاثة كان ونفذ وحل. • فؤد: (فإن فسخ إلخ) غاية امره ش. • فؤد: (ومن لم يخير إلخ) عطف على قوله فكل من حكمنا إلخ. • فؤد: (لا ينفذ إلخ) الأرفق لما قبله لم يكن له ولا عليه ولم ينفذ منه ولا يجعل له ما ذكر. • فؤد: (ما لم يأذن إلخ) متعلق بقوله وعليه مهر وطء امره ش. • فؤد: (ما لم يأذن إلخ) أفهم أنه لا مهر إذا إذن ولعل وجه عدم المهر عند الإذن الاختلاف فيمتن له الملك وإلا فالإذن في غير هذه المسألة لا يسقط المهر امره سم عبارة الرشيد وع ش أي فإن إذن له فلا مهر ويكون الوطء مع الإذن إجازة امره أي يمتن خيّر. • فؤد: (فيما خيّر فيه إلخ) أي من المبيع أو الثمن. • فؤد: (وعليه) أي على من لم يخير. • فؤد: (لأحد) عطف على قوله مهر وطء. • فؤد: (ومن ثم) أي لأجل الشبهة. • فؤد: (والمراء إلخ) عبارة المثني فإن قيل حل وطء المشتري متوقف على الاستبراء وهو غير متقد به في زمن الخيار على الأصح أجيب بأن المراد إلخ امره. • فؤد: (في زمن الخيار) أي للمشتري وخده. • فؤد: (وإن حرّم من حيث إلخ) ولا حد عليه لذلك لأنه ليس زناً امره ش. • فؤد: (وهذا) أي الجواب المذكور. • فؤد: (أولى) أي أولوية عموم. • فؤد: (لذلك) أي لجعل الوطء للمشتري. • فؤد: (من قصر الزركشي إلخ) ما تضمنته كلام الزركشي من حل وطء الزوجة إذا كان الخيار له أي للزوج وحرّمته إذا كان الخيار لهما هو الأوجه فما قاله الشيخان من الحرمة محمله الثانية لا الأولى خلافاً لشيخ الإسلام امره سم.

• فؤد: (ما لم يأذن) أفهم أنه لا مهر إذا إذن وكذا أفهم ذلك قوله في شرح الرزوي ومعلوم أن قوله بلا إذن قيد في الأخيرة فقط أي وجوب مهر البطل بوطء المشتري والخيار للبائع ولعل وجه عدم المهر عند الإذن مع الاختلاف فيمتن له الملك وإلا فالإذن في غير هذه المسألة لا يسقط المهر. • فؤد: (من قصر الزركشي) ما تضمنته كلام الزركشي من حل وطء الزوجة إذا كان الخيار له وحرّمته إذا كان الخيار لهما هو الأوجه فما قاله الشيخان من الحرمة محمله الثانية لا الأولى خلافاً لشيخ الإسلام وأصل ذلك أنه لما صرح الشيخان بأنه يحرّم على الزوج وطء زوجته في زمن الخيار وعلاؤه بجهالة المبيع فيمنهم من حمل الخيار في كلاميهما على الثابت للمشتري وخده فتنبخ الإسلام في شرح الرزوي قال بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع أو لهما فيجوز الوطء ومنهم من حمل على ما إذا كان لهما كابن شعبة والزرکشي كما نقله الشارح عنه كما ترى فإن كان للمشتري أو للبائع جاز والله أعلم.

لذلك على ما إذا اشترى زوجته. قال: فإنه لا يلزمه استبراء حيث كان الخيار له فإن كان لهما لم يجز له وطؤها في زمنه لأنه لا يدري أبطأ بالملك أو الزوجية وجزمه بجل الوطء في الأولى بخالفه جزم غيره بحرمة الوطء فيها وإن لم يجب استبراء لضعف الملك ومز ما يعلم منه بطلان هذين الجزمين وفي حالة الوقف يتبع جميع ما ذكر استقرار الملك بعد، نعم يطالبان بالإتفاق ثم يرجع من بان عذم ملكه. قال بعضهم: إن اتفق بإذن الحاكم وفيه نظر بل تراضيهما على ذلك كاف وكذا إنفاقه بنية الرجوع والإشهاد عليها مع امتناع صاحبه وفق القاضي أخذًا مما يأتي في المساقاة وهرب الجمال ولا يجل لواجب منهما حيثي وطء ونحوه قطعًا وإن أذن البائع للمشتري وقول السنوي إنه يجل له بإذن البائع مبني على بحث المصنف أن مجرّد الإذن في التصرف إجازة والمنقول خلافه.

• قوله: (كان الخيار له) أي الزوج اهـ ع ش. • قوله: (لأنه لا يدري أبطأ بالملك إلخ) أي وإذا اختلفت الجهة وجب التعقّب احتياطًا لليضاع اهـ معني. • قوله: (وجزمه إلخ) أي الزكشي. • قوله: (في الأولى) وهي ما إذا كان الخيار له اهـ ع ش. • قوله: (بخالفه إلخ) عبارة النهاية هو الأوجه وجزم جمع بحرمة فيها وإن لم يجب إلخ. • قوله: (ومز ما يعلم إلخ) في أي محل مر ذلك اهـ سم أقول ولعله أراد بذلك قوله للشبهة فيمن له الملك. • قوله: (وفي حالة الوقف) إلى الفصل في النهاية.

• قوله: (وفي حالة الوقف) عطف على قوله فكل من حكّمنا إلخ. • قوله: (يطالبان) أي البائع والمشتري. • قوله: (ثم يرجع من بان إلخ) أي على الآخر. • قوله: (وفي نظر إلخ) متمدّ اهـ ع ش.

• قوله: (كاف) أي فلا يشترط إذن الحاكم. • قوله: (عليها) أي التقيّة. • وقوله: (وفقد القاضي) أي في مسافة العدوى اهـ ع ش.

• قوله: (لواجب منهما) أي البائع والمشتري. • قوله: (حيثي) أي في حالة الوقف اهـ ع ش.

• قوله: (ونحوه) أي من مقدّمات الوطء. • قوله: (أنه يجل له) أي للمشتري. • قوله: (والمنقول خلافه) متمدّ وهو أن الإذن إنما يكون إجازة إذا انضم إليه الوطء اهـ ع ش.

• قوله: (ومز ما يعلم منه إلخ) في أي محل مر ذلك. • قوله: (ولا يجل لواجب منهما حيثي وطء ونحوه) قطعًا وإن أذن البائع للمشتري إلخ يؤخذ منه حرمة وطء المشتري وإن أذن له البائع فيما إذا كان الخيار للبائع فقط بل لعله بالأولى ويوافق ذلك أنه لما قال في الرّوض فإن وطئها المشتري بلا إذن والخيار للبائع دونه فوطءه حرام ولا حدّ ويلزمه المهر مطلقًا أي سواء أتم البيع أم لا عقبه في شرحه بقوله ومعلوم أن قوله بلا إذن قيد في الأخيرة فقط اهـ وأما ما في شرح الباب عقب قوله ويحرم على الآخر أي يحرم وطؤها فيما إذا انفرد أحدهما بالخيار على الآخر من قوله ما نصّه ومحلّه في وطء المشتري والخيار للبائع فقط ما لم يأذن له البائع فظاهر ذلك إن أذن المشتري والخيار له وخذه للبائع فيه لا يجله وهو محتمل وعليه يترقّ إلخ فبه نظر فليراجع.

(ويحصل الفسخ والإجازة) للعقد في زمن الخيار (بلفظ يدل عليهما) صريحا أو كناية أما الصريح في الفسخ فهو (كفسخت البيع وزففته واسترجعت المبيع) ورذذت الثمن (و) أما الصريح (في الإجازة) فهو نحو (أجزئته وأمضيته) وأزفته وإذا شرط لهما ارتفع جميعه بفسخ أحدهما لا بإجازته بل يبقى للآخر لأن إثبات الخيار إنما قصد به التمكن من الفسخ دون الإجازة لأصالتها وقول من خيّر لا أبيع أو لا أشتري إلا بنحو زيادة مع عدم موافقة الآخر له فسخ. (ووطء البائع) الواضح لوضيح علم أو ظن أنه المبيع ولم يقصد به الزنا ولا كان محروما

❦ قول (سني): (ويحصل الفسخ إلخ) في الرّوض في باب الحوالة ما نصّه ويطل الخيار بالحوالة بالتمن وكذا عليه لا في حق مشتر لم يرض أي بها اه سم. ❦ فود: (أما الصريح إلخ) لم يذكر مثالا للكناية في الفسخ ولا في الإجازة ولعل من كنيات الفسخ أن يقول هذا البيع ليس بحسن مثلاً ومن كنيات الإجازة الثناء عليه بنحو هو حسن اه ع ش وتقدم عنه أن من كناية الأول كرهت العقد ومن كناية الثاني أخبته اه. وكذا قول الشارح الآتي وقول من خيّر لا أبيع إلخ تمثيل للكناية في الفسخ. ❦ فود: (جميعه) أي جميع العقد أي من جهتي الفاسخ والآخر ممّا. ❦ فود: (لا بإجازته) أي فلا يلزم جميعه أي العقد بل إنما يلزم من جهة المميز ويبقى إلخ اه ع ش. ❦ فود: (وقول من خيّر إلخ) أي وقول البائع في زمن الخيار للمشتري لا أبيع حتى تزيد في الثمن أو تجعله وقد عقد بمؤجل فامتنع المشتري ففسخ وكذا قول المشتري لا أشتري حتى تنقص من الثمن أو تؤجله وقد عقد بحال فامتنع البائع اه معني. ❦ فود: (لا أبيع إلخ) وفي البجيرمي عن القليوبي قال شيخنا ولعل من كنياتهما نحو لا أبيع أو لا أشتري إلا بكذا أو لا أرجع في يميني أو نيراني فراجع اه. ❦ فود: (لا بنحو زيادة) أي قبل انقضاء مدة خيار المجلس أو في مدة خيار الشرط اه ع ش. ❦ فود: (مع عدم موافقة الآخر) ظاهره الانفساخ فيما لو كان الشرط من أحدهما وسكت الآخر أو ردّ وإبراء حج هنا موافقة لإبراء الشارح م ر فيحمل قولهما هنا مع عدم موافقة الآخر على ما لو خالفه الآخر صريحا بأن قال لا أرضى أو نحو ذلك وأنه لو وافقه صريحا استقرّ العقد على ما توافقا عليه وإن سكت لفا الشرط واستقرّ الحال على ما وقع به العقد أولاً اه ع ش ولكن تقدم في حج في تنبيه في شرح ولو باع عبدا بشرط إغتافه إلخ ما هو صريح في أنه إذا سكت الآخر يستقرّ الثمن على ما ذكر في العقد أولاً ويلغو الشرط.

❦ قول (سني): (ووطء البائع) قال في شرح الرّوض أي الأمة المبيعة في قبيلها اه سم وع ش عبارة النهاية ووطء البائع ولو محروما كأن كان الخيار لهما اه وفي الحلبي أي فلا تلازم بين حصول الفسخ وحل الوطء فالوطء لا يحل ويحصل به الفسخ اه. ❦ فود: (لواضح) أي مبيع واضح بالأنوثة.

❦ قول (نقنن): (ويحصل الفسخ إلخ) في الرّوض في باب الحوالة ما نصّه ويطل الخيار في الحوالة بالتمن وكذا عليه لا في حق مشتر لم يرض أي بها انتهى.

❦ قول (نقنن): (ووطء البائع) قال في شرح الرّوض الأمة المبيعة في قبيلها.

عليه بنحو تمجيس على الأوجه كما لو لاط بالغلām وكذا بخنثي إن اتضح بعد بالأنوثة لا ليخنثي أو منه لم يتضح وخرج به مقدّماته (وإعتاقه) ولو مطلقاً لكله أو بعضه أو إيلاده حيث تخيراً أو هو وحده (فسخ) أما الإعتاق فليقوته ومن ثم نفذ قطعاً وأما الوطء فليتضمنه اختيار الإمساك وإنما لم يكن رجعة لأن الجلک يحصل بالفعل كالسبي فكذا تداركه بخلاف النكاح ومع كون نحو إعتاقه فسحاً هو نافذ منه وإن تخيراً ليتضمنه الفسخ فينتقل الجلک إليه قبله ولا ينفذ من المشتري إذا تخيراً بل يوقف حيث لم ياذن له البائع لتقدم الفسخ لو وقع من البائع بعد على الإجازة (وكذا بيعه) ولو بشرط الخيار لكن إن كان للمشتري.....

• قوله: (بنحو تمجيس) أي كالمحرمة اهـ ع ش. • قوله: (كما لو لاط إلخ) أي في عدم الفسخ.

• قوله: (وكذا الخنثي) أي مثل الواضح في كون الوطء له فسحاً عبارة المغني والتهاية ويستثنى الوطء من الخنثي والوطء له فليس فسحاً ولا إجازة فإن اختار الموطوء في الثانية الأنوثة بعد الوطء تعلق الحكم بالوطء السابق ذكره في المجموع وقياسه أنه لو اختار الواطئ في الأولى الذكورة بعده تعلق الحكم بالوطء السابق اهـ وفي بعض النسخ وكذا ليخنثي بلام الجر ويوافقه قول ع ش وعبارة خج وكذا أي يحصل الفسخ بوطء البائع الواضح ليخنثي إن اتضح بعد بالأنوثة اهـ. • قوله: (لا ليخنثي أو منه إلخ) أي ليس وطء البائع الواضح ليخنثي لم يتضح بأنوثة ولا الوطء من بائع خنثي لم يتضح بذكورة لوضحة فسحاً. • قوله: (وخرج به) أي بالوطء. • قوله: (ولو مطلقاً) انظر هل المراد حصول الفسخ بنفس التعليق أو بوجود الصفة اهـ رشدي والأقرب المتبادر الأول. • قوله: (ولإيلاده) لعله بنحو إذخالي منه وإلا فما تقدم من الوطء ممن عنه اهـ رشدي. • قوله: (حينئذ تخيراً إلخ) قيد في أصل مسألة المشتري اهـ رشدي أي لا في خصوص مسألة الإيلاد بل راجع إليهما وإلى كل من مسألتَي الوطء والإعتاق.

• قوله: (نحو إعتاقه) أي البائع وأدرج بالنحو الاستيلاد. • قوله: (قبلة) أي نحو الإعتاق. • قوله: (ولا ينفذ من المشتري إلخ) قال في شرح الرزوي فإن تم البيع بان نفوذه وإلا فلا اهـ. • قوله: (بعد نحو الإعتاق). • قوله: (إن كان للمشتري) أي الثاني وخذه بخلاف ما إذا كان للبائع أو لهما فلا يكون البيع حبيزاً فسحاً ومثله المشتري في ذلك فإذا باع في زمن الخيار الثابت له أو لهما بشرط الخيار كان إجازة إن شرطه للمشتري منه وخذه بخلاف ما إذا شرطه لنفسه أو لهما سم ونهاية.

• قوله: (لا ينفذ من المشتري إلخ) قال في شرح الرزوي فإن تم البيع بان نفوذه وإلا فلا. • قوله: (ولو بشرط الخيار إلخ) قضية المبالغة أن الحكم كذلك إذا لم يوجد شرط مطلقاً. • قوله: (إن كان للمشتري) أي وخذه بخلاف ما إذا كان للبائع أو لهما فلا يكون البيع حبيزاً فسحاً ومثله المشتري في ذلك فإذا باع في زمن الخيار الثابت له أو لهما بشرط الخيار كان إجازة إن شرطه للمشتري منه وخذه بخلاف ما إذا شرطه لنفسه أو لهما قال في شرح الرزوي فالمراد بقولهم التصرف من البائع فسحاً ومن المشتري إجازة

(وإجازته وتزويجه ووقفه وزنه وبعثه إن اتصل بهما القبض ولو وهب) لفرع (في الأصح) حيث تخيرا أو هو وحده أيضا فكل منها فسح لإشعارها باختيار الإمسك فقدم على أصل بقاء العقد ومع كونها فسحا هي منه صحيحة تقديرا للفسح قبلها (والأصح أن هذه التصرفات) البيع وما بعده (من المشتري) حيث تخيرا أو هو وحده (إجازة) للشراء لإشعارها باختيار الإمسك نعم لا تصح منه إلا إن تخيرا أو إذن له البائع.

• قوله (سني): (وتزويجه) أي المفقود عليه عبدا أو أمة قال الرشيدي هل المراد من التزويج ما يشمل تزويج عبده الكبير بإذنه أم أقول المتبادر عدم الشمول. • قوله: (بهما) أي الزهن والهيئة اه ع ش. • قوله: (أو هو) أي البائع. • قوله: (البيع وما بعده) عبارة المحلني أي والمغني الوطء وما بعده وهي أولى لأن ما ذكره الشارح يخرج الوطء والعنق عن كونهما إجازة وقد يقال إنه أشار إلى أن ما قطع فيه بانه فسح من البائع قطع فيه بانه إجازة من المشتري وما جرى فيه الخلاف إذا وقع من البائع جرى في مثله الخلاف إذا وقع من المشتري اه ع ش. • قوله: (إلا إن تخيرا) أي وخذه فتصح حينئذ وما ذكره الشارح المحقق مما يوهم خلاف ذلك مخمول على ما إذا كان الخيار لهما ولم يأذن البائع وكان التصرف معه سم ومغني. • قوله: (إلا إن تخيرا أو إذن له البائع أو كانت معه) أي والحال أن ذلك ينفذ القبض بدليل ما يأتي في باب المبيع قبل القبض ولو بإذن البائع وأن نحو بيعه للبائع كغيره وهو شامل لما إذا كان هناك خيار أو لا اه سم. • قوله: (أو إذن له البائع) قضية سياقه أن هذا إذا كان الخيار لهما

التصرف الذي لم يشترط فيه ذلك أي الخيار لتفسيه أو لهما انتهى وعلل قبل ذلك عدم كون البيع فسحا أو إجازة إذا باع أحدهما بشرط الخيار لتفسيه أو لهما بقوله بناء على أنه لا يزول ملك البائع بمجرد البيع وهو الأصح انتهى وقد يفهم هذا التعليل أن يبيع أحدهما من غير شرط الخيار مطلقا لا يكون فسحا ولا إجازة لأن خيار المجلس يمنع زوال ملك البائع لكن ظاهر كلامهم خلافه ويؤيده أنه إذا شرط الخيار للمشتري وخذه كان فسحا أو إجازة مع ثبوت خيار المجلس ومع ما تقدم فيما إذا اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لأحدهما إذ المقلب خيار المجلس على ما تقدم فليتأمل ما يتحصل على هذا من أن شرطه لتفسيه أو لهما لا يكون فسحا ولا إجازة وانبقاء الشرط مطلقا يكون فسحا أو إجازة. • قوله: (إلا إن تخيرا) أي وخذه ولا أشكل بما مر في البائع إذ لا فارق على ذلك التفسير. • قوله: (إلا إن تخيرا) أي فتصح حينئذ وما ذكره الشارح المحقق مما يوهم خلاف ذلك مخمول على ما إذا كان الخيار لهما ولم يأذن البائع ولا كان التصرف معه. • قوله: (إلا إن تخيرا أو إذن له البائع أو كانت معه) أي والحال أن ذلك ينفذ القبض بدليل ما يأتي في باب المبيع قبل القبض ولو بإذن البائع وإن نحو بيعه للبائع كغيره وهو شامل لما إذا كان هناك خيار أو لا ولو لم يشمل فهم منه البطالان إذا كان هناك خيار بالأولى؛ لأنه إذا بطل تصرف المشتري قبل القبض إذا لم يكن خيار فإذا كان خيارا فليطَّل بالأولى فليتأمل. • قوله: (أو إذن له البائع) قضية سياقه أن هذا إذا كان الخيار لهما ولكن أطلق في الروض قوله وإذنه للمشتري في

أو كانت معه وفارق ما مرَّ في البائع بترزُلٍ مِلْكِهِ وبأنَّ صِبْغَتَهَا والخيارَ لهما من غيرِ إذنِ البائع مُسْقِطَةً لِفَسْخِهِ وهو مُتَنَتِّجٌ (ر) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْعَرَضَ عَلَى الْبَيْعِ) وَإِنْكَارَهُ (والتوكيل فيه ليس فسْخًا مِنَ الْبَائِعِ وَلَا إِجَازَةً مِنَ الْمُشْتَرِي) لِأَنَّهُ قَدْ يَسْتَبِينُ أَرَابِعٌ هُوَ أَمْ خَاسِرٌ وَأَمَّا حَصْلُ الرُّجُوعِ عَنْ الْوَصِيَّةِ بِذَلِكَ لِضَعْفِهَا إِذْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا أَحَدُ شِقَيْ عَقْدِهَا.

(فصل في خيار النقيصة)

وهو الْمُتَعَلِّقُ بِمَوَاتٍ مَقْصُودٍ مَقْنُونٍ نَشَأَ الظُّرُّ فِيهِ مِنَ التَّزَامِ شَرْطِيٍّ أَوْ تَغْيِيرٍ فِعْلِيٍّ أَوْ قَضَاءٍ عُرْفِيٍّ وَمَرَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَوَّلِ وَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِالثَّانِي وَبَدَأَ بِالثَّالِثِ لِطَوْلِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فَقَالَ (لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ) فِي رَدِّ الْمَبِيعِ (بظهور غيب قديم) فِيهِ وَكَذَا لِلْبَائِعِ بِظُهُورِ غَيْبٍ قَدِيمٍ فِي

وَلَكِنْ أَطْلَقَ فِي الرُّوْضِ قَوْلَهُ : وَإِذْنُهُ لِلْمُشْتَرِي فِي الْعَيْتِ وَالتَّصَرُّفِ وَالْوَطْءِ مَعَ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي وَوَطْئِهِ إِجَازَةً وَصَحِيحٌ نَافِذٌ أَتَتْهُ وَهُوَ شَائِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ وَخَذَهُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَذْكُرُوا تَغْيِيرَهُ فِي جَانِبِ الْبَائِعِ بَأَنَّ يَأْذَنَ الْمُشْتَرِي إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَخَذَهُ لِلْبَائِعِ فِيمَا ذَكَرَ فَيَكُونُ فَسْخًا وَصَحِيحًا نَافِذًا أَهْ سَمِ أَقُولُ شَرْحَ الْمَنْهَجِ كَالصَّرِيحِ وَكَلَامَ الْمُغْنِيِّ صَرِيحٌ فِي تِلْكَ الْقَضِيَّةِ . هـ قَوْلُهُ : (أَوْ كَانَتْ مَعَهُ) أَيِ أَوْ كَانَتْ التَّصَرُّفَاتُ وَاقِعَةً مَعَ الْبَائِعِ رَشِيدِيٍّ وَع ش . هـ قَوْلُهُ : (مَا مَرَّ) هُوَ قَوْلُهُ : هِيَ مِنْهُ صَحِيحَةٌ إِنْخَ أَهْ كُرْدِيٍّ عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ : وَفَارَقَ أَيِ تَصَرُّفَ الْمُشْتَرِي مَا مَرَّ فِي الْبَائِعِ أَيِ حَيْثُ نَقَذَ وَالْخِيَارُ لَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَأْذَنَ الْمُشْتَرِي أَهْ . هـ قَوْلُهُ : (بِتَرْزُلٍ مِلْكِهِ) أَيِ الْمُشْتَرِي . هـ قَوْلُهُ : (لِفَسْخِهِ) أَيِ الْبَائِعِ أَهْ ع ش . هـ قَوْلُهُ : (وَهُوَ مُتَنَتِّجٌ) أَيِ إِسْقَاطِ الْفَسْخِ أَهْ كُرْدِيٍّ .

هـ قَوْلُ (لِسِيٍّ) (وَالْتَّوَكُّلِ فِيهِ) أَيِ الْهَبَةِ وَالزَّمَنِ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِمَا قَبْضُ أَهْ مُغْنِيٍّ . هـ قَوْلُهُ : (إِذْ لَمْ يُوْجَدْ) أَيِ فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي .

فصل في خيار النقيصة

هـ قَوْلُهُ : (وَمَرَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَوَّلِ) هُوَ قَوْلُهُ : التَّزَامِ شَرْطِيٍّ أَيِ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ شَرَطَ وَضْعًا يَقْصُدُ إِنْخَ أَهْ ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَّرَ فِي التَّنْهِی عَنْ بَيْعٍ وَشَرَطَ أَهْ . هـ قَوْلُهُ : (وَيَأْتِي إِنْخَ) أَيِ فِي فَضْلِ التَّضَرُّفِ حَرَامٍ أَهْ ع ش . هـ قَوْلُهُ : (وَبَدَأَ بِالثَّالِثِ) هُوَ قَوْلُهُ : أَوْ قَضَاءٍ عُرْفِيٍّ أَيِ قَدَّمَهُ عَلَى الثَّانِي . هـ قَوْلُهُ : (لِطَوْلِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ) أَيِ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَوْفْرِ الْهَمَّةِ وَعَدَمِ قُتُورِهَا بِالْإِشْتِفَالِ بِغَيْرِهَا أَوَّلًا أَهْ سَمِ . هـ قَوْلُهُ : (فِيهِ وَكَذَا) إِلَى قَوْلِهِ

الْعَيْتِ وَالتَّصَرُّفِ وَالْوَطْءِ مَعَ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي وَوَطْئِهِ إِجَازَةً وَصَحِيحٌ نَافِذٌ أَتَتْهُ وَهُوَ شَائِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ وَخَذَهُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَذْكُرُوا تَغْيِيرَهُ فِي جَانِبِ الْبَائِعِ بَأَنَّ يَأْذَنَ الْمُشْتَرِي إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَخَذَهُ لِلْبَائِعِ فِيمَا ذَكَرَ فَيَكُونُ فَسْخًا وَصَحِيحًا نَافِذًا .

(فصل في خيار النقيصة)

هـ قَوْلُهُ : (وَبَدَأَ بِالثَّالِثِ) أَيِ قَدَّمَهُ عَلَى الثَّانِي وَقَوْلُهُ : لِيَطْوِلَ الْكَلَامُ أَيِ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَوْفْرِ الْهَمَّةِ وَعَدَمِ قُتُورِهَا بِالْإِشْتِفَالِ بِغَيْرِهِ أَوَّلًا .

التمن وآثروا الأول لأن الغالب في التمن الانضباط فيقل ظهور العيب فيه وهو أعني القديم ما قازن العقد أو حدث قبل القبض وقد بقي إلى الفسخ إجماعاً في المقارين ولأن المبيع في الثاني من ضمان البائع فكذا جزؤه وصفته وإن قدر من خير على إزالة العيب نعم لو اشترى محرماً بشك بغير إذن سيده لم يتخير لقدرته على تحليله كالبائع أي لأنه لا مشقة فيه ولا نظر هنا لكونه بهاب الإقدام على إبطال العبادة لأن الرد لكونه قد يستلزم فوات مال على الغير لا بد له من سبب قوي وهذا ليس منه بخلافه في نحو التمتع بالحليلة الآتي في النفقات فتأمل. ولو كان حدوث العيب بفعله قبل القبض.....

ويفرق في النهاية والمغني إلا قوله ولا نظر إلى ولو كان. فود: (فيه) أي المبيع المتيين وغيره لكن يشترط في المتعين الفور بخلاف غيره كما يأتي له بعد قول المصنف الآتي والرد على الفور اهـ ش.
 فود: (وآثروا الأول) أي اقتصروا على ثبوت الخيار للمشتري اهـ مغني. فود: (في التمن) أي المتعين وغيره على ما مر بأن كان في الذمة لكن إن كان مبيعاً ورده انفسخ العقد وإن كان في الذمة لا يفسخ العقد وله بدله ولا يشترط لردّه الفور بخلاف الأول هذا كله فيما في الذمة إذا كان القبض بعد مفارقة المجلس أما لو وقع القبض في المجلس ثم أطلع على عيب فيه ورده فهل يفسخ فيه أيضاً أو لا لكونه وقع على ما في الذمة، فيه نظر ومقتضى قولهم الواقع في المجلس كالواقع في العقد الأول اهـ ش.
 فود: (أو حدث قبل القبض) أي بغير فعل المشتري على ما يأتي اهـ ش. فود: (إجماعاً) علة لقول المتين للمشتري إلخ (وقوله: في الثاني) هو قوله: أو حدث فيه قبل القبض اهـ ش. فود: (وإن قدر إلخ) راجع للمتین وما زاده الشارح عيئة. فود: (من خير) أي من البائع والمشتري اهـ كزدي.
 فود: (وإن قدر من خير إلخ) أي بمشقة أخذاً من قوله الآتي لأنه لا مشقة فيه إلخ فلو كان يقدر على إزالته من غير مشقة كإزالة اغوج السيف مثلاً بضربة فلا خيار له وهذا ظاهر إن كان يعرف ذلك بنفسه فلو كان لا يحسنه فهل يكلف سؤال غيره أم لا للمجة فيه نظر والأقرب الثاني اهـ ش. فود: (بغير إذن سيده) متعلق بمحرماً أي فلو مات السيد مثلاً ولم يعلم الحال فالأقرب الحمل على أنه أحرم بإذنه إذ الأصل عدم مبيع التحليل وهذا حيث لا وارث فإن كان له وارث وصدق العبد في إخراجيه بإذنه مؤرثه فالأقرب ثبوت الخيار للمشتري لأن الوارث قائم مقام مؤرثه. فود: (لقدرته على تحليله) أي بأن يأمره بفعله ما يحرم على المحرم اهـ ش. فود: (لا مشقة فيه) أي التحليل. فود: (وهذا ليس منه) أي والمهابة ليست من السبب القوي. فود: (بخلافه في نحو التمتع إلخ) يعني بخلاف مهابة إبطال صوم المرأة فإنها ينظر إليها في حرمة صومها نقلاً والزواج حاضراً فإن الصوم لا يؤدي إلى تقويت مال على الغير. فود: (ولو كان حدوث العيب بفعله إلخ) أي المشتري وهذا تقييد لكلام المتين عبارة المغني ويستثنى من طرده مسائل منها ما إذا حدث العيب قبل القبض بفعل المشتري كما سيأتي إلخ

فود: (الانضباط) تأمله.

أَوْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِي الْإِمْسَاكِ وَالْمُشْتَرِي مُفْلِسٌ أَوْ وَلِيٌّ أَوْ عَامِلٌ قِرَاضٍ أَوْ وَكِيلٌ وَرَضِيَهُ مُوَكَّلُهُ

اهـ . فَوَدَّ: (أَوْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ) أَي أَوْ لَمْ يَخْدُثْ كَذَلِكَ كَانَ حَدَثَ بَاقِيَ سَمَاوِيَّةٍ أَوْ بِفِعْلِ الْبَائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَلَكِنْ كَانَتْ الْخُ حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي شِرَائِهِ غِبْطَةٌ وَاشْتَرَى الْوَلِيُّ بَعَيْنِ الْمَالِ لَمْ يَصِحَّ وَفِي الذَّمَّةِ وَقَعَ الشَّرَاءُ لِلْوَلِيِّ وَإِنْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِيهِ لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ وَكَانَ مَعِيًّا سَوَاءً كَانَ الْعَيْبُ حَادِثًا بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ مُقَارِنًا لَهُ وَقَعَ لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ وَلَا خِيَارَ مُؤَلَّفٍ م ر اهـ ع ش . فَوَدَّ: (فِي الْإِمْسَاكِ) أَي لِلْمَعِيْبِ اهـ ع ش .

هـ فَوَدَّ: (أَوْ وَلِيٍّ) فِيهِ تَضْرِيحٌ بِصِحَّةِ الشَّرَاءِ لِلْمَوْلَى مُطْلَقًا لَكِنْ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَرَعَ ذِكْرٌ فِي الْكِفَايَةِ لَوْ اشْتَرَى الْوَلِيُّ لِطِفْلِهِ شَيْئًا فَوَجَدَهُ مَعِيًّا فَإِنْ اشْتَرَاهُ بَعَيْنِ مَالِهِ قَبَاطِلٌ أَوْ فِي الذَّمَّةِ صَحَّ لِلْوَلِيِّ وَلَوْ اشْتَرَاهُ سَلِيمًا فَتَعَيَّبَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنْ كَانَ الْحِفْظُ فِي الْإِنْقَاءِ أَبْقَى وَإِلَّا رَدَّ فَإِنْ لَمْ يَرُدَّ بَطُلَ إِنْ اشْتَرَى بَعَيْنِ مَالِهِ وَإِلَّا انْقَلَبَ إِلَى الْوَلِيِّ كَذَا فِي التَّيْمَةِ وَأُطْلِقَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ الرَّدُّ إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَكْثَرَ مِنَ الْقَمَنِ وَلَا يُطَالِبُ بِالْأَرْضِ لِأَنَّ الرَّدَّ مُمَكِّنٌ وَإِنَّمَا امْتَنَعَ لِلْمُضْلَحَةِ وَلَمْ يَفْصِلَا بَيْنَ الْعَيْبِ الْمُقَارِنِ وَالْحَادِثِ انْتَهَى وَعَلَى مَا فِي التَّيْمَةِ اقْتَصَرَ الشُّبْكِيُّ انْتَهَى وَعَلَى كَلَامِ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ هَلْ يَصِحُّ شِرَاؤُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ إِذَا كَانَتْ قِيمَتُهُ أَكْثَرَ اهـ سَمِ عَلَى حَجٍّ قُلْتُ الْقِيَاسُ عَدَمُ الصَّحَّةِ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ شِرَاءُ الْمَعِيْبِ مَعَ الْعِلْمِ بِعَيْبِهِ لَكِنْ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ الْمُؤَلَّفِ أَي م ر فِي قَوْلِهِ قُبِيلَ هَذِهِ صَرِيحٌ فِي الصَّحَّةِ وَعَدَمُ الْخِيَارِ إِنْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِيهِ لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ وَيَتَّبِعِي حَمْلُهُ عَلَى مَا لَوْ اشْتَرَاهُ لِلتَّجَارَةِ وَحَمْلُ الْبُطْلَانِ عَلَى مَا لَوْ اشْتَرَاهُ لِلْقَنِيَةِ اهـ ع ش وَقَوْلُهُ: قُلْتُ الْقِيَاسُ الْخُ وَقَوْلُهُ: وَيَتَّبِعِي الْخُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَقَفَّةٌ ظَاهِرَةٌ . هـ فَوَدَّ: (وَرَضِيَهُ مُوَكَّلُهُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي امْتِنَاعِ رَدِّ الْعَامِلِ رِضَا الْمَالِكِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ لَمْ يَصْرُحْ بِطَلَبِ رَدِّهِ مِنَ الْعَامِلِ وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لَامْتِنَاعِ الرَّدِّ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِي الرَّدِّ لَمْ يَنْظُرْ لِرِضَا الْمُوَكَّلِ قَبْرُهُ الْوَكِيلُ وَإِنْ مَنَعَهُ الْمُوَكَّلُ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمِ عَلَى حَجٍّ صَرَّحَ بِهِ اهـ ع ش وَفِي الْمُغْنِيِّ وَالْبُصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَعِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُهُ: أَوْ وَكِيلٌ وَرَضِيَهُ مُوَكَّلُهُ قَدْ يُقَالُ إِذَا رَضِيَ الْمُوَكَّلُ لَمْ يَتَّخِذْ نَفْيَ خِيَارِ الْوَكِيلِ بِكَوْنِ الْغِبْطَةِ فِي الْإِمْسَاكِ كَمَا هُوَ قَرَضُ الْمَسْأَلَةِ لِمَا يَأْتِي فِي بَابِ الْوَكَالَةِ أَنَّهُ حَيْثُ رَضِيَ الْمُوَكَّلُ بِالْعَيْبِ فَلَا

هـ فَوَدَّ: (أَوْ وَلِيٍّ) فِيهِ تَضْرِيحٌ بِصِحَّةِ الشَّرَاءِ لِلْمَوْلَى مُطْلَقًا لَكِنْ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قُبِيلَ بَابِ الْمَيْعِ قَبْلَ قَبْضِهِ مَا نَصَّهُ: قَرَعَ ذِكْرٌ فِي الْكِفَايَةِ لَوْ اشْتَرَى الْوَلِيُّ لِطِفْلِهِ شَيْئًا فَوَجَدَهُ مَعِيًّا فَإِنْ اشْتَرَاهُ بَعَيْنِ مَالِهِ قَبَاطِلٌ أَوْ فِي الذَّمَّةِ صَحَّ لِلْوَلِيِّ وَلَوْ اشْتَرَاهُ سَلِيمًا فَتَعَيَّبَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنْ كَانَ الْحِفْظُ فِي الْإِنْقَاءِ أَبْقَى وَإِلَّا رَدَّ فَإِنْ لَمْ يَرُدَّ بَطُلَ إِنْ اشْتَرَى بَعَيْنِ مَالِهِ وَإِلَّا انْقَلَبَ إِلَى الْوَلِيِّ كَذَا فِي التَّيْمَةِ وَأُطْلِقَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ الرَّدُّ إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَكْثَرَ مِنَ الْقَمَنِ وَلَا يُطَالِبُ بِالْأَرْضِ لِأَنَّ الرَّدَّ مُمَكِّنٌ وَإِنَّمَا امْتَنَعَ لِلْمُضْلَحَةِ وَلَمْ يَفْصِلَا بَيْنَ الْعَيْبِ الْمُقَارِنِ وَالْحَادِثِ انْتَهَى وَعَلَى مَا فِي التَّيْمَةِ اقْتَصَرَ الشُّبْكِيُّ انْتَهَى وَعَلَى كَلَامِ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ هَلْ يَصِحُّ شِرَاؤُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ إِذَا كَانَتْ قِيمَتُهُ أَكْثَرَ . هـ فَوَدَّ: (أَوْ وَكِيلٌ وَرَضِيَهُ مُوَكَّلُهُ) قَدْ يُقَالُ إِذَا رَضِيَ الْمُوَكَّلُ لَمْ يَتَّخِذْ نَفْيَ خِيَارِ الْوَكِيلِ بِكَوْنِ الْغِبْطَةِ فِي الْإِمْسَاكِ كَمَا هُوَ قَرَضُ الْمَسْأَلَةِ لِمَا يَأْتِي فِي بَابِ الْوَكَالَةِ أَنَّهُ حَيْثُ رَضِيَ الْمُوَكَّلُ بِالْعَيْبِ فَلَا رَدَّ لِلْوَكِيلِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَتَقَدَّمَ أَوَّلُ الْفَصْلِ السَّابِقِ عَنِ

فلا خيار ويُفروق بين هذا وما يأتي أن المستأجر لو عيَّب الدار تَخَيَّرَ بأنَّ فعله لم يردَّ على المعقود عليه وهو المنافع لأنها مُستقبلة غير موجودة حالاً بخلاف فعله هنا وأنها لو جُبَّت ذَكَرَ زوجها تَخَيَّرَتْ بأنَّ مَلَحَظَ التَّخْيِيرِ ثُمَّ الْيَأْسُ وقد وَجَدَ ثم رأيتُ ما يأتي في المبيع قبل قَبْضِهِ وهو قَرِيبٌ مِنَّا ذَكَرْتَهُ وما مرَّ أنَّ الوكيلَ في خيارِ المجلس والشرط لا يَتَقَيَّدُ بِرِضَا المَوْكَلِ فيما لو منعه مِنَ الإجازة أو الفسخ بأنَّ المَلَحَظَ هنا فَوَاتُ المَالِيَّةِ وَعَدَمُهُ وهو إنَّما يَرْجِعُ لِلْمَوْكَلِ وَثُمَّ مُبَاشَرَةٌ ما تَسَبَّبَ عن العَقْدِ وهو إنَّما يَرْتَبِطُ هنا بِمُبَاشَرَةٍ فَقَطْ وَكَالْمَيْبِ فَوَاتُ وَصَفٍ يَزِيدُ في الثَمَنِ قَبْلَ قَبْضِهِ وقد اشْتَرَاهُ به كَالْكِتَابَةِ ولو بِنَحْوِ نِسْيَانٍ فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي وإنَّ لم يَكُنْ فَوَاتُهُ من أَصْلِهِ غَيْثًا (كَخَصَاءِ) بِالْمَدِّ أَوْ جَبَّ (رَقِيقِي) أَوْ حَيَوَانٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ الفَحْلَ يَصْلُحُ لِمَا لَا يَصْلُحُ لَهُ الْخَصِيُّ وَلَا نَظَرُ لِيَزِيدَ الْقِيَمَةَ به بِاعْتِبَارِ آخَرَ لِأَنَّ فِيهِ فَوَاتُ جَزْءٍ مِنَ الْبَدَنِ مَقْصُودٌ وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ بِغَيْبٍ فِي الضَّائِنِ الْمَقْصُودِ لَحْمُهُ.....

رَدُّ لِلْوَكِيلِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه سم . فَوَدَّ: (فَلا خِيَارَ) أَي لِحَقِّ الثَّمَرَاءِ فِي الْمُفْلِسِ وَحَقِّ المَوْلَى عَلَيْهِ فِي الوَلِيِّ الْخِ ا ه ع ش . فَوَدَّ: (بَيْنَ هَذَا) أَي حُدُوثِ الْمَيْبِ بِفَعْلِ الْمُشْتَرِي . فَوَدَّ: (وَمَا يَأْتِي) أَي فِي الإِجَارَةِ وَالنِّكَاحِ . فَوَدَّ: (أَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ الْخِ) هُوَ مَا فِي الإِجَارَةِ . فَوَدَّ: (وَأَتَاهَا الْخِ) عَطَفَ عَلَيْهِ وَهُوَ مَا فِي النِّكَاحِ اه كُرْدِي . فَوَدَّ: (بِأَنَّ فَعْلَهُ الْخِ) هَذَا يَصْلُحُ لِصُورَةِ الْجَبِّ الْمَذْكُورَةِ اه سم . فَوَدَّ: (وَمَا مَرَّ الْخِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَما يَأْتِي اه كُرْدِي . فَوَدَّ: (وَكَالْمَيْبِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَطَعَ الشُّفْرَيْنِ فِي الْمُثْنِيِّ وَالِي قَوْلِهِ وَلَا يَرُدُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ مَرَّةً إِلَى وَإِنْ تَابَ . فَوَدَّ: (وَكَالْمَيْبِ فَوَاتُ وَصَفٍ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ . فَوَدَّ: (قَبْلَ قَبْضِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْفَوَاتِ . فَوَدَّ: (بِهِ) أَي بِالْوَصَفِ . فَوَدَّ: (فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي) أَي وَإِنْ حَدَثَ فِيهِ صِفَةٌ تَجْبِرُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ بِفَوَاتِ الْأَوَّلَى لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ لَا تَجْبِرُ النِّقِصَةَ اه ع ش . فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَوَاتُهُ) الْأَوَّلَى عَدَمُهُ .

فَوَدَّ (سَنِي): (كَخَصَاءِ رَقِيقِي) بِالْإِضَافَةِ وَهُوَ سَلُّ الْأُنْثَيْنِ سِوَاءِ أَقْطَعِ الْوِعَاءِ وَالذِّكْرُ مَعَهُمَا أَمْ لَا اه مُثْنِي وَفِي ع ش بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الزِّيَادَةِ مَا نَصَّهُ وَهُوَ بَيَانٌ لِلْمُرَادِ مِنَ الْخَصِيِّ هُنَا وَالْأَقَمَنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ وَأُنْثِيَاهُ يُقَالُ لَهُ مَمْسُوحٌ لَا خَصِيَّ اه . فَوَدَّ: (وَجَبَّ رَقِيقِي) وَمِثْلُ الْجَبِّ مَا لَوْ خُلِقَ فَاقْدَمُ مَا قُلَّ الْخِيَارُ اه ع ش . فَوَدَّ: (لِإِنَّ الْفَحْلَ الْخِ) تَغْلِيلٌ لِأَصْلِ الْمَثْنِ اه رَشِيدِي . فَوَدَّ: (وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ الْخِ) اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُثْنِي . فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَيْسَ بِغَيْبٍ الْخِ) وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْفِرَانَ الْغَالِبَ فِيهَا الْخَصِيُّ فَلَا يَثْبُتُ فِيهَا

الرَّوْضِ أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَقْعَلُ إِلَّا مَا فِيهِ حَظٌّ لِلْمَوْكَلِ فَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ لَا يَتَقَيَّدُ بِرِضَا الْمَوْكَلِ لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ حَظِّ الْمَوْكَلِ . فَوَدَّ: (بِأَنَّ فَعْلَهُ الْخِ) هَذَا يَصْلُحُ لِصُورَةِ الْجَبِّ الْمَذْكُورَةِ . فَوَدَّ: (الْيَأْسُ وَقَدْ وَجَدَ) قَدْ يُقَالُ لِمَنْ كَانَ كَذَلِكَ .

فَوَدَّ (نَفَقَتِي): (كَخَصَاءِ رَقِيقِي) سَيَاتِي عَنْ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ اسْتِثْنَاءُ خِصَاءِ الْبَهَائِمِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ .

والبراذين والبغال لِقَلْبَةٍ ذلك فيها وأُيِّدَ غيره بأنه قضية الضابط الآتي أي فهو كالثبوبة في الإماء، وقطع الشفرين عَيْبٌ كما شَمِلَهُ كلامهم وَعَلَيْتُهُ في بعض الأنواع لا توجب غَلْبَتَهُ في جنس الرقيق (وزناه) ذَكَرًا كان أو أنثى ولو اوطه وتمكينه من نفسه وسحقها ولو مرة من صغير له نوعٌ تمييز وإن تاب وحسن حاله لأنه قد يَأْلَفُهُ ولأنَّ تُهْمَتَهُ لا تزول ولهذا لا يعود إحصانٌ

خيار اه مُغْنِي. قُود: (والبراذين) جمع برذون وهو الفرس الذي أخذ أبويه عربي والآخر أعجمي اه كُرْدِي. قُود: (والبغال) هذا قد يُشِيرُ بجواز خصاء البغال وليس مرادًا فإنه يُشْتَرَطُ لجواز الخصاء كونه في صغير مأكول اللحم لا يَحْصُلُ مِنْهُ هلاك له عادة كَكُونِ الزمان غير مُقْتَدِلٍ وقضية تقييد الجواز بكونه في صغير مأكول أن ما كَبُرَ من فحول البهائم يَحْزُمُ خصاؤه وإن تَعَدَّرَ الإنضاع به أو عَسُرَ ما دام فحلاً ويتبني خلافه حيثُ أَمِنَ هلاكه بأنْ غَلَبَتِ السلامة فيه كما يجوز قطع العدة من العبد مثلاً إزالة للشين حيث لم يكن في القطع خطر اه ع ش وفي القياس المذكور تأمل. قُود: (لِقَلْبَةٍ ذلك فيها) قد يقال هذا لا يوجب غَلْبَتَهُ في جنس الحيوان على قياس ما ذكره في قطع الشفرين فليَتَأَمَّلْ لكن قضية ما يأتي عن شيخنا الشهاب الزملي من استثناء خصاء البهائم في هذه الأزمان اغتیار الغلبة في جنس الحيوان اه سم. قُود: (الآتي) أي في المشتري. قُود: (وقطع الشفرين عيب) مُبْتَدَأٌ وخير. قُود: (وقطع الشفرين) بضم الشين اه ع ش. قُود: (في جنس الرقيق) لكن قضية ما مر في البراذين أنه ليس عيباً في خصوص ذلك النوع وقد يُفَرَّقُ بَيْنَ نحو البراذين والإماء بأن الخصاء في البراذين لِمَصْلَحَةٍ تَمَلُّقُ بها كتذليلها وتذليل الثيران لاستعمالها في نحو الحرث ولا كذلك في قطع الشفرين من الأمة فجمَل ذلك فيها عيباً مُطْلَقاً وإن اغتيد اه ع ش.

قُود (وَرَنَاهُ): أي إذا وَجَدَ عند البائع فقط أو عندهما أمالو وَجَدَ عند المشتري ولم يثبت وجوده عند البائع فهو عيبٌ حَدَثَ عند المشتري فلا رَدَّ به.

(تنبيه): يَثْبُتُ زنا الرقيق بإقرار البائع أو ببيته ويتكفي فيها رجُلان لأنه ليس في معرض التغيير حتى تُشْتَرَطَ له أربعة رجال ولا يكفي إقرار العبد بالزنا لأن فيه ضرراً بغيره فلا يقبل منه.

(فزع): لو زنى أو سرق العبد قبل رقه فالظاهر أنه عيبٌ سم على منتهج أقول ولا يتعد أن يثلها غيرهما كالجنابة وشرب المسكر والقذف لأن صدورهما منه يَدُلُّ على إلفه لها طبعاً اه ع ش. قُود: (ولو مرة من صغير الخ) راجع لقوله وزناه الخ ع ش وكُرْدِي.

قُود: (لِقَلْبَةٍ ذلك فيها) قد يقال هذا لا يوجب غَلْبَتَهُ في جنس الحيوان على قياس ما سَدَّ كُرْهُ في قطع الشفرين فليَتَأَمَّلْ لكن قضية ما يأتي عن شيخنا الشهاب الزملي من استثناء خصاء البهائم في هذه الأزمان اغتیار الغلبة في جنس الحيوان. قُود: (ولو مرة) ثم قوله: وسرقته كالزنا عبارة الزوض ومرة من الزنا والسرقه والإباق ولو تاب انتهى ونازعه في شرجه في عَدِ السرقه والإباق مع الثبوة من الميوب ثم قال ولا يمتنع المشتري من الرَدِّ بَكُلِّ مِنَ الثلاثة وجوده عنده ثانياً لأن الثاني من آثار الأول وقال

الزاني بتزويته ويظهر أن وطء البهيمة كذلك وأفتى البغوي فيمن اشترى أمة يظنها هو والبائع زانية فبانث زانية بأنه يتخير لأنه لم يتحقق زناها قبل العقد وأقره غير واحد ومنه يؤخذ أن الشراء مع ظن العيب لا يسقط الرد ولا يرد عليه قولهم مظنون نشأ الظن فيه من قضاء عرفي لأن الظاهر أن المراد ظن أهل العرف لا خصوص العاقد (وسرقته) ولو لا اختصاص كما سجله إطلاقهم ويظهر في أخذه نهياً أنه غيب أيضاً كالزنا في أحواله المذكورة وعلمته إلا في دار الحرب لأن المأخوذ غنيمته (وبإيقه) وهو التغيب عن سيده ولو لمحل قريب في البلد كما سجله إطلاقهم أيضاً كالزنا في أحواله المذكورة وعلمته أيضاً كما صرح به غير واحد.....

• فود: (ويظهر أن وطء البهيمة كذلك) أي يثبت به الخيار ولو مرة وتاب منه اهـ ع ش. • فود: (لأنه لم يتحقق إلخ) ومن ذلك أيضاً ما اعتيد في مريد بيع الدواب من ترك حلبها لإيهام كثرة اللبن فظن المشتري ذلك لا يسقط الخيار لأنه من الظن المزجوج أو المساوي لعدم أطراد الحلب في كل بهيمة اهـ ع ش. • فود: (وأفتى البغوي إلخ) يتبني حملته على التردد باستيوائه لأن الظن كاليقين بدليل أن إخبار البائع بالعيب لا يفيد إلا الظن م ر اهـ سم عبارة النهاية نعم يتجه حملته على ظن مساوٍ طرّفه الآخر أو مزجوج فإن كان راجحاً فلا لأنه كاليقين ويؤيده إخبار البائع بعينه إذ لا يفيد سوى الظن ولو اشترى شيئاً فقال إنه لا عيب به ثم وجد به عيباً فله ردّ به ولا يمنع منه قوله: المذكور لأنه بناء على ظاهر الحال اهـ قال ع ش قوله: م ر على ظن مساوٍ طرّفه إلخ قد يقال حيث تساوى طرّفاه لم يكن ظناً بل شكاً وحيث كان مزجوجاً كان وهماً فالقول بما ذكر تضعيف في المعنى لمن ألقى الظن نعم الظن تتفاوت مراتبه باختيار قوة الدليل وضعفه فيتبني أن يقيد الظن بما لم يقو دليله بحيث يقرب من اليقين ويمكن حمل كلام الشارح عليه وقوله: بعينه أي فإنه لا ردّ به وإن وجد كذلك وقوله: فقال أي المشتري لمن سأل عنه أو في مقام مذهبه اهـ وقال الرشيد في قوله: م ر نعم يتجه حملته إلخ أي فالمراد بالظن هنا ما يشمل الأطراف الثلاثة كما هو عرف الفقهاء - بخلاف عرف الأصوليين اهـ.

• فود: (سني: (وسرقته) أي وإن وجدت عند المشتري بعد وجودها في يد البائع اهـ ع ش. • فود: (أي كالتسرقه. • فود: (كالزنا) تغليب للمتن. • فود: (في أحواله المذكورة) أي بقوله السابق ولو مرة من صغير إلخ. • فود: (في جلبه) وهي قوله: لأنه قد يالقه إلخ. • فود: (إلا في دار الحرب إلخ) وفاقاً للنهاية والمُنهي. • فود: (كما صرح به إلخ) وما تقرّر من أن التسرقه والإباق مع التوبة عيب هو المعتمد مغني ونهاية.

المُتَوَلَّى إِنْ زَادَتْ قِيَمَةُ الْمَبِيعِ نَقْصاً بِذَلِكَ فَلَا رَدَّ وَلَا قَلَّةَ الرَّدِّ انْتَهَى.

(فرغ): مثل ما مر في الزنا إلخ الردة والقتل عمداً والجناية عمداً فهي عُيُوبٌ وَإِنْ تَابَ م ر.

• فود: (وأفتى البغوي إلخ) يتبني حملته على التردد بالاستيوائه لأن الظن كاليقين بدليل أن إخبار البائع بالعيب لا يفيد إلا الظن م ر.

إلا إذا جاء إلينا مسلماً من بلاد الهندية لأن هذا إباقٌ مطلوبٌ ويلحق به ما لو أبق إلى الحاكم ليضرب لا يُحتمل عادةً الحق به نحو سيده وقامت به قرينةٌ ووقع في كلام شارح ما قد يخالف ما ذكرته فلا تغتر به وما لو حمل عليه تسويلٌ نحو فابقي يحتمل مثله على مثله عادةً ومحل الرد به إذا عاد وإلا فلا رد ولا أرض اتفاقاً (ويؤله بالفراش) إن اعتاده أي عرفاً فلا يكفي مرة فيما يظهر لأنه كثيراً ما يعرض المرأة بل والمرتين ثم يزول ويبلغ سبع سنين ومحل إن وجد البول في يد المشتري أيضاً وإلا فلا يثبت أن العيب زال وليس هو من الأوصاف الخبيثة التي يرجع إليها الطبع بخلاف ما قبله وهل يعوده هذا مدة يُقدَّر بها أو لا، محل نظير والذي يشبهه أنه إن حكم خبران بأنه من آثار الأول فثبت وإن توقف أو فقد أو حكما بأنه من حادث فلا ولو لم يعلم به إلا بعد كثيره.....

• فؤد: (إلا إذا جاء إلينا) إلى قوله ويلحق به في النهاية والمغني. • فؤد: (ما لو أبق إلى الحاكم) يتبني أن يلحق به غيره وعن يتوسم فيه الرقيق أن له قدرة على تخليصه مما ذكر ولو بإعانة عند نحو حاكم ولو فرض عدم قدرته بحسب الواقع لأن المدار على ما يغلب معه الظن على انتفاء ما يعد عيباً في العرف اه سيّد عمر. • فؤد: (إلى الحاكم إلخ) أي أو إلى من يتعلم منه الأحكام الشرعية حيث لم يكن عنه السيد اه ع ش. • فؤد: (وما لو حمل إلخ) عطف على ما لو أبق إلخ. • فؤد: (ومحل الرد) إلى المتن في النهاية والمغني عبارة الثاني وحيث قيل له الرد بالإباق فمحلّه في حال عوده أما حال إباقه فلا رد قطعاً ولا أرض في الأصح اه. • فؤد: (إذا عاد) هذا يصور بما إذا أبق في يد المشتري وكان أبق في يد البائع وإنما رد مع حصوله في يده لآته من آثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين أن يكون ما في يد المشتري أكثر ويتفص به المبيع أو لا هذا هو المتمدن من خلاف في ذلك م ر اه سم على ح ع اه ع ش. • فؤد: (ولا فلا رد) أي فليس له الفسخ قبل عوده ومن لازم عدم الرد عدم المطالبة بالتمن اه سم. • فؤد: (ولا أرض) أي لا حتمال عوده اه ع ش. • فؤد: (ويبلغ سبع سنين) أي تقريباً نهايةً ومغني أي كسهرين ع ش. • فؤد: (ومحلّه) إلى قوله وهل يعوده في النهاية والمغني. • فؤد: (بخلاف ما قبله) أي من الزنا وما عطف عليه. • فؤد: (وهل يعوده هذا) أي عود العيب الذي زال اه كزدي. • فؤد: (يقدر) أي العود (بها) أي بهذه المدة. • فؤد: (ولو لم يعلم) إلى المتن في المغني. • فؤد: (به) أي يؤله بالفراش.

• فؤد: (إذا عاد) هذا يصور بما إذا أبق في يد المشتري وكان أبق في يد البائع وإنما رد مع حصوله في يده؛ لآته من آثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين أن يكون ما في يد المشتري أكثر ويتفص به المبيع أو لا هذا هو المتمدن من خلاف في ذلك م ر. • فؤد: (ولا فلا رد) أي فليس له الفسخ قبل عوده ومن لازم عدم الرد عدم المطالبة بالتمن. • فؤد: (سبع سنين) بخلاف ما دونها قال في شرح الروض أي تقريباً لقول القاضي أبي الطيب وغيره بأن يكون مثله يُخترز منه انتهى. • فؤد: (ومحلّه إلخ) اعتمد م ر.

فلا ردُّ به وله الأرض لأنَّ علاجه لما صبَّ في الكبير صار يكثره كغيب حديث (وبخيره) المستحڪم بأنَّ عِلْمَ كونه من المعدة لتقلُّد زواله بخلافه من الفم لسهولة زواله ويُلتحق به على الأوجه تراكم وسخ على الأسنان تقلُّد زواله (وضنائه) المستحڪم دون غيره لذلك ومريضه مُطلقاً إلا نحو صداع يسير على الأوجه أخذاً مما ذكره في أَعذار الجُمعة والجماعة ولو ظنَّ مريضه عارضاً فبان أصلياً تَخَيَّر كما لو ظنَّ البياض بهماً فبان بَرَصاً. ومن عُيوب الرقيق وهي لا تكاد تنحصر.....

• فَوَدَّ: (فلا ردُّ به) وفقاً للمعنى وخلافاً للنهاية عبارة سم الأصحَّ أنَّ له الردَّ لآته من آثار ما كان في يَدِ البائع م ر هـ. • فَوَدَّ: (المستحڪم) إلى قوله وزعم في النهاية إلا قوله أو أبيض إلى أو شيئاً وقوله: وعبروا إلى أو آيلاً وقوله: وظاهر إلى أو قرناء وقوله: إلا إذا كان إلى أو داسن. • فَوَدَّ: (المستحڪم) بكسر الكاف لآته من استحكَم وهو لازم قال في المختار وأحكَم فاستحكَم أي صار مُحْكَمًا وبه يُعلم أنَّ ما اشتهر على الألسنة من قولهم فسَادَ استحكَم بضمَّ التاء خطأ ا هـ ش.

• قول (سني): (وضنان) بضمَّ الصاد ا هـ ش. • فَوَدَّ: (تراكم وسخ إلخ) قد يتوقَّف فيه باختيار أنَّ الغالب في الأرقاء المخلوبين ذلك لعدم اعتياد السواك فليَتأمل ا هـ السُّدَّ عَمَرُ وَلَك مَنَعُ تلك الغلبة.

• فَوَدَّ: (لذلك) أي التعلُّد. • فَوَدَّ: (لا نخو صداع يسير إلخ) قد يتوقَّف فيه والفرق بينه وبين المقيس عليه واضح لأنَّ الملحظ في المريض ثمَّ ما يشقُّ معه الحضور فيخرج ما ذكرَ وهنا نقصُ القيمة وقد يتحقَّق معه نعم إنَّ فرض فيما إذا كان يمرض أحياناً بحيث لا يُخلِّ بالمعمل بوجه ولا يؤدِّي إلى نقص القيمة فمُحتمل ا هـ سُبُّ عَمَرُ. • فَوَدَّ: (ولو ظنَّ مريضه عارضاً) أي فاشتراه بناءً على ظنِّ سُرعة زواله.

(فزع): وقَعَ السؤال في الدرس عمَّا لو اشترى عبداً وختته ثمَّ أطلع فيه على غيب قديم هل له الردُّ أم لا والظاهر أنَّ يقال إنَّ تولَّد من الختانِ نقصٌ مُنعٍ من الردِّ وإلا فلا وقَعَ السؤال فيه أيضاً عمَّا لو اشترى رقيقاً فوجده يَغُطُّ في نومه أو وجده ثقيل التَّوَم هل يثبت له الخيار أم لا فيه نظَرُ والظاهر أنَّ يقال إنَّ كانا زائدين على عادة غالب الناس ثبت له الخيار وإلا فلا لأنَّ الأول يتفصُّ القيمة والثاني يدلُّ على أنه ناشئ عن ضعف في البدن.

(فزع) ليس من العيوب فيما يظهر ما لو وجد آنف الرقيق أو أذنه مثقوباً لآته للزينة ا هـ ش. • فَوَدَّ: (ومن عيوب الرقيق) إلى قوله وزعم في المعنى إلا قوله وعبروا إلى وآيلاً وقوله: وظاهر إلى

• فَوَدَّ: (فلا ردُّ به وله الأرض) الأصحَّ أنَّ له الردَّ؛ لآته من آثار ما كان في يَدِ البائع م ر انتهى أقول أغلَمَّ أنَّ نصحيح الردِّ هنا وفيما إذا أبى في يَدِ المشتري كما تقدَّم ونحو ذلك قد يشكَّل عليه عدم الردِّ فيما سيأتي من موته بمرض سابق ونقصها بالولادة وجه الإشكال أنَّ ما علَّل به الردِّ هنا من أنَّ ما وجد في يَدِ المشتري من آثار ما كان في يَدِ البائع موجوداً فيما يأتي بأنَّ يقال زيادة المرض في يَدِ المشتري من آثار ما كان في يَدِ البائع وأما منع كون ما يأتي من الآثار بخلاف ما هنا ففيه. • فَوَدَّ: (ويُلحق به) اغتمده م

كُونُهُ نَمَامًا أَوْ تَمَتَاتًا مَثَلًا أَوْ قَافِئًا أَوْ تَارِكًا لِلصَّلَاةِ أَوْ أَصَمُّ أَوْ أَقْرَعُ أَوْ أَبْلَةٌ أَوْ أَرَتْ أَوْ أَبَيْضَ
الشعر لِدُونِ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَيَاضٍ قَدَرٍ يُسَمَّى فِي الْغُرَبِ شَيْئًا مُنْقِصًا أَوْ شَمَامًا
أَوْ كَذَابًا وَغَيْرُوا هُنَا بِالْمِثَالَةِ لَا فِي نَحْوِ قَافِئًا فَيَحْتَمَلُ الْفَرْقُ وَيَحْتَمَلُ أَنَّ الْكُلَّ السَّابِقَ وَالْآتِي
عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ ذَلِكَ صَارَ كَالطَّبْعِ لَهُ أَيُّ بَأْنٍ يَعْتَادُهُ غُرْفًا نَظِيرَ مَا
مَوْ لَكِنْ يَشْكُلُ عَلَيْهِ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ تَرْكَ صَلَاةٍ وَاجِدَةٍ يُقْتَلُ بِهَا غَيْبٌ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ
هَذَا صَيْرُهُ مُهَنْدَرًا وَهُوَ أَقْبَحُ الْغُيُوبِ أَوْ أَكْبَلًا لَطِينٍ أَوْ مُخَدِّرٍ أَوْ شَارِبًا لِمُسْكِرٍ.....

أَوْ قَرَنَاءَ وَقَوْلُهُ : إِلَّا إِذَا كَانَ إِلَى أَوْ ذَا سِنَّ . هـ فُودَ : (كُونُهُ نَمَامًا) أَوْ مَبِينًا فِي جَنَابَةٍ عَمْدٍ وَإِنْ تَابَ مِنْهَا كَمَا
جَزَمَ بِهِ فِي الْأَتَوَارِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَوْ مُكَيَّرُ الْجَنَابَةِ الْخَطَأُ بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلَّ وَالْقَلِيلُ مَرَّةً وَمَا فَوْقَهَا كَثِيرٌ كَمَا
اقتضاه كَلَامُ الْمَاوَزْدِيِّ أَوْ مُرْتَدًّا وَإِنْ تَابَ قَبْلَ الْعِلْمِ كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ وَتَبِعَهُ الْأَذْرَعِيُّ خِلَافًا لِبَعْضِ
الْمُتَأَخِّرِينَ سَمَ وَنَهَايَهُ . هـ فُودَ : (أَوْ يَمَنَامًا) وَهُوَ مَنْ يَزُودُ الْكَلَامَ إِلَى التَّاءِ وَالْمِيمِ أَهْ قَامُوسٌ . هـ فُودَ : (أَوْ
قَافِئًا) أَيِ لِبَعْضِ الْمُحْصَنَاتِ م ر أَهْ سَمَ أَيِ خِلَافًا لِلْمُعْنَى حَيْثُ قَيَّدَهُ بِالْمُحْصَنَاتِ قَالَ النَّهْيَاةُ أَوْ مُقَابِرًا أَوْ
كَافِرًا بِلَايَةِ الْإِسْلَامِ أَهْ زَادَ الْمُعْنَى أَوْ سَاجِرًا أَهْ . هـ فُودَ : (أَوْ تَارِكًا لِلصَّلَاةِ) وَفِي إِطْلَاقِ كَوْنِ التَّرْكِ عَيْنًا
نَظَرٌ لَا سِيَّمَا مَنْ قُرْبَ عَهْدِهِ يَبْلُوغُ أَوْ إِسْلَامَ إِذِ الْغَالِبُ عَلَيْهِمُ التَّرْكَ خُصُوصًا الْإِمَاءُ بَلْ هُوَ الْغَالِبُ فِي
قَدِيمَاتِ الْإِسْلَامِ وَقَضِيَّةُ الضَّابِطِ أَنْ يَكُونَ الْأَصَحُّ مَنَعَ الرَّدِّ نَهَايَةً وَمُعْنَى أَيِ مَنَعَ الرَّدِّ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى
الْمُعْتَمَدِ شِ أَيِ خِلَافًا لِلتَّخْفَةِ . هـ فُودَ : (أَوْ أَصَمُّ) وَلَوْ فِي أَحَدِ أَذُنَيْهِ أَهْ نَهَايَةً . هـ فُودَ : (أَوْ أَقْرَعُ) وَهُوَ مَنْ
دَهَبَ شَعْرَ رَأْسِهِ بَاقَةً (أَوْ أَبْلَةً) أَيِ يَغْلُبُ عَلَيْهِ التَّغْفُلُ وَعَدَمُ الْمَعْرِفَةِ أَوْ مُخْبَلًا بِالْمَوْحِدَةِ وَهُوَ مَنْ فِي
عَقْلِهِ خَبَلٌ أَوْ فُسَادٌ أَوْ مُزَوَّجًا أَوْ مُقَلَّبَ الْقَدَمَيْنِ شِمَالًا وَتَمِينًا أَوْ مُتَغَيِّرَ الْأَسْنَانِ بِسَوَادٍ أَوْ خُضْرَةٍ أَوْ زُرْقَةٍ
أَوْ حُمْرَةٍ أَوْ كَلِفَ الْوَجْهِ مُتَغَيِّرًا بَشَرْتَهُ أَوْ فِيهِ أَثَارُ الشَّجَاجِ وَالْقُرُوحِ وَالْكَهَيِّ الشَّانِيَةِ (أَوْ أَرَتْ) أَيِ لَا يَبْصُرُ
كَلَامَهُ غَيْرَهُ أَوْ التَّنَعُّ أَيِ يَبْدُلُ حَرْفًا بِحَرْفٍ آخَرَ أَوْ مَجْنُونًا وَإِنْ تَقَطَّعَ جُنُونُهُ أَوْ أَشْلُ أَوْ أَجْهَرَ أَيِ لَا يَبْصُرُ
فِي الشَّمْسِ أَوْ أَغْشَى أَيِ يَبْصُرُ فِي النَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ وَفِي الضُّحَى دُونَ الْغَيْمِ أَوْ أَخْشَمَ أَيِ فَاقَدَ الشَّمَّ أَوْ
أَخْرَسَ أَوْ فَاقَدَ الذَّوْقَ أَوْ أَخْفَشَ أَيِ صَغِيرَ الْعَيْنِ وَضَعِيفَ الْبَصَرِ خِلْفَةً وَقِيلَ هُوَ مَنْ يَبْصُرُ بِاللَّيْلِ دُونَ
النَّهَارِ وَكِلَاهُمَا غَيْبٌ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ مُعْنَى وَنَهَايَةً . هـ فُودَ : (مُهَنْدَرًا) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرِ الْإِمَامِ لَهُ بِهَا
وظَاهِرُ النَّهْيَاةِ حَيْثُ اقْتَصَرَتْ عَلَى قَوْلِهَا يُقْتَلُ بِهِ عَدَمُ اغْتِيَابِ الرَّفْعِ إِلَى الْإِمَامِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَعْنَى قَوْلِ حَبِجٍ
مُهَنْدَرًا أَنَّهُ صَارَ مُعْرِضًا لِلْإِهْدَارِ أَهْ شِ . هـ فُودَ : (أَوْ مُخَدِّرٍ) أَيِ كَالْبَنْجِ وَالْحَشِيشِ أَهْ نَهَايَةً أَيِ وَإِنْ لَمْ
يَسْكُرْ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ شِ . هـ فُودَ : (لِمُسْكِرٍ) كَالْخَمْرِ وَنَحْوِهِ وَمَا يَسْكُرُ وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ بِشَرْبِهِ أَهْ نَهَايَةً قَالَ ع

ر وَكَذَا قَوْلُهُ : عَلَى الْأَوْجِهِ . هـ فُودَ : (كُونُهُ نَمَامًا إلخ) أَوْ مَبِينًا فِي جَنَابَةٍ عَمْدٍ وَإِنْ تَابَ مِنْهَا كَمَا جَزَمَ بِهِ
فِي الْأَتَوَارِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَوْ مُكَيَّرُ الْجَنَابَةِ الْخَطَأُ بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلَّ وَالْقَلِيلُ مَرَّةً فَمَا فَوْقَهَا كَثِيرٌ كَمَا اقْتَضَاهُ
كَلَامُ الْمَاوَزْدِيِّ أَوْ مُرْتَدًّا وَإِنْ تَابَ قَبْلَ الْعِلْمِ كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ وَتَبِعَهُ الْأَذْرَعِيُّ خِلَافًا لِبَعْضِ
الْمُتَأَخِّرِينَ . هـ فُودَ : (أَوْ قَافِئًا) وَلَوْ لِبَعْضِ الْمُحْصَنَاتِ م ر .

ما لم يثبت وظاهر أنه لا يكتفى في توبته بقول البائع، أو قرناء أو رثاء أو حاملاً أو لا تحيض من بلغت عشرين سنة أو أحد ثدييها أكبر من الآخر أو نحو مجوسية أو مصطك الركنيتين مثلاً أو خنتى ولو واضحاً إلا إذا كان ذكراً وهو يول بفرج الرجل فقط أو ذا سن مثلاً زائدة أو فاقد نحو شعر ولو عانة أو ظفر.....

ش أي وإن لم يتكرر منه ذلك وظاهره وإن اعتقد جلّه كحتمّي اعتاد شرب التبيد الذي لا يسكر وهو ظاهر لأنه ينقص القيمة ويقلل الرغبة فيه اهـ. فؤد: (ما لم يثبت) هل يشترط لصحة توبة من شرب الخمر ونحوه مضي مدة الاستبراء وهو سنة أو لا فيه نظر والأقرب الثاني اهـ ع ش. فؤد: (أو قرناء إلخ) أو مستحاضة أو يتناول طهرها فوق العادة أو نخراء تغير ريح فرجها اهـ نهاية. فؤد: (أو حاملاً) لأنه يخاف من هلاكها بالوضع لا في البهائم فإن الغالب فيها السلامة أو معتدة ولو محرمّة عليه بنحو نسب مضي ونهاية. فؤد: (أو لا تحيض إلخ) لا يخفى ما في عطفه على ما قلّه عبارة المضي أو لا تحيض وهي في سن الحيض غالباً بأن بلغت عشرين سنة قاله القاضي لأن ذلك إنما يكون لعلّ اهـ وهي ظاهرة. فؤد: (أو أحد ثدييها إلخ) أو فيه خيال كثيرة بكسر الخاء جمع خال وهو الشامة اهـ نهاية زاد المضي أو كونه أيسر وفصل ابن الصلاح فقال إن كان أخبط وهو الذي يعمل بيديه معاً فليس بقيب لأن ذلك زيادة في القوة وإلا فهو عيب اهـ. فؤد: (أو مصطك الركنيتين) أي مضطربهما. فؤد: (أو خنتى إلخ) أو مخنثاً وهو بفتح التوين وكسرها الذي يشبه حركاته حركات النساء خلقاً أو تخلّقاً اهـ مضي.

فؤد: (إلا إذا كان ذكراً إلخ) نقل هذا في شرح الباب عن أبي الفتح وضعفه وبسط رده اهـ سم. فؤد: (مثلاً) أي أو ذي أصبوع زائد. فؤد: (زائدة) هي التي يخالف منبتها بقية الأسنان اهـ مضي عبارة ع ش قوله: أو سن شاذة أي زائدة وليست على سنّ الأسنان بحيث تنقص الرغبة فيه اهـ. فؤد: (أو فاقد نحو شعر) أو به فروح أو تاكل كثيرة أو جرب أو عمنش أو سعال اهـ نهاية قال ع ش قوله: أو تاكل بالناء المتلذذ جمع تؤلول وهو حب يعلو ظاهر الجسد كالحمصة فما دونها وقوله: أو جرب أي ولو قليلاً وقوله: أو سعال أي وإن قلّ حيث صار مزيتاً اهـ وقوله: أو عمنش يقال عمنشت عينه إذا سال دمعها في أكثر الأوقات مع ضعف البصر اهـ ترجمة القاموس. فؤد: (ولو عانة) وإنما أخذ

فؤد: (أو رثاء أو قرناء) قال في الرّوض أو مستحاضة أو يتناول طهرها أي فوق العادة الغالية اهـ وعبارة الباب أو مدة طهرها من الحيض فوق العادة الغالية قال الشارح في شرحه وهي كما صرحوا به ثلاث أو أربع وعشرون من كل شهر لكن الذي يظهر أن هذا غير مراد هنا وأن المراد هنا أن تطول مدة طهرها إلى حد لا يوجد في النساء إلا نادراً وهو أزيد من ذلك بكثير ويلزم على الأول أن من تحيض أقل الحيض وتطهر بقية الشهر تردّ بذلك ولا اظنهم يسمّحون به انتهى. فؤد: (أو حاملاً) أي لا في البهائم إذا لم تنقص بالحمل م ر. فؤد: (إلا إذا كان إلخ) نقل هذا في شرح الباب عن أبي الفتح وضعفه وبسط رده انتهى.

لأنه يُشْمِرُ بضعف البدن وزعم فرق بينه وبين عدم الحيض بأنه يُتداوى له ممنوع فإن عدم الحيض قد يُتداوى له أيضًا لكن لما ضُرَّ التداوي له لا لذلك كثر في ذلك.

(تنبيه) أطلق في الأنوار أن الوشم غيب وأقره غير واحد وإنما يُتجه إن كان بحيث لا يُعفى عنه أما معفو عنه بأن خشي من إزالته مُبيح تبسّم وإن تعدى به كما مرّ ولم يحصل به شين عرْفًا وأمر كونه ساترًا لنحو برص فإنه قد يُفعل لذلك فيبغضه من العيوب حينئذ وفي البخاري أن هيام الإبل غيب وهو داء يُصيبها فيعطشها فتشرب فلا تروى ومثله ما اشهر عند عربان مكة من داء يُصيبها يُسمونه الغلة بالمعجمة لكنهم يزعمون أنه لا يظهر إلا بعد ذبحها فيعرفون حينئذ قدمه وحذونه فإذا ثبت قدمه وجب أرشه فيما يظهر ويُحتمل خلافه؛ لأن الحكم بالقدم فيما مضى بعد الذبح أمر تخميني لا يُعول عليه.

(وجماع الدابة) بالكسر وهو امتناعها على راعيها وعجز غيره بكونها جموحًا فاقتضى أنه لا بُد أن يكون طبعًا لها وهو مثجعة نظير ما مرّ ومثله هربها مما تراه وشربها لبن نفسها وألحق به لبن

العانة غاية لأن من التأس من يتسبب في عدم إنباتها بالدواء فربما يتوهم لأجل ذلك أن عدم إنباتها ليس عيبًا اهـ ع ش. قود: (لأنه يُشْمِرُ) أي فقد نحو الشعر أو الظفر. قود: (ضرّ التداوي له) أي لعدم الحيض. قود: (لا لذلك إلخ) أي ليقْدَ نحو الشعر والظفر. قود: (وإنما يُتجه إلخ) وفاقًا للنهاية عبارة سم قوله: وإنما يُتجه إلخ اعتمدته م ر اهـ. قود: (ولم يحصل به شين عرْفًا) قد يقال لعل محل هذا التفصيل الذي أفاده الشارح في نحو ديار العرب لأنه قد يُعَدُّ عندهم من الزينة بالنسبة لبعض الأجزاء وأما كثير من البلدان كديار العجم التي منها صاحب الأنوار فيعدونه مطلقًا شيئًا عظيمًا ولعل هذا هو الحامل له على إطلاق كونه عيبًا بل هو عندهم أفتح وأنقص للقيمة من كثير العيوب المنصوص عليها اهـ سيّد عمر عبارة ع ش ويتبني أن محل كون الوشم عيبًا إذا كان في نوع لا يكثر وجوده فيه على ما مرّ اهـ. قود: (أن هيام إلخ) بقسم الهاء. قود: (فيعطشها) من باب الإفعال أو التفعيل. قود: (الغلة) بالقسم فالشديد. قود: (وجب أرشه إلخ) هلا جاز الرّد على هذا ولم يمنع منه الذبح لأنه لا يُعرف القديم إلا به إلا أن يقال إن الذبح إثلاف والعلم بغد الإثلاف لا يسوغ الرّد وفيه نظر وقال م ر لا يتعد جواز الرّد بغد الذبح ولا أرش لأنه لا يُعرف القديم إلا به اهـ سم. قود: (ومثله) إلى المثني في النهاية والمثني. قود: (هربها إلخ) هو المسمى في العرف بالجفل اهـ سم. قود: (وشربها إلخ) أي وإن لم يكن مأكولًا اهـ.

قود: (وإنما يُتجه إلخ) اعتمدته م ر. قود: (وجب أرشه فيما يظهر) هلا جاز الرّد على هذا ولم يمنع منه الذبح؛ لأنه لا يُعرف القديم إلا به إلا أن يقال إن الذبح إثلاف والعلم بالعيب بغد الإثلاف لا يسوغ الرّد وفيه نظر وقال م ر لا يتعد جواز الرّد بغد الذبح ولا أرش لأنه لا يُعرف القديم إلا به. قود: (هربها) هو المسمى في العرف بالجفل.

غيرها (وعُضُّها) وخُشُونَةُ مشيها بحيث يُخَافُ منه سُقُوطُ رَاكِبِهَا وَقِلَّةُ أَكْلِهَا بخلاف القُرْنِ.
وَكُونُ الدَّارِ مَنَزِلَ الجُنْدِ أو بِجَنَّتِهَا نحو قُصَّارِينَ يُؤْذُونَ بِنَحْوِ صَوْتِ دَقِّهِمْ أو كَوْنُ الجِرِّ
مُسَلِّطِينَ عَلَى سَاكِينِهَا بِالرَّجْمِ أو نَحْوِهِ أو القِرْدَةِ مَثَلًا تَرَعَى زَرْعَ الأَرْضِ أو الأَرْضُ ثَقِيلَةٌ
الخَرَجُ أَي بَأَن يَكُونُ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِنْ أَمْثَالِهَا بِمَا لَا يَتَخَاتَبُ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ أو أَشْيَعُ نَحْوُ وَقْفِئِهَا أو
ظَهَرَ مَكْتُوبٌ بِهَا لَمْ يُعْلَمَ كَذِبُهُ أو أُخْبِرَ عَدْلُهَا وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ وَلَوْ عَدْلُ رَوَايَةٍ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّ
المدَارَ عَلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ وَجُودُ ذَلِكَ وَلَا مَطْمَعُ فِي اسْتِيفَاءِ الْعُيُوبِ بَلِ التَّعْوِيلُ فِيهَا عَلَى
الضَّابِطِ الَّذِي ذَكَرَهُ لَهَا (و) هُوَ وَجُودُ (كُلِّ مَا يَنْقُصُ) بِالتَّخْفِيفِ كَيُخْرِجُ.....

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (وَعُضُّهَا) أَي وَكَوْنُهَا زَمَوْحًا نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي أَي كَثِيرَةٌ الزَّمْعُ ش. • فَوَيْلٌ: (وَخُشُونَةُ مُشْيِهَا)
إِلَى قَوْلِهِ أو أُخْبِرَ عَدْلُهَا فِي النِّهَايَةِ. • فَوَيْلٌ: (وَقِلَّةُ أَكْلِهَا) بِخِلَافِ كَثَرَةِ أَكْلِهَا وَكَثَرَةُ أَكْلِ الْقُرْنِ فَلَيْسَ
وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَيْنًا وَبِخِلَافِ قِلَّةِ شُرْبِهَا فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ لَا يَوْرُثُ ضَمًّا وَمِنْ الْعُيُوبِ كَوْنُ الشَّاةِ مَقْطُوعَةً
الْأَذْنِ بِقَدْرِ مَا يَنْتَعِ التَّضْحِيَّةُ م ر ه س م. • فَوَيْلٌ: (وَكَوْنُ الدَّارِ مَنَزِلَ الجُنْدِ) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ جَرَتْ عَادَتُهُمْ
بِالتَّزْوِيلِ فِيهَا عِنْدَ مُرُورِهِمْ بِذَلِكَ الْمَحَلِّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ جَوَارِهَا كَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَأَذَّى بِمُجَاوَرَتِهِمْ أَشَدَّ
مِنَ التَّأَذِّي بِمُجَاوَرَةِ الْقُصَّارِينَ أَوْ سَيِّدِ عَمَرٍ. • فَوَيْلٌ: (مَنَزِلُ الجُنْدِ) أو ظَهَرَ بِقُرْبِهَا دُخَانٌ مِنْ نَحْوِ حَقَامٍ أو
عَلَى سَطْحِهَا مِيزَابٌ رَجُلٌ أو مَذْفُونٌ فِيهَا مَيِّتٌ وَكَوْنُ الْمَاءِ يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ أو اخْتِلَافٌ فِي طَهْوَرِيَّتِهِ
كَمُسْتَعْمَلٍ كَوْنُ قُصَّارٍ كَثِيرًا أو وَقَعَ فِيهِ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ وَكَوْنُ الأَرْضِ فِي بَاطِنِهَا زَمْلاً أو أَحْجَارٌ
مَخْلُوقَةٌ وَقُصِدَتْ لِرِزْقٍ أو غَرْسٍ وَإِنْ أَضْرَّتْ بِأَحَدِهِمَا فَقَطُّ وَالْحُمُوصَةُ فِي الْبَطِيخِ لَا الرُّمَانُ عَيْنٌ وَإِنْ
خَرَجَ مِنْ حُلُوٍّ وَلَا رَدٌّ لِكَوْنِ الرِّقَاقِ رَطْبُ الْكَلَامِ أو غَلِظَ الصَّوْتُ أَوْ نِهَائِيَّةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مَيِّتٌ أَي
صَغِيرٌ أو كَبِيرٌ مَا لَمْ يَتَدْرَسْ جَمِيعُ أَجْزَائِهِ فِيمَا يَظْهَرُ لِجَوَازِ حَفْرِ مَوْضِعِهِ حَيْثُ يَتَذَرُّقُ فِيهِ أَوْ قَوْلُهُ: مَا
لَمْ يَتَدْرَسْ إِلَيْهِ فِيهِ وَقْفَةٌ وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى الْإِطْلَاقِ. • فَوَيْلٌ: (نَحْوُ قُصَّارِينَ) مِنَ التَّخْوِ الطَّاحُونَةُ أَوْ ع ش
أَي وَيَهْرَأُسُ نَحْوِ الْجَنَائِ. • فَوَيْلٌ: (أَوْ الْقِرْدَةُ إِلَيْهِ) عَطَفْتُ عَلَى الْجِرِّ. • فَوَيْلٌ: (مَثَلًا) أَي وَالْخَنَازِيرِ.

• فَوَيْلٌ: (وَالْأَرْضُ ثَقِيلَةٌ إِلَيْهِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُنَّ الْأَوَّلَى التَّغْيِيرَ بِأَوْ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَغَيْرِهَا أَوْ
سَيِّدِ عَمَرٍ وَفِي النِّهَايَةِ وَالزُّوْضِ وَلَا أَثَرَ لَظَنِّهِ سَلَامَتِهَا مِنْ خَرَجٍ مُتَعَادٍ أَوْ قَالَ ع ش أَي فِي عَدَمِ ثُبُوتِ
الْخِيَارِ فَإِذَا ظَنَّ قِلَّةَ خَرَجِهَا عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ أو عَدَمِهِ ثُمَّ بَأَن يَخْلَافُهُ لَمْ يَتَّخِذْ أَوْ. • فَوَيْلٌ: (لَمْ يُعْلَمَ
كَذِبُهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهَا مُزَوَّرَةٌ أَوْ أَي مَكْذُوبَةٌ وَكَانَ قَائِدًا عَلَى دَفْعِ التَّزْوِيرِ. • فَوَيْلٌ: (اسْتِيفَاءُ
الْعُيُوبِ) أَي عُيُوبِ الْمَبِيعِ حَيَوَانًا أَوْ غَيْرَهُ. • فَوَيْلٌ: (بِالتَّخْفِيفِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا نَظَرَ فِي النِّهَايَةِ.

• فَوَيْلٌ: (وَقِلَّةُ أَكْلِهَا) بِخِلَافِ كَثَرَةِ أَكْلِهَا وَكَثَرَةُ أَكْلِ الْقُرْنِ فَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَيْنًا وَبِخِلَافِ قِلَّةِ شُرْبِهَا
فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ لَا يَوْرُثُ ضَمًّا وَمِنْ الْعُيُوبِ كَوْنُ الشَّاةِ مَقْطُوعَةً الْأَذْنِ بِقَدْرِ مَا يَنْتَعِ التَّضْحِيَّةُ م ر.
• فَوَيْلٌ: (ثَقِيلَةُ الْخَرَجِ) قَالَ فِي الزُّوْضِ وَلَا أَثَرَ لَظَنِّهِ سَلَامَتِهَا مِنْ خَرَجٍ مُتَعَادٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ بَأَن ظَنَّ أَنَّ
لَا خَرَجَ عَلَيْهَا أَوْ أَنَّ عَلَيْهَا خَرَجًا دُونَ خَرَجِ أَمْثَالِهَا ثُمَّ تَبَيَّنَ عَدَمُ سَلَامَتِهَا مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُقَصَّرٌ بِعَدَمِ

وقد يُشَدُّ بِقِلَّةٍ وهو مُتَعَدٌّ فِيهِمَا (العَيْنُ أَوِ الْقِيَمَةُ نَقَصًا يَهْوَتْ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ) قَيْدٌ لِنَقْصِ الْجُزْءِ خَاصَّةً احْتِرَازًا عَنْ قَطْعِ زَائِدٍ وَفُلْقَةٍ بِسِيرَةٍ مِنَ الْفَجْذِ انْدَمَلَتْ بِلَا شَيْءٍ وَعَنِ الْخِتَانِ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ فَإِنَّهُ فَضِيلَةٌ وَيَصِحُّ جَعْلُهُ قَيْدًا لِنَقْصِ الْقِيَمَةِ أَيْضًا خِلَافًا لِلشَّرَاحِ حَيْثُ اقْتَصَرُوا عَلَى الْأَوَّلِ وَتَوَضَّعُوا عَلَيْهِ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمَثْنِ بِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ ذِكْرُهُ عَقِبَهُ وَتَبَقُّهُمُ شَيْخُنَا فِي مَنْهَجِهِ احْتِرَازًا عَنْ نَقْصِ سِيرٍ يَتَغَابَنُ بِهِ (إِذَا غَلَبَ) فِي الْعُرْفِ الْعَامُّ لَا فِي مَحَلِّ الْبَيْعِ وَحَدَّهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَالْكَلَامُ فِيمَا لَمْ يَنْصُصُوا عَلَى أَنَّهُ غَيْبٌ وَإِلَّا لَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ عُرْفٌ بِخِلَافِهِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (فِي جَنْسِ الْمَبِيعِ عَذْمُهُ) قَيْدٌ لِهَمَا احْتِرَازًا فِي الْأَوَّلِ عَنْ قَلْعِ الْأَسْنَانِ وَتِيَاضِ الشَّعْرِ فِي الْكَبِيرِ وَفِي الثَّانِي عَنْ ثُبُوتِ الْكَبِيرَةِ وَتَوَلُّي الطُّفْلِ فَإِنَّهُمَا وَإِنْ نَقَصَا الْقِيَمَةَ لَا يَغْلِبُ عَذْمُهُمَا فِي جَنْسِ الْمَبِيعِ وَلَا نَظَرٌ لِقَلْبَةٍ نَحْوِ تَرْكِ الصَّلَاةِ فِي الْأَرْقَاءِ لِأَنَّهُ لِيَتَفَصَّرَ الشَّادَةُ وَلَأَنَّ مَحَلَّ الضَّابِطِ كَمَا تَقَرَّرَ فِيمَا لَمْ يَنْصُصُوا فِيهِ عَلَى أَنَّهُ غَيْبٌ أَوْ غَيْرُ غَيْبٍ.....

• فَوَدَّ: (وَقَدْ يُشَدُّ) أَي مَعَ ضَمِّ الْبَاءِ مِنَ التَّعْمِيلِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَعَدٌّ فِيهِمَا) أَي هُنَا وَالْأَوَّلُ الْمُخْتَفِ يَأْتِي لَازِمًا كَمَا يَأْتِي مُتَعَدِّيًا لِوَاجِدٍ وَلِاثْنَيْنِ وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ زَادَ أَهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (قَيْدٌ) أَي قَوْلُ الْمُصَنِّفِ نَقَصًا يَهْوَتْ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَتَوَضَّعُوا عَلَيْهِ الْإِعْتِرَاضُ إِلَيْهِ) أَقْرَهُ الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (ذَكَرَهُ حَقِيقَةً) إِنَّمَا بَانَ بِقُدَمِّ ذِكْرِ الْقِيَمَةِ أَوْ يَجْعَلُ هَذَا الْقَيْدَ عَقِبَ نَقْصِ الْعَيْنِ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (احْتِرَازًا إِلَيْهِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَيَصِحُّ جَعْلُهُ قَيْدًا إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (لَا فِي مَحَلِّ الْبَيْعِ وَحَدَّهُ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ اِغْتِيَابُ مَحَلِّ الْعَقْدِ فَإِنَّهُ الَّذِي يَتَصَرَّفُ إِلَيْهِ الْإِسْمُ عِنْدَ إِطْلَاقِ الْمُتَعَادِلَيْنِ وَيُؤَافِقُهُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ وَنَحْوِهَا عَنْ الْأَذْرَعِيِّ وَكَذَا مَا مَرَّ فِي عَدَمِ خِتَانِ الْعَبْدِ الْكَبِيرِ عَنْ الْأَذْرَعِيِّ أَيْضًا أَهْ ش وَسَيَجِيءُ وَمِثْلُهُ عَنِ السَّيِّدِ عَمَرٍ. • فَوَدَّ: (وَالْكَلَامُ فِيمَا لَمْ يَنْصُصُوا إِلَيْهِ) لَكَ أَنْ تَقُولَ الْحُكْمُ فِي مَشْرُوعِيَةِ الرَّدِّ بِالْمَبِيعِ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْمُشْتَرِي وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ عَيْنًا مُنْقَصًا لِلْقِيَمَةِ فِي مَحَلِّ دُونَ آخَرَ وَمَنْ نَهَى مِنَ الْأَيْمَةِ عَلَى كَوْنِ الشَّيْءِ عَيْنًا أَوْ غَيْرَ غَيْبٍ إِنَّمَا هُوَ لِكَوْنِهِ عَرَفَ مَحَلَّهُ وَنَاحِيَّتَهُ وَالْمَعْرُوفُ عَلَيْهِ الضَّابِطُ الَّذِي قَرَّرُوهُ وَإِذَا كَانَ نَصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تَقْبَلُ التَّخْصِصَ وَيَدُورُ حُكْمُهَا مَعَ الْعِلَّةِ وَجُودًا وَعَدَمًا فَمَا بِأَلِكْ بِغَيْرِهَا وَالْأَدَبُ مَعَ الشَّارِعِ بِالْوُقُوفِ مَعَ غَرَضِهِ أَوَّلَى بِنَا عَنْ الْجُمُودِ عَلَى مَا يَنْقَضِيهِ إِطْلَاقُ الْأَيْمَةِ وَاللَّهُ أَغْلَمُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ ثُمَّ أَطَالَ وَبَسَطَ فِي سَرْدِ تَقْيِيدِ الْمُتَأَخِّرِينَ لِإِطْلَاقَاتِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ رَاجِعُهُ. • فَوَدَّ: (قَيْدٌ) أَي إِذَا غَلَبَ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (لَهُمَا) أَيِ الْعَيْنِ وَالْقِيَمَةِ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (فِي الْكَبِيرِ) أَيِ بِخِلَافِهِمَا فِي الصَّغِيرِ نِهَآةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (عَنْ ثُبُوتِ الْكَبِيرَةِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ كَانَتْ فِي سِرٍّ لَا تَحْتَمِلُ فِيهِ الْوُطْءَ وَوَجَدَهَا نَيْبًا فَلَهُ الْخِيَارُ بِذَلِكَ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (وَلَا نَظَرٌ لِقَلْبَةٍ إِلَيْهِ) خِلَافًا لِلنَّهَآةِ وَالْمُغْنِي وَوَأَفَقَهُمَا سَمَ كَمَا يَأْتِي آيَفَا.

• فَوَدَّ: (فِيمَا لَمْ يَنْصُصُوا) أَخَذَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مِنَ الضَّابِطِ أَنَّ الْخِصَاءَ فِي الْبَهَائِمِ غَيْرُ غَيْبٍ فِي

الْبَحْثِ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (قَيْدٌ لَهُمَا) أَيِ قَوْلُهُ: إِذَا غَلَبَ إِلَيْهِ قَيْدٌ لَهُمَا أَيِ لِنَقْصِ الْجُزْءِ وَنَقْصِ الْقِيَمَةِ.

• فَوَدَّ: (فِيمَا لَمْ يَنْصُصُوا فِيهِ عَلَى أَنَّهُ غَيْبٌ) أَخَذَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مِنَ الضَّابِطِ أَنَّ الْخِصَاءَ فِي

ككونها عقيماً أو غير مختونة وكذا الذكر إلا كثيراً يخاف من ختانه عادة ولا يهبط بالبلوغ على الأوجه أو كونه يعتق على المشتري أو ميسء الأذب بخلاف سبي الخلق والفرق بينهما واضح أو ثقيل النفس أو بطيء الحركة أو ولد زناً أو مغيثاً أو عتيماً أو محرماً بنسب أو غير لخصوص التحريم به ومرو أنه يتخير بالميب (سواء أقرن العقد أم حدث قبل القبض) ما لم يكن بسبب متقدم رضي به المشتري كما لو اشترى بكراً مزروجة عالماً فأزال الزوج بكارتها فلا يتخير كما بخفه السبكي وغيره لرضاه بسببه وقد تنازع فيه بأنه لا عبرة بالرضا بالسبب مع كون الضمان على البائع فالأخذ بإطلاقهم غير بعيد وبهذا يفرق بين هذا وقوله الآتي إلا أن يستند إلى سبب متقدم لأنه فيما حدث بعد القبض لتعجب الزركشي من قول السبكي والأذرعى.....

هذه الأزمان اه وقياسه أن ترك الصلاة غير عيب في هذه الأزمان في الرقيق لعلته وقياس ذلك ما قاله الزركشي أن محل عد كونه شارباً للمسكر من العيوب في المسلم دون من يفتاد ذلك من الكفار م ر اه سم . فود: (ككونها عقيماً) مثال لغير عيب وهو إلى قوله بخلاف سبي الخلق في النهاية والمغني . فود: (أو كونه) عطف على كونها عقيماً إلخ ومزج الضمير الرقيق الشامل للذكر والأنثى . فود: (والفرق بينهما واضح) ولعله أن سوء الخلق جيلة لا يمكن تغييرها اه ع ش . فود: (أو ثقيل النفس) عطف على قوله يعتق على المشتري . فود: (أو ولد زناً إلخ) وكذا لا رد بكون الرقيق زامراً أو عارفاً بالضرب بالموذ أو حجاباً أو اضلع أو أغم ولا صائمة ولا بكون العبد فاسقاً لا يكون سببه عيباً كما قيد به السبكي اه نهاية . فود: (لخصوص التحريم به) أي بخلاف نحو كونها معتدة قال في الروض وكذا أي من العيوب كغير رقيق لم يجاوزه كفار لقله الرغبة فيه أو كافرة كفرها يحرم الوطء أي كوثنية أو مجوسية اه سم . فود: (ومرو أنه إلخ) لا يخفى ما في هذا التقدير عبارة النهاية والمغني سواء في ثبوت الخيار قارن إلخ وهي أحسن . فود: (رضي به) أي بهذا السبب . فود: (كما لو اشترى إلخ) مثال لما حدث بعد العقد وقبل القبض بسبب متقدم على العقد . فود: (فلا يتخير) أي ولا أرض م ر اه سم . فود: (كما بخفه السبكي) اعتمده النهاية والمغني وسم . فود: (لأنه فيما حدث إلخ) أي وفيما لم يرض به المشتري اه سم . فود: (فتعجب إلخ) مبتدأ خبره قوله الآتي وهم .

البهائم غير عيب في هذه الأزمان انتهى وقياسه أن ترك الصلاة غير عيب في هذه الأزمان في الرقيق لعلته فيه وقياس ذلك ما قاله الزركشي أن محل عد كونه شارباً للمسكر من العيوب في المسلم دون من يفتاد ذلك من الكفار م ر . فود: (لخصوص التحريم به) أي بخلاف نحو كونها معتدة قال في الروض وكذا أي من العيوب كغير رقيق لم يجاوزه كفار لقله الرغبة فيه أو كافرة كفرها يحرم الوطء أي كوثنية أو مجوسية انتهى . فود: (فلا يتخير) أي ولا أرض م ر . فود: (لأنه فيما حدث إلخ) أي وفيما لم يرض به المشتري .

لم نَر في هذه نقلاً بأنها داخلة في قول المثنى الآتي إلا إلى آخره وهم لما علمت أن ذاك فيما بعد القبض وهذا فيما قبله وأن بينهما فرقاً واضحاً. (ولو حدث) الميب (بعده) أي القبض (فلا خيار) للمشتري لأنه بالقبض صار من ضمانه فكذا جزؤه وصِفَتُهُ وشِجْلُ كلامه محدوده بعده في زمن الخيار وقال ابن الرُّفْعَةِ الأرجح بناؤه على انفساخه بتلفه حينئذٍ والأصح أنه إن كان الملك للبائع انفسخ وإلا فلا فإذا قلنا ينفسخ تخير محدوده كما صرح به الماوردي عن ابن أبي هريرة لأن من ضمن الكُلِّ ضمن الجزء أو لا ينفسخ فلا أثر لمحدوده.

(تنبه) لم يُبينوا حكم المقارن للقبض مع أن مفهوم قبل وبعد فيه متنافٍ والذي يظهر أن له حكم ما قبل القبض لأن بذ البائع عليه جُسا فلا يرتفع ضمانه إلا بتحقيق ارتفاعها وهو لا

• وفود: (لم نَر في هذه نقلاً) مقول القول والإشارة لمسألة شراء البكر المزوجة عالماً. • وفود: (بأنها إلخ) متعلق بالتعجب. • فود: (وهم إلخ) قد يقال مجرد هذا الذي علم لا يقتضي الوهم لأنه إذا نشأ الرد بالحادث بعد القبض لاستناده إلى سبب متقدم فالرد بالحادث قبله لاستناده إلى ذلك أولى كما لا يخفى ويجوز أن يكون مراده بدخوله في قول المثنى المذكور دخوله فيه باختيار مفهوم الأولى فوجه الرد عليه أن يقال فرض ما نحن فيه مع العلم بالسبب المتقدم وما يأتي مع الجهل به فتأمل اهـ سم. • فود: (وأن بينهما فرقاً واضحاً) فيه أن مجرد النظر لما قبل القبض وما بعده لا يقتضي فرقاً في الحكم فضلاً عن كونه واضحاً بل ما قبل أولى بذلك الحكم كما تقرر فليتأمل اهـ سم. • فود: (وقال ابن الرُّفْعَةِ إلخ) عبارة النهاية ومحل ذلك بعد لزوم العقد أما قبله فالقياس بناؤه إلخ اهـ بصري. • فود: (الأرجح) إلى الفرع في النهاية. • فود: (بناؤه) أي الخيار (على انفساخه) أي العقد (بتلفه) أي المبيع (حينئذٍ) أي في زمن الخيار. • فود: (إن كان الملك للبائع) أي بأن كان الخيار له اهـ كزدي. • فود: (انفسخ) وبضمه المشتري بالبدل الشرعي وهو المثل في المثلي والقيمة في المتقوم اهـ ش. • فود: (والأ إلخ) أي بأن كان الملك للمشتري أو موقوفاً اهـ ش. • فود: (فإن قلنا ينفسخ) أي بأن كان الملك فيه للبائع اهـ ش. • فود: (تخير بحدوده) أي فحدوده كوجوده قبل القبض نهايةً ومغني. • فود: (أو لا ينفسخ) أي بأن كان الملك فيه للمشتري أو موقوفاً اهـ ش. • فود: (فلا أثر لمحدوده) فيمنع الرد اهـ ش. • فود: (أن له حكم ما قبل القبض) فيثبت به الخيار ويمكن شمول قول المصنف قبل القبض له بأن يراد بقبل القبض ما قبل تمام القبض اهـ ش.

• فود: (وهم لما علمت إلخ) قد يقال مجرد هذا الذي علم لا يقتضي الوهم؛ لأنه إذا شاء الرد بالحادث بعد القبض لاستناده إلى سبب متقدم فالرد بالحادث قبله لاستناده إلى ذلك أولى كما لا يخفى ويجوز أن يكون مراده بدخوله في قول المثنى المذكور دخوله فيه باختيار مفهوم الأولى فالوجه في الرد عليه أن يقال فرض ما نحن فيه مع العلم بالسبب المتقدم وما يأتي مع الجهل به فتأمل وبهذا يظهر ما في قوله وأن بينهما فرقاً واضحاً؛ لأن مجرد النظر لما قبل القبض وما بعده لا يقتضي فرقاً في الحكم فضلاً

بِحُصْلٍ إِلَّا بِشَاقِ قَبْضِ الْمُشْتَرِي لَهُ سَلِيمًا (إِلَّا أَنْ يَسْتَدَّ إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ) عَلَى الْعَقْدِ أَوْ الْقَبْضِ
وَقَدْ جِهَلَهُ (كَقَطْعِهِ بِجَنَابَةٍ) قَوْدًا أَوْ سِرْقَةً (سَابِقَةً) وَزَوَالَ بَكَارَتِهِ بِزَوَاجٍ مُتَقَدِّمٍ (فِيئِثُ الرُّدِّ فِي
الْأَصْح) إِحَالَةً عَلَى السَّبَبِ فَإِنْ عَلِمَهُ فَلَا رُدَّ وَلَا أَرْضَ يُتَقَصِّرُهُ نَعَمْ لَوْ اشْتَرَى حَامِلًا فَوَضَعَتْ
فِي يَدِهِ وَنَقَصَتْ بِسَبَبِ الْوَضْعِ فَلَا رُدَّ وَمُنَازَعَةُ ابْنِ الرَّفْعَةِ فِيهِ مَرْدُودَةٌ بِأَنَّهُ كَمَوْتِهِ بِمَرَضٍ
سَابِقٍ، الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ (بِخِلَافِ مَوْتِهِ بِمَرَضٍ سَابِقٍ) عَلَى مَا ذَكَرَ جِهَلَهُ (فِي الْأَصْح) فَلَا رُدَّ لَهُ
بِذَلِكَ أَيْ لَا يَرْجِعُ فِي ثَمَنِهِ حِينَئِذٍ فَالْمُرَادُ نَفْيُ رُدِّ الثَّمَنِ لَا الْمَبِيعَ لِلْعَلَمِ بِتَغْيُرِ رَدِّهِ بِمَوْتِهِ فَلَا
اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ وَاضِعٌ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرَضَ يَتَزَايِدُ شَيْقًا فَشَيْقًا إِلَى الْمَوْتِ فَلَمْ تَتَحَقَّقْ
إِضَافَةُ الْمَوْتِ لِلثَّامِنِ وَحَدَهُ نَعَمْ لِلْمُشْتَرِي أَرْضَ الْمَرَضِ مِنَ الثَّمَنِ وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ صَحِيحًا

• قَوْلُ (سَبَبٍ): (كَقَطْعِهِ) أَيْ الْمَبِيعَ الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ سِرْقَةً) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى جَنَابَةٍ.

• قَوْلُهُ: (وَزَوَالَ بَكَارَتِهِ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى قَطْعِهِ وَيُثَلُّ الْقَطْعُ أَيْضًا اسْتِفَاءً الْحَدَّ بِالْجَلْدِ أَوْ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَلِمَهُ الْخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ وَقَدْ جِهَلَهُ. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ اشْتَرَى حَامِلًا) أَيْ جَامِلًا بِحَمْلِهَا إِلَى
الْوَضْعِ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ بِأَنَّهُ كَمَوْتِهِ الْخَ إِذْ مَسْأَلَةُ الْمَوْتِ مُقَيَّدَةٌ بِالْجَهْلِ وَبِذَلِيلِ اسْتِثْنَائِهِ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يَسْتَدَّ
إِلَى الْمَصُورِ بِالْجَهْلِ إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ظَهَرَ لَكَ مُخَالَفَةُ مَا ذَكَرَهُ هُنَا لِمَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي
وَلَوْ بَاعَهَا حَامِلًا الْخَ أَوْ سَمَ عِبَارَةَ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ: نَعَمْ لَوْ اشْتَرَى الْخَ يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ
بَاعَهَا حَامِلًا فَانْفَصَلَ الْخَ مَا يُنَاقِضُهُ أ. • قَوْلُهُ: (وَنَقَصَتْ الْخَ) مَقْهُومُهُ أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَنْقُصْ كَانَ لَهُ الرُّدُّ وَهُوَ
ظَاهِرٌ أَوْ شَوْ فِيهِ وَفَقَّةٌ فَإِنَّ عَيْبَ الْحَمْلِ قَدْ زَالَ بِدَوْنِ أَنْ يَتَسَبَّبَ عَنْهُ عَيْبٌ آخَرُ. • قَوْلُهُ: (فَلَا رُدَّ) أَيْ
وَلَهُ الْأَرْضُ أَوْ شَوْ أَيْ كَمَا يَقْبِضُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ بِأَنَّهُ كَمَوْتِهِ الْخَ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ كَمَوْتِهِ الْخَ) سَيَأْتِي أَنْ وَجْهَ
مَا ذَكَرَ فِي الْمَرَضِ أَنَّهُ يَتَزَايِدُ الْخَ فَهَلِ الْحَمْلُ كَذَلِكَ يَتَّبِعِي أَنْ يُرَاجِعَ أَهْلَ الْخَبْرَةِ فَإِنْ ذَكَرُوا أَنَّهُ كُلَّمَا
طَالَتْ مُدَّةُ الْحَمْلِ تَجَدَّدَ خَطَرُ وَتَزَايَدَ احْتِمَالُ مَا قَالَهُ أ. سَيَدُّ عَمَرُ.

• قَوْلُ (سَبَبٍ): (بِمَرَضٍ الْخَ) وَالْجَرَّاحَةُ السَّارِيَةُ كَالْمَرَضِ وَكَذَا الْحَامِلُ إِذَا مَاتَتْ مِنَ الطَّلَقِ أَوْ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (هَلَى مَا ذَكَرَ) أَيْ مِنَ الْعَقْدِ أَوْ الْقَبْضِ. • قَوْلُهُ: (جِهَلَهُ) فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي عَلِيمًا بِالْمَرَضِ فَلَا
شَيْءَ لَهُ جَزَاءً أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِلْمُشْتَرِي أَرْضَ الْمَرَضِ مِنَ الثَّمَنِ) أَيْ فَيَكُونُ جُزْءًا مِنْهُ يُنْسَبُ إِلَيْهِ كِنْسَبِيَّةُ
مَا نَقَصَ الْمَرَضُ مِنَ الْقِيَمَةِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ صَحِيحًا وَمَرِيضًا مُسَامَحَةً أَوْ شَوْ.

عَنْ كَوْنِهِ وَاضِحًا بَلَّ مَا قِيلَ أَوَّلَى بِذَلِكَ الْحُكْمِ كَمَا تَقَرَّرَ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ اشْتَرَى حَامِلًا) أَيْ
جَامِلًا بِحَمْلِهَا إِلَى الْوَضْعِ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ بِأَنَّهُ كَمَوْتِهِ الْخَ إِذْ مَسْأَلَةُ الْمَوْتِ مُقَيَّدَةٌ بِالْجَهْلِ وَبِذَلِيلِ اسْتِثْنَائِهِ مِنْهَا
قَبْلَهُ كَمَا يَقْبِضُهُ قَوْلُهُ: نَعَمْ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يَسْتَدَّ الْخَ وَهُوَ مُصَوَّرٌ بِالْجَهْلِ لَا مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ عَلِمَهُ
إِلَى لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ فِي الْحُكْمِ حِينَئِذٍ فَلَا مَعْنَى لِلِاسْتِثْنَاءِ، إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ظَهَرَ مُخَالَفَةُ مَا ذَكَرَهُ هُنَا لِمَا ذَكَرَهُ
فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَلَوْ بَاعَهَا حَامِلًا فَانْفَصَلَ رَدُّهُ مِنْهَا فِي الْأَخْطَرِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (لِلْعَلَمِ
بِتَغْيُرِ رَدِّهِ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرَ بِخُصُوصِهِ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ تَغْيُرُ رَدِّهِ وَتَأَمَّنَا

ومريضاً وقت القبض ولو كان المرض غير مخوف بأن لم يؤثر نقصاً عند القبض كما هو ظاهر فلا أرض قطعاً.

(فرغ) اشترى عبداً برفقته وزم وعينه وجع قال له البائع عن الأول أنه انجدار وعن الثاني أنه رمد فرفض به ثم بان أن الأول خنازير والثاني بياض في العين فهل له الرد والذي يُشجّه أنه لا ردّ كمن اشترى مريضاً فزاد مرضه؛ لأنّ رضاه به رضاً بما يتولّد عنه وكذلك رضاه بما ذكر رضاً بما يتولّد منه من الخنازير والبياض نعم لو قال له البائع عن شيء رآه هذا مرض كذا فبان مرضاً آخر مغايراً للأول لا يتولّد عنه فالذي يُشجّه أنه يتأتى هنا ما قاله فيمن رضي بعيب ثم قال إنما رضيت به لأنّي ظننته كذا وقد بان خلافه من أنه إن أمكن اشتباه ذلك على مثله وكان ما بان دون ما ظنّه أو مثله فلا ردّ له وإن كان أعلى فله الردّ وألحق بذلك المصنّف وأقرّوه ما لو ظهر

• قوله: (بان لم يؤثر) هذا التفسير حسن بالنسبة لما سير به عليه من قوله فلا أرض ولكن إطلاقهم الغير المخوف صادق بما هو أعم منه اه سيّد عمر عبارة المعنى أما غير المخوف كالحمل السيرة إذا لم يعلم بها المشتري فإن زادت في يده ومات لا يزجّع بشيء قطعاً لموته ممّا حدث في يده اه. • قوله: (ثم بان أن الأول خنازير إلخ) هذه العبارة صريحة أو كالصريحة في أن ما بان لم يتولّد ممّا ادّعاء البائع ففي استدلّاه على ما استوجبه بأن رضاه بما ذكر رضاً بما يتولّد عنه نظر فلعلّ الأوضح الاستدلال بأن ما بان قد زاد عنده كما في المرض وزيادة مائة من الردّ فليتأمل فإن المتّجه الردّ حيث لم يتولّد الخنازير والبياض ممّا ادّعاء البائع بل تبين أنّهما كانا موجودين ابتداء واشتبه الحال على المشتري وأمکن الاشتياء سم وسيّد عمر. • قوله: (رآه) أي المشتري. • قوله: (مغايراً للأول إلخ) هذا موجود في صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بان أن الأول خنازير إلخ فيتبيّن أن يقال فيه ما قيل في هذا سم وسيّد عمر. • قوله: (بذلك) أي بما لو رضي بعيب ثم قال إنما رضيت إلخ.

تعدّر ردّ قيمته فغير معلوم لا في نفسه لإمكانه بدليل أنّهم قالوا به في باب تفريق الصفقة على أحد وجهين فيما لو كان المبيع عبدين وقبض أحدهما ثم تلفا فإن له الخيار فيما تلف في يده بأن يرّد قيمته وإن كان الأصح في المجموع خلافه وفي ربوي بيع بعينه على المعتدّ الآتي في شرح قوله رجّع بالأرض ولا باعياً هذا المحلّ لأنه لا دليل فيه على تعدّر ذلك فليتأمل. • قوله: (ثم بان أن الأول خنازير إلخ) هذه العبارة صريحة أو كالصريحة في أن ما بان لم يتولّد ممّا ادّعاء البائع ففي استدلّاه على ما استوجبه بأن رضاه بما ذكر رضاً بما يتولّد عنه نظر فلعلّ الأوضح الاستدلال بأن ما بان قد زاد عنده كما في المرض، وزيادة مائة من الردّ فليتأمل فإن المتّجه الردّ حيث لم يتولّد الخنازير والبياض ممّا ادّعاء البائع بل تبين أنّهما كانا موجودين ابتداء واشتبه الحال على المشتري وأمکن الاشتياء. • قوله: (مغايراً للأول لا يتولّد عنه) هذا موجود في صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بان أن الأول خنازير إلخ فيتبيّن أن يقال فيه ما قيل في هذا.

فيما اشتراه غيب فقال ظننته غير غيب وأمكن خفاء مثله عليه فيصدق بيمينه ثم رأيت الأذرعى قال لو رأى غليلاً عليه أثر السفر فقال ماله كما لا يخفى اشتريه مني فإن مرضه من تعب السفر ويؤول سريعاً فاشتره فازداد المرض لم يزده قهراً لما حدث عنده من العيب وهو زيادة المرض لكن له الأرض اه وهذا نظير مسألتنا لكن ما أفاده من وجوب الأرض ظاهر لأن البائع لما غره بقوله له ما ذكر صار كأنه جاهل بالعيب ووجب له الأرض لأن رده إنما امتنع لحدوث غيب عنده هو معذور فيه فهو كمن اشترى عبداً به مرض يعلمه فزاد في يده ولم يمت فإن له الأرض وحينئذ فوجوه في مسألتنا أولى.

(ولو قتل برودة سابقة) مثال ثبته به على الضابط الأعظم وهو أن يقتل بموجب سابق كقتل.....

• فود: (فيصدق بيمينه) أي وله الرد. • فود: (قال في الرزق) وهذا نظير الخ) لك أن تقول المرض في مسألة الأذرعى هو عين ما علمه حال البيع وإن تفاوتت بالزيادة وإنما وجب الأرض لتقرير البائع له بأنه ناشئ عن تعب السفر أي فيزجي زواله عيب الراحة كما هو الغالب بخلاف مسألته فإن الإنجدار ليس عين الخنازير والرمذ ليس عين البياض وإن سلم تولد منه فهو في غاية الندور اه سيد عمر.

• فود: (صار كأنه) أي المشتري. • فود: (أولى) لعل وجهه أن المشتري في مسألته جاهل بالعيب أي الخنازير والبياض حقيقة. • فود: (مثال) إلى قول المصنف ولو هلك في النهاية وكذا في المنى إلا قوله فرغ إلى المنى وقوله: بأن لا يكون إلى أو الباطن وقوله: ويؤخذ إلى المنى.

• فود (سئ): (ولو قتل برودة سابقة الخ) علم منه صحة بيع المرتد وهو الأصح وكذا المتختم قتله بالمحاربة ولا قيمة على مثليهما كما قاله ابن المقري لاستحقاقهما القتل والثانية نقلها الشيخان عن القفال ولعله بناها على أن المقلب في قتل المحارب معنى الحد لكن الصحيح أن المقلب فيه معنى القصاص وأنه لو قتله غير الإمام بغير إذنه لزمه دينه وقضيته أنه يلزم قاتل العبد المحارب قيمته وأنه لما ليكه ثبته على ذلك الأذرعى والمعتد الأول مع أن الحكم لا يتحصر فيهما بل يجرى في غيرهما كتارك الصلاة والصائِل والزاني والمحصن بأن زنى ذمي ثم التحق بدار الحرب ثم استرق فيصير بينهم ولا قيمة على مثليهما اه مغني وكذا في النهاية وسَم إلا أنهما اعتمدا القضية المذكورة تبعا للشهاب الرزقلي ثم قال فكما أن المرتد مثلاً لا يضمن بالإنلاف لا يضمن بالتلف فلَوْ غَصَبَ إنسان المرتد مثلاً قَتَلَ عنده فلا ضمان عليه اه زاد النهاية وسباني ما حاصله أن الردة إن طرأت في يد الغاصب ضمينته

• فود (نقش): (ولو قتل برودة سابقة الخ) علم منه صحة بيع المرتد والمحارب قال في الرزق ولا قيمة على مثليهما قال في شرحه والثانية نقلها الشيخان عن القفال ولعله بناها على أن المقلب في قتل المحارب معنى الحد لكن الصحيح أن المقلب فيه معنى القصاص وأنه لو قتله غير الإمام بغير إذنه لزمه دينه وقضيته أنه يلزم قاتل العبد المحارب قيمته لما ليكه ثبته على ذلك الأذرعى انتهى وحمل شهاب الرزقلي ما نقله عن القفال على ما إذا كان القاتل مأذون الإمام في قتله ثم قال في شرح الرزق

أو جراحة أو ترك صلاة بشرطه (ضمينه البائع في الأصح) إما مرؤ فيؤد ثمنه للمشتري إن جهل لغذيره والا فلا وكون القتل في تارك الصلاة إنما هو على التصميم على عدم القضاء لا بضر لأن الموجب هو الترك والتصميم إنما هو شرط للاستيفاء كالرؤية فإنها الموجبة للقتل والتصميم عليها شرط للاستيفاء ويتفرع على مسألتي المريض ونحو الرؤية مؤن تجهيزه فهي على المشتري في الأولى وعلى البائع في الثانية.

(فرغ) استلحق البائع المبيع ووجدت شروط الاستلحاق ثبتت نسبه منه ولكن لا يطل البيع إلا إن أقام بيته بذلك أو صدقه المشتري أخذًا مما يأتي أول محرمات النكاح أن أباه لو استلحق زوجته ولم يصدق لم يفسخ النكاح وإن كانت أخته.

(ولو باع) حيوانًا أو غيره (بشرط براءته من الغيوب).....

وإن كانت موجودة قبل الغصب لم يضمه اه. فؤد: (أو جراحة) أي قطع طريق اه ع ش.

فؤد: (بشرطه) وهو الإخراج عن وقت الضرورة فقط اه كزدي أي بعد أمر الإمام له بها. فؤد: (إما مرؤ) أي من قوله إحالة على السبب اه ع ش. فؤد: (لا يضر) في كون الموجب سابقًا. فؤد: (هو الترك) أي فقط. فؤد: (للاستيفاء) أي استيفاء الإمام الحد اه كزدي. فؤد: (ونحو الرؤية) أي كالجراحة وترك الصلاة. فؤد: (وعلى البائع في الثانية) أي إن أريد تجهيز المرتد إذ الوجوب متف فيه اه نهاية قال ع ش وسم أو يحمل على ما لو تأذى الناس برأيته مثلاً فإن على سيده تنظيف المحل منه اه. فؤد: (إلا إن أقام بيته بذلك) في قبول بيته حيث ينظر ومخالفة لما ذكره فيما لو باع داراً ثم ادعى وفقيها اه رشدي وقد يفرق بشروط الشارع بالعنق. فؤد: (أو صدقه المشتري) أي فيطل البيع ويجمع بالثمن اه ع ش. فؤد: (حيواناً أو غيره) مع قوله صح العقد مطلقاً نصريح بأنه لو باع غير الحيوان بهذا الشرط صح البيع دون الشرط سم على حج اه ع ش.

فؤد (س): (ولو باع الخ) أي العاقد سواء كان متصرفاً عن نفسه أو ولياً أو وصياً أو حاكماً أو غيره اه

وخرج بالإثلاف ما لو غصب إنسان المرتد مثلاً فتلّف عنده فإنه يضمه لتعديده على مال غيره إلى آخر ما أطال به في ذلك ومثله قوله: قال ابن اليماد فلو قتل الغاصب فيتبعي أنه إن قتل لا على وجه الحد ضمته وإلا فلا انتهى والأوجه أنه لا ضمان مطلقاً إما مرؤ أنه مستحق القتل وإلا فليقتل بمثل ذلك في غير الغاصب انتهى وعبارة شرح م ر المرتد لا قيمة له فكما لا يضم بالإثلاف لا يضم بالثلف وسيأتي ذلك واضحاً في الغصب وأن حاصله أن الرؤية إن طرأت في يد الغاصب ضمته وإن كانت موجودة قبل الغصب لم يضمته. فؤد: (وعلى البائع في الثانية) بمعنى أنها تتعلق به وإلا فالمرتد لا يجب تجهيزه وقد يحمل هذا على ما إذا اقتضى الحال نحو دفعه للتضرر به فإنه قد يسن حيث لا يجب م ر.

فؤد: (حيواناً أو غيره) مع قوله صح العقد مطلقاً نصريح بأنه لو باع غير الحيوان بهذا الشرط صح

في المبيع أو أن لا يرد بها أو على البرائة منها أو أن لا يرد بها صَحَّ العقد مُطْلَقًا كما عَلِمَ مِمَّا
مَرَّ في المناهي لأنه شرطٌ يُوَكِّدُ العقدَ وَيُؤَافِقُ ظَاهِرَ الْحَالِ مِنَ السَّلَامَةِ مِنَ الْعُيُوبِ وَإِذَا شَرَطَ
(فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَرَى عَنْ غَيْبِ بَاطِنٍ بِالْحَيَوَانِ) موجود حال العقد (لم يعلمه) البائع (فَوْنٌ غَيْرُهُ) كما
ذَلَّ عَلَيْهِ مَا صَحَّ مِنْ قَضَاءِ عُثْمَانَ الْمُشْتَرِي بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلَمْ يُنْكَرُوهُ وَفَارَقَ الْحَيَوَانُ غَيْرَهُ
بأنه يأكل في حالتي صحته وسقيه فقلما ينفك عن غيب ظاهر أو خفي فاحتاج البائع لهذا
الشرط لينتج بلزوم البيع فيما يعلز فيه فمن ثم لم يرد.

كما يُفِيدُهُ إِطْلَاقُهُ وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ بِالشَّارِطِ الْمُتَصَرِّفِ عَنْ نَفْسِهِ لَا عَنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ بِالْمُضْلَحَةِ
وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَضْلَحَةٌ فَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمَعْبُوبَ وَلَا أَنْ
يَشْتَرِيَ الْخِيَارَ لِلْبَائِعِ أَوْ لَهَا قَلْوً شَرَطَ الْمُشْتَرِي الْبَرَاءَةَ مِنَ الْعُيُوبِ فِي الْمَبْعُوبِ وَالْبَائِعُ الْبَرَاءَةَ مِنَ الْعُيُوبِ
فِي الثَّمَنِ وَكِلَاهُمَا يَتَصَرَّفُ عَنْ غَيْرِهِ لَمْ يَصِحَّ لِانْتِزَاعِ الْحَطِّ لِمَنْ يَقَعُ الْعَقْدُ لَهُ اهـ ش. هـ. فَوَدَّ: (فِي
الْمَبْعُوبِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِ الْمُصْتَفِ بَرَاءَتَهُ يَرْجِعُ إِلَى الْبَائِعِ اهـ رَشِيدِي. هـ. فَوَدَّ: (فِي الْمَبْعُوبِ)
يُفْلَهُ مَا لَوْ اشْتَرَى بِشَرَطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعُيُوبِ فِي الثَّمَنِ وَلَعَلَّهُ تَرَكَ التَّشْبِيهَ عَلَيْهِ لِمَا مَرَّ اهـ ش. أَيْ فِي أَوَّلِ
الْفَضْلِ. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ أَنْ لَا يَرُدَّ بِهَا) وَيُفْلَهُ مَا لَوْ قَالَ أُعْلِمُكَ أَنَّ بِهِ جَمِيعَ الْعُيُوبِ فَهَذَا كَشَرَطِ الْبَرَاءَةِ أَيْضًا
لَأَنَّ مَا لَا تُمْكِنُ مُعَايَنَتُهُ مِنْهَا لَا يَخْفَى ذِكْرُهُ مُجْمَلًا وَمَا تُمْكِنُ لَا تُغْنِي تَسْمِيَتُهُ. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ أَنْ لَا يَرُدَّ الْخ) عَلَى
عَطْفٍ عَلَى بَرَاءَتِهِ. هـ. وَفَوَدَّ: (أَوْ عَلَى الْبَرَاءَةِ) عَطْفٌ عَلَى بِشَرَطِ الْخ. هـ. وَفَوَدَّ: (أَوْ أَنْ لَا يَرُدَّ الْخ) عَلَى
قَوْلِهِ الْبَرَاءَةَ وَالضَّمِيرُ الْمُشْتَرِي فِيهِ وَفِي نَظِيرِهِ السَّابِقِ رَاجِعٌ إِلَى الْمُشْتَرِي. هـ. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ صَحَّ الشَّرْطُ
أَمْ لَا اهـ حَلَبِيَّ عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ ظَاهِرًا كَانَ الْعَيْبُ أَوْ بَاطِنًا عَلِمَهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْهُ اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَيُؤَافِقُ ظَاهِرَ
الْحَالِ) يُتَأَمَّلُ هَذَا مَعَ التَّصْوِيرِ اهـ سَمَّ عَلَى حَجٍّ وَلَمَلٍّ وَجْهَ الْأَمْرِ بِالتَّأَمُّلِ أَنَّهُ يَرُدُّ فِي غَيْرِ الْعَيْبِ الْبَاطِنِ فَلَا
مَعْنَى لِحَصُولِ التَّكْبِيدِ فِيهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ يُؤَكِّدُهُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ أَوْ فِي بَعْضِ صَوَرِهِ وَهُوَ الْعَيْبُ الْبَاطِنُ
وَمُرَادُهُ بِالتَّصْوِيرِ قَوْلُهُ: حَيَوَانًا أَوْ غَيْرَهُ اهـ ش.

هـ. فَوَدَّ (سَيِّ): (يَبْزَأُ هُنَّ حَيْبٍ) افْتَصَرَ الْمُخْتَارُ عَلَى تَعْدِيَةِ بَرَاءِ بَيْنٍ وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُ الْمَذْكُورُ عَلَى تَضَمُّنِ
مَعْنَى نَحْوِ التَّبَاعُدِ اهـ ش. هـ. فَوَدَّ: (مَوْجُودٌ حَالُ الْعَقْدِ) مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الْمُصْتَفِ وَلَهُ مَعَ هَذَا الشَّرْطِ
الرَّدُّ بِعَيْبٍ حَدَثَ الْخ اهـ ش. هـ. فَوَدَّ: (الْمُشْتَرِي الْخ) قِيلَ إِنَّ ابْنَ عُمَرَ خَالَفَ فِي ذَلِكَ فَلَا يَنْتَهِزُ
الْإِجْمَاعُ اهـ عَمِيرَةُ اهـ ش. هـ. فَوَدَّ: (وَفَارَقَ الْحَيَوَانُ غَيْرَهُ) أَيْ حَيْثُ بَرِئَ فِيهِ الْبَائِعُ مِنَ الْعَيْبِ الْبَاطِنِ
الْمَذْكُورِ اهـ ش. هـ. فَوَدَّ: (غَيْرُهُ) كَالثِّيَابِ وَالْمَقَارِ وَلَا فَرْقَ فِي الْحَيَوَانِ بَيْنَ الْعَبْدِ الَّذِي يُخْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ
وغيره اهـ مُعْنَى. هـ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ يَأْكُلُ فِي حَالَتِي صِحَّتِهِ وَسَقَمِهِ) أَيْ فَلَا أَمَارَةَ ظَاهِرَةَ عَلَى سَقَمِهِ حَتَّى يُعْرِفَ
بِهَا عِبَارَةُ ش. يَعْني أَنَّهُ يَأْكُلُ فِي حَالِ صِحَّتِهِ وَفِي حَالِ مَرَضِهِ فَلَا تَهْتَدِي إِلَى مَعْرِفَةِ مَرَضِهِ إِذْ لَوْ كَانَ مِنْ
شَأْنِهِ تَرْكُ الْأَكْلِ حَالِ الْمَرَضِ لَكَانَ بَيِّنًا اهـ عَمِيرَةُ اهـ. هـ. فَوَدَّ: (فِيمَا يَفْعَلُ فِيهِ) أَيْ فِيمَا لَا يَعْلَمُهُ مِنَ الْخَفِيِّ

الْبَيْعِ دُونَ الشَّرْطِ. هـ. فَوَدَّ: (وَيُؤَافِقُ ظَاهِرَ الْحَالِ) يُتَأَمَّلُ هَذَا مَعَ التَّصْوِيرِ.

عن غيب غيره مطلقاً لأن الغالب عَدَمُ تَغْيِيرِهِ ولا عن غيبه الظاهر مطلقاً لِثَدْرَةِ خَفَائِهِ عليه وهو ما يسهلُ الإطلاع عليه بأن لا يكون داخلَ البدنِ ومنه تَنَزُّ لَحْمِ المأكولة لِسهولة الإطلاع عليه كما يُفِيدُهُ ما بَلَّغْتِي فِي الْجَلَالَةِ أَوِ الْبَاطِنِ الَّذِي عَلِمْتَهُ لِتَقْصِيرِهِ إِذْ كَثُمَتْ تَدْلِيْسُ بِأَتَمِّ بِهِ .
(وله مع هذا الشرط) إذا صَحَّ (الرَدُّ بِغَيْبٍ) فِي الْحَيَوَانِ (حَدَّثَ) بَعْدَ الْعَقْدِ (وَقَبْلَ الْقَبْضِ) لَا نَصِرَافَ الشَّرْطِ إِلَى الْمَوْجُودِ عِنْدَ الْعَقْدِ وَيَأْتِي مَا لَوْ تَنَازَعَا فِي حُدُوثِهِ (وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ عَمَّا يَحْدُثُ) وَحَدَّهُ أَوْ مَعَ الْمَوْجُودِ (لَمْ يَصَحَّ) الشَّرْطُ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ لِلشَّيْءِ قَبْلَ ثُبُوتِهِ

اه مُنْهِي . ٥ فَوُدَّ : (هَنْ غَيْبٍ غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الْحَيَوَانِ (مُطْلَقًا) أَيِ ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا عَلِمْتَهُ أَوْ جِهَلْتَهُ عَمِيرَةً وَكَزْدِي . ٥ فَوُدَّ : (وَلَا هَنْ غَيْبِهِ الْإِنْفِ) أَيِ الْحَيَوَانِ . ٥ فَوُدَّ : (مُطْلَقًا) أَيِ عَلِمْتَهُ الْبَاطِنُ أَوْ لَا اه نِهَآيَةً .
٥ فَوُدَّ : (وَهُوَ) أَيِ الظَّاهِرِ وَمِنْهُ الْكُفْرُ وَالْجُنُونُ وَإِنْ تَقَطَّعَ قَتِيْبُتُ بَيْنَا الرَّدُّ اه ع ش . ٥ فَوُدَّ : (دَاخِلَ الْبَدَنِ) قَالَ سَمِ تَقْلًا عَنِ الشَّارِحِ م ر الْمَرَادُ بِالْبَاطِنِ مَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَالِبًا وَعَلَيْهِ فَالْمَرَادُ بِدَاخِلِ الْبَدَنِ مَا يَنْسَرُ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ كَكُونِهِ بَيْنَ الْمُخَذَّنِ لَا خُصُوصَ مَا فِي الْجَوْفِ وَفِي كُلِّ مِنْ حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ لِيُوَالِدِ الشَّارِحِ م ر وَحَاشِيَةِ شَيْخِنَا الزِّيَادِي مَا يُوَافِقُ الْحَمْلَ الْمَذْكُورَ اه ع ش . ٥ فَوُدَّ : (نِزْنُ لَحْمِ الْمَأْكُولَةِ) أَيِ وَلَوْ حَيًّا اه نِهَآيَةً . ٥ فَوُدَّ : (لِسهولة الإطلاع الْإِنْفِ) أَيِ وَلَوْ مَعَ الْحَيَاةِ اه نِهَآيَةً أَيِ بِنَحْوِ رِيحِ عَرَقِهَا ع ش . ٥ فَوُدَّ : (أَوِ الْبَاطِنِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الظَّاهِرِ وَمِنْ الْبَاطِنِ الزَّنا وَالسَّرَقَةُ فِيمَا يَظْهَرُ لِعُسْرِ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِمَا مِنْ الرِّقَابِ اه ع ش . ٥ فَوُدَّ : (عَلِمْتَهُ) أَيِ الْبَاطِنِ . ٥ فَوُدَّ : (إِذَا صَحَّ) كَأَنَّهُ احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا شَرَطَ الْبَرَاءَةَ عَمَّا يَحْدُثُ مَثَلًا بِعِبَارَةٍ ع ش قَوْلُهُ : إِذَا صَحَّ يُشِيرُ بِأَنِّ فِيهِ خِلَافًا وَقَضِيَّةً كَلَامِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ حَيْثُ جَعَلَ جَوَابَ لَوْ مَحْذُوفًا وَقَوْلُ الْمُتَنِّ فَالْأَظْهَرُ الْإِنْفِ جَوَابًا لِمُقَدَّرِ عَدَمِ جَرَيَانِ خِلَافٍ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا ذَكَرَ مِنْ جُمْلَةِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَبْزُرُ عَنْ غَيْبٍ أَصْلًا فَإِنْ حَاصِلُهُ يَرْجِعُ إِلَى الْإِنْفِ الشَّرْطِ وَأَوَّلَى مِنْهُ مَا فِي كَلَامِ الْمُحَلِّي أَنَّهُ قِيلَ يُبْطِلُ بِنَاءَهُ عَلَى بُطْلَانِ الشَّرْطِ وَعَلَيْهِ فَكَانَ الْأَوَّلَى جَعَلَ قَوْلُهُ فَالْأَظْهَرُ هُوَ الْجَوَابُ وَكَأَنَّهُ عَدَلَ عَنْهُ لِكُونِ الْخِلَافِ فِي الصَّحَةِ لَيْسَ بِأَقْوَالٍ وَلِأَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَبْزُرُ الْإِنْفِ فِي الْبَرَاءَةِ دُونَ صِحَّةِ الْعَقْدِ اه ع ش . ٥ فَوُدَّ : (وَيَأْتِي الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُتَنِّ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدَمِ الْعَيْبِ أَنَّ الْبَاطِنَ هُوَ الْمُصَدَّقُ اه . ٥ فَوُدَّ : (وَخَدَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي الْمُتَنِّ إِلَّا قَوْلَهُ مِنْهُمْ وَقَوْلُهُ وَلَا يَقْبَلُ إِلَى بَخْلَابِ . ٥ فَوُدَّ : (لِأَنَّهُ إِسْقَاطُ الْإِنْفِ) قَضِيَّةٌ هَذَا التَّمْلِيلِ أَنَّهُ يَبْزُرُ عَنِ الْمَوْجُودِ دُونَ الْحَادِثِ وَاسْتَقَرَّ بِهِ سَمِ عَلَى مَتَهَجٍ وَفِي الشَّيْخِ عَمِيرَةً أَيِ وَالنِّهَآيَةِ وَالْمُتَنِّ خِلَافَهُ، عِبَارَتُهُ وَإِنْ أَفْرَدَ الْحَادِثَ فَهُوَ أَوَّلَى بِالْبُطْلَانِ وَفِي سَمِ عَلَى خَجٍّ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الْبُطْلَانُ فِي الْمَوْجُودِ أَيْضًا وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ اه ع ش وَفِي الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الشُّوْبَرِيِّ قَالَ الشَّيْخُ

٥ فَوُدَّ : (أَوْ مَعَ الْمَوْجُودِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ .

٥ فَوُدَّ (وَقَبْلَ الْقَبْضِ) : (لَمْ يَصَحَّ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ الصَّحَةِ فِي الْمَوْجُودِ أَيْضًا وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ بَطْلَ الْعَقْدِ قَالَ فِي شَرْحِهِ صَوَابُهُ الشَّرْطُ انْتَهَى وَيُوَافِقُهُ تَقْدِيرُ الشَّارِحِ .

فلا يبرأ من ذلك وأداء لزوم بطلان العقد يبطلان الشرط مثنوع كما يعلم مثنوع في المناهي
 وخرج بشرط البراءة العائمة شرطها من غيب مثنوع أو مثنوع مثنوع كبرص لم يره محله فلا يصح
 لتفاوت الأغراض باختلاف عينيه وقدره ومحله ولا يقبل قول المشتري في غيب ظاهر لا
 يخفى عند الرؤية غالباً لم أزه بخلاف ما لا يعائن كزنا أو سرقة لأن ذكره إعلام به ومعاين أراه
 إياه لرضاه به ويؤخذ من هذا رد ما أفتى به بعضهم فيمن أقبضه المشتري ثمنه وقال له استبقه
 فإن فيه زيفاً فقال رضيته بزيفه فطلع فيه زيف فإنه لا رد له به. ووجه رده أن الزيف لا يعرف
 قدره في الدرهم بمجرد مشاهدته فلم يؤثر الرضا به نظير ما تقرّر.

لا يتعد تخصيص عدم الصحة بما يحدث اه وفي حاشية أبي الحسن البكري على المحلّي البطلان
 فيهما قال لأن ضم الفاسد إلى غيره يقتضي فساد الكل اه. فود: (فلا يبرأ من ذلك) كما لو أبراه من
 ثمن ما يبيعه له نهاية ومثني. فود: (بشرط البراءة العائمة) أي المذكورة في قول المثنوع ولو باع بشرط
 براءته من العيوب. فود: (فلا يصح) أي الشرط كما هو السياق قلّه الرد حيث لا سم أي ويقيده قوله
 الآتي فلم يؤثر الرضا به إلخ. فود: (باختلاف عينيه) راجع إلى المثنوع وقوله: وقدره ومحله إلى
 المثنوع اه ع ش. فود: (ولا يقبل قول المشتري إلخ) أي فلا رد له بذلك ولا يتوقف ذلك على تعيين
 من البائع لكونه ظاهراً اه ع ش. فود: (لا يخفى عند الرؤية غالباً) هذا قد يشكّل عليه قوله فيما مر أن
 من عيوب الرقيق التي يرد بها إذا ظهر وجهها المشتري بياض الشعر وقلع الأسنان اللهم إلا أن يقال إنه
 كان حصل من البائع تغيير منع من الرؤية كصنع الشعر أو يكون رآه قبل الشراء بزمن لا يتغير فيه غالباً اه
 ع ش. فود: (بخلاف ما لا يعائن) مختار قوله يعائن والمراد أن ما لا يعائن إذا شرط البراءة منه يبرأ
 ودخل فيه ما لو باعه بطيخة وقال للمشتري إنها قرعة فوجدنا كذلك فلا رد له لأن في ذكره إعلاماً به
 فغيراً منه ع ش ويزمواي. فود: (كزنا أو سرقة) ومن ذلك أيضاً ما لو باعه ثوراً بشرط أنه يرقد في
 المخراش أو يقصي في الطاحون أو بشرط أن الفرس شمس وتبين كذلك فغيراً منه البائع لليلة
 المذكورة اه ع ش والشمس الحيوان الذي يمنع الركوب على ظهره. فود: (لرضاه به) أي فلا خيار
 له اه ع ش. فود: (من هذا) أي من قوله لا يعائن اه ع ش ويحتمل أن المشار إليه قوله: ويعائن إلخ
 ويحتمل أنه قوله: أو مثنوع يعائن كبرص لم يره محله إلخ بل هو الأقرب معنى. فود: (فيمن) أي في
 بائع. فود: (فإنه لا رد به) من تيمية كلام البعض اه ع ش. فود: (أن الزيف لا يعرف إلخ) لك أن
 تقول إن الزيف على قسمين قسم يعلم حاله بمجرد مشاهدته لإقلية ما خالطه من نحو نحاس وقسم لا
 يعلمه إلا الخبراء به من نحو الصبارقة لإقلية مخالطه بما ذكر فليكن محتمل ما أفتى به بعضهم الأول
 ومحتمل ما أفاده الثاني اه بصري. فود: (فلم يؤثر الرضا به) أي قلّه الرد وإن قلّ الزيف ويظهر أن منه
 ما لو اشترى منه بأنصاف من الفضة وقال للبائع هي نحاس إذ الظاهر أن المراد من مثل هذه العبارة أن

فود: (فلا يصح) أي الشرط كما هو السياق قلّه الرد حيث لا.

(ولو هلك المبيع) بأفة أو جنابة أو أبق (عند المشتري) أي بعد قبضه له (أو اعتقه) وإن شرط عليه عتقه أو كان ممن يعتق عليه أو وقفه أو استولدها أو زوجها.....

فيها نحاساً لا أن جميعها نحاس ويتبني أن مثل ذلك ما لو باعه شاشاً مثلاً وقال إنه خام فإن أراه محل الحمو منه صح ويرى منه ولا فله الرد ما لم يزد عما كان في يد البائع لأن الزيادة عيب حادث يمنع الرد قهراً اهـ ع ش ٥. فود: (بأفة) إلى قول المثني وهو في النهاية إلا قوله أو أبق قال ع ش ولعل الشارح أسقطه لما مر له من أنه إذا أبق في يد المشتري فلا رد له ولا أرض ما دام أبقاً لاحتمال عوده اهـ.

٥. فود: (بأفة إلخ) أي كأن مات أو تلف الثوب أو أكل الطعام اهـ نهاية. ٥. فود: (أو جنابة) ولو من البائع اهـ ع ش ٥. فود: (أو أبق) عطف على هلك المبيع. ٥. فود: (أي بفد قبضه له) إنما قال ذلك لأنه لا يلزم من كونه عند المشتري أن يكون قبضه لجواز أن يكون للبائع حق الحبس واستقل المشتري بقبضه بلا إذن فقبضه فاسد وهو في يد البائع حكماً فلو تلف انفسخ العقد وبضمته المشتري ببذله للبائع لاستيلائه عليه بلا إذن اهـ ع ش ٥. فود: (وإن شرط عليه عتقه) كذا فيما أطلعنا من النسخ وهو يومئذ اختيار الإعتاق مع شرط العتق عبارة النهاية ولو اشتراه بشرط عتقه واعتقه إلخ اهـ وكتب عليه ع ش ما نصه قضيت أنه لو اشتراه بشرط إعتاقه وأطلع فيه على عيب قبل إعتاقه رده ولا أرض وفيه نظر لأنه التزم إعتاقه بالشرط ويأمره الحاكم به إذا امتنع وعبارة حج بعد قول المصنف أو اغتقه أو شرط عليه عتقه اهـ ولم يذكر اغتقه وقضيها أن شرط العتق كاف في استحقاق الأرض وإن لم يغتقه اهـ ولعل نسخ الشارح هنا مختلفةً وإلا فما بأيدينا منها وإن شرط إلخ بصيغة الغاية. ٥. فود: (أو كان ممن يعتق إلخ) عطف على عتقه، عبارة ع ش قوله: أو كان ممن يعتق إلخ أي ولم يشترط إعتاقه لما مر أنه لا يصح شراء من يعتق عليه بشرط العتق لعدم إمكان الوفاء بالشرط اهـ. ٥. فود: (أو زوجها) عبارة النهاية ولو عرف عيب الرقيق وقد زوجها للبائع ولم يرزه مزوجاً قبل المشتري الأرض فإن زال النكاح ففي الرد وأخذ الأرض

٥. فود: (أو زوجها) عبارة الباب وشرجه ولو عرف عيب الرقيق العبد أو الأمة وقد زوجها ومحلّه في الأمة إن كان تزويجها للبائع كما قاله الاستوئي وغيره ولم يرزه البائع مزوجاً قبل المشتري الأرض إلا أن يقول الزوج قبل الدخول إن رد ذلك المشتري بعيب فأنبت طالق فله الرد أما إذا زوجها للبائع فله الرد عليه بانفساخ النكاح فإن زال النكاح لموت الزوج أو نحو طلاقه ففي الرد وأخذ الأرض من المشتري وجهان في الجواهر عن المتولي وعبارتها لو انقطع النكاح وفسخت الكتابة ففي رد المبيع والأرض وجهان انتهى والذي يتجه أن له الرد في الصورتين من غير أرض عليه لزوال المانع كما لو عاد الأبق أو فك المزهون ومحلّه إن لم تنقضي قيمة القرن بالتزويج أو الكتابة وإلا فلا رد ولو مع الأرض إلا إن رضي البائع انتهى وانظر قوله والذي يتجه إلخ مع أن زوال الزوجية تخلف العدة فيهما إن أريد بالطلاق في الثانية ما يشمل الطلاق بعد الدخول وإلا ففي الأولى وقد احتزوا في المسألة السابقة عن العدة بكون الطلاق قبل الدخول كما ذكره في قوله إلا أن يقول الزوج قبل الدخول إلخ فيتبني أن محل جواز الرد

وَبَيَّنَتْ ذَلِكَ إِذْ لَا يَكْفِي إِخْبَارُ الْمُشْتَرِي بِهِ مَعَ تَكْذِيبِ الْبَائِعِ لَهُ قَالَهُ السَّبْكِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِنَحْوِ الْعِتْقِ وَالْوَقْفِ لِمُؤَاخَذَتِهِ بِهِ وَإِنْ كَذَّبَ (لَمْ عَلِمِ الْعَيْبُ) الَّذِي يُنْقِصُ الْقِيَمَةَ بِخِلَافِ الْخِصَاءِ (رَجَعَ بِالْأَرْضِ) لِلْيَأْسِ مِنَ الرَّدِّ حَتَّى فِي التَّزْوِيجِ لِأَنَّهُ يُرَادُّ لِلدَّوَامِ نَعَمْ لَا أَرْضَ لَهُ فِي رَيْبٍ يَبِيعُ بِمِثْلِهِ مِنْ جَنْبِهِ كَحُلِيِّ ذَهَبٍ يَبِيعُ بِوَزْنِهِ ذَهَبًا فَبِأَنِّ مَعِيَا بَعْدَ تَلْفِهِ لِنَقْصِ الثَّمَنِ فَيَصِيرُ الْبَاقِي مِنْهُ مُقَابِلًا بِأَكْثَرِ مِنْهُ وَذَلِكَ رِبَا بَلْ يَفْسُخُ الْعَقْدَ وَيَسْتَرُدُّ الثَّمَنَ وَيَغْرُمُ بَدَلَ التَّالِفِ عَلَى الْمُعْتَقِدِ وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْعِتْقُ كَافِرًا لَا أَرْضَ لَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْسَ مِنَ الرَّدِّ فَإِنَّهُ قَدْ يُحَارِبُ ثُمَّ يُسْتَرَقُّ فَيَعُودُ لِمِلْكِهِ مَرْدُودٌ بِأَنَّ هَذَا نَادِرٌ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ وَلِزَمَهُ مِثْلُهُ لَوْ وَقَفَ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ يَسْتَبْدِلُهُ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ وَبِأَنَّهُ لَوْ فُرِضَ صِحَّةُ مَا قَالَهُ كَانَ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ فَرْضُهُ فِي مُعْتَقٍ كَافِرٍ إِذْ

وَجِهَانِ أَوْجَهُمَا أَنَّ لَهُ الرَّدَّ وَلَا أَرْضَ لَهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَقَدْ زَوَّجَهُ الْخُفَّ مَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ زَوَّجَهُ الْبَائِعُ ثُمَّ أَطْلَعَ فِيهِ عَلَى الْعَيْبِ جَازَ لَهُ الرَّدُّ وَهُوَ شَامِلٌ لِلذِّكْرِ وَالْأُنْثَى وَقَوْلُهُ: (وَلَمْ يَرْضَهُ) أَيِ الْبَائِعِ وَقَوْلُهُ: (أَنَّ لَهُ) أَيِ الْمُشْتَرِي وَقَوْلُهُ: (الرَّدُّ) أَيِ رَدِّ الْمَبِيعِ مَعَ الْأَرْضِ الَّذِي أَخَذَهُ مِنَ الْبَائِعِ لِثَلَاثٍ يَأْخُذُهُ لَا فِي مُقَابِلَةِ شَيْءٍ وَقَوْلُهُ: (وَلَا أَرْضَ) أَيِ حَيْثُ لَا مَانِعَ مِنَ الرَّدِّ كَأَنَّ طَلَقْتَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِعَيْبِهَا إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَالْأَفَالِ عَيْبٌ مَانِعٌ مِنَ الرَّدِّ قَهْرًا أَوْ

فَوَدَّ: (وَبَيَّنَتْ ذَلِكَ) أَيِ ثَبَّتَ الْهَلَاكُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَلَوْ بِتَضَدِّقِ الْبَائِعِ. فَوَدَّ: (إِخْبَارُ الْمُشْتَرِي بِهِ) أَيِ بِالْمَوْجِبِ لِلْأَرْضِ مِنَ الْهَلَاكِ وَنَحْوِهِ أَوْ ع ش. فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُؤَاخَذَتَهُ لَا تُثَاقِي عَدَمَ كِفَايَةِ إِخْبَارِهِ الرُّجُوعَ بِالْأَرْضِ سَمِ ع ش. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْخِصَاءِ) أَيِ بِخِلَافِ مَا يُنْقِصُ الْعَيْنَ كَالْخِصَاءِ فَلَا أَرْضَ لَهُ لِعَدَمِ نَقْصِ الْقِيَمَةِ أَوْ أَسْنَى.

فَوَدَّ (لِشَيْءٍ): (رَجَعَ بِالْأَرْضِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَلَوْ اشْتَرَى شَاةً وَجَعَلَهَا أَضْحِيَّةً ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا رَجَعَ بِأَرْضِهِ عَلَى الْبَائِعِ وَيَكُونُ لَهُ وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ يَضْرِفُهُ فِي الْأَضْحِيَّةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ جِدًّا وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِتْقِ وَالْوَقْفِ فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ مَا قَالَهُ الْأَقْلَوْنَ أَوْ سَمِ وَقَوْلُهُ: فَالَّذِي لَخَّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى مَا يُوَافِقُهُ. فَوَدَّ: (لِلْيَأْسِ مِنَ الرَّدِّ) انْظُرْهُ فِي الْإِبَابِ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَمَرٍّ وَجْهُهُ أَوْ ع ش. فَوَدَّ: (لِنَقْصِ الثَّمَنِ) أَيِ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذَ الْأَرْضَ يُنْقِصُ الثَّمَنَ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ أَوْ كُزْدِي. فَوَدَّ: (بَلْ يَفْسُخُ الْعَقْدَ) أَيِ فَوْرًا أَوْ ع ش. فَوَدَّ: (وَيَسْتَرُدُّ الثَّمَنَ وَيَغْرُمُ الْخُفَّ) هَذَا إِنْ رَدَّ عَلَى الْعَيْنِ فَإِنْ رَدَّ عَلَى الذَّمِّ ثُمَّ عَيَّنَ غَرَمَ بَدَلَ التَّالِفِ وَاسْتَبْدَلَ فِي مَجْلِسِ الرَّدِّ وَإِنْ فَارَقَ مَجْلِسَ الْعَقْدِ أَوْ مُغْنَى. فَوَدَّ: (فَرْضُهُ فِي مُعْتَقٍ لَخَّ) بِأَنَّ يَقُولُ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمُعْتَقُ وَالْعِتْقُ كَافِرَيْنِ لَا أَرْضَ. فَوَدَّ: (فِي مُعْتَقٍ كَافِرٍ) بِالْإِضَافَةِ مَعَ فَتْحِ التَّاءِ.

إِذَا انْقَضَتْ الْعِدَّةُ. فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُؤَاخَذَتَهُ لَا تُثَاقِي عَدَمَ كِفَايَةِ إِخْبَارِهِ فِي الرُّجُوعِ بِالْأَرْضِ. فَوَدَّ (لِنَقْصِ الثَّمَنِ): (رَجَعَ بِالْأَرْضِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ: وَلَوْ اشْتَرَى شَاةً وَجَعَلَهَا أَضْحِيَّةً ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا رَجَعَ بِأَرْضِهِ عَلَى الْبَائِعِ وَيَكُونُ لَهُ وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: يَضْرِفُهُ فِي الْأَضْحِيَّةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ جِدًّا وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِتْقِ وَالْوَقْفِ فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ مَا قَالَهُ الْأَقْلَوْنَ أَتَتْهُ. فَوَدَّ: (لِلْيَأْسِ مِنَ الرَّدِّ) انْظُرْهُ فِي الْإِبَابِ.

عَتَقَ الْمُسْلِمَ لَا يُسْتَرَقُّ. (وهو) أي الأرض سُمِّيَ بذلك لِتَقْلُقِهِ بِالْأَرْضِ وَهُوَ الْخُصُومَةُ (جزء من لَفْنِهِ) أي المبيع فَيَسْتَحِقُّهُ الْمُشْتَرِي مَنْ عَتَبَهُ إِنْ وَجَدَتْ وَإِنْ عَتَبَ عَمَّا فِي الذُّمَّةِ أَوْ خَرَجَ عَنْ يَدِكَ الْبَائِعِ وَعَادَ (نِسْبَتُهُ) أي الجزء (إِلَيْهِ) أي إِلَى الثَّمَنِ (نِسْبَةً) أي مِثْلَ نِسْبَةِ (مَا نَقَصَ) هـ (الْعَيْبُ مِنَ الْقِيَمَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِنَقْصٍ (لَوْ كَانَ) الْمَبِيعُ (سَلِيمًا) إِلَيْهَا فَلَوْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ بِلا عَيْبٍ بِأَثْنَةِ وَهْ ثَمَانِينَ فَنِسْبَةُ النَقْصِ إِلَيْهَا خُمُسٌ فَيَكُونُ الْأَرْضُ خُمُسُ الثَّمَنِ فَلَوْ كَانَ عِشْرِينَ رَجَعَ مِنْهُ بِأَرْبَعَةٍ وَإِنَّمَا رَجَعَ بِجُزْءِ الثَّمَنِ لَا بِالتَّفَاوُتِ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الثَّمَنِ وَالْمُثَنِّ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَمَا ذُكِرَ وَلَئِنْ الْمَبِيعُ مَضْمُونٌ عَلَى الْبَائِعِ بِهِ فَيَكُونُ جُزْؤُهُ مَضْمُونًا عَلَيْهِ بِجُزْئِهِ كَالْخُرِّ يَضْمَنُ بِالذُّبَةِ وَبَعْضُهُ بِبَعْضِهَا فَإِنْ كَانَ قَبْضُهُ رَدُّ جُزْأِهِ وَالْأَسْقَطُ عَنِ الْمُشْتَرِي لَكِنْ بَعْدَ طَلْبِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَأَفْهَمَ الْمُتَنُّ أَنَّ هَذَا فِي أَرْضٍ وَجِبَ لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ.....

فَوُدَّ: (أَيِ الْأَرْضِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ لَوْ تَلَفَ الثَّمَنُ فِي الْتَهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ وَجَدَ عَيْبًا قَدِيمًا بِالثَّمَنِ.

فَوُدَّ: (فَيَسْتَحِقُّهُ) أَيِ الْجُزْءِ. هـ وَفَوُدَّ: (مِنْ عَيْنِهِ) أَيِ الثَّمَنِ وَكَذَا ضَمِيرُ عَيْنٍ وَخَرَجَ وَعَادَ. هـ فَوُدَّ: (مِنْ عَيْنِهِ) أَيِ مِثْلًا كَانَ أَوْ مُتَقَوِّمًا فَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا بَعَرَضَ ثُمَّ أَغْتَقَهُ ثُمَّ أَطْلَعَ فِيهِ عَلَى عَيْبٍ اسْتَحَقَّ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ شَائِعًا إِنْ كَانَ بَاقِيًا فَإِنْ تَلَفَ الْعَرَضُ اسْتَحَقَّ مَا يُقَابِلُ قَدْرَ مَا يَخْصُهُ مِنَ قِيَمَةِ الْعَبْدِ عَ شَ وَسَمَّ. هـ فَوُدَّ: (وَإِنْ عَتَبَ الْخُ) أَيِ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ غَيْرِهِ أَهْ أَسْتَى. هـ فَوُدَّ: (أَيِ الْجُزْءِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَفْهَمَ) فِي الْمُثَنِّي. هـ فَوُدَّ: (أَيِ مِثْلَ نِسْبَةٍ) بِالتَّضْبِيعِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ وَالْأَصْلُ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ نِسْبَةً مِثْلَ نِسْبَةِ الْخُ. هـ. ع. ش. أَقُولُ: بَلْ هُوَ بِالرَّفْعِ عَلَى حَذْفِ الْمَنْعُوتِ وَالتَّغْيِثِ وَإِقَامَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ التَّغْيِثُ مَقَامُ الْمَنْعُوتِ.

فَوُدَّ (سَمِّيَ): (لَوْ كَانَ سَلِيمًا) مُتَعَلِّقٌ بِالْقِيَمَةِ أَيِ مِنَ الْقِيَمَةِ بِاعْتِبَارِ حَالِ سَلَامَةِ الْمَبِيعِ. هـ فَوُدَّ: (إِلَيْهَا) أَيِ الْقِيَمَةِ مُتَعَلِّقٌ بِنِسْبَةِ مَجْرُورَةٍ بِمِثْلِ قَالَ الْمُثَنِّي لَوْ ذَكَرَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ وَقَالَ كَمَا فِي الْمَحْرُورِ وَالْمُخْرَجِينَ وَالرَّوْضَةَ إِلَى تَمَامِ قِيَمَةِ السَّلِيمِ لَكَانَ أَوْلَى لِأَنَّ النِّسْبَةَ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ مَنْسُوبٍ وَمَنْسُوبٍ إِلَيْهِ وَلَكِنَّهُ تَرَكَهَا لِئَلَيْسَ بِهَا أَهْ أَيِ مِنْ ذِكْرِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ فِي الثَّمَنِ. هـ فَوُدَّ: (فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَمَا ذُكِرَ) أَيِ فِي هَذَا الْمِثَالِ فَإِنَّ تَفَاوُتَ الْقِيَمَتَيْنِ عِشْرُونَ وَهِيَ قَدْرُ الثَّمَنِ أَهْ سَمَّ. هـ فَوُدَّ: (بَعْدَ طَلْبِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ: ثُمَّ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْمُطَالَبَةُ بِهِ عَلَى الْفَوْرِ كَالْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ لَكِنْ ذَكَرَ الْإِمَامُ فِي بَابِ الْكِتَابَةِ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ لَهُ الْفَوْرُ بِخِلَافِ الرَّدِّ ذَكَرَ ذَلِكَ الزَّوْكَشِيُّ. هـ. سَمَّ. أَقُولُ: قَوْلُهُ: (لَا يَتَعَيَّنُ لَهُ الْفَوْرُ الْخُ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِ

فَوُدَّ (سَمِّيَ): (جُزْءٌ مِنْهُ ثَمَنِيهِ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الثَّمَنِ هُنَا بَيْنَ كَوْنِهِ مِثْلًا أَوْ كَوْنِهِ مُتَقَوِّمًا فَإِذَا نَقَصَ الْعَيْبُ خُمُسَ قِيَمَةِ الْمَبِيعِ مِثْلًا رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِخُمُسِ الثَّمَنِ الْمُتَقَوِّمِ قِيَمَتِكَ خُمُسَ عَيْنِهِ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا فَإِنْ كَانَ مَقْدُومًا رَجَعَ بِخُمُسِ قِيَمَتِهِ وَيُعْتَبَرُ فِيهَا الْأَقْلُ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْمَبِيعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوُدَّ: (كَمَا ذُكِرَ) أَيِ فِي الْمِثَالِ فَإِنَّ تَفَاوُتَ الْقِيَمَتَيْنِ عِشْرُونَ وَهِيَ قَدْرُ الثَّمَنِ. هـ فَوُدَّ: (لَكِنْ بَعْدَ طَلْبِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ ثُمَّ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْمُطَالَبَةُ بِهِ عَلَى الْفَوْرِ كَالْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ لَكِنْ ذَكَرَ الْإِمَامُ فِي بَابِ الْكِتَابَةِ أَنَّهُ لَا

أَمَّا عَكْسُهُ كَمَا لَوْ وَجَدَ الْبَائِعُ بَعْدَ الْفَسْخِ بِالسَّبِيحِ عَيْبًا حَدَّثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي قَبْلَهُ أَوْ وَجَدَ عَيْبًا قَدِيمًا بِالسَّبِيحِ فَإِنَّ الْأَرْضَ تُنْسَبُ لِلْقِيَمَةِ لَا الثَّمَنِ كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ مَنْ طَلَبَ الْإِمْسَاكَ (وَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ أَقْلٍ قِيَمِهِ) أَيِ الْمَبِيعِ الْمُتَقَوِّمِ جَمْعُ قِيَمَةٍ وَمَنْ ثَمَّ صَبَطَهُ بِحُطْطِهِ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَمِثْلُهُ الثَّمَنِ

اِعْتِمَادُ هَذَا لِأَنَّهُ جَعَلَ الْأَوَّلَ مُجَرَّدَ احْتِمَالٍ وَالثَّانِي الْمُنْقُولَ وَجِبَارَةً الشَّارِحِ أَيِ م ر عَلَى شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَاسْتِحْقَاقُهُ لَهُ بِطَلَبِهِ وَلَوْ عَلَى التَّرَاخِي انْتَهَى . وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (وَالرَّدُّ عَلَى الْفَوْرِ) اهـ . ع ش . هـ فَوْدُ : (أَمَّا عَكْسُهُ) بَأَنَّ وَجِبَ الْأَرْضَ لِلْبَائِعِ عَلَى الْمُشْتَرِي . هـ فَوْدُ : (قَبْلَهُ) أَيِ الْفَسْخِ . هـ فَوْدُ : (أَوْ وَجَدَ عَيْبًا قَدِيمًا الْفَخ) لَا يُلْزَمُ هُنَا الْمَحْذُورُ السَّابِقُ فِي جَانِبِ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنْ يَزِيدَ الثَّمَنُ لِلْبَائِعِ اهـ سم . هـ فَوْدُ : (فَإِنَّ الْأَرْضَ) أَيِ الْوَاجِبِ لِلْبَائِعِ . هـ فَوْدُ : (تُنْسَبُ لِلْقِيَمَةِ) مُعْتَمِدٌ أَيِ بَأَنَّ يَكُونُ الْأَرْضُ قَدَرِ التَّضَاوُتِ بَيْنَ قِيَمَتِهِ سَلِيمًا وَقِيَمَتِهِ مَعِيًا بِالْحَادِثِ وَلَوْ زَادَ عَلَى الثَّمَنِ اهـ ع ش . هـ فَوْدُ : (لَا الثَّمَنُ) هَذَا الْإثْبَاتُ وَالتَّقْيُّ ظَاهِرٌ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ فَإِنَّ الْمُتَبَادَرَ فِيهَا مِنْ نِسْبَةِ الْأَرْضِ لِلْقِيَمَةِ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُؤْخَذُ نَقْصُ الْعَيْبِ مِنْ قِيَمَةِ الثَّمَنِ فَمَا مَعْنَى نِسْبَةِ هَذَا النَقْصِ إِلَى الثَّمَنِ حَتَّى يَنْقُى انْتَهَى سَم وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَرْجِعُ بِجُزْءٍ مِنَ الْمَبِيعِ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ كَنِسْبَةِ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنْ قِيَمَةِ الثَّمَنِ لَوْ كَانَ سَلِيمًا إِلَيْهَا عَلَى قِيَاسِ مَا قِيلَ فِي أَرْضِ الْمَبِيعِ اهـ ع ش وَفِيهِ مِنَ التَّكْلُفِ مَا لَا يَخْفَى وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُجَابَ بَأَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ لَا الثَّمَنُ سَالِيَةً وَالسَّالِيَةُ لَا تَقْتَضِي وُجُودَ الْمَوْضُوعِ .

هـ فَوْدُ : (كَمَا يَأْتِي الْفَخ) كَلَامُهُ هُنَاكَ لَا يَشْمَلُ قَوْلَهُ أَوْ وَجَدَ عَيْبًا قَدِيمًا بِالسَّبِيحِ اهـ سم . هـ فَوْدُ : (سَمِي) (وَالْأَصَحُّ اخْتِيَارُ الْفَخ) أَيِ لِأَنَّ الْفَرْضَ إِضْرَارُ الْبَائِعِ كَمَا سَيَأْتِي عَنِ الْإِمَامِ وَاخْتِيَارُ الْأَقْلُ يَوْجِبُ زِيَادَةَ الْأَرْضِ الْمُضَرِّ بِهِ كَمَا يَظْهَرُ بِإِمْتِحَانِ ذَلِكَ فِي الْأَمْثَلَةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي اهـ . هـ فَوْدُ : (أَيِ الْمَبِيعِ الْمُتَقَوِّمِ) انْظُرْ مَا وَجْهَ هَذَا التَّقْيِيدِ وَمَاذَا يَقَعُ لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ مِثْلًا فَلْيَرْاجِعْ اهـ رَشِيدِي وَيَظْهَرُ أَنَّ التَّقْيِيدَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ أَنَّ الْمَنْظُورَ هُنَا نَقْصُ الْمَبِيعِ مِنْ حَيْثُ الْقِيَمَةُ وَلَوْ كَانَ مِثْلًا إِذِ الْكَلَامُ فِي نَقْصِ

يَتَعَيَّنُ لَهُ الْفَوْرُ بِخِلَافِ الرَّدِّ ذَكَرَ ذَلِكَ الرَّزْكَسِيُّ انْتَهَى . هـ فَوْدُ : (أَوْ وَجَدَ عَيْبًا قَدِيمًا بِالسَّبِيحِ) لَا يُلْزَمُ هُنَا الْمَحْذُورُ السَّابِقُ فِي جَانِبِ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنْ يَزِيدَ الثَّمَنُ لِلْبَائِعِ . هـ فَوْدُ : (تُنْسَبُ لِلْقِيَمَةِ لَا الثَّمَنِ) هَذَا الْإثْبَاتُ وَالتَّقْيُّ ظَاهِرٌ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ فَإِنَّ الْمُتَبَادَرَ فِيهَا مِنْ نِسْبَةِ الْأَرْضِ لِلْقِيَمَةِ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَأْخُذُ نَقْصَ الْعَيْبِ مِنْ قِيَمَةِ الثَّمَنِ فَمَا مَعْنَى نِسْبَةِ هَذَا النَقْصِ إِلَى الثَّمَنِ حَتَّى يَنْقُى . هـ فَوْدُ : (كَمَا يَأْتِي) عِبَارَتُهُ ثَمَّ حَيْثُ أَوْجَبْنَا أَرْضَ الْحَادِثِ لَا تُنْسَبُ إِلَى الثَّمَنِ بَلْ يُرَدُّ مَا بَيْنَ قِيَمَةِ الْمَبِيعِ مَعِيًا بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ وَقِيَمَتِهِ مَعِيًا بِهِ وَبِالْحَادِثِ بِخِلَافِ أَرْضِ الْقَدِيمِ فَإِنَّا تُنْسَبُ إِلَى الثَّمَنِ كَمَا مَرَّ انْتَهَى وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ لَا يَشْمَلُ قَوْلَهُ أَوْ وَجَدَ عَيْبًا قَدِيمًا بِالسَّبِيحِ .

هـ فَوْدُ : (سَمِي) (وَالْأَصَحُّ اخْتِيَارُ أَقْلٍ قِيَمِهِ الْفَخ) أَيِ لِأَنَّ الْفَرْضَ إِضْرَارُ الْبَائِعِ كَمَا سَيَأْتِي عَنِ الْإِمَامِ وَاخْتِيَارُ الْأَقْلُ يَوْجِبُ زِيَادَةَ الْأَرْضِ الْمُضَرِّ بِهِ كَمَا يَظْهَرُ بِإِمْتِحَانِ ذَلِكَ فِي الْأَمْثَلَةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي انْتَهَى . هـ فَوْدُ : (الْمُقَوِّمِ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ الْآتِي : وَلَوْ تَلَفَ الثَّمَنُ دُونَ الْمَبِيعِ رَدَّهُ وَأَخَذَ مِثْلَ

الْمُقَوِّمُ (من يوم) أي وقت (البيع إلى) وقت (القبض) لأن قيمتهما إن كانت وقت البيع أقل فالزيادة في المبيع حدثت في ملك المشتري وفي الثمن حدثت في ملك البائع فلا تدخل في التقويم أو كانت وقت القبض أو بين الوقتين أقل فالتقص في المبيع من ضمان البائع وفي الثمن من ضمان المشتري فلا تدخل في التقويم وما صرح به من اعتبار ما بين الوقتين هو المعتمد وإن نازع فيه جمع.

(تنبه) إذا اعتبرت قيم المبيع أو الثمن فإما أن تتحدد قيمته معينا أو يتحدد سليما ويختلفا معينا وقيمة وقت العقد أقل أو أكثر أو يتحدد معينا لا سليما وهي وقت العقد أقل أو أكثر أو يختلفا سليما ومعينا وهي وقت العقد سليما ومعينا أقل أو أكثر أو سليما أقل ومعينا أكثر أو بالعكس فهي تسعة أقسام أمثلتها على الترتيب في المبيع: اشترى قننا بألف وقيمته وقت العقد والقبض سليما مائة ومعينا تسعون فالتقص قيمته سليما فله عشر الثمن مائة أو قيمته سليما مائة وقيمته معينا وقت العقد ثمانون والقبض تسعون أو عكسه فالتفاوت بين قيمته سليما وأقل قيمته معينا عشرون وهي خمس قيمته سليما فله خمس الثمن أو قيمته معينا ثمانون وسليما

الصفة كما تقدم في شرح ثم علم العيب وحاشيته. • قوله: (فالزيادة في المبيع حدثت إلخ) هذا لا يأتي إن كان الخيار للبائع وخذه لأن ملك المبيع له حيثئذ ولا يزول إلا من حين الإجازة أو انقطاع الخيار وقوله: وفي الثمن حدثت في ملك البائع هذا لا يأتي إن كان الخيار للبائع وخذه؛ لأن ملك المبيع حيثئذ له فملك الثمن للمشتري سم على حجة أي فينبغي أن يعتبر أقل القيم من وقت لزوم العقد من جهة البائع إلى وقت القبض اهـ ش. • قوله: (فإما أن تتحدد إلخ) هو القسم الأول. • قوله: (قيمتاه) أي قيمته وقت العقد وقيمته وقت القبض. • قوله: (أو يتحدد سليما ويختلفا إلخ) تحته قسمان أشار إليهما بقوله أقل أو أكثر وكان الظاهر ثاني الفعلين. • وقوله: (أو تتحدد معينا إلخ) تحته قسمان أيضا. • قوله: (أو يختلفا سليما ومعينا إلخ) تحته أربعة أقسام أشار إلى اثنتين منهما بقوله: سليما ومعينا إلخ وإلى الباقتين بقوله أو سليما أقل إلخ فهي تسعة أقسام سككت عن حاله بين العقد والقبض وباختيارها تزيد الصور عن تسع زبدي ومفني. • قوله: (اشترى قننا إلخ) خبر قوله: أمثلتها باختيار الرطب بعد العطف. • قوله: (فله عشر الثمن) أي مائة. • قوله: (أو عكسه) راجع لقوله: وقيمته معينا إلخ. • قوله: (خمس الثمن) وهو

الثمن أو قيمته وقد يتعلق أيضا بقوله أيضا: أو وجد عينا قديما بالثمن فليتأمل. • قوله: (حدثت في ملك المشتري) هذا لا يأتي إن كان الخيار للبائع وخذه لأن ملك المبيع له حيثئذ ولا يزول إلا من حين الإجازة أو انقطاع الخيار. • قوله: (حدثت في ملك البائع) هذا لا يأتي إن كان الخيار للبائع وخذه؛ لأن ملك المبيع حيثئذ له فملك الثمن للمشتري. • قوله: (فهي تسعة أقسام) قال في شرح الروض: وإذا نظرت إلى قيمته فيما بين الوقتين أيضا زادت الأقسام انتهى.

وقت العقد تسعون ووقت القبض مائة أو عكس فالتفاوت بين قيمته معينا وأقل قيمته سليما عشرة وهي تسع أقل قيمته سليما فله تسع الثمن فإن قلت: صرح الإمام بأن اعتبار الأقل في الأقسام كلها إنما هو لإضرار البائع لما مر من التعليل وحيثيذ فالقياس اعتبار ما بين الثمانين والمائة وهو الخمس لأنه الأضرر بالبائع قلت: ليس القياس ذلك لأن المعتبر نسبة ما نقص العيب من القيمة إليها والذي نقصه العيب من القيمة هو ما بين الثمانين والتسعين وأما ما بين التسعين والمائة فإنما هو لتفاوت الرغبة بين اليومين فتعين اعتبار ما نقصه العيب من التسعين إليها وهو التسع كما تقرر فتأمله. أو قيمته وقت العقد سليما مائة ومعينا ثمانون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعينا تسعون أو بالعكس أو قيمته وقت العقد سليما مائة ومعينا تسعون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعينا ثمانون وبالعكس فالتفاوت بين أقل قيمته سليما وأقل قيمته معينا عشرون وهي خمس أقل قيمته سليما فله خمس الثمن وخمس البارزي بحثا اعتبار الأقل فيما إذا اتحدنا سليما لا معينا وهي وقت القبض أكثر بما إذا كان ذلك لكثرة الرغبات في المعيب لقلته ثمنه.....

يأتان. هـ فود: (أو عكسه) راجع لقوله وسليما وقت العقد إلخ. هـ فود: (فله تسع الثمن) أي فله مائة وأحد عشرة وتسع. هـ فود: (من التعليل) أي بقوله لأن قيمتهما إلخ سم وع ش (فالقياس إلخ) أي في قوله أو قيمته معينا ثمانون إلخ. هـ وفود: (بين الثمانين والمائة) أي لا بين الثمانين والتسعين اهـ ع ش. هـ فود: (قلت إلخ) هذا الجواب في غاية الحسن والدقة لكن قد يخدشه أمران أحدهما أنه يلزم عليه أن يكون اعتبار الأقل لا لأنه أضرر بالبائع بل لأن النقص إنما هو عنده والثاني أنه كما يَحْتَمَل أن تكون القيمة سليما تسعين والزيادة إلى المائة للرغبة يَحْتَمَل أن تكون مائة والنقص لِقِلَّة الرغبة فلم يتعين الأول الذي هو مبنى الجواب اللهم إلا أن يقال كَوْن القيمة تسعين متيقن والزيادة مشكوكة فلم يُعْتَبَر سم على حجة اهـ ع ش. هـ فود: (وهي إلخ) أي ما نقصه إلخ والثاني لِرعاية المعنى. هـ فود: (أو قيمته وقت العقد سليما مائة ومعينا ثمانون إلخ) مثال القسم السادس. هـ وفود: (أو بالعكس) أي عكس قوله أو قيمته إلخ مثال السابع. هـ فود: (أو قيمته وقت العقد سليما مائة ومعينا إلخ) مثال الثامن. هـ وفود: (أو بالعكس) أي عكس القول المذكور مثال التاسع. هـ فود: (فيما إذا اتحدنا إلخ) وهو القسم الثاني. هـ فود: (ذلك) أي اختلاف قيمته معينا وهي وقت القبض أكثر.

هـ فود: (من التعليل) أي بقوله لأن قيمته إلخ. هـ فود: (قلت إلخ) هذا الجواب في غاية الحسن والدقة لكن قد يخدشه أمران أحدهما أن يلزم عليه أن يكون اعتبار الأقل لا لأنه أضرر بالبائع بل لأن النقص إنما هو عنده والثاني أنه كما يَحْتَمَل أن تكون القيمة سليما تسعين والزيادة إلى المائة للرغبة يَحْتَمَل أن تكون مائة والنقص لِقِلَّة الرغبة فلم يتعين الأول الذي هو مبنى الجواب اللهم إلا أن يقال كَوْن القيمة تسعين متيقن والزيادة مشكوكة فلم يُعْتَبَر.

لا ينقص بعض الميب إلا اعتُبر أكثر القيمتين لأن زوال الميب يسقط الردَّ وأن الزائل من الميب يسقط أثره مطلقاً كما لو زال الميب كله فكما يقوم الميب يوم القبض ناقص الميب فكذا يوم العقد فلم يُعتبر الأكثر أصلاً على أن تقيده بما إذا اتحدت قيمته سليماً غير صحيح وإن سلم ما ذكره.

(ولو تلف الثمن) جثا أو شرعاً نظير ما مرَّ أو تعلق به حق لازم كرهن (فون المبيع) وأطلع على غيب به (ردّه) إذ لا مانع (وأخذ مثل الثمن) إن كان مثلياً (أو قيمته) إن كان متقوماً لأن ذلك بذله ومز اعتبار الأقل فيما بين وقت العقد إلى وقت القبض أمّا لو بقي فله الرجوع في غيبه سواء أكان متقيماً في العقد أم غمّاً في الذمة في المجلس أو بعده وحيث.....

• فود: (لا ينقص بعض الخ) عبارة النهاية والمغني لا ينقص الميب اهـ. • فود: (لأن زوال الميب إلخ) أي قبل القبض. • فود: (مطلقاً) أي ردّاً كان أو ارشاً.

• فود: (وإن سلم ما ذكره) أي قوله: وهي وقت القبض أكثر إلخ اهـ ع ش.

• فود (سني: (ولو تلف الثمن) أي المقبوض اهـ مغني. • فود: (جثا) إلى قوله أو أجنبي في النهاية.

• فود: (أو شرعاً) كأن اغتصه أو كاتبه أو وقفه أو استولذ الأمة أو خرّج عن ملكه إلى غيره اهـ مغني.

• فود: (نظير ما مرّ) أي في هلاك المبيع اهـ كزدي. • فود: (وأطلع) أي المشتري. • وفود: (به) أي بالمبيع.

• فود (سني: (ردّه) أي المشتري المبيع ولو صالحه البائع بالأرض أو غيره عن الردّ لم يصح؛ لأنه خيار فسّخ فاشبه خيار التروّي في كونه غير متقوم ولم يسقط الردّ لأنه إنما سقط بوضٍ ولم يسلم إلا إن علم بطلان المصالحة فيسقط الردّ لتقصيره وليس لمن له الردّ إنساك المبيع وطلب الأرض ولا للبائع منه من الردّ ودفع الأرض اهـ مغني. • فود: (لأن ذلك) أي مثل الثمن أو قيمته (بذله) أي الثمن التاليف المثلي أو المتقوم. • فود: (ومز اختيار الأقل) أي يقال بمثله هنا اهـ ع ش. • فود: (فيما بين وقت العقد إلخ) الأولى كما في المغني والأشئ من وقت البيع ثم هذا صادق بما إذا كان الثمن المتقوم في الذمة عند العقد ثم غيبه وأقبضه وفي سم بعد كلام عن شرح الرّوض ما نصّه وقضية هذا أنه لو كان الثمن متقوماً في الذمة عند العقد ثم غيبه وأقبضه ثم تلف ردّ قيمته أقل ما كانت من العقد إلى القبض اهـ. • فود: (أما لو بقي) أي الثمن كلاً أو بعضاً بقرينة قوله الآتي: (ببعضه أو كله). • وفود: (قله) أي للمشتري. • فود: (الرجوع في غيبه) أي وله المدول بالتراضي إلى بذله على ما يقيد التغيير بله إلخ اهـ ع ش.

• فود (سني: (أو قيمته) عبارة الرّوض وقيّمته في المتقوم لكن في المعين يرّد قيمته أقل ما كانت من العقد إلى القبض انتهى قال في شرحه وقوله: في المعين من زيادته ولا حاجة إليه بل قد يوهّم خلاف المراد؛ لأن التلف إنما يكون في معين انتهى وقضية هذا الإغتراض أنه لو كان الثمن متقوماً في الذمة عند العقد ثم غيبه وأقبضه ثم تلف ردّ قيمته أقل ما كانت من العقد إلى القبض.

رجع ببعضه أو كله لا أرض له على البائع إن وجدته ناقص وصِف كأن حدث به شلل كما أنه يأخذه بزيادته المتصلة مجاناً نعم إن كان نقصه بجناية أجنبي أي يضمن كما هو ظاهر استحق الأرض ولو وهب البائع الثمن بعد قبضه للمشتري ثم فسخ رجع عليه ببذله بخلاف ما لو أبراه منه نظير ما يأتي في الصداق ولو أذاه أصل عن محجوره رجع بالفسخ للمحجور لقدرته على تملكه وقبوله له أو أجنبي رجع للمؤدي؛ لأن القصد إسقاط الدين مع عدم القذرة على التملك وإنما قدر الملك لضرورة الشقوط عن المؤدي عنه.

(ولو علم بالميب) في المبيع (بعد زوال).....

• فؤد: (رجع) أي المشتري. • فؤد: (ببعضه أو كله) أي الثمن. • فؤد: (إن وجدته ناقص ألغ) قال في شرح العباب وفارق ما يأتي من أن نقص المبيع أدنى نقص يبطل رد المشتري بعيب قديم لكونه من ضمانه بأنه ثم اختار الرد والبائع هنا لم يختاره ومن ثم لو اختار رد الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفة ولم يضمن المشتري نقص صفة المبيع انتهى وقوله: فيضمن نقص الصفة قضية إطلاقه أن له حيتي الرد قهراً وقياس البيع خلافه سم على حجج ا هـ ش. • فؤد: (كان حدث به) أي بالثمن. • فؤد: (كما أنه يأخذه) أي المشتري الثمن. • فؤد: (نقصه) أي وصف الثمن. • فؤد: (بجناية أجنبي) أي غير البائع والمشتري. • فؤد: (أي يضمن) احتراز عن نحو الحزبي. • فؤد: (استحق الأرض) أي على البائع وهو له الرجوع على الأجنبي ا هـ ش. • فؤد: (ثم فسخ) أي فسخ المشتري العقد.

• فؤد: (رجع عليه ببذله) أي رجع المشتري على البائع ببذل الثمن والفرق بينه وبين الإبراء أن البائع دخل في يده شيء من جهة المشتري ثم وهبه له بخلافه في الإبراء فإن البائع لم يدخل في يده شيء من جهة المشتري حتى يردّه أو بذله له ا هـ ش. • فؤد: (بخلاف ما لو أبراه منه) أي فلا يرجع بشيء ولو أبراه من بعضه فالمتجه أنه لا يرجع بقسط ما أبراه منه ويرجع بقسط الباقي ا هـ سم. • فؤد: (ولو أذاه) أي الثمن وكذا ضمير رجع. • فؤد: (للمؤدي) خلافاً للنهاية عبارة سم الذي في الرّوض هنا أنه يرجع للمشتري واعتمده شيخنا الشهاب الرّملي ا هـ. • فؤد: (في المبيع) إلى قول المثني: (فليأيد) في النهاية.

• فؤد: (وحيث رجع ببعضه أو كله لا أرض له على البائع إن وجدته ناقص وصف) قال في شرح العباب وفارقه ما يأتي من أن نقص البيع أدنى نقص يبطل رد المشتري بعيب قديم لكونه على ضمانه بأنه ثم اختار الرد والبائع هنا لم يختاره ومن ثم لو اختار رد الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفة ولم يضمن المشتري نقص صفة المبيع كما يأتي ا هـ وقوله: فيضمن نقص الصفة قضية إطلاقه أن له حيتي الرد قهراً وقياس البيع خلافه فليأمل. • فؤد: (بخلاف ما لو أبراه منه) ويرجع بقسط الباقي.

• فؤد: (رجع للمؤدي) الذي في الرّوض هنا أنه يرجع للمشتري واعتمده شيخنا الشهاب الرّملي. قوله: والعيب الإباق أي والاف هو عيب حدث قلّه أرض العيب القديم فإن رضي البائع مع الحادث فلا أرض عليه في الحال فإن هلك أبقا قلّه على البائع الأرض كذا في العباب ولم يزد الشارح في شرحه على

﴿ملكه﴾ عنه بموض أو غيره (إلى غيره) وهو باقي بحاله في يد الثاني أو بعد نحو رهنه أو إباقه والعيب الإباق أو إجارته ولم يرض البائع بأخذه مؤجراً (فلا أرض) له (في الأصح) لأنه لم يئأس من الرد لأنه قد يعود له وقيل لأنه استدرك الظلامة وزوج كما روج عليه وعبارة بعض

قود: (ملكه عنه) أي أو عن بعضه اه نهاية. قود: (أو بعد نحو رهنه) أي عند غير البائع اه نهاية وقال ع ش مفهومه أن له الأرض إذا كان عند البائع والظاهر أنه غير مراد وإنما المراد أنه يفسخ العقد ويسترد الثمن اه عبارة الرشيدي التقييد بغير البائع إنما تظهر ثمرته في قول المصنف بعد: فإن عاد الملك فله الرد إذ مفهومه أنه إذا لم يعد الملك أي أو نحوه كأنه كالك الرهن ليس له الرد فكأنه يقول محل هذا إذا كان الرهن عند غير البائع وكذا في قوله أو إجارته ولم يرض البائع فلا أثر لهما بالنسبة لتفي الأرض إذا لا أرض سواء أكان الرهن عند غير البائع وهو ظاهر أو عند البائع لأنه متمكن من الرد في الحال وسواء رضي البائع بالمؤجر مسلوب المنفعة لذلك أو لم يرض به لعدم اليأس من الرد فتأمل اه. قود: (أو إباقه إلخ) أو كتابته صحيحة أو غصبه اه نهاية. قود: (والعيب الإباق) أي وإلا فهو عيب حدث فله أرض العيب القديم فإن رضي البائع مع الحادث فلا أرض عليه في الحال فإن هلك إبقا فله على البائع الأرض كذا في الباب ولم يرد الشارح في شرجه على تقريره وعلل قوله فله أرض العيب القديم بقوله لأنه آيس من الرد حيث يحدوث عيب الإباق بيده اه سم عبارة السيد عمر قوله: والعيب الإباق أي ولو مع غيره بخلاف ما لو كان العيب غير الإباق فقط فإن الإباق حيث يحدوث عيب حادث مانع عن الرد فلا يتم فيه جميع التفصيل الآتي الذي من جملته الرد بعد العود اه. قود: (أو إجارته) قال في شرح الباب: أي لغير البائع كما بحثه الزكشي اه سم. قود: (ولم يرض البائع إلخ) قال في الباب وشرجه: فإن رضي به البائع مؤجراً أي مسلوب المنفعة مدة الإجارة ولكنه ظن أن الأجرة له وفسخ ثم علم خلافه أنه لا أجرة له فله رد الفسخ كما في الأنوار قال كما لو رضي بالفسخ بالعيب ثم علم أنه كان حدث عند المشتري عيب بخلاف الفسخ بالإقالة فإنه يرجع بأرض الحادث ولا يرد الإقالة انتهى وعليه فيقرق بين الإقالة وما هنا بأنه فسح لا عن سبب فلم يمكن رده بخلاف ما عن سبب فإنه إذا بان ما يطله عمل به ثم قال أما إذا رضي به مسلوبها ولا ظن ما ذكر فإنه يرد عليه ولا يطالب المشتري بأجرة تلك المدة كما اقتضاه كلامهم هنا وفي نظائره إلخ سم على حجاج اه ع ش.

قود (س): (في الأصح) وعليه لو تغذر العود بتلف أو إعتاق رجع بأرض المشتري الثاني على الأول

تقريره وعلل قوله: فله أرض العيب القديم بقوله: لأنه آيس من الرد حيث يحدوث عيب الإباق بيده انتهى فانظر ليم لم يخبر في ذلك ما يأتي في قول المصنف: ولو حدث عنده عيب سقط الرد فهرا إلخ.

قود: (أو إجارته) قال في شرح الباب: أي لغير البائع كما بحثه الزكشي أيضاً. قود: (ولم يرض البائع بأخذه مؤجراً) قال في الباب وشرجه: فإن رضي به البائع مؤجراً أي مسلوب المنفعة مدة الإجارة ولكنه ظن أن الأجرة له وفسخ ثم علم خلافه أي أنه لا أجرة له فله رد الفسخ كما في الأنوار قال كما لو

الأصحابِ وَعَبَّ كَمَا غَبَّ وَكُلُّ مِنَ الْعِلْتَيْنِ فَايِدَ لِإِيهَامِهِ جَوَازَ قَصْدِ ذَلِكَ الَّذِي لَا قَائِلَ بِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ لِأَنَّ الْمَظْلُومَ لَا رُجُوعَ لَهُ إِلَّا عَلَى ظَالِمِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَارُقِيَّ قَالَ إِنَّ إِطْلَاقَ ذَلِكَ فَايِدَ وَعَلَّلَهُ بِنَحْوِ مَا ذَكَرْتُهُ (فَإِنْ عَادَ الْبَيْتُ) لَهُ فِيهِ (فَلَهُ الرُّدُّ) لِإِمْكَانِهِ سَوَاءً أَعَادَ إِلَيْهِ بِالرُّدِّ بِالْعَيْبِ وَلَا خِلَافَ فِيهِ لِزَوَالِ كُلِّ مِنَ الْعِلْتَيْنِ أَمْ بِغَيْرِهِ كَبَيْعِ أَوْ هِبَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ إِرْبٍ أَوْ إِقَالَةٍ لِزَوَالِ الْمَانِعِ (وَقِيلَ إِنَّ عَادَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ الرُّدِّ بَغْيِبٍ فَلَا رُدَّ) لَهُ لِأَنَّهُ اسْتَدْرَكَ الظَّلَامَةَ وَمَرَّ أَنَّهُ ضَعِيفٌ.

(وَالرُّدُّ عَلَى الْفَوْرِ) إِجْمَاعًا وَمَحَلُّهُ فِي الْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ فَإِنْ قَبِضَ شَيْئًا عَمَّا فِي الذَّمَّةِ.....

وَالْأَوَّلُ عَلَى بَابِهِ وَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْفَرْمِ لِلثَّانِي وَمَعَ إِثْرِهِ مِنْهُ أَهْ مُغْنِي وَقَوْلُهُ: وَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ الْخُجُوعُ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي الثَّانِي رَدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ مِنْهُ فَإِنْ اسْتَرَدَّ الْبَائِعُ الثَّانِي وَقَدْ حَدَّثَ بِهِ غَيْبٌ عِنْدَ مَنْ اشْتَرَى مِنْهُ أَيْ مِنَ الْبَائِعِ الثَّانِي خَيْرَ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ بَيْنَ اسْتِرْجَاعِهِ أَيْ بَقِيَّةِ الْحَادِثِ وَتَسْلِيمِ الْأَرْضِ لَهُ أَيْ أَرْضِ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ لِلْبَائِعِ الثَّانِي وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ الْبَائِعُ الثَّانِي وَطَوَّلَتْ بِالْأَرْضِ أَيْ أَرْضِ الْقَدِيمِ رَجَعَ عَلَى بَائِعِهِ أَيْ الْأَوَّلِ لَكِنْ بَعْدَ التَّسْلِيمِ أَيْ لِلْأَرْضِ كَمَا فِي أَضَلِّ الرُّوْضَةِ اهـ. فَوُدَّ: (وَعَبَّ الْخُجُوعُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَعَبَّ غَيْرُهُ كَمَا غَبَّ هُوَ اهـ. فَوُدَّ: (وَكُلُّ مِنَ الْعِلْتَيْنِ) أَيْ التَّغْيِيرَيْنِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ اسْتَدْرَاكُ الظَّلَامَةِ وَالْغَيْنِ. فَوُدَّ: (لَهُ فِيهِ) أَيْ لِلْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ.

فَوُدَّ (سُيِّ): (فَلَهُ الرُّدُّ) أَيْ وَلَوْ طَالَتِ الْمُدَّةُ جَدًّا مَا لَمْ يَخْصُلْ بِالْعَبْدِ مَثَلًا ضَعْفٌ يَوْجِبُ تَقْصُصَ الْقِيَمَةِ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (لِزَوَالِ كُلِّ مِنَ الْعِلْتَيْنِ) أَيْ عَدَمِ الْيَأْسِ مِنَ الرُّدِّ وَاسْتَدْرَاكِ الظَّلَامَةِ اهـ رَشِيدِي.

فَوُدَّ (سُيِّ): (وَالرُّدُّ عَلَى الْفَوْرِ).

(فَرْغَ): لَا بُدَّ لِلتَّاطِقِ مِنَ اللَّفْظِ كَفَسَخْتُ الْبَيْعَ وَنَحْوِهِ.

(فَرْغَ): لَوْ أُطْلِعَ عَلَى الْعَيْبِ قَبْلَ الْقَبْضِ أَتَجَهَّ الْفَوْرُ أَيْضًا اهـ سَمَ عَلَى مَنَهِجٍ وَلَعَلَّهُ احْتَرَزَ بِاللَّفْظِ عَنِ الْإِشَارَةِ مِنَ التَّاطِقِ أَمَّا الْكِتَابَةُ مِنْهُ فَهِيَ كِنَايَةٌ وَمَرَّ أَنَّ الْفَسْخَ كَمَا يَكُونُ بِالصَّرِيحِ يَكُونُ بِالْكِنَايَةِ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (إِجْمَاعًا) إِلَى الْمُتَنِيِّ فِي الْمُغْنِي. فَوُدَّ: (فِي الْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ) أَيْ فِي رَدِّ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ الْمُعَيَّنَ أَيْ أَوْ الْبَائِعِ الثَّمَنَ الْمُعَيَّنَ اهـ رَشِيدِي. فَوُدَّ: (الْمُعَيَّنِ) أَيْ فِي الْعَقْدِ عَبْدُ الْحَقِّ اهـ ع ش.

فَوُدَّ: (فَإِنْ قَبِضَ شَيْئًا عَمَّا فِي الذَّمَّةِ الْخُجُوعُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَتَجَهَّ أَنْ مَحَلَّ ضَعْفِ الْقَوْلِ بِمِلْكِ

رَضِيَ بِالْفَسْخِ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ حَدَّثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي غَيْبٌ بِخِلَافِ الْفَسْخِ بِالْإِقَالَةِ فَإِنَّهُ يَزْجَعُ بِأَرْضِ الْحَادِثِ وَلَا تَرُدُّ الْإِقَالَةُ اهـ وَعَلَيْهِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ الْإِقَالَةِ وَمَا هُنَا بِأَنَّهُ فُسِّخَ لَا عَنْ سَبَبٍ فَلَمْ يُمَكِّنْ رَدُّهُ بِخِلَافِ مَا عَنْ سَبَبٍ فَإِنَّهُ إِذَا بَاعَ مَا يَبْتَغِيهِ عَمِلَ بِهِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا إِذَا رَضِيَ بِهِ مَسْلُوبَهَا أَوْ لَا ظَنَّنَا مَا ذَكَرْنَا فَإِنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ وَلَا يَطْلُبُ الْمُشْتَرِي بِأَجْرَةِ تِلْكَ الْمُدَّةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ هُنَا وَفِي نَظَائِرِهِ الْخُجُوعُ اهـ.

فَوُدَّ: (فَإِنْ قَبِضَ شَيْئًا عَمَّا فِي الذَّمَّةِ الْخُجُوعُ) قَالَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَتَجَهَّ أَنْ مَحَلَّ ضَعْفِ الْقَوْلِ بِمِلْكِ الْمَبِيعِ أَيْ فِي الذَّمَّةِ بِالْقَبْضِ مَا إِذَا جُهِلَ عَيْبُهُ أَمَّا إِذَا عَلِمَ عِنْدَ الْقَبْضِ فَيَتَجَهَّ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ بِمُجَرَّدِ قَبْضِهِ كَمَا لَوْ

بنحو بيع أو سلم فوجدته معيًّا لم يلزمه فور لأن الأصح أنه لا يملكه إلا بالرضا بقيه ولأنه غير معقود عليه ولا يجب فور في طلب الأرض أيضًا كما بحثه ابن الرُّفعة لأن أخذه لا يؤدي إلى فسخ العقيد ولا في حق جاهل بأن له الرد وعُذِر بقُرب إسلامه وهو ممن يخفى عليه بخلاف من يخالفنا من أهل الذمة أو بنسبه بعيدًا عن العلماء أو بأن الرد على الفور إن كان عامًّا يخفى على مثله. قال السبكي أو جهل ولا بُد من بيعه في الكل ولا في مُشترٍ شقَصًا مشفوعًا والشفيع حاضر فانتظره هل يشفع أو لا ولا في مبيع أبي تأخر مُشتره لعوده فله رده إذا عاد وإن صرَّح بإسقاطه ومَرَّ أنه لا أرض له.....

المبيع أي في الذمة بالقبض ما إذا جهل عيِّه أما إذا علم عند القبض فَبُتَّجِهَ أنه يملكه بمُجرَّد قبضه كما لو قبَّضه جاهلاً ثم رَضِيَ به اه سم. هـ. فَوَد: (بنحو بيع إلخ) أي كصلح وصدّاق وخلع. هـ. فَوَد: (أنه لا يملكه إلا بالرضا إلخ) قضيت أن الفوائد الحاصلة منه قَبْلَ العلم بالعيب ملك للبائع فَيَجِبُ رَدُّها له وإن رَضِيَ المُشترى به معيًّا وأن تُصرَّفه فيه يبيع أو نُحوه قَبْلَ العلم بقيه باطل والظاهر خلاف هذه القضية في الشُّقَيْن اه ع ش. هـ. فَوَد: (أيضًا) أي كما لا يجب في رد ما قبَّضه عَمَّا في الذمة اه ع ش.

هـ. فَوَد: (وعُذِر) ويتبني أن من العُدْر ما لو أفتاه مُعْتَبَرٌ بأن الردَّ على التراخي وعَلَبَ على ظَنِّه صدقه ولو لم يكن أهلاً للإفتاء فلا يتطلَّ خياره بالتأخير ويتبني أن من العُدْر ما لو رأى جنازة بطريقه فصلى عليها من غير تعريض وانتظار بخلاف ما لو عرَّج لذلك أو انتظر فلا يُعذَر وهذا كله حيث عَرَضَ بعد الأخذ في الرد فلو كان يتتَّظر جنازة وعلم بالعيب عند الشروع في التجهيز اغتَفر له ذلك كانتظار الصلاة مع الجماعة اه ع ش. هـ. فَوَد: (بخلاف من يخالفنا) أي مخالطة نقضي العادة بمُفرَّقه ذلك فلا يُعذَر اه ع ش. هـ. فَوَد: (إن كان عامًّا إلخ) أي ولو كان مخالطاً لأهل العلم لأن هذا مما يخفى على كثير من الناس ويدل عليه ترك التقييد هنا اه بغير مِيٍّ عن شيخه. هـ. فَوَد: (أو جهل إلخ) عطف على قوله يخفى إلخ اه ع ش ويحتمل أنه عطف على قوله عُذِر قال النهاية قال الأذرعِي والظاهر أن من بلغ مِنَّا مَجْنُونًا فأفاق رشيدًا فاشترى شيئًا ثم أطلق على عيِّه فاذعى الجهل بالخيار أنه يُصدق بيمينه كالتأني بالبادية اه قال ع ش قوله: فاشترى إلخ أي قَبْلَ مُضيِّ مدة يُمَكِّنه فيها التعلُّم عادة اه. هـ. فَوَد: (حاضر) أي في البلد.

هـ. فَوَد: (فانتظره) أي مدة يَلْبَسُ على ظَنِّه بلوغه الخبر فيها اه ع ش. هـ. فَوَد: (أبي) إمَّا بصيغة اسم الفاعل كما في النهاية عبارته ولا في مبيع أبي أو مَقْصُوبٍ اه قال ع ش قوله: في مبيع أبي وعيِّه الإباق اه وإمَّا بصيغة المُضيِّ كما في المُعْنَى عبارته ولو اشترى عبدًا فأبى قَبْلَ القبض وأجاز المُشترى البيع ثم أراد الفسخ فله ذلك ما لم يمد العبد إليه اه. هـ. فَوَد: (بإسقاطه) أي الرد وقضيته مَرَّ أنه إذا انقطع الرد في غير هَذَيْنِ أي الآبِي والمَقْصُوبِ سَقَطَ وإن عُذِر بالتأخير. هـ. فَوَد: (ومَرَّ أنه لا أرض له) أي لاحتِمَالِ

قَبْضه جاهلاً ثم رَضِيَ به. هـ. فَوَد: (كما بحثه ابن الرُّفعة) وقدَّمنا نقله عن الإمام في الكلام على قوله ولو هَلَكَ المبيع إلخ.

ولا إن قال له البائع أزيل عنك العيب وأمكن في مدة لا تقابل بأجرة كما يأتي في نقل
الجارة المدفونة ولا في مشتري زكوة قبل الحول فوجد به عيباً قديماً ومضى حول من الشراء
فله التأخير لإخراج الزكاة من غيره لعدم تمكنه من الرد قبله لأن تعلق الزكاة به عنده عيب
حدث ولا في مشتري أجز ثم علم بالعيب ولم يرض البائع به مسلوب المنفعة فله التأخير إلى
انقضاء مدة الإجارة أو شرع في الرد بعيب يعجز عن إثباته فانتقل للرد بعيب آخر فله إخلاله
باشتغاله بالأول وإذا وجب الفور (فلْيُبادر على العادة) ولا يؤمر بقدو ولا ركض (فلو علمه وهو
يُضلي) ولو نفلاً (أو) وهو (ياكل) ولو تفكها فيما يظهر أو وهو في نحو حمام أو خلاء أو قبل
ذلك وقد دخل وقته.....

عَوْدِهِ: (ولا إن قال إلخ) أي لا يجب فور إن إلخ ع ش. فَوَدَ: (في مدة لا تقابل إلخ) مفهومه أن
المدة لو كانت تقابل بأجرة وطلب البائع تأخيرها واجابه المشتري سقط حقه وقد يتوقف فيه بأن
التأخير إنما وقع بطلب البائع فلم ينسب المشتري فيه إلى الرضا بالعيب ومفهومه أيضاً أنه لو أمكن
إزالته في مدة لا تقابل بأجرة ولم يرض البائع بتأخيرها إليها سقط خيار المشتري وإن لم تزد المدة على
ثلاثة أيام كبرم ونحوه اه ع ش. فَوَدَ: (فله التأخير إلخ) نعم إن تمكن من إخراجها ولم يفعل بطل حقه
اه نهاية. فَوَدَ: (إلى انقضاء مدة الإجارة) أي وإن طالت كسعين سنة حيث لم يحصل فيها للمبيع عيب
في يد المستأجر اه ع ش. فَوَدَ: (فله) أي الرد بعيب آخر اه نهاية قال ع ش هذا شامل لما لو علم
بالعيب مفا فطلب الرد بأحدهما فصجز عن إثباته فله الرد بالآخر وإن لم يعلم البائع به قبل اه.

فَوَدَ (سبي): (فلْيُبادر على العادة) يتجه اختيار عاذته في الصلاة تطويلاً وغيره وفي قدر التثقل وإن
خالف عادة غيره لأن المدار على ما يُشمر بالإغراض أو لا وتغير عاذته بالزيادة عليها تطويلاً أو قدراً
بعد العلم بالعيب يُشمر بذلك وإن لم يزد على عادة غيره م ر سم على حج ويتبني فيما لو اختلفت عادته
أن تنظر إلى ما قصده قبل الإطلاع على العيب فلا يضمر فعله وأنه لو لم يكن له قصداً أصلاً لا يضمر أيضاً
لأن ما فعله صدق عليه أنه من عادته وأنه لا يكفي هنا في العادة مرة واحدة بل لا بد من التكرار بحيث
صار عادة له اه ع ش. فَوَدَ: (ولا يؤمر) إلى قول المتن ولو تركه في النهاية إلا قوله الشروع فيه إلى
المتن وكذا في المتني إلا قوله ولو تفكها فيما يظهر وقوله: ولا التأخير إلى المتن. وقوله: كما أفاده
إلى المتن. فَوَدَ: (ولا يؤمر بقدو) أي في المشي (ولا ركض) أي في الركوب اه نهاية. فَوَدَ: (أو قبل
ذلك) عطف على قول المتن وهو يضي. فَوَدَ: (وقد دخل وقته) أي بالفعل وقياس ما في الجماعة أن

فَوَدَ: (فله التأخير لإخراج الزكاة) نعم إن تمكن من إخراجها ولم يفعل بطل حقه م ر.

فَوَدَ (سفن): (فلْيُبادر على العادة إلخ) يتجه اختيار عاذته في الصلاة تطويلاً وغيره وفي قدر التثقل
وإن خالف عادة غيره؛ لأن المدار على ما يُشمر بالإغراض أو لا وتغير عاذته بالزيادة عليها تطويلاً أو
قدراً بعد العلم بالعيب يُشمر بذلك وإن لم يزد على عادة غيره م ر.

(فله) الشروع فيه عقِبَ ذلك ولا بطلَ رُدُّه كما أفهَمَه قولهم لو عَلِمَه وقد دَخَلَ وقتَ هذه الأمور واشتَقَلَ بها وبعد شُروعه فيه له (تأخيرُه) أي الرُدُّ (حتى يفرغَ) من ذلك على وجهه الكامل لِغُذْرِ كالشفعة ولأجلِ ذلك أُجِرِيَ هنا ما قالوه ثُمَّ وَعَكِشَه ولا يَضُرُّ سلامته على البائع بخلافِ مُحَادَثَتِهِ ولا يُبْسُ ما يتَجَمَّلُ به ولا التأخيرُ لِنَحْوِ مَطَرٍ شَدِيدٍ على الأوجه ويظهرُ أنه يكفي ما يثُلُ الثوبُ (أو) عَلِمَه (لِلألف) له التأخيرُ (حتى يُصْبِحَ) لِغُذْرِه بِكُلْفَةِ الشَّيْءِ فيه ومن ثَمَّ لو أمكنه الشَّيْءُ فيه من غيرِ كُلفَةٍ لَزِمَه (لأن كان البائع بالبلدِ رُدُّه) المُشْتَرِي (عليه بنفسه أو وكيله) ما لم يحصلْ بالتوكيلِ تأخيرٌ مُضِرٌّ ولولي المُشْتَرِي ووارثه الرُدُّ أيضًا.....

قُرِبَ حُضُورِهِ كَحُضُورِهِ اهـ ش. ٥. فَوُدَّ: (فله) الشروع فيه إلخ) أي في نَحْوِ الصَّلَاةِ عَقِبَ العِلْمِ بالعيبِ اهـ كُرْدِي وَيُمْكِنُ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ لِلرُّدِّ واسم الإشارةِ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ وكان الأولى تأخيرَ مَسْأَلَةِ العِلْمِ قَبْلَ نَحْوِ الصَّلَاةِ إلى قوله ولا يَضُرُّ سلامته إلخ كما فَعَلَهُ الْمُفْهَمُ. ٥. فَوُدَّ: (ولاً) أي بأنْ لم يَشْرَعْ في نَحْوِ الصَّلَاةِ عَقِبَ عِلْمِ العيبِ أو في الرَّدِّ عَقِبَ الفِراغِ من نَحْوِ الصَّلَاةِ. ٥. فَوُدَّ: (كما أفهَمَه إلخ) فيه وَفَقَةٌ نعم لو قالوا فاشْتَقَلَ بِالْغَاءِ يَدُلُّ الْوَاوُ كَانَ الْإِفْهَامُ ظَاهِرًا (واشتَقَلَ بها) أي فلا بَأْسَ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهَا اهـ سم. ٥. فَوُدَّ: (على وجهه الكامل) ويَنبَغِي أَنْ يُنْتَظَرَ الْإِمَامُ الرَّائِبُ فَلهِ التَّأخيرُ لِلصَّلَاةِ معه وإنْ كان مَفْضُولًا إِذَا كَانَ اشْتِغَالَهُ بِالرَّدِّ يَقُوتُ الصَّلَاةُ معه بل أو تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَالتَّسْبِيحَاتُ خَلْفَ الصَّلَوَاتِ وقراءةُ الْفَاتِحَةِ وَالْإِخْلَاصِ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَبْعًا سَبْعًا اهـ ش. وقوله: وَالتَّسْبِيحَاتُ إلخ عَطَفَ عَلَى (انْتِظَارِ الْإِمَامِ). ٥. فَوُدَّ: (ما يَتَجَمَّلُ بِهِ) ظَاهِرُهُ وإنْ لم يكن مُفْتَادًا لَهُ لَكِنْ يَتَّبَعِي تَخْصِيصُهُ بما إِذَا لم يُخْلَ بِمُرُورِهِ لِأَنَّ اشْتِغَالَهُ بِهِ حَبِيبٌ عَبَثَ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ الدَّمُ بِسَبَبِهِ فَإِنْ أَخْلَ بِهَا كَلْبَسَ غَيْرَ قَفِيهِ ثَابَ قَفِيهِ لَمْ يَغْزَلْ فِي الْإشْتِغَالِ بِلَبْسِهَا اهـ ش. ٥. فَوُدَّ: (بِنَحْوِ مَطَرٍ إلخ) أي كالوَحْلِ الشَّدِيدِ اهـ نِهَائِهِ. ٥. فَوُدَّ: (أنه يكفي) أي في نَحْوِ الْمَطَرِ اهـ ش.

٥. فَوُدَّ (سُي): (فَحَتَّى يُصْبِحَ) أي وَيَدْخُلُ الْوَقْتُ الَّذِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِانْتِشَارِ النَّاسِ فِيهِ إِلَى مَصَالِحِهِمْ عَادَةُ اهـ ش. ٥. فَوُدَّ: (من غيرِ كُلفَةٍ) أي بِالنَّظَرِ لِحَالِهِ نَفْسِهِ اهـ ش. ٥. فَوُدَّ: (ما لم يَحْصُلْ بِالتَّوَكُّلِ تَأخيرٌ مُضِرٌّ) كَأَن كَانَ الْوَكِيلُ غَايَةً عَنِ الْمَجْلِسِ فَانْتَظَرَ حُضُورَهُ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَا يَبْطُلُ حَقُّهُ وَإِنْ اشْتَرَى مِنْ وَلِيِّ فَكَمَّلَ الْمُوَلَّى عَلَيْهِ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ لَا عَلَى وَلِيِّهِ عَلَى الْأَوْجَهِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ الْمَالِكُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَبَقِيَ مَا لَوْ اشْتَرَى الْوَلِيُّ لِطِفْلِهِ مَثَلًا فَكَمَّلَ ثُمَّ وَجَدَ فِي الْمَبِيعِ عَيْبًا وَقِيَاسٌ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ الرَّادَّ هُوَ الْمُوَلَّى عَلَيْهِ لِكُونِهِ الْمَالِكُ لَا وَلِيِّهِ اهـ ش. ٥. فَوُدَّ: (ولولي المُشْتَرِي) أي

٥. فَوُدَّ: (واشتَقَلَ بها) أي فلا بَأْسَ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهَا. ٥. فَوُدَّ: (ما لم يَحْصُلْ بِالتَّوَكُّلِ تأخيرٌ مُضِرٌّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَا يَبْطُلُ حَقُّهُ، وَإِذَا اسْتَوَتْ مَسَاقَتُهُ إِلَى الْمَالِكِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْبَائِعُ كَانَ اشْتَرَى مِنْ وَلِيِّ فَكَمَّلَ الْمُوَلَّى فَيَرُدُّ عَلَيْهِ لَا عَلَى وَلِيِّهِ عَلَى الْأَوْجَهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ الْمَالِكُ اهـ.

كما هو ظاهر (أو رده (على) موكِّله أو وارثه أو وليه أو (وكيله) بنفسه أو وكيله كما أفاده سياقه فساوَتْ عبارته عبارة أصله خلافاً لِمَنْ فَرَّقَ وذلك لأنه قائم مقامه (ولو تركه) أي المشتري أو وكيله مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْبَائِعِ وَوَكِيلِهِ الْحَاضِرَيْنِ (وَرَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ فَهُوَ أَكْثَرُ فِي الرَّدِّ لِأَنَّهُ رُبَّمَا أَحْوَجُهُ إِلَى الرَّفْعِ إِلَيْهِ وَمَحَلُّ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْبَائِعِ وَوَكِيلِهِ وَالْحَاكِمِ مَا لَمْ يَمْزُ عَلَى أَحَدِهِمْ قَبْلَ وَلَا تَعَيَّنَ.....

بأن اشترى عاقل ثم جُنَّ اهرع ش عبارة الرشيدي أي إذا خرج عن الأهلية وكذا يقال بالنسبة لما يأتي في البائع اهـ. فؤد: (كما هو ظاهر) أي لا يقال الحق لهما اهرع ش. فؤد: (على موكِّله) أي البائع.

فؤد: (أو وليه) أي أو الحاكم ويمكن شمول الولي له ولو كان وليه الحاكم بحيث لو رده عليه خيف على المال منه فينبغي أنه لا يجوز له الرد عليه كما صرحوا به في نظائره وأنه يُعَدَّرُ فِي التَّأخيرِ إِلَى كمالِ الأَطْفَالِ، وَزَوَائِدِ الْمَسِيحِ وَقَوَائِدِهِ لِلْمُشْتَرِي وَضَمَانُهُ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ اهرع ش. فؤد: (بنفسه أو وكيله) يُمكنُ أَنْ يُجْمَلَ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ وَأَنْ يَسْتَفْنَى عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ قَوْلُهُ أَوْ عَلَى وَكِيلِهِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الْمُتَعَلِّقُ بِقَوْلِهِ رَدَّهُ الْمُقَيَّدُ بِقَوْلِهِ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ وَالتَّقْدِيرُ رَدَّهُ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى وَكِيلِهِ فَالْمَثْنُ يُقَيَّدُ أَنَّ الرَّدَّ عَلَى الْوَكِيلِ بِالنَّفْسِ أَوْ الْوَكِيلِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ اهرع ش وقوله: وَأَنْ يَسْتَفْنَى إِلَخٍ فِيهِ أَنَّ الْمُقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْمُعْطُوفَ لَا يُشَارِكُ الْمُعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي الْقَيْدِ الْمُتَوَسِّطِ.

فؤد: (أي المشتري أو وكيله) تفسير للضمير المرفوع المُسْتَرِ. فؤد: (من ذكر إلخ) تفسير للضمير المنصوب اهرع ش. فؤد: (ووكيله) هَلَا عَبَّرَ بِتَحْوِ كَيْلِهِ اهرع ش.

فؤد (سُي): (ورفع الأمر إلى الحاكم) أي الذي بالبلد فلو ترك البائع أو وكيله بالبلد ودَّعَبَ لِلْحَاكِمِ بغيرها سَقَطَ حَقُّ اهرع ش. فؤد: (لأنه رُبَّمَا إلخ) أي لأن الخصم رُبَّمَا أَحْوَجُهُ فِي آخِرِ الْأَمْرِ إِلَى الْمُرَافَعَةِ إِلَيْهِ فَيَكُونُ الْإِتْيَانُ إِلَيْهِ أَوْلاً فَاصِلًا لِلأَمْرِ جَزَاءً نِهَاجًا وَمُعْنَى. فؤد: (ومحل التَّخْيِيرِ إلخ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ إِذَا لَقِيَ الْبَائِعُ أَوْ وَكِيلَهُ أَوْلاً جَازَ لَهُ تَرْكُهُمَا وَالْمُدُولُ إِلَى الْحَاكِمِ اهرع ش. فؤد: (وَلَا تَعَيَّنَ إلخ) وَانْظُرْ لَوْ لَقِيَ الْبَائِعُ وَتَرَكَ لَوْ كَيْلَهُ أَوْ عَكْسَهُ هَلْ يَصْرُ أَوْ لَا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَصْرُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَثْلَهُ فِي الضَّرَرِ مَا لَوْ لَقِيَ الْمَوْكَلُ وَعَدَلَ عَنْهُ إِلَى الْوَكِيلِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ ابْتِدَاءَ الذَّهَابِ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَإِنَّهُ لَا يَصْرُ حَيْثُ

فؤد: (بنفسه أو وكيله) يُمكنُ أَنْ يُجْمَلَ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ مِنَ الثَّلَاثِ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ وَأَنْ يَسْتَفْنَى عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ قَوْلُهُ أَوْ عَلَى وَكِيلِهِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ، الْمُتَعَلِّقُ بِقَوْلِهِ رَدَّهُ الْمُقَيَّدُ بِقَوْلِهِ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ وَالتَّقْدِيرُ رَدَّهُ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى وَكِيلِهِ فَالْمَثْنُ يُقَيَّدُ أَنَّ الرَّدَّ عَلَى الْوَكِيلِ بِالنَّفْسِ أَوْ الْوَكِيلِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ. فؤد: (ووكيله) هَلَا عَبَّرَ بِتَحْوِ كَيْلِهِ.

فؤد (سُفَنَى): (ورفع الأمر إلى الحاكم) أي الذي بالبلد فلو ترك البائع أو وكيله بالبلد ودَّعَبَ لِلْحَاكِمِ بغيرها سَقَطَ حَقُّ. فؤد: (ومحل التَّخْيِيرِ إلخ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ إِذَا لَقِيَ الْبَائِعُ أَوْ وَكِيلَهُ أَوْلاً جَازَ لَهُ تَرْكُهُمَا وَالْمُدُولُ إِلَى الْحَاكِمِ.

نعم لو مرّ على أحد الأولين قبل ولم يكن ثمّ من يُشهدُه جازَ له التأخيرُ إلى الحاكِم لأنَّ أحدهما قد يَجْحَدُه ولا يدّعي عنده لأنَّ غريمه بالبلد بل يفسخُ بحضرته ثم يطلبُ غريمه ويفضلُ ذلك ولو عند من لا يرى القضاء بالعلم لأنه يصيرُ شاهدًا له على أن محله لا يخلو غالبًا

استوت المسافتان اهـ ش. هـ. قود: (ثمّ) إلى قول المتن وشترط في النهاية إلا قوله واستثنى إلى المتن وقوله ويلزمه إلى وإنما يلزمه. هـ. قود: (ثمّ من يُشهدُه) المتّجه جوازُ التأخير وإنّ وجدّهما أوّلاً لأنّه ربّما أخوّجه إلى المرافعة فالإتيان إلى الحاكِم أوّلاً أقرب إلى فضلي الأمر لكن حيث أمكن الإشهاد على الفسخ وجب وإن لم يكن وجدّ أحدهما وحيث ينفق وجوب الفور في إتيان أحدهما أو الحاكِم اهـ سم. هـ. قود: (جاز له التأخير إلى الحاكِم) أي الذي بالبلد اهـ سم. هـ. قود: (لأنّ أحدهما قد يَجْحَدُه) قياسُ هذا التعليل أنّه لو لقِيَ البائع أو وكيله أوّلاً جازَ له تركُهما والمُدوّل إلى الشهود وآته لو لم يلقَ أحدهما وامكنّه الذهابُ إليّه وإلى الشهود جازَ له الذهابُ إليّه وإلى الشهود وجازَ له الذهابُ إلى الشهود وإن كان محلّهم أبعد من محلّ أحدهما وهذا غير ما يأتي عن شرح الباب فتعظّن اهـ سم. هـ. قود: (ولا يذهي) إلى قوله وإنما حملت في المعنى إلا قوله ويلزمه إلى المتن. هـ. قود: (ثمّ يطلبُ غريمه) أي ليردّه عليه اهـ معني. هـ. قود: (من لا يرى القضاء بالعلم) أي بأن لم يكن مُختبَرًا اهـ ش وهذا التصوير مبني على مختارِ النهاية خلافاً للشرح كما يأتي. هـ. قود: (لأنّه يصيرُ شاهدًا) أي وتظهرُ قمرته فيما لو وقّت الدّعوى عند غيره أو استخلف القاضي المشهود عنده من يحكم له اهـ ش. هـ. قود: (على أن محله لا يخلو غالبًا عن شهود) فقد قال في الأنوار ولو أطلع عليه في مجلس الحكم فخرّج إلى البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو أطلع بحضرة البائع فتركه إلى القاضي لم يتطل كما في الشفعة قال في الإسماعيل وإنما يُخَيَّر بين الخصم والحاكم إن كانا حاضرين بالبلد فإن كان أحدهما غائبًا تميّن الحاضر كما في شرح م ر وقوله: بطل حقه ظاهره وإن خلا مجلس الحكم عن الشهود وامكنّه الخروجُ منه والإشهاد خارجّه على الفسخ م ر اهـ سم أي ويؤجّه بما مرّ من أنّه يصيرُ شاهدًا له إلخ ويظهر أن محلّ بطلان حقه

هـ. قود: (ثمّ من يُشهدُه) المتّجه جوازُ التأخير وإنّ وجدّهما أوّلاً لأنّه ربّما أخوّجه إلى المرافعة فالإتيان إلى الحاكِم أوّلاً أقرب إلى فضلي الأمر لكن حيث أمكن الإشهاد على الفسخ وجب وإن لم يكن وجدّ أحدهما وحيث ينفق وجوب الفور في إتيان أحدهما أو الحاكِم اهـ سم. هـ. قود: (جاز له التأخير إلى الحاكِم) أي الذي بالبلد وقوله: لأنّ أحدهما قد يَجْحَدُه قياسُ هذا التعليل أنّه لو لقِيَ البائع أو وكيله أوّلاً جازَ له تركُهما والمُدوّل إلى الشهود وآته لو لم يلقَ أحدهما وامكنّه الذهابُ إليّه وإلى الشهود وجازَ له الذهابُ إليّه وإلى الشهود وإن كان محلّهم أبعد من محلّ أحدهما وهذا غير ما يأتي عن شرح الباب فتعظّن له. هـ. قود: (لأنّه يصيرُ شاهدًا له على أن محله لا يخلو غالبًا عن شهود) فقد قال في الأنوار ولو أطلع في مجلس الحكم فخرّج البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو أطلع بحضرة البائع فتركه إلى القاضي لم يتطل كما في الشفعة قال في الإسماعيل وإنما يُخَيَّر بين الخصم والحاكم إن كانا

عن شهود (وإن كان) البائع (غائبا) عن البلد ولا وكيل له بها (رفع) الأمر (إلى الحاكم) ولا يؤخره لخصومه فيقول اشتريته من فلان الغائب بتمن كذا ثم ظهر به غيب كذا وتقيم البينة على ذلك كله ويحلفه أن الأمر جرى كذلك؛ لأنه قضاء على غائب ثم يفسخ ويحكم له بذلك فيبقى الثمن ذنبا عليه إن قبضه ويأخذ المبيع ويضعه عند غذل ويعطيه الثمن من غير المبيع إن كان ولا باعه فيه وليس للمشتري حين المبيع بعد الفسخ إلى قبضه الثمن بخلافه فيما يأتي لأن القاضي ليس بخصم فيؤتمن بخلاف البائع واستثنى السبكي كابين الرفعة هذا من القضاء على الغائب فجوزاه مع قرب المسافة كما اقتضاه إطلاقهم هنا وخالفهما الأذرعى فقال وتبعه الزركشي يرفع حيث يذلل للفسخ عنده لا للقضاء وفصل الأمر (والأصح أنه) إذا عجز

بذلك إذا كان القاضي لا يأخذ شيئا من المال وإن قل ولا فلا يكون عدوله إلى البائع منقلا للرد اهـ ش. قول (سني): (وإن كان غائبا) سواء كانت المسافة قرية أم بعيدة اهـ مضي وفي ع ش ما نصه الحق في الذخائر الحاضر بالبلد إذا خيف مزبه بالغائب عنها انتهت شرح الروض اهـ.

قول (سني): (رفع إلى الحاكم) بقي ما لو كان غائبا ولا وكيل له بالبلد ولا حاكم بها ولا شهود فهل يلزمه السفر إليه أو إلى الحاكم إذا أمكنه ذلك بلا مشقة لا تحتل وقد يفهم من المقام لزوم سم على حج اهـ ش. قول: (ولا يؤخر لخصومه) يتبني ولا للذهاب إليه اهـ سم. قول: (وتقيم البينة) (وقوله): (ويحلفه) أي وجوبا فيهما اهـ ش. قول: (ثم يفسخ) أي المشتري هذا إن لم يفسخ قبل ولا أخبر به كما هو ظاهر سم على حج اهـ ش. قول: (عليه إن قبضه) أي البائع اهـ ش. قول: (ويأخذ المبيع) أي الحاكم. قول: (هذ غذل) أي ولو المشتري اهـ بجري م. قول: (ولا باعه) عبارة شرح الروض وإنما لم يقض من المبيع ابتداء للإغتناء عنه مع طلب المحافظة على بقائه لاحتمال أنه له حجة يديها إذا حضر اهـ ش. قول: (فيما يأتي) أي في باب المبيع قبل قبضه إلخ في شرح وكذا عارضة وماخوذ بسوم. قول: (واستثنى السبكي إلخ) اعتمدته المضي. قول: (وخالفهما الأذرعى إلخ) اعتمدته النهاية. قول: (حيث يذلل) أي حين قرب المسافة. قول: (لا للقضاء) أما القضاء وفصل الأمر فيتوقف على شروط القضاء على الغائب فلا يقضي عليه مع قرب المسافة ولا يباع ماله إلا لتعزز أو توار اهـ

حاضرين بالبلد فإن كان أحدهما غائبا تميّن الحاضر كما في شرح م ر وقوله: بطل حقه ظاهره وإن خلا مجلس الحكم عن الشهود وأمكنه الخروج منه والإشهاد خارجة على الفسخ م ر.

قول (سني): (وإن كان غائبا رفع إلى الحاكم) بقي ما لو كان غائبا ولا وكيل له بالبلد ولا حاكم بها ولا شهود فهل يلزمه السفر إليه أو إلى الحاكم إذا أمكنه ذلك بلا مشقة لا تحتل وقد يفهم من المقام لزوم قلير اجع. قول: (لخصومه) يتبني ولا للذهاب إليه. قول: (ثم يفسخ) هذا إن لم يفسخ قبل ولا أخبر به كما هو ظاهر. قول: (لا للقضاء) أما القضاء وفصل الأمر فيتوقف على شروط القضاء على الغائب.

عن الإنهاء لِمَرَضٍ مثلاً أو أَنهَى وأمكنه في الطريقِ الإِشهادَ (يلزمه الإِشهاد) ويكفي واحدٌ ليُخْلِفَ معه على الأوجه (على الفسخ) ولا يكفي على طلبه وإن اقتضاه كلامُ الرافعي واعتمده جماعةٌ لِقُدْرَتِهِ على الفسخ بخضرةِ الشهود فتأخيره حينئذٍ يُشِيرُ بالرضا به وإنما لم يلزم الشفيعُ الإِشهادَ على الطلبِ إذا سارَ إلى أحدهما لأنه لا يستفيدُ به الأخذُ وإنما القصدُ منه إظهارُ الطلبِ والشيءُ يُفْنِي عنه وهنا لِقَصْدِ رفعِ ملكِ الرادِّ وهو يستقلُّ به بالفسخ بخضرةِ الشهود فإذا تركه أشعرَ برضاهُ ببقائه في ملكه ويلزمه الإِشهادُ عليه أيضاً حالَ توكيله.....

نهاية. هـ. فؤد: (مثلاً) أي أو للثبوت أو خوف العدو الآتئين. هـ. فؤد: (ويكفي واحد ليخلف إلخ) قد يؤخذ منه أن محله حيث كان ثم قاض يحكمكم بشاهد ويمين ثم رأيت ثقلاً عن تلميذه عبد الرزوق أن الشارح بحث ما أشرت إليه في موضع وأن هذا الإطلاق مخمول عليه اه سيد عمر وكلام المثني كالصريح في كفاية الواحد مطلقاً عبارته أو عذلي ليخلف معه كما قاله ابن الرقعة وهو الظاهر وإن قال الروائي لم يجز لأن من الحكم من لا يحكمكم بالشاهد واليمين اه قال النهاية ولو أشهد مستورين فبانا فایقین فالأوجه الإكتفاء به على الأصح اه وقال ع ش قوله: م ر فالأوجه الإكتفاء به أي فلا ينقطع الرد لعنّره لا أنهما يتغيبان في ثبوت الفسخ ومثل ذلك ما لو بانا كافرين أو زقيين اه وهذا يؤيد أيضاً كفاية الواحد مطلقاً.

هـ. فؤد (سني): (على الفسخ) قال في شرح العباب بقوله زدّدت المبيع أو فسخته مثلاً ومن ثم قال الأذرع وغيره لا بد للناظر من لفظ يدل على الردّ وبما يصرّح به قول ابن الصلاح عن الفراوي صورة ردّ العيب أن يقول زدّته بالعيب على فلان فلو قدّم الإخبار عن الردّ بطل ردّه أي إن لم يُعذّر بجهله سم على حنج وقوله: الفراوي بضم الفاء نسبة إلى فراوة بليدة بطرف خراسان اه ع ش. هـ. فؤد: (إلى أحدهما) أي المشتري والحاكم. هـ. فؤد: (لا يستفيد به) أي بالإشهاد على الطلب. هـ. فؤد: (يفني هه) أي عن الإشهاد. هـ. فؤد: (حال توكيله) كذا في المنهج ولم يذكره في الرّوض ولا في شرحه ولا في غيرهما ويوجه أي كلام الشارح بأن توكيله لا يزيد على شروعه في الردّ بنفسه بل لا يساويه مع أنه إذا قلّر على الإشهاد حينئذٍ وجب فإن قلّت لزوم الإشهاد يبطل فائدة التوكيل قلّت لو سلّم إنطالها في هذه الحالة فلا مخذور اه سم. هـ. فؤد: (حال توكيله إلخ) أي في الردّ إن وجد العدلين أو العذل وليس المراد أنه يجب عليه تحريّ إشهاد من ذكر والحالة هذه بل إن وجد من ذكر أشهد وإلا فلا اه حلي.

هـ. فؤد (سفتي): (على الفسخ) قال في شرح العباب بقوله زدّدت المبيع أو فسخته مثلاً ومن ثم قال الأذرع وغيره لا بد للناظر من لفظ يدل على الردّ وبما يصرّح به قول ابن الصلاح عن الفراوي صورة ردّ المبيع أن يقول زدّته بالعيب على فلان فلو قدّم الإخبار على الردّ بطل ردّه أي إن لم يُعذّر بجهله اه. هـ. فؤد: (حال توكيله) كذا في المنهج ولم يذكره في الرّوض ولا في شرحه ولا في غيرهما ويوجه بأن توكيله لا يزيد على شروعه في الردّ بنفسه بل لا يساويه مع أنه إذا قلّر على الإشهاد حينئذٍ وجب فإن

أَوْ عُذْرِهِ لِنَحْوِ مَرَضٍ أَوْ غِيْبَةٍ عَنْ بَلَدِ الْمَرْدُودِ عَلَيْهِ وَخَوْفٍ مِنْ عَدُوٍّ. وَقَدْ عَجَزَ عَنِ التَّوَكُّلِ فِي الثَّلَاثِ وَعَنِ الْمُضِيِّ إِلَى الْمَرْدُودِ عَلَيْهِ وَالرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِ أَيْضًا فِي الْغِيْبَةِ وَأَمَّا يَلْزَمُهُ الْإِشْهَادُ فِي تِلْكَ الصُّوَرِ (إِنْ أَمَكَّنَهُ).....

• قَوْلُهُ: (أَوْ عُذْرُهُ لِنَحْوِ مَرَضٍ) أَنْظَرَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لِمَرَضٍ مَثَلًا إِمَّا سَمِ أَيُّهُ وَهُوَ مُكَرَّرٌ مَعَهُ.
• قَوْلُهُ: (وَقَدْ عَجَزَ عَنِ التَّوَكُّلِ) مَا فَائِدَةُ التَّقْيِيدِ بِهِ مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اشْتِرَاطِ الْإِشْهَادِ وَلِزُومِهِ حَالَ التَّوَكُّلِ سِوَاةٍ كَانَ لِعُذْرِهِ أَمْ لَا انْتَهَى سَيِّدُ عُمَرُ وَأَشَارَ سَمَ إِلَى دَفْعِهِ بِمَا نَصَّهُ قَدْ يَسْتَشْكِلُ التَّقْيِيدُ بِالْعَجْزِ بِمَا تَقَرَّرَ مِنْ لُزُومِ الْإِشْهَادِ حَالَ التَّوَكُّلِ وَلَا إِشْكَالَ لِأَنَّ الْإِشْهَادَ حَالَ التَّوَكُّلِ قَدْ تَقَدَّمَ إِيَّاهُ. • قَوْلُهُ: (وَعَنِ الْمُضِيِّ إِلَى الْمَرْدُودِ عَلَيْهِ) مَا مَوْقَعُهُ مَعَ تَضَرُّجِهِ أَيْقَانًا بِأَنَّهُ مَعَ الْمُضِيِّ إِلَى أَحَدِهِمَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ إِذَا أَمَكَّنَهُ إِمَّا سَيِّدُ عُمَرُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ مَا مَرَّ الْمُرَادُ بِهِ الْإِشْهَادُ بِالْفِعْلِ وَمَا هُنَا الْمُرَادُ بِهِ تَحَرُّيهِ، عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَعَلَيْهِ أَيُّ الْمُشْتَرِي إِشْهَادَ لِعَدْلَيْنِ أَوْ هَذَا بِقَسْخٍ فِي طَرِيقِهِ إِلَى الْمَرْدُودِ إِلَيْهِ أَوْ الْحَاكِمِ أَوْ حَالَ تَوَكُّلِهِ أَوْ عُذْرِهِ كَمَرَضٍ وَغِيْبَةٍ عَنْ بَلَدِ الْمَرْدُودِ عَلَيْهِ وَخَوْفٍ مِنْ عَدُوٍّ وَقَدْ عَجَزَ عَنِ التَّوَكُّلِ فِي الثَّلَاثِ وَعَنِ الْمُضِيِّ إِلَى الْمَرْدُودِ عَلَيْهِ وَالرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِ أَيْضًا فِي الْغِيْبَةِ إِيَّاهُ. قَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ: وَعَلَيْهِ إِشْهَادُ الْخُ إِنْ صَادَفَ الشُّهُودَ فِي الْأَوَّلَيْنِ إِذْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا تَحَرُّيهِ وَأَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلثَّلَاثَةِ فَالْمُرَادُ أَنَّ عَلَيْهِ تَحَرُّيَ الْإِشْهَادِ إِذْ يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا التَّقْيِيدُ عَلَى الشُّهُودِ شَيْخُنَا فَالْإِشْهَادُ فِي كَلَامِهِ أَرَادَ بِهِ الْأَعْمَ مِنَ الْإِثْبَانِ بِهِ وَتَحَرُّيهِ وَقَوْلُهُ: وَقَدْ عَجَزَ الْخُ أَشَارَ بِهِ إِلَى تَقْيِيدِ الْعُذْرِ بِذَلِكَ وَالْأَنْكَرُزَ مَعَ مَا قَبْلَهُ لِأَنَّ التَّوَكُّلَ يَجِبُ الْإِشْهَادُ فِيهِ وَلَوْ كَانَ لِعُذْرٍ تَأْمَلُ شَوْبَرِي إِيَّاهُ. • قَوْلُهُ: (وَعَنِ الْمُضِيِّ إِلَى) الْمَفْهُومُ مِنْ هَذَا الْمَقَامِ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْإِشْهَادِ وَالْحَاكِمِ وَأَمَكَّنَهُ الْمُضِيُّ إِلَى الْبَائِعِ الْغَائِبِ لَزِمَهُ إِيَّاهُ سَمَ. • قَوْلُهُ: (فِي الثَّلَاثِ) هِيَ الْمَرَضُ وَالْغِيْبَةُ وَالْخَوْفُ إِيَّاهُ بُجَيْرِيُّ. • قَوْلُهُ: (فِي تِلْكَ الصُّوَرِ) أَيُّ فِي الْإِنْهَاءِ إِلَى الْمَرْدُودِ عَلَيْهِ أَوْ الْحَاكِمِ وَفِي حَالِ عَجْزِهِ عَنْهُ وَعَنِ التَّوَكُّلِ وَفِي حَالِ التَّوَكُّلِ.

• قَوْلُهُ (سَمَ): (إِنْ أَمَكَّنَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِأَنَّهُ رَأَى الْعَدْلَ فِي طَرِيقِهِ وَلَمْ يَخْشَ عَلَى نَفْسِهِ مُبِيحَ تَيْمُمٍ لَوْ وَقَفَ وَأَشْهَدَهُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلشُّهُودِ مَوْضِعٌ مَعْلُومٌ وَهُمْ فِيهِ وَلَمْ يَمُرَّ عَلَيْهِمْ لَكِنْ مَسَافَةٌ مَحَلُّهُمْ دُونَ مَسَافَةِ الْمَرْدُودِ عَلَيْهِ لَمْ يُكَلَّفِ التَّمَرِيجَ إِلَيْهِمْ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ بَتَرَكِهِ مُقْصَرًا حَيْثُ يُدْخِلُ بِخِلَافِ

قُلْتُ لُزُومَ الْإِشْهَادِ يَبْطُلُ فَائِدَةُ التَّوَكُّلِ قُلْتُ لَوْ سَلِمَ يُبْطَلُهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَلَا مَعْدُورَ. • قَوْلُهُ: (أَوْ عُذْرُهُ لِنَحْوِ مَرَضٍ) أَنْظَرَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لِمَرَضٍ مَثَلًا. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ عَجَزَ عَنِ التَّوَكُّلِ) قَدْ يَسْتَشْكِلُ التَّقْيِيدُ بِالْعَجْزِ بِمَا تَقَرَّرَ مِنْ لُزُومِ الْإِشْهَادِ حَالَ التَّوَكُّلِ وَلَا إِشْكَالَ لِأَنَّ الْإِشْهَادَ حَالَ التَّوَكُّلِ قَدْ تَقَدَّمَ وَقَوْلُهُ: وَعَنِ الْمُضِيِّ إِلَى الْمَفْهُومُ مِنْ هَذَا الْمَقَامِ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْإِشْهَادِ وَالْحَاكِمِ وَأَمَكَّنَهُ الْمُضِيُّ إِلَى الْبَائِعِ الْغَائِبِ لَزِمَهُ.

• قَوْلُهُ (سَمَ): (إِنْ أَمَكَّنَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِأَنَّهُ رَأَى الْعَدْلَ فِي طَرِيقِهِ وَلَمْ يَخْشَ عَلَى نَفْسِهِ مُبِيحَ تَيْمُمٍ لَوْ وَقَفَ وَأَشْهَدَهُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلشُّهُودِ مَوْضِعٌ مَعْلُومٌ وَهُمْ فِيهِ وَلَمْ يَمُرَّ عَلَيْهِمْ

وحينئذ يسقط عنه الفور لقرويه لملك البائع بالفسخ فلا يحتاج إلى أن يستمر (حتى ينهيه إلى البائع أو الحاكم) إلا لفصل الأمر وحينئذ لا يبطل رده بتأخيريه ولا باستخدايه لكنه يصير به متقدماً وإنما حملت المثل على ما قررته تبعا لجمع مُحَقِّقِينَ؛ لأنه صَحَّحَ أنه يشهد على الفسخ لا طلبه وبعد الفسخ لا وجه لوجوب فور ولا إنهاء وزعم أن الاكتفاء بالإشهاد إنما هو عند تغذر الخصم والحاكم ممنوع وحينئذ فمعنى إيجاب الإشهاد في حالتي التغذر وعذمه أنه عند التغذر يسقط الإنهاء ويجب تحري الإشهاد إن أمكفه وعند عذمه هو مُحَيَّرٌ بينه وبين الإنهاء.....

ما لو لقي الشاهد أو مر عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الإنهاء إلى من مر رسم على حجاجه ش ولا يخفى أن هذا التفسير عند عدم التغذر وأما عند التغذر فالمراد بإمكان الإشهاد إن كان تخصيله ولو بالذهاب إليه فيجب الاشتغال بطلب الشهود بلا مشقة لا تحتل عبارة الحلبي فعلم أنه متى قدر على الرد بنفسه أو بوكيله وصادف عدلا في طريقه أو عند تركيله أشهده على الفسخ أو التوكيل فيه ومتى عجز عن ذلك وجب عليه أن يتحرى عدلا يشهده على الفسخ كذا أفاده شيخنا كابن حجر وإذا أشهده على الفسخ سقط عنه الإنهاء لتحري البائع أو الحاكم إلا للتسليم وقصل الخصومة اه وقوله: أو التوكيل فيه، في عزوه إلى النهاية والتخفة نظر فليزجف إليهما. فود: (وحينئذ يسقط) أي حين إذ أشهده على الفسخ اه ش. فود: (إلى أن يستمر) أي في الذهاب اه معني. فود: (وحينئذ لا يبطل إلخ) أي حين إذ سقط الفورية أو أشهده على الفسخ. فود: (يصير به متقدما) أي قبضته ضمان المقتضوب وظاهره وإن احتاج لركوبها لكونها جموحا وعليه فلزركب حرمة ولزمته الأجرة وقد يقال عذره يسقط الحرمة دون الأجرة اه ش. فود: (على ما قررته) أراد به قوله حينئذ يسقط إلخ اه كزدي.

فود: (لأنه إلخ) تغليل للحمل المذكور. فود: (صحح إلخ) أي المصنف بقوله سابقا والأصح أنه يلزمه الإشهاد على الفسخ ولم يقل على طلب الفسخ. فود: (هذ تغذر الخصم) أي بنحو الغيبة. فود: (يسقط الإنهاء) من السقوط. فود: (ويجب إلخ) عطف على يسقط. فود: (وهذ عذمه) أي عدم التغذر. فود: (هو مخير بينه إلخ) الأوضح أن يقول إنه حينئذ مخير بين تحري الإشهاد وتحري الإنهاء وأما وجوب إشهاد من صادقه إن أمكن فهو وجوب مستصحب مستور ليس من محل التخيير وبالإشهاد يسقط الإنهاء إلا لفصل الخصومة سواء كان الإشهاد عن تحر أم لا اه سيد عمر. فود: (هو مخير بينه إلخ) يؤهم أن له حالة فقد التغذر المدول عن الإنهاء والذهاب ابتداء إلى الشهود وليس مرادا بل المراد ما أفاده قوله عقبه فلا ينافي وجوبه إلخ اه رشدي وقوله: عن الإنهاء والذهاب ابتداء إلخ

لكن مسافة محلهم دون مسافة المردود عليه لم يكلف التفرج إليهم لأنه لا يعد بزكه مقصرا حينئذ بخلاف ما إذا لقي الشاهد أو مر عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الإنهاء إلى من مر اه.

وحيث يَسْقُطُ الإِشْهَادُ أَي تَحَرُّبُهُ فَلَا يُنَافِي وَجُوبَهُ لَوْ صَادَقَهُ شَاهِدٌ، هَذَا مَا يَظْهَرُ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَالْجَوَابُ بِغَيْرِ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِلْمُتَأَمِّلِ (فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِشْهَادِ لَمْ يَلِزْهُ التَّلَفُّظُ بِالْفَسْحِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ يَمْتَدُّ لِرُؤْمِهِ مِنْ غَيْرِ سَامِعٍ فَيُؤَخِّرُهُ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ عِنْدَ الْمَرْدُودِ عَلَيْهِ أَوْ الْحَاكِمِ لِقَدَمِ فَائِدَتِهِ قَبْلَ ذَلِكَ بَلْ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ فَإِنَّ الْمَبِيعَ يَنْتَقِلُ بِهِ لِمِلْكِ الْبَائِعِ فَيَتَضَرَّرُ بِبَقَائِهِ عِنْدَهُ. (وَيُشْتَرَطُ) أَيْضًا لِحُجُوزِ الرَّدِّ (تَوَكُّدُ الْإِسْتِعْمَالِ) مِنَ الْمُشْتَرِي لِلْمَبِيعِ بَعْدَ الْأُطْلَاعِ عَلَى الْعَيْبِ (فَلَوْ اسْتَعْدَمَ الْعَبْدَ) أَي طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَخْدُمَهُ كَقَوْلِهِ اسْقِنِي أَوْ اغْلِقِ الْبَابَ وَإِنْ لَمْ يُطِيعْهُ أَوْ اسْتَعْمَلَهُ كَأَنْ أَعْطَاهُ الْكَوْرَ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ فَأَخَذَهُ ثُمَّ أَعَادَهُ إِلَيْهِ بِخِلَافٍ مُجَرَّدِ أَخْذِهِ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ رَدِّهِ لِأَنْ وَضَعَهُ بِيَدِهِ كَوَضْعِهِ بِالْأَرْضِ (أَوْ تَوَكُّدُ) مَنْ لَا يُعَذِّرُ بِجَهْلِ ذَلِكَ (عَلَى الدَّائِيَةِ سَرَجِهَا أَوْ إِكْفَائِهَا) الْمَبِيعَتَيْنِ مَعَهَا أَوْ اللَّذَيْنِ لَهُ أَوْ فِي يَدِهِ فِي مَسِيرِهِ لِلرَّدِّ أَوْ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي اغْتَفِرَ لَهُ التَّأَخِيرُ فِيهَا

وَالْأَوَّلَى عَكْسُهُ فَتَأْتِلُ. هـ فَوَدُ: (وَحَيْثُ يَنْسَقُطُ الْإِشْهَادُ) وَكَذَا شَرَحَ م ر وَقد يُنْظَرُ فِيهِ أِه سَم أَقُولُ يَنْدَفِعُ النَّظَرُ بِقَوْلِهِمَا بَعْدَ أَي تَحَرُّبِهِ إلخ. هـ فَوَدُ: (هَذَا إلخ) إِيضَةً إِلَى قَوْلِهِ فَمَعْنَى إِيضَابِ إلخ أَه كُزْدِي. هـ فَوَدُ: (مِنْ غَيْرِ سَامِعٍ) أَي أَوْ بِسَامِعٍ لَا يَنْتَدُّ بِهِ نِهَآيَةً وَمَعْنَى. هـ فَوَدُ: (فَإِنْ الْمَبِيعَ إلخ) عِلَّةٌ لِلضَّرَرِ أَه ع ش. هـ فَوَدُ: (يَنْتَقِلُ بِهِ لِمِلْكِ الْبَائِعِ) أَي وَقد يَنْتَقِلُ عَلَيْهِ ثُبُوتُ الْعَيْبِ نِهَآيَةً وَمَعْنَى. هـ فَوَدُ: (فَيَتَضَرَّرُ إلخ) وَيَتَقَدَّرُ ذَلِكَ يَكُونُ كَالظَّاهِرِ بِغَيْرِ جِنْسٍ حَقُّهُ فَيَتَوَلَّى بَيْعَهُ وَيَسْتَوْفِي مِنْهُ قَدْرَ الْقَمَنِ فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ دَفَعَهُ لِلْبَائِعِ وَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ فِي ذِمَّةِ الْبَائِعِ فَيَأْخُذُ مِثْلَهُ مِنْ مَالِهِ إِنْ ظَفِرَ بِهِ أَه ع ش. هـ فَوَدُ: (أَيْضًا) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ. هـ فَوَدُ: (مِنْ الْمُشْتَرِي) خَرَجَ بِهِ وَكَبَلَهُ وَوَلَّيَهُ فَلَا يَكُونُ اسْتِعْمَالُهُمَا مُسْقِطًا لِلرَّدِّ أَه ع ش. هـ فَوَدُ (سُيْ): (فَلَوْ اسْتَعْدَمَ الْعَبْدَ) أَي مَنْ لَا يُعَذِّرُ بِجَهْلِ ذَلِكَ كَمَا يَأْتِي عَنْ سَم أَه ع ش. هـ فَوَدُ: (أَنْ يَخْدُمَهُ) بِضَمِّ الدَّالِ انْتَهَى مُخْتَارُ أَه ع ش. هـ فَوَدُ: (كَقَوْلِهِ اسْقِنِي) إِلَى قَوْلِهِ وَنَقَلَ الرُّوْيَانِي فِي الْمَعْنَى. هـ فَوَدُ: (كَقَوْلِهِ اسْقِنِي إلخ) وَالظَّاهِرُ بَلِ الْمُتَعَيَّنُ أَنَّ الْإِشَارَةَ هُنَا كَالطَّلْقِ فَتُسْقُطُ الرَّدُّ قِيَاسًا عَلَى الْإِغْتِدَادِ بِهَا فِي الْإِذْنِ فِي دُخُولِ الدَّارِ وَفِي الْإِفْتَاءِ وَأَمَّا الْكِتَابَةُ فَيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ إِنْ تَوَيَّ بِهَا طَلَبَ الْعَمَلِ مِنَ الْعَبْدِ امْتَنَعَ الرَّدُّ لِأَنَّهَا كِنَايَةٌ وَالْأَفْلَا أَه ع ش. هـ فَوَدُ: (كَأَنَّ أَهْلَهُ) أَي أَعْطَى الرَّقِيقَ الْمُشْتَرَى. هـ فَوَدُ: (أَخَذَهُ مِنْهُ) أَي أَخَذَ الْمُشْتَرِي الْكَوْرَ مِنَ الرَّقِيقِ. هـ فَوَدُ: (وَضَعَهُ بِيَدِهِ) أَي وَضَعَ الرَّقِيقَ الْكَوْرَ بِيَدِ الْمُشْتَرِي. هـ فَوَدُ: (مَنْ لَا يُعَذِّرُ إلخ) لَمْ يَقْبِذْ بِهِ فِيمَا قَبْلَهُ وَلَا يَتَعَدُّ التَّقْيِيدُ بِهِ فِيهِ أَيْضًا سَم عَلَى حَجٍّ وَعَلَيْهِ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ حَجٍّ تَنْبِيءٌ: مُقْتَضَى كَلَامِ الْمُتَنِّ وَالرُّوْضَةِ إلخ أَه ع ش وَقد يُدْعَى أَنْ قَوْلُ الشَّارِحِ مَنْ لَا يُعَذِّرُ إلخ رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ اسْتَعْدَمَ وَتَرَكَ عَلَى التَّنَازُعِ. هـ فَوَدُ: (وَاللَّذَيْنِ لَهُ إلخ) أَي الْمُشْتَرَى. هـ فَوَدُ: (أَوْ فِي يَدِهِ) أَي وَلَوْ مِلْكًا لِلْبَائِعِ نِهَآيَةً وَمَعْنَى. هـ فَوَدُ: (أَوْ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي اغْتَفِرَ لَهُ إلخ) أَي وَالْأَفْلَا رَدُّ سَاقِطٌ بِالتَّأَخِيرِ لَا بِالتَّرْكِ الْمَذْكُورِ أَه رَشِيدِي.

هـ فَوَدُ: (وَحَيْثُ يَنْسَقُطُ الْإِشْهَادُ) وَكَذَا شَرَحَ م ر وَقد يُنْظَرُ فِيهِ. هـ فَوَدُ: (مَنْ لَا يُعَذِّرُ بِجَهْلِ ذَلِكَ) أَي كَمَا قَالَ الْأَفْرَعِيُّ وَلَمْ يَقْبِذْ بِهِ فِيمَا قَبْلَهُ وَلَا يَتَعَدُّ التَّقْيِيدُ بِهِ فِيهِ أَيْضًا.

والإكاف بكسر الهمزة أشهر من ضَمُّها ما تحت البرذعة وقيل نفسها وقيل ما فوقها والمراد هنا واحدٌ مما ذُكِرَ فيما يظهر (تَطْلُ حَقُّه) لإشعاره بالرضا لأنه انتفاع إذ لو لم يتركه لاحتاج لِحْمِلِهِ أو تحميله ولو كان تركه لإضرارٍ نَزَعَهُ لها لم يُؤْثِرْ إذ لا إشعارٌ حينئذٍ ومثله فيما يظهر أخذًا مما يأتي ما لو تركه لِمَشَقَّةٍ حَمْلِهِ أو لِكَوْنِهِ لا يُلِيقُ به ونقلُ الروياني جُلَّ الانتفاع في الطريقِ مُطْلَقًا حتى يَوطِئَ الثَّيْبَ ضَعِيفٌ والفرقُ بينه وبين الحلبِ الآتي غيرُ خَفِيِّ وخرج بالشَّرح والإكافِ العِذارُ واللَّجَامُ فلا يَضُرُّ تركُهُما لِتَوْقُفِ جَفْظِهِمَا عليهما.

(تنبيه) مُقْتَضَى صَنِيعِ الْمُتَنِّ وَظَاهِرُ قَوْلِ الرُّوضَةِ كَمَا أَنَّ تَأْخِيرَ الرَّدِّ مَعَ الْإِمْكَانِ تَقْصِيرٌ فَكَذَا الِاسْتِعْمَالُ وَالِانْتِفَاعُ وَالتَّصَوُّفُ لِإِشْعَارِهَا بِالرُّضَا أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ بِالْعَيْبِ وَجْهْلُ أَنَّ لَهُ الرَّدَّ بِهِ وَغَيْرَ بَجْهْلِهِ ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ سَقَطَ رَدُّهُ لِتَقْصِيرِهِ بِاسْتِعْمَالِهِ الدَّالِّ عَلَى الرُّضَا بِهِ فَإِنْ قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ

• فَوُدَّ: (مَا تَحْتَ الْبِرْذَعَةِ) بِفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَقَفَّحِ الدَّالِّ الْمُجْمَعَةِ أَوْ الْمُهْمَلَةِ اه ع ش.
 • فَوُدَّ: (لِلْإِضْرَارِ نَزْعِهِ) أَيِ كَأَنَّ عَرَفْتَ وَخَشِيَ مِنَ النَّزْعِ تَغْيِيبَهَا اه نِهَآيَةً قَالَ ع ش أَيِ وَلَوْ بِمُجَرَّدِ التَّوَهُّمِ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى مَا يُشِيرُ بِقَصْدِ انْتِفَاعِهِ، وَتَوَهُّمُهُ الْعَيْبِ الْمَذْكُورَ مَانِعٌ مِنْ إِرَادَتِهِ الْإِنْتِفَاعَ وَلَوْ اخْتَلَفَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي ذَلِكَ قَبِيضِي تَضَدُّقِ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ الْبَائِعَ يَدَّعِي عَلَيْهِ مُسْقَطَ الرَّدِّ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ اه. • فَوُدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحٍ وَيُعْتَدَّرُ فِي رُكُوبِ جَمُوحِ الْخ.
 • فَوُدَّ: (وَنَقَلَ الرُّوْيَانِي) أَيِ مَا نَقَلَهُ الرُّوْيَانِي الْخ قَالَ سَمِ أَقَرَّ الرُّوْيَانِي فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَإِنَّهُ بَعْدَ تَفْصِيلِ الْحَلْبِ قَالَ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي وَطْءِ الْأَمَةِ الثَّيْبِ فَإِنْ كَانَتْ وَاقِفَةً ضَرَّ وَلَا فَلَ كَمَا نَقَلَهُ الرُّوْيَانِي عَنْ الْإِدِّ اه ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَنَظَائِرِهَا فَرَاغَهُ اه سَمِ. • فَوُدَّ: (جُلَّ الْإِنْتِفَاعِ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِجُلَّ الْإِنْتِفَاعِ عَدَمُ سُقُوطِ حَقِّ الرَّدِّ وَلَا فَلَ وَجْهٌ لِحُرْمَةِ الْإِنْتِفَاعِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّهُ انْتِفَاعٌ بِمِلْكِهِ، غَايَةُ الْأَمْرِ سُقُوطُ الرَّدِّ اه سَمِ. • فَوُدَّ: (غَيْرُ خَفِيِّ) وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْحَلْبَ تَفْرِيعٌ لِلدَّابَّةِ مِنَ اللَّبَنِ الْمَمْلُوكِ لِلْمُشْتَرِي فَلَيْسَ فِيهِ مَا يُشِيرُ بِالرُّضَا بِيَقَاءِ الْعَيْنِ وَلَا كَذَلِكَ الْوُطْءُ وَنَحْوُهُ اه ع ش. • فَوُدَّ: (الْعِذَارُ وَاللَّجَامُ) مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي الْعِذَارُ مَا عَلَى خَدِّ الدَّابَّةِ مِنَ اللَّجَامِ أَوْ الْعِفْوِ اه.
 • فَوُدَّ: (فَلَا يَضُرُّ تَرْكُهُمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَيِ وَالْمُغْنِي وَلَا تَغْلِيْقُهُمَا اه سَمِ عِبَارَةٌ ع ش أَيِ وَلَا وَضَعُهُمَا فِي الدَّابَّةِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ جَفْظُهَا اه. • فَوُدَّ: (وَظَاهِرُ قَوْلِ الرُّوضَةِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مُقْتَضَى الْخ. • وَفَوُدَّ: (كَمَا أَنَّ تَأْخِيرَ الرَّدِّ الْخ) مَقُولُ قَوْلِ الرُّوضَةِ. • وَفَوُدَّ: (أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ الْخ) خَبَرٌ قَوْلِهِ مُقْتَضَى

• فَوُدَّ: (وَنَقَلَ الرُّوْيَانِي الْخ) أَقَرَّ الرُّوْيَانِي فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَإِنَّهُ بَعْدَ تَفْصِيلِ الْحَلْبِ قَالَ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي وَطْءِ الْأَمَةِ الثَّيْبِ فَإِنْ كَانَتْ وَاقِفَةً ضَرَّ وَلَا فَلَ كَمَا نَقَلَهُ الرُّوْيَانِي عَنْ الْإِدِّ اه ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَنَظَائِرِهَا فَرَاغَهُ. • فَوُدَّ: (جُلَّ الْإِنْتِفَاعِ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِجُلَّ الْإِنْتِفَاعِ عَدَمُ سُقُوطِ حَقِّ الرَّدِّ وَلَا فَلَ وَجْهٌ لِحُرْمَةِ الْإِنْتِفَاعِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ الْفَسْخِ لِأَنَّهُ انْتِفَاعٌ بِمِلْكِهِ، غَايَةُ الْأَمْرِ سُقُوطُ الرَّدِّ. • فَوُدَّ: (فَلَا يَضُرُّ تَرْكُهُمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَا تَغْلِيْقُهُمَا.

الاقتضاء والظاهر المذكورين لأنه لا يُتَصَوَّرُ منه الرضا إلا باستعماله بعد عليه بأن له الرد وأما مع جهله فهو يقول إنما استعملته لئلاسي من ردي له لا لرضائي به قلت: ما ذكرت ظاهر مذكرا وإن أمكن توجيه مقابله بأن مبادرته إلى الاستعمال قيل تعرف خبر هذا النص الذي أطلع عليه تقصير فمويل بقضيه (ويُعذَّرُ في رُكوب جموح) للرد (بممن سؤلها وقودها) للحاجة إليه وهل يلزمه شلوك أقرب الطريقين حيث لا عُذْر، لِلنَّظَرِ فيه مجال وَلَعَلَّ اللزوم أقرب لأنه بشلوك الأطول مع عَدَمِ العُدْرِ يُعَدُّ عَيْبًا كما دَلَّ عليه كلامهم في القصر بخلاف رُكوب غير الجموح واستدائته بعد عليه بالعيب بخلاف ما لو عَلِمَ عَيْبَ الثوب في الطريق وهو لا يشه...

صَنِيعُ الْمُتَنِ. هـ. قُود: (قلت ما ذكرت إلخ) أقول هو الظاهر مذكرا ونقلا وما ذكره من مُقْتَضَى صَنِيعِ الْمُتَنِ وغيره غايته أنه إطلاق وهو قابل للتشديد ولعلهم اُكْتَفَوْا عَنِ التَّيْبَةِ على اغْتِنَارِ الْجَهْلِ فِي كُلِّ فَرْعٍ مِنْ فُرُوعِ الْبَابِ بِتَضَرُّجِهِمْ بِهِ فِي بَعْضِهَا كَمَسَالَةِ الْجَهْلِ بِالْفُورِيَّةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي تَدِينُ اللَّهُ بِهِ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ فُرُوعِ هَذَا الْبَابِ مِمَّا يَخْفَى تَحْرِيرُهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَقَهِّةِ فَضْلًا عَنِ الْعَامَّةِ وَلِهَذَا وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ وَالتَّنَازُعُ فِي فَهْمِ بَعْضِهَا بَيْنَ فُحُولِ الْأَيْمَةِ فَضْلًا عَنِ غَيْرِهِمْ فَالزَّامُ الْعَامَّةُ بِقَضِيَّةِ بَعْضِ الْإِطْلَاقَاتِ لَا سِيَّمَا مَعَ غَلَبَةِ الْجَهْلِ وَانْدِرَاسِ مَعَالِمِ الْعِلْمِ فِي زَمَانِنَا بَعِيدٍ مِنْ مُحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي حَاشِيَةِ التَّوَرِّ الزِّيَادِيَّ مَا نَصَّهُ قَوْلُ شَرْحِ الْمُتَنِجِ وَأَغْلَقَ الْبَابَ أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَمْتَثِلْ أَمْرُهُ إِلَّا إِنْ جُهِلَ الْحُكْمُ وَكَانَ يَمُنُّ بِخَفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ فَيُعْذَرُ أَنْتَهَى وَرَأَيْتُ غَيْرَ نَقْلِ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْذَرَ غَيْرُ الْفَقِيهِ بِالْجَهْلِ بِهَذَا قَطْعًا فَلِلَّهِ الْحَمْدُ اهْ سَيِّدُ عُمَرُ وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمْعٍ شَ مَا يُوَافِقُهُ بَلْ مَا سَبَقَ فِي الشَّرْحِ وَالتَّهْيِةِ مِنْ قَوْلِهِمَا مَنْ لَا يُعْذَرُ إلخ رَاجِعٌ لِلِاسْتِخْدَامِ أَيْضًا وَقَالَ التَّهْيِةُ فِي مُحْتَزِّهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَمُنُّ يُعْذَرُ فِي مِثْلِهِ لِجَهْلِهِ لَمْ يَبْطُلْ بِهِ حَقُّهُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ اهْ وَقَالَ ع شَ قَوْلُهُ: م رِ يَمُنُّ يُعْذَرُ إلخ أَيَّ بَأَنَّ كَانَ عَامِيًا لَمْ يَخَالِطِ الْفُقَهَاءَ مُحَالَطَةً تَقْضِي الْعَادَةَ فِي مِثْلِهَا بَعْدَ خَفَافِ ذَلِكَ عَلَيْهِ اه.

هـ. قُود: (لِلْحَاجَةِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ خَافَ عَلَيْهَا مِنْ إِغَارَةٍ أَوْ نَهَبٍ فَرَكِبَهَا لِلتَّهَرُّبِ بِهَا لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ رَدِّهَا اهْ نِهَآةً قَالَ ع شَ قَوْلُهُ: م رِ مِنْ رَدِّهَا هَذَا كُلُّهُ قَبْلَ الْفُسْخِ فَلَوْ عَرَّضَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ الْفُسْخِ هَلْ يَكُونُ كَذَلِكَ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ قَدَّمْنَا مَا يَقْتَضِي التَّفَرُّقَ بَيْنَهُمَا وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَنْسَقُطُ الرَّدُّ بِالِاسْتِعْمَالِ بَعْدَ الْفُسْخِ مُطْلَقًا وَإِنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَجَبَتْ الْأَجْرَةُ اه. هـ. قُود: (وَلَعَلَّ اللزوم أقرب إلخ) وعليه فَيَنْبَغِي سُقُوطُ الْخِيَارِ بِمُجَرَّدِ الْعُدُولِ لَا بِالِانْتِهَاءِ وَيَنْبَغِي أَيْضًا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعُدْرِ مَا لَوْ سَلَكَ الطَّوِيلَ لِمُطَالَبَةِ غَرِيمٍ لَهُ فِيهِ فَيَنْسَقُطُ خِيَارُهُ اه ع شَ. هـ. قُود: (بِخِلَافِ رُكُوبٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُلْحَقُ بِهِ فِي الْمُتَنِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ تَبَايَعَا فِي التَّهْيِةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الْفَرْعِ وَقَوْلُهُ: كَأَنَّ صَوْلِحَ إِلَى الْمُتَنِ وَالْأَنَّ لَهُ لَمْ يَرْتَضِ بِمَقَالَةِ الْإِسْنَوِيِّ كَمَا يَأْتِي وَيَقْدُ بَطْلَانُ الرَّدِّ بِالِاقْيَافِ لِلْحَلْبِ بِمَا يَأْتِي. هـ. قُود: (وَاسْتِدَائِيَّةِ) الْوَائِي بِمَعْنَى أَوْ.

هـ. قُود: (بِخِلَافِ مَا لَوْ عَلِمَ إلخ) هُوَ فِي مُقَابَلَةِ قَوْلِهِ بِخِلَافِ رُكُوبٍ إلخ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يُعْذَرُ فِي رُكُوبِ غَيْرِ الْجُمُوحِ وَاسْتِدَائِيَّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَلِمَ عَيْبَ الثَّوبِ إلخ فَإِنَّهُ يُعْذَرُ فِيهِ اه ع شَ.

لا يلزمه نزعُه لأنه غير معهود. قال الإسنوي ويتعَيَّن تصويرُه في ذَوِي الهَيَّاتِ أو فيما إذا خَشِيَ من نزعِه انكشافَ عَوْرَتِه ومثله التَّزَوُّلُ عن الدَّائِيَةِ اهـ ويُلاحَقُ به ما لو تَعَذَّرَ رُدُّ غيرِ الجموحِ إلا بِرُكُوبِها لِجَعَزِهِ عن المشي وله نحوُ حَلْبِ لَبَنِها الحادِثِ حالَ سَيرِها فَإِنْ أوقَفَها له أو لِإِثْمَالِها

هـ فَوَدَّ: (لا يُلْزَمُهُ نَزْعُهُ) ظاهِرُهُ وإن لم يكن في نزعِه مَشَقَّةٌ ولا أَخلُ بِمُرُوءِيَةِ اِهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (لأنَّه غيرُ مفهودٍ) كَذَا ذَكَرَاهُ أي الشَّيْخَانِ فَرَقَا بَيْنَ اسْتِدَامَةِ الرُّكُوبِ واسْتِدَامَةِ اللَّبَنِ وظاهِرُ آتِه هو الْمُعْتَمَدُ نَظَرًا لِلْمَعْرِفِ في ذلك ولأنَّ اسْتِدَامَةَ لَبَنِ التَّوْبِ في طَرِيقِهِ لِلرُّدِّ لا تُؤَدِّي إلى نَقْصِهِ واسْتِدَامَةُ رُكُوبِ الدَّائِيَةِ قد يُؤَدِّي إلى تَغْيِيبِها وكَلَامُهُما فيهما أي الدَّائِيَةِ والتَّوْبِ أي فَرَقَهُما بَيْنَهُمَا مَحَلَّهُ إذا لم يَخْصُلْ لِلْمُشْتَرِي مَشَقَّةٌ بِالتَّزَوُّلِ أو التَّنَزُّعِ فَمَا ذَكَرَهُ الإسنوي فيهما عِنْدَ مَشَقَّتِهِ لَيْسَ مُرَادًا لَّهُمَا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمَا في هَذَا البابِ اهـ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مَحَلَّهُ إذا لم يَخْصُلْ إِلَيْهِ صَرِيحٌ هَذَا أَنَّهُ لَا يَكْلُفُ نَزْعُ التَّوْبِ مُطْلَقًا بِخِلَافِ الدَّائِيَةِ فَإِنَّهُ يُفَصَّلُ فِيهَا بَيْنَ مَشَقَّةِ التَّزَوُّلِ عَنْهَا وَعَدَمِهَا وهو مُخَالَفٌ لِمَا نَقَلَهُ سَم عَنْهُ في حَوَاشِي حَجِّ وَحَوَاشِي الْمُنْهَجِ وَعِبَارَتُهُ عَلَى الْمُنْهَجِ الْمُعْتَمَدُ فِي كُلِّ مِنَ الدَّائِيَةِ وَالتَّوْبِ أَنَّهُ إِنْ حَصَلَ لَهُ مَشَقَّةٌ بِالتَّزَوُّلِ عَنِ الدَّائِيَةِ وَنَزْعِ التَّوْبِ لَمْ يَسْقُطْ خِيَارُهُ وَلَا سَقَطَ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقِ بَيْنِ ذَوِي الْهَيَّاتِ وَغَيْرِهِمْ م ر اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ التَّزَوُّلُ عَنِ الدَّائِيَةِ إِلَيْهِ) فَالْحَاصِلُ أَنَّ حُكْمَ الرُّكُوبِ وَلَبَنِ التَّوْبِ وَاحِدٌ فَإِنْ شَقَّ تَزَكُّهُمَا لِيَتَخَوَّ عَدَمَ لِيَاقَةِ الْمَشْيِ أَوِ الْعَجْزِ عَنْهُ أَوْ عَدَمَ لِيَاقَةِ نَزْعِ التَّوْبِ بِهِ لَمْ يَمْنَعَا الرَّدَّ وَلَا مَنَعَاهُ م ر اهـ سَم وَالْحَاصِلُ الْمَذْكُورُ صَرَّحَ بِهِ الْمُغْنِي وَهُوَ ظَاهِرُ الشَّارِحِ حَيْثُ أَقَرَّ كَلَامَ الإسنوي خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ.

هـ فَوَدَّ: (وَيُلَاحَقُ بِهِ) أَي بِجَمُوحٍ يَنْقُصُ سَوْفَهَا إِلَيْهِ. هـ فَوَدَّ: (لِجَعَزِهِ عَنِ الْمَشْيِ) وَلَا يَضُرُّ تَزَكُّهُ الْبِرْذَعَةَ عَلَيْهَا حَيْثُ لَمْ يَتَأَتَّ رُكُوبُهُ بِدُونِهَا لِقَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى الرِّضَا اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَلَهُ نَحْوُ حَلْبِ لَبَنِهَا إِلَيْهِ) قِيَاسُهُ جَرِيَانُ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي جَزْ الصَّوْفِ الْحَادِثِ بَلْ يَشْمَلُهُ لَفْظُ (نَحْوُ) لَكِنْ وَقَعَ فِي الدَّرْسِ خِلَافُهُ وَأَنَّهُ يَضُرُّ الْجِزْ مُطْلَقًا وَلَوْ حَالَ السَّيْرِ فَلْتَحَرَّرَ الْمَسْأَلَةُ وَانْظُرْ لَوْ جَوَّزْنَا لَهُ اسْتِغْمَالَ الْمَبِيعِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ هَلْ شَرَطَهُ عَدَمُ الْفَسْخِ وَالْأَحْرَمُ لِيَخْرُجَ عَنْ مِلْكِهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ أَوْ يَبَاحُ مُطْلَقًا لِلْعُدْرِ وَإِنْ خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ سَم عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَقَدْ يَقَالُ الْمَلْزُ يُبِيحُ لَهُ ذَلِكَ مَعَ الْأَجْرَةِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَوْلُهُ: فَلْتَحَرَّرَ الْمَسْأَلَةُ قَضِيَّةٌ قَوْلِ الشَّارِحِ الْأَنِّي وَالْمَعْنَى يَرُدُّهُ ثُمَّ يَفْصِلُهُ أَي الصَّبْغُ نَظِيرُ مَا فِي الصَّوْفِ اهـ الْفَرْقُ بَيْنَ الصَّوْفِ وَاللَّبَنِ اهـ ع ش أَقُولُ يُؤَيِّدُ مَضَرَّةَ الْجِزْ مُطْلَقًا قَوْلُ الْمُغْنِي وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ اسْتِغْمَالَهُ بِجِزِّ الصَّوْفِ مَانِعٌ لَهُ مِنَ الرَّدِّ بَلْ يَرُدُّ ثُمَّ يَجْزُ اهـ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ أوقَفَها) بِالْأَفْصَحِ حَذَفَ الْأَلْفَ اهـ ع ش.

هـ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ التَّزَوُّلُ عَنِ الدَّائِيَةِ إِلَيْهِ) فَالْحَاصِلُ أَنَّ حُكْمَ الرُّكُوبِ وَلَبَنِ التَّوْبِ وَاحِدٌ فَإِنْ شَقَّ تَزَكُّهُمَا لِيَتَخَوَّ عَدَمَ لِيَاقَةِ الْمَشْيِ أَوِ الْعَجْزِ عَنْهُ أَوْ عَدَمَ لِيَاقَةِ نَزْعِ التَّوْبِ بِهِ لَمْ يَمْنَعَا الرَّدَّ وَلَا مَنَعَاهُ م ر. هـ فَوَدَّ: (وَلَهُ نَحْوُ حَلْبِ لَبَنِهَا الْحَادِثِ حَالَ سَيرِها إِلَيْهِ) قِيَاسُهُ جَرِيَانُ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي جَزْ الصَّوْفِ الْحَادِثِ بَلْ يَشْمَلُهُ لَفْظُ نَحْوُ لَكِنْ وَقَعَ فِي الدَّرْسِ خِلَافُهُ وَأَنَّهُ يَضُرُّ الْجِزْ مُطْلَقًا وَلَوْ حَالَ السَّيْرِ فَلْتَحَرَّرَ الْمَسْأَلَةُ وَانْظُرْ حَيْثُ جَوَّزْنَا لَهُ اسْتِغْمَالَ الْمَبِيعِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ هَلْ شَرَطَهُ عَدَمُ الْفَسْخِ وَالْأَحْرَمُ لِيَخْرُجَ عَنْ مِلْكِهِ وَإِنْ كَانَ

وهي تمشي بدونه بطل رده ويظهر تصديق المشتري في ادعاء غدير بما ذكر وقد أنكزه البائع لأن المانع من الرد لم يتحقق والأصل بقاؤه ويشهد له ما يأتي في قوله والزيادة.
(فرغ) مؤنة رد المبيع بعد الفسخ بقيب أو غيره إلى محل قبضه على المشتري وكذا كل يد ضامنة يجب على ربها مؤنة الرد بخلاف يد الأمانة (وإذا سقط رده بتقصير) منه كأن صولح عنه بمال وهو يعلم فساد ذلك (فلا أرض) له لتقصيره (ولو حدث عنه) حيث لا خيار أو والخيار للبائع (غيب).

• قوله: (بدونه) أي الإنعالي اهـ ع ش أي أو التعليل المفهوم من الإنعالي. • قوله: (بطل رده) كذا جزم به السبكي والأوجه كما قاله الأذرعني أنه لا يضرب أي الوقف للحلب إذا لم يتمكن منه حال سيرها أو حال علفها أو سقيها أو رعيها اهـ نهاية قال ع ش قوله: م إذا لم يتمكن منه أي من الحلب كما يؤخذ من شرح الروض ويتبعني أن محل ذلك إذا كان التأخير يضربها ولا فله التأخير إلى محل البائع اهـ وقوله: فله، الأولى فعلية. • قوله: (أو غيره) كالخيار اهـ ع ش. • قوله: (بل كل يد ضامنة إلخ) ومنها يد البائع على الثمن فمؤنة رده عليه اهـ ع ش. • قوله: (يجب على ربها مؤنة الرد) لو بعد المأخوذ منه هنا عن محل الأخذ منه هل يجب على رب اليد مؤنة الزيادة سم على حجاج أقول قضية قوله إلى محل قبضه أنه لا يجب وعليه لو انتهى المشتري إلى محل القبض فلم يجد البائع فيه واحتاج في الذهاب إليه إلى مؤنة فالأقرب أنه يرفع الأمر إلى الحاكم إن وجدته فيستأذنه في الصرف ولا صرف بنية الرجوع وأشهد على ذلك اهـ ع ش. • قوله: (كأن صولح عنه إلخ) حاصله ما في شرح الروض أي والمغني من أنه لو صالحه البائع بالأرض أو بجزء من الثمن أو غيره عن الرد لم يصح لأنه خيار فأنسخ فأنسخ خيار الثروي في كونه غير متقوم ولم يسقط الرد؛ لأنه إنما سقط بروض ولم يسلم إلا إن علم بطلان المصالحة فيسقط الرد لتقصيره اهـ كزدي.

• قوله (سني): (ولو حدث عنه غيب إلخ) قضية كلام الشيخين وغيرهما أنه لا فرق بين جناية البائع وغيره وبه جزم في الأتوار اهـ سم قال النهاية والمغني ونقله سم عن شرح الروض لو حدث غيب مثل القديم كيباض قديم وحادث في عنيه ثم زال أحدهما وأشكل الحال واختلف فيه المعاندان فقال البائع الزائل القديم فلا رد ولا أرض وقال المشتري بل الحادث قلبي الرد حلف كل منهما على ما قاله وسقط الرد بحلف البائع وجب للمشتري بحلفه الأرض ومثله ما لو تكلا فإن اختلفا في قدره وجب الأقل لأنه المتيقن ومن نكل منهما عن البمين قضى عليه اهـ. • قوله: (أو والخيار) الأولى إسقاط الواو.

له غدر أو يباح مطلقاً للمعذر وإن خرج عن ملكه • قوله: (يجب على ربها مؤنة الرد) لو بعد المأخوذ منه هنا عن محل الأخذ منه هل يجب على رب اليد مؤنة الزيادة.

• قوله (نصفين): (ولو حدث عنه غيب سقط الرد قهراً) وقضية كلام الشيخين وغيرهما أنه لا فرق بين جناية البائع وغيره وبه جزم في الأتوار لكن قال الروياني في جناية البائع وغيره بقطع اليد له الرد قال

لا بسبب وجَد في يد البائع وأُطْلِعَ على غَيْبٍ قَدِيمٍ وضابطُ الحادثِ هنا هو ضابطُ القديمِ فيما مرَّ غالبًا. فمن غيرِه نحوُ الثُّبُوتِ فهي حادثٌ هنا بخلافِها ثم في أوإنها وكذا عَدَمُ نحوِ قِرَاعَةٍ أو صنعةٍ فإنَّه ثم لا ردُّ به وهنا لو اشترى قارئًا ثم نَسِيَ امتنع الردُّ وتَحْرِيمُها على البائع بنحوٍ وطءٍ مُشْتَرٍ هو ابنُه ليس بحادثٍ ولو تبايعا ثَمَرًا لم يَدْ صلاحه بلا خيارٍ أو به وانقضى ثم بدا ثم عَلِمَ غَيْبًا ولم يُؤدِّ الزكاةَ من غيرِ المبيعِ لم يَرُدُّ به قَهْرًا لأنَّ شَرَكَةَ المُسْتَحَقِّينَ له بقدرِ الزكاةِ كَغَيْبٍ حَدَثَ بِيَدِهِ إِذْ لِلسَّاعِي أَخَذَهَا مِنْ غَيْرِ الْمَالِ وَإِنْ رَجَعَ لِلْبَائِعِ وَبِهِ يَنْجُهِ بَحْثُ الزر كَشِي أَنَّهُ لو بدا قبل القبضِ.....

• فَوُدَّ: (لا بسبب) إلى قوله ولو تبايعا في المُنْفِي. • فَوُدَّ: (فيما مرَّ غالبًا) ولو فُسِّرَ الحادثُ هنا بما نَقَصَ العَيْنَ أو القيمةَ عَمَّا كَانَتْ وَقْتُ الْقَبْضِ لم يَخْتِجْ لِيَزِيدَ غَالِيًا اهـ ع. ش. • فَوُدَّ: (فَمِنْ غَيْرِهِ) أي غيرِ الغَالِبِ. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِهَا ثُمَّ فِي أَوْنِهَا) أي فإنَّها ليست غَيْبًا. • وفَوُدَّ: (ابْنُهُ) أي ابنُ البائعِ اهـ ع. ش. • فَوُدَّ: (لَيْسَ بِحَادِثٍ) أي فَلَهُ الرَّدُّ كما أَنَّ وَجْدَانَ الْمُشْتَرِي الأَمَةَ المبيعةَ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ لا يَقْضِي الرَّدُّ لِكُونِهِ لَيْسَ عَيْنًا قَدِيمًا ع. ش. وَسَمَّ. • فَوُدَّ: (وَانْقَضَى) وَإِنْ بَقِيَ رَدُّ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي إلخ اهـ سم. • فَوُدَّ: (ثُمَّ بَدَا) أي بَعْدَ الْقَبْضِ بِدَلِيلِ الْبَحْثِ الْآتِي آتِيًا. • فَوُدَّ: (لَمْ يَرُدُّ بِهِ قَهْرًا) تَقَدَّمَ عِنْدَ قَوْلِهِ وَلَا مُشْتَرٍ زَكَاةً مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ الرَّدَّ بَعْدَ آدَاءِ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِ الْمَبِيعِ سَمَ وَكُرْدِي. • فَوُدَّ: (وَإِنْ رَجَعَ) أي الْمَالُ. • فَوُدَّ: (وَبِهِ يَنْجُهِ إلخ) أي بقوله إِذْ لِلسَّاعِي إلخ.

الأَفْزَعِي وَيَجِبُ طَرْدُهُ فِي كُلِّ غَيْبٍ حَدَثَ عِنْدَهُ بِفِعْلِ الْبَائِعِ لَكُنْهُمْ قَالُوا فِي زَوَالِ الْبِكَارَةِ سَوَاءٌ زَالَتْ بَوَاطُهُ الْمُشْتَرِي أَوِ الْبَائِعِ أَوِ الْأَجْنَبِيِّ بِالْإِفْتِضَاعِ أَوْ بِغَيْرِهَا وَلَعَلَّهُ جَوَابٌ بِالْوَجْهِ الْآخِرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى فِعْلِ الْبَائِعِ اهـ وَفِيهِ نَظَرٌ.

(فَرَعُ): فِي الرُّوْضِ لَوْ حَدَثَ غَيْبٌ مِثْلُ الْقَدِيمِ ثُمَّ زَالَ وَأَشْكَلَ الْحَالُ أَيِ وَادَّعَى الْبَائِعُ أَنَّ الزَّائِلَ الْقَدِيمَ فَلَا رَدَّ وَلَا أَرْضَ وَادَّعَى الْمُشْتَرِي أَنَّهُ الْحَادِثُ فَلَهُ الرَّدُّ حَلِيفًا أَيِ كُلُّ عَلَى مَا قَالَهُ وَسَقَطَ الرَّدُّ وَوَجِبَ لِلْمُشْتَرِي الْأَرْضُ فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ وَجِبَ الْأَقْلُ وَمَنْ تَكَلَّفَ قُضِيَ عَلَيْهِ. • فَوُدَّ: (لَيْسَ بِحَادِثٍ) قَدْ يَفْهَمُ أَنَّهُ يَكُونُ قَدِيمًا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَتْ مُحَرَّمَةٌ عَلَى الْمُشْتَرِي بَوَاطُهُ مَنْ يَحْرُمُهَا وَطَوُّهُ عَلَيْهِ كَأَيِّهِ وَابْنُهُ كَانَ لِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ حَيْثُ نَاقَشَ عِبَارَةَ الرُّوْضِ وَقَالَ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: فَتَحْرِيمُ الْأَمَةِ الْكَيْبِ بَوَاطُهَا عَلَى الْبَائِعِ لَا يَمْنَعُ الرَّدُّ كَمَا لَا يَنْتَهِي اهـ فَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ كَمَا لَا يَنْتَهِي وَلَمَّا قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَا يَمْنَعُهُ أَيِ الرَّدُّ تَحْرِيمُ الْأَمَةِ الْكَيْبِ عَلَى الْبَائِعِ بَوَاطُهُ الْمُشْتَرِي أَوْ غَيْرِهِ لِكُونِهِ أَضْلًا أَوْ فَرَعًا لِلْبَائِعِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَهَذَا مِنَ الْقَاعِدَةِ أَيِ وَهِيَ أَنَّ كُلَّ غَيْبٍ يَنْتَهِي بِهِ الْخِيَارُ فَمُحْدَوُهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي يُسْقَطُهُ وَمَا لَا فَلَا قَالَ لِأَنَّ تَحْرِيمَ الْمَبِيعَةِ عَلَى الْمُشْتَرِي لَا يُنْهِي لَهُ الْخِيَارَ اهـ. • فَوُدَّ: (وَانْقَضَى) وَإِنْ بَقِيَ رَدُّ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي إلخ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَرُدُّ بِهِ قَهْرًا) تَقَدَّمَ عِنْدَ قَوْلِهِ وَلَا مُشْتَرٍ زَكَاةً مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ الرَّدَّ بَعْدَ آدَاءِ الزَّكَاةِ.

وبعد اللزوم كان كعيب حدث بيد البائع قبله فيتحيز المشتري (سقط الرد قهراً) أي الرد القهري فهو حال من الرد أو تميز له لا لسقط لفساده وذلك لأنه أخذه بعيب فلا يرده بعينين والضرر لا يزال بالضرر ومن ثم لو زال الحادث رد وكذا لو كان الحادث هو التزويج من

• قوله: (وبعد اللزوم) أي بأن لم يكن خياراً وانقضى. • قوله: (حال إلخ) عبارة النهاية صفة للرد أي معنى لا للسقوط فيكون الساقط هو رده القهري فلو تراضيا على الرد كان جائزاً بخلاف ما لو كان القهر صفة للسقوط فإنه يكون الرد ممتنعاً مطلقاً اه تراضيا أو لا ع ش. • قوله: (أو تميز له إلخ) ولعله أراد بالتمييز اللغوي أي المفعول المطلق النوعي أي ردّاً قهرياً أو ذا قهر وسقوطاً قهرياً أو ذا قهر وإلا فالمعروف باللام والفعل نفسه لا يميزان بالتمييز الصناعي كذا في سم. • قوله: (وذلك) إلى التنبيه في النهاية إلا قوله أما إذا كان إلى ولو أقاله وقوله: وإن كان الصنيع إلى ووجهه. • قوله: (وذلك) أي امتناع الرد القهري اه نهاية. • قوله: (والضرر إلخ) علة ثانية ولعل المراد أن ضرر المشتري بالعيب القديم لا يزال بضرر البائع بالرد مع العيب الحادث. • قوله: (ومن ثم) أي من أجل العيبين. • قوله: (لو زال الحادث رد) ظاهره سواء علم بالقديم قبل زوال الحادث أو لم يعلم به إلا بعد زواله وفي شرح الزكشي هنا ولو علم به قبل زوال الحادث ثم زال فظاهر كلامهم استمرار امتناع الرد وفيه نظر انتهى والتظر هو الوجه بل لنا منع أن الامتناع ظاهر كلامهم بل فيه ما يدل على ما يوافق النظر ثم رأيت الشارح لما حكى عن الأزرعي ما يوافق كلام الزكشي عقبه بقوله والوجه أن له الرد ولا نسلم أن ظاهر إطلاقهم ذلك بل كلامهم الآتي إلخ انتهى وقصة ذلك أنه إذا كان الحادث الزواج أنه إذا أراد الرد بعد الطلاق وانقضاء العدة جاز له ذلك اه سم أقول عبارة المغني ويستثنى من منع الرد بحدوث العيب عند المشتري ما لو لم يعلم العيب القديم إلا بعد زوال الحادث اه صريحة في استمرار الامتناع في ذلك وهو قصة قول الشارح السابق أيّفاً ثم علم عتياً حيث عبر بثم ويمكن الجمع على بُعد بحمل الامتناع على ما يجب فيه الفور، والجواز على ما لا يجب فيه من المشتبات السابقة في الشرح فليراجع. • قوله: (وكذا لو كان إلخ).

• قوله: (لا يسقط لفساده) من المعلوم أنه لا يكون تميز السقوط لآته فعل والفعل لا يميز باسم منصوب والذي ينبغي أن يمتنع تعلّقه بسقط على أنه مفعول مطلق أي سقوطاً قهراً أي ذا قهر أو قهر بالقوة، احتمال العبارة لهذا بل تبادره منها وكان وجه الامتناع اقتضاؤه أن الساقط الرد مطلقاً ولو بالتراضي فلينأمل. • قوله: (ومن ثم لو زال الحادث رد) ظاهره سواء علم بالقديم قبل زوال الحادث أو لم يعلم به إلا بعد زواله وفي شرح الرزوي هنا مقتضى قوله سقط الرد قهراً أن لا سبيل لعوده حتى لو لم يعلم بالقديم حتى زال الحادث لا يرُد والأصح خلافه ولو علم به قبل زوال الحادث ثم زال فظاهر كلامهم استمرار امتناع الرد وفيه نظر اه والتظر هو الوجه بل لنا منع أن الامتناع ظاهر كلامهم بل فيه ما يدل على ما يوافق النظر ثم رأيت شرح العباب نازع بذلك وعبارة بعضهم قال الأزرعي ولو علم العيب القديم

البائع أو من غيره فقال قبل الدخول إن ردك المشتري بعيب فأنت طالق فله الرد لزوال المانع به ولا أثر مع ذلك لمقارنته للرد لأن المدار على زوال ضرر البائع بعد دخوله في ملكه فاندفع

(فرغ): قال في الباب ولو فسَخَ المشتري والبائع جاهلًا بالحادِث ثم عَلِمَ به فَلَهُ فَسَخُ الفسخ اهـ .
 (فرغ): في الرّوَضِ وإفراء العبدِ بدينٍ مُعاملة لا يَمْنَعُ الرّد وكذا إنْ لافَ المالَ إنْ صدَقَهُ المُشتري وعَفُو المجنّي عليه أي عند التّصديق كزوالِ الحادِث انتهى اهـ سم . هـ فود: (فقال قَبْلَ الدّخولِ إلخ) راجِعْ لِقولِهِ أو مِن غيرِهِ فَقَطْ كما قَدّمنا عَن سَم عَن شَرْحِ البابِ عند قولِ الشّارِحِ أو زَوَّجها بَعْدَ قولِ المُشترِ ولو هَلَكَ المبيعُ عند المُشتري أو اغْتَنَه ثم رَأَيْتُ في الرّشيدِ ما نَصَّه قولُهُ: م ر فقال أي ذلك الغيرُ لِنَعْلَمَ بزوالِ المانعِ في مسألة تزويجها مِن البائعِ بِمُجرّدِ الفسخِ إذ يَتَفَسَّخُ به النكاحُ وقولُهُ قَبْلَ الدّخولِ كان يَتَّبِعِي تَأخيرَهُ عَن قولِهِ فَلَهُ الرّدُ إذ لا فائِدَة في القولِ قَبْلَ الدّخولِ إذا وَقَعَ الرّدُ بَعْدَ الدّخولِ وَخَرَجَ بِقَبْلِ الدّخولِ ما بَعْدَ الدّخولِ لِأنّه تَغَفُّبُ العِدَّةِ وهي عَيْبٌ كما مرَّ اهـ . هـ فود: (فَلَهُ الرّدُ) أي لِلْمُشتري .
 هـ فود: (لِزوالِ المانعِ) قال في شَرْحِ الرّوَضِ ولم تَخْلُفْهُ عِدَّةٌ سَم على حَجٍّ (وقولُهُ: ولم تَخْلُفْهُ) أي والحالُ لم تَخْلُفْهُ بأنْ كان قَبْلَ الدّخولِ اهـ . هـ فود: (بِهِ) أي بِالرّدِ اهـ ع ش . هـ فود: (لِمُقارنتِهِ) أي العيبِ لِلرّدِ فيما لو قال الزّوجُ قَبْلَ الدّخولِ إلخ اهـ ع ش . هـ فود: (فاندفع) أي بقولِهِ ولا أثر مع ذلك إلخ .

قَبْلَ زوالِ الحادِثِ ثم زالَ ظاهِرُ إطلاقِهِم استِمراؤُ امتِناعِ الرّد وفيهِ اِحْتِمالٌ ظاهِرٌ اهـ وهذا الإحْتِمالُ أوجهٌ بَلْ لَنَا مَنَعٌ أَنَّ ظاهِرَ كلامِهِم ما ذَكَرَهُ ثم رَأَيْتُ الشّارِحَ لَمّا حَكى كَلَامَ الأذْعرِيِّ المذكورِ في شَرْحِ البابِ عَقَّبَهُ بقولِهِ والوجهُ أَنَّ له الرّدَ ولا نَسْلَمُ أَنَّ ظاهِرَ إطلاقِهِم ذلك بَلْ كَلَامُهُم الآتي إلخ اهـ وقَضِيَّةُ ذلك أَنّه إذا كان الحادِثُ الزّواجَ أَنّه إذا ارادَ الرّدَ بَعْدَ الطّلاقِ وانقضاءِ العِدَّةِ جازَ له ذلك ولا يُنافي ذلك أَنَّ التّزويجَ يَفْعَلُهُ إذ لو أَثَرُ ذلك لم تَنَأَتْ مسألةُ التّغْلِيظِ المذكورةُ فَلْيَتَأَمَّلْ .

(فرغ): قال في البابِ ولو فَسَخَ المُشتري والبائعُ جاهِلًا بالحادِثِ ثم عَلِمَ به فَلَهُ فَسَخُ الفسخِ اهـ وفي شَرْحِهِ قال الفَتّي وَيَتَّبِعِي أَنَّ يُقالُ تَبَيَّنَ بَطْلانُ الرّدِ لِمُقارنتِهِ المَنعِ مِنْهُ وهو حَدوثُ العيبِ في يَدَيِ المُشتري ثم نازَعَهُ في ذلك ثم قال وَعَلَى الأصَحِّ أَنَّ له فَسَخُ الفسخِ هنا يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَظيرِهِ المذكورِ في الإقالةِ أي وهو ما ذَكَرَهُ عَن البَغَوِيِّ أَنَّهُما لو تَقايَلا ثم اطلَّعَ على عَيْبٍ في يَدِ المُشتري فَإِنَّ قُلنَا الإقالةَ فَسَخَ فلا رَدَّ باتِّها لَيْسَتْ مُتَمَحِّضَةً لِلْفَسَخِ بَلْ فيها شائِئَةٌ مُشابهَةٌ لِلْبَيْعِ كما يَأْتِي فراعُوا تلكَ الشائِئَةَ وأوجبوا الأرضَ بِخِلافِ الرّدِ هنا فَإِنَّهُ مُتَمَحِّضٌ لِلْفَسَخِ وَبَيِّنُ الحُدُوثِ تَبَيَّنَ اخْتِلالُ الفسخِ اهـ وقولُهُ: بَلْ فيها شائِئَةٌ مُشابهَةٌ لِلْبَيْعِ قد يُقالُ تلكَ الشائِئَةُ تُناسِبُ الرّدَ فَكَيْفَ جَعَلُها سَببًا لِعَدَمِ الرّدِ اهـ .

(فرغ): في الرّوَضِ وإفراء العبدِ بدينٍ مُعاملة لا يَمْنَعُ الرّدَ وكذا إنْ لافَ المالَ إنْ صدَقَهُ المُشتري، وعَفُو المجنّي عليه أي عند التّصديقِ كزوالِ الحادِثِ اهـ . هـ فود: (لِزوالِ المانعِ) قال في شَرْحِ الرّوَضِ ولم تَخْلُفْهُ عِدَّةٌ .

التَوْقُفُ فِيهِ بِذَلِكَ وَالْجَوَابُ عَنْهُ بِاصْلَاحِ التَّصْوِيرِ بِأَنْ يَقُولَ فَأَنْتَ طَالَيْتَ قُبَيْلَهُ. أَمَّا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي أَوْ لِهَمَا فَلِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ مِنْ حَيْثُ الْخِيَارُ وَإِنْ حَدَثَ الْعَيْبُ فِي يَدِهِ فَيُرَدُّهُ مَعَ الْأَرْضِ وَلَوْ أَقَالَهُ بَعْدَ مُحْدُوثِ عَيْبٍ بِيَدِهِ فَلِلْبَائِعِ طَلَبُ أَرْضِهِ لِصِحَّتِهَا بَعْدَ تَلَفِ الْمَبِيعِ بِالثَّمَنِ فَكَذَا بَعْدَ تَلَفٍ بَعْضُهُ بِبَعْضِ الثَّمَنِ وَيُؤْخَذُ مِنْ صِحَّتِهَا بَعْدَ التَّلَفِ صِحَّتُهَا بَعْدَ بَيْعِ الْمُشْتَرِي كَمَا أَقْبَى بِهِ بَعْضُهُمْ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: تُغْلَبُ فِيهَا أَحْكَامُ الْفَسْخِ مَعَ قَوْلِهِمْ يَجُوزُ التَّفَاسُّخُ بِنَحْوِ التَّحَالُفِ بَعْدَ تَلَفِ الْمَبِيعِ أَوْ بَيْعِهِ أَوْ رَهْنِهِ أَوْ إِجَارَتِهِ وَإِذَا جُمِلَ الْمَبِيعُ كَالتَّالِيفِ فَيُسَلِّمُ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ مِثْلَ الْمِثْلِيِّ وَقِيَمَةُ الْمُتَقَوِّمِ وَأَخَذَ الْبُلْقَيْنِي مِنْ ذَلِكَ صِغَةً الْإِقَالَةِ بَعْدَ الْإِجَارَةِ عِلْمُ الْبَائِعِ أَمْ لَا وَالْأَجْرَةُ الْمُسْتَأْةُ لِلْمُشْتَرِي وَعَلَيْهِ لِلْبَائِعِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ (ثُمَّ) إِذَا سَقَطَ الرُّدُّ الْقَهْرِيُّ بِمُحْدُوثِ الْعَيْبِ (إِنْ رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ) بَلَا أَرْضٍ عَنِ الْحَادِثِ (رَدُّهُ الْمُشْتَرِي) عَلَيْهِ (أَوْ قَعَّ بِهِ) بَلَا أَرْضٍ لَهُ عَنِ الْقَدِيمِ لِقَدَمِ الضَّرَرِ حَيْثُذِ (وَالَا) يَرْضَى الْبَائِعُ بِهِ مَعِينًا (فَلْيُخْصَمِ الْمُشْتَرِي أَرْضُ الْحَادِثِ إِلَى الْمَبِيعِ

• قُود: (فِيهِ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْحَادِثُ هُوَ التَّزْوِيجُ الْإِنْخ. • قُود: (وَالْجَوَابُ الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى التَّوْقُفِ. • قُود: (أَمَّا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ الْإِنْخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ السَّابِقِ حَيْثُ لَا خِيَارَ الْإِنْخ. • قُود: (مِنْ حَيْثُ الْخِيَارُ) أَيِ خِيَارِ الشَّرْطِ أَمْ عَ شِ أَيِ وَالْمَجْلِسُ. • قُود: (وَلَوْ أَقَالَهُ) أَيِ أَقَالَ الْبَائِعُ الْمُشْتَرِي وَتَحَصَّلَ بَلْفِظٍ مِنْهُمَا تَقْوِيلُ الْبَائِعِ أَقْلَنْتُكَ فَيَقُولُ الْمُشْتَرِي قَبِلْتُ أَمْ عَ شِ. • قُود: (بَعْدَ مُحْدُوثِ عَيْبٍ) ظَاهِرُهُ سِوَاةِ عِلْمِهِ بِهِ الْبَائِعُ قَبْلَ الْإِقَالَةِ أَوْ لَا وَفِي سَمٍ عَلَى مَنْهَجٍ لَوْ فَسَخَ الْمُشْتَرِي وَالْبَائِعُ جَاهِلٌ بِالْحَادِثِ ثُمَّ عَلِمَهُ فَلَهُ فَسْخُ الْفَسْخِ أَنْتَهَى عِبَابٌ وَقِيَاسُهُ أَنَّ الْبَائِعَ إِذَا أَقَالَ جَاهِلًا بِمُحْدُوثِ الْعَيْبِ ثُمَّ عَلِمَهُ كَانَ لَهُ فَسْخُ الْإِقَالَةِ أَمْ عَ شِ وَقَدْ قَدَّمْنَا عَنْهُ عَنْ سَمٍ عِنْدَ قَوْلِ الْمُثَنِّي وَلَوْ عَلِمَ بِالْعَيْبِ بَعْدَ زَوَالِ يَلِكِهِ الْإِنْخِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِقَالَةِ رَاجِعُهُ. • قُود: (بَيْنَهُ) أَيِ الْمُشْتَرِي. • قُود: (فَكَذَا بَعْدَ تَلَفٍ بَعْضُهُ الْإِنْخ) سَيَأْتِي أَنَّ الْأَرْضَ الْمَاخُودَ مِنَ الْمُشْتَرِي جُزْءٌ مِنَ الْقِيَمَةِ لَا مِنَ الثَّمَنِ فَانْظُرْ مَا مَعْنَى هَذَا التَّحْلِيلِ أَمْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً عَ شِ قَوْلُهُ: يَبِيعُ الثَّمَنُ أَيِ بِمَا يُقَابِلُ بَعْضُ الثَّمَنِ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَرْضَ الَّتِي يَأْخُذُهَا الْبَائِعُ يُنْسَبُ إِلَى الْقِيَمَةِ لَا إِلَى الثَّمَنِ أَمْ. • قُود: (مِنْ صِحَّتِهَا) أَيِ الْإِقَالَةِ. • قُود: (بَعْدَ بَيْعِ الْمُشْتَرِي) وَيُرَدُّ الْبَائِعُ الثَّمَنَ عَلَى الْمُشْتَرِي وَيُطَالِبُهُ بِالْبَدْلِ الشَّرْعِيِّ كَمَا يَأْتِي وَيَسْتَعِيرُ مِلْكُ الْمُشْتَرِي الثَّانِي عَلَى الْمَبِيعِ أَمْ عَ شِ.

• قُود: (تَغْلِبُ فِيهَا) أَيِ الْإِقَالَةِ أَمْ عَ شِ. • قُود: (فَيُسَلِّمُ الْإِنْخ) أَيِ لِلْبَائِعِ. • قُود: (مِثْلُ الْمِثْلِيِّ الْإِنْخ) أَيِ الْمَبِيعِ الْمِثْلِيِّ وَقِيَمَةُ الْمَبِيعِ الْمُتَقَوِّمِ. • قُود: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِمْ تَغْلِبُ فِيهَا الْإِنْخ. • قُود: (وَعَلَيْهِ لِلْبَائِعِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ) يَتَّبَعِي لِمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ بَعْدَ الْإِقَالَةِ سَمٍ وَعَ شِ. • قُود: (بَلَا أَرْضٍ عَنِ الْحَادِثِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهِرُ فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ إِلَى نَعَمْ وَقَوْلُهُ: وَحَيْثُ إِلَى الْمُثَنِّي. • قُود: (لِقَدَمِ الضَّرَرِ) أَيِ عَلَى الْبَائِعِ (حَيْثُذِ) أَيِ حِينَ إِذْ رَضِيَ بِذَلِكَ عِبَارَةً الْمُغْنِي لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الرَّدِّ هُوَ ضَرَرُ الْبَائِعِ قَدْ زَالَ بِرِضَاهُ بِهِ أَمْ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ لِقَدَمِ الضَّرَرِ عَلَى الْمُشْتَرِي حِينَ إِذْ خَبِرَ وَيَحْتَمِلُهُ إِرَادَتُهُمَا مَعًا وَهُوَ الْأَقْبَدُ.

• قُود: (وَعَلَيْهِ لِلْبَائِعِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ) يَتَّبَعِي لِمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ بَعْدَ الْإِقَالَةِ.

ويؤدّه) على البائع (أو يفترم البائع) للمشتري (أرض القديم ولا يؤدّ) لأنّ كلّاً من المسلكين فيه جنح بين المصلحتين ورعاية للجانبين. (فإن اتفقا على أحدهما فذاك) واضح لأنّ الحقّ لهما لا يعدّوهما ومن ثمّ تعيّن على وليّ أو وكيلٍ فعل الأخط نعم الرّبويّ المبيع بجنّسه لو أطلّع فيه على قديم بعد حدوث آخر يتعيّن فيه الفسخ مع أرض الحادث لأنه لما نقص عنه فلا يؤدّي لمفاضلة بين العوضين بخلاف إمساكه مع أرض القديم ومزّ ما لو تقدّر ردّه لثقله ومتى زال

• قول (سني): (فإن اتفقا على أحدهما فذاك) فإن قيل إنّ أخذ أرض القديم بالراجع مُنتعج أجب بأنّه عند إمكان الرّد يتخيّل أنّ الأرض فيه مقابلة سلطنة الرّد وهي لا تقابل أيّ عوضٍ بخلافه عند عدم إمكانه فإنّ المقابلة تكون عمّا فات من وصف السلامة في المبيع نهايةً ومغني وأسنى.

• قول (سني): (فليهم المشتري إلخ) أي أو قنع بالمبيع بلا أرض عن القديم وإنما سكّت عنه لإظهاره مع علمه بما قدّمه أيّفاً. • قول: (فعل الأخط) انظر لو كانا وليّين أو وكيلين واختلفت الأخط اه سم أقول والأقرب إدخاله في قول المصنّف الآتي والّا إلخ بأن يراد بذلك ما يشمل فني الاتفاق شرعاً.

• قول: (لو أطلّع) أي المشتري. • قول: (يتعيّن فيه الفسخ) أي أو الرضا به بلا طلب أرض للقديم كما هو ظاهر وفي شرح الرّوض عن ابن يونس ومحلّ ما ذكر إذا كان الميب بغير غشّ وإلا فقد بان فساد البيع لاشتماله على ربا الفضل اه فهلا قال أو على قاعدة مدّ عجرة إنّ كان للبش قيمة اه سم.

• قول: (لأنّه) أي الأرض. • قول: (لما نقص) اللام للتعليل اه ع ش أي والجار والمجرور خبر أنّ.

• قول: (فلا يؤدّي) أي الفسخ مع أرض الحادث. • قول: (بخلاف إمساكه إلخ) أي فإنّه يؤدّي للمفاضلة. • قول: (ومزّ ما لو تقدّر ردّه) أي في شرح ولو هلّك المبيع إلخ اه سم وهو أنّه يفسخ العقد ويردّ بدل الثاليف ويستردّ الثمن اه ع ش. • قول: (لثقله) أي المبيع حساً أو شرعاً.

• قول (سني): (فإن اتفقا على أحدهما فذاك) قال في شرح الرّوض فإن قلت تقدّم أنّ أخذ أرض القديم بالراضي مُنتعج قلنا عند إمكان الرّد يتخيّل أنّ الأرض في مقابلة سلطنة الرّد وهي لا تقبل بخلافه عند عدم إمكانه فإنّ المقابلة تكون عمّا فات من وصف السلامة في المبيع. • قول: (فعل الأخط) انظر لو كانا وليّين أو وكيلين واختلفت الأخط. • قول: (يتعيّن فيه الفسخ إلخ) أي أو الرضا به بلا طلب أرض القديم كما هو ظاهر قال في الرّوض ولو علم به أي بالميب بقّد ثلّف الحلّي أي المبيع بجنّسه فسّخ واستردّ الثمن وعزّم القيمة اه. • قول: (فسّخ) قال في شرحه بخلاف نظيره في غير الرّبويّ لأنّه هنا لا يمكن أخذ الأرض عن القديم ولا سبيل إلى إسقاط حقّه بفسخ اه وقوله: القيمة حكى في شرحه استشكل ذلك بأنّ الحلّي يثليّ وجواب الرّزكسيّ بأنّ الميب قد يخرجّه عن كونه مثلياً وحكى فيه أيضاً أنّ ابن يونس قال ومحلّ ما ذكر إذا كان الميب بغير غشّ وإلا فقد بان فساد البيع لاشتماله على ربا الفضل اه فهلا قال أو على قاعدة مدّ عجرة إنّ كان للبش قيمة (ومزّ ما لو تقدّر ردّه إلخ) أي في شرح ولو هلّك المبيع إلخ.

القديم قبل أخذه أرشه لم يأخذه أو بعد أخذه رده أو الحادث بعد أخذه أرض القديم أو القضاء به امتنع فسحبه بخلاف مجزؤ التراضي (والا) يتفقا على واجد من ذلك بأن طلب أحدهما الرد مع أرض الحادث والآخر الإمساك مع أرض القديم (فالأصح إجابة من طلب الإمساك) والرجوع بأرض القديم سواء البائع والمشتري لما فيه من تقرير العقد، نعم لو صيغ الثوب بما زاد في قيمته ثم أطلع على عيبه فطلب أرض العيب وقال البائع بل رده وأغرم لك قيمة الصنيع إن لم يمكن فصله جميعه أجيب البائع وإن كان الصنيع وإن زادت به القيمة.....

• قوله: (ردة) ظاهره وإن طالت المدة جدا سم على حجة ظاهره وإن كان زواله بفعل المشتري كزواله بنحو دواء ولا شيء له في مقابلة الدواء اهـ ع ش. • قوله: (بخلاف مجزؤ التراضي) أي على أخذ المشتري أرض القديم ولم يأخذه ولم يقض القاضي به للمشتري فله الفسخ مضي وع ش.

• قوله (س): (فالأصح إجابة من طلب الإمساك) ظاهره وإن كان الآخر متصرفا عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة في الرد فليراجع سم على حجة ويتبني أن يقال إن كانت المصلحة في الرد وطلب الولي الإمساك لم يجز لما مر أن الولي إنما يتصرف بالمصلحة وإن طلبه غير الولي كالبايع لولي الطفل أجيب لأن البائع لا تلزمه رعاية مصلحة الطفل ووليته الآن غير متمكن من الرد اهـ ع ش. • قوله: (نعم لو صيغ إلخ) أي والصورة أنه ليس هناك عيب حادث وإن أوجبه الاستدراك بنعم اهـ رشيدتي. • قوله: (لو صيغ إلخ) أي المشتري ويتبني أن مثل الصنيع غيره من كل ما تزيد به القيمة اهـ ع ش. • قوله: (بما زاد في قيمته) فإن نقص قيمته لم يتأت قوله الآتي لم يغرر شيئا اهـ سم. • قوله: (فطلب إلخ) أي المشتري أرض العيب القديم. • قوله: (بل ردة) بصيغة الأمر. • قوله: (وأغرم لك قيمة الصنيع إلخ) محلّه كما في أصل الزوضة حيث لم يكن نافعها وإلا قلّيس للمشتري مطالبة بقيمته لثاقته اهـ سيد عمر. • قوله: (إن لم يمكن فصله جميعه) أي بغير نقص في الثوب فإن أمكن فصله بغير ذلك فصله ورد الثوب اهـ مضي زاد النهاية كما اقتضاه تغليلهم وصرّح به الخوازمي وغيره والمعنى يردّه ثم يفصله نظير ما في الصوف، ولو كان غزلا فنسجه ثم علم تخير البائع إن شاء البائع تركه وغرم أرض القديم أو أخذه وغرم أجره التسج اهـ. • قوله: (أجيب البائع) والقول قوله: في قدر قيمة الصنيع لانه غارم وظاهره سواء كان الصنيع

• قوله: (أو بعد أخذه رده) ظاهره ولو طال الزمان جدا. • قوله: (إجابة من طلب الإمساك) ظاهره وإن كان الآخر متصرفا عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة في الرد فليراجع. • قوله: (بما زاد في قيمته) لم يتأت قوله الآتي لم يغرر شيئا. • قوله: (إن لم يمكن فصله) أي بغير نقص في الثوب فإن أمكن فصله بغير ذلك فصله ورد الثوب والمعنى يردّه ثم يفصله ذكر ذلك في شرح الزوض.

(فرغ): ولو حدث في المبيع عيب مثل القديم كيباض قديم وحادث في عينه ثم زاد أحدهما واشكل الحال واختلف فيه العاقدان فقال البائع: الزايل القديم فلا رد ولا أرض وقال المشتري بل الحادث فلي رد حلف كل منهما على ما أنشأه وسقط الرد بحلف البائع وجب للمشتري بحلفه الأرض وإنما

مِنَ الْعُيُوبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْقَفَالُ وَوَجَّهَهُ السَّبْكِ بِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ هُنَا إِذَا أَخَذَ الثَّمَنَ وَقِيَمَةَ الصَّنِيعِ لَمْ يَغْرَمْ شَيْئًا وَتَمَّ لَوْ أَلْزَمْنَاهُ الرَّدَّ وَأَرَشَ الْحَادِثَ غَرَمْنَاهُ لَا فِي مُقَابَلَةِ شَيْءٍ بِهِ رَدُّ قَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ هَذَا مُشْكِلٌ خَارِجٌ عَنِ الْقَوَاعِدِ وَحَيْثُ أَوْجَبْنَا أَرَشَ الْحَادِثَ لَا نَنْسِبُهُ إِلَى الثَّمَنِ بَلْ نَرُدُّ مَا بَيْنَ قِيَمَةِ الْمَبِيعِ مَعِيًا بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ وَقِيَمَتِهِ مَعِيًا بِهِ وَبِالْحَادِثِ بِخِلَافِ أَرَشِ الْقَدِيمِ فَإِنَّا نَنْسِبُهُ إِلَى الثَّمَنِ كَمَا مَرَّ

(وَيَجِبُ أَنْ يُعْلِمَ الْمُشْتَرِيَ الْبَائِعُ عَلَى الْفَوْرِ بِالْحَادِثِ) مَعَ الْقَدِيمِ (لِيُخْتَارَ) شَيْئًا مِمَّا مَرَّ كَمَا يَجِبُ الْفَوْرُ فِي الرَّدِّ حَيْثُ لَا حَادِثٌ نَعَمْ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ الْجَهْلُ بِوُجُوبِ فَوْرِيَّةِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ (فَإِنْ أُخْرِجَ إِعْلَامُهُ بِلَا عُذْرٍ فَلَا رَدَّ) لَهُ بِهِ (وَلَا أَرَشَ) لِإِسْعَارِ التَّأَخِيرِ بِالرِّضَا بِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْحَادِثُ قَرِيبَ الزَّوَالِ غَالِيًا كَالرَّمْدِ وَالْحُمَّى لَمْ يَضُرَّ أَنْتِظَارُهُ لِيَرُدَّهُ سَالِمًا عَلَى الْأُوجِهِ وَيُظْهِرُ ضَبْطَ الْقُرْبِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَاقْلُ وَأَنَّ الْحَادِثَ لَوْ كَانَ هُوَ الزَّوْجُ فَقَلَى الزَّوْجُ طَلَاقُهَا عَلَى مُضَيِّ نَحْوِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَانْتَظَرَهُ الْمُشْتَرِيَ لِيَرُدَّهَا خَلِئَةً لَمْ يَطْلُرْ رَدُّهُ.

عَيْنًا أَمْ لَا وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْمُرَادُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَأَثَّرُ عَلَيْهِ التَّنَازُعُ وَطَلَبُ الْأَرَشِ أَهْوَ شَوْ قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَلْخُ فِيهِ وَفَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ. فَوَدَّ: (مِنَ الْعُيُوبِ) خَيْرٌ وَإِنْ كَانَ. فَوَدَّ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ) أَيُّ بَأَنَّ الصَّنِيعَ وَإِنْ زَادَتْ بِهِ قِيَمَتُهُ مِنَ الْعُيُوبِ أَهْ مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَتَمَّ) أَيُّ فِي مَسْأَلَةِ الثَّمَنِ أَهْ كَرْدِي. فَوَدَّ: (لَوْ أَلْزَمْنَاهُ) أَيُّ الْمُشْتَرِيَ (الرَّدَّ) أَيُّ بَأَنَّ يُجِبُّ الطَّالِبَ لِلرَّدِّ مَعَ أَرَشِ الْحَادِثِ لَا الطَّالِبَ لِلْإِمْسَاكِ وَالرُّجُوعِ بِأَرَشِ الْقَدِيمِ. فَوَدَّ: (وَبِهِ رَدُّ قَوْلِ السَّكَاكِينِ) وَحَاصِلُ الرَّدِّ أَنَّ مَسْأَلَةَ الصَّنِيعِ اسْتَنْثِيَتْ عَنْ قَاعِدَةِ إِجَابَةِ مَنْ طَلَبَ الْإِمْسَاكِ لِمَا ذَكَرَهُ السَّبْكِ. فَوَدَّ: (هَذَا) أَيُّ إِجَابَةُ الْبَائِعِ فِي مَسْأَلَةِ الصَّنِيعِ. فَوَدَّ: (عَنْ الْقَوَاعِدِ) أَيُّ قَاعِدَةِ إِجَابَةِ طَالِبِ الْإِمْسَاكِ إِذَا مُجَابَتْ فِي مَسْأَلَةِ الصَّنِيعِ طَالِبُ الرَّدِّ. فَوَدَّ: (فَإِنَّا نَنْسِبُهُ إِلَى الثَّمَنِ) أَيُّ لِيَقَامَ الْعَقْدُ الْمَضْمُونُ بِالثَّمَنِ وَأَمَّا أَرَشُ الْحَادِثِ فَهُوَ بَعْدَ فُسْخِ الْعَقْدِ فَهُوَ بَدَلُ الْفَائِتِ مِنَ الْمَبِيعِ الْمَضْمُونِ عَلَيْهِ بِالْيَدِ أَهْ شَوْ فِيهِ وَفَقَّةٌ لِمَا قَالُوا إِنَّ الْفُسْخَ يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حَيْثُ لَا مِنْ أَصْلِهِ.

فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ قَبِيلَ قَوْلِ الثَّمَنِ وَالْأَصَحُّ اخْتِيَارُ أَقْلٍ قِيَمَةٍ. فَوَدَّ: (مَعَ الْقَدِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهِرُ فِي الْمُغْنِي. فَوَدَّ: (شَيْئًا مِمَّا مَرَّ) أَيُّ مِنْ أَخِذِ الْمَبِيعِ بِلَا أَرَشِ الْحَادِثِ وَتَرْكِهِ وَإِعْطَاءِ أَرَشِ الْقَدِيمِ أَهْ مُغْنِي. فَوَدَّ: (لَا يَغْرَهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ) فَلَوْ عَرَفَ الْفَوْرِيَّةَ نَمَّ نَسَبَهَا قَبِيلَتِي سَقُوطُ الرَّدِّ لِثَنُورَةِ يَنْبِيَانِ وَمِثْلُ هَذِهِ وَلِتَقْصِيرِهِ يَنْبِيَانِ الْحُكْمَ بَعْدَ مَا عَرَفَهُ أَهْ شَوْ. فَوَدَّ: (عَلَى مُضَيِّ نَحْوِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) مَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ زَادَتْ الْمُدَّةُ عَلَى ذَلِكَ كَانَ عُلَى طَلَاقُهَا بِسَنَةٍ مَثَلًا لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّدُّ وَيَجِبُ الْأَرَشُ حَالًا وَقَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْإِجَارَةِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرْضَ الْبَائِعُ بِالْعَيْنِ مَسْلُوبَةُ الْمَنْفَعَةِ صَبَرَ الْمُشْتَرِيَ إِلَى انْقِضَاءِ الْإِجَارَةِ وَلَا يَأْخُذُ أَرَشًا لِعَدَمِ يَأْسِهِ مِنَ الرَّدِّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ التَّزْوِيجَ لَمَّا كَانَ يُرَادُّ بِهِ الدَّوَامُ وَكَانَ الطَّلَاقُ عَلَى

وَجِبَ لَهُ مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَدْعِي الرَّدَّ لِعَدَمِ الرَّدِّ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ تَكَلَّفَا فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدَرِهِ وَجِبَ الْأَقْلُ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ وَمَنْ تَكَلَّفَ عَنِ الْحَلِيفِ مِنْهُمَا قَضَى عَلَيْهِ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ شَرْحُ م ر.

(تنبيه) قوله هنا فلا ردُّ إما أن يُريدَ به فلا ردُّ قَهْرًا فيكونُ مُكْرَرًا لأنه يُستَفْتَى عنه بقوله سقط الردُّ قَهْرًا أو اختيارًا فيُنافي قوله ردُّه المُشْتَرِي وقوله فذاك والذي يُتَّجه في الجواب أن قوله ويجبُ إلخٌ قيْدٌ لقوله ثم إلخٌ أفادَ أن محلَّ ذلك التخيير إن لم يوجدَ تقصيرٌ بتأخير الإعلامِ وإلا فلا ردُّ له به على تلك الكيفية المُشْتَمِلَةِ على التخيير السابق بعد ثم التي من جُمْلَتِهَا أخذُ الأرضِ وحيثُيَذَّ فلا يُنافي هذا جوازُ الردِّ بالرُّضَا من غيرِ أرضٍ كما صرَّحَا به بقولهما في باب الإقالة لو تفاسخا ابتداءً بلا سببٍ جازٍ أي جزئًا وقيلَ فيه وجهانِ وكان إقالةُ أحدِ لِمَكَانِهَا هنا بخلافِهَا فيما نحنُ فيه.....

الوجه المذكورُ نادرٌ لم يُقَوَّلْ عليه اهـ ع ش . فُود: (أو اختيارًا فيُنافي قوله ردُّه المُشْتَرِي وقوله: فذاك) فيه أمورُ الأولُ أن مَعْنَى اختيارًا برضا البائعِ لآته مُقابلُ قوله قَهْرًا، الثاني أن وجهَ قوله فيُنافي إلخٌ أن هَذَيْنِ القولَيْنِ أفادَا الردَّ برضا البائعِ، الثالثُ قد يَشْكُلُ حيثُيَذَّ دَعْوَى المُنافاة؛ لأن الردَّ برضا البائعِ المُستَفَادُ مِن هَذَيْنِ القولَيْنِ مفروضٌ فيما إذا لم يُؤَخَّرْ إعلامُه بلا عُذْرٍ ونَفْيِ ذلك الردِّ هنا مفروضٌ فيما إذا أَخَّرَهُ بلا عُذْرٍ فَلَمَّ يوجَدُ شَرْطُ المُنافاة لاخْتِلَافِ محلِّ الإثباتِ ومحلِّ التَّفْيِ فكان الوجه أن يَقُولَ أو اختيارًا لم يَتَّجِهْ إذ لا مانعَ عَنِ الردِّ بالرُّضَا بِدَلِيلِ جَوَازِ التَّقَايِلِ ثم يُجِبُّ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سم أي بقوله والذي يَتَّجِهْ إلخٌ . فُود: (والذي يَتَّجِهْ إلخٌ) خلاصةُ الجوابِ أن المُنْفِي الردَّ مع الأرضِ فلا يُنافي أَنَّهُمَا لو تَرَضَا على الردِّ مِن غيرِ أرضٍ جازٌ . فُود: (فلا ردُّ له به) أي بالقديم . فُود: (بَعْدَ ثُمَّ) أي لَفْظُهُ ثُمَّ . فُود: (التي من جُمْلَتِهَا إلخٌ) نَمَتْ لِلْكَفِيَّةِ . فُود: (أَخَذَ الأرضِ) أي أَخَذَ المُشْتَرِي أرضَ القديمِ المذكورِ بقولِ المثنى: أو يَقْرَأُ البائعُ أرضَ القديمِ إلخٌ . فُود: (هَذَا) أي قوله: فلا ردُّ إلخٌ . فُود: (مِنْ غيرِ أرضٍ) قد يُسْتَشْكَلُ امْتِنَاعُ أَخْذِ الأرضِ بِرِضَا البائعِ ولا إشْكَالَ لآته أَخْذُ بغيرِ حَقٍّ لآته أَخْذَهُ عَنِ العَيْبِ مع سُقُوطِ حَقِّهِ مِنْهُ وقد تَقَدَّمَ عَنِ شَرْحِ الرُّوضِ امْتِنَاعُ الأخْذِ بِالتَّرَاضِي اهـ سم . فُود: (لِمَكَانِهَا) أي الإقالةُ هنا يَنْفِي فيما إذا تَرَضَا على الردِّ مِن غيرِ أرضٍ (بِخِلَافِهَا فيما نَحْنُ فِيهِ) يَنْفِي مِنَ الردِّ بِالأرضِ اهـ بَصْرِيَّ عِبَارَةٌ سم كان مُرادُه مِنْهُ أن يَكُونَ ما نَحْنُ فِيهِ مع الأرضِ إقالةً اهـ .

فُود: (أو اختيارًا فيُنافي قوله ردُّه المُشْتَرِي وقوله: فذاك) فيه أمورُ الأولُ أن مَعْنَى اختيارًا بِرِضَا البائعِ لآته مُقابلُ قوله قَهْرًا، الثاني أن وجهَ قوله فيُنافي أن هَذَيْنِ القولَيْنِ أفادَا الردَّ بِرِضَا البائعِ، الثالثُ قد يَشْكُلُ حيثُيَذَّ دَعْوَى المُنافاة لأن الردَّ بِرِضَا البائعِ المُستَفَادُ فِي هَذَيْنِ القولَيْنِ مفروضٌ فيما إذا لم يُؤَخَّرْ إعلامُه بلا عُذْرٍ ونَفْيِ الردِّ هنا مفروضٌ فيما إذا أَخَّرَهُ بلا عُذْرٍ فَلَمَّ يوجَدُ شَرْطُ المُنافاة لاخْتِلَافِ محلِّ الإثباتِ ومحلِّ التَّفْيِ فكان الوجه أن يَقُولَ أو اختيارًا لم يَتَّجِهْ إذ لا مانعَ مِنَ الردِّ بِالرُّضَا بِدَلِيلِ جَوَازِ التَّقَايِلِ ثم يُجِبُّ فَلْيَتَأَمَّلْ . فُود: (مِنْ غيرِ أرضٍ) قد يُسْتَشْكَلُ امْتِنَاعُ أَخْذِ الأرضِ بِرِضَا البائعِ ولا إشْكَالَ لآته أَخْذُ بغيرِ حَقٍّ لآته أَخْذَهُ عَنِ العَيْبِ مع سُقُوطِ حَقِّهِ مِنْهُ وقد تَقَدَّمَ عَنِ شَرْحِ الرُّوضِ امْتِنَاعُ الأخْذِ بِالتَّرَاضِي . فُود: (بِخِلَافِهَا فيما نَحْنُ فِيهِ) كَانَ مُرادُه مِنْهُ أن يَكُونَ ما نَحْنُ فِيهِ مع الأرضِ إقالةً .

لأنها إما بيع فشرطها أن تقع بما وقع به العقد الأول وهنا بخلافه وإما فسخ فموردها مورد العقد وليس الأرض موردًا حتى يقع العقد عليه ولم أر أحدًا من الشراح ثبته على شيء من ذلك. (ولو حدث غيب لا يعرف القديم إلا به ككسر بيض) لنحو نعم لأن قشره متقوم (و) كسر (رائج) بكسر النون وهو الجوز الهندي حيث لم تنأ معرفة غيبه إلا بكسره فزعم تعين عدم عطفيه على ما قبله. وذكر ثقب قبله غير صحيح إذ غايه الأمر أنه يمكن معرفة غيبه بالكسر تارة وبالثقب أخرى فيحمل على الأول (وتقوير بطيخ) بكسر الباء أشهر من فتحها (مدود) بعضه بكسر الواو وكل ما أكله في جوفه كالرومان والجوز (رد) ما ذكر بالعيب القديم (ولا أرض عليه في الأظهر) لأن البائع سلطه على كسره لتوقف علم غيبه عليه أما بيض نحو دجاج مذر ونحو بطيخ مدود كله فإنه يوجب فساد البيع لأنه غير متقوم فيرجع المشتري بكل ثمنه وعلى

فد: (لأنها) أي الإقالة اه بصري عبارة الكردي قوله: لإمكانها متعلق بقلا ينافي والضمير يرجع إلى الإقالة وهنا إشارة إلى جواز الرد بالتراضي وقوله: فيما نحن فيه أراد به قوله فلا رد له به وقوله: هنا بخلافه إشارة إلى قوله فيما نحن فيه اه. فد: (وهنا بخلافه) أي لزيادة الأرض على المفقود عليه الأول. فد: (مورد العقد) أي الأول.

فد: (سني) (لا يعرف القديم إلا به) لو ظهر تغير لحم الحيوان بعد ذبحه فإن أمكن معرفة تغيره بدون ذبحه كما في الجلالة امتنع الرد بعد ذبحه وإن تعين ذبحه طريقًا لمعرفة تغيره فله الرد هذا حاصل ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم على حجة أقول قول الشهاب فله الرد أي ولا أرض عليه في مقابلة الذبح كما هو ظاهر لأن الفرض أن تغير اللحم لا يعرف إلا بالذبح اه ع ش. فد: (لنحو نعم) إلى قوله وبحت في المثني إلا قوله وزعم إلى المثني فوافق وإلى قوله ويظهر في النهاية إلا قوله أي بالنظر إلى المثني وقوله والتدويد إلى ولو اشترى. فد: (لنحو نعم) أي وما قشره متقوم. وفد: (لأن قشره لنخ) علة لقوله لنحو نعم. فد: (بكسر النون) ويفتحها اه عميرة. فد: (وذكر ثقب) عطف على قوله عدم عطفيه. فد: (قبله) أي قبل رائج. فد: (بالكسر) أي فقط لطابق المثني. فد: (غير صحيح) ولو سلم كان من باب: (علقتها بينا وماء باردًا). اه سم. فد: (فيحمل) أي كلام المثني (على الأول) أي ما يمكن معرفته بالكسر فقط. فد: (بكسر الباء) ويقال فيه أيضًا يطبخ بتقديم الطاء اه مثني. فد: (بكسر الواو) من دود الطعام ففعله لازم انتهى مختار اه ع ش. فد: (أما بيض نحو دجاج لنخ) مختار قوله لنحو نعم. فد: (فإنه يوجب) أي تبين كون ما ذكر مذرًا أو مدودًا عبارة

فد: (سني) (ولو حدث غيب لا يعرف القديم إلا به) لو ظهر تغير لحم الحيوان بعد ذبحه فإن أمكن معرفة تغيره بدون ذبحه كما في الجلالة امتنع الرد بعد ذبحه وإن تعين ذبحه طريقًا لمعرفة تغيره فله الرد هذا حاصل ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى. فد: (غير صحيح) ولو سلم كان من باب: (علقتها بينا وماء باردًا).

البائع تنظيف المجل من قشوره لاختصاصها به وبَحَثَ بعضهم أَنَّ محلَّهُ إِنْ لم ينقلها المشتري إلى المجل التي هي به وإلا لَزِمَهُ نقلها منه أي إلى محلِّ العقد أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي فرع مؤنة ردِّ البيع (فَإِنْ أَمَكَّنَ) أي بالنظر للواقع لا لِظَنِّهِ كما يُصَرِّحُ به كلامهم (معرفة القديم بأقلِّ مِمَّا أَحَدُهُ) غَيْرَ به بَأَنَّ قَامَتْ قَرِينَةٌ تحمِّله على مُجَاوِزَةِ الْأَقْلُ أو لا كما اقتضاه إطلاقهم لِتَقْصِيرِهِ فِي الْجُمْلَةِ (فَكَسَايِرُ الْغُيُوبِ الْحَادِثَةِ) فَيَمْتَنِعُ رَدُّهُ به لِغَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَذَلِكَ كَتَقْوِيرِ الْبَطِيخِ الْحَامِضِ وَكَسْرِ الرَّانِجِ وَقَدْ أَمَكَّنَ الْوُقُوفُ عَلَى غَيْبِهِ بَفَرَزِ شَيْءٍ فِيهِ وَكَتَقْوِيرِ كَبِيرٍ يُغْنِي عَنْهُ أَصْغَرُ مِنْهُ وَالتَّذْوِيدُ لَا يُعْرَفُ غَالِبًا إِلَّا بِالتَّقْوِيرِ وَقَدْ يُعْرَفُ بِالشَّقِّ فَمَتَى عُرِفَ بِهِ كَانَ التَّقْوِيرُ غَيْبًا حَادِثًا وَلَوْ شُرِطَتْ حَلَاوَةُ الرُّمَانِ فَبِأَنِّ حَامِضًا بِالْفَرَزِ رُدُّهُ إِذْ لَا يُعْرَفُ حَمَضُهُ بِدُونِ الْفَرَزِ أَوْ بِالشَّقِّ فَلَا لِمَعْرِفَتِهِ بِدُونِهِ وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَيْسَتْ الْحُمُوضَةُ غَيْبًا لِأَنَّهَا مَقْصُودَةٌ فِيهِ وَلَوْ اشْتَرَى نَحْوَ بَيْضٍ أَوْ بَطِيخٍ كَثِيرٍ فَكَسَرَ وَاجِدَةً فَوَجَدَهَا مَعِيَةً لَمْ يَتَجَاوَزْهَا لِثُبُوتِ مُقْتَضَى رَدِّ الْكُلِّ

الْمُعْتَنِي أَنَا مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ كَالْبَيْضِ الْمَذَرِّ وَالْبَطِيخِ الْمُدَوَّدِ كُلُّهُ أَوْ الْمُعْتَنِي فَيَبَيِّنُ فِيهِ فَسَادَ الْبَيْعِ لِيُورِدَهُ عَلَى غَيْرِ مُتَقَوِّمٍ أَوْ هِيَ وَاضِحَةٌ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَلْزَمَةُ) أَيِ الْمُشْتَرِي. □ فَوَدَّ: (إِلَى مَحَلِّ الْعَقْدِ) قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ لِلشَّارِحِ أَنَّ مَحَلَّ الْقَبْضِ لَوْ كَانَ غَيْرَ مَحَلِّ الْعَقْدِ كَانَ هُوَ الْمُعْتَبَرُ أَدْعَى ش. □ فَوَدَّ: (أَيِ بِالنَّظَرِ لِلْوَاقِعِ الْخ) فَلَوْ اخْتَلَفَا فِي أَنَّ مَا ذَكَرَ لَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ الْقَدِيمِ بِدُونِهِ رَجَعَ فِيهِ لِأَهْلِ الْخَبْرَةِ وَلَوْ فَقَدُوا أَوْ اخْتَلَفُوا صَدَّقَ الْمُشْتَرِي لِتَحَقُّقِ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ وَالشَّقِّ فِي مُسْقِطِ الرَّدِّ أَدْعَى ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ لَا) أَيِ أَمْ لَمْ يُغَدَّرْ أَدْعَى ش. □ فَوَدَّ: (فَيَمْتَنِعُ رَدُّهُ) وَإِذَا امْتَنَعَ الرَّدُّ رَجَعَ بِأَرَشِ الْقَدِيمِ سَمَّ عَلَى خِجِّ أَدْعَى ش. □ فَوَدَّ: (لِغَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ) أَيِ إِلَى مَا أَحَدَثَهُ. □ فَوَدَّ: (كَتَقْوِيرِ الْبَطِيخِ) أَيِ أَخَذِ شَيْءٍ مِنْ وَسْطِهِ عَلَى الْإِسْتِدَارَةِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى غَيْبِهِ) بِفَرَزِ شَيْءٍ فِيهِ أَيِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْبَطِيخِ وَالرَّانِجِ. □ فَوَدَّ: (وَكَتَقْوِيرِ كَبِيرٍ) وَمِثْلُ كَسْرِ الْقِتَاءِ وَالْمَجُورِ الْمُرَيْنِ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ مَرَاتِبِهِمَا بِدُونِ كَسْرِ أَوْ بَحْزِ مِي. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ شُرِطَتْ) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهَا مَقْصُودَةٌ فِي الْمُعْتَنِي. □ فَوَدَّ: (وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ) أَيِ عِنْدَ إِطْلَاقِ الرُّمَانِ حِينَ يَبْعُو. □ فَوَدَّ: (فَكَسَرَ وَاجِدَةً) أَيِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا كَبِيرَةً أَوْ صَغِيرَةً.

(مَسْأَلَةٌ): سَأَلَ أَبُو تَوْرٍ الشَّافِعِيُّ عَمَّنْ اشْتَرَى بَيْضَةً مِنْ رَجُلٍ وَبَيْضَةً مِنْ آخَرَ وَوَضَعَهُمَا فِي كُمِهِ فَكَسِرَتْ إِحْدَاهُمَا فَخَرَجَتْ مَذْرَةٌ فَعَلَى مَنْ يَرُدُّ الْمَذْرَةَ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ أَتَرَكُهُ حَتَّى يَدْعِيَ قَالَ يَقُولُ لَا أَذْرِي قَالَ أَقُولُ لَهُ انْصَرِفْ حَتَّى تَلْزِمَ فَإِنَّا مُفْتَوْنٌ لَا مُعْلَمُونَ أَنْتَهَى وَلَا يَجْتَهَدُ لِأَنَّهُ فِي الزَّامِ الْغَيْرِ بِالِاجْتِهَادِ وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ فِي الْأَمْوَالِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قَبِضَ مِنْ شَخْصَيْنِ فَدَاهِمَ فَخَلَطَهَا فَوَجَدَ فِيهَا نَحَاسًا قَالَ الزَّوْكَشِيُّ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَجْتَهَدَ هُنَا إِنْ كَانَ ثُمَّ أَمَارَةٌ أَنْتَهَى كَذَا بِهَامِشٍ أَقُولُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى يَهْجُمُ وَيَرُدُّ الْمَذْرَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْبَائِعَيْنِ فَإِنْ قَبِلَهَا فَذَلِكَ وَالْأَخْلَفُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِنَبِيْعَةٍ مِنْهُ فَإِنْ حَلَفَ فَلَهُ عَرْضُهَا عَلَى الْآخَرِ فَإِنْ حَلَفَ الْآخَرُ اسْتَمَرَ التَّوَقُّفُ وَإِنْ قَبِلَهَا أَحَدُهُمَا قَضَى عَلَيْهِ بِالتَّمَنِّي وَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يَخْلِفَ إِذَا تَكَلَّلَ أَحَدُهُمَا إِنْ ظَهَرَ لَهُ بِقَرِينَةٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ هُوَ الْبَائِعُ وَيُطَالِبُ التَّكَلُّفَ بِالتَّمَنِّي أَنَا لَوْ كَانَتْ مَبِيعَتَيْنِ مِنْ وَاحِدٍ فَإِنْ كَانَتْ بَشَمَنِ وَاحِدٍ تَبَيَّنَ بَطْلَانُهُ فِي الْمَذْرَةِ وَسَقَطَ مِنَ التَّمَنِّي مَا يُقَابِلُهُ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّ

بذلك لما يأتي من امتناع رد البعض فقط وإن كسر الثانية فلا رد له مطلقاً على الأوجه لأن وقف على العيب المُقتضي للرد بالأول فكان الثاني عيباً حاداً ويظهر أنه لو أطلع على العيب في واجدة بعد كسر أخرى كان الحكم كذلك.

(فرغ): (اشترى) من واحد (عبدني) أو نحوهما من كل شيئين لم تحصل منفعة أحدهما بالآخر أو اتصلت كيمصراعي باب (معين صفقة ودهما) إن شاء لا أحدهما قهراً لإضرار البائع بتفريق

واحدة بتمن فالقول قول البائع في مقدار تمن التالفة لآته غارم وأما المسألة الثانية فالظاهر فيها ما قاله الزركشي لكن لو اجتهد وأداه اجتهداه إلى أن الثحاس من زيد فأنكر أن الثحاس منه فليس له عزضه على الآخر لآته باجتهاده صار يظن أن الآخر لا حق له فيه فيبقى في يده إلى أن يرجع صاحبه ويعترف به وله أن يتصرف فيه من باب الظفر ويحصل بتمنه بعض حقه.

(فرغ): لو اشترى بطيخة فوجد كلباً أثبت نظر فإن كان ذلك عيب قطع من شجره كان عيباً له الرد به وإن كان بعد خريته أي المشتري مدة يغلب إثباته فيها لم يكن عيباً فلا رد به اهـ ش وقوله: فإن حلف فله عزضها إلخ محل تأمل فليراجع وقوله: لآته باجتهاده إلخ قد يؤخذ منه أنه لو تغير اجتهداه إلى أن الثحاس من الآخر فله عزضه عليه. فود: (فإن كسر الثانية فلا رد له) أي ولو بإذن البائع اهـ ش.

فود: (مطلقاً) أي أمكن معرفة عيبها بدون الكسر أو لا اهـ ش وقال البجيرمي أي سواء وجدها سليمة أو غير سليمة اهـ. فود: (بالأول) أي بكسر الأولى. فود: (كان الحكم كذلك) أي فلا رد.

فود: (ويظهر أنه إلخ) ولو بان عيب الدابة وقد اتلها وكان نزع التعل يعيها فتزعه بطل حقه من الرد والأرض لقطعه الخيار بتفسيه بالإختيار وإن سلمها بتغلها أجبر على قبول التعل إذ لا مئة عليه فيه ولا ضمان وليس للمشتري طلب قيمتها فإنها حقيرة في معرض رد الدابة فلو سقطت استردا المشتري لأن تركها إغراض لا تنليك وإن لم يعيها نزعها لم يجبر البائع على قبولها بخلاف الصوف يجبر على قبوله كما قاله القاضي لأن زيادته تشبه زيادة السمن بخلاف التعل فيتزعه ولا ينافي ما ذكرناه ما مر من أن الإنعال في مدة طلب الخصم أو الحاكم ضار لأن ذلك اشتغال يشبه الحمل على الدابة وهذا تفريع وقد ذكر القاضي أن اشتغاله بجز الصوف مانع له من الرد بل يرده ثم يجز نهاية ومغني قال ع ش وقوله: م ر يجبر على قبوله، قضيت أن البائع يملكه وأنه لا فرق بين كوز المبيع تنقص قيمته بجز الصوف أو لا وأنه لا فرق بين أن تنصّرر الشاة بجزه ككوز الزمن شتاء مثلاً أو لا ويوجه ذلك بما ذكره بقوله لأن زيادته تشبه زيادة السمن وجه الشبه أن كلاً من أجزاء الحيوان فأجبر على قبوله تبعاً له ولم يُنظر للمئة في المسامحة لآته في مقام رد المعيب والتخلص منه لكن يشكل على هذا ما تقدم أي ويأتي من أن المشتري يرذ الشاة ثم يتصل صوفها تحت يد البائع إلا أن يحمل ما تقدم أي ويأتي على أن نزع الصوف لا يضر بالشاة فمكن المشتري من أخذه بخلاف ما هنا اهـ. فود: (لم تحصل إلخ) أي لم يتوقف منفعة أحدهما الكاملة على الآخر عادة اهـ ش. فود: (أو اتصلت إلخ) اقتصر النهاية والمغني على الأول أغني عدم الإتصال ثم قالاً بعد قول المتن في الأظهر ومحل الخلاف فيما لا يتصل منفعة أحدهما

الصفقة عليه من غير ضرورة (ولو ظهر غيب أحدهما رذهما) إن شاء (لا المعيب وحده) فلا يردّه قهراً عليه (في الأظهر) لذلك وقضيته أن ما لا ضرر بتفريقه كالجوب وغيرها من المثليات يجوز رد المعيب منه وحده إذ لا ضرر فيه وهو أحد وجهين أطلقهما الشيخان وهو الأوجه الذي نص عليه في الأم والبونططي وأما تأويله بحمله على تراضي العاقدتين به ففي غاية التبعيد لأنه مع الرضا لا خلاف فيه والكلام فيما فيه خلاف ولو ظهر غيب أحدهما بعد تلف الآخر أو بيعه لم يرد الباقي إلا إن كان البيع من البائع كما قاله القاضي واعتمده السنوي وكذا السبكي في شرح المنهاج وإن تناقض كلامه فيه في شرح المذهب لانتفاء التفريق المضير حينئذ وخالفه صاحبه المتولي والبغوي.

بالآخر كما مرّ أما ما يتصل كذلك كمضراعي باب وزوجني خف فلا يرد المعيب منهما وخذه قهراً قطعاً اهـ.

• قول (رذهما) أي جاز له الرد إن شاء فلو أطلع على غيب أحدهما قرصي به ثم أطلع فيه على غيب الآخر رذهما إن شاء وكذا لو اشترى عبداً واحداً وأطلع فيه على غيب ورصي به ثم أطلع فيه على آخر جاز له الرد ولا يمنع من ذلك رضاه بالأول ويدل لذلك قول الشيخ عميرة في أول التصرية ولو رصي بالتصرية ولكن رذها بعين آخر بعد الحلب رد الصاع أيضاً انتهى وكذا قول الرزوي متى رصي أي المشتري بالمصرية ثم وجد بها عيباً أي قديماً رذها وبدل اللبن معها سم على حج اهـ. ع ش.

• فود: (يجوز رد المعيب إلخ) خالفه النهاية والمغني فقالا ولا يرد بعض المبيع في صفقة بالمعيب قهراً وإن زال ملكه عن الباقي للبائع وإن كان المبيع بطلاً بناء على أن المانع اتحاد الصفقة وهو المعتد خلافاً لبعض المتأخرين بناء على أن المانع ضرر التبعض اهـ. • فود: (تأويله) أي النص.

• فود: (والكلام فيما فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لأن كوزن الكلام فيما فيه خلاف للأصحاب لا ينافي تأويل النص المخالف لأحد شيئه بحيث تنتهي المخالفة اهـ سم. • فود: (كلامه فيه) أي كلام السبكي في البيع من البائع. • فود: (لانتفاء التفريق إلخ) تعليل للإسثناء. • فود: (وخالفه) أي القاضي صاحبه

• فود: (والكلام فيما فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لأن كوزن الكلام فيما فيه خلاف للأصحاب لا ينافي تأويل النص المخالف لأحد شيئه بحيث تنتهي المخالفة. • فود: (أو ينعى) قال في الرزوي فلو باع بعضه أي بعض المبيع في صفقة ثم وجد العيب لم يرد ولا أرش لعدم اليأس منه اهـ قال في شرحه وقيل له الأرض للباقى لتعذر الرد ولا يتنظر عود الزائل ليرد الكل كما لا يتنظر زوال العيب الحادث وصححه في أصل الروضة تبعاً لتقل الرافعي له عن نصحیح التهذيب وهو ضعيف لأنه إنما يأتي على التعليل باستدراك الظلامة لا بعدم اليأس وأما تعذر الرد فإنما هو في الحال كما لو باع الجميع فلا أرش له إلى أن قال وشمل قوله: كغيره باع بعضه ما لو باعه للبائع فلا رد له وهو ما جزم به المتولي وصححه البغوي إلخ اهـ.

(ولو اشترى عبث رجلين) منهما لا من وكيلهما (فبان معينا فله رد نصيب أحدهما) لتعدي الصفقة بتعدي البائع دون موكليه كما مر (ولو اشترىها) أي المعيب من واجد كما في أصله كالروضة وغيرها لأنفسهما أو موكليهما (فلأحدهما الرد) ليحصله على البائع (في الأظهر) لتعدي الصفقة بتعدي المشتري لنفسه أو لغيره كما مر أو من اثنين ولا يصح حقل المثل عليه بجعل الضمير عائداً على قوله عبث رجلين لأن هذه لا خلاف فيها للتعدي بتعدي البائع قطعاً فله رد الرُّبُع. (ولو اختلفا في قدم العيب) واحتيل صدق كل (صدق البائع) في دعواه حدوثه (بيمينه) لأن الأصل لزوم العقد وقيل لأن الأصل عدم العيب في يده ويميني عليهما ما لو باع بشرط البراءة من الغيوب فإنه لا يبرأ مما حدث بعد العقد وقبل القبض فلو ادعى المشتري هذا والبائع قدمته على العقد صدق البائع على الأول كما سئل المثل والمشتري على الثاني بيمينه.....

إنه وقال بامتناع الرد في المبيع من البائع وما في معناه أيضاً؛ لأنه وقت الرد لم يرد كما تملك وهو الممتد نهاية ومعني وأنتى وفي سم قال في الرّوض وشرحه وإن ورثه ابنا المشتري مثلاً فليس لأحدهما رد نصيبه لاتحاد الصفقة اه ولو مات عن ابنتين أخذهما المشتري تعذر الرد إذ لا يمكن رده على نفسه وله الأرض على التركة للباس من الرد اه.

فوق (سني): (ولو اشترى إلخ) وكذا لو اشترى عشرين كل واحد بمائة فله رد أحدهما أمعني .
 فود: (منهما) إلى قوله وقيل في النهاية والمعني . فود: (كما مر) أي في تفريغ الصفقة من أن العبرة بالوكيل دون الموكلي . فود: (أو من اثنين) عطف على من واحد اه كزدي . فود: (فله) أي لأحد المشتريين رد الربع وظاهر أن له أن يرد على كل الربع سم على حج أي لا أن لأحد المشتريين رد الربع على البايعين معاً اه ع ش قال النهاية والمعني ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة فكل مشتري من كل ينسبه وضابط ذلك أن تضرب عدد البايعين في عدد المشتريين عند التعدي من الجانبين أو أحدهما عند الإفراد في الجانب الآخر فما حصل فهو عدد العقود اه . فود: (فإنه لا يبرأ إلخ) بل إنما يبرأ من غيب باطن موجود عند العقد كما مر فالصورة هنا أن الغيب باطن بالحيوان اه رشدي . فود: (هذا) أي حدوث العيب بين العقد والقبض . فود: (صدق البائع) اعتمده النهاية والمعني . فود: (على الأول) ويكفيه الحلف على نفي العلم جفني اه بجريمي . فود: (والمشتري على الثاني) كان حاصل إضاحه اتها

(فرغ): قال في الرّوض وشرحه وإن ورثه أي أمتاء المشتري مثلاً فليس لأحدهما رد نصيبه لاتحاد الصفقة ولهذا لو سلم أحدهما يصف الثمن لم يلزم البايع تسليم النصف إليه اه ولو مات عن ابنتين أخذهما المشتري تعذر الرد إذ لا يمكن رده على نفسه وله الأرض على التركة للباس من الرد فود: (فله رد الربع) وظاهر أن له أن يرد على كل الربع فود: (ولأن الأصل إلخ) في هذا المعطى نظر لأن المعطوف عليه تليل للبين والمعطوف للتصديق . فود: (والمشتري على الثاني) كان حاصل إضاحه اتها متفقان على وجوده في يد البايع إلا أن البايع يدعي أسبقية العقد والمشتري يدعي تأخيره

لا احتمال يصدق المشتري، أما إذا قطع بما ادّعاه أحدهما كشحجة مُتَدَمِّلَةٍ والبيع أمس فيصدق المشتري بلا يمين وكجرح طري والبيع والقبض من سنة فيصدق البائع بلا يمين ولو ادّعى المشتري قدّم عييين فصدق البائع ففي أحدهما فقط صدّق المشتري بيمينه لثبوت الرد بإقرار البائع فلا يسقط بالشك ولا يرد على المثل خلافاً لمن زعمه لأن الرد إنما نشأ مما اتفقا عليه وكلامه فيما اختلفا فيه كما ترى. فإن قلت: هما قد اختلفا في الثاني وصدق المشتري في

مُتَّفَقَانِ على وجوده في يد البائع إلا أن البائع يدّعي سبقه المقدّم والمشتري يدّعي تأخيره عنه فلو ادّعى البائع في هذه الصورة حدوثه في يد المشتري فمقتضى ما تقدّم أنه المصدق وفي شرح م ر وقد أخذ بما تقرّر قاعدة وهي أنه حيث كان العيب يثبت الردّ فالمصدق البائع وحيث كان يبطله فالمصدق المشتري ولو اختلفا بعد التّعايل فقال البائع في عيب يحتمل حدوثه وقدمه على الإقالة كان عند المشتري وقال المشتري كان عندك قال الجلال البلقيني أفتيت فيها بأن القول قول المشتري مع يمينه لأن الأصل براءة الذمّة من غرم أرض العيب انتهى اه سم. ه فود: (لا احتمال يصدق) إلى قول المتن والزيادة في النهاية إلى قوله فإن قلت إلى ولو نكل وقوله لا احتمال الجواب إلى ولا يكفيه وكذا في المتن إلى قوله ولا ترد إلى ولو نكل وقوله ولا ترد إلى ثم تصديق البائع وقوله وقضية كلامهم إلى ولا يكفيه وقوله وفي أنه ظن إلى المتن. ه فود: (وكجرح) يعني جراحة ينحو سيف أو عصا لا قرحة نار اه سيّد عمر. ه فود: (لثبوت الرد) فيه خفاء اه سم يعني أن دعوى البائع حدوث الآخر عند المشتري يمنع الثبوت وقد يجاب بأن مراده كما يأتي ثبوت مقتضى الرد من حيث هو بقطع النظر عن الدعوى المذكورة. ه فود: (ولا ترد) أي صورة تصديق المشتري فيما ذكر. ه فود: (وكلامه) أي المتن. ه فود: (فإن قلت هما إلخ) قد يقال يكفي في الإيراد أنه هنا لم يصدق البائع وإلا لامتنع الردّ لثبوت حدوث أحد العييين فلم يصدق قول المصنّف

عنه فلو ادّعى البائع في هذه الصورة حدوثه في يد المشتري فمقتضى ما تقدّم أنه المصدق وفي شرح م ر وقد أخذ بما تقرّر قاعدة وهي أنه حيث كان العيب يثبت الردّ فالمصدق البائع وحيث كان يبطله فالمصدق المشتري ولو اختلفا بعد التّعايل فقال البائع في عيب يحتمل حدوثه وقدمه على الإقالة كان عند المشتري وقال المشتري كان عندك قال الجلال البلقيني أفتيت فيها بأن القول قول المشتري مع يمينه لأن الأصل براءة الذمّة من غرم أرض العيب اه.

(مسألة): في فتاوى الجلال الشيوطي رجل باع جماراً ثم طلب من المشتري الإقالة فقال بشرط أن تبعه لي بعد ذلك بكذا فقال نعم فلما أقاله امتنع من البيع فهل يصح هذه الإقالة الجواب إن كان هذا الشرط لم يذخلاه في صلب الإقالة بل توطأ عليه قبلها ثم حصلت الإقالة فالإقالة صحيحة والشرط لاغ ولا يلزمه البيع له ثانياً وإن ذكر الشرط في صلب الإقالة فسدت الإقالة اه وظاهره فسادها وإن قلنا إنها فسخت. ه فود: (لثبوت الرد) فيه خفاء. ه فود: (فإن قلت هما قد اختلفا إلخ) قد يقال يكفي في الإيراد أنه هنا لم يصدق البائع وإلا لامتنع الردّ لثبوت حدوث أحد العييين فلم يصدق قول المصنّف صدق

قَدِّمَهُ حَتَّى لَا يَمْتَنِعَ رَدُّهُ قُلْتُ: تَصَدِّقُهُ لَيْسَ إِلَّا لِقُوَّةِ جَانِبِهِ بِتَصَدِّقِ الْبَائِعِ لَهُ عَلَى مَوْجِبِ الرَّدِّ فَلَمْ تُقْبَلْ إِرَادَتُهُ رَفَقَهُ عَنْهُ بَدَعُوْىُ خُدُوْثِ الثَّانِي فَالْحَائِلُ عَلَى تَصَدِّقِهِ سَبْقُ إِقْرَارِ الْبَائِعِ لَا غَيْرُ فَلَمْ يَصُدَّقْ أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ صَدَّقَ فِي الْقَدَمِ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَلَوْ نَكَلَ الْمُشْتَرِي عَنْ الْيَمِيْنِ سَقَطَ رَدُّهُ وَلَمْ تُرَدُّ عَلَى الْبَائِعِ لِأَنَّهُ لَا يُنْبِثُ لِنَفْسِهِ بِخَلِيفَةٍ حَقًّا وَحَيْثُيْذٍ فظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا مَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ ثُمَّ: إِنْ رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ الْإِلْخَ وَلَوْ اشْتَرَى مَا كَانَ رَأَاهُ وَعَيْتَهُ قَبْلَ ثُمَّ أَنَاهُ بِهِ فَقَالَ زَادَ الْعَيْبَ وَأَثَرُ الْبَائِعِ صَدَّقَ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ الْبَائِعَ يَدْعِي عَلَيْهِ عِلْمَهُ بِهِ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ.....

صَدَّقَ الْبَائِعُ وَهَذَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا يَتَذَفَعُ بِجَوَابِهِ الْمَذْكُورِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ مُرَادُ الْمُجِيبِ أَنَّ قَوْلَ الْمُتَنِي صَدَّقَ الْبَائِعُ رَوْعِي فِيهِ قَيْدُ الْحَيْثِيَّةِ يَغْنِي صَدَّقَ الْبَائِعُ مِنْ حَيْثُ مُجَرَّدُ دَعْوَى خُدُوْثِ الْعَيْبِ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَظَرَ إِلَى أَمْرِ آخَرٍ كَقَوَّةِ جَانِبِ الْمُشْتَرِي بِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى قَدَمِ أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ فَلَمْ يَصُدَّقْ أَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يَصُدَّقْ مَعَ كَوْنِهِ مُدْعِيًا لِمَجَرَّدِ الْخُدُوْثِ بَلْ إِنَّمَا امْتَنَعَ تَصَدِّقُهُ لِدَعْوَاهِ الْخُدُوْثِ مُصَاحِبًا لِلِاغْتِرَافِ بِقَدَمِ أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ وَفِي سَمَ عَلَى حَجٍّ أَيْضًا مَا نَصَّهُ مَسْأَلَةٌ فِي قِتَاوَى الْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ رَجُلٌ بَاعَ جِمَارًا ثُمَّ طَلَبَ مِنَ الْمُشْتَرِي الْإِقَالَةَ فَقَالَ بِشَرْطِ أَنْ تَبِيعَهُ لِي بَعْدَ ذَلِكَ بِكَذَا فَقَالَ نَعَمْ فَلَمَّا أَقَالَهُ امْتَنَعَ مِنَ الْبَيْعِ فَهَلْ تَصِحُّ هَذِهِ الْإِقَالَةُ الْجَوَابُ إِنْ كَانَ هَذَا الشَّرْطُ لَمْ يُدْخِلْهُ فِي صُلْبِ الْإِقَالَةِ بَلْ تَوَاطَأَ عَلَيْهِ قَبْلُهَا ثُمَّ حَصَلَتْ الْإِقَالَةُ فَالْإِقَالَةُ صَحِيحَةٌ وَالشَّرْطُ لَاحِظٌ وَلَا يُلْزَمُهُ الْبَيْعُ لَهُ ثَانِيًا وَإِنْ ذَكَرَا الشَّرْطَ فِي صُلْبِ الْإِقَالَةِ فَسَدَتْ الْإِقَالَةُ انْتَهَى وَظَاهِرُهُ فَسَادُهَا وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهَا فَسَخَ انْتَهَى وَقَرَضَهُ الْكَلَامُ فِي الْجِمَارِ لِكَوْنِهِ الْمَسْنُوعِ عَنْهُ وَالْأَفْلَحُكُمَ لَا يَخْتَصُّ بِهِ بَلْ يُمَثِّلُهُ غَيْرُهُ اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ نَكَلَ الْمُشْتَرِي) أَيِ فِيمَا لَوْ ادَّعَى قَدَمَ الْعَيْنَيْنِ فَاعْتَرَفَ الْبَائِعُ بِقَدَمِ أَحَدِهِمَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (سَقَطَ رَدُّهُ الْإِلْخَ) وَسُقُوطُ الرَّدِّ ظَاهِرٌ إِنْ عَلِمَ أَنَّ نُكُولَهُ يَسْقُطُهُ وَالْأَقْبَنِي غَدَمَ السُّقُوطِ اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (وَحَيْثُيْذٍ) أَيِ حِينَ سُقُوطِ رَدِّهِ الْقَهْرِيِّ بِالتَّكْوِيلِ. ٥. فَوَدَّ: (فِي قَوْلِهِ) أَيِ الْمُتَنِي. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ اشْتَرَى مَا كَانَ رَأَاهُ) عِبَارَةٌ الْمُتَنِي وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا غَائِبًا وَكَانَ قَدْ رَأَاهُ وَأَبْرَاهُ مِنَ عَيْبٍ بِهِ ثُمَّ أَنَاهُ بِهِ فَقَالَ الْمُشْتَرِي قَدْ زَادَ الْعَيْبَ الْإِلْخَ اهـ. ٥. فَوَدَّ: (ثُمَّ أَنَاهُ بِهِ) أَيِ ثُمَّ أَتَى الْبَائِعَ لِلْمُشْتَرِي بِالْمَبِيعِ اهـ رَشِيدِي. ٥. فَوَدَّ: (صَدَّقَ الْمُشْتَرِي) أَيِ بِيَمِينِهِ اهـ نِهَائِيَّةٌ وَلَوْ نَكَلَ عَنْ الْيَمِينِ هَلْ يَسْقُطُ رَدُّهُ وَلَا تُرَدُّ عَلَى الْبَائِعِ نَظِيرُ مَا مَرَّ أَمْ لَا فَلْيُرَاجَعْ. ٥. فَوَدَّ: (لِإِنَّ) الْبَائِعَ الْإِلْخَ) وَلَوْ بَاعَهُ عَصِيرًا وَسَلَّمَهُ لَهُ فَوَجَدَهُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي خَمْرًا فَقَالَ الْبَائِعُ صَارَ خَمْرًا وَقَالَ الْمُشْتَرِي بَلْ عِنْدَكَ كَانَ خَمْرًا وَأَمَكَنَ كُلُّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ صَدَّقَ الْبَائِعُ بِيَمِينِهِ لِمَوَافَقَتِهِ لِلْأَصْلِ مِنْ اسْتِمْرَارِ

الْبَائِعِ وَهَذَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا يَتَذَفَعُ بِجَوَابِهِ الْمَذْكُورِ. ٥. فَوَدَّ: (صَدَّقَ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ الْبَائِعَ الْإِلْخَ) قَدْ يُقَالُ الزِّيَادَةُ عَيْبٌ وَقَدْ اخْتَلَفَا فِيهَا نَعَمْ قَدْ يُقَالُ مَسْأَلَةُ الْمُتَنِي الْإِخْتِلَافُ فِي قَدَمِ الْعَيْبِ وَخُدُوْثِهِ وَالْإِخْتِلَافُ هُنَا فِي وُجُودِ الزِّيَادَةِ وَعَدَمِ وُجُودِهَا.

(فَرُغَ): فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ بَاعَهُ عَصِيرًا وَسَلَّمَهُ لَهُ فَوَجَدَهُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي خَمْرًا فَقَالَ الْبَائِعُ صَارَ خَمْرًا عِنْدَكَ وَقَالَ الْمُشْتَرِي كَانَ خَمْرًا عِنْدَكَ وَأَمَكَنَ كُلُّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ فَالْمُصَدَّقُ الْبَائِعُ بِيَمِينِهِ لِمَوَافَقَتِهِ لِلْأَصْلِ

ولا ترد عليه هذه أيضا خلافاً لمن زعمه أيضاً لأنهما لم يخلفا في القيد بل في الزيادة المستلزمة له وهو إنما ذكر الاختلاف في القيد نصاً ثم تصديق البائع في عدم القيد إنما هو لمنع رد المشتري لا لتفريجه أرسه لو عاد للبائع بفسخ وطلبه زاعماً أن حدوده بيده ثبت بيمينه لأن يمينه إنما صلحت للدفع عنه فلا تصلح لإثبات شيء له، نظير ما يأتي في التخالف في الجراح فللمشتري الآن أن يحلف أنه ليس بحادث وكيفية حلف البائع تكون (على حسب جوابه) فإن أجاب بلا يلزمني قبوله أو بلا رد له علي به حلف كذلك ولا يكلف التعرض لحدوده لاحتمال علم المشتري به عند القبض أو رضاه به بعده ولو ذكره كلف البيعة أو ما بعته أو ما أقبضته إلا سليماً حلف كذلك ولم يكفه: لا يستحق علي الرد به ولا لا يلزمني قبوله لأنه ليس مطابقاً لجوابه، وقضية كلامهم أنه لو أجاب بلا يلزمني قبوله ثم أراد الحلف

المعقد اه مغني ويأتي في الشرح مثله وزاد النهاية ولو اختلفا بعد التقابل فقال البائع في عيب يحتمل حدوده وقدمه على الإقالة كان عند المشتري أي فهو حادث وعليه ضمانه وقال المشتري كان عندك أي فهو قديم والرد في محله ولا شيء لك علي قال الجلال البلقيني أفتيت فيها بأن القول قول المشتري مع يمينه أي قلوا نكل عن اليمين ردت على البائع فيخلف ويأخذ الأرض اه بزيادة من ع ش. فود: (ولا ترد عليه) أي المني (هذه) أي الصورة المذكورة بقوله ولو اشترى ما كان رآه إلخ. فود: (لأنهما) أي البائع والمشتري. فود: (المستلزمة له) أي للقيد. وفود: (وهو) أي المصنف اه ع ش. فود: (نصاً) هو من متعلقات قوله الاختلاف لا من متعلقات قوله ذكر أي أن المصنف إنما ذكر مسألة ما إذا اختلفا في القيد بالنص بأن نص أحدهما في دعواه على أنه قديم والآخر على خلافه اه رشدي. فود: (ثم تصديق البائع إلخ) مرتب على قول المصنف ولو اختلفا إلخ. وفود: (لا لتفريجه) أي المشتري.

فود: (لو عاد للبائع بفسخ) أي كما لو تحالفا في صفة المعقد أو تقايلا اه ع ش. فود: (وطلبه) أي البائع الأرض. فود: (ثبت بيمينه) خبر أن. وفود: (لأن يمينه إلخ) علة لقوله لا لتفريجه اه ع ش.

فود: (فلا تصلح لإثبات شيء إلخ) قضيته أنها لا تثبت له الأرض وإن لم يخلف المشتري أنه ليس بحادث فانظره مع قوله فللمشتري الآن أن يخلف إلخ اه رشدي ويأتي أيضاً عن ع ش ما يتدفع به الإشكال. فود: (في التخالف) بالخاء المعجمة اه ع ش. فود: (الآن أن يخلف إلخ) قلوا نكل عن اليمين هل يخلف البائع أم لا ويكتفي باليمين السابقة فيه نظر والأقرب الأول لأن يمينه الأولى لدفع الرد وهذه لطلب الأرض فالمقصود من كل منهما غير المقصود من الأخرى اه ع ش.

فود: (سني: علي حسب جوابه) بفتح السين أي مثل جوابه نهاية ومغني قال ع ش هذا بيان للمراد من الحسب بالفتح وفي المختار ليكن عملك بحسب ذلك بالفتح أي على قدره وعده اه.

فود: (ولو ذكره) أي ذكر علمه أو رضاه اه ع ش. فود: (أو ما بعته) عطف على قوله لا يلزمني إلخ اه كزدي. فود: (أو ما أقبضته إلخ) ظاهره أن الإقباض على ما قبله يتكفي في الجواب والحلف والظاهر خلافه فكان الأولى الإقباض على قوله أو ما أقبضته كما في المني أو التمييز بالواو بدل أو.

على أنه ما أقْبَضَهُ إلا سَلِيمًا لا يُمْكِنُ وهو مُحْتَمَلٌ لاحتمالِ الجوابِ الأولِ علمُ المُشْتَرِي ورضاهُ به والثاني نَصٌّ في عَدَمِهِ فتَنَاقُضًا احتمالًا وهو كافٍ هنا ومن ثَمَّ لم يكتَفوا في اليمينِ باللوازِمِ بل اشْتَرَطُوا كونَها على وفقِ الدعوى بطريقِ المُطابَقةِ لا التَضَمُّنِ والالتزامِ ولا يكفيه الحلفُ على نفيِ العلمِ ويجوزُ له الحلفُ على البتِّ إذا اخْتَبَرَ خَفَايا أمرِ المبيعِ وكذا إن لم يختبرها اعتمادًا على ظاهِرِ السَّلامةِ حيث لم يَظُنَّ خلافَها ولا يَثْبُتُ العيبُ إلا بِشهادةِ عَدْلَيْنِ شَهادَةٍ فَإِنْ فُقِدَا.....

هـ فَوَدَّ: (وهو مُحْتَمَلٌ) وَلَيْسَ كَذَلِكَ اهْ نِهَايةً أي لَآئِهْ غَلَطَ على نَفْسِهِ ع ش عبارة سم أقول هذا الاحتمالُ يَرُدُّهُ المَعْنَى والتَقْلُّ أَمَّا المَعْنَى فَلِإِنَّهْ إذا أرادَ الحلفَ على ما ذَكَرَ فقد أرادَ التَّغْلِيظَ على نَفْسِهِ فَكَيْفَ لا يُمْكِنُ مِنْهُ وَأَمَّا التَّقْلُّ فَقَدْ صَرَّحُوا فِي الدَّعَاوَى بِأَنَّ المُدْعَى عَلَيْهِ مَالٌ مُضَافٌ إِلَى سَبَبِ كَافَرَضْنِكَ كَذَا لو أَطْلَقَ الْإِنْكَارَ فِي جَوَابِهِ كَلَّا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا أو لا يَلْزَمُنِي تَسْلِيمُ شَيْءٍ إِلَيْهِ ثُمَّ أَرَادَ الْحَلْفَ عَلَى نَفْيِ السَّبَبِ جازَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَسْتَخْفِرْ هَذَا الَّذِي قَرَّرُوهُ فِي الدَّعَاوَى وَإِلَّا لَمَّا اقْتَصَرَ عَلَى مَا قَالَهُ هُنَا أو لَتَرَكَهُ رَأْسًا فَتَأَمَّلْ اهـ هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَكْفِيهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يَكْفِي فِي الْجَوَابِ وَالْحَلْفِ: مَا عَلِمْتُ بِهِ هَذَا الْعَيْبَ عِنْدِي اهـ. زَادَ ع ش وَهَلْ يَكُونُ اسْتِغْنَالُهُ بِذَلِكَ مُسْقَطًا لِلرَّدِّ أو لا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ يُقَالُ إِنْ كَانَ جَاهِلًا بِذَلِكَ لَا يَكُونُ مُسْقَطًا لِلرَّدِّ فَلَهُ تَعْيِينُ جَوَابٍ صَحِيحٍ وَيُخْلِفُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ عَالِمًا سَقَطَ رَدُّهُ اهـ هـ فَوَدَّ: (إِلَّا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ شَهَادَةِ الْفَخ) أَفْهَمَ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَلَا بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَفِيهِ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ثُبُوتِ الْعَيْبِ إِمَّا رَدُّ الْمَبِيعِ أو طَلَبُ الْأَرْضِ وَكِلَاهُمَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ وَهُوَ يَثْبُتُ بِمَا ذَكَرَ. هـ وَفَوَدَّ: (فَإِنْ فُقِدَا) أَي فِي مَحَلِّ الْمُعْذِ قَمَا فَوْقَهُ إِلَى مَسَافَةِ الْمَدْوَى؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ لَا يَلْزَمُهُ الْحُضُورُ مِمَّا زَادَ عَلَى ذَلِكَ اهـ ع ش هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَثْبُتُ الْعَيْبُ الْفَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسَنَى وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي وُجُودِ الْعَيْبِ أو صِفَةِ هَلْ هِيَ عَيْبٌ أو لا صُدِّقَ الْبَائِعُ بِبَيِّنَةٍ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعَيْبِ وَقَوَامُ الْمُعْذِ هَذَا إِذَا لَمْ يُعْرِفِ الْحَالُ مِنْ غَيْرِهِمَا فَإِنْ عُرِفَ مِنْ غَيْرِهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ قَوْلِ عَدْلَيْنِ عَارِفَيْنِ بِذَلِكَ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَتَبِعَهُمُ ابْنُ الْمُقَرِّي وَقِيلَ يَكْفِي كَمَا قَالَهُ الْبَغَوِيُّ وَاجِدَ اهـ.

مِنْ اسْتِمْرَارِ الْمُعْذِ اهـ هـ فَوَدَّ: (وهو مُحْتَمَلٌ) أَقُولُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ يَرُدُّهُ الْمَعْنَى والتَقْلُّ أَمَّا الْمَعْنَى فَلِإِنَّهْ إذا أرادَ الحلفَ على ما ذَكَرَ فقد أرادَ التَّغْلِيظَ على نَفْسِهِ فَكَيْفَ لا يُمْكِنُ مِنْهُ وَأَمَّا التَّقْلُّ فَقَدْ صَرَّحُوا فِي الدَّعَاوَى بِأَنَّ المُدْعَى عَلَيْهِ مَالٌ مُضَافٌ إِلَى سَبَبِ كَافَرَضْنِكَ كَذَا لو أَطْلَقَ الْإِنْكَارَ فِي جَوَابِهِ كَلَّا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا أو لا يَلْزَمُنِي تَسْلِيمُ شَيْءٍ إِلَيْهِ ثُمَّ أَرَادَ الْحَلْفَ عَلَى نَفْيِ السَّبَبِ جازَ وَعِبَارَةُ الْمُنْهَجِ هُنَاكَ وَخَلَفَ كَمَا أَجَابَ وَفِي شَرْحِهِ لِيُطَابِقَ الْحَلْفَ الْجَوَابَ فَإِنْ أَجَابَ بِنَفْيِ السَّبَبِ خَلَفَ عَلَيْهِ أو بِالْإِطْلَاقِ فَكَذَلِكَ وَلَا يَكْلَفُ التَّعَرُّضُ لِنَفْيِ السَّبَبِ فَإِنْ تَعَرَّضَ لِنَفْيِهِ جازَ اهـ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَهُوَ خَلَفَ بَعْدَ الْجَوَابِ عَلَى نَفْيِ الْجِهَةِ جازَ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا عَنِ الْبَغَوِيِّ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارِ اهـ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَسْتَخْفِرْ هَذَا الَّذِي قَرَّرُوهُ فِي الدَّعَاوَى وَإِلَّا لَمَّا اقْتَصَرَ عَلَى مَا قَالَهُ هُنَا أو لَتَرَكَهُ رَأْسًا فَتَأَمَّلْ.

صَدَقَ الْبَائِعُ وَصَدَّقَ الْمُشْتَرِي بِبَيْعِهِ فِي عَدَمِ تَقْصِيرِهِ فِي الرَّدِّ وَفِي جَهْلِهِ بِالْعَيْبِ إِنْ أَمَكْنَ خَفَاءَ مِثْلِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ الرُّؤْيَةِ وَالْأَكْطَعِ أَنْفِ صَدَقَ الْبَائِعُ وَفِي أَنَّهُ ظَنُّ أَنْ مَا رَأَاهُ بِهِ غَيْرُ غَيْبٍ وَكَانَ يُمْنُ بِخَفَى عَلَيْهِ مِثْلُهُ، وَفِي أَنَّهُ إِنَّمَا رَضِيَ بِقَبِيحِهِ لِأَنَّهُ ظَنَّهُ الْعَيْبَ الْفُلَانِيَّ وَقَدْ بَانَ خِلَافُهُ وَأَمَكْنَ اشْتِبَاهَهُ بِهِ وَكَانَ الْعَيْبُ الَّذِي بَانَ أَعْظَمَ ضَرَرًا فَيُثْبِتُ لَهُ الرَّدُّ فِي الْكُلِّ.

(وَالزِّيَادَةُ) فِي الْمَبِيعِ أَوْ الثَّمَنِ (الْمُتَّصِلَةُ كَالسَّخَنِ) وَكَبِيرِ الشَّجَرَةِ وَتَقْلَمُ الصَّنْعَةُ وَلَوْ بِمُعْلَمٍ بِأَجْرَةٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ هُنَا لَكُنْهُمْ فِي الْفَلَسِ قَبْلُوهُ بِصَّنْعَةٍ بِلَا مُعْلَمٍ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ بِهِ هُنَا بِجَمَاعٍ أَنَّ الْمُشْتَرِي غَرِمَ مَالًا فِي كُلِّ مِنْهُمَا فَلَا يَفُوتُ عَلَيْهِ وَلَا يُنَاقِيهِ الْفَرْقُ الْآتِي بَيْنَهُمَا فِي الْحَمْلِ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ لَا يُغْرَمُ مَالٌ فِي مُقَابَلَتِهِ فَحُكْمٌ بِهِ لِمَنْ لَمْ يَنْشَأْ الرَّدُّ عَنْهُ (بَيْعُ الْأَصْلِ) لِتَقْدِيرِ إِفْرَادِهَا وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا بِهَا أَصُولٌ نَحْوِ كُرَوَاتٍ فَتَبَيَّنَتْ ثُمَّ رَدَّهَا بِغَيْبٍ فَالِنَابِثُ لِلْمُشْتَرِي

قوله: (صَدَقَ الْبَائِعُ) أَيِ بَيْعِيهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: صَدَقَ الْبَائِعُ إِلَخَ أَيِ ظَاهِرًا فَلَا رَدَّ وَهَلِ لِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ بَاطِنًا إِذَا كَانَ مُحِقًّا أَوْ لَا وَهَلِ لَهُ إِذَا لَمْ يَفْسَخْ أَخَذَ الْأَرْضَ أَيْضًا أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ فِيهِمَا الْأَوَّلُ أَمَّا الْفَسْخُ فَلَوْ جُودَ مُسَوِّغُهُ بَاطِنًا وَأَمَّا الْأَرْضُ فَلِإِنَّهَا لَمَّا تَعَدَّرَ رَدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ بِخَلْفِهِ نَزَلَ مَنَزَلَةُ غَيْبٍ حَادِثٍ يَنْتَعِ مِنَ الرَّدِّ الْقَهْرِيِّ وَيَحْتَمَلُ فِي الثَّانِيَةِ مَنَعَ أَخِذَ الْأَرْضِ لِأَنَّهُ حَيْثُ تَمَكَّنَ مِنَ الْفَسْخِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ مِنْ بَابِ الظَّفَرِ جُمِلَ كَالْقَادِرِ عَلَى الرَّدِّ وَهُوَ حَيْثُ قَدَّرَ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ أَخِذُ الْأَرْضِ مِنَ الْبَائِعِ وَلَوْ بِالرِّضَا بَلْ إِنْ تَصَالَحَ مِنَ الْبَائِعِ عَلَى أَخِذِ الْأَرْضِ لِيَرْضَى بِالْمَبِيعِ وَلَا يَرُدُّهُ لَمْ يَصِحَّ وَيَسْقُطُ خِيَارُهُ إِنْ عَلِمَ بِفَسَادِ الصُّلْحِ اهـ. وقوله: (وَيَحْتَمَلُ إِلَخَ) لَعَلَّهُ هُوَ الْأَقْرَبُ. قوله: (وَالْأَكْطَعِ أَنْفِ صَدَقَ الْبَائِعُ) هَلْ بِلَا يَمِينِ اهـ سَم وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ هَلَكَ الْمَبِيعُ مَا يُعِيدُ عَدَمَ الْيَمِينِ وَعَنْ ع ش التَّضْرِيحُ بِذَلِكَ. قوله: (وَكَبِيرِ الشَّجَرَةِ) أَيِ كَبِيرًا يُشَاهَدُ كُنُومُهَا بِغِلَظِ خَشَبِهَا وَجَرِيدِهَا اهـ ع ش.

قوله: (وَلَوْ بِمُعْلَمٍ بِأَجْرَةٍ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ إِطْلَاقِ الثَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَةُ الْبُخَيْرِمِيِّ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِأَجْرَةٍ أَوْ لَا بِمُعْلَمٍ أَوْ لَا وَالْقَصَارَةُ وَالصَّنْعُ كَالْمُتَّصِلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا شَيْءَ فِي تَطْيِيرِهَا عَلَى الْبَائِعِ فِي الرَّدِّ وَكَالْمُتَّصِلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُجْبَرُ مَعَهَا عَلَى الرَّدِّ فَلَهُ الْإِنْسَاكُ وَطَلَبُ الْأَرْضِ كَذَا قَالَه شَيْخُنَا فَتَأَمَّلْهُ قَلْبُوبِي عَلَى الْجَلَالِ اهـ. قوله: (الْفَرْقُ الْآتِي) أَيِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْأَظْهَرِ (بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا فِي الْمُفْلِسِ اهـ كُرْدِي. قوله: (لِتَقْدِيرِ إِفْرَادِهَا) وَإِلَّا الْمَلِكُ قَدْ تَجَدَّدَ بِالْفَسْخِ فَكَانَتْ الزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ فِيهِ تَابِعَةً لِلْأَصْلِ كَالْمُعْدِي نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر كَالْمُعْدِي أَيِ كَمَا أَنَّهَا تَابِعَةٌ فِي الْمَلِكِ لِلْمُعْدِي اهـ. قوله: (فَالِنَابِثُ إِلَخَ) دَفَعَ بِهِ مَا قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا مِنَ الْمُتَّصِلَةِ لِكَوْنِهَا نَآشِئَةً مِنْ نَفْسِ الْمَبِيعِ فَكَانَتْهَا جُزْءًا مِنْهُ وَقَالَ سَم قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمِيُّ أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ الصَّوْفَ وَاللَّبَنَ كَالْحَمْلِ أَنْتَهَى أَيِ فَيَكُونُ الْحَادِثُ لِلْمُشْتَرِي سَوَاءً انْفَصَلَ قَبْلَ الرَّدِّ أَمْ لَا وَمِثْلُهُمَا الْبَيْضُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْتَهَى وَيَرْجِعُ فِي كَوْنِ اللَّبَنِ حَادِثًا أَوْ قَدِيمًا لِمَنْ هُوَ تَحْتَ يَدِهِ وَهُوَ الْمُشْتَرِي فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ: فِيهِ بَيْعِيهِ وَكَذَا يُقَالُ فِي الصَّوْفِ اهـ ع

قوله: (صَدَقَ الْبَائِعُ) هَلْ بِلَا يَمِينِ.

بخلاف الصوف الحادث بعد العقد فإنه يرده تبعا ما لم يُجزَّ وكذا اللبن الحادث في الضرع لأنهما كالسمن بخلاف تلك ومن ثم كان الظاهر منهما في ابتداء البيع لا يدخل فيه وجرى جمع على أن نحو الصوف الحادث للمشتري مطلقا ولو جزَّ بعد أن طال ثم عليم غيبا ورُدَّ اشتركا فيه لأن الموجود عند العقد جزء من المبيع فيردُّ وإن جزَّ وقياس نظائره أنه يُصدق ذو اليد حيث لا بينة وأنه لا ردَّ ما داما مُتَنَازِعِينَ وأن ذلك غيب حادث وعلى هذا يُحمل قول السبكي وقد يقع نزاع في مقدار ما لكل منهما وهو غيب مانع من الرد.

(و) الزيادة (المُفَصَّلَةُ) غيبا ومنفعة (كالولد والأجرة لا تمنع الرد) عملا بمقتضى المبيع نعم ولذَّ الأمة الذي لم يُعَيَّرْ يمتنع الرد بناء على ما مرَّ من حرمة التفريق بينهما به فيجب الأرض وإن لم يحصل يأش لأن تغلُّز الرد بامتناعه ولو مع الرضا صيَّره كالمأبوس منه (وهي للمشتري) في

ش. قوله: (بخلاف تلك) أي التابت من ذلك الأصول فكان الأولى التذكير وكذا ضمير قوله منها الآتي. قوله: (وَجَرَى جَمْعُ الْفَخ) اعتمدته النهاية والمغني وفاقا للشهاب الزملي. قوله: (مطلقا) أي جزَّ أو لا. قوله: (يُصدق ذو اليد) أي في القدر الذي طال. وقوله: (وَأَن ذَلِكَ) أي الشارح اهـ كزدي. قوله: (وَعَلَى هَذَا) أي قوله لا ردَّ ما داما مُتَنَازِعِينَ. قوله: (بِمَقْدَارِ مَا لِكُلِّ الْفَخ) أي من الصوف اهـ كزدي. قوله: (غَيْبًا) إلى قول المتن ولو باعها في النهاية وكذا في المغني إلا قوله فيجب الأرض إلى المتن. قوله: (سُئِلَ) (كالولد والأجرة) أي وكسب الرقيق وركاز وجده أي الرقيق وما وُهِبَ له فقبله وقبضه وما وُصِيَ له به فقبله ومهر الجارية إذا وُطِئَتْ بشبهة وجمع المصنَّف بين الولد والأجرة ليُعرفك أنه لا فرق في عدم امتناع الرد بين أن تكون من نفس المبيع كالولد أم لا كالأجرة خلافا لأبي حنيفة وإنما مثل للمتلد من نفس المبيع بالولد بخلاف الثمرة وغيرها ليُعرفك أنها تبقى له وإن كانت من جنس الأصل خلافا لِمَالِكٍ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قوله: (وَلَدُ الْأُمَةِ الَّذِي لَمْ يُعَيَّرْ الْفَخ) ومثله ولد البهيمة الذي لم يُسْتَفَنَ عَنْ اللَّبَنِ اهـ ش. قوله: (لِأَن تَغْلُزَ الرَّدَ الْفَخ) يتأمل هذا فإنه لو خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَرْضَ لِإِمْكَانِ عَوْدِهِ إِلَيْهِ مَعَ امْتِنَاعِ رَدِّهِ فقياسه هنا أنه لا يستحق الأرض لإمكان رد المبيع بعد تمييز الولد اهـ ش. قوله: (بِامْتِنَاعِهِ) أي الرد اهـ ش والأولى أي التفريق وكذا الضمير المنصوب في صيَّره والمجورور في منه. وقوله: (مَعَ الرُّضَا) أي رضا البائع.

قوله: (سُئِلَ) (وهي للمشتري) عبارة المنهج وهي لِمَنْ حَدَّثَتْ فِي مِلْكِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ مِنْ مُشْتَرٍ أَوْ بَائِعٍ وَإِنْ رَدَّ قَبْلَ الْقَبْضِ لِأَنَّهَا قَرُعٌ مِلْكِهِ انْتَهَى اهـ سم.

قوله: (وَجَرَى جَمْعُ عَلَى أَنْ نَحْوِ الصَّوْفِ الْفَخ) قال شيخنا الشهاب الزملي إنَّ الرَّاجِعَ أَنَّ الصَّوْفَ وَاللَّبَنَ كَالْحَمَلِ اهـ. أي فيكون الحادث للمشتري سواء انفصل قبل الرد أو لا ومثلهما البيض كما هو ظاهر.

قوله: (وَلَمْ يُسْتَفَنَ) (وهي للمشتري) عبارة المنهج وهي لِمَنْ حَدَّثَتْ فِي مِلْكِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ مِنْ مُشْتَرٍ أَوْ بَائِعٍ وَإِنْ رَدَّ قَبْلَ الْقَبْضِ لِأَنَّهَا قَرُعٌ مِلْكِهِ اهـ.

المبيع والبايع في الثمن (إن رُدَّ بعد القبض) للحديث الصحيح وأن رجلاً ابتاع غلاماً واستعمله مدة ثم رأى فيه غيباً وأراد رده فقال البائع يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال ﷺ الخراج بالضمان ومعناه أن ما يخرج من المبيع من غلة وفائدة تكون للمشتري في مقابلة أنه لو تلف لكان من ضمانه أي لتأفقه على ملكه فالمراد بالضمان في الخبر الضمان المعتبر بالملك إذ آل فيه لما ذكره البائع له ﷺ وهو ما ذكر فقط فخرج البائع قبل القبض والغاصب فلا يملك فوائده لأنه لا ملك له وإن ضميته لأنه يوضع يده على ملك غيره بطريق مضمن (وكذا) تكون الزيادة له إن رُدَّ (قبله في الأصح) بناءً على الأصح أن الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله (ولو باعها) أي البهيمة أو الأمة (حاملًا فانفصل) الحمل ولم تنقص أمه بالولادة أو كان جاهلاً

• قول (سني): (إن رُدَّ) أي المبيع في الأولى والثمن في الثانية نهايةً ومغني.

• قول (سني): (بعد القبض) سواء أحدثت قبل القبض أم بعده نهايةً ومغني.

• قول: (للحديث الصحيح إلخ) أي وقس على المبيع الثمن اه مغني. • قول: (يخرج) أي يحصل.

• قول: (ما ذكر) أي ضمان ما ملكه بالاشترائه اه ش. • قول: (فخرج البائع إلخ) أي خرج بالمراد المذكور البائع قبل القبض والغاصب أي فلا يرد على الخبر أن كلًا من البائع قبل قبض المشتري المبيع منه والغاصب لو وقع التلف تحت يده فالضمان عليه وليس له الخراج والفوائد. • قول: (فلا يملك إلخ) أي كل من البائع المذكور والغاصب. • قول: (لأنه إلخ) تغليظ للخروج. • قول: (لأنه يوضع إلخ) يغني أن وجوب الضمان فيما ذكر ليس يكون المبيع والمفصوب ملكًا لمن ذكر بل يوضع يده على ملك غيره وهو المشتري والمفصوب منه. • قول: (بطريق مضمن) وهو الشراء اه ش أي والغضب.

• قول (سني): (وكذا قبله في الأصح) قال الزركشي لأنها حدثت في ملكه كما بعد القبض والثاني المنع لمفهوم الحديث انتهى اه سم. • قول: (أي البهيمة) إلى قوله ويوجه في المغني وكذا في النهاية إلا ما يأتي في جهل الحمل.

• قول (سني): (حاملًا) أي وهي معيبة مثلاً نهايةً ومغني أي أو سليمة وتقايلاً أو حدث العيب بعد العقد وقبل القبض اه ش وقال الزركشي أدخل بقوله مثلاً ما إذا اشتراها سليمة ثم طرأ العيب قبل القبض ولا يصح إدخال ما لو كان الرذ بخيار المجلس أو الشرط مثلاً لأنه ياباه السياق مع قول المصنف السابق لا تمنع الرذ اه.

• قول (سني): (فانفصل إلخ) ولو انفصل قبل القبض فللبائع حبه لاستيفاء الثمن وليس للمشتري يتيه قبل القبض كامه اه مغني. • قول: (أو كان جاهلاً إلخ) ضعيف والمؤتمد أنه إذا نقصت أمه بالولادة لا

• قول: (فخرج البائع) أي فإنه لم يضمه لو تلف لأنه ملكه وإن تلف على ملكه فليأتمل.

• قول (سني): (وكذا قبله في الأصح) قال الزركشي لأنها حدثت في ملكه كما بعد القبض والثاني المنع لمفهوم الحديث اه. • قول: (أو كان جاهلاً بالحمل إلخ) فيه بختان أحدهما أنه يرد على هذا أن

بالحمل واستمرَّ جهله إلى الوضع وإن نَقَصَتْ بها إما مرَّ أن الحادث بسبب مُتَقَدِّم كالمُتَقَدِّم (رَدُّه) لأنَّ الحمل يُعْلَمُ ويُقَابَلُهُ قِسْطٌ مِنَ الثَّمَنِ (معها في الظَّهَرِ) لوجود المُتَقَضِّي بلا مانع بخلاف ما إذا نَقَصَتْ بها وعِلِمَ بالحمل فلا يَرُدُّها قَهْرًا بل له الأرض كسائر المُيُوبِ الحَادِثَةِ وخرج ببيعها حايلاً ما لو باعها حايلاً ثم حَمَلَتْ ولو قبل القبض فإنَّ الولدَ للمُشْتَرِي.....

يَرُدُّ مُطْلَقًا عِلِمَ الحمل أو جهله اه ع ش عبارة سم فيه بختانٍ أَخَذَهُمَا يَرُدُّ على هذا أنَّ الحملَ يَتَزَايِدُ شَيْئًا فَشَيْئًا فهو كالمرضى إذا مات مِنْهُ عند المُشْتَرِي فالْمُتَّجِهُ أَنَّهُ لَا رَدَّ مُطْلَقًا والثاني ما ذَكَرَهُ هنا مُخَالَفٌ لِما ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ إِلَّا أَن يَسْتَنِدَ إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ إِلَيْهِ اه وقوله: والثاني إلخ في البصري مثله. ه فَوَدَّ: (وإنَّ نَقَصَتْ بها إما مرَّ إلخ) بَيَّنَّ عَلَيْهِ الْإِسْتَوْيَ وَغَيْرُهُ وَاعْتَزَّضَ بِأَنَّ الصَّوَابَ مَا أَطْلَقَهُ الشَّيْخَانِ هُنَا مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ أَيْ فِي عَدَمِ الرَّدِّ بَيْنَ حَالَةِ الْعِلْمِ وَحَالَةِ الْجَهْلِ وَإِنْ كَانَ التَّقْصُّ حَصَلَ بِسَبَبٍ جَرَى عِنْدَ الْبَائِعِ وَهُوَ الْحَمْلُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَيَبَيِّنُ الْقَتْلَ بِالرَّدِّ السَّابِقَةِ وَالْقَطْعَ بِالْجَنَابَةِ السَّابِقَةِ إِلَيْهِ اه نِهَايَةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر وَاعْتَزَّضَ بِأَنَّ الصَّوَابَ إِلَيْهِ أَيْ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ تَصْوِيرُ الثَّمَنِ بِمَا إِذَا لَمْ تَقْضَ بِالْوِلَادَةِ أَصْلًا اه وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ إلخ مُتَعَمِّدٌ خِلَافًا لِجَحِّ اه أَيْ وَالْمُعْنَى. ه فَوَدَّ: (لأنَّ الحملَ إلخ) مُتَعَمِّدٌ اه ع ش.

ه فَوَدَّ: (وعِلِمَ بالحمل) قَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ ع ش. ه فَوَدَّ: (وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي زَمَنِ خِيَارِ الْمُشْتَرِي بَلْ وَلَوْ فَسَخَ بِمَوْجِبِ الشَّرْطِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَمَحَلُّهُ حَيْثُ حَدَثَ بَعْدَ انْقِطَاعِ خِيَارِ الْبَائِعِ إِنْ كَانَ وَالْأَفْهَمُ لَهُ وَإِنْ تَمَّ الْعَقْدُ لِلْمُشْتَرِي كَمَا قَدْ مَنَاهُ اه ع ش. ه فَوَدَّ: (فَإِنْ الْوَلَدُ لِلْمُشْتَرِي) وَقَوْلُهُ الْآتِي: (قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ إلخ) ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ بَعْدَ الْوَضْعِ يَرُدُّهَا وَيُمِيسُ الْوَلَدَ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ فِي

الْحَمْلِ يَتَزَايِدُ شَيْئًا فَشَيْئًا فهو كالمرضى إذا مات مِنْهُ عند المُشْتَرِي فالْمُتَّجِهُ أَنَّهُ لَا رَدَّ مُطْلَقًا والثاني أنَّ ما ذَكَرَهُ هُنَا مُخَالَفٌ لِما ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ إِلَّا أَن يَسْتَنِدَ إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ إِلَيْهِ. ه فَوَدَّ: (فَإِنْ الْوَلَدُ لِلْمُشْتَرِي وَقَوْلُهُ الْآتِي) قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ إلخ. ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ بَعْدَ الْوَضْعِ يَرُدُّهَا وَيُمِيسُ الْوَلَدَ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ فِي وَلَدِ الْآدَمِيَّةِ لِلزَّوْمِ التَّفْرِيقِ الْمُتَمَتِّعِ بَلْ وَفِي وَلَدِ غَيْرِهَا لِلزَّوْمِ التَّفْرِيقِ قَبْلَ الْإِسْتِفْنَاءِ عَنِ اللَّيْنِ بِغَيْرِ الذَّبْحِ إِلَّا أَن يُجَابَ بِأَعْتِفَارِ ذَلِكَ هُنَا لِيَكُونَ مِلْكُ الْمُشْتَرِي كَذَلِكَ قَهْرًا لَا اخْتِيَارًا أَوْ بِأَنَّ الْمِلْكَ وَالرَّدَّ حَصَلَ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ وَلَا تَفْرِيقٍ جَسَدِي حِينَئِذٍ وَلَا يَضُرُّ حُصُولُهُ بَعْدَ لِلضَّرُورَةِ فَلْيُتَأَمَّلْ وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَكَذَا أَيْ لِلْمُشْتَرِي الْوَلَدُ الْمُتَفَصِّلُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْعَقْدِ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَيَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا بِالرَّدِّ لِلْحَاجَةِ اه وَيَبَيِّنُ فِي شَرْحِهِ أَنَّ الْأَصَحَّ انْتِنَاعُ الرَّدِّ وَتَعَيُّنُ الْأَرْضِ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَإِذَا حَمَلَتْ أَيْ بَعْدَ الشَّرَاءِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ وَرُدَّتْ بِالْعَيْبِ حَايِلًا فَالْوَلَدُ لِلْمُشْتَرِي اه وَفِي تَضَرُّعٍ بِجَوَازِ رَدِّ الْحَايِلِ حَالِ الْحَمْلِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَفْرِيقٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِذَا قُلْنَا الْحَمْلُ هُنَا لِلْمُشْتَرِي قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ فَلَهُ حَبْسُ أُمِّهِ حَتَّى تَفْصَحَ اه ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَكَذَا بَعْدَ الْقَبْضِ أَيْ وَكَذَا إِذَا حَمَلَتْ بِهِ بَعْدَ الْقَبْضِ يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي وَلَكِنْ حَمْلُ الْأُمِّ بَعْدَ الْقَبْضِ يَمْنَعُ الرَّدَّ كَرَاهًا وَكَذَا غَيْرُهَا إِنْ

بخلاف نظيره في الفلَس فإن الولد للبائع والفرق أن سبب الفسخ هناك نشأ من المشتري وهو تركه توفية الثمن وهنا من البائع وهو ظهور العيب الذي كان موجوداً عنده. قال الماوردي وغيره وللمشتري حبس الأم حتى تصفه، وحمل الأمة بعد القبض يمنع الرد القهري لأنه غيب فيها وكذا حمل غيرها إن نقصت به، ونحو البيض كالحمل وبانفصال.....

وليد الآدمية للزوم التفريق الممتنع بل وفي ولد غيرها للزوم التفريق قبل الاستغناء عن اللبن بغير الذبح إلا أن يجاب باعتماد ذلك هنا ليكون ملك المشتري لذلك قهرياً لا اختيارياً وبأن الملك والرد حصل قبل الانفصال ولا تفريق حسي حيث لا يضرب حصوله بعد للضرورة وفي الزوض وشراجه ما حاصله أن الحمل الحادث بعد العقد وقبل القبض للمشتري ثم إن انفصل امتنع التفريق وتعين الأرض على الأصح وإن لم يتفصل جاز بخلاف الحادث بعد القبض فحدوده حيث لا يمنع الرد قهراً في الأمة مطلقاً وفي غيرها إن نقصت أي وأما بالراضي فيجوز أي ما لم يتفصل حمل الأمة ولا امتنع التفريق أخذاً بما تقدم اهـ سم. هـ فود: (بخلاف نظيره في الفلَس) أي فيما لو اشترى عينا ثم حجب عليه قبل دفع ثمنها وقد حملت في يده فإذا رجع البائع فيها تبعا الحمل اهـ ع ش. هـ فود: (قال الماوردي إلخ) ولا يحرّم التفريق بعد الوضع الحاصل عند البائع بعد الرد لأنه لم يحصل بالرد وإنما هو طارئ عليه وهذا كالصريح في أنه له ذلك أي حبس الأم بعد الفسخ ومعلوم أن مؤنتها على البائع اهـ ع ش. هـ فود: (وللمشتري حبس الأم حتى تصفه) والمؤنة على البائع وإذا لم يخبسها وولدت وجب على البائع ردّه إليه ولو في ولد الأمة قبل التمييز لاختلاف المالكين فإن لم يقع الرد قبل الولادة امتنع وله الأرض عبارة الحلبي قوله: يأخذهُ إذا انفصل أي ولو قبل الاستغناء عنها وليس هذا من التفريق المحرّم لأن الفرض أن الفسخ وقع قبل الوضع ففي وقت أخذ الولد لم يحصل تفريق لاختلاف مالكيهما، وقبل الانفصال لا تفريق إذ هو إنما يكون بين الأم وفرعها لا بينها وبين حملها انتهت اهـ بغير مي. هـ فود: (إن نقصت به) لم يقيد به في الأمة لأن من شأن الحمل فيها أن يؤدي إلى ضعف الأم ولأنه يؤدي إلى الطلق وهو ملحق بالأمراض المخوفة اهـ ع ش. هـ فود: (كالحمل) أي فيكون للمشتري في غير مسألة الفلَس حيث رد قبل انفصاله اهـ

نقص به اهـ. وحاصل ذلك كما ترى أن الحمل الحادث بعد العقد وقبل القبض للمشتري ثم إن انفصل امتنع التفريق على الأصح وإن لم يتفصل جاز بخلاف الحادث بعد القبض فحدوده حيث لا يمنع الرد قهراً في الأمة مطلقاً وفي غيرها إن نقصت أي وأما بالرضا فيجوز أي ما لم يتفصل حمل الأمة ولا امتنع التفريق أخذاً بما تقدم فإن قلت ما ذكرته في قول الزوض أنها إذا حملت قبل القبض وردت بالعيب حايلاً كان الولد للمشتري من أن فيه تضريحاً بجواز الرد وإن كان فيه تفريق مبني على أن كلام الزوض في حمل الآدمية أيضاً وهو مضموع لجواز أن يكون في حمل البهيمة قلت قوله بعده وكذا بعد القبض لكن حمل الأمة إلخ صريح في أنه أراد أولاً ما يشمل الآدمية كما لا يخفى على متأمل عبارته ولعل وجه الجواز انقياء التفريق بالفعل عند الرد فإنه إنما يتحقق عند الانفصال وأخذ المشتري إياه فتأمل.

ما لو كانت بعد حايلاً فإنه يزدها جزئاً والطلع كالحمل والتأخير كالوضع فلو أطلعت في يده
ثم ردها بعيب كان الطلع للمشتري على الأوجه.

(ولا يمنع الرد الاستخدام) قبل علم العيب من المشتري أو غيره للمبيع ولا من البائع أو غيره
للمتن إجماعاً (ووطء الثيب) كالاستخدام وإن حرمتها على البائع لكونه أباه مثلاً نعم إن كان
برئاً منها بأن مكنته طائفة أنه أجنبي، وإطلاق الزنا على هذا مجاز كما يعلم مما يأتي أول
العدد، مئع لأنه غيب حدث (وافتيضا) الأمة بالفاء والقاف (البكر) المبيعة من مشتري أو غيره
يعني زوال بكارتها ولو بوثة (بعد القبض نقص حدث) فيمنع الرد ما لم يستند لسبب متقدم
جهله المشتري كما مر (وقبله جناة على المبيع قبل القبض) فإن كان من المشتري مئع رده
بالمبيع ثم إن قبضها لزمه التمين بكماله وإن تلفت قبل قبضها لزمه من الثمن قدر ما نقص من
قيمتها أو من غيره وأجاز هو البيع فله ردها به ثم إن كان المزمل البائع أو آفة أو زوجاً وزوجه

ع ش أي وبالأولى هنا الرد بعد انفصاله. فؤد: (ما لو كانت بعد الخ) أي وقت الرد كالشراء اه ع ش.
فؤد: (يزدها) أي مع حيلها. فؤد: (في يده) أي المشتري. فؤد: (كان الطلع للمشتري) أي وإن
لم يتأخر اه ع ش. فؤد: (على الأوجه) مئع اه ع ش.

فؤد (سئ): (ووطء الثيب) أي ولو في الدبر ومثل ووطء الثيب ووطء البكر في دبرها فلا يمنع الرد شرح
المباب ليح اه ع ش قال النهاية والمغني ووطء الغوراء مع بقاء بكارتها كالثيب اه أي فلا يمنع الرد ما
لم تمكته طائفة أنه أجنبي ع ش. فؤد: (كالاستخدام) أي قياساً عليه. فؤد: (مئع) أي من الرد.

فؤد (سئ): (وافتيضا البكر) مبتدأ خبره قوله: نقص اه نهاية. فؤد: (ولو بوثة) أي ونحوها اه
نهاية ومنه الحيض ع ش. فؤد: (لسبب متقدم الخ) كالزواج ومنه أيضاً ما لو زالت جارية عمرو بكارة
جارية زيد فجاء زيد وأزال بكارة جارية عمرو عند المشتري اه ع ش. فؤد: (قدر ما نقص الخ) أي
بنسبة ما نقص لا نفس قدر ما نقص إذ قد يكون قدر ما نقص قدر الثمن أو أكثر هكذا يتبني أن يكون
المراد سم على حجب اه ع ش. فؤد: (وأجاز هو البيع فله ردها به) الظاهر أن المعنى أنه إذا علم
بافتيضا غيره فإن فسح فذاك وإن أجاز ثم علم بالمعيب القديم فله الرد به ويبقى الكلام فيما إذا علم
قول الشارح م وهو مخموم على ما إذا لم يطلع عليه أي المعيب القديم إلا بعد إجازته اه إن فسحه
بأحدهما وإجازته في الآخر ينقطع خياره لكن قضية ما مر من أنه لو اشتغل بالرد بعيب فعجز عن إثبات

فؤد: (قدر ما نقص) أي بنسبة ما نقص لا نفس قدر ما نقص إذ قد يكون قدر ما نقص قدر الثمن أو
أكثر هكذا يتبني أن يكون المراد. فؤد: (وأجاز هو البيع فله ردها به) الظاهر أن المعنى أنه إذا علم
بافتيضا غيره فإن فسح فذاك وإن أجاز ثم علم بالمعيب القديم فله الرد به ويبقى الكلام فيما إذا علم
بهما ممّا فهل له تخصيص الإجازة بعيب الافتضا والفسخ بالآخر فيه نظر.

سابقَ فهُدَرَ أو أُجْنِبًا لَزِمَهُ الْأَرْضُ إِنْ لَمْ يَطَأْ أَوْ كَانَتْ زَانِيَةً وَلَا لَزِمَهُ مَهْرٌ بِكَرٍ مِثْلِهَا فَقَطْ وَهُوَ لِلْمُشْتَرِي مَا لَمْ يَفْسَخْ وَلَا اسْتَحَقَّ الْبَائِعُ مِنْهُ قَدْرَ الْأَرْضِ وَفَوْقَ بَيْنَ وَجُوبٍ مَهْرٌ بِكَرٍ هُنَا وَمَهْرٌ ثَمْبٍ وَأَرْضٌ بِكَارَةٍ فِي الْفَضْبِ وَالذِّيَاتِ وَمَهْرٌ بِكَرٍ وَأَرْضٌ بِكَارَةٍ فِي الْمِيعَةِ يَبْقَا فَايِدًا بِأَنْ يَمْلِكَ الْمَالِكُ هُنَا ضَعِيفٌ فَلَا يَحْتَمِلُ شَيْئَيْنِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَلِهَذَا لَمْ يُفَرَّقُوا ثُمَّ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ وَبِأَنْ الْبَيْعَ الْفَايِدَ وَجَدَ فِيهِ عَقْدٌ اخْتَلَفَ فِي حُصُولِ الْمِلْكِ بِهِ كَمَا فِي النِّكَاحِ الْفَايِدِ.....

كَوْنَهُ عَيْنًا فَاتَّقَلَ لِلرُّدِّ بَعْبٍ آخَرَ لَمْ يَنْتَفِعْ عَدَمُ سُقُوطِ الْخِيَارِ هُنَا لِتَخْصِيصِ الرَّدِّ بِأَحَدِ الْعَيْنَيْنِ أَمْ عَشْرَ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ عَدَمُ السُّقُوطِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى إِبْطَالِ الشَّارِحِ. هـ فَوَدُ: (فَهْدَرَ) أَيِ عَلَى الْمُشْتَرِي حَيْثُ أَجَازَ أَمْ عَشْرَ بِعِبَارَةِ الْبُخَيْرِيِّ وَمَعْنَى كَوْنِهِ هَدَرَ أَنَّهُ إِذَا أَجَازَ الْمُشْتَرِي الْبَيْعَ أَخَذَهَا وَقَنَّ بِهَا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ، وَإِنْ فَسَخَ أَخَذَ ثَمَنَهُ كُلَّهُ، وَقَوْلُهُ: لَزِمَهُ الْأَرْضُ، وَيَكُونُ لِمَنْ اسْتَقَرَّ مِلْكُهُ عَلَى الْمَبِيعِ، فَإِنْ أَجَازَ الْمُشْتَرِي فَلَهُ وَالْأَقْلَبُ بَائِعِ أَمْ. هـ فَوَدُ: (إِنْ لَمْ يَطَأْ) كَأَن أزالها بِتَحْوِي عَوْدِ. هـ فَوَدُ: (وَالْأَلِزْمَةُ) أَيِ الْأَجْنَبِيُّ أَمْ عَشْرَ. هـ فَوَدُ: (هُوَ لِلْمُشْتَرِي) هَذَا وَاضِحٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي خِيَارِ الْبَائِعِ وَخَذَهُ أَوْ خِيَارِهِمَا وَفُسِّخَ الْعَقْدُ فَإِنْ كَانَ لِلْبَائِعِ وَخَذَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَهْرُ مَا عَدَا الْأَرْضَ مُطْلَقًا وَكَذَا قَدْرُ الْأَرْضِ أَيْضًا إِنْ فُسِّخَ لِأَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ يَبْدَلُ بَعْضُ الْمَبِيعِ وَإِنْ كَانَ لهُمَا وَفُسِّخَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ جَمِيعَهُ لِلْبَائِعِ عَنَانِي أَمْ بُخَيْرِي. هـ فَوَدُ: (اسْتَحَقَّ الْبَائِعُ مَنَهُ الْخُ) أَيِ مِنَ الْمَهْرِ قَدْرَ الْأَرْضِ إِنْ كَانَ الْمَهْرُ أَكْثَرَ مِنَ الْأَرْضِ فَإِنْ تَسَاوَا أَخَذَهُ الْبَائِعُ وَلَا شَيْءَ لِلْمُشْتَرِي وَإِنْ زَادَ الْأَرْضُ عَلَى الْمَهْرِ وَجَبَتْ الزِّيَادَةُ عَلَى الْمُشْتَرِي لِأَنَّ الْعَيْنَ مِنْ ضَمَانِهِ أَمْ عَشْرَ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ زَادَ الْأَرْضُ عَلَى الْمَهْرِ الْخُ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ فَإِنَّ الْمَبِيعَ قَبْلَ الْقَبْضِ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ لَا الْمُشْتَرِي. هـ فَوَدُ: (فِي الْفَضْبِ) بِأَنْ غَضِبَ زَيْدٌ أَمَةً عَمَرُو وَوَلَّطَهَا بِغَيْرِ زَنَاءٍ مِنْهَا. هـ فَوَدُ: (وَالذِّيَاتِ) بِأَنْ تَعْدَى شَخْصٌ عَلَى حُرَّةٍ وَأَزَالَ بِكَارَتِهَا بِالْوَطْءِ مَكْرَهَةً أَمْ بُخَيْرِي. هـ فَوَدُ: (بِأَنْ يَمْلِكَ الْمَالِكُ هُنَا ضَعِيفٌ) كَأَنَّ وَجْهَ ضَعْفِهِ أَنَّهُ مُعْرَضٌ لِلزَّوَالِ بِالتَّلَفِّ قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا هُوَ الْفَرْضُ سَمِ عَلَى حَجِّ أَمْ عَشْرَ. هـ فَوَدُ: (بِخِلَافِهِ ثُمَّ) أَيِ فِي الْفَضْبِ وَالذِّيَاتِ أَمْ كُرْدِي أَيِ وَالْبَيْعِ الْفَايِدِ.

هـ فَوَدُ: (وَلِهَذَا) أَيِ لِقُوَّةِ الْمِلْكِ (لَمْ يُفَرَّقُوا ثُمَّ) أَيِ فِي الْفَضْبِ وَالذِّيَاتِ أَيِ فِي مَجْمُوعِهِمَا وَالْأَقْلَبُ فَالْفَضْبُ فِي الْأَمَةِ وَالذِّيَاتُ فِي الْحُرَّةِ تَأْمَلْ. هـ فَوَدُ: (بَيْنَ الْحُرَّةِ) الْمُرَادُ بِالْمِلْكِ الْقَوِيُّ فِي الْحُرَّةِ يَمْلِكُهَا لِمَنْفَعَةٍ نَفْسِهَا وَالْأَقْلَبُ الْحُرَّةُ لَا تَمْلِكُ. هـ فَوَدُ: (كَمَا فِي النِّكَاحِ الْفَايِدِ) وَالْمُعْتَمَدُ وَجُوبُ مَهْرٍ بِكَرٍ فَقَطْ فِي النِّكَاحِ الْفَايِدِ كَمَا هُنَا عَشْرَ وَعَنَانِي وَمَعْنَى. هـ فَوَدُ: (وَبِأَنْ الْبَيْعَ الْفَايِدَ الْخُ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا هُنَا إِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ مَعَ الْفَضْبِ وَالذِّيَاتِ يُفَرَّقُ بِالْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ وَإِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ مَعَ الْبَيْعِ الْفَايِدِ يُفَرَّقُ بِتَعَدُّ الْجِهَةِ وَعَدَمِهِ أَمْ زِيَادِي وَيُظْهَرُ بَلْ آخِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ كَالصَّرِيحِ فِيهِ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَيْنَ الْمِيعَةِ بِالْبَيْعِ الْفَايِدِ بِقُوَّةِ الْمِلْكِ وَضَعْفِهِ أَيْضًا وَأَمَّا قَوْلُ الشَّارِحِ وَبِأَنْ الْبَيْعَ الْفَايِدَ الْخُ فَلْيَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَيْعِ الْفَايِدِ وَبَيْنَ الْفَضْبِ

هـ فَوَدُ: (بِأَنْ يَمْلِكَ الْمَالِكُ هُنَا ضَعِيفٌ) كَأَنَّ وَجْهَ ضَعْفِهِ أَنَّهُ مُعْرَضٌ لِلزَّوَالِ بِالتَّلَفِّ قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا هُوَ الْفَرْضُ.

بخلافه فيما مرَّ ويؤجَّه بأنَّ الجهة المضمَّنة هنا لما اختلفت بسبب جريان الخلاف في الملك لم يلزم عليه إيجاب مقابل للبكارة مرتين إذ الموجب لمهر البكر وطء الشبهة لأنه استمتع بها بكراً ولأرض البكارة إزالة الجلد بخلاف جهة القصب فإنها واحدة فلو أوجبت مهر بكر لتضاعف غرم البكارة مرتين من جهة واحدة وهو مُتَنَبِّع فاندفع ما يُقال القاصب الذي لم يختلف في عدم ملكه أولى بالتغليظ من اختلاف في ملكه.

(فصل) في القسم الثاني

وهو التفرير الفعلي بالتصرية، أو غيرها (التصرية) من صرى الماء في الحوض جمعه وجوز الشافعي رحمه الله أن تكون من الصر، وهو الرنط، واعتزَّضه أبو عبيدة بأنه يلزمه أن يُقال: مُصْرَّة، أو مُصْرورة لا مُصْرأة، وليس في محله؛ لأنهم قد يكرهون اجتماع مثلين فيقولون أحدهما ألفاً كما في دسأها؛ إذ أصله دسسا (حرام).....

والذي بات فقط. □ فؤد: (بخلافه) أي الإفتضااض (فيما مرَّ) أي في الغصب والذيات والبيع الفاسد. □ فؤد: (ويؤجَّه) أي الفرق بين نحو الغصب وبين البيع الفاسد وبهذا يتدفع قول سم قوله: ويؤجَّه وقوله: بسبب جريان الخلاف يتأمل كل منهما اه فإنه مبني على ما هو ظاهر السياق من أن مرجع ضمير يؤجَّه الفرق بين ما هنا وبين البيع الفاسد. □ فؤد: (بأنَّ الجهة المضمَّنة هنا) أي في البيع الفاسد. □ فؤد: (بسبب جريان الخلاف في الملك) لأن أبا حنيفة يرى حصول الملك بالبيع الفاسد فإن تلف المبيع عند المشتري ضمته بالتمن عنده اه بغير م. □ فؤد: (إيجاب مقابل للبكارة إلخ) أي من جهة واحدة بل من جهتين اه كزدي. □ فؤد: (وطء الشبهة) يتبني أن المراد به أن لا يكون زناً من جهتها فإن مجرَّد ذلك موجب للمهر (وقوله: مهر بكر) أي مع أرض البكارة اه سم.

فصل: في التصرية

□ فؤد: (أو غيرها) أي: كحبس القنائة إلى آخر ما يأتي. □ فؤد: (وليس في محله) أي: وعليه فيكون أصل مُصْرأة مُصْرورة أبدلوا من الزاء الأخيرة ألفاً كراهة اجتماع الأمثال اه ع ش. □ فؤد: (ألفاً) الأزلى ياء.

□ فؤد (سني): (حرام) قال سم على المنهج ويتبني أن يكون كبيرة لقوله ﷺ: «من غشنا فليس منا» انتهى قال حج في الزواج: الكبيرة الثالثة والثسعون بقء المائة: الغش في البيع وغيره كالتصرية ثم قال: وضابط الغش المحرم أن يعلم ذو السلعة من نحو بائع، أو مشتري فيها شيئاً لو اطلع عليه مرید

□ فؤد: (ويؤجَّه) وقوله: بسبب جريان الخلاف يتأمل كل منهما. □ فؤد: (إذ الموجب لمهر إلخ) اتحاد جهة الغصب لا تنافي وجود هذين الموجبين فيه وقوله: وطء الشبهة يتبني أن المراد به أن لا يكون زناً من جهتها فإن مجرَّد ذلك موجب للمهر. □ فؤد: (مهر بكر) أي مع أرض البكارة

لِلْمُتَشْرِئِ الصَّحِيحِ عَنْهَا، وَهِيَ أَنْ تُرْتَبَطَ أَخْلَافُ الْبَهِيمَةِ، أَوْ يُتْرَكَ حَلْبُهَا مُدَّةً قَبْلَ بَيْعِهَا حَتَّى يَجْتَمِعَ اللَّبَنُ فَيَتَحَوَّلَ الْمُشْتَرِي غَرَارَةً لَبْنِهَا فَيَزِيدَ فِي الثَّمَنِ، وَلَا فَرْقَ فِي التَّحْرِيمِ بَيْنَ مُرِيدِ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ وَمَنْ قَيَّدَ بِالْأَوَّلِ مُرَادَهُ حَيْثُ لَمْ يَضُرَّ الْبَهِيمَةَ (قُبِّحَ الْخِيَانُ) لِلْمُشْتَرِي كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ (عَلَى الْفَوْرِ) كَالرَّدِّ بِالْمَيْبِ، وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ، وَإِنْ اسْتَمَرَّ لَبْنُهَا عَلَى مَا أَشْفَرَتْ بِهِ التَّصَرُّفُ، وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ خِلَافُهُ، وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ أَبُو حَابِدٍ:

أَخَذَهَا مَا أَخَذَهَا بِذَلِكَ الْمُقَابِلِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعْلِمَهُ بِهِ لِيَدْخُلَ فِي أَخْذِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ وَيُؤْخَذَ مِنْ حَدِيثٍ وَائِلَةٍ وَغَيْرِهِ مَا صَرَّحَ بِهِ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ يَجِبُ أَيْضًا عَلَى أَجَنَّبِيٍّ عِلْمٌ بِالسَّلْعَةِ عَيْنًا أَنْ يُخْبِرَ بِهِ مُرِيدَ أَخْذِهَا، وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهَا كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا رَأَى إِنْسَانًا يَخْطُبُ امْرَأَةً بِهَا، أَوْ بِهِ عَيْنًا، أَوْ رَأَى إِنْسَانًا يُرِيدُ أَنْ يُخَالِطَ آخَرَ لِمُعَامَلَةٍ، أَوْ صَدَاقَةٍ أَوْ قِرَاءَةٍ نَحْوِ عِلْمٍ وَعِلْمٍ بِأَحَدِهِمَا عَيْنًا أَنْ يُخْبِرَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَشِيرْ بِهِ، كُلُّ ذَلِكَ أَدَاءٌ لِلتَّصْبِيحَةِ الْمُتَأَكَّدِ وَجُوبُهَا لِخَاصَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ انْتَهَى اهـ ع ش عبارة الْمُغْنِي يَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ أَنْ يُعْلِمَ الْمُشْتَرِي بِالْمَيْبِ، وَلَوْ حَدَثَ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ فَلَهُ مِنْ ضَمَانِهِ بَلْ وَعَلَى غَيْرِ الْبَائِعِ إِذَا عِلِمَ بِالْمَيْبِ أَنْ يَبَيِّنَ لِمَنْ يَشْتَرِيهِ سَوَاءً أَكَانَ الْمُشْتَرِي مُسْلِمًا أَمْ كَافِرًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التُّضْحِجِ وَكَالْمَيْبِ فِي ذَلِكَ كُلُّ مَا يَكُونُ تَذْلِيلًا اهـ قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ صَرَّاهَا أَجَنَّبِيٌّ عِنْدَ إِرَادَةِ الْمَالِكِ الْبَيْعَ مِنْ غَيْرِ مَوَاطَأَةٍ بَيْنَهُمَا فَهَلْ يَخْرُجُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِضْرَارٌ بِالْمُشْتَرِي وَتَذْلِيلٌ؟ الْأَقْرَبُ نَعَمْ اهـ.

• فَوَدَّ: (لِلْمُتَشْرِئِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَتَعَيَّنُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَقِيلَ مِنَ التَّقْرِقِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ غَيْرِهِ إِلَى الثَّمَنِ. • فَوَدَّ: (غَرَارَةُ لَبْنِهَا) أَي: كَثَرَتُهُ. • فَوَدَّ: (بَيْنَ مُرِيدِ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْبَيْعِ يَخْرُجُ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ الْإِضْرَارِ لِيُجْزِيَ التَّذْلِيلُ وَعِنْدَ انْتِفَائِهَا لَا يَدْخُلُ فِي التَّحْرِيمِ مِنَ الضَّرَرِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (وَمَنْ قَيَّدَ بِالْأَوَّلِ) كَهُو فِيمَا مَرَّ لَهُ فِي تَعْرِيفِهَا اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (لِلْمُشْتَرِي) أَي: حَيْثُ كَانَ جَاهِلًا بِحَالِهَا ثُمَّ عِلِمَ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: حَيْثُ كَانَ جَاهِلًا خَرَجَ بِهِ الْعَالِمُ فَلَا خِيَارَ لَهُ، وَعَلَيْهِ فَلَوْ ظَلَمَتْهَا مُصْرَاةً قَبْلَ أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ بَيَّنَّ لَهُ الْخِيَارَ عَلَى مَا مَرَّ فِيمَنْ اشْتَرَى أَمَةً ظَلَمَتْهَا هُوَ وَبَائِعُهَا زَانِيَةً قَبْلَ أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ وَقَوْلُهُ: بِحَالِهَا أَي: وَكَانَتْ لَا تَظْهَرُ لِغَالِبِ النَّاسِ أَنَّهَا مَشْرُوكَةٌ الْحَلْبِ قَصْدًا فَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ فَلَا خِيَارَ أَخْذًا وَمِمَّا يَأْتِي لَهُ فِي تَحْمِيرِ الْوَجْهِ، وَلَا يَكْفِي فِي سَقُوطِ الْخِيَارِ مَا اعْتَدَ مِنَ الْغَالِبِ عَلَى مُرِيدِ الْبَيْعِ لِذَاتِ اللَّبَنِ تَرْكُ حَلْبِهَا مُدَّةً قَبْلَ الْبَيْعِ أَخْذًا وَمِمَّا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ وَسِرْقَةٍ وَإِبَاقٍ مِنْ أَنَّ الشَّرَاءَ مَعَ ظَنِّ الْعَيْبِ لَا يَنْقُضُ الرَّدَّ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَإِنْ اسْتَمَرَّ لَبْنُهَا) أَي: دَامَ مُدَّةً يُغْلِبُ بِهَا عَلَى الظَّنِّ أَنَّ كَثْرَةَ اللَّبَنِ صَارَتْ طَبِيعَةً لَهَا، أَمَّا لَوْ دَرَّ نَحْوُ يَوْمَيْنِ ثُمَّ انْقَطَعَ لَمْ يَنْقُضْ الْخِيَارَ لِظُهُورِ أَنَّ اللَّبَنَ فِي ذَيْنِكَ لِعَارِضٍ فَلَا اعْتِيَارَ بِهِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْخُ) جُزْمَ بِهِ فِي الرُّوضِ اهـ سَم. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي: خِلَافُهُ.

(فَضْلُ)

• فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ خِلَافُهُ) جُزْمَ بِهِ فِي الرُّوضِ.

لا وجه للخيار هنا، وإن نازعه الأذرعى بأن ما كان على خلاف الجبلة لا وثوق بدوايمه، أو تصرّت بنفسها أو لينسيان حلبيها، وهو الأوجه من وجهين أطلقاهما وزججه أيضا الأذرعى وقال: إنه قضية نص الأمم اهـ ويؤيده أن الخيار بالعيب لا فرق فيه بين علم البائع به وعذمه فاندفع ترجيح الحاوي كالفزالي مقابل له لعدم التذليس (وقيل بمقتضى الخيار، وإن عليم بالتصرية ثلاثة أيام) من العقيد وقيل من التفريق كما صرح به الحديث، ومن ثم صححه كثيرون واختاروه جماع متأخرون وأجاب الأكثرون بحمل الخبر على الغالب من أن التصرية لا تظهر فيما دون الثلاث لاحتمال إحالة النقص على اختلاف العلف والمأوى مثلا.

(فإن ردّ اللبون المصرة أو غيرها بعيب، أو غيره كتحالف، أو تقابل فيما يظهر بعد تلف اللبني أي: حليبه وعجز به عنه؛ لأنه بمجرد حليبه يسري إليه التلف (ردّ معها صاع تم) ما لم يتفقا على ردّ غيره للحديث الصحيح بذلك، وإن اشتراها بصاع تمر، أو بدونه ويتفق كونه من تمر البلد الوسط كذا عجز به جماع، ولا ينافيه تعبير غيرهم بالغالب كالقطرة إياها؛ لأن المراءى الوسط هذا، أو أن الوسط يُعتبر بالنسبة لأنواع الغالب فإن فقده أي: بأن تغتزل عليه تحصيله

قود: (هنا) أي: عند الاستمرار. قود: (أو تصرّت بنفسها إلخ) عطف على قوله استمر لبثها ففي كلام المصنف استخدام. قود: (أو ينسيان إلخ) أي: أو شغل اهـ نهاية. قود: (كما صرح به) أي: بانتياده ثلاثة أيام. قود: (الحديث) هو حديث مسلم (من اشترى شاة مصرة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها ردّ معها صاع تمر لا سقراء) انتهى محلّي اهـ م.

قود: (سقي: (بعد تلف اللبني) قال النهاية بعد كلام وبما قاله عليم أن المشتري لا يكلف ردّ اللبني؛ لأن ما حدث بعد البيع ملكه، وقد اختلط بالمبيع وتعدّر تميزه فإذا أسكه كان كالتلف، وأنه لا يردّه على البائع قهراً، وإن لم يحمض لذهاب طراوته اهـ زاد الأسنى والمغني فإن عليم بها قبل الحلّ ردها ولا شيء عليه اهـ. قود: (به هه) أي: بالتلف عن الحلّ. قود: (ما لم يتفقا إلخ) في شرح الروض قال الزركشي: والظاهر أنهما لو تراضيا على الردّ بغير شيء جاز اهـ سم عبارة المغني والنهاية وإن تراضيا

قود: (وهو الأوجه) اعتمدته م ر قال في شرح الروض: وقد يؤيد الأول أي: عدم الخيار بما في الإبانة من أنه لا خيار له فيما إذا تجعد شجره بنفسه ويوجب بأن التصرية تعلم غالبا من الحلّ كل يوم فالبايع مقصر بخلاف التجمّد اهـ. قود: (بعيب، أو غيره إلخ) وفي الروض (فرغ): متى رضي أي المشتري بالمصرة ثم وجد بها عيبا أي: قديما ردها وبدل اللبني معها أي: وهو صاع تمر اهـ، وفي شرحه قال الزركشي: والظاهر أنهما لو تراضيا على الردّ بغير شيء جاز اهـ.

قود: (سقي: (بعد تلف اللبني إلخ) عبارة الروض وشرحه ولزمه صاع تمر وإن زادت قيمته على قيمتها بدل اللبني الموجود حالة العقد إن تلف اللبني، أو لم يراضيا على ردّه ثم قال في شرحه وبما قاله

بَتَمَنٍ مِثْلِهِ فِي بَلَدِهِ وَدُونَ مَسَالَةِ الْقَصْرِ إِلَيْهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَحَدًا مِمَّا يَأْتِي فِي فَقْدِ إِبِلِ الدَّيَةِ فَقِيمَتُهُ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ تَمَرٍ إِلَيْهِ كَمَا اقْتِضَاهُ النَّصُّ وَرَجَحَهُ السَّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَاقْتَصَرَا عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ عَلَى قِيمَتِهِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى مُشْتَرُفِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، وَاعْتَرَضَا بِأَنَّهُ لَمْ يَرْجَحْ شَيْقًا وَإِنَّمَا حَكَى وَجْهَيْنِ فَقَطْ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ مَنْ حَفِظَ حُجَّةً، وَمُنْكَبِرٌ تَوَجُّهَهُ بِأَنَّ التَّمَرَ مَوْجُودٌ مُنْقَضِبُ الْقِيمَةِ بِالْمَدِينَةِ غَالِبًا فَالْمَرْجُوعُ إِلَيْهَا أَمْنٌ لِلتَّزْعِ فَتَعَيَّنَ، وَعَلَيْهِمَا الْعَبْرَةُ بِقِيمَةِ يَوْمِ الرَّدِّ لَا أَكْثَرَ الْأَحْوَالِ (وَقِيلَ: يَكْفِي صَاعٌ قَوِيٌّ) لِرَوَايَةِ صَحِيحَةِ الطَّعَامِ وَرَوَايَةِ الْقَمْحِ فَإِنْ تَعَدَّدَ جَنْسُهُ تَخَيَّرَ وَرَدُّهُ بِرَوَايَةِ مُسْلِمٍ رَدُّ مَعَهَا صَاعٌ تَمَرٍ لَا سَفَرَاءَ أَيُّ: حِنْطَةٍ إِذَا امْتَنَعَتْ، وَهِيَ أَعْلَى الْأَقْوَاتِ عِنْدَهُمْ فَفِيهَا أَوْلَى، وَرَوَايَةُ الْقَمْحِ ضَعِيفَةٌ وَالطَّعَامُ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّمَرِ لِمَا ذُكِرَ، وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ، وَلَمْ يُجْزِ أَعْلَى مِنْهُ بِخِلَافِ الْفُطْرَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا سَدُّ الْخَلَّةِ، وَهُنَا قَطَعَ التَّزَاعُ مَعَ ضَرْبِ تَعَيُّنٍ إِذِ الضَّمَانُ بِالتَّمَرِ لَا نَظِيرَ لَهُ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْغَالِبُ التَّزَاعُ فِي قَدْرِ اللَّبَنِ قَدَّرَ الشَّارِحُ بَدَلَهُ بِمَا لَا

عَلَى غَيْرِ صَاعٍ تَمَرٍ مِنْ مِثْلِيٍّ أَوْ مُتَقَوِّمٍ، أَوْ عَلَى الرَّدِّ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ كَانَ جَائِزًا هـ. قُودٌ: (بَلَدٍ تَمَرٍ إِلَيْهِ) يَتَّبِعِي اعْتِبَارُ بَلَدِهِ حَيْثُ كَانَتْ بَلَدُ تَمَرٍ هـ سَم. قُودٌ: (وَاقْتَصَرَا) أَيُّ: الشَّيْخَانِ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ: وَاعْتَرَضَا بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. قُودٌ: (بِأَنَّهُ) أَيُّ: الْمَاوَرَدِيُّ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا حَكَى. قُودٌ: (وَيُرَدُّ) أَيُّ: الْإِعْتِرَاضُ. قُودٌ: (تَوَجُّهَهُ) أَيُّ مَا نَقَّلَهُ الشَّيْخَانِ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ وَارْتَضَا بِهِ. قُودٌ: (فَتَعَيَّنَ) أَيُّ: اعْتِبَارُ قِيمَتِهِ بِالْمَدِينَةِ، وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قُودٌ: (وَعَلَيْهِمَا) أَيُّ: عَلَى مَا اقْتَضَاهُ النَّصُّ الْإِنْخَ وَمَا اقْتَصَرَا الْإِنْخَ. قُودٌ: (بِقِيمَةِ يَوْمِ الرَّدِّ) وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِاسْتِصْحَابِ مَا عَلِمَ قَبْلَ الْبَائِعِ، أَوْ غَيْرِهِ فَإِذَا فَارَقَ الْبَائِعُ، أَوْ غَيْرَهُ الْمَدِينَةَ وَبَقِيَ الصَّاعُ فِيهَا إِزْهَمَ مَثَلًا اسْتَصْحَبَ ذَلِكَ فَيَجِبُ أَنْ يَرُدَّ مَعَ الشَّأْوِ إِزْهَمًا حَتَّى يَعْلَمَ خِلَافَهُ، أَوْ يَظُنَّ هـ ع ش. قُودٌ: (لِرَوَايَةِ صَحِيحَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمِنْ ثَمَّ فِي النَّهَآيَةِ. قُودٌ: (فَإِنْ تَعَدَّدَ) تَفَرُّعٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَقِيلَ الْإِنْخَ. قُودٌ: (جَنْسُهُ) أَيُّ: الْقَوِيَّ هـ ع ش. قُودٌ: (تَعَيَّنَ) أَوْ يَتَعَيَّنُ الْغَالِبُ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يَقْتَضِي الْأَوَّلَ، وَهُوَ وَجْهٌ وَالْأَصَحُّ الثَّانِي هـ مُعْنَى. قُودٌ: (امْتَنَعَتْ) أَيُّ: السَّفَرَاءُ. قُودٌ: (وَالطَّعَامُ) أَيُّ: رَوَايَةُ الطَّعَامِ. قُودٌ: (لِمَا ذُكِرَ) أَيُّ: مِنَ الرَّدِّ بِرَوَايَةِ مُسْلِمٍ هـ ع ش. قُودٌ: (وَلَمْ يُجْزِ) مِنَ الْإِنْجَازِ. قُودٌ: (سَدُّ الْخَلَّةِ) بِفَتْحِ الْخَاءِ بِمَعْنَى الْحَاجَةِ انْتَهَى مُخْتَارُ هـ ع ش. قُودٌ: (فِي قَدْرِ اللَّبَنِ) أَيُّ الَّذِي كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ فَإِنْ حَدَثَ اللَّبَنُ الْمَخْلُوبُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي

عَلِمَ أَنَّ الْمُشْتَرِي لَا يَكْلُفُ رَدَّ اللَّبَنِ؛ لِأَنَّ مَا حَدَثَ بَعْدَ الْبَيْعِ مِلْكُهُ، وَقَدْ اخْتَلَطَ بِالْبَيْعِ وَتَعَدَّرَ تَمَيُّزُهُ فَإِذَا امْسَكَه كَانَ كَالْغَالِبِ وَأَنَّهُ لَا يَرُدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ قَهْرًا، وَإِنْ لَمْ يَحْمُضْ لِذَهَابِ طَرَاوِزِهِ هـ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ مَا حَدَثَ بَعْدَ الْبَيْعِ مِلْكُهُ، وَقَدْ اخْتَلَطَ بِالْبَيْعِ الْإِنْخَ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ حَلَبَهُ عَقِبَ الْبَيْعِ بَحِثُ لَمْ يَمْنُضْ زَمَنٌ يُحْتَمَلُ فِيهِ حُدُوثُ لَبَنِ كَانَ لِلْبَائِعِ إِجْبَارُهُ عَلَى رَدِّهِ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ مِلْكِهِ، قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ بَلْ صَرِيحُهُ عَدَمُ إِجْبَارِهِ هـ. قُودٌ: (بَلَدٍ تَمَرٍ إِلَيْهِ) يَتَّبِعِي اعْتِبَارُ بَلَدِهِ حَيْثُ كَانَتْ بَلَدُ تَمَرٍ. قُودٌ: (بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ) قَدْ يُشْكَلُ اعْتِبَارُ قِيمَتِهِ بِهَا بِأَنَّ قِيَاسَ اعْتِبَارِ تَمَرِ الْبَلَدِ اعْتِبَارُ قِيمَتِهِ بِالْبَلَدِ.

يَقْبَلُ تَنَازُعًا قَطْعًا لَهُ مَا أَمَكْنَ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَتَعَدَّدِ الصَّاعُ بِتَعَدُّدِ الْمُصَرَّاةِ عَلَى مَا صَوَّخَ بِهِ الْحَدِيثُ، وَاقْتَضَى سِيَاقُ بَعْضِهِمْ نَقْلَ الْإِجْمَاعِ فِيهِ لَكِنْ الْمَنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ التَّعَدُّدُ، وَهُوَ الْمُتَعَدَّدُ، وَمَنْ ثُمَّ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: لَا أَظُنُّ أَصْحَابَنَا يَسْمَحُونَ بِقَدَمِ التَّعَدُّدِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الصَّاعَ لَا يَخْتَلِفُ بِكَفَرَةِ اللَّبَنِ) وَقَلَّتْهُ لِمَا تَقَرَّرَ، وَنَظِيرُهُ الْفُرَّةُ فِي الْجَنِينِ، وَالْخَمْسُ مِنَ الْإِبِلِ فِي نَحْوِ الْمَوْضِيعَةِ مَعَ اخْتِلَافِهَا كَمَا يَأْتِي وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ لَبَنِ مُتَمَوِّلٍ؛ إِذْ لَا يُضْمَرُ إِلَّا مَا هُوَ كَذَلِكَ. (وَأَنْ خِيَارَهَا) أَي: التَّصْرِيةَ (لَا يَخْتَصُّ بِالنَّعْمِ بَلْ يَغْنَمُ كُلُّ مَاكُولٍ وَالْجَارِيَةُ وَالْأَمَانُ) وَهِيَ أَتَتْهُ الْحُمْرُ الْأَهْلِيَّةُ لِرَوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ اشْتَرَى مُصَرَّاةً وَكَوْنُ نَحْوِ الْأَرَنْبِ لَا يُقْصَدُ لَبْنُهُ إِلَّا نَادِرًا

وَرَدَّهَا بَعِيْبٌ فَهَلْ يَرُدُّ مَعَهَا صَاعٌ تَعَرَّامٌ لَا أَجَابَ مُؤَلَّفُهُ أَي: مَرَّ بَاتَهُ لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ حَدَثٌ فِي مِلْكِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَمْعُ ش. هـ قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَقْصودَ قَطْعَ التَّرَاجِ مَعَ ضَرْبِ تَعْبِيدٍ.

هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُتَعَدَّدُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى قَالَ ع. ش.

(فَرْعٌ): يَتَعَدَّدُ الصَّاعُ بِتَعَدُّدِ الْبَائِعِ، أَوْ الْمُشْتَرِي، وَكَذَا بِتَعَدُّدِ الْمُشْتَرِي، وَإِنْ اتَّخَذَ الْعَقْدُ كَانُ وَكُلَّ جَمْعٍ وَاحِدًا فِي شِرَائِهَا لَهُمْ سِوَاةَ حَلْبِهَا جَمِيعُهُمْ، أَوْ حَلْبِهَا وَاحِدٌ مِنْهُمْ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَإِنْ قُلْتُ حِصَّةَ كُلِّ مِنْهُمْ جِدَامٌ ر. أَي: أَوْ خَرَجَ اللَّبْنُ مِنْهَا بِغَيْرِ حَلْبٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(فَرْعٌ): يَتَّبِعِي وَجُوبُهُ أَيْضًا إِذَا اشْتَرَى جُزْءًا مِنْ مُصَرَّاةٍ سَمَّ عَلَى حَجٍّ وَظَاهِرُهُ وَجُوبٌ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مَا يَخْصُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ حَيْثُ كَانَ جُمْلَتُهُ مُتَمَوِّلًا هـ وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرُ: تَرَدَّدَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِيمَا لَوْ اتَّخَذَتِ الْمُصَرَّاةُ وَتَعَدَّدَ الْعَقْدُ بِتَعَدُّدِ الْبَائِعِ، أَوْ الْمُشْتَرِي وَاسْتَظْهَرَ التَّعَدُّدُ، وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَالظَّاهِرُ جَلَالُهُ، وَإِنْ نَقَلَ الْمُحَشِّي عَنْ مَرِّ التَّعَدُّدِ؛ لِأَنَّهُ مُنَافٍ لِظَاهِرِ الْحَدِيثِ هـ وَقَوْلُ ع. ش. أَي: أَوْ خَرَجَ اللَّبْنُ إِلَيْهِ قَدْ يَخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ أَي: حَلْبَهُ إِلَيْهِ وَقَوْلُ السَّيِّدِ عَمَرُ وَالظَّاهِرُ جَلَالُهُ إِلَيْهِ مِثْلُ الْقَلْبِ. هـ قَوْلُهُ: (وَقَلَّتْهُ) إِلَى قَوْلِهِ تَخَيَّرَ فِي النَّهْيَةِ لِأَقْوَلِهِ: فَذَكَرَ شَاءَ إِلَى التَّعْبِيدِ، وَقَوْلُهُ: وَكَالْأَمَانِ إِلَى الْمَتْنِ. هـ قَوْلُهُ: (وَقَلَّتْهُ) أَي: حَيْثُ كَانَ مُتَمَوِّلًا كَمَا يَأْتِي. هـ قَوْلُهُ: (لِمَا تَقَرَّرَ) أَي: مِنْ أَنَّ الْقَصْدَ قَطْعُ التَّرَاجِ إِلَيْهِ عِبَارَةُ الْمُغْنَى لِظَاهِرِ الْخَبَرِ وَقَطْعًا لِلْخُصُومَةِ بَيْنَهُمَا هـ. هـ قَوْلُهُ: (الْفُرَّةُ فِي الْجَنِينِ) حَيْثُ لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهِ ذُكُورًا وَأُنثَى. هـ وَقَوْلُهُ: (مَعَ اخْتِلَافِهَا) أَي: الْمَوْضِيعَةِ صِفَرًا وَكِبَرًا هـ نِهَايَةً.

هـ قَوْلُهُ (سُيِّ): بِالنَّعْمِ وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ (بَلْ يَغْنَمُ كُلُّ مَاكُولٍ) أَي: مِنَ الْحَيَوَانِ هـ نِهَايَةً أَي: وَيَجِبُ فِيهِ الصَّاعُ بِشَرْطِهِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُتَمَوِّلًا ع. ش. هـ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُ نَحْوِ الْأَرَنْبِ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى:

هـ قَوْلُهُ: (التَّعَدُّدُ، وَهُوَ الْمُتَعَدَّدُ).

(فَرْعٌ): يَتَعَدَّدُ الصَّاعُ أَيْضًا بِتَعَدُّدِ الْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرِي، وَكَذَا بِتَعَدُّدِ الْمُشْتَرِي، وَإِنْ اتَّخَذَ الْعَقْدُ كَانُ وَكُلَّ جَمْعٍ وَاحِدًا فِي شِرَائِهَا لَهُمْ سِوَاةَ حَلْبِهَا جَمِيعُهُمْ أَوْ حَلْبِهَا وَاحِدٌ مِنْهُمْ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَإِنْ قُلْتُ حِصَّةَ كُلِّ مِنْهُمْ جِدَامٌ ر. أَي: أَوْ خَرَجَ اللَّبْنُ مِنْهَا بِغَيْرِ حَلْبٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(فَرْعٌ): يَتَّبِعِي وَجُوبُهُ أَيْضًا إِذَا اشْتَرَى جُزْءًا مِنْ مُصَرَّاةٍ.

إِنَّمَا يُرَدُّ لَوْ أَتَيْتُوهُ قِيَاسًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ شُمُولِ لَفْظِ الْخَبَرِ لَهُ؛ إِذِ النِّكَرَةُ فِي حَيْزِ الشَّرْطِ لِلْعُمُومِ فِذِكْرُ شَاةٍ فِي رَوَايَةٍ مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ، وَالتَّعْبُدُ هُنَا غَالِبٌ فَمَنْ تَمَّ لَمْ يُسْتَنْبَطْ مِنَ النَّصِّ مَعْنَى مُخْتَصِّصِهِ بِالنِّقَمِ وَبِهَذَا يَنْصَحُ انْدِفَاعُ مَا أَطَالَ بِهِ جُمُوعُ مِنَ الْإِنْتِصَارِ لِإِخْتِصَاصِهِ بِالنِّقَمِ، وَلَا يُؤْثَرُ كَوْنُ لَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ لَا يُؤْكَلُ؛ لِأَنَّهُ تَقْصُدُ غَرَاثَتَهُ لِتَرْبِيَةِ الْوَلَدِ وَكَبَرِهِ وَكَالْأَتَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ غَيْرَهَا يَمَّا لَا يُؤْكَلُ وَيَصْعَقُ بِيَعَهُ، وَلَهُ لَتَيْنٌ (و) لَكِنْ (لَا يُرَدُّ مَعَهُمَا شَيْئًا)؛ لِأَنَّ لَتَيْنَ الْأُمَةِ لَا يُعْتَاضُ عَنْهُ غَالِيًا، وَلَتَيْنُ الْأَتَانِ نَجَسٌ (وَفِي الْجَارِيَةِ وَجْهٌ) أَنَّهُ يُرَدُّ بِذَلِكَ لِصِحَّةِ بَيْعِهِ وَأَخِذَ الْعَوَاضِ عَنْهُ.

(وَحَبِشَ مَاءَ الْقَنَاقَةِ وَ) مَاءِ (الرَّحَى الْمُرْسَلِ) كُلُّ مَنِهْمَا (عِنْدَ الْبَيْعِ)، أَوْ الْإِجَارَةِ حَتَّى يَتَوَهَّمَا

وظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ رَدَّ الصَّاعِ جَارٍ فِي كُلِّ مَأْكُولٍ قَالَ الشُّبْكِيُّ: وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ وَاسْتَبَدَّه الْأَذْرَعِيُّ فِي الْأَرَنْبِ وَالتَّغْلِبِ وَالصَّبْغِ وَنَحْوِهَا. ٥ قَوْلُهُ: (لَوْ أَتَيْتُوهُ) أَيِ: الصَّاعِ فِي لَتَيْنِ نَحْوِ الْأَرَنْبِ. ٥ قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيِ لِلْأَرَنْبِ أَوْ ع. ش. ٥ قَوْلُهُ: (مَنْ ذَكَرَ بِمَعْضٍ الْخُ) أَيِ: وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّهُ لَا يُخْتَصِّصُهُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَمَّ) أَيِ: لِأَجْلِ غَلَبَةِ التَّعْبُدِ هُنَا. ٥ قَوْلُهُ: (مَعْنَى يُخْتَصِّصُهُ الْخُ) أَيِ: كَثَرَتِ اللَّتَيْنِ أَوْ كَوْنُهُ يُعْتَاضُ عَنْهُ غَالِيًا، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ لَتَيْنَ الْجَارِيَةِ لَا شَيْءَ فِيهِ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ لَا يَقْصَدُ لِلْإِغْتِيَاضِ إِلَّا نَادِرًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَمَّا لَمْ يُعْتَدَ تَنَاوُلُهُ لِلْإِغْتِيَاضِ لِغَيْرِ الطُّفْلِ عَادَةً عُدَّ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ لِمَا اغْتَبَدَ تَنَاوُلُهُ مُسْتَقِيلًا، وَلَوْ نَادِرًا اغْتَبَرَ أَوْ ع. ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ: بِقَوْلِهِ: وَالتَّعْبُدُ هُنَا غَالِبٌ الْخُ. ٥ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ لَتَيْنَ الْأُمَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمِنْ تَمَّ فِي النَّهَائَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (لَا يُعْتَاضُ عَنْهُ) أَيِ: لَمْ يُعْتَدِ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الْأَرَنْبِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ لَتَيْنَ الْأُمَةِ لَمْ يُعْتَدِ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ مَعَ اسْتِعْمَالِهِ وَالْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْأَرَنْبِ؛ إِذْ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِاسْتِعْمَالِهِ وَالْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ أَوْ سَمَ، وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَإِنَّ مُقْتَضَاهُ أَنْ لَا يَرَدَّ مَعَ لَتَيْنِ الْأَرَنْبِ بِالْأَوَّلَى.

٥ قَوْلُهُ (وَفِي الْجَارِيَةِ وَجْهٌ) ظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ لَا يَجْرِي فِي الْأَتَانِ، وَطَرَدَهُ الْإِضْطِرَّاعُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ عَنْدَهُ ظَاهِرٌ مَشْرُوبٌ أَوْ مَعْشَى. ٥ قَوْلُهُ: (وَمَاءِ الرَّحَى) أَيِ الَّذِي يُدِيرُهَا لِلطُّحْنِ أَوْ مَعْشَى. ٥ قَوْلُهُ: (هَذَا الْبَيْعُ، أَوْ الْإِجَارَةُ) وَمِثْلُهُمَا جَمِيعُ الْمَعَاوَضَاتِ أَوْ نِهَائَةٍ، وَمِنْهَا الصَّدَاقُ، وَجَوْضُ الْخُلْعِ، وَالْدَّمُ فِي الصُّلْحِ عَنْهُ، وَإِذَا فُيِّسَ الْجَوْضُ فِيهَا رَجَعَ لِمَهْرِ الْجِثْلِ فِي الصَّدَاقِ وَجَوْضِ الْخُلْعِ وَلِلَّذِي فِي الصُّلْحِ عَنِ الدَّمِ أَوْ ع. ش.

٥ قَوْلُهُ: (لَا يُعْتَاضُ عَنْهُ هَالِيًا) قَدْ يُقَالَ: لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ لِلْقَطْعِ بِصِحَّةِ الْإِغْتِيَاضِ عَنْهُ كَمَا يَأْتِي فَلَيْسَ الْمُرَادُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُعْتَدِ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الْأَرَنْبِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ لَتَيْنَ الْأُمَةِ لَمْ يُعْتَدِ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ مَعَ اسْتِعْمَالِهِ وَالْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْأَرَنْبِ؛ إِذْ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِاسْتِعْمَالِهِ وَالْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ.

المُشْتَرِي، أَوْ الْمُسْتَأْجِرُ كَثْرَتُهُ فَيَزِيدُ فِي ثَمَنِهِ، أَوْ أَجْرَتِهِ (وَتَحْمِيرُ الْوَجْهِ وَتَسْوِيدُ الشَّعْرِ وَتَجْصِيدُهُ) فِي الْأُمَةِ وَالْعَبْدِ عَلَى الْأَوْجِهِ حَرَامٌ (يُنْفِثُ الْخِيَانُ) بِجَامِعِ التَّذْلِيسِ، أَوْ الضَّرَرِ، وَمَنْ ثُمَّ تَخَيَّرَ هُنَا، وَإِنْ فَقَلَ ذَلِكَ غَيْرُ الْبَائِعِ إِلَّا تَجَعَّدَ الشَّعْرُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَوْرٌ غَالِيًا فَلَمْ يُنْسَبِ الْبَائِعُ فِيهِ لِتَقْصِيرِهِ، وَإِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَنَّ ذَلِكَ مَصْنُوعٌ لِغَالِبِ النَّاسِ، وَإِنْ كَانَ يَفْعَلُ الْبَائِعُ لِتَقْصِيرِ الْمُشْتَرِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

• فَوُدَّ (سُي): (وَتَحْمِيرُ الْوَجْهِ) أَي: وَتَوْرِيئُهُ، وَوَضَعَ نَحْوَ قَطْنٍ فِي شِدْقِهَا أَوْ نِهَائِيَّةٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَإِذَا سَأَلَ الرُّبُورَ عَلَيْهِ لِيُظَنَّ بِالْجَارِيَةِ السَّمْنُ أَوْ قَالَ عَشْرًا: لَوْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنَ الْمَبِيعِ لَمْ يَخْرُمْ عَلَى السَّيِّدِ، وَهَلْ يَخْرُمْ عَلَى الْمَبِيعِ ذَلِكَ الْفِعْلُ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ مَقْصُودُهُ التَّرْوِيجَ لِيُبَاعَ حَرَمٌ عَلَيْهِ، وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي لِانْتِفَاءِ التَّغْيِيرِ مِنَ الْبَائِعِ، وَإِلَّا فَلَا وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَحْمِيرِ الْجَارِيَةِ وَجْهَهَا حَيْثُ قِيلَ فِيهَا بَعْدَ ثُبُوتِ الْخِيَارِ، وَمَا لَوْ تَحَقَّلَتِ الدَّائِيَّةُ بِنَفْسِهَا أَنَّ الْبَائِعَ لِلدَّائِيَّةِ يُنْسَبُ لِلتَّقْصِيرِ فِي الْجُمْلَةِ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِتَعَهُدِ الدَّائِيَّةِ فِي الْجُمْلَةِ فِي كُلِّ يَوْمٍ بِخِلَافِ الْجَارِيَةِ فَإِنَّهُ لَمْ يُعْتَدِ تَعَهُدُ وَجْهَهَا، وَلَا مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْوَالِ الْعَارِضَةِ لَهَا أَوْ قَالَ عَشْرًا: وَالْأَقْرَبُ أَنْ يَخْرَجَ بِخِلَافِ قَوْلِ الشَّارِحِ، وَإِنْ فَقَلَ ذَلِكَ غَيْرُ الْبَائِعِ وَكَانَتْ لَمْ يُطْلَغْ عَلَيْهِ. • فَوُدَّ: (هَلَى الْأَوْجِهَ) رَاجِعٌ لِلْعَبْدِ قَالَ التَّهَائِي: وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ الْخُشْيُ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ عِبَارَةُ سَمِّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: وَكَذَا الْخُشْيُ فِيمَا يَظْهَرُ انْتَهَى قَالَ وَخَرَجَ بِجَعْدِهِ مَا لَوْ سَبَطَهُ قَبَانَ جَعْدًا فَلَا خِيَارَ؛ لِأَنَّ الْجُمُودَةَ أَحْسَنُ أَوْ قَالَ: (حَرَامٌ) وَفَاقًا لِلنَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي، وَهُوَ خَبَرٌ وَحْبُسُ الْخ. • فَوُدَّ: (بِجَامِعِ التَّذْلِيسِ، أَوْ الضَّرَرِ) أَي: قِيَاسًا عَلَى الْمُصَرَّاةِ بِجَامِعِ الْخِ أَسَارَ بِهَذَا إِلَى الْوَجْهَيْنِ فِي أَنَّ عِلَّةَ التَّخْيِيرِ فِي الْمُصَرَّاةِ هَلْ هِيَ تَذْلِيسُ الْبَائِعِ، أَوْ ضَرَرُ الْمُشْتَرِي بِاخْتِلَافِ مَا ظَنَّهُ وَيَظْهَرُ أَثَرُهَا فِيمَا لَوْ تَحَقَّلَتْ بِنَفْسِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي فَلَهُ الرَّدُّ، وَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ فَلَا أَيْ وَكُلٌّ مِنَ الْعِلَّتَيْنِ مَوْجُودٌ فِي مَسْأَلَتِنَا أَوْ رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: لِأَجْلِ هَذَيْنِ الْجَامِعَيْنِ. • فَوُدَّ: (إِلَّا تَجَعَّدَ الْخ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَمَالَ إِلَيْهِ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي

(تَنْبِيْهٌ): قَضِيَّةٌ تَغْيِيرُهُ بِالْحَبْسِ وَالتَّحْمِيرِ وَالتَّجْعِيدِ أَنَّ ذَلِكَ مَحَلُّهُ إِذَا كَانَ يَفْعَلُ الْبَائِعُ، أَوْ بِمَوَاطِنِهِ، وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ الرُّفْعَةِ فَلَوْ تَجَعَّدَ الشَّعْرُ بِنَفْسِهِ فَكَمَا لَوْ تَحَقَّلَتْ بِنَفْسِهَا أَيْ: وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمُتَعَدَّ ثُبُوتُ الْخِيَارِ فِيهِ كَمَا صَحَّحَهُ الْبَقَوِيُّ وَقَطَعَ بِهِ الْقَاضِي لِحُصُولِ الضَّرَرِ خِلَافًا لِلْفَرَاغِيِّ وَالْحَاوِيِّ الصَّغِيرِ أَوْ قَالَ عَشْرًا قَالَ سَمِّ قَرَّرَ مَرَّ فِيمَا لَوْ تَجَعَّدَ الشَّعْرُ بِنَفْسِهِ عَدَمُ ثُبُوتِ الْخِيَارِ بِهِ انْتَهَى. وَقَوْلُهُ: بِنَفْسِهِ أَيْ: أَوْ يَفْعَلُ غَيْرُ الْبَائِعِ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي حَجِّجِ أَوْ قَالَ: (فَلَمْ يُنْسَبِ الْبَائِعُ فِيهِ لِتَقْصِيرِهِ) وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ تَصَرَّتْ بِنَفْسِهَا أَنَّ الْبَائِعَ يُنْسَبُ فِي عَدَمِ الْعِلْمِ بِالتَّصْرِيَةِ إِلَى تَقْصِيرِهِ فِي الْجُمْلَةِ لِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ حَلْبِ الدَّائِيَّةِ وَتَعَهُدِهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنَ الْمَالِكِ، أَوْ نَائِيهِ، وَلَا كَذَلِكَ الشَّعْرُ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمِّ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْفَرْقَ نَقْلًا عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ أَوْ قَالَ عَشْرًا.

• فَوُدَّ: (فِي ثَمَنِهِ)، أَوْ جُزْئِهِ. • فَوُدَّ: (وَالْعَبْدُ عَلَى الْأَوْجِهَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ، وَكَذَا الْخُشْيُ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ قَالَ وَخَرَجَ بِجَعْدِهِ مَا لَوْ سَبَطَهُ قَبَانَ جَعْدًا فَلَا خِيَارَ؛ لِأَنَّ الْجُمُودَةَ أَحْسَنُ.

نظير شراء زجاجة يظنها جوهره بل قضية هذا أنه لا يشترط فيه ذلك الظهور، وهذا بالنسبة للخيار أما الإثم فسيأتي، والجمد هو ما فيه التواء وانقباض لا كمفلفل السودان، وفيه جمال ودلالة على قوة البدن.

(لا نطع ثوبه) أي: الرقيق بيمداد (تخيلاً لكتاتته)، أو إلباشه ثوب نحو خباز تخيلاً لصنفته فأخلف فلا يتخير به (في الأصح)؛ إذ ليس فيه كبير غرر لتقصير المشتري بعدم امتحانه والبحث عنه بخلاف ما مر، ومن ثم قال الماوردی: لا يحرّم على البائع فعل ذلك لكن نظر غيره فيه، والنظر واضح فيحرم كل فعل بالمبيع أو الثمن أعقب ندماً لأخذه، ولا أثر لمجورود التوهم كما لو اشترى زجاجة يظنها جوهره بثمن الجوهرة؛ لأنه المقتصر، وإن استشكله ابن عبيد السلام؛ لأن حقيقة الرضا المشترطة لصحة البيع لا تعتبر مع التقصير ألا ترى أنه ﷺ علم من يؤخذ في البيع أن يقول: لا خلافة كما مر، ولم يثبت له خياراً، ولا أفسد شراؤه فدل على ما ذكرناه.

هـ فود: (نظير شراء زجاجة إلخ) قد يفرق بأن الوصف هنا طارئ على الأصل بخلاف الزجاجة اه سم. فود: (لا كمفلفل السودان) أي: فإن جعل الشغل على هيئة لا يثبت الخيار لعدم دلالة على نقاسة المبيع المقتضية لزيادة الثمن اه ع ش. هـ فود: (لتقصير المشتري إلخ) ربما يؤخذ من التعليل أنهما لو كانا بمحل لا شيء فيه مما يمتحن به ثبوت الخيار، وليس مراداً؛ لأن ذلك نادر فلا نظر إليه اه ع ش. هـ فود: (والنظر واضح إلخ) وفقاً للنهاية والمفني. هـ فود: (كما لو اشترى إلخ) إلى الثمن في النهاية. هـ فود: (يظنها جوهره) بخلاف ما لو قال له البائع: هي جوهره فثبت له الخيار في هذه الحالة فيما يظهر ثم الكلام حيث لم يسمها بغير جنسها وقت البيع فلزم قال بعتك هذه الجوهره فإن العقد باطل كما تقدم اه ع ش. هـ فود: (لأنه المقتصر) ومعلوم أن محل ذلك أي: صحة بيع الزجاجة حيث كان لها قيمة أي: ولو أقل متمول، وإلا فلا يصح بيعها اه نهاية. هـ فود: (وإن استشكله إلخ) أي: بأن حقيقة الرضا المشترطة لصحة البيع مفقودة حيث لا يفي أن لا يصح البيع لانقضاء شرطه كما يؤخذ من جوابه اه رشيدى. هـ فود: (لا تعتبر مع التقصير) على أنه قد مر أن المراد من الرضا في الحديث إنما هو اللفظ الدال عليه، وإن كرهه بینه بقلبه وقد وجد اللفظ فيما نحن فيه اه ع ش. هـ فود: (على ما ذكرناه) أي: قوله: لا تعتبر مع التقصير إلخ اه ع ش (خاتمة) سكت المصنف رحمته الله تعالى عن الفسخ بالإقالة، وهو جائز ويسن إقالة التادم لخير (من أقال نادماً أقال الله عثرته) رواه أبو داود وصيغتها نقائلاً، أو نقاسخنا، أو يقول أحدهما: أقلتك فيقول الآخر: قلت وما أشبه ذلك، وهي فسخ في أظهر القولين والفسخ من الآن وقيل: من أصله، وترتب على ذلك الزوائد الحادثة وتجاوز في السلم،

هـ فود: (نظير شراء زجاجة إلخ) قد يفرق بأن الوصف هنا طارئ على الأصل بخلاف الزجاجة.

(باب) في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه

وبعده والتصرف فيما له تحت يد غيره وبيان القبض والتنازع فيه وما يتعلق بذلك (المبيع) دون زوائده المنقضية ومثله في جميع ما يأتي الثمن كما سيذكره بقوله: والثمن المعتبر كالمبيع (قبل قبضه) الواقع عن البيع (من ضمان البائع) بمعنى انفساخ البيع.....

وفي المبيع قبل القبض وللورثة الإقالة بعد موت المتعاقدين، وتجوز في بعض المبيع، وفي بعض المسلم فيه إذا كان ذلك البعض معيناً، وإذا اختلفا في الثمن بعد الإقالة صدق البائع على الأصح، وإن اختلفا في وجود الإقالة صدق منكروها، وبقيت أحكامها في شرح التثنية، ولو وهب البائع الثمن المعتبر بعد قبضه للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيناً فهل له رده على البائع فيه وجهان أحدهما لا؛ لخلوه عن الفائدة والثاني، وهو الظاهر: نعم، وفائدته الرجوع على البائع ببذل الثمن كتظيره في الصداق، وبه جزم ابن المقري ثم، ولو اشترى ثوباً وقبضه وسلم ثمنه ثم وجد بالتوب عيناً قديماً فرده فوجد الثمن معيناً ناقص الصفة بأمر حادث عند البائع أخذه ناقصاً، ولا شيء له بسبب النقص، وعلم مما مرّ ومما سيأتي أن أسباب الفسخ كما قال الشيخان سبعة خيار المجليس والشرط والخلف للشرط المقصود والعيب والإقالة كما مرّ بيانها والتحالف وملاك المبيع قبل القبض كما سيأتي وبقي من أسباب الفسخ أشياء، وإن علمت من أبوابها وأمكن رجوع بعضها إلى السبعة: فمئتها إفلاس المشتري وتلقي الركبان وغنية مال المشتري إلى مسافة القصر وبيع المريض محابة لإورث أو اجتناب بزائد على الثلث، ولم يجز الوارث اهـ مفتي

باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه

• قوله: (في حكم المبيع) إلى قول المتن فإن تلف في النهاية لإاقوله: ومنه إلى وبحت.
 • قوله: (ونحوه) كالثمن المعتبر اهـ ع ش أي: والصداق وعوض الخلع والدم في الصلح عنه والأجرة المعتبرة. • قوله: (وبيان القبض والتنازع) أي: بيان أحكامهما. • قوله: (وما يتعلق بذلك) أي: كبيان ما يفعل إذا غاب الثمن اهـ. ع ش. • قوله: (دون زوائده الخ) فإنها أمانة في يده كما يأتي اهـ ع ش.
 • قوله: (الواقع عن البيع) يخرج به نحو قبض المشتري له من البائع وديعة الآتي قريباً أي: في قوله: ومن عكسه قبض المشتري له وديعة الخ فهو مما أريد بقبول القبض أيضاً سم على حج أي: أو يقال: يخرج به قبضه له بغير إذن بائعه، أو بإذنه، ولم يقبضه القبض التافل للضمان على ما يأتي فإنه يتفسخ العقد بتلقه في يد المشتري، وإن ضمه ضمان يد بالمثل، أو القيمة اهـ ع ش.
 • قوله: (من ضمان البائع) أي المالك، وإن صدر العقد من وليه، أو وكيله اهـ. ع ش.

(باب)

• قوله: (الواقع عن البيع) يخرج به نحو قبض المشتري له من البائع وديعة الآتي قريباً فهو مما أريد بقبول القبض أيضاً.

بِتَلْفِهِ، أَوْ إِثْلَافِ الْبَائِعِ وَالتَّخْيِيرِ بِتَعْيِيهِ، أَوْ تَعْيِيبِ غَيْرِ مُشْتَرٍ وَإِثْلَافِ أَجَنْبِيٍّ لِيَقَاءِ سُلْطَنَتِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَالَ لِلْبَائِعِ أَوْدَعْتُكَ إِثَاءً وَقَوْلُهُمْ إِنَّ إِيْدَاعَ مَنْ يَدُهُ ضَامِنَةٌ يُثْبِتُهُ مَفْرُوضٌ فِي ضَمَانِ الْيَدِ وَمَا هُنَا ضَمَانُ عَقْدٍ أَوْ عَرَضُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي فَاِمْتِنَعُ مِنْ قَبُولِهِ مَا لَمْ يَضْمَعْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَيَعْلَمُ بِهِ، وَلَا مَانِعَ لَهُ مِنْهُ، وَمِنْهُ أَنْ يَكُونَ بِمَحَلٍّ لَا يَلْزَمُهُ تَسْلُطُهُ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَبَحَثَ الْإِمَامُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قُرْبِهِ مِنْهُ بِحَيْثُ تَنَالَهُ يَدُهُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ لِانْتِقَالٍ، أَوْ قِيَامِ قَالَ: وَلَوْ وَضَعَهُ الْبَائِعُ عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ يَسَارِهِ، وَهُوَ تَلَقَّاءُ وَجْهِهِ لَمْ يَكُنْ قَبْضًا لَهُ. وَمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا مُتَّجِعَةً وَآخِرًا فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ إِذْ لَا فَرْقَ، وَالَّذِي يَتَّجِعُ أَنَّهُ مَتَى قُرْبٌ مِنَ الْمُشْتَرِي.....

- فَوَدَّ: (بِتَلْفِهِ) أَي: بِأَفْوَةٍ • فَوَدَّ: (وَالْتَّخْيِيرِ بِتَعْيِيهِ) أَي: بِأَفْوَةٍ • فَوَدَّ: (سُلْطَنَتِهِ) أَي: الْبَائِعِ لَهُ. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَإِنْ قَالَ لِلْبَائِعِ الْإِثْلَافَ غَايَةً لِلتَّمَنِّيِّ). فَوَدَّ: (أَوْدَعْتُكَ إِثَاءً) أَي: وَأَقْبَضَهُ لَهُ. ع. ش.
- فَوَدَّ: (مَفْرُوضٌ فِي ضَمَانِ الْيَدِ) وَهُوَ مَا يُضْمَنُ عِنْدَ التَّلَفِّ بِالْبَدْلِ الشَّرْعِيِّ مِنْ يَدٍ، أَوْ قِيَمَةِ كَالْمَقْصُوبِ وَالْمُسَامِ وَالْمُعَارِ، وَضَمَانُ الْعَقْدِ هُوَ مَا يُضْمَنُ بِمُقَابِلِهِ مِنْ تَمَنِّيٍّ، أَوْ غَيْرِهِ كَالْمَبِيعِ وَالتَّمَنِّيِّ الْمُتَمَتِّتِينَ وَالصَّدَاقِ وَالْأَجْرَةَ الْمُتَمَتِّتَةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ. ع. ش. • فَوَدَّ: (أَوْ عَرَضَهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: قَالَ لِلْبَائِعِ. • فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَضْمَعْهُ الْإِثْلَافُ) ظَلَفَ لِقَوْلِهِ: أَوْ عَرَضَهُ الْإِثْلَافُ وَانْظُرْ هَلْ يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْوَضْعُ بِقَصْدِ الْإِقْبَاضِ لَهُ رَشِيدِيٍّ وَالظَّاهِرُ نَعَمْ لَهُ. كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَضْمَعْهُ الْإِثْلَافُ) أَي: الْبَائِعُ (بَيْنَ يَدَيْهِ) أَيِ الْمُشْتَرِي لَهُ ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِي نَعَمْ إِنَّ وَضْعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ بَرَاءٌ فِي الْأَصَحِّ لَهُ وَعِبَارَةُ بِسَمِ هَذَا الْوَضْعُ يَحْصُلُ بِهِ الْقَبْضُ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ قَبُولِهِ م. ر. وَظَاهِرُهُ حُصُولُ الْقَبْضِ بِهَذَا الْوَضْعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَعِيفًا يَتَنَاوَلُ بِالْيَدِ، وَقَدْ يُخَالَفُ مَا يَأْتِي أَنَّ قَبْضَ الْمُنْقُولِ بِتَحْوِيلِ الْمُشْتَرِي أَوْ نَائِيهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: وَضْعُ الْبَائِعِ لَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ تَحْوِيلٌ مُنْزَلٌ مُنْزَلَةُ تَحْوِيلِ الْمُشْتَرِي، وَيُؤَيِّدُ الْإِطْلَاقَ هُنَا أَنَّ قَبْضَ الْخَفِيفِ الَّذِي يَتَنَاوَلُ بِالْيَدِ بِتَنَاوُلِ الْمُشْتَرِي لَهُ بِالْيَدِ مَعَ أَنَّهُ كَفَى وَضْعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ هَذَا الْكَلَامُ.
- فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَي: مِنْ الْمَانِعِ أَنْ يَكُونَ أَيِ الْوَضْعِ لَهُ كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ وَضَعَهُ) أَيِ الْبَائِعِ الْمَبِيعَ لَهُ نِهَائَةً. • فَوَدَّ: (عَلَى يَمِينِهِ) أَي: يَمِينُ نَفْسِهِ لَهُ رَشِيدِيٍّ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي: الْمُشْتَرِي لَهُ نِهَائَةً.
- فَوَدَّ: (تَلَقَّاءُ الْإِثْلَافِ) أَي: مَثَلًا فِيمَا يَظْهَرُ لَهُ سَيِّدٌ عَمَرُ. • فَوَدَّ: (وَمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا) أَي: قَوْلُهُ: لَا بُدَّ مِنْ قُرْبِهِ الْإِثْلَافِ. • فَوَدَّ: (وَآخِرًا) أَي: قَوْلُهُ: وَلَوْ وَضَعَهُ عَلَى يَمِينِهِ الْإِثْلَافُ. ع. ش. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ مَتَى قُرْبٌ الْإِثْلَافِ) نَعَمْ إِنْ كَانَ ثَقِيلًا لَا تُعَدُّ الْيَدُ حَوَالَةَ فَإِنَّ كَانَ مَحَلَّهُ لِلْمُشْتَرِي كَفَى، وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ ثَقُلِهِ أَنْتَهَى خَطُّ مُؤَلَّفٍ م. ر.
- فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَضْمَعْهُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْإِثْلَافُ) هَذَا الْوَضْعُ يَحْصُلُ بِهِ الْقَبْضُ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ قَبُولِهِ م. ر. وَظَاهِرُهُ حُصُولُ الْقَبْضِ بِهَذَا الْوَضْعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَفِيفًا يَتَنَاوَلُ بِالْيَدِ، وَقَدْ يُخَالَفُ مَا يَأْتِي أَنَّ قَبْضَ الْمُنْقُولِ بِتَحْوِيلِ الْمُشْتَرِي، أَوْ نَائِيهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: وَضْعُ الْبَائِعِ لَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ تَحْوِيلٌ مُنْزَلٌ مُنْزَلَةُ تَحْوِيلِ الْمُشْتَرِي، وَيُؤَيِّدُ الْإِطْلَاقَ هُنَا أَنَّ قَبْضَ الْخَفِيفِ الَّذِي يَتَنَاوَلُ بِالْيَدِ بِتَنَاوُلِ الْمُشْتَرِي لَهُ بِالْيَدِ مَعَ أَنَّهُ كَفَى وَضْعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ هَذَا الْكَلَامُ.

كما ذكر، ولم يعد البائع مُستَوْلياً عليه مع ذلك حصل القبض، وإن كان عن يمينه مثلاً ويأتي ذلك في وضع المدين الدين عند دائئه أما زوائده الحادثة في يد البائع فهي عنده أمانة؛ لأنَّ ضَمَانَ الأصل بالمقد، وهو لم يَسْخَرها، ولا وَجَدَ منه تقدُّ.

(فلان تلف) بأفة سَمَويَّة ويَصْدُقُ فيه البائع بالتفصيل الآتي في الوديعة على الأوجه؛ لأنه كالوديعة لا في عَدَمِ ضَمَانِ البَدَل، أو وَقَعَتِ الدُّرَّةُ في بَحْرِ لَا يُعْمَكُنْ إخراجها منه، أو انْقَلَتْ ما لَا يُرَجَى عَوْدُهُ من طَيْرٍ، أو صَنِيدٌ مُتَوَحِّشٍ، أو اخْتَلَطَ نَحْوُ ثَوْبٍ، أو شَاؤَ بِمِثْلِهِ للبائع.....

أقول، وقد يقال في الإكتفاء بِكَوْنِ المَحَلِّ لِلْمُشْتَرِي نَظَرًا لِمَا يَأْتِي أَنَّ المُنْقُولَ إِذَا كَانَ ثَقِيلًا لَا بُدَّ مِنْ نَقْلِهِ إِلَى مَحَلٍّ لَا يَخْتَصُّ بالبائع فلا فَرْقَ فِي التَّحْقِيلِ بَيْنَ كَوْنِهِ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي، أَوْ غَيْرِهِ، وقد يقال: لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا يَأْتِي؛ لِأَنَّ مَا يَأْتِي مَفْرُوضٌ فِيمَا لَوْ كَانَ فِي مَحَلٍّ يَخْتَصُّ بالبائع ومَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بِمَحَلٍّ لِلْمُشْتَرِي لَا يَجِبُ نَقْلُهُ مِنْهُ فَالْمَسْأَلَتَانِ مُسْتَوِيَتَانِ اهـ. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (كَمَا ذَكَرَ) أَي: بَحِثْ تَنَالُهُ يَدُهُ اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَنْتَهِجُهُ الْخَطُّ) هَذَا كُلُّهُ بِالنِّسْبَةِ لِحَصُولِ الْقَبْضِ عَنْ جِهَةِ الْعَقْدِ فَلَوْ خَرَجَ مُسْتَحَقًّا، وَلَمْ يَقْبِضْهُ الْمُشْتَرِي لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْتَحَقِّ مُطَالَبَتُهُ بِهِ لِعَدَمِ قَبْضِهِ لَهُ حَقِيقَةً، وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ قَبْلَ نَقْلِهِ فَقَلَّه الْمُشْتَرِي الثَّانِي فَلَيْسَ لِلْمُسْتَحَقِّ مُطَالَبَةُ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ قَالَ الْإِمَامُ: وَإِنَّمَا يَكُونُ الرُّضْعُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُشْتَرِي قَبْضًا فِي الصَّحِيحِ دُونَ الْفَاسِدِ، وَكَذَا تَخْلِيَةُ الدَّارِ وَنَحْوُهَا إِنَّمَا تَكُونُ قَبْضًا فِي الصَّحِيحِ دُونَ غَيْرِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنِي قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَقَوْلُهُ: بِالنِّسْبَةِ لِحَصُولِ الْقَبْضِ الْخَطُّ أَي: بَحِثْ يَتَرَأَّى البائع عَنْ ضَمَانِهِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ مَسْأَلَةِ الْإِسْتِخْقَاقِ الْآتِيَةِ أَي: لِأَنَّ الضَّمَانَ فِيهَا مِنْ ضَمَانِ الْيَدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَبَحِثْ يَصِحُّ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي فِيهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، قَوْلُهُ: وَلَمْ يَقْبِضْهُ يَعْني لَمْ يَتَنَاوَلْهُ قَوْلُهُ: وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ أَي: الْمُشْتَرِي؛ إِذْ يَتَعَمَّقُ حَيْثُودُ صَحِيحٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اهـ. وَقَالَ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: وَلَمْ يَقْبِضْهُ أَي: بَانَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ سِوَاةً بَقِيَ فِي مَحَلِّهِ، أَوْ أَخَذَهُ البائع، قَوْلُهُ: مُطَالَبَتُهُ أَي: الْمُشْتَرِي وَقَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ أَي: البائع وَالْمُشْتَرِي اهـ. ٥. فَوَدَّ: (أَمَّا زَوَائِدُهُ الْخَطُّ) أَي: الْمُتَفَصِّلَةُ كَثَمَرَةٌ وَلَبَنٌ وَيَبِضٌ وَصُوفٌ وَرِكَازٌ وَمَوْهوبٌ وَمَوْصِي بِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنِي قَالَ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: وَرِكَازٌ أَي: وَجَدَهُ الْعَبْدُ الْمَبِيعُ أَمَّا مَا ظَهَرَ مِنَ الرِّكَازِ، وَهُوَ فِي يَدِ الْبَائِعِ فَلَيْسَ بِمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي بَلْ لِلْبَائِعِ إِذَا ادَّعَاهُ، وَالْأَقْلَمَنْ مَلَكٌ مِنْهُ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَى الْمُخَيِّ فِهْهُ لَهْ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ اهـ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَا وَجَدَ مِنْهُ الْخَطُّ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي: وَلَمْ تَخْتَرِ يَدُهُ عَلَيْهَا لِتَمْلُكِهَا كَالْمُسْتَأْمَرِ، وَلَا لِلْإِنْتِفَاعِ بِهَا كَالْمُسْتَعِيرِ، وَلَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ تَعَدُّ كَالْفَاصِبِ حَتَّى يَضْمَنَ، وَسَبَبُ ضَمَانِ الْيَدِ عِنْدَهُمْ أَخَذَ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ اهـ. ٥. فَوَدَّ: (بِأَفَةِ) إِلَى الْمَنْ فِي الثَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيَصْدُقُ إِلَى أَوْ وَقَعَتْ، وَقَوْلُهُ: لِلْبَائِعِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنِي إِلَّا أَنَّهُ خَالَفَ فِي مَسْأَلَةِ انْقِلَابِ الْعَصِيرِ خَمَرًا لِمَا يَأْتِي.

٥. فَوَدَّ: (وَيَصْدُقُ فِيهِ) أَي: الثَّلَاثُ اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ كَالْوَدِيعِ الْخَطُّ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ بَلْ لَا يَخْلُو عَنْ إِيهَامٍ لِمَا سَبَّأَنِي فِي النِّصْبِ أَنَّ تَفْصِيلَ الْوَدِيعَةِ جَارٍ فِيهِ أَيْضًا وَظَاهِرُ الْمَنْ تَصْدِيقُ الْفَاصِبِ فِي الثَّلَاثِ مُطْلَقًا اهـ سَيِّدٌ عَمَرُ. ٥. فَوَدَّ: (أَوْ وَقَعَتْ الدُّرَّةُ) أَي: وَنَحْوُهَا اهـ مُعْنِي. ٥. فَوَدَّ: (أَوْ اخْتَلَطَ نَحْوُ ثَوْبٍ) أَي: وَلَوْ بِأَجْوَدَ ٥. فَوَدَّ: (لِلْبَائِعِ) مَفْهُومُهُ أَنَّ اخْتِلَاطَ الْمُتَقَوِّمِ بِمِثْلِهِ لَا جُنْبِيَّ لَا يُعَدُّ تَلَفًا، وَهُوَ كَذَلِكَ لَكِنْ يَبْثُ

ولم يُمكن التمييز بخلاف نحو تمر بمثله؛ لأن المثلثة تقتضي الشركة فلا تُعدّ بخلاف المتقوّم أو انقلب عصير حمراً ما لم يمدّ خلّاً لكن بتخيّر المشتري، أو غرقت الأرض بماء لم يتوقّع انجساره، أو وقع عليها صخرة، أو ركبها رمل لا يُمكن رفعهما كما جزأ به في الشفعة واقتضاه كلاهما في الإجارة لكن رجحاً هنا أنه تقيّد، واعتمده بعضهم وفوّق ببقاء غيب

به الخيار للمشتري ثم إن أجاز وأتفق مع الأجنبي على شيء فذاك، وإلا صدّق ذو اليد. ع ش.

• فؤد: (ولم يُمكن التمييز) بخلاف ما إذا أمكن وهل يكفي إمكانه بالاجتهاد سم على حَجّ أقول: الظاهر نعم لكن ينبغي أن يثبت للمشتري الخيار اه ع ش. • فؤد: (بخلاف نحو تمر بمثله) الظاهر من التمثيل أن المراد اختلاط مثلي بمثله من جنسه ونوعه وصفته، وعليه فقوله: لأن المثلثة إلخ المراد بها المثلثة الخاصة أما لو اختلط مثلي بغير جنسه كما لو اختلط الشيرج بالزيت فتفسخ العقد فيما يظهر لتعدّد المشاركة من غير تقدير انفعال ملك؛ إذ المخلوط لو قسّم لكان ما يخصّ كل واحدٍ بعضه من الزيت، وبعضه من الشيرج فيكون أخذاً غير حقّه بلا تفويض ثم ظاهر كلامهم: أنه لا فرق في المثلي بين كونه معلوم القدير والصفة، أو لا كما لو اشترى صبرة برّ جراًفاً اه. ع ش. • فؤد: (أو انقلب عصير حمراً إلخ) الأصح أن تحمّر العصير كالتلف، وإن عاد خلّاً أسنى ومغني. • فؤد: (ولم يمدّ خلّاً) أي: فتمت عاد خلّاً عاد حكمه، وهو عدم الإنفاساخ، وينبغي أن يخلّ عود العصير خلّاً ما لو عاد الصبّد على خلاف العادة كأن وقع في شبكة صباد فأتى به وخروج الدرة من البحر، ولا خيار للمشتري فيهما؛ لأنهما لم يتغيّر صفتيهما بخلاف انقلاب العصير خلّاً لاخلاف الأغراض بذلك اه ع ش. • فؤد: (لكن بتخيّر المشتري) أي: فيما لو عاد خلّاً سم ورشيدتي زاد ع ش وظاهره: وإن كان قيمته أكثر من قيمة العصير، ويوجّه باختلاف الأغراض، والخيار فيما ذكر قورّي؛ لأنه خيار غيب اه ع ش.

• فؤد: (انجساره) أي: انكشافه اه كزدي. • فؤد: (لا يُمكن رفعهما) أي: عادة اه ع ش. • فؤد: (كما جزأ به) أي: بكون ما ذكر من غرق الأرض ووقوع الصخرة، أو ركوب الرمل عليها تلفاً لا تقييماً.

• فؤد: (لكن رجحاً هنا إلخ) مُتمدّد ع ش ومغني قال سم ما نصّه يُحمّل أي: ما هنا على ما إذا رجّح زوال ذلك، ولو بفسر، ولو لم يزوج ذلك، وأيس منه فهو تلف، وحيثيذ فما هنا موافق لما في الشفعة والإجارة، ولا حاجة للفرق المذكور م ر اه. • فؤد: (أنه) أي: ما طرأ على الأرض من نحو الفرق (تغيّب) أي: فتخيّر المشتري.

• فؤد: (ولم يُمكن التمييز) بخلاف ما إذا أمكن وهل يكفي إمكانه بالاجتهاد اه. • فؤد: (ما لم يمدّ خلّاً) عبارة الرّوض فرّع انقلب العصير حمراً قبل القبض بطل حكم البيع فتمت عاد خلّاً عاد حكمه وللمشتري الخيار اه. • فؤد: (لكن رجحاً هنا أنه تغيّب) يُحمّل على ما إذا رجّح ذلك، ولو بفسر فإن لم يزوج ذلك وأيس منه فهو تلف وحيثيذ فما هنا موافق لما في الشفعة والإجارة، ولا حاجة للفرق المذكور. م ر.

الأرض، والحيلولة لا تقتضي فسحاً كالإباق، والشفعة تقتضي تملكاً، وهو مُتَقَدِّرٌ حالاً لِقَدَمِ
الرؤية والانتفاع، والإجارة تقتضي الانتفاع في الحال، وهو مُتَقَدِّرٌ بحيلولة الماء، وتَرْقُبُ زَوَالَهُ
لا نظر له لِتَلَفِ المنافع، وَلَكِ رَدُّهُ بأنهم لو نظروا هنا لِمَجْرُودِ بقاء العين لم يقولوا بالانفاسخ في
وُقُوعِ الدُّرَّةِ، وما بعده إلا أن يُفَرَّقَ بأن العين في هذه لم يُعْلَمْ بقاءها بخلاف الأرض (انفسخ
المبيع) أي: قَدَّرَ انفساخهُ المُسْتَلَزِمُ لِتَقْدِيرِ انتقاله لِمَلِكِ البائع قَبِيلَ التَلَفِ فَتَكُونُ زَوَائِدُهُ
لِلْمُشْتَرِي حَيْثُ لا خيار، أو تَخَيَّرَ وحده، ويلزَمُ البائع تجهيزه (وسقط الثمن) الذي لم يُقْبَضْ،

• فَوَدَّ: (وَلَكِ رَدُّهُ) أي: الفَرْقُ الْمَذْكُورُ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (فِي هَذِهِ) أي: وُقُوعِ الدُّرَّةِ، وما بَعْدَهُ اهـ ع
ش. • فَوَدَّ: (لَمْ يُعْلَمْ بِقَاوُهَا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ لَوْ عَلِمْنَا بِقَاءِ الْعَيْنِ فِيهَا كَرُؤِيَةِ الدُّرَّةِ مِنْ وَرَاءِ مَاءٍ صَافٍ وَقَعَتْ
فِيهِ، وَرُؤْيَةُ الصَّنِيدِ مِنْ وَرَاءِ جَبَلٍ مَثَلًا لَا يَنْفَسِخُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (أَيُّ قَدَّرَ
انْفِسَاخَهُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ تَغْلِيظُهُمْ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: عَلَى أَنَّهُ إِلَى، وَمِنْ عَكْسِهِ. • فَوَدَّ: (لِتَقْدِيرِ الْخُ)
الْأَوَّلَى حَذَفَ لَفْظَةَ التَّقْدِيرِ. • فَوَدَّ: (قَبِيلَ التَّلَفِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْانْفِسَاخِ وَالْإِنْفِاقِ عَلَى النَّازِعِ.
• فَوَدَّ: (فَتَكُونُ زَوَائِدُهُ) أي: الْحَادِثَةُ قَبْلَ الْانْفِسَاخِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (حَيْثُ لا خِيَارَ، أَوْ تَخَيَّرَ وَحْدَهُ)
يُقْبَدُ عَدَمُ اسْتِحْقَاقِ الْمُشْتَرِي لِلزَّوَائِدِ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا هَذَا، وَقَدْ يُقَالُ: لَا يَلْزَمُ مِنَ انْفِسَاخِهِ بِالتَّلَفِ
فِي يَدِ الْبَائِعِ عَدَمُ تَمَامِ الْعَقْدِ لِلْمُشْتَرِي إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا لِجَوَازِ أَنَّ التَّلَفَ حَصَلَ بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْخِيَارِ
فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمَلِكَ فِي الزَّوَائِدِ لِلْمُشْتَرِي اهـ ع ش وفيه أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ حَيْثُ لَا خِيَارَ شَامِلٌ لِانْقِضَائِهِ
أَيْضًا. • فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: تَكُونُ زَوَائِدُهُ الْخُ. • فَوَدَّ: (تَجْهِيْزُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ
الْعُبَابِ: وَعَلَيْهِ أَيْضًا نَقْلُهُ عَنِ الطَّرِيقِ إِذَا مَاتَ فِيهَا كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ كَمَا قَالَ الْفَنِّيُّ: أَنَّ مَنْ
مَاتَ لَهْ بِهَيْمَةٍ فِي الطَّرِيقِ لَزِمَتْ نَقْلُهَا مِنْهَا، وَأَنَّهُ لَوْ مَاتَ فِي دَارِهِ لَمْ يَجُزْ لَهُ طَرَحُهَا فِي الطَّرِيقِ قَالَ:
وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الرُّوْضَةِ تَخْرِيمَ وَضْعِ الْقُمَامَةِ فِي الطَّرِيقِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الضَّمَانَ نَعَمْ ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنِ

• فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ تَجْهِيْزُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَعَلَيْهِ أَيْضًا نَقْلُهُ عَنِ الطَّرِيقِ إِذَا مَاتَ فِيهَا كَمَا فِي
الْجَوَاهِرِ وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ كَمَا قَالَ الْفَنِّيُّ أَنَّ مَنْ مَاتَ لَهْ بِهَيْمَةٍ فِي الطَّرِيقِ لَزِمَتْ نَقْلُهَا مِنْهَا وَأَنَّهُ لَوْ مَاتَ فِي
دَارِهِ لَمْ يَجُزْ لَهُ طَرَحُهَا فِي الطَّرِيقِ، قَالَ: وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الرُّوْضَةِ تَخْرِيمَ وَضْعِ الْقُمَامَةِ فِي الطَّرِيقِ وَإِنَّمَا
ذَكَرَ الضَّمَانَ بِهِ نَعَمْ ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنِ الْبَقَوِيِّ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَسْأَلَتَنَا، وَهِيَ تُؤَيِّدُهُ اهـ. وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ
الْمُنْعَطَفَاتِ فَهِيَ يَجُوزُ طَرَحُ الْقُمَامَاتِ فِيهَا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ فِي الْجَنَائِبِ، وَأَمَّا طَرَحُ الْمَيْتِ، وَلَوْ
نَحْوَ هِرٍّ فَيَتَبَيَّنُ حُرْمَتُهُ حَتَّى فِي تِلْكَ الْمُنْعَطَفَاتِ؛ لِأَنَّ فِيهِ أَبْلَغُ إِيْذَاءً لِلْمَارِئِينَ اهـ. مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ
وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يُلْحَقُ بِالْمَيْتِ فِيمَا ذَكَرَ مَا يَغْرِضُ لَهُ نَحْوُ التَّيْنِ مِنْ أَجْزَائِهِ كَكَبْشِهِ، وَإِنْ كَانَ مُدْكًى لِلْإِيْذَاءِ
الْمَذْكُورِ وَلِيَتَأَمَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ هَذَا الْكَلَامَ مَعَ كَرَاهَةِ التَّخَلِّي فِي الطَّرِيقِ فَقَطُّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ
الْكَلَامُ هُنَا فِي وُجُوبِ التَّغْلِي عَنِ الطَّرِيقِ وَيُلْتَزَمُ ذَلِكَ فِي الْخَارِجِ إِذَا تَضَرَّرَ بِهِ النَّاسُ، أَوْ يُفَرَّقُ بِأَنْ ضَرَرَ
الْمَيْتَ وَنَحْوَهَا أَشَدُّ مِنْ ضَرَرِ الْخَارِجِ فَلْيُحَرِّزْ.

وَوَجِبَ رَدُّهُ إِنْ قُبِضَ لِقَوَاتِ التَّسْلِيمِ الْمُسْتَحَقُّ بِالْمَقْدِ فَبَطَلَ كَمَا لَوْ تَفَرَّقَا فِي عَقْدِ الصَّرْفِ قَبْلَ الْقَبْضِ. قِيلَ: يُسْتَنْتَى مِنْ طَرِيقِهِ وَضْعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ، وَيُرْوَدُ أَنَّ ذَلِكَ قَبْضٌ لَهُ كَمَا مَرَّ وَإِحْبَالُ أَبِي الْمُشْتَرِي الْأُمَّةَ وَتَعْجِيزُ مُكَاتَبٍ بَعْدَ بَيْعِهِ شَيْئًا لِسَيِّدِهِ.....

الْبَغْوِيُّ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَسْأَلَتَنَا، وَهِيَ تُوَيِّدُهُ اهـ. وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ الْمُتَعَطِّفَاتِ فَهِيَ يَجُوزُ طَرَحُ الْقُمَامَاتِ فِيهَا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ فِي الْجَنَائِبِ وَأَمَّا طَرَحُ الْمَبِيتِ، وَلَوْ نَحَوَّ هِرَّ قَبْتَنِي حُرْمَتُهُ حَتَّى فِي تِلْكَ الْمُتَعَطِّفَاتِ؛ لِأَنَّ فِيهِ أَبْلَغُ إِذْيَاءَ لِلْمَازِنِ اهـ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُلْحَقَ بِالْمَبِيتِ فِيمَا ذَكَرَ مَا يَغْرِضُ لَهُ نَحْوُ التَّيْنِ مِنْ أَجْزَائِهِ كِكْرِشِهِ، وَإِنْ كَانَ مُذَكَّى لِلْإِذْيَاءِ الْمَذْكُورِ، وَلَيْتَأَمَّلْ بَعْدَ ذَلِكَ هَذَا الْكَلَامَ مَعَ كَرَاهَةِ التَّخَلِّي فِي الطَّرِيقِ فَقَطَّ عَلَى الْمُتَمَتِّدِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْكَلَامُ هُنَا فِي وَجُوبِ الثَّقَلِ عَنِ الطَّرِيقِ، وَيَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْخَارِجِ إِذَا تَضَرَّرَ بِهِ النَّاسُ، أَوْ يُفَرِّقُ مَرَّ بَأَنِّ ضَرَرَ الْمَيْتَةَ وَنَحْوَهَا أَشَدُّ مِنْ ضَرَرِ الْخَارِجِ فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى حَتِّهِ وَأَيْضًا خُرُوجَ الْخَارِجِ ضَرُورِيٍّ، وَزَيْمًا يَضُرُّ عَدَمَ خُرُوجِهِ فَجَوَزُوهُ لَهُ، وَقَوْلُهُ: فِي غَيْرِ الْمُتَعَطِّفَاتِ أَيُّ: أَمَّا قَارِعَةُ الطَّرِيقِ فَيَخْرُجُ زَيْمُ الْقُمَامَاتِ فِيهَا، وَإِنْ قُلْتُ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ ع ش.

• قَوْلُهُ: (وَوَجِبَ رَدُّهُ إِنْ قُبِضَ) وَإِنْ كَانَ ذِيئًا عَلَى الْبَائِعِ عَادَ عَلَيْهِ كَمَا كَانَ اهـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (لِقَوَاتِ التَّسْلِيمِ) تَغْلِيلُ لِقَوْلِ الْمُتَنِ: انْفَسَخَ الْبَيْعُ وَسَقَطَ التَّمَنُّ. • قَوْلُهُ: (فَبَطَلَ) أَيُّ الْمَقْدُ. • قَوْلُهُ: (فِي عَقْدِ الصَّرْفِ) أَيُّ: الرَّبُوبِيِّ. • قَوْلُهُ: (مِنْ طَرِيقِهِ) وَهُوَ أَنَّهُ مَتَى تَلَفَ الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ انْفَسَخَ الْبَيْعُ إِنْ قُبِضَ. ع ش.

• قَوْلُهُ: (وَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ) أَيُّ: فَإِذَا تَلَفَ الْمَبِيعُ بَعْدَ الرُّضْعِ كَانَ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي. • قَوْلُهُ: (وَإِحْبَالُ أَبِي الْمُشْتَرِي إِنْ قُبِضَ) أَيُّ: لَوْ تَلَفَ الْمَبِيعُ بَعْدَ الْإِحْبَالِ، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ كَانَ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي.

• قَوْلُهُ: (وَتَعْجِيزُ مُكَاتَبٍ) كَانَ وَجْهُ إِيْرَادِ هَذِهِ وَمَا بَعْدَهَا أَنَّ الْمَبِيعَ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَبِيعًا لِدُخُولِهِ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي بَوَاجِهُ آخَرُ هُوَ التَّعْجِيزُ، أَوْ الْإِزْتُ فَكَأَنَّهُ تَلَفَ لَكِنْ فِي الْجَوَابِ حَيْثُ يُنْظَرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ، وَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَسْلِيمِ انْفِسَاخِ الْبَيْعِ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَلَقَدْ الْمَانِعُ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْبِضَ الْوَرْتَةَ يُشَارِكُونَ الْمُشْتَرِي، وَأَنَّ الْبَائِعَ لِلْمُكَاتَبِ يَرْجِعُ فِي عَيْنِ مَبِيعِهِ لِإِفْلَاسِ الْمُكَاتَبِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ مَرَّ فِيمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ صُرَّحَ بِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي مِلْكِ السَّيِّدِ، أَوْ الْوَارِثِ بِالتَّعْجِيزِ، أَوْ الْإِزْتُ لَا بِالشَّرَاءِ فَعَلَيْهِ لَا يَصِحُّ إِيْرَادُ هَاتَيْنِ هُنَا، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الشَّهَابُ حَتَّى بَعْدَ إِيْرَادِهِمَا: وَالْجَوَابُ عَنْهُمَا بِمَا مَرَّ عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي فِي الْآخِرَتَيْنِ إِنْ قُبِضَ وَحَيْثُ كَانَ هُنَاكَ وَارِثٌ آخَرُ يُشَارِكُ فِي الْآخِرَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّهَابَ سَمَّ صَوْرَ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا تَلَفَ الْمَبِيعُ بَعْدَ تَعْجِيزِ الْمُكَاتَبِ وَمَوْتَ الْمَوْرُثِ؛ لِأَنَّهُ قَضِيَّةٌ اسْتِثْنَاءُ ذَلِكَ مِنَ الطَّرِيقِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ انْفَسَخَ الْبَيْعُ، وَسَقَطَ التَّمَنُّ ثُمَّ نُقِلَ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قَدَّمْتُهُ مِنَ التَّصْوِيرِ وَالتَّوْجِهِ ثُمَّ قَالَ عَقِبَهُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا صَنِيعٌ وَسِيْقَ آخَرُ، وَنَارَعَ فِيهِ بِمَا قَدَّمْتُهُ فَلْيُرَاجِعْ اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَتَعْجِيزُ مُكَاتَبٍ) أَيُّ: كِتَابَةُ

• قَوْلُهُ: (وَتَعْجِيزُ مُكَاتَبٍ إِنْ قُبِضَ) لَا يَخْفَى أَنَّ قَضِيَّةَ ذَلِكَ اسْتِثْنَاءُ ذَلِكَ مِنَ الطَّرِيقِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ انْفَسَخَ الْبَيْعُ وَسَقَطَ التَّمَنُّ تَصْوِيرُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا تَلَفَ الْمَبِيعُ بَعْدَ تَعْجِيزِ الْمُكَاتَبِ وَمَوْتَ

وموت مؤثره البائع له، ويؤده أن قبض المشتري وجد في الثلاثة حكما هو كاف على أنه يأتي في الأخيرتين ما يطول ورودهما من أصلهما، ومن عكسه قبض المشتري له من البائع وديعة بأن كان له حق الحبس فتلقه بيده كتلقه بيد البائع كما صرحوا به، ويؤده أنه لا أثر لهذا القبض، ومن ثم كان الأصح بقاء حبس البائع بعده، وقَعَ للزركشي في هذه آخر الوديعة ما يخالف ما ذكر فيها وكأنه سهو، وإن أفرد شيخنا عليه ثم وما لو قبضه المشتري في زمن خيار البائع وحده فتلقه حينئذ كهو بيد البائع فينفسخ العقد به، وله ثمنه للبائع عليه مثل المثلي وقيمة غيره يوم التلف، ويؤد بأن الملك حينئذ للبائع فلم يوجد فيه المعنى الذي في البيع.....

صحبة اه. ع ش. قود: (وموت مؤثره إلخ) أي: المستغني لتركته أما غيره فيبني أن يحصل القبض في قدر حصته دون ما زاد عليها اه ع ش. قود: (يأتي في الأخيرتين) أي: في شرح: ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه اه سيد عمر. قود: (ومن عكسه) وهو أنه إذا تلف بعد القبض لا ينفسخ البيع بل يكون من ضمان المشتري اه ع ش. قود: (بأن كان له) أي: للبائع (حق الحبس) فهو له أنه لو لم يكن له حق الحبس وأودع المشتري المبيع حصل به القبض المضمن للمشتري، وقد يؤخذ من قوله السابق الواقع عن البيع أن هذا لا يعد قبضا اه. ع ش. قود: (في هذه) أي: في مسألة (القبض وديعة). قود: (ما ذكر إلخ) وهو قوله: فتلقه في يده إلخ. قود: (لا أثر لهذا القبض) أي: لأنه لم يقع عن البيع، وقد مر أن المعتبر القبض الواقع عن البيع. قود: (بغده) أي: بعد قبض المشتري له وديعة. قود: (وما لو قبضه إلخ) عطف على قوله: قبض المشتري إلخ. قود: (في زمن خيار البائع وخذه) وفي سم بعد ذكر كلام الزويز ما نصه: والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبض، وإن كان الخيار للمشتري وخذه اه. قود: (وله) أي: للمشتري. قود: (المعنى الذي إلخ) وهو تمكن المشتري من التصرف فيه اه ع ش. قود: (في البيع) أي: بيع المشتري وتصرفه.

المورث، وعبارة التصحيح لا تنافي التصوير بذلك كما لا يخفى على المتأمل خصوصا، وقد صور مسألة الإخبال بما إذا ماتت بعد الإخبال ثم عطف هاتين عليها لكن عبر الشارح في شرح قول الإرشاد: وإثلافة أي: المشتري قبض بقوله: وكثلافة ما لو اشترى السيد من مكاتبه، أو الوارث من مورثه شيئا ثم عجز المكاتب، أو مات المورث وإخبال أبيه للأمة المبيعة قبل القبض اه. ولا يخفى أن هذا صنيع وسباق آخر وأنه أيضا لا يوافق ما سيذكره الشارح في شرح قول المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه بل قوله: الآتي قريبا، وفي معنى إثلافة كما مر ما لو اشترى أمة فأحبها أبوه إلخ كالصريح في إرادة هذا الصنيع، والسباق بما ذكر هنا قليلا. قود: (في زمن خيار البائع وخذه) قال في الزويز في أواخر باب الخيار ولو كان الخيار للمشتري أي: وخذه، أو لهما فتلف أي: المبيع بعد قبضه لم ينفسخ، ولم يقطع الخيار ولم يثمن إن تم العقد، وإن فسح فالقيمة أي: أو المثل والقول في قدرها قوله: اه. والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبض، وإن كان الخيار للمشتري وخذه.

بعد الخيار وقبل القبض، ويُؤثِّدُه تعليلُهم الانفساخ هنا بقولهم؛ لأنه يَنْفَسِخُ بذلك عند بقاء
 يده فعند بقاء يملكه أولى فالمرادُ ببقاء يده بقاءُها أصالةً لِتَصْرِيحِهِمْ فِي هَذِهِ بِأَنْ إِيدَاعَ
 الْمُشْتَرِي إِثْبَاهُ لَهُ بَعْدَ قَبْضِهِ كِبَقَائِهِ بِيَدِ الْمُشْتَرِي، وَخَرَجَ بِوَحْدِهِ مَا لَوْ تَخَيَّرَا وَالْمُشْتَرِي فَلَا
 فَسَخَ بَلْ يَبْقَى الْخِيَارُ ثُمَّ إِنْ تَمَّ الْعَقْدُ غَرِمَ الثَّمَنُ، وَالْأَوَّلُ فَرَعٌ بِأَعْيُورٍ وَسَلَّمَتْهُ فَوَجَدَهُ
 خَمْرًا فَقَالَ الْبَائِعُ: تَحَمَّرَ عِنْدَكَ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي: بَلْ عِنْدَكَ صُدَّقَ الْبَائِعُ كَمَا رَجَحَهُ الشَّيْخَانِ.
 قَالَ بَعْضُهُمْ: وَالصُّورَةُ أَنَّ الْعَصِيرَ مُشَاهِدٌ وَأَنَّهُ أَقْبَضَهُ بِإِنَاءٍ مَوْكُوءٍ عَلَيْهِ بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنٍ يُمَكِّنُ
 فِيهِ تَحَمُّرَهُ وَقِيَّاسُهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى نَحْوَ زَيْتٍ ثُمَّ أَفْرَغَهُ الْبَائِعُ فِي إِنَائِهِ بِأَمْرِهِ فَوَجَدَ فِيهِ فَأَرَةً مِثْنَةً
 فَقَالَ: هِيَ فِيهِ قَبْلَ إِفْرَاقِهِ، وَقَالَ الْبَائِعُ: بَلْ هِيَ فِي ظَرْفِكَ صُدَّقَ الْبَائِعُ لَا يُقَالُ: يَلْزَمُ مِنْ
 تَصْدِيقِهِ بَطْلَانُ الْبَيْعِ أَيْضًا لِتَنْجِيهِهِ بِهَا قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ مَعَهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الْمَانِعُ إِذَا حَصَلَ فِي
 فِضَاءِ الظَّرْفِ ثَبَّتَ لَهُ حُكْمُ الْقَبْضِ جِزْءًا جِزْءًا قَبْلَ مُلَاقَاتِهِ لَهَا ذِكْرَهُ الْإِمَامُ، قَوْلُهُ: أَوْ مَعَهُ

• قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْخِيَارِ) أَيُ: بَعْدَ انْقِضَاءِ خِيَارِ الْبَائِعِ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤْثِّدُهُ تَعْلِيلُهُمْ) إِلَى الْفَرَعِ لَيْسَ فِي أَصْلِهِ
 الَّذِي عَلَيْهِ خَطُّهُ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤْثِّدُهُ) أَيُ: الرَّدُّ. • قَوْلُهُ: (هُنَا) • قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ) أَيُ: فِي مَسْأَلَةِ
 الْقَبْضِ فِي زَمَنِ خِيَارِ الْبَائِعِ وَحْدَهُ. • قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِوَحْدِهِ) أَيُ: فِي قَوْلِهِ وَمَا لَوْ قَبَضَهُ الْمُشْتَرِي إِلَخُ.
 • قَوْلُهُ: (فَالْبَدَلُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ، وَإِنْ فُيِّسَ فَالْقِيَمَةُ أَيُ: أَوْ الْمِثْلُ وَالْقَوْلُ فِي قَدْرِهَا قَوْلُهُ: انْتَهَى أَه
 سَم. • قَوْلُهُ: (بَاعَ عَصِيرًا إِلَخُ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ اشْتَرَى مَائِمًا وَوَجَدَ فِيهِ نَحْوَ فَأَرَةٍ فَقَالَ الْبَائِعُ: حَدَثَ فِي يَدِ
 الْمُشْتَرِي، وَقَالَ الْمُشْتَرِي: بَلْ كَانَ فِيهِ عِنْدَ الْبَائِعِ فَالْمُصَدِّقُ الْبَائِعُ أَه ش. • قَوْلُهُ: (قَالَ بَعْضُهُمْ إِلَخُ)
 يُتَأَمَّلُ مَا حَاصِلُ هَذِهِ الْقِيُودِ وَمُخْتَرَزَاتِهَا أَه سَيِّدُ عُمَرُ وَلَعَلَّ فَائِدَةً قَبْدَ الْمَشَاهِدَةِ بَطْلَانُ الْبَيْعِ عِنْدَ عَدَمِهَا،
 وَفَائِدَةُ كَوْنِ الْإِقْبَاضِ بِإِنَاءٍ مَوْكُوءٍ عَلَيْهِ أَيُ: مُسَدَّدٍ فِيهِ تَصْدِيقُ الْبَائِعِ عِنْدَ عَدَمِهِ بِلَا يَمِينٍ، وَفَائِدَةُ كَوْنِهِ
 بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنٍ يُمَكِّنُ إِلَخُ تَصْدِيقُ الْمُشْتَرِي عِنْدَ عَدَمِهِ بِلَا يَمِينٍ فَلْيُرَاجِعْ. • قَوْلُهُ: (صُدَّقَ الْبَائِعُ) وَفَاقًا
 لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ: وَجْهُهُ أَنَّ ذَاتَ الْعَصِيرِ شَيْءٌ وَاحِدٌ تَجَدَّدَتْ لَهُ صِفَةٌ اخْتَلَفَ فِي وَقْتِ
 حَدُوثِهَا وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ حَادِثٍ أَنْ يَقْدَرَ بِأَقْرَبِ زَمَنِ أَه. • قَوْلُهُ: (فِي إِنَائِهِ إِلَخُ) أَيُ: الْمُشْتَرِي.
 • قَوْلُهُ: (ثَبَّتَ لَهُ حُكْمُ الْقَبْضِ) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِي الرُّوْضِ: فَرَعٌ، وَإِنْ جَعَلَ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ فِي ظَرْفِ الْمُشْتَرِي

• قَوْلُهُ: (ثَبَّتَ لَهُ حُكْمُ الْقَبْضِ) قَدْ يُشْكِلُ هَذَا عَلَى مَا يَأْتِي فِي مَبْحَثِ الْقَبْضِ مِنْ تَوَقُّفِ قَبْضِ الْمُنْقُولِ
 عَلَى تَقْلِهِ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى آخَرٍ إِلَّا مَا يُتَنَوَّلُ بِالْيَدِ فَيَكْفِي تَنَاوُلُهُ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ هَذَا وَكُلَّ جِزْءٍ مِنْهُ يَمَّا يُتَنَوَّلُ
 بِالْيَدِ، وَحُصُولُهُ فِي فِضَاءِ الظَّرْفِ بِمَثَلَةِ التَّنَاوُلِ، أَوْ يَدَّعِيَ أَنَّ فِضَاءَ الظَّرْفِ مَحَلٌّ آخَرُ فَحُصُولُهُ فِيهِ تَقْلٌ
 إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ قَبْضُ نَحْوِ الْحَبِّ، وَإِنْ كَثُرَ بِمُجَرَّدِ رَفْعِهِ عَنْ مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ
 جِزْءٍ مِنْهُ يُتَنَوَّلُ بِالْيَدِ وَلِأَنَّ مَا رُفِعَ إِلَيْهِ مَحَلٌّ آخَرٌ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْمَانِعِ الَّذِي لَا يَدُّ لَهُ مِنْ ظَرْفِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ
 انْظُرْ قَوْلَهُ: ثَبَّتَ لَهُ حُكْمُ الْقَبْضِ مَعَ قَوْلِي الرُّوْضِ: فَرَعٌ، وَإِنْ جَعَلَ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ فِي ظَرْفِ الْمُشْتَرِي
 امْتِنَالًا لِأَمْرِهِ لَمْ يَكُنْ مُقْبَضًا أَه.

ضعيف بل الأصح أن جعل البائع المبيع في ظرف المشتري بعد أمره له غير قبض له؛ لأنه لم يستول عليه، ومن ثم لم يضمنه أيضًا في أعرضي ظرفك، واجعل المبيع فيه، ولا يضمن البائع الظرف؛ لأنه استعمله في ملك المشتري بإذنه، ومن ثم ضمنه المسلم إليه في نظير ذلك؛ لأنه استعمله في ملك نفسه (ولو أبراه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الأظهر)؛ لأنه إبراء عما لم يجب، وهو باطل، وإن وجد سببه (ولم يتغير الحكم) السابق، وفائدة هذا خلافاً لمن زعم أنه لا فائدة له مع ما قبله نفى توهم عدم الانفساخ إذا تلف، وأن الإبراء كما لا يرفع الضمان لا يرفع الفسخ بالتلف، ولا المنع من التصرف. (واتلاف المشتري) الأهل للمبيع جشاً، أو شرعاً يعني: المالك، وإن لم يباشر العقد، ولا وكيله،.....

امتناعاً لأمره لم يكن مقبضاً اهـ سم ولعل قول الشارح قوله: أو معه ضعيف إلخ ليس في نسخة سم من نسخ الشارح، والآن ذلك مصرح بما نقله عن الروض. ٥ فؤد: (لم يضمنه) أي المشتري المبيع.

٥ فؤد (سني): (عن الضمان) أي عن مقتضاه، وهو غرض التمن اهـ بجبرمي. ٥ فؤد: (لأنه إبراء) إلى قول المتن والمذهب في المضي والنهاية.

٥ فؤد (سني): (لم يبرأ في الأظهر) ظاهره، وإن اعتقد البائع صحة البراءة، وهو ظاهر؛ لأن علة الضمان كونه في يده، وهي باقية اهـ ش. ٥ فؤد: (وإن وجد سببه) وهو العقد اهـ ش. ٥ فؤد: (وفائدة هذا) أي: قوله، ولم يتغير. ٥ فؤد: (مع ما قبله) أي: قوله: لم يبرأ.

٥ فؤد: (نفى توهم إلخ) في توهم ذلك بعد لما مر من أن المراد بالضمان انفساخ العقد بتلفه على التفصيل المذكور فيه فكيف بعد تصوير الضمان بالتلف بالانفساخ يتوهم عدمه؛ نعم هو ظاهر بالنسبة لقوله: ولا المنع من التصرف، ومن ثم اقتصر اهـ ش على جعل الفائدة فيه عدم صحة التصرف اهـ ش. ٥ فؤد: (وأن الإبراء) الوجه عطفه على نفى لا على توهم، أو عدم قتائله اهـ سم.

٥ فؤد (سني): (واتلاف المشتري) هذا إن كان الخيار له، أو لهما أي: أو لا خيار أصلاً، والآن انفسخ كما يدل عليه كلام الروض وشرحه في باب الخيار وبيانه في حواشي شرح البهجة وجزم به الشارح في قوله السابق وما لو قبضه المشتري إلخ سم على حجة وقوله: والآن انفسخ أي: فيسترد المشتري التمن ويغرم للبائع بدل المبيع من قيمة، أو مثل اهـ ش. ٥ فؤد: (الأهل) سيذكر مختارزه بقوله: أما غير الأهل إلخ. ٥ فؤد: (للمبيع) متعلق باتلاف المشتري. ٥ فؤد: (لا وكيله) أي: ولا وليه من أب، أو

٥ فؤد: (وأن الإبراء إلخ) الوجه عطفه على نفى لا على توهم أو عدم قتائله.

٥ فؤد (سني): (واتلاف المشتري قبض) هذا إذا كان الخيار له، أو لهما، والآن انفسخ كما تدل عليه عبارة الروض وشرحه في باب الخيار وبيانه في حواشي شرح البهجة وجزم به الشارح في قوله السابق، وما لو قبله المشتري إلخ. ٥ فؤد: (الأهل) خرج غير الأهل، فإتلافه ليس قبضاً كما سيأتي وسيأتي أن إتلاف بهيمة المشتري قد يكون قبضاً، وذلك إذا تخير بإتلافها كما سيأتي، وهو شامل لغير المكلف

وإن بَشَرَ بل هو كالأجنبي، وإن أَدَانَ له المالك في القبض وإثلاف قَتْلِهِ بِأَذِنِهِ (قَبْضٌ) له (إِنْ عَلِمَ) أَنَّهُ الْمَبِيعُ، ولم يَكُنْ لِعَارِضٍ يُبَيِّحُهُ فخرج قَتْلُهُ لِرُدِّهِ، أو نحو تركه للصلاة، أو زناه بأن زَنَى ذَمًّا مُحَصَّنًا ثم حَارَبَ ثم أَرَقَّ، أو قطع له الطريق، وهو إمام، أو نائبه، وإلا كان قابضًا؛ لأنه لا يجوز له إِمَا فِيهِ مِنَ الْاِفْتِيَاتِ عَلَى الْإِمَامِ فلا نظر لكونه مُهَذَّرًا وَقَتْلُهُ لِصِيَالِهِ عَلَيْهِ، أو لِمُرُورِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وهو يُصَلِّي بِشَرْطِهِ أو لِقِتَالِهِ مَعَ بُغَاةٍ، أو مُرْتَدِّينَ، أو قَوْدًا فهو في هذه الصُّورِ كُلِّهَا غَيْرُ قَبْضٍ عَلِيمٌ أَنَّهُ الْمَبِيعُ أو جَهْلٌ؛ لأنه لَمَّا أَتْلَفَهُ بِحَقِّ كَانَ تَلَفُهُ وَإِقْعَا عَنْ ذَلِكَ الْحَقِّ دُونَ غَيْرِهِ

جَدُّ، أو وصي، أو قِيمٌ فلا يَكُونُ إِثْلَافُهُمْ قَبْضًا اهـ ش. ٥. فُود: (وإن بَشَرَ) أي: وكيِّله العَقْدَ.

٥. فُود: (وإن أَدَانَ لَهُ) أي: الوكيل. ٥. فُود: (وإثلاف قَتْلِهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى إِثْلَافِ الْمُشْتَرِي. ٥. فُود: (وَلَمْ يَكُنْ لِعَارِضٍ) أي: كالصَّيَالِ أو استحقاق المشتري القصاص اهـ ش. ٥. فُود: (لِرُدِّهِ) واستشكل بآته غير مضمون وأجيب بأن ضَمَانَ الْمُقْوَدِ لَا يُنَافِي عَدَمَ ضَمَانِ الْقِيمِ انْتَهَى سَمَ عَلَى مَنَهِجٍ يَعْنِي فَحَيْثُ كَانَ الْمُشْتَرِي غَيْرَ الْإِمَامِ، وَأَتْلَفَهُ اسْتَقَرَّ ثَمَنُهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مُهَذَّرًا لَوْ أَتْلَفَهُ غَيْرُ الْمُشْتَرِي اهـ ش.

٥. فُود: (بأن زَنَى الْخ) دُفِعَ بِهِ مَا يُقَالُ: إِنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ إِباحَةَ قَتْلِ الرَّقِيقِ لِلزَّنا؛ لِأَنَّ شَرْطَهَا الْإِحْصَانُ الْمَشْرُوطُ بِالْحُرِّيَّةِ. ٥. فُود: (ذَمًّا الْخ) حَالٌ مِنْ فاعِلِ زَنَى. ٥. فُود: (وهو إمام الْخ) قَبْدٌ فِي قَتْلِهِ لِلزَّوْدَةِ، وما بَعْدَهُ اهـ ش عبارة الْمُفْنِي وَالْمُشْتَرِي الْإِمَامُ وَقَصْدُ قَتْلِهِ عَنْهَا قَبْدٌ بِتَقْصِيقِ الْبَيْعِ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ صَارَ قَابِضًا لِلْمَبِيعِ اهـ. ٥. فُود: (وَالْأَي) إِنْ لَمْ يَكُنْ الْمُشْتَرِي إِمَامًا، وَلَا نَائِبًا. ٥. فُود: (وَقَتْلُهُ لِصِيَالِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَتْلُهُ لِرُدِّهِ وَالْأَوَّلَى، أو لِصِيَالِهِ. ٥. فُود: (بشروطه) أي: المذكور بدفع المارِّ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلصَّيَالِ أَيْضًا. ٥. فُود: (فهو) أي: إِثْلَافُ الْمُشْتَرِي. ٥. فُود: (أو جَهْلٌ) لَا يَتَسَجَّمُ مَعَ الْمُشْتَرِي. ٥. فُود: (هَنْ) ذَلِكَ الْحَقِّ) انْظُرْ لَوْ صَرَفَهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَقِّ اهـ سَمَ عبارة الْمُفْنِي وَالْمُشْتَرِي الْإِمَامُ وَقَصْدُ قَتْلِهِ عَنْهَا قَبْدٌ بِتَقْصِيقِ الْبَيْعِ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ صَارَ قَابِضًا لِلْمَبِيعِ، وَتَقَرَّرَ عَلَيْهِ الْقَمْنُ كَمَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ قُبَيْلَ الذِّيَابِ عَنْ فِتَاوَى الْبَغَوِيِّ اهـ أي: وَعَلَى قِيَاةِ الْقَتْلِ لِلصَّيَالِ وَمَا بَعْدَهُ قَبْدٌ قَبْضٌ بِعَدَمِ قَصْدِ ذَلِكَ الْحَقِّ وَبِالْأَوَّلَى عِنْدَ صَرَفِهِ عَنْهُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِيهِ شَ مَا نَصَّهُ لَوْ أُكْرِهَ الْمُشْتَرِي عَلَى إِثْلَافِهِ هَلْ يَكُونُ قَبْضًا، أو لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي بِدَلِيلِ أَنْ قَبْضَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ لَا يُعْتَدُ بِهِ لِكُونِ كُلِّ مِنْهُمَا لَيْسَ أَهْلًا، وَفِعْلُ الْمَكْرَهَةِ كَلَا فِعْلُ اهـ.

قَبْدٌ بِتَقْصِيقِ الْبَيْعِ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ صَارَ قَابِضًا لِلْمَبِيعِ، وَتَقَرَّرَ عَلَيْهِ الْقَمْنُ كَمَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ قُبَيْلَ الذِّيَابِ عَنْ فِتَاوَى الْبَغَوِيِّ اهـ أي: وَعَلَى قِيَاةِ الْقَتْلِ لِلصَّيَالِ وَمَا بَعْدَهُ قَبْدٌ قَبْضٌ بِعَدَمِ قَصْدِ ذَلِكَ الْحَقِّ وَبِالْأَوَّلَى عِنْدَ صَرَفِهِ عَنْهُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِيهِ شَ مَا نَصَّهُ لَوْ أُكْرِهَ الْمُشْتَرِي عَلَى إِثْلَافِهِ هَلْ يَكُونُ قَبْضًا، أو لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي بِدَلِيلِ أَنْ قَبْضَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ لَا يُعْتَدُ بِهِ لِكُونِ كُلِّ مِنْهُمَا لَيْسَ أَهْلًا، وَفِعْلُ الْمَكْرَهَةِ كَلَا فِعْلُ اهـ.

قَبْدٌ بِتَقْصِيقِ الْبَيْعِ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ صَارَ قَابِضًا لِلْمَبِيعِ، وَتَقَرَّرَ عَلَيْهِ الْقَمْنُ كَمَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ قُبَيْلَ الذِّيَابِ عَنْ فِتَاوَى الْبَغَوِيِّ اهـ أي: وَعَلَى قِيَاةِ الْقَتْلِ لِلصَّيَالِ وَمَا بَعْدَهُ قَبْدٌ قَبْضٌ بِعَدَمِ قَصْدِ ذَلِكَ الْحَقِّ وَبِالْأَوَّلَى عِنْدَ صَرَفِهِ عَنْهُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِيهِ شَ مَا نَصَّهُ لَوْ أُكْرِهَ الْمُشْتَرِي عَلَى إِثْلَافِهِ هَلْ يَكُونُ قَبْضًا، أو لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي بِدَلِيلِ أَنْ قَبْضَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ لَا يُعْتَدُ بِهِ لِكُونِ كُلِّ مِنْهُمَا لَيْسَ أَهْلًا، وَفِعْلُ الْمَكْرَهَةِ كَلَا فِعْلُ اهـ.

(والأ) يعلم أنه المبيع، وكان بغير حق أيضاً (فقولان) في أن إثلافه قبض أو لا (وهما) القولين في (أكل المالك طعامه المفصوب) حال كونه (ضيقاً) للغايص جاهلاً أنه طعامه أظهرهما أنه يصير قابضاً تقديمًا للمباشرة فكذا هنا أيضاً، وفي معنى إثلافه كما مر ما لو اشترى أمة فأحبلها أبوه، أو سيّد من مكاتبه، أو وارث من مورثه شيئاً ثم عجز المكاتب، أو مات المورث أمّا غير الأهل كغير مكلف فإثلافه ليس قبضاً بل ينفسخ به العقد ويلزمه بذله وعلى البائع ردّ ثمنه لوليه إن قبضه. (والمذهب أن إثلاف البائع) المبيع قبل قبضه، أو بعده، وهو فاسد كأن كان للبائع الحبس، ومن إثلافه نحو بيعه ثانياً لمن تعذر استرداده منه (كثله).....

• قول (سني): (ضيقاً) ليس يقيد فمثله ما لو قدّمه اجنبي، أو لم يقدمه أحد، وأكله بنفسه نهاية ومغني.
• قوله: (أو سيّد إلخ) عطف على الضمير المشتري في لو اشترى أمة. • قوله: (أو وارث) أي: حائز، والألم يحصل القبض إلا في قدر نصيبه فقط قال في الرّوض بعد ذلك وما اشتراه من مورثه ومات أي: مورثه قبل قبضه فله يثمه، وإن كان أي: مورثه مذنباً، وذنب الغريم متعلق بالثمن، وإن كان له وارث آخر لم يتقدّم يثمه في قدر نصيب الآخر حتى يقبضه سم على حج، ووجهه كما قال على المنهج أن الوارث الآخر قائم مقام المورث، ويده كيديه في قدر نصيبه اهـ ش. • قوله: (أما غير الأهل) أي: أما المشتري الغير الأهل بأن اشتراه له ولية، وأثله هو، وفي تسميته مشترياً تجوز اهـ ش. • قوله: (كغير مكلف) وانظر ما فائدة الكاف عبارة النهاية فلز كان صبيّاً، أو مجنوناً إلخ. • قوله: (وكان بغير حق) زاده لئلا ينافي قوله سابقاً: ولم يكن لعارض إلخ. • قوله: (وعلى البائع ردّ ثمنه) وقد يحصل التقاض إذا أثلف البائع الثمن، أو ثلف بيده اهـ. نهاية. • قوله: (وهو فاسد إلخ) أي: أو عن جهة الوديعة كما مرّ.
• قوله: (لمن تعذر استرداده منه) ولعل الفرق بين ما تعذر استرداده وبين المفصوب من البائع حيث قيل فيه بنبوت الخيار للمشتري دون الإنساح أن زوال اليد المستندة لعقد فاسد أبعد من زوال يد الغايص عادة فإن غالب العقود الفاسدة لا يحصل معها رجوع المبيع للبائع أصلاً بخلاف المفصوب فإن زوال الغضب عنه غالب، وبأن وضع المشتري الثاني يده على المبيع حصل بتسليط من البائع، والغالب في

• قول (سني): (والأ) قولان إلخ قال الإسنوي: تبع فيه المحرر، ويدخل فيه ما إذا كان بتقديم البائع، أو الأجنبي أولاً بتقديم أحد فأما تخريج الأولى والثانية على القولين فواضح إلى أن قال: وأما الثالثة فيحتل تخريجها على القولين حتى يصير قابضاً على قول، ويكون كالآفة السماوية في قول آخر ولكن النتيجة الجزم بحصول القبض واقتصر في الشرحين والرّوضة على تقديم البائع اهـ. وبثمه غيره كالمراتي في تخريجه. • قوله: (أو وارث من مورثه) أي: وارث جائز، والألم يحصل القبض إلا في قدر نصيبه فقط قال في الرّوض بعد ذلك وما اشتراه أي: مورثه قبل قبضه فله يثمه، وإن كان أي: مورثه مذنباً، وذنب الغريم متعلق بالثمن، وإن كان له وارث آخر لم يتقدّم يثمه في قدر نصيب الآخر حتى يقبضه اهـ.

بأقوة ومَرَّ أنه يَنْفَسِخُ فكذا هنا لِيَتَقَدَّرَ الرُّجُوعُ عليه بِقِيَمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَضمُونٌ عليه بِالشَّمَنِ فإذا أَتَلَفَهُ سقط الشَّمَنُ، ولو استَوْفَى منافعَهُ لم يَلْزَمُهُ لها أَجرَةٌ لِضَعْفِ مِلْكِ المُشْتَرِي وَكَوْنِهِ من ضَمَانِ البَائِعِ وَتَثْرِيلاً لِلْمَنَافِعِ مِثْلَةَ الْعَيْنِ الَّتِي لو أَتَلَفَهَا لم تَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا، وَأَمَّا مِلْكُ المُشْتَرِي الْفَوَائِدَ الْحَادِثَةَ بِبَيْدِ البَائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُا أَعْيَانٌ مُحْسُوسَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ فَلَا تَبْعِيَّةَ فِيهَا لِغَيْرِهَا فَانْدَفَعَ مَا أَطَالَ بِهِ الْأَذْرَعِي هُنَا. (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ إِتْلَافَ الْأَجْنَبِيِّ) الْمُتَلَتِّمِ بِغَيْرِ حَقٍّ لِلْمَبِيعِ فِي غَيْرِ عَقْدِ الرِّبَا، وَإِنْ أُذِنَ لَهُ البَائِعُ، أَوِ الْمُشْتَرِي فِيهِ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِ مِلْكِهِ، أَوْ كَانَ عَبْدًا لِلْبَائِعِ، وَلَوْ بِإِذْنِهِ، أَوِ لِلْمُشْتَرِي لَكِنْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَالْفَرْقُ شِدَّةُ تَشَوُّفِ الشَّارِعِ لِبَقَاءِ الْعُقُودِ (لَا يَفْسَخُ) الْبَيْعَ لِقِيَامِ بَدَلِ

الغَضَبِ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ التَّعَدِّي مِنَ الْغَاصِبِ فَتَزَلَّ تَسْلِيطُ البَائِعِ مِثْلَةَ إِتْلَافِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ ع ش .

• فَوَدَّ: (بِاقِيَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ بَلْ يَتَخَيَّرُ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ: البَائِعِ. • فَوَدَّ: (فَإِذَا أَتَلَفَهُ الْخُ) مُتَّفَرِّعٌ عَلَى قَوْلِهِ: لِأَنَّهُ مَضمُونٌ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ اسْتَوْفَى مَنَافِعَهُ) أَيِ: كَانَ اسْتَعْمَلَهُ البَائِعُ قَبْلَ الْقَبْضِ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَلْزَمُهُ لَهَا أَجرَةٌ) قَالَ فِي الْمُبَابِ بِخِلَافِ مَا لو تَعَدَّى بِحَبْسِهِ مُدَّةً لَهَا أَجرَةٌ انْتَهَى فَيَلْزَمُهُ الْأَجْرَةُ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْغَزَالِيُّ، وَاعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ تَبَعًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَيِ: وَالنِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي عَدَمَ اللُّزُومِ هُنَا أَيْضًا اهـ سَمِ أَيِ: وَهُوَ قَضِيَّةٌ إِبْطَالِي الشَّارِحِ وَتَعْلِيلُهُ هُنَا. • فَوَدَّ: (وَكَوْنُهُ الْخُ) أَيِ: الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لِضَعْفِ الْخُ اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (الَّتِي لو أَتَلَفَهَا الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لو اسْتَعْمَلَ زَوَائِدَ الْمَبِيعِ لَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ فَلْيَسْتِمْثِلْ مِثْلَ الْمَبِيعِ اهـ ع ش .

(فَرَعَ): لو أَتَلَفَهُ البَائِعُ وَالْمُشْتَرِي مَعًا لَزِمَ الْبَيْعُ فِي نِصْفِهِ كَمَا قَالَ الْمَاوَزِدِيُّ وَانْفَسَخَ فِي نِصْفِهِ الْآخَرُ؛ لِأَنَّ إِتْلَافَ البَائِعِ كَالْآفَةِ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنِصْفِ الشَّمَنِ، وَلَا خِيَارَ لَهُ فِي قَسْحِ مَا قَدْ لَزِمَهُ بِجِنَايَتِهِ وَإِتْلَافِ الْأَعْجَمِيِّ، وَغَيْرِ الْمُمَيِّزِ بِأَمْرِ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ، أَوْ بِأَمْرِ الْأَجْنَبِيِّ كَأِتْلَافِهِ فَلَوْ كَانَ بِأَمْرِ الثَّلَاثَةِ فَالْقِيَاسُ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ يَحْصُلُ الْقَبْضُ فِي الثَّلْثِ، وَالتَّخْيِيرُ فِي الثَّلْثِ وَالْإِنْفِسَاخُ فِي الثَّلْثِ أَمَّا إِتْلَافُ الْمُمَيِّزِ بِأَمْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَكَأِتْلَافِ الْأَجْنَبِيِّ بَلَا أَمْرٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فَكَأِتْلَافِ الْأَجْنَبِيِّ الْخُ أَيِ: فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي إِنْ أَتَلَفَهُ بِأَمْرِ البَائِعِ، أَوِ الْأَجْنَبِيِّ، وَيَكُونُ إِتْلَافُهُ قَبْضًا إِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْمُشْتَرِي اهـ وَقَوْلُهُ: وَيَكُونُ إِتْلَافُهُ قَبْضًا الْخُ يُخَالِفُ مَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي، وَإِنْ أُذِنَ لَهُ البَائِعُ، أَوِ الْمُشْتَرِي فِيهِ الْخُ. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ: الْإِتْلَافِ. • فَوَدَّ: (مِلْكِهِ) أَيِ أَحَدِ الْمُتَبَايِعَيْنِ. • فَوَدَّ: (وَالْفَرْقُ الْخُ) أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَقْبِذْ عَبْدُ البَائِعِ بِغَيْرِ الْإِذْنِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْإِذْنِ كَانَ كَأِتْلَافِهِ فَيَنْفَسِخُ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ يَعْني:

• فَوَدَّ: (لَمْ يَلْزَمُهُ لَهَا أَجرَةٌ) قَالَ فِي الْمُبَابِ بِخِلَافِ مَا لو تَعَدَّى بِحَبْسِهِ مُدَّةً لَهَا أَجرَةٌ اهـ أَيِ: فَيَلْزَمُهُ الْأَجْرَةُ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْغَزَالِيُّ، وَاعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ تَبَعًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ عَدَمَ اللُّزُومِ هُنَا أَيْضًا. • فَوَدَّ: (وَالْفَرْقُ الْخُ) أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَقْبِذْ عَبْدُ البَائِعِ بِغَيْرِ الْإِذْنِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْإِذْنِ كَانَ كَأِتْلَافِهِ فَيَنْفَسِخُ.

المبيع مقامه، وإنما انفسخت الإجارة بقصَبِ العين إلى انقضاء المدة؛ لأن الواجب ثم المال، وهو من غير جنس المفقود عليه فلم يَقم مقامه بخلافه هنا (بل يتخوّر المشتري) على التراخي لقوات العين المقصودة (بين أن يُجيز) وحينئذٍ ففي رجوعه للفسخ خلاف والأوجه منه نعم (ويفرّم الأجنبي) البذل (أو) يستعملها الفقهاء كثيراً في حيزٍ يَين بمعنى الواو لامتناع بقائها على أصلها لثنافاته لوضع يَين (يفسخ) وحينئذٍ يُقدّر ملك البائع للمبيع قبيل الفسخ فيلزمه تجهيز الثمن نظير ما مرّ خلافاً لبعض الشارحين (ويفرّم البائع الأجنبي) البذل أما إثلافه له بحق نظير ما مرّ في المشتري، أو وهو حربى فكالآفة، وأما إثلافه للزبوي فينفسخ به العقد لتعذر التقاض

والفرق بين ما أفهمه قوله: لكن بغير إذنه من أنه إذا كان يادّنه لا يكون كالأجنبي بل يكون قابضاً وبين عبد البائع يادّنه اهـ. قود: (وإنما انفسخت الإجارة إلخ) ورجع المشتاجر على المؤجر بالأجرة إن كان قبضها، وإلا سقطت عن المشتاجر وظاهره، وإن كان الغصب على المشتاجر نفسه، وحيث قلنا بانفساخ الإجارة رجع المؤجر على الفاصب بأجرة العين المقصودة مدة وضع يده عليها، وإن لم يستعملها، ولا يختص انفساخ العين المؤجرة بالغصب بما لو كان قبل القبض بل غصبه بعد قبض المشتري كغصبه قبله؛ لأن قبض العين ليس قبضاً حقيقياً اهـ ع ش. قود: (لأن الواجب) أي: على الأجنبي (ثم) أي: في غصبه العين المؤجرة. قود: (من غير جنس المفقود عليه) وهو المنفعة.

قود: (بخلافه هنا) أي: فإن المفقود عليه هنا المال، وهو أيضاً الواجب على مثله فتعذر العقد من العين إلى بذلها نهايةً ومغني. قود: (على التراخي) وفقاً للمغني وخلافاً للنهاية والشهاب الزملي. قود: (والأوجه منه نعم) لعل هذا مبني على ما اعتمدته من أن الخيار على التراخي أما على ما اعتمدته شيخنا الزملي من أنه على الفور فالقياس عدم رجوعه للفسخ فليتأمل اهـ سم.

قود: (يستعملها) أي: لفظة أو. قود: (يقدر ملك البائع إلخ) قد يكون الخيار للبائع وخذه فالملك له قبل الفسخ أيضاً اهـ سم. قود: (نظير ما مرّ) أي: بقوله: فخرج قتله لردّه إلخ. قود: (في المشتري) أي: في إثلافه. قود: (لا يقوم مقامه) أي المبيع (فيه) أي: التقاض. قود: (البذل) إلى المثنى في المغني، وكذا في النهاية إلا أنها اعتمدت أن إثلاف دابة المشتري إذا كانت معه كإثلافه فيكون قبضاً عيارتها، ومحل ذلك أي: محل التخيير بإثلاف دابة المشتري لئلا إذا لم يكن مالها معها، وإلا فإثلافاً منسوباً إليه لئلا كان أو نهزاً، وقال الأذرعى: إنه صحيح وجزم به الشيخ في المرقر، وإن رده في شرح الروض، ولو كانت مع الغير فالإثلاف منسوباً إليه اهـ ع ش. قود: (فكالآفة) أي: فينفسخ

قود: (على التراخي) أي: كما اقتضاه كلام القفال وقال القاضي: على الفور، وبه أفتى شيخنا الشهاب الزملي. قود: (والأوجه منهم نعم) لعل هذا مبني على ما اعتمدته من أن الخيار على التراخي أما على ما اعتمدته شيخنا الشهاب الزملي من أنه على الفور فالقياس عدم رجوعه للفسخ فليتأمل. قود: (يقدر ملك البائع إلخ) قد يكون الخيار للبائع وخذه فالملك له قبل الفسخ وخذه.

والبذل لا يقوم مقامه فيه وإثلاف أعجمي يُعتقد تختم طاعة أميره وغير مُتميز كإثلاف أميره من بايع ومُشتر وأجنبي.

(تبيه) لو أتلفته دابةٌ مُشترٍ لا يضمنُ إثلافها انفسخ لتقصير البائع فنزول منزلة إثلافه، أو يضمنه لكونه معها، أو قصر في حفظها لم يكن قبضاً؛ لأنها لا تصلح له بل يتخير فإن فسح طالبه البائع بما أتلفته لتقصيره أو دابة البائع انفسخ مُطلقاً؛ لأنه كإثلافه إن كان بتفريطه، وإلا فكالآفة.

(ولو تعيب) المبيع (قبل القبض) بأفة سماوية (فرضيه) المُشترى (أخذه بكل الثمن) كما لو قازن العيب العقد، ولا أرش له يُقدرته على الفسخ، وفهم من قوله: فرضيه ما قدمه من أن له الخيار، ويتخير أيضاً بنصب المبيع وإياقه وجحد البائع للمبيع، ولا يئنه.

العقد وسقط الثمن. فود: (وغير مُتميز) عطف على الأعجمي أي: ولو بهيمة أهرع ش.

فود: (كإثلاف أميره إلخ) قضيته أن إثلاف غير المُتميز بدون أمر أحد كالتلف بأفة فليُرَاجع.

فود: (من بايع ومُشتر وأجنبي) أي يَنْفَسَخُ في الأول، ويحصل القبض في الثاني ويتخير في الثالث

أهرع ش. فود: (لا يضمنُ إثلافها) أي: بأن لم يكن معها وكان إثلافها في زمن لم يُعتقد حفظها فيه.

فود: (أو يضمنه) عطف على لا يضمنُ إثلافها. فود: (أو قصر في حفظها) أي: بأن كان الإثلاف

في زمن جرت المادة بحفظ الدواب فيه ليلاً كان، أو نهراً أهرع ش. فود: (أو دابة البائع) عطف على

قوله: دابة مُشتر. فود: (مطلقاً) أي: يضمنُ إثلافها أولاً. فود: (فرضيه المُشترى) أي: بأن أجاز

البيع نهايةً ومُغني قال ع ش أي: أو لم يفسح لسقوط الخيار بذلك بناءً على أنه قورئ أهرع ش. فود: (كما

لو قازن) إلى قول المتن: ولا يصح في المُغني إلا قوله: إن لم يصِرَ غاصباً إلى المتن، وفي النهاية إلا

قوله: على التراخي في المحلّين فإن الذي فيها على الفور. فود: (ويتخير أيضاً) وهو على التراخي

كما في شرح الروض وع ش وسَم. فود: (وجحد البائع للمبيع) أي: بأن يقول قبل القبض: ليس

فود: (لكونه معها) الذي في شرحه للإرشاد كشرح البهجة لشيخ الإسلام وغيره، واعتمد م ر أنه إذا

كان معها كان كإثلافه فيكون قبضاً لكنه في شرح الروض رد ذلك، والذي في الروض: وإن أتلفته دابته

أي المُشترى نهراً انفسخ، أو ليلاً فله الخيار فإن فسح طوّل بما أتلفته أهرع ش. فود: (أو دابة البائع) وهو

معها كإثلافها ليلاً بجامع الضمان. فود: (بنصب المبيع وإياقه) قال في الروض: فإن أجاز له لم يتطل

خياره ما لم يَرَجِع أي: العبد قال في شرحه: فالخيار في ذلك على التراخي أهرع ش. فود: (أو دابة البائع) وهو

وشرجه: وإن جحد أي: المبيع البائع قبل القبض، ولا يئنه للمُشترى فله الخيار لتعذر أي: لتعذر

قبضه حالاً كما في الآبي أهرع ش. ولم يتعزّضاً لكون الخيار هنا في الجحد على الفور، أو التراخي، وقد

يؤخذ من قوله كما في الآبي أن الخيار على التراخي، وهو مُتَجّه كما في الفصيح والإباق فإنه

نظيرُهما، ولا يُنافيه قوله: حالاً كما هو ظاهر؛ لأنه مُتعلّق بقوله: قبضه.

(ولو غيبه المشتري فلا خيار) له لحصوله بفعله بل يمتنع به رده لو ظهر به غيب قديم كما مر، وبصير قابضاً لما أتلّفه فيستقرّ عليه حصّته من الثمن، وهو ما بين قيمته سليماً ومعيباً هذا إن اندمّل فإن سرت الجناية للنفس استقرّ عليه الثمن كله، وفارق تعيب المستأجر وجب الزوجة بأن هذا مُتَزَلْ مثله القبض لوقوعه في ملكه، وذالك لا يتخیّل فيهما ذلك.

(أو غيبه (الأجنبي))، وهو أهل للالتزام بغير حق (فالخيار) على التراخي ثابت للمشتري لكونه مضموناً على البائع (فإن أجاز غرم الأجنبي الأرض)؛ لأنه الجاني لكن بعد قبض المبيع لا قبله لجواز تلّفه بيد البائع فينفسخ البيع قاله الماوردی.....

المبيع هذا لاعتدّ قبضه حالاً كما في الآتي اه كزدي عبارة البجیرمي قوله: وجحد البائع بأن قال: لم أملك هذا حلياً وعبارة ع ش أي: بأن أنكر أصل البيع فيخلف على ذلك، وله أن لا يخلف البائع، وينسخ العقد، وتأخذ الثمن لقدم وصوله إلى حقه اه. ه. فود: (وهو ما بين الخ) أي: نسبة ما بين الخ، ولو كانت قيمته سليماً ثلاثين ومقطوعاً عشرين استقرّ عليه ثلث الثمن، أو سليماً ستين ومقطوعاً عشرين استقرّ عليه ثلثه اه ع ش. ه. فود: (وفارق) أي: تعيب المشتري حيث لم يتخير بذلك.

ه. فود: (تعيب المستأجر الخ) أي: حيث تخير اه ع ش. ه. فود: (بأن هذا) أي: تعيب المشتري.

ه. فود: (لوقوعه في ملكه) قد يكون الملك للبائع وتقدم أن إتلاف المشتري، والخيار للبائع وخذه فسّخ اه سم. ه. فود: (لا يتخیّل فيهما ذلك) أي: أن ما ذكر من التعيب والجب قبض؛ لأن المستأجر والمرأة لم يتصرفا في ملكيهما بل فيما يتعلّق به حقهما فلا يكونان بذلك متصرفين بخلاف المشتري اه معني. ه. فود: (وهو أهل للالتزام بغير حق) لا يخفى أن ثبوت الخيار لا يتوقّف على شيء من هذين القيدين؛ لأن تعيب من ليس أهلاً للالتزام والتعيب بحق لا يتقصان عن التعيب بأفة سماوية مع ثبوت الخيار حيثيذ فهذا التقيد ليس إلا بالنظر لتفريم الأرض عند الإجازة اه سم. ه. فود: (حلي التراخي) بل هو على الفور هنا، وفيما يأتي بعد في شرح م ر اه سم. ه. فود: (لكونه مضموناً الخ) تغليل لثبوت الخيار بلا قيد التراخي. ه. فود: (قاله الماوردی) أي: ويتقدير فسّخه يتبين أنه لا أرض للمشتري فلا

ه. فود: (نفسه) (ولو غيبه المشتري) هل المراد به المالك، وإن لم يباشر العقد على وزان ما قاله في قول المصنّف السابق، وإتلاف المشتري قبض وينجري ذلك في قوله: تنبيه لو أتلّفته دابة مشتري وهل يدخل فيه الصبي الذي اشترى له ولله فيجري في دابته هذا التفصيل، ويرتبط ضمان إتلافها وعدمه بوليّه. ه. فود: (لوقوعه في ملكه) قد يكون الملك للبائع، وتقدم أن إتلاف المشتري، والخيار للبائع وخذه فسّخ. ه. فود: (وهو أهل للالتزام بغير حق) لا يخفى أن ثبوت الخيار لا يتوقّف على شيء من هذين القيدين؛ لأن تعيب من ليس أهلاً للالتزام والتعيب بحق لا يتقصان عن التعيب بأفة سماوية مع ثبوت الخيار حيثيذ فهذا التقيد ليس إلا بالنظر لتفريم الأرض عند الإجازة. ه. فود: (حلي التراخي) بل هو على الفور م ر، وكذا قوله: الآتي على التراخي فإنه على الفور في شرح م ر.

واعترض بما فيه نظر، والمراد بالأرض في الرقيق ما يأتي في الدِّهات، وفي غيره ما نقص من قيمته ففي يد القِرْنُ نصف القيمة لا ما نقص منها إن لم يصر غاصباً، ولا لزمه الأكثر من نصفها، وما نقص منها.

(ولو عيبه البائع فالمذهب ثبوت الخيار) على التراخي للمشتري وهذا متفق عليه؛ لأنه إما كالآفة أو إثلاف الأجنبي، وكل منهما يثبت الخيار فقول المذهب إنما هو في قوله (لا التفريم) بناء على الأصح أن فعله كالآفة لا كفعل الأجنبي فإن شاء المشتري فسخ، وإن شاء أجاز بجميع الثمن لما مر. (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه).....

معنى لأخذه ما قد يتبين أنه ليس له اه ع ش. ه فود: (واعترض) أي: ما قاله الماوزدي والمعترض الزركشي كما في النهاية قال ع ش قوله: م ر وما اعترض به الزركشي إلخ أي: من أنه يلزم هذا عدم تمكن البائع من المطالبة أيضاً وأنه لو غصب المبيع قبل القبض لا يتمكّن واحد منهما من المطالبة.

ه فود: (فيه نظر) وجه النظر أن وجه عدم مطالبة المشتري قبل القبض احتمال التلف المؤدي لانفساخ العقد، وهذا متفق في تعيب الأجنبي وغضبه اه. ه فود: (بما فيه نظر) أي: كما بسيط الكلام عليه في شرح الباب اه سم. ه فود: (وهذا متفق عليه) أي ثبوت الخيار لا بقيد كونه على التراخي بدليل ما علّل به اه سم. ه فود: (وكل منهما يثبت الخيار) أي: الأول قطعاً والثاني على الظاهر. ه فود: (فقوله المذهب إلخ) فكان الأولى في التعبير أن يقول: ثبت الخيار لا التفريم على المذهب، ولو لم يعلم المشتري بالحال حتى قبض وحدث عنه عيب كان له الأرض ليتعذر الرد اه معني. ه فود: (لما مر) أي: لقد رتبته على الفسخ.

ه فود (سني): (ولا يصح بيع المبيع إلخ) قال في شرح الرزوي أي: والمعني، وإن أذن البائع، وقبض الثمن اه سم.

ه فود (سني): (قبل قبضه) أي: ولو تقدراً اه نهاية قال ع ش أي: ولو كان القبض المنفي تقدراً كان يشتري طعاماً مقدراً بالكيل فقبضه جزافاً لا يصح التصرف فيه حتى يكيّله ويدخل في ضمانه اه وقال الرشيد في قوله: ولو تقدراً غاية في القبض فكانه قال: لا يصح بيعه قبل قبضه الحقيقي والتقديري أي: فالشرط وجود القبض، ولو التقديري حتى يصح التصرف إذا وضعه البائع كما مر، وإن لم يحصل الحقيقي وما في حاشية الشيخ مما حاصله أنه غاية في المبيع فكانه قال: لا يصح بيع، ولو مقدراً بنحو الكيل، أو الوزن قبل قبضه يتعده أنه لو كان هذا غرضه لكان المتناسب في الغاية أن يقول: ولو غير مقدراً؛ إذ المقدّر يشترط فيه ما لا يشترط في غيره كما لا يخفى اه.

ه فود: (بما فيه نظر) أي: كما بسيط الكلام عليه في شرح الباب. ه فود: (وهذا متفق عليه) أي: ثبوت الخيار لا بقيد كونه على التراخي بدليل ما علّل به.

ه فود (سني): (لا يصح بيع المبيع قبل قبضه) قال في شرح الرزوي: وإن أذن البائع وقبض الثمن اه.

إجماعاً في الطعام ولحديث حكيم بن حزام بسند حسن «يا ابن أخي لا تبيع شيئاً حتى قبضه» وعلمه ضعف المالك لا لنفسه بقلبه كما مر وقيل اجتماع ضمانتين على شيء واحد؛ إذ لو صبح لأصمته المشتري أيضاً للثاني قبل قبضه فيكون مضموناً له، وعليه، وخرج بالمبيع زوائده الحادث بعد العقد فيصحب معها إقدام ضمانها كما مر ويمتنع التصرف بعد القبض أيضاً إذا كان الخيار للبائع أو لهما كما علم مما مر، ولا يصح - خلافاً لمن زعمه - ورود الإخبار من أبي المشتري لأتمته قبل القبض؛ لأنها به تنتقل لملك الأب فيلزم تقدير القبض قبله، ولا نفوذ تصرف الوارث، أو السيد فيما اشتراه من مكاتبه فعجز نفسه، أو مورثه، ولا وارث له غيره فمات قبل القبض لعوده له بالتعجيل والموت فلم يملكه بالشراء.....

• فؤد: (إجماعاً) إلى المثنى في النهاية والمغني إلا قوله: وقيل إلى وخرج. • فؤد: (يا ابن أخي) ذكره تعطفاً به اءع ش. • فؤد: (كما مر) أي: في أول الباب. • فؤد: (إذا كان الخيار للبائع إلخ) أي: إلا إذا أذن البائع، أو كان التصرف معه كما علم مما مر في مبحث الخيار أيضاً اه سم. • فؤد: (أو كان إلخ) أي: بشرطه الآتي بعد قول المثنى والأصح أن يتعمد للبائع كغيره. • فؤد: (ورود الإخبار إلخ) فاعيل لا يصح، وكان وجه ورود هذه آناً تقدّر قبل دخولها في ملك الأب بالإبلاذ أن المشتري باعها له، وإلا فلا وجه لورودها اه رشدي. • فؤد: (لأتمته) أي المشتري. • فؤد: (ولا نفوذ إلخ) عطف على الإخبار، وكذا قوله: ولا يبيع العبد إلخ، وقوله: ولا قسمته عطف عليه اه كزدي. • فؤد: (أو مورثه) عطف على قوله مكاتبه. • فؤد: (قبل القبض) تنازع فيه قوله: فعجز، وقوله: فمات. • فؤد: (فلزم يملكه بالشراء) قضيته انفساخ البيع بموت المورث فلينظر سبب ذلك بل قد يقال: تعلق الدين مع ذلك بالتمن كما صرح به الرّوض كغيره يدل على أنه يملكه بالشراء سم على حجة ويصرّح به قول الشارح قبل: وفي معنى إنلافه أي: المشتري كما مر لو اشترى أمة فأخبلها أبوه ما ذكر، وأراد بما مر قوله قبل: ولا إخبار أبي المشتري الأمة إلى أن قال: لأن قبض المشتري موجود في الثلاثة حكماً اءع ش، قوله: ويصرّح إلخ إنما يراد على النهاية دون الشارح فإنه أشار هناك إلى رجحان ما ذكر هنا.

• فؤد: (إذا كان الخيار للبائع، أو لهما) أي إلا إذا أذن البائع، أو كان التصرف معه كما علم مما مر في مبحث الخيار أيضاً. • فؤد: (أو مورثه) قال في الرّوض: وما اشتراه من مورثه ومات قبل قبضه فله بيعه، وإن كان مديوناً، ودين الغريم متعلق بالتمن، وإن كان له وارث آخر لم يتفد بيعه في قدر نصيب الآخر حتى يقبضه اه وقضيته أنه ملكه بالشراء، وأن بيعه في هذه الصورة ليس من تصرف الوارث في التركة مع وجود الدين؛ لأن التركة إنما هي التمن فليتأمل، نعم قد يشكل؛ لأن التمن قد يكون في ذمته لم قبض، وقد يغسر فلا يتفع الغريم التعلق به؛ إذ قد لا يحصل، وتنفوت العين بتصرفه. • فؤد: (فلزم يملكه بالشراء) قضيته انفساخ البيع بموت المورث فلينظر سبب ذلك بل قد يقال: تعلق الدين مع ذلك بالتمن كما صرح به الرّوض كغيره يدل على أنه يملكه بالشراء.

ولا يَبِيعُ العَبْدُ مِنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ عَنَاقِيَةٍ، وَلَا قَسَمَتُهُ؛ لِأَنَّهَا، وَإِنْ كَانَتْ يَبِيعُ إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى قَوَانِينِ الْبُيُوعِ؛ لِأَنَّ الرِّضَا فِيهَا غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فَلَا يُعْتَبَرُ الْقَبْضُ كَالشُّفْعَةِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ بَيْعَهُ لِلْبَائِعِ كَغَيْرِهِ) لِمُصَوِّمِ النَّهْيِ السَّابِقِ وَلِلْعِلَّةِ الْأُولَى، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْ بَاعَهُ بِغَيْرِ جَنْسِ الثَّمَنِ، أَوْ بزيادةٍ، أَوْ نَقْصٍ، أَوْ تَفَاوُتِ صِفَةٍ، وَإِلَّا بِأَنْ بَاعَهُ بِثَمَنِ الثَّمَنِ، أَوْ بِمِثْلِهِ إِنْ تَلَفَ، أَوْ كَانَ فِي الذَّمِّ فَهُوَ إِقَالَةٌ بِلَفْظِ الْبَيْعِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ، وَزَعَمَ أَنَّ الصَّحِيحَ مُرَاعَاةَ اللَّفْظِ فِي الْمَبِيعِ لَا الْمَعْنَى غَيْرُ صَحِيحٍ بَلْ تَارَةً يُرَاعَوْنَ هَذَا وَتَارَةً يُرَاعَوْنَ هَذَا بِحَسَبِ الْمُنْذَرِ.

• فَوَدَّ: (وَلَا يَبِيعُ الْعَبْدُ مِنْ نَفْسِهِ) أَي: قَبْلَ قَبْضِهِ اه. سم. • فَوَدَّ: (وَلَا قَسَمَتُهُ) أَي: الْمَبِيعُ أَي: إِذَا كَانَتْ غَيْرَ رَدٍّ عَلَى مَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: لِأَنَّ الرِّضَا فِيهَا غَيْرُ مُعْتَبَرٍ اه. ع. ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَي: تَعْدِيلًا، إِذِ الْإِفْرَازُ لَيْسَ بَيِّنًا فَلَا وَجْهَ لُورُودِهِ، وَالرَّدُّ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الرِّضَا اه. عِبَارَةُ س. م. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الرِّضَا فِيهَا غَيْرُ مُعْتَبَرٍ) هَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ قِسْمَةِ الرَّدِّ لَا غَيْتَارِ الرِّضَا فِيهَا، وَهَذَا حَاصِلُ مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْكَلامُ فِي الْقِسْمَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَيَتَّقَى الْكَلَامُ فِي بَيْعِ الْمَقْسُومِ قَبْلَ قَبْضِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَحَاصِلُ مَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ جَوَازُهُ فِي قِسْمَةِ الْإِفْرَازِ دُونَ غَيْرِهَا قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَلَهُ بَيْعُ مَقْسُومٍ قِسْمَةً إِفْرَازٍ قَبْلَ قَبْضِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: بِخِلَافِ قِسْمَةِ الْبَيْعِ لَيْسَ لَهُ بَيْعٌ مَا صَارَ إِلَيْهِ فِيهَا مِنْ نَصِيبٍ صَاحِبِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ اه. س. م. وَسَيَأْتِي عَنْ النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى مِثْلُهُ. • فَوَدَّ: (لِمُصَوِّمِ النَّهْيِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَأَنَّ الْإِغْتِنَاقَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى إِلَّا أَنَّهُمَا اعْتَمَدَا مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوْضَةِ كَمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (السَّابِقِ) أَي: آيَنًا. • فَوَدَّ: (وَلِلْعِلَّةِ الْأُولَى) أَي: ضَعْفِ الْمِلْكِ. • فَوَدَّ: (أَوْ بِمِثْلِهِ إِنْ تَلَفَ) أَخْرَجَ قِيَمَتَهُ اه. سم. • فَوَدَّ: (أَوْ كَانَ فِي الذَّمِّ) صَوْرَةُ ذَلِكَ أَنَّ يَشْتَرِي عَبْدًا مِثْلًا بِدِينَارٍ مِثْلًا فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ يَبِيعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ لِلْبَائِعِ بِدِينَارٍ فِي ذِمَّتِهِ، أَوْ أَقْبَضَ الْبَائِعَ دِينَارًا كَمَا فِي ذِمَّتِهِ لَهُ ثُمَّ يَبِيعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ لَهُ بِدِينَارٍ فِي ذِمَّتِهِ أَوْ مُعَيَّنَ غَيْرَ مَا دَفَعَهُ لَهُ، وَلَوْ مَعَ وُجُودِهِ وَعَلَى كُلِّ مِنَ الصَّوَرَتَيْنِ يُقَالُ: إِنَّهُ بَاعَهُ بِمِثْلٍ مَا فِي الذَّمِّ شَيْخُنَا اه. بُجَيْرِي. • فَوَدَّ: (بَلْ تَارَةً يُرَاعَوْنَ هَذَا) أَي: اللَّفْظَ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ كَمَا لَوْ قَالَ بِمِثْلِكَ هَذَا بَلَا تَمَنَّيَ لَا يَتَمَقَّدُ بَيِّنًا، وَلَا هَبَةً عَلَى الصَّحِيحِ (وَتَارَةً يُرَاعَوْنَ هَذَا) أَي: الْمَعْنَى كَمَا لَوْ قَالَ: وَهَبْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ بِكَذَا يَتَمَقَّدُ بَيِّنًا عَلَى الصَّحِيحِ فَلَمْ يُطْلَقُوا الْقَوْلَ بِاِغْتِيَارِ اللَّفْظِ بَلْ يَخْتَلِفُ الْجَوَابُ بِاخْتِلَافِ الْمُنْذَرِ كَالْإِبْرَاءِ فِي أَنَّهُ إِسْقَاطٌ أَوْ تَمْلِيكٌ، وَتَارَةً لَا يُرَاعَوْنَ اللَّفْظَ، وَلَا الْمَعْنَى كَمَا إِذَا قَالَ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ هَذَا الثَّوْبَ فِي هَذَا الْعَبْدِ فَإِنَّ الصَّحِيحَ

• فَوَدَّ: (وَلَا يَبِيعُ الْعَبْدُ مِنْ نَفْسِهِ) أَي: قَبْلَ قَبْضِهِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الرِّضَا فِيهَا غَيْرُ مُعْتَبَرٍ) هَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ قِسْمَةِ الرَّدِّ لَا غَيْتَارِ الرِّضَا فِيهَا، وَهَذَا حَاصِلُ مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْكَلامُ فِي الْقِسْمَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَيَتَّقَى الْكَلَامُ فِي بَيْعِ الْمَقْسُومِ قَبْلَ قَبْضِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَحَاصِلُ مَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ جَوَازُهُ فِي قِسْمَةِ الْإِفْرَازِ دُونَ غَيْرِهَا قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَلَهُ بَيْعُ مَقْسُومٍ قِسْمَةً إِفْرَازٍ أَي: قَبْلَ قَبْضِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ قِسْمَةِ الْبَيْعِ لَيْسَ لَهُ بَيْعٌ مَا صَارَ لَهُ فِيهَا مِنْ نَصِيبٍ صَاحِبِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ اه. • فَوَدَّ: (أَوْ بِمِثْلِهِ إِنْ تَلَفَ) أَخْرَجَ قِيَمَتَهُ.

(و) الأصح (أن الإجارة) للمبيع (والرهن والهبة) والصدقة والإقراض له (كالمبيع) بناءً على المعنى الأول، وكذا جعله نحو صداق، أو عوض خلع، أو سلم، والتولية فيه والإشراك، وأفهم إطلاقه منع الرهن أنه لا فرق بين رهنه من البائع وغيره، وهو ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها أمضا لكن الذي نقله السبكي عن النص، واعتمده هو ومن تبعه أن محل منعه من البائع إن كان بالتمن حيث له حق الحبس؛ إذ لا فائدة في الرهن؛ لأنه محبوس بالدين، وإلا جاز، وقضية قولهم وإلا جاز صحته منه بغير الثمن، وإن كان له حق الحبس، وقضية العلة خلافه، وهو الأقرب، وخرج بإجارة المبيع إجارة المستأجر قبل قبضه فإنها صحيحة لكن من المؤجر فقط؛ لأن المعقود عليه فيها المنافع، وهي لا تصير مقبوضة بقبض العين فلم يؤثر فيها عدم قبضها فإن قلت: قضية العلة صحتها من غير المؤجر أيضا قلت: ما ذكر من نفي إمكان قبض

أنه لا يتقيد بيمين ولا سلما اه معني عبارة ع ش أي: والغالب عليهم مراعاة اللفظ ما لم يتفر جانب المعنى، ومن ثم وقع في عبارة غير واجد أن العبرة في المعقود بالانفاذ اه. فود: (للمبيع) يعني عنه قوله: الآتي له. فود: (على المعنى الأول) أي: ضعف الملوك. فود: (بين رهنه من البائع إلخ) أي: وبين أن يكون له حق الحبس، أو لا نهاية ومعني. فود: (أيضا) حقه أن يقدم ويذكر عقب وغيره.

فود: (وهو ما اقتضاه كلام الروضة إلخ) معتد ع ش ومعني. فود: (لكن الذي نقله إلخ) عبارة النهاية، وإن نقل السبكي إلخ فهي صريحة في موافقة الشيخين ومخالفة السبكي اه بصري.

فود: (إن كان بالتمن إلخ) ضعف اه ع ش. فود: (حيث له حق الحبس) عبارة المعني: وكان له حق الحبس اه. فود: (وقضية قولهم إلخ) قد يناقش فيه بجعل قولهم: إن كان بالتمن قيدا لقولهم: منعه من البائع، وقولهم حيث له إلخ خبر أن، وإزجاج قولهم، وإلا جاز للخبر فقط نعم تغيير المعني كما قدمناه سالم عن المناقشة. فود: (وقضية العلة) وهي قوله: لأنه محبوس إلخ كزدي ع ش.

فود: (وقضية العلة إلخ) قد يناقش فيه بأن قبوله الرهن عن غير الثمن يتضمن فك الحبس بالتمن، وقد تدفع المناقشة بأن الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسيأتي في الرهن أنه لا يجوز أن يرهته المزهون عنده بدين آخر، ولو كان القبول بمنزلة الفك لجاز ذلك اه سم. فود: (فإنها صحيحة) أي: ولو بأكثر من الأجرة الأولى وبغير جنسها، أو صفتها اه ع ش. فود: (فلم يؤثر فيها عدم قبضها) قضية أن مثل المبيع الصداق وعوض الخلع وغيرهما من كل ما ملك بتقدي من الأعيان، وهو ظاهر اه ع ش. فود: (عدم قبضها) أي: العين المؤجرة. فود: (قضية العلة) وهي قوله: لأن المعقود عليه فيها إلخ. فود: (ما ذكر إلخ) أي: بقولهم، وهي لا تصير مقبوضة بقبض العين.

فود: (وقضية العلة خلافه إلخ) قد يناقش فيه بأن قبوله الرهن عن غير الثمن يتضمن فك الحبس بالتمن، وقد تدفع المناقشة بأن الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسيأتي في الرهن أنه لا يجوز أن يرهته المزهون عنده بدين آخر، ولو كان القبول بمنزلة الفك لجاز ذلك.

المنافع المراد به ففي إمكان قبضها الحقيقي لتصريحهم كما يأتي في السلم بأن قبضها بقبض محلها ولقوة جانب المؤجر لم يشترط فيه هذا القبض التقديري بخلاف غيره.

(و) الأصح (أن الإعتاق بخلافه) فيصح، وإن كان للبايع حق الحبس لقوته، ومثله الاستيلاء والتذبير والتزويج والقسمه وإباحة نحو طعام اشتراه جزأاً للفقراء والوقف ما لم نقل بتوقيفه على القبول؛ لأنه حينئذ كالبيع وفارق كالإباحة التصديق بأنه تملك بخلافهما لا الكتابة؛ إذ ليس لها قوة العتيق، ولا العتيق على مال؛ لأنه بيع، ولا عن كفارة الغير؛ لأنه هبة، ويكون قابضاً بنحو العتيق والوقف لا بالتذبير والاثنين بعده، وكذا الطعام المباح للفقراء قبل قبضهم له.

(والتمن المقتن كالبيع) في جميع ما مر فيه، ومنه فساد التصرف قبل قبضه المذكور ضمناً في

فرد: (المراد به إلخ) جملته خبر ما ذكر. فرد: (ولقوة جانب المؤجر) متملق بقوله: (لم يشترط فيه إلخ) وعلة مقدمة عليه. فرد: (بخلاف غيره) أي: غير المؤجر. فرد: (فيصح) إلى المثنى في النهاية والمغني إلا أنهما اعتدما صحة الوقف، وإن توقف على القبول كما يأتي. فرد: (والقسمه) أي: قسمه غير الرد سم وع ش أي: قسمتي إفراداً وتعديل سلطاناً وحلياً. فرد: (والوقف) أي: والوصية اه مغني عبارة ع ش زاد في المنهج الوصية أيضاً فتكون الصور ثمانية اه. فرد: (ما لم نقل بتوقيفه إلخ) الأوجه أن الوقف صحيح، وإن شرطنا القبول اه سم عبارة النهاية والمغني: والوقف سواء احتاج إلى قبول أي بأن كان على معين أم لا كما في المجموع خلافاً لما في الشرح والزوضة نقلًا عن التيمه من أن الوقف إن شرط فيه القبول كان كالبيع، وإلا فكالإغناقي مع أن الأصح أن الوقف على معين لا يحتاج إلى قبول كما سيأتي إن شاء الله - تعالى كالعتي اه. فرد: (للفقراء) ليس بقيد اه بخبري.

فرد: (جزأاً) أما إذا اشترى الطعام مقدراً بكيل، أو غيره فلا بد لصحة إباحته من قبضه بذلك مغني وأسنى. فرد: (ولا العتيق على مال) أي: من غير العبد المبيع لما مر من صحة بيع العبد من نفسه، ولقوله هنا: لأنه بيع اه ع ش عبارة السيد عمر أي: من أجنبي كان قال له: أعطه عتي على كذا بخلافه من العبد كما تقدم اه. فرد: (ولا عن كفارة الغير) أي: بل، ولا بالهبة الضمنية كما لو قال له أعطني عبدك عتي، ولم يذكر عوضاً فأجابه اه ع ش. فرد: (ويكون قابضاً إلخ) أي، وإن كان للبايع حق الحبس اه مغني. فرد: (بنحو العتيق) وهو الاستيلاء اه ع ش. فرد: (والاثنين بغذه) وهما التزويج والقسمه. فرد: (قبل قبضهم له) فإن قبضوه كان قابضاً اه نهياً.

فرد: (سني: (والتمن المقتن) أي: نقداً كان أو غيره مغني ونهاية قول المثنى المعين خرج ما في الذمة فيجوز بيعه، وهو الاستبدال الآتي اه سم. فرد: (في جميع ما مر) إلى قول المثنى: (وله) في النهاية.

فرد: (والقسمه) أي: قسمه غير الرد. فرد: (ما لم نقل بتوقيفه على القبول) الأوجه أن الوقف صحيح، وإن شرطنا القبول.

فرد: (والتمن المقتن) خرج ما في الذمة فيجوز بيعه، وهو الاستبدال الآتي.

قوله (فلا يبيعه البائع) يعني لا يتصرف فيه كما بأصله (قبل قبضه) لا من المشتري إلا في نظير ما مر من بيع المبيع للبائع، ولا من غيره لعموم النهي ولما مر من الملتين، وكل غين مضمونة في عقد معاوضة كأجرة وعوض صلح عن مال، أو دم وبذل خلع أو صداق كذلك. (وله بيع ماله في يد غيره أمانة كودعة) والحق بذلك ما أفزره السلطان لجندي أي: تملكاً كما هو واضح فله بعد رؤيته بيعه، وإن لم يقبضه وفقاً بالجند نص عليه، ومن ثم يملكه بمجرد الإفراز (ومشتري وقراض ومروهن بعد انفكاكه) مطلقاً، وقبله بإذن المُرتهن (وموروث) كان للمورث التصرف فيه.....

• قوله: (في جميع ما مر) أي: من أول الباب إلى هنا كما قدم هو ذلك في أول الباب بقوله: ويثله في جميع ما يأتي الثمن اه وحيتيذ فتعليبه صحة التصرف قبل القبض اه رشيدى. • قوله: (إلا في نظير إلخ) عبارة المُنفي: ولو أبدله المشتري بيمثله أو بغير جنسه برضا البائع فهو كبيع المبيع للبائع اه زاد النهاية فلا يصح إلا إن كان الإعتراض عنه بيمين المبيع، أو بيمثله إن تلف، أو كان في الذمة اه أي: فإنه إقالة. • قوله: (من بيع المبيع) (من) بمعنى في، أو ليان ما مر. • قوله: (لعموم النهي) أي: في خبر حكيم بن حزام المتقدم (يا ابن أخي لا تبعن شيئاً حتى تقبضه) فتشمل الشيء المبيع والثمن وما في مناهما، وإن كان عمومته لتخو الأمانة غير مراد اه رشيدى. • قوله: (كذلك) خبر قوله: (وكل غين إلخ) أي: لا يتصرف فيه قبل قبضه. • قوله: (من الملتين) هما ضعف الملك وتوالي ضمانتين اه ع ش. • قوله (سني): (وله بيع ماله) بالإضافة؛ لأنه بلفظ الموصول يشمل الاختصاص، وهو لا يصح بيعه اه ع ش قال المُنفي: وأولى منه وله التصرف في ماله اه.

• قوله (سني): (أمانة) شملت الأمانة ما لو كانت شرعية كما لو طيرت الربيع فوثب إلى داره اه. نهاية أي: دار الغريم ش. • قوله: (والحق) إلى قوله: (ومحلّه في الأخيرة) في النهاية إلا قوله: (أو حبل) إلى: (ولو استأجره) وكذا في المُنفي إلا قوله: (كذا قاله) إلى: (ولو استأجره). • قوله: (أو تملكاً) أي: لا إرفاقاً اه ع ش. • قوله: (بغذ رؤيته) قيد اه ع ش.

• قوله (سني): (وقراض) أي: بيد العايل سواء كان قبل الفسخ أم بعده ظهر الربح أم لا خلافاً للقاضي والإمام اه نهاية عبارة سم قال في شرح الرّوض: قال القاضي بغذ الفسخ والإمام قبل أن يربح، وفيهما نظر اه والوجه م ر هو مقتضى النظر وفقاً لإطلاق المصنف؛ لأنه إن لم يتحقق ملك العايل فواضح، وإن تحقق بأن فسح بشرطه فوُقت الصفقة فيصح في نصيب المالك دون نصيب العايل فليتأمل اه.

• قوله: (مطلقاً) أي إن أذن المُرتهن أم لا اه ع ش. • قوله: (للمورث التصرف فيه) أي: بخلاف ما لا يملك المالك بيعه مثلاً بأن اشتراه، ولم يقبضه لكنه حيتيذ ليس في يد بائعه بأمانة بل هو مضمون عليه

• قوله (سني): (وقراض) قال في شرح الرّوض قال القاضي بغذ الفسخ، والإمام قبل أن يربح، وفيهما نظر اه والوجه هو مقتضى النظر وفقاً لإطلاق المصنف؛ لأنه إن لم يتحقق ملك العايل فواضح، وإن تحقق بأن وجد فسح بشرطه فوُقت الصفقة فيصح في نصيب المالك دون نصيب العايل فليتأمل.

ومثله ما يملكه الغائب من الغنمة مشاعاً باختيار التملك (وباقى في يد وليه بعد رُشده، أو إفاقته) إتمام الملك لا مُستأجرٍ لصنّيفه، أو قصارته مثلاً وقد تسلّمه الأجير كذا قالوه وحمل على أنه مُجَرَّدٌ تصوير لا قَيْدٌ فلا يجوزُ التصرف فيه قبل العمل مُطلقاً، أو بعده وقبل تسليم الأجرة؛ لأنّ له حنسه إتمام العمل ثم لِقَبْضِ الأجرة، ولا يُنافيه إطلاقهم أنّ له إندال المُستوفى به إمّا لَتَعْيِنِ

اه نهاية. هـ فود: (ومثله) أي المورث ع ش وقال الرشدي أي: مثل ما ذُكِرَ في جواز بيعه ما يملكه الغائب إلخ أي وموهوب رَجَعَ فيه الأصل قَبْلَ قَبْضِهِ له من الفرع ومقسوم قسمة إفرار قَبْلَ قَبْضِهِ بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قَبْلَ قَبْضِهِ، ولا بيع شقص أخذه بشفعة قَبْلَ قَبْضِهِ؛ لأنّ الأخذ بها معاوضة نهاية ومُعْنَى زَادَ الأول: ولو باع ماله في يد غيره أمانة فهل للبائع ولاية الإنزعاع من ذلك الغير بدون إذن المُشْتَرِي لِيَتَخَلَّصَ مِنَ الضمان وَيَسْتَقِرَّ العقد الظاهر كما قاله الرشدي نعم بل يجب لَتَوَجُّهِ التسليم على البائع اه. وزاد الثاني: وله بيع ثمر على شجر موقوف عليه قَبْلَ أخذه، وكذا سائر غلات وقب حصلت لجماعة، وعرف كل قدر حصته كما نقله في المجموع عن المُتَوَلَّى وأقره اه عبارة المُجَرِّمِي ومثله غلة وقب وغنمة فلا أحد المُسْتَحَقِّين، أو الغائبين بيع حصته قَبْلَ إفرارها قاله شيخنا بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قَبْلَ إفرارها ورؤيتها، واكتفى بعض مشايخنا بالإفرار فقط، ولو مع غيره قلوبى اه. هـ فود: (مشاعاً) أي: إذا كان قدرًا معلوماً بالجزئية كما في شرح الروض اه رشدي. هـ فود: (إتمام الملك) تغليل لقول المتن، وله بيع ماله في يد غيره أمانة كوديمة إلخ. هـ فود: (لا مُستأجر) بفتح الجيم عطف على قول المتن كوديمة. هـ فود: (أو قصارته) يؤخذ مما يأتي أن محله في قصارة تحتاج إلى عين اه سيّد عمر ويأتي عن سم والمُعْنَى ما يُفِيدُ الإطلاَق. هـ فود: (مثلاً) عبارة المُعْنَى: ومثل ذلك أي: الصنّيع والقصاره صنوع الذهب ونسج الغزل ورياضة الدابة اه. هـ فود: (وحمل) أي: قول الشيخين: وقد تسلّمه الأجير اه رشدي. هـ فود: (قبل العمل) أي: لَتَعْلَقِ حقّ الأجير به؛ لأنّ الإجارة لازمة من الطرفين اه بِجَرِّمِي. هـ فود: (مطلقاً) أي: تسلّمه الأجير أم لا. هـ فود: (أو بَعْدَهُ) أي: العمل عبارة النهاية والمُعْنَى، وكذا بَعْدَهُ اه وهي أحسن.

هـ فود: (وقبل تسليم الأجرة) قال في العباب بالنسبة لصورة الصنّيع، أو بَعْدَهُ أي بَعْدَ تسليم الأجرة والصنّيع من الصنّاع؛ لآته بيع اه أي: وبيع المبيع قَبْلَ قَبْضِهِ لا يجوز اه سم. هـ فود: (أنه له إندال المُستوفى به) بشرط أن يكون الاستبدال بإيجاب وقبول، وإلا فلا يملك ما يأخذه قاله الشبكي، وهو ظاهر وبَحَثَ الأذرعِي الصّحّة بناءً على صحّة المُعاطاة سم اه بِجَرِّمِي. هـ فود: (إمّا لَتَعْيِنِ إلخ) هذا لا يلائم جمل التسليم مُجَرَّدٌ تصوير لا قَيْداً سيّد عمر وسم أي: وإمّا يلائم ما في النهاية والمُعْنَى من

هـ فود: (وقبل تسليم الأجرة) قال في العباب بالنسبة لصورة الصنّيع، أو بَعْدَهُ أي: بَعْدَ تسليم الأجرة، والصنّيع من الصنّاع؛ لآته بيع اه أي: وبيع المبيع قَبْلَ قَبْضِهِ لا يجوز. هـ فود: (أما التّعْيِنُ إلخ) أي: وعلى هذا لا يتأتى الحمل السابق.

حمل ذلك بقرينة ما هنا على ما إذا لم يتسلمه الأجير، أو حمل هذا على ما إذا تصرف فيه بغير الإبدال، ولو استأجره لِرعي غنمه شهراً مثلاً جاز له بيعها؛ لأنَّ المُستأجر له ليس غنماً حتى يستحق حبس العين لأجله بخلاف نحو الصبي فإنه غنم فناسب حبس محله لأجله. (وكذا) له بيع ماله المضمون على من هو بيده ضمان يد، ومنه (عارضة وماخوذ بمزوم)، وهو ما

جعل التسليم قيداً عبارتهما نعم لو أكرى صباغاً، أو قصاراً لعمل ثوب وسلمه له فليس له بيعه قبله، وكذا بقده إن لم يكن سلم الأجرة؛ لأن له الحبس للعمل ثم لاستيفاء الأجرة كذا قاله، وهو تصوير؛ إذ له حبسه لإتمام العمل أيضاً، ولا ينافيه إطلاقهم أنه زاد الأول جواز إبدال المستوفى به لإمكان حمل ذلك بقرينة ما هنا على ما إذا لم يتسلمه الأجير أنه قال ع ش قوله: م ر وسلمه له إلخ أفهم أنه يجوز له بيعه قبل التسليم، ويرد عليه أن العقد لزم بمجرده، وبيعه يفتو على الأجير فيه فالقياس عدم صحة بيعه سواء بعد التسليم، أو قبله، ويمكن الجواب بأنه يمكن إبداله بغيره حيث لم يتسلمه له كما يفهم من قوله لإمكان حمل ذلك بقرينة إلخ، وقوله: وهو تصوير أي قوله: قبل العمل اه. ه قوله: (مثلاً أي: أو ليحفظ متاعه المعتبر شهراً اه نهاية. ه قوله: (جاز له بيعها) أي: قبل انقضاء الشهر. ه قوله: (ليس غنماً) هذا أشار إليه في شرح الروض اه سيد عمر وسرد النهاية وسم عبارته راجعاً. ه قوله: (لأن المستأجر له إلخ) انظر هذا التعليل فيما قبل العمل اه سم. ه قوله: (بخلاف نحو الصبي) أي: وبخلاف القصار أيضاً؛ لأنها كالعين عندهم ومثلها الرياضة اه سم. ه قوله: (فإنه حين) انظر هذا إذا كان الصبي من المالك اه سم.

ه قوله (سبي): (وكذا إلخ) فإن قيل: ما فائدة عطفه بكذا أجيب بأن فائدته التثنية على أنه قسم الأمانة؛ لأنه مضمون ضمان يد فلا يتحصر في الأمانة اه معني زاد النهاية: وسجل كلامه ما لو كان المعار أرضاً، وقد غرسها المستعير، وهو كذلك خلافاً لما ورد في اه قال ع ش قوله: وهو كذلك أي: ثم ينزل المشتري من المعير منزلة المعير فيخير بين قلبه وغرامة أرض التقص وتملكه بالقيمة وتبقيته

ه قوله: (ولو استأجره لِرعي غنمه إلخ) عبارة شرح الروض قال المتولي: ولو استأجره لِرعي غنمه أو ليحفظ متاعه المعتبر شهراً كان له التصرف في ذلك المال قبل انقضاء الشهر؛ لأن حق الأجير لم يتعلق بعينه؛ إذ للمستأجر أن يستعمله في مثل ذلك العمل اه وهذا الاختلاف مبني على أنه هل يجوز إبدال المستوفى به، أو لا اه والزاجع جواز البيع؛ لأنه بسبيل من أن يأتي ببذله، أو يتسلم له الأجير نفسه، ويستحق الأجرة نعم يمكن حمل كلام المتولي الأخير على تصرفه بعد الإبدال بل تغليبه دال عليه م ر وقضية قوله: لأنه بسبيل إلخ جريان ذلك في مسألة الاستعجار لنحو الصبي والقصار. ه قوله: (لأن المستأجر له إلخ) انظر هذا التعليل فيما قبل العمل. ه قوله: (بخلاف نحو الصبي) أي: وبخلاف القصار أيضاً؛ لأنها كالعين عندهم ومثلها الرياضة. ه قوله: (فإنه حين) انظر هذا إذا كان الصبي من المالك.

بأخذه مُريدُ الشراء لِيَتَأَمَّلَهُ أَيْعَجِبَهُ أَمْ لَا وَمَقْصُوبٌ يَقْدَرُ عَلَى انْتِزَاعِهِ وَمَا رَجَعَ إِلَيْهِ بِفَسْخِ عَقْدٍ، وَلَوْ بِإِفْلَاسِ الْمُشْتَرِي لِتَمَامِ الْجَلْدِ فِي الْمَذْكُورَاتِ، وَمَحَلُّهُ فِي الْأَخِيرَةِ إِنْ أُعْطِيَ الْمُشْتَرِي ثَعْنَهُ وَإِلَّا لَمْ يَصْخُ تَصَرُّفُ الْبَائِعِ فِيهِ؛ لِأَنَّ لِلْمُشْتَرِي حَبْسَهُ لاسْتِرْدَادِ الثَّمَنِ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ

بِالْأَجْرَةِ اهـ، وَاعْتَمَدَ الْمُغْنِي مَا قَالَهُ الْمَاوَرَدِيُّ مِنْ أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَ رَدُّ الْمُعَارِ كَالدَّارِ وَالذَّابَةِ صَخَّ بَيْعُهُ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ كَارِضٍ غَرَسَتْ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ فِي الْأَصَحِّ اهـ. قُودُ: (مُرِيدُ الشَّوَاءِ) وَبَقِيَ مَا لَوْ أَخَذَهُ مُرِيدُ الْإِجَارَةِ، أَوْ الْقَارِضِ، أَوْ الْإِزْتِهَانِ لِيَتَأَمَّلَهُ أَيْعَجِبَهُ فَيَرْتَهِنَهُ، أَوْ يَسْتَأْجِرُهُ أَوْ يَقْرُضُهُ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ فِيهِ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَسِيلَةً لِمَا يُضْمَنُ إِذَا عَقِدَ عَلَيْهِ كَالْقَرْضِ وَكَالْتَرْوُجِ بِهِ وَالْمُخَالَعَةِ عَلَيْهِ وَالصُّلْحِ عَلَيْهِ صُلْحٌ مُعَاوَضَةٌ ضَمِنَتْهُ إِذَا تَلَفَ، وَإِنْ أَخَذَهُ لِمَا لَا يُضْمَنُ كَالاسْتِجَارِ وَالْإِزْتِهَانِ لَمْ يَضْمَنَهُ إِذَا تَلَفَ بِلَا تَقْصِيرٍ، وَهُوَ فِي يَدِهِ إِعْطَاءٌ لِلْوَسِيلَةِ حُكْمُ الْمُقْصِدِ اهـ ع ش. قُودُ: (يَقْدِرُ) أَيِ: الْبَائِعِ، أَوْ الْمُشْتَرِي اهـ ع ش. قُودُ: (وَمَا رَجَعَ إِلَيْهِ الْخُ) وَمَقْصُودٌ بِعَقْدٍ فَاسِيدٍ لِقَوَاتٍ شَرْطُ أَوْ نَحْوِهِ، وَرَأْسُ مَالٍ سَلَّمَ لَا يُنْقَطِعُ الْمُسَلَّمُ فِيهِ، أَوْ غَيْرِهِ وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ اهـ مُغْنِي. قُودُ: (بِفَسْخِ عَقْدٍ) بَيْعٍ، أَوْ غَيْرِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قُودُ: (فِي الْأَخِيرَةِ) هِيَ مَا رَجَعَ إِلَيْهِ بِفَسْخِ عَقْدٍ لَكِنْ بَدُونِ الْمُبَالَغَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ بِإِفْلَاسِ الْخُ؛ لِأَنَّهُ مَعَ قَرْضٍ أَخَذَ الثَّمَنَ لَا يَتَأْتِي الْفَسْخُ بِالإِفْلَاسِ وَلِوُضُوحِ ذَلِكَ لَمْ يُيَالِ بِالْإِطْلَاقِ اهـ س م. قُودُ: (إِنْ أُعْطِيَ) أَيِ: الْبَائِعِ، عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي بَعْدَ رَدِّ الثَّمَنِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: بَعْدَ رَدِّ الثَّمَنِ أَفْهَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ رَدِّ الثَّمَنِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ قُلْنَا بَعْدَ امْتِنَاعِ الْحَبْسِ فِي الْفُسُوحِ، وَكَلَامُهُ هُنَا يَقْتَضِي تَرْجِيحَهُ أَمَّا إِنْ قُلْنَا بَعْدَ جَوَازِ الْحَبْسِ وَجُوبِ الرَّدِّ عَلَى مَنْ طَلِبَتْ الْعَيْنُ مِنْهُ بَعْدَ الْفَسْخِ فَقَبِيهِ نَظَرٌ وَالْقِيَاسُ صَحِيحُهُ اهـ وَمَرَّ عَنْهُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ هُوَ الْأَوَّلُ. قُودُ: (لِأَنَّ لِلْمُشْتَرِي حَبْسَهُ الْخُ) ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الزَّوْيَانِيِّ وَأَقْرَأَهُ أَنَّ مَنْ طَوَّلَبَ مِنَ الْعَاقِلَيْنِ بَعْدَ الْفَسْخِ بَرْدَ مَا بِيَدِهِ لَزِمَهُ الدَّفْعُ، وَلَيْسَ لَهُ الْحَبْسُ حَتَّى يَقْبِضَ مَتَاعَهُ ثُمَّ قَالَ: وَبِهِ تَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ الْفُسُوحِ لَا حَبْسَ

قُودُ: (وَمَحَلُّهُ فِي الْأَخِيرَةِ) هِيَ مَا رَجَعَ إِلَيْهِ بِفَسْخِ عَقْدٍ لَكِنْ بَدُونِ الْمُبَالَغَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ: (لَوْ بِإِفْلَاسِ الْخُ)؛ لِأَنَّهُ مَعَ قَرْضٍ أَخَذَ الثَّمَنَ لَا يَتَأْتِي الْفَسْخُ بِالإِفْلَاسِ وَلِوُضُوحِ ذَلِكَ لَمْ يُيَالِ بِالْإِطْلَاقِ. قُودُ: (لِأَنَّ لِلْمُشْتَرِي حَبْسَهُ لاسْتِرْدَادِ الثَّمَنِ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ فَوْتُهُ) فِيهِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْبَائِعِ حَبْسُ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ لاسْتِرْدَادِ الْمَبِيعِ فَيُسَكِّلُ بَاتَهُ مَا الْمَرْجِعُ لِجَانِبِ الْمُشْتَرِي وَالثَّانِي أَنَّ الشَّارِحَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ ذَكَرَ أَنَّ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الزَّوْيَانِيِّ وَأَقْرَأَهُ أَنَّ مَنْ طَوَّلَبَ مِنَ الْعَاقِلَيْنِ بَعْدَ الْفَسْخِ بَرْدَ مَا بِيَدِهِ لَزِمَهُ الدَّفْعُ، وَلَيْسَ لَهُ الْحَبْسُ حَتَّى يَقْبِضَ مَتَاعَهُ ثُمَّ قَالَ: وَبِهِ تَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ الْفُسُوحِ لَا حَبْسَ فِيهَا إِلَّا الْفَسْخُ بِالْإِقَالَةِ لِمَا يَأْتِي اهـ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مُخَالِفٌ لِذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي فَصْلِ لَهْمَا، وَإِلَّا أَحَدَهُمَا شَرْطُ الْخِيَارِ ذَكَرَ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَجْمُوعِ مُعَيَّرًا بِأَنَّهُ لَا يُحْبَسُ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْفَسْخِ لِرَدِّ الْآخَرِ ثُمَّ قَالَ لَكِنَّ الَّذِي فِي الرُّوْضَةِ، وَاعْتَمَدَهُ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَتَبِعْتُهُمْ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَنَّ لَهُ الْحَبْسَ فَيَمْتَنِعُ تَصَرُّفُ مَا لَيْكِهِ فِيهِ مَا دَامَ مَخْبُوسًا اهـ.

فوته، وما أفهمه كلامه من أن المأخوذ بسؤم مضمون كله محله إن ساء كله وإلا كان أخذ مالاً من ماله، أو ياديه ليشتري نصفه فتلف لم يضمن إلا نصفه؛ لأن النصف الآخر في يده أمانة.

(ولا يصح بيع المضمن الذي في الذمة نحو المسلم فيه ولا الاعتياض عنه) قبل قبضه بغير نوعه لعموم النهي عن بيع ما لم يقبض ولعدم استقراره فإنه معرض بانقطاعه للانفساخ، أو الفسخ، والحيلة في ذلك أن يتفاسخا عقد السلم ليصير رأس المال ذنباً في ذمته ثم يستبدل عنه بشرطه الآتي (والجديد جواز الاستبدال).....

فيها إلا الفسخ بالإقالة لما يأتي اه وهذا الذي قاله هنا موافق لما في شرح الرّوض مخالفاً لذلك ثم رأيت في فصل لهما وإحديهما ذكر ما تقدم عن المجموع ثم قال: لكن الذي في الرّوضة، واعتدّه السبكي وغيره، ويثبتهم في المبيع قبل قبضه أنه له الحبس فيمتنع تصرف ماله فيه ما دام محبوباً انتهى اه سم وتقدم عن النهاية والمغني أنما ما يفيد اعتياده أيضاً. هـ فود: (وما أفهمه) إلى قول المتن والجديد في النهاية. هـ فود: (مضمون كله) وفيما يضمن به خلاف والراجح منه أنه قيمة يوم التلف اه ع ش. هـ فود: (لم يضمن إلا نصفه إلخ) لو كان المأخوذ بالسؤم تويين متقاربي القيمة، وقد أراد شراء أغنيهما إليه فقط وتلفا فهل يضمن أكثرهما قيمة، أو أقلهما لجواز أنه كان يغيبه الأقل قيمة، والأصل براءة الذمة من الزيادة فيه نظراً، ولعل الثاني أقرب سم على حجة اه ع ش.

هـ فود (سني): (ولا يصح بيع المسلم فيه إلخ) وكذا رأس مال المسلم كما في شرح الرّوض وغيره رشديّ وسَم. هـ فود (سني): (ولا الاعتياض عنه) أي: ولا الحوالة به، أو عليه اه إيماب.

هـ فود: (للانفساخ) أي: على القول الضعيف، قوله: أو الفسخ هو المقتصد حلبيّ وزياضيّ اه بجيرمي. هـ فود: (والحيلة إلخ) أي: لأنه يجوز التماسخ بغير سبب كما قال الشيخان اه رشديّ.

هـ فود: (في ذلك) أي: الاعتياض عن نحو المسلم فيه. هـ فود: (ثم يستبدل عنه) المتبادر عن رأس المال اه سم عبارة النهاية ثم يدفع له ما يتراضيان عليه، وإن لم يكن من جنس المسلم فيه اه.

هـ فود: (بشرطه) عبارة النهاية: ولا بد من قبضه قبل التقرّي لئلا يصير بيع دين بدين ثم قال: وفي المغني وسَم ما يوافقه، وعلم مما تقرّر أي في قوله: نحو المسلم فيه إلخ أن كل مبيع ثابت في الذمة عقد عليه بغير لفظ السلم لا يصح الاعتياض عنه على الأصح من تناقض لهما اه. هـ فود: (الآتي) أي:

هـ فود: (لم يضمن إلا نصفه إلخ) لو كان المأخوذ بالسؤم تويين متقاربي القيمة، وقد أراد شراء أغنيهما إليه فقط وتلف فهل يضمن أكثرهما قيمة، أو أقلهما لجواز أنه كان يغيبه الأقل قيمة والأصل براءة الذمة من الزيادة فيه نظراً، ولعل الثاني أقرب. هـ فود: (المضمن الذي في الذمة) دخل فيه بيع الموصوف في الذمة بغير لفظ السلم ونحوه، وهو أحد مضمين في كلامهما. هـ فود: (ثم يستبدل عنه) المتبادر عن رأس المال فهل يتحقق بذلك الحيلة في شراء المسلم فيه، أو الإعتياض عنه.

في غير ربوي يبيع بمثله من جنسه لتقويته ما شرط فيه من قبض ما وقّع العقد به ولهذا امتنع الإبراء منه، وما أوقفه كلام ابن الرفعة من جواز فيه غلظه فيه الأذعري (عن الثمن) النقد، أو غيره الثابت في الذمة، ولو قبل قبض المبيع لكن بعد لزوم العقد لا قبله للحدث الصحيح فيه وقيس بما فيه غيره وكالتمن كل دين مضمون بعقد كأجرة وصدّق وعوض خلع وفازت المئتمن بأنه تقصّد عيته، ونحو الثمن تقصّد ماله،.....

في قول المئتمن فإن استبدل إلخ. □ فؤد: (في غير ربوي) إلى قول المئتمن فإن استبدل في النهاية والمغني إلا قوله: فَعَلِمَ إلى والتمن. □ فؤد: (بمثله) أي: برَبَوِيّ اه سم. □ فؤد: (من جنسه) وكذا لو اتفقا في علة الربا دون الجنس كما يقتضيه التعليل، ونقله الشهاب سم عن الإيماب للشهاب ابن حجر اه رشيد. □ فؤد: (لتقويته إلخ) أي أما الربوي فلا يجوز الاستبدال عنه لتقويته إلخ فهو علة لمُقَدَّر اه ع ش. □ فؤد: (ولهذا) أي: للتقويت المذكور. □ فؤد: (الإبراء منه) أي: الربوي. □ فؤد: (من جوازه فيه) أي: جواز الإبراء في الربوي اه ع ش. □ فؤد: (الثابت في الذمة) أي: أما المَعْنَى فلا يصح الاستبدال عنه كما قدّمه في شرح، والتمن المَعْنَى كالبيع اه رشيد. □ فؤد: (لا قبله) أنظر ما وجه امتناع الاستبدال قبل اللزوم مع أن تصرف أحد الماقدنين مع الآخر لا يستدعي لزوم العقد بل هو إجازة، وقد يُقال: إنه مُسْتَنَى اه ع ش. □ فؤد: (للحديث الصحيح) أي: ليخبر ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال (كُنْتُ أبيع الإبل بالذنانير، وأخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ مكانها الذنانير فأبنت النبي ﷺ فسألته عن ذلك فقال: «لا بأس إذا تفرقتما، وليس بينكما شيء») اه نهاية زاد المغني فقوله: وليس بينكما شيء أي من عقد الاستبدال لا من العقد الأول بقرينة رواية أخرى تدل لذلك اه. □ فؤد: (كل دين مضمون بعقد) شمل رأس مال السلم، وليس مرادًا كما عُلِمَ بما قدّمناه اه رشيد. □ فؤد: (كأجرة إلخ) أي: ودين ضمان، ولو ضمان المسلم فيه كما أوضحه الوالد رحمته الله تعالى في فتاويه اه نهاية عبارة سم عبارة الرّوض تُفيد الجواز عن دين الضمان، وإن كان الأصل دين سلم فتأمل، وبالصحة في دين الضمان أفتى شيخنا الشهاب الزملي وغيره من شيوخنا اه. □ فؤد: (وفازت) أي اتّحاه الثمن. □ فؤد: (ونحو الثمن تقصّد ماله) هذا ظاهر إن كان المئتمن عَرَضًا، والتمن نقدًا أما لو كانا نقدين، أو

□ فؤد: (في غير ربوي) عبارة شرح الرّوض هذا كله فيما لا يشترط قبضه في المجلس أما غيره كَرَبَوِيّ يبيع بمثله ورأس مال سلم فلا يجوز الاستبدال عنه إذا لم يوجد قبض المفقود عليه في المجلس إلخ اه. □ فؤد: (بمثله) أي: برَبَوِيّ، قوله: من جنسه لم يذكر هذا القيد في شرح الإزهاج، ولا في شرح الرّوض، وهو قضية العلة المذكورة، ولما قال في الباب وعن ربوي يبيع بجنسه اغترضه الشارح حيث قال أما غيره أي غير ما لا يشترط قبضه في المجلس كَرَبَوِيّ يبيع بمثله، وإن لم يكن من جنسه خلافًا لما يوهّمه المئتمن إلخ. □ فؤد: (وكالتمن كل دين إلخ) عبارة الرّوض يجوز الاستبدال عن كل دين ليس بشتم ولا مئتمن اه وهي تُفيد الجواز عن دين الضمان وإن كان الأصل دين سلم فتأمل وبالصحة في دين

ولا يصح هنا، وفيما يأتي استبدال مؤجل عن حال، ويصح عكسه، وكان صاحب المؤجل عجله فليتم جواز الاستبدال بدين حال ملتزم الآن لا بدين ثابت له قبل، وإلا كان بيع دين بدين، وشرط الاستبدال لفظ يدل عليه صريحا أي: أو كناية مع النية كأخذه عنه، والتمنؤ نقد إن وجد في أحد الطرفين وإلا فما اتصلت به الباء وإلا من مقابله نعم الأوجه ما لو باع قئة مثلا بدراهم سلمًا أنه لا يصح الاستبدال عنها، وإن كانت ثمنًا؛ لأنها في الحقيقة مسلم فيها فليقتد بذلك إطلاقهم صحة الاستبدال عن الثمن (لأن استبدال موافقا في حله الربا كدراهم

عرَضين فلا يظهر ما ذكر قلل التعليل مبني على الغالب اهـ ع ش. قوله: (ولا يصح إلخ) أي لعدم لحوق الأجل اهـ معني. قوله: (وفيما يأتي) أي: الاستبدال عن القرض وقيمة المثلف.

قوله: (فليتم) أي: من قوله: ويصح عكسه. قوله: (الآن) أي: وقت الاستبدال. قوله: (لا بدين ثابت إلخ) كونه معلوماً بما ذكره محل توقف إلا أن يعمم قوله: مؤجل بما كان باختيار الأصل، وإن حل في حال الاستبدال. قوله: (لفظ يدل إلخ) عبارة البجيري أن يكون بإيجاب وقبول، وإلا فلا ينالك ما يأخذه قاله الشككي، وهو ظاهر ويبحث الأذرع في الصحة بناء على صحة المعاوضة سم اهـ.

قوله: (في أحد الطرفين) يؤخذ منه أن من باع ديناراً بفلس معلومة في الذمة امتنع اعتياضه عن الفلس؛ لأن الدينار نقداً هو الثمن، والفلس هو المئتمن الذي في الذمة يمتنع الإعتياض عنه على ما فيه من الخلاف سم على حجة اهـ ع ش. قوله: (ولاً) أي بأن كانا نقدين، أو عَرْضين نهاية ومعني.

قوله (سبي): (في حله الربا إلخ) أي: أو في جنس الربا كذهب عن ذهب اشترطت الشروط المتقدمة اهـ نهاية قال ع ش قوله: الشروط المتقدمة منها التقابض فلو كان له على غيره دراهم فعوضه عنها ما هو من جنسها اشترط الحلول والمماثلة وقبض ما جعله عوضاً عما في ذمته في المجلس وصدق على ما ذكر أنه تقابض لوجود القبض الحقيقي في العوض المدفوع لصاحب الدين والحكمي فيما في ذمة المدين؛ لأنه كانه قبضه منه، ورده إليه، ومحل اشتراط المماثلة حيث لم يجز التعويض بلفظ الصلح كما مر ويأتي اهـ ع ش واعلم أن ذلك غير مخالف لما تقدم أنفاً في الشرح كالتهاية من عدم جواز الاستبدال في ربوي بيع ببثله من جنسه لتقويته ما شرط فيه من قبض ما وقع العقْد به؛ لأنه فيما إذا كان العقْد المتقدم على الاستبدال ربوياً، وما هنا فيما إذا كان عقْد الاستبدال ربوياً.

الضمان الذي أضله ذين سلم أفتى شيخنا الشهاب الرملي وغيره من شيوخنا. قوله: (والتمنؤ النقد إن وجد في أحد الطرفين) يؤخذ منه أن من باع ديناراً بفلس معلومة في الذمة امتنع اعتياضه عن الفلس؛ لأن الدينار هو الثمن؛ لأنه النقد، والفلس هي المئتمن، والمئتمن إذا كان في الذمة يمتنع الإعتياض عنه على ما فيه من الخلاف. قوله: (فيما لو باع قئة) بأن أسلمه فيها فهي ثمن؛ لأن الثمن النقد ومسلم

عن دَنائِرٍ اشْتَرَطَ قَبْضُ الْبَدَلِ فِي الْمَجْلِسِ حَدْرًا مِنَ الرُّبَا (وَالْأَصَحُّ) أَنَّهُ (لَا يُشْتَرَطُ التَّعْيِينُ.....
لِلْبَدَلِ فِي الْعَقْدِ) أَي: عَقْدِ الْاسْتِدْأَالِ بِأَنَّهُ يَقُولُ هَذَا لِجَوَازِ الصَّرْفِ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ (وَكَذَا) لَا
يُشْتَرَطُ (الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ) إِنْ اسْتَبْدَلَ مَا لَا يُوَافِقُ فِي الْعِلَّةِ لِلرُّبَا (كَتَوْبٍ عَنْ دِرَاهِمٍ) إِذْ لَا رُبَا
لَكِنْ يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الثَّوْبِ فِي الْمَجْلِسِ قِيلَ: كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ كَطَعَامٍ عَنْ دِرَاهِمٍ؛ لِأَنَّ
الثَّوْبَ غَيْرَ رِبَوِيٍّ فَلَا يَصُحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يُوَافِقُ الدِّرَاهِمَ فِي عِلَّةِ الرُّبَا أَهـ. وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ
لِإِطْلَاقِهِمْ عَلَى كُلِّ مَنْ ثَوْبٍ، أَوْ طَعَامٍ بِدِرَاهِمٍ أَنَّهُمَا يُمَا لَمْ يَتَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرُّبَا وَكَأَنَّهُ غَفَلَ
عَمَّا هُوَ مَشْهُورٌ وَأَنَّ الثَّالِيَةَ تَصَدَّقُ بِنَفْيِ الْمَوْضُوعِ.

(وَلَوْ اسْتَبْدَلَ عَنِ الْقَرْضِ) أَي: ذَنِيهِ لَا نَفْسِيهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَرَضَ مَلِكُهَا، وَإِنْ جَازَ
لِلْمُقْتَرِضِ الرُّجُوعُ فِيهَا وَيَلْزَمُ مِنْ مِلْكِهِ لَهَا كَذَلِكَ ثُبُوتُ بَدَلِهَا فِي ذِمَّتِهِ فَلَمْ يَقَعْ الْاسْتِدْأَالُ إِلَّا

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (اشْتَرَطَ قَبْضُ الْبَدَلِ فِي الْمَجْلِسِ) وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْحُلُولُ أَيْضًا، وَكَأَنَّهُ تَرَكَ؛ لِأَنَّهُ
لَازِمٌ لِلتَّقَابُضِ فِي الْغَالِبِ كَمَا مَرَّ أَهْـ رَشِيدِيَّ.

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (لِلْبَدَلِ) أَيِ شَخْصِهِ أَهـ مُعْنَى. ﴿قَوْلُ: (لِجَوَازِ الصَّرْفِ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ) كَانَ قَالَ: بَغْتِ
الدِّرَاهِمِ الَّتِي فِي ذِمَّتِكَ بِدِينَارٍ فِي ذِمَّتِكَ ثُمَّ يُعَيَّنُهُ فِي الْمَجْلِسِ. ﴿قَوْلُ: (لَكِنْ يُشْتَرَطُ) إِلَى الْمُتَنِ
فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ﴿قَوْلُ: (وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ الْخُ) هُوَ كَمَا قَالَ بَلْ هَذَا الْإِعْزَاضُ سَاقِطٌ لَا وَرُودُ لَهُ نَعَمْ
قَوْلُ الشَّارِحِ وَكَأَنَّهُ غَفَلَ الْخُ لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ مُنَاسَبَتِهِ لِمَا نَحْنُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ
الْقَبِيلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: مَقْصُودُهُ أَنَّهَا إِذَا صَدَقَتْ مَعَ نَفْيِ الْمَوْضُوعِ صَدَقَتْ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ بِالْأَوَّلَى أَهـ
سَيِّدُ عَمَرٍ. ﴿قَوْلُ: (أَوْ ذَنِيهِ لَا نَفْسِيهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى نَفْسِيهِ، أَوْ عَنْ ذَنِيهِ، وَإِنْ حَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى
الثَّانِي أَهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: نَفْسِيهِ بِأَنَّهُ كَانَ بَاقِيًا فِي يَدِ الْمُقْتَرِضِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ ذَنِيهِ بِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِيهِ فَلَزِمَهُ
بَدَلُهُ، قَوْلُهُ: وَإِنْ حَمَلَهُ بَعْضُهُمْ هُوَ ابْنُ حَجٍّ أَهـ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْإِخْتِلَافَ إِنَّمَا هُوَ فِي حَلِّ الْمُتَنِ لَا فِي
الْحُكْمِ وَأَطَالَ الرَّشِيدِيَّ فِي رَدِّ حَلِّهِمَا. ﴿قَوْلُ: (وَأَنْ جَازَ الْخُ) أَي: فِيمَا إِذَا كَانَ الْقَرْضُ بَاقِيًا فِي يَدِ
الْمُقْتَرِضِ. ﴿قَوْلُ: (كَذَلِكَ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

فِيهَا فَأَيُّ الْجِهَتَيْنِ يُرَاعَى فَهَذَا مَنْشَأُ التَّرَدُّدِ. ﴿قَوْلُ: (وَلَوْ اسْتَبْدَلَ عَنِ الْقَرْضِ) لَوْ كَانَ الْقَرْضُ ذَهَبًا
فَتَقَرَّضَ عَنْهُ ذَهَبًا وَفَضَّةً امْتَنَعَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَاعِدَةِ مُدَّ عَجُوزَةٍ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا لَوْ صَالَحَ مِنْ خَمْسِينَ دِينَارًا
وَأَلْفٍ ذِهْمٍ عَلَى أَلْفِي ذِهْمٍ حَيْثُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ اسْتِيفَاءٌ لِأَلْفٍ ذِهْمٍ عَنْ أَلْفٍ ذِهْمٍ، وَتَقْوِيضُ
لِلْأَلْفِ الْآخَرِ عَنِ الدَّنَائِرِ فَلَا مَخْذُورَ فِي ذَلِكَ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ تَقْوِيضُ الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَجْمُوعِ حَتَّى
يَجْرِيَ فِيهِ قَاعِدَةُ مُدَّ عَجُوزَةٍ فَلَوْ صَرَّحَا بِتَقْوِيضِ الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَجْمُوعِ امْتَنَعَ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ مِنْ إِفْرَادِهَا
هَذَا حَاصِلٌ مَا أَقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ، وَهُوَ يَمَّا لَا شَكَّ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ خَالَفَ فِي ذَلِكَ
وَتَقَرَّضْنَا لِيَذْلِكَ ثُمَّ وَيُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ تَقْيِيدَهُ قَاعِدَةَ مُدَّ عَجُوزَةٍ السَّابِقَةِ فِي بَابِ الرُّبَا بِغَيْرِ مَا فِي الذَّمَّةِ
مَنْعُوعٌ.

عن ذَيْنِ القَرْضِ دُونَ غَيْبِهِ (و) عَنْ (قِيَمَةِ) بِعَنِي بَدَلِ (الْمُتَلَفِ) مِنْ قِيَمَةِ الْمُتَقَوِّمِ، وَمِثْلِ الْمِثْلِيِّ، وَبَدَلَ غَيْرِهِمَا كَالنَّقْدِ فِي الْحُكُومَةِ حَيْثُ وَجِبَ (جَانٌ) حَيْثُ لَا رِبَا فَلَا تَضُرُّ زِيَادَةُ تَبَرُّعٍ بِهَا الْمُؤَدِّي بِأَنْ لَمْ يَجْعَلْهَا فِي مُقَابَلَةِ شَيْءٍ وَذَلِكَ لِاسْتِقْرَارِهِ وَيَكْفِي هُنَا الْعِلْمُ بِالْقَدْرِ، وَلَوْ بِإِخْبَارِ الْمَالِكِ أَخَذًا مِمَّا قَالُوهُ فِي مَسْأَلَةِ الْكَيْسِ الْآتِيَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِسْقَاطَ لَا حَقِيقَةَ الْمُعَاوَضَةِ فَاشْتَرِاطُ بَعْضِهِمْ نَحْوَ الْوِزْنِ عِنْدَ قَضَاءِ الْقَرْضِ، وَإِنْ عَلِمَ قَدْرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ (وَلَوْ اشْتَرِاطُ قَبْضِهِ) تَارَةً وَتَعْيِينُهُ أُخْرَى (فِي الْمَجْلِسِ مَا سَبَقَ) مِنْ أَنَّهُمَا إِنْ تَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرُّبَا اشْتَرِاطُ قَبْضِهِ، وَإِلَّا اشْتَرِاطُ تَعْيِينِهِ، قَالَ السَّيْهِيُّ: وَكَوْنُهُ حَالًا، وَرَدُّهُ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنْ بَدَلَ هَذَيْنِ لَا يَكُونُ إِلَّا حَالًا، وَأُجِيبَ بِأَنْ مُرَادَهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَبْدَلَ عَنْهُمَا مُؤَجَّلًا.

(تَنْبِيْهٌ) أَقْرَضَهُ مَثَلًا ذَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ ثُمَّ اسْتَبْدَلَ عَنْهُمَا أَحَدَهُمَا، أَوْ عَكْسَهُ وَقَبِضَ الْبَدَلَ فِي

قَوْلِهِ: (يُغْنِي) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي الْتَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: أَخَذًا مِمَّا قَالُوهُ فِي مَسْأَلَةِ الْكَيْسِ الْآتِيَةِ. قَوْلُهُ: (وَيَبْدَلُ غَيْرِهِمَا الْخ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى قِيَمَةِ الْمُتَلَفِ، عِبَارَةٌ الْمُغْنِي: وَكَذَا عَنْ كُلِّ ذَيْنِ لَيْسَ بِثَمَنِ، وَلَا بِمُتَمِّنٍ كَالذَيْنِ الْمَوْضَى بِهِ، أَوْ الْوَاجِبِ بِتَقْدِيرِ الْحَاكِمِ فِي الْمُثْنَةِ، أَوْ بِسَبَبِ الضَّمَانِ أَوْ عَنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ إِذَا كَانَ الْفُقَرَاءُ مَخْصُورِينَ اهـ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ الْخ) تَصْوِيرٌ لِلتَّبَرُّعِ.

قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ لِاسْتِقْرَارِهِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ جَاَزَ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِإِخْبَارِ الْمَالِكِ) أَيِ الْبَدَلَ أَيِ: فَلَوْ تَبَيَّنَ خِلَافُهُ تَبَيَّنَ بَطْلَانُهُ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ ع ش وَكَتَبَ سَمِ أَيْضًا مَا حَاصِلُهُ: تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ الرُّبَا، وَلَوْ بَاعَ جُزْأً تَخْمِينًا الْخ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْعِلْمَ بِالْإِخْبَارِ كَافٍ فِي حَقِيقَةِ الْمُعَاوَضَةِ فَلْيَنْظُرْ مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: هُنَا لَا حَقِيقَةَ الْمُعَاوَضَةِ اهـ. قَوْلُهُ: (الْآتِيَةِ) أَيِ أَيْضًا فِي التَّنْبِيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهُ) أَيِ: الْمَوْضَى اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (تَنْبِيْهٌ أَقْرَضَهُ الْخ) الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فِيمَا إِذَا عَوَّضَ عَنْ ذَيْنِ الْقَرْضِ الذَّهَبَ ذَهَبًا وَفِضَّةً بَطْلَانُ التَّغْوِيضِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَاعِدَةِ مَدِّ عَجْوَةٍ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الصُّلْحِ الْآتِيَةِ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَى تَقْدِيرِ التَّغْوِيضِ فِيهَا وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ فِيهَا تَغْوِيضٌ كَعَوَّضَتَكَ كَذَا عَنْ كَذَا كَانَ بَاطِلًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَنَهَائَةً.

قَوْلُهُ: (وَيَكْفِي هُنَا الْعِلْمُ بِالْقَدْرِ، وَلَوْ بِإِخْبَارِ الْمَالِكِ) تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ الرُّبَا، وَلَوْ بَاعَ جُزْأً تَخْمِينًا الْخ قَوْلُهُ: وَمَا أَيِ: وَخَرَجَ مَا لَوْ عَلِمَا، وَلَوْ بِإِخْبَارِ ثَالِثٍ لَّهُمَا، أَوْ أَحَدِهِمَا لِأَخَرٍ، وَقَدْ صَدَّقَهُ تَمَاتْلُهُمَا قَبْلَ الْبَيْعِ ثُمَّ تَبَايَعَا وَتَقَابَضَا جُزْأً فَإِنَّهُ يَصِحُّ اهـ فَقَدْ كَفَى هُنَا الْعِلْمُ بِالْقَدْرِ، وَلَوْ بِالْإِخْبَارِ مَعَ وُجُودِ حَقِيقَةِ الْمُعَاوَضَةِ فَلْيَنْظُرْ مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ هُنَا لَا حَقِيقَةَ الْمُعَاوَضَةِ.

قَوْلُهُ: (تَنْبِيْهٌ أَقْرَضَهُ مَثَلًا ذَرَاهِمَ الْخ) الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فِيمَا إِذَا عَوَّضَ عَنْ ذَيْنِ الْقَرْضِ الذَّهَبَ ذَهَبًا وَفِضَّةً بَطْلَانُ التَّغْوِيضِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَاعِدَةِ مَدِّ عَجْوَةٍ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الصُّلْحِ الْآتِيَةِ إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَى تَقْدِيرِ التَّغْوِيضِ فِيهَا، وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ فِيهَا تَغْوِيضٌ كَعَوَّضَتَكَ كَذَا عَنْ كَذَا كَانَ بَاطِلًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

المجلس جاز كما هو ظاهر من كلامهم، ولا نظر إلى أن ذلك من قاعدة مد عَجْوَة لما مرَّ
أنَّها لا تجري في الدين، وإن نازع فيه البلقيني وأطال؛ إذ لا ضرورة لتقدير المعاوضة فيه
المستدعية اشتراط تحقق المماثلة، ومن ثم قالوا: لو صالح عن ألف درهم وخمسين ديناراً في
ذمة غيره بألفي درهم جاز؛ إذ لا ضرورة جيتذ في تقدير المعاوضة فيه فيجعل مستوفياً لأحد
الألفين ومقتاضاً عن الدنانير الألف الآخر بخلاف ما إذا كان الألف والخمسون مئتين؛ لأن
الاغتياض فيه حقيقي لا يحتاج لتقدير فكأنه باع ألف درهم وخمسين ديناراً بألفي درهم، وهو
ممتنع؛ لأنه من صور مد عَجْوَة كما مرَّ وإنما صرح الصلح عن ألف بخمسمائة مئتين كما
اقتضاه كلامهم وصرح به جمع متقدمون؛ لأن الصلح من الدين على بقضه إبراء للبعض،
واستيفاء للباقي فهو صلح خطيئة، وهو يبيد فيه الاغتياض، ووقع في كلامهما في الزهن فيما
لو أعطاه كيس دراهم ليشتوفي منها حقّه والدراهم أقل منه وللكيس قيمة، أو أكثر، ولا قيمة

• فؤد: (جاز كما هو ظاهر) هذا ظاهر إن كان بغير لفظ البيع كلفظ الأخذ والصلح، وإلا فبه نظر؛
لأن لفظ البيع يصرّف إلى المعاوضة اهـ سم.

• فؤد: (إذ لا ضرورة إلخ) قلّز وجد ما يصرّف إلى المعاوضة كيفك، أو عوضك أو استبدل هذا بكذا
كان من قاعدة مد عَجْوَة فيمنع كما هو الظاهر، وكذا يقال في مسألة الصلح الآتية اهـ سم.

• فؤد: (لتقدير المعاوضة فيه) أي: في عقد الاستبدال المذكور. • فؤد: (في تقدير المعاوضة فيه)
أي: في عقد الصلح اهـ ع ش. • فؤد: (لأحد الألفين) الألف الدراهم. • فؤد: (بخلاف ما إذا
كان الألف والخمسون إلخ) إلى قوله: كما مرّ زاد النهاية عيّبه ما نصّه كما تبّهنا على ذلك في باب الرّبا
لكن المتمدّد الصّحة اهـ أي: لأن لفظ الصلح يشعر بالقناعة فلم يتمحض عقده للتقويض، وإن جرى
على مئتين ع ش.

• فؤد: (فيما لو أعطاه كيس دراهم) عبارة الزّوهي وشرجه في مسألة الكيس المذكورة ما نصّه: وإن

• فؤد: (جاز كما هو ظاهر) هذا ظاهر إذا جرى بغير لفظ البيع كلفظ الأخذ والصلح، وإلا فبه نظر؛
لأن لفظ البيع يصرّف إلى المعاوضة. • فؤد: (إذ لا ضرورة إلخ) قلّز وجد ما يصرّف إلى المعاوضة
كيفك، أو عوضك، أو استبدل هذا بكذا كان من قاعدة مد عَجْوَة فيمنع كما هو الظاهر، وكذا يقال
في مسألة الصلح الآتية. • فؤد: (فيما لو أعطاه كيس دراهم) عبارة الزّوهي وشرجه في مسألة الكيس
المذكورة ما نصّه: وإن قال: خذه أي: الكيس بما فيه بدراهمك فأخذه فكذلك أي يضمّنه بحكم
الشراء الفاسد، ولا يملكه إلا إن علم أنه قدر ماله، ولم يكن سلماً ولا قيمة للكيس وقيل ذلك فيملكه
فجعل المشتري منه ما لو كان ما فيه منجهولاً أو أكثر من دراهمه، أو أقل منها، أو مثلها وللكيس قيمة،
أو لا قيمة له، ولم يتبل فلا يملكه لا ممتنع ذلك في الرّوي بل، وفي غيره في الأخيرة أما غير الرّوي إذا
لم يكن سلماً فيملكه إن قيل، وإلا فلا يضمّنه أخذاً مما يأتي، وبه صرح المتولّي اهـ.

لَهُ مَا قَدْ يَخَالِفُ ذَلِكَ وَعِنْدَ الثَّامِلِ الصَّادِقِ لَا يَخَالِفُهُ فَتَقَطُّنَ لَهُ فَإِنْ قُلْتَ فَلِمَ أُشْرِطَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ؟ قُلْتَ: لِيُخْرَجَ عَنِ رَبِّهِ الْيَدِ، وَإِنَّمَا رَاغَوْهُ دُونَ رَبِّهِ الْفَضْلِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْقَاعِدَةِ إِنَّمَا يَنْشَأُ عَنِ الْمُقَابَلَةِ وَمَرَّ أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ لَهَا، وَأَمَّا رَبُّ الْيَدِ فَيَنْشَأُ عَنِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْقَبْضِ ثُمَّ تَرَكَهُ، وَهَذَا لَا يَقْتَضِي إِسْقَاطَهُ فَتَأْتِلُهُ (وبيع الدين)، ولو بعين (لغير من) هو (عليه باطل في الأظهر بأن) بمعنى كأن (يشترى عبداً زليلاً بمائة له على غفرو) يعجزه عن تسليمها، والمُعْتَمَدُ ما في الروضة هنا وأصلها في الخلع من جوازها بعين، أو ذنبي بشرطه السابق، واقتصار ابن يونس وغيره على العين مؤوَّلٌ كما أشار إليه السبكي وبذل.....

قال خذْه أي: الكيس بما فيه بدرايمك فأخذه فكذلك أي: يضمُّه بحكم الشراء الفاسد، ولا يملكه إلا إن عُلِمَ أنه قدر ما له، ولم يكن سلماً، ولا قيمةً للكيس وقيل ذلك قِيَمُكَ فَسَمِلَ الْمُسْتَتِي مِنْهُ مَا لَوْ كَانَ مَا فِيهِ مَجْهُولاً، أو أَكْثَرَ مِنْ دَرَاهِمِهِ أَوْ أَقَلَّ مِنْهَا، أو مِثْلَهَا، وَلِلْكَيسِ قِيَمَةٌ، أو لا قِيَمَةَ لَهُ، ولم يَقْبَلْ فلا يملكه لامتناع ذلك في الزبوي بل، وفي غيره في الأخيرة أما غير الزبوي إذا لم يكن سلماً قِيَمُكَ إِنْ قَبِلَ، وإلا فلا يضمُّه أخذاً بما يأتي، وبه صرح المتولي اه سم. هـ فود: (لا يخالفه) كان وجه ذلك أن في مسألة الكيس معاوضةً بدليل قوله: (خذْه بدرايمك)؛ ولذا قال بحكم الشراء الفاسد اه سم. هـ فود: (فإن قلت إلخ) راجع لأول التثنية اه سم. هـ فود: (دون رب الفضل) أي: وإلا لأبطلوه؛ لأنه حيثيذ من قاعدة مدَّ عَجْوَة اه سم.

هـ فود: (عن المقابلة) أي: المعاوضة هـ فود: (ومر) أي: في التثنية اه كزدي. هـ فود: (لها) أي للمقابلة وتقديرها. هـ فود: (وهذا) أي: التمكن ثم الترك. هـ فود: (لا يقتضي إلخ) الأنسب يقتضي عدم إسقاطه أي ربا اليد.

هـ فود: (والمُعْتَمَدُ ما في الروضة إلخ) وفقاً للمنهج والنهاية والمغني. هـ فود: (من جوازه) أي: بيع الذين غير المؤمنين اه صرح المنهج عبارة المغني:

(تنبيه): القول بالصحة إنما يجري في غير المسلم فيه اه. هـ فود: (بشرطه) أي: بيع الذين، وإنما أضافه إليه مع أن السابق هو شرط الاستبدال، وهو قول المصنف فإن استبدل إلخ؛ لأنهما يتصادقان في الجملة كما صرح به قوله: الآتي، وهو الاستبدال السابق اه كزدي ويرد عليه أنه على هذا يتكرَّر مع قوله الآتي: ثم إن اتفقا إلخ فالظاهر المتعين أن المراد بشرط بيع الذين بالذين السابق في شرح: والجديد جواز الاستبدال إلخ بقوله: (فعلِمَ جواز الاستبدال بدين حال) إلخ. هـ فود: (مؤوَّل) أي: مُقَدَّرٌ بِحَذْفِ العاطف والمغطوف يعني بعين، أو ذنبي.

هـ فود: (لا يخالفه) كان وجه ذلك أن في مسألة الكيس معاوضةً بدليل قوله خذْه بدرايمك؛ ولذا قال بحكم الشراء الفاسد. هـ فود: (فإن قلت) هو راجع لأول التثنية. هـ فود: (دون رب الفضل) أي: وإلا لأبطلوه؛ لأنه حيثيذ من قاعدة مدَّ عَجْوَة.

لذلك قولهم لاستقراره كبيعته يمتن هو عليه، وهو الاستبدال السابق، ومحله إن كان الدين حالاً مستقرًا والمدين مليًا مقرًا، أو عليه بيته به، ولم يكن في إقامتها كلفة لها وقع أخذًا من كلام ابن الرفعة، وإلا لم يصح لتحقق العجز حينئذ ثم إن اتفقا في علة الربا اشترط قبض العوضين في المجلس، وإلا كفى تعيينهما في المجلس نظير ما مر في الاستبدال، وإطلاق الشيخين كالبعوي اشتراط القبض حملوه على الأول ليوافق تصریح ابن الصباغ ومقتضى كلام الأكثرين بما مر من التفصيل.

(تبيه) أراد بالبيع مطلق المقابلة، وإلا لم يوافق تمثله فتأمل.

(ولو كان لزید وعمر وفتان على شخص فباع زید وعمرًا ذنبه بذنبه)، أو كان له على شخص ذنب

• قوله: (لذلك) إشارة إلى جوازه بعين، أو دين، وضمير استقراره راجع إلى الدين اهـ كزدي.

• قوله: (قولهم إلخ) أي: في تعليل الجواز. • قوله: (لا استقراره) إلى قوله: ثم إن اتفقا في النهاية والمغني. • قوله: (كبيعه يمتن هو عليه) من جملة المقول أي: قياسًا على بيعه إلخ. • قوله: (وهو) أي: بيعه يمتن هو عليه. • قوله: (ومحله) أي: ما ذكر من صحة بيع الدين لغير من هو عليه اهـ ش.

• قوله: (إن كان الدين إلخ) أي: المبيع خبر لقوله: ومحله. • قوله: (مستقرًا) أي: مأمونًا من سقوطه خرج به الأجرة قبل تمام المدة فإنها ليست مستقرة فلا يجوز بيعها، ونحو نجوم الكتابة اهـ بجبرمي.

• قوله: (مليًا) أي: موسرًا من الملاوة، وهي السعة. • قوله: (ولأ كفى إلخ) خالفه المغني والنهاية فقالا وصرح في أصل الروضة كالبعوي باشتراط قبض العوضين أي: وإن لم يكونا ربويين، وهذا هو المتمد وإن قال في المطلب: مقتضى كلام الأكثرين يخالفه، ولا يصح أن يحمل الأول على الربوي والثاني على غيره كما قاله بعض المتأخرين؛ لأن مثاله يأتى ذلك؛ لأن الشيخين مثلاً ذلك بعبد اهـ.

• قوله: (حملوه على الأول) زاد شيخنا الشهاب الرملي هذا الحمل بأنه ينافيه تمثيل الشيخين بقولهما: بأن يشترى عبد زید بمانه له على عمرو، ويجاب بمنع منافاته له؛ لأن غايته أنه يدل على أن المسألة عامة للمتعين في علة الربا ولغيرهما وحينئذ فاشترط القبض إما عامًا للقسمين، أو مطلقًا فيهما، والأول يقبل التخصيص، والثاني يقبل التقييد فالحمل إما تخصيص، أو تقييد، وهو صحيح فإين المنافة فتأمل اهـ سم. • قوله: (ولأ لم يوافق تمثله) أي: لأن الدين فيه ليس مبيعًا بل تمنا اهـ سم.

• قوله: (أو كان له) إلى قول المتن وقبض في النهاية. • قوله: (أو كان له إلخ) كأن كان لزید على بكر

• قوله: (حملوه على الأول) رد شيخنا الإمام شهاب الدين الرملي هذا الحمل بأنه ينافيه تمثيل الشيخين بقولهما: بأن يشترى عبد زید بمانه له على عمرو ويجاب بمنع منافاته له؛ لأن غايته أنه يدل على أن المسألة عامة للمتعين في علة الربا ولغيرهما وحينئذ فاشترط القبض إما عامًا للقسمين، أو مطلقًا فيهما، والأول يقبل التخصيص، والثاني يقبل التقييد فالحمل إما تخصيص، أو تقييد، وهو صحيح فإين المنافة فتأمل. • قوله: (ولأ لم يوافق تمثله) أي: لأن الدين فيه ليس مبيعًا بل تمنا.

فاستبدل عنه دينًا آخر (يُطْلَى) اتَّخَذَ الْجَنْشُ وَغَيْرُهُ وَقُبِضَ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ لَا (قَطْعًا) وَحُكِيَ فِيهِ
الْإِجْمَاعُ وَالنَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ صَحَّحَهُ جَمْعٌ وَضَعْفُهُ آخَرُونَ وَالْحَوَالَةُ جَائِزَةٌ إِجْمَاعًا مَعَ أَنَّهَا بَيْعٌ
ذَيْنِ بَدَلَيْنِ. (وَقُبْضُ) غَيْرِ الْمَنْقُولِ مِنَ (العقارِ) وَنَحْوِهِ كَالْأَرْضِ وَمَا فِيهَا مِنْ نَحْوِ بِنَاءٍ وَتَحْلٍ،
وَلَوْ بِشَرَطِ قَطْعِهِ وَتَمَرَّةٍ مَبِيعَةٍ قَبْلَ أَوَانِ الْجِذَازِ، وَالْأَفْهَى مَثْقُولَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ نَقْلِهَا،.....

عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَلْيَكْرَ عَلَيْهِ دِينَارٌ فَلَا يَصِيحُ أَنْ يَسْتَبْدِلَ أَحَدُهُمَا عَنْ ذَيْنِهِ ذَيْنَ الْآخَرِ اهـ بِخَيْرِيٍّ، وَفِيهِ نَظَرٌ
تَصَوِيرًا وَحُكْمًا فَإِنَّهُ هُوَ الْإِسْتِدْلَالُ السَّابِقُ وَيَأْتِي آتِفًا عَنْ عَشْرَ مَا يُقِيدُ أَنَّ الْمُرَادَ بِدَيْنَتَا آخَرَ ذَيْنِ الْمَدِينِ
عَلَى غَيْرِ دَيْنَيْهِ، وَفِيهِ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي مَرَّ آتِفًا فِي الْمَثْنِ فَلْيَحْزَرْ تَصَوِيرُهُ وَالْمُغْنِي تَرْكُهُ. ة فَوَدَ: (فَاسْتَبْدَلَ عَنْهُ
ذَيْنًا آخَرَ) هُوَ وَاضِحٌ حَيْثُ لَمْ تَوْجَدْ شُرُوطَ الْحَوَالَةِ، وَإِلَّا كَانَ قَالَ: جَعَلْتُ مَالِي عَلَى زَيْنٍ مِنَ الذَّيْنِ
لَكَ فِي مُقَابَلَةِ ذَيْنِكَ، وَاتَّخَذَ الذَّيْنَانِ جِنْسًا وَقَدَرًا وَصِفَةً وَحُلُولًا وَاجِلًا وَصِحَّةً وَكُسْرًا فَيَنْبَغِي الصَّحَّةُ؛
لَأَنَّهَا حَوَالَةٌ اهـ ع ش. ة فَوَدَ: (وَالنَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي (لِتَنْهِيَ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ)
رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ: إِنَّهُ عَلَى شَرَطِ مُسْلِمٍ وَقُسْرَ بَيْعِ الذَّيْنِ بِالذَّيْنِ كَمَا وَرَدَ التَّضْرِيعُ بِهِ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ
اهـ. ة فَوَدَ: (صَحَّحَهُ الْإِنْخِ) خَبَرَ قَوْلِهِ: وَالتَّهْيِ الْإِنْخِ. ة فَوَدَ: (وَالْحَوَالَةُ جَائِزَةٌ الْإِنْخِ) أَيِ: فَهِيَ مُسْتَثْنَاءُ اهـ. ع
ش.

ة فَوَدَ (سُيْ): (وَقُبْضُ الْعَقَارِ) دَخَلَ فِيهِ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي يَقُولُهُمَا ثُمَّ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْقُبْضِ، وَالرُّجُوعُ فِي
حَقِيقَتِهِ إِلَى الْمُرْفِ فِيهِ لِعَدَمِ مَا يَضْبِطُهُ شَرْعًا أَوْ لُغَةً كَالْإِحْيَاءِ وَالْجُرُزِ فِي السَّرِقَةِ فَقَالَ: وَقُبْضُ الْإِنْخِ.
ة فَوَدَ: (وَنَحْوِهِ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا أَمِئَةً الْمُشْتَرِي فِي الْمُغْنِي، وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِلَّا إِلَى، وَمِثْلُهَا،
وَقَوْلُهُ: بَلْفَظٍ إِلَى الْمَثْنِ. ة فَوَدَ: (وَنَحْوِهِ) أَيِ: فَمَا يُعَدُّ تَابِعًا لَهُ اهـ ع ش. ة فَوَدَ: (كَالْأَرْضِ وَمَا فِيهَا الْإِنْخِ)
مِثَالٌ لِلْعَقَارِ اهـ ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَهُوَ الْأَرْضُ وَالتَّحْلُ وَالضِّيَاعُ كَمَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَأَرَادَ بِالضِّيَاعِ
الْأَبْنِيَةَ اهـ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: كَالْأَرْضِ الْإِنْخِ هَذَا هُوَ حَقِيقَةُ الْعَقَارِ كَمَا فِي الصَّحَاحِ وَغَيْرِهِ فَاذْخَالَ
الْكَافِ عَلَيْهِ إِمَّا لِلْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ مِثْلَ التَّحْلِ بَقِيَّةُ الشَّجَرِ كَمَا عَمَّرَ بِهِ بَعْضُهُمْ أَوْ أَنَّهَا اسْتِغْصَانِيَّةٌ اهـ.
ة فَوَدَ: (وَنَحْلًا) أَيِ: رُطْبًا، أَوْ جَانًا، وَإِنْ كَانَ الْجَانُ لَا بَقَاءَ لَهُ، وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْأَشْجَارُ الْمَقْلُوعَةُ فَلَا
بُدَّ فِيهَا مِنَ الثَّقَلِ، وَإِنْ كَانَتْ حَيَّةً وَأُرِيدَ عَوْدُهَا كَمَا كَانَتْ، وَكَانَ الْأَوَّلَى: وَشَجَرٍ كَمَا عَمَّرَ بِهِ الشَّيْخُ إِلَّا
أَنْ يُقَالَ: آثَرُهُ لِلْإِقْتِصَارِ عَلَيْهِ فِي كَلَامِ الْجَوْهَرِيِّ فِي تَفْسِيرِ الْعَقَارِ فَقَوْلُ الشَّيْخِ: وَالشَّجَرُ بَيَانٌ لِلْمُرَادِ مِنْ
الْعَقَارِ فِي كَلَامِهِمْ اهـ ع ش. ة فَوَدَ: (وَتَمَرَّةٌ) مِثَالٌ لِتَمَرَةٍ اهـ. ع ش. ة فَوَدَ: (وَالْأَفْهَى) أَيِ: بَأَنَّ تَلَفَّتْ أَوَانِ
الْجِذَازِ. ة فَوَدَ: (فَهِيَ مَثْقُولَةٌ الْإِنْخِ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي، وَالْإِيْعَابُ وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ حَيْثُ قَالَ: وَهُوَ أَيِ: قَوْلُ

ة فَوَدَ: (قَبْلَ أَوَانِ الْجِذَازِ) وَقَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَبِيعَةِ قَبْلَ أَوَانِ الْجِذَازِ أَوْ بَعْدَهُ خِلَافًا
لِمَا وَقَعَ فِي الرُّوضَةِ وَبِذَلِكَ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ، وَفِي شَرْحِ الْعِيَابِ لِلشَّارِحِ مَا نَعْنَاهُ: وَعِبَارَةُ
الْأَفْزَعِيِّ وَبُسْتَنِيِّ مِنْ اغْتِيَابِ التَّحْوِيلِ بَيْعِ الشَّجَرِ بِشَرَطِ قَطْعِهِ وَالْجِدَارِ بِشَرَطِ نَقْلِهِ وَالتَّمَرَةِ عَلَى الشَّجَرَةِ
سِوَاهُ أَشْرَطَ قَطْعُهَا، أَوْ لَا وَمَكَذَا بَيْعُ الزَّرْعِ فِي الْأَرْضِ حَيْثُ يَصِيحُ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا فَإِنَّ التَّحْلِيَةَ كَافِيَةً فِيهِ

ومثلها الزرع حيث جاز بيعه في الأرض أي إقباض ذلك (تخليته للمشتري) بلفظ يدل عليها من البائع (وتمكنه من التصرف) فيه.....

الشيخين قبل أو ان الجذاذ مثال لا قيد كما أفاده الجلال البلقيني وشمل ذلك أي: كَوْنِ القبض بالتخلية ما لو باعها بعد بدو صلاحها بشرط قطعيها، وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى اه قال الرشيد قوله: م ر بعد بدو صلاحها، وكذا قبله المفهوم بالأولى، وإنما قيد بالبعدية؛ لأنها هي الواقعة في السؤال الذي أجاب عنه والده اه. قود: (ومثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين أو ان جذاذه وغيره كالتمر، وهو ما اعتمده في الإيعاب بعد أن بين أن ما أطلقه العباب من اختيار التخلية فيه هو ما في الجواهر وغيرها اه سم. قود: (حيث جاز بيعه) أي: بأن كان المقصود منه ظاهرًا اه ع ش. قود: (أي إقباض ذلك) أول به ليصح حمل قوله: تخليته عليه؛ إذ كل من الإقباض والتخلية فعمل البائع بخلاف القبض فإنه فعل المشتري، ولا يحتمل عليه التخلية إلا على وجه المبالغة لقوة سببها في حصول القبض اه سم وقوله: ليصح حمل قوله إلخ أي: ولا فحصوص الإقباض ليس شرطًا إلا إذا كان للبائع حق الحبس فالتفسير المذكور لصحة الحمل لا غير اه رشيد.

قوله (سني): (تخليته للمشتري) أي: تركه له اه معني. قود: (بلفظ يدل إلخ) كحلت بيتك وبيته، أو ما يقوم مقام اللفظ كالكتابة والإشارة، ومحل اشتراط ذلك كما هو ظاهر إن كان للبائع حق الحبس أما إذا لم يكن له فسباني أنه يستعمل المشتري بقضيه فلا يحتاج إلى لفظ اه بجبرمي عن الشوبري عن الطندان وقوله: ومحل اشتراط إلخ في سم ما يوافقه.

قوله (سني): (وتمكنه من التصرف) وإن لم يتصرف فيه، ولم يدخله نهاية ومعني عبارة الإيعاب:

انتهت وإنما يتجه ما ذكره بناء على عدم تقييده التمرة بقبل وقت الجذاذ الذي ذهب إليه جماعة أما على تقييده به الذي هو المعتمد فلا بد من الثقل في جميع ما ذكره اه. قود: (ومثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين أو ان جذاذه وغيره كالتمر، وهو محصل مثله في شرح العباب بعد أن بين أن ما أطلقه العباب من اختيار التخلية فيه هو ما في الجواهر وغيرها اه. قود: (أي إقباض ذلك) أول به ليصح أن يحتمل عليه قوله: تخليته؛ إذ كل من الإقباض والتخلية فعمل البائع فيصح حمل أحدهما على الآخر بخلاف نفس القبض فإنه فعل المشتري فلا يحتمل عليه التخلية التي هي فعل البائع، ولو زاد الباء في قوله: تخليته لم يحتاج لتأويل القبض بالإقباض نعم يمكن حمل التخلية على القبض على وجه المبالغة لقوة سببها في حصول القبض.

قوله (سني): (تخليته للمشتري مع لفظ إلخ) جعل هذا تفسيرًا للإقباض ويعلم مما يأتي أن الإقباض، أو الإذن في القبض إنما يعتبر إذا كان للبائع حق الحبس، وإلا كان للمشتري الاستقلال بالقبض فهذه الأمور إنما تشترط إذا كان للبائع حق الحبس وإلا لم يشترط شيء من ذلك فليأمل.

بِتَسْلِيمِ مِفْتَاحِ الدَّارِ إِلَيْهِ أَيْ إِنْ وُجِدَ وَدَخَلَ فِي الْمَبِيعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَعَ عَدَمِ مَانِعٍ جَسَدِيٍّ، أَوْ شَرْعِيٍّ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ لَمْ يُحْدِ لُغَةً، وَلَا شَرْعًا فَحُكِّمَ فِيهِ الْعُرْفُ، وَهُوَ قَاضٍ بِهَذَا وَمَا يَأْتِي أَيْ بِإِعْتِبَارِ مَا ظَهَرَ لَهُمْ فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ جُزْأً الْخِلَافُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْاِخْتِلَافِ هَلِ الْعُرْفُ كَذَلِكَ، أَوْ لَا وَإِنَّمَا يُعْتَدُّ بِذَلِكَ (بِشَرْطِ فَرَاغِهِ مِنْ أَمْتَعَةٍ) غَيْرِ الْمُشْتَرَى مِنَ الْبَائِعِ) وَالْمُسْتَأْجِرِ وَالْمُسْتَعِيرِ وَالْمَوْصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ وَالْغَاصِبِ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَغَلَطَ أَعْنِي الْأَذْرَعِيُّ مَنْ أَخَذَ بِمَفْهُومِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْبَائِعِ عَمَلًا بِالْعُرْفِ لِتَأْتِي التَّفْرِيعُ هُنَا.....

وهي أي: التَّخْلِيَةُ - كَمَا عَلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ - تَمْكِينُ الْبَائِعِ، أَوْ وَكِيلِهِ الْمُشْتَرَى أَوْ وَكِيلِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَبِيعِ بِإِزَالَةِ الْمَانِعِ الْجَسَدِيِّ وَالشَّرْعِيِّ اهـ. فَوُدَّ: (بِتَسْلِيمِ مِفْتَاحِ الدَّارِ) أَيْ: إِنْ كَانَ مِفْتَاحُ غَلْبِي مُثَبَّتًا بِخِلَافِ مِفْتَاحِ الْقِفْلِ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (إِنْ وُجِدَ) نَعَمْ إِنْ قَالَ لَهُ الْبَائِعُ: تَسَلَّمْهُ، وَاصْنَعْ لَهُ مِفْتَاحًا فَيَبْنِي أَنْ يَسْتَعْنِي بِذَلِكَ عَنْ تَسْلِيمِ الْمِفْتَاحِ سَمَ عَلَى مَنَهْجِ أَيْ: وَمَعَ ذَلِكَ يَتَفَسِّخُ الْعَقْدَ فِي الْمِفْتَاحِ بِمَا يُقَابِلُهُ مِنَ الْقَمَنِ، وَيُثَبِّتُ لِلْمُشْتَرَى الْخِيَارَ بِتَلْفِهِ فِي يَدِ الْبَائِعِ، وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْمِفْتَاحِ نَافِئَةً اهـ ع ش. فَوُدَّ: (وَدَخَلَ فِي الْمَبِيعِ) يَتَبَنَّى أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ صُرِّحَ بِإِخْرَاجِهِ فَقَطُّ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ دُخُولُهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَإِنْ كَانَ مَقُولًا اهـ س م. فَوُدَّ: (مَعَ عَدَمِ الْإِنْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّخْلِيَةِ. فَوُدَّ: (مَانِعٍ جَسَدِيٍّ) أَيْ: كَوْنِهَا فِي يَدِ غَاصِبٍ. فَوُدَّ: (أَوْ شَرْعِيٍّ) أَيْ: كَشُغْلِ الدَّارِ بِأَمْتَعَةٍ غَيْرِ الْمُشْتَرَى اهـ ع ش. فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْقَبْضَ الْإِنْفِ) تَغْلِيلٌ لِحَصُولِ الْقَبْضِ بِمَا ذُكِرَ فِي الْمَنْعِ وَالشَّرْحِ. فَوُدَّ: (فَحُكِّمَ) مِنَ التَّحْكِيمِ بَيْنَ الْمَفْعُولِ. فَوُدَّ: (وَهُوَ رَاضٍ بِهَذَا وَمَا يَأْتِي) أَيْ: وَالْعُرْفُ قَاضٍ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا، وَفِيمَا بَعْدَهُ اهـ مُثْنِي. فَوُدَّ: (لَهُمْ) أَيْ لِلْأَصْحَابِ، وَقَوْلُهُ: ذَلِكَ أَيْ: قَضَاءُ الْعُرْفِ بِهَذَا وَبِمَا يَأْتِي. فَوُدَّ: (جُزْأً الْخِلَافِ) أَيْ: الْمُسَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الْمَنْعِ فِي الْأَصَحِّ. فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيْ: فِيمَا يَأْتِي. فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْاِخْتِلَافِ الْإِنْفِ) حَاصِلُهُ وَمَتَى وَقَعَ الْخِلَافُ فِي شَيْءٍ أَهْوَ قَبْضُ، أَوْ لَا كَانَ نَاشِئًا عَنِ الْخِلَافِ فِي الْعُرْفِ فِيهِ فَمَنْ عَدَّهُ قَبْضًا يَنْسُبُهُ لِلْعُرْفِ وَمَنْ نَفَى الْقَبْضَ فِيهِ يَقُولُ: الْعُرْفُ لَا يُعَدُّهُ قَبْضًا اهـ ع ش. فَوُدَّ: (كَمَا افْتَمَدَهُ الْإِنْفِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: وَالْمُسْتَأْجِرُ الْإِنْفِ. فَوُدَّ: (عَمَلًا بِالْعُرْفِ) عِلَّةٌ لِاشْتِرَاطِ الْفَرَاغِ وَمَا ذُكِرَ. فَوُدَّ: (لِتَأْتِي التَّفْرِيعُ الْإِنْفِ) عِلَّةٌ لِلْعَمَلِ بِالْعُرْفِ اهـ ع ش أَيْ: لِاقْتِضَاءِ الْعُرْفِ ذَلِكَ عِبَارَةً الْمُثْنِيِّ عَقِبَ الْمَنْعِ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ فِي الْعُرْفِ مَوْقُوفٌ عَلَى ذَلِكَ فَيُفَرِّغُهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، وَلَا يَكْتَلِفُ تَفْرِيعَهَا فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ إِذَا كَانَتْ كَبِيرَةً اهـ. فَوُدَّ: (هُنَا) أَيْ: فِي نَحْوِ الدَّارِ.

فَوُدَّ: (وَدَخَلَ فِي الْمَبِيعِ) يَتَبَنَّى أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ صُرِّحَ بِإِخْرَاجِهِ فَقَطُّ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ دُخُولُهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَإِنْ كَانَ مَقُولًا. فَوُدَّ: (بِشَرْطِ فَرَاغِهِ مِنْ أَمْتَعَةٍ غَيْرِ الْمُشْتَرَى) هَلِ يَجْزِي هَذَا الشَّرْطُ فِي الْمَنْقُولِ حَتَّى لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ ظَرْفًا كِنَانًا وَزَنْبِيلَ مَشْغُولٍ بِأَمْتَعَةٍ غَيْرِ الْمُشْتَرَى لَمْ يَكْفِ نَقْلُهُ قَبْلَ تَفْرِيعِهِ فِي نَظَرٍ، وَلَا يُعْتَدُّ الْجُزْأً، وَإِنْ كَانَ نَقْلُ الْمَنْقُولِ اسْتِثْلَاءً حَقِيقِيًّا بِخِلَافِ تَخْلِيَةِ الْعَقَارِ ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَهُ الْآتِي مَعَ تَفْرِيعِ السَّفِينَةِ وَسَيَاتِي فِيهِ بَيَانٌ. فَوُدَّ: (لِتَأْتِي التَّفْرِيعُ الْإِنْفِ) قَدْ يَتَعَكَّسُ الْحَالُ فَيَتَأْتِي التَّفْرِيعُ حَالًا مِنْ

حالاً، وبه فازق قبض الأرض المزروعة بالتخلية مع بقاء الزرع، ولو جمع الأمتعة ببعضها حصل قبض ما غداه فإن حولها لغيره حصل قبض الجميع أما أمتعة المشتري، ويظهر أن الشراء به من وقع له الشراء دون نحو وكيله فلا تصرف كحقيق متاع لغيره. (فإن لم يحضر العاقدان المبيع) العقار، أو المنقول الذي بيد المشتري أمانة كان، أو ضامناً بأن غاب عن محل العقد وقلنا بالأصح: إن حضورهما عند المبيع (حالة القبض) غير شرط (اعتبر) في صحة قبضه إذن البائع فيه إن كان له حق الحبس (ومضى زمن يمكن فيه المضى إليه) عادة مع زمن يسع نقله، أو تفريقه مما فيه لغير المشتري (في الأصح)؛ لأن الحضور.....

• قوله: (حالاً) أي: من شأن الأمتعة ذلك بخلاف الزرع، وعليه قلّ الزرع جدّاً بحيث يمكن التفرغ منه حالاً لا يمنع وجوده من القبض، ولو كثرت الأمتعة بحيث تعدّ تفرغها حالاً منعت القبض اهـ ع ش. • قوله: (بعضها) عبارة النهاية والمغني في بيت من الدار وخلفي بين المشتري وبينها حصل إلخ. • قوله: (حصل قبض ما غداه) ظاهره، وإن كانت الأمتعة في جانب من البيت، وهو واضح إن أغلق عليها باب البيت، ولا يقتضي حصول القبض فيما عدا الموضع الحاوي للأمتعة عرفاً اهـ ع ش. • قوله: (أما أمتعة المشتري) مختار قوله غير المشتري. • قوله: (ومن نحو وكيله) فبقاء أمتعة الوكيل والولي مانع من صحة القبض؛ لأنها تمنع من دخول البيع في يد من وقع له الشراء اهـ ع ش. • قوله: (كحقيق متاع) أي: كحصير ومنازة، وخرج غير الحقيق، ومنه فص صغير الجزم كبير القيمة في حق صغير، ويفرق بينه وبين الحقيق بأنه لعلوه يفسد حفظه في الدار وإخراجه بها والمنع عنها لأجله فتعد مشغولة فلا بد من التفرغ ولا كذلك الحقيق فليتأمل سم وع ش. • قوله: (لغيره)، ولا فرق في ذلك بين الغني والفقير فيما يظهر اهـ ع ش.

• قول (سني): (فإن لم يحضر العاقدان) شمل ذلك ما لو لم يحضر واحد منهما، أو حضر أحدهما دون الآخر كما لو كتب أحدهما بالبيع، أو الشراء لغائب عند المبيع، وهو ظاهر فيما لو غابا معاً، أو المشتري أما لو كان المشتري حاضراً عند المبيع، وكتب له البائع بالبيع فقبل فيحتمل أنه لا يحتاج لمضى الزمن لحضوره عنده ولكن قضية إطلاقهم اختيار مضى زمن إمكان حضور البائع فيجب العمل به حتى يوجد صارف عنه اهـ ع ش. • قوله: (العقار) إلى قوله أما عقار في المغني وإلى التشبيه في النهاية. • قوله: (الذي بيد المشتري) تمت للمبيع. • قوله: (من محل العقد) أي: مجليسه، وإن كان بالبلد اهـ ع ش. • قوله: (يسع نقله) أي: في المنقول. • قوله: (أو تفريقه) أي: في غير المنقول بل مطلقاً. • قوله: (أو تفريقه مما فيه إلخ) هذا سيما مع مقابله لقوله الآتي أما عقار، أو منقول إلخ صريح

الزرع دون الأمتعة. • قوله: (كحقيق متاع لغيره) أي: كحصير ومنازة، وخرج غير الحقيق، ومنه فص صغير الجزم كثير القيمة في حق صغير ويفرق بينه وبين الحقيق بأنه لعلوه يفسد حفظه في الدار وإخراجه بها والمنع عنها لأجله فتعد مشغولة فلا بد من التفرغ، ولا كذلك الحقيق فليتأمل. • قوله: (أو تفريقه مما فيه) هذا سيما مع مقابله لقوله الآتي أما عقار، أو منقول إلخ صريح في هدم اختيار تفريقه بالفعل من

إنما اغتفر للمشفقة، ولا مشقة في اعتبار مضي ذلك أما عقار، أو منقول غائب بيد البائع، أو أجنبي فلا يكفي مضي زمن إمكان تفرغه ونقله بل لا بد من تخلّيته ونقله بالفعل، وأما مبيع حاضر منقول، أو غيره، ولا أمتعة فيه لغير المشتري، وهو بيده فيعتبر في قبضه مضي زمن يمكن فيه النقل، أو التخلية مع إذن البائع إن كان له حق الحبس. (تنبيه) ما ذكرته من إلحاق يد الأجنبي بيد البائع هو الذي يتجه؛ لأن المشتري إنما اكتفى بالتقدير فيما بيده لقوتها بخلاف يد البائع والأجنبي، وأما قول الإنسوي أن يد الأجنبي كيد المشتري كما ذكره الرافعي في الرهن.....

في عدم اعتبار تفرغه بالفعل من متاع غير المشتري الموجود فيه بالفعل، وفيه نظر ظاهر، وقضية قوله في نظيره الآتي: ولا أمتعة فيه لغير المشتري خلافه اه سم أقول: وهذا أي: اعتبار التفرغ بالفعل صريح العباب وظاهر النهاية، وعليه حمل الحواشي عبارة شرح المنهج عبارة العباب: فإن لم يكن المبيع حاضرا في مجلس العقد كفت التخلية، ولو منقولا مع مضي إمكان قبضه اه. فود: (إنما اغتفر) أي اغتفر عدمه وتزكؤه. فود: (غائب) قيد في كل من العقار والمنقول اه ع ش. فود: (فلا يكفي إلخ) خلافا للمفتي. فود: (وهو بيده) أي: حكما أما لو كان بيده حقيقة لم يشترط مضي زمن بل إذن البائع إن كان له حق الحبس، وإلا فلا انتهى منه م ر ويثله في حاشية سم على منهج عنه م ر ثم نقل عنه م ر أنه م ر قال بعد ذلك: ينبغي أنه لا بد من مضي زمن بعد العقد يمكن فيه تناوله ورفعته انتهى أقول: وهذا هو قياس اعتبار مضي زمن يمكن فيه الوصول والتخل في ما كان غائبا، وهو بيد المشتري فتأمل اه ع ش ويأتي في الشرح، وعن المفتي وسَم والرشيدى اغتمام الأول. فود: (أو التخلية) ليس المراد بها التخلية حقيقة بل تحمّل على إمكان التفرغ منه، وبعبارة سم على حجّ لعل المراد الاستيلاء، وإلا فلا وجه لذكرها؛ لأن العقار الخالي من أمتعة غير المشتري قبضه بالاستيلاء عليه مع الإذن إن كان للبائع حق الحبس، ولا يعتبر فيه تفرغ؛ إذ ليس فيه ما يعتبر تفرغه فإذا كان في يد المشتري لم يعتبر فيه قبضه وراء إذن البائع بشرطه غير مجرّد زمن يمكن فيه الوصول إليه والاستيلاء اه ع ش عبارة الرشيدى قوله: التخلية لعل المراد تقدير إمكان التخلية لو فرضاها بيد البائع، وإلا فلا معنى لمضي إمكان التخلية مع أنه مخرى بالفعل اه وبعبارة المفتي، ولو كان المبيع تحت يد المشتري أمانة، أو مضمونا، وهو حاضر، ولم يكن للبائع حق الحبس صار مقبوضا بنفس العقد بخلاف ما إذا كان له حق الحبس

متاع غير المشتري الموجود فيه بالفعل، وفيه نظر ظاهر وقضية قوله في نظيره الآتي ولا أمتعة فيه لغير المشتري خلافه. فود: (أو التخلية) لعل المراد بها الاستيلاء، وإلا فلا وجه لذكرها؛ لأن العقار الخالي من أمتعة غير المشتري قبضه بالاستيلاء عليه مع الإذن إن كان للبائع حق الحبس، ولا يعتبر فيه تفرغ؛ إذ ليس فيه ما يعتبر تفرغه فإذا كان في يد المشتري لم يعتبر فيه قبضه وراء إذن البائع بشرطه غير مجرّد مضي زمن يمكن فيه الوصول إليه، والاستيلاء عليه. فود: (وأما قول الإنسوي إلخ) ما قاله

فَمَنْعُوغٌ نَقْلًا وَتَوْجِيهًا، وَفِي الْحَاضِرِ يَدِ الْمُشْتَرِي هُوَ مَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا فِي الرَّهْنِ، وَاعْتَمَدَ الْأَذْرَعِي وَالزَّرَكَشِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَلَمْ يُبَالُوا بِكَوْنِ الْمُصَنَّفِ فِي الْمَجْمُوعِ وَابْنِ الرُّفْعَةِ فِي الْكِفَايَةِ نَقْلًا عَنِ الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَاهُ أَنَّهُ يَصِيرُ مَقْبُوضًا بِنَفْسِ الْعَقْدِ، وَإِنْ كَانَ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْحَبْسِ لَكُنَّ الْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْمَنْقُولَ هُوَ الْأَحَقُّ بِالْاعْتِمَادِ كَمَا يَبْتَنِيهِ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ بِمَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ رُجُوعَ شَيْخِنَا عَنْ اعْتِمَادِهِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ. (وَقَبْضُ الْمَنْقُولِ) الْمُتَنَاوِلُ بِالْيَدِ عَادَةً تَنَاوُلُهُ بِهَا وَغَيْرِ الْمُتَنَاوِلِ بِهَا

فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ اهـ. فَوُدَّ: (فَمَنْعُوغٌ الْخ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى، وَالنَّهْيَةُ عِبَارَتُهَا: وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ، وَهُوَ أَنْ يَدَّ الْأَجَنِّي كَيْدَ الْبَائِعِ اهـ. فَوُدَّ: (وَفِي الْحَاضِرِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ الْحَقَائِقِ الْأَجَنِّيَّةِ. فَوُدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ. فَوُدَّ: (أَنَّ هَذَا الْمَنْقُولَ) أَي: عَنْ الْمُتَوَلَّى مِنْ أَنَّهُ يَصِيرُ مَقْبُوضًا بِنَفْسِ الْعَقْدِ، وَإِنْ كَانَ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْحَبْسِ، وَلَا يُفْتَرَضُ مَضِيٌّ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ التَّخْلِيَةَ وَالتَّقْلُ. فَوُدَّ: (هُوَ الْأَحَقُّ الْخ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَإِنْ كَانَ الْخ. فَوُدَّ: (كَمَا يَبْتَنِيهِ) فِي شَرْحِ الْغُبَابِ عِبَارَتُهُ: لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ أَمَانَةٌ فَقَدْ رَضِيَ بِدَوَامِ يَدِهِ، أَوْ مَضْمُونًا سَقَطَ ضَمَانُ الْقِيَمَةِ وَتَقَرَّرَ ضَمَانُ التَّحْمَنِ اهـ. فَوُدَّ: (أَنَّ رُجُوعَ شَيْخِنَا الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ: وَخَرَجَ بِالْغَائِبِ الْحَاضِرُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي، وَلَا أَمْتِعَةً فِيهِ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَقْبُوضًا بِمَضِيٍّ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ التَّخْلِيَةَ، أَوْ التَّقْلُ، وَلَا يُفْتَرَضُ فِيهِ، وَفِي الْغَائِبِ إِلَى إِذْنِ الْبَائِعِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ، وَإِلَّا افْتَرَضَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَفَاقًا لِلشَّيْخَيْنِ وَخِلَافًا لِلْمُتَوَلَّى هَكَذَا أَفْهَمَ، وَلَا تَفْتَرَّ بِمَا يُخَالِفُهُ اهـ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْبَيْعُ مِمَّا يَتَنَاوَلُ بِالْيَدِ وَكَانَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِالْفِعْلِ كَيْدِيْلٍ حَمَلَهُ فِي يَدِهِ كَانَ مَقْبُوضًا بِنَفْسِ الْمُقَدِّمِ ر اهـ سـمـ

فَوُدَّ (لِسَيِّدِ): (وَقَبْضُ الْمَنْقُولِ) أَي: حَيَوَانًا، أَوْ غَيْرِهِ نِهْيَةً وَمُعْنَى. فَوُدَّ: (الْمُتَنَاوِلُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: لَا الدَّابَّةَ إِلَى الْمُشْحُونَةِ، وَقَوْلُهُ: وَكَذَا رُكُوبُهُ إِلَى: وَشُتْرَطُ، وَقَوْلُهُ: وَتَبَعَيْنُ إِلَى وَمَرَّ إِلَى قَوْلِ الْمَنْعِيِّ فَإِنْ جَرَى فِي النَّهْيَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ، قَوْلُهُ: تَنَاوُلُهُ بِهَا، وَقَوْلُهُ: وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى وَلَوْ بَاغٍ.

(فَزَعُ): حَمَلَ الْمَنْقُولَ وَمَشَى بِهِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ هَلْ يَحْصُلُ الْقَبْضُ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ وَضْعِهِ مَالٍ إِلَى الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ أَنَّهُ تَقْلَهُ إِلَّا بَعْدَ وَضْعِهِ فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ ش أَقُولُ: هَوَاءُ الْمَحَلِّ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَحَلِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُفِيدُهُ أَيْضًا مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ: (فَيَكُونُ مُعْبِرًا لِلْبُقْعَةِ) وَمَا يَأْتِي هُنَاكَ عَنِ السَّيِّدِ عَمَرَ فَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ الْخَ ظَاهِرُ الْمَنْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَوُدَّ: (تَنَاوُلُهُ بِهَا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ

الْإِسْتَوْيُّ مَنْعُوغٌ م ر. فَوُدَّ: (هُوَ مَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ، وَخَرَجَ بِالْغَائِبِ الْحَاضِرُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي وَلَا أَمْتِعَةً فِيهِ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَقْبُوضًا بِمَضِيٍّ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ التَّخْلِيَةَ، أَوْ التَّقْلُ، وَلَا يُفْتَرَضُ فِيهِ، وَفِي الْغَائِبِ إِلَى إِذْنِ الْبَائِعِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ، وَإِلَّا افْتَرَضَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَفَاقًا لِلشَّيْخَيْنِ وَخِلَافًا لِلْمُتَوَلَّى هَكَذَا أَفْهَمَ، وَلَا تَفْتَرَّ بِمَا يُخَالِفُهُ اهـ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ مِمَّا يَتَنَاوَلُ بِالْيَدِ، وَكَانَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِالْفِعْلِ كَيْدِيْلٍ حَمَلَهُ فِي يَدِهِ كَانَ مَقْبُوضًا بِنَفْسِ الْعَقْدِ م ر.

كسفينية يُمكنُ جرُّها (تحويله) أي: تحويلُ المشتري، أو نائيهِ له، وإن اشترى مع محله على الأوجه؛ إذ لا مُحوجٌ للثبعية من محله إلى محلٍّ آخر مع تفرُّغ السفينة لا الدائبة فيما يظهر ويُفروق بأنها لا تُعدُّ ظرفاً لما عليها المشحونة بالأمتعة التي لغير المشتري وتقدير ما يبيع مُقدِّراً

لم يَضَعه في محلٍّ، ولو جرى البيعُ في دارِ البائع كما يأتي عن ع ش . ٥ فود: (كسفينية) ولو كانت كبيرة، وهي على البرِّ اكتنفت بالثغلية مع التفرُّغ فيما يظهرُ له عميرة وقال م ر إذا كانت لا تتجرُّ بالجرِّ فهي كالمقار سواء كانت في البرِّ، أو البحر، وإلا بأن كانت تتجرُّ بجرِّه، ولو بمعاونة غيره على العادة فكالمقول سواء كانت في برِّ، أو بحر، ولا يُشترط أن تكون تتجرُّ بجرِّه وخذه بدليل أن الحمل الثقيل الذي لا يقدِّرُ وخذه على نقله، ويحتاج إلى معاونة غيره فيه من المنقول الذي يتوقَّف قبضه على نقله، ولا يُشترط أيضاً أن تتجرُّ بجرِّه مع الخلق الكبير، وإلا فكلُّ سفينة يُمكنُ جرُّها بجمع الخلق الكثير لها سم على مَنهج، وهو واضحُ اه ع ش .

٥ قول (سني): (تحويله) أي: ولو تبعاً لتحويل منقول آخر هو بعض المبيع كما لو اشترى عبداً وقوباً هو حايله فإذا أمره بالانتقال بالتوب حصل قبضهما فليتأمل سم على حج وقضيته أنه لو اشترى سفينة وما فيها من الأمتعة أنه يكفي تحويل السفينة من مكان إلى آخر لوجود العلة، وهو ظاهر. ٥ فود: (وإن اشترى مع محله) ظاهره أنه يحصل قبض محله حينئذٍ بالثغلية، ولو قبل فراغه منه، ويوجه بأنه متاع المشتري، وهو لا يُشترط الفراغ منه م ر اه سم . ٥ فود: (على الأوجه إلخ) عبارة المغني: ولو اشترى الأمتعة مع الدار صفة اشترط في قبضها نقلها كما لو أفردت وقيل لا تبعاً لقبض الدار، ولو اشترى صبرة ثم اشترى مكانها لم يكفٍ خلافاً للماوردي كما لو اشترى شيئاً في داره فإنه لا بُدَّ من نقله اه .

٥ فود: (مع تفرُّغ السفينة) ومثلها في ذلك كلُّ منقولٍ مما يُعدُّ ظرفاً في العادة لا بُدَّ من تفرُّغه نهايةً ومغني قال ع ش قوله: م ر مما يُعدُّ ظرفاً منه الصندوق فيشترط لصحة قبضه تفرُّغه مما فيه إذا بيع مُتفرِّداً أما لو بيع مع ما فيه كفى في قبضهما تحويل الصندوق، وقوله: في العادة يتبني أن مثل ذلك فيما يظهر ما لو باع الشجرة دون الثمرة فيشترط لصحة القبض تفرُّغ الشجرة من الثمرة؛ لأنها وإن لم تكن ظرفاً حقيقياً لها لكنها أشبهت الظرف؛ لأن وجود الثمرة على الشجرة مانع من التصرف فيها اه .

٥ فود: (من محله إلخ) ٥ وقود: (مع تفرُّغ إلخ) متعلقان بالتحويل. ٥ فود: (لا الدائبة إلخ) هو ظاهرُ النهاية ونظر فيه عميرة اه ع ش . ٥ فود: (المشحونة إلخ) نعت للسفينة. ٥ فود: (وتقدير إلخ) عطف على

٥ قول (سني): (تحويله) أي: ولو تبعاً لتحويل منقول آخر هو بعض المبيع كما لو اشترى عبداً وقوباً هو حايله فإذا أمره بالانتقال بالتوب حصل قبضهما فليتأمل. ٥ فود: (وإن اشترى مع محله) ظاهره أنه يحصل قبض محله حينئذٍ بالثغلية، ولو قبل فراغه منه، ويوجه بأنه متاع المشتري، وهو لا يُشترط الفراغ منه م ر . ٥ فود: (مع تفرُّغ السفينة) أي: مع تفرُّغ السفينة المشحونة بالأمتعة التي لغير المشتري، ومثلها في ذلك كلُّ منقولٍ لا بُدَّ من تفرُّغه م ر .

كما يأتي وتحويل الحيوان أمره له بالتحويل، وكذا ركوئه عليه وجلوسه على فرش باذن البائع وذلك للثمن الصحيح عن بيع الطعام حتى يحولوه واحتيج في الأخيرين لإذنه، وإن لم يكن له حق الحبس على ما اقتضاه إطلاقهم لضعفهما بالنسبة لما قبلهما ويشترط في المقبوض كونه مريباً للمقبض كما في البيع نص عليه في الأم، واعتمده الزركشي وغيره ويتعين حملُه على الحاضر دون الغائب؛ لأنه يتسامح فيه ما لا يتسامح في الحاضر كما مرّ ومرو أن إتلاف المشتري قبض، وإن لم يجر نقل قال ابن الرفعة كالمأوردى: والقسمة وإن جعلت بيعاً لا يحتاج فيها إلى تحويل المقسم؛ إذ لا ضمان فيها حتى يسقط القبض اه وفيه نظر مأخذه ما مرّ أن علة منع التصرف قبل القبض ضعف الجلك لا توالي ضمانين كما

تفريع السفينة. قود: (كما يأتي) أي: في المتن عن قريب. قود: (أمره له بالتحويل) أي: حيث امتثل أمره وتحويل بالفعل أما لو أمر به، ولم يتحول فلا يكون قبضاً، ومثله ما لو تحول لجهة غير الجهة التي أمره بها اه ع ش. قود: (وكذا ركوئه عليه إلخ) خالفه النهاية والمغني فقالا: ولا يكفي ركوئها واقفة، ولا استعمال المبد كذالك أي واقفاً، ولا وطء الجارية اه. قود: (وذلك) راجع إلى ما في المتن.

قود: (مريباً للمقبض إلخ) أي: وقت القبض أيضاً كوقت الشراء اه ع ش. قود: (ويتعين حملُه إلخ) فيه نظر اه سم. قود: (دون الغائب) فلو اشتراه وكيل سبقت رؤيته له دون الموكل صح عقده، ولو قبضه الموكل مع غيبة المبيع اكتفى بتخليه البائع له وتمكنه من التصرف فيه، وإن لم يره ومقتضاه أنه لا يشترط في الموكل حبيذ الإبصار لعدم اشتراط رؤية ما يقبضه هذا، ومقتضى كلام الشارح م اعتماد التعميم اه ع ش أي: تعميم شرط الرؤية للغائب والحاضر، وكلام المغني كالصريح في اعتماده عبارة النهاية وظاهره أي: التص الذي اعتمده الزركشي وغيره عدم الفرق بين الحاضر والغائب، وحمله بعضهم على الحاضر دون الغائب اه قال ع ش قوله: م ر، وظاهره عدم الفرق متمد، وقوله: بين الحاضر والغائب لعل المراد بالرؤية بالنسبة للغائب أن يكون مستخيراً لأوصافه التي رآه قبل ذلك سواء كان هو العاقد، أو غيره كأن وكل من اشتراه، وتولى هو قبضه فلا بد إذا كان المبيع غائباً من كونه رآه قبل ذلك، ولا يكتفى برؤية الوكيل، وقوله: وحمله بعضهم هو حجج اه ع ش. قود: (ومرّ أن إتلاف المشتري إلخ) وكذا مرّ الإكفاء في الثمرة على الشجرة والزرع في الأرض بالتخليه فيستثنى ذلك من كلامه نهاية ومغني. قود: (قال ابن الرفعة إلخ) أقره النهاية وجزم المغني به أي: باستثناء القسمة من غير عزو لأحد. قود: (والقسمة) أي: قسمة الإفراز اه ع ش. قود: (وفيه نظر) يوافق النظر ما في الرزق وشرحه بما نصه له ببيع مقسوم قسمة إفراز قبل قبضه بخلاف قسمة البيع أي: بأن كانت قسمة

قود: (ويتعين حملُه إلخ) فيه نظر. قود: (وفيه نظر) يوافق النظر ما في الرزق وشرحه بما نصه: وله ببيع مقسوم قسمة إفراز قبل قبضه بخلاف قسمة البيع ليس له ببيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اه وقوله: من نصيب صاحبه أخرج غيره، وهو نصيبه هو فليتأمل.

مر، ولو باع حصته من مشترك لم يجز له الإذن في قبضه إلا بإذن الشريك، وإلا فالحاكم فإن أقبضه البائع كان طريقاً، والقراء على المشتري على الأوجه؛ لأن التلف في يده غلیم، أو جهل خلافاً لمن خص الضمان بالبائع في حالة الجهل؛ لأن يد المشتري في أصلها يد ضمان فلم يؤثر بالجهل فيها.

(فإن جرى البيع ثم أريد القبض والمبيع بموضع لا يختص بالبائع) يعني لا يتوقف جل الانتفاع به على إذنه كمسجد وشارع ومواب وملك مشترك، أو غيره لكن إن ظن رضاه (كفى نقله إلى حيز

تغديل، أو رد ليس له بيع ما صار له من نصيب صاحبه قبل قبضه اهـ. وقوله: من نصيب صاحبه أخرجه غيره، وهو نصيبه هو فليأمل سم على حجج اهـ ع ش عبارة الرشيدى: فيه نظر ظاهر؛ إذ لا تلازم بين رفع الضمان وصحة التصرف ثم رأيت الشهاب حجج نظر فيه. هـ فود: (وباع حصته) إلى المتن في النهاية. هـ فود: (من مشترك) أي: عقاراً كان، أو منقولاً على ما يقتضيه إطلاقه وسيأتي في كلام سم عنه أي: م ما يخالفه، وهو أقرب ويوجه بأن المنقول بتسليمه للمشتري يخشى ضياعه بخلاف غيره اهـ ع ش. هـ فود: (لم يجز له الإذن) أي ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر م ر اهـ سم على حجج وعبارة على منهج فرع اشترى حصة أحد الشريكين من عقار شائع بينهما بشجه أنه لا يشترط في صحة القبض إذن شريك البائع بل يكفي إذن البائع مع التفريع من متاع غير المشتري؛ لأن اليد على العقار حكمية فلا ضرر فيها على الشريك بخلاف المنقول وفاقاً في ذلك لم ر بحثنا انتهى أقول: وعليه فيشترط في المنقول لصحة قبضه إذن الشريك فلو وضع يده عليه بلا إذن من الشريك لم يصح القبض فلو تلف في يده انفسخ العقد، ولا يصح تصرفه فيه اهـ ع ش. هـ فود: (ولاً) أي: بأن تعدل استثنائه أو امتنع من الإذن. هـ فود: (فإن أقبضه البائع إلخ) بقي ما لو إذن له في قبضه، ويظهر أنه لا اثر لمجرد الإذن فلا يصير البائع ضامناً بذلك، وإن حرم عليه حيث كان عالماً بحرمة ذلك اهـ سيد عمر.

هـ قول (سني): (فإن جرى البيع) أي: في أي مكان كان نهاية ومغني. هـ فود: (ثم أريد) إلى قوله: أو والمبيع في النهاية. هـ فود: (والمبيع) أصلح الشارح به المتن؛ لأن ظاهره أن الموضع ظرف للبيع عبارة المغني تنبيه كان الأولى للمصنف أن يزيد والمبيع بالميم فإن جريان المبيع لا مدخل له فيما نحن فيه كما قدزته في كلامه لكنه تبع المحرر في ذلك ولعله من غير تأمل اهـ. هـ فود: (بغني لا يتوقف إلخ) عبارة المغني بأن اختص بالمشتري بتملك، أو وقف، أو وصية له بالمنفعة، أو إجارة، أو إعارة، أو نحو ذلك كالتحجير، أو لم يختص بأحد كمواب وشارع ومسجد وشمل كلامه المغصوب من اجنبي والمشارك بين المشتري وغيره وبين البائع وغيره فإنه يصدق أنه لا اختصاص للبائع به، وإن قال الإسئوي: فيه نظر اهـ. هـ فود: (لكن إن ظن رضاه) كذا شرح م ر، وقد يقتضي عدم حصول القبض إذا

هـ فود: (لم يجز له الإذن) أي: ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر م ر. هـ فود: (لكن إن ظن رضاه) كذا شرح م ر، وقد يقتضي عدم حصول القبض إذا لم يظنه سيأتي، وقد نظر الإسئوي وابن القتيب

منه) لوجود التحويل من غير تعدُّ وقوله: لا يختصُّ بالبائع قيدٌ في المنقول إليه لا منه فلو كان محلُّ يختصُّ به فنقله إما لا يختصُّ به كفى ودخول الباء على المقصور عليه لغةً صحيحةً، وإن كان الأكثرُ دخولها على المقصور.

(وإن جرى) البيع ثم أريد القبض والمبيع (في دار البائع) يعني في محلِّ له الانتفاع به، ولو بنحو إجارة وصية وعارية فإن قلت: يُشكِّلُ على هذا قولهم: إنَّ المستعير لا يُعيرُ مع ما يأتي أنه بالإذن مُعيرٌ للبقعة قلت: لا يُشكِّلُ لما يأتي أنَّ له إنباءً من يستوفي له المنفعة؛ لأنَّ الانتفاع راجعٌ إليه، وما هنا من هذا؛ لأنَّ النقل.....

لم يظنه وسيأتي، وقد نظَّر الإسْنَوِيُّ وابنُ التَّيْبِ في إفادة التَّغْلِ في المَقْصُوبِ لِلْقَبْضِ لكن جَزَمَ الشَّارِحُ في شَرْحِ الإِزْشَادِ بِحُصُولِ الْقَبْضِ بِالتَّغْلِ لِلْمَقْصُوبِ، وهو حَاصِلُ ما في شَرْحِ الْعُبَابِ فَإِنْ حَاصِلُ ما فيه أَنَّ حُصُولَ الْقَبْضِ بِالتَّغْلِ لِيَمْلِكَ الْغَيْرَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ، وَإِنَّمَا الْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ رَفْعُ الْحُرْمَةِ وَاقْتِى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّهُ يَكْفِي التَّغْلُ لِلْمَقْصُوبِ دُونَ ما لِلْبَائِعِ فِيهِ شَرِكَةٌ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ أَهْلُ السَّمِ، قَوْلُهُ: وَاقْتِى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ الْخُ مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي ما يوافقُه في الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، وَبِإِجَارَةِ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: م ر، وَقَدْ ظَنَّ رِضَاءُ، وَكَذَا إِنَّ لَمْ يَظْهَرْ كَمَا سَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ أَهْلُ عِبَارَةٍ ش قَوْلُهُ م ر، وَقَدْ ظَنَّ رِضَاءُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ لِمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ: وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ فَقَدْ أَقْبَى الْوَالِدُ رَحِمَهُ تَعَلُّقًا بِالْإِكْتِفَاءِ بِتَقْلِهِ فِي الْمَقْصُوبِ، أَوْ مَحْمُولٍ عَلَى ما إِذَا كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي أَه. ه قَوْلُهُ: (قَيْدٌ فِي الْمُنْقُولِ إِلَيْهِ) لَا يَنْبَغُ أَنْ أَرَادَ حَمْلَ الْمَشْرِ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ تَكْلُفٌ تَأَمُّ وَمُخَالَفٌ لِزِيَادَةِ قَوْلِهِ: وَالْمَبِيعُ، أَوْ بَيَانُ الْحُكْمِ فِي نَفْسِهِ فَلَا إِشْكَالَ أَه. س. ه قَوْلُهُ: (وَدُخُولُ الْبَاءِ الْخُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى رَدِّ ما قَالَهُ الْوَلِيُّ الْإِمْرَاقِيُّ: إِنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ لَا يَخْتَصُّ بِالْبَائِعِ مَقْلُوبٌ، وَصَوَابُهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْبَائِعِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ تَدْخُلُ عَلَى الْمَقْصُوبِ أَه. ه قَوْلُهُ: (وَأِنْ جَرَى الْبَيْعُ) أَيِ فِي أَيِّ مَكَانٍ كَانَ أَه. مُغْنِي. ه قَوْلُهُ: (فِي مَحَلِّ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ) شَمِلَ نَحْوَ الشَّارِعِ، وَلَيْسَ مُرَادًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِيِّ وَسَمَّ عِبَارَةً ش قَوْلُهُ: لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ أَيِ: دُونَ الْمُشْتَرِي فَلَا يَرُدُّ الْمَوَاتُ وَنَحْوُهُ أَه. وَبِإِجَارَةٍ، أَوْ عِبَارَةٍ الْمُغْنِي أَيِ فِي مَوْضِعٍ يُسْتَحَقُّ مَنَفَعَتُهُ، أَوْ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بِمِلْكِكَ، أَوْ وَقْفٍ، أَوْ وصِيَّةٍ، أَوْ إِجَارَةٍ، أَوْ إِعَارَةٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَتَحَجِيرِ أَه. ه قَوْلُهُ: (عَلَى هَذَا) أَيِ قَوْلُهُ: وَعَارِيَةٍ. ه قَوْلُهُ: (قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمُسْتَعِيرَ لَا يُعِيرُ) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُؤَخَّرَهُ. ه قَوْلُهُ: (وَمَا هُنَا مِنْ هَذَا)

فِي إِفَادَةِ التَّغْلِ فِي الْمَقْصُوبِ لِلْقَبْضِ لَكِنْ جَزَمَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِحُصُولِ الْقَبْضِ بِالتَّغْلِ لِلْمَقْصُوبِ، وَهُوَ حَاصِلُ ما فِي شَرْحِهِ لِلْعُبَابِ فَإِنْ حَاصِلُ ما فِيهِ أَنَّ حُصُولَ الْقَبْضِ بِالتَّغْلِ لِيَمْلِكَ الْغَيْرَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ، وَإِنَّمَا الْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ رَفْعُ الْحُرْمَةِ وَاقْتِى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّهُ يَكْفِي التَّغْلُ لِلْمَقْصُوبِ دُونَ ما لِلْبَائِعِ فِيهِ شَرِكَةٌ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ. ه قَوْلُهُ: (قَيْدٌ فِي الْمُنْقُولِ إِلَيْهِ لَا يَنْبَغُ أَنْ أَرَادَ حَمْلَ الْمَشْرِ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ تَكْلُفٌ تَأَمُّ وَمُخَالَفٌ لِزِيَادَةِ قَوْلِهِ: وَالْمَبِيعُ، أَوْ بَيَانُ الْحُكْمِ فِي نَفْسِهِ فَلَا إِشْكَالَ. ه قَوْلُهُ: (فِي مَحَلِّ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ) فَيَشْمَلُ الْمُسْتَعَارَ لَكِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْمَوَاتُ، وَلَيْسَ مُرَادًا.

للقبض انتفاع يعود للبائع ببراءة عن الضمان فكفى إذنه فيه، ولم يكن محض إعاره حتى يعتنق وحينئذ قسميته في هذه مبيعاً آتية باعتبار الصورة لا الحقيقة (لم يكف ذلك) أي: نقله لخير منها في القبض المفيد للتصرف؛ لأن هذا البائع عليه تبعاً لمحلّه نعم لو كان يتناول باليد فتناوله ثم أعاده كفى؛ لأن قبض هذا لا يتوقف على نقل لمحل آخر فاستوثق فيه المحال كلها (إلا بإذن البائع) في النقل للقبض (فيكون) مع حصول القبض به (مبيعاً للقبض) التي أذن في النقل إليها، أو والمبيع في دار أجنبي لم يظن رضاه اشترط إذنه أيضاً، أو في مشتركة بين البائع وغيره اشترط إذنها أماً إذنه.....

محل تأمل اه سيد عمر. ه فود: (للقبض) سيدكز مختار به بقوله: أما إذنه في مجرد النقل إلخ.
 ه فود: (باعتبار الصورة) قضية هذا أنها لو تلفت البعثة تحت يد المشتري لم يضمن، وهو ظاهر لما ذكر من أنه في الحقيقة نائب في استيفاء المنفعة عن المستعير اه ع ش.
 ه فود (سئ): (لم يكف ذلك) محلّه بالنسبة إلى التصرف أما بالنسبة إلى حصول الضمان فإنه يكون كافياً لاستيلائه عليه نهاية ومغني، وإلى ذلك أشار الشارح بقوله: المفيد للتصرف. ه فود: (ثم أهاده) مجرد تصرف، وإلا فالحكم كذلك، وإن لم يعده اه ع ش. ه فود: (لا يتوقف على نقل إلخ) أي: فلا يشترط نقله عن محل البائع اه رشيد. ه فود: (أو والمبيع إلخ) عطف على قوله: والمبيع في دار البائع. ه فود: (في دار أجنبي لم يظن رضاه اشترط إذنه أيضاً) الوجه عدم اشتراط ذلك، والإكتفاء بالنقل إلى المصوب م ر والحاصل أن الوجه حصول القبض بالنقل لملك الغير، وإن لم ياذن؛ لأنه لا ينقص عن النقل للمصوب الذي يكفي النقل إليه على المتجه وأن النقل إلى ما للبائع فيه شركة بغير إذنه لا يكفي؛ لأن يده عليه، وعلى ما فيه فهي مائة من حصول القبض اه سم. ه فود: (اشترط إذنه) المعتمد خلافاً فقد أفتى الوالد (رحمه الله) بتكفل بالإكتفاء بنقله في المصوب اه نهاية وقدنا عن المغني ما يوافق. ه فود: (وغيره) أي: ولو المشتري اه نهاية. ه فود: (اشترط إذنها) خلافاً للمغني كما مر وللنهاية عبارته فلا بد من إذنه اه قال ع ش أي: ولا يتوقف على إذن شريكه اه عبارة سم قد يقال: قياس الإكتفاء بالنقل إلى المصوب الإكتفاء بإذن البائع فليتأمل ثم رأيت في شرح الباب بسط القول في الإكتفاء بالنقل إلى المصوب وقرق، وهو موافق لما مر عنه في الأجنبي اه.

ه فود: (أو والمبيع في دار أجنبي لم يظن رضاه اشترط إذنه) الوجه عدم اشتراط ذلك والإكتفاء بالنقل إلى المصوب م ر والحاصل أن الوجه حصول القبض بالنقل لملك الغير، وإن لم ياذن؛ لأنه لا ينقص عن النقل للمصوب الذي يكفي النقل إليه على المتجه وأن النقل إلى ما للبائع فيه شركة بغير إذنه لا يكفي؛ لأن يده عليه، وعلى ما فيه فهي مائة من حصول القبض. ه فود: (اشترط إذنها) قد يقال: قياس الإكتفاء بالنقل إلى المصوب الإكتفاء بإذن البائع فليتأمل ثم رأيت في شرح الباب بسط القول في الإكتفاء بإذن البائع وقرق، وهو موافق لما مر عنه في الأجنبي.

في مُجَرَّدِ النَّقْلِ أَي: والحالُ أنَّ له حقَّ الحبسِ كما هو ظاهرٌ، وبه صرحَ السبكي وغيره فلا يحصلُ به القبضُ المفيدُ التصرفَ وإن حصلَ به ضمانُ اليد، ولا يكونُ مُعيرًا للخيرِ قال القاضي ويُعوه وكنقله بإذنه نقله إلى متاعٍ مملوكٍ له، أو مُعارٍ في حيزٍ يختصُّ البائعُ به، ومحلُّه أنَّ وضعَ ذلك المملوكِ، أو المُعارِ في ذلك الحيزِ بإذنِ البائعِ كما هو ظاهرٌ،.....

• فَوَدَّ: (في مُجَرَّدِ النَّقْلِ) بأن قال أذنت لك في نقله، أو في نقله لا لِلْقَبْضِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (أي والحالُ أنَّ له حقَّ الحبسِ) لا يَخْفَى اتِّجَاهُ هذا؛ لآته إذا لم يكن له حقُّ الحبسِ لم يَخْتِجْ لإذنه في القبضِ لِجَوَازِ القبضِ حَيْثُ يُغَيِّرُ إِذْنَهُ اهـ سم، وهو واضحٌ خِلافًا لِلنَّهْيِ والمُنْعَى عِبَارَتُهُمَا وكذا أي: لا يَكْفِي لو أَذِنَ له في مُجَرَّدِ التَّحْوِيلِ اهـ زَادَ الْأَوَّلُ، وإن لم يكن له حقُّ الحبسِ فيما يَظْهَرُ خِلافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ اهـ يَغْنِي ابْنُ حَجَرٍ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فيما يَظْهَرُ نَقْلَ سَمٍ عَلَى مَنَهِجِ التَّقْيِيدِ بما إذا كان له حقُّ الحبسِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ، وَجَّهَهُ اهـ. • فَوَدَّ: (وبه صرحَ إلخ) أي: بالتَّقْيِيدِ بما إذا كان له حقُّ الحبسِ. • فَوَدَّ: (وإن حصلَ به ضمانُ اليد) فَإِنَّ تَلَفَ انْتَسَخَ الْعَقْدُ وَسَقَطَ التَّمَنُّ اهـ ع ش، وفي البُجَيْرِ مِمَّا عِبَارَةُ الشَّيْخِ سُلْطَانٍ قَوْلُهُ: وَإِنْ حَصَلَ ضَمَانُ الْيَدِ إلخ فَلَوْ خَرَجَ مُسْتَحَقًّا بَعْدَ تَلَفِهِ غَرِمَ بِذَلِكَ لِمُسْتَحَقِّهِ وَيَزِجُّ بِهِ عَلَى الْبَائِعِ، وَلَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ التَّمَنُّ لو تَلَفَ، وكانَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ بَلْ يَنْقَسِخُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ يَدَ الْبَائِعِ عَلَيْهِ إِلَى الْآنَ انْتَهَتْ، وَهِيَ تَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ ضَمَانٌ يَدٌ فَقَطْ اهـ أي: لَا ضَمَانٌ يَدٌ وَعَقْدٌ مَعًا عِبَارَةُ سَمٍ قَوْلُهُ: وَإِنْ حَصَلَ إلخ وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ إِذْنٌ مُطْلَقًا اهـ مع حُصُولِ الْقَبْضِ بِهِ مُعِيرًا لِهَوَاءِ بُقْعَةِ الْمَتَاعِ. • فَوَدَّ: (قال القاضي إلخ) أَقُولُ: قَضِيَّةُ كَلَامِ شَرْحِ الْمَنَهِجِ خِلافُهُ سَيِّمًا، وَقَدْ قَالَ: وَيُمْكِنُ دُخُولُهُ أَي: الْمَتَاعُ فِي قَوْلِي مَا لَا يَخْتَصُّ بِائِعٍ بِهِ لِصِدْقِهِ بِالْمَتَاعِ، وَهُوَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ظَاهِرٌ؛ لِآتِهِ إِذَا أَذِنَ فِي وَضْعِ الْمَتَاعِ فِي الْمَكَانِ كَانَ وَضْعُ الْمَتَاعِ فِيهِ فِي الْحَقِيقَةِ بِإِذْنِ الْبَائِعِ فَلَا يَحْسُنُ قَوْلُهُ: وَكَتَنَلَهُ بِإِذْنِهِ نَقْلَهُ إِلَى مَتَاعٍ مَمْلُوكٍ لَهُ، أَوْ مُعَارٍ اهـ ع ش، وَقَوْلُهُ: كَانَ وَضْعُ الْمَتَاعِ فِيهِ كَانَ الْأَوَّلَى وَضْعُ الْمَبِيعِ عَلَى الْمَتَاعِ فِي الْحَقِيقَةِ إلخ. • فَوَدَّ: (وَكَتَنَلَهُ بِإِذْنِهِ نَقْلَهُ إلخ) أي: إِذْنُهُ فِي النَّقْلِ إِلَى مَتَاعٍ إلخ لِلْقَبْضِ فَيَكُونُ. • فَوَدَّ: (ومحلُّه أنَّ وَضَعَ ذَلِكَ إلخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي هَذَا التَّقْيِيدِ؛ لِآتِهِ بِإِذْنِهِ لَهُ فِي نَقْلِهِ مَعَ أَنَّ هَوَاءَ ذَلِكَ الظَّرْفِ الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ حَيْزٌ لِلْبَائِعِ فَقَدْ أَذِنَ لَهُ فِي نَقْلِهِ مِنْ حَيْزٍ لَهُ إِلَى آخَرِهِ، وَإِنْ كَانَ شَعَلَ بُقْعَةَ الْمَتَاعِ بِهِ مُمْتَنِعًا فَلْيَتَأَمَّلْ، فَإِنَّ كَلَامَ الْقَاضِي إِنْ كَانَ مَقْرُوضًا فِيمَا إِذَا أَذِنَ لَهُ فِي نَقْلِهِ إِلَى الْمَتَاعِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّقْيِيدِ، وَإِنْ كَانَ

• فَوَدَّ: (في مُجَرَّدِ النَّقْلِ) بَلْ قَدْ يَمَالُ: قِيَاسُ الْإِكْتِفَاءِ بِالنَّقْلِ إِلَى الْمَقْصُوبِ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى إِذْنِهِ فِي مُجَرَّدِ النَّقْلِ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ يَدَ الْبَائِعِ عَلَيْهِ تَبَيَّنًا لِمَحَلِّهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

• فَوَدَّ: (أي والحالُ أنَّ له حقَّ الحبسِ) لَا يَخْفَى اتِّجَاهُ هَذَا الْقَيْدِ؛ لِآتِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ لَمْ يَخْتِجْ لإذنه فِي الْقَبْضِ لِجَوَازِ الْقَبْضِ حَيْثُ يُغَيِّرُ إِذْنَهُ، وَلَا مَخْذُورَ حَيْثُ إِذْنٌ، إِلَّا بِاسْتِعْمَالِ يَدِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَهَذَا يَزُولُ بِمُجَرَّدِ الْإِذْنِ. • فَوَدَّ: (وإن حصلَ به ضمانُ اليد) وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ إِذْنٌ مُطْلَقًا.

ووضع البائع المبيع بين يد المشتري بقبضه السابق أول الباب قبض، وإن نهاه؛ نعم إن وضعه بغير أمره فخرج مستحقاً لم يضمته؛ لأنه لم يضع يده عليه، وضمان اليد لا بد فيه من حقيقة وضعها، وهذا هو المسوغ للحاكم إجبار المشتري على القبض، وإن كفى الوضع بين يديه؛ لأن البائع لا يخرج عن عهده ضمان استقرار اليد إلا بوضع المشتري يده عليه حقيقة، وقبض الجزء الشائع بقبض الجميع، والزائد أمانة.

(فرغ) (للمشتري قبض المبيع) من غير إذن البائع (إن) لم يكن له حق الحبس بأن (كان الثمن مؤجلاً)، وإن حل، ولم يسلمه على المعتد (أو سلمه) أي: الثمن الحال بدليل جعله قسيماً

مفروضاً مع عدم الإذن فقد يتوقف فيه حتى مع تنفيذ الشارح المذكور؛ لأن الإذن في وضع المتاع الأول لا يستلزم جواز غيره فقيه شغل الفراغ المستحق للبائع بغير إذنه اه بصري. قود: (ووضع البائع) إلى المثنى في النهاية إلا قوله: بغير أمره، وقوله: وهذا إلى وقبض الجزء. قود: (بين يدي المشتري) ليس قيداً، وكذا عن يمينه، أو يساره، أو خلفه حيث سهل تناوله فالمدار على أن يكون في مكان يلاحظه اه بجيرمي. قود: (بقبضه السابق) وهو كونه بحيث يمكن تناوله باليد، وعلم به، ولا مانع اه ع ش. قود: (قبض) ظاهره، وإن كان مما لا يتناول باليد وتقدم ما فيه اه سم. قود: (قبض) أي: إقباض اه بجيرمي. قود: (بغير أمره) مفهومه أنه أي: الوضع لو كان بأمره فخرج مستحقاً ضمته والمعتد خلافه م ر اه سم وع ش. قود: (لم يضمته) أي: ضمان يد، وأما ضمان العقد فيضمته بهذا الوضع حيث لم يخرج مستحقاً بمعنى أنه لو تلف لم يفسخ العقد ويستقر عليه الثمن اه بجيرمي.

قود: (وقبض الجزء الشائع) خرج به المعين فلا يصح قبضه إلا بقطعه سواء كانت تنقص قيمته بقطعه أم لا لكن في سم على منهج ما حاصله أنه قد يقال: ما المانع من حصول قبض الجزء المعين بقبض الجملة فلا يتوقف قبض الجزء على قطعه اه ع ش. قود: (والزائد أمانة) أي: إن كان للبائع، أو لغيره وإذن له في القبض اه بجيرمي عبارة ع ش قوله: والزائد أمانة أي: إذا قبضها لتقل يد البائع عنها فقط أما إن قبضها ليتنفع بها بإذن من الشريك، وجعل علفها في مقابلة الإنشاع بها فإجارة فاسدة فإن تلفت بلا تقصير لم تضمن، وإن إذن له في الإنشاع بها لا في مقابلة شيء فعارية، وإن وضع يده عليها بلا إذن فغاصب كما ذكره ابن أبي شريف اه. قود: (من غير إذن البائع) إلى قوله: ويستقر عليه في النهاية والمثني. قود: (من غير إذن البائع) ولكن لو كان المبيع في دار البائع، أو غيره لم يكن للمشتري الدخول لأخذه من غير إذن في الدخول لما يترتب عليه من الفتنه وهتك ملك الغير بالدخول بلا ضرورة فلو امتنع صاحب الدار من تمكينه من الدخول جاز له الدخول؛ لأنه بامتناعه من التسليم يصير كالغاصب للمبيع اه ع ش.

قود: (قبض) ظاهره، وإن كان مما لا يتناول باليد، وتقدم ما فيه. قود: (بغير أمره) مفهومه أنه لو كان بأمره فخرج مستحقاً ضمته والمعتد خلافه م ر.

للمؤجل ثم إن كان الحال كل الثمن اشترط تسليم جميعه، ولا أثر لبعضه إلا إن تعددت الصفقة فيستقل حينئذ بما يخص ما سلمه، أو بعضه اشترط تسليم ذلك البعض فقط وكالتمن عوضه إن استبدل عنه، وكذا لو صالح منه على دين، أو غين على الأوجه لمستحقه ولو بإحالة بشرطه، وإن لم يقبضه؛ إذ لا حق للبائع في الحبس حينئذ (والا) بأن كان حالاً ابتداء، ولم يسلمه للمستحق (فلا يستقل به) أي: بقبضه من غير إذن البائع لبقاء حق حبيه فإن استقل رده، ولم ينفذ تصرفه فيه لكنه يدخل في ضمانه فيطالب به إن استحق.....

• قوله: (إلا إن تعددت الصفقة إلخ) فلو اشترى شخص شيئاً بوكالة اثنين، ووفاى نصف الثمن عن أحدهما قبلنا بيع الحبس لقبض الجميع بناء على أن الإختيار بالعاقيد، أو باع منهما ولكل منهما نصف فأعطى أحدهما البايع النصف من الثمن سلم إليه البايع نصفه من المبيع؛ لأنه سلمه جميع ما عليه بناء على أن الصفقة تتعدّد بتعدّد المشتري نهايةً ومغني قال ع ش. قوله: م ر إن الإختيار بالعاقيد معتد، وقوله: م ر ولكل منهما إلخ أي: والحال أن لكل إلخ، وقوله: م ر. أن الصفقة إلخ معتداه.

• قوله: (على المعتد) وفاقاً للنهاية والمغني. • قوله: (وكالتمن عوضه) عبارة النهاية ويقوم مقام تسليمه عوضه اه. أي تسليمه رشيدى وع ش. • قوله: (وكذا لو صالح منه إلخ) فلو صالح من الثمن على مال فله إدامة حبس لاستيفاء العوض اه مغني أي: ولو سلم المشتري العوض فله الاستقلال بالقبض. • قوله: (لمستحقه) صله سلمه اه سم زاد الرشيدى وإنما قال: لمستحقه، ولم يقل للبائع ليشمل الموكل والمولى بعد نحو رشده ونحو ذلك اه. • قوله: (ولو بإحاليه) غاية لقوله: سلمه لمستحقه، والضمير له أي: للمستحق. • قوله: (بشرطه) مفردة مضاف فيعم كل شرط لعقد الحوالة اه ع ش. • قوله: (وإن لم يقبضه) أي: في مسألة الحوالة اه. نهاية. • قوله: (إذ لا حق إلخ) كالمكرّر مع قوله السابق لم يكن له حق الحبس إلخ، ولعل لهذا اقتصر النهاية والمغني على ما هنا. • قوله: (بأن كان حالاً إلخ) أي: كلاً، أو بعضاً. • قوله: (ولم يسلمه) أي: الحال. • قوله: (رده) أي لزومه رده مغني ويقضي بذلك أي الاستقلال نهاية. • قوله: (فيطالب به إن استحق) عقبه شرح م ر بقوله: وقول بعضهم هنا: إنه لو تعيّب لم يثبت الرّد على البايع، أو استردّ فتلف ضمن الثمن للبائع مبني على أن المراد بالضمان ضمان العقد، والزاجح أنه ضمان اليد اه وقضية قوله م ر: والزاجح إلخ أنه له الرّد على البايع إذا تعيّب، وأنه يتفسخ العقد إذا تلف اه سم. • قوله: (في ضمانه) أي: ضمان يد وضمان عقد كما أشار إليه بقوله: فيطالب به إن استحق أي: وتلف يستقر عليه ثمنه إن تلف أي: ولم يستحق فهذا يدل على أنه ضمان عقد وما قبله على أنه ضمان يد زيادى وسلطان والمعتد عند م ر أنه يضمن ضمان يد فقول الشارح أي: شيخ الإسلام ويثله ابن حجر ويستقر عليه ثمنه ضعيف اه بجريه.

• قوله: (لمستحقه) صله سلمه. • قوله: (فإن استقل رده) إلى قوله: (لكنه يدخل في ضمانه) في شرح م ر وعقبه بقوله: وقول بعضهم هنا: إنه لو تعيّب لم يثبت الرّد على البايع أو استردّه فتلف ضمن الثمن

ويستقر عليه ثمنه إن تلف، ولو في يد البائع بعد استرداده كما في الجواهر، والأنوار خلافاً لمن زعم أن ما فيها سبق قلم، وقد بيئت وجه غلطه وسند ما فيها ووجهه في شرح القباب وحاصله أن المتولي صريح بما فيها وأنه لا تنافي بين جعله كغير المقبوض من حيث إن المشتري لما تعدى بقبضه ضمانة عقد، وهو لا يرتفع إلا بالقبض الصحيح دون الرد على البائع فلذا استقر عليه الثمن بتلفه، ولو في يد البائع والمقبوض من حيث عدم الانفساخ بتلفه نظراً لصورة القبض وأن حق الحبس لا ينافيه من كل وجه؛ لأنه بمنزلة حق المُرتهين فتأمل، ولو أتلّفه البائع، وهو في يد المشتري حينئذ ففي قول يضمنه بقيمته، ولا خيار للمشتري، وبه جزم العمراني نظراً لصورة القبض كما تقرر، وفي قول هو مسترد له بإتلافه ورجحه في الرّوض وعلى هذا وجهان انفساخ العقد؛ لأن إتلافه كالأفة، ويؤدّ بأنه إنما يكون مثلاً حيث لم توجد صورة القبض وتخيير المشتري، وهو الوجه، ومن ثم رجحه الإمام ويؤجّه بأنه لما تعدّر الانفساخ تعيّن التخيير دفقاً لضرر المشتري وبهذا يتضح رد قول السبكي

• فؤد: (ويستقر عليه ثمنه إلخ) فهو ضمان عقد والمعتد أنه ضمان يد فيتفسخ م ر اه سم عبارة ع ش. قوله: م ر نعم يدخل في ضمانه ضمان يد فإذا تلف في يده انفسخ العقد وسقط عنه الثمن، ويلزمه البطل الشرعي كما يأتي اه. • فؤد: (أن ما فيها) أي: الجواهر. • فؤد: (وجه غلطه) أي: غلط الزاعم. • فؤد: (ووجهه) أي: ما في الجواهر. • فؤد: (وأنه إلخ) غلط على أن المتولي إلخ. • فؤد: (من حيث إن المشتري إلخ) انظر وجه كون هذه الحيثية تقتضي أنه كغير المقبوض اه سم. • فؤد: (وهو لا يرتفع) أي: ضمان العقد. • فؤد: (بالقبض الصحيح) أي: كإقباض المشتري بعد الإقالة. • فؤد: (وكالمقبوض) أي: وجعله كالمقبوض. • فؤد: (لا ينافيه) أي: جعله كالمقبوض إلخ. • فؤد: (ولو أتلّفه إلخ) أي المبيع الذي استقلّ بقبضه المشتري اه ع ش. • فؤد: (حينئذ) أي: حين الإتلاف. • فؤد: (ففي قول) أي: مزجوج (يضمنه) أي: البائع. • فؤد: (العمراني) بالكسر والسكرين نسبة إلى العمراني ناحية بالموصل اه ع ش. • فؤد: (هو مسترد) أي: البائع. • فؤد: (ورجحه في الرّوض) أي: في أوائل الباب اه سم. • فؤد: (انفساخ العقد) هو الوجه اه نهاية أي: ويسقط الضمان عن المشتري ع ش. • فؤد: (تخيير) بحدف العاطف مغلط على قوله: انفساخ العقد. • فؤد: (وبهذا) أي الترجيح المذكور. • فؤد: (يتضح رد قول السبكي إلخ) ما قاله السبكي نقله في شرح الرّوض وأقره،

للبائع ميني على أن المراد بالضمان ضمان العقد والراجح أنه ضمان اليد اه وقضيته ترجيح أن له الرد على البائع إذا تبيّن، وأنه يفسخ العقد إذا تلف. • فؤد: (ويستقر عليه ثمنه إلخ) فهو ضمان عقد، والمعتد أنه ضمان يد فيتفسخ م ر. • فؤد: (من حيث إن المشتري إلخ) انظر وجه كون هذه الحيثية تقتضي أنه كغير المقبوض. • فؤد: (ورجحه في الرّوض) أي: في أوائل الباب. • فؤد: (يتضح رد قول السبكي إلخ) ما قاله السبكي نقله في شرح الرّوض وأقره، وهو المعتد بقياسه الانفساخ أيضاً بتلفه

وغيره تخييره إنما يجيء على الضعيف أن إثلاف البائع كإثلاف الأجنبية، والذي يجيء على الصحيح أن إثلافه كآلافه في الانفساخ اهـ. ووجه رده ما قررته أن إثلافه إنما يكون كآلافه حيث لم توجد صورة القبض إلى آخره ولما لم يتضح هذا المحل للزركشي قال: الانفساخ مُشْكِلٌ، والتخيير أشكل منه، ووجه كلاً بما يعلم رده مما قررته فتأمله.

(ولو بيع الشيء تقديراً كثوب وأرض فروعاً) بإعجام الذال (وحنطة كيلاً، أو وزنًا) ولَبِنٌ عَدَا (اشترط مع النقل فروعاً).....

وهو الْمُتَمَتَّد وقياسه الانفساخ أيضًا بتلّفه بيد البائع اهـ سم. فَوَدَّ: (والذي يجيء على الصحيح إلخ) هذا هو الْمُتَمَتَّد، وعليه فهل تلّفه في يد المُشْتَرِي كإثلاف البائع فَيَنْفَسَخُ على هذا، أو يُفَرَّقُ؟ القياس الأول خلافًا لم ر لكن ما قاله أي: م ر هو الموافق لقوله السابق أي: الشارح وَيَسْتَعَيَّرُ عليه ثَمَنُهُ إِنْ تَلَفَ، ولو في يد البائع اهـ سم، وقد مرّ عنه وعن ع ش الجزم بالأول. فَوَدَّ: (حيث لم توجد صورة القبض) قد يُقال: لا اغتیار بصورة قبض وَقَعَ تَمَدُّيًا اهـ اسم. فَوَدَّ: (ووجه) أي: الزركشي.

فَوَدَّ (سني): (اشترط مع النقل فروعاً إلخ) فَإِنْ قُبِضَ ما بيع مُقَدَّرًا بواحدٍ مِمَّا ذُكِرَ جُزْأً، ولو مع تصديق البائع في قدره الذي أخبره به، أو مُقَدَّرًا بغير المِغْيَارِ المشروط كان ذَكَرَ الكيلَ فَقَبَضَهُ بالوزن فهو ضامِنٌ لا قايضٌ ولو تَلَفَ في يده قَبْلَ وَقوعِ نَحْوِ اكْتِبَالِ صَحِيحٍ ففِي انْفِسَاخِ الْعَقْدِ وَجِهَانِ صَحِيحٍ مِنْهُمَا الْمُتَوَلَّى الْمَنعَ لِتَمَامِ الْقَبْضِ وَحُصُولِهِ فِي يَدِهِ حَقِيقَةً وَإِنَّمَا بَقِيَ مَعْرِفَةُ مُقَدَّرِهِ، وهو الْمُتَمَتَّدُ نِهَائَةً وَعِبَابٌ، وفي سم بَعْدَ تَقْلِيلِهِ عَنِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَعَنِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ هَلِي شَرْحِ الرُّوْضِ مِنْهُ، وهل إثلاف البائع كالثَلَفِ فلا يَنْفَسَخُ أو لا؟ فَيَنْفَسَخُ، ويُفَرَّقُ فِيهِ نَظَرٌ، ومال م ر لِلثَّانِي، وهو قِياسٌ ما تَقَدَّمَ عَنِ السُّبْكِيِّ فيما إذا اسْتَقْلَّ بِقَبْضِهِ وَاتَّلَفَهُ البائعُ فِي يَدِهِ اهـ.

فَوَدَّ (سني): (اشترط) أي: فِي قَبْضِهِ (مع النقل) أي: فِي الْمَقْضُولِ اهـ مُفْنِي.

يَدِ الْبَائِعِ. فَوَدَّ: (والذي يجيء على الصحيح إلخ) هذا هو الْمُتَمَتَّد، وعليه فهل تلّفه في يد المُشْتَرِي كإثلاف البائع فَيَنْفَسَخُ على هذا أو يُفَرَّقُ القياس الأول خلافًا لم ر لكن ما قاله هو الموافق لقوله السابق، وَيَسْتَعَيَّرُ عليه ثَمَنُهُ إِنْ تَلَفَ، ولو في يد البائع. فَوَدَّ: (لم توجد صورة القبض) قد يُقال: لا اغتیار بصورة قبض وَقَعَ تَمَدُّيًا.

فَوَدَّ (سني): (اشترط مع النقل فروعاً، أو كيلاً) قال في الرُّوْضِ: فَإِنْ قُبِضَ جُزْأً، أو وَزَنَ ما اشْتَرَاهُ كَيْلًا، أو عَكَسَ، أو أَخْبَرَهُ الْمَالِكُ أي: بِقَدْرِهِ وَصَدَّقَهُ وَقَبَضَ أي: أَخَذَ فهو ضامِنٌ لا قايضٌ اهـ قال في شَرْحِهِ: ولو تَلَفَ في يَدِهِ ففِي انْفِسَاخِ الْعَقْدِ وَجِهَانِ إلخ اهـ وَأَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِالْانْفِسَاخِ وَكَبَّ بِحُطِّهِ عَلَى شَرْحِ الرُّوْضِ اعْتِمَادَ عَدَمِ الْانْفِسَاخِ، وهو مُقَدَّمٌ كما قال م ر على الْفَتَاوَى لِمُلَازِمَتِهِ التَّنَظَّرَ فِيهِ بِخِلَافِ الْفَتَاوَى، وَإيضًا فهو الذي جَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ فِي الرِّبَا فهو الْمُتَمَتَّدُ، وَإِنْ أَطْلَقَا الرَّجْهَيْنِ فِي بَابِ الْأَصُولِ وَالْثَمَارِ، وعليه فَالضَّمَانُ ضَمَانٌ عَقْدٌ، وهل إثلاف البائع كالثَلَفِ فلا

في الأول (أو كيله) في الثاني (أو وزنه) في الثالث، أو عده في الرابع لورود النص في الكيل وقيس به البقية، ويشترط وقوعها من البائع، أو وكيله فلو أذن للمشتري أن يكتال من الصبرة عنه لم يجز لاتحاد القابض والمقبض كما ذكرناه هنا لكثما ذكرنا قبل ما يخالفه، ويمكن تأويله ومؤن نحو كيل توقف عليه القبض على موف، وهو البائع في المبيع والمشتري في الثمن، وكذا مؤنة إحضار مبيع أو ثمن غاب عن محل العقد إليها بخلاف النقل المتوقف عليه القبض فيما بيع جزاءاً فإنه على المستوفي وكان الفرق بين هذا ونحو الكيل أن نحو الكيل الغرض الأعظم منه قطع العلق بينهما بعد العقد فلزم الموفي؛ لأنه به ينقطع عنه الطلب، ومن النقل إمضاء العقد لا غير فلزم المستوفي؛ لأن غرضه بإمضائه أظهر ومؤنة النقد على المستوفي؛ لأن الغرض منه إظهار العيب لا غير فالمصلحة فيه للمستوفي أكثر، ومحل في المعين، وإلا فعلى الموفي؛ لأن ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح، ولو أخطأ النقاد تبرعاً

• فود: (في الأول) أي: المذروح • فود: (في الثاني) أي: المكيل • فود: (في الثالث) أي: الموزون • فود: (في الرابع) أي: المغدود • فود: (البقية) أي: الذرع والوزن والمدة عبارة عن ش أي: من كل ما بيع مفترقاً • فود: (ويشترط وقوعها) إلى قوله: وكان الفرق في النهاية والمعني إلا قوله: فيما بيع جزاءاً • فود: (أن يكتال الخ) أي: مثلاً • فود: (هذه) أي: نيابة عن البائع • فود: (ويمكن تأويله) أي: كأن يقال: أذن له في تعيين من يكتال للمشتري عن البائع كما يؤخذ من قوله م ر الاتي، ولو قال لغيره: وكل من يقبض لي منك، أو يقال: إن البائع أذن للمشتري في كيله ليتلما بمقداره فقط ففعل ذلك ثم سلم جملته له البائع بعد علمهما بالمقدار فكيل المشتري ليس قبضاً، ولا إقباضاً، وإنما المقصود منه معرفة مقدار المبيع • فود: (التيها) أي: إلى محل العقد لا إلى خصوص موضع العقد • فود: (فيما بيع جزاءاً) لا وجه للتشديد به فإن النقل معتبر في التقدير فليتأمل، وعبارة العزيز قال في المطلب: وأجرة نقل المبيع المقتدر إليه القبض على المشتري على ما دل عليه كلام الشافعي وصرح به المتولي، وفي المعني أي: والنهاية والإيماب نحوه فلم يقيد بما بيع جزاءاً • فود: (واعتذر عن الشارح بما نصه: ولعله إنما قيد بالجزاف؛ لأنه الذي يحتاج إلى التحويل دائماً، وأما المقدر بنحو الكيل فقد لا يحتاج إلى نقله بعد التقدير لجواز أن يكيله البائع وسلمه للمشتري فيتناوله بيده ويضمه في مكان لا يختص بالبائع • فود: (على المستوفي) وهو المشتري في المبيع، والبائع في الثمن • فود: (والمعني في المعين) أي: من باه لا فرق كما أطلقناه م ر اسم عبارة المعني والنهاية: ولا فرق في الثمن بين أن يكون معيّنًا، أو لا كما أطلقناه الشيخان وإن قيده العيراني في كتاب الإجارة بما إذا كان الثمن معيّنًا •

• فود: (ومؤنة النقد على المستوفي) وفاقاً للنهاية والمعني • فود: (ومعني في المعين) أي: من باه لا فرق كما أطلقناه م ر اسم عبارة المعني والنهاية: ولا فرق في الثمن بين أن يكون معيّنًا، أو لا كما أطلقناه الشيخان وإن قيده العيراني في كتاب الإجارة بما إذا كان الثمن معيّنًا •

يتفسخ أو لا يتفسخ، ويترق فيه نظر ومال م ر للثاني، وهو قياس ما تقدم عن السبكي فيما إذا استقل بقبضه وأتلفه البائع في يده • فود: (ومعني في المعين) أي: من باه لا فرق كما أطلقناه م ر •

أَيْمَ إِنْ تَعَمَّدَ أَوْ لَمْ يَضْمَنْهُ، أَوْ بِأَجْرَةٍ لَمْ يَسْتَحِقُّهَا وَضَمِنَ إِنْ تَعَذَّرَ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُشْتَرِي؛
لأنَّهَا لَمَّا سُمِّيَتْ لَهُ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْجَهْدِ حَذَرًا مِنَ التَّغْيِيرِ وَوَفَاءً بِمَا يُقَابِلُ الْأَجْرَةَ فَكَانَ
التَّقْصِيرُ هُنَا أَظْهَرَ مِنْهُ فِيمَا إِذَا تَبَوَّعَ هَذَا مَا يَحْتَهِ الزَّرْكَشِيُّ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ كَمَا عَلِمَ مِنَّا وَجْهَتُهُ بِهِ
خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ، وَاعْتَمِدَ مَا أَطْلَقَهُ صَاحِبُ الْكَافِي مِنْ غَدَمِ الرُّجُوعِ لَا يُقَالُ: النَّقْدُ
اجْتِهَادٌ، وَهُوَ يَخْتَلِفُ كَثِيرًا، وَمَا نَبِطُ بِالْاجْتِهَادِ لَا تَقْصِيرَ فِيهِ؛ لِأَنَّا نَعْنِغُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ
اجْتِهَادًا يَمَقُّ التَّقْصِيرُ فِيهِ بِتَسَاهُلٍ فَاعِلِهِ وَغَدَمَ إِفْرَاقِهِ لِيُوسِّعَ فِيهِ فَعْوِيلَ بِتَقْصِيرِهِ. وَلَوْ اسْتَوْجَزَ
لِلنَّاسِخِ فَعَلِطَ أَيُّ بِمَا لَا يُؤْلَفُ مِنْ أَكْثَرِ نَظَائِرِهِ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ كَالنَّقَادِ
الْمُقَصِّرِ وَيُغْرَمُ أَرْضُ الْوَرَقِ لَا يُقَالُ النَّاسِخُ مَعِيْبٌ فَضَمِنَ وَالنَّقَادُ غَارٌّ، وَهُوَ لَا يَضْمَنُ كَمَا هُوَ
الْقَاعِدَةُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ غَارًّا مَعَ تَبَوُّعِهِ لَا مَعَ أَخْذِهِ الْأَجْرَةَ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ كَمَا لَوْ تَعَمَّدَهُ، وَإِنْ
لَمْ يَأْخُذْهَا فَإِنَّهُ غَارٌّ أَيْمَ (مِثَالُهُ بِحُكْمِهَا) أَيُّ: الصَّبْرَةُ (كُلُّ صَاحٍ بِدِرْهَمٍ، أَوْ) بِحُكْمِهَا بِكَذَا (عَلَى أَنَّهَا
عَشْرَةُ أَصْعٍ) وَنُظِرَ فِي الْأَخِيرَةِ بِأَنَّهُ جُعِلَ الْكَيْلُ فِيهِ وَصَفًا كَالْكِتَابَةِ فِي الْعَبْدِ فَيَنْتَفِي أَنْ لَا

❦ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَضْمَنْهُ) مُقْتَضَى سِيَاقِهِ، وَإِنْ تَعَمَّدَ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ الْآتِي كَمَا لَوْ تَعَمَّدَهُ، وَإِنْ لَمْ
يَأْخُذْهَا، وَلِمَا فِي عَشْرٍ مِمَّا نَعُصُهُ: وَالْمُجْتَهَدُ غَيْرُ مُقَصِّرٍ مَقْهُومُهُ إِذَا قَصَرَ فِي الْاجْتِهَادِ، أَوْ تَعَمَّدَ
الْإِخْبَارَ بِخِلَافِ الْوَاقِعِ ضَمِنَ وَصَرَّحَ بِهِ حَتَّى أَهْ عِبَارَةُ الْإِبْعَابِ، وَخَرَجَ بِخَطَا تَعْمَلُهُ فَيَضْمَنُ لِتَقْصِيرِهِ
أَه. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْ هَذَا الرُّجُوعِ) أَيُّ: وَلَوْ بِأَجْرَةٍ، وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّؤُوسِ، وَلَوْ أَخْطَأَ النَّقَادُ، وَتَعَذَّرَ الرُّجُوعُ
عَلَى الْمُشْتَرِي فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَذَا أَطْلَقَهُ صَاحِبُ الْكَافِي الْخُ، وَبِإِطْلَاقِ صَاحِبِ الْكَافِي أَقْتَى شَيْخُنَا
الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَه سَمَ، وَكَذَا اعْتَمَدَ النَّهَايَةُ وَالْمُفْنِي إِطْلَاقَهُ. ❦ قَوْلُهُ: (أَيُّ بِمَا لَا يُؤْلَفُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ
أَيُّ: غَلَطًا فَاجِشًا خَارِجًا عَنِ الْعُرْفِ بِحَيْثُ لَا يُفْهَمُ مَعَهُ الْكَلَامُ غَالِيًا، أَوْ تَعَدَّى كَمَا يَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ أَه
قَالَ الْجَمَلُ أَيُّ: تَعَدَّى بِالْتَّخْرِيفِ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاجِشًا أَه. ❦ قَوْلُهُ: (فَلَا أَجْرَةَ لَهُ) أَيُّ
فِيمَا غَلِطَ فِيهِ فَقَطْ دُونَ الْبَقِيَّةِ أَه عَشْر. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُفْنِي عِبَارَتُهُمَا لَا
يُقَالُ قِيَاسٌ غُرْمُ أَرْضِ الْوَرَقِ ثُمَّ ضَمَانُهُ هُنَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هُوَ تَمَّ مُقَصِّرٌ مَعَ إِخْدَاتٍ فَعَلِ فِيهِ، وَهُنَا
مُجْتَهَدٌ، وَالْمُجْتَهَدُ غَيْرُ مُقَصِّرٍ مَعَ انْتِفَاءِ الْفَعْلِ هُنَا، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ هُنَا مُغَرَّرٌ فَيَضْمَنُ لِذَلِكَ وَوَفَاءً بِمَا يُقَابِلُ
الْأَجْرَةَ لَيْسَ بِشَيْءٍ أَه وَقَوْلُهُمَا: وَالْقَوْلُ الْخُ يَعْنِيَانِ بِهِ قَوْلَ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ تَبَعًا لِلزَّرْكَشِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ
لَمْ يَتَعَمَّدْهُ) لَعَلَّ الصَّوَابَ تَرَكَّ وَآوِ، وَإِنْ الْخُ حَتَّى لَا يُثَاقِي مَا بَعْدَهُ أَه سَيِّدُ عَمْرٍ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِ
وَآوِ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهَا اسْتِثْنَائِيَّةً، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ وَضْلِيَّةً كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ الْمَوَافِقُ لِكَلَامِهِ فِي الْإِبْعَابِ
فَوْجُودُ وَآوِ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ هُوَ الصَّوَابُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَنُظِرَ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَايَةِ.

❦ قَوْلُهُ: (مِنْ هَذَا الرُّجُوعِ) أَيُّ: وَلَوْ بِأَجْرَةٍ، وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّؤُوسِ: وَلَوْ أَخْطَأَ النَّقَادُ وَتَعَذَّرَ الرُّجُوعُ
عَلَى الْمُشْتَرِي فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَذَا أَطْلَقَهُ صَاحِبُ الْكَافِي الْخُ وَبِإِطْلَاقِ صَاحِبِ الْكَافِي أَقْتَى شَيْخُنَا
الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. ❦ قَوْلُهُ: (فَعَلِطَ) أَيُّ غَلَطًا فَاجِشًا خَارِجًا عَنِ الْعُرْفِ بِحَيْثُ لَا يُفْهَمُ مَعَهُ الْكَلَامُ غَالِيًا، أَوْ

يَتَوَقَّفُ قَبْضُهُ عَلَيْهِ، وَيُرَدُّ بَأَنْ كَوْنَهُ وَصْفًا لَا يُنَافِي فِي اعْتِبَارِ التَّقْدِيرِ فِي قَبْضِهِ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ الْوَصْفِ يُسَمَّى مُقَدَّرًا بِخِلَافِ كِتَابَةِ الْعَبْدِ ثُمَّ إِنْ اتَّفَقَا عَلَى كِتَابٍ فَذَلِكَ، وَالْأَنْصَبُ الْحَاكِمُ أَمِينًا يَتَوَلَّاهُ.

(ولو كان له) أي: ليَكْرِ (طعام) مثلاً (مُقَدَّرٌ عَلَى زَيْدٍ) كَعَشْرَةِ أَصْعٍ (وَلْيَقْبِضُوا عَلَيْهِ مِثْلَهُ فَلْيَكْتَلْ لِنَفْسِهِ) مِنْ زَيْدٍ أَي: يَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَكِيلَ لَهُ حَتَّى يَدْخُلَ فِي مِلْكِهِ (لَمْ يَكِيلْ لِقَبْضِهِ)؛ لِأَنَّ الْإِقْبَاضَ هُنَا مُتَعَدِّدٌ، وَمِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْكِيلِ فَلَزِمَ تَعَدُّدُهُ؛ لِأَنَّ الْكِيلَيْنِ قَدْ يَفْقُ بَيْنَهُمَا تَفَاوُثٌ، نَعَمْ الْاسْتِدَامَةُ فِي نَحْوِ الْمِكْيَالِ كَالْتَجْدِيدِ فَتَكْفِي.

• فَوَدَّ: (وَالْأَي: بَأَنْ يَتَنَازَعََا فَيَمُنَّ بِكَيْلٍ) (نُصِبَ الْحَاكِمُ الْخُ) وَيُقَاسُ بِالْكَيْلِ غَيْرُهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (أَمِينًا) أَي كِتَابًا، أَوْ رِزَانًا أَوْ عُدَادًا فَلَوْ أَخْطَأَ الْكِتَابُ وَمَا بَعْدَهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ ضَامِنًا لِتَقْصِيرِهِمْ بِخِلَافِ خَطَايَا التَّقَادُّ، وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مَرَّي: خِلَافًا لِحُجِّ وَعَدَمِ ضَمَانِهِ؛ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ بِخِلَافِ الْكِتَابِ، وَمَا بَعْدَهُ، وَأَمَّا الْقَبَانِيُّ فَيَقْضَمُنْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُجْتَهِدٍ فَهُوَ مُقْصَرٌ كَالْكِتَابِ وَالرِّزَانِ وَالْعُدَادِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي التَّقْصِيرِ وَعَدَمِهِ صُدِّقَ التَّقَادُّ بِمِيقَةٍ، وَلَوْ أَخْطَأَ الْقَبَانِيُّ فِي الرِّزْنِ ضَمِنَ كَمَا لَوْ أَخْطَأَ فِي النَّقْشِ الَّذِي عَلَى الْقَبَانِ، وَلَوْ أَخْطَأَ نَقَاشُ الْقَبَانِ كَانَ نَقْشُ مَائَةٍ قَبَانٍ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ ضَمِنَ أَي: التَّقَاشُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُجْتَهِدًا بِخِلَافِ التَّقَادُّ كَذَا قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْبَرِّ الْأَجْهَوْرِيُّ عَلَى مَنْهَجٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَاعْتَمَدَ شَرٌّ عَلَى مَرَّ عَدَمِ ضَمَانِ التَّقَاشِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُبَاشِرٍ، وَنَحْنُ: أَقُولُ فِي تَضْمِينِ التَّقَاشِ نَظَرًا؛ لِأَنَّهُ غَايَتُهُ أَنَّهُ أَخَذَتْ فِيهِ فِعْلًا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ الْمُشْتَرِي، وَبِتَقْدِيرِ إِخْبَارِهِ كَاذِبًا فَالْحَاصِلُ مِنْهُ مُجَرَّدُ تَغْيِيرٍ، وَهُوَ لَا يَقْتَضِي الضَّمَانَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَمِثَلَ خَطَايَا الرِّزَانِ وَالْكِتَابِ فِي الضَّمَانِ مَا لَوْ أَخْطَأَ التَّقَادُّ مِنْ نَوْعٍ إِلَى نَوْعٍ آخَرَ، وَكَانَ الْمُتَمَيِّزُ بَيْنَهُمَا عَلَامَةً ظَاهِرَةً كَالرِّزَالِ وَالْكَلْبِ وَالْجَيْدِ وَالْمَقْصُوصِ وَمَا لَوْ كَانَ لَا يَعْرِفُ التَّقْدُّ بِالْمَرَّةِ وَآخِرَ بِخِلَافِ الْوَاقِعِ أَهْ بِحُرُوفِهِ أَهْ بُجَيْرِمِي.

• فَوَدَّ (سُي: عَلَيْهِ) أَي: بِكَرٍ.

• فَوَدَّ (سُي: فَلْيَكْتَلْ) أَي: بِكَرٍ. • فَوَدَّ: (أَي يَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَكِيلَ لَهُ) لَا أَنَّهُ يَكِيلُ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ حَتِيذٌ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اتِّحَادُ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُبَاشِرَ الْكِيلَ، وَإِنْ أُذِنَ لَهُ زَيْدٌ أَهْ بُجَيْرِمِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْإِقْبَاضَ هُنَا مُتَعَدِّدٌ) أَي: مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ مُتَعَدِّدٌ أَهْ شَرٌّ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْكِيلَيْنِ الْخُ) فَإِذَا كَالَ لِنَفْسِهِ وَقَبْضَهُ ثُمَّ كَالَهُ لِقَرِيْبِهِ فَرَادَ، أَوْ تَقْصَصَ بِقَدْرِ مَا يَفْقُ بَيْنَ الْكِيلَيْنِ لَمْ يُؤْثَرْ أَي: فِي صِحَّةِ الْقَبْضَيْنِ فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ لَهُ وَالتَّقْصُّصُ عَلَيْهِ، أَوْ بِمَا لَا يَفْقُ بَيْنَ الْكِيلَيْنِ أَي: بِأَنَّ كَانَتْ الزِّيَادَةُ أَوْ التَّقْصُّصُ كَثِيرًا فَالْكَيْلُ الْأَوَّلُ غَلَطٌ فَيُرَدُّ بِكَرٍ الزِّيَادَةِ وَيَرْجِعُ بِالتَّقْصُّصِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَعُبَابٌ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ الْاسْتِدَامَةُ الْخُ) وَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى مِلَّةً ذَا الْكِيلِ بَرًّا بِكَذَا وَمِلَّةً وَاسْتَمَرَ جَارًا لِلْمُشْتَرِي بَيْنَهُمَا مَلَأْنَا، وَلَا يُخْتِاجُ إِلَى كَيْلٍ ثَانٍ أَهْ شَرٌّ. • فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ الْمِكْيَالِ) أَي: كَالذَّرَاعِ. • فَوَدَّ: (فَتَكْفِي) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَوْ قَبْضَهُ فِي الْمِكْيَالِ وَسَلَّمَهُ لِقَرِيْبِهِ فِيهِ صَحَّ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْمِكْيَالِ كَابْتِدَائِهِ، وَقَدْ يُقَالُ فِي الذَّرْعِ كَذَلِكَ أَهْ.

تَعْدَى كَمَا يَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ مَرَّ.

(فلو قال) بَكَرَ الَّذِي لَهُ الطَّعَامُ لِعَمْرٍو (اقْبِضْ) يَا عَمْرٍو (من زَيْدٍ ما لي عليه لِنَفْسِكَ فَاَلْقَبِضْ فَاَصِدْ) بالنسبة لِعَمْرٍو؛ لَأنَّهُ مشروطٌ بِتَقَدُّمِ قَبْضِ بَكَرٍ، ولم يُوجَدْ، ولا يُمكنُ حُصولُهُما إِمَّا فِيهِ من اتِّحادِ القَابِضِ والمُقْبِضِ فيضُمَّنَّهُ عَمْرٍو؛ لَأنَّهُ قَبْضُهُ لِنَفْسِهِ، ولا يَلْزَمُهُ رَدُّهُ لِدَافِعِهِ، وَصَحِيحٌ بالنسبة لِزَيْدٍ فَتَبَرُّأ ذِمَّتُهُ لِإِذْنِ دَائِنِهِ بَكَرٍ فِي القَبْضِ مِنْهُ لِهَ بَطَرِيْقِ الاسْتِزَامِ؛ لِأَنَّ قَبْضَ عَمْرٍو لِنَفْسِهِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى قَبْضِ بَكَرٍ كما تَقَرَّرَ فَإِذَا بَطُلَ لِفَقْدِ شَرْطِهِ بَقِيَ لِزَيْدٍ، وَهُوَ القَبْضُ لِتَبَكُّرِ فَحَيْثُ يَكْبُلُهُ لِعَمْرٍو وَيَصْحُ قَبْضُهُ لَهُ.

(فَرَعَ) (قال البائع) لِمُعْتَيْنِ بَعْمَنِ حَالٍ فِي الذَّمَّةِ بَعْدَ لُزُومِ العَقْدِ (لا أَسْلَمُ المِيعَ حَتَّى أَقْبِضَ لِنَفْسِهِ،

قَوْد: (اقْبِضْ) مِنْ بَابِ ضَرَبَ. قَوْد: (وَلَا يَلْزَمُهُ رَدُّهُ) أَي: بَلْ لَا يَجُوزُ لَهُ رَدُّهُ إِلَّا بِإِذْنِ بَكَرٍ؛ لِأَنَّ قَبْضَهُ لَهُ وَقَعَ صَحِيحًا وَبَرَّتْ بِهِ ذِمَّةُ عَمْرٍو فَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ مَالِكِهِ اهِ ع ش وَقَوْلُهُ: ذِمَّةُ عَمْرٍو صَوَابُهُ ذِمَّةُ زَيْدٍ. قَوْد: (وَيَصْحُ قَبْضُهُ لَهُ) أَي: قَبْضُ عَمْرٍو لِنَفْسِهِ، وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْتَحَقِّ أَنْ يَوَكِّلَ فِي القَبْضِ مَنْ يَدُهُ كَيْدُ الْمُقْبِضِ كَرَقِيهِ، وَلَوْ مَادُونًا فِي التَّجَارَةِ بِخِلَافِ ابْنِهِ وَأَبِيهِ وَمُكَاتِبِهِ، وَلَوْ قَالَ لِغَرِيْبِهِ: وَكُلْ مَنْ يَقْبِضُ لِي مِنْكَ، أَوْ قَالَ لِغَرِيْبِهِ: وَكُلْ مَنْ يَشْتَرِي لِي مِنْكَ صَحْ، وَيَكُونُ وَكَيْلًا لَهُ فِي التَّوَكُّلِ فِي القَبْضِ، أَوْ الشَّرَاءِ مِنْهُ، وَلَوْ وَكَّلَ البَائِعُ رَجُلًا فِي الإِقْبَاضِ وَوَكَّلَهُ الْمُشْتَرِي فِي القَبْضِ لَمْ تَصِحْ وَكَالَتُهُ لُهُمَا لِاتِّحَادِ القَابِضِ والمُقْبِضِ، وَلَوْ قَالَ لِغَرِيْبِهِ: اشْتَرِ بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ لِي مِثْلَ مَا تَسْتَحِقُّهُ عَلَيَّ وَأَقْبِضْهُ لِي ثُمَّ لِنَفْسِكَ صَحَّ الشَّرَاءُ، وَالقَبْضُ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي لِاتِّحَادِ القَابِضِ والمُقْبِضِ فِيهِ دُونَ الْأَوَّلِ وَلِلْأَبِّ، وَإِنْ عَلَا أَنْ يَتَوَلَّى طَرَفِي القَبْضِ كَمَا يَتَوَلَّى طَرَفِي البَيْعِ اهِ نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنِي وَالْعُبَابُ مَعَ شَرْحِهِ، أَوْ قَالَ لَهُ: اشْتَرِ لِي وَأَقْبِضْ لَكَ فَقَعَلَ فَسَدَ القَبْضُ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْإِنْسَانِ لَا يَتِمَّكُنُ غَيْرُهُ مِنْ قَبْضِهِ لِنَفْسِهِ وَضَمِنَهُ الْغَرِيْبُ القَابِضُ فِي الصُّوَرَتَيْنِ لِاسْتِثْلَايِهِ عَلَيْهِ لِنَفْسِهِ وَبَرَأ الدَّافِعُ فِيهِمَا مِنْ حَقِّ الْمُوَكَّلِ لِإِذْنِهِ فِي القَبْضِ مِنْهُ، أَوْ قَالَ لَهُ: اشْتَرِ بِهَا ذَلِكَ لِنَفْسِكَ فَسَدَ التَّوَكُّلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمكنُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِمَالِ الْغَرِيْبِ لِنَفْسِهِ، وَالدَّرَاهِمُ أَمَانَةٌ بِيَدِهِ فَإِنْ اشْتَرَى بِمَنْيَتِهَا بَطُلَ الشَّرَاءُ، أَوْ فِي ذِمَّتِهِ صَحَّ الشَّرَاءُ لَهُ وَالْقَمْنُ عَلَيْهِ اهِ وَزَادَ شَرْحُ الْعُبَابِ عَطْفًا عَلَى فِي ذِمَّتِهِ، أَوْ أَطْلَقَ عَلَى الْأَوَّجِ اهِ.

قَوْد (سَي: (قال البائع) أَي: مَالِ نَفْسِهِ مُغْنِي وَنِهَآيَةً وَأَفَادَهُ الشَّارِحُ بِذِكْرِ مُحْتَزَرِهِ فِيمَا يَأْتِي وَيَأْتِي فِي الْمَثْنِ قَيْدُ أَنْ لَا يَخَافُ قُوَّةَ الثَّمَنِ، وَقَوْلُ الشَّارِحِ هُنَا لِمُعْتَيْنِ بَعْمَنِ حَالٍ إِلَخْ أَرْبَعَةُ قِيُودٍ فَالْمَجْمُوعُ سِتَّةٌ. قَوْد: (لِمُعْتَيْنِ) أَي لِمَبِيعِ مُعْتَيْنِ، وَلَوْ فِي مَجْلِسِ العَقْدِ؛ إِذِ الْمُعْتَيْنِ فِي الْمَجْلِسِ كَالْمُعْتَيْنِ فِي العَقْدِ اهِ رَشِيدِي. قَوْد: (لِمُعْتَيْنِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَإِذَا سَلَّمَ فِي النِّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَضَيْتُ الْعِلَّةَ إِلَى أَمَّا الْمُؤَجَّلُ وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الْمَثْنِ. قَوْد: (فِي الذَّمَّةِ) أَخَذَهُ مِمَّا يَأْتِي. قَوْد: (بَعْدَ لُزُومِ العَقْدِ) احْتِرَازٌ

قَوْد: (لِمُعْتَيْنِ) أَي: لِمَبِيعِ مُعْتَيْنِ. قَوْد: (فِي الذَّمَّةِ) أَخَذَهُ مِمَّا يَأْتِي. قَوْد: (بَعْدَ لُزُومِ العَقْدِ) احْتِرَازٌ عَمَّا قَبْلَ اللُّزُومِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ وَاجِدًا مِنْهُمَا التَّسْلِيمَ حَيْثُ قَالَ فِي الرُّوَضَةِ فِي بَابِ الْخِيَارِ: فَرَعَ لَا يَجِبُ عَلَى البَائِعِ تَسْلِيمُ الْمَبِيعِ، وَلَا عَلَى الْمُشْتَرِي تَسْلِيمُ الثَّمَنِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ فَلَوْ تَبَرَّعَ أَحَدُهُمَا بِالتَّسْلِيمِ لَمْ

وقال المشتري في الثمن مثله أجبر البائع لِرِضاه بذمته ولأن ملكه مُستَقَرٌّ لا منه من هلاكه ونفوذ تصرفه فيه بالحوالة والاعتياض، وملك المبيع للمشتري غير مُستَقَرٍّ فعلى البائع تسليمه ليستقر، وقضية العلة الأولى أنه لو كان الثمن مُعَيَّنًا، والمبيع في الذمة أجبر المشتري، وقضية الثانية إيجابهما؛ لأن ما في الذمة هنا لا يصلح للاعتياض عنه والمُعَيَّن غير مُستَقَرٍّ فلا مُرجح، والأول أقرب أما المؤجل فيجبر البائع قطعاً (وفي قول المشتري)؛ لأن حقه مُتَعَيَّن في المبيع، وحق البائع غير مُتَعَيَّن في الثمن فأجبر لئساوياً (وفي قول لا إيجاب)؛ لأن كلاً منهما يثبت له إيفاء واستيفاء فلا مُرجح وزد بأن فيه ترك الناس بتمانعون الحقوق، وعليه يمتنعهما الحاكم من التخاصم.

اللزوم؛ إذ لا يلزم واحدًا منهما التسليم حينئذ قال في الروضة في باب الخيار:
(فرغ): لا يجب على البائع تسليم المبيع، ولا على المشتري تسليم الثمن في زمن الخيار فلو تبرع أحدهما بالتسليم لم يطل خياره، ولا يجبر الآخر على تسليم ما عنده، وله استرداد المدفوع انتهى سم.

قول (سني): (مفله) أي: لا أسلمه حتى أقبض البيع وترافعا إلى الحاكم نهاية ومغني.

قول (سني): (أجبر البائع) أي وجوبًا على الابتداء بالتسليم اه سم. قول: (لِرِضاه بذمته إلخ) ولأن حق المشتري في الثمن، وحق البائع في الذمة فيقدم ما يتعلق بالعين كإرش مع غيره من الديون اه مغني. قول: (ولأن ملكه) أي: ملك البائع للثمن (مستقر) بمعنى أن ما في الذمة لا يتصور تلفه فلا يسقط بذلك انتهى مؤلف م راهع ش. قول: (لا ينفذ) أي البائع، وكذا ضمير قوله تصرفه.

قول: (من هلاكه) أي: الثمن وكذا ضمير قوله فيه. قول: (وقضية العلة الأولى) وهي قوله: لِرِضاه بذمته، وكذا قضية ما قدمنا من تعليل المغني. قول: (أنه لو كان الثمن إلخ) في شرح البهجة فمضى كان العوضان مُعَيَّنَيْن أجبر، أو أحدهما أجبر صاحبه أولاً سواء أكانا عَرْضَيْن، أو تَقْدَيْن أم مُخْتَلِفَيْن اه. سم. قول: (والأول أقرب) مُعْتَمَد اهع ش. قول: (أما المؤجل إلخ) مُحْتَرَزُ قوله بضمن حال.

قول: (فيجبر البائع إلخ) أي: وإن حل اهع ش. قول: (فيجبر البائع إلخ) ومن ثم كان ليس له أن يطالب المشتري بزمن، ولا ضامين، وإن كان غريبًا وخاف الفوات لتقصيره بعدم اشتراط ذلك في المقدم اه بجبر مي. قول: (لئساوياً) أي: في تعيين الحق. قول: (وعليه) أي: على هذا القول.

يطل خياره، ولا يجبر الآخر على تسليم ما عنده، وله استرداد المدفوع إليه اه.

قول (سني): (أجبر البائع) قال في شرح البهجة وجوبًا. قول: (وقضية العلة الأولى إلخ) في شرح البهجة فمضى كان العوضان مُعَيَّنَيْن أجبر، أو أحدهما أجبر صاحبه أو لا سواء أكانا عَرْضَيْن أم تَقْدَيْن أم مُخْتَلِفَيْن اه وبقي ما لو كانا في الذمة، ولا يمتد اتها بجبران ثم رأيت كلام الشارح الآتي في شرح الزيادة اتها بجبران.

وحَيْثُيَذِ (فَمَنْ سَلَّمَ) مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ (أَجْبَرَ الْآخَرَ) عَلَى التَّسْلِيمِ إِلَيْهِ (وَفِي قَوْلِ يُجْبَرَانِ) لَوْ جُوبِ التَّسْلِيمُ عَلَيْهِمَا بِأَنْ يَأْمُرَ الْحَاكِمُ كُلًّا مِنْهُمَا بِاحْتِضَارِ مَا عَلَيْهِ إِلَيْهِ، أَوْ إِلَى عَدْلٍ ثُمَّ يُسَلِّمَ كُلًّا مَا وَجِبَ لَهُ، وَالْخِيَرَةُ فِي الْبِدَاةِ إِلَيْهِ (قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا) كَالْبَيْعِ وَيُظْهَرُ أَنْ يَلْحَقَ بِذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ فِي الذَّمِّ (سَقَطَ الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ) مِنَ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ؛ إِذْ لَا مُرْجَعَ حَيْثُيَذِ (وَأَجْبِرَاهُ فِي الْأَظْهَرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لَاسْتَوَاءِ الْجَانِبَيْنِ فِي تَعْيِينِ كُلِّ، وَالْمَنْعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ سِوَاءِ الثَّمَنِ النَّقْدِ وَغَيْرِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ نَعَمَ الْبَائِعِ نِيَابَةً عَنْ غَيْرِهِ كَوَكِيلٍ وَوَلِيِّ وَنَاطِرٍ وَقَبِ وَعَامِلٍ قِرَاضٍ لَا يُجْبَرُ عَلَى التَّسْلِيمِ بَلْ لَا يَجُوزُ لَهُ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْوَكَالَةِ فَلَا يَتَأْتِي هُنَا إِلَّا إِجْبَارُهُمَا، أَوْ إِجْبَارُ الْمُشْتَرِي، وَلَوْ تَبَايَعَ تَابِتًا عَنِ الْغَيْرِ لَمْ يَتَأْتِ إِلَّا إِجْبَارُهُمَا.

هـ فَوَدَ: (وَحَيْثُيَذِ) أَي: حِينَ عَدَمِ الْإِجْبَارِ، أَوْ حِينَ الْمَنْعِ مِنَ التَّخَاصُّصِ. هـ فَوَدَ: (ثُمَّ يُسَلِّمَ) بِالزَّفْعِ أَي: الْحَاكِمِ، أَوْ الْعَدْلِ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ إِلَيْهِ. هـ فَوَدَ: (وَيُظْهَرُ أَنْ يَلْحَقَ بِذَلِكَ الْخُ) أَي: فَيَكُونُ الْأَظْهَرُ إِجْبَارُهُمَا لَكِنْ هَذِهِ الصُّورَةُ وَالصُّورَةُ الَّتِي قَبْلَهَا يُعْنِي كَوْنُ الثَّمَنِ مُعَيَّنًا وَالسَّيِّعِ فِي الذَّمِّ إِنَّمَا تَأْتِيَانِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ م ر مِنْ أَنَّ السَّيِّعَ إِذَا كَانَ فِي الذَّمِّ وَعَقْدَ إِلَيْهِ بَلْفِظِ الْبَيْعِ كَانَ بَيْعًا حَقِيقَةً فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبْضُ الثَّمَنِ فِي الْمَجْلِسِ أَمَّا عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ فِي مَنَاجِزِهِ مِنْ أَنَّهُ يَتَّبِعُ لَفْظًا سَلَّمَ مُعْنَى، وَالْأَحْكَامُ تَابِعَةٌ لِلْمَعْنَى فَلَا يَتَأْتِي إِجْبَارٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْإِجْبَارَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الزُّرْمِ، وَحَيْثُ قُلْنَا: هُوَ سَلَّمَ إِذَا جَرَى بَلْفِظِ الْبَيْعِ اشْتَرَطَ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ ثُمَّ إِنْ حَصَلَ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ اسْتَمَرَّتِ الصَّحَةُ، وَلَا يَتَأْتِي تَنَازُعٌ، وَلَا إِجْبَارٌ لِحُصُولِ الْقَبْضِ، وَإِنْ لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَلَمْ يَقْبِضْ لَمْ يَتَأْتِ الْإِجْبَارُ لِعَدَمِ الزُّرْمِ، وَيُصْرِّحُ بِمَا ذَكَرَ قَوْلُهُ: م ر وَمَا قِيلَ مِنْ اخْتِلَافِ الْمُسْلِمِ الْخُ هـ. ع ش. هـ فَوَدَ: (مِنْ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ) قَالَ النَّهَايَةُ مِنَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ قَالَ ع ش مَا نَصَّهُ عِبَارَةُ حَجِّجَ مِنَ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ، وَعَلَيْهَا مُقَابِلُ الْأَظْهَرِ قَوْلُهُ: وَفِي قَوْلِهِ لَا إِجْبَارَ وَعَلَى كَلَامِ الشَّارِحِ م ر مُقَابِلُ الْأَظْهَرِ قَوْلُهُ أَجْبَرَ الْبَائِعَ، وَعِبَارَةُ الشَّيْخِ عَمِيرَةَ قَوْلُهُ وَأَجْبَرَ فِي الْأَظْهَرِ أَي: فَيَكُونُ الْقَوْلُ الثَّالِثُ جَارِيًا، وَهُوَ مُقَابِلُ الْأَظْهَرِ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، وَهُوَ الْمُرَادُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِحَجِّجَ هـ. هـ فَوَدَ: (سِوَاءِ الثَّمَنِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْوَكَالَةِ. هـ فَوَدَ: (نَعَمَ الْبَائِعِ نِيَابَةً الْخُ) مُحْتَرَزٌ مَا قَدَّمْنَا عَنْ النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى فِي أَوَّلِ الْفَرْعِ مَنْ قَيَّدَ مَا نَفْسِهِ، وَمِثْلُ الْبَائِعِ فِيمَا ذَكَرَ الْمُشْتَرِي. هـ فَوَدَ: (وَعَامِلٍ قِرَاضٍ) أَي: وَالْحَاكِمُ فِي بَيْعِ أَمْوَالِ الْمُفْلِسِ هـ مُعْنَى. هـ فَوَدَ: (لَا يُجْبَرُ عَلَى التَّسْلِيمِ) أَي: عَلَى جَمِيعِ الْأَقْوَالِ هـ كُزْدِي.

هـ فَوَدَ: (فَلَا يَتَأْتِي هُنَا الْخُ) أَي: لَا يَتَأْتِي فِي الْبَائِعِ عَنْ غَيْرِهِ إِلَّا الرَّابِعُ وَالثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ.

هـ فَوَدَ: (إِلَّا إِجْبَارُهُمَا) مُعْتَمَدٌ هـ وَفَوَدَ: (أَوْ إِجْبَارُ الْمُشْتَرِي) ضَعِيفٌ، أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا بَاعَ بِثَمَنِ مُعَيَّنٍ لِسَمِيٍّ فِي الذَّمِّ هـ ع ش، وَفِي الْإِعْبَابِ مَنْ اعْتَرَفَ بِوَكَالَةِ إِنْسَانٍ يُطْلَبُ مِنْهُ إِثْبَاتُهَا، وَلَا يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي التَّسْلِيمُ إِلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ هـ. هـ فَوَدَ: (لَمْ يَتَأْتِ إِلَّا إِجْبَارُهُمَا) قَالَ فِي الْعَبَابِ مُطْلَقًا انْتَهَى سَمِ أَي:

هـ فَوَدَ: (إِلَّا إِجْبَارُهُمَا) قَالَ فِي الْعَبَابِ مُطْلَقًا.

(وإذا سلمَ البائع) بإيجاب، أو تبرع (أجبر المشتري) على التسليم في الحال (إن حضر الممن) أي غيبه إن تعين، وإلا فترعه مجلس العقد لوجوب التسليم عليه بلا مانع وإيجابه عليه لم يتخير البائع، وإن أصر على عدم التسليم إليه، ويؤخذ منه أنه في الثانية بالإيجاب عليه يصير محجوراً عليه فيه فلا يصح تصرفه فيه بما يفوت حق البائع، وإلا لم يكن للإيجاب فائدة، وظاهر المتن أنه يُجبر على التسليم من عين ما حضر ولا يُمهّل لإحضار ثمن فوراً ودفعه منه، وهو ظاهر إن ظهر للحاكم منه تسويق، أو عناد، وإلا ففيه نظر على ما قاله الأذرعوي ويؤجبه إطلاقهم بأنه حيث حضر النزع فطلب تأخير ما عنه فيه نوع تسويق، أو عناد فإن قلت: ما وجه اعتبار مجلس العقد وهلا اعتبر مجلس الخصومة قلت: وجهه.....

سواء كان المبيع والتمن معتبين، أو غير معتبين، أو مختلفين. فـ: (بإيجاب، أو تبرع) كذا في الممنى وشرح المنهج وكتب عليه البجيرمي ما نصه ضعيف بالنسبة للفسخ؛ لأنه إذا سلم متبرعاً لم يجز له الفسخ إذا وفي المبيع بالتمن فتعين أن تصور المسألة بإيجاب الحاكم، وقد يقال: هو بالنسبة للإيجاب فقط لا لما بعده فلا تضعيف شوري، والذي بعده قوله: وإلا فإن كان مضمراً إلخ وسيأتي عن سم ما يوافق الجواب المذكور وفي الشرح كالتأية والممنى ما يفيد. فـ: (أو هيئة) إلى قوله: ويؤخذ في الممنى وإلى المتن في التأية إلا قوله: على ما قاله الأذرعوي. فـ: (إن تعين) كأن عين في العقد اهـ ش. عبارة الرشيد أي: ولو في مجلس العقد؛ إذ المعتن في المجلس كالمعتن في العقد، وحيث لمعنى حضور نوعه حضوره في المجلس من غير تعيين أصلاً اهـ. فـ: (وإيجابه عليه) أي: المشتري على التسليم. فـ: (لم يتخير البائع) أي: في الفسخ اهـ مغي. فـ: (وإن أصر) أي: المشتري. فـ: (إليه) أي: البائع. فـ: (ويؤخذ منه) أي: من عدم التخير اهـ ش. فـ: (في الثانية) أي في مسألة عدم تعين الثمن المذكورة بقوله: وإلا فترعه اهـ كزدي. فـ: (محجوراً عليه فيه) أي: في النزاع الحاضر مجلس العقد. فـ: (تصرفه فيه) أي: في شيء منه. فـ: (بما يفوت إلخ) أي: كالبيع مثلاً اهـ رشيد. فـ: (والأ) أي: وإن لم يصير محجوراً عليه إلخ. فـ: (فوراً) مضمول لإحضار. فـ: (ويؤجه إطلاقهم إلخ) هذا الترجيح جرى على الغالب من أن الخصام يقع في موقع العقد اهـ رشيد. فـ: (فطلب إلخ) أي: طلب المشتري. فـ: (هذه) أي: عن وقت حضور النزاع. فـ: (فيه) أي: في طلب التأخير اهـ ش. فـ: (أو عناد) قد يمنع لجواز أن يكون له في التأخير عرض كالتسليم ما لا شبهة فيه أو إنقاؤه اهـ ش عبارة الإيماب: والحاصل أن الذي يتجه إيجابه

فـ: (في الثانية) هل هي مسألة التبرع، أو مسألة إذا لم يتعين الثمن المذكور بقوله: وإلا فترعه ولعل الأقرب الثاني بل هو متعين. فـ: (اعتبر مجلس الخصومة) إن أريد مجلس الخصومة في بلد البيع لا مطلقاً ففيه ما يأتي، وإن أريد مجلس الخصومة، ولو في بلد آخر اقتضى أنه لو خاصمه في بلد على مسافة القصر من بلد البيع وكان الثمن حاضراً في مجلس البيع امتنع عليه الفسخ؛ لأن الفسخ

أنه الأصل فلم يُنظر لغيره؛ لأنه قد لا تقع له خصومة. (والأ) يمكن حاضراً مجلس العقد (فإن كان مُعَيَّراً) بأن لم يكن له مال يُمكنه الوفاء منه غير المبيع ساوى الثمن أم زاد عليه (فللبائع الفسخ بالفلس) وأخذ المبيع لما يأتي في بابهِ وحيثُ يُشترط فيه حُجْرُ القاضي، هذا إن سلم بإجبارِ الحاكِمِ.....

على الأداء من الحاضرِ الموافق لصفةِ الثمن إن ظهرَ منه أدنى تسويف، أو عناد، وإلا بأن طلبَ تأخيراً يسيراً يُحتَمَلُ عرفاً لم يُجَبَّرْ وإلا أُجَبِّرَ من غير حَجْرٍ عليه؛ إذ لا حاجةَ إليه اهـ. فود: (أنه الأصل) أي: وإلا قلَّو وقَّتْ الخصومةُ في غير محلِّ العقد كان البُيْرَةُ بِمَحَلِّ الخصومة كما هو واضحٌ وعِلْمٌ مما تَقَرَّرَ أنه لا يُطلَقُ القولُ باغتيارِ بلدِ المُخاصِمة ولا بِلَدِ العقد، ولا العايدِ، ولو انتقلَ إلى بلدةٍ أُخرى اهـ ع ش، وفي سم والرشيدي ما يوافقُه. فود: (والأ) أي: الثمن. فود: (يمكن حاضراً) إلى البابِ في النهايةِ إلّا قوله: (بَعْدَ الحَجْرِ) إلى المثني.

فود: (سُئِلَ: (فإن كان) أي: المُشْتَرِي. فود: (بأن لم يكن إلخ) عبارةُ الإيعاب: والمرادُ بالمُعْصِرِ هنا مَنْ لا يَمْلِكُ غيرَ المبيعِ سواء كان قدرَ الثمنِ أم أقلَّ أم أكثرَ، أو له غيرُه وزادتِ الدُّيُونُ عليه اهـ. فود: (ساوَى) أي: المبيع.

فود: (سُئِلَ: (فللبائع الفسخ إلخ) فإن صَبَرَ بأن لم يَفْسخْ بَقِيَ الحَجْرُ على المُشْتَرِي في جميعِ ماله رِعايةً لِمَصْلَحَةِ البائعِ اهـ عُبَابٌ مع شَرْحِهِ. فود: (وأخذ المبيع) وفي افتقارِ الرجوعِ بَعْدَ الحَجْرِ إلى إذني الحاكِمِ وجهانِ أشهرُهما كما قال الرَّافِعِيُّ أنه لا يَفْتَقِرُ اهـ مُغْنِي. فود: (وحيثُ) أي: جوازِ الفسخ.

فود: (يُشْتَرَطُ فيه) أي: في جوازِ الفسخِ اهـ ع ش. فود: (حَجْرُ القاضي) وفقاً لِلْمُغْنِي والنهاية. فود: (حَجْرُ القاضي) هذا مع قوله أم زادَ عليه يُفِيدُ أنه لا يُشْتَرَطُ لِهَذَا الحَجْرِ ما يُشْتَرَطُ لِحَجْرِ المُفْلِسِ اهـ سم عبارةُ البُجَيْرِيِّ قال شَيْخُنَا: وهذا الحَجْرُ ليس من الغريبِ بل هو الحَجْرُ المعروف؛ إذ الفرضُ أنه مُعْصِرٌ بخلافِ الحَجْرَيْنِ اللَّذَيْنِ في المثني فُهِمَا من الغريبِ؛ إذ الفرضُ فيهما أنه موبرٌ اهـ، وهو الظاهرُ. فود: (هذا إن سلم إلخ) مُقْتَمَدٌ وَالْإِشَارَةُ راجعةٌ إلى قوله: (فللبائع الفسخ إلخ) اهـ ع ش.

وغيره إنما قَرَضَهُ عِنْدَ عَدَمِ حُضُورِ الثَّمَنِ مَجْلِسَ البَيْعِ، وامتناعُ الفسخِ حيثُ يُخَالَفُ لاغتيارِ بلدِ البائعِ إذا انتقلَ كما سَيَأْتِي أَخْذاً من التعليلِ بالتَضَرُّرِ بالتأخيرِ فإنه جارٍ هنا. فود: (والأ) أي: حاضراً مجلسَ العقدِ هذا خصوصاً مع ما قَبْلَهُ من السُّؤالِ والجوابِ صادقٌ بِحُضُورِ غَيْرِ الثَّمَنِ مَجْلِسَ الخصومةِ فَمَا مَعْنَى التَّفْصِيلِ بَيْنَ كَوْنِهِ مُعْصِراً وموبراً وتَجْوِيزِ الفسخِ له مع تَعْيِينِ حَقِّهِ وَتَمَكُّنِهِ مِنْ أَخْذِهِ، وَلَوْ اسْتِغْلَالاً، وكذا مع حُضُورِ نَوْعِهِ لِمَتَمَكُّنِهِ مِنَ الْمُطَالَبَةِ وَطَلَبِ إِجْبَارِ الحاكِمِ المُشْتَرِي عَلَى الدَّفْعِ، وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْمُجْلِسَيْنِ مع حُضُورِ الْمُقْصُودِ بِالْحُضُورِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا فَيَنْجِهُ اغْتِيَارُ كُلِّ مِنْهُمَا اهـ.

فود: (حَجْرُ القاضي) هذا مع قوله: (أم زادَ عليه) يُفِيدُ أنه لا يُشْتَرَطُ لِهَذَا الحَجْرِ ما يُشْتَرَطُ لِحَجْرِ المُفْلِسِ.

والألم يجوز له استرداد، ولا فسخ إن وفيت السلفة بالثمن؛ لأنه سلطه على المبيع باختياره، ورضي بذمته (أو كان (موسراً، وماله بالبلد) التي وقع فيها البيع (أو بمسافة قريبة) منها، وهي دون مسافة القصر (حجر عليه) أي: حجر عليه الحايكم، وإن لم يكن محجوراً عليه بالفلس (في أمواله) كلها (حتى يسلم) الثمن لئلا يتصرف فيها بما يفوت حق البائع، وهذا غير حجر الفلس؛ لأنه لا يعتبر فيه ضيق مال، ولا يتسلط به البائع على الرجوع لعين ماله، ولا يفتقر لسؤال الغريم فيه بخصوصه،.....

قوله: (والألم يجوز له استرداد إلخ) اعتمدته م ر قال: ولا ينافي ذلك قول الشارح يعني المحلّي بإيجاب، أو دونه؛ لأنه بالنسبة لما إذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعد إلا أنه سم ومز عن البجيرمي مثله. قوله: (إن لم يكن محجوراً عليه) فيه أمران الأول: أن الحجر بالفلس ينافي اليسار الذي هو فرض مسألنا، فكيف يقيّد بعدم الحجر المفهم مجامعة الحجر بالفلس ليساره إلا أن يجاب بأن اليسار إنما ينافي الحجر بالفلس ابتداءً أما بعده فلا ينافي لجواز طرؤ يساره بعد الحجر بموت مورثه أو اكتساب ما يزيده به ماله على دينه فيصدق عليه الآن أنه موسر مع الحجر بالفلس؛ لأن الحجر بالفلس لا يتفك إلا بفك قاض، ولا يلزم من مجرد يساره بذلك فك القاضي، والثاني أنه إذا كان محجوراً عليه بالفلس فسباني في المثنى أن الأصح أنه ليس لياثمه أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه إن علم الحال، وإن جهل فله ذلك، وأنه إذا لم يمكن التعلق بها بأن علم الحال لا يراجم الغرماء أه وبيتنا هناك أن الصحيح في حالة الجهل أنه ليس له مزاحمة الغرماء فلا يتأثى حيثي قوله: هنا حتى يسلم الثمن هذا ولك أن تقول يتبني تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير ما زاده الشارح بقوله: إن لم يكن محجوراً عليه بفلس فيندفع الأمر الثاني أيضاً اه سم مع زيادة ليضاح من ع ش. قوله: (في أمواله كلها) عبارة الباب والمغني في المبيع، وفي باقي أمواله إن وقت بدنيه اه. قوله: (به) أي: بهذا الحجر.

قوله: (والألم يجوز له استرداد إلخ) اعتمدته م ر قال: ولا ينافي ذلك قول الشارح يعني المحلّي بإيجاب أو دونه؛ لأنه بالنسبة لما إذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعد إلا. قوله: (إن لم يكن محجوراً عليه بالفلس) فيه أمران الأول أن الحجر بالفلس شرطه زيادة دينه على ماله، وهذا ينافي اليسار الذي هو فرض مسألنا فكيف يقيّد بعدم الحجر المفهم مجامعة الحجر بالفلس ليساره إلا أن يقال: المراد اليسار بالثمن، وذلك يجامع الحجر بالفلس، والثاني أنه إذا كان محجوراً عليه بالفلس فالبيع له هو الآتي في باب الفلس في قول المصنف والأصح أنه ليس لياثمه أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه إن علم الحال، وإن جهل فله ذلك، وأنه إذا لم يمكن التعلق بها أي: بأن علم الحال لا يراجم الغرماء بالثمن أه وبيتنا هناك أن الصحيح في حال الجهل أنه ليس له مزاحمة الغرماء فلا يتأثى حيثي قوله: هنا حتى يسلم الثمن هذا، ولك أن تقول يتبني تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير ما زاده الشارح بقوله: إن لم يكن محجوراً عليه بالفلس فيندفع هذا الأمر الثاني.

ولا يحتاج لِفَكَ قاضٍ على الأوجه ويُثَبِّقُ على مُعَوْنِهِ نَفَقَةُ المَوسِرِينَ، ولا يَتَقَدَّى للحَدِيثِ، ولا يُبَاعُ فيه مَسْكَنٌ وَخَادِمٌ جُزْأً فِي الكُلِّ، وكذا لا يَجُلُّ به ذَنْبٌ مُؤَجَّلٌ جُزْأً أَيْضًا، ومن ثَمَّ يُسَمَّى الحَجْرُ الغَرِيبَ (فَإِنْ كَانَ) مَالَهُ (بِمَسَافَةِ القَصْرِ) من بَلَدِ البَيْعِ (لم يَكُلْفِ البَائِعُ الصَّبْرَ إِلَى إِحْضَارِهِ) لِتَضَرُّرِهِ بِتَأخِيرِ حَقِّهِ (وَالأَصَحُّ أَنْ لَهُ) بَعْدَ الحَجْرِ عَلَيْهِ لا قَبْلَهُ (الْفَسْخُ) وَأَخَذَ المَبِيعُ مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَةٍ حَاكِمٍ لِمَا ذَكَرَ، وَمَا ذَكَرْتَهُ مِنْ اعْتِبَارِ بَلَدِ البَيْعِ هُوَ مَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَعَلَيْهِ فَلَوْ انْتَقَلَ البَائِعُ مِنْهَا إِلَى بَلَدٍ آخَرَ فَهَلِ المِثْرَةُ يَبْلَدُهُ، أَوْ بَلَدِ البَيْعِ مَحَلُّ نَظَرٍ. وَظَاهِرُ تَعْلِيلِهِمْ بِالتَضَرُّرِ بِالتَّأخِيرِ أَنَّ المِثْرَةَ يَبْلَدُ البَائِعِ، فَإِنْ قُلْتُ: التَّسْلِيمُ إِنَّمَا يَلْزَمُ بِمَحَلِّ العَقْدِ دُونَ غَيْرِهِ فَلْتَعْتَبِرْ بَلَدُ العَقْدِ مُطْلَقًا قُلْتُ: مَنُوعٌ فَسَمِعْتُمْ مِمَّا بَاتِي فِي القَرَضِ أَنَّ لَهُ المَطَالَبَةَ بِغَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ مُؤَنَّةٌ، أَوْ تَحْمِلُهَا فَإِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤَنَّةٌ، وَلَمْ يَتَحْمَلْهَا طَالِبُهُ بِقِيَمَتِهِ فِي بَلَدِ العَقْدِ وَقَدْ الطَّلَبِ، وَإِذَا أَخَذَهَا كَانَتْ لِلْفَيْصُولَةِ لِيَجُوزَ الاسْتِدَالُ عَنْهُ بِخِلَافِ السَّلَمِ (فَإِنْ صَبَرَ) البَائِعُ لِإِحْضَارِ المَالِ (فَالْحَجْرُ) عَلَى المُشْتَرِي (كَمَا ذَكَرْنَاهُ) قَرِيبًا لِقَلَّا يَفُوتُ المَالُ. (وَالْبَائِعُ حَبْسُ مَبِيعِهِ حَتَّى يَقْبِضَ قَعْنَهُ) الحَالِ أَصَالَةً، وكذا لِلْمُشْتَرِي حَبْسٌ ثَمَنِهِ حَتَّى يَقْبِضَ المَبِيعُ الحَالِ

• قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْتَاجُ لِفَكَ قَاضٍ) أَي: بَلْ يَتَفَكَّ بِمَجَرَّدِ التَّسْلِيمِ اهـ سَم. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ هَذَا الحَجْرَ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ ضَيْقُ المَالِ إلخ. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ الحَجْرِ عَلَيْهِ) أَي: فِي أُمُورِهِ كُلِّهَا. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ الحَجْرِ إلخ) الْمُعْتَمَدُ هُنَا عَدَمُ الإِحتِجَاجِ إِلَى الحَجْرِ سَم وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (لِمَا ذَكَرَ) أَي: لِتَضَرُّرِهِ بِتَأخِيرِ حَقِّهِ عِبَارَةُ التَّهْلِيهِ وَالْمُعْنَى وَفَرْجُ المَنْهَجِ لِتَعَدُّرِ تَخَصُّصِ الثَّمَنِ كَالْإِفْلَاسِ بِهِ اهـ. • قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَي: مِنْ بِلَدَةِ البَيْعِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (إِلَى بَلَدٍ آخَرَ) أَي: بَيْنَهُ وَبَيْنَ المَالِ دُونَ مَسَافَةِ القَصْرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَالْأَبَانُ كَانَ أَبْعَدَ مِنْ مَحَلِّ العَقْدِ إِلَى المَالِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ، إِذِ الصُّورَةُ أَنَّ المَالَ بِمَسَافَةِ القَصْرِ مِنْ مَحَلِّ العَقْدِ اهـ رَشِيدِي وَلَكِنْ أَنْ تَزِيدَ، أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المَالِ مَسَافَةُ القَصْرِ وَبَيْنَ مَحَلِّ العَقْدِ وَبَيْنَ المَالِ دُونَهَا فَيَكُونُ رَاجِعًا لِصُورَتِي الإِسَارِ جَمِيعًا. • قَوْلُهُ: (بِلَدِ البَائِعِ) أَي: الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: سِوَاةِ انْتَقَالِ البَائِعِ مِنْهُ أَمْ لَا اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَي: عَنِ الثَّمَنِ. • قَوْلُهُ: (لِلْفَيْصُولَةِ) أَي: لَا لِلْحَيْلُولَةِ فَلَا يَسْتَرْدُّ بِحَالٍ بِخِلَافِ مَا لِلْحَيْلُولَةِ فَإِنَّهُ قَدْ يُسْتَرْدُّ اهـ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ السَّلَمِ) فَإِذَا أَخَذَ رَأْسَ مَالِهِ فَهُوَ لِلْحَيْلُولَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الاسْتِدَالُ عَنِ المُسَلِّمِ فِيهِ.

• قَوْلُهُ (لَسِي): (فَإِنْ صَبَرَ فَالْحَجْرُ) فِيهِ إِشْعَارٌ بِعَدَمِ الحَجْرِ فِي قَوْلِهِ: (وَالأَصَحُّ أَنَّهُ لَهُ الفَسْخُ اهـ) سَم.

• قَوْلُهُ: (عَلَى المُشْتَرِي) أَي: يُضْرَبُ عَلَى المُشْتَرِي نَهَايَةُ وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (كَمَا ذَكَرْنَاهُ قَرِيبًا) أَي: فِي المَبِيعِ، وَفِي جَمِيعِ أُمُورِهِ حَتَّى يُسَلِّمَ الثَّمَنُ اهـ مُعْنَى.

• قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْتَاجُ لِفَكَ قَاضٍ) أَي: بَلْ يَتَفَكَّ بِمَجَرَّدِ التَّسْلِيمِ. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ الحَجْرِ عَلَيْهِ) الْمُعْتَمَدُ هُنَا عَدَمُ الإِحتِجَاجِ إِلَى الحَجْرِ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ صَبَرَ فَالْحَجْرُ) فِيهِ إِشْعَارٌ لَطِيفٌ بِعَدَمِ الحَجْرِ فِي قَوْلِهِ: (وَالأَصَحُّ أَنَّهُ لَهُ الفَسْخُ).

كذلك، وإنما أثر البائع بالذكور؛ لأنه قدّم تصحيح إجباره فذكر شرطه (أن خاف فوته) بهزب، أو تملك ماله لغيره، أو نحوهما (بلا خلاف) إما في التسليم حينئذ من الضرر الظاهر نعم إن تماناً وخاف كل من صاحبه وأخبرهما الحاكيم كما هو ظاهر بالدفع له، أو لعدل ثم يسلم كلاً ما له (وإنما الأقوال السابقة إذا لم يخف فوته وتنازعا في مجرّد الابتداء) بالتسليم.

(باب التولية)

أصلها تقليد المثل ثم استعملت فيما يأتي (والإشراك) مصدر أشركه صيره شريكاً (والمرابحة) من الربح، وهو الزيادة والمحاطة من الخط، وهو النقص، ولم يذكرها لدخولها في المراجعة؛ لأنها في الحقيقة ربح للمشتري الثاني، أو اكتفاء عنها بالمرابحة؛ لأنها أشرف إذا (اشترى) شخص شيئاً بمثلي (ثم) بعد قبضه ولزوم العقد.....

• فود: (كذلك) أي: أصالة اءع ش. • فود: (له) أي: للحاكم. • فود: (ثم يسلم) أي الحاكم، أو العدل. • فود: (ماله) أي: ما وجب له.

• فود: (سبي): (إذا لم يخف فوته) أي: البائع قوت الثمن، وكذا المشتري قوت المبيع، واختلاف المكري والمكثري في الابتداء بالتسليم كاختلاف المشتري والبائع في ذلك نهاية ومغني.

باب: التولية

• فود: (أصلها) إلى قوله: (وظاهر) في النهاية والمغني إلا قوله: (وبقائه) إلى المتن. • فود: (تقليد المثل) أي: إلزامه كأن ألزمه القضاء بين الناس اهـ بغيري عبارة الكزدي أي: تفويضه إلى الغير اهـ.

• فود: (ثم استعملت) أي: في لسان أهل الشريعة اءع ش. • فود: (فيما يأتي) عبارة الشويزي: والتولية اصطلاحاً: نقل جميع المبيع إلى المولى بالفتح بمثل الثمن المثلي، أو قيمة المتقوم بلفظ ولينك، أو ما اشترى منه، والإشراك: نقل بعضه بينه من الثمن بلفظ أشركك، أو ما اشترى منه اهـ.

• فود: (ولم يذكرها) أي: المحاطة اءع ش. أي: في الترجمة. • فود: (لأنها في الحقيقة) أي في نفس الأمر اءع ش. • فود: (أو اكتفي عنها إلخ) وهذا أولى لما يأتي من الفرق بينهما في الفهم والحكم، أو يقال: تزجم لشيء وزاد عليه، وهو غير معيب، ولم يذكر الشارح معناهما لغة وشرعاً، ويجوز أن يقال: هما مصدران لإربح وحاط فيكون في اللغة معنى المراجعة إعطاء كل من اثنين صاحبه ربحاً، ومعنى المحاطة نقص كل من اثنين شيئاً مما يستحقه صاحبه، وأما في الشرع فمعناهما يعلم مما يأتي، وهو أن المراجعة بيع بمثل الثمن، أو ما قام عليه به مع ربح موزع على أجزائه، والمحاطة بيع بذلك مع خط موزع على أجزائه اءع ش. • فود: (ولزوم العقد) يتبين أن المراد لزومه من جهة بائعه فقط بأن لا يكون

(باب التولية)

• فود: (ولزوم العقد) يتبين أن المراد لزومه من جهة بائعه فقط بأن لا يكون له أغني لبائعه خيار؛ إذ ليس له التصرف مع غيره بما ييطل خياره لا من جهته هو أيضاً فلو كان الخيار له وخذه صحت تولىته م

وعليه بالتمنٍ وبِقَائِهِ، أو بقاء بعضه كما يُعلمُ ممَّا يأتي. (قال إمامنا بالتمنٍ) قدرًا وصفةً، وإن طرأ علمه له بعد الإيجاب وقبل القبول بإعلانه، أو غيره وظاهرًا أنَّ المراد بالعلم هنا الظنَّ (ولَيْتَكَ هذا العقد)، وإن لم يقل بما اشترت أو ولَيْتَكَ، وإن لم يذكر العقد كما صرَّح به الجرجاني، وهذا وما اشتق منه صرائح في التولية ونحو جعلته لك كنايةً هنا كالبيع (فقبل)

له أغني ليأبىه خيارًا؛ إذ ليس له أي: المشتري التصرف مع غيره أي: البائع بما يطل خياره أي: البائع لا من جهته هو أيضًا فلو كان الخيار له وخذه صحت توليته م ر اه سم زاد البعيرمي ومثله إذا كان الخيار لهما، وإذن له البائع اه. فود: (وعليه ألغ) المراد بالعلم هنا ما يشمل الظنَّ اه ع ش أي والواو بمعنى مع. فود: (وبقائه) أي: التمن. فود: (أو بقاء بعضه) احترازًا عما لو حُطَّ جميعه عنه على التفصيل الآتي اه سم. فود: (ممَّا يأتي) أي: في قوله، وإلا بطلت؛ لأنها حينئذٍ يبيع بلا تمنٍ اه كُردِي. فود: (وصفة) أراد بالصفة ما يشمل الجنس، وخرج بذلك ما لو علم به بالمعينة فلا يكفي كما يأتي ويتبني أن محلَّ عدم الاختفاء بذلك ما لم يتجمل المُعين للمولى، أو يعلم قدره، وهو في يد البائع اه ع ش عبارة الحلبي، ومنها أي: الصفة كونه عرضًا أو مُؤَجَّلًا إلى كذا اه. فود: (وإن طرأ علمه) أي المشتري أما البائع فلا بُدَّ من علمه قبل الإيجاب كما علم من قوله قبل: وعليه بالتمن، ويظهر أنه لو تقدَّم القبول من المشتري، وهو عالم بالتمن دون البائع كأن قال اشترت منك هذا بما قام به عليك، وهو كذا، أو لم يقل ذلك ولكن أخبر البائع به غير المشتري نصَّح التولية قياسًا على ما لو علم به المشتري بعد الإيجاب اه ع ش. فود: (بعد الإيجاب) أي: للتولية. فود: (وقبل القبول) لا بعده، ولو في مجلس العقد، وهذا مستثنى من قولهم: الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلِّه اه ع ش.

فود: (بإعلانه) أي: البائع اه ع ش. فود: (هنا) أي: في علم المولى والمُتَوَلَّى بالتمن. فود: (الظن) الأولى ما يشمل الظنَّ اه سم. فود: (أو ولَيْتَكَ) أي: العقد حيث تقدَّم مزجعه بأن يقول: هذا العقد ولَيْتَكَ، والأولى رجوع الضمير للبيع اه ع ش. فود: (وإن لم يقل) إلى قوله: ويردُّه في النهاية إلا قوله: وإن لم يذكُر إلى، وهذا. فود: (وإن لم يذكُر العقد) خالفه النهاية والمغني فقالا ما حاصله: أنه لا بُدَّ في الإشراف من ذكر البيع، أو العقد وقياسه أنه لا بُدَّ في صراحة التولية من ذلك، وإلا فتكون كنايةً اه واعتدَّه ع ش والرشدي، وقال سم: ويؤيده أي: ما قاله الشارح أن ذكر العقد لا يتأتى في نحو تولية المرأة في صداقها اه وأشار ع ش إلى ردِّه بقوله: ومثل العقد ما يقوم مقامه كالصداق اه. فود: (وهذا) أي: ولَيْتَكَ هذا العقد، أو ولَيْتَكَ اه ع ش. فود: (وما اشتق منه) أي: مصدره على حذف المضاف؛ لأن الصحيح أن الأصل في الإشتقاق هو المصدر، والأفعال والصفات

ر. فود: (أو بقاء بعضه) احترازًا عما لو حُطَّ جميعه عنه على التفصيل الآتي. فود: (بعد الإيجاب) أي للتولية. فود: (الظن) الأولى ما يشمل الظنَّ. فود: (وإن لم يذكُر العقد) يؤيده أن ذكر العقد لا يتأتى في نحو تولية المرأة في صداقها.

بِنَحْوِ قِيلْتُهُ وَتَوَلَّيْتُهُ (لَزِمَهُ مِثْلُ الثَّمَنِ) جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ مُؤَجَّلًا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ مُؤَجَّلًا بِقَدْرِ ذَلِكَ الْأَجَلِ مِنْ حَيْثُ التَّوْلِيَةِ، وَإِنْ حُلَّ قَبْلُهَا عَلَى مَا رَجَحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ، وَيُرْوَدُهُ أَنَّ الْمُتَعَلِّبَ فِيهَا بِنَاءً تَمَيَّنًا عَلَى الْعَقْدِ الْأَوَّلِ فَيُحْسَبُ الْأَجَلُ مِنْ حَيْثُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ أَمَّا الْمُتَقَوِّمُ فَلَا تَصِحُّ التَّوْلِيَةُ مَعَهُ إِلَّا بَعْدَ انْتِقَالِهِ لِلْمُتَوَلِّيِ لِيَتَقَعَ عَلَى عَيْنِهِ نَعَمْ لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي بِالْعَرَضِ قَامَ عَلَيَّ بِكَذَا، وَقَدْ وَلَّيْتُكَ الْعَقْدَ بِمَا قَامَ عَلَيَّ، وَذَكَرَ الْقِيَمَةَ مَعَ الْعَرَضِ جَازًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ، وَكَذَا لَوْ وَلَّتْ امْرَأَةٌ فِي صَدَاقِهَا بِلَفْظِ الْقِيَامِ، أَوِ الرَّجُلُ فِي عَوَضِ الْخُلْعِ إِنْ عَلِمَ الْعَاقِدَانِ فِي الصُّورَتَيْنِ مَهْرَ الْمِثْلِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ.....

مُشْتَقَّةٌ مِنْهُ. هـ. فَوُدَّ: (بِنَحْوِ قِيلْتُهُ لِنَحْ) أَي: أَوْ اشْتَرَيْتُهُ، وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ الْإِكْفَاءُ بِقِيلْتُ مِنْ غَيْرِ ضَمِيرٍ إِدْعَ ش. هـ. فَوُدَّ: (مِنْ حَيْثُ التَّوْلِيَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: مُؤَجَّلًا، وَالْمَعْنَى يَقَعُ مُؤَجَّلًا مِنْ حَيْثُ التَّوْلِيَةِ بِقَدْرِ الْأَجَلِ الْمَشْرُوطِ فِي الْبَيْعِ الْأَوَّلِ إِهْ رَشِيدِي. هـ. فَوُدَّ: (عَلَى مَا رَجَحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ) وَهُوَ الْأَوْجِهَةُ نِهَائَةً وَزِيَادَةً. هـ. فَوُدَّ: (وَيُرْوَدُهُ لِنَحْ) فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ مَعْنَى بِنَاءٍ تَمَيَّنًا عَلَى الْعَقْدِ الْأَوَّلِ أَنْ يَتَعَيَّرَ فِيهِ صِفَاتُ الثَّمَنِ فِي الْعَقْدِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا يَوَافِقُ مَا قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ، وَلَا يَرُودُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ هـ. سَم. هـ. فَوُدَّ: (مِنْ حَيْثُ) أَي: مِنْ حَيْثُ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ حَتَّى إِذَا وَقَعَتِ التَّوْلِيَةُ بَعْدَ الْحُلُولِ وَجَبَ الثَّمَنُ حَالًا كَمَا بَيَّضَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ هـ. سَم. هـ. فَوُدَّ: (أَمَّا الْمُتَقَوِّمُ) إِلَى قَوْلِهِ: إِنْ عَلِمَ فِي الْمُخْنَى وَالْمُخْنَى فِي النَّهَائَةِ. هـ. فَوُدَّ: (لِنَقَعِ) أَي: التَّوْلِيَةِ (عَلَيْهِ) أَي: عَيْنِ الْمُتَقَوِّمِ عِبَارَةً الْمَنْهَجِ وَبِقِيَمَتِهِ فِي الْعَرَضِ مَعَ ذِكْرِهِ، وَبِهِ أَي: بَعَيْنِ الثَّمَنِ مُطْلَقًا أَي: مِثْلًا، أَوْ مُتَقَوِّمًا بِأَنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ إِدْعَ ش. هـ. فَوُدَّ: (بِالْعَرَضِ) صِلَةُ الْمُشْتَرِي وَمُرَادُهُ بِالْعَرَضِ الْمُتَقَوِّمُ فَيَسْتَمَلُّ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ السَّلَمُ، وَغَيْرِ الْمُتَضَبِّطِ مِنَ الْمُتَقَوِّمَاتِ إِدْعَ ش. هـ. فَوُدَّ: (وَذَكَرَ الْقِيَمَةَ مَعَ الْعَرَضِ) أَي: كَانَ قَالَ قَامَ عَلَيَّ بِعَرَضٍ، أَوْ كِتَابَ قِيَمَتَهُ كَذَا وَقَدْ وَلَّيْتُكَ الْعَقْدَ بِمَا قَامَ عَلَيَّ، أَوْ وَلَّيْتُكَ الْعَقْدَ بِمَا قَامَ عَلَيَّ، وَهُوَ عَرَضٌ، أَوْ كِتَابَ قِيَمَتَهُ كَذَا. هـ. فَوُدَّ: (لَوْ وَلَّتْ امْرَأَةٌ لِنَحْ) بِأَنَّ قَالَتْ وَلَّيْتُكَ الصَّدَاقَ بِمَا قَامَ عَلَيَّ فَكَأَنَّهُا بَاعَتْهُ أَي: الصَّدَاقَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ هـ. فَوُدَّ: (أَوِ الرَّجُلُ فِي عَوَضِ الْخُلْعِ) بِأَنَّ قَالَ الزَّوْجُ: وَلَّيْتُكَ عَقْدَ الْخُلْعِ بِمَا قَامَ عَلَيَّ فَكَأَنَّهُ بَاعَ عَوَضَهُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ إِدْعَ ش. هـ. فَوُدَّ: (فِي عَوَضِ الْخُلْعِ) أَي: أَوْ فِي الصَّلَاحِ عَنِ الدَّمِ، وَيَكُونُ الْوَاجِبُ الدِّيَّةَ سَمَ عَلَى مَنَهَجِ إِدْعَ ش. هـ. فَوُدَّ: (فِي الصُّورَتَيْنِ) أَي: قَوْلُهُ: لَوْ وَلَّتْ امْرَأَةٌ لِنَحْ، وَقَوْلُهُ: أَوِ الرَّجُلُ لِنَحْ.

هـ. فَوُدَّ: (وَيُرْوَدُهُ أَنَّ الْمُتَعَلِّبَ لِنَحْ) فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ مَعْنَى بِنَاءٍ تَمَيَّنًا عَلَى الْعَقْدِ أَنْ يَتَعَيَّرَ فِيهِ صِفَاتُ الثَّمَنِ فِي الْعَقْدِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا يَوَافِقُ مَا قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ، وَلَا يَرُودُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. فَوُدَّ: (مِنْ حَيْثُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَي: مِنْ حَيْثُ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ حَتَّى إِذَا وَقَعَتِ التَّوْلِيَةُ بَعْدَ الْحُلُولِ وَجَبَ الثَّمَنُ حَالًا كَمَا بَيَّضَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. هـ. فَوُدَّ: (وَذَكَرَ الْقِيَمَةَ مَعَ الْعَرَضِ) فِيهِ اغْتِيَارُ بَيَانِ الْحَالِ وَسَيَاتِي مِثْلُهُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَالشَّرَاءُ بِالْعَرَضِ حَيْثُ قَالَ: فَيَقُولُ بِعَرَضٍ قِيَمَتَهُ كَذَا، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ الْعَرَضِ، وَإِنْ بَاعَهُ بِلَفْظِ الْقِيَامِ

لُوجُوبِ ذِكْرِهِ، وَقَوْلُهُمْ: مَعَ الْعَرَضِ شَرْطُ لِلْإِثْمِ؛ إِذْ يُشَدَّدُ فِي الْبَيْعِ بِالْعَرَضِ مَا لَا يُشَدَّدُ فِي الْبَيْعِ بِالنَّقْدِ كَمَا يَأْتِي لَا لِصِحَّةِ الْعَقْدِ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْكَذِبَ فِي الْمُرَاتِبَةِ، أَوْ فِي غَيْرِهَا لَا يَقْتَضِي بُطْلَانَ الْعَقْدِ، وَتَصِحُّ التَّوْلِيَةُ، وَمَا مَعَهَا فِي الْإِجَارَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِشُرُوطِهَا ثُمَّ إِنَّ وَقَعْتَ قَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةٍ لَهَا أَجْرَةٌ فَظَاهِرٌ، وَالْأَمْرُ قَالَ: وَلَيْتَكَ مِنْ أَوَّلِ الْمُدَّةِ بَطَلْتَ فِيمَا مَضَى؛ لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ، وَصَحَّحْتُ فِي الْبَاقِي بِقِسْطِهِ مِنَ الْأَجْرَةِ، أَوْ وَلَيْتَكَ مَا بَقِيَ صَحَّحْتُ فِيهِ بِقِسْطِهِ كَمَا ذُكِرَ (وَهُوَ أَيْ: عَقْدُ التَّوْلِيَةِ (بَيْعٌ فِي شَرْطِهِ) أَيْ: شُرُوطُهُ كُلُّهَا كَقُدْرَةِ تَسْلِيمِ وَتَقَابُضِ الرَّبْوِيِّ (وَتَرْكُوبِ أَحْكَامِهِ) كَتَجَدُّدِ الشُّفْعَةِ إِنْ غَفَا الشَّفِيعُ فِي الْعَقْدِ الْأَوَّلِ.....

• قَوْلُهُ: (لُوجُوبِ ذِكْرِهِ) أَيْ: مَهْرُ الْجِلِّ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَقْوِيمُ الْعَيْنِ، وَالتَّوْلِيَةُ بِقِيَمَتِهَا هـ. سَم.
 • قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُمْ مَعَ الْعَرَضِ) أَيْ: مَعَ ذِكْرِهِ هـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (لِلْإِثْمِ مِنَ الْإِثْمِ) يَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّ الْإِثْمِ إِذَا حَصَلَتْ مِثْلَةُ التَّوَابِتِ، وَالْأَمْرُ كَانَ قَطَعَ أَنَّ الْعَرَضَ لَا تَنْقُصُ قِيَمَتُهُ عَنْ عَشْرَةِ قَدْرِكُمَا، أَوْ أَقَلَّ فَلَا إِثْمَ سَمَ عَلَى حَجِّ أَيْ: وَكَانَتْ الرَّغْبَةُ بَيْنَ النَّاسِ فِي الشَّرَاءِ بِالْعَرَضِ مِثْلَ التَّقْدِيرِ هـ ش. • قَوْلُهُ: (فِي الْإِجَارَةِ) أَيْ: سَوَاءُ إِجَارَةِ الْعَيْنِ وَالذَّمِّ، وَإِنْ قُرُقَ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ بَيْنَهُمَا عِبَارَتُهُ، وَلَكِنْ أَنْ تَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِجَارَةِ الْمَبْنِيَّةِ فَتَصِحُّ التَّوْلِيَةُ فِيهَا دُونَ إِجَارَةِ الذَّمِّ لِامْتِنَاعِ بَيْعِ الْمُسْلَمِ فِيهِ هـ كَلَامُ التَّائِيهِ انْتَهَى عَ ش. • قَوْلُهُ: (بِشُرُوطِهَا) أَيْ: التَّوْلِيَةُ مِنْ كَوْنِهِمَا عَالِمَيْنِ بِالْأَجْرَةِ وَالْمَنْفَعَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهَا وَبَيَانِ الْمُدَّةِ إِنْ كَانَتْ مُقَدَّرَةً بِهَا. • وَقَوْلُهُ: (وَالْأَمْرُ) أَيْ: بَانَ وَقَعْتَ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ لَهَا أَجْرَةٌ. • وَقَوْلُهُ: (بِقِسْطِهِ مِنَ الْأَجْرَةِ) أَيْ: مِنَ الْمُسَمَّى بِإِغْتِيَابِ مَا يَخْصُ مَا بَقِيَ مِنْهُ بَعْدَ رِعَايَةِ أَجْرَةِ الْجِلِّ لِمَا بَقِيَ، وَلَمَّا مَضَى، وَقَالَ سَمَ عَلَى حَجِّ: وَتَبْنِي اشْتِرَاطُ عِلْمِهَا بِالْقِسْطِ هُنَا هـ وَقِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي تَفْرِيقِ الشُّفْعَةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِالْقِسْطِ بَلْ تَوَزُّعُ الْأَجْرَةِ عَلَى أَجْزَاءِ الْمُدَّةِ كَافٍ هـ ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ وَلَيْتَكَ مَا بَقِيَ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنَّ يَكُونَ التَّوْلِيَةُ فِي الْبَيْعِ بَعْدَ تَلَفٍ بِمَعْزُومِ الْمُبِيعِ كَذَلِكَ هـ سَيِّدُ عَمْرٍو.
 • قَوْلُهُ (سَمِي): (وَهُوَ بَيْعٌ فِي شَرْطِهِ) أَيْ: لِأَنَّ حَذَّ الْبَيْعِ صَادِقٌ عَلَيْهِ مُغْنِي وَنَهَايَةَ قَالَ عَ ش قَوْلُهُ: لِأَنَّ حَذَّ الْبَيْعِ هُوَ عَقْدٌ يُقْبَدُ مِلْكُ عَيْنٍ، أَوْ مَنَفَعَةٌ عَلَى التَّائِيْدِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ هـ. • قَوْلُهُ: (أَيْ شُرُوطِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبِهِ يُعْلَمُ فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَتَجَدُّدِ الشُّفْعَةِ الْخُ) وَيَقَاءُ الزَّوَائِدِ الْمُتَفَصِّلَةِ لِلْمَوْلَى وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِلْكٌ جَدِيدٌ نَهَايَةَ وَمُغْنِي.

وَسَيَاتِي أَنَّهُ لَوْ بَاعَ بِلَفْظٍ قَامَ عَلَيَّ، أَوْ رَأْسَ الْمَالِ لَا يَجِبُ بَيَانُ الْحَالِ وَأَنَّ هَذَا بِخِلَافِ بَعْضِ عَيْنِ الصُّفْعَةِ حَيْثُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِلَفْظِ الْقِيَامِ، أَوْ الشَّرَاءِ إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ الْحَالَ. • قَوْلُهُ: (لُوجُوبِ ذِكْرِهِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَقْوِيمُ الْعَيْنِ وَالتَّوْلِيَةُ بِقِيَمَتِهَا. • قَوْلُهُ: (لِلْإِثْمِ مِنَ الْإِثْمِ) يَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّ الْإِثْمِ إِذَا حَصَلَتْ مِثْلَةُ التَّوَابِتِ، وَالْأَمْرُ كَانَ قَطَعَ أَنَّ الْعَرَضَ لَا تَنْقُصُ قِيَمَتُهُ عَنْ عَشْرَةِ قَدْرِكُمَا أَوْ أَقَلَّ فَلَا إِثْمَ. • قَوْلُهُ: (بِقِسْطِهِ) يَتَّبِعِي اشْتِرَاطُ عِلْمِهَا بِالْقِسْطِ هُنَا.

(لكن لا يحتاج) عقد التولية (إلى ذكر الثمن) لظهور أنها بالثمن الأول (ولو حط عن المولى) بكسر اللام من البائع، أو وارثه، أو وكيله كما أفهمه بناؤه هنا للمفعول فقوله في الروضة: ولو حط البائع للغالب لا للتقييد خلافاً للأذعني نعم الظاهر أنه لا عبرة بحط موسى له بالثمن ومحتال؛ لأنهما أجنبيان عن العقد بكل تقدير، وبه يعلم رد ما قيل: التمييز بالسقوط أولى ليشتمل إرثه للثمن، ووجه رده أن التمييز به كالحط برد عليه حط ذنك فإنه سقط وحط عنه،

قول (سني): (لكن لا يحتاج إلى ذكر الخ) في المباح والزوض وأصله: وكذب المولى في الثمن قدرًا، أو جنسًا، أو صفة كهر أي: ككذبه في المراجعة وسباني اه أي: سباني حكمه، وهو أنه يحط الزيادة كما قاله في شرحه فالتقييد بالحط يدل على أنه لا خيار، وهو نظير المراجعة أيضًا بقي الكذب في غير الثمن وما يأتي في المراجعة أنه يقتضي التخيير فهل يجري في التولية وظاهر كلام الشيخين عدم الجريان، وبقي أيضًا الكذب في الشريك، ويتبني أنه كالتولية م ر اه سم. قول: (لظهور أنها بالثمن) أي: بيمينه في الحثلي، وبه مطلقًا بأن انتقل إليه، وهذا يفيد أنه لو كان الثمن مثليًا، وانتقل إليه لم يصح التولية إلا بعينه تأمل سم على المنهج اه ع ش. قول: (من البائع الخ) متعلق بحط رشيد. قول: (أو وارثه الخ) أي: أو السيد بعد تعجيز المكاتب نفسه، أو موكل البائع اه نهاية قال ع ش قوله: بعد تعجيز المكاتب أي: إن كان البائع مكاتبًا، ومثله سيد العبد المأذون له في التجارة سواء كان الحط بعد الحجير عليه أو قبله اه. قول: (أو وكيله) أي: في الحط إذ الوكيل في البيع ليس له ذلك بغير إذن موكله ع ش ورشيد. قول: (يحط موسى له الخ) أي: بأن أوصى البائع بالثمن لواجد، أو أحال واجداً عليه ثم حط واحد منهما بعض الثمن عن المشتري و. قول: (ومحتال) عطفت على موسى له يعني لا عبرة بحطهما فتردان على المصنف اه كزدي. قول: (بكل تقدير) أي: تقدير كوزن حطهما عامًا، أو خاصًا اه كزدي، ويظهر أن المراد سواء كان البائع في كلام الروضة للغالب، أو للتقييد. قول: (إرثه) أي المولى بالكسر (لثمن) أي: وما لو أوصى له به اه ع ش. قول: (كالحط) أي: كالتخيير به. قول: (حط ذنك) أي: الموصى له بالثمن والمحتال به. قول: (فإنه) أي: الثمن الذي أسقطه

قول (سني): (لكن لا يحتاج إلى ذكر الثمن) قال في المباح كالزوض وأصله: وكذب المولى في الثمن أي: قدرًا، أو جنسًا، أو صفة كهر أي: ككذبه في المراجعة وسباني اه أي: سباني حكمه، وهو أنه يحط الزيادة - كما قاله في شرحه - ولما قال في الزوض فلو كذب فكالكذب في المراجعة قال في شرحه: وهذا من حيث الفتوى حاصل قول الأصل فقيل كالكذب في المراجعة، وقيل: يحط قولًا واحدًا اه فالتقييد بالحط يدل على أنه لا خيار، وهو نظير المراجعة أيضًا بقي الكذب في غير الثمن وما يأتي في المراجعة أنه يقتضي التخيير فهل يجري في التولية، وظاهر كلام الشيخين عدم الجريان م ر وبقي أيضًا الكذب في الشريك ويتبني أنه كالتولية م ر. قول: (ووجه رده الخ) أقول: فيه نظر وأصح؛ لأن اشتراك التمييز في ورود ذنك عليهما لا ينافي مدعي هذا القيل من أولوية السقوط لمرئيه

ولم يسقط عن المتوَلَّى فكلُّ مِنَ التَّعْيِيرَيْنِ مَدْخُولٌ (بعض الثمن) بعد التولية، أو قبلها بعد لزوم، أو قبله (انحطَّ عن المولى) بفتحها؛ إذ خاصَّة التولية، وإن كانت بيعًا جديدًا التنزيل على الثمن الأول، أو جميعه انحطَّ أيضًا إن كان بعد لزوم التولية، ولا بطلت؛ لأنها حيثيذ بيع بلا ثمن، ومن ثمَّ لو تقايلا بعد حطه بعد لزوم لم يرجع المشتري على البائع بشيء والأوجه أن للمولى بالكسر مُطالبَة المولى، وإن لم يُطالبه بائعه؛ لأنَّ الأصل عَدَمُ الحطِّ، وأنه ليس للبائع مُطالبَة المولى بالفتح؛ إذ لا مُعاملة بينهما.....

الموصى له به، أو المُختارُ به. ٥ فَوُدَّ: (فكلُّ مِنَ التَّعْيِيرَيْنِ مَدْخُولٌ) فيه تَقَرَّرَ واضِحٌ؛ لأنَّ التَّعْيِيرَ بالسقوط جامع، وإن لم يكن مانعًا، والتَّعْيِيرُ بالحطِّ ليس بجامع، ولا مانع سم وسيدَ عَمَرُ وكُرْدِي. ٥ فَوُدَّ: (بغذ التولية) إلى قوله: إذ لا مُعاملة في النهاية والمغني الآقوله: لأنَّ الأصل عَدَمُ الحطِّ. ٥ فَوُدَّ: (بغذ التولية، أو قبلها إلخ) حقَّ العبارة قَبْلُ التولية أو بَعْدَهَا إلخ فَتَأَمَّلْ اه رَشِيدِي. ٥ فَوُدَّ: (بغذ لزوم، أو قبله) أي: لكلِّ مِنَ البيع والتولية، أو لأحدهما كما هو ظاهرٌ وهذا بخلافه في الأخذ بالشفعة؛ لأنه قَهْرِيٌّ اه سم. ٥ فَوُدَّ: (إذ خاصَّة التولية) أي: فائِذْنَهَا. ٥ فَوُدَّ: (أو جميعه) عَطَفَ على قولِ الثمنِ بعض الثمن. ٥ فَوُدَّ: (إن حطَّ أيضًا) شِجِلْ إطلاقه ما لو كان الحطُّ بَعْدَ قبْضِ المولى بالكسر جميع الثمنِ مِنَ المولى بالفتح فَيَرْجِعُ المولى بَعْدَ الحطِّ على المولى بِقَدْرِ ما حطَّ مِنَ الثمنِ كُلِّا كان أو بعضًا؛ لأنه بالحطِّ تَبَيَّنَ أنَّ اللَازِمَ لِلْمُتَوَلَّى ما اسْتَقَرَّ عليه العَقْدُ بَعْدَ التولية، وأما لو قبْضَ البائعُ الثمنَ مِنَ المولى بالكسر ثم دَفَعَ إِلَيْهِ بعضًا مِنْهُ أو كُلَّهُ هَبَةً فلا يَسْقُطُ بِسَبَبِ ذلك عَنِ الْمُتَوَلَّى شيء؛ لأنَّ الهبة لا دَخَلَ لِمَقْدِ البيع الأولِ فيها حَتَّى يَسْرِيَ مِنْهُ إلى عَقْدِ التولية اه ع ش. ٥ فَوُدَّ: (والأ) أي: بأن حطَّ الجميع قَبْلُ لزوم التولية، ولو بَعْدَ لزوم البيع. ٥ فَوُدَّ: (لأنها حيثيذ بيع إلخ) قال الذميري: حادثةٌ وَقَعَ في الفتاوى أَنَّ رَجُلًا باعَ وَلَدَهُ دارًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ ثم اسْقَطَ عَنْهُ جميعَ الثمنِ قَبْلَ التَّعْيِيرِ مِنَ المَجْلِسِ فَأَجِيبَ فيها بأنَّه يَصِيرُ كَمَنْ باعَ بلا ثمنٍ، وهو غيرُ صَحِيحٍ فَيَسْتَعِيرُ على مَلِكِ الوالِدِ اه وما قاله هو الموافقُ لِكَلَامِ الشَّيْخَيْنِ اه مُغْنِي ومثله في النهاية وأرادَ بكَلَامِهِما ما ذَكَرَهُ قُبِيلٌ ذلك، وهو ما نَصَّه، ولو حطَّ جميعُ الثمنِ في مَدَّةِ الخِيَارِ بَطَلَ العَقْدُ على الأصحِّ كما لو باعَ بلا ثمنٍ قاله الشَّيْخَانِ قُبِيلُ الإحتكارِ اه سَيِّدَ عَمَرُ. ٥ فَوُدَّ: (ومن ثمَّ) أي: مِنْ أَجْلِ كَوْنِها حيثيذ بَيْعًا بلا ثمنٍ اه ع ش. ٥ فَوُدَّ: (أو تقايلا) أي: العاقِداَنِ في التولية كُرْدِي وع ش. ٥ فَوُدَّ: (بغذ حطه) أي: الجميع. ٥ فَوُدَّ: (بغذ لزوم) أي: لزوم التولية. ٥ فَوُدَّ: (لَمْ يَرْجِعِ الْمُشْتَرِي) أي المتوَلَّى (على البائع) أي: المولى بالكسر اه كُرْدِي وَقَسَّرَ ع ش الْمُشْتَرِي بالمولى بِكسر اللامِ والبائعُ بالبائعِ الأولِ، والأوَّلُ هو الظاهرُ الْمُتَعَيَّنُ. ٥ فَوُدَّ: (ليس للبائع)

بشموله دون الحطِّ إِرْثَهُ لِلثَمَنِ فَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ فَهَذَا الوجه مِمَّا لا اسْتِغَامَةَ لَهُ. ٥ فَوُدَّ: (بغذ لزوم، أو قبله) أي لكلِّ مِنَ البيع والتولية، أو لأحدهما كما هو ظاهرٌ، وهذا بخلافه في الأخذ بالشفعة؛ لأنه قَهْرِيٌّ. ٥ فَوُدَّ: (أو جميعه انحطَّ أيضًا) ومَعْلُومٌ أَنَّ حطَّ جميعه قَبْلُ لزومِ البيع يَبْطُلُ.

وسَيأتي في الإجارة صحة الإبراء من جميع الأجرة، ولو في مجلس العقد مع الفرق بينها وبين البيع وحيثيذ فلا يلحق ذلك المتولي.

(والإشراك في بعضه) أي: المبيع (كالتولية في كله) في الأحكام المذكورة (إن يُقنَ البعض) كمنافسة، أو بالنصف، وإلا كاشتراكك في بعضه، أو شيء منه لم يصح جزئاً للجهل فإن

أي الأول اه ع ش. هـ فؤد: (وسَيأتي في الإجارة إلخ) واعلم أن فيما ذكره هنا من قوله: وحيثيذ فلا يلحق ذلك المتولي حكماً وتقريراً على ما قبله نظراً ووضوحاً، ولم يظهر لهذا الحكم أغني أن الخط أي: الإبراء لا يلحق المتولي، ولا لتفريعه على ما قبله وجه صحة، وكان م ر تبعه في شرحه على قوله وسَيأتي في الإجارة إلخ فأمزت أصحابنا لإرادتي غيبي عن ذلك المجلس إيراد ذلك عليه أي: م ر فصرَب على جميع ذلك، ووافق على أن الوجه خلاف ذلك، وفي شرح الشارح للإرشاد، وبما تقرَّر تعلم أن الأوجه أن الإبراء كالخط، وإن قلنا إنه تمليك وقول الطبري ليس كالخط ضعيف اه سم وافرَّه ع ش. هـ فؤد: (وحيثيذ فلا يلحق ذلك إلخ) قد يقتضي صحة التولية، ولو بعد الخط، ولعله غير مراد اه سم. هـ فؤد: (فلا يلحق ذلك) أي: صحة الإبراء عن جميع الأجرة اه كُردي. هـ فؤد: (أي المبيع) إلى قوله: نعم لو قال في المعني إلا ما أتبه عليه وإلى قوله: وقضية كلام الشيخين في النهاية.

هـ فؤد: (في الأحكام المذكورة) شامل لحكم الخط بتفصيله المذكور، ومنه انحطاط الكل إذا وقع الخط بعد لزوم عقد الإشراك، وبه صرح الروض وشرحه وشامل أيضاً لحكم لحوق تأجيل الثمن لعقد الإشراك، ولو بعد حلوله على ما تقدّم فليراجع اه سم باختصار عبارة المعني في جميع ما مر من

هـ فؤد: (وسَيأتي في الإجارة صحة الإبراء إلخ) عبارته هناك ما نفيه وقضية ملكها حالاً، ولو مؤجلة صحة الإبراء منها، ولو في مجلس العقد؛ لأنه لا خيار فيها فكان كالإبراء من الثمن بعد لزومه بخلافه قبله؛ لأن زمن الخيار كزمن العقد فكانه باع بلا ثمن اه واعلم أن فيما ذكره هنا من قوله وحيثيذ فلا يلحق ذلك المتولي حكماً وتقريراً على ما قبله ووضوحاً، ولم يظهر لهذا الحكم أغني أن الخط لا يلحق المتولي، ولا لتفريعه على ما قبله وجه صحة وكان م ر تبعه في شرحه على قوله وسَيأتي في الإجارة إلى قوله وحيثيذ فلا يلحق ذلك المتولي فأمزت أصحابنا لإرادتي غيبي عن ذلك المجلس بإيراد ذلك عليه فصرَب على جميع ذلك، ووافق على أن الوجه خلاف ذلك، وفي شرح الشارح للإرشاد وبما تقرَّر تعلم أن الأوجه أن الإبراء كالخط، وإن قلنا: إنه تمليك، وقول الطبري ليس كالخط ضعيف، ولو عبر بالسقوط لتكمل إزث المولي الثمن، أو بعضه فإن الزكشي بحث أنه يسقط عن المتولي كما يسقط بالبراءة، وعليه لو ورث الكل قبل التولية، أو بعدها وقبل اللزوم لم يصح اه. هـ فؤد: (وحيثيذ فلا يلحق ذلك المتولي) قد يقتضي صحة التولية، ولو بعد الخط ولعله غير مراد. هـ فؤد: (في الأحكام المذكورة) شامل لحكم الخط بتفصيله المذكور، ومنه انحطاط الكل إذا وقع الخط بعد لزوم عقد الإشراك، وبعبارة الروض وشرحه في باب المراجعة: والخط للكل أو لبعض بعد جريان المراجعة لم

قال في النصف فله الرُّبْع ما لم يُقْلَ ينصف الثمن فإنه يكون له النصف وإذا خال آل على بعض صحيح، وإن كان خلاف الكثير. (فلو أطلق) الإشراك كأشركك فيه (صح) العقد (وكان) المبيع (مُناصفة) بينهما؛ لأن ذلك هو المُتبادِر من لفظ الإشراك، وكما لو أقر بشيء لزيد وعثرو نعم لو قال: برزيع الثمن مثلاً كان شريكاً بالربيع فيما يظهر أخذاً مما تفرز في أشركك في نصفه ينصف الثمن بجامع أن ذكر الثمن في كل مُبيّن للمُراد من اللفظ قبله لاحتماله، وإن نزل لو لم يذكر هذا المُخصَّص على خلافه وتوهم فرق بينهما بعيد، وقضية كلام الشَّيْخَيْن وغيرهما أنه لا يُشترط ذكر العقد كما مثلناه، ويُؤيِّدُه ما مرَّ عن الجرجاني في التولية، وهو أوجه من قول جمع، وإن اعتمده صاحب الأتوار يُشترط كفي بيع هذا، أو في هذا العقد فعليه أشركك في هذا كناية (وقيل لا) يصح للجهالة.

(ويصح بيع المُرابحة) من غير كراهة لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (بقره: ١٧٥) نعم بيع المُساومة أولى منه فإنه مُجمَع على جله وعدم كراهته، وذلك.....

الشروط والأحكام؛ لأن الإشراك تولية في بعض المبيع اه. هـ فؤد: (وإذا خال آل إلخ) عبارة المُعني: واعتراض المُصنَّف في إدخاله الألف واللام على بعض، وحكي منعه عن الجمهور اه. هـ فؤد: (نعم لو قال إلخ) بقي ما لو قال أشركك بالنصف برزيع الثمن هل يصح أم لا فيه نظر، والذي يظهر الصحة، ويكون شريكاً بالربيع، والبالة فيه بمعنى في، ويُقْلَ عن بعض أهل المضمر خلافاً اه ع ش.

هـ فؤد: (لاحتماله) من إضافة المضمر إلى مفعوله أي: لاحتمال اللفظ الذي قبل ذكر الثمن المُراد، وقوله: وإن نزل أي: كل من المقيس والمقيس عليه. هـ فؤد: (على خلافه) أي: خلاف المُراد.

هـ فؤد: (فروق بينهما) أي: بين ما لو قال برزيع الثمن مثلاً وبين قوله: أشركك في نصفه إلخ اه ع ش. هـ فؤد: (أنه لا يُشترط إلخ) مُعْتَمَد اه ع ش. هـ فؤد: (يُشترط كفي بيع هذا إلخ) اعتمدته النهاية والمُعني. هـ فؤد: (فعليه) أي: فإذا بَيَّنَّا على ما قاله الجمع اه ع ش. هـ فؤد: (من غير كراهة) إلى قوله في أحد عَيَّنَيْن في النهاية إلّا قوله: ولا يثبته. هـ فؤد: (بيع المُساومة) هي أن يقول: اشتر بما شئت اه ع ش عبارة الكُرْدِي أي: المُبايعة العادية بأن يطلب كل الإسترخاء من الآخر مع قطع النظر عن العقد الأول اه. هـ فؤد: (فإنه مُجمَع على جله إلخ) يُشِيرُ بآته قيل: بحُرْمَةِ المُرابحة، ويَصْرُحُ به قوله إنه رِبَا وَلَعَلَّ

يَلْحَقَ مَنْ اشْتَرَى بِخِلَافِ نَظَرِهِ فِي التَّوَلِيَةِ وَالْإِشْرَاكِ قَالَ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ ابْتِنَاءَهُمَا عَلَى الْعَقْدِ الْأَوَّلِ أَقْوَى مِنْ ابْتِنَاءِ الْمُرَابَحَةِ إِنْ خُذَ فِي سَبَاتِنِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِذَا قَالَ: بِمَتَّكَ بِمَا اشْتَرَيْتَ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ سِوَى الثَّمَنِ تَفْصِيلُ حُكْمِ الْحَطِّ فِي الْمُرَابَحَةِ، وَشَايِلَ أَيْضًا لِحُكْمِ لُحُوقِ تَأْجِيلِ الثَّمَنِ كَعَقْدِ الْإِشْرَاكِ، وَلَوْ بَعْدَ حُلُولِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَلْيُرَاجَعْ. هـ فؤد: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ عَنْ الْجَرْجَانِيِّ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْهَاءَ فِي قَوْلِهِ الْمَازَ عَنْ الْجَرْجَانِيِّ، أَوْ وَلَيْتَكَ لِلْبَيْعِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى قَوْلِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ صَاحِبُ الْأَتْوَارِ يَكُونُ: وَلَيْتَكَ كِنَايَةً فَلْيَتَأَمَّلْ.

قال فيه ابنا عمر وعباس عليهما السلام إنه ربا وتبعهما بعض التابعين، وقال بعضهم: إنه مكروه (بأن) هي بمعنى كأن (بشكره بمائة لم يقول) مع عليه بها لعلها بها (بعثك بما اشترت) أي: بمثله وللمبادرة فهم المثل في نحو هذا لم يحتج فيه لذكره، ولا نيته (وربح درهم لكل عشرة)، أو فيها، أو عليها (أو ربح ذو) بفتح الموحدة، وهي بالفارسية عشرة (ياز) واحد (ذو) فهي بمعنى ما قبلها فكأنه قال بمائة وعشرة فيقبله المخاطب إن شاء وآثروها بالذكر لوقوعها بين الصحابة عليهم السلام

عدم الكراهة مع القول بالحزمة لشدة ضعف القول بالحزمة وليس القول بالحزمة مطلقاً مقتضياً للكره بل يشترط قوة القول بها (وذلك) أي: يتبع الرابعة. **قوله:** (قال فيه ابنا عمر وعباس إلخ) عبارة المغني وما روي عن ابن عباس أنه كان ينهى عن ذلك وعن عكرمة أنه حرام، وعن إسحاق أن البيع يتطل به حمل على ما إذا لم يبين الثمن. **قوله:** (بها) أي: بالمائة أي: الاشتراء بها. **قوله:** (بما اشترت) أي: أو برأس المال، أو بمائتين، أو بما قام علي، أو نحو ذلك، ولو ضم إلى الثمن شيئاً وباعه مائة كاشترته بمائة وبعتك بمائتين وربح درهم لكل عشرة، أو ربح ذو يارده صَحَّ وكأنه قال: بعتك بمائتين وعشرين، ولو جعل الربح من غير جنس الثمن جاز نهايةً ومغني. **قوله:** (أي بمثله) أي: في المثل أي: ويقمته في العرض مع ذكره، وبه مطلقاً إن انتقل إليه على قياس ما تقدم في التولية والإشراك اهـ **قوله:** (قوله) (وربح درهم) بالجر على المطفئ والتضبط على أنه مفعول معه، والرفع بعيد اهـ بجري. **قوله:** (هي بمعنى ما قبله) أي صيغة ربح ذو يارده بمعنى وربح درهم لكل عشرة كذا يفهم من سم والمغني، وهو الظاهر وقضية كلامه على م ر جوع هي إلى لفظ ذو عبارته قوله: بمعنى ما قبلها أي عشرة لا يقال: قضية هذا التفسير أن ربح العشرة أحد عشر فيكون مجموع الأضل والربح واحداً وعشرين؛ لا نقول: لا يلزم تخريج الألفاظ المعجمة على مقتضى اللغة العربية بل ما استعملته العرب من لغة المعجم يكون جارياً على عرفهم، وهو هنا بمنزلة ربح درهم لكل عشرة، وكان المغني عليه وربح ذو ما يصيرها أحد عشر وسباني الإشارة إليه في المحاطة بقول الشارح م ر المراد من هذا التركيب إلخ اهـ. **قوله:** (فكأنه قال إلخ) تفرغ على قوله: هي بمعنى ما قبله. **قوله:** (وآثروها) أي: ذو يارده اهـ ش عبارة سم قوله: لوقوعها بين الصحابة إلخ عبارة شرح العباب وما روي عن ابن عباس

قوله: (بمعنى ما قبلها) ؛ لأن معناها ربح العشرة واحد لكل عشرة، وحاصله: ربح كل عشرة واحد. **قوله:** (لوقوعها بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم إلخ) عبارة شرح العباب وما روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهما كانا يتهايان عن بيع ذو يارده وده دوازه بفتح الدال في الكل ويقولون: إنه ربا معارض إلخ اهـ ونهيهما عن ذلك المخصوص لا ينافي نهيهما عن المطلق فقوله: وآثروها إلخ لا ينافي قوله السابق مطلقاً الرابعة، وذلك قد قال فيه إلخ.

واختلافهم في حكمها كما عُلِّمت، ولا يصح ذلك في دراهم مُعَيَّنة غير موزونة كما يأتي بل في أحد عَيِّنَيِ اشترأهما بَشَمَنٍ واحدٍ وَقَسَطَ الثَمَنَ على قِيَمَتَيْهِمَا وقت الشراء ولا يقول اشترت بكذا.

وابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا كَانَ يَنْهِيَانِ عَنْ بَيْعِ دَوَّ يَزِدُّهُ وَدَهْ دَوَّازِدُهُ بِفَتْحِ الدَّالِ فِي الْكُلِّ وَيَقُولَانِ إِنَّ رَبًّا مُعَارَضًى انْتَهَى وَنَهَيْهُمَا عَنْ ذَلِكَ الْمَخْصُوصِ لَا يُنَافِي نَهْيُهُمَا عَنِ الْمُطْلَقِ قَوْلُهُ: وَأَثَرُهَا الْخُ لَا يُنَافِي قَوْلَهُ السَّابِقَ فِي مُطْلَقِ الْمُرَابَحَةِ، وَذَلِكَ قَالَ فِيهِ الْخُ اهْ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ: وَأَثَرُهَا أَي: أَثَرُوا الْمُرَابَحَةَ دُونَ الْمُسَاوَةِ اه. ة فَوَدَّ: (وَاخْتِلَافُهُمْ) أَي: الصَّحَابَةُ اه سم. ة فَوَدَّ: (كَمَا عَلِمْتَ) أَي: فِي قَوْلِهِ: وَذَلِكَ قَالَ فِيهِ الْخُ فَإِنَّهُ يُشِيرُ بِذَلِكَ، وَفِيهِ أَنَّ الَّذِي عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ حُكْمُ الْمُرَابَحَةِ عَلَى الْإِجْمَالِ لَا خُصُوصَ دَوَّ يَزِدُّهُ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ عَلِمَ اخْتِلَافَهُمْ فِيهَا فِي ضِمْنِ الْعِلْمِ فِي اخْتِلَافِهِمْ فِي الْمُطْلَقِ، وَفِيهِ أَنَّ مُجَرَّدَ هَذَا لَا يَصْلُحُ لَتَوْجِيهِ الْإِثَارِ اه سم بِاخْتِصَارٍ وَلَعَلَّ لِهَذَا رَجَعَ الْكُرْدِيُّ ضَمِيرَ وَأَثَرُهَا إِلَى الْمُرَابَحَةِ كَمَا مَرَّ. ة فَوَدَّ: (وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ) أَي: لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمُرَابَحَةِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ دِرَاهِمَ مُعَيَّنَةً الْخُ؛ لِأَنَّ الْمُعَايَنَةَ هُنَا لَا تَكْفِي، وَإِنْ كَفَتْ فِي بَابِ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ كَمَا يَأْتِي فَيَبْلُغُ قَوْلُ الْمَتْنِ وَلْيَصْلُحْ الْبَائِعُ وَيَلْ لِلتَّرْقِيِ أَي: بَلْ لَا يَصِحُّ فِي أَحَدِ الْخُ؛ لِأَنَّهُ كَاذِبٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ قَامَ عَلَيَّ بِكَذَا فَإِنَّهُ يَصِحُّ اه كُرْدِي، قَوْلُهُ: وَيَلْ لِلتَّرْقِيِ الْخُ يَأْتِي آيَفَا عَنْ سَمٍ عَنْ شَرْحِ الْغُبَابِ مَا يُخَالِفُهُ.

ة فَوَدَّ: (غَيْرَ مَوْزُونَةٍ) عِبَارَتُهُ فِيمَا يَأْتِي غَيْرَ مَعْلُومَةِ الْوِزْنِ اه سم عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةُ فَلَوْ كَانَ الثَّمَنُ دِرَاهِمَ مُعَيَّنَةً غَيْرَ مَوْزُونَةٍ، أَوْ جَنْطَةً مَثَلًا مُعَيَّنَةً غَيْرَ مَكِيلَةٍ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ مُرَابَحَةً اه. ة فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: فَلَوْ جَهَلَهُ أَحَدُهُمَا بَطَلَ عَلَى الصَّحِيحِ اه سم. ة فَوَدَّ: (وَلَا يَقُولُ الْخُ) أَي: فِي بَيْعِ عَيِّنَتَيْنِ الْخُ مُرَابَحَةً. ة فَوَدَّ: (وَلَا يَقُولُ: اشترت الْخُ) أَي: بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَ بِلَفْظِ قَامَ عَلَيَّ، أَوْ رَأْسِ

ة فَوَدَّ: (وَاخْتِلَافُهُمْ) أَي: الصَّحَابَةُ فِي حُكْمِهَا كَمَا عَلِمْتَ أَي: فِيمَا سَبَقَ، وَفِيهِ بَخْشَانِ: الْأَوَّلُ أَنَّهُ لَمْ يُعْلَمَ مِمَّا سَبَقَ اخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ؛ إِذْ مُجَرَّدُ الثَّقَلِ عَنْ ابْنِي عُمَرَ وَعَبَّاسٍ لَا يَقْتَضِي مُخَالَفَةً غَيْرَهُمَا لُهُمَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ يُشِيرُ بِذَلِكَ، أَوْ بِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ وَاخْتِلَافُهُمْ لِلْعُلَمَاءِ، وَالثَّانِي: أَنَّ الَّذِي عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ حُكْمُ الْمُرَابَحَةِ عَلَى الْإِجْمَالِ لَا خُصُوصَ صِغَةِ دَوَّ يَزِدُّهُ، وَالْكَلَامُ فِي خُصُوصِهَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي تَوْجِيهِ إِثَارِهَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ عَلِمَ اخْتِلَافَهُمْ فِيهَا فِي ضِمْنِ الْعِلْمِ فِي اخْتِلَافِهِمْ فِي الْمُطْلَقِ، وَفِيهِ أَنَّ مُجَرَّدَ هَذَا لَا يَصْلُحُ لَتَوْجِيهِ الْإِثَارِ. ة فَوَدَّ: (غَيْرَ مَوْزُونَةٍ) عِبَارَتُهُ فِيمَا يَأْتِي غَيْرَ مَعْلُومَةِ الْوِزْنِ. ة فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: فَلَوْ جَهَلَهُ أَحَدُهُمَا بَطَلَ عَلَى الصَّحِيحِ. ة فَوَدَّ: (وَلَا يَقُولُ: اشترت بِكَذَا إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ الْحَالُ) أَي: بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَ بِلَفْظِ قَامَ عَلَيَّ، أَوْ رَأْسِ الْمَالِ لَا يَجِبُ بَيَانُ الْحَالِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَهَذَا بِخِلَافِ بَعْضِ عَيْنِ الصَّفْقَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِلَفْظِ الشَّراءِ، وَلَا الْقِيَامِ إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ الْحَالُ كَمَا بَيَّنَّ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَقَدْ بَسَطَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ الْكَلَامَ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِمَا مِثْلُهُ مَا نَصَّهُ، وَوَجْهَ الْفَرْقِ أَنَّهُ فِي الْبَيْعِ يَقَامُ عَلَيَّ، أَوْ بِرَأْسِ الْمَالِ

إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ الْحَالُ وَدَرَاهِمُ الرِّبْحِ حَيْثُ أُطْلِقَتْ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ الْغَالِبِ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ مِنْ غَيْرِهِ. (كُتِبَ) لَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُهُ بِقَشْرَةٍ وَبَعْتَهُ بِأَحَدِ عَشَرَ، وَلَمْ يُقَلِّ مُرَابِحَةً، وَلَا مَا يُفِيدُهَا لَمْ يَكُنْ عَقْدُ مُرَابِحَةٍ كَمَا قَالَ الْقَاضِي وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ حَتَّى لَوْ كَذَّبَ فَلَاحِيَارَ، وَلَا حَطَّ كَمَا يَأْتِي، وَهَذَا غَيْرُ مَا يَأْتِي عَنْهُ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِيهِ مَا يُفِيدُ الْمُرَابِحَةَ، وَهُوَ وَرَبْحٌ كَذَا وَيَأْتِي قُبِيلَ الْبَابِ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ.

(كُتِبَ) لَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُهُ بِقَشْرَةٍ وَبَعْتَهُ بِأَحَدِ عَشَرَ، وَلَمْ يُقَلِّ مُرَابِحَةً، وَلَا مَا يُفِيدُهَا لَمْ يَكُنْ عَقْدُ مُرَابِحَةٍ كَمَا قَالَ الْقَاضِي وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ حَتَّى لَوْ كَذَّبَ فَلَاحِيَارَ، وَلَا حَطَّ كَمَا يَأْتِي،

الْمَالِ لَا يَجِبُ بَيَانُ الْحَالِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ، وَهَذَا أَيْ أَحَدُ عَيْتَيْنِ الْخِ بَخْلَافٍ بَعْضُ عَيْنِ الصَّفَقَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِلَفْظِ الشَّرَاءِ، وَلَا الْقِيَامِ إِلَّا أَنْ يُبَيَّنَّ الْحَالُ، وَقَدْ بَسَطَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبابِ الْكَلَامَ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِمَا مَنَّهُ مَا نَصَّه: وَوَجْهُ الْفَرْقِ أَنَّهُ فِي الْبَيْعِ بَقَامٌ عَلَيَّ أَوْ بَرَأْسِ الْمَالِ يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ جُزْءِ الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ وَبَيْنَ اخْتِدَى الْعَيْنَيْنِ، وَأَمَّا الْبَيْعُ بِمَا اشْتَرَيْتَ فَهُمَا فِيهِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، وَيُوجِّهُ ذَلِكَ بَأَنَّ الثَّمَنَ يَتَوَرَّعُ عَلَى قِيَمَةِ الْعَيْنَيْنِ لِاخْتِلَافِهِمَا الْمُؤَدَّى لِلنَّظَرِ إِلَى قِيَمَةِ كُلِّ عَلَى انْفِرَادِهَا، وَأَنَّهُ لَا تَقْصُ فِيهِمَا بِالتَّشْقِيقِ فَجَازَا نَظَرًا لِهَذَا التَّوْزِيعِ الَّذِي لَا يُؤَدِّي إِلَى تَقْصِ بَيْعِ أَحَدِهِمَا بِقِسْطِهَا بِقَامٌ عَلَيَّ، أَوْ بَرَأْسِ الْمَالِ لَا عَلَى أَجْزَاءِ الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَهَا تَقْصُ بِالتَّشْقِيقِ فَلَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُوَزَّعَ وَيَبَّعَ الْبَعْضُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ كُلِّ الثَّمَنِ بِقَامٌ عَلَيَّ، وَلَا بِغَيْرِهَا أَهْ وَقَدْ اسْتَشْنَى فِي الْعُبابِ مِنَ الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ الْمِثْلِي كَالْحِنْطَةِ، وَفِيهِ وَشَرْحُهُ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مَا يَتَعَيَّنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ سَمَ بِحَذْفٍ. ة. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ الْحَالُ) مَعْنَاهُ أَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتُهُ مَعَ غَيْرِهِ، وَقَسَّطْتُ الثَّمَنَ عَلَى قِيَمَتِهِمَا، وَكَانَ قِسْطُهُ كَذَا أَهْ كُرْدِي. ة. قَوْلُهُ: (وَدَرَاهِمُ الرِّبْحِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَهَذَا فِي النِّهَايَةِ.

ة. قَوْلُهُ: (حَيْثُ أُطْلِقَتْ) فَإِنَّ عَيْتَهُ مِنْ غَيْرِهِ جَازَ أَهْ سَمَ. ة. قَوْلُهُ: (لَوْ قَالَ الْخِ) أَيْ: كَاذِبًا. ة. قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنْ عَقْدُ مُرَابِحَةٍ) بَلْ عَقْدُ مُسَاوَمَةٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ وَإِنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ الْكَذِبَ أَهْ ع. ش. ة. قَوْلُهُ: (حَتَّى لَوْ كَذَّبَ الْخِ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: لَمْ يَكُنْ عَقْدُ مُرَابِحَةٍ. ة. قَوْلُهُ: (فَلَاحِيَارَ الْخِ) أَيْ: لِلْمُشْتَرِي، وَهَذَا يَقَعُ فِي مِصْرِنَا كَثِيرًا أَهْ ع. ش. ة. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ: فِي شَرْحِ وَالْأَصَحُّ سَمَاعُ بَيْتِي.

يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ جُزْءِ الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ، وَبَيْنَ اخْتِدَى الْعَيْنَيْنِ، وَأَمَّا الْبَيْعُ بِمَا اشْتَرَيْتَ فَهُمَا فِيهِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، وَيُوجِّهُ ذَلِكَ بَأَنَّ الثَّمَنَ يَتَوَرَّعُ عَلَى قِيَمَتِي الْعَيْنَيْنِ لِاخْتِلَافِهِمَا الْمُؤَدَّى لِلنَّظَرِ إِلَى قِيَمَةِ كُلِّ عَلَى انْفِرَادِهَا، وَأَنَّهُ لَا تَقْصُ فِيهِمَا بِالتَّشْقِيقِ فَجَازَا نَظَرًا لِهَذَا التَّوْزِيعِ الَّذِي لَا يُؤَدِّي إِلَى تَقْصِ بَيْعِ أَحَدِهِمَا بِقِسْطِهَا بِقَامٌ عَلَيَّ، أَوْ بَرَأْسِ الْمَالِ لَا عَلَى أَجْزَاءِ الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَهَا تَقْصُ بِالتَّشْقِيقِ فَلَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُوَزَّعَ وَيَبَّعَ الْبَعْضُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ كُلِّ الثَّمَنِ بِقَامٌ عَلَيَّ، وَلَا بِغَيْرِهَا أَهْ وَقَدْ اسْتَشْنَى فِي الْعُبابِ مِنَ الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ الْمِثْلِي كَالْحِنْطَةِ، وَفِيهِ وَشَرْحُهُ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مَا يَتَعَيَّنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ة. قَوْلُهُ: (حَيْثُ أُطْلِقَتْ) فَإِنَّ عَيْتَهُ مِنْ غَيْرِهِ جَازَ.

وهذا غير ما يأتي عنه؛ لأن ذاك فيه ما يُفيد المُرَابَحَة، وهو وِرْبُحٌ كذا ويأتي قُبِيلَ الباب ما يُصَرِّحُ بذلك.

(و) يَصْحُحُ بَيْعُ (المُحَاطَة كَيْفَ تَكُنْ بِمَا اشْتَرَيْتَ وَحُطُّ) دَرَهَمٍ لِكُلِّ، أو فِي أو عَن، أو عَلَى كُلِّ عَشْرَةٍ، أو حُطُّ (وَهِيَ يَزَادُهُ) المُرَادُ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ أَنَّ الْأَحَدَ عَشَرَ تَصِيرُ عَشْرَةً (و) مِنْ ثَمَّ (يُحِطُّ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ عَشَرَ وَاحِدًا)؛ لِأَنَّ الرُّبْعَ جُزْءٌ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ كَمَا مَرَّ فَلْيَكُنِ الحُطُّ كَذَلِكَ (وَقِيلَ) يُحِطُّ (مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ) وَاحِدًا كَمَا زِيدَ ثَمَّ عَلَى كُلِّ عَشْرَةٍ وَاحِدًا، فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مِائَةً، أو مِائَةً وَعَشْرَةً عَادَ عَلَى الْأَوَّلِ لِتِسْعِينَ وَعَشْرَةً أَجْزَاءً مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ جُزْءًا مِنْ دَرَهَمٍ أو لِمِائَةٍ وَعَلَى الثَّانِي لِتِسْعِينَ، أو لِتِسْعَةِ وَتِسْعِينَ، وَلَوْ قَالَ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ تَعَيَّنَ هَذَا الثَّانِي.

(وَإِذَا قَالَ: بِعْتُكَ بِمَا اشْتَرَيْتَ) بِهِ، أو بِثَمَنِهِ، أو بِرَأْسِ مَالِي (لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ سِوَى الثَّمَنِ)، وَهُوَ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ عِنْدَ اللُّزُومِ فَيُعْتَبَرُ مَا لَحِقَهُ.....

• قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَي: مَا نَقَلَهُ عَنِ الْقَاضِي هُنَا. • قَوْلُهُ: (غَيْرُ مَا يَأْتِي) أَي: فِي شَرْحِ، وَلَا خِيَارٍ لِلْمُشْتَرِي.

• قَوْلُهُ: (هَنَةً) أَي: عَنِ الْقَاضِي اهْتِزَادِي. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ذَاكَ) أَي: مَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي: بِالْمُتَاوِرَةِ.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (وَالْمُحَاطَة) وَيُقَالُ لَهَا الْمَوَاضَعَةُ وَالْمُخَاسِرَةُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (كَيْفَ تَكُنْ) أَي: كَقَوْلِي مَنْ ذَكَرَ لِغَيْرِهِ، وَهُمَا عَالِمَانِ بِالثَّمَنِ: بِعَتَكَ (بِمَا اشْتَرَيْتَ) أَي: بِبَيْتِهِ أَوْ بِرَأْسِ الْمَالِ، أَوْ بِمَا قَامَ عَلَيْهِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ اهْتِزَادِي.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (وَحُطُّ) بِالتَّضْعِ أَي: مَعَ حُطِّ، وَهُوَ مُتَعَيَّنٌ هُنَا، وَلَا يَصِحُّ الْجُرْأُ. • حُيِّلَ عَلَى

النَّهَآيَةِ. • قَوْلُهُ: (وَحُطُّ دِرْهَمٍ) إِلَى قَوْلِهِ أَنَا الحُطُّ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ بِثَمَنِهِ وَإِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي

الْمُعْنَى إِلَّا مَا ذَكَرَ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُرَادَ ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الرُّبْعَ إلَخ) أَي فِي

مُرَابَحَةِ الْأَحَدِ عَشَرَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَي: الرَّاجِحُ. • قَوْلُهُ: (لِتِسْعِينَ إلَخ) أَي: فِيمَا إِذَا

كَانَ الثَّمَنُ مِائَةً • قَوْلُهُ: (أَوْ لِمِائَةٍ) أَي: إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مِائَةً وَعَشْرَةً. • قَوْلُهُ: (وَعَلَى الثَّانِي) أَي:

الْمَرْجُوحُ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ تَعَيَّنَ هَذَا الثَّانِي) أَي: يُحِطُّ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ وَاحِدًا؛ لِأَنَّ مِنْ

تَقْتَضِي إِخْرَاجَ وَاحِدٍ بِخِلَافِ اللَّامِ، وَفِي وَعَلَى وَالْأُزْجَةِ فِي نَظِيرِهِ مِنَ المُرَابَحَةِ أَي: وَهِيَ قَوْلُهُ: وَرِبْحُ

دِرْهَمٍ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ الصَّحَّةُ مَعَ الرُّبْعِ لِمَا يُلْزَمُ عَلَى عَدَمِ الرُّبْحِ مِنَ الْغَنَاءِ

قَوْلُهُ: وَرِبْحُ دِرْهَمٍ وَتَكُونُ حَبِيزَةً (مِنْ) لِلتَّعْلِيلِ، أَوْ بِمَعْنَى فِي، أَوْ عَلَى بَقَرِيَّةِ قَوْلِهِ: وَرِبْحُ دِرْهَمٍ سَمَ

وَنِهَآيَةً وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَوْ بِثَمَنِهِ) أَي: ثَمَنِ الْمَبِيعِ. • قَوْلُهُ: (مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ) مَقْهُومُهُ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ

بِخِيَارِ الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ دُونَ خِيَارِ الْعَبْدِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ أَمَّا عَن ش. • قَوْلُهُ: (مَا لَحِقَهُ) أَي: الثَّمَنُ.

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ: مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ تَعَيَّنَ هَذَا الثَّانِي) الْأُزْجَةُ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي نَظِيرِهِ مِنْ

الْمُرَابَحَةِ أَي: وَهُوَ قَوْلُهُ: وَرِبْحُ دِرْهَمٍ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ الصَّحَّةُ مَعَ الرُّبْعِ لِمَا يُلْزَمُ عَلَى عَدَمِ الرُّبْحِ مِنَ الْغَنَاءِ

قَوْلُهُ: وَرِبْحُ دِرْهَمٍ وَتَكُونُ حَبِيزَةً مِنَ التَّعْلِيلِ، أَوْ بِمَعْنَى فِي، أَوْ عَلَى بَقَرِيَّةِ قَوْلِهِ: وَرِبْحُ دِرْهَمٍ م ر.

قبله من زيادة ونقص، وكذا يُعتَبَرُ ذلك لو باع بلفظ القيام؛ لأنَّ العقد لم يقع إلا بذلك أما الحط بعد لزوم البعض فمع الشراء لا يلحق ومع نحو القيام يُخَيَّرُ بالباقي أو للكل فلا يتعقّد بيعه مُرابحةً مع القيام؛ إذ لم يَقم عليه بشيء بل مع الشراء، ولا يلحق حط بعد عقد المُرَابحة بخلاف ما مر؛ لأنَّ ابتناءهما على العقد الأول أقوى؛ إذ لا يقبلان الزيادة بخلافها.
(ولو قال) بعثك (بما قام)، أو ثبت (عليّ)، أو بما وزنته فيه، وإن نازع فيه الأذرعِي بأنَّ المُتَبَاذِرَ منه الثمن فقط (دَخَلَ مع ثمنه أجرة).....

• قود: (قَبْلَهُ) أي: قَبْلَ اللزوم، عبارة المُعْنَى في زَمَنِ الخيارِ اه. • قود: (ونقص) قال المحلّي في زَمَنِ خيار المجليس، أو الشرط اه ع ش. • قود: (ذَلِكَ) أي: ما لَحِقَهُ إلخ. • قود: (لأنَّ العقد إلخ) أي: الأول، وهو تغليظ لِلثَمَنِ. • قود: (إلا بذلك) إشارة إلى الثمن اه كُزْدِي. • قود: (أما الحط إلخ) حاصله أن حط البعض إذا كان بعد لزوم العقد الأول فإن كان العقد الثاني بلفظ الشراء يتعقّد المُرَابحة لكن لا يلحق الحط المُشْتَرِي، وإن كان بلفظ القيام فلا يتعقّد عقد المُرَابحة إلا إذا اسقط المخطوط واضر بالباقي اه كُزْدِي عبارة المُعْنَى ولو حط جميع الثمن في مدة الخيار بطل العقد كما لو باع بلا ثمن أما إذا وقع الحط بعد لزوم العقد فإن كان بعد المُرَابحة لم يتعد الحط إلى المُشْتَرِي، وإن كان قبلها فإن حط الكل لم يجز بيعه بقوله: قام عليّ ويجوز بلفظ اشتريت، وإن حط البعض يجوز بلفظ القيام إلا بعد إسقاط المخطوط، وعبارة ع ش والحاصل أن الحط أي: للبعض لا يلحق في المُرَابحة إلا إذا حط قَبْلَ عقد المُرَابحة وباع بلفظ القيام وأخبر بالباقي اه. • قود: (بل مع الشراء) أي: بل يصح البيع مُرابحةً بلفظ الشراء بعد حط الكل الكائين بعد لزوم أي: ولا يلحق الحط أخذًا بما تقدّم في نظيره مع حط البعض وكأنّه لم يتعرّض له ليقهجه منه؛ إذ لا فارق اه سيّد عمر. • قود: (ولا يلحق حط) أي: لا يلحق المُشْتَرِي حط البعض، ولا الكل. • قود: (بعد عقد المُرَابحة) أي: وإن لم يلزم اه رَشِيدِي عبارة سم وما ذكره من التفاصيل قَبْلَ هذا فهي قَبْلَ عقد المُرَابحة كما هو ظاهر اه. • قود: (بخلاف ما مر) أي: التولية والإشراك سم وكُزْدِي. • قود: (لأنَّ ابتناءهما) أي التولية والإشراك اه سم. • قود: (أو ثبت إلخ) أو حصل بما هو على اه نهاية. • قود: (أو بما وزنته) كذا في النهاية أي: أعطيته اه كُزْدِي.

• قود (سني): (دَخَلَ مع ثمنه أجرة الكِتَالِ إلخ) ومحلّ دخول أجرة من دُكِرَ إذا لَزِمَت المولى وأذاها اه نهاية عبارة الإيعاب قال أي: الأذرعِي ثم ما ذكرناه من دخول أجرة الكِتَالِ وغيره ظاهر إذا التزمها وأذاها أما إذا التزم، ولم يَغرَمْ بعد فلم يَصْرَحُوا فيه بشيء لكن الثمّنون قَرَضَ الكلام فيما إذا التزم والشيخ أبو حامد قَرَضَ فيما إذا اتفق، ولعل المراد التمثيل لا التقييد بما أدى انتهى أي: فالإلزام كاف، وإن لم يَغرَمْ؛ لأنَّ دُثْمَتَهُ مشغولة به اه. • قود: (أجرة حَمَالِ إلخ) ويثّلها أجرة رد ما اشتراه

• قود: (ولا يلحق حط بعد عقد المُرَابحة) وما ذكره من التفاصيل قَبْلَ هذا فهي قَبْلَ عقد المُرَابحة كما هو ظاهر. • قود: (بخلاف ما مر) شامل للتولية والإشراك ويصرّح به التنية في ابتائيهما.

حَمَالٍ وَخَتَانٍ وَتَطْلِينَ دَارٍ وَطَبِيبٍ إِنْ اشْتَرَاهُ مَرِيضًا وَ(الْكَيْالِ) لِلثَّمَنِ الْمَكِيلِ (وَالدَّلَالِ) لِلثَّمَنِ الْمُنَادَى عَلَيْهِ إِلَى أَنْ اشْتَرِيَ بِهِ الْمَبِيعُ وَعَبَّرَتْ بِالثَّمَنِ؛ لِأَنَّ أَجْرَهُ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ عَلَى الْمَوْفِيِّ، وَهُوَ فِي الْمَبِيعِ الْبَائِعِ، وَفِي الثَّمَنِ الْمُشْتَرِي وَصَوَّرَ أَيْضًا فِي الْمَبِيعِ بِأَنْ يُلْزَمَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ فِيهِ مَنْ يَرَاهُ، أَوْ يَقُولُ: اشْتَرَيْتَهُ بِكَذَا وَدَرَاهِمَ ذَلَالَةٍ.....

مَنْصُوبًا، أَوْ آيَقًا، وَفَدَاءً مَنْ اشْتَرَاهُ جَانِبًا جَنَابَةً أَوْ جَبَّتِ الْقَوَدَ أَهْ نِهَاءً. □ قَوْلُهُ: (حَمَالٍ) إِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ وَزَنَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِأَنْ يُلْزَمَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ فِيهِ مَنْ يَرَاهُ وَقَوْلُهُ وَلِلزَّكَوْنِ هُنَا مَا لَا يَصِحُّ فَلْيُخَذَ.
□ قَوْلُهُ: (حَمَالٍ وَخَتَانٍ) أَيِ: لِلْمَبِيعِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ اشْتَرَاهُ مَرِيضًا) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ طَرَأَ الْمَرَضُ بَعْدَ الشِّرَاءِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ أَتَاهَا لَا تَدْخُلُ، وَقَضَيْتُهُ مُحْتَزَّهِ الْآتِي لِمَرَضٍ حَدَثَ عِنْدَهُ أَنَّهَا تَدْخُلُ وَالْأَقْرَبُ الدُّخُولُ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (وَعَبَّرَتْ بِالثَّمَنِ الْخُ) أَيِ: صَوَّرَتْ الْكَيْالَ وَالذَّلَالَ فِي الثَّمَنِ بِكَوْنِهِمَا لِلثَّمَنِ.
□ قَوْلُهُ: (أَجْرَهُ ذَلِكَ) أَيِ: الْمَذْكُورِ مِنَ الْكَيْالِ وَالذَّلَالِ أَهْ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (وَنَحْوِهِ) أَيِ: كَالْوَرَّانِ.
□ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَوْفِيِّ الْخُ).

(فَرَعَ): الدَّلَالَةُ عَلَى الْبَائِعِ فَلَوْ شَرَطَهَا عَلَى الْمُشْتَرِي فَسَدَ الْعَقْدُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: بِفَتْكَ بَعْشَرَةٍ سَالِمًا يَقُولُ: اشْتَرَيْتَ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: سَالِمًا أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَيْهِ فَيَكُونُ الْعَقْدُ فَائِدًا كَذَا تَحَرَّرَ، وَأَقْرَهُ م ر، وَاعْتَمَدَهُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ قَاسِمٍ عَلَى شَرْحِ الْمُتَهَجِّ أَهْ ع ش زَادَ الْبَصْرِيُّ: وَسَيَأْتِي ذِكْرُ الْمَسْأَلَةِ فِي آخِرِ الضَّمَانِ نَقْلًا عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهْيَةِ بِتَفْصِيلٍ وَاخْتِلَافٍ بَيْنَ السُّبُكِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ بِمَا يُعْلَمُ لَكَ مِنْهُ أَنَّ الْأَوَّلَى بِالْإِعْتِمَادِ قَوْلُ السُّبُكِيِّ مِنَ الصُّحُفَةِ عِنْدَ الْعِلْمِ بِقُدْرَتِهَا وَالْفَسَادِ عِنْدَ الْجَهْلِ أَهْ.

□ قَوْلُهُ: (وَصَوَّرَ الْخُ) أَيِ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَجْرَهُ الْكَيْالِ الْخُ (فِي الْمَبِيعِ) أَيِ: كَمَا صَوَّرَ فِي الثَّمَنِ يَغْنِي قَدْ تَجِبَ أَجْرُهُ الْكَيْالِ وَالذَّلَالِ فِي الْمَبِيعِ عَلَى الْمُشْتَرِي بِأَنْ يُلْزَمَ الْمُشْتَرِي مِنَ الْإِثْرَامِ (بِذَلِكَ) أَيِ: الْمَذْكُورِ مِنْ أَجْرَةِ الْكَيْالِ وَالذَّلَالِ (فِيهِ) أَيِ: فِي الْمَبِيعِ (مَنْ يَرَاهُ) أَيِ الْحَاكِمِ الَّذِي يَرَى أَنَّ أَجْرَهُ الْكَيْالِ وَالذَّلَالِ فِي الْمَبِيعِ عَلَى الْمُشْتَرِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ يَقُولُ اشْتَرَيْتَهُ بِكَذَا وَدِرْهَمَ ذَلَالَةٍ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ أَوْ يُلْزَمَ الْمُشْتَرِي أَجْرُهُ ذَلَالَةِ الْمَبِيعِ مُعَيَّنَةٌ أَهْ وَعِبَارَةُ الْإِيبَابِ وَبِمَا إِذَا قَالَ: اشْتَرَيْتَ بِكَذَا، وَدِرْهَمَ أَجْرَهُ الْكَيْالِ، وَهُوَ مُرَادُ الْمُتَوَلَّى بِقَوْلِهِ: أَوْ يُلْزَمَ الْمُشْتَرِي مُؤَنَّةُ كَيْلِ الْمَبِيعِ أَهْ قَالَ ع ش أَيِ كَانَ يَقُولُ: اشْتَرَيْتَهُ بِكَذَا، وَدِرْهَمَ ذَلَالَةٍ كَمَا قَالَه حَجَّ أَهْ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: وَصُورَةُ الْإِثْرَامِ مُؤَنَّةُ الْكَيْلِ أَنْ يَقُولُ: اشْتَرَيْتَهُ بِكَذَا وَدِرْهَمَ كَيْالَةٍ كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ وَقَوْلُهُ: أَوْ يُلْزَمَ الْمُشْتَرِي أَجْرَهُ ذَلَالَةِ الْمَبِيعِ مُعَيَّنَةٌ هَذَا لَا يُوَافِقُ مَا سَيَأْتِي لَهُ آخِرَ الضَّمَانِ مِنْ تَرْجِيحِ مَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ هُنَاكَ مِنْ بَطْلَانِ الْبَيْعِ بِالْإِثْرَامِ الذَّلَالَةَ مُطْلَقًا سِوَاكَ كَانَتْ مَغْلُومَةً، أَوْ مَجْهُولَةً أَهْ كَلَامُ الرَّشِيدِيِّ، وَقَدْ قَدَّمْنَا عَنْ السَّيِّدِ عُمَرَ أَنَّ الْأَوَّلَى بِالْإِعْتِمَادِ قَوْلُ السُّبُكِيِّ مِنَ التَّفْصِيلِ خِلَافًا لِقَوْلِ الرَّزْكَانِيِّ مِنَ الْبَطْلَانِ مُطْلَقًا، وَعِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: أَوْ يَقُولُ: اشْتَرَيْتَهُ بِكَذَا

□ قَوْلُهُ: (أَوْ يَقُولُ اشْتَرَيْتَهُ بِكَذَا وَدِرْهَمَ ذَلَالَةٍ مَثَلًا) فِي عَدِّ صَوَرِ أَجْرَةِ الْكَيْلِ، وَبِمَا إِذَا قَالَ: اشْتَرَيْتَ بِكَذَا، وَدِرْهَمَ أَجْرَهُ الْكَيْالِ، وَهُوَ مُرَادُ الْمُتَوَلَّى بِقَوْلِهِ: أَوْ يُلْزَمَ الْمُشْتَرِي مُؤَنَّةُ كَيْلِ الْمَبِيعِ أَهْ.

مثلاً، أو جدد نحو كئيله ليرجع بنقصه، وما قيل: إن هذا لا يقصد للاسترباح مردود بأنه كالحارث وللزركشي هنا ما لا يصح فليحذر أو ليخرج عن كراهية بيعه جزافاً، أو للقسمية ليخرج كل في حصته، ولو وزن أحدهما دلالة ليست عليه كان متبرعاً ما لم يظن وجوبها عليه فيما يظهر فحينئذ يرجع بها على الدلال، وهو يرجع على من هي عليه، ولا يدخل ما تحمله عن بائعه إلا إن ذكره، وكذا ما تبرع به كأن أعطاه لمعروف بالعمل من غير استجاره، ولا إيجاب حاكم له بناء على الأصح الآتي أنه شيء له. قاله الأذرعى، واعترض.....

ويزهّم دلالة صريح في صحة البيع بهذه الصيغة فليتأمل، فإن صور بما يأتي فيما إذا تحلّ الدلالة عن البائع فلا مخدور؛ لأن الثمن هو كذا فقط، ومحملة ويزهّم دلالة ذكرت لإفادة ما تحمله حتى يدخله فيما قام عليه به ثم رأيت آخر الضمان بهائش التخصة ما يقتضي صحة ما ذكر بالأولى فليراجع اهـ.

• فود: (مثلاً) أي كيزهّم كئيل. • فود: (أو جدد إلخ) عبارة النهاية والمغني: أو يتردّد أي المشتري في صحة ما أكتله البائع فيستأجر من يكيله ثانياً ليرجع عليه إن ظهر نقص اهـ. • فود: (أو ليخرج).

• وفود: (للقسمية) مقطوفان على قوله ليرجع اهـ كزدي. • فود: (أو ليخرج) يتأمل اهـ سم لعل وجه التأمل أن هذا متعلق بالعقد الثاني، والكلام هنا فيما يتعلّق بالعقد الأول، عبارة النهاية، أو يشتره جزافاً ثم يكيله ليغرف قدره، أو يشتري مع غيره صبرة ثم يقتسماها كئلاً، فأجرة الكئال عليهما اهـ وعبارة المغني وصورة ابن الأستاذ أيضاً بأن يكون اشتراه جزافاً ثم كاله بأجرة ليغرف قدره قال الأذرعى: وفيه توقف، وأقرب منه أن يشتري مع غيره صبرة ثم يقتسماها كئلاً فأجرة الكئال عليهما اهـ وقال السيد البصري قوله: أو ليخرج عن كراهية بيعه إلخ ظاهره أن الكئيل حينئذ قبل مباشرة العقد حتى يخرج عن الكراهية فهذه غير صورة ابن الأستاذ المنقولة في المغني اهـ وفيه توقف. • فود: (ولو وزن) أي أذى (أحدهما) أي: البائع والمشتري اهـ. كزدي. • فود: (ما لم يظن وجوبها عليه إلخ) ومثل ذلك ما يقع في قرى بضرنا كثيراً من أخذ من يريد تزويج ابنته مثلاً شيئاً من الزوج غير المهر ويسمونه بالمكيلة وسباني للشارح م ر في آخر باب الضمان ما يقتضي البطلان نقلاً عن الأذرعى ثم قال: وهو كما قال اهـ ش. • فود: (ما تحمله إلخ) أي: تحمله المشتري عن بائعه بأن وجبت على البائع نحو أجرة الكئال وتحمله عنه المشتري اهـ كزدي. • فود: (إلا إن ذكره) أي: بأن يقول اشترت بكذا وتحملت عنه كذا ثم يقول بفنك بما قام عليّ اهـ كزدي. • فود: (وكذا إلخ) أي: مثل ما تحمله المشتري عن بائعه في عدم الدخول إلا إذا ذكره ما تبرّع به المشتري، وقال السيد عمر قوله: وكذا ما تبرّع به ينبغي إلا إن ذكره نظير ما تقرر فيما قبله؛ لأن ما تحمله عن بائعه تبرّع على البائع اهـ. • فود: (من غير استجاره) أي: ولا مجاعليته. • فود: (الآتي) أي: في الإجارة. • فود: (قاله الأذرعى) أي: قوله: وكذا ما تبرّع به إلخ أقره الشارح في الإيجاب ونقل الجعيري عن شيخه اغتماده.

• فود: (أو ليخرج) يتأمل، وقوله: أو للقسمية أي: إذا تعدّد المشتري.

بأن هذا مُعتادٌ معلومٌ لكلِّ أحدٍ فلا خديعةٌ فيه، ويُؤَيِّدُهُ دُخُولُ المَكْسِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّهُ مُجْبُورٌ عَلَى المَكْسِ دُونَ ذَاكَ (وَالْحَارِسُ وَالْقَضَاؤُ وَالرَّفَاءُ) بِالْمَدِّ (وَالصَّبَاغُ) كُلُّ مِنَ الْأَرْبَعَةِ لِلْمَبِيعِ (وَقِيَمَةُ الصَّنِيعِ) لَهُ، وَكَذَا الْأَدْوِيَّةُ وَالطَّبِيُّ وَنَحْوُهُمَا (وَمَائِزُ الْمُؤْنِ الْفَرَادَةِ لِلْإِسْتِرْبَاحِ) أَيُّ: طَلَبِ الرِّبْحِ كَالْعَلْفِ لِلتَّسْمِينِ بِخِلَافِ مَا قُصِدَ بِهِ بَقَاءُ عَيْتِهِ فَقَطْ كَتَقْفَةِ وَكُسُورَةِ وَعَلْفٍ لِغَيْرِ تَسْمِينٍ وَأَجْرَةِ طَبِيبٍ وَقِيَمَةِ دَوَاءٍ لِمَرَضٍ حَدَثَ عِنْدَهُ وَفِدَاءٍ جِنَايَةٍ، وَمَا اسْتَرْجَعَ الْمَبِيعُ بِهِ إِنْ غَضِبَ، أَوْ أَتَى لِيُوقِعَهُ فِي مُقَابَلَةٍ مَا اسْتَوْفَاهُ مِنْ زَوَائِدِ الْمَبِيعِ وَمَعْنَى دُخُولِ ذَلِكَ أَنَّهُ يَضُمُّهُ لِلتَّسْمِينِ، وَيُخَيِّرُهُ بِقَدْرِ الْجُمْلَةِ ثُمَّ يَقُولُ بِمَا قَامَ عَلَيَّ وَرِبْحُ كَذَا كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: الْآتِي وَلِيَعْلَمَا تَمَتَّهُ، وَمَا قَامَ بِهِ وَمَرُّ الْإِكْتِفَاءِ بِعَلِيهِ قَبْلَ الْقَبُولِ فَقِيَاسُهُ صِحَّةُ بَعْثِكَ بِمَا قَامَ عَلَيَّ، وَهُوَ كَذَا فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا شَرَطُوا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ مَا قَامَ عَلَيْهِ بِهِ فَمَا فَائِدَةُ قَوْلِهِمْ مَعَ ذَلِكَ يَدْخُلُ كَذَا إِلَّا كَذَا قُلْتَ: فَائِدَتُهُ لَوْ أَخْبِرَ بِأَنَّهُ قَامَ عَلَيْهِ بِعَشْرَةٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا فِي مُقَابَلَةٍ مَا لَا يَدْخُلُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ مَا يَدْخُلُ

• قَوْلُهُ: (بِأَنَّ هَذَا) أَيُّ: الْإِعْطَاءَ الْمَذْكُورَ (مُعْتَادًا) أَيُّ: فَالْمُشْتَرِي مَوْطِنٌ نَفْسَهُ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا خَدِيعَةٌ فِيهِ) أَيُّ: لَا خَدِيعَةٌ مِنَ الْمُشْتَرِي فِي الْإِعْطَاءِ أَيُّ: فِي سُكُوتِهِ عَنْ ذِكْرِهِ وَيَبَيِّنُ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيُّ: الْإِعْتِرَاضُ. • قَوْلُهُ: (دُخُولُ الْمَكْسِ) يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَكْسِ حَيْثُ يَدْخُلُ وَيَتَرَكُ مَا اسْتَرْجَعَ بِهِ الْمَفْصُوبُ سَيَّاتِي أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ بِأَنَّ الْمَكْسَ مُعْتَادٌ لَا بُدَّ مِنْهُ عَادَةً فَالْمُشْتَرِي مَوْطِنٌ نَفْسَهُ عَلَيْهِ كَالْبَائِعِ إِهْ سَم. • قَوْلُهُ: (الرَّفَاءُ) يُقَالُ: رَفَأَ التَّوْبَ إِذَا أَلَمَ خَرْقَهُ وَضَمَّ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ. • قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَرْبَعَةِ) أَوَّلُهَا الْحَارِسُ إِه ع ش. • قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْأَدْوِيَّةُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَرِبْحُ كَذَا فِي النَّهَائَةِ. • قَوْلُهُ: (وَنَحْوُهُمَا) أَيُّ: كَالصَّبَاغِ فِي الْقِصَارَةِ إِه مَغْنِي. • قَوْلُهُ: (كَالْعَلْفِ لِلتَّسْمِينِ) أَيُّ: وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ لَهَا التَّسْمِينُ إِيحَابٌ وَع ش. • قَوْلُهُ: (وَعَلْفٌ) أَيُّ: أَجْرَتُهُ، وَيُمَثَّلُ أَجْرَةُ الْعَلْفِ أَجْرَةُ خِدْمَتِهِ لِلدَّابَّةِ بِكُلِّ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَسْفِي وَكُنْسِ زَيْلٍ وَغَيْرِهِمَا، وَالْمُرَادُ أَجْرَةُ الْعَلْفِ وَالْخِدْمَةُ الْمُفْتَادِينَ لِإِصْلَاحِ الذَّوَاتِ أَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ الَّتِي تُفَعَّلُ لِتَتِمَّتِهَا زِيَادَةُ عَلَى الْمُعْتَادِ فَتَدْخُلُ كَالْعَلْفِ لِتَتِمَّتِهَا إِه ع ش. • قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ تَسْمِينٍ) رَاجِعٌ لِلثَّلَاثَةِ جَمِيعًا. • قَوْلُهُ: (حَدَثَ هُنَا) أَيُّ: بَعْدَ قَبْضِهِ لَهُ عَلَى مَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (وَأَجْرَةُ طَبِيبٍ إِلَخَ) عَطَفَ عَلَى تَقْفَةٍ، وَكَذَا قَوْلُهُ: وَفِدَاءٍ جِنَايَةٍ أَيُّ: حَادِثَةٍ عِنْدَهُ، وَقَوْلُهُ: وَمَا اسْتَرْجَعَ بِهِ مَعْطُوفَانِ عَلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُمَا مَعْطُوفَانِ عَلَى قَوْلِهِمَا قَصْدُ إِلَخَ. • قَوْلُهُ: (إِنْ غَضِبَ، أَوْ أَتَى) أَيُّ: عِنْدَهُ إِه ع ش. • قَوْلُهُ: (لِيُوقِعَهُ) أَيُّ: مَا قُصِدَ بِهِ الْبَقَاءُ. • قَوْلُهُ: (مَا اسْتَوْفَاهُ إِلَخَ) أَيُّ: مَا اسْتَحَقَّ اسْتِيفَاءَهُ إِنْ حَدَثَ، وَإِلَّا فَقَدْ لَا يَخْصُلُ مِنْهُ قَوَائِدُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ مِنْهُ شَيْءٌ إِه ع ش. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَضُمُّهُ لِلتَّسْمِينِ إِلَخَ) أَيُّ: وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ بِمُطْلَقِ ذَلِكَ تَدْخُلُ جَمِيعُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَعَ الْجَهْلِ بِهَا إِه نَهَائَةٍ. • قَوْلُهُ: (وَمَرُّ الْإِكْتِفَاءِ) أَيُّ: فِي شَرْحِ قَالِ لِعَالِمِ النَّحْوِ. • قَوْلُهُ: (فَلِإِنْ قُلْتَ) إِلَى قَوْلِهِ: هَذَا إِنْ لَمْ يُنْصَحْ فِي النَّهَائَةِ.

• قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ دُخُولُ الْمَكْسِ إِلَخَ) يُفَرِّقُ بَيْنَ دُخُولِ الْمَكْسِ وَمَا اسْتَرْجَعَ بِهِ الْمَفْصُوبُ كَمَا يَبَيِّنُ بِأَنَّ الْمَكْسَ مُعْتَادٌ لَا بُدَّ مِنْهُ عَادَةً فَالْمُشْتَرِي مَوْطِنٌ نَفْسَهُ عَلَيْهِ، وَكَذَا الْبَائِعُ.

حُطِبَت الزيادة وربحها كما يأتي، هذا إن لم يُنصَّ على دخول ما لا يدخل، ولا كَيْمُتِكَ بما قامَ عَلَيَّ، وهو كذا، وما أنفقته عليه، وهو كذا جاز قطعاً بل لو ضُمَّ لِلثَمَنِ، أو لِمَا قامَ به أَجْنَبِيًّا عن العقْدِ بالكَلْفَةِ ثم باعَه مُرَابِحَةً، أو مُحَاطَةً كاشتريته بيمائَةٍ، وقد بعثك بيمائتين وربح ذو يازده صاع وكأنه باعه بيمائتين وعشرين (ولو قَصَرَ بنفسه، أو كَال، أو حَمَلَ، أو طَيَّنَ، أو صَبَّغَ، أو جَعَلَهُ بِمَحَلٍّ يَسْتَحِقُّ مَنَفَعَتَهُ (أو تَطَوُّعَ شَخْصٍ به لم تدخل أجرته) مع الثمن في قوله بما قامَ عَلَيَّ؛ لأنَّ عَمَلَهُ ومَحَلَّهُ وما تَطَوُّعَ به غيره لم يَحم عليه، وطريقه أن يقول: لي أو لِلْمُتَبَرِّعِ لي عَمَلٌ، أو محلُّ أجرته كذا ويضمُّهُ لِلثَمَنِ (ولنعلم) أي: المُتَبَايعَانِ وَجوباً (لَعَنَهُ) أي: المبيع قدرًا وصِفَةً في بعث بما اشتريته (أو ما قامَ به) في بما قامَ عَلَيَّ (فلو جهله أحدهما بطلَ البيع

• فُود: (هذا) أي: حَطَّ الزيادة وربحها فيما لو اخْتَبَرَ الْخ. • فُود: (وما أنفقته) عَطَفَ على ما قامَ عَلَيَّ.
• فُود: (وربح ذو يازده) أي: أو حَطَّ ذو يازده. • فُود: (صَبَّغَ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُنْهِي. • فُود: (بِإِمَائَتَيْنِ وَجُسْرَيْنِ) هذا في المُرَابِحَةِ أي وِيمَائَةٍ وَوَاحِدٍ وَثَمَانَيْنِ يَزْهَمَانِ وَتِسْعَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ أَحَدِ عَشَرَ جُزْءًا مِنْ يَزْهَمِ فِي الْمُحَاطَةِ.

• فُود (سُي): (ولو قَصَرَ بنفسه إلخ) وَعَمِلَ غُلَامُهُ كَعَمَلِهِ اه مُنْهِي. • فُود: (أو طَيَّنَ) إلى قول المتن وَلْيَصْدُقْ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُنْهِي. • فُود: (أو صَبَّغَ) وَاصْبَغْ أَخَذًا مِنْ صَنِيعِ الْمُتَنِي أَنْ مَحَلَّهُ فِي الْأَجْرَةِ لَا فِي عَيْنِ الطَّيْنِ وَالصَّبْغِ اه سَيِّدٌ عَمَرُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَلَوْ صَبَّغَهُ بِنَفْسِهِ حُسِبَتْ قِيَمَةُ الصَّبْغِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ عَيْنٌ وَمِثْلُهُ تَمَنُّ الصَّابُونِ فِي الْقِصَارَةِ اه. • فُود: (بِمَحَلٍّ يَسْتَحِقُّ مَنَفَعَتَهُ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ كَالرَّوْضِ فِيمَا يَدْخُلُ وَأَجْرَةُ بَيْتِ الْمَتَاعِ، وَفِيمَا لَا يَدْخُلُ وَيَبْتِئُ أَي: وَلَا أَجْرَةُ بَيْتِهِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ الْمَمْلُوكُ لَهُ، أَوْ الْمُعَارِ، أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ اه فَانظُرِ الْمُرَادَ بِبَيْتِ الْمَتَاعِ هَلْ هُوَ الَّذِي اسْتَوْجِرَ لَهُ اه سَمِ أَقُولُ: نَعَمْ عِبَارَةُ ع شِ قَوْلُهُ: يَسْتَحِقُّ مَنَفَعَتَهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ هَذَا وَقَوْلِهِ م ر أَوَّلًا أَي: فِيمَا يَدْخُلُ كَأَجْرَةِ الْمَكَانِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِيمَا إِذَا اكْتَرَاهُ لِأَجَلِهِ لِيَضْمَهُ فِيهِ، وَهَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ مُسْتَحَقًّا لَهُ قَبْلَ الشُّرَاءِ، وَوَضَعَهُ فِيهِ اه وَيُظْهَرُ عَدَمُ الدُّخُولِ أَيْضًا فِيمَا إِذَا اسْتَحَقَّ مَنَفَعَتَهُ بَعْدَ الشُّرَاءِ بِنَحْوِ الْإِجَارَةِ لَا لِقَرَضٍ وَضَعَهُ فِيهِ ثُمَّ وَضَعَهُ فِيهِ فَلْيُرَاجَعْ. • فُود: (لَمْ يَحْمَ) أَي: مَا ذَكَرَ (عَلَيْهِ) أَي: الْمُشْتَرِي، وَإِنَّمَا قَامَ عَلَيْهِ مَا يَذَلُّ اه نِهْيَةً وَمُغْنِي.
• فُود: (وطريقه) أَي طَرِيقٌ إِذْ خَالَ أَجْرُهُ مَا ذَكَرَ مِنْ عَمَلِهِ، وَمَحَلُّهُ وَمَا تَطَوُّعَ بِهِ غَيْرُهُ. • فُود: (أَنْ يَقُولَ) لِي الْخُ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُنْهِي أَنْ يَقُولَ: بِعْتِكَ بِكَذَا أَوْ أَجْرُهُ عَمَلِي، أَوْ بَيْتِي، أَوْ عَمَلِ الْمُتَطَوُّعِ عَنِّي، وَهِيَ كَذَا وَرَبِحَ كَذَا اه. • فُود: (وَيَضْمُهُ) أَي: الْأَجْرَةُ. • فُود: (أَيِ الْمُتَبَايعَانِ) أَي: تَوَلِيَّةً، أَوْ إِشْرَاكَ، أَوْ مُحَاطَةً، أَوْ مُرَابِحَةً حَلَبِيَّ اه بِجَيْرِ مِي.

• فُود: (أو جَعَلَهُ بِمَحَلٍّ إلخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ كَالرَّوْضِ فِيمَا يَدْخُلُ وَأَجْرَةُ بَيْتِ الْمَتَاعِ، وَفِيمَا لَا يَدْخُلُ وَيَبْتِئُ أَي، وَلَا أَجْرَةُ بَيْتِهِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ: الْمَمْلُوكُ لَهُ، أَوْ الْمُعَارِ، أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ اه. فَانظُرِ الْمُرَادَ بِبَيْتِ الْمَتَاعِ هَلْ هُوَ الَّذِي اسْتَوْجِرَ لَهُ بِقَصْدِهِ.

(على الصحيح)، وخرج بقدر أو صفة المعاينة فلا تكفي هنا مشاهدة دراهم مثلاً مُعَيَّنَةٌ غير معلومة الوزن، وإن كفت في نحو البيع والإجارة لِقَدَمِ تَأْتِي البيع مُرَابِحَةً مع الجهل بقدرها، أو صِفَتِهَا (وَلْيَصْدُقِ الْبَائِعُ مُرَابِحَةً وَمُحَاطَةً.....)

• فَوَدَّ: (فَلَا تَكْفِي هُنَا) أَي: فِي الْمُرَابِحَةِ، وَكَذَا فِي التَّوْلِيَةِ وَالْإِشْرَاكِ وَالْمُحَاطَةِ. • فَوَدَّ: (لِقَدَمِ تَأْتِي الْبَيْعِ الْإِلْحَ) هَذَا مُسَلَّمٌ إِذَا ضُبِطَ الرَّبْحُ بِأَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ أَمَّا إِذَا ضُبِطَ بِنَفْسِ الْجُمْلَةِ كَيْفُوكَ بِهِذِهِ الدَّرَاهِمِ الْمُشَاهِدَةِ وَزِيَادَةُ يَزْهَمُ مُرَابِحَةً فَلَا؛ إِذَا الْأَصْلُ مَغْلُومٌ بِالْمُشَاهِدَةِ، وَالرَّبْحُ بِالْمَقْدَارِ، وَهُوَ كَوْنُهُ يَزْهَمًا وَاحِدًا فَالْجَهْلُ بِقَدْرِ الْأَصْلِ هُنَا غَيْرُ مَانِعٍ مِنَ الْعِلْمِ بِالرَّبْحِ وَتَقْدَمُ أَنَّ يَزْهَمَ الرَّبْحُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مِنْ غَالِبِ دَرَاهِمِ الْبَلَدِ فَلْيُرَاجَعْ اهـ سَم. • فَوَدَّ: (مَثَلًا) أَي: أَوْ حِنْطَةً مَثَلًا مُعَيَّنَةٌ غَيْرُ مَكْبُولَةٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (مُرَابِحَةً) وَيُظْهَرُ، أَوْ مُحَاطَةً.

• فَوَدَّ (سَمِي): (وَلْيَصْدُقِ الْإِلْحَ) الْمُرَادُ أَنَّهُ يَجِبُ الْإِخْبَارُ بِالْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَنْ يُصْدَقَ فِي ذَلِكَ الْإِخْبَارِ عِبَارَةُ الْإِزْشَادِ وَشَرْحُهُ لِلشَّارِحِ وَيُخْبِرُ الْبَائِعُ قَبْلَ التَّوْلِيَةِ وَالْإِشْرَاكِ وَالْبَائِعُ مُرَابِحَةً وَمُحَاطَةً بِهِ أَي: بِمَا اشْتَرَى بِهِ، أَوْ بِمَا قَامَ الْمَبِيعُ عَلَيْهِ صِدْقًا وَجُوبًا وَيُخْبِرُ صِدْقًا بَعِيْنٌ قَدِيمٌ إِلَى أَنْ قَالَ: وَالْأَيُّ خَيْرٌ صِدْقًا فِيمَا ذَكَرَ بَأَنَّ كَذِبَ، أَوْ تَرَكَ الْإِخْبَارَ بِوَاجِدٍ مِنْهَا خَيْرٌ عَلَى الْفَوْرِ فِيمَا يُظْهَرُ الْمُشْتَرِي مُرَابِحَةً بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ، وَلَمْ يُحْطَ شَيْءٌ مِنَ التَّمَنِ إِنَّ أَجَارَ انْتَهَتْ اهـ سَم بِحَذْفِ عِبَارَةِ الْبَصْرِ قَوْلُهُ: وَلْيَصْدُقِ الْبَائِعُ الْإِلْحَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَلْيَصْدُقِ الْبَائِعُ بِمَا قَامَ عَلَيْهِ مُرَابِحَةً، أَوْ مُحَاطَةً، أَوْ بِدُونِهَا؛ إِذَا لَا يُظْهَرُ وَجْهَ اشْتِرَائِهِمَا فِي الصَّيْغَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا وَجُوبُ الصَّدْقِ فِيهِمَا إِذَا لَمْ يَكُونَا بِالصَّيْغَةِ الْمَذْكُورَةِ كَيْفُوكَ بِكَذَا وَرَبْحَ كَذَا، أَوْ حُطَّ كَذَا اهـ. وَقَوْلُهُ: بِمَا قَامَ عَلَيْهِ، أَي: أَوْ بِمَا اشْتَرَيْتَ وَسَيَّأَنِي عَنْ الْقَلْبِيِّ وَالْحَلِيِّ أَنَّ وَجُوبَ الْإِخْبَارِ بِالْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُشْتَرِي عَلِيمًا بِهَا، وَالْأَيُّ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِخْبَارِ بِهَا اهـ. وَيُقْبَلُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مَعَ الشَّرْحِ أَيْضًا.

• فَوَدَّ: (لِقَدَمِ تَأْتِي الْبَيْعِ مُرَابِحَةً مَعَ الْجَهْلِ بِقَدْرِهَا) هَذَا مُسَلَّمٌ إِذَا ضُبِطَ الرَّبْحُ بِأَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ أَمَّا إِذَا ضُبِطَ بِنَفْسِ الْجُمْلَةِ كَيْفُوكَ بِهِذِهِ الدَّرَاهِمِ الْمُشَاهِدَةِ وَزِيَادَةُ يَزْهَمُ مُرَابِحَةً فَلَا؛ إِذَا الْأَصْلُ مَغْلُومٌ بِالْمُشَاهِدَةِ وَالرَّبْحُ بِالْمَقْدَارِ، وَهُوَ كَوْنُهُ يَزْهَمًا وَاحِدًا، فَالْجَهْلُ بِقَدْرِ الْأَصْلِ هُنَا غَيْرُ مَانِعٍ مِنَ الْعِلْمِ بِالرَّبْحِ، وَتَقْدَمُ أَنَّ يَزْهَمَ الرَّبْحُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مِنْ غَالِبِ دَرَاهِمِ الْبَلَدِ فَلْيُرَاجَعْ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (وَلْيَصْدُقِ الْبَائِعُ الْإِلْحَ) الْمُرَادُ أَنَّهُ يَجِبُ الْإِخْبَارُ بِالْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَنْ يُصْدَقَ فِي ذَلِكَ الْإِخْبَارِ، وَفِي الرُّوْضِ قَرَعَ التَّمَنِ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ فَتَلَحُّقُهُ الزِّيَادَةُ وَالتَّقْصَانُ قَبْلَ لُزُومِهِ فَإِنْ حُطَّ بَعْدَ لُزُومِهِ وَبَاعَ بِلَفْظٍ: اشْتَرَيْتَ لَمْ يَلْزَمْهُ الْحُطُّ، أَوْ بِلَفْظٍ قَامَ عَلَيَّ أَخْبَرَ الْبَاقِي فَإِنْ انْحَطَّ الْكُلُّ لَمْ يَتَمَقَّدْ بَيْعُهُ مُرَابِحَةً بِلَفْظٍ قَامَ عَلَيَّ، أَوْ بِرَأْسِ الْمَالِ بَلْ بِاشْتَرَيْتَ، وَالْحُطُّ لِلْكُلِّ، أَوْ الْبَعْضِ بَعْدَ جَرَيَانِ الْمُرَابِحَةِ لَمْ يَلْحَقْ أَي: بِخِلَافِهِ فِي التَّوْلِيَةِ وَالْإِشْرَاكِ انْتَهَى فَانْظُرْ حَيْثُ لَا يَلْحَقُ الْحُطُّ الْمُشْتَرِي هَلْ يَلْزَمُ الْبَائِعُ الْإِخْبَارَ بِأَنَّهُ حُطَّ عَنْهُ، أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ؟ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يَدُلُّ قَوْلُهُ أَخْبَرَ الْبَاقِي دُونَ أَنْ يَقُولَ: ذَكَرَ صُورَةَ الْحَالِ عَلَى عَدَمِ اللُّزُومِ، وَعِبَارَةُ الْإِزْشَادِ وَشَرْحُهُ لِلشَّارِحِ: وَيُخْبِرُ الْبَائِعُ قَبْلَ التَّوْلِيَةِ

وَجَوِبًا (في) كُلِّ مَا يَخْتَلِفُ الْفَرْضُ بِهِ؛ لِأَنَّ كَثَمَهُ حَيْثُ يَذِي غُشٌّ وَخِدْعَةٌ نَحْوَ (قَدْرِ الثَّمَنِ) الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، أَوْ قَامَ بِهِ الْمَبِيعُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِخْبَارِ وَصِفَتُهُ إِنْ تَفَاوَتْ (وَالْأَجَلَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ قَدْرِهِ كَأَصْلِهِ وَالثَّانِي وَاضِحٌ وَالْأَوَّلُ أَطْلَقَ اشْتِرَاطَهُ الْأَذْرَعِي وَقِيْدَهُ الزَّرْكَشِي بِمَا إِذَا زَادَ عَلَى الْمُتَعَارَفِ أَيْ: أَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُتَعَارَفٌ أَيْ: أَوْ تَعَدَّدَ الْمُتَعَارَفُ، وَلَا أَغْلَبَ فِيمَا

فُود: (وَجَوِبًا) أَيْ: صِدْقًا وَاجِبًا. فُود: (لِأَنَّ كَثَمَهُ) أَيْ: كَثَمَ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ الْفَرْضُ. فُود: (حَيْثُ يَذِي) أَيْ: حِينَ؛ إِذْ بَاعَ مُرَابِحَةً، أَوْ مُحَاطَةً. فُود: (اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ) أَيْ: عِنْدَ لُزُومِهِ. فُود: (أَوْ قَامَ الْخُ) ظَاهِرُهُ الْعَطْفُ عَلَى قَوْلِهِ: اسْتَقَرَّ الْخُ، وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى، وَعِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَالْمُثْنِي وَالثَّانِيَةِ أَوْ مَا قَامَ الْخُ عَطْفًا عَلَى الثَّمَنِ، وَلَعَلَّ مَا سَقَطَتْ هُنَا مِنْ قَلَمِ التَّائِيخِ قَالَعَ ش قَوْلُهُ: م ر أَوْ مَا قَامَ بِهِ الْمَبِيعُ وَيَكْفِي فِيمَا قَامَ بِهِ عِلْمُهُ بِالْقِيَمَةِ فِي جَوَازِ الْإِخْبَارِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرَةِ، وَلَوْ فَائِقًا، وَإِلَّا فَلْيَسَّالْ عَدْلَيْنِ يَقُومَانِهِ أَوْ وَاحِدًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فَإِنْ تَنَازَعَا أَيْ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي مِقْدَارِ الْقِيَمَةِ الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا فَلَا بُدَّ مِنْ عَدْلَيْنِ، وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ مَا يُوَافِقُهُ مَعَ اعْتِمَادِ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ كِفَايَةِ عَدْلٍ وَاحِدٍ وَهَذَا وَسَيَذْكُرُ عَنِ الْإِيضَابِ مَا يُوَافِقُهُ أَيْ: شَرْحُ الرُّوضِ. فُود: (هَذَا الْإِخْبَارُ) أَيْ: بِالثَّمَنِ، أَوْ بِمَا قَامَ بِهِ الْمَبِيعُ عَلَيْهِ، وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الثَّمَنِ: وَلْيَصْدُقْ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ: فِي كُلِّ مَا يَخْتَلِفُ الْخُ.

فُود: (وَصِفَتِهِ) عَطْفٌ عَلَى قَدْرِ الثَّمَنِ أَيْ: صِفَةُ الثَّمَنِ، عِبَارَةُ الْمُبَابِ وَشَرْحُهُ لِلشَّارِحِ: وَيَجِبُ أَنْ يُصَدَّقَ فِي صِفَةِ الثَّمَنِ مِنْ نَحْوِ صِحَّةٍ وَتَكْسِيرٍ وَخُلُوصٍ وَغُشٍّ وَسَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْفَرْضُ إِنْ بَاعَ بِقَامَ عَلَيَّ، وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ لِمَا مَرَّ أَنَّ الرَّبْعَ مِنْ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ الْغَالِبِ وَالْأَصْلُ مِنْ جِنْسِ الثَّمَنِ اه. فُود: (ظَاهِرُهُ) عَبَّرَ بِظَاهِرِهِ لَاحْتِمَالِ عَطْفِهِ عَلَى قَدْرِ الثَّمَنِ لَا عَلَى الثَّمَنِ اه سم. فُود: (وَالثَّانِي) أَيْ: وَجُوبُ ذِكْرِ أَصْلِ الْأَجَلِ. فُود: (وَالْأَوَّلُ) أَيْ: وَجُوبُ ذِكْرِ قَدْرِ الْأَجَلِ. فُود: (أَطْلَقَ اشْتِرَاطَهُ الْأَذْرَعِي) اعْتَمَدَ الثَّانِيَةَ وَالْمُثْنِي فَقَالَ أَيْ: أَصْلُهُ، أَوْ قَدْرُهُ مُطْلَقًا؛ إِذْ الْأَجَلُ يُقَابَلُهُ قِسْطُ مِنَ الثَّمَنِ، وَإِنْ ذَهَبَ الزَّرْكَشِي إِلَى أَنَّ مَحَلَّ وَجُوبِ ذِكْرِهِ إِذَا كَانَ خَارِجًا عَنِ الْمُعْتَادِ فِي مِثْلِهِ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر أَوْ قَدْرِهِ هِيَ بِمَعْنَى الرَّاوِ مَحَلُّ اشْتِرَاطِ ذِكْرِ الْقَدْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ عُرِفَ، وَإِلَّا أَكْتَفَى بِأَصْلِ الْأَجَلِ،

وَالْإِشْرَاقُ وَالْبَيْعُ مُرَابِحَةً وَمُحَاطَةً بِهِ أَيْ: بِمَا اشْتَرَى بِهِ، أَوْ بِمَا قَامَ الْمَبِيعُ عَلَيْهِ صِدْقًا وَجَوِبًا، وَيُخْبِرُ صِدْقًا بِعَيْنٍ قَدِيمٍ وَبِعَيْنٍ حَادِثٍ عِنْدَهُ وَعَيْنٌ إِنْ عَبَّرَ فِي الشَّرَاءِ وَأَجَلَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَلَا يُخْبِرُ صِدْقًا فِيمَا ذُكِرَ بِأَنَّ كَذَبَ، أَوْ تَرَكَ الْإِخْبَارَ بِوَاجِدٍ مِنْهَا خَيْرٌ عَلَى الْفَوْرِ فِيمَا يُظْهِرُ الْمُشْتَرِي مُرَابِحَةً بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ، وَلَمْ يُحِطْ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ إِنْ أَجَازَ نَعَمْ إِنْ أَخْبَرَ بِزِيَادَةٍ، أَوْ حَظَّ صَحَّ الْبَيْعُ وَحُطَّتِ الزِّيَادَةُ مَعَ رِنَجِهَا عَنِ الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ فِي التَّوْلِيَةِ وَالْإِشْرَاقُ وَالْبَيْعُ بِمَا قَامَ عَلَيْهِ، وَلَا خِيَارَ لَهُمَا، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا حَظَّ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْمَذْهَبِ الْخُ اه.

فُود: (وَالْأَجَلَ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْأَجَلَ هُنَا لَا يَلْحَقُ الْمُشْتَرِي بِخِلَافِهِ فِي التَّوْلِيَةِ وَالْإِشْرَاقِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. فُود: (ظَاهِرُهُ) عَبَّرَ بِظَاهِرِهِ لَاحْتِمَالِ عَطْفِهِ عَلَى قَدْرِ الثَّمَنِ لَا عَلَى الثَّمَنِ.

يظهر وذلك؛ لأن بيع المُرَابِحة مبني على الأمانة لاعتماد المشتري نظر البائع ورضاه لنفسه بما رضىه البائع مع زيادة أو حط، ولو واطأ صاحبه فاشترى منه بعشرين ما اشتراه بقشرة ثم أعاده بعشرين ليخيره بها؛ كره، وقيل: يحرم واختاره السبكي؛ لأنه غش، ولا يتخير المشتري لكن قوى المصنّف تخيره، واعتراض بأن تخيره إنما يتأتى على التحريم لا الكراهة، وفيه نظر لما مر في تلقى الركبان وفصل التصرية مما يعلم منه أنه لا يلزم من الحرمة التخير، ولا من الكراهة عذمه بل قد يتخير معها دون الحرمة، ولو اشترى شيئاً بمائة ثم خرج عن ملكه ثم

ويحمل على المتعارف اه حَجَّ بالمعنى، وقد خالفه الشارح م ر بقوله: مُطْلَقاً إلخ إن أريد بالإطلاق أنه لا فرق بين أن يكون ثم عَرَفَ يُحْمَلُ عليه أو لا، ولكن هذا لا يَتَقَيَّنُ في كلام الشارح م ر بل الظاهر من قوله م ر، وإن ذهب الزكشي إلخ أن معنى الإطلاق عَدَمُ الفرق بين كَوْنِ الأجل زائداً على المعتاد وعَدَمُ زيادته، وهو لا ينافي الصحة إذا كان ثم عَرَفَ يُحْمَلُ عليه الأجل المطلق ثم ظاهر المصنّف والشارح م ر أنه لا يشترط لصحة العقد ذكر الأصل، وقضية قول حَجَّ والثاني واضح خلافه اه أقول: وكذا قضية قول المعنى وكلامه يقتضي اشتراط تعيين قدر الأجل مطلقاً، وهو كذلك؛ لأن الأجل يقابله قسطن من الثمن اه خلافه، ولكن قول الشارح الآتي وترك الإخبار إلخ كقول شرح المنهج والنهاية فلو ترك الإخبار بشيء من ذلك فالبيع صحيح لكن للمشتري الخيار، وقول المعنى: ولو لم يبين الأجل والعيب، أو شيئاً مما يجب ذكره ثبت للمشتري الخيار صريح في أن ذلك ليس شرطاً لصحة العقد. هـ فؤد: (وذلك) أي: وجوب صدق البائع مُرَابِحةً، أو مُحَاطَةً في كل ما يختلف الغرض به. هـ فؤد: (لأن بيع المُرَابِحة) أي: والمحاطة. هـ فؤد: (مبني على الأمانة إلخ) أفهم أنه لو كان عالماً بما ذكر لم يخف إلى الإخبار به، وهو كذلك، وكذا كل ما يجب الإخبار به قلوبى وحلبى اه بجير م.

هـ فؤد: (فاشترى) أي: صاحبه (ينه) أي: من المواطي هـ فؤد: (ما اشتراه) مفعول فاشترى هـ فؤد: (ثم أحاده بعشرين) أي: ثم اشترى المشتري الأول من صاحبه بعشرين. هـ فؤد: (ليخبر بها) أي: بالعشرين في بيع المُرَابِحة كذا في النهاية والمعنى، وقولهما في بيع المُرَابِحة أي: والمحاطة. هـ فؤد: (كره) وفقاً للنهاية والمعنى. هـ فؤد: (قوى المصنّف تخيره) أي المشتري اغتمده النهاية قال سم وجزم به الروض فقال: فلو بان الكثير أي: من الثمن عن مواطاة فله الخيار اه أي، وقد باعه مُرَابِحةً كما صرح به الحجازي في مختصر الروضة م ر فإن لم يبعه مُرَابِحةً فلا خيار له، وقضية التخير السابق أن لا حط اه. هـ فؤد: (واعتراض إلخ) أقره المعنى. هـ فؤد: (ولو اشترى) إلى المثني في النهاية والمعنى.

هـ فؤد: (تخيره) جزم به في الروض فقال: فلو بان الكثير عن مواطاة فله الخيار انتهى أي: وقد باعه مُرَابِحةً كما صرح به الحجازي في مختصر الروضة م ر فإن لم يبعه مُرَابِحةً فلا خيار وقضية التخير السابق أن لا حط.

اشترأه بخمسين أخبز بها وجوباً. (والشراء بالمرض) فيقول بمرض قيمته كذا، ولا يقتصر على ذكر القيمة، وإن باعه بلفظ القيام كما قاله، وإن نازع فيه الإسئوي؛ لأنه يُشددُ فيه فوق ما يُشدُّ بالنقد، ولو اختلفت قيمته اُعتبرت يوم الاستقرار لا العقد على الوجه وجرم السبكي كالماوردي بأن المراد بالمرض التقوُّم فالمثلِّي يجوز البيع به مُرايحة، وإن لم يُقدره، وقال المَتَوَلِّي: لا فرق، وهو الوجه للعلَّة المذكورة (ويُبان) الغبن والشراء من محجوره، أو من مدينه المُعسر، أو المُحاطل بدئنه، وما أخذه من نحو لبن، أو صوف موجود حالة العقد

• فُود: (بخمسين إلخ) عبارة النهاية واشترأ ثانياً بأقل من الأول، أو أكثر منه أخبز وجوباً بالأخير منهما، ولو في لفظ قام علي؛ إذ هو مُقتضى لفظه اه. • فُود: (فيقول) إلى قوله: ولو اختلفت في النهاية والمُعني. • فُود: (قيمة كذا) ولا يُكتفى فيها بتقويمه بنفسه بل لا بد من عدلين على ما قاله التاج الفزاري ونبهه الدميري وقال ابن الرُّفعة: له أن يعتمد ظنه إن كان من أهل الخبرة، وإلا كفى عدل على الأشبه انتهى واعتمد السبكي والأول أخوط، والثاني أوجه نعم لو جرى نزاع بينه وبين المشتري في القيمة لم تثبت إلا بـعدلين اتفاقاً اه إيباب ومر عن ع ش عن شرح الرُّوض مثله. • فُود: (وإن نازع فيه الإسئوي) وقال: إنه غلط، وإن الصواب أنه إن باع بلفظ القيام اقتصر على ذكر القيمة نهايةً ومعني.

• فُود: (ولو اختلفت قيمته) أي: المرض في زمن الخيار. • فُود: (اُعتبرت يوم الاستقرار إلخ) المُعتمد اختيار يوم العقد فقد قال في النهاية: إنه يُذكر قيمة المرض حالة العقد، ولا مبالاة بازديادها بعد ذلك نهايةً وسَم أي: ولا بانخفاضها زسيدي وع ش. • فُود: (وإن لم يُقدره) أي: وإن لم يُخبر بقيمته اه كُردِي عبارة سم قوله: وإن لم يُقدره عبارته في غير هذا الكتاب أي: وعبارة النهاية والأسنى، وإن لم يُخبر بقيمته اه وعبارة السيد عمر قوله: وإن لم يُقدره إن كان المراد به عدم التقدير بالقيمة فواضح، أو ظاهره فهو مُشكِّل بمسألة الدراهم المُعينة المُتقدمة اه. • فُود: (وقال المَتَوَلِّي لا فرق) وحيثُ فالمراد بالمرض ما قابل التقَدَّ فيشمل المثلِّي أيضاً، وظاهر كلام النهاية بل صريحه كما في الرشدي راداً على ع ش أنها تعتمد قول المَتَوَلِّي وفقاً للشرح. • فُود: (الغبن) إلى المتن في النهاية والمعني.

• فُود: (والشراء من محجوره إلخ) ومثله ما إذا اشترأ بأكثر من قيمته لمرض، ولو أخذ أرض غيب وباع بلفظ قام علي حط الأرض، أو بلفظ ما اشترت ذكر صورة الحال من غيب وأخذ أرض اه نهايةً قال ع ش قوله: ولو أخذ أرض غيب أي: أو أرض جناية على المبيع بعد الشراء كما في الأتوار قاله سم على منهج وأقره الشارح م ر اه وفي المعني ما يوافقه. • فُود: (موجود حالة العقد) أي: بخلاف

• فُود: (أخبر بها وجوباً) فلو أخبر بالمائة فهل يتخير المشتري. • فُود: (لا العقد) المُعتبر اختيار يوم العقد فقد قال في النهاية: إنه يُذكر قيمة المرض حالة العقد، ولا مبالاة بازديادها بعد ذلك.

• فُود: (وإن لم يُقدره) عبارته في غير هذا الكتاب، وإن لم يُخبر بقيمته انتهى وكذا عبارة شرح الرُّوض. • فُود: (موجود حالة العقد) أي: بخلاف الحادث بعده قال في الرُّوض وشرحه لا أي: لا

و(العيب) الذي فيه مُطلقاً حتى (الحادث عنده) كتزوّج الأمّة، وترك الإخبار بشيء من ذلك حرام يثبت الخيار للمشتري .

- (فلو) لم يُبيّن نحو الأجل تخيّر المشتري لتذليس البائع عليه، ولا حط هنا على المُعتمد لا نِدفاع الضرر بالخيار، وإن (قال) اشتريته (بماق) وباعه بها ورُبّع ذو يازده مثلاً (فبان) بحُجّة كَبينة أو إقرار أنه اشتراه (بتسعين فالأظهر أنه يخطّ الزيادة وربّعها) بقي المبيع أو تلف لِكذبه أي: يتبيّن انعقاد العقد بما عداهما فلا يُحتاج لإنشاء حط (و) الأظهر على الحط أنه (لا خيار للمشتري) لِرضاه بالأكثر فيالأقلّ أولى، ولا للبائع، وإن عُذِر قال جمّع مُحققون نقلاً عن القاضي، واعتمدوه وردّوا ما يخالفه.....

الحادث بَعْدَه قال في الرّوض وشرّحه لا أي: لا يُخيّر بوطء الثّيب وأخذ مهر واستعمال لا يؤثّر في المبيع وأخذ زيادات مُفصلة حادثة كلّين وولّد وصوف وثمرة انتهى اه سم، وفي الباب مثله لكنه عبّر بالحمل بدل الولد، وقال الشارح في شرحه: بأن اشتراها حائلاً فحملت، وولدت في يده ثم زال نقص الولادة وانتهى مخدور الثّريق فحيث لا يجب الإخبار بما جرى بخلاف ما إذا بقي أحدهما لقدم صيغة البيع في الثاني ولو جوب الإخبار في الأول، ومحل ما ذكّر في وطء الثّيب حيث لم يكن زناً منها بأن مكّته مع ظنه أجنبياً، وإلّا لزمه الإخبار به؛ لانه حيث يتقصّ القيمة ثم رأيت الرزكشي قال: ولا ريب أن كلّ ما حصل به نقص يجب الإخبار به كما في العيب الحاصل عنده، ومنه ما لو طال مكّث السّلمة عنده، وكان ذلك مُتقصّاً لقيمتها كالعبد بكبر ونحوه اه. ة فود: (مطلقاً) فلز كان به عيب قديم أطلع عليه بعد الشراء ورضي به وجب بيانه أيضاً مُغني ونهاية. ة فود: (الحادث عنده) أي: بأقوة، أو جناية يُنقص القيمة أو العين نهاية ومُغني. ة فود: (وترك الإخبار) إلى قوله: وإن قال في النهاية والمُغني. ة فود: (حرام إلخ) أي: إذا لم يكن المشتري عالماً به كما مرّ. ة فود: (يثبت) أي: حيث باع مُرابحة (الخيار) أي: فوزاً؛ لانه خيار عيب اه ع ش. ة فود: (وباهة) أي: مُرابحة نهاية ومُغني عبارة الغياب مع شرحه، وإن كذب في الثمن عنداً، أو غلطاً وبين لغلطه وجهاً مُحتملاً، أو لا كقول: اشتريته بجانة ثم ولاه، أو أشركه، أو باعه مُرابحة، أو مُحاطة فبان تسعين بإقراره، أو بيّنة فالبيع صحيح، ونسقط عشرة، وربّعها في المُرابحة اه. ة فود: (بخبجة) إلى قوله قال جمّع في النهاية والمُغني. ة فود: (كَبينة إلخ) الكاف استقصائية، عبارة النهاية والمُغني بيّنة، أو إقرار اه. ة فود: (لكلبه) تغليل للأظهر. ة فود: (أو يتبيّن إلخ) تفسير لقول المشي: يخطّ إلخ. ة فود: (بما عداهما) أي: ما عدا الزيادة وربّعها. ة فود: (ولا للبائع) أي: لتذليسه، أو تقصيره اه إصواب.

يُخيّر بوطء الثّيب وأخذ مهر لها واستعمال لا يؤثّر في المبيع وأخذ زيادات مُفصلة حادثة كلّين، وولّد وصوف وثمرة؛ لاتها لم تأخذ قسماً من الثمن ويخطّ منه قسط ما أخذ من لَبِن وصوف وحمل وثمرة ونحوها إذا كان موجوداً حال العقد؛ لانه أخذ قسماً من الثمن انتهى .

ومحل هذا في بحثك برأس مالي، وهو مائة ورنح كذا لا في اشتريته بمائة وبمئته مائة ورنح كذا؛ لأن المشتري فوط حيث اعتمد قوله لكنه عاص، وكذا لو قال أعطيت فيها كذا فصدقه واشتراه ثم بأن خلافه، وفيه نظر أي: يُنظر بل الأوجه ما في النهاية مما يخالفه؛ لأنه صدقه أيضا في قوله: رأس مالي كذا فأبي فرقي بينهما على أنه معذور في تصديقه؛ لأن الناس موكلون إلى أماناتهم، ولو توقفت الإنسان على ثبوت ما وقع الشراء به لعز البيع مباحة؛ لأن الغالب أن ذلك لا يُعرف إلا من البائع، فإن قلت: يُمكن الفرق بأنه في الأولى أتى بلفظ يشمل ثمنه الذي بأن الانعقاد به، قوله: وهو مائة وقع تفسيرها لما وقع به العقد فإذا خالف الواقع الغني، وفي الثانية لم يأت بذلك بل أوقع العقد بالمائة فيعذر وقوعه بالتسعين قلت: لو كان هذا هو المراد لم يختلف الشيخان في الصحة الآتية، ولما فرق بين حالتي التصديق والتكذيب بما يأتي فتأمل. (ولو زعم أنه) أي: الثمن الذي اشترى به مائة، قوله: فلو قال: (بلغ) هكذا في الأصول التي بأيدينا، ولعل فيها سقطا تاما، (وعشرة).....

• قوله: (ومحل هذا بلغ) أي: قول المصنف والأظهر أنه يحط الزيادة ورنحها. • قوله: (لا في اشتريته بلغ) أي: فلا حط هنا ولا خيار كما أفصح بذلك الشبكي والأذرعى اه سم. • قوله: (لكنه عاص) استذكرك على قوله: لا في اشتريته بلغ، والضمير للبائع. • قوله: (وفيه نظر) أي: فيما قاله الجمع المذكورون سم وكردني. • قوله: (بل الأوجه بلغ) وفاقا لظاهر إطلاقي النهاية والمغني. • قوله: (ولو توقفت الناس) أي: معاملتهم. • قوله: (أن ذلك) أي: ما وقع الشراء به. • قوله: (أتى بلفظ يشمل ثمنه بلغ) أي: شمول الكل ليجزئه من هذا الشمول بخلاف شمول الجاية لها فمن شمول الكل ليجزئه. • قوله: (لو كان هذا هو المراد بلغ) لك أن تقول: أي دليل يستدعي اتحاد التصوير فيما نحن فيه، وفي المسألة الآتية فليكن التصوير فيما نحن فيه بما أفاده القاضي، وفي الآتية بخلافه، ولا مخذور فيه فليتأمل حتى تأمل فإن كلام القاضي وجيه جدا من حيث المذكر اه سيد عمر. • قوله: (لو كان هذا) أي: الفرق المذكور (هو المراد) أي: للقاضي. • قوله: (في الصحة الآتية) أي: في المتن أيضا. • قوله: (أي الفمن) إلى قوله: وأفهم في النهاية إلا قوله: رجاء ما تقرّر.

• قوله: (مرابحة) كان ينبغي أن يسقطه، أو يزيد قبيله المبيع وباعه؛ إذ الكلام في ثمن العقد الأول، عبارة المغني: ولو غلب البائع ففحص من الثمن كان قال: اشترته بمائة وباعه مرابحة ثم زعم أنه أي: الثمن الذي اشترى به مائة وعشرة اه ثم رأيت في الرشيدي ما نصه: قوله الذي اشترى به مرابحة الظاهر الذي اشترى به وباع مرابحة قلل لفظ وباع سقط من الكتب على أنه لا حاجة إلى قوله: مرابحة اه يعني أن الحكم المذكور جار في التولية والإشراك والمحاطة أيضا كما صرح به الباب وشرحه أي:

• قوله: (لا في اشتريته) أي: فلا حط هنا، ولا خيار كما أفصح بذلك الشبكي والأذرعى.
• قوله: (وبمئته مائة) فلو قال وبمئته بها. • قوله: (وفيه نظر) أي: فيما قاله الجمع المذكورون.

وأنه غَلِطَ في قوله أولاً أنه مائةٌ (وصَدَقَهُ المُشْتَرِي) في ذلك (لم يَصْحُ البَيْعُ) الذي وَقَعَ بينهما مُرَابِحَةً (في الأصح) لِيَتَذَكَّرَ قَبُولُ الْعَقْدِ لِلزِّيَادَةِ بِخِلَافِ النَقْصِ بِدَلِيلِ الْأَرْضِ (قُلْتُ: الْأَصْحُ الصُّحَّةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) كما لو غَلِطَ بِالزِّيَادَةِ، وَتَعْلِيلُ الْأَوَّلِ بِرُودِهِ عَدَمُ ثُبُوتِ الزِّيَادَةِ لَكِنْ يَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ، وَإِنَّمَا رُوِيَ هُنَا مَا وَقَعَ بِهِ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ لَا الثَّانِي حَتَّى يَثْبُتَ النَقْصُ؛ لِأَنَّهُ ثَمَّ لَمَّا ثَبَتَ كَذِبُهُ أُلْغِيَ قَوْلُهُ: فِي الْعَقْدِ مِائَةٌ، وَإِنْ عُدِرَ وَرَجَعَ إِلَى التَّسْعِينَ وَهُنَا لَمَّا قَوِيَ جَانِبُهُ بِتَصَدِيقِ الْمُشْتَرِي لَهُ جَبَرَنَاهُ بِالْخِيَارِ وَالْمُشْتَرِي بِإِسْقَاطِ الزِّيَادَةِ (وَإِنْ كَذَبَهُ) الْمُشْتَرِي (وَلَمْ يُثَبِّتِ) الْبَائِعُ (لِغَلْطِهِ) الَّذِي ادَّعَاهُ (وَجْهًا مُحْتَمَلًا) بِفَتْحِ الْمِيمِ.....

فِي الْجُمْلَةِ لَا يَحْمِيحُ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّفْصِيلِ .

• قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ غَلِطَ) وَظَاهِرُ الْمُنَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ التَّعَمُّدِ وَالْغَلْطِ، وَهُوَ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الزِّيَادَةِ لَكِنَّمَا اقْتَصَرُوا فِي التَّقْصِصِ عَلَى الْغَلْطِ قَالَ شَيْخُنَا: وَلَعَلَّهُمْ تَرَكَوا التَّعَمُّدَ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ التَّفَارِيعِ لَا تَأْتِي فِيهِ انْتَهَى، وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمَاوِزِيِّ صُورَةً مِنَ التَّعَمُّدِ حَيْثُ قَالَ: اشْتَرَى ثَوْبًا بِمِائَةٍ ثُمَّ أَخْبَرَ فِي الْمُرَابِحَةِ عَمْدًا أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِتِسْعِينَ فَهَلْ هُوَ كَاذِبٌ وَجْهَانِ: لَيْسَ بِكَاذِبٍ لِدُخُولِ التَّسْعِينَ فِي الْحَاثَةِ فَعَلِمَهُ لَا يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي، هُوَ كَاذِبٌ؛ لِأَنَّ التَّسْعِينَ بَعْضُ الْمِائَةِ فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي فِي الْفَسْخِ قَالَ فِي التَّوَسُّطِ: وَجِبَّ الْجَزْمُ بِأَنَّهُ؛ إِذَا لَمْ يُسَاوِ التَّسْعِينَ لِنَحْوِ غِيهِ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْوَجْهَيْنِ إِنْ لَمَّا بَ .

• قَوْلُهُ (سَيُ): (الْأَصْحُ الصُّحَّةُ) أَي: بِالْمِائَةِ فَقَطْ رَشِيدِي وَمُغْنِي وَسَيَّبَهُ عَلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: يَرُدُّهُ عَدَمُ ثُبُوتِ الزِّيَادَةِ الْخ. • قَوْلُهُ: (كَمَا لو غَلِطَ بِالزِّيَادَةِ) وَهُوَ الصُّورَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ بِقَوْلِ الْمُتَن: قُلُوْ قَالَ بِمِائَةٍ فَبَانَ يَتَسَمَّى الْخ. • قَوْلُهُ: (وَتَعْلِيلُ الْأَوَّلِ) أَي: تَعْلِيلُ الرَّافِعِي بِتَذَكُّرِ قَبُولِ الْعَقْدِ الزِّيَادَةِ. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ وَالتَّهَابَةِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا رُوِيَ هُنَا) أَي: فِيمَا لو رَعِمَ أَنَّهُ مِائَةٌ وَعَشْرَةٌ قَالَهُ ع ش، وَهُوَ لَا يُنَاسِبُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْعَقْدَ الْأَوَّلَ لَا الثَّانِي الْخ وَقَالَ الرَّشِيدِي يَغْنِي فِي مَسْأَلَةِ الْغَلْطِ بِالزِّيَادَةِ إِنْ هُوَ لَا يُنَاسِبُ قَوْلَ الشَّارِحِ حَتَّى يَثْبُتَ النَقْصُ؛ لِأَنَّهُ ثَمَّ الْخ عِبَارَةٌ الْإِيْعَابِ وَسَبَاتِي مِثْلُهَا عَنِ الْمُغْنِيِّ رَاعَى هُنَا الْمُسَمَّى، وَثَمَّ الْعَقْدَ الْأَوَّلَ إِنْ هِيَ ظَاهِرَةٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهَا وَلَعَلَّ الصَّوَابَ أَنَّ يَقُولُ الشَّارِحُ هُنَا مَا وَقَعَ بِهِ الْعَقْدُ الثَّانِي لَا الْأَوَّلَ حَتَّى تَثْبُتَ الزِّيَادَةُ بِخِلَافِ مَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ الْخ. • قَوْلُهُ: (حَتَّى يَثْبُتَ النَقْصُ) أَي: الَّذِي ادَّعَاهُ الْبَائِعُ فَيَزَادُ فِي الثَّمَنِ إِنْ هُوَ ش، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ مَعَ مَا فِيهِ عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ قِيلَ: طَرِيقَةُ الْمُصَنَّفِ مُشْكِلَةٌ حَيْثُ رَاعَى هُنَا الْمُسَمَّى وَهُنَاكَ الْعَقْدُ يَغْنِي الْأَوَّلَ أَجِيبَ أَنَّ الْبَائِعَ هُنَاكَ نَقَصَ حَقَّهُ فَتَزَلَّ الثَّمَنُ عَلَى الْعَقْدِ الْأَوَّلِ، وَلَا ضَرَرَ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَهَذَا يُزِيدُ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ إِنْ هُوَ .

• قَوْلُهُ: (ثَمَّ) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْغَلْطِ بِالزِّيَادَةِ. • قَوْلُهُ: (جَبَرَنَاهُ) أَي: الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ وَقَالَ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ: وَإِيضًا فَالزِّيَادَةُ لَمْ يَرْضَ بِهَا الْمُشْتَرِي بِخِلَافِ النَقْصِ السَّالِفِ فَإِنَّهُ رَضِيَ بِهِ فِي ضَمَنِ رِضَاهُ بِالْأَكْثَرِ إِنْ هُوَ ش. • قَوْلُهُ: (وَالْمُشْتَرِي) أَي: وَجَبَرْنَا الْمُشْتَرِي. • قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ الْمِيمِ) أَي: أَمَّا بِكَسْرِهَا فَهُوَ الْوَاقِعَةُ

• قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ غَلِطَ) قَالَ فِي شَرْحِ الزُّوْصِ اقْتَصَرُوا فِي حَالَةِ النَقْصِ عَلَى الْغَلْطِ وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الزِّيَادَةِ ذَكَرَ التَّعَمُّدَ، وَلَعَلَّهُمْ تَرَكَوْهُ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ التَّفَارِيعِ لَا تَأْتِي فِيهِ انْتَهَى .

أي: قَرِينَا (لم يُقْبَلُ قَوْلُهُ: وَلَا يَشْتَهُ) التي يُقِيمُهَا عَلَى الْغُلَطِ لِتَكْذِيبِ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ لَهَا، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا لَوْ بَاعَ دَارًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا وَقَفَتْ أَوْ أَنَّهَا كَانَتْ غَيْرَ مِلْكِهِ ثُمَّ وَرَّثَهَا فَإِنَّ يَشْتَهُ تَسْمَعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ صُرُوحُ حَالِ الْبَيْعِ بِأَنَّهَا مِلْكُهُ، وَكَذَا إِذَا أَقَامَ بَيِّنَةُ الْوَقْفِ غَيْرُهُ حِسْبَةً أَنَّهَا وَقَفَتْ عَلَى الْبَائِعِ وَأَوْلَادِهِ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ، وَتَصَرَّفَ لَهُ الْغَلَّةُ إِنْ كَذَّبَ نَفْسَهُ وَصَدَّقَ الشُّهُودَ بِأَنَّ الْعُدْرَ هُنَاكَ أَوْضَحُ فَإِنَّ الْوَقْفَ وَالْمَوْتَ النَّاقِلَ لَهُ لَيْسَا مِنْ فِعْلِهِ فَإِذَا عَارِضًا قَوْلُهُ، وَأَمَّا الْجُمُعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ لَمْ يُصْرَحْ بِحَالِ الْبَيْعِ بِالْمِلْكِ سَمِعَتْ بَيِّنَتُهُ، وَأَمَّا هُنَا فَالْتَنَاقُضُ نَشَأَ مِنْ قَوْلِهِ: فَلَمْ يُعْذَرِ بِالنِّسْبَةِ لِإِسْمَاعِ بَيِّنَتِهِ بَلْ لِلتَّحْلِيلِ كَمَا قَالَ (وَلَهُ تَحْلِيلُ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ) أَي: أَنَّ الثَّمَنَ مِائَةٌ وَعِشْرَةٌ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُقَرُّ عِنْدَ عَرْضِ الْيَمِينِ عَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ فَذَلِكَ.....

نَفْسُهَا لِيَعَابَ وَعَ شَ وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ مَا فِي حَاشِيَةِ السَّيِّدِ عَمَرَ مِمَّا نَفَّهَ قَوْلُ الْمُتَنِّ وَجْهًا مُخْتَلًا بِقَعٍ كَثِيرًا فِي أَهْلِ حَادِثِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَتَاهُمْ يَقُولُونَ: وَهُوَ مُخْتَلٌ قِيُودًا مِمَّا أَفَادَهُ الشَّارِحُ أَنَّهُ إِنْ ضُيِّطَ بِالْفَتْحِ أَشْعَرَ بِالْتَّرْجِيحِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى قَرِيبٍ، أَوْ بِالْكَسْرِ فَلَا؛ لِأَنَّهُ حَبِطٌ بِمَعْنَى ذُو أَحْتِمَالٍ أَهْلُ بَلِ الْأَمْرِ بِعَكْسٍ مَا قَالَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَ فِي مَحَلِّ آخَرَ. هـ فَوَدُ: (أَيِ قَرِينَا) أَي: مُمَكِّنًا يَقْبَلُهُ الشَّرْعُ، وَبِكُسْرِهَا نَفْسُ الْوَاقِعَةِ أَهْلُ يُجْعِلُ مِي. هـ فَوَدُ: (بَيْنَ هَذَا) أَيِ مَا لَوْ ادَّعَى الْبَائِعُ الْغُلَطَ بِالتَّقْصِيرِ وَكَذَّبَهُ الْمُشْتَرِي، وَلَمْ يَبَيِّنِ الْبَائِعُ وَجْهًا مُخْتَلًا حَيْثُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: وَلَا يَشْتَهُ. هـ فَوَدُ: (وَقَفَتْ) بِصِيغَةِ الْمُضَدَّرِ أَي: كَانَتْ وَقَفًا عَلَيْهِ. هـ فَوَدُ: (إِذَا لَمْ يَكُنْ صُرُوحُ الْإِنْفِ) فَإِنَّ صُرُوحَ بِذَلِكَ لَمْ يَقْبَلْ دَعْوَاهُ، وَلَا يَشْتَهُ وَمَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ تَأْوِيلًا لِتَضْرِيحِهِ فَإِنْ ذَكَرَهُ كَانَ قَالَ كُنْتُ نَسِيتُ، أَوْ اشْتَبَهَ الْمَبِيعُ عَلَيَّ بِغَيْرِهِ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِي بَابِ الْحَوَالَةِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا ثُمَّ اتَّفَقَ الْمُبَايِعَانِ الْإِنْفَ أَهْلُ شَ وَسَجَّحِيءُ عَنْ سَمِ قَبْلَ الْبَابِ مَا يُوَافِقُهُ. هـ فَوَدُ: (وَكَذَا إِذَا الْإِنْفِ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الرَّكَّةِ، عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْإِيْعَابِ كَمَا لَوْ شَهِدَتْ حِسْبَةً أَنَّهَا وَقَفَتْ عَلَى الْبَائِعِ الْإِنْفَ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: كَمَا لَوْ شَهِدَتْ حِسْبَةً أَي: وَإِنْ صُرَّحَ بِحَالِ بَيْعِهَا بِأَنَّهَا مِلْكُهُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ إِنْ كَذَّبَ نَفْسَهُ أَهْلُ. هـ فَوَدُ: (ثُمَّ وَرَّثَهَا) أَي: أَوْ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، أَوْ التَّذَرُّعِ بِهَا فِيمَا يَظْهَرُ.

هـ فَوَدُ: (وَتَصَرَّفَ لَهُ) أَي: لِلْبَائِعِ. هـ فَوَدُ: (إِنْ كَذَّبَ نَفْسَهُ الْإِنْفِ) أَي: وَإِلَّا بِأَنَّ أَصَرَ عَلَى إِنكَارِهِ الْوَقْفَ وَقَفَتْ إِلَى مَوْتِهِ ثُمَّ صُرِفَتْ لِأَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِعِ أَهْلُ لِيَعَابَ. هـ فَوَدُ: (بِأَنَّ الْعُدْرَ) صِلَةُ قَوْلِهِ: وَيُفَرِّقُ. هـ فَوَدُ: (هُنَاكَ) أَي: فِيمَا لَوْ بَاعَ دَارًا الْإِنْفَ. هـ فَوَدُ: (وَأَمَّا هُنَا) أَيِ فِيمَا لَوْ ادَّعَى الْبَائِعُ الْغُلَطَ بِالتَّقْصِيرِ. هـ فَوَدُ: (فَالْتَنَاقُضُ نَشَأَ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ: وَالتَّنَاقُضُ هُنَاكَ نَشَأَ مِنْ قَوْلِهِ: أَيْضًا، وَهُوَ دَعْوَاهُ أَنَّهَا وَقَفَتْ أَوْ كَانَتْ مِلْكًا غَيْرِهِ، فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ مُنَاقِضٌ لِبَيِّنَتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَمَّا كَانَ الْوَقْفُ وَالْمَوْتُ لَيْسَا مِنْ فِعْلِهِ، وَقَدْ يَخْفَى كُلُّ مِنْهُمَا عَلَيْهِ لَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ تَنَاقُضًا سَمِعَ وَعَ شَ. هـ فَوَدُ: (فَذَلِكَ) أَي: أَمْضَى الْمَقْدَرِ عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ مِنَ الْمِائَةِ، وَلَا تَبَيَّنَ الزِّيَادَةُ، وَلَا الْخِيَارُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا.

هـ فَوَدُ: (فَالْتَنَاقُضُ نَشَأَ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ: التَّنَاقُضُ هُنَاكَ نَشَأَ مِنْ قَوْلِهِ: وَهُوَ دَعْوَاهُ أَنَّهَا وَقَفَتْ، أَوْ كَانَتْ مِلْكًا غَيْرِهِ فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ مُنَاقِضٌ لِبَيِّنَتِهِ.

وَالَا زُدْتُ عَلَى الْبَائِعِ بِنَاءً عَلَى الْأَصْحَ أَنْ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ كَالْإِقْرَارِ وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ بَيْنَ إِمْضَاءِ الْعَقْدِ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ وَبَيْنَ فُسْخِهِ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَنَازَعَ فِيهِ الشَّيْخَانِ بِأَنْ مُقْتَضَى الْأَظْهَرِ أَنَّ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ كَالْإِقْرَارِ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا مَرُّهُ فِي حَالَةِ التَّصَدِيقِ أَيْ: فَلَا يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي بَلِ الْبَائِعُ لِعَدَمِ ثُبُوتِ الزِّيَادَةِ، وَاعْتِمَادِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَنَقْلِهِ عَنْ جَمْعٍ، وَقَدْ يُوجِّهُ مَا قَالُوهُ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَالْإِقْرَارِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ الْآتِي فِي الدَّعَاوَى (وَأَنْ يُوَيِّنَ) لِيُغْلِطَهُ وَجْهًا مُحْتَمَلًا كَتَزْوِيرِ كِتَابٍ عَلَى وَكَيْلِهِ، أَوْ انْتِقَالِ نَظَرِهِ مِنْ مَتَاعٍ لغيرِهِ فِي جَرِيدَتِهِ (فَلَهُ التَّحْلِيفُ) أَيْ: تَحْلِيفُ الْمُشْتَرِي كَمَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ مَا يُنْتَهَى بِحُرُوكِ ظَنِّ صِدْقِهِ فَإِنْ حَلَفَ فَذَلِكَ، وَالَا زُدْتُ وَجَاءَ مَا تَقَرَّرَ (وَالْأَصْحَ سَمَاعُ بَيْتِهِ) بِأَنَّ الشَّمْنَ مِائَةً وَعَشْرَةً لِيُظْهِرَ غَدْرَهُ وَأَقْنَمَهُ قَوْلُهُ: فَلَوْ قَالَ تَفْرِيقًا عَلَى مَا قَبْلَهُ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ فَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا بِأَنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ.....

• قَوْلُهُ: (وَالَا زُدْتُ عَلَى الْبَائِعِ الْخُ) أَيْ فَيُخْلَفُ عَلَى الْبَيْتِ أَنْ تَمَنَّهُ الْجَانَةُ وَالْعَشْرَةُ اهْ مُعْنَى: قَوْلُهُ: (بِمَا حَلَفَ) أَيْ: الْبَائِعُ. • قَوْلُهُ: (إِنَّ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ الْخُ) بَدَلٌ مِنَ الْأَظْهَرِ. • قَوْلُهُ: (أَنْ يَأْتِيَ الْخُ) خَيْرٌ أَنْ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي بَلِ الْبَائِعُ لِعَدَمِ ثُبُوتِ الزِّيَادَةِ) وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَآةً وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (كَتَزْوِيرِ كِتَابٍ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهَآةُ كَقَوْلِهِ: جَاءَنِي كِتَابٌ عَلَى لِسَانِ وَكَيْلِي بِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِكَذَا فَبَانَ كَذِبًا عَلَيْهِ اه. • قَوْلُهُ: (جَرِيدَتِهِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ التَّحْنِثِ وَفَتْحِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ اسْمٌ لِلدَّفْترِ الْمَكْتُوبِ فِيهِ ثَمَنٌ أَمْتِعَةٌ وَنَحْوُهَا قَلْبُومِيٌّ لَكِنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ كَالْمِضْبَاحِ وَالْمُخْتَارِ وَالْقَامُوسِ بِهَذَا الْمَعْنَى اهْ يُجْزِئُ. • قَوْلُهُ: (وَنَقْلُهُ) أَيْ: صَاحِبُ الْأَنْوَارِ اهْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُوَجِّهُ الْخُ) مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ وَمَا قَبْلَهُ مِنْ كَلَامِ الْأَنْوَارِ اهْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (كَمَا ذُكِرَ) أَيْ: عَلَى عَدَمِ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (يَحْرُوكُ ظَنِّ صِدْقِهِ) أَيْ يَقْوِيهِ. • قَوْلُهُ (رَسْمِي) (وَالْأَصْحَ سَمَاعُ بَيْتِهِ) أَيْ: وَإِذَا سَمِعْتَ كَانَ كَتَّصْدِيقِ الْمُشْتَرِي فِيمَا ذُكِرَ فِيهِ إِمْعَابٌ وَرَشِيدِي عِبَارَةُ الشُّوْبَرِيِّ وَعَلَى السَّمَاعِ يَكُونُ كَمَا لَوْ صَدَّقَهُ قِيَاتِي فِيهِ خِلَافُ الشَّيْخَيْنِ وَالزَّاجِحُ صِحَّةُ الْبَيْعِ، وَلَا يَبْتَدَأُ لَهُ الزِّيَادَةُ، وَلَهُ الْخِيَارُ لَا لِلْمُشْتَرِي اه. • قَوْلُهُ: (أَنْ هَذَا كُلُّهُ) أَيْ: مَا ذُكِرَ فِي الْغَلْطِ بِالزِّيَادَةِ، أَوْ التَّقْصِصِ. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ فِي بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ) الْحَصْرُ إِضَافِيٌّ لِإِخْرَاجِ بَيْعِ الْمُسَاوَمَةِ كَاشْتَرَيْتَهُ بِجَانَةٍ وَبِعْتَمَكَ بِجَانَةٍ وَعَشْرَةً فَلَا يَرُدُّ جَرِيَانُ ذَلِكَ فِي التَّوَلِيَةِ وَالْإِشْرَاكِ أَيْ: فِي الْجُمْلَةِ لَا بِجَمِيعِ مَا ذُكِرَ مِنْ التَّفْصِيلِ اهْ سَيِّدُ عَمْرٍ. • قَوْلُهُ: (فَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ) أَيْ: الْغَلْطُ بِالزِّيَادَةِ أَوْ التَّقْصِصِ. • قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِهَا) أَيْ: غَيْرِ بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ وَالتَّائِيثِ بِاعْتِبَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (لَهَا) أَيْ: لِلْمُرَابَحَةِ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنْ فِيهِ)

• قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ ثُبُوتِ الزِّيَادَةِ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَعُلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ يَفْنِي الْمَحَلِّيَّ تَبَعًا لِغَيْرِهِ، وَلِلْمُشْتَرِي حَيْثُ الْخِيَارُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَرْجُوحِ الْقَائِلِ بِثُبُوتِ الزِّيَادَةِ. • قَوْلُهُ (شَفْنِي) (وَالْأَصْحَ سَمَاعُ بَيْتِهِ)، قَالَ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ: وَإِذَا سَمِعْتَ كَانَ كَتَّصْدِيقِ الْمُشْتَرِي

يسوى الإثم إن تعمد الكذب والفرق ما مؤ أن يبيع المرابحة مبني على الأمانة إلى آخره وبهذا
 فارق ما هنا أيضا إفتاء ابن عبد السلام فيمن باع بالغا مقرأ له بالرق ثم ادعى أنه حر، وأقام بينة
 بأنه عتيق قبل البيع بأنها تسخ أي: وإن لم يذكر لإقراره له بالرق غدرا كما اقتضاه إطلاقه؛
 لأن العتيق قد يطلق على نفسه أنه عبد فلان ومملوكه وقضيته أنه لا تقبل بينته بكونه حر
 الأصل ويتعين حملُه بتقدير تسليمه على ما إذا لم يُدَّعِ غدرا كسببت طفلا.

أي: في وقوع ذلك في الغير. فود: (يسوى الإثم الخ) هذا هو ظاهر في الزيادة دون النقص.
 فود: (والفرق) أي: بين المرابحة وغيرها. فود: (ما مؤ) أي: في شرح قول المشي والأجل اه
 كزدي. فود: (مقرأ له) أي: المبيع البالغ لياثبه. فود: (ثم ادعى) أي: البالغ.
 فود: (بأنها) أي: بينة البالغ صلة للإفتاء. فود: (ولأن لم يذكر لإقراره) أي: البالغ، وبهذا يخالف
 الإفتاء ما هنا اه سم. فود: (كما اقتضاه) أي: التعميم المذكور بقوله: أي، وإن لم يذكر الخ.
 فود: (إطلاقه) أي: ابن عبد السلام، أو إفتائه. فود: (لأن العتيق الخ) تغليل لسماع بينة البالغ،
 ويظهر أنه من كلام ابن عبد السلام كما يفيد قول الشارح وقضيته الخ أي قضية التغليل المذكور.
 فود: (حمله) أي: حمل أنه لا تسخ بينته بحرية الأصل اه سيد عمر. فود: (بغذ تسليمه) أفهم
 المنازعة في الحمل المذكور لكن هذه المسألة نظير المسألة الآتية في باب الحوالة في قول المصنف، ولو
 باع عبدا، وأحال بتمته ثم اتفق الباعين الخ وذكر الشارح هناك كلاما طويلا يخالف كله توقعه هنا المشار
 إليه بقوله بغذ تسليمه إلا مقتضى كلام السراج البلقيني المذكور هناك اه سم باختصار، وهذا مبني كما
 يصرح به كلامه على أن مرجع ضمير تسليمه الحمل، وليس كذلك بل مرجعه مقتضى التغليل السابق.
 (خاتمة): لو انتهت بشرط ثواب معلوم ذكره وباع به مرابحة، أو انتهت بلا عوض، أو ملكه بإرث، أو
 وصية، أو نحو ذلك ذكر القيمة وباع بها مرابحة، ولا يبيع بلفظ القيام، ولا الشراء، ولا رأس المال؛
 لأن ذلك كذب، وله أن يقول في عيد هو أجرة أو عوض خلعي، أو نكاح، أو صالح به عن دم قام علي
 بكذا، أو يذكر أجرة الجث في الإجارة ومهره في الخلع والنكاح والدية في الصلح، ولا يقول:
 اشتريت، ولا رأس المال كذا؛ لأنه كذب مئني ونهاية.

فيما ذكر فيه. فود: (أي: وإن لم يذكر الخ) هذا يخالف ما هنا. فود: (ويتعين حملُه بتقدير تسليمه)
 أفهم قوله: بتقدير تسليمه المنازعة فيه لكن هذه المسألة نظير المسألة الآتية في باب الحوالة في قول
 المصنف: ولو باع عبدا وأحال بتمته ثم اتفق المتبايعان، والمختال على حرثته، أو ثبت بينة بطلت
 الحوالة، وقد ذكر الشارح هناك تفيد بينة بأنها تشهد حسنة، أو يعيها العبد، أو أحد الثلاثة وقد
 إقامتها بأن لا يصرح قبل إقامتها بأنه مملوك على وجو يصلح إرجوع هذا القيد للعبد أيضا بل لو رجع
 لأحد فقط اقتضى أن العبد مثله فيه، وقال في شرح العباب هناك قال الجلال البلقيني لم يذكر إقرار
 العبد بالرق، والقياس يقتضي تعين إقامة بينة حسنة؛ لأن إقراره بالرق مكذب لبيته فلا يعيها هو
 انتهى إلى أن قال: وقضية كلام السراج البلقيني أنه لا فرق في شهادة الحسنة وإقامة العبد بينة بين أن

(بَابُ بَيْعِ الْأَصُولِ)

وهي الأرضُ والشجرُ (والثمارُ) جنْعٌ ثَمَرٍ، وهو جنْعٌ ثَمَرَةٍ، وذَكَرَ فِي الْبَابِ غَيْرَهُمَا بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ إِذَا (قَالَ بِعْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ، أَوِ السَّاحَةَ، أَوِ الْبُقْعَةَ) أَوِ الْعَرْصَةَ وَحَذَفَهَا اخْتِصَارًا لَا لِيَكُونَ مَفْهُومُهَا يُخَالِفُ مَا قَبْلُهَا؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ لُغَوِيٌّ، وَلَيْسَ الْمَدَارُ هُنَا إِلَّا عَلَى الْغَرَبِ، وَهِيَ فِيهِ مُتَّحِدَةٌ مَعَ مَا قَبْلُهَا (وَفِيهَا بِنَاءٌ)، وَلَوْ بَرَأَ.....

بَابُ: بَيْعِ الْأَصُولِ وَالثَّمَارِ

• قُودُ: (وَهِيَ الْأَرْضُ) إِلَى قَوْلِهِ وَخَرَجَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَحَذَفَهَا إِلَى الْمَثْنِ، وَقَوْلُهُ: وَبِهَذَا إِلَى الْمَثْنِ. • قُودُ: (جَمْعُ ثَمَرٍ الْخ) وَيُجْمَعُ ثِمَارٌ عَلَى ثَمَرٍ وَثَمَرٌ عَلَى ثِمَارٍ كَكِتَابٍ وَكُتُبٍ وَعُنُقٍ وَأَعْنَاقٍ ثُمَّ مَا تَقَرَّرَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الثَّمَرَ جَمْعٌ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مِثْلِهِ مِمَّا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالْهَاءِ فَقِيلَ هُوَ اسْمُ جَمْعٍ لَا جَمْعٌ، وَعَلَيْهِ فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنَّ يَقُولُ الشَّارِحُ، وَهِيَ جَمْعٌ ثَمَرَةٌ، وَفِي الْيَضَابِاحِ أَنَّ اسْمَ الْجَمْعِ الَّذِي لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ إِذَا كَانَ لِمَا لَا يَغْفُلُ كَالْإِبِلِ يَلْزَمُهُ التَّأْنِيثُ وَتَدْخُلُهُ الْهَاءُ إِذَا صُمِّرَ اهـ وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ لَا وَاحِدَ لَهُ إِلَّا خُذْ أَتَاهُ إِذَا كَانَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ كَمَا هُنَا لَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ التَّأْنِيثُ اهـ ع ش. • قُودُ: (غَيْرُهُمَا) أَيِ: غَيْرِ بَيْعِ الْأَصُولِ وَبَيْعِ الثَّمَارِ كَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَبَيْعِ الزَّرْعِ الْأَخْضَرِ وَالْعَرَايَا انْتَهَى بِكَرْبِيِّ اهـ ع ش. • قُودُ: (بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ) قَدْ يَكُونُ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَزَجَمْ لَهُ اهـ سَمِ عَلَى حَجٍّ، وَهُوَ جَوَابُ ثَانٍ اهـ ع ش أَيِ: فَقَدْ يَتَزَجَمُ لِشَيْءٍ وَيُرَادُ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَعْبُوبٍ.

• قُودُ (سُي): (قَالَ بِعْتُكَ) أَيِ: شَخْصٌ، وَلَوْ وَكِيلًا مَادُونًا لَهُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ نَصٍّ عَلَى مَا فِيهَا اخْتِذَا مِنْ كَلَامِ سَمِ الْآتِي وَيَتَّبِعِي أَنْ يَمْلِكُهُ وَلِيٌّ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ شَرْعًا فَيَعْمَلُهُ كَفِعْلِهِ اهـ ع ش. • قُودُ (سُي): (أَوِ السَّاحَةِ) وَهِيَ أَيِ: لُغَةُ الْفَضَاءِ بَيْنَ الْأَبْنِيَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • قُودُ: (أَوِ الْبُقْعَةِ) وَهِيَ أَيِ: لُغَةُ الَّتِي خَالَفَتْ غَيْرَهَا انْخِفَاضًا، أَوْ ارْتِفَاعًا مُخْتَارًا اهـ بِخَيْرِ مِثْلٍ.

• قُودُ: (أَوِ الْعَرْصَةِ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ وَالْعَرْصَةُ كُلُّ بُقْعَةٍ بَيْنَ الدُّوَرِ وَاسِعَةٍ لَيْسَ فِيهَا بِنَاءٌ سَمِ عَلَى حَجٍّ، وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ الْفُقَهَاءَ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا الْعَرْصَةَ وَالسَّاحَةَ فِي مَعْنَاهُمَا اللَّغَوِيَّةِ بَلْ أَشَارُوا إِلَى أَنَّ الْأَلْفَاظَ الْأَرْبَعَةَ عَرِيفًا بِمَعْنَى، وَهُوَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْأَرْضِ لَا بَقِيَّةَ كَوْنِهَا بَيْنَ الدُّوَرِ اهـ ع ش وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرٌ بَعْدَ تَقْلِهِ كَلَامَ الْقَامُوسِ الْمَارِ قَبْلُ خُذْ مِنْهُ أَنَّ الْعَرْصَةَ لُغَةُ أَخْصَصَ مِنَ الْبُقْعَةِ اهـ. • قُودُ: (مَفْهُومُهَا) أَيِ: مَعْنَى

يَتَقَدَّمُ مِنْهُ إِفْرَارٌ بِالرُّقِّ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ الْعِثْقَ حَقُّ اللَّهِ - تَعَالَى، لَكِنْ يُوَافِقُ كَلَامَ الْجَلَالِ قَوْلَ الْإِنْسَانِيِّ: لَا يُعِيْمُهَا الْعَبْدُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ سَكَتَ عَنِ الْإِفْرَارِ بِالرُّقِّ حِينَ الْبَيْعِ صُدِّقَ بِلَا بَيِّنَةٍ، وَإِنْ أَقْرَبَهُ فَهُوَ مُكَذَّبٌ لِلْبَيِّنَةِ صَرِيحًا اهـ وَهَذَا كُلُّهُ يُخَالِفُ تَوْقُفَهُ الْمُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: بَعْدَ تَسْلِيمِهِ إِلَّا مُفْتَضًى كَلَامِ السَّرَاجِ.

(بَابُ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالثَّمَارِ)

• قُودُ: (بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ) قَدْ يَكُونُ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ، وَإِنْ لَمْ يَتَزَجَمْ لَهُ. • قُودُ: (يُخَالِفُ مَا قَبْلُهَا)؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ لُغَوِيٌّ قَالَ فِي الْقَامُوسِ: وَالْعَرْصَةُ كُلُّ بُقْعَةٍ مِنَ الدُّوَرِ وَاسِعَةٍ لَيْسَ فِيهَا بِنَاءٌ انْتَهَى.

لكن لا يدخل ماؤها الموجود حال البيع إلا بشرطه بل لا يصح بيعها مستقلة وتابعة كما مر أجز
الزبا إلا بهذا الشرط، وإلا لا اختلط الحادث بالموجود، وطال النزاع بينهما، وبهذا يعلم أنه لا
فرق بين ماء بمحل يمنع أهله من استقوى منها وغيره خلافاً لِمَنْ فصل؛ لأن العلة الاختلاط
المذكور، ومن شأنه وقوع النزاع فيه بكل من المخلتين (وشجر) ثابت رطب، ولو شجر موز
على المعتقد، وخرج بفيها ما في حدها فإن دخل الحد في البيع دخل ما فيه، وإلا فلا، وعلى
الثاني يحتمل إفتاء الغزالي بأنه لا يدخل ما في حدها، وفي زبادات العبادي باع أرضاً، وعلى
مجزى ما بها شجر فإن ملكه البائع فهي للمشتري، وإن كان له حق الإجراء أي: فقط فهي باقية
للبياع (فالمذهب أنه) أي ما ذكر من البناء والشجر (يدخل في البيع) لقوته بنقله الملك فاستبغ
(دون الرهن) لضعفه وقضيته أنه يلحق بالبيع ككل ناقل للملك كهيئة ووقف ووصية.....

العرضة لغة. □ فؤد: (إلا بشرطه) أي: بشرط دخول الماء في البيع اه كزدي عبارة ع ش، وهو التص
عليه اه. □ فؤد: (ولاً) أي: وإن لم يشترط دخول الماء في العقد. □ فؤد: (لاختلط الخ) من إقامة العلة
مقام المدعى والأصل لفسد العقد أي: في الجميع لما يلزم عليه من الاختلاط وطول النزاع.
□ فؤد: (وبهذا) أي بقوله: وإلا لا اختلط الخ. □ فؤد: (بين ماء بمحل) أي: بين بشر بمحل. □ فؤد: (ومن
شأنه) أي: الاختلاط. □ فؤد: (ثابت الخ) سيذكر مختززه بقوله: وأما المقلوع واليابس الخ.
□ فؤد: (ثابت) أي: ثابت اه نهاية. □ فؤد: (ولو شجر موز) إنما أخذه غاية؛ لأنه لما جرت العادة فيه
بأنه يخلف ويموت الأصل فينقل فربما يتوهم أنه كالزراع الذي يؤخذ دفعة فلا يدخل، أو كالشئ الذي
ينقل عادة اه ش. □ فؤد: (في حدها) أي طرفها. □ فؤد: (وعلى الثاني) أي: عدم دخول الحد.
□ فؤد: (شجر) أي: مملوك للبياع. □ فؤد: (فإن ملكه) أي: المجزى اه كزدي. □ فؤد: (أني ما ذكر)
إلى قوله قيل في المغني إلا قوله وألحق إلى ولو قال وإلى الفرع في النهاية إلا ما ذكر. □ فؤد: (وقضيته)
أي: التقليل. □ فؤد: (بالبيع الخ) انظر جمل الجمالة، ولا يبعد أنه كالبيع؛ لأن فيه نقلاً، وإن لم يكن
في الحال، وقد يؤيده دخول الوصية مع أنها لا تنقل فيها في الحال فليتأمل اه ش. □ فؤد: (كهية) بقي
ما لو وكله في هبة الأرض بما فيها فوهب الأرض فقط، أو عكسه فهل يصح أم لا فيه نظر والأقرب
الصحة؛ لأنه إذن له في شئتين أتى بأحدهما دون الآخر، وهو لا يضر اه ش. □ فؤد: (ووصية) وعليه
فلو أوصى له بأرض، وفيها بناء وشجر حال الوصية دخلاً في الأرض بخلاف ما لو حدثا، أو أحدهما
بغير فعل من المالك كما لو ألقى السيل بذراً في الأرض فتبت فمات الموصي، وهو موجود في

□ فؤد: (لكن لا يدخل ماؤها) عبارة الرّوض وشرحه فرع لا يدخل في بيع الدار ونحوها ماء البئر
الحاصل حالة البيع فلو لم يشترطه أي: دخوله في العقد فسد العقد الخ، وهو ظاهر في فساد العقد في
الجميع وأنه لا يفرق الصفقة، ووجه ما يلزم من النزاع الذي لا يزول بتفريقها بل، والذي يمنع من
التوزيع. □ فؤد: (ثابت رطب) لا مقطوع، ولا جاف.

واصداق وعوض خلع واصلح، وبالرهن كُمل ما لا ينقله كإقرار وعارضة وإجارة، وألحق بكل مما ذكر التوكيل فيه، وفيه نظر، والفرق المذكور يمتاز فيه، فالذي يشبه أنه لا استبعاد فيه، ولو قال بما فيها، أو بحقوقها دخل ذلك كله قطعاً حتى في نحو الرهن، أو دون حقوقها، أو ما فيها لم تدخل قطعاً أما المقلوع واليابس فلا يدخلان جزءاً كالشئ الذي ينقل؛ لأنهما لا يرادان للبقاء فأشبهتا أمتعة الدار، ومن ثم لو جعلت اليابسة دعامة لنحو جدار دخلت قيل قوله: فالمذهب غير سائغ عزيمته؛ إذ لم يتقدمه شرط، ولا ما يقتضي الربط اهـ وليس في محله؛ لأنه تقدمه شرط بالقوة كما قدرته، وهو كاف في نحو ذلك.

الأرض فلا يدخلان؛ لأنهما حادثان بعد الوصية فلم تشملهما فيخص بها الوارث اهـ ش.
 • قوله: (وصلح) أي: وأجرة اهـ نهاية أي: بأن جعل الأرض أجرة بخلاف ما لو أجزأها فلا يدخل ما فيها ش. • قوله: (كإقرار)؛ لأنه إخبار عن حق سابق اهـ سم. • قوله: (وألحق بكل إلخ) جرى عليه م ر اهـ سم على منهج اهـ ش. • قوله: (وفيه نظر) أي: في الإلحاق نظر. • قوله: (والفرق المذكور) أي: بين البيع والرهن بقوة الأول وضعف الثاني • وقوله: (لا استبعاد فيه) أي: في التوكيل اهـ كزدي عبارة ع ش أي فالتوكيل يبيع الأرض لا يدخل فيه ما فيها من نحو بناء وشجر اهـ. • قوله: (ولو قال) أي: قال بعتك، أو نحوه ليتأتى قوله: حتى في نحو الرهن اهـ ش. • قوله: (دخل ذلك كله) أي: سواء كان عالمًا بذلك، أو جاهلاً اهـ ش، وفيه وقفة؛ لأن رؤية المتعاقدين للمبيع من شرط البيع إلا أن يقال يقتصر في التابع ما لا يقتصر في المتبوع. • قوله: (أو دون حقوقها إلخ) أي: لو قال بعتك، أو نحوه دون حقوقها إلخ. • قوله: (أما المقلوع إلخ) مختار قوله السابق ثابت رطب المفروض في الإطلاق.

• قوله: (فلا يدخلان) هل إلا أن يقول بما فيها أو لا فيه نظر سم على حجة أقول الأقرب الدخول؛ لأنها لا تزيد على أمتعة الدار، وهي لو قال فيها ذلك بعد رؤيتها دخلت اهـ ش. • قوله: (دعامة لنحو جدار) يدخل فيه ما لو جعلت دعامة لشجرة نابتة وما ينصب من الأخشاب اهـ سيد عبارة النهاية والمغني نعم إن عرش عليها أي اليابسة عريش لينب ونحوه، أو جعلت دعامة لجدار، أو غيره صارت كالوئد فتدخل في البيع اهـ قال ع ش. قوله: م ر نعم إن عرش هل يلحق بذلك ما لو اعتد عدم قلعهم لليابسة والانبعاث بها بربط الدواب ونحوه فيه نظر والإلحاق محتمل تنزيلاً لاغتياد ذلك منزلة التعريش اهـ وقوله: محتمل بكسر الميم فيفيد ترجيح الإلحاق، وهو الظاهر. • قوله: (قيل إلخ) أقره المغني.

• قوله: (هزيمته) أي: موافقة لقواعد التحريم. • قوله: (لأنه تقدمه إلخ) فيه أن النحاة لا يقدرون أداة الشرط إلا في مواضع مخصوصة، وليس ما هنا منها. • قوله: (كما قدرته) أي: الشرط يعني لفظة إذا قبيل قول المصنف قال، وفي سم ما نصه ما المانع أن الفاء لمجرد المطف فلا حاجة لتقدير شرط اهـ يعني للمطف المجرد عن معنى التثقيب والترتيب والسببية فتكون بمعنى الواو، وفيه أنه مجاز كما بين في

• قوله: (كإقرار)؛ لأنه إخبار عن حق سابق. • قوله: (فلا يدخلان) هل إلا أن يقول بما فيها.

• قوله: (كما قدرته) ما المانع أن الفاء لمجرد المطف فلا حاجة لتقدير شرط.

(فَرَعَ): أَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي أَرْضٍ لَهَا مَشْرَبٌ مِنْ وَادٍ مُبَاحٍ بَاعَ مَالِكُهَا بَعْضَهَا لِزَجَلٍ ثُمَّ بَعْضَهَا لِآخَرَ بِأَنَّ الْمَشْرَبَ يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ أَرْضَيْهِمَا بِالذَّرْعِ قَالَ: وَالْجِهَالَةُ فِي الْحَقُوقِ حَالُ الْبَيْعِ مُتَّفَقَةٌ صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ فِي غَيْرِ مَقَلَّتِهِ اهـ. وَتَنَافَيْهِ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ: لَا تَدْخُلُ مَسَائِلُ الْمَاءِ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ، وَلَا شِرْبُهَا مِنَ النَّهْرِ وَالْقَنَاةِ الْمَمْلُوكَتَيْنِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ، أَوْ يَقُولَ بِحَقُوقِهَا، وَالْكَلَامُ فِي الْخَارِجِ عَنْهَا وَمَرَّ فِي الْبَيْعِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ حَرِيمِ الْمَلِكِ وَحْدَهُ وَمِثْلُهُ بَيْعُ شِرْبِ الْمَاءِ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يَسْتَقِيلُ وَإِنَّمَا صَحَّ عِثْقُ الْحَمَلِ وَحْدَهُ لِيَتَشَوَّفَ الشَّارِعُ

مَحَلَّهُ وَالْكَلَامُ فِي الْحَقِيقَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (صَرَّحَ بِهِ) أَيِ بَاغِتِزَارِ الْجِهَالَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَتَنَافَيْهِ) أَيِ: الْإِفْتَاءِ الْمَذْكُورِ. هـ. قَوْلُهُ: (الشَّيْخَيْنِ الْإِخ) هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ مُرَادَ هَذَا الْبَعْضِ بِكَوْنِ الشَّرْبِ بَيْنَهُمَا اسْتِخْقَاقُ السَّقْيِ مِنْهُ لَا الْمِلْكُ فَلْيُرَاجَعْ اهـ سَمِ عِبَارَةُ ع ش قَضِيَّةٌ كَلَامٌ سَمِ عَلَى حَتَجٍ أَنْ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْبَائِعُ مِنَ السَّقْيِ مِنَ الْمَاءِ الْمُبَاحِ يَثْبُتُ لِلْمُشْتَرِي مِنْهُ بِلَا شَرْطٍ وَقَدْ يُفْهَمُ قَوْلُ الشَّارِعِ الْمَمْلُوكَتَيْنِ اهـ.

هـ. قَوْلُهُ: (لَا تَدْخُلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي النَّهْرِ وَالْمُغْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (مَسَائِلُ الْمَاءِ) جَمْعُ مَسِيلٍ مِثْلُ رَغِيْفٍ قَالَ فِي الْمِضْبَاحِ وَالْمَسِيلُ مَجْرَى السَّيْلِ اهـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا شِرْبُهَا) بِكَسْرِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ أَيِ: نَصِيْهَا مُغْنَى ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (أَنْ يَشْتَرِطَ) أَيِ: بِالنَّصِّ عَلَى دُخُولِ الْمَسَائِلِ وَالشَّرْبِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ يَقُولَ بِحَقُوقِهَا) عِبَارَةُ النَّهْرِ وَالْمُغْنَى كَأَنَّ يَقُولَ الْإِخ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي الْخَارِجِ عَنْهَا) أَيِ: عَنْ حُدُودِ الْأَرْضِ الْمِيْمَةِ، وَإِلَّا فَهِيَ دَاخِلَةٌ بِلَا اشْتِرَاطٍ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ النَّهْرِ وَالْمُغْنَى وَالْإِيْعَابُ وَالْمُرَادُ الْخَارِجُ مِنْ ذَلِكَ أَيِ: الْمَسِيلُ وَالشَّرْبُ عَنْ الْأَرْضِ أَمَّا الدَّخِيلُ فِيهَا فَلَا زَيْبٌ فِي دُخُولِهِ نَبَّ عَلَيْهِ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَيُقَارَفُ مَا لَوْ أَكْثَرَاهَا لِغِرَاسٍ، أَوْ زَرْعٍ حَيْثُ يَدْخُلُ ذَلِكَ أَيِ الْمَسِيلُ وَالشَّرْبُ مُطْلَقًا أَيِ: شَرْطُ دُخُولِهِ، أَوْ أَطْلَقَ بِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ لَا تَحْصُلُ بِدُونِهِ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَرَّ فِي الْبَيْعِ) أَيِ: قُبِيلَ بَابِ الرُّبَا. هـ. قَوْلُهُ: (وَخَذَهُ) أَيِ: بِدُونِ الْمِلْكِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ بَيْعُ شِرْبِ الْمَاءِ وَخَذَهُ) أَيِ: بِدُونِ الْأَرْضِ وَالْكَلَامُ كَمَا فِي سَمِ عَنْ

هـ. قَوْلُهُ: (وَتَنَافَيْهِ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ الْإِخ) هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ مُرَادَ هَذَا الْبَعْضِ بِكَوْنِ الشَّرْبِ بَيْنَهُمَا اسْتِخْقَاقُ السَّقْيِ مِنْهُ لَا الْمِلْكُ فَلْيُرَاجَعْ. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْكَلَامُ فِي الْخَارِجِ عَنْهَا) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَلَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مَسِيلُ الْمَاءِ، وَلَا شِرْبُهَا مِنْ قَنَاةٍ، أَوْ نَهْرٍ مَمْلُوكَتَيْنِ خَارِجَةً عَنْهَا أَيِ: حَالُ كَوْنِ الْمَسِيلِ وَالشَّرْبِ مِنَ الْقَنَاةِ، وَالشَّرْبُ مِنَ النَّهْرِ خَارِجَةً عَنْهَا قَالَ الشَّارِعُ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ الدَّخِيلَةِ فِيهَا فَتَدْخُلُ أَيْضًا كَمَا نَبَّ عَلَيْهِ السُّبْكِيُّ وَتَبَعَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ أَنْتَهَى وَيُقَارَفُ مَا لَوْ أَكْثَرَاهَا لِغِرَاسٍ، أَوْ زَرْعٍ حَيْثُ يَدْخُلُ ذَلِكَ مُطْلَقًا بِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ لَا تَحْصُلُ بِدُونِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ حَرِيمِ الْمَلِكِ وَخَذَهُ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَأْتِي فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ نَحْوِ الْحَرِيمِ وَالشَّرْبُ دُونَ الْأَرْضِ قَبْلَ، وَهُوَ لَا يُوَافِقُ الْجَزْمَ هُنَا بَعْدَ دُخُولِهِ أَنْتَهَى وَيُجَابُ بِأَنَّ الْجَزْمَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْخَارِجِ فَلْيَحْمَلْ ذَاكَ عَلَى الدَّخِيلِ وَعَلَى الْإِطْلَاقِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ بِنَاءُ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ مَا يَنْقُصُ قِيَمَةَ غَيْرِهِ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَا خَذَهُ أَنَّهُ مَلَكَهُ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ فَلَا يَسْتَقِيلُ أَنْتَهَى.

إليه، وبعضهم في أرضٍ مشتركةٍ ولأحدهم فيها نخلٌ خاصٌ به، أو حصته فيه أكثر منها فيها فباع حصته من الأرض بأنه يدخل جميع الشجر في الأولى، وحصته في الثانية؛ لأنه باع أرضاً له فيها شجر، وزد بأن الظاهر في الزائد خلافه أي: وما غلّل به لا يُنتج ما قاله؛ لأن الشجر ليس في أرضه وحده بل في أرضه وأرض غيره فليدخل ما في أرضه فقط، وهو ما يخص حصته في الأرض دون ما زاد عليه مما في حصته شريكه.

(وأصول البقل التي بقيت في الأرض (ستين) هو للغالب، وإلا فالميزة بما يؤخذ هو أو ثمرته مرة بعد أخرى، وإن لم يبق فيها إلا دون سنة (كالقث) بقاف فوقية فمثناة، وهو غلّف للبهائم، ويسمى القصب بمعجمة ساكنة، وقيل مُهملّة مفتوحة (والهندباء) بالمد والقصر، والقصب

الإيماء في الخارج عن الأرض. فود: (وبعضهم) أي: وأفتى بعضهم. فود: (ولأحدهم) أي: الشراك. فود: (أو حصته فيه أكثر منها فيها) عطف على جملة ولأحدهم فيها نخل إلخ أي: وكان ينبغي أن يزيد الواو أي: أو حصته أحدهم في النخل أكثر من حصته في الأرض. فود: (بأنه) متعلق بأفتى المقتدر بالمعطف كما أشرنا إليه. فود: (في الأولى) أي: في صورة اختصاص النخل بالبيع.

فود: (في الثانية) أي: في صورة أكثرية حصته بالبيع في النخل.

فود: (بأن الظاهر إلخ) إذا قلنا بهذا الظاهر وكان الشجر في أحد جانبي الأرض وقاسم المشتري الشريك الآخر فخرج للمشتري الجانب الخالي عن الشجر فظاهر الكلام أن ذلك لا يمنعه من ملكه ما دخل في البيع من الشجر وهل يستحق إبقاءه بلا أجره إن كان بائعه كذلك سم على حج أقول القياس أنه كذلك فيبقى بلا أجره اهـ ش. فود: (في الزائد) أي: فيما زاد من النخل على قدر حصته من الأرض في مسألتي الاختصاص والإشراك اهـ سيّد عمر. فود: (حصته في الأرض) في بمعنى من.

فود: (دون ما زاد إلخ) ينبغي أن يبقى أي ما زاد إلخ بلا أجره اهـ ش أي: إن كان بائعه كذلك كما مر.

فود (سني): (وأصول البقل) عبارة شيوخنا الزيادي هو أي: البقل خضراوات الأرض، وفي الصحاح كل نبات اخضررت به الأرض فهو بقل اهـ ش. فود: (هو) أي: التقيّد بستانين للغالب إلى قوله ثم استثناء إلخ في المعنى وإلى قوله والذي يتجه في النهاية. فود: (فالميزة بما يؤخذ) أي: ببقل يؤخذ إلخ. فود: (أو ثمرته) أي: أو أغصانه قلوبيه اهـ بخيرمي. فود: (ولأن لم يبق) أي ما يؤخذ أي: أصله على حذف المضاف ولك الاستثناء عنه بإيقاع الموصول على الأصل وتقدير مضاف قبيل هو أي: يؤخذ جزؤه. فود: (بقاف فوقية) أي: مفتوحة وتاء متناة مُشدّدة. فود: (ويسمى القصب) ويسمى

فود: (بأن الظاهر إلخ) إذا قلنا بهذا وكان الشجر في أحد جانبي الأرض وقاسم المشتري الشريك الآخر فخرج للمشتري الجانب الخالي عن الشجر فظاهر الكلام أن ذلك لا يمنعه من ملكه ما دخل في البيع من الشجر فهل يستحق إبقاءه بلا أجره إن كان بائعه كذلك. فود: (القصب) قال في الروض

الفارسي والسلق المعروف، ومنه نوع لا يُجزأ إلا مرة والقطن الججازي والنعناع والكرفس والبنفسج والرجس والقثاء والبطيخ، وإن لم يُفجر اعتبارًا بما من شأنه (كالشجر) فيدخل في نحو البيع دون نحو الرهن على ما مر نعم جزؤه وتمزته الظاهرتان عند البيع للبايع كما أفهمه قوله: أصول البقل فيجب شرط قطعهما وإن لم يلغا أو أن الجز والقطع لكن إن غلب اختلاط الثمرة كما يعلم مما يأتي آخر الباب لئلا يزيد فيشبه المبيع بغيره ويدوم التخاصم كذا ذكره واستثنى كالتمة القصب أي الفارسي كما صرح به جمع متقدمون فلا يكلف قطعه حتى يبلغ قدرًا يُنتفع به قالوا: لأنه متى قطع قبل وقت قطعه تلف، ولم يصلح لشيء ومثله فيما ذكر شجر الخلاف وقول جمع: يُفني وجوب القطع في غير القصب عن شرطه ضعيف.....

أيضًا القُرط والزطبة والصفصة بكسر الفاءين وبالمهملة نهاية ومُفني. ة قوله: (والسلق) بكسر السين وسكون اللام اهـ ع ش. ة قوله: (ومنة) أي: السلق (نوع لا يُجزأ إلخ) أي: فلا يدخل في البيع اهـ ع ش. ة قوله: (الشجر)؛ لأن هذه المذكورات تُراد للثبات والدوام فتدخل، وأما غيرها أي: غير أصول البقل المذكورة من أصول ما يؤخذ دفعة واحدة فكالجزء أي: فلا تدخل كما يعلم مما يأتي نهاية ومُفني. ة قوله: (على ما مر) أي: على الخلاف المتقدم اهـ مُفني. ة قوله: (جزؤه) بكسر الجيم أي: جزء البقل المذكور. ة قوله: (الظاهرتان) بخلاف الثمرة الكامنة لكونها كالجزء من الشجر والجزء الغير الموجودة فتدخلان في الأرض اهـ مُفني. ة قوله: (فيجب شرط إلخ) تفرع على قوله نعم جزؤه إلخ. ة قوله: (لكن إن غلب إلخ) أي: بخلاف الثمرة التي لا يغلب اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك نهاية ومُفني. ة قوله: (لئلا يزيد إلخ) أي: ما ظهر من الجزء والثمرة. ة قوله: (فيشبه المبيع إلخ) قلر آخر القطع وحصل الإشياء واختلف في ذلك فإن اتفقا على شيء فذاك، وإلا صدق صاحب اليد كما يأتي اهـ ع ش. ة قوله: (كذا ذكره) عبارة النهاية والمُفني وما ذكر من اشتراط القطع هو ما جزم به الشيخان كالبنوي وغيره اهـ. ة قوله: (أي الفارسي) وهو البوص المعروف ولعل القصب المأكول، وهو الحلو مثله اهـ بجيرمي. ة قوله: (فلا يكلف قطعه) أي: مع اشتراط قطعه نهاية وسم. ة قوله: (حتى يبلغ قدرًا إلخ) أي: ولا أجرة عليه في مدة بقائه اهـ ع ش. ة قوله: (ومثله) أي: القصب (فيما ذكر) أي: في الإشياء وعدم تكليف القطع إلخ عبارة النهاية وشجر الخلاف كما قاله القاضي حسين منه ما يقطع من أصله كل سنة فكالقصب ونحوه حرقًا بحرف وما يترك ساقه وتؤخذ أغصانه فكالثمار اهـ قال ع ش قوله: م ر وشجر الخلاف بكسر الخاء وتخفيف اللام، وهو المسمى الآن بالبان، قوله: ونحوه لعل مرادهم بنحوه ما لا ينتفع به صغيرًا وقوله فكالثمار أي: فيدخل اهـ وقال الرشيد في قوله: م ر ونحوه بالرفع عطف على الكاف في قوله فكالقصب عطف تفسير؛ إذ هي بمعنى بقل، وإلا فالمستثنى إنما هو خصوص القصب لا غيره كما يعلم مما يأتي في كلامه كثير اهـ. ة قوله: (وقول جمع إلخ) مقابل

وشجر الخلاف كالقصب. ة قوله: (فلا يكلف قطعه) أي: مع اشتراط قطعه.

إِلَّا أَنْ يُؤْذَلَ، ثُمَّ اسْتِثْنَاءُ الْقَصَبِ اعْتَرَضَهُ السَّبْكِيُّ بِأَنَّهُ إِذَا أُنْ مُعْتَبِرُ الْإِنْتِفَاعِ فِي الْكُلِّ أَوْ لَا يُعْتَبَرُ فِي الْكُلِّ وَرَجَّحَ هَذَا، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوِ الصَّلَاحِ بِأَنَّهَا مَبِيعَةٌ بِخِلَافِ مَا هُنَا، وَاعْتَرَضَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ مَا ظَهَرَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَبِيعًا يَصِيرُ كَبَيْعِ بَعْضِ ثَوْبٍ يَنْقُصُ بِقَطْعِهِ، وَفَرَّقَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِأَنَّ الْقَبْضَ هُنَا مُتَأَتِّ بِالتَّخْلِيَةِ وَتَمَّ مُتَوَقَّفٌ عَلَى النِّقْلِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَى الْقَطْعِ الْمُؤْذِي إِلَى النِّقْصِ ثُمَّ أَجَابَ عَنْ اعْتِرَاضِ السَّبْكِيِّ بِأَنَّ تَكْلِيفَ الْبَائِعِ قَطْعَ مَا اسْتَشْنَى يُؤْذِي إِلَى أَنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي يُرَادُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ.....

قَوْلُهُ السَّابِقُ كَذَا ذَكَرَهُ. ■ فَوُدَّ: (إِلَّا أَنْ يُؤْذَلَ) أَيَّ بِحَمْلِهِ عَلَى مَا لَا يَغْلِبُ اخْتِلَاطُهُ أَهْ كُرْدِيٌّ وَقَالَ ع ش أَيَّ: بِحَمْلٍ وَجُوبِ الْقَطْعِ عَلَى وَجُوبِ شَرْطِهِ أَهْ وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى. ■ فَوُدَّ: (فِي الْكُلِّ) أَيَّ فِي كُلِّ مِنْ نَحْوِ الْقَصَبِ وَغَيْرِهِ. ■ فَوُدَّ: (وَرَجَّحَ هَذَا) أَيَّ: رَجَّحَ السَّبْكِيُّ عَدَمَ اغْتِيَابِ الْإِنْتِفَاعِ فِي الْكُلِّ فَيَكْلَفُ الْبَائِعُ قَطْعَ كُلِّ مِنَ الْقَصَبِ وَغَيْرِهِ. ■ فَوُدَّ: (وَفَرَّقَ) أَيَّ: السَّبْكِيُّ (بَيْنَهُ) أَيَّ: بَيْنَ بَيْعِ مَا ظَهَرَ جِزْئُهُ مِنَ الْقَصَبِ وَغَيْرِهِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ مِنْ عَدَمِ اغْتِيَابِ الْإِنْتِفَاعِ فِي الْكُلِّ أَهْ رَشِيدِيٌّ أَيَّ فَيَجِبُ فِي الْكُلِّ شَرْطُ الْقَطْعِ وَالْقَطْعُ بِشَرْطِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَقْطُوعُ مُتَمَتِّعًا بِهِ. ■ فَوُدَّ: (وَبَيْنَ بَيْعِ الثَّمَرِ الْخ) أَيَّ: حَيْثُ يُشْتَرَطُ كَوْنُهَا مُتَمَتِّعًا بِهَا أَهْ سَمَّ عِبَارَةَ الْإِيْمَابِ إِذَا يَجُوزُ أَيَّ: بَيْعُ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوِ الصَّلَاحِ بِشَرْطِ الْقَطْعِ إِذَا كَانَ الْمَقْطُوعُ مُتَمَتِّعًا بِهِ أَهْ. ■ فَوُدَّ: (بِأَنَّهَا) أَيَّ: الثَّمَرَةُ (مَبِيعَةٌ) فَاشْتَرَطَ فِيهَا الْمُنْفَعَةَ أَهْ إِيْمَابٌ.

■ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا هُنَا) أَيَّ: الْجِزَّةَ الظَّاهِرَةَ فِي كُلِّ مِنَ الْقَصَبِ وَغَيْرِهِ وَقَالَ ع ش أَيَّ الْقَصَبِ أَهْ. ■ فَوُدَّ: (وَاعْتَرَضَهُ) أَيَّ: اعْتَرَضَ فَرَّقَ السَّبْكِيُّ أَهْ ع ش. ■ فَوُدَّ: (يَصِيرُ كَبَيْعِ بَعْضِ الثَّوْبِ الْخ) أَيَّ: وَهُوَ بَاطِلٌ كَمَا تَقَدَّمَ أَهْ ع ش. ■ فَوُدَّ: (وَفَرَّقَ شَيْخُنَا) أَيَّ: بَيْنَ مَا هُنَا وَمَسْأَلَةِ الثَّوْبِ فَقَرَضَهُ الرَّدُّ عَلَى الْأَذْرَعِيِّ وَدَفَعَ اعْتِرَاضَهُ ع ش وَرَشِيدِيٌّ. ■ فَوُدَّ: (وَتَمَّ) أَيَّ: فِي مَسْأَلَةِ الثَّوْبِ أَهْ كُرْدِيٌّ. ■ فَوُدَّ: (وَتَمَّ مُتَوَقَّفٌ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَقْلَ الْجُمْلَةِ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْقَبْضُ كَمَا فِي الشَّائِعِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَّ عَلَى خَجِّ أَقُولُ وَالظَّاهِرُ خِلَافُ هَذَا بَلْ يَتَّبِعِي الْإِكْتِفَاءَ بِذَلِكَ لِحَصُولِ الْمَبِيعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا كَانَ مَمْنُوعًا مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ قَبْلَ قَطْعِهِ لَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ وَاشْتَرَطَ الْقَطْعُ لِصِحَّةِ الْقَبْضِ أَهْ ع ش. ■ فَوُدَّ: (مِنْ الْوَجْهِ الْخ) وَهُوَ الْأَكْلُ أَهْ ع ش. ■ فَوُدَّ: (مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي يُرَادُ الْخ) يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ الْبَرِّ قَبْلَ انْعِقَادِهِ فَإِنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ فَتَأَمَّلْ أَهْ رَشِيدِيٌّ وَيَتَلَفَّعُ هَذَا بِمَا فِي الْإِيْمَابِ مِمَّا نَصَّهُ وَالْحَاصِلُ أَيَّ: حَاصِلُ جَوَابِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّ مَا عَدَا الْقَصَبَ وَشَجَرَ الْخِلَافِ يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي يُرَادُ لِلْإِنْتِفَاعِ أَيَّ مَا كَانَ وَلَوْ بَوَاجٍ فَوَجَّبَ الْوَفَاءُ فِيهِ بِالْشَّرْطِ بِخِلَافِهَا فَإِنَّهُ لَا يَتَأْتِي الْإِنْتِفَاعُ فِيهَا كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَتَلَفَّأَ قَدَرًا مَعْرُوفًا عِنْدَ الْخَبَرَاءِ فَلَمْ يَجِبْ فِيهِمَا الْوَفَاءُ بِالْشَّرْطِ وَاعْتَمَرَ التَّأَخِيرُ عَنْهُ لِيُلَوِّغَهُمَا ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ وَحَيْثُ اتَّفَقَ مَا قَالَهُ الشَّيْخَانِ وَانْدَفَعَ مَا قَالَهُ السَّبْكِيُّ فَتَأَمَّلْ أَهْ.

■ فَوُدَّ: (وَبَيْنَ بَيْعِ الثَّمَرَةِ) أَيَّ: حَيْثُ يُشْتَرَطُ كَوْنُهَا مُتَمَتِّعًا بِهَا. ■ فَوُدَّ: (وَتَمَّ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الثَّقَلِ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَقْلَ الْجُمْلَةِ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْقَبْضُ كَمَا فِي الشَّائِعِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ولا بُعْدَ في تأخّر وجوب القطع حالاً لِمَعْنَى بل قد عُهِدَ تَحْلُفُهُ بِالْكُلِّيَّةِ وذلك في بيع الثمرة من مالِك الشجرة اهـ. والذي يَنْجُجُه لي في تخصيص الاستثناء بالقَصَبِ أَنَّ سَبَبَهُ أَنَّ صَغِيرَهُ لَا يُنْتَفَعُ به بوجه مُنَاسِبٍ لِمَا قُصِدَ منه فلا قيمة له ولا تَخَاصُّمُ فيه فلم يَحْتَجْ لِلشَّرْطِ فيه لِمُسَامَحَةِ الْمُشْتَرِي بما يَزِيدُ فيه قبل أو ان قطعهُ بخلاف صغير غيره يُنْتَفَعُ به لِنَحْوِ أَكْلِ الدَوَابِّ الْمُنَاسِبِ لِمَا قُصِدَ منه فَيَقَعُ فيه التَخَاصُّمُ فَاحْتَجَّ لِلشَّرْطِ فيه دَفْعاً له وَفَهْمُ الإِسْنَوِيِّ أَنَّ الْقَصَبَ في كلام التَّمَتَّةِ بِالْمُعْجَمَةِ، وعليه يَنْجُجُه اعتراض السبكي.

(ولا يدخل) في مُطْلَقِ بيع الأرض كما بأصله وإن قال بحقوقها بخلاف ما فيها (ما يؤخذ دفعة)

هـ فَوَدَ: (ولا بُعْدَ في تأخير وجوب القطع حالاً) يعني في تأخيره قَطَعَ ما يَجِبُ قَطْعُهُ حالاً. هـ فَوَدَ: (ولا بُعْدَ إلخ) فيه إشعارُ بأنَّ المراد أَنَّهُ شَرَطَ قَطْعَهُ لكن لا يَجِبُ الوفاء به حالاً وَسَيَأْتِي قول الشارح فَلَمْ يَحْتَجْ لِلشَّرْطِ فيه الدَّالُّ على أَنَّ المراد أَنَّهُ لا حاجة لاشتراط قَطْعِهِ هـ فَوَدَ: (لِمُسَامَحَةِ الْمُشْتَرِي) فيه إشارة إلى أَنَّ الزيادة لِلْمُشْتَرِي واعتذارُ عَمَّا يُقَالُ أَيُّ فائِدَةٍ في بَقَايِهِ مع أَنَّ الزيادة لِلْمُشْتَرِي بآثِهِ يُسَامَحُ بها فَلْيَتَأَمَّلْ سم على حَجٍّ وحاصله أَنَّ ما أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: (ولا بُعْدَ في تأخير إلخ) من عَدَمِ تَكْلِيفِ القطع مع اشتراطه مُخَالَفٌ لِمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: (لِمُسَامَحَةِ الْمُشْتَرِي إلخ) من عَدَمِ اشتراط القطع وَجِبَابُ أَنَّ الثَّانِيَّ غَيْرُ وَارِدٍ عليه أي: حَجٍّ؛ لأنَّ مراده بما ذُكِرَ رَدُّ ما فُهِمَ من كلام الشَّيْخِ من اشتراط القطع، قَوْلُهُ: (ولا بُعْدَ جَوَابُ سُؤَالِ تَقْدِيرِهِ ما فائِدَةُ شَرْطِ القطع مع عَدَمِ تَكْلِيفِهِ حالاً وكيف جازَ التَّأخِيرُ مع مُخَالَفَتِهِ لِلشَّرْطِ اهـ ش. هـ فَوَدَ: (والذي يَنْجُجُه إلخ) اسْتَبْعَدَ التَّهْيَأَةَ قال ع ش وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّعْدِيدِ أَنَّهُ لو كَانَتِ الْعِلَّةُ الْمُسَامَحَةُ لَمَا احتجَّ فيه إلى شَرْطِ القطع وصريحُ كلام صاحب التَّمَتَّةِ خِلَافُهُ، وهو أَنَّهُ لا بُدَّ من شَرْطِ القطع، وإن لم يُكَلِّفْهُ اهـ، واعتَمَدَ التَّهْيَأَةَ والمُعْنَى وَفَاقاً لِشَيْخِ الإِسْلَامِ والإيعابِ وجوب اشتراط قَطْعِ ما اسْتَنَى مِنَ الْقَصَبِ وَشَجَرِ الْخِلَافِ مع عَدَمِ التَّكْلِيفِ بِقَطْعِهِ. هـ فَوَدَ: (بِالْقَصَبِ) أي: وَشَجَرِ الْخِلَافِ كما مرَّ وَلَعَلَّ سُكُونَهُ عَنْهُ هنا لِعَدَمِ وُجُودِهِ في كلام الشَّيْخَيْنِ. هـ فَوَدَ: (بِالْقَصَبِ) أي: دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الثَّمَرَةِ وَالْجِزَةِ الظَّاهِرَتَيْنِ اهـ ش. هـ فَوَدَ: (فَلَمْ يَحْتَجْ لِلشَّرْطِ) خِلَافاً لِلتَّهْيَأَةِ وَالْمُعْنَى كما مرَّ.

هـ فَوَدَ: (في مُطْلَقِ بيع الأرض) إلى قول المثنى وَلِلْمُشْتَرِي في التَّهْيَأَةِ. هـ فَوَدَ: (كما بأصله) أي: والزُوزِيَّةُ وَأَصْلُهَا اهـ مُعْنَى. هـ فَوَدَ: (وَأَنَّ قَالَ إلخ) لا يَخْفَى ما في هذه الغاية عِبَارَةُ الْمُعْنَى، أو قال بِحَقُوقِهَا كما قال القمولي وغيره اهـ وهي ظَاهِرَةٌ. هـ فَوَدَ: (بِخِلَافِ ما فيها) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَعْنَى بِخِلَافِ ما

هـ فَوَدَ: (ولا بُعْدَ إلخ) فيه إشعارُ بأنَّ المراد أَنَّهُ شَرَطَ قَطْعَهُ لكن لا يَجِبُ الوفاء به حالاً وَسَيَأْتِي قول الشارح فَلَمْ يَحْتَجْ لِلشَّرْطِ فيه الدَّالُّ على أَنَّ المراد أَنَّهُ لا حاجة لاشتراط قَطْعِهِ. هـ فَوَدَ: (لِمُسَامَحَةِ الْمُشْتَرِي) فيه إشارة إلى أَنَّ الزيادة لِلْمُشْتَرِي واعتذارُ عَمَّا يُقَالُ أَيُّ فائِدَةٍ في بَقَايِهِ مع أَنَّ الزيادة لِلْمُشْتَرِي بآثِهِ يُسَامَحُ بها فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَدَ: (بِخِلَافِ ما فيها) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَعْنَى بِخِلَافِ ما إذا قال بما فيها وَأَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ قال بِعَيْنِكَ هذه الأرض بما فيها فَيَدْخُلُ ما يُؤْخَذُ دَفْعَةً فَلْيَنْظُرْ ذلك مع قوله الآتي، ولو باع

بِضْمٍ أَوَّلُهُ وَفَتْحُهُ وَاجِدَةٌ (كَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَسَائِرِ الزُّرُوعِ) كَجَزَرٍ وَفُجَلٍ؛ لَأَنَّهَا لَا تُرَادُّ لِلدَّوَامِ فَكَانَتْ كَأَمْتَعَةِ الدَّارِ وَيَصْصُ بِبَيْعِ الْأَرْضِ (الْمَزْرُوعَةِ) هَذَا الزَّرْعُ ذُوْنُهُ إِنْ لَمْ يَسْتَرْهَا الزَّرْعُ، أَوْ رَأَاهَا قَبْلَهُ، وَلَمْ تَحْضِ مُدَّةٌ يَغْلِبُ تَغْيِيرُهَا فِيهَا (عَلَى الْمَذْهَبِ) كَبَيْعِ دَارٍ مَشْحُونَةٍ بِأَمْتَعَةٍ أَمَّا مَزْرُوعَةٌ مَا يَدْخُلُ فِيصُحِّ جُزْمًا؛ لِأَنَّهُ كُلُّهُ لِلْمُشْتَرِي. (وَالْمُشْتَرِي الْخِيَانُ) عَلَى الْفَوْرِ هُنَا، وَفِيمَا يَأْتِي كَمَا عَلِمَ مِنْهُ إِنْ جَهِلَهُ أَيُّ: الزَّرْعُ لِحُدُوثِهِ بَعْدَ رُؤْيِيهِ الْمَذْكُورَةِ، أَوْ لَظَنَّهُ أَنَّهُ مَلَكَهُ لِقَرْنَةٍ قَوِيَّةٍ فَبَانَ خِلَافُهُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا يُقَالُ: كَيْفَ يَصْصُ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ وَأَقْرَبُهُ أَنْ رُؤْيِيهَا مَعَ عَدَمِ بَيْتِهَا لَهَا كَافِيَةٌ.....

لَوْ قَالَ بَعْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ بِمَا فِيهَا فَيَدْخُلُ مَا يُؤْخَذُ دَفْعَةً وَاجِدَةً فَلْيَنْظُرْ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي، وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا مَعَ بَذَرٍ أَوْ زَرْعٍ لَا يُفَرِّدُ بِالْبَيْعِ الْخُفَّ فَإِنَّهُ صَرَّحَ فِيهِ بِإِطْلَاقِ الْبَيْعِ فِي الْجَمِيعِ خِلَافَ مَا أَفَادَهُ مَا هُنَا فَإِنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْحُكْمِ بِدُخُولِ شَيْءٍ فِي الْبَيْعِ صِحَّةُ الْبَيْعِ وَتَنَاوُلُهُ لِذَلِكَ الشَّيْءِ نَعَمْ لَا مَانِعَ مِنَ الصَّحَّةِ وَالتَّنَاوُلِ فِي نَحْوِ قَصْرِ قَصِيلٍ لَمْ يُسْتَبَلِ وَشَعِيرٍ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا عَمَّمَ كَالْمَشْنِ أَشْكَلَ الْحَالُ سَمَ عَلَى حَجٍّ، وَقَدْ يُقَالُ مُرَادُهُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ بِحَقْوِقِهَا لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِهَا مَا يُؤْخَذُ دَفْعَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ بِمَا فِيهَا فَيَقْصَلُ فِيهِ بَيِّنٌ كَوْنٍ مَا يُؤْخَذُ دَفْعَةً كَالثَّرِ فِي سُبْتِلِهِ فَيَقْصَدُ الْعَقْدُ وَكَوْنُهُ كَالْقَصِيلِ قَبِيصُ الْعَقْدِ وَتَنَاوُلُهُ وَيُجْعَلُ قَوْلُهُ الْآتِي، وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا الْخُفَّ دَلِيلًا عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ اهـ ع ش . قُودُ: (وَفَتْحُهُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يَمَعْنِي الْمَرَّةُ عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ وَالْدَفْعَةُ بِالضَّمِّ مِنَ الْمَطَرِ وَغَيْرِهِ مِثْلُ الدَّفْعَةِ بِالْفَتْحِ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ اهـ ع ش فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَاجِدَةٌ صِفَةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِدَفْعَةٍ . قُودُ: (كَجَزَرٍ الْخُفَّ) أَيُّ: وَقَطْنٍ خُرَاسَانِيٍّ وَثُومٍ وَيَصْلُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى . قُودُ: (هَذَا الزَّرْعُ) إِلَى قَوْلِ الْمَشْنِ وَالْمُشْتَرِي فِي الْمُعْنَى . قُودُ: (هَذَا الزَّرْعُ) أَيُّ: الَّذِي لَا يَدْخُلُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى، وَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ نَوْعِيٌّ لِقَوْلِ الْمَشْنِ الْمَزْرُوعَةِ . قُودُ: (دُونَهُ) حَالٌ مِنَ الْأَرْضِ أَيُّ: دُونَ هَذَا الزَّرْعِ . قُودُ: (وَإِنْ لَمْ يَسْتَرْهَا الْخُفَّ) أَيُّ بَانَ رَأَاهَا مِنْ خِلَالِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى، وَهُوَ رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمَشْنِ وَيَصْصُ الْخُفَّ . قُودُ: (أَمَّا مَزْرُوعَةٌ مَا يَدْخُلُ) بِالْإِضَافَةِ . قُودُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيُّ: فِي الرَّدِّ بِالْعَبِيْبِ اهـ كُرْدِي . قُودُ: (أَيُّ الزَّرْعِ) أَيُّ: الَّذِي لَا يَدْخُلُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى . قُودُ: (لَظَنَّهُ أَنَّهُ الْخُفَّ) أَيُّ: ظَنَّ الْمُشْتَرِي أَنَّ الزَّرْعَ اهـ كُرْدِيٍّ، وَحَاصِلُ هَذَا التَّصْوِيرِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَهْلِ هُنَا مَا يَشْمَلُ جَهْلَ الصَّفَةِ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ سَمَ قَوْلُهُ لَظَنَّهُ الْخُفَّ فِيهِ شَيْءٌ مَعَ أَنَّهُ جَهِلَهُ اهـ . قُودُ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ) أَيُّ: بِقَوْلِهِ لَظَنَّهُ الْخُفَّ.

أَرْضًا مَعَ بَذَرٍ، أَوْ زَرْعٍ لَا يُفَرِّدُ بِالْبَيْعِ الْخُفَّ فَإِنَّهُ صَرَّحَ فِيهِ بِإِطْلَاقِ الْبَيْعِ فِي الْجَمِيعِ خِلَافَ مَا أَفَادَهُ هُنَا مِنَ الصَّحَّةِ فَإِنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْحُكْمِ بِدُخُولِ شَيْءٍ فِي الْبَيْعِ صِحَّةُ الْبَيْعِ وَتَنَاوُلُهُ لِذَلِكَ الشَّيْءِ نَعَمْ لِمَ لَا مَانِعَ مِنَ الصَّحَّةِ وَالتَّنَاوُلِ فِي نَحْوِ قَصْرِ قَصِيلٍ لَمْ يُسْتَبَلِ وَشَعِيرٍ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا عَمَّمَ كَالْمَشْنِ أَشْكَلَ الْحَالُ، وَأَمَّا مَا قَدْ يُقَالُ مِنَ الْفَرْقِ بَيِّنٌ أَنْ يَقُولَ بِمَا فِيهَا كَمَا هُنَا وَبَيِّنٌ أَنْ يُنْصَ عَلَى مَا فِيهَا كَأَنَّ يَقُولَ بَعْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ، وَهَذَا الزَّرْعُ الَّذِي فِيهَا وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي فَمِنْ أَتْبَعِ الْبَعِيدِ بِلِ الْكَلَامِ فِي صِحَّتِهِ . قُودُ: (أَوْ لَظَنَّهُ أَنَّهُ مَلَكَهُ) فِيهِ شَيْءٌ مَعَ أَنَّهُ جَهِلَهُ.

مع أن الفرض أنه جهله ثم رأيت بعضهم صوّره أيضاً بأن يظنّ حال البيع أنه حصّد ثم تبيّن بقاؤه، وذلك لتأخّر انتفاعه فإن عليم ولم يظهر ما يقتضي تأخّر الحصاد عن وقته المعتاد على ما بحثه ابن الرّفعة لم يُخَيَّر كما لو جهله وتركه مالكه له، أو قال: أفرغها منه في زمن لا أجرة له غالباً كيوم، أو بعضه على ما يأتي في الإجارة؛ إذ لا صرّز فيهما (ولا يمتنع الزرع) المذكور (دخول الأرض في يد المشتري وضمّانه إذا حصلت التخلية في الأصح) لوجود تسلّم عين المبيع مع عدم تأتّي تفرّيفه حالاً، وبه فازّقت الدار المشحونة بالأمّنة قال الإسوي وزاد وضمّانه بلا فائدة؛ إذ يلزم من دخوله في يده دخوله في ضمّانه اهـ وكأنه توهم.....

فرد: (مع أن الفرض إلخ) ظرّف لقوله يصحّ إلخ أي: كيف تصوّر الرؤية مع الجهل. فرد: (صوّره) أي الجهل. فرد: (أنه حصّد) أي: لتخو إخبار كاذب بذلك اهـ سم. فرد: (وذلك) أي: ثبوت الخيار للمشتري إن جهل الزرع قوله: فإن عليم إلى المثني في النهاية، وكذا في المثني إلا قوله: على ما بحثه ابن الرّفعة، قوله: كيوم إلخ. فرد: (فإن عليم إلخ) ظاهره سواء كان الزرع للمالك أو لغيره ويوجّه بأنه اشتراها منسوبة المثقمة، ولو قيل بأن له الخيار إذا بان الزرع لغير المالك لم يكن بعيداً لاختلاف الأغراض باختلاف الأشخاص والأحوال اهـ ع ش. فرد: (ولم يظهر إلخ) أي: فإن ظهر ثبت له الخيار اهـ ع ش. فرد: (على ما بحثه) عبارة النهاية كما بحثه اهـ. فرد: (وتركه) أي الزرع (مالكه له) أي: للمشتري، ولو لم يكن لفائده وقع وعظم صرّزه لطول مدّة تفرّيفه، أو كثرة أجزائه فيتبني عدم سقوط الخيار بتركه سم على حجة ويتبني أن محلّ سقوط خياره بتركه ما لم يتصرّر المشتري بالزرع بأن كان يقرّ عليه منفعة الأرض المرادة من الاستيجار له بأن كان مراده زرع شيء فيها لا يتأتّى زرع حالاً مع وجود الزرع الذي بها اهـ ع ش، وقوله: الاستيجار لعله محرف من الاشتراء عبارة الإيعاب إن تركه له، ولم يصرّ بقاؤه الأرض اهـ. فرد: (وتركه مالكه إلخ) ولا يملكه إلا بتفليك نهاية ومثني.

فرد: (لوجود تسليم) إلى قوله ثم رأيت في النهاية. فرد: (تفرّيفه حالاً) أي: بالتخلية في يوم اهـ سم. فرد: (وبه فازّقت إلخ) أي: بعدم تأتّي تفرّيفه حالاً. فرد: (وزاد) أي: المصنّف. فرد: (من دخوله في يده) أي: عن جهة البيع كما هو المراد بقول المصنّف دخول الأرض في يد المشتري فردّه

فرد: (أنه حصّد) أي: لتخو إخبار كاذب بذلك. فرد: (وتركه مالكه) لو لم يكن لفائده وقع وعظم صرّزه لطول مدّة تفرّيفه، أو كثرة أجزائه فيتبني عدم سقوط الخيار بتركه وإذا تركه مالكه لا يملكه إلا بتفليك. فرد: (تفرّيفه حالاً) أي: بالتخلية في يوم أي: عن جهة البيع. فرد: (وكانه توهم إلخ) يمكن منع توهمه ويوجّه ما قاله بوجهين الأول أن مراده أنه يلزم من تصوّر دخولها في يده مع وجود الزرع تصوّر دخولها في ضمّانه بأن تدخل في يده عن جهة قبض المبيع فبحث أفاد أن الزرع لا يمنع دخولها في يده عن جهة البيع فلا حاجة للتصريح بذلك والثاني أن قول المصنّف دخول الأرض في يد المشتري مراده دخولها في يده عن جهة البيع بدليل قوله إذا حصلت التخلية لجهة البيع، وإلا لم يصحّ

أَنْ نَحْوُ إِيدَاعِ الْبَائِعِ إِثَّاهُ لَهُ يُزِيلُ حَقَّ حَبْسِهِ وَيُنْقِلُهُ لِضَمَانِ الْمُشْتَرِي، وَقَدْ مَرَّ رُدهُ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَنْقُولِ فَعَلَيْهِ لَا تَلَازُمٌ وَتَعَيَّنَ مَا زَادَهُ الْمُصَنَّفُ ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ ذَكَرَ هُنَا نَحْوَ مَا ذَكَرْتُهُ مَعَ جُزْمِهِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ بِذَلِكَ التَّوَهُّمِ فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ. (وَالْبَذْرُ) بِإِعْجَامِ الذَّالِ (كَالزَّرْعِ) فِيمَا ذَكَرَ وَيَأْتِي فَإِنْ كَانَ مَزْرُوعُهُ يَدُومُ كَنَوَى النَّخْلِ دَخَلَ، وَإِلَّا فَلَا وَيَأْتِي مَا مَرَّ مِنَ الْخِيَارِ وَفُرُوعِهِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ: (وَالْأَصْحَحُّ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لِلْمُشْتَرِي مُدَّةَ بَقَاءِ الزَّرْعِ) الَّذِي جِهَلَهُ وَأَجَازَ وَلَوْ بَعْدَ الْقَبْضِ لِإِرْضَاهُ بِتَلَفِ الْمَنْفَعَةِ تِلْكَ الْمُدَّةِ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ ابْتِاعَ دَارًا مَشْحُونَةً بِأَمْتَعَةٍ لَا أَجْرَةَ لَهُ مُدَّةَ التَّفْرِغِ وَيَقْبَى ذَلِكَ إِلَى أَوَّلِ أَزْمِنَةِ إِمْكَانِ قَلْعِهِ أَمَّا الْعَالِمُ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ جُزْمًا نَعَمْ إِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ فَأَخَّرَ.....

عَلَى الْإِسْتَوْيِّ غَيْرِ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُمَا مَتَى دَخَلَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ دَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ اه سم عبارة عن الزَّرْكَشِيِّ رَدُّ كَلَامِ الْإِسْتَوْيِّ وَاضْهِحْ بِالتَّنْظِيرِ لِقَوْلِهِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أَمَّا مَعَ التَّنْظِيرِ لِلْسِّيَاقِ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ تَدْخُلَ فِي يَدِهِ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ فَالزُّدُّ غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُمَا مَتَى دَخَلَتْ فِي يَدِهِ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ دَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمٍ عَلَى حَتَجٍ مَا يَصْرُحُ بِهِ اه. ه. قَوْلُهُ: (أَنْ نَحْوُ إِيدَاعِ الْبَائِعِ الْخُ) أَيِ: تَكُونُهَا فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِتَحْوِيلِ إِجَارَةِ اه نِهَاقَهُ. ه. قَوْلُهُ: (إِثَّاهُ لَهُ) أَيِ: الْمَبِيعُ لِلْمُشْتَرِي اه سم. ه. قَوْلُهُ: (لَا تَلَازُمٌ) أَيِ: بَيْنَ الدُّخُولِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَالدُّخُولِ فِي ضَمَانِهِ وَمَرَّ عَنْ سَمٍ وَع ش جَوَابُهُ. ه. قَوْلُهُ: (فِيمَا ذَكَرَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِيِّ وَالنَّهْائَةِ. ه. قَوْلُهُ: (مِنْ الْخِيَارِ) أَيِ: وَصِحَّةَ قَبْضِهَا مَشْغُولَةً بِهِ اه مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (وَفُرُوعِهِ) أَيِ: فُرُوعِ الْخِيَارِ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ عَلِمَ الْخُ. ه. قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا) أَيِ: مِنْ فُرُوعِهِ لَا بَقْيِدِ الْمُرُورِ.

ه. قَوْلُهُ (سَمٍ): (مُدَّةُ بَقَاءِ الزَّرْعِ) أَيِ وَالْبَذْرِ وَمُدَّةُ تَفْرِغِ الْأَرْضِ مِنَ الزَّرْعِ الْمَذْكُورِ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الزُّوْضِ سَمٍ وَنِهَاقَهُ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ الْقَبْضِ) غَايَةُ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ لَا أَجْرَةَ الْخُ. ه. قَوْلُهُ: (إِلَى أَوَّلِ أَزْمِنَةِ الْخُ) لَكِنْ لَوْ أَرَادَ عِنْدَ أَوَانِهِ دِيَّاسَ الْحِنْطَةِ مَثَلًا فِي مَكَانِهَا لَمْ يُمَكَّنْ إِلَّا بِالرُّضَا سَمٍ عَلَى مَنَهِجِ أَقُولُ لَوْ أَخَّرَ بَعْدَ أَوَانِهِ هَلْ تَلَزَمَ الْأَجْرَةُ، وَإِنْ لَمْ يُطَالَبْ أَمْ لَا تَلَزَمُ إِلَّا بَعْدَ الطَّلَبِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَلَزَمُ بِالْقَطْعِ بَعْدَ دُخُولِ أَوَانِ الْحَصَادِ إِلَّا بَعْدَ طَلَبِ الْمُشْتَرِي وَفُرُقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ شَرَطَ الْقَطْعَ حَيْثُ لَزِمَتْهُ فِيهِ الْأَجْرَةُ مُطْلَقًا بِوُجُودِ الْمُخَالَفَةِ لِلشَّرْطِ فِي تِلْكَ صَرِيحًا، وَلَا كَذَلِكَ هُنَا، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْفُرُقَ مَا قِيلَ فِيمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ مُدَّةً لِحِفْظِ مَتَاعٍ وَفَرَعَتِ الْمُدَّةُ، وَلَمْ يُطَالَبْهُ الْمُؤَجَّرُ بِالْمِفْتَاحِ وَلَا بِإَخْرَاجِ الْأَمْتَعَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا تَلَزَمُ الْأَجْرَةُ لِمَا مَضَى بَعْدَ فَرَاغِ الْمُدَّةِ اه ع ش. ه. قَوْلُهُ: (إِمْكَانِ قَلْعِهِ) أَيِ: أَوْ قَطْعِهِ. ه. قَوْلُهُ: (أَمَّا الْعَالِمُ الْخُ) فَتَقْيِيدُ الشَّارِحِ بِالْجَهْلِ لِأَجْلِ مَحَلِّ الْخِلَافِ نِهَاقَهُ وَمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (إِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ) أَيِ: أَوْ الْقَلْعَ. ه. قَوْلُهُ: (فَأَخَّرَ) أَيِ: الْقَطْعَ.

تَرْتَبُ الضَّمَانِ عَلَيْهِ؛ إِذَا التَّخْلِيَةُ لِغَيْرِ جِهَةِ الْبَيْعِ كَالْإِيدَاعِ لَا ضَمَانُ فِيهِ عَلَى الْمُشْتَرِي وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ مُطْلَقَ التَّخْلِيَةِ لَمْ يَصِحَّ تَرْتَبُ الضَّمَانِ عَلَيْهَا، أَوْ التَّخْلِيَةُ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ دُخُولُهَا فِي يَدِهِ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ؛ إِذَا مُطْلَقَ الدُّخُولِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّخْلِيَةِ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ ذَلِكَ. ه. قَوْلُهُ: (إِثَّاهُ) أَيِ الْمَبِيعِ. ه. وَفُودُ: (لَهُ) أَيِ: لِلْمُشْتَرِي. ه. قَوْلُهُ: (وَتَعَيَّنَ مَا زَادَهُ الْمُصَنَّفُ) التَّعَيُّنُ مَمْنُوعٌ

لَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ لِتَرْكِهِ الْوَفَاءَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ، وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي وُجُوبِ الْأَجْرَةِ بَيْنَ أَنْ يُطَالَ بِالْقَطْعِ الْوَاجِبِ وَأَنْ لَا، وَيُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي الشَّجَرَةِ أَوْ الثَّمَرَةِ بَعْدَ أَوْ قَبْلَ بُدْؤِ الصَّلَاحِ الْمَشْرُوطِ قَطْعُهُمَا أَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا إِنْ طُولِبَ بِالْمَشْرُوطِ فَاِمْتَنَعَ، وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ ثُمَّ الْمَبِيعَ، وَهُنَا عَيْنٌ أَجْنَبِيَّةٌ عَنْهُ، وَالْمَبِيعُ قَدْ يُتَسَامَخُ فِيهِ كَثِيرًا بِمَا لَا يُتَسَامَخُ فِي غَيْرِهِ لِمَصْلَحَةِ بَقَاءِ الْعَقْدِ بَلْ وَلِغَيْرِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْبَائِعِ لَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا أَجْرَةَ فِيهِ، وَإِنْ طُلِبَ مِنْهُ قَبْضُهُ فَاِمْتَنَعَ تَعْدِيًّا، وَلَا كَذَلِكَ غَيْرُهُ ثُمَّ رَأَيْتَنِي أَجَبْتُ أَوَّلَ الْفَصْلِ الْآتِي بِمَا يُوَافِقُ ذَلِكَ وَعِنْدَ قَلْبِهِ تَلَزَمَ الْبَائِعُ تَسْوِيَةُ الْأَرْضِ وَقَلْعُ مَا ضَرَّ بِهَا كَفُرُوقِ الدُّرَّةِ. (وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا مَعَ تَذْرِ أَوْ زَرْعٍ) بِهَا (لَا يُفْرَدُ) أَفْرَدَ؛ لِأَنَّ الْمُطْفَ بَأَوْ (بِالْبَيْعِ) أَيِ: لَا يَجُوزُ وُرُودُهُ عَلَيْهِ.....

• فَوَدَ: (لَزِمَتْهُ الْخُ) أَيِ: غَيْرَ مَا اسْتَشْنَى مِنَ الْقَصَبِ وَشَجَرِ الْخِلَافِ عَلَى مَا مَرَّ مِنَ النِّهَايَةِ وَالْمُنْفِي وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ مِنْ وُجُوبِ اشْتِرَاطِ قَطْعِهِ مَعَ عَدَمِ التَّكْلِيفِ بِهِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ. • فَوَدَ: (لَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ) اِغْتَمَدَهُ ع. ش. • فَوَدَ: (وُنَافِيهِ) أَيِ: عَدَمُ الْفَرْقِ. • فَوَدَ: (بِالْقَطْعِ) أَيِ، أَوْ الْقَلْعِ. • فَوَدَ: (إِنَّهَا) أَيِ: الْأَجْرَةُ بَيَانٌ لِمَا يَأْتِي. • فَوَدَ: (بِالْمَشْرُوطِ) وَهُوَ الْقَطْعُ. • فَوَدَ: (وَإِنْ طُلِبَ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ (مِنْهُ) أَيِ الْبَائِعِ (قَبْضُهُ) أَيِ: إِبْطَاضُهُ. • فَوَدَ: (وَعِنْدَ قَلْبِهِ) إِلَى الْمَثَنِ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَ: (مَا ضَرَّ بِهَا) كَانَ الْأَوَّلَى مَا ضَرَّهَا، أَوْ مَا أَضَرَّ بِهَا؛ لِأَنَّ الثَّلَاثِيَّ الْمُجَرَّدَ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ يَتَعَدَّى بِتَفْصِيهِ، وَالْمَزِيدُ فِيهِ الْهَمْزَةُ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ اِهْ ع. ش. • فَوَدَ: (أَفْرَدَ) إِلَى قَوْلِ الْمَثَنِ وَيَدْخُلُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ: بِنَاءٌ إِلَى أَمَّا مَا يُفْرَدُ، وَقَوْلُهُ: بِنَاءٌ إِلَى وَالْكَلَامِ. • فَوَدَ: (لِأَنَّ الْمُطْفَ بَأَوْ) فِيهِ أَنْ، أَوْ الَّتِي يُفْرَدُ بِغَدَاها هِيَ الَّتِي لِلشَّكِّ

إِذْ يُعْلَمُ مِنْ عَدَمِ مَنَحِ الزَّرْعِ دُخُولَهَا فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أَنَهَا إِذَا دَخَلَتْ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ حَصَلَ الضَّمَانُ فَتَأَمَّلْهُ. • فَوَدَ: (لَا أَجْرَةَ الْخُ) قَدْ يَدُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لِمُدَّةِ تَفْرِيعِ الْأَرْضِ مِنَ الزَّرْعِ الْمَذْكُورِ وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ وَأَنَّهَا لَا تَلَزَمُ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. • فَوَدَ: (تَلَزَمَ الْبَائِعُ تَسْوِيَةُ الْأَرْضِ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ تَفْصِيحًا بِمَا إِذَا كَانَ فِي الدَّارِ أَمِيعَةً لَا يَتَّسِعُ لَهَا بَابُ الدَّارِ فَإِنَّهُ يَتَّقَضُ وَعَلَى الْبَائِعِ ضَمَانُهُ اهْ فَإِنْ قُلْتُ إِنَّ كَانَ هَذَا الْقَبْضُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَجَنَابَةُ الْبَائِعِ قَبْلَهُ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ كَالْآفَةِ فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: وَعَلَى الْبَائِعِ ضَمَانُهُ، أَوْ بَعْدَ الْقَبْضِ أَشْكَلُ بَأَنَّ الْقَبْضَ لَا يَصِحُّ مَعَ وُجُودِ أَمِيعَةِ الْبَائِعِ فَهَذَا التَّقْدِيرُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ قُلْتُ نَخْتَارُ الشَّيْءَ الثَّانِي، وَقَدْ يَتَصَوَّرُ صِحَّةُ الْقَبْضِ مَعَ وُجُودِ أَمِيعَةِ الْبَائِعِ كَمَا إِذَا جَمَعَهَا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الدَّارِ وَخَلَّى بَيْتَهُ وَبَيْتَهَا فَإِنَّهُ يَحْصُلُ الْقَبْضُ لِمَا عَدَا ذَلِكَ الْمَوْضِعَ فَإِذَا نَقَلَهَا مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِلَى غَيْرِهِ مِنْهَا وَخَلَّى بَيْتَهُ وَبَيْتَهُ حَصَلَ الْقَبْضُ لِلْجَمِيعِ وَكَمَا لَوْ كَانَتْ تِلْكَ الْأَمِيعَةُ حَقِيرَةً فَإِنَّهَا لَا تَمْنَعُ الْقَبْضَ لَا يُقَالُ الْحَقِيرُ يَتَّسِعُ لَهُ بَابُ الدَّارِ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ بَابَ الدَّارِ قَدْ يَكُونُ ضَمِيمًا جَدًّا وَالْحَقِيرُ خَائِفَةً لِلْمَاءِ كَثِيرَةٍ إِذَا خَلَّهَا قَبْلَ تَفْصِيحِ الْبَابِ. • فَوَدَ: (لِأَنَّ الْمُطْفَ بَأَوْ) بَيَّنَّا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَنْ ابْنِ هِشَامٍ أَنْ، أَوْ الَّتِي يُفْرَدُ بِغَدَاها هِيَ الَّتِي لِلشَّكِّ وَنَحْوِهِ دُونَ الَّتِي لِلتَّنْوِيحِ فَإِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْوَائِ.

كَبْذَرٍ لَمْ يَرَهُ، أَوْ تَغَيَّرَ بَعْدَ رُؤْيَيْهِ، أَوْ تَغَدَّرَ عَلَيْهِ أَخْذُهُ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ وَكَفُجِلَ مُسْتَوٍ بِالْأَرْضِ
وَيُزْرُ مُسْتَوٍ بِسُنْبُلِهِ (بَطَّلَ) الْبَيْعَ (فِي الْجَمِيعِ) لِلْجَهْلِ بِأَحَدِ الْمَقْصُودَيْنِ الْمَوْجِبِ لِتَغَدُّرِ التَّوْزِيعِ
بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ السَّابِقِ فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ أَنَّ الْإِجَازَةَ بِالْقِسْطِ أَمَّا مَا يُفْرَدُ كَقَصْرِ كَبْذَرٍ لَمْ يُسْبَلِ،
أَوْ سُنْبُلٍ وَرَأَهُ كَثْرَةً وَشَعِيرٍ وَيَذَرُ رَأَهُ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ وَقَدَّرَ عَلَى أَخْذِهِ فَيَصْبَحُ جُزْئًا (وَقِيلَ فِي الْأَرْضِ
قَوْلَانِ) أَحَدُهُمَا يَصْبَحُ فِيهَا بِكُلِّ الشَّيْءِ بِنَاءً عَلَى الضَّعِيفِ ثُمَّ إِنَّ الْإِجَازَةَ بِكُلِّ الشَّيْءِ، وَالْكَلامُ
فِي يَذَرُ مَا لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ وَالْأَصَحُّ الْبَيْعُ فِيهِمَا قَطْعًا وَكَانَ ذِكْرُهُ تَأْكِيدًا وَفَارَقَ بَيْعَ
الْأُمَةِ وَحَمَلَهَا بِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَحَقِّقِ الْوُجُودِ بِخِلَافِ هَذَا فَاعْتَمَرَ فِيهِ مَا لَمْ يُعْتَمَرْ فِي الْحَمْلِ.
(وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ الْحِجَارَةُ الْمَخْلُوقَةُ) وَالْمُنْبَتَةُ (فِيهَا)؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَجْزَائِهَا ثُمَّ إِنَّ قَصِدَتِ
الْأَرْضَ لِيُزْرَعَ.....

وَنَحْوُهُ دُونَ الَّتِي لِلتَّوْزِيعِ أَيِ: كَمَا هُنَا فَإِنَّهَا بِمَثَرَةِ الْوَاوِ سَمَ عَلَى حَيْثُ فَلَا يَتِمُّ تَوْجِيهِ الْإِنْفِرَادِ بِمَا ذُكِرَ أَمَعَ
ش. قَوْلُهُ: (كَبْذَرٍ) أَيِ: وَالْبَذَرُ الَّذِي لَا يُفْرَدُ كَبْذَرُ الْخ. قَوْلُهُ: (وَكَفُجِلَ الْخ) أَيِ: وَالزَّرْعُ الَّذِي لَا يُفْرَدُ
إِلَّا كَفُجِلَ الْخ. قَوْلُهُ: (لِلْجَهْلِ الْخ) أَيِ: أَوْ عَدَمَ قُدْرَةِ تَسْلِيمِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْبَذَرِ الَّذِي رَأَهُ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ أَمْ
رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (لِتَعْلَمُ التَّوْزِيعَ الْخ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ بَطْلَانَ الْجَمِيعِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ عِلْمُ الْبَذَرِ وَالزَّرْعِ بَعْدَ
تَقْرِيْبِهِ، وَإِلَّا فُرِغَتِ الصَّفَقَةُ لِإِمْكَانِ التَّوْزِيعِ وَالتَّقْصِيطِ تَأْمُلُ أَمْ سَم. قَوْلُهُ: (إِنَّ الْإِجَازَةَ بِالْقِسْطِ) أَيِ:
وَلَا إِمْكَانَ لِلتَّقْصِيطِ هُنَا. قَوْلُهُ: (كَفَصِيلِ) اسْمٌ لِلزَّرْعِ الصَّغِيرِ، وَهُوَ بِالْقَابِ أَمَعَ ش.

قَوْلُهُ: (وَقَدَّرَ عَلَى أَخْذِهِ) أَيِ، وَلَوْ بَعَثَ أَمَعَ ش. قَوْلُهُ: (عَلَى الضَّعِيفِ ثُمَّ) أَيِ: فِي تَفْرِيقِ
الصَّفَقَةِ. قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ الْبَيْعُ فِيهِمَا) أَيِ: فِي الْأَرْضِ وَالْبَذَرِ، وَإِنْ لَمْ يَرِ الْبَذَرُ قَبْلَ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ
فَرُحَ الْمَنْهَجِ أَمْ سَمَ زَادَ ش وَمُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ رُؤْيِي الْبَذَرِ لِكُونِهِ تَابِعًا لَهُ لَوْ
كَانَ بِالْأَرْضِ بِنَاءً، أَوْ شَجَرًا، وَلَمْ يَرَهُ الْمُشْتَرِي يُغْتَمَرُ عَدَمَ رُؤْيَيْهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ هُنَا رُؤْيَاهُ
لِكُونِهِ تَابِعًا لَيْسَ مَقْصُودًا بِالْعَقْدِ وَإِنَّمَا دَخَلَ تَبَعًا وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ رُؤْيِي الْبَذَرِ قَدْ تَعَدَّدَ لاختِلَافِهِ بِالطَّيْنِ
وَتَغْيِيرِهِ غَالِيًا بِخِلَافِ الشَّجَرِ وَالْبِنَاءِ أَمْ. قَوْلُهُ: (وَكَانَ ذِكْرُهُ) أَيِ: ذَكَرَ الْبَذَرُ فِي الْعَقْدِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) إِلَى
قَوْلِهِ كَمَا قَالَاهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: فَقَطْ، وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يَزَلْ بِالْقَلْبِ إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ:
فَقَطْ. قَوْلُهُ: (وَالْمُنْبَتَةُ) أَيِ: بِالْبِنَاءِ، أَوْ نَحْوِهِ كَانَ يَخْفِرُ فِيهَا مَوَاضِعُ وَيُثَبَّتُ فِيهَا الْحِجَارَةُ ثَبَاتَ الْأَوْتَادِ

قَوْلُهُ: (لِتَعْلَمُ التَّوْزِيعَ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ بَطْلَانَ الْجَمِيعِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ عِلْمُ الْبَذَرِ وَالزَّرْعِ بَعْدَ تَقْرِيْبِهِ،
وَإِلَّا فُرِغَتِ الصَّفَقَةُ لِإِمْكَانِ التَّوْزِيعِ وَالتَّقْصِيطِ تَأْمُلُ. قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ الْبَيْعُ فِيهِمَا) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَرِ الْبَذَرُ
قَبْلَ كَمَا يُصَرَّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْمَنْهَجِ وَاسْتَشْكَلَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَرَهُ قَبْلَ الْبَيْعِ بَيْعَ الْجَارِيَةِ مَعَ حَمْلِهَا
وَيُجَابُ الْخ، وَذَكَرَ الْفَرْقَ الَّذِي نَقَلَهُ الشَّارِحُ أَيِ: وَالْفَرْصُ أَنَّهُ صَرَّحَ فِي الْبَيْعِ بِالْبَذَرِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ نَظِيرَ
مَسْأَلَةِ الْحَمْلِ، وَلَمْ يَخْتِجْ لِفَرْقٍ وَيَتَبَنَّى خُصُولُ قَبْضِ الْبَذَرِ بِتَخْلِيَةِ الْأَرْضِ تَبَعًا لَهَا وَإِنْ كَانَ مَقْضًى
حَيْثُ كَانَ الْمَقْصُودُ بَقَاءَهُ فِي الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ بَعَثَ بِمَثَرَةِ الزَّرْعِ م ر.

أو غرس فقط فهي غيب (دون المدفونة) من غير إثبات كالكنوز (ولا خيار للمشتري إن علم) ها وإن ضرر قلعهما كسائر الغيوب نعم إن جهل ضرر قلعهما، أو ضرر تركهما، ولم يزُل بالقلع، أو كان لقلعهما مدة لها أجره تخير كما قالاه في الأولى والمتولي في الثانية قال في المطلب: وهو الذي لا يجوز غيره، وكلامهم يشهد له اه وبه يقيّد ما اقتضاه كلامهما.....

اه ع ش. فود: (أو غرس) أي: أو بناء وكانت الحجارة تضر كمنيهما من حفر الأس اه ع ش.

فود: (فهي غيب) أي: مثبت للخيار نهاية ومعني. فود: (نعم إلخ) استنداك على صورة العلم.

فود: (ضرر قلعهما) أي: دون ضرر تركها اه نهاية. فود: (أو ضرر تركها إلخ) فيه بحث لسم إن

ثبت راجعة. فود: (في الأولى) أي: في صورة الجهل بضرر القلع. وفود: (في الثانية) أي: في

صورة الجهل بضرر الترك المقيّد بقوله: ولم يزُل بالقلع إلخ. فود: (وهو) أي: التخيّر اه كزدي

والأولى أي: ما قاله المتولي. فود: (وبه يقيّد ما اقتضاه كلامهما) فيحمل عدم الخيار فيه على ما إذا

زال الضرر بالقلع، ولم يكن لقلعهما مدة لها أجره فليتأمل اه سم عبارة الكزدي قوله وبه يقيّد إلخ حاصله

أن كلام الشيخين إن جهل ضرر قلعهما تخير يقتضي أنه لو جهل ضرر تركها لم يخيّر لكن بسبب ما ذكر

من كلام المتولي يقيّد ذلك المقتضي بأنه إذا زال ضرر الترك بالقلع اه وعبارة الرشدي اعلم أن حاصل

ما في هذا المقام أن الشيخين صرحا بثبوت الخيار فيما إذا جهل ضرر القلع وسكتا عما إذا جهل ضرر

الترك فافتضى ظاهر صنيعهما أنه لا خيار فيه واقتضى كلام غيرهما ثبوت الخيار فيه أيضًا مطلقًا وقيد

المتولي في التيمّة بما إذا كان ذلك الضرر لا يزول بالقلع، أو كان يزول به لكن يستغرق القلع مدة تقابل

بأجره واختار هذا التقيّد شيخ الإسلام في شرح الرّوض اه ثم بعد سرد عبارته استشكل عبارة النهاية

ثم سرد عبارة الشارح تأييدًا لما ذكره من الحاصل المأز، قوله: واقتضى كلام غيرهما إلخ هو مراد

فود: (نعم إن جهل ضرر قلعهما، أو ضرر تركها، ولم يزُل بالقلع إلخ) قد يقال هذه الصورة الثانية،

وهي قوله: أو ضرر تركها أي: دون ضرر قلعهما بدليل مقابله بما قبله هي الصورة المنقولة عن قضية

كلام الشيخين في قوله وبه يقيّد ما اقتضاه كلامهما أنه لو جهل إلخ فتشكّل التفرقة بينهما مع اتحاد

صورتيهما فإن أراد بالتقيّد المذكور في قوله وبه يقيّد إلخ حمل صورة قضية كلام الشيخين على ما إذا

زال الضرر بالقلع في مدة لا أجره لها وحيث يندفع إشكال التفرقة فقد يرد عليه أنه مع فرض ضرر كل

من الترك والقلع كما هو فرض تلك الصورة كيف يتصور زوال الضرر بالقلع وكلام شرح الرّوض سالم

من ذلك كما يعلم بالمراجعة اللهم إلا أن يجاب بأن الضرر، وإن كان فيهما إلا أن ضرر الترك غير

ضرر القلع ويجوز أن يزول الضرر المترتب على الترك بالقلع، وإن حصل به ضرر آخر، ولا يتخير

وإن جهل ضرر الترك لزواله بالقلع، وضرر القلع لا خيار به ليعلم به فليتأمل. فود: (وبه يقيّد ما

اقتضاه كلامهما) فيحمل عدم الخيار فيه على ما إذا زال الضرر بالقلع ولم يكن لقلعهما مدة لها أجره

فليتأمل.

أنه لو جهل ضرر تركها دون ضرر قلحها لم يتخير، وقول جمع قد يطمع في أن البايع يتركها له مردود بأن هذا الطمع لا يصلح علة لإثبات الخيار. (ويلزم البايع) حيث لم يتخير المشتري، أو اختار القلع (التقل) وتسوية الأرض بقيديهما الآتيين، وله النقل من غير رضا المشتري وللمشتري إيجابه عليه، وإن وهبها له تفريقاً ليلجك بخلاف الزرع؛ لأن له أمداً يُتَنَظَرُ، ولا أجرة له مدة نقل طالت، ولو بعد القبض كدار بها أقيسة (وكذا) لا خيار للمشتري (إن جهل) ما (ولم يضره) قلحها بأن قصرت مدته ولم تتغيث به سواء أضره تركها أم لا يزال ضرره بالقلع وللبايع النقل، وعليه التسوية وللمشتري إيجابه عليه، وإن لم يضر تركها (وإن ضح) قلحها بأن نقصها، وإن طال زمنه مع التسوية مدة لها أجرة.....

الشراح بقوله الآتي وقول جمع إلخ. فؤد: (أنه لو جهل إلخ) بيان لما اقتضاه كلام الشيخين.

فؤد: (قد يطمع في أن البايع إلخ) فليكن له الخيار إن جهل ضرر تركها مطلقاً. فؤد: (أو اختار القلع) كذا في النهاية وكتب عليه ش ما نصه أي بأن رضي بها مع كونها مشتبهة على الجحارة لكن طلب من البايع القلع اه.

فؤد (سئ): (التقل) عبارة المغني وشرح المنهج القلع والتقل. فؤد: (وتسوية الأرض) إلى قول المتن، وفي بيع البستان في النهاية والمغني الآ قوله: بقيديهما الآتيين، وقوله: على العادة إلى ذلك وأسقطه المغني، وهو الأولي؛ لأنه مندرج في قول المتن الآتي فإن أجاز إلخ ولأن ذكره يوهم أن قول الشراح الآتي فلا أجرة إلخ راجع له أيضاً مع أن رجوعه له مخالف لتصريحهم بلزوم أجرة مدة النقل الواقع بعد القبض حيث خير المشتري كما أفاده قوله: الآتي إذا خير المشتري. فؤد: (بقيديهما إلخ) لعله أراد بقيد الأول أي: النقل قوله الآتي: على العادة وبقيد الثاني أي: التسوية ما أفاده قوله الآتي، وهي هنا، وفيما مر إلخ من كون التسوية بالتراب المزال لا بتراب آخر من الأرض المبيعة أو من خارجها. فؤد: (وللمشتري إيجابه) هذا معلوم من المتن وإنما ذكره تمهيداً لما بعده. فؤد: (وإن وهبها) أي الجحارة يفيد أنه لا يلزمه القبول سم وع ش. فؤد: (تفريقاً ليلجك) تغليب للمتن والشرح ممّا، وكذا قوله: بخلاف الزرع راجع للمتن كما هو صريح المغني وللإيجاب كما في ع ش. فؤد: (ولا أجرة إلخ) أي: حيث لم يتخير اه مغني عبارة سم قوله: ولا أجرة له أي ليلجك بالحال قال في شرح الرزوي وظاهره أنه لا أرض أيضاً اه. فؤد: (وللبايع النقل) أي: وإن لم يضر به المشتري. فؤد: (التسوية) أي: والنقل، ولا أجرة عليه لمدة ذلك كما مر اه مغني. فؤد: (زمنه) أي: النقل.

فؤد: (وله النقل من غير رضا المشتري) قال في شرح الرزوي، ولو سمح له بها لم يلزمه القبول اه وقضية ما يأتي حال الجهل مع سقوط الخيار بتركها لزوم القبول فيحتاج للفرق، وقد يفرق بأن في القبول حال الجهل رفع الفسخ، وفي حال العلم لا فسخ. فؤد: (وإن وهبها له) يفيد أنه لا يلزمه القبول. فؤد: (ولا أجرة له) أي: ليلجك بالحال قال في شرح الرزوي وظاهره أنه لا أرض له أيضاً.

(فله الخيار) ضَرَّ تركها أو لا دَفْعاً لِضَرِّهِ نعم لو رضي بتركها له ولا ضَرَّرَ فيه سقط خياره، وهو إعراض حيث لم يوجد فيه شروط الهبة فله الرجوع فيها، ويعود خيار المشتري (فإن أجاز العقد (لزم البائع النقل) على العادة فلا يكلف خلافتها على الأوجه نظير ما مر في الرد بالعيب، وذلك ليُفرغَ ملكه (وتسوية الأرض)؛ لأنه أحدث الحفر لتخليص ملكه، وهي هنا وفيما مر أن يُعيد الثراب المزال بالقلع من فوق الحجارة إلى مكانه، ولا يلزمه أن يسويها بتراب منها؛ لأن فيه تغيير المبيع، ولا من خارجها؛ لأن فيه إيجاب عيّن لم تدخل في البيع (وفي وجوب أجرة المثل لمدة النقل) إذا خيّر المشتري (أوجه أصحها) أنها.....

قوله (سني): (فله الخيار) ولا يسقط خياره بقول البائع أنا أغرم لك الأجرة والأرض ليمتد نهاية ومغني قال ع ش قوله: م ر ولا يسقط خياره أي: فله الفسخ، ولا يُجبر على موافقة البائع اهـ. قوله: (ولا ضَرَّرَ فيه) أفهم أنه إذا كان فيه ضَرَّرَ لا يسقط خياره، وهو ظاهر ع ش ورشيد. قوله: (وهو إعراض إلخ) قال في شرح الإزهاد الصغير يظهر في ترك الزرع أنه تملك؛ لأنه تابع لا يُفرد بعقد وعنه زائلة لا باقية بخلاف نحو الحجارة فيهما انتهى وهل يحتاج في ملكه إلى إيجاب وقبول بشرطيهما فيه نظر وظاهر إطلاقهم عدم اشتراط ذلك اهـ سم؛ على حجة أقول بل ظاهر قولهم التملك أنه لا بد من اللفظ اهـ ع ش وأقول قول الشارح كالتأية حيث لم يوجد فيه شروط الهبة اهـ كالصريح في اشتراط الإيجاب والقبول والقبض وعبرة المغني نعم لو وهبها له واجتمعت شروط الهبة حصل الملك، ولا رجوع للبائع فيها، وإن فُقد منها شرط فهو إعراض كالترك؛ لأنه إذا بطل الخصوص بقي العموم اهـ صريحة في الاشتراط. قوله: (إعراض إلخ) أي: فتصرف فيه كالصنف فينتفع به بوجوه الإنفعاعات كأكله الطعام وإطعامه لأهل بيته ونحوهم وبناءه بالحجارة، ولا يتصرف فيه ببيع ولا هبة ولا نحوهما ونقل مثله عن خواشي شرح الروض لو ألد الشارح اهـ ع ش.

قوله (سني): (النقل) أي: والقلع اهـ مغني. قوله: (أن يُعيد إلخ) فلو تلف فعله الإنيان بمثله م ر انتهى سم على منهج والكلام في الثراب الطاهر أما التجس كالزماذ التجس والسرجين فلا يلزمه مثله؛ لأنه ليس مالا اهـ ع ش. قوله: (أن يسويها) أي: الحفر. قوله: (بتراب منها) أي: بتراب آخر من الأرض المبيعة. قوله: (إذا خيّر المشتري) كذا في المنهج والنهاية والمغني والإيعاب وقال ع ش قوله: م ر إذا

قوله: (وهو إعراض) قال في شرح الإزهاد الصغير ويظهر في ترك الزرع أنه تملك؛ لأنه تابع لا يُفرد بعقد وعنه زائلة لا باقية بخلاف نحو الحجارة فيهما اهـ وهل يحتاج في ملكه إلى إيجاب وقبول بشرطيهما فيه نظر وظاهر إطلاقهم عدم اشتراط ذلك.

قوله (سني): (أوجه أصحها تجب إلخ) قال التائيري عللوا وجوب الأجرة بتأويله على المشتري منفعة تلك المدة ويشكل الفرق بينه وبين الزرع فإن قيل الزرع يجب إنقاؤه والحجارة لا يجب إنقاؤها قلنا مدة تفريغ الحجارة كمدة الزرع قاله السبكي هذا كلام التائيري وهو صريح في أنهم لا يوجبون

(يَجِبُ إِنْ نَقَلَ بَعْدَ الْقَبْضِ) لِقَوِيَّتِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي مَنَفَعَةَ تِلْكَ الْمُدَّةِ (لَا قَبْلَهُ)؛ لِأَنَّ جَنَائَتَهُ قَبْلَهُ كَالْآفَةِ كَمَا مَرَّ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ بَاعَهَا لِأَجْنَبِيٍّ لَزِمَهُ الْأَجْرَةُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ جَنَائَتَهُ مَضْمُونَةٌ مُطْلَقًا قَالَا: وَكُلْزَوْمُ الْأَجْرَةِ لَزَوْمٌ أَرْضٍ غَيْبٍ بَقِيَ فِيهَا بَعْدَ التَّسْوِيَةِ.
(وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْبُسْتَانِ الْأَرْضُ وَالشَّجَرُ وَالْعُرْشُ وَمَا لَهُ أَصْلٌ ثَابِتٌ مِنَ الزَّرْعِ (لَا نَحْوُ عُصَنِ يَابِسٍ) وَعُصَنِ خِلَافٍ وَشَجَرٍ وَغُرُوقٍ بِأَبْسُونٍ (وَالْحَيْطَانُ).....

خَيْرُ الْمُشْتَرِي مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَالِمًا لَا أَجْرَةَ لَهُ وَالْقِيَاسُ وَجُوبُهَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ تَقْرِيفَهَا بَعْدَ الْقَبْضِ تَصَرَّفٌ فِي يَدٍ غَيْرِهِ اهـ. وَفِيهِ أَنَّ الشَّارِحَ وَالتَّهْلِيلَ وَالْمُغْنِيَّ وَالْأَسْنَى صَرَّحُوا بِالْمَفْهُومِ الْمَذْكُورِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَتَلَزَمَ الْبَائِعُ الثَّقُلُ الْمَفْرُوضُ فِي صُورَةِ الْعِلْمِ كَمَا مَرَّ عَنْ سَمٍ، قَوْلُهُ: وَالْقِيَاسُ الْإِنْخَ ظَاهِرُ الْمَنْعِ لِرِضَا الْمُشْتَرِي حِينَ الْعَقْدِ بَتَلَفِ الْمَنَفَعَةِ تِلْكَ الْمُدَّةِ.

• قَوْلُ (سَيِّ): (إِنْ نَقَلَ بَعْدَ الْقَبْضِ) أَي: وَلَا يَنْتَعِ وَجُودُهَا صِحَّةَ الْقَبْضِ لِصِحَّتِهِ فِي الْمَحَلِّ الْخَالِي مِنْهَا كَالْأَمْتَةِ إِذَا كَانَتْ بِيَعِضِ الدَّارِ الْمَبِيعَةِ اهـ رَشِيدِيٍّ، وَفِي تَقْرِيبٍ ذَلِيلِهِ نَظَرٌ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ جَنَائَتَهُ) أَي: الْبَائِعِ (قَبْلَهُ) أَي: قَبْلَ الْقَبْضِ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ جَنَائَتَهُ الْإِنْخَ. • قَوْلُهُ: (لَوْ بَاعَهَا) أَي: الْجِمَارَةَ. • قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ) أَي: الْأَجْنَبِيَّ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ جَنَائَتَهُ) أَي: الْأَجْنَبِيَّ. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: قَبْلَ الْقَبْضِ، أَوْ بَعْدَهُ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَكُلْزَوْمُ الْأَجْرَةِ الْإِنْخَ) قَضِيَّةٌ هَذَا التَّشْبِيهِ أَنَّهُ إِنْ حَصَلَ مِنَ التَّسْوِيَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ بَعْدَهُ وَجِبَ لَكِنْ قَضِيَّةٌ قَوْلِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ قَوْلِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا أَرْضَ لَهُ أَيْضًا عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ كَوْنِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ، أَوْ بَعْدَهُ اهـ ع ش، وَفِيهِ أَنَّ مَا تَقَدَّمَ عَنْ سَمٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ فِي صُورَةِ الْعِلْمِ الَّتِي لَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي مَعَهُ وَمَا هُنَا فِي صُورَةِ الْجَهْلِ الَّتِي مَعَهَا الْخِيَارُ وَالْكَلَامُ فِي مَقَامَيْنِ فَلَا مُنَافَاةَ.

• قَوْلُ (سَيِّ): (وَيَدْخُلُ الْإِنْخَ) أَي: عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مُغْنِيٍّ وَرَشِيدِيٍّ. • قَوْلُ (سَيِّ): (فِي بَيْعِ الْبُسْتَانِ) لَوْ كَانَ فِيهِ سَاقِيَةٌ دَخَلَ مُتَّصِلُهَا، وَكَذَا مُتَّصِلُهَا الْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ نَفْعٌ مُتَّصِلُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَمٍ. • قَوْلُ (سَيِّ): (فِي بَيْعِ الْبُسْتَانِ) قَدْ يُخْرِجُ الزَّهْنَ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ فَإِنَّ الْحَقَّ وَفَاقًا لِمَ ر أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي زَهْنِ الْبُسْتَانِ وَالْقَرْيَةِ مَا فِيهِمَا مِنْ بِنَاءٍ وَشَجَرٍ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ سَمٍ عَلَى مَنَهِجِ اهـ ع ش، وَفِي التَّهْلِيلِ وَالْمُغْنِيَّ الْبُسْتَانُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ وَجَمْعُهُ بَسَاتِينُ وَيُعْتَبَرُ عَنْهُ بِالْعَجْمِيَّةِ بِالْبَاغِ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَالْعُرْشُ) أَي: الَّتِي أُعِدَّتْ لِيُوضَعَ قُضْبَانِ الْعِنَبِ عَلَيْهَا اهـ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ أُعِدَّتْ أَي: وَإِنْ لَمْ تَوْضَعْ عَلَيْهَا بِالْفِعْلِ اهـ.

• قَوْلُهُ: (وَمَالَهُ أَصْلٌ) إِلَى قَوْلِهِ، وَلَيْسَ مِنَ الْبِنَاءِ فِي التَّهْلِيلِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَغُصْنِي خِلَافٍ وَقَوْلُهُ، وَالْأَبْنِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ إِلَى الْمُتَنِّ. • قَوْلُهُ: (وَمَالَهُ أَصْلٌ الْإِنْخَ) قَالَ ع ش مَا حَاصِلُهُ أَنَّ مُرَادَهُ بِهِ دُخُولُ الْأَصُولِ مِنَ الزَّرْعِ الَّذِي يُجْزَأُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فَيُؤَافِقُ مَا مَرَّ لَا دُخُولَ نَفْسِ الزَّرْعِ الْمَذْكُورِ حَتَّى يُنَافِيَ مَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ دُخُولِ

أَجْرَةَ مِثْلِ مُدَّةِ نَقْلِ الزَّرْعِ فَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ وَجُوبِهَا مَمْنُوعٌ م ر. • قَوْلُهُ: (وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْبُسْتَانِ الْإِنْخَ) لَوْ كَانَ فِيهِ سَاقِيَةٌ دَخَلَ مُتَّصِلُهَا، وَكَذَا مُتَّصِلُهَا الْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ نَفْعٌ مُتَّصِلُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ م ر.

يَدْخُولُهَا فِي مُسَمَّاهُ، وَكَذَا الْجِدَارُ الْمُسْتَهْدَمُ لِإِمْكَانِ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ (وَكَذَا الْبِنَاءُ) الَّذِي فِيهِ يَدْخُلُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِبَيِّنَاتِهِ.

(و) يَدْخُلُ (فِي بَيْعِ الْقَرْيَةِ الْأَبْنِيَّةِ) لِتَبَعِهَا لَهَا (وَسَاحَاتُ) وَمَزَارِعُ (يُحِيطُ بِهَا السُّورُ) وَالسُّورُ نَفْسُهُ وَالْأَبْنِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ وَشَجَرُ وَسَاحَاتُ فِي وَسْطِهَا عَلَى الْأُوجِهِ (لَا الْمَزَارِعُ) الْخَارِجَةُ عَنِ السُّورِ وَالْمُتَّصِلَةُ بِهِ فَلَا تَدْخُلُ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِخُرُوجِهَا عَنْ مُسَمَّاهَا وَمَا لَا سَوْرَ لَهَا يَدْخُلُ مَا اخْتَلَطَ

الْجِزَّةُ الظَّاهِرَةُ مِنْهَا هـ. قُودُ: (لِذْخُولِهَا فِي مُسَمَّاهُ) بَلْ لَا يُسَمَّى بُنْتَانًا بِدُونِ حَائِطٍ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ وَمُعْنَى وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش وَفَائِدَةُ ذِكْرِ هَذَا الْحُكْمِ هُنَا مَعَ كَوْنِ الْكَلَامِ فِيهَا يَسْتَتَبِعُ غَيْرَ مُسَمَّاهُ التَّبْيِيهِ عَلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ الْمُسَمَّى وَالتَّوْطِئَةُ لِبَيَانِ أَنَّ الْمُتَفَصِّلَ عَنْهَا إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهَا نَفَعَ الْمُتَّصِلُ كَيْفَتَا حَالِ الْغُلُقِ وَصُنْدُوقِ الطَّاحُونِ وَآلَاتِ السَّاقِيَةِ يَدْخُلُ فِي كُلِّ مِنَ الْقَرْيَةِ وَالْدَّارِ وَالْبُنْتَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مُسَمَّاهُ هـ.

قُودُ: (وَكَذَا الْجِدَارُ الْإِلْخُ) وَلَا تَدْخُلُ الْمَزَارِعُ الَّتِي حَوْلَ الْبُنْتَانِ هـ مُعْنَى.

قُودُ (سُنِّي): (وَكَذَا الْبِنَاءُ) وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِهِ أَيْضًا الْأَبَارُ وَالسَّوَاقِي الْمُتَّبِعَةُ عَلَيْهَا بِخِلَافِ الْبُيْرِ لَا يَدْخُلُ فِيهَا سَاقِيَتُهَا، وَهُوَ الْخَشَبُ الْآلَاتُ، وَإِنْ أَثْبَتَتْ وَبَيَّنَّتْ هـ ع ش.

قُودُ (سُنِّي): (وَفِي بَيْعِ الْقَرْيَةِ الْإِلْخُ) أَي: عِنْدَ الْإِطْلَاقِ نِهَايَةُ وَمُعْنَى. قُودُ: (لِتَبَعِهَا لَهَا) فِي التَّغْلِيلِ بِهِ مُسَامَحَةً فَإِنَّ الْقَرْيَةَ هِيَ الْأَبْنِيَّةُ الْمُجْتَمِعَةُ فَالْبِنَاءُ مِنْ مُسَمَّاهَا هـ ع ش. قُودُ: (وَالْأَبْنِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ) يَغْنِي تَدْخُلُ الْأَبْنِيَّةُ الْخَارِجَةُ عَنِ السُّورِ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ وَخَالَفَهُ فِيهِ النَّهْيُ وَالْمُعْنَى، وَكَذَا سَمِ ثُمَّ قَالَ: وَفِي شَرْحِ الْغِيَابِ وَجَمِيعُ مَا هُوَ خَارِجُهُ أَي: السُّورِ لَا يَدْخُلُ حَتَّى الْأَبْنِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ، وَإِنْ بَحَثَ الْأُذْرُعِيُّ الدُّخُولَ انْتَهَى وَكَلَامُ شَرْحِ الرُّوْضِ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ الدُّخُولِ فَتَأَمَّلْهُ هـ. قُودُ: (فِي وَسْطِهَا) أَي: وَسْطِ الْأَبْنِيَّةِ هـ كُرْدِي.

قُودُ (سُنِّي): (لَا الْمَزَارِعُ) أَي: وَالْأَشْجَارُ الْخَارِجَةُ عَنِ السُّورِ فَلَا تَدْخُلُ، وَلَوْ قَالَ بِحُقُوقِهَا نِهَايَةُ وَمُعْنَى. قُودُ: (وَالْمُتَّصِلَةُ بِهِ) عَطَفَ عَلَى السُّورِ وَضَمِيرُ بِهِ لَهُ. قُودُ: (وَالْمُتَّصِلَةُ بِهِ) أَيِ الْخَارِجَةُ عَنِ الْأَبْنِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالسُّورِ هـ كُرْدِي. قُودُ: (مَا اخْتَلَطَ الْإِلْخُ) أَي: مِنْ مَسَاكِينِ وَأَبْنِيَّةِ نِهَايَةُ وَمُعْنَى وَأَسْنَى.

قُودُ (سُقْنَسِي): (وَكَذَا الْبِنَاءُ عَلَى الْمَذْهَبِ) هَلْ يَدْخُلُ هَذَا الْبِنَاءُ فِي رَهْنِهِ أَوْ لَا اخْتِذَا مِنْ قَوْلِهِ أَوَّلُ الْبَابِ دُونَ الرَّهْنِ وَإِنَّمَا دَخَلَ الشَّجَرُ وَالْجِدَارُ الْمُحِيطُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُسَمَّاهُ بِخِلَافِ بَيِّنَةٍ فِيهِ مَثَلًا فِيهِ نَظَرُ.

قُودُ: (وَالسُّورُ) بِخِلَافِ الْأَبْنِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ. قُودُ: (وَالْأَبْنِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ) فِي شَرْحِ الْغِيَابِ وَجَمِيعُ مَا هُوَ خَارِجُهُ أَي: السُّورِ لَا يَدْخُلُ حَتَّى الْأَبْنِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ، وَإِنْ بَحَثَ الْأُذْرُعِيُّ الدُّخُولَ هـ وَكَلَامُ شَرْحِ الرُّوْضِ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ الدُّخُولِ فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ إِنْ شِجِلَ قَوْلُهُ وَيَدْخُلُ أَيْضًا حَرِيمُ الْقَرْيَةِ مَا لَهَا سَوْرٌ لَمْ يُشْكَلْ بِعَدَمِ دُخُولِ الْأَبْنِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالسُّورِ وَإِنْ كَانَتْ قَبْلَ الْحَرِيمِ؛ لِأَنَّهُ تَابَعَ لِلْقَرْيَةِ دُونَهَا فَعَايَنَتْهُ آتَهُ قَرْيَةً أُخْرَى بِجَانِبِ تِلْكَ، وَهِيَ لَا تَمْنَعُ اسْتِبَاعَهَا لِحَرِيمِهَا نَعَمْ قَدْ يُقَالُ الْحَرِيمُ حَيْثُ يُشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا. قُودُ: (مَا اخْتَلَطَ الْإِلْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْأَبْنِيَّةِ.

ببنايتها ويدخل أيضا حريم القرية وما فيه قياسا على حريم الدار ويكون الملحظ هنا ما يشمله الاسم وعذمه، وفي القصر محل الإقامة المؤبدة وعذمه افتراقا، والسماد بكسر أوله ما يفرش به الأرض من نحو زبل، أو رماد، وفي الجواهر البائع أحنّ به إلا إن بسط واستعمل ونظر بعضهم في اشتراط الاستعمال ويجاب بأن مجرد بسطه يُحتمل أنه لتخفيفه فلم ينقطع حق البائع فيه إلا باستعماله.

(و) يدخل (في بيع الدار الأرض) إجماعا إن ملكها البائع، وإلا كمحتكرة وموقوفة فلا تدخل لكن بتخيّر مُشترٍ جهل (وكل بناء)، ولو من نحو سقف وشجر رطب فيها وبإيس قصيد دوائه كجعله دعامه مثلاً.....

• فؤد: (قياسا على حريم الدار) عبارة المُعني في شرح، وفي بيع الدار الأرض إلخ ويدخل حريمها بشجره الرطب إن كانت في طريق لا يتعد فإن كانت في طريق نافذ فلا حريم لها هـ. فؤد: (ولكون الملحظ هنا يشمله الاسم) قد يمنع أن اسم القرية يتناول نحو مُرتكض الخيل ومناخ الإبل والمُحتطب من الحريم فليراجع سم على حج هـ ع ش. فؤد: (افتراقا) وما ذكره من الفرق مبنّي على أنه لا يُشترط لجواز القصر مجاوزة حريم القرية، وفي كلام في باب القصر وحاصله أنه لا يُشترط مجاوزة حريم القرية خلافاً للأذعوي أي: فيحتاج للفرق بينهما هـ ع ش. فؤد: (بكسر أوله) وفي المختار والمصباح بفتح السين هـ ع ش. فؤد: (واستعمل) أي: استعمله البائع كما هو ظاهر فتأمل هـ. فؤد: (ويجاب إلخ) قد يقال: إن قامت قرينة على أن البسط للتخفيف قواضح، وإلا فالأصل في البسط أن يكون للإستعمال هـ. فؤد: (يُحتمل أنه لتخفيفه إلخ) قد يقال البسط الذي للتخفيف مُتميّز عن بسط الإستعمال اهـ سيّد عمر هـ. فؤد: (باستعماله) أي: استعمال البائع إياه قبل البيع بجعله فيها مبسوطا على المعتاد من الإنشاع به في الأرض هـ ع ش. فؤد: (إجماعا) إلى المثني في المُعني هـ. فؤد: (إن ملكها) أي: الأرض هـ. فؤد: (كمحتكرة) أي: مُستأجرة اهـ كزدي عبارة ع ش، وهي ساحات يؤذن في البناء فيها بتراهم مُعينة في كل سنة من غير تقدير مُدة ويُعتَقَر الجهل بذلك للحاجة هـ. فؤد: (لكن يتخير إلخ) أي فإن أجاز فجميع الثمن على ما نقله سم على المنهج عن الشارح م ر كحج أنه قال إنه الأقرب وعبارة في أثناء كلام وقال شيخنا في شرح الإزهار إن الأقرب حمل الإطلاق على الأبنية بجميع الثمن ومال إليه م ر انتهى أقول وقياس ما تقدّم في تفريق الصنف التقيسط هنا هـ ع ش. فؤد: (من نحو سقف) والسقف جريد التخل اليابس اهـ كزدي هـ. فؤد: (وشجر رطب) عطف على بناء هـ ع ش.

• فؤد: (قصيد دوائه) أي: بخلاف يابس لم يقصد دوائه فلا يدخل كما نقله سم مع فرقه بينه وبين

• فؤد: (ولكون الملحظ هنا ما يشمله الاسم) قد يمنع أن اسم القرية يتناول نحو مُرتكض الخيل ومناخ الإبل والمُحتطب من الحريم فليراجع هـ. فؤد: (واستعمل) أي: استعمله البائع كما هو ظاهر فتأمل.

• فؤد: (قصيد دوائه إلخ) خرّج يابس لم يقصد دوائه ففي دخوله وجهان قال في شرح الباب كما لو

لِدُخُولِهِ فِي مُسْأَمَاهَا وَأَخَذَ مِنْهُ بَعْضُهُمْ دُخُولَ بُيُوتِ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ لَهَا أَبْوَابٌ خَارِجٌ بِأَيِّهَا لَا يَدْخُلُ إِلَيْهَا إِلَّا مِنْهَا وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ، وَالَّذِي يَتَّجِهُ أَنْ تِلْكَ الْبُيُوتُ إِنَّ عَدَّهَا أَهْلَ الْمَرْفِ مِنْ أَجْزَائِهَا الْمُشْتَمِلَةِ هِيَ عَلَيْهَا دَخَلَتْ لِدُخُولِهَا حَيْثُ فِي مُسْأَمَاهَا حَقِيقَةً، وَالْأَفْلَا، وَالْأَجْنِبَةُ وَالرَّوَائِشُ وَسَابِاطُ جَذْوَعِهِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ عَلَى حَائِطِهَا، وَلَيْسَ مِنَ الْبِنَاءِ فِيهَا نَقْضُ الْمُتَهْدِمِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قُمَاشٍ فِيهَا، وَلَوْ بَاعَ غُلُوقًا عَلَى سَقْفٍ لَهُ فَهَلْ يَدْخُلُ السَّقْفُ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْقَرَارِ كَأَرْضِ الدَّارِ، أَوْ لَا يَدْخُلُ وَلَكِنَّهُ يَسْتَحِقُّ الِانْتِفَاعَ بِهِ عَلَى الْعَادَةِ أَيْ: لِأَنَّهُ نَسَبَتْهُ إِلَى السُّفْلِ أَظْهَرَ مِنْهَا لِلْعُلُوِّ أَفْتَى بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ، وَبَعْضُهُمْ بِالثَّانِي، وَفَصَّلَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ سَقْفٍ عَلَى طَرِيقِ فَيَدْخُلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الِانْتِفَاعُ بِهِ هُنَا فَقَوِيَّتِ التَّبَعِيَّةُ فِيهِ وَسَقْفٍ عَلَى بَعْضِ دَارِ الْبَائِعِ أَيْ: أَوْ

الْأَوْتَادُ بَأَنَّهُ يُرَادُ هُوَ لِلْقَلْعِ وَالْأَوْتَادُ لِلْإِثْبَاتِ عَنِ الْإِعْيَابِ. □ فَوُدَّ: (لِدُخُولِهِ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَرْضِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (دُخُولَ بُيُوتِ فِيهَا) أَيْ: الدَّارِ أَيْ: فِي بَيْعِهَا. □ فَوُدَّ: (وَأَنَّ كَانَ لَهَا) أَيْ: لِلْبُيُوتِ، وَكَذَا صَمِيرُ قَوْلِهِ الْآتِي إِلَيْهَا. □ فَوُدَّ: (بَابِهَا) أَيْ: بَابِ الدَّارِ. □ فَوُدَّ: (إِلَّا مِنْهَا) أَيْ: مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ. □ فَوُدَّ: (وَالْأَجْنِبَةُ الْخُ) أَيْ: وَالذَّرَجُ وَالْمَرَاقِي الْمَقْقُودَةُ وَالسَّقْفُ وَالْأَجْرُ وَالْبِلَاطُ الْمَفْرُوشُ الثَّابِتُ فِي الْأَرْضِ نِهَآةً وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ عَلَى حَائِطِهَا) أَيْ: لَا حَدَّهَا فَقَطَّ أَهْ نِهَآةً أَيْ فَلَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ الْبَائِعِ وَإِنْ قَالَ بِحَقْوِقِهَا بَلْ هُوَ بِهَذِهِ الصُّفَةِ كَطَبَقَةٍ مُتَّصِلَةٍ بِهَا فَيَنْتَفِعُ بِهِ وَيَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَمَرِ الَّذِي كَانَ يَتَوَصَّلُ مِنْهُ إِلَيْهِ قَبْلَ بَيْعِ الدَّارِ وَكَأَنَّهُ اسْتَشْتَى حَقَّ الْمُرُورِ إِلَيْهِ مِنَ الدَّارِ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الطَّرَفَ الثَّانِي عَلَى جِدَارٍ لِغَيْرِ الدَّارِ الْمِيعَةِ؛ لِأَنَّهُ نَسَبَتْهُ إِلَى أَحَدِ الدَّارَيْنِ لَيْسَ بِأَزْلَى مِنْ نَسَبَتِهِ لِلْأُخْرَى أَهْ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَبَعْضُهُمْ بِالثَّانِي) هُوَ الَّذِي أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَهْ سَمَّ عِبَارَةَ النِّهَايَةِ الْأَوْجَهَ الثَّانِي كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خِلَافًا لِمَا أَفْتَى بِهِ الْجَلَالُ الْيُفَيْنِيُّ أَهْ قَالَ ع ش. قَوْلُهُ: وَالْأَوْجَهَ الثَّانِي وَتَظْهَرُ فَائِدَتُهُ فِيمَا لَوْ انْتَهَدَمَ فَإِنَّهُ بَعْدَ انْتِهَادِهِ يَأْخُذُهُ الْبَائِعُ وَلَا يُكَلِّفُ إِعَادَتَهُ، وَفِيمَا لَوْ تَوَلَّدَ ضَرَرٌ مِنَ صَاحِبِ الْعُلُوِّ لِصَاحِبِ السُّفْلِ، وَلَوْ بِإِعَادَةِ مِثْلِ الْبِنَاءِ الْأَوَّلِ فَقَطَّ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَضْمَنُهُ أَه. □ فَوُدَّ: (وَفَصَّلَ بَعْضُهُمْ الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْوَالِدَ الشَّارِحَ مَرَّرَ لَا يَخَالَفُ فِي هَذَا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَعْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ: إِنَّ نَسَبَتَهُ إِلَى السُّفْلِ أَظْهَرَ مِنْهَا لِلْعُلُوِّ؛ إِذَا هَذَا لَيْسَ مَنَسُوبًا لِلْسُّفْلِ أَصْلًا فَيَكُونُ كَلَامُهُ مَفْرُوضًا فِي غَيْرِ هَذِهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ فِيهَا إِنْ كَانَ قَصْدُ الْبَائِعِ مِنْ بِنَاءِ السَّقْفِ الْمَذْكُورِ بِالْأَصَالَةِ جَعَلَهُ سَقْفًا لِلطَّرِيقِ ثُمَّ بَنَى عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْغَرَضِ فَلَا يَدْخُلُ، وَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ مِنْ بِنَائِهِ لَيْسَ إِلَّا الْبِنَاءُ عَلَيْهِ فَيَدْخُلُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ) أَيْ: الْبَائِعُ سَمَّ وَسَيِّدُ عَمَر. □ فَوُدَّ: (فَقَوِيَّتِ التَّبَعِيَّةُ) أَيْ لِلْعُلُوِّ.

كَانَ فِيهَا أَوْتَادٌ وَقَضِيَّتُهُ دُخُولُهَا لَكِنْ الْوَجْهَ خِلَافَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ وَنَقَلَ ابْنُ الصَّلَاحِ عَنْ بَعْضِهِمْ وَالْفَرْقُ أَنَّهَا تُرَادُّ لِلْقَلْعِ وَالْأَوْتَادُ لِلْإِثْبَاتِ أَه. □ فَوُدَّ: (وَبَعْضُهُمْ بِالثَّانِي) هُوَ الَّذِي أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ) إِنَّ عَادَتِ الْهَاءُ لِلْبَائِعِ قَرِيبٌ.

غيره فلا يدخل؛ إذ لا مقتضى للتعينة هنا، وهذا أوجه. (حتى حماتها) المثبت فيها يدخل في بيعها؛ لأنه من مرافقها دون المنقول لكونه من نحو خشب وقدرت الخبز؛ لأن الأحسن أن حتى ابتدائية لا عاطفة؛ لأن عطف الخاص على العام إنما يكون بالواو كما ذكره ابن مالك ويصح جعله مغايرًا بأن يراد بالحمات ما يشمل الخشب المسمر الذي لا يسمى بناءً فيكون العطف صحيحاً.....

• قوله: (المثبت) إلى قوله: ويصح جعله في المعنى وإلى قوله: واغترض في النهاية. • قوله: (وقد نزلت الخبز) هو قوله يدخل في بيعها. • قوله: (لأن الأحسن إلخ) تغييره بأحسن يقتضي صحة العطف ونفايه تغليبه وما بعده فتأملته انتهى سم. • قوله: (لأن عطف الخاص على العام إنما يكون بالواو إلخ) أقول ليس هذا بصحيح لوجوه منها أن من أمثلتهم الشهيرة بينهم للمطف بحثى مات الناس حتى الأنبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وزارك الناس حتى الحجامون مع ظهور أن المظوف فيها خاص والمظوف عليه عام الثاني أن المحقق ابن هشام صرح بأن حتى قد تشارك الواو في عطف الخاص على العام وممن نقله عنه وأقره الشيوطي مع سعة اطلاعه في المزيّة الثالث أن المغايرة التي أدهاها ووجه بها صحة المطف ثنائي صحة المطف هنا مع كون المظوف خاصاً والمظوف عليه عاماً اه سم بخلاف. • قوله: (لا يسمى بناءً) تأملته مع قوله السابق وكل بناء ولو من نحو سقف اه سيّد عمر.

• قوله: (يدخل في بيعها) خبر حماتها. • قوله: (لأن الأحسن) تغييره بأحسن يقتضي صحة العطف ونفايه تغليبه وما بعده فتأملته. • قوله: (لا عاطفة لأن عطف الخاص على العام إنما يكون بالواو إلخ) أقول ليس هذا بصحيح لوجوه منها أن من أمثلتهم الشهيرة بينهم للمطف بحثى مات الناس حتى الأنبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وزارك الناس حتى الحجامون مع ظهور أن المظوف فيها خاص وأن المظوف عليه عام فلو صح ما قاله امتنع المطف في هذه الأمثلة التي تمالأ عليها الأئمة الثاني أن ابن هشام ذلك المحقق الإمام صرح بأن حتى قد تشارك الواو في عطف الخاص على العام وممن نقله عنه وأقره الشيوطي مع سعة اطلاعه في المزيّة فقال وقال ابن هشام قد تشاركها أي: الواو في هذا الحكم أي: عطف الخاص على العام وعكسه حتى اه ولو لم يصرح بذلك كانت الأمثلة التي أكثر منها الأئمة المتضمنة لمطف الخاص على العام مصرحة بذلك الثالث أن المغايرة التي أدهاها ووجه بها صحة المطف ثنائي صحة المطف؛ لأن شرطه كون المظوف بعضاً أو كـ بعض والمغايرة المذكورة ثنائي ذلك فالصواب صحة المطف هنا مع كون المظوف خاصاً والمظوف عليه عاماً، ولا يخفى أنهم أرادوا ببعض ما يشمل الجزئي بذليل الأمثلة السابقة وغيره وأن تغيير ابن هشام بقدر إشارة إلى أن المظوف بها قد لا يكون خاصاً كالجزء كما في أكلت السمكة حتى رأسها؛ إذ من لوازم الخاص صدق العام عليه والسمكة لا تصدق على رأسها كما هو معلوم.

(لا المنقول كالدُّلُو والبكرة) بفتح الكاف وسكونها مُفْرَدٌ بكَرٍ بفتحها (والشَّرين) والدرَج والرفوف التي لم تُسَمَّر ليُخْرِجها عن اسمها (وتَدْخُلُ الأبواب المنصوبة) دون المقلوعة (وحلقها) بفتح الحاء (والإجانات) المثبِّة كما بأصله، وهي بكسر الهَمْزة وتشديد الجيم ما يُنْسَلُ فيه (والرَّفُ والسَّلْمُ) بفتح اللام (المُسَمَّران)، وكذا الأسفل من حَجَرِي الرِّحَا) إِنْ كَانَ مُثَبَّتًا فَيَدْخُلُ (على الصحيح)؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مَعْدُودٌ مِنْ أَجْزَائِهَا لِاتِّصَالِهَا بِهَا، وَاعْتَرَضَ قَوْلُهُ: كَذَا بِحِجْرِيَانِ الْخِلَافِ فِي الثَّلَاثَةِ أَيْضًا كَمَا بِأَصْلِهِ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ فُهِمَ اخْتِصَاصُهُ بِمَا ذَكَرَهُ وَالْأَوَّلَى أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا قُلَّ ذَلِكَ لِيُثَبِّتَ بِهِ عَلَى فَائِدَةٍ دَقِيقَةٍ هِيَ أَنَّ ضَعْفَ الْخِلَافِ خَاصٌّ بِالْأَخِيرِ لَا غَيْرٍ. (وَالْأَعْلَى) مِنْهُمَا (وَمِفْتَاحُ غَلِي) بفتح اللام (مُثَبَّتٌ) فَيَدْخُلَانِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُمَا تَابِعَانِ لِمُثَبَّتٍ، وَفِي مَعْنَاهُمَا كُلُّ مُتَفَصِّلٍ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ نَفْعٌ مُتَّصِلٌ كِفْطَاءِ الثَّنَوْرِ وَصُنْدُوقِ الطَّاحُونِ

فَوَيْ (سَي): (لا المنقول) قال في المَبَابِ وهل يُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي إِنْ جَهِلَ كَوْنُهَا أَيْ الْمَذْكُورَاتِ فِي الدَّارِ وَاحْتِاجَ تَقْلِيلِهَا مُدَّةً لِيُثَبِّتَ أَجْرَهُ وَجِهَانِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الْأَخْبَارِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّهُ يُخَيَّرُ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَمْ ع. ش. فَوَيْ: (وَسُكُونُهَا)، وَهُوَ أَشْهُرُ مِنْ فَتْحِهَا نِهَآيَةً وَمُعْنَى. فَوَيْ: (وَالدَّرَج) أَيْ: السَّلْمُ أَمْ كُرْدِي. فَوَيْ: (التي لم تُسَمَّر) رَاجِعٌ لِلشَّرِيرِ وَمَا بَعْدَهُ، وَقَدْ يُقَالُ لِلدُّلُو وَمَا بَعْدَهُ جَمِيعًا. فَوَيْ: (لِيُخْرِجَهَا) أَيْ: الْأَمَثِلَةُ الْمَذْكُورَةُ. فَوَيْ: (عَنْ اسْمِهَا) أَيْ: الدَّارِ وَالْإِضَافَةُ لِلْيَبَانِ فَكَانَ الْأَوَّلَى عَنْ مُسَمَّاءِهَا.

فَوَيْ (سَي): (وتَدْخُلُ الأبواب المنصوبة) وَمِثْلُهَا الْمَخْلُوعَةُ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ بِمَحَلِّهَا أَمَا لَوْ نُقِلَتْ مِنْ مَحَلِّهَا فَهِيَ كَالْمَقْلُوعَةِ فَلَا تَدْخُلُ أَمْ ع. ش. فَوَيْ: (فِي الثَّلَاثَةِ) أَيْ: الْإِجَانَاتِ وَالرَّفِّ وَالسَّلْمِ. فَوَيْ: (وَأُجِيبَ الْخ) هَذَا الْجَوَابُ حَاصِلُهُ الْإِغْتِذَاؤُ عَنْ الْمُصَنَّفِ فِي هَذَا الصَّنِيعِ بِأَنَّ فِي كَلَامِ الْمُخَرَّرِ مَا يَوْهَمُهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ صَحِيحٍ فِي نَفْسِهِ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ مِنْهُ دَفْعُ الْإِغْتِرَاضِ بِتَصْحِيحِ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ كَمَا لَا يُخْفَى أَمْ رَشِيدِي. فَوَيْ: (بِأَنَّهُ) أَيْ: الْمُصَنَّفُ (فُهِمَ اخْتِصَاصُهُ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى فُهِمَ الْمُصَنَّفُ أَنَّ التَّقْيِيدَ أَيْ بِالْمُثَبَّتِ وَحِكَايَةُ الْخِلَافِ لِمَا وَلِيَاهُ فَقَطَّ أَمْ. فَوَيْ: (بِمَا ذَكَرَهُ) أَيْ: بِالْأَسْفَلِ مِنْ حَجَرِي الرِّحَى. فَوَيْ: (عَلَى فَائِدَةِ الْخ) هَذِهِ الْفَائِدَةُ الدَّقِيقَةُ لَا تَقْتَضِي عَدَمَ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِيمَا قَبْلَ هَذَا الْمَقْهَمِ الْقَطْعَ فِيهِ بَلْ كَانَ الْمُنَاسِبُ ذِكْرُهُ فِيهِ قَبْلَ كَذَا عَلَى وَجْهِ يَدُلُّ عَلَى قُوَّتِهِ أَمْ سَمَ وَيَضْرِي. فَوَيْ: (لِأَنَّهُمَا تَابِعَانِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي النَّهَآيَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: قَالَ الدَّمِيرِيُّ إِلَى وَخَرَجَ، وَقَوْلُهُ: وَصُنْدُوقِ الطَّاحُونِ، وَهُوَ مَا يُمْلَأُ فِيهِ الْحُبُوبُ قَوْقُ الْحَجَرِ أَمْ كُرْدِي.

فَوَيْ (سَقَنَسِي): (لا المنقول الْخ) قال في المَبَابِ وهل يُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي إِنْ جَهِلَ كَوْنُهَا أَيْ الْمَذْكُورَاتِ فِي الْأَمَثِلَةِ فِي الدَّارِ وَاحْتِاجَ تَقْلِيلِهَا مُدَّةً لِيُثَبِّتَ أَجْرَهُ وَجِهَانِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الْأَخْبَارِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّهُ يُخَيَّرُ أَمْ. فَوَيْ: (عَلَى فَائِدَةِ دَقِيقَةٍ) هَذِهِ الْفَائِدَةُ الدَّقِيقَةُ لَا تَقْتَضِي عَدَمَ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِيمَا قَبْلَ هَذَا الْمَقْهَمِ الْقَطْعَ بِهِ بَلْ كَانَ الْمُنَاسِبُ ذِكْرُهُ فِيهِ قَبْلَ كَذَا عَلَى وَجْهِ يَدُلُّ عَلَى قُوَّتِهِ.

والبئر ودراريب الدُّكَّانِ وآلات الشُّفِينَةِ قال الديميري عن مشايخ عصره: ومكتوبها ما لم يكن للبائع فيه بَقِيَّةٌ حَقٌّ ثم رُدُّه بأنَّ المنقول أنه لا يلزَمُ البائع تسليمه؛ لأنه يملكه وحُجَّتُهُ عند الدرك، وخرج بالثبوت الأقفال المنقولة فلا تدخل هي ومفاتيحها، ولا يدخل ماء بئر الدار إلا بالنص ومن ثم وجب شرط دخوله لِقَلًّا يختلط بماء المشتري فيقع تنازع لا غاية له كما مرَّ وبَحَثَ بعضهم في دار مُشْتَبِلَةٍ على دَهْلِيْزٍ به مخزنان شرقي وغربي باع مالكها الشرقي أولاً وأطلق دخل في الجدار الذي بينه وبين الدهليز، أو الدهليز أولاً دخل ذلك الجدار أي: وجدار الغربي أيضاً، أو هما معاً لِرَجُلَيْنِ وقيل كُلُّ ما بيع منه بطلًا لاستحالة وقوع جميع ما أوجب لكل فلم يتوافق الإيجاب والقبول، وفيما ذكره آخرنا نظَّر؛ إذ تفريق الصفقة لم يتوافق فيه إلا لفظاً وصحَّ في الجبل بقرينه فكذا هنا وحيثيذ فالذي يتجه صحته لكل منهما فيما عدا ذلك الجدار تفريقاً

• فَوَدَّ: (والبئر) أي: وصندوق البئر لَعَلَّه هو ما يُجْمَعُ فيه الماء. • فَوَدَّ: (وَدَرَارِيْبُ الدُّكَّانِ) أي الواحة منصوبة أو لا اه مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بَقِيَّةٌ حَقٌّ) أي: كَانَ يُكْتَبَ فيه دارٌ أُخْرَى للبائع. • فَوَدَّ: (ثُمَّ رُدُّه) هو الْمُتَمَتِّدُ اه ع ش. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ البائع تسليمه) وبطل ذلك جَحْجَحُ الوظائف فلا يَلْزَمُهُ تسليمها لِلْمَفْرُوعِ له اه ع ش. • فَوَدَّ: (عند الدرك) أي المطالبة اه كَزْدِي. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ الْخ) عبارة العُبابِ ولا المَعْدِنُ الظاهر، ولا ماء البئر المُقَارِنِ لِلْعَقْدِ حَتَّى يُشْتَرَطَ دُخُولُهُ أي: الماء والمَعْدِنِ مع مَعْرِفَتِهِ قال في شَرْحِهِ أي: كُلُّ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ بِالْعَرْضِ وَالْمَقْنِ سَمٍ عَلَى حَجِّ اه ع ش. عبارة الْمُغْنِي.

(فَرَزَ) لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الدَّارِ وَنَحْوِهَا إِذَا كَانَ بِهَا بئرٌ ماءُ البئر الحاصل حالة البيع كالشجرة المؤبَّرة وماء الصَّهْرِيْجِ فَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ دُخُولُهُ فِي الْعَقْدِ قَسَدَ لاختلافه بالحادث فلا يصح بيعهما وخذها، ولا بُدَّ مِنْ شَرْطِ دُخُولِهِ لِيَصِحَّ الْبَيْعُ بِخِلَافِ مَاءِ الصَّهْرِيْجِ وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِهَا الْمَعَادِنُ الْبَاطِنَةُ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لَا الظَّاهِرَةُ كَالْمِلْحِ وَالتُّورَةِ وَالْكَبْرِيتِ فَحُكْمُ الظَّاهِرَةِ كَالْمَاءِ الْحَاصِلِ فِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ مَا ذَكَرَ، وَلَا تَدْخُلُ فِيهِ إِلَّا بِشَرْطِ دُخُولِهَا. • فَوَدَّ: (أَوَّلًا وَأَطْلَقَ) أي ثم باع الدهليز، وكذا يقال في قوله الآتي أو الدهليز أولاً أي: أو باع الدهليز وأطلق ثم باع الشرقي مثلاً وظاهر أن بيع الدهليز في الأولى والشرقي في الثانية ثانياً ليس بَقِيَّةٌ وإنما قِيَدُهُمَا بِالْأَوَّلِيَّةِ لِيُظْهَرَ قوله الآتي: أو هما معاً أي: في وقتٍ واحد. • فَوَدَّ: (أَوْهُمَا) أي المخزن الشرقي والدهليز وكان الأولى، أو إِيَّاهُمَا. • فَوَدَّ: (مَا أَوْجِبَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ • فَوَدَّ: (لِكُلِّ) مُتَقَلَّبٌ مَعْنَى لِكُلِّ مِنَ الْوُقُوعِ وَأَوْجِبَ. • فَوَدَّ: (وَفِيْمَا ذَكَرَهُ آخِرًا) وهو قوله: أو هما معاً الخ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَتَوَافَقَا) أي: الإيجاب والقبول (فِيهِ) أي: تفريق الصفقة (وَصَحَّ) أي: العقد في تفريق الصفقة (بِقِسْطِهِ) أي: مِنْ الثَّمَنِ. • فَوَدَّ: (صِحَّتُهُ) خَيْرُ الْمُصَوَّلِ.

• فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ شَرْطُ دُخُولِهِ) عبارة العُبابِ وَلَا الْمَعْدِنُ الظاهر، وَلَا البئر المُقَارِنِ لِلْعَقْدِ حَتَّى يُشْتَرَطَ دُخُولُهُ أي: الماء والمَعْدِنِ مع مَعْرِفَتِهِ قال في شَرْحِهِ أي: كُلُّ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ بِالْعَرْضِ وَالْمَقْنِ اه.

لِلْمُصَفَقَةِ فِيهِ لِيَتَقَدَّرَ وَقُوعُهُ لِأَحَدِهِمَا، وَلَا يَدْخُلُ وَتَرٌّ فِي قَوْسٍ وَلَوْ لَوْثَةٌ وَجَدَتْ يَتَطَيَّنُ سَمَكَةٌ بِلِ
هِيَ لِلصَّيَّادِ إِلَّا إِنْ كَانَ فِيهَا أَثَرٌ مِثْلُكَ كَثُفٍ فَتَكُونُ لِقِطْعَةٍ أَيْ: لِلصَّيَّادِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ وَاضِعٌ
الْيَدَ عَلَيْهَا أَوَّلًا وَيَدُ الْمُشْتَرِي مَبْنِيَّةٌ عَلَى يَدِهِ.

(و) يَدْخُلُ (فِي بَيْعِ الدَّائِيَةِ نَعْلُهَا) وَوَبَزَتْهَا لِاتِّصَالِهَا بِهَا إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ نَقْدٍ لِقَدَمِ الْمُسَامَحَةِ بِهِمَا
(وَكَذَا ثِيَابُ الْعَبْدِ) يَعْنِي الْقِنْنَ الَّتِي عَلَيْهِ حَالَةُ الْبَيْعِ تَدْخُلُ (فِي بَيْعِهِ فِي الْأَصَحِّ) لِلْمُرَبِّ (قُلْتُ:
الْأَصَحُّ لَا تَدْخُلُ ثِيَابُ الْعَبْدِ) فِي بَيْعِهِ، وَلَوْ سَاتَرَ عَوْرَتَهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ إِذْ لَا عُرْفَ فِي ذَلِكَ مُطَرِّدٌ
وَكَمَا لَا يَدْخُلُ سَرَجُ الدَّائِيَةِ فِي بَيْعِهَا وَلَا تَدْخُلُ نَعْلُهُ وَخَلْقَتُهُ وَخَاتَمُهُ قِطْعًا وَنَارِغَ السِّبْكِ فِي
النَّعْلِ بِأَنَّهُ كَالثَوْبِ وَظَاهِرٌ دُخُولُ نَحْوِ أَثْفِئَةٍ وَأُثْمَلْتُهُ مِنَ النِّقْدِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَائِهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ
فِي الْوُضُوءِ.

■ قَوْلُ (سَبْ) (وَفِي بَيْعِ الدَّائِيَةِ نَعْلُهَا) أَيْ: الْمُسَمَّرُ كَمَا قَالَ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَهَلْ شَرْطُهُ كَوْنُ الدَّائِيَةِ مِنَ
الدَّوَابِّ الَّتِي تُنْعَلُ عَادَةً كَالْخَيْلِ وَالْبِقَالِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا كَالْبَقَرِ، أَوْ لَا فَرْقٌ فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ بِعَارِزَتِهِمْ أَنَّهُ لَا
فَرْقَ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَمَا نَسَبَهُ إِلَى ظَاهِرِ عَارِزَتِهِمْ هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ الشَّارِحِ لِاتِّصَالِهَا بِالْخِطِّ اهـ ع ش .
■ قَوْلُهُ: (وَبَزَتْهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَنَارِغَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَظَاهِرٌ إِلَى الْفَرْعِ. ■ قَوْلُهُ: (وَبَزَتْهَا) أَيْ:
الْحَلْفَةُ الَّتِي فِي أَتْفِئِهَا، وَكَذَا لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِهَا مَقْرُودُهَا وَلِجَامُهَا وَسَرَجُهَا وَعِذَارُهَا وَقَبْئُهَا نِهَايَةً وَمُعْنَى .
■ قَوْلُهُ: (لِاتِّصَالِهَا بِهَا) أَيْ: مَعَ كَوْنِ اسْتِعْمَالِهَا لِمَنْفَعَةٍ تَعُودُ عَلَى الدَّائِيَةِ فَلَا يَرُدُّ عَدَمُ دُخُولِ الْقَرْطِ
وَالْخَاتَمِ وَالْجِزَامِ مَعَ اتِّصَالِهَا بِالْعَبْدِ اهـ ع ش . ■ قَوْلُهُ: (لِقَدَمِ الْمُسَامَحَةِ بِهِمَا) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّهُمَا
لَوْ كَانَا مِنْ جَوْهَرٍ نَفِيسٍ كَانِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَاتَرَ عَوْرَتَهُ) اسْتَقْرَبَ سَمَ أَنَّهُ لَا
يَلْزَمُ الْبَائِعُ إِنْقَاؤُهُ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ لَهُ الْمُشْتَرِي بِسَاتِرٍ وَاسْتَقْرَبَ ع ش لَزُومَ الْإِنْقَاءِ بِأَجْرَةٍ عَلَى الْمُشْتَرِي .
■ قَوْلُهُ: (نَعْلُهُ) أَيْ: مَدَاسُهُ اهـ مُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (وَحَلْقَتُهُ) أَيْ: الْقَرْطُ الَّذِي فِي أُذُنِهِ اهـ نِهَايَةً. ■ قَوْلُهُ: (وَنَارِغَ
السِّبْكِ الْخِطِّ) ضَمِيفٌ اهـ ع ش . ■ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ كَالثَوْبِ) أَيْ: فَيَكُونُ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ اهـ رَشِيدِي .

■ قَوْلُهُ: (مِنَ النَّقْدِ) عِبَارَةٌ سَمٌ عَلَى مَنْهَجٍ لَوْ كَانَ لِلرُّقِيعِ سِنٌّ مِنْ ذَهَبٍ فَهَلْ تَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ وَهَلْ يَصِحُّ إِذَا
كَانَ الثَّمَنُ ذَهَبًا فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَتَعَدُّ الصَّحَّةُ وَالْدُخُولُ، وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ ذَهَبًا كَمَا مَالَ إِلَيْهِ م ر وَلِأَنَّهَا لَا
تُقَصَّدُ بِالشِّرَاءِ بَوَاحٍ فِيهِ مُتَمَحِّضَةٌ لِلتَّجْمِيَةِ وَغَيْرُ مَنْظُورٍ إِلَيْهَا بَلْ رُبَّمَا تَنْفِصُهُ وَتَنْقُرُ مِنْهُ وَبِهَذَا فَارَقَتْ عَدَمَ
الصَّحَّةِ فِي بَيْعِ دَارٍ تُصَفَّحُ أَبُوَانِهَا بِالذَّهَبِ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ ذَهَبًا وَمِمَّا يَوْضَعُ الصَّحَّةُ هُنَا أَنَّهُ لَا يُطْلَمَعُ فِي

■ قَوْلُهُ: (وَفِي بَيْعِ الدَّائِيَةِ نَعْلُهَا) أَيْ: الْمُسَمَّرُ كَمَا قَالَ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَهَلْ شَرْطُهُ كَوْنُ الدَّائِيَةِ مِنَ الدَّوَابِّ
الَّتِي تُنْعَلُ عَادَةً كَالْخَيْلِ وَالْبِقَالِ وَالْحَمِيرِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا كَالْبَقَرِ، أَوْ لَا فَرْقٌ فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ بِعَارِزَتِهِمْ أَنَّهُ لَا
فَرْقَ. ■ قَوْلُ (نَقَشَ): (لَا تَدْخُلُ ثِيَابُ الْعَبْدِ) إِذَا قُلْنَا لَا تَدْخُلُ ثِيَابُ الْعَبْدِ حَتَّى سَاتَرَ عَوْرَتَهُ فَهَلْ يَلْزَمُ
الْبَائِعُ إِنْقَاءَ سَاتِرِ عَوْرَتِهِ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ لَهُ الْمُشْتَرِي بِسَاتِرٍ فِيهِ نَظَرٌ وَيَنْدُلُّ عَلَى عَدَمِ اللُّزُومِ جَوَازُ رُجُوعِ مُعِيرِ
سَاتِرِ الْعَوْرَةِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ اهـ .

- (فرغ) إذا (باع شجرة) رطبة وحدها، أو مع نحو أرض صريحا، أو تبعا كما مر (دخل غروقتها)، وإن امتدّت وجاوزت العادة كما سئل كلاثمهم (ووزقتها) ولو يابس على ما اقتضاه إطلاق الرافعي لكن قضية كلام الكفاية أن الورق كالقصن، وهو متجة بجايح اعتياد قطع يابس كل منهما بخلاف الفروق وأوعية نحو طلع وقياسها المرجون تبعا لها ثم رأيت الزركشي بحث في السماريخ أنها للبائع قال؛ لأن العادة قطعها مع الشجرة اهـ وشيخنا قال: ومثلها أي: أوعية نحو الطلع المرجون فيما يظهر خلافا لمن قال إنه لمن له الشجرة اهـ وما علل به الزركشي من أن قطعها مع الشجرة لثا اعتيد صيرها مثله وجية، وبه يعلم الفرق بينها وبين الأوعية؛ لأنها تفصل عنها الشجرة عادة فتكون بالقصن أشبه بخلاف المرجون وسماريخه ويأتي في أن ذلك في المساقات للعامل، أو المالك.....

أخذ السن والتصرف فيها، ولا يلاحظ ذلك بوجه بخلاف صحائف الباب اهـ ش.

• فود: (رطبة) سبذكر مختزها بقوله: أما الجافة ثم هو إلى قول المتن وزقتها في النهاية والمغني.

• فود: (أو تبعا) كأن باع الأرض وأطلق اهـ ش. • فود: (كما مر) أي: في أول الباب.

• فود (سئ): (دخل غروقتها) أي: إن لم يشرط قطعها أي: الشجرة نهاية ومغني وسئل عليه الشارح

في شرح، أو القطع. • فود: (وجاوزت العادة) وإن خرجت بذلك الإتياد عن أرض البائع كان لصاحب الأرض تكليفه قطع ما وصل إلى أرضه اهـ ش.

• فود (سئ): (ووزقتها) أي: إذا كان رطبا، ولا فرق في دخول الورق بين أن يكون من فزصاد ويذير

وجناه وتوت أبيض ونيلة وغيرها نهاية ومغني وع ش. • فود: (وهو متجة) وفقا للنهاية والمغني.

• فود: (وأوعية نحو طلع) عطف على قول المتن غروقتها عبارة النهاية والمغني والروض مع شرحه

ويدخل أيضا الكمأ، وهو بكسر الكاف أوعية الطلع وغيرها، ولو كان ثمرها مؤبّرا اهـ. • فود: (وقياسها

المرجون) متمد اهـ ش. • فود: (تبعا لها) أي للأوعية. • فود: (وشيخنا) عطف على الزركشي.

• فود: (فيما يظهر) اعتمدته النهاية والمغني. • فود: (لمن قال إلخ) يعني البلقيني اهـ نهاية. • فود: (من

أن قطعها) أي: السماريخ. • فود: (بخلاف المرجون) قضية مخالفة شيخه اهـ سم، واعتمد المغني

والنهاية ما قاله الشيخ كما مر. • فود: (في أن ذلك) أي: ما ذكر من المرجون والسماريخ في بحث

ذلك. • فود: (في المساقاة) الأولى تقديمه على في أن ذلك. • فود: (للعامل) أي: مع المالك (أو

فود (سئل): (ووزقتها).

(فرغ): اشترى شجرة فزصاد لا ورق عليها فأوزقت في يده ثم ردها بتب فتم له الورق وجهان.

• فود: (وأوعية) عطف على ما يدخل.

(فرغ): في الرّوض وشرجه ويدخل الكمأ ولو كان ثمرها مؤبّرا اهـ وهو يفيد الدخول أيضا إذا لم

يؤبّر فانظر لو شرط الثمن للبائع. • فود: (بخلاف المرجون) قضية مخالفة شيخه في المرجون.

ما يُسْتَأْنَسُ به لما هنا؛ إذ ما للعامل كالثمرّة وما للمالك كالأصل فينبغي أن ما صرّحوا فيه بأنه للعامل يدخل هنا وما لا فلا. (وفي ورق الثوت) الأبيض الأثنى المبيعة شجرته في الربيع، وقد خرج (وجه) أنه لا يدخل؛ لأنه يُقْصَدُ لِتَرْبِيَةِ دَوْدِ الْقَرْزِ ويُزَدُّ بأنه حيث كان للشجرة ثمر غير ورقها كان تابعاً لا مقصوداً فدخل في بيعها، ومن ثم دخل ورق السدر على الأصح، ويُؤَيَّدُ ذلك أحد احتمالي البيان المنقول عن الماوردي والزوياني في ورق الجناء ونحوه عدم

المالك) أي: خاصّة، وبه يتدفع ما يأتي عن سم قوله: أو المالك لقلّة أو أصلحت في أصله بدوّن فليراجع وليتأمل اه سيّد عمر. ة فود: (ما يُسْتَأْنَسُ إلخ) فاعل يأتي. ة فود: (فينبغي أن ما صرّحوا إلخ) سيأتي أن الشماريخ بينهما قليلاً لحظ ذلك مع ما ذكره اه سم أي: هنا من اختصاص المشتري بها.

ة فود: (الأبيض) إلى قوله، ويُزَدُّ في النهاية والمغني قال ع ش في إضافة الورق إلى الثوت نصريح بأن الثوت اسم للشجر، وفي تقييده بالأبيض تنبيه على أن الثوت شامل للأخضر لكن في المختار الثوت الفرساد وفُسر الفرساد بأنه الثوت الأخضر اه. ة فود: (الأبيض) لم يظهر وجه التقييد به فإن الأخضر يُقْصَدُ ورقه لِتَرْبِيَةِ الدَّوْدِ أيضاً بل هو الغالب في بلادنا. ة فود: (في الربيع) مُتَعَلِّقٌ بِالمبيعة. ة فود: (وقد خرج) أي: بزُرّ الورق.

(فرغ): اشترى شجرة فرساد، ولا ورق عليها فأورقت في يده ثم فسخ كان الورق له كذا أجاب به م ر في تزييه ثم أجاب بخلافه فالمسألة فيها وجهان سم على المنهج أقول وجه الأول ظاهر كالصوف واللبّي الحادّتين في يد المشتري اه ع ش. ة فود: (للشجرة) أي: كشجر الثوت. ة فود: (كان تابعاً) أي: الورق. ة فود: (ومن ثم) أي: من أجل أنه حيث كان للشجرة إلخ وكذا الإشارة في قوله، ويُؤَيَّدُ ذلك. ة فود: (في ورق الجناء ونحوه)، واعتدّ المغني والنهاية وفاقاً لإفتاء والده ونقله سم عن الرّوض دخول الأوراق مطلقاً وآله لا فرق فيه بين أن يكون من فرساد وسدر وحناء وتوت أبيض ونيلة وأن يكون من غير ذلك.

ة فود: (فينبغي أن ما صرّحوا فيه بأنه للعامل يدخل هنا) سيأتي أن الشماريخ بينهما قليلاً لحظ ذلك مع ما ذكره. ة فود: (في ورق الجناء ونحوه عدم الدخول) الذي في الرّوض والأوراق أي: وتدخل الأوراق، ولو من فرساد وسدر وحناء اه ومثل ذلك ورق الثيلة م ر وحاصله دخول الأوراق مطلقاً وإن لم يكن للشجرة ثمر غير ما كورق الثيلة وبذلك أفتى شيخنا الشهاب الرملّي، ويُؤَيَّدُ ما يأتي في الخلاف وهل الكلام في غير الجزة الظاهرة ممّا تُجَزُّ مِراراً يُحْتَمَلُ لا وأن الجزة المذكورة إنما تلقى للبائع إذا دخلت الأصول في البيع تبعاً لبيع الأرض أما إذا بيعت هذه الأمور استغلاً فإن البيع يتناول جزئها الظاهرة أيضاً ويُحْتَمَلُ نعم ويدل عليه ما سيأتي آتياً عن القاضي أن الخلاف الذي يترك ساقه وتؤخذ أغصانه لا تدخل أغصانه في بيعه، ويُؤَيَّدُ أن الجزة إذا لم تدخل مع بيع الأرض فكذا مع بيع أصلها وحده ثم أوردته على م ر فتوقف وجوز حمل الجزة الظاهرة على بعض الظاهرة.

الدُّخُولُ وَعَلَّمَهُ بِأَنَّهُ لَا تَمَرُّ لَهُ غَيْرُ الْوَرَقِ بِخِلَافِ الْفِرْصَادِ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَا لَهُ تَمَرٌّ كَالْفَاغِيَةِ يَدْخُلُ وَرَقُهُ وَلَا يَدْخُلُ وَرَقُ النِّيلَةِ؛ إِذْ لَا تَمَرُّ غَيْرُهُ.

(تَنْبِيهِ) نَقَلَ الْحَرِيرِيُّ عَنْ أَهْلِ اللَّغَةِ أَنَّ الثَّوْتَ اسْمٌ لِلشَّجَرِ وَالْفِرْصَادُ اسْمٌ لِلشَّعْرِ وَغَيْرِهِ عَنِ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّ الْفِرْصَادَ الثَّوْتَ الْأَحْمَرُ فَقَوْلُ السَّبْكِ أَنَّهُ الثَّوْتُ وَغَيْرُهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَشْهُرُ لَا يُوَافِقُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الْقَامُوسَ صَرَّحَ بِمَا يُوَافِقُ هَذَا فَإِنَّهُ قَالَ الثَّوْتُ الْفِرْصَادُ وَقَالَ فِي الْفِرْصَادِ هُوَ الثَّوْتُ، أَوْ حَمْلُهُ، أَوْ أَحْمَرُهُ أَوْ فَكُلُّ مَنْهُمَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ (وَأَغْصَانُهَا إِلَّا الْبَابِسَ) مِنْهَا وَعَوْدُهُ لِلثَّلَاثَةِ الَّذِي أَوْهَمَهُ الْمُثَنَّى غَيْرُ مُرَادٍ وَذَلِكَ لِاعْتِيَادِ النَّاسِ قِطْعَهُ فَكَانَ كَالشَّعْرِ أَمَّا الْجَاغَةُ فَتَبْتَعُهَا غُصْنُهَا الْبَابِسُ، وَفِي الْخِلَافِ بِتَخْفِيفِ اللَّامِ، وَهُوَ الْبَابُ وَقِيلَ الصَّفْصَافُ خِلَافَ مُتَشَبِّهٍ وَرَجَّحَ ابْنُ الْأَسْتَاذِ قَوْلَ الْقَاضِي أَنَّ مِنْهُ نَوْعًا يَقْطَعُ مِنْ أَصْلِهِ فَتَدْخُلُ أَغْصَانُهُ وَنَوْعًا يُمْتَرِكُ سَاقُهُ وَيُؤْخَذُ غُصْنُهُ.....

• فَوَدَّ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَيِ بِالتَّحْلِيلِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَدْخُلُ الْخُ) وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَمَّا عَلِمَ بِالتَّحْلِيلِ الْمَارِ فَكَانَ الْأَوْفَقُ الْأَيْدِ أَنْ يَقُولَ وَأَنَّ مَا لَا تَمَرُّ لَهُ كَالنِّيلَةِ لَا يَدْخُلُ وَرَقُهُ. • فَوَدَّ: (وَغَيْرُهُ) أَيِ نَقَلَ غَيْرُ الْحَرِيرِيِّ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَيِ الْفِرْصَادُ. • فَوَدَّ: (هَنَّهُ بِهِ) أَيِ: عَنِ الْفِرْصَادِ بِالثَّوْتِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ: الثَّوْتُ. • فَوَدَّ: (لَا يُوَافِقُ) أَيِ: قَوْلُ السَّبْكِ (شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ) أَمَّا عَدَمُ مُوَافَقَتِهِ لِمَا نَقَلَهُ الْحَرِيرِيُّ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُمَا مُتَرَادِفَيْنِ وَمَا نَقَلَهُ الْحَرِيرِيُّ يُفِيدُ الْمُبَايَنَةَ، وَأَمَّا عَدَمُ مُوَافَقَتِهِ لِمَا نَقَلَهُ غَيْرُ الْحَرِيرِيِّ فَلِأَنَّ مَا نَقَلَهُ الْغَيْرُ يُفِيدُ أَنَّ الْفِرْصَادَ أَخْصَصَ مِنَ الثَّوْتِ. • فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ الْخُ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ قَوْلِ السَّبْكِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ لَا يُوَافِقُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَيِ: الثَّوْتُ (مُشْتَرَكٌ) أَيِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ. • فَوَدَّ: (بِمَا يُوَافِقُ هَذَا) أَيِ الْإِشْرَافِ. • فَوَدَّ: (مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَفْسِيرِ لَفْظٍ بِلَفْظٍ مُشْتَرَكٍ أَنْ يَكُونَ الْمُفَسَّرُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ جَمِيعِ تِلْكَ الْمَعَانِي بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ مَقْصُودَهُ مِنْ قَوْلِهِ الثَّوْتُ الْفِرْصَادُ أَيِ بِإِغْتِيَابِ أَحَدِ مَعَانِيهِ الْآتِيَةِ وَالتَّعْرِيفُ بِالْأَعْمِ سَيِّمًا فِي التَّعَارِيفِ اللَّفْظِيَّةِ سَائِغٌ شَائِعٌ فَمَحْصُلُهُ أَنَّ الثَّوْتَ اسْمٌ لِلشَّجَرِ وَالْفِرْصَادُ اسْمٌ لَهُ، أَوْ لِمُطْلَقِ الثَّمَرِ أَوْ لِأَحْمَرِهِ أَوْ سَيِّدُ عَمَرٍ.

• فَوَدَّ: (مِنْهَا) أَيِ: الْأَغْصَانِ. • فَوَدَّ: (وَعَوْدُهُ لِلثَّلَاثَةِ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م رَاهِ سَمِ أَيِ: حَيْثُ قَالَ فِي النِّهَائَةِ نَعَمْ إِنْ رَجَعَ الْإِسْتِثْنَاءُ لِلثَّلَاثَةِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ لَمْ يَدْخُلْهَا الْبَابِسُ مُطْلَقًا أَوْ أَيِ: لَا مِنَ الْعُرُوقِ، وَلَا الْأَغْصَانِ، وَلَا الْوَرَقِ ع ش، وَوَأَفَقَ الْمُعْنَى الشَّارِحُ فِي اخْتِصَاصِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْأَغْصَانِ، وَفِي دُخُولِ الْبَابِسِ مِنَ الْعُرُوقِ دُونَ الْأَخِيرَيْنِ. • فَوَدَّ: (بِتَخْفِيفِ اللَّامِ) أَيِ: مَعَ كَسْرِ الْخَاءِ أَوْ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ لِإِغْتِيَادِ) إِلَى الْمُثَنَّى فِي النِّهَائَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَقِيلَ صَفْصَافٌ، وَقَوْلُهُ: وَكَلَامُ الرِّزْوَةِ مُشِيرٌ لِذَلِكَ. • فَوَدَّ: (وَرَجَّحَ ابْنُ الْأَسْتَاذِ الْخُ) مُقْتَضِ ع ش وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (أَنْ يَمُنَّ) أَيِ: الْخِلَافِ.

• فَوَدَّ: (وَعَوْدُهُ لِلثَّلَاثَةِ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر. • فَوَدَّ: (فَتَبْتَعُهَا غُصْنُهَا الْبَابِسُ) أَيِ: أَيْضًا وَسَكَتَ عَنِ وَرَقِهَا مُطْلَقًا أَوْ.

فهو كالثمرة وكلام الروضة مُشيرٌ لذلك. (وبصَحُّ بِهَئِذَا) رُطْبَةٌ وبِأَسَةٍ (بشرط القلع، أو القطع) وبِشَيْءٍ الشرط، ففروغها في الأول للمُشتري، وفي الثاني باقيةً للبائع، ونحوُ ورقها وأغصانها يدخلُ مع شرط أحدِ هَذَيْنِ وعَدَمِهِ، ولو أبقاها مُدَّةً مع شرط أحدِ ذَيْنِكَ لم تلزمه الأجرة إلا إن طالَبَه البائعُ بالمشروط فامتنع، ولو سقط ما قطعَه، أو قلَّعه على شَجَرِ البائع فأتلفَه ضَمَنَ إن عَلمَ سُقُوطَه عليه، وإلا فلا، كذا أفتى به بعضُهم، وفيه نَظَرٌ ظاهرٌ؛ لأنَّ التَلَفَ من فِعْلِهِ فليُضْمَنَ

• فَوُدَّ: (فهو كالثمرة) أي: فلا يدخلُ الظاهرُ منه في البيعِ اهـ ع ش وقال السَّيِّدُ عَمَرُ، وعليه فهل يُشْتَرَطُ شَرْطُ القطع؛ لآتِه يَتَزَايِدُ فكان كالجزء، أو لا كالثمرة الظاهرُ الأولُ اهـ. • فَوُدَّ: (لذلك) أي: لِمَا رَجَحَهُ ابنُ الأُسْتَاذِ، أو لِتَرْجِيحِ قولِ القاضي. • فَوُدَّ: (وَيَنْتَبِغُ الشرط) إلى قوله كَذَا أَفْتَى فِي النِّهَايَةِ.

• فَوُدَّ: (في الأول) أي: في شَرْطِ القلع. • فَوُدَّ: (للمُشتري) أي: فَيَأْخُذُهَا، وإن تَرْتَبَ على أَخْذِهَا هَذَا بِنَاءٍ عَلَيْهَا لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ كَانَهُ رَضِيَ بِذَلِكَ، ولا تَقْصِيرَ مِنَ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ اخْذُ ذَلِكَ إِلَّا بِهَذَا مَا فَرَّقَهُ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (باقيةً للبائع) وتَقَطُّعُ الشَّجَرَةِ مِنْ وَجْهِ الْأَرْضِ نِهَايَةٌ وَمُعْنَى أَيْ: عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي مِثْلِهَا فَلَوْ أَرَادَ الْمُشْتَرِي حَفْرَ جُزْءٍ مِنَ الْأَرْضِ لَيَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى زِيَادَةِ مَا يَقْطَعُهُ لَمْ يُمْكِنَ ع ش. • فَوُدَّ: (ونحوُ ورقها إلخ) أي: كَأَوَّعِيَةِ نَحْوِ طَلْعِ. • فَوُدَّ: (ورقها وأغصانها) أي: غَيْرِ الْيَابِسَتَيْنِ فِي الرُّطْبَةِ اهـ سم أي: عِنْدَ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ خِلَافًا لِلشَّارِحِ. • فَوُدَّ: (أحدِ هَذَيْنِ) أي: الْقَلْعُ وَالْقَطْعُ.

• وَفَوُدَّ: (فامتنع) أي: فَتَلَزَمَهُ الْأَجْرَةُ مِنْ حِينَ الْإِمْتِنَاعِ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (شَجَرِ البائع) لَيْسَ بِقَيِّدٍ.

• فَوُدَّ: (وعَدَمِهِ) صَادِقٌ بِالْإِطْلَاقِ وَشَرْطُ الْإِقْبَاءِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (إن عَلمَ) أي: وَيُظْهَرُ ذَلِكَ بِالْقَرِينَةِ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (بعضُهم) قَالَ سَمَ هَذَا الْبَعْضُ هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَيُصَرِّحُ بِمَا أَفْتَى بِهِ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ ثُمَّ سَرَدَ قَوْلَهُمَا رَاجِعُهُ إِنْ شِئْتَ. • فَوُدَّ: (وفيه نَظَرٌ ظاهرٌ إلخ) رَدُّهُ النِّهَايَةُ بِمَا نَصَّهُ وَتَنْظِيرُ بَعْضِهِمْ فِيهِ بِأَنَّ التَّلَفَ مِنْ فِعْلِهِ إِلَى آخِرِ مَا فِي الشَّرْحِ غَيْرُ صَحِيحٍ نَسَأَ لَهُ مِنْ عَدَمِ اسْتِحْضَارِهِ الْمَنْقُولَ فَقَدْ صَرَّحَ بِمَا أَفْتَى الْوَالِدُ بِهِ الشَّيْخَانِ فِي بَابِ إِتْلَافِ الْبَهَائِمِ وَعِبَارَةُ ابْنِ الْمُقَرِّي فِي رَوَيْهِ، وَإِنْ خَرَّبَ شَجَرَةً فِي مِلْكِهِ وَعَلمَ أَنَّهَا تَسْقُطُ عَلَى غَائِلٍ، وَلَمْ يُعْلِمْهُ ضَمِينَ، وَإِلَّا فَلَا يَضْمَنُ؛ إِذَا لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مِنْ عَدَمِ اسْتِحْضَارِهِ الْمَنْقُولَ لَكِنَّ هَذَا الْمَنْقُولَ مُشْكِلٌ فِي نَفْسِهِ فَإِنَّ الضَّمَانَ لَمَّا تَلَفَ بِخَطَابِ الْوَضْعِ وَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْعَالِمِ وَغَيْرِهِ اهـ وَأَيْضًا أَنَّ مَا هُنَا فِي غَيْرِ مِلْكِ الْمُتْلِفِ وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الشَّيْخَيْنِ فِي مِلْكِهِ.

• فَوُدَّ: (وأغصانها) أي: غَيْرِ الْيَابِسَتَيْنِ فِي الرُّطْبَةِ. • فَوُدَّ: (إن عَلمَ سُقُوطَهُ) لَا يُقَالُ مِنْ لَزِمَ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْقَطْعِ الرِّضَا بِمَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ مِنَ الْإِتْلَافِ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ أَنَّ الْقَطْعَ يَسْتَلْزِمُ الْإِتْلَافَ. • فَوُدَّ: (أفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ) هَذَا الْبَعْضُ هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَيُصَرِّحُ بِمَا أَفْتَى بِهِ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ فِي بَابِ ضَمَانِ إِتْلَافِ الْبَهَائِمِ وَاللَّفْظُ لِلرُّوْضَةِ مَا نَصَّهُ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَقْطَعُ شَجَرَةً فِي مِلْكِهِ فَسَقَطَتْ عَلَى رَجُلٍ أَحَدِ التَّنَازُرَةِ فَانْكَسَرَتْ فَإِنْ عَرَفَ الْقَاطِعُ أَنَّهَا إِذَا سَقَطَتْ تُصِيبُ النَّازِلَ، وَلَمْ يَعْرِفِ النَّازِلُ ذَلِكَ، وَلَا أَعْلَمَهُ الْقَاطِعُ

مُطْلَقًا، والعلمُ وعَدْمُهُ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِي الْأَسْمِ وَعَدْمِهِ، وَلَوْ أَرَادَ مُشْتَرِطُ أَحَدٍ ذَيْنِكَ اسْتِجَارَ الْمَغْرَسَ لِتَبْقِيَّتِهِ فِيهِ فَلِلْقَفَالِ فِيهِ جَوَابَانِ، وَالَّذِي اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَيْهِ الْمَنْعُ بِخِلَافِ غَاصِبٍ اسْتَأْجَرَ مَحَلَّ غَرْبِهِ لِتَبْقِيَّتِهِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ هُنَا بَيْدُ الْمَالِكِ وَتَمَّ بَيْدُ الْبَائِعِ فَلَا يُمَكِّنُ قَبْضُهُ عَنِ الْإِجَارَةِ قَبْلَ أَحَدٍ ذَيْنِكَ، وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَا يَصْحَحُ شِرَاؤُهُ لَهُ أَيْضًا فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ لَمْ يَكُنْ شُغْلُهُ بِالشَّجَرَةِ كَشُغْلِ الدَّارِ بِأَمْتَعَةِ الْمُشْتَرِي قُلْتُ: قَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ تِلْكَ بِتَأْتِي التَّفْرِغِ مِنْهَا فَلَا تُعَدُّ حَائِلًا بِخِلَافِ هَذِهِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِاسْتِجَارٍ أَوْ شِرَاءٍ مَحَلَّهَا إِدَامَةُ بَقَائِهَا. (وَبَشْرُطِ الْإِنْقَاءِ) إِنْ كَانَتْ رَطْبَةً كَمَا يُفْهَمُهُ قَوْلُهُ: الْآتِي وَلَوْ كَانَتْ بِأَيْسَةٍ إِلَى آخِرِهِ، وَالْأَبْطَلُ الْبَيْعُ بِشَرْطِ إِنْقَائِهَا مَا لَمْ يَكُنْ غَرَضٌ صَحِيحٌ فِي بَقَائِهَا لِتَحْوِي وَضْعِ جَذْعٍ عَلَيْهَا كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ (وَالْإِطْلَاقُ يَقْتَضِي

• قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: عَلِيمٌ أَوْ لَا ع. ش. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ غَاصِبٍ إلخ) أَيِ: غَاصِبٍ أَرْضٍ غَرَسَ فِيهَا شَجَرًا ثُمَّ اسْتَأْجَرَ مَحَلَّ غَرْبِهِ فَإِنَّ اسْتِجَارَهُ صَحِيحٌ. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: فِي مَسْأَلَةِ الْغَضَبِ (بَيْدُ الْمَالِكِ) أَيِ: لِلشَّجَرِ أَوْ سَمِ قِيَمِكُنْ قَبْضُهُ مِنَ الْإِجَارَةِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا تُعَدُّ حَائِلًا) قَدْ يُقَالُ الْحَيْلُولَةُ إِنَّمَا تُعَارِضُ الْقَبْضَ وَأَقُولُ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَفَالُ مِنَ الْمَنْعِ وَعَلَى هَذَا الْفَرْقِ الَّذِي أَبْدَاهُ الشَّارِحُ مَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ مَنْ أَرَادَ شِرَاءَ زَرْعٍ لَمْ يَتَّصِلْهُ لِرَغْبَةِ فَطْرِيْقِهِ أَنْ يَشْتَرِيَ الزَّرْعَ بِشَرْطِ الْقَطْعِ ثُمَّ يَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ م. ر. فَوَافَقَ عَلَى إِشْكَالِ كَلَامِ الْقَفَالِ فِي تَقْسِيمِهِ وَمُخَالَفَتِهِ لِمَا قَالُوهُ وَاسْتَبْعَدَ الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ أَوْ سَمِ عِبَارَةَ السَّيِّدِ عَمَرَ بَعْدَ كَلَامِ نَحْوِهَا وَالْقَلْبُ إِلَى جَوَابِهِ أَيِ: الْبُلْقَيْنِي الْقَائِلِ بِالصُّحَّةِ أَمِيلُ أ. ه. • قَوْلُهُ: (لِإِنْ الْقَصْدُ إلخ) قَدْ يُقَالُ إِنْ هَذَا الْقَصْدُ لَا يُنَافِي إِمْكَانَ التَّفْرِغِ مِنَ الشَّجَرِ. • قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَتْ رَطْبَةً) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْأَصَحُّ فِي النِّهَايَةِ الْآقَوْلُ: بِنَاءً عَلَى دُخُولِهِ كَمَا يَأْتِي، وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ يُفْتَقَرُ إِلَى هَذَا كُلِّهِ، وَقَوْلُهُ: وَإِذَا دَخَلْتَ إِلَى ثُمَّ قَالَ. • قَوْلُهُ: (كَمَا يُفْهَمُهُ) فِيهِ شَيْءٌ أَوْ سَمِ عِبَارَةٌ ع. ش. قَدْ يُنَازَعُ فِي إِفْهَامِهِ مَا ذَكَرْتُ؛ لِأَنَّ مَا يَأْتِي مَفْرُوضٌ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَلِزُومِ الْقَطْعِ فِيهِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْبُطْلَانَ عِنْدَ شَرْطِ الْإِنْقَاءِ أ. ه. • قَوْلُهُ: (لِتَحْوِي وَضْعَ إلخ) الْأَوَّلَى كَتَبْتُ إلخ بِالْكَافِ كَمَا فِي الْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَالْإِطْلَاقُ) أَيِ: بَأَنَّ لَمْ يَشْرُطْ قَلْعًا وَلَا قَطْعًا، وَلَا إِنْقَاءَ أَوْ مُعْنَى.

ضَمِنَ الْقَاطِعُ سِوَاءَ دَخَلِ يَلْكُهُ بِأَذْنِهِ أَوْ بغيرِ إِذْنِهِ فَإِنْ عَرَفَهُ النَّاطِرُ ذَلِكَ، أَوْ عَرَفَاهُ جَمِيعًا أَوْ جِهَلَاهُ فَلَا ضَمَانَ أَوْ بِهِ يَسْقُطُ التَّنْظَرُ الْمَذْكُورُ وَيُظْهَرُ أَنَّ مُنْشَأَ الْغَفْلَةِ عَنِ الْمَنْقُولِ وَعَدَمُ الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ.

• قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ غَاصِبٍ إلخ) أَيِ: فَإِنَّهُ يَجُوزُ، قَوْلُهُ: هُنَا أَيِ: فِي مَسْأَلَةِ الْغَضَبِ الْمَذْكُورَةِ، قَوْلُهُ: بَيْدُ الْمَالِكِ أَيِ: لِلشَّجَرِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا تُعَدُّ حَائِلًا) قَدْ يُقَالُ الْحَيْلُولَةُ إِنَّمَا تُعَارِضُ الْقَبْضَ وَأَقُولُ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَفَالُ مِنَ الْمَنْعِ وَعَلَى هَذَا الْفَرْقِ الَّذِي أَبْدَاهُ الشَّارِحُ مَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ مَنْ أَرَادَ شِرَاءَ زَرْعٍ لَمْ يَتَّصِلْهُ لِرَغْبَةِ فَطْرِيْقِهِ أَنْ يَشْتَرِيَ الزَّرْعَ بِشَرْطِ الْقَطْعِ ثُمَّ يَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ م. ر. فَوَافَقَ عَلَى إِشْكَالِ كَلَامِ الْقَفَالِ فِي تَقْسِيمِهِ وَمُخَالَفَتِهِ لِمَا قَالُوهُ الْمَذْكُورَةُ وَاسْتَبْعَدَ الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ. • قَوْلُهُ: (كَمَا يُفْهَمُهُ) فِيهِ شَيْءٌ.

الإبقاء) في الرطبة كما يفهمه ذلك أيضاً؛ لأنه العرف وإن كانت تُعْلَظُ عَمَّا هِيَ عَلَيْهِ، وفيما تَفْرُخُ منها، ولو شَجَرَةٌ أُخْرَى بِنَاءً عَلَى دُخُولِهِ كَمَا يَأْتِي لَكِنْ لَوْ أُزِيلَ الْمَثْبُوعُ هَلْ يُزَالُ التَّابِعُ كَمَا هُوَ شَأْنُ التَّابِعِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ بِوُجُودِهِ صَارَ مُسْتَقِلًّا رَجُحَ بَعْضُهُم الْأَوَّلَ وَبَعْضُهُم الثَّانِي وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَلِأَنَّ الْبَائِعَ مُقَصِّرٌ بِعَدَمِ شَرْطِ الْقَطْعِ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي هَذَا كُلُّهُ إِنْ اسْتَحَقَّ الْبَائِعُ الْإِبْقَاءَ، وَإِلَّا كَأَنَّهُ غَصَبَ أَرْضًا وَغَرَسَهَا ثُمَّ بَاعَهَا وَأُطْلِقَ فَقِيلَ يَبْطُلُ الْبَيْعُ وَقِيلَ يَصَحُّ، وَتَخَيَّرَ مُشْتَرِي جَهْلٌ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَاخْتَلَفَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ فِي أَوْلَادِ الشَّجَرَةِ الْمَوْجُودَةِ وَالْحَادِثَةِ بَعْدَ الْبَيْعِ هَلْ تَدْخُلُ فِي بَيْعِهَا، وَالَّذِي يَشْجِه الدُّخُولُ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهَا مِنْهَا سِوَا أَتَبَتَتْ مِنْ جَذْعِهَا، أَوْ غُرُوقِهَا الَّتِي بِالْأَرْضِ؛ لِأَنَّهَا حَيِّنِيذٌ كَأَغْصَانِهَا بِخِلَافِ اللَّاصِقِ بِهَا مَعَ مُخَالَفَةِ مَبْنِيِّهَا؛ لِأَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ عَنْهَا وَإِذَا دَخَلَتْ اسْتَحَقَّ إِبْقَاءُهَا كَالْأَصْلِ كَمَا رَجَحَهُ السَّبْكِيُّ مِنْ أَحْتِمَالَاتِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَمَا عَلِمَ اسْتِخْلَافَهُ كَشَجَرِ

• فَوُدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِهِ: الْآتِي الْخ. • فَوُدَّ: (وَفِيْمَا تَفْرُخُ مِنْهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الرُّطْبَةِ.
• وَفَوُدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ: فِي قَوْلِهِ وَالَّذِي يَنْجُو الدُّخُولُ الْخ. اهـ كُرِدِي. • فَوُدَّ: (وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ) أَيِ: الثَّانِي. • فَوُدَّ: (مَا يَأْتِي) أَيِ: فِي قَوْلِهِ: وَيُرَدُّ بَأَنَّ الْبَائِعَ الْخ. • فَوُدَّ: (هَذَا كُلُّهُ) أَيِ: اقْتِضَاءُ الْإِطْلَاقِ الْإِبْقَاءَ فِي الرُّطْبَةِ وَمَا تَفْرُخُ مِنْهَا، وَلَوْ شَجَرَةٌ أُخْرَى، أَوْ أُزِيلَ الْمَثْبُوعُ. • فَوُدَّ: (ثُمَّ بَاعَهَا) أَيِ: الْغِرَاسِ.
• وَفَوُدَّ: (وَأُطْلِقَ) أَيِ: بِخِلَافِ مَا لَوْ شَرَطَ الْإِبْقَاءَ فَالظَّاهِرُ بَطْلَانُ الْبَيْعِ لِاسْتِمَالِهِ عَلَى شَرْطِ فَاسِيْدٍ صَرِيحٍ اِهـ ع شِ عِبَارَةُ الرَّشِيْدِي قَوْلُهُ: وَأُطْلِقَ خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا شَرَطَ الْإِبْقَاءَ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَبْطُلُ الْبَيْعُ قَوْلًا وَاجِدًا لِلشَّرْطِ الْفَاسِيْدِ وَمَا لَوْ شَرَطَ الْقَلْعَ أَوْ الْقَطْعَ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَصِحُّ قَوْلًا وَاجِدًا فَلْيُرَاجَعِ اِهـ. • فَوُدَّ: (الْمَوْجُودُ) أَيِ: وَقْتُ الْبَيْعِ. • فَوُدَّ: (الَّتِي بِالْأَرْضِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ وَصَلَتْ الْعُرُوقُ إِلَى أَرْضٍ غَيْرِ وَتَبَتَتْ مِنْهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ لَكِنْ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ حَيِّنِيذٌ تَكْلِيفُ مَالِكِ الشَّجَرَةِ إِزَالَةً مَا وَصَلَ إِلَى مِلْكِهِ فَإِنْ رَضِيَ بِبَقَايِهِ فَلَا أُجْرَةٌ فَهُوَ عَارِيَةٌ اِهـ ع ش. • فَوُدَّ: (اسْتَحَقَّ إِبْقَاءُهَا الْخ) هَلْ هَذَا غَيْرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَفِيْمَا تَفْرُخُ مِنْهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمَا جِئْتُمَا الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا وَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ عَلَى هَذَا اِهـ سَم، وَفِي ع شِ مَا نَصَّهُ بَقِيَ مَا إِذَا قَطَعْتُمَا وَبَقِيَ جُذُورُهَا هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَطْعُ الْجُذُورِ، أَوْ لَهُ إِنْقَاؤُهَا كَمَا كَانَ يَبْقَى الشَّجَرَةُ، أَوْ يَفْصِلُ بَيْنَ أَنْ تَمُوتَ الْجُذُورُ وَتَجِفَّ فَيَجِبَ قَلْعُهَا كَمَا لَوْ جَفَّتِ الشَّجَرَةُ؛ لِأَنَّهَا حَيِّنِيذٌ لَا تَزِيدُ عَلَيْهَا، أَوْ لَا تَمُوتُ وَتَسْتَمِرُّ رُطْبَةً وَيُرْجَى نَبَاتُ شَجَرَةٍ مِنْهَا فَلَا يَجِبُ وَيَسْتَحَقُّ إِبْقَاءُهَا فِيهِ نَظَرٌ، وَلَوْ قَطَعْتُمَا وَابْقَى جُذُورُهَا فَتَبَتَتْ مِنْهَا شَجَرَةٌ أُخْرَى هَلْ يَسْتَحَقُّ إِبْقَاءُهَا لَا يَبْغَدُ نَعَمْ فَلْيَحْرُزْ سَم عَلَى مَنْهَجِ أَقُولُ قَوْلُهُ: أَوْ يَفْصِلُ الْخ. هُوَ الْأَقْرَبُ اِهـ ع شِ وَأَقُولُ قَوْلُهُ: نَعَمْ الْخ. هُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ كَالنَّهْيَةِ سِوَا أَتَبَتَتْ مِنْ جَذْعِهَا أَوْ غُرُوقِهَا. • فَوُدَّ: (كَالْأَصْلِ) قَالَ سَم عَلَى مَنْهَجِ فِي أَثْنَاءِ كَلَامٍ بَلْ قَالَ شَيْخُنَا مَ إِذَا قَلَعْتَ، أَوْ

• فَوُدَّ: (اسْتَحَقَّ إِبْقَاءُهَا الْخ) هَلْ هَذَا غَيْرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَفِيْمَا يَفْرُخُ مِنْهَا الْخ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمَا جِئْتُمَا الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا وَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ عَلَى هَذَا.

الموز لا شك في وجوب إيقائه وتوقف فيه الأذرع أي: من حيث الجزم لا الحكم كما هو ظاهر ثم قال وشجر الشقاق يخلف حتى يملأ الأرض ويفسدها، وفي لزوم هذا بعداه. ويؤد بأن البائع بتركه شرط القطع مقصّر.

(والأصح) فيما إذا استحق إيقاعها (أنه لا يدخل) في بيعها (المفروض) بكسر الراء أي: محل غريبها؛ لأن اسمها لا يتناول (لكن يستحق منقعه) بلا عوض، وهو ما سامتها من الأرض....

تَقَلَّمْتُ، ولم يعرض وأراد إعادتها كما كانت فله ذلك اه أقول قوله: إذا قُلِّعْتُ أي: ولو بفعل المشتري حيث كان لغيره كما يُفهم من قوله، ولم يعرض، وقوله: ولم يعرض أي: ويرجع في ذلك إليه اه ع ش أقول قد يقال إن قول سم، ولم يعرض ليس بيقيد. فؤد: (ثم قال) أي: الأذرع أي: نهاية.

فؤد: (وفي لزوم هذا) أي: الإبقاء اه ع ش. فؤد: (ويؤد بأن البائع إلخ) مُعْتَمِد اه ع ش.

فؤد: (فيما إذا استحق) إلى قول المتن وثمرة التخل في النهاية إلا قوله: لكن بأجرة المثل إلى وأفهم. فؤد: (فيما إذا استحق إلخ) أي: بشرطه، أو بالإطلاق والشجرة رطبة فيهما.

فؤد (سني): (أنه لا يدخل المفروض) ويجري الخلاف فيما لو باع أرضا واستثنى لنفسه شجرة هل يبقى له مفروضها، أو لا، وفيما إذا باع أرضا فيها ميت مدفون هل يبقى له مكان الدفن، أو لا نهاية ومفني قال ع ش قوله: ويجري الخلاف إلخ والأصح منه أنه لا يبقى المفروض، ولا مكان الميت لكن يستحق الإنشباع به ما بقيت الشجرة، أو شيء من أجزاء الميت غير عجب الذنب ثم إن كان المشتري عالما بالميت فلا خيار له، وإلا فله الخيار اه. فؤد: (لأن اسمها إلخ) يعني مسمى الشجرة ومفهومها.

فؤد (سني): (لكن يستحق إلخ) فيجب على مالكة، أو مستحق منفعة بإجارة، أو وصية تمكيته، ولو بذل مالكة أرض القلع لمالكها وأراد قلعه لم يجز له ذلك نهاية ومفني قال ع ش قوله: تمكيته أي: من الإنشباع به على العادة بالأشجار، وليس له الرقود تحتها لما فيه من الضرر بالبائع، وقوله: لم يجز إلخ أي: بغير رضا مالك الشجرة أما معه فيحتمل جوازه؛ لأنه بذل لغيره صحيح، وهو تفريع لمالكه اه أقول والجواز بالرضا هو الظاهر.

فؤد (سني): (والأصح أنه لا يدخل المفروض) ويجري الخلاف فيما لو باع أرضا واستثنى لنفسه شجرة هل يبقى له مفروضها، أو لا، وفيما إذا باع أرضا فيها ميت مدفون يبقى له مكان الدفن، أو لا شرح م ر.

فؤد (سني): (لكن يستحق منفعة) قال في شرح الإزشاء وقضية إطلاعهم أنه لا فرق بين أن يكون المفروض مملوكا للبائع، أو تستحق منفعة بنحو إجارة، أو وصية، وهو ظاهر إن جهل المشتري أما إذا علم فلا يستحق في صورة الإجارة الإبقاء بقية المدة إلا بأجرة على ما يتحتم في المطلب ومراؤه بالأجرة رجوع البائع عليه بأجرة المثل لما بقي كما صرح به الرزكشي، وإن أوهم كلامه أن هذا غير كلام المطلب، وفيما ذكره من وجوب الأجرة نظرم ر و قياس ما قاله من أن الموصى بمنفعتها أبدا

وما يمتدُّ إليه عُروقُها فيمتنعُ عليه أن يغرَّسَ في هذا ما يضرُّ بها، ولا يضرُّ تجدُّدُ استحقاقٍ للمُشتري لم يكن له حالة البيع؛ لأنه مُتفرِّعٌ عن أصلٍ استحقيقه والمُمتنعُ إنما هو تجدُّدُ استحقاقٍ مُبتدٍ فاندفعَ ما ليجتمع هنا مِنَ الإشكال، ولم يحتجْ لِجوابِ الزركشي الذي قيلَ فيه: إنه ساقطٌ (ما بقيت الشجرة) حيثُ هذا إن استحقَّ البائعُ الإبقاء، وإلا جاء ما مرَّ ونَحَتَ ابنُ الرُّفعة وغيره في بيعِ بناءٍ في أرضٍ مُستأجرة معه، أو موصى بِمَنفَعَتِها له أو موقوفٌ عليه أنه

• **قود:** (وما تَمْتدُّ إليه عُروقُها) عبارةُ المُفني قال الإسكندرِيُّ ولقائل أن يقولَ هل الخلافُ فيما يُسأى الشجرةُ مِنَ الأرضِ دونَ ما يمتدُّ إليه أغصانُها أم الخلافُ في الجميعِ فإن كان الثاني قِيلَزم أن يَتَجَدَّدَ لِلْمُشْتَرِي كُلُّ وَفَتٍ مِلْكٌ لم يكنْ اهـ والأوجهُ ما قاله غيره، وهو ما يُسأى أَصْلُ الشجرةِ خاصَّةً والمَوْضِعُ الذي يَتَشَرُّ فيه عُروقُ الشجرِ حَرِيمٌ لِلْمُغْرَسِ حَتَّى لا يَجوزَ لِلْبَائِعِ أن يغرَّسَ إلى جانِبِها ما يضرُّها اهـ. • **قود:** (فَيَمْتَنِعُ عليه إلخ) أي: البائعُ وكذا يَمْتَنِعُ عليه التَّصَرُّفُ في ظاهِرِ الأرضِ بما يَتَوَلَّدُ مِنْهُ ضَرَرٌ لِلشَّجَرَةِ لكن لو امتدَّتْ العُروقُ إلى مَوْضِعٍ كان لِلْبَائِعِ فيه بناءٌ أو زَرْعٌ قَبْلَ بَيْعِ الشَّجَرَةِ واحتجَّ إلى إِزَالَةِ أَحَدِهِمَا لِدَفْعِ ضَرَرِ الْآخَرِ فهل يُكَلِّفُ البائعُ إِزَالََةَ مِلْكِهِ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْمُشْتَرِي أو يُكَلِّفُ الْمُشْتَرِي قَطْعَ ما امتدَّتْ مِنَ العُروقِ لِسَلَامَةِ مِلْكِ البائعِ وَكَوْنُ اسْتِحْقاقِهِ لِدَلِيلِكَ سابقاً على مِلْكِ الْمُشْتَرِي فيه نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ البائعَ حَيْثُ لم يَشْرِطِ القَطْعَ راضٍ بما يَتَوَلَّدُ مِنَ الضَّرَرِ اهـ ع ش.

• **قود:** (ولا يضرُّ تجدُّدُ إلخ) جوابُ سؤَالٍ نَسَأَ مِنْ شُعُولِ الْمَغْرَسِ لِمَا تَمْتدُّ إِلَيْهِ العُروقُ.

• **قود (لشي):** (ما بقيت الشجرة) وهل لِلْمُشْتَرِي وَضْعٌ بِنِطْلِ الشَّجَرَةِ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا يَظْهَرُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَفَاقاً لِمَا رَفَعُوا كَثْرَ ذَلِكَ وَتَفَرُّعَ وَأَصَرَ بِالْبَائِعِ فهل له أمرُه بِقَطْعِهِ يَتَّبِعِي أن يُقالَ وَفَاقاً لِمَا إِنْ حَصَلَ مِنْهُ ما لا يَخْصُلُ عَادَةً مِنْ مِثْلِ تِلْكَ الشَّجَرَةِ أَمْرُهُ بِقَطْعِهِ، وَإِلَّا فلا انْتَهَى سَمٌ عَلَى مَنَاجِ.

(فَرَعُ): أَجَرَ البائعُ الأرضَ لِغَيْرِ مَالِكِ الشَّجَرَةِ فَالْقِيَاسُ صِحَّةُ الإِجَارَةِ وَيَثْبُتُ الْخِيَارُ لِلْمُسْتَأْجِرِ إِنْ جَهِلَ اسْتِحْقاقُ مَنَفَعَةِ الْمَغْرَسِ لِغَيْرِ البائعِ اهـ ع ش. • **قود:** (حيثُ) فإذا انْقَلَعَتْ، أو قَلَعَهَا كان له أن يُعِيدَها ما دَامَتْ حَيَّةٌ لا بَدَلَهَا انْتَهَى شَيْخُنَا الزَّيَادِيُّ اهـ ع ش، وقد مرَّ عَنْهُ عَنْ سَمٍ ما يوافقه. • **قود:** (هذا) أي: اسْتِحْقاقُ الْمَنَفَعَةِ الْمُعَبَّرِ عَنْهُ فِي الْمُثَنِّي بَلَكِنْ يَسْتَحِقُّ مَنَفَعَتَهُ إلخ اهـ رَشِيدِيٌّ وَقَالَ ع ش أي: الْأَصَحُّ وَمُقَابِلُهُ اهـ. • **قود:** (ما مرَّ) أي: فِي قَوْلِهِ هَذَا كُلُّهُ إِنْ اسْتَحَقَّ إلخ اهـ سَم. • **قود:** (بناءً إلخ) أي، أَوْ شَجَرٍ نِهَائَةً وَسَمً. • **قود:** (مفعً) أي البائعُ بَأَنَّ كان البائعُ مُسْتَأْجِرًا لَهَا سَبَدُ عَمَرٍ وَع ش وكذا ضَمِيرُ لَه، وَعَلَيْهِ الْآتِيَتَيْنِ.

كَالْمَمْلُوكَةِ؛ لِأَنَّ الْمَنَفْعَةَ تَوَرَّتْ عَنْهُ أَنَّ الْمُؤَجَّرَةَ وَالْمَوْصَى بِمَنَفَعَتِهَا مُدَّةٌ مُعَيَّنَةٌ كَذَلِكَ تِلْكَ الْمُدَّةُ فَيَجِبُ الْإِبْقَاءُ فِيهَا مِنْ غَيْرِ أَجْرَةٍ تِلْكَ الْمُدَّةُ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَهِيَ إِزْتُ الْمَنَفَعَةِ عَنْهُ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْوَصِيَّةِ بِقِسْمَتِهَا وَالْمِلْكُ لَمْ يَزَلْ فِي الْمَغْرَسِ أَجْرَةً فَلَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئًا بِخِلَافِهِ فِي الْإِجَارَةِ اهـ. • **قود:** (ما مرَّ) أي: فِي قَوْلِهِ، وَإِلَّا كَانَ غَضَبُهُ إلخ. • **قود:** (بناءً فِي أرضٍ) أي: أَوْ شَجَرٍ.

يَسْتَحِقُّ الْإِقْدَاءَ بَقِيَّةَ الْمُدَّةِ لَكِنْ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ لِبَاقِي الْمُدَّةِ فِي الْأَوَّلِ إِنْ عَلِمَ لَا فِي الْآخِرِينَ؛
لَأَنَّ الْمَنْفَعَةَ فِيهِمَا لَمْ يَذَلِّ الْبَائِعُ فِيهَا شَيْئًا وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: مَا بَقِيََتْ أَنَهَا لَوْ قُلِعَتْ لَمْ يَجْزَلْهُ غَرْسُ
بَذْلِهَا بِخِلَافِهَا إِنْ بَقِيََتْ، وَلَا يَدْخُلُ الْمَغْرَسُ فِي شَجَرَةٍ بِإِسْبَةِ قَطْعًا لِيُطْلَانَ الْبَيْعُ بِشَرْطِ إِتْقَانِهَا
كَمَا مَرَّ فَلَا يَسْتَحِقُّ إِتْقَانَهَا.

وَمَنْ ثَمَّ قَالَ (وَلَوْ كَانَتْ) الشَّجَرَةُ الْمَبِيعَةُ (بِإِسْبَةِ)، وَلَمْ تَدْخُلْ لِكُونِهَا غَيْرَ دِعَامَةٍ مَثَلًا (لَزِمَ
الْمُشْتَرِي الْقُلْعُ) لِلْمَرْفُوعِ.

(وَلَوْ أَنَّ الْبَيْعَ) مَثَلًا وَذَكَرَ؛ لِأَنَّهُ مُورِدُ النَّصِّ (الْمَبِيعِ) بَعْدَ وَجُودِهَا وَكَالْبَيْعِ غَيْرِهِ عَلَى مَا بَاتِيَ فِي
أُبُوَابِهِ مُفْصَّلًا (إِنْ شُرِطَتْ) كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا الْمُتَعَيَّنُ كَالزُّنْبُعِ (لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي عَمِلَ بِهِ) تَأْتِي أَمْ
لَا، وَكَذَا لَوْ شُرِطَ الظَّاهِرُ لِلْمُشْتَرِي وَغَيْرُهُ، وَقَدْ انْعَقَدَ لِلْبَائِعِ وَفَاءً بِالشَّرْطِ.....

• قَوْلُهُ: (بَقِيَّةَ الْمُدَّةِ) مَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَأْجَرَ مُدَّةً تَلِي مُدَّتَهُ لَا يَسْتَحِقُّ إِتْقَانَهَا، وَعَلَيْهِ فَيَتَّبِعُنِي إِنْ يَأْتِي فِيهِ مَا
بِالْهَامِشِ مِنَ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْقُلْعِ وَالْخِمْعِ شَيْءٌ أَيْ: وَغَرَامَةِ الْأَرْضِ أَوْ التَّبَقُّعِ بِالْأَجْرَةِ، أَوْ التَّمْلِكِ
بِالْقِيَمَةِ. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ الْخِمْعِ) الْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا سَمَ وَنَهَايَةَ. • قَوْلُهُ: (غَرْسُ
بَذْلِهَا الْخِمْعِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ قَصِدَ إِعَادَتُهَا فَيَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ حَيْثُ رَجَعَ عَوْدُهَا إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ كَمَا يُؤْخَذُ
مِمَّا تَقَدَّمَ عَنْ سَمٍ عَلَى مَنَهِجِ أَهْلِ ش. عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ: غَرْسُ بَذْلِهَا أَيْ: غَرْسُ غَيْرِهَا بِذْلِهَا أَنَا هِيَ
فَيَجُوزُ غَرْسُهَا إِنْ كَانَتْ مُنْفَعَةً بِهَا بَعْدَ الْغَرْسِ أَه. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهَا) أَيْ: بِخِلَافِ غَرْسِ الشَّجَرَةِ
الْمَقْلُوعَةِ (إِنْ بَقِيََتْ) أَيْ: وَكَانَتْ تَصْلُحُ لِلثَّبَاتِ أَهْ بِضَرِي. • قَوْلُهُ: (لِيُطْلَانَ الْبَيْعُ الْخِمْعِ) لَا تَلَازَمَ بَيْنَ
بُطْلَانِ الْبَيْعِ وَبَيِّنِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَعَدَمِهِ فَلَوْ قَالَ لَعَدِمَ اسْتِحْقَاقُهَا الْإِقْدَاءَ لَكَانَ وَاضِحًا أَهْ شَيْدِي.

• قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ: فِي شَرْحِ وَبِشَرْطِ الْإِقْدَاءِ. • قَوْلُهُ: (الشَّجَرَةُ الْمَبِيعَةُ) أَيْ: مَعَ الْإِطْلَاقِ مُعْنَى
وَنَهَايَةَ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَدْخُلْ) يَتَأَمَّلُ أَهْ سَمَ يَغْنِي أَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي بَيْعِ الشَّجَرَةِ وَخَدَمَهَا لَا فِي بَيْعِهَا بَتَمًا
لِيَبِيعَ نَحْوَ الْأَرْضِ حَتَّى يَتَصَوَّرَ دُخُولُ الْبَائِسَةِ فَيَصِحُّ نَفْيُهُ فَكَانَ يَتَّبِعُنِي أَنْ يَقُولَ: وَلَمْ يَكُنْ غَرْسُ صَحِيحٍ
فِي بَقَائِهَا كَكُونِهَا نَحْوَ دِعَامَةٍ. • قَوْلُهُ: (وَذَكَرَ) أَيْ: وَخَصَّ التَّخْلُفَ بِالذِّكْرِ. • قَوْلُهُ: (مُورِدُ النَّصِّ) يَغْنِي
حَدِيثَ الشَّيْخَيْنِ الْآتِي وَالْحَقُّ بِالتَّخْلُفِ سَائِرُ الثَّمَارِ أَهْ نَهَايَةَ. • قَوْلُهُ: (فِي أُبُوَابِهِ) أَيْ: الْغَيْرِ.

• قَوْلُهُ: (تَأْتِي أَمْ لَا) وَلَوْ شُرِطَ غَيْرُ الْمُؤَبَّرَةِ لِلْمُشْتَرِي كَانَ تَأْكِيدًا كَمَا قَالَهُ الْمُتَوَلِّي نَهَايَةَ وَمُعْنَى قَالَ ع
شَ قَوْلُهُ: غَيْرُ الْمُؤَبَّرَةِ أَيْ الْقَمَرَةُ الَّتِي لَمْ يَتَأَبَّرْ مِنْهَا شَيْءٌ أَضْلًا أَمَّا لَوْ تَأَبَّرَ بِبَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ لَمْ يَكُنْ
تَأْكِيدًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا كَانَتْ كُلُّهَا لِلْبَائِعِ أَه. • قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيْ: وَشَرْطُ غَيْرِ الظَّاهِرِ.

• قَوْلُهُ: (وَقَدْ انْعَقَدَ) فَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ لَمْ يَصِحَّ شَرْطُهُ لِلْبَائِعِ وَيَتَّبِعُنِي بَطْلَانُ الْبَيْعِ بِهَذَا الشَّرْطِ سَمَ عَلَى حَجِّ
أَقُولُ وَلَعَلَّ وَجْهَ الْبُطْلَانِ أَنَّهَا قَبْلَ انْعِقَادِهَا كَالْمَعْدُومَةِ أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (لِلْبَائِعِ) مُتَعَلِّقٌ بِشَرْطِ الْمُقَدَّرِ

• قَوْلُهُ: (لَكِنْ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ الْخِمْعِ) الْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَدْخُلْ) يَتَأَمَّلُ.

• قَوْلُهُ: (وَقَدْ انْعَقَدَ لِلْبَائِعِ) فَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ لَمْ يَصِحَّ شَرْطُهُ لِلْبَائِعِ وَيَتَّبِعُنِي بَطْلَانُ الْبَيْعِ بِهَذَا الشَّرْطِ.

وَأَمَّا بَطْلُ الْبَيْعِ بِشَرْطِ اسْتِثْنَاءِ الْبَائِعِ الْحَمْلَ، أَوْ مَنَعَةِ شَهْرٍ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ لَا يُفْرَدُ بِالْبَيْعِ، وَالطَّلْعُ يُفْرَدُ بِهِ وَلِأَنَّ عَدَمَ الْمَنَعَةِ يُؤَدِّي لِحُلُولِ الْمَبِيعِ عَنْهَا، وَهُوَ مُبْطِلٌ (وَالَا يُشْرَطُ شَيْءٌ فَإِنْ لَمْ يَتَأَيَّرْ مِنْهَا شَيْءٌ فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي)، وَإِنْ كَانَ طَلْعٌ ذَكَرَ (وَالَا) بَأَنَّ تَأَيَّرَ بَعْضُهَا، وَإِنْ قُلَّ، وَلَوْ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ خِلَافًا لِلْمَازِرِدِيِّ، وَإِنْ تَبَقَّه ابْنُ الرَّفْعَةِ (فَالْبَائِعُ) جَمِيعُهَا الْمُتَأَيَّرَ وَغَيْرَهُ حَتَّى الطَّلْعُ الْحَادِثُ بَعْدَ خِلَافًا لِابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ذَلِكَ لِخَدِيثِ الشَّيْخَيْنِ «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَثْبَرَتْ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا الْمُتَبَاعُ» أَيْ: الْمُشْتَرِي ذَلِكَ مَنْطُوقُهُ عَلَى أَنَّ الْمُؤَيَّرَةَ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا الْمُشْتَرِي وَمَفْهُومُهُ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمُؤَيَّرَةِ لِلْمُشْتَرِي إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا الْبَائِعُ وَكَوْنُهَا لِوَاحِدٍ يُمْرُّ ذِكْرُ صَادِقٍ بِأَنَّ تَشْرُطَ لَهُ، أَوْ يَسْكُتَ عَنْ ذَلِكَ كَمَا عَلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ وَافْتَرَقَا بِالتَّأْيِيرِ وَعَدَمِهِ؛ لِأَنَّهَا فِي حَالَةِ الاسْتِثْنَاءِ كَالْحَمْلِ، وَفِي حَالَةِ الظُّهُورِ كَالْوَلَدِ وَأَمَّا دَخْلُ قُطْنٍ لَا يَتَكَوَّرُ أَخْذُهُ، وَقَدْ بَيَّعَ بَعْدَ تَشَقُّقِ جُوزِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ وَمَنْ تَبَقَّه؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالْبَيْعِ بِخِلَافِ الثَّمَرَةِ الْمَوْجُودَةِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ إِنَّمَا هُوَ شَجَرَتُهَا لِثَمَارِ جَمِيعِ الْأَعْوَامِ، وَمَنْ ثُمَّ

بِالْمَطْفِ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا بَطْلُ الْبَيْعِ) جَوَابُ سُؤَالٍ مُنْشَأُهُ قَوْلُهُ: وَغَيْرُهُ، وَقَدْ انْتَقَدَ لِلْبَائِعِ. قَوْلُهُ: (وَفَوَاءُ بِالشَّرْطِ) تَغْلِيلٌ لِلْمَعْنَى وَالشَّرْحُ مَعًا. قَوْلُهُ: (لِحُلُولِ الْمَبِيعِ الْخُ) لِيَتَأَمَّلَ فَإِنَّ الْحُلُولَ مُدَّةٌ لَوْ كَانَ يُؤَدِّي إِلَى الْحُلُولِ الْمَانِعِ مِنْ صِحَّةِ الْبَيْعِ لَبَطَلَ بَيْعُ الدَّارِ الْمُسْتَأْجَرَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِسِيْدُ عُمَرَ وَجِبَارَةُ عَنْ شِ قَوْلُهُ: وَهُوَ مُبْطِلٌ، وَقَدْ يُقَالُ الْمُبْطِلُ خُلُوهُ عَنْهَا مُطْلَقًا لَا فِي مُدَّةٍ كَمَا هُنَا سَمَّ عَلَى حَجٍّ، وَفِيهِ أَنَّ خُلُوهُ عَنْهَا مُدَّةٌ إِنَّمَا يُفْتَرَقُ إِذَا كَانَتْ الْمَنَعَةُ مُسْتَحَقَّةً لِغَيْرِ الْبَائِعِ كَبَيْعِ الدَّارِ الْمُؤَجَّرَةِ، وَلَوْ اسْتثنَى الْبَائِعُ لِنَفْسِهِ مَنَعَةَ الدَّارِ الْمَبِيعَةِ مُدَّةً لَمْ يَجْزُ، وَإِنْ قُلْتُ اه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ طَلْعٌ ذَكَرَ) وَالْأَوَّلَى أَنْ يَذْكُرَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ الْآتِي بِأَنَّ تَأَيَّرَ بَعْضُهَا كَمَا صَنَعَهُ النَّهَائِيُّ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ تَأَيَّرَ) إِلَى الْمَعْنَى فِي النَّهَائِيِّ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ قُلَّ) وَلَوْ وَجَدَ التَّأْيِيرَ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ كَمَا اسْتَقَرَّ بِهِ سَمَّ قَالَ ع ش بِل وَلَوْ مَعَ آخِرِ الْقَبُولِ لِحْصُولِهِ قَبْلَ انْتِقَالِهِ عَنْ يَلِكِهِ أَيْ: الْبَائِعِ اه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ) ظَاهِرُهُ، وَلَوْ بِفَعْلٍ فَاعِلٍ.

(فَرَعَ): قَالَ فِي الْإِيجَابِ وَيُصَدِّقُ الْبَائِعُ أَيْ: فِي أَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ بَعْدَ التَّأْيِيرِ أَيْ: حَتَّى تَكُونَ الثَّمَرَةُ لَهُ سَمَّ عَلَى حَجٍّ وَيُثَلِّهُ مَا لَوْ اخْتَلَفَا هَلْ كَانَتْ الثَّمَرَةُ مَوْجُودَةً قَبْلَ الْعَقْدِ، أَوْ حَدَّثَتْ بَعْدَهُ فَالْمُصَدِّقُ الْبَائِعُ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الشَّارِحِ م ر كَمَا ذَكَرَهُ فِي بَابِ اخْتِلَافِ الْمُتَبَاعَيْنِ بَعْدَ قَوْلِهِ، أَوْ صِفَتِهِ خِلَافًا لِحَجٍّ اه ع ش. قَوْلُهُ: (جَمِيعُهَا) إِلَى الْمَعْنَى فِي النَّهَائِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: حَتَّى الطَّلْعُ الْحَادِثُ بَعْدَ خِلَافًا لِابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلُهُ: كَمَا عَلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ، قَوْلُهُ: وَلَمْ يَغْيَسْ إِلَى وَالتَّأْيِيرِ، وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: مَنْطُوقُهُ إِلَى مَفْهُومِهِ. قَوْلُهُ: (وَافْتَرَقَا) أَيْ: الْمُؤَيَّرَ وَغَيْرُهُ اه ع ش.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُبْطِلٌ) كَذَا شَرَحَ م ر وَقَدْ يُقَالُ الْمُبْطِلُ خُلُوهُ عَنْهَا مُطْلَقًا لَا فِي مُدَّةٍ كَمَا هُنَا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ) ظَاهِرُهُ بِفَعْلٍ فَاعِلٍ.

(فَرَعَ): قَالَ فِي الْعَبَابِ وَيُصَدِّقُ الْبَائِعُ أَيْ: فِي أَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ بَعْدَ التَّأْيِيرِ أَيْ: حَتَّى تَكُونَ الثَّمَرَةُ لَهُ.

كان ما يتكرر أخذُه للبائع؛ لأنه حينئذ كالشجرة وألحق غير المؤثر به لفسر إفراده، ولم يعكس؛ لأن الظاهر أقوى، ومن ثم تبع باطن الصورة ظاهرها في الرؤية والتأثير لغةً وضع طلع الذكر في طلع الأنثى لتجيء ثمرتها أجود واصطلاحاً تشقُّ الطلع، ولو بنفسه، وإن كان طلع ذكر كما أفاده تعبيره بتأثير خلافاً لما توهّمه عبارة أصله والعادة الاكتفاء بتأثير البعض والباقي بتشقُّ بنفسه وينبئ ربح الذكور إليه، وقد لا يؤثّر شيء وتشقُّ الكل وحكمه كالمؤثر اعتباراً بظهور المقصود.

(وما يخرج ثمره بلا نور) بفتح الثون أي: زهر بأي لون كان (كعين وعنب إن برز ثمره) أي: ظهر (لللبائع، وإلا فله المشتري) إلحاقاً لبروزه بتشقُّ الطلع، ولو ظهر بعض الثين كان للبايع ما ظهر وللشترى غيره وفازت النخل بأنه لا يتكرر حملُه في العام عادةً فكل ما ظهر.....

• فود: (ما يتكرر) أي: القطن الذي يتكرر. • فود: (وضع طلع الذكر إلخ) عبارة النهاية والمغني تشقُّ طلع الإناث ودّر طلع الذكور فيه اه. • فود: (بتأثير) كذا في أصله وَاللَّهُ تَعَالَى وعبارة النهاية بتأثير، وهي اقتداء سيد عمر. • فود: (عبارة أصله) أي بالتأثير. • فود: (وقد لا يؤثّر) أي: بفعل فاعل. • فود: (وتتشقُّ الكل) كذا في شرح الرّوض فليُنظر التّشديد بالكلّ سم على حجّ أقول ولعلّه مجرّد تصوير لا لإحراز لما تقدّم في قوله، وإلا بأن تأثر بعضها، ولو طلع ذكر؛ إذ التأثر لا يتوقّف على فعل اه ع ش. • فود: (أي زهر) بفَتْحَيْن كما في المختار اه ع ش.

• فود (سني): (وعنب) وقُشْتُ بفتح التاء ويجوز ضمّها وجوز اه مغني. (فرع): وصِلت شجرة نحو تين بغضن نحو شمش، أو عكسه فَيَتْبَعِي أَنْ لِكُلِّ حُكْمَهُ حَتَّى لَوْ بَرَزَ الثِّينُ، ولم يتأثر نور الشمس فالأول فقط للبايع سم على حجّ، وهذا يفيد ما يأتي من اشتراط التبعيّة باتحاد الجنس؛ لأن هذين جنسان وإن كانا في شجرة واحدة اه ع ش.

• فود (سني): (إن برز ثمره) ولا يُعْتَبَرُ تَشَقُّ الْقَشْرِ إِلَّا عَلَى مِنْ نَحْوِ جَوْرِ بَلْ هُوَ لِلْبَائِعِ مُطْلَقاً نِهَاءً ومغني أي: وإن لم يتشق. • فود: (ولو ظهر بعض الثين إلخ) وكالتين فيما ذكر الجميز ونحوه كالقثاء والبطيخ لا يتبع بعضه بعضاً؛ لأنها بطون نهاية ومغني وكذا في سم عن الرّوض وشرجه.

• فود: (ما يتكرر) أي: القطن الذي يتكرر. • فود: (وتتشقُّ الكل) كذا في شرح الرّوض فليُنظر التّشديد بالكلّ.

• فود (مغني): (كعين وعنب) فرع وصِلت شجرة نحو تين بغضن نحو شمش، أو عكسه فَيَتْبَعِي أَنْ لِكُلِّ حُكْمَهُ حَتَّى لَوْ بَرَزَ الثِّينُ، ولم يتأثر نور الشمس فالأول فقط للبايع. • فود: (ولو ظهر بعض الثين إلخ) كالتين في هذا الحكم الوزد والياسمين والقثاء والبطيخ والجميز ونحوه كما في الرّوض وشرجه مفرّقا ثم رأيت ما سيأتي في كلام الشارح فرع قال في الرّوض، ولا يُعْتَبَرُ تَشَقُّ الْقَشْرِ الْأَعْلَى مِنْ نَحْوِ الْجَوْرِ قَالَ فِي شَرْحِهِ بَلْ هُوَ لِلْبَائِعِ مُطْلَقاً اه أي: وإن لم يتشق.

من حمل الأول فإن فرض تحقق حمل ثانٍ أُلْحِقَ النادرُ بالأعمَ الأغلبِ والثَّينُ يتكرَّرُ والحاقُ العِنَبُ بالثَّينِ في ذلك الواقع في كلامِ الشَّيْخَيْنِ نقلًا عن التَّهْذِيبِ ثم تَوَقَّفَا فيه حَمْلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى مَا يَتَكَرَّرُ حَمْلُهُ مِنْهُ، وَالْأَوَّلُ فَهُوَ كَالنَّخْلِ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ حَمْلَهُ فِي الْعَامِ مَرَّتَيْنِ نَادِرٌ كَالنَّخْلِ فَلْيَكُنْ مِثْلَهُ وَقَالَ الْمَاوَرَدِيُّ مِنْهُ مَا يُورِدُ ثُمَّ يَنْقُذُ فَيُلْحَقُ بِالْمِشْمِشِ وَمَا يَدُو مُنْعَقِدًا فَيُلْحَقُ بِالثَّينِ (وَمَا خَرَجَ فِي نَوْرِ لَمْ يَقُطْ) نَوْرُهُ أَي: كَانَ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي، وَلَمْ يَتَنَاسَرِ النَّوْرُ ثُمَّ قَوْلُهُ: وَبَعْدَ التَّنَاسُرِ وَتَعْبِيرُ أَصْلِهِ بِخُرُوجِ سَالِمٍ مِنْ ذَلِكَ وَحِكْمَةُ عُذُولِهِ عَنْ خَشْيَةِ إِيْهَامِ اتِّحَادِهِ هَذَا مَعَ مَا قَبْلَهُ فِي أَنَّ لِكُلِّ نَوْرًا قَدْ يُوجَدُ، وَقَدْ لَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ نَفَى النَّوْرُ عَنْ ذَلِكَ نَفْيًا لَهُ عَنْهُ مِنْ أَصْلِهِ كَمَا تُفْهَمُهُ مُغَايَرَةُ الْأَسْلُوبِ (كَمِشْمِشٍ) بِكَسْرِ مِيمَتِهِ (وَقَفَّاحٍ فَلِلْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ تَنْقُذِ الثَّمَرَةَ، وَكَذَا إِنْ انْقَضَتْ، وَلَمْ يَتَنَاسَرِ النَّوْرُ فِي الْأَصَحِّ) إِنْ حَاقَتْ لَهَا بِالطَّلَعِ قَبْلَ تَشَقُّقِهِ.....

• فَوَدَّ: (مِنْ حَمْلِ الْأَوَّلِ) خَبَرَ فَكُلُّ مَا ظَهَرَ وَكَانَ الْأَوَّلَى مِنْ حَمْلِهِ الْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (وَالثَّينِ) عَطَفَ عَلَى اسْمِ إِنْ • وَفَوَدَّ: (يَتَكَرَّرُ) أَي: حَمْلُهُ عَطَفَ عَلَى خَبَرِهِ. • فَوَدَّ: (وَالْحَاقُ الْعِنَبُ بِالثَّينِ فِي ذَلِكَ) أَي: فِي أَنَّ مَا ظَهَرَ مِنْهُ لِلْيَابِعِ وَمَا لَمْ يَظْهَرْ لِلْمُشْتَرِي جَزَى عَلَيْهِ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنَى قَالَ ع ش، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. • فَوَدَّ: (عَنِ التَّهْذِيبِ) هُوَ لِلتَّعْوِي وَالْمُهَذَّبِ لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيِّ اه ع ش. • فَوَدَّ: (ثُمَّ تَوَقَّفَا فِيهِ) أَي: فِي الْحَاقِ الْعِنَبِ بِالثَّينِ فِي التَّفْصِيلِ الْمَارِ. • فَوَدَّ: (حَمْلَةً) خَبَرَ وَالْحَاقُ الْعِنَبِ. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا) أَي: عَلَى نَوْعٍ • وَفَوَدَّ: (مِنْهُ) أَي: مِنْ جَنْسِ الْعِنَبِ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلَى) وَكَانَ الْأَوَّلَى فَمَا لَا يَتَكَرَّرُ. • فَوَدَّ: (فَهُوَ كَالنَّخْلِ) أَي: فَيَنْتَبِغُ غَيْرُ الظَّاهِرِ مِنْهُ لِلظَّاهِرِ مِنْهُ. • فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَي: فِي الْحَمْلِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (فَلْيَكُنْ) أَي: الْعِنَبُ (مِثْلَهُ) أَي: التَّخْلِ فَيَنْتَبِغُ غَيْرُ الظَّاهِرِ مِنْهُ لِلظَّاهِرِ مُطْلَقًا أَي سَوَاءً كَانَ مِنَ النَّوْعِ الَّذِي يَتَكَرَّرُ حَمْلُهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ حَاقَ لِلنَّادِرِ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ أَيِ وَفَاقًا لِشَرْحِ الْمَنْهَجِ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (مِنْهُ) أَي: مِنَ الْعِنَبِ. • فَوَدَّ: (مَا يُوْرِدُ) أَي: يَكُونُ لَهُ وَرْدٌ أَي: زَهَرَ اه سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (إِنِّي كَانَ مِنْ شَأْنِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُسْتَقْنَى الْوَرْدُ فِي النَّهْيَةِ. • فَوَدَّ: (سَالِمٍ مِنْ ذَلِكَ) يَغْنِي مِنْ إِيْهَامِ أَنَّ الصُّورَةَ أَتَتْ سَقَطَ بِالْفِعْلِ الَّذِي دَفَعَهُ بِقَوْلِهِ أَي: كَانَ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ اه رَشِيدِي عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَي: مِنَ التَّأْوِيلِ بِالشَّأْنِ لِيَدْفَعَ مَا يَقَالُ إِنَّ قَوْلَهُ خَرَجَ وَقَوْلُهُ ثُمَّ سَقَطَ مُنَافِيَانِ لِقَوْلِهِ إِنْ لَمْ تَنْقُذِ الثَّمَرَةَ وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يَتَنَاسَرِ النَّوْرُ اه. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: عَنْ تَغْيِيرِ الْأَصْلِ. • فَوَدَّ: (اتِّحَادِ هَذَا) أَي: مَا يَخْرُجُ فِي نَوْرِ الْخِ (مَعَ مَا قَبْلَهُ) أَي: مَا يَخْرُجُ ثَمَرُهُ الْخِ. • فَوَدَّ: (خَشْيَةُ إِيْهَامِ الْخِ) فِي هَذِهِ الْخَشْيَةِ بَعْدَ وَيَتَقَدَّرُ بِهِ فَمَجَرَّدُ التَّعْبِيرِ بِخَرَجَ لَا يَدْفَعُ هَذَا الْإِيْهَامَ اه ع ش. • فَوَدَّ: (بِكَسْرِ مِيمَتِهِ) وَحُكْمِي فَتَحْتُهُمَا نِهَايَةً وَمُغْنَى وَقَالَ ع ش وَضَعَهُمَا أَيْضًا لَكِنْ الضَّمُّ قَلِيلٌ كَمَا فِي عِبَابِ اللَّغَةِ اه.

• فَوَدَّ (سَلَى): (وَقَفَّاحٍ) وَرَمَانٍ وَلَوْزٍ نِهَايَةً وَمُغْنَى. • فَوَدَّ (سَلَى): (إِنْ لَمْ تَنْقُذِ الثَّمَرَةَ) أَي: لِأَنَّهَا كَالْمَخْدُومَةِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. • فَوَدَّ: (إِنْ حَاقَتْ لَهَا) أَي: لِلثَّمَرَةِ بِصَوَرَتِهِ لَكِنْ قَضِيَّةٌ تَغْلِيلُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى الصُّورَةَ الْأَوَّلَى بِمَا مَرَّ أَيْضًا عَنْهُمَا رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلصُّورَةِ الثَّانِيَةِ فَقَطَّ أَي: الثَّمَرَةُ الَّتِي لَمْ يَتَنَاسَرِ نَوْرُهَا.

(وبعد الثأثير)، ولو للبعض تكون (للبيع) لظهورها. (ولو باع) نخلة من بستان، أو (نخلات بستان مطلعة) بكسر اللام أي: خرج طلعتها (وبعضها) من حيث طلعتها (مؤثر) وبعضها غير مؤثر، ومؤثر هنا بمعنى متأثر كما عليم مما قدمه (للبيع) جميعها المؤثر وغيره وإن اختلف النوع لفسر البيع كما مر (فإن أفرد) بالبيع (ما لم يؤثر) من بستان واحد (فللمشتري في الأصح) إما مر قيل: قضية قوله مطلعة أن غير المؤثر لا يتبع إلا بعد وجود الطلع والأصح أنه يتبع مطلقاً متى كان من ثمر ذلك العام فحذف مطلعة بل المسألة من أصلها للعلم بها مما قدمه أحسن اهـ.....

• قوله (سبي): (ويغذ الثأثير) أي بنفسه حتى لو أخذه فاعل قبل أو ان ثأثيره كان كما لو لم يتأثر وفارق النخل بأن تأثيره لا يؤدي إلى فساد مطلقاً بخلاف أخذ التور قبل أو ان هـ م ر، وفيه نظر سم على المنهج اهـ ع ش. • قوله: (ولو للبعض إلخ) فما لم يظهر من ذلك تابع لما ظهر كما في التشبيه نهاية ومغني. • قوله: (نخلة من بستان) هذا مكرّر مع قول المتن سابقاً، ولأقلّ البيع عبارة الرشيد في قوله: نخلة من بستان أنظر كيف يتّوّل عليه كلام المتن الآتي اهـ ولعل لهذا اسقطه المغني. • قوله: (من حيث طلعة) كما قاله الشارح مبيناً به ما في كلام المصنّف من التسامح؛ إذ ظاهر كلامه أن بعض التخلات مؤثر مع أن المؤثر إنما هو طلعتها اهـ نهاية. • قوله: (من حيث طلعة) خرج به اختلاف النوع واختلاف الجنس فإن الأول يتبع على الأصح والثاني لا يتبع جزماً اهـ مغني. • قوله: (بمعنى متأثر) أي: بنفسه، أو بفعل فاعل اهـ ع ش. • قوله: (بما قلّمته) وهو قوله: واضطلاحاً تشقّق الطلع، ولو بنفسه. • قوله: (كما مر) أي: في قوله وألحق غير المؤثر به إلخ. • قوله: (لما مر) يعني قوله ومفهومه على أن غير المؤثرة للمشتري إلخ. • قوله: (الآن بغذ وجود الطلع) أي: لغير المؤثر اهـ سم وع ش عبارة الرشيد في معنى لا يتبع إلا إن كان مطلقاً عند العقد اهـ. • قوله: (والأصح أنه يتبع إلخ) ولو باع نخلة وبيّث ثمرتها للبايع ثم خرج طلع آخر كان له أيضاً كما صرحا به قالاً؛ لأنه من ثمرة العام قال شيخنا قلت وإلحاقاً للتأثير بالأعم الأغلب مغني ونهاية قال سم وأقره ع ش، وهذا بخلاف ما لو اشترى ثمرة نخلة دونها ثم خرج طلع آخر فلا يكون له بل هو للبايع كما هو ظاهر؛ لأن العقد لم يتناول الشجر غير مملوك له اهـ. • قوله: (بما قلّمته) أي: في قوله، ولأقلّ البيع، ولا يخفى أن ما سبق لا يستفاد منه الخلاف في قوله فإن أفرد ويتوهم منه

• قوله: (بمعنى متأثر) قد يدل على اختلاف حكمهما، وفيه نظر.

(قري): لو باع نخلة وبيّث ثمرتها للبايع ثم خرج طلع آخر كان له أيضاً كما صرحا به وعلاؤه بأنه من ثمرة العام، وهذا بخلاف ما لو اشترى ثمرة نخلة دونها ثم خرج طلع آخر فلا يكون له بل هو للبايع كما هو ظاهر؛ لأن العقد لم يتناول الشجر غير مملوك له. • قوله: (بغذ وجود الطلع) أي: لذلك أو لغيره. • قوله: (بما قلّمته) أي: في قوله ولأقلّ البيع، ولا يخفى أن ما سبق لا يستفاد منه الخلاف في قوله فإن أفرد إلخ ويتوهم منه خلاف الحكم، وأن ما لم يؤثر وإن أفرد يتبع المؤثر.

وَيُرَدُّ بَأَنَ هَذَا تَفْصِيلٌ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ السَّابِقِ فَإِنَّ لَمْ يَتَأَيَّرْ مِنْهَا شَيْءٌ الْخُذْ وَذَاكَ لَمْ يَتَعَرَّضْ فِيهِ لِلِإِطْلَاقِ فَافْهَمْ أَنَّهُ غَيْرُ شَرْطٍ وَفَائِدَةُ ذِكْرِهِ بَيَانُ أَنَّ الْإِطْلَاقَ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّأْيِيرَ (وَلَوْ كَانَتْ النِّخْلَاتُ الْمَذْكُورَةُ (فِي بُسْتَانَيْنِ) الْمُؤَيَّرَةُ بِوَاجِدٍ وَغَيْرِهَا بِآخِرٍ (فَالْأَصَحُّ إِفْرَادُ كُلِّ بُسْتَانٍ بِمُحْكِمِهِ) وَإِنْ تَقَارَبَا؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ اخْتِلَافِ الْبِقَاعِ اخْتِلَافُ وَقْتِ التَّأْيِيرِ، وَكَذَا لَا تَبْعِيَّةَ إِنْ اخْتَلَفَ الْعَقْدُ، أَوِ الْحَمْلُ، أَوِ الْجِنْسُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ شَرْطَ التَّبْعِيَّةِ اتِّحَادُ بُسْتَانٍ وَجِنْسٍ وَعَقْدٍ وَحَمْلٍ زَادَ شَارِحٌ وَمَالِكٌ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ؛ إِذْ يَلْزَمُ مِنْ اخْتِلَافِهِ فِي الصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَهِيَ أَنَّ يَبِيعَ نَخْلَهُ، أَوْ بُسْتَانَهُ الْمُؤَيَّرَ مَعَ نَخْلٍ، أَوْ بُسْتَانٍ لِغَيْرِهِ لَمْ يَتَأَيَّرْ تَفْصِيلُ الثَّمَنِ، وَهُوَ

خِلَافُ الْحُكْمِ وَأَنَّ مَا لَمْ يُؤَيَّرْ، وَإِنْ أَفْرَدَ يَتَّبِعُ الْمُؤَيَّرَ أَهَ سَمِ أَقُولُ قَدْ يُرَدُّ عَلَى جَوَابِ الشَّارِحِ أَنَّ قَوْلَهُ الْمُتَقَدِّمَ وَثَمَرَةُ النِّخْلِ الْمُرَادُ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْقَمَرَةِ الْمَوْجُودَةِ حَالَةَ الْبَيْعِ فَيُتَمَنَعُ بِهِ، قَوْلُهُ: وَذَاكَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْخُذْ وَعَلَى جَوَابِ سَمِ أَنَّ مُرَادَ الْقِيلِ الْأَخْسَنِ حَذْفُ مَا قَبْلَ قَوْلِهِ فَإِنَّ أَفْرَدَ الْخُذْ وَذَكَرَ قَوْلَهُ: الْمَذْكُورَ عَقِبَ مَا قَدَّمَهُ. هـ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ الْخُذْ) أَي: مَا قِيلَ مِنْ أَخْسَنِةِ الْحَذْفِ. هـ فَوَدَّ: (الْمُؤَيَّرَةُ بِوَاجِدٍ الْخُذْ) أَي: الْقَمَرَةُ الْمُؤَيَّرَةُ فِي أَحَدِ الْبُسْتَانَيْنِ وَغَيْرِهَا فِي الْبُسْتَانِ الْآخِرِ. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَقَارَبَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي سَوَاءَ اتِّبَاعًا أَمْ تَلَاصِقًا أَهَ، وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ مَثَلًا فَازَالَه بِقَصْدٍ أَنْ يَجْعَلَهُمَا وَاحِدًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَصِيرَا وَاحِدًا فَيُثَبِّتَ لَهُمَا حُكْمَ الْوَاحِدِ، أَوْ أَخَذَتْ حَاجِزًا فِي بُسْتَانٍ وَاحِدٍ لِيَصِيرَ اثْنَيْنِ فَيَتَّبِعِي اغْتِيَارُ ذَلِكَ أَهَ وَقَوْلُهُ: فَازَالَه الْخُذْ أَي: قَبْلَ الْمَقْدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَا تَأْيِيرَ لِمَا يُفَعَّلُ بِنَدْوَةٍ. هـ فَوَدَّ: (أَوِ الْحَمْلُ) أَي: كَالثِنَيْنِ وَنَحْوِهِ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ، وَلَيْسَ مِنْهُ التَّخْلُ، وَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ لِثَلَاثَيْنِ مَا مَرَّ رَشِيدِي وَسَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ: وَحَمْلُ أَي: فِيمَا يَتَكَوَّرُ حَمْلُهُ فِي الْعَامِ كَالثِنَيْنِ لَا فِيمَا لَا يَتَكَوَّرُ عَادَةً كَالنَّخْلِ، وَإِنْ تَكَوَّرَ عَلَى الثَّدْوَةِ أَهَ. هـ فَوَدَّ: (وَجِنْسٍ) أَي: لَا نَوْعَ أَهَ مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (زَادَ شَارِحٌ وَمَالِكٌ) وَكَذَا زَادَهُ الْمُغْنِي، وَفِي الْبَحْثِ مِمَّا عَنِ الشُّوَبَرِيِّ قَالَ التَّائِيَرِيُّ فِي نَكْبِهِ، وَقَدْ يَتَصَوَّرُ اتِّحَادُ الْمُقَدِّ مَعَ تَعَدُّدِ الْمَالِكِ وَذَلِكَ بِالْوَكَالَةِ بِنَاءً عَلَى تَصْحِيحِهِمْ أَنَّ الْمُغْتَبَرَ الْوَكِيلَ أَهَ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا أَوْرَدَهُ الشَّارِحُ تَامُلٌ. هـ فَوَدَّ: (مِنْ اخْتِلَافِهِ) أَي: الْمَالِكِ. هـ فَوَدَّ: (ذَكَرَهَا) أَي:

هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَقَارَبَا) وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَلَوْ مُتَلَاصِقَيْنِ أَهَ فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ مَثَلًا فَازَالَه بِقَصْدٍ أَنْ يَجْعَلَهُمَا وَاحِدًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَصِيرَا وَاحِدًا فَيُثَبِّتَ لَهُمَا حُكْمَ الْوَاحِدِ، أَوْ أَخَذَتْ حَاجِزًا فِي بُسْتَانٍ وَاحِدٍ لِيَصِيرَ اثْنَيْنِ فَيَتَّبِعِي اغْتِيَارُ ذَلِكَ أَهَ. هـ فَوَدَّ: (أَوِ الْحَمْلُ) هَذَا مُشْكِلٌ فِي التَّخْلِ مَعَ اخْتِلَافِ الْحَمْلِ فَقَدْ دَلَّ كَلَامُهُ السَّابِقُ عَلَى التَّبْعِيَّةِ فِيهِ مَعَ اخْتِلَافِ الْحَمْلِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ وَالْأَبَانُ تَأْيِيرَ بَعْضُهَا وَإِنْ قُلَّ فَلْيَبَايِعْ جَمِيعُهَا الْمُتَأَيَّرَ وَغَيْرَهُ حَتَّى الطَّلْعُ الْحَادِثُ أَهَ فَقَدْ صَرَّحَ فِي هَذَا الْكَلَامِ بِأَنَّ الطَّلْعَ الْحَادِثَ يَتَّبِعُ الْمُؤَيَّرَ وَلَوْ بَعْضًا، ثُمَّ قَالَ فَإِنْ فُرِضَ تَحَقُّقُ حَمْلٍ ثَانٍ أَلْحَقَ التَّائِيَرُ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ أَهَ فَصَرَّحَ فِي هَذَا الْكَلَامِ بِأَنَّ الْحَمْلَ الثَّانِيَّ يَتَّبِعُ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ تَعَدُّدَ الْحَمْلِ الَّذِي هُوَ نَادِرٌ كَاتِّحَادِهِ الَّذِي هُوَ غَالِبٌ وَمَعَ اتِّحَادِهِ يَتَّبِعُ الْحَادِثَ الْمَوْجُودَ كَمَا تَقَدَّمَ فَإِنَّ قُلْتُ كَلَامَهُ بِاغْتِيَارٍ غَيْرِ التَّخْلِ قُلْتُ السِّيَاقُ ظَاهِرٌ فِي تَنَاوُلِ التَّخْلِ

مُقْتَضٍ لِمَقْعِدِ الْعَقْدِ وَيُسْتَنْتَى الْوَرْدُ فَلَا يَتَّبِعُ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ الظَّاهِرُ، وَإِنْ اتَّخَذَا فِيمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ مَا ظَهَرَ مِنْهُ يُجَنِّى حَالًا فَلَا يُخَافُ اخْتِلَاطَهُ وَمَرَّ أَنْ الثَّيْنِ وَالْعِنَبِ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ وَالْحَقُّ بِهِ الْيَاسْمِينُ أَيُّ: وَنَحْوُهُ.

ذَكَرَ ذَلِكَ الشَّارِحُ تِلْكَ الصُّورَةَ. هـ. فَوُدَّ: (وَيُسْتَنْتَى الْخُ) كَتَبَ سَمِ أَوَّلًا عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ، وَلَوْ ظَهَرَ بَعْضُ الثَّيْنِ الْخُ مَا نَصَّهُ كَالثَّيْنِ فِي هَذَا الْحُكْمِ الْوَرْدُ وَالْيَاسْمِينُ وَالْعِنَابُ وَالْبَطِيخُ وَالْجُمَيْرُ وَنَحْوُهُ كَمَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ مُفْرَقًا ثُمَّ رَأَيْتُ مَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَهْ ثُمَّ كَتَبَ هُنَا بَعْدَ سَرْدِ عِبَارَةِ شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْمَوَافِقَةِ لِمَا فِي الشَّرْحِ هُنَا مَا نَصَّهُ وَالَّذِي فِي الثَّيْنِ وَأَقْرَهُ التَّوَوُّيُّ فِي تَضْحِيحِهِ أَنَّ الْجَمِيعَ لِلْبَّائِعِ وَعِبَارَةُ الثَّيْنِ فَإِنْ كَانَ لَهُ أَيُّ: لِلْغِرَاسِ حَمْلٌ فَإِنْ كَانَ ثَمَرُهُ تَشَقَّقُ كَالْتَّخْلِ، أَوْ نَوْرًا يَتَفَتَّحُ كَالْوَرْدِ وَالْيَاسْمِينِ فَإِنْ كَانَ قَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ، أَوْ بَعْضُهُ فَالْجَمِيعُ لِلْبَّائِعِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي انْتَهَتْ، وَقَوْلُهُ: فَإِنْ كَانَ قَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ، أَوْ بَعْضُهُ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ أَيُّ: ظَهَرَ الطَّلُعُ مِنْ كَوْزِهِ وَالْوَرْدُ مِنْ كِمَامِهِ وَالْيَاسْمِينُ مِنَ الشَّجَرِ أَهْ فَعَلِمَ أَنَّ الظُّهُورَ تَارَةً بِتَشَقُّقٍ وَتَارَةً بِتَفَتُّحٍ وَتَارَةً بِالْخُرُوجِ مِنَ الشَّجَرِ وَتَارَةً بِتَأَثُّرِ التَّوَرِّ أَهْ، وَاعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُعْنَى مَا فِي الثَّيْنِ. هـ. فَوُدَّ: (الظَّاهِرُ) الْمُرَادُ بِالظَّاهِرِ الْمُتَفَتِّحُ كَمَا أَفَادَهُ الرُّوْضُ أَهْ سَمِ. هـ. فَوُدَّ: (فِيمَا ذَكَرَ) أَيُّ: فِي الْحَاصِلِ. هـ. فَوُدَّ: (وَمَرَّ الْخُ) أَيُّ: فِي شَرْحِ كَتَبَ وَعِنَبَ.

هـ. فَوُدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ) أَيُّ: فِي الْعِنَبِ. هـ. فَوُدَّ: (مِثْلُهُ) أَيُّ: الْوَرْدُ (فِي ذَلِكَ) أَيُّ: فِي أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ الظَّاهِرُ. هـ. فَوُدَّ: (مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ اتِّحَادِ الْحَمْلِ وَتَعَدُّدِهِ وَأَنَّ السَّبَبَ فِي هَذَا الْحُكْمِ أَمْنُ الْإِخْتِلَاطِ لَكِنَّ الْفَرْقَ الَّذِي ذَكَرَهُ فِيمَا مَرَّ بِقَوْلِهِ: وَفَارَقَ التَّخْلُ الْخُ يَقْتَضِي أَنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا تَعَدُّدُ الْحَمْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَمِ. هـ. فَوُدَّ: (أَيُّ وَنَحْوُهُ) مَرَّ عَنْ سَمِ بَيَانُهُ.

سَيِّمَا عِبَارَةَ شَرْحِ الْإِرْشَادِ. هـ. فَوُدَّ: (وَيُسْتَنْتَى الْوَرْدُ فَلَا يَتَّبِعُ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ الظَّاهِرُ الْخُ) الْمُرَادُ بِالظَّاهِرِ الْمُتَفَتِّحُ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُ الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ وَتَشَقَّقُ جُوزٍ عَطِبَ أَيُّ: قَطَعَنَ يَتَقَيَّ سِنِينَ لَا تَشَقَّقُ وَرْدٌ، كِتَابِيرِ التَّخْلِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَيَتَّبِعُ الْمُشْتَرِي غَيْرَهُ إِنْ اتَّخَذَ فِيهِمَا مَا ذَكَرَ أَيُّ: الْبُسْتَانُ وَالْعَقْدُ وَالْجِنْسُ بِخِلَافِ تَشَقَّقِ الْوَرْدِ؛ لِأَنَّ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ يُجَنِّى فِي الْحَالِ فَلَا يُخَافُ اخْتِلَاطَهُ نَقْلَهُ الْأَصْلُ عَنِ التَّهْذِيبِ، وَالَّذِي فِي الثَّيْنِ وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ التَّوَوُّيُّ فِي تَضْحِيحِهِ أَنَّ الْجَمِيعَ لِلْبَّائِعِ كَالْجُوزِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ تَبَعَهُ الْمُصَنِّفُ فِي نُسْخَةِ فَقَالَ بَدَلًا لَا تَشَقَّقُ وَرْدٌ، وَكَذَا تَفَتَّحَ وَرْدٌ كَمَا فِي الثَّيْنِ وَكَالْوَرْدِ فِي ذَلِكَ الْيَاسْمِينُ وَنَحْوُهُ أَهْ وَعِبَارَةُ الثَّيْنِ فَإِنْ كَانَ لَهُ أَيُّ: لِلْغِرَاسِ حَمْلٌ فَإِنْ كَانَ ثَمَرُهُ تَشَقَّقُ كَالْتَّخْلِ، أَوْ نَوْرًا يَتَفَتَّحُ كَالْوَرْدِ وَالْيَاسْمِينِ فَإِنْ كَانَ قَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ، أَوْ بَعْضُهُ فَالْجَمِيعُ لِلْبَّائِعِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي أَهْ وَقَوْلُهُ: فَإِنْ كَانَ قَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ، أَوْ بَعْضُهُ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ أَيُّ: ظَهَرَ الطَّلُعُ مِنْ كَوْزِهِ وَالْوَرْدُ مِنْ كِمَامِهِ وَالْيَاسْمِينُ مِنَ الشَّجَرِ أَهْ فَعَلِمَ أَنَّ الظُّهُورَ تَارَةً بِتَشَقُّقٍ وَتَارَةً بِتَفَتُّحٍ وَتَارَةً بِالْخُرُوجِ مِنَ الشَّجَرِ وَتَارَةً بِتَأَثُّرِ التَّوَرِّ. هـ. فَوُدَّ: (وَمَرَّ أَنْ الثَّيْنِ وَالْعِنَبِ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ اتِّحَادِ الْحَمْلِ وَتَعَدُّدِهِ وَأَنَّ السَّبَبَ فِي هَذَا الْحُكْمِ أَمْنُ الْإِخْتِلَاطِ لَكِنَّ الْفَرْقَ الَّذِي ذَكَرَهُ فِيمَا مَرَّ بِقَوْلِهِ وَفَارَقَ التَّخْلُ الْخُ يَقْتَضِي أَنَّ

(وإذا بقيت الثمرة للبائع بشرط، أو تأخير (فإن شرط القطع لزماً) وفاء بالشرط قال الأذرعى وإنما يظهر هذا في مُتَنَفِّع به كحصرم لا فيما لا نفع فيه، أو نفعه تافه أي: فالقياس حينئذٍ بطلان البيع بهذا الشرط؛ لأنه يُخَالِفُ مُتَنَفِّضَهُ (والا) يُشَرِّطُ القطع بأن شرط الإبقاء، أو أطلق (فله تركها إلى الجذاذ) نظرًا للشرط في الأولى والمادة في الثانية، وهو القطع أي: زَمَنَهُ الْمُتَعَادَ فَيُكَلِّفُ حينئذٍ أخذها دفعةً واحدةً، ولا ينتظرُ نهايةَ النضج وقد لا تبقى إليه كأن تعذر السقي لا يقطع الماء وعظم ضرر النخل يبقاؤها وكان أصابها آفة، ولم يبق في تركها فائدة على أحد قولين أطلاقهما وزججه ابن الرُّفْعَةِ وغيره وكان اعتيدَ قطعها قبل نضجها لكن هذه لا ترد؛ لأن هذا وقت جذاها عادة. (ولكل منهما) أي: المُتَبَايِعَيْنِ إذا بقيت (السقي) إن انتفع به الشجر والثمر) يعني إن لم يضُرَّ صاحبه (ولا منع للأخي) منه؛

• فُود: (بشرط) إلى قول المنزٍ ولكل في النهاية والمُعْنَى إلّا قوله: أي فالقياس إلى المنزٍ.
• فُود: (وإنما يظهر هذا) أي: لزوم القطع امرع ش والأولى أي صحة هذا الشرط. • فُود: (فالقياس إلخ) رأيت بهامش نسخة قديمة من شرح المنهج ما نصه لزومه قطعه، وإن لم يتلغ قدرًا يتنفع به كما اعتدّه شيخنا الزيادي ونقله عن حنج في شرح العباب انتهى، وهو قياس ما تقدّم للشارح م في الجزء الظاهرة من غير القصب الفارسي امرع ش. • فُود: (وهو أي: الجذاذ) يفتح الجيم وكسرها وإعمال الدالّين كما في الصحاح وحكي إعجابهما مُعْنَى ونهاية. • فُود: (أي زَمَنَهُ الْمُتَعَادَ) تفسير للمراد من الجذاذ امرشيدى. • فُود: (أخذها دفعةً واحدةً) ظاهره، وإن كانت المادة أخذها على التدرج فليُراجع سم على منهج ومعلوم أنه لو حصل نضجها على التدرج كلف قطعه كذلك امرع ش عبارة المُعْنَى ثم إذا جاء أو أن الجذاذ ليس له الصبر حتى يأخذها على التدرج ولا تأخيرها إلى تنافي نضجها بل المُعْتَبَرُ في ذلك المادة امرع ظاهرها رجوع قوله بل المُعْتَبَرُ إلخ إلى المعطوف والمعطوف عليه ممّا قيّد جواز أخذه بالتدرج، وإن حصل نضجها دفعةً واحدةً إذا كان المادة كذلك. • فُود: (وقد لا تبقى إلخ) أي: لا تلزم التبعية امر نهاية. • فُود: (وعظم) عطف على قوله تعذر السقي. • فُود: (وكان اعتيد إلخ) كاللوز الأخضر في بلاد لا يتحفّ فيها إِمَابٌ ونهاية ومُعْنَى.

• فُود (سني): (ولكل منهما إلخ) فإن لم يأتين أحدهما الآخر نصّب الحاكم أمينًا ومؤثته على من لم يؤتمن شرح الإزّاد لشيخنا سم على منهج امرع ش. • فُود: (إذا بقيت) أي: الثمرة للبائع.
• فُود (سني): (الشجر والثمر) أو أحدهما نهايةً ومُعْنَى. • فُود: (يفني إن لم يضُرَّ صاحبه) هذه عبارة المُهَذَّبِ والوسيط قال في شرح الرُّوض ويؤخذ منها عدم المنع عند انقضاء الضرر والتفع؛ لأنه تمتت

السبب في ذلك ليس إلّا تعدّد الحمل فليُتأمل. • فُود: (يفني إن لم يضُرَّ صاحبه) هذه عبارة المُهَذَّبِ والوسيط قال في شرح الرُّوض ويؤخذ منها عدم المنع عند انقضاء الضرر والتفع؛ لأنه تمتت قاله السبكي وغيره، وقد يتوقّف فيه؛ إذ لا غرض للبائع حينئذٍ فكيف يلزم المشتري تمكينه امرع وما قاله

لأن المنع حينئذ سفة، أو عناد وقضيته أنه ليس للبائع تكليف المشتري السقي، وبه صرح الإمام؛ لأنه لم يلتزم تنميتها فلنكن مؤنثه على البائع وظاهر كلامهم تمكينه من السقي بما اعتيد سقيها منه وإن كان للمشتري كثير دخلت في العقد، وليس فيه أنه يصير شارطاً لنفسه الانتفاع بملك المشتري؛ لأن استحقاقه لذلك لما كان من جهة الشرع، ولو مع الشرط اعتفروه نعم يتجه أنه لا يمكن من شغل ملك المشتري بمائه، أو استعماله لماء المشتري إلا حيث نفعه، وإلا فلا وإن لم يضّر المشتري؛ لأن الشرع لا يبيح مال الغير إلا عند وجود منفعة به، وكذا يقال في ماء البائع أراد به شغل ملك المشتري من نفع له به بإطلاقهم أنه لا منع مع عدم الضرر بحمل على غير ذلك (وإن ضرها) كان لكل منع الآخر؛ لأنه يضّر صاحبه من غير نفع يعود إليه فهو سفة وتضييع (ولم يجز السقي لهما، ولا لأحدهما (إلا برضاها)؛ لأن الحق لهما، واعتزضه السبكي بأن فيه إفساد المال، وهو حرام ثم أجاب بأن المنع ليقع الغير

قاله السبكي وغيره، وقد يتوقف فيه؛ إذ لا غرض للبائع حينئذ فكيف يلزم المشتري تمكينه اه وما قاله ظاهر وجري عليه شيخنا الشهاب الزملي نهاية ومغني زاد سم ويوافقه قول الشارح الآتي نعم يتجه إلخ اه قال الرشدي قوله: م ر عدم المنع عند انقضاء الضرر أي: على الآخر كما هو واضح، وهو صادق بما إذا ضّر الساقى، أو نفعه، أو لم يضّره ولم ينفعه كما يصدق بما إذا كان الساقى البائع أو المشتري فتوقف الشيخ إنما هو في بعض ماصدقات المسألة، وهو ما إذا كان الساقى البائع وكان السقي يضّره، أو لا يضّره ولا ينفعه وظاهر أنه يأتي فيما إذا كان الساقى المشتري والحالة ما ذكر، وأما إذا كان ينفع الساقى بائناً، أو مشترياً فلا يتأتى فيه توقف الشيخ اه. فؤد: (لأن المنع) إلى قوله نعم في النهاية.

فؤد: (وقضيته) أي: قضية كلام المصنف اه رشدي. فؤد: (تمكينه) أي: استحقاق البائع على المشتري تمكينه إلخ. فؤد: (بما اعتيد) أي من محل اعتيد فالبا بمغنى من وما موصولة ويحتمل أنه بالهمزة، وقوله: الآتي كثير على حذف مضاف أي: ماء بئر. فؤد: (وليس فيه) أي: في تمكين البائع من السقي إلخ. فؤد: (أنه يصير) أي: البائع. فؤد: (إلا حيث نفعه) ومحل سقي البائع من البئر الداخلة في البيع إن لم يحتاج المشتري لماء البئر ليسقي به شجرة آخر مملوكاً هو وتمرته له، وإلا قدم المشتري فإن احتاج البائع إلى السقي نقل الماء إليه من محل آخر فليأجف فإن مقتضى قول المصنف الآتي ومن باع ما بدا صلاحه لزومه سقيه إلخ قد يخالفه اه س. فؤد: (إلا عند وجود منفعة به) قد يقال بل الشرع لا يبيح مال الغير بغير إذنه وإن نفعه اه سم. فؤد: (كان الكل) إلى قوله؛ لأن الجواب في النهاية. فؤد: (السقي لهما) نظّر فيه سم إن رُمت راجعة.

ظاهر وجري عليه شيخنا الشهاب الزملي ويوافقه قول الشارح الآتي نعم يتجه إلخ. فؤد: (ولو مع الشرط) يشعر بأنه لو شرط ذلك صح فليتأمل. فؤد: (إلا عند وجود منفعة به) قد يقال بل الشرع لا يبيح مال الغير بغير إذنه، وإن نفعه. فؤد: (لم يجز السقي لهما) قد يستشكل سواء رجع

ارتفع بالرضا وبقي ذلك كتصرفه في خالص ملكه وأجاب غيره بخلاف كلامهم على ما إذا كان يضرهما من وجه دون وجه، وهو أوجه؛ لأن الجواب الأول لا يدفع الإشكال لأن إلتلاف المال لغير غرض معتبر حرام سواء ماله ومال غيره ياذيه.

(وإن ضر أحدهما) أي: التمر دون الشجر، أو عكسه (وقارعا) أي: المتبايعان في السقي (فبيخ العقد) أي: فسخه الحاكيم كما جزم به في المطلب ورجحه السبكي خلافا للزر كشي يتغير إمضائه إلا بضر أحدهما، وليس أحدهما أولى من الآخر ويترق بين هذا وما يأتي آخر الباب أنه لا يحتاج للحاكم بأن الاختلاط ثم أوزن نقصا في عين المبيع فكان غيبا محضا بخلافه هنا فإن ذات المبيع سليمة وإنما القصد دفع التخاصم إلى غاية،.....

فؤد: (وبقي ذلك) أي: سقي أحدهما برضا الآخر كتصرفه إلخ أي: وهو ممتنع على الوجه المذكور؛ لأنه إلتلاف لغير غرض معتبر والحاصل أن الحزمة ارتفعت من وجه دون وجه ثم رأيت الرشيدى قال قوله: وبقي ذلك مغناه إن رضى الآخر بالإضرار رفع حق مطالبة الدنيوية والأخرية وبقي حتى الله كتصرفه فيه كتصرفه في خالص ماله اه. فؤد: (وأجاب إلخ) وأجاب النهاية والمغني بأن الإنساد غير محقق. فؤد: (سقي): (فسخ العقد).

(فزع): لو جزم من يتنفع السقي وسقى قبل الفسخ إما لعدم علم الآخر وإما لتنازعهما وتولد منه الضرر فهل يضمن أرض التنفس أم لا فيه نظر والأقرب الأول لحصوله بفعل هو ممنوع منه اه ع ش. فؤد: (أي فسخه الحاكم) خالفه النهاية والمغني وسم فقالوا واللفظ للمغني والفايخ له المتضرر كما يؤخذ من غصون كلامهم، واعتمدته شيخى وقيل الحاكم وجزم به ابن الرفعة وصححه السبكي وقيل كل من العاقلين واستظهره الزركشي اه. فؤد: (لتعذر إمضائه إلخ) تغليب للمتن.

إليه أيضا قوله: إلا برضاها أو لا؛ لأنه إذا جاز سقي أحدهما برضا الآخر فليجز سقيهما معا؛ لأن من لازمه رضاها بالسقي فإن أراد عدم جواز سقيهما مطلقا فهو مشكك، أو لا برضاها بناء على رجوع الاستثناء لهذا أيضا فرضاها لازم لسقيها فلا معنى للحكم بالمنع واستثناء كونه برضاها إلا أن يريد بقوله لهما لكل واحد منهما بانفراد لا لهما على وجه اجتماعهما على السقي فليتأمل. فؤد: (من وجه دون وجه) إن كان المراد أنه يتنفع من هذا الوجه فالجواب مقبول؛ لأنه حينئذ يقتصر وجه الضرر لأجل وجه النفع، وإن كان المراد أنه لا يتنفع كما لا يضر فلا لبقاء الإشكال. فؤد: (لغير غرض معتبر حرام) قال في شرح الإرشاد وأجاب الشارح يعني الجورجى بأن جزمه على نفع صاحبه وعلى نفع نفسه بإبقاء العقد غرض صحيح، وقد يجاب أيضا بأن إضاعة المال إنما تنخرم إذا كان سببا فعلا ومسامحته هنا بالتزك أشبه اه وقد يرد على هذا الجواب الثاني أن الإضاعة بالسقي، وهي فعل فكيف يجوز الرضا إلا أن يقال الإضاعة هنا غير محققة؛ لأن الضرر غير محقق. فؤد: (أي فسخه الحاكم) المعتقد كما قاله شيخنا الشهاب الزملي أن الفايخ المتضرر.

وهو مُختَصَرٌ بالحاكِمِ فإن قُلْتُ: يَرُدُّ عليه ما يَأْتِي فِي اخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ أَنَّ الْفَاسِخَ أَحَدُهُمَا كَالْحَاكِمِ فَقِيَاسُهُ هُنَا كَذَلِكَ قُلْتُ: يُفْرَقُ بَأَنَّ التَّنَازُعَ هُنَا سَبَبُهُ ضَرَرٌ مُتَقَيَّنٌ، وَهُوَ إِنَّمَا يُرِيدُهُ الْحَاكِمُ وَتَمَّ سَبَبُهُ مُجَرَّدُ اخْتِلَافٍ فَمُكِّنَ كُلٌّ مِنَ الْفَسْخِ لِحَتْمَالِ أَنَّهُ الصَّادِقُ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فُسْخَ الْكَاذِبِ لَا يَنْفُذُ بَاطِلًا (إِلَّا أَنْ يُسَامِحَ) الْمَالِكُ الْمُطْلَقُ التَّصَرُّفَ (الْمُتَقَرَّرَ) فَلَا فُسْخَ، وَفِيهِ مَا مَرَّ مِنَ الْإِشْكَالِ وَالْجَوَابِ وَمَنَعَ بَعْضُهُمْ مَجِيءَ ذَلِكَ هُنَا لِإِمَّا فِي هَذَا مِنَ الْإِحْسَانِ وَالْمُسَامَحَةِ، وَوَضَحْتُ أَنَّ فِي رِضَاهُمَا فِيمَا مَرَّ ذَلِكَ أَيْضًا، وَبِهِ يَتَضَيِّحُ مَا قَدَّمْتُهُ (وَقِيلَ) يَجُوزُ (لِطَالِبِ السَّقْيِ أَنْ يَسْقِيَ)، وَلَا مُبَالَاةَ بِالضَّرَرِ لِدُخُولِهِ فِي الْعَقْدِ عَلَيْهِ.

(وَلَوْ كَانَ الضَّرَرُ يَمْتَنِعُ زُهْوبَةَ الشَّجَرِ لَزِمَ الْبَائِعُ أَنْ يَقْطَعَ) الشَّجَرَ (أَوْ يَسْقِيَ) الشَّجَرَ دَفْعًا لِضَرَرِ الْمُشْتَرِي وَلَوْ كَانَ السَّقْيُ يَضُرُّ أَحَدَهُمَا وَتَرَكَهُ يَمْتَنِعُ زِيَادَةُ الْآخِرِ الْعَظِيمَةَ فَيُسَخِّحُ الْعَقْدُ كَمَا أَفْهَمَتْهُ كَلَامُ السَّبْكِ وَرَجَحَهُ غَيْرُهُ.

• فَوَدَّ: (وَهُوَ مُخْتَصَرٌ) أَي: دَفَعُ التَّخَاصُمَ. • فَوَدَّ: (يَرُدُّ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى تَخْصِيصِ الْفَسْخِ هُنَا بِالْحَاكِمِ. • فَوَدَّ: (فَقِيَاسُهُ هُنَا كَذَلِكَ) أَي: فَيَفْسُخُ الْمُتَضَرَّرُ مَرَّاهِمَ أَقُولُ وَالْمُنَاسِبُ فَيَفْسُخُ كُلٌّ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ كَالْحَاكِمِ. • فَوَدَّ: (مُتَقَيَّنٌ) قَدْ يَمْتَنِعُ التَّيَقُّنُ هَاهُنَا. • فَوَدَّ: (نَجِيءٌ ذَلِكَ) أَي: مَا مَرَّ مِنَ الْإِشْكَالِ وَالْجَوَابِ أَهْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَوَضَحْتُ الْفَسْخَ) إِنَّمَا يَتَضَيِّحُ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَمْلِ الْمُتَقَدِّمِ وَالْمَانِعِ بَنَى كَلَامَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ الَّذِي هُوَ الظَّاهِرُ أَهْ سَيَدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (فِيمَا مَرَّ) أَرَادَ بِهِ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا. • فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَي: الْإِحْسَانُ وَالْمُسَامَحَةُ (وَقَوْلُهُ) أَيْضًا: أَي: كَمَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ يَضُرُّ مِنْ وَجْهِ لَكِنْ يَنْفَعُ مِنْ وَجْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ حَصَلَتْ الْمُسَامَحَةُ وَقَوْلُهُ (مَا قَدَّمْتُهُ) أَرَادَ بِهِ قَوْلُهُ، وَهُوَ أَوْجَهُ أَهْ كُرْدِي.

• فَوَدَّ (سَقِيَ) (لِطَالِبِ السَّقْيِ) وَهُوَ الْمُشْتَرِي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَالْبَائِعُ فِي الثَّانِيَةِ. • فَوَدَّ: (بِالضَّرَرِ) أَي: بِضَرَرِ الْآخِرِ. • فَوَدَّ: (لِدُخُولِهِ الْفَسْخَ) أَي: الْمُتَضَرَّرُ. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الضَّرَرِ أَي: قَبُولُهُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَا يُيَالِي بِضَرَرِ الْآخِرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَضِيَ بِهِ حِينَ أَقْدَمَ عَلَى هَذَا الْعَقْدِ فَلَا فُسْخَ عَلَى هَذَا أَيْضًا. • فَوَدَّ (سَقِيَ): (وَلَوْ كَانَ الضَّرَرُ يَمْتَنِعُ الْفَسْخَ) أَي: وَالسَّقْيُ مُمَكِّنٌ بِالْمَاءِ الْمُعَدِّ لَهُ فَلَوْ تَعَذَّرَ السَّقْيُ لَانْقِطَاعِ الْمَاءِ تَعَيَّنَ الْقَطْعُ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ السَّقْيُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا أَفْهَمَتْهُ فِي النَّهَايَةِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَشَبَّاهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ يَغْنِي قَوْلُهُ، وَإِنْ ضَرَّ أَحَدُهُمَا وَنَفَعَ الْآخَرُ مَا لَوْ ضَرَّ السَّقْيُ أَحَدُهُمَا وَمَنَعَ تَرْكُهُ حُصُولَ زِيَادَةِ الْآخَرِ الْفَسْخَ أَهْ فَقِيلَ بِهِذَا أَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِ الْمُغْنِي إِلَّا أَنَّ يُسَامِحَ وَإِذْرَاجَهُ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ ضَرَّ أَحَدُهُمَا الْفَسْخَ كَمَا قَعَلَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. • فَوَدَّ: (يَمْتَنِعُ زِيَادَةُ الْآخِرِ) أَي: وَتَنَازَعَا هَاهُنَا.

• فَوَدَّ: (فَقِيَاسُهُ هُنَا كَذَلِكَ) أَي: فَيَفْسُخُ الْمُتَضَرَّرُ مَرَّاهِمَ. • فَوَدَّ: (مُتَقَيَّنٌ) قَدْ يَمْتَنِعُ التَّيَقُّنُ هَاهُنَا. • فَوَدَّ: (يَمْتَنِعُ زِيَادَةُ الْآخِرِ) أَي: وَتَنَازَعَا.

﴿فصل﴾ في بيان بيع النمر والزرع وبدو صلاحهما

(يجوز بيع النمر بعد بدو صلاحه مطلقاً) أي: من غير شرط قطع ولا تبقية، وهنا كشرط الإنقاء يستحق الإنقاء إلى أو إن الجذاذ للعادة (وبشرط قطعه وبشرط إنقائه) للخبر المتفق عليه أنه **يَنْقُضُ** نَهْيَ الْمُتَبَايِعِينَ عن بيع الثمرة حتى يبدؤ صلاحها، ومفهومه الجواز بعد بدوّه في الأحوال الثلاثة لأمن العاهة حينئذ غالباً (وقبل) بدو (الصلاح) في الكل (إن بيع) النمر الذي لم يبدؤ

فصل: في بيان بيع النمر والزرع وبدو صلاحهما

أي: وما يتبع ذلك كحكم اختلاط الحادث بالموجود اهـ ع ش. قود: (أي من غير شرط) إلى قوله ويقول النمر في النهاية إلا قوله: في الكل في موضعين، قوله: وورق التوت إلى وخرج. قود: (وهنا) أي: في الإطلاق ويتبني أنه لو قال المشتري في هذا قيلت بشرط الإنقاء الصّحة لتوافق الإيجاب والقبول معني اهـ ع ش.

قود (سني): (وبشرط قطعه وبشرط إنقائه) سواء كانت الأصول لأحدهما أم لغيره نهاية ومغني قال ع ش قوله: لأحدهما الخ، ومنه كون الشجر للمشتري اهـ ع ش قال سم، وفي شرح العباب للشارح. (تنبيه): قال في الجواهر ثم إذا صح البيع أي: بيع الثمار بشرط القطع فيظهر من جهة النظر أن قبضه بالتخلية فيكون مؤنة القطع على المشتري؛ لأنه التزم له تفريغ أشجاره اهـ واستظهره الأذعري قال كبيع الزرع الأخضر في الأرض بشرط قطعه ثم ذكر أن الأذعري نقل عن شرح المنهاج للسبكي أنه لا يكفي التخلية هنا بل لا بد من الثقل وعن قطعه على المذهب أنه تردّد في ذلك ثم قال إن الذي يظهر من كلامهم أنه لا يكفي التخلية فالمؤنة على البائع ويظهر ثمرته فيما لو تلفت قبل قبضها هل يجري فيها خلاف الجوائح وعن البقوي والرافعي ما هو ظاهر في موافقة الجواهر وأطال في ذلك فراجع اهـ وسباني في الشرح كالنهاية والمغني في شرح قول المتن ويتصرف مشتريه بعدها ما هو صريح في موافقة الجواهر. قود: (المتفق عليه) أي: من البخاري ومسلم كما هو اصطلاح المحذّين حيث قالوا متفق عليه ونحوه اهـ ع ش. قود: (لأمن العاهة) أي: لأمن مريدي البيع الآفة لغلظ الثمرة وكبر نواها. قود: (في الكل) أي: في المجموع بأن لم يتدّ الصلاح لحيّة من ذلك المجموع اهـ كزدي عبارة سم قوله: في الكل قد يفهم أنه لا يكفي بدو الصلاح في البعض، وهو ممنوع فيؤول على معنى وقيل بدو الصلاح في شيء، فيتبني تعلق في الكل بقيل لا يبدؤ الصلاح فتأمل اهـ أي: كأنه قال وحين انقضاء

﴿فصل﴾

قود: (بغد بدو صلاحه) قال في العباب، ولو في حبة من بستان قال في شرحه، أو ورقة من توت كما صرح به في الأنوار اهـ. قود: (في الكل) قد يفهم أنه لا يكفي بدو الصلاح في البعض، وهو ممنوع فيؤول على معنى وقيل بدو الصلاح في شيء، منه فيتبني تعلق في الكل بقيل لا يبدؤ الصلاح فتأمل.

صلاحه وإن بدا صلاح غيره المُنْجِد معه نوعاً ومحلاً (مُفْتَرِداً عن الشَّجَرِ)، وهو على شَجَرَةٍ
ثَابِتَةٍ (لا يَجُوزُ) البَيْعُ؛ لِأَنَّ الْعَامَّةَ تُسْرِعُ إِلَيْهِ حِينَ يَذِ لِيُضْعِفَهُ فَيَفُوتُ بِتَلْفِهِ الثَّمَرُ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ (إِلَّا
بِشَرَطِ الْقَطْعِ) لِلْكُلِّ حَالاً لِلخَبَرِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ يَذُلُ بِمَنْطُوقِهِ عَلَى الْمَنْعِ مُطْلَقاً، خَرَجَ الْمَبِيعُ
الْمَشْرُوطُ فِيهِ الْقَطْعُ بِالْإِجْمَاعِ فَبَقِيَ مَا عُدَّاهُ عَلَى الْأَصْلِ، وَلَا يَقُومُ اعْتِيَادُ الْقَطْعِ مَقَامَ شَرْطِهِ
وَلِلْبَائِعِ إِجْبَارُهُ عَلَيْهِ وَمَتَى لَمْ يُطَالِئْهُ بِهِ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ وَيُوجِبُهُ بَقْلِيَّةُ الْمُسَامَحَةِ فِي ذَلِكَ أَمَّا بَيْعُ ثَمَرَةٍ
عَلَى شَجَرَةٍ مَقْطُوعَةٍ دُونَهَا فَيَجُوزُ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ قَطْعٍ؛ لِأَنَّ الثَّمَرَةَ لَا تَبْقَى عَلَيْهَا فَتَنْزَلُ ذَلِكَ
مَنْزِلَةَ شَرْطِ الْقَطْعِ وَمِثْلُهَا شَجَرَةٌ جَائِقَةٌ عَلَيْهَا ثَمَرَةٌ يَبْعَثُ دُونَهَا، وَزُقَ الثَّوْتُ قَبْلَ تَنَاهِيهِ كَالثَّمَرِ
قَبْلَ بَدْءِ الصَّلَاحِ وَبَعْدَهُ كَهُو بَعْدَهُ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: إِنْ بَيْعَ مَا لَوْ وَهَبَ مِثْلًا فَلَا يَجِبُ شَرْطُ

بَدْءُ الصَّلَاحِ انْتِزَاعُ كُلِّمَا فَيَكُونُ بِهَذَا التَّأْوِيلِ مِنْ عُمُومِ السَّلْبِ لَا مِنْ سَلْبِ الْعُمُومِ. فَوُدَّ: (ثَابِتَةٍ) أَيِ:
وَرَطِبَةٍ أَخَذًا بِمَا يَأْتِي أَهْلُ ش.

فَوُدَّ (سُيِّ): (لا يَجُوزُ) أَيِ: لَا يَصِحُّ وَيَخْرُمُ نِهَائَةً وَمُغْنِي. فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْعَامَّةَ الْخُ) بَيَانٌ لِلْحِكْمَةِ
وَيُشِيرُ بِهَا قَوْلُهُ: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَ فِيمَ يَسْتَجِلُّ أَخَذَكُمْ مَالُ أَخِيهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي، وَأَمَّا دَلِيلُهُ
فَقَوْلُهُ الْآتِي لِلخَبَرِ الْمَذْكُورِ الْخُ. فَوُدَّ: (حَالاً) هُوَ بِمَعْنَى قَوْلِ ابْنِ الْمُقَرَّرِيِّ مُتَجَزِّأً نِهَائَةً وَمُغْنِي زَادَ سَمَ،
وَفِي الْمُبَابِ حَالاً لَا يَبْدُ يَوْمَ مِثْلَاحِ ش. فَوُدَّ: (حَالاً) مُتَعَلِّقٌ بِالْقَطْعِ أَيِ: سَوَاءٌ تَلَفَّظَ بِذَلِكَ، أَوْ شَرَطَ
الْقَطْعَ وَاطْلُقَ فِيهِ فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْحَالِ أَهْلُ ش. فَوُدَّ: (بِالْإِجْمَاعِ) أَيِ: إِجْمَاعُ الْأَيْمَةِ أَهْلُ ش.

فَوُدَّ: (وَلِلْبَائِعِ الْخُ) أَيِ: فِيمَا إِذَا كَانَ الشَّجَرُ لَهُ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ وَلِيَرَجَعَ الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا كَانَ لِلْغَيْرِ أَهْلُ
رَشِيدِي. فَوُدَّ: (وَلِلْبَائِعِ إِجْبَارُهُ عَلَيْهِ) وَلَوْ تَرَاضَا بِإِنْقَائِهِ مَعَ شَرْطِ قَطْعِهِ جَازَ وَالشَّجَرَةُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ
الْمُشْتَرِي لَتَعَلَّرَ تَسْلِيمُ الثَّمَرَةِ بِدُونِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَ نَحْوَ سَمْنٍ وَقَبَضَهُ الْمُشْتَرِي فِي ظَرْفِ الْبَائِعِ فَإِنَّهُ
مُضْمُونٌ عَلَيْهِ لِتَمَكُّنِهِ أَيِ الْمُشْتَرِي مِنَ التَّسَلُّمِ فِي غَيْرِهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. فَوُدَّ: (فَلَا أَجْرَةَ لَهُ) أَيِ: وَلَا إِنْ
عَلَى الْمُشْتَرِي بِعَدَمِ الْقَطْعِ كَمَا يُشِيرُ بِهِ قَوْلُهُ وَيُوجِبُهُ الْخُ أَهْلُ ش. فَوُدَّ: (أَمَّا بَيْعُ ثَمَرَةٍ الْخُ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ
وَهُوَ عَلَى شَجَرَةٍ ثَابِتَةٍ. فَوُدَّ: (فَتَنْزَلُ ذَلِكَ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ شَرْطِ الْقَطْعِ سَمَ عَلَى حَجِّ وَجِبِّ الْوَفَاءِ
بِهِ لِتَفْرِيعِ مِلْكِ الْبَائِعِ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ الشَّجَرَةُ مَقْلُوعَةً وَأَعَادَهَا الْبَائِعُ، أَوْ غَيْرُهُ وَحَلَّتْهَا
الْحَيَاةُ فَيَكْلُفُ الْمُشْتَرِي الْقَطْعَ؛ لِأَنَّ شِرَاءَ الثَّمَرَةِ وَهِيَ مَقْلُوعَةٌ يَنْزَلُ مَنْزِلَةَ شَرْطِ الْقَطْعِ، وَأَمَّا لَوْ كَانَتْ
جَائِقَةً وَبَاعَ الثَّمَرَةَ الَّتِي عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطِ قَطْعٍ ثُمَّ حَلَّتْهَا الْحَيَاةُ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَتَبَيَّنُ بِهِ بُطْلَانُ الْبَيْعِ مِنْ
أَصْلِهِ؛ لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى ظَنٍّ مَوْجِبٍ فَتَبَيَّنَ خَطْلُوهُ أَهْلُ ش. فَوُدَّ: (مَا لَوْ وَهَبَ الْخُ) وَوَجْهُهُ أَنَّهُ بِتَقْدِيرِ تَلَفٍ
الثَّمَرَةِ بِمَا هِيَ لَا يَقُوتُ عَلَى الْمُتَهَبِّ شَيْءٌ فِي مُقَابَلَةِ الثَّمَرَةِ، وَكَذَا الْمُزْنَيْنِ لَا يَقُوتُ عَلَيْهِ إِلَّا مُجَرَّدُ

فَوُدَّ: (حَالاً) وَبِعِبَارَةِ الرُّوْضِ مُتَجَزِّأً قَالَ فِي شَرْحِهِ، وَوَجْهُ الْمَنْعِ فِي الْأَخِيرَةِ أَيِ: الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْقَطْعِ
مُطْلَقاً تَضْمِينُ التَّغْلِيْقِ التَّبْقِيَةِ أَهْلُ. وَفِي الْمُبَابِ حَالاً لَا يَبْدُ يَوْمَ مِثْلَاحِ أَهْلُ. فَوُدَّ: (وَلِلْبَائِعِ إِجْبَارُهُ عَلَيْهِ) قَالَ
فِي الرُّوْضِ، وَإِنْ شَرَطَ وَتَرَكَ عَنْ تَرَاضٍ فَلَا بَأْسَ أَهْلُ. فَوُدَّ: (مَنْزِلَةَ شَرْطِ الْقَطْعِ) يُؤْخَذُ مِنْ جَوَازِ شَرْطِ

القطع فيه، وكذا الرهن كما يأتي قِيلَ بحث من استعار شيئاً ليرهنه ويقول الثمر يبع بمضيه قبل بدو صلاحه، أو بعده لشريكه، أو غيره شائعاً فيبطل بشرط قطعه إن قلنا القسمة يبع للربا، أو مع قطع الباقي لمنافاته لمقتضى العقد.

التوثيق وذيقه باقي بخلاف البيع فيفوت الثمن من غير مقابل كما مرّ اهـ ع ش . فود: (ويقوله إلخ) أي: وخرج بقوله إلخ . فود: (بيع بمضيه إلخ) عبارة المغني وسم، ولو باع نصف الثمر على الشجر مشاعاً قبل بدو الصلاح من مالك الشجر، أو من غيره بشرط القطع صحّ إن قلنا القسمة إفراراً، وهو الأصحّ لإمكان قطع النصف بعد القسمة فإن قلنا إنها يبع لم يصح؛ لأن شرط القطع لازم له، ولا يمكن قطع النصف إلا بقطع الكل فيتضرر البائع بقطع غير المبيع فأشبه ما إذا باع نصفاً معيناً من سنب، وبعد بدو الصلاح يصحّ إن لم يشترط القطع فإن شرطه فيه ما تقرّر ويصحّ يبع نصف الثمر مع الشجر كله أو بعضه ويكون الثمر تابعاً له زاد النهاية وقضيته عدم الفرق بين شرط قطعه وعديه اهـ قال ع ش قوله: م ر بشرط القطع صحّ أي: إن كان المبيع رطباً، أو عنباً لإمكان قسمته بالخرص بخلاف غيرهما من سائر الثمار سم على حجة بالمعنى أقول ويتبين أن يلحق بهما البسر والحصرم بل وبقية أنواع البلح، وإن كان صغيراً؛ لأن القسمة تعتمد الرؤية، ولا تتوقف على الخرص وإنما توقفت على الخرص في العرايا؛ لأن بيع الرطب بالثمر يحوج إلى تقديره ثمراً وما هنا ينظر إلى حاله الذي هو عليه وقت القسمة لا غير، وقوله: (إن قلنا القسمة) أي: قسمة الثمر المذكور، وقوله: (فإن قلنا إنها يبع) ضعيف، قوله: (ما تقرّر) أي: من الفرق بين بيعه مع الشجر ومقرّداً اهـ ع ش . فود: (بشرط قطعه) خرج ما إذا لم يشترط القطع فيما بعد بدو الصلاح فيصحّ لانقضاء المخدور . فود: (إن قلنا القسمة يبع) فإن قلنا إفراراً، وهو الأصحّ لم يبطل البيع لإمكان قطع البعض بعدها اهـ سم . فود: (أو مع قطع الباقي إلخ) عطف على مُقَدِّمٍ وأصله بشرط قطعه فقط إن قلنا إلخ، أو مع قطع الباقي إلخ.

القطع . فود: (فيبطل) أي: لأن شرط القطع لازم له، ولا يمكن قطع البعض إلا بقطع الكل فيتضرر البائع بقطع غير المبيع فأشبه ما إذا باع نصفاً معيناً من سنب ولا يتأتى التخلص من قطع الكل بالقسمة؛ لأن التفرع على أنها يبع، وهو ممتنع للربا؛ لأن فيه بيع الثمر بالثمر، وهو ربا، وهذا بخلاف ما إذا قلنا القسمة إفراراً، وهو الصحيح فيصحّ البيع بشرط القطع مطلقاً وبدونه فيما بدا صلاحه والكلام إذا لم يشترط قطع الباقي، وإلا بطل مطلقاً . فود: (بشرط قطعه) خرج ما إذا لم يشترط القطع فيما بعد بدو الصلاح فيصحّ لانقضاء المخدور . فود: (إن قلنا القسمة يبع) فإن قلنا إفراراً، وهو الأصحّ لم يبطل البيع لإمكان قطع البعض بعدها قال في شرح العباب لا يقال قسمة الثمر على الشجر منوعة؛ لأنها، وإن جعلت إفراراً لا بد فيها من الضبط بنحو الكيل، وهو متعذر ما دام الثمر على الشجر؛ لأننا نقول صرح الشيخان على التصرّ بجوازها إذا جعلناها إفراراً لكن في الرطب والعنب لإمكان خرصهما بخلاف سائر الثمار، وبه يعلم البطلان في غيرهما مطلقاً لتعذر قسمته ما دام على الشجر لتعذر قطع الجزء

(و) يُشْتَرَطُ (أَنْ يَكُونَ الْمَقْطُوعُ مُنْتَفِعًا بِهِ) كَالْجَصْرِ وَاللُّوزِ (لَا كَكُمُزَى) وَجَوْزٍ، وَذَكَرَ هَذَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُغْفَلُ عَنْهُ، وَإِلَّا فَهُوَ مَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ فِي الْبَيْعِ فَإِنْ قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ عِلْمَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي ثُمَّ الْمَنْفَعَةُ الْمُتَرَقِّبَةُ كَمَا فِي الْجَحْشِ الصَّغِيرِ لَا هُنَا قُلْتُ: إِنَّمَا لَمْ يَكِبْ هُنَا لِقَدَمِ تَرْقُبِهَا مَعَ وُجُودِ شَرْطِ الْقَطْعِ فَلِذَلِكَ اشْتَرَطْتُ حَالًا وَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّرْطَ هُنَا وَثَمَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَنْفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ لِغَرَضٍ صَحِيحٍ وَأَمَّا افْتِرَاقُهُمَا فِي كَوْنِ الْمَنْفَعَةِ قَدْ تَشَرَّقَبَتْ ثُمَّ لَا هُنَا فَغَيْرُ مُؤَثِّرٍ لِلِاسْتِحَالَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فَنَأْمُلُهُ. (وَقِيلَ إِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي) وَالثَّمَرُ لِلْبَائِعِ كَانَ وَهَبَهُ، أَوْ

قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ) الْأَوَّلَى بِشَرْطِ الْبَالَاءِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

قَوْلُهُ (سَيُ): (وَأَنْ يَكُونَ الْمَقْطُوعُ الْإِلْخَ) دَخَلَ فِي الْمُسْتَنَى مِنْهُ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ وَبَيْعٌ بِغَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ، أَوْ بَيْعٌ بِشَرْطِهِ مَعْلُومًا كَانَ شَرْطُ الْقَطْعِ بَعْدَ يَوْمٍ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيْقَ يَتَضَمَّنُ التَّبْعَةَ وَمَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ كَكُمُزَى نِهَايَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (كَالْجَصْرِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثَلِ: (قُلْتُ) فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (كَالْجَصْرِ) كَزَبْرِجِ الثَّمَرِ قَبْلَ التُّضْجِ وَأَوَّلِ الْعَنْبِ مَا دَامَ أَخْضَرَ أَنْتَهَى قَامُوسُ أَحْمَدِ ش.

قَوْلُهُ (سَيُ): (كَكُمُزَى) أَيِ قَبْلَ بُدْوَ صَلَاحِهِ أَحْمَدُ ش. وَفِي الْمُعْنَى الْكُمُزَى يَفْتَحُ الْمِيمَ الْمَشْدُودَةَ وَبِالْمُثَلَّثَةِ الْوَاحِدَةِ كُمُزَاةٌ ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ أَحْمَدُ. قَوْلُهُ: (وَذَكَرَ هَذَا) أَيِ: قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَأَنْ يَكُونَ الْإِلْخَ). قَوْلُهُ: (إِنَّمَا لَمْ تَكُفْ) أَيِ: الْمَنْفَعَةُ الْمُتَرَقِّبَةُ. قَوْلُهُ: (اِشْتَرَطْتُ) أَيِ: الْمَنْفَعَةَ.

قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ) أَيِ: حَاصِلُ الْجَوَابِ أَحْمَدُ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (أَنَّ الشَّرْطَ هُنَا الْإِلْخَ) الْوَجْهُ أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْمَبِيعِ هُنَا وَثَمَّ الْمَنْفَعَةُ حَالًا أَوْ مَالًا وَلَكِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ هَذَا الشَّرْطُ فِي نَحْوِ الْكُمُزَى؛ إِذْ هُوَ غَيْرُ مُنْتَفَعٍ بِهِ مُطْلَقًا أَمَّا حَالًا فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا مَالًا فَلِلَّانَةِ لَا يَبْقَى إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ لِلِانْتِفَاعِ لَوْ جُوبَ قَطْعُهُ بِمُقْتَضَى الشَّرْطِ فَلِذَا بَطَلَ الْبَيْعُ فِيهِ بَطْلَانُهُ فِيهِ لَا نِفَاءً مَنْفَعَتِهِ مُطْلَقًا لَا لَانْتِفَائِهَا حَالًا مَعَ وُجُودِهَا مَالًا أَحْمَدُ سَمَ بِحَذْفٍ.

قَوْلُهُ: (لِلِاسْتِحَالَةِ الْإِلْخَ) حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى قَوْلِهِ فَغَيْرُ مُؤَثِّرٍ. قَوْلُهُ: (ذَكَرْنَاهَا) أَيِ: فِي قَوْلِهِ: (لِقَدَمِ تَرْقُبِهَا الْإِلْخَ) أَحْمَدُ ش.

قَوْلُهُ: (وَالثَّمَرُ لِلْبَائِعِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَالْمَعْنَى فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (كَانَ وَهَبَهُ الْإِلْخَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَانَ وَهَبَ

الْمَبِيعِ أَحْمَدُ وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ لِلشَّارِحِ تَنْبِيهُ قَالَ فِي الْجَوَاهِرِ أَيِ: يَبِيعُ الثَّمَارَ بِشَرْطِ الْقَطْعِ فَيُظْهِرُ مِنْ جِهَةِ التَّنْظَرِ أَنَّ قَبْضَهُ بِالتَّخْلِيَةِ فَتَكُونُ مُؤَنَّةُ الْقَطْعِ عَلَى الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّ لَهُ تَغْرِيعُ أَشْجَارِهِ أَحْمَدُ وَاسْتَظْهَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ قَالَ كَتَبَ الزَّرْعَ الْأَخْضَرَ فِي الْأَرْضِ بِشَرْطِ قَطْعِهِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ نَقَلَ عَنْ شَرْحِ الْمِنْهَاجِ لِلْسَّبْكِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي التَّخْلِيَةُ هُنَا بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الثَّقَلِ وَعَنْ قِطْعَتِهِ عَلَى الْمُهَذَّبِ أَنَّهُ تَرَدَّدَ فِي ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ إِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا تَكْفِي التَّخْلِيَةُ فَالْمُؤَنَّةُ عَلَى الْبَائِعِ وَيُظْهِرُ آثَرَهُ فِيمَا لَوْ تَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهَا هَلْ يَجْرِي فِيهَا خِلَافُ الْجَوَانِحِ وَعَنْ الْبِقَوِيِّ وَالزَّافِعِيِّ مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي مَوَافَقَةِ الْجَوَاهِرِ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ فَرَاغَهُ وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ كَتَبَ الزَّرْعَ الْأَخْضَرَ يَدُلُّ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ فِيهِ بِالتَّخْلِيَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْهُ فِي مَبْحَثِ الْقَبْضِ مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (لِقَدَمِ تَرْقُبِهَا الْإِلْخَ) يَنْشَأُ مِنْهُ الْمُنَاقَشَةُ فِي نَتِيجَةِ جَوَابِهِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَدِمَ تَرْقُبُهَا كَانَتْ مَعْدُومَةً حَالًا وَمَالًا فَلَا حَاجَةَ حِينَئِذٍ إِلَى كَوْنِ الشَّرْطِ الْمَنْفَعَةَ حَالًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَخْسُرُ

باعه له بشرط القطع ثم اشتراه منه، أو باعه الموصى له به من الوارث (جاءَ) يبيع الثمرة له (بلا شرط) للقطع لاجتماعيهما في ملك شخص واحد فاشته ما لو اشتراهما معا وصححه الشيخان في المساقاة ولكن الأصح ما هنا لعدم النهي والمعنى؛ إذ المبيع الثمرة، ولو تلفت لم يبق في مقابلة الثمن شيء (قلت: فإن كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع) أي: شرطه كما هو الأصح (لم يجب الوفاء به والله أعلم)؛ إذ لا معنى لتكليفه قطع ثمره عن شجره. (فإن يبيع) الشجر دون الثمر وأمين الاختلاط، أو الثمر (مع الشجر) بتمنٍ واحد (جاءَ بلا شرط)؛ لأن المبيع في الأول غير متعرض للعاهة والثمره منلوكة له بحكم الدوام ولأن الثمر في الثاني

الثمره لإنسان أو باعها له بشرط القطع ثم اشتراها منهم أو أوصى بها لإنسان قباعها لملك الشجرة اهـ. فود: (بشرط القطع) قيد للبيع فقط اهـ ع ش. فود: (ثم اشتراه) قد يقال كيف يصح شراؤه منهم قبل قبضه المتوقف على قطعه لا أن يجاب بما مر عن الجواهر من حصول قبضه بالتخلية سم على حج اهـ ع ش. فود: (وصححه الشيخان إلخ) وهو الوجه اهـ بصري. فود: (ما هنا) أي: من عدم الصحة بدون شرط القطع اهـ ع ش.

قول (سني: وشرطنا القطع) أي: وقلنا باشرط القطع كما هو الأصح ووجد شرط القطع بأن شرطه البائع على المشتري فلا يرد على المني أن مجرد القول باشرطه لا يترتب عليه قوله: لم يجب الوفاء به اهـ ع ش، وهذا الجواب غير ما أشار إليه الشارح بقوله أي: بشرطه فإن المعنى عليه وشرطاً أي المتبايعان القطع في صلب العقد على القول بوجوب شرط القطع مطلقاً كما هو الأصح. فود: (الشجر دون الثمر) إلى قول المني وشرط في النهاية، وكذا في المعنى إلا قوله: وما أقفه إلى وسباني. فود: (دون الثمر) أي: غير المؤبر نهاية ومعني أي: أو التي لم تظهر في نحو التين ع ش. فود: (بتمنٍ واحد) سيذكر مختزله بقوله: ومن ثم لو فصل إلخ. فود: (منلوكة له إلخ) أي: للبائع فله الإبقاء إلى أوان الجذاذ، ولو صرح بشرط الإبقاء جاز كما في الروضة نهاية ومعني.

إذا كانت المنفعة متحققة مآلاً لكتها لم تعتبر، وليس كذلك كما تقرّر فالوجه أن الشرط في المبيع هنا وشم المنفعة حالاً أو مآلاً ولكن لم يتحقق هذا الشرط في نحو الكثرى؛ إذ هو غير متنع به مطلقاً أما حالاً فظاهر، وأما مآلاً فلاية لا يتي إلى أن يتها للإنتفاع لوجوب قطعه بمقتضى الشرط فلذا بطل البيع فيه قبطلانه فيه لا إنتفاء متفتيه مطلقاً لا لا إنتفائها حالاً مع وجودها مآلاً والمعتبر إنما هو الحال لا المآل فقولاه فلذلك اشترطت حالاً الذي تبعه غيره فيه وجعله هو الجواب عن الإغراض على المصنف غير محرر فقامل ذلك فإنه يتا يخفى. فود: (ثم اشتراه منه) قد يقال كيف يصح شراؤه منه قبل قبضه المتوقف على قطعه إلا أن يجاب بما مر عن الجواهر من حصول قبضه بالتخلية. فود: (فإن يبيع الشجر دون الثمر) هل المراد بالشجر هنا ما يشمل نحو أصول البطح حتى يصح بيعها دون ثمرها الموجود إذا أمين الاختلاط. فود: (أو الثمر مع الشجر) هل كذلك إذا بيع مع الأرض دون الشجر.

تابع للشجر الذي لا تنقض له عاهة، ومن ثم لو فصل الثمن وجب شرط القطع لإزالة التبعية، ونحو بطيخ وباذنجان وقثاء كذلك على المنقول المعتبر فلا يجب شرط القطع فيه إن بيع مع أصله وإن لم يبيع مع الأرض (ولا يجوز بيعه بشرط قطعه) عند اتحاد الصفقة؛ لأن فيه حرجاً على المشتري في ملكه وفارق بيعها من صاحب الأصل بأنها هنا تابعة فاعتبر الغرر كأس الجدار. (ومحرم)، ولا يصح (بيع الزرع الأخضر)، ولو بقل لم يبد صلاحه (في الأرض إلا بشرط قطعه)، أو قلعه جميعه للثني في خبر مسلم عن ذلك فإن باعه وحده من غير شرط

• فود: (وجب شرط القطع) أي: ولا يجب الوفاء به لاجتماعهما في ملك المشتري، ولا معنى لتكليفه قطع ثمره عن شجره اهـ ش. • فود: (فلا يجب شرط القطع فيه إلخ) وقياس ذلك أنه يجوز بيع أصله وحده، أو قبل إثماره بدون شرط القطع أي: إن قوي وصلح للإثمار اهـ سم، وقوله: بدون شرط القطع أي: إذا أمن الاختلاط في الأول، والآ فلا بد من شرط القطع كما يأتي. • فود: (إن بيع مع أصله) بخلاف ما لو بيع مع الأرض دون أصله فلا بد من شرط القطع لانقضاء التبعية اهـ ش أي: وبخلاف ما لو بيع منفرداً عن أصله والأرض فلا بد من شرط القطع ويجب الوفاء به كما في البجيرمي عن ع ش. • فود: (وفارق بيعها) أي: الثمرة. • فود: (فاغتر الغرر) وهو بيعها من غير شرط القطع (كأس الجدار) فإنه يتبع الجدار في البيع، وإن لم ير مع أن فيه عرراً.

• قول (س): (بيع الزرع) المراد به ما ليس بشجر مغني ورشدي. • فود: (ولو بقل) أي: وكان البقل يجر مراراً مغني ورشدي. • فود: (لم يبد صلاحه) وإنما قيد به؛ لأنه هو الذي يشترط في بيعه هذا الشرط، وأما بعد بدو صلاحه فسباني أنه لا يشترط فيه ذلك لكن في عبارته إيهام والمراد يبدو صلاح البقل طوله كما قاله المازدي اهـ رشدي.

• قول (س): (إلا بشرط قطعه) فإذا باعه بشرط قطعه فأخلف بعد قطعه فما خلفه للبائع بخلاف ما لو باعه بشرط قلعه فقطع فإن ما أخلفه للمشتري.

(قرع): المثج جواز بيع نحو القصب والخس مزروعاً إذا لم يستزر في الأرض منه إلا الجذور التي لا تقصد للأكل منه م ر اهـ سم على حج، قوله: فإن ما أخلفه للمشتري أي، وأما إذا باعه أصول نحو بطيخ أو قرع أو نحو قبل بدو صلاحه وحدثت هناك زيادة بين البيع والأخذ فهي للمشتري سواء شرط القلع أو القطع، وبه تعلم المخالفة بين أصول الزرع ونحو البطيخ والفرق بينهما أن الكل في الأول مقصود بخلاف الثاني فإن المقصود منه إنما هو الثمر لا الأصول وقوله إلا بشرط قطعه أي: فإنه يصح

• فود: (فلا يجب شرط القطع) وقياس ذلك أنه يجوز بيع أصله وحده، أو قبل إثماره بدون شرط القطع أي: إن قوي وصلح للإثمار.

• قول (سفتن): (إلا بشرط قطعه) فإن باعه بشرط قطعه فأخلف بعد قطعه فما أخلفه للبائع بخلاف ما لو باعه بشرط قلعه فقطع فإن ما أخلفه للمشتري.

قطع، أو قلع، أو بشرط إنقيائه أو بشرط قطع أو قلع بعضه لم يصح البيع وباتم لتعاطيه عقدًا فاسدًا (فلان يبيع معها) أي: الأرض (أو) يبيع وحده بقل بعد بدو صلاحه، أو زرع (بعد اشتداد الحب)، أو بعضه، ولو سئله واحدة كاشتغالهم في التأبير بطلعة واحدة، وفي بدو الصلاح بخبة واحدة (جاز بلا شرط) كبيع الثمرة مع الشجرة في الأول وكبيع الثمرة بعد بدو الصلاح في الثاني وما أفهمه المثنى من جواز بيعه معها بشرط قطعه، أو قله غير مراد كما علم من قوله قبله، ولا يجوز بشرط قطعه وسيأتي أن ما يغلب اختلاطه أو تلاحقه لا بد في صحة بيعه من شرط قطعه مطلقًا. (ويشترط لبيعه) أي: الزرع بعد الاشتداد.....

حيث كان المقطوع منتقمًا به اهـ ع ش. هـ فود: (أو يبيع وحده بقل) فليس التقدير، أو بيع الزرع الأخضر كما يتبادر من التركيب اهـ سم.

هـ فود (سئ): (جاز بلا شرط) وعليه فتدخل أصوله في البيع عند الإطلاق فلو زاد، أو قطع وأخلف فالزيادة وما أخلفه للمشتري، ومنه ما اعتيد بمضربنا من بيع البرسيم الأخضر بعد تهيبته للرعي فيصح بلا شرط قطع والرثة التي تحصل بعد الرعي، أو القطع تكون للمشتري حيث لم يكن أصلها مما يجز مرة بعد أخرى، وإلا فلا تدخل في العقد إلا الجزة الظاهرة كما علم من قوله السابق وأصول البقل الخ والطريق في جعلها للبائع أن يبيع بشرط القطع فإنه حينئذ تكون الزيادة حتى التسايل للبائع، ومن الزيادة الرثة التي تخلف بعد القطع في الرعي، وعليه فلو مضت مدة بلا قطع وحصل زيادة واختلفا في الزيادة تخير المشتري إن لم يسمع البائع بها فإن أجاز، أو أخر الفسخ مع العلم سقط خياره فالمصدق في قدر الزيادة ذو اليد، وهو البائع قبل التخلي والمشتري بعدها، والطريق في جعل الزيادة أيضًا للمشتري أن يبيع بشرط القطع ثم يؤجره الأرض، أو يبيعها له اهـ ع ش، وقوله: أن يبيع بشرط القطع الخ صوابه بشرط القلع. هـ فود: (وما أفهمه المثنى) أي: حيث قال جاز بلا شرط اهـ سم. هـ فود: (مطلقًا) يتبني أن معناه سواء بدا صلاحه أم لا أن معناه سواء بيع مع أصله، أو وحده لظهور انتفاء المخدور إذا بيع مع أصله فلا حاجة لشرط القطع سم على حج اهـ ع ش.

(فرع): المثني جواز بيع نحو القصب، أو الخس مزروعًا إذا لم يستيز في الأرض منه إلا الجذور التي لا تقصد للأكل م ر.

هـ فود (سفنس): (فلان يبيع معها) عبارة الرزق فرع لا يصح بيع زرع لم يشتد حبه ويقول، وإن كانت تجز يراها إلا بشرط القطع، أو القلع، أو مع الأرض اهـ. هـ فود: (أو يبيع وحده بقل) فليس التقدير، أو بيع الزرع الأخضر كما يتبادر من التركيب. هـ فود: (وما أفهمه المثنى) أي: حيث قال جاز بلا شرط.

هـ فود: (مطلقًا) يتبني أن معناه سواء بدا صلاحه أم لا أن معناه سواء بيع مع أصله، أو وحده لظهور انتفاء المخدور إذا بيع مع أصله فلا حاجة لشرط القطع.

(وبيع الثمر بعد بدو الصلاح ظهور المقصود) منه إقلاً يكون بيع غائب (كتين وعنب وشعير) وسلب وكل ما يظهر ثمره، أو حبه كنوع من الدرة لحصول الرؤية (وما لا يرى حبه كالجنطة) ونوع من الدرة، وكذا الدخن نوعان أيضاً قال بعضهم والمرئي إنما هو بعض حياته ومع ذلك القياس الصحة كما يصح بيع نحو بصل ظهر بعضه ذكره القاضي، وفيه وقفة بل القياس فيهما تفریق الصفقة.....

■ قول (سئ): (ظهور المقصود) أي: من الحب والتمر اه مُعني فلا يصح بيع نحو الفجل والجزر والخس لاستتار المقصود، أو بعضه، وكذا القصب إن استتر بعض المقصود منه م ر اه سم عبارة النهاية والمُعني، ولا يصح بيع الجزر والفجل ونحوه كالثوم والقلقاس والبصل في الأرض ويجوز بيع وزوها الظاهر بشرط قطعه كالقول اه.

■ قول (سئ): (وشعير) فضيحه أنه نوع واحد والمُشاهد فيه أنه نوعان بارز وغيره ويسمى عند العامة شعير النبي فهو كالذرة ولعله لم يذكر أنه نوعان؛ لأن الغالب فيه رؤية حبه، وفي سم على حجة يتبني في الشعير أنه لا بد من رؤية كل سُنبلة، ولا يقال رؤية البعض كافية وذلك كما لو فُرقت أجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها فليتأمل اه ع ش. ■ فود: (ونوع من الدرة) إلى قول المتن، ولا بأس في النهاية إلا قوله: بل القياس إلى المتن. ■ فود: (قال بعضهم إلخ) لك أن تقول يجوز أن يكون مراد هذا البعض أن المرئي بعض كل حبة لا أن بعض الحبات غير مرئي بالكلية يُرشد إلى ذلك تنظيره بالبصل، وعليه فلا توقف فيه اه بصري. ■ فود: (بعض حياته) أي: الدخن اه رشدي. ■ فود: (بل القياس فيهما إلخ) أي: البصل والدخن اه ع ش. ■ فود: (تفريق الصفقة إلخ) وقد يقال القياس البطلان في الجميع؛ لأن شرط تفريق الصفقة كون الباطل أيضاً مغلوماً ليتمكن التوزيع ثم رأيت م ر قال الأوجه البطلان فيهما اه عبارة النهاية بعد سرد عبارة الشارح والأوجه فيه عدم الصحة في الجميع اه قال ع ش قوله: والأوجه فيه

■ قول (سفنن): (ظهور المقصود) فلا يصح بيع نحو الفجل والجزر والخس لاستتار المقصود، أو بعضه، وكذا القصب إن استتر بعض المقصود منه م ر. ■ فود: (وشعير) يتبني في الشعير أنه لا بد من رؤية كل سُنبلة، ولا يقال رؤية البعض كافية وذلك كما لو فُرقت أجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها فليتأمل. ■ فود: (بل القياس فيهما تفريق الصفقة) قياس ذلك تفريق الصفقة في بيع زرع الجنطة فيصح فيما عدا سنبلتها لظهوره وعلى هذا فقول الأنوار الآتي أيضاً لا يجوز بيع الجزر في القشرة العلوية مع الشجر يكون مناه قصر البطلان على الجزر دون الشجر بل يصح فيه تفريقاً للصفقة، وقد يقال القياس البطلان في الجميع في جميع هذه الصور؛ لأن شرط تفريق الصفقة كون الباطل أيضاً مغلوماً ليتمكن التوزيع وقد تقدم قول المصنف، ولو باع أرضاً مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع بطل في الجميع، وقيل في الأرض قولان اه ومثل الشارح الزرع المذكور بالفجل المستور بالأرض والبر المستور بسنبلة وعلى البطلان في الجميع بالجهل بأحد المقصودين الموجب لتعذر التوزيع لا يقال بل يمكن التوزيع بعد

فَيَصِحُّ فِي الْمَرْثِيِّ فَقَطْ إِنْ عُرِفَ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَكَوْنُ رُؤْيَا الْبَعْضِ هُنَا تَدُلُّ عَلَى الْبَاقِي غَالِبٌ مَخْنُوعٌ نَعَمْ إِنْ فُرِضَ ذَلِكَ فِي نَوْعٍ بِخُصُوصِهِ لَمْ تَعُدِ الصَّحَّةُ فِي الْكُلِّ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي قَصَبِ الشَّكْرِ (وَالْعَدَسِ) بِفَتْحِ الدَّالِ (فِي السُّبْتِلِ) وَجُوزِ الْقُطْنِ قَبْلَ تَشَقُّقِهِ (لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ دُونَ سُبْتِلِهِ) لَا اسْتِثْنَاءَ (وَلَا مَعَهُ فِي الْجَدِيدِ) لَا اسْتِثْنَاءَ الْمَقْصُودِ بِمَا لَيْسَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ وَالتَّهْنِي عَنْ بَيْعِ السُّبْتِلِ حَتَّى يَبْتَئِضَ أَيُّ: يَشْتَدُّ كَمَا فِي رَوَايَةٍ مَحْمُولَةٍ عَلَى سُبْتِلِ نَحْوِ الشَّعِيرِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدْلَةِ، وَفِي الْأَنْوَارِ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْجُوزِ فِي الْقَشْرَةِ الْغُلْيَا مَعَ الشَّجَرِ وَقِيَاسُهُ امْتِنَاعُ بَيْعِ الْقُطْنِ.....

أَيُّ: فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بَيْنَ رُؤْيَا بَعْضِ الْبَصْلِ وَبَعْضِ الْحَبِّ بِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ السُّبْتِلَةَ الْوَاجِدَةَ لَا يَخْتَلِفُ حَيْثُهَا فَرُؤْيَا بَعْضِ الْحَبِّ تَدُلُّ عَلَى بَاقِيهِ وَرُؤْيَا الظَّاهِرِ مِنَ الْبَصْلِ لَا تَدُلُّ عَلَى بَاقِيهِ
 اهـ. فُود: (إِنْ عُرِفَ بِقِسْطِهِ) أَيُّ: إِنْ امْكَنَ التَّقْسِيطُ، وَلَا يَطَّلُ فِي الْجَمِيعِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهـ سـ م.
 فُود: (هُنَا) أَيُّ: فِي الْبَصْلِ وَالذَّخَنِ. فُود: (وَالْعَدَسِ) أَيُّ: وَالسَّنْسِيمِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.
 فُود: (وَالْتَهْنِي الْإِنِّ) رَدٌّ لِذَلِيلِ الْقَدِيمِ. فُود: (مَعَ الشَّجَرِ) أَيُّ بِأَنَّ يُوْرِدُ الْعَقْدَ عَلَيْهِ مَعَ الشَّجَرِ أَمَّا لَوْ أُوْرِدَهُ عَلَى الشَّجَرِ وَخَذَهُ صَحَّ، وَلَمْ يَدْخُلِ الْجُوزُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا يُقَالُ فِي قُطْنٍ يَتَّقَى سَتْنَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ: وَلَا يَغْتَبَرُ تَشَقُّقُ الْقَشْرِ الْأَعْلَى مِنْ نَحْوِ الْجُوزِ بَلْ هُوَ لِلْبَائِعِ مُطْلَقًا الْإِنِّ أَهـ سـ م.
 فُود: (وَقِيَاسُهُ امْتِنَاعُ الْإِنِّ) تَقَدَّمَ لَهُ مَرَّ الْجُزْمُ بِهِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَبَعْدَ التَّائِيْرِ لِلْبَائِعِ الْإِنِّ) أَهـ سـ م.

الْعَقْدُ إِذَا عَلِمَ الْبَاطِلُ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَةَ بِالْعِلْمِ حَالُ الْعَقْدِ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ: زَرَعَ لَا يُفْرَدُ ثُمَّ رَأَيْتُ مَرَّ قَالِ الْأَوْجَهَ الْبُطْلَانُ فِيهِمَا أَهـ وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَلَوْ بَاعَ الْإِنِّ). فُود: (فَيَصِحُّ فِي الْمَرْثِيِّ فَقَطْ) قِيَاسٌ مَا قَالَهُ أَنَّهُ لَوْ وُرِدَ الْعَقْدُ عَلَى الْمَرْثِيِّ وَخَذَهُ صَحَّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: (إِنْ عُرِفَ بِقِسْطِهِ) أَيُّ: إِنْ امْكَنَ التَّقْسِيطُ، وَلَا يَطَّلُ فِي الْجَمِيعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. فُود: (مَعَ الشَّجَرِ) أَيُّ: بِأَنَّ يُوْرِدُ الْعَقْدَ عَلَيْهِ مَعَ الشَّجَرِ أَمَّا لَوْ أُوْرِدَهُ عَلَى الشَّجَرِ وَخَذَهُ صَحَّ، وَلَمْ يَدْخُلِ الْجُوزُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا يُقَالُ فِي قُطْنٍ يَتَّقَى سَتْنَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ: وَلَا يَغْتَبَرُ تَشَقُّقُ الْقَشْرِ الْأَعْلَى مِنْ نَحْوِ الْجُوزِ بَلْ هُوَ لِلْبَائِعِ مُطْلَقًا الْإِنِّ. فُود: (وَقِيَاسُهُ الْإِنِّ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ بَيْعُ ذَلِكَ مُتَفَرِّدًا فَلَا يَتَغَيَّرُ الْحُكْمُ بِبَيْعِهِ مَعَ الشَّجَرِ وَيُثَلِّهِ كُلُّ مَا يَمْتَنِعُ بَيْعُهُ مُتَفَرِّدًا بِخِلَافِ نَحْوِ الطَّلَعِ، وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَتَشَقُّقُ جُوزٍ عَطِبَ أَيُّ: قُطْنٍ يَتَّقَى سَتْنَيْنِ أَيُّ: فَأَكْثَرُ كِتَابِيَرِ التَّخْلِ فَيَتَّبِعُ الْمُشَقَّقُ غَيْرَهُ إِنْ اتَّحَدَ فِيهِمَا مَا ذَكَرَ وَمَا لَا يَتَّقَى مِنْ أَصْلِ الْمُعْطَبِ أَكْثَرُ مِنْ سِتَّةٍ إِنْ بَاعَ قَبْلَ تَكَامُلِ قُطْنِهِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ سَوَاءً خَرَجَ الْجُوزُ أَوْ لَا، أَوْ بَعْدَ تَكَامُلِهِ فَإِنْ تَشَقَّقَ جُوزُهُ صَحَّ لِظُهُورِ الْمَقْصُودِ، وَلَا يَطَّلُ لَا اسْتِثْنَاءَ قُطْنِهِ أَهـ بِاخْتِصَارٍ، وَقَوْلُهُ: (أَوَّلًا) كِتَابِيَرِ التَّخْلِ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ: فَإِنْ بَاعَ أَصْلَهُ قَبْلَ خُرُوجِ الْجُوزِ، أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ تَشَقُّقِهِ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي، وَلَا فَهُوَ لِلْبَائِعِ وَتَشَقَّقَ بَعْضُهُ، وَإِنْ قُلَّ كَتَشَقَّقَ كُلُّهُ أَهـ فَعَلِمَ أَنَّ غَيْرَ الْمُتَشَقَّقِ تَارَةً يَصِحُّ وَتَارَةً لَا يَصِحُّ فَانْظُرِ الضَّابِطَ وَكَانَ مَا يَتَّقَى سِتْنَيْنِ الْمَقْصُودُ الْأَصْلُ فَصَحَّ وَإِنْ لَمْ يَتَشَقَّقْ وَدَخَلَ تَبَا وَغَيْرُهُ الْمَقْصُودُ الثَّمَرَةُ فَفَصَّلْ فَلْيَتَأَمَّلْ. فُود: (امْتِنَاعُ بَيْعِ الْقُطْنِ) أَيُّ: بِأَنَّ يُوْرِدُ الْعَقْدَ عَلَيْهِ خُصُوصِهِ.

قبل تشققه، ولو مع شجره.

(ولا بأس بكمام)، وهو بكسر أوله وعاء نحو الطلع (لا يُزال إلا عند الأكل) بفتح الهَمْزة وأما مضمومها فهو المأكول كزُمانٍ وطلُع نخلٍ وموزٍ وبطيخٍ وباذنجانٍ؛ لأنَّ بقاءه فيه من مصلحته ومثل ذلك ما يكون بقاءه فيه سبباً لأذخاره كأرزٍ وعلسٍ ومن زعم أنَّ الأرزَّ كالشعيرِ إنما هو باعتبار نوع منه كذلك وإنما لم يصحَّ السَّلَمُ في الأرزِ والعلسِ في قشرته لما يأتي فيه (وما له

• فؤد: (وقياسه إلخ) حاصله أنه يمتنع بيع ذلك مُنفرداً فلا يتغيَّر الحكمُ ببيعه مع الشجرِ ومثله كلُّ ما يمتنعُ بيعه مُنفرداً بخلاف نحو الطلع، وفي الزُّوضِ وشَرْجِه وتشقُّقِ جوزٍ عَطِبَ أي: قُطِبَ يَتَّقِي سِنَّينِ أي: سَتَيْنِ فأكثَرُ كُتَّابِ النُّخْلِ فَيَتَّبِعُ المُسْتَبْرَ غَيْرَهُ إن اتَّحَدَ فِيهِمَا ما ذَكَرَ، وما لا يَتَّقِي من أَضْلِ العُطْبِ أَكْثَرُ من سَنَةٍ إن بيعَ قَبْلَ تَكَامُلِ قُطْبِهِ لم يَجْزِ إِلَّا بِشَرْطِ القُطْعِ سِوَاةِ خَرَجِ الجَوْزِ أو لا، أو بَعْدَ تَكَامُلِهِ فَإِنْ تَشَقَّقَ جَوْزُهُ صَحَّ لظهورِ المَقْصُودِ، وإلَّا بَطَلَ لاسْتِثْنَاءِ قُطْبِهِ انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وقوله: أو لا كُتَّابِ النُّخْلِ قال الشَّارِحُ في شَرْحِ العُبابِ: فَإِنْ بيعَ أَضْلُهُ قَبْلَ خُرُوجِ الجَوْزِ أو بَعْدَهُ وَقَبْلَ تَشَقُّقِهِ فهو لِلْمُسْتَبْرِي، وإلَّا فهو لِلْبَائِعِ وَتَشَقُّقُ بَعْضِهِ وَإِنْ قُلَّ كَشَقَّقِي كُلَّهُ انْتَهَى فَعَلِمَ أَنَّ غَيْرَ المُشَقَّقِ تَارَةً يَصِحُّ وَتَارَةً لَا يَصِحُّ فَانْظُرِ الضَّابِطَ، وكان ما يَتَّقِي سِنَّينِ المَقْصُودُ الْأَصْلُ فَيَصِحُّ، وَإِنْ لم يَتَشَقَّقْ وَدَخَلَ تَبَعًا وَغَيْرُهُ المَقْصُودُ الثَّمَرَةُ فَفَصَلَ فَلْيَتَأَمَّلْ اه سم.

• فؤد (بشي): (ولا بأس) أي: لا يَضُرُّ. • فؤد: (وهو بكسر) إلى قوله وأيضاً في النهاية. • فؤد: (وهاء نحو الطلع) أي: فالمراد بالكمام هنا المفرد تجوزاً نظير ما سيأتي قريباً اه رشدي. • فؤد: (كزُمان) إلى المحن في المُغْنِي. • فؤد: (الأرز كالشعير) أي في أنَّ له كِماماً واحداً. • فؤد: (إنما هو) أَبْدَلَهُ النَّهْيَةُ بِلَمَلِهِ. • فؤد: (وإنما لم يصح إلخ) فَعَلِمَ جَوَازَ البَيْعِ لِلأَرزِ في قَشْرَتِهِ والسَّلَمِ فِيهِ في قَشْرِهِ الْأَسْفَلِ دُونَ الْأَعْلَى اه سم. • فؤد: (لما يأتي) أي: لأنَّ البَيْعَ يَغْتَمِدُ الْمُشَاهَدَةَ بِخِلَافِ السَّلَمِ فَإِنَّهُ يَغْتَمِدُ الصِّفَاتِ،

• فؤد: (قبل تشققه) أي: لاسْتِثْنَاءِ المَقْصُودِ بما ليس من صَلَاحِهِ. • فؤد: (وإنما لم يصح السَّلَمُ في الأرز إلخ) فَعَلِمَ جَوَازَ البَيْعِ لِلأَرزِ في قَشْرَتِهِ والسَّلَمِ فِيهِ في قَشْرِهِ الْأَسْفَلِ دُونَ الْأَعْلَى وَمَا نَقَلَ عَنِ الْمُصَنِّفِ مِنْ صِحَّةِ السَّلَمِ فِي الأَرزِ عَلَى الْأَصَحِّ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُشْشُورِ، وَأَمَّا خَشَبُ الْكَتَّانِ فَيَجُوزُ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ ظَاهِرٌ وَالسَّاسُ فِي بَاطِنِهِ كَتَوَى الثَّمَرِ، وَلَا يَجُوزُ السَّلَمُ فِي الْكَتَّانِ إِلَّا بَعْدَ نَقْضِهِ؛ إِذْ لَا يَنْصَبُ إِلَّا حَبِيزًا، وَلَوْ بَاعَ حَبَّ الْكَتَّانِ وَخَذَهُ، أَوْ مَعَ خَشْبِهِ لَمْ يَصِحَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لاسْتِثْنَاءِ الْحَبِّ بِمَا لَيْسَ مِنْ صَلَاحِهِ كَمَا لَوْ بَاعَ سَنَابِلَ الْبُرِّ وَخَذَهَا، أَوْ مَعَ الزَّرْعِ، وَلَوْ بَاعَ الْخَشَبَ وَخَذَهُ وَعَلِيهِ الْحَبُّ صَحَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِلْعِلْمِ بِالمَبِيعِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَفِي شَرْحِ م ر قال ابنُ الرَّفْعَةِ وَالكِتَّانُ إِذَا بَدَأَ صَلَاحُهُ يَظْهَرُ جَوَازُ بَيْعِهِ؛ لِأَنَّ مَا يُغْزَلُ مِنْهُ ظَاهِرٌ وَالسَّاسُ فِي بَاطِنِهِ كالتَوَى فِي الثَّمَرِ لَكِنْ هَذَا لَا يَتِمُّ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ بِخِلَافِ الثَّمَرِ وَالتَوَى اه وَالْأَوَجَهُ أَنَّ مَحَلَّهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ مَا لَمْ يَبْعَ مَعَ بَزْرِهِ بَعْدَ بُدْوَ صَلَاحِهِ، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ كَالْحِنْطَةِ فِي سُنْبُلِهَا اه بَقِيَ مَا لَوْ أَطْلَقَ يَتَّبِعُ خَشَبَ الْكَتَّانِ، وَعَلِيهِ الْحَبُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَصِحَّ وَيَنْزَلَ عَلَى الْخَشَبِ

كِمَامَانِ) مُثْنَى كِمَامٍ اسْتَعْمَالاً لَهُ فِي الْمُفْرَدِ مَجَازًا؛ إِذْ هُوَ جَمْعُ كِمَامَةٍ، أَوْ كَيْمٍ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ
فَقِيَاسُ مُثْنَاهُ كِمَامَانِ، أَوْ كِمَامَتَانِ (كَالْجَوْزِ وَاللُّوزِ وَالْبَاقِلَا) أَي: الْقَوْلِ (يُبَاغُ فِي قَشْرِهِ الْأَسْفَلِ)؛
لَأَنَّ بَقَاءَهُ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَتِهِ (وَلَا يَصْخُ فِي الْأَعْلَى) عَلَى الشَّجَرِ أَوْ الْأَرْضِ لِاسْتِثْنَائِهِ بِمَا لَيْسَ مِنْ
مَصْلَحَتِهِ وَفَارَقَ صِحَّةَ بَيْعِ قَصَبِ السُّكَّرِ فِي قَشْرِهِ الْأَعْلَى بِأَنَّ قَشْرَهُ سَاتَرَ لِكُلِّهِ، وَقَشْرُ الْقَصَبِ
لِيَمِضِهِ غَالِبًا فَرُؤِيَّةٌ بَعْضُهُ دَالَّةٌ عَلَى بَاقِيهِ وَأَيْضًا فَقَشْرُهُ الْأَسْفَلُ كَثِيرًا مَا يُنْتَصُّ مَعَهُ فَصَارَ كَأَنَّهُ
فِي قَشْرِ وَاحِدٍ كَالرُّثْمَانِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي بَاقِلَا لَا يُؤْكَلُ مَعَهُ قَشْرُهُ الْأَعْلَى، وَالْأَجَازُ كَبِيرُ
اللُّوزِ فِي قَشْرِهِ الْأَعْلَى قَبْلَ انْتِقَادِ الْأَسْفَلِ؛ لِأَنَّهُ مَأْكُولٌ كُلُّهُ (وَفِي قَوْلِ يَصْخُ) بِيَمِضِهِ فِي الْأَعْلَى
(إِنَّ كَانَ رَطْبًا) لِيَحْفَظَهُ رُطُوبَتُهُ فَهُوَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ وَرَجَحَتْهُ كَثِيرُونَ فِي الْبَاقِلَا بَلْ تَقَلَّهَ الرُّوْبَانِيُّ عَنْ
الْأَصْحَابِ وَالْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ وَالْإِجْمَاعُ الْفِعْلِيُّ عَلَيْهِ وَحِكَايَةُ جَمْعِ أَنَّ الشَّافِعِي أَمَرَ الرِّبْعَ بِشِرَائِهِ
لَهُ بِتَفْهَادَ مُعْتَرِضَةً بِأَنَّ الرِّبْعَ لَمْ يَصْخُ بِهِ وَبَقَرَضِ صِحَّتِهِ فَهُوَ مَذْهَبُهُ الْقَدِيمُ، وَقَدْ بَالَغَ فِي
الْأَمِّ فِي تَقْرِيرِ عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِهِ وَسَيَأْتِي فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ الْكَلَامُ عَلَى الْإِجْمَاعِ الْفِعْلِيِّ قِيلَ:
وَمِثْلُهُ اللَّوْبَا وَرُذُّ بِأَنَّهُمَا مَأْكُولَةٌ كُلُّهَا كَاللُّوزِ قَبْلَ انْتِقَادِ الْأَسْفَلِ.

وَهِيَ لَا تُقْبَدُ الْغَرَضُ فِي ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الْقَشْرِ خِفَّةً وَرِزَانَةً وَلِأَنَّ عَقْدَ السَّلَمِ عَقْدُ غَرَرٍ فَلَا يُضْمُّ إِلَيْهِ غَرَرٌ
آخَرُ بَلَا حَاجَةٍ وَمَا يُقَالُ عَنْ فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ مِنْ أَنَّ الْأَصْحَ جَوَازُ السَّلَمِ فِي الْأَرْضِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُشْشُورِ
نِهَائَةً وَمُغْنِي. قُود: (اسْتِعْمَالًا لَهُ) أَي: لِلْفِعْلِ الْكِامِ، وَكَذَا ضَمِيرُ إِذْ هُوَ جَمْعٌ. قُود: (فَقِيَاسُ مُثْنَاهُ)
أَي: مُثْنَى كِمَامَةٍ، أَوْ كَيْمٍ.

قُود: (سَي: (وَالْبَاقِلَا) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ مَعَ الْقَصْرِ وَيُكْتَبُ بِالْبَاءِ وَيُخَفِّفُ مَعَ الْمَدِّ وَيُكْتَبُ بِالْأَلِفِ،
وَقَدْ يُقْصَرُ أَدْنَاهُ. قُود: (صِحَّةُ بَيْعِ الْقَصَبِ) يَنْبَغِي، وَلَوْ مَزْرُوعًا؛ لِأَنَّ مَا يَسْتَرُّ مِنْهُ فِي الْأَرْضِ غَيْرُ
مَقْصُودٍ غَالِبًا كَمَا مَرَّ، وَفِي فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ وَشِرَاءِ الْقُلُقَاسِ، وَهُوَ مَذْفُونٌ فِي الْأَرْضِ بِاطِلٍ سَمَ عَلَى
حَاجِ أَمْرٍ ش. قُود: (وَالْأَجَازُ) خِلَافًا لِلنِّهَائَةِ وَالْمُغْنِي. قُود: (لِيَحْفَظَهُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَائَةِ.
قُود: (وَالْإِجْمَاعُ الْفِعْلِيُّ عَلَيْهِ) مُتَبَدِّلاً وَخَيْرٌ. قُود: (قِيلَ وَمِثْلُهُ اللَّوْبَا) أَي: الرَّطْبُ اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي.
قُود: (قَبْلَ انْتِقَادِ الْأَسْفَلِ) أَي: اسْتِدَادِهِ.

فَقَطُّ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ شَجَرَةٍ تُخْلَى عَلَيْهَا نَمْرٌ مُؤَيَّرٌ، أَوْ شَجَرٍ نَحْوِ تَيْنٍ خَرَجَ نَمْرُهَا فَلَا يَتَنَاوَلُ الْحَبُّ كَمَا لَا
يَتَنَاوَلُ الشَّجَرُ الْمَذْكُورُ نَمْرُهَا وَإِنَّمَا لَمْ تُقَالْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي نَحْوِ زَرْعِ الْجَنْطَةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ سَنَابِلَهَا
بِخِلَافِ الْكِتَانِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ خَشْبَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (وَفَارَقَ صِحَّةَ بَيْعِ قَصَبِ السُّكَّرِ) يَنْبَغِي، وَلَوْ
مَزْرُوعًا؛ لِأَنَّ مَا يَسْتَرُّ مِنْهُ فِي الْأَرْضِ غَيْرُ مَقْصُودٍ غَالِبًا كَمَا مَرَّ، وَفِي فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ فِي بَابِ الشَّرِكَةِ
وَشِرَاءِ الْقُلُقَاسِ، وَهُوَ مَذْفُونٌ فِي الْأَرْضِ بِاطِلٍ، وَكَذَا الْقَصَبُ فِي الْأَرْضِ إِنْ كَانَ مَسْتَوْرًا بِقَشْرِهِ وَالْأَ
يَصْخُ أَدْنَاهُ وَفِيمَا ذَكَرَهُ فِي الْقَصَبِ نَظَرٌ. قُود: (وَالْأَجَازُ) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ م ر.

قُود: (أَمَرَ الرِّبْعَ) يُنَكِّرُ أَنْ يُقَالَ أَنَّ الرِّبْعَ قُلْدٌ فِي شِرَائِهِ الْقَائِلُ بِصِحَّتِهِ بِإِذْنِ الشَّافِعِي لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ

(وَيُدُّوْهُ صِلَاحُ الثَّمَرِ ظُهُورُ مَبَادِي النَّضْجِ وَالْحَلَاوَةِ) بِأَنْ يَتَمَوَّهَ وَيَلِينُ أَي: يَصْفَوْ وَيَجْرِي الْمَاءُ فِيهِ (فِيهَا) مُتَعَلِّقٌ بِدُدُّ وَظُهُورٌ (لَا يَتَلَوَّنُ، وَفِي غَيْرِهِ)، وَهُوَ مَا يَتَلَوَّنُ بُدُّ صِلَاحِهِ (بِأَنْ يَأْخُذَ فِي الْخُمْرَةِ، أَوْ السَّوَادِ)، أَوْ الصُّفْرَةِ نَعَمْ يُؤْخَذُ مِمَّا قَرَّرُوهُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى التَّهَيُّؤِ لِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ أَنْ نَحْوَ اللَّيْمُونِ مِمَّا يُوجَدُ تَعَمُّوْهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ قَبْلَ صُفْرَتِهِ يَكُونُ مُسْتَفْتًى مِمَّا ذَكَرَ فِي الْمُتَلَوَّنِ، وَيُدُّوْهُ فِي غَيْرِ الثَّمَرِ بِاسْتِدَادِ الْحَبِّ بِأَنْ يَتَهَيَّأَ لِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ وَكَبِيرُ الْقِتَاءِ بَحِيثٌ يُجَنِّى غَالِيًا لِلْأَكْلِ وَتَفْتِيحُ الْوَرْدِ وَتَنَاهِي وَرَقِ الثَّوْتِ وَالضَّابِطُ ثُلُوعُهُ صِفَةً يُطَلَّبُ فِيهَا غَالِيًا وَأَصْلُ ذَلِكَ تَفْسِيرُ أَنْسِ الرَّائِي لِلرُّفُو فِي خَبَرٍ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَزْهِيَ، بِأَنْ تَحْمَرَّ أَوْ تَصْفَرَّ (وَيَكْفِي بُدُّ صِلَاحٍ بَعْضُهُ) أَيِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ (وَأَنْ قُلْ) كَحَبِيَّةٍ وَاجِدَةٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى امْتَرَّ عَلَيْنَا بِطَيِّبِ الثَّمَارِ عَلَى التَّذْرِيعِ لِيَطُولَ زَمَنُ التَّفَكُّهِ فَلَوْ شَرِطَ طَيِّبُ الْكُلِّ لَأَدَّى إِلَى حَرْجٍ شَدِيدٍ. (وَلَوْ بَاعَ فَمَرَّ بُسْتَانٍ، أَوْ بُسْتَانَيْنِ بَدَأَ صِلَاحُ بَعْضِهِ فَعَلَى مَا سَبَقَ فِي التَّأْيِيرِ) فَلَا يَنْبَغُ مَا لَمْ يَبْدَأْ إِلَّا إِنْ اتَّخَذَ الْجِنْسُ وَإِنْ اخْتَلَفَ النَّوْعُ وَاتَّخَذَ الْبُسْتَانُ وَالْمَقْدُ وَالْحَمْلُ، فَإِنْ اخْتَلَفَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ لَمْ يَصْغُ فِيمَا لَمْ يَبْدَأْ صِلَاحَهُ إِلَّا بِشَرِطِ قَطْعِهِ (وَمَنْ بَاعَ مَا

﴿قَوْلُ (سَبِي): (وَيُدُّوْهُ الصِّلَاحُ) قَسَمَهُ الْمَاوَزْدِيُّ ثَمَانِيَةَ أَقْسَامٍ: أَخَذَهَا اللَّزَنُ كَصُفْرَةِ الْمِشْمِشِ وَخُمْرَةِ الْعُنَابِ وَسَوَادِ الْإِجَاصِ وَبَيَاضِ الثَّقَاحِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. ثَانِيَهَا الطَّعْمُ كَحَلَاوَةِ قَصَبِ السُّكَّرِ وَخُمُوضَةِ الرُّمَّانِ إِذَا زَالَتِ الْمَرَادَةُ. ثَالِثُهَا النَّضْجُ فِي التَّيْنِ وَالْبَطِيخِ وَنَحْوِهِمَا وَذَلِكَ بِأَنْ تَلِينَ صَلَابَتُهُ. رَابِعُهَا بِالْقُوَّةِ وَالْإِسْتِدَادِ كَالْقَمَحِ وَالشَّعِيرِ. خَامِسُهَا بِالطَّوْلِ وَالْإِمْتِلَاءِ كَالْمَلْفِ وَالْبَقُولِ. سَادِسُهَا بِالْكِبَرِ كَالْقِتَاءِ. سَابِعُهَا بِاشْتِقَاقِ كِمَامِهِ كَالْقَطْنِ وَالْجُوزِ. ثَامِنُهَا بِانْفِتَاحِهِ كَالْوَرْدِ وَوَرَقِ الثَّوْتِ انْتَهَى خَطِيبٌ وَعِبَارَةٌ حَجَّ وَتَنَاهَى وَرَقِ الثَّوْتِ، وَهِيَ أَوَّلَى أَمْرٍ ش. ﴿قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَتَمَوَّهَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَيَتَصَرَّفُ فِي النِّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ: وَالْحَمْلُ. ﴿قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَتَمَوَّهَ الْخُ) تَفْسِيرٌ لظُهُورِ مَبَادِي النَّضْجِ الْخُ، وَقَوْلُهُ: أَي: يَصْفَوْ الْخُ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ يَتَمَوَّهَ الْخُ. ﴿قَوْلُهُ: (مُتَعَلِّقٌ بِدُدُّ وَظُهُورٍ) أَي: عَلَى النَّشْأَةِ. ﴿قَوْلُهُ: (بُدُّ صِلَاحِهِ) مَرْفَعُهُ مَا بَيْنَ الْوَاوِ، وَفِي الْمَتْنِ. ﴿قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمَدَارَ الْخُ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ مَا قَرَّرُوهُ. ﴿قَوْلُهُ: (أَنْ نَحْوَ اللَّيْمُونِ الْخُ) نَائِبٌ فَاعِلٌ يُؤْخَذُ. ﴿قَوْلُهُ: (الْمَقْصُودُ مِنْهُ) نَعَتْ تَعَمُّوْهُ. ﴿قَوْلُهُ: (قَبْلَ صُفْرَتِهِ) ظَرْفٌ يَوْجَدُ.

﴿قَوْلُهُ: (وَكَبِيرُ الْقِتَاءِ) عَطَفَ عَلَى الْإِسْتِدَادِ أَمْرٍ شَدِيدٍ. ﴿قَوْلُهُ: (وَالضَّابِطُ الْخُ) أَي: ضَابِطُ بُدُّ صِلَاحِ الثَّمَرِ وَغَيْرِهِ وَيَرُدُّ عَلَى هَذَا الضَّابِطِ نَحْوُ الْبَقْلِ فَإِنَّهُ لَا يَصِغُّ يَتَمَوَّهَ إِلَّا بِشَرِطِ الْقَطْعِ كَمَا مَرَّ مَعَ أَنَّ الْحَالَةَ الَّتِي وَصَلَ إِلَيْهَا يُطَلَّبُ فِيهَا غَالِيًا أَمْرٌ ش. ﴿قَوْلُهُ: (وَأَصْلُ ذَلِكَ) أَي: الضَّابِطُ. ﴿قَوْلُهُ: (وَإِنْ اخْتَلَفَتْ) غَايَةً. ﴿قَوْلُهُ: (أَنْوَاعُهُ) أَي: كَبَرَتْهُ وَمَعْقِلِي أَمْرٌ ش. ﴿قَوْلُهُ: (كَحَبِيَّةٍ الْخُ) أَي: مِنْ عِنَبٍ، أَوْ بُسْرِ أَوْ نَحْوِهِ أَمْرٍ نِهَائِيَّةٍ. ﴿قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَبْدَأْ) فِي الْبُسْتَانِ، أَوْ كُلِّ مِنَ الْبُسْتَانَيْنِ أَمْرٍ نِهَائِيَّةٍ. ﴿قَوْلُهُ: (وَإِنْ اخْتَلَفَ النَّوْعُ) أَي: عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا مَرَّ أَمْرٌ ش. ﴿قَوْلُهُ: (وَالْحَمْلُ) تَقَدَّمَ فِيهِ بَحْثٌ فِي التَّأْيِيرِ حَاصِلُهُ أَنَّ حَمْلَ

يَنْتَبِغُ عَلَى الشَّافِعِيِّ أَكْلُهُ تَقْلِيدًا لَا مَتَبَاعَ التَّقْلِيدِ عَلَيْهِ ﴿قَوْلُهُ: (وَالْحَمْلُ) تَقَدَّمَ فِيهِ بَحْثٌ فِي التَّأْيِيرِ حَاصِلُهُ أَنَّ

بدا صلاحه) من ثمر، أو زرع من غير شرط قطعه، أو قلعه والأصل ملك للبائع (لزمه سقيه) إن كان مما يسقى إلى أوإن الجذاذ (قبل التخلية وبعدها) قدر ما ينمي ويقه التلف؛ لأنه من تنقية التسليم الواجب فشرطه على المشتري مبطل للبيع، أما مع شرط قطع أو قلع فلا يجب سقي كما يحق السبكي إلا إذا لم يثأ قطعه إلا في زمن طويل محتاج فيه إلى السقي فيكلفه على الأوجه أخذاً من تعليلهم المذكور وإن نظر فيه الأذرع،.....

التخل الثاني يكون للبائع إذا كان البيع بعد تأبير الحمل الأول، أو بعضه وقضيته أنه إذا بدا صلاح الحمل الأول، أو بعضه كفى عن صلاح الثاني اهـ سم. هـ فود: (من غير شرط قطعه إلخ) أي: بأن باع مطلقاً، أو بشرط إنقائه اهـ ع ش. هـ فود: (والأصل إلخ) سيدكر مختار به قوله: وأما إلخ. هـ فود: (إلى أوإن الجداد) صلة سقيه. هـ فود: (قدر ما ينمي) فلا يكفي ما يدفع عنه التلف والتعب بل لا بد من سقي ينمي على العادة في مثله اهـ ع ش. هـ فود: (ويقيه) عطف مغاير اهـ ع ش. هـ فود: (فشرطه على المشتري إلخ) أي: سواء شرط على المشتري سقيه من الماء المعد له، أو من غيره اهـ ع ش. هـ فود: (أما مع شرط إلخ) مختار قوله من غير شرط قطعه إلخ. هـ فود: (فلا يجب إلخ) أي: بعد التخلية م ر قال المحل ثم البيع يصدق مع شرط القطع، ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية أخذاً من تعليل يأتي ومفهومه لزوم السقي قبل التخلية ثم يمكن حمله على ما ذكره الشارح بقوله: إلا إذا لم يثأ إلخ، ولا يخفى إشعار عبارته هذه بحصول القبض مع شرط القطع بالتخلية وتقدم ما فيه في أوإن الفضل اهـ سم عبارة ع ش قوله: م ر لم يجب بعد التخلية مفهومه وجوب السقي قبل التخلية، وإن أمكن قطعه حالاً، ولم يذكر حج هذا القيد فقضيته أنه لا فرق بين ما بعد التخلية وما قبلها، وهو ظاهر؛ لأن المشتري لا يستحق إنقائه فلا معنى لتكليف البائع السقي الذي ينمي ثم رأيت سم على حج ذكر ما يوافق هذا فراجع، وقد يقال بوجوبه قبل التخلية كما أفهمه كلام الشارح م ر ويوجه بأن التخصيص من البائع حيث لم يخل بين المشتري وبينه فإذا تلف بترك السقي كان من ضمانه، وقد يصرح به قول المصنف أول باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع وأن البائع لا يبرأ بإسقاط الضمان عنه اهـ. هـ فود: (إلا إذا لم يثأ إلخ) ظاهره أنه لا فرق في وجوب السقي حيث بين ما قبل التخلية وما بعدها اهـ سم.

حمل التخل الثاني يكون للبائع إذا كان البيع بعد تأبير الحمل الأول أو بعضه وقضيته أنه إذا بدا صلاح الحمل الأول، أو بعضه كفى عن صلاح الثاني. هـ فود: (فلا يجب) أي: بعد التخلية م ر قال المحل ثم البيع يصدق مع شرط القطع، ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية أخذاً من تعليل يأتي ومفهومه لزوم السقي قبل التخلية ثم يمكن حمله على ما ذكره الشارح بقوله: إلا إذا لم يثأ إلخ ولا يخفى إشعار عبارته هذه بحصول القبض مع شرط القطع بالتخلية وتقدم ما فيه في أوإن الفضل. هـ فود: (إذا لم يثأ قطعه إلخ) ظاهره أنه لا فرق في وجوب السقي حيث بين ما قبل التخلية وما بعدها اهـ.

وأما إذا لم يملك الأصل بأن باع الثمرة لِمَالِكِ الشجرة فلا يجب أيضًا لا تقطاع الملتى بينهما (ويتصرف مُشْتَرِيه بعدها) أي: التخلية لحصول القبض بها كما مر مع بيان أن يبقها بعد أو ان الجذاذ يتوقف القبض فيه على نقلها. (ولو عَرَضَ مَهْلِكٌ)، أو مُعِيبٌ (بعدها) من غير ترك سقي واجب (كبرد) بفتح الراء وإسكانها كما بخطه (فالجديد أنه من ضمان المشتري) لما تقرر من حصول القبض بها لخبر مسلم أنه ﷺ أمر بالتصدق على من أصيب في ثمر اشتراه ولم يسقط ما لحقه من ثمنها، فخير أنه أمر بوضع الجوائح إما محمول على الأولى، أو على ما قبل القبض جمعًا بين الدليلين أما إذا عَرَضَ المَهْلِكُ من ترك البائع للسقي الواجب عليه....

فرد: (وأما إذا لم يملك الأصل إلخ) من صور عدم ملك الأصل أيضًا بيع الثمرة لثالث والظاهر أنه لا يجب أيضًا هنا على البائع اه سم. فرد: (لا تقطاع إلخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك إذا باع الثمرة والشجرة معًا سم على حَجٍّ بقي ما لو باع الثمرة لزيد ثم باع الشجرة لغيره هل يلزم البائع السقي أم لا فيه نظر والأقرب لزوم ويوجه بأنه التزم له السقي فبيع الشجرة لغيره لا يسقط عنه ما التزمه، وهذا بخلاف ما لو باع الثمرة لشخص ثم باعها المشتري لثالث فإن البائع لا يلزمه السقي على ما يؤخذ من كلام سم على حَجٍّ، وإن كان مالِكًا للشجرة؛ لأن المشتري الثاني لم يترك من البائع الأول فلا عُلْفَةٌ بينهما ولكن يُعْلَى عن شيخنا الزيادي أنه يلزمه السقي لكونه التزمه بالبيع اه ع ش وإلى هذا مِلُّ القلب. فرد: (أي التخلية) إلى قوله مع بيان في النهاية. فرد: (كما مر) أي: في المبيع قبل قبضه اه نهاية وقال الكُرْدِيُّ أي عند قول المُنَّ وقَبْضِ المقار اه. فرد: (على نقلها) تقدّم ما فيه اه سم وسَيَاتِي مثله عن ع ش أيضًا. فرد: (أو مميًا) إلى قول المُنَّ فإن سَمَحَ في النهاية. فرد: (لما تقرر من حصول القبض بها) أي: وإن كان بيع الثمر بعد أو ان الجذاذ كما تقدّم في المبيع قبل قبضه اه ع ش أي خلافًا للتحفة. فرد: (ولم يسقط إلخ) فلو كانت من ضمان البائع لأسقط ﷺ الديون التي لحقته من ثمن الثمار التالفة اه كُرْدِيُّ. فرد: (من ثمنها) أي: الثمر فكان الأولى التذكير. فرد: (فخبره) أي: مسلم. فرد: (بوضع الجوائح) أي: عن المشتري جمع جائحة، وهي العاهة والآفة كالريح والشمس والأغربة أي: بوضع ثمن مُتَلَفِ الجوائح اه بُجَيْرِمْ. فرد: (بين الدليلين) أي: خبري مسلم المازين أيضًا. فرد: (أما إذا إلخ) مخترع قوله من غير ترك سقي واجب أي: وأما لو عَرَضَ الثعب من ذلك فسَيَاتِي في المُنَّ اه رَشِيدِي. فرد: (الواجب عليه) أي: بعد التخلية كما هو صريح الكلام اه سم أي: وتقدّم ما فيه.

فرد: (وأما إذا لم يملك) من صور عدم ملك الأصل أيضًا بيع الثمرة لثالث والظاهر أنه لا يجب هنا على البائع. فرد: (لا تقطاع إلخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك إذا باع الثمرة والشجرة معًا. فرد: (على نقلها) تقدّم ما فيه. فرد: (الواجب عليه) أي: بعد التخلية كما هو صريح هذا الكلام، قوله: فهو من ضمانه أي: فيتنسب البيع.

فهو من ضمانيه، ولو كان مُشْتَرِي الثمر مالك الشجر ضَمِنَهُ جُزْأً كما لو كان المَهْلِكُ نحو سرقه، أو بعد أوان الجذاذ بزمن مُعَدُّ التأخير فيه تضييقاً، أمّا ما قبلها فمن ضماني البائع فإن تَلَفَ البعض انفسخ فيه فقط (فلو تعيَّب) الثمر المبيع مُتَفَرِّداً من غير مالك الشجر (بترك البائع

• فُود: (فهو من ضمانيه) أي: فَيَنْفَسَخُ العقدُ اه سم أي: كما سَيَأْتِي في قوله حَتَّى تَلَفَ بِذَلِكَ انْفَسَخَ العقدُ عَقِبَ المُنْثَرَى الآتي اه رَشِيدِي. • فُود: (ضَمِنَهُ جُزْأً) أي: المُشْتَرِي، وهو واضحٌ مِنَّا مَرَّ مِنْ عَدَمِ وَجوبِ السَّقْيِ على البائع وقياسه أَنَّ مِثْلَ ذلك ما لو باعها لِغَيْرِ مالكِ الشجرة حَيْثُ قُلْنَا بِعَدَمِ وَجوبِ السَّقْيِ عليه اه ع ش. • فُود: (كما لو كان إلخ) أي: وقد تَلَفَ بَعْدَ التَّحْلِيَةِ والمُرَادُ أَنَّ كَوْنَهُ مِنْ ضَمَانِ المُشْتَرِي لا يَخْلَافُ فيه حَيْثُ يَدْعُو اه ع ش. • فُود: (أو بَعْدَ أوان إلخ) عَطَفَ على نَحْوِ سَرَقَةٍ. • فُود: (بِزَمَنِ إلخ) هذا القيدُ إِنَّمَا يُخْتِاجُ إِلَيْهِ إِذَا نَشَأَ المَهْلِكُ مِنْ تَرْكِ السَّقْيِ أمّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فلا حَاجَةَ إِلَيْهِ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ المبيعَ بَعْدَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ المُشْتَرِي اه ع ش. • فُود: (أما ما قبلها إلخ) مُخْتَرَزٌ قولُ المُنْثَرَى بَعْدَهَا أي: أمّا المَهْلِكُ الذي عَرَضَ قَبْلَ التَّحْلِيَةِ فَمِنْ إلخ. • فُود: (فَمِنْ ضَمَانِ البائع) أي: فَيَنْفَسَخُ العقدُ بِتَلَفِهِ وكان يَتَبَعِي له ذِكْرُهُ لِيُظْهَرَ مَعْنَى قوله عَقِبَهُ فَإِنَّ تَلَفَ إلخ وَلَعَلَّهُ سَقَطَ مِنَ التَّنَاسُخِ اه رَشِيدِي، وقد يُقَالُ إِنَّ فِي صَنِيعِ الشَّارِحِ احْتِيَاكاً. • فُود: (فَمِنْ ضَمَانِ البائع) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ التَّلَفُ والتَّعْيِيبُ بِتَرْكِ السَّقْيِ لِمَا شَرَطَ قَطْعُهُ اه ع ش. • فُود: (انفسخ فيه فقط) أي: وَيَتَخَيَّرُ المُشْتَرِي قَبْلَ التَّحْلِيَةِ كما يَتَخَيَّرُ المُشْتَرِي فِي البَاقِي إِنْ كَانَ التَّلَفُ قَبْلَ القَبْضِ اه ع ش وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَعَنْ شَرْحِي العُبابِ والمنهَجِ مَا يُصَرِّحُ بِأَنَّ قوله قَبْلَ القَبْضِ لَيْسَ بِقَيْدٍ. • فُود: (فَلَوْ تَعَيَّبَ الثَّمَرُ إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّعْيِيبِ هُنَا عَرُوضٌ مَا يُنْقِصُهُ عَنْ قِيَمَتِهِ وَقَدْ يَبْنِي بِلِ المُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ عَدَمَ نُمُوهِ نُمُو نَوْعِهِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ السَّقْيُ قَدَرًا مَا يُنْمِيهِ وَيَقِيهِ مِنَ التَّلَفِ اه ع ش. • فُود: (فَلَوْ تَعَيَّبَ الثَّمَرُ إلخ) قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنْ أَلَّ أي: التَّعْيِيبُ إِلَى التَّلَفِ، وهو أي: المُشْتَرِي عَالِمٌ أي: بِهِ، وَلَمْ يَنْفَسَخْ فَهَلْ يَغْرُمُ لَهُ البَائِعُ أي: البَدَلَ لِعُدْوَانِهِ أَمْ لَا أي: لِتَقْصِيرِ المُشْتَرِي بِتَرْكِ الفسخِ مع القُدْرَةِ وَجِهَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ الْأَوْجَهِ الثَّانِي وَبَسَطَ الإسْتِدْلَالَ لَهُ اه سم، وَقوله: الْأَوْجَهِ إلخ اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنَى وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ وَلَعَلَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ مِقْدَارِ الْأَرْضِ أَمَّا مِقْدَارُهُ فَيَسْتَحِقُّهُ المُشْتَرِي قَطْعًا فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ المُشْتَرِي مُقْصِرٌ بِتَرْكِ الفسخِ والحَالُ مَا ذَكَرَ فَلَا أَرُشَ لَهُ أَيضًا اه.

• فُود: (مُتَفَرِّداً إلخ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ الْخِيَارِ إِذَا بَاعَ مَعَ الشَّجَرِ، أَوْ مِنْ مَالِكِ الشَّجَرِ أي: لِعَدَمِ

• فُود: (فَلَوْ تَعَيَّبَ الثَّمَرُ) قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنْ أَلَّ أي: التَّعْيِيبُ إِلَى التَّلَفِ، وهو أي: المُشْتَرِي عَالِمٌ أي: بِهِ، وَلَمْ يَنْفَسَخْ فَهَلْ يَغْرُمُ لَهُ البَائِعُ أي: البَدَلَ لِعُدْوَانِهِ أَمْ لَا أي: لِتَقْصِيرِ المُشْتَرِي بِتَرْكِ الفسخِ مع القُدْرَةِ وَجِهَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ الْأَوْجَهِ الثَّانِي وَبَسَطَ الإسْتِدْلَالَ لَهُ وَجِبَارَةُ العُبابِ فَإِنْ أَفْضَى أي: التَّعْيِيبُ إِلَى تَلَفِهِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ أي: بِالْإِفْضَاءِ إِلَى التَّلَفِ المُشْتَرِي حَتَّى تَلَفَ انْفَسَخَ أي: الْبَيْعُ، وَإِنْ عَلِمَ بِهِ، وَلَمْ يَنْفَسَخْ قَبْلِي غَرَمَ البَائِعِ لَهُ وَجِهَانِ اه. • فُود: (مُتَفَرِّداً إلخ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ الْخِيَارِ إِذَا بَاعَ مَعَ

الشفقي الواجب عليه بأن كان ما يُسقى منه باقياً بخلاف ما إذا قُفِدَ (فله) أي: للمُشتري (الغيان)؛ لأنَّ التعيُّب الحادث بترك البائع ما لزمه كالسابق على القبض ومن ثمَّ لو تلف به انفسخ العقد كما تقرَّر (ولو بيع قبل)، أو بعد بُدُوِّ صلاحه بشرط قطعه، ولم يُقَطَّع حتى هلك فأولى بكونه من ضمان المشتري) ممَّا لم يُشرط قطعه لتفريطه، ومن ثمَّ قَطَّع بعضهم بكونه من ضمانه، وقطَّع بعض آخر بكونه من ضمان البائع قال الأذرعى لا وجه له إذا أُخِّرَ المشتري عناداً. (ولو بيع فتر)، أو زرَّع بعد بُدُوِّ الصلاح، وهو ممَّا يندُرُ اختلاطه، أو يتساوى فيه الأمران أو يُجهل حاله صحَّ بشرط القطع والإبقاء ومع الإطلاق، أو ممَّا.....

وجوب الشفقي حيثيِّد على البائع اه سم. فؤد: (ما يسقي الخ) الموصول واقعة على الماء عبارة النهاية والمُفني والإيعاب هذا كُلُّه ما لم يتعذر الشفقي فإنَّ تعذُّر بأن غارت العين، أو انقطع التهرُّ فلا خيار له كما صرَّح به أبو علي الطبري ولا يُكَلَّفُ في هذه الحالة تكليف ماء آخر كما هو قضية نصِّ الأم وكلام الجويني في السلسلة اه قال ع ش قوله: تكليف ماء آخر ظاهره، وإنَّ قُرب جدِّ اه.

فوق (سني): (فله الخيار) أي: فوَّزا اه ع ش. فؤد: (كالسابق على القبض) يُفيد أنَّ الكلام فيما بعد التخلية اه سم عبارة الباب مع شرحه للشارح، وفي شرح المنهج نحوها، وإنَّ تَلَفَت القمرة بَطَّش انفسخ البيع مُطلقاً أي: قَبْلَ التخلية وبعدها لاستناد التلُّف إلى ترك الشفقي المُستحق، وإنَّ تعيُّب به أي: العطش، ولو بعد القبض مع إمكان الشفقي تخيَّر المشتري وإنَّ قلنا الجائحة من ضمانه لاستناد العيب إلى ترك الشفقي المُستحق اه. فؤد: (وَمِنْ ثَمَّ) أي من أجل أنَّ المُستند إلى السابق على القبض كالسابق عليه. فؤد: (لو تلف) أي: كلاً أو بعضاً وفؤد: (انفسخ العقد) أي: في الكل أو البعض.

فؤد: (لو تلف به) أي: بترك البائع الشفقي اه رشيدى. فؤد: (كما تقرَّر) أي بقوله: أمَّا إذا عرَّض الخ.

فوق (سني): (ولو بيع) أي: نحو تمر وفؤد: (حتى هلك) أي: بجائحه نهاية قال سم أي: بعد التخلية اه وقال ع ش أي: ولا فرق بين كونه قَبْلَ التخلية أو بعدها اه أي: كما يفيد التعليل الآتي.

فؤد: (وقطَّع بعض الخ) كذا في النهاية وقال الرشيدى هو م ر تابع في هذا للتخفة ولكن الذي في قوت الأذرعى ما نصّه ولا وجه للخلاف إذا طالَّه البائع بالقطع وأخَّرَ عناداً، ولا سيما إذا لزمه الحاكم به اه. فؤد: (قال الأذرعى الخ) خبر قوله وقطَّع بعض الخ وضمير له راجع إليه. فؤد: (بعد بدو الصلاح) أي: وأما قبله فقد مرَّ أنه لا يصحُّ إلا بشرط القطع مُطلقاً. فؤد: (يندرُ اختلاطه) أي: الغالب فيه عدم الاختلاط.

الشجر، أو من مالِك الشجر أي: لِعَدَم وجوب الشفقي حيثيِّد على البائع. فؤد: (بخلاف ما إذا قُفِدَ) أي: فلا خيار بالتعيب بترك الشفقي. فؤد: (كالسابق على القبض) يُفيد أنَّ الكلام فيما بعد التخلية. فؤد (سني): (حتى هلك) أي: بعد التخلية. فؤد: (يندرُ اختلاطه) أي: فالغالب عدم اختلاطه.

(يُغْلِبُ تَلَاخُفَهُ وَاجْتِلَاطُ حَادِثَةٍ بِالْمَوْجُودِ) بِحَيْثُ لَا يَتَخَيَّرَانِ (كَتَيْنٍ وَقَتَاءٍ) وَيَطْبُخُ (لَمْ يَصُحْ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْمُشْتَرِي) بِعَنْي أَحَدَ الْعَاقِدَيْنِ وَيُؤَافِقُهُ الْآخَرُ (قَطَعَ قَعْرَهُ)، أَوْ زَرَعَهُ عِنْدَ خَوْفِ الْاجْتِلَاطِ فَيَصُحُّ الْبَيْعُ حِينَئِذٍ لِزَوَالِ الْمَحْذُورِ فَإِنْ لَمْ يَتَّفِقْ قَطَعَ حَتَّى اجْتِلَاطَ فَكَمَا فِي قَوْلِهِ (وَلَوْ حَصَلَ الْاجْتِلَاطُ فِيمَا يَنْدُرُ) فِيهِ الْاجْتِلَاطُ، أَوْ فِيمَا يَتَسَاوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ، أَوْ جُهْلُ فِيهِ الْحَالُ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَنْفَسِحُ الْبَيْعُ) لِنَقَاءِ غَيْرِ الْمَبِيعِ وَتَسْلِيمِهِ مُمَكِّنَ بِالطَّرِيقِ الْآتِي فَرَعَمَ الْمُقَابِلَ تَعَذُّرُهُ مَمْنُوعٌ، وَإِنْ صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ وَأَطَالَ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ فِي أَنَّهُ الْمَذْهَبُ (بَلْ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي) إِذَا وَقَعَ الْاجْتِلَاطُ قَبْلَ التَّخْلِيَةِ؛ لِأَنَّهُ كَقَيْبٍ حَدَثَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَمِنْهُ يُؤْخَذُ اعْتِمَادُ مَا ذَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ خِيَارٌ غَيْبٍ فَيَكُونُ فُورِيًّا، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى حَاكِمٍ لِيَصْذِقَ حَدُّ الْمَبِيعِ الشَّابِقِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ بِالْاجْتِلَاطِ صَارَ نَاقِصَ الْقِيَمَةِ لِعَدَمِ الرِّغْبَةِ فِيهِ حِينَئِذٍ وَقَالَ كَثِيرُونَ: عَلَى التَّرَاخِي وَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْحَاكِمِ؛ لِأَنَّهُ لِقَطْعِ النِّزَاعِ لَا لِلْغَيْبِ (فَإِنْ سَمَحَ) بِفَتْحِ الْمِيمِ (لَهُ) الْبَالِغُ بِمَا حَدَّثَ) بِهَيْهَ، أَوْ إِعْرَاضٍ وَيَمْلِكُ بِهِ أَيْضًا هُنَا بِخِلَافِهِ عَنِ الْفِعْلِ.....

• قَوْلُ (سَيِّ): (يُغْلِبُ تَلَاخُفَهُ) أَي: يَتَيْنَا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ قَبْلُ، أَوْ يَجْهَلُ الْخِمْ اِهْ عَ ش، وَفِي هَذَا الْأَخِذِ نَقَرُ ظَاهِرُ بَلِ الْمَأْخُودُ مِنْهُ الظَّنُّ لَا الْيَقِينُ. • قَوْلُ: (كَتَيْنٍ وَقَتَاءٍ وَيَطْبُخُ) هَذِهِ أَمِيلَةٌ لِلشُّرَةِ وَمِثَالُهُ لِلزَّرْعِ يَبِيعُ الْبَرَسِيمَ وَنَحْوَهُ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ؛ لِأَنَّهُ يَمَّا يَغْلِبُ فِيهِ التَّلَاحُقُ بِزِيَادَةِ طَوْلِهِ وَاشْتِيَاهِ الْمَبِيعِ بِغَيْرِهِ وَطَرِيقُ شِرَائِهِ لِلرَّغْبَى أَنْ يَشْتَرِيَ بِشَرْطِ الْقَلْعِ ثُمَّ يَسْتَأْجِرَ الْأَرْضَ مُدَّةً يَتَأْتَى فِيهَا رَغْبَى، وَفِي هَذِهِ تَكُونُ الرِّبَةُ لِلْمُشْتَرِي أَمَّا إِنْ اشْتَرَاهُ بِشَرْطِ الْقَطْعِ وَأَخَّرَ بِالتَّرَاضِي أَوْ دُونَهُ فَالزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ حَتَّى السَّنَابِلُ فَإِنْ بَلَغَ الْبَرَسِيمُ إِلَى حَالَةٍ لَا يَغْلِبُ فِيهَا زِيَادَةُ وَاجْتِلَاطُ صَحَّ بَيْعُهُ مُطْلَقًا وَبِشَرْطِ الْقَطْعِ وَالْإِبْقَاءِ حَتَّى يَسْتَوْفِيهِ بِالرَّغْبَى، أَوْ نَحْوِهِ اِهْ عَ ش.

• قَوْلُ (سَيِّ): (لَمْ يَصُحْ) أَي: لَا نِيَّاءَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ نِهَآيَةً وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ. • قَوْلُ: (هَذَا خَوْفُ الْخِمْ) مُتَعَلِّقٌ بِالْقَطْعِ. • قَوْلُ: (فَإِنْ لَمْ يَتَّفِقْ قَطَعَ) أَي: قَطَعَ مَا يَغْلِبُ تَلَاخُفَهُ، أَوْ اجْتِلَاطُهُ بِالتَّرَاضِي أَوْ دُونَهُ.

• قَوْلُ: (فَكَمَا فِي قَوْلِهِ الْخِمْ) أَي: فَحُكْمُهُ كَالْحُكْمِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ الْخِمْ.

• قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَوْ حَصَلَ الْاجْتِلَاطُ) أَي: قَبْلَ التَّخْلِيَةِ، أَوْ بَعْدَهَا لَكِنْ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ التَّخْلِيَةِ كَمَا يَتَخَيَّرُ بِالْإِبْقَاءِ قَبْلَهَا لَا بَعْدَهَا لِانْتِهَاءِ الْأَمْرِ بِهَا اِهْ إِيْمَاب. • قَوْلُ: (بِالطَّرِيقِ الْآتِي) أَي: آتِيًا فِي السَّوَادَةِ.

• قَوْلُ: (فِي بَعْضِ كُتُبِهِ) وَهُوَ شَرْحُ الْوَسِيطِ اِهْ سَيِّدُ عَمَر. • قَوْلُ: (وَمِنْهُ) أَي: مِنْ التَّغْلِيلِ.

• قَوْلُ: (السَّابِقِ) أَي: فِي بَابِ الْعُيُوبِ اِهْ كُرْدِي. • قَوْلُ: (وَيَتَوَقَّفُ الْخِمْ) عَطْفٌ عَلَى التَّرَاخِي.

• قَوْلُ: (بِفَتْحِ الْمِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النِّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَرَجَّحَهُ السُّبْكِيُّ وَيُجْزَى. • قَوْلُ: (بِهَيْهَ) وَاجْتِهَدَتْ الْجَهَالَةُ بِالْمُزْهَوِبِ لِلْحَاجَةِ كَمَا قِيلَ بِتَطْيِيرِهِ فِي اجْتِلَاطِ حِمَامِ الْبَرَجَيْنِ عَ ش وَسَيِّدُ عَمَرُ

وَيُتَخَيَّرُ مِي. • قَوْلُ: (وَيَمْلِكُ بِهِ) أَي: يَمْلِكُ الْمُشْتَرِي بِسَبَبِ الْإِعْرَاضِ مَا اِعْرَضَ عَنْهُ الْمُشْتَرِي اِهْ كُرْدِي زَادَ الْحَلْبِيِّ مِنْ غَيْرِ صِيغَةٍ فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ اِهْ. • قَوْلُ: (أَيْضًا) أَي: كَالِهَيْهَ. • قَوْلُ: (هُنَا) أَي: فِي مَسَآلَةِ الْاجْتِلَاطِ زَادَ النِّهَآيَةَ كَمَا فِي الْإِعْرَاضِ عَنِ السَّنَابِلِ اِهْ. • قَوْلُ: (بِخِلَافِهِ عَنِ التَّغْلِيلِ) أَي: لَوْ

بما لا يتميّز عنه قبل القبض بخلاف نحو ثوب أو شاة بمثله فإن العقد ينفسخ فيه؛ لأنه متقوم فلا مثل له يؤخذ بذله أما لو وقع الاختلاط بعد التخلية فلا انفساخ أبصاً، ولا خيار بل إن اتفقا على شيء فذاك، وإلا صدق المشتري؛ إذ اليد بعدها له في قدر حق الآخر، ولو اشترى شجرة عليها نمر للبائع ففي وجوب شرط القطع عند خوف أو وقوع الاختلاط ما مر نعم إن تشاحا هنا فسخ العقد ويؤجّه بأن اليد للبائع على ثمرته وللمشتري على ما حدث فتعاضتا، ولا

ومتماثل الأجزاء حيث يختلط بجنطة البائع إلخ اهـ والمثلي يشمل نحو البطيخ فقضيته أنه لا انفساخ باختلاطه بطيخ البائع وقول شرح الرّوض بجنطة البائع يخرج الاختلاط بجنطة الأجنبي قبل القبض، أو بعده ويتبني أن حكمه أنه يتخير فيما قبل القبض لا فيما بعده وأنه يصير مشتركا بينه وبين الأجنبي وأن اليد لهما اهـ سم. هـ فود: (بما لا يتميّز عنه) بذل من قوله بمثله أو مفعول مطلق لاختلط أي: اختلاطاً بحيث لا يتميّز عنه. هـ فود: (قبل القبض) ظرف لاختلط أي: أما بعده فلا انفساخ ويدوم التنازع بينهما إلى الصلح اهـ ع ش. هـ فود: (بمثله) أي اختلط بمثله قبل القبض اهـ ع ش. هـ فود: (أما لو وقع إلخ) مختار قوله السابق إذا وقع الاختلاط قبل التخلية هـ فود: (بعد التخلية)، وكذا لو وقع الاختلاط قبل التخلية وأجاز المشتري البيع فإن اتفقا على شيء فذاك، وإن تنازعا صدق ذو اليد، وهو هنا البائع ثم رأيت سم على منهج ذكر ذلك نقلاً عن م ر اهـ ع ش، وفي سم والسيد عمر بعد ذلك ما نصّه ثم رأيت الرّوض وشرحه صرحاً بذلك اهـ. هـ فود: (عند خوف، أو وقوع إلخ) صوابه عند خوف الاختلاط، وفي وقوع الاختلاط. هـ فود: (ما مر) أي: من وجوب الاشتراط فيما يقبل اختلاطه، ومن أنه لو وقع الاختلاط قبل التخلية تخير المشتري إن لم يسمح له البائع بما حدث، أو بعده فلا خيار إلخ. هـ فود: (فسخ العقد) كذا في الرّوض، وفي شرح م ر الأوجه أنه يجري هنا ما تقدّم اهـ وظاهر هذا أن المتخير هنا المشتري أيضاً إلا أن يسمح البائع بثمرته اهـ سم وقضية قول الشارح الآتي فيتميّز إلخ أن

قبل القبض لا فيما بعده وأنه يصير مشتركا بينه وبين الأجنبي وأن اليد لهما لا لأحدهما لكن إذا حصل التشاح هل يوقف إلى الصلح، أو يجري فيه ما سيذكره فيما لو اشترى شجرة عليها نمر للبائع، أو كيف الحال فراجع. هـ فود: (بل إن اتفقا على شيء إلخ) يتبني أن يجري مثل ذلك فيما إذا وقع الاختلاط قبل التخلية، ولم يسمح البائع وإن أجاز المشتري ثم رأيت في شرح الرّوض صرح بما يفيد ذلك حيث قال مع المتن فإن تراضيا بعد الاختلاط ولو قبل التخلية لا كما قيده الأضل بما بعده على قدر من الثمن فذاك، وإلا فالقول قول صاحب اليد يمينه في حق الآخر وهل اليد بعد التخلية للبائع أو للمشتري، أو كليهما فيه أوجه ثلاثة وقضية كلام الزافمي ترجيح الثاني إلخ اهـ لكن الذي يتبني في مسألتنا أغني فيما قبل التخلية أن تكون اليد للبائع. هـ فود: (إذ اليد بعدها له) قال في الرّوض في مسألة الطعام الذي زاده الشارح إلا إن أودعها أي: المشتري الجنطة أي: بعد القبض ثم اختلطت فاليد له أي: للبائع أي: فالقول قوله: يمينه. هـ فود: (فسخ العقد) كذا في الرّوض، وفي شرح م ر الأوجه أن يجري هنا ما تقدّم

مُرْجِعَ فَلَمْ يُصَدِّقْ أَحَدُهُمَا فِي قَدْرِ حَقِّ الْآخِرِ هُنَا فَتَقَرَّرَ انْفِسَاخُ الْعَقْدِ بِخِلَافِهِ فِيمَا مَرَّ.
(تَبْيِيهِ) مَا ذُكِرَ فِي الزَّرْعِ إِذَا طَالَ هُوَ مَا جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ تَبَيُّحًا لِلْمُشْتَرِي قَالَ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الزَّرْعِ
زِيَادَةٌ قَدَرٍ لَا صِفَةَ فَكَانَتْ حَتَّى السَّنَابِلِ لِلْبَائِعِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ شَرَطَ الْقَلْعَ فَإِنَّ الزِّيَادَةَ لِلْمُشْتَرِي؛
لَأَنَّهُ مَلَكَ الْكُلَّ أَهْ وَهُوَ وَجِيهٌ مَذْرُوعًا لَكُنَّ الَّذِي يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الزِّيَادَةَ
لِلْمُشْتَرِي فِي شَرْطِ الْقَطْعِ أَيْضًا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ الْقَطْنَ الَّذِي لَا يَبْقَى أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ
كَالزَّرْعِ فَإِذَا بَاعَهُ قَبْلَ خُرُوجِ الْجُوزْقِ، أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ تَكَامُلِ الْقَطْنِ وَجِبَ شَرْطُ الْقَطْعِ ثُمَّ إِنْ
لَمْ يَقْطَعْ حَتَّى خَرَجَ الْجُوزْقُ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي لِخُدُوثِهِ عَلَى يَدَيْهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَهَذَا هُوَ
الْمُخْتَارُ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ ظَاهِرُ النَّصِّ. (وَلَا يَصُحُّ بَيْعُ الْجَنْطَةِ فِي سُنْبُلَيْهَا بِصَافِيهِ) مِنَ الثَّنِينَ (وَهُوَ
الْمُحَاقَلَةُ) مِنَ الْحَقْلِ بِفَتْحٍ فَشَكُونٍ جَمْعُ حَقْلَةٍ، وَهِيَ الشَّاحَةُ الَّتِي تُزْرَعُ سُمِّيَتْ مُحَاقَلَةً
لِتَعَلُّقِهَا بِزَرْعٍ فِي حَقْلٍ (وَلَا) بَيْعُ (الرُّطْبِ عَلَى النَّخْلِ بِتَمَرٍ، وَهُوَ الْمُرَابَنَةُ) مِنَ الزَّيْتَنِ، وَهُوَ الدَّفْعُ
سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِإِنَائِهَا عَلَى التَّخْمِينِ الْمَوْجِبِ لِلتَّدَاوُعِ وَالتَّخَاصُّمِ وَذَلِكَ لِتَنْهِيهِ عَنْهُمَا رَوَاهُ
الشَّيْخَانِ وَقُضِيَ فِي رَوَايَةٍ بِمَا ذُكِرَ، وَوَجْهٌ فَسَادُهُمَا مَا فِيهِمَا.....

مُرَادُهُ بِالْفَسْخِ هُنَا الْإِنْفِسَاخُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ مُرَادُهُ بِالْإِنْفِسَاخِ فِيمَا يَأْتِي فَسْخُ الْحَاكِمِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ
فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ فِيمَا مَرَّ) أَقُولُ فِيهِ بَحْثٌ؛ إِذَا أُلِيقَ فِيمَا مَرَّ أَيْضًا لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْمَبِيعِ وَلِلْبَائِعِ
عَلَى مَا حَدَّثَ أَهْلُ سَم. • قَوْلُهُ: (فَكَانَتْ حَتَّى السَّنَابِلِ لِلْبَائِعِ) اعْتَمَدَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَهْلَ سَم، وَاعْتَمَدَهُ
الْنَّهْيَةُ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ) أَي: مَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ، قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ
وَعَلَى الْأَوَّلِ فَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ الْمَقْصُودَ ثُمَّ هُوَ الْقَطْنُ لَا غَيْرُهُ فَوَجِبَ جَعْلُ جُوزْقِهِ لِلْمُشْتَرِي بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ
الزَّرْعَ مَقْصُودًا كَسُنَابِلِهِ فَأَمَّا كُنَّ جَعْلُهَا لِلْبَائِعِ دُونَهُ أَهْلُ سَم. • قَوْلُهُ: (مِنَ الثَّنِينَ) إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا
قَوْلُهُ وَتَوَطُّعًا لِقَوْلِهِ. • قَوْلُهُ: (سُمِّيَتْ) أَي: الْمُحَاقَلَةُ بِمَعْنَى الْعَقْدِ، وَكَذَا صُمِّرَ لِتَعَلُّقِهَا.
• وَقَوْلُهُ: (مُحَاقَلَةُ) أَي: بِهَذَا اللَّفْظِ فَفِيهِ شَبَهٌ اسْتِخْدَامٌ، وَكَذَا الْأَمْرُ فِي تَطْيِيرِ الْآتِي. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَي
عَدَمُ صِحَّةِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ. • قَوْلُهُ: (زَوَاةٌ) أَي: النَّهْيُ أَي: دَالُهُ. • قَوْلُهُ: (فَسَادُهُمَا) أَي: الْمُحَاقَلَةُ
وَالْمُرَابَنَةُ.

أَهْ وَظَاهِرُهُ هَذَا أَنَّ الْمُخْتَارَ هُنَا الْمُشْتَرِي أَيْضًا إِلَّا إِنْ سَمَحَ لَهُ الْبَائِعُ بِتَمَرَتِهِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ فِيمَا مَرَّ) أَقُولُ
فِيهِ بَحْثٌ؛ إِذَا أُلِيقَ فِيمَا مَرَّ أَيْضًا لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْمَبِيعِ وَلِلْبَائِعِ عَلَى مَا حَدَّثَ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (فَكَانَتْ
حَتَّى السَّنَابِلِ لِلْبَائِعِ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَأَعْلَمَ أَنَّهُمْ قَالُوا إِنْ مَنْ أَرَادَ شِرَاءَ زَرْعٍ، أَوْ نَحْوَهُ
قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِهِ لِرَغْبَةِ تَقَرُّبِهِ أَنْ يَشْتَرِيهِ بِشَرْطِ الْقَطْعِ ثُمَّ يَسْتَأْجِرَ الْأَرْضَ وَحَيْثُ قَضِيَتْ كَوْنُ الزِّيَادَةِ
لِلْبَائِعِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَزَعْهُ حَتَّى زَادَ وَطَالَ امْتَنَعَ الرِّغْبَى بِغَيْرِ رِضَا الْبَائِعِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَهُ، وَهِيَ غَيْرُ مُتَمَيِّزَةٍ
فَالْأَخْلَصُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيهِ بِشَرْطِ الْقَلْعِ ثُمَّ يَسْتَأْجِرَ الْأَرْضَ. • قَوْلُهُ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ الْفَخْ)
قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ الْمَقْصُودَ ثُمَّ هُوَ الْقَطْنُ لَا غَيْرُهُ فَوَجِبَ جَعْلُ جُوزْقِهِ

من الرِّبَا مع عَدَمِ الرُّوْيَةِ في الأولى، ومن ثَمَّ لو باعَ زَرْعًا غَيْرَ رِبَوِيٍّ بِحَبِّ، أو بُرًّا صَافِيًّا بِشَعِيرٍ وَتَقَابُضًا فِي الْمَجْلِسِ جَارٍ؛ إِذْ لَا رِبَا وَصَرَّحَ بِهِذَيْنِ لِتَسْمِيَّتِهِمَا بِمَا ذُكِرَ، وَلَا فَقَدَ غُلَامًا مِمَّا مَرَّ فِي الرِّبَا وَتَوَاطُفَةً لِقَوْلِهِ.

(وَيُرْخَضُ فِي) بَيْعِ (الْعَرَايَا) جَمْعُ عَرِيَّةٍ، وَهِيَ مَا يُفْرَدُ لِلْأَكْلِ لِمُرُورِهَا عَنْ حُكْمِ بَاقِي الْبُسْتَانِ

• فُودَ: (من الرِّبَا) أَي: لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمُمَاطَلَةِ فِيهِمَا اهْ مُعْنَى. • فُودَ: (في الأولى) أَي: الْمُحَاقَلَةِ.

• فُودَ: (زَرْعًا غَيْرَ رِبَوِيٍّ) أَي: قَبْلَ ظُهُورِ الْحَبِّ اهْ نِهَآيَةً وَأَسْنَى قَالَ سَم، قَوْلُهُ: (قَبْلَ ظُهُورِ الْحَبِّ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ بَعْدَ تَقْيِيدِ الزَّرْعِ بِكَوْنِهِ غَيْرَ رِبَوِيٍّ؛ إِذْ لَا فَرْقَ حَيْثُيذَ بَيْنَ مَا قَبْلَ ظُهُورِ الْحَبِّ وَمَا بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالزَّرْعِ مَا حَبُّهُ رِبَوِيٌّ وَيَكُونُهُ غَيْرَ رِبَوِيٍّ أَنَّهُ حَشِيشٌ غَيْرُ مَأْكُولٍ كَحَشِيشِ زَرْعِ الْبُرِّ فَحَيْثُيذَ يَنْتَهِجُ التَّقْيِيدُ لِلإِحْتِرَازِ عَمَّا لَوْ ظَهَرَ حَبُّهُ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ حَيْثُيذَ بِحَبِّهِ اهْ وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّ الْقَيْدَ الْمَذْكُورَ مَوْجُودٌ فِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّرْحِ أَيْضًا. • فُودَ: (غَيْرَ رِبَوِيٍّ) بَأَنَّ لَمْ يُؤْكَلْ أَخْضَرَ عَادَةً كَالْقَمْحِ مَثَلًا اهْ ع ش. • فُودَ: (وَتَقَابُضًا) رَاجِعٌ لِلْمَخْطُوفِ فَقَطُّ. • فُودَ: (إِذْ لَا رِبَا) أَي: فِي الصُّورَتَيْنِ، وَهُوَ فِي الْأَوَّلَى ظَاهِرٌ، وَفِي الثَّانِيَةِ لَوْجُودِ التَّقَابُضِ اهْ ع ش. • فُودَ: (إِذْ لَا رِبَا) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ رِبَوِيًّا كَانَ اغْتِيذَ أَكْلُهُ كَالْحُلْبَةِ امْتَنَعَ بَيْعُهُ بِحَبِّهِ، وَبِهِ جَزَمَ الزَّرْكَشِيُّ اهْ نِهَآيَةً. • فُودَ: (لِتَسْمِيَّتِهِمَا) أَي: لِإِفَادَةِ التَّسْمِيَةِ. • فُودَ: (وَتَوَاطُفَةً) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِتَسْمِيَّتِهِمَا لَكِنَّهُ لَا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُحَاقَلَةِ. • فُودَ: (وَهِيَ) مَا يُفْرَدُ لِلْغِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ لَعْمَةً، وَقَوْلُهُ: فِي الْمَثْنِ، وَهُوَ بَيْعُ الرُّطْبِ الْخِ لَعَلَّ الْمُرَادَ شَرْعًا سَم عَلَى مَنَهِجِ أَي: وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ جَمْعُ عَرِيَّةٍ يَقْتَضِي أَنَّ الْعَرَايَا هِيَ التَّخْلَاطُ الَّتِي تُفْرَدُ لِلْأَكْلِ وَتُفْسِرُهَا بِبَيْعِ

لِلْمُشْتَرِي بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ الزَّرْعَ مَقْصُودٌ كَسَائِلِهِ فَاثْمَكَنَّ جَعْلُهَا لِلْبَآئِعِ دُونَهُ انْتَهَى وَاعْلَمْ أَنَّهُ صَرَّحَ فِي الرُّوْيَةِ بِأَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى أَصْلَ نَخْوٍ بَطِيخٍ بِشَرْطِ الْقَطْعِ فَلَمْ يَقْطَعْ حَتَّى أَثْمَرَ كَانَتْ الثَّمَرَةُ لِلْمُشْتَرِي، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى شَجَرَةً بِشَرْطِ الْقَطْعِ فَلَمْ يَقْطَعْ حَتَّى أَثْمَرَ كَانَتْ الثَّمَرَةُ لِلْمُشْتَرِي فَمَا مَسْأَلَةُ الرُّوْيَةِ الْمَذْكُورَةِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَجْرِيَ الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ فِيهَا؛ إِذْ أَصُولُ نَخْوِ الْبَطِيخِ شَبِيهَةٌ بِأَصُولِ الْقُطْنِ الْمَذْكُورِ، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الشَّجَرَةِ الْمَذْكُورَةِ فَقَدْ تُشْكِلُ عَلَى الْفَرْقِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الشَّجَرِ أَنْ يَقْصَدَ لِثَمَرَتِهِ وَالزَّرْعِ أَنْ يَقْصَدَ لِجَمِيعِهِ. • فُودَ: (قَبْلَ ظُهُورِ الْحَبِّ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ بَعْدَ تَقْيِيدِ الزَّرْعِ بِكَوْنِهِ غَيْرَ رِبَوِيٍّ؛ إِذْ لَا فَرْقَ حَيْثُيذَ بَيْنَ مَا قَبْلَ ظُهُورِ الْحَبِّ وَمَا بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ارَادَ بِالزَّرْعِ مَا حَبُّهُ رِبَوِيٍّ وَارَادَ بِكَوْنِهِ هُوَ غَيْرُ رِبَوِيٍّ أَنَّهُ حَشِيشٌ غَيْرُ مَأْكُولٍ كَحَشِيشِ زَرْعِ الْبُرِّ فَحَيْثُيذَ يَنْتَهِجُ التَّقْيِيدُ لِلإِحْتِرَازِ عَمَّا لَوْ ظَهَرَ حَبُّهُ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ حَيْثُيذَ بِحَبِّهِ وَلِهَذَا عَبَّرَ فِي الرُّوْيَةِ بِقَوْلِهِ: أَوْ باعَ زَرْعًا قَبْلَ ظُهُورِ الْحَبِّ أَي بِحَبِّ جَارٍ؛ لِأَنَّ الْحَشِيشَ غَيْرَ رِبَوِيٍّ اهْ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ رِبَوِيًّا كَانَ اغْتِيذَ أَكْلُهُ كَالْحُلْبَةِ يَمْتَنِعُ بَيْعُهُ بِحَبِّهِ، وَبِهِ جَزَمَ الزَّرْكَشِيُّ اهْ وَظَاهِرُهُ امْتِنَاعُ بَيْعِ الْحُلْبَةِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرَ حَبُّهَا بِحَبِّهَا، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ حَشِيشَهَا مَعَ حَبِّهَا جَنْسٌ وَاحِدٌ، وَلَا لَصَحَّ الْبَيْعُ بِشَرْطِ التَّقَابُضِ. • فُودَ: (وَتَقَابُضًا) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ، أَوْ بُرًّا الْخِ دُونَ مَا قَبْلَهُ؛ إِذْ لَا رِبَا فِيهِ كَمَا هُوَ

(وهو أي: بيعها المفهوم من الشياقي كما قدرته (بيع الرطب) وألحق به الماوردي وغيره البسر؛ لأن الحاجة إليه كهي إلى الرطب (على النخل بتفني) لا رطب (في الأرض، أو) بيع (العنب) والحق الجصم به الذي زعمه شارح قياساً على البسر غلط كما قاله الأذرعى يبدو صلاح البسر وتناهي كبره فالخرص بدخله بخلاف الجصم فيهما ونقل السنوي له عن الماوردي مردود بأن الصواب عنه البسر فقط (في الشجر بزيب) لخبر الصحيحين أنه ^{بشجر} انتهى عن بيع الثمر أي: بالمثلثة، وهو الرطب بالتمر أي بالفوقية وورخص في بيع العرصة أن ثباغ بخرصها أي: بالفتح ويجوز الكسر مخروصها بأكلها أهلها رطباً وقيس به العنب بجامع أنه زكوي يمكن خرصه ويذكر بابسه، وزعم أن فيه نصاً باطل ومنع القياس في الرخص ضعيف، وذكر الأرض للغالب لصحة بيع ذلك بتمر، أو زيب بالشجر كئلاً لا خرصاً وأخذ شارح بمفهومه فقال وأفهم كلامه الامتناع إذا كان كل من الرطب، أو التمر على الشجر أو

الرطب ينافيه فأشار إلى منع الثنائي بما ذكره اهـ ش. هـ فود: (أي بيعها) أي: بيع تمرها اهـ سم. هـ فود: (والحق به الماوردي إلخ) جزم بالإنحاق النهاية. هـ فود: (فيهما) أي: بدو الصلاح وتناهي كبره اهـ ش. هـ فود: (بأن الصواب منه) أي: الثقل الصواب عن الماوردي. هـ فود: (في الشجر) أي: على الشجر أو جعل الشجر ظرفاً مجازاً اهـ ش. هـ فود: (أي بالمثلثة) الأخضر الأوضح بالمثلثة أي الرطب هـ فود: (أي بالفتح إلخ) الأولى بالفتح ويجوز الكسر أي: مخروصها. هـ فود: (أن فيه) أي: في العنب. هـ فود: (وذكر الأرض للغالب) سكنت الشارح بناء على ما اختاره من أن ذكر الأرض للغالب عن ذكر النخل في الرطب هل هو كذلك، أو هو قيد فيه، ولا مجال لمخالفته هنا؛ إذ لا معنى للرخصة حيث يضره وقلوبه. هـ فود: (وأخذ شارح بمفهومه إلخ) مسمى عليه النهاية والمغني عبارتهما وأفهم كلامه أنهما لو كانا معاً على الشجر، أو على الأرض أنه لا يصح، وهو كذلك خلافاً لبعض المتأخرين حيث ذهب إلى أنه جرى على الغالب؛ إذ الرخصة يقتصر فيها على محل ورودها اهـ قال سم يشكل عليه م ر أن محل ورودها الرطب، وقد ألحقوا به العنب وأن الصحيح جواز القياس في الرخص اهـ زاد ش فالظاهر من حيث المغنى ما جرى عليه البعض المذكور اهـ يعني الشارح وشيخ الإسلام. هـ فود: (كئلاً) أي: مقدراً بكيل أي: وقت التسليم. هـ فود: (أو التمر) أو بمعنى الواو.

ظاهر. هـ فود: (المشتري) (وهو بيع الرطب إلخ) عبارة الرخص يصح بيع العرايا في الرطب والعنب على الشجر خرصاً بقدره من اليابس في الأرض كئلاً ثم قال بشرط التبايض قبل التثريق فیسلم المشتري الثمر اليابس بالكيل ويحل بيته ويتحل النخل اهـ. هـ فود: (أي بيعها) أي: بيع تمرها، وقوله: كما قدرته كان يمكن هذا التقدير وجعل العرايا اسماً في الاصطلاح لتفسي الاصطلاح كما هو ظاهر قول المصنف، وهو بيع إلخ.

الأرض، وهو كذلك اهـ وإنما يجوز بيع العرايا في تمر لم تتعلّق به زكاة كأن خرص عليه وضمين، أو كان دون النصاب، أو مملوكا لكاثير و (فيما دون خمسة أوسق) بتقدير جفافه المراد بخريصها السابق في الحديث بمثله تمرًا مكيلًا يقينًا لخبريهما أيضًا «رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق، أو دون خمسة أوسق» ودونها جائز يقينًا فأخذنا به؛ لأنها للشك مع أصل التحريم وأفهم الدون إجزاء أي نقص كان والأصح أنه لا بد من نقص قدر يزيد على ما يقع به التفاوت بين الكيلين غالبًا كمثد فلو بيع رطب، وهو دون ذلك باعتبار الخرص لم يجب انتظار تنمره؛ لأن الغالب مطابقة الخرص للجفاف فإن تنمر وظهر فيه التفاوت أكثر مما يقع بين الكيلين بأن يطلان العقد. ومحل البطلان فيما فوق الدون المذكور إن كان في صفقة واحدة (و) أمّا (لو زاد) عليه (في صفقتين) وكل منهما دون الخمسة فلا يطلان وإنما (جاء) ذلك؛ لأن كلاً عقد مستقل، وهو دون الخمسة وتتعدّد الصفقة هنا بما مر فلو باع ثلاثة لثلاثة كانت في حكم تسعة عقود (ويشترط التقاض) في المجلس؛ لأنه بيع مطعوم بمثله

• قوله: (وإنما يجوز بيع) إلى قوله، وإن لم يكن التخل في النهاية. • قوله: (خرص عليه) أي: المالك. • قوله: (وفيما دون خمسة إلخ) عطف على في تمر إلخ (بخريصها السابق) يعني قوله أن تباع بخريصها. • قوله: (بمثله إلخ) أي: بيع ما دونها بمثله تمرًا. • قوله: (مكيلًا يقينًا) راجع للمتن فكان الأولى تقديره على بمثله. • قوله: (لخبريهما) أي: الصحيحين. • قوله: (رخص) ببناء الفاعل. • قوله: (ودونها إلخ) مستأنف استدلّالاً على الأخذ بالدون اهـ ش. • قوله: (فأخذنا به) ولا يجوز فيما زاد عليها قطعاً ومتى زاد على ما دونها بطل في الجميع ولا يخرج على تفريق الصفقة كما مر في باب اهـ نهاية أي: من أنه مستثنى من القاعدة ش. • قوله: (لأنها) أي: أو رشدي وع ش. • قوله: (والأصح أنه إلخ) والمراد بالخمسة أو ما دونها إنما هو من الجفاف وإن كان الرطب الآن أكثر فإن تلف الرطب أو العتب فذاك، وإن جفف وظهر تفاوت بينه وبين النمر أو الزبيب، فإن كان قدر ما يقع بين الكيلين لم يضرب اهـ نهاية. • قوله: (كمثد) مثال لما يقع به التفاوت إلخ رشدي وع ش. • قوله: (وظهر فيه التفاوت) أي: بين ما تنمر وبين ما خرص اهـ سيّد عمر. • قوله: (بأن يطلان العقد) أي: في الجميع، ولا يخرج على تفريق الصفقة كما مر عن النهاية. • قوله: (ومحل البطلان) إلى قوله وتتعدّد إلخ فيه تطويل. • قوله: (المذكور) نعت للدون. • قوله: (عليه) أي: على الدون المذكور. • قوله: (بما مر) أي: قبيل باب الخيار اهـ كردي عبارة ع ش أي: من تعدّد البائع، أو المشتري، أو تفصيل الثمن اهـ.

• قوله: (وهو كذلك) اعتمدته م ر قيل إذ الرخصة يقتصر فيها على محل ورودها اهـ ويشكل عليه أن محل ورودها الرطب، وقد ألحقوا به العنب وأن الصحيح جواز القياس في الرخص. • قوله (ويفترط التقاض) قال في الرّوض وشرحه، وإن عقداً والتمر غائب فأخضر أو خضره وقبض قبل التفريق جاز كما لو باعاً برأبير غائبين وتقاضاً قبل التفريق وذكر الأصل مع ذلك ما

ويحصل (بسلام التمر)، أو الزبيب إلى البائع، أو تسليمه له (كَيْلًا)؛ لأنه منقول، وقد بيع مُقَدَّرًا فاشترط فيه ذلك كما مر في مبحث القبض (والتخلي في النخل) الذي عليه الرطب، أو الكرم الذي عليه العنب وإن لم يكن النخل بمنجلى العقد لكن لا بُدَّ من بقاءيهما فيه حتى ينضي زمن الوصول إليه؛ لأن قبضه إنما يحصل حينئذٍ فإن قلت: هذا يُنافيه ما مر في الرُّبَا أنه لا بُدَّ فيه من القبض الحقيقي قلت: ممنوع بل هذا في غير المنقول، وهو قبضه الحقيقي وما وقع في أصل الروضة بما يؤهم اشتراط حضوريهما عند النخل غير مُراد وذلك؛ لأن غرض الرخصة بقاء التفكه بأخذ الرطب شيئًا فشيئًا إلى الجذاذ فلو شرط في قبضه كَيْلَهُ فأت ذلك (والأظهر أنه) أي: البيع المماثل لما ذكر (لا يجوز في سائر الثمار) لِتَقْدِيرِ خَرَصِهَا باستتارها غالبًا، وبه فازت العنب (وأنه) أي: بيع العرايا (لا يختص بالفقراء)، وإن كانوا هم سبب الرخصة ليشكايتهم له ﷺ أنهم لا يجدون شيئًا يشترون به الرطب إلا التمر؛ لأن العبرة بمعوم اللفظ لا بخصوص السبب وبأن ذلك حكمة المشروعية، ثم قد يعُمُّ الحكم كالرمل والاضطباع وهم هنا من لا نقد بأيديهم.

• قوله: (ويحصل) أي التقابض. • قوله: (وإن لم يكن النخل) أي: أو الكرم. • قوله: (هذا) أي قوله: وإن لم يكن النخل إلخ المُقتضي عدم اشتراط حضوريهما عند التخل. • قوله: (لا بُدَّ فيه) أي: عقد الزبوي. • قوله: (ممنوع) أي: الثاني. • قوله: (بل هذا) أي: التخلي مع مضي الزمن المذكور اسم. • قوله: (وذلك) أي: حصول القبض بالتخلي في النخل والكرم. • قوله: (كَيْلَهُ) أي المُتَوَقَّف على قطع الكل. • قوله: (أي البيع المماثل لما ذكر) أي: بيع العرايا وإنما أول الضمير به، وإن كان راجعًا إلى العرايا؛ لأن خصوص العرايا لا يجري في غير الرطب والعنب اه كُرْدِي. • قوله: (وبأن إلخ) الأولى ومع أن. • وقوله: (ذلك) أي: السبب الخاص. • قوله: (ثم) بضم المُثَلَّثَةِ عبارة الكُرْدِي قوله: ثم أي: بعد أن ثبتت المشروعية بسبب خاص قد يعُمُّ الحكم اه. • قوله: (وهم هنا) أي: الفقراء في العرايا. • قوله: (من لا نقد بيده) أي: وإن ملك أموالاً كثيرة غيره اه بُجَيْرِي عن الشيخ سلطان.



لو غابا عن النخل وحضرا عنده فحذفه المصنف؛ لأن القبض بالتخلي لا يتغير إلى الحضور كما مر اه، قوله: أو حضرا أي: بأن تماشيا من مجلس العقد على وجه لا يحصل معه افتراقهما إلى أن وصلا إليه وقبضا.

(باب اختلاف المتبايعين)

ذُكِرَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْبَيْعِ الْأَعْلَبِ مِنْ غَيْرِهِ، وَالْأَفْكَلُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ، وَلَوْ غَيْرَ مُحَضَّةٍ وَقَعَ
الْاِخْتِلَافُ فِي كَيْفِيَّتِهِ كَذَلِكَ وَأَصْلُ الْبَابِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا
بَيِّنَةٌ فَهُوَ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَارَكَ» أَي: يَتْرُكُ كُلُّ مَا يَدْعِيهِ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْفَسْخِ وَأَوْ
هَذَا بِمَعْنَى الْإِثْمِ وَتَقْدِيرُ لَمْ الْجَزْمُ بِمَعْنَى السَّيَاقِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَصَحَّ أَيْضًا أَنَّهُ «أَمَرَ الْبَائِعَ
أَنْ يَحْلِفَ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ» وَيَأْتِي خَبَرُ «الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ»

باب: اختلاف المتبايعين

أَي: فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقْدِ مِنَ الْحَالَةِ الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا مِنْ كَوْنِهِ بِشَيْءٍ قَدَرِهِ كَذَا وَصِفَتِهِ كَذَا ع ش هـ.
بُخَيْرِي، وَفِي ع ش عَلَى م ر أَي وَمَا يُذَكَّرُ مَعَ ذَلِكَ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَجَاءَ بَعْدَ مَعْبِ الْإِخْ هـ.
فُؤَد: (ذُكِرَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ أَي: خَصَّهُمَا الْمُصَنَّفُ بِالذِّكْرِ. فُؤَد: (ذُكِرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِي فِي النِّهَايَةِ
إِلَّا قَوْلُهُ: أَي يَتْرُكُ إِلَى وَصَح. فُؤَد: (فِي الْبَيْعِ) خَبَرٌ أَنَّ. فُؤَد: (الْأَعْلَبُ) نَعَتْ لِلْبَيْعِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ
وَالْاِخْتِلَافُ فِيهِ أَغْلَبُ مِنْ غَيْرِهِ هـ، وَهِيَ أَوْصَحُ. فُؤَد: (وَلَوْ غَيْرَ مُحَضَّةٍ) كَالصَّدَاقِ وَالْخُلْعِ وَصُلْحِ
الذِّمِّ هـ ع ش. فُؤَد: (كَذَلِكَ) أَي: كَالْاِخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَّةِ الْبَيْعِ. فُؤَد: (وَأَصْلُ الْبَابِ الْإِخْ) أَي: الدَّلِيلُ
عَلَى أَصْلِ الْاِخْتِلَافِ، وَإِنْ كَانَ مَا أَوْرَدَهُ لَا يُثَبِّتُ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّحَالُفِ ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي
قَضَيْتُهُ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ الْبَائِعُ عَلَى شَيْءٍ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي بَيْنَ الرِّضَا بِهِ وَالْفَسْخِ، وَهُوَ لَا يَوَاقِفُهُ مَا هُوَ مُقَرَّرٌ
مِنْ أَنَّهُ مَتَى قُلْنَا بِتَحْلِيلِ أَحَدِهِمَا قَضَى بِهِ عَلَى الْآخَرِ هـ ع ش وَسَيَأْتِي عَنْهُ فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ الثَّانِي مَا
يُعْلَمُ مِنْهُ الْجَوَابُ. فُؤَد: (فَهُوَ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ) أَي: فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ هـ كُرْدِي. فُؤَد: (وَأَوْ هَذَا
بِمَعْنَى الْإِثْمِ) أَي: بِمَعْنَى الْإِثْمِ لَا أَنْ يَكُونَ يَتَارَكَ مَنْصُوبًا هـ كُرْدِي. فُؤَد: (وَأَوْ هَذَا الْإِخْ) يُمَكِّنُ عَلَى هَذَا أَنْ
يَكُونَ مَحْمَلُ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ «فَهُوَ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ» عَلَى مَا إِذَا حَلَفَ وَتَكَلَّ الْآخَرُ، أَوْ عَلَى مَا إِذَا
تَرَضَا بِمَا قَالَهُ. فُؤَد: (فِيهِ، أَوْ يَتَارَكَ) عَلَى مَا إِذَا حَلَفَا، وَلَمْ يَرْضَا بِمَا يَقُولُهُ أَحَدُهُمَا هـ سَم أَي:
فَفَسَخَا. فُؤَد: (وَتَقْدِيرُ لَمْ الْجَزْمُ) أَي: لِيَكُونَ يَتَارَكَ مَجْزُومًا. فُؤَد: (أَمَرَ الْبَائِعَ أَنْ يَحْلِفَ) أَي: كَمَا
يَحْلِفُ الْمُشْتَرِي هـ ع ش. فُؤَد: (ثُمَّ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي) أَي: بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِجَازَةِ. فُؤَد: (إِنْ شَاءَ أَخَذَ)
أَي: بَأَنْ يَمْتَنِعَ عَنِ الْحَلْفِ وَيَرْضَى بِمَا قَالَهُ صَاحِبُهُ هـ وَفُؤَد: (وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ) أَي: بَعْدَ الْحَلْفِ وَالْفَسْخِ هـ
ع ش وَقَوْلُهُ: (بَأَنْ يَمْتَنِعَ الْإِخْ) وَالْأَوَّلَى بَأَنْ يَرْضَى بِمَا قَالَهُ صَاحِبُهُ بَعْدَ التَّحَالُفِ.

(باب اختلاف المتبايعين)

فُؤَد: (فَهُوَ) أَي: الْقَوْلُ مَا يَقُولُ. فُؤَد: (وَأَوْ هَذَا بِمَعْنَى الْإِثْمِ) يُمَكِّنُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ مَحْمَلُ قَوْلِهِ فِي
الْحَدِيثِ «فَهُوَ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ» عَلَى مَا إِذَا حَلَفَ وَتَكَلَّ الْآخَرُ وَعَلَى مَا إِذَا تَرَضَا بِمَا قَالَهُ، وَقَوْلُهُ:
فِيهِ «أَوْ يَتَارَكَ» عَلَى مَا إِذَا حَلَفَا، وَلَمْ يَرْضَا بِمَا يَقُولُهُ أَحَدُهُمَا.

الماخوذ منه التحالف (إذا اتفقا) أي: العاقدان ولو وكيلين، أو قِثْنِ أَذِنَ لهما سيدهما كما هو ظاهر، أو وليين، أو مختلفين ويأتي أن وارثيهما مثلهما. ومثلهما أيضا موكلاهما (على صحة البيع)، أو ثبتت باليمين كبعثك باليمين فقال بل بخمسمائة وريق خمر فإذا حلف البائع على نفى الخمر تحالفا (ثم إذا اختلفا في كفيته كقدر الثمن) وكان ما يدعيه البائع، أو وكله أكثر أخذًا مما يأتي في الصداق.....

• فَوَدَّ: (الماخوذ منه التحالف) أي: إذ كل مدعى عليه اه سم. • فَوَدَّ: (أي العاقدان) إلى قول المتن، أو الأجل في النهاية إلا قوله: ومثلهما أيضا موكلاهما. • فَوَدَّ: (أن وارثيهما مثلهما) أي: العاقدان قال في الإيعاب وإطلاق الوارث يشمل ما لو كان يثبت المال فيمن لا وارث له غيره فهل يخلف الإمام كما شمله كلامهم أو لا فيه نظر اه ش واستزجة الإطفيحي عدم حليفه بخبري. • فَوَدَّ: (موكلاهما) أي: وسيدهما في المبذنين المأذونين اه سيد عمر. • فَوَدَّ: (باليمين) عبارة النهاية بطريق أخرى اه.

• فَوَدَّ: (كبعثك باليمين) عبارة الروض وشرجه في فرع تصديق مدعي الصحة قلوا قال بعثك باليمين فقال بريق خمر، أو بحر، أو باليمين وريق خمر، أو قال شرطنا شرطًا فابدا فأنكر كما صرح بذلك الأصل صدق مدعي الصحة لما مر، وإن قال بعثك باليمين فقال بل بخمسمائة وريق خمر حلف البائع على نفى المفسد بأن يقول لم يسلم في العقد خمر ثم تحالفا لبقاء النزاع في قدر الثمن اه والظاهر أنه إذا صدقنا مدعي الصحة في الصورة الأولى لا تثبت الألف بقول البائع بل يؤمر المشتري ببيان الثمن، ولو بجنيه فإن بين شيئا صحيحا ووافقه البائع فذاك، وإن خالفه تحالفا ثم رأيت في شرح العباب ما يوافقه وظاهره أنه يعمل بالموافقة حيثيذ وإن خالفت ما ادعاه الآخر أولا اه سم باختصار. • فَوَدَّ: (فلذا حلف البائع إلخ) تصوير لثبوت الصحة باليمين ففائدة حليفه صحة العقد في جميع المبيع ولكن لا تثبت الألف ولهذا احتج إلى التحالف بعد وحيثيذ فيظهر أن المشتري يخلف كما ادعى فليراجع اه رشيدي.

• فَوَدَّ: (الماخوذ منه التحالف) أي: إذ كل مدعى عليه. • فَوَدَّ: (كبعثك باليمين) فقال بل بخمسمائة وريق خمر إلخ) عبارة الروض وشرجه في فرع تصديق مدعي الصحة قلوا قال بعثك باليمين فقال بل بريق خمر، أو بحر، أو باليمين وريق خمر، أو قال شرطنا شرطًا فابدا فأنكر كما صرح بذلك الأصل صدق مدعي الصحة لما مر، وإن قال بعثك باليمين فقال بل بخمسمائة وريق خمر حلف البائع على نفى المفسد بأن يقول لم يسلم في العقد خمر ثم تحالفا لبقاء النزاع في قدر الثمن انتهى والظاهر أنه إذا صدقنا مدعي الصحة في الصورة الأولى لا تثبت الألف بقول البائع بل يؤمر المشتري ببيان الثمن ولو بجنيه فإن بين شيئا صحيحا، ووافقه البائع فذاك، وإن خالفه تحالفا ثم رأيت في شرح العباب ما نصه قال القاضي، وفيما إذا قال إنما اشتريت بخمر، أو ثمن مجهول وقال البائع بل باليمين مثلا لا يمكن قبول قول البائع بل يجلس المشتري حتى يبين ثمنًا فإن بين شيئا، ووافقه الآخر فذاك ولا تحالفا اه ثم نظر فيه واجاب عنه فراجع وظاهره أنه يعمل بالموافقة حيثيذ وإن خالفت ما ادعاه الآخر أولا.

بل غير الولي والوكيل هنا كذلك كما هو ظاهر فيشترط أن يكون مدعى المشتري مثلاً في المبيع أكثر والبائع مثلاً في الثمن أكثر، وإلا فلا فائدة في التحالف (أو صفته)، أو جنسه، أو نوعه كذهب أو فضة، وكذهب كذا وكذا، وكصحيح أو مكسر، ومنه اختلافهما في شرط نحو رهن، أو كفالة، أو كونه كاتباً وقد يشمل ذلك كله قوله: صفته نعم إن اختلفا في المقيد

• قوله: (بل غير الولي والوكيل هنا كذلك) مفهومه أنه هناك ليس كذلك فإن كان وجهه أنه وإن كان مدعاه أقل إلا أن للتحالف فائدة؛ لأن المراد هناك مهر المثل وقد يكون أكثر فهذه الفائدة تجري في الولي والوكيل ثم قد لا يكون مهر المثل أكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما إذا كان أكثر، أو لا فرق اكتفاء بالفائدة في الجملة ثم رأيت في شرح الإزاد قال ومدعى المشتري مثلاً في المبيع أكثر، أو البائع مثلاً في الثمن أكثر كذا قيل قياساً على الصداق وقياسه يقتضي أن محل ذلك إذا تحالف ولي أحدهما مع الآخر على أنه يمكن الفرق بأن ثم مراداً مستقراً يرجع إليه، وهو مهر المثل بخلافه هنا انتهى اهـ سم.

• قوله: (مدعى المشتري) بصيغة اسم المفعول في المضاف واسم الفاعل في المضاف إليه.

• قوله: (فلا فائدة للتحالف) هذا واضح عند الزيادة في المدد مع الاتحاد في الجنس والصفة، أما إذا اختلفا كأن قال البائع بفك ألف درهم والمشتري بمائة دينار وكانت الألف الدرهم في القيمة دون المائة فهل يكون الحكم كذلك، أو لا ويفرق بأن البائع قد يكون له عرض في خصوص الدراهم اهـ سيد عمر والأقرب الثاني أخذاً بما يأتي آنفاً عن ع ش في المكسر. • قوله: (كذهب إلخ) مثال للجنس.

• وفرد: (وكذهب كذا إلخ) مثال للزوج. • وفرد: (وكصحيح إلخ) مثال للصفة. • قوله: (كصحيح أو مكسر) يتكرر في كلامهم ذكرهما ويظهر أن المراد بهما المضروب وغيره فإن المكسر المعروف الآن لا يتصبط فتبطل صحة البيع عند إرادته ثم رأيت في المهمات في بيع الأصول والثمار ما يشير لتخو ذلك وعبارة والكسرة قطعة من الدراهم والذنانير للحوائج الصغار ومما القراضه انتهت اهـ سيد عمر.

• قوله: (أو مكسر) أي: وإن لم يكن ما يدعيه البائع أكثر قيمة؛ لأن الأغراض تختلف بذلك اهـ ع ش. • قوله: (ومنه) أي: من الاختلاف الموجب للتحالف اهـ ع ش. • قوله: (وقد يشمل إلخ) محل تأمل بالنسبة لمسألة الكتابة إلا أن يفرض فيما إذا كان العبد ثمتاً فكان الأولى تأخيرها كقوله نعم إلخ إلى شرح قول المصنف، أو قدر المبيع اهـ سيد عمر.

• قوله: (والوكيل هنا كذلك) مفهومه أنه هناك ليس كذلك فإن كان وجهه أنه وإن كان مدعاه أقل إلا أن للتحالف فائدة؛ لأن المراد هناك مهر المثل، وقد يكون أكثر فهذه الفائدة تجري في الولي والوكيل ثم قد لا يكون مهر المثل أكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما إذا كان أكثر، أو لا فرق اكتفاء بالفائدة في الجملة ثم رأيت في شرح الإزاد قال ومدعى المشتري مثلاً في المبيع أكثر، أو البائع مثلاً في الثمن أكثر كذا قيل قياساً على الصداق وقياسه يقتضي أن محل ذلك إذا تحالف ولي أحدهما مع الآخر على أنه يمكن الفرق بأن ثم مراداً مستقراً يرجع إليه، وهو مهر المثل بخلافه هنا انتهى.

هل هو قبل التأخير، أو الولادة أو بعد أحدهما لم يتحالفا وإن رجع الاختلاف إلى قدر المبيع؛ لأن ما وقع الاختلاف فيه من الحمل والثمرة تابع لا يصح إبراء العقد عليه فصدق البائع فيه بيمينه؛ إذ الأصل بقاء ملكه، ومن ثم لو زعم المشتري أن البيع قبل الإطلاع أو الحمل صدق على الأوجه؛ لأن الأصل حثيث عذمه عند البيع (أو الأجل) كأن ادّعاء المشتري وأنكره البائع (أو قدره) كيوم، أو يومين (أو قدر المبيع) كصاع من هذا بدرهم فيقول بل صاعين منه به، ولو اشترى ثوباً على أنه عشرون ذراعاً ثم قال البائع أرزنا ذراعاً اليد وقال المشتري بل ذراعاً

فؤد: (أو الولادة) أي: كأن يقع الاختلاف بعد الاستيفاء عن اللبن فيما إذا كان المبيع غير آدمي، أو بعد التمييز فيما إذا كان آدمياً وكان البائع يدعي أن البيع وقع بعد الاستيفاء والتمييز أيضاً، وإلا فالبيع من أصله باطل على مدعى البائع لحزمة التثريب اهـ رشيد. فؤد: (لا يصح إبراء العقد عليه) قد يقال المشتري لم يدع إبراء العقد عليه بل تبعيته، وهذا يخالف في الثانية قولهم واللفظ للزوج في الباب السابق، وكذا طلع التخل مع قشره أي: يصح بيعه إلا أن يخص بالمقطوع دون الباقي على أصله، وفيه نظر والأحسن تصوير ما هنا ببيعه على أصله من غير شرط القطع فإنه باطل؛ لأنه يبيع قبل الصلاح بلا شرط قطع م ر اهـ سم. فؤد: (ومن ثم) أي: أجل ترجيح جانب البائع هنا بالأصالة. فؤد: (لو زعم) أي ادعى اهـ ع ش. فؤد: (أن البيع قبل الإطلاع، أو الحمل) يتبني أن صورة المسألة أن يقول البائع البيع بعد الإطلاع والتأخير وبعد الحمل وانفصال الولد، ويقول المشتري بل هو قبل الإطلاع والحمل أما لو كانت حاملاً أو الثمرة غير مؤثرة واختلفاً في مجرد كون الثمرة والحمل قبل البيع، أو بعده فلا معنى للاختلاف فإن البيع إن كان قبل الحمل والإطلاع فقد حدثاً في ملك المشتري، وإن كان قبل البيع فقد دخل في المبيع تباعاً نعم يظهر أثر ذلك فيما لو رد المبيع بعين وزعم المشتري أن الإطلاع والحمل وجد بعد البيع فيكونان من الزيادة المنفصلة فلا يتبعان في الرد والبائع اتهمنا كانا قبل البيع فهما من المبيع اهـ ع ش، وقوله: وانفصال الولد أي واستيفائه عن اللبن في غير آدمي، وتميزه في آدمي كما مر عن الرشيد وقوله أما لو كانت إلخ أي: حين الاختلاف. فؤد: (قبل الإطلاع، أو الحمل) أي: فيكون الثمرة أو الحمل له اهـ ع ش. فؤد: (صدق على الأوجه) كذا في شرح الزواج قال م ر في شرحه والأصح تصديق البائع اهـ سم. فؤد: (كان ادّعاء) إلى قوله، ولو اشترى في

فؤد: (لا يصح إبراء العقد عليه) قد يقال المشتري لم يدع إبراء العقد بل تبعيته وهل يخالف في الثانية قولهم واللفظ للزوج في الباب السابق، وكذا طلع التخل مع قشره أي: يصح بيعه إلا أن يخص بالمقطوع دون الباقي على أصله، وفيه نظر والأحسن تصوير ما هنا ببيعه على أصله من غير شرط القطع فإنه باطل؛ لأنه يبيع قبل الصلاح بلا شرط قطع م ر. فؤد: (صدق على الأوجه) كذا في شرح الزواج قال م ر في شرحه والأصح تصديق البائع اهـ.

الحديد فإن غلب أحدهما عُمِلَ به أخذًا مِمَّا مَرَّ فِي التَّقْدِ، وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْقَلْبَةِ بَطَلَ الْعَقْدُ لِمَا مَرَّ أَنَّ النِّتَةَ هُنَا لَا تَكْفِي، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَيْهَا، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي شَرْطِ ذَلِكَ أَتَجَهَّ التَّحَالُفُ، وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ خِلَافٌ مَا ذَكَرْتَهُ فَاحْذَرِهِ. ثُمَّ رَأَيْتَ الْجَلَالَ الْبُلْقَيْنِي ذَكَرَ بَحْثًا مَا يُوَافِقُ مَا ذَكَرْتَهُ حَيْثُ قَالَ مَا حَاصِلُهُ إِطْلَاقُ الذَّرَاعِ بِبَلَدِ الْغَالِبِ فِيهَا ذِرَاعُ الْحَدِيدِ يَنْزِلُ عَلَيْهِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي إِرَادَتِهِ وَإِرَادَةُ ذِرَاعِ الْيَدِ، أَوِ الْعَمَلِ صُدِّقَ مُدَّعِي ذِرَاعِ الْحَدِيدِ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ، وَلَا تَحَالُفٌ؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْآخَرِ مُخَالِفَةٌ لِلظَّاهِرِ فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهَا فَإِنْ انْتَفَتْ غَلَبَةُ أَحَدِهِمَا وَجِبَ التَّعْيِينُ، وَالْأَوَّلُ فَسَدَ الْعَقْدُ أَه. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي أَرَدْنَا ذِرَاعَ الْحَدِيدِ وَالْبَائِعُ أَرَدْنَا ذِرَاعَ الْيَدِ لَمْ يَكُنْ اخْتِلَافًا فِي قَدْرِ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ مُعَيَّنٌ فَلَا تَحَالُفَ وَأَمَّا هَذَا كَمَا إِذَا بَاعَ أَرْضًا عَلَى أَنَّهَا مِائَةٌ فَخَرَجَتْ نَاقِصَةً فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي كَالْمَبِيعِ فَإِنْ أَجَازَ فَيَكُلُّ الشَّيْءَ أَه. الْمَقْصُودُ مِنْهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا نَظَرُ بِهِ أَنَّهُمَا ثُمَّ مُتَّفَقَانِ عَلَى شَرْطِ الْمِائَةِ ثُمَّ النَقْصُ عَنْهَا الْمُنْزَلُ مِثْلُهُ الْمَبِيعِ فَجَاءَ التَّخْيِيرُ، وَأَمَّا هُنَا فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ فِي أَنَّ الْمَبِيعَ عِشْرُونَ بِالْحَدِيدِ، أَوِ بِالْيَدِ فَلَمْ يَتَّفِقَا عَلَى شَيْءٍ فَكَانَ مَجْهُولًا فَبَطَلَ الْعَقْدُ. وَلَا يُنَافِي.....

الْخَاتِمَةُ. قَوْلُهُ: (عُمِلَ بِهِ) يَدُلُّ عَلَى إِلْغَاءِ نِيَّةِ أَحَدِهِمَا حَيْثُ نَظَرُ مَا مَرَّ فِي التَّقْدِ هَلْ يَشْمَلُ مَعَ حَالَةِ الإِطْلَاقِ حَالَةَ النِّتَةِ مَعَ الْإِخْتِلَافِ فِيهَا أَه. سَمِ الْقَوْلُ مَا سَبَقَ ذَكَرَهُ عَنِ الْجَلَالِ صَرِيحٌ فِي الشُّمُولِ.
 قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي الشَّرْطِ الْخَامِسِ مِنْ شُرُوطِ الْمَبِيعِ. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ: فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْبَيْعِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، أَوْ تَقْدَانِ، وَلَمْ يَغْلِبْ أَحَدُهُمَا اشْتَرَطَ التَّعْيِينَ أَه. كُرْدِي. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْإِسْتِوَاءِ فِي الْقَلْبَةِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ اتَّفَقَا) غَايَةً. قَوْلُهُ: (عَلَيْهَا) أَيِ: عَلَى نِيَّةِ أَحَدِهِمَا بِخُصُوصِهِ.
 قَوْلُهُ: (فِي شَرْطِ ذَلِكَ) أَيِ: أَحَدِ الذَّرَاعَتَيْنِ بِخُصُوصِهِ. قَوْلُهُ: (بَحْثًا) أَيِ: لَا تَقْلًا. قَوْلُهُ: (مَا يُوَافِقُ) (إِلْخ) مَفْعُولٌ ذَكَرَ. قَوْلُهُ: (الْغَالِبِ فِيهِ) (إِلْخ) نَعَتْ بِلَدٍ. قَوْلُهُ: (يَنْزِلُ) (إِلْخ) خَبَرٌ إِطْلَاقِ الذَّرَاعِ.
 قَوْلُهُ: (وَجِبَ التَّعْيِينُ) أَيِ بِاللَّفْظِ. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ: حَاصِلُ مَا قَالَهُ الْجَلَالُ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنْ) اخْتِلَافًا فِي قَدْرِ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ مُعَيَّنٌ) لَكَ أَنْ تَقُولَ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مُعَيَّنٌ أَنَّ الْعَقْدَ وَرَدَ عَلَى مُعَيَّنٍ مَزْنِيٍّ وَحَيْثُ فَالْجِهَالَةُ بِمِقْدَارِ دَرْجَةٍ لَا تَقْتَضِي الْبُطْلَانَ فَالْإِخْتِلَافُ لَيْسَ إِلَّا فِي شَرْطِ خَارِجٍ وَالْجِهَالَةُ فِيهِ لَا فِي عَيْنِ الْمَبِيعِ وَلَا تُؤَدِّي جِهَالَتَهُ إِلَى جِهَالَةِ عَيْنِ الْمَبِيعِ مَعَ رُؤْيَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ حَقَّ التَّأَمُّلِ، وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ بَطَلَ الْعَقْدُ مَعَ قَرَضِهِ أَنَّ الْمُشْتَرِي ثَوْبَ الْمُتَبَايَعِ مِنْهُ التَّعْيِينَ أَه. سَبَقَ عَمَرَ.
 قَوْلُهُ: (الْمَقْصُودُ مِنْهُ) أَيِ: مِنْ قَوْلِ الْجَلَالِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَكَذَا ضَمِيرُ يَنْتَهُ. قَوْلُهُ: (وَمَا نَظَرُ بِهِ) أَيِ: جَمَلَهُ نَظِيرًا، وَهُوَ قَوْلُهُ: كَمَا إِذَا بَاعَ أَرْضًا (إِلْخ). قَوْلُهُ: (فَبَطَلَ) (الْعَقْدُ) أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَغْلِبْ

قَوْلُهُ: (عُمِلَ بِهِ) يَدُلُّ عَلَى إِلْغَاءِ نِيَّةِ أَحَدِهِمَا حَيْثُ نَظَرُ مَا مَرَّ فِي التَّقْدِ هَلْ يَشْمَلُ مَعَ حَالَةِ الإِطْلَاقِ حَالَةَ النِّتَةِ مَعَ الْإِخْتِلَافِ فِيهَا. قَوْلُهُ: (بَطَلَ) (الْعَقْدُ) أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَغْلِبْ أَحَدُهُمَا، وَالْأَوَّلُ هُجُلٌ بِالْغَالِبِ أَخَذَ مِمَّا ذَكَرَهُ أَوَّلًا فَتَأَمَّلْهُ.

ما ذكرته وذكره قول الماوردي والصنمري في السلم يشترط في المذروع أن يكون بذراع الحديد فإن شُرِّطَ بِذِرَاعِ الْيَدِ لَمْ يَجْزِ؛ لَأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ أَه؛ لِأَنَّ مَحَلَّ مَا قَالَاهُ فِي الذُّمَّةِ وَمَا هُنَا فِي الْمُعَيَّنِّ وَيَفْرَضُ كَوْنُهُ فِي الذُّمَّةِ فَمَحَلُّهُ كَمَا أَفْهَمَهُ التَّغْلِيلُ فِي مُخْتَلَفٍ أَمَّا إِذَا عَلِمَ بِأَنَّ عَيْنَ وَعَلِمَ قَدْرَهُ فَيَصِحُّ كَمَا فِي تَعْيِينِ يَكْيَالٍ مُتَعَارِفٍ (وَلَا يَبْتَنَى) لِأَحَدِهِمَا يُعْتَدُّ بِهَا فَشَمِلَ مَا لَوْ كَانَ لِكُلِّ يَبْتَنَى وَتَعَارَضَتَا لِإِطْلَاقِهِمَا، أَوْ إِطْلَاقِ أَحَدَاهُمَا فَقَطْ، أَوْ لِكَوْنِهِمَا أَرْخَتَا بِنَارِيخَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ وَقَدْ لَزِمَ الْعَقْدُ وَبَقِيَ إِلَى حَالَةِ التَّنَازُعِ (مُحَالَفًا) لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ وَأَنَّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَكُلٌّ مِنْهُمَا مُدْعٍ وَمُدْعَى عَلَيْهِ، وَقَدْ يُشْكَلُ عَلَيْهِ الْخَيْرَانِ السَّابِقَانِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ غُرِفَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ زِيَادَةٌ عَلَيْهِمَا هِيَ حَلْفُ الْمُشْتَرِي أَيْضًا فَأَخَذْنَا بِهَا، وَخَرَجَ بِاتَّفَاقٍ الْخُ اخْتِلَافُهُمَا فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْعَقْدِ هَلْ هُوَ بَيْعٌ أَوْ هِبَةٌ فَلَا تَحَالَفُ كَمَا بَأْتِيَ وَبِقَوْلِهِ وَلَا يَبْتَنَى مَا لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا يَبْتَنَى فَإِنَّهُ يُفَضَّلُ لَهَا، أَوْ لِهَمَا يَبْتَنَانِ مُؤَرَّخَتَانِ بِنَارِيخَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ فَإِنَّهُ

أَحَدُهُمَا، وَإِلَّا عُيِّلَ بِالْغَالِبِ أَخَذًا مِمَّا ذَكَرَهُ أَوَّلًا فَتَأَمَّلْهُ أَه سَم. قُود: (مَا ذَكَرْتَهُ وَذَكَرْتَهُ) أَي: مِنْ جَوَازِ شُرِّطَ غَيْرِ ذِرَاعِ الْحَدِيدِ. قُود: (فِيمَا فِي الذُّمَّةِ) قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ الصَّحَّةُ فِي الْمُعَيَّنِّ مَعَ اخْتِلَافِ الذَّرَاعِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ أَه سَم أَقُولُ لَا يَظْهَرُ وَجْهُ الْمَنْعِ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَعَلِمَ قَدْرَهُ أَي: أَنَّهُ ذِرَاعُ الْأَرَبِ بِالْحَدِيدِ مَثَلًا. قُود: (كَمَا أَفْهَمَهُ التَّغْلِيلُ) وَهُوَ قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ. قُود: (فِي مُخْتَلَفٍ) خَبَرٌ فَمَحَلُّهُ أَي: مَحَلُّ مَا قَالَاهُ فِي ذِرَاعِ مُخْتَلَفٍ. قُود: (بِأَنَّ عَيْنَ) كَذِرَاعِ زَيْدٍ.

قُود: (سَمِي) (وَلَا يَبْتَنَى) الْوَأَوَّلُ لِلْحَالِ. قُود: (لِأَحَدِهِمَا) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِلَّا جُعِلَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: فِي عَيْنِ الْمَبِيعِ أَوْ الثَّمَنِ فَقَطْ تَحَالَفًا، وَقَوْلُهُ: وَيَظْهَرُ إِلَى تَحَالَفًا. قُود: (وَقَدْ لَزِمَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُنَى أَوْ لَا يَبْتَنَى. قُود: (وَقَدْ بَقِيَ إِلَى حَالَةِ التَّنَازُعِ) سَبَاتِي الْمُخْتَرَزَاتُ فِي كَلَامِهِ أَه سَم. قُود: (وَبَقِيَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى لَزِمَ الْعَقْدُ وَجَرَى الْمُفْتَى وَالتَّهَابَةُ عَلَى أَنَّ بَقَاءَ الْعَقْدِ قَيَّدَ دُونَ لَزِمَ الْعَقْدِ. قُود: (وَكُلٌّ مِنْهُمَا مُدْعٍ وَمُدْعَى عَلَيْهِ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا يَشْهَدُ لِحَلْفِ كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنُهُ مُدْعَى عَلَيْهِ لَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنُهُ مُدْعَى فَلَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ لِلْجِهَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي قَمَرَتْهَا الْحَلْفُ عَلَى الْإِثْبَاتِ أَه رَشِيدِي.

قُود: (السَّابِقَانِ) أَي فِي قَوْلِهِ وَأَصْلُ الْبَابِ الْخُ. قُود: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخُ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلُفِ وَالتَّعْسُفِ وَالتَّنَافُؤِ لِظَاهِرِ الْحَدِيثِ أَوْ صَرِيحِهِ أَمَّا أَوَّلًا فَلِإِقْتِصَارِهِ ﷺ فِي الْأَوَّلِ عَلَى قَوْلِهِ فَهُوَ مَا يَقُولُ الْخُ، وَفِي الثَّانِي عَلَى تَحْلِيلِ الْبَائِعِ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِتَرْتِيبِهِ عَلَى الْيَمِينِ تَخْيِيرِ الْمُشْتَرِي لَا الْفَسْخَ الْآتِي بِتَفْصِيلِهِ أَه سَيِّدُ عَمَر. قُود: (هِيَ) أَي: الزِّيَادَةُ، وَكَذَا ضَمِيرُ بِهَا. قُود: (وَخَرَجَ بِاتَّفَاقٍ الْخُ) عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ مُرَادَهُم بِالْإِتِّفَاقِ عَلَى الصَّحَّةِ وَجُودِهَا نِهَابَةً وَمُفْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مِمَّا مَرَّ أَي: فِي قَوْلِهِ، أَوْ بَيَّنَّتْ الْخُ أَه. قُود: (وَبِقَوْلِهِ الْخُ) كَقَوْلِهِ وَلَزِمَ وَيَبْقَى الْآتِيَيْنِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِاتَّفَاقٍ الْخُ.

قُود: (فِيمَا فِي الذُّمَّةِ) قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ الصَّحَّةُ فِي الْمُعَيَّنِّ مَعَ اخْتِلَافِ الذَّرَاعِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ.

قُود: (وَبَقِيَ إِلَى حَالَةِ التَّنَازُعِ) سَبَاتِي الْمُخْتَرَزَاتُ فِي كَلَامِهِ.

يُقَضَى بالأولى ويلزم ما لو اختلفا مع بقاء الخيار فلا تحالف على ما نقلناه وأقرناه لإمكان
الفسخ بغيره لكن الجمهور كما أفهمه كلاهما على أنه لا فرق، واعتمده جمع متأخرون
كما أطبقوا على التحالف في القراض والجمالة مع جوازهما من الجانبين والكتابة مع جوازها
من جانب القرض ويبقى ما لو اختلفا في الثمن أو المبيع بعد القبض مع الإقالة أو التلف الذي
ينفسخ به العقد فلا تحالف بل يحلف مدعي النقص؛ لأنه غارم وأورد على الضابط اختلافهما
في عين المبيع والثمن معا كبعثك هذا العبد بهذه المائة الدرهم فيقول بل هذه الجارية بهذه
المشرة الدنانير فلا تحالف جزما؛ إذ لم يتواردا على شيء واحد مع أنهما اتفقا على بيع
صحيح واختلفا في كيفيةه فيحلف كل على نفي ما ادعى عليه على الأصل، ولا فسخ. ولو
اختلفا في عين المبيع، أو الثمن فقط تحالفا، أو في عين المبيع والثمن في الذمة واتفقا على
صفته وقدره، أو اختلفا في أحدهما ويظهر أن مثل ذلك عكسه بأن يختلفا في عين الثمن

• فود: (لا فرق) أي: بين الاختلاف في زمن الخيار والاختلاف بعده فيتحالفا في الأول كالثاني
اعتمده النهاية والمغني وفاقا للشرح. • فود: (وفي القراض) بأن قال المقرض قارضتك دنانير وقال
العامل بل دراهم، أو قال مائة وخمسين فقال بل مائة درهم ش. • فود: (والجمالة) وجعلا أي: القراض
والجمالة من المعاوضة؛ لأن العامل فيهما لم يعمل متجاننا وإنما عمل طامعا في الزرع والجعل درهم
ش. • فود: (أو التلف الذي ينفسخ به العقد) بأن كان الخيار للبائع وخذه، أو تلف المبيع في يد
المشتري بعدم السقي الواجب على البائع، وبه يندفع ما قيل كيف يكون التلف بعد القبض موجبا
للافساخ مع أن المبيع من ضمان المشتري أو أن المراد تلف المبيع في يد البائع بعد قبضه للمشتري درهم
ش عبارة الرشيد أي بأن كان قبل القبض بأق، أو إتلاف البائع اه. • فود: (وأورد) إلى قوله وما في
الأنوار في المغني إلا قوله: أو الثمن وقوله ويظهر إلى تحالفا، وقوله: وله التصرف إلى، والآ
جعل. • فود: (على الضابط) أي: قول المصنف إذا اتفقا إلخ أي: على منمو. • فود: (إذ لم يتواردا)
أي: الإذعان. • فود: (مع أنهما اتفقا إلخ) أي: فيشمله الضابط، وليس من أفراديه. • فود: (فيتحلف
كل إلخ) تفرغ على قوله فلا تحالف. • فود: (أدعي عليه) بيناء المفعول. • فود: (على الأصل) أي
أصالة التقى. • فود: (ولا فسخ) يعني لم يبق عقد حتى ينفسخ؛ لانه يحلف كل ارتفع مدعى الآخر
كرددي ورشيدتي عبارة ش قوله: ولا فسخ أي: بل يرتفع العقدان بحلفيهما فيبقى العبد والجارية في
يد البائع، ولا شيء له على المشتري ويجب عليه رد ما قبضه منه إن قبله المشتري منه، وإلا كان كمن
أقر لشخص بشيء، وهو يكرهه فيبقى تحت يد البائع إلى رجوع المشتري، واعتبرافه به وتصرف البائع
فيه بحسب الظاهر أما في الباطن فالحكم محال على ما في نفس الأمر نظير ما يأتي في قوله، وله
التصرف فيه ظاهرا إلخ اه. • فود: (ولو اختلفا في عين المبيع أو الثمن فقط) أي: واتفقا على الثمن في
الأولى وعلى المبيع في الثانية وهما متعنان فيهما. • فود: (والثمن إلخ) أي: والحال أن الثمن درهم
ش. • فود: (في أحدهما) أي: الصفة، أو القدر.

والمبيع في الذمة تحالفاً على المنقول المعتقد خلافاً لقول الإسنوي ومن تبعه لا تحالف بل يحلف كل على نفي ما ادعى عليه، ولا فسخ فإن أقام البائع بينة أنه العبد والمشتري بينة أنه الأمة لم يتعارض؛ لأن كلاً أثبت عقداً لا يقتضي نفي غيره فسلم الأمة للمشتري ويُقر العبد بيده إن كان قبضه، وله التصرف فيه ظاهراً بما شاء للضرورة نعم ليس له الوطء لو كان أمة احتياطاً أما باطناً فالمدار فيه على الصدق وعذمه، وإلا جمل عند القاضي حتى يدعيه المشتري ويُنفق عليه حيث لم يزيقه أصلح من كسبه إن كان، وإلا باعه وحفظ ثمنه إن رآه وما في الأنوار من تخريج هذا على من أقر لغيره بمال، وهو يُنكره فيه نظر؛ لأن هذا ليس من ذلك؛ لأن إقرار البائع هنا بشراء الغير لملكه بمال يلزمه له فهو إقرار على الغير لا له، أما على التحالف فمحله حيث لم يختلف تاريخ البيعتين،.....

• قوله: (والمبيع إلخ) الواو للتحال. • قوله: (تحالفاً) جواب لقوله، أو في عين المبيع والتمن إلخ.
• قوله: (لا تحالف) أي: لأن التمن ليس بمعين حتى يرتبط به العقد اه سم. • قوله: (فإن أقام البائع إلخ) هذا تفريع على عدم التحالف اه سم. • قوله: (ويقر العبد بيده) أي: المشتري ويلزمه التمنان لعدم التعارض في البيعتين اه ع ش. • قوله: (وله التصرف فيه) وعليه نفقته نهاية أي العبد ع ش. • قوله: (لو كان) أي: ما ادعاه البائع وأقام به البينة. • قوله: (احتياطاً) عبارة النهاية لاغيره بتحریم ذلك عليه اه.
• قوله: (ولأجل إلخ) أي: وإن لم يكن قبضه المشتري جمل إلخ. • قوله: (وينفق) أي: القاضي.
• قوله: (من كسبه) متعلق بيقف. • قوله: (باعه وحفظ إلخ) عبارة النهاية باعه إن رآه وحفظ ثمنه اه.
• قوله: (إن رآه) يُفني عنه قوله: وإلا. • قوله: (وما في الأنوار إلخ) هو الأصح فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع شرح م ر اه سم أي: وعليه نفقته ع ش. • قوله: (بشراء الغير إلخ) خبر أن.
• قوله: (لملكه بمال) الجازان متعلقان بالشراء. • قوله: (يلزم له) أي: يلزم المال الغير للبائع.
• قوله: (فهو) أي: إقرار البائع هنا. • قوله: (أما على التحالف) إلى التمن في النهاية والمعني.
• قوله: (أما على التحالف إلخ) أي: ما ذكر من قوله فإن أقام البائع بينة إلى هنا مفرع على عدم التحالف الذي قال به الإسنوي أما على التحالف الذي هو المنقول المعتقد فمحله إلخ كزدي.

• قوله: (على التحالف) أي: فيما إذا اختلفا في عين المبيع والتمن في الذمة الذي قدم أنه المعتقد اه ع ش. • قوله: (فمحله) أي: التحالف. • وقوله: (حيث إلخ) يقتضي الحكم بتعارضيهما حيث، وفيه نظر؛ لأن كلاً لا يقتضي نفي ما أثبتته غيره فليتأمل اه سم. • قوله: (حيث لم يختلف إلخ) هكذا في شرح

• قوله: (لا تحالف) أي: لأن التمن ليس بمعين حتى يرتبط به العقد. • قوله: (فإن أقام) هذا تفريع على عدم التحالف. • قوله: (وما في الأنوار) هذا هو الأصح فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع م ر. • قوله: (أما على التحالف) كذا في شرح م ر. • قوله: (فمحله) أي: التحالف. • وقوله: (حيث إلخ) يقتضي الحكم بتعارضيهما حيث، وفيه نظر؛ لأن كلاً لا يقتضي نفي ما أثبتته غيره فليتأمل. • قوله: (حيث لم يختلف إلخ)

وَالَا حُكْمَ بِمُقَدِّمَةِ التَّارِيخِ (فَيَحْلِفُ كُلُّ) مِنْهُمَا (عَلَى نَفْيِ قَوْلِ صَاحِبِهِ وَإِلْبَاتِ قَوْلِهِ) لِمَا مَرَّ أَنَّ
كُلًّا مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ فَيَنْفِي مَا يَذْكُرُهُ غَرِيبُهُ وَيُثْبِتُ مَا يَدَّعِيهِ هُوَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَارِثَ يَحْلِفُ
فِي الْإِثْبَاتِ عَلَى الْبَيْتِ، وَفِي النَّفْيِ عَلَى نَفْيِ الْعَلَمِ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي الصَّدَاقِ. (وَيَبْدَأُ بِالْبَايِعِ؛
لَأَنَّ جَانِبَهُ أَقْوَى بِقَوْدِ الْمَبِيعِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ إِلَيْهِ بِالْفَسْخِ النَّاشِئِ عَنِ التَّحَالُفِ.....

الرَّوْضِ عَنِ السُّبُكِيِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِالْبَيْتَيْنِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا، وَلَا تَحَالَفَ
لَا خِلَافَ مُتَعَلِّقَهُمَا فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا بِمُجَرَّدِ اخْتِلَافِ التَّارِيخِ، فَإِنْ ذَكَرَ مَا يَوْجِبُ التَّعَارُضَ اغْتَبِرَ
التَّعَارُضُ حَيْثُ ذُكِرَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَإِذَا قُلْنَا هُنَا يُعْمَلُ بِالْبَيْتَيْنِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ حَيْثُ ذُكِرَ هُنَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْعَبْدَ يُقَرُّ
بِيَدِ الْمُشْتَرِي، وَمِنْ تَخْرِيجِ الْأَنْوَارِ الْمَذْكُورِ سَمِ عَلَى حَجِّهِ اهْزَيْدِي.

• قَوْلُهُ: (وَالْأَقْصَى بِمُقَدِّمَةِ التَّارِيخِ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بَأَنَّ مَا هُنَا فِي قَضِيَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا
فَالْقِيَاسُ الْعَمَلُ بِهِمَا مَعَ مَا ذَكَرَ سَمِ عَلَى حَجِّهِ أَقُولُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ ذَلِكَ مَفْرُوضٌ فِيمَا لَوْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ
يَجْرَ إِلَّا عَقْدٌ وَاحِدٌ اهْزَيْدِي. • قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَإِذَا تَحَالَفَا) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ:
(غَرِيبُهُ). • قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ: بِعِيدِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ تَحَالَفَا. • قَوْلُهُ: (غَرِيبُهُ) اسْقَطَهُ الْمُتَنِّ وَالنَّهَايَةُ وَقَالَ
الرَّشِيدِي: قَوْلُهُ: مَرَّ قِيَّتِي مَا يُنْكِرُهُ وَيُثْبِتُ الْخُ لا يَخْفَى أَنَّ الصَّمَايِرَ كُلَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى لَفْظِ كُلِّ وَهَذِهِ
الْعِبَارَةُ أَصَوَّبٌ مِنْ قَوْلِ الشَّهَابِ ابْنِ حَجَرٍ قِيَّتِي مَا يُنْكِرُهُ غَرِيبُهُ وَيُثْبِتُ مَا يَدَّعِيهِ هُوَ اهْزَيْدِي: فَقَوْلُهُ يُنْكِرُهُ
صَوَابُهُ يَدَّعِيهِ، أَوْ اسْقَاطُ قَوْلِهِ غَرِيبُهُ.

• قَوْلُهُ: (وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَارِثَ الْخُ) سَكَتَ عَنِ الْمَوْكَلِ الَّذِي قَالَ فِيمَا سَبَقَ أَنَّهُ كَالْوَارِثِ، وَفِي مَعْنَى
الْوَارِثِ سَيِّدُ الْعَبْدِ الْمَآذُونِ لَكِنَّهُ يَخْلِفُ عَلَى الْبَيْتِ فِي الطَّرَفَيْنِ سَمِ عَلَى حَجِّهِ أَيِ: الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ؛ لِأَنَّ
فِعْلَ عَبْدِهِ فَعَلَهُ ع ش.

• قَوْلُهُ (وَيَبْدَأُ بِالْبَايِعِ) أَيِ: اسْتِخْبَابًا وَالزَّوْجَ فِي الصَّدَاقِ كَالْبَايِعِ فَيَبْدَأُ بِهِ لِقَوَّةِ جَانِبِهِ بَقَاءِ التَّمَتُّعِ لَهُ
كَمَا قَوِيَ جَانِبُ الْبَايِعِ بِقَوْدِ الْمَبِيعِ لَهُ وَلِأَنَّ أَثَرَ التَّحَالُفِ يَظْهَرُ فِي الصَّدَاقِ، وَهُوَ بِإِذْهِ فَكَانَ كَبَائِعِهِ نِهَائَةً
وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مَرَّ اسْتِخْبَابًا كَمَا يُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فِي السَّلَامِ وَالْمَوْجَرِّ فِي الْإِجَارَةِ
وَالزَّوْجَ فِي الصَّدَاقِ وَالسَّيِّدَ فِي الْكِتَابَةِ انْتَهَى أَنْوَارُ أَقُولُ وَيَتَوَقَّفُ فِي الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ وَيَنْبَغِي تَقْدِيمُ الْمُسْلِمِ
مُطْلَقًا سِوَاهُ كَانَ رَأْسَ الْمَالِ مُعَيَّنًا فِي الْعَقْدِ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا فِي الْعَقْدِ يَصِيرُ بِتَغْيِينِهِ فِي
الْمَجْلِسِ وَقَبْضِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لَهُ كَالْمُعَيَّنِ فِي الْعَقْدِ وَالْقَمْنِ إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا وَالْمَبِيعِ فِي الدَّمَةِ يَبْدَأُ

هَكَذَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ عَنِ السُّبُكِيِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِالْبَيْتَيْنِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا، وَلَا
تَحَالَفَ لَا خِلَافَ مُتَعَلِّقَهُمَا فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا بِمُجَرَّدِ اخْتِلَافِ التَّارِيخِ فَإِنْ ذَكَرَا مَا يَوْجِبُ التَّعَارُضَ
اغْتَبِرَ التَّعَارُضُ حَيْثُ ذُكِرَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَإِذَا قُلْنَا هُنَا يُعْمَلُ بِالْبَيْتَيْنِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ هُنَا حَيْثُ ذُكِرَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْعَبْدَ
يُقَرُّ بِيَدِ الْمُشْتَرِي، وَمِنْ تَخْرِيجِ الْأَنْوَارِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَارِثَ) سَكَتَ عَنِ الْمَوْكَلِ الَّذِي
قَالَ فِيمَا سَبَقَ أَنَّهُ كَالْوَارِثِ، وَفِي مَعْنَى الْوَارِثِ سَيِّدُ الْعَبْدِ الْمَآذُونِ لَكِنَّهُ يَخْلِفُ عَلَى الْبَيْتِ فِي الطَّرَفَيْنِ.

ولأن ملكه قد تم على الثمن بالمعقد وملك المشتري لا يتم على المبيع إلا بالقبض؛ لأن الصورة أن المبيع مُعَيَّن والثمن في الذمة، ومن ثم يَدَى بالمشتري في عكس ذلك؛ لأنه أقوى حَيْثُ يُخَيَّرُ الحَاكِمُ بالبِدَاءِ بأيهما أذاه إليه اجتهاده فيما إذا كانا مُعَيَّنَيْنِ، أو في الذمة (وفي قول بالمشتري) لقوة جانبه بالمبيع (وفي قول يتساويان)؛ لأن كلاً مُدَّعٍ ومُدَّعَى عليه، وعليه (فيخَيَّرُ الحَاكِمُ) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يُفَرِّغُ) بينهما فَمَنْ قَرَعَ بَدَأَ به والخلاف في النذب لِحَصُولِ المَقْصُودِ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ (والصحيح أنه يكفي كُلُّ واحدٍ منهما (بِمَنْ تَجَمَّعَ نَفْيًا وإِبْثَابًا) لِاتِّحَادِ الدَّعْوَى وَمَنْفِي كُلِّ فِي ضَمَنِ مُثْبِتِهِ، وينبغي نَذْبُ يَمِينَيْنِ خُرُوجًا مِنَ الخِلافِ؛ لأنَّ فِي مُذْرَكِهِ قُوَّةٌ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ المَثَنُ، ومن ثم اعترض بأنه كان ينبغي التعيين بالمذهب، وإشعارُ كلامِ المَثَنِ كَالْمَاوَرِدِيِّ بِمَنْعِ يَمِينَيْنِ غَيْرِ مُعْوَلٍ عَلَيْهِ (وَقَدْ قُدِّمَ النَفْيُ) نَذْبًا؛ لأنه الأصلُ فِي التَّيَمِينِ؛ إِذْ حَلِفُ المُدَّعِي عَلَى إِبْثَابِ قَوْلِهِ إِنَّمَا هُوَ لِنَحْوِ قَرِينَةِ لَوْثٍ، أَوْ تُكْوِلُ وَإِفَادَةِ الإِبْثَابِ بَعْدَهُ بِخِلَافِ العَكْسِ وَإِنَّمَا لَمْ يَكْفِ الإِبْثَابُ وَحْدَهُ، وَلَوْ مَعَ الحَصْرِ كَمَا بَعَثَ إِلَّا بِكَذَا؛ لِأَنَّ الأَيْمَانَ لَا يُكْتَفَى فِيهَا بِاللَّوْازِمِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الصَّرِيحِ؛ لِأَنَّ فِيهَا نَوْعَ تَعَبُّدٍ (فيقولُ البائعُ) إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ وَاللَّهِ (مَا بَعَثَ بِكَذَا وَلَقَدْ)، أَوْ إِنَّمَا.....

بالمشتري، والمُسْلِمُ هنا هو المُشْتَرِي فِي الْحَقِيقَةِ اهـ. وفي سَمِ مَا يُوَافِقُهُ. ٥. فَوَدَّ: (وَلِأَنَّ مَلِكَهُ قَدْ تَمَّ الْخُ) بِمَعْنَى أَنَّ المَعْقَدَ لَا يَتَفَسِّخُ بِتَلَفِهِ بِخِلَافِ المَبِيعِ اهـ رَشِيدِي أَقُولُ بَلْ لَا يَتَصَوَّرُ تَلَفُهُ. ٥. فَوَدَّ: (وَيُخَيَّرُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بَدَأَ الْخُ. ٥. فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّسَاوِيِ اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (فَمَنْ قَرَعَ) أَيِ: خَرَجَتْ لَهُ الْقَرْعَةُ اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (وَالْخِلَافُ الْخُ) أَيِ: الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ وَيَبْدَأُ بِالْبَائِعِ، وَفِي قَوْلِ الْخُ. ٥. فَوَدَّ: (وَمَنْفِي كُلِّ فِي ضَمَنِ مُثْبِتِهِ) أَيِ: نَفْيُ مَنْفِي كُلِّ مِنْهُمَا فِي ضَمَنِ إِبْثَابِ مُثْبِتِهِ فَظَاهِرُ الْعِبَارَةِ لَيْسَ مُرَادًا كَمَا لَا يَخْفَى أَوْ الْمَعْنَى الْمَنْفِي مِنْ حَيْثُ نَفْيُهُ فِي ضَمَنِ الْمُثْبِتِ مِنْ حَيْثُ إِبْثَابُهُ فَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ لَيْسَ الْمَنْفِي فِي حَلِفِ الْمُشْتَرِي فِي ضَمَنِ مُثْبِتِهِ اهـ يُجَيِّزُ مِي. ٥. فَوَدَّ: (لِإِذَا يُوَهِمُهُ المَثَنُ) حَيْثُ عَبَّرَ بِالصَّحِيحِ الْمُشْعِرِ بِفَسَادِ مُقَابِلِهِ. ٥. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ اعْتَزَّ بِالْخُ) هَذَا التَّفْرِيعُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ، وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُهُ. ٥. فَوَدَّ: (وَأَشْعَارُ كَلَامِ المَثَنِ) كَوْنُ المَثَنِ مُشْعِرًا بِذَلِكَ مَحَلُّ نَظَرٍ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ، وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ التَّنْظِيرِ فَإِنَّ مُقَابِلَ الصَّحِيحِ لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ. ٥. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ العَكْسِ) أَيِ: تَقْدِيمِ الإِبْثَابِ عَلَى التَّنْفِي؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ مَا بَعَثَهُ لَكَ يَتَّعَمَّنُ لِقَوْلِهِ وَلَقَدْ بَعَثَهُ لَكَ بِمِائَةِ فَائِدَةٍ لَمْ تُسْتَعْذَ مِنَ التَّنْفِي بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ بَعَثَهُ لَكَ بِمِائَةٍ يَتَّقَى قَوْلُهُ: وَمَا بَعَثَهُ لَكَ يَتَّعَمَّنُ لِمَجْرَدِ التَّأَكِيدِ وَالتَّاسِيسِ خَيْرٌ مِنْهُ قَرَرَهُ شَيْخُنَا الْبَابِلِيُّ اهـ

٥. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ يَدَى بِالْمُشْتَرِي فِي عَكْسِ ذَلِكَ) قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ ذَلِكَ الْبِدَاءُ بِالْمُسْلِمِ إِذَا كَانَ رَأْسُ الْعَالِ مَعَيَّنًا فِي الْعَقْدِ لَكِنَّهُ أَطْلَقَ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ قَوْلُهُ: وَالْمُسْلِمُ إِلَيْهِ فِي السَّلَمِ وَالْمُؤَجَّرُ فِي الْإِجَارَةِ وَالزَّوْجُ فِي الصَّدَاقِ وَالسَّيِّدُ فِي الْكِتَابَةِ كَالْبَائِعِ ذَكَرَهُ فِي الْأَنْوَارِ أَنْتَهَى وَقَضَيْتُهُ خُصُوصًا مَعَ قَرِينَةِ قَرْنِهِ بِالْمَذْكُورَاتِ الْبِدَاءُ بِالْمُسْلِمِ إِلَيْهِ مُطْلَقًا فَلْيُحَرَّرِ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَائِعِ فِي الذِّمَّةِ بِشَمَنِ مُعَيَّنٍ فَلْيُرَاجَعْ.

وَحَذَفَهُ مِنْ أَصْلِهِ لِإِبْهَامِهِ اشْتِرَاطَ الْحَصْرِ (بَعَثَ بِكَذَا) وَيَقُولُ الْمُشْتَرِي وَاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتُ بِكَذَا وَلَقَدْ اشْتَرَيْتُ بِكَذَا، وَلَوْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا عَنِ النَّفْيِ فَقَطْ، أَوْ الْإِثْبَاتِ فَقَطْ قُضِيَ لِلْحَالِفِ، وَإِنْ نَكَلَ مَعَ وَقْفِ الْأَمْرِ وَكَانَهُمَا تَرَكََا الْخُصُومَةَ. (وَإِذَا تَحَالَفَا) عِنْدَ الْحَاكِمِ وَالْحَقُّ بِهِ الْمُحَكَّمُ فَخَرَجَ تَحَالَفُهُمَا بَأَنْفُسِهِمَا فَلَا يُؤْثَرُ فُسْخًا وَلَا لُزُومًا (فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْفَسِخُ) بِنَفْسِ التَّحَالِفِ لِلْخَبَرِ الثَّانِي فَإِنْ تَخَيَّرَ فِيهِ بَعْدَ الْحَلْفِ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ الْإِنْفِسَاخِ بِهِ وَلَأَنَّ الْبَيِّنَةَ أَقْوَى مِنَ التَّمْيِينِ، وَلَوْ أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً لَمْ يَنْفَسِخْ فَالتَّحَالُفُ أَوْلَى (بَلْ إِنْ) أَعْرَضَا عَنِ الْخُصُومَةِ أَعْرَضَ عَنْهُمَا، وَلَا يَنْفَسِخُ، وَإِنْ (تَوَاضَعَا) عَلَى مَا قَالَهُ أَحَدُهُمَا أَقْرَأَ الْعَقْدَ وَيَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ تَذْيِيلُهُمَا لِلتَّوَافُقِ مَا أَمَكْنَ، وَلَوْ رَضِيَ أَحَدُهُمَا بِدَفْعِ مَا طَلَبَهُ صَاحِبُهُ أَجْبَزَ الْآخَرُ عَلَيْهِ قَالَ الْقَاضِي، وَلَيْسَ

عَبْدُ الْبَرِّ اهْ بُجَيْرِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَحَذَفَهُ) أَي: إِنَّمَا وَظَاهِرُهُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَذْكُورٌ فِي الْمُحَرَّرِ، وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْمُحَرَّرِ إِنَّمَا دُونَ وَلَقَدْ. وَعِبَارَةُ الْمُحَلِّي وَعَدْلُ إِلَيْهَا أَي: إِلَى وَلَقَدْ بَعَثَ بِكَذَا عَنْ قَوْلِ الْمُحَرَّرِ كَالشَّارِحِ وَإِنَّمَا بَعَثَ بِكَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْحَضَرِ بَعْدَ التَّقْيِ اه ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (عَنْ التَّقْيِ فَقَطْ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ عَنْ التَّقْيِ وَالْإِثْبَاتِ، أَوْ عَنْ أَحَدِيهِمَا اه وَلَعَلَّ سُكُوتَ الشَّارِحِ عَنِ الْأَوَّلِ أَي: التَّكْوُلَ عَنْهُمَا مَعَ لِيَكُونَ حُكْمُهُ مَعْلُومًا عَنِ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ.

٥. قَوْلُهُ: (قُضِيَ لِلْحَالِفِ) ظَاهِرُهُ أَنَّ التَّكْوُلَ لَوْ كَانَ مِنَ الثَّانِي قُضِيَ لِلأَوَّلِ يَتِمُّ بِمُجَرَّدِ تَكْوُلِ الثَّانِي، وَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ كَانَتْ قَبْلَ التَّكْوُلِ، وَهِيَ قَبْلَهُ لَا يُغْتَدُّ بِهَا اه ع ش، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ مُسْتَقْتَى.

٥. قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَكَلَ مَعَ) وَلَوْ عَنْ التَّقْيِ فَقَطْ اه نَهَايَةُ. ٥. قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْحَاكِمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُشْكِلُ فِي الْمُنْعَى. ٥. قَوْلُهُ: (فَخَرَجَ تَحَالَفُهُمَا بَأَنْفُسِهِمَا الْخ) وَمِثْلُهُ فِيمَا ذَكَرَ جَمِيعُ الْأَيْمَانِ الَّتِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا فَضْلُ الْخُصُومَةِ فَلَا يُغْتَدُّ بِهَا إِلَّا عِنْدَ الْحَاكِمِ، أَوْ الْمُحَكَّمِ اه ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (بِنَفْسِ التَّحَالِفِ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: قَالَ الْقَاضِي إِلَى الْمُنْعَى، وَقَوْلُهُ: مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ إِلَى فَصَح. ٥. قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ الثَّانِي) أَي: مِنْ الْخَبَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ أَوَّلُ الْبَابِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَخَيَّرَ فِيهِ) أَي: تَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي فِي الْخَبَرِ الثَّانِي.

٥. قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْحَلْفِ) قَدْ يُقَالُ التَّخْيِيرُ بَعْدَ الْحَلْفِ لَا يَقْتَضِي التَّخْيِيرَ بَعْدَ التَّحَالِفِ اه سَم، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَلْفَ أَقْوَى مِنَ التَّحَالِفِ فَيُقَاسُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ بِالْأَوَّلِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَقَامَ كُلُّ الْخ) مِنْ تَيَمُّنِهِ قَوْلُهُ وَإِلَّا الْبَيِّنَةُ أَقْوَى الْخ فَاَلْوَاؤُ فِيهِ لِلْحَالِ رَشِيدٌ. ٥. قَوْلُهُ: (فَالْتَّحَالُفُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُنْعَى فَيُتَّحَالَفُ بِالْبَاءِ الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا أَعْرَضَا عَنِ الْخُصُومَةِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُنْعَى وَاسْتَمَرَّ التَّرَاوُعُ.

٥. قَوْلُهُ: (أَقْرَأَ الْعَقْدَ) جَوَابٌ، وَإِنْ تَوَاضَعَا. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَضِيَ أَحَدُهُمَا الْخ) أَي: وَبَقِيَ الْآخَرُ عَلَى التَّرَاوُعِ اه بُجَيْرِي. ٥. قَوْلُهُ: (أَجْبَزَ الْآخَرُ) فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يُجْبَزُ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ مُدْعَاهُ وَمَطْلُوبُهُ أَجِيبُ بِأَنَّ مَعْنَى إِجْبَارِهِ إِجْبَارُهُ عَلَى بَقَاءِ الْعَقْدِ فَلَيْسَ لَهُ الْفُسْخُ حَيْثُ يُجْبَزُ اه بُجَيْرِي قَالَ ع ش هَذَا يُشِيرُ بِأَنَّهُ لَوْ بَاذَرَ أَحَدُهُمَا

٥. قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْحَلْفِ) قَدْ يُقَالُ التَّخْيِيرُ بَعْدَ الْحَلْفِ لَا يَقْتَضِي التَّخْيِيرَ بَعْدَ التَّحَالِفِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْفَسِخْ) أَي: وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا خِيَارَ، وَلَا غَيْبَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

له الرجوع عن رضاه كما لو رضي بالعيب (والا) يتفقا على شيء ولا أعرضا عن الخصومة (ففسخا، أو أحدهما)؛ لأنه فسخ لا استدراك الظلامة فأشبهه الفسخ بالعيب (أو الحاكم) لقطع النزاع ثم فسخ القاضي والصادق منهما بنفذ ظاهرهما وباطنا كما لو تفاقلا وغيره بنفذ ظاهرهما فقط وزجج ابن الزفعة أنه لا يجب هنا فور في الفسخ ويشكل عليه ما تقرّر من إلحاقه بالعيب إلا أن يفرق بأن التأخير هنا لا يفسد بالرضا للاختلاف في وجود المقتضي بخلافه ثم وازع السنوي في القياس على الإقالة الذي نقله الشيخان وأقرّاه بأن كلاً لو قال ولو بخضرة صاحبه بعد البيع فسخته لم يفسخ ولم يكن إقالة، وإنما تحصل الإقالة إن صدرت بإيجاب وقبول بشرط أن يكون المتأخّر جواباً متصلاً. وزد بأن تمكين كل بعد التحالف من الفسخ أكثر اضيمهما به من غير سبب.....

للفسخ عقب التحالف لم يفسخ، وفي كلام حج أن الاستمرار ليس بشرط وظاهره أنه إذا باذر أحدهما وفسخ انفسخ اه، وقوله: وفي كلام حج إلخ يعني به ما يأتي في التثنية. فود: (فسخ القاضي والصادق منهما إلخ) أي: وفسخهما معاً اه معني. فود: (وغيره) يعني فسخ غير الصادق منهما. فود: (بنفذ ظاهرهما فقط) أي: لا باطناً ليرتب على أصل كاذب، وطريق الصادق إنشاء الفسخ إن أراد الملك فيما عاده إليه فإن أنشأ أيضاً فذاك، وإلا فقد ظهر بمال من ظلمه فيتملكه إن كان من جنس حقه، وإلا فيبيعه ويستوفي حقه من ثمنه، وللمشتري وطء الجارية حال النزاع وقيل التحالف على الأصح ليقاء ملكه، وفي جوازه فيما بعده وجهان أو جهتهما كما قال شيخنا جوازه اه معني، وقوله: وللمشتري إلخ في النهاية مثله وظاهره أن جواز الوطء إنما هو إذا لم يتعمد الكذب، واعتقد أنها المشتراة. فود: (أنه لا يجب هنا فور) اعتمد المعني والنهاية أيضاً. فود: (للاختلاف في وجود المقتضي) أي: مقتضي الفسخ فإن الاختلاف فيه يكون سبباً للتأخير اه كزدي. فود: (ونازع السنوي إلخ) عبارة النهاية ونزاع السنوي في قياس ما تقرّر على الإقالة الذي إلخ مزدودة بأن إلخ قال ع ش قوله: م ر وما تقرّر أي: من أن لكل الفسخ بعد التحالف اه قال الرشيدي حاصل منازعته أن قياس الإقالة أنه لا يصح الفسخ من أحدهما دون الآخر وأنه لا بد من فسخيهما معاً اه. فود: (في القياس على الإقالة) أي: بالنسبة لجواز استغلال أحدهما بالفسخ كما يعلم من جوابه اه رشدي. فود: (لم يفسخ) أي: الحال أنه لا خيار ولا عيب اه سم. فود: (بإيجاب) أي: خاص بالإقالة اه كزدي. فود: (جواباً متصلاً) أي بالإيجاب بأن لا يتخلل بينهما كلام أجنبي وسكوت طويل على ما مرّ اه ع ش. فود: (بأن تمكين كل) أي: هنا ع ش. فود: (من الفسخ) متعلق بالتمكين. فود: (كتر اضيمهما) زاد النهاية أي: بلفظ الإقالة اه قال الرشيدي قوله: أي بلفظ الإقالة أشار به إلى رد ما ذهب إليه الشهاب ابن حجر تبعاً

فود: (كتر اضيمهما به) عبارة المنهج ثم أي بعد تحالفهما إن أعرضا، أو تراضيا، وإلا فإن سمح أحدهما أجبر الآخر، وإلا فسخاه أو أحدهما، أو الحاكم انتهى.

وقد مرّ أنه في معنى الإقالة فصَحَّ القياس.

(تنبيه) ظاهرُ قوله بل إلخ أنه لو بادَرَ أحدهما عَقِبَ التحالِفِ بالفسخ لم ينفذ ويُوافقه اشتراطُ غيره للفسخ إصرارُ أحدهما بعد التحالِفِ على تنازُعِهِما وقَضِيَّةُ تعبيرِ بعضهم بأنّ لهما الفسخ ما لم يتراضيا نفوذُه، ويُؤيِّدُه ما تقرَّرَ في أنّ الفسخ هنا كهُوَ بالعيبِ، وفي ردِّ كلامِ الإسنويّ، وهو مُثَبِّحٌ، وعليه فقد يُقالُ المثلُّ لا يُنافي هذا؛ لأنّه يصدّقُ مع تلك المُبادَرةِ أنّهما لم يتراضيا على شيءٍ وإذا جازَ الفسخُ فليُكلِّلِ الابتداءُ به كما أفهَمَتْه، أو، وبه صرَّحَ الرافعيّ ونارَعَ فيه السبكيّ وكأنّه أخذَ نزاعه مِمّا مرّ في الابتداءِ بأحدهما في التحالِفِ ويُفَرِّقُ بأنّ التحالِفَ هو السببُ المُجَوِّزُ للفسخِ فاختلَفَ الغرضُ في الابتداءِ به بخلافِ الفسخِ المُتَّفَرِّعِ عليه (وقيل إنّما يفسخه الحاكمُ)؛ لأنّه مُجْتَهِدٌ فيه كالفسخِ بالعتّةِ كذا قاله الرافعيّ وقَضِيَّةُ تشبيهه له بالعتّةِ أنّه يأتي هنا ما يأتي فيها من اشتراطِ فسخه، أو الفسخِ بحضرتِه وحينئذٍ فالحصرُ فيه تجوُّزٌ وكأنهم إنّما اقتصروا في الكتابةِ على فسخِ الحاكمِ احتياطاً لِتَسبُّبِ العتقِ المُتَشَوِّفِ إليه الشارعُ. (لم) بعد الفسخِ (على المُشتري ردِّ المبيع) وعلى البائعِ ردِّ الثمنِ بزوايدِهِ المُتَّصِلَةِ....

لما نقلَه الشَّيْخَانِ في بعضِ المواضعِ مِنْ أَنَّ لهُمَا التَّرَاضِيَ على الفسخِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ اهـ. فُود: (وقد مرّ أنّه) أي: تراضيهما بالفسخ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ. فُود: (لَمْ يَنْفَذْ إلخ) هذا ظاهرُ النِّهَايَةِ والمُغْنِي كما مرّ. فُود: (إصرارُهُما) مَفْعُولُ الإِشْتِرَاطِ. فُود: (عَلَى تَنَازُعِهِمَا) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِصْرَارِ. فُود: (وَيُؤَيِّدُهُ) أي: التَّفَوُّدُ، وكذا قوله: وهو مُثَبِّحٌ، فُود: (وعليه)، وقوله: لا يُنافي هذا. فُود: (ولِكُلِّ الإِيتِدَاءِ بِهِ) وَفَاقاً لِلنِّهَايَةِ. فُود: (وَكأنه أَخَذَ نِزَاعَهُ إلخ) إِنْ كَانَ التَّرَاضُ فِي التَّنْذِيرِ أَشْجَهُ أَنْ يَكُونَ مَأْخُذَهُ مَا مَرَّ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْجَلَاظَ ثُمَّ فِي التَّنْذِيرِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. فُود: (وَيُفَرِّقُ) أي: يَبَيِّنُ الإِيتِدَاءَ بِالْحَلِفِ وَالْإِيتِدَاءَ بِالْفَسْخِ. فُود: (فَاخْتَلَفَ الْغَرَضُ إلخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. فُود: (فَسَخِيهِ) أي: الْحَاكِمِ. فُود: (فَالْحَصْرُ) أي: بِأَنَّمَا. فُود: (فِيهِ) أي: الْحَصْرُ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ تَجَوُّزٌ. فُود: (وَكأنهم اقْتَصَرُوا فِي الْكِتَابَةِ إلخ) لَكِنْ صَرِيحُ كَلَامِ الشَّارِحِ م ر فِي بَابِ الْكِتَابَةِ أَنَّهَا كَفِيرُهَا مِنْ أَنَّ الْفَاسِيخَ الْحَاكِمَ، أَوْ هُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا ع ش وَحَلْبِي. فُود: (ثُمَّ يَغْذُ الْفَسْخُ) إِلَى قَوْلِهِ: إِذَا الْفَسْخُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَقَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ إِلَى وَلَوْ تَلَفَ. فُود: (ثُمَّ يَغْذُ الْفَسْخُ إلخ) لَوْ تَقَارَا بَعْدَ الْفَسْخِ بِأَنْ قَالَا أَبْقَيْنَا الْعَقْدَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، أَوْ أَفْرَزْنَاهُ عَادَ الْعَقْدُ بَعْدَ فُسْخِهِ وَعَادَ الْمَبِيعُ لِمِلْكِ الْمُشْتَرِي وَالثَّمَنُ لِمِلْكِ الْبَائِعِ مِنْ غَيْرِ صِيغَةٍ بَغَتْ وَاشْتَرَيْتَ، وَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ بَعْدَ مَجْلِسِ الْفَسْخِ هَكَذَا بِهَامِشٍ عَنِ الزِّيَادِيِّ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ م ر فِي الْبَرَايِصِ فِي أَوَّلِ فَضْلِ لِكُلِّ فَسْخِهِ إلخ صَرَّحَ بِذَلِكَ فَراجِعْهُ اهـ. فُود: (وَعَلَى الْبَائِعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ نَفَذَ إِلَى وَيُؤَخِّدُ. فُود: (بِزَوَائِدِهِ) أي: كُلِّ مِنَ السَّبْعِ وَالثَّمَنِ. فُود: (الْمُتَّصِلَةِ) بَدَلٌ مِنْ زَوَائِدِ كُلِّ عِبَارَةٍ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي بِزَوَائِدِهِ الْمُتَّصِلَةِ إلخ عَلَى التَّفَتِيَّةِ، وَهِيَ أَحْسَنُ.

دون الْمُتَفَصِّلَةِ إِنْ قَبِضَهُ وَبَقِيَ بِحَالِهِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ، وَإِنْ نَفَذَ الْفَسْخُ ظَاهِرًا فَقَطْ وَاسْتَشْكَلَهُ السَّكِيُّ بِأَنْ فِيهِ حُكْمًا لِلظَّالِمِ ثُمَّ أَجَابَ بِأَنَّ الظَّالِمَ لَمَّا لَمْ يَتَعَيَّنْ اغْتَفِرَ ذَلِكَ وَيُؤْخَذُ مِنْ أَنْ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا رَدٌّ مَا قَبِضَهُ أَنْ عَلَيْهِ مُؤَنَةُ الرَّدِّ، وَهُوَ كَذَلِكَ إِذِ الْقَاعِدَةُ أَنَّ مَنْ كَانَ ضَامِنًا لِعَيْنٍ كَانَتْ مُؤَنَةُ رَدِّهَا عَلَيْهِ (فَلِإِنْ كَانَ) قَدْ تَلَفَ شَرْعًا كَانَ (قَدْ تَلَفَ شَرْعًا كَأَنْ وَقَفَهُ) الْمُشْتَرِي وَمِثْلُهُ الْبَائِعُ فِي الثَّمَنِ (أَوْ اعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ، أَوْ جَسَا كَأَنْ مَاتَ لَزَمَهُ قِيمَتُهُ) لِإِقْيَامِهَا مَقَامَهُ سِوَاةً أَزَادَتْ عَلَى الثَّمَنِ الَّذِي يَدْعِيهِ الْبَائِعُ أَمْ لَا هَذَا إِنْ كَانَ مُتَقَرِّمًا، وَإِلَّا فَمِثْلُهُ وَقَوْلُ الْمَاوَرَدِيِّ قِيمَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْهُ وَقْتُ الْقَبْضِ بِالمِثْلِ بَلْ بِالْعَوَضِ أَطَالَ السَّكِيُّ فِي تَرْجِيْفِهِ، وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ رَدُّ الْبَاقِي وَبَدَلَ التَّالِفِ وَيُرَدُّ قِيمَةُ الْآبِقِ لِلْحِيلُولَةِ (وَهِيَ) أَيُ: الْقِيمَةُ حَيْثُ وَجِبَتْ (قِيمَةُ يَوْمٍ) أَيُ وَقْتُ (التَّلْفِ) الشَّرْعِيِّ، أَوْ الْجَسْمِيِّ (فِي أَطْهَرِ الْأَقْوَالِ) لَا حِينَ قَبِضِهِ، وَلَا حِينَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ مَوْرِدَ الْفَسْخِ الْعَيْنُ وَالْقِيمَةُ بَدَلُهَا فَتَعَيَّنَ النَّظَرُ لَوَقْتُ فَوَاتِ الْمُبْدَلِ إِذِ الْفَسْخُ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ لَا مِنْ أَصْلِهِ، وَهُوَ أَوْلَى بِذَلِكَ.....

• فَوَدَّ: (دُونَ الْمُتَفَصِّلَةِ) قَبْلَ الْفَسْخِ، وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ لَا مِنْ أَصْلِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (إِنْ قَبِضَهُ) أَيُ: قَبِضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ وَالْبَائِعُ الثَّمَنَ فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الثَّمَنِ وَالشَّرْحِ مَعًا، وَكَذَا قَوْلُهُ وَبَقِيَ بِحَالِهِ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ الْخُ. • فَوَدَّ: (ظَاهِرًا فَقَطْ) أَيُ: بِأَنَّ فَسْخَهُ الْكَاذِبُ مِنْهُمَا أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (فَلِإِنْ كَانَ قَدْ تَلَفَ الْخُ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ وَبَقِيَ بِحَالِهِ.

• فَوَدَّ (سُي): (أَوْ بَاعَهُ) أَوْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ كَأَنَّ كَاتِبَهُ كِتَابَةً صَحِيحَةً نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُخَالِفُهُ.

• فَوَدَّ (سُي): (لَزَمَهُ قِيمَتُهُ الْخُ) قَدْ يُشْكِلُ اغْتِيَارُ قِيمَتِهِ يَوْمَ الْمَوْتِ بِأَنَّهَا تَأْتِيهِ غَالِيًا وَجَابُ فِيمَا يَظْهَرُ بِأَنَّا نَعْتَبِرُ قِيمَتَهُ حِينَئِذٍ بَقَرَضِ كَوْنِهِ سَلِيمًا أَهْ سَبَدَ عَمَرُ. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَيُ مَا فِي الثَّمَنِ مِنْ لَزُومِ الْقِيمَةِ.

• فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ) أَيُ: الْمَبِيعُ، وَكَذَا الثَّمَنُ. • فَوَدَّ: (وَالْإِلَّا) أَيُ: بِأَنَّ كَانَ الْمَبِيعَ مِثْلًا. • فَوَدَّ: (أَطَالَ الْخُ) خَبَرَ وَقَوْلُ الْمَاوَرَدِيِّ. • فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ قِيمَةُ الْآبِقِ الْخُ) يَعْنِي إِذَا فُسِخَ الْعَقْدُ عَلَى الرَّقِيقِ، وَهُوَ آبِقٌ غَرِمَ الْمُشْتَرِي قِيمَتَهُ لِلْحِيلُولَةِ لِتَعَلُّقِ حُصُولِهِ فَلَوْ رَجَعَ الْآبِقُ رَدَّهُ وَاسْتَرَدَّ الْقِيمَةَ أَهْ كُزْدِي. • فَوَدَّ: (أَيُ وَقْتُ الثَّلْفِ) وَتَغْيِيرُهُمْ بِالْيَوْمِ جَزَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ عَدَمِ اخْتِلَافِهِ فِيهِ أَهْ نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (وَلَا حِينَ الْعَقْدِ) عِبَارَةٌ نِهَآيَةً وَالْمُعْنَى وَالثَّانِي قِيمَةُ يَوْمِ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمٌ دُخُولِهِ فِي ضَمَانِهِ وَالثَّالِثُ أَقْلُ الْقِيمَتَيْنِ يَوْمَ الْعَقْدِ وَالْقَبْضِ وَالرَّابِعُ أَقْصَى الْقِيمِ مِنْ يَوْمِ الْقَبْضِ إِلَى يَوْمِ الثَّلْفِ أَهْ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ الْمُشْعِرِ بِأَنَّ أَخَذَ الْأَقْوَالِ هُنَا اغْتِيَارًا وَقْتُ الْعَقْدِ وَبِأَنَّهَا ثَلَاثَةٌ. • فَوَدَّ: (إِذِ الْفَسْخُ الْخُ) تَقْرِيْبُهُ لَيْسَ بِظَاهِرٍ إِلَّا أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّ وَقْتُ فَوَاتِ الْمُبْدَلِ أَقْرَبُ مِنْ وَقْتِ الْفَسْخِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ وَالْقَبْضِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ)

• فَوَدَّ: (دُونَ الْمُتَفَصِّلَةِ) أَيُ: كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنَّ يَكُونُ الْجَلَكُ لِلْآخِرِ قَلَهُ الْمُتَفَصِّلَةُ أَيْضًا كَمَا يُعْلَمُ مِنْ بَابِ الْخِيَارِ.

مِنَ الْمُسْتَأْمِ وَالْمُعَارِ قِيلَ: يُحْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَمَا لَوْ بَاعَ غَيْثًا فَرُدَّتْ عَلَيْهِ بَعِيْبٌ، وَقَدْ تَلَفَ الثَّمَنُ الْمُتَقَوِّمُ بِيَدِ الْبَائِعِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ الْعَقْدِ إِلَى الْقَبْضِ اهـ وكالرَّد بالعيب ثُمَّ مُطْلَقُ الْفَسْخِ بِإِقَالَةٍ، أَوْ نَحْوِهَا وَكَالْتَمَنِ ثُمَّ الْمَبِيعُ لَوْ تَلَفَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فِيهِمَا يُعْتَبَرُ الْأَقْلُ الْمَذْكُورُ لَا قِيَمَةُ يَوْمِ التَّلَفِ وَيُفْرَقُ بِأَنْ سَبَبَ الْفَسْخِ هُنَا حَلْفُ الْعَاقِدِ فَتَزَلْ مِثْلُهُ إِثْلَافُهُ فَتَعَيَّنَ النَّظَرُ لِيَوْمِ التَّلَفِ، وَثُمَّ الْمَوْجِبُ لِلْقِيَمَةِ هُوَ مُجَرَّدُ ارْتِفَاعِ الْعَقْدِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِفِعْلٍ أَحَدٍ فَتَعَيَّنَ النَّظَرُ لِقَضِيَّةِ الْعَقْدِ وَمَا بَعْدَهُ إِلَى الْقَبْضِ وَعَجِيبٌ مِنَ الرَّافِعِي كَيْفَ أَغْفَلَ هَذَا الْفَرْقَ مَعَ خَفَائِهِ وَدَقَّتِهِ وَتَعَرَّضَ لِمَا هُوَ وَاضِحٌ، وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ اعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ هُنَا بِمَا ذُكِرَ وَبِالْأَقْلُ فِيمَا مَرَّ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَرْضِ بِأَنْ النَّظَرَ إِلَيْهَا ثُمَّ لَا لِنَفَرَمَ بَلْ لِيَعْرِفَ بِهَا الْأَرْضُ، وَهَذَا لِنَفَرَمَ فَاعْتَبِرْ وَقْتُ وَجُوبِهَا؛ لِأَنَّهُ الْأَلَيُّ. (وَإِنْ تَعَيَّبَ رَدُّهُ مَعَ أَرْضِهِ)، وَهُوَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ؛.....

أي: الْمُتَقَوِّمُ الْمَفْسُوحُ بِيَمِّهِ بَعْدَ تَلَفِهِ أَوَّلَى بِذَلِكَ أَي: بِاعْتِبَارِ قِيَمَتِهِ يَوْمَ التَّلَفِ مِنَ الْمُسْتَأْمِ وَالْمُسْتَعَارِ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مَمْلُوكَيْنِ حَلْفِي، وَهَذَا كَانَ مَمْلُوكًا لِلْمُشْتَرِي قَبْلَ الْفَسْخِ وَلِأَنَّ الضَّامَانَ مُتَاصِلٌ فِيهِمَا، وَقَدْ اعْتَبِرْتَ قِيَمَتَهُمَا وَقَتَ التَّلَفِ فَهَذَا أَوَّلَى شَوْبَرِي اهـ بِجَيْرِمِي. ة فَوَد: (مِنَ الْمُسْتَعَارِ) وَقَدْ صَرَّحُوا فِيهِمَا بِأَنَّ الْجَبْرَةَ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ وَقِيلَ عَنِ الْإِدِ الشَّارِحِ م ر، وَفِي فَتَاوِيهِ م ر هُوَ أَيْضًا مَا يُوَافِقُهُ اهـ ع ش.

ة فَوَد: (بَيْنَ هَذَا) أَيِ الْمُتَقَوِّمِ الْمَفْسُوحِ بِيَمِّهِ بَعْدَ تَلَفِهِ. ة فَوَد: (فَلِإِنَّهُ يَضْمَنُهُ) أَي: الْبَائِعُ الْقَمَنَ. ة فَوَد: (وَكَالرَّدَ بِالْعَيْبِ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ مُطْلَقُ الْفَسْخِ ة فَوَد: (ثُمَّ) أَي: فِيمَا إِذَا تَلَفَ الثَّمَنُ الْمُتَقَوِّمُ بِيَدِ الْبَائِعِ. ة فَوَد: (فَكَالْتَمَنِ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ الْمَبِيعِ ة فَوَد: (ثُمَّ) أَيِ فِي الرَّدِّ بَعِيْبٌ ة فَوَد: (لَوْ تَلَفَ الْخُ) أَيِ الْمَبِيعِ حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى بَعِيْبَيْنِ فَرُدَّتْ عَلَيْهِ بَعِيْبٌ، وَقَدْ تَلَفَ الْمَبِيعُ الْمُتَقَوِّمُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي فَالْمَبِيعُ حَيَّتِيذٍ كَالْتَمَنِ فِيمَا لَوْ بَاعَ غَيْثًا فَرُدَّتْ الْخُ ة فَوَد: (فَفِيهِمَا) أَيِ الْقَمَنِ وَالْمَبِيعِ فِي الصَّوْرَتَيْنِ الْمُشْبَهَتَيْنِ. ة فَوَد: (هُنَا) أَي: فِي التَّحَالُفِ. ة فَوَد: (وَتَمَّ) أَي: فِي نَحْوِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ. ة فَوَد: (أَغْفَلَ هَذَا الْفَرْقَ) أَي: لَمْ يَذْكُرِ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا فِي الْمَثْنِ وَبَيْنَ نَحْوِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ، وَقَدْ تَلَفَ الْقَمَنُ، أَوِ الْمَبِيعِ.

ة فَوَد: (وَهُوَ الْفَرْقُ الْخُ) قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنْ يُعْتَبَرَ أَقْلُ الْقِيَمِ فِي الْأَرْضِ الْآتِيِ اهـ س م. ة فَوَد: (هُنَا) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْمَثْنِ (بِمَا ذُكِرَ) أَيِ بِوَقْتِ التَّلَفِ (بِالْأَقْلَ) أَي: مِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ إِلَى الْقَبْضِ (فِيمَا مَرَّ) يَعْنِي فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ (بِالنِّسْبَةِ لِلْأَرْضِ) أَي: أَرْضِ الْقَمَنِ، وَقَدْ تَعَيَّبَ عِنْدَ الْبَائِعِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِقِيَمَتِهِ وَقَدْ تَلَفَ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ بِالْأَقْلَ فِيمَا مَرَّ بِأَنْ النَّظَرَ مُتَعَلِّقٌ بِالْفَرْقِ إِلَيْهَا أَي: قِيَمَةِ الثَّمَنِ الْمُتَعَيَّبِ عِنْدَ الْبَائِعِ ثُمَّ أَي: فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ. ة فَوَد: (وَهُوَ مَا نَقَصَ) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ عَلِمَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَسْأَلَةَ الْكِتَابَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: أَوْ دَبَّرَهُ إِلَى الْمَثْنِ. ة فَوَد: (وَهُوَ مَا نَقَصَ الْخُ) أَي: فَالْأَرْضُ هُنَا غَيْرُهُ فِيمَا مَرَّ فِي بَابِ الْخِيَارِ اهـ رَشِيدِي عِبَارَةُ الْجَيْرِمِي قَوْلُهُ: وَهُوَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ يَوْمَ التَّعَيَّبِ كَيَوْمِ التَّلَفِ وَهَلْ وَلَوْ كَانَ لَهُ أَرْضٌ مُقَدَّرٌ مِنْ حُرِّ الظَّاهِرِ نَعَمْ فَقَدْ قَطَعَ يَدَهُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ لَا يَضْفُهَا فَالْأَرْضُ هُنَا

ة فَوَد: (وَهُوَ الْفَرْقُ الْخُ) قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنْ يُعْتَبَرَ أَقْلُ الْقِيَمِ فِي الْأَرْضِ الْآتِيِ.

لأنَّ كُلَّ ما ضَمِنَ بها ضَمِنَ بَعْضُهُ بَعْضُهَا إِلَّا فِي نَحْوِ خَمْسِ صَوَرٍ عَلَى ما فِيهَا مِنْهَا الزَّكَاةُ الْمُعْجَلَةُ وَالصَّدَاقُ، وَلَوْ رَهْنَهُ، أَوْ كَاتَبَهُ كِتَابَةً صَحِيحَةً خُيِّرَ الْبَائِعُ بَيْنَ أَخْذِ قِيَمَتِهِ لِلْفَيْصُولَةِ بِخِلَافِ ما مَرَّ فِي الْإِبَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ تَمَلُّكُ الْمَبِيعِ بِخِلَافِ الرِّهْنِ وَالْكِتَابَةِ فَاسْتَبْهَأَ الْبَيْعَ وَانْتَظَرَ فِكَائِكَهَ وَإِنَّمَا لَمْ يُخَيَّرِ الزَّوْجُ فِي نَظَرِهِ مِنَ الصَّدَاقِ؛ لِأَنَّ جَبْزَ كَسْرِهِ لَهَا بِالطَّلَاقِ اقْتَضَى إِجْبَارَهُ عَلَى أَخْذِ الْبَدَلِ حَالًا، أَوْ أَجْرَهُ فَلَهُ أَخْذُهُ لَكِنْ لَا يَنْتَزِعُهُ إِلَّا بَعْدَ الْمُدَّةِ،

غَيْرُهُ فِيمَا مَرَّ فِي بَابِ الْخِيَارِ سَمِ اهـ. فَوُدَّ: (لِأَنَّ كُلَّ ما ضَمِنَ الْإِنْفُ) وَوَطَّءُ النَّيِّبِ لَيْسَ بِنَيْبٍ فَلَا أَرَشَ لَهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. فَوُدَّ: (عَلَى ما فِيهَا) أَي: فِي الْخَمْسِ، وَكَذَا ضَمِيرُ مِنْهَا. فَوُدَّ: (مِنْهَا الزَّكَاةُ الْمُعْجَلَةُ) فَلَوْ كَانَ زَكَاةً مُعْجَلَةً وَتَعَيَّبَ فَلَا أَرَشَ، أَوْ جَعَلَهُ الْمُشْتَرِي مَثَلًا صَدَاقًا وَتَعَيَّبَ فِي يَدِ الزَّوْجَةِ وَاخْتَارَ الرُّجُوعَ إِلَى الشَّطْرِ فَلَا أَرَشَ فِيهِ اهـ نِهَايَةً. فَوُدَّ: (وَلَوْ رَهْنَهُ) أَي: الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ، وَكَذَا قَوْلُهُ: أَوْ أَجْرَهُ، قَوْلُهُ: أَوْ دَبَّرَهُ الْمَغْطُوفَانِ عَلَيْهِ. فَوُدَّ: (أَوْ كَاتَبَهُ الْإِنْفُ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى مِثْلُهُ. فَوُدَّ: (ما مَرَّ فِي الْإِبَاقِ) أَي: قُبِّلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَهِيَ قِيَمَةُ يَوْمِ الْإِنْفِ. فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ الْإِنْفُ) أَي: الْإِبَاقُ. فَوُدَّ: (وَانْتَظَرَ الْإِنْفُ) عَطَفَ عَلَى أَخْذِ قِيَمَتِهِ. فَوُدَّ: (وَانْتَظَرَ فِكَائِكَهَ) خَالَفَهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فِي الْكِتَابَةِ فَقَالَ وَلَيْسَ لَهُ هُنَا انْتِظَارُ زَوَالِ الْكِتَابَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُتَنِّ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ خِلَافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ غَيْرِهِ اهـ وَمَا فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ هُوَ الْمَوَافِقُ لِلرُّؤُوسِ وَشَرْحُهُ أَوَّلًا حَيْثُ اقْتَصَرَا عَلَى أَخْذِ الْقِيَمَةِ لَكِنْ قَوْلُ شَرْحِ الزَّوْجِ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَضْبِرِ الْبَائِعُ إِلَى زَوَالِهِ يُفْهِمُ خِلَافَهُ اهـ وَقَوْلُهُ: لِلرُّؤُوسِ الْإِنْفُ أَي: وَالنَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُخَيَّرِ الزَّوْجُ الْإِنْفُ) جَوَابُ سُؤَالِ عِبَارَةِ الْمُعْنَى وَالنَّهَايَةِ فَإِنْ قِيلَ قَدْ ذَكَرُوا فِي الصَّدَاقِ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْوَطْءِ وَكَانَ الصَّدَاقُ مَرْهُونًا وَقَالَ انْتَظَرِ الْفِكَاءَ لِلرُّجُوعِ فَلَهَا إِجْبَارُهُ عَلَى قَبُولِ نَصْفِ الْقِيَمَةِ لِمَا عَلَيْهَا مِنْ خَطَرِ الضَّمَانِ فَالْقِيَاسُ هُنَا إِجْبَارُهُ عَلَى أَخْذِ الْقِيَمَةِ أَجِبَ بِأَنَّ الْمُطْلَقَةَ قَدْ حَصَلَ لَهَا كَسْرُ بِالطَّلَاقِ فَانْسَبَ جَبْزُهَا بِإِجَابَتِهَا بِخِلَافِ الْمُشْتَرِي اهـ. فَوُدَّ: (فَلَهُ اخْذُهُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى رَجَعَ فِيهِ مُؤَجَّرًا قَالَ ع ش قَوْلُهُ: رَجَعَ الْإِنْفُ أَي الْبَائِعُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ التَّأَخِيرَ إِلَى فَرَاغِ الْمُدَّةِ وَيَأْخُذُ قِيَمَتَهُ لِلْحَبْلُولَةِ لَمْ يَجِبْ وَقَضِيَةُ قَوْلِ حَجَّ كَشَّرَحَ الْمَنْهَجَ فَلَهُ اخْذُهُ الْإِنْفُ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ أَخْذِ قِيَمَتِهِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْمُؤَجَّرِ وَلِلْمُشْتَرِي الْمُسَمَّى فِي الْإِجَارَةِ، وَعَلَيْهِ لِلْبَائِعِ أَجْرُهُ

فَوُدَّ: (ضَمِنَ بَعْضُهُ بَعْضُهَا) فَإِنْ قِيلَ فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذَا الْأَرَشُ لَيْسَ فِيهِ ضَمَانٌ بِبَعْضِ الْقِيَمَةِ بَلْ بِبَعْضِ الثَّمَنِ وَإِنْ كَانَ بِنِسْبَةِ تَقْصِيرِ الْقِيَمَةِ فَلَنَّا عِبَارَتَهُمْ هُنَا صَرِيحَةً فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَرَشِ هُنَا تَقْصِيرُ الْقِيَمَةِ لَا مَا ذَكَرَ. فَوُدَّ: (وَانْتَظَرَ فِكَائِكَهَ) خَالَفَهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فِي الْكِتَابَةِ فَقَالَ: وَلَيْسَ لَهُ هُنَا انْتِظَارُ زَوَالِ الْكِتَابَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُتَنِّ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ خِلَافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ غَيْرِهِ وَفَرَّقَ بَيْنَ ما هُنَا وَجَوَازِ انْتِظَارِ فَكِّ الرِّهْنِ بِأَنَّ الرِّهْنَ يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ لِفَكَهِهَ حَالًا بِتَوْفِيَةِ الدَّيْنِ بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ فَالْحَقُّ الْمُكَاتَّبُ لِذَلِكَ بِالتَّالِفِ وَنَظَرُ الشَّارِحِ فِيهِ إِلَى آخِرِ ما أَطَالَ بِهِ فِي بَيَانِ النَّظَرِ وَرَدَّهُ فَرَاغَهُ وَمَا فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ هُوَ الْمَوَافِقُ لِلرُّؤُوسِ وَشَرْحُهُ أَوَّلًا حَيْثُ اقْتَصَرَا عَلَى أَخْذِ الْقِيَمَةِ لَكِنْ قَوْلُ شَرْحِهِ إِذَا لَمْ يَضْبِرِ الْبَائِعُ إِلَى زَوَالِهِ يُفْهِمُ خِلَافَهُ.

وله أجره مثل باقيها والمسمى للمشتري، أو دبره لم يمتنع رجوعه أخذًا من أنه لا يمتنع الرجوع في الفلس.

(واختلاف ورثتهما كهما) أي: كاختلافهما فيما مرّ فيحلف الوارث لقيامه مقام المورث، وكذا اختلاف أحدهما ووارث الآخر، أو وكيله، أو وليه كما مرّ.

(ولو قال بعثك بكذا فقال بل وهبتيه فلا تحالف)؛ لأنهما لم يتفقا على عقد واحد (بل يحلف كل على نفي دعوى الآخر) كسائر الدعاوى، وهذا، وإن عليم بما قدّمته لكنه ذكره توطئة لردّ الزوائد الخفي المشكّل فقال (فإذا حلّقا رده) وجوبًا (مدعي الهبة بزوائده) المتصلة والمتفصلة فإن فائت غريمها؛ لأنه لا ملك له واستشكّلت المتفصلة باتفاقهما على حدوثها بملكه وقد

الجلّ للمدة الباقية اه وهو موافق لظاهر كلام الشارح م ر من وجوب التّقيّة بالأجرة على ما أفاده قوله: عليه للبائع أجره إلخ فقول حجّ كشرح المنهج قلّه أخذه إلخ معناه له أخذه بمعنى الرضا ببقائه تحت المستاجر وأخذ أجره مثل ما بقي من المدة، وليس له أخذ قيمته وترك المتفعة للمستاجر إلى تمام المدة اه. فود: (وله) أي: للبائع على المشتري اه كردي. فود: (لم يمتنع) أي: التذبير، وكذا ضمير أنه لا يمتنع اه ع ش.

فود (سني): (واختلاف ورثتهما كهما) ولا فرق في ذلك بين أن يكون الاختلاف قبل القبض، أو بعده، ولا بين أن يحصل بين الورثة ابتداء، أو بين المورثين ثم يموتان قبل التحالف، ويحلف الوارث في الإنابات على البث وعلى نفي العلم في التّقي، ويجوز للوارث الحلف إذا غلب على ظنه صدق مورثه مغني ونهاية. فود: (كما مرّ) أي: في أول الباب.

فود (سني): (وهبتيه) أي: أو رهنّتيه نهاية ومغني. فود: (وإن عليم بما قلّمه) أي: من قوله ثم اختلافًا في كيفية إلخ؛ لأن هذا اختلاف في أصله لا في كيفية فعله مما قلّمه بطريق المفهوم.

فود (سني): (بزوائده) يتّردّد النظر في حلّ أخذ الزوائد باطنًا؛ لأنه يعتقد أنه ملك الآخر ولعلّ الأقرب عدمّ الجلب اه سيّد عمر وسباني عن ع ش ما يؤيّده بل يجري ذلك في الأصل أيضًا فإن أراد الجلب باطنًا فيفسخ البيع الذي اعترف به كما يأتي قبيل قول المتن، ولو ادعى إلخ وكما قدّمنا عن المغني في فسح الكاذب من المتحالفين.

فود (سني): (مدعي الهبة) أي: أو الرهنّتيه نهاية ومغني. فود: (المتصلة) إلى المتن في النهاية. فود: (غريمها) أي الزوائد ويترجّع في مقدار بدلها للغريم اه ع ش. فود: (لا ملك له) أي: المشتري. فود: (واستشكّلت المتفصلة) أي: ردها في مسألة المتن اه رشدي أي: أو تغليبه بآته لا ملك له. فود: (باتفاقهما إلخ) أي: بدعواه الهبة وأقرار البائع فهو كمن وافق على الإقرار له بشيء

فود (سني): (واختلاف ورثتهما كهما) أي: سواء حصل الاختلاف بين الورثة ابتداء، أو بين المورثين ثم ماتا قبل التحالف.

يُثْبِتُ الْفَرْقَ دُونَ الْأَصْلِ وَأَجَابَ عَنْهُ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنْ دَعَوَى الْهَبَةِ وَإِبَاتِهَا لَا يَسْتَلْزِمُ الْمِلْكَ لِتَوْفِيقِهِ عَلَى الْقَبْضِ بِالْإِذْنِ، وَلَمْ يُوجَدْ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِتَأْتِي ذَلِكَ فِيمَا لَوْ ادَّعَى الْهَبَةُ وَالْقَبْضُ فَالْوَجْهَ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ ثَبِتَ بِمَعْنَى كُلِّ أَنْ لَا عَقْدَ فَفَعِيلٌ بِأَصْلِ بَقَاءِ الزَّوَائِدِ بِمِلْكِ مَالِكِ الْعَيْنِ نَعَمْ فِي الْأَنْوَارِ لَا أَجْرَةَ لَهُ أَيُّ: عَمَلًا بِاتِّفَاقِهِمَا أَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَعْمَلَ مِلْكَهُ وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّهُ يُقْتَضَرُّ فِي الْمَنَافِعِ مَا لَا يُقْتَضَرُّ فِي الْأَعْيَانِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْبَائِعَ قَبْلَ الْقَبْضِ بِضَمْنِ الزَّوَائِدِ دُونَ الْمَنَافِعِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا لَوْ قَالَ لِأَخِي دَائِمِي تَحْتَ يَدِكَ بِبَيْعٍ فَاتَّكَرَّ وَخَلَفَ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ عَلَيْهِ لَاعْتِرَافِهِ بِأَنَّهَا مِلْكُهُ وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا لَوْ طَالَبَهُ بِائْتُمِهِ بِالثَّمَنِ فَقَالَ الْمُبِيعُ لِرُوحَتِكَ فَلَهُ أَخْذُهُ مِنْهُ ثُمَّ لَهَا انْتِرَافُ الْمُبِيعِ مِنْهُ لِإِقْرَارِهِ، وَلَا رُجُوعَ لَهُ بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ بَشَرَاتِهِ مِنْهُ مُصَدِّقٌ لَهُ، وَلَوْ قَالَ نَعَمْ لَهَا لَكُنْهَا وَكُلْتَنِي أَجِيرَ الْمُشْتَرِي عَلَى دَفْعِ الثَّمَنِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بَشَرَاتِهِ مِنْهُ مُقَرَّرٌ بِصِحَّةِ قَبْضِهِ قَالَهُ الْقَاضِي قَالَ

وَخَالَفَهُ فِي الْجِهَةِ اهـ مُعْنِي. هـ فُودُ: (لِتَأْتِي ذَلِكَ) أَيُّ: مَا فِي الثَّمَنِ. هـ فُودُ: (الْجَوَابُ بِأَنَّهُ الْفَرْقُ) عِبَارَةٌ مُعْنِي بِأَنْ كُلًّا مِنْهُمَا قَدْ اثْبَتَ بِمَعْنَى تَقْيِ دَعَوَى الْآخَرِ فَتَسَاقَطَا، وَلَوْ سُلِّمَ عَدَمُ تَسَاقُطِهِمَا قَدْ مَدَّعَى الْهَبَةُ لَمْ يُوَافِقِ الْمَالِكُ عَلَى مَا أَقَرَّ لَهُ بِهِ مِنَ الْبَيْعِ فَلَا يَكُونُ كَالْمَسْأَلَةِ الْمُشْتَبَةِ بِهَا فَالْبَيْعَةُ بِالتَّوَافُقِ عَلَى نَفْسِ الْإِقْرَارِ لَا عَلَى لَازِمِهِ اهـ. هـ فُودُ: (نَعَمْ فِي الْأَنْوَارِ الْفَرْقُ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنِي وَالتَّهَابِيُّ أَيْضًا. هـ فُودُ: (لَا أَجْرَةَ لَهُ) أَيُّ: لِلْبَائِعِ لَوْ اسْتَعْمَلَ مُدَّعَى الْهَبَةِ أَيُّ: مَعَ أَنَّ قَضِيَّةَ رَدِّ الزَّوَائِدِ وَتَعْلِيلَهُ بِمَا مَرَّ ثُبُوتُ الْأَجْرَةِ لَهُ.

هـ فُودُ: (أَيُّ عَمَلًا الْفَرْقُ) قِيَاسُ مَا يَأْتِي مِنْ شِرَاءِ الشَّجَرِ وَالْفَرْقُ الْآتِي لَنَا أَنَّهُ هُنَا لَوْ اسْتَعْمَلَ الزَّوَائِدَ الْمُتَفَصِّلَةَ لَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ تَقْرِيمُهُ إِيَّاهَا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَم. هـ فُودُ: (أَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَعْمَلَ مِلْكَهُ) الضَّمَايِرُ لِلْمُشْتَرِي بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ جَارِيَةً وَوُطِنَتْهَا الْمُشْتَرِي فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْمَهْرُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَإِذَا خَبِلَتْ مِنْهُ فَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِيبٌ، وَلَا يَلْزَمُهُ فِيمَتُهُ لِإِقْرَارِ الْبَائِعِ بِأَنَّهَا مِلْكُ الْمُشْتَرِي وَلَا حَذُّ عَلَيْهِ أَيْضًا لِلشُّبْهَةِ وَإِذَا مَلَكَهَا بَعْدَ ذَلِكَ صَارَتْ مُسْتَوْلَدَةً عَلَيْهِ مُوَاخَذَةً لَهْ بِقَوْلِهِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الظَّاهِرِ اهـ ع ش وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا مَرَّ مِنَ السَّيِّدِ عَمَر. هـ فُودُ: (وَكَانَ الْفَرْقُ) أَيُّ: بَيْنَ الزَّوَائِدِ الْمُتَفَصِّلَةِ وَالْأَجْرَةِ حَيْثُ يَسْتَحِقُّ الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ. هـ فُودُ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيُّ: عَدَمُ اسْتِحْقَاقِ الْأَجْرَةِ. هـ فُودُ: (فَاتَّكَرَّ وَخَلَفَ) أَيُّ: عَلَى عَدَمِ الشَّرَاءِ فَلَوْ قَالَ اسْتَعْرَضْتُهَا، أَوْ اسْتَأْجَرْتُهَا، أَوْ عَيْنَ جِهَةٍ أُخْرَى فَتَسَاتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي آخِرِ كِتَابِ الْعَارِيَةِ اهـ ع ش. هـ فُودُ: (لَاخْتِرَافِهِ) أَيُّ: مُدَّعَى الْبَيْعِ. هـ فُودُ: (بِأَنَّهَا مِلْكُهُ) أَيُّ: الْمُتَكَبِّرِ. هـ فُودُ: (فَقَالَ) أَيُّ الْمُشْتَرِي. هـ فُودُ: (فَلَهُ أَخْذُهُ مِنْهُ) أَيُّ: لِلْبَائِعِ أَخْذُ الثَّمَنِ مِنَ الْمُشْتَرِي. هـ فُودُ: (ثُمَّ لَهَا) أَيُّ الزَّوْجَةِ اهـ ع ش. هـ فُودُ: (مِنْهُ) إِلَى قَوْلِهِ مِنْهُ مُصَدِّقٌ ضَمَائِرُ الْمَذْكَرِ لِلْمُشْتَرِي. هـ فُودُ: (مِنْهُ مُصَدِّقٌ لَهُ) الضَّمِيرَانِ الْمَجْرُورَانِ لِلْبَائِعِ. هـ فُودُ: (وَلَوْ قَالَ) أَيُّ: الْبَائِعِ، وَكَذَا ضَمِيرُ إِلَيْهِ. هـ فُودُ: (لِأَنَّ بَشَرَاتِهِ) أَيُّ: الْمُشْتَرِي (مِنْهُ) أَيُّ: الْبَائِعِ. هـ فُودُ: (بِصِحَّةِ قَبْضِهِ) أَيُّ: قَبْضِ الْبَائِعِ الثَّمَنِ مِنَ الْمُشْتَرِي.

هـ فُودُ: (فَلَا أَجْرَةَ لَهُ الْفَرْقُ) قِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي شِرَاءِ الشَّجَرِ وَالْفَرْقُ الْآتِي لَنَا أَنَّهُ هُنَا لَوْ اسْتَعْمَلَ الزَّوَائِدَ الْمُتَفَصِّلَةَ لَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ تَقْرِيمُهُ إِيَّاهَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

الْعَرَضِيَّ وَالْقِيَاسُ أَنَّ لِلْمُشْتَرِي إيجابَ البائع على إثبات وكالته على القبض منه، ولو اشترى شَجَرًا واستقله سنين ثم طالبه بائمه بالتمن فأنكر الشراء حلف عليه كما هو القاعدة ثم رد المبيع، ولا يُغَرِّمُهُ البائع ما استقله؛ لأنه يزعم أنه استقل ملكه من غير أن يوجد رافع لزعمه، وبه فارق مسألة المتن وإنما يدعي عليه الثمن وقد تغذّر بحلف المشتري فللبائع حثيث فسح البيع الذي اعترف به.

(ولو ادعى) أحد العاقدَين (صحة البيع)، أو غيره من المقود (و) ادعى (الآخر فسادَه) باختلال ركن، أو شرط على المعتقد كأن ادعى أحدهما رؤيته وأنكرها الآخر على المعتقد أيضًا

• فود: (على إثبات وكالته) أي: في القبض كما هو ظاهر؛ إذ إقدامه على الشراء منه إنما يُشِيرُ بتصديقه على الوكالة في مباشرة البيع، وقد يكون وكيلًا فيه فقط أو سيدًا عمرًا. • فود: (قبل القبض إلخ) عبارة النهاية على القبض أنه فيحتمل أن قبل في كلام الشارح بكسر القاف وفتح الباء بمعنى الجهة أي: من جهة القبض من المشتري وعلى هذا فلا حاجة لما مرّ آنفاً من السيد عمر من تقدير في القبض.

• فود: (حلف عليه) أي: على عدم الشراء. • فود: (ولا يغرمه إلخ) لا يستشكل برّد الزوائد في مسألة المتن؛ لأنه يُفَرَّقُ بانه فيها عيّن الجهة التي زعم الاستحقاق بها، وقد دفعها المالك بحليفه على نفقها، وهنا لم يُعيّن جهةً وجاز أن يكون هناك جهة استحقاق له سم على حجة اءع ش أي: كما أفاده الشارح بقوله؛ لأنه يزعم أنه استقل ملكه من غير أن يوجد رافع لزعمه إلخ. • فود: (لأنه يزعم) أي: البائع.

• فود: (إن استقل ملكه) أي: المتكبر. • فود: (وبه فارق إلخ) أي: بقوله من غير أن يوجد إلخ.

• فود: (يدعي إلخ) أي البائع على المتكبر. • فود: (بحلف المشتري) أي في زعم مدعي البيع، وإلا فهو متكبر للشراء. • فود: (فسح البيع) هل المراد له ذلك باطنًا؛ إذ لم يثبت بيع ظاهرًا أو سم أقول نعم أخذًا مما قلنا عن المغني في فسح الكاذب من المتحالفين ومما يأتي في الشرح قبيل قول المتن، ولو ادعى صحة البيع. • فود: (أو غيره إلخ) كذا في النهاية والمغني. • فود: (باختلال) إلى المتن في النهاية والمغني. • فود: (على المعتقد) راجع إلى قوله، أو شرط. • فود: (كان ادعى أحدهما رؤيته إلخ) قلّم اتّهما لو اختلفا في الرؤية كان القول قول مُثَبِّتها من بائع، أو مُشْتَرٍ قال م ر بخلاف ما لو اختلفا في كيفية الرؤية فالقول قول الرائي؛ لأنه أعلم بها أي: كان ادعى أنه رآه من وراء رُجَاج وقال الآخر بل رأيته بلا خيلولة رُجَاج فالقول قول مدعي الرؤية من وراء رُجَاج كما أفتى به فليراجع، وفيه نظر وأفتى بخلافه خط جزيًا على إطلاعهم بتصديق مدعي الصحة فليأتمل سم على حجة وإطلاق الشارح م ر يوافق ما وجه

• فود: (ولا يغرمه) لا يستشكل برّد الزوائد في مسألة المتن؛ لأنه يُفَرَّقُ بانه فيها عيّن الجهة التي زعم الاستحقاق بها، وقد دفعها المالك بحليفه على نفقها، وهنا لم يُعيّن جهةً وجاز أن يكون هناك جهة استحقاق له. • فود: (فسح البيع) هل المراد له ذلك باطنًا إذ لم يثبت بيع ظاهرًا. • فود: (كان ادعى أحدهما رؤيته وأنكرها الآخر) قلّم اتّهما لو اختلفا في الرؤية كان القول قول مُثَبِّتها من بائع، أو مُشْتَرٍ

(فالأصح تصديق مدعي الصحة بيمينه) غالباً؛ لأن الظاهر في العقود الصحة وأصل عدم العقد الصحيح بُعَاثُهُ أصل عدم الفساد في الجملة، ولو أقر بالرؤية لم تُقبل دعواه عدمها للحليف؛ لأنه لم يُعتمد فيها إقرار على رسم القالة ويستحيل شرعاً تأخرها عن العقد كما لو أقر بإثلاف مال ثم قال إنما أقررت به لقرمي عليه بخلافه بنحو القبض؛ لأنه اعتيد فيه التأخير عن العقد، ومن غير الغالب ما لو باع ذراعاً من أرض معلومة الذرع ثم ادعى إرادة ذراع مُعَيَّن

به الخطيب، وهو الموافق للقواعد اهـ ع ش. ة فؤد: (لأنه لم يُعتمد فيها إلخ) أي: لم يصير عادة في الرؤية ويُؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها، وهي أن شخصاً اشترى من تاجر مَقْطَعاً مِنَ الْقُمَاشِ بثلاثة قروش ثم سأله أحد أتباع الظلمة عن ثمنه فقال اشترته بخمسة لدفعه عنه فاندفع ثم أحضر للبائع الثلاثة المذكورة فأقام بينة بما أقر به فهل له تخليفه أم لا، وهو أي: الجواب أن يقال يُحتمل أن رسم القبالة ليس بقرينة بل المدار على شبهة تُقوي جانيه فله تخليف البائع ويُحتمل أن يقال ليس له تخليفه والأقرب الأول، وقد قالوا لو أنكر كونه وكيلًا، أو كونه ديقاً لفرض لا يتنزل بذلك بخلاف ما إذا أنكره لا لفرض اهـ ع ش. ة فؤد: (تأخرها) أي: الرؤية المشروطة للبيع. ة فؤد: (بخلافه) أي: الإقرار (بنحو القبض) أي: كالأجازة والفسخ. ة فؤد: (ومن غير الغالب) إلى قوله أي: مع قوة في النهاية والمعنى. ة فؤد: (معلومة الذرع) أي: هما يعلمان ذرعانها كزدي ومغني قال سم وأقره ع ش كان وجه هذا التقييد أن مجهولتها لا تُفيد دعوى المشتري شبرع الذراع في الصحة؛ إذ لا يصير المبيع معلوماً بل هو على ما جهله بخلاف المعلوم إذ يصير معلوماً بالجزئية اهـ. ة فؤد: (ذراع مُعَيَّن) أي: غير مُشاع بدليل مُقابَلته به؛ إذ الصورة أنه مُبهم حتى يتأتى البطلان اهـ رشيدٌ عبارة ع ش والشهاب البرُلسي قوله إرادة ذراع مُعَيَّن أي: مُبهم بأن قال البائع عند الاختلاف أرذت بقولي ذراعاً أنه يُقرز لك ذراع مُعَيَّن من العشرة تتفق عليه اهـ ويوافقها قول المغني فادعى أنه أراد ذراعاً مُعَيَّناً مُبهماً اهـ. وفي سم قال شيخنا الطبرلاوي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى المراد بالمُعَيَّن المُبهم لا المُشخص بأن قال أرذت ذراعاً أوَّله هذا المكان وآخره ذاك؛ لأن إرادة ذلك لا يترتب عليها الفساد حتى يصح قوله: ليُفِيد البيع اهـ ويُمكن أن يقال قصده المُعَيَّن بالشخص دون المُشترى يقتضي فساد البيع فليُتأمل ثم رأيت عبارة الشارح في شرح الباب تُشعر بذلك اهـ.

قال م ر بخلاف ما لو اختلفا في كيفية الرؤية فالقول قول الرائي؛ لأنه أعلم بها أي: كان ادعى أنه رآه من وراء زجاج وقال الآخر بل رأيت به حيلولة زجاج فالقول قول مدعي الرؤية من وراء زجاج كما أفتى به فليُراجع فقه نظره وأفتى بخلافه خطأ جزئياً على إطلاقهم تصديق مدعي الصحة فليُتأمل. ة فؤد: (معلومة الذرع) كان وجه هذا التقييد أن مجهولتها لا تُفيد دعوى المشتري شبرع الذراع في الصحة؛ إذ لا يصير المبيع معلوماً بل هو على جهله بخلاف المعلوم؛ إذ يصير معلوماً بالجزئية فليُحَرِّز. ة فؤد: (ذراع مُعَيَّن) قال في شرح الباب إن قصده.

لَيْفَسِدَ الْبَيْعِ وَادْعَى الْمُشْتَرِي شُبُوحَهُ فَيُصَدَّقُ الْبَائِعُ بِمِثْلِهِ لِأَنَّهُ ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ وَمَا لَوْ زَعَمَ أَحَدُ مُتَصَالِحِيهِمْ وَقُوعَ ضُلُوحِهِمَا عَلَى إِنْكَارٍ فَيُصَدَّقُ بِمِثْلِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ أَيْ مَعَ قُوَّةِ الْخِلَافِ فِيهِ وَزِيَادَةِ شُبُوحِهِ وَوُقُوعِهِ. وَبِهِ يَنْدَفِعُ إِرَادُ صَوْرِ الْغَالِبِ فِيهَا وَقُوعُ الْمُفْسِدِ الْمُدْعَى وَمَعَ ذَلِكَ صَدَقُوا مُدْعَى الصُّحَّةِ فِيهَا وَمَا لَوْ زَعَمَ أَنَّهُ عَقْدٌ، وَبِهِ نَحْوُ صِحَابِ أَمَكْنٍ، أَوْ جُنُونٍ، أَوْ حَبَرٍ وَغَرَفَ لَهُ ذَلِكَ فَيُصَدَّقُ فِيمَا عَدَا النِّكَاحَ بِمِثْلِهِ أَيْضًا وَإِنْ سَبَقَ إِقْرَارُهُ بِضِدِّهِ لَوْ قُوعِهِ حَالًا نَقَصَهُ كَذَا قِيلَ، وَزُدَّ بِقَوْلِ الْبَيَانِ لَوْ أَقَرَّ بِالْإِحْتِلَامِ لَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ عَنْهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ

فُود: (وَادْعَى الْمُشْتَرِي شُبُوحَهُ) أَيْ: لِيَصِحَّ الْبَيْعُ وَيَكُونَ الْمَبِيعُ الْمُشَرَّ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ دَرْعُهَا عَشْرَةً. فُود: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَيْ: إِرَادَتُهُ الْمُعَيَّنَ. فُود: (عَلَى إِنْكَارٍ) أَيْ: لِيُفْسِدَ الصُّلْحَ اهـ ع ش.
 فُود: (لِأَنَّهُ) أَيْ: وَقُوعُ الصُّلْحِ عَلَى الْإِنْكَارِ. فُود: (فِيهِ) أَيْ: فِي الصُّلْحِ عَلَى الْإِنْكَارِ أَيْ: فِي صِحَّتِهِ. فُود: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ) أَيْ: بِقَوْلِهِ مَعَ قُوَّةِ الْخِلَافِ الْخُ اهـ كُزْدِي وَقَوْلُهُ الْمُدْعَى بِصِبْغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ نَعَتْ لِلْمُفْسِدِ. فُود: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَيْ: مَعَ غَلَبَةِ وَقُوعِ الْفَسَادِ فِي هَذِهِ الصُّورِ. فُود: (وَمَا لَوْ زَعَمَ أَنَّهُ عَقْدٌ الْخُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا لَوْ أَدْعَتْ فِي النِّهَايَةِ الْآ قَوْلُهُ: فِيمَا عَدَا النِّكَاحَ. فُود: (فِيمَا عَدَا النِّكَاحَ) أَيْ: فَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي النِّكَاحِ فَالْمُصَدَّقُ الزَّوْجُ اهـ ع ش. فُود: (كَذَا قِيلَ) وَجَرَى صَاحِبُ الْأَثْوَارِ كَالشَّيْخَيْنِ عَلَى خِلَافِهِ اهـ نِهَاجُهُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر عَلَى خِلَافِهِ أَيْ: مِنْ عَدَمِ تَصْدِيقِهِ فَتَسْتَقَرُّ صِحَّتُهُ الْبَيْعِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ هُوَ الرَّاجِعُ اهـ. فُود: (كَذَا قِيلَ) الْمَشَارُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: وَإِنْ سَبَقَ الْخُ اهـ كُزْدِي. فُود: (بِقَوْلِ الْبَيَانِ الْخُ) وَيُمْكِنُ حُضْرَ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا أَقَرَّ بِالْبُلُوغِ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَبَبَهُ فَتَقْبَلُ دَعْوَاهُ الصَّبَا بَعْدَ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَظُنَّ مَا لَيْسَ سَبَبًا لِلْبُلُوغِ بُلُوعًا كَثِيرًا طَرَفِ الْحُلُومِ وَاتِّفَاقِ الْأَرْبَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا تَكُونُ دَعْوَاهُ الصَّبَا مُنَاقِضَةً صَرِيحَةً لِإِقْرَارِهِ بِالْبُلُوغِ بِخِلَافِ إِقْرَارِهِ بِإِحْتِلَامِ اهـ ع ش بِأَدْنَى تَصَرُّفٍ. فُود: (وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ) أَيْ: مِنْ اشْتِرَاطِ تَعَرُّفِ

فُود: (وَادْعَى الْمُشْتَرِي شُبُوحَهُ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبَرْلُوسِيُّ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا أَنَّ الدَّرَاعَانَ مَغْلُومَةٌ كَعَشْرَةٍ وَقَالَ بَعَثَكَ ذِرَاعًا بِدِينَارٍ مَثَلًا فَقَالَ اشْتَرَيْتَ ثُمَّ قَالَ الْبَائِعُ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ أَرَدْتُ بِقَوْلِي ذِرَاعًا أَنَّهُ يُفَرِّزُ لَكَ ذِرَاعَ مُعَيَّنٍ مِنَ الْعَشْرَةِ تَتَّفِقُ عَلَيْهِ وَقَالَ الْمُشْتَرِي بَلْ أَرَدْتُ ذِرَاعًا شَائِعًا فِي الْعَشْرَةِ فَيَكُونُ الْمَبِيعُ الْمُشَرَّ هَذَا مُرَادُهُ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ الْإِسْنَوِيِّ، وَلَا يَصِحُّ غَيْرُ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَا هُوَ كَتَبَهُ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَجِبَارَةِ الْإِسْنَوِيِّ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا هِيَ قَوْلُهُ: فَادْعَى الْبَائِعُ أَنَّهُ أَرَادَ ذِرَاعًا مُعَيَّنًا حَتَّى لَا يَصِحَّ الْعَقْدُ لِاخْتِلَافِ الْعَرَضِ فِي تَعْيِينِهِ وَادْعَى الْمُشْتَرِي الشُّبُوحَ حَتَّى يَصِحَّ وَيَكُونَ كَأَنَّهُ بَاعَهُ الْمُشَرَّ مَثَلًا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ دَرْعُهَا عَشْرَةً اهـ وَقَالَ شَيْخُنَا الطَّبَّلَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْمُرَادُ بِالْمُعَيَّنِ هُنَا الْمُبْتَهَمُ لَا الشَّخْصُ بِأَنَّ قَالَ أَرَدْتُ ذِرَاعًا أَوَّلُهُ هَذَا الْمَكَانُ وَآخِرُهُ ذَاكَ؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ ذَلِكَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْفَسَادُ حَتَّى يَصِحَّ قَوْلُهُ لَيْفَسِدَ الْبَيْعِ اهـ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ قَصْدُهُ الْمُعَيَّنُ بِالشَّخْصِ دُونَ الْمُشْتَرِي يَفْتَضِي فُسَادَ الْبَيْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتَ عِبَارَةَ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ تُشِيرُ بِذَلِكَ.

وقب في مرضه شيئاً فادعت ورثته غيبة عقله حال الهبة لم يقبلوا إلا إن علم له غيبة قبل الهبة
 وادعوا استمرارها إليها وجزم بعضهم بأنه لا بُدَّ في البينة بغيبة العقل إن تبين ما غاب به أي:
 لئلا تكون غيبته بما يؤاخذ به كشكر تغذى به وما لو اشترى نحو مقصوب وقال كنت أظن
 القدرة فإن عجزني فيصدق بيمينه لا اعتضاده بالنصب وما لو ادعت أن يكاخها بلا ولي، ولا
 شهود فتصدق بيمينها؛ لأن ذلك إنكار لأصل العقد، ومن ثم يصدق مذكراً أصل نحو البيع،
 ولو أتى المشتري بخبر، أو بما فيه فارة وقال قبضته كذلك فأنكر المقبض صدق بيمينه، ولو
 فزع في ظرف المشتري فظهرت فيه فارة فادعى كل أنها من عند الآخر صدق البائع بيمينه
 إن أمكن صدقه؛ لأنه مدع للصحة ولأن الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن والأصل
 أيضاً براءة البائع كما في نظيره من السلم إذا اختلفا هل قبض المسلم إليه رأس ماله قبل

الجنون، أو الحجر في تصديق مدعيهما. هـ فود: (كشكر تغذى) أي: فتصح به مع غيبة عقله اهـ ع
 ش. هـ فود: (فتصدق بيمينه إلخ) وإفاداً للمغني هـ فود: (فتصدق بيمينها) والراجح أن القول قول الزوج
 بيمينه نهاية ومغني عبارة سم المتمدن تصديق الزوج بيمينه وما نُقل عن النص تفريع على القول بتصديق
 مدعي الفساد ر. اهـ فود: (إنكار لأصل العقد) إن توافقاً على صورة الإيجاب والقبول فما معنى كونه
 إنكاراً لأصل العقد لكن، وإن لم يتحقق على ذلك واضح أنه حيث إنكار لأصل العقد يتعد حيث وقوع
 المخالفة فيه بين الأضحاب فليخبر محل النزاع اهـ سيد عمر. هـ فود: (ولو أتى المشتري) إلى قوله
 ويجري في النهاية. هـ فود: (ولو فزع في ظرف المشتري) خرج به ما لو كان في ظرف البائع فالقول قول
 المشتري اهـ ش عبارة السيد عمر تقدم هذا الفرع في أول باب المبيع قبل قبضه بنحو ما هنا مع مزيد
 بسط ثم تعقب بأن وضع البائع المبيع في ظرف المشتري لا يحصل به القبض أي: فحصل التجسس
 على تقدير كونه الفارة في ظرف المشتري قبل القبض، وهو تلف وتلف المبيع قبل قبضه من ضمان
 البائع، فإن كان ما هنا مصوراً بنحو ما تقدم فريد عليه نحو ما تقدم من التعقب ويكون سكوته هنا للعلم
 به بما تقدم، وإن صور بخلاف ما تقدم فلا إشكال بأن يصور جواب البائع هنا بأفرغته لك في ظرفك
 مع سلامته وخلو ظرفك من الفارة ثم نقلته نقلاً ثم به القبض ثم وقعت الفارة وعلى هذا التصوير فلا
 إشكال في عدم تعقبه اهـ هـ فود: (كما في نظيره إلخ) أي كما أن المصدق مدعي الصحة في نظيره من
 السلم إلخ تفصيله ما في شرح الرزق من أنه إن قال المسلم أقبضت رأس المال بعد التفريق فقال بل
 قبله وأقاما يمينين قدمت بينة المسلم إليه؛ لأنها مع موافقتها للظاهر ناقلة والأخرى مستحجة سواء كان
 رأس المال بيد المسلم إليه أم بيد المسلم بأن قال المسلم إليه قبضته قبل التفريق ثم اودعته، أو
 غصبت مني فإن لم تكن بينة صدق مدعي الصحة اهـ كزدي.

هـ فود: (فتصدق بيمينها) المتمدن تصديق الزوج بيمينه وما نُقل عن النص تفريع على القول بتصديق
 مدعي الفساد ر.

التفرق، أو بعده فإن أقاما يَنْتَقِيزُ في المسألتين قُدِّمَتْ بَيِّنَةٌ مُدَّعِي الصُّحَّةِ وقول ابن أبي عَصْرُونِ إِنْ كَانَ مَالُ كُلِّ بَيْنِهِ حَلَفَ الْمُتَبَايِعُ، وَإِلَّا فَصَاحِبُهُ ضَعِيفٌ وَيَجْرِي هَذَا فِي الْاِخْتِلَافِ فِي قَبْضِ الْمَوْضِعَيْنِ فِي الرُّبَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ، أَوْ بَعْدَهُ.

(ولو اشترى عبداً) مُعَيَّنًا (فجاء بغيره معيب) مثلاً (ليزده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع) يَمِينُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ وَبَقَاءُ الْعَقْدِ (وفي مثله في) الْبَيْعِ فِي الذَّمِّ (و) (وَالسَّلَامِ) بِأَنْ قَبِضَ الْمُشْتَرِي، أَوْ الْمُسْلِمُ الْمُؤَدَّى عَمَّا فِي الذَّمِّ ثُمَّ أَتَى بِمَعِيبٍ لِيَزِدَهُ فَقَالَ الْبَائِعُ، أَوْ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ لَيْسَ هَذَا الْمَقْبُوضُ (يُصَدِّقُ) الْمُشْتَرِي (و) (الْمُسْلِمِ) يَمِينُهُ (فِي الْأَصَحِّ) أَنَّهُ الْمَقْبُوضُ لِأَصْلِ بَقَاءِ شَغْلِ ذِمَّةِ الْبَائِعِ وَالْمُسْلِمِ إِلَيْهِ حَتَّى يُوجَدَ قَبْضٌ صَحِيحٌ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الثَّمَنِ فَيَحْلِفُ الْمُشْتَرِي فِي الْمُعَيَّنِ وَالْبَائِعِ فِيمَا فِي الذَّمِّ.

• فَوَدَّ: (فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ) هُمَا قَوْلُهُ: وَلَوْ أَتَى الْمُشْتَرِي الْخُ، وَقَوْلُهُ: وَلَوْ فَرَّغَهُ الْخُ كَرْدِي وَع ش.

• فَوَدَّ: (وَيَجْرِي هَذَا) أَي: تَصَدِّقُ مُدَّعِي الصُّحَّةِ وَتَقْدِيمُ بَيِّنَتِهِ اه كَرْدِي. • فَوَدَّ: (عَبْدًا مُعَيَّنًا) أَي: قَبَضَهُ نِهَآةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (مَثَلًا) حَقُّهُ أَنْ يُكْتَبَ عَقِبَ عَبْدًا كَمَا فِي النَّهَآةِ وَالْمُعْنَى.

• فَوَدَّ (لِش): (الْمَبِيعِ) هُوَ بِالتَّصْبِخِ خَيْرٌ لَيْسَ، وَهَذَا اسْمُهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ وَلَا يُقَالُ إِنْ هَذَا مِنْ قَاعِدَةِ أَنَّ الْمُحَلِّي بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ يَغْدُ اسْمُ الْإِشَارَةِ يُغَرَّبُ بَدَلًا وَقِيلَ عَطَفَ بَيَانٍ وَقِيلَ نَعْتًا؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ عَامِلٌ يَنْتَضِي رَفْعُهُ، أَوْ نَصْبُهُ، وَهَذَا مِنْهُ اه ع ش. • فَوَدَّ: (بَيَمِينِهِ) إِلَى الْبَابِ فِي النَّهَآةِ وَالْمُعْنَى.

• فَوَدَّ: (الْمُؤَدَّى الْخُ) بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ. • فَوَدَّ: (يُصَدِّقُ الْمُشْتَرِي الْخُ) هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الْأَدَاءُ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْعَقْدِ، وَأَمَّا الْمُؤَدَّى فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ عَمَّا فِي الذَّمِّ فَمُقْتَضَى قَوْلِهِمْ إِنْ الْوَاقِعُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ كَالْوَاقِعِ فِي صَلْبِهِ أَنَّهُ كَالْمُعَيَّنِ فَيُصَدِّقُ الْبَائِعُ وَالْمُسْلِمُ إِلَيْهِ اه ع ش وَسَيَأْتِي عَنْ الْحَلْبِيِّ الْجَزْمُ بِهِ. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الثَّمَنِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ أَي: جَارٍ فِي الثَّمَنِ عِبَارَةُ النَّهَآةِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي الثَّمَنِ اه. • فَوَدَّ: (فِيمَا فِي الذَّمِّ) وَالضَّائِبُ أَنْ يُقَالَ إِنْ جَرَى الْعَقْدُ عَلَى مُعَيَّنٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الدَّافِعِ لِلْمَبِيعِ أَوْ الثَّمَنِ، وَإِنْ جَرَى عَلَى مَا فِي الذَّمِّ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَذْفُوعِ إِلَيْهِ الثَّمَنِ، أَوْ الْمُتَمَنُّ اه ع ش، وَقَوْلُهُ: عَلَى مُعَيَّنٍ قَالَ الْحَلْبِيُّ أَي: فِي الْعَقْدِ، أَوْ فِي مَجْلِسِهِ فَمَدَارُ التَّعْيِينِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سَوَاءٌ كَانَ فِي الْمَبِيعِ، أَوْ فِي الثَّمَنِ عَلَى التَّعْيِينِ فِي الْعَقْدِ، أَوْ بِمَجْلِسِهِ اه.



(باب) بالقدوين في معاملة الرقيق

وذكره هنا تبعاً للشافعي رحمه الله أولى من تقديمه على الاختلاف الواقع للهاوي كالرافعي؛ لأنه تبع للحزب فأخبرت أحكامه عن جميع أحكامه ولو تأتى فيها بعضها، وإن أمكن توجيه ذلك بأن فيه إشارة لجزبان التحالف في الرقيقين كما قدّمته، ومن تعقيبها للقراض الواقع في التنبية؛ لأنه، وإن أشبهته في أن كلاً فيه تحصيل ربح بإذن في تصرف لكنه إنما يتضح على الضعيف أن إذن السيد ليقنه توكيل والأصح أنه استخدام، ومن ثم لم يحتج لقبوله بل لم يؤثر رده فيما يظهر، وتصرفه إما غير نافذ ولو مع الإذن كالولاية والشهادة وإما نافذ، ولو بلا إذن كالعبادة والطلاق ولو بمال، وإما نافذ بالإذن كالنصرات المالية لا بغيره كما قال (العبد) يعني القين،

باب: في معاملة الرقيق

• فورد: (بالثنتين) إلى التنبية في النهاية إلا قوله: بل لم يؤثر رده فيما يظهر. • فورد: (في معاملة الرقيق) أي: وما يتبع ذلك كعدم ملكه بتملك السيد اهـ ش. • فورد: (وذكره) أي: هذا الباب اهـ مغني.
• فورد: (عن جميع الخ) قد ينافي دعوى التأخير عن الجميع بقاء السلم ونحوه اهـ سم. • فورد: (بعضها) أي كالتحالف ع ش. • فورد: (توجيه ذلك) أي ما في الهاوي. • فورد: (إنما يتضح الخ) محل تأمل ثم رأيت المحسني قال فيه نظر بل المشابهة المذكورة متحققة على الأصح اهـ سيد عمر.
• فورد: (استخدام) قد يقال كل منهما استخدام والاستخدام يكون بموَض وبغيره سم على حَج اهـ ش. • فورد: (وتصرفه) إلى المتن في المغني. • فورد: (وتصرفه) أي: مطلق تصرف الرقيق ثلاثة أقسام ما لا يتعد مطلقاً وما يتعد مطلقاً وما يتعد بإذن سيده اهـ كردي. • فورد: (كالعبادة) على تفصيل في نحو الإحرام اهـ رشدي. • فورد: (ولو بمال) ولا يقصر كونه بمال؛ لأنه لا تقويت فيه على السيد بل هو تحصيل مال له اهـ ش. • فورد: (لا بغيره) حقه أن يقدم على قوله كالنصرات الخ. • فورد: (بغني القين الخ) أي: أراد به القين مجازاً؛ إذ العبد على المشهور القين الذكر فاستعمله في مطلق القين من باب التخريد، أو حقيقة على رأي ابن حزم فلا يرد أنه لا يحسن التقابل في كلام الشارح في قوله، أو جرى الخ والله أعلم اهـ سيد عمر.
• فورد: (بغني القين الخ) أي فكانه قال الرقيق الذي يصح تصرفه لنفسه لو كان حراً كما قاله الماوردي نهاية ومغني وشرح المنهج.

(باب)

• فورد: (عن جميع) قد ينافي دعوى التأخير عن الجميع بقاء السلم ونحوه، وإن لم يتعرض هنا لاختلافه. • فورد: (إنما يتضح على الضعيف) فيه نظر بل المشابهة المذكورة متحققة على الأصح أيضاً. • فورد: (استخدام) قد يقال كل منهما استخدام والاستخدام يكون بموَض وبغيره.

أو جزى على رأي ابن حزم أنه يشمل الأمة (إن لم يؤذن له في التجارة)، أو التصرف (لا يصح شراؤه) اقتصر عليه؛ لأن الكلام فيه وإلا فكل تصرف مالي كذلك، ولو في الذمة (بغير إذن سيده) الكامل فيه (في الأصح) للخبر عليه إحق سيده، ولو اشترى بعين ماله بطل جزما.
(تبييه) تبين بقولي فيه أنه إنما احتاج لقوله بغير إذن سيده مع قوله لم يؤذن له في التجارة؛ لأن من لم يؤذن له فيها تحته قسمان من اشترى، ولم يؤذن له في خصوص الشراء فلا يصح وقيل يصح إن كان في الذمة ومن اشترى وأذن له في خصوص الشراء فيصح بلا خلاف وأنه لو حذف بغير إذن سيده لشمّل الثاني؛ لأنه يصدق عليه أنه لم يؤذن له في التجارة فإن قلت: هذا تطويل بلا فائدة؛ إذ لو حذف إن لم يؤذن له في التجارة استغنى عنه قلت: مثل هذا لا يعترض به المنهاج على أن ضرورة التقسيم أحوجته إليه أمّا سيده المحجور عليه فيصح تصرفه بإذن وليه وتشرط أمانته إن دفع له مالا للسيد قال الأذرعى وغيره بحثا، وقد يصح تصرفه بغير إذن كأن امتنع سيده من إنفاقه أو تغذرت مراجعته، ولم يمكنه مراجعة الحاكم فيصح شراؤه وما

• فود: (أو جزى إلخ) أي: أو أراد الظاهر وأحال غيره على المقايسة اه سم. • فود: (أو التصرف) أي: ولا في التصرف فإن إذن له في أحدهما تصرف بحسب الإذن كما يأتي اه ع ش. • فود: (لأن الكلام فيه) أي: الشراء يتأمل اه سم. • فود: (فكل تصرف مالي إلخ) ويتبين أن مثل ذلك الاختصاصات فلا يصح رفع يده عنها ويحرم على الآخذ ذلك وإنما اقتصر على المالي؛ لأنه الذي يتصف بالصحة والفساد ويترتب عليه الضمان اه ع ش. • فود: (ولو في الذمة) سيأتي أن تصرفه في العين باطل جزما والخلاف إنما هو في تصرفه في الذمة فاللائق حذف الواو إلا أن تجعل للحال رشيدي وع ش. • فود: (فيه) أي: الشراء والجائر متعلق بإذن سيده. • فود: (بعين ماله) أي: السيد. • فود: (أما سيده إلخ) الأولى قلوا كان سيده مخجورا عليه صح تصرفه إلخ. • فود: (فيصح تصرفه) أي: القن الذي سيده مخجور عليه. • فود: (بإذن وليه) أي: ولي السيد. • فود: (وتشرط) أي: في صحة تصرفه بإذن الولي. • فود: (إن دفع له مالا للسيد) أسقطه النهاية قال ع ش قضية قول حج إن دفع إلخ أنه لو إذن له ولي المخجور في التصرف في الذمة لا يشرط أمانته، وقد يتوقف فيه بأنه إذا لم يكن أمينا وثما اشترى في الذمة وأهلكه فيتملئ بذله بذمته وكسبه، وفي ذلك ضرر بالمولى عليه اه ع ش عبارة الإيعاب، وإن إذن له أي: ولي المخجور عليه لرقبه في الإتجار في ذمته فقيه احتيال، ولا نقل فيه قاله الأذرعى، والذي يتجه أنه لا بد من الأمانة مطلقا؛ لأن ما يشتره المأذون ملك لسيده وإن نوى نفسه على الأصح اه. • فود: (قال الأذرعى) إلى قوله وفارق في النهاية. • فود: (من إنفاقه) أي: إما يجب إنفاقه عليه اه ع ش. • فود: (ويمكنه مراجعة الحاكم) قيد في المسألتين اه رشيدي زاد ع ش أي: بأن يشق ذلك عليه كما يأتي اه. • فود: (فيصح شراء إلخ) أي: بعين مال السيد، وفي الذمة اه ع ش

• فود: (أو جزى) أي: أو أراد الظاهر وأحال غيره على المقايسة. • فود: (لأن الكلام فيه) يتأمل.

تمس حاجته إليه، وكذا لو بقت في شغلٍ يُلدِّد بعيد، أو أُذِن له في حجٍّ، أو غَزَوْ، ولم يتعَرَّض لإذنه له في الشراء وشراء المُبْعَض في نوبته صحيح، وكذا في غيرها إن قصَدَ نفسه على الأوجه (ويستردُّه) أي: ما اشتراه بلا إذن (البائع سواء كان) فيه حذفُ همزة التسوية، وهو جائزٌ، وقد قرئ ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٧٥] بحذفها (في يد العبد، أو) وضعها موضع أم في نحو هذا جائزٌ كما حكاه الجوهري وغيره (سيده)، أو غيرهما؛ لأنه باقٍ على ملكه، ولو أَدَّى الثمن من مال سيده استردَّ أيضًا. (فإن تلف في يده) أي: العبد.....

قال السيّد عمر، وكذا يجوزُ إيجازه لتفسيه ويتبعه ما كَسَبه بنحو احتطابٍ والحال ما ذُكِرَ فيما يَظْهَرُ اهـ.
 • فَوَدَّ: (وكذا لو بقت إلخ) أي: يصحُّ تصرُّفه بعين مال السيّد، وفي الدُّمَّةِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (ولم يتعَرَّض إلخ) أي: ولا فَرَّقَ فيما ذُكِرَ بَيِّنَ أَنْ يَدْفَعَ له مَالاً يَصْرِفُهُ على نفسه وأن لا يَدْفَعَ له شيئاً بل يَقْتَصِرُ على مُجَرَّدِ الإذن له في التفرُّع اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وكذا في غيرها إلخ) خلافاً لِلنَّهْيَةِ حَيْثُ قَالَ لا في غيرها بغير إذن وإن قصَدَ نفسه فيما يَظْهَرُ اهـ.

• فَوَدَّ (سني): (ويستردُّه البائع) أي: له طَلَبُ رَدِّه نَهْيَةً وَمُغْنِي أَي: لآته واجبٌ عليه ع ش. • فَوَدَّ: (فيه حذف إلخ) عبارة المُغْنِي.

(تنبيه): كان الأولى أَنْ يَقُولَ سَوَاءٌ أَكَانَ فِي يَدِ الْعَبْدِ أَمْ سَيِّدِهِ فَحَذَفَ الْهَمْزَةَ وَالْإِنْيَاءَ بَأَزْ لُغَةً قَلِيلَةً اهـ. • فَوَدَّ: (كما حكاه الجوهري) ولا يَدْخُلُ فِي الْجَوَازِ الْحُكْمُ بِسَهْوِ الْجَوْهَرِيِّ فِي هَذَا الَّذِي حَكَاهُ كَمَا وَقَعَ فِي الْقَامُوسِ وَغَيْرِهِ؛ لِآتِهِ وَفَاقًا لِشَيْخِنَا الشَّرِيفِ الصَّفْوِيِّ لَا طَرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ بِالسَّهْوِ؛ إِذْ غَايَةُ مَا وَقَعَ لِصَاحِبِ الْقَامُوسِ وَغَيْرِهِ فِي نَحْوِ ذَلِكَ عَدَمُ الْإِطْلَاعِ عَلَى مَا حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ بَعْدَ بَحْثِهِ طَاقَتَهُ لَكِنْ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ الْوُجُودَ سَمٍ عَلَى حَقِّ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (استردَّ أيضًا) ولو رَدَّه الْمُشْتَرِي عَلَى الْعَبْدِ فَهَلْ يَبْرَأُ فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ تَحْتَ يَدِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَا يَبْرَأُ بِالرَّدِّ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِآتِهِ كَالْفَاصِبِ اهـ ع ش، وقوله: الْمُشْتَرِي الْأَصُوبُ الْبَائِعُ.

• فَوَدَّ: (وشراء المُبْعَض في نوبته صحيح) لو اشْتَرَى لِتَفْسِيهِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ أَوْ حَيْثُ لَا مُهَابَاةَ فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْآنَ وَفَاءُ الثَّمَنِ مِمَّا مَلَكَهَ بِبَعْضِهِ الْحُرُّ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ كَمُتَمَحِّضِ الرِّقِّ فِي نَوْبَةِ سَيِّدِهِ أَوْ حَيْثُ لَا مُهَابَاةَ فَلَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ إِلَّا بَعْدَ الْعِنْتِ كَمَا فِي مُتَمَحِّضِ الرِّقِّ فِيهِ نَظَرٌ وَأَجَابَ م ر بِالثَّانِي وَسَيَأْتِي نَظِيرُهُ فِي بَابِ الْإِقْرَارِ. • فَوَدَّ: (على الأوجه) خُولِفَ فِي ذَلِكَ م ر. • فَوَدَّ: (كما حكاه الجوهري وغيره) ولا يَدْخُلُ فِي الْجَوَازِ الْحُكْمُ بِسَهْوِ الْجَوْهَرِيِّ فِي هَذَا الَّذِي حَكَاهُ كَمَا وَقَعَ فِي الْقَامُوسِ وَغَيْرِهِ؛ لِآتِهِ وَفَاقًا لِشَيْخِنَا الشَّرِيفِ الصَّفْوِيِّ لَا طَرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ بِالسَّهْوِ؛ إِذْ غَايَةُ مَا وَقَعَ لِصَاحِبِ الْقَامُوسِ، أَوْ غَيْرِهِ فِي نَحْوِ ذَلِكَ عَدَمُ الْإِطْلَاعِ عَلَى مَا حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ بَعْدَ بَحْثِهِ طَاقَتَهُ لَكِنْ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ الْوُجُودَ وَاحْتِمَالِ إِطْلَاعِ الْجَوْهَرِيِّ عَلَى مَا لَمْ يَطَّلِعُوا عَلَيْهِ وَلِذَا اسْتَدَّ الْجَلَالُ الْمُحَلِّيَّ إِلَى كَلَامِ الْجَوْهَرِيِّ هَذَا فِي دَفْعِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى عِبَارَةِ الْمُنْهَاجِ فِي بَابِ الرَّدِّ، وَلَمْ يَلْتَمِثْ لِلْحُكْمِ بِسَهْوِهِ فِيهِ مَعَ

وبائنه رشيد (تعلق الضمان بذمته) وإن رآه معه سيده وأقره فیشيع به بعد العتق لا قبله لثبوته برضا صاحبه من غير إذن السيد؛ إذ القاعدة أن ما لزمه بغير رضا مستحقه كتلف بقصبة بتعلق برقبته فقط أو برضاه مع إذن السيد بتعلق بذمته وكسبه وما بيده، ولا يلزمه الكسب إلا إن غصى نظير ما يأتي في المفليس أو لا معه بتعلق بذمته فقط وفارق ما هنا ضمان السيد بإقراره له على ما التقطه كما يأتي بتفصيله في باب؛ لأن المالك ثم لما لم ياذن كان السيد مقصرا بشكوته عليه (أو تلف في يد السيد للبايع تضمينه، وله مطالبة العبد) لوضع كل منهما يده عليه بغير حق لكن إنما يطالب العبد (بعد العتق)، ولو لبعضه؛ لأنه لا مال له قبل ذلك

• قوله: (وبائنه رشيد) أي: فإن كان سفيها أي: مثلاً تعلق برقبته سم على حنج اه ع ش عبارة السيد عمر قوله: رشيد لم يبين مختززه، ولا يتعد أن يكون حكم مختززه حكم الغصب؛ لأن إذن غير الرشيد لاغ اه.

• قوله (سني): (تعلق الضمان بذمته) وهذا بخلاف ما لو أودعه رشيد كتلف في يده فلا يضمه، وإن قرط كما ذكره الشارح م في باب الوديعة ولعل الفرق أنه التزمه هنا بعقد مضمن فتعلق به بخلافه ثم؛ إذ لا التزام فيه للبذل، وإن التزم الحفظ اه ع ش. • قوله: (وإن رآه) إلى قوله وفارق في المعنى إلا قوله: ولا يلزمه إلى أو لا معه. • قوله: (لأن المالك إلخ) قضية هذا ضمان السيد بالإقرار في نحو الغصب أيضا، وهو خلاف مقتضى قوله يتعلق برقبته فقط اه سم عبارة ع ش وقضية فرقه أي: حنج ضمان السيد ما غصبه العبد إذا أطلع عليه ولم يتزعه منه، ويحتمل أنه غير مراد وذلك؛ لأن المغصوب فيه من شأنه أنه يمكنه انتزاع المغصوب من العبد فحيث أمهله، ولم يتزعه من العبد كان كأنه رضي بوضع العبد يده عليه فاشبه ما لو إذن له اه.

• قوله (سني): (للبايع تضمينه) ولو قبضه السيد وتلف في يد غيره كان للبايع مطالبة السيد أيضا نهاية ومخني قال ع ش قوله: م ر أيضا أي: كما يطالب العبد والغير اه.

• قوله (سني): (وله مطالبة العبد)، وعليه فلو غرم العبد بعد العتق، وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع بما غرمه عليه أو لا فيه نظر وقياس ما يأتي من أن الماذون له إذا غرم بعد عتقه ما لزمه بسبب التجارة لا يرجع على سيده أنه هنا كذلك، وقد يفرق اه ع ش قال البجيرمي وعدم الرجوع هو المعتد اه. • قوله: (ولو لبعضه) خالفه النهاية فقال لجميعه لا لبعضه فيما يظهر أخذًا بما يأتي في الإقرار اه قال ع ش قوله: م ر لجميعه بخلافًا لحج وشيخ الإسلام والأقرب ما قاله حج؛ لأن امتناع مطالبيته لمعجزه

اطلاعه عليه لما ذكر بل لو فرض مشافهة العرب لصاحب القاموس، أو غيره بامتناع ما حكاه الجوهري لم يلزمه سفه فيه لجواز أنه أطلع عليه من لغة غير المشافهين فتدبر. • قوله: (وبائنه رشيد) مفهومه أنه لو كان غير رشيد تعلق برقبته. • قوله: (لأن المالك إلخ) قضية هذا ضمان السيد بالإقرار في نحو الغصب أيضا، وهو خلاف مقتضى. قوله: يتعلق برقبته فقط.

(واقتراضه) وغيره من سائر تصرفاته المالية (كشرايه) في عَدَمِ صِحَّتِهِ مِنْهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ كَمَا مَرَّ.
(وَأَنْ أُذِنَ لَهُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّهُ قَسِيمٌ إِنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ (فِي التَّجَارَةِ) مِنَ السَّيِّدِ الْكَامِلِ، أَوْ وَلِيِّهِ
(تَصَرُّفٌ) إِجْمَاعًا لَكِنْ إِنْ صَعَّ تَصَرُّفٌ لِنَفْسِهِ لَوْ كَانَ حُرًّا بَأَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا رَشِيدًا، أَوْ سَفِيهَا
مُهْمَلًا وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ مَالًا بِأَنْ قَالَ لَهُ أَتَجَرُ فِي ذِمَّتِكَ، نَعَمْ مَا مَرَّ جَوَازُهُ لَهُ لِحَاجَةِ لَا يُشْتَرَطُ
فِي ذَلِكَ لِحَوَازِهِ لِلشَّفْعِ، فَإِنْ قُلْتُ: قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ أَنَّهُ اسْتِخْدَامٌ عَدَمُ اشْتِرَاطِ رُشِيدِهِ قُلْتُ: مَنُوعٌ؛
لَأَنَّهُ لَيْسَ اسْتِخْدَامًا مُقْتَصِرًا أَثَرَهُ عَلَى السَّيِّدِ بَلْ مُتَعَدِّيًا لِغَيْرِهِ فَشَرَطَ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ الرُّشْدَ رِعَايَةً
لِمَصْلَحَةِ مُعَامِلِيهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ رُشْدُهُ فِي شِرَائِهِ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ وَالْأَوْجَهُ اشْتِرَاطُهُ وَإِنْ
كَانَ عَقْدٌ عِتَاقِيًّا؛ لِأَنَّهُ يُعْطَى حُكْمُ الْبَيْعِ فِي أَكْثَرِ أَحْكَامِهِ، وَإِذَا أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ لَزِمَهُ أَنْ لَا يَتَصَرَّفَ
إِلَّا (بِخَسْبِ الْإِذْنِ) بِفَتْحِ السِّينِ أَيُّ: بِقَدْرِهِ (فَلَا أُذِنَ لَهُ فِي نَوْعٍ) أَوْ زَمَنِ، أَوْ مَحَلٍّ (لَمْ يَتَجَاوِزْهُ)
كَالْوَكِيلِ وَلِأَنَّهُ قَدْ يُعْرِفُ نَجْحَهُ فِي شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ نَعَمْ بِسْتَفِيدُ بِالْإِذْنِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ مَا هُوَ
مِنْ تَوَابِعِهَا كَنَشْرِ وَطَيٍّ وَرَدٍّ بَعِيٍّ وَمُخَاصَمَةٍ فِي الْمُهْدَةِ أَيِ النَّاشِئَةِ عَنِ الْمُعَامَلَةِ فَلَا يُخَاصِمُ

عَنِ الْإِدَاءِ بَعْدَ الْمَلِكِ فَحِينَئِذٍ مَلَكٌ مَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَى الْوَفَاءِ، وَلَوْ لِيَمِضَ مَا عَلَيْهِ فَلَا وَجْهَ لِلْمَنْعِ عَلَى أَنْ
التَّأخيرَ قَدْ يُؤْذِي إِلَى تَقْوِيَةِ الْحَقِّ عَلَى صَاحِبِهِ رَأْسًا لِحَوَازِ تَلَفٍ مَا يَبِيدُهُ قَبْلَ الْعِنَقِ اهـ. فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ
يُؤْذَنْ لَهُ) فِي أَضْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى بِأَذْنٍ وَمَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ اتَّسَبَ بِمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَثْنِ اهـ سَيِّدٌ عَمَرَ أَقُولُ بَلْ مَا فِي
أَضْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَنْتَظِمُ مَعَ قَوْلِهِ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ إلخ. فَوَدَّ: (وغيره) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ فِي النِّهَايَةِ
قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَغَيْرُهُ تَتِمُّمٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا، وَالْأَفْهَمُ عِلْمٌ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ إِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ
لِيَكُونَ الْكَلَامُ فِيهِ إلخ اهـ. فَوَدَّ: (فِي هَذِهِ صِحَّتِهِ مِنْهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ اهـ.
فَوَدَّ: (مِنْ السَّيِّدِ الْكَامِلِ، أَوْ وَلِيِّهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ مِنَ السَّيِّدِ، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ اهـ. فَوَدَّ: (وَأَنْ لَمْ يَنْفَعِ
إِلَّخ) غَايَةٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ اهـ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (بَأَنْ قَالَ لَهُ أَتَجَرُ فِي ذِمَّتِكَ) أَيُّ: فَلَهُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بِالْأَجَلِ
وَالْإِزْتِهَانِ وَالرَّهْنِ شَمَ مَا فَضَّلَ بِيَدِهِ أَيُّ: بَعْدَ تَوْفِيَةِ الْأَثْمَانِ كَالَّذِي دَفَعَهُ لَهُ السَّيِّدُ اهـ نِهَاقٌ وَيَأْتِي فِي
الشرح مثله. فَوَدَّ: (مَا مَرَّ) أَيُّ فِي قَوْلِهِ قَالَ الْأَنْزَعِيُّ إلخ. فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيُّ: صِحَّةُ التَّصَرُّفِ.
فَوَدَّ: (لِحَوَازِهِ لِلشَّفْعِ) هَلْ يَجْرِي مِثْلُ ذَلِكَ فِي الصَّبِيِّ إِذَا دَعَتْ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَتَعَدُّ
الْأَوَّلُ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ) أَيُّ: فِي أَوَّلِ الْبَابِ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَيُّ: إِذْنُ السَّيِّدِ لِقَبْتِهِ، وَهُوَ بَيَانٌ
لِمَا مَرَّ. فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيُّ: قَضِيَّةُ قَوْلِهِ رِعَايَةُ إلخ. فَوَدَّ: (إِلَّا بِخَسْبِ الْإِذْنِ)؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ
الْإِذْنِ فَاقْتَصَرَ عَلَى الْمَازُونِ فِيهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الرَّقِيقِ نِهَاقٌ وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (كَالْوَكِيلِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي
النِّهَايَةِ، وَكَذَا الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: لَا نَحْوُ اقْتِرَاضِهِ وَتَوَكُّلِهِ أَجْنَبًا. فَوَدَّ: (وَلِأَنَّهُ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ
كَالْوَكِيلِ. فَوَدَّ: (قَدْ يُعْرِفُ نَجْحَهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ قَدْ يَخْسُرُ أَنْ يَتَجَرَّ اهـ. وَفِي الْقَامُوسِ التَّجَحُّجُ بِالضَّمِّ
الظَّنُّ بِالشَّيْءِ اهـ. فَوَدَّ: (وَمُخَاصَمَةٍ فِي الْمُهْدَةِ) أَيُّ: الْعُلُقَةِ اهـ ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْمُرَادُ بِالْمُخَاصَمَةِ
فِي الْمُهْدَةِ الْمُطَالَبَةُ النَّاشِئَةُ إلخ. فَوَدَّ: (فَلَا يُخَاصِمُ) مُفَرَّغٌ عَلَى قَوْلِهِ أَيُّ: إلخ.

نحو غاصب وسارق لا نحو اقتراضه وتوكيله أجنبياً ولو دَفَع له مالا يتصرف في عيئه، وفي الذمة لا في أزيد منه إلا إن قال اجعله رأس مالٍ وأفهمت إن الموضوعه لجواز وقوع شرطها وعذبه بخلاف إذا صححة الإذن وإن لم يُعَيَّن له نوعاً، ولا غيره (وليس له) بالإذن في التجارة (النكاح) كحكمه؛ لأن اسم كل منهما غير متناول للآخر.

(ولا يؤجر) بالإذن له في التجارة إلا نحو عبيدها لا (نفسه)، ولا يتصرف فيها رقةً ومنفعةً ككسبه بشيء؛ لأنها لا تتناول ذلك نعم إن نص له على شيء فقله، أو تعلق بكسبه نحو نكاح، أو ضمان بإذن جاز له إجارة نفسه فيه لاستلزام إذنه في سببه الإذن فيه، ولا يتوكل عن

• فؤد: (نحو غاصب إلخ) أي: من كل مُتَعَدٍّ وَيُعْلِمُ السَّيِّدُ وَجوباً بِذَلِكَ فَإِنْ تَعَلَّرَ عَلَيْهِ إِعْلَامُهُ لِنَحْوِ غَيْبَةِ أَغْلَمَ الْحَاكِمِ بِذَلِكَ فَإِنْ تَعَلَّرَ عَلَيْهِ كُلُّ مَنْهُمَا كَانَ لَهُ الْمُخَاصَمَةُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَدَمَهَا يَقُوَّتُ الْعَيْنُ بِالْكَلْتِيَةِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ ع ش، وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْتَنْبَاتِ. • فؤد: (نحو اقتراضه) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا هُوَ الْخُ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ عَطَفَ عَلَى كُنْشَرِ الْخِ اهـ. • فؤد: (أجنبياً) وعليه فَمَا جَزَتْ الْعَادَةُ بِدَفْعِهِ لِلدَّلَالِ لِيَطُوفَ بِهِ عَلَى مَنْ يَشْتَرِي فَطَرِيقُهُ أَنْ يَدْفَعَهُ لِلدَّلَالِ لِيَطُوفَ بِهِ فَإِذَا اسْتَقَرَّ ثَمَنُهُ عَلَى شَيْءٍ بِأَشْرَ الْعَبْدِ عَقْدَهُ فَاَنْظُرْ هَلْ يُسْتَقَرُّ مِنْ مَنَحِ التَّوَكُّلِ فِيمَا عَجَزَ عَنْهُ، أَوْ لَا يَلِيقُ بِهِ كَمَا أَنَّ الْوَكِيلَ الْمُنْتَظَرَ بِهِ كَذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْخَادِمِ أَنَّ ابْنَ يُونُسَ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ صَرَّحَ بِأَنَّ لَهُ التَّوَكُّلَ فِيمَا عَجَزَ عَنْهُ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ اهـ ع ش. • فؤد: (وفي الذمة) أي: وفي قدره فِي ذِمَّتِهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. • فؤد: (لا في أزيد منه) عَطَفَ عَلَى فِي الْمُقَدَّرِ قَبْلَ قَوْلِهِ فِي الذِّمَّةِ أَوْ بَعْدَهُ. • فؤد: (صححة الإذن إلخ) مَفْعُولٌ أَفْهَمَتْ.

• فؤد: (وإن لم يُعَيَّنِ إلخ) فَإِنْ لَمْ يَنْصُرْ لَهُ عَلَى شَيْءٍ تَصَرَّفَ بِحَسَبِ الْمَضْلَحَةِ فِي كُلِّ الْأَنْوَاعِ وَالْأَزْمِنَةِ وَالْبُلْدَانِ اهـ نِهَائَةً زَادَ الْمُعْنَى، وَلَهُ أَنْ يَأْذَنَ فِي التَّجَارَةِ مِنْ غَيْرِ إِعْطَاءِ مَالٍ فَيَشْتَرِي بِالْإِذْنِ فِي الذِّمَّةِ وَيَبِيعُ كَالْوَكِيلِ، وَلَا يَحْتَاجُ الْإِذْنَ فِي الشُّرَاءِ فِي الذِّمَّةِ إِلَى تَقْيِيدِ بِقَدْرِ مَعْلُومٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ فِي ذِمَّةِ السَّيِّدِ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ اهـ.

• فؤد: (سبي) (النكاح) لَا لِنَفْسِهِ، وَلَا لِرَقَبَتِهِ التَّجَارَةِ اهـ مُعْنَى. • فؤد: (حكمه) إِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ قَالَ لَهُ أَتَجَرَّ فِي النَّهَائَةِ. • فؤد: (حكمه) أي: كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ التَّجَارَةُ بِالْإِذْنِ فِي النِّكَاحِ. • فؤد: (إلا نحو عبيدها) أي كَدَوَائِبِهَا وَثِيَابِهَا مُعْنَى وَنِهَائَةً. • فؤد: (ولا يتصرف فيها رقةً إلخ) أي: لَا يَتَصَرَّفُ فِي رَقَبَةٍ نَفْسِهِ كَيْبِيعِهَا، وَلَا فِي مَنْفَعَتِهَا كِإِجَارَتِهَا كَمَا لَا يَتَصَرَّفُ فِي كَسْبِهِ بِنَحْوِ احْتِطَابٍ وَاصْطِيَادٍ وَقَبُولِ هَبَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْصُلْ بِالتَّجَارَةِ اهـ كُرْدِيُّ. • فؤد: (بشيء) أي: مِنْ أَنْوَاعِ التَّصَرُّفِ اهـ بَصْرِيُّ. • فؤد: (على شيء) مِنْ إِجَارَةِ نَفْسِهِ، أَوْ بَيْعِهَا اهـ ع ش أي: أَوْ مِنْ إِجَارَةٍ أَوْ بَيْعٍ كَسْبِهِ. • فؤد: (أو تعلق) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ نَعَمْ لَوْ تَعَلَّقَ حَقٌّ ثَالِثٌ بِكَسْبِهِ بِسَبَبِ نِكَاحٍ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ أَوْ ضَمَانٍ بِإِذْنِهِ كَانَ لِلْمَاذُونِ لَهُ وَغَيْرِهِ أَنْ يُؤَجَّرَ نَفْسَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ عَلَى الْأَصَحِّ اهـ.

• فؤد: (جاز له إجارة نفسه) أي: عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا اسْتِثْنَاهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ أَي: وَلَوْ غَيْرَ مَآذُونٍ.

غيره فيما فيه عهدة كبيع لا كقبول نكاح إلا بإذن سيده، وله التصرف في عبيد التجارة.
(و) لكن (لا يأذن لعبيده) أضيف إليه لجواز تصرفه فيه (في التجارة)؛ لأن السيد لم يرفع الحجر إلا عنه فقط، وخرج بها إذنه له في تصرف مئتين فيجوز.
(ولا) يجوز له أن يتبرع بشيء مطلقاً فلا (يتصدق)، ولو بشيء من قوته على الأوجه، ولا يهب، ولا يتفق على نفسه من مالها إلا إن تغذرت مراجعة السيد على الأوجه فراجع الحاكم

• فود: (الأ ياذن سيده) راجع لقوله فيما فيه إلخ اه بصري. • فود: (لم يرفع الحجر إلا عنه فقط) فإن إذن له فيه جاز ويتنزل الثاني بعزل السيد له أي: للثاني، وإن لم يتبرع من يد الأول نهاية ومغني قال ع ش والأقرب أنه يتنزل الثاني بعزل المأذون له في التجارة؛ لانه الأذن له فهو كوكيله اه. • فود: (إذنه له) أي: من غير إذن سيده له فيه. • فود: (في تصرف مئتين) أي كثيراً ثوب نهاية ومغني. • فود: (ولا يجوز له) إلى قوله، ولو قال له اتجز في المغني. • فود: (ولا يجوز له أن يتبرع) قال الشيخ عميرة من التبرع أطعم من يخدمه ويعبه في الأسفار سم على منهج أقول قد ينم أن هذا من التبرع حيث جرت العادة به وتنزل علم السيد بذلك منزلة الإذن فيه ويكون ما يصرفه على من يخدمه كالأجرة التي يدفعها عند الاحتياج للإستجار للحمل ونحوه سيما إذا علم بحسب العادة أنه حيث انتفى التبرع لما يعينه لم يفعل اه ع ش. • فود: (أن يتبرع بشيء مطلقاً) أي: إذا لم يعلم رضا السيد، والأ فيجوز ع ش اه بخيرمي. • فود: (فلا يتصدق إلخ) نعم إذا غلب على ظنه رضا السيد بذلك جاز نهاية وسم قال ع ش. أي: وخصوصاً التائه الذي لا يعود منه نفع على السيد كلفمة فصلت عن حاجته وبقي ما لو قال له تبرع هل يجوز له التبرع بما شاء، أو يتصدق ذلك بأقل متحول فيه نظر والأقرب الثاني للشك فيما زاد عليه فيمنع منه احتياطاً لحق السيد فلو ظن رضاه بزيادة على ذلك جاز اه. • فود: (ويشيه من قوته) أي، ولو كان قتر على نفسه، فلو خالف وتبرع ضمن المتبرع عليه ذلك لسيد، وإن كان المتبرع عليه جاهلاً بكونه يضمن، والقول قوله: في قدر ما يقرمه اه ع ش. • فود: (ولا يهب) ولا يعير نهاية ومغني.

• فود: (على نفسه) وانظر على أموال التجارة كالعبيد والبهايم، والذي يتجه أنه يتفق عليها؛ لانه من توابع التجارة اه شوبري، وفي ع ش بعد أن نقل عن سم أنه يتبني أن يكونوا أي: عبيد التجارة مثله ما نهى ونقل عن شيخنا الزيادي بهامش أنه يتفق عليهم؛ لأنهم من جملة مال التجارة، وفيه تنمية لها والأقرب ما قاله شيخنا الزيادي لما علل به اه. • فود: (فراجع الحاكم) هل يكفي في ذلك مرة واحدة، أو لا بد من تعدد المراجعة فيه نظر والأقرب الأول لما في الثاني من المشقة ويتبني فيما لو اختلفا في إنفاق اللاتي وعديه تصديق العبد في القدر اللاتي به فلنيس للسيد مطالبة العبد بشيء ثم إذا إذن الحاكم فيتبني أن يقدّر للعبد ما يليق به عادة ثم إن فضل مما قدره شيء وجب على العبد حفظه للسيد، وإن احتاج إلى زيادة على ما قدره راجع فيها القاضي اه ع ش.

• فود: (ولا يتصدق بشيء) نعم إن غلب على ظنه رضا السيد بذلك جاز.

إن سَهْلٌ بخلاف ما إذا شَقُّ فيما يَظْهَرُ، ولا يَبِيعُ نَسِيقَةً، ولا بدون ثَمَنِ المثل، ولا يُسَلِّمُ المبيع قبل قَبْضِ ثَمَنِه، ولا يُسَافِرُ بِمالِها إلا بإِذْنِ نعم له الشُّراءُ نَسِيقَةً، ولو قال له أَتَجَرُّ بِجَاهِكَ جَارٌ له البيعُ والشُّراءُ، ولو في الذِّمَّةِ بالأَجَلِ والرَّهْنِ والارتِهانِ ثم ما فَضَّلَ بِيَدِهِ مِمَّا رِبحه كالذي دَفَعَهُ له السَّيِّدُ قال الزركشي عن النصِّ وشرطُ ذلك أن يَحُدَّ له حَدًّا كاشِترٍ من دِهْنٍ إلى مِائَةِ أَه. وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّه لا ضَرَرَ عليه في الإِطلاقي المُؤَدِّي بِرِضاهُ بما يَحْدُثُ عن ذلك، ولا يَتِمَّكُنُ من عَزَلِ نَفْسِهِ؛ لأنَّ المُغْلَبَ في الإِذْنِ له الاستِخدامُ لا التوكيلُ، ولا من شِراءٍ مَنْ يَحْتَقُّ على سَيِّدِهِ إلا بإِذْنِهِ وَيَحْتَقُّ.....

• فَوَدَّ: (بِخلاف ما إذا شَقُّ) أي: عُرْفًا، وَمِنْهُ غَرَامَةُ شَيْءٍ، وَإِنْ قُلَّ قَيْشَتَرِي مَا يَمَسُّ حَاجَتَهُ إِلَيْهِ لَا مَا زَادَ عَلَيْهِ أَه ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَا يَبِيعُ نَسِيقَةً) قال في شَرْحِ الرُّوضِ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْجُرْجَانِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ بِالْمَرَضِ كَمَا مِلَ الْقِرَاضِ أَه س. م. • فَوَدَّ: (وَلَا بدون ثَمَنِ المثل) يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ فِيمَا لَا يَتَغَابَنُ بِهِ كَالرَّكِبِ أَه ع. ش. • فَوَدَّ: (إِلَّا بِإِذْنِ) لَا يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ الْعِلْمُ بِالرِّضَا أَخَذًا مِمَّا ذَكَرَهُ صَاحِبُ النِّهَايَةِ فِي التَّصَدِّقِ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ التَّصَرُّفَاتِ الْمَذْكُورَةَ دُونَ التَّبَرُّعِ أَه سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ لَهُ الشُّرَاءُ إِنْ لَخ) هَلْ لَهُ الرِّهْنُ حَيْثُ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ الْمَرْهُونَةَ قَدْ تَتَلَفُ تَحْتَ يَدِ الْمُزْتَهِنِ أَه ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ أَتَجَرُّ بِجَاهِكَ) أي: فِي ذِمَّتِكَ غِيَابٌ وَنِهَاقٌ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي الذِّمَّةِ) الرَّاوِلُ لِلْحَالِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، وَلَوْ اسْقَطَ لَفُظَةُ وَلَوْ كَمَا فِي الْغِيَابِ وَالْمُغْنِي لَكَانَ أَوَّلَى.

• فَوَدَّ: (مَا فَضَّلَ بِيَدِهِ) أي: بَعْدَ تَوْفِيَةِ الْأَثْمَانِ أَه ع. ش. • فَوَدَّ: (كَالَّذِي دَفَعَهُ لَهُ إِنْ لَخ) يَغْنِي حُكْمُ مَا زَادَ فِي يَدِهِ حُكْمُ مَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ لِلتَّجَارَةِ فِي جَوَازِ تَصَرُّفِهِ فِيهِ أَه كُرْدِيَّ عِبَارَةُ الْإِيْمَابِ فَإِنْ أِذْنٌ لَهُ فِي التَّجَارَةِ، وَلَمْ يُعْطِهِ مَا أَقْلَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ فِي الذِّمَّةِ وَيَبِيعَ فَإِذَا رِيحَ اتَّخَذَهُ رَأْسَ مَالٍ كَالْمَالِ الْمَنْفُوعِ قَبِمْتَنَ بَيْعُهُ نَسِيقَةً أَه. • فَوَدَّ: (وَشَرَطُ ذَلِكَ) أي: شَرَطُ الْإِذْنِ فِي التَّجَارَةِ فِي الذِّمَّةِ مِنْ غَيْرِ إِعْطَاءِ مَالٍ. • فَوَدَّ: (بِمَا حَدَثَ إِنْ لَخ) أَيِ بَدِينٍ يَحْدُثُ عَنِ التَّجَارَةِ فِي الذِّمَّةِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَا يَخْتِجُاجُ الْإِذْنُ فِي الشُّرَاءِ فِي الذِّمَّةِ إِلَى تَقْيِيدٍ بِقَدْرِ مَعْلُومٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبَتُّ فِي ذِمَّةِ السَّيِّدِ بِخِلَافِ الرَّاكِبِ أَه. • فَوَدَّ: (وَلَا يَتِمَّكُنُ) إِلَى الْمَنْ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (مَنْ يَغْنِي عَلَى سَيِّدِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ) يَتَّبِعِي عَلَى وَزَانٍ مَا تَقَدَّمَ عَنِ النِّهَايَةِ، أَوْ عَلِمَ رِضَاهُ أَه سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْمُغْلَبَ إِنْ لَخ) وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ بَرْدَهُ أَه ع. ش. وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ.

• فَوَدَّ: (وَلَا يَبِيعُ نَسِيقَةً) قال في شَرْحِ الْغِيَابِ قَالَ يَغْنِي الْأَذْرَعِي وَيُحْمَلُ إِنْ لَخ الْمُتَوَلَّى الْبَيْعِ نَسِيقَةً وَتَقَدَّمَ وَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَا عَلَى مَا إِذَا اقْتَضَاهُ الْعُرْفُ وَيُخَصَّصُ بِهِ إِنْ لَخ غَيْرُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ انْتَهَى، وَفِي حَمْلِهِ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى عَلَى مَا ذَكَرَهُ نَظَرُ ظَاهِرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ وَأَنَّ الْعَادَةَ لَا تَنْظُرُ إِلَيْهَا هُنَا ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي تَوْسِطِهِ رَدَّ كَلَامِ الْمُتَوَلَّى وَقَبْدَهُ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْهَدَ وَزَنْهَنَ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْجُرْجَانِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ بِالْمَرَضِ كَمَا مِلَ الْقِرَاضِ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ لَهُ الشُّرَاءُ نَسِيقَةً) هَلْ لَهُ الرِّهْنُ حَيْثُ يَتَّبَتُّ.

حيث لا ذين، وكذا إن كان والسيد موبى كالمرهون ومن له مال كان مثلاً تنوقف صحة تصرفه على إذنيهما نعم إن كان بينهما مهاتاة كفى إذن صاحب التوبة (ولا يعامل سيده)، ولا مأذوناً لسيده بيع، أو غيره؛ لأن تصرفه له بخلاف المكاتب، (ولا ينزّل بإباهه)؛ لأنه معصية

• قوله: (حيث لا ذين) أي: على العبد المأذون اءع ش عبارة المغي، ولا يشتري من يغتق على سيده فإن إذن له صح الشراء وعق إن لم يكن الرقيق مذيوناً، ولأففيه التفصيل في إعتاق الزاهن المزهون بين الموبى والمغيب كما جرى عليه ابن المقرى تبعاً للإسنوي اء. • قوله: (إن كان) أي: ذين على القرن. • قوله: (والسيد إلخ) أي: والحال أن السيد إلخ. • قوله: (كفى إذن صاحب التوبة) أي هنا لا في التكاى وعبارة شرح الرؤى فيكفي إذنه في أن يتجر قدر نوبته انتهى، وسأل بعض الطلبة عما لو إذن أخذهما في تصرف والآخر في آخر هل يصح تصرفه لوجود إذنيهما والجواب لا كما هو ظاهر؛ إذ لم يوجد إذنيهما في واحد من التصرفين فلا يصح واحد منهما سم على حج، قوله: في أن يتجر قدر نوبته، وكذا فيما يظهر لو أطلق فليحمل إطلاقه على نوبته وعلى كل منهما لا يحتاج إلى إذن جديد إذا عادت التوبة للإذن بل يتصرف عملاً بمقتضى الإذن السابق في التوبة التي وقع فيها الإذن، وفي غيرها وبقي ما لو إذن له صاحب التوبة زيادة على نوبته كأن كان له ثلاثة أيام فأذن له في ستة والأقرب أنه يصح في نوبته أي: التي وقع فيه الإذن، ولو رد عليه بغير ما باعه في توبة أحدهما في توبة الآخر هل يجب عليه قبوله من غير إذن صاحب التوبة، وإن كان زمن قبوله يعامل بأجرة أم لا فيه نظر والأول أقرب؛ لأن مثل ذلك يقتض عادة فيما يقع بين الشريكين اءع ش. • قوله: (ولا مأذوناً) إلى قول المتن، ولا يصير في النهاية والمغني. • قوله: (لأن تصرفه له) مقتضاه أن السيد لو كان وكلاً عن غيره جازت معاملته ولعله غير مراد؛ لأن السيد إذا كان وكلاً لا يبيع لنفسه قيمه لبعده باطل؛ لأنه كما لو باع لنفسه، وكذا يراؤه منه؛ لأنه لا يشتري لموكله من مال نفسه اءع ش. • قوله: (بخلاف المكاتب) أي: كتابة صحيحة، أو فائدة كما في التهذيب، وهو ظاهر إطلاق الشارح م ر كشيخ الإسلام اءع ش، وفي البجيرمي المراد بالكتابة الكتابة الصحيحة أما الفائدة فلا يعامل سيده كما جزم به ابن المقرى في روضه، وهو المعتمد شورى، واعتدع ش التسوية بينهما اء.

• قوله (سئ): (ولا ينزّل بإباهه) يتغي، ولا بغضيه بل هو أولى فليتاثل وليحرر اء سيد همر عبارة العباب وشرحه، ولا ينزّل المأذون بالإباق والغضب وإنكاره الرق، ولا بتذبيره ورفهه، ولا بإيلاء المأذونة اء قوله: ولا بإيلاء المأذونة في المغني مثله قال ع ش وبقي ما لو جُن، أو أغمي عليه ثم أفاق هل يحتاج إلى إذن جديد أم لا فيه نظر والأقرب الثاني؛ لأنه استخدام لا توكيل وتردد فيه سم على

• قوله: (كفى إذن صاحب التوبة) عبارة شرح الرؤى فيكفي إذنه في أن يتجر قدر نوبته انتهى وسأل بعض الطلبة عما لو أذنه أخذهما في تصرف والآخر في آخر هل يصح تصرفه لوجود إذنيهما والجواب لا كما هو ظاهر؛ إذ لم يوجد إذنيهما في واحد من التصرفين فلا يصح واحد منهما.

لا توجب الحجر، وله حيث لم يتقيّد الإذن بغير ما أتى إليه التصرف فيه ولو باعه، أو اعتقه انقزل، (ولا يصح) العبد (مأذوناً له بسكوت سيده على تصرفه)؛ إذ لا ينسب إساكت قول، نعم إن باع المأذون مع ماله لم يشترط تجديده إذن من المشتري وظاهر أن الصورة أنه عالم بأنه المأذون له ويؤجبه ذلك بأن شرائه مع ما في يده وعلمه بحاله ثم عدم منحه قرينة ظاهرة برضاه بتصرفه وانعزاله على البائع بالبيع لا يؤثر في ذلك لاختلاف الملحظين كما هو واضح مما قررته، ولا بقوله لا أمتك من التصرف؛ لأن عدم المنع أعم من الإذن، ولا قرينة. (وتقبل إقراره) أي: المأذون بذنوب المعاملة لقدرته على الإنشاء وتؤدي مما يأتي وأعاد هذه في الإقرار لكن لضرورة تقسيم.....

منهج اه. فود: (التصرف فيه) أي: فيما أتى إليه فإن عاد إلى الطاعة تصرف جزماً نهائياً ومغني قال ع ش والأقرب أنه يتصرف فيها أي: في البلدة التي أتى إليها بما يتصرف به في محل الإذن من نفي بلده، أو غيره حيث كان فيه ربح وقلنا يبيع بالعرض كما في عايل القراض اه. فود: (ولو باعه أو أعتقه انقزل) وفي معنى ذلك كل ما يزيل الملك كهيبة ووقف، وفي كتابته وجهاً أو جهتها وجزم به في الأنوار بأنها حجر وإجارته كما يحته شيخنا كذلك وتجل ذبونه المؤجلة عليه بموته كما تجل الديون التي على الحر بموته وتؤدي من الأموال التي كانت بيده مغني ونهاية قال ع ش قوله: وجزم به في الأنوار بأنها حجر هو المعتقد، قوله: وإجارته كذلك هذا هو المعتقد وظاهره، وإن قصر زمن الإجارة حتى لو أجره يوماً لا يتصرف بعده إلا بإذن من السيد، ولا مانع اه. فود: (نعم إن باع المأذون إلخ) رده شيخنا الشهاب الزملي بأنه مفرغ على رأي مزجوح، وهو أن سيده لو باعه لم يصير مخجوراً عليه نهائياً وسم ومغني أي: فلا بد من إذن جديد من المشتري ع ش. فود: (مع ماله) الإضافة لأدنى ملاسة نظير قول المتن السابق لعيده. فود: (أنه عالم) أي: المشتري. فود: (بإذن المأذون له) لعل الأولى مأذون له؛ إذ زيادة ال لا يظهر لها فائدة بل ربما توهم إرادة عهد مع أنه ليس بمراد كما هو ظاهر اه سيّد عمر. فود: (وعلمه بحاله) أي: علم المشتري بأن العبد مأذون له فيما في يده بالتجارة.

فود: (ثم عدم منحه) أي: منع مشتري العبد عن التصرف فيما في يده. فود: (لاختلاف الملحظين)؛ لأن الملحظ في البائع أن يعمه عزل له، وفي المشتري أن غلبة الظن برضاه الناشئة من القرينة الظاهرة فيه منزلة منزلة الإذن. فود: (مما قررته) وهو قوله: ويؤجبه ذلك إلخ. فود: (ولا بقوله) إلى قول المتن: (ومن عرف) في النهاية والمغني. فود: (ولا بقوله) عطف على قول المتن: (بسكوت سيده).

فود: (وتقبل إقراره بذنوب المعاملة) أي: ولو لأضله وقدره نهائياً ومغني.

فود: (نعم إن باع المأذون إلخ) رده شيخنا الشهاب الزملي بأنه مفرغ على رأي مزجوح، وهو أن سيده لو باعه لم يصير مخجوراً عليه.

وَيُقْبَلُ مِمَّنْ أَحَاطَتْ بِهِ الدُّيُونُ فِي شَيْءٍ بَيْنَهُ أَنَّهُ عَارِيَّةٌ، (وَمَنْ عَرَفَ رِقَّ عَبْدٍ) فِيهِ دَوْرٌ لِيَتَوَقَّفَ
 عِلْمُ الرِّقِّ عَلَى عِلْمِ كَوْنِهِ عَبْدًا وَعَكْسُهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْعَبْدِ الْإِنْسَانُ كَمَا هُوَ مَفْهُومُهُ لُغَةً وَكَانَ
 حِكْمَةً ذَكَرَهُ لِهَذَا الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِقَرِينَةٍ كَوْنُهُ عَلَى زَيْ الْعَبِيدِ وَتَصَرُّفَاتِهِمْ وَمَنْ هُنَا
 كَانَ الْأَصَحُّ جَوَازُ مُعَامَلَةٍ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ رَقَّهُ، وَلَا حُرِّيَّتَهُ كَمَنْ لَمْ يُعْرِفْ رُسْدَهُ وَمَفْهُومُهُ إِلَّا
 الْغَرِيبَ فَيَجُوزُ جَزْمًا لِلْحَاجَةِ (لَمْ يُعَايَلَهُ) أَيِ: لَمْ تَجْزَلْ لَهُ مُعَامَلَتُهُ بِعَيْنٍ، وَلَا ذَنْبٍ لِأَصْلِ عَدَمِ
 الْإِذْنِ (حَتَّى يَعْلَمَ الْإِذْنَ) أَيِ: يَطْلُتْ (بِسَمَاعِ مَوْلَاهُ أَوْ بَيِّنَةٍ) وَالْمُرَادُ بِهَا إِخْبَارُ عَدْلَيْنِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ
 عِنْدَ حَاكِمٍ، وَكَذَا رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ أَخَذَا مِثًا يَأْتِي فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ بَلْ يَتَّبِعُهُ وَفَاقًا لِلشُّبْكِيِّ
 وَغَيْرِهِ وَكَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ بَعْدَ أَنْ أَبْدَى فِيهِ ثَلَاثَ أَحْتِمَالَاتٍ يَمْتَنِضِيهِ الْاِكْتِفَاءُ بِوَاحِدٍ كَمَا فِي
 الشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى الظَّنِّ، وَقَدْ وُجِدَ، وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَمُغِّدِ الْاِكْتِفَاءُ بِفَاسِتِي.....

• قَوْلُهُ: (وَيُقْبَلُ مِمَّنْ الْخ) أَيِ: مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ وَذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ أَمَّا فِي الْبَاطِنِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِذَا عَرَفَ شَيْءًا
 أَيِ: إِنْ كَانَ كَاذِبًا. • قَوْلُهُ: (فِي شَيْءٍ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: يُقْبَلُ • وَقَوْلُهُ: (أَنَّهُ عَارِيَّةٌ) نَائِبٌ فَاعِلُهُ. • قَوْلُهُ:
 (فِيهِ دَوْرٌ) انْتِدْفَاعُ الدَّوْرِ بِإِرَادَةِ عَبْدٍ فِي الْوَاقِعِ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ عَبْدًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَنْ
 يَعْلَمَ رَقَّهُ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الدَّوْرِ بَوَاحِدٍ؛ إِذْ لَا حُكْمَ هُنَا بِتَوَقُّفِ شَيْءٍ عَلَى آخَرَ، وَلَا تَعْرِيفَ هُنَا بِلِ
 الَّذِي يُتَوَقَّعُ أَنَّهُ مِنْ تَخْصِيلِ الْحَاصِلِ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ هُوَ الرِّقِيُّ وَمَعْرِفَةُ رِقِّ الرِّقِيِّ تَخْصِيلٌ لِلْحَاصِلِ؛ لِأَنَّ
 فَرَضَ كَوْنِهِ رَقِيْقًا يَمْتَنِضِي مَعْرِفَةَ رَقِّهِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ عَبْدٌ فِي الْوَاقِعِ سَمَ وَرَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (يُرِيدُ
 بِالْعَبْدِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَا يَكْفِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (حِكْمَةً ذَكَرَهُ لِهَذَا) أَيِ: تَغْيِيرُهُ بِالْعَبْدِ
 دُونَ الْإِنْسَانِ. • قَوْلُهُ: (لَا يُكْتَفَى) أَيِ: فِي مَنَعَ الْمُعَامَلَةِ. • قَوْلُهُ: (مَنْ لَمْ يُعْرِفْ الْخ) أَيِ: وَلَوْ كَانَ عَلَى
 صَوْرَةِ الْعَبْدِ إِذَا عَرَفَ شَيْءًا. • قَوْلُهُ: (إِلَّا الْغَرِيبَ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ جَرَيَانِ الْخِلَافِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: كَانَ الْأَصَحُّ
 الْخ. • قَوْلُهُ: (فَيَجُوزُ) أَيِ: الْمُعَامَلَةُ مَعَ الْغَرِيبِ الَّذِي لَا يُعْرِفُ رَقَّهُ، وَلَا حُرِّيَّتَهُ. • قَوْلُهُ: (أَيِ يَطْلُتْ) حَمَلٌ
 الْعِلْمُ عَلَى الظَّنِّ نَظَرًا لِلْغَالِبِ فِي الْأَسْبَابِ الْمُجَوِّزَةِ لِمُعَامَلَتِهِ فَإِنَّهَا إِنَّمَا تُغَيِّدُ الظَّنَّ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ أَرَادَ
 بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ لِيَشْمَلَ مَا لَوْ سَمِعَ الْإِذْنَ مِنْ سَيِّدِهِ فَإِنَّهُ يُغَيِّدُ الْعِلْمَ لَا الظَّنَّ وَغَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ التَّغْيِيرُ
 بِالْعِلْمِ مِنْ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ إِذَا عَرَفَ شَيْءًا. • قَوْلُهُ: (وَكَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ) مُتَبَدِّلٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ:
 يَمْتَنِضِي • وَقَوْلُهُ: (الْاِكْتِفَاءُ بِوَاحِدٍ) فَاعِلٌ يَتَّبِعُهُ. • قَوْلُهُ: (الْاِكْتِفَاءُ الْخ) أَيِ: فِي جَوَازِ مُعَامَلَتِهِ لَا فِي ثُبُوتِهِ

• قَوْلُهُ: (فِيهِ دَوْرٌ) انْتِدْفَاعُ الدَّوْرِ بِإِرَادَةِ عَبْدٍ فِي الْوَاقِعِ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ قَبْلِ الدَّوْرِ
 بَوَاحِدٍ؛ إِذْ لَا حُكْمَ هُنَا بِتَوَقُّفِ شَيْءٍ عَلَى آخَرَ، وَلَا تَعْرِيفَ هُنَا بِلِ الَّذِي يُتَوَقَّعُ أَنَّهُ مِنْ تَخْصِيلِ
 الْحَاصِلِ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ هُوَ الرِّقِيُّ وَمَعْرِفَةُ رِقِّ الرِّقِيِّ تَخْصِيلٌ لِلْحَاصِلِ؛ لِأَنَّ فَرَضَ كَوْنِهِ رَقِيْقًا يَمْتَنِضِي
 مَعْرِفَةَ رَقِّهِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ عَبْدٌ فِي الْوَاقِعِ.

• قَوْلُهُ (وَالْمُعْنَى): (أَوْ بَيِّنَةٍ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَقَالَ يَغْنِي الْأَذْرَعِي يَتَّبِعِي الْاِكْتِفَاءَ بِخَبَرِ الْعَدْلِ الْوَاحِدِ بَلْ
 خَبَرٍ مَنْ يَتَّبِعُ بِهِ مِنْ عَبْدٍ وَامْرَأَةٍ بَلْ يَطْلُتْ أَنَّهُ أَوَّلَى مِنْ شُبُوحٍ لَا يُعْرِفُ أَصْلَهُ انْتَهَى.

اعتقد صدقه (أو شيوخ بين الناس) حفظاً لما له ويظهر أنه لا يُشترط وصوله لحد الاستفاضة
الآتية في الشهادات لما تقرر أن المدار على الظن (وفي الشيوخ وجه) أنه لا يكفي لتيقن
الحجبر، ويؤد بأن البيئة لا تُفيد غير الظن فكذا الشيوخ وكون الشارع نزول الشهادة منزلة اليقين
محلّه في شهادة عند الحاكم لا في مجرّد الإخبار المكتفى به هنا ولعالمه أن لا يُسلم إليه
المال حتى يثبت الإذن، وإن صدقه فيه كالوكيل. (ولا يكفي) في جواز المعاملة (قول العبد)
إنه مأذون له، وإن ظننا صدقه خلافاً لابن عجيل لأنّهامه مع أنه لا يد له، وبه فارق الاكتفاء
بقول مريد تصرف وكنتي فلان فيه بل، وإن لم يقل شيئاً بناءً على ظاهر الحال أن له يداً، وأما
قوله: حجبر عليّ فيكفي، وإن أنكر السيد؛ لأنه العاقد والعقد باطل بزعمه ويُفوّق بينه وبين
عدم نفوذ عزله لنفسه بما مرّ أنه مُستخدّم لا وكيل والحجبر مُبطل فيهما فإذا ادّعاها العاقد
عومل بقضيته بخلاف العزل بالنسبة للأول على أن مجرّد إنكار السيد لا يستلزم الإذن، ومن
ثم لو قال كنت أذنت له وأنا باقي جازت معاملته

عند القاضي اهـ ع ش، وفي المُعني وشرح الرّوض ويكفي خبر من يثق به من عبد وامرأة بل يظهر أنه
أولى من شيوخ لا يعرف أصله اهـ. قود: (اعتقد صدقه) مفهومه أن مجرّد الظن لا يكفي والظاهر أنه
غير مراد لرجحان صدقه عنده اهـ ع ش. قود: (حفظاً لما له) في تغليب عدم جواز المعاملة بهذا نظراً؛
إذ لا يلزم الإنسان حفظ ماله اهـ رشيد عيّارة السيد عمّر قد يقال وتحرّزاً عن الوقوع في العقيد الفاسد
بل ينبغي أن يكون المعول عليه هذا المعنى، وإن لم أر من تبه عليه اهـ. قود: (وكون الشارع إلخ)
جواب نشأ عن قوله بأن البيئة إلخ. قود: (ولعالمه) أي: ويجوز له (أن لا يُسلم إلخ) ظاهره أنه لا فرق
في ذلك بين أن يعلم الإذن بسمع سيّده إلخ، وهو ظاهر اهـ ع ش. قود: (حتى يثبت) من الإثبات
عبارة المُعني ولَمَنْ عَلِمَهُ مَأْذُوناً وَعَالِمَهُ أَنْ لَا يُسَلِّمَ إِلَيْهِ الْعَوَضَ حَتَّى يَقِيمَ بَيْتَهُ بِالْإِذْنِ خَوْفاً مِنْ خَطَرِ
إِنْكَارِ السَّيِّدِ وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ تَصْوِيرُهَا بِمَا إِذَا عَلِمَ الْإِذْنَ بِغَيْرِ الْبَيْتَةِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ الْإِمْتِنَاعُ
لِزَوَالِ الْمَحْظُورِ وَالْأَصْلُ دَوَامُ الْإِذْنِ اهـ. قود: (في جواز المعاملة) إلى قوله ويُفوّق في النهاية.

قود: (لأنّهامه) أي: لآلته يُثبت لنفسه ولاية وبهذا يُفوّق بينه وبين قبول خبر الفاسق إذا اعتقد صدقه؛
لأن الفاسق ليس مُثَمِّماً في إخباره اهـ ع ش. قود: (وبه) أي باتّه لا يد له. قود: (وإن لم يقل شيئاً) أي
مما يُفيد الوكالة، أو الولاية. قود: (بما مرّ) أي: في أوّل الباب. قود: (وإن ادّعاها) أي: الحجبر.
قود: (للأول) أي: قوله إنه مُستخدّم. قود: (إنكار السيد) أي: الحجبر. قود: (لا يستلزم الإذن)
أي: لأن عدم الحجبر أعم من الإذن. قود: (ومن ثم إلخ) أي: من أجل أن إنكار السيد المُجرّد عن
تعرض بقاء الإذن لا يستلزم إلخ. قود: (لو قال كنت) إلى قوله بخلاف ادّعاها في النهاية والمُعني.
قود: (وأنا باقي) أي: على الإذن. قود: (جازت معاملته إلخ) قال في شرح الرّوض أي: والمُعني

قود: (جازت معاملته، وإن أنكر) قال في شرح الرّوض: ويؤخذ منه أن محلّ منع معاملته فيما إذا

وَأَنْ أَتَكَرَّ وَكَقَوْلِهِ ذَلِكَ سَمَاعُ الْإِذْنِ لَهُ مِنْهُ فَلَا يُفِيدُ انْكَارُ الْقَرْنِ مَعَ ذَلِكَ بِخِلَافِ ادِّعَائِهِ الْحَجَرَ
وَيُفَرِّقُ بِأَنَّهُ رَافِعٌ لِمَا مَرَّ مِنَ الْإِذْنِ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ انْكَارِهِ الْإِذْنَ، وَلَا تُسَمَّعُ دَعْوَى قَرْنٍ عَلَى

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ مَنَعِ مُعَامَلَتِهِ فِيمَا إِذَا كَذَّبَهُ السَّيِّدُ أَي: فِي قَوْلِهِ حَجَرَ عَلَيَّ سَيِّدِي أَنْ يَكُونَ الْمُعَامِلُ لَهُ
سَمِعَ الْإِذْنَ مِنْ غَيْرِ السَّيِّدِ وَالْأَجَازُثُ مُعَامَلَتُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ بَلْ يَنْتَهِي أَنْ يُقَالَ حَيْثُ ظُنَّ كَذِبُ الْعَبْدِ جَازَتْ
جَازَتْ مُعَامَلَتُهُ ثُمَّ إِنَّ تَبَيَّنَ خِلَافُهُ بَطَلَتْ انْتَهَى، وَهُوَ حَسَنٌ شَرْحٌ م ر، وَقَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْخُ) يُوَافِقُهُ
قَوْلُ الشَّارِحِ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ كُنْتُ أَذْنْتُ لَهُ الْخُ) وَبِعِبَارَةِ الْغُبَابِ لَا أَنْ قَالَ مَنَعَنِي السَّيِّدُ، وَإِنْ كَذَّبَهُ
السَّيِّدُ بَأَنَّهُ قَالَ كُنْتُ أَذْنْتُ لَهُ وَأَنَا بَاقِي عَلَى الْإِذْنِ جَازَتْ أَي: مُعَامَلَتُهُ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ، وَلَمْ يُنْظَرْ
لِقَوْلِ الْمَادُونِ مَنَعَنِي؛ لِأَنَّا عَلِمْنَا الْإِذْنَ لَهُ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، وَبِهِ كَقَوْلِهِمُ السَّابِقِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْإِذْنَ لَهُ يَعْلَمُ
أَنَّ مَحَلَّ قَوْلِهِمْ وَإِنْ كَذَّبَهُ مَا إِذَا عَلِمَ إِذْنَ السَّيِّدِ لَهُ مِنْ غَيْرِهِ أَيِ غَيْرِ السَّيِّدِ، وَالْأَي: بِأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ السَّيِّدِ
لَمْ يَلْتَفِتْ لِقَوْلِهِ مَنَعَنِي مَعَ تَكْذِيبِ السَّيِّدِ لَهُ أَفَانْظُرُ مَعَ ذَلِكَ صَوْرَةَ قَوْلِهِ بِخِلَافِ ادِّعَائِهِ الْحَجَرَ إِلَّا أَنْ
يُصَوِّرَ بِمَا إِذَا لَمْ يُكْذَّبْهُ السَّيِّدُ فَلْيَتَأَمَّلْ هـ سَم. هـ قَوْلُهُ: (وَأَنْ أَتَكَرَّرَ) أَي: الرَّقِيقُ بَقَاءُ الْإِذْنِ نِهَاجُهُ وَمُعْنَاهُ قَالَ
الرَّشِيدِيُّ وَكَانَتْهُ إِنَّمَا لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى دَعْوَاهُ أَي: الْحَجَرَ مَعَ قَوْلِ السَّيِّدِ كُنْتُ أَذْنْتُ الْخُ لِتَنْزِيلِ قَوْلِهِ وَأَنَا بَاقِي
مَنْزِلَةُ الْإِذْنِ الْجَدِيدِ فَتَأَمَّلْ وَرَاجِعْ هـ وَتَقَدَّمَ وَجْهٌ آخَرُ عَنْ سَم عَنْ الْإِيْعَابِ. هـ قَوْلُهُ: (وَكَقَوْلِهِ ذَلِكَ) أَي:
قَوْلِ السَّيِّدِ كُنْتُ أَذْنْتُ الْخُ فِي جَوَازِ الْمُعَامَلَةِ هـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يُفِيدُ انْكَارُ الْقَرْنِ) أَي: لَا يُفِيدُ مُجَرَّدُ
انْكَارِهِ الْإِذْنَ عَدَمَ جَوَازِ الْمُعَامَلَةِ. هـ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ ادِّعَائِهِ الْحَجَرَ) فِيهِ مَعَ مَا سَبَقَ لَهُ شَبَهٌ تَنَافٍ يَظْهَرُ
بِالتَّأَمُّلِ هـ سَيِّدٌ عَمَرَ وَمَرَّ عَنْ سَم مِثْلُهُ ثُمَّ تَصْوِيرُ كَلَامِ الشَّارِحِ بِمَا يَنْدَفِعُ بِهِ التَّنَافِي. هـ قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ) أَي:
يَبَيِّنُ ادِّعَاءَ الْحَجَرِ قِيَمَتَهُ الْمَنَعَ وَإِنْكَارِ الْإِذْنِ الْمُجَرَّدِ عَنْ دَعْوَى الْحَجَرِ فَلَا يُفِيدُهُ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا تُسَمَّعُ) إِلَى
الْمَتْنِ فِي التَّهَامَةِ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا تُسَمَّعُ الْخُ).

(فَرَعَ): اشْتَرَى الْعَبْدُ شَيْئًا وَغَبَنَ الْبَائِعُ فِيهِ فَادَّعَى أَنَّ الْعَبْدَ غَيْرَ مَادُونٍ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ وَادَّعَى الْعَبْدُ
الْإِذْنَ وَصَدَّقَهُ السَّيِّدُ عَلَى ذَلِكَ فَهَلْ يُصَدَّقُ الْبَائِعُ أَمْ لَا فِيهِ تَنْظَرٌ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ اقْدَامَ الْبَائِعِ عَلَى

اَكْذَابِهِ السَّيِّدَ أَي: فِي قَوْلِهِ حَجَرَ عَلَيَّ سَيِّدِي أَنْ يَكُونَ الْمُعَامِلُ لَهُ سَمِعَ الْإِذْنَ مِنْ غَيْرِ السَّيِّدِ، وَالْأَجَازُثُ
جَازَتْ مُعَامَلَتُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ بَلْ يَنْتَهِي أَنْ يُقَالَ حَيْثُ ظُنَّ كَذِبُ الْعَبْدِ جَازَتْ مُعَامَلَتُهُ، وَهُوَ حَسَنٌ شَرْحٌ م
ر، قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْخُ) يُوَافِقُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ كُنْتُ أَذْنْتُ لَهُ الْخُ) وَبِعِبَارَةِ الْغُبَابِ:
(لَا أَنْ قَالَ مَنَعَنِي السَّيِّدُ، وَإِنْ كَذَّبَهُ) أَي: السَّيِّدُ بَأَنَّهُ قَالَ السَّيِّدُ كُنْتُ أَذْنْتُ لَهُ وَأَنَا بَاقِي عَلَى الْإِذْنِ جَازَتْ
أَي: مُعَامَلَتُهُ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ، وَلَمْ يُنْظَرْ لِقَوْلِ الْمَادُونِ مَنَعَنِي؛ لِأَنَّا عَلِمْنَا الْإِذْنَ لَهُ وَالْأَصْلُ
عَدَمُهُ، وَبِهِ كَقَوْلِهِمُ السَّابِقِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْإِذْنَ لَهُ يَعْلَمُ أَنَّ مَحَلَّ قَوْلِهِمْ، وَإِنْ كَذَّبَهُ مَا إِذَا عَلِمَ إِذْنَ السَّيِّدِ لَهُ
مِنْ غَيْرِهِ أَي: غَيْرِ السَّيِّدِ، وَالْأَي: بِأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ السَّيِّدِ لَمْ يَلْتَفِتْ لِقَوْلِهِ مَنَعَنِي مَعَ تَكْذِيبِ السَّيِّدِ لَهُ انْتَهَى
فَانْظُرْ مَعَ ذَلِكَ صَوْرَةَ قَوْلِهِ بِخِلَافِ ادِّعَائِهِ الْحَجَرَ إِلَّا أَنْ يَصَوِّرَ بِمَا إِذَا لَمْ يُكْذَّبْهُ السَّيِّدُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

هـ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ رَافِعٌ الْخُ) قَدْ يُقَالُ الرَّافِعُ الْحَجَرَ لَا مُجَرَّدُ ادِّعَائِهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ بِخِلَافِ ادِّعَائِهِ
الْحَجَرَ لَا يَخَالِفُ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ.

سَيِّدَهُ أَنَّهُ إِذْنٌ لَهُ فِي التَّجَارَةِ إِذَا لَمْ يَشْتَرِ شَيْئًا فَإِنْ اشْتَرَى شَيْئًا فَطَلَبَ الْبَائِعُ ثَمَنَهُ فَأَنْكَرَ السَّيِّدُ
الِإِذْنَ فَلَهُ تَحْلِيْفُهُ فَإِذَا حَلَفَ فَلِلْمُتَّحِفِ أَنْ يَدْعِيَ عَلَى سَيِّدِهِ مَوْءً أُخْرَى رَجَاءً أَنْ يُقْرِءَ فَيَسْقُطَ الثَّمَنُ
عَنْ ذِمَّتِهِ. (فَإِنْ بَاعَ مَاذُونٌ) لَهُ فِي التَّجَارَةِ (وَقَبَضَ الثَّمَنَ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ)، أَوْ غَيْرَهَا (فَخَرَجَتْ
السَّلْعَةُ مُسْتَحَقَّةً رَجْعَ الْمُشْتَرِي بِبَدْلِهَا)، وَهُوَ الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ أَيُّ: مِثْلُهُ فِي الْمِثْلِيِّ وَقِيَمَتُهُ فِي
الْمُقْتَوَمِ فَسَاوَى قَوْلِ أَصْلِهِ بِبَدْلِهِ أَيُّ: الثَّمَنُ عَلَى أَنَّهُ فِي نُسْخٍ لَكُنَّ الْمَحْكِي عَنْ خَطِّهِ الْأَوَّلِ،
وَلَيْسَ بِسَهْوٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ (عَلَى الْعَبْدِ)؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ لِلْعَقْدِ فَتَتَعَلَّقُ بِهِ الْعَهْدَةُ حَتَّى يُؤَدِّيَ
بِمَا يَأْتِي وَلِلْمُسْتَحِقِّ مُطَالَبَتُهُ بِهَذَا كَذَيْنِ التَّجَارَةِ بَعْدَ عَيْتِهِ

مُعَامَلَةُ الْعَبْدِ ظَاهِرٌ فِي اعْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ مَاذُونٌ لَهُ فَهُوَ عَلَى الْقَاعِدَةِ مِنْ تَصْدِيقِ مُدْعِي الصَّحَّةِ.
(فَرَعَ): لَوْ إِذْنُ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ فِي أَنْ يَأْتِيَهُ بِمَتَاعٍ مِنَ التَّاجِرِ فَفَعَلَ ثُمَّ تَلَفَ فِي يَدِ الْعَبْدِ فَعَنِي تَجْرِيدُ الْمُبَابِ
أَنَّ الضَّمَانَ يَتَعَلَّقُ بِالسَّيِّدِ وَالْعَبْدِ فَلِلتَّاجِرِ مُطَالَبَةُ كُلِّ مِنْهُمَا لَكِنِ السَّيِّدُ حَالًا وَالْعَبْدُ بَعْدَ عَيْتِهِ وَعَنِ الْإِمَامِ
أَنَّ الْأَقْبَسَ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّيِّدِ وَجَزَمَ فِي الْمُبَابِ بِالْأَوَّلِ وَارْتَضَاهُ م ر قَالَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصُرُ عَمَّا لَوْ اسْتَأْمَرَ
بِرُكْبِلِ أَهْمٍ عَلَى مَنَهِجِ أَيُّ: وَصَرَّحُوا فِيهِ بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَضْمَنُ الْمُسْتَأْمَرَ أَهْمٌ ش، وَاعْتَمَدَ الشَّارِحُ فِي
الْإِعْيَابِ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ. قَوْلُهُ: (فَطَلَبَ الْبَائِعُ ثَمَنَهُ) أَيُّ: وَالْحَالُ أَنَّ السَّيِّدَ تَلَفَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَالْأَوَّلُ
فَالْبَائِعُ يَرْجِعُ بِبَيْعِهِ أَهْمٌ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (فَلَهُ) أَيُّ: لِلْبَائِعِ (تَحْلِيْفُهُ) أَيُّ: السَّيِّدُ أَهْمٌ س. قَوْلُهُ: (مَوْءً
أُخْرَى) أَيُّ: غَيْرَ تَحْلِيْفِ الْبَائِعِ أَهْمٌ ش. قَوْلُهُ: (فَيَسْقُطُ الْخُفُ) انْظُرْ مَعْنَى هَذَا مَعَ أَنَّ ذَيْنَ التَّجَارَةِ بِإِذْنِ
سَيِّدِهِ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ وَلِذَا يُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ الْعَيْتِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا أَقْرَأَ السَّيِّدُ أَذَى الذَّيْنِ مِنْ كَسْبِهِ
وَنَحْوِهِ فَيَسْقُطَ عَنْ ذِمَّتِهِ بِهَذَا الْإِدَاءِ أَهْمٌ س. قَوْلُهُ: (لَهُ فِي التَّجَارَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمَنْ، وَلَا يَتَعَلَّقُ فِي
الْثَّهَائِيَةِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ الْخُفُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ فِيهِ حَذْفَ مُضَافٍ وَعَاطِفٍ وَمَقْطُوفٍ وَالْأَوَّلَى مَا فِي
الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ أَيُّ: بِبَدْلِ ثَمَنِهَا فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَهْمٌ. قَوْلُهُ: (فَسَاوَى الْخُفُ) لَقَوْلِ الْمُرَادِ فِي أَصْلِ
الصَّحَّةِ، وَالْأَوَّلَى فَكَلَامُ الْمَنْ مَحْتِاجٌ إِلَى التَّقْدِيرِ كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (هَلَى أَنَّهُ) أَيُّ: بِبَدْلِهِ أَهْمٌ مُعْنَى.

قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَيُّ: بِبَدْلِهِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ) إِلَى الْمَنْ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (الْعَهْدَةُ) أَيُّ: التَّجْعَةُ
وَالْمُؤَاخَذَةُ شَرْحُ الرُّوْضِ أَهْمٌ بَحِيرِي. قَوْلُهُ: (وَلِلْمُسْتَحِقِّ) أَيُّ: رَبِّ الذَّيْنِ. قَوْلُهُ: (مُطَالَبَتُهُ)
أَيُّ: الْعَبْدِ أَيُّ: حَيْثُ لَمْ يَسْلَمْ الْمُسْتَحِقُّ الْبَدْلَ قَبْلَ الْعَيْتِ أَهْمٌ ش. قَوْلُهُ: (كَذَيْنِ التَّجَارَةِ) الْكَافُ

قَوْلُهُ: (فَلَهُ) أَيُّ: لِلْبَائِعِ تَحْلِيْفُهُ أَيُّ السَّيِّدِ. قَوْلُهُ: (فَيَسْقُطُ الثَّمَنُ عَنْ ذِمَّتِهِ) انْظُرْ مَعْنَى هَذَا مَعَ أَنَّ ذَيْنَ
التَّجَارَةِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ وَلِذَا يُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ الْعَيْتِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا أَقْرَأَ السَّيِّدُ أَذَى الذَّيْنِ
مِنْ كَسْبِهِ وَنَحْوِهِ فَيَسْقُطَ عَنْ ذِمَّتِهِ بِهَذَا الْإِدَاءِ. قَوْلُهُ: (عَنْ ذِمَّتِهِ) أَيُّ: إِنْ وَقَّاهُ السَّيِّدُ بِمُطَالَبَةِ الْبَائِعِ.

قَوْلُهُ: (رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِبَدْلِهَا) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ صِحَّتُهُ شَرْعًا تَوَقَّفَ عَلَى إِضْمَارِ الْمُضَافِ
أَيُّ: بِدَلِّ ثَمَنِهَا فَهُوَ مِنْ دَلَالَةِ الْإِقْبِضَاءِ الْمُقَرَّرَةِ فِي الْأَصُولِ وَمِثْلُهُ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ كَمَا يُفْرَفُ مِمَّا هُنَاكَ
فَلْيَتَأَمَّلْ.

أيضاً كوكيل وعامل قراض بعد عزلهما لكنهما يرجعان لا هو (وله مطالبة السيد أيضاً)، وإن كان بيد العبد وفاة؛ لأنَّ العقد له فكانه البائع والقاطن (وقيل لا)؛ لأنه بالإذن صار كالمستقل (وقيل إن كان في يد العبد وفاة فلا) ليحصل القرض بما في يده ومحل الخلاف إن لم يأخذ المال منه، وإلا طوّل جزماً، (ولو اشترى) المأذون له (بسلعة) شراءً فأيضاً لم يطالب السيد؛ لأنَّ الإذن لا يتناول الفايده فيتعلق بذمته لا بكسبه أو صحيحاً (ففي مطالبة السيد بقضائها هذا الخلاف) للمعاني المذكورة والأصح مطالبته لما مر وطوّل ليؤدّي بها في يد الرقيق إن كان لا من غيره ككسبه بعد الحجر عليه لا لتعلقه بذمته؛ إذ لا يلزم من المطالبة بشيء ثبوته في

للتظهير لا لقياس. هـ فود: (أيضاً) أي كما قبل عتقه. هـ فود: (كوكيل وعامل قراض إلخ) سواء دفع لهما رب المال الثمن أم لا اهـ مغي: هـ فود: (لا هو)؛ لأن ما غرمه مستحق بالتصرف السابق على عتقه وتقدم السبب كتقدم المسبب فالمغروم بعد العتق كالمغروم قبله وهكذا لو اعتق السيد عبده الذي أجره في أثناء مدة الإجارة لا يرجع عليه بأجرة مثل للمدة التي بعد العتق اهـ مغي:

هـ فود (سني): (وله مطالبة السيد أيضاً) ومحل ذلك أي: مطالبته في البيع الصحيح؛ إذ الإذن لا يتناول الفايده فالمأذون في الفايده كغير المأذون فيتعلق الثمن بذمته لا بكسبه صرح به البهوي اهـ نهايه وسناني في الشرح ما يوافقه. هـ فود: (لم يأخذ) أي: السيد. هـ فود: (شراء فأيضاً) ويتبع فيما لو اختلفت اغنيادهما كأن كان العبد شافعياً مثلاً فباع بيعاً صحيحاً عنده غير صحيح عند سيده لكونه لا يرى صحة ذلك أن العبرة بعقيدة السيد فله منع العبد من توفية الثمن من كسبه.

(فائدة): لو كان السيد مالِكاً والعبد شافعياً وأذن له في البيع بالمعاطاة فهل له البيع بها أم لا فيه نظر والأقرب الثاني؛ لانه لا يجوز امتثال أمره إلا في الأمر الجائز، وهذا ممنوع منه اهـ ش. هـ فود: (لما مر) أي من قوله؛ لأنَّ العقد له إلخ. هـ فود: (إن كان) أي: شيء في يده. هـ فود: (لا لتعلقه بذمته) عطف على قوله: ليؤدّي وظاهره انتهاء التعلق بذمته وإن كانت السلعة المشتراة موجودة بيد السيد، لكن لو لم يكن في يد الرقيق وفاة وامتنع السيد من الأداء فيتبعي أن يجوز الفسخ للبائع على ما سبق قبيل التولية اهـ سم عبارة الحلبي. هـ فود: (بما في يد الرقيق) أي: ما حقه أن يكون في يده وإن انتزعه السيد منه، وهو

هـ فود: (ومحل الخلاف إلخ) ظاهره أنه لا يتعلق بذمته، وإن أخذ المال منه فليرجع.

هـ فود (نقش): (ولو اشترى سلعة إلخ) يتبعي أن يجري في ثمن ما اشتراه وتسلمه ما تقدم قبيل التولية في قول المصنف وإذا سلم البائع أجر المشتري إن حضر الثمن، وإلا فإن كان مغيباً فلبائع الفسخ بالفلس إلخ فليرجع. هـ فود: (لا لتعلقه بذمته) ظاهره انتهاء التعلق بذمته، وإن كانت السلعة المشتراة موجودة بيد السيد لكن لو لم يكن في يد الرقيق وفاة وامتنع السيد من الأداء فيتبعي أن يجوز الفسخ للبائع على ما سبق قبيل التولية ويحتمل أن لا يجوز الفسخ؛ لأنَّ معامل العبد موطن نفسه على الصبر للعنق إذا لم يكن هناك وفاة أي: أن ذلك مقتضى معاملته لكن يؤيد الأول قوله: الآتي بل يتخير البائع

الذمة ألا ترى أن القريب يُطالب بِفَقْدِ قَرِيبِهِ والموسر بِإطعام المُضطَرِّ مع عَدَمِ ثبوتها في ذمتها فإن لم يكن بيده شيء فلاحتمال أدائه عنه؛ لأن له به عُلُقَةٌ، وإن لم يلزم ذمته فإن أدى برئ القربى، وإلا فلا، وقد لا يُطالب بأن أعطاه مالا ليُتَجَرَّ فيه فاشترى في ذمته ثم تلف ذلك المال قبل تسليمه للبائع بل يتخوّر البائع إن لم يؤدّه السيّد وذلك لانقطاع المِلْقَةِ هنا بتلف ما دفعه السيّد من غير أن يخلقه شيء من كسب المأذون ولك أن تقول هذا إنما يتأتى إن أريد بمطالبة السيّد إرضائه بما يُطالب به أمّا إذا كان المراد العرض عليه لاحتمال أن يؤدّي عن العبد لما بينهما من المِلْقَةِ فلا مانع من ذلك. (ولا يتعلّق ذمّة التجارة برقبته)؛ لأنه وجب برضا مُستحقّه (ولا ذمّة سيّده)، وإن أعقّه، أو باعّه؛ لأنه المُباشر للعقد ومَرَأَتَا الجُمُع بين هذا ومطالبتة فزعم غير واحد أن هذا تناقض مردودٌ وجب بغير ذلك مِمّا فيه نظر (بل يؤدّي من مال التجارة) الحاصل قبل الحجر ربحًا ورأس مالٍ لاقتضاء العرف والإذن ذلك (وكذا من كسبه)

مال التجارة أصلاً وربحاً اهـ وهذا صريح في ثبوت التعلّق بِذِمَّةِ السيّد فيما إذا كانت السّلعة بيده بل قول الشارح المارّ آتياً ومحلّ الخلاف إلخ صريح فيه أيضاً. هـ فود: (فإن لم يكن بيده) أي: العبد (شيء) وليس له أي: المُستحقّ في هذه الحالة رَفَعَهُ أي: السيّد إلى الحاكم اهـ ع ش. هـ فود: (فلاحتمال إلخ) أي: ففائدة مطالبة السيّد بذلك احتمال أدائه عن العبد. هـ فود: (لأن له به) أي: للسيّد بالذمّة (عُلُقَةٌ) لأنّ إدّته له في التصرف سبب في لزوم الذمّة للعبد اهـ بخيرمي عبارة الكُرْدِي قوله: عُلُقَةٌ أي: نوع عُلُقَةٍ وهي عُلُقَةُ الإِستخدام اهـ. هـ فود: (وإن لم يلزم ذمّة) أي ذمّة السيّد. هـ فود: (وقد لا يُطالب) أي: السيّد، وهو المُعْتَمَد اهـ ع ش. هـ فود: (تسليمه) أي: تسليم القربى ذلك المال. هـ فود: (بل يتخوّر البائع) أي: بين الفسخ والإجازة. هـ فود: (وذلك) أي: عَدَمُ مطالبة السيّد في الحالة المذكورة. هـ فود: (هذا) أي: عَدَمُ المطالبة. هـ فود: (إذا كان المراد) أي: بالمطالبة.

هـ فود: (سني: برقبته) لا يمتنع الأمّة المأذونة، ولا بسائر أموال السيّد كأولاد المأذونة اهـ مُفْنِي. هـ فود: (لأنه وجب) إلى قوله، وفي الجواهر في المُفْنِي وإلى الباب في النهاية. هـ فود: (ومرأتها) أي: في قوله وطولب ليؤدّي إلخ اهـ ع ش. هـ فود: (بين هذا) أي: عَدَمُ التعلّق بِذِمَّةِ السيّد (ومطالبيته) أي: السيّد. هـ فود: (سني: من مال التجارة) أي أصلاً، أو ربحاً مُفْنِي ونهاية وشرح المنهج وسواء كان في يد المأذون، أو سيّده حليّ. هـ فود: (سني: من كسبه) والمراد كسبه بعد لزوم الذمّة لا من حين الإذن

إن لم يؤدّه السيّد فليُتَأَمَّل. قول المُصَنِّف يتبني أن يجري في ثَمَنِ ما سلّمه البائع ما تقدّم قُبيل التولية. هـ فود: (فزعم غير واحد أن هذا تناقض) عبارة شرح م ر وجواب الشارح يعني المحلّي عنه بأنه يؤدّي مِمّا يَكْسِبُهُ العبد بعد أدائه ما في يده مُفَرَّغ على رأي مزجوح نعم إن حِيلَ على كسبه قبل الحجر كان صحيحاً.

هـ فود: (سني: وكذا من كسبه) قال في شرح الرزوي وحيث قلنا يتعلّق بكسبه لزمه أن يكتسب

الحاصل قبل الحجر عليه لا بعده (بالاصطلاح ونحوه في الأصح) كما يتعلّق به المهر وموّن
النكاح ولاقتضاء العرف والإذن ذلك ثم ما بقي بعد الأداء في ذمّة الرقيق يؤخذ منه بعد عتيقه
كما مرّ، وفي الجواهر لو باع السيّد العبد قبل وفاء الدين وقُلنا بالأصح أنّ ذمته يتعلّق بكسبه
تخوّر المشتري، واعتراض بأنّ الأصح أنّ ذمته لا يتعلّق بكسبه بعد البيع فلا خيار، وفيها لو أقرّ
المأذون أنّه أخذ من سيّده ألفاً للتجارة أو ثبت بيّنة، وعليه ذبّون ومات فالسيّد كأحد الغرماء
يُقاسمهم اه وفيه نظر ظاهر بل الوجه أنّه لا يحصل للسيّد إلا ما فضل؛ لأنّه المقرط. (ولا
يملك العبد) أي: القبر كلّه بسائر أنواعه ما عدا المكاتب، ولو (بتفليك سيّده)، أو غيره (في
الأظهر) لقوله تعالى: ﴿تَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ (النمل: ٧٥) وكما لا يملك بالارث وإضافة
الملك إليه في خبر الصحيحين «مَنْ باع عَبْدًا، وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُبْتَاعُ»
للاختصاص لا للملك، وإلا لنافاه جعله لسيّده.

كالنكاح بخلاف الضمان والفرق أنّ المضمون ثابت من حيث الإذن بخلاف مؤن النكاح والذين سلطان
اه بخبري. ٥. فود: (قبل الحجر) أمّا كسبه بعد الحجر فلا يتعلّق به في الأصح في أصل الروضة لا لقطع
حكم التجارة بالحجر اه مغني. ٥. قول (س): (ونحوه) أي: كالإحطاب اه مغني. ٥. فود: (به) أي:
بكسبه. ٥. فود: (بعد الأداء) أي: ممّا ذكر من مال التجارة وكسبه قبل أن يُحجر عليه اه حلي. ٥. فود: (كما
مرّ) أي قبيل قول المتن وأقرضه كثيراته ومما مرّ له، ولو لمعه وعن النهاية أنّه لا بد من عتي جميعه.
٥. فود: (وقُلنا بالأصح) ضعيف اه ع ش. ٥. فود: (فلا خيار) هذا هو الْمُتَمَتّد اه ع ش. ٥. فود: (وفيها)
أي: الجواهر. ٥. فود: (وعليه ذبّون) أي: بسبب التجارة (ومات) أي: العبد اه ع ش. ٥. فود: (بل
الوجه) هذا هو الْمُتَمَتّد اه ع ش. ٥. فود: (أنّه لا يحصل إلخ) أي: إنّ كانت الذبّون ذبّون تجارة، وإلاّ
فالوجه أنّ الجميع للسيّد، ولا تتعلّق الذبّون بشيء من المال اه سم. ٥. قول (س): (ولا يملك العبد) ولو
قبل الرقيق هبة، أو وصية من غير إذن صحّ، ولو مع نهي السيّد عن القبول؛ لأنّه اكتساب لا يقبّ
عوضاً كالإحطاب ودخل ذلك في ملك السيّد قهراً إلا أن يكون الموهوب، أو الموصى به أضلاً أو
فرعاً للسيّد تجب نفقته عليه حال القبول لتحوّر زمانه، أو صغر فلا يصحّ القبول ونظيره قبول الولي
لموّلته ذلك نهاية ومغني. ٥. فود: (بسائر أنواعه) دخل فيه المُدَبَّر والمُعلّق عتقه وأمّ الولد مغني وع
ش. ٥. فود: (وإضافة الملك) أي: المال. ٥. فود: (للاختصاص) خبر وإضافة الملك.

للفاضل قال الرزكشي، وفيه نظر لما سيأتي في الفلاس اه. ٥. فود: (لا بغنة) لو عتق بعضه بعد الحجر
عليه واكتسب مالا يبيعه الحرّ لم يلزمه أداء منه وإنما يلزمه بعد عتي جميعه وسيأتي في الإقرار ما
يتعلّق بذلك م ر. ٥. فود: (تخوّر المشتري) أي: مشتري العبد. ٥. فود: (لا يتعلّق بكسبه) أي: لانه بالبيع
صار منجوراً عليه والذين لا يتعلّق بكسبه بعد الحجر عليه. ٥. فود: (بل الوجه إلخ) أي: إنّ كانت
الذبّون ذبّون تجارة، وإلاّ فالوجه أنّ الجميع للسيّد، ولا تتعلّق الذبّون بشيء من المال والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب السلم)

ويقال له السلف وأصله قبل الإجماع - إلا ما شذ به ابن المسيب - آية الدين فسرهما ابن عباس رضي الله عنهما بالسلم. والخبر الصحيح «من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»، (هو) شرعاً (بيع) شيء (موصوف في الذمة) بلفظ السلف أو السلم كما سيعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب السلم

أي كتاب بيان حقيقته وأحكامه اهـ ع ش.

قود: (ويقال له إلخ) أي لغة هذه الصيغة تُشير بأن السلم هو الكثير المتعارف وأن هذه اللغة قليلة اهـ ع ش وعبارة المغني السلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق سمي أي هذا العقد سماً لتسليم رأس المال في المجلس وسلفاً لتقديمه اهـ. وقوله سمي إلخ في النهاية مثله قال ع ش قوله لتسليم إلخ أي لاشتراط التسليم لصحة العقد وقوله لتقديمه أي تقديم نقده على استيفاء المسلم فيه غالباً ومن غير الغالب ما لو كان حالاً أو عجله المسلم إليه ودفعه حالاً في مجلس العقد اهـ. قود: (ويقال له) إلى قوله: (وقد يستشكل) في النهاية وكذا في المغني إلا قوله: (لا) إلى آية الذين. قود: (إلا ما شذ به إلخ) انظر الذي شذ به هل هو عدم جواز السلم أو أن جوازه معتبر على وجه مخالف لما عليه الأئمة فيه نظر والظاهر الأول فليراجع اهـ ع ش أقول بل الظاهر الثاني ولا لكان الظاهر أن يقول إلا من شذ ابن المسيب. قود: (آية الذين) أي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ لَا يَدِينُونَ إِذَا نَدَيْنَهُم بِدِينِهِ﴾ (بقره: ٢٨٢) الآية.

قود: (والخبر الصحيح إلخ) عبارة النهاية وخبر الصحيحين: «من أسلف في شيء فليسلف في كيل» إلخ وعبارة المغني وشرح المنهج وخبر الصحيحين: «من أسلف في شيء فليسلف في كيل» إلخ فلعَلَّ الرواية متعددة. قود: (ووزن معلوم) الواو بمعنى أو إذ لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن اهـ ع ش.

قود: (إلى أجل معلوم) ومعنى الخبر من أسلف في كيل فليكن معلوماً أو موزون فليكن معلوماً أو إلى أجل فليكن معلوماً لا أنه حصره في الكيل والوزن والأجل اهـ نهاية قال ع ش قوله م لا أنه حصره إلخ وذلك لأنه يلزم على ظاهره فساده السلم في غير المكيل والموزون وفي الحال اهـ.

قود: (سني) (هو بيع) يؤخذ من جعله بيعاً أنه قد يكون صريحاً وهو ظاهر وقد يكون كناية كالكتابة وإشارة الآخرس التي يفهمها الفطن دون غيره اهـ ع ش. قود: (شيء موصوف) فموصوف بالجر صفة لموصوف مخذوف كما تبه عليه المحلي وإنما فعل كذلك لأنه لو قرئ بالرفع كان المعنى بيع موصوف في الذمة والبيع لا يصح وصفه بكونه في الذمة إلا بتجاوز كأن يقال موصوف مبيعاً أو ما تعلق به أو نحو ذلك ولا حاجة إليه اهـ ع ش.

من كلامه فلا اعتراض عليه، وأجاب الشارح بأن هذا تعريف له بخاصته المتفق عليها وقد يستشكل تعبيره بالخاصة لأنها توجد في غيره وهو البيع في الذمة ويُجاب بمنع ذلك. ويأتي أن من الظاهر أن الشارح وضع لفظ البيع لمطلق المقابل من غير اعتبار قيد زائد من تعيين أو

• فؤد: (من كلامه) أي قوله: (ولو قال اشتريت منك ثوباً صفته كذا إلخ). • وفؤد: (فلا اعتراض عليه) إذ هو حذف لدليل وهو جائز اه سم. • وفؤد: (فلا اعتراض) المعتبر هو التمييز حيث قال: يرد عليه ما إذا عقد بلفظ البيع ولم يتعرض للفظ السلم فإنه يتقدم بيما لا سلماً اه. • فؤد: (بأن هذا تعريف له بخاصته) يجوز أن يكون مراد الشارح بالخاصة الخاصة الإضافية لا الحقيقية ويكون الغرض من التعريف التمييز عن بعض الأغيار كبيع الأعيان لا عن سائر الأغيار والله أعلم. ثم رأيت المحقق سم أشار إلى جميع ما ذكر وجه صحة التعريف بما أشرنا إليه ونقل عن السيد - قدس سره - أنه قد يكون الغرض من التعريف تمييزه عن بعض ما عده اه سيد عمر. • فؤد: (وهو البيع في الذمة) أي بلفظ البيع. • فؤد: (ويُجاب بمنع ذلك) إن كان مبنى هذا الجواب على أنه معتبر في خاصة الشيء اختياراً الواضح إياها في مفهومه فممنوع أو مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم تذكر اه سم. • فؤد: (ويأتي) أي المنع. • فؤد: (وضع لفظ البيع لمطلق المقابل إلخ) لا يخفى أن البيع شرعاً وإن كان ما أفاده لئلا تحت فؤدان بيع الأعيان وبيع الذمة ولا شك أن بيع الذمة مغاير للسلم بالماهية وأن المعنى المذكور متحقق فيه فلم يثبت كونه خاصة حقيقة فتعين الثبوت على ما أشرنا إليه اه سيد عمر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب السلم

• فؤد: (من كلامه) أي قوله: (ولو قال اشتريت منك ثوباً صفته كذا إلخ). • وفؤد: (فلا اعتراض عليه) أي إذ هو حذف لدليل وهو جائز. • فؤد: (وقد يستشكل) لا إشكال مع ملاحظة ما قرروه من انقسام الخاصة إلى مطلقة وهي ما تختص بالشيء بالقياس إلى جميع ما عده كالصالح للإنسان وإلى إضافية وهي ما تختص بالشيء بالقياس إلى بعض أغياره كالماشي للإنسان فإن قلت فإذا كانت الخاصة هنا إضافية؛ لأنها تخص السلم بالنسبة إلى بعض أغياره وهو بيع الأعيان فهل يصح التعريف بها قلت نعم على ما صوبه السيد فقال والصواب أن المعتبر في المعرفة كونه موصلاً إلى تصور الشيء إما بالكنه أو بوجه ما، سواء أكان مع التصور بالوجه يميزه عما عده أو عن بعض ما عده اه. • فؤد: (ويُجاب بمنع ذلك) إن كان مبنى هذا الجواب على أنه معتبر في خاصة الشيء اختياراً الواضح إياها في مفهومه فممنوع أو مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم فتذكر.

• فؤد: (ويأتي أن من الظاهر إلخ) ملخص هذا البيان كما يعرف بالتأمل دعوى أن خاصة الشيء ما اعتبره الواضع فيه وإن وجد في غيره من غير اختياره فيه وهذا ممنوع يؤيد المنع أن كلاً من الصالح والماشي خاصة للإنسان مع أن واحداً منهما لم يفتقره الواضع فيه وقد عرفوا الخاصة بأنها الخارج

وصف في الذمة نظير وضع اسم الجنس، ووضع لفظ السلم لمقابلة بقيد الثاني نظير علم الجنس سواء أعقد بلفظ سلم ولا خلاف فيه أو بيع على القول الآتي أنه سلم فالوصف في الذمة خاصة لماهية السلم اتفاقاً واشترط لفظ السلم خاصة لها على الأصح واقتصر المصنف في التعريف على المتفق عليه دون المختلف فيه لأن الغالب في التعاريف ولو الناقصة ذلك. قيل: ليس لنا عقد يختص بصيغة واحدة إلا هذا والنكاح، وأراد بواجدة مع كونها اثنتين هنا وثم اتحاذ المعنى لا اللفظ فهما من حيز التراذف، وعرف بغير ذلك بما هو غير مانع ويعلم من كونه بيعة امتناع إسلام الكافر في نحو مسلم خلافاً للمأزدي. قال في الأنوار ما حاصله وكذا لو كان المسلم مسلماً والمسلم إليه كافراً والعبد المسلم فيه غير حاصل عنده اهـ. وفي تقييده بغير حاصل عنده نظر ظاهر وإن نقله شارح وأقره؛ لأنه إن نظر لعمدة تحصيله للمسلم

فود: (لفظ السلم) أي والسلف. فود: (لمقابلة) بالتثوين وفي أكثر النسخ فيما اطلعنا لمقابلته بالإضافة إلى الضمير ولعله من التايخ. فود: (بقيد الثاني) أي الوصف في الذمة اهـ كزدي.
 فود: (نظير علم الجنس) يشعر بأن معنى علم الجنس أخص من معنى اسم الجنس وهو وهم بل معناهما واحد بالذات وإنما يختلف بالإختيار لأن الثمين والمعمودية أي الذممة معتبرة في معنى علم الجنس دون اسمه كما تقرر في محله اهـ سم. فود: (أعقد) الهمزة للاستفهام. فود: (بلفظ سلم) أي أو سلف. فود: (لفظ السلم) أي أو السلف. فود: (لأن الغالب إلخ) قد يمنع اهـ سم. فود: (ذلك) أي التعريف بالمتفق عليه. فود: (قبل ليس إلخ) عبارة المغني قال الزركشي وليس إلخ. فود: (قيل إلخ) أي قال بعضهم وليس الغرض تضييقه اهـ ع ش. فود: (مع كونها اثنتين هنا) وهما السلم والسلف (وتم) وهما النكاح والتزويج اهـ كزدي. فود: (ويعلم) إلى قوله قال في النهاية والمغني ثم قالاً وبمثل الرقيبي المسلم المرتد كما مر في باب المبيع اهـ. فود: (إسلام الكافر) من إضافة المصدير إلى فاعله. فود: (في نحو مسلم) أي من كل ما ينتج تملك الكافر له كالمصحف وكتب العلم والسلاح في إسلام الحرابي اهـ ع ش. فود: (والعبد المسلم فيه) أي المسلم اهـ بضري. فود: (لأنه إن نظر لعمدة تحصيله إلخ) هل التعليل منحصر في ذلك يتبني أن يتأمل اهـ سيد عمر عبارة سم.

المقول على ما تحته حقيقة واحدة فقط فليتأمل اهـ. فود: (نظير علم الجنس) نظير السلم الذي هو صنف من البيع بعلم الجنس يشعر بأن معنى علم الجنس أخص من معنى اسم الجنس وهو وهم بل معناهما واحد بالذات وإنما يختلف بالإختيار لأن الثمين والمعمودية معتبرة في معنى علم الجنس دون اسمه كما تقرر في محله. فود: (لأن الغالب) قد يمنع. فود: (فلا فرق) قد يفرق. فود: (ويأتي) أنظره مع قوله الآتي (فعل الأول) إلى قوله (ويجوز الإغتياض عنه) إلا أن يكون ذاك في رأس المال وهذا في المبيع بناء على أن رأس المال هنا مما يجوز الإغتياض عنه لكن هذا بخلاف ما يأتي عن شرح الرزوي في توجيه بطلان الحوالة المفيد امتناع الإغتياض عن رأس المال.

لَتَقْدَرُ دُخُولَهُ فِي مِلْكِهِ اخْتِيَارًا إِلَّا فِي صَوَرٍ نَادِرَةٍ فَلَا فَرْقَ كَمَا لَوْ أَسْلَمَ فِي لَوْثُورَةٍ كَبِيرَةٍ فَالَّذِي يَتَّجِعُهُ عَدَمُ الصَّحَةِ مُطْلَقًا. أَمَّا بَلْفِظِ الْبَيْعِ فَهُوَ بَيْعٌ وَإِنْ أُعْطِيَ حُكْمُ السَّلَمِ فِي مَنِعِ الْاسْتِبْدَالِ عَنْهُ نَظَرًا لِمَعْنَى كَمَا مَرَّ وَيَأْتِي.

(يُشْتَرَطُ لَهُ) لِيَصِحَّ (مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ) لِغَيْرِ الرُّتُوبِ مَا عَدَا الرُّؤْيَةَ وَقِيلَ الْمُرَادُ شُرُوطُ الْمَبِيعِ فِي الذَّمِّ فَلَا يَحْتَاجُ لَاسْتِثْنَاءِ الرُّؤْيَةِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمَهُ مِنْ صِحَّةِ سَلَمِ الْأَعْمَى (أُمُورٌ) أُخْرَى سَبْعَةٌ اخْتَصَّ بِهَا فَلِذَا عَقِدَ لَهَا هَذَا الْكِتَابُ. (أَحَدُهَا) تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ الَّذِي هُوَ بِمَنْزِلَةِ الثَّمَنِ فِي

قُودَ: (فَلَا فَرْقَ) قَدْ يُفْرَقُ. اهـ. وَأَشَارَعَ شِ إِلَى الْجَوَابِ بِمَا نَصَّهُ قَالَ حَجَّجَ الَّذِي يَتَّجِعُهُ فِيهِ عَدَمُ الصَّحَةِ مُطْلَقًا أَيْ سَوَاءٌ كَانَ حَاصِلًا عِنْدَ الْكَافِرِ أَوْ لَا أَقُولُ وَذَلِكَ لِثَنَرَةِ دُخُولِ الْمَبْدِ الْمُسْلِمِ فِي مِلْكِ الْكَافِرِ فَاشْبَهَ الْمُسْلِمَ فِيمَا يَمْرُ وَجُودُهُ وَلَا يَرُدُّ مَا لَوْ كَانَ فِي مِلْكِهِ مُسْلِمًا لِأَنَّ مَا فِي الذَّمِّ لَا يَتَحَصَّرُ فِيهِ وَلَا يَجِبُ دَفْعُهُ عَمَّا فِيهَا وَيَجُوزُ تَلَفُهُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَلَا يَحْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ اهـ. قُودَ: (أَمَّا بَلْفِظِ الْبَيْعِ الْخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ سَابِقًا بَلْفِظِ السَّلَمِ أَوْ السَّلَمِ. قُودَ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ اهـ كُرْدِي. قُودَ: (وَيَأْتِي) أَيْ فِي فَضْلِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَبَدَلَ عَنْ الْمُسْلِمِ فِيهِ بِقَوْلِهِ وَمِثْلُهُ الْمَبِيعُ فِي الذَّمِّ. قُودَ: (وَيَأْتِي) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي: (فَعَمَلَى الْأَوَّلِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَجُوزُ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَهَذَا فِي الْمَبِيعِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ رَأْسَ الْمَالِ هُنَا يَمَّا يَجُوزُ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ لَكِنْ هَذَا يُخَالِفُ مَا يَأْتِي عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ فِي تَرْجِيهِ يُطْلَقُ الْحَوَالَةُ الْمُفِيدَةُ الْإِغْتِيَاضَ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ اهـ سم. قُودَ: (الْمَبِيعُ فِي الذَّمِّ) وَأَقُولُ وَلَوْ أَرِيدَ مُطْلَقُ الْبَيْعِ لَمْ يَخْتَجِ لَاسْتِثْنَاءِ الرُّؤْيَةِ أَيْضًا لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُشْتَرَطُ فِي بَيْعِ الْمُعْتَبَاتِ لَا مَا فِي الذَّمِّ وَالسَّلَمُ يَتَّبِعُ مَا فِي الذَّمِّ فَتَأَمَّلْهُ اهـ سم. قُودَ: (وَيُؤَيِّدُهُ) فِي التَّأْيِيدِ نَظَرٌ وَاضِحٌ لِأَنَّ تَقْدِيمَ صِحَّةِ سَلَمِ الْأَعْمَى غَايَةً مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَدَمُ اشْتِرَاطِ الرُّؤْيَةِ وَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى أَنَّ الْمُصَنَّفَ أَرَادَ هُنَا بِالْبَيْعِ بَيْعَ الْمُوصُوفِ فِي الذَّمِّ حَتَّى لَا يَحْتَاجَ لِلِاسْتِثْنَاءِ فَلَا لِيَصْدَقَهُ مَعَ إِرَادَةِ الْأَعْيَانِ مَعَ اسْتِثْنَاءِ الرُّؤْيَةِ فَتَأَمَّلْ اهـ سم. قُودَ: (اخْتَصَّ بِهَا) فِيهِ أَنْ بَعْضَ السَّبْعَةِ شَرَطُ لِلْبَيْعِ أَيْضًا كَالْفَنَدَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ وَالْعِلْمِ وَأَمَّا مَا فِيهِ مِنَ التَّخَصُّصِ بَعَيْنِهِ يَجْرِي فِي الْبَيْعِ الذَّمِّيِّ كَمَا لَا يَخْفَى اهـ رَشِيدِي وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّلَمِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الْبَيْعَ الذَّمِّيَّ.

قُودَ (سُ): (أَحَدُهَا) تَسْلِيمُ الْخ) أَفْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنَّفِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ الْجَانَةَ الَّتِي فِي ذِمَّتِكَ مَثَلًا فِي كَذَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ السَّلَمُ وَهُوَ كَذَلِكَ اهـ نِهَايَةُ زَادَ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوْضِ وَلَوْ صَالَحَ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ لَمْ يَصِحَّ لِعَدَمِ قَبْضِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ اهـ.

قُودَ: (الْمَبِيعُ فِي الذَّمِّ) وَأَقُولُ لَوْ أَرِيدَ مُطْلَقُ الْبَيْعِ لَمْ يَخْتَجِ لَاسْتِثْنَاءِ الرُّؤْيَةِ أَيْضًا لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُشْتَرَطُ فِي بَيْعِ الْمُعْتَبَاتِ مَا فِي الذَّمِّ وَالسَّلَمُ يَتَّبِعُ مَا فِي الذَّمِّ فَتَأَمَّلْهُ. قُودَ: (وَيُؤَيِّدُهُ) فِي التَّأْيِيدِ نَظَرٌ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ صِحَّةِ سَلَمِ الْأَعْمَى غَايَةً مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَدَمُ اشْتِرَاطِ الرُّؤْيَةِ وَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى أَنَّ الْمُصَنَّفَ أَرَادَ هُنَا بِالْبَيْعِ بَيْعَ الْمُوصُوفِ فِي الذَّمِّ حَتَّى لَا يَحْتَاجَ لِلِاسْتِثْنَاءِ فَلَا، لِيَصْدَقَهُ مَعَ إِرَادَةِ بَيْعِ الْأَعْيَانِ مَعَ اسْتِثْنَاءِ الرُّؤْيَةِ فَتَأَمَّلْ.

قُودَ (سُفَنِي): (أَحَدُهَا) تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ هُنَا وَإِنْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ مَالَهُ

البيع وأخذ غير واحد من قولهم تسليم أنه لا يكفي استبداؤ المسلم إليه بالقبض لأنه في المجلس إما لا يتم العقد إلا به فاشترط فيه اختيار المتعاقدين كالصيغة لكن ردته عليهم في شرح الإرشاد بأن القبض في التوثيق كذلك. وقد صرحوا بأنه لا يشترط الإقباض فيها فهنا أولى وحينئذ فالتعبير بالتسليم جرى على الغالب والفرق بين البابين في ذلك بعيد جدًا فلا يلتفت إليه لا تعاقبهم على أنه يحتاط للرأيا ما لا يحتاط لغيره (في المجلس) الذي وقع به العقد قبل التفريق منه وإن قبض فيه المسلم فيه، ولو بعد التخاطر نظير ما مر في الرأيا ومن ثم امتنع التأجيل في رأس المال واشترط حلوله فإن فارقه أحدهما بطل فيما لم يقبض لأنه عقد غير فلا يضم إليه غير التأخير وثبت الخيار فيما إذا قبض البعض فقط على الأوجه خلافاً للشبكي

• فؤد: (لأنه) أي القبض وكذا ضمير قوله فيه. • فؤد: (كذلك) أي إما لا يتم العقد إلا به. • فؤد: (بأن) القبض) أي في المجلس. • فؤد: (بأنه) أي الشأن. • فؤد: (فهنا أولى) عبارة عن ش المتعقد جواز الاستبداؤ بقبض رأس المال لأن باب الرأيا أضيق من هذا وصرحوا فيه بجواز الاستبداؤ بالقبض فهذا من باب أولى زملئ اه زيادي. • فؤد: (بين البابين) أي بابي السلم والرأيا. • فؤد: (في ذلك) أي في القبض. • فؤد: (قبل التفريق) بيان للمراد من المجلس حتى لو قاما وتماشيا تنازل حتى حصل القبض قبل التفريق لم يضرب اه ع ش. • فؤد: (وإن قبض فيه المسلم فيه) وفاقاً للنهاية والمغني عبارتهما ولا يكفي قبض المسلم فيه الحال في المجلس عن قبض رأس المال لأن تسليمه فيه تبرع وأحكام البيع لا تنبئ على التبرعات اه. • فؤد: (ولو بعد التخاطر) خلافاً للنهاية والمغني. • فؤد: (نظير ما مر إلخ) يؤخذ منه أن من يجعل التخاطر هناك بمنزلة التفريق يجعله هنا بمنزلة كذلك اه سم. • فؤد: (واشترط حلوله) أي بأن يشترط أو يطلق اه سم. • فؤد: (فإن فارقته) إلى المثني في النهاية والمغني. • فؤد: (فإن فارقته أحدهما) زاد النهاية والمغني أو الزم اه وع ش أو الزم أحدهما اه. • فؤد: (بطل فيما إلخ) عبارة النهاية والمغني بطل العقد أو قبل تسليم بعضه بطل فيما لم يقبض وفيما يقابله من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه اه قال ع ش قوله م ر بطل العقد أي سواء حصل القبض بعد ذلك في المجلس أم لا اه. • فؤد: (ويثبت الخيار) عبارة الغاب ويثبت الخيار للمسلم إليه لا للمسلم اه. ولم يزد في شرحه على

في ذمته أو صالح عن رأس المال لم يصح لتعذر قبضه من نفسه في الأولى ولعدم قبض رأس المال في المجلس في الثانية وقضية ما ذكره في الأولى حمل قوله اغني شرح الرزوي في باب الصلح ما نصه وبقي منها أي أقسام الصلح أشياء أخر منها السلم بأن تجعل المدعى به رأس مال سلم اه. على أن المدعى به عين وقبضها حينئذ بمضي زمن يمكن فيه القبض فليتأمل وأما تخصيص ما هنا بنبر لفظ الصلح فبعد جداً بل لا وجه له فليتأمل ثم ظاهر هذا الذي في باب الصلح أن لفظ الصلح يعني عن لفظ السلم فهل هو كذلك. • فؤد: (نظير إلخ) يؤخذ منه أن من يجعل التخاطر هناك بمنزلة التفريق مطلقاً يجعله بمنزلة كذلك. • فؤد: (واشترط حلوله) أي بأن يشترط أو يطلق اه. • فؤد: (ويثبت الخيار إلخ)

كابن الرُّفْعَةِ لِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ. (فلو أطلق) رأس المال عن التَّعْيِينَ فِي الْعَقْدِ كَأَسْلَمْتُ إِلَيْكَ دِينَارًا فِي ذِمَّتِي فِي كَذَا (لَمْ عَيَّنَ وَسَلَّمْ فِي الْمَجْلِسِ جاز) أَي حُلَّ الْعَقْدِ وَصَحَّ؛ لِأَنَّ لِمَجْلِسِ الْعَقْدِ حُكْمَهُ إِذْ هُوَ حَرِيمُهُ وَيُشْتَرَطُ فِي رَأْسِ الْمَالِ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ بَيَانٌ وَصْفُهُ وَعَدِيدُهُ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ الَّذِي مَرَّ فِي الْبَيْعِ تَنْزِيلُهُ عَلَيْهِ فَلَا يَحْتَاجُ لِبَيَانٍ نَحْوِ عَدِيدِهِ، (ولو أحوال) الْمُسْلِمِ (به) الْمُسْلَمُ إِلَيْهِ عَلَى ثَالِثٍ لَهُ عَلَيْهِ ذِمَّةٌ أَوْ الْمُسْلَمُ إِلَيْهِ ثَالِثًا بِهِ عَلَى الْمُسْلِمِ فَالْحَوَالَةُ بَاطِلَةٌ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي بَابِهَا

التَّوْجِيهِ بِتَقْصِيرِ الْمُسْلِمِ بَعْدَ إِقْبَاضِهِ الْجَمِيعِ وَعَدَمِ تَقْصِيرِ الْمُسْلَمِ إِلَيْهِ أَهْ سَمِ عِبَارَةٌ عَنْ شِ قَوْلِهِ وَيُثَبِّتُ الْخِيَارَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لِكُلِّ مِّنَ الْمُسْلِمِ وَالْمُسْلَمِ إِلَيْهِ وَهُوَ خِيَارٌ غَيْبٌ فَيَكُونُ قَوْرًا لِّكَزْنٍ فِي سَمِ عَلَى حَجِّ مَا نَصَّهُ أَيِ لِلْمُسْلَمِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ لِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ إِقْبَاضِ الْجَمِيعِ أَهْ. أَقُولُ قَوْلُ سَمِ قَرِيبٌ وَعَلَيْهِ قُلُو فَسَخَّ الْمُسْلَمُ إِلَيْهِ ثُمَّ تَنَازَعَا فِي قَدْرِ مَا قَبَضَهُ صُدِّقَ لِأَنَّهُ الْغَارِمُ وَإِنْ أَجَازَ وَتَنَازَعَا فِي قَدْرِ مَا قَبَضَهُ فَيَنْبَغِي تَصْدِيقَ الْمُسْلَمِ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ قَبْضِهِ لِمَا يَدْعِيهِ الْمُسْلِمُ وَلَيْسَ هَذَا اخْتِلَافًا فِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ الْمُسْلَمِ فِيهِ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَنَّ رَأْسَ الْمَالِ كَذَا وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا قَبَضَهُ مِنْهُ أَهْ يُجِيرِي مَيَّ.
 ◻ فَوَدُ: (فِي ذِمَّتِي) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَخْصُصٌ تَصْوِيرِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةٌ عَنْ شِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ يَكْفِي اسْتَلَمْتُ إِلَيْكَ دِينَارًا وَيُحْمَلُ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ أَهْ.

◻ فَوَدُ (سَمِي): (وَسَلَّمْ فِي الْمَجْلِسِ) أَي قَبْلَ التَّخَايُرِ أَهْ نِهَاجُهُ زَادَ الْمُعْنَى فَإِنْ تَفَرَّقَا أَوْ تَخَايَرَا قَبْلَهُ بَطَلَ الْعَقْدُ أَهْ أَيِ خِلَافًا لِلتَّخْفَةِ فِي التَّخَايُرِ. ◻ فَوَدُ: (أَيِ حُلَّ الْعَقْدِ وَصَحَّ) غَرَضُهُ بِهِ تَبَعًا لِلْمَحَلِّيِ التَّوْرُكُ عَلَى الْمُصَنَّفِ فِي تَفْصِيلِهِ بِالْجَوَازِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الصَّحَّةِ وَعَدِيدِهِ لَا فِي الْجَوَازِ وَعَدِيدِهِ أَهْ عَنْ شِ. ◻ فَوَدُ: (مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ الَّذِي مَرَّ إِلَيْهِ) وَهُوَ النَّقْدُ الْغَالِبُ فِي الْبَلَدِ أَهْ كُرْدِي. ◻ فَوَدُ: (فَلَا يَحْتَاجُ لِبَيَانٍ نَحْوِ عَدِيدِهِ) قَدْ يَوْهَمُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِبَيَانٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قُلُو قَالَ غَيْرَ عَدِيدِهِ لَكَانَ أَوَّلَى ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَقِّقِي سَمِ قَالَ قَوْلُهُ فَلَا يَحْتَاجُ لِبَيَانٍ عَدِيدُهُ يَتَأَمَّلُ مَا الْمُرَادُ بِهَذَا الْكَلَامِ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ أَهْ. وَكَانَ لَفْظُهُ نَحْوِ سَاقِطَةً مِنْ نُسْخَتِهِ وَالْأَفْهَى فِي أَصْلِ الشَّارِحِ بِخَطِّهِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةٌ عَنْ شِ بَعْدَ ذِكْرِ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الشَّارِحِ مَرَّ الْآتِي وَلَوْ اسْتَلَمَ قَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ فِي الذِّمَّةِ حُمِلَ عَلَى غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ إِلَيْهِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْمَدَدِ وَإِنْ كَانَ نَقْدُ الْبَلَدِ بِصِفَةِ مَعْلُومَةٍ أَهْ.

◻ فَوَدُ (سَمِي): (بِهِ) أَيِ بِرَأْسِ الْمَالِ أَهْ عَنْ شِ. ◻ فَوَدُ: (الْمُسْلَمُ إِلَيْهِ) مَقْعُولُ أَحْوَالِ. ◻ فَوَدُ: (فَالْحَوَالَةُ بَاطِلَةٌ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ) كَذَا فِي النَّهْجِ وَالْأَسْنَى وَالْمُعْنَى زَادَ الْأَخِيرَانِ لِتَوْقُفِ صِحَّتِهَا عَلَى صِحَّةِ الْإِغْتِيَاضِ عَنْ الْمُحَالِ بِهِ وَعَلَيْهِ وَهِيَ مُتَّفِقَةٌ فِي رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ أَهْ. وَزَادَ الْأَخِيرُ وَلَأنَّ صِحَّتَهَا تَسْتَلْزِمُ صِحَّةَ السَّلَمِ بِغَيْرِ قَبْضٍ حَقِيقِي أَهْ.

عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَيُثَبِّتُ الْخِيَارَ لِلْمُسْلَمِ إِلَيْهِ لَا لِلْمُسْلِمِ أَهْ. وَلَمْ يَزِدْ فِي شَرْحِهِ عَلَى التَّوْجِيهِ بِتَقْصِيرِ الْمُسْلِمِ بَعْدَ إِقْبَاضِهِ الْجَمِيعِ وَعَدَمِ تَقْصِيرِ الْمُسْلَمِ إِلَيْهِ أَهْ. ◻ فَوَدُ: (فَلَا يَحْتَاجُ لِبَيَانٍ نَحْوِ عَدِيدِهِ) يَتَأَمَّلُ مَا الْمُرَادُ بِهَذَا الْكَلَامِ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ. ◻ فَوَدُ: (بَاطِلَةٌ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ لِتَوْقُفِ

(و) في الصورة الأولى إذا قَبِضَهُ الْمُحَالُ وهو المُسَلَّمُ إليه (في المجلس) ذُكِرَ لِفَهْمِ أَنَّ ما لم يَقْبِضْ فيه كذلك بالأولى (فلا) يجوز ذلك أي لا يحل ولا يصح لأنَّ المُحَالَّ عليه يُؤْذِيهِ عن جهة نفسه لا عن جهة المُسَلِّمِ ومن ثمَّ لو قَبِضَهُ المُحِيلُ مِنَ المُحَالِّ عليه أو مِنَ المُحْتَالِ بعد قَبِضِهِ بإذنه وسلَّمته له في المجلس صحَّ بخلاف ما لو أمَّره المُسَلِّمُ بالتسليم للمُسَلَّمِ إليه؛ لأنَّ الإنسان في إزالة ملكه لا بصيرٍ وكيلاً لغيره لكنَّ المُسَلَّمُ إليه حينئذٍ وكيلٌ للمُسَلِّمِ في القبض فيأخذ منه ثم يرزؤه إليه كما تقرَّر ولا يصحَّ قَبِضُهُ من نفسه خلافاً للفقهاء نعم لو أسلم وديعةً

• فُود: (وفي الصورة الأولى) هي قوله: (لو أحال المُسَلَّمُ به الخ) وسيأتي بيان الصورة الثانية قُبيل قول المتن (ويجوز). • فُود: (وفي الصورة الأولى) إلى قوله: (وفي الصورة الثانية) في النهاية وإلى قول المتن (ويجوز) في المُفْني. • فُود: (في الصورة الأولى) الأولى أن يقدِّره بقَدِّ قَبِضِهِ. • فُود: (ذُكِرَ) أي قول المصنِّف وقَبِضَهُ المُحَالُّ اه مُفْني. • فُود: (كذلك) أي يثُل ما قُبِضَ في المجلس في عَدَم الجواز. • فُود: (بإذنه) أي بإذن جديدي فلا يكفي ما تَصَمَّتْهُ الحوالة سم على منهج اه ع ش عبارة سم هنا قوله بقَدِّ قَبِضِهِ بإذنه قَصْبَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنٍ جَدِيدٍ وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي الإِذْنُ الَّذِي تَصَمَّتْهُ الحوالة وَكَانَ وَجْهَهُ أَنَّ إِذْنَ الحوالة إِنَّمَا هُوَ لِلْحَوَالَةِ وَجْهَةُ الْمُحْتَالِ لَا لِجَهَةِ المُحِيلِ اه. • فُود: (وسلَّمته له) أي سلَّم المُحِيلُ المُحَالَّ به لِلْمُحْتَالِ وهو المُسَلَّمُ إِلَيْهِ. • فُود: (أمَّره) أي المُحَالُّ عليه بقَدِّ الحوالة اه ع ش. • فُود: (لأنَّ الإنسان) وهو هنا المُحَالُّ عليه. • فُود: (لغيره) وهو هنا المُسَلَّمُ. • فُود: (فيأخذ منه) أي يأخذ المُسَلِّمُ المُحَالَّ به مِنَ المُسَلَّمِ إِلَيْهِ. • فُود: (كما تقرَّر) أي بقوله: (أو مِنَ المُحْتَالِ الخ). • فُود: (وَلَا يَصِحُّ قَبِضُهُ) مِنْ إِصَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى مَفْعُولِهِ أَي قَبِضُ المُسَلَّمِ إِلَيْهِ مَا تَسَلَّمَ مِنْ مَدِينِ المُسَلِّمِ بِأَمْرِهِ. • فُود: (نعم لو أسلم وديعةً الخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ تَأْيِيدٌ مَا رَجَحَهُ مِنْ عَدَمِ اخْتِيَارِ التَّسْلِيمِ اه سَيِّدُ عَمَر. • فُود: (وديعةً) ومثل الوديعة غيرُها مِمَّا هُوَ مِلْكٌ لِلْمُسَلِّمِ كَالْمُعَارِ وَالْمُسْتَأْمِ وَالْمُؤَجَّرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَفِيدُهُ التَّغْلِيلُ، وَالْمَغْصُوبُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى انْتِزَاعِهِ فَإِنَّ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ المُسَلِّمُ وَلَا المُسَلَّمُ إِلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ جَفْلُهُ رَأْسَ مَا لَمْ يَسَلِّمْ كَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ فَلَوْ اتَّفَقَ أَنَّ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ رَدُّهُ عَلَى خِلَافٍ مَا كَانَ مُعْتَقِداً فِيهِ أَوْ أَخَذَهُ مِنْ مَنْ هُوَ أَقْوَى مِنْهُ وَدَفَعَهُ لِمَالِكِهِ فَسَلَّمَهُ فِي الْمَجْلِسِ لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّ مَا وَقَعَ بِاطِّلَا لَا يَتَقَلَّبُ صَحِيحاً اه ع ش.

صَحَّتْهَا عَلَى صِحَّةِ الإِغْيَاضِ عَنِ الْمُحَالِّ بِهِ وَعَلَيْهِ وَهِيَ مُتَّقِيَّةٌ فِي رَأْسِ مَا لَمْ يَسَلِّمْ.

• فُود: (الأولى) وسيأتي بيان الصورة الثانية. • فُود: (بقَدِّ قَبِضِهِ بإذنه) قَصْبَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنٍ جَدِيدٍ وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي الإِذْنُ الَّذِي تَصَمَّتْهُ الحوالة وَكَانَ وَجْهَهُ أَنَّ إِذْنَ الحوالة إِنَّمَا هُوَ لِلْحَوَالَةِ وَجْهَةُ الْمُحْتَالِ لَا لِجَهَةِ المُحِيلِ.

(فزع): قال في التَّوْضِيحِ وَلَوْ أَسَلَّمَ إِلَيْهِ مَا فِي ذِمَّتِهِ أَوْ صَالَحَ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ لَمْ يَصِحَّ انْتَهَى. فَلَوْ قَالَ أَسَلَّمْتُ إِلَيْكَ الْعَشْرَةَ الَّتِي فِي ذِمَّتِكَ مَثَلًا ثُمَّ قَبَضَهَا مِنْهُ وَسَلَّمَهَا لَهُ فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا السَّلْمُ أَوْ لَا؟

للزديع جاز من غير إقباض؛ لأنها كانت ملكاً له قبل السلم بخلاف ما ذكر.
 (ولو قبض المسلم إليه (وأودعه المسلم) وهما في المجلس (جاز)، ولو رده إليه قرضاً أو عن
 دين فقد تناقض فيه كلام الشيخين وغيرهما والمعتد جوازه؛ لأن تصرف أحد العاقدين مع
 الآخر لا يستدعي لزوم الملك ولو اعتقه المسلم إليه قبل قبضه أو كان مضمناً يعتق عليه فإن
 قبضه قبل التفريق بانث صحته ونفوذ العتق وإلا بان بطلانها. وفي الصورة الثانية إن تفوقا قبل
 القبض بطل لأن المعتبر هنا القبض الحقيقي والحوالة ليست كذلك ولهذا لا يكفي فيه الإبراء
 أو بعده وقد أذن المسلم إليه للمسلم في التسليم للمحتال كان وكلاً عنه في القبض فيصبح؛
 لأن القبض حينئذ وقع عن جهة المسلم، (ويجوز كونه) أي رأس المال (منقطة) كأسلمت إليك

• قوله: (لأنها كانت إلخ) وبهذا يفرق بين صحة السلم هنا وفساده فيما لو قال أسلمت إليك المائة التي
 في ذمتك فإن المائة ثم لا يملكها المسلم إلا بالقبض لأن ما في الذمة لا يملك إلا بذلك. • وقوله: (قبل
 السلم) أي وهي لكونها في يد المسلم إليه يكفي في قبضها مضي زمن يمكن فيه الوصول إليها اهر
 ش. • قوله: (بخلاف ما ذكر) أي ما تسلمه المسلم إليه من مدين المسلم بأمره.
 • قوله (سني) (وأودعه) أي رأس مال السلم فالهاء مفعول ثانٍ قدّمه لأصله بالعامل على المسلم الذي
 هو المفعول الأول لأنه فاعل في المعنى. • قوله (سني) (جاز) أي كل من عقد السلم والإيداع.
 • وقوله: (لأن تصرف إلخ) تعليل للجواز بالنسبة للإيداع والرد إليه قرضاً أو عن دين. • قوله: (لا
 يستدعي إلخ) أي لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزمه بخلافه مع الأجنبية اهر بغير مي.
 • قوله: (ولو اعتقه) أي رأس المال. • وقوله: (فإن قبضه) أي رأس المال وهو العبد اهر ش.
 • قوله: (بانث صحته إلخ) والفرق بين هذا وبين ما تقدم في البيع حيث جعل الإعتاق قبضاً ثم لا هنا أنه
 لما كان المعتبر هنا القبض الحقيقي لم يكتف بالإعتاق لأنه ليس قبضاً حقيقياً بخلافه ثم فإنه يكفي فيه
 القبض الحكمي اهر ش. • قوله: (وفي الصورة الثانية) وهي أن يحيل المسلم إليه ثانياً برأس المال على
 المسلم وكان الأولى ذكره قبل قول المصنف ولو قبضه إلخ اهر كزدي عبارة السيد عمر يظهر أن محله قبل
 قول المصنف ولو قبضه إلخ لأنه تيمم مسألة الحوالة السابقة اهر. • قوله: (بطل) أي عقد السلم إليه ولو
 كان الرقيق يعتق على المسلم إليه اهر معني. • قوله: (لا يكفي فيه) أي في القبض عن السلم اهر كزدي.
 • قوله: (كان) أي المحتال. • قوله: (هه) أي عن المسلم إليه. • قوله: (فيصبح) أي العقد على خلاف ما
 مر في إحالة المسلم اهر كزدي. • قوله: (كأسلمت) إلى قوله: (وتشبهه) في المعنى والنهاية.

• قوله: (لأن تصرف أحد العاقدين إلخ) فإن قلت: تقدم في الربا أن التхайر قبل القبض بمنزلة التفريق
 قبله وإن تقابضا بعد التхайر في المجلس كما قال شيخنا الشهاب الرملي أنه المعتد فهل تصرف أحد
 العاقدين مع الآخر كذلك بجامع أنه إلزام للعقد وإجازة منهما له فيكون اعتماد الجواز المذكور مبنيًا
 على غير ما تقدم، قلت: الظاهر لا يفرق بين التхайر الصريح والضمني. • قوله: (وقد أذن) ظاهره أنه

منفعة هذا أو منفعة نفسي سنة أو خدمتي شهراً أو تعليمي سورة كذا في كذا كما يجوز جعلها ثمناً وغيره (وتقبض بقبض العين) الحاضرة ومضي زمن يمكن فيه الوصول للغاية وتخليتها (في المجلس)؛ لأنه المتيقن في قبضها فيه فاعتبار القبض الحقيقي محلّه إن أمكن. وزعم الإسوي أن الحرّ لو سلّم نفسه ثم أخرجها عن التسليم بطل؛ لأنه لا يدخل تحت يد اليد مردود لتقدير إخراجها لنفسه كما في الإجارة ويتجه في رأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود ويترق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنا؛ لأنه إن أقبضه في المجلس

• فود: (أو منفعة نفسي) ولا يكفي أسلمت إليك منفعة عقار صفته كذا إما يأتي من أن منفعة العقار لا تثبت في الذمة اهـ ش. • فود: (وغیره) كأجرة وصادق اهـ مضي.

• قول (سبي): (قبض العين إلخ) لو تلفت قبل فراغ المدة يتبني انفساخ السلم فيما يقابل الباقي فليحرز سم على منهج اهـ ش. • فود: (للفائبة) وإن كانت غائبة ببلد بعيد كما هو ظاهر فلو تفرقاً قبل مضي زمن يمكن فيه الوصول إليها انفسخ العقد اهـ رشدي. • فود: (وتخليتها) إن عطف على الوصول اقتضى أنه لا تعتبر التولية بالفعل والظاهر أنه ليس كذلك كما يعلم مما تقدم في مباحث القبض مع ما حرّزناه ثم وإن عطف على مضي لم يقتض ذلك بل اعتبار التولية بالفعل سم على حج والمرأ تخليتها من ائتمعه غير المسلم إليه اهـ ش عبارة الرشدي. • فود: (وتخليتها) معطوف على مضي وشمل كلامه المنقول وغيره اهـ. وعبارة المضي ولو جعل رأس المال عقاراً غائباً ومضي في المجلس زمن يمكن فيه المضي إليه والتولية صح لأن القبض فيه بذلك وهو كذلك اهـ. وهي كما ترى صريحة في المطف على المضي المعبر عنه في الشرح والنهاية بالوصول.

• قول (سبي): (في المجلس) متعلق بكل من مضي وتخليتها كما نية عليه الشهاب الرملي سم اهـ رشدي وهذا إنما يظهر إذا عطف قوله وتخليتها على المضي وأما إن عطف على الوصول فلا يصح تعلقه بتخليتها بل لا يظهر تعلقه بالتولية مطلقاً فإنه يلزم عليه اشتراط تفرغ العين الغائبة الغير المنقولة عن ائتمعه غير المشتري بالفعل في المجلس وهو محال فتعين أنه متعلق بالقبض والمضي فقط.

• فود: (لأنه) أي ما ذكر من قبض العين إلخ ومضي زمن إلخ. • فود: (في قبضها فيه) أي قبض المنفعة في المجلس. • فود: (بطل) أي عقد السلم. • فود: (بأنه لا حرز إلخ) ويترق أيضاً بأن رأس المال يجوز الاستبدال عنه على المعتد بخلاف المسلم فيه اهـ ش. • فود: (هنا) أي في رأس المال وكذا ضمير

لا بد من إذن جديد غير ما تضمنته الحوالة. • فود: (وتخليتها) إن عطف على الوصول اقتضى أنه لا يعتبر التولية بالفعل والظاهر أن ليس كذلك كما يعلم مما تقدم في مباحث القبض مع ما حرّزناه ثم وإن عطف على مضي لم يقتض ذلك بل باعتبار التولية بالفعل.

• قول (سبي): (في المجلس) متعلق أيضاً بقوله: (ومضي زمن إلخ) ولذا عبر في شرح الروض بقوله ومضي زمن في المجلس.

صَحَّ وَلَا فَلَا بَخْلَافَهُ ثُمَّ، ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ. (وَإِذَا فُسِّخَ الْمُسْلِمُ) بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ
الْفُسْخِ كَانْقِطَاعِ الْمُسْلِمِ فِيهِ الْآتِي (وَرَأْسُ الْمَالِ بَاقِي) لَمْ يَتَّخِذْ بِهِ حَقُّ ثَالِثٍ وَإِنْ تَعَيَّبَ (اسْتَرْدَّ
بِقِيَّتِهِ) وَإِنْ عَيَّنَّ فِي الْمَجْلِسِ فَقَطْ إِذِ الْمُعَيَّنُّ فِيهِ كَهُو فِي الْعَقْدِ (وَقِيلَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رُدُّ بَدَلِهِ إِنْ عَيَّنَّ
فِي الْمَجْلِسِ دُونَ الْعَقْدِ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ أَمَّا إِذَا تَلَفَ فَيَرْجِعُ بِمِثْلِ الْمِثْلِيِّ وَقِيَمَةِ الْمُتَقَوِّمِ وَظَاهِرُ
أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا جَمِيعُ مَا مَرَّ فِي الثَّمَنِ بَعْدَ الْفُسْخِ بِنَحْوِ رُدِّ بَقِيَّتِهِ أَوْ إِقَالَةٍ أَوْ تَحَالُفٍ.
(وَرُؤْيَا رَأْسِ الْمَالِ) فِي سَلَمٍ حَالٍ أَوْ مُؤَجَّلٍ (كَفَيْهِ عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ) جِزْمًا فِي الْمُتَقَوِّمِ

قَبْضِهِ. • فُود: (صَحَّ) أَيِ عَقْدُ السَّلَمِ. • فُود: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ. • فُود: (بِسَبَبٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ
فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فُود: (حَقُّ ثَالِثٍ) كَانَ زَهَنَهُ أَوْ كَاتِبَهُ أَوْ بَاعَهُ وَلَمْ يَعُدَّ إِلَيْهِ فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ رَدَّهُ
لِأَنَّهُ كَانَهُ لَمْ يَزَلْ يَلْكُهُ عَنْهُ اهـ ش.

• فُود (سُئِيَ): (اسْتَرْدَّ) أَيِ وَلَا أَرْضَ لَهُ فِي مُقَابَلَةِ الْعَيْبِ كَالثَّمَنِ فَإِنَّ الْمُشْتَرِيَ يَأْخُذُهُ مِنَ الْبَائِعِ بِلَا أَرْضٍ
إِذَا فُسِّخَ عَقْدُ الْبَيْعِ بَعْدَ تَعْيِيهِ حَيْثُ كَانَ الْعَيْبُ نَقْصٌ صِفَةٍ لَا نَقْصٌ عَيْنٍ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ رَدَّهُ مَعَ الْأَرْضِ
كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ م ر فِي بَابِ الْخِيَارِ اهـ ش وَصَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ أَيْضًا هُنَاكَ. • فُود (سُئِيَ): (بِقِيَّتِهِ) أَيِ
وَلَوْ حَجَرَ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ اهـ ش. • فُود (سُئِيَ): (بِقِيَّتِهِ) وَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ إِبْدَالُهُ اهـ مُغْنِي قَالَ ع ش
ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر فِي بَابِ الْخِيَارِ فَلَهُ أَيِ لِلْمُشْتَرِيَ فِيمَا إِذَا فُسِّخَ عَقْدُ الْبَيْعِ وَبَقِيَ الثَّمَنُ بِحَالِهِ فِي يَدِ
الْبَائِعِ الرَّجُوعُ فِي عَيْنِهِ الْخُ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ الْعُدُولِ إِلَى بَدَلِهِ وَظَاهِرُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ هُنَا اسْتَرْدَّ
بِقِيَّتِهِ أَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ ثُمَّ وَيُجْبَرُ هُنَا أَنْكَرَ تَرْجِيحُهُ بِأَنَّهُ ثُمَّ لَمْ
يَتَسَبَّبْ فِي رُجُوعِهِ لَهُ لِأَنَّهُ فَرَضَ الْكَلَامَ ثُمَّ فِيمَا لَوْ تَلَفَ الْمَبِيعُ تَلَفًا أَدَّى إِلَى فُسْخِ الْبَيْعِ وَمَا هُنَا مَفْرُوضٌ
فِيمَا لَوْ فُسِّخَ هُوَ الْعَقْدُ لَسَبَبٍ يَقْتَضِيهِ اهـ أَقُولُ مَا قَدَّمْنَا عَنْ الْمُغْنِي بَلْ قَوْلُ الْمُغْنِي وَقِيلَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ الْخُ
قَدْ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فَيَتَخَيَّرُ هُنَا كَمَا ثُمَّ فَلْيُرَاجِعْ. • فُود: (لَمْ يَتَنَاوَلْهُ) أَيِ الْعَقْدُ عَيْنَ رَأْسِ الْمَالِ.

• فُود: (أَمَّا إِذَا تَلَفَ الْخُ) مُخْتَرَزُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَرَأْسُ الْمَالِ بَاقِي. • فُود: (فَيَرْجِعُ بِمِثْلِ الْخُ) وَلَوْ أَسْلَمَ
فَرَاهِمَ أَوْ ذَنَائِرَ فِي الذَّمَّةِ حُمِلَ عَلَى غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَالِبَ بَيْنَ الْمُرَادِ بِالنَّقْدِ وَالْأَمْ لَا يَصِحُّ
كَالثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ أَوْ أَسْلَمَ عَرَضًا وَجِبَ ذِكْرُ قَدْرِهِ وَصِفَتِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فُود: (جَمِيعُ مَا مَرَّ الْخُ) وَمِنَهُ
يُعْلَمُ أَنَّ الْمُعْتَبَرُ فِي قِيَمَةِ الْمُتَقَوِّمِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ التَّلَفِ اهـ ش. • فُود: (فِي سَلَمٍ حَالٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِهَذَا
يَبَيِّنُ) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُغْنِي: (الثَّالِثُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى الْمُغْنِي. • فُود: (جِزْمًا فِي
الْمُتَقَوِّمِ الْخُ) كَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ بَيَانِ الْجِثْلِيِّ كَمَا فَعَلَ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِ عَلَى طَرِيقِ
الثَّانِي لَيْسَ فِي كِفَايَةِ الرُّؤْيَا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ كَمَا يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ كَلَامِهِ بَلْ فِي كِفَايَتِهَا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقِيَمَةِ.

• فُود: (جِزْمًا فِي الْمُتَقَوِّمِ الْخُ) عِبَارَةُ الْإِسْنَوِيِّ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ مِثْلًا وَعَلَيْهِ انْقَصَرَ الْمُصَنِّفُ فَإِنْ كَانَ
مُتَقَوِّمًا وَضَبَطَتْ صِفَاتُهُ بِالْمُعَامِيَّةِ فِي اشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ قِيَمَتِهِ طَرِيقَانِ مِنْهُم مَن طَرَدَ الْقَوْلَيْنِ وَالْأَكْثَرُونَ
قَطَعُوا بِالصَّحَّةِ اهـ. وَمِثْلُهَا عِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ وَهَذَا أَوْضَحُ مِنْ تَقْرِيرِ الشَّارِحِ فَإِنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّ مَحَلَّ

الذي انضبطت صفاته بالرؤية وقيل على الخلاف ويُفَرَّقُ على الأول بأن الفَرَرِ فيه أَقْلُ منه في المثلي (في الأظهر) في المثلي كالثمن ولا أثر لاحتمال الجهل بالرجوع به، لو تَلَفَ كما لا أثر له ثم لأن ذا اليد مُصَدِّقٌ في قدره لأنه غارم، ولو عَلِمَاهُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ صَحَّ جُزْأً وَيُوجَّهُ أَنَّ عِلَّةَ الْقَوْلِ بِالْبُطْلَانِ هُنَا لَا تَرْجِعُ لِخَلَلٍ فِي الْعَقْدِ لِلْعِلْمِ بِهِ تَحْمِيماً بِرُؤْيَاهُ بَلْ فِيمَا بَعْدَهُ وَهُوَ الْجَهْلُ بِهِ عِنْدَ الرُّجُوعِ لَوْ تَلَفَ وَبِالْعِلْمِ بِهِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ زَالَ ذَلِكَ الْمَحْذُورُ وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ اسْتِشْكَالَهُ أَنَّ مَا وَقَعَ مَجْهُولًا لَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا بِالمعرفة في المجلس كِبَيْتِكَ بِمَا بَاغَ بِهِ فَلَا نَفْسَهُ فَعَلِمَاهُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ غَيْرُ مُلَاقٍ لِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْبُطْلَانَ هُنَا لِخَلَلٍ فِي الْعَقْدِ وَهُوَ

فُود: (الذي انضبطت إلخ) قد يقال هذا الانضباط يُتَصَوَّرُ فِي الْمِثْلِيِّ فَلَا يَتَّبِعُهُ هَذِهِ التَّفَرُّقَةُ وَيُجَابُ أَنَّ وَجْهَ هَذِهِ التَّفَرُّقَةِ أَنَّ مَعْرِفَةَ أوصاف الْمُتَقَوِّمِ طَرِيقٌ لِمَعْرِفَةِ الْقِيَمَةِ الْمَفْرُومَةِ عِنْدَ الرُّجُوعِ وَمَعْرِفَةُ أوصاف الْمِثْلِيِّ لَيْسَ طَرِيقًا لِمَعْرِفَةِ قَدْرِ الْمَفْرُومِ ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ مُخْتَرَزَ قَوْلِهِ الَّذِي انضبطت إلخ وَلَعَلَّهُ أَنَّهُ يَجْرِي فِيهِ الْخِلَافُ فَإِنَّ قِيلَ بَلْ هُوَ الْبُطْلَانُ لِعَدَمِ رُؤْيَاهُ مُعْتَبَرَةً قُلْتُ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ الرُّؤْيَا الْمُعْتَبَرَةَ فِي الصَّحَّةِ لَا يَكُونُ مَعَهَا انضباط اه سم وقوله وَلَعَلَّهُ إلخ أَقْرَهُ ع ش. فُود: (وَيُفَرَّقُ) أَي يَتَنَبَّهُ وَيَتَنَبَّهُ الْمِثْلِيُّ (عَلَى الْأَوَّلِ) أَي عَلَى الطَّرِيقِ الْجَائِزِ بِالْكِفَايَةِ. فُود: (أَقْلُ مِنْهُ إلخ) يُؤْخَذُ وَجْهُهُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَا أَثَرَ لِإِلْخ اه سم. فُود: (وَلَا أَثَرَ لِإِلْخ) رَدُّ لَشِبْهَةِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. فُود: (لَوْ تَلَفَ) أَي رَأْسُ الْمَالِ. فُود: (لَهُ ثُمَّ) أَي لَاحْتِمَالِ الْجَهْلِ فِي الْقَعْنِ. فُود: (لَأَنَّ ذَا الْيَدِ) وَهُوَ الْمُسْلَمُ إِلَيْهِ هُنَا اه مُعْنَى. فُود: (وَلَوْ عَلِمَاهُ) أَي عَلِمَ الْمُسْلِمُ وَالْمُسْلَمُ إِلَيْهِ الْقَدْرَ أَوْ الْقِيَمَةَ عَلَى الطَّرِيقِ الثَّانِي اه مُعْنَى. فُود: (القول بالبطلان) وَهُوَ مُقَابِلُ الْأَظْهَرِ. فُود: (هَنَا) أَي فِيمَا لَوْ رَأَى الْعَاقِدَانِ رَأْسَ الْمَالِ الْمِثْلِيِّ وَلَمْ يَغْرِقَا قَدْرَهُ. فُود: (لِلْعِلْمِ بِهِ) أَي بِرَأْسِ الْمَالِ عِلَّةٌ لِلْقَعْنِ. فُود: (بَلْ فِيمَا بَعْدَهُ) أَي الْعَقْدُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْعَقْدِ. فُود: (وَهُوَ) أَي الْخِلَلُ الَّذِي بَعْدَ الْعَقْدِ. فُود: (وَبِهَذَا) أَي بِمَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ الْبُطْلَانَ عِنْدَ الْقَائِلِ بِهِ لَيْسَ لِخَلَلٍ فِي الْعَقْدِ لِإِلْخ. فُود: (أَنَّ اسْتِشْكَالَهُ) أَي الْجُزْمَ بِالصَّحَّةِ فِيمَا لَوْ عَلِمَا الْقَدْرَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ. فُود: (كِبَيْتِكَ بِمَا بَاغَ) لِإِلْخ أَي فَإِنَّهُ بَاطِلٌ. فُود: (هَيْرُ مُلَاقٍ) خَبَرٌ قَوْلُهُ أَنَّ اسْتِشْكَالَهُ. فُود: (لِمَا نَحْنُ فِيهِ) أَي الْجُزْمُ الْمَذْكُورُ. فُود: (هَنَا) أَي فِيمَا لَوْ قَالَ: بِغَتِكَ بِمَا بَاغَ لِإِلْخ.

الْخِلَافِ مَعْرِفَةُ قِيَمَتِهِ وَحَيْثُ يُقَابَرُ الْمِثْلِيُّ أَنَّ مَعْرِفَةَ الْأوصافِ طَرِيقٌ لِمَعْرِفَةِ الْقِيَمَةِ بِخِلَافِ رُؤْيَا الْمِثْلِيِّ لَيْسَتْ طَرِيقًا لِمَعْرِفَةِ قَدْرِهِ. فُود: (الذي انضبطت إلخ) قد يقال: هذا الانضباط يُتَصَوَّرُ فِي الْمِثْلِيِّ فَلَا يَتَّبِعُهُ هَذِهِ التَّفَرُّقَةُ وَيُجَابُ أَنَّ وَجْهَ هَذِهِ التَّفَرُّقَةِ أَنَّ مَعْرِفَةَ أوصاف الْمُتَقَوِّمِ طَرِيقٌ لِمَعْرِفَةِ الْقِيَمَةِ الْمَفْرُومَةِ عِنْدَ الرُّجُوعِ وَمَعْرِفَةُ أوصاف الْمِثْلِيِّ لَيْسَ طَرِيقًا لِمَعْرِفَةِ قَدْرِ الْمَفْرُومِ ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ مُخْتَرَزَ قَوْلِهِ الَّذِي انضبطت إلخ وَلَعَلَّهُ أَنَّهُ يَجْرِي فِيهِ الْخِلَافُ فَإِنَّ قِيلَ بَلْ هُوَ الْبُطْلَانُ لِعَدَمِ رُؤْيَاهُ مُعْتَبَرَةً قُلْتُ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَا الْمُعْتَبَرَةَ فِي الصَّحَّةِ فَلَا يَكُونُ مَعَهَا انضباط. فُود: (أَقْلُ مِنْهُ فِي الْمِثْلِيِّ) يُؤْخَذُ وَجْهُهُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي: (وَلَا أَثَرَ لِإِلْخ).

جهلها به من كُلِّ وجهٍ عنده فلم ينقلبت صحيحاً بعليهما به بعد فتأمله.

(الثاني) من الشروط (كون المسلم فيه ذنباً) كما عُلِمَ من حدِّه السابق فالمراد بكونه شرطاً أنه لا بُدَّ منه الشايل للركن (فلو قال أسلمت إليك هذا الثوب) أو ديناراً في ذمتي (في) شكنتي هذه سنة لم يصح بخلافه في منفعة نفسه أو وقته أو دابته كما قاله الإسنوي والبلقيني وغيرهما ويؤجبه بأن منفعة العقار لا تثبت في الذمة بخلاف غيره كما يُعلم مما يأتي في الإجارة أو في (هذا العبد) فقبل (فليس بسلم) قطعاً لاختلال ركنه وهو الذنية (ولا ينعقد بيعاً في الأظهر) عملاً بالقاعدة الأغلبية من ترجيحهم مقتضى اللفظ ولفظ السلم يقتضي الذنية، وقد يرجحون المعنى إذا قوي كجعلهم الهبة ذات ثواب معلوم يباع نعم لو نوى بلفظ السلم البيع فهل يكون كناية فيه كما اقتضته قاعدة ما كان صريحاً في بابه؛ لأن هذا لم يجد نفاذاً في موضوعه فجاء كونه كناية في غيره أولاً لأن موضوعه ينافي التمين فلم يصح استعماله فيه، وما في القاعدة

فود: (جهلها به) أي بالتمن. فود: (هتة) أي العقد. فود: (كما عُلِمَ من حدِّه السابق إلخ) عبارة المُعنى لأن لفظ السلم موضوع له فإن قيل الذنية داخلية في حقيقة السلم فكيف يصح جعلها شرطاً أوجب بأن الفقهاء قد يُريدون بالشرط ما لا بُدَّ منه فيتناول حبيذ جزء الشيء. فود: (من حدِّه) أي السلم. فود: (الشايل إلخ) أي فلا يرد أن الشرط يكون خارجاً عن المشروط وكان الأولى فيشمل إلخ كما في النهاية. فود: (هذه) أي الدار. فود: (نفسه إلخ) أي المسلم إليه. فود: (بخلاف غيره) أي وما هنا منه وقد يتوقف في الفرعي المذكور بأن محل المنفعة في غير العقار من نفسه وقته ودابته مُعَيَّن، والمُعَيَّن بصفة كونه مُعَيَّن لا يثبت في الذمة فأي فرعي بينه وبين العقار اللهم إلا أن يقال لما كان العقار لا يثبت في الذمة أصلاً لم يُقتصر صحة ثبوت منفعته في الذمة إذا كان مُسَلِّماً فيه بخلاف غيره لما كان يثبت في الذمة في الجملة اغتفر ثبوت منفعته في الذمة ويقولنا في الجملة لا يرد الحر لأنه بفرض كونه رقيقاً يثبت في الذمة فيصيح السلم في منفعته اه ع ش.

فود (سني): (ولا ينعقد بيعاً) وعليه فَمَتَى وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ ضَمِنَ الْمَقْصُوبَ وَلَا عِزَّةَ بِإِذْنِهِ لَهُ فِي قَبْضِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ إِذَا شَرَعِيًّا بَلْ هُوَ لَاغٍ أَه ع ش. فود: (ولفظ السلم يقتضي الذنية) أي والذنية مع التعيين يتناقضان اه مُعنى. فود: (وقد يرجحون المعنى إلخ) أي وليس المعنى هنا قوياً حتى يرجح على اللفظ اه كُردِي. فود: (ذات ثواب) حال من الهبة لأنه بمعنى صاحبة اه رَشِيدِي. فود: (كما اقتضته) أي على طريقي المفهوم المخالِف. فود: (قاعدة ما كان صريحاً في بابه) يمتثلها وجد نفاذاً في موضوعه لا يصير كناية في غيره. فود: (لأن هذا إلخ) علة للإقتضاء. فود: (أولاً) أي أولاً يكون لفظ السلم كناية في البيع. فود: (لأن موضوعه ينافي التمين) هذا مُسَلِّمٌ في الموضوع الشرعي وأما موضوعه لئلا ينافيه فلم لا يصح جعله كناية بالنظر إلى ملاحظته اه سَيِّدُ عُمَرَ وقد يقال: إن مقتضى

محلّه في غير ذلك كُلُّ مُحْتَمَلٍ والثاني أَقْرَبُ إلى كلامهم ولا يُنافيه ما يأتي أواخر الفرع من صحّة نيّة الصّرف بالسّلم؛ لأنّه لا تعيين ثُمَّ يُنافي مُقْتَضَاهُ. (ولو قال اشترت منك ثوبًا صِفْتُهُ كذا بهذه الدراهم) أو يدينار في ذمتي (فقال بعثك انقصد بيها) عَمَلًا بِمُقْتَضَى اللفظ (وقيل) وأطال المتأخرون في الانتصار له (سَلَمًا) نَظَرًا للمعنى فعلى الأوّل يجب تعيين رأس المال في المجلس إذا كان في الذمّة ليُخْرَجَ عن بيع الدين بالدين لا قَبْضُهُ وَيُثَبِّتُ فيه خيار الشرط، ويجوز الاعتياض عنه، وعلى الثاني يَنْعَكِشُ ذلك ومحلّ الخلاف إذا لم يذكّر بعده لَفْظُ السّلم وإلا كان سَلَمًا أَتَّفَاقًا لاستواء اللفظ والمعنى حينئذٍ. (الثالث) بيان محلّ التسليم على تفصيل فيه حاصله (المذهب أنه إذا أسلم) سَلَمًا حالًا أو مُؤَجَّلًا وهما (بموضع لا يصلح للتسليم

إطلاقهم أن المنظور إليه إنما هو المعنى الشرعي).

• قول (سلي): (انقصد بيها) هل يَنْقُضُ الْبَيْعُ فِي الذَّمَّةِ مِنَ الْأَعْمَى الظَّاهِرُ نَعَمْ قِياسًا عَلَى السَّلَمِ اه سَيَذْكُرُهُ عَمَر. • قوله: (تعيين رأس المال) الأوّلَى تَعْيِينُ الثَّمَنِ. • قوله: (لا قبضه) أي قبض رأس المال في المجلس فلا يَشْتَرِطُ. • قوله: (وَيُثَبِّتُ فِيهِ) أي في رأس المال عَطْفٌ كَقَوْلِهِ: (وَيَجُوزُ الْإِنْفِ) على قوله: (يجب الإنف). • قوله: (وَيَجُوزُ الْإِعْتِيَاظُ عَنْهُ) أي عن رأس المال الذي في الذمّة أما الْمُثْمَنُ نَفْسُهُ فلا يَجُوزُ الْإِعْتِيَاظُ عَنْهُ اه ع ش عبارة سم وأقره الرّشيدى. • قوله: (وَيَجُوزُ الْإِعْتِيَاظُ الْإِنْفِ) وهذا يُخَالِفُ ما سَيَذْكُرُهُ فِي أَوَّلِ فَصْلِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَبَدَّلَ عَنِ الْمُسْلَمِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: ومثله المبيع في الذمّة وقد قال شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ: الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ جَوَازِ الْإِعْتِيَاظِ وَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُثْمَنِ اه أي والكلام هنا في الثمن أيضًا. • قوله: (وعلى الثاني) أي انقضاه سَلَمًا. • قوله: (يَنْعَكِشُ ذَلِكَ) الإشارة إلى الثلاثة الأخيرة فَقَطْ دُونَ الْأَوَّلِ أي يَجِبُ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ وَلَا يُثَبِّتُ فِيهِ الْخِيَارُ وَيَمْتَنِعُ الْإِعْتِيَاظُ عَنْهُ اه كَزَدِي. • قوله: (وَالْأَيَّ) أي كَأَنَّ قَالَ بِعْثَكَ سَلَمًا مُعْنَى أَوْ اشْتَرَيْتَ مِنْكَ الْإِنْفِ سَلَمًا كَزَدِي عبارة ع ش قوله وإلاّ كان سَلَمًا أي بَأَنَّ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ مُتَمَمًّا لِلصَّيْغَةِ لَا فِي مَجْلِسِهِ وَيُشْتَرِطُ الْفَوْزُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الصَّيْغَةِ اه. • قوله: (بيان الإنف) دَفَعَ بِهِ مَا يَرُدُّ عَلَى الْمُثْنِ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الْحَمْلِ إِذَا اشْتَرَطَ الثَّالِثُ بَيَانَ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ لَا الْمَذْهَبَ الْإِنْفِ. • قوله: (فيه) أي محلّ التسليم.

• قوله: (حاصلُه) أي التفصيل. • قوله: (سَلَمًا حالًا) إلى قوله: (بلا أجره) في المُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (أي عُرْفًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ) وإلى قولِ الْمُثْنِ: (وَيُشْتَرِطُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ.

• قول (سلي): (لا يصلح للتسليم) أي بَأَنَّ كَانَ خَرَابًا أَوْ مَخُوفًا أَخَذًا وَمِمَّا سَيَأْتِي مِنَ التَّنْوِيهِ بَيْنَ الْخَرَابِ

• قوله: (وَيَجُوزُ الْإِعْتِيَاظُ الْإِنْفِ) هَذَا يُخَالِفُ ما سَيَذْكُرُهُ فِي أَوَّلِ فَصْلِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَبَدَّلَ عَنِ الْمُسْلَمِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: (ومثله المبيع في الذمّة) وقد قال شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ جَوَازِ الْإِعْتِيَاظِ وَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَحْمُولٌ عَلَى الثَّمَنِ.

• قول (سلي): (لا يصلح للتسليم) أي بَأَنَّ كَانَ خَرَابًا أَوْ مَخُوفًا أَخَذًا وَمِمَّا سَيَأْتِي مِنَ التَّنْوِيهِ بَيْنَ

أَوْ سَلَمًا مُؤَجَّلًا وَهُمَا بِمَحَلٍّ (يُصْلَحُ) لَهُ (و) لَكِنْ (لِخَمْلِهِ) أَيِ الْمُسْلِمِ فِيهِ (مُؤَنَّةٌ) أَيِ غَرَفًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (اشْتَرَطَ بَيَانُ مَحَلٍّ) بِفَتْحِ الْحَاءِ أَيِ مَكَانٍ (التَّسْلِيمِ) لِلْمُسْلِمِ فِيهِ لِتَفَاوُتِ الْأَغْرَاضِ فِيمَا يُرَادُ مِنَ الْأَمْكِنَةِ فِي ذَلِكَ (وَالَا) بِأَنْ صُلِّحَ لِلتَّسْلِيمِ وَالسَّلَامُ حَالٌ أَوْ مُؤَجَّلٌ لَا مُؤَنَّةٌ لِلْحَمْلِ ذَلِكَ عَلَيْهِ (فَلَا) يُشْتَرَطُ مَا ذُكِرَ وَيَتَعَيَّنُ مَحَلُّ الْعَقْدِ لِلتَّسْلِيمِ لِلْغُرْفِ فِيهِ فَإِنْ عَيَّنَّا غَيْرَهُ تَعَيَّنَ بِخِلَافِ الْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ لَمَّا قِيلَ التَّأَجُّلُ قَبْلَ شَرْطًا يَقْتَضِي تَأْخِيرَ التَّسْلِيمِ وَلَوْ خَرَجَ الْمُعَيَّنُ لِلتَّسْلِيمِ عَنِ الصَّلَاحِيَّةِ

وَالْخَوْفُ اه سم . ه قُودُ: (مُؤَجَّلًا) بِخِلَافِ الْحَالِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَصْلَحِ الْمَوْضِعُ وَجَبَ الْبَيَانُ مُطْلَقًا وَإِنْ صُلِّحَ وَلِخَمْلِهِ مُؤَنَّةٌ وَجَبَ الْبَيَانُ فِي الْمَوْجَلِ دُونَ الْحَالِ وَبِهَذَا يُغْلَمُ احْتِيَاجُ كَلَامِ الْمَحَلِّ إِلَى التَّشْيِيدِ م ر اه سم وقوله مطلقاً أي حالاً كان السلم أو مؤجلاً وعلى كلٍّ للحمل مؤنة أو لا فهذا أربع صورٍ يجب فيها البيان وكذا تحت قوله وإن صلح إلخ أربع صورٍ يجب البيان في صورة كون السلم مؤجلاً وللحمل مؤنة دون الثلاث الباقية، كون السلم حالاً للحمل مؤنة أو لا، وكونه مؤجلاً ولا مؤنة للحمل . ه قُودُ: (مِنِ الْأَمْكِنَةِ) بَيَانٌ لِمَا . ه قُودُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي مَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَفِي بَعْضِ اللَّامِ مُتَعَلِّقٌ بِرَأْدِ . ه قُودُ: (حَالٌ) أَيِ مُطْلَقًا اه سم . ه قُودُ: (فَإِنْ عَيَّنَّا غَيْرَهُ تَعَيَّنَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ غَيْرَ صَالِحٍ وَقَرَّرَ شَيْخُنَا أَنَّهُ إِذَا عَيَّنَّا غَيْرَ صَالِحٍ بَطَلَ الْعَقْدُ حَلْبِيٌّ وَفِي الْقَلْبِيِّ عَلَى الْجَلَالِ وَمَتَى عَيَّنَّا غَيْرَ صَالِحٍ بَطَلَ الْعَقْدُ اه بَجَرِمِي . ه قُودُ: (فَإِنْ عَيَّنَّا غَيْرَهُ) إلخ) وَالْتَمَنَ فِي الذَّمَّةِ كَالْمُسْلِمِ فِيهِ وَالتَّمَنَ الْمُعَيَّنُ كَالْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ وَفِي التَّيَمُّنِ كُلِّ عَوْضٍ أَيِ مِنْ نَحْوِ أَجْرَةٍ وَصَدَاقٍ وَعَوْضٍ خُلِعَ مُلْتَزِمٌ فِي الذَّمَّةِ أَيِ غَيْرُ مُؤَجَّلٍ لَهُ حُكْمُ السَّلَامِ الْحَالِ أَيِ إِنْ عَيَّنَ لِتَسْلِيمِهِ مَكَانَ جَازٍ وَتَعَيَّنَ وَلَا تَعَيَّنَ مَوْضِعُ الْعَقْدِ مُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوْضِ وَأَقْرَهُ سَم . ه قُودُ: (بِخِلَافِ الْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ) أَيِ حَيْثُ يَتَطَلَّ بِتَمَيِّنٍ غَيْرِ مَحَلِّ الْعَقْدِ لِقَبْضِ وَمِنْهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى حَطْبًا أَوْ نَحْوَهُ وَشَرَطَ عَلَى الْبَائِعِ لِصَالِهِ إِلَى بَيْتِ الْمُشْتَرِي حَيْثُ يَتَطَلَّ الْعَقْدُ اه ع ش . ه قُودُ: (هَنْ الصَّلَاحِيَّةِ) بِأَنْ طَرَأَ عَلَيْهِ خَرَابٌ أَخْرَجَهُ عَنِ صِلَاحِيَّةِ التَّسْلِيمِ أَوْ خَوْفٌ عَلَى نَحْوِ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ اخْتِصَاصٍ اه سم عَنْ الْإِيْعَابِ عِبَارَةٌ ع ش أَيِ سِوَاكَ كَانَ ذَلِكَ يَخْرَابُ أَوْ خَوْفٌ أَوْ غَيْرُهُمَا اه .

الْخَرَابُ وَالْخَوْفُ . ه قُودُ: (مُؤَجَّلًا) بِخِلَافِ الْحَالِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَصْلَحِ الْمَوْضِعُ وَجَبَ الْبَيَانُ مُطْلَقًا وَإِنْ صُلِّحَ وَلَيْسَ لِخَمْلِهِ مُؤَنَّةٌ لَمْ يَجِبِ الْبَيَانُ مُطْلَقًا وَإِنْ صُلِّحَ وَلِخَمْلِهِ مُؤَنَّةٌ وَجَبَ الْبَيَانُ فِي الْمَوْجَلِ دُونَ الْحَالِ وَبِهَذَا يُغْلَمُ احْتِيَاجُ كَلَامِ الْمَحَلِّ لِلتَّشْيِيدِ م ر . ه قُودُ: (حَالٌ) أَيِ مُطْلَقًا . ه قُودُ: (فَإِنْ عَيَّنَّا غَيْرَهُ تَعَيَّنَ بِخِلَافِ الْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَالتَّمَنَ فِي الذَّمَّةِ كَالْمُسْلِمِ فِيهِ وَالتَّمَنَ الْمُعَيَّنُ كَالْمَبِيعِ أَيِ الْمُعَيَّنِ وَفِي التَّيَمُّنِ كُلِّ عَوْضٍ أَيِ مِنْ نَحْوِ أَجْرَةٍ وَصَدَاقٍ وَعَوْضٍ خُلِعَ مُلْتَزِمٌ فِي الذَّمَّةِ أَيِ غَيْرُ مُؤَجَّلٍ لَهُ حُكْمُ السَّلَامِ الْحَالِ قَالَ فِي شَرْحِهِ إِنْ عَيَّنَ لِتَسْلِيمِهِ مَكَانَ جَازٍ وَتَعَيَّنَ وَلَا تَعَيَّنَ مَوْضِعُ الْعَقْدِ انْتَهَى . ه قُودُ: (بِخِلَافِ الْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَعْنَى فَلَا يَتَعَيَّنُ لَكِنْ الْمَفْهُومُ مِنَ التَّغْلِيلِ أَنَّهُ يَتَطَلَّ الْبَيْعُ بِهَذَا الشَّرْطِ . ه قُودُ: (وَلَوْ خَرَجَ الْمُعَيَّنُ لِلتَّسْلِيمِ عَنْ الصَّلَاحِيَّةِ فِيهِ) عِبَارَةُ الْعَبَابِ وَلَوْ طَرَأَ عَلَى مَوْضِعِ

تَقَرَّبَ أَقْرَبَ مَحَلٍّ صَالِحٍ لَهُ، وَلَوْ أَبْقَدَ مِنْهُ بِلَا أَجْرَةٍ عَلَى الْأَوْجِه؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَعَمُّدِ التَّسْلِيمِ الْوَاجِبِ وَلَا خِيَارَ لِلْمُسْلِمِ وَلَا يُجَابُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ لَوْ طَلَبَ الْفَسْخَ وَرَدَّ رَأْسَ الْمَالِ، وَلَوْ كَفَا بَرْهَنٍ وَخَلَّاصٍ ضَامِنٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَالْإِسْنَوِيِّ وَالْبُلْقَيْنِيِّ هُنَا مَا فِيهِ نَظَرٌ، وَلَوْ انْتَهَدَمَتْ دَارٌ عُيِّنَتْ لِلرُّضَاعِ الْمُسْتَأْجِرِ لَهُ وَلَمْ يَرْضَا بِمَحَلٍّ غَيْرِهَا فُبَيِّحُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبُلْقَيْنِيُّ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ بِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِحِفْظِ الْمَالِ وَمُؤْنَةٍ وَالْغَالِبُ اسْتِوَاءُ الْمَحَلَّةِ فِيهِمَا وَمَنْ ثَمَّ قَالُوا الْمُرَادُ بِمَحَلِّ الْمَقْدَرِ هُنَا مَحَلُّهُ لَا خُصُوصٌ مَحَلَّهُ وَقَالُوا لَوْ قَالَ تُسَلِّمُهُ لِي فِي بَلَدٍ كَذَا وَهِيَ غَيْرُ كَبِيرَةٍ كَتَبَدَادَ كَفَى إِحْضَارُهُ فِي أَوَّلِهَا وَإِنْ بَعْدَ عَنْ مَثَرَةٍ أَوْ فِي أَيِّ مَحَلٍّ شِئْتَ مِنْهُ صَحَّ إِنْ لَمْ تَشِيعْ وَثُمَّ عَلَى حِفْظِ الْأَبْدَانِ وَهُوَ مُخْتَلِفٌ بِاخْتِلَافِ الدُّوَرِ

• فَوَدَّ: (تَعَيَّنَ أَقْرَبَ مَحَلٍّ لِلْفَخِّ) بَقِيَ مَا لَوْ تَسَاوَى الْمَحَلَّانِ هَلْ يُرَاعَى جَانِبُ الْمُسْلِمِ أَوِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ تَخْيِيرُ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لِصِدْقِ كُلِّ مِنَ الْمَحَلِّينَ بِكَوْنِهِ صَالِحًا لِلتَّسْلِيمِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِغَيْرِهِ عَلَيْهِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (بِلَا أَجْرَةٍ) أَيِ يَأْخُذُهَا الْمُسْلِمُ فِي الْأَبْعَدِ أَوِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فِي الْأَقْصَى وَالْمُرَادُ أَجْرَةُ الزِّيَادَةِ فِي الْأَبْعَدِ وَالتَّقْصُصِ فِي الْأَقْرَبِ سَمَّ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش قَوْلُهُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ فِي الْأَقْصَى لَعَلَّ الظَّاهِرَ الْمَكْسُورَ. • فَوَدَّ: (وَرَدَّ رَأْسَ الْمَالِ) عَطَفَ عَلَى الْفَسْخِ. • فَوَدَّ: (فَبَيِّحُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَلَهُ الْفَسْخُ اهـ أَيِ يَجُوزُ لِوَلِيِّ الرُّضِيعِ فُسْخُ الْإِجَارَةِ قَالَ ع ش أَفَادَ أَنَّهُ لَا يَتَفَسَّخُ بِنَفْسِ الْإِنْهَادِمْ وَعَلَيْهِ فَلَوْ لَمْ يَرْضَا عَنْهُمَا أَعْرَضَ عَنْهُمَا حَتَّى يَضْطَلِّحَا عَلَى شَيْءٍ وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ الْفَوْرُ فِي الْفَسْخِ اهـ. • فَوَدَّ: (وَمُؤْنَةٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا يَلِيقُ اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (اسْتِوَاءُ الْمَحَلَّةِ) أَيِ النَّاحِيَةِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيِ مَا يَلِيقُ لِلْفَخِّ وَالْمُؤْنِ. • فَوَدَّ: (تُسَلِّمُهُ) بِصِيغَةِ الْمُضَارَعِ مِنَ التَّسْلِيمِ. • فَوَدَّ: (كَتَبَدَادَ) تَمْثِيلٌ لِلْكَبِيرَةِ فَلَا يَكْفِي الْإِطْلَاقُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَعَيِّنِ الْمَحَلَّةِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (فِي أَوَّلِهَا) أَيِ غَيْرِ الْكَبِيرَةِ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَشِيعْ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَلَوْ قَالَ فِي أَيِّ الْبِلَادِ شِئْتَ فَسَدَ أَوْ فِي أَيِّ مَكَانٍ شِئْتَ مِنْ بَلَدٍ كَذَا فَإِنْ اتَّسَعَ لَمْ يَجُزْ وَالْأَجَازُ أَوْ يَبْلَدُنِي كَذَا فَهَلْ يَفْسُدُ أَوْ يَصِحُّ وَيَتَرَدَّدُ عَلَى تَسْلِيمِ التَّصْنِيفِ بِكُلِّ بَلَدٍ وَجِهَانِ أَصْحُومَا كَمَا قَالَ الشَّاشِيُّ الْأَوَّلُ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَسْلِيمِهِ فِي بَلَدٍ كَذَا وَتَسْلِيمِهِ فِي شَهْرٍ كَذَا حَيْثُ لَا يَصِحُّ اخْتِلَافُ الْغَرَضِ فِي الزَّمَانِ دُونَ الْمَكَانِ اهـ. • فَوَدَّ: (وَقَمَّ) أَيِ وَالْمَدَارُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِجَارِ لِلرُّضَاعِ.

عَيَّنَ لِلتَّسْلِيمِ خَرَابٌ أَيِ أَخْرَجَهُ عَنْ صَلَاحِيَّتِهِ لِلتَّسْلِيمِ سَلَّمَ فِي أَقْرَبِ مَوْضِعٍ صَالِحٍ لَهُ انْتَهَى. قَالَ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَقْبَسِ فِي الرُّضُوعَةِ مِنْ أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٌ ثَمَّ قَالَ فِي الْمُبَابِ أَوْ خَوْفٌ أَيِ أَوْ طَرَأَ خَوْفٌ عَلَى نَحْوِ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ اخْتِصَاصٍ لَمْ يَلْزَمِ الْمُسْتَحَقُّ قَبُولُهُ وَلَا غَرِيمَتُهُ نَقْلُهُ إِلَى غَيْرِهِ فَلَهُ الْفَسْخُ أَوْ الصَّبْرُ انْتَهَى. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَقَوْلُهُ أَوْ خَوْفٌ لِلْفَخِّ هُوَ مَا قَالَهُ الرُّوْيَانِيُّ كَالْمَاوَزْدِيِّ وَهُوَ أَحَدُ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْأَقْبَسَ مِنْهَا تَعَيَّنَ أَقْرَبَ مَوْضِعٍ صَالِحٍ سِوَاهُ أَخْرَبَ الْمُعَيَّنُ أَمْ صَارَ مَخَوْفًا فَلَا عُدْرَ لِلْمُصَنِّفِ فِيمَا فَهَمَهُ مِنْ أَنَّ حُكْمَ الْخَرَابِ غَيْرُ حُكْمِ الْخَوْفِ إِذْ لَا يَشْهَدُ لَهُ الْمَغْنَى وَهُوَ وَاضِحٌ وَلَا التَّقْلُّ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ فِي الرُّضُوعَةِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهَا صَرِيحٌ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَأَطَالَ جِدًّا فِي بَيَانِ ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (بِلَا أَجْرَةٍ) أَيِ يَأْخُذُهَا

ومن ثم لو عينا داراً للرضاع تقيت.

(وبصح) السلم مع التصريح بكونه (حالاً) إن وجد المسلم فيه حينئذ ولا تعين المؤجل (و) كونه (مؤجلاً) إجماعاً فيه وقياساً وأولياً في الحال؛ لأنه أقل غرراً وإنما تعين الأجل في الكتابة لإقدم قُدرة القرض عندها على شيء وكون البيع يغني عنه سيما إن كان في الذمة لا يقتضي منعه على أن الغرف أطرد بالرخص في مطلق السلم دون البيع (لأن أطلق) العقد عن التصريح بهما فيه (انقصد حالاً) كالشمن في البيع (وقيل لا ينقصد)؛ لأن الغرف فيه التأجيل فالشكوت عنه يُصَيِّرُهُ كالتأجيل بمجهول ويُؤدِّدُ بمنع ذلك كما هو واضح (ومشترط) في المؤجل (العلم بالأجل) للعائدني أو لعذلين غيرهما أو لعدد التواثر ولو من كفار ولكون الأجل تابعا لم يضر

• فود: (ومن ثم لو عينا إلخ) قضيته أن نظيره لا يأتي هنا وفيه نظر يُعلم مما سبق ويُمكن الفرق بأن الخوف على الأبدان أقوى من الخوف على الأموال كما يُدرِّكه الإنسان بالوجدان اه سم .
• قول (سني): (وبصح حالاً) خلافاً للأئمة الثلاثة بزمانه اه بخير مي . • فود: (السلم مع التصريح) إلى قوله وكإلى أول إلخ في المعنى إلا قوله على أن الغرف إلى الشئ . • فود: (ولا تعين المؤجل) أي تعين التصريح بالتأجيل ولا بطل رشيدي وع ش . • فود: (إجماعاً) أي بإجماع الأئمة اه ع ش . • فود: (فيه) أي في المؤجل . • فود: (لأنه) أي الحال . • فود: (لعدم قُدرة إلخ) أي والحلول ينافي ذلك اه مُعْنِي .
• فود: (وتكون البيع يغني عنه) أي عن السلم الحال إشارة إلى جواب من قال يستغنى بعقد البيع عن السلم الحال فيمنع السلم الحال وحاصل الجواب أن هذا لا يقتضي منعه لأنهما عقدان صحيحان فيتحيز بينهما . • فود: (على أن الغرف) علاوة دالة على الإحتياج إلى السلم مع مساواته للبيع لكونه حالاً أي أن الغرف أطرد فيه بأرخص من سواء كان حالاً أو مؤجلاً بخلاف البيع فهذا دليل واضح على عدم الاستغناء عنه اه كزدي . • فود: (سيما إن كان في الذمة) أي البيع بل قد يقال من أجاز البيع في الذمة يلزمه جواز السلم الحال إذ لا فرق في المعنى اه سم . • فود: (فلأن أطلق العقد إلخ) أي وكان المسلم فيه موجوداً وإلا لم يصح اه مُعْنِي .

• قول (سني): (انقصد حالاً) ولو الحقاً به أجلاً في المجلس لحق ولو صرحاً بالأجل في العقد ثم أسقطاه في المجلس سقط وصار حالاً ولو حذفاً فيه المُفسِد لم يتقلب العقد الفايِد صحيحاً مُعْنِي وسُلطان .
• فود: (فيه) أي في السلم . • فود: (بمنع ذلك) أي قوله: فالشكوت إلخ . • فود: (كما هو واضح) الكاف فيه وفي نظائره كقوله: (كما هو ظاهر) و(كما لا يخفى) بمعنى اللام أي لما هو واضح من

المسلم في الأبعد أو المسلم إليه في الانقاص والمراد أجره الزيادة في الأبعد والتقص في الانقاص .

• فود: (ومن ثم لو عينا داراً إلخ) قضية هذا أن نظيره لا يأتي هنا وفيه نظر يُعلم مما سبق ويُمكن الفرق بأن الخوف على الأبدان أقوى من الخوف على الأموال كما يُدرِّكه الإنسان بالوجدان . • فود: (سيما إن كان في الذمة) بل قد يقال من أجاز البيع في الذمة يلزمه جواز السلم الحال إذ لا فرق في المعنى .

جهل المأقذين به كما يأتي. أما إذا لم يعلم فلا يصح كإلى الحصاد أو قدوم الحاج أو طلوع الشمس أو الشتاء ولم يُريدا وقتها المُعَيَّن وكإلى أول أو آخِر رَمَضانَ لوقوعه على نصفه الأول أو الآخر كُلُّه. هذا ما نُقلاه عن الأصحاب وإن أطال المُتأخرون في ردِّه أو في يوم كذا أو في رَمَضانَ مثلاً لأنه كُلُّه لجعل طَرَفًا فكأنهما قالا محلُّه جزء من أجزاءه وهو مجهول وإنما جاز ذلك في الطلاق؛ لأنه لما قَبِلَ التعليق بالمجهول كقدوم زَيْدٍ قَبْلَهُ بالعام ثم تَعَلَّقَ بِأَوَّلِهِ لِتَعَيُّنِهِ للوقوع فيه لا من حيثُ الوضع أي لما يأتي في وضع الظرف المعلوم منه زُيْدٌ قولٌ غيرُ واجِبٍ وإن استحسنته الرافعي. تَعَلَّقَهُ بِأَوَّلِهِ بِمَقْتَضِي أَنْ الإِطْلَاقَ بِمَقْتَضِيهِ أَي وَحْدَهُ وضماً ولا من حيثُ العُرف؛ لأنه بِمَقْتَضِي صِدْقِ الظرف على جميع أزمته صِدْقًا واجداً بل من حيثُ صِدْقِ الاسم به كما هو القاعدةُ في التعليق بالصفات أنه حيثُ صِدْقٌ وَجُودُ اسمِ المُعَلَّقِ به وَقَعَ المُعَلَّقُ ومن ثمَّ لو عُلِّقَ طَلَاقُها بِقَبْلِ موته وَقَعَ حالاً لِصِدْقِ الاسمِ أو بِتَكْلِيهِها لِزَيْدٍ في يومِ الجُمُعَةِ

الدليل اهرع ش. ة فود: (أو طلوع الشمس) أي ظهور ضوئها ووجه عدم الصحة فيه أن الضوء قد يسترهُ الغيم أو غيره اهرع ش. ة فود: (لوقوعه إلخ) تعليل لعدم صحة إلى أول رَمَضانَ أو إلى آخِرِ رَمَضانَ على التثنية المُرتَّبِ أي لوقوع القول الأول على كُلِّ جزءٍ من النصف الأول ووقوع الثاني على كُلِّ جزءٍ من النصف الآخر. ة فود: (هذا) أي عدم الصحة في الصورتين الأخيرتين (ما نُقلاه إلخ) المُعْتَمَدُ الجواز ويحمل قوله إلى أول رَمَضانَ على الجزء الأول من النصف الأول وقوله إلى آخِرِ رَمَضانَ على الجزء الأخير من النصف الثاني نهايةً وسَمَّ وع ش. ة فود: (أو في رَمَضانَ) إلى قوله كذا قاله في النهاية إلا قوله لا من حيثُ الوضع إلى وين ثم. ة فود: (لأنه) أي ما ذَكَرَ من اليومِ ورَمَضانَ وكذا ضميرٌ من أجزاءه. ة فود: (كُلُّه) بالرفع على الابتداء أو بالتَّضْبِص على التأكيد. ة فود: (وإنما جاز ذلك) أي قوله في رَمَضانَ مثلاً في الطلاق بأن قال لها أنت طالق في رَمَضانَ. ة فود: (لأنه لما قَبِلَ) أي الطلاق. ة فود: (قَبْلَهُ بالعام) جوابٌ لما أي قَبْلَ الطلاقِ التعلُّقِ بالعام. ة فود: (ثم تَعَلَّقَ بِأَوَّلِهِ) أي ثم بعد الجواز تَعَلَّقَ الطلاقُ بِأَوَّلِ رَمَضانَ. ة فود: (لِتَعَيُّنِهِ) أي الأول لما يأتي إلخ وهو قوله بل لِزَمَنِ مُبْهَمٍ مِنْهَا. ة فود: (بمنه) أي ممَّا يأتي. ة فود: (تَعَلَّقَهُ بِأَوَّلِهِ بِمَقْتَضِي إلخ) الجُمْلَةُ مَقُولُ القول. ة فود: (ولا من حيثُ العُرف) كقولهِ الآتي من حيثُ إلخ عَطَفَ على قوله لا من حيثُ الوضع أي إن تَعَيَّنَ الجزء الأول لوقوع الطلاق فيه لَيْسَ مِنْ جِهَةِ الوضع ولا مِنْ جِهَةِ العُرف بل هو أي التَّعَيُّنُ بِسَبَبِ صِدْقِ لَفْظِ رَمَضانَ بالجزء الأول اه كُردِي. ة فود: (أَنَّهُ حَيْثُ إلخ) بَيَانٌ للقاعدة وتذكيرُ الضميرِ بِتَأْوِيلِ الضابطِ وَحَيْثُ لِلشَّرْطِ بِمَعْنَى مَتَى. ة فود: (صَدَقَ) أي تَحَقَّقَ. ة فود: (اسم إلخ) أي مَفْهُومِهِ. ة فود: (لو عُلِّقَ طَلَاقُها قَبْلَ مَوْتِهِ) بأن قال لها أنت طالق قَبْلَ مَوْتِي وكان الأولى بِقَبْلِ مَوْتِهِ. ة فود: (حالاً) أي عَقِبَ التعلُّقِ. ة فود: (أو بِتَكْلِيهِها إلخ) عَطَفَ على قوله: (قَبْلَ مَوْتِهِ).

ة فود: (هذا ما نُقلاه) المُعْتَمَدُ الصَّحَّةُ.

وَقَعَ بِتَكْلِيمِهَا لَهُ أَثْنَاءَ يَوْمِهَا لِذَلِكَ وَلَمْ يَتَقَيَّدْ بِأَوَّلِهِ وَأَمَّا السَّلْمُ فَلَمَّا لَمْ يَقْبَلِ التَّاجِيلُ بِالْمَجْهُولِ لَمْ يَقْبَلْهُ بِالْعَامِّ وَأَمَّا قَبْلَهُ بِنَحْوِ الْعِيدِ لِأَنَّهُ وَضِعَ لِكُلِّ مِّنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي بِقَبْلِهِ فِدَالَتُهُ عَلَى كُلِّ مِّنْهُمَا أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ الظَّرْفِ عَلَى أَزْمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوضَعْ لِكُلِّ مِّنْهَا بِقَبْلِهِ بَلْ لَزِمَ مَن مَّبْهُمُ مِنْهَا كَذَا قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ دَلَالََةَ الظَّرْفِ عَلَى أَزْمَتِهِ مِنْ حَيْزِ دَلَالَةِ النِّكَرَةِ أَوْ الْمُطْلَقَةِ عَلَى الْخِلَافِ فِيهِمَا وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ مِنْ قَبْلِهِ بِالْعَامِّ وَلَمْ يَقْبَلْهُ بِهِ الَّذِي عَبَّرَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ الْحَضْرَمِيُّ وَتَبِعَهُ السِّبْكِى وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ مِنْ حَيْزِ دَلَالَةِ الْعَامِّ الْمُقْتَضِيَةِ لِوَضْعِهِ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا الْحَقُّ مِنْ ذَلِكَ قُلْتُ: الْحَقُّ مَا قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِنَا تَبَعًا لِلْمُصَنِّفِ لَا مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ وَلَوْ كَانَ عَامًّا لَكَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ لِمَا تَقَرَّرَ فِي وَضْعِ الْعَامِّ فَتَأَمَّلْهُ، وَعَجِيبٌ قَوْلُ ابْنِ الْعِمَادِ عَمَّا تَقَرَّرَ مِنَ الْفَرْقِ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ مَعَ مَا بَانَ فِي تَقْرِيرِهِ أَنَّهُ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ وَالظُّهُورِ ثُمَّ زَعَمَ أَنَّهُ لَا جَامِعَ بَيْنَ الْجُلِّ وَالْعَقْدِ حَتَّى يَسْتَشْكَلَ

• فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَيْ لِصِدْقِ الْإِسْمِ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَتَقَيَّدْ) أَيْ التَّكْلِيمُ (بِأَوَّلِهِ) أَيْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ حَتَّى لَا يَخْفَ بِالتَّكْلِيمِ فِي الْأَثْنَاءِ. • فَوَدَّ: (بِنَحْوِ الْعِيدِ) كَجَمَادَى وَرَبِيعٍ وَنَقَرِ الْحَجِّ. • فَوَدَّ: (هَلَى أَزْمَتِهِ) أَيْ عَلَى أَجْزَاءِ مَذْلُولِهِ. • فَوَدَّ: (بَلْ لَزِمَ مَن مَّبْهُمُ مِنْهَا) فِيهِ نَظَرٌ يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي عَنْ سَمِ أَنْفَا. • فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيْ قَوْلِ ابْنِ الرُّفْعَةِ بَلْ لَزِمَ مَن مَّبْهُمُ مِنْهَا. • فَوَدَّ: (هَلَى الْخِلَافِ فِيهِمَا) أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ الْأَوَّلَ مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَةِ مَعَ قَيْدِ الْوَحْدَةِ الشَّائِعَةِ وَالثَّانِي مَوْضُوعٌ لَهَا بِلا قَيْدٍ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَذَهَبَ الْآيِدِيُّ وَابْنُ الْحَاجِبِ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَأَنَّهُمَا مَوْضُوعَانِ لِلْمَاهِيَةِ مَعَ قَيْدِ الْوَحْدَةِ الشَّائِعَةِ. • فَوَدَّ: (مَا مَرَّ مِنْ قَبْلِهِ بِالْعَامِّ الْإِنْفِ) أَيْ قَبْلَ الطَّلَاقِ التَّغْلِيْقِ بِالْعَامِّ (وَلَمْ يَقْبَلْهُ بِهِ) أَيْ لَمْ يَقْبَلِ السَّلْمُ التَّاجِيلَ بِالْعَامِّ أَهْكَزْدِي. • فَوَدَّ: (الَّذِي الْإِنْفِ) نَعَتْ لِمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ الْإِنْفِ) أَيْ دَلَالَةُ الظَّرْفِ عَلَى أَزْمَتِهِ (لِوَضْعِهِ) أَيْ الظَّرْفِ (لِكُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ) أَيْ جُزْءٍ جُزْءٍ. • فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيْ مِنْ مُقْتَضَى تَعْيِيرِ ابْنِ الرُّفْعَةِ أَنَّ دَلَالََةَ الظَّرْفِ مِنْ دَلَالَةِ النِّكَرَةِ وَمُقْتَضَى مَا مَرَّ أَنَّهُ مِنْ دَلَالَةِ الْعَامِّ. • فَوَدَّ: (كَمَا هَلِمَ الْإِنْفِ) وَلَآنَ الْعَامُّ مَا اسْتَفْرَقَ الصَّالِحَ لَهُ مِنَ الْأَفْرَادِ لَا مِنْ الْأَجْزَاءِ فَوَضَعَهُ بِالْعُمُومِ تَجَوُّزًا وَكَانَ عِلَاقَتُهُ أَنَّهُ شَبَّهَ الْأَجْزَاءَ بِالْجُزْئِيَّاتِ وَأَطْلَقَ عَلَيْهَا اسْمَهَا اهْ ع ش. • فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ هَامًا الْإِنْفِ) لَا يَخْفَى عَلَى عَارِفٍ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ تَعْيِيرِهِمُ بِالْعُمُومِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الصَّدْقَ بِكُلِّ جُزْءٍ وَإِلَّا فَالْيُزْمُ مَثَلًا مَوْضُوعٌ لِلْقَدْرِ الْمَخْصُوصِ مِنَ الزَّمَانِ لَا لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ لِكَيْتِهَ يَتَضَمَّنُ كُلَّ جُزْءٍ وَالحُكْمُ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ صَادِقٌ مَعَ تَعْلُوقِهِ بِجُمْلَتِهِ وَبِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ سَم وَقَوْلُهُ (لَا لِكُلِّ جُزْءٍ الْإِنْفِ) أَيْ كَمَا يَقْتَضِيهِ مَا مَرَّ أَيْ وَلَا لِجُزْءٍ مَّبْهُمُ مِنْهُ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ ابْنِ الرُّفْعَةِ. • فَوَدَّ: (قَوْلُ ابْنِ الْعِمَادِ هَمَّا تَقَرَّرَ الْإِنْفِ) أَيْ عَنْ جِهَتِهِ تَحْقِيقًا لَهُ. • فَوَدَّ: (مِنْ الْفَرْقِ) أَيْ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالسَّلْمِ. • فَوَدَّ: (إِنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ) مَقُولُ الْقَوْلِ. • فَوَدَّ: (زَهَمَ) أَيْ ابْنُ الْعِمَادِ. • فَوَدَّ: (بَيْنَ الْجُلِّ وَالْعَقْدِ) أَيْ الطَّلَاقِ وَالسَّلْمِ.

• فَوَدَّ: (مَنْ قَبْلَهُ) أَيْ مِنْ قَوْلِنَا قَبْلَهُ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ هَامًا الْإِنْفِ) لَا يَخْفَى عَلَى عَارِفٍ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ

هذا بهذا (فإن عيّن شهرَ العزب أو الفرس أو الرّوم جان)؛ لأنها معلومة مضبوطة وكذا التّبروز والمهرجان وفصح النصارى (وإن أطلق) الشهر (خجل على الهلالي) وإن أطرد عرفهم بخلافه؛ لأنه عرف الشّرع. هذا إن عقدا أوّل (فإن انكسر شهر) بأن عقدا أثناءه والتأجيل بالشهور (حسب الباقي) بعد الأوّل المتكسر (بالأهله وتتم الأوّل ثلاثين) ممّا بعدها ولا يلغى المتكسر لئلا يتأخر ابتداء الأجل عن العقد نعم لو عقدا في يوم أو ليلة آخر الشهر اكتفي بالأشهر بعده

فرد: (هذا بهذا) أي السّلم بالطلاق. فرد: (لأنها معلومة) إلى الفضل في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وإن أطرد إلى لاقه. فرد: (وكذا التّبروز والمهرجان) التّبروز نزول الشمس بزج الميزان والمهرجان بكسر الميم وقت نزولها بزج الحمل كذا في المغني والنهاية ثم ذكر في المغني بقدر أسطر: أوّلها أي: - أوّل السّنة الشمسية - الحمل ثم قال ورُبما جعل التّبروز انتهى. وهذا هو المشهور وما أفاده أوّلًا كصاحب النهاية لا يخلو عن غرابة اه سيّد عمر عبارة الكُرديّ وهما يطلقان على الوقتين اللّذين تنتهي الشمس فيهما إلى أوّل بزجي الحمل والميزان اه وعبارة ع ش قال في المصباح وفي بعض التواريخ كان المهرجان يوافق أوّل الشتاء ثم تقدّم عنه حتّى صار يتردّد في أوّل الميزان اه. وهو مخالف لقول الشارح م وقت نزولها بزج الحمل اه. فرد: (وفصح النصارى) بكسر الفاء عيدهم. فرد: (على الهلالي) وهو ما بين الهلّالين نهايةً ومغني. فرد: (هذا) أي حمل المطلق على الهلالي. فرد: (إن عقدا) أي العاقدان. فرد: (والتأجيل بالشهور) جملته حالته. فرد: (ولا يلغى المتكسر) أي الشهر الذي وقع العقد في أثناءه والمراد بالغاثة أن لا تحسب بقيته من المدة. فرد: (نعم إلخ) استدراك على قوله ولا يلغى المتكسر اه يُغيّر مي. فرد: (لو عقدا في يوم إلخ) حاصله أن العقد إذا وقع في اليوم أو اللّيلة الأخيرين يُعتبر ما عدا الشهر الأخير هلاكيًا وكذا الأخير إن نقص وفي هذا يلغى المتكسر ويتأخر ابتداء الأجل عن العقد وكان وجه ذلك عدم فائدة اغتبار المتكسر لو اعتبرنا قدره من آخر يوم من آخر الأشهر لأن كونه ناقصًا لا يغلّم إلا بقدر مضي ذلك اليوم جميعه فقبل مضيّه لا يمكن الحكم بالحلول وبعد مضيّه لا فائدة للحكم بحلوله قبل تمامه وايضا يلزم من اغتبار قدره من اليوم التاسع والعشرين من آخر الأشهر الذي هل ناقصًا اغتبار الشهر العدديّ تسعة وعشرين يومًا وهو خلاف المقرّر في نظائر هذا المحلّ ومن اغتبار قدره من أوّل الشهر الداخل بجعل الشهر الآخر ثلاثين نظرًا للمعدّل لزِم زيادة في الأجل على الأشهر المريّة الشرعيّة التي هي الهلاليّة ومن ثم إذا لم ينقص الآخر بأن كان ثلاثين تامًا اعتبرنا قدر المتكسر من اليوم الثلاثين منه لعدم لزوم زيادة على الأشهر المريّة وعدم اغتبار الشهر العدديّ تسعة وعشرين فتدبر اه بصريّ.

تغيّيرهم بالمعوم هنا على أن المراد الصدق بكلّ جزءه وإلا فالיום مثلاً موضوعٌ لِقدرِ المخصوص من الزّمان لا لكلّ جزءٍ منه كما هو معلوم لِكَيْتِه يتضمّن كلّ جزءٍ والحكم المنسوب إليه صادق مع تملّقه بجملته وبكلّ جزءٍ منه فليأمل.

بِالْأَهْلَةِ وَإِنْ نَقَصَ بَعْضُهَا وَلَا يُتِمُّ الْأَوَّلَ مِمَّا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا مَضَتْ غَزِيَّةٌ كَوَامِلٌ هَذَا إِنْ نَقَصَ الشَّهْرُ الْآخِرُ وَالْأَوَّلَ لَمْ يُشْتَرَطِ انبِطَاقُهُ بَلْ يُتِمُّ مِنْهُ الْمُتَكْسِرُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا لِيَتَقَدَّرَ اعْتِبَارُ الْهِلَالِ فِيهِ حَيْثُ يُبْدَى (وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ تَأْجِيلِهِ بِالْعِيدِ وَجُمَادَى) وَشَهْرٍ رَيْبٍ وَالتَّفَرُّ (وَيُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ) فَيَحِلُّ بِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ لِيَتَحَقَّقَ الْأَسْمُ بِهِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ كَانَ الْعَقْدُ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَقَبْلَ الثَّانِي حُمِلَ عَلَيْهِ لِيَتَقَيَّهَ.

(فصل) فِي بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ لِلْمُنْبَعَةِ

وَقَدْ مَرَّ مِنْهَا أَرْبَعَةُ الثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي الْمَثْنِ وَخُلُوعُ رَأْسِ الْمَالِ وَالْخَامِيسُ الْقُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فَحَيْثُ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مُقَدَّرًا عَلَى تَسْلِيمِهِ.....

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا مَضَتْ الْخُ) فَلَوْ عُقِدَ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ صَفَرٍ وَأَجَلَ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مَثَلًا فَتَقَصَّ الرِّبَاعُ وَجُمَادَى الْأَوَّلَى حُلًّا بِمَضِيِّهَا وَلَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى تَكْمِيلِ الْعَدَدِ بِشَيْءٍ مِنْ جُمَادَى الْآخَرَى أَوْ كُرْدِيٍّ.

• قَوْلُهُ: (هَذَا إِنْ نَقَصَ الْخُ) أَيِ الْإِكْتِفَاءِ بِالْأَهْلَةِ بَعْدَ يَوْمِ الْعَقْدِ أَوْ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلَ لَمْ يُشْتَرَطِ انبِطَاقُهُ) حَتَّى لَوْ كَانَ الْعَقْدُ فِي وَقْتِ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ آخِرِ الشَّهْرِ حُلًّا لِذَيْنِ بَوَاقِ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ الثَّلَاثِينَ مِنَ الشَّهْرِ الْآخِرِ أَوْ كُرْدِيٍّ وَ ع. ش. • قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الشَّهْرِ الْآخِرِ. • قَوْلُهُ: (لِيَتَقَدَّرَ الْخُ) وَوَجْهُهُ أَنَّ اعْتِبَارَ الْهِلَالِ فِي الشَّهْرِ الْآخِرِ حِينَ إِذَا كَانَ كَامِلًا يُؤَدِّي إِلَى إلْغَاءِ الْمُتَكْسِرِ الْمُؤَدِّي إِلَى تَأْخِيرِ ابْتِدَاءِ الْأَجَلِ عَنِ الْعَقْدِ، فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ هَذَا الْوَجْهَ يَجْعَلُ أَيْضًا فِيمَا إِذَا كَانَ الشَّهْرُ نَاقِصًا فَلَمْ يَلَمْ يُتِمُّ مِنْهُ الْمُتَكْسِرُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا. أَقُولُ: قَدْ مَرَّ جَوَابُهُ عَنِ الْبَصَرِيِّ. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ يُبْدَى عِبَارَةٌ شَرْحِ الرُّوضِ بِدَلِّ حَيْثُ يُبْدَى دُونَ الْبَقِيَّةِ أَوْ سَم. • قَوْلُهُ: (وَالْتَفَرُّ) أَيِ تَفَرُّ الْحَجِّ. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْأَوَّلِ) لَمَلُّ الْمُرَادِ بِالْبُعْدِيَّةِ فِي الرِّبَاعَيْنِ وَجُمَادَيْنِ أَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ فِي اثْنَاءِ رَيْبِ الْأَوَّلِ أَوْ جُمَادَى الْأَوَّلَى، وَقَالَ: إِلَى رَيْبِ أَوْ جُمَادَى فَيُحْمَلُ عَلَى أَوَّلِ الثَّانِي وَالْأَوَّلَ فَلَا يَتَصَوَّرُ حَمْلُهُ عَلَى أَوَّلِ رَيْبِ الثَّانِي إِذَا وَرَدَ الْعَقْدُ بَعْدَ انبِطَاقِ الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَوْ ع. ش. وَهُوَ ظَاهِرٌ.

فَصْلٌ فِي بَقِيَّةِ شُرُوطِ السَّلَمِ

• قَوْلُهُ: (فِي بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ) إِلَى قَوْلِهِ (وَأَمَّا إِذَا وَجَدَهُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَاتَّقَهُ إِلَى الْمَثْنِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ فِي كُلِّهِ إِلَى الْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (وَخُلُوعُ رَأْسِ الْمَالِ) وَمَرَّ هُوَ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَخَذَهَا تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ كُرْدِيٍّ وَ ع. ش. • قَوْلُهُ: (عَلَى تَسْلِيمِهِ) أَيِ الْمُسْلِمِ فِيهِ فَقَوْلُهُ فَحَيْثُ يُبْدَى الْخُ مِنْ تَفْرِيعِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ.

• قَوْلُهُ (سُيْ): (مُقَدَّرًا عَلَى تَسْلِيمِهِ الْخُ) وَلَوْ بَانَ يَكُونُ مُوجُودًا عِنْدَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فَقَطُّ إِذَا كَانَ السَّلَمُ

• قَوْلُهُ: (حَيْثُ يُبْدَى عِبَارَةٌ شَرْحِ الرُّوضِ بِدَلِّ حَيْثُ يُبْدَى دُونَ الْبَقِيَّةِ.

فَصْلٌ

• قَوْلُهُ (وَنَفْسُهُ): (مُقَدَّرًا عَلَى تَسْلِيمِهِ الْخُ) أَيِ: وَلَوْ بَانَ يَكُونُ مُوجُودًا عِنْدَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فَقَطُّ إِذَا كَانَ السَّلَمُ حَالًا عَلَى مَا سَبَقَتْهُ عَنْ صَاحِبِ الْإِسْتِغْثَاءِ فِي قَوْلِهِ: (وَلَا يَصِحُّ فِيمَا نَذَرَ وَجُودَهُ) بِمَا فِيهِ.

من غير مشقة كبيرة (عند وجوب التسليم) وهو بالعقد في الحال والحلول في المؤجل فإن أسلم في منقطع عند العقد أو الحلول كزط في الشتاء لم يصح وكذا لو ظن حصوله عند الوجوب لكن بمشقة عظيمة كقدر كثير من الباكورة وصرح بهذا مع دخوله في قوله: مع شروط البيع ليرتب عليه ما بعده وليبين به محل القدرة المفترق فيها فإن بيع المعين.....

حالا على ما سيأتي عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما نذر وجوده بما فيه اسم.

• قوله (س): (على تسليمه) ويأتي في تغييره بالتسليم ما مر في البيع اه نهاية ويبيده أيضا قول الشارح وصرح بهذا مع دخوله إلخ قال ع ش قوله ما مر إلخ أي من أن قدرة المشتري على التسليم كافية كمن اشترى مقصوبا يقدر على انتزاعه وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بأن البيع لما ورد على شيء بعينه اكتفي بقدرة المشتري على انتزاعه بخلاف ما هنا فإن السلم إنما يرد على ما في الذمة فلا بد من قدرة المسلم إليه على إقباضه لكن قال سم على حج: إن المسلم إليه لو ملك قدر المسلم فيه فقصته منه غاصب فقال للمسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه فتسلمه فالظاهر الإجزاء فهذا تسلم أجزا في السلم فتأمل. اه ع ش أي فهذا صريح في عدم الفرق. • قوله: (من غير مشقة كبيرة) أي بالنسبة لغالب الناس في تحصيله إلى موضع وجوب التسليم اه ع ش وفي البجيرمي عن الثوري والمراد مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر اه. • قوله: (وكذا لو ظن إلخ) أي فإنه لا يصح وعليه فلو تبين أنه كثير في نفس الأمر فهل يتبين صحة العقد اكتفاء بما في نفس الأمر أو لا نظرا لفقْد الشرط ظاهرا فيه نظر وقصبة قولهم البيرة في شروط البيع بما في نفس الأمر الأول اه ع ش أقول وقصبة قولهم ما وقع فاسدا لا يقلب صحيحا الثاني فليراجع. • قوله: (من الباكورة) هي أول الفاكهة اه معني وفي البجيرمي هي الثمرة عند الابتداء وعند النفاذ أي الانتهاء راجع الأنوار شوري وفي المضاجح والزبادي هي أول ما يذرك منها اه. • قوله: (وصرح بهذا) أي بالشرط الخاص. • قوله: (في قوله مع شروط إلخ) أي المذكور أول الباب. • قوله: (ليرتب إلخ) هذا وإن نفع في مجرّد نصريجه بهذا الشرط إلا أنه لا ينفع في قول الشارح م ر فيما سبق سبعة وقوله وليبين إلخ فيه أن البيع لا ينحصر في بيع المعين كما مرّت الإشارة إليه والحاصل أنه لم يحصل جواب عن عد هذا شرطا زائدا عن شروط البيع اه رشيد.

• قوله: (المفترق) أي البيع والسلم كزدي وع ش. • قوله: (فيها) أي في القدرة اه كزدي ولعل الأولى أي في محل القدرة والثاني باختيار المضاف إليه. • قوله: (فإن بيع المعين إلخ) فيه أن البيع في الذمة

• قوله: (وليبين به محل القدرة المفترق فيها إلخ) هكذا ذكر ذلك أيضا شيخ الإسلام ويرد عليه أنه أل الحال إلى عدم افتراق البيع والسلم في ذلك؛ لأن البيع في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهو تارة بالعقد وتارة يتأخر عنه كما أن السلم كذلك فاستوى السلم والبيع في الجملة في ذلك وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالافتراق بين السلم وبينه مما لا حاجة إليه إلا أن يقال بيع المعين هو المتبادر لأنه الغالب فأتجهت ملاحظته دون غيره ولا يخفى عليك ما فيه لا يقال هما مفترقان من جهة أنه يخفى السلم في البيع دون السلم لتعلقه بالذمة؛ لانا نقول أما أولا فالفرق لم يقع بحيتية

يُعْتَبَرُ فِيهِ عِنْدَ الْمُعَقِّدِ مُطْلَقًا وَهُنَا تَارَةً يُعْتَبَرُ هَذَا مُطْلَقًا وَتَارَةً يُعْتَبَرُ الْحُلُولُ كَمَا تَقَرَّرَ (فَإِنْ كَانَ يُوجَدُ بِلَدٍّ آخَرَ) وَإِنْ بَعْدَ (صَحَّ) السَّلَامُ فِيهِ (إِنْ اعْتَمِدَ نَقْلُهُ) إِلَى مَحَلِّ التَّسْلِيمِ (لِلْبَيْعِ) لِلْقُدْرَةِ عَلَيْهِ حَيْثُ يُقَالُ: لَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةِ كَثِيرٍ أَوْ يُزَادُ بِأَنَّ الْإِعْتِيَادَ يُفْهَمُهُ (وَالَا) يُعْتَمَدُ نَقْلُهُ لِلْبَيْعِ بِأَنْ يُقَالَ لَهُ نَادِرًا أَوْ لَمْ يُنْقَلْ أَصْلًا أَوْ يُقَالَ لِنَحْوِ هَدِيَّةٍ (فَلَا) يَصَحُّ السَّلَامُ فِيهِ إِذْ لَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ (وَلَوْ أَسْلَمَ فِيمَا بِهِمْ) وَجُودُهُ.....

كَالسَّلَامِ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْقُدْرَةُ تَارَةً عِنْدَ الْمُعَقِّدِ وَتَارَةً عِنْدَ الْحُلُولِ فَاسْتَوَى السَّلَامُ وَالْبَيْعُ فِي الْجُمْلَةِ وَمُلَاحَظَةُ بَيْعِ الْمُعَيَّنِ دُونَ غَيْرِهِ وَالْمُحْكَمُ بِالْأَفْرَاقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّلَامِ مِمَّا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ أَهْ سَم. □ قَوْلُهُ: (يُعْتَبَرُ) أَيِ الْقُدْرَةِ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) لِمُجَرَّدِ التَّكْيِيدِ إِذْ يَبِيعُ الْمُعَيَّنُ لَا يَدْخُلُهُ أَجَلٌ وَجِبَارَتُهُ تَوْهِمُ أَنَّهُ يَصِحُّ حَالًا وَمَوْجَلًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَلَعَلَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا هَذِهِ الْحَالَةُ وَهِيَ كَوْنُهُ حَالًا أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ سَوَاءً كَانَ ثَمَنُهُ حَالًا أَوْ مَوْجَلًا لَكِنْ هَذَا بَعِيدٌ عَنِ السِّيَاقِ فَلَوْ اسْقَطَ مُطْلَقًا لَكَانَ أَوَّلَى أَمْرٍ ش. □ قَوْلُهُ: (وَهُنَا) أَيِ فِي السَّلَامِ. □ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ الْمُعَقِّدِ يُعْنِي أَفْتِرَاقَ الْقُدْرَةِ بِهِ. □ قَوْلُهُ: (الْحُلُولُ) أَيِ وَجُودِ الْقُدْرَةِ عِنْدَهُ.

□ قَوْلُهُ: (إِلَى مَحَلِّ التَّسْلِيمِ) خَرَجَ بِهِ مَا عَدَاهُ وَلَوْ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْهُ وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي أَنَّهُ يُعْتَمَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُقْتَضَرُ فِي الْإِتِّدَاءِ أَهْ بَصْرِيٌّ.

□ قَوْلُهُ (سَمِي): (لِلْبَيْعِ) أَيِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمُعَامَلَاتِ أَهْ مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (مِنْ زِيَادَةِ كَثِيرٍ) أَيِ بَعْدَ قَوْلِهِ إِنْ اِغْتَدِ نَقْلُهُ أَهْ ش. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْإِعْتِيَادَ الْخ) قَدْ يُمْنَعُ لَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنَ الْإِعْتِيَادِ الْكَثْرَةُ وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ أَهْ سَمَ وَأَقْرَعُ شَ وَالسَّيْدُ عَمَرُ.

□ قَوْلُهُ (سَمِي): (وَالَا فَلَ) أَيِ وَإِنْ كَانَ الْبَلَدُ الْمَوْجُودُ فِيهِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ السِّيَاقِ وَلَا يُعَارِضُهُ مَفْهُومُ قَوْلِهِ الْآخِي أَوْ كَانَ ذَلِكَ الْبَلَدُ عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيمَا عَرَضَ انْقِطَاعُهُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ التَّصْوِيرِ وَكَلَامُهُ هُنَا فِي الْمُتَقَطِّعِ مِنْ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَقَدْ وَجِبَ فَلَ يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ بِمَحَلٍّ قَرِيبٍ حَيْثُ لَمْ يُعْتَمَدْ نَقْلُهُ لِلْبَيْعِ م ر أَهْ سَمَ وَفِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنِي مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ هَدِيَّةٍ) أَيِ مَا لَمْ

التَّسْلِيمِ أَصْلًا بَلْ بَوَقْتِهِ كَمَا لَا يَخْفَى مِنَ الْعِبَارَةِ فَحَاصِلُ الْفَرْقِ أَنَّ الْقُدْرَةَ مُعْتَبَرَةٌ عِنْدَ الْمُعَقِّدِ فِي الْبَيْعِ وَأَمَّا فِي السَّلَامِ فَقَدْ تُعْتَبَرُ عِنْدَ الْمُعَقِّدِ وَقَدْ تُعْتَبَرُ عِنْدَ الْحُلُولِ وَأَمَّا ثَانِيًا فَالْبَيْعُ فِي الذَّمَّةِ يُسَاوِي السَّلَامَ فِي تَعَلُّقِ كُلِّ بِنَاءٍ فِي الذَّمَّةِ فَلَا أَثَرَ لِهَذَا الْفَرْقِ وَأَمَّا ثَالِثًا فَلَا تُسَلِّمُ هَذَا الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ الْمُسَلِّمَ إِلَيْهِ لَوْ مَلَكَ قَدْرَ الْمُسَلِّمِ فِيهِ فَقَضَيْتَهُ مِنْهُ غَاصِبٌ فَقَالَ لِلْمُسَلِّمِ الْقَادِرِ عَلَى تَخْلِيصِهِ تَسَلَّمْهُ عَنْ حَقِّكَ فَتَسَلَّمْتَهُ فَالظَّاهِرُ الْإِجْرَاءُ فَهَذَا تَسَلَّمُ الْإِجْرَاءِ فِي السَّلَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

□ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْإِعْتِيَادَ يُفْهَمُهُ) قَدْ يُمْنَعُ لَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنَ الْإِعْتِيَادِ الْكَثْرَةُ وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ.

□ قَوْلُهُ (نَفْسَنِي): (وَالَا فَلَ) أَيِ وَإِنْ كَانَ الْبَلَدُ الْمَوْجُودُ فِيهِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ السِّيَاقِ وَلَا يُعَارِضُهُ مَفْهُومُ قَوْلِهِ الْآخِي أَوْ كَانَ ذَلِكَ الْبَلَدُ عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيمَا عَرَضَ انْقِطَاعُهُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ التَّصْوِيرِ وَكَلَامُهُ هُنَا فِي الْمُتَقَطِّعِ فِي مَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَقَدْ وَجِبَ فَلَ يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ

(فانقطع) كله أو بعضه لجائحة أفسدته وإن وُجد ببلد آخر لكن إن كان يفسد بالنقل أو لا يوجد إلا عند مَنْ لا يبيعه أو كان ذلك البلد على مسافة القصر من بلد التسليم (في محله) بكسر الحاء أي وقت حلوله وكذا بعده وإن كان التأخير لِمَطْلَبِهِ (لم يفسخ في الظاهر) كما إذا أفلس المشتري بالثمن وليس هذا كتلف المبيع قبل القبض؛ لأن ذاك في مُضَيِّنٍ وهذا فيما في الذمة (فيخبر المسلم) وإن قال له المسلم إليه خذ رأس مالك (بين فسخه) في كله لا بعضه المنقطع فقط وإن قبض ما عده وأتلفه فإذا فسخ لزمه بدله ورجع برأس ماله (والصبر)

يَعْتَدُ الْمُهْدَى إِلَيْهِ يَبْعُهَا وَإِلَّا فَتَكُونُ كَالْمَنْقُولِ لِلْبَيْعِ وَيَقِي مَا لَوْ كَانَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ هُوَ الْمُهْدَى إِلَيْهِ هَلْ يَبْصَحُ أَيْضًا فِيهِ نَفَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الصَّحَةِ لِأَنَّهُ لَا يَتَقَاعَدُ عَمَّا لَوْ اسْلَمَ فِي لَحْمِ الصَّيْدِ الَّذِي يَمُزُّ وَجُودُهُ لِمَنْ عِنْدَهُ وَقَدْ قَالُوا فِيهِ بَعْدَ الصَّحَةِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ وَعَمَّا لَوْ اسْلَمَ إِلَى كَافِرٍ فِي عَيْدٍ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ لَا يَبْصَحُ وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ عَبْدٌ كَافِرٌ وَاسْلَمَ لِنُذْرَةٍ لِمَلِكِهِ لَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا اغْتَبَدَ ثَقْلَهُ لِلْمُهْدَى إِلَيْهِ كَثِيرًا وَهُوَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ صَبْرُهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْجُودِ وَقَدْ وَجِبَ التَّسْلِيمُ أَمَّا شَرْعٌ وَهَذَا الْأَخِيرُ أَيُّ الصَّحَةِ هُوَ الْأَقْرَبُ لِمَا ذَكَرَهُ.

• **قَوْلُهُ (سُنِّي):** (فانقطع) وفي معنى انقطاعه ما لو غاب المسلم إليه وتَعَذَّرَ الْوُصُولُ إِلَى الْوَفَاءِ مَعَ وَجُودِ الْمُسْلِمِ فِيهِ نِهَآيَةً وَسَمٌّ وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ بِزِيَادَةِ قَالِ شَرْعٌ قَوْلُهُ مَرَّةً وَتَعَذَّرَ الْوُصُولُ أَيُّ بَانَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فِي الْبَلَدِ أَوْ كَانَ وَشَقَّ الْوُصُولُ إِلَيْهِ بَانَ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ قَاضٍ أَوْ كَانَ وَامْتَنَعَ مِنَ الْبَيْعِ عَلَيْهِ إِنَّمَا مُطْلَقًا أَوْ امْتَنَعَ إِلَّا بِرَشْوَةٍ وَإِنْ قُلْتُ أَمَّا. • **قَوْلُهُ:** (مَنْ لَا يَبِيعُهُ) أَيُّ مُطْلَقًا أَمَّا سَمَّ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ يَبِيعُهُ بِشَرِّ غَالٍ فَيَجِبُ تَحْصِيلُهُ أَمَّا. وَهَذَا عَلَى مُخْتَارِ الشَّارِحِ الْآتِي وَالْأَوَّلُ عَلَى مُخْتَارِ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِيِّ كَمَا يَأْتِي. • **قَوْلُهُ:** (عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ) يُفْهِمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى مَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَلَا خِيَارَ أَمَّا سَمَّ.

• **قَوْلُهُ:** (وَكَذَا بَعْدَهُ) قَدْ يَشْمَلُهُ مَا قَبْلَهُ أَمَّا سَمَّ أَيُّ إِذَا ظَاهَرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَحَلِّهِ مَا بَعْدَ تَمَامِ الْأَجَلِ.

• **قَوْلُهُ:** (لِمَطْلَبِهِ) أَيُّ مُدَافَعَةِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ الْمُسْلِمِ أَمَّا كُرْدِي.

• **قَوْلُهُ (سُنِّي):** (فِي الظَّاهِرِ) وَيَجْرِي الْخِلَافُ إِذَا قَصَرَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ فِي الدَّفْعِ حَتَّى انْقَطَعَ أَوْ حَلَّ الْأَجَلَ بِمَوْتِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ قَبْلَ وَجُودِ الْمُسْلِمِ فِيهِ أَوْ تَأَخَّرَ التَّسْلِيمُ لِنَيْيَةِ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ ثُمَّ حَضَرَ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ أَمَّا مُغْنِي وَفِي عَشْرٍ عَنِ الْعَمِيرَةِ مِثْلُهُ. • **قَوْلُهُ:** (وَإِنْ قَالَ لَهُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ الْخ) أَيُّ فَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَبُولِ رَأْسِ الْمَالِ بَلْ هُوَ عَلَى خِيَارِهِ بَيْنَ الصَّبْرِ وَالْفَسْخِ أَمَّا شَرْعٌ. • **قَوْلُهُ:** (لَا بَعْضُهُ الْمُنْقَطِعُ) أَيُّ قَهَرًا إِنَّمَا إِذَا تَرَاضَيَا عَلَى ذَلِكَ فَيجوز أخذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ بَاعَ عَيْنَيْنِ وَظَهَرَ عَيْبُ أَحَدِهِمَا أَمَّا شَرْعٌ. • **قَوْلُهُ:** (بَدَلُهُ) أَيُّ بَدَلُ مَا أَتْلَفَهُ مِنَ الْمِثْلِ أَوْ الْقِيَمَةِ.

مَوْجُودًا بِمَحَلٍّ قَرِيبٍ حَيْثُ لَمْ يَعْتَدِ ثَقْلَهُ لِلْبَيْعِ مَرَّةً.

• **قَوْلُهُ (سُنِّي):** (فانقطع) وفي معنى انقطاعه ما لو غاب المسلم إليه وتَعَذَّرَ الْوُصُولُ إِلَى الْوَفَاءِ مَعَ وَجُودِ الْمُسْلِمِ فِيهِ مَرَّةً. • **قَوْلُهُ:** (مَنْ لَا يَبِيعُهُ) أَيُّ مُطْلَقًا. • **قَوْلُهُ:** (عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ) يُفْهِمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى مَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَلَا خِيَارَ. • **قَوْلُهُ:** (وَكَذَا بَعْدَهُ) قَدْ يَشْمَلُهُ مَا قَبْلَهُ.

حتى يُوجَدَ) فَيُطَالَبُ به وخياره على التراخي فله الفسخ وإن أجازَ وأسقط حقه منه (ولو غلب قبل المَجْلُ) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار له قبله) ولا يَنْفَسِخُ بنفسه حينئذٍ (في الأصح) فيهما لأن وقت وجوب التسليم لم يدخل. أما إذا وُجِدَ عند مَنْ لا يبيعه إلا بأكثر من ثَمَنِ مثله فيلزمه تحصيله بذلك الأَكْثَرُ وفارقَ الغاصِبَ بأنه التَزَمَ التحصيلَ بالعقد باختياره وقَبَضَ البَدَلَ فالزيادة في مُقَابَلَةِ ما حَصَلَ له من ثَمَاءٍ ما قَبَضَهُ بخلافِ الغاصِبِ وأيضاً فالسَلَمُ عقدٌ وَضِعَ لِلزَّيْحِ فَلَزِمَ المُسَلِّمُ إليه تحصيلُ هذا الغرضِ الموضوع له العقدُ والا لانتفت فائذته والغصبُ بآبٍ تَقْدَرُ والمُثَالَّةُ مطلوبةٌ فيه بِنَصِّ ﴿بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [براء: ١٩١]، (و الشرطُ السادسُ التقديرُ فيه بما ينفي الغررَ عنه فحينئذٍ (يُشْتَرَطُ كونه) أي المُسَلِّمُ فيه.....

• قولُ (سُئِلَ): (حتى يوجَدَ) أي ولو في العام القابل مثلاً اهـ ع ش. • قُود: (بِنَفْسِهِ) أي الانقطاع اهـ ع ش. • قُود: (فيهما) أي في عَدَمِ الخيارِ وَعَدَمِ الانْفِصَاحِ اهـ مُغْنِي. • قُود: (أما إذا وُجِدَ عند مَنْ لا يبيعه) قال في الإيجاب كالرَوْضِ وغيره فيما دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ، قال في شَرْحِهِ: وَخَرَجَ بما دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ المَرَحَلَتَانِ فَأَكْثَرُ فلا يَلْزَمُهُ التَّحْصِيلُ منه لِمَا فِيهِ مِنَ المَشَقَّةِ العَظِيمَةِ نَعَمَ قِيَاسُ ما مَرَّ تَخَيُّرُ المُسَلِّمِ وَأَنْ خِيَارَهُ عَلَى الفَوْرِ اهـ. وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ هُنَا خِلَافُهُ اهـ سَم. • قُود: (فَيَلْزَمُهُ تَحْصِيلُهُ) خَالَفَهُ النُّهَائِيَةُ وَالْمُغْنِي فَقَالَا: ولو وَجَدَهُ يُبَاعُ بِثَمَنِ غَالٍ، أي وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ وَجِبَ تَحْصِيلُهُ وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الرَّوْضَةِ يَقُولُهَا وَجِبَ تَحْصِيلُهُ وَإِنْ غَلَا سِفْرُهُ لَا أَنَّ المُرَادَ أَنَّهُ يُبَاعُ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ لِأَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ المَوْجُودَ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ كَالْمَعْدُومِ كَمَا فِي الرِّقْبَةِ وَمَاءِ الطَّهَارَةِ وَأَيْضاً فَالْغَاصِبُ لَا يُكَلِّفُ ذَلِكَ أَيْضاً عَلَى الْأَصَحِّ فَهُنَا أَوَّلَى وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الغُصْبِ وَمَا هُنَا بِمَا لَا يُجْدِي اهـ قَالَ ع ش قُودُهُ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَلَّتْ الزِّيَادَةُ وَتَبَغْيَ خِلَافُهُ فِيمَا لَوْ كَانَ قَدَرًا يَتَغَابَنُ بِهِ وَقُودُهُ: (كَمَا فِي الرِّقْبَةِ) أي الواجِبَةُ فِي الكِفَارَةِ وَقُودُهُ: (وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ) مُرَادُهُ حَجَّ اهـ. • قُود: (وَفَارَقَ) أي المُسَلِّمُ إِلَيْهِ. • قُود: (وَقَبَضَ البَدَلَ) أي رَأْسَ المَالِ.

• قُود: (التَّقْدِيرُ) إِلَى قَوْلِ المَثْنِ: (وَيُشْتَرَطُ) فِي النُّهَائِيَةِ إِلَّا قُودُهُ: (فَإِنْ قُرِضَ فَهُوَ يَسِيرُ). • قُود: (فِيهِ) أي فِي المُسَلِّمِ فِيهِ.

• قُود: (أما إذا وُجِدَ عند مَنْ لا يبيعه إلخ) قال فِي العُبابِ كالرَوْضِ وغيره فيما دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ قال فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بما دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ المَرَحَلَتَانِ فَأَكْثَرُ فلا يَلْزَمُهُ التَّحْصِيلُ مِنْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ المَشَقَّةِ العَظِيمَةِ نَعَمَ قِيَاسُ ما مَرَّ تَخَيُّرُ المُسَلِّمِ وَأَنْ خِيَارَهُ عَلَى الفَوْرِ اهـ. وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ هُنَا خِلَافُ ذَلِكَ.

• قُود: (فَيَلْزَمُهُ تَحْصِيلُهُ) وَبِالْأَوَّلَى إِذَا بَاعَهُ بِثَمَنِ مِثْلِهِ فَقَالَ وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ عَمَّا بَاتَهُمْ لَوْ كَانُوا يَبِيعُونَهُ بِثَمَنِ غَالٍ وَجِبَ تَحْصِيلُهُ وَقَضِيَّةٌ وَجُوبُ تَحْصِيلِهِ وَإِنْ زَادَ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ وَأَخَذَ بِهِ الزَّكَاشِيُّ وَفَرَّقَ بَيْنَ السَّلَمِ وَالْغُصْبِ بِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَقَالَ الإسْنَوِيُّ: المُرَادُ بِالْعُلُوِّ هُنَا ازْتِفَاعُ الْأَسْعَارِ لَا الزِّيَادَةَ عَلَى ثَمَنِ المِثْلِ انْتَهَى. وَلَا يَخْفَى مَا فِي الفَرْقِ مِنَ التَّكْلِيفِ.

(معلوم القدر كيلاً) فيما يُوزَنُ (أو عُدًّا) فيما يُعَدُّ كالحيوان واللبن (أو ذرعًا) فيما يُذَرَعُ أو عُدًّا وذرعًا فيما يُعَدُّ ويُذَرَعُ كبسط للخبر السابق أوّل الباب مع قياس ما ليس فيه بما فيه (ويصح في المكيّل وزناً وعكسه) إنَّ عُدَّ الكيل ضابطاً فيه كجوز وما جرّمه كجرمه أو أقلّ وفارق هذا الزبوي بأنَّ الغالب فيه التبعّد ومن ثمَّ كفى الوزن بنحو الماء هنا لأنّكم كما مرّ أنّ ما لا يُعَدُّ ضابطاً فيه لِعَظَمِ خَطَرِهِ كفتات المسك والعنبر فيتعيّن وزنه؛ لأنَّ لِسْمِيره المُخْتَلِفَ بالكيل والوزن مائة كثيرة بخلاف اللاكي الصغار لِقَلَّةِ تَفَاوُثِهَا فَإِنْ فُرِضَ فَهُوَ يَسِيرٌ جَدًّا وما عَلِمَ وزنه بالاستفاضة كالنقد يكفي فيه العدُّ عند العقد لا الاستيفاء بل لا بُدَّ من وزنه حينئذٍ لِيَتَحَقَّقَ الإيفاء. وقول الجرجاني لا يُسَلَّمُ في التقديّن إلا وزناً يُحْمَلُ على ما لم يُعرَفَ وزنه.

• قول (سبي): (معلوم القدر) أي لِمَا قَدَرْنَا ولو إجمالاً كَمَعْرِفَةِ الْأَعْمَى الْأَوْصَافَ بِالسَّمَاعِ وَلِقَدَّائِنِ وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِمَا الصَّفَاتِ بِالتَّعْيِينِ لِأَنَّ الْفُرْضَ مِنْهُمَا الرُّجُوعُ إِلَيْهِمَا عِنْدَ التَّزَاوُعِ وَلَا تَخْصُلُ تِلْكَ الْفَائِدَةُ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِمَا تَفْصِيلاً كَذَا قَالَ فِي الْقَوِيّ وَهُوَ حَسَنٌ مُتَعَيِّنٌ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (كَبَسَطَ) بِضَمِّتَيْنِ جَمْعُ بَسَاطٍ بِكَسْرِ الْبَاءِ كَتَكَبَّ وَكَتَابَ اهـ يُجَيَّرُ مِي. • فَوَدَّ: (مَا لَيْسَ فِيهِ) وَهُوَ الذَّرْعُ وَالْعَدُّ (بِمَا فِيهِ) وَهُوَ الْكِيلُ وَالْوَزْنُ وَالْبَاءُ بِمَعْنَى عَلَى. • فَوَدَّ: (كَجَوْزٍ وَمَا جَرَّمَهُ الْفَخ) وَفِي الرِّبَا جَعَلُوا مَا بَعْدَ الْكِيلِ فِي ضَابِطٍ مَا كَانَ قَدَرُ الثَّمَرِ قَاقِلٌ فَانْظُرِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَقَدْ يُقَالُ لَمَّا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الرِّبَا التَّعَبُّدُ احْتِطَ لَهُ فَقَدَّرَ مَا لَمْ يُعْهَدْ كَيْلُهُ فِي زَمَنِهِ ﷺ بِالثَّمَرِ لِيَكُونَهُ كَانَ مَكِيلًا فِي زَمَنِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَى مَا مَرَّ بِخِلَافِ السَّلَامِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَفَارَقَ الْفَخ) جَوَابُ سُؤَالِ عِبَارَةِ الْمُفْنِي فَإِنْ قِيلَ لِمَ لَا يَتَعَيَّنُ هُنَا فِي الْمَكِيلِ الْكِيلُ وَفِي الْمَوْزُونِ الْوَزْنُ كَمَا فِي بَابِ الرِّبَا أُجِيبَ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُنَا مَعْرِفَةُ الْقَدْرِ وَتَمَّ الْمُمَاتِلَةُ بِعَادَةِ عَهْدِهِ ﷺ اهـ. • فَوَدَّ: (بِنَحْوِ الْمَاءِ) أَي حَيْثُ عَلِمَ مِقْدَارُ مَا يَفْرُضُ فِيهِ مِنَ الظُّرُوفِ الْمُشْتَبِلَةِ عَلَى قَدْرِ مَعْلُومٍ مِنَ الْوَزْنِ فَيَجُوزُ الْقَبْضُ بِهِ هُنَا وَمِنْ نَحْوِ الْمَاءِ الْأَذْهَانُ الْمَائِعَةُ كَالزَّيْتِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (أَمَّا مَا لَا يُعَدُّ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ فُرِضَ فِي الْمُفْنِي. • فَوَدَّ: (أَمَّا مَا لَا يُعَدُّ ضَابِطًا الْفَخ) مِنْ هَذَا يُعْلَمُ صِحَّةُ السَّلَامِ فِي الثَّوَرَةِ الْمُتَّفَتَّةِ كَيْلًا وَوَزْنًا لِأَنَّهَا بِفَرْضِ أَنَّهَا مَوْزُونَةٌ فَالْمَوْزُونُ يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ إِذَا عُدَّ الْكِيلُ ضَابِطًا فِيهِ بِأَنَّهُ لَا يَعْظَمُ خَطَرُهُ إِذْ لَمْ يُخْرِجُوا عَنْ هَذَا الضَّابِطِ إِلَّا مَا عَظَمَ خَطَرُهُ كَفَتَاتِ الْمِسْكِ وَالْعَنْبَرِ عَلَى مَا فِيهِ وَظَاهِرٌ عَدَمُ صِحَّةِ قِيَاسِ الثَّوَرَةِ عَلَى مِثْلِ الْمِسْكِ وَالْعَنْبَرِ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْقُبَابِ صَرَّحَ بِصِحَّةِ السَّلَامِ فِيهَا كَيْلًا وَوَزْنًا فَتَبَيَّنَ لَهُ اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (كَفَتَاتٍ) بِضَمِّ الْفَاءِ كَمَا فِي الْمِصْبَاحِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (هَذَا الْمُعْقِدُ) أَي فَلَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْوَزْنِ فِي الْمُعْقِدِ اهـ سَم. • فَوَدَّ: (مِنْ وَزْنِهِ حَيْثُ يَتَبَيَّنُ) أَي حِينَ الْإِسْتِفَاءِ.

• فَوَدَّ: (يُحْمَلُ الْفَخ) زَادَ النَّهَائِيُّ بَلْ لَعَلَّ كَلَامَهُ مَفْرُوضٌ فِي إِرَادَةِ مَنَعَ السَّلَامِ فِيهِ كَيْلًا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَنَعَ السَّلَامِ فِيهِ أَي فِيمَا ذُكِرَ وَهُوَ التَّقْدَانِ فَهُوَ قَصْرٌ إِضَافِي قَصَدَ بِهِ الْإِحْتِرَازَ عَنِ الْكِيلِ لَا تَعْيِينَ الْوَزْنِ اهـ وَجِبَارَةُ الْمُفْنِي وَاسْتَنَى الْجَرْجَانِي وَغَيْرُهُ التَّقْدِينَ أَيْضًا فَلَا يُسَلَّمُ فِيهِمَا إِلَّا بِالْوَزْنِ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ

• فَوَدَّ: (عِنْدَ الْمُعْقِدِ) أَي فَلَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْوَزْنِ فِي الْمُعْقِدِ.

(ولو أسلم في مائة) ثوب أو (صاع جنطة على أن وزنها كذا لم يصح) لِعِزَّةِ الوجود قيل: الصاع اسم للوزن فلو قال في مائة صاع كيلاً لاستقام اهـ. ويُزَدُ بأن الأصل في الصاع الكيل كما دل عليه كلامهم في زكاة الفطر وإنما قدروه بالوزن؛ لأنه الذي يضبطه ضبطاً عاماً، (ويُشترطُ) الوزن في البطيخ والبادنجان والقثاء والسفرجل والزمان) ونحوها من كل ما لا يضبطه الكيل لتجافيه فيه لكونه أكثر جرماً من الجوز كبعض نحو الدجاج لا نحو الحمام أو لغير ذلك كالقفل وقصب السكر وسائر الفواكه فلا يكفي فيها كيل ولا عُدُّ لِكثْرَةِ تفاوتها ولا عُدُّ مع وزن لكل واحدة

الحكم كذلك في كل ما فيه خطر في التفاوت بين الكيل والوزن كما قاله ابن يونس اهـ. فود: (ثوب) عبارة المُنْفِي عَقِبَ قول المتن كذا أو في ثوب مثلاً صِفَتُهُ كذا ووزنه كذا وذرعه كذا اهـ وهي أحسن.

فود (سني): (أو صاع جنطة) أي مثلاً مُنْفِي وع ش. فود: (قيل إلخ) أقره المُنْفِي. فود: (الصاع اسم للوزن) أي الموزن الذي هو خمسة أطلال وثَلث قَسْرَطُ الوزن فيه تحصيل للحاصل اهـ كُرْدِي.

فود: (كيلاً) أي على أن كيلها كذا اهـ كُرْدِي. فود: (كما دل عليه كلامهم) حيث قالوا الصاع قد حان بالمصري. فود: (ضبطاً عاماً) أي جارياً في جميع الأقطار أي بخلاف ضبطه بالكيل كالقدح البصري مثلاً.

فود (سني): (في البطيخ) بكسر الباء (والبادنجان) بفتح المفعمة وكسرها (والقثاء) بالمثلثة والمدّ نهاية ومُنْفِي قال ع ش قوله م ر بكسر الباء أي ويفتحها أيضاً وقوله بالمثلثة إلخ قال في المصباح والقثاء فمال وكسر القاف أكثر من ضمها وهو اسم جنس إما يقول له الناس الخيار والمجور والفقوس الواحدة قثاء انتهى اهـ. فود: (أو لغير ذلك) عطفت على قوله لكونه أكثر إلخ. فود: (ولا عُدُّ لِكثْرَةِ) إلى قوله (ولا يُنافيه) في النهاية. فود: (لكل واحدة) أي ولا للجُمْلَةِ كما اعتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وحيثيذ

فود: (للوزن) أي فلا يُنَاسِبُ المذكور. فود: (ويُزَدُ بأن الأصل إلخ) بل يكفي في الرد أن المراد به هنا الكيل وقوله ضبطاً عاماً يتأمل. فود: (ولا عُدُّ مع وزن لكل واحدة) أي ولا للجُمْلَةِ كما اعتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وحيثيذ فالبطيخة الواحدة والمدّ من البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلو اتلف إنسان عدداً من البطيخ فهل يضمن قيمته؛ لأنه غير مثلي؛ لأنه لا يصح السلم فيه أو يضمن وزنه بطيحاً؛ لأنه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه إنما جاء من جهة ذكر عدده مع وزنه فيه نظر والمتجبه ما تحرر من المباحة مع م ر أن المدد من البطيخ مثلي؛ لأنه يصح السلم فيه فيضمن ببثله إذا اتلف وإنما يفرض له امتناع السلم فيه إذا جُمِعَ فيه بين العدد والوزن الغير الثقريي وأن البطيخة الواحدة مُتَقَوِّمَةٌ قُضْمَنٌ بالقيمة لأن الأصل منع السلم فيها وإن عرّض جوارحه فيها إذا أريد الوزن الثقريي. فود: (لكل واحدة) قال في شرح الرزوي أما لو أسلم في عدد من البطيخ مثلاً كمائة بالوزن في الجميع دون كل واحدة فيجوز اتفاقاً قاله السبكي وغيره اهـ. لكن قال شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إن ما

لِعِزَّةٍ وَجُودِهِ وَمَنْ تَمَّ امْتِنَعَ فِي نَحْوِ بَطِيخَةٍ أَوْ بَيْضَةٍ وَاحِدَةٍ لاحتياجه إلى ذكر حجمها مع وزنها وذلك لِعِزَّةٍ وَجُودِهِ نَعَمْ إِنْ أَرَادَ الْوَزْنَ التَّقْرِيْبِيَّ اتَّجَهَ صِحَّتُهُ فِي الصُّوَرَتَيْنِ لانتفاء عِزَّةِ الْوُجُودِ حَيْثُ يُقَالُ فِيمَا لَوْ جُمِعَ فِي ثَوْبٍ بَيْنَ ذَرْعِهِ وَوَزْنِهِ بِخِلَافِ نَحْوِ خَشَبٍ لِإِمْكَانِ نَحْتِ مَا زَادَ وَلَا يُنَافِيهِ وَجُوبُ ذِكْرِ طَوْلِهِ وَعَرْضِهِ وَثَخِنِهِ؛ لِأَنَّ الْوَزْنَ فِيهِ تَقْرِيْبِيٌّ. (تَنْبِيْهُ) فِي اشْتِرَاطِ قَطْعِ أَقْمَاعِ الْبَاذَنْجَانِ احْتِمَالَانِ لِلْمَاوَرِدِيِّ رَجَعَ الزَّرْكَشِيُّ مِنْهُمَا الْمَنْعَ قَالَ لِأَنَّهُ الْغُرْفُ فِي بَيْعِهِ لَكِنْ يَشْهَدُ لِلِاشْتِرَاطِ قَوْلُ الْأُمِّ إِذَا أَسْلَمَ فِي قَصَبِ السُّكَّرِ.....

فَالْبَطِيخَةُ الْوَاحِدَةُ وَالْعَدَدُ مِنَ الْبَطِيخِ كُلُّ مِنْهُمَا لَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ فَلَوْ اتَّفَقَ إِنْسَانٌ عَدَدًا مِنَ الْبَطِيخِ فَهَلْ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مِثْلِيٍّ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ أَوْ يَضْمَنُ وَزْنَهُ بَطِيخًا لِأَنَّهُ مَعَ التَّنَظُّرِ لِمُعْجَزَةِ الْوَزْنِ يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ وَامْتِنَاعُهُ فِيهِ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ جِهَةٍ ذَكَرَ عَدَدٌ مَعَ وَزْنِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْمُتَّجِعُ مَا تَحَرَّرَ مِنَ الْمُبَاحَثَةِ مَعَ أَنَّ الْعَدَدَ مِنَ الْبَطِيخِ مِثْلِيٌّ لِأَنَّهُ يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ فَيَضْمَنُ بِمِثْلِهِ إِذَا تَلَفَ وَإِنَّمَا يَفْرَضُ لَهُ امْتِنَاعُ السَّلَمِ فِيهِ إِذَا جُمِعَ فِيهِ بَيْنَ الْعَدَدِ وَالْوَزْنِ الْغَيْرِ التَّقْرِيْبِيِّ وَأَنَّ الْبَطِيخَةَ الْوَاحِدَةَ مُتَقَرَّمَةٌ قَضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَنَعَ السَّلَمَ فِيهَا وَإِنْ عَرَضَ جَوَازُهُ فِيهَا إِذَا أُرِيدَ الْوَزْنُ التَّقْرِيْبِيُّ انْتَهَى سَمْعُ ش. ٥. فَوُدَّ: (لِعِزَّةٍ وَجُودِهِ الْخ) وَقَوْلُ الشُّبْكِيِّ لَوْ أَسْلَمَ فِي عَدَدٍ مِنَ الْبَطِيخِ مَثَلًا كِمِائَةٍ بِالْوَزْنِ فِي الْجَمِيعِ دُونَ كُلِّ وَاحِدَةٍ جَازٌ اتِّفَاقًا مَمْنُونٌ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ ذِكْرُ حَجْمِ كُلِّ وَاحِدَةٍ فَيُؤَدِّي إِلَى عِزَّةِ الْوُجُودِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَيِّ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ السَّلَمُ مَا لَمْ يُرَدِّ الْوَزْنُ التَّقْرِيْبِيُّ عَلَى مَا مَرَّعَ ش. ٥. فَوُدَّ: (فِي نَحْوِ بَطِيخَةٍ الْخ) أَيِ كَسَفَرَجَلَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ مُغْنِي. ٥. فَوُدَّ: (لاحتياجه) أَيِ السَّلَمُ فِي نَحْوِ بَطِيخَةٍ الْخ.

٥. فَوُدَّ: (فِي الصُّوَرَتَيْنِ) هُمَا ذِكْرُ الْعَدَدِ وَالْوَزْنِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَالسَّلَمُ فِي الْوَاحِدَةِ مَعَ ذِكْرِ حَجْمِهَا وَوَزْنِهَا فَالطَّرِيقُ لِصِحَّتِهِ أَنْ يَقُولَ فِي قَنْطَارٍ مَثَلًا مِنَ الْبَطِيخِ تَقْرِيْبًا حَجْمُ كُلِّ وَاحِدَةٍ كَذَا هـ ش. ٥. أَوْ فِي بَطِيخَةٍ حَجْمُهَا كَذَا وَوَزْنُهَا كَذَا تَقْرِيْبًا. ٥. فَوُدَّ: (وَكَلَا يُقَالُ فِيمَا لَوْ جُمِعَ الْخ) أَيِ قَادَا قَيْدَ الْوَزْنِ بِالتَّقْرِيْبِيِّ أَوْ أَطْلَقَهُ وَقُلْنَا يُحْمَلُ عَلَى التَّقْرِيْبِيِّ صَحَّ وَالْأَفْلَا هـ ش. ٥. فَوُدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ خَشَبٍ الْخ) أَيِ قِيَصُحُّ السَّلَمُ فِيهِ إِذَا جُمِعَ بَيْنَ ذَرْعِهِ وَوَزْنِهِ وَكَذَا بَيْنَ عَدَدِهِ وَوَزْنِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَيُمْكِنُ إِزْجَاعُ كَلَامِ الشَّارِحِ إِلَيْهِ أَيْضًا. ٥. فَوُدَّ: (نَحَبْتُ مَا زَادَ) أَيِ عَلَى الْقَدْرِ الْمَشْرُوطِ. ٥. فَوُدَّ: (أَقْمَاعِ الْبَاذَنْجَانِ) الْقَمْعُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ كَيْسَبُ مَا التَّرَقَّى بِاسْفَلِ الثَّمَرَةِ وَالْبُسْرَةِ وَنَحْوِهِمَا هـ قَامُوسٌ. ٥. فَوُدَّ: (رَجَعَ الزَّرْكَشِيُّ) سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الْأَذْرَعِي هـ سَم. ٥. فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ عَدَمِ الْقَطْعِ.

قَالَ الشُّبْكِيُّ مَمْنُونٌ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ ذِكْرُ حَجْمِ كُلِّ فَيُؤَدِّي إِلَى عِزَّةِ الْوُجُودِ وَقَدْ مَرَّ. ٥. فَوُدَّ: (التَّقْرِيْبِيُّ) وَهَذَا أَخَذَ مَحْمِلِي نَصَّ الْبَوَيْطِيِّ عَلَى الْجَوَازِ كَمَا حَكَاهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْمَحْمِلُ الثَّانِي حَمَلَهُ عَلَى عَدَدٍ يَسِيرٍ لَا يَتَعَلَّقُ تَخْصِيْلُهُ عَلَيْهِ وَحَمَلَهُ غَيْرُهُ عَلَى عَدَدٍ كَثِيرٍ لِيَتَعَلَّقَ صَبْغُهُ. ٥. فَوُدَّ: (صِحَّتُهُ فِي الصُّوَرَتَيْنِ) هَذَا يُقِيدُ جَوَازَ السَّلَمِ فِي الْبَطِيخَةِ أَوْ الْبَيْضَةِ الْوَاحِدَةِ إِذَا ذَكَرَ وَزْنَهَا وَأُرِيدَ التَّقْرِيْبِيُّ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهَا مِثْلِيَّةٌ لِصِحَّةِ السَّلَمِ بِهَا وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهَا فَلْيُرَاجِعْ. ٥. فَوُدَّ: (رَجَعَ الزَّرْكَشِيُّ) سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الْأَذْرَعِي.

لا يقبلُ أعلاه الذي لا حلاوة فيه ويقطع مجاميع عُروقه من أسفله ويطرح ما عليه من القشور أي الورقي اهـ. وعلى الأول يُفَرَّقُ بأنَّ التفاوت فيما ذُكِرَ في القصبِ أعلى منه في الأقماع فسومخ هنا لا ثم.

(وبصغ) السلم (في الجوز) والحق به بعضهم البُنُّ المعروف الآن وهو واضح بل الوجه صحته في بُنِّه وحده؛ لأنه لا يُسرِعُ إليه الفسادُ بنزع قشره عنه كما قاله أهل الخبرة (واللوز) والفستق

• فود: (لا يقبلُ أهلاه) ليس فيه تصريحُ باشتراط القطع انتهى سم على حج أقول: بل يقتضي عدمُ اشتراط القطع فإنَّ قوله لا يقبلُ ظاهرٌ في أنَّ العقدَ صحيحٌ بدون اشتراطه ولكن إذا أخضره المسلمُ إليه بالورقي لا يجبُ على المسلمِ القبولُ اهـ ش. • فود: (فومخ إلخ).

(فرغ): في القوت وأطلقاً جواز السلم في البقول وزناً كما سبق وجعلها الماوزدي ثلاثة أقسام: قسم يقصد منه شيتانٍ كالخس والفجل يقصد بُنُّه وورقه فالتسلم فيه باطلٌ لاخلافه. وقسمُ كُلِّه مقصودٌ كالهندبا فيجوز وزناً. وقسمٌ يتصلُّ به ما ليس بمقصودٍ كالجزر والسلمج وهو اللث فلا يجوز إلا بعد قطع ورقه اهـ. وكان المراد فلا يجوز إلا بشرط قطع ورقه ولقائل أن يقول في القسم الأول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه أو رؤوسه ليزوال الاختلاف فليتأمل اهـ سم على حج وقوله: (ولقائل إلخ) يفيد أنه حمل كلام الماوزدي على رؤوس الخس والفجل لا على بزيرهما لكن سياتي في الشارح م ر بعد قول المصنف وسائر الحبوب كالتمر التصريح بجوازه في الفجل ونحوه وزناً وظاهره ولو كان بورقه وقياس ما ذكره في القسم الثاني من البقول صحة السلم في الوزد والياسمين وسائر الأزهار وزناً لانضباطها ومعرفة صفاتها عند أهلها اهـ ش وقوله: (يفيد أنه حمل إلخ) محل تأمل. • فود: (والحق بعضهم) إلى قول المتن: (ولو أسلم) في النهاية لإقوله: (وهو واضح) إلى المتن وكذا في المتن إلا قوله: (وشرطه) إلى المتن وقوله: (أو يعتاد) إلى المتن. • فود: (والحق به بعضهم إلخ) مُعْتَمَدُ اهـ ش. • فود: (البُنُّ) هو الفهوه اهـ كزدي. • فود: (لا يسرع إليه الفساد إلخ) بخلاف الجوز واللوز فإنه لا يصح السلم في لُبِّهما وحده لانه إذا نزع قشره السفلى أسرع إليه الفساد والمراد بلُّ البُنِّ ما هو الموجود غالباً من القلب الذي نزع قشره اهـ ش وفي إشراج الفساد بلُّ اللوز وقفة ظاهرة.

• فود: (لا يقبلُ أهلاه) ليس فيه تصريحُ باشتراط القطع.

(فرغ): في العباب وفيما أي ويتطَّلُ السلم فيما قصد منه ورقه وبُنُّه كالفجل والخس بخلاف ما قصد بُنُّه فقط كالجزر والسلمج مقطوع الورقي انتهى. وفي القوت أطلقاً جواز السلم في البقول وزناً كما سبق وجعلها الماوزدي ثلاثة أقسام: قسم يقصد منه شيتانٍ كالخس والفجل يقصد بُنُّه وورقه فالتسلم فيه باطلٌ لاخلافه وقسمُ كُلِّه مقصودٌ كالهندبا فيجوز وزناً وقسمٌ يتصلُّ به ما ليس بمقصودٍ كالجزر والسلمج وهو اللث فلا يجوز إلا بعد قطع ورقه انتهى. وكان المراد فلا يجوز إلا بشرط قطع ورقه ولقائل أن يقول في القسم الأول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه أو رؤوسه ليزوال الاختلاف فليتأمل.

والبندقي في قشرها الأسفل لا الأعلى إلا قبل انعقاديه (بالوزن في نوع يقل) أو يكثر خلافا للرافعي كالإمام وكذا المصنف في غير شرح الوسيط (اختلافه) بلفظ القشر ورقته لسهولة الأمر فيه ومن ثم لم يشترطوا ذلك في الرّبا فهذا أولى (وكذا) يصح السلم فيه (كئلا في الأصح) لذلك لا عدا لقدم انضباطه فيه (ويجتمع في اللين) بكسر الباء وهو الطوب غير المحرق (بين العد والوزن) نذبا كالف لبنه وزن كل كذا؛ لأنه يضرب اختيارا فلا عزة فيه ووزنه تقريبت والواجب فيه العد بشرط ذكر طول كل وعرضها ونخنها وأنه من طين كذا. وشرطه أن لا يعجن بنجس كما عليم مما مر في البيع ويصح السلم في آجر كمل نخضجه. وظاهر أنه يشترط فيه ما شرط في اللين وفي خرف إن انضبط كما تعلم مما يأتي في الكوز والمنارة (ولو عجن ميكالاً) أو ميزانا أو ذراعاً أو صنجة أي فرداً من ذلك (فسد) السلم الحال

• فود: (الأقبل انعقاديه) أي فيصح السلم فيه وظاهره عود الاستثناء للجوز وما معه ويتأمل ذلك فيما عدا اللوز فإنه قبل انعقاد قشره الأعلى لا يتنفع به ومن ثم اقتصرنا في الاستثناء بما له كتمان ويأع في قشره الأعلى قبل انعقاديه على اللوز اهـ ش ويؤيد إشكاله اقتصار المغني هنا على استثناء اللوز أيضاً عبارته وإنما يجوز السلم في هذه الأشياء في القشر الأسفل فقط نعم لو أسلم في اللوز الأخضر قبل انعقاد القشرة السفلى جاز لأنه مأكول كله كالخيار قاله الأذرعى وتقدم ذلك في البيع ويجوز في نحو الشمس كئلا ووزنا وإن اختلف نواه كبراً وصغراً اهـ. وقوله ويجوز إلخ في النهاية مثله قال ع ش قوله في نحو الشمس كالخوخ والتين ومحل جوازه بالكيل فيهما إذا لم يزد جزءهما على الجوز فإن زاد على ذلك تعمّن الوزن اهـ. • فود: (خلافا للرافعي) أي حيث يقد صحة السلم فيه بنوع يقل اختلاف قشوره اهـ ش. • فود: (في غير شرح الوسيط) وقدموا ما في شرح الوسيط لأنه متبع فيه كلام الأصحاب لا مختصر اهـ نهاية زاد المغني وهذا هو المختص اهـ. • فود: (فهذا أولى) إذ باب الرّبا أضيق من السلم مغني ونهاية. • فود: (وكذا يصح السلم فيه) أي فيما ذكر من الجوز وما عطف عليه. • فود: (لذلك) أي لسهولة الأمر فيه عبارة النهاية والمغني قياساً على الحبوب والتمر اهـ. • فود: (غير المحرق) نعت للطوب. • فود: (ووزنه تقريبت) بهذا يتلغى استشكال الجمع في كل لبنه بين الوزن وبيان طولها وعرضها ونخنها بأنه يؤدي إلى عزة الوجود سم على حج اهـ ش. • فود: (وفي خرف إلخ) أي ويصح السلم في خرف والمراد أواني الخرف وسيأتي له م نقله عن الأشمونى اهـ ش. • فود: (أو صنجة) في المضباح قال الأزهري قال الفراء هي بالسّين لا بالصاد وعكس ابن السكيت وبه ابن قتيبة فقال صنجة الميزان بالصاد لا بالسّين وفي نسخة من التهذيب صنجة وصنجة والسّين أغرب وأصحّ فهماء لثتان وأما كوز السّين أفصح فلأن الصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية اهـ ش وفي

• فود: (ووزنه تقريبت) بهذا يتلغى استشكال الجمع في كل لبنه بين الوزن وبيان طولها وعرضها ونخنها بأنه يؤدي إلى عزة الوجود. • فود: (بشرط ذكر إلخ) قال في الزواجر ويشترط ذكر وزن اللينة

والمؤجل (إن لم يكن) ما عيّن (معتاداً) كأن شرط بذراع يده أي المجهول قدره؛ لأنه قد يتلف قبل قبض ما في الذمة فيعظم الضرر والتأرجع ومن ثم يترك ملء ذا الكوز من هذه لاتقاء الضرر حيث يذبح كما مر (والا) بأن اعتيد ذلك أي عرّف مقداره لمن يأتي (فلا) يفسد السلم (في الأصح) ولما ذلك الشرط يقدم الفرض فيه فيقوم غيره مقامه فإن شرط عدم إبداله بطل المقدّ أما تعيين نوع نحو الكيل بالنص عليه فهو شرط إلا أن يغلب نوع أو يعتد كئل مخصوص في حب مخصوص بتليد السلم فيما يظهر فيحمل الإطلاق عليه ولا بُد من علم العاقدنين وعذلين معها بذلك كما يأتي في أوصاف المسلم فيه. (ولو أسلم في) قدر معين من (فقر قرية صغيرة لم يصح) لاحتمال تلفه فلا يحصل منه شيء.....

البحر من الصنعة شيء يوزن به مجهول القدر كأن قال أسلمت إليك في قدر هذا الحبر من التمر بأن يوضع في كفة الميزان ويقابله المسلم فيه في الكفة الأخرى وبذلك حصلت المعايرة بين الميزان والصنعة اهـ.

• فود: (بذراع يده الخ) أي أو بكوز لا يعرف قدر ما يسع نهاية ومغني. • فود: (صح بشك الخ) فلو تلف قبل القبض تخير المشتري فإن أجاز صدق البائع في قدر ما يحويه الكوز لأنه الغارم وقضية قوله من هذه أنه لو قال له من التمر الفلاني المعلوم لهما لم يصح ولعله غير مراد وأنه جرى على الغالب وأن المدار على كوز التمر معيناً كما دل عليه قوله: لأنه قد يتلف قبل قبض ما في الذمة اهـ ش. • فود: (كما مر) أي في البيع عند ذكر الصبرة اهـ كزدي. • فود: (أما تعيين نوع الخ) عبارة النهاية والمغني وشرح الرزوي ولو اختلفت المكيال والموازين والذراعان اشترط بيان نوعيهما ما لم يكن ثم غالب فيحمل عليه الإطلاق اهـ قال ع ش قوله: (اشترط بيان نوع الخ) قضيته أنه لا يكفي إرادتهما الواحدة منها وهو قياس ما لو نويّا نقداً من نقود لا غالب فيها اهـ حج فيما تقدم في التحالف بقدر قول المصنف أو قدره أو قدر المبيع تحالفاً اهـ. • فود: (بذلك) أي بقدر ما يسعه المكيال أي الغالب أو المعتاد اهـ ش. وبمثل المكيال الميزان والذراع والصنعة. • فود: (قدر معين) إلى قوله: (واعترضه) في المغني إلا قوله: (وقيل) وقوله: (ويؤد) إلى المتن وقوله: (للعاقدين) إلى (فخرج) وإلى قول المتن: (والأصح) في النهاية إلا قوله: (ويعلم) إلى المتن. • فود: (من فقر قرية الخ) التمرة مثال فقيرها مثلها اهـ مغني. • فود: (سني) (لم يصح) وظاهر كلامهم عدم الفرق بين السلم المؤجل والحال وهو كذلك نهاية ومغني. • فود: (انقطاعه) أي القدر فيه كما هو ظاهر اهـ سيّد عمر. • فود: (لا على كبيرها الخ) فالتعير بالصغيرة والعظيمة جرى على الغالب اهـ نهاية.

لأنها تُضرب باختياره اهـ. • فود: (أما تعيين نوع نحو الكيل) عبارة شرح الرزوي ولو اختلفت المكيال والموازين والذراعان فلا بُد من تعيين نوع منها إلا أن يغلب نوع منها فيحمل الإطلاق عليه كما في أوصاف المسلم فيه اهـ.

(أو عظيمة صَحَّ في الأصح)؛ لَأَنَّ تَمَرَّهَا لَا يَنْقَطِعُ غَالِبًا فَالْمَدَارُ عَلَى كَثْرَةِ تَمَرِّهَا بِحَيْثُ يُؤْمَرُ انْقِطَاعُهُ عَادَةً وَقُلْتُه بِحَيْثُ لَا يُؤْمَرُ كَذَلِكَ لَا عَلَى كِبَرِهَا وَصَغَرِهَا أَمَّا السَّلَامُ فِي كُلِّهِ فَلَا يَصِحُّ قِيلَ: هَذَا إِنَّمَا يُنَاسِبُ شَرْطَ الْقُدْرَةِ لَا شَرْطَ مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا ذِكْرُ كَالْتِمَعَةِ وَالرَدِيفِ لِمَا بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ مِنَ التَّنَاسُبِ، (و) الشَّرْطُ السَّابِقُ (مَعْرِفَةُ الْأَوْصَافِ) الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ لِلْمُعَاقِدَيْنِ مَعَ عَذْلَيْنِ كَمَا بَاتِيَ فَخَرَجَ قَوْلُهُمَا مِثْلُ هَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِي ثَوْبٍ مِثْلًا

• **قوله (سب):** (أو عظيمة صَحَّ) وهل يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ عَلَى التَمَرِّ أَوْ يَكْفِي الْإِثْنَانُ بِيَنْفِلِهِ احْتِمَالَانِ لِلْإِمَامِ وَالْمَقْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمُ الْأَوَّلِ أَيِ التَّعَيُّنِ أَهْ مُعْنَى زَادَ النِّهَايَةَ وَعَلَيْهِ لَوْ آتَى بِالْأَجُودِ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الْقَرْيَةِ أَجْبَرَ أَيِ الْمُسْلِمِ عَلَى قَبُولِهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (فِيمَا يَظْهَرُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى قَبُولِ الْيَثَلِ وَإِنْ كَانَ مُسَاوِيًا لَتَمَرِّ الْقَرْيَةِ الْمُعَيَّنَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ مَحَلُّ عَدَمِ إِجْبَارِهِ عَلَى قَبُولِ الْيَثَلِ إِنْ تَعَلَّقَ بِخُصُوصِ تَمَرِّ الْقَرْيَةِ غَرَضٌ لِلْمُسْلِمِ كَتَضَجِّهِ أَوْ وَنَحْوِهِ وَلَا أَجْبَرَ عَلَى الْقَبُولِ؛ لَأَنَّ امْتِنَاعَهُ مِنْهُ مَخْصُصٌ تَعَيَّنَتْ أَهْ. وَعَلَيْهِ فَقَدْ يُقَالُ لَمْ يَظْهَرُ حَيْثُ ذُكِرَ فَرَقَ بَيْنَ الْيَثَلِ وَالْأَجُودِ وَلَا مَعْنَى مَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ مِنْ تَعَيُّنِ تَمَرِّ الْقَرْيَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بَتَّعِيهِ اسْتِحْقَاقُ الطَّلَبِ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ وَذَلِكَ لَا يُنَافِي الْإِجْبَارَ عَلَى قَبُولِ غَيْرِهِ حَيْثُ لَا غَرَضٌ يَتَعَلَّقُ بِتَمَرِّ الْقَرْيَةِ أَهْ. **قوله:** (أَمَّا السَّلَامُ فِي كُلِّهِ) أَيِ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِ كَيْفٍ أَوْ وَزْنٍ كَانَ يَقُولُ أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ فِي جَمِيعِ تَمَرِّ هَذِهِ الْقَرْيَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُسْلِمًا فِي مُعَيَّنِ أَهْ ع ش وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ لَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِي تَمَرِّ نَحْوِ قَرْيَةٍ كُلِّهِ مُطْلَقًا لَتَقْدَرُ مَعْرِفَةُ قَدْرِهِ وَلِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ انْقِطَاعُ بَعْضِهِ بِنَحْوِ جَائِئِهِ. **قوله:** (قِيلَ الْإِلْحَ) عَزَاهُ الْمُضَنِّي إِلَى الرَّزْكَشِيِّ وَأَقْرَأَهُ. **قوله:** (هَلِ) أَيِ مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ أَسْلَمَ فِي تَمَرِّ قَرْيَةِ الْإِلْحَ أَهْ ع ش. **قوله:** (إِنَّمَا يُنَاسِبُ شَرْطَ الْقُدْرَةِ) أَيِ عَلَى التَّسْلِيمِ؛ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ عُسْرًا أَهْ مُعْنَى. **قوله:** (شَرْطُ الْقُدْرَةِ الْإِلْحَ) وَيُمْكِنُ أَنْ يَوْجِهُ بِأَنَّهُ ذَكَرَهَا هُنَا لِمُنَاسَبَتِهِ مَسْأَلَةَ تَعْيِينِ الْيَكْيَالِ الْمَذْكُورَةِ بِجَمِيعِ أَنَّ عِلَّةَ الْبُطْلَانِ فِيهِمَا احْتِمَالُ التَّلَفِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَعِلَّةُ الصَّحَةِ فِيهِمَا الْأَمْنُ مِنَ التَّلَفِ الْمَذْكُورِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَم. **قوله:** (مَعْرِفَةُ الْقَدْرِ) أَيِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ أَهْ سَم. **قوله:** (وَيُرَدُّ) يَتَأَمَّلْ أَهْ سَم. **قوله:** (بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ) أَيِ شَرْطِ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ وَشَرْطِ مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ أَهْ ع ش. **قوله:** (قَوْلُهُمَا) أَيِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِي ثَوْبٍ كَهَذَا أَوْ صَاعٍ بَرُّ كَهَذَا لَمْ يَصِحَّ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَمْ يَصِحَّ أَيِ لِحَوَازِ تَلَفِ الْمُسَارِ إِلَيْهِ فَلَا تَعْلَمُ صِفَةُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ حَتَّى يَرْجَعَ فِيهَا لِلْمُعَاقِدَيْنِ أَهْ.

• **قوله (سبقتي):** (أو عظيمة صَحَّ في الأصح) قَالَ فِي الْمُبَابِ: وَهَلْ يَتَعَيَّنُ أَوْ يَكْفِي مِثْلُهُ فِيهِ تَرَدُّدُ أَهْ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَيِ احْتِمَالَانِ لِلْإِمَامِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الْأَوَّلِ، نَعَمْ يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْيَثَلِ غَرَضٌ وَلَا أَجْبَرَ عَلَى قَبُولِ الْيَثَلِ؛ لِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ مِنْهُ حَيْثُ عَادَ أَهْ. وَقَوْلُهُ: (مِثْلُهُ) خَرَجَ الْأَجُودُ فَيَجِبُ قَبُولُهُ أَخَذًا مِمَّا بَاتِيَ. **قوله:** (قِيلَ هَذَا إِنَّمَا يُنَاسِبُ شَرْطَ الْقُدْرَةِ الْإِلْحَ) يُمْكِنُ أَنْ يَوْجِهُ بِأَنَّهُ ذَكَرَهُ لِمُنَاسَبَةِ مَسْأَلَةِ تَعْيِينِ الْيَكْيَالِ الْمَذْكُورِ بِجَمِيعِ أَنَّ عِلَّةَ الْبُطْلَانِ فِيهِمَا احْتِمَالُ التَّلَفِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَعِلَّةُ الصَّحَةِ فِيهِمَا الْأَمْنُ مِنَ التَّلَفِ الْمَذْكُورِ فَلْيَتَأَمَّلْ. **قوله:** (مَعْرِفَةُ الْقَدْرِ) الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ. **قوله:** (وَيُرَدُّ) يَتَأَمَّلْ.

ووصفه ثم قال أسلمت إليك في ثوب آخر بتلك الصفة فإنه يجوز إن كانا ذاكرين لتلك الصفات. والفرق أن الأول فيه إشارة إلى العين وهي لا تعتمد الوصف (التي ينضبط بها المسلم فيه) (يختلف بها الغرض اختلافاً ظاهراً) وليس الأصل عدّمها إذ لا يخرج عن الجهل به إلا بذلك بخلاف ما يتسامح بإهماله كالكحل والسمن وما الأصل عدّمه ككتابة القرّ وزيادة قوته على العمل. واعترضه شارح باسقاط ذكر البكارة أو الثوبة مع أن الأصل عدّم الثوبة ويؤدّ بأنه لما غلب وجودها صارث بمنزلة ما الأصل وجوده ويصح شرط كونه زانياً أو سارقاً مثلاً لا كونه مغيّباً أو عواداً أو قواداً مثلاً والفرق أن هذه مع خطرها تستدعي طبعاً قابلاً

• قوله: (والفرق) أي بين قوليهما مثل هذا وقوليهما بتلك الصفة. • قوله: (وهي) أي الإشارة إلى العين. • قوله: (إذ لا يخرج عن الجهل به) أي المسلم فيه (إلا بذلك) أي يذكر الأوصاف التي يختلف بها الغرض اهـ ع ش. • قوله: (بخلاف ما يتسامح إلخ) مختز القيد الثاني الذي في المتن وسياقي مختز القيد الأول الذي في الشرح. • قوله: (كالكحل والسمن) ومع ذلك لو شرطه وجب العمل به اهـ ع ش. • قوله: (وما الأصل إلخ) أي وبخلاف ما إلخ وهو مختز القيد الثالث الذي في الشرح. • قوله: (واعترضه) أي قوله وما الأصل عدّمه اهـ شيدتي. • قوله: (صارث بمنزلة ما الأصل وجوده) أي وما الأصل وجوده لا بد من ذكره في العقد إذا اختلف به الغرض وكل من الثوبة والبكارة يختلف به الغرض فلا بد من ذكره فإذا شرط البكارة لا يجب قبول الثيب وإن شرط الثوبة وجب قبول الثيب إذا أخصرها، وقياس ما مر من وجوب قبول الأجود أنه لو أخصر له البكر وجب قبولها ولا نظر لكونه قد يتعلّق عرضه بالثيب لضعف آليته؛ لأن المدار على ما هو الأجود عرفاً اهـ ع ش. ويتبيّن كما مر من السبب عَمَر استثناء ما لو صرح بعرضه المتعلّق بالثيب فلا يجب حينئذ قبول البكر. • قوله: (ويصح) إلى قوله وبه يُعلم في المعنى. • قوله: (ويصح شرط كونه زانياً أو سارقاً إلخ) أي فلو أتى له بغير سارق ولا زان وجب قبوله؛ لأنه خير مما شرطه اهـ ع ش. • قوله: (أو قواداً) عبارة الرّوض لا مغيّباً أو عواداً قال في شرحه: ووقع في الرّوضة القوادّة وصوابه كما قال الإسنوي وغيره أنه بالعين ولهذا عدل إليه المصنّف والمُتَنّج إلحاق القوادّة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى اهـ سم. • قوله: (والفرق أن هذه مع خطرها إلخ) اعلم أن ما ذكره الشارح من هذا الفرق لفقّه من فرقين ذكرهما في شرح الرّوض عبارته وُرفّق باتّاه صناعة محرّمة وتلك أمورٌ تحدث كالعمى والمورّ قال الزّافمي وهذا فرق لا يتبلّه فهُنْكَ وقال الزّركشي: بل هذا الفرق صحيح إذ حاصله أن الفناء والضرب بالعود لا يحصل إلا بالتعلم وهو مَحْظُورٌ وما أدّى إلى المَحْظُورِ مَحْظُورٌ بخلاف الرّنا والسّرقة ونحوهما فلأنّها عُيُوبٌ تحدث من غير

• قوله: (أو قواداً) عبارة الرّوض لا مغيّباً أو عواداً قال في شرحه وقع في الرّوضة القوادّة وصوابه كما قال الإسنوي وغيره أنه بالعين ولهذا عدل إليه المصنّف والمُتَنّج إلحاق القوادّة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى.

وصناعة دقيقة فيعز وجودها مع الصفات المعتبرة بخلاف الأول (وذكرها في العقيد) ليمتد المعقود عليه حيث لا يكفي ذكرها بعده ولو في مجليسه (على وجه لا يؤدي إلى عزه الوجود) أي قلته؛ لأن السلم غرر فامتنع فيما لا يوثق بتسليمه وبه يعلم أن هذا تصريح بما أفهمه شرط القدر على تسليمه بمعناه السابق. (فلا يصح فيما لا ينضبط مقصوده كالمختلط المقصود الأركان) الذي لا ينضبط (كهرية) وكشك ومخيض فيه ماء كذا مثل به شارح وهو سبق قلتم؛ لأن الماء فيه غير مقصود مع عدم منعه لمعرفة المقصود.....

تعلّم فهو كالتسم في العبد المعبى؛ لأنها أوصاف تفيض إلى الذات فالعبد مضبوط فصح وقال ويفرق بوجه آخر وهو أن الفناء ونحوه لا بد فيه مع التعلّم من الطبع القابل لذلك وهو غير مكتسب فلم يصح كما لو أسلم في عبد شاعر بخلاف الرنا ونحوه انتهى. وعلى الفرق الثاني لا يعتبر كون الفناء مخطوذاً أي باله الملاهي المحرمة بخلافه على الأول وصرح الماوردى بالجواز فيما إذا كان الفناء مبأحا انتهى ما في شرح الروض اه زشيدى وفي المغني مثل ما نقله عن شرح الروض. هـ فود: (مع خطرهما) هل يقرأ بالخاء المضمجة والطاء المهملة أو بالمكسر اه سيد عمر أقول ما مر عن الرشيدى صريح في الثاني. هـ فود: (حيث) أي حين العقيد. هـ فود: (فلا يكفي إلخ) عبارة النهاية فلا يكفي ذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلس العقيد نعم لو توافقا قبل العقيد وقال أردنا في حالة العقيد ما كنا اتفقنا عليه صح على ما قاله الاستوى وهو نظير من له بنات وقال الآخر زو جتك بشي ونويا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه. قال ع ش قوله صح على ما قاله الاستوى هذا هو المختصم واقتصر على ما نقله عن الاستوى عميرة ولم يتعقبه سم اه. أقول وأيضاً جزم المغني بالصحة وفقاً للإستوى. هـ فود: (أن هذا) أي قوله على وجه لا يؤدي إلخ. هـ فود: (بمعناه إلخ) أي الشرط المذكور. هـ فود: (السابق) أي في أول الفصل.

هـ فود (س): (فلا يصح فيما لا ينضبط) مختار القيد الأول. الذي في الشرح عبارة الرشيدى تفرغ على اشتراط معرفة الأوصاف إذ ما لا ينضبط مقصوده لا تعرف أوصافه اه. هـ فود: (الذي لا ينضبط) عبارة النهاية والمغني التي لا تنضبط اه. هـ فود: (مع عدم منعه إلخ) هل يشكّل بقوله الآتي: (لكنه يمنع العلم بالمقصود اه سم وسيد عمر عبارة الرشيدى قضيت أي قول خج مع عدم إلخ أن الخلط بغير المقصود إذا لم يمنع العلم بالمقصود لا يمنع الصحة وقضية الفرق الآتي خلافه على أن لك أن تمنع كون الماء لا يمنع العلم بمقصود المخيض وعبارة الأذرع في قوله (فرغ): لا يجوز السلم فيما خالطه ما ليس بمقصود من غير حاجة كاللبن المشوب بالماء مخيضاً كان أو غيره انتهى. وما ذكره هو قضية الفرق الآتي إذ الضمير في كلامه يرجع إلى اللبن كما هو صريح عبارة شرح الروض فتأمل اه.

هـ فود (نقش): (وذكرها في العقيد) نعم لو توافقا قبل العقيد وقالاً أردنا في حالة العقيد ما كنا اتفقنا عليه صح على ما قاله الاستوى وهو نظير من له بنات وقال الآخر زو جتك بشي ونويا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح م ر. هـ فود: (مع عدم منعه) هل يشكّل بقوله الآتي: (لكنه يمنع العلم بالمقصود).

وَأَمَّا سَبَبُ عَدَمِ الصُّعْبَةِ فِيهِ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ عَدَمِ انضِباطِ خُمُوضَتِهِ وَإِنَّمَا غَيِبَتْ فِيهِ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلِّ نَحْرِ التَّمْرِ بِأَنَّ ذَاكَ لَا غِنَى لَهُ عَنْهُ فَإِنَّ قِيَامَهُ بِهِ بِخِلَافِ هَذَا إِذْ لَا مَصْلَحَةَ لَهُ فِيهِ وَمِثْلُهُ الْمَصْلُ قِيلَ: يَرُدُّ عَلَى الْمُثْنِ اللَّبَنُ الْمَشْوَبُ بِالْمَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ مَعَ قَصْدِ بَعْضٍ أَوْ كَانِهِ فَقَطْ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْمَاءَ وَإِنْ لَمْ يُقْصَدْ لَكُنْهُ يَمْتَنِعُ الْعَلَمُ بِالْمَقْصُودِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُمْ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لِلْجَهْلِ بِالْمَقْصُودِ مِنْهُ وَهُوَ اللَّبَنُ (وَمَعْجُونٌ) مُرَكَّبٌ مِنْ جَرَأَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ (وَعَالِيَةٍ) وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ ذَهْنٍ مَعْرُوفٍ مَعَ يَسَلِكٍ وَعَنْبَرٍ أَوْ عَرُودٍ وَكَافُورٍ (وَعُفْفٌ) وَنَعْلٍ مُرَكَّبَيْنِ مِنْ بَطَانَةِ وَظَهَارَةٍ وَخَشَوِ الْأَنْجَبَارَةَ لَا تَفِي بِذِكْرِ انعطافاتها وأقدارها وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ كَمَا قَالَ السَّبْكَيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي خُفٍّ أَوْ نَعْلٍ مُفْرَدٍ إِنْ كَانَ جَدِيدًا مِنْ غَيْرِ جِلْدٍ تَوَزَّبَ مَخِيطَ جَدِيدٍ لَا مَلْبُوسٍ (وَتَرِياقِي) بِفَرْقِيَةٍ أَوْ دَالٍ أَوْ طَاءٍ مُهْمَلَةٍ وَيَجُوزُ كَسْرُ أَوَّلِهِ وَضَمُّهُ (مَخْلُوطٌ).....

• قَوْلُهُ: (وَأَمَّا سَبَبُ الْإِنْحِ) هَذَا التَّوَجُّهِ يَقْتَضِي بَطْلَانَهُ فِي مُطْلَقِ الْمَخِيطِ وَتَضْوِيرُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ بِالْمُخْتَلِطِ بِالْمَاءِ وَقَوْلُهُ وَفَرَّقُوا الْإِنْحِ يَقْتَضِي الْبَطْلَانَ فِي الْمُخْتَلِطِ بِالْمَاءِ فَقَطْ فَلْيَحَرَّرْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهْيَةِ فِي شَرْحِ وَخَلِّ تَمْرٍ أَوْ زَيْبٍ وَلَا يَصِحُّ فِي حَامِضِ اللَّبَنِ؛ لِأَنَّ خُمُوضَتَهُ غَيِبَتْ إِلَّا فِي مَخِيطٍ لَا مَاءَ فِيهِ فَيَصِحُّ فِيهِ وَلَا يَصْرُ وَضَمُّهُ بِالْحُمُوضَةِ؛ لِأَنَّهَا مَقْصُودَةٌ وَاللَّبَنُ الْمُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْحَلِّ وَإِنْ جَفَّ أَهْ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ ذَاكَ) أَيِ الْخَلِّ. • وَقَوْلُهُ: (هَنَةً) أَيِ الْمَاءِ. • قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ الْمَصْلُ) هَلْ هُوَ فِي مُطْلَقِهِ أَوْ الْمُخْتَلِطِ بِهِ بِالْمَاءِ يَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا يَتَحَرَّرُ فِي الْمَخِيطِ أَخَذًا مِنَ التَّشْبِيهِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ أَيِ مِثْلِ الْمَخِيطِ الْمَصْلُ وَهُوَ مَا حَصَلَ مِنَ اخْتِلَاطِ اللَّبَنِ بِالذَّقِيقِ أَهْ. • قَوْلُهُ: (قِيلَ يُرَدُّ الْإِنْحِ) أَيِ عَلَى مَقْهَوْمِ الْمُثْنِ أَهْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ) أَيِ وَلَوْ بِالذَّرَاهِمِ أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (مِنْ ذَهْنٍ الْإِنْحِ) أَيِ ذَهْنٍ بَانَ أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ هُوَ الْإِنْحِ) عَطَفَ عَلَى يَسَلِكٍ وَعَنْبَرٍ. • قَوْلُهُ: (بِالضَّمَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ قَبْلَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ إِلَى الْمُثْنِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ قُطْنٍ وَخَرِيرٍ) أَيِ وَهُوَ مُرَكَّبٌ مِنْ قُطْنٍ الْإِنْحِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (مُفْرَدٌ) مُقَابِلُ الْمُرَكَّبِ أَيِ مُتَّخِذٌ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ جِلْدٍ أَمَّا الْمُتَّخِذُ مِنَ الْجِلْدِ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ لِمَنْعِ سَلَمِ الْجِلْدِ أَهْ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ جِلْدٍ) أَمَّا مِنْهُ فَلَا يَصِحُّ لِاخْتِلَافِ أَجْزَائِهِ رِقَّةً وَضِدَّهَا أَهْ ش وَفِي سَمِّ مَا يُوَافِقُهُ.

• قَوْلُهُ (وَتَرِياقِي) قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ التَّرِياقُ نَجَسٌ فَإِنَّهُ يُطْرَحُ فِيهِ لُحُومُ الْحَيَّاتِ أَوْ لَبَنُ الْإِنَانِ وَنَصَرُ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فَيُحْمَلُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ عَلَى تَرِياقِي طَاهِرٍ أَهْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ الْإِنْحِ) أَيِ فِي اللَّغَاتِ الثَّلَاثِ كَسْرُ أَوَّلِهِ وَضَمُّهُ فَهَذِهِ سِتُّ لُغَاتٍ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ فِي دَقَائِقِهِ وَيُقَالُ أَيْضًا ذَرَأَى وَطَرَأَ أَهْ مُغْنِي أَيِ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَالتَّشْدِيدِ ش.

(فَرْغَ): عَدَّ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مِنَ الْمُخْتَلِطِ الَّذِي لَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ الْجِنَّةُ الْمُخْتَلِطَةُ بِالشَّمِيرِ وَالسَّفِينَةُ انْتَهَى. • قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ جِلْدٍ) بِخِلَافِهِ مِنْ جِلْدٍ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ السَّبْكَيُّ: فَإِنْ كَانَ مِنْ جِلْدٍ وَمَنْعَنَا السَّلَامُ فِيهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ ائْتَمَعَ م ر.

بخلاف النبات أو الحجر (والأصح صيغته في المختلط) بالصنعة (المُنصَّب) عند أهل تلك الصنعة المقصود الأركان كما بأصله (ككتابي) من قُطِن وخِرير (وخرن) من إترنسم ووتر وصوف بشرط علم العاقدَيْن بوزن كُلٍّ من أجزائه على المُعتد وعليه يظهر الاكتفاء بالظن (و) في المُختلط خَلقة أو بغير مقصود لكنّه من مصلحته فمن الثاني نحو (جبن وأقط) وما فيهما من الملح والإنفحة من مصلحيهما لكن قيل: يختلف الغرض بقلتهما وكثرتهما وعليه

• قوله: (بخلاف النبات أو الحجر) عبارة شرح الرّوض فإن كان نباتاً أو حجراً جاز السّلم اه. سم. وعبارة النهاية والمُعني واحترز بالمخلوط عمّا هو نبات واحد أو حجر فيجوز السّلم فيه ولا يصحّ السّلم في جنّة مُختلطة بشعير ولا في أدهان مُطَيِّبة بطيب نحو بَنَفَسج وبان ووزد بان خلطها بشيء من ذلك. أما إذا رُوِّحَ سَمِسْمُها بالطيب المذكور واعتصر فلا يضرّ اه قال ع ش قوله: (مُختلطة بشعير) أي وإن قلّ حيث اشترط خلطها بالشعير فإن اقتصر على ذكر البرّ ثم أخضره له مُختلطة بشعير وجب قبولها إن قلّ الشعير بحيث لا يظهر به تفاوت بين الكيلين وبقي ما لو شرط عليه خلوه من الشعير وإن قلّ كواجدة هل يصحّ السّلم أم يتطلّب؛ لأنه يؤدّي إلى عزة الوجود قياساً على لحم الصيد بموضع الجزة فيه نظر والأقرب الثاني للعلّة المذكورة ألا أن يقال: إن هذا ممّا لا يميز وجوده وإن كان مُختلطاً فيمكن تنقيته شعيره بحيث يصير خالصاً خصوصاً إذا كان قدراً يسيراً قلّل الصّحة هي الأقرب اه. ع ش. وهي أي الصّحة الظاهر. • قوله: (نقل) إلى قوله: (لكن قيل) في المُعني إلّا قوله: (عليه) إلى المثني. • قوله: (علم العاقدَيْن) أي وعدّليْن فيما يظهر اه ع ش. • قوله: (بالظن) أي للعاقدَيْن اه ع ش. • قوله: (فمن الثاني) أي المُختلط بغير مقصود إلخ. • قوله: (نحو جبن) والسّمك المُملح كالجبّين نهايةً ومُعني وأسنّى.

• قوله (سني) (وأقط) (فرغ): أفتى شيخنا الشّهاب الرّملي بصحة السّلم في القشطة ولا يضرّ اختلاطها بالتطرون؛ لأنه من مصلحيها اه فهل يصحّ في المُختلطة بدقيق الأرز فيه نظر ويَحتمل الصّحة م ر اه سم على حجّ ويَحتمل على المُعتد فيه من كُلٍّ من التطرون والدقيق اه ع ش. • قوله: (والإنفحة) وهي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء المهملة على المشهور كرش الخروف والجدي ما لم يأكل غير اللَّبَنِ فإذا أكل فكَرِشَ وجنمها أنافع ويجوز في الجبن السكون والضمّ مع تخفيف التّون وتشديدّها والجيم مضمومة في الجميع وأشهر هذا اللّغات إسكان الباء وتخفيف التّون اه مُعني.

• قوله: (بخلاف النبات أو الحجر) عبارة شرح الرّوض فإن كان نباتاً أو حجراً جاز السّلم فيه. • قوله (سفتن): (وأقط) قال في الرّوض وسَمَك مملوح لا الأدهان المُطَيِّبة فإن تروّح سَمِسْمُها بالطيب لم يضرّ انتهى.

(فرغ): أفتى شيخنا الشّهاب الرّملي بصحة السّلم في القشطة ولا يضرّ اختلاطها بالتطرون؛ لأنه من مصلحيها انتهى. فهل يصحّ في المُختلطة بدقيق الأرز فيه نظر ويَحتمل الصّحة.

يُجَابُ بِأَنَّ هَذَا تَفَاوُتٌ سَهْلٌ غَيْرُ مُطَرِّدٍ فَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ. قِيلَ: لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِ الْجُبْنِ بِالْجَدِيدِ لِمَنْعِهِ فِي الْقَدِيمِ أَوِ الْعَتِيقِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ أَقْلَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْعَتِيقِ أَوِ الْقَدِيمِ غَيْرُ مَحْدُودٍ وَجَزَى عَلَيْهِ جَفَعٌ مُتَقَدِّمُونَ أَهْ وَفِيهِ نَظَرٌ فُسِيَانِي صِيغَتُهُ فِي التَّمْرِ الْعَتِيقِ وَلَا يَجِبُ بَيَانُ مُدَّةِ عِتْقِهِ فَكَذَا هُنَا إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْعَتِيقِ هُنَا عَدَمُ الْانْقِصَابِ وَشُرْعَةُ التَّغْيِيرِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَنْ حَمَلَ النَّصَّ عَلَى مَا فِيهِ تَغْيِيرٌ؛ لِأَنَّهُ مَعِيْبٌ وَفِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ جَزَيْتُ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ؛ لِأَنَّ تَعْلِيلَ الْأَمِّ الْمَذْكُورَ يَرُدُّ هَذَا الْحَمْلَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.

(و) مِنَ الْأَوَّلِ نَحْوِ (شَهْدٍ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ هُوَ غَسَلَ النَّحْلَ بِشَمْعِهِ خَلْقَةً فَهُوَ شَبِيْهَةٌ بِالتَّمْرِ وَفِيهِ النَّوْىُ (و) مِنَ الثَّانِي أَيْضًا نَحْوُ (خَلَّ تَمْرٌ أَوْ زَيْبٌ) وَلَا يَضُرُّ الْمَاءُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصْلَحَتِهِ فَعَلِمَ أَنَّ جُبْنٌ وَمَا بَعْدَهُ لَيْسَ غَطْفًا عَلَى عَثَائِي لِفَسَادِ الْمَعْنَى بَلْ عَلَى الْمُخْتَلِطِ كَمَا تَقَرَّرَ فَإِنْ أُرِيدَ بِالْمُنْضَبِطِ مَا انْضَبَطَ مَقْصُودُهُ اخْتَلَطَ بِمَقْصُودِهِ أَوْ لَا كَانَ الْكُلُّ مَعْطُوفًا عَلَى عَثَائِي (لَا الْخَيْرُ) فَلَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِ النَّارِ فِيهِ، (وَلَا يَصِحُّ) السَّلْمُ (فِيمَا) نَذَرَ وَجُودَهُ كَلِمَتِهِمُ الصَّيْدُ بِمَوْضِعِ الْعَزَّةِ) أَيِّ بِمَحَلٍّ يَمُرُّ وَجُودُهُ بِهِ،

• فَوَدَّ: (لِمَنْعِهِ) أَيِ السَّلْمِ أَيِ لِكُوزِهِ مَمْنُوعًا. • فَوَدَّ: (فِي الْقَدِيمِ أَوِ الْعَتِيقِ) أَوْ هُنَا وَفِيمَا: أَيِ لِمُجَرَّدِ التَّخْيِيرِ فِي التَّغْيِيرِ. • فَوَدَّ: (كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى مَنَعَ السَّلْمِ فِي الْجُبْنِ الْقَدِيمِ. • فَوَدَّ: (فَكَذَا هُنَا) اعْتَمَدَ الثَّهَابِيُّ وَالْمُغْنِي فَقَالَ وَيَصِحُّ السَّلْمُ فِي الزُّيْدِ وَالسَّمْنِ كَاللَّبَنِ وَيُشْتَرَطُ ذِكْرُ جَنْسِ حَيَوَانِهِ وَنَوْعِهِ وَمَا كُوْلُهُ مِنْ مَرْعَى أَوْ عَلَفٍ مُعَيَّنٍ يَنْزِعُ وَيَذْكُرُ فِي السَّمْنِ أَنَّهُ جَدِيدٌ أَوْ عَتِيقٌ وَيَذْكُرُ طَرَاوَةَ الزُّيْدِ وَضِدَّهَا وَيَصِحُّ السَّلْمُ فِي اللَّبَنِ كَيْلًا وَوَزَنًا وَيُوزَنُ بِرَغْوَتِهِ وَلَا يُكَالُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا تَوَثُّرٌ فِي الْمِيزَانِ وَيَذْكُرُ نَوْعَ الْجُبْنِ وَبِلَدِّهِ وَرَطُوبَتَهُ وَيَسَّهَ الَّذِي لَا تَغْيِيرَ فِيهِ أَمَّا مَا فِيهِ تَغْيِيرٌ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَعِيْبٌ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَنَعَ الشَّافِعِيِّ السَّلْمُ فِي الْجُبْنِ الْقَدِيمِ، وَالسَّمْنُ يُوَزَنُ وَيُكَالُ وَجَامِدُهُ الَّذِي يَتَجَاوَى فِي الْمِكْيَالِ يُوَزَنُ كَالزُّيْدِ وَاللَّبِّاءِ الْمُجَفَّفِ وَهُوَ غَيْرُ الْمَطْبُوخِ أَمَّا غَيْرُ الْمُجَفَّفِ فَكَاللَّبَنِ وَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ مِنْ أَنَّهُ يَصِحُّ السَّلْمُ فِي الزُّيْدِ كَيْلًا وَوَزَنًا يُحْمَلُ عَلَى زُبْدٍ لَا يَتَجَاوَى فِي الْمِكْيَالِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ كَالزُّيْدِ وَاللَّبِّاءِ وَفِي الْمَضْبَاحِ اللَّبَّاءُ مَهْمُوزٌ وَزَائٍ عَنَبٍ أَوَّلُ اللَّبَنِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ قَالَ أَبُو زَيْدٍ وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ثَلَاثُ حَلَبَاتٍ وَأَقْلَهُ حَلَبَةٌ فِي الثَّجَاجِ أَهْ. • فَوَدَّ: (مَنْ حَمَلَ النَّصَّ إِلَيْهِ) جَزَى عَلَيْهِ الثَّهَابِيُّ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ) الْأَوَّلِ، إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَنْ أُرِيدَ) فِي الثَّهَابِيِّ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَمِنْ الْأَوَّلِ) أَيِ الْمُخْتَلِطِ خَلْقَةً.

• فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيِ كَالْجُبْنِ وَالْأَقِطِ. • فَوَدَّ: (بَلْ عَلَى الْمُخْتَلِطِ كَمَا تَقَرَّرَ) قَدْ يُقَالُ الَّذِي تَقَرَّرَ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى وَضْفِ الْمُخْتَلِطِ فَالْمُخْتَلِطُ مُسَلَّطٌ عَلَيْهِ كَمَا قُدِّرَ فِي كَلَامِهِ عَلَى أَنَّ غَطْفَهُ عَلَى الْمُخْتَلِطِ يُفِيدُ أَنَّهُ غَيْرُ مُخْتَلِطٍ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ أَهْ رَشِيدِيٌّ وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ عَلَى الْمُخْتَلِطِ الْمَعْنُودِ أَيِ الْمُقَيَّدِ بِكُوزِهِ بِالضَّمَّةِ وَمَقْصُودُ الْأَرَاكِينَ فَلَا إِشْكَالَ. • فَوَدَّ: (لِاخْتِلَافِ) إِلَيْهِ وَلِأَنَّ مَلْعَهُ يُقَالُ وَيَكْتَرُّ وَالْأَشْبَهُ كَمَا قَالَ

• فَوَدَّ (نَفْسِي): (وَلَا يَصِحُّ) فِيمَا نَذَرَ وَجُودَهُ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ نَعَمْ لَوْ اسْلَمَ حَالًا فِي مَوْجُودٍ عِنْدَ

ولو بأن لم يُعتمد نقله إليه للبيع إذ لا وثوق بتسليمه حينئذ (ولا) يصح أيضا (فيما لو استقصى وصفه) الذي لا بُد منه لصحة السلم فيه (عز وجوده) لما ذكر (كاللؤلؤ الكبار) بكسر أوله فإن ضم كان مفردا وحينئذ تُشدد الباء، وقد تخفف (واليواقيت) إذ لا بُد فيهما من ذكر الشكل والحجم والصفاء مع الوزن واجتماع ذلك نادر بخلاف صغير اللؤلؤ وهو ما يُطلب للتداوي أي غالبا وضبطه الجويني بسدس دينار ولعله باعتبار ما كان من كثرة وجود كباره في زمنهم أما الآن فهذا لا يُطلب إلا للزينة لا غير فلا يصح السلم فيه لِمِزته

الأشمونى إلحاق التبدية بالخبر نهايةً ومُغني. ٥ قوله: (ولو بأن لم يُعتمد إلخ) وفي هذه الغاية شيء.

٥ قوله: (إذ لا وثوق بتسليمه) نعم لو كان السلم حالا وكان المسلم فيه موجودا عند المسلم إليه بموضع يتندر فيه صح كما في الاستقصاء اه مغني زاد التهاية وفيه نظر لا يخفى اه قال ع ش قوله م وفيه نظر مُعتمد قال سم على حَجْجَ بَعْدَ نَقْلِهِ كَلَامَ صَاحِبِ الإِسْتِصْصَاءِ هَذَا وَالْمُعْتَمَدَ عَدَمَ الصَّحَّةِ خِلَافًا لِصَاحِبِ الإِسْتِصْصَاءِ اه. وفي الإيماب بعد ذكر كلام الاستقصاء ما نصه وكلام الباقي يدل على ضعفه وأن العبرة بما من شأنه لا بالنظر لقرئ خاص على أن هذا الذي عنده قد يتلفه قبل أدائه فيعود التنازع المسبب عنه اشتراط عدم عزة الوجود اه. ٥ قوله: (الذي لا بُد منه) إلى (الفرع) في التهاية وكذا في المغني إلا قوله: (ولعله) إلى المتن. ٥ قوله: (لما ذكر) أي لعدم الوثوق بتسليمه اه.

٥ قوله (سني): (كاللؤلؤ الكبار إلخ) إطلاقهم لنحو اليواقيت وتقيدهم اللؤلؤ بالكبار يقتضي الفرق بينهما وهو بإطلاقه محل تأمل لأن فيه أي نحو اليواقيت صغارا تُطلب للدواء فقط فيتنبي أن يصح اه سيد عمر. ٥ قوله: (وقد تخفف) ظاهره استواءهما مفهوما وفرق بينهما بأنه إذا أقرط في الكبير قبل كبار مُشددا وإذا لم يقرط قبل كبار بالصم مخففا ومثله طوال بالتشديد والتخفيف كما في المختار فيهما اه ع ش.

٥ قوله (سني): (واليواقيت) وغيرهما من الجواهر القيسة نهايةً ومُغني. ٥ قوله: (وضبطه) أي الصغير، وقوله بسدس دينار وقدر ذلك اثنا عشر شعيرة اه ع ش. ٥ قوله: (بسدس دينار) أي تقريبا كما قاله فإنه يصح فيه كما مر ولا يصح في العقيق لشدته اختلافه كما قال المازدي بخلاف البلور فإنه لا يختلف ومفرازه الوزن اه مغني. ٥ قوله: (فلا يصح السلم فيه) أي في الصغير المضبوط بما مر خلافا للمغني كما مر أيضا. ٥ قوله: (لميزته) أي بالصفات التي تُطلب للزينة اه سم.

المسلم إليه بمحل يتندر وجوده فيه صح عند صاحب الاستقصاء وكلام الباقي يدل على ضعفه وأن العبرة بما من شأنه لا بالنظر لقرئ خاص على أن هذا الذي عنده قد يتلف قبل أدائه فيعود التنازع المسبب عنه اشتراط عدم عزة الوجود اه. ومما يشكل عليه أنه لو عيّن ميكالاً غير مُعتاد فسد وقياس ما قاله صاحب الاستقصاء صحة السلم في جارية وأختها أو ولدها إذا كان عند المسلم إليه بالصفات هذا والمُعتمد عدم الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء. ٥ قوله: (لميزته) أي: بالصفات التي تُطلب للزينة.

(وجارية) وبهيمة كأوزة أو دجاجة على الأوجه وإن قلت صفاتها كالزنجية (وأختها أو وليها) مثلاً لئلا يكثر اجتماعهما مع الصفات المشترطة وإنما صرح شرط نحو الكتابة مع نكرة اجتماعها مع تلك الصفات لسهولة تحصيلها بالتكلم ويصح في البلور لا العقيق لاختلاف أحجاره.
(فرغ: يصح) السلم (في الحيوان) غير الحامل لثبوته في الذمة فرضاً نصاً في الإبل وقياساً في غيرها وتصحيح الحاكم النخعي عن الشافعي في الحيوان مردود بأنه لم يثبت وزو أبو داود (أنه) أمر عمرو بن العاص رضي الله عنه أن يأخذ بعيراً بيمينين إلى أجل وهذا سلم لا قرض؛ لأنه

• فود: (صفاتها) أي الجارية. • فود: (كزنجية) بفتح الزاي وكسرهما انتهى مختار وهي مثال لما قلت صفاته وذلك لأن لون الزنج لا يختلف فالصفات المتغيرة هي الطول ونحوه دون اللون اهـ ع ش.
• فود (سئ): (وأختها إلخ) راجع لما زاده الشارح بقوله: (وبهيمة إلخ) أيضاً. • فود (سئ): (وأختها) أي ولو كان ذلك محل يكثر وجودهما فيه اخذنا من قوله م ر لئلا يكثر اجتماعهما إلخ وعبارة شيخنا الشوبري على المنهج قال في الإيجاب بعد كلام قوره واعلم أنه لا فرق في ذلك أيضاً بين بلد يكثر فيه الجوارى وأولادهم بالصفة المشروطة كبلاد السودان وإن لا خلافاً لمن زعمه حملاً للنقص بالمنع على بلد لا يكثر فيه ذلك انتهى اهـ ع ش. • فود: (مثلاً) أي أو عمتها أو خالتها أو شاة وسخلتها نهاية ومغني. • فود: (لا العقيق) أي فلا يصح السلم فيه اهـ ع ش. • فود: (لاختلاف أحجاره) أي العقيق.
(فرغ): • فود: (غير الحامل) أسقطه النهاية وقال ع ش قوله في الحيوان أي كلاً أو بعضاً قال حنج غير الحامل اهـ ولعله ليعزة الوجود بالصفة التي يذكرها كما مر في تحليل المنع في جارية وبهية أو أنه بالتخصيص على الحمل صيره مقصوداً فأشبه ما لو باعها وحملها وهو باطل اهـ. عبارة المغني لا في الحيوان الحامل من أمه أو غيرها لأنه لا يمكن وصف ما في البطن اهـ. • فود: (لثبوته) إلى قوله ويظهر في النهاية وكذا في المغني إلا قوله على ما في كثير من النسخ إلخ أيضاً. • فود: (نصاً إلخ) عبارة النهاية والمغني في خبر مسلم أنه رضي الله عنه افترض بكراً. وقس على القرض السلم وعلى البكر غيره من بقية الحيوان اهـ ع ش. • فود: (أمر عمرو إلخ) كذا في المغني وعبارة النهاية أمر عبد الله بن عمرو إلخ قال ع ش بعد ذكر عبارة الشارح حنج فيحتمل أنه سقط من القلم لفظة ابن فليراجع ولفظ أبي داود عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهر جنيشاً فتهدت الإبل فأمره أن يأخذ من قلاص الصدقة فكان يأخذ البعير باليمين، أي من إبل الصدقة انتهى اهـ. فالبعير رأس المال والبعيران مسلم في أي يأخذ من إبل الصدقة بعيراً ويؤد بعيرين مما سبغتموه. • فود: (وهذا سلم) إنما يظهر كونه سلماً على معتمديه إذا عُد بلفظ السلم أما لو عُد بلفظ البيع فهو بيع لا سلم ويمكن الجواب بأن المراد أنه أراد أنه سلم إما حقيقة أو حكماً وشعر به قوله لا قرض إلخ فإنه جعل علة كونه لا قرضاً ما فيه من الأجل والزيادة ومما كما يقبلهما السلم يقبلهما البيع اهـ ع ش.

• فود (نقش): (وجارية وأختها) قال في الروض وكذا حائل وشاة صريح.

لا يقبل تأجيلاً ولا زيادة (ويُشترط في الرقيق ذكر نوعه كتركبي أو حبشي وصفة المختلف كرومي أو خطائي (و) ذكر (لونه) أي النوع إن اختلف (كأبيض) وأسود (ويصف بياضه بشمرة أو شفرة) وسواده بصفاء أو كُدرة أما إذا لم يختلف لون النوع أو الصنف كالزنج فلا يجب ذكره (و) ذكر (دُكُورته وألوانه) وثيابه وبكازته والواو في هذا على ما في كثير من النسخ ونحوه من كل ضدين مما يأتي بمعنى أو (وسنه) كاهن يست أو مُحْتَلِم ويظهر أن المراد احتلامه بالفعل إن تقدّم على الخمسة عشر وإلا فهي

• قوله: (أو خطائي) بتخفيف الطاء نسبة إلى خطأ، بلدة بالمعجم وهو الزومي صنفان من التركبي اه بجيرمي وقال السيد عمر قوله كرومي أو خطائي كأنه باختيار الغريب في نحو مصر لشمول التركبي للزومي وإلا ففي أصل الروضة جعل الزومي صنفًا مقابلًا للتركبي ومثل الأذرع لقسمة التركبي بالخطائي والمغلي اه. • قوله: (أي النوع) هذا قضية شرح غيره كالقوت وقضية شرح المنهج أن الضمير في لونه للزبيقي وهو ظاهر توافق الضمائر اه سم.

• قوله (سني): (ويصف بياضه) قال في العباب وفي جواز أبيض مُشَرَّب بخمرة أو صُفرة وجهان اه. أقول: ويتبين أن يكون الأرجح الجواز ويكفي ما يتطوّل عليه الاسم منه بل ما ذكر مُستفاد من قول المُصنّف ويصف بياضه بشمرة؛ لأن المراد منها الحُمْرة اه ع ش. • قوله: (أو الصنف) عطف على النوع. • قوله: (كالزنج) مثال للصنف قال البجيرمي بفتح الزاي وحكي كسرهما ع ش وفي المصباح الزنج طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء وليس وراءهم عمارة قال بعضهم وتعتد بلادهم من الغرب إلى قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر الواحد زنجي مثل روم ورومي وهو بكسر الزاي والفتح لغة انتهى.

• قوله (سني): (ودُكُورته وألوانه) أي أحدهما فلا يصح في الخنثى نهاية ومغني قال ع ش أي وإن اتّضح بالذكورة لِمَزة وجوده وعليه قلوا أسلم إليه في ذكر فجاء له بخنثى اتّضح بالذكورة أو عكسه فجاء له بأنّ اتّضح أنوثتها لم يجب قبوله لأن اجتماع الألتين يقلل الرغبة فيه ويورث نقصاً في خلقته اه.

• قوله: (وثيابه وبكازته) ظاهره سواء كان الرقيق ذكراً أو أنثى ويتبين تقييده بالأنثى وعبارة متين الرّوض وشرحه ويجب في الأمة ذكر القيابة والبكارة أي إحداهما اه ع ش. • قوله: (ونحوه) بالجر عطفًا على هذا. • قوله: (إن تقدّم) أي الإحتلام بالفعل. • قوله: (والأ) أي وإن لم يتقدّم الإحتلام على الخمسة عشر. • وقوله: (فهي) أي الخمسة عشر أي فيحمل إطلاق مُحْتَلِم عليها وفي المغني وشرح الرّوض ما نصّه قال الأذرع: والظاهر أن المراد به أوّل عام الإحتلام أو وقته وإلا فابن عشرين سنة

• قوله: (أي النوع) هذا قضية شرح غيره كالقوت وقضية شرح المنهج أن الضمير في لونه للزبيقي وهو ظاهر توافق الضمائر. • قوله: (والمراد إحتلامه) الذي في شرح الرّوض قال الأذرع والظاهر أن المراد به أوّل عام الإحتلام أو وقته وإلا فابن عشرين سنة مُحْتَلِم انتهى.

وإن لم ير منيا فلا يُقبل ما زاد عليها؛ لأن الصغر مقصود في الرقيق ولا ما نقص عنها ولم يحتل؛ لأنه لم يوجد وصف الاحتلام الذي نص عليه ولا نظر لدخول وقته بتسع؛ لأنه مجاز ولا قرينة عليه فإن قلت: نزلوا منزلة البالغ ابن عشر في الضرب على ترك نحو الصلاة وابن نحو ثلاث عشرة سنة في الاحتجاب منه فلم لم يقل بذلك هنا قلت: لأن هنا شرطا لفظيا وهو المحتل وهو لا ينصرف عند الإطلاق إلا إلى حقيقته وهي الاحتلام بالفعل أو بلوغ خمسة عشر فلم يعدل غيرها. وفي ذنك المعتبر المعنى فقضوا به في كل باب بما يناسبه فتأمل لتدفع به ما لشارح هنا (وقده) أي قامته (طولا وقصرا) وربعة (وكله) أي ما ذكره مثا يختلف كالوصف والسن والقدر بخلاف نحو الذكورة (على التقريب) فلو شرط كونه ابن سبع مثلا تحديدا لم يصح لئذرتة ويُقبل قول القرن العذل في احتلامه وكذا بيته إن بلغ.....

مُحتَلِمٌ اهـ. وعبارة النهاية: أو مُحتَلِمٌ، أي: أوّل عام احتلامه بالفعل أو وقته وهو تسع سنين اهـ.
 • فؤد: (وإن لم ير منيا) غايه. • فؤد: (فلا يُقبل إلخ) صريح في صحة إطلاق مُحتَلِمٌ في العقد وإن التفصيل إنما هو فيما يجب قبوله وهذا لا يتأتى في كلام الشارح م كالأذرعى ولا لكان يجب قبول ابن تسع مطلقا فيجب أن يكون المراد في كلام الشارح م ر أنه لا بد من النص في العقد على أحد المذكورين في كلامه كما قرزته ويمكن أن يكون المراد من كلام الشارح م كالأذرعى أنه يصح إطلاق مُحتَلِمٌ وأنه لا يجب إلا قبول ابن تسع فقط أو من هو في أوّل عام احتلامه بالفعل أي فلا يُقبل ابن عشر مثلا إذا لم يحتلِم بالفعل لكن لا يخفى ما فيه ويجوز أن الشارح م كالأذرعى أراد بقولهما أي أوّل عام احتلامه بالفعل أو وقته مجرّد التردّد بين الأمرين اهـ رشيدى. • فؤد: (ما زاد إلخ) الأولى هنا وفي قوله ما نقص إلخ التفسير بمن. • فؤد: (ولم يحتلِم) جملة حالية عما نقص. • فؤد: (أو بلوغ خمسة عشر) صريح في إطلاق المُحتَلِم حيتّيز حقيقة وقد يتوقّف في شمول حقيقة الاحتلام لبلوغ خمسة عشر بلا احتلام قلّيراجع اهـ سم. • فؤد: (فلم يعدل غيرها) أي غير الخمسة عشر مما زاد عليها أو نقص عنها ولم يحتلِم بالفعل. • فؤد: (وفي ذنك) أي الضرب والاحتجاب. • فؤد: (أي قامته) إلى قوله ويُقبل في النهاية والمُفني. • فؤد: (بخلاف نحو الذكورة) عبارة المُفني لا في النوع والذكورة والأنوثة فلا يقال فيها على التقريب اهـ. • فؤد: (تحديدا) أي بلا زيادة ولا نقص. • فؤد: (العذل) عبارة النهاية ويُعمد قول الرقيق في الاحتلام وفي السن إن كان بالغا ولا تقول سيده البالغ الماقل المسلم إن علمه ولا تقول التخاسين أي الدلائل بظنونهم اهـ. وكذا في المُفني إلا قوله البالغ الماقل المسلم. قال ع ش وقضية قول حج العذل أن العبد الكافر إذا أخبر بالاحتلام لا يُقبل خبره وفي كلام بعضهم أنه يُقبل ونظر فيه الشيخ حمدان ثم قال اللهم إلا أن يقال لما لا يُعرف ذلك إلا منه قيل يغني بخلاف إخباره عن السن فلا يُقبل

• فؤد: (أو بلوغ خمسة عشر) صريح في إطلاق المُحتَلِم حيتّيز حقيقة وقد يتوقّف في شمول حقيقة الاحتلام لبلوغ خمسة عشر بلا احتلام قلّيراجع.

والأفقول سيده العذل أيضاً إن غلبه وهو المراد من قولهم إن وُلِدَ في الإسلام والأفقول
بأي الرقيق بظنهم ويظهر الاكتفاء بعذل منهم؛ لأن المدار على حصول الظن (ولا يُشترط
ذكر الكخل) بفتحين وهو سواد يعلو جفن العين (والشحن ونحوهما) كدعج وهو شدة سواد
العين مع سعتها وتكلفت وجه وهو استدازته ورقه خصر وملاحه (في الأصح) لتسامح الناس
بأعمالها (وفي) الماشية كالبقر والغنم والإبل والخيل والبغال والحمير المذكورة وظاهر كلامهم
بل صريحه أن لا يجب التعرض هنا لكونه فحلاً أو خصياً وعليه فلا يلزمه قبول الخصي؛ لأن
الخصاء غيب كما مر وبه يفرق بين هذا وما يأتي في اشتراط ذكره في اللحم؛ لأنه ليس غيباً
ثم مع اختلاف الغرض به (والأنثوة والسمن واللون) إلا الأبلق إذ لا يجوز السلم فيه لعدم

فيه بل لا بد لقبوله من كونه مُسَلِّماً عذلاً انتهى بالمعنى وهو ظاهر اه عبارة الإيعاب في شرح وصدق
الرقيق في احتلامه نصها وإن كان غير مُسَلِّم كما اقتضاه إطلاقهم لأنه لا يُعرف إلا به اه. وأشار
البحراني إلى الجمع بقوله أي العذل في دينه اه وهو حسن. فؤد: (والأفقول سيده) ظاهره أن السيد
لا يقبل قوله إلا إذا كان العبد غير بالغ ولعله غير مُراد وحيث يُمكن تقدير الشارح م ر بما حاصله أن
يُعتمد قول الرقيق إن كان بالغاً وأخبر وألا يوجد ذلك بأن كان غير بالغ أو بالغاً ولم يُخبر فقول السيد
ولكنه يقتضي أنه إذا تعارض قول العبد وقول السيد فقدم قول العبد وهو محل تأمل إن ظهرت قرينة
تقوي صدق السيد كأن وُلِدَ عنده وأدعى أنه أرخ ولادته ولم يذكر العبد قرينة يستند إليها بل قال سني
كذا ولم يزد، ثم رأيت في شرح العباب ليحج ما يُصرح بالأول أي تقديم خبر العبد عند التعارض اه
ش.

فؤد (سني): (ولا يُشترط ذكر الكخل إلخ) لكن لو ذكر شيئاً من ذلك وجب اغتيازه باتفاق القولين
ويتزل على أقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس اه ش. فؤد: (يفلو جفن العين) أي كالكخل من غير
احتياجٍ نهايةً ومُعني.

فؤد (سني): (ونحوهما) أي ولكن يسن ذكره خروجاً من الخلاف وقياساً على سن ذكر مُفْلَج الأسنان
وما معه الآتي بالأولى اه ش. فؤد: (وتكلفت إلخ) أي وثقل الأرداف نهايةً ومُعني. فؤد: (ورقة
خصر) وهو وسط الإنسان اه كُرْدِي. فؤد: (وملاحه) هي تناسُب الأجزاء وقيل صفة يلزمها تناسُب
الأجزاء اه ش. فؤد: (بأعمالها) أي في الرقيق إذ المقصود منه الخدمة لا التمتع في الغالب اه
ش. فؤد: (لا يجب التعرض هنا) أي في السلم في الحيوان رقيقاً أو غيره أخذاً من قوله لأن الخصي
إلخ اه سم. فؤد: (كما مر) أي في البيع. فؤد: (أشترط ذكره) أي ذكر كونه فحلاً أو خصياً.
فؤد: (في اللحم) أي في السلم فيه. فؤد: (إلا الأبلق) وفقاً للمُعني وقال النهاية قال الأذرعِي

فؤد: (أن لا يجب التعرض هنا إلخ) المُتبادر تعلق هذا بالماشية لكن ينبغي جريانه في الرقيق أيضاً
أخذاً من قوله: (لأن الخصاء غيب). فؤد: (إلا الأبلق) قال في شرح الروض بخلاف الأعفر وهو بين

انضباطه (والنزع) والصَّنِفُ إن اختلفَ كِبَخَاتِي أو عِرَابٍ في الإبل أو كَعَرَبِي أو تُرْكِي في الخيل وكمصري أو رومي في البقية ويجوز من نعم أو ماشية نحو طيِّ مما العادة كثرتهم ولا يجب هنا ذكرُ القَدِّ وقيل يجب وانتصر له الأذرعِي وغيره ولا وصف اللون لكن يُسَمَّى في نحو خَيْلٍ ذكرُ عُرْفٍ وتَحْجِيلٍ (وفي الطير) والسَّمَكِ ولَحْمِهِمَا (النزع والصَّغَرُ وكِبَرُ الجُبَّةِ) أي أحدهما، ولون طير لم يُزِدْ للأكل وكذا سِنَّهُ إن عُرِفَ وذُكُورَتُهُ وأنوَّثُهُ إن أمكن التمييز وتعلَّقَ به غرضٌ وكونُ السَّمَكِ نَهْرِيًّا أو بحريًّا طرِيًّا أو مالِحًا

والأشبه الصَّحَّةُ بِلَدٍّ يَكْثُرُ وجودُها فيه ويَكْنِي ما يَصْدُقُ عليه اسمُ أَبْلَقٍ كَسَائِرِ الصِّفَاتِ اهـ. ويُمكنُ حملُ الجوازِ على وجودِ ذَلِكَ بكثرةٍ في ذَلِكَ المحلِّ وعَدَمُ الجوازِ على خلافِ ما ذُكِرَ اهـ ع ش. قوله اسمُ أَبْلَقٍ في المُخْتَارِ البَلَقُ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ وكذا البُلْقَةُ بالضمُّ يُقالُ قَرَسٌ أَبْلَقٌ وعليه فَيَنْبَغِي أن يَلْحَقَ بِالْأَبْلَقِ ما فيه خُمْرَةٌ وَبَيَاضٌ بل يُحْتَمَلُ أنَّ المرادَ بِالْأَبْلَقِ في كلامهم ما اشتمَلَ على لونَيْنِ فلا يَخْتَصُّ بما فيه سَوَادٌ وَبَيَاضٌ وقوله والأشبه الصَّحَّةُ مُعْتَمَدٌ وفي سم قوله إلا الأَبْلَقُ قال في شَرْحِ الرُّوضِ بخلافِ الأَغْفَرِ وهو الذي بَيْنَ البَيَاضِ والسَّوَادِ اهـ ع ش. فُؤد: (كِبَخَاتِي إلخ) مثالٌ للنوع وفي النهاية والمُغْنِي عَطْفًا على ذَلِكَ أو من يَتَاجَرُ بَنِي فُلَانٍ وَبَلَدٍ بَنِي فُلَانٍ، وفي بيانِ الصَّنِفِ المُخْتَلِفِ أَرْحِيَّةٌ أو مَهْرِيَّةٌ اهـ. فُؤد: (وَكَعَرَبِي إلخ) أو من خَيْلِ بَنِي فُلَانٍ لِطَائِفَةٍ كَثِيرَةٍ نِهَاجٍ وَمُغْنِي. فُؤد: (في البقية) أي في الْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ قال المُغْنِي وكذا الْغَنَمُ فَيَقُولُ تُرْكِي أو كُرْدِي اهـ. فُؤد: (وَيَجُوزُ إلخ) أي وَيَجُوزُ أن يُقالَ بَدَلِ النَّوعِ مِن نَعَمٍ إلخ اهـ كُرْدِي. فُؤد: (وَيَجُوزُ مِن نَعَمٍ إلخ) يُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ فِي تَمَرِ الْقَرْيَةِ أنَّ المرادَ هنا على كَوْنِهِ يُؤْمَرُ انْقِطَاعُهُ فَيَصِحُّ أَوَّلًا فلا يَصِحُّ وعليه فَيُخْتَلَفُ ذَلِكَ هنا وَثَمَّ بِاخْتِلَافِ الْقَدْرِ الْمُسَلَّمِ فيه اهـ بَصْرِي وفي سم عن شَرْحِ الرُّوضِ ما يُوَافِقُ. فُؤد: (مِمَّا العادة كثرتهم) أي لَتَلَا يَمِيزُ وجودُ الْمُسَلَّمِ فيه. فُؤد: (وَلَا يَجِبُ هنا) أي في الماشية (ذُكِرَ الْقَدُّ) وَفَاقًا لِلنَّهْجِ وَالْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْجِ حَيْثُ قال بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الْأَذْرَعِي وغيره ما نُصِّه فَعَلَى هَذَا يُشْتَرَطُ أي ذُكِرَ الْقَدُّ في سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ وهو الْمُعْتَمَدُ اهـ. فُؤد: (في نَحْوِ خَيْلٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي في غَيْرِ الْإِبِلِ اهـ. فُؤد: (أي أَخْلَفُهَا) أي الصَّغَرُ وَالْكِبَرُ إلى الْمَثَرِ عَنِ النِّهَاجِ وَالْمُغْنِي. فُؤد: (سِنَّة) أي الطَّيْرُ مُطْلَقًا. فُؤد: (إنْ هُرِفَ) وَيُزَجَّعُ فيه لِلْبَايَعِ كما في الرِّقَبِ اهـ مُغْنِي زادَ سم عن شَرْحِ الرُّوضِ والظَّاهِرُ أَنَّهُ إذا ذُكِرَ السِّنُّ لَا يَخْتِاجُ إلى ذِكْرِ الْجُبَّةِ كما في الْغَنَمِ اهـ. فُؤد: (نَهْرِيًّا) أي مِن الْبَحْرِ الْحُلِيِّ. فُؤد: (أو بَحْرِيًّا) أي مِن الْبَحْرِ الْجَلْحِ اهـ ع ش. فُؤد: (طَرِيًّا أو مَالِحًا) قال الْبُجَيْرِيُّ لَيْسَا مُتَقَابِلَيْنِ بل الطَّرِيُّ يُقَابِلُهُ الْقَدِيدُ

البَيَاضِ وَالسَّوَادِ اهـ. فُؤد: (كِبَخَاتِي أو هِرَابٍ) أو مِن يَتَاجَرُ بَنِي فُلَانٍ إنْ لَمْ يَمِيزُ وجودُهُ أو بَلَدٍ بَنِي فُلَانٍ كَذَلِكَ وفي بيانِ الصَّنِفِ الْمُخْتَلِفِ أَرْحِيَّةٌ أو مُجَنَّدِيَّةٌ لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ بِذَلِكَ أَمَّا إذا عَزَّ وجودُهُ كَانَ يُسَبِّ إلى طَائِفَةٍ يَسِيرَةٍ فلا يَصِحُّ السَّلَمُ فيه كَتَنْظِيرِهِ فِيمَا مَرَّ فِي تَمَرِ بُسْتَانٍ اهـ. ثم قال عَنِ الرُّوضَةِ وما لَا يُمِيزُ نَوْعَهُ بِالْإِضَافَةِ إلى قَوْمٍ يُمِيزُ بِالْإِضَافَةِ إلى بَلَدٍ وغيره اهـ. فُؤد: (وكذا سِنَّهُ إنْ هُرِفَ) قال في شَرْحِ

(وفي اللحم) من غير صيد وطير، ولو قديداً مُملحاً (لحم بقري) عراب (أو جواميس أو ضأن أو معز ذكر حصي رضيع) هزيل لا أعجف؛ لأنَّ العجف غيب (معلوف أو ضدها) أي المذكورات أي

والمالغ يقابله غير المالغ اهـ. وفي النهاية والمُعني ولا يصح السَلَم في التخلٍ وإن جَوَزْنَا بَيْعَهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَضْرَهُ بَعْدَ وَلَا كَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ اهـ. قال ع ش وأما التخلُ بالخاء فالظاهرُ صحتهُ السَلَم فيه لِإِمْكَانِ ضَبْطِهِ بِالطَّوْلِ وَنَحْوِهِ فَيَقُولُ أَسَلَّمْتُ إِلَيْكَ فِي تَخْلِي صِفَتِهَا كَذَا فَيَحْضِرُهَا لَهُ بِالصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرَ وَمِنَ الصِّفَةِ أَنْ يَذْكُرَ مَدَّةَ تَبَايَهِمَا مِنْ سَنَةٍ مَثَلًا اهـ.

فوق (سني): (وفي اللحم) لو اختلفَ المُسْلِمُ والمُسْلِمُ إِلَيْهِ فِي كَوْنِهِ مَذْكُومٌ أَوْ غَيْرَهُ صُدَّقَ الْمُسْلِمُ عَمَلًا بِالْأَصْلِ مَا لَمْ يَقُلِ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ أَنَا ذَكَيْتُهُ فَيُصَدَّقُ وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ م ر فِي الْفَصْلِ الْآتِي اهـ ع ش. فود: (مِنْ غَيْرِ صَيْدٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَفِي الثِّيَابِ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ) إِلَى (وَيَجِبُ). فود: (مِنْ غَيْرِ صَيْدٍ الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ لَا مَدْخَلَ لِلْخِصَاءِ وَالْمَلْفِ وَنَحْوِهِمَا فِي لَحْمِ الصَّيْدِ اهـ وَذَكَرَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ أَوَّلًا مَا نَصَّهُ وَيَذْكُرُ مَوْضِعَ اللَّحْمِ فِي كَبِيرٍ مِنَ الطَّيْرِ أَوْ السَّمَكِ كَالْفَنَمِ وَهَذَا مَحَلُّهُ فِي الْفَصْلِ الْآتِي انْتَهَى اهـ س م.

فوق (سني): (أَوْ ضَانٍ) وَيَتَّبِعِي اشْتِرَاطُ ذِكْرِ اللَّوْنِ إِذَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْغَرَضُ كَانَ يَقُولُ مِنْ حُرُوفِ أَيْضَ أَوْ أَسْوَدَ كَمَا فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ لِوَالِدِ الشَّارِحِ م ر اهـ ع ش باختصارٍ. فود: (لَا أَهْجَفَ) صِفَةُ هَزِيلٍ أَيْ هَزِيلٍ غَيْرِ أَهْجَفٍ اهـ كُرْدِي. فود: (لأنَّ العجف الْخ) يَقَالُ عَجَفْتُ الشَّأْنَ مِنَ الْبَابِ الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ إِذَا ذُقَّ بِسَمِّهَا وَهَضَمْتُ اهـ قَامُوسٌ.

فوق (سني): (معلوف) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَقِيَاسُ مَا سَيَأْتِي فِي اللَّبَنِ مِنْ اغْتِيَابِ ذِكْرِ نَوْعِ الْمَلْفِ اغْتِيَابُهُ هُنَا أَيْضًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ اهـ. ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ (فَضْلٌ) يُشْتَرَطُ فِي اللَّبَنِ وَالزُّبْدِ وَالسَّمَنِ ذِكْرُ جِنْسِ حَيَاتِهِ وَنَوْعِهِ وَمَاكُولِهِ مِنْ مَرْعَى أَوْ عَلَفٍ مُعَيَّنٍ بِنَوْعِهِ وَلَوْنِ السَّمَنِ وَالزُّبْدِ وَيَذْكُرُ فِي السَّمَنِ أَنَّهُ جَدِيدٌ أَوْ عَتِيقٌ انْتَهَى اهـ س م بِحَذْفِ وَقَوْلُهُ: (يُشْتَرَطُ الْخ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ عَزٍّ.

الرُّوْضِ: وَيُزْجَعُ فِيهِ لِلْبَائِعِ كَمَا فِي الرَّقِيقِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ السَّنُّ لَا يُخْتِاجُ إِلَى ذِكْرِ الْجَفَةِ كَمَا فِي الْفَنَمِ وَمَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ ذِكْرَهَا إِنَّمَا اغْتِيَابٌ؛ لِأَنَّ السَّنَّ الَّذِي يُعْرَفُ بِهِ كِبَرُهَا وَصِغَرُهَا لَا يَكَادُ يُعْرَفُ اهـ.

فود: (مِنْ غَيْرِ صَيْدٍ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ لَا مَدْخَلَ لِلْخِصَاءِ وَالْمَلْفِ وَنَحْوِهِمَا فِي لَحْمِ الصَّيْدِ اهـ. وَذَكَرَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ أَوَّلًا مَا نَصَّهُ وَيَذْكُرُ مَوْضِعَ اللَّحْمِ فِي كَبِيرٍ مِنَ الطَّيْرِ أَوْ السَّمَكِ كَالْفَنَمِ وَهَذَا مَحَلُّهُ فِي الْفَصْلِ الْآتِي اهـ.

فوق (سني): (معلوف) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَقِيَاسُ مَا سَيَأْتِي فِي اللَّبَنِ مِنْ اغْتِيَابِ ذِكْرِ نَوْعِ الْمَلْفِ اغْتِيَابُهُ هُنَا أَيْضًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ انْتَهَى. ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ (فَضْلٌ) يُشْتَرَطُ فِي اللَّبَنِ وَالزُّبْدِ وَالسَّمَنِ ذِكْرُ جِنْسِ حَيَاتِهِ وَنَوْعِهِ وَمَاكُولِهِ مِنْ مَرْعَى أَوْ عَلَفٍ مُعَيَّنٍ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ أَصْلِهِ اغْتِيَابُ السَّنِّ كَكَوْنِهِ لَبَنٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَهُ وَلَوْ أَنَّ السَّمَنِ وَالزُّبْدِ لَا اللَّبَنِ

أَنْتَى فَحِلٌّ فَطِيمٌ رَاعٍ سَمِينٌ، وَالرَّضِيْعُ وَالْفَطِيْمُ فِي الصَّغِيرِ وَأَمَّا الْكَبِيرُ فَمِنْهُ الْجَذْعُ وَالثَّنْيُ وَنَحْوُهُمَا فَيَذْكُرُ أَحَدُ ذَلِكَ وَذَلِكَ لاختلاف الغرض بذلك إذ لَحْمُ الرَّاعِيَةِ أَطْيَبُ وَالْمَعْلُوفَةُ أَدْسَمُ وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ عُلْفٍ يُؤَثَّرُ فِي لَحْمِهَا نَعَمَ إِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ بِهَا وَضِدُّهَا بَلَدٌ لَمْ يَجِبْ ذِكْرُ أَحَدِيْهِمَا وَكَذَا فِي لَحْمِ الصَّيْدِ وَفِي شَرْطٍ فِيهِ بَيَانُ عَيْنٍ مَا صِيدَ بِهِ (مَنْ فَعِلَ ذَلِكَ بِإِعْجَامِ الذَّالِ) (أَوْ كَتَبَ أَوْ جَنَّبَ) أَوْ غَيْرَهَا لاختلاف الغرض بها أَيْضًا (وَيُقْبَلُ) وَجَوَابًا (عَظْمُهُ عَلَى الْعَادَةِ) عِنْدَ

• فَوَدَّ: (فَمِنْهُ الْجَذْعُ) وَالْأَقْرَبُ الْإِكْتِفَاءُ بِالْجَذْعَةِ إِذَا أَجْذَعَتْ قَبْلَ تَمَامِ السَّنَةِ فِي وَقْتِ جَزَتِ الْعَادَةُ بِإِجْذَاعٍ يَمْلِكُ فِيهِ؛ لِأَنَّ عُدُولَهُ عَنِ التَّقْدِيرِ بِالسَّنِ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ مُسَمَّى الْجَذْعَةِ وَإِنْ أَجْذَعَتْ قَبْلَ تَمَامِ السَّنَةِ فَيُجْزَى قَبْلَهَا وَكَذَا بَعْدَهَا مَا لَمْ تَنْتَقِلْ إِلَى حَدٍّ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا جَذْعَةٌ غَرَفًا هـ ع ش وَأَقُولُ يُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِي الْمُخْتَلَفِ. • فَوَدَّ: (سَمِينٌ) صِيْدٌ هَزِيلٌ أُخْرَى لِيَتَّصِلَ أَضْدَادُ مَا فِي الثَّنْيِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.

• فَوَدَّ: (وَذَلِكَ لاختلاف الغرض بذلك إلخ) وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ قَبُولُ الرَّاعِيَةِ وَإِنْ كَانَتْ فِي غَايَةِ السَّمَنِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ الظَّاهِرُ وَجُوبُ قَبُولِهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (مَنْ عُلْفٍ يُؤَثَّرُ إلخ) عِبَارَةُ الثَّنْيِ وَلَا يَكْفِي فِي الْمَعْلُوفَةِ الْعُلْفُ مَرَّةً أَوْ مَرَاتٍ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى مَبْلَغٍ يُؤَثَّرُ فِي اللَّحْمِ كَمَا قَالَه الْإِمَامُ وَأَقْرَاهُ هـ. • فَوَدَّ: (نَعَمَ إِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ فَلَوْ كَانَ بَيْلِدٌ لَا يَخْتَلَفُ فِيهِ الرَّاعِي وَالْمَعْلُوفُ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ لَمْ يَلْزَمْ ذِكْرُهُ انْتَهَى سَم. • فَوَدَّ: (بَلَدٌ) أَيَّ غَرَضٍ أَهْلُ بَلَدٍ بَانَ لَا يَتَقَارَفُ لَحْمُهَا عِنْدَهُمْ هـ ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ قَوْلُهُ بَلَدٌ أَيَّ مَاشِيَةٍ بَلَدٌ فَيَكْفِي أَنْ يَقُولَ مِنْ مَاشِيَةٍ بَلَدٌ كَذَا وَيَنْتَهِي أَنْ يَلْحَقَ بِهِ غَيْرُهُ وَمِمَّا يَأْتِي هـ. • فَوَدَّ: (ذِكْرُ أَحَدِيْهِمَا) إِنْ كَانَتْ هَذِهِ عِبَارَتُهُ فَضْمِيرُ الثَّنْيِ عَائِدٌ إِلَى الْمَعْلُوفَةِ وَضِدُّهَا وَيَنْتَهِي أَنْ يَكُونَ وَمِثْلُهُمَا بَقِيَّةُ الْأَوْصَافِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ عِبَارَتُهُ أَحَدُهَا وَيَكُونُ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ الْأَوْصَافَ الْمَذْكُورَةَ فِي الثَّنْيِ وَعَلَيْهِ فَمِيزَتُهُ وَافِيَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى اسْتِدْرَاكِ، ثُمَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَجْرِي فِيمَا يُغْتَبَرُ فِي الثَّمَارِ وَالْحُبُوبِ وَغَيْرِهَا إِذَا لَمْ تَخْتَلَفْ بَيْلِدٌ وَلَا فَيَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ سَيِّدٌ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا فِي لَحْمِ الصَّيْدِ) أَيَّ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذِكْرُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ هـ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ ع ش أَيَّ فَلَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهَا فِي لِمَدَمَ تَأْتِيهَا فِيهِ وَكَذَا الطَّيْرُ وَعَلَيْهِ فَيُشْتَرَطُ فِي لَحْمِيْهِمَا التَّنَوُّعُ وَصِفَرُ الْحَقَّةِ أَوْ كِبَرُهَا دُونَ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ هـ. وَفِي سَمِ وَالرَّشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْعَابِ وَيَذْكُرُ فِي لَحْمِ الصَّيْدِ مَا يَذْكُرُ فِي لَحْمِ غَيْرِهِ إِلَّا الْخَصِيَّ وَالْعُلْفَ وَالذَّكَورَةَ وَالْأُنْثَى إِلَّا إِنْ امْتَكَنَ وَفِيهِ غَرَضٌ وَيَنْتَهَى هـ. • فَوَدَّ: (وَيُشْتَرَطُ فِيهِ) يَعْنِي فِي لَحْمِ الصَّيْدِ. • فَوَدَّ: (مَا صِيدَ بِهِ) أَيَّ مِنْ أُخْبِرَ أَوْ سَهْمٍ أَوْ جَارِحَةٍ

وَيَذْكُرُ فِي السَّمَنِ أَنَّهُ جَدِيدٌ أَوْ عَتِيقٌ انْتَهَى. ثُمَّ ذَكَرَ فِي شَرْحِهِ خِلَافًا كَبِيرًا فِي ذِكْرِ أَنَّهُ جَدِيدٌ أَوْ عَتِيقٌ. • فَوَدَّ: (نَعَمَ إِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ فَلَوْ كَانَ بَيْلِدٌ لَا يَخْتَلَفُ فِيهِ الرَّاعِي وَالْمَعْلُوفُ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ لَمْ يَلْزَمْ ذِكْرُهُ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا فِي لَحْمِ الصَّيْدِ) عِبَارَةُ الْعَابِ وَيَذْكُرُ فِي لَحْمِ الصَّيْدِ مَا يَذْكُرُ فِي لَحْمِ غَيْرِهِ إِلَّا الْخَصِيَّ وَالْعُلْفَ وَضِدُّهُمَا وَالذَّكَورَةَ وَالْأُنْثَى إِلَّا إِنْ امْتَكَنَ وَفِيهِ غَرَضٌ وَيَنْتَهَى أَنَّهُ صَيْدٌ بِأُخْبِرَ أَوْ سَهْمٍ أَوْ جَارِحَةٍ وَأَنَّهُ فَهْدٌ مَثَلًا أَوْ كَلْبٌ.

الإطلاق كنوى التمر ويجوز شرط نزعِهِ وحَيْثُ لا يَجِبُ قَبُولُهُ لا شرط نزع نوى التمر على الأوجه من وجهين فيه والفرق أن التمر يُدْخَرُ غالبًا ونزع نواه يُفَرِّضُهُ للإفساد بخلاف العظم ويجب قبول جلدِهِ يُؤْكَلُ عادةً مع اللحم لا رأسٍ ورجلٍ من طيرٍ وذنبٍ أو رأسٍ لا لحمٍ عليه من سلكٍ (وفي الثياب الجنس) كقطنٍ أو كتانٍ والنوعُ وبلدُ نسجه إن اختلف به غرضٌ، وقد يُعْنَى ذِكْرُ النوعِ عن غيره (والطول والعرض والغِلظ والدَقَّة) بالدال وهما صفتان للغزل (والصفاة) وهي انضمام بعض الخيوط إلى بعض (والرقة) وهي ضدُّها وهما برجانٍ لصفة النسيج فما هنا أحسنُ مما في الروضة وأصلها من إسقاطيهما نعم قد يُستعمل الدقيق موضع الرقيق وعكسه (والثعومة والخشونة) وكذا اللونُ في نحو حريرٍ ووبرٍ وقطنٍ وإطلاقهم محمول على ما لا يختلف من كتابٍ أو قطنٍ (ومطلقه) عن ذكرٍ قصيرٍ وعذمه (يحصل على الخام)؛ لأنه الأصل دون المقصور، نعم، يجب قبوله لكن إن لم يختلف الغرض.

وأما فَهْدٌ مثلاً أو كَلْبٌ اه سم. فود: (نزعِهِ) أي العظم وكذا ضميرُ قبولِهِ. فود: (لا شرط نزع إلخ) أي لا يجوز شرطُهُ. فود: (على الأوجه) خلافاً للمُعْنَى. فود: (لا لحمٍ عليه) راجعٌ للذنبِ والرأسِ أما الرَّجُلُ فلا يجبُ قبولُها مُطْلَقاً عليها لحمٌ أو لا اه ع ش. فود: (كقطنٍ) إلى قولِ المتن: (وفي الثمر) في النهاية إلا قوله: (وإطلاقهم) إلى المتن، وكذا في الْمُعْنَى إلا قوله: (والأ) إلى (ويجوزُ السِّلْم) وقوله: (ويجوزُ في الجبرة) إلى المتن. فود: (من غيره) أي عن البلدِ والجنسِ اه مُعْنَى. فود: (قد يُستعمل) أي مجازاً ثم هذا التَّعبيرُ صريحٌ في أنَّ التَّفرقةَ هي الأصلُ وفي ع ما نصَّه قولُ المُصَنِّبِ والرَّقَّةُ هو يوافقُ ما نُقِلَ عن الشافعي لكن في الصحاح الدقيقُ والرقيقُ خلافُ الغليظِ اه ع ش. فود: (الدقيقُ موضعُ الرقيقِ إلخ) أي والغليظُ موضعُ الصفيقِ وعكسه.

فود: (سبي) (والثعومة والخشونة) وهما مخصوصانِ بغيرِ الإبريسم؛ لأنه لا يكونُ إلا ناعماً اه كُردِي أي بَعْدَ الطبخِ وأما قَبْلَهُ فَمِنْهُ ناعِمٌ وخشِنٌ. فود: (وكذا اللونُ إلخ) خلافاً للمُعْنَى كما يأتي. فود: (في نحو حريرٍ) كالقزِّ. فود: (وإطلاقهم) أي سُكُوتُ أصحابنا عن اشتراطِ ذِكْرِ اللونِ (محمولٌ إلخ) ولِيُتَأَمَّلَ ما ذَكَرَهُ فِي القُطَنِ حَيْثُ ذَكَرَهُ فيما يجبُ فيه بيانُ اللونِ وفيما لا يَخْتَلِفُ اللَّهُمَّ إلا أن يُقالَ إنه نوعانِ اه ع ش أقول وهو المُشَاهَدُ. عبارةُ الْمُعْنَى.

(تثنية): سَكَتَ الشَّيْخَانِ تَبَعاً لِلْمُجْمُوعِ عن ذِكْرِ اللونِ وذكَّرَ فِي البسيطِ اشتراطَهُ فِي الثَّيَابِ قال الأذْرَعِيُّ وهو مُتَمَيِّنٌ فِي بعضِ الثَّيَابِ كالحريرِ والقزِّ والوبرِ وكذا القُطَنُ ببعضِ البلادِ مِنْهُ أبيضٌ وَمِنْهُ أَشْفَرُ خِلْقَةٍ وهو عَزِيزٌ وَتَخْتَلِفُ الأَعْرَاضُ وَالْقِيَمُ بِذَلِكَ اه. وجوابُهُ ما مرَّ فِي الدَّعِجِ وَنَحْوِهِ اه. أي مِنْ تَسَامُحِ النَّاسِ بِأَهْمَالِهِ. فود: (على ما لا يَخْتَلِفُ) أي لو تَأَمَّلَ.

فود: (سبي) (ومطلقه) أي القزِّ. فود: (إن لم يَخْتَلِفِ إلخ) فَإِنْ اختلفَ الغرضُ به لم يجبُ قبولُهُ اه

فود: (لا شرط نزع نوى) أي لا يجوزُ شرطُهُ. فود: (إن لم يَخْتَلِفِ إلخ) فَإِنْ اختلفَ به لم يجبُ

(ويجوزُ السِّلْمُ (في المَقْصُورِ) لا انضِبَاطَهُ لا الملبوسِ وإن لم يُقَسَّلْ لِقَدَمِ انضِبَاطِهِ بخلاف جديد وإن عُيِّلَ، ولو قَمِيصًا وسراويلَ إن أحاطَ بهما الوصفُ وإلا فلا وعليه يُحْتَلُّ تناقُضُ الشَّيْخَيْنِ في ذلك. (و) يجوزُ السِّلْمُ في الكُتَّانِ لكن بعد دَقِّه لا قبله وفي (ما صُنِعَ غَزْلُهُ قبل النسج كالبرود) إذا بَيَّنَّ الصَّنِيعَ ونَوَّعَهُ وزَمَنَهُ ولَوْنَهُ وتَلَدَّهُ (ولَاقِيَسُ صِحَّتُهُ في) الثوبِ (المصبوغ بعده) أي النسج كالغَزَلِ المصبوغ (قُلْتُ: الأصحُّ منه وبه قَطَعَ الجُمْهُورُ والله أعلم)؛ لأنَّ الصَّنِيعَ بعده يَشُدُّ الفُرْجَ فلا يَظْهَرُ فيه نحوُ صفاقَةٍ أو رِقِّهِ ويجوزُ في الجَبِرَةِ وعَصَبِ اليَتَنِ إنَّ وصفَهُ حتى تَخْطِيطُهُ نَصٌّ عليه في الأَمِّ وقولُ شارِحِ إلَّا عُصَبَ اليَتَنِ غَلِطَ فيه والأوْلَى حمله على ما لا يَضِيطُهُ الوصفُ (وفي التمرِ) والزبيبِ (لَوْنُهُ ونَوَّعُهُ) كمعقليٍّ أو برنيٍّ (وتَلَدَّهُ وصَفَرُ الحَبَاتِ وكَبَرُهَا.....

سم عبارة ع ش أي لعمامة الناس لا لخصوص المسلم كما هو القياس في نظائره اه. ة فؤد: (انضباطه) ومن انضباطه أن لا يغلى بالنار وأن يكون بغير دواء فإن تأخير النار وأخذها من قواه غير مُنضِبِط بل ولو خلا عن الدواء في هذه الحالة ثم المصقول بالنشا مثل ذلك فيما يظهر اه ع ش. ة فؤد: (إن أحاطَ بهما الوصف) بأن ضَبَطَهُما طوْلًا وعَرْضًا وسِعةً أو ضيقًا اه مُعْنِي. ة فؤد: (وهليه) أي على هذا التفصيل. ة فؤد: (في ذلك) أي فيما ذُكِرَ من القميصِ والسراويل. ة فؤد: (بَعْدَ دَقِّهِ) أي ونَقْضِهِ لا قَبْلَهُ قَيِّدُكُزْ بَلَدَهُ ولَوْنُهُ وطولُهُ أو قِصرَهُ ونُعومَتُهُ أو خُشونَتُهُ ورِقَّتُهُ أو غِلظَتُهُ وعَتَقَهُ أو حَدَاتَتَهُ إن اِخْتَلَفَ الفَرْضُ بِذَلِكَ نِهَايةً ومُعْنِي قال ع ش وفي سم ما يوافقه قوله أي ونَقْضِهِ أي من الساسِ ولَعَلَّهُ؛ لانه لا يُمَكِّنُ ضَبْطَهُ قَبْلَ نَقْضِهِ بالوصف ولا يَشْكُلُ عليه جَوَازُ بَيِّنِهِ؛ لأنَّ البَيِّنَ يَتَعَمَّدُ الْمُعَايَنَةَ بخلاف السِّلْمِ اه. ة فؤد: (الصَّنِيعَ ونَوَّعَهُ وزَمَنَهُ) عبارة النهاية والمُعْنِي ما يُصْنَعُ به وكَوْنُهُ في الشَّيْءِ أو الصَّنِيعِ اه.

ة فؤد (سُي): (والاَقِيَسُ) أي الأوْفَى بالقياس على القواعدِ الفقهية اه ع ش. ة فؤد: (لأنَّ الصَّنِيعَ إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ ما عُيِّلَ بِحَيْثُ زَالَ انشِدَادُ الفُرْجِ يَجُوزُ السِّلْمُ فيه بأن يَقُولَ اسْلَمْتُ في مَصْبُوغٍ بَعْدَ النِّسْجِ مَقْصُورٍ بِحَيْثُ لَمْ يَبَيَّنْ انشِدَادَ فيه إلخ ولا مانعَ مِنْهُ اه ع ش عن سم على مَنَهِجِ عَنِ الطَّبْلَاوِيِّ وَأَخَذَ مِنْهُ أَنَّ ما لا يَتَسَدُّ بِصَبْغِهِ شَيْءٌ مِنْ فُرْجِهِ كَمَا هو المُشَاهَدُ في بَعْضِ أَتَوَاعِهِ يَجُوزُ السِّلْمُ فِيهِ. ة فؤد: (وَيَجُوزُ في الجَبِرَةِ) والجَبِرَةُ كَالْمِنْبَةِ بُرْدٌ يَمَانِيٌّ مَوْشَى مُخَطَّطٌ والجَمْعُ جَبَرٌ كَوْنٌ وَخَبَرَاتٌ والعَصَبُ كَقَلَسٍ بُرودٌ يَمْنَةُ يُعْصَبُ غَزْلُهَا أي يُجَمَّعُ وَيَشُدُّ ثُمَّ يُصْنَعُ وَيُنْسَجُ قِيَامِيٌّ مَوْشَى لِقَاءِ ما عُصِبَ مِنْهُ أَيُّضًا لَمْ يَأْخُذْهُ صَنْعٌ وَقِيلَ هِيَ بُرودٌ مُخَطَّطَةٌ اه رَشِيدِي. ة فؤد: (غَلِطَ فِيهِ) غَلَطَ فِي القَوِيهِ اه سم.

ة فؤد: (حَمَلُهُ) أي قولُ الشارحِ.

ة فؤد (سُي): (لَوْنُهُ) كَأَيُّضٍ أو أَحْمَرَ اه مُعْنِي. ة فؤد (سُي): (وَيَلَدُهُ) أي كَبَصْرِيٍّ أو مَدَنِيٍّ.

ة فؤد (سُي): (وَصَفَرُ الحَبَاتِ أو كَبَرُهَا) أي أَحَدُهُمَا؛ لأنَّ صَغِيرَ الحَبِّ أَقْوَى وَأَشَدُّ نِهَايةً ومُعْنِي.

قبوله. ة فؤد: (بَعْدَ دَقِّهِ) يَتَّبَعِي أَنْ يُرَادَ بِهِ ما يَشْمَلُ تَخْلِيصَهُ مِنْ سَابِيهِ المُسَمَّى فِي عُرْفِ مِصْرِنَا بِالتَّقْصِ إِذْ هو قَبْلَ ذَلِكَ لا يَتَضَبِطُ. ة فؤد: (وَزَمَنَهُ) مِنْ شِئَاءٍ أو صَنِيفٍ قاله الماوردِي انتهى. ة فؤد: (غَلِطَ فِيهِ)

وعُقْه وخذائِه) وكونُ جفافِه بأَمه أو الأرض لا مُدَّة جفافِه إلا في بَلَدٍ يَخْتَلِفُ بها ولا يَصُحُّ في التمر المكنوز بالقواصِرِ لِتَعَذُّرِ استيفاءِ صِفاتِه المُشْتَرَطَةِ حِينَئِذٍ وظاهِرٌ أَنه لو لم يَعرِضَ لِكُثرِه فيها جازَ قَبولُ ما فيها ويُذَكَّرُ في الرُّطْبِ والعِنَبِ غيرِ الأَخِيرَينِ (والجَنَظَةُ وسائرُ الحُبوبِ كالتمرِ) فيما ذُكِرَ فيه حتى مُدَّةُ الجفافِ.....

• قولُه (وسُي): (وَعُقْه) بِكَسْرِ العَيْنِ كما قاله الإسْنَوِيُّ وَبَضَمُها كما نَقَلَهُ ابنُ المُلَقِّنِ عن ضَبِطِ المُصَنِّفِ بِحَطِّه اه مُعْنَى قال ع ش قال الإسْنَوِيُّ بِكَسْرِ العَيْنِ مَضَدَرٌ عَقَقَ بَضَمَ التَّاءِ وفي شَرْحِ المَنْهَجِ بَضَمَ العَيْنِ انْتَهَى عُمَيْرَةٌ وفي المِضْبَاحِ بَفْتَحِ العَيْنِ وَكَسَرِها اه وكَلَامُ القاموسِ يُفيدُ أَنه بالفَتْحِ والبَضَمِ وَلَمْ يَتَرَضَّ لِلْكَسْرِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ قولَ المُحَشِّي بِكَسْرِ العَيْنِ تَحْرِيفٌ عن بَضَمِ العَيْنِ وَيَدُلُّ عليه قولُه مَضَدَرٌ عَقَقَ بِالضَّمِّ اه. • قُودُ: (وَكُونُ جَفَافِهِ) إِلَى قولِه ومِثْلُه في النِّهَايَةِ إِلَّا قولُه وظاهِرٌ إلى وَيَذَكَّرُ وكذا في المُعْنَى إِلَّا قولُه وَإِلَّا في بَلَدٍ يَخْتَلِفُ بها. • قُودُ: (بَأَمِه أو على الأرض) أي على التَّخْلِ أو بَعْدَ الجُدَادِ فَإِنَّ الأوَّلَ أَبْقَى والثَّانِي أَضْفَى اه مُعْنَى. • قُودُ: (لا مُدَّة جَفَافِهِ) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُبَيِّنَ عَقَقَ عامٍ أو عامَتَيْنِ أو نَحْوَ ذَلِكَ فَإِنَّ أَطْلُقَ فَالتَّصُّ الجَوَازُ وَيَتَزَلُّ على مُسَمًى المتَّيَّ اه مُعْنَى زادَ الإيْجَابُ وإذا شَرَطَ العِنَقَ يُقْبَلُ وَجوبًا ما يُسَمَّى عَنِيْقًا اه. • قُودُ: (في التمرِ المكنوزِ إلخ) وهو المعروفُ بالمعجوةِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. • قُودُ: (غيرُ الأَخِيرَينِ) أي غيرُ العِنَقِ والحدائِ اه ع ش عِبَارَةُ المُعْنَى والرُّطْبُ كالتمرِ فيما ذُكِرَ ومَعْلُومٌ أَنه لا جَفَافٌ فيه اه. • قُودُ: (لِتَعَذُّرِ استيفاءِ صِفاتِه) هَذَا قد يُفْهَمُ صِحَّةُ السَّلَمِ في المعجوةِ المَنْسُولَةِ أي المنزوعِ نَوَاهَا وَصَرَّحَ بِذَلِكَ شَيْخُنَا العَلَمَةُ الشُّوزِبِيُّ اه ع ش وَتَقَدَّمَ في الشَّارِحِ خِلَافُه وَعَنِ المُعْنَى وَفَافَهُ.

• قُودُ: (فيما ذُكِرَ إلخ) أي في شُرُوطِه المذكورةِ فَيُبَيِّنُ نَوَاعِها كَالشَّامِيِّ والمِصْرِيِّ والصَّعِيدِيِّ والبَحْرِيِّ وَلَوْ أَنَّهُ يَقُولُ أَيْضًا أو أَحْمَرُ أو اسْوَدَّ قال الشُّبْكِيُّ وعَادَةُ النَّاسِ اليَوْمَ لا يَذْكُرُونَ اللَّوْنَ ولا صِبْغَ الحَبَاتِ وَكَثَرَتْ عَادَةُ فائِدَةُ مُخْتَلَفَةِ لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ والأَصْحَابِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَنْبَغَ عَلَيْهَا اه مُعْنَى. • قُودُ: (حتى مُدَّةُ الجفافِ) وَيَصِحُّ السَّلَمُ في الأَدَقَّةِ فَيَذَكَّرُ فيها ما مَرَّ في الحَبِّ إِلَّا بِمُقْدَارِهِ وَيَذَكَّرُ أَيْضًا أَنه يُطْحَنُ بِرَحَى الدَّوَابِّ أو المَاءِ أو غَيْرِهِ، وَخُشُونَةُ الطَّحْنِ وَنُعُومَتُهُ وَيَصِحُّ في التَّخَالُفِ كما قاله ابنُ الصَّبَّاحِ إِنْ انْضَبَطَ بِالْكَيْلِ وَلَمْ يَكُنْ تَفَاوُثُها فيه بِالْإِنْكِبَاسِ وَصِدِّهِ وَيَصِحُّ في الثَّبَنِ قال الرُّومَانِيُّ وفي جَوَازِهِ في السَّوْقِ والنَّشَا وَجِهَانِ المَذْهَبِ الجَوَازُ كَالذَّقِيقِ وَيَجُوزُ السَّلَمُ في قَصَبِ السُّكَّرِ بِالوزْنِ أي في قِشْرِه الْأَسْفَلِ وَيُشْتَرَطُ قَطْعُ أَغْلَاهُ الَّذِي لا خِلَاوَةَ فيه كما قاله الشَّافِعِيُّ وَقَالَ المَرْزَبِيُّ وَقَطْعُ مَجَامِيعِ عُرُوقِهِ مِنْ أَسْفَلِهِ ولا يَصِحُّ السَّلَمُ في العَقَارِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ عَيَّنَ مَكَانَهُ فَالْمُعَيَّنُ لا يَبْتُغِي في الذَّمَّةِ وَإِلَّا فَتَجْهَلُ وَيَصِحُّ في

عَلَطِهِ في القَوْتِ. • قُودُ: (لا مُدَّة جَفَافِهِ) عِبَارَةُ المُبَابِ مع شَرْحِهِ وإذا شَرَطَ العِنَقَ يُقْبَلُ وَجوبًا ما يُسَمَّى عَنِيْقًا ولا يَجِبُ ذِكْرُ المُدَّةِ الَّتِي مَضَتْ عَلَيْهِ كَأَن يَقُولَ إِنَّهُ عَنِيْقٌ عامٍ أو عامَتَيْنِ مَثَلًا لِكَيْتَه أي تَقْدِيرُها أَخَوَطُ وَمِنْ ثَمَّ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُبَيِّنَ عَقَقَ عامٍ أو عامَتَيْنِ فَإِنَّ أَطْلُقَ فَالتَّصُّ الجَوَازُ وَيَتَزَلُّ على مُسَمًى المتَّيَّ وهو قولُ البُخْدَادِيِّ وَقَالَ البُصْرِيُّ لا يَصِحُّ وَحَمَلُوا التَّصُّ على تَمْرِ الحِجَازِ الَّذِي لا يَتَفَاوُثُ بِتَفَاوُثِ عِنَقِهِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ وَصَدَرَ الْكَلَامُ بِنِسْبَةِ ذَلِكَ لِلْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهَا وَلِلرَّافِعِيِّ فِي بَعْضِهِ.

بمفصيلها نعم لا يصح خلافا لما في فتاوى المصنّف كالبحر في أرز في قشرته إذ لا يُعرف حينئذ لونه وصغر حبه وكبرها لاختلاف قشره جفّة وزانة وإنما صغ بيّمه فيه؛ لأنه يعتمد المشاهدة والسلم يعتمد الصفات ومن ثمّ صغ بيع نحو المعجونات دون السلم فيها ويبحث صيغته في الثخالة والتّين ومثله قشر البُن فيذكر في كلّ ما يختلف به الغرض فيه (وفي الصل) وهو حيث أطلق غسل النحل (جبلي أو بلدي) وناحيته ومرعاه لتكفيّفه بما رعاه من داء كنز

البقول كالكرات والبصل والثوم والفجل والسلق والتفّع والهنباء وزنا فيذكر جنسها ونوعها ولونها وصغرها وكبرها وبلدها ولا يصح في السلم الجزر إلا بعد قطع الورق؛ لأنّ ورقها غير مقصود ويصح في الأشعار والأصواف والأوبار فيذكر نوع أصله وذكرته أو أنثته؛ لأن صوف الإناث أنعم واغتنوا بذلك عن ذكر اللين والخشونة وبلده واللون والوقت هل هو خريفي أو ربيعي والطول والقصر والوزن ولا يقبل إلا متقى من بعر ونحوه كشوك ويجوز شرط غسله ولا يصح في القر وفيه دود حيا أو ميتا؛ لأنه يمتنع معرفة وزن القر أما بعد خروجه منه فيجوز ويصح في أنواع العطر العاتية الوجود كاليسك والعنبر والكافور والعود والزعفران لانصباطها. فيذكر الوصف من لون ونحوه، والوزن والتنوع نهاية ومغني. ٥ فود: (بمفصيلها) أراد به قوله الماز إلا في بلد يختلف بها. ٥ فود: (لا يصح خلافا إلخ) حاصل المعتد جواز بيع الأرز في قشرته العليا دون السلم اه سم. ٥ فود: (في قشرته) أي العليا نهاية. ٥ فود: (وكبرها) أي الحب وتأنيت الضمير لكون الحب اسم جنس جميعا. ٥ فود: (إنما صغ بيّمه) أي في قشرته العليا. ٥ فود: (ويبحث صيغته في الثخالة) هذا ظاهر إن انضبطت بالكيل ولم يكثر تفاوتها فيه بالانكباس وضده نهاية ومغني. ٥ فود: (في الثخالة والتّين ومثله قشر اللّين) ويجوز في الثلاثة كيلا ووزنا ويعتبر في الكيل كونه بالكيل يعرف بمقدار ما تسع ويعتبر في كيّله ما جرث به العادة في التّحامل عليه بحيث يتكسب بعضه على بعض ولو اختلفا في صفة كيّله من تحمّل أو عذمه يرجع لأهل الخبرة أو في صفة ما يكال به تحالفا لأن اختلافهما في ذلك اختلاف في قدر المسلم فيه اه ع ش. ٥ فود: (فيذكر زهاه إلخ) عبارة النهاية ويصح في التّين فيذكر أنه من بين جنطة أو شمير وكيّله أو وزنه اه. ٥ فود: (بما زهاه إلخ) ما وجه إطلاقه أن نوز الفاكهة داء اه سيّد عمر عبارة المغني قال الماوردي فإن التحل يقع على الكمون والصمغ فيكون دواء ويقع على أنواع الفاكهة أو غيرها فيكون داء اه.

٥ فود: (نعم لا يصح إلخ) حاصل المعتد جواز بيع الأرز في قشرته العليا دون السلم. ٥ فود: (ويبحث صيغته في الثخالة) في شرح الرّوض نقل صيغته في الثخالة عن فتاوى ابن الصلاح إذا انضبطت بالكيل ولم يكثر تفاوتها فيه بالانكباس وضده انتهى. وقال في شرح الرّوض أيضا قال الرّوياني وفي جوازه في السويقي والتشا وجهان المذهب الجواز كالذقي انتهى.

٥ فود: (جبلي أو بلدي) عبارة شرح المنهج أن يذكر مكانه كجبلي أو بلدي ويسنّ بلده كحجازي أو مصري انتهى. ٥ فود: (ومرعاه) ظاهره في الجبل أيضا.

الفاكهة أو دواء كالكمون (صيفي أو خريفى)؛ لأن الخريفى أجود (ابيض أو أصفر) قوي أو رقيق ويُقبل ما رُقَ لِحَرٍّ لا لِيَنْبٍ (ولا يُشترط) فيه (العنق والعدالة) أي ذكر أحدهما؛ لأنه لا يتغير أبداً بل كل شيء يحفظ به. (ولا يصح) السلم (في) كل ما تأثير النار فيه غير مُنضبط كالخُبز (والمطبوخ والمشوي) لاختلاف الفرض باختلاف تأثير النار فيه ومن ثم لو انضبطت ناره أو لطفت صح فيه على الْمُعْتَمِدِ وفارق الرُّبَا بضيقة وذلك كشكر وفانيد وقتيد خلافاً لِمَنْ نازع فيه زاعماً أنه مُتَقَوِّمٌ، ودبس ما لم يُخالطه ماء،

• **فود:** (أو دواء) قال الأذرعى وكان هذا في موضع يُتَصَوَّرُ فيه رَغِيٌّ هذا بمفرده وهذا بمفرده وفيه بُعد نهايةً ومُغْنِي قال ع ش قوله وفيه بُعد أي فلو اتفق وجود ذلك في بلد اشترط والآ فلا اه. • **فود:** (أي ذكر) إلى قول المشي والأظهر في النهاية. • **فود:** (بل كل شيء إلخ) أي من خواصه أنه إذا طريح فيه شيء وترك المطروح فيه بحاله لا يتغير اه ع ش.

• **فوق (سني):** (والمشوي) قال في شرح الرُّوضِ أي والنهاية والمُغْنِي قال الأذرعى والظاهر جوازُه في المسموط؛ لأن النار لا تَغْمَلُ فيه عملاً له تأثير اه سم. • **فوق (سني):** (والمشوي) أي التاضيج بالنار اه مُغْنِي. • **فود:** (لو انضبطت ناره) أي نار ما أثرت فيه. • **فود:** (أو لطفت) سيأتي له م ر أن المراد باللطافة الانضباط فمطلفه عليه للتفسير وعليه فأو بمعنى الواو؛ لأنها المُستعملة في عطف التفسير اه ع ش.

• **فود:** (صح فيه) وفاقاً للمُغْنِي. • **فود:** (على الْمُعْتَمِدِ) أي الذي صححه في تصحيح التثبيهِ وإن اعتمد في الرُّوضِ خلافه اه سم. • **فود:** (بضيقة) أي الرُّبَا. • **فود:** (وذلك) أي ما انضبطت ناره اه ع ش.

• **فود:** (وفانيد وقتيد) هو السكرُ الخام القائم في إغساله كما قسره به الجلال السيوطي في فتاويه والفانيد نوع من العسل اه رشيدى عبارة ع ش قوله وقتيد نوع من السكر اه عبارة الجمل الفانيد قيل عسل القصب وقيل شيء يتخذ من الدقيق وعسل القصب اه. • **فود:** (وقتيد) جزم به في شرح الرُّوضِ ومضى عليه البلقيني في التدريب اه سم. • **فود:** (نازع فيه) أي في القند. • **فود:** (أنه مُتَقَدِّمٌ) في فتاوى العراقي الذي يظهر من كلام الأَصْحَابِ أن القند ليس مثلياً فإن ناره قوية ليست للتمييز ويختلف جودة ورداءة بحسب نوبة القصب وجودة الطبخ لكن صحح الماوردى السلم في القند ومقتضى ذلك أنه مثلي اه سم. • **فود:** (ودبس) بالكسر ويكسرتين عسل الثمر اه قاموس ويظهر أن المراد به هنا ما يشمل

• **فوق (سني):** (والمشوي) قال في شرح الرُّوضِ قال الأذرعى والظاهر جوازُه في المسموط؛ لأن النار لا تَغْمَلُ فيه عملاً له تأثير انتهى. • **فود:** (على الْمُعْتَمِدِ) الذي صححه في تصحيح التثبيهِ وإن اعتمد في الرُّوضِ خلافه. • **فود:** (وقتيد) جزم به في شرح الرُّوضِ ومضى عليه البلقيني في التدريب فقال عطفاً على ما يصح السلم فيه وفي السكر على النص وفي القند صرح به الماوردى وفي فتاوى العراقي الذي يظهر من كلام الأَصْحَابِ أن القند ليس مثلياً فإن ناره قوية ليست للتمييز ويختلف جودة ورداءة بحسب نوبة القصب وجودة الطبخ كما ذكره أهل الخبرة بذلك وهو داخل في عموم منع الفقهاء السلم فيما

ولبنا وصابون لانضباط ناره وقصد أجزائه مع انضباطها وجص ونورة ونيلة وزجاج وماء ورد وفحم وأجر وأواني خزف انضبطت كما يعلم مما يأتي (ولا يضر تأثير الشمس) أو النار في تمييز نحو غسل أو سمن لقدم اختلافه، (والأظهر منه) أي السلم (في زغوس الحيوان)

عسل العنب. هـ. فود: (ولبنا) بالهمز كعنب أول ما يخلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعاً وأما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في توضيح التثية وإن اعتد في الرزق خلافه وفي شرح الرزق فيذكر في لبنا ما يذكر في اللبن وأنه قبل الولادة أو بعدها وأنه أول بطن أو ثانيه أو ثالثه ولياً يومه أو أمسه كذا نقله الشبكي عن الأصحاب اهـ سم. وقوله وأنه قبل الولادة أو بعدها منه يعلم أن تفسيره بأنه أول ما يخلب المراد منه أول ما يخلب بعد انقطاع اللبن للحايل وعوده اهـ ع ش.

هـ. فود: (وجص ونورة) أي كئلاً ووزناً كما تقدم التثية عليه اهـ رشيد. هـ. فود: (وماء ورد) أي خالص بخلاف المغشوش، ومثله - أي ماء الورد - غيره من بقية المياه المستخرجة اهـ ع ش. هـ. فود: (وأجر) أي كمل نضجه وظاهر أنه يشترط فيه ما يشترط في اللبن كما مر وفي سم عن شرح الرزق نعم ويتبع في الأجر الذي لم يكمل نضجه واحمر بعضه واضفر بعضه نقله الماوردی عن أصحابنا قال الشبكي وهو ظاهر لاختلافه اهـ ع ش. هـ. فود: (انضبطت إلخ) وعلم مما تقرر أن مراد المصنف كغيره بكون نار السكر ونحوه لطيفة أنها مضبوطة فلا اعتراض عليه حيث يذ يهاية ومغني. هـ. فود: (في تمييز نحو غسل إلخ) ويصح السلم في الشمع نهاية ومغني قال ع ش المتبادر منه أنه شمع العسل؛ لأنه المعروف ويتبع أن مثله ما يتخذ من الدهن فيصح السلم فيه وزناً إن ظهر أن قتلته نخينة على خلاف العادة لم يجب قبوله اهـ. هـ. فود: (أي السلم) إلى قوله: (وفي نقد) في النهاية وكذا في المغني إلا قوله: (أي

دخلته النار للطبخ لكن صحح الماوردی السلم في القند ومقتضى ذلك أنه مثلي انتهى. قال السيوطي في فتاويه وما جزم به في صدر كلامه فهما عن الأصحاب هو المتجه وبه يقتضى وليست المسألة مصرحاً بها في كلام الشيخين إلا أنها داخلة في عموم منيهما السلم فيما طبخ ويزيد على السكر غرراً بما فيه من الاختلاف بحسب تربية القصب فتارة يحصل منه السكر قليلاً وتارة كثيراً بخلاف السكر فإن هذا الغرز معدوم فيه انتهى. وعلم أن السيوطي لما سئل هل يجوز السلم في السكر الحام القائم في إغساله فسرّه بالقند وذكر فيه ما تقدم عن التدريب وفتاوى العراقي. هـ. فود: (ولبنا) قال في شرح الرزق واللبا بالهمز والقصر أول ما يخلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعاً انتهى. وأما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في توضيح التثية وإن اعتد في الرزق خلافه وفي شرح الرزق وأما لبنا فيذكر في ما يذكر في اللبن وأنه قبل الولادة أو بعدها وأنه أول بطن أو ثانيه أو ثالثه ولياً يومه أو أمسه كذا نقل الشبكي عن الأصحاب انتهى. هـ. فود: (وزجاج) خالص بخلاف المغشوش. هـ. فود: (وأجر) قال في شرح الرزق نعم يتبع في الأجر الذي لم يكمل نضجه واحمر بعضه واضفر بعضه نقله الماوردی عن أصحابنا قال الشبكي وهو ظاهر لاختلافه انتهى.

والأكارع لاشتغالها على أجناس مقصودة لا تنضبط ولأن غايتها غير مقصود وهو العظم (ولا يصح) السِّلَم (في مُخْتَلِف) أجزأؤه (كثيرة) من نحو حجر (معمولة) أي محفورة بالآلة واحترز بها عن المصبوبة في قالب وهذا قيدٌ أيضًا فيما بعد ما عدا الجلد كما يأتي (وجلد) وزقي (وكوز وطس) بفتح أوله وكسره ويقال في طسب (وقفقم وفنارة) بفتح الميم من الثور ومن ثم كان الأشهر في جمعها مُناوِر لا مناير (وطنجير) بكسر أوله وفتح خلافًا لِمَنْ جعل الفتح لحنًا وهو الدُسْتُ (ونحوها) كإبريق وحب ونشاب لقدم انضباطها باختلاف أجزائها ومن ثم صُح في قطع أو قِصاصَة جلد ذُبغ واستوث جوانبه وزنا (ويصح في الأسطال المُزعة) مثلًا والمُدورة وإن لم تُصَب في قالب لقدم اختلافها بخلاف الضيقة الرُؤوس ومحله إن اتَّخذ معدنها لا إن خالطه غيره (وفيما صُب منها) أي المذكورات ما عدا الجلد أي من أصلها المُذاب (في قالب) بفتح اللام إذ مكسورها التَّسْرُ الأحمَرُ وقيل يجوز هنا الكسر أيضًا وذلك لانضباطها بانضباط قوايلها وفي نقد إن كان رأس المال غيره

محفورة بالآلة) وقوله قِيلَ قول المتن: (كثيرة) وهي القِنْدَرُ اهْ مُعْنِي. قُود: (بها) أي بالمعمولة. قُود: (وهذا) أي قوله: (معمولة).

قُود (سئ): (وجلد) أي على هَيْتِهِ اهْ مُعْنِي. قُود: (وزقي) وهو جلد رقيق يُكْتَب فيه فَعَطْفُهُ على الجلد من عَطْف الخاص على العام. قُود: (وهو الدُسْتُ) لا يَظْهَرُ هَذَا التَّسْيِيرُ هنا وفي تَرْجَمَةِ القاموس الطنجير فارسي مُعَرَّبٌ مَعْنَاهُ القِنْدَرُ الصَّغِيرُ اهْ وهو المُناسِبُ هنا. قُود: (لَمَنْ جَعَلَ إلخ) كالحريري اهْ نِهَايَةً. قُود: (وَحَب) بِضَمِّ الحاءِ المُهْمَلَةِ والبَاءِ الزَّيْرُ اهْ ع ش. قُود: (ونشاب) وهو سَهْمٌ عَجَمِيٌّ اهْ كُرْدِيٌّ. قُود: (لَقَدَمُ انضباطها) أي المذكورات في المتن والشرح وفي ع ش في النَّشَاب ما نَصَّهُ أي باشتغاله على الزَّيْرِ والتَّضَلُّ والخَشَبِ اه. قُود: (باختلاف أجزائها) قال الأشموني والمذهب جَوَازُ السِّلَمِ في الأواني المُتَّخَذَةِ مِنَ الْفَخَّارِ وَلَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ مَا مَرَّ نِهَايَةً وَمُعْنِي قَالَ ع ش قوله على غير ما مرَّ أي من المعمولة اه. وَلَعَلَّ الصَّوَابُ أي غير مُخْتَلِفِ الْأَجْزَاءِ.

قُود: (أو قِصاصَة) جَنَعَ قَصَّةٌ وهي الْقِطْعَةُ اهْ كُرْدِيٌّ أي قَاوٍ لِمَجْرَدِ التَّخْيِيرِ فِي التَّغْيِيرِ أَوْ لِلتَّغْيِيرِ بِمَعْنَى الْوَاوِ. قُود: (وزنا) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ صَحَّ فِي قِطْعِ إلخ. قُود: (والمُدورة) قد يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ مَثَلًا. قُود: (ومَحْلُهُ) أي الصَّحَّةُ فِي الْأَسْطَالِ. قُود: (إلا إن خالطه غيره) أي كالمصنوع من النحاس والزجاج اهْ مُعْنِي.

قُود (سئ): (وفيما صُب منها) يَتَّبَعِي بِالْشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمُ بِقَوْلِهِ وَمَحْلُهُ إِنْ اتَّخَذَ إلخ. قُود: (أو من أصلها) أي المذكورات إشارةً إِلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. قُود: (وَذَلِكَ) أي الصَّحَّةُ فِيمَا يُصَبُّ مِنْهَا.

قُود: (بانضباط قوايلها) بِكَسْرِ اللَّامِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مُفْرَدَهُ عَلَى فَاعِلٍ يَفْتَحُ الْعَيْنَ فَيَجْمَعُهُ قَوَائِلُ بِكَسْرِهَا كَمَا لَمْ يَفْتَحْ وَعَوَائِلُ بِالْكَسْرِ اهْ ع ش. قُود: (وفي نقد) وقوله الْأَنِي: (وفي دَقِيقِ إلخ) عَطْفَانِ عَلَى

قُود: (وفي نقد إلخ) عِبَارَةُ الرُّؤُوسِ وَيَجُوزُ إِسْلَامُ غَيْرِ التَّقْدِينِ فِيهِمَا لَا أَحَدَهُمَا فِي الْآخِرِ وَلَوْ حَالًا اه.

لا مثله ولا السلم حيث لم ينويا به الصرف لأحد الثقتين في الآخر كقطعوم في مثله ولو غير جنسه ولو حالاً؛ لأن وضع السلم على التأخير وفي دقيقتي وذهني ونبلي وشعري وصوفي وقطني ووزني ومعدني وعطري وأدوية وبهاري وسائر ما ينضبط.
(ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة) فيما يسلم فيه (في الأصح ويحصل مطلقه) منهما (على الجيد) للعرف ويصح شرط أحدهما

(في الأسطال) أي ويصح في نقدي بأن يجعل مسلماً فيه. فود: (لا مثله إلخ) أي لا إن كان مثله أي نقداً.
فود: (ولا السلم إلخ) لا يخفى ما في كلامه من الركة والتعقيد بل كان حقه حذف ولا السلم. عبارة المغني ويصح في الذهب والفضة ولو غير مضروبتين بغيرهما لا إسلام أحدهما في الآخر ولو حالاً وقبضاً في المجلس لتضاد أحكام السلم والصرف؛ لأن السلم يقتضي استحقاق أحد الموضعتين في المجلس دون الآخر والصرف يقتضي استحقاق قبضيهما فيه ويؤخذ من ذلك أن سائر المعلومات كذلك هذا إن لم ينويا بالسلم عقد الصرف وإلا صح إذا كان حالاً وتقابضا في المجلس؛ لأن ما كان صريحاً في بابه ولم يجد نقاداً في موضوعه يكون كناية في غيره اه وهي حسن. فود: (حيث إلخ) راجع لقوله لا مثله اه سم. فود: (حيث لم ينويا به الصرف) وفقاً للمغني وشرح الرزوي وإخلاقاً للنهاية عبارتها فلو لم يصح سلماً في مسألة الثقتين لم يتعقد صرفاً إن نوياه على الراجح خلافاً لبعض المتأخرين اه. فود: (ولو غير جنسه) كالسلام البر في الأرز. فود: (وقطني) فيذكر فيه أو في مخلوجه أو غزله مع نومه البلد واللون وكثرة لحيه وقلته ونعومته أو خشوته ورقة الغزل وغلظه وكونه جديداً أو عتيقاً إن اختلف به الغرض ويأتي ذلك في نحو الصوف كما ذكره ابن كنج ومطلق القطني يحمل على اللحاف وعلى ما فيه الحب ويصح في حبه لا في القطني في جزوه ولو بغد الشق لاستتار المقصود بما لا مصلحة فيه اه مغني. فود: (ووزني) ويبين فيه العذد والتنوع والطول والعرض واللون والدقة أو الغلظ والصنعة والزمان كصنفي أو شتوي نهاية ومغني. فود: (ومعدني) كالحديد والرصاص والنحاس ويشترط ذكر جنسها ونوعها وذكره الحديد أو أنوثته قال الماوردي وغيره والذكر الفولاذ والأنثى اللين الذي يتخذ منه الألوان ونحوها اه مغني. فود: (وبهاري) بوزن سلام الطيب ومنه قيل لأزهار البادية بهار قال ابن فارس والبهار بالضم شيء يوزن به انتهى مضباح اهع ش. فود: (للعرف) إلى قوله نعم في المغني وإلى الفصل في النهاية إلا قوله قيل إلى هذا تفصيل. فود: (شرط أحدهما) أي الجودة والرداءة.

قال في شرحه وإذا قلنا لا يصح سلماً فهل يتعقد صرفاً بيني على أن العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها ثم محل ذلك إذ لم ينويا بالسلم عقد الصرف وإلا صح؛ لأن ما كان صريحاً في بابه ولم يجد نقاداً في موضوعه يكون كناية في غيره. انتهى. فود: (حيث لم ينويا) لم لم يؤخذ بذلك أيضاً قوله: (لا مثله) والجواب أنه لا حاجة إليه معه فتأمل وأقول يتبعني رجوعه أيضاً لقوله (لا مثله).

إلا رديء العيب لقدم انضباطه ومن ثم لو أسلم في معيب بعيب مضبوط صغ ويظهر هنا وجوب قبول السليم ما لم يختلف به الغرض ولا شرط الأجودية؛ لأن أقصاها غير معلوم ويُقبل في الجودة أقل درجاتها وفي الردائة والأردئية ما حصر؛ لأن طلب غير عناد. واستشكل شارح هذا بصحة سلم الأعمى قبل التمييز أي لأنه لا يعرف الأجود من غيره ويُرد بأنه إن صغ سلمه لا يصح قبضه بل يتعين توكيله فيه. نعم الإشكال وارد على اشتراطهم معرفة العاقدن في الصفات فلو أوردته عليه لأصاب ويُجاب بأن المراد بمعرفتها تصوؤها، ولو بوجه والأعمى المذكور يتصورها كذلك.

(ويشترط معرفة العاقدن الصفات) المشترطة (وكذا غيرهما) أي غدلان آخران يشترط معرفتهما لها (في الأصح) ليرجع إليهما عند التنازع والمراد أن يوجد غالبيتا محل التسليم معن يعرفها غدلان أو أكثر ومن لازم معرفة من ذكر لها ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقدان وغدلان قيل: ولا تكرر هنا مع ما قدمته من اشتراط معرفتهما؛ لأن المراد ثم أن تعرف في نفسها لتضبط بها اه وفيه ما فيه الأولى أن هذا تفصيل لبيان ذلك الإجمال وأخره ليقع الختم به بعد الكل؛ لأنه المرجع عند وقوع التنازع في شيء من ذلك.

• فؤد: (إلا رديء العيب) أي بخلاف الأرداء أو بخلاف رديء النوع سم ونهاية ومغني. • فؤد: (في معيب إلخ) قال في شرح الرزوي: فإن بينه وكان منضبطا كقطع اليد والمعنى صغ كما قاله الشبكي وغيره انتهى سم. • فؤد: (في معيب إلخ) أي لا يعز وجوده. • فؤد: (الأجودية) بخلاف الجودة اه سم. • فؤد: (واستشكل شارح هذا) أي حمل المطلق على الجيد اه كزدي، عبارة الرشدي: وجه الإشكال أن صحة ذكر الجودة والردائة يتنافيه ما ذكره من صحة سلم الأعمى قبل التمييز مع عدم معرفته الأجود من غيره اه. • فؤد: (بصحة سلم الأعمى إلخ) أي كونه سليما ومسلما إليه. • فؤد: (الأجود) الأولى الجيد. • فؤد: (يتصورها كذلك) أي بوجه اه ش. • فؤد: (والمراد إلخ) أي من قوله: (وكذا غيرهما). • فؤد: (أن تعرف في نفسها) أي بأن لا تكون مجهولة اه رشدي. • فؤد: (تفصيل إلخ) أو ذكر نونية لقوله: (وكذا غيرهما إلخ) فإن المتبادر من المعرفة السابقة معرفة العاقدن اه سيد عمر.

• فؤد: (إلا رديء العيب) أي بخلاف الأرداء وبخلاف رديء النوع. • فؤد: (لعدم انضباطه) قال في شرح الرزوي: فإن بينه وكان منضبطا كقطع اليد والمعنى صغ قاله الشبكي وغيره انتهى. • فؤد: (الأجودية) بخلاف الجودة. • فؤد: (وفي الردائة) قضيت أنه إذا شرط رداء النوع فأحصر له نوعا اردا منه وجب قبوله وهو ممنوع ويُجاب بأن امتناع قبول نوع آخر معلوم مما يأتي فالمراد هنا ما حصر من ذلك النوع والله أعلم.

(فصل) في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه

(لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه) ومثله المبيع في الذمة (غير) بالرفع (جنسه) كثير عن شعير (ونوعه) كثيرني عن معقلي وتركي عن هندي وتغر عن رطب ومسقى بمطر عن مسقى بعين ومسقى بماء السماء عن مسقى بماء الوادي على ما نقله الريمي واعتمده هو وغيره وفيه نظر؛ لأن ماء الوادي إن كان من عين فقد مر أو من مطر فهو ماء السماء أيضًا اللهم إلا أن يعلم اختلاف ما يثبت منه اختلافًا ظاهرًا وكذا فيما زعمه بعضهم أن اختلاف المكانين بمنزلة اختلاف النوعين وذلك؛ لأنه بيع للمبيع قبل قبضه والحيلة فيه أن يفسخا السلم بأن يتقايلا فيه

فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه

• فود: (في بيان) إلى التثنية في النهاية. • فود: (ووقت أدائه إلخ) أي وما يتعلق بوقت أدائه ومكانه؛ لأنه لم يذكر هنا نفس الزمان الذي يجب التسليم فيه ولا المكان بل علمًا بما مرّاهع ش قال البجيرمي ذكر الأول بقوله لو أخصره إلخ والثاني بقوله ولو وجد إلخ اهـ.

• فود: (سني: لا يصح) أي ولا يجوز؛ لأن عدم الجواز لازم لعدم الصحة اهـع ش. • فود: (بالرفع) نيابة عن الفاعل اهـ نهاية. قال ع ش ويجوز نصبه بيناء الفعل للفاعل وجعل الفاعل ضميرًا يعود على المسلم اهـ. • فود: (ومسقى بمطر إلخ) جعلهم اختلاف الماء المسقى به من اختلاف النوع لا من اختلاف الصفة لا يخلو من غرابة فلو استثنى من اختلاف الصفة كان أقعد اهـ سيد عمر. • فود: (على ما نقله الريمي) نسبة إلى زمة بالفتح بخلاف باليمن وجسن باليمن قاموس اهـع ش. • فود: (أو من مطر إلخ) فيه أنه قد يكون من نحو تلج. • فود: (اللهم إلا أن يعلم إلخ) أي فلا يتوجه النظر وإن فرض الاختلاف فلعلة لجواز أن تأثير المطر التازل على الزرع يخالف تأثير ما اجتمع في الوادي منه ثم سقي به الزرع لتكثيف المجتمع في الوادي بصفة أرضه فتحصل له حالة تخالف ما نزل من السماء على الزرع بلا مخالطة لشيء اهـع ش. • فود: (اختلاف ما يثبت منه) أي من المذكور من ماء الوادي وماء السماء. • فود: (وكذا فيما زعمه بعضهم إلخ) هذا الزعم معتمد اهـع ش. • فود: (أن اختلاف المكانين إلخ) أي فلا يكفي أحدهما عن الآخر فهو ظاهر حيث علم اختلاف ما يثبت في المكانين اختلافًا ظاهرًا اهـع ش. • فود: (وذلك لأنه إلخ) تعليل للمتن اهـ رشيد. • فود: (وذلك) أي عدم الصحة قال شيخنا الزيادي فلو ضمن شخص دين السلم وأراد المسلم الإغياض منه غير جنسه أو نوعه فهل يجوز أو لا؟ تردد والمُعتمد الجواز؛ لأنه دين ضمان لا دين سلم والثابت في الذمة نظيره لا عينه ع ش وعزيري.

• فود: (لأنه إلخ) أي الاستبدال المذكور. • فود: (والحيلة فيه) أي في الاستبدال ع ش ومثني. • فود: (بأن يتقايلا) أي فلا أثر لمجرد التفاسخ إذ لا يصح من غير سبب كما تقدم التثنية على أخذه من كلام الشارح م ر خلافاً للشهاب ابن حجر فيما مرّ وإن كان هنا قد ذكر هذا التفسير الذي ذكره الشارح م ر اهـ رشيد.

ثم يُعْتَضَضُ عن رأس المال ومن ذلك ما لو أَسْلَمَ لِأَخَرٍ ثَوْبًا فِي دِرَاهِمٍ فَأَسْلَمَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبًا فِي دِرَاهِمٍ وَاسْتَوَيَا صِفَةً وَحُلُولًا فَلَا يَقَعُ تَقَاضٌ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ؛ لِأَنَّهُ كَالِاعْتِيَاضِ عَنْ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَهُوَ مُنْتَبِعٌ.

(تنبیه) جَعَلُوا اخْتِلَافَ النَّوعِ هُنَا كَاخْتِلَافَ الْجِنْسِ وَفِي الرُّبَا كَاتِفَايَهُ وَلَقَلَّهُ لِلِاحْتِيَاظِ فِيهِمَا أَمَّا ثُمَّ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا هُنَا فَلَأَنَّ فِيهِ غَرَرًا وَهُوَ يَكْثُرُ مَعَ اخْتِلَافِ النَّوعِ دُونَ الصِّفَةِ. (وَقِيلَ يَجُوزُ فِي نَوْعِهِ) كَمَا لَوْ اتَّخَذَ النَّوعُ وَاخْتَلَفَتِ الصِّفَةُ وَيُزَادُ بِقُرْبِ الْإِتْحَادِ هُنَا، وَلَوْ اعْتَبَرْنَا جَمْعَ الْجِنْسِ لَاعْتَبَرْنَا جَمْعَ جِنْسٍ آخَرَ فَوْقَهُ كَالْحَبِّ وَلَمْ يَمْتَنِعْ فِي شَيْءٍ فَاذْفَعُ مَا أَطَالَ بِهِ جَمْعُ لَيْتَرِ جَمِيعِهِ (و) عَلَى الْجَوَازِ (لَا يَجِبُ) الْقَبُولُ لِاخْتِلَافِ الْفَرَضِ (وَيَجُوزُ أَرَادًا مِنَ الْمَشْرُوطِ) أَيْ دَفَعَهُ بِتَرَاضِيهِمَا؛ لِأَنَّ فِيهِ مُسَامَحَةً بِصِفَةٍ (وَلَا يَجِبُ) قَبُولُهُ وَإِنْ كَانَ أَجُودَ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّهُ دُونَ حَقِّهِ

• قَوْلُهُ: (ثُمَّ يُعْتَضَضُ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ) فِيهِ أَنَّ هَذِهِ الْحِيلَةَ لَمْ تُقَدِّمِ الْإِسْتِدَالَ عَنْ الْمُسْلِمِ فِيهِ الَّذِي فِيهِ الْكَلَامُ بَلْ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِاتِّحَادِ الْفَائِدَةِ فِيهِمَا. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ يُعْتَضَضُ الْخُ) أَيْ وَلَوْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ بِكَثِيرٍ وَلَوْ مَعَ بَقَاءِ رَأْسِ الْمَالِ الْأَصْلِيِّ أَمْ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ذَلِكَ) أَيْ الْإِغْتِيَاضِ الْمُتَمْتِعِ أَمْ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَاسْتَوَيَا) أَيْ الدَّرَجَتَيْنِ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ كَالِإِغْتِيَاضِ عَنْ الْمُسْلِمِ فِيهِ) أَيْ فَكَأَنَّهُ إِغْتِيَاضٌ مَا كَانَ فِي ذِمَّتِهِ لِلْآخَرِ عَمَّا كَانَ فِي ذِمَّةِ الْآخَرِ لَهُ أَمْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (كَاخْتِلَافِ الْجِنْسِ) حَتَّى مَنَعُوا أَخَذَ أَحَدِ التَّوَعَيْنِ عَنِ الْآخَرِ أَمْ سَم. • قَوْلُهُ: (كَاتِفَايَهُ) حَتَّى اشْتَرَطَتِ الْمُعَامِلَةُ أَمْ سَم. • قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ اتَّخَذَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي يَنْتَجِيهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُنْفَى. • قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ اتَّخَذَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُنْفَى؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ يَجْمَعُهُمَا فَكَانَ كَمَا لَوْ الْخُ وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لِيُظْهَرَ قَوْلُهُ الْآتِي وَلَوْ اعْتَبَرْنَا جَمْعَ الْخُ لَا بُدَّ مِنْهَا. • قَوْلُهُ: (بِقُرْبِ الْإِتْحَادِ هُنَا) أَيْ فِي الصِّفَةِ فَكَأَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ الْعَوَاضِعِينَ بِخِلَافِهِ فِي النَّوعِ فَإِنَّ التَّبَاعُدَ بَيْنَهُمَا أَوْجَبَ اعْتِيَاذَ الْإِخْتِلَافِ أَمْ ع. ش. وَقَوْلُهُ فِي الصِّفَةِ أَيْ الْإِخْتِلَافِ فِي الصِّفَةِ عِبَارَةُ الْكَزْدِي أَيْ فِي النَّوعِ بِخِلَافِ الْإِتْحَادِ فِي الْجِنْسِ فَإِنَّهُ بَعِيدٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِتْحَادِ فِي النَّوعِ أَمْ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ اعْتَبَرْنَا الْخُ) تَقْوِيَةً لِقَوْلِهِ وَيُزَادُ الْخُ أَمْ ع. ش. • قَوْلُهُ: (لَاخْتَبَرْنَا الْخُ) أَيْ لَاخْتَبَرْنَا فِي الْجَوَازِ بِجِنْسٍ فَوْقَ الْجِنْسِ السَّاقِلِ كَالْحَبِّ فَجَوَزْنَا اسْتِدَالَ الشَّعِيرِ وَنَحْوِهِ عَنِ الْقَمْحِ أَمْ ع. ش. قَالَ سَم. قَدْ تَمَنَعُ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ لِظُهُورِ وَقَارِبِ صِفَاتِ أَفْرَادِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ وَأَنْوَاعِهِ بِخِلَافِ الْجِنْسَيْنِ وَإِنْ دَخَلَا تَحْتَ جِنْسٍ أَعْلَى. • قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْجَوَازِ) أَيْ الْمَرْجُوحُ.

فَضْلٌ

• قَوْلُهُ: (كَاخْتِلَافِ الْجِنْسِ) حَتَّى مَنَعُوا أَخَذَ أَحَدِ التَّوَعَيْنِ عَنِ الْآخَرِ. • قَوْلُهُ: (كَاتِفَايَهُ) أَيْ حَتَّى اشْتَرَطَتِ الْمُعَامِلَةُ. • قَوْلُهُ: (لَاخْتَبَرْنَا جَمْعَ جِنْسٍ آخَرَ) قَدْ تَمَنَعُ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ لِظُهُورِ وَقَارِبِ صِفَاتِ أَفْرَادِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ وَأَنْوَاعِهِ بِخِلَافِ الْجِنْسَيْنِ وَإِنْ دَخَلَا تَحْتَ جِنْسٍ أَعْلَى.

(وَيَجُوزُ أَجُودُ) مِنْهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لِمُومٍ خَيْرٌ «خِيَارُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً» (وَيَجِبُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ غَيْرُ مُتَمَيِّزَةٍ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ فَخَفَّ أَمْرُ الِئْتِ فِيهِ وَأُجِبَ عَلَى قَبُولِهِ نَعَمْ إِنْ أَضَرَّهُ قَبُولُهُ كَكُونِهِ زَوْجَهُ أَوْ بَعْضُهُ لَمْ يَلْزَمْ كَمَا لَوْ تَمَيَّزَتْ الزِّيَادَةُ كَأَحَدِ عَشَرَ عَنْ عَشْرَةٍ وَفِي نَحْوِ عَمِّهِ كَأَخِيهِ وَجِهَانٍ؛ لِأَنَّ مِنَ الْحُكْمِ مَنْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ وَالَّذِي يَتَّجِعُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ هُنَاكَ حَاجَتُكَ يَرَى عِنْتَهُ عَلَيْهِ بِمُجَرَّدِ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ لَمْ يَلْزَمْ قَبُولُهُ وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ قَبُولُ مَنْ شَهِدَ أَوْ أَقْرَبَ بِحُرَّتِهِ، وَلَوْ قَبِضَ بَعْضُهُ جَاحِلًا فَهَلْ يَفْسُدُ قَبْضُهُ أَوْ يَصَحُّ وَيَعْتَقُ عَلَيْهِ وَجِهَانٍ وَالَّذِي يَتَّجِعُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ كُونَهُ بَعْضُهُ بِمَنْزِلَةِ الْعَيْبِ فِيهِ وَقَبْضُ الْمَعِيبِ عَمَّا فِي الذَّمِّ لَا يَصَحُّ إِلَّا إِنْ رَضِيَ الْقَابِضُ بِهِ وَيَجِبُ تَسْلِيمُ نَحْوِ الْبَرِّ نَقْلًا مِنْ تَبْنِ

• قول (سني): (أَجُودُ) كَجَدِيدٍ عَنْ عَتِيقِ اه سم. • قول: (لِمُومٍ خَيْرٌ إلخ) يَتَّبِعِي أَنْ يُقْرَأَ بِالتَّضْبِ عَلَى الْحِكَايَةِ لِمَا يَأْتِي لَهُ م ر أَنْ لَفْظَ الْحَدِيثِ إِنْ «خِيَارُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً» اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَ فِيهِ رَوَايَةٌ بِإِسْقَاطِ إِنْ اه ع ش. • قول: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ) أَيِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ (لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ) أَيِ غَيْرِ الْأَجُودِ. عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِلِشْعَارِ بِذَلِكَ بَأَنَّهُ يَجِدُ شَيْئًا إِلَى بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ بِغَيْرِهِ وَذَلِكَ يَهْوُنُ أَمْرَ الِئْتِ الَّتِي يُعْمَلُ بِهَا الثَّانِي اه. • قول: (نَعَمْ إِنْ أَضَرَّهُ إلخ) هَذَا اسْتِثْنَاءٌ عَلَى إِخْصَارِ الْأَجُودِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْضَرَهُ لَهُ بِالْصَّفَةِ الْمَشْرُوعَةِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا تَقْصٍ وَجِبَ قَبُولُهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ فِي الْإِمْتِنَاعِ اه ع ش وَفِيهِ وَقْفَةٌ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ م ر نَعَمْ لَوْ أَضَرَّهُ إلخ هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالْأَجُودِ وَإِنْ أَوْهَمَهُ سِيَاقُهُ بَلْ هُوَ جَارٍ فِي آدَاءِ الْمُسْلِمِ فِيهِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ اه. وَجِبَارَةُ الْإِعْيَابِ صَرِيحَةٌ فِي الْإِطْلَاقِ وَعَدَمُ الْإِخْتِصَاصِ بِالْأَجُودِ. • قول: (زَوْجَهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي زَوْجَتَهُ أَوْ زَوْجَهَا اه. • قول: (وَالَّذِي يَتَّجِعُ إلخ) ظَاهِرُهُ التَّفْصِيلُ وَأُطْلِقَ الثَّاهِيَةُ وَالْمُغْنِي وَالْإِعْيَابُ مَنَعَ وَجُوبَ الْقَبُولِ فَقَالُوا وَفِي نَحْوِ عَمِّهِ وَجِهَانٍ أَوْ جَهْمُهُمَا الْمَنَعُ؛ لِأَنَّ مِنَ الْحُكْمِ مَنْ يَخْتَكُمُ بِعَيْنِهِ عَلَيْهِ اه قَالَ ع ش وَقَدْ يَوْجُهُ إِطْلَاقُ الشَّارِحِ بَأَنَّهُ زُبْمًا غَرَضُ التَّدَاعِي عِنْدَ غَيْرِ قَاضِي الْبَلَدِ أَوْ بِغَيْرِ مَا قَدْ يَرَى ذَلِكَ فَلَا يَجِبُ قَبُولُهُ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ امْتِنَاعُهُ مِنْ قَبُولِ مَنْ يَفْتَقِرُ عَلَيْهِ وَلَوْ عَلَى قَوْلٍ فِيهِ عُدْرٌ اه. • قول: (وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إلخ) وَفَاقًا لِلثَّاهِيَةِ. • قول: (وَمَنْ شَهِدَ) أَيِ بِحُرَّتِهِ فَرَدَّ أَوْ لَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ اه نِهَايَةُ (وَالَّذِي يَتَّجِعُ الْأَوَّلُ) خَالَفَهُ الثَّاهِيَةُ وَالْإِعْيَابُ وَسَمَّ فَقَالُوا أَصَحُّهُمَا الثَّانِي اه أَيِ وَيَفْتَقِرُ عَلَيْهِ رَشِيدِي. • قول: (لَأَنَّ كُونَهُ بَعْضُهُ إلخ) رُدُّ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْعَيْبِ لَمْ يَجُزْ لِلزَّكِيلِ شِرَاؤُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِالْحَالِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ شِرَاءُ الْمَعِيبِ لِذَلِكَ وَيَبْطُلُ إِذَا كَانَ بِعَيْنِ مَالِ الْمَوْكَلِ مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ شِرَاؤُهُ مَعَ الْعِلْمِ وَيَقَعُ لِلْمَوْكَلِ مُطْلَقًا سَمَ وَإِعْيَابَ ع ش. • قول: (وَيَجِبُ تَسْلِيمُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُقْبَلُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمُتَنِ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ مَا لَمْ يَتَنَاءَ إِلَى الرَّطْبِ. • قول: (مِنْ بَيْنِ إلخ) عِبَارَةُ

• قول (نفتني): (أَجُودُ) كَجَدِيدٍ عَنْ عَتِيقِ. • قول: (هَنْ عَشْرَةٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَلَا يُجَبَّرُ عَلَى قَبُولِ الزِّيَادَةِ. • قول: (وَفِي نَحْوِ عَمِّهِ كَأَخِيهِ وَجِهَانٍ) أَوْ جَهْمُهُمَا الْمَنَعُ لِأَنَّ مِنَ الْحُكْمِ مَنْ يَخْتَكُمُ بِعَيْنِهِ عَلَيْهِ. • قول: (وَجِهَانٍ) أَصَحُّهُمَا ثَانِيَهُمَا لَا الْأَوَّلُ. • قول: (بِمَنْزِلَةِ الْعَيْبِ) أَيِ فَلَمْ يَجُزْ لِلزَّكِيلِ شِرَاؤُهُ مَعَ

وَرُؤَايَ فَإِنْ كَانَ فِيهِ قَلِيلٌ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ أَسْلَمَ كَيْلًا جَازًا أَوْ وَزَنًا فَلَا وَمَا أَسْلَمَ فِيهِ كَيْلًا لَا يَجُوزُ قَبْضُهُ وَزَنًا وَعَكْسُهُ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْإِسْتِدَالَ الْمَنْعُوعَ وَيَجِبُ تَسْلِيمُ التَّمْرِ جَافًا مَا لَمْ يَتَنَاهَ جَفَافُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْبٌ فِيهِ وَالرُّطْبُ غَيْرُ مُشْدُخٍ.....

المُعْنَى مِنَ التَّرَابِ وَالْمَدَرِ وَالشَّعِيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَرُؤَايَ) قَالَ فِي الْمُخْتَارِ الزُّوَانُ بِالضَّمِّ يُخَالِطُ الْبُرَّ وَقَالَ الْكُرْخِيُّ هُوَ حَبٌّ أَسْوَدُ مُدَوَّرٌ وَهُوَ مَثَلُ الزَّايِ مَعَ تَخْفِيفِ الْوَاوِ اهـ. كَذَا بِهَامِشٍ وَقَوْلُ الْمُخْتَارِ بِضَمِّ الزَّايِ أَيِ وَالْهَمْزِ وَبِعِبَارَةِ الْمِضْبَاحِ الزُّوَانُ حَبٌّ يُخَالِطُ الْبُرَّ وَيُكْسِبُهُ الرَّدَاءَةَ وَفِيهِ لُغَاتٌ ضَمُّ الزَّايِ مَعَ الْهَمْزِ وَتَرْكِهُ فَيَكُونُ وَزَانٌ غُرَابٌ وَكُسْرُ الزَّايِ مَعَ الْوَاوِ الْوَاحِدَةُ زَوَانَةٌ وَأَهْلُ الشَّامِ يَسَمُّونَهُ الشَّيْلَمَ اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَقَدْ أَسْلَمَ كَيْلًا جَازًا) وَمَعَ احْتِمَالِهِ فِي الْكَيْلِ إِنْ كَانَ لِإِخْرَاجِ التَّرَابِ وَنَحْوِهِ مُؤَنَّةٌ لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ كَمَا حَكَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَقْرَأَهُ مُعْنَى فِي سَمٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مِثْلُهُ.

هـ فَوَدَّ: (أَوْ وَزَنًا فَلَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قُلَّ جِدًّا؛ لِأَنَّ أَذْنَى شَيْءٍ يَظْهَرُ فِي الْوَزْنِ اهـ ع شَ بِعِبَارَةِ الْمُعْنَى لَا فِي الْوَزْنِ لِظُهُورِهِ فِيهِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَعَكْسُهُ) وَلَا يَكِيلُ أَوْ وَزَنَ غَيْرَ مَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ كَأَن بَاعَ صَاعًا فَاتَّخَذَهُ بِالْمَدِّ وَلَا يَزِلُّ لِيَكْيَالَ وَلَا يَضَعُ الْكَفَّ عَلَى جَوَانِبِهِ بَلْ يَمْلُؤُهُ وَيَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ بِقَدَرٍ مَا يَخِجِلُ مُعْنَى وَنَهَايَةُ قَالَ ع شَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنْ خَالَفَ لَزِمَهُ الضَّمَانُ لِفَسَادِ الْقَبْضِ كَمَا لَوْ قَبْضَهُ جُزْأًا وَلَا يَتَقَدَّرُ التَّصَرُّفُ فِيهِ كَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ اهـ سَمٍ عَلَى خِيَجٍ وَقَوْلُهُ لَزِمَهُ الضَّمَانُ أَيِ الضَّمَانُ يَدٌ لَا ضَمَانَ عَقْدٍ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ تَيَسَّرَ رَدُّهُ فَإِنْ تَعَذَّرَ تَصَرَّفَ فِيهِ مِنْ بَابِ الظَّفَرِ وَهُوَ الْيَمْلُ فِي الْيَمْلِ وَفِيهِ يَوْمُ التَّلَفِّ إِنْ تَلَفَ كَالْمُسْتَمَامِ اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَتَنَاهَ جَفَافُهُ) حَتَّى لَمْ يَتَّقِ فِيهِ نَدَاؤَهُ مُعْنَى وَسَمٍ. هـ فَوَدَّ: (وَالرُّطْبُ هِيزَ مُشْدُخٌ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ التَّمْرِ جَافًا وَالْمُشْدُخُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُفْجَعَةُ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ

الْعِلْمُ بِالْحَالِ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ شِرَاءُ الْمَعِيبِ لِذَلِكَ وَيَتَطَلَّلُ إِذَا كَانَ بَعَيْنٌ مَالِ الْمَوْكَلِ مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ شِرَاؤُهُ مَعَ الْعِلْمِ وَيَقَعُ لِلْمَوْكَلِ مُطْلَقًا قَالَ فِي الرُّوضَةِ فِي بَابِ الْقِرَاضِ: (قِرْعٌ): لَوْ وَكَّلَ بِشِرَاءِ عَبْدٍ فَاشْتَرَى الْوَكِيلُ مَنْ يَتَّقِي عَلَى الْمَوْكَلِ صَحَّ وَوَقَعَ عَنِ الْمَوْكَلِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَبِهِ قَطْعُ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ شَامِلٌ بِخِلَافِ الْقِرَاضِ فَإِنَّ مَقْصُودَهُ الرُّبْعَ فَقَطْ وَنَقَلَ الْإِمَامُ وَخُجَّاءُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ لِلْمَوْكَلِ بَلْ يَتَطَلَّلُ الشَّرَاءُ إِنْ اشْتَرَى بِعَيْنِ الْمَالِ وَيَقَعُ عَلَى الْوَكِيلِ إِنْ كَانَ فِي الذَّمَّةِ اهـ. وَعَلَى هَذَا فَقَدْ يَنْجِبُهُ تَرْجِيحُ الثَّانِي فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ قَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلُ بِقَوْلِهِ بِخِلَافِ الْقِرَاضِ فَإِنَّ مَقْصُودَهُ الرُّبْعَ الْخ. أَخَذْنَا مِنْ قَوْلِهِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ عَلِمَ قَبْلَ الْمَحَلِّ انْقِطَاعَهُ عِنْدَهُ وَأَيْضًا فَالْأَسْلَمُ عَقْدٌ وَضِعَ لِلرُّبْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ زَايْتُ شَرْحَ م ر أَوْرَدَ جَمِيعَ مَا أَوْرَدْتَهُ. هـ فَوَدَّ: (وَقَدْ أَسْلَمَ كَيْلًا جَازًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمَعَ احْتِمَالِهِ فِي الْكَيْلِ إِنْ كَانَ لِإِخْرَاجِ التَّرَابِ وَنَحْوِهِ مُؤَنَّةٌ لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ كَمَا حَكَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَقْرَأَهُ اهـ. هـ فَوَدَّ: (لَا يَجُوزُ قَبْضُهُ وَزَنًا وَعَكْسُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنْ خَالَفَ لَزِمَهُ الضَّمَانُ لِفَسَادِ الْقَبْضِ كَمَا لَوْ قَبْضَهُ جُزْأًا وَلَا يَتَقَدَّرُ التَّصَرُّفُ فِيهِ كَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ وَكَذَا لَوْ اتَّخَذَهُ الْكَيْلُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ كَأَن بَاعَ صَاعًا فَاتَّخَذَهُ بِالْمَدِّ عَلَى مَا رَجَّحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ. هـ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَتَنَاهَ) أَيِ حَتَّى لَمْ يَتَّقِ فِيهِ نَدَاؤُهُ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُسْلِمِ فِي لَحْمٍ هُوَ مَيْتَةٌ كَمَا قَالَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ اسْتِصْحَابًا لِأَصْلِ الْحَرَمَةِ فِي الْحَيَاةِ حَتَّى يُتَيَقَّنَ الْجُلُ بِالذِّكَاةِ الشَّرْعِيَّةِ، (وَلَوْ أَحْضَرَهُ) أَيِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَوْ وَارِثُهُ أَوْ أَجْنَبِيٍّ عَنْ مَيْتٍ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي نَمِ رَأَيْتِ الزَّرْكَشِي صَرَّخَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَمِثْلُهُ فِيمَا يَأْتِي جَمِيعُهُ كُلُّ ذَيْنِ مُؤْجَلٍ (قَبْلَ مَجْلِهِ) بِكَسْرِ الْحَاءِ أَيِ وَقْتُ حُلُولِهِ (فَامْتَنَعَ الْمُسْلِمُ مِنْ قَبُولِهِ لِغَرَضٍ صَحِيحٍ بَأَن) بِمَعْنَى كَأَنَّ (كَانَ حَيَوَانًا) بِحَتَّاجٍ لِمُؤْنَةٍ قَبْلَ الْمَجْلُ لَهَا وَقَعَ أَيِ غَرَفًا أَوْ غَيْرَهُ وَاحْتِاجَ لَهَا فِي كِرَاءٍ مَحَلَّهُ أَوْ جَفِظَهُ أَوْ كَانَ يَتَرَقَّبُ زِيَادَةَ سِعَرِهِ عِنْدَ الْمَحَلِّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ

الْمُهْمَلَةِ وَبِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ الْبُسْرُ يُفْتَمَرُ فِي نَحْوِ خَلٍّ لِيَصِيرَ رُطْبًا وَيُقَالُ لَهُ بِمَضَرِّ الْمَفْعُولِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي أَنَّهُ مَفْعُولٌ صَدَّقَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ عَدَمُ التَّشْدِيدِ أَهْ بِجُزْمِيٍّ عِبَارَةُ الْكَزْدِيِّ وَالرُّطْبُ الْمُسْتَدْحُ الَّذِي يَنْدَى قَبْلَ اسْتِوَاءِ بَحَارٍ وَمِلْحٍ وَنَحْوِهِمَا حَتَّى يَلِينَ أَهْ. هُ فُودُ: (وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُسْلِمِ الْخُ) وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ سَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلِ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ دَبَّخْتَهُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ وَجَدْتَ شَاةً مَذْبُوحَةً فَقَالَ ذِي مَيْتَةٍ دَبَّخْتَهَا خَلَّتْ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ لَوْ وَجَدَ قِطْعَةً لَحْمٍ فِي إِنَاءٍ أَوْ خِزْقَةٍ بِلَيْدٍ لَا مَجُوسَ فِيهِ أَوْ وَالْمُسْلِمُونَ فِيهِ أَغْلَبُ فَطَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ دَبَّخَهُ مُسْلِمٌ يَقْتَضِي تَصَدِيقَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ مُطْلَقًا لِتَأْيِيدِ دَعْوَاهُ بِغَلَبَةِ الظَّنِّ الْمَذْكُورَةِ نِهَائِيًّا وَسَمِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَا لَمْ يَقُلِ الْخُ أَيِ فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ أَجَبَرَ الْحَاكِمُ الْمُسْلِمَ عَلَى قَبُولِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ انْظُرْ مَاذَا يَفْعَلُهُ فِيهِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ عَمَلًا بِحُكْمِ الْحَاكِمِ وَبِالظَّاهِرِ أَوْ يَفْعَلُ بِظَنِّهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ وَلَا التَّصَرُّفُ فِيهِ لِأَنَّهُ مَيْتَةٌ فِي ظَنِّهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي. وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيِ: سَوَاءٌ قَالَ ذَكَّيْتَهُ أَمْ لَمْ يَقُلِ وَسَوَاءٌ كَانَ فَايِقًا أَمْ لَا أَهْ وَقَالَ الزَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر يَقْتَضِي تَصَدِيقَ الْخُ أَيِ فِي بَلَدٍ لَا مَجُوسَ فِيهِ أَوْ وَالْمُسْلِمُونَ فِيهِ أَغْلَبُ بِقَرِينَةٍ مَا قَبْلَهُ أَهْ.

هُ فُودُ (سُي): (وَلَوْ أَحْضَرَهُ الْخُ) أَيِ فِي مَكَانِ التَّسْلِيمِ أَوَّلًا أَهْ حَلْبِي. هُ فُودُ: (أَيِ الْمُسْلِمِ فِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةٌ إِبْلَاقِهِمْ فِي النِّهَائِيَّةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ أَجْنَبِيٍّ عَنْ مَيْتٍ وَقَوْلُهُ أَوْ كَانَ يَتَرَقَّبُ إِلَى الْمَتْنِ. هُ فُودُ: (بِمَعْنَى كَانَ) وَيَكْثُرُ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ الْإِتْيَانُ بِأَنَّهُ بَدَلُ كَانَ أَهْ نِهَائِيَّةٌ زَادَ الْمُغْنِي وَلَكِنَّهُ خِلَافَ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ أَهْ.

هُ فُودُ (سُي): (بِأَنَّ كَانَ) أَيِ الْمُسْلِمِ فِيهِ. هُ فُودُ: (أَوْ غَيْرَهُ) أَيِ أَوْ كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ غَيْرَ الْحَيَوَانِ. هُ فُودُ: (أَوْ كَانَ يَتَرَقَّبُ الْخُ) يَتَأَمَّلُ هَذَا فَإِنَّ قَضِيَّةَ التَّعْيِيرِ بِأَوَانِهِ لَوْ كَانَ غَيْرَ حَيَوَانٍ وَلَمْ يَحْتَاجْ فِي جَفِظِهِ

هُ فُودُ: (وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُسْلِمِ فِي لَحْمٍ هُوَ مَيْتَةٌ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّهُ مَا إِذَا لَمْ يُخْبِرِ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ مِمَّا ذَكَاهُ لِقَبُولِ خَبَرِهِ فِي التَّذَكِّيَّةِ كَمَا قِيلَ إِخْبَارُ الذَّمِّ عَنْ شَاةٍ بِأَنَّهُ ذَكَاهُ وَلَا فَهَوُ الْمُصَدِّقُ عَلَى أَنَّ قَضِيَّةَ مَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ قِطْعَةً لَحْمٍ فِي إِنَاءٍ أَوْ خِزْقَةٍ بِلَيْدٍ لَا مَجُوسَ فِيهِ أَوْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ أَغْلَبَ حَكَمَ بِطَاهَرَتِهَا أَنَّ الْمُصَدِّقَ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَا يَلْزَمُ مِنَ الطَّهَارَةِ الْجُلُ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَلْزَمُ مِنَ طَهَارَةِ اللَّحْمِ جُلُّهُ مَا لَمْ يَثْبُتْ سَبَبٌ آخَرُ لِحُرْمَتِهِ غَيْرُ التَّجَاسَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

هُ فُودُ (سُغْنِي): (كَانَ) أَيِ الْمُسْلِمِ فِيهِ حَيَوَانًا.

(أو وقت غارة) الأفصح إغارة وإن وقع المقد وقتها على الأوجه أو يُريد أكله عند محله طرئاً (لم يُجبر) على قبوله وإن كان للمؤدي غرض للضرر (والا) يكن له غرض صحيح في الامتناع (فإن كان للمؤدي غرض صحيح كفك رهن) أو براءة ضامن أو خوف انقطاع الجنس عند الحلول (أجبر)؛ لأن امتناعه حينئذ تنقض (وكذا) يُجبر إن أتى إليه به (لمُجبره غرض البراءة في الأظهر) أو لا لغرض أصلاً على الأوجه لتعنته وأفهم اعتباره لغرض المؤدي إليه عند عدم غرض المؤدي إليه أنه لو تعارض غرضاهما قُدِّم الثاني، ولو أصر على الامتناع بعد الإيجاب أخذته الحاكم أمانة عنده له وبرئ المدين، ولو أحضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم لغرض

لمؤنة وتوقع زيادة سفره عند المحل لم يجب القبول وقد يتوقف فيه بأنه حيث لا ضرر عليه يُجبر على القبول ويُذخره لوقت الحلول إن شاء فلا يقرئ مقصوده قلعل أو بمعنى الواو أو يصور ذلك بما إذا لجقه ضرر غير ما ذكر كخوف تغير المسلم فيه إذا أُذِجِر إلى الوقت الذي يترقبه مع كونه لم يختج في إذخاره إلى محل يخفظه فيه ولا مؤنة له اهرع ش وهذا مبني على ما هو الظاهر من أن قول الشارح أو كان إلخ عطف على قوله احتاج إلخ ويحتمل أنه عطف على قول المصنف كان حيواناً وقول الكزدي إنه عطف على امتنع اه لا يظهر له وجه.

• قول (سني): (أو وقت غارة) تقديره أو الوقت وقت غارة ولا يصح عطفه على خبر كان اه مُعني أي لأن فيه الإخبار عن الذات وهو المسلم فيه باسم الزمان. • قوله: (وإن وقع إلخ) جزم به شرح الروض اه سم. • قوله: (أو يُريد إلخ) أي لو كان يُريد اه نهاية وإعارة المُعني أو كان ثَمَرًا أو لَحْمًا يُريد أكله عند المحل طرئاً اه. وكان ينبغي للشارح أن يزيد ما مر عن المُعني أو يُقدمه على قول المتن أو وقت غارة ليُغطف على قوله يترقب. • قوله: (للضرر) تغليل للمتن فلو قدمه على الغاية كما قلله المُعني لكان أحسن. • قوله: (يكن له) أي للمسلم. • قول (سني): (أجبر) أي ويخفي الوضع بين يديه اهرع ش. • قوله: (تنقض) أي عناد. • قوله: (أضلاً) في تصور انتفاء الغرض للمسلم إليه نظر إذ أقل مراتبه حصول البراءة بقبض المسلم له اللهم إلا أن يقال المراد أنه لم يقصد حصول البراءة وإن كانت حاصلة بقبول المسلم ولا يلزم من كون الشيء حاصلاً كونه مقصوداً اهرع ش. • قوله: (وأفهم اختياره إلخ) حق العبارة وأفهم تقديره لغرض المؤدي أو نحوه ذلك اه رشيدي أقول لا غبار على تغيير الشارح بل التغييران متلازمان سم. • قوله: (أخذته الحاكم إلخ) ولو كان المسلم غائباً بقياس ما ذكر أن يقبض أي الحاكم له في حال غيبته كما قاله الزركشي شرح م ر اه سم. • قوله: (ولو أحضر إلخ) بيناء المفعول أي أحضره المسلم إليه أو وارثه إلخ. • قوله: (الحال) أي أصالة أو بعد حلول الأجل سم وع ش.

• قول (سني): (أو وقت غارة) أي كان الوقت المُحضر فيه. • قوله: (وإن وقع) جزم به في شرح الروض. • قوله: (أخذته الحاكم إلخ) ولو كان المسلم غائباً بقياس ما ذكر أن يقبض له في حال غيبته كما قاله الزركشي م ر. • قوله: (الحال) ينبغي شموله للمؤجل بعد حلوله.

غير البراءة أُجبرَ المسلم على قبوله أو لغيرها أُجبرَ عليه أو على الإبراء؛ لأن امتناعه، وقد وُجدَ زمان التسليم ومكانه محض عنادٍ فُضِّقَ عليه بالإجبار على ما ذُكر بخلاف المؤجل والحال المحض في غير محل التسليم. وقضية إطلاقهم هنا أنه لا فرق بين زمن الخوف وغيره ومخالفة اعتماؤه جع متأخرين أنه لا يلزمه القبول في القرض إلا حيث لا خوف أي وإن كان العقد فيه على الأوجه خلافًا للأدعي ويُفَرَّقُ بأن القرض مُجَرَّدٌ معروف وإحسان وهو يقتضي عدم إضرار المقرض بوجه فلم يلزم بالقبول، ولو في محل القرض إلا حيث لا ضرر عليه فيه وما هنا محض معاوضة وقضيتها لزوم قبضها المستحق في محل تسليمها من غير نظر لإضرار

• فود: (أُجبرَ المسلم على قبوله إلخ) قد يوهّم أنه لا يقبل منه إلا القبول ولا يتفد إيراؤه ولعله ليس بمراد وإنما المراد به أنه يقتصر هنا في لفظ الإجبار على القبول ويُجبر في الثاني لفظًا بين القبول والإبراء ويُترك فيهما بأحدهما فلتراجع. • فود: (على ما ذكر) أي من القبول فقط أو من القبول والإبراء. • فود: (والحال المحض في غير محل التسليم) لم يبين حكمه فيما سبق وإبراء العباب ولا يلزمه أي قبوله بغير مكان التسليم حيث له غرض كالخوف وكمؤنة الثقل وإن بذلها غريمه فإن قبله لم تلزمه المؤنة اه وخارج ما إذا لم يكن غرض وهل يجري فيه حيث لا حكم ما أخضر في محل التسليم كما يصرّح به الفرق الآتي اه سم عبارة المفتي وشرح المنهج أو لغيرها أُجبرَ على القبول أو الإبراء وقد يقال بالتخفيف بالإجبار على القبول والإبراء في المؤجل أي مطلقًا والحال المحض في غير مكان التسليم أيضًا وعلى ذلك جرى صاحب الأنوار في الثاني والذي يقتضيه كلام الروضة وأصلها وهو الأوجه الإجبار فيهما على القبول فقط اه ويأتي في الشرح ما يوافقه. • فود: (وقضية إطلاقهم) إلى المتري نقله ع ش عن الشارح وسكت عليه. • فود: (وقضية إطلاقهم) أي إيجاب المسلم فيه. • فود: (هنا) أي في الحال المحض في محل التسليم اه سم. • فود: (في القرض) يتجه أن ما هنا كالقرض اه سم. • فود: (فيه) أي في وقت الخوف. • فود: (ويُفَرَّقُ بأن إلخ) قضية الفرق أن دين المعاملة غير السلم كدين السلم ويتبني أن دين غير المعاملة مطلقًا كدين الإثلاف كذلك اه سم. • فود: (وإحسان) عطفت تفسير لمعروف. • فود: (فلم يلزم) ببناء المفعول. • فود: (وما هنا) أي دين السلم. • فود: (المستحق) بصيغة اسم المفعول نعت لإقبضها.

• فود: (والحال المحض في غير محل التسليم) لم يبين حكمه فيما سبق وإبراء العباب ولا يلزمه أي قبوله بغير مكان التسليم حيث له غرض كالخوف وكمؤنة الثقل وإن بذلها غريمه فإن قبله لم تلزمه المؤنة انتهى. • وخارج ما إذا لم يكن غرض وهل يجري فيه حيث لا حكم ما أخضر في محل التسليم كما يصرّح به الفرق الآتي وقوله فيه في محل تسليمها وقوله وإنما روعي إلخ. • فود: (في القرض) يتجه أن ما هنا كالقرض. • فود: (ويُفَرَّقُ بأن القرض) قضية الفرق أن دين المعاملة غير السلم كدين السلم ويتبني أن دين غير المعاملة مطلقًا كدين الإثلاف كذلك.

المُسلم أو لا وإنما روعي غرضه فيما مر؛ لأنّ ذاك القبض فيه غير مُستحقّ بمقتضى المعاوضة لأنّ الفرض أنه قبل الحلّ أو في غير محلّ التسليم فتطرّف فيه لإضرار القايض وعدمه فتأثله. (ولو وجد المسلم المسلم إليه بعد المحلّ) بكسر الحاء (في غير محلّ التسليم) بفتحها أي مكانه المعيّن بالشرط أو العقد عليه فله الدعوى عليه بالمسلم فيه والزائم بالسفر معه لمحلّ التسليم أو يؤكّل ولا يحبس لأنه لو امتنع (لم يلزمه الأداء إن كان لنقله) من محلّ التسليم إلى محلّ الظفر (مؤنة) ولم يتحملها المسلم لتضرّر المسلم إليه بذلك بخلاف ما لا مؤنة لنقله كحسب نقد وما له مؤنة وتحملها المسلم إذ لا ضرر حثيث ولا نظر لكونه في ذلك المحلّ أعلى منه بمحلّ التسليم

• فود: (أو لا) الأولى وعدمه. • فود: (القبض فيه غير مُستحقّ إلخ) الجملة خبر أن. • فود: (أو في غير محلّ التسليم) أو لَمَنَعَ الخلو. • فود: (بكسر الحاء) إلى قوله بخلافه عن ميبّ في المُفني إلّا قوله ولا نظر إلى المتن وإلى الفصل في النهاية إلّا ما ذكر. • فود: (أو العقد عليه) لا يخفى أنّ الكلام في السَلَم المؤجل بدليل قوله بعد المحلّ وفيما له مؤنة بدليل قوله إن كان لنقله مؤنة وتقدّم أنّ المؤجل الذي لنقله مؤنة لا بدّ من بيان محلّ التسليم وإن صلح محلّ العقد فقوله أو العقد عليه مُشكّل إذ لا يكون التّعين بالعقد في ذلك إلّا أن يجاب بأن المراد بالمؤنة هناك مؤنة الثقل إلى محلّ العقد والمراد بها هاهنا مؤنة الثقل من محلّ التسليم إلى محلّ الظفر ويجوز أن يكون لنقله مؤنة إلى محلّ الظفر ولا يكون له مؤنة إلى محلّ العقد فيفرض ما هنا في السَلَم المؤجل الذي ليس له مؤنة إلى محلّ العقد الصالح فإنه حيثيذ لا يجب بيان محلّ التسليم بل يتعيّن موضع العقد ثم إذا وجد في غير محلّ التسليم فصل فيه بين أن يكون لنقله مؤنة أو لا اه على حجج اه ع ش ولك أن تجيب بمنع قول المُحشي بدليل قوله بعد المحلّ وحيل قول المُصنّف المذكور على ما يشمل الحلّ بالعقد. • فود: (عليه) يظهر أنّه متعلّق بالمعيّن خلافا لما يوجهه صنيع سم المارّ إنّما من تعلّقه بالعقد وكان الأولى إسقاطه كما فعله المحلّي والنهاية والمُفني وشرح المنهج. • فود: (أو يؤكّل) بالتصّب عطفًا على السفر معه. • فود: (ولا يحبس) بيناء المفعول عطف على جملة له الدعوى إلخ. • فود: (ولا نظر لكونه في ذلك المحلّ إلخ) هذا منوع كما

• فود: (أو العقد عليه) لا يخفى أنّ الكلام في السَلَم المؤجل بدليل قوله بعد المحلّ وفيما له مؤنة بدليل إن كان لنقله مؤنة وتقدّم أنّ المؤجل الذي لنقله مؤنة لا بدّ من بيان محلّ التسليم وإن صلح محلّ العقد فقوله أو العقد عليه مُشكّل إذ لا يكون التّعين بالعقد في ذلك إلّا أن يجاب بأن المراد بالمؤنة هناك مؤنة الثقل إلى محلّ العقد والمراد بها هاهنا مؤنة الثقل من محلّ التسليم إلى محلّ الظفر ويجوز أن يكون لنقله مؤنة إلى محلّ الظفر ولا يكون له مؤنة إلى محلّ العقد فيفرض ما هنا في السَلَم المؤجل الذي ليس له مؤنة إلى محلّ العقد الصالح فإنه حيثيذ لا يجب بيان محلّ التسليم بل يتعيّن موضع العقد ثم إذا وجد في غير محلّ التسليم فصل فيه بين أن يكون لنقله مؤنة أو لا. • فود: (ولا نظر لكونه في ذلك المحلّ أعلى منه بمحلّ التسليم) يتبيّن أنّ هذا مبنيّ على ما يأتي له في الفرض في شرح قول

(ولا يُطالِبُه بَقِيَّتِهِ) ولو (للخِلُولَةِ عَلَى الصَّحِيحِ) لَمَنْعَ الاسْتِدْالِ عَنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ نَعْمَ لَهُ الْفَسْخُ وَأَخَذُ رَأْسِ مَالِهِ وَلَا فِئْدَلَهُ كَمَا لَوْ انْقَطَعَ، (وَإِنْ امْتَنَعَ) الْمُسْلِمُ (مَنْ قَبُولُهُ هُنَاكَ) أَيِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ، وَقَدْ أَحْضَرَ فِيهِ (لَمْ يُجِبْ) عَلَيْهِ (إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةً) إِلَى مَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَلَمْ يَتَحَمَّلْهَا الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ (أَوْ كَانَ الْمَوْضِعُ) أَوْ الطَّرِيقُ (مَخُوفًا) لِلضَّرَرِ فَإِنْ رَضِيَ بِأَخْذِهِ لَمْ يَجِبْ لَهُ مُؤَنَةُ النَّقْلِ (وَالَا) يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ فِي الْامْتِنَاعِ

يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْفَرَضِ نِهَايَةً وَعَمِيرَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَهُوَ مَمْنُوعٌ أَيِ فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَوْ نَحْوَهُ إِذَا وَهُوَ حَيْثُ ارْتَفَعَ سِغَرُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةٌ وَحَيْثُذُ الْفَالَمَانِغِ مِنْ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ إِمَّا كَوْنُهُ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةً أَوْ ارْتِفَاعُ سِغَرِهِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُاهُ عِبَارَةٌ سَم . قَوْلُهُ وَلَا نَظَرَ الْخُ يَتَّبِعِي أَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يَأْتِي لَهُ فِي الْفَرَضِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ ظَفَرَ بِهِ الْخُ مِنْ رَدِّ كَلَامِ ابْنِ الصَّبَّاحِ أَمَّا عَلَى اعْتِمَادِهِ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ كَمَا تَبَهَّنَا عَلَيْهِ هُنَاكَ فَيَقَالُ بِمِثْلِهِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ . قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِلْخِلُولَةِ) وَالْأُولَى اسْقَاطُ الْغَايَةِ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ إِذَا كَانَتْ لِلْفَيَصُولَةِ لَا يُطَالَبُ بِهَا قَطْعًا؛ لِأَنَّهَا اسْتِدْالٌ حَقِيقِيٌّ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ لِلْخِلُولَةِ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِهُ الْوَثِيقَةَ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (لَهُ الْفَسْخُ) بِأَنْ يَتَقَايَلَا عَقْدَ السَّلَمِ سُلْطَانًا اهـ يُجِيرُ مِي هَذَا عَلَى مُخْتَارِ النَّهَايَةِ وَأَمَّا عِنْدَ الشَّارِحِ فَلَا يَشْتَرِطُ الْإِقَالَةَ بَلْ يَجُوزُ الْفَسْخُ بِلا سَبَبٍ كَمَا مَرَّ .
 قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيِ وَإِنْ تَلَفَ رَأْسُ مَالِهِ . قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَحَمَّلْهَا الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ) بِمَعْنَى تَحْصِيلِهِ وَتَحْمِلِهِ الزِّيَادَةَ لَا بِمَعْنَى دَفْعِ الْمُؤَنَةِ لِلْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّهُ اغْتِيَاضٌ اهـ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَتَحْمِلُهُ الزِّيَادَةُ أَيِ بِأَنْ تُدْفَعَ الزِّيَادَةُ لِمَنْ يَحْمِلُ إِلَى مَحَلِّ التَّسْلِيمِ أَوْ يَلْتَزِمُهَا لَهُ اهـ . وَفِي الْحَلَبِيِّ قَوْلُهُ وَلَمْ يَتَحَمَّلْهَا الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ بِأَنْ يَتَكَفَّلَ بِنَقْلِهِ مِنْ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ بِأَنْ يَسْتَأْجِرَ مَنْ يَحْمِلُ ذَلِكَ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَدْفَعُ أَجْرَهُ ذَلِكَ لِلْمُسْلِمِ لِأَنَّهُ اغْتِيَاضٌ أَيِ شِبْهُ اغْتِيَاضٍ؛ لِأَنَّهُ اغْتِيَاضٌ عَنْ صِفَةِ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَهِيَ التَّقَلُّ لَا عَنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ اهـ بِزِيَادَةٍ .
 قَوْلُهُ: (لَمْ يَجِبْ لَهُ مُؤَنَةُ الْخُ) بَلْ لَوْ بَذَلَهَا لَهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ قَبُولُهَا؛ لِأَنَّهُ كَالْإِغْتِيَاضِ نِهَايَةً وَمُعْنَى .

الْمُصَنِّفُ وَلَوْ ظَفَرَ بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْإِفْرَاضِ الْخُ مِنْ رَدِّ كَلَامِ ابْنِ الصَّبَّاحِ أَمَّا عَلَى اعْتِمَادِهِ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ كَمَا تَبَهَّنَا عَلَيْهِ هُنَاكَ فَيَقَالُ بِمِثْلِهِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ . قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَحَمَّلْهَا الْمُسْلِمُ) كَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَكَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِيشِهِ مَا نَعُثُهُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ بِضَدِّقِ مَفْهُومِهَا الْآتِي بِمَا لَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِي قَنْجٍ ضَمِيدِيٍّ مَثَلًا وَجَعَلَ مَحَلَّ التَّسْلِيمِ الصَّعِيدَ ثُمَّ وَجَدَهُ بِمَضَرٍّ فَطَالَبَهُ بِهَا فِيهَا وَتَحْمِلُ الْمُؤَنَةُ أَيِ أَنْ يَدْفَعَ لَهُ مِقْدَارَ أَجْرَةِ حَمْلِهِ مِنَ الصَّعِيدِ إِلَيْهَا وَلَا يَتَّجِعُ إِجْبَارُهُ عَلَى قَبُولِ ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ فِي عَكْسِهَا يَتَّجِعُ الْإِجْبَارُ انْتَهَى . وَقَوْلُهُ (فِي عَكْسِهَا) أَيِ: بِأَنْ وَجَدَهُ بِالصَّعِيدِ وَمَحَلَّ التَّسْلِيمِ مَضَرٍّ فَطَالَبَهُ وَقَنَّعَ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ وَلَمْ يَطْلُبْ مِنْهُ أَجْرَةَ حَمْلِهِ . قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَحَمَّلْهَا الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ) بِمَعْنَى تَحْصِيلِهِ وَتَحْمِلِهِ الزِّيَادَةَ لَا بِمَعْنَى دَفْعِ الزِّيَادَةِ لِلْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّهُ اغْتِيَاضٌ شَرَحُ م ر وَهُوَ مَاخُودٌ مِنْ قَوْلِ الشُّبْكِيِّ: لَا يُجْبَرُ وَإِنْ تَحَمَّلَهَا الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ اغْتِيَاضٌ انْتَهَى . وَقَضِيَّةٌ عَلَيْهِ امْتِنَاعُ قَبُولِهِ مَعَ الْمُؤَنَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ م ر انْتَهَى .

كَأَن لَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهِ مُؤَنَّةٌ وَلَا كَانَ نَحْوُ الْمَوْضِعِ مَخَوْفًا (فَالْأَصَحُّ إِجْبَارُهُ) عَلَى قَبُولِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَتِّقٌ
نَظِيرُ مَا مَرَّ، وَلَوْ اتَّفَقَ كَوْنُ رَأْسِ مَالِ الْمُسْلِمِ بِصِفَةِ الْمُسْلِمِ فِيهِ فَأَحْضَرَهُ وَجِبَ قَبُولُهُ.
(تَحَقُّقُ) يُجَبِّزُ الدَّائِنُ عَلَى قَبُولِ كُلِّ ذَيْنِ حَالٍ أَوْ الْإِبْرَاءِ عَنْهُ حَيْثُ لَا غَرَضَ لَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ آنِفًا،
وَقَدْ أَحْضَرَهُ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ أَوْ وَارِثُهُ لَا أَجْنَبِيَّ عَنْ حَيٍّ بِخِلَافِهِ عَنْ مَيِّتٍ لَا تَرِكَةَ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ
لِمَصْلَحَةِ بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ وَسَيَأْتِي أَنَّ الدَّيْنَ يَجِبُ بِالطَّلَبِ أَدَاؤُهُ فَوَرًا لَكِنْ يُمْتَهَلُ الْمَدِينُ لِمَا لَا يُجْلُ
بِالْفُورِيَّةِ فِي الشُّفْعَةِ أَخْذًا مِنْ مِثْلِهِمْ مَا لَمْ يُخَفْ هَرَبُهُ أَوْ تَسْتَرَهُ فَيَكْفِيلُ أَوْ مُلَازِمٌ.

(فصل في القرض)

يُطْلَقُ اسْمًا بِمَعْنَى الْمُقْرَضِ وَمَصْدَرًا بِمَعْنَى الْإِقْرَاضِ وَلِشَبْهِهِ بِالسَّلَمِ فِي الضَّابِطِ الْآتِي جَعَلَهُ
مُلْحَقًا بِهِ فَتَرَجَّمْ لَهُ بِفَصْلِ بَلْ هُوَ نَوْعٌ مِنْهُ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا يُسَمَّى سَلْفًا (الْإِقْرَاضُ)

• فَوَدَّ: (كَأَن لَمْ يَكُنْ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى بِأَنَّ الْخُ بِالْبَاءِ بَدَلَ الْكَافِ. • فَوَدَّ: (حَيْثُ لَا غَرَضَ لَهُ)
مِنْ الْقَرْضِ الْخَوْفُ وَقَضِيَّةُ الْفَرْقِ السَّابِقِ بَيْنَ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ عَدَمُ اغْتِيَارِهِ فِي غَيْرِ الْقَرْضِ أَهْ سَم.
• فَوَدَّ: (وَقَدْ أَحْضَرَهُ الْخُ) حَالٌ مِنَ الدَّائِنِ. • فَوَدَّ: (لَا أَجْنَبِيَّ عَنْ حَيٍّ) قَدْ يُفْهَمُ مُقَابَلَتَهُ لِلْوَارِثِ أَنَّ
الْمُرَادَ بِهِ مَنْ عَدَاهُ مَعَ أَنَّ الْوَارِثَ كَالْأَجْنَبِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْحَيِّ سَم عَلَى حَتِّجٍ وَقَدْ يُقَالُ يُفْهَمُ أَنَّ الْوَارِثَ فِي
الْحَيِّ كَالْأَجْنَبِيِّ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ لَا يُسَمَّى وَارِثًا وَإِنَّمَا يُسَمَّى بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْرَثِ أَهْ سَم. • فَوَدَّ: (لَا تَرِكَةَ لَهُ)
هَلْ مِثْلُهُ امْتِنَاعُ الْوَارِثِ عَنِ الْقَضَاءِ مَعَ وُجُودِ التَّرِكَةِ وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ نَعَمْ. • فَوَدَّ: (ذِمَّتِهِ) أَيِ الْمَيِّتِ.
• فَوَدَّ: (أَنَّ الدَّيْنَ يَجِبُ بِالطَّلَبِ) وَمِثْلُهُ الْقَرِينَةُ الذَّالَّةُ عَلَيْهِ ذَلَالَةُ قُوَّةِ أَهْ سَم. • فَوَدَّ: (مَا لَمْ يُخَفْ الْخُ)
ظَرَفٌ لِقَوْلِهِ يُمْتَهَلُ الْخُ.

فصل في القرض

• فَوَدَّ: (فِي الْقَرْضِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَيَّنَّتْ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (فِي الْقَرْضِ) إِنَّمَا عَبَّرَ بِهِ دُونَ الْإِقْرَاضِ؛ لِأَنَّ
الْمَذْكُورَ فِي الْفَصْلِ لَا يَخْتَصُّ بِالْإِقْرَاضِ بَلْ أَغْلَبَ أَحْكَامُهُ الْآتِيَّةُ فِي الشَّيْءِ الْمُقْرَضِ فَلَوْ عَبَّرَ
بِالْإِقْرَاضِ لَكَانَتْ التَّرْجَمَةُ قَاصِرَةً وَهَذَا أَوْلَى مِمَّا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ أَهْ رَشِيدِيٍّ يَعْنِي مِنْ قَوْلِ عَشٍ وَلَعَلَّهُ
آثَرَهُ عَلَى مَا فِي الْمَثْنِ لِاسْتِثْنَاءِ التَّغْيِيرِ بِهِ وَلِيُفِيدَ أَنَّ لَهُ اسْتِفْهَامَيْنِ أَهْ. • فَوَدَّ: (بِمَعْنَى الْإِقْرَاضِ) أَيِ مَجَازًا
وَالَّذِي يُفِيدُهُ كَلَامُ الْمُخْتَارِ أَنَّهُ إِذَا اسْتَعْمِلَ مَصْدَرًا كَانَ بِمَعْنَى الْقَطْعِ وَهُوَ غَيْرُ مَعْنَى الْإِقْرَاضِ فَإِنَّهُ تَمْلِكُ
الشَّيْءَ عَلَى أَنْ يَزِدَّ بَدَلَهُ لِكَيْتَهُ سَمِيَ بِهِ وَبِالْقَرْضِ لِكَوْنِ الْمُقْرَضِ اقْتِطَعَ مِنْ مَالِهِ قِطْعَةً لِلْمُقْرَضِ أَهْ سَم.
• فَوَدَّ: (الْآتِي) أَيِ يَقُولُ الْمَثْنِ وَيَجُوزُ إِقْرَاضُ كُلِّ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ أَهْ كَرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا) قَدْ
يُقَالُ هَذَا مِنَ الْإِشْرَافِ الْفَلْظِيِّ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ زَادَ عَشٍ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمُرَادَ بِجَعْلِهِ نَوْعًا مِنْهُ أَنَّهُ يَنْزِلُ

• فَوَدَّ: (لَا غَرَضَ لَهُ) مِنْ الْقَرْضِ الْخَوْفُ وَقَضِيَّةُ الْفَرْقِ السَّابِقِ بَيْنَ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ عَدَمُ اغْتِيَارِهِ فِي غَيْرِ
الْقَرْضِ. • فَوَدَّ: (لَا أَجْنَبِيَّ عَنْ حَيٍّ) قَدْ يُفْهَمُ مُقَابَلَتَهُ لِلْوَارِثِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا عَدَاهُ مَعَ أَنَّ الْوَارِثَ
كَالْأَجْنَبِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْحَيِّ.

الذي هو تملك الشئ برذ بدله (مندوب) إليه ولشهره هذا أو تضمينه لمستحب حذفه فهو من السنن الأكيدة للآيات الكثيرة والأحاديث الشهيرة كخبر مسلم «من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه» وصح خبر «من أقرض الله مائة كان له مثل أجر إحداهما لو تصدق به» وفي خبر في سننه من ضعفه الأكثرون «أنه ﷺ رأى ليلة أسري به مكتوباً على باب الجنة أن درهم الصدقة بقشرة والقرض بمائة عشرة» وأن جبريل علل له ذلك بأن القرض إنما يقع في يد محتاج بخلاف الصدقة. ورؤى البيهقي خبر «قرض الشئ خَيْرٌ من صدقته» ويثبت ما في هذه الأحاديث في شرح الإرشاد ويجزم بعضهم أخذاً من الخبرين الأخيرين بأنه أفضل من الصدقة غير صحيح؛ لأن الأول المصرح بأفضليتهم صحيح دونهما فوجب تقديمه عند

متزلة النزوع لا أنه نوع حقيقة وإنما نزل منزلة النزوع لأن كلا منهما ثابت في الذمة اهـ. فود: (الذي هو إلخ) أي شرعاً اهـ ش. فود: (برذ بدله) أي على أن يرذ بدله اهـ معني.
 فود: (سنن) (مندوب) ظاهر إطلاقه أنه لا فرق في ذلك بين كوز المقرض مسلماً أو غيره وهو كذلك فإن فعل المعروف مع الناس لا يختص بالمسلمين ويجب علينا الذب على أهل الذمة منهم والصدقة عليهم جائزة وإطعام المضطر منهم واجب والتبشير بالأخ في الحديث ليس للتبشير بل لمجرد الاستعطاف والتفقة اهـ ش. فود: (ولشهره هذا) أي تعدي مندوب بالي اهـ كزدي عبارة ع ش أي قوله إليه اهـ. فود: (ولشهره هذا) أي أو صيرورته في الاصطلاح اسماً للمطلوب طلباً غير جازم اهـ سم. فود: (أو تضمينه) عطف على الشهره. فود: (حذفه) أي إليه فعلى الأول من الحذف والإيصال دون الثاني. فود: (فهو من السنن إلخ) الأولى وهو بالواو كما في النهاية. فود: (للآيات الكثيرة) أي المفيدة للشئ على القرض كآية «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا» [بقره: ٢٤٥] اهـ ش. فود: (من ضعفه إلخ) وهو خالد بن زيد السامي اهـ معني. فود: (بمائة عشرة) ووجه ذكر الثمانية عشر أن يزهم القرض فيه تنفيس كربه وإنظار إلى قضاء حاجته ورده فبه عبادتان فكان بمنزلة يزهمين ومما بعشرين حسنة فالتضعيف ثمانية عشر وهو أي التضعيف الباقي فقط؛ لأن المقرض يسترد ومن ثم لو أبرأ منه كان له عشرون ثواب الأصل والمضاعفة اهـ نهاية. فود: (علل له ذلك) أي بعد سؤاليه ﷺ عن سبب التفاضل بينهما اهـ ش عبارة المعني في تمام الحديث «فقلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة قال: لأن السائل قد يسأل وهته والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة» اهـ. فود: (في يد محتاج) أي في الغالب اهـ ش. فود: (لأن الأول المصرح) في دعوى الصراحة نظر اهـ سيد عمر

فصل

فود: (ولشهره هذا) أي أو صيرورته في الاصطلاح اسماً للمطلوب طلباً غير جازم. فود: (من السنن) صفة مندوب.

التعارض على أنه يُفَكِّرُ حَقْلُهُمَا عَلَى أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْإِبْتِدَاءُ لِمَا فِيهِ مِنْ صَوْنٍ وَجْهٌ مَنْ لَا يَحْتَادُ السُّؤَالَ عَنْهُ أَفْضَلُ وَحَقْلُ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّهَا مِنْ حَيْثُ الْإِنْتِهَاءُ لِمَا فِيهَا مِنْ عَدَمِ رَدِّ الْمُقَابِلِ أَفْضَلُ وَمَحَلُّ نَذْبِهِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُقْتَرِضُ مُضْطَرًّا وَلَا وَجِبَ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنُّ أَنَّ أَجْزَهُ أَنَّهُ يُنْفِقُهُ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا حَرَمَ عَلَيْهِمَا أَوْ فِي مَكْرُوهِ وَلَا كُرْهٍ وَيَحْرُمُ الْاِقْتِرَاضُ وَالِاسْتِدَانَةُ عَلَى غَيْرِ مُضْطَرٍّ لَمْ يَرْجُ الْوَفَاءُ مِنْ جِهَةِ ظَاهِرَةِ فَوْزًا فِي الْحَالِ وَعِنْدَ الْحُلُولِ فِي الْمُؤَجَّلِ

وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى حَقْلِ الْأَوَّلِ عَلَى الْحَقِيقِيِّ وَأَمَّا إِذَا حُجِّلَ عَلَى الْإِضَافِيِّ أَغْنَى خَيْرٌ «مَنْ اقْتَرَضَ لِلَّهِ» الْخُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْمُغْنِيِّ وَيَذُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّارِحِ صَحِيحٌ فَالضَّرَاحَةُ وَاضِحَةٌ ثُمَّ زَايَتْ فِي الرَّشِيدِيِّ مَا نُصِّهَ مُرَادُهُ بِالْأَوَّلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَخْبَارِ الْخَاصَةِ بِالْقَرْضِ وَهُوَ خَيْرٌ «مَنْ اقْتَرَضَ لِلَّهِ» الْخُ وَأَمَّا خَيْرٌ مُسْلِمِ السَّابِقِ فَلَيْسَ خَاصًّا بِالْقَرْضِ اهـ. ■ فَوَدَّ: (لِمَا فِيهِ مِنْ صَوْنٍ) عِبَارَةُ الْتَهْيَاةِ لِامْتِنَايَهِ عَنْهَا بِصَوْنِهِ مَا وَجْهٌ مَنْ لَمْ يَقْتَدِ السُّؤَالَ عَنْ بَذْلِهِ لِكُلِّ أَحَدٍ اهـ. ■ فَوَدَّ: (هَنَ) أَيِ عَنِ السُّؤَالِ. ■ فَوَدَّ: (أَفْضَلُ) خَيْرٌ أَنْ وَكَذَا إِغْرَابُ تَطْيِيرِهِ الْآتِي. ■ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ نَذْبِهِ الْخُ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْتَهْيَاةِ لِأَقُولُهُ فَوْزًا إِلَى مَا لَمْ يَعْلَمْ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ لِأَقُولُهُ وَمِنْ ثَمَّ إِلَى وَارِكَائِهِ. ■ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ نَذْبِهِ الْخُ) وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ أَيْضًا حَيْثُ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنُّ أَنَّهُ إِنَّمَا يُوْفِيهِ مِنْ حَرَامٍ أَوْ مِنْ شُبْهَةٍ وَمَالُ الْمُقْرِضِ خَلَّى عَنْهَا أَوْ الشُّبْهَةُ فِيهِ أَخْفَ مِنْهَا فِي مَالِ الْمُقْتَرِضِ وَالْأَقْوَامُ أَضَحُّ أَنَّهُ لَا يُنْدَبُ حَبِيذٌ وَإِنَّمَا يَبْقَى التَّنَظُّرُ فِي حُكْمِهِ حَبِيذٌ قَبِيحٌ لِمَا أَنَّ يُقَالُ بِالْحُرْمَةِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُوْفِيهِ بِالْجَرَامِ وَأَنْ نَفْسَهُ لَا تُسَامِحُ بِالتَّرْكِ قِيَاسًا عَلَى مَسْأَلَةِ الْإِنْفَاقِ فِي مَعْصِيَةٍ وَبِالْكَرَاهَةِ فِي مَسْأَلَةِ الشُّبْهَةِ وَأَنَّمَا تُخْتَلَفُ فِي الشَّدَّةِ بِاخْتِلَافِ الشُّبْهَةِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. ■ فَوَدَّ: (وَالْأَوْجِبُ) أَيِ عَلَى الْمُقْرِضِ.

■ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْخُ) الْأَسْبَكُ إِسْقَاطُ إِنْ. ■ فَوَدَّ: (هَلِيهِمَا) أَيِ الْمُقْرِضِ وَالْمُقْتَرِضِ. ■ فَوَدَّ: (أَوْ فِي مَكْرُوهِ) وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُبَاحَ وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا دَفِعَ إِلَى غَنِيِّ بِسُّؤَالٍ مِنَ الدَّفَاعِ مَعَ احْتِيَاجِ الْغَنِيِّ إِلَيْهِ فَيَكُونُ مُبَاحًا لَا مُسْتَحَبًّا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَى تَنْفِيصِ كُرْهٍ وَقَدْ يَكُونُ فِي ذَلِكَ غَرَضٌ لِلدَّفَاعِ كَحِفْظِ مَالِهِ بِإِخْرَازِهِ فِي فِتْنَةِ الْمُقْتَرِضِ اهـ ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ هَلْ يَشْتَرُطُ فِي نَذْبِهِ احْتِيَاجُ الْمُقْتَرِضِ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا تُشْعِرُ بِهِ الْأَحَادِيثُ حَتَّى لَوْ اقْتَرَضَ تَاجِرٌ لَا لِحَاجَةَ بَلْ لِأَنْ يَزِيدَهُ فِي تِجَارَتِهِ طَمَعًا فِي الرِّبْحِ الْحَاصِلِ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ مَنَدُوبًا بَلْ مُبَاحًا أَوْ لَا يُعْتَبَرُ مَا ذَكَرَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ لَكِنْ قَضِيَّةٌ إِطْلَاقُهُمْ اسْتِحْبَابَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْغَنِيِّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ اهـ وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ■ فَوَدَّ: (وَالْأَكْرَهَ) أَيِ لَهْمَا أَيْضًا اهـ ع ش. ■ فَوَدَّ: (خَلَّى) غَيْرِ مُضْطَرٍّ الْخُ) أَيِ بِخِلَافِ الْمُضْطَرِّ يَجُوزُ اقْتِرَاؤُهُ وَإِنْ لَمْ يَرْجُ الْوَفَاءَ بَلْ يَجِبُ وَإِنْ كَانَ الْمُقْرِضُ وَلِيًّا كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ بَيْعُ مَالٍ مَخْجُورٍ مِنَ الْمُضْطَرِّ نَسِيئَةً سَمَّ عَلَى حَقٍّ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ الْمُقْرِضُ وَلِيًّا أَيِ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَقْرِضُ الْمُضْطَرَّ إِلَّا هُوَ اهـ ع ش. ■ فَوَدَّ: (مِنْ جِهَةِ ظَاهِرَةِ) أَيِ قَرِيْبَةِ الْحُصُولِ كَمَا يُؤْخَذُ وَمِمَّا

■ فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ الْاِقْتِرَاضُ وَالِاسْتِدَانَةُ عَلَى غَيْرِ مُضْطَرٍّ الْخُ) أَيِ بِخِلَافِ الْمُضْطَرِّ يَجُوزُ اقْتِرَاؤُهُ وَإِنْ لَمْ يَرْجُ الْوَفَاءَ بَلْ يَجِبُ أَيِ وَإِنْ كَانَ الْمُقْرِضُ وَلِيًّا كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ بَيْعُ مَالٍ مَخْجُورٍ وَمِنْ الْمُضْطَرِّ الْمُغْنِيءُ بِالنَّسْبَةِ.

ما لم يعلم المقرض بحاله وعلى من أخفى غناه وأظهر فاقته عند القرض كما يأتي نظيره في صدقة التطوع ومن ثم لو علم المقرض أنه إنما يقرضه لنحو صلاحه وهو باطنًا بخلاف ذلك حرّم الاقتراض أيضًا كما هو ظاهر. وأركانه أربعة عاقدان ومعقود عليه وصيغة في غير القرض الحكمي وبدا بها لأنها أهمها للخلاف القوي في أصلها ونفاصلها فقال (وصيغته) الصريحة مُتَعَدِّدَةٌ منها (القرضك أو أسلفتك) كذا أو هذا، وقد يُنظر فيه بأنه مُشْتَرَكٌ بين القرض والسلم إلا أن يقال المُتَبَاذِرُ منه القرض لا سؤما وذكر المُتَعَلِّقِ في السلم يُخْرِجُ هذا (أو خذه بمثله) أو ببذله؛ لأن ذكر المثل أو البذل فيه نص في مقصود القرض إذ وضعه على رد المثل صورة.

يأتي في صدقة التطوع اهـ ش. هـ. قود: (ما لم يعلم المقرض بحاله) أي فإن علم فلا حرمة وهل يكون مُبَاخًا أو مَكْرُوهًا فيه نظر ولا يَتَعَدُّ الكراهة إن لم يكن ثم حاجة اهـ ش. وأما مع الحاجة فلا يَتَعَدُّ التذنب. هـ. قود: (وعلى من أخفى غناه إلخ) يَتَبَنَّى ما لم يعلم المقرض حاله سم اهـ ش. أي فإن علم فيه ما مرّ آنفاً. هـ. قود: (وأظهر فاقته إلخ) ولو أخفى الفاقة وأظهر الغنى حالة القرض حرّم أيضًا لما فيه من التذليل والتفريغ عكس الصدقة نهايةً ومغني قال ع ش. قوله م ر حرّم أيضًا ويملكه انتهى سم اهـ أقول ويُمكن إدراجه في قول الشارح ومن ثم لو علم إلخ. هـ. قود: (كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث لو علم باطنًا لم يقرض أنه لا يملك القرض كما سيأتي نظيره في صدقة التطوع أو يملكه هنا مطلقًا ويُفَرَّقُ بأن القرض مُعَاوَضَةٌ وهي لا تُتَدَفَعُ بالغنى فيه نظر والثاني أقرب سم على حجب ويوجه بأنه يُشَبِّهُ شراء المُفْهِمِ بِمَنْ لا يَعْلَمُ إغساره وبيع المعيب مع العلم بغيبه لِمَنْ يَجْهَلُهُ والشراء بالغيب المعيب كذلك إلى غير ذلك من الصور اهـ ش. هـ. قود: (غير القرض الحكمي) أي وأما القرض الحكمي كالإئتماع على اللَّفِيطِ الْمُخْتِاجِ وإطعام الجائع وكسوة العاري فسيأتي أنه لا يَفْتَحِرُ إلى إيجاب وقبول. هـ. قود: (وقد يُنظر فيه) أي في أسلفتك اهـ ش. هـ. قود: (مُشْتَرَكٌ بَيْنَ القرض والسلم) مع قوله هذا لا يَحْتَمِلُ السَّلَمُ اهـ سم وفيه تأمل. هـ. قود: (وذكر المُتَعَلِّقِ) نحو قوله أسلفتك كذا في كذا اهـ ش. عبارة الكُرْدِيِّ وهو قوله في كذا كما يقال أسلفتك كذا في عبد صفتَه كذا اهـ. هـ. قود: (أو ببذله) أسقطه النهاية والمُعْنَى. هـ. قود: (لأن ذكر المثل) إلى قوله: (وبحث) في النهاية إلّا قوله: (أو البذل). هـ. قود: (فيه) أي في خذه بمثله أو ببذله. هـ. قود: (إذا وضعه إلخ) هذا التعليل لا يظهر بالنسبة إلى قوله: (أو البذل). هـ. قود: (صورة) الأولى ولو صورة.

هـ. قود: (من أخفى غناه) يَتَبَنَّى ما لم يعلم المقرض حاله. هـ. قود: (حرّم الاقتراض أيضًا كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث لو علم حاله باطنًا لم يقرض أنه لا يملك القرض كما سيأتي نظيره في صدقة التطوع أو يملكه هنا مطلقًا ويُفَرَّقُ بأن القرض مُعَاوَضَةٌ وهي لا تُتَدَفَعُ بالغنى فيه نظر والثاني قريب. هـ. قود: (مُشْتَرَكٌ بَيْنَ القرض والسلم) مع قوله: (هذا لا يَحْتَمِلُ السَّلَمُ). هـ. قود: (لا ذكر المثل) انظر خذ هذا الدينار بدينار ثم رأيت قوله الآتي: (نعم بحث السبكي وغيره إلخ).

وبه فارق جعلهم خذّه بكذا كنايةً بيع واندفع ما للقرض وغيره هنا واتضح أنه صريح كما هو ظاهر كلام الشيخين لا كنايةً خلافاً لجمع. وبحث بعض هؤلاء أن خذّه بمثله كنايةً بيع ويؤيده ما قرره مما يعلم منه أن القصد من الثمن مطلقاً العوضيّة لا المثلية حقيقةً ولا صورةً، وهنا بالعكس فلم يصلح للكناية ثم. نعم بحث السبكي وغيره إن أخذه بكذا كنايةً هنا كالبيع وفي شرح الإسوي في ملكك هذا الدرهم بمثله أو بدرهم هل هو بيع فيترتب عليه أحكام الصرف أو قرض فيه نظر والمثج الأول ويؤيده أنهم لم يذكروا هذا المثال هنا وما قاله مُحتمل في خصوص هذا المثال؛ لأنه صالح للصرف والقرض إذ المثلية مقصودة في كل منهما وإن اختلف المراد بها فيهما فلذا استوى قوله بمثله وقوله بدرهم واحتمل في كل البيع والقرض. وحيث فالفذي يتجه أنهما إن نوبا به أحدهما تقيّن لما تقرّر من صلاحيته لهما وإلا كان في بمثله صريح قرض وفي بدرهم صريح بيع عملاً بالمبادر فيهم، وقد يستشكل هذا بأنه لا نظير له وهو صراحته في بابين مختلفين ويتخصّص بالنية إن وُجدت وإلا فيالمبادر

• فؤد: (وبه فارق) أي بقوله: (لأن ذكر المثل أو البدل إلخ) ع ش. • فؤد: (واندفع إلخ) كقوله واتضح الخ عطف على فارق. • فؤد: (أنه صريح) أي خذّه بمثله أو بدله صريح في القرض. • فؤد: (لا كناية) أي في القرض. • فؤد: (خلافاً لجمع) منهم شيخ الإسلام في شرح منتهج اه ع ش. • فؤد: (ويؤيده إلخ) مما يؤيد ردّ هذا قاعدة ما كان صريحاً في بابيه ولهذا ردّه شيخنا الشهاب الزملي واعتدّ أنه صريح هنا ولا يتعقّد به البيع مطلقاً اه سم. • فؤد: (للكناية ثم) أي في البيع. • فؤد: (بحث السبكي إلخ) اعتدّه النهاية والمغني. • فؤد: (أن خذّه بكذا كناية) يتبني تصويره بما إذا كان المسمى مثل المقرض كخذّ هذا الدينار بدينار وعليه فيفترق بين معنى المثل ولفظه بما مرّ من أن ذكر المثل فيه نص إلخ اه ع ش. • فؤد: (هذا المثال) أي ملكك هذا الدرهم بمثله أو بدرهم وآل في المثال للجنس والأقما ذكر مثالان. • وفؤد: (هنا) أي في القرض. • فؤد: (محتمل) لعله بكسر الميم. • فؤد: (وإن اختلف المراد بها فيهما) فإن المراد بالمثلية في القرض مماثلة الشيء المقرض حقيقةً أو صورةً وفي الصرف عدم الزيادة والنقصان. • فؤد: (فلذا إلخ) الإشارة إلى قوله إذ المثلية إلخ. • فؤد: (وحيث) أي حين صلاحيته للصرف والقرض. • فؤد: (وهو صراحته إلخ) تفسير لهذا في وقد يستشكل هذا. • فؤد: (صراحته في بابين إلخ) في لزوم ذلك مما مرّ نظر بل مقتضاه أنه صريح في أحدهما وهو ما يتبادر منه، كناية في الآخر وهو ما يحتاج إلى التبيّن فيه فليتأمل نعم يشكّل بقولهم ما كان صريحاً في بابيه وجدّ نفاذاً في موضوعه لا يكون كنايةً في غيره وحيث يجاب بنحو ما أفاده الشارح ثم رأيت الفاضل المحقّق قال قوله: (وهو صراحته إلخ) يتأمل انتهى. وهو إشارة إلى ما ذكر اه سيّد عمر ويمكن دفع النظر بأن مراد

• فؤد: (أن خذّه بكذا كناية) مما يؤيد ردّ هذا قاعدة ما كان صريحاً في بابيه ولهذا ردّه شيخنا الشهاب الزملي واعتدّه أنه صريح هنا ولا يتعقّد به البيع مطلقاً.

وُجِبَ بالتزام ذلك لِعَصْرَةِ اقْتِضَاءِ النَّظَرِ لَهُ فَتَأَمَّلْهُ (أَوْ مَلَكْتُكَهُ عَلَى أَنْ تَرُدَّ بَدْلَهُ) أَوْ خُذْهُ وَرُدَّ بَدْلَهُ أَوْ اصْرِفْهُ فِي حَوَائِجِكَ وَرُدَّ بَدْلَهُ فَإِنْ حَذَفَ وَرُدَّ بَدْلَهُ فِكْنَايَةُ كَخُذْهُ فَقَطْ أَيِ إِنْ سَبَقَهُ أَقْرَضَنِي وَلَا فَهُوَ كِنَايَةُ قَرْضٍ أَوْ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَلَكْتُكَهُ وَلَمْ يَنْوِ الْبَدْلَ فَهَبَةً وَلَا فِكْنَايَةً، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي ذِكْرِ الْبَدْلِ صُدَّقَ الْأَخِيذُ وَإِنَّمَا صُدِّقَ مُطْعَمٌ مُضْطَرٌّ أَنَّهُ قَرْضٌ حَقْلًا لِلنَّاسِ عَلَى هَذِهِ الْمَكْرُمَةِ الَّتِي بِهَا أَحْيَاءُ الثُّغُورِ إِذْ لَوْ أَحْوَجُوا لِلْإِشْهَادِ لَفَاتَتْ النَّفْسُ أَوْ فِي نَيْتِهِ صُدَّقَ الدَّافِعُ كَمَا فِي بَعْ هَذَا وَأَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِكَ بِنَيْتِ الْقَرْضِ كَذَا قِيلَ. وَقَوْلُهُمْ: لَا ثَوَابَ فِي الْهَيْبَةِ الْمُطْلَقَةِ وَإِنْ نَوَاهِ الْوَاهِبُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بَيْنَهُ وَفُتْرَقَ بَيْنَهُ وَيَنْ مَا ذَكَرَ بِأَنَّ هُنَا لَفْظًا صَرِيحًا مُمْلَكًا.....

الشارح بالصراحة في بَيِّنِ الْخِ الصَّلَاحِيَّةِ لَهُمَا بِقَرِينَةٍ سَابِقَةٍ كَلَامِهِ. قَوْلُهُ: (اقْتِضَاءُ النَّظَرِ) أَيِ الْفِكْرِ وَالْدَّلِيلُ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ حَذَفَ وَرُدَّ بَدْلَهُ) أَيِ مِنْ اصْرِفْهُ فِي حَوَائِجِكَ الْخِ. قَوْلُهُ: (أَيِ إِنْ سَبَقَهُ) أَيِ إِنَّمَا يَكُونُ خُذْهُ كِنَايَةً إِنْ سَبَقَهُ الْخِ فَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: (اصْرِفْهُ فِي حَوَائِجِكَ). قَوْلُهُ: (وَلَا فَهُوَ الْخِ) أَيِ وَإِنْ سَبَقَهُ أَقْرَضَنِي أَوْ بَيْعَ ش. قَوْلُهُ: (كِنَايَةُ قَرْضٍ أَوْ بَيْعٍ) صَوْرَتُهُ فِي الْبَيْعِ أَنْ يَتَقَدَّمَ ذِكْرُ الثَّمَنِ فِي لَفْظِ الْمُشْتَرِي كَيْفِيَّةً بِعَشْرَةٍ فَقَالَ الْبَائِعُ خُذْهُ أَوْ سَيَدَّ عَمَرَ عِبَارَةً ش قَوْلُهُ أَوْ بَيْعٍ مُشْكِلٌ بِأَنَّ الْبَيْعَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الثَّمَنِ وَلَا تَكْفِي بَيْتُهُ لَا مَعَ الصَّرِيحِ وَلَا مَعَ الْكِنَايَةِ عَلَى مَا اخْتَلَفَ فِيهِ وَبِعَارَةً حَجَّ فِي الْبَيْعِ بِكَذَا لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ بَلْ تَكْفِي بَيْتُهُ عَلَى مَا فِيهِ مِمَّا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ. قَوْلُهُ: (أَوْ اقْتَصَرَ الْخِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (حَذَفَ الْخِ). قَوْلُهُ: (وَلَا فِكْنَايَةً) أَيِ وَإِنْ نَوَى الْبَدْلَ فِكْنَايَةُ قَرْضٍ سَمَّ عَلَى حَجِّ أَوْ بَيْعٍ ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ اخْتَلَفَا) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ فِي نَيْتِهِ) فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (فِي ذِكْرِ الْبَدْلِ) أَيِ مَعَ قَوْلِهِ: (مَلَكْتُكَهُ) بِأَنَّ يَقُولَ أَحَدُهُمَا: ذَكَرَ مَعَهُ، وَيَقُولُ الْآخَرُ: لَا أَه. كُزْدِي. وَقَوْلُهُ مَعَ قَوْلِهِ: (مَلَكْتُكَهُ) أَيِ أَوْ قَوْلِهِ: (خُذْهُ) أَوْ قَوْلِهِ: (اصْرِفْهُ فِي حَوَائِجِكَ). قَوْلُهُ: (صُدَّقَ الْأَخِيذُ) أَيِ بَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ ذِكْرِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالِ ش ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ بَاقِيًا قَالِ سَمَّ عَلَى مَنْهَجِ قَالِ م ر مَحَلَّهُ أَيِ تَصْلِيحِ الْأَخِيذِ إِذَا كَانَ بَاقِيًا وَلَا فَاَلْقَوْلُ قَوْلِ الدَّافِعِ انْتَهَى فَلْيَحَرِّزْ. أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الشَّارِحِ م ر وَحَيْثُ صُدِّقَ فِي عَدَمِ ذِكْرِ الْبَدْلِ لَمْ يَكُنْ هِبَةً بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ دَافِعِهِ لِأَنَّ خُذْهُ مُجَرَّدَةٌ عَنْ ذِكْرِ الْبَدْلِ كِنَايَةً وَلَمْ تَوْجِدْ نَيْتَهُ مِنَ الدَّافِعِ فَيَجِبُ رَدُّهُ لِمَالِكِهِ وَلَيْسَ لِمَالِكِ الْمُطَالَبَةِ بِالْبَدْلِ أَوْ بَيْعٍ ش. وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ بَاقِيًا) حَقُّ الْمَقَامِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَاقِيًا، وَقَوْلُهُ: (وَحَيْثُ صُدِّقَ الْخِ) إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي قَوْلِهِ: (خُذْهُ) وَقَوْلُهُ: (اصْرِفْهُ فِي حَوَائِجِكَ) دُونَ قَوْلِهِ: (مَلَكْتُكَهُ) لِمَا مَرَّ أَيْفَا أَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ النَّيَّةِ هِبَةٌ. قَوْلُهُ: (أَوْ فِي نَيْتِهِ) أَيِ نَيْتِ الْبَدْلِ فِي قَوْلِهِ: (مَلَكْتُكَهُ) أَوْ سَمَّ عِبَارَةُ الْكُزْدِيِّ عَطَفَ عَلَى ذِكْرِ الْبَدْلِ أَيِ أَوْ اخْتَلَفَا فِي نَيْتِ الْبَدْلِ أَوْ يَظْهَرُ أَنَّ مِثْلَ قَوْلِهِ: (مَلَكْتُكَهُ) هُنَا قَوْلُهُ: (خُذْهُ) وَقَوْلُهُ اصْرِفْهُ فِي حَوَائِجِكَ. قَوْلُهُ: (وَيُفْرَقُ بَيْنَهُ) أَيِ بَيْنَ الْإِقْتِصَارِ عَلَى (مَلَكْتُكَهُ) وَبَيْنَ مَا ذَكَرَ وَهُوَ قَوْلُهُ: (بَعْ هَذَا وَأَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِكَ) سَمَّ وَكُزْدِي. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ هُنَا) أَيِ فِي الْهَيْبَةِ الْمُطْلَقَةِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ فِي نَيْتِهِ) أَيِ نَيْتِ الْبَدْلِ فِي قَوْلِهِ: (مَلَكْتُكَهُ). قَوْلُهُ: (وَيُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذَكَرَ) أَيِ بَيْنَ قَوْلِهِ:

فلم يقبل الرفع بالنية. وثم لفظاً مُحتمِلاً فقبل نية القرض به وبهذا يعلم أنه حيث كان اللفظ المأني به كناية صدق الدافع في نيته به أو صريحاً في التملك بلا بدل صدق الآخذ في نفي ذكر البذل أو نيته وفي قواعد الزكشي ما حاصله قالوا هنا اختلفا في ذكر القرض صدق الآخذ وفي الهبة قال وهبتك بمؤوض فقال مجاناً صدق المثهب، ولو قال اعتقتك بألف أو طلقك بألف فقالا مجاناً صدقاً يمينيهما؛ لأن المالك في الكل يدعي زيادة لفظ ملزم على اللفظ المملك المتيقن عليه والأصل عدمه وبرائة الذمة ومو أنه لو قال بعثك فقال بل وهبني حلف كل على نفي قول الآخر لأنهما هنا اختلفا في أصل اللفظ المملك فصدق المالك؛ لأنه أعرف باللفظ الصادر منه فصدق في عود العين إليه لا في إلزام ذمة الآخر بالتمين عملاً بأصل براءتها منه أو في أن المأخوذ قرض أو قراض مثلاً فسيأتي تفصيله آخر القراض ويأتي آخر الصداق ما له تعلق بما هنا، ولو أقر بالقرض وقال فوراً أو لا لم أقبض

• فود: (فلم يقبل الرفع) كأن المراد بالرفع إلزام البذل اه سم. • فود: (وتم) أي في قوله: (بع هذا إلخ). • فود: (وبهذا يعلم) أي بالفرق المذكور. • فود: (في نيته به) أي نية البذل باللفظ الكينائي. • فود: (أو صريحاً في التملك) إن كان إشارة إلى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الآخذ في نفي النية؛ لأنها وإن ثبتت لم تؤثر كما أفاده كلامه اه سم. عبارة الكردني قوله: (أو صريحاً في التملك) كـ (ملكتك) هنا اه وهو الظاهر. • فود: (وفي قواعد الزكشي إلخ) تأييد لقوله: (أنه حيث كان اللفظ إلخ). • فود: (هنا) أي في القرض (اختلفا) أي لو اختلفا. • فود: (وفي الهبة) أي وقالوا في الهبة. • فود: (قال إلخ) أي لو قال إلخ. • فود: (صدق المثهب) أي يمينه. • فود: (فقالا) أي العبد والزوجة. • فود: (في الكل) أي في كل من الصور الأربع. • فود: (عليه) أي اللفظ المملك أي على وجوبه. • فود: (والأصل عدمه) أي الزائد الملزم. • فود: (وبرائة الذمة) عطف على (عدمه). • فود: (ومو) أي في باب اختلاف المتابعين اه كردني. • فود: (هنا) أي فيما لو قال: بعثك إلخ. • فود: (ذمة الآخر) أي مدعي الهبة. • فود: (أو في أن المأخوذ) عطف على قوله: في ذكر المؤوض اه كردني والظاهر بل المتعين أنه عطف على قوله في ذكر البذل كما هو صريح صنيع النهاية ولأن قوله في ذكر المؤوض مما حكاه الزكشي وما هنا من كلام الشارح نفسه بلا حكاية. • فود: (فوراً أو لا) أي أو بلا فور. • فود: (لم أقبض) مقول قال عبارة النهاية لو أقر بالقرض، وقال: لم أقبض صدق يمينه كما قاله

(ملكتك) وقوله: (بع هذا وأتفق على نفسك) كذا يظهر في شرح هذا الكلام. • فود: (فلم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع إلزام البذل. • فود: (أو صريحاً في التملك) إن كان إشارة إلى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الآخذ في نفي النية؛ لأنها وإن ثبتت لم تؤثر كما أفاده كلامه. • فود: (ولو أقر بالقرض إلخ) عبارة شرح م ر ولو أقر بالقرض وقال لم أقبض صدق يمينه كما قاله الماوردني لعدم المنافاة إذ القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ إن قاله فوراً.

لم يُقبل كما أفهمه كلام الرافعي وغيره نعم له تحليله أنه أقبضه كما يُعلم مما يأتي في الرهن وقال الماوردي يُصدق المُقرض بيمينه وابن الصباغ إن قاله فوراً ويظهر فيما اشتهر من استعمال لفظ العارية هنا أنه فيما لا تصح إعارته كناية؛ لأنه لم يجد نفاذاً في موضوعه وفي غيره ليس كناية؛ لأنه صريح في بابه ووَجَدَ نفاذاً في موضوعه ثم رأيت بعضهم أطلق صراحته هنا إن شاعَتْ ويُرَدُّ ما ذكرته من التفصيل الذي لا بُدَّ منه فإن قلت: الشيوع لا يُعتمد به إلا فيما لا يصلح للعارية قلت: بتسليمه هو لا دخل له في الصراحة؛ لأن الذي له دخل فيها الشيوع على ألبسة حَمَلَة الشرع لا في ألبسة العوام كما هنا.

(ويُشترط قبوله في الأصح) كالبيع ومن ثم اشترط فيه شروط البيع السابقة في العاقدَيْن والصفقة كما هو ظاهر حتى موافقة القبول للإيجاب فلو قال أقرضتك ألفاً فقبل خمسيناً أو بالعكس لم يصح واعتُرض بوضوح الفرق بأن المُقرض مُتَبَرِّع فلم يضر قبول بعض المُستأى ولا الزيادة عليه ويُرَدُّ بمنع إطلاق كونه مُتَبَرِّعاً. كيف ووضِعَ القرض أنه تملك للشيء برَدِّ مثله فساوى

الماوردي لَعَدَمَ المُنافاة إذ المُقرض يُطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ: إن قاله فوراً اه فظاهر صريح النهاية اغتماذ مقالة الماوردي بإطلاقها أي سواء أقاله فوراً أو لا اه بصريّ. فود: (لم يُقبل) خلافاً للنهاية. فود: (يصدق المُقرض بيمينه) مُعْتَمَد اه ع ش. فود: (وابن الصباغ إلخ) ضَمِيف اه ع ش. فود: (من استعمال إلخ) بيان لما اشتهر. فود: (هنا) أي في القرض. فود: (وفي غيره) عطف على قوله فيما لا تصح إلخ. فود: (ووَجَدَ نفاذاً إلخ) قد يُقال إنه يلزم ما ذكر في المسألة المنقولة عن شرح الإسنوي ومع ذلك تقدّم ما فيها للشارح فيَحْتَمَلُ أن يُجعل هنا لفظ العارية كناية مطلقاً ويكون ذلك مُسْتَنَى أيضاً للمُذْرِك وهو الشيوع فليَنَاقُلْ اه سَيَدُ عَمَر. فود: (صراحته) الأولى صراحته أي لفظ العارية. فود: (هنا) أي في القرض. فود: (لا يُعتمد به إلا فيما إلخ) أي فلا يأتي فيه التفصيل المار فتكون العارية الشائعة في القرض صريحاً فيه. فود: (بتسليمه) أي الحضر. فود: (هو) أي الشيوع. فود: (فيها) أي الصراحة. فود: (الشيوع إلخ) خَيْرَ أَنْ.

فود (سئ): (قبوله في الأصح) فلو لم يُقبل لفظاً أو لم يحصل إيجاب مُتَبَرِّعٍ من المُقرض لم يصح القرض ويخرم على الآخذ التصرف فيه لَعَدَمَ ملكه له لكن إذا تصرف فيه ضمن بذلك بالمثل أو القيمة لما يأتي من أن فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعَدَمِهِ ولا يلزم من إعطاء الفاسد حُكْمَ الصحيح مُشَابَهَتُهُ له من كل وجه اه ع ش. فود: (كالبيع) إلى قوله ومن الأول في النهاية إلا قوله أو فداء أسير. فود: (كالبيع إلخ) وظاهر أن الإلتماس من المُقرض كافٍ في مقام الإيجاب ومن المُقرض كافٍ في مقام القبول كما في البيع اه مُغْنِي. فود: (في العاقدَيْن إلخ) عُرِفَ لل سابقة. فود: (والصفقة) بالجر عطفاً على العاقدَيْن اه ع ش. فود: (حتى موافقة القبول إلخ) بالرفع عطفاً على شروط البيع. فود: (واختُرض) أي اشترط موافقة القبول للإيجاب في القرض. فود: (ووضِعَ القرض) أي الذي وُضِعَ له لفظ القرض.

البيع إذ هو تملك الشيء بثمنه، فكما اشترط ثم الموافقة فكذا هنا وكون القرض فيه شائبة تبرع كما يأتي لا ينافي ذلك لأن المعاوضة فيه هي المقصودة والقابل بأنه غير معاوضة وهو مقابل الأصح ومن ثم قال جعفر إن الإيجاب منه غير شرط أيضاً. واختاره الأذرعى وقال قياس جواز المعاطة في البيع جوازها هنا واعتراض الغزالي له بأنه سهو؛ لأن شرط المعاطة بذل العوض أو التزامه في الذمة وهو مفقود هنا هو السهو لإجرائهم خلاف المعاطة في الرهن وغيره مما ليس فيه ذلك فما ذكره شرط للمعاطة في البيع دون غيره أما القرض الحكمي فلا يشترط فيه صيغة كإطعام جائع وكسوة عار وإنفاي على لقيط ومنه أمر غيره بإعطاء ما له غرض فيه كإعطاء شاعر أو ظالم أو إطعام فقير أو فداء أسير وعمر داري

• فود: (فيه شائبة إلخ) خبر الكون من حيث كونه ناقصاً وأما من حيث كونه مبتدأ فخره قوله لا ينافي ذلك. • فود: (لا ينافي ذلك) أي إنه مساو للبيع اهـ ع ش. • فود: (قال جعفر إلخ) دفع به ما يوهمه المتن من أن الإيجاب لا خلاف فيه. • فود: (منه) أي من المقرض والأولى فيه كما في النهاية والمغني أي في الإقراض. • فود: (أي كالتقريب على مقابل الأصح اهـ ع ش. • فود: (واختاره الأذرعى إلخ) أي ما قاله الجعفر عبارة المغني قال القاضي والمتولي الإيجاب والقبول ليس بشرط بل إذا قال أقرضني كذا فأعطاه إياه أو بعت إليه رسولاً بعتت إليه المال صح القرض قال الأذرعى والإجماع الفعلي عليه وهو الأقوى والمختار ومن اختار صحة البيع بالمعاطة كالمصنف قياسه اختيار القرض بها وأولى بالصحة اهـ. • فود: (وقال قياس جواز المعاطة في البيع إلخ) قضيت جوازها أيضاً في رفع اليد عن الاختصاص وفي التزول عن الوظيفة قلير اجع. • فود: (واختار الغزالي إلخ) أقره المغني. • فود: (له) أي لقول الأذرعى قياس جواز إلخ. • فود: (هنا) أي في القرض. • فود: (هو السهو) خبر واغتراض الغزالي إلخ. • فود: (خلاف المعاطة) أي الخلاف في صحة البيع بها. • فود: (في الرهن وغيره) ومنه القرض اهـ ع ش وفيه تأمل. • فود: (بما ليس فيه ذلك) أي بذل العوض أو التزامه اهـ ع ش وكذا الموصول في قوله فما ذكره إلخ. • فود: (أما القرض الحكمي) مخترع قوله في غير القرض الحكمي قيل قول المتن وصيغته اهـ ع ش. • فود: (فلا يشترط فيه صيغة) أي أصلاً اهـ ع ش. • فود: (كإطعام جائع إلخ) تمثيل للقرض الحكمي فكان الأولى أن يقدم ويذكر عقبه. • فود: (كإطعام جائع إلخ) محل عدم اشتراط الصيغة في المضطر ووصوله إلى حالة لا يقتدر معها على صيغة ولا فيشترط ولا يكون إطعام الجائع وكسوة العاري ونحوهما قرصاً إلا أن يكون المقرض غنياً وإلا بأن كان فقيراً أو المقرض غنياً فهو صدقة لما تقرّر في باب السير أن كفاية الفقراء واجبة على الأغنياء ويتبني تصديق الأخذ فيما لو ادعى الفقر وانكره الدافع؛ لأن الأصل عدم لزوم ذمته شيء اهـ ع ش. • فود: (ومنه) أي القرض الحكمي اهـ ع ش. • فود: (بإعطاء ما له غرض فيه) يعني بإعطاء شيء لا يبر غرض في إعطاء ذلك الشيء. • فود: (وعمر داري إلخ) أي وبغ هذا وأتفق على نفسك بنية القرض ويصدق فيها اهـ نهاية أي النية ع ش عبارة الرشيدي أي ولا يحتاج إلى شرط كما هو واضح اهـ.

واشتر هذا بثوبك لي وبأنتي آخِر الضمان ما لم يُعلم منه أنه لا بُدَّ في جميع ذلك ونحوه من شرط الرجوع بخلاف ما لزمه كذَن وما نَزَلَ مثَلته كقول الأسير لغيره فإدني، ومن الأول أَدَّ لِمَن ادَّعى عَلَيَّ ما ادَّعى به أي قبل ثبوته وأدَّ زكاتي أي قبل تعلُّقها بالذمة وإلا فهي من جُملة الدُّيون كما هو ظاهر وإذا رجع

• فَوَدَّ: (واشتر هذا بثوبك إلخ) يُؤخَذُ مِنْ كَوْنِهِ قَرْضًا أَنَّهُ يَرُدُّ مِثْلَ الثَّوبِ صُورَةً وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي أَنفًا بِمِثْلِهِ صُورَةً كَالْقَرْضِ اهـ سَمِ أَيِّ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ حَيْثُ قَالَ قَبْرَجُعُ بَقِيمَتِهِ. • فَوَدَّ: (لا بُدَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ إلخ) أَيِ مِنْ صُورِ الْقَرْضِ الْحُكْمِيِّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ لَشَرْطِ الرَّجُوعِ فِيمَا يَدْفَعُهُ لِلشَّاعِرِ وَالظَّالِمِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ ذَلِكَ دَفْعُ هَجْوِ الشَّاعِرِ لَهُ حَيْثُ لَمْ يُعْطَهِ وَدَفْعُ شَرِّ الظَّالِمِ عَنْهُ بِالْإِعْطَاءِ وَكِلَاهُمَا مُتَزَلٌّ مَتَزِلَّةُ اللَّازِمِ وَكَذَا فِي عَمَرِ دَارِي؛ لِأَنَّ الْعِمَارَةَ وَإِنْ لَمْ تُكُنْ لَا زِمَةً لِكِتْمَانِهَا تَنْزِلُ مَتَزِلَّتُهُ لِحَرَيَانِ الْغُرْفِ بَعْدَ إِمْعَالِ الشَّخْصِ لِمَلِكِهِ حَتَّى يَخْرُبَ وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ، ثُمَّ إِنْ عَيَّنَّ لَهُ شَيْئًا فَذَلِكَ وَالْأَصْدُقُ الدَّفَاعُ فِي الْقَدْرِ اللَّاتِي وَلَوْ صَحَّحَهُ آلهُ مُحَرَّمَةٌ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْهُ كِفَايَةُ شَرِّهِ لَا إِعَاتَتُهُ عَلَى الْمَغْصِيَةِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (مِنْ شَرْطِ الرَّجُوعِ) مَحَلُّهُ فِي الْأَسِيرِ إِذَا لَمْ يَقُلْ قَائِدُنِي بَدَلِيلِ الْآتِي أَنفًا وَصَرَّحَ بِهِ شَرْحُ الْبَابِ اهـ سَمِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَزِمَهُ إلخ) حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ مَا لَهُ غَرَضٌ فِيهِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَيِ بِخِلَافِ أَمْرِهِ غَيْرِهِ بِإِدَاءِ مَا لَزِمَهُ إلخ فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِلرَّجُوعِ فِيهِ شَرْطُ اهـ. • فَوَدَّ: (كَقَوْلِ الْأَسِيرِ إلخ) خَرَجَ بِذَلِكَ مَا إِذَا لَمْ يَقُلْ لَهُ فَإِدْنِي أَوْ نَحْوَهُ فَلَا رُجُوعَ وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّارِحَ عَمِلَ فِي بَابِ الضَّمَانِ تَنْزِيلَهُمْ فِدَاءَ الْأَسِيرِ مَتَزِلَّةَ الْوَاجِبِ بَأْتَهُمْ اعْتَنَوْا فِي وَجُوبِ السَّغِيِّ فِي تَخْصِيلِهِ مَا لَمْ يَغْتَنُوا بِهِ فِي غَيْرِهِ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ تَوَهَّمِ الْإِحْقَاقَ الْمَخْبُوسَ ظُلْمًا بِالْأَسِيرِ حَتَّى لَا يَخْتِاجُ فِي الرَّجُوعِ عَلَيْهِ إِلَى شَرْطِ الرَّجُوعِ اهـ رَشِيدِي أَقُولُ إِنَّمَا يَظْهَرُ هَذَا الرَّدُّ لَوْ أُرِيدَ بِالْوُجُوبِ التَّنْزِيلِي هُنَا الْوُجُوبُ عَلَى الْمُعْطَى وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِذَلِكَ الْوُجُوبُ عَلَى الْآمِرِ وَحَيْثُ فَالْإِحْقَاقُ ظَاهِرٌ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ الْأَوَّلِ) يُرِيدُ بِهِ قَوْلُ مَا لَهُ غَرَضٌ فِيهِ اهـ كُرْدِي وَالْأَخْسَنُ قَوْلُهُ أَمْرٌ غَيْرُهُ بِإِعْطَاءِ مَا لَهُ غَرَضٌ فِيهِ قَالَ الْبَحْثِيُّ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا دَفْعُ بَعْضِ النَّاسِ الدَّرَاهِمَ عَنْ بَعْضِ فِي الْقَهْوَةِ وَالْحَمَامَاتِ وَمَجِيءُ بَعْضِ الْجَبَرَانِ بِقَهْوَةٍ وَكَمَلِكٍ مَثَلًا كَمَا فِي ع ش وَمِنْهُ أَيْضًا كِسْوَةُ الْحَاجِّ بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ يَرُدُّ كَمَا فِي الْقَلْبُوبِيِّ اهـ. • فَوَدَّ: (لِمَنْ ادَّعَى) بَيْنَاءُ الْمَاضِي الْمَبْنِي لِلْفَاعِلِ. • فَوَدَّ: (أَيِ قَبْلَ ثُبُوتِهِ) أَيِ وَالْأَفْهَمُ مِنْ جُمْلَةٍ مَا لَزِمَهُ. • فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) أَيِ وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ تَعَلُّقِ الزَّكَاةِ بِالذِّمَّةِ. • فَوَدَّ: (وَإِذَا رَجَعَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَحَصَلَ لِي) فِي النِّهَايَةِ.

• فَوَدَّ: (واشتر هذا بثوبك إلخ) يُؤخَذُ مِنْ كَوْنِهِ قَرْضًا أَنَّهُ يَرُدُّ مِثْلَ الثَّوبِ صُورَةً وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي أَنفًا بِمِثْلِهِ صُورَةً كَالْقَرْضِ. • فَوَدَّ: (مِنْ شَرْطِ الرَّجُوعِ) مَحَلُّهُ فِي الْأَسِيرِ إِذَا لَمْ يَقُلْ قَائِدُنِي بَدَلِيلِ الْآتِي أَنفًا وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْبَابِ هُنَا تَمْثِيلًا لِلْقَرْضِ التَّقْدِيرِيِّ وَكَذَا فِدَاءُ أَسِيرٍ بِإِدْنِهِ وَإِنْ لَمْ يَشْرَطْ رُجُوعًا كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْإِيمَانِ اهـ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ لَا بُدَّ إلخ) صَنِيعُهُ يُفْهَمُ أَنَّ هَذَا فِي الْقَاضِي لَكِنَّ الْمَعْنَى يَقْتَضِي أَنَّ بَقِيَّةَ الْأَوْلِيَاءِ كَذَلِكَ.

كان في المُقَدَّر والمُعَيَّن بمثله صورة كالقرض، ولو قال: اقْبِضْ دَهْنِي وهو لَكَ قَرْضًا أو مِيعًا صَحَّ قَبْضُهُ لا قَوْلُهُ وهو إلى آخِرِهِ نعم له أَجْرُهُ مثل تَقاضِيهِ أو اقْبِضْ وديعَتِي مثلًا وتَكُونُ لَكَ قَرْضًا صَحَّ وكانت قَرْضًا وَحْصَلْ لِي أَلْفًا قَرْضًا وَلَكَ عَشْرَةٌ جَعَالَةٌ فَيَسْتَحِقُّ الْجَعْلَ إِنْ اقْتَرَضَهَا لَهُ لا إِنْ اقْتَرَضَهُ وَقَرْضُ الْأَعْمَى واقْتَراضُهُ كَبِيرُهُ. (و) يُشْتَرَطُ فِي الْمُقْرِضِ (أَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ) الْمُطْلَقِ؛ لِأَنَّهُ الْمُرَادُ حَيْثُ أُطْلِقَ وَهِيَ تَسْتَلْزِمُ رُشْدَهُ وَاخْتِيَاظَهُ فِيمَا يُقْرِضُهُ فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ صِحَّةُ وَصِيَّةِ الشَّفِيهِ وَتَذْيِيرُهُ وَتَبَرُّعُهُ بِمَنْفَعَةٍ بَذَنَ الْخَفِيفَةَ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ شَائِبَةٌ تَبَرُّعٌ وَمَنْ ثُمَّ امْتَنَعَ تَأْجِيلَهُ إِذِ التَّبَرُّعُ يَقْتَضِي تَنْجِيزَهُ وَلَمْ يَجِبِ التَّقَابُضُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ رِبَوِيًّا فَلَا يَصَحُّ

• قَوْلُهُ: (كَانَ فِي الْمُقَدَّرِ الْإِنْفِ) أَيِ كَانَ الْمَرْجُوعُ بِهِ فِي الْمُقَدَّرِ أَيِ وَلَوْ حُكْمًا كَانَ إِذِنْ لَهُ فِي فِدَائِهِ مِنَ الْأَسْرِ بِمَا يَرَاهُ أَحَدٌ ش. • قَوْلُهُ: (وَالْمُعَيَّنُ) أَنْظَرْ مَا حُكِمَ غَيْرُ الْمُقَدَّرِ وَالْمُعَيَّنِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَزْجَعُ فِيهِ بَدَلُهُ الشَّرْعِيُّ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيمَةٍ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَالرُّجُوعُ بِالْمِثْلِ الصَّوَرِيُّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ فَإِذَا انْتَقَى ثَبَتَ الْأَصْلُ فَلْيُرَاجَعْ أَهْرَاسِيْدِي وَجِبَارَةُ ش قَوْلُهُ وَالْمُعَيَّنُ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا وَلَا مُقَدَّرًا لَا يَزْجَعُ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ وَأَنَّهُ يَزْجَعُ بِمَا صَرَفَهُ حَيْثُ كَانَ لَا يَتِمُّ يَصْلُقُ فِي قَدَرِهِ فَيَرُدُّ بِثَلَاثَةِ إِنْ كَانَ مِثْلًا وَصَوْرَتُهُ إِنْ كَانَ مُتَقَرِّبًا وَهُوَ الْأَوْفَقُ فِي الْبَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى أَوْ اقْبِضْ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَكَ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. • قَوْلُهُ: (قَرْضًا الْإِنْفِ) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُشْتَرِطِ فِي الْخَبَرِ.

• قَوْلُهُ: (لَا قَوْلُهُ وَهُوَ الْإِنْفِ) أَيِ فَلَا يُدْ مِنْ قَرْضٍ جَدِيدٍ أَوْ مُغْنَى أَيِ وَمِنْ صِبْغَةٍ يَتَّبِعُ جَدِيدَةً. • قَوْلُهُ: (تَقاضِيهِ) يَفْنِي تَحْصِيلَهُ مِنَ الْمَدِينِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ اقْبِضْ الْإِنْفِ) أَيِ أَوْ قَالَ: اقْبِضْ الْإِنْفِ. • قَوْلُهُ: (صَحَّ) وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ وَمَا قَبْلَهَا أَنَّ الَّذِينَ لَا يَتَمَيَّنُونَ إِلَّا بِقَبْضِهِ بِخِلَافِ الْوَدِيعَةِ أَحَدٌ ش. • قَوْلُهُ: (وَحْصَلْ الْإِنْفِ) مُرَادُ اللَّفْظِ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ جَعَالَةٌ. • قَوْلُهُ: (لَا إِنْ اقْتَرَضَهُ) أَيِ لَا يَكُونُ جَعَالَةً إِنْ اقْتَرَضَهَا لَهُ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ أَهْرَاسِيْدِي وَجِبَارَةُ الْمُغْنَى فَلَوْ أَنَّ الْمَامُورَ اقْتَرَضَهُ مِنْ مَالِهِ لَمْ يَسْتَحِقَّ الْعَشْرَةَ أَه.

• قَوْلُهُ: (وَقَرْضُ الْأَعْمَى الْإِنْفِ) كَذَا فِي النَّهَائَةِ. • قَوْلُهُ: (كَبِيرُهُ) أَيِ فَلَا يَصِحُّ فِي الْمُعَيَّنِ وَيَصِحُّ فِي الدَّيْنِ وَيُوكَلُّ مَنْ يَقْبِضُ لَهُ أَوْ يَقْبِضُ عَنْهُ ش وَمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (الْمُطْلَقِ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَيُعْلَمُ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (لَا تَعْرِضُ الْمُرَادُ) أَيِ التَّبَرُّعِ الْمُطْلَقِ (حَيْثُ أُطْلِقَ) أَيِ التَّبَرُّعِ وَيَذُلُّ لِذَلِكَ أَيِ كَوْنُ مُرَادِ الْمُصْتَفِ التَّبَرُّعِ الْمُطْلَقِ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ أَيِ فِي التَّبَرُّعِ أَفَادَتِ الْمُعْشَرُ نَهَائَةً وَمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (وَاخْتِيَاظَهُ) فَلَا يَصِحُّ إِقْرَاضُ مَكْرُوهٍ وَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ حَقٍّ فَلَوْ أَكْرَهَ بِحَقٍّ وَذَلِكَ بَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ لِنَحْوِ اضْطِرَارٍ صَحَّ أَحَدٌ ش. • قَوْلُهُ: (فِيمَا يُقْرِضُهُ) مُتَعَلِّقٌ بِأَهْلِيَّةِ التَّبَرُّعِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ) تَفْرِيعٌ عَلَى إِرَادَةِ الْمُطْلَقِ فِيمَا يُقْرِضُهُ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ تَقَدَّرَ فِيمَا يُقْرِضُهُ يَدْفَعُ وَرُودَ مَا ذُكِرَ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (صِحَّةُ وَصِيَّتِهِ الْإِنْفِ) فَاعِلٌ فَلَا يُرَدُّ. • قَوْلُهُ: (الْخَفِيفَةُ) أَيِ الَّتِي لَا يَخْتِاجُ إِلَيْهَا فِي نَفَقَةٍ نَفْسِهِ كَانَ كَانَ غَنِيًّا كَمَا يَأْتِي لَهُ أَحَدٌ ش.

• قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ اشْتِرَاطِ أَهْلِيَّةِ التَّبَرُّعِ. • قَوْلُهُ: (تَأْجِيلُهُ) أَيِ الْقَرْضِ أَحَدٌ ش. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَجِبِ الْإِنْفِ) عَطَفٌ عَلَى امْتَنَعَ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ رِبَوِيًّا) أَيِ فَيَجُوزُ عَدَمُ إِقْبَاضِهِ فِي الْمَجْلِسِ وَلَا يُشْتَرَطُ قَبْضُ بَدَلِهِ فِي الْمَجْلِسِ أَحَدٌ ش.

من محجور عليه وكذا وليه إلا لضرورة بالنسبة لغير القاضي إذ له ذلك مطلقاً لكثرة أشغاله وإن نازع فيه السبكي نعم لا بُد من يسار المقرض منه وأمانته وعدم الشبهة في ماله إن سلم منها مال المولى والإشهاد عليه وكذا أخذ رهن منه إن رأى القاضي أخذه وله أيضاً إقراض مال الثفيل بتلك الشروط إذا رضي الغرماء بتأخير القسمة أما المستقرض فشرطه الرشد والاختيار وسيعلم مما يأتي صيغة تصرف الشفيع المَهْمَل قرضاً وغيره وكذا الشكران.

(وهجوز إقراض) كُلُّ (ما يُسَلَّم فيه) أي في نوعه فلا يرد امتناع السلم في المُعَيَّن وجواز قرضه كالذي في الذمة فلو قال أقرضتك ألفاً وقيل وتفرقا ثم أعطاه ألفاً جاز إن قرب الفصل عرفاً وإلا فلا وإن نازع فيه السبكي.

• قوله: (من محجور عليه) ولا من مكاتب اه كزدي. • قوله: (إذ له ذلك مطلقاً) أي للقاضي قرض مال المحجور عليه من غير ضرورة اه نهاية. • قوله: (نعم لا بُد إلخ) صنيعة يفهم أن هذا في القاضي لكن المعنى يقتضي أن بقاء الأولياء كذلك اه سم وفيه أن كلام الشارح صريح في أنه لا يجوز للثفيلة الإقراض لغير ضرورة مطلقاً. • قوله: (لا بُد من يسار المقرض منه إلخ) أي من القاضي قال سم على منهج وهذه الشروط معتبرة في إقراض الولي ويؤد عليه أن من الضرورة ما لو كان المقرض مضطراً وقد تقدم عنه على حجة أنه يجب على الولي إقراض المضطر من مال المولى عليه مع انتفاء هذه الشروط ومن الضرورة ما لو اشترف مال المولى عليه على الهلاك بنحو مرض وتعين إخلاصه في إقراضه ويتعد اشتراط ما ذكر في هذه الصورة فإن اشترطه قد يؤدي إلى إهلاك المال والمالك لا يريد إثلافه انتهى. فلعل محلل الاشتراط إذا دعت حاجة إلى إقراض ماله ولم تصل إلى حد الضرورة ويكون التغيير بالضرورة عنها مجازاً اه ع ش. • قوله: (إن سلم منها مال المولى) أي أو كان أقل شبهة ع ش وسيد غمر. • قوله: (إن رأى القاضي إلخ) عبارة النهاية والمعنى إن رأى ذلك اه قال الرشيدي سيأتي في الكتاب الآتي ترجيح وجوب الإزتهان عليه مطلقاً وتاويل ما هنا اه وقال ع ش عبارته في أول كتاب الزهن والأوجه الوجوب مطلقاً والتغيير بالجواز لا ينافي الوجوب وقولهما إن رأى ذلك أي إن اقتضى نظره أصل الفعل لا إن رأى الأخذ اه. وما هنا لا ينافيه لإمكان حمل قوله إن رأى ذلك على أصل القرض وهو لا ينافي كون الزهن والإشهاد واجبين حيث رأى القرض مصلحة لكن عبارة حجة إن رأى القاضي أخذه اه. وهي لا تقبل هذا التأويل وقوله الأوجه الوجوب مطلقاً أي قاضياً أو غيره اه.

• قوله: (إذا رضي الغرماء) أي الكاملون فلا عبرة برضا أوليائهم اه ع ش. • قوله: (بتأخير القسمة) إلى أن يجتمع المال كله كما نقله عن التص نهاية ومعنى. • قوله: (الرشد والاختيار) عبارة النهاية والمعنى اهلية المعاملة فقط اه قال ع ش أي دون اهلية التبضع اه. • قوله: (وكذا الشكران) أي المتعدي.

• قوله: (أي في نوعه) إلى قوله ولو رد في النهاية إلا قوله لكن في غير الربا لضيقة. • قوله: (وجواز قرضه) أي المُعَيَّن عطف على امتناع السلم. • قوله: (جاز إن قرب إلخ) لأن الظاهر أنه دفع الألف عن القرض اه. • قوله: (والأفلا) علله في الروضة تبعاً للمهذب فقال: لأنه لا يمكن البناء مع طول الفصل

وَيَجُوزُ قَرْضُ كَفٍّ مِنْ نَحْوِ دِرَاهِمٍ لِيَتَبَيَّنَ قَدْرُهَا بَعْدُ وَيُرَدُّ مِثْلُهَا وَلَا أَثَرُ لِلْجَهْلِ بِهَا حَالَةَ الْعَقْدِ.
وَقَضِيَّةُ الضَّائِبِ جَلُّ إِقْرَاضِ النَقْدِ الْمَغْشُوشِ وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ خِلَافًا لِلرُّوْيَانِيِّ؛
لأنه مثلي تجوزُ المعاملةُ به في الذمَّةِ وإن جهلَ قدرُ غِشِّه لكن في غيرِ الرِّبَا لِضَيْقِهِ كما مرَّ
بَسْطُهُ فِي الْبَيْعِ فَتَقْيِيدُ السِّبْكِ وَغَيْرِهِ مَا هُنَا بِمَا عُرِفَ قَدْرُ غِشِّهِ مَرْدُودٌ، وَلَوْ رُدُّ مِنْ نَوْعِهِ
أَحْسَنَ أَوْ أَرْيَدَ وَجِبَ قَوْلُهُ وَلَا جَازَ وَلَا نَظَرَ لِلْمُثَالَّةِ الشَّابِقَةِ فِي الرِّبَا لِضَيْقِهِ وَالْمُسَامَحَةِ فِي
الْقَرْضِ لِأَنَّهُ إِرْفَاقٌ وَمَزِيدٌ إِحْسَانٍ فَإِنْ اخْتَلَفَ النَّوْعُ كَانَ اسْتِبْدَالًا فَتَجِبُ الْمُثَالَّةُ وَالْقَبْضُ
كَمَا مَرَّ فِي الاسْتِبْدَالِ وَفِي الرُّوْضَةِ هُنَا عَنِ الْقَاضِي مَنْعُ قَرْضِ الْمَنْفَعَةِ لِامْتِنَاعِ السَّلَمِ فِيهَا وَفِيهَا

أَمَّا لَوْ قَالَ أَقْرَضْتُكَ هَذِهِ الْأَلْفَ مِثْلًا وَتَقَرَّرَ أَنَّهُ سَلَمَهَا إِلَيْهِ لَمْ يَضُرَّ وَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ أَوْ مُغْنِيَ وَقَوْلُهُ أَمَّا لَوْ
إِلْخَ فِي النَّهَايَةِ مِثْلُهُ. □ فَوُدَّ: (لِيَتَبَيَّنَ قَدْرُهَا) أَي عَلَى شَرْطِ أَنْ يَتَبَيَّنَ كَمَا سَيَأْتِي عَنِ الْأَنْوَارِ بِخِلَافِ مَا إِذَا
أُطْلِقَ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَوْ سَيَدُّ عُمَرُ عِبَارَةٌ شَأْنُ أَقْرَضَهُ أَنَّهُ لَوْ أَقْرَضَهُ لَا بِهَذَا الْقَضْدِ لَمْ يَصِحَّ قَالَ سَمِ عَلَى حَجِّ
عِبَارَةٌ شَرْحُ الرُّوْضِ أَيِ وَالْمُغْنِي فَلَوْ أَقْرَضَهُ كَقَامِ الدِّرَاهِمِ لَمْ يَصِحَّ وَلَوْ أَقْرَضَهُ عَلَى أَنْ يَسْتَبَيَّنَ بِقَدْرِهِ
وَيُرَدُّ مِثْلُهُ صَحَّ ذَكَرَهُ فِي الْأَنْوَارِ انْتَهَى. وَيُمْكِنُ تَنْزِيلُ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَيْهِ بِأَنْ تُحْمَلَ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ
لِيَتَبَيَّنَ عَلَى مَعْنَى عَلَى. □ فَوُدَّ: (وَلَا أَثَرُ لِلْجَهْلِ بِهَا لِإِلْخَ) أَي وَيُضَدَّقُ فِي قَدْرِهَا؛ لِأَنَّهُ الْغَارِمُ حَيْثُ
ادَّعَى قَدْرًا لَا يَتَقَا وَلَا قَيْطَالِبَ بَتَمَيِّنَ قَدْرٍ لَا يَتَقَا أَوْ يُخْبَسُ إِلَى الْبَيَانِ أَوْ ش. □ فَوُدَّ: (خِلَافًا لِلرُّوْيَانِيِّ) فِي
مَنْعِهِ مُطْلَقًا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (مَا هُنَا) أَي جَلُّ إِقْرَاضِ النَقْدِ الْمَغْشُوشِ. □ فَوُدَّ: (مَرْدُودٌ) إِنْ كَانَ رَدُّهُ
مِنْ حَيْثُ التَّقْلُّ قُمُسَلَّمَ وَأَمَّا الْمَعْنَى فَيَشْهَدُ لَهُ إِذْ حُصِّلَ بَرَاءَةُ الذَّمَّةِ عِنْدَ الْوَفَاءِ مَعَ الْجَهْلِ بِقَدْرِ الْغِشِّ
مُتَعَدَّرُ أَوْ سَيَدُّ عُمَرُ. □ فَوُدَّ: (مِنْ نَوْعِهِ) أَيِ الْمَغْشُوشِ أَوْ كُرْدِيٍّ وَمِثْلُ الْمَغْشُوشِ فِي ذَلِكَ الْخَالِصُ بَلْ
مُطْلَقُ الرُّوْيِ فَالْأَوَّلَى إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ لِطُلُقِ الْقَرْضِ. □ فَوُدَّ: (وَجِبَ قَوْلُهُ) شَامِلٌ لِلزِّيَادَةِ الْمُتَمَيِّزَةِ وَفِي
وُجُوبِ قَبُولِهَا نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَتَقَدَّمَ عَدَمُ قَبُولِهَا فِي السَّلَمِ أَوَّلُ الْفَضْلِ السَّابِقِ فَلْيُرَاجَعْ أَوْ سَمِ وَأَقْرَهُ السَّيْدُ
عُمَرُ. □ فَوُدَّ: (وَلَا جَازَ) الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَنَّ الْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحْسَنَ وَلَا أَرْيَدَ جَازَ قَبُولُهُ وَلَا يَجِبُ وَفِي
عَدَمِ الْوُجُوبِ نَظَرٌ إِذَا كَانَ بِصِفَةِ الْمَأْخُودِ. نَعَمْ إِنْ صَوَّرَ هَذَا بِمَا دُونَ الْمَأْخُودِ أَتَجَّ نَفْيُ الْوُجُوبِ
فَلْيُرَاجَعْ أَوْ سَمِ. □ فَوُدَّ: (وَلَا نَظَرَ لِإِلْخَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَجِبَ قَبُولُهُ. □ فَوُدَّ: (وَالْمُسَامَحَةُ لِإِلْخَ) عَطَفَ عَلَى
ضَيْقِهِ. □ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ فِي الْإِسْتِبْدَالِ) عِبَارَتُهُ هُنَا وَلَوْ اسْتَبْدَلَ عَنِ الْقَرْضِ جَازَ حَيْثُ لَا رِبَا فَلَا تَضُرُّ
زِيَادَةُ تَبَرُّعٍ بِهَا الْمُؤَدِّي بِأَنْ لَمْ يَجْعَلْهَا فِي مُقَابَلَةِ شَيْءٍ وَيَكْفِي الْعِلْمُ هُنَا بِالْقَدْرِ وَلَوْ بِإِخْبَارِ الْمَالِكِ وَفِي
اشْتِرَاطِ قَبْضِهِ تَارَةً وَتَعْيِينِهِ أُخْرَى فِي الْمَجْلِسِ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهُمَا إِنْ تَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرِّبَا اشْتَرَطَ قَبْضُهُ وَلَا

□ فَوُدَّ: (وَيَجُوزُ قَرْضُ كَفٍّ . . . لِإِلْخَ) عِبَارَةٌ شَرْحُ الرُّوْضِ فَلَوْ أَقْرَضَهُ كَقَامِ الدِّرَاهِمِ لَمْ يَصِحَّ وَلَوْ
أَقْرَضَهُ عَلَى أَنْ يُسْتَبَيَّنَ بِقَدْرِهِ وَيُرَدُّ مِثْلُهُ صَحَّ ذَكَرَهُ فِي الْأَنْوَارِ انْتَهَى. □ فَوُدَّ: (النَقْدُ الْمَغْشُوشُ) أَقْنَى بِهِ
شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ. □ فَوُدَّ: (وَجِبَ قَوْلُهُ) شَامِلٌ لِلزِّيَادَةِ الْمُتَمَيِّزَةِ وَفِي وَجُوبِ قَبُولِهَا نَظَرٌ ظَاهِرٌ
وَتَقَدَّمَ عَدَمُ قَبُولِهَا فِي السَّلَمِ أَوَّلُ الْفَضْلِ السَّابِقِ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوُدَّ: (وَلَا جَازَ) الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَنَّ الْمَعْنَى

كأصلها في الإجارة جوازهما وجمع الإسنوي وغيره أخذًا من كلاهما بحمل المنع على منفعة محلّ مُعَيَّن والجلّ على منفعة في الذمة وهي منفعة غير العقار كما مرّ أوائل السلم. (إلا الجارية التي تجلّ للمقترض في الأظهر) ولو غير مُستَهَاجَة فلا يجوز قرضها له وإن جاز السلم

اشترط تعيينه اهـ بخذف. هـ قوله: (جوازهما) أي القرض والسلم. هـ وقوله: (محلّ مُعَيَّن) أي عقار بخلافه من القرض ونحوه لما مرّ من صحة السلم في ذلك اهـ ع ش عبارة الرشيديّ قوله بحمل المنع على منفعة محلّ مُعَيَّن يعني منفعة خصوص العقار كما نبّه عليه الشهاب ابن حنبلٍ ولعله لم يكن في النسخة التي كتبت عليها الشهاب ابن قاسم حتى كتبت عليه ما نصّه قوله وجمع الإسنويّ أفنى بهذا الجمع شيئًا من الشهاب الرزليّ وأقول في هذا الجمع نظر؛ لأن قرض المُعَيَّن جائز فليجوز قرض منفعة المُعَيَّن حيث أمكن ردّ مثله الصوريّ بخلاف العقار ثم نقل عن شرح البهجة بعد نقله عنه جمع الإسنويّ المذكور ما نصّه والأقرب ما جمع به السبكيّ والبلقينيّ وغيرهما من حمل المنع على منفعة العقار كما يمتنع السلم فيها ولأنه لا يمكن ردّ مثله والجواز على منفعة غيره اهـ. ما في حواشي الشهاب ابن قاسم وظاهر ما ذكر أنّه لا يجوز إقراض منفعة العقار وإن كانت منفعة النصف فأقلّ لكن يؤخذ من التعليل بأنّه لا يمكن ردّ مثله أنّه يجوز حيثنّذ وإلّا فما الفرق بين هذا وبين إقراض جزء من شائع من دار بقيده الآتي في كلام الشارح م ر أيضًا وقد علم من كلامهم أنّ ما جاز قرضه جاز قرض منفعته فليتأمل اهـ. وقوله كما نبّه عليه الشهاب إلخ فيه نظر يظهر والتأمل في عبارة التخصة.

هـ قوله: (وهي) أي والحال أنّ المنفعة التي في الذمة.

هـ قوله (سني): (التي تجلّ للمقترض) أي ولو كان صغيرًا جدًا لأنّ ربما تبقى عنده إلى بلوغه حدًا يمكنه التمتع بها فيه اهـ ع ش. هـ قوله: (ولو غير مُستَهَاجَة) إلى قوله وليس في محلّه في النهاية. هـ قوله: (قرضها له) أي قرض الجارية لِمَنْ تجلّ هي له. هـ قوله: (وإن جاز السلم فيها) عبارة النهاية والمعنى مع أنّه لو جعل رأس المال جارية يجعل للمسلم إليه وطؤها وكان المسلم فيه جارية أيضًا جاز له أن يردها عن المسلم فيه؛ لأنّ العقد لازم من الجانبين اهـ وقولهما جاز له أن يردها إلخ ظاهر إطلاقهما ولو بعد وطئها بل سياق الكلام كالصريح فيه.

وإن لم يكن أحسن ولا أزيد جاز قبوله ولا يجب وفي عدم الوجوب نظر إذا كان بصفة المأخوذ. نعم إن صور هذا بما هو دون المأخوذ أئجه نفى الوجوب فليراجع انتهى. هـ قوله: (وجمع الإسنويّ) أفنى بهذا الجمع شيئًا من الشهاب الرزليّ. وأقول: في هذا الجمع نظر؛ لأن قرض المُعَيَّن جائز فليجوز قرض منفعة المُعَيَّن حيث أمكن ردّ مثله الصوريّ بخلاف العقار وعبارة شرح البهجة فلا يجوز كما في الروضة إقراض المنافع أي منافع العين المُعَيَّنَة لا تمتنع السلم فيها أمّا التي في الذمة فيجوز إقراضها لجواز السلم فيها كما في الروضة وأصلها كذا في المهمات والأقرب ما جمع به السبكيّ والبلقينيّ وغيرهما من حمل المنع على منفعة العقار كما يمتنع السلم فيها ولأنه لا يمكن ردّ مثلهما والجواز على منفعة غيره من عبديّ ونحوه كما يجوز السلم فيها وإمكان ردّ مثلهما الصوريّ انتهى.

فيها؛ لأنه قد يَطْوَها ويُرْذُها فتَصِيرُ في معنى إعارَةِ الجوّاري لِلْوَطْءِ وهو مُخْتَلِفٌ كما نَقَلَهُ مالِكٌ عن إجماع أهل المدينة وما نُقِلَ عن عطاءٍ من جوازِهِ رُذُّ بأنه مَكْذُوبٌ عليه وليس في محلِّهِ فقد نَقَلَهُ عنه أئِمَّةُ أَجَلَاءُ فالوجه الجوابُ بأنه شاذٌّ بل كاذبٌ أن يُخْرَقَ به الإجماعُ ولا يُنَافِيهِ جوازُ هَبَّتِها لِلوَلَدِ مع جوازِ الرُّجُوعِ فيها لِجِوازِ القرضِ مِنَ الجانِبَيْنِ ولأنَّ موضوعه الرُّجُوعُ، ولو في البَدَلِ فَاشْتَبَهَ الإعارَةُ بِخلافِ الهبةِ فِيهِمَا وخرجَ بِتَحْلِيلِ مُحَرَّمَةٍ عليه بِنَسَبٍ أو رِضَاعٍ أو مُصَاهَرَةٍ وكذا مُلاعَنَةٍ ونحوُ مَجُوسِيَّةٍ ووَثْنِيَّةٍ لا نحوُ أختِ زوجَةٍ لِتَقْلُقِ زَوَالِ مايَبيها بِاختيارِهِ وَيُتَجِّهُ خِلَافًا لِجَمْعِ أَنَّ مِثْلَها مُطْلَقَةٌ ثَلَاثًا لِقُرْبِ زَوَالِ مايَبيها بِالتَّحْلِيلِ الَّذِي لا يُسْتَبْعَدُ وَقُوعُهُ على قُرْبٍ عُرْفًا بِخِلَافِ إِسْلَامِ نَحْوِ المَجُوسِيَّةِ

• فَوَدَّ: (قَدْ يَطْوَها) أَي أَوْ يَتَمَتَّعُ بِها فَدَخَلَ الْمَسْمُوحُ لِإِمْكَانِ تَمَتُّعِهِ بِها اء ع ش . • فَوَدَّ: (وَيُرْذُها) لِأَنَّهُ عَقْدٌ جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ يَنْبُتُ الرُّذُّ وَالِاسْتِزْدَادُ اء مَغْنَى . • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْإِنْفِخُ) أَي ذَلِكَ الْإِعَارَةُ . • فَوَدَّ: (رُذُّ) خَبَرٌ وَمَا يُقَالُ الْإِنْفِخُ . • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ قَدْ الْإِنْفِخُ) أَي لَيْسَ الرُّذُّ صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ نُقِلَ الْجَوَازُ عَنْ عَطَاءِ الْإِنْفِخِ . • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ) أَي مَا نُقِلَ عَنْ عَطَاءٍ وَكَذَا ضَمِيرًا كَاذِبٌ . • فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُتَجِّهُ فِي الْتَهْيَةِ وَالْمَغْنَى . • فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي مَنَعَ قَرْضِ الْجَارِيَةِ لِمَنْ تَحِلُّ هِيَ لَهُ . • فَوَدَّ: (جَوَازُ هَبَّتِها) أَي الْجَارِيَةِ ع ش . • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْهَبَةِ) أَي وَالسَّلَمِ اء ع ش . • فَوَدَّ: (وَنَحْوُ مَجُوسِيَّةٍ) لَوْ أَسْلَمَتْ نَحْوُ الْمَجُوسِيَّةِ بَعْدَ اقْتِرَاضِها فَهَلْ يَجُوزُ وَطْوَها أَوْ يَتَمَتَّعُ لَوْجُودِ الْمَحْذُورِ وهو اء حْتِمَالُ رُذِّها بَعْدَ الْوَطْءِ فَيُشَبِّهُ إِعَارَتَها لِلْوَطْءِ فِيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى حَاجِ أَقُولُ: الْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِإِحْكَامِنَا بِصِحَّةِ الْعَقْدِ وَقَتِ الْقَرْضِ وَإِسْلَامِها لَا يَمْتَنِعُ مِنْ حُصُولِ الْمِلْكِ ابْتِدَاءً وَاحْتِمَالُ أَنْ يَرُذَّها لَا نَظَرٌ إِلَيْهِ مَعَ ثُبُوتِ الْمِلْكِ وَلَكِنْ نُقِلَ بِالْقُرْآنِ عَنْ حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ لِوَالِدِ الشَّارِحِ خِلَافَهُ اء ع ش بِعِبَارَةِ الرَّشِيدِي وَأَفَادَ وَالِدُ الشَّارِحِ م ر فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَتْ نَحْوُ الْمَجُوسِيَّةِ لَمْ يَتَّطَلَّ الْعَقْدُ وَيَمْتَنِعُ الْوَطْءُ اء . • فَوَدَّ: (لَا نَحْوُ أُخْتِ زَوْجَةٍ) قَدْ يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَدْخُلْ بِها فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْتَرِضَ ابْنَتَها وَهُوَ الْمُتَجِّهُ فِي قَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ سَمِ عَلَى حَاجِ وَيُوجَّهُ بِاحْتِمَالِ أَنْ يُفَارِقَ أُمُّها قَبْلَ الدُّخُولِ ثُمَّ يَطَأَ ابْنَتَها وَيُرْذُها اء ع ش . • فَوَدَّ: (خِلَافًا لِجَمْعِ الْإِنْفِخِ) ظَاهِرُ الْمَغْنَى مُوَافَقَةُ هَذَا الْجَمْعِ عِبَارَتُهُ وَقَضِيَّةُ التَّحْلِيلِ الْفَارِقِ بَيْنَ الْمَجُوسِيَّةِ وَنَحْوِ أُخْتِ الزَّوْجَةِ أَنَّ الْمُطْلَقَةَ ثَلَاثًا يَحِلُّ قَرْضُها لِمُطْلَقِها اء زَادَ الْتَهْيَةَ وَيَحْتَ بَعْضُهُمْ عَدَمَ حِلِّها لِقُرْبِ زَوَالِ مايَبيها بِالتَّحْلِيلِ اء قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (وَيَحْتَ الْإِنْفِخُ) مُعْتَمِدُ الزَّيَادِيِّ وَصَرَّحَ بِهِ حَاجِ فِي التَّحْفَةِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ سَمِ م ر اء . • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ إِسْلَامِ نَحْوِ الْمَجُوسِيَّةِ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا إِذَا

• فَوَدَّ: (وَنَحْوُ مَجُوسِيَّةٍ) لَوْ أَسْلَمَتْ نَحْوُ الْمَجُوسِيَّةِ بَعْدَ اقْتِرَاضِها فَهَلْ يَجُوزُ وَطْوَها أَوْ يَمْتَنِعُ لَوْجُودِ الْمَحْذُورِ وهو اء حْتِمَالُ رُذِّها بَعْدَ الْوَطْءِ فَيُشَبِّهُ إِعَارَتَها لِلْوَطْءِ فِيهِ نَظَرٌ . • فَوَدَّ: (لَا نَحْوُ أُخْتِ زَوْجَةٍ) قَدْ يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَدْخُلْ بِها فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْتَرِضَ ابْنَتَها وَهُوَ الْمُتَجِّهُ فِي قَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ .

ورثقاء وقرناء ومقرضة لنحو منسوح؛ لأن المحذور خوف التمتع وهو موجود ومن غير
 بخوف الوطء فقد جرى على الغالب وبخت الأذرعى جل إقراضها لبعضه؛ لأنه إن وطئها
 حرمت على المقرض وإلا فلا محذور وهو بعيد؛ لأن المحذور وهو وطؤها ثم ردها موجود
 وتحريمها على المقرض أمر آخر لا يفيد إثباتا ولا نفيا وقرضها لخنثى جائز لأن اتصاخه بعيد
 ولا يجوز تملك الملتقطعة التي تجل؛ لأن ظهور ما ليكها أقرب من اتصاخ الخنثى. هذا هو
 المنقول فيهما ووجهه ما ذكرته خلافا لمن عكس ذلك فإن اتصخ ذكرنا بأن بطلان القرض؛
 لأن العبرة في العقود بما في نفس الأمر وقرض الخنثى المشكك للرجل قيل: يحل لتعذر وطئه
 ما دام خنثى وزد بأنه سقو لا متناع السلم فيه، (وما لا يسلم فيه) أي في نوعه (لا يجوز إقراضه
 في الأصح) لأن ما لا ينضبط أو يميز وجوده يتعذر أو يتعسر رد مثله إذ الواجب في المتقوم رد

أسلمت المجوسية أو الوثنية أو تحللت المطلقة ثلاثا على القول بجعل قرضها ونفسية كلامهم بقاؤها
 على ملك المقرض عليه فلعل الفرق أنه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء ولأنه إذا لم تجل له في
 ابتداء القرض انتفت المشابهة لإعارة الجوازي للوطء أو ضعفت جدا فلم يصح للإبطال اه سيد عمر
 ومثل كلامه إلى جواز الوطء أيضا. هـ فود: (ورثقاء) إلى قوله ويجوز تملك في النهاية. هـ فود: (ورثقاء
 إلخ) عطف على نحو أخت إلخ. هـ فود: (ولا يجوز تملك الملتقطعة التي تجل) اعتمده المصنف أيضا.

هـ فود: (لأن العبرة إلخ) ولا يشك هذا على ما قلنا من أن المجوسية إذا أسلمت في يد المقرض لا
 يتبين فساد القرض بل يحتل جواز الوطء هنا عدم جوازه على ما مر بأن المانع يتبين وجوده هنا حال
 القرض بخلاف إقراض المجوسية فإن إسلامها عارض بقدر القرض ويقتصر في الدوام ما لا يقتصر في
 الابتداء اهـ ش. هـ فود: (وقرض الخنثى إلخ) حاصل المقتضى أنه يجوز كون الخنثى مقرضا بكسر الزاء
 ومقرضا لقدم تحقق المانع ولا يجوز كونه مقرضا بفتح الزاء؛ لأنه يميز وجوده م ر اه سم على حج اه
 ع ش. هـ فود: (للرجل) أي أو المرأة أخذًا من العلة اهـ ش أي ومما مر عن سم عن م ر.

هـ فود: (سئ): (وما لا يسلم فيه) كالجارية ولديها والجواهر ونحوها اهـ معني عبارة ع ش ومنه المرتد
 فلا يجوز كونه مقرضا بفتح الزاء ومنه أيضا البر المخلط بالشعير فلا يصح قرضه ومع ذلك لو خالف
 وقيل وجب على الآخذ رد مثل كل من البر والشعير خالصا وإن اختلفا في قدره صدق الآخذ اهـ.

هـ فود: (لأن ما لا ينضبط) إلى قوله ولو قال في النهاية والمغني. هـ فود: (لأن ما لا ينضبط إلخ) ومن
 ذلك قرض الفضة المقاصيص فلا يصح قرضها لهذه العلة مطلقا وزنا أو غيره لتفاوتها في نفسها كثيرا

هـ فود: (لأن اتصاخه بعيد) فلو اتصخ ذكرنا كما هو ظاهر فساد القرض ووجب رد الجارية
 بزوايتها ولو منفصلة للمقرض م ر ثم رأيت الشارح ذكر ذلك. هـ فود: (وقرض الخنثى إلخ) حاصل
 المقتضى أنه يجوز كون الخنثى مقرضا بكسر الزاء ومقرضا لقدم تحقق المانع ولا يجوز كونه مقرضا
 بفتح الزاء؛ لأنه يميز وجوده م ر.

مثله صورة نعم يجوز قرض الخنزير والمعجين، ولو خميراً حامضاً للحاجة والمسامحة ويؤدّه وزناً. قال في الكافي أو غدداً وفهم اشتراطه الجفجف بينهما بعيداً وجزء شائع من دار لم يزد على النصف لأن له حينئذ مثلاً لا الزوبة على الأوجه وهي خميرة لبن حامض تلقى على اللبن ليروب لاختلاف حموضتها المقصودة وعلم من الضابط أن القرض لا بُد أن يكون معلوم القدر أي، ولو مالا لقلأ يرد ما مر في نحو كف الدراهم وذلك ليزد مثله أو صورته. ويجوز إقراض المكيل موزوناً وعكسه، ولو قال أقرضني عشرة مثلاً فقال خذها من فلان فإن كانت له تحت يده جاز وإلا فهو وكيل في قبضها فلا بُد من تحديد قرضها كما مر (ويؤد) وجوباً حيث لا استبدال (المثلي في المثلي)، ولو نقداً أبطله السلطان لأنه أقرب إلى حقه (وفي المقنن) ويأتي ضابطهما في القصب يؤد (المثل الصوري) لخير مسلم أنه عليه السلام استسلف بكرأ أي وهو الشيء من الإبل ورد رباعياً أي وهو ما دخل في السنة الشابعة وقال إن خياركم أحسنكم قضاءً ومن لازم اعتبار المثل الصوري اعتبار ما فيه من المعاني التي تزيد بها القيمة

وصحراً وإن وزنت ومع ذلك لو خالفاً وقعلاً واختلفاً في ذلك فالقول قول الآخذ أنها تساوي كذا من الدراهم الجيدة اهـ ش. قود: (قرض الخنزير) أي بسائر أنواعه اهـ ش. قود: (ويؤدّه إلخ) أي الخنزير اهـ كزدي أي والمعجين مغني. قود: (قال في الكافي إلخ) قد يؤدّه أن الخنزير متقوم والواجب فيه رد المثل الصوري كما يأتي اهـ سيّد عمر عبارة المغني وقيل يجوز غدداً أيضاً ورجحه الخوارزمي في الكافي اهـ. قود: (وفهم اشتراطه) أي صاحب الكافي. قود: (وجزء شائع) عطف على الخنزير. قود: (ولم يزد على النصف) يتردّد النظر فيما لو زاد هل يتطل في الجميع أو في الزائد فقط تقريباً للصيغة محل تأمل اهـ سيّد عمر أقول قياس السلم الأول. قود: (لئلا يرد ما مر) أي في شرح ويجوز إقراض إلخ. قود: (وعكسه) أي إن لم يتجاف في المكيل نهايةً ومغني. قود: (تحت يده) أي يد الفلان. قود: (ولاً) أي بأن كانت له في ذمته اهـ سم. قود: (كما مر) أي قيل قول المتن وأهلية التبرع. قود: (وجوباً) إلى قوله فبرّد في المغني وإلى قوله ويأتي في النهاية لا قوله أي وهو ما دخل في السابعة. قود: (حيث لا استبدال) أما مع استبدال كان عوض عن بر في ذمته نوياً أو دراهم فلا يمتنع لما مر من جواز الإعتياض عن غير المثمن اهـ ش. قود: (ولو نقداً أبطله السلطان) فشمّل ذلك ما عمت به البلوى في زمننا في الديار المضرية من إقراض الفلوس الجدي ثم إنطالها وإخراج غيرها وإن لم تكن نقداً اهـ نهاية. قود: (بكرأ) بفتح الباء اهـ ش. قود: (الشيء من الإبل) وهو ما له خمس سنين ودخل في السادسة زيادتي اهـ ش. قود: (رباعياً) بتخفيف الباء اهـ ش. قود: (من المعاني التي تزيد بها القيمة) كجرفة الرقيق وقراهية الدابة نهايةً ومغني قال ع ش قال في المختار الفاره من الناس الحاذق المليح ومن الدواب الجيد السير اهـ.

قود: (ولاً فهو وكيله) أي: بأن كانت له في ذمته.

فَيُرَدُّ مَا يَجْمَعُ تِلْكَ كُلُّهَا حَتَّى لَا يَفُوتَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَيُصَدَّقُ الْمُقْتَرَضُ فِيهَا بِمَعْنَاهِ. وَالَّذِي يَنْجُو فِي الثَّقُوطِ الْمُعْتَادِ فِي الْأَفْرَاحِ أَنَّهُ هِبَةٌ وَلَا أَثَرٌ لِلْغَرَبِ فِيهِ لَا ضَيْطَرَّاهُ

هـ فَوَدَّ: (فَيُرَدُّ مَا يَجْمَعُ تِلْكَ كُلُّهَا) فَإِنْ لَمْ يَتَأَثَّرْ بِمَعْنَى الصُّورَةِ مُرَاعَاةِ الْقِيَمَةِ أَهْمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (الثَّقُوطِ الْخ) عِبَارَةُ الْإِيْمَابِ مَعَ الْعَبَابِ فَرَعَ الثَّقُوطُ الْمُعْتَادَ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ فِي الْأَفْرَاحِ كَالْبَحْتَانِ وَالنَّكَاحِ وَهُوَ أَنْ يَجْمَعَ صَاحِبُ الْفَرَحِ النَّاسَ لِأَكْلِهِ أَوْ نَحْوِهِ ثُمَّ يَقُومُ إِنْسَانٌ فَيُغَطِّيهِ كُلُّ مِنَ الْحَاضِرِينَ مَا يَلِيْقُ بِهِ فَوَإِذَا اسْتَوْعَبَهُمْ أَغَطَّى ذَلِكَ لِذِي الْفَرَحِ الَّذِي حَضَرَ النَّاسَ لِأَجْلِ إِعْطَائِهِ إِمَّا لِكُونِهِ سَبَقَ لَهُ وَثَلَهُ وَإِمَّا لِقَصْدِ انْتِدَاءِ مَفْرُوفٍ مَعَهُ لِكَيْفَاتِهِ بِمِثْلِهِ إِذَا وَقَعَ لَهُ نَظِيرُهُ أَفْتَى التَّجْمُ الْبَالِسِيُّ وَالْأَزْرَقُ الْيَمْنِيُّ أَنَّهُ أَيْ بَاتَهُ كَالْفَرَضِ الضَّمْنِيِّ وَحَيْثُ يَطْلُبُهُ هُوَ أَيْ الْمُعْطَى أَوْ وَارِثُهُ وَأَفْتَى السَّرَاجُ الْبُلْقِينِيُّ الْقَائِلُ فِي حَقِّهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَيْمَةِ أَنَّهُ بَلَغَ دَرَجَةَ الْاجْتِهَادِ بِخِلَافِهِ فَقَالَ لَا رُجُوعَ بِهِ وَهُوَ الَّذِي يَنْجُو تَرْجِيْهِ لِقَدَمِ مُسَوِّغٍ لِلرُّجُوعِ وَاعْتِيَادِ الْمُجَازَاةِ بِهِ وَطَلَبُهُ وَمَنْ لَمْ يُجَازَ بِهِ لَا يَقْتَضِي رُجُوعًا عِنْدَ عَدَمِ الصَّيْغَةِ الَّتِي تُصْبِرُهُ قَرْضًا أَهْ شَرْحُ الْعَبَابِ. هـ فَوَدَّ: (الْمُعْتَادِ فِي الْأَفْرَاحِ) أَيْ إِذَا دَفَعَهُ لِصَاحِبِ الْفَرَحِ فِي يَدِهِ أَوْ يَدِ مَادُونِهِ أَمَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ مِنْ دَفْعِ الثَّقُوطِ لِلشَّاعِرِ وَالْمُزَيْنِ وَنَحْوِهِمَا فَلَا رُجُوعَ بِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ بِإِذْنِ صَاحِبِ الْفَرَحِ وَشَرَطَ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ مِنَ الْإِذْنِ سُكُونُهُ عَلَى الْإِخِيذِ وَلَا وَضْعُهُ الصَّيْغَةَ الْمَعْرُوفَةَ الْآنَ بِالْأَرْضِ وَأَخَذَهُ الثَّقُوطُ وَهُوَ سَاكِتٌ؛ لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ تَنْزِيلِ مَا ذَكَرَ مَثَلَةَ الْإِذْنِ لَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِلرُّجُوعِ وَتَقَرَّرَ أَنَّ الْقَرْضَ الْحُكْمِيَّ يُشْتَرِطُ لِلزُّوْمِ لِلْمُقْتَرَضِ إِذْنُهُ فِي الصَّرْفِ مَعَ شَرْطِ الرُّجُوعِ فَتَبَيَّنَ لَهُ أَيْ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ وَاعْلَمْ أَنَّ الشُّهَابَ ابْنَ حَجَرٍ قَيَّدَ مَحَلَّ الْخِلَافِ بِمَا إِذَا كَانَ صَاحِبُ الْفَرَحِ يَأْخُذُ الثَّقُوطَ لِنَفْسِهِ أَيْ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ يَأْخُذُهُ لِنَحْوِ الْخَاتِنِ أَوْ كَانَ الدَّافِعُ يَدْفَعُهُ لَهُ بِنَفْسِهِ فَإِنَّهُ لَا رُجُوعَ قَطْعًا وَسَيَاتِي فِي الشَّارِحِ م ر آخِرَ كِتَابِ الْهِبَةِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ مِنْ وَضْعِ طَاسَةٍ بَيْنَ يَدَيِ صَاحِبِ الْفَرَحِ لِيَضَعَ النَّاسُ فِيهَا دَرَاهِمَهُمْ ثُمَّ يَقْسِمُ عَلَى الْمُزَيْنِ وَنَحْوِهِ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ الْمُزَيْنُ وَخَذَهُ أَوْ مَعَ نَظَائِرِهِ الْمُعَاوَنِينَ لَهُ عَمِلَ بِالْقَصْدِ وَإِنْ أَطْلَقَ كَانَ مِلْكًا لِصَاحِبِ الْفَرَحِ يُغَطِّيهِ لِمَنْ يَشَاءُ أَهْ عِبَارَةُ التَّجْمِيمِيِّ وَالَّذِي تَحَرَّرَ مِنْ كَلَامِ م ر وَحَجَرٍ وَخَوَاشِيْهِمَا أَنَّهُ لَا رُجُوعَ فِي الثَّقُوطِ الْمُعْتَادِ فِي الْأَفْرَاحِ أَيْ لَا يَرْجِعُ بِهِ مَالِكُهُ إِذَا وَضَعَهُ فِي يَدِ صَاحِبِ الْفَرَحِ أَوْ يَدِ مَادُونِهِ إِلَّا بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ: أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظٍ كَحُذِّهِ وَنَحْوِهَا، وَأَنْ يَنْوِي الرُّجُوعَ وَيُصَدِّقَ هُوَ وَوَارِثُهُ فِيهَا، وَأَنْ يُعْتَادَ الرُّجُوعَ فِيهِ وَإِذَا وَضَعَهُ فِي يَدِ الْمُزَيْنِ وَنَحْوِهِ أَوْ فِي الطَّاسَةِ الْمَعْرُوفَةِ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ إِذْنِ صَاحِبِ الْفَرَحِ وَشَرْطِ الرُّجُوعِ كَمَا حَقَّقَهُ شَيْخُنَا الْجَفْنِيُّ أَهْ وَقَوْلُهُ إِلَّا بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّهُ يَرْجِعُ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بَلِ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَرْجِعُ عِنْدَ أَطْرَادِ الْعَادَةِ بِالرُّجُوعِ أَطْرَادًا كُلِّيًّا.

هـ فَوَدَّ: (لَا ضَيْطَرَّاهُ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَطْرَدَ فِي قَصْدِ الرُّجُوعِ كَانَ قَرْضًا وَيُشْعِرُ بِهِ أَيْضًا قَوْلُهُ الْآتِي: (ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَحَيْثُ عُلِمَ اخْتِلَافُهُ تَعَيَّنَ مَا ذَكَرْتَهُ) لَكِنْ يَشْكُلُ عَلَى ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ مِنْ عَدَمِ لُزُومِ الْأَجْرَةِ حَيْثُ لَا لَفْظٌ يُشْعِرُ بِالتَّزَامِيهَا وَلَوْ كَانَ الْعَامِلُ مِمَّنْ لَا يَفْعَلُ إِلَّا بِأَجْرَةٍ تَعَمُّ هُوَ مُنْتَجَعٌ عَلَى مَا اسْتَحْسَنَهُ ثُمَّ فِي شَرْحِ الْجِنَهَاجِ تَبَيَّنَ لِلْمُحَرَّرِ مِنَ الزُّوْمِ حَيْثُ إِهْ سَبَدُ عَمَرٍ.

ما لم يقل خذْه مثلاً وينوي القرض ويصدق في نية ذلك هو أو وارثه وعلى هذا يحتمل إطلاق
 جمع أنه قرض أي حكمًا ثم رأيت بعضهم لما نقل قول هؤلاء وقول البلقيني أنه هبة قال
 ويحتمل الأول على ما إذا اعتيد الرجوع به والثاني على ما لم يعتد قال لاختلافه بأحوال الناس
 والبلاد اهـ وحيث علم اختلافه تفقن ما ذكرته ويأتي قبيل اللقطة تقييد هذا الخلاف بما يتعين
 الوقوف عليه ووقع لبعضهم أنه أفتى في أخ أنفق على أخيه الشريد وعياله سينين وهو ساكت
 ثم أراد الرجوع عليه بأنه يرجع أخذًا من القول بالرجوع في مسألة التقوط وفيه نظر بل لا وجه
 له أمّا أولاً فلأن ما أخذ الرجوع ثم أطراد العادة به عندهم ولا عادة في مسألة فضلًا عن
 أطرادها بذلك، وأمّا ثانياً فلأن الأئمة جزموا في مسائل بما يقيّد عدم الرجوع منها أدى واجبا
 عن غيره كذئبه بلا إذنه صخ ولا رجوع له عليه بلا خلاف والنفقة على مُمَوِّن الأخ واجبة
 عليه فكان أدائها عنه كإداء ذئبه وبهذا يتبين أنها مَصْرُوح بها في كلامهم وأن الإفتاء فيها بما
 مرَّ غفلة عن هذا وبقرض أنها غير واجبة فهي لا رجوع بها بالأولى لأنه إذا لم يرجع بأداء ما
 لزم فما لم يلزم أولى فإن قلت: صرحوا في مسائل بالرجوع قلت: تلك إما لكونه أنفق بإذن
 الحاكم أو مع الإشهاد للضرورة كما في هزب الجمال ونحوها وإما لظنه أن الاتفاق لازم له
 كما إذا أنفق على مطلقته الحامل فإن لا حتم أو نفى حتم الملاعة ثم استلحقه فترجع
 بما أنفقته عليه لظنها الوجوب فلا تبرع. ولو عجل حيواناً زكاة ثم رجع لسبب رجع عليه
 الأجد بما أنفقته على الأوجه لإنفاقه بظن الوجوب لظنه أنه ملكه، وعجيب قول الزركشي لم
 يصرحوا به ثم نقل عن ابن الأستاذ في هذه ما يقتضي عدم الرجوع وكذا يقال في لقطة

فود: (ما لم يقل إلخ) ظاهره أنه ظرف لقوله لا أثر للمُزِف فيه فيوهم اشتراط المُزِف ولو مضطرباً مع
 القول والنية المذكورين وهو مخالف لما أفاده كلامه السابق في القرض الحكمي من كفاية القول والنية
 إلا أن يجعل ظرفاً لما يفهمه قوله إنه هبة أي ولا يكون قرضاً ما لم يقل إلخ. فود: (في نية ذلك) أي
 القرض. فود: (وعلى هذا) أي على أن يقول خذْه مع نية القرض. فود: (قول هؤلاء) أي قول جمع
 أنه قرض. فود: (لاختلافه) أي الإعتياد. فود: (تفني ما ذكرته) أي من هبة إلا إذا جرت العادة
 المضطربة بالرجوع وقال نحو خذْه ونوى القرض فيكون قرضاً. فود: (ويأتي قبيل اللقطة إلخ) عبارته
 هناك محل ما مرَّ من الاختلاف في التقوط المعتاد في الأفراح إذا كان صاحب الفرج يفتاد أخذه لنفسه
 أمّا إذا اعتيد أنه لنحو الخاتين وأن مغلطه إنما قصده فقط فيظهر الجزم بأنه لا رجوع للمغلط على
 صاحب الفرج وإن كان الإغطاء إنما هو لأجله اهـ ش. فود: (ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب
 اهـ سم. فود: (واجبة عليه) أي الأخ. فود: (أنها إلخ) أي مسألة اهـ كُردِي.

فود: (ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب. فود: (وإما لظنه أن الاتفاق لازم له) يظهر أنه لا أثر في
 مسألة للظن؛ لأنه لا منشا له شرعاً بخلافه في مسائل الظن المذكورة فليتأمل.

تَمْلِكُهَا ثُمَّ جَاءَ مَالِكُهَا وَعَجِيبٌ تَوَقَّفَهُ كَابِنُ الْأَسْتَاذِ فِي هَذِهِ أَيْضًا. نَعَمْ لَا أَتَرَى لَظَنَ وَجُوبَ فِي مَبِيعَ اشْتَرَاهُ فَايَسِدًا فَلَا يَرْجِعُ بِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ (وَقِيلَ) يَرُدُّ (الْقِيَمَةَ) يَوْمَ الْقَبْضِ وَأَدَاءِ الْمُقْرِضِ كَأَدَاءِ الْمُسْلِمِ فِيهِ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ فِيهِ صِفَةً وَزَمَنًا وَمَحَلًّا.

(و) لَكِنْ (لَوْ ظَفِرَ) الْمُقْرِضُ (بِهِ) أَيِ بِالْمُقْرِضِ (فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْإِقْرَاضِ وَلِلنَّقْلِ) مَنْ مَحَلَّهُ إِلَى مَحَلِّ الظَّفَرِ (مُؤَنَّةً) وَلَمْ يَتَحَمَّلْهَا الْمُقْرِضُ (طَالِبُهُ بِقِيَمَةِ بَلَدِ الْإِقْرَاضِ) يَوْمَ الْمُطَالَبَةِ لِجَوَازِ

• فَوَدَّ: (وَعَجِيبٌ تَوَقَّفَهُ) إِنْ كَانَ الْفَرْضُ فِي مَسَائِلِي التَّعْجِيلِ وَاللُّقْطَةِ أَنْ الْآخِذَ مَلَكَ بِشَرْطِهِ فَمَا ذَكَرَهُ مِنْ الرُّجُوعِ بِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اتَّفَقَ عَلَى مِلْكِهِ وَلِهَذَا يَأْخُذُ إِذَا حَصَلَ الرُّجُوعُ الزِّيَادَةُ الْمُتَفَصِّلَةُ فِي الْمَسَائِلَتَيْنِ لِحُصُولِهَا فِي مِلْكِهِ وَالرُّجُوعُ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْحُكْمَ مِنْ حِينِهِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِمَا وَإِنْ كَانَ الْفَرْضُ فِيهِمَا أَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ كَمَا يُشِيرُ بِهِ قَوْلُهُ إِنَّهُ يَمْلِكُ كَانَ بَانَ آخِذَ الْمُعْجَلَةِ غَيْرَ مُسْتَحِقٍّ وَخَفِيَ عَلَيْهِ الْحَالُ أَوْ بَانَ خَلَلَ فِي التَّعْجِيلِ فَمَا ذَكَرَهُ مِنْ الرُّجُوعِ قَرِيبٌ فَلْيُحَرِّزْ سَمْعًا عَلَى حَيْثُ أَهْرَ ش. • فَوَدَّ: (وَقِيلَ) يَرُدُّ الْقِيَمَةَ قَدْ يَتَّبِعُهُ تَرْجِيحُهُ حَيْثُ تَمَلَّرَ الْمِثْلِيُّ كَدَارِ اقْرَضَ نَصْفَهَا ثُمَّ وَقَفَ جَمِيعَهَا فَتَأَمَّلْ أَهْرَ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (وَأَدَاءُ الْمُقْرِضِ) إِلَى قَوْلِهِ: (اسْتَوْت) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُقْنِي. • فَوَدَّ: (وَزَمَنًا) قَضِيَّةٌ تُشَبِّهُهَا بِالسَّلَمِ فِي الزَّمَانِ أَنَّهُ إِنْ أَخْصَرَهُ فِي مَحَلِّهِ لَزِمَهُ الْقَبُولُ وَإِنْ أَخْصَرَهُ قَبْلَ مَحَلِّهِ لَا يَلْزِمُهُ الْقَبُولُ إِنْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ فِي الْإِئْتِنَاعِ وَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ لَا يَدْخُلُهُ أَجَلٌ بَلْ إِذَا ذُكِرَ الْأَجَلُ إِمَّا يُلْغَوُ أَوْ يَفْسُدُ الْعَقْدُ وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِهِ فِي الزَّمَانِ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا أَخْصَرَ الْمُقْرِضُ فِي زَمَنِ التَّهَبِّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَبُولُهُ كَمَا أَنَّ الْمُسْلِمَ فِيهِ إِذَا أَخْصَرَهُ قَبْلَ مَحَلِّهِ لَا يَلْزِمُهُ الْقَبُولُ، وَإِنْ أَخْصَرَهُ فِي زَمَنِ الْأَمْنِ وَجَبَ قَبُولُهُ فَالْمُرَادُ مِنَ التَّشْبِيهِ مُجَرَّدُ أَنَّ الْقَرْضَ قَدْ يَجِبُ قَبُولُهُ وَقَدْ لَا يَجِبُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمْعٍ عَلَى حَيْثُ مَا يُوَافِقُهُ أَهْرَ ش. • فَوَدَّ: (وَمَحَلًّا) وَمَقْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَالًا أَهْرَ مُقْنِي.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (مُؤَنَّةً) أَيِ أَجْرَةً. • فَوَدَّ (سُيِّ): (بِقِيَمَةِ بَلَدِ الْإِقْرَاضِ) لِأَنَّهُ مَحَلُّ التَّمْلِكِ (يَوْمَ الْمُطَالَبَةِ)؛

• فَوَدَّ: (وَعَجِيبٌ تَوَقَّفَهُ) إِنْ كَانَ الْفَرْضُ فِي مَسَائِلِي التَّعْجِيلِ وَاللُّقْطَةِ أَنْ الْآخِذَ مَلَكَ بِشَرْطِهِ فَمَا ذَكَرَهُ مِنْ الرُّجُوعِ بِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اتَّفَقَ عَلَى مِلْكِهِ وَلِهَذَا يَأْخُذُ إِذَا حَصَلَ الرُّجُوعُ الزِّيَادَةُ الْمُتَفَصِّلَةُ فِي الْمَسَائِلَتَيْنِ لِحُصُولِهَا فِي مِلْكِهِ وَالرُّجُوعُ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْحُكْمَ مِنْ حِينِهِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِمَا وَإِنْ كَانَ الْفَرْضُ فِيهِمَا أَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ كَمَا يُشِيرُ بِهِ قَوْلُهُ لَظَنَهُ أَنَّهُ يَمْلِكُ كَانَ بَانَ أَنْ آخِذَ الْمُعْجَلَةِ غَيْرَ مُسْتَحِقٍّ وَخَفِيَ عَلَيْهِ الْحَالُ أَوْ بَانَ خَلَلَ فِي التَّعْجِيلِ فَمَا ذَكَرَهُ مِنْ الرُّجُوعِ قَرِيبٌ فَلْيُحَرِّزْ. • فَوَدَّ: (وَزَمَنًا) قَدْ يَشْكِلُ بَانَ الْقَرْضَ لَا يُؤْجَلُ حَتَّى يَتَصَوَّرَ إِخْصَارُهُ قَبْلَ وَقْتِهِ وَجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ قَبُولُهُ فِي زَمَانِ التَّهَبِّ قَالَ فِي فَرْجِ الْبَهْجَةِ وَلَا أَيِّ وَلَا يَجِبُ قَبُولُهُ فِي زَمَنِ التَّهَبِّ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ أَيِ صَاحِبِ الْبَهْجَةِ وَصَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ بِغَنِيِّ الْمِرَاقِيِّ أَنْتَهَى. لَكِنْ تَقَدَّمَ الْفَرْقُ بَيْنَ السَّلَمِ الْحَالِ وَالْقَرْضِ فِي ذَلِكَ فَلَا يَنْفَعُ هَذَا الْجَوَابُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ التَّشْبِيهِ بِالسَّلَمِ فِي الْجُمْلَةِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ. • فَوَدَّ: (وَلِلنَّقْلِ مُؤَنَّةً) فِي فَرْجِ م ر وَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِ الثَّقَلِ لَهُ مُؤَنَّةٌ أَنْ تَزِيدَ قِيَمَتَهُ بِالثَّقَلِ إِلَى بَلَدِ الْمُطَالَبَةِ لَا أَنَّ مُجَرَّدَ الثَّقَلِ لَهُ مُؤَنَّةٌ

الاعتياض عنه لا بالمثل استوث قيمة بِلْدِ الإقراض والمطالبة أم لا كما قاله الشيخان خلافًا لابن الصباغ وجماعة للضرر وهي للفئصولة فلو اجتمعما بِلْدِ الإقراض لَن يترادًا أما إذا لم تكن له مؤنة أو تحمّلها المقرض فيطالبه به نعم النقْد الذي يعسر نقله أو تفاوتت قيمته بتفاوت البلاد كالذي لنقله مؤنة قاله الإمام وقوله أو تفاوتت قيمته إنما يأتي على ما مر عن ابن الصباغ. (ولا يجوز)

لأنه وقت استحقاقها اه معني. ه فود: (لا بالمثل) عطف على بقيمة بِلْدِ الإقراض. ه فود: (استوث قيمة إلخ) خالفه النهاية والمعني فقالا فعلم أنه لا يطالبه بمثله إذا لم يتحمل مؤنة حمّله إما فيه من الكلفة وأنه يطالبه بمثل ما لا مؤنة لحمله وهو كذلك فالمانع من طلب المثل عند الشيخين وكثير مؤنة الحمل وعند جماعة منهم ابن الصباغ كون قيمة بِلْدِ المطالبة أكثر من قيمة بِلْدِ الإقراض ولا خلاف في الحقيقة كما قال شيخنا بين الشيخين وغيرهما؛ لأن من نظر إلى المؤنة ينظر إلى القيمة بطريق الأولى؛ لأن المداير حصول الضرر وهو موجود في الحالين اه قال ع ش وتعرف قيمته بها أي بِلْدِ الإقراض مع كونها في غيرها إما ببلوغ الأخبار أو باستصحاب ما علموه قبل مفارقتها أو بعد بلوغ الخبر اه وقال الرشيد قوله فعلم أنه لا يطالبه إلخ شمل ما إذا كان بمحل الظفر أقل قيمة كما إذا أقرضه طعامًا بمكة ثم لقيه بمصر. في شرح الروضة أنه ليس له في هذه الصورة مطالبة بالقيمة بل لا يلزمه إلا مثله وقوله ما لا مؤنة لحمله أي ولا كانت قيمته بِلْدِ المطالبة أكثر اه. ه فود: (أو استوث) إلى قوله للضرر كان الأولى ذكره عقب قوله الآتي: فيطالبه به. ه فود: (للضرر) أي على المقرض وهو جلة لقوله لا بالمثل. ه فود: (وهي) إلى قوله وقوله في النهاية والمعني. ه فود: (وهي) أي القيمة أي أخذها. ه فود: (لَم يترادًا) أي ليس للمقرض زدها وطلب المثل ولا للمقرض طلب استزادها نهاية ومعني. ه فود: (يعسر نقله) أي يحوز الطريق مثلاً ع ش ورشيد ق. ه فود: (أو تفاوتت قيمته إلخ) ومنه كما هو واضح ما إذا أقرضه دنانير مثلاً بمصر ثم لقيه بمكة وقيمة الذهب فيها أكثر كما هو الواقع فليس له المطالبة بالمثل وإنما يطالب بالقيمة اه رشيد ق. ه فود: (إنما يتأتى إلخ) زده النهاية بما نصه. وما اعترض به قوله أي الإمام أو تفاوتت قيمته من أنه إنما يأتي على ما مر عن ابن الصباغ بناء المقرض على عدم استغلال كل من الملتين وقد مرّ زده اه أي علتي منع مطالبة المثل من مؤنة التقيد وارتفاع قيمة بِلْدِ المطالبة.

فإنه لا يمكن نقل شيء من بِلْدِ إلى بِلْدِ إلا بمؤنة ولو كان المراد ذلك لأدى إلى أنه لو أقرضه قفيزًا بقرية من قرى مصر ثم وجده بأخرى منها وقيمتها في الموضعين سواء أو في بِلْدِ المطالبة أقصى أنه يطالب بالقيمة فيه وليس كذلك لما سبق انتهى. وأقول في هذا الكلام نظر. ه فود: (لا بالمثل) الذي اعتدّه شيخنا الشهاب الرملي أن المانع من طلب المثل كل من مؤنة الحمل وكون قيمة بِلْدِ المطالبة أكثر واقتصار الشيخين على الأول لا ينافي الثاني بل هو مفهوم منه بالأولى أو المساواة فلا منافاة بين ما قاله الشيخان وما قاله ابن الصباغ م ر.

قَرَضُ نَقْدٍ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ اقْتَرَضَ (بشروط رد صحيح عن مكشور أو رد (زيادة) على القدر المقرض أو رد جيد عن رديء أو غير ذلك من كل شرط جزئ منفعة للمقرض كرده بيلد آخر أو رهينه بدين آخر فإن فُعل ففسد العقد لخبر «كل قرض جزئ منفعة فهو ربا» وجيز ضعفه مجيء معناه عن جمع من الصحابة ومنه القرض لمن يستأجر ملكه أي مثلاً بأكثر من قيمته لأجل القرض إن وقع ذلك شرطاً إذ هو حينئذ حرام إجماعاً وإلا كره عندنا وحرم عند كثير من العلماء قاله السبكي. (ولو رد)، وقد اقترض لنفسه من ماله (هكذا) أي زائداً قدرًا أو صفةً (بلا شرط فحسن) ومن ثم نُدب ذلك ولم يُكره للمقرض الأخذ كقبول هديته ولو في الزهوي وكذا كل مدين للخبر السابق وفيه إن «خياركم أحسنكم قضاء»

• فَوَدَّ: (قرض نقد) إلى قوله: (ومنه القرض) في المُقْنِي وإلى قول المتن: (ولو شرط أجلًا) في النهاية الآ قوله: (وكذا كل مدين). • فَوَدَّ: (كرهه بيلد آخر) ومنه ما جرت به العادة من قوله للمقرض اقترضت هذا على أن تدفع بديله ليوكيلي بمكة المُشْرِفَة اهـ ش أي أو أن يدفع ويكمل بديله لي أو ليوكيلي بمكة المُكْرَمَة مثلاً. • فَوَدَّ: (أو رهينه بدين آخر) أي رهن المقرض الشيء المقرض بدين آخر كان للمقرض عليه. • فَوَدَّ: (فإن فُعل ففسد العقد) والمعنى فيه أن موضوع القرض الإزفاق فإذا شرط فيه لنفسه حقًا خرج عن موضوعه فَمَنْعَ صِحَّتِهِ نِهَايَةً وَمُقْنِي قَالَ ع ش ومعلوم أن فساد العقد حيث وقع الشرط في صلب العقد أما لو توافقا على ذلك ولم يقع شرط في العقد فلا فساد اهـ. • فَوَدَّ: (كل قرض جزئ منفعة) أي شرط فيه ما يجزئ إلى المقرض منفعة شَمَلَ ذَلِكَ شَرْطًا يَنْفَعُ الْمُقْرِضَ وَالْمُقْتَرَضَ فَيُطْلَقُ بِهِ الْعَقْدُ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ نِهَايَةً أَيْ بِخِلَافِ مَا يَنْفَعُ الْمُقْتَرَضَ وَخَدَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ أَوْ يَنْفَعُهُمَا وَلَكِنْ نَفَعَ الْمُقْتَرَضُ أَقْوَى كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ اهـ س م. • فَوَدَّ: (ومنه) أي من القرض بشرط جزئ منفعة للمقرض عبارة الكردية أي من ربا القرض اهـ. • فَوَدَّ: (مثلاً) أو يشتري ملكه بأكثر إلخ أو يخدمه أو يعلم ولده ونحو ذلك. • فَوَدَّ: (من قيمته) الأولى من أجرة مثله. • فَوَدَّ: (إن وقع ذلك شرطاً) أي إن وقع شرط الاستيجار في صلب العقد اهـ ش. • فَوَدَّ: (إذ هو) أي القرض لمن يستأجر إلخ أو القرض بشرط جزئ منفعة للمقرض (حينئذ) أي إذا وقع ذلك في العقد. • فَوَدَّ: (ولاً) أي بأن توافقا عليه قبل العقد ولم يذكره في صلبه. • فَوَدَّ: (من ماله) الأولى أو أدى من ماله ليشتمل ما لو اقترض لموليه وأدى من ماله اهـ سَيَدُ عَمَرُ. • فَوَدَّ: (كقبول هديته) أي بغير شرط نعم الأولى كما قال الماوردي تنزهه عنها قبل رد البديل نِهَايَةً وَمُقْنِي. • فَوَدَّ: (للخبر السابق) أي في شرح وفي الْمُتَقَوِّمِ الْمِثْلُ صَوْرَةٌ. • فَوَدَّ: (وفيه) الأولى

• فَوَدَّ: (جزئ منفعة للمقرض) وشمل ذلك شرطًا يَنْفَعُ الْمُقْرِضَ وَالْمُقْتَرَضَ فَيُطْلَقُ بِهِ الْعَقْدُ فِيمَا يَظْهَرُ ر أي بخلاف ما يَنْفَعُ الْمُقْتَرَضَ وَخَدَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ لَكِنْ يُشْكَلُ بِمَا يَأْتِي فِي شَرْطِ الْأَجَلِ زَمَنُ نَهَبِ وَالْمُقْتَرَضُ غَيْرُ مَلِيٍّ فَإِنَّ ذَلِكَ الشَّرْطَ يَنْفَعُهُمَا كَمَا سَيَأْتِي وَمَعَ ذَلِكَ صَحَّ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِمَا يَأْتِي أَنَّهُ غَلَبَ نَفْعُ الْمُقْتَرَضِ لِأَنَّهُ أَقْوَى. • فَوَدَّ: (وكذا كل مدين) يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ قَبُولُ هَدِيَّتِهِ نَعَمُ الْأُولَى كَمَا

ولو عَرَفَ الْمُسْتَقْرِضُ بَرْدَ الزِّيَادَةِ كَرِهَ إِقْرَاضَهُ عَلَى أَحَدٍ وَجِهَتَيْنِ وَيُتَّبَعُ تَرْجِيحُهُ إِنْ قَصَدَ ذَلِكَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ مِلْكُ الزَّائِدِ تَبَعًا وَهُوَ مُتَّبَعٌ خِلَافًا لِمَعْضِهِمْ وَحَيْثُذِيَّهُ مَقْبُوضَةٌ فَيَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ فِيهِ كَمَا أَقْبَى بِهِ ابْنُ عُجَيْلٍ. (وَلَوْ شَرَطَ مُكْشَرًا عَنْ صَحِيحٍ أَوْ أَنْ يُقْرِضَهُ) شَيْئًا آخَرَ (غَيْرَهُ) لَهَا الشَّرْطُ فِيهِمَا وَلَمْ يَجِبِ الْوَفَاءُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ وَعْدٌ تَبَرُّعٌ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُفْسِدُ الْعَقْدَ) إِذْ لَيْسَ فِيهِ

حَذْفُهُ وَجَعْلُهُ مَا بَعْدَهُ بَدَلًا عَمَّا قَبْلَهُ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ عَرَفَ الْإِنْفُ) قَالَ فِي الرِّوَضَةِ قُلْتُ قَالَ فِي التَّيْمَةِ لَوْ قَصَدَ إِقْرَاضَ الْمَشْهُورِ بِالزِّيَادَةِ لِلزِّيَادَةِ فَمَنْ كَرَاهَتِهِ وَجْهَانِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى. وَفِي الرِّوَضِ نَحْوَهُ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي صَنِيعِ الشَّارِحِ حَيْثُ اقْتَضَى أَنَّ الْوَجْهَيْنِ مُطْلَقَانِ وَأَنَّ التَّرْجِيحَ عِنْدَ الْقَصْدِ مِنْ تَصَرُّفِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عَمَرٍ وَسَمَّ عِبَارَةَ النِّهَايَةِ. وَلَوْ اقْرَضَ مَنْ عَرَفَ بَرْدَ الزِّيَادَةِ قَاصِدًا ذَلِكَ كَرِهَ فِي أَوْجِهٍ الْوَجْهَيْنِ اهـ.

□ فَوُدَّ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ مِلْكُ الزَّائِدِ تَبَعًا) قَدْ يُقَالُ مَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ دَفَعَ الزِّيَادَةَ عَالِمًا بِهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ أَنَّهُ لَوْ دَفَعَهَا بَطْنٌ عَدَمَ الزِّيَادَةِ فَبَاقَتْ الزِّيَادَةُ قَبِيضِي أَنْ لَا يَمْلِكُ الزَّائِدُ كَمَا لَوْ قَالَ الْمُقْرِضُ طَلَّتْ أَنْ حَقَّكَ كَذَا فَبَانَ أَنَّهُ دُونَهُ أَوْ دَفَعَهُ بِغَيْرِ عَدٍّ وَقَالَ طَلَّتْ أَنَّهُ بِمِقْدَارِ حَقِّكَ وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَنَازَعَا فَالْمُصَدِّقُ الْقَابِضُ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ فَوُدَّ: (مِلْكُ الزَّائِدِ تَبَعًا) أَيِ وَإِنْ كَانَ مُتَمَيِّزًا عَنْ مِثْلِ الْمُقْرِضِ كَانَ اقْتِرَاضَ دَرَاهِمٍ قَرْدًا وَمَعَهَا نَحْوُ سِتِّينَ وَيُصَدِّقُ الْآخِذُ فِي كَوْنِ ذَلِكَ هَدِيَّةً؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ إِذْ لَوْ ارَادَ الدَّافِعُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَتَى بِهِ لِتَأْخُذَ بَدْلَهُ لَذَكَرَهُ، وَمَعْلُومٌ مِمَّا صَوَّرْنَا بِهِ أَنَّهُ رَدُّ الْمُقْرِضِ وَالزِّيَادَةُ مَعًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّ الزِّيَادَةَ لَيْسَتْ هَدِيَّةً قَبِيضِي الْآخِذُ أَمَّا لَوْ دَفَعَ إِلَى الْمُقْرِضِ سِتِّينَ أَوْ نَحْوَهُ مَعَ كَوْنِ الدَّيْنِ بَاقِيًا فِي ذِمَّتِهِ وَادَّعَى أَنَّهُ مِنَ الدَّيْنِ لَا هَدِيَّةً فَإِنَّهُ يُصَدِّقُ الدَّافِعُ حَيْثُذِيهِ اهـ ش. □ فَوُدَّ: (فَهُوَ) أَيِ الزَّائِدِ هِبَةٌ مَقْبُوضَةٌ وَلَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ اهـ نِهَآيَةً. □ فَوُدَّ: (فَيَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ فِيهِ) أَيِ لِدُخُولِهِ فِي مِلْكِ الْآخِذِ بِمُجَرَّدِ الدَّفْعِ اهـ ش.

□ فَوُدَّ (سُيِّ): (أَوْ أَنْ يُقْرِضَهُ) أَيِ أَنْ يُقْرِضَ الْمُقْرِضُ الْمُقْرِضَ شَيْئًا آخَرَ حَلِيمٍ وَزِيَادِيٍّ وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنْ يُقْرِضَ الْمُقْرِضُ الْمُقْرِضَ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُذِيهِ يَجْرُ تَفْعًا لِلْمُقْرِضِ فَلَا يَصِحُّ قِتَامُلُ اهـ بِجُرْمٍ مَيِّ.

□ فَوُدَّ (سُيِّ): (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُفْسِدُ الْعَقْدَ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ لِلْمُقْرِضِ فِيهِ مَنَفْعَةٌ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُ الشَّارِحِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ الْإِنْفُ أَنْ مَحَلُّ عَدَمِ الْفَسَادِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُقْرِضِ مَنَفْعَةٌ وَهُوَ تَطْيِيرُ مَا سَبَّاهُ فِي الْأَجَلِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ رَشِيدِيٍّ أَقُولُ كَلَامَ شَرْحِ الْمَنْهَجِ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ الْفَرْقِ عِبَارَتُهُ أَوْ شَرَطُ أَنْ يَرُدَّ انْقِصَ قَدْرًا أَوْ صِفَةً كَرَدَ مُكْشَرٍ عَنْ صَحِيحٍ أَوْ أَنْ يُقْرِضَهُ غَيْرَهُ أَوْ أَجَلًا بَلَا عَرَضٍ صَحِيحٍ أَوْ بِهِ وَالْمُقْرِضُ غَيْرُ مَلِيٍّ لَهَا الشَّرْطُ قَطُّ أَيِ لَا الْعَقْدُ؛ لِأَنَّ مَا جَرَّهُ مِنَ الْمَنَفْعَةِ لَيْسَ لِلْمُقْرِضِ بَلْ لِلْمُقْرِضِ أَوْ لَهَا وَالْمُقْرِضُ مُقْرِضٌ اهـ.

قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ تَنَزُّهُهُ عَنْهَا قَبْلَ رَدِّ الْبَدَلِ وَعِبَارَةُ الرِّوَضِ وَفِي كَرَاهَةِ الْقَرْضِ مِمَّنْ تَعَوَّدَ رَدُّ الزِّيَادَةِ وَجْهَانِ إِنْ قَصَدَ ذَلِكَ انْتَهَى. أَيِ إِنْ قَصَدَ إِقْرَاضَهُ لِأَجْلِهَا وَقَضِيَّتُهَا أَنْ مَحَلُّ الْوَجْهَيْنِ مُقَيَّدٌ فِي كَلَامِهِمْ بِقَصْدِ ذَلِكَ بِخِلَافِ عِبَارَةِ الشَّارِحِ.

جزء منفعة للمقرض (ولو شرط أجلاً فهو كشرط مكسب عن صحيح إن لم يكن للمقرض غرض) صحيح أوله والمقرض غير مليء فيلغو لأجل امتناع التفاضل فيه كالزبا ويصح العقد لأنه زاد في الإرفاق بجزء المنفعة للمقرض ولا أثر لجزءها له في الأخيرة؛ لأن المقرض لما كان مُعَيَّرًا كان الجزء إليه أقوى فقلب وفازق الرهن بقوة داعي القرض فإنه سئة وبأن وضعه جزء المنفعة للمقرض فلم يفسد باشتراطها له ويُسن الوفاء بالتأجيل ونحوه؛ لأنه وعدٌ خير ولا يتأجل الحال لا بالوصية والنذر على ما فيه مما يأتي في بابيه فباحدهما تتأخر المطالبة به مع حلوله. (وإن كان) للمقرض غرض (كزمن نهب) والمقرض مليء (فكشرط) رد (صحيح عن مكسب) فيفسد العقد (في الأصح) لأن فيه جزء منفعة للمقرض (وله) أي المقرض (شرط رهن وكفيل) عينا قياساً على ما مر في البيع وإقرار به وحده عند حاكم وإشهاد عليه؛ لأنه مجرود توثيقه فله

• فود: (للمقرض) بل للمقرض والعقد عقد إرفاق فكأنه زاد في الإرفاق نهايةً ومُغْنِي. • فود: (أوله) أي كزمن نهب اه سم. • فود: (أوله) إلى قول المتن: (وإن كان) في النهاية وكذا في المغني إلا قوله: (على ما فيه مما يأتي في بابيه). • فود: (لا امتناع إلخ) عبارة المغني؛ لأنه عقد يمتنع فيه التفاضل فامتنع فيه الأجل كالصرف اه. • فود: (ليجزها له) أي للمقرض (في الأخيرة) أي في قوله: (أوله والمقرض غير مليء). • فود: (وفازق الرهن) أي حيث لو شرط فيه شرط يجز منفعة للمقرض فسد وما ذكر من شرط رد المكسب عن الصحيح أي ومن شرط الأجل يجز نفقاً للمقرض وقد قلنا فيه بصحة العقد وإلغاء الشرط اه ش عبارة الكردي أي فازق القرض الرهن بأنه لو وقع مثل هذا الشرط في الرهن بطل الشرط والرهن جميعاً وهنا يلغو الشرط دون العقد اه. • فود: (فإنه سئة) أي بخلاف الرهن اه مُغْنِي. • فود: (ولا يتأجل الحال إلخ) عبارة النهاية ولا تمتنع المطالبة بالحال مع اليسار إلخ اه قال ع ش أي ولو قصر الزمن جداً اه. • فود: (إلا بالوصية) أي بأن أوصى أن لا يطالب مدینه إلا بعد مدة فيلزم إنفاذ وصيته. • وفود: (والتنزي) أي كأن نذر أن لا يطالبه أصلاً أو إلا بعد مدة كذا فيمتنع عليه المطالبة بتفسيه وله التوكيل في ذلك اه ع ش. • فود: (للمقرض غرض) أي في الأجل وهو إلى قوله: (وكذا في الإبراء) في النهاية إلا قوله: (وخذه) وكذا في المغني إلا قوله: (عينا). • فود: (مليء) أي بالمقرض أو بدله فيما يظهر اه نهاية. • فود: (عينا إلخ) عبارته في البيع وشرطه أي الرهن العلم به بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم وشرطه أي الكفيل العلم به بالمشاهدة أو باسمه ونسبه لا بوصفه بموسر ثقة اه. • فود: (وإقرار به) كقوله وإشهاد عليه عطف على رهن. • فود: (وخذه) يعني لا مع غيره بأن يقول بشرط أن تقر بالقرض وبدين آخر فإنه يفسد اه كردي. • فود: (لأنه) أي ما ذكر من الرهن وما عطف عليه. • فود: (مجرود توثيقه) أي للعقد لا منفعة زائدة.

• فود: (أوله) أي: كزمن نهب.

إذا احتلَّ الشرطُ الفسخُ وإن كان له الرجوعُ بلا شرط؛ لأنَّ الحياةَ والمروءةَ يمتنعانِ منه.
(ويملكُ القرضُ بالقبضِ) السابقُ في المبيعِ كما هو ظاهرٌ وإلا لامتنعَ عليه التصرفُ فيه وكالهيئة
(وفي قولٍ بالتصرفِ) التزليلُ للملكِ رعايةً لِحَقِّ المُقرضِ؛ لأنَّ له الرجوعَ فيه ما بقي فيالتصرفِ
يتبيَّنُ حصولُ ملكه بالقبضِ وتظهرُ فائدةُ الخلافِ

• فُود: (إذا احتلَّ الشرطُ) أي بأنَّ لم يَبِ المُقرضُ به اه كُردِي. • فُود: (لأنَّ الحياةَ إلخ) قال في شرح
العبابِ فاندفعَ قولُ الإسنويِّ ما فائدةُ صحةِ ذلكَ مع تمكُّنه من الفسخِ بدونه انتهى سم. • فُود: (يُمتنعانِ
منه) أي من الرجوعِ بلا سببٍ بخلافِ ما إذا وُجدَ فإنَّ المُقرضَ إذا امتنعَ من الوفاءِ بشيءٍ من ذلكَ كان
المُقرضُ مغدورًا في الرجوعِ غيرَ ملومٍ قال ابنُ العِمادِ ومِن قَوائدهِ أي صحةُ الشرطِ أنَّ المُقرضَ لا
يَحِلُّ له التَّصرفُ في العينِ التي اقترضَها قَبْلَ الوفاءِ بالشرطِ وإنَّ قُلْنَا يملكُ بالقبضِ كما لا يجوزُ
لِلْمُشْتَرِي التَّصرفُ في المبيعِ قَبْلَ دَفْعِ الثَّمَنِ إلَّا بِرِضا البائعِ، والمُقرضُ هنا لم يَبِعْ له التَّصرفُ إلَّا
بشرطٍ صحيحٍ وأنَّ في صحةِ هذا الشرطِ حثًّا للناسِ على فِعْلِ القرضِ وتخصُّيلِ أنواعِ البرِّ وغيرِ ذلكَ اه
نِهايةُ قال ع ش قوله م ر لا يَحِلُّ له التَّصرفُ إلخ أي ولا يَتَفَدَّ تَصَرُّفه اه وقال سم قال في شرح العبابِ
واغترَضَ ما قاله ابنُ العِمادِ في المقيسِ بأنَّه يَحْتَاجُ إلى نَصٍّ وفي المقيسِ عليه بأنَّه غيرُ صحيحٍ اه وَلَكِ
رَدُّ ما قاله في المقيسِ بأنَّه لا يَحْتَاجُ لِنَصٍّ مع ظُهورِ المعنى الذي قاله كما لا يَخْفَى وفي المقيسِ عليه
بأنَّه وَهْمٌ وَغَفْلَةٌ عَمَّا قالوه فيه والمعلومُ مِنه أنَّه إنَّ كانَ لِلْبَائِعِ حَقُّ حَبِيْهِ تَعَيَّنَ الْقَوْلُ بِحُرْمَةِ التَّصرفِ لَاتِهَا
لازِمَةٌ لِيُطْلَايَ حَيْثِيْذٍ أَوْ لَيْسَ له ذَلِكَ فلا حُرْمَةٌ لِنُفُوْذهِ مِنه لِرِضا البائعِ به بِقَرِيْنةِ تَأْجيلِهِ الثَّمَنَ أَوْ إقْباضِه
المبيعِ قَبْلَ قَبْضِ ثَمَنِهِ وَمِن قَوَائِدِهِ أَمْنُ الضَّيَاعِ بِانْكَارٍ أَوْ قُوْتٍ فَهُوَ أَمْرٌ إِزْشَادِيٌّ كَالْإشْهَادِ فِي الْبَيْعِ انْتَهَى
كَلَامُ شَرْحِ الْمُبَابِ اه سم. • فُود: (السَّابِقُ فِي الْمَبِيعِ) يَغْنِي عَنِ الْوَجْهِ الَّذِي سَبَقَ فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ .
• فُود: (وَالَا) أي وَإِنْ لَمْ يُمْلِكْ بِالْقَبْضِ. • فُود: (وَكَالْهَيْبَةِ) عَطَفَ عَلَى وَالَا إِنْجَارَةُ الْمُغْنِي عَقِبَ

• فُود: (لأنَّ الحياةَ والمروءةَ يمتنعانِ مِنه) قال في شرح العبابِ فاندفعَ قولُ الإسنويِّ ما فائدةُ صحةِ
ذلكَ مع تمكُّنه من الفسخِ بدونه إلَّا أَنْ يُقالَ لَيْسَ الْمُرَادُ صِحَّةَ الشَّرْطِ بَلْ عَدَمُ إِفْسَادِهِ لِلْقَرْضِ انْتَهَى .
وَأَجَابَ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ بِتَحْوِيٍّ مَا مَرَّ وَيَأْنِ مِنْ قَوَائِدِ الشَّرْطِ تَوَقُّفُ حِلِّ تَصَرُّفِ الْمُقْرَضِ فِي الْقَرْضِ عَلَى
الْوَفَاءِ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُقْرَضَ لَمْ يَبِعْ له التَّصرفُ إلَّا حَيْثِيْذٍ وَكَمَا لَا يَحِلُّ لِلْمُشْتَرِي التَّصرفُ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ
دَفْعِ الثَّمَنِ إلَّا بِرِضا الْبَائِعِ انْتَهَى . واغترَضَ ما قاله فِي الْمَقْيِسِ بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى نَصٍّ وَفِي الْمَقْيِسِ عَلَيْهِ
بأنَّه غيرُ صحيحٍ انْتَهَى . وَلَكِ رَدُّ ما قاله فِي الْمَقْيِسِ بِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِنَصٍّ مع ظُهورِ المعنى الذي قاله كما
لا يَخْفَى وَفِي الْمَقْيِسِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ وَهْمٌ وَغَفْلَةٌ عَمَّا قالوه فِيهِ الْمَعْلُومُ مِنه أنَّه إنَّ كانَ لِلْبَائِعِ حَقُّ حَبِيْهِ تَعَيَّنَ
الْقَوْلُ بِحُرْمَةِ التَّصرفِ ؛ لِأَنَّهُ لَا زِمَةَ لِيُطْلَايَ حَيْثِيْذٍ أَوْ لَيْسَ له ذَلِكَ فلا حُرْمَةٌ لِنُفُوْذهِ مِنه لِرِضا الْبَائِعِ بِهِ
بِقَرِيْنةِ تَأْجيلِهِ الثَّمَنَ أَوْ إقْباضِهِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِ ثَمَنِهِ الْحَالُ وَيَأْنِ مِنْ قَوَائِدِهِ الْأَمْنُ مِنَ الضَّيَاعِ بِانْكَارٍ أَوْ
قُوْتٍ فَهُوَ أَمْرٌ إِزْشَادِيٌّ كَالْإشْهَادِ فِي الْبَيْعِ انْتَهَى .

فِي التَّفَقُّةِ وَنَحْوِهَا وَكَذَا فِي الْإِبْرَاءِ فَيَصِحُّ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ بِمِلْكِهِ لَهُ انْتَقَلَ بِذَلِكَ لِذِمَّتِهِ لَا الثَّانِي لِبَقَاءِ الْعَيْنِ بِمِلْكِ الْمُقْرِضِ فَلَمْ يَصِحَّ الْإِبْرَاءُ مِنْهَا (وَلَهُ) بِنَاءٌ عَلَى الْأَوَّلِ (الرُّجُوعُ فِي عَيْنِهِ مَا دَامَ بَاقِيًا) فِي مِلْكِ الْمُقْرِضِ (بِحَالِهِ) بِأَنَّهُ لَمْ يَتَغَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ (فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ دُبِّرَهُ أَوْ زَالَ عَنْ مِلْكِهِ ثُمَّ عَادَ كَمَا هُوَ قِيَاسُ أَكْثَرِ نَظَائِرِهِ؛ لِأَنَّ لَهُ طَلَبَ بَذْلِهِ عِنْدَ فَوَاتِهِ فَعَيْنُهُ أَوْلَى وَلِلْمُقْرِضِ رَدُّهُ عَلَيْهِ قَهْرًا وَخَرَجَ بِحَالِهِ رَهْنُهُ وَكُتَابَتُهُ وَجَنَابَتُهُ إِذَا تَغَلَّقَتْ بِرَقَبَتِهِ فَلَا يَرْجِعُ فِيهِ حَتَّى يَزِيدَ نَعْمَ لَوْ أَجَزَهُ رَجَعَ فِيهِ كَمَا لَوْ زَادَ ثُمَّ إِنْ اتَّصَلَتْ.....

الْمَتْنِ كَالْمَوْهَبِ وَأَوَّلَى لِأَنَّهُ لَا لِلْمَوْضِعِ مَدْخَلٌ فِيهِ وَلَا لَهُ لَوْ لَمْ يَمْلِكْ بِهِ لَا مَتْنٌ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ اهـ .
 • قَوْلُهُ: (فِي التَّفَقُّةِ وَنَحْوِهَا) أَيِ قِيمَجَرْدٍ قَبْضِهِ يَغْنِي عَنْهُ لَوْ كَانَ نَحْوَ أَضْلِهِ وَيَلْزَمُهُ تَفَقُّةُ الْحَيَوَانِ عَلَى الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي نِهَائِيَّةً .

• قَوْلُهُ (وَلَهُ) أَيِ يَجُوزُ لِلْمُقْرِضِ (الرُّجُوعُ إِلَيْهِ) (فَرَعٌ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيِ وَالْمُعْنِي لَوْ قَالَ لِبَعِيهِ ادْفَعْ مِائَةَ قَرْضًا عَلَيَّ إِلَى وَكِيلِي فَلَا يَدْفَعُ ثُمَّ مَاتَ الْآمِرُ فَلَيْسَ لِلدَّافِعِ مَطَالِبَةُ الْآخِذِ؛ لِأَنَّ الْآخِذَ لَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ وَإِنَّمَا هُوَ وَكِيلٌ عَنِ الْآمِرِ وَقَدْ انْتَهَتْ وَكَانَتْ بِمَوْتِ الْآمِرِ وَلَيْسَ لِلْآخِذِ الرَّدُّ عَلَيْهِ وَلَوْ رَدَّ ضَمِنَ لِلزَّوْتَةِ وَحَقُّ الدَّافِعِ يَتَعَلَّقُ بِتَرْكِه الْمَيْتِ عُمُومًا لَا بِمَا دَفَعَ خُصُوصًا انْتَهَى . وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ لَا بِمَا دَفَعَ خُصُوصًا أَنَّهُ لَا يَتَمَيَّنُ حَقُّهُ فِيهِ بَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِمِثْلِهِ مِنَ التَّرَكَةِ وَالْأَقْلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا دَفَعَ بِعَيْنِهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَهُ الرُّجُوعُ فِي عَيْنِهِ مَا دَامَ بَاقِيًا بِحَالِهِ بَلْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنَ الْوَكِيلِ بَعْدَ رُجُوعِهِ إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْوَكِيلِ فِي دَفْعِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَلَوْ دَفَعَ شَخْصٌ لِآخَرَ دَرَاهِمَ وَقَالَ ادْفَعْنَهَا لِزَيْدٍ فَأَدَّاهُ الْآخِذُ دَفْعَهَا لِزَيْدٍ فَاتَّكَرَّ صُدُقٌ فِيمَا ادَّعَاهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَبْضِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (فِي مِلْكِ الْمُقْرِضِ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتَ) فِي التَّهَافُوتِ وَالْمُعْنِي . قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ لَمْ يَتَغَلَّقْ إِلَيْهِ) سَيَاتِي مُخْتَرَزَةٌ . قَوْلُهُ: (وَإِنْ دُبِّرَهُ) (إِلَيْهِ) أَوْ عَلَّقَ عِنْتَهُ بِصِفَةِ نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنِي . قَوْلُهُ: (لَأَنَّ لَهُ) (إِلَيْهِ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتْنِ . قَوْلُهُ: (وَلِلْمُقْرِضِ) (إِلَيْهِ) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَهُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ) . قَوْلُهُ: (رَدُّهُ) (إِلَيْهِ) أَيِ قَطْعًا اهـ مُعْنِي . قَوْلُهُ: (قَهْرًا) أَيِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُقْرِضِ غَرَضٌ صَحِيحٌ فِي الْإِمْتِنَاعِ كَمَا مَرَّ . قَوْلُهُ: (فَلَا يَرْجِعُ فِيهِ) أَيِ لَا يَصِحُّ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (رَجَعَ) أَيِ الْمُقْرِضُ . قَوْلُهُ: (إِنْ اتَّصَلَتْ) أَيِ الزِّيَادَةُ .

• قَوْلُهُ (وَلَهُ الرُّجُوعُ) (فَرَعٌ): فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ قَالَ لِبَعِيهِ ادْفَعْ مِائَةَ قَرْضًا عَلَيَّ إِلَى وَكِيلِي فَلَا يَدْفَعُ ثُمَّ مَاتَ الْآمِرُ فَلَيْسَ لِلدَّافِعِ مَطَالِبَةُ الْآخِذِ؛ لِأَنَّ الْآخِذَ لَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ وَإِنَّمَا هُوَ وَكِيلٌ عَنِ الْآمِرِ وَقَدْ انْتَهَتْ وَكَانَتْ بِمَوْتِ الْآمِرِ وَلَيْسَ لِلْآخِذِ الرَّدُّ عَلَيْهِ وَلَوْ رَدَّ ضَمِنَ لِلزَّوْتَةِ وَحَقُّ الدَّافِعِ يَتَعَلَّقُ بِتَرْكِه الْمَيْتِ عُمُومًا لَا بِمَا دَفَعَ خُصُوصًا اهـ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: (لَا بِمَا دَفَعَ خُصُوصًا) أَنَّهُ لَا يَتَمَيَّنُ حَقُّهُ فِيهِ بَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِمِثْلِهِ مِنَ التَّرَكَةِ وَالْأَقْلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا دَفَعَ بِعَيْنِهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: لَهُ الرُّجُوعُ فِي عَيْنِهِ مَا دَامَ بَاقِيًا بِحَالِهِ بَلْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنَ الْوَكِيلِ بَعْدَ رُجُوعِهِ إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْوَكِيلِ فِي دَفْعِهِ لَه فَلْيَتَأَمَّلْ .

أَخَذَهُ بِهَا وَلَا فِدْوَنُهَا أَوْ نَقَصَ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ مَعَ أَرْضِهِ أَوْ مِثْلَهُ سَلِيمًا فَإِنْ قُلْتُ: بَاتِي فِي لُقْطَةٍ تُمْلِكْتُ ثُمَّ ظَهَرَ مَالُكُهَا، وَقَدْ نَقَصْتُ بِعَيْبٍ فَطَلَبَ الْمَالِكُ بَذْلَهَا وَالْمُلْتَقِطُ رَدُّهَا مَعَ الْأَرْضِ أَجِيبَ الْمُلْتَقِطُ وَهَذَا بِشَكْلِ عَلَى مَا هُنَا قُلْتُ: لَا بِشَكْلِ عَلَيْهِ بَلْ يُفْرَقُ بَأَنَّ الْمُقْرِضَ مُحْسِنٌ فَنَاسَبَ تَخْيِيرَهُ عَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ الْآتِيَةِ بِخِلَافِ الْمَالِكِ ثُمَّ فَإِنْ التَّمْلِكُ قَهْرٌ عَلَيْهِ فَأَجْرِي بِهِ عَلَى الْأَصْلِ فِي الضَّمَانِ أَنَّهُ فِي النَّاقِصِ يَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِهِ حَتَّى فِي الْمَغْصُوبِ مِنْهُ فَهَذَا أَوْلَى وَيُصَدَّقُ فِي أَنَّهُ قَبِضَهُ بِهَذَا النِّقْصِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ وَكَأَنَّهُ رَاعَى أَصْلَ بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ لَكِنْ يُعَارِضُهُ أَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةَ وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ زَمَنِ وَهَذَا مِنْ خَاصَاتِنِ

• قَوْلُهُ: (أَخَذَهُ بِهَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ طَلَبَ الْمُقْتَرِضُ رَدَّ الْبَدْلِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ إِنْ لَمْ يُخْرِجِ الْمُقْرِضُ بِالزِّيَادَةِ عَنْ كَوْنِهِ مِثْلَ الْمُقْرِضِ صُورَةً فَلَوْ أَقْرَضَهُ عَجَلَةً فَكَثُرَتْ ثُمَّ طَلَبَهَا الْمُقْرِضُ لَمْ يَجِبْ إِدْعَاؤُهُ ش. • قَوْلُهُ: (وَلَا فِدْوَنُهَا) وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ أَقْرَضَهُ دَابَّةً حَائِلًا وَلَدَّتْ عِنْدَهُ فَبَرَدَهَا بَعْدَ وَضْعِهَا بِدُونِ وَلَدِهَا الْمُتَفَصِّلِ أَمَّا إِقْرَاضُ الدَّابَّةِ الْحَائِلِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ كَالسَّلَمِ وَالْحَائِلُ لَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهَا إِدْعَاؤُهُ ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ نَقَصَ) شَمِلَ مَا لَوْ كَانَ النِّقْصُ نَقْصَ صِفَةٍ أَوْ غَيْرِ وَقِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الثَّمَنَ نَاقِصًا نَقَصَ صِفَةً أَخَذَهُ بِهَا أَرْضَ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ إِدْعَاؤُهُ ش. أَيِ وَيُفْرَقُ بِأَنَّ الْمُقْرِضَ مُحْسِنٌ.

• قَوْلُهُ: (تُمْلِكْتُ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ. • قَوْلُهُ: (الْآتِيَةِ) أَيِ آتِيًا بِقَوْلِهِ عَلَى الْأَصْلِ فِي الضَّمَانِ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ فِي اللَّقْطَةِ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ التَّمْلِكُ) أَيِ تَمْلِكُ الْمُلْتَقِطُ لِلْقَطْعَةِ. • قَوْلُهُ: (قَهْرٌ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى مَالِكِ اللَّقْطَةِ أَيِ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهِ. • قَوْلُهُ: (فَأَجْرِي بِهِ) أَيِ الرَّدُّ إِلَى الْمُلْتَقِطِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ أَجْرِي الْمُلْتَقِطُ فِي الرَّدِّ.

• قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ الضَّامِرِ. • قَوْلُهُ: (حَتَّى فِي الْمَغْصُوبِ مِنْهُ) أَيِ فِي النَّاقِصِ الْمَغْصُوبِ مِنَ الْمَالِكِ. • قَوْلُهُ: (فَهَذَا) أَيِ الْمُلْتَقِطُ (أَوَّلَى) أَيِ مِنَ الْغَايِبِ وَكَانَ أَوَّلَى إِبْدَالِ الْفَاءِ بِالْوَاوِ. • قَوْلُهُ: (وَيُصَدَّقُ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهَايَةِ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِيرُ لِلْمُقْتَرِضِ. • قَوْلُهُ: (فِي أَنَّهُ قَبِضَهُ بِهَذَا النِّقْصِ) وَمِنْهُ مَا لَوْ أَقْرَضَهُ فِضَةً ثُمَّ ادَّعَى الْمُقْتَرِضُ أَنَّهَا مَقَاصِصُ وَالْمُقْرِضُ أَنَّهَا جَيِّدَةٌ فَبَرَدَ الْمُقْتَرِضُ مِثْلَهَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِالْوِزْنِ الَّذِي يَذْكُرُهُ الْمُقْتَرِضُ؛ لِأَنَّ الْقَصَّ يَتَنَاقَشُ فَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ فِيمَا بَيْنَهُمْ بِوِزْنِهَا وَطَرِيقُهُ فِي تَقْدِيرِ الْوِزْنِ الَّذِي يَرُدُّ بِهِ إِمَّا اخْتِيَارُهَا قَبْلَ النَّصْرِ فِيهَا أَوْ تَحْمِيلُهَا بِمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ زَنْتُهَا وَمَا ذَكَرَ مِنْ تَصْدِيقِ الْمُقْتَرِضِ لَا يَسْتَلْزِمُ صِحَّةَ إِقْرَاضِهَا؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ صَحِيحًا كَانَ أَوْ فَاسِدًا يَقْتَضِي الضَّمَانَ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ صِحَّةِ إِقْرَاضِهَا مُطْلَقًا وَزَنْيًا أَوْ عَدَا إِدْعَاؤُهُ ش. وَجَزَمَ بِعَدَمِ الصَّحَةِ فِيمَا مَرَّ.

• قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ قَوْلُهُ إِنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةَ وَقَوْلُهُ إِنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ حَادِثٍ الْخِ اِدْعَاؤُهُ ش.

• قَوْلُهُ: (خَاصَاتِنِ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ.

• قَوْلُهُ: (وَكَأَنَّهُ رَاعَى أَصْلَ بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ) مِمَّا يُؤَيِّدُهُ أَيْضًا بَلْ يُعَيِّنُهُ وَيَرُدُّ مُعَارِضَةَ الشَّارِحِ بِمَا ذَكَرَهُ مَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْغَضَبِ مِنْ أَنَّ الْغَايِبَ لَوْ أَتَى بِالْمَغْصُوبِ نَاقِصًا وَقَالَ قَبِضْتُهُ هَكَذَا صُدِّقَ بِمَعْنَاهُ م وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَلْيَقْدَمْ عَلَى الْأَوَّلِ الْعَامَّ ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ صَرَّحُوا فِي غَاصِبٍ رَدِّ الْمَقْصُوبِ نَاقِضًا وَقَالَ غَضَبْتُهُ
هَكَذَا فَكَذَّبَهُ الْمَالِكُ صُدِّقَ الْغَاصِبُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَتُهُ مِنَ الزِّيَادَةِ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي تَرْجِيحِ
الْأَوَّلِ بِلِأُولَى وَإِذَا رَجَعَ فِيهِ مُؤَجَّرًا فَإِنْ شَاءَ صَبَرَ لَا نَقْضَ الْمُدَّةِ وَلَا أَجْرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ
بَدْلَهُ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي جَذَعِ اقْتِرَاضِهِ وَبَنَى عَلَيْهِ وَحَبَّ بَدْلَهُ أَنَّهُ كَالِهَالِكِ فَيَتَحَيَّرُ بَدْلَهُ. نَعَمْ إِنْ
حُجِرَ عَلَى الْمُقْتَرِضِ بِفُلْسٍ يَأْتِي فِيهِ مَا يَأْتِي فِيهِمَا اشْتَرَاهُ آخِرُ التَّغْلِيصِ.

• قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوَّلِ الْإِنْفِ) أَيِ أَصْلِ بَرَاءَةِ الذَّمِّ. • قَوْلُهُ: (صَرَّحُوا الْإِنْفِ) وَانْظُرْ مَا الْمَصْرُوحُ بِهِ وَلَعَلَّهُ كَانَ
الْأَصْلُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ النَّهْيِ صَرَّحُوا فِي الْغَضَبِ بِأَنَّ الْغَاصِبَ لَوْ رَدَّ الْمَقْصُوبَ الْإِنْفِ ثُمَّ أَشَقَطَهُ
التَّاسِيخُ. • قَوْلُهُ: (فِي تَرْجِيحِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ الْإِفْتَاءُ الْمَارُ. • قَوْلُهُ: (بِلِأُولَى) أَيِ الْمُقْتَرِضِ بِالتَّصْدِيقِ مِنْ
الْغَاصِبِ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ شَاءَ صَبَرَ الْإِنْفِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهُ مَسْلُوبَ الْمَنْفَعَةِ لَا يُمْكِنُ مِنْهُ وَهُوَ غَيْرُ
مُرَادٍ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ الْآنَ وَيَأْخُذَهُ مَسْلُوبَ الْمَنْفَعَةِ وَعَلَيْهِ فَيَتَحَيَّرُ بَيْنَ الصَّبْرِ إِلَى قَرَاغِ الْمُدَّةِ وَبَيْنَ أَخْذِهِ
مَسْلُوبَ الْمَنْفَعَةِ حَالًا وَبَيْنَ أَخْذِ الْبَدْلِ أَيْ وَيَتَنَجَّعُ بِهِ الْمُسْتَأْجِرُ إِلَى قَرَاغِ الْمُدَّةِ أَوْ شِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا
أَرَشَ لَهُ فِيهَا إِذَا وَجَدَ مُؤَجَّرًا بِلِأُولَى يَأْخُذَهُ مَسْلُوبَ الْمَنْفَعَةِ أَوْ. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ) لَا يَظْهَرُ وَجْهُ الْإِسْتِدْرَاكِ.
• قَوْلُهُ: (فِيهِمَا اشْتَرَاهُ) أَيِ ثُمَّ حُجِرَ عَلَيْهِ بِالْفُلْسِ. • قَوْلُهُ: (آخِرُ التَّغْلِيصِ) أُولَى أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى قَوْلِهِ فِيهِمَا
اشْتَرَاهُ.



فہرں الموضوعات

فهرس

٥	(فصل) في مبيت ليالي أيام التشريق الثلاثة بمنى
٤٢	(فصل) في أركان التُكُنين وبيان وجوه أدائهما وما يتعلّق به
٦٦	(باب مُحَرَّمات الإحرام)
١٤٤	(باب الإحصار)

(كتاب البيع) ١٧١

٢٧٣	(باب الرّبا)
٣٠٧	(باب) بالتّوين (في البيوع المنهي عنها وما يتبّعها)
٣٣٩	(فصل) في القسم الثاني من المنهيات التي لا يقتضي النهي فسادها
٣٦٦	(فصل) في تفريق الصفقة وتعدّده
٣٨٣	(باب الخيار)
٣٩٩	(فصل) في خيار الشرط وتوابعه
٤١٧	(فصل) في خيار النقيصة
٤٨٧	(فصل) في القسم الثاني
٤٩٥	(باب) في حكم البيع ونحوه قبل قبضه
٥٥٣	(باب التولية)
٥٨٠	(باب بيع الأصول)
٦٢٣	(فصل) في بيان بيع الثمر والزرع وبدؤ صلاحيهما
٦٤٧	(باب اختلاف المتبايعين)
٦٧٠	(باب) بالتّوين في معاملة الرقيق

(كتاب السلم) ٦٨٧

٧٠٦	(فصل) في بقية الشروط السبعة
٧٤٠	(فصل) في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه
٧٤٩	(فصل في القرض)